

# حاشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة  
تعمد الله الجميع برحمته امين

( الجزء الاول )

( وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج )

( تنبيه ) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصولا بينهما بجدول وجعلت التعقيبة تابعة لحاشية الشرواني

( روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء )

يُطْلَبُ مِنَ الْمَكْتَبَةِ التَّجَارِيَةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَارِعِ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ بِمَكَّةَ

لِصَاحِبِهَا مَصْطَفَى مُحَمَّدٍ

مَطْبَعَةُ مَصْطَفَى مُحَمَّدٍ  
صَادَرَتِ الْتَّجَارِيَةُ الْكُبْرَى بِمَكَّةَ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي جعل لكل  
أمة شرعة ومنهاجاً رخص  
هذه الأمة بأوضحها أحكاماً  
وحججاً وهداهم إلى ما آتاهم  
به على من سواهم من تمهيد  
الأصول والفروع وتحرير  
المتون والشروح لتستنتج  
منها العويصات استنتاجاً  
وأشهد أن لا إله إلا الله  
وحده لا شريك له وأشهد  
أن سيدنا محمد عبده ورسوله  
الذي ميزه الله على خواص  
رسله معجزة وخصائص  
ومعراجاً صلى الله وسلم  
عليه وعلى آله وصحبه  
الذين فطموا أعداء الدين  
القويم عن أن يلحقوا  
بشيء من مقاصده أو مبادئه  
شبهة أو أعوجاجه صلاة  
وسلاماً دائماً بدوام  
جوده الذي لا يزال هطالاً  
ثجاجاً (وبعد) فإنه طالما  
يخطر لي أن أتبرك بخدمة  
شيء من كتب الفقه  
للقطب الرباني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين  
وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين (قوله لكل أمة) أي جماعة فإن كل أمة جماعة لنبيهم والنبي  
أمامهم (قوله شرعة ومنهاجاً) الأول الطريق إلى الماء والثاني مطلق الطريق الواضح شبه به الدين لأنه سبب  
الحياة الأبدية ووصل إليها وفي كل منهما براعة الاستهلال (قوله وخص هذه الأمة) أي أمة الإجابة (قوله  
بأوضحها) الباء داخل على المقصور فهي على حقيقتها وإنما التاويل في مادة الخصوص بحملها على معنى التبيين  
أو بتضمينه لها والضمير للشرائع (قوله أحكاماً وحججاً) تمييز من النسبة والمراد بالاول والنسب التامة  
المأخوذة من الشرائع مطلقاً أو المتعلقة بخصوص كيفية العمل وبالتالي أدلتها مطلقاً وخصوص أدلة  
الفقه (قوله وهداهم) أي ارشدهم وأوصلهم (قوله من تمهيد الأصول) أي أصول الدين والفقه الإجمالية  
والتفصيلية والمراد بخصوص أصول الفقه أي أدلته التفصيلية ويرجحه عطف الفروع عليها المراد  
بها الفقه (قوله لتستنتج منها) أي أنتخرج من الأربعة المذكورة بالنظر والفكر (قوله العويصات) جمع  
عويص على وزن أمير أي المسائل الصعبة (قوله معجزة الخ) لعله منصوب بنزع الخائض أي الباء لأنه  
وإن كان سماعياً لكنه ملحق بالقياسي في كلام المؤلفين وسيله رعاية القافية (قوله فطموا) أي منعوا  
ودفعوا (قوله القويم) أي المستقيم (قوله من مقاصده أو مبادئه) لعل المراد بمقاصد الدين مسائل علمية  
التوحيد والفقه وبمبادئه أدلتها (قوله أو أعوجاجاً) إنما أخره عن الشبهة للجمع والإلتفات للترقي التقديم  
(قوله هطالاً ثجاجاً) كشداً يقال هطال المطر إذا نزل متتابعاً متفرقاً عظيم القطر ورجح الماء إذا سال كذا في  
القاموس والمراد بهما هنا المبالغ في الكم والكيف (قوله طالما) ما هنا نازلة كافة عن عمل الرفع فخفا  
أن يكتب متصلاً بالفعل كافي نسخة الطبع (قوله القطب) أي المشيع علماً وعملاً (قوله الرباني) أي المتأله

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق أئمة كل عصر لتحرير الأحكام وفقه في دينه القويم من أراد من الانام وسلك بمن شاء  
المنهاج المستقيم فلا يحيد عن منهج الصواب وأفضل الصلاة والسلام على من أوتى الحكمة وفصل الخطاب



والعارف بالله تعالى اه مختار وقال شيخ الاسلام في شرح الرسالة القشيرية أي المنسوب الى الرب أي

المالك اه فقول ابن حجر في شرح الاربعين هو من افيضت عليه المعارف الالهية فعرف ربه وورث الناس

بعله اه مبين للرب بالنسبة الى الرب (قوله والعالم الصمداني) أي المنسوب الى الصمد أي المقصود في

الحوادث قاله شيخ الاسلام في الكتاب المذكور ولعل المراد بالنسبة هنا انه يعتمد في اموره كلها على الله بحيث

لا يلتجئ الى غيره تعالى في امر ما عس (قوله النواوي) نسبة الى نوى قرية من قرى الشام والالف مزيدة

في النسبة (قوله ثاني عشر محرم الحرام سنة ثمان وخمسين الخ) ونقل عنه أنه فرغ من تسويد هذا الشرح

عشية خميس ليلة السابع والعشرين من ذي القعدة سنة ثمان وخمسين وتسعمائة اه وقال الخطيب الشربيني

انه شرع في شرح المنهاج عام تسعمائة وتسعة وخمسين اه ونقل عنه أنه فرغ منه سابع عشر جمادى الآخرة

عام ثلاثة وستين وتسعمائة اه وقال الجلال الرملي انه شرع في شرح المنهاج في شهر ذي القعدة سنة ثلاث

وستين وتسعمائة اه ونقل عنه أنه فرغ منه ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين

وتسعمائة اه وعلم من ذلك أن تأليف النهاية متأخر عن تأليف التحفة والمغنى كما نص عليه عس وأن

تأليف المغنى متأخر عن تأليف التحفة (قوله ملخصا) حال من فاعل عزمت أي مريدا للتلخيص والتفنية

(قوله وما فيه) أي في الدليل (قوله والتعليل) أي الاعتراض عطف على الخلاف (قوله وعلى عزو

المقالات الخ) عطف على قوله على الدليل (قوله والابحاث) يظهر انه عطف تفسير (قوله لتعطل الهمم)

أي ضعفها علة الطي (قوله عن التحقيقات) أي عن تحصيل أدلة الاحكام (قوله باطنها) أي الأدلة (قوله

أو مشيرا) عطف على طاويا أو ملخصا (قوله الى المقابل) أي مقابل المعتمد (قوله أو علة) أي القياس ويحتمل

أن المراد دليل المقابل مطلقا وهو أفيد لكن كان ينبغي عليه العطف بالواو لأن عطف العام مخصوص به كإقرار

في محله (قوله اصله) أي القياس والاضافة بمعنى في (قوله لقلته) أي ما تميز به الاصل (قوله في ذلك) أي في

خدمة المنهاج وشرحه على الوجه المذكور (قوله والافتقار) عطف تفسير (قوله اليه) متعلق بقوله

مادا (قوله فيه) أي في تأليف ذلك الشرح (قوله بما قصرت في خدمته) جمع خدمة ككسرة وكسر

والضمير للمنهاج ويحتمل أنه لله تعالى أي بمكافأة التقصير الصادر مني في خدم المنهاج (قوله أنه الجواد الخ)

علة للاستعانة وما عطف عليها (قوله وسميته) أي الشرح المستحضر في الذهن إذ ظاهر صنيعه أن الخطبة

سابقة على التأليف (قوله بشرح المنهاج) متعلق بالمحتاج في الاصل واما بعد العملية فالجارو والمجرور جزء

من العلم فلا يتعلق بشيء (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) الى آخر الكتاب مقول قال (قوله أي أولف الخ) بيان

لمتعلق البناء على أنها اصلية وقيل زائدة فلا تتعلق بشيء فمدخولها مبتدأ والخبر محذوف أو بالعكس وعن

الأول الاصح فالمتعلق إما فاعل أو اسم وعلى كل إما خاص أو عام وعلى كل إما مقدم أو مؤخر وأولى هذه

الاحتمالات الثمانية أن يكون فعلا لأنه الاصل في العمل ولقلة الحذف عليه ولكثرة التصريح بالمتعلق فعلا

وأن يكون خاصا لأن الشارع في شيء إنما يضمن في نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدأ له فلبس مل المسافر يلاحظ

اسافرو والا كل يلاحظ اكل وهكذا وان يكون مؤخر اليوافق الوجود الذي لا وجود الخارجى وليفيد

القصر كافي قوله تعالى إياك نعبد وإياك نستعين وإنما أقدم في قوله تعالى إقرارا بسم ربك لأنه مقام ابتداء

القرأة وتعليمها لأنه أول ما نزل فكان الأمر بالقرأة أهم باعتبار هذا العارض وكثيرا ما ترجح في البلاغة

الأهمية العرضية على الأهمية الذاتية إذا اقتضى الحال ذلك كما هنا ولم يقتصر الشارح على أولف مع أنه أولى

للمأمور ولتم البركة جميع التأليف بخلاف مادة الافتتاح مثلا فان البركة خاصة بالابتداء للاشارة الى جواز

وعلى آله الانجاب وأصحابه النجوم وتابعهم الى يوم المآب (وبعد) فيقول العبد الفقير الى الله سبحانه وتعالى

منصور سبط الشيخ الطيلاوى الشافعى وفقه الله لحسن العمل وغفر له ما كان من الزلل هذه حواش رقيقة

ونكات دقيقة وتحريرات شريفة وتنبيهات مهمة وفروع مسئلة لم يسبق لغالبها رسم في الدفاتر ولم تسمح

بها قبل ذلك الخواطر جمعتهما من خط محررها ورسم محبها مولانا وشيخنا خاتمة من حقق وجهه من دقق

والعالم الصمداني ولي  
الله بلا نزاع \* ومجرر  
المذهب بلا دفاع  
أبي زكريا يحيى النواوي  
قدس الله روحه ونور  
ضريحه الى أن غزمت  
ثاني عشر محرم سنة ثمان  
 وخمسين وتسعمائة على  
خدمة منهاجه الواضح  
ظاهرة والكثيرة كنوزه  
وذخائره \* ملخصا  
معتمدا شروحه المتداوله  
\* ومجيبا عما فيها من  
الايرادات المتطاوله \*  
طاويا بسط الكلام على  
الدليل \* وما فيه من  
الخلاف والتعليل \* وعلى  
عز والمقالات والابحاث  
لأربابها \* لتعطل الهمم  
عن التحقيقات فكيف  
باطناتها \* ومشيرا الى  
المقابل برديقياسه أو علة \*  
والى ما تميز به أصله لقلته \*  
فشرعت في ذلك مستعينا  
بالله ومتوكلا عليه \* ومادا  
أكف الضراعة والافتقار  
اليه \* أن يسبغ على واسع  
جوده وكرمه \* وأن  
لا يعاملني فيه بما قصرت  
في خدمه لاسيما في أمنه  
وحرمة انه الجواد الكريم  
الروف الرحيم \* وسميته  
تحفة المحتاج بشرح  
المنهاج \* قال المؤلف  
رحمه الله تعالى (بسم)  
أي أولف أو أفتتح تأليني





أخذ المدلول الأعم واعتبر في أسماء الصفات المعاني المقصودة فزعم أن مدلول الخالق الخلق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو لا عين ولا غير اه فتحصل بما ذكر أن الاسم بمعنى اللفظ الدال غير المسمى قطعاً وبمعنى المدلول المطابق عينه قطعاً وبمعنى مطلق المدلول تارة يكون غير متارة يكون عينه وتارة يكون لا غير متارة عينه فلمذا قال غير واحد لا معنى للخلاف في أن الاسم غير المسمى أو عينه والغير المنفي في قولهم صفة الذات ليست غير الغير المنفك لا مطلق الغير للقطع بان الصفة غير الموصوف وان لزومه اما التسمية فتطلق على وضع الاسم للمسمى وعلى ذكر المسمى باسمه فهي غير المسمى وغير الاسم اه (قوله كالله) مثل به في المواقف للاسم الذي مدلوله عين الذات والكلام هنا في الاسم بمعنى الصفة فالتمثيل في الحقيقة للصفة فكيف يمثل لها بقوله الله سم اي فكان ينبغي أن يمثل بالواحد ونحوه كما سر عن النهاية والمعنى واجاب عنه السكردي بما نصه قال في شرح المقاصد قد يراد بالله الوجود لانه لما كان عين الذات فالذات دال عليه لكن لما كانا مختلفين بالا اعتبار فالذات دال عليه باعتبار انه دال على الذات علم وباعتبار انه دال على الوجود صفة وهكذا كل علم مع الذات لان وجود كل شيء عينه عند الاشعري فهو بهذا الاعتبار الثاني صفة وهو المراد هنا اه وفيه تكلف لا يخفى (قوله حذر الخ) قضيته ان بسم الله لا يحتمل القسم وفيه كلام في الايمان سم وحاصله كما ذكره الشهاب الحجازي في مختصر الروضة انه يمين ع ش عبارة الصبيان وإنما قيل بسم الله ولم يقل بالله مع ان ابتداء الامر باسم الله حاصل بقولي بالله مباغاة في التعظيم والادب فهو كقولهم سلام على المجلس العالي ولانه أبعد عن إيهام القسم من بالله ولا شعاره ان الاستعانة والتبرك يكونان باسمه كما بذاته ولا فائدة العموم ان قلنا الاضافة استغراقية وجنسية واعمال نفس السامع في تعيين المعهود ان قلنا عهدية والاحمال ثم التفصيل ان قلنا للبيان ويؤخذ من قولنا ولانه أبعد عن إيهام القسم من بالله ان بسم الله يصلح قسماً وان القائل بسم الله حالفاً تنعقد يمينه وهو كذلك وإن أراد اللفظ كلفظ الله ان قصد اللفظ الثابت في القرآن لما صرح به في الانوار من أنه إذا حلف بكتاب الله أو بالمصحف أو بالمكتوب فيه أو بالقرآن فيمين اه (قوله وليعم جميع أسمائه تعالى) اي عموماً شمولياً إذا كانت الاضافة استغراقية وبدلياً إذا كانت جنسية صبان (قوله هو علم على الذات) واعلم انه كما تحيرت العقول في المسمى تحيرت في الاسم فاختلف فيه اختلافات كثيرة منها اختلافهم في كونه علماً أو وصفاً أو اسم جنس فقال الجمهور انه علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والوصفان المذكوران لا يوضح المسمى لا اعتبارهما في المسمى وإلا لكان المسمى مجموع الذات والصفة مع انه الذات فقط واستدلوا بثلاثة أوجه الأول أنه بوصف ولا بوصف به الثاني أنه لا بد له تعالى من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له بما يطلق عليه سواء لظهور معنى الوصفية في غيره بخلافه الثالث انه لو لم يكن علماً بان كان صفة واسم جنس لكان كلياً فلا يكون إلا له إلا الله توحيداً مع أنه توحيد بالاجماع وقال البيضاوي الاظهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه سبحانه وتعالى بحيث لا يستعمل في غيره وصار علماً مثل الثريا والصق اجري كالعلم في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشبهة اه وقوله لكنه لما غلب الخ دفع للوجود المذكورة في كونه علماً وضعياً لذاته التخصيص ولا يخفى ان المفهوم من كلام الشيخ زاده انه عند البيضاوي صار علماً بالغلبة ويشعر به قول البيضاوي وصف في أصله وسيأتي التصريح به في كلام الشيخ الشرواني ايضاً فهو إنما يشكر كونه علماً وضعياً ثم استدل البيضاوي على مختاره بثلاثة أوجه الأول ان ذاته من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر معه حقيق كالعلم والقدرة أو غير حقيقي ككونه معبوداً ورازقاً غير معقول

كالله وتارة لا ولا كالعالم ولم يقل بالله حذر ان إيهام القسم وليعم جميع أسمائه تعالى (الله) هو علم الذات الواجب الوجود المستحق لجميع التسميات لذاته

ما هو نفس المسمى قال ع ش كالوجود عند الشيخ مطلقاً وفي الواجب عند الحكماء ايضاً انتهى (قوله كالله) مثل به في المواقف للاسم الذي مدلوله عين الذات والكلام هنا في الاسم بمعنى الصفة فالتمثيل في الحقيقة للصفة فكيف يمثل لها بقوله كالله اللهم إلا أن يكون التمثيل باعتبار أصله على القول بأن أصله له بمعنى معبودا والقول بان الاله صفة وفيه نظر لانه عليهما ليس عيناً بل هو كالحائق وقد يجاب بانّه إذا ريد بالصفة



للشرف فلا يمكن أن يدل عليها باللفظ الثاني أن الاسم الكريم لودل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات الخ معنى صحيحا الثالث أن معنى الاشتقاق هو كون احدا للفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بين لفظ الجلالة والاصول التي تدكر له اى فهو مشتق فيكون وصفا واجيب عن الاول بان التعقل الذى لم يحصل للبشر هو التعقل بالسكنة واما التعقل بوجه مختص فاصل لهم وهو كافى في فهمهم المعنى من اللفظ الذى هو حكمه الوضع ان قلنا الواضع هو الله تعالى وفى امكان وضعهم ان قلنا الواضع هم بدليل وضع الالب علم الولده قبل رؤيته وعن الثاني بأن تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضى وصفية لجواز أن يكون تعلقه به باعتبار ملاحظة المعنى الوصفى الخارج عنه المفهوم من اصل اشتقاقه او المشهور به مسماه كافى قوله ه اسد على وفى الحروب نعام ه وعن الثالث بان كونه مشتقا لا يقتضى كونه وصفا فى الاصل وانما يقتضيه لو وجب كون المشتق موضوعا لذات مبهمه وليس كذلك فان اسماء الزمان والمكان والآلة مشتقات وليست بصفات لذلالتها على ذوات معينة بنوع تعيين صبان وسياتى منه ان شاء الله تعالى بيان القول الثالث وما يتعلق به عند قول الشارح ومن زعم أنه الخ وكلام النهاية يميل الى ترجيح ما قاله البيضاوى وكلام الشارح الآتى كالصریح فى اختيار القول الاول وبه جزم المغنى كما يأتى وكذا البجيرمى وشيخنا حيث قالوا واللفظ للثاني قوله والله اسم للذات اى بوضعه تعالى لانه هو الذى سمي نفسه بنفسه ثم علمه لعباده فهو علم شخصى جزئى وان كان لا يقال ذلك إلا فى مقام التعليم وليس فيه غلبة اصلا لا تحقيقية ولا تقديرية فالاولى ان يسبق للكلى استعمال فى غير الفرد الذى غاب عليه كالنجم فانه اسم لكل كوكب ليل ثم غلب على الثريا بعد سبق استعماله فى غيرها والثانية أن لا يسبق للكلى استعمال فى غير الفرد الذى غلب عليه لكن يقدر ذلك كالأله المعروف بال فانه لم يستعمل فى غيره تعالى ثم غلب عليه تعالى بعد تقدير استعماله فى غيره واما لفظ الجلالة فليس فيه شىء من ذلك على التحقيق والله اعلم اه (قوله ولم يسم به غيره تعالى) وعند المحققين انه اسم الله الاعظم وقد ذكر فى القرآن العزيز فى الفين وثلاثمائة وستين موضعا واختار المصنف تبعا لجماعة انه الحى القيوم قال ولذلك لم يذكر فى القرآن إلا فى ثلاثة مواضع فى البقرة وال عمران وطه مغنى وكذلك فى النهاية لا قوله واختار الخ وعبارة الشارح فى شرح بافضل وهو اى الله الاسم الاعظم وعدم الاستجابة لا كثر الناس مع الدعاء به لعدم استجابتهم لشرائط الدعاء اه اى التى منها اكل الحلال (قوله حذفت همزة الخ) عبارة المغنى واصله له قال الراغبى كما مام ثم ادخلوا عليه الالف واللام ثم حذفوا همزة طلبه للخفة ونقلوا حركته الى اللام فصار اللاه بلاين متحركتين ثم سكنتا الاولى وادغمتا فى الثانية للتسهيل اه وقيل حذفت همزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما والا اله فى الاصل اى قبل دخول ال يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب على المعبود بحق كما أن النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وهل هو مشتق او مرتجل فيه خلاف والحق أنه أصل بنفسه غير ما خرد من شىء بل وضع علما ابتداء فكما ان ذاته لا يحيط بها شىء ولا ترجع الى شىء فكذلك اسمه تعالى اه اى لا يرجع الى شىء يشق منه (قوله ثم استعمل الخ) اى بالغلبة الحقيقية قبل حذف الهمزة وتعويض ال اى اله والتقديرية بعد ذلك اى الاله واما الله فليس فيه غلبة اصلا بغيرى (قوله فوصف الخ) تعليل لقوله وهو اسم جنس الخ عبارة الصبان اختلف فى اله الذى هو اصل الجلالة على الاصح فقال البيضاوى أنه وصف وقال الخنصرى أنه اسم بدليل أنه بوصف ولا يوصف به لا تقول شىء اله وتقول اله واحداه او لقوله هو علم على الذات الخ كما هو صريح صنيع النهاية وما قدمناه عن الصبان فى حاشيته هو علم على الذات الخ او تفريع على قوله ثم استعمل الخ على التفسير المتقدم عن البجيرمى (قوله وعليه) اى على أنه اسم جنس لكل معبود الخ (قوله لاصله) اى الاول وهو اله والثانى وهو الاله ويؤيده قوله الاتى من حيث

ولم يسم به غيره تعالى ولو  
تعمتا فى الكفر بخلاف  
الرحمن على نزاع فيه وأصله  
اله حذفتمزة وعوض  
عنها أل وهو اسم جنس  
لكل معبود ثم استعمل فى  
المعبود بحق فقط فوصف  
ولم يوصف به وعليه مفهوم  
الجلالة بالنظر لاصله كلى

الامر المحمول بحمل الاشتقاق صح التثليل بقوله الله بناء على أنه مشتق (قوله حذرا الخ) قضيته أن  
بسم الله لا يحتمل القسم وفيه كلام فى هامش الايمان (قوله فوصف) يتأمل هذا التفريع (قوله)

وبالنظر اليه جزئي ومن ثم (٨) كان من الأعلام الخاصة من خيبت أنه لم يسم به غيره تعالى ومن الغالبة من حيث أن

أصله الإله بالنظر لاستعماله في المعبود بحق فقط وكان قول لا إله إلا الله كلمة توحيد أي لا معبود بحق إلا ذلك الواحد الحق ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحق للمعبودية وكل منهما كلي انحصري في فرد فلا يكون علما لأن مفهوم العلم جزئي فقدسها ولزمه أن لا إله إلا الله لا تفيد توحيدا كما بينته في شرح الارشاد هـ من إله بكسر عينه اذا تحيز لتحيز الخلق في معرفته أو بفتحها اذا عبد أو من لاه اذا ارتفع أو اذا احتجب وهذا السكونه نظر الأصل قبل العلمية لا ينافي علميته وهو غربي ووروده في غير العربية من توافق اللغات كما أن الحق وفاقا للشافعي والاكثرين أن كل ما قيل في القرآن من غير الأعلام أنه معرب ليس كذلك بل عربي توافقت فيه اللغات ولا بدع أن يخفى على مثل ابن عباس كونه عربيا كما خفي عليه معنى فاطر و فاتح وقد قال الشافعي رضي الله عنه لا يحيط باللغة الإنبي ومشتق عند الاكثرين وقول أن حيان في نهره ليس مشتقا عند الاكثرين

أن أصله الإله (قوله) وبالنظر اليه) أي الى حالته الراهنة وهي الله (قوله ومن ثم) أي لاجل التفصيل المذكور في قوله ففهوم الجلالة بالنظر لاصله كلي الخ (قوله كان) أي لفظ الجلالة (قوله ومن الغالبة) أي غلبة تقديرية كما مر عن البجيرمي وبفيدة ايضا قول الشارح الآتي فقط (قوله وكان قول الخ) عطف على قوله كان من الأعلام الخ وقوله ومن زعم الخ عبارة الصبان وقيل انه اسم لمفهوم الواجب الوجود الخ ورد بامرين احدهما إجماعهم أن لا إله إلا الله تفيد التوحيد ولو كان اسما لمفهوم كلي لم تفده لأن الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة نازيها أنه لو كان اسما للمفهوم الكلي لزم استثناء الشيء من نفسه في كلمة التوحيد أن أريد باله فيها المعبود بحق والكذب أن أريد به مطلق المعبود لكثرة المعبودات الباطلة فوجب أن يكون إله فيها بمعنى المعبود بحق والله علما وضعا للفرد الموجود منه أقول الظاهر أن صاحب هذا القول يعترف بأنه صار علما بالغلبة على هذا الفرد المخصوص به الكلي إذ لا يسعه إنكار ذلك وقد نقل الشرواني عن الخليل أنه قال اطبق جميع الخلاق على أن قولنا الله مخصوص به تعالى أي اما بطريق الوضع أو الغلبة ثم رايت للعلامة سم في حواشيه على مختصر السعد ما يرشحه حيث كتب على قوله فلا يكون علما ما نصه أي بالأصل فلا ينافي أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة اهـ وحينئذ يندفع الأمران المذكوران وعلى هذا وما سبق في تقرير كلام البيضاوي يكون اسم الجلالة في الحالة الراهنة علما باتفاق الأقوال الثلاثة فيه إلا أن غلبته على القول الأول متاعلة وضعية وعلى الأخيرين غلبة طارئة اهـ وقوله فلا يكون علما أي بل هو اسم جنس صبان (قوله فقد سها كما بينته في شرح الارشاد) الذي بينه السعد سم وقد مر عن الصبان آفقا يانه بامرين ثم رددهما (قوله من إله) راجع الى قوله وأصله إله الخ عبارة الصبان وأما على القول بأنه علم بالوضع فاختلف أيضا فيه فقيل أنه منقول أي ما خوذ من أصل بنوع تصرف قال الشيخ زاده وهو المراد بالمشتق في عبارة من عبر به لا مقابلا الأعلام واسماء الاجناس من الوصف اهـ ونسب هذا القول الى الجمهور وغير واحد كالشرواني في حواشيه البيضاوي وقيل مرتجل لا أصل له ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتداء لذاته التخصوصة واليه ذهب الخليل وال خارج واختاره الامام ونسبه الى سيبويه واكثر الاصوليين والفقهاء كابن حنيفة والشافعي كما في حواشيه البيضاوي على أنه منقول فقيل أنه منقول من أصل لا يعلمه إلا الله وقيل من لاه يلوده لوه إذا خلق وقيل من لاه يلوده لاه إذا احتجب أو ارتفع ثم قال بعد ذكر أقواله الأخرى وارجع الأقوال انه من إله إذا عبد وأصله إله كفعال والذي رجحه على غيره كما قال السعد التفتازاني كثرة دوران إله كفعال واستعماله في المعبود بحق وإطلاقه على الله تعالى اهـ عبارة النهاية متفرعا على علميته فهو مرتجل لا اشتقاق له والاكثرين على أنه مشتق ونقل عن الخليل وسبويه ايضا اشتقاقه من إله أي بكسر اللام بمعنى تحير الخ (قوله اذا تحير الخ) فانه بمعنى ماله فيه وقوله اذا عبد فانه بمعنى ماله ككتاب بمعنى مكتوب صبان (قوله اذا ارتفع) أي فانه بمعنى آله اسم فاعل (قوله وهذا) أي الاخذ بما ذكر (قوله نظر الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله لاصله) أي أصل الله وهو إله (قوله وهو عربي) خلافا للبلخي حيث زعم انه معرب نهاية عبارة الصبان ومذهب الجمهور أن الاسم الكريم عربي وضعا وقيل عجمي وضعا وأصله قيل بالعبرانية وقيل بالسريانية لاه فاعرب بحذف الالف الأخيرة وأدخل ال لان العبرانيين والسريانيين يقولون لاه كثيرا ومعناه من له القدرة اهـ (قوله كونه الخ) أي ما قيل في القرآن الخ (قوله وقد قال الخ) تأييد لقوله ولا بدع الخ (قوله ومشتق الخ) كان حقه أن يقدم على قوله وهو عربي لما قدمنا عن الصبان عن الشيخ زاده (قوله وأعرف المعارف الخ) فقد حكى أن سيبويه رؤى في المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال خيرا كثيرا جعلي اسمه أعرف المعارف نهاية (قوله بمعنى كثير الرحمة جدا) أعلم أنهم عبروا بأن الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وقد توهم اشكاله بأنهما ليسا من امثلة المبالغة الخمسة ولا اشكال لأن ما ينحصر في الخمسة هو ما يفيد المبالغة بالصيغة وما هنا ما يفيدها بالمادة

وبالنظر اليه جزئي) (ينرجع هذا الضمير (قوله كما بينته) الذي بينه السعد (قوله بمعنى كثير الرحمة) أعلم أنهم عبروا بأن الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وقد توهم اشكاله بأنهما ليسا من امثلة المبالغة الخمسة ولا

لعله أراد من النحاة وأعرف المعارف وإن كان علما (الرحمن) هو صفة في الأصل بمعنى كثير الرحمة جدا فان

فان قلت قد يشكل الحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترحال والتحوال والتزداد بفتح التاء في الجميع مصادر للبالغة والتكثير قلت لا اشكال لان تلك الخمسة لاسماء الفاعلين لا مطلقا فليتامل سم عبارة الصبان واورد على قولهم موضوعتان للبالغة امور الاول ان صيغ المبالغة محصورة في خمس فعال ومفعال وفعل وفعل وفعل العامل نصبوا الصفتان المذكورتان ليستامنها اما الرحمن فظاهر واما الرحيم فلأنه هنا غير عامل نصبوا اجيب بان المحصور في الخمسة ما يفيد المبالغة الخ على انه قد يمنع كونهم قصودا والحصر في الخمس الثاني أن المبالغة هي أن تنسب للشيء أكثر مما هو له وهذا لا يتأتى في صفاته تعالى لأنها في نهاية الكمال واجيب بأن المبالغة المفسرة بما ذكره المبالغة البيانية وليست سرادة هنا حتى يتوجه الاعتراض بل المراد بالمبالغة هنا قوة المعنى او كثرة افراده الثالث ان وضعهما للبالغة ينافي كونهما صفتين مشبهتين لان الصفة المشبهة للدوام والمبالغة كثرة الافراد المتجددة اقول يمكن دفعه بان المراد بكونهما صفتين مشبهتين انهما على صورة الصفة المشبهة وبانه لا مانع من ان يراد بالدوام المستفاد من الصفة المشبهة بطريق غلبة الاستعمال ما يشمل دوام تجديد الافراد ودرجج الشهاب أى الخفافى كونهما من أبنية المبالغة وضعف كونهما من الصفة المشبهة حقيقة بما يطول فانظره في حواشيه اه (قوله ثم غاب الخ) أى غلبة تقدير به (قوله على البالغ في الرحمة أى بجلائل النعم في الدنيا والاخرة غايتها (قوله بحيث لم يسم به غيره تعالى) أى وتسمية اهل التمام مسيئة به تعنت في الكفر فخر جو ايماء الغتهم في الكفر عن منهج اللغة حيث استعملوا المختص بالله تعالى في غيره وقيل انه شاذ لا اعتداد به وقيل المختص بالله تعالى المعرف باللام ومذهب العز بن عبد السلام انه مختص به تعالى شرعا قال الصبان وهو الراجح عندي لانه لا إشكال عليه اه (قوله وغلبة علميته) مبتدأ وقوله المقضية صفته وقوله لا تمنع الخ خبره (قوله بدلا) أى او بيانا صبان (قوله اعتبار و صفيته) أى الاصلية (قوله لوقوعه صفة الخ) علة لقوله هو صفة في الأصل عبارة الصبان وكون الرحمن صفة هو ما ذهب اليه الجمهور لوقوعه نعنا ولأن معناه البالغ في الرحمة لا الذات المحصورة ولا نه لو كان علما لا فادلا له الا الرحمن التوحيد صريحا كلاله إلا الله وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام إلى انه علم أى بالغلبة كما في ابن عبد الحق واستدلوا بمجيئه كثيرا غير تابع كافي الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن وإذا قیل لهم اسجدوا للرحمن ورد بانه ينتج أعم من المدعى ولا ينتج المدعى إلا بمعونة انه لا قائل بانه ليس بعلم ولا صفة مع ان كلام الرضا يفيد انه من الصفات التي غلب عليها الاسمية وليس بعلم كابطح واجرع والنعته به باعتبار و صفيته الاصلية واما ردا استدلالهم بجواز تبعيته في مثل هذه الايات لموصف مقدور لجواز حذف الموصوف إذا علم فضعه بعضهم بان حذف الموصوف قليل بالنسبة إلى ذكره واستدلوا لهم انما هو بكثرة مجيئه غير تابع وعلم بذلك ان مجيء الرحمن غير تابع دليل ومقول ما ذهب اليه الاعلم ومن معه الذي اليه ميل كلام النهاية والمغنى وكلام الشارح صريح في أنه علم بالغلبة فرد الشارح له بانه لعلم بحذف موصوفه لو سلم عليه لاله (قوله للعلم بحذف موصوفه) اقول او بالنظر لعلميته الغالبة سم (قوله ويجوز صرفه وعدمه) هما قولان سم فن يقول ان شرط الالف والنون في الصفة انتفاء فعلاية يمنع صرفه ومن يقول انه وجود فعلى يصرفه قال الصبان والتحقيق الذي اختاره الزحشرى والبيضاوى ان الرحمن مجردا من ال ممنوع من الصرف الخاقاله بالغالب في بابه قال السيوطى وهذه المسئلة مما تعارض فيه الاصل والغالب في النحو ومال السعد إلى جواز صرفه وعدمه عملا بالامرين قال العصام فان قلت كيف اشتبه حال الرحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يعثر احد منهم على المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فبقيا نقل عن

اشكال لان ما ينحصر في الخمسة هو ما يفيد المبالغة بالصيغة وما هنا ما يفيد بالمادة كالجواد ونحوه (فان قلت) قد يشكل الحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترحال والتحوال والتزداد بفتح التاء في الجميع مصادر للبالغة والتكثير (قلت) لا اشكال لان تلك الخمسة لاسماء الفاعلين لا مطلقا فليتامل (قوله للعلم بحذف موصوفه) اقول او بالنظر لعلميته الغالبة (قوله ويجوز صرفه وعدمه) هما قولان (قوله

ثم غلب على البالغ في الرحمة  
والانعام بحيث لم يسم به  
غيره تعالى وغلبة علميته  
المقتضية لا عرابه بدلا هنا  
لا تمنع اعتبار و صفيته  
فيجوز كونه نعنا باعتبارها  
لوقوعه صفة ولكونه بازاء  
المعنى ومجيئه غير تابع للعلم  
بحذف موصوفه ويجوز  
صرفه وعدمه لتعارض  
سببهما (الرحيم) أى ذى  
الرحمة الكثيرة

العرب إلا معرفاً باللام أو مضافاً أو منادى اه وأما وانت غيث الورى لازلت رحماناً فلا شاهد فيه لأنه  
يحتمل المنع فتكون الفه للاطلاق والصرف فتكون الفه بدلاً من التنوين اه (قوله فالرحمن ابلغ الخ)  
متفرع على إطلاق تفسير الرحيم وتقييد تفسير الرحمن بقوله جداً ولكن المناسب لقوله بشهادة الخ الواو  
بدل الفاء كما في غيره ثلاثاً تتوارد على معلول واحد بلا تبعية (قوله ولا يعارضه الحديث الصحيح الخ)  
أى لأن استواءهما في تعلق كل منهما بالدارين لا ينافي أن أحدهما ابلغ وأزيد معنى سم عبارة الصبان لا احتمال  
أن تكون أبلغية الرحمن باعتبار الكيف فقط وأنه تعالى من حيث إنعامه بالنعم العظيمة رحمن ومن حيث  
إنعامه بمادونها رحيم ويؤيده تفسير كثير من العلماء الرحمن بالمنعم بجلائل النعم والرحيم بالمنعم بدقائقها  
وبعضهم الرحمن بالمنعم بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم بالمنعم بما يتصور جنسه منهم اه (قوله والقياس)  
أشار بالتضييق إلى أنه عطف على الاستعمال سم (قوله لأن زيادة البناء الخ) هذه القاعدة مشروطة بشروط  
ثلاثة أن يكون ذلك في غير الصفات الجبلية فخرج نحو شره ونهم وإن يتحد اللفظان في النوع فخرج حذر  
وحاذرو إن يتحد في الاشتقاق فخرج زمن وزمان إذ الاشتقاق فيها مجرئى (قوله غالب) احتزبه عن نحو  
حذرو وحاذرو لأن الأول صفة مشبهة تدل على الدوام والاستمرار أو صيغة مبالغوة والثاني اسم فاعل لا يدل  
إلا على الاتصاف بمضمونه ولو مرة (قوله وجعل الخ) جواب عما قيل لم قدم الرحمن على الرحيم والقياس  
يقتضى الترقى من الأدنى إلى الأعلى عبارة المغنى وقدم الله عليهما لأنه اسم ذات وهما اسم صفة والرحمن على  
الرحيم لأنه خاص لا يقال لغير الله بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام وإنما قدم القياس يقتضى الترقى  
من الأدنى إلى الأعلى كقولهم عالم تحرير لأنه صار كالعلم من حيث أنه لا يوصف به غيره تعالى لأن معناه المنعم  
الحقيقي البالغ في الرحمة غايته وذلك لا يصدق على غيره تعالى ولذلك رجح جماعة أنه علم ولأنه لما دل على  
جلال النعم وأصولها ذكر الرحيم كالتابع والتمة ليتناول ما دق منها ولطف فليس من باب الترقى  
بل من باب التعميم والتكميل وللحفاظة على رؤس الآي (فائدة) قال النسفي في تفسيره قيل الكتب  
المنزلة من السماء إلى الدنيا مائة وأربعة صحف شيت ستون و صحف إبراهيم ثلاثون و صحف موسى قبل  
التوراة عشرة والتوراة والانجيل والزبور والفرقان ومعاني كل الكتب أى غير القرآن مجموعة في  
القرآن ومعاني كل القرآن مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة ومعاني البسملة  
مجموعة في بائها ومعناها أى الاشارى إلى كان ما كان وبى يكون ما يكون زاد بعضهم ومعاني الباء  
في نقطتها اه قال شيخنا والمراد بها أول نقطة تنزل من التلم التي يستمد منها الخط لا النقطة التي تحت  
الباء خلافاً لمن توهمه ومعناها الاشارى أن ذاته تعالى نقطة الوجود المستمد منها كل موجود اه  
(قوله لما دل الخ) اللام متعلق بالتمة وما كناية عن الرحمن (قوله ومن التبدل) أشار بالتضييق إلى  
أنه عطف على قوله كالتمة سم ولعل المراد بالتبدل هنا مقابل الترقى أى التنزل من الأعلى إلى الأدنى وقال  
الكردى قوله ومن حين التبدل وهو أى التبدل القرب والمقارنة أى ولثلا يغفل عن مكان المقارنة بين  
المتناسين فهو دليل ثان لتأخير الرحيم وجعله كالتمة للرحمن والمراد آخره ليقارن النظر وهو لفظ الرحمن  
بالنظر وهو لفظ الله والافالقياس تقديمه للترقى من الأدنى إلى الأعلى اه وقضية أن قول الشارح ومن  
حين التبدل عطف على قوله ما دل عليه الخ قد تقدم خلافاً عن سم عن الشارح (قوله لأن الأول الخ) أقول  
ولرعاية الفواصل باعتبار كونها في الفاتحة ثم طرد في غيرها سم (قوله كالعلم) أى بالوضع والافقد قدم أنه  
علم بالغلبة (قوله من رحم الخ) أى من مصدره وإنما عبر بالفعل تريباً وضيق العبارة إذ ليس له مصدر واحد  
حتى يعول عليه فليس مبنياً على مذهب الكوفيين من أن الاشتقاق من الفعل رشيدى (قوله بعد نقله

فالرحمن أبلغ منه بشهادة  
الاستعمال ولا يعارضه  
الحديث الصحيح يارحمن  
الدنيا والآخره رحيمهما  
والقياس لأن زيادة البناء  
تدل على زيادة المعنى غالباً  
وجعل كالتمة لما دل على  
جلال الرحمة الذى هو  
المقصود الأعظم لثلا يغفل  
عما دل عليه من دقائقها  
فلا يسأل ولا يعطى ومن  
حين التبدل لأن الأول صار  
كالعلم كما تقرر وكلاهما  
صفة مشبهة من رحم بكسر  
عينه بعد نقله إلى رحم  
بضمها

ولا يعارضه الحديث الصحيح) أى لأن استواءهما في تعلق كل منهما بالدارين لا ينافي أن أحدهما أبلغ وأزيد  
معنى (قوله والقياس) أشار بالتضييق إلى أنه عطف على الاستعمال (قوله عليه من دقائقها) مقابلته  
بالجلائل يدل على أنها غير الجلائل وقوله ومن حين التبدل أشار بالتضييق إلى أنه عطف على قوله  
كالتمة (قوله لأن الأول الخ) أقول ولرعاية الفواصل باعتبار كونها في الفاتحة ثم طرد في غيرها (قوله



(الخ) أى لا طراد نقل الفعل المتعدى إلى فعل بالضم في بابي المدح والذم صبان (قوله أو تنزيله الخ) عطف على نقله الخ (قوله منزلته) أى فى اللزوم بأن لا يعتبر تعلقه بمفعول لا لفظاً ولا تقديرًا كقولك زيد يعطى أى يصدر منه الا عطاء قاصد الردى على من نقي عنه اصل الاعطاء صبان (قوله ميل نفساني الخ) عبارة المعنى والنهاية رقة فى القلب تقتضى التفضل والاحسان فالتفضل غايتها واسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك إنما تؤخذ باعتبار الغايات دون المبادئ التى تكون انفعالات فرحة الله تعالى ارادة ايصال الفضل والاحسان أو نفس ايصال ذلك فهى من صفات الذات على الاول ومن صفات الفعل على الثانى اه زاد الصبان أى فهمى مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب فى المسبب القريب او البعيد واسم الملزوم فى اللزوم القريب او البعيد هذا أى مجازية وصفه تعالى بالرحمن الرحيم هو بحسب اللغة اما وصفه تعالى بهما بحسب الشرع فقال الاستاذ الصفوى الا قرب انه حقيقة شرعية فى الاحسان او ارادته اه على ان الحادى نقل عن بعض ان من معانيها اللغوية ارادة الخير وعن بعض اخر ان منها الاحسان فعلى هذين لا تجوز اصلاً فاحفظه اه كلام الصبان عبارة عرش والاولى أن يقال هو حقيقة شرعية فيما ذكر من الاحسان أو ارادته فقول مر اما مجاز الخ معناه بحسب اصله قبل اشتهاره شرعاً فيما ذكر من الغايات اه وعبارة الملا ابراهيم الكردى ثم المدنى ولقائل أن يقول ان الرحمة التى هى من الاعراض النفسانية هى الرحمة القائمة بنا ولا يلزم من ذلك ان يكون مطلق الرحمة كذلك حتى يلزم منه كون الرحمة التى وصف بها الحق سبحانه مجازاً لا ترى ان العلم القائم بنا من الاعراض النفسانية وقد وصف الحق بالعلم ولم يقل احداً العلم الذى وصف به الحق مجاز مع أن علم الحق ذاتى أزلى حضورى محيط بجميع المعلومات وعلماً يجعل حادى حصوله غير محيط وكذلك القدرة القائمة بنا من الاعراض النفسانية ولم يقل احداً وصف الحق بالقدرة مجاز مع ان قدرته تعالى ذاتية ازيلية شاملة لجميع الممكنات وقدرة تناجعولة حادثة غير شاملة وعلى هذا القياس الارادة وغيرها فلم لا يجوز ان تكون الرحمة حقيقة واحدة هى العطف ثم العطف يختلف وجوهه وانواعه بحسب اختلاف الموصوفين به فاذا نسب اليها كان كيفية نفسانية وإذا نسب إلى الله تعالى كان على حسب ما يليق بجلال ذاته من نحو الانعام أو ارادته كما أن العلم ونحوه حقيقة واحدة إذا نسبت اليها كانت كيفية نفسانية وإذا نسبت إلى الحق كانت كما تليق بجلال ذاته وبؤيد ما ذكرناه ان الاصل فى الاطلاق الحقيقة ولا يصار إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة ولا تعذر إلا إذا دل دليل على ان الرحمة مطلقاً محصورة فى السكينة النفسانية وضعا ودونه خراط القتاد وهذه نسكته من تنبيهه لطلب الحجج إلى التكلمات فى تاويل اسماء الله تعالى بما ورد اطلاقها على الله فى كتاب وسنة اه (قوله لاستحالتها) أى بهذا المعنى سم (قوله وكذا كل صفة استحالة) أى كالغضب والرضا والمحبة والحياء والفرح والحزن والمكر والخدع والاستهزاء إنما تؤخذ باعتبار الغاية عرش وصبان (قوله لغة) منصوب على الحال أى حال كونه مندرجاً فى الالفاظ العربية أو على التمييز أو على نزع الخافض وهذا الاخير اولى من جهة المعنى وهو وإن كان سماعياً ملحق بالقياسى لكثرة استعماله فى كلامهم بجرى وقوله أو على التمييز فيه نظراً لاجمع علم النحو (قوله بالجميل) ان كانت لباء للتعبية كان بياناً للمحمود به ولا يشترط كونه اختيارياً وان كانت للسببية أو بمعنى على كان بياناً للمحمود عليه ويشترط كونه اختيارياً ولو حكماى بان لا يكون بظرف القهر فيشمل ذاته تعالى وصفاته او بان كان منشا لافعال اختيارية كذاته تعالى وصفات الناصر كالقدرة او ملازماً للمشا كقيمة الصفات ولا فرق بين ان يكون ذلك الجميل المحمود عليه من الفضائل وهى المزايا القاصرة التى لا توقف الاتصاف بها على تعدى اثرها للغير كالعلم والقدرة او من الفواضل وهى المزايا التى توقف الاتصاف بها على تعدى اثرها للغير كالانعام والشجاعة ثم المراد بالجميل عند الحامد او المحمود وان لم يكن جميلاً فى الشرع فيشمل الثناء على القتل ويشترط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ولو ظاهر ابا ان لا يصدر عن الحامد ما يخالفه كانه عليه الحلى ووافقه البجيرى وشيخنا واشترط المعنى

منزلته) أى فى اللزوم وقوله لاستحالتها أى بهذا المعنى

أو تنزيله منزلته والرحمة  
ميل نفساني أريد بها  
لاستحالتها فى حقه تعالى  
غايتها من الانعام أو ارادته  
وكذا كل صفة استحالة  
معناها فى حقه تعالى (الحمد)  
الذى هو لغة الوصف  
بالجميل

موافقة الباطن للظاهر وهو ظاهر كلام النهاية (قوله وعرفا فعل الخ) أى سواء كان ذكرا باللسان أو اعتقادا ومحبة بالجنان أو عملا وخدمة بالاركان فورد اللغوى هو اللسان وحده ومتعلقه بعم النعمة وغيرها ومورد العرفى بعم اللسان وغيره ومتعلقه بالنعمة وحدها فاللغوى اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والعرفى بالعكس نهاية ومعنى (قوله لانعامه) أى على الحامد وغيره معنى سواء كان للغير خصوصية بالحامد كولدته وصديقه أو لا ولو كافرا عس (قوله وهذا هو الشكر لغة) وقال للمعنى وقال النهاية والشكر لغة فعل ببنى عن تعظيم المنعم لكونه منعيا على الشاكر اه وياتى عن النتائج وتحفة الرشدى مثله بل هو ما جرى عليه الأكثر (قوله صرف العبد الخ) أى ان يستعمل العبد أعضائه ومعانيه فيما طلب الشارع استعمالها فيه من صلاة وصوم وسماح نحو علم وهكذا سواء كان ذلك فى وقت واحد أو فى أوقات متفرقة فليؤى قال سم اذا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فى آن واحد سمي شكورا قال الله تعالى وقليل من عبادى الشكور وإذا صرفه فى أوقات مختلفة سمي شاكرا قال شيخنا عس ويمكن تصوير صرفها كلها فى آن واحد بمن جمل جنازة متفكر فى مصنوعاته عز وجل ناظر ا بين يديه لئلا يزل بالبيت ما شارب جله الى القبر شاغلا لسانه بالذكر واذنه باستماع ما فيه ثواب كالامر بالمعروف والنهى عن المنكر اطفحى اه بجيرى (قوله فهو اخص الخ) يعنى ان الشكر العرفى اخص مطلقا من الحمدين والشكر اللغوى أى وبين الشكر اللغوى والحمد العرفى ترادف وبين الحمد والشكر اللغويين العموم والخصوص الوجهى بجمعا فى ثناء بلسان فى مقابلة إحسان وينفرد الحمد اللغوى فى ثناء بلسان فى مقابلة إحسان وينفرد الشكر اللغوى فى ثناء بغير لسان فى مقابلة إحسان بجيرى عبارة تحفة الرشدى والنتائج الحمد له معنى لغوى وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختيارى مطلقا وعرفى وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصد الانعامه مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوى وهو فعل ببنى عن تعظيم المنعم قصد الانعامه على الشاكر وعرفى وهو صرف العبد الخ والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا أى اختياريا أو لا والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو أعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره بمقابلة الانعام وغيره اختياريا وغيره والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن وجهه من الحمد العرفى والشكر اللغوى ومباين للشكر العرفى بحسب الحمل إذا الوصف المذكور جزء من الصرف المذكور والجزء مباين للكل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفى اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجهه من المدح والشكر العرفى مباين للمدح بحسب الحمل على ما مر وجهه فى الحمد اللغوى وأخص منه مطلقا بحسب الوجود اه (قوله أى ماهيته) راجع للبتن سم (قوله وهو الأصل) فان حرف التعريف موضوع للإشارة الى معبود أو الى نفس الحقيقة فهو مشترك لفظى بينهما وأما الاستغراق والعهد الذهنى فن متفرعات الثانى فالعرف بلام الجنس لا يطلق على الفرد الذهنى أو جميع الافراد إلا بقرينة وهذا ما ذهب اليه السكاكى ومن تبعه أو موضوع للإشارة الى نفس الحقيقة فقط وأما الاستغراق والعهدان فن متفرعاتها فاطلاقه على كل من هذه الثلاثة إنما هو بالقرينة فهو مشترك معنى على هذا وهو مختار المحققين وهنا قولان آخران أحدهما أنه يشترك لفظا بين الجنس والعهد الخارجى والاستغراق والعهد الذهنى متفرع على الجنس والثانى أنه يشترك لفظا بين الأربعة (وهو ابلغ) اختاره العلامة البركوى ايضا فقال لظهوره فى أداء المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وخصولها له تعالى بخلاف معنى

وعرفا فعل ببنى عن تعظيم المنعم لانعامه وهذا هو الشكر لغة وأما اصطلاحا فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله فهو اخص مطلقا من الثلاثة قبله أى ماهيته ان جعلت أل للجنس وهو الاصل أو جميع أفرادها ان جعلت للاستغراق وهو أبلغ

(قوله فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله) فى حواشى شرح المطالع للدوانى كلام طريل فى هذا المقام من جملة قوله بل الأولى فى الجواب ان يقال لانسلم ان من صرف الجميع فيما خلق لاجله فى وقت من الاوقات دون وقت آخر ليس شاكرا فى ذلك الوقت الذى تحقق فيه صرف الجميع بل هو شاكر فى ذلك الوقت وإن لم يكن شاكرا فى وقت آخر فان عموم الاوقات لا يعتبر فى التعريف الخ اه (قوله أى ماهيته) راجع للبتن (قوله وهو ابلغ) فيه بحث لان الجنس يستلزم الاستغراق وفى الحمل عليه سلوك طريق البرهان كإقراره السيد فى توجيهه جميع صاحب الكشاف الحمل على الجنس (قوله

الجنس إذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافادة أوفى وبمقام الثناء أخرى اهـ ورجح المغنى والنهاية معنى الجنس عبارتها والحمد مختص بالله تعالى كما افادته الجملة سواء اجعلت فيه ال للاستغراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر ام للجنس كما عليه الزمخشري لان لام الله للاختصاص فلا فرد منه لغيره تعالى وإلا فلا اختصاص لتحقق الجنس في الفرد الثابت لغيره ام للعهد كالتى في قوله تعالى إذ هما في الغار كما نقله ابن عبد السلام واجازه الواحدى على معنى ان الحمد الذى حمد الله به في نفسه وحمده به انبياءه واوليائه مختص به تعالى والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره وأولى الثلاثة الجنس اهـ زاد الثانى والحمد لله ثمانية أحرف وأبواب الجنة ثمانية فمن قالها عن صفاء قلبه استحق ثمانية ابواب الجنة اهـ اى استحق ان يدخل من ابوابها شاء فيخير له كراما ولا يما يختار ما سبق في علم الله انه يدخل منه عرش وقولها للاختصاص اى لتوكيده وإلا فلا اختصاص مستفاد من الجملة بواسطة تعريف المبتدأ فيها كما في التوكل على الله والكرم في العرب عرش وبجبرى وقولها والعبرة بحمد من ذكر اما حمد غيرهم فكأن عدم فاذا صدر منهم حمد لغيره تعالى لا يفوت اختصاص الحمد به تعالى عرش وقولها وأولى الثلاثة الجنس اى لانه يدل بالالتزام على ثبوت جميع المحامد له تعالى فهو استدلال برهاني فانه في قوة ان يدعى ان الافراد مختصة بالله تعالى بدليل اختصاص الجنس به سم وعرش وشيخنا (قوله مملوك أو مستحق) أشار به إلى أن اللام لذلك أو للاستحقاق أى للاختصاص عند من يفرق بينهما بأن الاستحقاق يعتبر بين الذات والصفة نحو العزة لله والاختصاص بالذاتين نحو الجنة للمؤمنين والاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعمم الثانى للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك واختاره العلامة البر كوى في الامعان نتائج (قوله اى لذاته) ولما كان استحقاقه لجميع المحامد لذاته لم يقل الحمد للخالق او للرازق او نحوه لئلا يؤول ان استحقاقه للحمد لذلك الوصف نهاية اى لم يقل نحو للخالق ابتداء فلا ينافيه انه قال بعد ذلك البر الجواد الخ وأشار المصنف بهذا الصنيع إلى استحقاقه تعالى للحمد لذاته اولا وبالذات و لصفاته ثانيا وبالعرض رشيدى (قوله فلا فرد منه الخ) مفرع على كل من احتالى الجنس والاستغراق كما مر التصريح بذلك عن النهاية والمغنى وكذا صرح به النتائج ثم قال فان قلت في اى معنى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراد الاخر خارجا عن التخصيص الذى يفيد تغريف المسند اليه باللام فلا يكون حمد المخصص على وجه اكمل قلت فان اردت الا كمال فعليك بعموم المجاز اهـ (قوله لغيره تعالى الخ) اى وما وقع لغير الله تعالى في الظاهر فراجع إلى الله تعالى في الحقيقة نتائج وايضا الوقوع للغير من غير استحقاق لا ينافى استحقاق الكل لله إذا لا استحقاق لا يستلزم الوقوع كانه عليه عبد الحكيم (قوله خبرية لفظا لإنشائية معنى) ويجوز ان تكون موضوعا لانشاء نهاية ومعنى وهذا قول اخر عرش وقال شيخنا ويصح ان تكون خبرية لفظا ومعنى لان الاخبار بالحمد حمد فيحصل الحمد بها وإن قصد بها الاخبار اهـ (قوله من اتصافه الخ) بيان للضمون (قوله بصفات ذاته الخ) وجه إدخال هذا في مضمون الجملة ان مضمونها يستلزمه إذ إثبات الثناء بالجميل له يستلزم إثبات الجميل له فليتأمل سم (قوله وملكه الخ) عطف على اتصافه الخ أو صفات ذاته سم (قوله واستحقاقه الخ) الواو بمعنى أو وأخذ آمن أول كلامه إلا أن يشير به هنا إلى جواز إرادتهما معا بعموم المشترك كما جوزه الشافعى واختاره المحققون وبعموم المجاز على ما جرى عليه الجمهور من منع ذلك (قوله قيل يرادفه المدح) وهو رأى الزمخشري حيث لم يشترط كون المحمود عليه اختياريا يا شيخنا (قوله وقيل بينهما فرق) وهو رأى الجمهور فيشترطون كون المحمود عليه اختياريا دون المدح عليه كدحت اللوا لصفاته (قوله وفي تحقيقه أقوال) والراجع منها ما قدمناه عن النتائج وتحفة الرشدى (قوله الحسى) كذا في أصله رحمه الله تعالى وفي بعض النسخ الحقيقى سيدى عمر والابتداء الحقيقى جعل الشيء أو لا غير مسبوق بشئ آخر أصلا والابتداء الاضافى ويسمى العرفى أيضا جعل الشيء ألابالاضافة

مملوك أو مستحق (لله)  
أى لذاته وإن انتقم فلا  
فرد منه لغيره تعالى  
بالحقيقة والجملة خبرية  
لفظا لإنشائية معنى إذ  
القصد بها الثناء على الله  
تعالى بضمونها المذكور  
من اتصافه تعالى بصفات  
ذاته وأفعاله الجميلة وملكه  
واستحقاقه لجميع الحمد من  
الخلق قيل ويرادفه المدح  
ورجح واعترض وقيل  
بينهما فرق وفى تحقيقه  
أقوال وجمع بين الابتداءين  
الحقيقى بالبسملة والاضافى  
بالحمدلة

بصفات ذاته وأفعاله الجميلة) وجه إدخال هذا في مضمون الجملة أن مضمونها يستلزمه لأن إثبات الثناء بالجميل له يستلزم إثبات الجميل له فليتأمل (قوله وملكه) عطف على اتصافه أو صفات ذاته

إلى المقصود بالذات سواء سبقه شيء أم لا فهو أعم مطلقاً من الحقيقي صبان و عش (قوله اقتداء بالكتاب العزيز) أي بأسلوبه وهذا علة للجمع بين البسملة والحمدلة ولتقديم الأولى على الثانية (قوله وعملًا بالخبر الخ) أي وإشارة إلى أنه لا تنافي بين الحديثين بحمل حديث البسملة على البدء الحقيقي وحديث الحمدلة على البدء الإضافي وهذا المشهور في دفع التنافي بينهما وهناك وجه آخر لدفع التنافي بينهما مذكورة في المطولات شيخنا وغيره في جانب الكتاب بالاقتداء وفي جانب الحديث بالعمل إذ ليس في القرآن أمر بذلك لا نصريحاً ولا ضمناً وإنما نزل بذلك الأسلوب فاقتدى به والحديث متضمن للأمر كأنه يقول ابدؤا بالبسملة في كل أمر ذي بال (قوله وليس بمحرم) أي لذاته ولا مكروه أي كذلك ولا من سفاسف الأمور أي محقراتها فتحرم على المحرم لذاته كالزنا وتكرهه على المسكروه لذاته كالنظر للفرج بلا حاجة بخلاف المكروه لعارض كاكل البصل ولا تطلب على محقرات الأمور ككنس زبل صونا لاسمه تعالى عن اقترانه بالمحقرات وتخفيفه على العباد شيخنا وكذا في البجيرمي إلا أنه جعل اكل البصل من المكروه لذاته فتركه عليه ومثل للمكروه لعارض بالوضوء بالماء المشمس وزاد بخلاف المحرم لذاته كالوضوء بماء مغسوب فحسنه (قوله وقد يخرجان) أي المحرم والمكروه (قوله أن المراد ذوه) فيه إضافة ذو إلى المضمر وأكثر النحاة على منعهما عبارة الكافية وذو لا يضاف إلى مضمر وقال شراحه وقد اضيف إليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر إنما يعرف ذا الفضل ذوهه (قوله ولا ذكر محض) إشاراً بالتضييق إلى أنه معطوف على محرم سمى أي بأن لم يكن ذكر أصلاً وكان ذكر غير محض كالقرآن فحسن التسمية فيه بخلاف الذكر المحض كلاله إلا الله شيخنا زاد البجيرمي فإن قامت ومن الأمور ذي البال البسملة فتحتاج في تحصيل البركة فيها إلى سيق مثلها ويتسلسل قلت هي محصلة للبركة فيها وفي غيرها كالشاة من الأربعين تركى نفسها غيرها فهي مستثناة من عموم الأمر ذي البال في الحديث أم عبدالحق وأجاب المدابغى بتقييد الأمر ذي البال أيضاً بأن لا يكون وسيلة إلى المقصود فلا يرد أن البسملة أمر ذو بال فتحتاج إلى سبق مثلها ويتسلسل أم (قوله بالحمد لله) أي بالرفع فإن التعارض بين الحديثين لا يحصل إلا بشرط خمسة رفع الحمد وتساوى الروايتين وكون رواية البسملة بياضاً وإن راد بالابتداء ففيها الابتداء الحقيقي وكون الباء صلة يبدأ فإن جعلت للاستعانة فلا تعارض لأن الاستعانة بشيء لا تنافي الاستعانة باخر وكذلك إن جعلت للباسطة بجيرمي (قوله كالصلاة الخ) أي كابتدائها (قوله وفي رواية بحمد الله) النكتة في ذكرها لفائدة عدم اشتراط لفظ الحمد لله الذي أفادت اشتراطه الرواية الأولى رشيدى (قوله فهو اجزم الخ) الاجزم المقطوع اليد أو الذهاب الانامل قاموس وهذا الترتيب ونحوه يجوز أن يكون من التشبيه بالبلغ بحذف الأداة ووجه التشبه والأصل فهو كالا جزم في عدم حصول المقصود منه وإن يكون من الاستعارة ولا يضرب الجع بين المشبه والمشبه به لأن ذلك إنما يمنع إذا كان على وجه ينبي عن التشبيه لا مطلقاً لتصريحهم بكون نحو قد زار ربه على القمر استعارة على أن المشبه في هذا التركيب محذوف أي هو ناقص كالا جزم محذوف المشبه وهو الناقص وعبر عنه باسم المشبه به فصار المراد من الاجزم الناقص فليس هنا جمع بين طرفي التشبيه وإنما المذكور اسم المشبه به فقط عش (قوله مبينة المراد) يعني أن هذه الرواية تبين أن المراد بالحمد والتسمية في روايتيهما مجرد الذكر لا واحد منهما بعينه ولا يلزم التعارض بين الحديثين لأن الابتداء بأحدهما يمنع الابتداء بالآخر وذلك إن أريد بالابتداء فيهما الابتداء الحقيقي وأما إن أريد به الأعم منه ومن الإضافي فلا تعارض كما أشار إليه أولاً كرى (قوله عدم التعارض) عطف على المراد (قوله بفرض إرادة الابتداء الحقيقي الخ) أي مع فرض وجود بقية الشروط الخمسة المتقدمة عن البجيرمي (قوله رونقا) أي حسناً (قوله وطلاوة) عطف تفسير (قوله لاسمياً) الابتداء أي المبتداه (قوله ثنى بما فيه براعة الاستهلال) هي أن يورد مصنف أو شاعر أو خطيب في

اقتداء بالكتاب العزيز وعملًا بالخبر الصحيح كل أمر ذي بال أي حال يهتم به أي وليس بمحرم ولا مسكروه وقد يخرجان بذى البال لأن الظاهر أن المراد ذوه شرعاً لا عرفاً ولا ذكر محض ولا جعل الشارع له ابتداء بغير البسملة كالصلاة بالتكبير لا يبدأ فيه بالحمد لله وفي رواية بحمد الله فهو أجزم بجيم فمعجمة وفي رواية أقطع وفي أخرى أترأى قليل البركة وقيل مقطوعها وفي رواية بسم الله الرحمن الرحيم وفي أخرى بذكر الله وهي مبينة للبراد وعدم التعارض بفرض إرادة الابتداء الحقيقي فيهما وفي أخرى سندها ضعيف لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أتر محقوق من كل بركة ثم لما كان مادة البلغاء تحسین ما يكسب الكلام رونقا وطلاوة لاسمياً الابتداء ثنى بما فيه براعة الاستهلال

(قوله اقتداء بالكتاب العزيز) توهم بعضهم أن التعليل بذلك إنما يأتي على القول بأن البسملة من القرآن وليس كذلك لا ابتداء القرآن بها وإن قلنا ليست منه (قوله ولا ذكر محض) إشاراً بالتضييق إلى أنه معطوف



إشارة إلى أن تيسير هذا الكتاب الذي له نعمة أي نعمة إنما هو محض بر الله (١٥) وتوفيقه له وجوده عليه ولطفه به فقال (البر)

أي المحسن كما يدل عليه اشتقاقه من البر بسائر مواده لأنها ترجع إلى الاحسان كبر في يمينه أي صدق لأن الصدق احسن في ذاته ويلزمه الاحسان للغير وأبر الله حجة أي قبله لأن القول إحسان وزيادة وأبر فلان على أصحابه أي علام لأنه غالبا ينشأ عن الاحسان لهم فتفسيره باللطيف أو العالی في صفاته أو خالق البر أو الصادق فيما وعد أوليائه بعيد إلا أن يراد بعض ما صدقات أو غايات ذلك البر (الجواد) بالتخفيف أي كثير الجود أي العطاء واعترض بأنه ليس فيه توقيف أي واسماؤه تعالى توقيفية على الاصح فلا يجوز اختراع لاسم أو وصف له تعالى إلا بقرآن أو خبر صحيح وإن لم يتواتر كما صححه المصنف في الجليل بل صوبه خلافا لجمع لان هذا من العمليات التي يكفي فيها الظن لا الاعتقادات مصرح به لا باصه الذي اشتق منه فشب أي وبشرط ان لا يكون ذكره لمقابلة كما هو ظاهر نحوام نحن الزارعون والله خير الماكرين و قول الخليلي يستحب لمن التقي بذرا في أرض أن يقول الله الزارع والمنبت والمبلغ إنما يأتي في الثلاثة على المرجوح أنه لا يشترط فيها صح معناه

أول كلامه عبارة تذلل على المقصود منه والمراد هنا حصول براعة الاستهلال للخطبة لأن المقصود الذي ذكره الشارح مقصود الخطبة وأما براعة الاستهلال للكتاب ففي قوله الاتي الموفق للفقهاء في الدين لأن الكتاب في علم الفقه قاله الكردى وفيه نظر ظاهر فان ما في قول الشارح بما فيه واقعة على قول المصنف البر إلى قوله أحده الخ فيشمل قوله الموفق للفقهاء في الدين وان قول الشارح إشارة إلى حال من فاعل ثنى بمعنى مشيرا وليس بيانا للمقصود بما فيه البراعة (قوله إشارة الخ) اشار بالتضييب الى رجوعه لقوله ثنى الخ على كونه مفعولا لاجله مثلا سم والاولى جعله حالا من فاعل ثنى لا مفعولا لاجله لثلاثا تترار دعلتان على معلول واحد فتأمل قول الممتن (البر) بفتح الباء الموحدة معنى (قوله أي المحسن) أي بكثرة اخذ ما يأتي في شرح الذي جلت (قوله كما يدل عليه) أي على ان البر بمعنى المحسن اشتقاقه من الرأي اشتقاق البر بفتح الباء من البر بكسرهما بمعنى الاحسان (قوله بسائر مواده) متعلق بالاشتقاق والضمير للبر بفتح الباء (قوله لانها) أي مواده الباقية يعني تفاسيرها (قوله ترجع الى الاحسان) فيه بحث لان رجوعها اليه لا يقتضى أنه المدلول لجوارها المدلول من حيث خصوصها بل ظاهر الكلام ذلك فتأمل سم وقد يدعى الاقتضاء (١) يوسف ان الاصل عدم الاشتراك (قوله لانه) أي العلو على الاحجاب (قوله فتفسيره) أي البر بفتح الباء (قوله أو خالق البر) بكسر الباء الذي هو اسم جامع للخير نهاية ومعنى ولذا حكى في النهاية والمعنى هذه التفاسير بقبل (قوله إلا ان يراد) أي بالتفسير بما ذكر ولا يخفى ان هذا الاستثناء لا يظهر بالنسبة الى العالی في صفاته (قوله أو غايات الخ) عطف على ما صدقات (قوله ذلك البر) أي المحسن ويظهر ان التفسير بالعالی في صفاته من التفسير بالمزوم أو السبب والتفسير بغيره من التفسير بالمصادق (قوله أي كثير الجود) تقدم عن سم ان الجواد بما يفيد المبالغة بالمادة لا الهيئة (قوله أي العطاء) فسر ع ش شيخنا بالا عطاء أي لان العطاء الشيء المعطى والقصد وصف الله تعالى بكثرة الاسداء والاعطاء فالتسبيحانه وتعالى كثير العدل والاعطاء لا ينقطع اعطاؤه في وقت ويعطى القليل والكثير وليس القصد انه اذا اعطى لا يعطى إلا كثير الصادق بالا عطاء مرة واحدة لانه خلاف الواقع على انه في نسخ أي للنهاية أي الاعطاء ثم لا بد من تقييد الجواد بانه اعطاء لمن ينبغي كما فسر به رشيدى (قوله بانه ليس فيه توقيف) أي لم ير داذن الشارع باطلاق الجواد عليه تعالى (قوله توقيفية) أي موقوفة على اذن الشارع باطلاقها (قوله فلا يجوز اختراع اسم أو وصف له تعالى) ومثله الذي <sup>صلواته</sup> فلا يجوز لنا أن نسميه باسم لم يسم به أبوه ولا سمى به نفسه كذا نقل عن سيرة الشامي ومواده بانه جده عبدالمطلب لموت أبيه قبل ولادته ع ش (قوله أو خبر صحيح) أي أو حسن كما قاله الشهاب بن حجر في شرح الأربعين ع ش ورشيدى (قوله كما صححه المصنف في الجليل) يعني صحح المصنف التوقيف في لفظ الجليل بالحديث الصحيح الغير المتواتر أي الذي يأتي قريبا (قوله لان هذا الخ) علة لقوله وإن لم يتواتر يعني ان هذا الاختراع والاطلاق من الاحكام الفقهية العملية فيكفي في ثبوته الحديث الصحيح المفيد للظن كوردى (قوله مصرح) نعت قرآن أو خبر سم أي وانما افردته لان العطف باو (قوله لا باصه) اشار في باب الردة إلى خلاف في الاكتفاء بالاصل سم (قوله وبشرط الخ) عطف على مصرح به بالنظر للمعنى اذ معناه بشرط ان يكون مصرح به (قوله ذكره) أي ذكر الاسم أو الوصف (قوله نحوام نحن الزارعون الخ) من أمثلة الذكر للمقابلة (قوله على المرجوح الخ) عبارة شيخنا في حاشية الجوهرية واختار جمهور اهل السنة ان اسماءه تعالى توقيفية وكذا صفاته فلا تثبت لله اسماء ولا صفة الا اذا ورد بذلك توقيف من الشارع وذهب المعتزلة الى جواز اثبات ما كان متصفا بمعناه ولم يوهم نقصا وان لم يرد به توقيف من الشارع ومال اليه القاضي ابو بكر الباقلاني وتوقف فيه امام الحرمين وفصل الغزالي فجوز اطلاق الصفة وهي ما دل

على محرم (قوله إشارة الخ) أشار بالتضييب الى رجوعه لقوله ثنى على كونه مفعولا لاجله مثلا (قوله لانها ترجع الخ) فيه بحث لان رجوعه اليه لا يقتضى انها المدلول لجواز انها المدلول من حيث خصوصها بل ظاهر الكلام ذلك فتأمل (قوله بعيد) فيه بحث اشرنا اليه (قوله مصرح به) نعت قرآن أو خبر (قوله لا باصه)

الله جميل يحب الجمال فجعل  
المصنف له من التوقيف يلغى  
اعتبار قيد المقابلة قلت  
المقابلة إنما يصار إليها عند  
استحالة المعنى الموضوع له  
اللفظ في حقه تعالى وليس  
الجمال كذلك لأنه بمعنى  
إبداع الشيء على آتق وجه  
وأحسنه وسيأتي في الردة  
زيادة على ذلك وأجيب  
عنه بأن فيه مرسلًا اعتضد  
بمسند بل روى أحمد  
والترمذي وابن ماجه  
حديثًا طويلًا فيه ذلك  
بأنى جواد ماجد ولا فرق  
بين المنكر والمعرف لأن  
تعريف المنكر لا يغير  
معناه كما يأتي في الله إلا كبر  
وبالاجماع النطق المستلزم  
لتلقى ذلك المرسل بالقبول  
ولا شعار العاطف بالتغاير  
الحقيقي أو المنزل منزلته  
حذف هنا كقوله تعالى  
الملك القدوس مسلمات  
وؤمنات التائبون  
العابدون الآيات وأتى  
به في نحو هو الأول  
والآخر ثيبات وأبكارا  
الأمرون بالمعروف  
والناهون عن المنكر  
(الذي) لكثرة بره وسعة  
جوده فلذا أخرج عن ذينك  
(جلت) عظمت ولا استقرار  
هذه الصلة في النفوس  
وإذعانها لها

على معنى زائد على الذات ومنع إطلاق الاسم وهو ما دل على نفس الذات اه وما لجلال الدواني في شرح  
العقائد العنصرية إلى ما قاله الامام الغزالي (قوله ايضا) أى كالزارع والمماكر (قوله فجعل المصنف له) أى  
للجميل مبتدأ خبره قوله يلغى اعتبار الخ (قوله قيد المقابلة) أى عندما (قوله قلت المقابلة الخ) قديم منع وجود  
المقابلة هنا ويدعى أنها إنما تكون عند نسبة ذلك المعنى للغير سم (قوله إنما يصار إليها عند استحالة المعنى  
الخ) حاصله أنه حيث ورد إطلاق اسم عليه تعالى ولم يستحل معناه الحقيقي في حقه تعالى وجب حمله عليه وصح  
استعماله فيه وإن اتفق أنه حين أطلق عليه كان معه ما يقابله وأما إذا استحال معناه عليه توقف صحة الإطلاق  
عليه على مسوغ فاذا اتفق وقوع ما يقابله معه كان ذلك مسوغًا لإطلاقه عليه غش (قوله على آتق وجه)  
بفتح الهمزة والنون بعدها قاف (قوله وأحسنه) عطف تفسير (قوله وأجيب عنه) إشار بالتضيق إلى أن  
الضمير في عنده راجع لقوله واعترض الخ أى للاعتراض المفهوم منه سم (قوله حديثًا طويلًا الخ) عبارة  
المعنى حديثًا مرفوعًا ذكر فيه عن الرب سبحانه وتعالى أنه قال أنى جواد ماجد اه (قوله ذلك) يحتمل أنه  
فاعل قوله فيه فلا إشارة إلى لفظ الجواد وقوله بأنى جواد ماجد بدل منه ويحتمل أن المجعوغ هو الفاعل  
ولفظ ذلك من الحديث وهو الأقرب فليراجع (قوله ولا فرق الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله  
وبالاجماع) عطف على قوله بمسند (قوله المستلزم الخ) فيه نظر سم أى لجواز أن يكون للاجماع  
مسند آخر (قوله ولا شعار العاطف الخ) متعلق بقوله الآتى حذف منها قال سم ويوجه ترك العاطف  
أيضا بأن في تركه يكون كل وصف منسوبًا استقلالًا لا على وجه التبعية وذلك أبلغ فليتأمل اه (قوله  
بالتغاير الحقيقي) لقائل أن يقول أن إريد التغاير الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت في الملك القدوس  
وإن إريد باعتبار الذات فهو منى في هو الأول والآخر سم وقد يجاب باختيار الأول وحمل التغاير على  
التنافي التحقق في ذات واحدة في زمن واحد وجوده في نحو هو الأول والاخر دون نحو الملك القدوس  
ظاهر (قوله وآتى به) أى بالعاطف معطوف على قوله حذف يعنى حذف في الأوصاف المتحدة في التحقق  
في زمن ثلاثيهم الاختلاف فيه وآتى به في المختلفة فيه ثلاثيهم الاتحاد فيه (قوله المثل الذي جلست نعمه)  
اعلم أن لفظة الذي واقعة على الله تعالى وعبارته عنه فالتذكير فيها واجب وإن كانت صلتها سببية ولا يلزم من  
سببية صلتها وإسناد الفعل فيها إلى النعم أن الموصول واقع على النعم وقد توهم بعض الطلبة وجوب تأنيث  
الموصول هنا وبعضهم جوازه فيقال التى جلست نعمه وذلك خطأ واضح سم (قوله لكثرة بره) متعلق  
بقول المصنف جلست المتضمن لمعنى امتنعت ليصبح تعلق قوله عن الاحصاء به كرى (فلذا أخرج عن ذينك)  
أى فانه كالنتيجة لهما سم أى للرب والجواد (قوله ولا استقرار هذه الصلة الخ) يتأمل هذا التوجيه وكون

أشار في باب الردة إلى خلاف في الاكتفاء بالأصل (قوله قلت المقابلة الخ) قديم منع وجود المقابلة ويدعى أنها  
إنما تكون عند نسبة ذلك المعنى للغير (قوله وأجيب عنه) إشار بالتضيق إلى أن الضمير في عنده راجع لقوله  
واعترض أى للاعتراض المفهوم ومن اعترض (قوله المستلزم الخ) فيه نظر (قوله ولا شعار العاطف)  
يووجه ترك العاطف أيضا بأز في تركه يكون كل وصف منسوبًا استقلالًا لا على وجه التبعية وذلك أبلغ  
فليتأمل (قوله بالتغاير الحقيقي) لقائل أن يقول أن إريد التغاير الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت  
في الملك القدوس وإن إريد باعتبار الذات فهو منى في الأول والآخر (قوله الذى جلست نعمه) اعلم أن لفظة  
الذى واقعة على الله تعالى وعبارته عنه فالتذكير فيها واجب وإن كانت صلتها سببية ولا يلزم من سببية صلتها  
وإسناد الفعل فيها إلى النعم أن الموصول كذلك وأنه واقع على النعم وقد توهم بعض الطلبة وجوب تأنيث  
الموصول هنا فيقال التى جلست نعمه وبعضهم جوز تأنيث ذلك خطأ واضح ولا يؤيد ما يؤيده جوارجل  
قائمة أمه لأن هذا نعت سببي نظير الصلة هنا بل نعتيته بالتأويل أى قائم الام (قوله فلذا أخرج عن ذينك) أى  
فانه كالنتيجة لهما (قوله ولا استقرار الخ) يتأمل هذا التوجيه وكون الجلية نعمه لا يناسب المعدول له

الجليلة نعمه لا يناسب المعدول له سم (قوله عدل الخ) فيه بحث لأن الجليلة نعمه من قبيل الموصول والصلة على قول ولأن استقرار هذه الصلة في النفوس لا يقتضي ترجيح طريق الموصولية غاية الأمر أنه يصححه والكلام في الترجيح لا في التصحيح فليتامل وقديوجه كلام المصنف بأنه أراد النعم الحادثة الواصلة لخلقها شيئاً فشيئاً فعبّر بالفعل الدال على حدوث العظم المستلزم لحدوث النعم ووصوله لاسم ودفع الكردى قول سم ولأن استقرار الخ بما نصه قوله عدل لذلك اللام بمعنى إلى أى عدل إلى تركيب الذى جلت الخ عن تركيب الجليلة الخ لأن استقرار الفعلية أقوى من الاسمية اه (قوله عن الجليلة نعمه) أى والجليل النعم بالاضافة سم (قوله بما ثبت له) وهو هنا جلالة نعمه عن الاحصاء (قوله ولم يرد به) أى بوصفه تعالى بذلك (قوله إن هذا) أى ثبوت جلالة النعم عن الاحصاء له تعالى وقال الكردى أى ثبوت معنى جلت له تعالى اه (قوله لا يؤدى) ببناء المفعول (قوله إلا بوصف له) أى بجعله وصفاً وحالاً له تعالى كرى (قوله وقد علمت الخ) جملة حالية في معنى التعليل أى وليس كما فهم لأنك قد علمت الخ أى من قولنا وإن كان صحيحاً ويصح كون علمت ببناء المفعول ايضاً (قوله بوصف النعم بما ذكر) أى يجعل الجلالة صفة للنعم واسنادها اليها (قوله وهو الخ) أى وصف النعم بما ذكر قول المتن (نعمه) جمع نعمة بكسر النون بمعنى إناعام وهو الاحسان واما النعمة بفتح النون فهي النعم وبضمها المسرة نهاية زاد المغنى وفي بعض النسخ نعمته بالافراد وهو الموافق لقوله تعالى وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها وابلغ في المعنى اه قال الرشيدى قوله مر بمعنى إناعام لم يبقه على ظاهره لما فيه من إيهام ان سبب عدم حصرها جمعها فينا في صريحاً وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها المقتضى انتفاء الاحصاء عن كل فرد فرد من النعم أى باعتبار المتعلقات فالحمد لله على الانعام وإن أوهم ان عدم الاحصاء بسبب جمعيته ايضاً إلا أنه ليس فيه منافاة صريحة للآية وهذا ما اشار اليه الشهاب ابن حجر اه (قوله المنافى) ينبغي انه نعت ان سبب الخ إذ لا منافاة بين مجرد الجمع والاية فتأمل سم (قوله من أفراد نعمه) أى إناعاماته وإنما عبر بالجمع تقريباً لتعبير المصنف بما في الآية وإلا فكان الظاهر أن يقول من أفراد نعمته بالافراد (قوله كما يعلم الخ) علة لخل الآية على الاستغراق (قوله كالمفرد المضاف إلى هنا) أى نعمة الله وهو مثال للعام (قوله كية) أى الحكيم على كل فرد فرد (قوله فتعين) أى لدفع الإيهام انه جمع نعمة بفتح النون بمعنى إناعام والنعمة بالكسر اثرها كرى (قوله لدفع الإيهام) الاولي لدفع المناقاة وقوله بفتح الخ مخالف للممرانفا عن المغنى والنهاية (قوله وجمعه) أى لفظ نعمه بهذا المعنى وقوله لا إيهام فيه فيه توقف ولو قال لا منافاة فيه لظهر (قوله أى جلت إناعاماته أى الخ) تفسير المتن عن ما قرره بقوله فتعين وفي المعنى علة لنفي الإيهام بل لنفي المناقاة كما مر (قوله باعتبار كل اثر من اثارها) لقائل ان يقول إن اريد الانعامات بالاسكان فهي نفسها لا تحصى من غير حاجة إلى اعتبار اثارها ضرورة عدم تناهيا وإن اريد الانعامات بالفعل فهي واثارها محصاة معدودة قطعاً ضرورة أنها متناهية ضرورة ان كل ما دخل في الوجود متناه وكل متناه محصى معدود فليتامل سم واجاب ع ش بان كلام الشارح في احصاء الاثار واثار الانعامات له تعالى وإن كانت محصاة في نفس الامر لكان لا قدرة للبشر على غدها واحصائها اه (قوله فتشمل الخ) متفرع على اعتبار اثر الانعام بمعنى لما كان قوله نعمه بمعنى الانعامات وكان عدم احصائها باعتبار كل فرد من اثارها فيشمل ذلك

عدل لذلك عن الجليلة نعمه عن الاحصاء وإن كان صحيحاً فاندفع ما قيل أنه إنما أتى بالموصول هنا لقاعدة هي أنه يتوصل بالذى لوصفه تعالى بما ثبت له ولم يرد به توقف وكان قائله فهم أن هذا لا يؤدى إلا بوصف له تعالى وقد علمت تأديته بوصف النعم بما ذكر وهو لا يحتاج لتوقف (نعمه) فيه إيهام ان سبب عدم حصرها جمعها المنافي وإن تعدوا نعمة الله أى تريدوا عدوا وتشروا في عد كل فرد فرد من أفراد نعمه كما يعلم من أن مدلول العام كالمفرد المضاف هنا كلية لا تحصى أى لا تحصرها فتعين انه جمع نعمة بمعنى انعام وجمعه لا إيهام فيه أى جلت انعاماته أى باعتبار كل أثر من آثارها عن ان تحد فيشمل القليل ايضاً

(قوله عدل لذلك عن الجليلة نعمه) فيه بحث لأن الجليلة نعمه من قبيل الموصول والصلة على قول ولأن استقرار هذه الصلة في النفوس لا يقتضي ترجيح طريق الموصولية غاية الأمر أنه يصححه والكلام في الترجيح لا في التصحيح وقديوجه كلام المصنف بأنه أراد النعم الحادثة الواصلة لخلقها شيئاً فشيئاً فعبّر بالفعل الدال على حدوث العظم المستلزم لحدوث النعم ووصوله لاسم ودفع الكردى قول سم ولأن استقرار الخ بما نصه قوله عدل لذلك اللام بمعنى إلى أى عدل إلى تركيب الذى جلت الخ عن تركيب الجليلة الخ لأن استقرار الفعلية أقوى من الاسمية اه (قوله عن الجليلة نعمه) أى والجليل النعم بالاضافة سم (قوله بما ثبت له) وهو هنا جلالة نعمه عن الاحصاء (قوله ولم يرد به) أى بوصفه تعالى بذلك (قوله إن هذا) أى ثبوت جلالة النعم عن الاحصاء له تعالى وقال الكردى أى ثبوت معنى جلت له تعالى اه (قوله لا يؤدى) ببناء المفعول (قوله إلا بوصف له) أى بجعله وصفاً وحالاً له تعالى كرى (قوله وقد علمت الخ) جملة حالية في معنى التعليل أى وليس كما فهم لأنك قد علمت الخ أى من قولنا وإن كان صحيحاً ويصح كون علمت ببناء المفعول ايضاً (قوله بوصف النعم بما ذكر) أى يجعل الجلالة صفة للنعم واسنادها اليها (قوله وهو الخ) أى وصف النعم بما ذكر قول المتن (نعمه) جمع نعمة بكسر النون بمعنى إناعام وهو الاحسان واما النعمة بفتح النون فهي النعم وبضمها المسرة نهاية زاد المغنى وفي بعض النسخ نعمته بالافراد وهو الموافق لقوله تعالى وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها وابلغ في المعنى اه قال الرشيدى قوله مر بمعنى إناعام لم يبقه على ظاهره لما فيه من إيهام ان سبب عدم حصرها جمعها فينا في صريحاً وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها المقتضى انتفاء الاحصاء عن كل فرد فرد من النعم أى باعتبار المتعلقات فالحمد لله على الانعام وإن أوهم ان عدم الاحصاء بسبب جمعيته ايضاً إلا أنه ليس فيه منافاة صريحة للآية وهذا ما اشار اليه الشهاب ابن حجر اه (قوله المنافى) ينبغي انه نعت ان سبب الخ إذ لا منافاة بين مجرد الجمع والاية فتأمل سم (قوله من أفراد نعمه) أى إناعاماته وإنما عبر بالجمع تقريباً لتعبير المصنف بما في الآية وإلا فكان الظاهر أن يقول من أفراد نعمته بالافراد (قوله كما يعلم الخ) علة لخل الآية على الاستغراق (قوله كالمفرد المضاف إلى هنا) أى نعمة الله وهو مثال للعام (قوله كية) أى الحكيم على كل فرد فرد (قوله فتعين) أى لدفع الإيهام انه جمع نعمة بفتح النون بمعنى إناعام والنعمة بالكسر اثرها كرى (قوله لدفع الإيهام) الاولي لدفع المناقاة وقوله بفتح الخ مخالف للممرانفا عن المغنى والنهاية (قوله وجمعه) أى لفظ نعمه بهذا المعنى وقوله لا إيهام فيه فيه توقف ولو قال لا منافاة فيه لظهر (قوله أى جلت إناعاماته أى الخ) تفسير المتن عن ما قرره بقوله فتعين وفي المعنى علة لنفي الإيهام بل لنفي المناقاة كما مر (قوله باعتبار كل اثر من اثارها) لقائل ان يقول إن اريد الانعامات بالاسكان فهي نفسها لا تحصى من غير حاجة إلى اعتبار اثارها ضرورة عدم تناهيا وإن اريد الانعامات بالفعل فهي واثارها محصاة معدودة قطعاً ضرورة أنها متناهية ضرورة ان كل ما دخل في الوجود متناه وكل متناه محصى معدود فليتامل سم واجاب ع ش بان كلام الشارح في احصاء الاثار واثار الانعامات له تعالى وإن كانت محصاة في نفس الامر لكان لا قدرة للبشر على غدها واحصائها اه (قوله فتشمل الخ) متفرع على اعتبار اثر الانعام بمعنى لما كان قوله نعمه بمعنى الانعامات وكان عدم احصائها باعتبار كل فرد من اثارها فيشمل ذلك

ومع هذا التعبير بنعمة موافقة للفظ الآية أولى ومن ثم أصلح في نسخة وكل نعمة وإن سلم حصرها هو باعتبار ذاتها لا متعلقاتها مع دوامها معاشا ومعاداً وهي أى حقيقة كل ملائم محمد عاقبته ومن ثم قالوا لا نعمة لله على كافر وإنما ملاذه استدراج \* فان قلت هذا لا يوافق تفسير النعمة لغة من أنها مطلق الملائم وهو الموافق للاستعمال في أكثر النصوص فما حكمته \* قلت شأن المصطلحات العرفية مخالفتها للحقائق اللغوية وكونها أخص منها كالحمد والصلاة عرفاً ويأتى في تفسير العبد ما يوضح ذلك وفائدتها هنا بيان ما هو نعمة بالحقيقة لا بالصورة التى اكتفى بها أهل اللغة والرزق أعم منها لأنه ما ينتفع به ولو حراماً خلافاً للمعزلة (عن الإحصاء) بكسر أوله وبالمبدأ الضبط وهو الحصر وفسر بالعد وهو الفعل فهو غير العددى (بالاعداد) أى بكل فرد فرد منها لا بقيد القلة التى أوهمتها العبارة كإدلال عليه الجمع المحلى بالقرينة المقام أى عظمت

القول قليل الانعامات كما يشمل جميعها كرى (قوله ومع هذا) أى التوجيه الدافع للإيهام بل للمنافاة (قوله موافقة) مفعول له لقوله أولى أحوال من نعمته وقوله أولى خبر لتعبير (قوله أصلح) أى المصنف ويحتمل أنه ببناء المفعول فالمصلح غيره (قوله وكل نعمة) مبتدأ اسم أى بمعنى الانعام عبارة السكردى هو جواب سؤال كان قائلاً يقول أن الفرد لا يكون إلا محصوراً فكيف يقال كل فرد متمتع عن الإحصاء اه (قوله وإن سلم حصرها) لعل الواو حالية لا غائية (قوله هو الخ) أى الحصر (قوله مع دوامها) أى متعلقاتها (قوله وهى) أى النعمة وقوله أى حقيقة أى بمعنى الأثر الحاصل بالانعام ع ش (قوله كل ملائم الخ) الأولى حذف لفظه كل (قوله محمد عاقبته) فهذا يخرج الحرام سم وكذا يخرج المسكروه (قوله فما حكمته) أى المخالفة بالتقييد بتحمد عاقبته (قوله شأن المصطلحات) أى الغالب فيها (قوله وكونها الخ) عطف تفسير لقوله مخالفتها الخ كرى (قوله أخص منها) أن أراد أنها قد تكون كذلك أى فسلم أو أنها لا تكون إلا كذلك فممنوع يؤيد المنع أن الزكاة لغة لمعان كالنماء لا تصدق على المعنى المصطلح عليه أى القدر المخرج سم ومران معنى الغلبة هو المراد هنا فلا اعتراض (قوله وفائدتها) أى المخالفة ورجع السكردى الضمير إلى المصطلحات اه (قوله والرزق اعم) قد يشكل على الإسمية أنه يتبادر أن نحو هلاك العدو نعمة لا رزق وقوله ولو حراماً أى والحرام لا تحمد عاقبته سم وقد يمنع قوله لا رزق ولو سلم فيحمل العموم على الوجهى كما ترجاه البصرى (قوله وهو الحصر) أى الإحاطة (قوله وفسر) أى الإحصاء قول الماتن (بالاعداد) بفتح الهزرة جمع عدد مغنى زاد النهاية والباء للاستعانة أو المصاحبة (قوله لا بقيد القلة الخ) عبارة المغنى والنهاية فان قيل الأعداد جمع قلة والشئ قد لا يضبطه العدد القليل ويضبطه الكثير ولذا قيل لو عبر بالعدد الذى هو مصدر عدل كان أولى أجيب بأن جمع القلة المحلى بالالف واللام يفيد العموم اه أى لأن ال إذا دخلت على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصيرت أفراداً أحاداً على الصحيح رشيدى (قوله التى أوهمتها العبارة) أى قبل التامل والإلا فالصيغة مع ال للكثره سم (قوله كإدلال عليه) أى على استغراق جميع الأفراد الجمع المحلى بال أى كما صرحوا بأن الحكم إن لم يكن على الماهية من حيث هى بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطايا يحمل على الاستغراق لئلا يلزم الترجيح بلا مرجع عبد الحكيم على المطول (قوله بقرينة المقام) أى لما اتفق عليه المحققون من أن اللام موضوع للجنس والقول بأنه موضوع للاستغراق وهم فانه إنما يستفاد بمعونة القرائن عبد الحكيم وبه يندفع قول ع ش أن المعرف باللام مفرداً كان أوجها للاستغراق إن لم يتحقق عهد ففائدتها الاستغراق وضعى لا يتوقف على قرينة فقول ابن حجر بقرينة المقام فيه نظر اه (قوله أى عظمت عن أن تحصر الخ) ونعم الله تعالى وإن كانت لا تخصى تنحصر فى جنسين دنيوى وأخروى والأول قسمان موهبي وكسبي والموهبي قسمان روحانى كنفخ الروح فيه وإشراقه بالعقل وما يتبعه من القوى كالفسكرو والفهم والنطق وجسمانى كشخيلق البدن والقوى الخالة فيه والهيئات أمارضة له من الصحة وكال الأعضاء والكسبي تركبة النفس عن الرذائل وتحليتها بالاخلاق والملكات الفاضلة وتزيين البدن بالهيئات المطبوعة والحلى المستحسنة وحصول المال والجاه والثانى أى الاخرى أن يعفو عما فرط منه ويرضى عنه ويؤوه فى أعلا علين مع الملائكة المقرين نهاية (قوله كإدلال عليه الآية) أى المتقدمة فى شرح نعمه (قوله ومعنى وأحصى كل شئ عدداً الخ) لا يخفى أن المفهوم من قوله علمه من جهة

متناهية ضرورة أن كل ما دخل فى الوجود متناه وكل متناه محصى معدود فليتأمل (قوله وكل نعمة) مبتدأ (قوله محمد عاقبته) هذا يخرج الحرام (قوله وكونها أخص) إن أراد أنها قد تكون كذلك فكذلك أو أنها لا تكون إلا كذلك فممنوع يؤيد المنع أن الزكاة لغة لمعان كالنماء لا تصدق على المعنى المصطلح عليه أى القدر المخرج (قوله والرزق اعم) قد يشكل على الإسمية أنه يتبادر أن نحو هلاك العدو نعمة لا رزق وقوله ولو حراماً أى والحرام لا تحمد عاقبته (قوله التى أوهمتها العبارة) أى قبل التامل والإلا فالصيغة مع ال للكثره (قوله ومعنى وأحصى كل شئ عدداً الخ) لا يخفى أن المفهوم من قوله علمه من جهة العددان المعنى أنه



ومن أسمائه تعالى المحصى  
 أى العالم والقوى أو العاد  
 أقوال نعم فى الأخير إيهام  
 أن عليه بكل شىء متوقف على  
 عدده وليس كذلك (المان)  
 من المنه وهى النعمة مطلقا  
 أو بقيد كونها ثقيلة مبتدأة  
 من غير مقابل يوجبها فنعمة  
 تعالى من محض فضله إذ  
 لا يجب لأحد عليه شىء  
 خلا فالزعم المعتزلة وجوب  
 الأصلح عليه تعالى الله عن  
 ذلك (باللطف) وهو ما يقع  
 به صلاح العبد آخره  
 ويساويه التوفيق الذى  
 هو خلق قدرة الطاعة فى  
 العبد ماصدقا لا مفهوما  
 ولعزته لم يذكر فى القرآن  
 إلا مرة فى هو وليس منه إلا  
 احسانا وتوفيقا يوفق الله  
 بينهما لأنهما من الوفاق  
 الذى هو ضد الخلاف  
 وقد يطلق التوفيق على  
 أخص من ذلك ومن ثم قال  
 المتكلمون اللطف ما يحمل  
 المكلف على الطاعة ثم إن  
 حمل على فعل المطلوب سمي  
 توفيقا وترك القبيح سمي  
 عصمة وصرح اهل السنة  
 فى بحث خلق الأفعال بأن  
 الله تعالى لطفوا لفعله بالكفارة  
 لآمنوا اختيارا غير أنه لم  
 يفعله وهو فى فعله متفضل  
 وفى تركه عادل (والارشاد)  
 أى الدلالة على سبيل الخير  
 أو الايصال إليها (الهادى)  
 أى الدال أو الموصل (الى  
 سبيل) أى طريق (الرشاد)

العدد ان المعنى أنه علم عدده وهذا يقتضى ان الكلام فى المتناهيات ويدل عليه لفظ الشىء لانه عندنا هو  
 الموجودات كما صرح بذلك الامام فى تفسيره وحينئذ فاما ينظر موقع كلامه هذا فى هذا المحل فانه ان اراد به  
 دفع اعتراض يرد على قول المصنف الذى جلت نعمته الخ يقال يرد عليه ان الله تعالى يعلم عدد الاشياء ومنها  
 النعم كان اللاتق فى دفعه أن يقول هكذا ولا يرد قوله واحصى الخ لانه فى الموجودات والمراد هنا بالنعم أعم  
 واما مجرد ما ذكره فلا يتجه منه الدفع فليتأمل سم يحذف وأشار الكردى الى دفع اعتراض سم بما نصه  
 قوله ومعنى احصى الخ هذا جواب عما يقال كيف عظمت عن ان تعد بدليل تلك الآية وهذه الآية صريحة  
 فى انها تعد لانه تعالى عاد لكل شىء ومن الاشياء النعم فاجاب بان معنى الاحصاء فيه العلم من حيث  
 العدد ولا يلزم من العلم من تلك الحثية العداد ولك ان تقول ولو سلمنا ان المراد بما فى الآية الثانية العدد فلا  
 منافاة ايضا لان المراد بما فى المتن عد الخلق كما مر عن عرش (قوله ومن أسمائه تعالى الخ) تقوية لهذا المعنى  
 كردى (قوله اقوال) أى هذه التفاسير الثلاثة اقوال لكل منها قائل (قوله نعم فى الأخير إيهام) قد يتوقف  
 فى هذا الإيهام بصرى والايهام ظاهر لا مجال لانكاره (قوله مطلقا) أى ثقيلة كانت أو لا (قوله مبتدأة الخ)  
 حال من النعمة بقسميه أى حال كون النعمة الثقيلة وغيرها مبتدأة الخ فيصح التفریع الآتى كردى أى  
 فيسقط ما سلم هنا من استشكله (قوله آخره) بفتح الهمزة والخاء والراء فى شرح اللب أى آخر عمره بصرى  
 عبارة عرش أى فى آخر امره وهو بوزن درجة ويظهر انه ظرف لصلاح الخ وقال الكردى ليقع اه  
 (قوله ويساويه الخ) عبارة المغنى عقب المتن بضم اللام وسكون الطاء أى الرافعة والرفق وهو من الله تعالى  
 التوفيق والعصمة بان يخلق قدرة الطاعة فى العبد قال المصنف فى شرح مسلم وفتحهما لغة فيه (فائدة)  
 قال السهيلي لما جاء البشير الى يعقوب اعطاه فى البشارة كلمات كان يروىها عن ابيه عن جده عليهم الصلاة  
 والسلام وهى بالطيفا فوق كل لطيف الطيف فى أمورى كلها كما أحب ورضنى فى دنياى وآخرتى اه  
 (قوله خلقى قدرة الطاعة الخ) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية عرش (قوله ولعزته) أى ندرة  
 التوفيق فى الانسان كردى (قوله الامر فى هو د) أى فى قوله تعالى وما توفيقى الا بالله وفى الحديث لا يتوفق  
 عبد حتى يوفقه الله تعالى وفى أوائل الاحياء ان النبى صلى الله عليه وسلم قال قليل من التوفيق خير من كثير من  
 العلم نهاية أى الخالى عن التوفيق عرش (قوله وليس منه) أى من التوفيق بالمعنى المذكور (قوله لأنهما)  
 أى الآيتين الأخيرتين نهاية (قوله من ذلك) أى من اللطف أو من معنى التوفيق المتقدم فى قوله الذى هو  
 الخ (قوله على الطاعة) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية (قوله وصرح اهل السنة) أى أنهم  
 وعلمه أو هم (قوله لطفنا) أى وعام من اللطف (قوله أو الايصال إليها) أى الى سبيل الخير وهو من عطف  
 الخاص واستحسن الرشيدى حمل الارشاد على معنى الايصال والهادى على معنى الدال فراراعن التكرار

علم عدده وهذا يقتضى ان الكلام فى المتناهيات ويدل عليه لفظ الشىء لانه عندنا هو الموجودات  
 تفسيره ما نصه واما قوله واحصى كل شىء عددا فيدل على كونه عالم بجميع الموجودات فان قيل احصاء العدد  
 إنما يكون فى المتناهى واما لفظه كل شىء فتدل على كونه غير متناهى فيلزم وقوع التناقض فى الآية فلنا  
 لا شك ان احصاء العددا إنما يكون فى المتناهى واما لفظه كل شىء فانه لا يدل على كونه غير متناهى لان الشىء عندنا  
 هو الموجودات والموجودات متناهية فى العدد وهذه الآية أحدا ما يحتاج به على ان المعدوم ليس بشىء وذلك  
 لان المعدوم لو كان شيئا لكانت الاشياء غير متناهية وقوله واحصى كل شىء عددا يقتضى كون تلك المحصيات  
 متناهية فيلزم الجمع بين كونها متناهية وغير متناهية وذلك محال بوجوب القطع بان المعدوم ليس بشىء حتى  
 يندفع التناقض والله تعالى اعلم انتهى وحينئذ فليتنظر ما موقع كلام الشيخ الشارح هذا اعنى قوله ومعنى الخ  
 فى هذا المحل فانه ان اراد به دفع اعتراض يرد على قوله الذى جلت نعمته عن الاحصاء بالاعداد بان يقال يرد  
 عليه ان الله تعالى يعلم عدد الاشياء ومنها النعم فكان الاتق فى دفعه أن يقول هكذا ولا يرد قوله واحصى الخ  
 لانه فى الموجودات والمراد هنا بالنعم أعم واما مجرد ما ذكره فلا يتجه منه الدفع فليتأمل (قوله فنعمة تعالى

وقد يجاب بأن المقام مقام الاطناب ولا يعاب فيه بتكرار نحو الالفاظ المترادفة (قوله كالرشد) بضم الراء وسكون الشين وبفتحها نهاية ومغنى (قوله ضد الغنى) وهو الهدى والاستقامة وهداية الله تعالى تتنوع انواعا لا يحصيها عدل لكنها تنحصر في اجناس مرتبة الاول إفاضة القوى التي يتمكن هبها من الاهتداء إلى مصالحه كالقوة العقلية والحواس الباطنة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد والثالث الهداية بارسال الرسل وإنزال الكتب والرابع ان يكشف على قلوبهم السرائر ويرهم الاشياء كما هي بالوحى والالهام او المناومات الصادقة وهذا قسم يختص بنبيله الانبياء والاولياء نهاية قال الرشيدى لا يظهر ترتيب الرابع على ما قبله لانه قسم براسه وإنما يظهر ترتيبه على الاول فلعل قوله مرتبة أى فى الجملة اهـ (قوله عقبه) كذا فى النسخة المقابلة على أصل الشارح رحمه الله تعالى مراراً من التعقيب وفى بعض النسخ عقبه من الافعال ولعله من تحريف الناسخ (قوله اى المقدر) من الاقدار بمعنى خلق القدرة (قوله وهو) اى إطلاق الموفق على الله تعالى (قوله على من الخ) اى على مذهب من الخ (قوله إذا لم توهم) اى الصفة الغير التوقيفية (قوله واخذ الفقه الخ) عطف تفسير للتفهم إشارة إلى ان التفقه وإن كان فى اللغة بمعنى مطلق التفهم لكن المراد به هناك التفهم المتعلق بخصوص الاحكام الشرعية فيصير المعنى الموفق لتحصيل علم الاحكام الشرعية كرى بزيادة إيضاح اى فيندفع به ما لسم هنا (قوله وهو) إلى قوله واستمداده فى النهاية وإلى المتن فى المعنى إلا قوله من فقه إلى واصطلاحاً وقوله ومسائل إلى وغايته (قوله بكسر عينه) كفتح بفتح فرحاً نهاية (قوله قيل فقه بضمها) وإذا سبق غيره إلى الفهم يقال فقه بالفتح نهاية (قوله واصطلاحاً العلم الخ) يرد عليه أنه شامل لعلم المقلد بالاحكام المذكورة مع أنه ليس فقها كما صرحوا به فى الاصول فلو عبر بقوله الناشئ ليكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للاحكام خرج علم المقلد اللهم إلا ان يقال هذا التعريف بناء على ان الفقهاء قد يطلقون الفقه على ما يشمل علم المقلد فليتامل سم وابدل النهاية والمغنى على قول الشارح الناشئة الخ بالمكتسب من ادلتها التفصيلية اهـ ولك ان تجيب عن الشارح بما تقر فى محله من ان ترتيب الحكم على المشتق مشعر بعلمية ماخذ الاشتقاق فكانه قال العلم بالاحكام الشرعية العملية من حيث نشئها عن الاجتهاد (قوله العملية) اى المتعلقة بكيفية العمل كوجوب الصلاة والنية ومنه يعلم ان المراد بالعمل ما يشمل عمل القلب ع ش (قوله فعل المكلف) اى بالمعنى الشامل لقوله بل ونيته واعتقاده سم (قوله من حيث تعاور تلك الاحكام) أى عروضا مغنى قول المتن (قوله فى الدين) متعلق بالتفقه وقضيته انه يراد به مجرد التفهم لا كما يقتضيه تفسير الشارح لثلا يلزم التكرار لان الفقه من الدين سم اى ولذلك اقتصر المحلى والمغنى على التفسير بالتفهم (قوله وهو) إلى المتن فى النهاية إلا لفظه عرفا وما انبه عليه (قوله وضع الهى الخ) عبارة السيد فى حواشى العنود واما الدين فهو وضع الهى سائق

وهو كالرشد ضد الغنى ومن أعظم طرقه وأفضلها التفقه فلذا أعقبه بقوله (الموفق) أى المقدر وهو جرى على من يجيز غير التوقيفية إذ الميرون نقصا (للتفقه) أى التفهم وأخذ الفقه تدريجاً وهو أعنى الفقه لغة الفهم من فقه بكسر عينه فان صار الفقه سجية له قيل فقه بضمها واصطلاحاً العلم بالاحكام الشرعية العملية الناشئة عن الاجتهاد وموضوعه فعل المكلف من حيث تعاور تلك الاحكام عليه واستمداده من الأدلة المجمع عليها والكتاب والسنة والقياس والمختلف فيها كالاستصحاب ومسائل كل مطلوب خبى يبرهن عليه فى العلم وفائدته امتثال الأوامر واجتناب النواهي وغايته انتظام أسرار المعاش والمعاد مع الفوز بكل خير دنيوى وأخروى (فى الدين) وهو عرفا وضع الهى

الخ) إن كان هذا التفریع أيضاً على الاول الشامل لما إذا كانت النعمة غير المبتدأة بل فى مقابلة ما وجبها فالمراد بالموجب حينئذ المقتضى بقضية الفضل فلا ينافى قوله إذا لا يجب الخ وإن اختص بالثانى اشكل الاول حينئذ حيث اقتضى انها ليست بمحض الفضل فليتامل فانه قد يمنع شمول الاول لغير المبتدأة بناء على ان قوله مبتدأة راجع للاول أيضاً (قوله أى التفهم الخ) المتبادر منه حمل التفقه على معنى تفهم الفقه فلا يناسب ما ذكره من تفسيره لغة واصطلاحاً إذ لا يتفهم الفهم ولا العلم بالاحكام بل نفس الاحكام (قوله واصطلاحاً العلم الخ) يرد عليه انه شامل لعلم المقلد بالاحكام المذكورة مع أنه ليس فقها كما صرحوا به فى الاصول فلو عبر بقوله الناشئ ليكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للاحكام لخرج علم المقلد اللهم إلا ان يقال هذا التعريف بناء على أن الفقهاء قد يطلقون الفقه على ما يشمل علم المقلد فليتامل (قوله فعل المكلف) أى بالمعنى الشامل لقوله بل ونيته واعتقاده (قوله فى الدين) متعلق بالتفقه وقضيته ان يراد به مجرد التفهم كما يقتضيه تفسير الشارح لثلا يلزم التكرار لان الفقه من الدين (قوله وهو عرفا وضع الهى) عبارة السيد فى حواشى العنود واما الدين فهو وضع الهى سائق لاولى الابواب باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات

سائق لذوى العقول  
 باختيارهم المحمود إلى ما هو  
 خير لهم بالذات وقديسر  
 بما شرع من الأحكام  
 ويساوية المسلة ماصدقا  
 كالشريعة لأنها من حيث  
 أنها يدان أى يخضع لها  
 تسمى ديناً ومن حيث أنها  
 يجتمع عليها وتلى أحكامها  
 تسمى ملّة ومن حيث أنها  
 تقصد لانقاذ النفوس من  
 مهلكاتها تسمى شريعة  
 (من) مفعول أول للوقوف  
 المعتدى للثاني باللام (لطف  
 به) أى أراد له الخير وسهله  
 عليه لكونه من عليه بفهم  
 تام ومعلم ناصح وشدة  
 الاعتناء بالطلب ودوامه  
 (واختاره) أى انتقاء للطفه  
 وتوفيقه (من العباد) يصح  
 أن يكون بياناً لمن قال فيه  
 للعهد والمعهود إن عبادى  
 ليس لك عليهم سلطان  
 وشاهد ذلك الحديث  
 الصحيح من يرد الله به خيرا  
 أى عظميا يقفه في الدين وفي  
 رواية ويلهمه رشده  
 ومفعولاً ثانياً لا اختار فأل  
 فيه للجنس والعبد لغة  
 الانسان واصطلاحاً المكلف  
 ولو ملكاً أو جنياً (أحمده) أى  
 أصفه بجميع صفاته إذ  
 كل منها جميل ورعاية  
 جميعها أبلغ في التعظيم ومع  
 هذا التحقيق أن الحمد الأول  
 أبلغ وأفضل ومن ثم قدم

لأولى الألباب باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات ويتناول الأصول والفروع وقد يخص بالفروع  
 والاسلام هو هذا الدين المنسوب إلى محمد ﷺ المشتمل على العقائد الصحيحة والأعمال الصالحة انتهت وفي  
 بعض الحواشى عليها لبعضهم احتراز بقوله الهى عن الأوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والتدبيرات  
 المعاشية وقوله سائق لأولى الألباب احتراز عن الأوضاع الطبيعية التى يهتدى بها الحيوانات لخصائص  
 منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود عن المعانى الاتفاقية والأوضاع القسرية وقوله إلى ما هو خير  
 لهم بالذات عن نحو صناعتى الطب والفلاحة فانهما وإن تعلقتا بالوضع الإلهى أعنى تأثير الاجسام العلوية  
 والسفلية وكانتا سائقتين لأولى الألباب باختيارهم المحمود إلى صنف من الخير فليست تؤدى بانهم إلى الخير  
 المطلق الذاتى أعنى ما يكون خيراً بالقياس إلى كل شىء وهو السعادة الأبدية والقرب إلى خالق البرية انتهى  
 سم (قوله وقديسر الخ) فالدين بالتفسير الأول شرع الأحكام وبالثانى نفس الأحكام كرى وفيه  
 توقف لأن الوضع فى الأول بمعنى الموضوع كأنه وعلية بل قول النهاية والدين ماثرة الله من الأحكام وهو  
 وضع الخ صريح فى الاتحاد (قوله لأنها) أى الأحكام المشروعة (قوله ومن حيث أنها تقصد الخ) عبارة النهاية  
 ومن حيث إظهار الشارح لها شرعاً وشريعة أى كآثار الشريعة مشروعة المأمورة ومورد الشارحة ع ش  
 (قوله للثانى) وهو للتفقه سم وكردى (قوله وسهله عليه) قد ينبغى تركه سم ولعله لعدم مناسبة  
 لقول المصنف المقدّر للتفقه (قوله لكونه من عليه) الاخصر الأول بان من الخ (قوله بفهم تام الخ)  
 عبارة المغنى والنهاية قال القاضى حسين والتوفيق المختص بالمتعلم أربعة أشياء شدة العناية ومعلم ذو نصيحة  
 وذكاء القرينة واستواء الطبيعة أى خلوها من الميل إلى غير ذلك اه والمراد بالتوفيق المذكور تيسير  
 الأسباب الموافقة للمقصود والمحصلة له ع ش (قوله للطفه الخ) أى أول للتفقه سم (قوله وشاهد ذلك  
 إلى قوله ومفعول لا الخ) كان المناسب اما تأخير عن بيان الأعراب وال كافى النهاية أو تقديمه عليه كفى المغنى  
 حيث قال عقب من العباد أشار بذلك إلى قوله صلى الله عليه وسلم ومن يرد الله به خيراً يقفه في الدين أى ويلهمه  
 العمل به اه (قوله فال فيه الخ) أى ومن للتبعيض سم (قوله للجنس) أو للاستغراق أو للعند نهاية (قوله  
 أى أصفه بجميع صفاته) لم يرد الشارح أن هذا مدلول أحدهما الذى يدل هو عليه أصفه بالجمل وإنما ذلك  
 يؤخذ من مقدمتين خارجتين أشار إلى أولاهما بقوله إذ كل منها جميل وإلى ثانيتهما بقوله ورعاية جميعها الخ  
 بنائى على جمع الجوامع (قوله أبلغ في التعظيم) أى المراد بما ذكر إذا المراد به إيجاد الحمد لا الأخبار بانه  
 سيوجد نهاية وشرح جمع الجوامع (قوله التحقيق أن الحمد الأول أبلغ الخ) خالف الشارح المحقق في  
 شرح جمع الجوامع وبين أن الثانى أبلغ وبسطنا فى كتابنا الآيات البينات تأييده ورد خلافه وما  
 اعتبر ضوابه عليه بما لا يمتزى فيه العاقل الفاضل بل بتحقيقه لفته أن زعم بلغة الأول منشؤه عدم إمعان  
 التأمل وعدم فهم معنى الحمدين على وجهه فراجع سم وكذا وافق النهاية والمغنى للشارح المحقق عبارتهما

ويتناول الأصول والفروع وقد يخص بالفروع والاسلام هو هذا الدين المنسوب إلى محمد ﷺ المشتمل  
 على العقائد الصحيحة والأعمال الصالحة وفى بعض الحواشى عليها لبعضهم احتراز بقوله الهى عن  
 الأوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والتدبيرات المعاشية وقوله سائق لذوى الألباب احتراز عن  
 الأوضاع الطبيعية التى يهتدى بها الحيوانات لخصائص منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود عن  
 المعانى الاتفاقية والأوضاع القسرية وقوله إلى ما هو خير لهم بالذات عن نحو صناعتى الطب والفلاحة فانهما  
 وإن تعلقتا بالوضع الإلهى أعنى تأثير الاجسام العلوية والسفلية وكانتا سائقتين لأولى الألباب باختيارهم  
 المحمود إلى صنف من الخير فليست تؤدى بانهم إلى الخير المطلق الذاتى أعنى ما يكون خيراً بالقياس إلى كل شىء  
 وهو السعادة الأبدية والقرب إلى خالق البرية انتهى (قوله المعتدى للثانى) أعنى التفقه (قوله وسهله) قد  
 ينبغى تركه فليتامل (قوله أى انتقاء للطفه) أى أول للتفقه (قوله فال فيه للجنس) أى ومن للتبعيض (قوله  
 التحقيق أن الحمد الأول أبلغ الخ) خالفه الشارح المحقق في شرح جمع الجوامع وبين أن الثانى أبلغ وبسطنا

بحديث أن الحمد لله نحمده  
وليجمع بين ما يدل على  
دوامه واستمراره وهو  
الأول وعلى تجده  
وحدوثه وهو الثاني (أبلغ  
حمد) أى أنه من حيث  
الاجمال لا التفصيل لعجز  
الخلق عنه حتى الرسل  
حتى أكلمهم نبينا صلى الله  
عليه وسلم حيث قال  
لا أحصى ثناء عليك أنت  
كما أئنت على نفسك  
(وأكمه) أى أتمه ورد  
بأنه اطناب فقط كالذى  
بعده وبأن التمام غير  
الكمال كما يومى إليه  
اليوم أكلت لكم دينكم  
وأتممت عليكم نعمتى  
فالاتمام لازالة نقص  
الأصل والاكمال لازالة  
نقص العوارض مع  
تمام الأصل ومن ثم  
قال تعالى تلك عشرة  
كاملة لأن التمام فى  
العدد قد علم وإنما بقى  
احتمال نقص بعض  
صفاته ويرد بأن هذا  
إنما يتصور فى الماهيات  
الحسية لا الاعتبارية  
كاهية الحمد وبأن الاكمال  
فى الآية للدين والاتمام  
للعنة التى من جملتها  
ذلك الاكمال والنصر  
العام على كل منافق  
ومعاند فلم يتعاورا على

وهو أبلغ من حمده الأول لأنه حمد بجميع الصفات برعاية الابلغية وذلك بواحدة منها وهى المالكية أى  
لجميع المحامد وان لم تراعى الابلغية بان يراد الثناء ببعض الصفات فذلك البعض اعم من هذه الواحدة لصدقه  
بها وبغيرها الكثير فالثامها ابلغ فى الجملة ايضا نعم الثناء بالاول من حيث تفصيله أى تعيينه اوقع فى النفس  
من هذا اه وزاد الثانى فان قيل كيف يكون ابلغ مع ان الاول افتتح به الكتاب اجيب بان الحمد فيه  
لمقام التعليم والتعيين له اولى اه (قوله بل أخذ البلقيني الخ) مرجوا به عن المغنى آتفا (قوله وجمع  
بينهما) يعنى جمع المصنف بين الحمد بالجملة الاسمية والحمد بالجملة الفعلية وقدم الاول على الثانى فقوله تأشياً  
الخ علة لسلك من الدعوى بين ولذا قدمه (قوله وليجمع الخ) علة للأولى فقط (قوله وحدوثه) من عطف  
اللازم ولو عكس العطف كان اولى (قوله الماتن ابلغ حمد) ينبغى انه على وجه المبالغة وإلا فان اراد ابلغ الحمد  
مطلقاً فهو غير مطابق للواقع إذ حمد الانبياء من حيث الاجمال خصوصاً صامد سيدهم صلى الله وسلم عليه وعليهم  
ابلاغ من حمد المصنف لانهم بقدر من إجمالات الحمد على ما لا يقدر عليه المصنف وإن اراد حمد ما ابلغ من  
حمد ما فليس فيه كبير امر فتأمل سم (قوله من حيث الاجمال الخ) جواب سؤال عبارة المغنى والنهاية  
فان قيل كيف يتصور ان يصدر منه عموم الحمد مع ان بعض الحمد وعليه وهو النعم لا يتصور حصرها كما مر  
أجيب بأن المراد أن ينسب عموم المحامد اليه تعالى على جهة الاجمال بأن يعترف مثلاً باشماله على جميع  
صفات الكمال الجلالية والجلالية ولا شك ان هذا ينطبق عليه حمد الحمد المذكور اه قال الرشيدى ومع  
ذلك لا بد من ادعاء مرادة المصنف المبالغة لان حمده ولو على وجه الاجمال بالمعنى المذكور دون حمد الانبياء  
ولو إجمالياً كما اشار اليه ابن قاسم اه (قوله ورد) أى تفسير الكمال بالتمام سم (قوله بأنه اطناب فقط)  
يعنى ان مراد المصنف بقوله واكمه مجرد اطناب فالمراد به عين المراد بقوله ابلغ حمد وتفسير الكمال بالتمام  
يقضى المغايرة وعدم الاطناب هذا مظهرى ويؤيده قوله كالذى بعده أى قوله وازكاه واشمله وقال  
الكردى قوله ورد بأنه اطناب أجيب عنه باستعمال الالفاظ المترددة ونحوها شائع فى الخطب اه  
وهذا مبنى على ضد ما قلته وبرده قول الشارح وبأن التمام الخ والله اعلم بحقيقة المرام (قوله ومن ثم) أى  
للفرق بينهما بذلك (قوله قد علم) أى من لفظة عشرة (قوله ويرد) أى الرد الثانى (قوله بان هذا) أى  
الفرق المذكور (قوله إنما يتصور فى الماهيات الحسية الخ) قال سم لك منع هذا الحصر ثم اطال فى  
رد كلام الشارح وجعله ماهية الحمد اعتبارية راجعه (قوله ومعاند) عطف تفسير لما وكردى (قوله  
فلم يتعاورا) أى لم يتوارد الاكمال والاتمام فى الآية قال سم هذا قد لا يمنع ما ذكر اه وأقول أن  
مراد الشارح بذلك إنما هو رد الاستدلال بالآية لما ذكر لا منعه فلا إشكال (قوله فيه) أى فى قوله

فى كتابنا الآيات البينات تأييده ورد خلافه وما عترضوا به عليه بما لا يمتري فيه العاقل الفاضل بل بتحقيق له  
منه ان زعم ابلغية الاول منشؤه عدم امعان التامل وعدم فهم معنى الحمد من على وجهه فراجع (قوله ابلغ  
حمد) ينبغى انه على وجه المبالغة وإلا فان اراد ابلغ الحمد مطلقاً فهو غير مطابق للواقع إذ حمد الانبياء من حيث  
الاجمال خصوصاً صامد سيدهم صلى الله وسلم عليه وعليهم أبلغ من حمد المصنف لانهم بقدر من إجمالات  
الحمد على ما لا يقدر عليه المصنف وإن اراد حمد ما فليس فيه كبير امر فتأمل (قوله ورد) أى تفسير الكمال  
بالتمام (قوله إنما يتصور فى الماهيات الحسية) لك منع هذا الحصر ثم ان اراد بحسية الماهيات حسيتها فى  
نفسها فلا شىء منها يحسى لانها كلييات والكليات لا تحس وإن اراد به حسيتها بحسية أفرادها الموجودة هى  
فيها فى الخارج فماهية الحمد كذلك لان له أفراداً فى الخارج فان كانت اقوالاً فهى محسوسة بالسمع وافعالاً  
فبالبصر وايضاً ان اراد الاعتبارى الاصطلاحى فالاصطلاحى لا ينافى المحسوس وإن اراد به ماله تحقق فى  
نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار معتبر لسكرته ليس له وجود فى الخارج او ما يكون تحققه باعتبارنا ولو  
قطع النظر عن اعتبارنا لا يكون له تحقق فلان سلم ان ماهية الحمد كذلك اعالى الثانى فظاهر واما على الاول  
فلمحققها فى الخارج بتحقيق أفرادها (قوله فلم يتعاورا) هذا قد لا يمنع ما ذكره وقوله فاتجه انهما فيه كان

تعالى اليوم أكلت الخ وقال الكردى الضمير راجع إلى المتعاور أى فى المتعاور على شئ واحد كالحمد اه  
وفيه نظر ظاهر ثم رايت قال سم قوله فاتجه انهما فيه كان المراد فى المذكور من الآية اه فرجع  
الضمير إلى الآية بتاويل المذكور (قوله وبان التمام الخ) عطف على قوله بانه اظناب الخ (قوله  
ويرد بفرض الخ) فيه ما فيه سم (قوله بنحو ما قبله) يعنى ان هذا فى الماهيات الحسية كردى قول المتن  
(واشهد) قال الشهاب الاشيطى فى تعليقه على الخطبة معناها هنا اعلم ذلك بقلبي وايينه بلساني قاصدا  
به الانشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار والتزيينات انتهى سم (قوله اعلم) هل هو بضم الهمزة  
وكسر اللام كما هو مناسب لمعنى الشهادة أو لا سم على حج أقول قضية ما قدمه عن الشهاب الاشيطى  
ضبطه بالضم فان قوله وايينه بلساني الخ ظاهر فى انه بضم الهمزة وهو المناسب لمعنى الشهادة قبله وتجوز  
قراءته بفتح الهمزة واللام ع ش عبارة الرشيدى هو بضم اوله كما ضبطه المصنف فى تحرير التنبيه فى باب  
الاذان إلا ان يفرق بين الاذان وما هنا بان الاذان المقصده من الاعلام اه قول الشهاب الاشيطى المار بقلبي  
صريح فى الفتح وصرح منه قول البجيرمى اى اعلم واذن فلا يكفى العلم من غير اذعان وهو تسليم القاب  
حقيقة ما علمه اه (قوله اى لا معبود بحق) اى فى الوجود نهاية ومعنى قول المتن (إلا الله) اى الواجب  
الوجود قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الجنة لا إله إلا الله وفى البخارى قيل لو هب اليبس مفتاح الجنة لا إله إلا  
الله قال بل ولكن ليس مفتاح إلا وله أسنان فان جئت بمفتاح له أسنان فتح لك أى مع السابقين فان من مات  
مسلم لا بد من دخوله الجنة وذكر ابن عباس قول وهب فقال صدق وانا اخبركم عن الاسنان ما هى فذكر  
الصلاة والزكاة وشرائع الاسلام معنى (قوله تا كيد لتوحيد الذات) قد يقال تا كيد لا اختصاص الالوهية  
بالله الذى افاده النفي والاثبات سم (قوله لتوحيد الذات) اى والصفات (قوله وما بعده) اى قوله لا شريك  
له (قوله على نحو المعتزلة) اى بما نقل عن بعض الاشاعرة لو صح من انها بالقدرتين اى قدرته تعالى وقدره  
العبد (قوله فلا تعدد له بوجه) اى لا تعدد اتصال بان يتركب من اجزاء ولا تعدد انفصال بان يكون إله  
آخر (قوله فلا شريك له) والحاصل ان الوحدة الشاملة لوحدة الذات ووحدة الصفات ووحدة الافعال  
تنفى كوما خمسة الكم المتصل فى الذات وهو تركبها من اجزاء والكم المنفصل فيها وهو تعددها بان يكون هناك  
له ثان فاكثر وهذا من منفيان بوحدة الذات والكم المتصل فى الصفات وهو تعددها بان يكون له صفتان  
فاكثر من جنس واحد كقدرتين فاكثر والكم المنفصل فيها وهو ان يكون لغيره تعالى صفة تشبه صفته تعالى  
كأن يكون لزيد قدرة يوجد بها ويعدم كقدرته تعالى وهذا من منفيان بوحدة الصفات والخامس الكم  
المنفصل فى الافعال وهو ان يكون لغير الله تعالى فعل من الافعال على وجه الابداع وهو منى بوحدة الافعال  
اى وإن كان نفيه لازما من وحدة الصفات شيئا فى حاشية الجوهره وفى تصويره الكم المتصل فى الصفات تأمل  
(قوله إلى حقائقها) اى حقائق ذاته تعالى وصفاته وافعاله ولا يلزم من النظر فيها علمها بكنها ويحتمل ان  
الضمير للافعال فقط (قوله مما كان) اى مما اوجده الله تعالى اى من هذا العالم (قوله فى حيز كان) اى

المراد فى المذكور من الآية وقوله ويرد بفرض الخ فيه ما فيه (قوله وأشهد) قال الشهاب الاشيطى فى  
تعليقه على الخطبة معناها هنا اعلم ذلك بقلبي وايينه بلساني قاصدا به الانشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار  
والتزيينات اه (قوله اعلم) هل هو بضم الهمزة وكسر اللام كما هو مناسب لمعنى الشهادة أو لا (قوله تا كيد  
لتوحيد الذات) قد يقال بل هو تا كيد لا اختصاص الالوهية بالله الذى افاده النفي والاثبات (قوله ليس فى  
الامكان الخ) صريح فى إمكان غير ما كان وإلقال ليس فى الامكان إلا ما كان وامكان غير ما كان مع التزام  
أن ما كان هو الابدع يستلزم إمكان غير الابدع وإذا كان غير الابدع ممكنا فنحن أين أن ما كان هو الابدع بل جاز  
ان لا يكون هو الابدع لان غير الابدع ممكن ايضا فتأمله والحاصل ان غير الابدع ان كان ممكنا جاز ان يكون هو  
الواقع وإلا لم يكن ممكنا فنحن أين أن الواقع هو الابدع وإن لم يكن ممكنا فلا يقال ليس فى الامكان ابداع مما كان بل  
يقال ليس فى الامكان إلا ما كان ويمكن أن يجاب باختيار الاول لكن الممكن بالذات قد يمتنع بالغير فجاز أن

وبأن التمام يشعر بسبق  
نقص بخلاف الكمال ويرد  
بفرض تسليمه بنحو ما قبله  
(وأزكاه) أنما (وأشمله)  
أعمه (وأشهد) أعلم أتى به  
للخبر الصحيح كل خطبة  
ليس فيها تشهد فهى كاليد  
الجذماء أى القليلة البركة  
(أن لا إله) أى لا معبود  
بحق (إلا الله) وفى نسخة  
زيادة وحده لا شريك له  
وحينئذ فوجده تأكيد  
لتوحيد الذات وما بعده  
تا كيد لتوحيد الافعال ردأ  
على نحو المعتزلة (الواحد)  
فى ذاته فلا تعدد له بوجه  
وصفاته فلا نظير له بوجه  
وأفعاله فلا شريك له بوجه  
ولما نظر إلى حقائقها وما  
يليق بها حجة الاسلام  
الغزالي رحمه الله تعالى قال  
ليس فى الامكان ابداع  
مما كان أى كل كائن إلى  
الابد متى دخل فى حيز  
كان لا ابداع

وجد (قوله منه) أي مما كان (قوله فكان برونه الخ) هذا التفرع يتوقف على إثبات أن العلم لا يتقن إلا بالإبداع والارادة لا تخصص إلا بالإبداع والقدرة لا تبرز إلا بالإبداع وما ذكره لا يثبت ذلك سم (قوله وما ذكره الخ) يمنعه ما حكاه الجلال السيوطي عن حجة الاسلام في جوابه نفسه عن السؤال عنه عن كلمته المذكورة من أنه تعالى إذا فعل فليس في الامكان أي فضلا منه ومنا لا وجوباً تعالى عن ذلك أن يفعل إلا نهاية ما تقتضيه الحكمة فكل ما قضاه ويقضيه من خلقه بعلمه وإرادته وقد رتبته على غاية الحكمة ونهاية الاتقان ومبلغ جودة الصنع اه ثم قال الجلال والحاصل أنا نقول كل موجود على وجه يمكن إيجاداً على عدة أو وجه أخرى وإن القدرة صالحة لذلك غير أن الوجه الذي أوجده الله تعالى عليه أبداعاً لعلم الله تعالى بوجه الحكمة فيه وإيجاداً ولا تنفي أن يوجد بعده ضده ونقول أنه إذا وجد ضده في الزمن الثاني كان ذلك الضد في الزمن الثاني أبداعاً من الضد الأول فكل موجود أبداع في وقته من خلافه اه (قوله فاعتراضه) أي قول حجة الاسلام المذكور و للجلال الدين السيوطي رسالة سماها بتشييد الأركان من لا أبداع في الامكان مما كان بسط فيها بيان مقصد حجة الاسلام من قوله المذكور وحققه بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة وأيده بكلام المفسرين والفقهاء والصوفيين ودفع الاعتراضات الموردة عليه بوجوه عديدة نقالية وعقلية راجعها (قوله عن إيجاد الخ) أي أن لم يقدر عليه (قوله أو بخله) أي أن اقتدر عليه (قوله أو وجوب فعل الاصلح) أي كما يقول به المعتزلة (قوله أو أنه موجب الخ) أي كما يقول به الفلاسفة ورد سم دعوى الاستلزام المذكور بما نصه امتناع إيجاد أبداع منه لكونه لا أبداع منه ليس من قبيل العجز أو غيره مما ذكر اه (قوله على أنه لو أمكن الخ) هذه العلاوة فرع أن الواقع هو الأبداع ولم يثبت ذلك كإثباتها عليه آنفاً سم وقد مر هناك منعه (قوله حال وجوده) التقييد به غير لازم في الإرادة الذي أشار إليه بل للورد أن يعبر هكذا يمكن أبداع من الموجود بأن يعدمه ويوجد بدله أبداعاً منه أو بأن يوجد الأبداع ابتداءً فلا يلزمه ما ألزمه فليتأمل سم (قوله حيث لم يجعل مامصدرية) يتأمل المعنى على المصدرية سم أقول المعنى عليها كافي بتشديد الأركان عن الزركشي عن بعضهم أنه ليس في الامكان أبداع من وجود هذا العالم فإنه يمكن في نفسه ولا يحصل للممكن من الحق سوى الوجود وقد حصل (قوله من عباده المؤمنين) يقتضي أن الكافر لا يغفر له شيء من المعاصي الزائدة على الكفر وهو ظاهر عميرة وبواقفه تصریحهم في الجنائز بأنه لا يجوز الدعاء بالمغفرة للكافر ولا يرد عليه القول بأنه يجوز أن يغفر له سبحانه وتعالى ما عدا الشرك لأنه لا يلزم من الجواز الوقوع الذي الكلام فيه عش (قوله فلا يؤاخذهم بها) عبارة غيره فلا يظهرها بالعقاب عليها (قوله من شأن الواحد الخ) أي في ملكه محلي (قوله أثره) أي الغفار وقوله من توألهما أي القهار والواحد (قوله ما بينهما) أي الواحد والغفار في تعبيره تشبیه للضمائر بصري (قوله لئلا تنزع الخ) لا يقال هو معارض بما في التنزيل لانا نقول المقام هنا مقام الوصف بما يدل على الرحمة والانعام فكان ذكر الغفار هنا انساب عميرة (قوله من الطبايق المعنوي) وهو الجمع بين معنيين متقابلتين في الجملة (قوله وأصله واحد) مبتدأ وخبر أو وحده بدل من أصله بالجر عطف على الواحد وهو الأقرب قال الكسري ووحد بمعنى واحداه وفي كليات ابن البقاء ما نصه وهمز ته أي الاحداً ما أصلية واما منقلبة عن الواو على تقدير أن يكون أصله وحده

يتمتع وقوع غير الأبداع لترجيح وقوع الأبداع بتعلق العلم والارادة به لان الحكمة فيه (قوله فكان برونه) هذا التفرع يتوقف على إثبات أن العلم لا يتقن إلا بالإبداع والارادة لا تخصص إلا بالإبداع والقدرة لا تبرز إلا بالإبداع وما ذكره لا يثبت ذلك (قوله عن إيجاد أبداع منه) امتناع إيجاد أبداع منه لكونه لا أبداع منه ليس من قبيل العجز أو غيره مما ذكر (قوله على أنه لو أمكن) هذه العلاوة فرع أن الواقع هو الأبداع ولم يثبت ذلك كإثباتها عليه آنفاً سم (قوله حال وجوده) التقييد بقوله حال وجوده غير لازم في الإرادة الذي أشار إليه بل للورد أن يعبر هكذا يمكن أبداع من الموجود بأن يعدمه ويوجد بدله أبداعاً منه أو بأن يوجد الأبداع ابتداءً فلا يلزم ما ألزمه فليتأمل (قوله حيث لم يجعل مامصدرية) يتأمل المعنى على المصدرية (قوله

منه من حيث أن العلم أتقنه والارادة خصصته والقدرة أبرزته ولا نقص في هذه الثلاثة فكان برونه على أبداع وجهه وأكمله ولم يتفاوت بالنسبة لبارئته ماترى في خلق الرحمن من تفاوت بل لذواته باعتبار الأحكام فاعتراضه باستلزام ذلك عجز المحدث لهذا العالم عن إيجاد أبداع منه أو بخله به أو وجوب فعل الاصلح عليه أو أنه موجب بالذات هو عين الحق والجهل على أنه لو أمكن أبداع منه بأن تتعلق القدرة بأعدامه حال وجوده لزمت اجتماع الضدين وهو محال لا تتعلق به القدرة فلم يناف ذلك صلوح القدرة للطرفين على البدلية بأن تتعلق بكل منهما بدلاً عن الآخر ثم الاعتراض إنما يتوهم حيث لم يجعل مامصدرية كما هو ظاهر (الغفار) أي السائر لذنوب من شاء من عباده المؤمنين فلا يؤاخذهم بها ولما كان من شأن الواحد القمر أثره على القهار لئلا تنزع القلوب من توألهما ولتأمل ما بينهما من الطبايق المعنوي لاشارة الأول لمقام الخوف والثاني لضده (تنبيه) فرقوا بين الواحد والاحد وأصله واحد



بان احد يختص باولى العلم وبالنفي لان اريد به الواحد والاول كافي الاية ووصفا بالله دون واحد ووجد بان نفيه نفي للماهية بخلاف نفي الواحد إذ لا ينفي الاثنين فأكثر وبأنه يستعمل للمؤنث أيضا نحو لستن كأحد من النساء (٢٥) والمفرد والجمع نحو من أخذ عنه حاجز ين

وعلى كل من الوجهين يراد بالاحد ما يكون واحداً من جميع الوجوه لان الاحدية هي البساطة الصرفة عن جميع أنحاء التعدد عددياً أو تركيبياً أو تحليلياً فاستعملت الكثرة النسبية الوجودية في احدية الذات ولهذا رجح على الواحد في مقام التنزيه لان الواحدية عبارة عن انتفاء التعدد العددي فالكثرة العينية وإن كانت متنتفية في الواحدية إلا ان الكثرة النسبية متعقل فيها اه (قوله بان احد) كانه على الحكاية على اول احواله بصري اه (قوله بالنفي الخ) عبارة الكلليات الاحد بمعنى الواحد ويوم من الايام واسم لمن يصلح ان يخاطب موضوع للعموم في النفي مختص ببعض نحو لم يكن له كفواً احد او نهي نحو لا يلتفت منكم احد أو استفهام يشبههما نحو هل تحسن منهم من احد ولا يقع في الاثبات إلا بعد كل ويأتي في كلام العرب بمعنى الاول كيوم الاحد ومنه قل هو الله احد في احد القولين وبمعنى الواحد اه (قوله ووصفا) أي ويختص وصفاً فهو حال سم عبارة الكلليات قال الازهرى هو صفة من صفات الله تعالى استأثر بها فلا يشترك فيها شيء اه (قوله إذ لا ينفي) أي نفي الواحد (قوله وبانه يستعمل النخ) عبارة الكلليات يستوى فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وحين اضيف اليه او اعيد اليه ضمير الجمع او نحو ذلك يراد به جمع من الجنس الذي يدل الكلام عليه فعني لا نفرق بين احد من رسله أي بين جميع من الرسل ومعنى فما منكم من احد أي من جماعة ومعنى لستن كأحد من النساء أي كجماعة من جماعة النساء اه (قوله نحو من احد عنه النخ) مثال للجمع (قوله بترادفهما) أي الواحد والاحد (قوله اختياره) خبر وقول النخ والضمير لابي عبيد (قوله من اسم مفعول المضعف) بالاضافة (قوله المضعف) أي مكرر العين وليس هو من التضعيف المصطلح عليه عند الصرفيين وهو في الثلاثي ما كانت عينه ولا مه من جنس واحد كد وفي الرباعي ما كانت فاؤه ولا مه الاولي من جنس واحد وعينه ولا مه الثانية من جنس واحد كرزل عش (قوله سمي به نبينا النخ) ولم يسم احد بمحمد قبله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لكن لما قرب زمانه صلى الله عليه وسلم ونشر أهل الكتاب نعتهم سمي قوم أولادهم به رجاء النبوة لهم والله أعلم حيث يجعل رسالته وهم خمسة عشر نفساً كردد (قوله بالهام) متعلق بسمى (قوله إشارة النخ) مفعول له لسمى المقيد بقوله بالهام النخ وقوله ورجاء النخ عطف عليه لكن بدون اعتبار تقيدها له أي سمي بالالهام فتأمل عبارة المغنى سمي به إلهاماً من الله تعالى بانه يكشف حمد الخالق له لكثرة خصاله الجميلة كما روى في السير انه قيل لجده عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته لموت ابيه قبلها لم سميت ابنتك محمد او ليس من اسماء ابائك ولا قومك قال رجوت ان يحمد في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه قال ابن العربي في الله تعالى الف اسم ولنيبه كذلك اه (قوله انه راي النخ) أي عبد المطلب (قوله معلوما النخ) الاولى العطف (قوله وكذا الملائكة النخ) خلافاً للنهاية عبارة وقول الشارح أي في شرح المختار من الناس ليدعوه فيه إشارة الى انه لم يبعث الى الملائكة وهو الراجح كما او ضحه الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه اه وياتي عن المغنى ما يشير الى ما اختاره الشارح من بعثه الى الملائكة (قوله إذ العالم النخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله وصرح النخ) الاولى وظاهراية النخ (قوله وخبر مسلم الخ) عطف على اية الخ (قوله يؤيد الخ) خبر وصرح الخ (قوله ذلك) أي بعثه الى الملائكة (قوله بل قول البارزى النخ) عطف على ذلك عبارة في شرح الاربعين للمصنف بل اخذ بعض المحققين بعمومه حتى للجمادات بان ركب فيها عقل حتى امنت به اه (قوله وفائدة الارسل النخ) عبارة في شرح الاربعين فان قلت تكليف الملائكة من اصله مختلف فيه قلت الحق تكليفهم بالطاعات العملية قال الله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون بخلاف نحو الايمان لانه ضروري فيهم فالتكليف به تحصيل الحاصل فهو محال اه (قوله من البشر) يخرج الرسول من الملائكة فان الارسل منهم هو بالمعنى اللغوي ووصفاً أي ويختص وصفاً فهو حال

وبأن له جمعا من لفظه وهو الاحدون والاحاد وقول ابي عبيد بترادفهما ولكن الغالب استعمال احد بعد النفي اختياره (واشهدان محمدًا) علم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم مع انه لم يؤلف قبل او ان ظهوره بالهام من الله لجده عبد المطلب إشارة الى كثرة خصاله الحمودة ورجاء ان يحمداه أهل السماء والارض لاسيما ان صح ما نقل عن جده انه رأى سلسلة بيضاء خرجت منه اضاء لها العالم فاولت بولد يخرج منه يكون كذلك (عبده) قدم لان وصف العبودية اشرف الاوصاف ومن ثم ذكر في انهم مقاماته اسرى بعبدته نزل الفرقان على عبده فأوحى الى عبده (ورسوله) لكافة الثقلين الانس والجن اجماعاً معلوماً من الدين بالضرورة فيكفر منكره وكذا الملائكة كما رجحه جمع محققون كالسبكي ومن تبعه وردوا على من خالف ذلك وصرح اية ليكون للعالمين نذيراً إذ العالم ما سوى الله وخبر مسلم وارسلت الى الخلق كافة يؤيد ذلك بل قال البارزى انه ارسل حتى للجمادات بعد جعلها مدركة وفائدة

ووصفاً أي ويختص وصفاً فهو حال

(٤ - شرواني وابن قاسم - أول)

تحت دعوته واتباعه تشرى بقاله على سائر المرسلين والرسول من البشر ذكر حراً أكمل معاصريه غير الانبياء عقلاً وفطنة وقوة رأى الارسل للمعصوم وغير المكلف طلب اذعانها لشره ودخولها



وخلقا بالفتح وعقدة موسى (٢٦) أزيلت بذعوته عند الارسال كافي الآية معصوم ولومن صغيرة سهوا قبل النبوة على

الذي هو مطلق السفارة رشيدى عبارة شيخنا ومعنى كون الملائكة رسلا أنهم واسطة بين الله وبين الخلق من البشر اه (قوله وخلقاً) المراد به ما يشمل الكلام بقرينة ما بعده (قوله ولو من صغيرة سهوا) محله ما لم يترتب على ذلك تشريع واما السهو المترتب عليه ذلك فحائز كما وقع له صلى الله عليه وسلم من قيامه من ركعتين وسلم معتقدا الثمام بناني (قوله على الاصح) راجع لكل من الغايات الثلاثة (قوله وخنى ام) أى بالقصر أى خضها وزناها (قوله وعى) وفى كلام البيضاوى فى تفسير قوله تعالى وإنالترك فيناضعيفا ما يصرح بعدم اشتراط فقد العمى واقره عليه شيخ الاسلام فى حاشيته بصرى (قوله نحو يعقوب) كشيخه (قوله بناء على انه) أى عى نحو يعقوب (قوله لطردة) أى ما ذكر من البلاء والعمى (قوله ان هذا) أى المقارن (قوله بخلافه) أى الطارىء (قوله ومن قلة الخ) عطف على من دناءة قاب (قوله أوحى الخ) نعت خامس لذكر (قوله على الاصح الخ) والكلام فى نبوة رسول ورسالته وإلا فالرسول الفضل من النبي قطعا والنبوة افضل من الولاية سواء كانت الولاية لنبى او غيره شيخنا (قوله خلافا لابن عبد السلام الخ) فيه ان تعليقه فيه لشعار بانه لم يرد بالنبوة المعنى المتعارف وهو الايحاء إلى شخص بتشريع خاص به وبالرسالة الايحاء بتشريع له ولغيره او بنحو ما ذكر من الفرق بينهما على التفاسير المشهورة إذ من البين ان النبوة بكل هذه المعانى لها تعلق بالخلق أيضا باعتبار أن متعلقها فعل مكلف كإن الرسالة كذلك وإن اختلفت كيفية التعلق ولكل منهما تعلق بالخلق ايضا باعتبار صدورهما عنه وهذا البيان لا يخفى مثله على غير مثله فكيف به وقد شرف بالتلقيب بسلطان العلماء من سيد المرسلين عليه افضل الصلاة والتسليم فيجوز ان يكون مراده بالنبوة باطنها الذى هو حقيقة الولاية وهى الايحاء بما يتعلق بالذات والصفات وما يلائمه مما يتعلق بأسرار الموجودات ومغرفتها على ما هى عليه وأحوال النشأة الدنيوية والاخروية والبرزخية وبالرسالة ظاهر النبوة الذى هو الايحاء بالتشريع الخاص والعام إذا دل متعلق بالخلق تعالى والثاني متعلق بالخلق أى بتكليفهم ليتبينوا لافاضة شىء ما من انعكاس انوار باطن النبوة المشار اليه اما توجيه كون الثاني متعلقا بالخلق فظاهر وكذا توجيه تعلق الاول بالخلق بالنسبة لما يتعلق بالذات والصفات وأما بالنسبة لما ذكر معها فلان الوقوف على حقائق الموجودات واختلاف النشآت وأسرار الموجودات من أقوى الاسباب الباعثة على تأكيد التصديق بكمال الذات وانصافها بسنى الصفات وهذا حقيقة ما قاله بعض كل العارفين من ان ولاية النبي اكمل من نبوته بصرى (قوله وزعم تعلقها الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله أى وزعم ابن عبد السلام تعلق النبوة بالخلق وتعلق الرسالة بالخلق (قوله فهو) أى التعلق بالخلق (قوله ان عدد الرسل ثلثمائة الخ) (فائدة) استنبط بعض العلماء من محمد ثلثمائة وأربعة عشر رسولا فقال فيه ثلاث ميمات وإذا بسطت كلامها قلت فيه ميم وعدتها بحساب الجمل الكبير تسعون فيحصل منها مائتان وسبعون وإذا بسطت الحاء والدال قلت دال بخمسة وثلاثين وحاء بتسعة فاجلعة ما ذكر والاسم واحد فتم عدد الرسل كما قيل انهم ثلثمائة وخمسة عشر واولوا العزم منهم خمسة كما قيل فيهم:

محمد ابراهيم موسى كليمه ه فعيسى فنوح هم اولوا العزم فاعلم  
مغنى وترتيبهم فى الافضلية على ما فى هذا البيت ع ش وبجبرى (قوله خمسة عشر) او اربعة عشر او ثلاثة عشر اوال شيخنا (قوله واما الحديث الخ) أى الواحد (قوله ضعيف) أى راو ضعيف (قوله وفى اخر) أى سند اخر (قوله لكنه انجبر) أى الحديث المشتمل الخ (قوله بتعدد) أى السند (قوله وهو) أى الحسن لغيره (قوله أن ما فيه) أى فى مسند احمد (قوله تبين غلط من زعم اتحادهما وهما الخ) اقول هذا القول يحكى فى اكثر الكتب على انه مرجوح لا غلط ومنها النهاية وفى ع ش بعد ذكر كلام الشارح مانصه فليراجع فان مجرد ما علل به ومنه ورود الخبر بعدد الانبياء والرسول لا يقتضى التغليب اه (قوله واسترواح الخ) عطف على قوله غلط الخ واسترواح اخذ الشىء بلا تعب تأمل (قوله فى نسبة الخ) متعلق بالاسترواح (قوله مع تحققة) أى كونه من اهل التحقيق (قوله للتحققين الخ) فى شرح

الاصح سليم من دناءة أب وخنى أم وان عليا ومن منفر كعمى وبرص وجذام ولا يرد علينا نحو بلاء أيوب وعى نحو يعقوب بناء على أنه حقيقى لطوره بعد الانباء والكلام فيها قارنه والفرق أن هذا منفر بخلافه فيمن استقرت نبوته ومن قلة مروءة ككل بطريق ومن دناءة صنعة كحجامة أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه وإن لم يكن له كتاب ولا نسخ كيوشع فان لم يؤمر فنبي فحسب وهو أفضل من النبي اجماعا لتميزه بالرسالة التى هى على الاصح خلافا لابن عبد السلام أفضل من النبوة فيه وزعم تعلقها بالخلق يزده أن الرسالة فيها ذلك مع التعلق بالخلق فهو زيادة كمال فيها وصح خبر أن عدد الانبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا وخبر أن عدد الرسل ثلثمائة وخمسة عشر واما الحديث المشتمل على عددهما فى مسنده ضعيف وفى آخر مختلط لكنه انجبر بتعدد فصار حسنا لغيره وهو حجة وما يقويه تكرره رواية أحمد له فى مسنده وقد قرروا أن ما فيه من الضعف فى مرتبة الحسن وبما ذكر الصريح فى تغاير النبي والرسول

وقد صرح قبل بان الخبر ان صح بعددهما المذكور وجب ظنا اعتقاده على ان الذي في (٢٧) كلام محقق ائمة الاصلين وغيرهما خلاف

ذلك الاتحاد وای محققين  
خلاف هؤلاء ثم رايت تليذه  
الكامل بن ابي شريف اشار  
الرد عليه ببعض ما ذكرته  
ووقع في بعض كتب  
التواريخ والتفسير ما يناق  
ما ذكرناه من الشروط  
وهو تقول لا اصل له فوجب  
اعتقاد خلافه (المصطفي)  
اي المستخلص من الصفوة  
(المختار) من العالمين لدعائهم  
الى ربهم فهو افضلهم  
بنص كنتم خير امة اخرجت  
للناس اذ كمال الامة تابع  
لكمال نبيها فبهذا ما اقتده  
اذ لا يكون ممثلا له الا ان  
حوى جميع كالاتهم اناسيد  
ولدادم ولا خرا ادم ومن  
دونه تحت لوائه ونبيه عن  
التفضيل بين الانبياء وعن  
تفضيله عليهم محله لقوله  
تعالى فضلنا بعضهم على بعض  
فما يؤدي لخصوصية او  
تنقيص بعضهم او هو تواضع  
او قبل علمه بأنه الافضل  
(صلى الله وسلم عليه) من  
الصلاة وهي من الله الرحمة  
المقرونة بالتعظيم وخص  
الانبياء بلفظهم فلا تستعمل  
في غيرهم الا تبعا تميزا  
لمراتبهم الرفيعة والحق بهم  
الملائكة لمشاركتهم لهم في  
العصمة وإن كان الانبياء  
افضل من جميعهم ومن  
عدهم من الصلحاء افضل  
من غير خواصهم والسلام

الهمزية للشارح رحمه الله تعالى عند قول المتن كيف ترقى الخ ما يفهم منه موافقته لما نقل عن المحققين ثم قال  
على ان المحقق ابن الهمام نقل ان المحققين على ترادفهما وان كنت ترددته في شرح المنهاج بصري (قوله) وقد  
صرح الخ) اي ابن الهمام جملة حاله مؤيدة للاسترواح (قوله الاصلين) اي اصول الفقه واصول الدين  
(قوله وای محققين الخ) استفهام انكاري (قوله تليذه) اي ابن الهمام (قوله من الشروط) اي في الرسول  
قول المتن (المصطفي) اسم مفعول من الصفوة وهي الخلو ص روى مسلم عن واثلة بن الاسقع ان النبي ﷺ  
قال ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني  
من بني هاشم المختار اسم مفعول اصله مختير اختاره الله تعالى على سائر خلقه ليدعواهم الى دين الاسلام  
وحذف المصنف رحمه الله تعالى المفضل عليه ايذانا منه بأنه افضل المخلوقات من انس وجن وملاك وهو كذلك  
لان حذف المعمول يؤذن بالعموم مغنى (قوله وحذف الخ) في النهاية مثله (قوله فهو المفضل) وقد حكي  
الرازي الاجماع على انه مفضل على جميع العالمين نهاية (قوله اذ كمال الامة الخ) بيان لوجه دلالة الآية على  
مدعاه وكذا قوله اذ لا يكون الخ بيان لوجه الدلالة (قوله ممثلا له) اي لهذا الامر (قوله ونبيه الخ) جواب  
سؤال ظاهر البيان (قوله محله) مبتدأ ثان (قوله فيما يؤدي الخ) خبره والجملة خبر ونبيه الخ (قوله  
لقوله تعالى الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله فيما يؤدي الخ) او في نفس النبوة التي لا تتفاوت إلا في  
ذوات الانبياء المتفاوتين بالخصائص نهاية (قوله او تنقيص بعضهم) اي فان ذلك كفر نهاية قول المتن  
(ﷺ) قرن الشئاء على الله بالشئاء على نبيه لقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك اي لا ذكر الا وتذكر معي  
كما في صحيح ابن حبان ولقول الشافعي رضي الله عنه أحب أن يقدم المرم بين يدي خطبته اي يكسر الخاء وكل  
امر طلبه غير هاجد الله والشئاء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مغنى (قوله لا تبعا الخ) وفي  
الشبر خيتي على الاربعين ما نصه تتم في منع الصلاة على غير الانبياء والملائكة استقلالاً ولا كراهتها وكونها  
خلاف الاولى خلاف والاصح الكراهة واما قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على ابي ابي اوفى فهو من  
خصائصه بجري (قوله وان كان الانبياء الخ) عبارة النهاية قالوا اي اهل السنة ان النوع الانساني افضل  
من نوع الملائكة وان خواص بني ادم وهم الانبياء افضل من خواص الملائكة وهم الرسل منهم وان عوام  
بني ادم وهم الاتقياء والاولياء افضل من عوام الملائكة كالسياحين اه (قوله وجمع) الى قوله اي لفظا في  
النهاية والمغنى (قوله والسلام) اشار بالتضييب الى انه معطوف على الصلاة سم (قوله لا خطا) بقي  
مالواقي باحدهما لفظا وبالاخر خطا وبهما معا خطا هل تنفي الكراهة ولا وهل الافراد مكروه في حق  
بقية الانبياء ايضا ولا لان طلب الجمع بينهما إنما ورد في حقه صلى الله عليه وسلم دون بقية الانبياء ايضا فيه  
نظر فليراجع وكتب البيهقي على قول الاقناع اني بها لفظا واسقطها خطا ويخرج بذلك عن الكراهة  
ما نصه هذا وجهه والراجح خلافه فلا يخرج عن الكراهة الا اذا اتى بهما لفظا وخطا لمن اراد الجمع بين اللفظ  
والخط فصور الافراد المكروه خمسة ان يتلفظ باحداهما فقط او يكتب باحداهما فقط او يتلفظ باحداهما  
ويكتب الاخرى او يتلفظ بهما معا ويكتب احداهما فقط او يكتب بهما معا ويتلفظ باحداهما فقط وصور  
القرن الخالي عن الكراهة ثلاث ان يتلفظ بهما معا من غير كتابة او يكتب بهما معا من غير لفظ او يتلفظ بهما  
معا ويكتب بهما معا كذلك اه (قوله اي بناء على التعميم) راجع للمعطوف فقط وفي سم ما نصه اشار  
بالتضييب الى التعميم في قوله خلافا لمن عزم اه (قوله وكان ينبغي وعلى اله) قد يجاب بأنه ترك الصلاة على

(قوله والسلام) اشار بالتضييب الى انه معطوف على الصلاة (قوله لفظا لا خطا) بقي مالواقي باحدهما  
لفظا وبالاخر خطا وبهما معا خطا هل تنفي الكراهة ولا وهل الافراد مكروه في حق بقية الانبياء  
ايضا ولا لان طلب الجمع بينهما إنما ورد في حقه صلى الله عليه وسلم دون بقية الانبياء ايضا فيه نظر فليراجع  
(قوله اي بناء على التعميم) اشار بالتضييب الى التعميم في قوله خلافا لمن عزم (قوله وكان ينبغي وعلى اله)

وهو التسليم من الافات المنافية لغايات الكالات وجمع بينهما لنقله عن العلماء كراهة افراد أحدهما عن أي لفظا لا خطا خلافا  
لمن عزم قيل والافراد إنما يتحقق إن اختلف المجلس أو الكتاب أي بناء على التعميم وكان ينبغي وعلى آله لانها مستحبة عليهم بالنص وصحبه

لأنهم ملحقون بهم بقياس أولى لأنهم أفضل من اللاحصة لهم والنظر لما فيهم من البضعة الكريمة إنما يقتضي الشرف من حيث الذات وكلامنا في وصف يقتضي أكثرية العلوم ( ٢٨ ) والمعارف (وزاده فضلا وشرفا) الظاهر ترادفهما فالجمع للاطناب ويحتمل الفرق بأن

الآل والصحب اشارة إلى أنه لا حرج في ذلك ولا كراهة سم (قوله لأنهم أي أصحابه صلى الله عليه وسلم (قوله من البضعة) وهي القطعة من اللحم يعني أنهم قطعة منه كرمي (قوله الظاهر) إلى الماتن في النهاية (قوله وهو أميل إلى الترادف) فيه نظر سم على حجب ولعله ان انتفاء النقص لا يحصل مجدا ولا رفعة مثلا كفعل المباحات والمجد فوق ذلك كالسخاوة وعلو الهمة في العبادات وغير ذلك ع ش (قوله بالبناء على الضم الخ) محله إذا كان المضاف إليه معرفة أما إذا كان نكرة فتعرب نوى معناه أو لا كافي التصريح ووجهه ان المضاف إليه المعرفة جزئي فيكون حينئذ شبيها بالحرف في الاحتياج إلى الجزئي بخلاف النكرة فضعت المشابهة فبق على الأصل في الاسماء من الاعراب ع ش (قوله لحذف المضاف إليه الخ) ظاهره أن سبب بنائها المشابهة بالحرف في الافتقار ورد بان الافتقار الموجب للبناء إذا كان المضاف إليه جملة وهو هنا مفر د فعلة بنائها شبيها بالحرف الجواب كنعم في الاستغناء بها عما بعد ه فاللام للتوقيت لا للتعليل (قوله فان لم ينوشى نونت) أي بالنصب والرفع عبارة النهاية وروى تنوينها مرفوعة ومنصوبة لعدم الاضافة لفظا وتقدير اه (قوله او جرت بمن) لعل هذا باعتبارها في الجملة لافي خصوص هذا التركيب سم اقول وكذا قوله فان لم ينوشى نونت فان المقصود بهذا التركيب هنا وهو كافي الاطول تذكير ابتداء تاليه بهذه الامور المتبرك بها ليكون أن الشروع فيما بعدها غير ذاهل عنها فزيد في التبرك لا يحصل إلا بملاحظة المضاف إليه (قوله للانتقال من اسلوب إلى آخر) أي بقصد نوع من الربط فان اما بعد لما كان معناه مهما يكن من شيء فكذا وكذا افاد ان ذلك الكذا مر بوط بكل شيء وواقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والثناء فافاد ربطه بما قبله بانه واقع بعده ولا بد ان يعقوب قال المغنى ولا يجوز الاتيان به في أول الكلام اه أي صناعة ولا فيجوز شرعا او المراد لا يستحسن بحجري (قوله فمى سنة) أي في الخطب والمكائبات معنى (قوله واول من قالها داود الخ) وهو اشبه بنهاية أي اقرب للصحة من جهة النقل ع ش عبارة البجيرمي وهو الا شهر وهي فصل الخطاب الذي أوتيه لأنها تفصل بين المقدمات والمقاصد والخطب والمواعظ اه (قوله ويرد بأنه لم يثبت الخ) لقائل ان يقول ان مجرد هذا لا يرد نقل الثقات تكلمه بهذا الامر الخاص من غير لغته خصص صامع انه قد تتوافق اللغات سم (قوله غالبا) عبارة النهاية والمطول واصلها مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة فوقعت كلمة إما موضع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناها فلتضمنها معنى الشرط لزومها الفاء اللازمة للشرط غالبا اه وفي حواشيهما ما حاصله وإنما لم تزل الفاء بعدا ما ولم تلزم بعد غيرهما من الشروط لان اما لما كانت دلالتها على معنى الشرط بالنسبة ضعفت فاحتاجت إلى دليل لذلك فوجب لزوم الفاء كليا بخلاف غيرهما من الشروط فان دلالتها على الشرطية بالاصالة اه ويمكن ان يعتذر عن الشارح بأن تقييده بالغالب للاحتراز عن حذفها في نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم أي فيقال لهم اكفرتم وإن كان قليلا (قوله ومن ثم أفاد الخ) راجع إلى قوله مع مزيد تأكيد (قوله ومن ثم كان الخ) راجع إلى ما قبله (قوله الاصل) أي ماحق التركيب ان يكون عليه وإنما لم يستعمل هذا الاصل اختصارا ففرد على المطول (قوله

قد يجاب بأنه ترك الصلاة على الآل والصحب اشارة إلى أنه لا حرج في ذلك ولا كراهة (قوله وهو أميل إلى الترادف) فيه نظر (قوله بالبناء على الضم) وترفع أي بتنوين على عدم نية ثبوت شيء فالرفع على اصل المبتدأ بكري قال الشيخ خالد في شرح التوضيح وقال الحوفي وإنما يبين أي قبل وبعد على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة أما إذا كان نكرة فانها يعربان سواء نويت معناه أو لا اه ومثله في كنز الاستاذ البكري وشرح العباب للشارح (قوله فان لم ينوشى نونت) لم يبين ان التنوين مع النصب كما هو المشهور حينئذ أو مع الضم (قوله او جرت بمن) لعل هذا باعتبارها في الجملة لافي خصوص هذا التركيب (قوله لم يثبت عنه

الاول لطلب زيادة العلوم والمعارف الباطنة والثاني لطلب زيادة الاخلاق الكريمة الظاهرة ثم رايت من فرق بأن الاول ضد النقص والثاني علو المجد وهو أميل إلى الترادف (لديه) أي عنده وسؤال الزيادة لا يشعر بسبق نقص لان الكامل يقبل زيادة الترقى في غايات السكال فاندفع زعم جمع امتناع الدعاء له صلى الله عليه وسلم عقب نحو ختم القرآن باللهم اجعل ثواب ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم على أن جميع أعمال أمته يتضاعف له نظيرها لانه السبب فيها أضعافا مضاعفة لا تخصى فهم زيادة في شرفه وإن لم يسئل له ذلك فسؤاله تصريح بالمعلوم (اما بعد) بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه فان لم ينوشى نونت وإن نوى لفظه نصبت على الظرفية او جرت بمن وهي للانتقال من اسلوب إلى آخر وكان صلى الله عليه وسلم يأتي بها في خطبه فمى سنة قيل وأول من قالها داود صلى الله عليه وسلم ورجح ويرد بأنه لم يثبت عنه تكلم بغير لغته وفصل الخطاب الذي أوتيه هو فصل الخصومة او غيرها

بكلام مستوعب لجميع المعطرات من غير اخلال منها بشي وفي خبر ضعيف أن يعقوب قالها وتلزم الفاء في حيزها غالبة بالتضمن (هنا) أما معنى الشرط مع مزيد تأكيد ومن ثم أفاد أما زيد فذا هب مالم يفده زيد ذاهب من أنه لا محالة ذاهب وأنه منه عزيمة ومن ثم كان الاصل

هنا) احتراز به عن نحو أمار يشافانا أفضلها فان التقدير مهما ذكرت قرىشا الخ عبد الحكيم (قوله كما أشار إليه سيديوه الخ) وقال بعض الأفاضل مراد سيديوه بيان المعنى البحت وتصوير أن أمار تفيد لزوم ما بعد فاتها لما قبلها لانه كان في الأصل كذلك بل الأصل أن يكن في الدنيا شيء مخفف الشرط وزيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت الهمزة والتفصيل في الرضى (قوله في تفسيره) أى تركيب أمار بعد قوله مهما ببسيطة لا مركبة من مه و ماو لا من ماما خلافا لزاعيمهما قاموس (قوله بعد ما ذكر) التحقيق أن بعد من متعلقات الجزاء لا من متعلقات الشرط فالتقدير عليه مهما يكن من شيء فبعد ما ذكر شيدى وحفيد السعد وشيخنا (قوله بفتح أوله) أى مصدر أو ضمه أى اسماء في المختار الشغل بضم الشين وسكون الغين وضمها وفتح الشين وسكون الغين وفتحها فصارت أربع لغات والجمع اشغال وشغلة من باب قطع ولا تقل اشغله لانه لغة رديئة اه وفي القاموس واشغله لغة جيدة أو قليلة ورديئة اه ع ش (قوله المعهود) إلى قوله واختصاصه في المعنى وقال في النهاية واللام في العلم للجنس أو للعمد المذكورى وهو الفقه المتقدم في قوله للنفقة والعلم الشرعى الصادق بالتفسير والحديث والفقه المتقدم في قوله في الدين أو لاستغراق أفراد العلم المشروع أى الذي يسوغ تعلمه شرعا قال بعضهم وعده تزيدي على المائة اه قال ع ش قوله تزيدي على المائة هذا لا يباين ما هو المشهور بتباينا كلياً بل الفقه مثلاً يجمع أنواعاً كل منهما مسمى باسم عند من اعتبرها بذلك العدا (قوله وآلاتها) عطف على قوله التفسير (قوله واختصاصه الخ) هذا صريح في خروج الآلات عن الوصية سم أى كما صرح به الشارح هناك (قوله بنحو الوصية) أى كالوقف (قوله ففرض عينه) ما وجه التفرع إلا أن تجعل الفاء للتفسير (قوله أفضل الخ) قضيته أنه أفضل من نحو الصلاة المفروضة سم (قوله وأفضله) أى فرض عين العلم معرفة الله تعالى مقتضاه أن المراد بالعلم هنا ما يشمل علم التوحيد وقد يتنافى فيه قوله الساق وهو التفسير الخ ولوزاد هناك قوله أو جنس العلم أو كل علم يسوغ تعلمه نظير ما مر عن النهاية لكان اظهر واسم (قوله وكل منهما) أى من الوجوب بالشرع والوجوب بالعقل (قوله يلزمه دور الخ) قال في المواقف احتج المعتزلة بأنه لو لم يجب إلا بالشرع لزم إخماد الانبياء إذ يقول المكلف لا أنظر مالم يجب أى النظر ولا يجب مالم ثبت الشرع ولا يثبت الشرع مالم أنظر واجيب عنه بوجهين أحدهما أنه مشترك لا لزوم إذ لو وجب النظر بالعقل قبل النظر اتفاقاً فيقول لا أنظر مالم يجب ولا يجب مالم أنظر إلى أن قال في المواقف وشرحه الثاني الحل وهو أن قولك لا يجب النظر على مالم يثبت الشرع عندى قلنا هذا إنما يصح لو كان الوجوب عليه بحسب نفس الامر موقوفاً على العلم بالوجوب المستفاد من العلم بثبوت الشرع لكنه لا يتوقف الوجوب في نفس الامر على العلم إذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب ولو توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزم الدور ولزم أيضاً أن لا يجب شيء على الكافر بل نقول الوجوب في نفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر والشرع ثابت في نفس الامر علم المكلف بثبوته أو لم يعلم نظر فيه أو لم ينظر وكذلك الوجوب أى ثابت في نفس الامر مطلقاً وليس يلزم من هذا تكليف الغافل لأن الغافل من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به وهذا معنى ما قيل أن شرط التكليف هو التمكن من العلم به لا العلم به وبهذا الحل أيضاً يدفع الاشكال عن المعتزلة فيقال قولك لا يجب النظر على مالم أنظر باطل لأن الوجوب ثابت بالعقل في نفس الامر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب والنظر فيه اه وبه يتضح الدور والجواب عنه سم (قوله لا يحيد عنه) أى لا مخلص عنه ويأتى بيان الدور والجواب عنه في فصل إنما يجب الصلاة على كل مسلم كردى ومرآ نفاع سم بيانهما (قوله وفرض الكفاية منه) الأولى وفرض كفايته (قوله وكون معرفة الله الخ) جواب سؤال نشامن

هنا كما أشار إليه سيديوه في تفسيره مهما يكن من شيء بعد ما ذكر (فان الاشتغال افتعال من الشغل بفتح أوله وضمه) بالعلم المعهود شرعاً وهو التفسير والحديث والفقه وآلاتها واختصاصه بالثلاثة الأولى عرف خاص بنحو الوصية (من أفضل الطاعات) ففرض عينه أفضل الفروض العينية لتفرعها عليه وأفضله معرفة الله تعالى لأن العلم يشرف بشرف معلومه وهى واجبة اجتماعاً وكذا النظر المؤدى اليها ووجوبها بالشرع عند أكثر الاشاعرة إذ لاحكم قبل الشرع وعند بعض مناو المعتزلة بالعقل وبسط ذلك يطول قيل وكل منهما يلزمه دور لا يحيد عنه اه وليس كذلك وفرض الكفاية منه أفضل فروض الكفايات ونفله أفضل من بقية النوافل وكون معرفة الله تعالى أفضل مطلقاً من بقية العلوم على ما تقرر من التفضيل لا يتنافى

الخ) لقائل أن يقول مجرد هذا لا يرد نقل الثقات تكلمه بهذا الامر الخاص من غير لفته خصوصاً مع أنه قد تنافى اللغات (قوله واختصاصه الخ) هذا صريح في اختصاص الآلات عن الوصية (قوله ففرض عينه) ما وجه التفرع إلا أن تجعل الفاء للتفسير وقوله أفضل الفروض قضيته أنه أفضل من نحو الصلاة المفروضة (قوله يلزمه دور الخ) قال في المواقف احتج المعتزلة بأنه لو لم يجب إلا بالشرع لزم إخماد الانبياء

عد ذلك من الافضل إذ  
بعض الافضل قد يكون  
افضل ببقية أفراد وقد لا  
فرع م خروج المعرفة أو  
ايرادها غير صحيح وحيث  
فاولي معطوف على أفضل  
كما يأتي ويصح عطفه على  
من أفضل لما تقرر ان كونه  
أفضل لا ينافي أنه من الافضل  
ويؤيده ما صح عن أنس  
كان صلى الله عليه وسلم من  
أحسن الناس خلقا فأتى  
هنا بمن مع أنه صلى الله عليه  
وسلم أحسن الناس خلقا  
إجماعا فنتج أن كون الشيء  
من الافضل لا ينافي كونه  
أفضل بنص كلام انس  
هذا الذي هو أقوى حجة في  
مثل ذلك وقالت عائشة  
رضي الله عنها كما صح عنها  
أيضا فاذا انتهمك من محارم  
الله تعالى شيء كان من  
أشد هم في ذلك غضبا فأتى  
بمن مع أنه أشد هم وزعم  
بعض من لا تحقيق عنده  
ان من هنا زائدة بخلافها  
في كلام أنس ه فان قلت  
إذا تقرر أن الاشتغال بالعلم  
أفضل الطاعات فما فائدة  
من الموهمة خلاف ذلك  
كما هو المتبادر منها ه قلت  
فائدتها الاشارة إلى التفصيل  
الذي ذكرته وهو أن كلا  
من العلوم الثلاثة أفضل  
بقية أفراد نوعه

ادخال معرفة الله تعالى في العلم بقوله وأفضله معرفة الله تعالى (قوله عد ذلك) أي العلم كرهى أي الشامل على  
معرفة الله (قوله إذ بعض الافضل قد يكون الخ) يعني ان الافضل في ذاته متفاوت الرتب ولا يلزم من كون  
الشيء بعض الافضل ان لا يكون افضل كالنبي صلى الله عليه وسلم فانه بعض الافضل الذين هم الانبياء مع انه  
افضلهم عميرة (قوله أفضل ببقية الخ) المراد بالافراد هنا ما يشمل الاضافية (قوله فرع م خروج المعرفة) أي  
عدم اندراجها في العلم كما هو ظاهر المحلى وصرح المغنى (قوله او ايرادها) أي ايراد المعرفة بزعيم المناقاة بين  
كونها افضل مطلقا وكونها من الافضل ويجوز إرجاع الضمير إلى المناقاة (قوله وحيث) أي حين إذ دخل  
المعرفة في العلم هنا (قوله كما يأتي) أي من تقدير من (قوله ويصح الخ) أي خلافا للمحلى والنهاية والمغنى  
عبارته قال الشارح ولا يصح عطف اولى على من افضل للتناهي بينهما على هذا التقدير أي لو قدر عطف اولى  
على من افضل كان كونه اولى ما انفقت الخ منافيا لكونه من افضل الطاعات لان كونه اولى يستلزم كونه  
أفضل وكونه من افضل يستلزم كونه من اولى لا كونه اولى فالاشارة بهذا التقدير إلى تقدير عطف اولى على  
من افضل اه (قوله عطفه على من افضل) أي فلا اشتغال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى افضل على الاطلاق  
وهو بعض فروض العين التي هي افضل من غير هاتين شيئا اخر وهو انه يجوز ان المصنف اراد بالعلم ما عدا  
معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحيث قد لا بد منها ويمتنع عطف اولى على من افضل ويحمل على هذا  
كلام المحلى سم أي فالنزاع لفظي وكلام المحلى ومن تبعه مبنى على عدم شمول العلم في الماتن للمعرفة وكلام  
الشارح على الشمول (قوله ان كونه) أي الشيء وقال السكردي أي العلم (قوله ويؤيده) أي ما تقرر من عدم  
المناقاة (قوله أني الخ) أي انس والفاء للتعليل (قوله فنتج) أي ثبت (قوله هذا) نعت لكلام أنس وقوله  
الذي الخ نعت لهذا (قوله وقالت عائشة كما صح الخ) هلا قال وما صح عن عائشة ايضا الخ (قوله ايضا) أي  
كحديث انس (قوله ان من هنا الخ) أي في حديث عائشة (قوله الموهمة خلاف ذلك) أي مساواته لبقية  
أفراد الافضل (قوله كما هو) أي الخلاف (قوله فائدتها الاشارة الخ) في فائدتها الاشارة إلى ما ذكره نظر ظاهر  
لان كونه بعض الافضل صادق مع مساواته لبقية افراد الافضل بل بعض الطاعات غير المعرفة افضل من  
الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه فانه لو تعارض مع صلاة الفرض في وقتها انقضى نبي بل او غير نبي من  
الهلاك تعين تقديم الانقاذ وكان افضل من فعل الصلاة في وقتها سم وقوله فانه لو تعارض مع صلاة الفرض

إذ يقول المكلف لا أنظر ما لم يجب أي النظر ولا يجب ما لم تثبت الشرع ولا يثبت الشرع ما لم أنظر وأجيب  
عنه بوجهين احدهما انه مشترك الالزام إذ لو وجب النظر بالعقل فبالنظر اتفاقا فيقول لا أنظر ما لم يجب  
ولا يجب ما لم أنظر إلى ان قال في المواقف وشرحه الثاني الحل وهو ان قولك لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع  
عندي قلنا هذا إنما يصح لو كان الوجوب عينه بحسب نفس الامر وقوله فاعلى العلم بالوجوب المستفاد من  
العلم بثبوت الشرع لكنه لا يتوقف في نفس الامر على العلم به إذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب للمو  
توقف الوجوب على العلم بالوجوب يلزم الدور ولزم ايضا ان لا يجب شيء على الكافر بل نقول الوجوب في  
نفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر والشرع ثابت في نفس الامر علم المكلف بثبوت أولم  
يعلم نظريه اولم ينظر وكذلك الوجوب أي ثابت في نفس الامر مطلقا وليس يلزم من هذا التكليف الغافل لان  
الغافل من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به وهذا معنى ما قيل ان شرط التكليف هو التمكن من العلم به  
لا العلم به وهذا الحل أيضا يندفع الاشكال عن المعترلة فيقال قولك لا يجب النظر على ما لم أنظر باطل لان  
الوجوب ثابت بالعقل في نفس الامر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب والنظر فيه اه وبه يتضح الدور  
والجواب عنه (قوله ويصح عطفه على من افضل) أي فلا اشتغال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى افضل على  
الاطلاق وهو بعض فروض العين التي هي افضل من غيرها (قوله الاشارة الخ) في فائدتها الاشارة إلى ما ذكر  
نظر ظاهر لان كونه بعض الافضل صادق مع مساواته لبقية افراد الافضل ه بقى شيء اخر وهو انه يجوز ان  
المصنف اراد بالعلم ما عدا معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحيث قد لا بد منها ويمتنع عطف اولى على من

آخر أعلى منه الا ترى ان  
فرض الكفاية منه وان  
كان أفضل بقية فروض  
الكفايات والنوافل وعليه  
حمل قول الشافعي رضي الله  
تعالى عنه الاشتغال بالعلم  
اي الذي هو فرض كفاية  
افضل من صلاة النافلة هو  
مفضول بالنسبة للفروض  
العينية غير العلم ونفله  
افضل النوافل كما هو ظاهر  
كلام الشافعي إذ حمله  
المذكور بعيد لان فرض  
الكفاية من العلم وغيره  
افضل من نفل الصلاة فلا  
خصوصية للعلم حينئذ ولا  
بدع أن يخص قولهم أفضل  
عبادة البدن الصلاة بغیر  
ذلك ومفضول بالنسبة  
لفروض الكفاية والعين  
من غير العلم فلم يصح حذف  
من لهذا الاعتبار لثلايوهم  
انه افضل من غيره وان  
اختلف الجنس فتأمل ثم  
فضله الوارد فيه من الآيات  
والاخبار ما يحمل من له  
ادنى نظر الى كمال است فراغ  
الوسع في تحصيله مع  
الاخلاص فيه انما هو لمن  
عمل بما علم حتى يتحقق  
فيه ورائة الانبياء وحيازة  
فضيلة الصالحين القائمين  
بما تحتم عليهم من حقوق  
الله تعالى وحقوق خلقه  
ويظهر حصول ادنى مراتب  
ذلك بالاتصاف بوصف

الحل عليه لتعليل لما قبله على طريق المقايسة فلا يرد ان حق التقریب ان يقول مع الاشتغال بفرض عين العلم  
كعلم كيفية الصلاة المفروضة عيناً واجاب بعضهم عن اعتراض سم بان مراد التحفة ان كلام العلوم  
الثلاثي فرض عين العلم وفرض كفايته ونفله افضل بقية افراد نوعه من حيث انه طاعة لدخوله تحتها اه  
اي وليس غير الانفاذ في صورة المعارضة المذكورة من الاشتغال بغیر المعرفة طاعة (قوله) ومفضول  
بالنسبة (الخ) وظاهر انه لا يتأتى في فرض عين العلم ولذا تركه في التفصيل الآتي آنفاً (قوله) ان فرض الكفاية  
منه (اي من العلم) (قوله) وعليه (اي فرض الكفاية) (قوله) هو مفضول (الخ) خبر ان فرض (الخ) (قوله) ونفله  
افضل (الخ) عطف على اسم ان وخبره (قوله) وحله المذكور (اي على فرض الكفاية) (قوله) ولا بدع (الخ)  
جواب سؤال نشأ عن قوله ونفله افضل النوافل (الخ) (قوله) بغیر ذلك (اي بغیر العلم) وقد يستغنى عن  
التخصيص بادعاء عدم اندراج العلم في عبادة البدن إذ المتبادر منها اعمال الجوارح دون القلب (قوله)  
ومفضول (الخ) عطف على افضل النوافل (قوله) فلم يصح حذف من (الخ) اقول إذ لم يصح حذف من بهذا  
الا اعتبار لم يصح عطف اولي على من افضل بهذا الاعتبار فهذا ينافي قوله السابق ويصح عطفه (الخ) الا ان يكون  
ذلك باعتبار آخر وهو أن لا ينظر الى افراد العلم ولا الى اصنافه ويحمل الكلام على نوعه فيصح ان نوع  
الاشتغال بالعلم افضل على الاطلاق من نوع الاشتغال بغیره ويصح حينئذ عطف اولي على من افضل  
وحذف من وانما أتى بها اشارة الى انه يكفي في حمل العاقل على الاشتغال به كونه بعض الافضل وان لم يكن افضل  
على الاطلاق ولا ينافي افضليته على هذا التقدير كون بعض افراد مفضول كما علم من تفصيله الذي ذكره كما  
ان نوع الانسان افضل من نوع الملك وان كان بعض افراد الملك افضل من بعض افراد مفضول سم بحذف (قوله)  
الجنس) الانسب لسابقة النوع (قوله) من الآيات والاخبار) اورد النهاية جملة منهما والمغنى جملاً كثيرة  
منها ومن الآثار وقوله ما يحمل فاعل الوارد (قوله) الى كمال) متعلق بنظر (قوله) على است فراغ (الخ) متعلق  
بمحمل (قوله) مع الاخلاص فيه (الخ) الاولى انما هو فيمن أخلص فيه وعمل بعلمه حتى (الخ) عبارة للمغنى ثم اعلم  
ان ما ذكرناه في فضل العلم انما هو فيمن طلبه مريد به وجه الله تعالى فن اراده لغرض دنيوي كمال اورياسة  
او منصب او جاه او شهرة او استمالة الناس اليه او نحو ذلك فهو مذموم ثم ذكر آية واخباراً وآثاراً وارادة في  
ذمه والتشديد عليه (قوله) القائمين (الخ) صفة كاشفة للصالحين (قوله) ذلك (اي العمل والصالح) (قوله) الماتن  
ما انفقت (الخ) وهو العبادات نهاية وقضية قول الشارح الآتي تعلم (الخ) ان ما واقعة على مطلق علم ولعل

أفضل ويحمل على هذا الكلام المحلى وقوله على هذا التقدير اي مع مراعاة مطابقة ما أفاده من انه بعض الافضل  
لا الافضل للواقع فلي تأمل بل بعض الطاعات غير المعرفة افضل من الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه  
فانه لو تعارض مع صلاة الفرض في وقتها انفاذني او غير نبي من الهلاك تعين تقديم الانفاذ وكان افضل من  
فعل الصلاة الفرض في وقتها (قوله) فلم يصح حذف من) اقول إذ لم يصح حذف من بهذا الاعتبار لم يصح  
عطف اولي على من افضل بهذا الاعتبار ولا الصلح حذف من والمقرر خلافه وحينئذ فهذا ينافي قوله السابق  
ويصح عطفه على من افضل الا ان يكون ذلك ببعض الاعتبارات نعم لئلا نلنا ان لا ننظر الى افراد العلم ولا الى اصنافه  
ويحمل الكلام على نوعه فيصح لئلا نلنا نوع الاشتغال بالعلم افضل على الاطلاق من نوع الاشتغال بغیره ويصح  
حينئذ عطف اولي على من افضل ويصح ايضاً حذف من وانما أتى بها اشارة الى انه يكفي في حمل العاقل على  
الاشتغال به كونه بعض الافضل وان لم يكن افضل ولا ينافي افضليته على هذا التقدير كون بعض افراد  
مفضول كما علم من تفصيله الذي ذكره كما ان نوع الانسان افضل من نوع الملك وان كان بعض افراد الملك  
افضل من بعض افراد مفضول وان كان نوع الرجل افضل من نوع المرأة وان كان بعض افراد المرأة افضل من بعض  
افراد الرجل فلي تأمل (فان قلت) يمكن حمل كلام الشارح على ذلك فيكون هذا محترق قوله بهذا الاعتبار  
(قلت) لا مانع وقد يقال هذا الاعتبار ان كان مراد المصنف لم يصح غيره والام يصح توجيه كلامه به فلي تأمل



آثره لأنه لا يقال إلا فيما  
صرف في خير وما عداه  
ولو في مكروه يقال فيه  
ضيع وخسر وغرم وبناء  
للجهول للعلم بفاعله  
ولكون عينه غير منظور  
إليها بخصوصها وليعم  
(فيه) تعلما وتعلما نفائس  
الآوقات من إضافة  
الاعم الى الاخص أو  
الصفة الى الموصوف أو  
هي بيانية ومفرد نفائس  
نفيسة لا نفيس كما أفاده  
قوله الآتي من النفائس  
المستجدات إذ فعائل  
إنما تكون جمعا لفعيلة  
فاضافتها للآوقات التي  
هي جمع مذكر لتأويلها  
بالساعات شبه شغل  
الآوقات بالعلوم بصرف  
المال في الخير المسكن عنه  
بالانفاق ووصفها بالنفاسة  
المقتضية لخطر القدر وعزة  
النظير إشارة الى أن فائتها  
بلاخير لا يمكن تعويضه  
ومن ثم قيل الوقت سيف  
أن لم تقطعه قطعك (وقد)  
للتحقيق هنا (أكثر  
أصحابنا) الذين نظمنا  
وإياهم سلك اتباع الشافعي  
رضي الله عنه تشبيها  
بالمجتمعين في العشرة  
بجامع الموافقة وشدة  
الارتباط وهو جمع صحب  
الذي هو اسم جمع لصاحب  
لأن أفعالا لا يكون جمعا لفاعل (رحمهم الله) تعالى أبلغ من اللهم ارحمهم لا شعاره

ما في النهاية أحسن منه (قوله آثره) أي على نحو صرفت سم (قوله لأنه لا يقال الخ) قال في الدقائق يقال  
في الخير انفق وفي الباطل ضيعت وخسرت وغرمت مغنى ومقتضاه أن الأفعال الثلاثة في الشرح ببناء  
الفاعل ويجوز كونها ببناء المفعول أيضا على وفق ما في المتن (قوله في خير) المراد به ما يشمل المباح بقريته  
ما بعده (قوله للعلم بفاعله) أي أنه المكلف أو طالب العلم (قوله وليعم) أي مع الاختصار (قوله لتعلما الخ)  
تمييز محول عن المضاف (قوله من إضافة الأعم) الى قوله كما أفاده في النهاية والمغنى (قوله من إضافة الأعم الى  
الاخص) أي كمسجد الجامع (قوله أو الصفة الى الموصوف) أي كجر دق طيفة أي قطيفة مجرودة إذا لا وقات  
كلها نفيسة (قوله أو هي بيانية) أي والمراد بنفائس الآوقات أزمنة الصحة والفرار مغنى عبارة النهاية ويجوز  
أن تكون إضافة بيانية لأن الإضافة البيانية على تقدير من البيانية أو التبعية أو الابتدائية والكل يمكن  
هنا لأن الآوقات وإن كانت نفيسة كلها في الحقيقة لكن بعضها يعد في العرف نفيسا بالنسبة الى بعض آخر  
وقد جاء الشرع بتفصيل بعضها اه قال الرشيدى والراجح أن الإضافة البيانية هي التي تكون على معنى من  
الميدنة للجنس لا مطلقا ففعل ما ذكره طريقة أو ان مراده حكاية أقوال في المسئلة اه (قوله كما أفاده الخ)  
كان وجه الإفادة أن الوصف بجمع المؤنث اعنى المستجدات يدل على أن موصوفه جمع نفيسة سم (قوله  
إذ فعائل الخ) عبارة النهاية إذ لا يصح أن يكون جمعا لنفيس وإنما هو جمع لكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره  
مختوما بالتاء أو مجردا عنها اه (قوله فاضافتها) أي نسبتها (قوله لتأويلها بالساعات) أو كان المصنف قد  
وصف الآوقات بالنفيسة ثم جمع النفيسة على النفائس مغنى (قوله شبه شغل الآوقات الخ) هلا قال شبه  
الآوقات بالاموال واستند إليها الاتفاق على طريق الاستعارة بالكناية (قوله المسكن عنه الخ) أي المعبر عنه  
بالانفاق مجازا مغنى ونهاية أي استعارة رشيدى (قوله ووصفها بالنفاسة الخ) أي اضاف إليها صفتها  
للسجع نهاية ومغنى (قوله بلاخير) أي عبادة نهاية (قوله أن لم تقطعه قطعك) أي أن لم تشغله بالعبادة  
فأنتك (قوله للتحقيق هنا) أي لا للتكثير وقال الشيخ عميرة أنها لهما معا ويراد عليه أن التكثير مستفاد من  
قوله وأكثر وجعلها للتكثير يصير المعنى وكثرا كثيرا أصحابنا وهو غير مراد ع ش قول المتن (أكثر  
أصحابنا) أي مجموعهم لا كل فرد فمنهم عميرة (قوله الذين نظمنا الخ) عبارة المغنى أي اتباع الشافعي رضى  
الله تعالى عنه فالصحة منها الاجتماع في اتباع الامام المجتهد فيما يراه من الأحكام فهو مجازا سببه الموافقة بينهم  
وشدة ارتباط بعضهم ببعض كالصاحب حقيقة اه (قوله أتباع الشافعي) من الافتعال (قوله تشبيها) أي  
لاتباع الشافعي فتفتح الهمزة (قوله بجامع الموافقة الخ) الإضافة للبيان (قوله وشدة الارتباط) ولهذا قال  
الشافعي العلم بين أهل العلم رحم متصل نهاية (قوله لأن أفعالا الخ) أي وليس الأصحاب جمع صاحب لأن  
الخ (قوله لا يكون جمعا الخ) أقول ولا لفعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنة لا شذوذا كما في التوضيح

(قوله آثره) أي على نحو صرفت (قوله كما أفاده قوله الآتي من النفائس) فيه بحث إذ يحتمل أن كلام من  
نفيس ونفيسة بجمع على فعائل (قوله كما أفاده الخ) كان وجه الإفادة أن الوصف بجمع المؤنث اعنى  
المستجدات يدل على أن موصوفه جمع نفيسة ويراد عليه أنه يحتمل أن فعائل لكل من نفيس ونفيسة بل عبارة  
الافنية تقتضى ذلك إلا أنهم قيدوا فاعلا فيها بما يخرج مانحن فيه وحينئذ فلا دلالة لما يأتي على أن نفائس  
هنا جمع نفيسة (قوله إنما يكون جمعا لفعيلة) فيه قصور ولذا قال في الافنية :  
وبفعائل اجعلن فعاله \* وشبهه ذا تاء أو مزاله  
اه لكن قيدوا المزال ومنه فعيل بما يخرج مانحن فيه (قوله فاضافتها للآوقات الخ) في ابن شهبة الصغير  
الإشارة الى جواب آخر حيث قال ونفائس جمع نفيسة فكان المصنف قد وصف الآوقات بالنفيسة ثم جمع  
النفيسة على النفائس اه وحاصله أن مفرد نفائس نفيسة بمعنى الآوقات لا بمعنى الوقت فليتام (قوله لأن  
أفعالا لا يكون جمعا لفاعل) أقول ولا لفعل كما قال في التوضيح كإشادى أفعال في فعل المفتوح الفاء الصحيح  
العين الساكنة اه (فان قلت) أراد أنه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذا بخلاف فعل فاته



بتحقيق الوقوع تفاؤلا وفيه اقتداء بمن أثنى الله عليهم بقوله عز قائلوا الذين جاؤا من بعدهم (٣٣) الآيات فان قلت لم يعبر بما في الآية قلت

إشارة الى حصول المقصود  
بكل دعاء اخروي على ان  
في إنبار لفظ الرحمة تأسيسا  
بقوله صلى الله عليه وسلم  
رحم الله اخي موسى (من)  
الظاهر انها زائدة لصحة  
المعنى بدونها وقيل من  
بمعنى في كاذن ودعى للصلاة  
من يوم الجمعة وفيه تعسف  
والفرق ظاهر وقيل  
للمجاورة كما في زيد افضل  
من عمرو اي جاوره في  
الفضل كما انهم هنا جاوروا  
الاكثر في (التصنيف)  
وهو جعل الشيء أصنافا  
متميزة واخص منه التاليف  
لاستدعائه زيادة هي إيقاع  
الالفه بين الانواع المتميزة  
وكتب الاصحاب من ذلك  
فالتصنيف هنا بمعنى التاليف  
وهو في العلوم الواجبة  
لا المندوبة كالعروض  
خلافا لمن عده من جملة  
فروض الكفاية من  
البدع الواجبة التي حدثت  
بعد عصر الصحابة  
واختلفوا في أول من  
اختره فقيل عبد الملك  
ابن جريج شيخ شيخ الشافعي  
وقيل غيره وكتابة العلم  
مستحبة وقيل واجبة  
وهو وجيه في الازمنة  
المتاخرة والإلضاع العلم  
ولذا وجبت كتابة الوثائق  
لحفظ الحقوق فالعلم أولى  
(من) قيل بيانية وفيه ان  
لم يجعل المصدر بمعنى اسم  
المفعول نظر لان التصنيف  
غير المبسوط والمختصر فالوجه

فان أراد أنه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذا يرده عليه أنه يكون جمع فاعل شذوذا نحو جاهل  
ولما جهل فان ثبت له دليل على انه جمع صحب شذوذا فيها وإلا يمكن ان يكون جمع صاحب شذوذا فتخصيص  
الاول تحكم فليتامل سم (قوله بتحقيق الوقوع) من إضافة المصدر المبني للمفعول الى نائب فاعله ولوقال  
بتحقيق الوقوع من باب التفعّل كان أولى (قوله وفيه) اي في دعائه للاصحاب (قوله اقتداء بمن الخ) اي  
بجامع الدعاء السابق سم (قوله إشارة الخ) ولان الرحمة اعم من المغفرة سم قول المتن (من التصنيف)  
يسبق للفهم أنها صالحة أكثر سم (قوله الظاهر) الى قوله واخص في النهاية (قوله انها زائدة) اي في الاثبات  
سم على حجج أي على مذهب الاخش المجيز لزيادتها في الاثبات لكن الاخفش يوافق الجمهور في  
انه لا بد من ان يكون مجرورها نكرة وما هنا ليس كذلك رشيدى وقد يتكلف فيجيب بان قوله أكثر  
اصحابنا في قوة ما قصروا في الاكثر فهو نفي في المعنى وبان الى التصنيف للجنس فهو نكرة في المعنى (قوله  
لصحة المعنى الخ) قضيته ان كل ما يصح المعنى بدونه يصح ان يكون زائدا ويرد عليه نحو قوله تعالى الله الا مر من  
قبل ومن بعد وقوله تعالى تجري من تحتها الانهار وقد يقال ما المانع من جعل من هنا للتقوية وهو الظاهر  
واحتيج اليه لضعف العامل بفصله بالجملة الدعائية رشيدى (قوله وفيه تعسف) وهو الخروج عن الطريق  
الظاهر ع ش (قوله والفرق ظاهر) أي لان يوم الجمعة ظرف للنداء والتصنيف ليس ظرفا للاكثر  
رشيدى وع ش وقد يقال ان التصنيف مكان معنوي للكثرة (قوله جاوزوا والاكثر الخ) فيه تامل سم  
ولعل وجه امره بالتامل ان حله للثبوت حينئذ ليس على نظير حله للثبات المذكور لانه جعل عمرا الذي هو  
مدخول من فيه مفعولا فنظيره في المتن ان يقال تجاوزوا التصنيف في الاكثر ثم بعد ذلك ينظر في معناه  
فانه لا يظهر له معنى هنا رشيدى ويحتمل ان من وجوهه ان الاكثر لا حد له يقف عنده فلا يتصور المجاوزة  
عنه (قوله وهو جعل الشيء أصنافا متميزة) اي بعضها عن بعض فلو ان الكتاب يفرّد التصنيف الذي هو فيه  
عن غيره ويفرّد كل صنف مما هو فيه عن الآخر فالفقيه يفرّد مثلا العبادات عن المعاملات ونحوها وكذا  
الابواب معنى (قوله وهو) اي التصنيف مبتدأ وقوله من البدع الخ خبر (قوله في العلوم الواجبة) اي عينها او  
كفاية (قوله من عده) اي علم العروض (قوله من البدع الواجبة) لعل محل الوجوب إذا توقف عليه حفظ  
العلم عن الضياع وفي الكثر للاستاذ البكري وتصنيف العلم مستحب سم (قوله التي حدثت الخ) قضيته ان  
تفسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا يعد تصنيفا (قوله فقيل عبد الملك الخ) وقيل الربيع بن صبيح وقيل  
سعد بن ابى عروبة معنى (قوله وقيل واجبة) اي كفاية كرده (قوله لحفظ الحقوق) لعل الوجوب إنما  
هو فيما إذا كانت لنحو اليتيم فليراجع (قوله قيل) الى قوله والايجاز في النهاية (قوله وفيه ان لم يجعل الخ)  
ويجيب بحذف المضاف اي من تصنيف المبسوطات سم (قوله فالوجه انه بدل اشتال) فيه نظر من وجوه  
تعلم من مراجعة كلام النحاة في بدل الاشتمال ونبه على بعضها هنا الشهاب ابن قاسم رشيدى عبارة سم وفي  
كونه للاشتمال نظر إذ بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير فالوجه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤول  
التصنيف بالمصنف اه (قوله والاصل الخ) اي المراد من العبارة لانه كان صفة في الاصل ثم صار بدلا لاش  
قول المتن (من المبسوطات الخ) اي في الفقه نهاية ومعنى (قوله هي ما أكثر الخ) الاولى هنا وفيما يأتي تذكير

يكون جمعا لشذوذا (قلت) وهو جمع لفاعل شذوذا فانهم صرحوا بأن افعالا لم يحفظ في فاعل نحو جاهل  
واجهل فان ثبت له دليل على انه جمع صحب شذوذا وإلا يمكن ان يكون جمع صاحب شذوذا فتخصيص الاول  
تحكم فليتامل (قوله وفيه اقتداء) اي بجامع الدعاء السابق (قوله قلت إشارة الى) حول المقصود الخ قد يقال  
أيضا الرحمة اعم من المغفرة (قوله من التصنيف) يسبق للفهم أنها صالحة أكثر (قوله زائدة) اي في الاثبات  
(قوله جاوزوا والاكثر الخ) فيه تامل (قوله من البدع الواجبة) لعل محل الوجوب إذا توقف عليه حفظ العلم عن  
الضياع وفي الكثر للاستاذ البكري وتصنيف العلم مستحب (قوله وفيه ان لم يجعل الخ) يجاب بحذف المضاف  
اي من تصنيف المبسوطات الخ (قوله انه بدل اشتال) اي ابدال كل على حذف مضاف اي من تصنيف الخ

(والمختصرات) هي ما قل لفظها وكثير معناها قليل والايجاز لكونه حذف طول الكلام وهو الاطناب غير الاختصار لانه حذف تكريره مع اتحاد المعنى ويشهد له فذودعاء عريض وفيه تحكم واستدلال بالايدي اذ ليس في الاية حذف ذلك العرض فضلا عن تسميته فالحق ترادفهما كما في الصحاح (واتقن) احكم كل (مختصر) من المختصرات ففيه تفضيل مسوغ للابتداء بالنكرة وهذا مبني على مذهب سيديويه انه يستثنى من قاعدة اذا اجتمعت معرفة (٣٤) ونكرة تعين كون المعرفة المبتدأ عند الجمهور وقال سيديويه محمدا في نكرة غير اسم استفهام

نحوكم مالك وغير أفعال التفضيل نحو خير منك زيد ففي هذين يتعين عنده ان المبتدأ النكرة وقال ابن هشام يجوز كل من الوجهين لتعارض دليلي الجمهور وسيديويه وذكر السيد في شرح المفتاح ان كون النكرة المبتدأ اى في غير صورتى سيديويه كثير في كلام الفصحاء ولا يرد على الجمهور لانه من باب القلب المجوز للحكم على كل منهما بما لاخر وعليه فهو لا يخالف قول ابن هشام إلا من حيث المسوغ فهو عند ابن هشام تعارض الدليلين وعلى ما ذكره السيد اعتبار القلب فان قلت خص الرضى ومن تبعه كون أفعال المبتدأ عند سيديويه بما إذا وقع جزاء جملة وقعت صفة لنكرة كررت برجل افضل منه ابوه قلت هذا استرواح توهموه من هذا المثال وغفلوا عن كون سيديويه مثل بخير منك زيد كما رايته في كتابه وهذا يبطل ما اشترطوه ولما كان المحققون كابن هشام وغيره مستحضرين الكلامه

الضمير (قوله هي ما قل لفظها الخ) بقى قسم آخر موجود قطعا وهو ما قل لفظه ومعناه فكان الوجه أن يقول ما قل لفظه سواء كثر معناه أو لا سم وعش (قوله الايجاز) مبتدأ وقوله غير الاختصار خبره (قوله لكونه الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله وهو) اى طول الكلام الاطناب جملة معترضة (قوله لانه) اى الاختصار (قوله ويشهد له) اى لتفسير الاختصار بذلك (قوله اذ ليس في الاية الخ) فيه إشارة الى ان هذا القائل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وإن عرضه هو تكريره سم (قوله عن تسميته) اى تسمية ذلك الحذف باسم هو الاختصار دون اسم هو الايجاز كرى (قوله من المختصرات) اى المذكورة عميرة (قوله ففيه) اى في قول المصنف (واتقن مختصر) تفضيل أى نوع تفضيل وهو التفضيل على سبيل العموم (قوله مسوغ للابتداء الخ) لا حاجة الى جعل اتقن مبتدأ الجواز كونه خبرا والمبتدأ هو المحرر بل هو المتبادر وايضا الاضافة مسوغ للابتداء سم (قوله وهذا) اى كون اتقن مبتدأ مع كون الخبر معرفة كرى (قوله انه يستثنى الخ) اى نحو تركيب المصنف مما شتمل على أفعال المنكر فمعرفة (قوله محمدا) اى القاعدة المذكورة (قوله ولا يرد) اى ما ذكره السيد (قوله من باب القلب) اى قلب المعنى بان جعل معنى احدهما محكوما عليه والاخر حكما ويعكس كرى عبارة سم على مختصر السعد بان ثبت لاحد الجزأين حكم الجزء الآخر وعكسه اه (قوله وعليه) اى كون ما ذكره السيد من باب القلب وقوله فهو أى ما ذكره السيد (قوله إلا من حيث المسوغ) اى الابتداء بالنكرة (قوله قلت هذا) اى التخصيص المذكور اقول بعد كل بعد استرواح هؤلاء الاعلام برمتهم ثم لا يناسب مقام الشارح نسبتهم الى الخطاب بمجرد رؤيته المثال المذكور في كتاب سيديويه مع احتمال عذر تعدد كتابه أو نسخه او موضع ذكر المسئلة وتصرحه في بعضها باشرط ما ذكره واحتمال ان يكون له في المسئلة قولان وقوله توهموه اى الرضى ومن تبعه والجمع نظرا لمعنى من الموصولة (قوله ما اشترطوه) اى من وقوع فعل جزاء جملة صفة لنكرة (قوله ان نقل هؤلاء) اى علماء العرب (قوله على التقييد) مصدر مبنى للمفعول (قوله قلت لان تخريج الخ) قد يقال هذا المعنى حاصل مع كون المحرر هو المحكوم عليه قاله سم وقد يمنع بان مراد الشارح بأسلوب الحكم جعل الالم لعارض المقام اصلا محكوما عليه وغيره مستندا مطلوبا لاجله (قوله اقتضى ذلك) اى اختيار العكس (قوله فاجاب الخ) اى المصنف (قوله فاحتيج اليه لهذه التقنية) قد يقال لا حاجة في تحصيل هذا المعنى الى الاتيان بصورة الحصر لان مدلول افعال التفضيل الزيادة على كل ما عداها مما يشاركه في اصل المعنى فلا يتصور معه مشارك ولا يبلغ والله اعلم بصري (قوله المذهب المنق) تفسير للمحرر باعتبار اصله لا بالنظر لحال العلمية رشيدى (قوله وفي كونه للاشمال ان بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير فالوجه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤل والتصنيف بالمصنف (قوله هي ما قل لفظها) بقى قسم آخر موجود قطعا وهو ما قل لفظه ومعناه فالوجه تفسير المختصر بما يشمله كان يقال ما قل لفظه سواء كثر معناه أو لا (قوله اذ ليس في الآية الخ) فيه إشارة الى ان هذا القائل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وأن عرضه هو تكريره (قوله مسوغ للابتداء بالنكرة) لا حاجة الى جعل اتقن مبتدأ الجواز كونه خبرا والمبتدأ هو المحرر بل هو المتبادر وايضا فالأضافة مسوغة للابتداء (قوله قلت لان تخريج الخ) قد يقال هذا المعنى حاصل مع كون المحرر هو المحكوم عليه (قوله

مثلا بمثابة هذا وأعرض عن ذلك الاشرط الذى زعمه هؤلاء وقد سمعنا من محققى مشايخنا أن نقل هؤلاء مقدم على نقل العجم ولا لاسترواحهم فيه كثير أو تعويلهم على التقييد بالمعقول أكثر من المنقول فان قلت المناسب للسياق المقصود منه مدح المحرر وصلة لمدح كتابه كون المحرر هو المحكوم عليه بالاتقنية فلم عكسته قلت لان تخريج على انه من أسلوب الحكم اى بلغ اقتضى ذلك والتقدير إذا كثروا من المختصرات فلا حاجة للمحرر ولا لكتابتك فاجاب بانها مع كثرتها متفاوتة في التقنية وانتقنها هو المحرر فاحتيج اليه لهذه التقنية المحصورة فيه دون غيره وحينئذ تعين ذلك الاعراب لهذا الغرض العارض لان غرض الابغية يحوج لذلك كما يعرف من أساليب البلغاء (المحرر) المذهب المنق

ولا مانع من كون الوصف في الاصل يجعل علم جنس او شخص او بالغلبة وقد يجتمعان بان (٣٥) يسمى به اشياء ثم يغلب على بعضها

وتسميته مختصر القلة لفظه  
لا لكونه ملخصا من كتاب  
بعينه (تنبيه) التحقيق أن  
اسماء الكتب من حيز علم  
الجنس لا اسمه وإن صح  
اعتباره ولا علم الشخص  
خلافًا لمن زعمه وإن ألف  
فيه بما يحتاج رده إلى بسط  
ليس هذا محله وإن أسماء  
العلوم من حيز علم الشخص  
(للإمام) هو من يقتدى به  
في الدين (أبي القاسم) إمام  
الدين عبد الكريم قيل  
وهذه التسمية لا توافق  
ما صححه من حرمتها مطلقا  
بل ما اختاره من تخصيص  
المنع بزمته عليه السلام أو  
ما صححه الرافعي من حرمتها  
فيمن اسمه محمد فقط اه  
ويرد بان من الواضح ان  
محل الخلاف إنما هو وضعها  
أولا وأما إذا وضعت لآسان  
واشتهر بها فلا يحرم ذلك  
لان النهي لا يشملها وللحاجة  
كما اغتفروا التلقين بنحو  
الاعمش لذلك ثم رأيت  
بعضهم أشار إلى ذلك ويرد  
الآخرين القاعدة المقررة  
في الاصول ان العبرة بعموم  
اللفظ في لا تسكنوا بكنتي  
لا بخصوص السبب نعم صح  
خبر من تسمى باسمي فلا  
يكنتي بكنتي ومن اكنتي  
بكنتي فلا يتسمى باسمي  
وهو صريح في الآخر إلا  
أن يجب بأن الاول أصح

ولا مانع من كون الخ (يعني أن هذا معناه الاصل وهو هنا علم للكتاب ولا مانع الخ) قوله يجعل علم جنس) أى  
بالوضع فقوله او بالغلبة عطف على هذا المقدر (قوله وقد يجتمعان) أى كون الاسم علما للجنس او شخص  
بالوضع وكونه علما بالغلبة ونظر فيه البصري بما نصه قوله وقد يجتمعان أى العلم بالغلبة مع احدا الاولين وفيه  
نظر لان العلمية فيما ذكره بقوله بان يسمى الخ مأخوذة من الوضع لا من الغلبة كما هو واضح فليتام اه  
وقد يجب بان مراد الشارح بالغلبة هنا المعنى اللغوي لا العرفي المقتضى سبق الوضع لمفهوم كلى (قوله بان  
يسمى به اشياء) أى أجناس أو أشخاص (قوله وإن أسماء العلوم من حيز علم الشخص) والتحقيق أن كلاما من  
اسمى العلوم واسمى الكتب من حيز علم الجنس لا اتفاق الحكماء والمتكلمين على ان الحال الاعراض مدخلا  
في تشخيصها ولذا لم يجوزوا انتقاله من محل إلى محل آخر فكيف يكون الصوت القائم بهذا الهواء واللون  
القائم بهذه الورقة والمعلوم القائم بهذا الذهن عين القائمة باخر بالشخص كاتبوى وفي سم بعد ذكر نحوه  
عن الفوائد الغيائية مانصه ثم سياتى اول كتاب الطهارة تفسير الكتاب والباب والفصل التي هي اجزاء  
الكتب بجملة من انعلم فسمى الكتب المسائل كالعلوم فجعل أسماء العلوم من حيز علم الشخص وأسماء  
الكتب من حيز علم الجنس تحكم اه (قوله قيل) إلى قوله ويرد بان في المعنى وإلى قوله ويرد بالآخرين في  
النهاية (قوله وهذه التسمية) أى تسمية المصنف للرافعي بأبي القاسم نهاية ومعنى (قوله ما صححه) أى  
المصنف من حيث النقل عن الشافعي (قوله من حرمتها مطلقا) أى ولو لغير من اسمه محمد ولم يكن في زمته صلى  
الله عليه وسلم وهو المشهور في المذهب مغنى ونهاية (قوله ويرد) أى الاعتراض المذكور بقوله وقيل الخ  
(قوله فلا يحرم ذلك) أى التسمية (قوله إلى ذلك) أى إلى أن محل الخلاف الخ (قوله ويرد بالآخرين الخ)  
رد القاعدة المذكورة لمصحح الامام الرافعي محل تأمل لعدم منافاته لها كما هو ظاهر بصري اقول المناقاة  
ظاهرة إذ النهي الاقنى شامل لمن سمي بغير محمد ايضا (قوله إلا ان يجب الخ) يرد عليه ان صحية الاول إنما  
توجب تقديمه ان لم يمكن الجمع وهو ممكن يحمل الاول على هذا على وجه التخصيص والتقييد سم عبارة  
البصري فيه أنه لا يعدل إلى الترجيح إلا مع عدم إمكان الجمع وهو هنا متاح بحمل المطلق على المقيد وفيه  
لعمالها اه (قوله لنسبة) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وقول المصنف الخ) عبارة المعنى قال في الدقائق  
هو منسوب إلى رافعان بلدة معروفة من بلاد قزوين واعترضه قاضى القضاة جلال الدين القزوينى بانه

تنبيه التحقيق الخ) في شرح الفوائد الغيائية لشيخنا الشريف عيسى الصفوى واعلم أن أسماء العلوم  
كأسماء الكتب اعلام اجتناس عند التحقيق وضعت لانواع اعراض تعدد افرادها بتعدد المحل كالقائم  
بزيد ويعمر وقد تجعل اعلام اشخاص باعتبار ان المتعدد باعتبار المحل يعدد افراد واحد وهذا إنما  
يتم إن لم تكن موضوعة للمفهوم الاجمالى كما مر اه وقال قبل ذلك ثم ان المحقق قال لاسم كل علم موضوع  
بازاء مفهوم اجمالى هو حده الاسمى اه والسببى وغيره في ذلك كلام فراجع (قوله وإن أسماء العلوم الخ)  
سياتى اول كتاب الطهارة تفسير الكتاب والباب والفصل التي هي اجزاء الكتب بجملة من العلم فسمى  
الكتب المسائل كالعلوم فجعل أسماء العلوم من حيز علم الشخص واسماء الكتب من حيز علم الجنس  
تحكم (قوله ويرد بالآخرين القاعدة المقررة) وما يؤيد المذهب ما في الخصائص للسيوطى بما نصه  
واخرج ابن سعد عن سفيان الثورى قال وقع بين على وطلحة فقال له لا بكراتك على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سميت باسمه وكنيت بكنتيه وقلتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجمعها احد من امته بعده فدعا على  
بنفر فقالوا شهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه سيو لذلك بعدى غلام فقد نحلت اسمى وكنيتى ولا  
يحل لاحد من امتى بعده اه ثم نقل عن محمد بن الحنفية ما يوافق ذلك فهذا صريح في عدم الاختصاص بزمته  
عليه الصلاة والسلام لكنه يقتضى ان المنع يخص بجمع الاسم مع التسمية فليتام (قوله إلا ان يجب الخ)  
يرد عليه ان صحية الاول إنما توجب تقديمه ان لم يمكن الجمع وهو ممكن يحمل الاول على وجه التخصيص او

فقدم لذلك ثم رأيت بعضهم أشار لذلك (الرافعي) نسبة لرافع بن خديج الصحابي رضى الله عنه كما حكى عن خط الرافعي نفسه وقول  
المصنف لرافعان بلدة من بلاد قزوين اعترضوه (رحمه الله) نظير ما مر (ذى) أى صاحب

لا يعرف ببلاده قزوين بلدة يقالها رافغان بل هو منسوب إلى جدم من أجداده اه (قوله وآثرها) أى لفظة  
 ذى على صاحب سم (قوله تعظيم المضاف اليها) يعنى ما تضاف هى اليه (قوله والنهى) عطف على مدح  
 سم (قوله إذ النون الخ) هذا تعليل لاستدعاء ذى لتعظيم المضاف اليها واما استدعاء ذى لتعظيم الموصوف بها  
 فظاهر من كون الاول فى المدح والثانى فى النهى (قوله ويأتى فى الجمعة الخ) أى فى شرح ويحرم على ذى  
 الجمعة التشاغل بالبيع الخ ويأتى بهامشه رده سم (قوله مع رد قوادحهما) أى قوادح الدليل المبينة فى  
 علم المناظرة وقوادح العلة المبينة فى اصول الفقه (قوله وحقيقة الشئ الخ) استطرادى لمجرد مشاركتها  
 للحقيقة فى المادة (قوله وقد يفترقان) الاولى التأنيت (قوله اعتبارا) عبارة السعدو وقد يقال ان ما به الشئ  
 هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية اه وعبارة بعض المتأخرين اعلم ان الصورة فى  
 العقل من حيث انها تقصد باللفظ تسمى معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ تسمى مفهوم وما من حيث انه  
 مقول فى جواب ما هو تسمى ماهية ومن حيث ثبوته فى الخارج تسمى حقيقة ومن حيث امتيازها عن الاغيار  
 تسمى هوية فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله وكون الحيوان الناطق  
 ماهية الخ) ليس فى هذا الكلام تحرير معنى جعلية الماهيات بل يؤم انها فى نفسها جعلية وليس كذلك  
 وتحرير ذلك فى شرح المواقف وغيره وقد تلخصه الكمال فى حاشية شرح جمع الجوامع سم عبارة شرح  
 المواقف والصواب ان يقال معنى قولهم الماهية ليست بمجموعة لانها فى حد انفسها لا يتعلق بها جعل جاعل  
 وتأثير مؤثر فانك إذا لاحظت ماهية السواد ولم تلاحظ معها مفهومها سواها لم يعقل هناك جعل إذ لا مغايرة بين  
 الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما فتكون احدهما مجموعة لتلك الاخرى وكذا لا يتصور تأثير  
 الفاعل فى الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا بل تأثيره فى الماهية باعتبار الوجود بمعنى انه يجعلها متصفة  
 بالوجود لا بمعنى انه يجعل اتصافها بوجودها متحققة فى الخارج فان الصباغ إذا صبغ ثوبا لا يجعل الثوب ثوبا  
 ولا الصبغ صبغا بل يجعل الثوب متصفا بالصبغ فى الخارج وإن لم يجعل اتصافه به موجودا ثابا فى الخارج  
 فليست الماهيات فى انفسها بمجموعة ولا وجوداتها ايضا فى انفسها بمجموعة بل الماهيات فى كونها موجودة  
 بمجموعة يعنى انها بالنظر إلى اتصافها بالوجود بمجموعة وهذا المعنى مما لا ينبغي ان ينزع فيه ولا منافاة بين نفي  
 المجموعة عن الماهيات بالمعنى الذى ذكرناه اولاً وبين اثباتها لها بما بيناه انفاً انه الحق الذى لا يتوهم  
 بطلانه فالقول بنفى المجموعة مطلقاً وبإثباتها مطلقاً كلاهما صحيح إذا حمل على ما صورناه اه أى لعدم  
 تواردهما على محل واحد (قوله وعلى انها لا بشرط شئ) موجودة خارجاً الخ) هذا خلاف التحقيق كما فى شرح  
 المواقف وغيره عبارة البرهان للفاضل المكتوبى ولا شئ من هذه الكليات أى المنطقي والعقلي والطبيعى  
 بموجود فى الخارج لا يستحالة الوجود بدون التشخيص بداهية وان ذهب البعض إلى وجود المنطقي والعقلي  
 والكثير إلى وجود الطبيعى بناء على اى الطبيعى جزء الموجود فى الخارج وهو الفرد المركب منه ومن  
 المشخصات كزبد المركب من الانسان والمشخصات لكسنة اى الطبيعى جزء عقلي من الموجود فى الخارج لا جزء  
 خارجي منه فى مذهب التحقيق فالحق ان وجوده اى الطبيعى عبارة عن وجود افراده واشخاصه لان نفسه

وآثرها على صاحب  
 لاقتضائها تعظيم المضاف  
 اليها والموصوف بها بخلافه  
 ومن ثم قال تعالى فى معرض  
 مدح يونس وذا النون  
 والنهى عن اتباعه كصاحب  
 الخوت إذ النون لكونه  
 جعل فاتحة سورة أنخم  
 وأشرف من لفظ الخوت  
 ويأتى فى الجمعة صحة اضافتها  
 للمعرفة بما فيه (التحقيقات)  
 فى العلم جمع تحقيق وهى  
 المرة من التحقيق وهو  
 لإثبات المسئلة بدليها أو  
 علتها مع رد قوادحها  
 وحقيقة الشئ وما هيته  
 ما به الشئ وهو كالحيوان  
 الناطق للانسان وقد  
 يفترقان اعتبارا وكون  
 الحيوان الناطق ماهية  
 حقيقية جعلية خارجية هو  
 الصواب بناء على أن الماهية  
 يجعل الجاعل كما هو مذهب  
 المتكلمين وعلى أنها  
 لا بشرط شئ موجودة  
 خارجا كما هو المشهور عندهم

التقييد فليتامل (قوله وآثرها) أى على صاحب وقوله والنهى اشارة بالتضييب إلى انه معطوف على مدح  
 (قوله ويأتى فى الجمعة صحة اضافتها للمعرفة بما فيه) أى عند قوله فى الجمعة ويحرم على ذى الجمعة التشاغل  
 بالبيع وغيره وعبارة هناك فان قلت كيف اضاف ذى بمعنى صاحب إلى معرفة قلنا لا يصح ان تكون  
 للجنس والعهد الذهبى وكل منهما فى معنى النكرة فصحت الاضافة لذلك الخ اه وقد بيناها مامشه هناك ان  
 هذا كله وهم فقد قال الدمامينى فى شرح التسهيل ما نصه وقد توهم بعض ان المراد باسم الجنس أى فى قولهم  
 ان ذولا تضاف الا لا سم الجنس النكرة فاستشكل سبب هذا الوهم الفاسد ما وقع فى الحديث ان تصل ذارحمك  
 وغاب عنه مواضع فى التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذى الطول ذو الجلال والاكرام اه  
 أى بل المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة (قوله وحقيقة الشئ وما هيته الخ) ليس فى هذا الكلام تحرير معنى

والتدقيق لإثبات الدليل بدليل آخر . فان قلت جمع السلامة للقللة بانفاق النحاة ومدلول جموع القلة العشرة فما دونها ولا مدح في ذلك قلت ال في مثل هذا تفيد العموم إذا صح ان الجمع المعروف بالالف واللام او الاضافة للعموم مالم يتحقق عهد ولا منافاة بين هذا وما ذكر عن النحاة اما لان كلامهم في جمع السلامة المنكر وكلام الاصوليين في المعروف كما قاله امام الحرمين وتوضيحه (٣٧) ان مفيد العموم كال لمدخل

على الجمع فان قلنا بما عليه اكثر العلماء من الاصوليين وغيرهم ان افراده التي عمها وحدان فقد ذهب اعتبار الجمعية من اصلها المستلزم للنظر الى كون احاده عشرة فاقول وان قلنا بما عليه جمع من المحققين ان افراده جموع فلا تنافي بين استغراق كل جمع جمع وكون تلك الجموع لكل جمع منها عدد معين واما لانه لا مانع من ان يكون اصل وضع جمع السلامة للقللة وغلب استعماله في العموم لعرف او شرع فنظر النحاة لاصل الوضع والاصوليون لقللة الاستعمال فيه . توفي سنة ثلاث او اربع وعشرين وستمائة عن نيف وستين سنة وله كرامات منها ان شجرة عنب اضاءت له لفقد ما يشرجه وقت التصنيف وولد المصنف بعد وفاته بنحو سبع سنين بنوى من قرى دمشق ومات بها سنة ست وسبعين وستمائة عن نحو ست واربعين سنة وذكر تلميذه الامام ابن العطار ان بعض الصالحين رأى أنه قطب وان الشيخ كاشفه بذلك واستكتمه وكشف لبعض الصالحين عنه بعد موته انه وقع له حظ وافر من تجلي الله عليه برضاه وعطفه فسأل الله عود

مع كونه معروضا لقبالية التكثير موجود فيه أى في الخارج ولذا جعلوا الكلية واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني لامن العوارض المختصة بالوجود الخارجي واما الكلّي المنطقي والعقلي فكما لا وجود لا نفسهما في الخارج لا وجود لافرادهما فيه اه زاد عليها الرشيدى مانصه وقال الامام البركوى في الامعان وجود الكلّي الطبيعي في الاشخاص بمعنى انه يمكن انه يؤخذ من كل جزئى معنى كلّى حاصل في العقل بشجر يده عن المشخصات إذ الكلّي غير موجود في الخارج عند المحققين إذ يلزم حينئذ ان يكون الشيء الواحد في حالة واحدة موجودا في امكنة متعددة وذلك بين الاستحالة وان قال اكثر الناس انه موجود في ضمن الاشخاص لانه جزء منها اه وبارة تهذيب السعدو تؤخذ بشرط شئ وتسمى مخلوطة ولا خفاء في وجودها وبشرط لا شئ تسمى مجردة ولا توجد في الاذهان فضلا عن الاعيان ولا بشرط شئ وهو اعم من المخلوطة فتوجد لكونها نفسها في الخارج لا جزأ منها لعدم التمايز وإنما ذلك في العقل اه وقال محشيه عبد الله اليزدى الماهية لها اعتبارات ثلاثة اولها انها تؤخذ مع شئ من العوارض وحينئذ تسمى تلك الماهية ماهية مخلوطة وماهية بشرط شئ ولا خفاء في وجودها وثانيها انها تؤخذ بشرط الخلو عن جميع الراحق وهذه تسمى ماهية مجردة وماهية بشرط لا شئ وهذه لا توجد في الاذهان فضلا عن الاعيان وثالثها انها تؤخذ من حيث هي أى مع قطع النظر عن الغير إثباتا ونفيا وهذه تسمى ماهية مطلقة وماهية لا بشرط شئ والاوليان نوعان من الثالثة فهى اعم منهما وموجوده في الخارج اما عند النافي لوجود الطبايع فوجودها بوجود الماهية المخلوطة كوجود الكليات بوجود الاشخاص وعند القائل بوجودها هى موجودة بنفسها بوجود مغاير كالجسم الابيض الموجود بوجود غيره وجود البياض والمصنف اختار الاول و اشار بقوله لا جزأ منها الى حجة المخالفين وردّها فانهم قالوا الماهية لا بشرط شئ موجودة في الخارج لانها جزء المخلوطة الموجودة فيه وجزء الموجود موجود وهو مردوبانها ليست جزأ خارجا لعدم التمايز بل جزء عقلي ولا يلزم ان يكون موجودا في الخارج اه باختصار (قوله والتدقيق الخ) زاد المغني والتعبير عنها بفائق العبارة الحلوة ترقيق وبراعة علم المعاني والبديع تنميق والسلامة فيها من اعتراض الشرع توفيق اه (قوله فان قلت) الى قوله إذا صح في النهاية والمغني (قوله ولا مدح في ذلك) اى في تعبير المصنف بجمع القلة فلو عدل الى جمع الكثرة لكان نسب نهاية (قوله ان الجمع المعروف الخ) اى مطلقا (قوله بين هذا) اى الاصح المذكور (قوله في جمع السلامة) الاولى في جمع القلة لانه اعم من ذلك (قوله لمدخل) الاولى إذا دخل الخ (قوله وحدان) بضم الواو اى احاد كالقرد العام (قوله المستلزم الخ) صفة لا اعتبار الخ (قوله لكل جمع منها) حاجة الى جمع (قوله فنظر النحاة) فعل وفاعل (قوله واما لانه الخ) عطف على قوله اما لان الخ (قوله من ان يكون اصل وضع جمع السلامة) اى مطلقا (قوله وغلب استعماله) اى إذا عرف في كلامه استخدام (قوله وتوفى) الى قوله وولد المصنف في المغني (قوله عن نيف الخ) عبارة المغني وهو ابن ست وستين سنة وكان إذا خرج من المسجد اضاءت له الكروم وحكى ان شجرة اضاءت عليه لما فقد عند التصنيف ما يشرجه عليه اه (قوله وولد المصنف الخ) ذكر المغني طرفا من احوال المصنف قليل كتاب الطهارة فنذكره هناك إن شاء الله تعالى (قوله انه قطب) اى المصنف (قوله وان الشيخ) اى المصنف عطف على ان بعض الخ (قوله كاشفه بذلك) اى اخبره بذلك اى بعلمه بقطبيته في القاموس كاشفه بالعداوة باداءها اه

جعلية الماهيات بل يوم أنها في نفسها جعلية وليس كذلك ونحري بذلك في شرح المواقف وغيره وقد لخصه الكمال في حاشية شرح جمع الجوامع (قوله التي ابتدعها الخ) في كون ما في المحرر كذلك نظر ظاهر (قوله

بعضه على كتيبه فعاد فعم النفع بها شرقا وغربا للشافعية وغيرهم كما هو مشاهد (وهو) اى المحرر ومدخه بما يأتى مدح لكتابه لاشتماله عليه مع ما يميزه وليس مدح الائمة لكتبتهم غفرا بل هو حث على تحرى الاولى والاكمل مبالغة في النصيح المسلمين (كثير الفوائد)

عليها من قبله جمع فائدة وهي ما يرغب في استفادته من الفوائد لأنها تعقل به فترد عليه استفادة ومنه إفادة وعرفت بكل نافع ديني أو دنيوي من فاداتي بنفع (عمدة في تحقيق المذهب) أي بيان الراجح وإيضاح المنتسبه منه وأصله مكان الذهاب ثم استعير لما يذهب اليه من الأحكام تشبيها للمعقول بالمحسوس ثم غلب على الراجح ومنه قولهم المذهب في المسئلة كذا (معمد) ترق لأنه أبلغ من عمدة فهو مغن عنه لولا غرض الاطناب في المدح (اللفتي) أي المجيب في الحوادث بما يستنبطه أو يرجحه ولحدوث جوابه وقوته شبه بالفتي في السن من فتى يفنى كعلم يعلم ثم استعير له لفظا الفتوى بالفتح أو الفتيا بالضم (وغيره) وهو المستفيد لنفسه أو لفائدة غيره (من) بيانية (أولى) أصحاب (الرغبات) بفتح الغين جمع رغبة بسكونها وهي الانهماك على الخير طلبا لحيازة معاليه (تنبيه) مأفهمه كلامه من جواز النقل من الكتب المعتمدة ونسبة ما فيها لمؤلفها

(قوله التي ابتدعها الخ) في كون ما في المحرر كذلك نظر ظاهر سم (قوله ما يرغب الخ) عبارة المغنى ما استفيد من علم أو مال اه (قوله من الفوائد) أي ما خوذ من الفوائد وهه القلب (قوله ومنه) ضبب بينه وبين عليه سم قول المتن (عمدة) خبر ثان عميرة أي يعتمد عليه مغنى (قوله أي بيان الخ) تفسير للبضاف والمضاف اليه معا على الثاني (قوله وإيضاح المنتسبه) بكسر الباء وفتحها (قوله منه) أي من المذهب تنازع فيه الراجح والمنتسبه (قوله وأصله الخ) عبارة البجيرمي والمذهب لغة مكان الذهاب وهو الطريق واصطلاحا الأحكام التي اشتملت عليها المسائل شهت بمكان الذهاب بجامع أن الطريق يصل إلى المعاش وتلك الأحكام توصل إلى المعاد أو بجامع أن الأجسام تتردد في الطريق والأفكار تتردد في تلك الأحكام ثم أطلق عليها المذهب استعارة مصرحة وهل هي أصلية أو تبعية قولان الراجح منهما الثاني اه (قوله ثم استعير الخ) أي استعارة تصريحية تبعية بأن شبه اختيار الأحكام بمعنى الذهاب واستعير الذهاب لاختيار الأحكام واشتق منه مذهب بمعنى أحكام مختارة ثم صار حقيقة غريبة شيخنا وبجيرمي (قوله ومنه) أي من المذهب قول المتن معتمد خبر ثالث عميرة (قوله ترق) أي هذا ترق في المدح كردى (قوله فهو مغن عنه) قديم مع ذلك لأن ما أفاده الأول من أن عمدته في تحقيق خصوص مذهب الشافعي لا يستفاد من الثاني بل الثاني أعم كان ما في الثاني من التفصيل ليس في الأول فليتأمل سم وفيه نظر قول المتن (اللفتي) بسكون الياء كاهو القياس ويجوز تشديدها مع كسر ها على أنه نسبة إلى الساكن الياء نسبة الجزئي إلى الكل ثم لقائل أن يقول لا معنى لكون المحرر معتمدا للفتي إلا أن المفتي يجيب بما فيه ويستند في جوابه لتقريره وترجيحه فكيف يقيد المفتي بقوله بما يستنبطه أو يرجحه لأن من أجاب بما يستنبطه أو يرجحه لم يعتمد في جوابه على المحرر فليتأمل إلا أن يجاب بأن المراد أن من هذا شأنه يترك شأنه ويعول عليه وفيه نظر سم وقد يقال القصد باعتماده عليه جعله أصلا لاستنباطه وترجيحه بصري (قوله بما يستنبطه الخ) بقى ما لا استنباط فيه ولا ترجيح بل هو نقل محض فقضيته خروج المجيب به عن المفتي سم أي فهذا التعريف غير جامع (قوله شبه) أي جوابه بدليل ثم استعير الخ سم (قوله بالفتي) كالعصا الشاب (قوله وهو الخ) عبارة المغنى بمن يصنف أو يدرس اه وعبارة النهاية كالقاضي والمدرس اه (قوله أو لفائدة غيره) يمكن أن يشمل القاضي كالمصنف سم (قوله بيانية) كان المبين قوله غيره أو ما قبله ويمكن أن من للتبعيض بأن يراد بالرغبات أعم من الرغبات في الفقه والعلم سم عبارة النهاية وهو بيان لغيره ولكل من ساقبه اه قول المتن (من أولى الرغبات) كان وجه هذا التقييد أن الوصف حينئذ أقوى وامدح وإلا فهو معتمد لغير أولى الرغبات أيضا لإذ لهم ويصح منهم أن يعتمدوا عليه سم (قوله وهي الانهماك على الخير) قضيته أن الانهماك على غير الخير لا يسمى رغبة وليس بمراد وإنما المراد بيان

فترد عليه (ضبب بينه وبين ومنه) (قوله فهو مغن عنه) قديم مع ذلك لأن ما أفاده الأول من أن عمدته في تحقيق خصوص مذهب الشافعي كاهو المراد لا يستفاد من الثاني بل الثاني أعم كان ما في الثاني من التفصيل ليس في الأول فليتأمل لا يقال يلزم من أنه معتمد للمفتي وغيره أنه عمدة في تحقيق المذهب الخصوص لأنه ممنوع لأن السكون معتمد للفتي وغيره قد يكون بتحرير مذهب آخر أو دليل يصح الاعتماد عليه والاختذ به (قوله للفتي) بسكون الياء كاهو القياس ويجوز تشديدها مع كسر ها على أنه نسبة إلى الساكن الياء نسبة الجزئي إلى الكل فليتأمل ثم لقائل أن يقول لا معنى لقوله معتمد للمفتي إلا أن المفتي يجيب بما فيه ويستند في جوابه لتقرير المحرر وترجيحه فكيف يقيد المفتي بقوله بما يستنبطه أو يرجحه لأن من أجاب بما يستنبطه أو يرجحه لم يعتمد في جوابه على المحرر فليتأمل إلا أن يجاب بأن المراد من هذا شأنه يترك شأنه ويعول عليه وفيه نظر (قوله بما يستنبطه) بقى ما لا استنباط فيه ولا ترجيح بل هو نقل محض فقضيته خروج المجيب به عن المفتي (قوله شبه) أي جوابه بدليل ثم استعير الخ (قوله أو لفائدة غيره) يمكن أن يشمل القاضي كالمصنف (قوله بيانية) كان المبين قوله وغيره أو ما قبله ويمكن أن من للتبعيض بأن يراد بالرغبات أعم من الرغبات في الفقه والعلم (قوله من أولى الرغبات) كان وجه هذا التقييد أن الوصف حينئذ أقوى وامدح وإلا فهو معتمد لغير أولى



مجمع عليه وإن لم يتصل سند الناقل بمؤلفها نعم النقل من نسخة كتاب لا يجوز إلا إن وثق بصحتها أو تعددت تعددا يغلب على الظن صحتها أو رأى لفظها منتظما وهو خير فظن يدرك السقط والتحريف فإن أنفى ذلك قال وجدت كذا ونحوه ومن جواز اعتماد المفتى ما يراعى كتاب معتمدا فيه تفصيل لا بد منه ودل عليه كلام المجموع وغيره وهو أن الكتب المقدمة على الشيخين لا يعتمد شي منها إلا بعد مزبذ الفحص والتحري حتى يغلب على الظن أنه المذهب ولا يعتز بتتابع كتب متعددة على حكم واحد فإن هذه الكثرة (٣٩) قد تنتهي إلى واحد لا ترى أن أصحاب

القول أو الشيخ ابن حامد مع كثرتهم لا يفرعون ويوصلون إلا على طريقته غالبا وإن خالفت سائر الأصحاب فتعين سير كتبهم هذا كله في حكم لم يتعرض له الشيخان أو أحدهما وإلا فالذي أطبق عليه محققو المتأخرين ولم يزل مشايخنا يوصون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عن قبلهم وهكذا أن المعتمد ما اتفقا عليه أي ما لم يجمع متعلقو كلامهما على أنه سهو واني به لا ترى أنهم كادوا يجمعون عليه في إيجابها النفقة بفرض القاضي ومع ذلك بالغت في الرد عليهم كبعض المحققين في شرح الإرشاد فإن اختلفا فالمصنف فإن وجد للرافعي ترجيح دونه فهو وقد بينت سبب إنبأهما وإن خالفا إلا كثيرين في خطبة شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته ومن أن هذا الكتاب مقدم على بقية كتبه ليس على إطلاقه أيضا بل الغالب تقديم ما هو متبع فيه كالتحقيق فالمجموع فالتنقيح ثم ما هو مختصر فيه كالروضة

المراد بالرغبة هنا عرش (قوله مجمع عليه الخ) خبر ما أفهمه الخ (قوله ومن جواز اعتماد المفتى) أشار بالتضييب إلى أنه معطوف على من جواز النقل الخ أي ما أفهم كلامه من جواز الخ سم أي وقوله فيه تفصيل الخ معطوف على قوله مجمع عليه (قوله ودل عليه) أي على التفصيل (قوله وهو) أي التفصيل (قوله ويوصلون) من التأصيل (قوله على طريقته) أي طريقة القفال أو الشيخ أبي حامد على التوزيع (قوله سير كتبهم) أي كتب المتقدمين على الشيخين والافتاء بما لا كثر (قوله واحدما) الأولى ولا واحد منها (قوله أن المعتمد الخ) خبر فالذي أطبق الخ (قوله واني به) أي بالاجماع على سهو ما اتفقا عليه فإنه بعيد جدا ورجع الكردي الضمير إلى وقوع السهو عنها (قوله يجمعون عليه) أي على سهو هما (قوله في إيجابها النفقة الخ) أي للإقارب (قوله فإن اختلفا فالمصنف) ينبغي أن يقال غالبا ولا فقد اعتمد بعض مشايخنا من له غاية الاعتناء بهما ما قاله الرافعي في نظر الأمر سم (قوله ومن أن هذا الكتاب الخ) أشار بالتضييب إلى أنه معطوف على من جواز النقل الخ أي ما أفهمه كلامه من أن هذا الخ سم أي وقوله ليس على إطلاقه الخ معطوف على قوله مجمع عليه (قوله هذا الكتاب) أي المنهاج بدليل ما بعده (قوله ونحو فتاواه) مبتدأ خبره وما عطف عليه قوله من أوائل الخ بصرى (قوله فشرح مسلم) عطف على نحو الخ وقوله فتصحيح الخ على شرح مسلم وقوله ونكتبه أي التنبيه على تصحيح الخ (قوله بما رددته عليهم في شرح الهمزية الخ) ذكر مسلم بعد سرد عبارته ورد هاجوا بنفس السيد في حاشيته على المتن وسط المطول عن اعتراضه واستحسنه ثم قال ولو اطاع الشارح على حاشية المطول وحاشية المتن وسط كان الأولى به الاقتصار على ما فيها اه راجعه (قوله بحسب ما يظهر الخ) يعني أن ادعاء المصنف التزام الرافعي ما يأتي إنما هو بحسب ما ظهر له

الرجبات أيضا إذ لم يصح منهم أن يعتمدوا عليه (قوله ومن جواز اعتماد المفتى) أي ما أفهمه كلامه من جواز الخ فقد أشار بالتضييب إلى أنه معطوف على من جواز النقل (قوله فإن اختلفا فالمصنف) ينبغي أن يقال غالبا ولا فقد اعتمد بعض مشايخنا من له غاية الاعتناء بهما ما قاله الرافعي في نظر الأمر سم (قوله ومن أن هذا الكتاب) أشار بالتضييب إلى أنه معطوف على من جواز النقل أي وما أفهمه كلامه من أن الخ (قوله بما رددته عليهم في شرح الهمزية) من تأمل ما أجاب به في شرح الهمزية أدنى تأمل عجب من قوله رددته عليهم وقوله فإنه مهم وعبارة ذلك الشرح مانصه واعر ضمه المحقق السيد الجرجاني وتبعه المحقق الكافي وغيره بأن هذا غلط منهم سببه اشتباه لفظ الحال عليهم فإن الحال الذي تقر به قد حال الزمان والحال المبين للهيئة حال الصفات ولكرده بانها وان تغاير الكتبها متقاربان كما هو شأن الحال وعاملها وحينئذ لزم من تقریب الأولى تقریب الثانية المقارنة لها في الزمن فتأمل فإنه مهم إذ تغليط هؤلاء الأئمة الذين لا ينحسرون مع إمكان تأويل كلامهم تساهل اه فتأمل فيه فإنه لا يخفى ما فيه وأعجب من ذلك قوله فإنه مهم هذا والسيد إنما نقل في حاشية المتن وسط هذا الاعتراض بلفظ قيل ثم أجاب عنه بجواب حسن أجاب به إضافي حاشية المطول بعد أن أورد في المطول مضمون ذلك الاعتراض من غير تعرض لنسبة الاشتباه المذكور إليهم وأجاب عنه بما لم ير تضه السيد وعبارة حاشية المطول في الجواب مانصه والصواب أن الأفعال إذا وقعت قيودا لماله اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقبلتها وحاليتها وماضيتها بالقياس إلى ذلك المقيد لا بالقياس إلى زمان التكلم كافي معانيها الحقيقية إلى أن قال فإذا قلت جماني زيد ركب كان

فالمنهاج ونحو فتاواه فشرح مسلم فتصحيح التنبيه ونكتته من أوائل تأليفه فهي مؤخرة عما ذكر وهذا أقرب والأقوال واجب في الحقيقة عند تعارض هذه الكتب مراجعة كلام معتمد المتأخرين واتباع ما رجحوه منها (وقد التزم) استئناف أو حال فقد حينئذ واجبة الذكر أو التقدير عند البصريين لتقرب الماضي من الحال واعر ضمه السيد الجرجاني ومن تبعه بما رددته عليهم في شرح الهمزية فانظر فإنه مهم (مصنفه رحمه الله) بحسب ما يظهر من قوله في خطبته ناص على ما عليه المعظم



فقول السبكي ان هذا لا يفهم  
التزام مراده انه لا يصرح  
به ( أن ينص ) فيما فيه  
خلاف أى غالبا (على ما  
صححه) فيه (معظم الأصحاب)  
لان الخطأ الى القليل  
أقرب منه الى الكثير  
وهذا حيث لا دليل يعضد  
ماعليه الاقلون ولا اتبعوا  
ومن ثم وقع لهما أعنى  
الشيخين ترجيح ماعليه  
الأقل ولو واحد فى مقابلة  
الأصحاب واعترضهما  
المتأخرون بما رددته عليهم  
فى خطبة شرح العباب  
وأشرت اليه فيما مر آنفا  
وبما قررته بندفع الاعتراض  
على الرافعى بأنه قد يجزم  
ببحث للإمام أو غيره  
والجواب عنه بأنه إنما  
يفعل ذلك فيما فيه تقييد  
لما أطلقوه ورده بأن  
هذا لا يطرد فى كلامه  
على أن الذى فى المجموع  
وغيره ان ما دخل فى اطلاق  
الأصحاب منزل منزلة  
تصريحهم به فلهذا الرافعى  
فهم فيما انفرد به واحداً أنه  
موافق لاطلاقهم فنزله  
منزلة تصريحهم به (ووفى)  
بالتخفيف والتشديد أى  
الرافعى ويصح على

من قول الرافعى فى خطبة المحرر ناص الخ (قوله فقول السبكي الخ) أقول قول ناص على ما عليه المعظم لا يخفى  
انه فى سياق المدح لكتابه ومن لازم ذلك انه ملتزم له ولا فلا معنى للمدح به فتأمل سم قول المتن (على ما صححه  
معظم الأصحاب) أى ما رجحه أكثرهم (قوله فيه) أى فى محل الخلاف (قوله لان الخطأ الخ) علة لا التزام  
الرافعى ما ذكره أو لنصه عليه وترجيحه (قوله وهذا) أى اتباع ما ذكره المعظم وترجيحه (قوله حيث لا دليل  
الخ) فان قلت لا حاجة لذلك لان النص على ما صححه المعظم لا يلزم منه ترجيحه واعتاده قلت سوق ذلك مساق  
المدح به صريح فى انه إنما يذكره للاعتقاد والترجيح سم (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله ولا اتبعوا (قوله  
فيما مر آنفا) أى فى قوله ومع ذلك بالغت الخ (قوله وبما قررته) أى من قوله غالبا وقوله وهذا حيث الخ  
ولا يخفى أن الملتزم النص على ما صححه المعظم فيما فيه تصحيح للمعظم فجزم الرافعى ببحث الإمام أو غيره أما فيما  
ليس فيه تصحيح للمعظم فلا يرد عليه وأما فيما فيه تصحيح لهم فاما عن قصدوا اما لعدم اطلاعه عليه فان كان  
الأول فاما حيث يمكن حمل كلامهم عليه فلا يرد إذ لم يخالف ما صححه وفى الحقيقة وأما حيث لا يمكن ذلك فلا  
يرد أيضا لان مراده بالنص على ذلك غالبا وان كان الثانى فلا يرد لان المراد التزام النص على ذلك حيث اطلع  
عليه سم (قوله والجواب الخ) عطف على الاعتراض وكذا قوله وورده الخ عطف عليه ولعل مراده باندفاع  
الرد عدم الاحتياج اليه (قوله بأن هذا لا يطرد) أى وقد يفعله ذلك فى غير مقام التقييد (قوله فيما انفرد به  
واحد) إن أراد بانفرد به انه ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا الخروجه عن الملتزم وان لم  
فيه تصحيحا فان كان منافيا لذلك الانفراد لم يأت قوله انه موافق لاطلاقهم الخ فيتمين ان يريد ان لهم تصحيحا  
يمكن حمله على ذلك الانفراد سم (قوله بالتخفيف والتشديد) قال ابن شعبة الصغير ووفى بالهزم ايضا سم

المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة للجحى . متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها وإذا دخلت  
عليه قد قدر به من زمان الجحى . وتفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب متقدما على الجحى . لكنه قارنه  
دوما وإذا قلت جاءنى زيد يركب دلا على كون الركوب فى حال الجحى . وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى هذا  
المقام اه وقد عقب الجواب فى حاشية المتوسط بقوله فتأمل اه قيل وجه التأمل أن قدفى الأصل لتقريب  
الماضى من الحال ولزم على هذا الجواب ان تكون لتقريب الماضى من الماضى والجواب ان قد وضع  
وضعا عاما صالحا لتقريب الماضى من الحال ولتقريبه من الماضى اه ولو اطلع الشارح على حاشية  
المطول او حاشية المتوسط كان الأولى به الاقتصار على ما فيها (قوله فقول السبكي ان هذا لا يفهم التزاما الخ)  
أقول قوله ناص على ما عليه المعظم لا يخفى انه فى سياق المدح لكتابه ومن لازم ذلك انه ملتزم له ولا فلا معنى  
للمدح به فتأمل وبطريق آخر ماعليه المعظم أما أرجح أو لا ان كان الأول فلا معنى لا التزامه فى بعض المواضع  
دون بعض فتعين ان المراد الالتزام وان كان الثانى فلا معنى للمدح به (قوله وهذا حيث لا دليل يعضد ماعليه  
الاقلون) فان قلت لا حاجة لذلك لان النص على ما صححه المعظم لا يلزم منه ترجيحه واعتاده (قلت) سوق  
ذلك مساق المدح به صريح فى انه إنما يذكره للاعتقاد والترجيح إذ لا مدح بمجرد ذكر ما صححه المعظم مع  
اعتقاده ضعفه فليتأمل (قوله وبما قررته) أى من قوله غالبا وقوله وهذا حيث الخ ولا يخفى ان الملتزم النص  
على ما صححه المعظم فيما فيه تصحيح للمعظم فجزم الرافعى ببحث الإمام أو غيره أما فيما ليس فيه تصحيح للمعظم  
فلا يرد عليه وأما فيما فيه تصحيح لهم فاما عن قصدوا اما لعدم اطلاعه عليه فان كان الأول فاما حيث يمكن حمل  
كلامهم عليه فلا يرد إذ لم يخالف ما صححه وفى الحقيقة وأما حيث لا يمكن ذلك فلا يرد أيضا لان مراده التزام  
النص على ذلك غالبا وان كان الثانى فلا يرد لان المراد التزام النص على ذلك حيث اطلع عليه (قوله فيما  
انفرد به واحد) إن أراد بانفرد به انه ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا الخروجه عن الملتزم  
لان فرضه فيما للمعظم فيه تصحيح او ان لهم فيه تصحيحا فان كان منافيا لذلك الانفراد لم يأت قوله موافق  
لاطلاقهم الخ فيتمين ان يريد ان لهم تصحيحا يمكن حمله على ذلك الانفراد (قوله بالتخفيف والتشديد) قال ابن

بعد عوده للبحرر (بما التزمه) حسبما ظهر له اراطلع عليه في ذلك الوقت فلا ينافي استدراكه (٤١) عليه فيما ياتي (وهو) اي ما التزمه

(من أم) المطلوبات (أو)  
اي بل هو (أم) وجره  
مفسد للمعنى (المطلوبات)  
لمن يريد معرفة الراجح من  
المذهب ويصح كون أو  
للتريديد ابهاما على السامع  
وتنشيطا له إلى البحث عن  
ذلك وللتنويح إشارة إلى  
أن معرفة الراجح مذهبا من  
الاهم بالنسبة لمن يريد  
الاحاطة بالمدارك وهي  
الاهم لمن يريد مجرد الافتاء  
أو العمل ومدركا بالعكس  
بل في الحقيقة هي الاهم  
مطلقا وإن قل نائلوها ومن  
ثم خالف الشافعي واصحابه  
في مسائل كثيرة أكثر  
العلماء (لكن) جواب عما  
يقال إذا كان بهذه الكالات  
فلم اختصرت واعترضته  
بأبداء عذرين ثانيهما يعلم  
من قوله منها التنبيه إلى  
آخره وأولها هو أنه وقع  
(في حجمه) وحجم الشيء  
جرمه الثاني من الأرض  
(كبر) اقتضى بعده (عن  
حفظ أكثر أهل) أي  
جماعة (العصر) الراغبين  
فيها هو الأخرى للفتقه من  
حفظ مختصر في الفتقه عن  
ظهر قلب والعصر بفتح أو  
ضم فسكون وبضميتين  
وال فيه للعهد الذهني وهو  
هنا الزمن الحاضر وفي الآية  
كل الزمن (إلا بعض أهل)  
أي اصحاب (العنايات)

(قوله عوده للبحرر) المناسب على هذا عود هاء التزمه للرافعي سم وفيه نظر إلا أن يريد بالمنااسب الانسب  
(قوله حسبما ظهر له الخ) لا يحتاج اليه مع ما قدره سابقا اعني قوله غالبا فتامله بصرى (قوله حسبما الخ)  
صفة لمصدر محذوف أي وفاء حسبما الخ عميرة (قوله ذلك الوقت) أي في وقت تأليف المحرر (قوله فلا ينافي)  
أي قول المصنف ووفي بما التزمه (قوله وجره مفسد للمعنى) يعني يلزم عليه اتحاد الاضراب مع ما قبله سم  
(قوله لمن يريد الخ) متعلق بأم الخ (قوله عن ذلك) أي عن أن ما التزمه أم على الاطلاق أو بعض الاهم  
(قوله لمن يريد الاحاطة الخ) أي والافتاء أو العمل أيضا بقرينة ما بعده (قوله بالمدارك) هي الأدلة التفصيلية  
كردى (قوله ومدركا) عطف على قوله مذهبا الخ وقوله بالعكس يعني أن معرفة الراجح مدركا من الاهم  
بالنسبة لمن يريد مجرد الافتاء أو العمل وهي الاهم بالنسبة لمن يريد الاحاطة بالمدارك أيضا وبذلك يندفع ما في  
سم من دعوى المنافاة بين كلامي الشارح (قوله هي الاهم) أي معرفة الراجح مدركا وقوله مطلقا أي لمريد  
الاحاطة بالمدارك ومريد مجرد الافتاء أو العمل أو القضاء أو التدريس أو التصنيف (قوله نائلوها) أي  
معرفة الراجح مدركا (قوله ومن ثم) أي من أجل قلة من ذكر (قوله الشافعي الخ) مفعول خالف وقوله أكبر  
العلماء فاعله يعني أن مخالفة أكثر العلماء للشافعي واصحابه في مسائل كثيرة لعدم علمهم بالمدارك الراجحة  
في تلك المسائل التي ادركها الشافعي واصحابه (قوله إذا كان) أي المحرر (قوله واعترضته) أي بذكر القيود  
في بعض المسائل والمخالفة في بعض المواضع والابتنال في بعض الالفاظ (قوله بأبداء الخ) ضبب بينه وبين قوله  
جواب الخ سم (قوله جرمه الثاني من الأرض) عبارة المختار تناهوا ناتي ارتفع وبابه قطع وخضع اه  
فقوله من الأرض ليس بقيد بل المراد جرم الشيء الثاني منه ع ش (قوله اقتضى بعده) إشارة لتضمنين  
العامل سم أي تضمنين كبر معنى بعد (قوله للفتقه) أي طالب الفتقه (قوله بفتح الخ) عبارة القاموس  
والعصر مثله وبضميتين الدهر جمع اعصار وعصور وعصراه (قوله للعهد الذهني) أي بالاصطلاح  
النحوي سم أي وللعهد الخارجي في اصطلاح المعانيين (قوله الزمن الحاضر) أي بالنسبة للمصنف سم  
(قوله وفي الآية) أي قوله تعالى والعصر الخ (قوله كل الزمن) عبارة الجلالين الدهر أو ما بعد الزوال إلى  
الغروب أو صلاة العصر اه وفي القاموس الدهر الزمان اه ومقتضى ذلك أن لفظة كل هنا مقحمة  
قول المتن (إلا بعض أهل العنايات) يجوز كون إضافته بيانية سم (قوله منهم) أي من أهل العصر  
معنى وعميرة هذا على أول الاحتمالين الاتيين واما على ثانيهما فالضمير للاكثر (قوله وهو) وقوله عليهم  
الضمير فيها للبعض الأول نظرا للفظ والثاني نظر الدعي (قوله لزم أنه مستدرك) لك منع الاستدراك  
بان الاستثناء أفاد أن المراد بالأقل بعض أهل العنايات لاجمعهم ولولا له لتوهم أن المراد جميعهم

شبهة الصغير أو في بالهمز أيضا (قوله عوده للبحرر) والمناسب على هذا عود ما إلى ما التزمه الرافعي (قوله  
أي بل هو) أقول لا يتعين أن بل للاضراب بل يجوز كونها لمطلق التريديد إشارة إلى أنه يكفي في المدح كونه  
أحد الأمرين أو احتمال كونه الاهم فليتأمل فان هذا غير ما ذكره بقوله ويصح الخ فتامله (قوله وجره  
مفسد للمعنى) لا يخفى أن الجبر يلزم عليه اتحاد الاضراب مع ما قبله فهذا مراده بفساد المعنى (قوله ومدركا  
بالعكس) هذا مناف لما قبله لأن معنى هذا أن معرفة الراجح مدركا من الاهم بالنسبة لمن يريد مجرد الافتاء أو  
العمل وهذا مناف لقوله السابق في معرفة الراجح مذهبا وهي الاهم لمن يريد مجرد الافتاء والعمل لأنها إذا  
كانت هي الاهم له لم يكن غيرها أم له ولا بطل هذا الحصر وان معرفة الراجح مدركا هي الاهم بالنسبة  
لمن يريد الاحاطة بالمدارك لأن كونها من الاهم بالنسبة له ينافي انحصارها بالاهمية بالنسبة له في معرفة الراجح  
مدركا فليتأمل (قوله جواب) ضبب بينه وبين قوله بأبداء الخ (قوله اقتضى بعده) فيه إشارة لتضمنين  
العامل (قوله للعهد الذهني) أي بالاصطلاح النحوي وقوله الزمن الحاضر أي بالنسبة للمصنف (قوله  
إلا بعض أهل العنايات) يجوز كون إضافته بيانية (قوله لزم أنه مستدرك الخ) أقول هذا ممنوع لانه

(٦ - شرواني وابن قاسم - أول)

منهم وهو من أتخف بخارق العادة في حفظه فلا يكبر أي يعظم عليهم

حفظ ابعظم منه فضلا عنه ثم الاستثناء إن كان من أهل لزم أنه مستدرك لانه مستغنى عنه فانه علم من مفهوم أكثر إلا أن يكون صرح به

لا فائدة وصف الأقل الذين يحفظونه بكونهم (٤٢) من ذوى العناية وإن كان من أكثر لم ذلك أيضا إلا أن يقال أن فيه فائدة هي إفادة

أن الأقلين لا يعظم عليهم حفظه لنجملهم مشقة وبعض الأكثر لا يعظم عليه حفظه لكونهم من أهل العناية فالمفاد من مفهوم الأكثر غير المفاد بالاستثناء فتأمل (فرايت) من الرأى فى الأمور المهمة أى فيسبب عجز الأكثر عن حفظه أردت بعد التروى واتضح طريق الأقدام (اختصاره) مستوعبا لمقاصده بحسب الأماكن أو غالبا فلا يرد ما حذره منه سموا أو لا خذ من نظيره (فى نحو نصف) بتثليث أوله (حجمه) أى قر به بزيادة أو نقص فلا ينافى زيادة على النصف لأنه مع ما زاده عليه لم يبلغ ثلاثة أرباعه (ليسهل) علة لما مهده من تقليله لفظ المحرر الى أن صار فى ذلك الحجم (حفظه) أى المختصر لمن يرغب فى حفظ مختصر (مع ما) حال من المجرور أى مصحوبا بما (أضه اليه) إن شاء الله تعالى) للتبرك راجع لما بعد رأيت امتثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذاك ولا تفعلن شيئا منكم لعلن ينسبن إليك (من) بيان لما (النفائس المستجادات) أى المعدات جيادا لبلوغها أقصى الحسن (منها) أى

سم (قوله وصف الأقل) أى المقابل للأكثر عميرة (قوله لزم ذلك أيضا) أى أنه مستدرك وهذا ممنوع أيضا بمثل ما تقدم أنفا سم (قوله أن الأقلين الخ) هذا مفهوم الأكثر (قوله وبعض الأكثر الخ) هذا مفاد الاستثناء (قوله من الرأى الخ) أى لا من الرؤية مغنى (قوله أى فيسبب عجز الأكثر الخ) هذا مبنى على أن الاستثناء من الأقل لا من الأكثر (قوله فلا يرد الخ) تفريع على قوله بحسب الأماكن الخ (قوله بتثليث أوله) وفيه لغة رابعة نصيف بزيادة ما وفتح أو له مغنى ونهاية (قوله أى قر به) تفسير نحو نصفه سم (قوله بزيادة أو نقص الخ) فإن نحو الشيء يطابق على ما سواه أو قار به مع زيادة أو نقص نهاية (قوله لأنه مع ما زاده الخ) يشعر بأنه لو بلغ ما ذكرنا فى وهو ممنوع لأن الكلام فى اختصار الأصل سم ويمكن منعه وإدعاء أن الكلام فى المجموع كما مال إليه المغنى بما نصه هو أى قول المصنف نحو نصف حجمه صادق بما وقع فى الخارج من الزيادة على النصف ييسر بل هو إلى ثلاثة أرباعه أقرب كإقيل ولعله ظن ذلك حين شرع فى اختصاره ثم احتاج إلى زيادة وإقيل أن مراده بذلك ما يتعلق بالمحرر دون الزوائد وما لعل ذلك مبنى على جعل قول المصنف فى نحو نصف الخ أو قوله مع ما أضه الخ حالا من قوله اختصاره مراد به المجموع على طريق الاستخدام قول الماتن (ليسهل الخ) قال الخليل بن أحمد الكتاب يختصر ليحفظ ويبسط ليفهم نهاية ومغنى وقوله مع ما أضه الخ فيه دلالة على سبق الخطبة عميرة (قوله حال من المجرور) أى بالمضاف وهو ما حفظه سم ويمكن كونه حالا من اختصاره كما مر (قوله للتبرك) ما المانع من التعليق سم (قوله لما بعد رأيت) يشمل الاختصار على الوجه الخاص وسهولة حفظه سم والمتبادر اختصاصه بالضم (قوله والاسناد الخ) كأنه توجيه لرجوع إن شاء الله لقوله ليسهل حفظه سم (قوله لفعل الغير) أى كسهولة الحفظ فانه من جملة ما بعد رأيت بصرى (قوله بيان لما) أى سواء اجعلت موصولا اسميا أو نكرة موصوفة نهاية (قوله المعدات) المناسب للمعدودات (قوله لبلوغها الخ) عداها جيادا لا يقتضى بلوغها أقصى الحسن إلا أن يدعى أن العادة فى العدد ذلك سم (قوله وهو الفطنة) بالكسر الحذق والمراد بالتنبيه هنا توقيف الناظر فيه على تلك القيود ع (قوله أو بيان واقع) وهذا هو الأصل فى القيود كما قاله السعد التفتازانى ع (قوله اذكرها) إشارته إلى أن التنبيه هنا بمعنى الذكر ع (قوله كما يشعر به ذكر بعض) أى بحسب استعمالهم وبه يندفع قول البصرى قد

مع الاستثناء من أهل يصدق الكلام مع كون من لا يعجز عن حفظه نصف أهل العصر لاضافة الأكثر إلى الأقل بعد إخراج بعض أهل العناية منهم وهذا صادق مع كون ذلك البعض مع الأقل بعد إخراج نصف الجملة مثلا الجملة ألف والبعض مائتان فالباقي ثمانمائة وأكثرها صادق بخمسائة والباقي منها مع ذلك البعض خمسائة بخلافه مع ترك الاستثناء فان مدلول الكلام حينئذ أن من لا يحفظ دون النصف فتأمل وبعبارة أخرى قال لك منع الاستدراك لأن الاستثناء أفاد أنه أراد بالأقل بعض أهل العناية لا جميعهم ولو لاه وهم أن المراد جميعهم فتأمل (قوله لزم ذلك أيضا) أى أنه مستدرك وأقول هذا ممنوع أيضا لمثل ما بيناه منع ما تقدم فى الحاشية الأخرى وذلك لأنه مع الاستثناء من الأكثر يصدق الكلام مع كون من لا يعجز عن حفظه وهو الأقل المفهوم من أكثر والمستثنى وهو بعض أهل العناية قدر النصف مثلا الجملة ألف وأكثرها سبعمائة والأقل مائتان وبعض أهل العناية ثلثمائة والجملة خمسائة دل الكلام على أنها لا تعجز عن حفظه إذ دل الاستثناء على عدم عجز الثلثمائة ومفهوم أكثر على عدم عجز المائتين ولو ترك الاستثناء أفاد الكلام أن من لا يعجز ليس الأقل من النصف فتأمل (قوله أى قر به) تفسير نحو نصفه (قوله لأنه مع ما زاده الخ) يشعر بأنه لو بلغ ما ذكرنا فى وهو ممنوع لأن الكلام فى اختصار الأصل (قوله ليسهل) ضبب بينه وبين اختصاره (قوله حال من المجرور) أى بالمضاف وهو ما حفظه (قوله للتبرك) ما المانع من التعليق (قوله لما بعد رأيت) يشمل الاختصار على الوجه الخاص وسهولة حفظه (قوله والاسناد) كأنه توجيه لرجوع إن شاء الله لقوله ليسهل حفظه (قوله لبلوغها أقصى الحسن) عداها جيادا لا يقتضى بلوغها أقصى الحسن إلا أن

تلك النفائس (التنبيه) من التنبه بضم فسكون وهى الفطنة (على قيود) جمع قيد وهو اصطلاحا ما جرى به يوقف لجمع أو منع أو بيان واقع اذكرها (فى بعض المسائل) أى قليل منها كما أشعر به ذكر بعض قيل وهى عشر

وسياق تعريف المسئلة (هي من الاصل) اى المحرر (محذوفات) سهوا او اتكالا على المطولات او اختصارا مع كونها مرادة قيل وفي اثار الحذف على الترك ما يرجع الاخير وفيه ما فيه (ومنها واضع يسيرة) نحو الخمسين (ذكرها) اى (٤٣) اثبتنا (في المحرر) لم يعبر عنه بالاصل

هنا تفقنا وثلاثا ينقل لقربه  
(على خلاف المختار) اى  
الراجح (في المذهب) اذ كره  
فيها كما دل عليه قوله (كما  
ستراها) نفسه لتاخر  
الرؤية قليلا عن هذا المحل  
(ان شاء الله تعالى) احتاج  
اليه مع اسناده فعل الرؤية  
لغيره لما مر انه كفعله اذ  
لا يدري هل يراها او لا  
لتضمنه فعلا لنفسه هو اتيانه  
بها كذلك وكانعت لذكر  
المحذوف او حال والتقدير  
اذ كر الراجح فيها ذكر  
واضحا مثل الوضوح الذى  
ستراها عليه وتخالف  
الشيء الواحد باعتبارين  
سائق كما فى انا ابو النجم  
وشعرى شعرى (تنبيه)  
زعم فى الكشف ان هذه  
السين تفيد القطع بوقوع  
مدخولها كما فى فسيفسكهم  
الله اولئك سير حمهم الله  
سأتقم منك ويرد بان  
القطع هنا لقريئة المقام  
لا من موضوع السين على  
انه وطابه لمذهبه الفاسد  
من تحتم الجزاء فتوجيه  
بعض المحققين له غفلة عن  
هذه الدسيسة الاعتزالية  
(واضحات) مفعول ثان  
لترى العلوية وكونه وفى  
بالترامه النص على ما صححه  
المعظم لا ينافى ترجيح

يتوقف فيه لانه اى البعض يصدق بالاكثر فتدبر اه (قوله وسياق تعريف المسئلة) اى فى شرح ومنها مسائل نفيسة بزيادة بسط وإلا فقد مر فى شرح الموفق للتفقه قول المتن (محذوفات) قال المحلى اى متروكات انتهى و اشار بهذا التفسير الى دفع ما يتوهم من ان الحذف اسقاطها بعد وجودها وإنما عبر المصنف بالحذف دون الترك إشارة الى إرادتها ودعاء الحاجة اليها حتى كأنها ما تركت إلا بعد وجودها فليتامل سم (قوله على المطولات) اى له والغيره عميرة (قوله قيل وفى إشاره الخ) هذا كلام وجيه وان قال الشارح وفيه ما فيه بصرى وتعلم وجهته مما مر عن سم انفا قول المتن (ومنها الخ) معطوف على منها التنبيه عميرة قول المتن (مواضع الخ) يجوز كونه على حذف مضاف مفهوم من السياق اى تحقيقه وواضع فيظهر صحة الحمل سم وباقى فى الشرح وعن النهاية والمغنى توجيه آخر (قوله بالاصل الخ) اى ولا بالضمير بان يقول فيه قصدا للايضاح سم (قوله اذ كره فيها) عبارة المغنى عقب قول المتن واضحات اذ كرها على المختار اه وعبارة النهاية عقب قول المصنف مواضع يسيرة بان ابين فيها ان المختار فى المذهب خلاف ما فيه فصار حاصل كلامه اى المصنف ومنها ذكر المختار فى المذهب فى مواضع يسيرة ذكرها فى المحرر على خلافه اه (قوله كما دل عليه) اى على التقدير (قوله نفسه) اى اخره بالسين فان السين كما يسمى حرف الاستقبال كذلك يسمى حرف التنفيس اى التاخير كرى (قوله للماراه) اى فعل الغير (قوله ولنضمنه) عطف على لما مر بالضمير لفعل الغير (قوله كذلك) اى على المختار (قوله او حال) اى والتقدير اذ كرها على المختار واضحات وضوحا مثل الوضوح الخ ويحتمل ان قوله والتقدير راجع للحال ايضا ومثل معنى المائل (قوله واضحا الخ) قديتقرر مع قول المصنف واضحات (قوله وتخالف الشيء الخ) جواب سؤال نشأ من التقدير المذكور (قوله وشعرى شعرى) اى شعرى الان هو شعرى فيما مضى كرى (قوله ويرد الخ) لا معنى لرد النقل عن اللغة سم (قوله على انه وطابه الخ) لك ان تقول التوطئة بذلك لمذهبه لا تقتضى بطلان ذلك لغة فتوجيه ذلك إنما هو للمعنى اللغوى وقصد التوطئة امر منفصل عنه فليتامل سم (قوله من تحتم الجزاء) اى وجوب جزاء الاعمال فى الآخرة على الله تعالى كرى (قوله غفلة الخ) حاشاه سم (قوله عن هذه الدسيسة الخ) الدسيسة الرامحة الكريمة التى لا تندفع بدواء كرى (قوله للمار) ويجاب ايضا بما قدمه فى شرح قول المصنف وفى بما التزمه من قوله بحسب ما ظهر له او اطلع عليه فى ذلك سم (قوله انهم قدير جحون) اى المتأخرون كالشيخين (قوله لان وقوعها الخ) قديقال لفظ البالغ كذلك سم (قوله اخرجهما الخ) وقد

يدعى ان العادة فى العدد ذلك (قوله محذوفات) قال المحلى اى متروكات انتهى و اشار بهذا التفسير الى دفع ما يتوهم من الحذف من اسقاطها بعد وجودها وإنما عبر المصنف بالحذف دون الترك إشارة الى إرادتها ودعاء الحاجة اليها حتى كأنها ما تركت إلا بعد وجودها فليتامل (قوله ومنها مواضع) يجوز كونه على حذف مضاف مفهوم من السياق اى تحقيقه مواضع فيظهر صحة الحمل (قوله لم يعبر عنه الخ) اى ولا بالضمير بان يقول ذكرها فيه قصد الايضاح (قوله ويرد بان القطع الخ) لا معنى لرد النقل عن اللغة (قوله على انه وطابه) لك ان تقول التوطئة بذلك لمذهبه لا تقتضى بطلان ذلك لغة وتوجيه ذلك البعض إنما هو للمعنى اللغوى وقصد التوطئة امر منفصل عنه فليتامل فان زعم الغفلة على الاثمة من غير لزومها لا يليق ولا يلتفت اليه ولا منشأ له الا لوهم او جب الاعتراض على الاثمة وانظر هذا الكلام منه مع ما تقدم فى الها مش عن شرح الهمزية (قوله غفلة) حاشاه (قوله للمار انهم قدير جحون ما عليه الاقل) ويجاب ايضا بما قدمه فى قول المصنف وفى بما التزمه من قوله حسب ما ظهر له او اطلع عليه فى ذلك الوقت واما الجواب بانه لا يلزم من النص على ما صححه المعظم ترجيحه واعتماده فشكل لان السياق قاطع بان سبب التزام ذلك النص كون ذلك المنصوص عليه امرا راجعا مقدما على غيره وإلا فلا وجه لالتزام ما لا يكون كذلك إذ لا فائدة فيه (قوله لان وقوعها الخ) قديقال نفس لفظ البالغ كذلك إلا ان يجاب بالمنع وفيه ما فيه (قوله اخرجهما عن الغرابة) قد

خلافه لما مر انهم قدير جحون ما عليه الاقل (ومنها ابدال ما) هى من صيغ العموم ومع ذلك لا يعترض بقوله يازده خلافا لمن زعمه لان وقعها فى السنة السلف ثم الخلف كما ياتى اخرجهما عن الغرابة (كان من الفاظه غريبا) لا يؤلف كالباغ (او موهما) اى موقعا فى الوهم

أي الذهن (خلاف الصواب) بأن كان (٤٤) مغناه المتبادر منه غير مراد واستوى معناه فلا يدري المراد وإن كان ذلك اللفظ بما يؤلف

فلا يتحد هذا مع الغريب  
لان ذاك فيه عدم الف ولو  
بلا ايهام وهذا فيه ايهام  
ولو مع الف فيبينهما عموم  
وخصوص من وجه وماها  
كذلك لا يغني احدهما عن  
الآخر وبفرض اغناء الخفي  
عنهما كان يقول ابداله  
الخفي بالاوضح والاخصر  
لا يكفي في التنصيص على  
أن المحرر ارتسكب هذين  
الامرين الحقيقيين بالترك  
والطرح (باوضح) منه  
لألف الناس له وسلامته  
من الايهام (و) مع ذلك  
يكون بلفظ (اخصر منه  
بعبارات) بدل مما قبله باعادة  
الجار جمع عبارة وعبرة  
بفتح أو ولهوى ما يعبر به عما  
في الضمير أي يعبر به عنه  
(جليات) في اداء المراد  
لخلوها عن الغرابة والايهام  
واشتغالها على حسن السبك  
ورصانة المعنى أي غالباً  
بحسب ظنه فلا ينافي  
الاعتراض عليه في بعضها  
وادخال الباء في حين الابدال  
على الماخوذ وفي حين بدل  
والتبديل والاستبدال على  
المتروك هو الفصحى وخفي  
هذا التفصيل على من  
اعترض المتن بآية وبدلناهم  
بجنتهم جنتين ومن يتبدل  
الكفر بالايمان فقد ضل  
وقد تدخل في حين بدل  
ونحوه على الماخوذ كما في

يجاب أيضاً بأن ابدال الغريب بخصوص بعدم الحاجة إلى ذكره لبيان حكمه كما في ده يازده فانه ذكره  
ليس مساواته لقوله درهم لكل عشرة سم (قوله بأن كان مغناه المتبادر منه غير مراد الخ) أي بخلاف  
ما إذا كان المعنى المراد ظاهراً منه وان لم يكن صريحاً فيه سم (قوله واستوى الخ) وهو اجمال ومما قبله  
الباس (قوله الخفي) أي لفظ الخفي عنهما أي الغريب والموهم (قوله لا يكفي) أي الخفي قول المتن  
(باوضح) قضيته ان الأول فيه ايضاح عميرة (قوله بدل مما قبله الخ) هو غير متعين بل يجوز كون الباء بمعنى  
في متعلقه بما يتعلق به باوضح احوال من اوضح سم اقول لا يظهر كون الباء بمعنى في الا ان يريد به السببية  
فيوافق كلامه حينئذ قول عميرة الباء ماسببية واللباس اه (قوله بفتح اوله) أي وسكون ثانيه (قوله أي  
يعرب) ببناء المفعول من الاعراب أي الافصاح (قوله عليه) أي المصنف في بعضها أي عبارته (قوله  
وابدال الباء الخ) وفاقاً للنهاية عبارته نقلاً عن جماعة منهم الشمس القاياتي انها لما تدخل على الماخوذ في  
الابدال مطلقاً وفي التبديل ان لم يذكر مع المتروك والماخوذ غيرهما اما إذا ذكر معهما غيرهما كما في قوله  
تعالى وبدلناهم بجنتهم جنتين وكما في قولك بدله بخوفه امنا فدخو لها حينئذ على المتروك كما في الاستبدال  
والتبديل اه وفي عش عن شرح الفية الحديث لشيخ الاسلام ما يوافقه مع التصريح بأن في الاستبدال  
والتبديل التفصيل المتقدم في التبديل وقال الرشيدى قوله مر كافي قوله تعالى وبدلناهم الخ أي فانه ذكر  
معهما المفعول الذي هو الضمير اه (قوله على الماخوذ) أي كما هنا سم (قوله هو الفصحى) قضيته انه يجوز  
دخولها في حين كل على الماخوذ والمتروك وإنما التفرقة بينهما بالنسبة للفصحى فقط وانه لا فرق في ذلك بين ان  
يذكر مع المتروك والماخوذ غيرهما أو لا عش (قوله وفي حين بدل) لم يظهر نسكته التعبير فيه بالفعل وفي  
اخويه بالمصدر بصرى (قوله ونحوه) أي من التبديل والاستبدال (قوله وبدل) بصيغة الامر (قوله على ان  
الخ) خبر لمبتدأ محذوف أي والتحقيق مبنى على ان الخ وقيل التقدير ولنجر على ان الخ وقول السكردى انه  
متعلق بقدر تدخل الخ ما فيه (قوله قد يتعاور عليه الخ) قال السكردى كسعدى في البيت المذكور فانه متروك  
باعتبار ما كان وماخوذ باعتبار ما سيكون لان الطالع فيه نحس الان يدعو حصول السعد له اه وفيه نظر  
وقال الشهاب الخفاجي في رسالته في الابدال فان ذكر احد الجانبين المعروض او المعروض عنه فباء المقابلة  
تصلح للماخوذ والمتروك فاعتبره بقولك بعث هذا بدرهم وجواب مخاطبك اشترته به فالدرهم ماخوذك  
ومتروك صاحبك اه وهو حسن (قوله أو الاقوال) أي بدليل فن القولين أو الاقوال سم (قوله للشافعى  
رضى الله تعالى عنه) استعمال الترضى في غير الصحابة جائز كما هنا وإن كان الكثير استعمال الترضى في الصحابة  
والترحم في غيرهم ثم رايت في كلام الشارح مر قبيل زكاة النابت مانصه ويسن الترضى والترحم على غير  
الانبياء من الاخير قال في المجموع ومقاله بعض العلماء من أن الترضى يختص بالصحابة والترحم بغيرهم  
ضعيف اه عش (قوله ذكر المجتهد) إلى قوله وزعم ان في النهاية الا قوله وأن الخلاف إلى ثم الراجح  
وما نبيه عليه (قوله ذكر المجتهد الخ) لعل المراد بالمجتهد المذهب الناقل لا قول الامام وان في العبارة  
مساحة إذ ليس المراد أن المجتهد صاحب المذهب يقول في المسئلة قولاً مثلاً الذي هو ظاهر العبارة كما لا يخفى  
لحق العبارة نقل الاصحاب لا قول المجتهد مطلقين من غير ترجيح لا فائدة الخ لان هذا هو الذي يتنزل عليه  
التفصيل الاتى الذى من جملة قوله ثم الراجح منهما الخ وعبارة جمع الجوامع وان نقل عن مجتهد قولاً

يجاب أيضاً بأن ابدال الغريب بخصوص بعدم الحاجة إلى ذكره لبيان حكمه كما في ده يازده فانه ذكره ليس  
مساواته لقوله درهم لكل عشرة في حكمه (قوله أي الذهن) هذا شامل لما له ظاهر متبادر منه هو المراد لانه  
يوقع في الذهن المعنى المرجوح لكن الظاهر عدم ارادة هذا ولا لزوم ان لا يذكر الا النصوص وليس كذلك  
فالمراد موها ايها ما قويا (قوله بدل مما قبله) هو غير متعين بل يجوز كون الباء بمعنى في متعلقه بما يتعلق به  
باوضح احوال من اوضح (قوله وعبرة) أي كبدرة (قوله على الماخوذ) أي كما هنا (قوله أو الاقوال) أي بدليل

قوله \* وبدل طالعى نحسى بسعدى \* على أن الشيء قد يتعاور عليه الاخذ والترك باعتبارين متعاقبان  
فيتعاور عليه ابدال ومقابلته رعاية لهما (ومنها بيان القولين) أو الاقوال للشافعى رضى الله عنه قيل ذكر المجتهد لها لا فائدة ابطال

متعاقبان فالمتاخر قوله الخ رشيدى (قوله مازاد) اى على الاطلاق بحيث لا يكون واحدا منها ولا مركبا منها  
سم اى كباقي فى الشارح (قوله ولا ينحصر) اى فائدة الذكر وتذكير الفعل لان ما لا ينفك عن التام  
كالمر فف والنكرة يذكروا وث كانه عليه العصام (قوله بيان المدرك) بضم الميم اى موضع الادراك  
ومدارك الشرع مواضع طلب الاحكام والفقهاء يقولون فى الواحد مدرك بفتح الميم وليس لتخرجه وجه  
قاله فى المصباح لكن فى حواشى الشنوائى على شرح الشافعية لشيخ الاسلام كالغزى على الجار بردى ان المدرك  
بفتح الميم امر عش (قوله وان من رجح الخ) عطف على بيان المدرك (قوله لم ينحصر فيها) كذا فيما  
رايت ويتوجه عليه ان عدم الانحصار لا يفهم من ذكرها حتى يكون من فوائدها وان عدم الانحصار مناف  
لما نقله من قوله ابطال مازاد ولو كانت العبارة هكذا وان الخلاف انحصار فيها لم يكن زائدا على ما نقله بقوله  
ابطال مازاد ويمكن ان يحاج بان العبارة هى ما رايت ومعناها انه يفهم من ذكر الاقوال بمعونة ما فى الاصول  
ان الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز احداث قول زائد عليها بحيث لا يكون خارجا عنها بل مركبا منها فليتامل  
سم ولا يخفى ان الاشكال قوى والجواب ضعيف ولذا اسقط النهاية هذه الفائدة (قوله حتى يمنع الخ)  
تفريع على المنفى فالضمير المستتر للخصم (قوله مفصلا) اسم فاعل (قوله من شقيه) اى التفصيل (قوله)  
ما تاخر الخ) عبارة النهاية ما نص على رجحانه والافما علم تاخره والالا الخ (قوله والافما نص على رجحانه)  
يقضى ان الراجح ما تاخر ان علم وان نص على رجحان الاول وليس كذلك قطعا فلو عكس فقال ثم الراجح  
ما نص على رجحانه والافما تاخر ان علم احاب قاله ابن قاسم وهو مردود ونقلا ومعنى اما نقلا فان ما ذكره الشهاب  
ابن حجر هو الموافق لما فى كتب المذهب كالروض وغيره وكتب الاصول كجمع الجوامع وغيره ولذا كان  
كذلك فكيف يقول وليس كذلك قطعا واما معنى فلان المتاخر اقوى من الترجيح لان المجتهد انما رجح الاول  
بحسب ما ظهر له وما ذكره ثانيا كالناسخ الاول بترجيحه الا ترى ان المتاخر من اقواله صلى الله عليه وسلم  
ناسخ للقديم مطلقا وان قال فى المتقدم انه واجب مستمرا بدا كما هو مقرر فى الاصول فعلم ان الصواب  
ما صنعه الشهاب ابن حجر لا ما صنعه الشارح من الموافق لا اعتراض ابن قاسم رشيدى اقول وكذا صنيع  
المنفى موافق لصنيع التحفة كما ياتى لكن قوله اى الرشيدى واما معنى الخ فيه نظر فانه لا يلاقى لا اعتراض سم اذ  
مراده كما هو الظاهر المتبادر من سياقه ان المتاخر المعلوم تاخره اذا نص عنده او بعده على رجحان الاول لا  
يقدم على الاول قطعا خلافا لما يقتضيه صنيع الشارح (قوله فانص) اى الشافعى ع (قوله والافما قال الخ)  
قضية هذا الصنيع انه اذا فرغ على احد القولين ثم قال عنه انه مدخول او يلزمه فسادانه يقدم وظاهر انه  
غير مراد ثم رايت الشهاب ابن قاسم سبق الى ذلك رشيدى (قوله مدخول) اى فيه دخل اى نظر ع (قوله  
قوله والافما وافق الخ) عبارة كنز البكرى ولو وافق احد قوليه المطلقين مذهب مجتهد كان مرجحا بالنسبة  
فمن القولين او الاقوال (قوله مازاد) اى على الاطلاق بحيث لا يكون واحدا منها ولا مركبا منها (قوله لم  
ينحصر فيها) كذا فيما رايت ويتوجه عليه ان عدم الانحصار لا يفهم من ذكرها حتى يكون من فوائدها وان  
عدم الانحصار مناف لما نقله من قوله ابطال مازاد ولو كانت العبارة هكذا وان الخلاف انحصار فيها لم يكن  
زائدا على ما نقله بقوله ابطال مازاد ويمكن ان يحاج بان العبارة هى ما رايت ومعناها انه يفهم من ذكر الاقوال  
بمعونة ما فى الاصول ان الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز احداث قول زائد عليها بحيث لا يكون خارجا عنها  
بل مركبا منها فليتامل (قوله والافما نص على رجحانه) يقضى ان الراجح ما تاخر ان علم وان نص على رجحان  
الاول وليس كذلك قطعا فلو عكس فقال ثم الراجح ما نص على رجحانه والافما تاخر ان علم احاب و قد يحاج  
عنه بان قوله والافما علم تاخره وهو لا يخلص فتأمل (قوله والافما قال) ظاهره تقديم ما فرغ عليه وان  
قال عنه يلزمه فساد ولا ينبغي ان يكون مرادا (قوله والافما وافق مذهب مجتهد) عبارة كنز مولا البكرى ولو  
وافق احد قوليه المطلقين مذهب مجتهد كان مرجحا بالنسبة للمقلد لان القول فى الجماعة احب من القول فى  
غيرها والموافق زادت به قوة ذلك القول انتهى وعبارة المجموع وحكى القاضى الحسين فيها اذا كان للشافعى

ما زاد لا للعمل بكل انتهى  
ولا ينحصر فى ذلك بل من  
فوائده بيان المدرك وان  
من رجح احدها من  
مجتهدى المذهب لا يعد  
خارجا عنه وان الخلاف لم  
ينحصر فيها حتى يمنع الزائد  
بمعونة ما هو مقرر فى الاصول  
انهم اذا اجمعوا على قولين  
لم يجوز احداث ثالث الا  
ان كان مركبا منهما بان  
يكون مفصلا وكل من شقيه  
قال به احدهما ثم الراجح  
منهما ما تاخر ان علم والا  
فانص على رجحانه والا  
فما فرغ عليه وحده والافما  
قال عن مقابله مدخول او  
يلزمه فساد والافما افردة  
فى محل او جواب والا فما  
وافق مذهب مجتهد لتقويه  
به فان خلا عن ذلك كله



للمقلد انتهى وعبارة المجموع وحكى القاضي الحسين فيما إذا كان للشافعي قولان أحدهما موافق لأبا حنيفة وجهين أحدهما أن القول المخالف أولى وهذا قول الشيخ أبي حامد الأسفراييني قال الشافعي إنما خالفه لإطلاعه على موجب المخالفة والثاني القول الموافق أولى وهذا قول القفال وهو الأصح والمسئلة مفروضة فيما إذا لم تجد مرجحا مما سبق إنتهى وينبغي حمل تصحيحه على ما إذا لم يدل النظر الموافق لقواعد الشافعي على رجحان المخالف فليتأمل وقد يوافق كل منهما مذهب مجتهد سم بحذف (قوله فهو لتكافؤ نظريه) الجملة جواب فان خلاخ (قوله وهو يدل الخ) أي ذكر قولين متكافئين ع ش (قوله حذرا الخ) لعلة مفعول له ليدل على دقة الورع وعبارة النهاية وحذرا الخ بالواو والعاطفة على لتكافؤ نظريه اه وهي ظاهرة (قوله من ورطة هجوم) أي من مفسدة هجوم والورطة لغة الهلاك ع ش (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله غلط ويصرح بالجواز أيضا قول المغني مانصه وإن كان في المسئلة قولان جديدان فالعمل بآخرهما فإن لم يعلم فبما رجحه الشافعي فان قالهما في وقت واحد ثم عمل بأحدهما كان إبطالا الآخر عند المأزني وقال غيره لا يكون إبطالا بل ترجيحا وهذا أولى واتفق ذلك للشافعي في نحو ست عشرة مسألة وإن لم يعلم هل قالهما معا أو مرتباً لزم البحث عن أرجحهما بشرط الأهلية فان أشكل توقف فيه اه (قوله رده) ضبب بينه وبين قوله وإن الإجماع الخ سم (قوله بتأليف الخ) متعلق بأفرد (قوله ونقل القرافي) إلى المتن في النهاية إلا قوله وهو وجهيه وقوله وكان أخذ إلى لان كلاهما نبيه عليه (قوله ونقل القرافي الخ) أي المالكي ع ش (قوله الإجماع على تخيير المقلد الخ) هل يجري ما ذكر في الوجهين سم (قوله إذا لم يظهر ترجيح الخ) أي أما إذا ظهر ترجيح أحدهما فيجب العمل به وهو موافق في ذلك لقولهم العمل بالراجح واجب فما اشتهر من أنه يجوز العمل لنفسه بالأوجه الضعيفة كقابل الأصح غير صحيح هكذا في حاشية شيخنا ع ش وفيه أمران الأول إن فرض المسئلة في قولين لمجتهد واحد فلا ينتج أن الوجهين إذا تعدد قائلهما كذلك فقوله فما اشتهر الخ تفريعاً على ما هنأ في مقام المنع وقولهم العمل بالراجح واجب إنما هو في قولين لا مأم واحد كما يعلم من جمع الجوامع الذي هي عبارته كغيره على أن المراد بالعمل في قولهم المذكور وليس هو خصوص العمل لنفس بل المراد كونه المعمول به مطلقاً كما لا يخفى الأمر الثاني أن قوله فما اشتهر الخ كالصريح في أن هذه الشهرة ليس لها أصل وليس كذلك في فتاوى العلامة ابن حجر رحمه الله تعالى ما ملخصه بعد كلام أسلفه ثم مقتضى قول الروضة وإذا اختلف متبهران في مذهب الخ أنه يجوز تقليد الوجه الضعيف في العمل ويؤيده افتاء البلقيني بجواز تقليد ابن سريج في الدور وإن ذلك ينفع عند الله ويؤيده أيضاً قول السبكي في الوقف في فتاويه يجوز تقليد الوجه الضعيف في نفس الأمر بالنسبة للعمل في حق نفسه لا الفتوى والحكم فقد نقل ابن الصلاح الإجماع على أنه يجوز اه فكلام الروضة السابق أي الموافق لما في الشرح هنا مع زيادة التصريح بالوجهين محمول بالنسبة للعمل بالوجهين على وجهين لقائل واحد أو شك في كونهما لقائل أو قائلين كافي قول الإمام لان المذهب منهما لم يتحرر للمقلد بطريق يعتمد اه إذا تحقق كونهما من إثنين خرج كل واحد منهما من هو اهل للترجيح فيجوز تقليد أحدهما إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى ونفعنا به فتأمل حق التأمل وانظر إلى فرقه آخر بين الوجهين لقائل واحد والوجهين لقائلين تعلم ما في تقرير شيخنا

فهو لتكافؤ نظريه وهو يدل على سعة العلم ودقة الورع حذر من ورطة هجوم على ترجيح من غير اتضاح دليل وزعم أن صدور قولين معاني مسألة واحدة كفيها قولان لا يجوز إجماعاً غلط أفرد رده وإن الإجماع على جوازه ووقوعه من الصحابة فمن بعدهم بتأليف حسن قال الإمام ووقع ذلك للشافعي رضى الله عنه في ثمانية عشر موضعاً ونقل القرافي الإجماع على تخيير المقلدين قول الإمام اه أي على جهة البدل لا الجمع إذا لم يظهر ترجيح أحدهما وكأنه أراد إجماع أئمة مذهبه كيف ومقتضى مذهبنا كما قاله السبكي

قولان أحدهما موافق لأبا حنيفة وجهين لا صحابنا أحدهما أن القول المخالف أولى وهذا قول الشيخ أبي حامد الأسفراييني قال الشافعي إنما خالفه لإطلاعه على موجب المخالفة والثاني القول الموافق أولى وهو قول القفال وهو الأصح والمسئلة مفروضة فيما إذا لم تجد مرجحاً مما سبق إنتهى وعبارة جمع الجوامع ثم قال الشيخ أبو حامد بخالف أبي حنيفة أرجح من موافقه وعكس القفال والأصح الترجيح بالنظر فان وقف فالوقف إنتهى وينبغي حمل تصحيح المجموع السابق على ما إذا لم يدل النظر الموافق لقواعد الشافعي على رجحان المخالف فليتأمل وقد يوافق كل منهما مذهب مجتهد (قوله أفرد رده) ضبب بينه وبين قوله وإن الإجماع الخ (قوله ونقل القرافي الخ) هل يجري ما ذكر في الوجهين

منع ذلك في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا (٤٧) وانتهر له الغزالي كما يجوز لمن اذاه

اجتهاد إلى تساوي جهتين  
ان يصلي إلى ايها شاء  
اجماعا وقول الامام بمنع ان  
كانا في حكمين متضادين  
كاجباب وتحريم بخلاف نحو  
خصال الكفارة واجرى  
السبكي ذلك وتبعوه في العمل  
بخلاف المذاهب الاربعة  
اي ما علمت نسبتها لمن يجوز  
تقليده وجميع شروطه عنده  
وحمل على ذلك قول ابن  
الصلاح لا يجوز تقليد غير  
الاثمة الاربعة اي في قضاء  
او افتاء وحمل ذلك وغيره  
من سائر صور التقليد  
مالم يتتبع الرخص بحيث  
تنحل رتبة التكليف من  
عنفه والاثم به بل قيل  
فسق وهو وجيه قيل  
وحمل ضعفه ان تتبعان  
المذاهب المدونة والافق  
قطعا ولا ينافي ذلك قول ابن  
الحاجب كالا مدى من عمل  
في مسئلة بقول امام لا يجوز له  
العمل فيها بقول غيره اتفاقا  
لتعين حمله على ما لا يبق من  
اثار العمل الاول ما يلزم  
عليه مع الثاني ترك حقيقة  
لا يقول بها كل من الامامين  
كتقليد الشافعي في مسح  
بعض الراس ومالك في طهارة  
الكلب في صلاة واحدة ثم  
رايت السبكي في الصلاة من  
فتاويه ذكر نحو ذلك مع  
زيادة بسط فيه وتبعه عليه  
جمع فقالوا انما يمنع تقليد  
الغير بعد العمل في تلك

الذي قدمناه ثم رايت العلامة المذكور بسط الكلام في ذلك في شرحه في كتاب القضاء اتم بسط بما يوافق  
ما في فتاويه فراجعه رشدي اقول ما نقله عن فتاوى الشارح وغيرها لا ينافي مقالة عرش فانه مطلق فيحمل  
على ما لا ذم يكن العامل من اهل ترجيح ظهر له ترجيح احد الوجهين مثلا وامام اذ كرهه او لامن ان فرض  
المسئلة في قولين لمجتهد واحد فلا ينتج الخ فيجاب عنه بان حكم تعدد الوجوه يعلم من حكم تعدد الاقوال بطريق  
الاولى (قوله منع ذلك) أي التخيير عرش (قوله دون العمل لنفسه) أي بما يحفظ سم (قوله وبه يجمع)  
أي بالمنع في القضاء والافتاء والجواز في العمل لنفسه (قوله يجوز الخ) أي التخيير (قوله واجرى السبكي  
ذلك) أي التفصيل وقوله في العمل متعلق باجرى الخ وقوله بخلاف المذاهب الاربعة أي بغير المذاهب الخ  
متعلق بالعمل عرش (قوله أي ما علمت الخ) قد يشكل مع فرض علم النسبة وجميع الشروط الفرق بين  
المذاهب الاربعة وغيرها في تقييد غيرها بغير القضاء والافتاء كما هو قضية هذا الكلام سم (قوله لمن  
يجوز تقليده) وهو المجتهد كرده (قوله وجميع شروطه) عطف على نسبتها وضيم عنده يرجع إلى العامل  
كردى والا صوب إلى من يجوز تقليده (قوله على ذلك) أي التفصيل المتضمن للمنع في القضاء والافتاء (قوله  
أي في قضاء او افتاء) أي دون العمل لنفسه كرده (قوله وحمل ذلك) أي التفصيل المتضمن للجواز في العمل  
لنفسه عبارة السكردى أي التقليد في العمل لنفسه اه (قوله مالم يتتبع الرخص) أي بان ياخذ من كل مذهب  
مذهب بالاسهل منه (قوله رتبة التكليف) أي رباطه (قوله بل قيل فسق) والاوجه خلافه نهاية رسم  
أي فلا يكون فسقا وإن كان حراما ولا يلزم من الحرمة الفسق عرش (قوله وحمل ضعفه) أي القول بالفسق  
عبارة النهاية محل الخلاف اه (قوله ولا ينافي ذلك) أي ما تضمنه قوله وحمل ذلك وغيره الخ من جواز التقليد  
لا امام في مسئلة بعد العمل فيها بقول امام آخر (قوله لتعين حمله الخ) علة لعدم المناقاة والضمير لما قاله الآمدى  
وابن الحاجب (قوله ترك حقيقة الخ) وما في مسئلة بتماها بجميع معتبراتها فيجوز ولو بعد العمل كان  
ادى عبادته صحيحة عند بعض الاربعة دون غيره فله تقليده فيها حتى لا يلزم قضاؤها ديرى اه بيجرمى  
(قوله نحو ذلك) أي نحو الحمل المذكور (قوله خلافا للجلال المحلى) أي في شرح جمع الجوامع عرش  
أي حيث رجح الامتناع مطلقا في نفس الحادثة ومثلها وحمل قول الآمدى وابن الحاجب عليه (قوله كان  
افق الخ) عبارة النهاية كان افق شخص بينونة زوجة بطلاقها مكرها ثم نكح بعد انقضاء عدتها اختها مقلدا  
باحنية في طلاق المسكرة ثم افشاء شافعى بعدم الحنف فيمتنع عليه ان يطا الاول مقلدا للشافعى وان يطا الثانية  
مقلدا للحنفى لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ كما اوضح ذلك الوالدر حمة الله تعالى في فتاويه واداعلى من  
زعم خلافه مغتر ابظاها مامرا اه قال الرشيدى قوله فيمتنع عليه ان يطا الاول وان يطا الثانية الخ أي جامعاً  
بينهما كما في صريح فتاوى والده بخلاف ما اذا عرض عن الثانية أي وان لم يبينها فالنوطه الاول تقليدا  
للشافعى كما نبه عليه الشهاب ابن قاسم راداعلى الشهاب ابن حجر اه (قوله ثم افق الخ) فيه نظر سيظهر رسم  
(قوله فارادان يرجع للاولى الخ) كون هذه يلزم فيها ترك قول لا يقول به كل منهما محل تأمل نعم  
لو قيل ببقائه معهما كان واضحا بصري وتقدم عن الرشيدى وياتى عن سم ما يوافقه (قوله ثم استحققت الخ) كان

(قوله دون العمل لنفسه) أي بما يحفظ (قوله أي ما علمت الخ) قد يشكل مع فرض علم النسبة وجميع  
الشروط الفرق بين المذاهب الاربعة وغيرها في تقييد غيرها بغير القضاء والافتاء كما هو قضية هذا الكلام  
(قوله بل قيل فسق الخ) الوجه خلافه (قوله كان افق الخ) في شرح مكر كان افق شخص بينونة زوجة  
بطلاقها مكرها ثم نكح بعد انقضاء عدتها اختها مقلدا باحنيفة بطلاق المسكرة ثم افشاء شافعى بعدم الحنف  
فيمتنع عليه ان يطا الاول مقلدا للشافعى وان يطا الثانية مقلدا للحنفى لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ  
كما اوضح ذلك شيخنا الراملى رحمه الله تعالى في فتاويه واداعلى من زعم خلافه مغتر ابظاها مامرا (قوله ثم افق  
الخ) في هذا المنال نظر سيظهر (قوله ثم استحققت عليه) أي كان باع ما اخذه بشفعة الجوار ثم اشتراه ولا

الحادثة نفسها لامثلها خلافا للجلال المحلى كان افق بينونة زوجته في نحو تعليق فنكح اختها ثم افق بأن لا بينونة فارادان يرجع  
للاولى ويعرض عن الثانية من غير ابانتها وكان اخذ بشفعة الجوار تقليد لابي حنيفة ثم استحققت عليه فاراد تقليد الشافعى في تركها

باع ما أخذه بشفعة الجوار ثم اشتراه ولا يصح تصوير ذلك بما لو كان له داران فبيعت دار تجاور إحداهما فأخذها بشفعة الجوار ثم أراد هو بيع داره الأخرى وأراد تقليد الشافعي في منع أخذ جاره لها فله ذلك لأن هذه قضية أخرى سم (قوله فيمتنع فيهما) أي يمتنع التقليد في مسألة الزوجة ومسألة الشفعة (قوله لأن كلا من الإمامين الخ) فيه نظر في الأولى إذ قضية قول الثاني فيها أن الزوجة الأولى باقية في عصمته وأن الثانية لم تدخل في عصمته فالرجوع للأولى والأعراض عن الثانية من غير إبانة موافق لقوله فليتاامل سم على حجج أه ع ش وتقدم عن الرشيدى إيماده وعن البصري ما يوافقه (قوله لا يقول به) أي بكل من جواز الأخذ بشفعة وعدمه ومن حل إحدى الاختين مع حل الأخرى كرى (قوله بظاهر مامر) أي من جواز العمل لنفسه ع ش (قوله والأوجه) أي بدليل فن الوجهين أو الأوجه سم (قوله خرجوها) أي استنبطوها (قوله على قواعده الخ) أي الشافعي (قوله وقد يشذون عنهما) أي يخرجون عن قواعد الشافعي ونصوصه ويجهلون في مسألة من غير أخذ منهما بل على خلافهما (قوله فتنسب لهما) أي تلك الوجوه للزنى وإني نور ولوقال لهم لكان أولى (قوله في المذهب) أي مذهب الشافعي ع ش (قوله أو الطرق) أي بدليل فن الطريقين أو الطرق سم (قوله وهي) أي الطرق سم (قوله اختلافهم) أي أثره أو لازمه سم عبارة عميرة الظاهران مسمى الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح أسماء للاختلاف اللازم للحكاية لأصحاب أه (قوله في حكاية المذهب) أي الراجع قاله السكردى وفيه نظر بل المراد بالمذهب هنا كما يعلم ما بعد مجرد ما في المسألة من القول والوجه واحدا أو متعدد دار احبا أو مرجوحا (قوله فيحكي الخ) تفسير للاختلاف عبارة غيره كان يحكي الخ (قوله بعضهم نصين) لعل هنا حذفاً يعلم ما بعده أي وبعضهم بعضهم أو مغايرهما حقيقة وإلا فيغنى عن قوله وبعضهم بعضهم ما قبله (قوله أو عكسه) يغنى عنه كاف كأوجهه أو بمعنى الواو الخ (قوله أو باعتبار) عطف على حقيقة (قوله وعكسه) مرافيه (قوله فلهذا) أي لكثرة أنواع الاختلاف هذا ما يظهر لي لكن فيه تعليل الشيء بنفسه فتأمل (قوله أي المنصوص الخ) أي فهو من إطلاق المصدر على المفعول (قوله لأنه لما نسب إليه الخ) عبارة المغنى وسمى ما قاله نصا لأنه مرفوع القدر لتنصيص الإمام عليه أو لأنه مرفوع إلى الإمام من قولك نصصت إلى فلان إذا رفعت إليه أه (قوله حيث ذكر) أي الخلاف وهذا تمهيد لقوله الآتي ولا ينافيه الخ قول المتن (في جميع الحالات) أي حالات الخلاف من كونه أوقالا أو وجوها فلا تنافي بين قول الشارح غالبا وقول المصنف جميع الخ كما هو ظاهر للتدبر ولعل هذا ما أشار إليه الفاضل المحشى سم بقوله فتأمل فيه دقة بصري وعبارة السكردى قوله في جميع الحالات أي حالات الأقوال أو الأوجه وغير ذلك وقوله غالبا أي بيان مراتب الخلاف غالبا أه وعبارة سم قوله غالبا قد يقال هذا القيد لا يتصور مع قول المصنف بأن قوله لحيث الخ تفسير للحالات التي بين فيها مراتب الخلاف فالمعنى في جميع الحالات التي أقول فيها شيئا من هذه الصيغ فهو من العام بخصوص والفاء للتفسير أه وقوله وقد يجاب أيضا الخ هذا هو الجواب اقتصر عليه النهاية وزاد المغنى ما أشار إليه الشارح بقوله غالبا بما نصه أو أن مراده في أغلب الأحوال بحسب طاقته وربما يكون هذا أولى أه أي من الجواب بأنه من العام

يصح تصوير ذلك بما لو كان له داران فبيعت دار تجاور إحداهما فأخذها بشفعة الجوار ثم أراد هو بيع داره الأخرى وأراد تقليد الشافعي في منع أخذ جاره لها فله ذلك لأن هذه قضية أخرى كما يجوز أخذ جاره لها تقليدا لاني حنيفة (قوله لأن كلا من الإمامين الخ) فيه نظر في الأولى إذ قضية قول الثاني فيها أن الزوجة الأولى باقية في عصمته وأن الثانية لم تدخل في عصمته فالرجوع للأولى والأعراض عن الثانية من غير إبانة موافق لقوله فليتاامل (قوله والأوجه) أي بدليل قوله فن الوجهين أو الأوجه (قوله أو الطرق) أي بدليل فن الطريقين أو الطرق (قوله وهي اختلافهم) أي أثره أو لازمه (قوله غالبا) قد يقال هذا القيد لا يتصور مع قوله في جميع الحالات فتأمل فيه دقة وقد يجاب أيضا أي عن المصنف بأن قوله الآتي لحيث الخ تفسير للحالات التي بين فيها مراتب الخلاف فالمعنى في جميع الحالات التي أقول فيها شيئا

فيمتنع فيهما لأن كلا من الإمامين لا يقول به حينئذ فأعلم ذلك فانه مهم ولا تغتر بمن أخذ بظاهر مامر (والوجهين) أو الأوجه لأصحاب خرجوها على قواعده أو نصوصه وقد يشذون عنهما كالزنى وأبي نور فتنسب لهما ولا تعد وجوها في المذهب (والطريقين) أو الطرق وهي اختلافهم في حكاية المذهب فيحكي بعضهم نصين وبعضهم نصوصا وبعضهم بعضها أو مغايرها حقيقة كأوجه بدل أقوال أو عكسه أو باعتبار كتفصيل في مقابلة إطلاق وعكسه فلهذا كثرت الطرق في كثير من المسائل (والنص) أي المنصوص للشافعي رضي الله عنه من نص الشيء مرفعه وأظهره لأنه لما نسب إليه من غير معارض كان ظاهراً مرفوع الرتبة على غيره (ومراتب الخلاف) قوة وضعفا حيث ذكر (في جميع الحالات) غالبا

لا ولا ينافيه جزمه بمسائل فيها خلاف لأنه لم يلتزم ذكر كل خلاف فيما ذكر بل أنه حيث ذكر خلافا بين مرتبته أو فيها نص من غير ذكر له لأن قضية سياقه الآتي أنه إن ما يذكر نصا يقابله وجه أو تخريج وأنه لا يذكر كل نص كذلك بل أن ما ذكره لا يكون إلا كذلك فتأمل (فحيث) بالضم ويجوز الفتح والكسر مع إبدال يائه واو أو ألفا وهي دالة على المكان حقيقة أو مجازا كما في الله أعلم حيث يجعل رسالاته بتضمنين العلم معنى ما يتعدى إلى الظرف أي الله أنفذ علما حيث يجعل أي هو نافذ العلم في هذا الموضع فاندفع ما قيل يتعين أنها مفعول به على السعة لأن أفعل التفضيل لا ينصبه إلا لظرف لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان ولأن المعنى أنه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة لاشيئا في المكان قيل وكما هنا وهو عجيب إذ التقدير فكل مكان من هذا الكتاب (أقول) فيه وزعم الاخفش أنها ترد للزمان (الظاهر أو المشهور

المخصوص (قوله لما يأتي) أي في شرح قوله وحيث أقول وقيل كذا الخ كردى (قوله قديين) أي نحو أصح القولين وظهر الوجهين وقوله وقد لا أي نحو الأصح والظاهر معنى (قوله ولا ينافيه الخ) أي كما علم من قوله حيث ذكر ولعله لم يعرفه عليه نظر العطف قوله أو فيها نص الخ على قوله فيها خلاف لأنه لا يعلم من ذلك (قوله لأنه لم يلتزم الخ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليتأمل بل قضيته اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب الخلاف وبه يسهل الحال جدا سم وقد يغنى عن التعليل المذكور وعن قوله الآتي لأن قضيته الخ قوله غالباً تأمل (قوله سياقه الآتي) أي بقوله وحيث أقول النص الخ كردى (قوله نصا يقابله وجه أو تخريج) أي بحسب اطلاعه فلا يرد ما عساه يفرض من تركه نصا يقابله ما ذكر فعله لم يطلع عليه ولم يثبت عنده فليتأمل سم أقول يغنى عما قدره قول الشارح وأنه لا يذكر الخ إلا أن يردان ما قدره يغنى عن قول الشارح المذكور (قوله وأنه لا يذكر كل نص الخ) وقد يقال فما المرجح حينئذ لتخصيص البعض بالذكر مع اتحاد النوع (قوله أي الله أنفذ الخ) تأويل أعلم بأنفذ لا يخلص فان أول أنفذ بأصل الفعل فيمكن تأويل أعلم به فلا حاجة لذكر النفوذ وقوله أي هو نافذ يقتضى صرف العلم عن التفضيل سم ولك منع أول كلامه بأن تأويل أعلم بأنفذ لا يتحصّل ما يتعدى إلى الظرف وأما قوله أي هو نافذ العلم المقتضى لما ذكر فلا إشارة إلى أن علمه تعالى بل جميع صفاته بالنسبة إلى متعلقاته لا يتصور فيه التفضيل (قوله فاندفع ما قيل أنه مفعول به) صرح ابن هشام بأن حيث في الآية مفعول به لفعل محذوف أي يعلم سم وكذا صرح بذلك الرضى (قوله لأن أفعّل الخ) متعلق بعلى السعة كردى (قوله لا ينصبه) لم يقل لا يعمل فيه لأنه يعمل فيه بحرف التقوية فيقال أنا ضرب منك لزيد وأعرف منك بزيد عصام (قوله لا ظرف) ضبب بينه وبين مفعول به سم (قوله لأنه تعالى الخ) علة لا ظرف وقوله ولأن المعنى الخ عطف عليه (قوله وكما هنا) كأنه عطف على كافي الله أعلم حيث الخ وقوله إذ التقدير الخ كأنه رد على ما في هذا القيل من أن ما هنا من المكان المجازى بأن ما هنا مكان حقيقى وفيه نظر لأن أجزاء الكتاب سواء جعل بمعنى الألفاظ أو النقوش أو المعانى أو غير ذلك مما فصل في محله ليست أما كن حقيقة للقول المذكور سواء أردنا بالمكان المكان لغة أو المكان اصطلاحاً كما هو ظاهر فقوله وهو عجيب إنما العجيب التعجب منه سم (قوله أنها ترد) أي لفظة

من هذه الصبغ فهو من العام المخصوص والفاء للتفسير وبأنه لم يعتد بالقليل مبالغة في مقام المدح والخطابة (قوله لأنه لم يلتزم الخ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليتأمل بل قضيته اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب الخلاف وبه يسهل الحال جدا (قوله نصا يقابله وجه أو تخريج) أي بحسب اطلاعه فلا يرد عليه ما عساه يفرض من تركه نصا يقابله ما ذكر فعله لم يطلع عليه ولم يثبت عنده فليتأمل (قوله أي الله أنفذ) تأويل أعلم بأنفذ لا يخلص فان أول أنفذ بأصل الفعل فيمكن تأويل أعلم به فلا وجه لذكر النفوذ وقوله أي هو نافذ يقتضى صرف العلم عن التفضيل (قوله فاندفع ما قيل يتعين أنها مفعول به) صرح به ابن هشام بأن حيث في الآية مفعول به لفعل محذوف أي يعلم (قوله لا ظرف) ضبب بينه وبين مفعول به (قوله قبل وكما هنا) كأن قوله وكما هنا عطف على قوله كافي الله أعلم حيث يجعل رسالاته وقوله إذ التقدير الخ كأنه رد على ما في هذا القيل من أن ما هنا من المكان المجازى بأن ما هنا مكان حقيقى وفيه نظر لأن أجزاء الكتاب سواء جعل بمعنى الألفاظ أو النقوش أو المعانى أو غير ذلك مما فصل في محله ليست أما كن حقيقة للقول المذكور سواء أردنا بالمكان لغة أو المكان اصطلاحاً كما هو ظاهر لمن تأمل معنى المكان لغة واصطلاحاً ونسبة القول المذكور إليه فتأمل (قوله وهو عجيب) إنما العجيب التعجب منه (قوله فحيث أقول الاظهر أو المشهور) المراد بالظاهر أو المشهور اللفظ أي وحيث أقول هذا اللفظ وهو مرفوع على الحكاية لحالة رفعه ويجوز غير الرفع أيضاً كما هو ظاهر وقوله فن القولين أي فرادى بالظاهر أو المشهور أي هذا اللفظ هو الاظهر أو المشهور من القولين أو الأقوال أي القول الاظهر أو المشهور منهما أو منها فالأظهر أو المشهور المذكور في المتن المراد به اللفظ والمقدر الذى تعلق به من المراد به

حيث قول المتن (الآظهر أو المشهور) أى هذا اللفظ وهو مرفوع على الحكاية لحال رفعه ويجوز غير الرفع  
أيضا كما هو ظاهر وقوله (فن القولين أو الأقوال) أى فردى بلفظ الآظهر أو الأشهر القول الآظهر أو الأشهر  
من القولين أو الأقوال فالآظهر أو المشهور المذكور فى المتن المراد به اللفظ والمقدر الذى تعلق به من المراد  
به القول لا اللفظ وحاصل المراد وحيث أذكر هذا اللفظ فقد اردت به القول الآظهر أو المشهور من القولين  
الخ وقس على ذلك نظائره الآتية سم (قوله متعلق بالآظهر الخ) أراد بالتعلق بذلك الحمل عليه لا تعلق  
الجار لان ذلك التعلق مع كائن الآتى والحمول على الشئ يكون وصفه له لكن لما لم يكن الظرف وصفه له  
حقيقة بل وصفه الحقيقي متعلق الظرف قال لكونه كالوصف له كرى عبارة البصرى لعل مراده التعلق  
المعنوى ليلا يتم قوله أى فاحدهما كائن الخ اه (قوله لكونه) أى من القولين أو الأقوال كالوصف له أى  
للآظهر أو المشهور (قوله فاحدهما) الأولى هو قول المتن (فان قوى الخلاف) أى المخالف عميرة (قوله  
لقوة مدر كغير الراجح منه) أى من الخلاف بالمعنى المصدري وعبارة غيره وهى لقوة مدر كة أى الخلاف بمعنى  
المخالف اخصروا ووضح (قوله يكون دليله الخ) فى بعض النسخ بالباء الموحدة بصيغة الجار والمجرور عطفاً  
على قوله بان عليه الخ وفى بعضها بالياء المشناة بصيغة المضارع المنصوب عطفاً على ان عليه الخ (قوله وقد لا يقع  
الخ) أى بحسب ما يظهر لنا وإلا فالترجيح تحكم بحث ثم رأيت الفاضل المحشى سم قال مانصه قديقال لا بد  
من تميز عند المرجح وإلا لم يتصور ترجيح انتهى بصرى قول المتن (قلت الآظهر) يجوز ان قلت بمعنى  
ذكرت فلم يحتاج إلى جملة أو على ظاهره لانه لا يريد بالآظهر لفظه ثم الظاهر ان لفظ الآظهر مرفوع حكاية له  
باعتبار بعض احواله وإلا فهو فى كلامه يقع غير مرفوع وعلى هذا يجوز نصبه وجره حكاية لها باعتبار  
بعض الاحوال وكذا يقال فى الأصح أو الصحيح من قوله وحيث أقول الأصح أو الصحيح ومن قوله قلت  
الأصح وإلا فالصحيح سم قول المتن (فالمشهور) يجوز ان تقديره فقولى او مذكورى المشهور او فالمشهور  
مقولى او مذكورى سم (قوله بناصر) أى من موافقة المعظم أو وصحية الدليل هذا ظاهر صنيعة لكن  
فى الشق الاول وقفة إلا ان يصور بما إذا كان لصاحب الوجه استحباب وتلازمة مرجحون (قوله فهو وترجيح  
مجتهد آخر) ظاهره أنه لا يعتبر هنا موافقة مذهب مجتهد أى مطلق كما هو المراد هناك ولا ترجيح صاحب أحد  
الوجهين أو الوجه وفيه نظر بل اظن الواقع بخلافه سم (قوله ولا ترجيح الخ) يتأمل فيه ثم يمكن ان يقال  
ان المراد بترجيح مجتهد آخر موافقته (قوله وكان المراد الخ) وقديقال فى الجواب ان المراد بالصحة هى الصحة  
بحسب التخيل والقرائن المناسبة لها لا بحسب نفس الامر واما الجواب ببناء ذلك على ان كل مجتهد مصيب فلا

القول لا اللفظ فتأمل وقس على ذلك نظائره الآتية والحاصل ان حاصل المراد وحيث أذكر هذا اللفظ فقد  
اردت به وعبرت عن القول الآظهر أو المشهور من القولين الخ (قوله متعلق بالآظهر أو المشهور) قديتوهم  
ارادة لفظ الآظهر أو المشهور المذكور وفيه نظر بل لا معنى له والوجه تعلقه بمحذوف والتقدير فهو  
الآظهر أو المشهور من القولين الخ فتأمل (قوله القولين أو الأقوال) المراد المعنى وقوله قبله الآظهر أو  
المشهور المراد اللفظ أى وقد تقدم تحقيقه (قوله وقد لا يقع تميز) قديقال لا بد من تميز عند الراجح والالم  
يتصور وترجيح (قوله قلت الآظهر) يجوز ان قلت بمعنى ذكرت فلم يحتاج إلى جملة أو على ظاهره لانه لا يريد  
بالآظهر لفظه ثم الظاهر ان لفظ الآظهر مرفوع حكاية له باعتبار بعض احواله وإلا فهو فى كلامه يقع غير  
مرفوع وعلى هذا يجوز نصبه وجره حكاية لها باعتبار بعض الاحوال وكذا يقال فى الأصح أو الصحيح من  
قوله وحيث أقول الأصح أو الصحيح ومن قوله قلت الأصح أو الصحيح (قوله فالمشهور) يجوز ان تقديره  
فقولى او مذكورى المشهور او فالمشهور مقولى او مذكورى ثم المراد بالمشهور لفظه والظاهر انه مرفوع  
حكاية لبعض احواله فانه يقع غير مرفوع ايضا انتهى (قوله فهو وترجيح مجتهد آخر) ظاهره انه لا يعتبر هنا  
موافقة مذهب مجتهد أى مطلق كما هو المتبادر هناك ولا ترجيح صاحب أحد الوجهين أو الوجه وفيه نظر  
بل اظن الواقع بخلافه (قوله وكان المراد بصحته الخ) قديقال فى الجواب ان المراد بالصحة هى الصحة بحسب

المشهور لكونه كالوصف له  
أى فاحدهما كائن من  
جملة (القولين أو الأقوال  
فان قوى الخلاف) لقوة  
مدر كغير الراجح منه بظهور  
دليله وعدم شدوذه وتكافؤ  
دليلهما فى أصل الظهور  
و يمتاز الراجح بأن عليه المعظم  
أو يكون دليله أوضح وقد  
لا يقع تميز (قلت الآظهر)  
لا شعاره بظهور مقابله (وإلا)  
يقو مدر كة (فالمشهور)  
هو الذى أعبر به لا شعاره  
بخفاء مقابله ويقع اللوائف  
تناقض بين كتيبه فى الترجيح  
ينشأ عن تغير اجتهاده  
فليعتن بتحرير ذلك من  
يريد تحقيق الأشياء على  
وجهها (وحيث أقول  
الأصح أو الصحيح فن الوجهين  
أو الوجه) ثم إن كانت من  
واحد فالترجيح بها مرفى  
الأقوال أو من أكثر فهو  
بترجيح مجتهد آخر (فان  
قوى الخلاف) بنظير ما مر  
فى الأقوال (قلت الأصح)  
لا شعاره بصحة مقابله وكان  
المراد بصحته مع الحكم عليه  
بالضعف ومع استحالة  
اجتماع حكمين متضادين على  
موضوع واحد فى آن واحد  
أن مدر كة له حظ من النظر  
بحيث يحتاج فى رده إلى غوص  
على المعانى الدقيقة والادلة  
الخفية بخلاف مقابل  
الصحيح الآتى فانه ليس

فمكان ذلك صحيحا بالاغتبار المذكور وان كان ضعيفا بالحقيقة يجوز الغمل به فلم يجتمع حكمان كاذم فتمثل ذلك واعرض عما وقع هنا من اشكالات واجوبة لا ترضى وقد يقع للمصنف أنه في بعض كتبه يعبر بالأظهر وفي بعضها (٥١) يعبر عن ذلك بالأصح فان عرف ان

الخلاف أقوال أو أوجه فواضح والارجح الدال على انه اقوال لان مع قائله زيادة علم بنقله عن الشافعي رضي الله عنه بخلاف نافية عنه (ولما) يقول (الصحيح) هو الذي اعبر به لاشعاره بانتفاء اعتبارات الصحة عن مقابله وانه فاسد ولم يعبر بنظيره في الأقوال بل أثبت لنظيره الخفاء وان القصور في فهمه إنما هو منا فحسب تادبا مع الامام الشافعي كما قال وفرقا بين مقام المجتهد المطلق والمقيد فان قلت اطباقهم هنا على ان التعبير بالصحيح قاض بقساد مقابله يقتضي ان كل ما عبر فيه به لا يسر الخروج من خلافه لان شرط الخروج منه عدم فساده كما صرحوا به وقد صرحوا في مسائل عبروا فيها بالصحيح بسن الخروج من الخلاف فيما قلت يجاب بأن الفساد قد يكون من حيث الاستدلال الذي استدله لا مطلقا فهو فساد اعتباري وبفرض انه حقيقي قد يكون بالنسبة لقواعدنا دون قواعد غيرنا ولما ظهر للمصنف مثلا والذي

يظهر في القولين ولا في الوجهين إذا كانا لو اُحد سم أقول وأيضا ان الشارح أشار الى رد ذلك الجواب بقوله (قوله فكان ذلك) أي مقابل الاصح (قوله لا يجوز العمل به) أي في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه كما مر عن الرشيدى عن الشارح (قوله عن ذلك) أي عما عبر عنه بالأظهر (قوله فواضح) يعني يرجح ما يطابق المعروف كرى (قوله لان مع قائله الخ) هذا إنما يظهر لو اطلق مقابله ولم ينسبه الى معين من الاصحاب ولعل الاولى التعليل بانه الاصل والغالب (قوله بنظيره) أي بنظير الفساد يعني لم يعبر بعبارة تدل على ان المقابل فاسد كرى ولا يخفى ما فيه من التكلف وعبارة غير الشارح وهي ولم يعبر بذلك أي بالأصح والصحيح في الأقوال تادبا مع الامام الشافعي كما قال فان الصحيح منه مشعر بفساد مقابله اه اخصر واوضح (قوله كما قال) أي قال في إشارات الروضة ع ش (قوله لان شرط الخروج الخ) أي سن الخروج (قوله قلت يجاب الخ) قد يقال فساد استدلال خاص مع وجود استدلال صحيح اخر لا يقتضى التعبير بالصحيح بل بالأصح كما لا يخفى إذ صحة القول وعدم فساده لا يتوقفان على صحة جميع ادلته كما هو ظاهر ويتجه ان يجاب عن الاشكال المذكور بان الموضع التي راعوا فيها الخلاف تبين أنها لم تكن من باب الصحيح بل من باب الاصح وإنما وقع التعبير بالصحيح لنحو اجتهاد بان خلافه او بمن لا يفرق بين الاصح والصحيح فان الفرق بينهما اصطلاح للمصنف ومن وافقه لا لجميع الاصحاب سم (قوله من حيث الاستدلال الخ) أي من حيث الدليل الذي الخ وقوله لا مطلقا أي لا من حيث جميع ادلته (قوله انه حقيقي) أي ان الفساد من حيث جميع الادلة (قوله بالنسبة لقواعدنا الخ) في هذا الوجه الثاني نظر إذ لا عبرة عندنا بقواعد غيرنا المخالفة لقواعدنا إلا ان تقيد قواعد غيرنا بما قوى دليلها فليتامل سم قول المثنى (المذهب) أي هذا اللفظ والظاهر رفعه على الحكاية باعتبار بعض احواله ويجوز غير الرفع ايضا باعتبار الباقي سم (قوله وبعض قول لا) أي سواء ايضا (قوله أو وجه الخ) عطف على القطع (قوله وبعض ذلك) انظر لمباينته لما قبله سم وللكردى هنا ما لا يدفع الاشكال لسكونه دخلا فيما قبله ويمكن ان يقال ان اسم الاشارة راجع الى النص وخير او بعضه راجع الى الاكثر وخير او غيره راجع الى قوله وجهها او اكثر (قوله او بعضه) ضبب بينه وبين ذلك سم عبارة السكردى أي يحكى بعض الاكثر في مقابلة الاكثر اه (قوله كما مر) أي في شرح والطريقين (قوله

التخيل والقرائن المناسبة لها لا بحسب نفس الامر واما الجواب ببناء ذلك على ان كل مجتهد مصيب فلا يظهر في القولين ولا في الوجهين إذا كانا لو اُحد فان قيل ولا إذا كانا لا اثنين لانه إذا كان كل مجتهد مصيبا فالحق متعدد بتعدد المجتهدين فلا مزية لاحد القولين او الوجهين على الاخر حتى يراد ظهوره او صحته على ظهوره او صحة الآخر ايصح وصفه بانه اظهر او اصح قلت قد يكون اُحدهما وان كان كل حقار جمع لزيادة مصلحته او كونه ادخل في الخدمة او نحو ذلك الا ترى ان خصال الخير كل منها حق مع ان بعضها راجح لزيادة مصلحته فقد يتصور مثل ذلك في الحق بتعدد المجتهدين فيوصف بنحو الاظهرية او الاصحية فليتامل (قوله قلت يجاب بان الفساد الخ) قد يقال فساد استدلال خاص مع وجود استدلال صحيح اخر لا يقتضى التعبير بالصحيح بل بالأصح كما لا يخفى إذ صحة القول وعدم فساده لا يتوقفان على صحة جميع ادلته كما هو ظاهر ويتجه ان يجاب عن الاشكال المذكور بان الموضع التي راعوا فيها الخلاف تبين انها لم تكن من باب الصحيح بل من باب الاصح وإنما وقع التفسير بالصحيح لنحو اجتهاد بان خلافه او بمن لا يفرق بين الاصح والصحيح فان الفرق بينهما اصطلاح للمصنف ومن وافقه لا لجميع الاصحاب (قوله يكون بالنسبة الخ) في هذا الوجه الثاني نظر إذ لا عبرة عندنا بقواعد غيرنا المخالفة لقواعدنا إلا ان تقيد قواعد غيرنا بما قوى دليلها فليتامل (قوله قول المذهب) أي هذا اللفظ والظاهر رفع المذهب على الحكاية باعتبار بعض احواله لان المراد لفظه ويجوز غير الرفع ايضا باعتبار الباقي (قوله وبعض ذلك) انظر لمباينته لما قبله (قوله او بعضه) ضبب بينه وبين ذلك (قوله

ظهر لغيره قوته فتدب الخروج منه (وحيث أقول المذهب فن الطريقين أو الطرق) كان يحكى بعض القطع أي أنه لا نص سواء وبعض قولاً أو وجهاً أو أكثر وبعض ذلك أو بعضه أو غيره مطلقاً أو باعتبار كما مر ثم الراجح المعبر عنه بالمذهب قد يكون طريق القطع



او موافقها من طريق الخلاف او بخلافه الكنى قبل الغالب انه الموافق والاستقرار الناقص المفيد للظن يؤيده وربما وقع للجمهور كالعزيز استعمال الطريقين موضع الوجين (٥٢) وعكسه (وحيث اقول النص فهو نص) الامام القرشي المطلي الملتقى مع النبي صلى الله عليه وسلم

قيل الغالب انه الموافق) هذا منوع نهاية قال الرشيدى والقائل بذلك الاسنوى والركشى اه (قوله يؤيده) اى ما قيل (قوله استعمال الطريقين الخ) اى تجوزا ع ش قول الماتن (وحيث اقول النص) اى هذا اللفظ والظاهر انه مرفوع باعتبار حكاية بعض احواله ويجوز غيرهم (قوله فى جده الرابع الخ) فيه تسميح فان عبد مناف ثالث جدوده صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف (قوله محمد الخ) بدل من الامام (قوله ابن عبد يزيد) كذا فى النهاية والمغنى وغيرهما وفى بعض نسخ الشرح بن يزيد باسقاط عبد ولعله من قلم الناسخ (قوله ابن ادريس الخ) وام الامام فاطمة بنت عبد الله ابن الحسن بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضى الله عنهم بغير مى (قوله هاشم الخ) هو غير هاشم الذى هو اخو المطلب وجده صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهاشم المذكور فى نسب الشافعى هو بن المطلب اخو هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فالخاصل ان المطلب ابن عبد مناف له اخ اسمه هاشم هو جد النبي صلى الله عليه وسلم وابن يسمى هاشما ايضا هو جد الشافعى والشافعى انما يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم فى عبد مناف رشيدى فهاشم الذى فى نسبه صلى الله عليه وسلم هو عم هاشم الذى فى نسب الشافعى رضى الله عنه والمطلب فى نسب الامام عم عبد المطلب جده صلى الله عليه وسلم (قوله نسبة لشافع) والنسبة الى الشافعى شافعى لاشفعوى كما قيل به لان القاعدة ان المنسوب للمنسوب يؤتى به على صورة المنسوب اليه لكن بعد حذف الياء من المنسوب اليه واثبات بدله فى المنسوب ع ش (قوله لشافع المذكور الخ) ولما نسب اليه لانه صحابي ابن صحابي وللتفاوت بالشفاعة شيخنا (قوله وشافع هذا الخ) عبارة المغنى وشافع بن سائب هو الذى ينسب اليه الشافعى لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعر واسلم ابو السائب يوم بدر فانه كان صاحب راية بنى هاشم فأسرى جملة من اسرو فدى نفسه ثم اسلم اه (قوله وفاق الخ) فانه اول من تكلم فى اصول الفقه واول من قرر ناسخ الاحاديث ومنسوخها واول من صنف فى ابواب كثيرة من الفقه معرفة مغنى (قوله وهذه الثلاثة الخ) جملة حالية (قوله ما لم يجتمع الخ) فاعل واجتمع (قوله فى الحديث المعمول به الخ) يريدان الحديث الضعيف يعمل به فى فضائل الاعمال كرى (قوله فى مثل ذلك) يعنى فى المناقب بصرى (قوله كما ذكر) اى فى الحديث من كونه يملأ طباق الارض علما (قوله وكاشف اصحابه الخ) قال للربيع انت زاوية كنى فعاش بعده قريبا من سبعين سنة حتى صارت الرواحل تشد اليه من اقطار الارض لسماع كتب الشافعى ومع هذا قال اى الشافعى وددت ان لو اخذعنى هذا العلم من غير ان ينسب الى منه شىء وكان رضى الله تعالى عنه بحاج الدعوة لا تعرف له كبيرة ولا صوبة ومن كلامه رضى الله تعالى عنه :

امت مطامعى فارحت نفسى \* فان النفس ما طمعت تهون  
واحيت القنوع وكان ميتا \* فى احيائه عرضى مصون  
إذا طمع يحل بقلب عيد \* علته مهانة وعلاه هون  
وله ايضا ماحك جلدك مثل ظفرك \* فتقول انت جميع امرك  
وإذا قصدت الحاجة \* فاقصد لمعرف بقدرك

مغنى (قوله ولد بغزة الخ) اى التى توفى فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ولد بعسقلان وقيل بمى مغنى (قوله ثم اجيز الخ) عبارة المغنى ثم حمل الى مكة وهو ابن ستين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع

او موافقها الخ) هل يصدق على الموافق المذكور او المخالف المذكور قولنا فهو المذهب من الطريقين او الطرق الذى هو تقدير قوله فن الطريقين او الطرق واقول نعم يصدق لان الموافق والمخالف الذى هو بعض احدى الطريقين او الطرق من الطريقين او الطرق (قوله وحيث اقول النص) اى هذا اللفظ والظاهر انه

فى جده الرابع عبد مناف محمد بن ادريس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف (الشافعى) نسبة لشافع المذكور وشافع هذا اسلم هو وابوه السائب صاحب راية قریش يوم بدر (رضى الله تعالى عنه) امام الائمة علما وعلماء وورعا وزهدا ومعرفة وذكاء وحفظا ونسبافانه برع فى كل ما ذكر وفاق فيه اكثر من سبقه لاسيما مشايخه كمالك وسفيان بن عيينة ومشايخهم واجتمع له من تلك الانواع وكثرة الاتباع فى اكثر اقطار الارض وتقدم مذهبه واهله فيها لاسيما فى الحرمين والارض المقدسة وهذه الثلاثة واهلها افضل الارض واهلها ما لم يجتمع لغيره وهذا وحكمة تخصيصه فى الحديث المعمول به فى مثل ذلك وزعم وضعه حسدا وغلطا فاجش وهو قوله صلى الله عليه وسلم عالم قریش يملأ طباق الارض علما قال احمد وغيره من ائمة الحديث والفقه نراه الشافعى اى لانه لم يجتمع لقرشى من الشهرة كما ذكر ما اجتمع له فلم ينزل الحديث الا عليه وكاشف اصحابه بوقائع وقعت بعد موته كما اخبر وراى النبي

صلى الله عليه وسلم وقد اعطاه ميزانا فاوالت له بان مذهبه اعدل المذاهب ووافقه السنة الغراء التى هى اعدل الملل ووافقه سنيين للحكمة العلمية والعملية ولد بغزة على الاصح سنة خمس مائة ثم اجيز بالافتاء وهو ابن نحو خمس عشرة سنة ثم رحل للمالك فاقام عند مدة

ثم لبغداد ولقب ناصر السنة لما نظر اكبرها وظفر عليهم كحمد بن الحسن وكان ابو يوسف إذ ذاك ميتا بعد عامين رجع لمكة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين ثم بعد سنة لمصر فاقام بها كفا لاهلها إلى ان تقطع \* ومن الخوارق (٥٣) التي لم يقع نظيرها مجتهد غيره استنباطه

وتحريره لمذهبه الجديد على سبعة المفردة في نحو اربع سنين وتوفي سنة اربع ومائتين بها وأريد بعد ازمنة نقله منها لبغداد فظهر من قبره لما فتح روائح طيبة عطلت الحاضرين عن إحساسهم فتركوه وقد أكثر الناس التصانيف في ترجمته حتى بلغت نحو اربعين مصنفًا ذكرت خلاصتها في شرح المشكاة وليتنبه لكثير عما في رحلته الرازي كالسبقي فان فيها موضوعات كثيرة ويكون هناك وجه ) مقابل له (ضعيف) لا يعتمد وإن كان في مدركه قوة بالا اعتبار السابق (أو قول) له بناء على أن المخرج ينسب اليه وفيه خلاف الاصح لالانه لو عرض عليه لربما أبدى فارقا لا مقيدا كما افاده قوله (مخرج) من نصه في نظير المسئلة على حكم مخالف بأن ينقل بعض اصحابه نص كل إلى الاخرى فيجتمع في كل منصوص ومخرج ثم الراجح اما المخرج واما المنصوص واما تقرير النصين والفرق وهو الاغلب ومنه النص في مضخة قال القوابل لو بقيت لتصورت على انقضاء العدة بها لان مدارها على يقين برامة الرخم وقد وجد

سنين والموطأ وهو ابن عشر وتفق على مسلم بن خالد مفتي مكة المعروف بالزنجي لشدة شقوته من باب أسماء الاضداد واذن له في الافتاء وهو ابن خمس عشرة سنة مع انه نشأ بيا في حجر امه في قلة من العيش وضيق حال وكان في صباه يجالس العلماء ويكتب ما يستفيده في العظام ونحوها حتى ملامنها خبايا ثم رحل إلى مالك الخ وعبارة النهاية واذن له مالك في الافتاء وهو ابن خمس عشرة سنة اه وفي البجيرمي نقلا عن بعض الفضلاء مانصه قوله اي الخطيب واذن الخ اي مسلم كما هو ظاهر كلامه وصرح به الاسنوي ولا تنافي بينه وبين ما في النهاية لاحتمال أن الاذن صدر منها أي من مسلم ومالك في سنة واحدة اه (قوله ثم لبغداد) سنة خمس وتسعين واه فاجتمع عليه علماءوها ورجع كثير منهم عن مذاهب كانوا عليها إلى مذهبه وصنف بها كتابه القديم معنى (قوله رجع لمكة) فاقام بها مدة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين فاقام بها شهرا معنى (قوله فاقام بها) اي ست سنين بدليل ما بعده بجيرمي (قوله كفا لاهلها) ولم يزل بها ناشرا للعلم ملازما للاشتغال بجامعها العتيق معنى (قوله وتوفي الخ) وسبب موته انه اصابته ضربة شديدة فمض بها أياما ثم مات قال ابن عبد الحكم سمعت أشهب يدعو على الشافعي بالموت فكان يقول اللهم امت الشافعي ولاذهب علم مالك فذكرت ذلك للشافعي فقال :

تمنى أناس أن أموت وإن أمت \* فذلك سبيل لست فيها بأوحد

فقل للذي ينبغي خلاف الذي مضى \* تها لاخرى مثلهما وكان قد

فتوفي بعد الشافعي بثمانية عشر يوما فكان ذلك كرامة للامام شيخنا زاد البجيرمي قيل الضارب له اشهب حين تناظر مع الشافعي فاحمته الشافعي فضربه قيل بكيلون وقيل بمفتاح في جبهته والمشهور ان الضارب له فتيان المغربي قال بعضهم ومن جملة كرامات الشافعي رضى الله تعالى عنه ان الله تعالى اخفى ذكر فتيان وكلامه في العلم حتى عند اهل مذهبه اه (قوله سنة اربع الخ) يوم الجمعة سألخ رجب ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه معنى قال الربيع رايت في المنام قبل موت الشافعي رضى الله تعالى عنه بايام ان ادم صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه مات ويريدون ان يخرجوا اجنازه فلما اصبحت سالت بعض اهل العلم فقال هذا موت أعلم أهل الارض لان الله تعالى علم آدم الاسماء كلها فاما كان لا يسير حتى مات الشافعي رضى الله تعالى عنه (فائدة) اتفق لبعض اولياء الله تعالى انه رأى ربه في المنام فقال يا رب باي المذاهب اشتغل فقال له مذهب الشافعي نفيس بجيرمي (قوله بالا اعتبار السابق) اي في شرح فان قوى الخلاف (قوله وفيه خلاف) اي في نسبة القول المخرج إلى الشافعي وقوله الاصح لا اي لا ينسب للشافعي وقوله لا مقيدا اي يكونه مخرجا وقوله كما افاده أي التقييد (قوله بأن ينقل الخ) عبارة المغنى والنهاية والتخريج ان يجيب الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما فينقل الاصحاب جوابه في كل صورة منهما إلى الاخرى فيحصل في كل صورة منهما قولان منصوص ومخرج المنصوص في تلك والمخرج في تلك وفي تلك هو المخرج في هذه فيقال فيها قولان بالنقل والتخريج والغالب في مثل هذا عدم اطباق الاصحاب على التخريج بل منهم من يخرج ومنهم من يبدي فارقين الصورتين اه (قوله واما المنصوص) ليتامل وجه المغايرة بينه وبين ما يليه بصري ويمكن توجيه المغايرة بأن المراد ان الراجح اما المخرج أي في المسئلة الاولى والمنصوص في الثانية واما المنصوص اي في الاولى والمخرج في الثانية عكس الاول (قوله والفرق) منهوب بانه مفعول معه للتقرير اي واما تقرير النصين مع الفرق بين المسئلة ونظيره اقاله السكردى ويجوز بل يتعين انه بالرفع عطفًا على تقرير الخ كما يعلم بمرجعة النحو (قوله وهو الاغلب) أي التقرير كرى (قوله ومنه) أي الاغلب أو التقرير (قوله على انقضاء الخ) متعلق بالنص (قوله لان مدارها) اي انقضاء العدة والثانيك باعتبار المضاف اليه (قوله وعدم حصول الخ) عطف على انقضاء الخ (قوله وهو ما قاله الخ) اي احداثا واستقرارا

وعدم حصول أمية الولد بها لان مدارها على وجود اسم الولد ولم يوجد (وحيث أقول الجديد) وهو ما قاله الشافعي رضى الله عنه بمصر ومنه المختصر والبويطي والام خلافا لمن شذ وقبل ما قاله بعد خروجه من بغداد إلى مصر (فالتقديم)

عميرة عبارة المغنى الجديد ما قاله الشافعي بمصر تصنيفا أو افتاء ورواه البويطى والمزنى والربيع المرادى وحرمله ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذى انتقل اخيرا الى مذهب ابيه وهو مذهب مالك وغير هؤلاء الثلاثة الا اولهم الذين تصدوا بذلك وقاموا به والباقيون نقلت عنهم اشياء محصورة على تفاوت بينهم اه وفي النهاية ما يوافقها (قوله) وهو ما قاله قبل دخولها (شامل لما قاله في طريقها سم عبارة المغنى والقديم ما قاله الشافعي بالعراق تصنيفا وهو الحجة او اقرى به ورواه جماعة اشهرهم الامام احمد بن حنبل والزعفرانى والكرائيسى وابو ثور وقد رجح الشافعي عنه وقال لا أجعل فى حل من رواه عنى وقال الامام لا يحل عد القديم من المذهب وقال الماوردى فى أثناء كتاب الصداق غير الشافعي جميع كتبه القديمة فى الجديد الا الصداق فانه ضرب على مواضع منه وزاد مواضع وامام وجد بين مصر والعراق فالمتاخر جديد او المتقدم قديم وإذا كان فى المسئلة قولان قديم وجديد فالجديد هو المعمول به إلا فى مسائل يسيرة نحو السبعة عشر ائق فيها بالقديم قال بعضهم وقد تتبع ما ائق فيه بالقديم فوجد منصو صا عليه فى الجديد ايضا ونبه فى شرح المذهب هنا على شيئين احدهما ان افتاء الاصحاب بالقديم فى بعض المسائل محمول على ان اجتهادهم ادا هم الى القديم لظهور دليله ولا يلزم من ذلك نسبه الى الشافعي قال وحيث قد فن ليس أهلا للتخريج يتعين عليه العمل والفتوى بالجديد ومن كان أهلا للتخريج والاجتهاد فى المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل فى العمل والفتوى به ميتان هذا رايه وان مذهب الشافعي كذا وكذا قال وهذا كله فى قديم لم يعضده حديث صحيح لا معارض له فان اعتضد بدليل فهو مذهب الشافعي فقد صح انه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي الثاني ان قولهم القديم مرجوع عنه وليس بمذهب الشافعي محله فى قديم نص فى الجديد على خلافه اما قديم لم يتعرض فى الجديد لما يوافقه ولا لما يخالفه فانه مذهبه اه (قوله) عدم وقوع هذه (اي لفظة قول قديم) (قوله) وعبر بعضهم بنيف وثلاثين الخ) وقد يقال لا منافاة بان يراد بالنعو ما يقرب من نيف وثلاثين (قوله) وأنه الخ) عطف على بيان الخ (قوله) ولو نص فيه (اي فى القديم) (قوله) لم نص عليه فى الجديد) (اي لم يتعرض فى الجديد لما يوافقه ولا لما يخالفه معنى) (قوله) وكان الخ) بشد التون وقوله تركه الخ (اي المصنف اسمه وخبره) (قوله) لعدم ظهوره له (اي ظهور المذكور من قوة الخلاف وضعفه للمصنف سم) (قوله) ليقوى الخ) متعلق بالاغراء وعلته (قوله) ووصف الوجه) فعل ومفعول والفاعل ضمير مستتر راجع الى المصنف (قوله) وهى ما (اي مظلوب خبرى يبرهن الخ) (اي ان كان كسبيانهاية اى اما اذا كان بديها فلا يقام عليه برهان ع ش عبارة البرهان للفاضل الكنتبوى مسائل كل فن حمليات موجبات ضروريات كليات يبرهن عليها فى ذلك الفن إن كانت نظرية الخ وقال فى حاشيته قوله إن كانت نظرية يشير الى ان المسائل لا يجب ان تكون نظرية بل قد تكون بديهية اه (قوله) ومن شأن الخ) عبارة السعد فى التلويح اعلم ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتمال الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزءا من الدليل مقدمة ومن حيث يطلب بالدليل مطلوب او من حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع فى العلم ويسئل عنه مسئلة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبار اه (قوله) ذلك (اي ما يبرهن الخ) (قوله) يسمى مطلوبا ومسئلة الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله) وصف الجمع الخ) لا حاجة الى هذا التكلف فقد ذكر الاشمو فى شرح الالفية ان الافصح فى وصف جمع الكثرة إذا كان لما لا يعقل الافراد بصرى وايضا صرح النجاة بجواز وصف غير جمع المذكر السالم من الجوع بمفرد مؤنث بتاويل الجماعة (قوله) غالبا (إشارة الى انه قد يضمها فى غير مظانها كفى زيادات الجنائز كرى) (قوله) (اي يطلب الخ) (الاوجه

مرفوع باعتبار حكايه بعض أحواله ويجوز غيره (قوله) قبل دخولها (شامل لما قاله فى طريقها) (قوله) وكان تركه) (اي المصنف وقوله) لعدم ظهوره (اي المذكور من قوة الخلاف وضعفه وقوله) (اي المصنف (قوله) غالبا (إشارة الى انه قد يضمها فى محل واحد لا فى مظانها كفى زيادة الجنائز (قوله) ينبغى) (الاوجه ان ينبغى

ومنه كتابه الحجة (أو) اقول (القديم او فى قول قديم) لا ينافيه عدم وقوع هذه فى كلامه لانه لم يذكر انه قالها بل ان صدرت فهى كسابقتها (فالجديد خلافه) والعمل عليه إلا فى نحو عشرين وعبر بعضهم بنيف وثلاثين مسئلة يأتي بيان كثير منها وأنه لنحو صحة الحديث به عملا بما تواتر عن وصية الشافعي انه إذا صح الحديث من غير معارض فهو مذهبه ولو نص فيه على ما لم ينص عليه فى الجديد وجب اعتياده لانه لم يثبت رجوعه عن هذا بخصوصه (وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح أو الاصح خلافه وحيث أقول وفى قول كذا فالراجح خلافه) وكان تركه لبيان الخلاف وضعفه فيهما لعدم ظهوره له ولا غراء الطالب على تأمله والبحث عنه ليقوى نظره فى المدارك والمآخذ ووصف الوجه بالضعف دون القول تأدبا (ومنها مسائل) جمع مسئلة وهى ما يبرهن على إثبات محموله لموضوعه فى العلم ومن شأن ذلك ان يطلب ويسأل عنه فلذا يسمى مطلوبا ومسئلة (نفيسة) (لعموم نفعها ومس الحاجة اليها ووصف الجمع بالمفرد رعاية لمفرد سائق (أضما اليه) أي المختصر فى مظانها اللاتقة بها غالبا (ينبغي) أي يطلب ومن ثم كان

الاغلب فيها استعمالها في المندوب تارة والوجوب اخرى وقد تستعمل للجواز والترجيح ولا ينبغي قد تكون للتحريم او الكراهة ( ان لا يخفى الكتاب ) المذكور وهو المختصر وما ضم إليه وقد سماه في ظهر خطبته بخطه المنهاج وهو كالمهج والنهج بفتح فسكون الطريق الواضح من نهج كذا او ضمه وقد يستعمل بمعنى سلك فقط ( منها ) لنفاستها وصفها بالنفاسة والضم افاده كلامه السابق لكن اعادها هنا بزيادة ينبغي ومعموله إظهار الشبب زيادتهما مع خلوهما عن التنسكيت بخلاف سابقهما ( واقول ) غالباً لا يرد ( ٥٥ ) عليه نحو قوله في فصل الخلاء ولا

يتكلم وإن كان زيادة مسئلة براسها وسيعلم من قوله وفي إلحاق قيد الخ أن له زيادات من غير تمييز ومن الاستقراء أنه يقول ذلك أيضاً في استدراك التصحيح عليه ( في أولها قلت وفي آخرها والله اعلم ) أي من كل عالم وزعم بعض الحنفية أنه لا ينبغي أن يقال ذلك قيل مطلقاً وقيل للأعلام بنظم الدرس ويرد بأنه للإيهام فيه بل فيه غاية التفويض المطلوب بل في حديث البخاري في باب العلم في قصة موسى مع الخضر صلى الله على نبيينا وعليهما وسلم ما يدل له وهو قوله فيه فعتب الله على موسى أي حيث شئنا عن اعلم الناس فقال أنا إذ لم يرد العلم إليه إذ رده إليه صادق بأن يقول الله أعلم بل القرآن دال له وهو الله أعلم حيث يجعل رسالاته وقد قال على كرم الله وجهه ما بردها على كبدى إذ أسألت عما لا أعلم أن أقول الله أعلم ولا ينافيه ما في البخاري أن عمر سأل الصحابة رضى الله عنهم عن سورة النصر فقالوا

أن ينبغي هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد سم على حج ويمكن جعل قول ابن حجر عليه بأن يقال أي يطلب في العرف رشيدى ( قوله استعمالها ) أي لفظة ينبغي ( قوله في المندوب تارة والوجوب اخرى ) وتحمل على أحدهما بالقرينة نهاية بقي ما لو لم تدل قرينة وينبغي أن تحمل على الندب إن كان التردد في حكم شرعى وإلا فعلى الاستحسان واللياقة ومعناها هنا كما قال عميرة أنه يطلب ويحسن شرعاً ترك خلوه الكتاب منها ع شر قول المتن ( أن يخفى ) لعلمه من الإخلاء ( قوله المذكور ) ينبغي حذفه ( قوله افاده ) أي الوصف بهما ( قوله كلامه السابق ) أي قول المصنف مع ما ضمه إليه إن شاء الله من النفائس المستجادات ( قوله لكن أعادها ) أي الوصفين وكان الاوفق لما قبله الافراد ( قوله لسبب زيادتها ) أي تلك المسائل مع خلوها أي تلك الزيادة ( قوله بخلاف سابقها ) أي من النفائس المتقدمة يعنى أنه لا تنسكيت على المصنف في زيادة فروع على ما ذكره من الفروع إذ لا سبيل إلى استيعاب الفروع الفقهية حتى يشكك عليه بأنه لم يذكر مسئلة كذا وكان ينبغي أن يذكرها بخلاف التنبيه على القيود واستدراك التصحيح فان التنسكيت يتوجه على من اطلق في موضع التقييد أو مشى على خلاف المصحح ونحو ذلك معنى قول المتن ( واقول في أولها الخ ) أي لتمييز عن مسائل المحرر بحلى أي مع التبرى من دعوى الإلعية عميرة ( قوله فلا يرد الخ ) تفريع على التقييد بغالباً ( قوله وإن كان الخ ) الوال للحال ( قوله يقول ذلك ) أي ما يأتي من قلت والله أعلم وقوله في استدراك التصحيح الخ أي مع أنه ليس من المسائل المازدة كقوله قلت الاصح تحريم ضبة الذهب مطلقاً والله أعلم معنى قول المتن ( في أولها قلت وفي آخرها الخ ) المراد بالاول والآخر معناهما العرف فيصدق بما اتصل بالاول والآخر بالمعنى الحقيقي عميرة ( قوله للإيهام ) أي لمشاركة غيره في العلم بناء على أن اسم التفضيل يقتضى المشاركة في أصل الفعل ( قوله ما يدل له ) أي لطلب ما فعله المصنف ( قوله إذ رده الخ ) في كون هذا القدر كافيافي الاستدلال تأمل بصرى ( قوله وهو الله أعلم الخ ) أي وقل الله أعلم بما لبثوا ( قوله وأبردها ) أي الكلمات أو الاجوبة أو الاقوال مبتداً خبره أن أقول الخ ( قوله ولا ينافيه ) أي ما فعله المصنف ( قوله عن سورة النصر ) أي عن المراد بالنصر والفتح فيها ( قوله أنه قال ) أي عمر رضى الله تعالى عنه ( وقوله لمن قاله ) أي خطاباً لمن قال الله أعلم ( وقوله مرة ) يظهر أنه ظرف لقال الاول ( قوله قد تتبعنا الخ ) مقول عمر قال سم قد ضبب الشارح بين قد تيقنا وبين أن الله أعلم اه وقضيته أن قوله أن كئالا نعلم على تقدير لام متعلقة بتيقنا وقوله إن الله الخ مفعوله ( قوله لتعين حمله الخ ) علة لعدم المناقاة والضمير لما في البخاري ( قوله عما سئل عنه الخ ) أو عن حال نفسه من علم أو جهل ما سئل عنه ( قوله وما يؤيده ) أي حسن ما فعله المصنف لا رد قول ذلك البعض بصرى ( قوله ايضاً ) أي مثل ما ذكره الائمة في نحو الله أكبر واعلم ( قوله ومنع الخ ) مبتداً خبره قوله مردود وهو كلام استطرادى ( قوله لتقدير النحاة في التعجب الخ ) يعنى لتفسير النحاة صيغة التعجب بذلك ( قوله وبنحو قول الخ ) عطف على أن فيه الخ فان كان الرد ما خوذ من الآية فهو محل تأمل إذ لا نزاع في صحة المعنى وإنما هو في إطلاق خصوص الصيغة وإن كان من لفظ المفسر فلا يصلح للاستدلال به مع أن إرادته بعيدة من السياق وقد يختار الثاني ويمنع قوله فلا يصح الخ باتفاق الصرفيين على أن صيغتي التعجب ما فعله وافعل به بمعنى واحد ( قوله كما قاله الخ ) أي هذا التفسير وقوله لقول قتادة الخ متعلق بقالة أي فسر ابن عطية وغيره

هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد ( قوله وقد تيقنا ) ضبب بينه وبين أن الله

الله أعلم فغضب وقال قولوا لعلم أولنا نعلم وفي رواية أنه قال لمن قاله مرة قد تيقنا أن كئالا نعلم أن الله يعلم لتعين حمله على أنه فيمن جعل الجواب به ذريعة إلى عدم إخباره عما سئل عنه وهو يعلم وقد ذكر الائمة في نحو الله أكبر واعلم ونحوهما ما يصرح بحسن ما فعله المصنف فعليك به وما يؤيده ايضاً قولهم يسئل عما لا يعلم أن يقول الله ورسله أعلم ومنع نحو ما أحلم الله نظر التقدير النحاة في التعجب شئ مصيره كذا مردود بأن فيه غاية الاجلال وبنحو قول الله أعلم بما لبثوا الغيب السموات والارض ابصر به واسمع أي ما ابصر وما سمع كقوله بزيادة

لقول قتادة لا احدا بصير من الله ولا اسمع ( ٥٦ ) وتقدير النحاة المذكور غير لازم ولا مطرد لان كل مقام بما يناسبه كشيء وصفه بذلك

بذلك التفسير اخذاه من قول قتادة (قوله ، تقدير النحاة الخ) أقول لا حاجة إلى هذا التكلف فقد ذكر الرضى ان معنى ما احسن زيدا فى الاصل شئ من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل إلى انشاء التعجب وانحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب عن شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب من الشئ سواء كان مجعولا وله سبب او لا إلى ان قال بل معنى ما احسن زيدا واحسن يزيد الآن أى حسن حسن زيدا اه (قوله بما يناسبه) خبر لان أى بقدر بما الخ (قوله فى هذا المختصر) الاحسن فى هذا الكتاب عميرة قول المتن (من زيادة لفظه الخ) أى بدون قلت نهاية (قوله كظاھر) يقتضى ان المزيد على المحرر لفظه ظاهر فقط وعبارة المحلى والمغنى أى والنهاية كزيادة كثير وفى عضو ظاهر فى قوله فى التيمم إلا ان يكون بجر حدهم كثير او الشين الفاحش فى عضو ظاهر اه وهى تقتضى ان المزيد قوله فى عضو ظاهر لا ظاهر فقط وهو الذى يطابق ما رأيت فى نسخة من المحرر فلعل النسخة التى وقف عليها الشارح مخالفة للنسخ المشهورة وعبارة الشيخ عميرة فى حاشية المحلى قول الشارح كثير راجع للفظه وقوله وفى عضو ظاهر راجع لنحو اللفظة انتهى وبه يعلم ان الاولى إبقاء اللفظة على ظاهرها فتشمل همزة احق ولا ضرورة إلى تفسيرها بالكلمة بصرى عبارة الرشيدى قوله مر كزيادة كثير وفى عضو ظاهر فالاول مثال للفظه والثانى مثال لنحوها وما هنا مر من أن جملة فى عضو ظاهر مزادة هو الموافق الواقع كافى الدقائق ووقع فى التحفة ان المزداد لفظه ظاهر فقط اه (قوله كاهمزة فى احق) قضية تعريف الكافية للكلمة ان هذه الهمزة كلمة ويمثل للنحو بزيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة وعبارة المحرر حبة حنطة سم وفيه نظر اذ ياء التثنية اولى من الهمزة بالدخول فى تعريف الكلمة ولذا اختلفوا فى الياء هل هى كلمة او بعضها رجع فى الامتحان الاول ولم يذكر الهمزة فى محل الاختلاف ومقتضى ذلك أنها ليست كلمة بل بعضها باتفاق كما اشار اليه الاطوى فى حاشية الامتحان قول المتن (فاعتمدها) أى الزيادة عميرة أى جعلها عمدة فى الافتاء ونحوه نهاية وهذا جواب الشرط وقوله فلا بد منها للتعليل سم قول المتن (وكذا) خبر مقدم وقوله ما وجدته مبتدأ مؤخر عميرة وإنما خاطب الناظر بهذين دفعا لتوهم انهما وقعا من النساخ او من المصنف سهوا نهاية (قوله لتوقف صحة الحكم الخ) كان ينبغى ان نحو ذلك ليشمل زيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة فانها افادت البطالان فى الحبطين منطوقا وفى الحجة بمفهوم الاولى سم (قوله وشرعا قول سيق لثناء او دعاء الخ) وهو مخالف لما يأتى فى قول المصنف ولا تبطل بالذکر والدعاء اذ الظاهر من العطف التغاير إلا ان يقال ان الدعاء فى ذلك من عطف الخاص على العام ع ش (قوله لكل قول) أى فى شمل نحو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (قوله علم يعرف الخ) هذا تعريف لعلم الحديث رواية (قوله وصفة) أى وتقرير او هما قول المتن (المعتمدة) أى كالصحيحين وبقية الكتب الستة نهاية (قوله فى نقله) الضمير راجع للحديث وقوله لا اعتناء اهله الخ علة لكونها معتمدة عميرة (قوله دون غير المعتمدة) حال (قوله فقيه) أى فى الوصف بالمعتمدة قول المتن (بعض مسائل الفصل) إنما قيد بالفصل اشعارا بانها إنما يقدم من فصل إلى غيره فى الباب ولو اطلق شمل التقديم من باب او كتاب إلى اخر مع انه لم يرد ذلك إذ من شأنه فوات المناسبة والاختصار سم قول المتن (او اختصار)

(قوله أيها الناظر) وإنما خاطب الناظر بهذين دفعا لتوهم أنهما وقع من النساخ أو من المصنف سهوا وشرح مر (قوله كاهمزة فى احق) قضية تعريف الكافية للكلمة ان هذه الهمزة كلمة ويمثل للنحو بزيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة وعبارة المحرر حبة حنطة (قوله فاعتمدها) جواب الشرط وقوله فلا بد منها للتعليل (قوله لتوقف صحة الحكم الخ) كان ينبغى ان نحو ذلك ليشمل زيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة فانها افادت البطالان فى الحبطين منطوقا وفى الحجة بمفهوم الاولى (قوله مسائل الفصل) إنما قيد بالفصل اشعارا بانها إنما يقدم من فصل إلى غيره فى الباب ولو اطلق شمل التقديم من باب او كتاب الخ مع انه لم يرد ذلك إذ من شأنه فوات المناسبة والاختصار (قوله او اختصار) ينبغى جعل او مانعة لخلو لاجمع إذ قد تجتمع المناسبة والاختصار ووجه حصول الاختصار بالتقديم ان المقدم قد يتناول مع ما قدم عليه فى عامل

اما نفسه أو من شاء من خلقه (وما وجدته) أيها الناظر فى هذا المختصر (من زيادة لفظه) أى كلمة كظاھر وكثير فى قوله فى التيمم فى عضو ظاهر بجر حدهم كثير (ونحوها) كاهمزة فى احق ما يقول العبد فانها جزء كلمة لا كلمة (على ما فى المحرر فاعتمدها فلا بد منها) أى لا غنى ولا عوض عنها لطالب العلم لتوقف صحة الحكم أو المعنى أو ظهوره عليها (وكذا ما وجدته) فيه (من الذاكر) جمع ذكر وهى لغة كل مذكور وشرعا قول سيق لثناء أو دعاء وقد يستعمل شرعا ايضا لكل قول يثاب قائله (مخالفا لما فى المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمده فأتى بحقيقته) أى ذكرته واثبتته واصله لغة صرت منه على يقين كتحقيقته (من كتب الحديث) وهو لغة ضد القديم واصطلاحا علم يعرف به أحوال ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا وفعلا وصفة (المعتمدة) فى نقله لا اعتناء اهله بلفظه والفقهاء إنما يعتنون غالبا بمعناه دون غير المعتمدة فقيه خت على إشار فعله لان كل احد يؤثر المعتمد على غيره (وقد اقدم بعض مسائل الفصل لمناسبة) أى لوقوع النسبة بين الشئيين حتى يكون

ويرد بمنع الاستلزام إذ قد توجد مناسبة بلا اختصار بل قد لا توجد إلا مع عدمه وقد وجد اختصار (٥٧) من حيث اللفظ من المناسبة من حيث

المعنى وذلك كما وقع له أول الجراح فانه آخر بحث المكره عن بحث السبب الموجب للقدول يجمع اقسام المسئلة بمحل واحد (وربما) للتقليل كما جرى عليه عرف الفقهاء وإن قيل أنها للتكثير أكثر وقد قيل بهما في ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قدمت فصلا) وهو لغة الحاجز بين الشيئين وهو في السكتب كذلك لفصله بين أجناس المسائل وانواعها (للمناسبة) كفصل كفارات محرمات الاحرام على الاحصار (وأرجو) من الرجاء ضد اليأس فهو تجوز وقوع محبوب على قرب واستعماله في غيره كما في الكم لا ترجون لله وقارا أى لا تخافون عظمتة مجاز يحتاج لقريته (ان) عبر بها مع أن المناسب للرجاء إذا الإشارة إلى أنه مع رجائه ملاحظ لمقام الخوف المقتضى للتردد في التمام اللازم للرجو (تم هذا المختصر) الحاضر ذهنا وإن تقدم على وضع الخطبة كما هو مبين في أول شرحى للارشاد وتقديمها يدل عليه صنيعة في مواضع وقد تم والله الحمد (أن يكون في معنى الشرح) من شرح كشف وبين (المحرر) لقيامه بأكثر وظائف الشراح من ابدال

ينبغي جعل أو مانعة خلولا لجمع إذ قد يجتمع المناسبة والاختصار ووجه حصول الاختصار بالتقديم ان المقدم قد يتشارك مع ما قدم اليه في عامل أو خبر أو نحو ذلك فيكتفى لها بما واحد من ذلك سم (قوله) بمنع الاستلزام الخ) أقول ولو سلم فالجمع بينهما يفيدان كلامهما قد يقصد بخصوصه وهو لا يفهم من الاختصار على احدهما سم (قوله) وذلك أى انفراد المناسبة عن الاختصار (قوله) وهو الخ) فيه استخدام إذ ليس المراد بالمرجع لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الالفاظ أو المسائل أو غير ذلك مما قرر في محله سم قول المتن (للمناسبة) لم يقل أو الاختصار كانه لبعده وإن أمكن كان ينصل بالتقديم اشتراك الفصلين في ترجمة عامة سم (قوله) كفصل الخ) على حذف مضاف عبارة النهاية كتقديم فصل التخيير في جزاء الصيد على فصل الفوات والاحصار اه وعبارة المعنى كما فعل في باب الاحصار والفوات فانه اخره عن الكلام على الجزاء والمحرر قدمه عليه وما فعله المصنف في المنهاج احسن لانه ذكر محرمات الاحرام واخرها الاصطياذ ولا شك ان فصل التخيير في جزاء الصيد مناسب له لتعلقه بالاصطياذ فتقديم الفوات عليه غير مناسب كما لا يخفى (قوله) في غيره) أى غير ضد اليأس كرى قول المتن (ان تم) جوابه محذوف دل عليه ارجو عميرة أى عند البصريين واما عند السكوفيين فالمتقدم هو نفس الجواب ولا حذف ولا تقدير وجرى عليه الفقهاء والمناطق عبد الحكيم (قوله) لمقام الخوف) أى مرتبته لان حق العبد أن يكون بين الرجاء والخوف على كل حال كرى (قوله) في التمام اللازم للرجو) حاصله ان المصنف إنما عبر بان في التعليق على التمام اللازم للرجو أى كون هذا المختصر في معنى الشرح مع ان رجاء الملزوم يقتضى رجاء لازمه إشارة الى انه في مقام الخوف المقتضى للتردد في المرجو المستلزم للتردد في لازمه أى التمام وبه يتدفع ما في سم قول المتن (هذا المختصر) لم يقل السكتاب مع انه انسب إذا المر جو تمام المختصر وما ضم اليه لا المختصر فقط كما قال ينبغي ان لا يخفى السكتاب تغليبا للمختصر على ما ضم اليه لانه الاصل انتهى بكرى اه ع ش (قوله) وإن تقدم الخ) معلوم انه لم يتقدم كله وإنما في ان تم فلا بد من كون الإشارة لما في الذهن وإن صح أن يشار للخارجى سم (قوله) كما هو مبين) أى كون المشار اليه الحاضر في الذهن مطلقا (قوله) في أول شرحى للارشاد) وما بينه تبع فيه الدوائى وقد تعقبه شيخنا عيسى وصنف في جواز الامرين وسنوضح المقام في حاشيتنا إن شاء الله تعالى سم (قوله) شرحى للارشاد) كذا في امارايت من النسخ بالياء ولام الجرح وفي نسخة سم من الشرح شرح الارشاد بالافراد والاضافة (قوله) الشراح) المناسب للشروح (قوله) من ابدال الغريب الخ) في كون الابدال المذكور من وظيفة الشارح نظر الا ان يراد لازمه من وجود التنبيه على وجود ما يستحق ان يبدل بصرى وقوله من

أو خبر أو نحو ذلك فيكتفى لها بما واحد من ذلك (قوله) ويرد الخ) قد يقول هذا القائل أن الاختصار مناسبة فالاختصار على المناسبة كاف فلا ينهض هذا الرد عليه وقوله بمنع الاستلزام الخ) أقول ولو سلم فالجمع بينهما يفيدان كلامهما قد يقصد بخصوصه إذ لا يفهم ذلك من الاختصار على احدهما (قوله) وهو في السكتب كذلك الخ) لا يخفى أن مسمى الفصل ليس المراد به لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الالفاظ أو المسائل أو غير ذلك مما قرر في محله فسمى الفصل قول المصنف الا فى باب الحد يقدّم داخل الخلاء يساره الى باب الوضوء فقضية كلامه انه لوحظ في تسمية هذه الجملة فصلا كونها فصلت بين باب الوضوء وباب الحدث واعله بعيد ولا يبعد انه إنما لوحظ في ذلك التسمية أن تلك الجملة مفصولة من غير ما فليتأمل (قوله) للمناسبة) لم يقل أو الاختصار كانه لبعده وإن أمكن كان يحصل بالتقديم اشتراك الفصلين في ترجمة عامة أو بعض مسائلها في نحو عامل أو خبر (قوله) في التمام اللازم للرجو) قد يفهم هذا الكلام ان المرجو هو المعلق بان وليس كذلك كما لا يخفى فتأمل بل المرجو ان يكون الخ فتأمل فظهر انه لم يعبر بان في المرجو بل في المعلق عليه المرجو وقوله للرجو أى كون هذا المختصر في معنى الشرح (قوله) وإن تقدم الخ) معلوم انه لم يتقدم كله وإنما في ان تم فلا بد من كون الإشارة لما في الذهن وإن صح أن يشار للخارجى (قوله) أول شرحى للارشاد) أى في قوله وبعد فمختصر الخ وما بينه تبع فيه الدوائى وقد تعقبه شيخنا



اليه ولم يبق الا ذكر نحو الدليل والتعليل فلذا لم يقل شر حاتم علل ذلك بقوله (فان لا أحذف) باجماع الذا ل اسقط (منه شيئا) بحسب ما عزم عليه (من الاحكام) التي في نسختي ولم (٥٨) يكن فيما ذكرته ما يفهم ما حذفته فلا يرد عليه شيء مما اعترض عليه بحذفه من اصله

والحكم الشرعي خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف والشئ لغة عندنا كثيرا ثمنا ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وعليه اكثر الاستعمال في القرآن وغيره وعند آخرين كالبيضاوي حقيقة في الموجود مجاز في المعدوم ولم تختلف الاشاعة والمعتزلة في اطلاقه على الموجود وانما النزاع بينهما في شيئية المعام بمعنى ثبوته في الخارج وعدم ثبوته فيه فعند الاشاعة لا وعند المعتزلة نعم قال المصنف وغيره ووافقونا على ان المحال لا يسمى شيئا ومحل بسط ذلك كتب الكلام (اصلا) هي عرفا للبالغة في النفي مصدرا واحالا مؤكدة للاحذف اي مستاصلا اي قاطعا للحدف من اصله من قولهم استاصله قطعه من اصله (ولا) احذف منه شيئا بالمعنى السابق (من الخلاف ولو كان واهيا) اي ضعيفا جدا مجاز عن الساقط (مع ما) اي آتى بجميع ذلك مصحوبا بما اشارت اليه من النفائس المتقدمة (وقد) للتحقيق (شرعت) بعد شروعي في ذلك المختصر كما افاده السياق او مع شروعي فيه عرفا ولا ينافيه ذلك السياق والتعبير بالتمام

وجود التنبيه الخ لعل الاولى من تفسيرهما (قوله اليه) أي المحرر والمأخوذ منه (قوله ثم علل الخ) وجه التعليل ان قوله الاتي مع ما اشترت اليه من النفائس يفيد ابدال الغريب والموهم الخ ما ذكره الشارح سم (قوله ذلك) اي كون هذا المختصر في معنى الشرح للمحرر (قوله بحسب ما عزم الخ) اي بقدر عزمي وامكاني فلا يرد ما حذف سهوا لانه ليس في عزمه وامكانه كرهدي (قوله في نسختي) اي النسخة التي عندي فلا يرد ما حذف من الاصل في بعض النسخ كرهدي (قوله التي في نسختي) لاجابة اليه بعد قوله بحسب الخ نعم هو توجيه مستقل فلو ذكره بأول كان انساب بصري وقد يقال اشار به الى توزيع الحذف (قوله فلا يرد عليه شيء الخ) اي لان الحذف إما ان يكون سهوا وإما ان لا يكون المحذوف في نسخته واما لانه مأخوذ من نظيره المذکور كرهدي (قوله من اصله) اي من المحرر (قوله خطاب الله) اي كلامه النفسي الازلي (المتعلق بفعل المكلف) اي البالغ العاقل تعلقا معنويا قبل وجوده وتنجزا بالبعد وجوده بعد البعثة (من حيث انه مكلف) اي ملزم ما فيه كلفة فتناول اي التعريف الفعل القلبي الاعتقادي وغيره والقولي وغيره والكف والمكلف الواحد كالنبي ﷺ في خصائصه والاكثر من الواحد والمتعلق باوجه التعلق الثلاثة من الاقتضاء الجازم وغير الجازم والتحخير شرح جمع الجوامع للمحلي (قوله بمعنى ثبوته في الخارج) اي منفصلا عن صفة الوجود (قوله أي مستاصلا الخ) يحتمل انه راجع للحال فقط وان تقدير المصدرية أصل عدم الحذف اصلا فيكون اصلا منصوبا بمحذوف سم (قوله بالمعنى السابق) يمكن ان يكون إشارة إلى اعتبار ما عزم عليه وما في نسخته سم اي وما حذفه لفهمه من نظيره (قوله اي ضعيفا) هو المعنى المجازي وقوله مجاز عن الساقط اي والمعنى الحقيقي هو الساقط سم قول الماتن (مع ما) بفتح العين وسكونها معنى (قوله اي آتى الخ) يريد به ان عامل الظرف مأخوذ من معنى قوله فاني لا أحذف الخ عميرة (قوله بعد شروعي) لعله اراد بالبعدية التراخي وبالمعية الآتية التعقيب كما يشعر به قوله عرفا ذمعية لفظ الاخر من متكلم واحد تكون في العرف بمعنى التعقيب (قوله ولا ينافيه الخ) ينظر صورة المنافاة واندفاعها بقوله لاحتمال الخ سم يعني انما تحصل المنافاة لو اراد بالمعية الحقيقية ولا مجال لارادتها لان كلام المختصر وذلك الجزء اسم للفظ او النقش ومعية لفظين او نقشين حقيقة مستحيل فتعين ان المراد بها التعقيب كما اشار اليه بقوله عرفا (قوله والتعبير بالتمام) اي في قوله ان تم هذا المختصر مقتضى سبق الشروع (قوله لاحتمال انه) اي التقدم الذي هو مدلول السياق والتعبير بالتمام كرهدي (قوله من حيث اختصاره) اي الكائنة من

عيسى وصنف في جواز الامرين وسنوضح المقام في حاشيتنا ان شاء الله تعالى نعم كون الاشارة في عبارة المنهاج هذه لما في الذهن هو المناسب فتامله (قوله ثم علل ذلك الخ) وجه التعليل ان قوله الاتي مع ما اشترت اليه من النفائس يفيد ابدال الغريب والموهم الخ ما ذكره الشارح (قوله اي مستاصلا الخ) يحتمل انه راجع للحال فقط وان تقدير المصدرية أوصل عدم الحذف فيكون اصلا منصوبا بمحذوف (قوله بالمعنى السابق) يمكن ان يكون إشارة الى اعتبار ما عزم عليه وما في نسخته (قوله اي ضعيفا) هو المعنى المجازي وهو بمعنى الساقط لكن سقوطا مجازيا تشبيها (قوله مجاز عن الساقط) المفهوم منه ان المعنى الحقيقي الساقط واستعمل هنا في غير ما معنى المجازي هنا غير الساقط لكن المراد انه غير الساقط حقيقة والافهم ساقط مجازا لانه من قبيل الاستعارة (قوله او مع شروعي فيه) في هذا التردد بحث لتعين بعدي الشروع اذ لا يتصور السابق لاستحالة التكلم على ما لم يوجد والمعية لان كلام المختصر وذلك الجزء اسم للفظ او النقش ومعية لفظين او نقشين مستحيل اللهم الا ان يريد بالبعدية التراخي وبالمعية التعقيب تامل ولكن لا اشكال مع قوله عرفا (قوله ولا ينافيه الخ) ينظر صورة المنافاة واندفاعها بقوله لاحتمال الخ (قوله من حيث اختصاره) قد

لاحتمال انه باعتبار ما في الذهن (في جمع جزء) اي كتاب صغير الحجم تشبيها بمعنى الجزء لغة وهو بعض الشيء (لطيف) حجه حيث جدا (على صورة الشرح) صفة ثانية لجزء (لدقائق) جمع دقيقة وهي ما خفي ادراكه لا بعد مز يد تامل (هذا المختصر) من حيث اختصاره لعبارة المحرر لالسل دقائق الكتاب كما اشار اليه لفظ المختصر وصرح به قوله (ومقصودي به التنبيه على الحكمة) أي السبب

والتحقيق انها في نحو ومن يؤت الحكمة العلم والعمل المتوفر فيهما سائر شروط الكمال ومتمماته (في العدول عن عبارة المحرر وفي إلحاق) الزائد على المحرر بلاميز من (قيد) للمسئلة (او حرف) في الكلام كالهزمة في أحق (أو شرط للمسئلة) (٥٩) وهو بالسكون لغة تعليق امر مستقبل

بمثله واصطلاحا ما يأتي أول شروط الصلاة واختلفوا هل الشرط برادف القيد ورجح أن مآلها لشيء واحد ويرد بأن من أقسام القيد ما جى به لبيان الواقع كإسار وهو نقيض الشرط (ونحو) مبتدأ (ذلك) وهو التنبيه على المقاصد وما قد يخفى ومنه بيان شمول عبارته لما لم تشمل عبارة أصله ويصح جز نحو وهو ظاهر (وأكثر ذلك) المذكور (من الضروريات) وهي ما لا مندوحة عنه وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر فنثم فسرنا بقوله (التي لا بد منها) لمزيد الكمال بمعرفة الأشياء على وجهها قال الشراح واحترز بذلك عما ليس بضروري بل حسن كزيادة لفظ الطلاق في قوله فان انقطع لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق مع أنه لم يذكره في المحرمات ومع ذكر أصله في الطلاق ووجه حسنه التنبيه على ما لعله يخفى في محل احتيج إليه فيه وفي صحته نظر لأن المشار إليه بقوله ذلك ليس فيه زيادة مسئلة مستقلة وهذا الذي أخرجه به مسئلة

حيث لا يقال انه حينئذ لا يشمل التنبيه على الحكمة في إلحاق قيد او حرف او شرط للمسئلة لانه ليس المراد باختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل اخذ جملة هذا الكتاب من المحرر واخذ من المحرر صادق مع إضافة شيء إليه ينه على حكمة اضافته إليه ويصدق على بيان حكمة تلك الاضافة انه شرح لدقيقة تتعلق باختصار المحرر فتأمل سم (قوله انها) أى الحكمة وقوله العلم الخ خبره (قوله المتوفر) أى المجتمع (فهما) أى العلم والعمل (قوله في الكلام) قدر ذلك لان الحرف لا يحسن تعلقه بالمسئلة عميرة (قوله ويرد بأن من اقسام القيد الخ) ومن اقسامه ايضا ما جى به لتقييد محل الخلاف مع عموم الحكم إلا ان يقال هو قيد للمسئلة التي هي محل الخلاف وما جى به للإشارة إلى أولوية الحكم فيما خلا عن القيد أو إلى ان هذا القيد هو محل استغراب ثبوت هذا الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كله ان القيد اعم فليستغنى به عن الشرط وليتبع عطف الشرط عليه بأو لا متناع عطف الخاص على العام هنا لا نأقول جمع بينهما اهتماما وتنبيها على الفرق بينهما وعطفه بأو محمول على أنه أراد بالقيد ما لا يكون شرطا للمسئلة فتبا في الارادة سم (قوله مبتدأ) أى وقول المصنف واكثر ذلك معطوف عليه وقوله من الضروريات خبر هما وفيه من البعد ما لا يخفى (قوله وما قد يخفى) عطف على المقاصد (قوله ومنه) أى ما قد يخفى (قوله جز نحو) أى عطف على الحكمة والعدول الخ أو إلحاق الخ أو قيد الخ والأقرب الأخير (قوله المذكور) أى من الدقائق الناشئة عن الاختصار عميرة عبارة الكردى أى من قوله من النفائس المستجدات إلى هنا أو من قوله ومقصودى التنبيه إلى هنا اه (قوله وهي) أى الضرورية (قوله وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر) أقول لا قصور فيه لان المحتاج إليه اعم مما لا مندوحة عنه وبوصف الضروريات بقوله التي لا بد منها نصير بمعنى ما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فانه يقتضى كون الصفة للتفسير وهو خلاف الأصل في الصفة سم (قوله فنثم) لاجل إرادة المعنى الاول (قوله لمزيد الكمال الخ) متعلق بلا بد الخ وعلة له وفي تقريرها توقف ولعل الانسب ما فى المغنى فيخلخلوها بالمقصود اه (قوله بمعرفة الخ) الباء مسيبيه متعلقة بمزيد الكمال (قوله بذلك) أى بأكثر (قوله في قوله) أى المنهاج (قوله في محل الخ) يعنى به باب الخيض والجار متعلق بالتنبيه (قوله وفي صحته) أى ما قاله الشراح (قوله وهذا الذى الخ) أى حل الطلاق قبل الغسل وقوله به أى بأكثر (قوله السابقة) أى فى شرح واقول الخ (قوله بعض المشار إليه) أى بقوله ذلك (قوله والمراد بالحرف الخ) أى باطلاق اسم الجزء

يتوهم اشكال قوله من حيث اختصاره بانه لا يشمل التنبيه على الحكمة في إلحاق قيد او حرف او شرط للمسئلة لان إلحاق ذلك لا اختصار فيه ولا إشكال فيه لانه ليس المراد بالاختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل اخذ جملة هذا الكتاب من جملة المحرر اعم من ان يحصل تقليل اللفظ في كل موضع او في غالب المواضع مثلا واخذ من المحرر صادق مع إضافة شيء إليه يبينه على حكم إضافته إليه ويصدق على بيان حكمة الاضافة انه شرح لدقيقة تتعلق باختصار المحرر فتأمل لكن قد يظن من ذلك إشكال قوله من حيث اختصاره لعبارة المحرر (قوله ويرد بأن من اقسام القيد الخ) أقول قد يقال من اقسامه ايضا ما جى به لتقييد محل الخلاف مع عموم الحكم إلا ان يقال هو قيد للمسئلة التي هي محل الخلاف وما جى به للإشارة إلى أولوية الحكم فيما خلا عن القيد أو إلى ان هذا القيد هو محل استغراب ثبوت الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كله أن القيد اعم فليستغنى به عن الشرط وليتبع عطف الشرط عليه بأو لا متناع عطف الخاص على العام هنا لا نأقول جمع بينهما اهتماما وتنبيها على الفرق بينهما وعطفه بأو محمول على انه أراد بالقيد ما لا يكون شرطا للمسئلة فتبا في الارادة سم (قوله وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر) أقول لا قصور فيه لان المحتاج اعم مما لا مندوحة منه وبوصف الضروريات بقوله التي لا بد منها نصير بمعنى ما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فانه

مستقلة لظنير ولا يتكلم السابقة فلا يصح إخراجها به فالوجه انه انما احترز بذلك عن إلحاق الحرف فانه بعض المشار إليه وهو غير ضروري لكن بقيد كونه لا يتوقف صحة المعنى عليه نعم إن كانت الإشارة لجميع ما مر من النفائس أو المراد بالحرف مطلق الكلمة

على الكل (قوله ولو بالمعنى اللغوى) وهو ما يتكلم به الانسان قليلا كان أو كثير (قوله كما أنه متجه على جر نحو) لا يخفى أن جر نحو هو الاصل والظاهر المتبادر وعليه كلام الشراح فالتصوير بقيد المارجوح وبناء الاعتراض عليه لا وجه له إلا مجرد حب الاعتراض سم وقد يمنع المحصر بقصد تشجيد الاذهان (قوله لاغيره) اشار به بقوله الآتى لا إلى غير ه إلى أن تقديم الجار والمجرور في الموضوعين لافادة الاختصاص قول المتن (وعلى الله الكريم الخ) هذا الكلام وإن كان صورته خبر أفلراده هنا التضرع إلى الله والالتجاء إليه ونحو ذلك فإن الجملة الخبرية قد كر لا غراض غير إفادة مضمونها الذى هو فائدة الخبر بهاية اى الذى هو العلم بمضمونها (قوله بالنوال) اى العطاء (قوله او مطلقا) اى بالنوال وغيره عبارة ع ش نقلا من هامش نسخة من شرح الدميرى يختلفون فى معنى الكريم على اقوال احسنها ماقاله الغزالى فى المقصد الاسنى ان الكريم هو الذى إذا قدر عفا وإذا وعد وفى وإذا أعطى زاد على منتهى الرجاء ولا يبالي كم أعطى ولا مان أعطى وإن رفعت حاجتك إلى غيره لا يرضى وإن جافاه عاتب وما استقصى ولا يضيع من لاذ به والتجى ويغنيه عن الوسائل والشفعاء فمن اجتمع له ذلك لا بالتكلف فهو الكريم المطلق انتهى (قوله ومن ثم) اى لا جل لإرادة هذا المعنى (قوله بان الخ) عبارة المحلى فى تمام هذا المختصر بان يقدرنى على إتمامه كما يقدرنى على ابتدائه بما تقدم على وضع الخطبة اه وقوله كما أقدرنى الخ قال شيخنا الشهاب اى بقرينة وأرجوان تم الخ إذ هو ظاهر فى ذلك وكذا قوله وقد شرعت فى جمع جزء الخ فان المراد مع الشروع فى هذا المختصر اى بعده اه سم عبارة المغنى فى جميع أمورى ومنها تمام هذا المختصر بأن يقدرنى الخ (قوله كالذى سبق) لعله أراد به مامر أنفاعن سم عن الشهاب عميرة (قوله من فوض الخ) عبارة المغنى اى ردا موره لان التفويض ردا لامر إلى الله تعالى والبراءة من الحول والقوة لإلا به اه (قوله فى ذلك) اى فى أن يقدرنى على إتمام هذا الكتاب (قوله ولما تم الخ) فيه رمز إلى سؤال تقديره كيف قال واسأله الخ مع انه لم يتم والسؤال فى النفع بالمعذوم ليس من داب العقلاء فاجاب بذلك بكرى اه ع ش (قوله وان الاعتماد الخ) اى ان الاعتماد اقوى من الاستناد سم (قوله باجابة الخ) صلة رجاءه (قوله فى الآخرة) الاولى التعميم عميرة عبارة المغنى (به) اى المختصر فى الدنيا والآخرة لى بتأليفه اه (قوله ونقل) اى إلى البلاد محلى (قوله يستلزم نفعه) عبارة غير يستمتع نفعه ايضا اه (قوله اى من يحبونى الخ) حمله على المعنيين ويؤيده ان كلا منهما يليق تخصيصه اهتماما به وان اللفظ مشترك بينهما والمشارك عند إطلاقه ظاهر فى معنييه كما قاله الشافعى وموافقوه وحمله على المعنى الاول فقط وجوه بأن الاعتناء بالمحبيب أقوى ويتوجه عليه أن هذا إنما يظهر لو أتى بلفظ يخصه اما حيث أتى بما يشمل المعنيين بلا قرينة تخصص احدهما فالوجه التعميم سم على حجج اه رشيدى وقوله على المعنى الاول صوابه الثانى بقرينة ما بعده وان المحلى والنهاية والمغنى حملوه على الثانى فقالوا جمع حبيب اى من احبهم اه (قوله للبعض الخ) المراد به جملة مدلول بى اعنى ومدلول احبائى (قوله والاسلام الخ) عبارة النهاية وإذا تعرض المصنف لذكر المؤمنين والمسلمين ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه وهو هنا الايمان

يقضى كون الصفة للتفسير وهو خلاف الاصل فى الصفة (قوله كما أنه متجه على جر نحو) لا يخفى أن جر نحو هو الاصل والظاهر المتبادر وعليه كلام الشراح فالتصوير بقيد المارجوح وبناء الاعتراض عليه لا وجه له إلا مجرد حب الاعتراض (قوله اعتمادى) قال المحلى فى تمام هذا المختصر بان يقدرنى على إتمامه كما يقدرنى على ابتدائه بما تقدم على وضع الخطبة انتهى وقوله كما أقدرنى الخ قال شيخنا الشهاب اى بقرينة وقوله وارجو ان تم الخ إذ هو ظاهر فى ذلك وكذا قوله وقد شرعت فى جمع جزء الخ فان المراد مع الشروع فى هذا المختصر اى بعده انتهى (قوله والاعتماد الخ) الاعتماد اقوى من الاستناد (قوله اى من يحبونى واحبهم) حمله على المعنيين ويؤيده ان كلا منهما يليق تخصيصه اهتماما به وان اللفظ مشترك بينهما والمشارك عند إطلاقه ظاهر فى معنييه كما قاله الشافعى وموافقوه وحمله على المعنى الاول فقط وجوه بان الاعتناء بالمحبيب أقوى ويتوجه عليه أن هذا إنما يظهر لو أتى بلفظ يخصه اما حيث أتى بما يشمل المعنيين بلا قرينة تخصص احدهما

السؤال أو مطلقاً ومن ثم فسر بأنه الذى عم عطاؤه جميع خلقه بلا سبب منهم وتفسيره بالعفو أو العلى بعيد (اعتمادى) بأن يقدرنى على إتمامه كما أقدرنى على الشروع فيه فانه لا يرد من اعتمد عليه وفى هذا كالذى سبق إيدان بسبق وضع الخطبة (وإليه) لا إلى غيره (تفويضى) من فوض أمره إليه إذا رده رضا بفعله واعتقاد الكماله (واستنادى) فى ذلك وغيره فانه لا يخيب من استند إليه والاعتماد والاستناد يصح أن يدعى ترادفهما وان الاعتماد أخص ولما تم رجاءه باجابة سؤاله قدر وقوع مطلوبه فقال (واسأله النفع به) أى بتأليفه بنية صالحة (لى) فى الآخرة إذ لا معول إلا على نفعها (ولسائر المسلمين) أى باقيهم أو جميعهم من السور أو سور البلد بأن يلهمهم الاعتناء به ولو بمجرد كتابة ونقل ووقف ونفعهم يستلزم نفعه لانه السبب فيه (ورضوانه عنى وعن احبائى) بالتشديد والهمز أى من يحبونى واحبهم وإن لم بات زمنهم لانه ينبغى أن يحب فى الله كل من اتصف بكمال سابقاً ولاحقاً (وجميع

والاسلام فلنذكرهما فالايان تصديق القلب بما علم ضرورة بحجى الرسول به من عند الله كالتوحيد والنسوة والبعض والجزاء وافترض الصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج والمراد بتصديق القلب به إذعانه وقبوله له وذهب جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج إلى ان الايمان بمجموع ثلاثة أمور اعتقاد الحق والاقرار به والعمل بمقتضاه فمن اخل باعتقاد وحده فهو منافق ومن اخل بالاقرار فهو كافر ومن اخل بالعمل فهو فاسق وفاقا وكافر عند الخوارج وخارج عن الايمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة وقيدل على انه التصديق وحده إضافة الايمان إلى القلب في القرآن والحديث ولما كان تصديق القلب أمرا باطنيا لا اطلاع لنا عليه جعله الشارع منوطا بالنطق بالشهادتين من القادر عليه وهل النطق بالشهادتين شرط لاجراء احكام المؤمنين في الدنيا من الصلاة عليه والتوارث والمنافكة وغيرها غير داخل في مسمى الايمان او جزء منه داخل في مسماه قولان ذهب جمهور المحققين إلى اولها وعليه من صدق قلبه ولم يقر بلسانه مع تمكنه من الاقرار فهو مؤمن عند الله وهذا وفق باللغة والعرف وذهب كثير من الفقهاء إلى ثانيهما اما العاجز عن النطق بهما لحرس او سكتة او اخترام منية قبل التمكن منه فانه يصح ايمانه واما الاسلام فهو اعمال الجوارح من الطاعات كالتلفظ بالشهادتين والصلاة والزكاة وغير ذلك ولكن لا تعتبر الاعمال المذكورة في الخروج عن عمدة التكليف بالاسلام إلا مع الايمان وهو التصديق المذكور فهو شرط للاعتداد بالعبادات فلا ينفك الاسلام عن الايمان وان كان الايمان قد ينفك عنه كمن اخترعته المشية قبل اتساع وقت التلفظ هذا بالنظر لما عند الله اما بالنظر لما عندنا فالاسلام هو النطق بالشهادتين فقط فمن اقر بهما اجرنا عليه احكام الاسلام في الدنيا ولم نحكم عليه بكفر إلا بظهور امارات التكذيب كالسجود واختيارا للشمس او الاستخفاف بنبي أو بالمصحف أو بالكعبة أو نحو ذلك والله اعلم اه قال الرشيدى قوله مر فهو مؤمن عند الله تعالى هو مقيد بما اذا كان لو عرض عليه النطق بالشهادتين لم يمتنع فلا يرد عليه ابو طالب اه (قوله) متحدثان ما صدقا خلافا للنهاية كما سروه وفاقا للبعث حيث قال بعد ذكر الخلاف مانعه بالجملة فلا يصح ايمان بغير اسلام ولا اسلام بغير ايمان فشكل منها شرط في الآخر على الاول وشرط منه على الثاني اه (قوله) إذ لا يوجد الخ هذا لا يثبت المدعى إذ لا يلزم منه الاتحاد ما صدقا لجواز ان يكون بعض المعتبرات جزءا من أحدهما وشرطا للآخر فيختلف الما صدق إذ ما صدق ماذك البعض جزء منه غير ما صدق ما هو شرط فيه لدخوله في أحدهما وخروجه عن الآخر سم وفيه نظر ظاهر إذ من المعلوم أن مدار الاتحاد صدقا اتحاد المعتبرات ولا مدخل للشرطية والشرطية فقلوه فيختلف الخ في حيز المنع وقوله اذ ما صدق الخ لا يثبت كما هو ظاهر

كتاب الطهارة

(قوله) على وسائل أربعة) لعل مراده بالوسائل الأربع هنا اخذ من كلامه في شرح الارشاد المياها والنجاسات والاجتهاد والاولى وبالمقاصد الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة وحينئذ فلا عدم من الوسائل التراب كالمياه والاحداث كالنجاسات لكن يشكل على هذا قوله وافردا بتراجم بالنسبة لازالة النجاسة الا ان يراد بباب النجاسة بيان النجاسة ذاتا وازالة فيكون قد ترجم لازالة اه سم اقول قوله فهل يعد الخ قد يقال لما كان التراب غير رافع بل هو مبيح لم يعد فيه رافع والطهارة لما لم تتوقف على الحدث دائما بل قد

فالوجه التعميم (قوله) اذ لا يوجد الخ هذا لا يثبت المدعى اذ لا يلزم منه الاتحاد ما صدقا لجواز ان يكون بعض المعتبرات جزءا من أحدهما وشرطا للآخر فيختلف الما صدق اذ ما صدق ماذك البعض جزءا منه غير ما صدق ما هو شرط فيه لدخوله في أحدهما وخروجه عن الآخر

كتاب الطهارة

(قوله) على وسائل أربعة) لعل مراده بالوسائل المقدمات التي عبر بها في شرح الارشاد وقال وهي أربعة المياها والنجاسات والاجتهاد والاولى اه وبالمقاصد الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة وحينئذ فلا عدم من الوسائل والمقدمات التراب كالمياه والاحداث كالنجاسات لكن يشكل على هذا قوله وافردا بتراجم

والحق أنهما متحدثان ما صدقا إذ لا يوجد شرعا مؤمن غير مسلم ولا عكسه ومن آمن بقلبه وترك التلفظ بلسانه مع قدرته عليه نقل المصنف الاجماع على تخليده في النار لكن اعترض بان كثيرين بل المحققين على خلافه مختلفان مفهوم ما إذ مفهوم الاسلام الاستسلام والانقياد ومفهوم الايمان التصديق الجازم بكل ما علم بحجته صلى الله عليه وسلم به بالضرورة إجمالا في الاجمال وتفصيلا في التفصيل

(كتاب الطهارة) المشتمة على وسائل أربعة ومقاصد كذلك

توجد بلا سبق حدث كالمولود فانه ليس محدثا وإن كان في حكمه ومع ذلك يطهره وليه إذا أراد الطواف به لم يعدوا الحدث من الوسائل التي من شأنها ان لا تنفك غش والمشهور ان الوسائل الحقيقية الماء والتراب والحجر والدابغ بجيرى (قوله وافردها) أى المقاصد (قوله بتراجم) بكسر الجيم بجيرى (قوله لطول الخ) علة للاستثناء وقوله فرقا الخ علة لما قبله (قوله والكتاب كالكتبة والكتابة) فلكتبت ثلاثة مصادر احدها بجر من الزيادة والثاني مزيد بحرف والثالث بحر فين والثالث بحر فين والآخران مشتقان من الاول لأن المصدر المزيد يشق من المجرد كما صرح به السعدو محل قولهم المصدر لا يشتق من المصدر إذا كانا مجردين أو مزيدين (قوله الضم والجمع) ومنه قولهم تكتبت بنو فلان إذا اجتمعوا وكتب إذا خط بالقلم لما فيه من اجتماع الكلمات والحروف وعطف الجمع من عطف الاعم لان الضم جمع مع تلاصق ولا يشترط في الجمع التلاصق فبينهما عموم وخصوص مطلق وقيل من عطف المرادف على أنه لا يشترط في الضم التلاصق كالجمع شيخنا (قوله واصطلاحا) أى فى اصطلاح الفقهاء وعرفهم وغبر عن مقابل اللغوى فى الكتاب بقوله واصطلاحا وفى الطهارة بقوله وشرعاً بناء على ما هو المعروف من ان الحقيقة الشرعية هي ما يتلقى معناها من الشارع وان ما لم يتلق من الشارع يسمى اصطلاحا وإن كان فى عبارات الفقهاء بان اصطلاحا على استعماله فى معنى ولم يتلقوا التسمية به من كلام الشارع نعم قد يعبرون عن اتفاق الفقهاء بقولهم شرعا لانهم حملة الشرع ع ش وبجيرى (قوله لجملة الخ) أى لدال جملة على حذف المضاف لان التحقيق ان التراجم اسماء للالفاظ الخصوصية باعتبار دلالتها على المعانى المخصوصة ع ش وشيخنا وبجيرى (قوله فهو إما باق الخ) يعنى ان نقل كتاب من المعنى اللغوى إلى الاصطلاحى اما ابتداء بان ينقل من مطلق الضم إلى الضم المخصوص أى ضم جملة مختصة من مسائل العلم أو بعد جعله بمعنى اسم المفعول أى المضموم أو بمعنى اسم الفاعل أى الجامع وبه يندفع ما فى البصرى وسم (قوله اما بمعنى اللام) أى على غير الثانى وقوله او بيانية أى على الثانى كذا فى شرح العباب يتأمل هل وجد شرط البيانية وفى تخصيص معنى اللام بغير الثانى نظرسم اقول المراد بالبيانية هنا اضافة الاعم إلى الاخص كيوم الاحد ولو قال لليان لكان أولى إذ البيانية المعروفة فى النحو يشترط فيها أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة ولا يخفى ان البيانية بالمعنى المتقدم تجرى فى الثالث ايضا (قوله فان جمعت) أى هذه الالفاظ الثلاثة فى تصنيف كالمناهج (قوله غالبا) فديقال حيث فرض الكلام فى اجتماعها فلا حاجة لقيد غالباً ليتأمل بصرى اقول ولا يلزم من اجتماع الثلاثة فى مؤلف كالمناهج ان يشتمل كل كتاب من كتبه وكل باب من ابوابه وكل فصل من فصوله على ما ذكر كاهو ظاهر (قوله بالفتح الخ) وأما بالضم فاسم لقبية الماء ابن قاسم الغزى أى ما فضل من ماء طهارته فى نحو الابريق لافى نحو بئر ونقل البرماوى عن شيخه وعن الفشنى انها بالكسر اسم لما يضاف إلى الماء من نحو سدر شيخنا (قوله لغة الخ) عبارة النهاية والمعنى وهى لغة الخ فى كلام الشارع تقدير عاطف ومبتدأ وإلا

بالنسبة لازالة النجاسات إلا أن يريد بيان النجاسة ذاتا وازالة فيكون قد ترجم لازالة (قوله فهو إما باق على مصدرية) إن كان المراد المعنى الاصطلاحى ففيه انه لا يتأتى فيه المصدرية لان الجملة من العلم ليست معنى مصدرى فاذا ذكره إنما يناسب المعنى اللغوى (قوله او بمعنى اسم المفعول) قال فى شرح العباب أى المكتوب وقوله او الفاعل قال فى شرح العباب أى الجامع للطهارة اه (قوله والاضافة الخ) عبارة شرح العباب والاضافة على غير الثانى بمعنى اللام وعليه بيانية اه يتأمل هل وجد شرط البيانية وفى تخصيص معنى اللام بغير الثانى نظر (قوله او بيانية) ان اريد بالاضافة اضافة كتاب إلى احكام الذى قدره توقفت البيانية على اتحاد المراد بكتاب واحكام بان يراد بكتاب المسائل بمعنى الاحكام وبالاحكام المسائل وإلا لم تصح البيانية وإن اريد الاضافة إلى الطهارة توقفت البيانية على أن يراد بالطهارة ما اراد بكتاب لكن ذلك خلاف تفسيرها الاقوى وإلا لم تصح البيانية ولا يخفى ان كونها بمعنى اللام مبنى على عدم اتحاد معنى المضاف والمضاف اليه هذا كله مع قطع النظر عما قيل ان شرط البيانية ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه

وأفردها بتراجم دون تلك إلا النجاسة لطول مباحثها فرقا بين المقصود بالذات وغيره والكتاب كالكتبة والكتابة لغة الضم والجمع واصطلاحا اسم لجملة مختصة من العلم فهو إما باق على مصدرية أو بمعنى اسم المفعول أو الفاعل والاضافة إما بمعنى اللام أو بيانية ويعبر عن تلك الجملة بالباب وبالفصل فان جمعت كان الاول للمشملة على الاخيرين والثانى للمشملة على الثالث وهو المشتملة على مسائل غالباً فى الكل والطهارة بالفتح مصدر طهر بفتح هائه أفصح من ضمها يطهر بضمها فيهما وأما طهر بمعنى اغسل فمثلث الهاء لغة الخلوص من الدنس ولو معنويا

كالعيب وشرعها ووضعان  
حقيق وهو زوال المنع  
الناسي عن الحدث والخبث  
وبجazy من اطلاق اسم  
المسبب على السبب وهو  
الفعل الموضوع لافادة  
ذلك أو بعض آثاره  
كالتييم وبهذا الوضع  
عرفها المصنف بانها رفع  
حدث أو إزالة نجس أو  
مافى معناهما كالتييم  
وطهر السلس أو على  
صورتهما كالغسلة الثانية  
والطهر المندوب وفيه أعنى  
التعبير بالمعنى والصورة  
إشارة لقول ابن الرفعة أنها  
في هذين من مجاز التشبيه  
إلا أن يحجب عنه بمنعه  
وإثبات أنها فيهما حقيقة  
عرفية كما صرحوا به في  
التييم وبدوا بالطهارة  
لخبر الحالكم وغيره مفتاح  
الصلاة الطهور ثم بما  
بعدها على الوضع البديع  
الآتى لأمري الأول الخبر  
المشهور بنى الاسلام على  
خمس وأسقطوا الكلام  
على الشهادتين لأنه أفرد  
بعلم وآثروا رواية تقديم  
الصوم على الحج لأنه  
فورى ومتكرر وافراد  
من يلزمه أكثر والثاني  
أن الغرض من البعثة انتظام  
أمر المعاش والمعاد

فيحتاج الى جعل قوله مصدر الخ حالا لا خبرا (قوله كالعيب) من الحقدو الحسد وغيرهما شيخنا (قوله زوال  
المنع الخ) كحرمة الصلاة عيش عبارة الاقناع واحسن ما قيل فيه أى تفسيرها شرعاً انه ارتفاع المنع المترتب على  
الحدث والنجس فيدخل فيه غسل الذميمة والجنونة لتجلاخليلهما فان الانتفاع من الوطء قد زال وكذا يقال  
فى غسل الميت فانه ازال المنع من الصلاة بحذف (قوله والخبث) الو او بمعنى او (قوله وبجazy) أى باعتبار  
الاصل ثم صار حقيقة عرفية بقرينة سابق كلامه ولا حقه فيوافق حينئذ مافى كلام غيره من انه معنى حقيق  
شرعى كالاول ويندفع اعتراض سم والبصرى (قوله وهو) أى المجازى والسبب (قوله لافادة ذلك) أى  
الزوال (قوله كالتييم) فانه يفيد جواز الصلاة الذى هو من آثار ذلك نهاية ومغنى وأدخل بالكاف وضوء  
صاحب الضرورة لكونه يبيح إباحة مخصوصة بالنسبة لفرض ونوافل والاستنجاء بالحجر لكونه يبيح إباحة  
مخصوصة بالنسبة للصلاة فاعله (قوله وبهذا الوضع) أى المجازى (قوله عرفها المصنف) أى فى مجموعه مدخلا  
فيها الاغسال المستنونة ونحوها معنى (قوله بانها رفع حدث الخ) قد يقال فى صحة حمل التعريف على المعرف  
نظر سواء اريد بالوضوء مثلاً المعنى المصدرى او الحاصل بالمصدر اللهم إلا ان يؤول الرفع بالرفع بصرى عبارة  
عش عن سم على شرح البهجة نصها هذا التعريف صريح فى ان الرفع والازالة هما نفس نحو الوضوء والغسل  
وصب الماء على الثوب لكن قد يتوقف فى أن الوضوء مثلاً ونفس الرفع بل الرفع يحصل به وليس نفسه  
فليتأمل اه (قوله او مافى معناهما الخ) قال ابن الرفعة التحقيق قول القاضى حسين انها رفع الحدث وازالة  
النجس لان الشرع يرد باستعمالها لا فيهما واطلاق حملة الشرع على الوضوء المجدد والاغسال المستنونة  
طهارة مجاز من مجاز التشبيه لشبههما بالرفع مع افتقارهما الى النية فاطلاقهم على التيمم طهارة مجاز ايضا كما  
سموا التراب وضوء انتهى ابن شعبة اه بصرى ويأتى فى الشارح الجواب عنه (قوله كالتييم) هذا فى معنى  
رفع الحدث وقوله وطهر السلس هذا فى معنى إزالة النجس وفى معناها ايضا الاستنجاء بالحجر كما نبه عليه شيخنا  
وطهارة المستحاضة كفى المغنى والذباغ وانقلاب الخمر خلا كما فى عش (قوله كالغسلة الثانية فى الوضوء الخ)  
عبارة شيخنا والذى على صورة رفع الحدث الاغسال المندوبة والوضوء المجدد والغسلة الثانية والثالثة فى طهارة  
الحدث والذى على صورة إزالة النجس الغسلة الثانية والثالثة من غسلات النجاسة اه فقول الشارح والطهر  
المندوب شامل للغسلات النجاسة كفى المغنى ايضا (قوله فى هذين) أى مافى معناهما وما على صورتهم (قوله  
من مجاز التشبيه) أى فلم يرد المصنف انهما يشار كهما فى الحقيقة من افراد الطهارة شرعا وهذا جواب  
بالمنع عن الاعتراض الوارد على تعريف المصنف (قوله إلا ان يجاب الخ) جواب عنه بالتسليم (قوله بمنعه)  
أى قول ابن الرفعة (قوله انها فيهما حقيقة الخ) تأمل مافيه من المناقاة لما سبق من أنها فى المعنى الثانى مجاز  
بصرى وسم وتقدم الجواب عنه (قوله فى التيمم) أى مافى معناهما (قوله لخبر الحالكم وغيره الخ) أى  
مع افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شرائع الاسلام بعد الشهادتين المبحوث عنهما فى الكلام بالصلاة كما  
سيأتى ولسكونها اعظم شروط الصلاة التى قدموها على غيرها لانها افضل عبادات البدن بعد الايمان نهاية  
(قوله لخبر المشهور بنى الاسلام على خمس) تتمه كفى النهاية شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله واقام  
الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت اه (قوله يعلم) أى علم التوحيد (قوله متكرر) أى فى كل  
عام نهاية (قوله والثانى الخ) ولم يتعرضوا فى هذه الحكمة للفرائض لعله لكونها علما مستقلا ولجعلها من  
المعاملات والمناكحات والجنابات عش (قوله انتظام أمر المعاش والمعاد) يحتمل ان المصدر واسم الزمان  
والأفلا بد من تقدير آخر انتهى (قوله وهو زوال المنع) لا يشمل نحو طهارة الخمر لقوله عن الحدث الخ  
(تنبيه) عدم شمول بعض التعاريف المذكورة فى هذا المقام لنحو طهارة الخمر بالتخلل والجلد بالاندباغ  
لا يقتضى تخصيص الترجمة بغير ذلك حتى يكون ذلك زائدا على مافى الترجمة لجواز ان يكون ذلك التعريف  
لبعض معانى الطهارة وأنواعها مع عموم مافى الترجمة (قوله وبجazy الخ) قد يمنع ويدعى أنه حقيقة  
عرفية (قوله وإثبات انها فيهما حقيقة عرفية) انظر هذا مع الجزم فى اصل هذا المعنى بانه مجازى (قوله



ابن قاسم على الهجة أقول الأقرب الثاني عش (قوله بكمال القوى النطقية الخ) المراد بها القوى الدراكية ووجه كون العبادات مكملة لها ان المنلبس بها متوجه الى عالم القدس معرض عن عالم الشهوات والمداومة على هذا الامر سبب لصفاء النفس ومن يداستعدادها للاستفاضة من المبدأ القياض بافاضة ما هو سبب السعادة الابدية من معرفته ومعرفته صفاته وأفعاله سبحانه وتعالى على حسب الطاقة البشرية بصرى عبارة عش قوله النطقية اى الادراكية سم على حج وقال فى هامش شرح البهجة اى العقلية اه ومعناها واحد ثم قال وهل المراد بكملها انها تزيل نقصا يكون لولاها وانها تفيد اعتبارها والاعتداد بها فيه نظر ولا مانع من إرادة الامرين انتهى (قوله التحرز عن الجنائيات) الاولى ومكملها معرفة احكام الجنائيات ليعلم الجناية المحمودة شرعا كالجهاد ونحوه فيستعملها فيها والمذمومة شرعا كالجنائية على مسلم ظلما فيردعها عنها فليتأمل بصرى (قوله وقدمت الاولى) اى العبادات نهاية (قوله لشرفها) عبارة المغنى اهتماما بالامور الدينية اه وعبارة النهاية لتعلقها بالاشرف اه وهو البارى سبحانه وتعالى عش وقال الرشيدى اى كمال القوى النطقية خلافا لما فى حاشية شيخنا اه (قوله لانه الاصل فى انها) اى وغيره كالتراب واحجار الاستنجاء بدل منه معنى (قوله هذا الكتاب) اى كتاب الطهارة (قوله على جميع الكتاب) اى المنهاج (قوله بآية) وقوله دليله الخ اى الكتاب ويحتمل الماء (قوله اذا كان الخ) اى الدليل على أن المدلول مذكور اجمالا فى الترجمة فالمدلول اجمالى متقدم على الدليل سم (قوله ينطبق عليها) اى كثر مسائل الباب (قوله كثر المسائل) ينافى قوله قاعدة كلية (قوله ولم يراع ذلك) اى افتتاح الباب بدليله (قوله اختصارا) علة لعدم مراعاة المصنف لمسلك المحرر تبعاً لامام المذهب (قوله مستمرا) اى لا منقطعاً كما يتوهم من الماضى (قوله عن عظمتنا) اى كما يشعر به ضمير العظمة سم (قوله اى الجرم المعهود) هو الاقرب كنز اه سم (قوله او السحاب) عبارة المغنى وهل المراد بالسما فى الآية الجرم المعهود أو السحاب قولان حكاهما المصنف فى دقائق الروضة ولا مانع ان ينزل من كل منهما انتهت والظاهر ان حصل كلام الشارح جمع بين القولين بحسب الظاهر وابطال للثانى ورده الى الاول بحسب الحقيقة نعم لو عبر بالانزال الاولى والثانى بدل الابتداء والانتفاء كان الاولى بصرى (قوله فيه عموم) قد يشكل العموم بنوع بعض الماء الطهور من الارض إلا أن يثبت أن أصل كل ماء ينبع من الارض من السماء سم (قوله من حيث الخ) للتعليل (قوله انه) اى نزول هذه الآية (قوله وبهذا) الى قوله وانه الاصل فى النهاية والمعنى (قوله وبهذا) ضبب بينه وبين قوله للامتنان سم (قوله منه) اى من قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء نهاية ويصح ارجاع الضمير الى لفظ الماء فى الآية (قوله لاذلا امتنان بالنجس) يتأمل فما المانع من صحة الامتنان بشئ وان قام غيره مقامه سم على حج اه عش وقد يقال لا كبير موقع له ومن ثم قال بعضهم المراد نفي كمال الامتنان بجبرى (ومن ثم) اى من اجل افادته الظاهرية (قوله والالزم التاكيد الخ) اى ولو جعل الطهور بمعنى الطاهر لزم التاكيد لان الطهارة مستفادة من لفظ

بكمال القوى النطقية ومكملها العبادات والشهوية ومكملها غذاء ونحوه المعاملات ووطء ونحوه المناكحات والغضبية ومكملها التحرز عن الجنائيات وقدمت الاولى لشرفها ثم الثانية لشدة الحاجة اليها ثم الثالثة لانها دونها فى الحاجة ثم الرابعة لقلة وقوعها بالنسبة لما قبلها وإنما ختمها الاكثر بالعتق تفاؤلا وبدوا من مقدمات الطهارة بالماء لانه الاصل فى آلتها وافتتح هذا الكتاب بآية لتعود بركتها على جميع الكتاب لالكونها دليله لان من شأنه التأخر عن المدلول على أنه اذا كان قاعدة كلية ينطبق عليها أكثر المسائل كما هنا قدم ولم يراع ذلك فى غيره وان راعاه أصله كالشافعى رضى الله عنه اختصاراً (قال الله تعالى وانزلنا) أى انزالاً مستمراً باهراً للعقول ناشئاً عن عظمتنا (من السماء) أى الجرم المعهود ان اريد الابتداء أو السحاب ان اريد الانتفاء (ماء) فيه عموم من حيث انه للامتنان وبهذا استفيد منه انه طاهر لاذلا امتنان بالنجس فن ثم كان (طهوراً) معناه مطهراً لغيره وإلا

النطقية) اى الادراكية (قوله لا يكون له دليله الخ) على ان المدلول مذكور اجمالا فى الترجمة فالمدلول اجمالى متقدم على الدليل (قوله مستمرا) اى لا منقطعاً كما يتوهم من الماضى (قوله عن عظمتنا) اى كما يشعر به ضمير العظمة (قوله المعهود) هو الاقرب كنز (قوله الانتفاء) قد يتبادر انتهاء الانزال وفيه ان الانزال لم ينته بالسحاب بل جاوزه الى الارض إلا أن يراد انتهاء محله واستقراره العلوى (قوله فيه عموم الخ) قد يشكل العموم بان المعنى حينئذ انزلنا من السماء كل ماء طهور مع ان بعض الماء الطهور ينبع من الارض إلا ان يثبت ان أصل كل مانع من الارض من السماء فليتأمل (قوله للامتنان) ضبب بينه وبين قوله وبهذا الخ (قوله لاذلا امتنان بالنجس الخ) فيه نظر إذ على تقدير ان الطاهرة لم تستفد إلا من قوله طهور الا يلزم الامتنان بالنجس على أنه قد ينظر فى انه لا امتنان بالنجس على الاطلاق (قوله والالزم التاكيد) قد يمنع لزوم

ويدل لذلك أيضا ليظهر كنهه وأنه الأصل في فعل وإن جاء مصدره واللبالغة بأن يدل على (٦٥) زيادة في معنى فاعل مع مساواته له تعديا

كضروب أو لزوما كصبور  
وللآلة كسحور لما يتسحر  
به وبهذا الاشتراك مع  
كون الأصل ما ذكره اندفع  
الاستدلال به لظهورية  
المستعمل نظرا إلى إفادته  
المبالغة على أن فيما قلناه  
تكرار أيضا لرفع أحداث  
أجزاء العضو الواحد بحريه  
عليه أما المضموم فيختص  
بالمصدر وقيل يأتي بمعنى  
المظهر لغیره أيضا  
واختصاص الطهارة بالماء  
الذي أشارت إليه الآية  
ولا يرد شرابا طهورا لأنه  
قد وصف بأعلى صفات  
الدنيا تعبدى أو لما فيه من  
الرقوة والطفافة التي لا توجد  
في غيره ومن ثم قيل لا لون  
له وبهذا الاختصاص  
يتضح منعهم القياس عليه  
لا لمفهومه لأنه لقب  
(يشترط لرفع الحدث)  
لإجماعا واعتراض وهو هنا  
أمر اعتبارى قائم بالأعضاء  
يمنع صحة نحو الصلاة حيث  
لا مخصص أو المنع المترتب  
على ذلك وكون التيمم  
يرفع هذا لا يرد لأنه رفع  
خاص بالنسبة لفرض  
واحد وكلامنا في الرفع  
العام وهذا خاص بالماء وهو  
أما أصغر ورافعه الوضوء  
ولما أكبر ورافعه الغسل  
وقد يقسم هذا نظرا  
إلى تفاوت ما يحرم به  
إلى متوسط وهو ما عدا

الماء على ما مر بخلاف ما لو أريد به المطهر فلا يكون تأكيذا بل تأسيسا أى مفيدا للمعنى لم يفده ما قبله ع ش  
(قوله ويدل الخ) في دلالة نظر سم (قوله لذلك) أى لكون الماء مطهر الغيرة كما هو صريح غيره وإن أوهم  
صنيعه رجوع الإشارة لكون طهور في الآية بمعنى مطهر لغيره وبه يندفع ما مر عن سم أنفا على أن  
الآيات يفسر بعضها بعضا (قوله أيضا) أى كقوله تعالى طهورا (قوله وأنه الخ) عطف على ليظهر كنهه  
والضمير لكون طهورا في الآية بمعنى مطهر الغيرة (قوله وللآلة الخ) فضيته أن هذا غير المعنى المراد بما في  
الآية الذى قال فيه أنه الأصل في فعل وليس كذلك عبارة عميرة نقل النووى عن ابن مالك أن فعولا قد  
يكون للمبالغة وهى أن يدل على زيادة الخ وقد يكون اسما لما يفعل به الشيء البرود لما يتبرده فيجوز أن يكون  
الطهور من الأول وأن يكون من الثانى انتهى واعلم أنه قد انسكر جماعة من الخفية دلالة على التطهير  
وقالوا لا يزيد على معنى المبالغة في وصف فاعله أقول كفاك حجة قاطعة على فساد قولهم قوله صلى الله عليه وسلم  
جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا فإن الطهور هنا لم يكن بمعنى المطهر لم يستقم لفوات ما اختصت به الأمانة  
بحريه (قوله الاستدلال به) أى بقوله تعالى طهورا (قوله فيما قلناه) أى فى كون طهور بمعنى المطهر لغيره  
تكررا أى مبالغة (قوله أيضا) أى كمنى المبالغة (قوله أما المضموم) أى لفظ طهور بضم الفاء (قوله  
واختصاص) مبتدأ وقوله تعبدى خبر سم (قوله ولا يرد) أى على ذلك الاختصاص (قوله لأنه) أى  
الشراب قد وصف أى فى الآخرة بأعلى صفات الدنيا أى وهى كونه مطهر الغيرة (قوله ولما فيه من الرقة  
الخ) ونقل عن الأيعاب ما نصه والذى يتجه ترجيح أنه معقول لأن التعبد لا يصار إليه إلا عند العجز عن إبداء  
معنى مناسب وهذا ليس كذلك (قوله وبهذا الاختصاص) أى الذى أشارت إليه الآية (قوله لا لمفهومه)  
قال الكردى أنه معطوف على قوله لما فيه الخ وفيه ما لا يخفى وقيل أنه معطوف على هذا أى يتضح منعهم  
القياس عليه بهذا الاختصاص لا لكون مفهوم الماء يدل على المنع المذكور اه وهو الظاهر المتعين لكن  
فيه ركة ولو قال واتضح بذلك أن منعهم القياس عليه لهذا الاختصاص لا لمفهومه الخ كان ظاهرا (قوله  
القياس) أى قياس غير الماء كالنبيذ عليه أى الماء (قوله لأنه لقب) أى ومفهومه ليس بحجة لقول جمع  
الجوامع المفاهيم أى المخالفة لإلا للقب حجة اه قال البنانى المراد باللقب هنا الاسم الجامد الشامل للعلم  
الشخصى واسم الجنس فهو مغاير للقب النجوى مغايرة العام للخاص لشموله للعلم عند النجاة الشامل لأنواعه  
الثلاثة الاسم والكسبية واللقب اه (قوله واعتراض) أى بانه حكى عن ابن حنيفة والأوزاعى وسفيان  
جواز الوضوء بالنبيذ كرى (قوله وهو هنا الخ) احتراز به عما سياتى فى أسباب الحدث فإن له ثم معنى آخر  
سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى بصرى عبارة المغنى وهو فى اللغة الشيء الحادث وفى الشرع يطلق على أمر  
اعتبارى الخ وعلى الأسباب التى ينتهى بها الطهور وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الأول اه وكذا  
اقتصرت النهاية على إرادته فقط خلافا للشارح حيث جوز لإرادة المعنى الثالث أيضا (قوله حيث لا مخصص)  
وهو فقد الماء (قوله وكون التيمم الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أو المنع الخ (قوله برفع هذا) أى المنع مغنى  
(قوله وهو) أى قوله أو معنى فى النهاية والمغنى (قوله هذا) ضبب بينه وبين قوله أكبر سم (قوله هذا) أى  
ما يرفعه الغسل (قوله ما عدا الحيض الخ) أى الجنابة ع ش (قوله إذ ما يحرم بهما أكثر) إذ يحرم بهما  
ما يحرم بالجنابة والصوم والوطء ونحو ذلك ع ش قول المتن (والنجس) بكسر الجيم وفتحها أى مع فتح  
النون وباسكانها مع كسر النون وفتحها نهاية فتصير اللغات أربعة وفى القاموس لغة خامسة وهى كه ضد

التأكيد إذ لم يستفد معنى الثانى من الأول بوضعه ولو فى الجملة (قوله ويدل لذلك الخ) فى دلالة  
نظر (قوله اندفع الاستدلال) قديم منع اندفاعه على قاعدة الشافعى أن المشترك إذا تجرد عن القرائن  
حل على جميع معانيه وهى هنا غير متنافية إلا معنى المصدر لكن إذا جمل على المبالغة وافق غيره  
فليتأمل وإصالة بعضها لا تقتضى التخصيص به عند الإطلاق التجرد عن القرائن (قوله واختصاص)  
مبتدأ وقوله تعبدى خبر (قوله أما أكبر) ضبب بينه وبين قوله هذا

صحة الصلاة حيث لا مرخص أو معنى يوصف به المحل الملاقى لعين من ذلك مع رطوبة وهذا هو المراد هنا لأنه الذي لا يرفع إلا الماء ولأن المصنف استعمل فيه الرفع كما تقرر وهو لا يصح فيه حقيقة إلا على هذا المعنى أما على الأول فوصفه به من مجاز مجاورته للحدث وكان عدوله عن تعبير أصله بالأزالة رعاية للأول لأنه حقيقة ومارعاه هو مجاز وهو أبلغ من الحقيقة باتفاق البلغاء على أن ذلك موهوم إذ يزيله غير الماء وتخصيصهما لانهما الأصل وإلا فالطهر المسنون وطهر السلس الذي لا رفع فيه كالذمية والمجنونة لتحل للمسلم والميت كذلك كما يعلم من كلامه فيما يأتي (ماء مطلق) أى استعماله بمعنى مرور عليه فلا يجوز كما عبر به أصله وأفاده مفهوم الاشتراط من جهة أن تعاطى الشيء على خلاف ما أوجبه الشارع حرام ولا يصح كما صرح به كل من نفي الحل لكن بخفاء وإن سلمنا أنه يستعمل فيهما لأن الأكثر استعماله في الحرمة

عش (قوله وهو شرعا الخ) ولغة ما يستقذر معنى وقال النهاية الشئ المبعد اه (قوله من ذلك) ضبب بينه وبين قوله مستقذر سم (قوله وهذا الخ) ثم قوله هو لا يصح فيه الخ صريحان في حمل كلام المصنف على المعنى الثانى للنجس لكن قوله ومارعاه هو مجاز يقتضى حمل كلامه على المعنى الاول فليتأمل سم (قوله وهذا الخ) أى المعنى الثانى (قوله لانه الذى الخ) قديقال المراد الرفع المعبر شرعا وهو لا يكون فى المستقذر المذكور أيضا إلا بالماء بصرى (قوله استعمل فيه) أى فى النجس وقوله كما تقرر أى حيث قدر الرفع لا الأزالة وقوله وهو أى الرفع لا يصح فيه أى النجس (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحية فتأمل وقوله إلا على هذا المعنى أى الثانى سم (قوله فوصفه به) أى وصف النجس بالرفع (قوله من مجاز مجاورته الخ) أى من المجاز المرسل الذى علاقته مجاورة النجس للحدث فى البيان أو الاستحضار وإلا خفه أن يوصف بالأزالة (قوله وكان عدوله) ضبب بينه وبين قوله لانه الخ وقوله عن تعبير أصله ضبب بينه وبين قوله رعاية الخ سم عبارة البصرى قوله رعاية للأول علة لتعبير أصله الخ والأول هو مستقذر الخ وقوله لانه أى تعبير أصله الخ علة لعدوله اه (قوله ومارعاه) أى المصنف (قوله على أن ذاك) أى تعبير أصله بالأزالة المقتضى لحمل النجس على المعنى الاول يوم انحصار إزالته فى الماء وليس كذلك كما سبق هذا وانت خبير بأن هذا الإيهام مشترك الأنواع بناء على ما ذكر من الإلغائية المقتضية للعدول نعم ان حمل النجس فى كلام المصنف على الثانى سلم من الإيهام ولعله نكتة العدول بصرى (قوله إذ يزيله غير الماء) قديقال المراد الرفع والأزالة الشرعيان أى المعبران شرعا وهما لا يكونان إلا بالماء حتى فى المستقذر المذكور بصرى (قوله وتخصيصهما) أى الحدث والنجس سم (قوله الذى لا رفع الخ) صفة طهر السلس ولوقال الذى لا رفع فيه الخ كان أوضح (قوله كالذمية الخ) أى كطهر الذمية الخ (قوله والميت) أى وطهر الميت سم (قوله كذلك) أى يشترط فيها الماء المطلق نهاية ومعنى وهو خبر قوله فالطهر الخ (قوله عليه) أى محل الحدث والنجس (قوله كما عبر به) أى لا يجوز (قوله ولا يصح) عطف على لا يجوز (قوله من نفي الحل) أى الذى هو معنى قول الأصل لا يجوز كرى وسم وعبارة البصرى أى الموجود فى عبارة المحرر وفيه أن الذى فى عبارته لا يجوز وهو الذى يستعمل فى نفي الحل ونفي الجواز فتعبر به بنى الحل فيه ما فيه اه (قوله أنه يستعمل) أى لا يجوز الذى عبر عنه الشارح بنى الحل (قوله فيهما) أى فى الحرمة وعدم الصحة كرى (قوله لأن الأكثر الخ) ضبب بينه وبين قوله لكن بخفاء سم (قوله ومن الاشتراط) أى الذى عبر به بالمنهاج سم وبصرى زاد السكردى وهو عطف على من نفي الحل اه (قوله من العبارتين) أى عبارة المتن أى يشترط وعبارة أصله أى لا يجوز وقوله مزية وهى فى الأولى ظهور إفادتها عدم الصحة وفى الثانية إفادتها الحرمة بلا واسطة ان

(قوله مستقذر) ضبب بينه وبين قوله من ذلك (قوله وهذا هو المراد هنا) ثم قوله وهو لا يصح فيه حقيقة إلا على هذا المعنى صريحان فى حمل كلام المصنف على المعنى الثانى للنجس لكن قوله ومارعاه هو مجاز يقتضى حمل كلامه على المعنى الاول فليتأمل (قوله لانه الذى لا يرفع إلا الماء) أقول النجاسة بالمعنى الاول قد تكون حكمية ولا يرفعها إلا الماء فبىد على هذا الحصر إلا أن يحاج بأن الحكمية أصلها عينية فيشملها قوله الملاقى لعين الخ (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحية فتأمل وقوله إلا على هذا المعنى أى الثانى (قوله وكان عدوله) ضبب بينه وبين قوله لانه وقوله عن تعبير أصله ضبب بينه وبين قوله رعاية (قوله على أن ذاك موهوم الخ) هذا مبنى على إرادة المحرر المعنى الاول وهو غير لازم فليتأمل وقوله إذ يزيله غير الماء قديجاب عنه بان المراد إزالة تكفى لنحو الصلاة وهذه لا تكون إلا بالماء (قوله وتخصيصهما) أى الحدث والنجس (قوله والميت) أى وطهر الميت (قوله من نفي الحل) أى الذى هو معنى عبارة المحرر (قوله لكن بخفاء الخ) قديعكر على دعوى الخفاء لما ذكره أنه مشترك كما صرحوا به ومذهب الشافعى أن المشترك عند التجرد عن القرائن ظاهر فى معنييه إلا ان يجاب بان محله ما لم يعارض ذلك ككرة استعماله فى أحد المعنيين فليتأمل وضبب بين قوله لكن بخفاء وبين قوله لأن الأكثر (قوله الاشتراط) أى

فقط ومن الاشتراط لكن بظهور فى كل من العبارتين مزية خلافا لمن أطلق تر جميع هذه ومن أطلق تر جميع تلك فتأمل تعاطى

تعاطى الشيء الخ (قوله رفع الخ) تنازع فيه قوله لا يجوز وقوله لا يصح سم وكردى (قوله أو إزالته) فيه ميل إلى ترجيح حمل رفع النجس في كلام المصنف على الإزالة وفيه من الإيهام ما مر بصري (قوله من تلك الأربعة) أي الحدث والنجس وما في معناه وما على صورتها بصري عبارة سم كان مراده بالأربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستقدران بخصوص والمعنى الذي يوصف به المحل وعلى هذا فقد يشكل عليه في الثالث قوله السابق إذ ينزله غير الماء إلا أن يريد أنه لا يجوز إزالته إزالته ليعتد بها لنحو الصلاة فليتامل اه وعبارة السكردى والذي يظهر من بعض تصانيفه أن المراد بالأربعة الحدث والنجس وطهر السلس والطهر المسنون وأما البواقي من طهر الذمية والمجنونة والميت فداخلة في طهر السلس اه (قوله لا مره تعالى الخ) عبارة المعنى والنهاية وإنما تعين الماء في رفع الحدث لقوله فلم تجدوا ماء فتيمموا أو الأمر بالوجوب فلورفع غير الماء لما وجب التيمم عنده فقد وفي إزالة النجس لقوله وَيَسْبِغُ في خبر الصحيحين حين بال الأعرابي في المسجد صبو عليه ذنوباً من ماء والذنوب الدلو الممتلئة ماء والأمر بالوجوب كما مر فلو كفي غيره لما وجب غسل البول به ولا يقاس به غيره لأن الطهر به عند الإمام تعبدى وعند غيره لما فيه من الرقة الخ وحمل الماء في الآية والحديث على المطلق لتبادر الأذهان إليه اه (قوله التيمم) هو مخالف لما في الأصابة ولما في القاموس فإنه قال ذوا الحوصلة اثنتان أحدهما تيمم والثاني يمانى والاول خارجي ليس بصحائي والثاني هو الصحابي البائن في المسجد انتهى اه عش (قوله ولمنع القياس الخ) عطف على قوله لا مره تعالى الخ (قوله بالنسبة للعالم الخ) قيده ليخرج الماء المستعمل في فرض والمتغير تقدير أو قليل وقع فيه نجس لم يغيره فإن العالم بحالها لا يذكرها إلا مقيدة كما يأتي كردى (قوله لازم) قال الولي العراقي ولا يحتاج لتقييد القيد بكونه لازماً لأن القيد الذي ليس بلازم كماء البشر مثلاً يطبق إسم الماء عليه بدونه فلا حاجة إلى الاحتراز عنه وإنما يحتاج إلى القيد في جانب الإثبات كقولنا غير المطلق هو المقيد بقيد لازم انتهى اه معنى ورشيدى (قوله) وإن رشح الأرض وهو أربعة ماء العيون والآبار والأنهار والبحار وموانع من بين أصابعه وَيَسْبِغُ أو من ذاتها على خلاف فيه والارجح الثاني وهو أفضل المياه مطلقاً أو ينبع من الزلال وهو شيء انعقد من الماء على صورة حيوان وما ينعقد لمحال أن إسم الماء يتناول في الحال وإن تغير بعد أو كان رشح بخار الماء لأنه ماء حقيقة وينقص الماء بقدره وهو المعتد وخرج بذلك الخل ونحوه وما لا يذكر إلا مقيداً كما مر وتراب التيمم وحجر الاستنجاء وأدوية الدباغ والشمس والتارو والريح وغير هاتى التراب في غسلات الكلب فإن المزبل هو الماء بشرط امتزاجه به في غسلة منها اه (قوله المغلى) قال القليوبي في حواشى المحلى بضم الميم وفتح اللام انتهى وقيدته بالمغلى لأنه محل الخلاف فالبخار المترشح من غير واسطة نار من ماء ظهور وظهور بلا خلاف كردى (قوله بما يأتى) من نحو طين وطحلب (قوله أجمع من ندى الخ) وهو الماء الذي يقع على الزرع والحشيش الأخضر خصوصاً في أيام الربيع كردى (قوله نفس دابة) أي في البحر كردى (قوله لا دليل عليه) قال في شرح العباب وعلى تسليم وجود الدابة المذكورة فمن أين يعلم أن هذا المجموع من الندى بخصوصه من نفس تلك الدابة لا غير غاية الأمر أنه يحتمل حينئذ أن يكون من نفسها وأن يكون من الطل وهو الظاهر المشاهد فرجح لذلك على أن الأصل فيما هو على صورة الماء الخالي عن التغير ونحوه الطهورية فلا ترتفع بالشك انتهى كردى على شرح بافضل (قوله وهو ما يخرج الخ) صريح النهاية والمعنى أن الزلال إسم لصورة حيوان يخرج من باطنها الماء لذلك الماء لكن كلام القاموس موافق لما قاله الشارح من أنه إسم للماء (قوله في نحو التاج) أي كالماء المنجمد (قوله فان تحقق الخ) فان شك فليس بنجس كما هو

رفع أو إزالة الشيء من تلك الأربعة إلا به لا مره تعالى بالتيمم عند فقدته وأمر رسول الله ﷺ بصب الذنوب من الماء على بول ذى الحوصلة التيمم لما بال في المسجد وهو إنما ينصرف للطلق لأنه المتبادر إلى الذهن ولمنع القياس عليه كما مر وخرج بتلك الأربعة نحو إزالة طيب عن بدن محرم لأن القصد زوال عينه وهو لا يتوقف على ماء (وهو ما يقع عليه) عند أهل اللسان بالنسبة للعالم بحاله (اسم ماء بلا قيد) لازم وإن رشح من بخار الطهور المغلى أو تغير بما لا يضر بما يأتى أو جمع من ندى وزعم أنه نفس دابة لا دليل عليه أو كان زلالاً وهو ما يخرج من جوف صور توجد في نحو التاج كالحیوان وليست بحيوان فان تحقق كان نجساً لأنه قى. وخرج بالماء

الذى عبر به المنهاج (قوله رفع أو إزالة) تنازعه يجوز ويصح من قوله فلا يجوز ولا يصح (قوله من تلك الأربعة) مراده بالأربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستقدران بخصوص والمعنى الذي يوصف به المحل وعلى هذا فقد يشكل عليه في الثالث قوله السابق إذ ينزله غير الماء إلا أن يريد أنه لا يجوز إزالته إزالته ليعتد بها لنحو

من حيث تعلق الاشتراط  
به التراب ولو في المغلط  
فان المطهر هو الماء بشرط  
مزجه به ونحو أدوية  
الدباغ لانها محيلة وحجر  
الاستنجاء لانه مرخص  
وبقوله بلا قيد مع قولنا  
عند إلى آخره المقيّد  
بلازم ولو نحو لام العهد  
كخبر إنما الماء من الماء  
وكالمتغير بالتقديري  
وكالمستعمل على الاصح  
وكقليل وقع فيه نجس  
لان العالم بها لا يذكرونها  
إلا مقيدة على أنها مقيدة  
شرعا بخلاف المتغير بما  
لا يضر والمقيد بغير لازم  
نحو ماء البئر وإذا تقرر أن  
المطلق ما ذكر المعلوم منه  
مع ذكر الآية ان ما صدق  
الظهور والمطلق واحد  
(ف) الماء الكثير والقليل  
(المتغير ب) مخالط ظاهر  
(مستغنى) بفتح التون  
وكسرها يعيد متكلف  
(عنه كزعفران) ومنى  
وثمر ساقط وطحلب  
طرح بعد دقه وورق  
طرح

الواضح لكن الظاهر أنه لا يصح التطهير به للشك في طهوريته بل في كونه ماء ولا أصل يرجع إليه بصرى  
وقوله لكن الظاهر الخرد ما مر انفا عن شرح العباب (قوله من حيث تعلق الاشتراط به) دفع بذلك ما  
أورد من ان الماء لقب ولا مفهوم له على الراجح عش (قوله ولو في المغلط) أى ولو استعمل في تطهير  
النجس المغلط (قوله ونحو أدوية الدباغ) أى كالشمس والنار عند من يقول بطهوريتهما (قوله وبقوله  
بلا قيد الخ) عبارة النهاية والمؤثر هو القيد اللازم من إضافة كماء ورد أو صفة كماء دافق وماء مستعمل أو  
مستجس أو لام عهد كالماء في قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> نعم إذا رات الماء أى المنى اه (قوله ولو نحو لام العهد) أى ولو  
كان القيد لام العهد ونحوه وقوله كخبر إنما الخ أى كاللام في خبر الخ فان اللام في الماء لام العهد والمعهود  
هو المنى وقوله وكالمتغير الخ وكالمستعمل الخ وكقليل الخ عطف على كخبر الخ لكنهما امثلة للنحو المقيد  
بلام العهد كرى (قوله مقيدة شرعا) أى بقيد لازم فلا يسوغ بالنظر إلى الاستعمال الشرعى ان يطلق  
عليه ماء بلا قيد بصرى (قوله بخلاف المتغير بما لا يضر) أى فانه يطلق عليه شرعا ماء بلا قيد بصرى (قوله  
فالمتغير بمخالط ظاهر الخ) محله بالنسبة لغير المخالط واما بالنسبة إليه كنجس وسدر أو عجينة أراد تطهيره فصب  
عليه الماء فتغير به تغيرا كثيرا قبل وصوله إلى جميع اجزائه فانه يطهرها وإن كان تغيره كثيرا للضرورة لانه  
لا يصل إلى جميعها إلا بعد تغيره هكذا احفظ من تقرير شيخنا الطبرلاوى وهو ظاهر بصرى وبجزمى عن  
سم وكذا في حاشية شيخنا عن الشبر المسمى عن الطبرلاوى مثله (قوله وكسرها) مبتدا وقوله بعيد متكلف  
خبره (قوله ومنى) إلى قول المتن ولا متغير في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله ما لم يتحقق الخ (قوله وثمر ساقط)  
أى وإن كان شجرها نابتا في الماء شرح بافضل عبارة النهاية ويضر المتغير بالثمار الساقطة بسبب ما انحل منها  
سواء أوقع بنفسه أم بايقاع كان على صورة الورق كالورد أم لا اه قال ع ش ز اد في شرح البهجة الكبير  
مانصه لا مكان التحرز عنها غالبا اقول حتى لو تعذر الاحتراز عنها ضر نظرا للغالب اه واعتمده  
شيخنا وعبارة سم عن الشارح في شرح العباب المسمى بالايعاب والحب كالبر والتمر إن غير وهو بحاله  
فجاءور وإن انحل منه شيء فخالط فان طبخ وغير ولم ينحل منه شيء فواجه الوجهين انه لا اثر لمجرد الطبخ بل  
لا بد من تيقن انحلال شيء منه بحيث يستحدث له بسبب ذلك اسم آخر بخلاف ما إذا لم يتيقن الانحلال فانه  
لا اثر للتغير به ولا لحدوث اسم آخر لانه حينئذ تجاوز والتغير به لا يضر وإن حدث بسببه اسم آخر فالخاصل  
ان ما اعلی من نحو الحبوب والثمار وما لم يغل إن تيقن انحلال شيء منه فخالط وإلا فجاءور وإن حدث له  
إسم آخر بذلك ما لم يسلب عنه إطلاق لإسم الماء بالكلية اه اقول والظاهر انه لا يحصل التغير الكثير في الطعم  
واللون بدون انحلال شيء (قوله بعددقه) قال الأذرى ويشبه ان الامر كذلك فيما لو طرح ثم تقفت  
وخالط انتهى اه سم ونقل شيخنا عن سم في شرح أبى شجاع الجزم بذلك وأقره وعبارة السكردى قال  
البرلسى في حواشى المحلى قال الأذرى ويشبه الخ قلت وينبغي جريان مثل ذلك في النورة والزرنخ ونحوهما  
الصلاة فليأمل (قوله وثمر ساقط) عبارة العباب والحب وإن انحل منها شيء قال الشارح في شرحه كادل  
عليه قول المجموع والجواهر وغيرهما والحب كالبر والتمر إن غير وهو بحاله فجاءور وإن انحل منه شيء فخالط  
فان طبخ وغير ولم ينحل منه شيء فواجهان وحكى عبارتهم في تقرير الوجهين ثم قال وأوجه الوجهين أنه لا اثر  
لمجرد الطبخ بل لا بد من تيقن انحلال شيء منه بحيث يستحدث له بسبب ذلك اسم آخر لانه حينئذ تجاوز والتغير  
به لا يضر وإن حدث بسببه اسم آخر فالخاصل ان ما اعلی من نحو الحبوب والثمار وما لم يغل إن تيقن انحلال  
شيء منه فخالط وإلا فجاءور وإن حدث له بذلك إسم آخر لم يسلب عنه إطلاق لإسم الماء بالكلية كما باتى  
انتهى وقوله كما باتى إشارة إلى بسط ذكره بعد على المجاور منه ما إذا سلبه الاطلاق بالكلية بان صار لا يسمى  
ماء ولا يضاف فيه لفظ الماء إلى ذلك الغير بل انسلخ عنه ذلك بسائر الاعتبار وحدث له اسم آخر اختص  
به فان التغير به حينئذ لا يضر لانا نتيقن حينئذ انه ان فصلت عنه عين مخالطة فالتأثر به ليس من حيث كونه  
مجاورا بل من حيث ما انفصل عنه من المخالط اه وسياق في الشرح الاشارة إلى هذه المسئلة (قوله بعددقه)

وقد يعضد ما بحثه أى الأذرعى نظير المسئلة من الورق المطروح انتهى كلام البرلى اه (قوله ثم تفتت) أى واختلطوا لإفهم بجاور ومثله ما لو كان تفتته قبل طرحه بصرى (قوله فكل منهما) أى من القطران والكافور (قوله نوعان) أى خليطو بجاور واختلف في المتغير بالسكتان والذي عليه الاكثر انه يتغير بشىء يتحلل منه فيكون التغير بمخالط مغنى قول الماتن (بمنع إطلاق اسم الماء) أى بان يسمى ماء مقيدا كما وردوا ويستجدله اسم آخر كما لمرقة شرح بافضل ونهاية (قوله كان وقع الخ) عبارة المغنى حتى لو وقع في الماء ما منع موافقه في الصفات كما وردا المنقطع الرائحة فلم يتغير ولو قدرناه بمخالط وسط كلون العصير وطعم الرمان وريح اللادن لغير مضر بان تعرض عليه جميع هذه الصفات لا المناسب للواقع فيه فقط خلافا لبعضهم وكذا في النهاية إلا انه قال بدل قوله لا المناسب الخ مانصه كذا قاله ابن ابي عصرون واعتبر الرويانى الاشبه بالخليط اه وفي البجيرى على الاقناع مانصه والحاصل ان الواقع ان كان مفقود الصفات كلها كما مستعمل فلا بد من عرض الصفات المذكورة على الماء وإن كان مفقود البعض كما ورد له رائحة ولا طعم له ولا لون له بخالف طعم الماء ولو لم يقدر فيه الطعم واللون ولا يقدر الريح لانه إذا لم يتغير بريحه فلا معنى لتقدير ريح غيره وهذا كله إذا لم يكن الواقع له صفة في الاصل وقد فقدت فان كان كذلك كما ورد منقطع الرائحة ففيه خلاف بين ابن ابي عصرون والرويانى فالرويانى يقول يقدر فيه لون العصير وطعم الرمان وريح ماء الورد فيقدر الوصف ألفقود فيه لا ريح اللادن وابن ابي عصرون يقول يقدر فيه طعم الرمان ولون العصير وريح اللادن ولا يقدر فيه ريح ماء الورد لفقده بالفعل فيكون ماء الورد حينئذ كالماء المستعمل والمعتمد كلام ابن ابي عصرون ولا فرق في هذا التفصيل كله بين الطاهر والنجس اه وفي حاشية شيخنا على ابن قاسم الغزى ما يوافق (قوله كما يأتى) أى من أن المستعمل إذا كثر طهر فأولى إذا وقع في الكثير شرح بافضل (قوله فانه يقدر الخ) ينبغى ان المراد انه لو قدر فغير ضروري لافله الاعراض عن التقدير واستعماله إذ غاية الامر انه شاك في التغير المضر والشك لا يضر كما يأتى سم على حج اه ع ش واعتمده البجيرى وشيخنا عبارة الاول اى جواز افلوجم شخص وتوضابه كان وضوءه صحيحا سم إذا لاصل عدم التغير وظاهره جريان ذلك فيما إذا كان الواقع نجسا في ماء كثير انتهى اجهورى اه وعبارة الثانى وهذا التقدير مندوب لا واجب كما نقله الشيخ الطوخى عن ابن قاسم فاذا اعرض عن التقدير وهجم واستعمله كفى الى أن قال وظاهر ذلك جريانه فيما إذا كان الواقع نجسا مع ان الشيخ الطوخى كان يقول بوجوب التقدير في النجس فراجع اه (قوله كريح لاذن) بفتح الذال المعجمة وهو اللبان الذكر كما هو المشهور وقيل هو رطوبة تعلقو شعر المعز ولحاهما شيخنا وبجيرى وقال الكردي وهو نور معروف بمطيب الرائحة اه (قوله ولون عصير) أى عصير العنب الاسود او الاحمر مثلا لا الابيض لان الغرض ان انقراضه مخالفا للماء في اللون خلافا لما في حاشية شيخنا غش رشيدى اى من قوله وتبعه البجيرى اى عصير العنب ابيض او اسود اه (قوله ولا فلا) فلولم يؤثر فيه الخلط حسا ولا تقدير استعماله كله وكذا لو استهلك النجاسة المائعة في ماء كثير وإذا لم يكفه الماء وحده ولو كمله بمائع يستهلك فيه لسكفاه وجب تكميل الماء به إن لم تزد قيمته على قيمة ماء مثله مغنى عبارة النهاية فان لم يؤثر فهو طهور وله استعمال كله اى مجموع الماء والمخالط ويلزمه تكميل الماء الناقص عن طهارته الواجبة به اى بالمخالط ان تعين لكن لو انغمس فيه جنب ناوبا وهو قليل اى مع قطع النظر عن المخالط صار مستعملا كما لا يدفع عن نفسه النجاسة وحينئذ فقد جعلنا المستهلك كالماء في اباحة التطهير به ولم نجعله كذلك في دفع النجاسة عن نفسه إذا وقعت فيه وعدم صبرورته مستعملا بالانغماس اه وقوله مر ان تعين قال الرشيدى اى بان لم يجد غيره ويشترط ايضا ان لا تزد قيمته المائع على ثمن ماء الطهارة هناك اه وقوله لكن لو انغمس الخ يأتى في الشرح وعن المغنى مثله (قوله لانه لما كان

ثم تفتت وملح جبلى  
وقطران أو كافور مخالط  
فكل منهما نوعان (تغيرا  
بمنع إطلاق اسم الماء)  
لكثرتة ولو تقدير آكان  
وقع في الماء ما يوافق  
كمستعمل لكن في قليل  
كما يأتى وكما ورد لا ريح  
له فانه يقدر وسطا كريح  
لاذن ولون عصير وطعم  
ماء رمان فان غير ذلك  
ضر ولا فلا لانه لما  
كان لمرافقته لا يغير

قال الأذرعى ويشبه أن الأمر كذلك فيما لو طرح صحيحا ثم تفتت وخالط انتهى (قوله فان يقدر وسطا الخ) ينبغى ان المراد انه لو قدر فغير ضروري لافله الاعراض عن التقدير واستعماله إذ غاية الامر انه شاك في



(الخ) متعلق بقوله ولو تقدير اكردى وعبارة النهاية وإنما اعتبر بغيره لأنه الخ قوله اعتبر بغيره كالحكومة  
 أى فأنها لما لم يمكن اعتبارها فى الحر بنفسه قدزناه رقيقا لنعلم قدر الواجب نهاية (قوله كالحكومة) أى فى  
 كل جرح لا مقدر فيه من الدية ولا تعرف نسبتته من مقدر فأنها تعتبر بالغير وهو القيمة للرقيق إذا الحر لا قيمة له  
 فيقدر المجنى عليه رقيقا وينظر ماذا نقص بالجناية عليه من قيمة فيعتبر ذلك من دية الحر فالحكومة جزء من  
 عين الدية نسبتته إلى دية النفس مثل نسبة نقصها أى الجناية من قيمته أى المجنى عليه فإذا كانت قيمة المجنى عليه  
 بتقدير كونه رقيقا بدون الجناية عشرة قوتها تسعة مثلاً وجب عشر الدية كرى (قوله على عضو المتطهر)  
 خرج به ما لو ارى تطهير نحو الصدر نفسه فتغير الماء به قبل وصوله إلى بقية أجزائه فإنه لا يضر لسكونه ضرورة  
 فى تطهيره عيش ومر عن سم عن البطاوى مثله (قوله فلو حلف الخ) ولو وكل من يشتري له ماء فاشترأه  
 لم يقع للوكل نهاية ومعنى زاد الاقناع سواء كان أى فى كل من المستثنين التغير حسياً أم تقدير ياء (قوله  
 فشربه) أى المتغير المذكور ولو تقدير ياء ومنه الممزوج بالسكر عيش وأقره البجيرى (قوله لم يحنث)  
 ظاهره أنه لا فرق بين الحلف بالله والطلاق وهو ظاهر عيش وأقره البجيرى ثم قال عن الزيادة وحل عدم  
 الحنث أن علم أنه متغير أه أقول ظاهر كلامهم الاطلاق كما صرح به عيش فى مسئلة الشراء حيث قال  
 قوله مروى لم يقع الخ ظاهره وإن جهل الوكيل حاله أه فيراجع وكذا أقره شيخنا عبارته لأنه لا يسمى ماء ولا  
 فرق بين الحلف بالله والحلف بالطلاق ولو كان التغير تقدير ياء كما أفق به البطاوى ونقله عنه الشبرا مى أه  
 (قوله لقلته) أشار بتعليل ما هنا بالقلّة وتعليل ما سياتى من المتعاطفات الثلاثة بتعذر صوت الماء عما ذكر إلى  
 أن ما هنا محترز قول المصنف تغير يمنع إطلاق اسم الماء أى لكثرة تهر إن المتعاطفات الثلاثة الاتية محترز  
 قوله بمستغنى عنه وإن الجميع من الطهور المساوى للطلق ماصداً رشيدى ويحتمل أن قول الشارح لقلته  
 علة لقول المصنف لا يمنع الخ لا لقوله لا يضر تغير الخ وقول الشارح الاقنى لتعذر الخ علة لعدم ضرر الجميع كما  
 هو صريح صنيع النهاية والمعنى (قوله ولو احتال الخ) أى ولو كانت القلة غير متيقنة (قوله بأن شك) ينبغى  
 أن يشمل الشك هنا الظن كما هو الغالب سم (قوله أه الخ) أى التغير (قوله قيل الأحسن الخ) ومن قال به  
 المعنى عبارته وكان الأحسن أن يحذف المصنف الميم من قوله ولا متغير الخ وكذا من قوله وكذا متغير بمجاور  
 ويقول ولا تغير بمكث وكذا تغير بمجاور لأن المتغير لا يصح التعبير به لأنه لا يضر نفسه بل المضى التغير ويندفع  
 ذلك بما قدرته بقول فى الطهارة تبعاً للشارح أه وقوله فى الطهارة المراد فى صحتها عيش (قوله ما لم يتحقق  
 الكثرة الخ) أى لا نافية قد دفع الطهورية بالتغير الكثير والأصل بقاؤه حتى يتيقن زوال ذلك إذ اليقين  
 لا يرفع إلا يقين مثله وهذا جرى الشارح عليه فى بقية كتبه أيضاً ونقله شيخ الإسلام والخطيب الشربيني عن  
 الأذرى وأقره وجرم به الشهاب البرلى على المحلى وغيره وخالف الجلال الرملى فى ذلك أى تبعاً لآل الده فقال  
 فى نهايته طهوراً أيضاً خلافاً للأذرى أه كرى أقول وكذا اعتمد البطاوى والبرماوى ما قاله الأذرى كما  
 فى عيش عن سم على المنهج قول المتن (ولا متغير بمكث الخ) قال العمرانى ولا تنكره الطهارة به نهاية ومثله  
 ما تغير بما لا يضر حيث لم يحجر خلاف فى سلبه الطهورية أماما جرى فى سلب الطهورية به خلاف كالمجاور  
 والتراب إذا طرح فينبغى كراهته خروجاً من خلاف من منع عيش (قوله ويرد بان التفنن الخ) قد يقال  
 التفنن إنما يتأتى إذا صح المعنى وفى صحته هنا نظر إلا أن يكون على حذف مضاف أى تغير متغير سم وتقدم

اعتبر بغيره كالحكومة  
 (غير طهور) وإن كان  
 التغير بما على عضو المتطهر  
 كما أنه غير مطلق فلو حلف  
 لا يشرب ماء فشربه لم يحنث  
 (ولا يضر) فى الطهورية  
 (تغير لا يمنع الاسم) لقلته  
 ولو احتالاً بأن شك أهو  
 كثير أو قليل ما لم يتحقق  
 الكثرة ويشك فى زوالها  
 (ولا متغير) قيل الأحسن  
 حذف الميم ليناسب ما قبله  
 ويرد بان التفنن المشعر  
 بانحداد المقصود من العبارتين  
 أفود وأبلغ (بمكث)

التغير المضى والشك لا يضر (قوله بأن شك) ينبغى أن يشمل الشك هنا الظن كما هو الغالب (قوله ما لم يتحقق  
 الكثرة ويشك فى زوالها) عبارة شرح الروض نعم لو تغير كثير أثم زال بعضه بنفسه أو بماء مطلق ثم شك فى  
 أن التغير الآن يسير أو كثير لم يطهر عملاً بالأصل قاله الأذرى انتهى لكن الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى  
 أنه يطهر لأنه بعد زوال بعض التغير يشك فى أن المانع من الطهورية باق فعملنا بأصل الطهورية (قوله  
 ويرد بان التفنن الخ) قد يقال أن التفنن إنما يتأتى إذا صح المعنى وفى صحته هنا نظر لأن التقدير ولا يضر فى  
 طهورية الماء ماء متغير بما ذكر إذا المنفى ضرورة التغير لا الماء إلا أن يكون على حذف مضاف أى تغير

جواب آخر عن المغنى (قوله بتثليث ميمه) أى مع إسكان الكاف وفى المطلب لغز أربعة هي فتح الميم والكاف وعلى كل فهو مصدر مكث بفتح الكاف أو ضمها شيخنا قول المتن (وطحلب) ولا فرق بين أن يكون بمقر الماء أو عمره ولا نهاية (قوله بفتح لامه وضمها) أى وضم الطاء نهاية ومغنى زاد شيخنا أو كسرهما فلغات ثلاث أه (قوله نابت من الماء) عبارة غير شىء أخضر يعلو الماء من طول المكث أه (قوله ولم يدق) ظاهره وإن تفتت وخالط فيخالف ما مر عن الأذرى سم عبارة عن شيخنا قضيت أنه لو أخذ ثم طرح صحيحا ثم تفتت بنفسه لم يضر وقياس ما تقدم عن ابن حجر فى الأوراق المظروحة الضرر به وبه شرح ابن قاسم فى شرحه على الكتاب أه يعنى مختصرا أى شجاع قول المتن (وما فى مقره) ينبغى أن يكون منه طونس الساقية للحاجة إليه فهو فى معنى ما فى المقر بل منه سم ويأتى عن شيخنا والبجيرمى مثله بن زيادة (قوله وإن كان من القطران الخ) اعتمده ع ش خلافا للنهاية عبارته ويعلم مما نقرر أن الماء المتغير كثيرا بالقطران الذى تدهن به القرب أن تحققنا تغير به وإنه خالط فغير طهور وإن شككنا أو كان من مجاور فطهور سواء فى ذلك الريح وغيره خلافا للزركشى أه وقوله بغير طهور حمله المغنى وكذا شيخنا كما يأتى على ما إذا كان القطران لغير إصلاح القرب (قوله لا صلاح ما يوضح الخ) والمعروف فى زمننا أن ذلك لا صلاح نفس القربة لا الماء (قوله ولو مصنوعا الخ) أى بحيث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع فيها أى نحو الأرض لا بترك الحبيبة فإن الماء يستغنى عنه نهاية وإيعاب قال شيخنا ويؤخذ منه أن ماء الفساقى والصهاريج ونحوهما المعمولة بالجبر ونحوه طهور وإن ماء القرب التى تعمل بالقطران لا صلاحها كذلك ولو كانه خالط بخلاف ما إذا كان لا صلاح الماء وكان من الخالط ومن ذلك ما يقع كثيرا من وضع الماء فى نحو جرة وضع فيها نحو لبن فتغير فلا يضر وينبغى أن يكون منه طونس الساقية وسلبة البئر للحاجة إليهما أه زاد البجيرمى وليس من هذا الباب ما يقع من الأوساخ المنفصلة من أرجل الناس من غسلها فى الفساقى خلافا لما وقع فى حاشية شيخنا ع ش وإنما ذلك من باب ما لا يستغنى الماء عنه غير الممرية والمقرية كما أفق به والد الشارح م فى نظيره من الأوساخ التى تنفصل من أبدان المنغمسين فى المغاطس رشيدى فعلم أن تغير الماء الموضوع فى الأوانى التى كان فيها الزيت ونحوه لا يضر وإنما الخلاف فى أن التغير به تغير بما فى المقر أو بما لا يستغنى عنه فعند ع ش تغير بما فى المقر وعند الرشيدى تغير بما لا يستغنى الماء عنه كالقطران الذى فى القرب أه (قوله لتعذر صون الماء عنه) أى عما ذكر فلا يمنع التغير به إطلاق الاسم عليه وإن أشبه التغير به فى الصورة التغير الكثير يستغنى عنه بحلى ومغنى (قوله على الأوجه) خلافا للبغنى والنهاية عبارتهما ولو صب المتغير بمخالط لا يضر على ماء لا تغير فيه فتغير به كثير أضر لأنه تغير بما يمكن الاحتراز عنه قاله ابن أنى الصيف وقال الاسنوى أنه متجه وعليه يقال لنا ما أن تصح الطهارة بكل مبهما منفردا ولا تصح بهما مختلطتين أه وعبارة سم قوله لم يضر على الأوجه

متغير (قوله ولم يدق) ظاهره وإن تفتت وخالط فيخالف ما مر عن الأذرى (قوله وما فى الخ) ينبغى أن يكون منه طونس الساقية للحاجة إليه فهو فى معنى ما فى المقر بل منه (قوله لم يضر على الأوجه) مشى جمع على أنه يضر وبه أفق شيخنا الشهاب الرملى ويوجهه بأنه إنما اغتفر تغيره بالنسبة له فاذا وضع على غيره وتغير لم يغتفر وكان تغير ذلك الغير به تغير بمخالط لأن هذا الماء المتغير بالنسبة لغيره بمخالط لصدق حد الخالط عليه وإن كان تغيره بمجاور (بقي هنا أمران) الأول أن عبارة الشارح شاملة للتغير بالمكث والمجاور ففضية ذلك أنه إذا صب على غيره فغيره ضر عند شيخنا الشهاب الرملى وهو بعيد جدا فى المتغير بالمكث بل والمجاور لركنه فى شرح الارشاد عبر بقوله ولو صب متغير بمخالط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثير أضر وإن كان كثير أعلى ما ارتضاء جمع لسهولة الاحتراز عنه وإن كان طهورا لكان مكن مشى آخرون على أنه لا يضر وهو الأقرب لا ترى أنه لو وقع ذباب فى مائع ولم يغيره فصب على مائع آخر لم يؤثر فيه كما هو ظاهر لطهارته المسببة عن مشقة الاحتراز فكذلك لا يضر هنا الطهور بته المسببة عن ذلك فصور المسئلة بالمتغير بمخالط واخرج المتغير بالمكث وكذا بالمجاور إلا أن يريد بالخالط مطلق المختلط الشامل للمجاور وقد يفرق شيخنا الرملى فى مسئلة الذباب بان من

بتثليث ميمه وطين طحلب  
بفتح لامه وضمها ثابت من  
الماء وألقى فيه ولم يدق  
وورق وقع بنفسه وإن  
تفتت وخالط (وما فى مقره)  
ومنه كما هو ظاهر القرب  
التي يدهن باطنها بالقطران  
وهي جديدة لا صلاح  
ما يوضع فيها بعد من الماء  
وإن كان من القطران الخالط  
(ومره) ولو مصنوعا من  
نحو نورة وإن طبخت  
وكبرت وإن فحش التغير  
بذلك كله لتعذر صون الماء  
عنه ولو وضع من هذا المتغير  
على غيره ما غيره لم يضر  
على الأوجه لأنه طهور  
فهو كالتغير بالملح المائى  
وكون التغير

مشى جمع على أنه يضرب به أفتى شيخنا الشهاب الرملي ويوجه بانه إنما اغتفر تغيره بالنسبة له فاذا وضع على غيره وتغير لم يغتفر بقى هنا امران الاول ان عبارة الشارح شاملة للمتغير بالمسك وبالمجاور فقضية ذلك انه اذا صب على غيره فغيره ضر عند شيخنا الرملي وهو بعيد جدا في المتغير بالمسك بل وبالمجاور ولكنه في شرح الارشاد عبر بقوله ولو صب متغير بخيط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثير اضرا انتهى فصور المسئلة بالمتغير بالمخاط وأخرج المتغير بالمسك وكذا بالمجاور الامر الثاني أنه صور المسئلة بما اذا كان المتغير واردا على غيره فهل عكسه كذلك او يفرق بينهما فيه نظرو الظاهر عدم الفرق ثم على فتوى شيخنا الشهاب الرملي قد يحتاج للفرق بين الضرر هنا وعدمه في طرح التراب والملح المائي إلا ان يفرق بان الملح من جنس الماء والتغير بالتراب مجرد كدورة اه بجذف وفي كلام شيخنا بعد تصوير المسئلة بالمتغير بما في المقر والمهر وترجيح كلام الرملي مانصه وأمالو طرح غير المتغير على المتغير المذكور فلا يسلب الطهورية على الراجح لانه ان لم يزد قوة لم يضعفه كما نقله بعضهم عن الشيخ البايلي خلافا لما نقله بعضهم عن ابن قاسم في حاشيته على ابن حجر اه وفي البصري مانصه بتردد النظر فيما لو اخرج شىء ما في المقر والمهر من المخالطات ثم التقي فيه لم يحدث تغيرا غير ما كان لانه من جنسه فهل يفرض الماء خليا من الاوصاف التي كان عليها قبل الطرح وينظر هل يغير أو لا محل تأمل ونظر ولعل الاقرب الاول ثم رأيت قول الشارح الآتي في شرح فان غيره فنجس يؤيد ما ذكرناه قول تصويرهم المسئلة تصب المتغير بالمخاط على غير المتغير كالصريح في الثاني اى عدم ضرر صب المتغير على المتغير من جنسه (قوله هنا) اى في الوضع المذكور (قوله لانه) اى التغير هنا (قوله ان سببه) اى تغير الماء الثاني (لطافة الماء) اى الاول (المنبت هو) اى ما في الماء الاول وكذا ضمير فقبله وضمير ولو نزل (قوله فقبله الماء الثاني) قد يقال خاضا أن التغير بما في الماء بواسطة الماء وهذا لا يمنع الضرر رسم (قوله ألا ترى انه لو وقع بماء الخ) قد يقال ان كلام من الواقعين هنا يمكن نسبة التغير اليهما فحصل الشك بخلافه فيما سبق فال التغير بما في الماء بالارب لا بالماء إذ لا اثر له بصرافته في التغير ومن ثم لو فرض ان للماء في حد ذاته صفة تشاكل صفة ما هو معه كملوحة طعم او صفرة لون او تنريح وشك في تغير الثاني هل هو من الماء او من مصاحبه او منها لاتجه القول بعدم سلب طهوريته للشك بصري (قوله طاهر) يأتي في المتن محترزة (قوله على اى حال كان) اى كثيرا كان التغير او قليلا وسواء كان المجاور جرم او لا قول المتن (كعود) وكالعود ما لو صب على بذنه او ثوبه ماء ورد ثم جف وبقيت رائحته في المحل فاذا اصابه ماء وتغيرت رائحته منه تغيرا كثيرا لم يسلب الطهورية لان التغير والحالة ما ذكر تغير بمجاور ما لو صب على المحل وفيه ماء ينفصل واختلط بمصاحبه فيقدر مخالفا وسطاعش قول المتن (ودهن) من هذا القبيل الماء المتغير بالزيت ونحوه في قناديل الوقود كإنص عليه الشهاب البرلسي كرى (قوله وان طيبا) ببناء المفعول من التطيب اى طيبا بغيرها ويجوز كونه ببناء الفاعل اى طيبا بغيرها وفي القليوبي على الجلال قوله ولو لمطيين بفتح التحتية المشددة اولى من كسرها لانه إذا لم يضرب المصنوع فالحلقتى أولى اه ومحلله كما لا يخفى إذا طيب العود بطيب مجاور وإلا ضر كرى (قوله ما لم يعلم انفصال الخ) فان قلت هل يدل نقصه على انفصال العين المخالطة كما لو وزن بعد تغيره الماء فوجد ناقصا قلت لا لا احتمال انه نقص بانفصال اجزاء مجاورة ولو لم تشاهد في الماء لاحتمال خروجها من الماء او التصاقها ببعض جوانب المحل سم على حجج اه عش (قوله تسلب الاسم) اى اسم

هنا إنما هو بما في الماء لا بذاته لا ينظر اليه لانه أمر مشكوك فيه بل يحتمل ان سببه لطافة الماء المنبت هو في أجزائه فقبله الماء الثاني وأثبت فيه ولو نزل بنفسه لم يقله فلم يكثر تغيره به لكشافته ومع الشك لا تسلب الطهورية المحققة ألا ترى أنه لو وقع بماء مجاور ومخالط وشككتنا في المتغير منهما لم يضرب فكذا هنا (وكذا) لا يضرب في الطهورية (متغير بمجاور) طاهر على أى حال كان (كعود ودهن) وان طيبا وكحج وكتان وان اغليا ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة تسلب الاسم وهذا التفصيل يجمع بين اطلاقات متبانية

شأن الذباب الا بتلاء بوقوعه فكان حكمه أخف من الامر الثاني أنه صور المسئلة بما اذا كان المتغير واردا على غيره فهل عكسه كذلك او يفرق بينهما فيه نظرو الظاهر عدم الفرق ثم على فتوى شيخنا الشهاب الرملي قد يحتاج للفرق بين الضرر هنا وعدمه في طرح التراب والملح المائي إلا ان يفرق بان الملح من جنس الماء والتغير بالتراب مجرد كدورة (قوله فقبله الماء الثاني) قد يقال حاصلة ان التغير بما في الماء بواسطة الماء وهذا لا يمنع الضرر (قوله ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة) فان قلت هل يدل نقصه على انفصال العين المخالطة كما لو وزن بعد تغيره الماء فوجد ناقصا قلت لا لا احتمال انه نقص بانفصال اجزاء مجاورة ولو لم تشاهد في الماء لاحتمال

انفصال عين فيه أنه لو تجدد له اسم آخر بحيث ترك معه اسمه الأول السلب لأن هذا التجدد قرينة ظاهرة جدا على انفصال تلك العين فيه (أو بتراب) ظهور بناء على أنه مختلط وإلا فلا فرق كما هو واضح خلافاً لمن وهم فيه ومثله في جميع ما يأتي المالح المائي لا الجبلي إلا أن كان بممر أو مقر (طرح) لا لتطهير مغلط وإلا لم يضر جزماً كغير المطروح ولم يضر طيناً لا يجرى بطبعه والأثر جزماً (في الأظهر) إذ التغيير بالمجاور ومنه البخور ولو احتمالاً إذ ما شك في أنه مختلط أو مجاور له حكم المجاور ثم رأيت جمعا جزماً بأنه مجاور حتى من قال أنه يضر لكنه بناء على الضعيف من التفرقة في المجاور بين الريح وغيره ولا ينافي كونه مجاوراً أن الأصح في دخان الشيء أنه من نفس جرمه لأنه لا مانع أن ينفصل جرم مجاور من جرم مختلط إذ المشاهدة قاضية في الدخان بأنه مجاور يطفو على الماء ولا يختلط به مجرد تروح وأن فحش فهو كغيره بحقيقة على الشط وباتراب إما مجرد كدورة لا تمنع الاسم فعليه هو مجاور

الماء بأن يقال له مرققة مثلاً كددي (قوله في ماء مبلات السكتان) بالاضافة (قوله السلب) جواب لو على حذف الخبر أي متعين والجملة الشرطية خبران وهو مع اسمه وخبره خبر الموصول قول المتن (قوله أو بتراب) أي ولو مستعملاً بناء على التعليل بأن التغيير مجرد كدورة وهذا ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي سم وكذا اعتمدته النهاية والمغني (قوله ظهور) احترازه عن المستعمل وقوله بناء الخ أي التقييد بالظهور مبنى على الخ (قوله وإلا فلا) أي وإن قلنا أن التراب مجاور فلا يضر التراب المطروح مطلقاً ظهوراً كان أو مستعملاً (قوله ومثله) إلى قول المتن (في الأظهر) في النهاية والمغني (قوله ومثله في جميع ما ذكر الخ) والحاصل أن الطاهر الواقع في الماء إما أن يكون مختلطاً أو مجاوراً أو الأول إما أن يستغنى الماء عنه أولاً والأول إما أن يكون التغيير به يسيراً أو كثيراً فإن كان يسيراً لم يضر وإن كان كثيراً يضر وتستنثى منه الأوراق إذا تناثرت بنفسها وتفتتت وغيرت والمالح المائي والتراب الطاهر أو الظهور وإن طر حافلاً يضر التغيير بواحد من هذه الثلاثة والمجاور إما أن تتحلل منه أجزاء تمارج الماء وتخالطه كالشمس والذيب والعرق وسوس والبقم فيرجع إلى المختلط فيضر التغيير به بشرطه وإما أن لا تتحلل منه شيء كالعود والدهن ولو مطيين فلا يضر التغيير به بجرمي على الاقتناع وفي الكردى على شرح بافضل بعد نحو ذلك مانصه ولك ضبط ذلك بعبارة أخرى بأن تقول بشرط لضرر تغيير الماء ستة شروط أن لا يكون تغييره بنفسه وأن يكون المغير مختلطاً أو يستغنى الماء عنه وأن لا يشق الاحتراز عنه وأن يكون التغيير كثيراً بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه وأن لا يكون المغير تراباً ولا ملحاً مائياً وهذا كله كما هو ظاهر في المغير الطاهر أما النجس فيتنجس ما وقع فيه مطلقاً وإن لم يغيره حيث كان الماء دون القلتين اهـ (قوله وإلا لم يضر الخ) عبارة المغني أما التغيير بتراب تطهير النجاسة الكلية ونحوها أو بتراب تهب به الريح أو طرح بلا قصد كان القاء صبي قال الأذري فلا يضر جزماً اهـ وكذا في النهاية وإلا قوله قال الأذري (قوله إذ التغيير) إلى قوله وأصل هذا في النهاية ما يوافقه (قوله إذ التغيير الخ) مبتدأ خبره قوله مجرد تروح كددي سم (قوله ومنه الخ) أي من المجاور دخان الشيء الذي يتبخر به فلا يضر تغيير الماء به (قوله ولو احتمالاً) يعني أن كون البخور مجاوراً وإن كان احتمالاً لا لتحقيق الكسنة كاف في عدم الضرر وقوله بأنه الخ أي البخور وقوله حتى من قال أنه يضر أي جزم بكونه مجاوراً وقوله لكنه بناء على هذا القول وقوله بين الريح وغيره يعني يقول أن المجاور الذي هو الرائحة يضر وغيره لا يضر كددي (قوله لأنه الخ) متعلق للينافي الخ وعلّة لعدم المنافاة وقوله إذ المشاهدة الخ متعلق بقوله لا مانع الخ (قوله أن ينفصل جرم الخ) انظر من أين لم هنا انفصال جرم مجاور من جرم مختلط إلا أن يقال لزم من شمول البخار لدخان المختلط سم (قوله على الشط) أي بالقرب منه بحيث يصل ريحها إلى الماء لا أنها اتصلت به كددي (قوله مجرد تروح) قضيته أنه لو تغير لونه أو طعمه بالمجاور ضرر وليس مراد انعم أن تتحلل منه شيء كما لو نفع التمر في الماء فاك تشب الخلوة منه سلب الطمورية عرش عبارة الرشيدى قضيته أن التغيير بالمجاور لا يكون إلا تروحاً وهو قول مرجوح مع أنه يناقض ما سياتي له مر قريباً في مسألة البخور فالوجه أنه مر جري في هذا التعليل على الغالب اهـ وقوله ما سياتي له الخ يعني به قول النهاية ويظهر في الماء المبخر الذي غير البخور طعمه أولونه أو ريحه عدم سلبه الطمورية لأننا لم نتحقق انحلال الأجزاء والمخالطة وأن بناء بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة اهـ (قوله وبالتراب) ضبب بينه وبين قوله بالمجاور سم يعني أن ذلك عطف على هذا (قوله مجرد كدورة) قضيته أنه لو غير طعم الماء أو ريحه ضرر وليس مراد عرش (قوله وأما للتسهيل) أي مغتفر للتسهيل اخذاً من كلامه بعداً ومستنثى من غير المطلق للتسهيل كافي كلام المغني وبذلك يندفع قول سم

خروجها من الماء أو التصاقها ببعض جوانب المحل (قوله أو بتراب) أي ولو مستعملاً بناء على التعليل بأن التغيير مجرد كدورة وهذا ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي (قوله إذ التغيير) ضبب بينه وبين قوله مجرد كدورة (قوله أن ينفصل الخ) أنظر من أين لزم هنا انفصال جرم مجاور من جرم مختلط إلا أن يقال لزم من شمول البخار للدخان المختلط (قوله وبالتراب) ضبب بينه وبين قوله بالمجاور (قوله وأما للتسهيل) يتأمل هذا العطف

فهو غير مطلق قال جمع وهو الاقعد (٧٤) ويؤيده ان المتن مصرح به لانه اعاد الباء في تتراب ولم يجعله من امثلة المجاور فدل على انه مخالف

يتأمل هذا العطف اه (قوله فهو غير مطلق) معتمد بجبري (قوله وهو الاقعد) أى القول بأن المتغير بالتتراب غير مطلق اوفق بالقواعد باعتبار وجود التغير به فتعريف غير المطلق منطبق عليه بجبري (قوله واصل هذا) أى الاختلاف في التتراب اهو مخالف او مجاور (قوله هو ما لا يمكن فصله) اقتصر المحلى على هذا القول لجازمابه عش (قوله فخرج التتراب) لانه يمكن فصله بعدد سوبه نهاية ومعنى (قوله او ما لا يتميز الخ) أى بخلاف المجاور فيها معنى ونهاية (قوله ورجع شيخنا الخ) وكذا رجحه النهاية والمعنى (قوله وإن ذلك الخ) لعله بكسر الهمزة معطوف على قوله ورجع شيخنا الخ (قوله أن الارجح من التعاريف الخ) جرى عليه النهاية والمعنى (قوله وقد يقال الخ) قويم صحته وسنده بخور فانه لا يمكن فصله كما هو ظاهر مع تميزه في رأى العين وبتسليم صحته فالأحد موقوف على صدق كلية العكس وليس كذلك لما أفاده آتفا في التتراب بصرى (قوله فيتحدان) أى الحدان الاولان وقوله فلا خلاف أى بين التعاريف الثلاثة للدخاط كرى (قوله تنزيها) إلى قوله فان قلت في النهاية والمعنى لا قوله وقيل تحريما (قوله وقيل لا يكره استعماله واختاره المصنف في بعض كتبه) وبه قال الاثمة الثلاثة والمذهب الاول معنى أى الكراهة (قوله شرعا لا طبيا لحسب الخ) عبارة النهاية وهو أى كراهة المشمس شرعية لا إرشادية وفائدة ذلك الثواب ولهذا قال السبكي التحقيق أن فاعل الارشاد لمجرد غرضه لا يثاب وللمجرد لا أمثال يثاب ثوابا ناقص من ثواب من محض قصد الامتثال اه (قوله شديد حر الخ) أى التطهر باحدهما وملاقاة للبدن شرح بافضل (قوله لمنعهما الاسباغ) أى كمال الاتمام وإلا فلا منع تمام الوضوء من اصله فلا تصح الطهارة وتحرم سم وعش (قوله اول للضرر) قضية التعليل الاول اختصاص الكراهة بالطهارة وقضية هذا التعليل الكراهة مطلقا وهو المعتمد شيخنا وبجبري وكذا في عش عن سم على المنهج (قوله ينافي هذا) أى كراهة استعمال شديد حر أو برد حديث واسباغ الوضوء الخ أى المفيد لطلبه (قوله لأن ذلك) أى ما أفاده الحديث من طلب الاسباغ على المكراهة (قوله على مكره) بفتح الميم والراء وبضم الراء المشقة قاموس (قوله وهذا مع قيدها) أى والكراهة مقيدة بالشدة شيخنا (قوله والمشمس) عطف على قوله شديد حر (قوله ولو مغطى) إلى قوله ولا يكره الطهر في النهاية لا قوله ولو غير غالب إلى وان يستعمل وما نبه عليه (قوله اشد) أى لشدة تأثيره فيه نهاية (قوله يعنى ما أثرت فيه الشمس الخ) أى بقصد وبدونه أى استعماله شرح بافضل عبارة النهاية أى ما ستنه الشمس كما قاله الشارح راد أعلى من قال أن حقها ان يعبر بمتشمس سواء أتمشمس بنفسه أم لا اه (قوله بحيث قويت الخ) عبارة النهاية والاياعاب وضابط المشمس ان تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الاناء اجزاء مسمية تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة لاخرى بسببها وإن نقل في البحر عن الاصحاب الاكتفاء بذلك اه أى خلافا للخطيب عش أى حيث اختار الاكتفاء بذلك في المعنى والاقناع (قوله منه) أى الاناء نهاية ومنهج (قوله زهومة) تعلو الماء محلى ومنهج أى تظهر على وجه الماء مع كونها منبثة فيه ايضا ولذلك لو خرق الاناء من أسفله واستعمل الماء كره شيخنا وبجبري (قوله ماء كان الخ) أى مشمس وقليل كان او كثيرا نهاية وشرح بافضل (قوله او مائعا) دهنا كان او غيره نهاية (قوله وكل الخ) أى المصنف (قوله ان يكون بقطر حار الخ) أى كافي الصعيد والين والحجاز في الصيف لا بقطر معتدل كصراو بارد كالشام فلا يكره المشمس فيها ولو في الصيف الصائف كما هو ظاهر كلامهم لان تأثير الشمس فيها ضعيف ولو خالفت بلدة قطرها حرارة او برودة اعتبرت دونه كوران بالشام والطائف بالحجاز فيكره المشمس في الاول دون الثاني شيخنا (قوله ولو خالفت الخ) في عش والجبري مثله (قوله وقت الحر) أى في الصيف عش (قوله في إناء منطبع) كالخديد والنحاس والرخاص بخلاف غيره كالخزف والخشب والجلود والحوش نهاية ومعنى (قوله كبركة الخ) مثال للمنطبع بالقوة عبارة الكرى عن الايعاب أى ما من شأنه الانطباع

اه (قوله لمنعهما الاسباغ) أى على الوجه الكامل لا مطلقا

وان التغير به مغتفر مع ذلك نظرا لما فيه من الطهورية واصل هذا اختلافا فهم في ضد المخالط اهو ما لا يمكن فصله فخرج التتراب او ما لا يتميز في رأى العين فدخل او المعبر العرف اوجه اشهرها الاول وقضية جزمهم باخراج التتراب عليه ان المراد ما لا يمكن فصله حالا ولا مالا ورجح شيخنا في بعض كتبه تبعا لشيخه القاياتي ولا في زرة ما دلت عليه عبارة المتن وصرح به جمع متقدمون ان التتراب مخالف وان ذلك يدل على ان الارجح من التعاريف الثلاثة الثاني وانه المعتمد وقد يقال ما لا يمكن فصله حالا ولا مالا لا يتميز في رأى العين فيتحدان ويكون ما دل عليه بياننا للعرف فلا خلاف في الحقيقة (ويكره) تنزيها وقيل تحريما شرعا لا طبيا لحسب فيثاب التارك امثالا شديد حر وبرد لمنعهما الاسباغ وللضرر فان قلت ينافي هذا حديث واسباغ الوضوء على المكراهة قلت لا ينافي لان ذلك في اسباغ على مكره لا بقيد الشدة وهذا مع قيدها الذى من شأنه منع وقوع العبادة على كمال المطلوب منها و (المشمس) ولو مغطى لكن كراهة المكشوف أشد يعنى ما أثرت فيه

أى الشمس بحيث قويت على أن تفصل بحدتها منه زهومة ماء كان أو مائعا وكل شروطه للطولات وهى أن يكون بقطر حار وقت الحر في إناء منطبع وهو ما يمتد تحت المطرقة ولو بالقوة كبركة في جبل حديد

أى الامتداد تحت المطرقة فشمس الشمس في بركة من جبل حديد مثلاً اه (قوله غير نقد الخ) أى غير الذهب والفضة فلا يكره الشمس فيها من حيث هو شمس لصفاء جوهرهما ولمن حرم من حيث استعمال انية الذهب والفضة شيخنا (قوله ومعشى به) عطف على نقد اى وغير مطلق بالنقد كرى (قوله يمنع انفصال الزهومة الخ) عبارة النهاية ولا فرق فيها أى الذهب والفضة وفي المنطع من غيرهما بين أن يصدأ أو لا وأما المموء باحدهما فالوجه فيه أن يقال ان كثرة التور به بحيث يمنع انفصال شىء من اصل الاناء لم يكره ولا كره حيث انفصل منه شىء يؤثر ويجرى ذلك في الاناء المغشوش اه قال ع ش قوله مر بين أن يصدأ ولا أى فلا يكره في الذهب والفضة وإن صدأ ويكره في غيرهما ولا يقال ان الصدأ في غيرهما مانع من وصول الزهومة إلى الماء اه (قوله يمنع انفصال الخ) ظاهره سواء حصل منه شىء بعرضه على النار ام لا كما اشار اليه السكرى بخلاف قول النهاية المتقدم ان كثرة التور به الخ فان ظاهره اعتبار ان يحصل منه شىء بعرضه على النار كما حمله عليه البجيرى وأشار السكرى اليه والى مخالفته لما في التحفة (قوله بخلاف نقد غشى الخ) اى فيكره مطلقاً سواء حصل من التور به بنحو التحاس شىء بعرضه على النار أم لا على ما اعتمدته شيخنا الزىادى بجيرى (قوله وادعائها الخ) اى الزهومة (قوله او متحصل بالنار) اى متحصل منه شىء بالنار (قوله ويؤيده قوله) اى يؤيد المنع قول الزركشى (قوله وان رددته في شرح العباب) تقدم عن النهاية ما يؤلفه (قوله بتولدها) متعلق بقوله والضمير للزهومة (قوله بل هو) أى الصدا سم (قوله عنده) أى الزركشى (قوله كما شملته) اى غير النقود وقوله وهى اى عبارة الزركشى سم (قوله بكل اناء منطبع الخ) قد يقال لادلالة في هذه العبارة على تولدها من الصدا سم (قوله وهو حار) فلورددت الكراهة نهاية ومعنى وبافضل وسم قال الشارح في حاشية فتح الجواد المراد زوال الحرارة المولدة للزهومة لا مطلقاً فشمس مالو نقصت حرارتها بحيث عاد إلى حاله لو كان عليها ابتداء لم يكره انتهى اه كرى قال سم بقى مالو برد ثم شمس ايضا في اناء غير منطبع فهل تعود الكراهة لانها إنما زالت لفقد الحرارة وقد وجدت ولا تعود كما اقتضاه اطلاقهم فيه نظر وقد يوجه اطلاقهم باحتمال أن التبريد أزال الزهومة أو أزال تأثيرها أو أضعفها وان وجدت الحرارة وما لو سخن بالنار في منطبع ثم بالشمس قبل ان يبرد فيحتمل ان يقال ان حصل بالشمس سخونة تؤثر الزهومة كره وإلا فلا فليتأمل اه وقال ع ش في المسئلة الاولى واعتمدته البجيرى وشيخنا والاقرب عدم زوال الكراهة لان الزهومة باقية فيه وإنما أخذت بالتبريد فاذا سخن أثبت تلك الزهومة الخامدة اه (قوله في ظاهر الخ) متعلق بقوله يستعمل (قوله أو باطن بدن الخ) كأكل وشرب نهاية ومعنى (قوله حى) وكذا فى الميت لانه محترم معنى ونهاية وشرح وبافضل وعميرة (قوله يخشى زيادة برصه) اى أو شدة تمسكه نهاية يعنى فما لو عمه البرص بحيث لم يبق الزيادة بحال بصرى (قوله يخشى برصه) كالخيل او ان يلحق الادى منه ضرر نهاية ومعنى (قوله وذلك الخ) اى كراهة المشمس وكان الانسب ان يقدمه على بيان الشروط كفى النهاية والمغنى (قوله واستعماله) اى المشمس (قوله كما صح) اى إبرائه البرص (قوله فتحبس الدم) اى فيحدث البرص (فائدة) ذكر الشارح في حاشيته هنا في اسباب الضرر كلاماً طويلاً ملخصه ان ما لا يتخلف مسببه عنه إلا معجزة أو كرامة لولى يحرم الاقدام عليه وكذا يحرم ما يغلب ترقب مسببه عليه وقد ينفك عنه نادراً او اماً ما لم يترتب مسببه عليه إلا نادراً كالشمس فيكره الاقدام عليه وكذا ما استوى طرفاً حصوله وعدمه اه كرى (قوله ومحل هذا) اى كراهة المشمس (وما قبله) اى كراهة شديد حر وبرد (يقول عدل) اى رواية نهاية (قوله او بمعرفة نفسه) اى طباً لا تجربة ع ش ورشيدى (قوله او

(قوله بل هو) ضبب بينه وبين الصدا وكذا ضبب بين قوله عبارته وهى (قوله بكل اناء منطبع) قد يقال لادلالة في هذه العبارة على تولدها من الصدا (قوله وهو حار) فلورددت الكراهة كما صححه المصنف وبقى مالو برد ثم شمس ايضا في اناء غير منطبع فهل تعود الكراهة لانها إنما زالت لفقد الحرارة وقد وجدت ولا تعود كما اقتضاه اطلاقهم فيه نظر وقد يوجه اطلاقهم باحتمال أن التبريد أزال الزهومة أو

غير نقد ومعشى به يمنع انفصال الزهومة بخلاف نقد غشى أو اختلط بما تولدهى منه ولو غير غالب خلافاً للزركشى وادعاء أنها لا تتولد إلا من غالب أو متحصل بالنار ممنوع ويؤيده قوله وإن رددته في شرح العباب بتولدها من الصدا بل هو شرط فيها عنده سواء النقود وغيره كما شملته عبارة وهى تخص الكراهة بكل اناء منطبع مصدى وأن يستعمل وهو حار ولو فى ثوب لبسه رطبانى ظاهر أو باطن بدن حى كأبرص يخشى زيادة برصه وغير آدمى يخشى برصه وذلك للخبر الصحيح دع ما يريك إلى ما لا يريك واستعماله مرىب لانه يخشى منه البرص كما صح عن عمر رضى الله عنه واعتمدته بعض محققى الأطباء لقبض تلك الزهومة على مسام البدن فتحبس الدم ومحل هذا وما قبله حيث لم يظن بقول عدل أو بمعرفة نفسه ضرره له بخصوصه وإلا حرم فيلزم التيمم إن لم يجد غيره أو



لم يتعين) ضبب يذنه وبين قوله لم يظن سم ولعل الانسب ولم يتعين بالواو بصري أى كافي بعض النسخ (قوله والاحرم) أى وإن تعين (قوله بان لم يجد غيره الخ) أى ولم يظن ضرره مما مر كرى وشرح بافضل (قوله وقد ضاق الوقت الخ) أى وإن لم يضق لم يجب ما ذكر لكن الافضل تركه ان تيقن غيره اخر الوقت ع ش (قوله وجب استعماله) وبوجه انه يقتصر حينئذ على غسله واحدة فيكره ما زاد عليها والغسل المستنون والوضوء المجرد لعدم وجوب ذلك قاله سم اه بجري (قوله ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب ببقاء الكراهة ونظر فيه الغزى بان الكراهة تنافى فرض العين قال الشارح فى شرح العباب وهو تنظير ظاهر اه سم وكان مدركه ان الكراهة والوجوب راجعان لجهة واحدة وهى الاستعمال والشيء إذا كان له جهة واحدة لا يجتمع فيه حكمان وأما الصلاة فى ارض مغسوبة فلها جهتان ولذا كان لها حكمان الوجوب والحرمه بجري (قوله كسخن بالنار الخ) أى إذا سخن بالنار ابتداء بخلاف المشمس إذا سخن بالنار قبل تبريده فان الكراهة باقية كمالوطبخ به طعام مائع فاذا نزل الكراهة بنار الطبخ مع شدتها فلا نزول بنار التسخين من باب اولي زياى وبجري وشيخنا وياتى عن النهاية والمغنى مثله (قوله ولو بنجس مغلظ) بالوصف (قوله بخلافها الخ) يتأمل سم (قوله فى الطعام المائع الخ) أى وإن طبخ بالنار فانه يكره بخلاف الطعام الجامد كالخبز والارز المطبوخ به لم يكره ويؤخذ من ذلك ان الماء المشمس إذا سخن قبل تبريده بالنار لا يزول الكراهة وهو كذلك نهاية ومغنى (قوله لا اختلاطها الخ) وصورته ان الماء المشمس جعل حال حرارته فى الطعام وطبخ به رشيدى (قوله ولا يكره) إلى قوله لكن الأولى فى النهاية وإلى قوله ولا يكره فى المغنى إلا قوله وجزم إلى وهو (قوله ولا يكره) ما و تراب الخ) وفى شرح العباب للشارح قضية كلامه كراهة استعمال هذه المياه فى البدن فى الطهارة وغيرها وهو ظاهر بل ينبغى كراهة استعمالها فى غير البدن وكراهة التيمم بتراب هذه الامكنة وهو قريب وقيد له ما يأتى عن ابن العباد من كراهة الصلاة فيها وتردد النظر فى كراهة أكل ثمارها والكراهة أقرب اه ونقل الهاتنى فى حاشيته على التحفة عن شرح العباب كراهة حجارتها فى الاستنجاء وديباغها فى الدباغ واكل ثمارها وهل يكره اكل قوتها لعل عدم الكراهة اقرب للاحتياج اليه انتهى كرى (قوله غضب عليها) أى على أهلها فالملء المسكروة ثمانية المشمس وشديد الحرارة وشديد البرودة وماء ديار ثمود إلا بئر الناقة وماء ديار قوم لوط وماء بئر برهوت وماء ارض بابل وماء بئر ذروان نهاية وقوله ديار ثمودى مداين صالح المعروفة الآن بطريق الحج الشامى بقرب العلا وبيوتهم باقية إلى الان منقورة فى الجبال كما اخبر الله تعالى بذلك فى قوله وتنحتون من الجبال يوتوا وبئر الناقة مستثناة فى الحديث الصحيح كرى وقوله ديار قوم لوط وهى بركة عظيمة فى موضع ديارهم التى خسفت

لم يتعين وإلا بأن لم يجد غيره وقد ضاق الوقت وجب استعماله وشراؤه ولا كراهة كسخن بالنار ولو بنجس مغلظ لأنها تذهب الزهومة لقوتها بخلافها فى الطعام المائع لا اختلاطها بأجزائه ويكره ماء تراب كل أرض غضب عليها إلا بئر الناقة بأرض ثمود ولا يكره الطهر بماء زمزم ولكن الأولى عدم إزالة النجس به وجزم بعضهم بحرمته ضعيف بل شاذ

أزال تأثيرها وأضعفه وإن وجدت الحرارة وأن الكراهة لا تثبت إلا بسببها وقد زالت بالتبريد ولم يوجد بعد سببها وهو التشميس بشروطه وباحتمال ان الحرارة المؤثرة مشروطة بخصوصها بواسطة الاناء المنطبع لخصوصية فيه فليتأمل (قوله ولم يتعين) ضبب يذنه وبين قوله لم يظن (قوله ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب ببقاء الكراهة ونظر الغزى فيه بان الكراهة تنافى فرض العين دون فرض الكفاية قال الشارح فى شرح العباب وهو تنظير ظاهر خلافا لمن زعم ان فيه نظر انعم مران من يقول بان الكراهة ارشادية يقول ببقائها مع التعين فان كان ابن عبد السلام يقول بها فلا اعتراض عليه حينئذ انتهى وفى مجامعها إذا كانت ارشادية للتعين نظر ايضا (قوله كسخن بالنار) ولو سخن بها فى منطبع ثم بالشمس قبل ان يتردد فيحتمل ان يقال إن حصل بالشمس سخونة تؤثر الزهومة كرهه إلا فلا فليتأمل ولا يكره استعماله أى المشمس فى طعام جامد كخبز عجن به لان الاجزاء السمية تستهلك فى الجامد بخلافها فى المائع وإن طبخ بالنار فانه يكره ويؤخذ من ذلك ان المشمس إذا سخن بالنار لا يزول الكراهة وهو كذلك كما اعتمد شيخنا الشهاب الرملى إذا نار الطبخ اشد فاذا نزل الكراهة فنار التسخين أولى ويحمل قولهم لا يكره المسخن بالنار على الابتداء شرح مر (قوله بخلافها) يتأمل (قوله)

معنى وقوله برهوت محرقة وبالضم أى للباء قاموس وعبرة مراد الاطلاع بضم الهاء وسكون الواو وتاء فوقها نقطتان واد باليمن قيل هو بقرب حضرموت جاء ان فيه ارواح الكفار وقيل بئر بحضرموت وقيل هو اسم البلد الذى فيه البرور تحتها منتنة فطبيعة جدا اه ع ش وقوله ارض بابل اسم موضع بالعراق ينسب اليه السحر والخز ع ش عبارة البجيرى هى مدينة السحر بالعراق كفى التقريب اه وقوله بئر ذروان بفتح الذال المعجمة وسكون الراء بالمدينة ع ش اى التى وضع فيها السحر لرسول الله صلى الله عليه وسلم معنى (قوله) وهو افضل من ماء الكوثر) اى فيكون افضل المياة لانه به غسل صدره صلى الله عليه وسلم ولا يكون يغسل إلا بأفضل المياة لكن تقدم ان افضل ما تبع من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم معنى (قوله) بما زمزم) ولا ماء بمجر ولا ماء متغير بما لا بد منه معنى (قوله) لكن الاولى الخ) وفاقا للزبادى وذهب شيخ الاسلام والمغنى الى كراهتها (قوله) ويكره الطهر بفضل المرافة الخ) عبارة العباب عطف على ما لا يكره ولا فضل جنب وحائض اه واطال فى شرحه الاستدلال له ونقل فيه تصريح البغوى بعدم كراهته وايدى بان كل خلاف مخالف سنة صحيحة لا تسن مراعاته سم عبارة الكردى وجرى الشارح على عدم كراهة المطهر بفضلها فى الامداد وحاشية التحفة قال فيهما والنهى عنه لم يصح وكذلك البراسى وغيره قال والاختبار الصحيحة واردة فى الاباحة والمراد فضلها وحدها اما اغتسال الرجل او وضوءه معها من الاناء فلا كراهة فيه وفى شرح العباب للشارح المراد بفضلها ما فضل عن طهارتها وإن لم تمسه دون ما مسته فى شرب او ادخلت يدها فيه بلانية اه قول الماتن (فى فرض الطهارة) اى عن الحدث كالغسلة الاولى ومحلى ونهاية ومعنى وقضية قول الشارح الاق اما المستعمل فى الخبث النخ ان المراد بالطهارة هنا طهارة الحدث والنجس وحمله الشارح المحقق والنهاية والمعنى على الاول كما سترتم قالوا او سياتى المستعمل فى النجاسة فى بابها (قوله) اى ما لا بد الى قوله اما المستعمل فى المعنى الا قوله او صلاة ونقل وقوله اى يعتقده الى او مجنونة وكذا فى النهاية الا قوله انه قطع الى اى يعتقده وقوله غسلها الى غير طور (قوله) اى ما لا بد منه الخ) اثم الشخص بتركه ام لا معنى ومحلى ونهاية (قوله) فى صحتها) أى صحة الطهارة عن الحدث والنجس وبه يندفع ما فى البصرى (قوله) كالغسلة الاولى) الكاف استقصائية او تمثيلية لا دخال المسححة الاولى او ماء غسل الجبيرة او الخف بدل مسحهما او غير السابعة فى نحو غسلات الكلب قاله القليوبى بجيرى عبارة شيخنا والمستعمل فى رفع الحدث هو ماء المرة

وهو افضل من ماء الكوثر  
خلافا لمن نازع فيه ويكره  
الطهر بفضل المرأة للخلاف  
فيه قيل بل ورد النهى عنه  
وعن التطهر من الاناء  
النحاس ( والمستعمل فى  
فرض الطهارة) أى ما لا بد  
منه فى صحتها كالغسلة الاولى

ويكره الطهر بفضل الخ) عبارة العباب عطف على ما لا يكره ولا فضل جنب وحائض اه واطال فى شرحه الاستدلال له ونقل فيه تصريح البغوى بعدم كراهته وايدى بان كل خلاف مخالف سنة صحيحة لا تسن مراعاته ثم قال وقد ينظر فيه بان الخلاف هنا السنة الصحيحة له سنده من السنة ايضا وإن اجيب عنه بما مر اه (قوله) والمستعمل فى فرض الخ) منه ماء غسل الرأس بدل مسحه كما صرحوا به وكلامهم كما هو ظاهر فى غسل القدر الذى يقع مسحه فرضا وبقى ما لو غسل كل راسه بدل عن مسح كلها ولا يخفى ان الماء يصير مخلوطا من المستعمل وغيره وقضيته ان بقدر القدر المستعمل مخالفا وسطا لكن ما ضابط ذلك القدر وقد يقال اقل قدر يتاى عادة افراده بالغسل أو المسح فلو لم تمكن معرفته وشك هل يغير لو قدر مخالفا وسطا فقد يقال القياس الحكم بالظهورية إذ لا نسلبها بالشك ومن هذا البحث يظهر إشكال ما يأتى فى الوضوء فى مسح الرأس فيمن لا شعر له ينقلب من الجزم بأنه لو رديده لم تحسب ثانية لأن الماء صار مستعملا فليتأمل وقد يتجه ان يقال اخذا من هذا الاق فى الوضوء بالحكم بالاستعمال على الجميع فى كل من الغسل والمسح لانه لما اختلط المستعمل بغيره وتعدى التمييز حكم بالاستعمال للجميع احتياط وفيه نظر لانه قد يقال لما كان الفرض يقع بين مسح اقل جزاء وغسله كان المستعمل يسيرا جدا بالنسبة لماء مسح او غسل الباقي فلا يتغير به غالباً عادة لو فرض مخالفا وسطا فالحكم بالاستعمال للجميع مشكل فليتأمل ثم بعد كتابته ذلك رايت قول الشارح فى شرح قول العباب او غسل بدل مسح بعد ذكر نصيب الاستوى إنه طور وورد غيره عليه ما نصه على ان الزائد على الواجب إذا كان فى ضمن ما يؤدى به الواجب يكون له حكم الواجب على تناقض يأتى فيه والكلام حيث غسل راسه دفعة

الأولى في وضوءه واجب أو غسل كذلك بخلاف ماء غير المرة الأولى وماء الوضوء المندوب أو الغسل كذلك فهو غير مستعمل وإن نذره والمستعمل في إزالة النجس هو ماء المرة الأولى في غير النجاسة الكلية وماء السابعة فيها بخلاف الثانية والثالثة في غيرها اهـ (قوله) ولو من طهر صبي) ومن المستعمل ماء غسل بدل مسح من راس أو خف وماء غسل الميت مغنى ونهاية زاد سم وكلامهم كما هو ظاهر في غسل القدر الذي يقع مسحه فرضا ويبقى ما لو غسل كل راسه أى مثلاً بدلاً عن مسح كلها ولا يخفى أن الماء يصير مخلوطاً من المستعمل وغيره وقضيته أن يقدر القدر المستعمل مخالفاً وسطا لكان ما ضابط ذلك القدر وقد يقال أقل قدر يتأتى عادة لإفراجه بالغسل أو المسح فلو لم تمكن معرفته وشك هل يغير لو قدر مخالفاً وسطاً فقد يقال القياس الحكم بالطهورية إذ لا نسلبها بالشك اهـ (قوله) من طهر صبي لم يميز الخ) وهل له أن يصل بهذا الوضوء إذ بلغ أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنه إنما اعتد بوضوءه وليه للضرورة وقد زالت ونظير ذلك ما قيل في زوج المجنونة إذا غسلها بعد انقطاع دم الحيض من أنها إذا أفقت ليس لها أن تصل بذلك الطهر غش عبارة البجيرمي قال شيخنا مر وله إذا مازن أن يصل به وفيه بحث اهـ قليوبى اهـ (قوله) أو حنفى لم ينو) ولا أثر لاعتقاد الشافعى أن ماء الحنفى فيما ذكر لم يرفع حداً بخلاف اقتدائه بحنفى مس فرجه حيث لا يصح اعتباره باعتقاده لأن الرابطة معتبرة في الآقتداء دون الطهارات مغنى ونهاية واسنى قال البجيرمي والرشيدى قوله مر مس فرجه أى أوتى بمخالف آخر ومنه أن يعلم أنه لم ينو الوضوء اهـ (قوله) أو كتابية) ليس بقيد فنحو المجوسية مثلها وشمل التعبير بالكتابية الذمية والحرية عش (قوله) لحليل مسلم أى يعتقد الخ) وفاقاً للخطيب واعتماد الجلال الرملى أن قصد الحلل كاف وإن كان حليلها صغيراً أو كافراً أو لم يكن لها حليل أصلاً أو قصدت الحل للزنا فكل من حليلها والمسلم ليس بقيد نعم لو قصدت حنفية حل وعلم حنفى يرى حلها من غير غسل لم يكن ماؤها مستعملاً لأنه ليس فيه رفع مانع شرعاً أى عندهما قليوبى على الجلال ولو كان زوج الحنفية شافعيًا واغتسلت لتحل له ينبغي أن يكون ماؤها مستعملاً لأنه لا بد منه بالنسبة إليه أو كانت المرأة شافعية وزوجها حنفياً واغتسلت ليحل لها التمكين كان ماؤها مستعملاً ولا تحل له كان غير مستعمل حرره حلبى وسلطان والمعتمد أنه يصير مستعملاً مطلقاً حيث كان أحد الزوجين يعتقد توقف حل التمكين على الغسل حنفى اهـ بجيرمي (قوله) مسلم) أى أو غيره مر وقوله أى يعتقد توقف الحل الخ أى بخلاف من يعتقد حلها بدون ذلك باجتهاده أو اجتهاد مقلده وفيه نظر سم عبارة الكردى قوله لحليلها المسلم مال شيخ الإسلام فى الاسنى إلى أنه مثال ثم قال ثم ترجع عندى خلاف ذلك اهـ أى أنه قيد مال إلى الأول ابن قاسم والزبادى والحلبى وغيرهم ونقل الشهاب البرلسى الثانى عن الجلال المحلى وأقره واعتمده الخطيب وكذا الشارح فى شرح الارشاد وغيره وعبارة التحفة لحليل مسلم أى يعتقد الخ ففهمنا منه أنها لو اغتسلت لتحل للحنفى لا يكون ماء غسلها مستعملاً ويشترط فى الحليل أن يكون مكلفاً كما يحتمل الشارح فى شرح الارشاد فإذا اغتسلت للصبي لا يكون ماؤها مستعملاً لأنه لا يحرم عليه وطؤها قبل الغسل وقولهم حليلها جرى على الغالب ثم ذكر ما مر فى المقولة السابقة عن القليوبى وعن الحلبي ثم قال والذى فى فتاوى الجلال الرملى أنه لا يشترط تكليف الزوج خلافاً لما مر عن الشارح اهـ (قوله) إنما هو للتخفيف الخ) أى والكافر لا يستحق التخفيف سم (قوله) من ذلك) أى لاجل انقطاع دم حيضها أو نفاسها (قوله) حليلها المسلم) ليس بقيد عند الجلال الرملى كما مر وعبارته فى النهاية أو كتابية أو مجنونة أو تمتنع عن حيض أو نفاس ليحل وطؤها اهـ أى ولو كان الوطء زناً والحليل كافراً عش (قوله) غير طهور) خبر قول المتن والمستعمل الخ (قوله) أما المستعمل فى الحديث الخ) عبارة الخطيب أما كونه طاهر افلان السلف الصالح كانوا لا يحتزون عما يتطير عليهم منه

ولو من طهر صبي لم يميز  
لطواف أو سلس أو حنفى  
لم ينو أو صلاة نفل أو كتابية  
انقطع دمها لتحل لحليل  
مسلم أى يعتقد توقف الحل  
عليه كما هو ظاهر لأن  
الاكتفاء بنيتها إنما هو  
للتخفيف عليه أو مجنونة  
أو تمتنع غسلها حليلها  
المسلم من ذلك لتحل له غير  
طهور أما المستعمل فى الحديث  
فواضح وأما المستعمل فى  
الحديث فكذا لأنه  
حصل باستعماله زوال المنع  
من نحو الصلاة

واحدة وإلا فالمستعمل هو ما حصل الواجب دون ما زاد عليه اهـ قليوبى (قوله) مسلم) أى أو غيره مر  
(قوله) أى يعتقد توقف الحل الخ) أى بخلاف من يعتقد حلها بدون ذلك باجتهاده واجتهاد مقلده وفيه  
نظر (قوله) إنما هو للتخفيف) أى والكافر لا يستحق التخفيف

وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم عاد جابر أتى مرضه وصب عليه من وضوءه وأما كونه غير مطهر فلأن السلف الصالح كانوا مع قلة مياههم لم يجمعوا المستعمل للاستعمال ثانيا بل انتقلوا إلى التيمم ولم يجمعوه للشرب لأنه مستقدر اه وقال شيخنا الحنفى فان قيل لم لم يجمعوا ماء المرة الثانية أو الثالثة اجيب بان ماءهما يختلط غالبا بماء المرة الأولى وبأنه يحتمل أنهم كانوا يقتصرون في إسفارهم القليلة الماء على مرة واحدة انتهى بجري زاد ع ش على ذلك مانصه لا يقال إنما لم يجمعوه لعدم تكليفهم بتحصيل الماء قبل دخول الوقت لأننا نقول بحافظة الصحابة على فعل العبادة على الوجه الأكمل وجب في العادة أنهم يحصلونه متى قدروا عليه ويدخرونه إلى وقت الحاجة اه (قوله فينتقل) أي المنع (إليه) أي الماء (قوله) لما أثرت (الخ) أي الطهر وقوله تأثرت أي بسلب الطهورية (قوله) وان لم يجب غسل النجس (الخ) قال في شرح العباب ويمكن أن يوجه كون ماء المعفو عنه مستعملا بان الاستعمال منوط بالآلة المانع وإنما عفي عن بعض جزئياته لعارض والنظر إلى الذات والاصل أولى منه إلى العارض على أن نقول أنه عند ملاقاته للماء صار غير معفو عنه لأن شرط العفو عنه أن لا يلاقيه الماء مثلاً بلا حاجة انتهى كردى (قوله ومم) أي في شرح اسم ماء بلا قيد وقوله أنه أي المستعمل وقوله أيضاً أي كأنه غير طهور (قوله) والمستعمل في نفلها) يدخل فيه ما لو مس الخنثى المتطهر فرج الرجال منه فتوضأ احتياطاً فيكون ماء هذا الوضوء طهوراً على الأصح وإن بان رجلاً لأن هذا الوضوء نفل سم (قوله ومنه) أي المستعمل في نفل الطهارة (قوله) ومنه ما غسل به الرجل (الخ) فيه نظر بصري عبارة سم قضيته استحباب هذا الغسل فراجع اه وعبارة الخطيب وأورد على ضابط المستعمل أي جمعاً ما غسل به الرجلان بعد مسح الخف وماء غسل به الوجه قبل بطلان التيمم وماء غسل به الخبث المعفو عنه فانها لا ترفع الحدث مع أنها لم تستعمل في فرض واجيب عن الأول بمنع عدم رفعه لأن غسل الرجلين لم يؤثر شيئاً أي فلا يكون الماء مستعملاً وعن الثاني بأنه استعمل في فرض وهو رفع الحدث المستفاد به أكثر من فريضة وعن الثالث بأنه استعمل في فرض أصالة اه قال البجيرمي وحاصل الجواب عدم تسليم كون الأول مستعملاً ومنع عدم دخول الثاني والثالث في المستعمل اه (قوله غسل به الرجل) أي في داخل الخف وقوله بخلاف ماء غسل به الوجه الخ أي وباقي الأعضاء وصورته أن يتيمم لضرورة ثم يتوضأ فعلم من ذلك أن الوجه ليس بقيد بجيرمي (قوله أيضاً) أي كالمستعمل في الفرض (قوله فكان باقياً) (الخ) فالمستعمل في نفل الطهارة كالغسل المضمون والوضوء المجدد والغسل الثانية والثالثة طهور على الجديد خطيب وشيخ الإسلام أي وإن نذرته على المعتمد وبالغز فيقال لنا غسل أو وضوء واجب وماؤهما غير مستعمل فاذا اغتسل غسل الجمعة مثلاً المنذور فله أن يتوضأ بمائته ويصلي به الجمعة بجيرمي (قوله) وبما قررت به المأتن) وهو تقدير خبر لقول المأتن والمستعمل الخ وجعل قوله غير طهور خبر المقدّم مع زيادة لفظة أيضاً كردى (قوله) يندفع الاعتراض (الخ) لا يخفى أن حله المذكور إنما يفيد صحة المأتن ولا يفيد عدم أو ضحية التعبير بأو التي ادعاها المعترض (قوله) والحق أنه لو قال (أو) أي بدل الواو لكان أوضح من كلام المعترض كردى (قوله) في الأصح في الجديد (الخ) الاخصر الأولى في الجديد الأصح بل ترك ما زاده عبارة النهاية في الجديد والقديم أنه طهور والأصح أن المستعمل في نفل الطهارة على الجديد طهور لأنه لم يستعمل فيما لا بد منه اه قال ع ش والحاصل أن الفرض قولين قديماً وجديداً وفي النفل بناء على الجديد في الفرض وجهين أحدهما أنه طهور اه قول المأتن (فان جمع الخ) في هذا التفرع نظر (قوله) وقيل أزال الخ) عبارة المغنى والثاني لا يعود طهور إلا أن قوته صارت مستوفاة بالاستعمال فالتحقق بماء الورد ونحوه اه (قوله) وكالنجس (الخ) عطف

فينتقل إليه كما أن الغسالة لما أثرت في المحل تأثرت وإن لم يجب غسل النجس المعفو عنه ومم أنه غير مطلق أيضاً (قيل و) المستعمل في (نفله) ومنه ماء غسل به الرجل بعد مسح الخف لأنه لم يزل مانعاً بخلاف ماء غسل به الوجه مع بقاء التيمم لرفعه الحدث عنه (غير طهور) أيضاً لأن المدار على تادي العبادة به ولو مندوبة ويرد بأنه لا مانع ينتقل إليه حتى يتأثر به فكان باقياً على طهوريته وبما قررت به المأتن يندفع الاعتراض عليه بان المتبادر منه أن هذا الوجه يشترط اجتماع الفرض مع النفل والحق أنه لو قال أو كان أوضح ثم قولنا أن المستعمل في فرض غير طهور إنما هو (في) الأصح في (الجديد) لا القديم لأن المنع لا يتأتى انتقاله للماء ويحجب بأنه انتقال اعتباري (فان جمع) المستعمل على الجديد فبلغ (فالتين طهور) وإن قل بعد بتفريقه (في الأصح) بناء على الأصح أيضاً أن استعمال القليل أضعفه وقيل أزال قوته من أصلها كخسأ صبغ به لا يؤثر بعد وكالنجس إذا بلغهما بلا تغير

وأولى وزعم بقاء وصف الاستعمال لا يؤثر لأن وصفه لا يضر مع الكثرة ألا ترى أن المستعمل إذا نزل في ماء قليل قدر مخالفا وسطا كما مر أو كثير لم يقدر لأنه بوضوئه إليه صار طهوراً فعلم أن الاستعمال لا يثبت إلا مع قلة الماء أي وبعد فصله ولو حكما كأن جاوز منسكب المتوضيء أو ركبته وإن عاد لمحله أو انتقل من يد لأخرى تعم لا يضر في المحدث خرق الهواء مثلا الباء من الكف إلى الساعد ولا في الجنب انفصاله من نحو الرأس للصدر مما يغلب فيه التقاذف وهو جريان الماء إليه على الاتصال ولو أدخل يده للغسل عن المحدث أو لا بقصد بعدنية الجنب وتثليث وجه المحدث مالم يقصد الاقتصار على الأولى وإلا فبعدها بلا نية اغتراف

على قوله بناء على الأصح الخ عبارة النهاية عقب المتن لخبر القلتين الآتي وكما لم تنجس إذا جمع قبل غمرها ولا تغير به بل أولى وكما لو كان ذلك في الابتداء أو لا بد في انتفاء الاستعمال عنه بيلوغه قلتين أن يكونا من محض الماء كما قدمناه هو قوله ولا بد الخ يأتي في الشرح ما يوافقه (قوله وأولى) لأنه إذا زال الوصف الاغلاظ وهو النجاسة بالكثرة فالاستعمال أولى بجبري (قوله وزعم الخ) رد لدلائل المقابل عبارة المحلى والنهاية والثاني لا والفرق أنه لا يخرج بالجمع عن وصفه بالاستعمال بخلاف النجس اهـ (قوله لا يؤثر لأن الخ) ظاهر كلامهم التسليم للقول الضعيف في بقاء وصف الاستعمال دون وصف النجاسة وهو محل تأمل ولعله على سبيل النزول بصري (قوله في ماء قليل) حالا ومالا (قوله كما مر) أي في شرح تغير ايمع اطلاق اسم الماء (قوله أو كثيرا) أي ولو مالا بأن صار كثيرا بإضافة المستعمل إليه بصري (قوله فعلم أن الاستعمال الخ) أي المضر (قوله وبعد فصله) الخ لا يخفى ما في إدخاله في حيز المعلوم بما ذكره (قوله وبعد فصله) إلى المتن في المغنى إلا قوله وهو جريان إلى ولو أدخل وقوله ووضح إلى لرفع حدث (قوله كان جازا الخ) مثال للانفصال الحكيم عن العضو فانه يتجاوز عن المنسكب أو الركبة بفصل حسابل حكما لأن المنسكب والركبة غاية ما يطلب في غسل اليدين والرجلين من التحجيل كردى (قوله نعم لا يضر الخ) وفي فتاوى الشارح أنه سئل عما لو كان على يد امرأة أساور فتوضأت بخبر الماء فإذا وصل للأساور فنه ما يعلو فوقها ثم يسقط على يدها ومنه ما يجري تحتها ثم يجري الجميع على باقي يدها فهل يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة فأجاب بقوله قضية كلامهم أنه لا يصير مستعملا بذلك وأنه يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة المذكورة انتهى كردى (قوله من نحو الصدر للرأس الخ) أي بخلاف ما إذا انفصل من الرأس إلى نحو القدم مما لا يغلب فيه التقاذف شرح بافضل (قوله مما يغلب فيه التقاذف) قال في الحاشية أما لا يغلب فيه التقاذف فيعني عنه في كل من الحدين والجنب حتى لو اجتمعت هذه الثلاثة على عضو كيد ارتفعت بغسله واحدة وإن كان ماؤها حصل من ماء محل قريب منها كما لو انتقل الماء من كفه إلى ساعده الذي عليه الثلاثة فيرفعها دفعة واحدة حيث عم العضو ولم تتغير غسلته ولا زاد وزنها وإن خرق الهواء من الكف إلى الساعد لأن المحلين لما قربا كانا بمنزلة محل واحد فلم يضر هذا الانفصال انتهى وسيأتي ما يتعلق بهذا اهـ كردى (قوله وهو) أي التقاذف بجبري (قوله وهو جريان الماء إليه الخ) أي سيلان الماء على الاتصال مع الاعتدال كما في الامداد للشارح كردى (قوله إليه) الأولى تقديمه على وهو الخ أو إسقاطه (قوله ولو أدخل) إلى قوله ولو بيده في النهاية إلا قوله ولا أخذ الماء لغرض آخر قوله ووضح إلى ولو انغمس (قوله ولو أدخل يده الخ) هذا مثال وإلا فالمدار على إدخال جزء مما أدخل وقت غسله كما هو ظاهر ومحل ذلك إذا لم يتورفع الحدث عن الوجه وحده وإلا فلا يصير مستعملا إلا إذا نوى رفع الحدث عن اليد قبل إدخالها إلا ناكه عليه الشارح في الحاشية كردى (قوله للغسل عن الحدث أو لا بقصد) مفاده مع مفهوم قوله الآتي بلانية اغتراف الخ أن التشرىك أي نية الرفع مع نية الاغتراف لا يضر وليس بمزاج كما يأتي عن ع ش فكان ينبغي تأخير وجعله تفسير القول بلانية اغتراف كما في المغنى وشرح بافضل أو إسقاطه كما في النهاية عبارة الأول ولو غرّف بكفه جنب نوى رفع الجنابة أو محدث بعد غسل وجهه الغسلات الثلاث أن لم يرد الاقتصار على أقل من الثلاث من ماء قليل ولم ينو الاغتراف بأن ينو استعمالا أو اطلق صار مستعملا (قوله وتثليث الخ) عطف على نية الجنب (قوله مالم يقصد الخ) شامل لقصد الاقتصار على التثنية وليس مراد أفلو قال مالم يقصد الاقتصار على مادونه وإلا فيعيده لكان أولى بصري أي كما في المغنى (قوله بلانية اغتراف) قال في الحاشية ليس المراد بها التلغظ بنوى الاغتراف وإنما المراد استشعار النفس أن اغترافها هذا الغسل اليد وفي خادم الزركشى أن حقيقة انها تضع يده في الاناء بقصد نقل الماء والغسل به خارج الاناء

غسل الذميمة لتحل غير طهور بلا خلاف أي في الجديده وليس كذلك فكان الصواب أن يقول وقيل بل عبادتها أي الطهارة انتهى فيعلم بقوله وقيل بل عبادتها جريان وجهه في المستعمل في غسل الذميمة بأنه طهور لانه ليس عبادة وإن كان فرضا أي لا بد منه وإطال الكلام في شأن ذلك فراجع (هذه القولة ليست في الشرح)

لا يقصد غسلها داخله اه وظاهر أن أكثر الناس حتى العوام إنما يقصدون باخراج الماء من الاناء وغسل  
أيديهم خارجه ولا يقصدون غسلها داخله وهذا هو حقيقة نية الاغتراف كدوى عبارة المغنى اما إذا نوى  
الاغتراف بأن قصد نقل الماء من الاناء والغسل به خارجه لم يصير مستعملا ولا يشترط لنية الاغتراف نفي  
رفع الحدث اه وقوله ولا يشترط الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله مر ولا يشترط الخ يؤخذ منه انه لو نوى  
الاغتراف ورفع الحدث ضرره صرح ابن قاسم على البهجة اه قال سم واقره ع ش مانصه والوجه  
الذي لا يحصى عنه ولا التفات لغيره أنه لا بد أن تكون نية الاغتراف عند أول مماسة اليد للماء حتى لو خلا عنها  
أول المماسه صار الماء بمجرد المماسه مستعملا وإن وجدت بعد لا ارتفاع الحدث بمجرد المماسه بقي ما لو نوى عند  
أول المماسه ثم غفل عن النية واليد في الماء واستمر غافلا إلى أن رفعها فهل يرتفع حدثها في زمان الغفلة فيصير  
الماء مستعملا أولا اكتفاء بوجودها أولا فيه نظر فليتأمل فإن الثاني لا يبعد اه (قوله ولا قصد أخذ الماء  
الخ) فائدة لو اغترف بأناء في يده فأنصلت يده بالماء الذي اغترف منه فإن قصد الاغتراف أو مافى معناه كمل  
هذا الاناء من الماء فلا استعمال وإن لم يقصد شيئا مطلقا فهل يندفع الاستعمال لأن الاناء قرينة على الاغتراف  
دون رفع الحدث كما لو ادخل يده بعد غسلة الوجه الأولى من اعتاد التثليث حيث لا يصير الماء مستعملا لقرينة  
اعتداد التثليث أو يصير مستعملا ويفرق فيه نظريته وتجه الثاني اه مر ولو اختلفت عاداته في التثليث بأن  
كان تارة يثاقل وأخرى لا يثاقل واستويا فهل يحتاج لنية الاغتراف بعد غسلة الوجه الأولى فيه نظر ويحتمل  
عدم الاحتياج وهو المعتمد ابن قاسم على البهجة اه ع ش (قوله صار مستعملا) أى وإن لم تنفصل يده  
عنه لا تنتقل المنع اليه ومع ذلك له أن يجر كما فيه ثلاثا وتحصل له سنة التثليث شرح بأفضل قال الكردى وفى  
حاشية الشارح على تحفته لو اغترف أى الجنب لنحو مضمة فغسل يده خارج الاناء لم يبق عليها حدث فلا  
يحتاج لنية الاغتراف اه (قوله فله أن يغسل بما فيها الخ) صورة المسئلة انه ادخل إحدى يديه كما هو  
الفرص اما لو ادخلها معا فليس له أن يغسل بما فيهما باقى إحداهما لرفع حدث الكفين فتغسل باقى  
إحداهما فقد انفصل ما غسل به عن الأخرى وذلك يصير مستعملا ومنه يعلم وضوح ما ذكره ابن قاسم فى  
شرحه على أى شجاع من انه يشترط لصحة الوضوء من الحنفية المعروف فنية الاغتراف بعد غسل الوجه بأن  
يقصد أن اليد اليسرى معينة لليمنى فى أخذ الماء فان لم ينو ذلك ارتفع حدث الكفين معا فليس له أن يغسل  
به ساعد إحداهما بل يصبه ثم يأخذ غيره لغسل الساعد لكن نقل عن افتاء الرملى ما يخالفه وإن اليدين  
كالعضو الواحد ففى الكفين إذا غسل به الساعد لا يعد منفصلا عن العضو اه وفيه نظر لا يخفى ومثل  
الحنفية الوضوء بالصنب من ابريق ونحوه ع ش عبارة الكردى وفى فتاوى الشارح سئل عن متوضى  
تحت ميزاب تلقى منه الماء بكفيه مجتمعين بعد غسل وجهه من غير نية اغتراف فهل يحكم على ما يكفيه  
بالاستعمال أولا فاجاب نعم يحكم عليه بالاستعمال لرفع حدث اليدين وكل منهما عضو مستقل هنا وحينئذ فلا  
يجوز له أن يغسل به ساعديه ولا أحدهما لأنه إذا غسلها به فكانه غسل كلاهما كغسلها ماء كغسلها ماء كغسلها ماء  
إذا نوى الاغتراف فانه لا يرتفع حدث الكفين فله أن يغسل به ساعديه أو أحدهما كالميزاب فيما ذكره مالو  
صب عليه من ابريق ونحوه فيحتاج الى نية الاغتراف إن كان يأخذ الماء بيديه جميعا وكذا يقال بذلك لو كان  
يغترف من بحر وعليه فيلغز بذلك ويقال لنا متوضى من بحر يحتاج لنية الاغتراف اه واما ما فى فتاوى

ولا قصد أخذ الماء لغرض  
آخر صار مستعملا بالنسبة  
لغير يده فله أن يغسل بما  
فيها

(قوله لغرض آخر) أى كالشرب بل قد يقال قصد أخذ الماء لغرض آخر من أفراد نية الاغتراف لأن المراد  
بها أن يقصد بادخال يده إخراج الماء أعم من أن يكون لغرض غير التطهر به خارج الاناء أولا فليتأمل  
والوجه الذي لا يحصى عنه ولا التفات لغيره لا بد أن تكون نية الاغتراف عند أول مماسة اليد للماء حتى  
لو خلا عنها أول المماسه صار الماء بمجرد المماسه مستعملا وإن وجدت بعد لا ارتفاع الحدث بمجرد المماسه  
(بقي) ما لو نوى عند أول المماسه ثم غفل عن النية واليد في الماء واستمر غافلا إلى أن رفعها فهل يرتفع حدثها  
في الغفلة فيصير الماء مستعملا أولا اكتفاء بوجودها أولا فيه نظر فليتأمل فإن الثاني لا يبعد (قوله)





الشارح من خلافه بما نصه قوله ولو من غير جنسه للرد على الخلاف كأن كان الأول حيضا والثاني جنابة  
بنزول المني فليوئى ومروخالف ابن حجر اه فله في غير التحفة (قوله بالانفاس الخ) متعلق برفع (قوله  
لا بالاغتراف الخ) اى لانه بانفصاله باليد او في اناء صار اجنبيا فلا يرفع بخلاف ما لو انفصم بعد ذلك اه  
حاشية الشارح على التحفة وقال البراسى ان صورة الاعتراف باليد انه ادخل اليد في الماء وجعلها آلة  
للاغتراف فيصير الماء الكائن بها مستعملا بمجرد انفصاله معها فلا يرفع حدث الكف ولا غير ها واما ان  
ادخلها لابهذه النية فلا ريب في ارتفاع حدثها بمجرد الغمس ويكون الماء المنفصل غير محكوم عليه  
بالاستعمال فيما يظهر لان اتصاله باليد اتصال بالعض المنغمس نظرا الى أن جميع البدن كعضو واحد  
وحينئذ فيتجه رفع حدث ساعدها به اذا جرى عليه الماء مما فيها بغير فصل انتهى كردى (قوله ولو  
احتمالا) الى قوله لانه اخف في النهاية والى قوله وخرج بغالب في المغنى لا نقوله غالباً قول الماتن (ولا تنجس قلنا  
الماء الخ) قضية اطلاقه النجاسة انه لا فرق بين كونها جامدة او مائعة وهو كذلك ولا يجب التباعد عنها حال  
الاغتراف من الماء بقدر قلتي على الصحيح بل له ان يغترف من حيث شاء حتى من اقرب موضع الى النجاسة  
نهاية اى وان كان الباقي ينجس بالا انفصال عميره وياتى عن المغنى ما يوافقه بزيادة (قوله وان تيقنت الخ) اى  
بأن زاد القليل واحتمل بلوغه وعدمه سم (قوله الخبث) كذا في المحل والنهاية والمغنى بال وعبارة شرح  
المنهج خبثا بدون ال (قوله وان لم يقبله) عبارة المحلى والمغنى وشرح المنهج اى يدفع النجس ولا يقبله اه زاد  
النهاية كما يقال فلان لا يحمل الظلم اى يدفعه اه (قوله به) اى بذلك التفسير (قوله وخرج الخ) وفارق  
كثير الماء كثير غيره فانه ينجس بمجرد ملاقة النجاسة بان كثيره قوى ويشق حفظه عن النجس بخلاف غيره  
وان كثر مغنى (قوله مالو وقع في ماء ينقص الخ) بقى مالو خلط قلة من المائع بقلتين من الماء ولم تغيرهما حسا  
ولا تقديرا ثم اخذ قلة من المجتمع ثم وقع في الباقي نجاسة ولم تغيره فهل يحكم بطهارته لاحتمال ان الباقي محض  
الماء وأن المأخوذه المائع الاصل طهارة الماء او بنجاسته لان كون القلة المأخوذة هي محض المائع  
دون الماء حتى يكون الباقي محض الماء إن لم يكن محالا عادة كان في حكمه فيه نظر سم على حج اقول قياس  
ما في الايمان فيما لو حلف لا ياكل من طعام اشتراه زيد فاكل مما اشتراه زيد وعمر وحيث قالوا ان اكل منه  
حيتين لم يحنث لاحتمال انهما من محض ما اشتراه عمر واوا كثيرا نحو حفتة حنث لان الظاهر ان ما اكله مختلط  
من كل منهما ونقل عن شيخنا الحلبي في الدرس انه اعتمد ذلك القياس وحينئذ يحتاج للفرق بينه وبين الرضاع  
ومع ذلك فالظاهر إلحاقه بما في الايمان لان مسألة الرضاع خارجة عن نظائرها فلا يقاس عليها اه غ ش  
(قوله ولا يدفع الاستعمال عن نفسه) فلو انفصم فيه جنب ناويا صار مستعملا لانه مغنى (قوله لانه)  
وقوله (اذ هو) اى الطهر (قوله وذاك) اى عدم التنجس كردى (قوله وهو اقوى) اى والدفع اقوى من  
الرفع فالدفع لا بد ان يكون اقوى من الرفع مغنى وسم (قوله ولا يدفعهما الخ) عبارة المغنى ولا يدفع عن  
نفسه النجاسة اذا وقعت فيه اه (قوله ومن ثم الخ) لا يقال قضية ما قرره ان المترتب عليه عكس هذا وهو  
الاتفاق في الاول والاخلاف في الثاني لانا نقول هذا اى ذلك القول مبنى على ان ضميره هو اقوى للرفع سم

في صورة الحدث ان أراد بالخروج انفصاله عن الماء بجميع بدنه بالكلية لاقتضائه أن المحدث إذا  
انغمس ونوى ثم اخرج راسه مثلام الماء لا نحكم على الماء بالاستعمال مع انه فارقه عضو المتوضىء إلا ان  
يجعل جميع بدن المحدث مع الانفصام كالعوض الواحد كافي بدن الجنب فليراجع شرح الارشاد (قوله وان  
تيقنت قلته قبل) أى بأن زاد القليل واحتمل بلوغه وعدمه (قوله وخرج بقلتنا الماء الخ) بقى مالو خلط قلة من  
المائع بقلتين من الماء ولم تغيرهما حسا ولا تقديرا ثم اخذ قلة من المجتمع ثم وقع في الباقي نجاسة فلم تغيره  
فهل يحكم بطهارته لاحتمال ان الباقي محض الماء وان المأخوذه هو المائع والاصل طهارة الماء او بنجاسته  
لان كون القلة المأخوذة هي محض المائع دون الماء حتى يكون الباقي محض الماء إن لم يكن محالا عادة كان  
في حكمه فيه نظر (قوله وهو) اى الدفع وقوله اقوى فيحتاج لقوة الدفع (قوله ومن ثم الخ) لا يقال

بالانفاس لا بالاغتراف  
ولو بيده وإن نوى اغترافا  
كاشمله كلامهم (ولا تنجس  
قلنا الماء) ولو احتملا كأن  
شك في ماء أبلغهما أم لا  
وان تيقنت قلته قبل  
(بملاقاة نجس) للخبر  
الصحيح إذا بلغ الماء قلتي  
لم يحمل الخبث أى لم  
يقبله كما صرح به رواية  
لم ينجس وهي صحيحة  
أيضا وخرج بقلتنا الماء  
الصريح في أنهما كلهما  
من محض الماء مالو وقع  
في ماء ينقص عن قلتي  
مائع يوافقه فبلغهما به  
ولم يغيره فرضا لو قدر  
مخالفا فانه ينجس بمجرد  
الملاقاة ولا يدفع الاستعمال  
عن نفسه وإنما نزل ذلك  
المائع منزلة الماء في جواز  
الطهر بالكل لانه أخف  
إذ هو رفع وذاك دفع  
وهو اقوى غالبا ألا  
ترى أن الماء القليل  
الوارد يرفع الحدث  
والخبث ولا يدفعهما  
لو وردا عليه ومن ثم  
اختلفوا في مستعمل  
كثر انتهاء

وفيه نظر (قوله) واتفقوا في كثير ابتداء (الخ) زاد المغني عقب ذلك مبينا الوجه التأيد بما ذكر مانصه لأن الماء إذا استعمل وهو قلتان كان دافعا للاستعمال وإذا جمع كان رافعا والدفع أقوى من الرفع كما مر اه (قوله) على أنه يدفع (الخ) أي لقوته بكثرة سم (قوله) وخرج بغالبا نحو الطلاق) قد يتخيل أن الطلاق من الغالب لأنه أقوى على الرفع ولم يقو على الدفع بصري (قوله) ولا يدفعه) أي فكان الرفع هنا أقوى قاله سم وفيه تأمل (قوله) وعكسه) أي الطلاق (الاحرام وعدة الشبهة (الخ) قد يتوهم أن معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه لا متناع الارتجاع في الاحرام وعدة الشبهة وليس كذلك لجواز الارتجاع في الاحرام وعدة الشبهة كما سيأتي في باب النكاح والرجعة فلعل معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء النكاح في الاحرام وعدة الشبهة سم (قوله) فهو أقوى (الخ) أي لأنه يرفع دونهما سم (قوله) بما يصلح له) قد يقال الأولى للتأثير بصري (قوله) أن يقع به) بدل من ضمير يدفعه (قوله) إن ضاق ما بينهما) أي بأن يكون بحيث لو حرك ما في أحد المحلين لا يتحرك الآخر ومنه يعلم حكم حيض الأخت إذا وقع في واحد منها نجاسة فإنه إن كان لو حرك واحد منها تحرك مجاوره وهكذا إلى الآخر يحكم بالتنجيس على ما وقعت فيه النجاسة ولا على غيره وإلا حكم بنجاسة الجميع كما يصرح بذلك سم على ابن حجر ويذبحي إلا كتفاء بتحريك المجاور ولو كان غير عفيف وإن خالف عميرة في خواشي شرح البهجة واشترط التحرك العفيف في كل من المحرك وما يجاوره عش اعتمده البجيرمي ثم قال واعتمده شيخنا الحنفى خلافا للقلوب والحلي حيث اشترط تبعا للعميرة التحرك العفيف في المحرك وما يليه اه وكذلك اعتمده شيخنا عبارته الماء الكثير لا ينجس بمجرد الملاقة سواء كان بمحل واحد وفي حال مع قوة الاتصال بحيث لو حرك واحد منها تحرك ما عنيقا تحرك الآخر ولو ضعيفا ومنه يعلم حكم حيضان بيوت الأخت إذا وقع في واحد منها نجاسة ولم يتغيره فإن كان بحيث لو حرك الواحد منها تحركا عنيقا تحرك مجاوره وهكذا وكان المجموع قلتين فأكثر لم يحكم بالتنجيس على الجميع وإلا حكم بالتنجيس على الجميع إن كان ما وقعت فيه النجاسة متصلا بالباقي وإلا تنجس هو فقط اه (قوله) كما يأتي) أي في شرح ولا يتغير فظهور قول المتن (فان غيره فنجس) إطلاقه يشمل التغير بما لا نفس له سائلة وهو كذلك كما سيأتي قريبا في كلام الشارح عميرة (قوله) أي النجس) إلى قوله أو في صفة في النهاية والمغني (قوله) ولو يسيرا (الخ) أي سواء كان التغير قليلا كثيرا أو سواء المخالطة والمجاورة نهاية (قوله) ثم إن وافقه (الخ) فرع وقعت نجاسة كمنطقة بول في مائع يوافق الماء ثم التي ذلك المائع في ماء قلتين فهل يفرض مخالفا لاشد المائع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط لأن المائع ليس نجسا حتى يقدر مخالفا الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي الثاني وعليه لو كان النجاسة الواقعة في المائع جامدة كعظم ميتة ثم أخرجت منه قبل إلقائه في الماء لم يفرض شيء هنا فليتأمل وسيأتي آخر الباب عن الشارح خلاف ما أفتى به شيخنا سم (قوله) في الصفات الثلاث) كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم شيخنا (قوله) قدرناه (الخ) قد مر عن البجيرمي وشيخنا أن التقدير مندوب لا واجب فإذا عرض عن التقدير وهجم واستعمله كفي (قوله) مخالفا لشد فيها) عبارة المغني مخالفا له في

هل ترفع كثرته استعماله أولا واتفقوا في كثير ابتداء على أنه يدفع الاستعمال عن نفسه وخرج بغالبا نحو الطلاق فإنه يرفع النكاح ولا يدفعه لحال ارتجاع المطلقة وعكسه الاحرام وعدة الشبهة فهو أقوى تأثيرا منهما فعلم أن الشيء قد يدفع فقط كهذين وقد يرفع فقط كالطلاق والماء هنا وأن الرفع إزالة موجود والدفع منع التأثير بما يصلح له لولا ذلك الدافع ومن ذلك قولهم يسن لمن دعا برفع بلاء واقع أن يجعل ظهر كفيه للسماء ويدفعه أن يقع به بعد عكسه ولو كان القلتان في محلين بينهما اتصال وبأحدهما نجس نجس الآخر إن ضاق ما بينهما وإلا طهر النجس كما يأتي (فان غيره) أي النجس الماء القلتين ولو يسيرا أو تقديره كأن وقع فيه موافقه فغيره بالفرض والتقدير ثم إن وافقه في الصفات الثلاث قدرناه مخالفا أشد فيها

قضية ما قرره أن المترتب عليه عكس هذا وهو الاتفاق في الأول والاختلاف في الثاني وقوله نحو الطلاق الخ قد يقال هذا من الغالب لأن عدم تأثير الطلاق يدفع يدل على أن الدفع أقوى فليتأمل لا نناقول هو مبنى على أن ضمير وهو أقوى للدفع (قوله) هل ترفع كثرته استعماله) أي فقليل لا لأن استعماله كان حين قائه فلم يقو على رفعه لضعفه بالقلّة والرفع قوى فلا يكون لضعفه هكذا يحتمل أنه المراد وقوله واتفقوا الخ أي لقوته بكثرته (قوله) ولا يدفعه) أي فكان الرفع هنا أقوى (قوله) وعكسه الاحرام وعدة الشبهة) قد يتوهم أن معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه لا متناع الارتجاع في الاحرام وعدة الشبهة وليس كذلك لجواز الارتجاع في الاحرام وعدة الشبهة كما سيأتي في باب النكاح والرجعة فلعل معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء النكاح في الاحرام وعدة الشبهة (قوله) فهو أقوى) لأنه يرفع دونهما (قوله) ثم إن وافقه (الخ) (فرع) وقعت نجاسة كمنطقة بول في مائع يوافق الماء ثم التي ذلك المائع في ماء قلتين

أغلظ الصفات اه (قوله كلون الحبر الخ) فلو كان الواقع قدر رطل من البول المذكور فنقول لو كان الواقع قدر رطل من الخل هل يغير طعم الماء ولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره فنقول لو كان الواقع قدر رطل من الحبر هل يغير لون الماء ولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره فنقول لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغير ريحه ولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره حكمنا بطهارته ومثله يجري في الطاهر على المعتمد شيخنا (قوله او في صفة الخ) اي او في صفتين فرض مخالفا فيها كما هو ظاهر (قوله ولو بوصف واحد) اي ولو حصل التغير بفرضه فقط بعد فرض الاخرين فلم يتغير وقوله في الاولى وهي مالو وافقة في الصفات الثلاث بصرى (قوله أو بعضه) ضبب بينه وبين قوله الماء القلتين سم (قوله فلذلك حكمه الخ) عبارة النهاية ولو تغير بعضه فقط فالتغير نجس واما الباقي فان كان كثيرا لم ينجس ولا لا ينجس ولو بالفي البحر مثلا فارتفعت منه رغبة في طاهرة كما افق به الودرحه الله تعالى لانها بعض الماء الكثير خلا لما في العباب ويمكن حمل كلام القائل بنجاستها على تحقق كونها من البول وإن طرحت في البحر برة مثلا فو قعت منه قطرة بسبب سقوطها على شيء لم تنجسه اه قال ع ش قوله م ر على تحقق كونها الخ كان كانت برائحة البول او طعمه او لونه اه (قوله زواله) اي التغير بما لا يضر (قوله وإلا فلا) فلو غر ف دلو من ماء قلنتين فقط وفيه نجاسة جامدة لم تغيره ولم يغير فها مع الماء فباطن الدلو طاهر لانفصال ما فيه عن الباقي قبل أن ينقص عن قلنتين لا ظاهرها لتنجسه بالباقي المنتجس بالنجاسة لقلته فان دخلت مع الماء او قبله في الدلو انعكس الحكم شيخنا (قوله ولو وقع الخ) ويأتي عن النهاية ما قد يخالفه وعن عميرة ما يوافقه (قوله بما لا يضر) صادق بالتغير بطول المسك وهل الحكم فيه كذلك ولا محل تأمل بصرى (قوله بأن لم ينضم) الى قوله او بمجاور في النهاية والمغنى (قوله بأن لم ينضم الخ) عبارة النهاية لابعين كطول مكث وهو بريح اه اي او شمس ع ش (قوله كان طال الخ) عبارة المغنى كان زال بطول المسك اه (قوله انضم اليه) بفعل او غيره مغنى (قوله او بمجاور الخ) ينبغي حمله على ما إذا لم يظهر للمجاور ريح اخذ ما يأتي عن ع ش (قوله أو بمخالط تروح به) إن كان المراد أنه تسكيف برائحة ذلك المخالط فزال رائحة النجاسة فهو مشكل حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما يأتي واضح وإن كان المراد غير ذلك فليحرم رسم وأشار السكردي إلى جوابه بما نصه قوله تروح به يعني لم يقع فيه بل بلغته الرائحة فيشبه المجاور اه ويرده اي جواب السكردي قول ع ش ما نصه قضية كلامه انه لو تروح الماء بنحو مسك على الشط لم يمنع من زوال النجاسة وينبغي ان لا يكون مرادا لان ظهور الرائحة في الماء يستتر رائحة النجاسة ولا فرق مع وجود الساتر بين كونه في الماء وكونه خارجا عنه هذا وفي ابن عبدالحق انه إذا زالت رائحة النجاسة برائحة على الشط لم يحكم ببقاء النجاسة وقد علمت أن المعتمد خلافه اه (قوله أو لاريج) الاولى الموافقة لما يأتي ولاريج بالواو قول الماتن (طهر) بفتح الهاء افصح من ضمها مغنى ونهاية (قوله وإلا لم تعد طاهرة الجلالة الخ) اي على الضعيف القائل بعدم عود الطهارة بزوال التغير بنفسه على القول بالنجاسة كما يصرح به قوله عند القائل بهاعش وسم وكردى (قوله وإلا لم يقدروا هنا الواقع) اي النجس الواقع حيث يكون التغير السابق ناشئا عن نجاسة خالطت الماء واستمرت فيه بصرى عبارة السكردي اي النجس الواقع في الماء القلتين المغيرة اه (قوله اشد) الاولى حذفه

فهل الذي يفرض مخالفا أشد المانع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط لان المانع ليس نجسا حتى يقدر مخالفا الذي افق به شيخنا الشهاب الرمي الثاني وعليه لو كانت النجاسة الواقعة جامدة كعظم ميتة ثم اخرجت منه قبل القائه في الماء لم يفرض شيء هنا فليتنامل وسيأتي آخر الباب عن الشارح خلاف ما افق به شيخنا (قوله وطعم الخل) قد ينظر في ان طعم الخل اشد الطعوم وقد يدعى ان طعم نحو الصبر اشد وقد ينظر في الاخيرين بنحو ذلك (قوله أو بعضه) ضبب بينه وبين قوله قبل الماء القلتين وقوله قدر زواله أي زوال التغير بما لا يضر (قوله تروح به) إن كان المراد أنه تسكيف برائحة ذلك المخالط فزال رائحة النجاسة فهو مشكل حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما يأتي واضح وإن كان المراد غير ذلك فليحرم (قوله وإلا لم تعد الخ)

كلون الحبر وريح المسك وطعم الخل أو في صفة قدرناه مخالفا فيها فقط (فنجس) لإجماعا ولو بوصف واحد في الاولى أو بعضه فلذلك حكمه فان كثر غير المتغير بقي على طهارته وإلا فلا وإنما قدر الطاهر بالوسط لانه أخف ولو وقع في متغير بما لا يضر قدر زواله فان غير حينئذ ضرر وإلا فلا (فان زال تغيره بنفسه) بأن لم ينضم اليه شيء كان طال مكثه (أو بماء) انضم اليه ولو منتجسا أو أخذ منه والباقي كثير بأن كان الاناء منخفا به فزال انخناقه ودخله الريح وقصره أو بمجاور وقع فيه أي أو بمخالط تروح به كما هو ظاهر مما يأتي في نحو زعفران لا طعم له ولا ريج (طهر) لزوال سبب التنجس وإلا لم تعد طهارة الجلالة بزوال التغير من غير علف طاهر لان الظاهر أن سبب نجاستها عند القائل بها رداءة لحمها وهي لا تزول إلا بالعلف الطاهر وإنما لم يقدرها هنا الواقع بعد زوال التغير مخالفا أشد

لان المخالفة كانت موجودة بالفعل (٨٦) ثم زالت لقوة الماء عليها فلم يكن لغرض المخالفة حينئذ وجه بخلافها ابتداء ولو عاد التغير لم يضر

(قوله لان المخالفة) أى مخالفة النجس للماء كرى (قوله ولو عاد التغير لم يضر) كذا في النهاية والمغنى عبارة الاول ولو زال التغير ثم عاد فان كانت النجاسة جامدة وهى فيه فينجس وإن كانت مائعة او جامدة وقد زلت قبل التغير الثانى لم ينجس اه قال ع ش قوله مر فنجس اى من الان وعليه فلوزال تغيره فظهر منه جمع ثم عاد تغيره لم تجب عليهم إعادة الصلاة التى فعلوها ولم يحكم بنجاسة ابدانهم ولا ثيابهم لانه بزوال التغير حكم بطهوريته والتغير الثانى يجوز انه بنجاسة تحللت منه بعد وهى لا تضر فيما مضى ثم ذكر عن شرح العباب للرملى ما يخالفه اى انه باق على نجاسته واطال فى رده ثم قال وفى شرح الشيخ حمدان اى على العباب ولو زال تغير الماء الكثير بالنجاسة ثم عاد عادته بنجاسته بعد تغيره والحال ان النجس الجامد باق فيه إحالة للتغير الثانى عليه اه وهو صريح فى ان التغير العائد غير التغير الاول وإنما انشأ من تحلل حصل فى النجاسة بعد طهارة الماء فلا أثر لبقاء النجاسة فى الطهارة مادام الماء صافيا من التغير اه واعتمد البجيرمى كما أتى وقال الرشيدى قوله مر جامدة الظاهر ان مراده بالجامدة المجاورة ولو مائعة كالدهن وبالمائعة المستهلكة اه (قوله وان لم يحتمل الخ) سياتى عن الزركشى وع ش ما يخالفه (قوله إلا ان بقيت الخ) مقول لقولهم ومستثنى عن لم يضر يعنى استثنوا هذا فقط فدل على ما ذكرنا كرى عبارة البجيرمى قال فى الايعاب نعم ينبغي انه لو قال اهل الخبرة ان التغير من تلك النجاسة كان نجسا اه اى من حين عود التغير كما قاله ع ش قال الزركشى المتجه فى هذه انه إذا عاد ذلك التغير الزائل فالماء نجس وإن تغير تغيرا اخر لا بسبب تلك النجاسة اصلا فهو طهور وإن تردد الحال فاحتمالان والآرجح الظاهرة لانها الأصل شوبرى اه (قوله عين النجاسة) أى الجامدة نهاية ومعنى (قوله وهل يقال هذا الخ) اقول محل هذا التردد كما هو ظاهر حيث امكن وجود سبب اخر محال عليه عود الصفة فان لم يوجد حكم ببقاء نجاسته ع ش وتقدم عن الزركشى ما يوافقه (قوله هذا) اى بعدم ضرر العود مطلقا (قوله نحو ربح متنجس) بالاضافة وقوله بالغسل متعلق بزوال (قوله ثم عاد) اى ثم عود نحو الريح (قوله أو متراخيا) أو هنا وفى قوله الآتى أو مع الخ بمعنى الواو (قوله أو بين غسله) أى المتنجس (قوله لندرة الخ) متعلق بيفصل كرى اقول وفى تقرير هذه العلة تأمل إلا ان يراد هنا خصوص التراخي والغسل مع نحو الصابون (قوله ما ساذكره) اى فى شرح والتغير المؤثر طعم اولون او ربح بصرى وكرى (قوله هنا) اى فى التغير العائد كرى والمناسب فى زوال التغير بنفسه (قوله فذاك) اى عود نحو الريح بعد الغسل (مثله) اى مثل عود التغير بعد زواله بنفسه الخ (قوله هذه العلة) إشارة إلى ضعفه الخ وضمير فيه راجع إلى عود الريح كرى (قوله فاعية) هى نور الحنا والكاز نور طيب الرائحة وقوله ان ظهوره الخ نائب فاعل قد يوجد وضمير راجع إلى ربح المتنجس كرى (قوله هنا) اى فى المتنجس الزائل ربح بالغسل (قوله ثم) أى فى مسألة الطيب (قوله وكلام المتن) أى قوله بأن مضى فى النهاية وإلى قوله وذلك فى المغنى (قوله أيضا) أى كالحسى (قوله بان مضى الخ) عبارة للمغنى ويعرف زوال تغيره التقديرى بان مضى عليه الخ زاد الاسنى ويعرف ايضا زوال التغير التقديرى بقول اهل الخبرة اه (قوله فى الحسى) الاولى حسيا كما فى المغنى والاسنى (قوله يعلم ذلك) اى الوجه الاول المشار اليه بقوله بان مضى الخ بصرى (قوله غدير) اى حوض كرى (قوله يزول) الانسب زال بالمضى كافى للمغنى (قوله وذلك) اى تصوير معرفه زوال التغير التقديرى بما ذكر (قوله أى ظاهر الخ) يظهر ان الاقعد حمل زوال التغير فى قوله فان زال تغيره على زواله ظاهرا ليكون فى الجميع على نسق واحد ثم قد يكون حقيقة ايضا كافى مسائل الطهر وقد لا يعلم ذلك كافى غيرها سم (قوله بالشك الآتى) اى فى قوله للشك فى ان التغير زال الخ ع ش (قوله فلا اعتراض على المصنف الخ) عبارة للمغنى فان قيل العلة فى عدم عود الطهورة احتمال ان التغير استتر ولم يزل فكيف يعطفه المصنف على ما جزم فيه بزوال التغير وذلك تهافت اجيب بان المراد زوال الظاهر اى كقدرته وإن امكن استتاره باطنا اه (قوله أى على الضعيف أنها لا تعود) (قوله أو زال أى ظاهرا) يظهر ان الاقعد حمل زوال التغير فى قوله فان

أى وإن لم يحتمل أنه يتروح نجس اخر كما شمله إطلاقهم ودل عليه أيضا كلامه إلا إن بقيت عين النجاسة وهل يقال بهذا فى زوال نحو ربح متنجس بالغسل ثم عاد أو يفصل بين عوده فورا أو متراخيا أو بين غسله بماء فقط أو مع نحو صابون لندرة العود هنا جدا أو يفرق بين البابين للنظر فيه مجال وقضية ما ساذكره أن سبب عدم التأثير هنا ضعفه بزواله ثم عوده وحينئذ فذاك مثله لوجود هذه العلة فيه نعم قد يؤخذ بما أتى فى محرمات الاحرام فى نحو قاغية أو كاد أو طيب شوب جف ان ريحه ان ظهر برش الماء استصحبه له اسم الطيب وإلا فلا أن ظهوره هنا إذا كان ناشئا عن نحو ماء أثر إلا أن يفرق بأن تأثير الماء فى الازالة أقوى من تأثير الجفاف فيها فأثر ثم ادنى قرينة بخلافه هنا وكلام المتن يشمل التغير التقديرى أيضا بأن مضى عليه مدة لو كان ذلك فى الحسى لزال او ان يصب عليه من الماء قدر لو صب على ماء متغير حسا لزال تغيره ويعلم ذلك بان يكون إلى جانبه غدير فيه ماء متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة فيعلم أن هذا أيضا يزول تغيره فى هذه المدة وذلك لان النجاسة مقدرة فالزيل ينبغى أن يكون مقدرا (أو) زال أى ظاهرا فلا ينافى التعليل بالشك الآتى فلا اعتراض على المصنف بالعطف المقضى لتقدير الزوال الذى ذكرته ثم رأيت بعض الشراح أجاب بذلك

بذلك  
فلا ينافى التعليل بالشك الآتى فلا اعتراض على المصنف بالعطف المقضى لتقدير الزوال الذى ذكرته ثم رأيت بعض الشراح أجاب بذلك

بذلك والرافعي اول كلام الوجيز بذلك تغير ريحه (بمسك و) لونه بسبب (زعفران) وطعمه (٨٧) بخل مثلا (فلا) للشك في ان التغير

زال حقيقة واستتروا بؤخذ  
منه ان زوال الريح والطعم  
ينحوز زعفران لا طعم له ولا  
ريح والطعم واللون بنحو  
مسك واللون والريح  
ينحوخل لالون له ولا ربح  
يقضى عود الطهارة وهو  
متجه وفاقا لجمع من الشراح  
لانه لا يشك في الاستتار  
حينئذ ولا يشك هذا بايجاب  
نحو صابون توقفت عليه  
ازالة نجس مع احتمال ستره  
لربحه بريحه لان من شأن  
ذلك انه مزيل لاساتر  
بخلاف هذا (وكذا) بنحو  
(تراب وجص) اى جبس  
زال تغيره باحدهما فلم  
يوجد ربح النجس او طعمه  
أولونه لا يطهر الماء ( في  
الاطهر ) للشك ايضا  
ودعوى انهما لا يغلبان على  
او صاف الماء بردها انهما  
يكدرانه والسكورة من  
اسباب السترول لا ينافي هذا  
ما قبله في نحوز زعفران لا طعم  
له لان الظاهر ان لهما  
الاوصاف الثلاثة فان لم  
نوجد اعتبار الوصف المناسب  
لما فيهما فقط لوصف الماء  
ولا تغير طهر جز ما للتراب  
(و) الماء (دونهما) اى  
القائتين ولم يبال بكون اضافتها  
إلى الضمير ضعيفة في العربية  
لانها شائعة على الالسة  
مع دعابة الاختصار الذى  
هو بصدده فزعم ان دونهما  
مبتدا في كلامه وهى

بذلك) اى تقدير اظاهرا (قوله تغير ريحه) فاعل زال وقوله لونه الخ وقوله وطعمه الخ الواو بمعنى او  
واستعمالها في هذا المعنى مجازع ش (قوله مثلا) راجع للسك (قوله للشك) الى قوله وفاقا في النهاية والمعنى  
(قوله ويؤخذ منه) اى من التعليل (قوله بنحو مسك) لعل وجه عدم تقييد المسك كاخويه خفة ظهور  
لونه او طعمه سيما مع قلة ما يلقي منه عادة بصري (قوله لانه لا يشك الخ) قال في النهاية لان الزعفران الذى  
لا طعم له ولا ربح لا يستر الريح ولا الطعم وكذا يقال في الباقي ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك في متغير الريح  
فزال ريحه ولم تظفر فيه رائحة المسك انه يطهر ولا بعد فيه لعدم الاستتار ثم قال واعلم ان رائحة المسك لو  
ظهرت ثم زالت وزال التغير حكما بالطهارة لانها لما زالت ولم يظهر التغير علمنا انه زال بنفسه اهو في الكردى  
عن الايعاب ما يوافقه (قوله في الاستتار) الانسب في الزوال وقوله ولا يشك هذا اى الحكم بعدم الطهارة  
مع زوال التغير بنحو زعفران الخ بصري (قوله من شأن ذلك) اى نحو الصابون (قوله بخلاف هذا) اى نحو  
المسك والزعفران والخل (قوله بنحو تراب) فيه تغيير اعراب المتن سم وفر المعنى عن ذلك التغير بان قال  
وكذا لا يطهر ظاهرا اذا وقع عليه تراب وجص الخ (قوله وجبس) ه (فائدة) ه الجص ما يبنى به ويطل  
وكمر جيمه افصح من فتحه اوه عجمى معرب وتسميه العامة الجبس وهو لحن مغنى ونهاية (قوله تغيره)  
اى الماء الكثير (قوله لا يطهر الماء) الاسبك تقديره عقب وكذا (قوله ودعوى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر  
(قوله من اسباب السترول) فيه انها ليست من اسباب السترول بغير اللون سم وقد يقال إنما ارادوا ذلك وهذا  
القدر كاف في الرد (قوله ولا ينافي هذا) اى الرد المذكور (قوله لان الظاهر الخ) في هذا الفرق نظر والمنافاة  
ظاهرة سم (قوله فان لم توجد) اى الاوصاف الثلاثة في المتغير بالتراب والجص (قوله ولو صفا الخ) الاولى  
التفريع كافي كلام غيره (قوله طهر جز ما الخ) والحاصل انه اذا صفا الماء ولم يبق فيه تمكدر يحصل به الشك  
في زوال التغير طهر كل من الماء والتراب سواء كان الباقي عمار سبب فيه التراب قلتين ام لا نعم إن كان عين  
التراب نجسة لا يمكن تطهيرها كتراب المقابر المنبوشة إذ نجاسته مستحكمة فلا يطهر ابدان التراب حينئذ  
كنجاسة جامدة فان بقيت كثرة الماء لم يتنجس ولا تنجس وغير التراب مثله في ذلك نهاية وقال ع ش ومثل  
تراب المقابر رقيق اصا به رطبا بنحو زبل فلا يطهره الماء كما نبه عليه ابن حجر وخرج بنحو التراب غيره  
كالكفن والقطن فانه يطهر بالغسل ولا ينافي هذا قول الشارح م و غير التراب مثله لان المراد بغير  
التراب ما يستر النجاسة من المسك والخل ونحوهما (قوله والماء) مبتدا وقوله دونهما حال من مرفوع  
ينجس سم اى ومن الماء عند سيبويه المجوز لنجىء الحال من المبتدا (قوله لانها) اى تلك الاضافة (قوله  
مع دعابة الخ) بالدال المهملة بخط الشارح مصطفى الخوى (قوله اليها) متعلق بالدعابة والضمير للاضافة  
(قوله فزعم الخ) تفريع على تقدير الماء المبتدا (قوله وهى لا تصرف) اى ملازمة للتصريف على الظرفية  
(قوله على الاصح) اى عند سيبويه وجمهور البصريين ويجوز تصرفها الا خفش والكوفيون مغنى ونهاية  
اى وعليه فهمى مبتدا بلا تقرير ع ش (قوله ليس في محله) اى لان دون هنا منصوب على الظرفية والمبتدا  
الماء المقدر (قوله ومنادون ذلك) نائب فاعل قرى (قوله والسكلام) اى الخلاف (قوله بالاولى) القائل  
بعدم تصرفها يقول انه اى التصرف غير مقيس فلا ينافي وروده شذوذا وهذا لا يجوز استعمالها فضلا عن  
الاولوية سم (قوله فامعنى غير الخ) هذه مناسبة هنا فتامله سم (قوله وفي الكشف معنى دون الخ)

زال تغيره على زوال الظاهر اليسكون في الجميع على نسق واحد ثم قد يكون حقيقة ايضا في مسائل الطهر  
وقد لا يعلم ذلك كما في غيرها (قوله بنحو تراب) فيه تغيير اعراب المتن (قوله من اسباب السترول) فيه انها  
ليست من اسباب السترول لغير اللون وقوله لان الظاهر الخ في هذا الفرق نظر والمنافاة ظاهرة (قوله والماء)  
مبتدا وقوله دونهما حال من مرفوع بنجس (قوله بالاولى) القائل بعدم تصرفها يقول انه غير مقيس فلا ينافي  
وروده شذوذا وهو لا يجوز استعماله فضلا عن الاولوية (قوله فامعنى غير متصرفه) هذه مناسبة هنا فتامله

لا تصرف على الاصح ليس في محله على ان تصرفها فرى به في ومنادون ذلك بالرفع فلا بدع فيه هنا بالاولى والسكلام في دون الظرفية التى هى  
نقيض فوق لما معنى غير متصرفه وفي الكشف معنى دون ادنى مكان من الشيء واستعمل لتفاوت حال كزبدون عرو اى شرفا ثم اتسع فيه



كأولياء من دون المؤمنين أي لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين (ينجس) حيث لم يكن واردا وإلا ففيه تفصيل يأتي ومنه فوار أصاب النجس أعلاه وموضوع على نجس يترشح منه ماء فلا ينجس ما فيه إلا أن فرض عود الترشح إليه (بالملاقاة) أي بوصول النجس الغير المعفو عنه له لمفهوم حديث القلتين السابق المخصص لعموم خبر الماء طهور لا ينجسه شيء واختار كثيرون من أصحابنا مذهب مالك أن الماء لا ينجس مطلقا إلا بالتغير وكأهم نظرا للتسهيل على الناس وإلا فالدليل صريح في التفصيل كما ترى وإنما تنجس المائع مطلقا لأنه ضعيف لا يشق حفظه بخلاف الماء فيهما وحيث كان المتنجس الملاقى ماء اشترط أن لا يبايع قلتين هنا غلم من قوله (فان بلغهما ماء) ولو متنجسا أو متغيرا أو مستعملا أو ملحا مائيا أو ثلجا أو بردا ذابا وتكثير الماء ليشمل الأنواع الثلاثة الأولى لا ينافيه عدم المطلق بأنه ما يسمى ماء لأن هذا حديثا بالنظر للعرف الشرعي ولهذا وحلف لا يشرب ماء اختص بالمطلق وما في المتن تعبير بالنظر لمطلق العرف

استطردى قول المتن (ينجس) أي هو وطب غيره كزيت وإن كثر معنى عبارة بأفضل مع شرحه ينجس الماء القليل وهو ما ينقص عن القلتين بأكثر من رطلين وغيره من المائعات وإن كثر وبلغ فلا لا كثيرة بملاقاة النجاسة وإن لم يتغيرا ويأتي في الشرح ما يوافقه (قوله) ففيه تفصيل يأتي (أي في باب النجاسة في قول المصنف والأظهر طهارة غسالة الخ) (قوله) ومنه (أي الوارد) (فوار أصاب النجس أعلاه) فلا ينجس أسفله بتنجس أعلاه كعكسه أسنى ومعنى (قوله) أي بوصول النجس) وإن لم يتغير الماء أو كان الواقع مجاورا وعنى عنها في الصلاة فقط كثوب فيه قليل دم اجنبي غير مغلظ أو كثير من نحو براغيث ومثل الماء القليل كل مائع وإن كثر وجامد لا في رطبا نعم لو تنجست يده اليسرى مثلا ثم غسل إحدى يديه وشك في المغسول أهويه اليمنى أم اليسرى ثم ادخل اليسرى في مائع لم ينجس بغمسها كما أفتى به الوالد رحمه الله لأن الأصل طهارته وقد اعتضد باحتمال طهارة اليد اليسرى نهاية زاد المغنى ويعنى عما تلقىه الفيران من النجاسة في حياض الخلجية وذرق الطيور الواقع فيها المشقة الاحتراز عن ذلك ما لم يتغير ما ذكره قال ع ش قوله مر أو عنى عنها في الصلاة قيده لئلا ينافي ما قدمه من أن المعفو عنها لا ينجس بملاقاتها والحاصل أن ما عنى عنه هنا كالذي يدركه الطرف غير ما عنى عنه في الصلاة أه (قوله) إلا أن فرض الخ) ينبغي أو وقف عن الترشح واتصل الخارج بما فيه لأنه ماء قليل متصل بنجاسة سم على حجاج ع ش عبارة المغنى ولو وضع كوز على نجاسة وماؤه خارج من أسفله لم ينجس ما فيه مادام يخرج فان تراجع تنجس كالماء سدنجنس (مهمة) إذا قل ماء البئر وتنجس لم يظهر بالزح لأنه وإن زح فقعر البئر يبقى نجسا وقد تنجس جدران البئر أيضا بالزح بل بالتكثير كان يترك أو يصب عليه ماء ليكثر ولو كثر الماء وتفتت فيه شيء نجس كفارة تمعط شعرها فهو طهور ويعسر استعماله باعتراف شيء منه كدلو إذ لا يخلو بما تمعط فينبغي أن يخرج الماء كله ليخرج الشعر معه فان كانت العين فوارة وتعسر نزع الجميع نزع ما يغلب على الظن أن الشعر كله خرج معه فان اغترف منه قبل الزح ولم يتيقن فيما اغترفه شعره لم يضرا أه (قوله) أي للماء القليل متعلق بوصول الخ) (قوله) المخصص) أي المفهوم (قوله) مطلقا) أي قليلا أو كثيرا را كذا أو جارا بتغيرا لا (قوله) والدليل الخ) أي كنهوم حديث القلتين (قوله) وإنما تنجس المائع الخ) ويلتحق بالمائعات الماء الكثير المتغير بطاهر نهاية قال عميرة فلو زال بعد ذلك فالوجه عدم الطهورية انتهى وعليه فلينظر بم تحصل طهارته ثم رايت في نسخة من عميرة بدل لفظ عدم الخ عود الطهورية أه وهي واضحة ع ش وتقدم في شرح فنجنس تفصيل آخر راجعه (قوله) لا يشق) هو في كلام غيره بالو (قوله) فيهما) أي في الضعف وعدم المشقة (قوله) الملاقى) اسم مفعول أي ما لاقاه النجس كرى أقول عدم بلوغ الملاقى اسم مفعول قلتين هو موضوع المسئلة فلا معنى لعلم اشتراطه مما يأتي فالظاهر أنه بصيغة اسم الفاعل (قوله) ولو متنجسا) إلى قوله بحيث يتحرك في النهاية (قوله) ومتنجسا) أي لا ينجس كبول بحيرى (قوله) أو متغيرا) بنحوز عفران معنى عبارة النهاية بمسئنى عنه أه أي وخالص الماء قلتان كما يأتي ومرايضار شيدى (قوله) أو ملحا مائيا أو ثلجا الخ) في جعلها غاية للماء تسامح (قوله) الثلاثة الأولى) أي المتنجس والمتغير والمستعمل (قوله) وهو شامل) أي الماء في العرف (قوله) لكثرة) إلى قوله وينبغي في المغنى (قوله) لكثرة) عبارة المغنى والنهاية لزوال العلة وهي القلة حتى لو فرق بعد ذلك لم يضرا أه (قوله) ومن بلوغهما الخ) عبارة المغنى ويكفى الضم وإن لم يمتزج صاف بكدر للحصول بالقوة بالضم لكن إن انضما بفتح حازر اعتبر اتساعه ومكثته منابزول فيه التغير لو كان اخذا من قو لهم ولو غمس كوز ماء واسع الراس في ماء كله قلتين وسأواه بان كان الاناء ممثلا أو امتلا بدخول الماء فيه ومكث قدر يزول فيه تغير

(قوله) إلا أن فرض عود الترشح) ينبغي أو وقف عن الترشح واتصل الخارج بما فيه لأنه حينئذ ماء قليل متصل بنجاسة (قوله) بالملاقاة) (فرع) لو تنجست يده اليسرى مثلا ثم غسل إحدى يديه وشك في المغسول أهو اليمنى أم اليسرى ثم ادخل اليسرى في مائع لم ينجس كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى لأصل طهارته مع الاعتضاد باحتمال طهارة اليسرى انتهى (قوله) وهو شامل للمطلق وغيره) ينازع فيه ما نقلوه عن إمام

مالوكان النجس او الطاهر بحفرة او حوض اخر وفتح بينهما حاجز واتسع بحيث يتحرك ما في كل يتحرك الآخر تحركا عفيفا وإن لم تزل كدورة  
أحدهما ومضى زمن يزول فيه تغير لو كان أو بنحو كوز واسع الرأس بحيث يتحرك كذا كرم على غنص بما وقد مكث فيه بحيث لو كان ما فيه متغيراً  
زال تغيره لتقويه به حينئذ بخلاف مالو فقد شرط من ذلك وينبغي في أحواض تلاصقت الا كتفاء (١٨٩) يتحرك الملاصق الذي يبلغ

به القلتين دون غيره (فلو  
كوثر بإيراد) ماء (طهور)  
عليه أكثر من النجس كما  
أفهمة المتن لكن بالنسبة  
للضعيف المشروط لكونه  
أكثر كما يعلم ذلك مما ذهب  
إليه أكثر المفسرين في  
ولا تمن تستكثر وإن كان  
التحقيق نظراً للمقام أنه  
نهى عن البذل لطلب الجزاء  
مطلقاً (فلم يبلغهما لم يطهر)  
للقلة وبه يعلم أن قولهم أن  
الوارد القليل لا يتنجس  
بملاقاة النجاسة وقولهم  
أن الاناء يطهر حالاً بارادة  
ماء على جوانبه أى ولو بعد  
أن مكث الماء فيه مدة قبل  
الادارة على ما جزم به غير  
واحد أخذ من كلامهم أى  
لأن إرادته منع تنجسه  
بالملاقاة فلم يضر تأخير  
الارادة عنها لحملها في واردة  
على حكمية او عينية ازال  
جميع او صافها بخلاف مالو  
ورد على عينية بقى بعض  
او صافها كنقطة دم او ماء  
متنجس ولم يبلغهما ثم  
رأيت الاسنوى وغيره  
صرحوا بذلك فافى الجواهر  
وغيرها من انه لو صب ماء  
باناء فيه نجس مائع ولم يتغير  
به طهر بالادارة ضعيف

لو كان واحد الماء من نجس أو مستعمل طهر لأن تقوى أحد الماءين بالآخر إنما يحصل بذلك فان فقد شرط من  
ذلك بأن كان ضيق الرأس أو واسعه بحيث يتحرك ما فيه يتحرك الآخر تحركا عفيفا لكن لم يكمل الماء قلنتين  
أو لم يكن لم يمكنه زمان يزول فيه التغير لو كان أو مكث لكن لم يساوه الماء لم يطهر اه وبذلك علم ما في  
كلام الشارح من الايجاز (قوله لو كان النجس والطاهر الخ) حق التعبير ليظهر عطف قوله الاتى او بنحو  
كوز الخ لو كان أحد الماءين النجس والطاهر بحفرة او حوض والاخر باخر وفتح حاجز بينهما (قوله  
واتسع الخ) أى الفتح وهو قوله الاتى ومضى الخ عطف على قوله فتح (قوله تحركا عفيفا الخ) الطاهر انه  
مفعول مطلق لتحرك الآخر لا لتحرك بصرى وجرى عليه أى على كون عفيفا قيد التحرك الآخر فقط  
عش والخفى وشيخنا والبحيرى خلافاً للحملى والقلوبى حيث اشترطا تبعاً للبرلسى التحرك العفيف فى  
الحرك وما يليه كما مر كله (قوله وإن لم تزل كدورة احدهما) يعنى ان المعتبر فى المكثرة الضم والجمع دون  
الخلط حتى لو كان أحد الحوضين صافيا والآخر كدر او انفصال النجاسة من غير توقف على الاختلاط  
المانع من التميز والكثرة كرى (قوله ومضى) أى بعد الفتح وقوله او بنحو كوز عطف على بحفرة كرى  
(قوله من ذلك) أى من الشروط المذكورة (قوله يتحرك الملاصق الخ) الوجه ان يقال بالا كتفاء يتحرك كل  
ملاصق يتحرك ملاصقه وإن لم يتحرك يتحرك غيره إذا بلغ المجموع قلنتين سم واعتمده عش والبحيرى  
وشيخنا كما مر (قوله من النجس) أى المتنجس (قوله كما فهم) أى كونه الوارد أكثر المتن أى قوله كوثر  
(قوله لكن بالنسبة للضعيف الخ) دفع لما يوهى المتن من اشتراط الا كثرية على القول الراجح أيضاً كما يأتى  
عن المغنى (قوله كما يعلم ذلك الخ) محل تأمل بصرى ورشيدى (قوله ذلك) أى الافهام (قوله مطلقاً) أى  
كثيرا كان او مساوياً او قليلاً (قوله للقلة) عبارة المغنى والنهاية لانه ماء قليل فيه نجاسة ولان المعهود من الماء  
ان يكون غاسلاً لا مغسولاً اه (قوله وبه يعلم) أى بما فى المتن (قوله محلهما) أى القولين مبتدأ وقوله فى واردة  
الخ خبره والجملة خبر ان (قوله أزال جميع أو صافها) أى معها (قوله أو ماء متنجس) أى كفاية مسألة المتن  
(قوله ولم يبلغها) أى وإن لم يتغير قول المتن (وقيل طاهر لا طهور) وفى الكفاية وغيرها ما يقتضى ان  
الجمهور على هذا الوجه ولا فرق بين ان يكون ذلك القليل متغيراً ام لا مغنى وقيل هو طهور ردابغسله إلى  
اصله نهاية (قوله كثوب) إلى التنبيه فى النهاية والمغنى (قوله ويجاب عن قياسه الخ) قد يقال هذا جواب  
بمحل النزاع لان قوله دون الماء هو محل النزاع لان هذا القيل يقول بزوال نجاسة الماء فليتامل سم اقول  
بل ذلك جواب بالفرق بزوال عين النجاسة فى الثوب المقيس عليه وعدم زوالها فى الماء المقيس (قوله ان  
الضعيف يشترط كونه وارداً الخ) فلوان اتى الكثرة أو الاراد أو الطهورية أو كان به نجاسة جامدة لم يطهر  
جز ما فهذه القيود شرط للقول بالطهارة لا للقول بعدمها فلوقال فلوم يبلغها لم يطهر وقيل ان كوثر الخ فهو  
طاهر غير طهور كان أولى مغنى (قوله ومنه الخ) يقتضى ان المفقود أكثر من هذا وفيه نظر لان شرطها أيضاً  
ان يسقى بايجاب او امر او نداء وقد سبق هنا بايجاب سم (قوله ان لا يصدق الخ) عبارة المغنى ان يكون  
ما بعده ما غيرا لما قبلها كقولك جاءنى رجل لا امرأة بخلاف قولك جاءنى رجل لا زيد لان الرجل يصدق على

الجرمين فى توجيه إطلاق المتغير كثيراً بما لا يضر التغير به فراجع يظهر لك ذلك (قوله يتحرك الملاصق الخ)  
الوجه ان يقال بالا كتفاء يتحرك كل ملاصق يتحرك ملاصقه وإن لم يتحرك يتحرك غيره إذا بلغ المجموع  
قلتين فليتامل (قوله ويجاب عن قياسه الخ) قد يقال هذا جواب بمحل النزاع لان قوله دون الماء هو محل  
النزاع لان هذا القيل يقول بزوال نجاسة الماء فليتامل (قوله ومنه ان لا يصدق الخ) يقتضى ان المفقود أكثر

ظهر اغرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف (تنبيه) قيل يؤخذ من كلامهم انه لو صب ماء من انبوب اناه به ماء قليل على سرجين مثلا وصار كالقوار الذي اوله بالاناء واخره متصل بالنجس تنجس حتى مافي الاناء كقليل ماء اتصل بعبه بنجس وفيه نظر حكما واخذ ابل الذي يتجه تشبيهه بالجاري المندفع في صبيب بل هذا الكونه اقوى تدافعا بانصبابه من العلو الى السفلى اولى منه بحكمه انه لا ينجس الا الماس للنجس دون ما قبله وهذا واضح ولما الذي يتردد فيه النظر نظير ذلك في المائع ايلحق بالماء فيا ذكر فلا ينجس منه ايضا الا المتصل بالنجس لالكون الجارى له تاثير فيه بل لكون ما فيه من الانصباب اقوى مما في الجارى منع تسمية غير الماس متصلا بالنجس او يفرق بان المائع يستوى فيه الجارى وغيره اعتبارا بالتواصل الحسى فيه لضعفه بخلاف الماء كل يحتمل لكن كلام الامام الآتي في المبيع قيل قبضه ظاهر في الاول فانه نقل عنهم في زيت افرغ من اناه في اناه آخره (٩٠) فارة مية ما وجهه بما يفيدان ما هو في هو الظرف الثاني المصوب فيه الصادق

باتصاله بما في اناه وبالفارة بل هذا هو المتبادر من صب مائع اناه في اناه آخر لا ينجس منه الا ملاقيها ووجه ما قدمته من انه لم يوجد فيه حقيقة الاتصال العرفي ثم رأيت الزركشي صرح في قواعد بان الجربة من المائع الجارى اذا وقع بها نجس صار كله نجسا بخلاف الماء ومع ذلك الذي يتجه انه لا فرق هنا لما تقرر من الانصباب هنا الاقوى مما في الجارى الى آخره ثم رأيت في شرح المذهب صرح نقلا عن الاصحاب بما ذكرته انه لا اتصال هنا في ماء ولا مائع وعبارته بعد ان قرر ان المصلي لو جرح فخرج دمه يتدفق ولو ثالبشرة قليلا لم تبطل صلاته واحتجوا بالحديث الحسن في ذلك قالوا ولان المنفصل عن البشرة لا يضاف اليها وإن كان بعض الدم متصلا

زيد اه أى وهنا الطاهر يصدق على الطهور (قوله ظهر لغرابها الخ) خبر ثان لقوله ولا هنا (قوله) لكونها على صورة الحرف (وهي مع ما بعدها صفة لما قبلها نهاية ومعنى (قوله به) اى في الاناء وقوله على سرجين متعلق بصيب (قوله وصار) اى الماء المصوب وقوله تنجس جواب لو (قوله وفيه نظر) اى في القبل المذكور (قوله حكما) وهو التنجس (قوله تشبيهه الخ) خبر بل الذي والضمير للماء المصوب من الانبوب وكذا الاشارة في قوله بل هذا وقوله اولى منه اى من الجارى المندفع الخ وقوله بحكمه متعلق باولى وضميره للجارى المذكور (قوله انه لا ينجس الخ) بدل او بيان لحكمه (قوله منه) اى من المائع المصوب على الكيفية السابقة في الماء (قوله لا لكون الجارى) يعنى الجريان وقوله فيه اى في المائع (قوله الاقوى الخ) نعت للانصباب وقوله منع الخ جملة خبر الكون (قوله تسمية الخ) اى في العرف (قوله بالنجس) تنازع فيه الماس ومتصلا (قوله او يفرق) عطف على يلحق وقوله يستوى فيه اى في تنجسه بالملاقاة (قوله ظاهر في الاول) اى الالحاق (قوله ما وجهه الخ) من التوجيه والموصول مفعول نقل (قوله الصادق الخ) نعت للماء الخ (قوله في اناه) يعنى في الظرف الاول المصوب منه (قوله وبالفارة) اى في الظرف الثاني وقوله بل هذا اى الاتصال وقوله لا ينجس منه الخ خبر ان (قوله ومع ذلك) اى مع تصريح الزركشي بالفرق بين الماء والمائع الجارى بين (قوله لا فرق هنا) اى بين الماء والمائع في انه لا ينجس الا ملاقي النجس (قوله هنا) اى فيما اذا انصبا على الكيفية المتقدمة (قوله من الانصباب الخ) الاولى من ان الانصباب الخ (قوله ثم رأيت) اى المصنف (قوله انه لا اتصال هنا) اى في الانصباب (قوله واحتجوا الخ) خبر وعبارته وقوله في ذلك اى عدم بطلان الصلاة (قوله وبها) اى بغارة تشرح المذهب المذكورة وقوله وصحة الخ عطف على بطلان الخ وقوله بل لكون الخ بدل مما ذكرته وقوله ويانه اى بيان وجه العلم (قوله وان اتصل) اى الخارج وكذا ضمير اضافته وقوله وإلا اى وان لم يمنع الخروج الاضافة (قوله لا فرق بين الماء والمائع الخ) اى المنصبين (قوله مافي الاناء الى الخارج) الانسب العكس (قوله قلدا ذلك القائل الخ) ليست لفظه ذلك في بعض النسخ المتبعة المقابلة غير مرة على أصل الشارح (قوله الملحق به) اى بقليل الماء وقوله بملاقاته الضمير للوصول والباء متعلق بصلته وقوله اى القليل الماء الخ وقوله ايضا اى كالمائع (قوله نظر الخ) مفعول له لقوله زعم الخ (قوله الى انه) اى الماء قسم له اى المائع قول المتن (ميتة) يجوز فيها التخفيف والتشديد بنهاية بقول المتن (لادم لها سائل) بأن لا يكون لها دم أصلا أو لها دم لا يجري (تنبيه) ما لا نفس له سائلة اذا اغتذى بالدم كالحلم الكبار التي توجد في الابل ثم وقع في الماء لا ينجسه بمجرد الوقوع فان مكث في الماء حتى انشق جوفه

ببعضه ولهذا لو صب الماء من ابريق على نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذي في الابريق وإن كان وخرج بعضه متصلا ببعض اى حسا لا حكما انتهت وبها يعلم بطلان ما قيل يؤخذ من كلامهم الى اخره وصحة ما ذكرته بل لكون ما فيه من الانصباب الى آخره ويانه انهم جزموا بان المنفصل عن الشيء لا يضاف اليه وان تواصل بعضه ببعض حتى اتصل اوله بما في الابريق واخره بالنجس فالخروج من الابريق منع اضافة الخارج منه لما فيه ماء كان او ما تعلق به بتاثير ما فيه بالخارج المتصل بالنجاسة وان اتصل بما فيه ايضا لما تقرر ان هذا الاتصال لا عبرة به مع كون العرف قطع اضافته اليه كما ذكره والى يعف عن ذلك الدم فيما اذا اتصل بدم كثير في الارض مثلا وبقيا سهم مسألة الدم على مسألة الماء علم انهم مصرحون بانه لا فرق بين الماء والمائع في عدم اضافة ما في الماء الى الخارج عنه فاما ذلك فانه مهم وقد غفل عنه كثيرون قلدا ذلك القائل انه يؤخذ من كلامهم النجاسة (ويستثنى) بما ينجس قليل الماء الملحق به كثير غيره وقليله بملاقاته فالحال في الآتي في الماء ايضا خلافا لمن زعم ان المتن يورم تخصيصه بالمائع نظر الى انه قسم له عند الفقهاء وغفلة عن المستثنى منه (ميتة لادم لها)

وخرج منه الدم احتمل أن ينجس لأنه إنما عني عن الحيوان دون الدم ويحتمل أنه يعني عنه مطلقا وهو  
 الاوجه كما يعني عما في بطنه من الروث إذا ذاب واختلط بالماء ولم يغير وكذلك ما على منفذه من النجاسة نهاية  
 وفي الكردى عن الشارح في حاشية التحفة ما نصه ولا عبرة بدم تمصه من بدن آخر كدم نحو برغوث وقل اه  
 (قوله اى لجنسها) فلو كانت مما يسيل دمه لكان لا دم فيها او فيها دم لا يسيل لصغرها فلها حكم ما يسيل دمه  
 مغنى زاد الكردى وإن كانت من جنس ما لا يسيل دمه لكن وجد في بعض افراده دم يسيل فله حكم ما لا  
 يسيل دمه فلا ينجس اه (قوله وزنبور) بضم الزاى (قوله وسام أبرص) وهو من كبار الوزغ كما في  
 القاموس كردى عبارة شيخنا والوزغ بالتحريك والكبير منه سام أبرص اه (قوله للغزالي) اقر شيخ  
 الاسلام والنهاية والمغنى كلام الغزالي بصري زاد الكردى وغيرهم اه عبارة النهاية ولو شككنا في كونها  
 مما يسيل دمه امتحن بجرح شيء من جنسها للحاجة كما قاله الغزالي في فتاويه اه قال البيهقي اى بفرد  
 من افراد جنسها ومحلّه إذا وجدت فان لم توجد فالذى قاله سم ان المتجه العفو كما وافق الجلال الرملى عليه  
 لأن الاصل الطهارة وقال ع ش بعد نقل كلام سم وقد يتوقف فيه لأن الاصل في النجاسة التنجيس وإن  
 لم يكن لازما وسقوطه رخصة لا يصار اليها إلا بيقين اه واستقر المحلى الحكم بالنجاسة في هذه المسئلة اه  
 عبارة ع ش قوله مر امتحن بجرح شيء من جنسها النخ ويكنى في ذلك جرح واحدة وفي سم في حاشية  
 البهجة قوله فبجرح الحاجة يتجه ان له الاعراض عن الجرح والعمل بالطهارة حيث احتمل انه مما لا يسيل  
 دمه لأن الطهارة هي الاصل ولا تنجس بالشك انتهى (قوله ووجهها) اى والرفع تبعاً لمحل اسم  
 لا البعيد والنصب تبعاً لمحل القريب (قوله واعترض للفصل الخ) عبارة ابن عبدالحق قوله لا دم لها سائل  
 قال في شرح المذهب بالفتح والنصب والرفع فهما واعترض بانتفاء الاتصال المشترك في الفتح واقول الذى  
 يظهر من كلامهم ان اشتراط الاتصال في الفتح إنما هو على القول بان فتحته فتحة بناء اما إذا قلنا بانها فتحة  
 اعراب وان ترك التنوين للشماكلة فلا لا انتفاء علة البناء بالفصل على الاول من تركه مع اسم لا قبل دخولها  
 بخلافه على الثانى فيمكن ان يكون كلام الشيخ مبنيًا عليه فليتامل انتهت ع ش قول المتن (فلا تنجس  
 مائعا) اى وإن تقطعت فيه وخرج فيه دمها ووروثها على الاوجه سم وتقدم عن النهاية مثله قول المتن  
 (مائعا) ماء او غيره مغنى (قوله بملاقاتها الخ) متعلق بقول المصنف فلا تنجس (قوله إذا لم تغيره) فان غيـ  
 رته للمية لكثرتها وان زال تغيره بعد ذلك من المائع او الماء القابل مع بقائه على قلته نجسته نهاية ومغنى زاد سم  
 (فرع) حيث لم يتنجس المائع بالمية المذكورة لم يجز اكلمها معه كما سياتى في الاطعمة لكنه مشكل في نحو  
 نمل اختلط بعسل وشق تخليصه اه ومال الشارح في شرح بافضل الى عود الطهارة بزوال التغير قال  
 الكردى في حاشيته وارتضاه في شرحى الارشاد عبارة فتح الجواد فيه احتمالا لان لشيخنا والاقرب عود  
 الطهارة اه (على المشهور) فائدة لا يجب غسل البيضة والولد إذا خرجا من الفرج وظاهر ان محلّه إذا لم

من هذا وفيه نظر لأن شرطها أيضا أن تسبق بايجاب أو امر أو نداء وقد سبق هنا بالايجاب (قوله خلافا  
 للغزالي) يشكل على الغزالي ان جرح هذا الفرد لا يقيدها بجنسها مما يسيل دمه مع ان العبرة بالجنس (قوله  
 فلا تنجس مائعا) اى وان تقطعت وخرج فيه دمها ووروثها على الاوجه (قوله فلا اعتراض عليه) بقى ان  
 مجرد ما قرره لا يدفع الاعتراض بان المتبادر من المائع قسيم الماء فلا تفيد عبارته حكم الماء والجواب ان  
 التعبير بالاستثناء صريح في شمول المائع هنا للماء لان المائع غير الماء لم يتقدم له ذكر والاستثناء يتوقف  
 على مستثنى منه ولم يتقدم إلا ذكر الماء فيجب ان يكون المائع شاملا للماء ليتأتى الاستثناء في التعبير به  
 بيان حكم الماء فصح الاستثناء وزيادة حكم المائع وفي ذلك إشارة الى ان حكم المائع قليلا وكثيرا حكم الماء  
 القليل في التنجس بالملاقاة حيث سوى بينهما في هذا الاستثناء فان ذلك فرع استوائهما في المستثنى منه  
 (فرع) حيث لم يتنجس المائع بالمية المذكورة لم يجز اكلمها معه كما سياتى في الاطعمة لكنه مشكل في نحو  
 نمل اختلط بعسل وشق تخليصه (قوله إذا لم تغيره) اى فان غيـ رته يتنجس فان زال تغيره فهل تعود الطهارة

أى لجنسها (سائل) عند  
 شق عضو منها في حياتها  
 كذباب وبعوض وقل  
 وبرغيث وخنافس وبق  
 وعقرب ووزغ وبنات  
 وردان وزنبور وسام  
 أبرص لاحتية وسلحفاة  
 وضفدع ولوشك في شيء  
 أيسيل دمه أو لا لم يجرح  
 فيما يظهر خلافا للغزالي كما  
 بينته في شرح الارشاد  
 وغيره بل له حكم ما لا  
 يسيل دمه (تنبيه)  
 جوز في المجموع في سائل  
 الرفع والنصب ووجهها  
 ظاهر والفتح واعتراض  
 للفصل بما بسطت رده  
 في شرح العباب فراجع  
 فانه مهم (فلا تنجس)  
 رطباً (مائعا) كان أو  
 غيره كثوب وآثر المائع  
 لموافقته للشراب الآتى  
 في الخبر لا للتخصيص  
 به فلا اعتراض عليه  
 بملاقاتها له إذا لم تغيره  
 (على المشهور)

يكن معها طوبى نجسة انتهى روض وشرحه اه ع ش (قوله للخبر الصحيح) ولمشقة الاحراز عنها نهاية  
ومعنى (قوله فان في احد جناحيه داء) اى وهو اليسار خطيب وعليه فلو قطع جناحها الايسر لا يندب غمسها  
لاستفاء العلة بل قياس ما هو المعتمد من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه الان لفوات العلة المقتضية  
للمس ع ش وقوله جناحها الايسر اى او جناحها كما في سم عن بعضهم (قوله وانه يتق الخ) بكسر  
الهمزة اى يجعله وقاية اى يعتمد عليه في الوقوع بجيرى (قوله فيه هذا) من تنمة الحديث بصرى (قوله  
وغمسه الخ) بيان لوجه دلالة الحديث على المدعى من عدم التنجس (قوله وقيس بالذباب الخ) اى فى عدمها  
لا فى الغمس بجيرى (قوله بل طهارتها) اى الميتة وكان الاولى بل عدمها (قوله فكانت الاناطة به) اى بعدم  
الدم المتعفن وقوله اولى من الاناطة بعموم الوقوع كرى (قوله ومع ذلك) اى استثناء تلك الميتات عن  
التنجس لا بد من رعاية ذاك اى المانع بحفظه عنها قاله الكردى ويظهر بل بتعين بدليل ما بعده ان المعنى  
ومع اولوية الاناطة بعدم الدم المتعفن لا بد من رعاية عموم الوقوع والحاجة (قوله اذ لو طرح الخ) اى ان  
لم يحى قبل وصوله اليه ولا لم ينجسه اعتبارا بحالة الوصول لدرن الالقاء وبقي ما لو طرح ميتا ثم احى ثم مات هل  
ينجس ام لا فيه نظر والا قرب الاول ويحتمل الثانى ع ش واعتمد شيخنا الثانى عبارته فان طرح الميتة  
حية ولو مات قبل وصولها اليه او ميتة فاحييت قبل وصولها اليه لم تضر فى الحالتين على الراجح ولو ماتت فى الثانية  
قبل وصولها اليه فتكون طرح ميتة وصلت ميتة لكن احيت بينهما فلا تضر ايضا على المعتمد خلافا لما  
قاله الشبراملى ولو وجدت فى الماء وشك فى انها وقعت بنفسها او طرحت فيه فهل يعنى عنها اولا والذى  
اجاب به الرملى عدم العفو لانه رخصة فلا يصر اليها الا ليقين وبعضهم اجاب بالعفو عملا بالاصل المتقدم اه  
ثم اشار فى بحث ما لا يدركه طرف الى ترجيح الثانى بما نصه ولو شك هل يدركها الطرف اولا عنى عنها عملا  
بالاصل كما قاله ابن حجر ومقتضى ما تقدم عن الرملى عدم العفو اه (قوله فيه) اى فى المانع وقوله من ذلك  
اى ما ادم الخ بصرى (قوله نجس) ظاهره ولو كان الطرح سهوا وينبغى انه كما يضر طرح الميت فى المانع  
يضر طرح المانع على الميت فى نحو اناه لكن لو جهل كون الميت فى الاناء فطرح المانع فيه فهل يتنجس  
فيه نظرا ولا يبعد انه لا يتنجس اذا كان الطرح لحاجة لكن قضية ضرر الطرح بلا قصد الضرر هنا واما لو  
كانت فى زيت نحو القنديل واحتاج الى زيادته فالوجه انه لا يضر اللقاء الزيادة لان ذلك مما يشق سم اقول  
سيد كر الشارح عن الزركشى ما يفيد الكردى عن الحاشية ما يصرح بذلك وقوله ولو كان الطرح  
سهوا ياتى عن المغنى خلافا (قوله لكن من جنسه) اى المكلف لكن افق شيخنا الشهاب الرملى بانه يضر  
طرح الحيوان ولو غير مميز وبهيمة سم واعتمده النهاية وتبعه شيخنا واعتمد المغنى انه لو طرحها غير مميز لم  
يضر كما ياتى (قوله او المطروح) ضبب بينه وبين الطارح سم (قوله على ما اقتضاه الخ) ياتى عن النهاية

للخبر الصحيح إذا وقع  
الذباب فى شراب أحدكم  
فليغمسه كله ثم لينزعه  
فان فى أحد جناحيه داء  
وفى الآخر شفاء وفى  
رواية صحيحة وأنه يتقى  
بجناحه الذى فيه الداء  
وفى أخرى أحد جناحي  
الذباب سم والآخر شفاء  
فاذا وقع فى الطعام فامقلوه  
أى اغمسوه فيه فانه يقدم  
السم وبؤخر الشفاء وغمسه  
يؤدى الى موته لاسما فى  
الحار فلو نجس لم يأمربه  
وقيس بالذباب غيره من  
كل ما ليس فيه دم متعفن  
وإن لم يعم وقوعه لأن  
عدم الدم المتعفن يقتضى  
خفة النجاسة بل طهارتها  
عند جماعة كالقفال فكانت  
الاناطة به أولى ومع  
ذلك لا بد من رعاية  
ذلك إذ لو طرح فيه  
ميت من ذلك نجس إذ  
لا حاجة حينئذ وإن كان  
الطارح غير مكلف  
لكن من جنسه أو  
المطروح ماء أو مائعا  
هى فيه على ما اقتضاه  
إطلاقهم

لان هذه النجاسة لا تنجس بمجرد الملاقاة بل بشرط التغير وقد زال أو لا تعود لان القليل حيث ينجس  
لا يظهر بدون الكثرة فيه نظر والثانى هو ظاهر كلامهم فليتامل (قوله فى الحديث الشريف فانه يقدم السم  
الخ) قال بعضهم قضية التعليل فى الحديث انه اذا قطع جناحاه او احدهما لا يغمس لاستفاء العلة المقتضية  
للمس واحتمال ان الجناح الباقي فى الصورة الثانية هو الذى فيه الداء اه (قوله اذ لو طرح فيه ميت من ذلك  
نجس) ظاهره ولو كان الطرح سهوا ويؤخذ من ذلك انه لو امسك ذبابة متنجسة والصقها بنحو ثوبه او  
ألقاها فى مائع تنجس شرح مر وينبغى انه كما يضر طرح الميت فى المائع يضر طرح المائع على  
الميت فى نحو اناه لكن لو جهل كون الميت فى الاناء وطرح المائع فيه فهل يتنجس فيه نظر ولا يبعد انه  
لا يتنجس اذا كان الطرح لحاجة لكن قضية ضرر الطرح بلا قصد الضرر هنا واما لو كانت فى زيت  
نحو القنديل واحتاج الى زيادته فالوجه انه لا يضر اللقاء الزيادة فى القنديل وإن علم انها فيه ولا يكلف  
إخراجها قبل اللقاء الزيادة لان ذلك مما يشق (قوله لكن من جنسه) اى المكلف افق شيخنا الشهاب  
الرملى بانه يضر طرح الحيوان ولو غير مميز وبهيمة (قوله أو المطروح) ضبب بينه وبين الطارح

والمغنى ما يؤيده (قوله) إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابعا (الخ) أى فلا يضر الطرح حيثئذ هو ظاهر إن كان المقصود طرح المانع الذى هو فيه فان كان المقصود طرحها فينتجه الضرر وإن كان المقصود طرحها فلا يبعد أيضا الضرر ويتردد النظر فيما إذا لم يكن له قصد ويحتمل أن يقال فيه إن كان في محل الحاجة إلى ضم أحد المانعين إلى الآخر لم يضر وكذا إن لم يكن لأنها تابعة ولم يقصد طرحها بخصوصها سم أقول هذا أى قوله وكذا الخ لا ينقص عن الطرح سهوا كما هو ظاهر وقد مر عنه ويأتى في الشارح أن الطرح سهوا يضر ولعل ما اقتضاه كلامه هنا من عدم ضرره أى الطرح سهوا هو الرجوع وفاقا للمغنى (قوله) ويؤيده (أى اغتفار التابع (قوله) ما مر الخ) يؤخذ من ذلك أن قياس الضرر هناك الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى أى وولده والمغنى الضرر هنا لكن الوجه على هذا اغتفار ما يحتاج إليه كالأمر إذا نضع الحاجة في قنديل فيه ماء أودهن دهننا أو ماء فيه تلك الميتة فليتامل على أن المنتجة للفرق على طريق شيخنا سم (قوله) (الاول) أى ما اقتضاه إطلاقهم من ضرر طرح ما هو فيه (قوله) عدم تأثير) إلى قوله لوضوح الفرق في المغنى والنهاية (قوله) بنحو أصبع) أى كعود ولا يتنجس إلا أصبع ولا العود وانظر لودعت الحاجة لتعدد الأصابع اه سم أقول المدار على الحاجة كما يأتى عن السكردى عن الحاشية (قوله) مع أن فيه) أى فى الإخراج وقوله ملاقاتها أى ملاقاتها نحو الأصبع المنزوع به للميتة المذكورة (قوله) ويؤيد ذلك) أى الفرق وقال السكردى أى عدم المنافاة اه (قوله) قول الزركشى الخ) يجوز أن يكون كلام الزركشى مفروضا فيما لو طرح مع العلم به لكن الحاجة والكلام المعبر عنه بقوله غير واحد مفروضا فيما لو طرح مصاحبه مع الغفلة عن وجوده فيه أى فيغتفر مطلقا ولا تنافى بين هذين فلا يتم (قوله) ويؤيد ذلك الخ) بصرى (قوله) مدود) من الأفعال أو التفعيل وفى القاموس داد الطعام يداد دودا وأدادود ودوديد صار فيه الدود (قوله) ويؤيد منه) أى من قول الزركشى كردى (قوله) أنه لا يضر الطرح بلا قصد الخ) اعتمده المغنى عبارته فان غيرته الميتة لكثرتها أو طرحه فيه بعدمونها قصد تنجس جز ما كما جزم به الشرح والحاوى الصغيرين ومفهوم قولهما أى الشرح والحاوى الصغيرين بعد مونها قصد أنه لو طرحها شخص بلا قصد أو قصد طرحها على مكان آخر فوقع في المانع أو أخذ الميتة ليخرجها فوقع فيه بعد رفعها من غير قصد إلى رميها فيه من غير تقصير بل قصد إخراجها فوقع فيه بغير اختياره أو طرحها من لا يميز أو قصد طرحها فيه فوقع فيه وهى حية فماتت فيه أنه لا يضر وهو كذلك اه (قوله) مطلقا) أى سواء كان مع الاختياج أم لا كردى أى وسواء كان منشؤها من المانع أو لا والطرح مكلفا أو لا (قوله) إذ لو أراد هذا الخ) فيه تأمل سم أى لجواز كون الاستثناء فى كلام الزركشى مفروضا فيما لو طرح مع العلم قصد لكن الحاجة أى كامر عن البصرى (قوله) ولا ينافى ذلك) أى الرد سم كردى (قوله) قول غير واحد) أى كالشرح والحاوى الصغيرين كما مر عن المغنى مع جعله القصد قيد الأصل الحكم أى الضرر (قوله) لا أصل الحكم) إلى قوله ولا اثر فى النهاية ما يوافقه (قوله) نعم

(قوله) إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابعا ما لا يغتفر فيه مقصودا) أى فلا يضر الطرح حيثئذ هو ظاهر إن كان المقصود طرح المانع الذى هو فيه فان كان المقصود طرحها فينتجه الضرر وإن كان المقصود طرحها فلا يبعد أيضا الضرر لأنه طرحها قصد أو طرح غيرها معها لا ينافى ذلك ويتردد النظر فيما إذا لم يكن له قصد ويحتمل أن يقال فيه إن كان في محل الحاجة إلى ضم أحد المانعين إلى الآخر لم يضر وكذا إن لم يكن لأنها تابعة ولم يقصد طرحها بخصوصها (فرع) لو طرحها حية فماتت قبل وصولها للمانع أو ميتة فحييت قبل وصولها إليه فالمنتجة وفاقا لبعض مشايخنا أنها لا تنجس فى الحالين (قوله) ويؤيده ما مر الخ) يؤخذ من ذلك أن قياس الضرر هناك الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى الضرر هنا لكن الوجه على هذا اغتفار ما يحتاج إليه كالأمر إذا نضع الحاجة في قنديل فيه ماء أودهن دهننا أو ماء فيه تلك الميتة فليتامل على أن المنتجة للفرق على طريق شيخنا (قوله) بنحو أصبع) أى أعود ولا يتنجس إلا أصبع ولا العود وانظر لودعت الحاجة لتعدد الأصابع (قوله) إذ لو أرادوا هذا الخ) فيه تأمل (قوله) ولا ينافى ذلك) ضبيب بينه

إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابعا ما لا يغتفر فيه مقصودا ويؤيده ما مر في وضع المتغير بما لا يضر على غيره فغيره ولا ينافى الأول عدم تأثير إخراجها وإن تعددت بنحو أصبع واحد مع أن فيه ملاقاتها قصد لوضوح الفرق فانه هنا محتاج بل مضطر لإخراجها وبللها طاهر فلا موجب للتنجيس وشم عين النجاسة وقعت بفعل لا ضرورة إليه فأثرت ويؤيد ذلك قول الزركشى ينبغي أن يستثنى من ضرر المطروح ما يحتاج إليه كوضع لحم مدود فى قدر الطبخ فقد صرح الدارمى بأنه لا يتنجس على الأصح اه ويؤخذ منه رد ما توهم أنه لا يضر الطرح بلا قصد مطلقا إذ لو أرادوا هذا لم يصح ذلك الاستثناء فتأمل ولا ينافى ذلك قول غير واحد لو طرحه فيه قصد ضرجما لأن القصد قيد للجزم لا لأصل الحكم كما هو واضح نعم لو أخرجها بأصبعه مثلا فسقطت منه بغير اختياره لم يضر



وكذا لوصفي ماء هي فيه  
من خرقه على مائع آخر إذ  
لا طرح هنا أصلاً ولا أثر  
ل طرح نحو الريح كما هو  
ظاهر لأنه ليس من جنس  
المكافين ولا ل طرح الحى  
مطلقاً أو المية التي نشوها  
منه كما هو ظاهر كلامهما  
أى من جنسه وفرض  
كلامهما في حى طرح فيما  
نشو منه ثم مات فيه بدليل  
كلام التهذيب ممنوع إذ  
طرحها حية لا يضر مطلقاً  
وعبارة المجموع قال  
أصحابنا فإن أخرج هذا  
الحيوان مما مات فيه وألقى  
في مائع غيره أورد اليه  
فهل ينجس فيه القولان  
في الحيوان الأجنبي أى  
الذى وقع بنفسه وهذا  
متفق عليه في الطريقتين  
أنه لا يضر أه فتأمل  
ليندفع به ما للكثيرين هنا  
(تنبيه) ما ذكرته من  
التفصيل في المطروحة  
هو ما عليه جمع من محققى  
المتأخرين وجرى أكثرهم  
على أن المطروحة

إلى قوله أو المية في المغنى (قوله وكذا لوصفي ماء هي فيه الخ) أى ولا يضر طرح المائع في الحرمة على المجتمع فيه  
من الميتات الحاصلة من تصفية مائع سابقة لكن هذا ظاهر مع توأصل الصب وكذا مع تفاصله عادة فلو فصل  
بنحو يوم مثلاً ثم صب في الخرقة مع بقاء الميتات المجتمعة من التصفية السابقة فيها فلا يبعد الضرر إذ لا يشق  
تنظيف الخرقة منها قبل الصب والحالة ما ذكر فلا حاجة إلى العفو ومن هنا يعلم أنه كما يضر طرحها على المائع  
يضر طرح المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وإن جهلها سم على حج أه ع ش (قوله  
وكذا الخ) أى لا يضر (قوله إذ لا طرح الخ) عبارة النهاية والمغنى لأنه يضع المائع وفيه المية متصلة به ثم يتصفى  
منها المائع وتبقى هي منفردة لأنه طرح المية في المائع أه ومن توجيههما بقولها لأنه طرح المية الخ  
يؤخذ أنه لو طرحها معه على مائع آخر ضرر وهو ما سبق في الشرح عن مقتضى إطلاق الأصحاب فتذكر  
بصرى (قوله نحو الريح) أى كالبهيمة وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهاية (قوله مطلقاً) أى سواء كان نشوؤه منه أم لا  
وسواء مات فيه بعد ذلك أم لا نهاية (قوله أو المية الخ) خلافاً للصنيع المغنى وصريح النهاية عبارة وحاصل  
المعتمد في ذلك كإقتضاء كلام البهجة منطوقاً ومفهوماً واعتمده الوالد رحمه الله تعالى وأفتى به أنها ان طرحت  
حية لم يضر سواء كان نشوؤه منه أم لا وسواء مات فيه بعد ذلك أم لا إن لم يغيره وإن طرحت ضرر سواء كان  
نشوؤه منه أم لا وإن وقعها بنفسها لا يضر مطلقاً فيعفى عنه كما يعفى عما يقع بالريح وإن كان ميتاً ولم يكن  
نشوؤه منه إن لم يغيره وليس الصبي ولو غير مميز والبهيمة كالريح كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن لها  
اختياراً في الجملة أه وقوله ولو غير مميز وفاقاً للشارح وخلافاً للمغنى وقوله والبهيمة خلافاً لها كما مر  
كله (قوله نشوؤها) بفتح النون وضم الهمزة كردى وع ش (قوله كما هو الخ) أى عدم ضرر طرح المية  
التي الخ كردى (أقوله من جنسه) أى وإن لم تكن من ذلك الفرد سم عبارة الكردى عن حاشية الشارح  
على تحفته المراد الجنس فمأنشأ في طعام ومات فيه ثم أخرج وأعيد في ذلك الطعام أو غيره من بقية  
الاطعمة لا يضر ومنها الماء كما يصرح به بعض عبارات حيث مثلت لذلك بدو دخل طرح في ماء قليل أه  
(قوله مطلقاً) أى نشأت من المطروح فيه أم لا (قوله وعبارة المجموع الخ) تأييداً لقوله والمية التي الخ قوله  
هذا الحيوان أى الذى نشأ من جنس مائع مات فيه وقوله في مائع غيره أى من جنسه كردى (قوله في الحيوان  
الأجنبي) أى في الحيوان الذى مات في مائع لم ينشأ من جنسه (قوله وهذا) أى عدم ضرر الحيوان الأجنبي  
الذى وقع بنفسه (قوله في الطريقتين) لعله أراد بهما المشهور ومقابله (قوله جمع من محققى المتأخرين)  
منهم شيخ الإسلام وتبعه على ذلك الشهاب الرملى والدهو والشمس الشربيني بصرى ومعلوم بمقدمته أنهم  
وافقوا الشارح في أصل التفصيل لأى شخصه (قوله وجرى أكثرهم على أن المطروحة الخ) عبارة الكردى  
على شرح بافضل أطلق كثير من ضرر الطرح واستثنى الجمال الرملى الريح فلا يضر طرحه وزاد الشارح  
في التحفة طرح البهيمة فلا يضر واعتمد الطبرلاوى والخطيب الشربيني أنه إذا طرحتها غير مميز لم يضر وزاد  
الخطيب أنه لو طرحها شخص بلا قصد أو قصد طرحها على مكان فوقعت في المائع لا يضر وجرى البلقيني على  
عدم ضرر الطرح مطلقاً وظاهر كلام الشارح في شرح العباب اعتماده وفي حاشيته على تحفته بعد كلام طويل  
مانصه واعلم أنك إذا تأملت جميع ما تقرر ظهر لك منه أنه ما من صورة من صور ما لا دمل سائل طرح أو لا  
منشؤه من الماء أو لا إلا وفيها خلاف في التجسس وعدمه لكن تارة يقوى الخلاف وتارة لا وفي هذا رخصة  
عظيمة في العفو عن سائر هذه الصور أما على المعتمد أو على مقابله وإن وقع له شيء من ذلك ولم يجد تطهارة

وبين قوله رد (قوله وكذا لوصفي ماء هي فيه من خرقه) أى ولا يضر طرح المائع في الخرقة على المجتمع فيه من  
الميتات الحاصلة من تصفية مائع سابقة لكن هذا ظاهر مع توأصل الصب وكذا مع تفاصله عادة فلو فصل بنحو  
يوم مثلاً ثم صب في الخرقة مع بقاء الميتات المجتمعة من التصفية السابقة فيها فلا يبعد الضرر إذ لا يشق  
تنظيف الخرقة منها قبل الصب والحال ما ذكر فلا حاجة إلى العفو ومن هنا يعلم أنه يضر طرحها على المائع ويضر طرح  
المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وإن جهلها (قوله أى من جنسه) أى وإن لم يكن ذلك

ما وقع فيه أو لا يحل أكله إلا على ضعيف جازله تقليده بشرطه هذا كله بناء على القول بنجاسة ميتته أما على رأي جماعة أنها ظاهرة فلا إشكال في جواز تقليد القائلين بذلك وعلى الراجح السابق في المطروح استثنى الدارمي ما يحتاج لطرحه كوضع لحم مدود في قدر الطبخ فمات معه دود فلا ينجسه على أصح القولين مع أنه طرحه ويقاس بذلك سائر صور الحاجة انتهى كلام الكردي (قوله مطلقاً) أي عمداً أو سهواً من جنس المكلف أو غيره نشأت من المانع أو لا (قوله ما في ذلك) أي في كل من الاطلاقين (قوله بل قيل يمنع الخ) قضية صنيع النهاية اختصاص النذب بالذباب والحرمة بالنحل (قوله لا يأتي في غيره) أي لا تنفاه المعنى الذي لا جله طلب غمس الذباب وهو مقاومة الدواء الدائمة (قوله والوجه ما ذكرته) أي منع غمس غير الذباب عبارة الزيادة الغمس خاص بالذباب أما غيره فيجرم غمسه لأنه يؤدي إلى إهلاكه انتهت اه ع ش قال في النهاية ومحل جواز الغمس والاستحباب إذا لم يغلب على الظن التغير به أي بأن يموت به وبغيره وإلا حرم لما فيه من إضاعة المال اه زاد سم على صاحبه وهذا في غير الماء القليل أخذاً من عدم حرمة البول فيه وكذا فيه إذا أدى إلى تضمخ بالنجاسة اه (قوله والنحل) عبارة القاموس والنحل ذباب العسل واحدها بهاء اه أي مفردها نحلة بالهاء أو قيانوس (قوله وما هنا) أي التعبير بالمشهور (قوله مع هذا الخبر) أي إذا وقع الذباب الخ قول المتن (نجس لا يدركه الخ) فان قيل كيف يتصور العلم بوجوده أجيب بما إذا غف الذباب على نجس رطب ثم وقع في ماء قليل أو مائع فإنه لا ينجس مع أنه غلق في رجله نجاسة لا يدركها الطرف ويمكن تصويره أيضاً بما إذا راه قوى البصر دون معتدله فإنه لا ينجس أيضاً شيخنا وبجيرمي (قوله غيره مغلط) وفاقا للشيخ الاسلام واعتمد النهاية والمعنى أنه لا فرق بين المغلط وغيره (قوله وليس بفعله) وفاقا للنهاية عبارة تهو لوراي ذبابة على نجاسة أي رطبة فامسكها حتى الصقها بيده أو ثوبه أو طرحتها في نحو ماء قليل اتجه التنجيس قياساً على ما لو أبق ما لا نفس له سائلة ميتة في ذلك اه وبه يعلم ما في حاشية شيخنا وبجيرمي من أن ابن حجر قيد العفو بما إذا لم يكن بفعله وظاهر كلام الرمي الاطلاق إلا أن يحمل قوله وظاهر كلام الرمي على ما في غير النهاية عبارة الكردي على شرح بافضل قوله ولم يحصل بفعله كذلك التحفة وغيرها واعتمده الزياي وجرم به الحلبي ونقل سم على المنهيج عن الجمال الرمي أنه ارتضى العفو وإن حصل بفعله وقال القليوبي سواء وقع بنفسه أو بفعل فاعل ولو قصد بدليل إطلاقه مع التفصيل في الميتة وبعضهم قيده بما إذا لم يكن عن قصد انتهى وغير الشارح في الامداد بقوله ولم يحصل بفعله كما بحثه الزركشي لكن ينازع فيه العفو عن قليل دم نحو القملة المقتولة قصداً إلا أن يفرق بأن ذلك يحتاج إليه بخلاف هذا انتهى وفيما نقله عن سم مامر (قوله لقلته) كمنقطة بول وخمر وما يتعلق بنحو رجل ذبابة عند الوقوع في النجاسة فيعفى عن ذلك في الماء وغيره مغنى ونهاية (قوله أي بصر) إلى المتن في النهاية والمعنى لا قوله ولو اجتمع إلى رطبا (قوله أي بصر معتدل) أي من غير واسطة الشمس قلبوب عبارة النهاية والعبارة بكونه لا يرى للبصر المعتدل مع عدم مانع فلور أي قوى النظر ما لا يراه غيره قال الزركشي فالظاهر العفو كما في نداء الجمعة نعم يظهر فيما لا يدركه البصر المعتدل في الظل ويدركه بواسطة الشمس أنه لا اثر لادرأه له بواسطتها لكونه أتزيد في التجلي فاشبهت رؤيته حينئذ رؤية حد البصر اه (قوله مع فرض مخالفته الخ) علم بذلك أن يسير الدم ونحوه مما لا يعني عن قليله إذا وقع على ثوب أحمر وكان بحيث لو قدر أنه أبيض رؤى لم يعف عنه وإن لم ير على الأحمر نهاية قال ع ش قوله مر مما لا يعني عن قليله أي كدم المتنافذ أو دم اختلط بغيره فلا يقال إن يسير الدم يعني عنه ثم الكلام

الفرد (قوله نذب غمس الذباب الخ) محل جواز الغمس أو نذبه إذا لم يغلب على ظنه التغير به أي بأن يموت به وبغيره وإلا حرم لما فيه من اتلاف المال وهذا في غير الماء القليل أخذاً من عموم حرمة البول فيه وكذا فيه إذا أدى إلى تضمخ بالنجاسة والفرق أن البول في الماء القليل وإن كان فيه اتلاف إن مظنة الحاجة لدفع الضرر الظاهر المجرب منه بخلاف الغمس المذكور وإن نذب مر (قوله غير مغلط) كذا قيد وخولف (قوله

فما لو فرض بالفعل وخالف ما لو اتفق انه لم يفرض أصلاً وشك في كونه يدركه الطرف أو لا لم يضر للشك في  
 النجاسة به ونحن لا ننجس مع الشك اه (قوله فلا ينجس الخ) ولو وقع الذباب على دم ثم طار ووقع على نحو  
 ثوب اتجه العفو جزماً لا نالاً إذا قلنا بالعفو في الدم المشاهد فلان نقول به فيما يشاهد منه بطريق الأولى نهاية  
 (قوله ولو اجتمع الخ) خلافاً للشيخ الاسلام والنهاية والمغني عبارة الثاني ومقتضى كلامه أي المصنف انه لا فرق  
 بين وقوعه في محل ووقوعه في محال وهو قوي لكن قال الجبلي صورته ان يقع في محل واحد وإلا فله حكم ما يدركه  
 الطرف على الأصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام إشارة اليه كذا نقله الزركشي وأقره وهو غريب قال الشيخ  
 والأوجه تصويره باليسير عرفاً لا بوقوعه في محل اه زاد المغني وهو حسن اه وفي النهاية بعد ذلك كلام  
 آخر قد يخالف ما مر منه كما أشار اليه سم والبصري لكن حملة عرش على ما يوافق الأول وارضى به شيخنا  
 عبارة أي شيخنا ومقتضى كلام الشارح انه لا فرق في النجاسة المذكورة بين ان تكون في محل واحد أو محال  
 لكن قيد بعضهم العفو عما لا يدركه الطرف بما إذا لم يكسر بحيث يجتمع منه ما يحس قال الرمي في شرحه وهو  
 كما قاله اه أي حيث كثر عرفاً وإلا فيعني عنه كما قاله الشيرازي عليه وإطلاق عظمة العفو لان العبرة بكل  
 موضع على حدته اه وقال الرشدي ان معتمد النهاية ما ذكره آخر ابقوله لكن قيد بعضهم الخ وان قوله  
 أولاً قال الشيخ والأوجه الخ إنما هو مجرد حكاية لما استوجهه الشيخ اه واعتمد سم أيضاً ما قاله شيخ  
 الاسلام بما نصه عبارة شرح الارشاد ولو كان بموضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم يعف عنه كما صرح به الغزالي  
 وغيره انتهت ويتجه العفو إذا كان المجموع يسيراً عرفاً كما قاله شيخ الاسلام وأقره محمد الرمي (قوله رطباً)  
 وكذا جافاً كثوب وبدن جافين كما هو ظاهر وكذا يعني عنه لا كل ما اتصل به كما قال الشارح في شرح العباب  
 ما نصه ان من النجس ما يحل تناوله كنجاسة لا يدركه الطرف اتصلت بما كوله فانه يحل تناوله على الأصح  
 وكغبار سرجين اتصل بطعام أو دخل الفم لا يحرم ابتلاعه وكذا قليل دخان النجاسة اه سم (قوله أي  
 نظر الخ) عبارة السكردي أي من شأنه أن يشق وإن كان بعض الافراد لا يشق الاحتراز عنه كمنطقة خمر قال  
 في شرح العباب الا ترى ان دم نحو البراغيث يعني عن كثيره ولو في ناحية تندر فيها البراغيث نظر الاعتبار  
 ما من شأنه وجنسه الخ انتهى (قوله لما من شأنه) أي المشقة (قوله ويستثنى صور أخرى الخ) ظاهره انه  
 لا فرق في هذه المذكورات حيث قيل بالعفو عنها بين الصلاة وغيرها لكر في سم ما نصه قيل والتحقيق  
 في هذه المسائل الحكم بالتنجيس ولكن يعني عنه بالنسبة للوضوء والصلاة ونحو ذلك اه وليس في ذلك  
 جزم باعتماده حتى يجعل مخالفاً لما اقتضاه كلام الشارح مر عرش (قوله منها ما على رجل الذباب الخ) أي وما  
 يقع من بعر الشاة في اللبن في حال الحلب فلو شك أو وقع في حال الحلب أو لافلاً ووجه انه ينجس إذ شرط العفو  
 لم يتحققه نهاية وسم قال عرش ومثل ذلك في العفو ايضاً تلويث ضرع الدابة بنجاسة تنمرغ فيها أو توضع  
 عليه لمنع ولدها من شربها والوضوء الاناء في الرماد والنور لتسخينه فظاير منه رماد ووصل لما في الاناء  
 لمشقة الاحتراز عن ذلك اه (قوله ويسير الخ) وقليل الدم الباقي على اللحم والعظم شرحه بافضل وكذا في  
 المغني إلا انه لم يقيده بالقليل (قوله عرفاً الخ) وفي حاشية الهاتفي على التحفة ما نصه وبه يعلم ان اقتصار الرافي

فلا ينجس وإن تعددت  
 محاله ولو اجتمع لكثير على  
 خلاف يأتي في نظيره في  
 شروط الصلاة رطباً  
 للمشقة أيضاً أي نظر الما  
 من شأنه ومن ثم مثله  
 بنقطة خمر (قلت ذا القول  
 أظهر) من القول الآخر  
 الذي لا يستثنى هذا والله  
 أعلم ويستثنى صور أخرى  
 استوعبتها مع بيان ما فيها  
 في شرح العباب منها  
 ما على رجل الذباب  
 وإن رؤى ويسير  
 عرفاً من شعر أو ريش

ولو اجتمع لكثير) عبارة شرح الارشاد ولو كان بموضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم يعف عنه كما صرح به  
 الغزالي وغيره اه وقد يتجه العفو إذا كان المجموع يسيراً عرفاً كما قاله شيخ الاسلام وقد اقر مر شيخ  
 الاسلام على قوله ان الوجه التصوير باليسير عرفاً لا بوقوعه في محل واحد ثم قال وقيد بعضهم العفو عما يدركه  
 الطرف بما إذا لم يكسر بحيث يجتمع منه في دفعات ما يحس وهو كما قال اه فلي تأمل مع ما قبله (قوله رطباً)  
 وكذا جافاً كثوب وبدن جافين كما هو ظاهر وكذا يعني عنه لا كل ما اتصل به كما قال الشارح في شرح العباب  
 اعتراضه على عدم جامعية تعريف النجاسة الذي ذكره ما نصه لان من النجس ما يحل تناوله كنجاسة لا يدركه  
 الطرف اتصلت بما كوله فانه يحل تناوله على الأصح وهو من جملة ثم قال وكغبار سرجين اتصل بطعام أو دخل  
 الفم لا يحرم ابتلاعه وكذا قليل دخان النجاسة (قوله ويستثنى صور أخرى) في شرح الارشاد ونقل ابن العماد

كابن الصباغ على شعرين وسليم على ثلاث ليس المراد به التحديد و به صرح في المجموع انتهى وفي الامداد  
والاياعاب لو قطعت شعرة او ريشة اربعاً فكالواحدة وفي فتاوى الشارح لو خلط زباد فيه شعرتان او ثلاث  
بزباد فيه مثل ذلك او لاشئ فيه بحث بعض المتأخرين ان محل العفو عن قليل شعر غير الماكول مالم يكن  
بفعله فعليه ينجس الزباد ان انتهى اه كرى اقول لا يبعد تقييده اخذ المامر في طرح ميتة لادم الخ بما  
اذا لم يكن الخاط الحاجة (قوله نعم الماكول الخ) عبارة شرح بافضل والكثير منه للراكب اه وكتب عليه  
السكردى ما نصه عبر في التحفة وشرحي الارشاد والخطيب والزيادة وغيرهم بالعفو عن كثير شعر الماكول  
وظاهر الاطلاق يفيد ولو غير الراكب خلاف ما جرى عليه هنا الا ان يحمل ذلك عليه ويدل عليه ظاهر كلام  
الاياعاب اه اقول وكذا يدل عليه قول شيخنا ويعط عنه في نحو القصاص اكثر من غيره اه (قوله ومن  
دخان الخ) اعلم ان الشارح قد ذكر في الحاشية ما يفيد ان قلة الدخان وكثرته تعرف بالاثر الذي ينشأ عنه في  
نحو الثوب كصفره فان كانت صفرة في الثوب قليلة فهو قليل ولا فهو كثير ثم قال والعفو عن الاثر في الماء  
أولى منه في نحو الثوب لانه في هذا يظهر أثره ويدرك فيعلم وجوده وتذكر قلة وكثرته بخلاف الماء فاذا عفى  
عن قليلة المشاهدة في نحو الثوب فالأولى في الماء اه فافاد كما ترى في الضرر واشتراط الاثر في نحو الثوب ونقل  
الها تفي على التحفة عن الاياعاب انه لو اوقد نجاسة تحت الماء واتصل به قليل دخان لم يتنجس او كثيره فيتنجس  
اه ومنه يعلم انه لا فرق في العفو عن قليل دخان النجس بين كونه بفعله او لا ولكن في الاياعاب عن الزركشى  
ان شرط العفو ان يكون عن غير قصد واقره وفي الشبراملى على النهاية ما نصه ويعفى عن قليل دخان  
النجاسة حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه بفعله ومنه البخور بالنجس او المتنجس كما ياتي فلا يعفى عنه وان قل  
لانه بفعله ومن البخور ايضا ما جرت به العادة من تبخير الحمامات انتهى كلام السكردى وقوله ومنه يعلم  
انه لا فرق الخ لا يخفى ما فيه فان الوصول بسبب الايقاد المذكور لا يصدق عليه عرفانه بفعله بخلاف الوصول  
بسبب التبخير كما هو ظاهر (قوله تصعد) اى البخار (قوله كبخار كنيث) اى بيت الخلاء كرى (قوله  
فطاهر) فلو ملا منه قربة وجمها على ظهره وصلى بها صلاته شيخنا (قوله جميع رغيف الخ) يجوز ان  
يكون مراد جميع ظاهره بصرى (قوله كثيره) اى الدخان وقوله لرطوبته اى عند رطوبته وقبل التبخير  
(قوله ومن غبار سرجين) اى ونحوه مما تحمله الريح كالذرعى عبارة شيخنا ومنها السرجين الذى يتبخر به  
فيعفى عن الخبز سواء اكله منفردا او في مائع كلبن طيبخ ومثله الخبز المقمر فى الدمس فلو فت فى اللبن وغيره  
عفى عنه وهل يعفى عن حمله فى الصلاة ولا قال الرملى لا يعفى وخالف العلامة الخطيب فقال يعفى عنه فيها اه زاد  
البجيرمى ولا يجب غسل الفم منه لنحو الصلاة ونقل عن شيخنا انه لا يسن ايضا وفيه نظرا اه وعبارة السكردى  
عن شرح العباب ويعفى عما يصاب الحنطة من البول والروث حال الدياسة قال الدارمى والاحوط المستحب  
غسل الفم من اكله وقياسه ان يسن غسل جميع ما يعفى عنه اه (قوله وما على منفذ الخ) عطف على قوله  
ما على رجل الخ اى يعفى عنه اذا وقع فى الماء مثلاً سواء اغلغ وقوعه فيه ام لا بشرط ان لا يطرا عليه نجاسة  
اجنبية شرح بافضل قال السكردى عليه وذكر الشارح فى حاشية التحفة بعد كلام ما نصه وقد يؤخذ منه العفو  
هنا عن منفذ الحيوان وان كان دخوله الماء بفعله غيره اه وقال فى الاياعاب هو محتمل ويحتمل تقييده بما اذا  
لم يكن بفعله اى الغير وهو قياس كثير من الصور المستثنيات ثم رأيت بعض المتأخرين بحث هذا اه  
كلام السكردى (قوله مما خرج منه) كان بال الحمار او راث وبقى اثر ذلك بمنفذه سم على المنهج اه  
قال الشارح فى الحاشية يعفى عما فى المنفذ من النجس الخارج منه لا غيره ولو من جوفه كقيته انتهى العفو

نعم الماكول يعفى عن كثير  
شعره ومن دخان او بخار  
تصعد بنار ولا كبخار  
كنيثف وريح دب رطب  
فطاهر وبحث القمولى  
نجاسة جميع رغيف أصابه  
كثيره لرطوبته مردوبانه  
جامد فلا يتنجس إلا بماسه  
فقط ولا يطهره الماء ومن  
غبار سرجين وما على منفذ  
غير آدمى مما خرج منه

عن بعر شاة وقع فى اللبن حال الحلب فلو وجد بعر فى لبن وشك فى انه وقع فى حال الحلب أو لا فالوجه الحكم  
بنجاسته لانه الاصل فى وقوع النجاسة فى اللبن ولم يتحقق سبب العفو بخلاف ما لو وجدت نجاسة فى ماء وشك  
فى انه قليل او كثير حيث يحكم بطهارتها لان مجرد وقوع النجاسة فى الماء لا ينجسه الا بشرط القلة ولم تتحقق

طير وما على فمه وفم كل بجر  
كانقله المحب الطبري عن  
ابن الصباغ في البعير واعتمده  
وفم صبي قال جمع وكذا  
ما تلقه الفيران من الروث  
في حياض الاخلية لإداعم  
الابتلاء به ويؤيده بحث  
الفزاري العفو عن بعفارة  
في مائع عم بها الابتلاء  
وشرط ذلك كله ان لا يغير  
وأن يكون من غير مغاظ  
وان لا يكون بفعله فيها  
يتصور فيه ذلك (تنبيه)  
علم من كلامهم في هذه  
المستثنيات أنها لا تنجس  
ملاقها وفي شروط الصلاة  
أن المعفوات ثم تنجس لكن  
لا تبطل بها الصلاة مثلا  
وحية تذيق الفرق فان  
الضرورة او الحاجة الموجبة  
للعفو موجودة في السك  
إلا ان يقال على بعد ان اصل  
الضرورة هنا أكد وقد  
يؤيد ذلك عدم تأثير الخمر  
في نجاسة ظرفها اذا تخللت  
واختلافهم في قاييل شعر  
الجلد إذا اندفع هل يطهر  
تبعاله كالذي قبله ويعني  
عنه فقط أي لانه أخف  
ضرورة منه ولو تنجس آدمي  
او حيوان طاهر وإن ندر  
اختلاطه بالناس ثم غاب  
وأمكن عادة طهره حتى من  
مغاظ والنزاع في الهرة بان  
ماتأخذ بلسانها قليل  
لا يطهر فها يرد أنها تكرر  
الاخذ به عند شربها

كردى (قوله وروث) إلى قوله ويؤيده في النهاية (قوله وروث الخ) عبارة النهاية وعن روث نحو سمك  
لم يضعه في الماء عشا والحق الاذرى به ما نشؤه من الماء والزر كشي ما لنزل طائر وإن لم يكن من طيور الماء  
وذرق فيه او شرب منه وعلى فمه نجاسة ولم تحلل عنه اه قال ع ش قوله عشا ومن العيش ما لو وضع فيه  
لمجرد التفرج عليه فيما يظرو وليس منه ما يقع كثيرا من وضع السمك في الابار ونحوها لا كل ما يحصل فيها  
من العلق ونحوه حفظ الماء عن الاستقذار وقوله مر لم تحلل عنه مفهومه انها اذا تحللت ضرر وقياس  
ما تقدم فيما تلقه الفيران وفيما لو وقعت برة في اللبن العفو للشفقة اه (قوله منه) أي الماء (قوله وذرق  
طير) ويعني عما يماسه العسل من السكواة التي تجعل من روث نحو البقر وافتى جمع من اللبن بالعفو عما  
يبقى في نحو الكرش مما يشق غسله وتنقيته منه نهاية وجزم شيخنا بهذا أي العفو عما يبقى في نحو الكرش  
الخ وفي الكردى عن الايعاب ما نصه بل بالغ بعضهم فقال الذي عليه عمل من علمت من الفقهاء وغيرهم جواز  
اكل المصارين والامعاء اذا نقيت عما فيها من الفضلات وإن لم تغسل بخلاف الكرش وفيه نظر والوجه  
انه لا بد من غسلها اذا لم يشق ذلك وانه لا بد من تنقية نحو الكرش عما فيه ما لم يبق فيه نجاسة يجرع بعرس زواله  
اه (قوله وفم كل بجر) فلا ينجس ما شرب منه ويعني عما تطاير من ريقه المنجس نهاية أي وصل لثوب  
او بدن او غيرهما ع ش (قوله وفم صبي) لاسيما في حق المخاطلة كما صرح به ابن الصلاح ويؤيده ما في  
المجموع انه يعني عما تحقق اصابته بول نور الدياسة له بل ما نحن فيه اولى والحق بعضهم بذلك افواه المجانين  
وجزم به الزركشي نهاية قال ع ش قوله مر وفم صبي أي بالنسبة لثدي امه وغيرها وقوله مر عما  
نحقق أي وإن سهل غسله كان شاهداثر النجاسة على قدر معين ككف ومثل البول الروث اه (قوله قال  
جمع الخ) جزم به النهاية والمعنى ثم قال الاول والضابط في جميع ذلك أن العفو منوط بما يشق الاحتراز عنه  
غالبا اه قال ع ش قوله مر بما يشق الخ من ذلك ما جرت به العادة من وقوع نجاسة من الفيران ونحوها في  
الواني المعدة للاستعمال في البيوت كالجرار والباريق ونحوهما ما يقع لاختواننا المجاورين أي في الازهر  
من ان الواحد منهم يربد الاحتياط فيتنخله ليريقا ليستنجي منه ثم يجد فيه بعد فراغ الاستنجاء بل فيران  
ومنه أيضا ذرق الطيور في الطعام اه (قوله في مائع) أي أو جامد رطبا وقوله وأن لا يكون بفعله أي قصدا  
لاتبع كرى (قوله وفي شروط الخ) عطف على في هذه الخ (قوله مثلا) أي كالطواف (قوله في السك)  
أي في كل من نحو الصلاة وغيرها (قوله ويؤيد ذلك) أي الفرق (قوله واختلافهم الخ) عطف على عدم  
تأثير الخ (قوله كالذي قبله) أي ظرف الخمر المختلطة قال الكردى اراد به المعطوف عليه اه (قوله ولو  
تنجس آدمي) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه وله حكم آخر وهو انه لو تنجس فمه بنحو التي ولم  
يغب وتمكن من تطهيره بل استمر معلوم التنجس عني عنه فيما يشق الاحتراز عنه كالنقام ثدي امه وتقبيله في  
فمه على وجه الشفقة مع الرطوبة كذا قرره الرملى سموع ش وكردى (قوله أو حيوان) إلى قوله ويؤخذ  
في المغنى (قوله أو حيوان طاهر) من مرة او غيرهما مغنى من فمه او غيره من اجزائه كرى عن الايعاب (قوله  
وامكن عادة) أي ولو على بعد في ماء جار او راكد كثير شرح بافضل (قوله حتى من مغاظ) قال في الايعاب  
ويشترط كونه أي الماء مختلطا بتراب إن كانت نجاسة مغاظة ولا تشتط الغيبة سبع مرات لانها في المرة  
الواحدة تلغ بلسانها في الماء ما يزيد على ذلك انتهى اه كرى (قوله لم ينجس الخ) جواب ولو تنجس الخ

فالاصل الطهارة (قوله وروث ما نشؤه منه الخ) ويعني عما يماسه العسل من السكواة التي تجعل من روث نحو  
البقر وعن روث نحو سمك لم يضعه في الماء عشا شرح مر (قوله وذرق طير) أي وإن لم يكن من طيور الماء  
شرح مر (قوله وفم صبي) لاسيما في حق المخاطلة والحق بعضهم بذلك افواه المجانين شرح مر (قوله ولو تنجس  
آدمي) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه دون حكم آخر وهو انه لو تنجس فمه بنحو التي ولم يغب  
وتمكن من تطهيره بل استمر معلوم التنجس عني عنه فيشق الاحتراز كالنقام ثدي امه فلا يجب عليها غسله  
وكتقبيله في فمه على وجه الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهير الفم كذا قرره مر واعلم ان قوله ولو تنجس الخ

مامسه وإن حكمنا ببقاء نجاسته عملاً بالأصل لضعفه باحتمال طهره مع أصل طهارة الممسوس ويؤخذ منه أنه لو أصابه من أحد المشتبهين شيء لم ينجسه للشك وهو واضح قبل الاجتهاد أما بعده فإنه إذا ظهر له به النجس فإصابه شيء منه فإنه ينجسه كما هو ظاهر نعم هل يعطف الحكم على مامسه قبل ظهور نجاسته بالاجتهاد بعد التبعض مع بقاء ذات ما في الاناء على حالها أولاً وآخراً ( ٩٩ ) والاختلاف إنما هو في خارج عنها وهو

الشك قبل الاجتهاد والظن بعده أولاً لأنه لا معارض للشك فيما مضى بخلافه الآن عارضة مأه ومقدم على الأصل وهو الاجتهاد لتصر محهم الاثنى بطرح النظر للأصل بعد الاجتهاد كل محتمل والاول اقرب وادعاء قصر معارضة ما ذكر على ما بعد الاجتهاد بمنوع بل تعطف المعارضة فيما مضى أيضاً ثم رأيتني في شرح العباب رجحت الثاني وعلمته بما حاصله ان النجاسة لا تثبت بالنسبة لما هو محقق الطهارة بغلبة الظن وان ترتبت على اجتهاد ولا يعارضه امتناع التطهر بما غلب على الظن نجاسته بالاجتهاد لأنه ان استعماله في حدث تعذر جزؤه بالنية او في خبث فهو محقق فلا يزول بمشكوك فيه ولأنه لو حل التطهر به حل التطهر بمظنون الطهارة بالاولى فيلزم استعمال يقين النجاسة نعم يعلم من قول الزركشي قضية ما نقلوه عن ابن سريج فيما إذا تغير اجتهاده أنه يورده موارد الاول الحكم بتنجسه هنا ان محل قولنا لا أثر لظنه نجاسة ما أصابه

(قوله مامسه) أى من ماء أو غيره (قوله وإن حكمنا ببقاء نجاسته الخ) ولو مس المصلى محل النجاسة من ذلك الحيوان فهل تبطل صلاته لا نه محكوم بنجاسته وإن لم يحكم بنجاسة مامسه به مع الرطوبة والاحتمال الطهارة ولا يبطل بالشك فيه نظر ومال الرمى للاول والثاني غير بعيد سم (قوله عملاً) علة للحكم ببقاء نجاسته وقوله لضعفه الخ علة لعدم تنجيسه لما مامسه بصري (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل بالضعف (قوله لو أصابه) أى شخصاً (قوله وهو) أى عدم التنجيس (قوله ٤) أى بالاجتهاد (قوله في خارج الخ) أى في حال عارض للذات خارج عنها وقوله ولا أى ولا يعطف كرى (قوله والاول اقرب) رياتى انفاتر جيحه للثاني خلافاً للشبراملى حيث قال بعد ذكره كلام شرح العباب الاثنى انقضاء نصه وظاهر كلام ابن حجر في شرح المنهاج الميل إلى تبين النجاسة بعد الاجتهاد ونقل ابن قاسم على المنهج عن اجمال الرمى اعتماد عدم وجوب الغسل وقد يتوقف فيه لان الظن الناشئ عن الاجتهاد ينزل منزلة اليقين فالقياس وجوب الغسل اهـ (قوله رجحت الثاني) أى عدم الانعطاف (قوله وإن ترتبت) أى غلبة الظن (قوله ولا يعارضه) أى التعليل المذكور في شرح العباب (قوله لأنه الخ) علة لنفي المعارضة (قوله فهو محقق) أى الخبث (قوله بمشكوك فيه) أى في طهره اراد بالشك مقابل الظن فيشمل الوهم كما هو المراد هنا (قوله حل التطهر بمظنون الطهارة الخ) أى وإن حل به أيضاً ساغ استعمالهما معا فيلزم استعمال يقين النجاسة بصري (قوله فيلزمه) أى من استعمالهما معا كرى (قوله أنه الخ) بيان لما نقلوه الخ (قوله يورده) أى الماء الثاني الذى انقلب اجتهاده إلى طهارته (قوله الحكم الخ) خبر قضية الخ (قوله هنا) أى فيما لو أصابه شيء من أخذ المشتبهين ثم ظن نجاسته بالاجتهاد (قوله ان محل الخ) نائب فاعل يعلم وقوله قولنا لا أثر الخ هو القول الذى يفهم من قوله السابق ان النجاسة لا تثبت بالنسبة الخ كرى (قوله ما أصابه) أى أصاب منه على الحذف والابصال (قوله لعدم تنجيسه) لعل الاولى لتنجسه باسقاط عدم (قوله حيث الخ) خبر ان محل الخ (قوله وهو ما اندفع) إلى قوله على إشكال في المغنى لا فوله أى ما يرتفع إلى طلبة (قوله اندفع) أى انصب وقوله من محدر أى منخفض والحدار الخط من الاعلى إلى الاسفل كرى (فهو كالراكد) أى فى كونه متصلاً واحداً فيكون جرياته متواصلة حساً وحكماً فلا يتنجس إذا بلغ جميعاً قلنتين فأكثراً إلا بالتغير بصري وشرح بافضل (قوله مع ذلك) أى وجود ارتفاع امامه (قوله في تفصيله) إلى قول المتن والقلتان في النهاية لا قوله أى ما يرتفع إلى طلبة وقوله بان لم تبلغهما إلى تنجست (قوله في تفصيله السابق الخ) وفيما يستثنى نهاية ومعنى (قوله لأن خبر القلتين عام) فإنه لم يفصل فيه بين الجارى والراكد نهاية ومعنى قول المتن (وفى القديم الخ) وبه قال الامام والغزالي واختاره جماعة من الاصحاب قال فى شرح المذهب وهو قوى وقال فى المهمات أنه قول جديد ايضاً كرى (قوله لقوته) أى لقوة الجارى ولان الاولين كانوا يشتجون على شط الانهار الصغيرة ثم يتوضئون منها ولا تنفك عن رشاش النجاسة غالباً وعلله الراعى بان الجارى واراد على النجاسة فلا ينجس إلا بالتغير كالماء الذى تزال به النجاسة وقضية هذا التعليل ان يكون طاهراً لا طهوراً والظاهر انه ليس بمرامه (قوله وهى الدفعة) وفى القاموس الدفعة بالفتح المرة بالضم الدفعة من المطر اهـ والمناسب هنا الضم عش (قوله منه) أى من الماء الذى بين حافى النهر (قوله تحقيقاً وتقديراً) تفصيل للتموج فالتحقيق ان يشاهد ارتفاع الماء وانخفاضه بسبب شدة

ظهير مام عن شيخنا الرمى فيما لو تنجست يده اليسرى ويؤخذ مما ذكره هنا الحكم ببقاء نجاسة اليسرى فى مسئلة شيخنا (قوله وإن حكمنا ببقاء نجاسته عملاً بالأصل) لو مس المصلى محل النجاسة من ذلك الحيوان

الرشاش بالنسبة لعدم تنجيسه لما مامسه حيث لم يستعمل ما ظن طهارته ولا لزمه بالنسبة لصحة صلاته غسل ذلك ثلاثاً يصلى ييقين النجاسة (والجارى) وهو ما اندفع فى منحدرو مستوفان كان امامه ارتفاع فهو كالراكد وجريه مع ذلك متباطئ لا يعتد به (كراكد) فى تفصيله السابق من تنجس قليلاً بالملاقاة وكثيره بالتغير لان خبر القلتين عام (وفى القديم لا ينجس) قليلاً (بالتغير) لقوته وعلى الجديد فالجريات وإن اتصلت حساً منفصلة حكماً فكل جرية وهى الدفعة بين حافى النهر أى ما يرتفع منه عند توجه تحقيقاً أو تقدير آ طالبة لما امامها جرية بما وراها



الهواء والتقديرى بان يكون غير ظاهر التوج بالجرى عند سكن الهواء لانه يتأوج ولا يرتفع بحجرى  
(قوله فان كانت الخ) اى الجرية والحاصل ان الجارى من الماء ومن رطب غيره اما ان يكون بمستوا وقريب  
من الاستواء اما ان يكون منحدر من مرتفع كالصوب من ابريق فالجارى من المرتفع جدا لا يتنجس منه إلا  
الملاقى للنجس ماء او غيره واما فى المستوى والقريب منه فغير الماء يتنجس كله بالملاقاة ولا عبرة بالجرية واما  
الماء فالعبرة فيه بالجرية فان كانت قلتين لم تنجس هي ولا غيرها الا بالتغير وان كانت اقل فهي التي تنجست  
وما قبلها من الجريات باقى على طهوريته ولو المتصلة بها واما ما بعدها فهو كذلك اى باقى على طهوريته إلا  
الجرية المتصلة بالمتنجسة فلها حكم الغسالة وهذا اذا كانت النجاسة جارية مع الماء وان كانت واقفة في الممر  
فكل ما مر عليها يتنجس واما ما لم يمر عليها وهو الذى فوقها فهو باقى على طهوريته شيئا اى وإن كان ماء  
النهر كله دون قلتين كما نقله السكردى عن الحلى والزيادة عن حاشية الروضة لابن البلقينى (قوله طهر محلها  
بما بعدها) فله حكم الغسالة حتى لو كان النجس من كلب فلا بد من تنجس جريات مع كدورة الماء بالتراب  
الطهور فى اجداهن مغنى ونهاية (قوله وإلا) اى وإن لم تبحر النجاسة بحجرى الماء لثقلها مثلاً ولا تضعف جريان  
الماء ومثل ذلك إذا كان جرى الماء اسرع من جريان النجاسة كما فى الاسنى والامداد وغيرهما كرى عبارة  
النهاية فان كانت جامدة واقفة اه (قوله ومن ثم يقال لنا الخ) قال فى الايعاب ولا يؤثر فى هذا الانغاز الذى  
جرى واعليه ان هذا لم يبلغ قلتين فضلا عن الف لانه متفرق خسكا وذلك لان اتصاله صورة يكفى فى الانغاز به  
اه كرى (قوله من غير تغير) اى حسا ولا تقديرا ولو كان فى وسط النهر حفرة عميقة والماء بحرى  
عليها بهينة فساوها كالراكد بخلاف ما إذا كان يحرى عليها سريعا بان كان يغلب ماءها ويبدله فان ماءها  
حيث كان الجارى امالو كانت غير عميقة فلا اثر لها سواء جرى الماء عليها سريعا ام بطيئا كرى (قوله  
بالمساحة) بكسر الميم ومثله الخ انظر ما فائدة زيادة مثل هنا وفى العمق (قوله بذراع الآدمى) اى بذراع اليد  
المعتدلة شرح بافضل (قوله وبمجموع ذلك الخ) ايضا حه إذا كان المربع ذراعا ورعا طولاً وعرضاً وعمقا يبسط  
الذراع من جنس الربع فيكون كل منها خمسة ارباع ويعبر عنها بالاذرع القصيرة فتضرب خمسة الطول فى  
خمسة العرض تبلغ خمسة وعشرين ثم يضرب الحاصل وهو خمسة وعشرون فى خمسة العمق يحصل مائة  
وخمسة وعشرون ذراعا يخص كل ذراع اربعة ارباط فى المائة ذراع اربعة ارباط طرل وفى الخمسة والعشرين  
ذراعا مائة طرل فالمجموع خمسة ارباط طرل وهو مقدار القلتين شيئا وكرى (قوله وهى الميزان) اى والمائة  
والخمسة والعشرون الحاصلة من ضرب الطول فى العرض والحاصل فى العمق بعد بسطها ارباعا هى الميزان  
لمقدار القلتين فلو كان العمق ذراعا ونصفا مثلاً والطول كذلك فابسط كلا منهما ارباعا تكن ستة اضرب  
احدهما فى الآخر تحصل ستة وثلاثون اضربها فى العرض بعد بسطه ارباعا فاذا كان العرض ذراعا  
فالحاصل من ضرب اربعة فى ستة وثلاثين مائة واربعة واربعون فهو اكثر من قلتين اذ هما كما علمته مائة  
وخمسة وعشرون وان كان العرض ثلاثة ارباع ذراع تضرب ثلاثة فى بسط الثلاثة ارباع الذراع فى ستة  
وثلاثين يكون الحاصل مائة وثمانية فهو دون القلتين وعلى هذا فقس كرى (قوله اذ هو) اى التفاوت بين  
المربع على مرجح النووى فى الرطل وبينه على مرجح الرافعى فى الرطل او بين الاربعة ارباط التي هى قدر كل  
ربع على مرجح النووى فى الرطل وبينها على مرجح الرافعى فيه وفى شرح العباب بعد ان نقل ان القلتين  
بالمساحة ما ذكر عن زوائد الروضة مانصه ثم الظاهر ان ما ذكر عن زوائد الروضة جرى فيه على مختاره فى  
رطل بغداد وهو مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم ما على مختار الرافعى فيه وهو مائة  
وثلاثون درهما فيحتمل ان يقال المساحة ايضا ما ذكر ويحتمل ان يزداد بنسبة التفاوت بينهما فى وزن القلتين

فان كانت دون قلتين بان لم  
تبلغهما مساحة ابعادها  
الثلاثة تنجست بمجرى الملاقة  
وإلا فالتغير ثم ان جرت  
النجاسة فى جرية بحريها  
طهر محلها بما بعدها  
وإلا فكل ما مر عليها من  
الجريات القليلة تنجس حتى  
يقف الماء ومن ثم يقال لنا  
ماء فوق ألف قلة وهو نجس  
من غير تغير (والقلتان)  
بالمساحة فى المربع ذراع  
وربع طولاً ومثله عرضاً  
ومثله عمقا بذراع الآدمى  
وهو شبران تقريباً ومجموع  
ذلك مائة وخمسة وعشرون  
ربعا على اشكال حسابى  
فيه يبينته مع جوابه فى شرح  
العباب وهى الميزان فلكل  
ربع ذراع اربعة ارباط  
لكن على مرجح المصنف  
فى رطل بغداد وعلى مرجح  
الرافعى لم يتعرضوا له  
ويوجه بانه لا يظهر هنا بينهما  
تفاوت اذ هو خمسة دراهم

فهل تبطل صلاته لانه محكوم بنجاسته وان لم يحكم بنجاسة ما مس به مع الرطوبة او لا لاجتئال الطهارة ولا  
تبطل بالشك فيه نظراً الى مال مر الاول والثانى غير بعيد (قوله اربعة ارباط) اى من الخمسة مائة رطل  
(قوله اذ هو) اى التفاوت بين المربع على مرجح النووى فى الرطل وبينه على مرجح الرافعى فى الرطل او بين

وخمسة اسباع درهم ومثل ذلك لا يظهر به تفاوت في المساحة في غير المربع بمسح ويحسب ما يبلغه (١٠) إبعاده فان بلغ ذلك فقلتان ولا

فلا وقد حددوا المدور بأنه ذراع من سائر الجوانب بذراع الادى وهو شبران تقريبا وذراعان عمقا بذراع النجار وهو ذراع وربيع وقيل ذراع ونصف (تنبيه) الظاهر ان مرادهم بذراع النجار ذراع العمل المعروف وحينئذ فتهديده بما ذكر ينافيه قول السهمودى في تاريخه الكبير ذراع العمل ذراع وثلاث من ذراع الحديد المستعمل بمصر وذلك اثنان وثلاثون قيراطا وذراع اليد الذى حررناه أحد وعشرون قيراطا وبه يتايد الثانى إذالتفاوت حينئذ بين ذراع ونصف باليد وذراع العمل نصف قيراط ولم يستثنه لقلته وبالوزن (خمسة اترطل) بفتح الراء وكسرها وهو افصح (بغدادى) باعجامهما واهمالها واعجام واحدة وإهمال الاخرى وبإبدال الاخير نونا لخبير الشافعى والترمذى والبيهقى إذا بلغ الماء قلتين بقلال هجر لم ينحس وهى بفتح اولها قرية بقرب المدينة النبوية على مشرفها أفضل الصلاة والسلام وقد قدر الشافعى رضى الله عنه القلة منها اخذا من تقدير شيخه ابن جرير الراى لها بقرتين ونصف بقرب

وهو خمسة اترطل ونصف رطل ونصف تسع رطل والا قرب الاول إذ عدم تحديدهم للذراع وقولهم انه شبران تقريبا يدل على ان ذلك التفاوت معتقده فليتامل فيه سم (قوله واربعه اسباع درهم) كذا فى نسخة المصنف رحمه الله ويظهر ان الصواب وخمسة اسباع درهم والله اعلم بصري (قوله لا يظهر به تفاوت) فى عدم الظهور نظر سم أى يعلم بما رآنا (قوله ما يبلغه) الضمير لما الواقعة على المقدار وقوله إبعاده أى غير المربع فاعلم لم يبلغ وما فى السكردى من ان الضمير المستتر راجع الى ما والظاهر الى غير المربع وضمير إبعاده يرجع الى المربع خلاف الصواب والصواب الى غير المربع ايضا (قوله فان بلغ) أى ما يبلغه الخ ذلك أى المائة والخمسة والعشرين ربعا (قوله المدور الخ) ضابطه ان يكون ذراعا عرضا وذراعين ونصفا عمقا ومتى كان العرض ذراعا كان المحيط ثلاثة اذرع وسبع االان المحيط لا بد ان يكون ثلاثة امثال العرض وسبع مثله فيبسط كل من الطول وهو العمق والعرض والمحيط اربعا لوجود الربع فى مقدار القلتين فى المربع فيكون العرض أربعة اذرع والطول عشرة والمحيط اثني عشر وأربعة أسباع فتضرب نصف العرض فى نصف المحيط يخرج اثنا عشر واربعه اسباع عملا بمقتضى قاعدتهم وإن لم يظهر لها هنا فائدة لانها كانت قبل الضرب اثني عشر واربعه اسباع ثم تضرب الحاصل فى عشرة الطول يحصل مائة وخمسة وعشرون وخمسة اسباع فان ضرب الاثنى عشر فى العشر بمائة وعشرين وضرب الاربعه اسباع فى العشرة باربعين سبعا وخمسة وثلاثون سبعا بخمسة صحيحة يبقى خمسة اسباع وهى زائدة قال بعضهم وبها حصل التقريب لكن الراجح ان معنى التقريب يظهر فى النقص لافى الزيادة شيخنا وفى المغنى والبيجى نحوه لا قوله ونصفا وقوله عملا الى ثم تضرب وقوله قال بعضهم وقوله لكن الراجح الخ (قوله وهو ذراع وربيع) فى المغنى والبيجى وشيخنا ما وافقه (قوله الظاهر ان مرادهم الخ) الظاهر خلافه لان ما افاده بيان تكسير القلتين مبانة كثيرة فليتامل بصري عبارة السكردى عن حاشية التحفة للشارح بعد كلام طويل ما نصه وإذا تقرران المراد ذراع النجار بالنام وانه اربعة وعشرون قيراطا وذراع اليد إحدى وعشرون قيراطا لزم ان المراد بعق المربع ذراع وربيع بذراع الادى وبعمق المدور ذراعان من ذراع الحديد والتفاوت بينهما قريب بخلاف ما إذا قلنا المراد بذراع النجار بالنون فان التفاوت بينهما كثير اه (قوله ذراع العمل المعروف) فى عرف البناء والتجارين كرى (قوله فتحديده) أى ذراع النجار بما ذكر أى بذراع وربيع (قوله المستعمل بمصر) أى بايدى الباعة (قوله وذلك) أى الذراع وثلاث الخ (قوله وبه) أى بقول السهمودى وقوله الثانى أى انه ذراع ونصف (قوله ولم يستثنه) أى الثانى نصف القيراط (قوله وبالوزن) عطف على قوله بالمساحة (قوله وبإبدال الاخير نونا) وبميم أوله بدل الباء نهاية أى مع النون فقط كفى القاموس عبارته بغداد بمهملتين ومعجمتين وتقديم كل منهما وبغدان وبغدين ومغدان مدينة السلام غش (قوله لخبير الشافعى) إلى قوله وحينئذ فانتصار الخ فى النهاية والمغنى الا قوله والترمذى والبيهقى (قوله قرية بقرب المدينة الخ) تجلب منها القلال وقيل بالبحرين قاله الازهرى قال فى الخادم وهو الاشبه مغنى قال البيجى قوله وهو الاشبه ضعيف اه (قوله من شيخ شيخه الخ) إذا الشافعى اخذ عن مسلم بن خالد الزنجى وهو عن ابن جرير واسمه عبد الملك بن يونس عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل بيجى (قوله الراى لها الخ) فانه قال رايت قلالا هجر فاذا القلة منها تسع قربتين او قربتين

الاربعة اترطل التى هى قدر كل ربيع على مرجح النوى فى الرطل وبينها على مرجح الرافعى فيه وفى شرح العباب بعد ان نقل ان القلتين بالمساحة ما ذكر عن زوائد الروضة ثم الظاهر ان ما ذكر عن زوائد الروضة جرى فيه على مختاره فى رطل بغداد وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم أما على مختار الرافعى وهو مائة وثلاثون درهما فيحتمل ان يقال المساحة ايضا ما ذكر ويحتمل ان يزداد بنسبة التفاوت بينهما فى وزن القلتين وهو خمسة اترطل ونصف رطل ونصف تسع رطل والا قرب الاول إذ عدم تحديدهم للذراع وقولهم انه شبران تقريبا يدل على ان ذلك التفاوت معتقده فليتامل فيه (قوله لا يظهر به تفاوت)

الحجاز والواحدة منها لانزيد غالبا على مائة رطل بغدادى وحينئذ فانتصار ابن دقيق العيد لمن لم يعمل بخبر القلتين محتجا بأنه مبهم

لم يبين عجيب إذ لا وجه للنزاع في شيء مما ذكر وإن سلم ضعف زيادة من قلال هجر لانه إذا اكتفى بالضعيف في الفضائل والمناقب فالبيان كذلك بل أبو حنيفة رضي الله عنه يحتاج به مطلقا واما اعتماد الشافعي لها فهو يدل على انه اما لهذا أو لثبوتها عنده (تقريباً) لان تقدير الشافعي امر تقريبي فلا يضر نقص رطلين فاقبل على المعتمد وخلافه بينت ما فيه في غير هذا المحل (في الاصح) وقيل هما الف وقيل ستائة لا تختلف قرب العرب فاخذنا بالاسوا ويرد بان المدار على الغالب (١٠٢) وهو ما مر وقيل تحديد فيض نقص أي شيء كان ورد بانه افرط وب تفسير التقريب

ثم والتحديد هنا يعلم ان التحديد ثم غير التحديد هنا (والتغير المؤثر بطاهر او نجس طعم اولون اوريدج) وحمل طعم وما بعده باعتبار ما اشتمل عليه صحيح أي تغير طعم إلى آخره فاندفع ما قبل ان هذا حمل غير مفيد لا يقال سلمنا إفادته وهو لا يتقيد بالمؤثر لان غير المؤثر تغير طعم إلى آخره أيضا لا نا نقول ليس المراد حمل كل على حدثه حتى يرد ذلك بل حمل ما افاده مجموع المتعاطفات من انحصار المؤثر في احد هما فلا يشترط اجتماعها ولا يؤثر غيرها كحرارة او برودة فاول مانعة خلوا وخرج بالمؤثر بطاهر التغير اليسير به وبالمؤثر بنجس التغير بجيفة بالشط ومالو وجد فيه وصف لا يكون إلا للنجاسة فلا يحكم بنجاسته فيما يظهر ترجيحه في الثانية خلافا للبغوى ومن تبعه لاحتمال ان تغيره تروح ولا ينافيه مالو وقع فيه نجس لم يغيره حالا بل بعد مدة فانه يسأل أهل الخبرة ولو واحدا فيما يظهر فان جزم بانه منه فينجس وإلا فلا لتحقق الوقوع هنا لا ثم

وشيثا أي من قرب الجواز فاحتاط الشافعي بحسب الشيء نصفاً إذ لو كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب إلا شيئا غلى عادة العرب فتكون القلتان خمس قرب مغنى ونهاية (قوله فالبيان كذلك) محل تأمل بصرى (قوله به) أي الضعيف مطلقا أي في الفضائل والمناقب وغيرهما (قوله لها) أي الزيادة المذكورة (قوله اما لهذا) إشارة إلى البيان كردى (قوله فلا يضر نقص الخ) وهو المراد بقول الرافعي لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في التغير بقدر معين من الاشياء المغيرة الخ كذا في النهاية وهو محل تأمل بصرى (قوله وقيل الخ) عبارة المحلى والمغنى قدم تقريرا عكس المحرر ليشملة وما قبله النصحيح والمقابل فيما قبله ما قبل القلتان الف رطل لان القربة قد تسع مائتي رطل وقيل هما ستائة رطل والعدد على الثلاثة قيل تحديد فيض أي شيء نقص اه بحذف (قوله وب تفسير التقريب ثم) أي بقوله فلا يضر الخ والتحديد هنا أي بقوله فيض الخ (قوله ان التحديد ثم الخ) كان مراده بالتقريب ثم ما لزوم من تعيين التقريب في رطلين إذ لزوم من ذلك التحديد بخمسائة إلا رطلين سم وبصرح بذلك قول المغنى فان قيل على ما صححه في الروضة من انه يعني عن نقص رطل ورطلين ترجع القلتان ايضا إلى التحديد فانه يضر نقص ما زاد على الرطلين اجيب بان هذا التحديد غير المختلف فيه اه واما ما في الكردى مما نصه قوله ان التحديد ثم أي المعلوم من قوله تقريرا المقابل له والمراد ان هذا التحديد المقول بقيل غير التحديد المقابل للاصح فلا يرد عليه انك قلت في الخطبة لا اذكر المقابل اه فبعد عن المرام وقول سم بالتقريب صوابه بالتحديد قول المتن (والتغير المؤثر) أي حسا او تقديرا نهاية ومغنى (قوله وحمل طعم الخ) أي جعله خبرا للتغير وقوله باعتبار ما اشتمل عليه أي باعتبار الحال الذي ائصف به الطعم وما بعده وهو التغير ولذا قال أي تغير طعم الخ (قوله لا يقال الخ) هذا اعتراض اخر حاصله ان تقييد التغير بالمؤثر ايضا ينقسم إلى هذه الاقسام كردى (قوله وهو التغير المنقسم إلى ما ذكر لا يتقيد بالمؤثر أي لا يختص بالمؤثر (قوله ليس المراد حمل كل الخ) أي بان لا حظ الربط بعد العطف (قوله من انحصار الخ) فالتقدير والتغير المؤثر منحصر في هذه الثلاثة كردى أي بخلاف غير المؤثر لا ينحصر في احدها التحققة ايضا في نحو الحرارة البرودة سم (قوله وخرج) إلى قوله وبالمؤثر في النهاية وإلى قوله ومالو وجد في المغنى (قوله بجيفة بالشط) أي قرب الماء مغنى (قوله ومالو وجد الخ) أي والتغير الذي لو وجد فيه وصف من الاوصاف الثلاثة بلا عين وقوله لا يكون إلا للنجاسة أي كطعم خمر وريح عذرة ولو ندم قال الكردى ويظهر ان ما واقعة على الماء على حذف مضاف والمغنى وتغير مالو وجد فيه الخ (قوله فلا يحكم بنجاسته) أي بمجرد التغير وقوله في الثانية أي فيما لو وجد الخ كردى (قوله لا احتمال الخ) غلة للرجيح في الثانية (قوله ولا ينافيه) أي ترجيح عدم النجاسة في الثانية (قوله مالو وقع فيه) أي الماء الكثير (قوله وإلا) أي بان جزم بانه ليس منه او ترد فيه (قوله لتحقق الوقوع الخ) غلة لعدم المنافاة (قوله هنا) أي فيما لو وقع فيه نجس الخ (لانهم) أي فيما لو وجد فيه وصف الخ (قوله بما ذكرته) أي بعدم الحكم بالنجاسة في الثانية (قوله بل ذاك أولى) أي بالحكم بالنجاسة وقوله لتحقق الخ غلة لا لولية فيما مر (قوله لما زالت) أي النجاسة ذاتا وانرا وهو التغير (قوله فلم يؤثر عودها) أي النجاسة أي سببها وهو التغير على الاستخدام او على حذف المضاعف (قوله ان لا نجاسة ثم) أي في قرب ما وجد فيه وصف الخ (قوله ليعرف طعم الماء وريحه) أي

في عدم الظهور نظر (قوله وب تفسير التقريب ثم الخ) كان مراده بالتقريب ثم ما لزوم من تعيين التقريب في رطلين إذ يلزم من ذلك التحديد بخمسائة إلا رطلين (قوله من انحصار المؤثر) أي بخلاف

وما يصرح بما ذكرته ما مر في عود التغير ولا نجاسة بل ذاك أولى من هذا لتحقق النجاسة وتأثيرها أو لا لكن لما زالت وضعف تأثيرها فلم يؤثر عودها فاذ لم يؤثر عود المتحقق قبل فاولى ما لم يتحقق اصلا فان قلت يمكن حمل كلام البغوى على ما اذا علم ان لالنجاسة ثم يحتمل تروحه بها قلت يمكن وبؤيده قولهم لورأى في فراشه او ثوبه منيا لا يحتمل انه من غير لزمه الغسل وقولهم لورأى المتوضى على راس ذكره بل لا لا يحتمل انه من غير لزمه الوضوء وقولهم شرعت المضمضة والاستنشاق ليعرف طعم الماء ويحوي يؤخذ بما ذكره في المنى ويعرف

وعلى رأس الذكر أنه لو وقع في ماء كثير نجس وظاهر فتغير فان احتمل أنه من (١٠٣) أحدهما فقط ومنه أن يكون

النجس لو فرض وحده  
لغير فله حكمه وإن شك  
فان ترتبا في الوقوع  
وتأخر التغير عنهما استنداه  
إلى الثاني أخذنا من مسألة  
الطبيعة وإن وقعا معا أو مرتبا  
ولم يعلم ذلك لم يؤثر لأن  
الأصل طهارة الماء هذا  
ما يظهر في هذه المسئلة ووقع  
في الخادم وغيره ما يخالفه  
فأحذره ولو خلطهما قبل  
الوقوع تنجس لأن التغير  
بالتنجس كالنجس ومن ثم  
قال في المجموع ان دخان  
النجاسة والمتنجس حكمهما  
واحد أى خلافا لمن فرق  
لمدرك يخص هذه نعم ان  
خالط النجس ماء واحتجنا  
للفرض بان وقع هذا  
الختلط فيما يوافقه فرضنا  
التغير النجس وحده لأن  
الماء يمكن طهره أو ما نعا  
فرضنا السك لأن عين  
الجميع صارت نجسة لا يمكن  
طهرها كما هو ظاهر (ولو  
اشتبه) على من فيه اهلية  
الاجتهاد في ذلك المشتبه  
بالنسبة لنحو الصلاة ولو  
صليا ميازا كما هو ظاهر (ماء)  
او تراب وذكروه لأن الكلام  
فيه وإلا فسيعلم بما سئد كره  
في شروط الصلاة أن الثياب  
والاطعمة وغيرها سواء  
اختلط ماله بماله أم بالغيره  
يجوز الاجتهاد فيها وظاهر  
أنه لا يعتد فيها بالنسبة لنحو

ويعرف بهما النجاسة لأنها قد تعرف بهما أحيا نا (قوله وعلى رأس الذكر) أى وفي البلب على رأس الذكر  
(قوله من أحدهما فقط) أى ولا يحتمل أنه من الآخر فقط ولا معه سم أى بان يناسب التغير بوصف ذلك  
الأحد فقط (قوله ومنه) أى من احتمال كون التغير من أحدهما فقط بعينه (قوله لو فرض وحده لغير)  
أى بان وقعا معا كرى أى وتوافقا في الصفة (قوله من مسئلة الطبيعة) أى الآتية قبيل قول المصنف وتغير  
ظنه لم يعمل بالثاني (قوله حكمه) أى فذلك الماء حكم ذلك الأحدهما من الطهارة أو النجاسة (قوله هذا) أى  
التفصيل المذكور وروى في هذه المسئلة أى فيما لو وقع في ماء كثير الخ (قوله ولو خلطهما قبل الوقوع) أى  
خلط الظاهر بالنجس قبل وقوعهما في الماء تنجس أى الماء الكثير المتغير بوقوعهما بعد الاختلاط (قوله  
لأن التغير بالمتنجس الخ) يؤخذ منه التصوير بما إذا كان الاختلاط بنجس الظاهر فيخرج ماله كانا جافين  
فلتأمل فيه سم (قوله كالنجس الخ) أى كالتغير بالنجس أى كما تقدم (قوله فيما يوافقه) أى فى الماء الكثير  
الذى يوافقه بخلاف المانع مطلقا والماء القليل فان كلا يتنجس بمجرد وقوع الختلاط بالنجس فيه وإن لم  
يتغير كما سم (قوله أو ما نعا فرضنا السك) انظر هذه مع ما تقدم عند قول المصنف فان غيره فنجس عن  
فتوى شيخنا الشهاب الرملى سم أى من أنه يفرض في الاختلاط بالمائع أيضا النجس وحده لأن المائع ليس  
نجسا حتى يقدر مخالفا (قوله على من فيه) إلى قوله إذ خصال الخير في النهاية لا أقوله وظاهر إلى المتن وقوله  
ولم يبلغ إلى وجوازا وقوله طاهرا (قوله في ذلك المشتبه) متعلق بالاجتهاد وقوله بالنسبة الخ متعلق باهلية  
الخ (قوله لنحو الصلاة) كالطواف وحل التناول (قوله ولو صليا) أى مجنونا فافق ومن يميز اقوا بالبحث  
لم يبق فيه حدة تغير اخلاقه وتمنع من حسن تصرفه ع ش (قوله وذكروه) أى خص الماء بالذكركرسم ونهاية  
أى ولم يذكركر مع التراب مع اشتراكه معه في الطهورية رشيدى (قوله يجوز الاجتهاد الخ) خبر ان  
الثياب الخ (قوله وظاهر أنه لا يعتد فيها الخ) قضيته أنه لا يشترط فيه الرشد فيصح الاجتهاد فيه من المجبور  
عليه بسفه وقديمه لأن السفه ليس من اهل التملك فهو كالصبي وعليه فلو اجتهده كلفان في ثوبين واتفقا في  
اجتهادهما على واحد فينبغى أنه إن كان في يدهما صدق صاحب اليد وإن لم يكن في يد واحد منهما وقف  
الأمر إلى اصطلاحهما على شىء وإن كان في أيديهما جعل مشتركا ثم ان صدقنا صاحب اليد سلم الثوب له  
ويبقى الثوب الآخر تحت يده إلى أن يرجع الآخر ويصدق في أنه له كمن أقر بشىء لمن يشكره ولو ظن أن  
مسلكه ما في يد غيره فالأقرب أنه يتصرف فيما بيده على وجه الظفر لمنع من وصوله إلى حقه يظنه بسبب منع  
الثاني منه ع ش وسياق في مبحث اشتباه ماء وماء ورد ما يتعلق بذلك (قوله لنحو الملك) أى كالاتفاق  
والاختصاص (قوله أى طهور) إلى قوله إذ خصال الخير في المغنى لا أقوله بعد تلفهما (قوله أى طهور)  
كان المناسب لقوله الآتى طاهر أو طهور الإبدال أى باو (قوله ليوافق الخ) علة للتفسير قول المتن (بنجس)

غير المؤثر لا ينحصر في أحدهما التحققة أيضا فنحو الحرارة والبرودة (قوله من أحدهما فقط) أى ولا  
يحتمل أنه من الآخر فقط ولا معه (قوله لأن التغير بالمتنجس كالنجس) يؤخذ منه التصوير بما إذا كان  
الاختلاط بنحو الظاهر فيخرج ماله كانا جافين فيه (قوله أو ما نعا فرضنا السك) انظر هذه مع ما تقدم عند  
قوله فان غيره فنجس عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولو اشتبه ماء طاهر بنجس الخ) في شرح العباب  
لو حصل له رشاش من أحد الاناءين لم ينجس ثوبه للشك كما لو اصابه نقط ثوب تنجس بعضه واشتبهه وفاق  
بطلان الصلاة بلبس بعضه بأنه يشترط فيها ظن الطهارة وهو منتف هنا ولو اجتهد وظن نجاسة ما اصابه  
الرشاش منه فكذلك على الوجه لأن النجاسة لا تثبت بغلبة الظن وإنما امتنع استعمال ما غلب على ظنه  
نجاسته لأنه ان استعماله في حدث لم يمكن الجزم بالنية أو في خبث فهو محقق فلا يزول بشكوك فيه الخ اه  
وقوله وهو منتف هنا قد يمنع إطلاق إنتفاته إذ قد يظن الطهارة وما ذكره من الفرق قد يقتضى عدم صحة  
الصلاة فيما حصل له الرشاش المذكور وان لم ينجسه وذلك بما يضعف فائدة عدم الحكم بتنجسه لا يقال يلزم  
صحة الصلاة هنا ويفرق بين ما اصابه الرشاش هنا والمتنجس بعضه المشتبه حيث بطلت الصلاة بلبس بعضه ان

الملك باجتهاد غير المكلف (طاهر) أى طهور ليوافق قوله وظاهر إلى آخره (بنجس)

أى بقاء أو تراب نجس مغنى ونهاية (قوله أى متنجس) أى بدليل أو ماء و بول الخ سم (قوله أو بمستعمل) أى بقاء أو تراب مستعمل مغنى ونهاية (قوله وان قل الخ) أى حيث كان الاشتباه فى محصور ع ش (قوله بان يبحث الخ) متعلق باجتهاد وتصوير له (قوله ولم يبلغا) أى المشتبهان (بالخاط قلتن) أى بلا تغير مغنى (قوله تيمم) الأوجه خلافه وان ضاق الوقت نهاية اه سم ووافق المغنى الشارح كما يأتى (قوله بعد تلفهيا) هذا يقضى ان يصير الاتلاف ولو بصب أحدهما فى الآخر مطلوباً ولا تخلو عن شئ فليتأمل سم ولعل لهذا أسقط المغنى قيد بعد تلفهيا كما نبهنا (قوله ان وجد الخ) أى أو بلغ الماء أن قلتن بالخاط بلا تغير مغنى (قوله طاهرا) قد نبهنا فيه تفسيره طاهراً بظهوره لعل لهذا إسقاطه النهاية والمغنى كما نبهنا (قوله بعض الشراح) عبارة النهاية والمغنى الولي العراقى لكنهما رجها ضعفاً ما قاله بتوجيه غير توجيه الشارح (قوله يصدق) أى على كل منها نهاية (قوله كذلك) أى كتحصيل الخير (قوله اذ خصال الخير انحصرت الخ) ان اراد ان الواجب الخير لا يتحقق الا حيث كانت الخصال منحصرة بالنص ومقصود لذاتها كما هو ظاهر هذا الكلام فهو ممنوع محتاج الى سند صحيح و اوضح من كلام الأئمة بل اطلاقهم وتعريفهم الواجب الخير يدل على انه لا فرق وان لم يرد ذلك فلا يجدى ما ذكره شيئاً فى مطلوبه فليتأمل سم على حجج اه ع ش (قوله تعينت) أى وسيلة الاجتهاد وقوله فى هذا أى الاجتهاد (قوله بل لا يصدق عليه حد الوسيلة) قد يقال ان اراد الوسيلة فى الجملة فنحن الصدق ممنوع او على التعيين لم يفد المطلوب وكذا قوله فلم يجب اصلاً ان اراد لم يجب مطلقاً فهو ممنوع او على التعيين لم يفد المطلوب فتمامه بعد بسطه فى رد كلام الولي العراقى نصها ويمكن توجيه كلامه بانه واجب عند ارادة استعمال أحد المشتبهين اذ استعمال أحدهما قبله غير جائز لبطان طهارته فيكون متلبساً بعبادة فاسدة وحينئذ فلا تنافى بين من غير بالجواز والوجوب لان الجواز من حيث ان له الاعراض عنهما والوجوب من حيث قصده ارادة استعمال أحدهما اه ولم يرتض غش بتوجيه

أى متنجس أو بمستعمل (اجتهد) وان قل عدد الطاهر كواحد فى مائة بان يبحث عن اماره يظن بهما يقتضى الاقدام والاحجام وجوباً مضيقاً بضيق الوقت وموسماً بسعته ان لم يجد غير المشتبهين ولم يبلغا بالخاط قلتن فان ضاق الوقت عن الاجتهاد تيمم بعد تلفهيا وجواز ان وجد طاهراً أو طهوراً ييقن وزعم بعض الشراح وجوبه هنا أيضاً مستدلاً بان كلا من خصال الخير يصدق عليه انه واجب ليس فى محله لان ما هنا ليس كذلك اذ خصال الخير انحصرت بالنص وهى مقصودة لذاتها والاجتهاد وسيلة للعلم بالطاهر فان لم يجد غير المشتبهين تعينت كسائر طرق التحصيل وان وجد غيرهما لم تنحصر الوسيلة فى هذا بل لا يصدق عليه حد الوسيلة حينئذ فلم يجب أصلاً

سلم يتيقن نجاسته بخلاف ما اصابه الرشاش لانا نقول ليس المطلوب الفرق بين ما اصابه الرشاش والمتنجس بعضه المشتبه بل بين صحة الصلاة مع مصاحبة الاول وعدم صحتها مع مصاحبة ما لا فى المشتبه المذكور وقد يتجه منع بطلان الصلاة بمجرد لمس بعض المشتبه وان بطلت الصلاة عليه وحينئذ فيتجه صحة الصلاة مع اصابه الرشاش وبفرق بان المشتبه محقق النجاسة فبطلت الصلاة عليه بخلاف ما مسه وبخلاف الرشاش فان كلا غير محقق النجاسة فلم تبطل معه واعلم ان كلامهم على المسئلة الاتية وهى قولهم فان تركه وتغير ظنه لم يعمل بالثانى على النص صريح او كالصريح فى صحة صلاته مع ما اصابه من الماء الذى استعمله او لامع احتمال ان يكون هو التجسس فهذا يدل على الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة ما اذا تنجس بعض الثوب فاشتباه وان الصلاة صحيحة مع اصابه ما استعمله او لاثم تغير ظنه وعلى ما اصابه الماء الاول فليتأمل فانه قد يفرق بانه استعمله مع اجتهاد اذ اه الى طهارته ولا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد بخلاف ما نحن فيه (قوله وذكره) أى خصه بالذكر (قوله أى متنجس) أى بدليل أو ماء و بول الخ (قوله فان ضاق الوقت عن الاجتهاد تيمم) ذكر مثل ذلك فى الاجتهاد فى القبلة الا فى قال عقب المتن الا فى فيها وان تحير لم يقل فى الاظهر وصلى كيف كان مانصه وكذا الوضوء الوقت عن الاجتهاد اه والوجه خلافه فيهما (قوله تيمم) الأوجه خلافه فيجتهد وان ضاق شرح مر (قوله بعد تلفهيا) هل يقتضى ان يصير الاتلاف ولو بصب أحدهما فى الآخر مطلوباً ولا تخلو عن شئ فليتأمل (قوله ليس فى محله) بل هو والله فى محله وقوله اذ خصال الخير الخ ان اراد ان الواجب الخير لا يتحقق الا حيث كانت الخصال منحصرة بالنص مقصودة لذاتها كما هو ظاهر هذا الكلام فهو ممنوع محتاج الى سند صحيح و اوضح من كلام الأئمة بل اطلاقهم وتعريفهم الواجب الخير يدل على انه لا فرق وان لم يرد ذلك فانه لا يجدى ما ذكره سبباً فى مطلوبه فليتأمل فان الحق ان جميع ما احتج به بجر دعوى لا مستند لها صحيحاً (قوله بل لا يصدق عليه حد الوسيلة الخ) قد يقال ان اراد الوسيلة فى الجملة فنحن الصدق ممنوع او على التعيين لم يفد المطلوب وقوله لم يجب ان اراد لم يجب مطلقاً فهو ممنوع او على التعيين لم يفد المطلوب فتمامه ولا تغتربما

المذكور راجعه (قوله بالاجتهاد الخ) عبارة النهاية بامارة تدل على ذلك كاضطراب أو رشاش أو تغير أو قرب كلب اه زاد المغنى فيغلب على الظن نجاسة هذا وطهارة غيره وله معرفة ذلك بذوق احد الانامين لا يقال يلزم منه ذوق النجاسة لان الممنوع ذوق النجاسة المتيقنة نعم يمنع عليه ذوق الانامين لان النجاسة تصير متيقنة كما افاده شيخى وان خالف في ذلك بعض العصريين اه وبأى عن النهاية ما يوافق هذه الزيادة وقوله بعض العصريين قال البصرى هو الشيخ ناصر الدين الطبرلاوى اه قول المتن (طهارته) أى طهوريته مغنى (قوله فلا يجوز) الى قوله كمالوا اجتهد فى المغنى والنهاية (قوله فان فعل الخ) اى فان هجم وأخذ أحد المشتبهين من غير اجتهاد وتطهر به لم تصح طهارته وان بان الخ لتلاعبه مغنى (قوله ثم بان خلافه) اى لا يجوز له العمل بالاول (قوله بما فى نفس الامر) اى ولو بالظن بشرط عدم تبين الخلاف سم (قوله وسيأتى) الى المتن حكاه ع ش عن الشارح واقره (قوله وسيأتى) اى فى شرح فان تركوه وقوله منه اى مما سيأتى (قوله المجنونة) اى او الممتنعة من الغسل ليحل له وطؤها وقوله به أى بما ظن طهارته باجتهاده (قوله اى طهور اخره) الى قوله ومن ثم فى المغنى (قوله غير المشتبهين) قضيته ان المشتبهين لو بلغا بالخطا قلتين بلا تغير لم يجر هذا الوجه فليراجع سم (قوله كما افاده كلامه) لعله باطلاقة سم اى فينصرف الى الكامل ويحتمل بتسكيره على قاعدة إعادة الشئ نسكرة وقال السكردى وهو قوله بيقين اه (قوله خلافا لمن اعترضه) اى بانه وجود المشتبهين فقط قادر على طاهر بيقين وهو احداهما فلا بد من زيادة قيد التعمين واجاب غير الشارح بان المبهم غير مقدور على استعماله بصرى عبارة المغنى فان قيل كان ينبغى للبصيف أن يقول على طاهر معين فان أحد المشتبهين طاهر بيقين أجب بأنه لا حاجة الى ذلك وإن كان طاهراً بيقين لا يقدر عليه وقد فرض المصنف الخلاف فيما إذا قدر على طاهر بيقين اه ولعل هذا الجواب هو مراد الشارح خلافا لما مر عن البصرى من انه غيره قول المتن (بيقين) كان كان على شط نهر فى استعمال الماء أو فى صحراء فى استعمال التراب مغنى (قوله فلا يجوز له الاجتهاد الخ) بل يستعمل المتيقن نهاية (قوله كالقبلة) اى إذا حصل تيقنهما بالفعل بخلاف إمكان حصوله بنحو الصعود فلا يمنع الاجتهاد على ما يعلم مما يأتى فى محله سم عبارة المغنى كمن بمكة ولا حائل بينه وبين الكعبة اه زاد النهاية ولكن كان فى ظلمة او كان أعمى أو حال بينه وبينها حائل حادث غير محتاج اليه اه (قوله بانها فى جهة الخ) وبان الماء مال وفى الاعراض عنه تفويت مالية مع إمكانها بخلاف القبلة مغنى (قوله فطلبها الخ) اى إذا قدر عليها مغنى (قوله ومن ثم الخ) ظاهر صنيعة ان المشار اليه مخالفة الماء ونحوه للقبلة ويحتمل انه الرد وعلى كل فى هذا تفرع الشئ على نفسه عبارة النهاية والمغنى عقب قول الشارح وجوز ان قدر الخ إذا العدول إلى المظنون مع وجود المتيقن جائز لان بعض الصحابة كان يسمع الخ (قوله هذا) اى الرد المؤيد بأفعال الصحابة رضى الله تعالى عنهم (قوله هذا الوجه) اى القيل (قوله ثم رايته) اى النذب وقال السكردى اى المصنف اه (قوله فيما مر) الى قوله ولو لاختلاف بصيرين فى النهاية إلا قوله وإنما جاز إلى فان فقدو كذا فى المغنى إلا قوله اى ولو الى إذا تحير قول المتن (والاعمى كبصير) ولو اجتهد فاداه اجتهداه إلى طهارة أحد الانامين فاخبره بصير بجهته بخلافه فهل يقلد لانه اقوى إدراكا منه او لا اخذا باطلاق قولهم المجتهد لا يقلد مجتهدا فيه نظر والا قرب الاول لكن ظاهر كلامهم الثانى ويوجه بان الشخص لا يرجع إلى قول غيره إذا خالف ظنه فالولى أن لا يرجع إلى ما يخبر عن شئ مستند للإمارة ومع ذلك فالأقرب معنى الاول لكن مجرد ظهور المعنى لا يقتضى العدول عما اقتضاه اطلاقهم فالواجب اعتناؤه ع ش بخذف (قوله فيما مر فيه) اى من جواز الاجتهاد عند الاشتباه لا مطلقا

زخرفه فانه لا أساس له (قوله فتأمل) تأملناه فلم نجد له حاصلا (قوله بما فى نفس الامر) أى ولو بالظن بشرط عدم تبين الخلاف (قوله غير المشتبهين) قضيته انه لو كان المشتبهين بأن كان لو خططهما بلغا قلتين من غير تغير لم يجر هذا الوجه فليراجع (قوله كما افاده) لعله باطلاقة (قوله كالقبلة) أى إذا حصل تيقنهما بالفعل بخلاف



فلا يرد الخ بصرى (قوله ولولا عى الخ) قيد الروض بالبصير ووجهه في شرحه سم ووافقه المغنى (قوله إذا تحير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرفعة وإنما يقبل التحير إذا ضاق الوقت ولا صبروا عاذا لاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الاتى في التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره افضل برده لانهم نظروا ثم إلى الحالة الراهنة دون ما ياتى وان تيقنه فليتنظر إلى ذلك هنا بالاولى لانه وان صبروا اجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه سم وعش (قوله بخلاف البصير) أى فليس له التقليد بصرى (قوله وحرمة ذوق النجاسة) عبارة النهائية وما تقرر من جواز الذوق هو ما قاله الجمهور وهو المعتمد وما نقله في المجموع عن صاحب البيان من منع الذوق لاحتمال النجاسة ممنوع إذ محل حرمة ذوقه عند تحققها ويحصل بذوقها وهنا لم يتحققها اه قال عش أى فاذا ذاق أحدهما لا يجوز له ذوق الآخر ويصرح بذلك قول سم على المنهج فلو ذاق أحدهما فهل له ذوق الآخر اعتمد الطبرلاوى أن له ذلك واعتمد الجلال الرملى المنع اه أقول فلو خالف وذاق الثانى وظهر له انه الطاهر عمل به وان لم يظهر له فهو متحير في تيمم بعد تلفها او تلف أحدهما ويجب غسل فمه لتحقيق نجاسته اه بخذف وقوله واعتمد الجلال الرملى أى والمغنى كما مر (قوله مختص) الاولى التانيث (قوله إنما جازله) أى للاعى (قوله تلك الحواس) أى نحو لمس الخ (قوله فيما إذا تحير الخ) هل يشترط ضيق الوقت كما في نظيره من القبلة أو يفرق لوجود البدل هنا الفرق أو وجه كما في شرح العباب سم (قوله ويتيمم الخ) أى بعد تلف الماء وسينفذ فلا إعادة عليه كما يعلم بما ياتى عش (قوله ويظهر ضبط الخ) ينبغى ان توهمه بحد الغوث و تيقنه بحد القرب سعى اليه وان تيقن عدمه فيهما فلا سعى اخذا بما ياتى في التيمم وهذا الشبهة من الجملة لانها من المقاصد وهما من الوسائل ثم رابت الشارح رحمه الله تعالى بحث في باب النجاسة فيما لو فقد نحو صابون مما يتوقف عليه إزالة النجاسة أنه يطالبه بحد الغوث أو بحد القرب أى على التفصيل وهذا يؤيد ما بحثته هنا بل ما ذكرته ان نسب بالتيمم من ذلك إذا فرض في مسئلتنا ان فقدته يحمل على العدول إلى التيمم بخلاف ذلك فان التيمم لا يكون بدلا عن إزالة النجاسة وان تناسبا في ان كلا منهما شرط لصحة الصلاة بصرى ونقل عن الشوبرى ما يوافقه ويوافقه ايضا قول الحلبي على المنهج مانصه قوله فان لم يجد من يقلده أى في حد القرب وقيل في محل يلزمه السعى اليه في الجملة لو أقيمت فيه اه (قوله لم يترجح أحدهما) زائد على شرح الروض وهو يفيد انه إذا لم يترجح أحدهما عنده لا يقلد واحدا منهما وكذا يفيد قوله الاتى قبيل او وما وردوا واختلف عليه اثنان ولا مرجح قال في شرح الارشاد اما إذا اعتقد ارجحية أحدهما فانه يجب عليه تقليده كما بحثه في الاسعاد وفي شرح العباب ما يؤيده سم بخذف (قوله لنحو انقطاع ريحه) عبارة النهائية ونحوه انقطعت رائحته اه وعبارة المغنى أو نحوه كان انقطعت رائحته اه قول المتن (لم يجتهد على الصحيح) أى للطهارة فلو اجتهد للشرب جازله الطهارة بعد ذلك بما ظنه ماء قاله

فلا يرد الخ بصرى (قوله ولولا عى الخ) قيد الروض بالبصير ووجهه في شرحه سم ووافقه المغنى (قوله إذا تحير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرفعة وإنما يقبل التحير إذا ضاق الوقت ولا صبروا عاذا لاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الاتى في التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره افضل برده لانهم نظروا ثم إلى الحالة الراهنة دون ما ياتى وان تيقنه فليتنظر إلى ذلك هنا بالاولى لانه وان صبروا اجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه سم وعش (قوله بخلاف البصير) أى فليس له التقليد بصرى (قوله وحرمة ذوق النجاسة) عبارة النهائية وما تقرر من جواز الذوق هو ما قاله الجمهور وهو المعتمد وما نقله في المجموع عن صاحب البيان من منع الذوق لاحتمال النجاسة ممنوع إذ محل حرمة ذوقه عند تحققها ويحصل بذوقها وهنا لم يتحققها اه قال عش أى فاذا ذاق أحدهما لا يجوز له ذوق الآخر ويصرح بذلك قول سم على المنهج فلو ذاق أحدهما فهل له ذوق الآخر اعتمد الطبرلاوى أن له ذلك واعتمد الجلال الرملى المنع اه أقول فلو خالف وذاق الثانى وظهر له انه الطاهر عمل به وان لم يظهر له فهو متحير في تيمم بعد تلفها او تلف أحدهما ويجب غسل فمه لتحقيق نجاسته اه بخذف وقوله واعتمد الجلال الرملى أى والمغنى كما مر (قوله مختص) الاولى التانيث (قوله إنما جازله) أى للاعى (قوله تلك الحواس) أى نحو لمس الخ (قوله فيما إذا تحير الخ) هل يشترط ضيق الوقت كما في نظيره من القبلة أو يفرق لوجود البدل هنا الفرق أو وجه كما في شرح العباب سم (قوله ويتيمم الخ) أى بعد تلف الماء وسينفذ فلا إعادة عليه كما يعلم بما ياتى عش (قوله ويظهر ضبط الخ) ينبغى ان توهمه بحد الغوث و تيقنه بحد القرب سعى اليه وان تيقن عدمه فيهما فلا سعى اخذا بما ياتى في التيمم وهذا الشبهة من الجملة لانها من المقاصد وهما من الوسائل ثم رابت الشارح رحمه الله تعالى بحث في باب النجاسة فيما لو فقد نحو صابون مما يتوقف عليه إزالة النجاسة أنه يطالبه بحد الغوث أو بحد القرب أى على التفصيل وهذا يؤيد ما بحثته هنا بل ما ذكرته ان نسب بالتيمم من ذلك إذا فرض في مسئلتنا ان فقدته يحمل على العدول إلى التيمم بخلاف ذلك فان التيمم لا يكون بدلا عن إزالة النجاسة وان تناسبا في ان كلا منهما شرط لصحة الصلاة بصرى ونقل عن الشوبرى ما يوافقه ويوافقه ايضا قول الحلبي على المنهج مانصه قوله فان لم يجد من يقلده أى في حد القرب وقيل في محل يلزمه السعى اليه في الجملة لو أقيمت فيه اه (قوله لم يترجح أحدهما) زائد على شرح الروض وهو يفيد انه إذا لم يترجح أحدهما عنده لا يقلد واحدا منهما وكذا يفيد قوله الاتى قبيل او وما وردوا واختلف عليه اثنان ولا مرجح قال في شرح الارشاد اما إذا اعتقد ارجحية أحدهما فانه يجب عليه تقليده كما بحثه في الاسعاد وفي شرح العباب ما يؤيده سم بخذف (قوله لنحو انقطاع ريحه) عبارة النهائية ونحوه انقطعت رائحته اه وعبارة المغنى أو نحوه كان انقطعت رائحته اه قول المتن (لم يجتهد على الصحيح) أى للطهارة فلو اجتهد للشرب جازله الطهارة بعد ذلك بما ظنه ماء قاله

إمكان حصوله بنحو الصعود فلا يمنع الاجتهاد على ما يعلم بما ياتى في محله (قوله أى ولولا عى الخ) قيد الروض بالبصير ووجهه في شرحه (قوله إذا تحير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرفعة وإنما يقبل التحير إذا ضاق الوقت ولا صبروا عاذا لاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الاتى في التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره افضل برده لانهم نظروا ثم إلى الحالة الراهنة دون ما ياتى وان تيقنه فليتنظر هنا إلى ذلك بالاولى لانه إن صبروا اجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه وأقول سيأتى في فصل استقبال القبلة عند قول المصنف فان تحير لم يقلد في الاظهر وصلى كيف كان في هامش قوله وصلى كيف كان عن الامام والشيخين تقييده بما إذا ضاق الوقت لكن ما استدلل به من مسألة التيمم المذكورة يؤيد الفرق لان البدل موجود هنا وفيها لا هناك (قوله ويتيمم فيما إذا تحير الخ) هل شرطه ضيق الوقت كما في نظيره من القبلة أو يفرق لوجود البدل هنا الفرق أو وجه في شرح العباب ولو اختلف عليه القبلة اخذ بقول واحد إذ لا بدل لها بخلافه هنا وسيأتى انه لا يتعين الا وثق الا علم اه (قوله لم يترجح أحدهما) هذا القيد زائد على شرح الروض وهو يفيد انه إذا لم يترجح أحدهما عنده لا يقلد واحدا منهما وكذا يفيد قوله الاتى قبيل او وما وردوا واختلف عليه

ولا نظرا لصله لاستحالة الى حقيقة اخرى مغايرة للماء اسما وطبعه بخلاف الماء المتنجس (١٠٧) فاندفع تفسير الزركشي له بإمكان رده

للطهارة بوجه وهو في الماء  
يمكن بمكانه دون البول  
انتهى على ان فيه غفلة  
عن قولهم لو كان مع جمع  
ماء كثير لا يكفهم إلا ببول  
يستملك فيه ولا يغيره  
لا يستهلا كدبه لو مهم خطابه  
قيل له الاجتهاد هنا الشرب  
ما يظن طهارته وهو غفلة  
عمما يأتي في نحو خمر وخل ولبن  
اتان ولبن ما كول (بل) هنا  
وفيما يأتي انتقالية لا البطالية  
كاهو الاكثر فيها ومن ثم  
قال جمع محققون لم يقع  
الثاني في القرآن لانه في  
الاثبات إنما يكون من باب  
الغلط فزع ابن هشام ان  
هذا هو غير صحيح (بخطان)  
عطف على جملة لم يجتهدوا  
يصبان او يصب من احدهما  
في الآخر واحتمال انه  
صب من الطاهر فهو باق  
على طاهرته ليس اولى  
من ضده فلم ينظر اليه على  
ان المدار على ان لا يكون  
معه ظهور بيقين وبذلك  
الصب لا يبقى معه ظهور  
بيقين فلا اشكال اصلا  
وبهذا اعني جعلهم من التلّف  
صب شيء من احدهما في  
الآخر يتايد قول القمولى  
كالرافعي يشترط لجواز  
الاجتهاد ان لا يقع من احد  
المشتبهين شيء في الآخر  
لتنجس هذا بيقين فزال  
التعدد المشترك كما سيأتي  
انتهى نعم تعليقه غير صحيح

الماوردي واعتمده طب و مر ورده حج سم على المنهج وسيأتي في الشارح مر ما يعلم أن جوازه  
للشرب لم يقله الماوردي وإنما بحثه الاذرعى وان الشارح مر موافق لحج في منع الاجتهاد وهذا محله  
عند الاختيار فلو اضطر للشرب كان له الهجوم والشرب من احدهما بدون الاجتهاد ومثل ذلك ما لو اختلفا  
باوائى البلد واشتبه فيما خدما شاء الى ان يبقى واحدا وله الاجتهاد في هذه الحالة إذ لا مانع منه غش (قوله) ولا نظرا  
لاصله) اى الى ان اصله ماء (قوله) لاستحالة الخ) اى لان المراد بقولهم له اصل في التطهير عدم استحالة عن  
خلقه الاصلية كالتنجس والمستعمل فانهم لم يستحيلوا عن اصل خلقتهم الى حقيقة اخرى بخلاف نحو  
البول وماء الورد فان كلا منهما قد استحال الى حقيقة اخرى نهاية وإيعاب (قوله) فاندفع) اى بتفسيرى  
قولهم له اصل في التطهير بعدم استحالة الى حقيقة اخرى الخ تفسير الزركشي له اى لقولهم المذكور وقوله  
وهو اى الرد (قوله) على ان فيه) اى تفسير الزركشي (قوله) عن قولهم لو كان الخ) اى الدال على امكان  
ما ذكر في البول ايضا فليتامل سم (قوله) قيل له الاجتهاد الخ) سيأتي عن النهاية نقله عن بحث الاذرعى  
مع رده (قوله) عما يأتي) اى فى التنبيه (قوله) بل هنا وفيما يأتي انتقالية) كذا فى المحلى والنهاية والمغنى (قوله)  
كاهو) اى الانتقال (قوله) لانه فى الاثبات إنما يكون) قد يكون الا بطل بيل لا بطل قول نحو الكفار فلا  
محذور في وقوعه في القرآن سم (قوله) ان هذا الخ) اى قول الجميع (قوله) عطف على جملة لم يجتهد) بناء على  
ما قال ابن مالك ان بل لعطف الجمل فسقط بذلك ما قيل ان الصواب حذف النون لانه مجزوم بحذفها عطف على  
يجتهد لكن الاصح خلاف ما قاله ابن مالك إذ شرط العطف ببل افراد معطوفها اى كونه مفردا فان تلاها  
جملة لم تكن عاطفة بل حرف ابتداء مجرد لا اضطراب نهاية زادا للمغنى ولا يجوز عطف يخطان على يجتهد وان  
يقر بحذف النون كما قاله بعض الشراح لفساد المعنى إذ يصير التقدير بل لم يخطا اه (قوله) او يصبان الخ)  
عطف على يخطان (قوله) او يصب من احدهما الخ) اى وان كان المصوب قدرا لا يدركه الطرف ومحل  
العفو عن ذلك إذ لم يكن بفعله كما تقدم عش (قوله) على ان المدار) اى مدار صحة التيمم وقول الكردى اى  
مدار التلّف سبق قلم (قوله) فلا اشكال) اى على جعل الصب من احدهما فى الآخر من انواع التلّف (قوله)  
يشترط لجواز الخ) قد يقال هلا جاز الاجتهاد حينئذ وفائدة انه قد يظهر ان ما صب منه فى الآخر هو الطاهر  
فلا يستعمله فلم يمنع الاجتهاد سم (قوله) نعم تعليقه غير صحيح) اقول بل هو صحيح فان الاشارة بهذا الى المصبوب  
فيه وهو نجس بيقينا لانه ان كان النجس فظاهر او الطاهر فقد صب فيه من الآخر النجس وحينئذ فيسقط  
عن الاعتبار ولم يبق إلا انما واحد مشكوك فيه فاتضح صحة كلام هذين الامامين الجليلين بصري عبارة سم  
قد يقال اراد التعدد الخاص وقد يرشد الى ذلك الوصف بالمشترط ولعمري ان هذا الظاهر اه (قوله) وإنما  
الحق تعليقه) اى تعليل اشتراط جواز الاجتهاد بأن لا يقع من احدهما شيء فى الآخر بما ذكرته اى بأنه  
لا يبقى بذلك الصب معه ظهور بيقين (قوله) يشكل عليه) اى على ما قاله القمولى من اشتراط جواز الاجتهاد

اثنان ولا مر جرح قال فى شرح الارشاد ما إذا اعتقد رجعية أحدهما فانه يجب عليه تقليده كما بحثه فى الاسعاد  
وقد ينازع فيه ما يأتي فى نظيره من القبلة من ان تقليد الارجح اولى إلا ان يفرق اه ويمكن الفرق بانه لا بد  
للقبلة بخلاف ما هنا ثم رأت ما فى الحاشية الاخرى عن شرح العباب وهو يؤيد هذا الفرق وما يؤيده او  
يعينه انه لو جاز تقليد المرجوح لم يكن المرجح اثر فلم جاز تقليد المرجوح ولم يقلد المساوى فيما إذا لم يترجح  
احدهما كادل عليه كلامه فى الحاشية الاخرى بل قد يقال تقليد المساوى اولى من تقليد المرجوح فليتامل  
(قوله) عن قولهم الخ) اى الدال على امكان ما ذكر فى البول ايضا فليتامل (قوله) إنما يكون من باب الغلط)  
قد يكون الا بطل بيل لا بطل قول نحو الكفار فلا محذور في وقوعه فى القرآن (قوله) يشترط لجواز الاجتهاد  
الخ) قد يقال هلا جاز الاجتهاد حينئذ وفائدة انه قد يظهر ان ما صب منه فى الآخر هو الطاهر فيستعمله فلم  
منع الاجتهاد (قوله) فزال التعدد المشترك) اى وهو ما معه طهارة احدهما بيقين وحينئذ يصح التعليق  
(قوله) نعم تعليقه غير صحيح) قد يقال اراد التعدد الخاص وقد يرشد الى ذلك الوصف بالمشترط ولعمري ان

ولما ألحق تعليقه بما ذكرته فان قلت يشكل عليه ما فى زوائد الروضة وجرى عليه القمولى أيضا

نجسان إن كانت في الاول او الثاني إن كانت فيه فهو نجس يقينا فزال التعدد المشترك قلت يفرق بأن الاجتهاد هنا لحل التناول ولو في المائتين القليلين فكفى فيه لضعفه بعدم توقفه على النية التعدد صورة ليتناول الاول او يتركه ثم رأيت الفتى استشكل الاجتهاد في مسألة الروضة بان الثاني متيقن النجاسة وشرط الاجتهاد ان لا يتيقن نجاسة احدهما بعينه ثم اجاب عنه بقوله ولعل ذلك إذا جهل الثاني بعد ذلك أي حينئذ يجتهد ليظهر له الثاني من الاول ورأيتني في شرح العباب بسطت الكلام في ذلك فراجعه فانه مهم ومنه الجواب عن الاشكال المستلزم لتناقض القمولى بان الاجتهاد هنا إنما هو لبيان محل الفارة وكل من الاناء من المحتمل انه محلها فالجهد فيه باق على تعدده بخلافه ثم ونبه بالخلط على بقية انواع التلف فلا اعتراض عليه (ثم يتيمم) بعد نحو الخلط فلا يصح قبله هنا وفيها إذا تحير المجتهد أو اختلف اجتهاده أو غير ذلك كان تحير الاعمى ولم يجد من يقلده أو وجدته وتحير أو اختلف عليه لاثنا ولا مرجح لان معه ماء طاهرا يمين له قدرة على إعدامه

بأن لا يقع من أحدهما شيء في الآخر (قوله انه لو اغترف الخ) عبارة المغنى فرع لو اغترف من دينين في كل منهما ماء قليل أو مائع في إناء واحد فوجد فيه فارة ميتة لا يدري من اسمها هي اجتهد فان ظنهما من الاول واتحدت المغرفة ولم تغسل بين الاغترافين حكم بنجاسة ما و إن ظنهما من الثاني أو من الاول واختلفت المغرفة أو اتحدت وغسلت بين الاغترافين حكم بنجاسة ما ظاهرا فيه اه و اقره ع ش (قوله حينئذ) ضبب بينه وبين قوله وإن اتحدت المغرفة سم أي حين إذا اتحدت المغرفة أي ولم تغسل بين الاغترافين كما مر عن المغنى آنفا (قوله هنا) أي في مسألة زوائد الروضة (قوله ولو في المائتين القليلين) انظر هل هذا مناف لما قدمه آنفا من قوله وهو غفلة الخ (قوله فكفى فيه) أي في الاجتهاد هنا لضعفه أي حل التناول (قوله ليتناول الاول) أي ما في الاناء الاول ان ظن طهارته باجتهاد (قوله في مسألة الروضة) أي زوائد الروضة (قوله ولعل ذلك) أي جواز الاجتهاد في مسألة الروضة وقوله بعد ذلك أي الاغتراف من الدينين (قوله ليظهر له الثاني الخ) انظر ما فائدة ظهور ذلك إلا ان يقال قد يظهر له بدليل ان الفارة من الثاني من غير تعيين الثاني فيحتاج إلى تعيينه بالاغتراف بدليل سم (قوله عن الاشكال المستلزم الخ) وذلك هو قوله فان قلت يشكل الخ ووجه الاستلزام أن القمولى في ذلك جرى على ما في الروضة وقيل تبع الرافعي في أنه يشترط لجواز الاجتهاد ان لا يقع من احد المشتبهين شيء في الآخر كركدي (قوله لبيان محل الفارة) أي ثم إذا بان محلها وانه الثاني فينبغي ان يجوز استعمال الاول كركدي زاد سم وحينئذ يشكل منع الاجتهاد فيما إذا صلب من احدهما في الآخر بل كان ينبغي الجواز فر بما ظهر له ان النجس هو المصبوب فيه فيستعمل الآخر ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسي مال إلى الجواز ومنع قول شيخ الاسلام في شرح البهجة بمنع الاجتهاد إذا قطر من أحد الاناءين في الآخر سم (قوله بخلافه) ثم أي فيما إذا صلب من أحدهما شيء في الآخر (قوله فلا اعتراض عليه) يتأمل (قوله بعد نحو الخلط) إلى قوله وبه فارق في المغنى وإلى قوله لان النظر في النهاية ما يوافق (قوله بعد نحو الخلط) تفسير لثم (قوله فلا يصح) أي التيمم (قوله وبه فارق) أي بقوله لان معه ماء طاهرا الخ ع ش ومعلوم ان محط الفرق قوله له قدرة الخ (قوله لا نقطاع ربحه) إلى قوله وفيما إذا اشتبه في المغنى إلى قوله المانع إلى المامر (قوله واشتبه عليه ماء وماء ورد الخ) بقى ما لو وقع الاشتباه بين ثلاث أو ان ماء طهور وماء متنجس وماء ورد فهل يجوز الاجتهاد لنظر الماء الطهور والمتنجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماء الورد إليهما ولا احتمال أن يعادف ماء الورد كما لا يضر احتمال مصادفة الماء المتنجس أو لا يجوز الاجتهاد لان ماء الورد لا مدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفته وليس كمصادفته الماء المتنجس لان له اصلا في الطهورة بخلاف ماء الورد فيه نظر سم على حج أقول والا قرب الثاني ونقل عن شيخنا العلامة الشوبري ان الاقرب الاول وبقي ايضا ما لو وقع مثل ذلك في ماء طهور ومتنجس وبول والطاهر الا متنازع لفظ امر نجاسة البول وبقي ما لو تلف احدهما في المسئلة الاولى هل يجوز له الاجتهاد لاحتمال ان التالف المتنجس ام لا فيه نظر والا قرب الثاني ع ش أقول وكذا استقر الثاني في مسألة سم بعض المتأخرين بما نصه لكن قاعدة إذا اجتمع المانع والمقتضى غلب المانع على المقتضى تؤيد الثاني اه وقول ع ش ان التالف المتنجس لعل

هذا ظاهر (قوله وإن اتحدت) ضبب بينه وبين قوله حينئذ (قوله ليظهر له الثاني من الاول) انظر ما فائدة ظهور ذلك إلا ان يقال ظهر له بدليل ان الفارة من الثاني من غير تعيين الثاني فيحتاج إلى تعيينه بالاغتراف بدليل (قوله لبيان محل الفارة) أي وإذا بان محلها وانه الثاني فينبغي ان يجوز له استعمال الاول وحينئذ يشكل منع الاجتهاد فيما إذا صلب من أحدهما في الآخر بل كان ينبغي الجواز فر بما ظهر له ان النجس هو المصبوب فيه فيستعمل الآخر ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسي مال إلى الجواز ومنع قول شيخ الاسلام في شرح البهجة بمنع الاجتهاد إذا قطر من احدا الاناءين في الآخر (قوله واشتبه عليه ماء وماء ورد الخ) بقى ما لو وقع الاشتباه بين ثلاثة أو ان ماء طهور وماء متنجس وماء ورد فهل يجوز له الاجتهاد لنظر الماء الطهور والماء المتنجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماء الورد إليهما ولا احتمال ان يصادفه ماء الورد كما لا يضر احتمال

صوابه ماء الورد (قوله حينئذ) أي حين اذ وجد غيرهما قول المتن (توضا بكل مرة) ويعذر في عدم الجزم بالنية كذا نسيان إحدى الخس وان أمكنه الجزم بها بان يأخذ غرفة من كل منهما الخ وظاهر كلامهم أن ذلك جائز عند قدرته على ظهور يمينين وان كان مقتضى العلة كما قال في المجموع الامتناع كذا في المغني ونحوه في النهاية وهو مشكل بما سياتي في كلام الشارح فيما اذا اشتبه ظهور بمستعمل من عدم جواز التطهر بكل منهما الخ فإنه هنا قادر على الظهور بيمينين وثم انما يفيد الاجتهاد تحصيل ظهور بالظن ومع ذلك لم يغتفر واهل ثم هذه السكينة لعدم الجزم بالنية مع قدرته على الاجتهاد فتأمل بصري وباقى عن سم وعش رد ما سياتي في كلام الشارح ايضا وفي عش قوله لم مقتضى العلة أي قوله لم للضرورة كمن نسي صلاة من الخمس اه (قوله وان زادت الخ) خلافا لابن المقرئ في روضه نهاية عبارة المغني واستشكل الاسنوي وجوب الوضوء بالماء وماء الورد بما ذكره فيمن معه ماء لا يكفيه لوضوءه ولو كمله بما ع يستملك فيه كما ورد وغيره انه يلزمه التكميل بشرط ان لا يزيد ثمنه على ثمن القدر الناقص فكيف يجوزون هنا استعمال ماء كامل وماء ورد مثله وهو يزيد على ذلك فالصواب الانتقال الى التيمم واجيب عنه بجوابين الاول انه قدر هنا على طهارة كاملة بالماء وقد اشتبه وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وهناك لم يقدر الخ الثاني ان صورة المسئلة هنا في ماء ورد انقطع راحته وصار كلاما وذلك لا قيمة له غالبا او قيمته نافية بخلاف تلك ويؤخذ من ذلك انه لو زادت قيمته على ماء الطهارة لم يلزمه استعماله وتيمم كما جزم به ابن المقرئ في روضه اه (قوله المانع لا يراد الخ) فيه نظر سم وجهه ان الاشتباه لا يمنع من صحة ايراد العقد عليه فلو قال له بعثك هذا صح ويمكن حمل كلام الشارح على ما اذا قال له بعثك هذا الماء الورد وهو في هذه الحالة فلا يصح بشيشي (قوله ولا يجتهد فيهما) أي للطهارة كما يأتي بخلافه للشرب فيجوز ثم اذا فعل ذلك فظهر له الماء منهما تطهر به كما يأتي ايضا عش (قوله للماء) أي في شرح او ماء وبول لم يجتهد على الصحيح (قوله يقينا) زاد النهاية والمغني ثم يعكس ثم يتيمم وضوءه باحدها ثم بالآخر اه (قوله لا واجب للمشقة) جزم به النهاية والمغني كما مر (قوله لا يتوضا بكل منهما الخ) هذا ممنوع منعا واضحا بل كلام المجموع كالمذهب مصرح بالجواز كما بسطنا بيانه بها مش شرحه للعباب سم عبارة عش فرع اذا اشتبه المستعمل بالظهور يجوز له الاجتهاد وقال في شرح المذهب ويجوز ان يتوضا بكل منهما مرة ويغتفر التردد في النية للضرورة انتهى فقد انكشف لك انه ليس معنى الضرورة تعذر الاجتهاد انتهى عميرة وقوله ويجوز ان يتوضا الخ نقل ابن حجج عن الشرح المذکور خلاف هذا قول الاقرب ما قاله عميرة ثم راي ابن قاسم على ابن حجج صرح بما قلناه اه عش وتقدم عن البصري استشكل

مصادفة الماء المنتجس او لا يجوز الاجتهاد لان ماء الورد لا مدخل الاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفته وليس كمصادفته الماء المنتجس لان له اصلا في الطهورية بخلاف ماء الورد فيه نظر (قوله بالاشتباه المانع) فيه نظر (قوله لا يتوضا بكل منهما) هذا ممنوع منعا واضحا بل كلام المجموع كالمذهب مصرح بالجواز كما بسطنا بيانه بها مش شرحه للعباب بنقل عبارتهما والتكلم عليهما ومن ذلك قول المذهب ما نصه وان اشتبه ماء مطلق ومستعمل فوجهان احدهما لا يتحرى لانه لا يقدر على اسقاط الفرض بيمينين بان توضا بكل واحد منهما والثاني يتحرى لانه يجوز اسقاط الفرض بالطاهر مع القدرة على اليقين اه قال النووي في شرحه هذان الوجهان مبنيان على الوجهين السابقين في المسئلة قبلهما كما بيناهما والصحيح منهما جواز التحري ويتوضا بما ظن انه المطلق والثاني لا يجوز التحري بل يلزمه اليقين بان يتوضا بكل واحد مرة وعلى هذا لو اراد الاستنجاء وغسل نجاسة اخرى غسل باحدهما ثم بالآخر وان توضا بهما فهو غير جازم في نيته بظهوريته ولكن يعذر في ذلك للضرورة كمن نسي صلاة من خمس اه فتأمل فرض الخلاف في الجواز مع تصريحه بان التوضؤ بكل من باب العمل باليقين تجده مصرحاً بجواز ترك الاجتهاد والتوضؤ بكل منهما وتأمل قوله واذا توضا بهما فهو غير جازم الخ تجده نصا في ان التوضؤ بكل منهما الذي صرح كلامه بجواز لا يشترط فيه

(توضا) وجوبا ان لم يجد غيرهما وجوازا ان وجده خلافا لمن منع حينئذ (بكل) منهما (مرة) وإن زادت قيمة ماء الورد الذي يملكه على ثمن مثل ماء الطهارة لان النظر لذلك انما هو عند التحصيل لا الحصول مع ضعف ماله بالاشتباه المانع لا يراد عقد البيع عليه ولا يجتهد فيهما لما مر انه لا اصل لغير الماء في التطهير قيل ويلزمه وضع بعض كل في كف ثم يغسل بكفيه معا وجهه من غير خلط ليتأتى له الجزم بالنية حينئذ لمقارنتها لغسل جزء من وجهه بالماء يقينا انتهى وهو وجهه معنى وظاهر كلامهم انه مندوب لا واجب للمشقة وفيما اذا اشتبه ظهور بمستعمل لا يتوضا بكل منهما كما يصرح به كلام المجموع لعدم جزمه بالنية مع قدرته على الاجتهاد إلا ان فعل تلك السكينة كما حررته بما فيه في شرح الارشاد الصغير (وقيل له الاجتهاد)

فيهما كالماءين ويرده ما تقرر من الفرق (١٠) نعم له الاجتهاد للشرب ليشرب ما يظنه الماء او ماء الورد وإن لم يتوقف اصل شره على

اجتهاد ثم إذا ظهر له  
بالاجتهاد الماء جاز له التطهر  
به على ما قاله الماوردي لأنه  
يغتفر في الشيء تبعاً لما لا يغتفر  
فيه مقصوداً ونظيره منع  
الاجتهاد للوطء ابتداء  
وجوازه بعد الاجتهاد للملك  
(وإذا استعمل ما ظنه)  
الطاهر من الماءين بالاجتهاد  
أى كله أو بعضه (أراق)  
ندبا (الآخر) إن لم يحتج به  
وقيد بالاستعمال بفرض أنه  
لم يرد باستعمال أراد لأنه  
لا يتحقق الاعراض عن  
الآخر إلا به غالباً فلا ينافي  
أن المعتمد ندب الاراقة قبله  
لئلا يغلط ويتشوش ظنه  
(فإن تركه) بلا إراقة فإن لم  
يبق من الاول بقية لم يجوز  
الاجتهاد لأن شرطه على  
الاصح عند المصنف أن  
يكون في متعدد حقيقة فلا  
يجوز في كمين لثوب مثلاً  
ماداماً متصلين به وزعم  
أنه إذا تلف أحدهما ينبغي  
استعمال الباقي بلا اجتهاد  
كالمشكوك في نجاسته نظراً  
للأصل مردود بان باب  
الاجتهاد ترك فيه الأصل  
بالشك أى أصل الطهارة  
وأصل عدم وقوع النجس  
في كل إناء مخصوصه كترك  
الأصل في ظنية رؤيت تبول  
في ماء كثير ثم رؤى عقب

مقالة الشارح أيضاً (قوله فيهما كالماءين) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله نعم له الاجتهاد للشرب الخ)  
والفرق بينه وبين الطهر أنه يستدعي الطهورية وهما مختلفان والشرب يستدعي الطهارية وهما طاهران  
نهاية (قوله وإن لم يتوقف الخ) عبارة المغنى والنهاية واستشكل بان الشرب لا يحتاج إلى اجتهاد واجيب بان  
الشرب وإن لم يحتاج إليه لكن شرب ماء الورد في ظنه يحتاج إليه اه (قوله على ما قاله الماوردي الخ)  
اسقط المغنى صيغة التبرى وعبارة النهاية كما قاله الماوردي وقدم امتناع الاجتهاد للشيء مقصوداً  
ويستفيدة تبعاً كما في امتناع الاجتهاد للوطء وبملكة تبعاً فيما لو اشتبهت أمته بأمة غيره واجتهاد فيهما للملك  
فانه يطاق ما بعده لجل تصرفه فيها ولكونه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وما بحثه الأذرعى من بجىء  
كلام الماوردي في الماء والبول بعيد إذ كلامه يشير إلى أنه إنما أباح له الاجتهاد ليشرب ماء الورد ثم يتطهر  
بالآخر وهذا غير ممكن هنا وايضاً فكل من الماءين له اصل في الحل المطلوب وهو الشرب فجاز الاجتهاد لذلك  
بخلاف الماء والبول فالأوجه أنه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كميته ومذكاة مطلقاً أى للاكل وغيره كاطعام  
الجوارح بل إن وجد اضطراب جاز له تناول ههما وإلا امتنع ولو باجتهاد وبذلك يندفع ما في التوسط وغيره  
اه وقوله فالأوجه الخ في السكرى عن الإيعاب مثله (قوله منع الاجتهاد للوطء الخ) عبارة البرماوى ولو  
اشتبه امتناشخصين واجتهد أحدهما فيهما للملك جاز وثبت ملكة لها بمجرد ذلك سواء وافقه الآخر أو نازعه  
ولا تقبل منازعته إلا ببينة وتعين الثانية للآخر للحصر فيه ويحل له ووطء ما بعده هذا إن لم يجتهد الآخر فإن  
اجتهد وادى اجتهاده إلى عين ما أداه اجتهاد الآخر فنتجه الوقف إلى أن يظهر الحال أو يصطاحا انتهت  
بجبرى وتقدم عن عرش في مبحث اشتباه ماء طاهر بنجس ما يتعلق بالمقام (قوله وجوازه) أى الوطء سم  
وكردى (قوله للملك) أى بقصد تمييز الملك فقط لأنه لم يقصد الوطء بالاجتهاد وإنما الحاصل به الملك ورتب  
عليه الوطء لأنه من ثمرته كرى عن شرح العباب (قوله الطاهر) إلى قوله فلا يجوز في المغنى (قوله الطاهر)  
أى الطهور نهاية (قوله ندبا) وقيل وجوباً بمغنى (قوله إن لم يحتج به) أى لنحو عطش نهاية لعل المراد لعطش  
دابة وكذا دعى خاف من العطش تلف نفس أو عضو أو منفعة وإلا لم يجوز شره لأنه لا حكم النجس سم على  
المنهج عرش عبارة المغنى إذ لم يخف العطش ليشربه إذا اضطرب اه (قوله بفرض أنه لم يرد الخ) أشار به  
إلى إمكان حمل كلام المتن عليه كقوله فاذا قرأت القرآن فاستعذ كما صرح به أى الامكان المغنى وحمله عليه أى  
معنى الارادة النهائية (قوله إلا به) أى بالاستعمال (قوله لئلا يغلط الخ) علل المغنى ندب الاراقة قبل الاستعمال  
لئلا يغلط فيستعمله وندبها بعد الاستعمال لئلا يتغير اجتهاده فيشتبه عليه الامر اه وظاهر أن كلامه  
التعليمي يجرى في كل من الاراقتين (قوله بلا إراقة فإن لم يبق الخ) عبارة المغنى أى لم يبقه وصلى بالاول  
الصحيح مثلاً ثم حضرت الظهر وهو محدث ولم يبق من الاول شئ الخ (قوله في متعدد حقيقة) أى ابتداء وانتهاء  
شرح بافضل (قوله فلا يجوز في كمين الخ) أى وفى إحدى يديه المتصلتين ببذنه بل يجب غسلهما النصح صلته  
وفى الإيعاب لو اشتبه نجس فى أرض واسعة صلى فيها إلى بقاء قدره أو ضيقة غسل جميعها اه كرى (قوله  
به) أى بالثوب (قوله فى ماء كثير) أى غير متغير اخذاً ما بعده (قوله وإن بقي من الاول) إلى قوله وظاهر  
كلامهم فى النهاية وإلى قول المتن بل يتيمم فى المغنى إلا ما أنبه عليه (قوله) لزمه عند ارادة الوضوء الخ) أى إذا  
لم يكن متذكراً للعلامة الاولى مغنى وسياق غنى النهاية مثله بزيادة عبارة عرش أى بان أحدث وحضرت

تلك الكيفية فعليك بالتدبر (قوله نعم له الاجتهاد للشرب الخ) سياتى نقل هذا عن الماورى وقد نظر  
الشارح فى شرح العباب فى بحث الأذرعى بجىء كلام الماوردي فى الماء والبول ثم قال فالأوجه أنه لا اجتهاد  
في ذلك ونحوه كميته ومذكاة مطلقاً وإن اغتمدنا كلام الماوردي بل إن وجد اضطراب جاز له تناول ههما  
وإن لم يوجد امتنع ولو باجتهاد اباختصار (قوله وجوازه) ضبب بينه وبين قوله للوطء (قوله لزمه عند  
ارادة الوضوء إعادة الاجتهاد) يمكن أن يكون محله ما إذا لم يكن ذا كرا الدليل الاجتهاد الاول أو قام عنده

الاول بغيره وإن قلنا بالظاهر لقوته باستناده لمعين مع ضعف احتمال خلافه وإن بقي من صلاة  
الاول بقية وإن قلت لجوب استعمال الناقص لزمه عند ارادة الوضوء إعادة الاجتهاد فإن وافق الاول فواضح (و) ان (تغير ظنه) فيه

صلاة أخرى ولم يكن ذا كراهة ولا معارض الأول أو عارضه معارض اه زاد سم أما لو كان ذا كراهة ولا معارض فلا يبعد جواز استعماله تلك البقية من غير إعادة الاجتهاد استصحابا للحكم الاجتهاد الاول وهو ظاهر بل لو كان أتلف الآخر وقد بقي من الاول بقية واحتاج للوضوء وهو ذا كراهة لا دليل من غير معارض لم يبعد أيضا جواز التطهر به فليراجع اه قول المتن (لم يعمل بالثاني) ينبغي ان يجوز للاعنى المتحيز تقليد البصير في اجتهاده الثاني المتغير والعمل به حيث لم يكن قلده في الاول وعمل به بأن لم يكن قلده فيه أو قلده فيه ولم يعمل وقياس ذلك انه لو كان باع الاول وبعضه وهو صحيح كما يأتي في البيع ثم اجتهد ثانيا وتغير اجتهاده الى طهارة الثاني ان يصح بيعه أيضا وهل له اكل الثمين القياس حل ذلك ظاهر او في حلها معا باطنا نظر والوجه حرمة احدهما ظاهرا ايضا لان احدهما يمين باطل بغيره فاشتمه غير مملوك سم عبارة ع ش (قوله لم يعمل بالثاني) أي ولا بالاول أيضا لا اعتقاده الآن بطلانه ومن فوائد جواز الاجتهاد الثاني مع امتناع العمل به انه اذا ظن به طهارة الثاني شره او باغاه أو غسل به نجاسة او غير ذلك وانه لو غسل اعضائه بينهما وما اصابه الماء الاول من ثيابه يجوز له ان يتطهر بالثاني اه (قوله لثلاثا ينقض الاجتهاد الخ) هذا لا يأتي اذا كان الاجتهاد بين ظهور ومستعمل اذا لا يأتي فيه هذا التردد لان المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الاعضاء منه فينتجه فيه العمل بالثاني مطلقا سم ومغنى (قوله بالاجتهاد) أي مع أن الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح في نفسه بدليل ما يأتي عن البلقيني سم (قوله او يصلي الخ) أي الصلاة الثانية (قوله والتزام المخرج الاول) أي العمل بالثاني وغسل جميع الخ عبارة المغنى وخروج ابن سريج من النص في الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني و الفرق بان العمل به هنا يؤدي الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما اصابه الاول والى الصلاة بنجاسة ان لم يغسله وهناك لا يؤدي الى صلاة بنجاسة ولا الى غير القبلة اه (قوله نقض اجتهاد الخ) اداء صلاة معينة الى غير القبلة بغيره (قوله واخذ البلقيني الخ) قلت هو واضح وقد اتي به الودر رحمه الله تعالى وعلم بما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها أي ما لم يكن باقيا على طهارته نعم ان كان ذا كراهة الدليل الاول لم يبعده بخلاف الثوب المظنون طهارته بالاجتهاد فان بقائه بحاله بمنزلة بقاء الشخص متطهر افيصلي فيه ماشاء حيث لم يتغير ظنه سواء كان يستتر بجميعه أم يمكنه الاستتار ببعضه لكبره فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج الى الستر لثلف ما استتر به فلا يحتاج الى إعادة الاجتهاد كما اقتضاه كلام المجموع وهو المعتمد خلافا

معارض اما لو كان ذا كراهة ولا معارض فلا يبعد جواز استعماله تلك البقية من غير إعادة الاجتهاد استصحابا لحكم الاجتهاد الاول وهو ظاهر بل لو كان أتلف الآخر وقد بقي من الاول بقية واحتاج وهو ذا كراهة لا دليل من غير معارض لم يبعد أيضا جواز التطهر به وليس فيه اجتهاد في غير متعدد إذ ليس هنا اجتهاد جديد بل استصحاب الحكم الاول فليراجع اه (قوله لم يعمل بالثاني الخ) ينبغي ان يجوز للاعنى المتحيز تقليد البصير في اجتهاده الثاني المتغير به والعمل به حيث لم يكن قلده في الاول وعمل به بأن لم يكن قلده فيه أو قلده فيه ولم يعمل به وذلك لان البصير انما لم يعمل بالثاني المتغير لما منع هولاء ونقض الاجتهاد بالاجتهاد وهذا المانع موقوف في حق الاعنى وقياس ذلك انه لو باع الاول وبعضه وهو صحيح كما يأتي في البيع ثم اجتهد ثانيا وتغير اجتهاده الى طهارة الثاني ان يصح بيعه ايضا وهو يحل له اكل الثمين القياس حل ذلك ظاهر او في حلها معا باطنا نظر والوجه حرمة احدهما ظاهرا ايضا لا يقال اذا تغير اجتهاده تبين بطلان الاول لانه ممنوع لانه صح بيع الاول قبل التغير وتعلق به حق ثالث فلا يؤثر فيه التغير فليتامل (قوله لم يعمل بالثاني على النص) سيأتي في شروط الصلاة فيما لو اجتهد في ثوبين انه يعمل بالثاني بشرط مذكور ثم (قوله لثلاثا ينقض الاجتهاد الخ) هذا لا يأتي اذا كان الاجتهاد بين ظهور ومستعمل اذا لا يأتي فيه هذا التردد لان المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الاعضاء منه فينتجه فيه العمل بالثاني مطلقا (قوله بالاجتهاد) أي مع أن الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح في نفسه بدليل ما يأتي عن البلقيني (قوله والتزام المخرج) المقابل للنص (قوله

(لم يعمل بالثاني) من ظنية  
(على النص) لثلاثا ينقض  
الاجتهاد بالاجتهاد ان  
غسل جميع ما اصابه الاول  
أو يصلي بيقين النجاسة إن لم  
يغسله والتزام المخرج الاول  
قياسا على القبلة بعيد لان  
أحد هذين الفسادين لا يأتي  
في العمل بالثاني فيها  
لاحتمال الجهة الثانية  
للسواب كالاولى فلم يلزم  
عليه نقض اجتهاد أصلا  
وأخذ البلقيني بما ذكر



انه لو غسل بين الاجتهادين جميع ما اصابه بماء غيرهما عمل بالثاني اذ لا يلزم عليه ما ذكره حينئذ هو نظير مسألة القبلة وظاهر كلامهم الاعراض عن الظن الثاني وما يرتب عليه (١١٢) وحينئذ فلو تغير اجتهاده ووضوءه الاول باق صلى به ولا نظر لظنه نجاسة اعضاءه لان

لما علمت من إلغاء هذا الظن لما يلزم عليه من الفساد المذكور (بل يتيمم) بعد نحو الخلط لا قبله كما مر (بلاعادة) حيث لم يغلب وجوده في محل التيمم (في الاصح) لانه ليس معه طاهر يبين ولا نظر الى ان معه طاهر بالظن لانه لا عبرة بهذا الظن لما يلزم عليه الفساد كما تقرر (تنبيه) ما قررت به المتن من فرض قوله وتغير ظنه فيما اذا بقي من الاول بقية انما هو لا يأتي على طريقته انه لا يجوز الاجتهاد الا في متعدد ومن التقييد بنحو الخلط انما هو ليصح قوله بلا اعادة لما علم من قوله بل يخلطان ثم يتيمم ان شرط صحة التيمم تلفهما او تلف احدهما واما اشتراط ان لا يغلب وجود الماء فمعلوم من كلامه في التيمم فلم انه لا اعتراض عليه بوجهه وانه يصح تخريج كلامه على طريقة الرافعي ايضا من جواز الاجتهاد مع عدم التعدد لانه لا يحتاج عليها في عدم الاعادة الى تقييد بنحو خلط لانه ليس معه الا اناء واحد فلا ظهور معه يبين هذا كله مع قطع النظر عن قوله في الاصح فع النظر اليه يتعين تخريجه على رأى الرافعي فقط لانه لا يظهر مقابل الاصح مع

لبعض المتأخرين نهاية (قوله لو غسل بين الاجتهادين الخ) وفي البجيرى عن الحنفى بعد ذكر مثل ذلك عن البرلسى والزيادة ما نصه اى ولا يعيد ما صلاه بالاول على الراجح ولا يقال يلزم على العمل بالثاني الصلاة بنجاسة قطعاً ما فى الاول واما فى الثاني فيلزمه الاعادة حينئذ لا نأقول النجاسة غير متعينة فلا يعتد بها كما قالوا فيما وصلى اربع ركعات لا ريع جهات فانه لا يعيد مع انه صلى غير القبلة قطعاً لان المبطل غير متعين اه (قوله مما ذكر) اى من التعليل بقوله لثلاثين خ (قوله جميع ما اصابه) اى الماء الاول من اعضاءه وثيابه عش (قوله بماء غيرهما) اى بماء طهور يبين او باجتهاد غير ذلك الاجتهاد نهاية (قوله هو نظير مسألة القبلة) اى نظير ما اذا تغير اجتهاده في القبلة حيث يعمل بالاجتهاد الثاني كردى (قوله صلى به) وفاقا للمغنى وسم وخلافاً للنهاية عبارته فان كان على طهارته لم يجب اعادته اى الاجتهاد الا ان يتغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصلى بتلك الطهارة لا اعتقاده لان بطلانها (قوله لما يلزم عليه) اى العمل بهذا الظن (قوله من الفساد المذكور) اى عقب المتن (قوله كما مر) اى فى شرح حم يتيمم (قوله فى محل التيمم) سياق فى باب التيمم بما مشه ما يؤخذ منه ان المعتبر محل الصلاة سم (قوله ولا نظر الى ان معه الخ) انظر هذا مع قوله بعد نحو الخلط لانه اذا وقع التيمم بعد نحو الخلط لم يبق معه طاهر بالظن وبجواب يمنع ذلك اذا خلط بما ظنه فى الآخر سم وبجواب ايضا بانه بالنظر الى قول المصنف على الاصح ويأتى انه مع النظر اليه يتعين تخريج كلامه على رأى الرافعي فقط فلا يتقيد التيمم ببعد نحو الخلط كما اشار الى ذلك النهاية والمغنى بمائنه والثاني يعيد لان معه طاهر بالظن فان اراقه قبل الصلاة لم يعد جزم ما اه (قوله تنبيه ما قررت الخ) قرر النهاية ايضا عبارة المتن بنحو ذلك ثم قال كالشارح فيما سياق وهذا الذى سلكته الخ بصرى (قوله الا فى متعدد) اى ابتداء وانتهاء (قوله ومن التقييد الخ) عطف على قوله من فرض الخ وقوله بنحو الخلط يعنى ببعد نحو الخلط (قوله ان شرط الخ) بيان لما علم الخ (قوله) وانه يصح تخريج كلامه على طريقة الرافعي اى بفرض قوله وتغير ظنه فيما اذا لم يبق من الاول شىء (قوله وانه لا يحتاج الخ) عطف على قوله انه اعتراض الخ (قوله مع قطع النظر عن قوله فى الاصح) كيف يتأتى قطع النظر عنه مع التعبير به فى كلامه عش (قوله مع نحو الخلط الخ) قد يقال ان من صور الخلط ان يصب من المظنون طهارته ثانياً فى الاخر او عكسه فيبقى معه طاهر بالظن كالحل على طريقة الرافعي فيكون للكلام محل على طريقة المصنف فى الجملة بصرى وقد يجاب

لو غسل بين الاجتهادين الخ لو كان فى هذه الصورة باع الاول قبل تغير الاجتهاد لم يؤثر فى صحة البيع تغير الاجتهاد فلو باع الاخر بعد تغير الاجتهاد الى طهارته وغسل الاعضاء بينهما صح ايضا وهل له كل الثمينين باطنافيه نظرو الوجه لا لان احد البيعين باطل يميناً ثمثنه غير مملوك (قوله بماء غيرهما) قضيته ان العمل بالثاني مع ايراد الماء الآخر موافق الاول لا يفتى معه لزوم ما ذكر وفيه نظر لانه لا يحتتمل ان يكون النجس هو الاول وبايراد الثاني موافق له يصير طاهر او مع ذلك لا تكون الصلاة بيقين النجاسة ويصح ذلك ان من لوازم العمل بالثاني غسل الاعضاء بالماء الاخر مع احتمال أن يكون النجس ما استعمله او لا فتطهر الاعضاء بالماء الثانى وحينئذ لا يلزم كون الصلاة بيقين النجاسة الا ان يراد بقولهم او يصلى بيقين النجاسة ان لم يغسل ما اصابه الاول من غير اعضاء الوضوء فان غسل ذلك ليس لازماً لاستعمال الاخر فى الطهارة فليتأمل (قوله ووضوءه الاول باق صلى به) هذا هو الوجه ويدل عليه انه عند تغيره تصح صلاته وان لم يظهر ما اصابه الماء الاول ثم رايت ان ابن العماد قال فان كان على طهارته لم يجب اعادته الا ان تغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصلى بتلك الطهارة لا اعتقاده لان بطلانها فهو كالأول حدث واجتهد وتغير اجتهاده قبل وهو طاهر انتهى وفيه نظر (قوله فى محل التيمم) سياق فى باب التيمم بما مشه ما يؤخذ منه لمعتبر محل الصلاة (قوله ولا نظر الى ان معه ماء طاهر بالظن) انظر هذا مع قوله السابق بعد نحو الخلط لانه اذا وقع التيمم بعد نحو الخلط لم يبق معه طاهر بالظن

نحو الخلط المشترك على رأى المصنف بل مع وجود واحد فقط لانه طاهر بالظن وزعم بعضهم تخالفهما فى الاعادة فهى على طريقة الرافعى لا تجب وعلى طريقة المصنف تجب لان معه طهورا يبين

بان المراد هنا عدم الاعادة مطلقاً أى في جميع صور التلف (قوله غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا الخ) اعلم ان الجلال المحلى بين ان في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعى وطريق المصنف خلافاً لا ان الاصح منه على طريق الرافعى اى بان لم يبق من الاول بقية عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان بقى الوجوب وبين ايضا ان محل خلاف الاعادة فيما اذا لم يبق الباقي في الاول ولم يرقهما في الثاني قبل الصلاة فيهما فان اراق ماذكر قبلها فلا إعادة جز ما لكان اعتباره كون الاراقه قبل الصلاة ينبغي أن يكون ضعيفاً أو فيه تجوزو الا فالمعتمدان المعتبر كون الاراقه قبل التيمم اذا علمت ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعادة تقتضى التصوير بما إذا انتفت الاراقه ونحوها وإذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف مصورة بما إذا انتفت الاراقه ونحوها وإذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف واجراء الكلام على اطلاقه إذ تقييده ينافي ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر مقابل الاصح الخ لانه يرد عليه ان مقابل الاصح لا ياتي ايضا على طريق الرافعى إذا حصلت الاراقه التي هي من نحو الخلط بل الوجه ان يقال في توجيهه تعين التخريج على رأى الرافعى لانه لا ياتي تصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ الاعادة فاحسن التامل بالانصاف سم (قوله اولي) انظر ما معنى الاولوية مع اعترافه بان حمل كلامه على غير رأى الرافعى ينافي قوله في الاصح حيث قال فع النظر اليه الخ وكيف يدعى اولوية تفصيل في كلامه مع منافاته له سم عبارة البصرى قوله وبعضهم حصره الخ هذا هو الذى استقر عليه كلامه رحمه الله تعالى حيث قال انفا فع النظر اليه يتعين تخريج الخ فواجه الاولوية مع العينية اه (قوله وبعضهم الخ) بالجر عطفاً على قوله وبعضهم تخريج الخ (قوله وعلم بممار الخ) عبارة المغنى تنبيه للاجتهاد شروط علم بعضها مما امر الاول أن يتأيد باصل الحل فلا يجتهد في ماء اشتبه ببول كما تقدم الثاني ان يقع الاشتباه في متعدد فلو تنجس احد كفيه او احدى يديه واشكل فلا يجتهد كما سيأتي في شروط الصلاة ان شاء الله تعالى الثالث ان يبق المشتبهات فلو تلف احد همام لم يجتهد في الباقي بل يتيمم ولا يعيد وإن بقى الاخر لانه ممنوع من استعماله غير قادر على الاجتهاد الرابع بقاء الوقت فلو ضاق عن الاجتهاد تيمم وصلى واعاد قاله العمرانى في البيان الخامس ان يكون للعلامة فيه مجال بان يتوقع ظهور الحال فيه كالثياب والاوانى والا طعمة فلا يجتهد فيما اذا اشتبه بحرمه باجنبيه فأكثر كما سيأتي ان شاء الله تعالى في النكاح أو مية بمذكاة ونحو ذلك وشرط الاخذ والعمل بالاجتهاد ان تظهر بعده العلامة اه ووافقه الشارح في جميع ذلك وكذا النهاية إلا في الرابع فعقبه بقوله والوجه خلافه اه

وبحاج بمنع ذلك إذا خلط مما ظنه في الآخر (قوله غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا الخ) اعلم ان الجلال المحلى بين ان في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعى وطريق المصنف خلافاً لا ان الاصح منه على طريق الرافعى اى بان لم يبق من الاول بقية عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان بقى الوجوب وبين ايضا ان محل خلاف الاعادة فيهما إذا لم يبق الباقي في الاول ولم يرقهما في الثاني قبل الصلاة فيهما فان اراق ماذكر قبلها فلا إعادة جز ما لكان اعتباره كون الاراقه قبل الصلاة ينبغي أن يكون ضعيفاً أو فيه تجوزو الا فالمعتمدان المعتبر كون الاراقه قبل التيمم اذا علمت ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعادة تقتضى التصوير بما إذا انتفت الاراقه ونحوها إذا لم تنتف كان عدم الاعادة مجز وما به وحينئذ فالمسئلة مصورة بما إذا انتفت الاراقه ونحوها وإذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف في الاعادة واجراء الكلام هنا على اطلاقه إذ تقييده ينافي ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر مقابل الاصح الخ لانه يرد عليه ان مقابل الاصح لا ياتي ايضا على طريق الرافعى إذا حصلت الاراقه التي هي اقوى من نحو الخلط بل الوجه ان يقال في توجيهه تعين التخريج على رأى الرافعى لانه لا ياتي تصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ الاعادة فاحسن التامل بالانصاف (قوله اولي) انظر ما معنى الاولوية مع اعترافه بان حمل كلامه على غير رأى الرافعى ينافي قوله في الاصح

غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا بما قدمه من ان الخلط اى ونحوه شرط لصحة التيمم وهذا الذى سلكته فى تقرير عبارته من التفصيل اولى مما وقع للمتكلمين عليه من اطلاق بعضهم تخريج كلامه على الرايين وبعضهم حصره على رأى الرافعى وعلم مما مر فى الماء والبول ان شرط الاجتهاد

ايضا ان يتايد باصل خل (١١٤) المطلوب فلا يجتهد عند اشتباه خل بخمر او لبن اتان بلين ما گول او مذكاة بميته وما سيزد كره في

(قوله ايضا) أي كسعة الوقت وتعدد المشتبه (قوله أو مذكاة بميته) قال في شرح العباب عقبه بخلاف ما إذا اشتبهت مذكاة غير مسمومة بمذكاة مسمومة فإن له الاجتهاد فيهما قطعاً لانهما مباحان طرأ على أحدهما مانع ذكره في المجموع قال وهو واضح اهـ (فرع) ينبغي جواز الاجتهاد إذا اشتبه اختصاصه باختصاص غيره لتمييزه لاختصاصه فيتصرف فيه بما يسوغ له فيه سم (قوله) ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم الآتية) أي لم يجب الاجتهاد وإن جاز مع العمل به فيما إذا اختلطت بغير محصور بل لعله أولى سم اقول ظاهر صنيعهم بل صريح ما يأتي آتياً من الكردي أن كلام الشروط المتقدمة شرط لجواز الاجتهاد فلا يجوز بدون واحد منها (قوله) ثم أي في النكاح (قوله) وبما سيزد كره الخ) في عطفه على قوله بماسر المتعلق بقوله علم الماضي تسامح (قوله في المنحير) أي فيما إذا انحير المجتهد (قوله كاسر) أي في شرح وتطهير بما ظن طهارته (قوله) وإنما كان هذا) أي ظهور العلامة وقوله بخلاف ما قبله أي أن يكون للعلامة فيه مجال وقوله لأن تلك أي العلامة (قوله) وعن بعض الأصحاب الخ) أي نقل عنه وهذا كلام مستأنف (قوله) وعن بعض الأصحاب الخ) وفي الكردي بعد ذكر الشروط المتقدمة ماضيه فلهذا شرط جواز الاجتهاد وأما شروط وجوبه فثلاثة دخول الوقت أما قبل الوقت فهو جائز ثانياً لعدم وجود غير المشتبه أو إرادة استعماله ثالثاً أن لا يبلغ المشتبهان بالخاط قلتي وإلا فلا يجب الاجتهاد بل ينحير بينه وبين الخطأ اهـ (قوله) وعن بعض الأصحاب اشتراط كونهما لواحد الخ) والأوجه كافياً لإحياء خلافه عملاً باطلاً فهم كما وضحت في شرح العباب نهاية (قوله) ورد الخ) وعلى هذا فإن ظن ما لنفسه استعماله أو ما لغيره اجتناب ما لنفسه واستعمل ما لغيره إن تمكن منه بطريقه الشرعي وإلا تيمم سم (قوله) باب الوطء الخ) عبارة الكردي قال في الإحياء فإن قيل فلو كان الآن أن لشخصين فينبغي أن يستغنى عن الاجتهاد ويتوضأ كل بانائه لأنه تيقن طهارته وشك الآن فيه فنقول هذا محتمل في الفقه والأرجح في الظن لمنع وإن تعدد الشخص هنا كاتحاده لأن صحة الوضوء لا تستدعي ملكاً بل وضوء الإنسان بما غيره في رفع الحدث كوضوئه بمائه فلا يتبين لاختلاف الملك واتحاده أثر بخلاف الوطء لوجه الغيرة فإنه لا يحل اهـ (قوله) تتأثر) أي تبطل (قوله) وهنا) أي في الاناءين لاثنين وقوله له وقوله فوجب أي الاجتهاد وقوله في حق الخ متعلق بوجوب (قوله) أي الماء) إلى قوله وإطلاق الفقيه في النهاية (قوله وهو) أي الماء (قوله) أو استعماله) عطف على تنجسه (قوله) ولو على الإبهام) ومثل ذلك ما لو توضأ من أحد الأناءين بلا اشتباه فاخبر بنجاسة أحدهما على الإبهام فاجتهد وأداه اجتهاده إلى نجاسة ما تطهر منه فيجب إعادة ما صلاه بتلك الطهارة كما نقله سم على المنهج عن الطبلاوي وأرضاه ع ش اقول وبقيده ايضاً قول الشارح كالتبعية أو بعده (قوله) قبل استعمال ذلك الخ) متعلق بقول المصنف ولو أخبر ع ش (قوله) أو بعده) قد يدل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله إذا أخبر بعده بطهارته وفيه نظر ظاهر سم

حيث قال فع النظر إليه الخ وكيف يدعى أولوية تفصيل في كلامه مع منافاته له (قوله) أو مذكاة بميته) قال في شرح العباب عقبه بخلاف ما لو اشتبهت مذكاة غير مسمومة بمذكاة مسمومة فإن له الاجتهاد فيهما قطعاً لانهما مباحان طرأ على أحدهما مانع ذكره في المجموع عن القاضي قال وهو واضح اهـ (فرع) ينبغي جواز الاجتهاد إذا اشتبه اختصاصه باختصاص غيره لتمييزه لاختصاصه فيتصرف فيه بما يسوغ له فيه سم (قوله) ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم الآتية) أي لم يجب الاجتهاد وإن جاز مع العمل به فيما إذا اختلطت بغير محصور بل لعله أولى قال في شرح العباب واستشكل بأنهم جعلوا للقائف أن يلحق اعتماداً على الشبه ورتبوا عليه حل النكاح تارة وحرمة أخرى والآثر وغيره وكان قياس ذلك أن للقائف الاجتهاد هنا بالاولى قال الزركشي وهو إشكال قوي اهـ وقد يجاب بأن الحاق القائف بحكم وهو من الحاكم إنما ينفذ على غيره وعليه فلا ينفذ لنفسه ولا عليها ومن ثم لم يجز للقائف أن يجتهد ويحكم لنفسه هنا مطلقاً اهـ (قوله) ورد الخ) وعلى هذا فإن ظن بالاجتهاد ما لنفسه استعماله وما لغيره اجتناب ما لنفسه واستعمل ما لغيره إن تمكن منه بطريقه الشرعي وإلا تيمم (قوله) أو بعده) قد يدل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله

ايضا ان يتايد باصل خل موانع النكاح أن شرطه أيضاً أن يكون للعلامة فيه مجال ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم الآتية ثم وبما قدمته في المتحير أنه يشترط للعمل به ظهور العلامة فلا يجوز له الاقدام على أحدهما بمجرد الحدس والتخمين كما مر وإنما كان هذا شرطاً للعمل بخلاف ما قبله لأن تلك إذا وجدت اجتهد ثم إن ظهر له شيء وعمل به وإلا فلا فادل عليه ظاهر الروضة تبعاً للغزالي من أن الأخير شرط للاجتهاد أيضاً غير مراد عن بعض الأصحاب اشتراط كونهما لواحد وإلا تطهر كل بانائه كما في إن كان ذا غرابا فبقي طالق وعكسه الآخر ولم يعلم فإن زوجة كل تحل له ورد بأن الوطء يستدعي ملك الواطئ للمحل والوضوء يصح بمغسوب وأوضح منه أنه لا مجال للاجتهاد في الإبطاع فأبقينا كلا على أصل الحل إذ لا نية ثم تتأثر بالشك وهنا له مجال من حيث أنه يصح من كل النظر في الطاهر منهما فوجب لتأثر النية بالشك في حق كل منهما (ولو أخبر بتنجسه) أي الماء وهو مثال أو استعماله ولو على الإبهام أو بطهارته

أى ومخالف لما قدمه في شرح وتظهر بما ظن طهارته (قوله التعمين الخ) الأولى وفارق الإبهام ثم الإبهام هنا بان الإبهام ثم يوجب اجتنابها والإبهام هنا لا يجوز استعمال واحد منهما وإن استويا في إفادة جواز الاجتهاد في المأين (قوله ثم) أى فى الأخبار بالنجس أو الاستعمال وقوله هنا أى فى الأخبار بالطهارة (قوله بان التنجس) أى والاستعمال (قوله وإن استويا) أى الإبهامان وهما إبهام الطهارة وإبهام النجاسة ع ش (قوله فى كل) متعلق بالإبهام وقوله جواز الخ مفعول إفادة الخ (قوله وهو المكلف) إلى المتن فى المغنى لإلا قوله أو عدل آخر (قوله ولو امرأة وقتا) ولو أعمى نهاية ومعنى وسم (قوله أو عدل آخر) أى عينه كريد وعرف المخبر له عدلته وكذا لو قال أخبرنى عدل وكان من أهل التعديل على ما يأتى عن شرح المسند ع ش (قوله وفاسق الخ) أى ومجنون ومجهول نهاية ومعنى أى مجهول العدالة ع ش (قوله ويميز) عبارة المغنى والصبي ولو يميزا وفيما يعتمد المشاهدة اه زاد النهاية ولو أخبر الصبي بعد بلوغه عما شاهده فى صباه من تنجس لئنا ونحوه قبل ووجب العمل بمقتضاه فى الزمن الماضى أيضا أه قال ع ش واقتصره مر فى المختصر على ما ذكر يفيد أن من لم يحافظ على مروءة أمثاله تقبل روايته وهل هو كذلك أولا فيه نظر فليراجع وقياس ما قالوه فى الصوم وفى دخول الوقت من أنه لو اعتقد صدق الفاسق عمل به مجيئه هنا اه (قوله إلا) ان بلغوا الخ) أى من غير المجانين نهاية ومعنى وشرح بأفضل قال السكردى أو ظن صدق الصبي والفاسق قال سم على المنهج لا يجب العمل بقولها لو ظن صدقها لان خبرهما ساقط شرعا ثم قال وقد يقال ينبغى أن يؤثر كالأثر فى وجوب الصوم إذا أخبره بالهلال فاسق أو صبي ظن صدقه اه عبارة الحلبي لا يعتمدهم ما لم يخبروا عن فعل انفسهم وما لم يصدقهم وإلا اعتمد خبرهم انتهت وتقدم انفا عن ع ش ما يوافقه (قوله أو أخبر كل عن فعل نفسه) كقوله بلى فى الاناء معنى عبارة سم لا يخفى ان اخباره عن فعل نفسه غايته أنه كإخبار العدل الذى لا بد معه من بيان السبب أو كونه فقيها موافقا فلا بد من ذلك هنا أيضا فلا يكفى نحوه قوله نجست هذا الماء إلا ان بين السبب أو كان فقيها موافقا كصبيت فيه بولا واما نحوه قوله بلى فيه فففيه بيان السبب ولا يكفى طهرته إلا ان بين السبب كغمسته فى البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حمله عليه فليتامل اه (قوله فيقبل) أى فى غير المجنون نهاية (قوله طهرته) مقول القول (قوله ولم يعارضه الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعدا كان قال احدهما ونف الكلب فى هذا الاناء دون ذلك وعكسه الآخر وأمكن صدقهما صدقا وحكم بنجاسة المأين لاحتمال الولوج فى وقتين فلو تعارض فى الوقت أيضا بان غيابه عمل بقول أو ثقهما فان استويا فبالا كثر عددان استويا سقط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الاناءين كالأعين احدهما كلبا كان قال ونف هذا الكلب وقت كذا فى هذا الاناء وقال الآخر كان ذلك الوقت بلدا آخر مثلا اه قال ع ش بعد سؤقه كلام الشارح مانصه وهو مخالف لظاهر قول الشارح مر عمل بقول أو ثقهما فان المتبادر منه تقديم الأوثق وإن كان غيره كثر عددان بل يكاد يصرح به قوله مر فان استويا الخ اه (قوله ولم يعارضه مثله) أى شخص مثله فى قبول الرواية وقوله كسكان الخ مثال للمعوضة كرى (قوله كسكان) أى ذلك الكلب (قوله وإلا) أى وإن عارضه مثله كان قال كان فى

إذا أخبر بعدها بطهارته وفيه نظر ظاهر (قوله وفارق الإبهام ثم التعمين هنا الخ) إذا تأملت الفرق الذى أبداه وجدته إنما هو باعتبار الإبهام ثم وعدمه باعتبار ههنا فنأمله (قوله مقبول الرواية) أى ولو أعمى اتفاقا إن أخبر عن حس أو ما قبل العمى فان أخبر عن غيره احتمل مجيئ الخلاف فى قبول روايته وعبارة الروض ولو أعمى (قوله أو أخبر كل عن فعل نفسه) لا يخفى أن إخباره عن فعل نفسه غايته أنه كإخبار العدل الذى لا بد معه من بيان السبب أو كونه فقيها موافقا فلا بد من ذلك هنا أيضا فلا يكفى نحوه قوله نجست هذا الماء إلا ان بين السبب أو كان فقيها موافقا كصبيت فيه بولا واما نحوه قوله بلى فيه فففيه بيان السبب ولا يكفى طهرته إلا ان بين السبب كغمسته فى البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حمله عليه فليتامل (قوله وإلا) أى وإن عارضه مثله كان قال كان فى ذلك الوقت بمحل كذا وجواب الشرط قوله سقط الخ وقوله كان استويا نظير

وفارق الإبهام ثم التعمين  
هنا بأن التنجس على  
الإبهام يوجب اجتنابها  
والطهارة على الإبهام لا  
تجوز استعمال واحد  
منهما وإن استويا فى إفادة  
الإبهام فى كل جواز  
الاجتهاد فيهما (مقبول  
الرواية) وهو المكلف  
العدل ولو امرأة وقناع  
نفسه أو عدل آخر فلا  
يكفى لإخبار كافر وفاسق  
ويميز إلا ان بلغوا عدد  
التواتر أو أخبر كل عن  
فعل فيقبل قوله عما أمر  
بتطهيره طهرته لا طهر  
(وبين السبب) فى تنجسه  
أو استعماله أو طهره كورغ  
هذا الكلب فى هذا وقت  
كذا ولم يعارضه مثله  
ككان فى ذلك الوقت بمحل  
كذا وإلا كان استويا ثقة  
أو كثر أو كان أحدهما  
أوثق والآخر أكثر سقطا  
وبقى أصل طهارته (أو كان  
فقيها) أى عارفا بأحكام  
الطهارة والنجاسة

او الاستعمال واطلاق الفقيه على نحو هذا شائع عرفا نظير ما ياتي في نحو الوقف والوصية وتخصيصه بالمجتهد اصطلاح خاص (موافقا) لاعتقاد المخبر في ذلك او عارفا به وإن لم يعتقده فيما يظهر لان الظاهر انه انما يخبره باعتقاده لا باعتقاد نفسه لعلمه بانه لا يقبله فالتعبير بالموافق للغالب فان قلت يحتتمل انه يخبره باعتقاد نفسه ليخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد من يعرف المذهبين فلا يعول عليه على انه غير مطرد (اعتمده) وجوباً وإن لم يبين بخلاف عامي ومخالف لم يبين سبباً لانتفاء الثقة بقولها وإنما قبلت الشهادة على الردة مع الاطلاق على ما ياتي تغليظاً على المرتد لا مكان ان يبرهن عن نفسه ووجب التفصيل في الشهاد بالجرح ولو من الفقيه الموافق على ما فيه لان الحاكم يلزمه الاحتياط ومنه ان لا يعول على اجمال غيره مطلقاً على ما ياتي او اخر الشهادات

ذلك الوقت بمحل كذا وجواب الشرط قوله سقطا وقوله كان استويا تنظير للشرط فاصل المعنى وإن عارضه مثله كان قال ولغ هذا السكب في هذا الماء وقت كذا وقال الآخر كان حينئذ ببلد اخر سقطا وبقي اصل طهارته كالموافق لهما ولغ السكب في هذا دون ذلك وقال الآخر بل في ذلك دون هذا وعينا وقتا واحدا واستويا ثقة او كثرة او كان احدهما وثق والآخر اكثر فانهما يسقطان ايضا وبقي اصل طهارته هذا شرح كلامه مطابقة للروض وشرحه لكن ظاهر كلامه ان قوله كان استويا بالخ مثال لا نظير وتصويره بمثل المثال المذكور لا مانع منه إلا ان فيه تكلفا لا يخفى سم (قوله والاستعمال) الاولى او الطهورية والاستعمال بصرى (قوله في نحو الوقف الخ) لو قال في نحو الجماعة والجنائز لمكان انسب فتأمل بصرى (قوله اصطلاح خاص) اي بالاصوليين قول المتن (موافقا) ولو شك في موافقته فالظاهر انه كالمخالف وكذا الشك في الفقه الاصل عدمه فيما يظهر انتهى عميرة اه ع ش (قوله في ذلك) اي ماذكر من احكام النجاسة والطهارة او الاستعمال والطهورية (قوله او عارفا به الخ) عبارة الكردى وكالموافق ما إذا كان عارفا بمذهب المخبر بفتح الباء ولا يخبره الا باعتقاده فيكون منه الاطلاق كافى الامداد وفتح الجواد والاياعاب وهو يقتضى انه لا بد من وجود شرطين ان يعلم مذهبه وانما يخبره به لكن في التحفة ما يفيد اشتراط الشرط الاول فقط اه قول المتن (اعتمده) لا يبعد ان يدخل في اعتماده وجوب تطهير ما اصابه من الماء المخبر بتنجسه وإن لم ينجس بالظن لان خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فليراجع سم على حجاج اه ع ش وتقدم عنه عند قول الشارح ولو على الابهام الجزم بذلك (قوله وإن لم يبين) اي في الشق الثاني سم (قوله ومخالف) اي ليس عارفا باعتقاد المخبر (قوله لم يبين سبباً) ومثل ذلك ما لو كان الحكم الذي يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجيح فيكون الارجح فيه انه لا بد من بيان السبب لانه قد يعتقد ترجيح ما لا يعتقد المخبر ترجيحاً حينئذ فيعلم من قو لم فقيها موافقا انه يعلم الراجح في مسائل الخلاف نهاية ومعنى وفي الكردى عن الامداد والاياعاب ما يوافقه قال ع ش قوله مر واختلاف ترجيح الخ ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب ابن حجير والشارح مر اه (قوله وانما قبلت الشهادة الخ) عبارة شرح العباب للشارح اي للرملى وانا في الردة قبلنا الشهادة بها مطلقاً من الموافق وغيره مع الاختلاف في اسبابها لان المرتد متمكن من ان يبرهن عن نفسه وإن ياتي بالشهادتين فعدم الاتيان بهما وسكوته تقصير بل ذلك قرينة دالة على صدق الشاهد ولا كذلك الماء ع ش (قوله لا مكان ان يبرهن الخ) الاولى العطف (قوله مطلقاً) اي موافقا كان للحاكم او لا (قوله على ما ياتي الخ) (فروع) ولو رفع نحو كلب راسه من انا فيه مانع او ماء قليل وفه رطب لم ينجس ان احتمل ترطبه من غيره عملاً بالاصل والانتجس ولو غلبت النجاسة في شئ مو الاصل فيه طاهر كشياب مدمنى الخرو ومتدينين بالنجاسة اي كالمجوس ومجانين وصبيان وجزارين حكم بالطهارة عملاً بالاصل وان كان مما اطردت العادة بخلافه كاستعمال السرجين في اواني الفخار خلافاً للمأوردى وبحكم ايضا بطهارة ما عمت به البلوى كعرق الدواب اي وان كثروا لعابها ولعاب الصغار اى اللام وغيرها والجوخ وقد اشتهر استعماله بشحم الخنزير ونحو ذلك ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد وقمح وفم من نحو اكل خبز والبقل النابت في نجاسة متنجس نعم ما ارتفع عن منبته طاهر ولو وجد قطعة لحم في انا او خرقة ببلد لا مجوس فيه فهي طاهرة او مرمية مكشوفة فنجسه او في انا او خرقة

للشرط فاصل المعنى وان عارضه مثله كان قال واغ السكب في هذا الماء وقال الآخر كان حينئذ ببلد آخر سقطا وبقي اصل طهارته كالموافق لهما ولغ السكب في هذا دون ذلك وقال الآخر بل في ذلك دون هذا وعينا وقتا واحدا واستويا ثقة او كثرة او كان احدهما وثق والآخر اكثر فانهما يسقطان ايضا وبقي اصل طهارته هذا شرح كلامه مطابقة للروض وشرحه لكن ظاهر كلامه ان كان استويا مثال لا نظير وتصويره بمثل المثال المذكور لا مانع منه إلا ان فيه تكلفا لا يخفى (قوله اعتمده) لا يبعد ان يدخل في اعتماده وجوب تطهير ما اصابه من الماء المخبر بتنجسه وان لم ينجس بالظن لان خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فليراجع (قوله وان لم يبين) اي في الشق الثاني

والمجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فإن غلب المسلمون فطاهرة نهاية وكذا في المغني إلا أنه اسقط قوله وإن كان إلى ويحكم وزاد عقب خبز قوله وتركه واكلة الصبيان لتوهم نجاستها اه وفي الآخر قوله وكذا ان استويا فيما يظهر اه قال ع ش قوله مر عملا بالا اصل اى مع غلبة النجاسة على ابدانهم ومن ذلك الخبز المخبوز بمصرونواحيها فان الغالب فيها النجاسة لكونه يخبر بالسرجين والاصل فيه الطهارة وقوله كاستعمال السرجين الخ اى وكعدم الاستنجاء في فرج الصغير ونجاسة منفذ الطائر والبيهة فلو جالس صغير في حجر مصل مثلاً او وقع طائر عليه فنحكم بصحة صلاته استصحاباً بالاصل الطهارة في فرج الصغير وما ذكر معه وان اطردت العادة بنجاسته وقوله غسل ثوب جديد اى ما لم يغلب على ظنه نجاسته وبما يغلب كذلك ما اعتيد من التساهل في عدم التحرز عن النجاسة ممن يتعاطى حيا كنه او خياطتهما ونحوهما وقوله فنجسة قال سم على شرح البيهجة قضيته أنها تنجس ما أصابته وهو ممنوع لأن الأصل الطهارة وقد صرح بعضهم بان هذا بالنسبة للكل كما فرضه في المجموع اما لو اصاب شئنا فلا تنجسه اه وقد سبقه الاسنوى إلى ذلك اه (فائدة) لو وجد قطعة لحم مع حدة مثلاً هل يحكم بنجاستها عملاً بالأصل وهو عدم تذكية الحيوان ام لا فيه نظر والاقرب الاول ع ش يحذف اقول وقوله واالجوخ وقد اشتر استعمله بشحم الخنزير هل يلحق به السكر الا فرنجي وقد اشتر ان عمله وتصفيته بدم الخنزير أم لا فيه نظر والظاهر الاول إذ لا يظهر بينهما فرق والاصل فيه الطهارة فليراجع ثم رايت في المغني ما هو كالصرح في الطهارة قول المتن (ويحل استعمال كل اناة الخ) اى في الطهارة وغيرها إجماعاً وقد توضحنا <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> من شئ من جلد من قدح من خشب ومن مخضب من حجر نهاية زاد المغني ومن اناة من صفرو كره بعضهم الاكل والشرب من الصفرة قال القزويني اعتياد ذلك بتولده منه أمراض لا دوا لها اه (قوله من حيث) إلى قوله وظاهر في المغني إلا قوله غير حرمي ومرتدو الى قوله في بدن في النهاية إلا ذلك القول (قوله كجلد ادمي) اى او شعره او عظمه فانه يحرم ايضا كما في المجموع عن اتفاق الاصحاب كروى وبجيري (قوله غير جري ومرتد) سكنت النهاية والمغني عن استثنائهما وقال الزياى والحلي ولا فرق في الادمي بين الحربى والمرتد وغيرهما فمما يحترمان من حيث كونهما آدميين اه (قوله وكغصوب) اى ومسروق كروى (قوله فيحرم الخ) اى إلا لغرض وحاجة كما لو وضع الدهن في اناة عظم الفيل على قصد الاستصباح فيجوز ذلك كما نقله في شرح المذهب واعتمده شيخنا الطيلاوى وقال لا يشترط في الجواز فقد اناة طاهر سمه ابجيري (قوله إلا في ماء كثير الخ) بحث الزركشى تقييد ذلك بغير المتخذ من جلد الكلب والخنزير وعظمه ونازعه الشارح في شرح العباب وقال في العباب تبعاً لابن الرفعة وغيره أو قليل لاطفاء نار أو بناء جدار ونحوه سم زاد السكردى عقبه كسقى زرع أو دابة وكجعل الدهن في عظم الفيل للاستعمال في غير البدن اه وقيد الشارح في شرحه بناء الجدار بقوله لغير مسجد اه واعتمد النهاية ما يحتمل الا ذرعى عبارته وحل ذلك كما في التوسط في غير ما اتخذ من عظم كلب او خنزير وما تفرع منهما من احد هما وحيوان اخر اما هو فيحرم استعماله مطلقاً اه (قوله نعم يكره)

(ويحل استعمال كل اناة طاهر) من حيث كونه طاهراً وان حرم من جهة أخرى كجلد آدمي غير حرمي ومرتد وكغصوب بخلاف النجس فيحرم إلا في ماء كثير أو جاف أو اناة جاف نعم يكره وظاهر أن المراد بالنجس هنا ما يعم المتنجس ولا ينافى الحرمة هنا ما يأتى من كراهة البول في الماء القليل لأنه لا تضمن بنجاسة ثم أصلاً والكلام هنا

(قوله إلا في ماء كثير) بحث الزركشى تقييد ذلك بغير جلد الكلب والخنزير كما بحث تقييد قوله في محل استعمال الا اناة من العظم النجس في اليابس بغير المتخذ من عظم المغاظر ونازعه الشارح فيهما في شرح العباب وقال في العباب تبعاً لابن الرفعة وغيره أو قليل لاطفاء نار أو بناء جدار أو نحوه (قوله أو جاف) قال الزركشى ولا اختصاص لهذا بالاناء بل سائر النجاسات يجوز استعمالها في اليابس شرح عب (قوله ولا ينافى الحرمة هنا ما يأتى الخ) الذى في شرح العباب وإنما لم يحرم البول في الماء القليل كما يأتى لأنه ليس فيه استعمال نجس العين بخلاف ما هنا فان الحرمة فيه ليست للنجس به فقط بل مع استعمال نجس العين وكان العلة مركبة وإلا لحرم استعماله مطلقاً اه (قوله لأنه لا تضمن بنجاسة ثم اصلاً) يتجه انه لو كان الماء القليل ثم في اناة وحرماً تضمن الثوب بالنجاسة حرم البول فيه حينئذ لان فيه تضمن خاللاً لاناة بالنجاسة وهو في معنى الثوب في حرمة التضمن والوجه خلاف ذلك حيث كان الحاجة وقال بعبارة اخرى فان قلت لو كان الماء القليل في اناة فهل يحرم



أى فى ماء كثير أو جاف الخ (قوله وكذا ثوب) لا يبعد أن نحو الاناء كذلك فى حرمة التضمخ لغير حاجة وأما الارض فالوجه انه لا حرمة نعم ان نقصها التضمخ بلا حاجة اليه لم يبعد التحريم لانه إضاعة مال لغير حاجة سم (قوله بناء على حرمة التضمخ الخ) وهو المعتمد ع ش (قوله) والكلام هنا فى استعمال متضمن الخ) هذا قد يقتضى ان شرط الحل فى الصور المستثناة عدم التضمخ وهو محل نظر والوجه جواز ما فيه تضمخ مع الحاجة سم (قوله ذلك) أى كون الكلام فيما ذكر (قوله منقطع) لأن المستثنى منه الاناء الطاهر من حيث كونه طاهر أ والمستثنى الذهب والفضة من حيث ذاتهما لا من حيث كونهما طاهرين بصرى (قوله إلى التأويل السابق) هو قوله من حيث كونه طاهر اعش وكردى (قوله أى إناء) إلى قوله وظاهر فى النهاية لإلا قوله وإن لم يؤلف إلى ولو على امرأة (قوله) (مرودا) والابرة المعلقة والمشط ونحوها والسكراسى التى تعمل للنساء ملحقة بالانية كالصندوق فيما يظهر كما قاله البدر بن شبيهة والشراريب الفضة غير محرمة علمين فيما يظهر لعدم تسميتها انية نهاية وفى السكردى عن الایعاب مثله قال ع ش قوله مر والشراريب الخ أى التى تجعلها فيما تزين به بخلاف ما يجعله فى إناء تشرب منه أو تاكل فيه اه وفى البجيرمى عن الطوخى ويجوز للبرأة استعمال سروج أو قبقاب من الذهب والفضة ولها استعمال ثوب منهما اه (قوله أو خلا لا) هو ما يخلل به الاسنان ومثله المسمى به الآن وهو ما يخرج به وسخ الآذان زاد فى الایعاب والمرأة وبرة أنف حيوان وغيرها وإن لم تسم انية انتهى كرى (قوله أو بعضه الخ) يحتمل ان يكون على تفصيل الضبة وان يبقى على إطلاقه لانه أخش منه بصرى اقول الثانى صريح صنيع المنهج بل لا يظهر للاول وجه قول المتن (فيحرم) أى إلا لضرورة بان لم يجد غير ه شرح بافضل فى قال الایعاب ولو باجرة فاضلة عما يعتبر فى الفطرة فيما يظهر كرى (قوله فيحرم استعماله الخ) على الرجال والنساء والخنائى من غير ضرورة حتى يحرم على المكلف ان يسقى به مثلاً غير مكلف فان دعت ضرورة إلى استعماله كمروء منهما للجلاء عيته جاز وسواء كان الاناء صغيراً أو كبيراً انعم الطهارة منه صحيحة والمأكول ونحوه حلال لان التحريم للاستعمال لا لخصوص ما ذكر نهاية زاد المغنى ولا فرق فى حرمة ما تقدم بين الخلوة وغيرها إذا الخلاء موجودة على تقدير الاطلاع عليه ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج استعمال الفضة لا الذهب فيما يظهر اه قال ع ش قوله مر حتى يحرم على المكلف ان يسقى الخ قضيته انه لا يحرم عليه دفعه للصبي ليشرب منه بنفسه وقد يقال انه غير مراد لانه يجب عليه منعه من المحرمات وإن لم ياتم الصبي بفعلها ومثله اعطاءه القاء للهو كالزمار فيذبني ان يحرم لما مروء لا نظر لتالم الولد لترك ذلك كما انه لا نظر لتأذبه بضرب الولي له تاديباً اه (قوله كان كبه الخ) أى قاب الاناء (قوله لغير حاجة الجلاء) فان احتيج إلى استعمال ذلك كمرود بكسر الميم من ذهب أو فضة يكتحل به للجلاء غينه كان اخبره طبيب عدل رواية بان عينه لا تنجلي إلا بذلك جاز استعماله ويقدم المرود من الفضة على المرود من الذهب عند وجودهما معا وبعد جلاء عينه يجب كسره لان الضرورة تقدر بقدرها شيخنا وفى البجيرمى مثله إلا قوله كان اخبره إلى جاز وقوله يجب كسره يأتى عن الایعاب صحة بيعه (قوله ان ذلك كبيرة) عبارة شيخنا عنه البلقينى وكذا الدميرى من السكياترو نقل الأذرى عن الجمهور أنه من الصغار وهو المعتمد وقال داود الظاهرى بكراهة استعمال اوانى الذهب والفضة كراهة تنزيه وهو قول للشافعى فى القديم وقيل الحرمة مختصة بالاكل والشرب دون غيرهما اخذاً بظاهر الحديث وهو لا تشربوا فى انية

فى استعمال متضمن للتضمخ بالنجاسة فى بدن وكذا ثوب بناء على حرمة التضمخ به فيه وهو ما صححه المصنف فى بعض كتبه ويؤيد ذلك تصريحهم بحل استعمال النجس فى نحو عجن طين (إلا) منقطع ان نظرنا إلى التأويل السابق (ذهباً وفضة) أى إناء ولو بابا ومرودا وخلا لا كله أو بعضه من أحدهما أو منهما (فيحرم) استعماله فى أكل أو غيره وإن لم يؤلف كان كبه على رأسه واستعمل أسفله فيما يصلح له كما شمله إطلاقهم ولو على امرأة أكلت به طفلاً لغير حاجة الجلاء للنهى عن ذلك مع التوعد عليه بما قد يؤخذ منه ان ذلك كبيرة

البول فيه لأن فيه تضمخ الاناء وهو كالثوب قلت الظاهر لا لان البول فى الماء القليل فى الاناء لا يزيد على البول فى الاناء الخالى عن الماء واطنهم صرحوا بجوازه والتنجس لحاجة جائز وبالأولى جواز البول على الارض وإن نقصت قيمتها لانه لحاجة فليتنامل وهذا هو الوجه فليتنامل (قوله فى استعمال متضمن للتضمخ) هذا قد يقتضى أن شرط الحل فى الصور المستثناة عدم التضمخ وهو محل نظر والوجه جواز ما فيه تضمخ مع الحاجة (قوله وكذا ثوب) لا يبعد أن نحو الاناء كذلك وفى نظره وأما الارض فالوجه انه لا حرمة نعم ان نقصها التضمخ بلا حاجة اليه لم يبعد التحريم لانه إضاعة مال لغير حاجة

والذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما وعند الحنفية قول بجواز ظروف القهوة وإن كان المعتمد عندهم  
الحرمه فينبغي لمن ابتلى بشئ من ذلك كايقاع كثيرا تقليد ما تقدم ليتخلص من الحرمة اه (قوله) وتجوزهم  
الخ) عبارة النهاية ويجرم البول في إناء منهما او من أحدهما ولا يشك ذلك بحل الاستنجاء بهما لأن الكلام  
ثم في قطعة ذهب أو فضة لا فيما طبع أو هي منهما ذلك كالإناء المهيأ منهما للبول فيه اه وكذا في المغني إلا  
قوله طبع قال ع ش قوله أهيا منهما قضيته أنه لو بال في إناء ليس معد للبول لا يحرم والظاهر أنه غير  
مراد اه (قوله) ولم تطبع الخ) اما المطبوع قال الزركشي في الخادم كالدراهم والدنانير فلا يجوز الاستنجاء  
به لحرمة ونقله عن تصريح الاصحاب وفي شرح العباب للشارح إذا المهيأ إناء كالمرود والمطبوعة محترمة  
بخلاف الخالي عنهما وفي التحفة مثله هكذا أطلقوا الطبع فان كانت العلة انهما مع الطبع لا تقبل بالحكم واضح  
وإن كانت العلة الاحترام فينبغي ان يقيّد التحريم بما إذا كان الاسم المطبوع معظما لحرره فاقى لم اره  
في كلامهم وكأنه باعتبار ما كان أو لا من كتابه شئ من نحو القرآن كرى بحذف (قوله) واتخاذ الراس إلى  
قوله والعلة في النهاية زاد عقبه ما نصه والوجه كما قاله بعضهم ان المدار على إمكان الانتفاع به وحده وعدمه  
لا يسمره فيه وعدمه اه (قوله) واتخاذ الراس الخ) بالنصب عطف على الاستنجاء (قوله) ومع ذلك يحرم وضع  
شئ الخ) قياس ذلك ان يحرم نحو تود سد صحيفة أو سبيكة من النقد لان تود سدها استعمال لها وان يحرم وضع  
تلك الراس على الإناء لانه استعمال له وحينئذ فلا فائدة في تجوزها للإناء إلا ان يمنع ان مجرد وضعه على الإناء  
استعمال له سم أي ومنعه مع تسليم كون نحو التود سدا استعمالا كاملا كبره ولذا عده الامام الرافعي استعمالا  
وإن منعه المغني كما يأتي (قوله) إناء الذهب) أي أو الفضة مغني (قوله) صدى) كتعيب والمصدر صدى كتعب  
واما الوسخ الذي يستر الإناء فالصدا بالمذع ش (قوله) حل استعماله) ظاهره مطلقا وقال النهاية والمغني  
يجرى فيه التفصيل الآتي في المموه بنحو نحاس اه وقال ع ش أي فان كان الصدا لو فرض نحاسا  
تحصل منه شئ بالعرض على النار لم يحرم والا حرم اه (قوله) أن تغشى الذهب) أي بنحو نحاس كرى  
(قوله) وإن لم يحصل منها شئ) خلافا للنهاية والمغني والمنهج (قوله) يحرم الاحتواء) إلى قوله انتهى في النهاية  
والمغني (قوله) يحرم الخ) ويحرم التطيب بما الورود من إناء ما ذكر مغني ونهاية (قوله) انتهى) أي قولهم  
(قوله) وإن مسه الفم على نزاع فيه) قد يقال يؤيد المتنازع في ذلك ما مر آنفا في استعمال رأس الإناء بنحو  
وضع شئ فتذكر وتذكر بصري عبارة السكردي وقع النزاع في ذلك لنفس الشارح فضلا عن غيره قال في  
الاياب اما إذا وضع فاه عليه فان قصد التبرك حل وإلا حرم ويحتمل التحريم وقال في الامداد ولو فتح فاه  
للمطر النازل من ميزاب السكبة لم يحرم على الوجه لانه لا يعد استعماله بخلاف ما لو مسه بفمه أو قرب منه  
وإن قصد التبرك وقال سم الوجه التفرقة بين ان يكون قريبا فيحرم أو بعيدا فلا كظنيره من المبخرة وفاقا  
لمحمد الراملي ونقله الزبدي عن مر ايضا اه (قوله) سلسلة الإناء) وإن كانت لحض الزينة اشترط صغرها  
غرفا كالضبة فيما يظهر نهاية (قوله) وحلقته) زاد في الاياع اوباب مسجدا وغيره اه وهي يسكون اللام  
أفصح من فتحها وأطلق هنا وفتح الجواد وقال في الامداد وفي المجموع كالعز يزبغني أن تجعل كالنضيب  
كردي وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله) ولا غطاء السكوز) ينبغي ان شرطه ان لا يكون بجوفا وإلا كان  
إناء بل قطعة تجعل في فم السكوز أو صحيفة تجعل على فم سم عبارة المغني فان جعل الإناء حلقة من فضة أو  
سلسلة منها أو راسا جازوا إنما جاز ذلك في الرأس لانه منفصل عن الإناء لا يستعمل قال الرافعي والك  
منعه بانه مستعمل بحسبه وإن سلم فليكن فيه خلاف الاتخاذ ويمنع بان الاتخاذ يجزئ إلى الاستعمال المحرم

(قوله) ومع ذلك يحرم نحو وضع شئ عليه الخ) قياس ذلك أن يحرم نحو تود سد صحيفة أو سبيكة من  
النقد لان تود سدها استعمال لها وان يحرم وضع تلك الراس على الإناء لانه استعمال له وحينئذ فلا فائدة  
في تجوزها للإناء إلا ان يمنع ان مجرد وضعه على الإناء استعمال له (قوله) ولا غطاء السكوز) ينبغي ان شرطه  
ان لا يكون بجوفا وإلا كان إناء بل قطعة تجعل في فم السكوز أو صحيفة تجعل على فم

بخلاف هذا والمراد به ما يجعل في فم الكوز فهو قطعة فضة أما ما يجعل كالاناء ويغطي به فإنه يحرم أما الذهب فلا يجوز منه ذلك اهـ وياتي عن الايعاب ما يوافقهما في التفصيل (قوله وهو غير راسه السابق) هذا مخالف لما في الامداد حيث قال وتحل حلقة الاناء وراسه اى غطاؤه وفي الايعاب الراس له صورتان احدهما ان يثقب موضعاً منه وموضعاً من الاناء ويربط بمسار حيث يفتح ويغلق كحاق الاشنان والمبخره والثانية أن يجعل صفيحة على قدر رأسه ويغطي بها لصيانة ما فيه والاول حرام لانه يسمى إناء والثاني جائز لانه لا يسماه سواء اتصل به ام لا وقول ابن العمد ان الراس هو المتصل والغطاء هو المنفصل فيه نظر مع ان الخطب فيه سهل ثم رايت الغزى قال واستثنى البغوى من التحريم غطاء الكوز ومراده الصفيحة من الفضة فلو كانت على هيئة الاناء حرمت قطعاً انتهى كردى وتقدم عن سم والمغنى ما يوافق الايعاب في التفصيل وعن النهاية أن المدار على إمكان الانتفاع به وحده وعدمه لا بسمه فيه وعدمه (قوله وصفيحة فيها بيوت الخ) ثقب الكيزان وفي إباحته بعد فان فرض عدم تسميته إناء وكانت الحرمة منوطاً بها فلا بعد فيه حينئذ بالنسبة لاتخاذها واقتنائها اما وضع الكيزان عليه فاستعمال له والمتجه الحرمة نظير ما مر في وضع الشيء على راس الاناء اهـ وفي سم بعد ذكر نحوه مانصه وقوله فيها بيوت الخ في جوازها حينئذ نظر لان ما فيه بيوت إناء وفي معناه والوجه حرمة ما فيها بيوت وأما صفيحة ليس فيها بيوت فان قصد بوضع الكوز عليها استعمالها وعدو وضعه عليها استعمالها حرام وإلا فلا خلافاً لما نقل عن الكافي اهـ (قوله وحله) اى محل استثناء السلسلة وما عطف عليه (قوله من الحيل) الى قوله نعم في النهاية والمغنى ما يوافق (قوله والحيل المبيحة الخ) عبارته في شرح الارشاد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في إناء النقد ان يخرج الطعام منه إلى شيء بين يديه ثم ياكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه أو يتطهر به أو ماء الورد في يساره ثم ينقله ليمينه ثم يستعمله انتهى وكان الفرق بين ماء الورد والماء فيما ذكره ان الماء يباشر استعماله من إنائه من غير توسط اليد عادة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها مستعمالاً لانه بخلاف الطيب فإنه لم يعتد فيه ذلك إلا بتوسط اليد فاحتج لنقله منها إلى

أى وهى غير راسه السابق  
صورة وصفيحة فيها بيوت  
للكيزان وعمله حيث لم يكن  
شيء من ذلك على هيئة إناء  
أو لا كحق الاشنان حرم  
ومن الحيل المبيحة  
لاستعماله صب ما فيه

(قوله وصفيحة فيها بيوت الكيزان) قد يفهم منه جواز وضع الكيزان فيها وفي هذا استعمال لتلك الصفيحة لان الوضع فيها استعمال لها اخذاً من قوله لا آتى نعم هي لا تمنع حرمة الوضع في الاناء وهذا يخالف قوله السابق ومع ذلك يحرم وضع شيء عليه فليتأمل والوجه حرمة استعمال الصفيحة في وضع الكيزان عليها وإن لم يكن فيها بيوت مر وقوله فيها بيوت في جوازها حينئذ نظر لان ما فيه بيوت إناء أو ما في معناه والوجه حرمة ما فيها بيوت وأما صفيحة ليس فيها بيوت فان قصد بوضع الكوز عليها استعمالها وعدو وضعه عليها استعمالها حرام وإلا فلا خلافاً لما نقل عن الكافي مر قال الشارح في شرح العباب وليس من الآنية نحو الكرى فيجوز للمرأة لانه من التحلية اهـ قال البدر بن شهبة قد يمنع كون الكرى ليس بآنية بل هو آنية لوضع القماش عليه إلى ان قال والذي يتجه ان الكرى آنية كالصندوق فيحرم على الفريقين بخلاف الشراب الفضة فانها لا تسمى آنية فتحل للنساء اهـ (قوله من الحيل المبيحة لاستعماله الخ) قال في شرح العباب ثم الظاهر أن هذه الحيلة إنما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذها وجعل الطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وإن لم يستعمله بالاختصاص وقديهم من عبارته اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك وعبارة الجواهر من ابتلى بشيء من استعمال آنية النقد صب ما فيها في إناء غير ما يقصد التفرغ واستعماله فان لم يجد فليجعل الطعام على رغيص ويصب الدهن وماء الورد في يده اليسرى ثم يأخذه منها باليمين ويستعمله ويصب الماء للوضوء في يده ثم يصب من يده إلى محل الوضوء وكذا الشرب أى بأن يصب في يده ثم يشرب منها قال غيره وكذا الومد يسراه ثم كتب بيمينه اهـ ثم قال ونظر ابن الاستاذ في التفرغ في يساره بانه يعد في العرف مستعملاً ويرد بمنع ما ذكره قال وقضية ذلك ان غيره لو صب عليه من إناء الذهب في الوضوء او غيره لم يكن مستعملاً لانه ما باشر فان كان اذن له عصي من جهة الامر فقط ثم قال واذا قول

ولو في نحو يد لا يستعمله بها ثم يستعمله منها نعم هي لا تمنع حرمة الوضع في الأناة ولا (١٢١) حرمة اتخاذه فتفتن له (تنبيه)

صرحوا في نحو كيس الدراهم الحرير بحله وعلوه بأنه منفصل عن البدن غير مستعمل فيما يتعلق به فيحتمل أن يقال بنظر هذا هنا ويؤيده تعليلهم حل نحو غطاء الكوز بأنه منفصل عن الأناة لا يستعمل ويحتمل الفرق بأن ما هنا أغلظ ولعله الأقرب ومحل تعليلهم المذكور حيث لم يكن على هيئة أناة كما علم مما تقرر (تنبيه آخر) محل النظر لكونه يسمى أناة بالنسبة للفضة أما الذهب فيحرم منه نحو السلسلة مطلقا نظير ما يأتي في العضة لغلظه (وكذا) يحرم (اتخاذه) أي اقتناؤه خلافا لمن وهم فيه (في الأصح) لأنه يجر لا يستعمل غالبا كآلة اللهو قال الزركشي كالشبابة ومزمار العاق وككلب لم يحتج له أي حالا وقد وإحدى الفواسق الخمس وصور نقشت على غير ممتن وسقف موه بنقد يتحصل منه شيء انتهى وما ذكره في الفرد غير صحيح لتصريحهم بصحة بيعه والانتفاع به وما أدى إلى معصية له حكمه وإنما جاز اتخاذه نحو ثياب الحرير بالنسبة للرجل على خلاف ما أفتى به ابن عبد السلام

اليد الأخرى قبل استعماله وإلا كان مستعملا لأنائه فيما اعتد فيه انتهى وقوله أو ماء الورد في يساره أي بقصد التفرغ كما شرطه في شرح العباب اخذا من الجواهر سم على حج اه عش (قوله ولو في نحو يد) يشمل اليمنى سم (قوله نعم هي الخ) عبارته في شرح العباب ثم الظاهر أن هذه الحيلة إنما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذه وجعل التطيب فيه لأنه مستعمل له بذلك وإن لم يستعمله بالاختصاص منه وقد يتوهم من عبارته أي المجموع اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك انتهى اه سم على حج اه عش (قوله في نحو كيس الدراهم الحرير الخ) خلافا للنهاية عبارته ولا يلحق بغطاء الأناة غطاء العمامة وكيس الدراهم إذا اتخذهما من حرير خلافا للأسنوي إذ تغطية الأناة مستحبة بخلاف العمامة وأما كيس الدراهم فلا حاجة إلى اتخاذه منه اه (قوله بحله الخ) سياقي في هامشه منع ذلك سم (قوله هنا) أي في نحو الكيس المتخذ من النقد (قوله ويؤيده الخ) أي الاحتمال المذكور قد يقال لو صح هذا التأييد لزم جواز كون غطاء الكوز على هيئة الأناة مع أنه قدم امتناعه سم (قوله بأن ما هنا) أي المتخذ من النقد أغلظ أي من المتخذ من الحرير و (قوله المذكور) أي بقوله ويؤيده تعليلهم حل نحو غطاء الكوز الخ (قوله بما تقرر) أي بقوله ومحل حيث الخ (قوله مطلقا) أي سمي أناة أم لا قول المتن (وكذا اتخاذه الخ) ظاهره ولو للتجارة لأن آنية الذهب والفضة ممنوع من استعمالها لئلا يحدوا فارق الحرير حيث جاز اتخاذه للتجارة فيه لأنه ليس ممنوعا من استعماله لئلا يحدوا فارق الحرير يجوز له استعماله وقال بعضهم يجوز اتخاذه للتجارة لمن يصوغه حليا ويجعله دراهم أو دنانير شيئا يجزى (قوله أي اقتناؤه) أي بلا استعمال ويحرم تزيين الخوانيت والبيوت بآنية النعدين ويحرم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة نهاية ومغنى وهل من التحلية ما يجعل من الذهب والفضة في ستر الكعبة أو يختص بما يجعل بابها أو جدرانها فيه نظر والذي يظهر أن الأول عش عبارة شيخنا ويحرم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب أو بالفضة ويحرم كسوتها بالحرير المزركش بالذهب أو بالفضة ويحرم التفرج على المحمل المعروف وكسوة مقام إبراهيم ونحوه ونقل عن البلقيني جواز ذلك لما فيه من التعظيم لشعائر الإسلام وإغاظة الكفار وهكذا كسوة تابوت الولي وعساكره وفي البجيرمي عن القليوبي قال شيخنا الزيادي محل التحلية وهي قطع من النعدين تسمى في غير هاتين نحو الكعبة والمساجد دون غيرها كالصحنف والكرسي وغيرها وفي النهاية تحريمها في الكعبة والمساجد كغيرها وهو الوجه اه (قوله لمن وهم فيه) لعله فسر الاتخاذ بالصنع ولو بنحوه وكيله قول المتن (في الأصح) والثاني لا يحرم لأن النهي الوارد إنما هو في الاستعمال لا الاتخاذ مغنى ونهاية وبه قال أبو حنيفة شيخنا (قوله كالة اللهو) لئلا يصح بيعه لينتفع به فيما يحل ومنه أن يكسره لينتفع برضائه بخلاف آلة اللهو كآلة اللهو على ذلك في الإيعاب كركدى (قوله وإحدى الفواسق الخ) تصريح بحرمه اقتنائها سم (قوله وما أدى إلى معصية الخ) عطف على اسم أن وخبره في قوله لأنه يجر الخ (قوله لذلك) أي لا تنفاه النقد (قوله وإنما جاز الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله

المصنف مثلا أن الصب في اليسرى ليس بشرط وهو كذلك اه وعبارته في شرح الارشاد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في أناة النقد أن يخرج الطعام إلى شيء بين يديه ثم يأكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه أو يتطهر به أو ماء الورد في يساره ثم ينقله ليمينه ثم يستعمله اه وكان الفرق بين ماء الورد والماء فيما ذكره أن الماء يباشر استعماله من أناة من غير توسط اليد عادة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالا لأنائه بخلاف الطيب فإنه لم يعتد فيه ذلك إلا بتوسط اليد فاحتيج لنقله منها إلى اليد الأخرى قبل استعماله وإلا كان مستعملا لأنائه فيما اعتد فيه اه وقوله أو ماء الورد في يساره أي بقصد التفرغ كما شرطه في شرح العباب اخذا من الجواهر (قوله ولو في نحو يد) يشمل اليمنى وسياقي في هامشه منع ذلك (قوله ويؤيده تعليلهم الخ) قد يقال لو صح هذا التأييد لزم جواز كون غطاء الكوز على هيئة الأناة مع أنه قدم امتناعه (قوله وكذا اتخاذه) عبارة الارشاد ويحرم استعماله وتزيينه واتخاذ الأناة ومكحلة الأناة وفضة اه (قوله وإحدى الفواسق)

ويحل الاناء المموه) مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فيحل استعمال مموه من ذلك بذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار سم عبارة البجيرمي وحاصل مسألة التمويه ان فعله حرام مطلقا حتى في حلى النساء واما استعمال المموه فان كان لا يتحلل منه شيء بالعرض على النار حل مطلقا وان كان يتحلل حل للنساء في حلين خاصة وحرمة في غير ذلك كما افاده الرشيدى على النهاية اه (قوله اى المظلي) بفتح الميم وكسر اللام وتشديد الياء في المختارة طلاه بالذهب وغيره من باب رمى ولم يذكر فيه اطلاق فقياسه مظلي كمرمى ومثله المغلى والمغلى والمشوى وقال الشبراملى في المغلى انه يضم الميم وفتح اللام من اغلى والحنوا مغلى بفتح الميم وكسر اللام لانه لا يقال غليته وضبط العلامة البكرى المظلي يضم الميم وفتح اللام وقد عرفت ما فيه شيخنا (قوله من احدهما) اى الذهب والفضة حال من الاناء وقوله بنحو نحاس متعلق بالمموه (قوله مطلقا) اى سواء حصل منه شيء بالعرض على النار او لا وهذا اعتمده الشارح في كتابه ويوافقه كلام شيخ الاسلام في الغرر حيث اطلق الحل لكنه قيد به بالحصول في شرح المنهج والروض وكذلك الرمى في النهاية وابن المقرئ وغيرهم كرمى اى والخطيب عبارة فان مموه غير النقد كانا نحاس وخاتم وآلة حرب منه بالنقد ولم يحصل منه شيء ولو بالعرض على النار او مموه النقد بغيره او صدق مع حصول شيء من المموه به او الضد حل استعماله لقلة المموه به في الاول فكانه معدوم ولعدم الخلاء في الثانية فان حصل شيء من النقد في الاول لكثرة ما لم يحصل منه شيء في الثانية لقلة حرم استعماله وكذا اتخاذه في الاصح اه (قوله كامر) اى آتفا بقوله وبه يعلم ان تعشية الذهب الخ (قوله اى استعماله) حق المزج مع الاختصار ان يقدر هذا عقب ويحل بان يقول استعمال الاناء (قوله) حيث لم يتحصل يقينا الخ المتبادر منه متعلق قوله يقينا بالمنفى وهو يتحصل لا بالنفى وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضبة عند الشك في كبرها كما سيأتى ويحتمل التحريم عند الشك لانه الاصل في استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه الا عند تحقق السبب المبيح قاله سم ثم ايدى بما فى بعض نسخ الانوار و فرق بين التمويه والتضييب بان التمويه اضييق واعتمده البجيرمي كما يأتى (قوله بالنار) متعلق بـ يتحصل (قوله) يخرج الطلاء) بالمد ككساء ورداء وهو ما يطلى به كما فى القيام وس شيخنا (قوله فان القليل) اى من الطلاء (قوله هذا) اى الحصول بالنار (دون الاول) اى الحصول بالحاد وقوله لندرت اى الماء المذكور (قوله) لا تتفاء العين الخ) علة القسم الثانى وعلة الاول عدم ظهور الخلاء بصرى وغير الشارح علل الثانى بقلة المموه به (قوله فان حصل) ظاهره وان كان قدر ضبة الزينة الجائزة وإن كان التمويه لجزء الاناء فقط وان صغر فيعلم الفرق بين باب التمويه وباب الضبة والفرق بينهما ما افاده قوله لا فى لا مكان فصلها من غير نقص سم (قوله حرم) ولو شك هل يحصل منه شيء او لا فالذى يتجه الحزمة ولا يشكل بالضبة عند الشك لان هذا اضييق بدليل حرمة الفعل مطلقا واما الخاتم المموه فقال شيخنا ان كان من ذهب ومموه بفضة فان حصل من ذلك شيء بالعرض على النار حل ولا فلا وان كان فضة ومموه بذهب فان حصل من ذلك شيء حرم ولا فلا

(ويحل) الاناء (المموه) اى المظلي من احدهما بنحو نحاس مطلقا كما مر أو من غيرهما باحدهما اى استعماله حيث لم يتحصل يقينا منه شيء وعبارة الانوار متمول ويوافقه قول الزركشى يظهر فى الوزن بالنار (تنبيه) ذكر بعض الخبر اى المرجوع اليه فى ذلك ان لهم ماء يسمى بالحاد وانه يخرج الطلاء ويحصله وإن قل بخلاف النار من غير ماء فان القليل لا يقاومها فيضمحل بخلاف الكثير والظاهر ان مراد الائمة هذا دون الاول لندرتهم كاعرافين به نعم زعم بعضهم ان ما خلط بالزئبق لا يتحصل منه شيء بها وان كثر وبسليمه فيظهر اعتبار تجرده عن الزئبق وانها حينئذ هل ليحصل منه شيء او لا (فى الاصح) لا تتفاء العين حينئذ فان حصل حرم لوجودها

تصريح بحرمة اقتنائها (قوله ويحل الاناء المموه) مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فيحل استعمال مموه من ذلك بذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار م (فرع) إذا حرمنا الجلوس تحت سقف مموه بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس فى ظله الخارج عن محاذاته فيه نظر ويحتمل ان يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا بعد اخذ من مسألة الحجرة (قوله) حيث لم يتحصل يقينا المتبادر منه متعلق قوله يقينا بالمنفى وهو قوله لا يتحصل لا بالنفى وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضبة عند الشك في كبرها كما سيأتى ويحتمل التحريم عند الشك لانه الاصل في استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه إلا عند تحقق السبب المبيح ويؤيد هذا ما فى بعض نسخ الانوار من حرمة استعمال الثوب المركب من الحرير وغيره إذا شك فى استوائهما وكثرة الحرير ويفرق بين التمويه والتضييب فان الظاهر حله حيث حلت الضبة بما يحتاج اليها فى الجملة فكان الحل فيها اوسع بخلاف التمويه فليتامل (قوله فان حصل حرم) ظاهره وإن كان قدر الزينة الجائزة وإن كان التمويه لجزء الاناء فقط وإن صغر فيعلم الفرق بين باب التمويه وباب الضبة

يجزى أى فى حق الرجال وأما فى حق النساء فيحل مطلقا كما مر (قوله) والكلام فى استدامته (فرع) إذا  
 حررنا الجلوس تحت سقف موه بما يحصل منه شئ. بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس فى ظله الخارج عن  
 محاذاته فيه نظر ويحتمل أن يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا بعد أخذنا من مسئلة المجمرة سم على حج وعلى  
 هذا فلم يسكن فى البلد محل يتمكن من صلاة الجمعة فيه إلا هذا فهل يعد ذلك عذرا فى حضور الجمعة أم لا  
 فيه نظر والأقرب الثانى لأن استعمال الذهب جائز للحاجة وحضورها حاجة أى حاجة عس (قوله) أما  
 فعل التمويه الخ (فرع) وقع السؤال عن دق الذهب والفضة وأكلهما منفردين أو مع انضمامهما  
 لغيرهما من الأدوية هل يجوز ذلك كغيره من سائر الأدوية أم لا يجوز لما فيه من إضاعة المال والجواب أن  
 الظاهر أن يقال فيه أن الجواز لا شك فيه حيث ترتب عليه نفع وكذا إن لم يحصل منه ذلك لتصرفهم فى  
 الأطعمة بأن الحجارة ونحوها لا يحرم منها إلا ما ضر بالبدن والعقل وأما تعليل الحرمة بإضاعة المال فممنوع  
 لأن الإضاعة إنما تحرم حيث لم تكن لغرض وما هنا المقصد التداوى وصرحوا بجواز التداوى باللؤلؤ وفى  
 الأكل كتمثال وغيره وورى بما زادت تيمته على الذهب عس (قوله) فحرام (قوله) وكذا دفع الأجرة عليه وأخذها شيئا  
 ويأتى فى الشارح مثله (قوله) وغيرهما كالحاتم والسيوف سم على المنهج وقضية قوله كالحاتم أنه لا فرق  
 فيه بين كونه لامرأة أو رجل عس ومرافعا عن الجيزى التصريح بذلك (قوله) مطلقا أى سواء حصل  
 منه شئ. بالعرض على النار أم لا كرى وسواء كان فى حلى النساء أو غيره كما مر (قوله) خلافا لمن فرق الخ قال  
 فى شرح العباب وبما تقرر من أن التفصيل إنما هو فى الاستدامة وإن الفعل حرام مطلقا يجمع بين ما قاله  
 الشيخان هنا من حل الموه بما لا يتحصل منه شئ. وما قاله النووي فى الزكاة واللباس واقتضاه كلام الرافعى من  
 تحريمه وعبرة المجموع صريحة فى ذلك وهى تمويه سقف البيت أو الجدار حرام اتفاقا حصل منه شئ. أم لا  
 وكذا الاستدامة تمويهه إن حصل منه شئ. اه سم (قوله) لأنه) أى فعل التمويه (قوله) كالاناء) أى من النقد  
 (قوله) ولا أرش الخ) ظاهره مطلقا وفيه إذا جاز استدامته كان لم يحصل منه شئ. بالنار توقف ظاهر فعله مقيد  
 بما إذا لم يجز استدامته فليراجع (قوله) والكعبة وغيرهما سواء فى ذلك) أى فى فعل التمويه وفاقا للنهاية  
 والمعنى (قوله) بأن كلامهم يشمل) أى بناء على أنهم أرادوا بالتحلية التى جوزها لآلة الحرب ما يشمل  
 الصادق قطع النقد ويشمل التمويه وقوله بعد تسليمه إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص تحلية آلة الحرب التى  
 جوزوها بالصاق قطع النقد ولا يشمل التمويه والفرق بينهما ما أشار إليه بقوله لا فى مكان فصلهما من غير  
 نقص سم (قوله) كما يأتى) عبارته فى الزكاة ولا مكان فصلها أى التحلية مع عدم ذهاب شئ. من غير انفارقت  
 التمويه السابق أول الكتاب أنه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التمويه هنا فى آلة الحرب حصل منه  
 شئ. أو لا على خلاف ما مر فى الآية وقد يفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم اه والذى

والفرق بينهما ما أفاده قوله الآتى لا مكان فعلهما من غير نقص لكن هذا الفارق إنما يناسب الفعل والكلام  
 فى الاستدامة كما قال فى الفعل إلا أن يقال لما كان الفعل هنا أى فى التمويه ينشأ للتضييع حرم مطلقا وضيق فى  
 استدامته بتحريمها حيث تحصل منه شئ. وإن كان قدر الضمة الجائزة (قوله) أما فعل التمويه فحرام الخ) قال  
 فى شرح العباب وبما تقرر من أن التفصيل إنما هو فى الاستدامة وإن الفعل حرام مطلقا يجمع بين ما قاله  
 الشيخان هنا من حل الموه بما لا يتحصل منه شئ. وما قاله النووي فى الزكاة واللباس واقتضاه كلام الرافعى من  
 تحريمه وعبرة المجموع صريحة فى ذلك وهى تمويه سقف البيت أو الجدار حرام اتفاقا حصل منه شئ. أم لا  
 وكذا استدامة تمويهه إن حصل منه شئ. إلى أن قال وبما قررته يتدفع ما تكلفه جمع من فروق بين ما هنا وشيئا  
 لا يظهر بل لا يصح كفرق الأسوى بأن نحو الحاتم والسيوف مما يلبس أو يحمل يحرم مطلقا لا يصله بالبدن  
 بخلاف الاناء وهو عجيب منه مع ما قدمته عن المجموع فى تمويه سقف البيت اه (قوله) بأن كلامهم يشمل) أى  
 بناء على أنهم أرادوا بالتحلية التى جوزوها لآلة الحرب ليشمل الصاق قطع النقد ويشمل التمويه (قوله) بعد  
 تسليمه) إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص تحلية آلة الحرب التى جوزوها بالصاق قطع النقد ولا تشمل

والكلام فى استدامته كما  
 أفهمه قوله الموه أما فعل  
 التمويه فحرام فى نحو سقف  
 وإناء وغيرهما مطلقا خلافا  
 لمن فرق لأنه إضاعة مال بلا  
 فائدة فلا أجرة لصانعه  
 كالاناء ولا أرش على مزيلة  
 أو كاسره والكعبة وغيرها  
 سواء فى ذلك نعم بحث فى  
 حله آلة الحرب تمسكاً بأن  
 كلامهم يشمل ويوجه بعد  
 تسليمه بأنه حاجة كما يأتى  
 (تنبيه) يؤخذ من أطباقهم



هنا على نفي الاجرة شذوذ قول الماوردي والرواي يخل ما يؤخذ بصنعة محرمة كالتمتع لانه عن طيب نفس ويرد ما علاله ان كسب الزانية كذلك والخبر الصحيح ان كسب الكاهن (١٣٤) خبيث وأن بذل المال في مقابلة ذلك سفه فأكله من أكل أموال الناس بالباطل ومن

أطبق عليه أئمتنا إطلاق منع التوبة ولو سلم كلام البعض المذكور لقليل بنظيره في حلي النساء المباح لوجود ما عمل به في الله الحرب ايضا كودي (قوله هنا) أي في فعل التوبة (قوله والخبر الخ) عطف على قوله ان كسب الخ (قوله واكله الخ) من كلام الشارح والضمير لما يؤخذ الخ (قوله بالباطل) بقى شيء آخر وهو انه هل يطالب به في الآخرة أو لا لطيب النفس سم أقول وميل القلب الى الثاني فكانه رماه الى البحر وعلى هذا فيمكن حمل قول الماوردي والرواي على بلارد وتشنيع (قوله وليس من التوبة) الى المتن في النهاية (قوله من جعلهم سمر الدراهم الخ) عبارة المغني قبيل الباب تنمة سمر الدراهم في الاناء كالتضييب فيأتي فيه التفصيل السابق بخلاف طرحها فيه لا يحرم به استعمال الاناء مطلقا ولا يسكره وكذا لو شرب بكفه وفي أصبعه خاتم أو في فمه دراهم أو شرب بكفه وفيها دراهم اه وفي النهاية نحو ما لا قوله ولا يسكره (قوله وهو) أي التعريف المذكور (قوله صريح فيما ذكرته) ان كانت تلك القطع متفصلة فالحرمة هنا تناسب قوله الاتي ولو تعدد الخ سم (قوله وبهذا) أي بقوله وليس من التوبة الخ كودي (قوله وان اطلاقهم الخ) عطف على قوله ان تحلية الخ (قوله ويحل الاناء النفيس) أي من غير النقيدين نهاية (قوله في ذاته) اما النفيس بالصنعة كزجاج وخشب محكم الخراط فيحل بلا خلاف مغني ونهاية قول المتن كياقوت (قاعدة) عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ خاتما فقصه ياقوت نفي عنه الفقر قال ابن الاثير يريد انه اذا ذهب ماله باع خاتمه فوجد به ثمنا قال والاشبه ان صح الحديث ان يكون لخاصة فيه كما ان النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وقيل من تختم به امن من الطاعون وتيسرت له امور المعاش ويقوى قلبه وتها به الناس ويسهل عليه قضاء الجوائب وقيل ان الحجر الاسود من ياقوت الجنة فمسحه المشركون فاسود من مسحهم وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى عليا فصا من ياقوت وامره ان ينقش عليه لا اله الا الله ففعل واتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له لم زدت محمد رسول الله فقال والذي بعثك بالحق ما فعلت الا ما امرتني به فهبط جبريل عليه صلى الله عليه وسلم وقال يا محمد ان الله تعالى يقول لك احببتنا فكتبنا اسمنا ونحن احببناك فكتبنا اسمك مغني عبارة الجبري ومن خواص الياقوت ان التختم به ينفي الفقر ومثله المرجان بفتح الميم برماوى ومن خواصه ايضا ان النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وأن من تختم به امن من الطاعون الخ عناني اه (قوله ومرجان) الى قول المتن وما ضبب في المغني (قوله ومرجان الخ) وفيه زوج وزبرجد بجبري وفي هامش المغني عن الدميري ما نصه (قاعدة) الفير وزج حجر اخضر مشرب بزرقة يصفو لونه مع صفاء الجو ويتكدر بتكدره ومن خواصه انه لم يرف في قتل خاتم منه ابدا والمرجان اذا غلق على الطفل امتنع عنه عين السوء من الجن والانس والبلور من علق هو عليه لم ير منام سوء اه (قوله وبلور) بكسر الباء وفتح اللام خطيب اي كسبور ويجوز بفتح الباء وضم اللام كما قاله النووي في تحريره بجبري (قوله اي استعماله) اي واتخاذها نهاية ومغني (قوله كالتخذ من نحو مسك) عبارة المغني والتخذ من الطيب المرتفع كمسك وغبرو عودا والمتخذ من طيب غير مرتفع اي كصندل فيحل بلا خلاف اه (قوله لانه لا يعرفه الخ) رد لدليل المقابل القائل بحرمة النفيس (قوله وحل الخلاف) الى قوله فباء بذهب في النهاية قول المتن (ضبة كبيرة الخ) ومن الضبة مسامير القيقاب والعصا فيجرب فيها التفصيل اجهورى اه بجبري (قوله عرفا) اي في عرف الناس وهو مالو عرض على القول لتلقته بالقبول شيخنا عبارة النهاية ومرجع الصغر والكبر العرف اه زاد المغني وقيل الكبيرة ما تستوعب جانبها من الاناء وقيل ما كان جزءا كاملا كشفة او اذن وقيل ما يلمع للناظر من بعد والصغيرة دون ذلك اه (قوله وكان وجهه) اي وجهه عدم الفرق (قوله وعليه) اي على الوجه المذكور

التوبة والفرق بينهما ما أشار اليه بقوله الاتي لا مكان فصلها من غير نقص (قوله من أكل أموال الناس بالباطل) بقى شيء آخر وهو أنه هل يطالب به في الآخرة أو لا لطيب النفس (قوله وهو صريح فيما ذكرته)

ثم شنع الأئمة في الرد عليها وليس من التوبة لصق قطع نقد في جوانب الاناء المعبر عنه في الزكاة بالتحلية لا مكان فصلها من غير نقص بل هي اشبه شيء بالضبة لزينة فيأتي فيها تفصيلها فيما يظهر ثم رايت بعضهم عرف الضبة في عرف الفقهاء بانها ما ينسخ بالاناء وان لم ينسكسروكانه اخذه من جعلهم سمر الدراهم في الاناء كالضبة وهو صريح فيما ذكرته وبهذا يعرف ان تحلية الله الحرب جائزة وان كثرت كالضبة لحاجة وان تعددت وان اطلاقهم تحريم تحلية غيرها يتعين حمله على قطع يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة لزينة فتأمل (و) يحل الاناء (النفيس) في ذاته (كياقوت) ومرجان وعقيق وبلور اي استعماله (في الاظهر) كالتخذ من نحو مسك وغبر لانه لا يعرفه الا الخواص فلا تنسكس به قلوب الفقراء بخلاف النقد وحل الخلاف في غير فص الخاتم فيحل منه جز ما وكل ما في تحريمه خلاف قوى كما هنا ينبغي كراهته (وما) اي والاناء الذي ضبب بذهب او فضة ضبة كبيرة) عرفا (لزينة) ولو في بعضها

(قوله)

بأن يكون بعضها لزينة وبعضها حاجة كما في أصله المقتضى أنه لا فرق فيما للزينة

بين صغره وكبره وكان وجهه أنه لما انبهم ولم يتميز عما للحاجة غلب وصار المجموع كأنه للزينة وعليه فلو تميز الزائد على الحاجة

(قوله كان له حكم مال الزينة الخ) الاولى جعل الضمير للزائد ع ش أى فان تميز الزائد حرم الزائد فقط ان عده العرف كبير او الا فكل حكمه بجري عبارة البصرى اى فيفصل فيه بين الصغير والكبير هذا ولو حمل قوله لو كان بعضها الزينة وبعضها الحاجة حرم على ما اذا كان بعض الزينة كبيراً يقيناً سواء الايهام والتعيين بخلاف ما اذا كان صغيراً او مشكوكاً فيه سواء الايهام والتعيين فهما ايضا لكان اوجه اه (قوله يعنى استعماله) اى واتخاذها نهاية ومغنى وسكت عن نفس الفعل الذى هو التضييب فهل يحرم مطلقاً كالتعوية او يفرق بما تقدم من تعليل حرمة التعمويه مطلقاً بانه اضاءة مال ولعل الثانى اقرب سم على حج اه ع ش ويجزى وشيخنا (قوله للزينة مع الكبر) علة للحرمة (قوله اى المحقق) الى فباء بذهب فى المغنى (قوله الاصل لباحته) المراد بالاباحة ما قابل الحرمة ثم ان كانت لزينة كرهت او الحاجة فلا فيما يظهر فتأمل وبقي ما لو شك هل الضبة للزينة او للحاجة فيه نظر والا قرب الحل مع الكراهة اخذاً من قوله الاصل لباحته ع ش قول المتن (او صغيرة) اى فى العرف (قوله عن غيرها) اى غير ضبة ذهب وفضة عبارة شرح المشجج والنهاية عن غير الذهب والفضة اه وعبارة المغنى عن التضييب بغير الذهب والفضة اه (قوله لانه يبيح اصل الاناء) اى استعمال الاناء الذى كله من ذهب او فضة فضلاً عن المضطرب به نهاية ومغنى قال السيد عمر البصرى قولهم ان العجز عن غير آنية النعدين يبيحها هل هو على إطلاقه او مقيد بما اذا اضطر اليه بحيث لا يتأنى الوصول الى المستعمل إلا باستعمالها محل تأمل اه اقول ظاهر إطلاقهم الاول قول المتن (لزينة) اى كلها او بعضها مغنى ونهاية وقوله للحاجة اى كلها مغنى قال شيخنا وحاصل مسألة الضبة انها كانت كبيرة كلها لزينة او بعضها لزينة وبعضها لحاجة حرمت فى الصورتين وإن كانت كبيرة كلها لحاجة او صغيرة كلها لزينة او بعضها لزينة وبعضها لحاجة كرهت فى هذه الصور الثلاث وان كانت صغيرة كلها الحاجة ايحى فى هذه الصورة ولو شك فى الصغير والكبير كرهت فمجموع الصور سبعة بصورة الشك اه وفى الجبرى ومثله وقوله ولو شك الخ أى فيما اذا كانت لزينة بخلاف ما اذا كانت لحاجة فقط فتباح كما مر عن ع ش (قوله وضبة نصبت) مبتدأ وخبر وقوله كنصب المصدر يحتمل انها اى ضبة نابت عنه اى المصدر كضربته سوطاً فالتقدير تضبيب ضبة ويحتمل ان ذلك مرادهم سم اقول كلام المغنى والنهاية كالصرح فى الثانى عبارتهما قال الأشارح توسع المصنف فى نصب الضبة بفعلها نصب المصدر اى لان انتصاب الضبة على المفعول المطلق فيه توسع على خلاف الاكثر فان اكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً وهو اسم الحدث الجارى على الفعل نحو وكلم الله موسى تكليماً لكن قد ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق أشياء منها ما يشارك المصدر فى حرورفه التى بنيت صيغته منها ويسمى المشارك فى المادة وهو اقسام منها ما يكون اسم عين لا حدث كالضبة فيما نحن فيه ونحوه قوله عز وجل والله انبتكم من الارض نباتاً فضبة اسم عين مشارك لمصدر ضبيب وهو التضييب فى مادته فانيب منابى فى الانتصاب على المفعول المطلق اه (قوله فباء بذهب الخ) ما المانع ان ياء بذهب صلة ضبيب سم وقد يقال المانع كون ضبة عليه كالمكرر وعدم حسنة نصبه على المصدرية إذ التقدير حينئذ وما ضبيب بضبة ذهب أو فضة ضبة كبيرة أو بنزع الخافض عطف على بضبيب (قوله موه) إذ يصير التقدير وما ضبيب بضبة كبيرة بذهب اى ملابسة بذهب الخ فيقتضى ان الضبة الكبيرة المموهة بذهب او فضة تحرم مطلقاً وليس كذلك بصرى وقد يقال هذا الايهام موجود على الاول ايضا فلم دفعه هناك بجعل الباء بمعنى من دون هنا وللكردى توجيه آخر للايهام تركناه لغاية بعده (قوله كالمتمحضة منه) اى فيه صل فيها بين

كان له حكم مال الزينة وهو متجه (حرم) هو يعنى استعماله للزينة مع الكبر أى المحقق فاشك فى كبره الاصل لباحته (أو صغيرة بقدر الحاجة) وهى هنا غرض الاصلاح لا العجز عن غيرها لانه يبيح أصل الاناء (فلا) يحرم بل ولا يكره للحاجة مع الصغير (أو صغيرة لزينة أو كبيرة لحاجة جاز) مع الكراهة فيهما (فى الاصح) لوجود الصغير الواقع فى محل المساحة وللحاجة وضبة نصبت بضبيب كنصب المصدر بفعله توسعاً لانه اسم عين وعليه فباء بذهب بمعنى من وهو حال من ضبة النكرة سوغه تقدمه علمها أو بنزع الخافض وهو مع شدوذه موه نعم الوجه ان الضبة المموهة بنقد يتحصل كالمتمحضة منه (وضبة موضع الاستعمال)

ان كانت تلك القطع متفصلة فالحرمة هنا تناسب قوله الآتى ولو تعددت الخ (قوله يعنى استعماله) سكت عن نفس الفعل الذى هو التضييب فهل يحرم مطلقاً كالتعوية او يفرق بما تقدم من تعليل حرمة التعمويه مطلقاً بانه اضاءة مال ولعل الثانى اقرب (قوله الاصل لباحته) اى كما قاله فى المجموع (قوله وضبة نصبت) مبتدأ وخبر وقوله كنصب المصدر يحتمل انها نابت عنه كضربته سوطاً فالتقدير تضبيب ضبة الخ ويحتمل أن ذلك مرادهم (قوله فباء بذهب الخ) ما المانع ان ياء بذهب صلة ضبيب

بنحو شرب أو أكل (كغيره) بما (١٣٦) ذكر في الحل والحرمه (في الاصح) ولا اثر لما شر بها بالاستعمال مع وجود المسوغ ولو تعددت

ضبات صغيرات لزينة فقضى كلامهم حملها وتعين حملها على ما إذا لم يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة ولا فينبغي تحريمها لما فيها من الخيلاء وبه فارق ما يأتي فيما لو تعدد الدم المعفو عنه ولو اجتمع لكثير على أحد الوجهين فيه وحاصله ان اصل المشقة المقتضية للعفو موجود وبه يبطل النظر لتقدير السكثرة بفرض الاجتماع وهنا المقتضى للحرمه الخيلاء وهو موجود مع التفرق الذي هو في قوة الاجتماع فان قلت الذي اعتمدته في شرح العباب انه لا تحل الزيادة على طرازين اورقتين لزينة فهلا كان ما هنا كذلك بجامع ان الكل للزينة وان الاصل في الفضة والحريم التحريم بل الفضة اغلظ فكان ما هنا أولى فاذا امتنع الزائد على اثنين ثم فنهنا أولى قلت يفرق بان صغر ضبة الزينة وكبرها احواله على غلي محض العرف وهو عند التعدد مضطرب فنظروا إلى ان ذلك التعدد هل يساوى السكيرة فيحرم أو لا فيحل وامائهم فورد تقديره بارب اصابع وكان قضيته انه لا يجوز اكثر من رقعة لكن وجدنا الطراز يحل مع تعدده فالحقنا به التوقيع فالحاصل ان هناك اصلا واردا فاعتبرناه ولا

الكبير لزينة وغيرها هذا ولو قيل ينظر حينئذ للتحصل هل يبلغ مقدار كبيرة فيحرم أو لا فلا يمكن بعيدا فتأمل بصري أي غاية بعدد الا فما قاله الشارح اقرب منه (قوله بنحو شرب) إلى قوله وحاصله في النهاية قول المتن (في الاصح) لان الاستعمال منسوب إلى الاناء كله ولان معنى العين والخيلاء لا تختلف نهاية زاد المغنى بل قد تسكون الزينة في غير موضع الاستعمال اكثر اه (قوله ولا اثر الخ) رد لدليل المقابل القائل بالحرمه (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل (قوله ولو اجتمع الخ) جملة حالية (قوله على أحد الوجهين) وهو عدم الضرر الراجح عند الشارح والمرجوح عند النهاية والمغنى كما مر (قوله وحاصله) أي الفرق (قوله مورود) أي في الدم كرى (قوله لتقدير السكثرة) الأولى اسقاط تقدير (قوله فكان ما هنا أولى) يغني عنه ما بعده قول المتن (مطلقا) أي من غير تفصيل مما مر مغنى (قوله لان الخيلاء فيه اشد) أي من الفضة ولان الحديث في الفضة ولا يلزم من جوازها جوازها لانها اوسع بدليل جواز الخاتم للرجل منها ومقابل المذهب ان الذهب كالفضة فيأتي فيه ما مر كما نقله الرافعي عن الجمهور مغنى (قوله كضبة الفضة الخ) خلافا للنهاية عبارة وشملت الضبة للحاجة ما لو عمت جميع الاناء وهو كذلك والقول بأنها لا تسمى حينئذ ضبة ممنوع ونقل سم مثلها عن الايعاب وأقره واعتمده الشيخ سلطان وأقره البجيرمي وهذه مع ما قدمه كالشارح من أن تحلية آلة الحرب جائزة وان كثرت كالضبة للحاجة وان تعددت اه صريح في جواز تعميم بيوت الجناني بالفضة كما ان كلام الشارح هنا مع قوله السابق صريح في خلافه وبه يعلم ما في الكردى على شرح بافضل بما نصه قوله والسكيرة للحاجة في التحفة والامداد وقت فتح الجواد بالحرمه ان عمت الاناء وأقر الخطيب الشربيني الماوردى على ذلك في شرح التنبية وخالف الشارح ذلك في الايعاب وبحث انه ان كان التعميم لحاجة جاز كما شمله اطلاقهم وكذلك الجمال الرمل في النهاية وهل يجري ذلك فيما جرت به عادة بعض العوام من تعميم بيوت الجناني بالفضة افتى بعض فقهاء اليمن بعدم اللاحاق وان ذلك حرام لما فيه من الاسراف ويؤيده ما في الزكاة اه فانه لا موقع للتردد بقوله فان كلام الشارح هنا مع كلامه السابق بل ما هنا فقط صريح في المنع وكلام النهاية هنا مع كلامه السابق صريح في الجواز (قوله إذا عمت الاناء) ظاهره وان صغرت في نفسها (فرغ) قال في شرح العباب ولو لم يجد إلا مضيبا بما يحرم وفضة خالصة فهل يحل له استعمال الفضة لما يأتي أو يتعين استعمال المضيب لانه اخف كل محتمل وكذلك لو فقد غير التقدين ووجد اناء ذهبيا وإناء فضة فهل يحل استعمال الذهب لتساويهما في حال الضرورة لا انتفاء حرمتها عندها أو يتعين الفضة لما مر كل محتمل ايضا ونظير ذلك لو وجد المضطربة مية كلب وحيوان آخر وظاهر كلامهم ثم انه يتخير فليكن هنا كذلك انتهى سم اقول تقدم عن النهاية في المسئلة الثانية ترجيح تعين الفضة وعن البجيرمي وشيخنا اعتماده واليه ميل قول الشارح الاقوى واخذ من العلة الخ وقياس ذلك تعين المضيب في المسئلة الاولى وان ادعى الشارح في الامداد

(قوله بنحو شرب الخ) قال في الارشاد ولو بمحل شرب أو استوعبت جزأ قال في شرحه وخرج بجزأ ما لو استوعبت الجميع فانها تحرم قطعا كما قاله الماوردى اه وفي شرح العباب ونقله الزركشى عن الماوردى انه لو عم التضيب الاناء حرم قولوا واحدا وفي اطلاقه وقفه والذي يتجه انه متى كان التعميم لحاجة جاز كما شمله اطلاقهم ولا يقال هو لا يسمى ضبة حينئذ لاننا نقول ممنوع لما يأتي انها ما يصلح به خلل الاناء وهذا يشمل ذلك الخ اه (قوله إذا عمت الاناء) ظاهره وان صغرت في نفسها (فرغ) قال في شرح العباب ولو لم يجد إلا مضيبا بما يحرم وفضة خالصة فهل يحل له استعمال الفضة لما يأتي أو يتعين استعمال المضيب لانه اخف كل محتمل وكذلك لو فقد غير التقدين ووجد اناء ذهب وانا فضة فهل يحل استعمال الذهب لتساويهما في حال الضرورة لا انتفاء حرمتها عندها أو تتعين الفضة لما مر كل محتمل ايضا ونظير ذلك لو وجد المضطربة مية كلب وحيوان آخر وظاهر كلامهم ثم انه يتخير فليكن هنا كذلك ومنه ان سلم تنشأ قاعدة حسنة وهي أن ما أبيح من المحرمات لا نظر إلى تفاوت انواعه وخفة وغلظا عند اباحتها وان نظر إليها عند تحريمه إلى ان قال ولو تفرقت

كذلك هناك فاعتبرنا قياس المتعدد المضطرب فيه العرف على الكبيرة للزينة لانه لا اضطراب فيها (قلت المذهب تحريم) إنا الفروق (ضبة الذهب مطلقا) لان الخيلاء فيه اشد كضبة الفضة إذا عمت الاناء ومنه ما اعتيد في مرآة العيون كما هو ظاهر وأخذ من العلة أنه لو فقد غير

الفرق بينهما وتعين مئة حيوان آخر في الثالثة (قوله ومنه) أى من التعميم و (قوله محتمل) يظهر أنه بفتح الميم فيطابق ما مر عن النهاية (قوله في الضبة) أى في جوازها بشرطه (قوله أن قدحه صلى الله عليه وسلم الخ) واشترى هذا القدح من ميراث النضر بن أنس بثمانمائة ألف درهم وروى عن البخارى أنه رآه بالبصرة وشرب منه قال وهو قدح جيد عريض نضار بضم النون وهو الخالص من العود وهو خشب طيب الرائحة ويقال أصله من الأثل ولونه يميل إلى الصفرة وكان متطا ولا طوله أقصر من عمقه كما ذكره البرماوى والظاهر من قول شرح المنهج (أى شدة تحيط فضة) أن الضبة كانت صغيرة ومعلوم أنها كانت لحاجة فهذه صورة الأباحة بجيرى (قوله وهو وان احتمل الخ) جواب عما نوزع في هذا الدليل بأنه لم يثبت أنه عليه الصلاة والسلام شرب في هذا القدح وهو مسلسل بالفضة وإنما روى هذا القدح بهذه الكيفية عند أنس بعده و أجاب النهاية عن النزاع المذكور بما نصه قال أنس لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كذا وكذا والظاهر أن الإشارة عائدة للأناء بصفته التى هو عليها عنده واحتمال عودها إليه مع قطع النظر عن صفته خلاف الظاهر فلا يعول عليه اه وزاد الجيرى عقبه ونقل ابن سيرين أنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال أبودجانة لا تغير شيئا وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فترابوا اه (قوله محتمل) أى قابل للمحل والتأويل فيحمل على الكبيرة لزينة بصرى (قوله وأصلها) أى الضبة (ما يصلح به الخ) من نحاس أو فضة أو غيره مغنى ونهاية (تمة) يكره استعماله أو أنى الكفار وملبسهم وما يلبسوا فلهم أى مما يلبس الجلد اشدوا وأنى ما هم أخف وكذلك المسلم الذى ظهر منه عدم تصونه عن النجاسات ويسن إذا جن الليل تغطية الأناء ولو بعرض عود أو لحق به ابن العباد البثر واغلاق الأبواب وإيكاء السقاء مسميا لله تعالى في الثلاثة وكف الصبيان والماشية أول ساعة من الليل وإطفاء المصباح للنوم ويسن ذكر اسم الله على كل امرئ بال كرى ومغنى و (قوله أو أنى الكفار) أى وإن كانوا يتدينون باستعمال النجاسة كطائفة من المجوس يغتسلون ببول البقر تقربا إلى الله تعالى و (قوله وكذلك المسلم الذى الخ) أى كدمنى الخمر والقصابين الذين لا يحترزون عن النجاسة مغنى وشيخنا

### (باب أسباب الحدث)

قال الزمخشري وإنما بوب المصنفون في كل فن من كتبهم أبو ابامو شحة الصدور بالترجم لأن القارىء إذا ختم بابا من كتاب ثم أخذ في آخر كان انشط له وابعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله ومثله المسافر إذا علم أنه قطع ميلا أو طوى فرسخا نفس ذلك عنه ونشط للسير ومن ثم كان القرآن سور أو جزاء القراء عشورا أو خمسا أو سبعا أو احزا مغنى زاد الجيرى عن البرماوى عن السيد الصفوى ولأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع لها وادعى الحسن الترتيب والنظم وإلا لما تأذى كمر منتشرة فتعسر مراجعتها قال شيخنا وأسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به إلى غيره وعرفا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدمه لذاته ويقال أنه وصف ظاهر منضبط معرف للحكم وهو هنا نقض الوضوء اه (قوله المراد) إلى قوله وعبر في النهاية (قوله عند الإطلاق) أى في عبارة الفقهاء لا في نية الناوى فاطلاقه على الأكبر مجاز لأن التبادر من علامات الحقيقة حلقى (قوله غالبا) احتراز به عن الجنب في النية إذا قال نويت رفع الحدث فإن المراد به الأكبر إذ القرينة قائمة على ذلك هذا وقضية كلام المبكرى أن معنى قولهم المراد عند الإطلاق أى في عبارات المصنفين وعليه فلا يحتاج للتنقيد بقوله غالبا وشأنا الجيرى إلى رفع أشكاله بما نصه والاولى أن يراد بغير الغالب ما تقدم في تعريف الطهارة من قوله رفع حدث الخ فإن المراد به ما يشمل الأكبر والأصغر

ضبات لزينة ولو اجتمعت لكبرت احتمال قياسه على ما مر فيما لا يدركه الطرف فإن قلنا ثم انه لو اجتمع ضر حرم هنا وإلا فلا واحتمل التحريم هنا مطلقا والفرق أن ذلك محل ضرورة وليس باختياره بخلافه هنا وهو الأقرب ثم رايت الزركشى نقل عن الرويانى فيه وجهين ثم قال نظير ما لا يدركه الطرف اه وقد علمت الفرق بينهما اه

### (باب أسباب الحدث)

إنانها تعين الفضة وهو محتمل (والله أعلم) والاصل في الضبة أن قدحه صلى الله عليه وسلم الذى كان يشرب فيه سلسله أنس رضى الله عنه بفضة لا نصداه أى شعبه بجيطة فضة لانشقاقه وهو وإن احتمل أن ذلك فعل بعد وفاته صلى الله عليه وسلم خوفا عليه دلالة باقية لأن إقدام أنس وغيره عليه مع مباغتهم في البعد عن تغيير شئ من آثاره مؤذن بأنهم علموا منه الاذن في ذلك ونهى عائشة عن المضرب بفرض صحته محتمل وأصلها ما يصلح به خلل الأناء ثم أطلقت على ما هو للزينة توسعا (باب أسباب الحدث) المراد عند الإطلاق غالبا وهو الأصغر

(قوله ومرة) أى أول الكتاب كرى (قوله معنيان) عبارة شيخنا والحدث لغة للشيء الحادث وغر فإطلاق على السبب الذى شأنه انه ينتهى به الطهر وعلى امر اعتبارى يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص وعلى المنع المترتب على ذلك أى على الامر الاعتبارى المذكور والمراد بالامر الاعتبارى الامر الذى اعتبره الشارع مانعا من الصلاة ونحوها لا الامر الذى يعتبره الشخص فى ذهنه ولا وجوده فى الخارج لان هذا امر موجود قد يشاهده اهل البصائر فقد حكى ان الشيخ الخواص كان يشاهد ذلك فى المغطس اه (قوله ويطلق ايضا) ظاهره انه إطلاق حقيقى اصطلاحى ويحتمل انه مجازى سم (قوله فان اراد الخ) جزم النهاية والمغنى وشرح المنهج بان المراد بالحدث هنا الاسباب خلافا لما يفيد صنيع الشارع من جواز إرادة الامر الاعتبارى والمنع ايضا (قوله فى بيان) أى من إضافة الاعم إلى الاخص والمغنى اسباب هى الحدث شيخنا (قوله ولا يمتنع الخ) أى الطهر لو كان وشأنه ذلك فيشمل الحدث الثانى مثلا بجري (قوله من اقتضائه الخ) بيان لما والضمير للتعبير بالنواقض (قوله لانه قد بان الخ) فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غاية انه لا يدل على النقض لانه بدل على غدمه وقرق بينهما وعدم دلالة لا ينافى النقض الذى دلت عليه العبارة الاخرى فقد برسم وبصرى واجاب عنه عرش بانه لم يرد انه بان من مجرد التعبير بالاسباب بل منه مع العدول عن النواقض المستعملة فى كلام غيره فان من تأمل وجه العدول ظهر له ان ما يفهم من النقض غير مراد اه (قوله بالموجبات) ضبب بينه وبين قوله بالنواقض سم عبارة السكردى عطف على بالنواقض أى موجبات الوضوء اه (قوله بل هو) أى موجب الوضوء كرى (قوله مع إرادة فعل الخ) قد يشكك هذا باقتضائه عدم الوجوب إذ لم يرد أو أراد عدم بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بها مخاطبة بما لا يتم إلا به إلا ان يقال المراد الارادة ولو حكما ولما كان مأمورا بالارادة بعد الدخول كان فى حكم المرید بالفعل فليتأمل سم على حجج اه عرش (قوله طبعا) فى تحقق التقدم الطبيعى هنا بالمعنى المعروف له شئ إلا ان يراد طبعا عقلا سم (قوله ولتقدم) إلى قوله والحصر فى المغنى (قوله ولتقدم السبب الخ) لا ينافيه ان المذكورات اسباب للحدث لا للوضوء لان الحدث جزء سببه فى سبب بعيد للوضوء على انه لا بعد فى ان يكون سبب الحدث جزء سبب الوضوء فتأمل بصرى (قوله وضعا) أى ذكر (قوله وان وجه) أى ما فى الروضة (قوله بانه) أى الانسان (قوله أى له حكم المحدث) لم تظهر الضرورة الداعية إلى إخراج وجه من حقيقة وظاهره بصرى (قوله ثم ناقضه) بصيغة اسم الفاعل والضمير للوضوء (قوله عليه) أى الغسل (قوله لا غير) إلى المتن فى النهاية إلا قوله والحصر إلى ولم ينقض (قوله والحصر فيها تعبدى الخ) القول بالحصر مع انها معقولة المعنى لا يتخلو عن شئ نعم لو ثبت عن الشارع ما يؤذن بالحصر فيها ولم يعقل له معنى لكان متجها وأنى به فتأمل فالأولى فى الاستناد إلى الحصر ما أتى من قوله لم يثبت الخ كما هو صنيع كثيرين بصرى عبارة سم قد يقال فيه تنافى لان ذلك المعنى إن وجد بتمامه فى محل آخر نوعا آخر أولا وجب تعدية الحكم ولا لم يكن ذلك المعنى علة الحكم وإن لم يوجد فانتفاء الحكم لا انتفاء علة لانه تعبدى ويتجه ان يقال المعنى الذى يذكر إما انه مناسبة وحكمة لا علة وإما ان يعتبر على وجه لا يتعدى لنوع آخر مثلا لمس المراهقة مظنة الالتداد باعتبار الجنس فخرج لمس الامر فتأمل اه وعبارة النهاية والمغنى هى الاسباب

(قوله ويطلق ايضا) ظاهره انه إطلاق حقيقى اصطلاحى ويحتمل انه مجازى (قوله لانه قد بان المراد به) فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غاية انه لا يدل على النقض لانه بدل على غدمه وقرق بينهما وعدم دلالة لا تنافى النقض التى دلت عليه العبارة الاخرى ظاهر افتدبر (قوله بالموجبات) ضبب بينه وبين قوله قبله بالنواقض (قوله مع إرادة الخ) قد يشكك هذا باقتضاء عدم الوجوب إذ لم يرد أو أراد عدم بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بها مخاطبة بما لا يتم إلا به إلا ان يقال المراد الارادة ولو حكما ولما كان مأمورا بالارادة بعد الدخول كان فى حكم المرید بالفعل فليتأمل (قوله ولتقدم السبب طبعا) فى تحقق التقدم الطبيعى هنا بالمعنى المعروف له شئ إلا ان يراد طبعا عقلا (قوله والحصر فيها تعبدى) قد يقال فيه

ومر له معنيان ويطلق أيضا على الاسباب الآتية فان أريد أحد الأولين فالإضافة بمعنى اللام أو الثالث فهى بيانية وعبر بالاسباب ليسم عما ورد على التعبير بالنواقض من اقتضائه أنها تبطل الطهر الماضى وليس كذلك وإنما ينتهى بها ولا يضر تعبيرة بالنقض فى قوله فخرج المعتاد نقض لانه قد بان المراد به بالموجبات من اقتضائه أنها توجهه وحدها وليس كذلك بل هى مع إرادة فعل نحو الصلاة ولتقدم السبب طبعا المناسب له تقدمه وضعا كان تقديمها هنا على الوضوء أطهر من عكسه الذى فى الروضة وإن وجه بانه لما ولد محدثا أى له حكم المحدث احتاج أن يعرف أولا الوضوء ثم ناقضه ولذا لم يولد جنبا اتفقوا على تقديم موجب الغسل عليه (هى أربعة) لا غير والحصر فيها تعبدى وإن كان كل منها معقول المعنى فمن ثم لم يقس عليها نوع آخر وإن قيس على جزئياتها ولم ينقض ما عداها لانه لم يثبت فيه شئ

أربعة فقط ثابتة بالأدلة الآتية وعلة النقض بها غير معقولة فلا يقاس عليها غيرها اه (قوله لحم جزور) أي بعير ذكر أو أنثى عش (قوله على ما قالوه) أي الأصحاب في الاستدلال على عدم النقض بكل لحم جزور و (قوله بأن فيه) أي في النقض بلحم جزور (قوله ليس عنهما جواب شاف) أقول هذا ممنوع بل عنهما الجواب الشافي وهو جواب الأصحاب بنسخهما بحديث جابر كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما غيرت النار سم (قوله واجيب) أي من جانب الأصحاب و (قوله بأننا أجمعنا) يعني القائلين بالنقض والقائلين بعدمه كردى (قوله بأنهما لا يسميان لحما) أقول وبمسلم أنهما يسميان به فالخصيص ليس تركا للعمل به بصرى (قوله كما يأتي في الإيمان الخ) ويجاب بأنه عمم عدم النقض بالشحم مع شموله لشحم الظهر والجنب الذي حكم العلماء في الإيمان بشمول اللحم له نهاية (قوله فأخذ الخ) أي القائل بالنقض (قوله وخروج الخ) ضبب بينه وبين قوله ككل الخ سم عبارة الكردى عطف على كل لحم الخ وكذا ما بعده من مسوقه وقهقهة وانقضاء والبلوغ والردة اه (قوله ودم) أي من غير الفرج نهاية (قوله لا يكون يسمى حدثا) هذا محل تأمل فالأولى ما ذكره غير من أن الكلام في موجب الوضوء التام بصرى (قوله ونحو شفاء الخ) مبتدأ وقوله لا يرد الخ خبره (قوله لأن حدثه الخ) أي فكيف يصح عدم الشفاء سببا للحدث مع أنه لم يزل مغنى (قوله لم يرتفع) فيه نظر بالنظر لتجوز به رحمه الله تعالى في الحدث الواقع في الترجمة أن يكون بمعنى المنع وهو يرتفع بطهره ويعود بشفاؤه كبقية الأسباب بصرى وقد يجاب بأن مراده لم يرتفع رفعا عما قول المتن (خروج شيء) أي عينا أو يحاطا طهرا أو نجسا جافا أو رطبا معتادا كقولنا نادرا كعدم انفصل أو لا قليلا وكثيرا نهاية زاد المغنى طوعا أو كرها اه (قوله ولو عودا) حتى لو أدخل في ذكره ميلا أي مردودا ثم أخرجه انتقض نهاية ومغنى (قوله إدخاله) أي إدخال شيء في قبله أو دبره (قوله أي المتوضىء) أي قوله نعم في المغنى (قوله أي المتوضىء) قيد بذلك نظر الكونه ناقضا بالفعل ولو اسقطه لكان أولى لأن المنظور إليه الشأن فلخرج من المحدث يقال له حدث أيضا و (قوله الحى) خرج به الميت فلا تنقض طهارته بخروج شيء منه وإنما يجب إزالة النجاسة عنه فقط و (قوله الواضح) أخذ الشارح

تناف لأن ذلك المعنى أن وجدتهما في محل آخر نوع آخر أو لا وجب تعدية الحكم وإلا لم يكن ذلك المعنى علة الحكم وإن لم يوجد فانتفاء الحكم لا انتفاء علته لا لأنه تعدى ويتجه أن يقال المعنى الذى ذكره أما أنه مناسبة وحكمة لا علة وأما أن يعتبر على وجه لا يتعدى لنوع آخر مثلا كلمس المرأة مظنة الالتذاذ باعتبار الجنس فخرج لمس الأمر دأمل (قوله ليس عنهما جواب شاف) أقول هذا ممنوع بل عنهما الجواب الشافى وهو جواب الأصحاب بنسخهما بحديث جابر وكان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار وأما اعتراض النووى عليه بأن هذا الجواب ضعيف أو باطل لأن حديث ترك الوضوء بمماسته النار عام وحديث الوضوء من لحم الجزور خاص والخاص مقدم على العام تقدم أو تأخر اه فهو اعتراض باطل فإن هذين الحديثين ليسا من العام والخاص اللذين يقدم منهما الخاص مطلقا إذ عبارة جابر لم يحكمها عن النبي ﷺ حتى يكونا من ذلك وإنما هي من عند نفسه بينهما عرفة من حال النبي صلى الله عليه وسلم وما استقر امره عليه وذلك صريح في النسخ وإطلاعه على تركه عليه الصلاة والسلام الوضوء مما غيرت النار مطلقا وهذا في غاية الوضوح للتأمل فجواب الأصحاب في غاية الاستقامة والطهور لكان قد برئ من شئ آخر وهو أنه تقرر في الأصول أن نحو قضى بالشفعة لا يعم وفاقا لا كثيرين وقيل يعم لأن قائله عدل عارف باللغة والمعنى فلو لا ظهور عموم الحكم بما صدر عن النبي ﷺ لم يأت هو في الحكاية بلفظ عام كالجار قلت ظهور عموم الحكم بحسب ظنه ولا يلزمنا اتباعه في ذلك وهذا التوجيه يجرى فيما نحن فيه فقد يكون ما ذكره جابر رضى الله تعالى عنه بحسب فهمه أو ظنه ويجاب بأن عبارة جابر رضى الله تعالى عنه ظاهرة بظهور اتاها في ترك النبي ﷺ الوضوء الذى كان يفعله فهو صريح في نقل رجوع النبي صلى الله عليه وسلم عما كان يفعله ومن أبعد البعيد جزمه بنقل الترك على مجرد فهمه وظنه (قوله وخروج) ضبب بينه وبين قوله ككل

كأكل لحم جزور على ما قالوه وتوزعوا بأن فيه حديثين صحيحين ليس عنهما جواب شاف واجيب بأننا أجمعنا على عدم العمل بهما لأن القائل بنقضه يخصه بغير شحمه وسنامه ويرد بأنهما لا يسميان لحما كما يأتي في الإيمان فأخذ بظاهر النص وخروج نحو قى ودم ومس أمرد حسن أو فرج بهيمة وقهقهة مصل وانقضاء مدة المسح وإجابه لغسل الرجلين حكم من أحكامه لا لا يكونه يسمى حدثا والبلوغ بالنسب والردة وإنما بطلت التيمم لضيقه ونحو شفاء السلس لا يرد لأن حدثه لم يرتفع (أحدها خروج شيء) ولو عودا أو رأس دودة وإن عادت ولا يضر إدخاله وإنما امتنعت الصلاة لحمله متصلا بنجس إذ ما في الباطل لا يحكم بنجاسته إلا أن اتصل به شيء من الظاهر (من قبله) أي المتوضىء الحى الواضح ولوريجان ذكره أو قبلها



محتز بقوله الاتي أما المشكل شيخنا (قوله وان تعددا) أي الذكر والقيل عبارة المغني ولو مخرج الولد أي واحد ذكرين يبول بهما أو واحد فرجين يبول بأحدهما وتحيض بالآخر وإن بال بأحدهما وحاض به فقط اختص الحكم به اه (قوله نعم لما تحققت الخ) قال في الروض وينقض الخارج من أحد ذكرين يبولان قال في شرحه فان كان يبول بأحدهما فالحكم له والآخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر أن الحكم في الحقيقة منوط بالأصالة لا بالبول حتى لو كانا أصليين ويبول بأحدهما ويطأ بالآخر نقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والآخر زائداً نقض الأصلي فقط وإن كان يبول بهما وقياس ما يأتي من النقض بمس الزائد إذا كان على سنن الأصلي أن ينقض بالبول منه إذا كان كذلك وإن التمس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما ولو خلق للبراة فرجان فبالت وحاضت بهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما فان بالت وحاضت بأحدهما فقط اختص الحكم به ولو بالت بأحدهما وحاضت بالآخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما انتهى وهل يجري تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والآخر زائداً اختص النقض بالأصلي وإن بالت أو حاضت بهما واعلم أن قوله السابق وإن كان يبول بهما بمنوع بل إذا كان يبول بهما نقض كل منهما مطلقا بل البول بهما دليل أصالتهما مر اه سم عبارة عرش فائدة لو خلق له فرجان أصليان نقض الخارج من كل منهما أو أصلي وزائد واشتبه فلا نقض بالخارج من أحدهما للشك ولا نقض إلا بالخارج منهما معا فلو انسدا أحدهما وانفتح ثقبه تحت المعدة فلا نقض بالخارج منها لأن انسداد الأصلي لا يتحقق إلا بانسدادهما معا وينقض الخارج من الفرج الذي لم ينسد لأنه أن كان أصليا فالنقض به ظاهر وإن كان زائدا فهو بمنزلة الثقب المنفتح وانسداد الأصلي فالنقض به متحقق سواء كان زائداً أو أصليا بخلاف الثقب اه (قوله حكم منفتح الخ) أي وسيأتي أنه لا ينقض خارجه إذا كان الأصلي منفتحاً (قوله او بللا) ضبب بينه وبين قوله ولوريجاسم عبارة الكردى عطف على ريجاو كذا قوله او وصل وقوله او خرجت اه لكن في عطف الأخيرين نوع تسامح (قوله خلافاً لمن وهم فيه) عبارته في شرح الارشاد والوجه أنه لو رأى على ذكره بللا لم ينقض وضوءه إلا إذا لم يحتمل طروءه من خارج خلافاً للغزى كالأخر جرت منهار طوبة وشك في أنها من الظاهر أو الباطن اه سم على المنهج لا يكلف إزالتها أي وإن أدى ذلك إلى التصاق راس ذكره بثوبه لا نالم نحكم بنجاستها ع ش (قوله بقينا) معمول لكانت (قوله وإلا فلا) يدخل فيه الشك سم قول المتن (أودبره) وتعبيره أحسن من تعبير أصله والتنبيه بالسبيلين إذ المرأة ثلاث مخارج اثنان من قبل وواحد من دبر ولشموه له مالو خلق له ذكر أن فانه ينقض بالخارج من كل منهما وكذا لو خلق للبراة فرجان نهاية ومعنى (قوله وهو) أي الباسور (داخل الدبر الخ) جملة حالية (قوله إذا خرجت) ينبغى أو زاد خروجها سم (قوله حال خرج وجها) أي بعده أما حال وقوع الخروج فينبغى عدم صحة الوضوء فقامله وقوله ثم ادخلها

وكذا ضبب بين قوله ريجاو وقوله او بللا (قوله نعم لما تحققت الخ) قال في الروض وينقض الخارج من أحد ذكرين يبولان قال في شرحه فان كان يبول بأحدهما فالحكم له والآخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر أن الحكم في الحقيقة منوط بالأصالة لا بالبول حتى لو كانا أصليين ويبول بأحدهما ويطأ بالآخر نقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والآخر زائداً نقض الأصلي فقط وإن كان يبول بهما وقياس ما يأتي من النقض بمس الزائد إذا كان على سنن الأصلي أن ينقض بالبول منه إذا كان كذلك وإن التمس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما ولو خلق للبراة فرجان فبالت وحاضت بهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما فان بالت وحاضت بأحدهما فقط اختص الحكم به ولو بالت بأحدهما وحاضت بالآخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما اه وهل يجري هنا تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والآخر زائداً اختص النقض بالأصلي وإن بالت أو حاضت بهما واعلم أن قوله السابق وإن كان يبول بهما بمنوع بل إذا كان يبول بهما نقض كل منهما مطلقا بل البول بهما دليل أصالتهما مر (قوله وإلا فلا) يدخل فيه الشك (قوله إذا خرجت) ينبغى أو زاد خروجها (قوله فلو توضعاً حال خروجها

وان تعددا نعم لما تحققت زيادته أو احتملت حكم منفتح تحت المعدة أو بللا رآه عليه ولم يحتمل كونه من خارج خلافاً لمن وهم فيه أو وصل نحو مذنبها لما يجب غسله في الجنابة وإن لم يخرج إلى الظاهر أو خرجت رطوبة فرجها إذا كانت من وراء ما يجب غسله بقينا وإلا فلا أما المشكل فلا بد من خروجه من فرجيه (أودبره) كالدم الخارج من الباسور وهو داخل الدبر لا خارجه وكالباسور نفسه إذا كان ثابتاً داخل الدبر فخرج أوزاد خروجه وكقعدة المزحور إذا خرجت فلو توضعاً حال خروجها

سيأتي في الصوم أن المعتمد أنه لا يبطل الصوم بادخالها سم (قوله حتى دخلت) أي المقعدة (قوله ولو انفصلت على تلك القطة الخ) صريح في عدم النقض باخذ قطة كانت عليها حال خروجها وذو ينبغي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج ولا نقض سم (قوله كما يأتي) أي في الصوم (قوله فمحتمل) أي فعدم النقض بردها محتمل مطابق للواقع (قوله ضعيف) خبر قوله وببحث الخ (قوله بل لا وجه له) أي لذلك البحث أي قوله وإن قلنا يفطر نقضت (قوله وذلك) أي النقض بخروج شيء الخ (قوله بها) أي الغائط وما عطف عليه وقوله كل خارج أي من القبل أو الدبر غير الغائط وما عطف عليه قول المتن (إلا المني) ومثله الولد الجاف على المعتمد لأن الولادة موجبة للغسل فلا توجب الوضوء شيئا وبخروج مخرجي أي وفاقا للنهاية وسم وخلافا للشارح والمغني كما يأتي (قوله أي مني المتوضي) أي قوله ولو خرج في النهاية إلا قوله على ما قيل وإلى قوله وزعم في المغني إلا ذلك القول وقوله وزعم إلى لأنه أوجب (قوله أي مني المتوضي الخ) كان أمني بمجرد نظر واحتلام بمكنا مقعده مغني أي أو فكر أو وطء ذكر أو بهيمة أو محرمة أو إيلاجه في خرقه كردى وشيئا (قوله وحده الخارج منه الخ) سيدكر محترزهما (قوله أن المتيمم) أي للجنبته نهاية (قوله بوضوئه له) أي للغسل (قوله وذلك) أي استثناء المني (قوله أعظم الأمرين) أي من جنس واحد فيندفع به الاعتراض بأن الجماع في رمضان يوجب أعظم الأمرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا وأدونها وهو القضاء بعموم كونه يفطر كذا نقل عن الشيخ حمدان أقول قديمتع أن الكفارة أعظم من القضاء بل قديمتع أن القضاء أعظم من الكفارة بالنسبة لبعض الأفراد فلا يتوجه السؤال عن أصله ع ش (قوله لأن حكمها غاظ) عبارة النهائية والمغني لأنهما يمتنعان صحة الوضوء مطلقا فلا يجامعانه بخلاف خروج المني يصبح معه الوضوء في صورة سلس المني فيجامعه اه (قوله ولو خرج منه مني غيرد) محترز مني المتوضي وقوله وأ نفسه الخ محترز الخارج منه أو لا وقوله كضعة محترز وحده (قوله كضعة الخ) الظاهر أنه مبني على نقض الولادة سم أي وفاقا للمغني وخلافا للنهاية عبارة الأول نعم لو ولدت ولدا جافا فأنقض وضوءها كما في فتاوى شيخنا إخوان قول المصنف أن صومها يبطل بذلك ولأن الولد منعقد من منيها ومني غيرها هو عبارة الثاني ولو ألفت ولدا جافا وجب عليها الغسل ولا ينتقض وضوءها كما أفتى به والده رحمته الله تعالى تبعاً للزركشي وغيره وهو وإن انعقد من منيها ومنيها ولكن استحالة الحيوانية فلا يلزم أن يعطى سائر أحكامه ولو ألفت بعض ولد كيد انتقض وضوءها ولا غسل عليها اه وفي سم مثله قال ع ش قوله مر ولدا جافا أي أو مضعة جافة سم على حيج وفيه رد على قول حيج أن المرأة إذا ألفت مضعة وجب عليها الغسل لاختلاطها بمني الرجل أي أو علقه جافة قياساً على المضغة لما يأتي أن كلا مظنة للنفاس اه وفي السكردى مانعه وسئل الجلال الرملي عن تخالفه مع الخطيب في إفتاء والده فأجاب بأن ما نقله الخطيب صحيح لكنه مرجوح عنه وفي سم على التحفة وظاهر أنه إذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقض بناء على أنه منفصل لا لأن النقض بالشك فإذا تم خروجه منفصلاً حكنا

الطلبة أنه ينبغي أن لا يصح الوضوء حال خروجها كما لا يصح الوضوء حال خروج البول وهو خطأ لأن الوضوء هنا حال خروجها أي بعده إنما هو نظير الوضوء بعد انقطاع البول وهو صحيح فنامل أما حال وقوع الخروج فيمنبغي عدم صحة الوضوء فنامله (قوله أدخلها) سيأتي في الصوم بيان أن المعتمد أنه لا يبطل الصوم بادخالها (قوله ولو انفصل الخ) صريح في عدم النقض بأخذ قطة كانت عليها حال الخروج وهذا وينبغي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج ولا نقض (قوله إلا المني) المعتمد أن الولادة بلا بل وخروج المني فلا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فإنه ينقض ولا يوجب الغسل وظاهر أنه إذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقض بناء على أنه منفصل لا لأن النقض بالشك فإن تم خروجه منفصلاً حكنا بالنقض وإلا فلا هم ولو خرج جميع الولد مقطوعاً على دفعات فيمنبغي أن يقال إن تواصل خروج أجزائه المقتطعة بحيث نسب بعضها البعض وجب الغسل بخروج الأخير وتبين عدم النقض بما قبله وإلا بان خرجت تلك الأجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها البعض كان خروج كل واحد ناقضاً ولا غسل ولو خرج ناقصاً عضو ناقصاً عارضاً

ثم أدخلها لم ينتقض وإن اتكأ عليها بقطة حتى دخلت ولو انفصل على تلك القطة شيء منها لخروجه حال خروجها وببحث بعضهم النقض بما خرج منها لا بخروجها لأنها باطن الدبر فان ردها بغير باطن كفه فان قلنا لا يفطر بردها أي وهو الأصح كما يأتي فمحتمل وإن قلنا يفطر نقضت ضعيف بل لا وجه له وذلك للنص على الغائط والبول والمذي والريح وقينس بها كل خارج (إلا المني) أي مني المتوضي وحده الخارج منه أو لا فلا نقض به حتى يصح غسله وإن لم يتوضأ إتفاقا على ما قيل وينوي بوضوئه له سنة الغسل لرفع الحدث وزعم أن المتيمم حينئذ يصل به فروضا نظر البقاء وضوئه غلط لأن الجنابة وحدها توجب التيمم لكل فرض وذلك لأنه أوجب أعظم الأمرين بخصوص كونه منيا فلا يوجب أدونها بعموم كونه خارجا وإنما نقض الحيض والنفاس لأن حكمهما أغلظ ولو خرج منه مني غيره أو نفسه بعد استدخاله نقض

بالنقض وإلا فلا وإذا خرج بعض الولد مع استنار باقيه وقتلنا لا نقض فهل تصح الصلاة حينئذ لا نالنا لعلم اتصال المستتر منه بنجاسة أو لا كما في مسألة الخيط فيه نظر ومال ابن الرمي للاول فليحرر اه وفي البجيرمي عن الشوري ما نصه واما خروج بعض الولد فينقض ولا يلزم ما به غسل حتى يتم جميعه قال شيخنا م ر ولا تعيد ما فعلته من العبادة قبل تمامه وقيل يجب الغسل بكل عضو لا نعقاده من منيهما ودفع بانه غير محقق وقال الخطيب تخير بين الغسل والوضوء في كل جزء راحا عمل المعتمدان الولادة بلا بلل والقاء نحو العلقه كخروج المني فلا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا يوجب الغسل قال الشيخ سم وإذا قلنا بعدم النقض بخروج بعض الولد مع استنار باقيه فهل تصح الصلاة حينئذ لا نالنا لعلم اتصال المستتر منه بنجاسة أو لا كما في مسألة الخيط فيه نظر ومال شيخنا للاول وهو متجه اه وقوله وقيل يجب الخ يعني به الشارح (قوله على الوجه الخ) قد مر ما فيه ولو خرج جميع الولد متقطعا على دفعات فينبغي ان يقال ان تواصل خروج اجزائه المتقطعة بحيث ينسب بعضها البعض وجب الغسل بخروج الاخير وتبين عدم النقض بما قبله والابان خرجت تلك الاجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها البعض كان خروج كل واحد نائضا ولا غسل ولو خرج ناقصا عضو ناقصا رضاء كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه توقف الغسل على خروجها م ر اه سم على حج وقوله على خروجها اي على الاتصال العادي على ما قدمه وإلا فلا يجب غسل لان كلا منهما ببعض ولد وهو وإنما ينقض على ما مر إلا ان يفرق بان الخارج أو لا لما اطلق عليه اسم الولد عرفا ووجب الغسل بخصوصه حيث خرج باقيه مطلقا هذا وما قاله من ان خروجه متفرقا لا يوجب الغسل حتى بالجزء الاخير فيه نظر لانه بذلك محقق خروج الولد بنماه فلا وجه لعدم وجوب الغسل بخروج الجزء الاخير وقوله السابق وجب الغسل بخروج الاخير وهل يتبين حينئذ وجوب قضاء الصلوات السابقة أو لا فيه نظر والمتجه الان الثاني سم على البهجة اقول وهو ظاهر بل لا وجه لغيره بناء على ما اعتمدته من ان بعض الولد لا يوجب الغسل ع ش (قوله مطلقا) اي أو لا أو ثانيا (قوله لا اختلاطها الخ) هذا يقتضي ان خروج عضو من الولد كذلك وفي فتح الجواد قضية العلة ان خروج بعضه كخروج كفه وهو متجه خلافا لما قاله الملا حظ هنا اسم الولادة وهو منتف إذ لا دليل على هذه الملاحظة اه وعمر ما ذكر يقتضي أنه لا فرق عند الشارح بين انفصال جزء من الولد أو لا وعبارته في الايعاب ولا يشترط انفصال الولد لانه ليس مظنة الشيء كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء إلى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع وجب الغسل ويتكرر الغسل بتكرار الولد الجاف لما تقرره من منعقدها وتقدم ان الجمال الرمي مخالف للشارح فيما ذكر كرى (قوله بان لم يخرج منهما شيء) اي ولم لم يلتحما نهاية ويأتي في الشارح مثله (قوله ولو الفم) هل ينقض حينئذ خروج ريقه ونفسه منه لان خروج الريح ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي خلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطرر الانفتاحه دون المنفتح اصالة سم على حج اه ع ش عبارة الكردى وعند الشهاب الرمي والجمال الرمي والخطيب والطبلاوى وغيرهم لا ينقض ما خرج من المنافذ المفتوحة كالفم والاذن بخلاف ما اذا انفتح له مخرج اخر فان خارجه ينقض من اي موضع كان اه (قوله او احدهما) عطف على الفرجين

كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه توقف الغسل على خروجها م ر (قوله كمضغة) الظاهر انه مبني على نقض الولادة (قوله ولو الفم) هل ينقض حينئذ خروج ريقه ونفسه منه لان خروج الريح ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي خلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطرر الانفتاحه دون المنفتح اصالة (مسألة) لو خلق الانسان بلا دبر بالكلية ولم ينفث له مخرج وقتلنا بما اعتمدته شيخنا الشهاب الرمي من ان المنفتح اصالة كالفم لا يقوم مقام الاصل فيهل ينقض هذا بالنوم الغير الممكن اخذا باطلاعهم إذ النوم الغير الممكن ناقض فيه نظر يحتمل ان يقال بعدم النقض لان علته ان النوم الغير الممكن مظنة خروج شيء من الدبر إذ لا دبر له ويتمل النقض اخذا باطلاعهم واكتفاء بان النوم مظنة الخروج في الجملة اي بالنظر لغير مثل هذا الشخص ولعل الاقرب الاول لا يقال يؤيد الثاني انه يحتمل الخروج من القبل

كمضغة من امرأة على الوجه لا اختلاطها بمني الرجل وزعم ابن العماد النقض بخروج منيهها مطلقا لا اختلاطه ببيله فرجه يرد بأن ذلك الاختلاط غير محقق دائما فساوت الرجل (ولو) خلق منسد الفرجين بان لم يخرج منهما شيء نقض خارجه من اي محل كان ولو الفم او احدهما نقض

(قوله المناسب له الخ) ينبغي وغير المناسب لهما بناء على النقض بالنادرسم (قوله سواء أكان الخ) راجع إلى قوله وفيه نظر الخ (قوله فليقتض مسه) أي الأصلي مفرع عليه (قوله ويجب الخ) بالجزم عطفًا على ينقض مسه (قوله بإيلاجه الخ) أي الأصلي (قوله خلافاً لشيخنا) أقول يحتمل أن يكون مراد شيخ الإسلام ما يكون مع ذهاب الصورة بالسكينة فيجامع كلام الشارح ويحتمل أن يبقى على عمومه وهو الأقرب ويجز بقائه الصورة لا نظر إليه والالتقاض كل من قبلي الخشي لأنه إما أصلي أو بصوره بصرى وقوله وهو الأقرب أي الموافق للنهاية والمغنى (قوله فليقتض الخ) خلافاً للنهاية والمغنى كما يأتي (قوله مسه الخ) أي الأصلي (قوله إلا النقض) أي بخروج الخارج منه كرى (قوله حيثئذ) أي حين إذا كان الانسداد أصلياً وكذا الحكم عند الشارح إذا كان عارضياً كما يأتي وأما الرمي ومن نحوه فالحكم كذلك عندهم في الانسداد العارض وأما الخلق فينعكس الحكم فيه عندهم فتنتقل الأحكام كلها فيه إلى المنفتح وتسلم عن الأصلي كرى (قوله خلافاً لما قد يوهمه كلام الماوردي الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي ما اقتضاه كلام الماوردي فيثبت للمنفتح جميع أحكام الفرج حتى يجب ستره إذا كان فوق السرة وهل له حرمة يحرم التمتع به كما حرم ما بين السرة والركبة لأنه حرمة الفرج فيه ونظر والقياس حرمة التمتع به من الخائض وأنه لا حرمة له وإن ما بين السرة والركبة عورة بحاله وإذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل يسجد عليه مستورا الظاهر مر هو الثاني لأن في ذلك جمعا بين حصول السجود والستر لأن السجود مع الخائض جائز للعذر كما في عصاة جراحه شق از التماسم قال ع ش (فرع) لو خلقت السرة في محل أعلى من محلها الغالب كصدرة أو الركبة أسفل من محلها الغالب فالوجه اعتبارهما دون محلها الغالب فيحرم الاستمتاع بما بينهما وإن زاد على ما بينهما من محلها الغالب ولو لم يتحقق له سرة أو ركبة قدر باعتبار الغالب سم على البيهجة (قوله أو غير منسده) أي أو خلق غير منسد المخرج فالضمير راجع إلى واحد من الفرجين أو إليهما باعتبار المخرج قاله السكردى والأولى أراجعه لجنس المخرج الصادق بهما وأحدهما كما يأتي عن ع ش قول المتن (انسد مخرجه) أي جنسه فيصدق بهما لو انسدا أحد مخرجه ثم انفتحت له ثقبه ع ش عبارة سم ظاهر كلام الجمهور أنه يكفي انسداد أحد المخرجين وصرح الصيمري باشتراط انسدادهما وأنه لو انسدا أحدهما فالحكم للثاني لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك في شرح الارشاد وذكر أن اشتراط الصيمري ضعيف قال كما صرح به الأذرع وغيره اه وياتى انفا عن المغنى ما وافقه (قوله المعتاد الخ) عبارة النهاية لأصلي قبلا كان أو دبر أبان لم يخرج منه شيء وإن لم ينسد بلحمة اه زاد المغنى وما تقر من الاكتفاء بأحد المخرجين هو ظاهر كلام الجمهور وهو المعتمد وإن صرح الصيمري باشتراط انسدادهما وقال لو انسدا أحدهما فالحكم للثاني لا غير اه (قوله وهى) أي المعدة أي المراد بها (قوله سرتة) فمرادهم بتحت المعدة ماتحت السرة نهاية قال ع ش قوله ماتحت السرة أي ما يقرب منها فلا عبرة بانفتاحه في الساق والقدم وإن كان إطلاق المصنف يشمل ذلك

لا أثر لاحتمال الخروج منه لندرته كما صرحوا أنه إلا ان يقال تستثنى هذه الحالة فيقام فيها القبل مقام الدبر حتى في خروج الربح وفيه نظر فلي تأمل (قوله المناسب له) ينبغي وغير المناسب لهما بناء على النقض بالنادر (قوله خلافاً لما قد يوهمه كلام الماوردي الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي ما اقتضاه كلام الماوردي فيثبت للمنفتح جميع أحكام الفرج حتى يجب ستره إذا كان فوق السرة وهل له حرمة يحرم التمتع به كما حرم ما بين السرة والركبة لأنه حرمة الفرج فيه ونظر والقياس حرمة التمتع به من الخائض وأنه لا حرمة له وإن ما بين السرة والركبة عورة بحاله وإذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل يسجد عليه مستورا الظاهر الثاني لأن في ذلك جمعا بين حصول السجود والستر لأن السجود مع الخائض جائز للعذر كما في عصاة جراحه شق از التماسم ويفارق ما لو احتاج لستر بعض عورته بيده فإن الظاهر أنه يسجد على يده وإن فات ستر ذلك المحل بان بعض البدن لم يوضع للستر (قوله أن انسد مخرجه) ظاهر كلام الجمهور أنه يكفي انسداد أحد المخرجين وصرح الصيمري باشتراط انسدادهما وأنه لو انسدا أحدهما فالحكم للثاني لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك في

المناسب له أو لهما سواء  
أكان انسداداً بالتحام أم لا  
خلافاً لشيخنا وصرح  
الموردي بأنه لا يثبت  
للأصلي أحكامه حيثئذ وفيه  
نظر لبقاء صورته فليقتض  
مسه ويجب الغسل والحد  
بإيلاجه وإيلاج فيه وغير  
ذلك ثم رابت صاحب  
البيان صحح الالتقاض بمسّه  
وعله بأنه يقع عليه اسم  
الذكر وهو صريح فيما  
ذكرته فعلم أنه لا يثبت  
للمنفتح حيثئذ إلا النقض  
خلافاً لما قد يوهمه كلام  
الموردي المذكور أو  
غير منسده وأنما طرأ له (أن)  
انسد مخرجه (المعتاد أي  
صار بحيث لا يخرج منه شيء  
وانفتح) مخرج (تحت  
معدته) وهى بفتح فكسر  
في الإفصح وبفتح أو كسر  
فسكون أو بكسر أو ليه هنا  
سرتة وحقيقتها مستقر  
الطعام من المنخسف تحت  
الصدر إلى السرة (فخرج  
المعتاد) خروجه (نقض)  
إذا لا بد للإنسان من  
مخرج يخرج منه حدثه

فليراجع اه قول المتن (وكذا نادر) ينبغي ان يكون المراد بالنادر غير المعتاد فيشمل ما لم يعمله خروج اصلا ولا مرة سم (قوله وكذا الريح الخ) هذا ما نقله في اصل الروضة ثم استدرك عليه في زيادتها فقال والمذهب ان الريح من المعتاد وقال الاذرعى انه الصواب اه بصري قول المتن (او فوقها) بقى ما لو انفتح واحد تحتها وآخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها . لو انفتح اثنان تحتها وهو منسدف هل ينقض خارج كل منهما مطلقا او الا ان يكون احدهما اسفل من الآخر او اقرب الى الاصل من الآخر فهو والمعتبر فيه نظر سم على حج اقول ولا يبعد ان يقال ينقض الخارج من كل منهما تنزيلا لهما منزلة الاصلين وهو مقتضى قول سم على شرح البهجة لو تعدد هذا الثقب وكان يخرج الخارج من كل من ذلك المتعدد فينبغي التنبض بخروج الخارج من كل سواء حصل انفتاحه معا او مرتب لانه بمنزلة اصليين مروجين ويجوز للتحليل الوطء في هذا الثقب وان لم يكن للتحليل دبر مر اه بحروفه فانه اطلق في الثقب فيشمل المتحاذية وما بعضها فوق بعض عش (قوله اى المعدة الخ) عبارة المغنى والنهاية اى المعدة والمراد فوق تحتها كما في بعض النسخ او فوقه اى فوق تحت المعدة حتى تدخل هي بان انفتح في السرة او محاذيها او فيما فوق ذلك اه (قوله بالقى ماشبه) اذ ما تحيله الطبيعة تلقيه الى الاسفل نهاية ومغنى (قوله عنه غنى) اى لضرورة الى جعل الحادث مخز جامع انفتاح الاصل مغنى ونهاية (قوله لم يثبت له الخ) هذا في العارض اما الخلق فنفتحه كالاصل في سائر الاحكام كما افق به الوالد رحمه الله تعالى والمنسدف حيث لا يعضد ولا وضوء بمسه ولا غسل باي لاجه ولا بالايلاج فيه قاله الماوردي وهو المعتمد وان قال في المجموع لم ار لغيره تصريح بما وافقته ومخالفتة ويؤخذ من التعبير بالانفتاح انه لو خرج من نحو فمه لا ينقض لانفتاحه اصالته نهاية زاد المغنى وان استبعده بعض المتأخرين وما يرد الاستبعاد ان الانسان لو خلق له ذكر فوق سرته يقول منه ويجمع به ولا ذكر له سواء الاترى انا ندير الاحكام عليه ولا ينبغي ان يقال انا نجعل له حكم النقص فقط ولا حكم له غير ذلك وقوله بعض المتأخرين يعنى به الشارح (قوله لو نام ممكنه) اى المنفتح الناقض نهاية ومغنى اى سواء كان الانفتاح اصليا او عارضا عش (قوله لم ينقض وضوءه) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله لانه جعل الخ) هذا يقطع النظر عن حل الشارح فانه حمل المتن على الانسداد الطارىء وذكر حكم الانسداد الاصل قبله على خلاف ما سلكه النهاية والمغنى (قوله ثم فصل الخ) اى بقوله وهو منسدف الخ وقوله وهو منفتح الخ (قوله) وقد يجاب بان قوله الخ) ويجاب ايضا بان قوله او فوقها غير معطوف على تحت بل معمول لمخذوف اى انفتح وجملة المخذوف معطوفة على جملة قوله ولو انسد مخزجه لكن يرد على هذا ان مثل هذا العطف من خصائص الواو كما في الالفية وهو اى الواو انفردت بعطف عامل من ال قد بقى معموله الا ان يجعل او مجازا عن الواو ويكتفى بذلك في هذا الحكم او يخص ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه سم وقد يدعى ان هذا الجواب تفصيل جواب الشارح (قوله لا بقيد ما قبله) يعنى الانسداد الاصل بل الاصل (قوله اى التمييز) الى قوله وقد بينت في النهاية والمغنى (قوله بخون) ومنه الخيل والماليخوليا وغيرهما من بقية انواعه وهو زوال الادراك بالكلية مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء شيخنا (قوله او اغماء) ولو كان لولى حالة الذكرك فينقض طهره عندنا خلافا للمالكية رحمانى اه بحججى

(وكذا نادر كدود) ومنه الدم وكذا الريح هنا وان كان مطلقه معتادا ( في الاظهر ) كالمعتاد ( او ) انفتح ( فوقها ) اى المعدة او فيها او محاذيها ( وهو ) اى الاصل ( منسد ) انسداد طارئا ( او ) انفتح ( تحتها ) وهو منفتح فلا ينقض خارجه المعتاد والنادر ( في الاظهر ) لانه من فوقها وفيها ومحاذيها بالقى ماشبه ومن تحتها عنه غنى وحيث نقض المنفتح لم يثبت له من احكام الاصل غير ذلك وفي المجموع لو نام ممكنه من الارض اى مثلا لم ينقض وضوءه ( تنبيه ) ظاهر المتن هنا مشكل لانه جعل انسداد الاصل مقسما ثم فصل بين انسداد وانفتاحه وقد يجاب بان قوله او فوقها معطوف على تحت لا بقيد ما قبله ونحو ذلك قد يقع في كلامهم ( الثانى زوال العقل ) اى التمييز بخون او اغماء

شرح الارشاد وذكر ان اشترط الصيمرى ضعيف قال كما صرح به الاذرعى وغيره (قوله وكذا نادر) ينبغي ان يكون المراد بالنادر غير المعتاد فيشمل ما لم يعمله خروج اصلا ولا مرة (قوله او فوقها الخ) بقى ما لو انفتح واحد من تحتها وآخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها وهو منسدف هل ينقض خارج كل منهما مطلقا او الا ان يكون احدهما اسفل من الآخر او اقرب الى الاصل من الآخر فهو والمعتبر فيه نظر سم على حج (قوله لم يثبت له الخ) قال المحلى اما الاصل فاحكامه باقية وفي الجواهر انه لا يثبت له شئ من احكام الفرع الاوطء والزوجة (قوله) وقد يجاب النخ) يجاب ايضا بان قوله او فوقها غير معطوف على تحت بل معمول لمخذوف اى انفتح وجملة المخذوف معطوفة على جملة قوله ولو انسد مخزجه الخ لكن يرد على هذا ان مثل هذا العطف من خصائص الواو كما قال في الالفية وهى اى الواو انفردت بعطف عامل من ال قد بقى معموله الا

عبارة عش ومن الناقض أيضا استغراق الاولياء أخذان اطلاقهم خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة  
اه وعبارة شيخنا وهو اى الاغما زوال الشعور من القلب مع الفتور في الاعضاء وهو غير ناقض في حق  
الانبياء كالنوم ومن الاغما ما يقع في الحمام وان قل فيتنقص الوضوء فليتنبه له اه وقوله وهو غير ناقض  
في حق الانبياء كالنوم في عش والبجيرى مثله (قوله) ونحو سكر كان زال بمرض قام به عش (قوله)  
للخبر الصحيح فن نام الخ) اى وغير النوم مما ذكر ابلغ منه في الذهول الذى هو مظنة لخروج شىء من الدبر كما  
أشعر به الخبر مغنى ونهاية (قوله) في تعريف العقل الخ والعقل لغة المنع لانه يمنع صاحبه من ارتكاب  
الفواحش واما اصطلاحا فاحسن ما قيل فيه انه صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وعن الشافعى انه آلة  
التمييز وقيل هو غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الالات وقيل غير ذلك واختلف في محله  
فقال أصحابنا وجمهور المتكلمين انه في القلب وقال أصحاب أبى حنيفة وأكثرا الأطباء انه في الدماغ (فائدة)  
قال الغزالي الجنون يزيل العقل والاغما يغمره والنوم يستره مغنى عبارة شيخنا والاصح انه في القلب وله  
شعاع متصل بالدماغ اه (قوله) وهو افضل من العلم ان اريد بالافضل الاشراف فهو محتمل او الاكثر  
ثوبا فاحل تأمل ان اريد بالعقل الغريزة لاذلا صنع له فيها بصرى اقول وكلامهم كالصرى في الاول (قوله)  
ومن عكس الخ) عبارة شيخنا وقال الرملي بالثاني اى العلم افضل من العقل وهو المعتمد لاستلزامه له ولان الله  
تعالى يوصف به لا بالعقل اه وقوله وهو المعتمد قد ينافي قوله بعد وهذا الخلاف مما لا طائل تحته اه فتأمل  
(قوله) من حيث استلزامه يتأمل سم عبارة البجيرى مانصه وكان الشيخ محي الدين الكافيجي يقول العلم  
افضل باعتبار كونه اقرب الى الافضاء الى معرفة الله وصفاته والعقل افضل باعتبار كونه منبعا للعلم واصلاته  
وحاصله ان فضيلة العلم بالذات وفضيلة العقل بالوسيلة الى العلم اه (قوله متصل) الى قوله أو هل زالت في  
المغنى لا قوله قاعد وقوله ويؤخذ الى وخروج وقوله القاعدو الى قوله كسائر الخ في النهاية لا ما ذكر وقوله  
مع عدم تذكر الى مع الشك قول المتن (النوم الخ) لا يخفى ان النوم المذكور مستثنى من محذوف اى زوال  
العقل بشىء النوم الخ سم ويستحب الوضوء لمن نام متمكنا خروجا من الخلاف مغنى واسنى وكردى  
وشيخنا (قوله قاعد) التقييد بالقاعد الذى زاده قدير وعليه ان القائم قد يكون متمكنا كما لو انتصب وفرج بين  
رجليه والصق الخرج بشىء مرتفع الى حد الخرج ولا يتجه الا ان هذا يمكن مانع من النقض فينبغى الاطلاق  
ولعل التقييد بالنظر للغالب سم على حجة اه عش ونقل شيخنا عن الشيخ عطية ان من قام قائما متمكنا فلا  
ينقض وضوءه ثم قال وقد تفيد عبارة الشيخ الخطيب ثم ساقها (قوله) ولودابة سائرة) فغير السائرة من باب  
أولى كردى (قوله) واحتبى) اى ضم ظهره وساقيه بعمامة أو غيرها نهاية عبارة السكردى الاحتباء هو ان  
يجلس على اليتية رافعا ركبتيه محتويا عليهما بيديه او يجمع بينهما وظهره بنحو عمامة كما يفعله بعض  
الصوفية اه (قوله) وليس الخ) ولا فرق بين التحفيف وغيره وهو ما صرح به في الروضة وغيره انهم ان كان  
بين مقعده ومقره تحجاف نقض كما نقله في الشرح الصغير عن الرويانى واقره خطيب ونهاية (قوله) تحجاف  
ولو سد التحجاف بنحو قطن لا ينقض زبادى وشيخنا (قوله) للامن من خروج شىء) اى من دبره ولا عبرة  
باحتمال خروج ريج من قبله وان اعتاده لان شانه الندرة شيخنا وعش ورشيدى (قوله) عليه) اى التمكنين  
(قوله) حتى تحفق رؤسهم) اى يقرب خفقان رؤسهم لاذلوا خفقت رؤسهم الارض حقيقة اى وصلت اليها

أن تجعل أو مجاز أعن الواو ويكتفى بذلك في هذا الحكم ويخص ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه (قوله) من  
حيث استلزامه) يتأمل (قوله) (النوم الخ) لا يخفى ان النوم المذكور مستثنى من محذوف اى زوال العقل  
بشىء لا النوم الخ (قوله) قاعد يمكن) التقييد بالقاعد الذى زاده قدير وعليه ان القائم قد يكون متمكنا كما لو انتصب  
وفرج بين رجليه والصق الخرج بشىء مرتفع الى حد الخرج ولا يتجه الا ان هذا يمكن مانع من النقض فينبغى  
الاطلاق لعل التقييد بالنظر للغالب (قوله) وعليه حملنا خبر مسلم الخ) فان قلت حمل الخبر على هذا ليس باولى  
من جملة على النوم الخفيف لانه لا يمنع ادراك خروج الخارج قلت بل هو اولى لان خروج الخارج قد يخفى

أو نحو سكر ولو تمكنا مقعده  
اجماعا أو نوم للخبر الصحيح  
فن نام فليتوضأ وقد بينت  
خلاصة ما للعلماء في تعريف  
العقل وتوابعه في شرح  
العياب وهو افضل من العلم  
لانه منبعه واسه ولان العلم  
يجرى منه مجرى النور من  
الشمس والرؤية من العين  
ومن عكس أراد من حيث  
استلزامه له وانه تعالى يوصف  
به لا بالعقل (الا) متصل كما  
عرف في تفسير العقل بما  
ذكر (نوم) قاعد (يمكن  
مقعده) اى اليه من مقره  
ولودابة سائرة وان استند  
لما لو زال عنه لسقط أو  
احتبى وليس بين بعض  
مقعده ومقره تحجاف للامن  
من خروج شىء حينئذ وعليه  
حملنا خبر مسلم أن الصحابة  
رضي الله عنهم كانوا ينامون  
ثم يصلون ولا يتوضؤون وفي  
رواية لابي داود ينامون  
حتى تحفق رؤسهم الارض



ارفع الاليان بجيرى (قوله ويؤخذ الخ)، لو نام ممكننا فاخبره عدل بخروج ربح منه أو بنحو مسماه له اعتماد  
الشارح في الایعاب وغيره وجوب الاخذ بقوله لانه ظن اقامه الشارح مقام اليقين بل صوته في فتاويه وقال  
الزيادى في شرح المحرر الذى اعتمده شيخنا لجمال الرملى انه لا يجب عليه قبول خبره فلا نقض باخبار العدل  
اه ولا تبطل الصلاة بنوم ممكن قال القليوبى وان طال ولو فى ركن قصير وخالفه شيخنا الرملى فى الركن  
القصير لان تعاطيه باختياره فهو كالعمد وفيه بحث اه كرى وأقر سم وعش ما قاله الرملى فى المسئلة  
الثانية واعتمد البجيرى ما قاله الرملى فى المسئلتين وكذا اعتمده شيخنا ثم قال ولو اخبره معصوم او عدد  
التواتر بانه خرج منه شيء حال تمكنه انتقض وضوءه ليقين الخروج جيتنذ بخلاف ما لو اخبره عدل بذلك اه  
(قوله وقد نازع الخ) اعتمده مر سم وقال البصرى يؤيد الاول ويضعف المنازعة فيه تعاليمهم لا استثناء  
نوم الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بيقظة قلوبهم فتدرك الخارج فتأمل اه (قوله وعلى هذا) أى  
على النزاع و(قوله على الاول) أى الماخوذ من قولهم للا من الخ (قوله فوجه عده) أى عد زوال العقل سببا  
للحدث (قوله وان استنفر) وفى القاموس والاستنفار بناء فقاء ان يدخل ازاره بين نخذه ملويا اه (قوله  
النعاس) وهو اوائل النوم ما لم يزل تميزه كرى (قوله نشوة السكر) بفتح الواو بلا همز عش عبارة  
البجيرى عن البرماوى بفتح الواو على الافصح مقدمات السكر وأما بالهمز فالنوم من قولهم نشأ الصبي نما  
وزاد اه (قوله او نعس) قال فى شرح الروض بفتح العين سم على حجب وعبارة المختار نعس ينعس  
بالضم ومثله فى الصحاح عش وعبارة القاموس نعس كنعع فهو ناعس اه وهى موافقة لما فى شرح  
الروض (قوله او هل زالت اليته الخ) عبارة النهاية ولوزالت احدى التين قائم ممكن قبل انتباهه نقض  
أو بعده أو معه أو شك فى تقدمه أو أن ما خطر بباله رؤيا أو حديث نفس فلا اه (قوله لا اثر له بخلافه مع  
الشك) هذه التفرقة غير متجهة لان الرؤيا وإن كانت من خصائص النوم فلا فرق بين عدم التذكر والشك  
فى النقض حيث لا يمكن بل هى مرجحة مع عدم التذكر ايضا لان وجود خاصة الشيء يرجح بل قد يعين  
وجوده وإن لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض باحدهما دون الآخر إذ لا نقض بالشك  
وبالجملة فالوجه أنه إن كان متمكنا ولو احتمالا فلا نقض فيهما وإلا حصل النقض فيهما فليتأمل مل سم على حجب اه  
عش عبارة النهاية والمغنى ومن علامة النوم الرؤيا فلورأى رؤيا أو شك هل نام او نعس انتقض وضوءه اه

جدا بحيث يخفى مع أدنى نوم بخلاف التمكن لانه يمنع الخروج فتأمل (قوله ويؤخذ من قولهم الخ) فى  
فتاوى الشارح انه سئل عن اخبره عدل انه خرج منه حدث فهل يلزمه قبول خبره او لا كما فتى به بعض اهل  
اليمين فاجاب بان الصواب انه يلزمه وزعم ان خبره لا يفيد اليقين بل الظن ولا يرفع يقين طر بظن حدث  
يبطله انه لو اخبره بوقوع نجاسة فى الماء لزمه قبول خبره مع وجود العلة المذكورة ووجهه ان هذا وإن كان  
ظنا إلا أنه قائم مقام اليقين شرعا فى ابواب كثيرة اه وقضية توجبها انه لو اصابه شيء من ذلك الماء الذى  
اخبره بوقوع نجاسة فيه لزمه تطهيره ثم رايت التنبيه الا فى كلامه والوجه ان شرط لزوم قبول خبره ان  
لا يعلم ان مستنده فى اخباره ظنه باجتهاد او غيره او تردد فى ذلك لان ظنه نفسه لا يؤثر فى ظن غيره اولى ولعل  
هذا فى غاية الظهور فليتأمل ثم تذكرت قول المصنف السابق ولو اخبره بتنجسه مقبول الرواية الخ وهو  
صريح فى لزوم التطهير مما اصابه من الماء الذى أخبر العدل بوقوع نجاسة فيه (قوله وقد تنازع الخ)  
اعتمده مر (قوله او نعس) قال فى شرح الروض بفتح العين (قوله وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم  
لا اثر له بخلافه مع الشك الخ) هذه التفرقة غير متجهة لان الرؤيا وإن كانت من خصائص النوم فلا فرق بين  
التذكر والشك فى النقض حيث لا يمكن بل هى مرجحة مع عدم التذكر ايضا لان وجود خاصة الشيء  
ترجح بل قد يعين وجوده وان لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض باحدهما دون  
الآخر إذ لا نقض بالشك وبالجملة فالوجه أنه إن كان متمكنا ولو احتمالا فلا نقض فيهما وإلا حصل النقض  
فيهما فليتأمل (قوله وتيقن الرؤيا الخ) صريح فى انه يتصور تيقن الرؤيا من غير تذكر نوم ولا شك فيه وهو

ويؤخذ من قوله للأمن  
إلى آخره انه لو أخبرنا  
غير ممكن معصوم كالخضر  
بناء على الأصح أنه نبي بانه  
لم يخرج منه شيء لم ينتقض  
وضوءه واعتمده بعضهم  
وقد تنازع قاعدة ان ما ينيط  
بالبطنة لا فرق بين وجوده  
وعدمه كالمشقة فى السفر  
وعلى هذا يتجه عد المتن  
الزوال نفسه فى غير النائم  
الممكن سببا للحدث وأما  
على الاول فوجه عده انه  
سبب لخروج شيء من  
الدبر غالبا فكانه قال الاول  
الخروج نفسه والثانى  
سببه وخرج بالقاعدة الممكن  
غيره كالنائم على فقاءه وان  
استنفر وألصق مقعده بمقره  
وبالنوم النعاس وأوائل  
نشأة السكر لبقاء نوع من  
التميز معهما إذ من علامات  
النعاس سماع كلام  
الحاضرين وان لم يفهمه  
ولا ينتقض وضوءه شاك هل  
نام أو نعس أو هل كان ممكنا  
أو لا أو هل زالت أليته  
قبل اليقظة أو بعده او تيقن  
الرؤيا مع عدم تذكر نوم  
لا أثر له بخلافه

(قوله مع الشك فيه) أى ومع عدم احتمال التمكن وإلا فلا يتجه إلا عدم النقص لأن غايته تحقق النوم مع الشك في تمكنه وقد تقدم أنه لا ينقض سم (قوله لا حد طرفيه) أى للنوم (قوله ولا وضوء نيينا) كذا فى المغنى (قوله وعدم ادراكه) أى قلبه <sup>عليه السلام</sup> (قوله أو صرف القلب عنه) أى عن ادراك طلوع الشمس (قوله المستفاد منه) أى التشريع صفة التشريع ولو قال وقد استفيد منه أى صرف القلب عنه لكان أولى (قوله ولو صلياً) عبارة النهاية والمغنى سواء أكان الذكر خلا أم عنيماً أم مجبواً أم خصياً أم ممسوحاً وسواء كانت الأثني عجزاً هما لا تشتهى غالباً لا أه (قوله أى الأثني) أى وليس المراد بالذكر البالغ وبالأثني البالغة وإن كان ذلك حقيقة تمها شيخنا (قوله يقيناً) فلو شك فلا نقض وضابط الشهوة انتشار الذكرى فى الرجل وميل القلب فى المرأة شيخنا (قوله وإن كان أحدهما مكرهاً) أى أو كل منهما (قوله قال بعضهم الخ) عبارة عرش قال الجلال الرملى هى أى المرأة شاملة للجنينة وهو كذلك أن تحقق كون الملدوسة من الجن أنثى منهم كما إنه يجوز تزوج الجنينة خلافاً لبعضهم بخلاف ما لو شك فى انوثة الملدوس منهم إذ لا نقض بالشك أه سم على المنهج ووقع السؤال عما لو طورولى بصورة امرأة أو مسخ رجل امرأة هل ينقض أم لا فاجبت بأن الظاهر فى الأولى عدم النقص للقطع بأن عينه لم تنقلب وإنما انخلع من صورة إلى صورة مع بقاء صفة الذكورة وأما المسخ فالنقص فيه محتمل لقرب تبدل العين وقد يقال فيه بعدم النقص أيضاً لاحتال تبدل الصفة دون العين أه وعبارة شيخنا وينقض وضوء كل منهما مع لذة أو لا عمد أو سهو أو كرها ولو كان الرجل هرماً أو ممسوحاً أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة الآدمى حيث تحققت المخالفة فى الذكورة والأنوثة ولو تصور الرجل بصورة المرأة وعكسه فلا نقض فى الأولى وينقض الوضوء فى الثانية للقطع بأن العين لم تنقلب وإنما انخلعت من صورة إلى صورة أه (قوله أو جنياً) ظاهره وإن تطور فى صورة حمار أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك لأنه بالتطور لم يخرج عن حقيقة له ولها يظهر أنه لو تزوج جنينة جازله وطوها وإن تطورت فى صورة كلبة مثلاً (فرع) لو اتصل جزء حيوان بعضو امرأة وحلته الحياة نقض لمسها مراههم وباقى فى الشارح اعتماد خلافه (قوله إن جوز نانسكا هم) والراجح عند الشارح عدمه واعتمده الشهاب البرلى قال والظاهر أن الحكم كذلك فى المتولد بين الآدمى وغيره واعتمده القليوبى وقال إن شيخه الزيادى رجع إليه آخر واعتمده والظاهر أن النقص بذلك وحل المناكحة وفاقه الزيادى فى حواشى

وهو محل وقفة قوية وكيف يتيقن الرؤيا التى هى من آثار النوم ولا يشك فيه فإن قيل لأنه لا يمكن أن يكون رؤيا بل حديث نفس مثلاً قلنا فلم يوجد تيقن الرؤيا مع أن الغرض تيقنها وقد يقال المتجه إنه إن تيقن رؤيا لا تكون إلا مع النوم وجب الاتقاض بها وإن لم يتيقنها كان وجداً محتملاً أنها رؤيا النوم التى لا توجد إلا معه وإنما غير ذلك فلا نقض للشك والكلام كله حيث لا يمكن وإلا فلا نقض مطلقاً (قوله مع الشك) أى ومع عدم احتمال التمكن وإلا فلا يتجه إلا عدم النقص لأن غايته تحقق النوم مع الشك في تمكنه وقد تقدم أنه لا ينقض (قوله قال بعضهم أو جنياً) ظاهره وإن تطور فى صورة حمار أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك لأنه بالتطور لم يخرج عن حقيقة له وهذا يظهر أنه لو تزوج جنينة جازله وطوها وإن تطورت فى صورة كلبة مثلاً ولو مسخت الأثني حيواناً كقرد أو حماره فهل ينقض لمسها فيه نظراً لسيأتى فى الأطعمة ذكر اختلاف فيما لو مسخ حيواناً ما كولد غير ما كولد أو بالعكس هل ينظر لما كان فيحل أكله فى الأول دون الثانى أو لما صار إليه فيعكس الحكم ويتجه تخرج ما هنا على ما هناك فإن اعتبرنا ما كان حصل النقص وإلا فلا وعلى الثانى فيفرق بين المسخ والنظور بأن المتطور لم يخرج عن حقيقة بخلاف المسوخ وكذا يقال فيما لو مسخت حجراً ويحتمل أن يحزم بعدم النقص ولو مسخ نصفها حجراً مع بقاء الحياة والاحساس فى النصف الآخر فيتجه النقص بلبس النصف الباقي وأما النصف المسوخ فإن قلنا فيما لو مسخ كلها حجراً بالنقص بلبسها فالنقص بلبس النصف الحجري هنا أولى أو بعدهم فيحتمل الفرق بأن النصف الحجري يعد من أجزائها تبعاً للباقي ويحتمل أن يجعل النصف الحجري بمنزلة الظفر فليحجر (فرع) لو اتصل جزء حيوان بعضو امرأة وحلته

مع الشك فيه لأنها مرجحة لا حد طرفيه ولا وضوء نيينا كسائر الأنبياء صلى الله عليهم وسلم بالنوم لبقاء يقظة قلوبهم فتدرك الخارج وعدم إدراكه لظلول الشمس فى قصة الوادى لأن رؤيتها من وظائف البصر أو صرف القلب عنه للتشريع المستفاد منه فى هذه القصة من الأحكام ما لا يحصى كثرة (الثالث التقاء بشرتى الرجل) أى الذكر الواضح المشتبه طبعاً يقيناً لذوات الطباع السليمة ولو صبيهاً ومسوحاً (والمرأة) أى الأثني الواضحة المشتبهة طبعاً يقيناً لذوى الطباع السليمة وإن كان أحدهما مكرهاً أو ميتاً لكن لا ينقض وضوء الميت قال بعضهم أو جنياً وإنما يتجه أن جوز نانسكا هم وذلك لقوله تعالى أو لا مستم النساء أى لمستم

كما قرى به في السبع وبه يندفع تفسيره بجامعته على انه خلاف الظاهر وخير كان صلى الله عليه وسلم يقبل بعض اوجه ثم يصلي ولا يتوضا ضعيف من طريقه الوارد منها وغمره رجل عائشة (١٣٨) وهو يصلي يحتمل انه بحائل ووقائع الاحوال الفعلية يسقطها ذلك واللسان الجس باليد

ونقض لانه مظنة الاتخاذ المحرك للشهوة التي لا تلحق بحال المتطهر وقيس به اللبس بغيرها ولو زائد أشل سهواً بغير شهوة واختص اللبس الا في بطن الكف لان المظنة ثم منحصرة فيه والبشرة ظاهر الجلد والحق بها نحو لحم الاسنان واللسان وهو متجه خلافاً لابن عجليل اي لا باطن العين فيما يظهر لانه ليس مظنة المذاة اللبس بخلاف ما ذكره فانه مظنة لذلك الا ترى ان نحو لسان الحليلة يلبس بمصه ولمسه كما صح عنه صلى الله عليه وسلم في لسان عائشة رضي الله عنها ولا كذلك باطن العين وبه يرد قول جمع بنقضه توهم ان لذة نظره تستلزم لذة لمسه وليس كذلك بدليل السن والشعر والفرق بأنها مما يطرا ويزول لا يجدي لانهم لم يلاحظوا في عدم نقضها الا لانه يلبس بنظرهما دون مسهما وهذا موجود في باطن العين فائدة مهمة لا يكتفي بالخيال في الفرق قاله الامام وعقبه بما يبين ان المراد به ما ينقدح على بعد دون ما يغلب على الظن انه اقرب من الجمع وغير غيره بأن كل فرق مؤثر مالم يغلب على الظن ان الجامع أظهر أي عند

المنهى كرى (قوله كما قرى به) وقد عطف اللبس على المجي من الغائط ورتب عليها الامر بالتيمم عند فقد الماء فدل على كونه حدثاً كالجمي من الغائط نهاية ومعنى (قوله واللسان) اي قوله خلافاً لابن عجليل في النهاية والمغنى (قوله اي لا باطن العين) اي وكل عظم ظهر فلا نقض بذلك عند الشارح كما ياتي وقال الجلال الرمي بالنقض فيهما وتوسط الخطيب فقال بالنقض في لحم العين دون العظم كرى عبارة البصري جزم صاحب المغنى والنهاية بالنقض بمس باطن العين وقال ابن زبادي الفتاوى والا قرب الى كلام الاصحاب النقض ورايته بخط العلامة ابى بكر الراد منسوبة الى الجليلوني اه واعتمد شيخنا ما في النهاية من النقض بكل من باطن العين وعظم وضح بالكشط ونقل البجيرمي عن الشوبري اعتماد النقض بباطن العين وعن الزياي اعتماد النقض بعظم وضح بالكشط (قوله بخلاف ما ذكر) اي من نحو لحم الاسنان واللسان (قوله وبه الخ) اي بالفرق المذكور بين باطن العين وبين نحو لحم الاسنان واللسان (قوله بدليل السن والشعر) فانه يلبس بنظرهما دون مسهما (قوله والفرق) اي بينهما وبين باطن العين (قوله بما يبين) اي بكلام يبين (قوله ان المراد به) اي بالفرق الخيالي (قوله ما ينقدح الخ) اي الفرق الذي يظهر (قوله دون ما يغلب الخ) لعل دون بمعنى عند وقوله انه اقرب في تاويل المصدر فاعل يغلب وضمير النصب لما الموصولة وقوله من الجمع بيان لها عبارة قواعد الزركشي قال الامام ولا يكتفي بالخيالات في الفروق بل ان كان اجتماع مسئلتين اظهر في الظن من افتراقهما وجب القضاء باجتماعهما وان انقدح فرق على بعده (قوله غيره) اي غير الامام (قوله في ذلك) اي ما ذكر من الفرق والجمع (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ان العبرة في الفرق والجمع بما عند ذوي السليقة السليمة دون غيرهم قول المتن (الا حرما) وهي من جرم نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمتها فخرج بقولهم على التأييد اخذت الزوجة وعمتها وخالتها فان تحريرهم ليس على التأييد بل من جهة الجمع وبقولهم بسبب مباح بنت الموطوءة بشبهة وأما لان تحريرها ليس بسبب مباح إذ وطء الشبهة لا يتصف باباحة ولا غيرها وبقولهم حرمتها زوجها صلى الله عليه وسلم فان تحريرهم حرمة صلى الله عليه وسلم مغنى ونهاية بالمعنى قال ع ش اما زوجات سائر الانبياء فلا قرب لعدم حرمتهم على الانبياء وحرمتهم على غيرهم بخلاف زوجها صلى الله عليه وسلم فحرام حتى على الانبياء اه زاد شيخنا ولو لم يدخل بهن بخلاف امانته فلا يحرم من علي الانبياء الا ان كن موطوءات له صلى الله عليه وسلم (قوله بنسب) الى قوله ومنه ما تجتمع في النهاية الى قوله وانه لا فرق في المغنى الا قوله اي من غير خشية الى لا من نحو عرق (قوله بنسب) اي قرابة كافي الام والبنت والاخت (قوله اورضاع) كالام والاخت من الرضاع (قوله او مصاهرة) اي ارتباط يشبه القرابة كافي ام الزوجة وبنتها وزوجة الاب والابن شيخنا (قوله بغير محصور الخ) فلا نقض بالمحصور بالاولى وظاهر انه لو اختلفت محارمه العشر مثلاً بغير محصور او محصور فلمس إحدى عشرة مثلاً انتقض طهره لتحقق لمس الاجنبية سم وفي الكرى بعد ذكر ما وافقه عن النهاية مانصه ولا يبعد ان يكون مثله ما لو علم ان حرمة ابيض اللون مثلاً فلمس من هو اسودده وان لم اقف على من نبه عليه اه اقول بل هذا من لمس الاجنبية يقينا لا احتيالا فلا يحتاج الى التنبيه (قوله فلا ينقض لمسه) ولو تزوج واحدة منهن فلا نقض ايضا على المعتمد خلافاً لابن عبد الحق كالخطيب وكذا زوجته اذا استلحها ابو هلم بصدقه فان النسب يثبت ولا ينفك نكاحه ولا ينتقض وضوءه على المعتمد ولا مانع من تبعض الاحكام شيخنا عبارة الكرى وقال في النهاية يؤخذ منه انه لو تزوج من شك هل بينه وبينها رضاع محرم او اختلفت محرم باجتنابت وتزوج واحدة منهن بشرطه ولمسها الحياة نقض لمسه (قوله كما قرى به الخ) قد يناقش فيه بأن توافق معنى القرآن غير لازم (قوله اي لا باطن العين فيما يظهر) جزم مر في شرحه بان لمس باطن عين المرأة ناقض (قوله محرمه بغير محصور) فلا نقض

ذوي السليقة السليمة ولا يغيرها يكثر منه الزلل في ذلك ومن ثم قال بعض الائمة الفقه فرق وجمع (الا حرما) بنسب لم اورضاع او مصاهرة ولو احتمالا كان اختلفت محرمه بغير محصور فلا ينقض لمسه ولو بشهوة (في الاظهر) لانه ليس مظنة للشهوة

خصصه ولا يلحق به نحو  
مجوسية لأن تحريرها العارض  
يزول وجعلها كالرجل في  
حل اقراضها وتملكها  
بالقطة إنما هو لقيام المانع  
بها المخرج عن مشابهة ذلك  
لا عارة الجوارى للوطء  
فاندفع ماله بضمهم هنا وعلم  
من الالتقاء أنه لا نقض  
باللمس من وراء حائل وان  
رق ومنه مات محمد من غبار  
يمكن فصله أى من غير خشية  
مبيح يميم فيما يظهر أخذا  
بما بأتى في الوشم لجوب  
إزالته لا من نحو عرق حتى  
صار كالجزء من الجلد  
وأنه لا فرق بين اللامس  
والملموس اسكن فيه خلاف  
صرح بهما لأجله فقال  
(والملموس كاللامس) في  
انتقاض وضوئه ( في  
الظاهر) لا شترأ كهما في  
مظنة اللذة كالمشركين  
في الجماع وإنما لم ينتقض  
وضوء الممسوس فرجه لأنه  
لم يوجد منه مس لمظنة لذة  
أصلا بخلافه هنا (ولا ينتقض  
صغيرة) وضغير لا يشتهيان  
كما مر ( وشعر وسن )  
ويذغى أن يلحق به كل عظم  
ظهر بل أولى لأن في نظر  
السن لذة أى لذة بخلاف  
نظر هذا وقول الأنوار  
المراد بالبشرة هنا غير  
الشعر والسن والظفر

لم ينتقض طهره ولا طهرها إذا أصل بقاء الطهر وقد أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا بعد في تبعية الأحكام  
كالو تزوج بمجولة النسب ثم استلحقها أبوه ولم يصدق الزوج حيث يستمر النكاح مع ثبوت إخوانته منه ويلغز  
بذلك فيقال زواجان لا نقض بينهما اهـ ونقل الخطيب النقض فيما تقدم حيث تزوج بها عن افتاء شيخه  
الشهاب الرملى واعتمده فيكون ما نقله الخطيب عنه من المرجوع عنه واعتمد عدم النقض وان تزوج بها منهم  
والزبادى والحلبى وغيرهم اهـ (قوله فاستنبط الخ) ردلا استدلال المقابل القائل بالنقض بعموم النساء في  
الآية (قوله معنى يخصه) وهو أن اللمس مظنة الالتذاذ المحرك للشهوة وذلك إنما يتأتى في الأجنبية  
بخلاف المحارم كرى (قوله نحو مجوسية) أى كوثنية ومرتدة نهاية (قوله عن مشابهة ذلك) أى الاقراض  
كرى (قوله فيما يظهر) أقره عرش (قوله لا من نحو عرق الخ) وكالعرق بالاولى وفي النقض ما يموت من جلد  
الإنسان بحيث لا يحس بلمسه ولا يتأثر بغير زنجوارة فيه لأنه جزء منه فهو كاليد الشلاء وتقدم أنها تنقض  
وباقى مثل ذلك فيما لو بيست جلدة جهته حتى صارت لا يحس ما يصيبها فيصح السجود عليها ولا يكلف إزالة  
الجلد المذكور وإن لم يحصل من إزالته مشقة عرش (قوله وأنه لا فرق الخ) عطف على أنه لا نقض الخ (قوله  
لكن فيه) أى فى الملموس (قوله صرح بهما) لعل الأنسب به أى الملموس قول المتن (والملموس) هو من وقع  
عليه اللمس ولم يوجد منه فعله رجلا كان أو امرأة نهاية ومعنى (قوله لأنه لم يوجد منه الخ) فيه شىء إذا كان  
الماس أمر دجيملا ناعم البدن جداً إلا أن يراد ما من شأن نوعه سم (قوله لا يشتهيان الخ) أى لم يبلغ كل  
منهما حد الشهوة عرفا وقيل من له سبع سنين فمادونها لا تنفاه مظنة الشهوة بخلاف ما إذا بلغاها وان انتفت  
بعد ذلك لنحو هرم معنى وتوهم بعض ضعفة الطلبة من العلة نقض وضوء الصغيرة لأن ملموسها وهو الكبير  
مظنة للشهوة وليض فى محله فانها الصغر هالست مظنة لاشتائها الملموس فلا ينتقض وضوءها كالأى ينتقض  
وضوءه عرش عبارة شيخنا ثالثا أى الشر وطان يكون كل منهما بلغ حد الشهوة عرفا عند باب الطباع  
السليمة فلم يبلغ أحدهما حد الشهوة فلا نقض اهـ (قوله كاسر) أى فى شرح الرجل والمرأة من أن المراد  
بالاشتناء هنا اثباتا ونفيا الاشتناء الطبيعى اليقيني لا رباب الطباع السايمة كالامام الشافعى والسيدة نفيسة  
فلوشك فلا نقض شيخنا قول المتن (وشعر) شامل للشعر النابت على الفرج فلا نقض به نهاية (قوله وينبغى أن  
يلحق الخ) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية ووافقه أى النهاية الزبادى وسم وعرش وشيخنا والبجيرى وتقدم  
عن البصرى ما يميل إلى ما قاله الشارح وعبارة هنا قوله وينبغى أن يلحق به كل عظم الخ نقل ابن زياد فى  
الفتاوى عن شيخه المزجد صاحب العباب أنه أفتى بنقض العظم الموضع ثم قال وإلحاقه بالسن أقرب إلى  
كلامهم والمعنى يساعده ولهذا أفتى شيخنا شيخ المذهب والاسلام الشهاب البكرى الطنيدأوى رحمه الله  
بعدم النقض مع اطلاعه على فتاوى شيخنا المزجد على أن فى فتاوى شيخنا المزجد انتقالا من اللمس إلى المس  
يعرف ذلك بتأمل كلامه اهـ (قوله وقول الأنوار الخ) ردلا استدلال المخالف كالتأية بذلك عبارة وهو البشارة  
مالمس بشعر ولا سن ولا ظفر فشملمالو وضغ عظم أثى ولمسه كما أفتى به الوالد رحمه الله ويدل عليه عبارة  
الأنوار اهـ (قوله مراده ما صرحوا الخ) أى لا نعيم الغير وهذه الجملة خبر وقول الأنوار الخ وقوله من أنها الخ  
بيان لما وقوله وما ألحق به وهو اللحم الأسنان كرى أى يفرج كل عظم ظهر كإخراج الشعر والسن  
والظفر (قوله كاسر) أى آتفا بقوله والبشرة ظاهر الجلد الخ (قوله وقول جمع الخ) منهم النهاية ووالده  
بالحضور بالاولى وظاهر أنه لو اختلطت محارمه العشر مثلا بغير محصور أو محصور فلس احدى عشرة مثلا  
انتقض طهره لتحقق لمس الأجنبية ولو استلحق أبوه وزوجته لم ينتقض لمسها لاجتماع صدقه ولا نقض بالشك  
فلولمسها ثم استلحقها أبوه فلا يبعد أن يتبين عدم النقض لتبين أنها ممن لا ينتقض لمسها لكونها محارما احتمالا فهو  
بعدا لا استحاق شاك ولا نقض بالشك فان قيل لو منع الاستلحاق النقض لاحتمال المحرمية لا تمتنع النقض  
بدون استحاق لوجود الاحتمال قلنا نلزم امتناع النقض بدون استحاق حيث وجد الاحتمال (قوله لم يوجد

مراده ما صرحوا به هنا من أنها ظاهر الجلد وما ألحق به كما مر وقول جمع

(في الاصح) لا تنفاه لذة اللبس غنما ولا نظر للالتذاذ بنظرها ولا جزء منفصل اي وان التصق بعد بجرارة الدم لوجوب فصله كما يأتي في الجراح بل وان لم يجب فصله خشية محذور تيمم منه فيما يظهر لانه مع ذلك في حكم المنفصل وإنما لم يجب الفصل لغرض بدليل انه لو زالت الخشبة وجب نعم لو فرض عود الحياة فيه بان نما وسرى اليه الدم احتمل ان يلحق بالمتصل الاصلى وله وجه وجيه واحتمل انه لا فرق وهو الاقرب الى اطلاقهم انه بالفصل الاول صار اجنبيا فلم ينظر لهود حياة ولا لغيره ومن ثم لو الصق موضعه عضو حيوان لم يلحق بالمتصل وان نما جزءا كما هو ظاهر فعلنا ان عود الحياة وصف طردى لا تاثير له الا ان كان فوق النصف خلافا لمن قال بنقض النصف ايضا ومن قال لا ينقض الا النصف الذي فيه الفرج وعجيب استحسان بعضهم لهذا مع وضوح فساد له لان الفرج لا دخل له هنا ولا ما شك في نحو انوثته او خنوثته ان قرب الاحتمال عادة فيما يظهر من كلام غير واحد ويسن الوضوء من كل ما قيل فيه أنه ناقض كلبس

والزيادة ونسم (قوله بنقضه) أي العظم الظاهر (قوله ان هذا لا يلتذ بلسمه الخ) قد يرده عليه ما لو كشط جلدها فظفر ماتحته من اللحم فانه لا يلتذ بنظره ولا بلسمه ولا اظن احدا يمنع النقص بلسمه سم (قوله بضم) الى قوله أي وان التصق في المغنى (قوله والخامسة) أي من لغاته (قوله اظفور) أي كعصفور ويجمع على اظافرو و اظافير مغنى (قوله لا تنفاه لذة اللبس عنها) قد يتوقف فيه عبارة المغنى لان معظم الالتذاذ في هذه إنما هو بالنظر دون اللبس اه وهي ظاهرة (قوله ولا جزء منفصل الخ) عطف على صغيرة في المتن (قوله أي وان التصق الخ) ولو التصق بمحلها فالتحم وحلته الحياة فالوجه من والنقص به ولو الصق جزءا المرأة المنفصل بهيمة فالتحم وحلته الحياة فالوجه عدم النقص بلسمه إذ ليس لمسا للنساء ولو التصق عضو بهيمة بامرأة فالتحم وحلته الحياة فلا يبعد النقص به لانه صار جزءا من المرأة سم وقد مر غنه الرمي الجرب ذلك ووافقه البصري عبارة قوله لانه مع ذلك في حكم المنفصل محل تأمل لانهم إذا الحقوا الوسخ المتجمد الذي تعذر فصله بالاصل فلان يلحقوا ما ذكر أولي فتأمل اه (قوله لم يلحق بالمتصل الخ) خلافا للرمل و سم كما سر آتفا (قوله إلا ان كان الخ) راجع الى قوله ولا جزء منفصل (قوله إلا إذا كان فوق النصف) خلافا للنهائية والمغنى عبارة الاول قال الناشئ في نسكته ان العضو إذا كان دون النصف من الادمى لم ينقض بلسمه او فقه نقض او نصفاً فوجه ان انتهى والوجه انه ان كان بحيث يطلق عليه اسم أثني نقض وإلا فلا ولهذا قال الأشعري في الاقرب ان كان قطع من نصفه فالعبرة بالنصف الاعلى وان شق نصفين لم يعتبر واحد منهما الزوال الاسم عن كل منهما اه وفي المغنى مثله الا قوله ولهذا قال الخ وفي الكردي ما نصه واقتضى كلام النهاية انه حيث كان يطلق عليه الاسم ينقض وإن كان دون النصف وهو مقتضى كلام سم والحلي وصرح به الزياى حيث قال لو قطع الرجل او المرأة قطعتين تساريا أم لا فالمدار على بقاء الاسم فان بقى نقض وإلا فلا انتهى (قوله ولا ما شك الخ) عطف على صغيرة في المتن (قوله ان قرب الاحتمال) اي احتمال الخنوث بصرى وقال سم كان المراد احتمال الانوثة اقول الظاهر الاول ثم رأيت في الكردي عن الایعاب ما يصرح به كما يأتي في مبحث المس (قوله ويسن الوضوء الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله كلبس الامرء) اي والصغير وما عطف عليه نهاية ومغنى والنقص والحجامة والرعاف والنعاس والنوم قاعد أمكننا والقي والقهقهة في الصلاة وأكل ما مسته النار وأكل لحم الجزور والشك في الحدث بافضل قال الكردي قوله والقهقهة في الصلاة قال في الایعاب قضية ما تقرر بل صريحه جواز قطع الصلاة ولو فرض ضالتيه ضار لو لم يظهر فيها حرفان ويوجه بان تحصيل الصلاة يطهر متفق عليه لا يبعد أن يكون عذراً مجزاً للقطع كتحصيل الجماعة اه (قوله تنبيه ظاهر كلامهم الخ) اعلم أن الظاهر الجارى على القواعد الفقهية انتقاض وضوء من اخبر انه خرج منه صوت لان خبر العدل معمول به في اكثر ابواب الفقه وقد صرح الاصحاب رضى الله تعالى عنهم بجمابة النائم إذا أوج فيه وهو لا يعلم ذلك غالباً إلا بالاخبارية به وفي فتاوى ابن الصلاح ما هو كالصريح فيما ذكر لكن في فتاوى العلامة جمال الدين القباطى لو اخبرته الممسوسة وكانت ثقة انه لمس بشرتها لا يلزمه قبول خبرها لانه لا يفيد إلا الظن وهو لا يرفع اليقين انتهى قلت ولا يخلو من نظر لانه ظن استند الى اخبار عدل معمول به فقام ذلك مقام العلم كالا يخفى فالذى نيل اليه في الفتوى ما قررناه أو لا بصري (قوله بنحو ناقض منه) أي كخروج ريج منه وقوله أوله أي كلبسها له

(الخ) فيه شيء إذا كان الماس أمر دجيملاً ناعم البدن جداً إلا أن يراد باعتبار ما من شأن نوعه (قوله لا يلتذ بلسمه ولا بنظره) قد يرده عليه ما لو كشط جلدها فظفر ماتحته من اللحم فانه لا يلتذ بنظره ولا بلسمه ولا اظن احدا يمنع النقص بلسمه (قوله ولا جزء منفصل) لو الصق بمحلها فالتحم وحلته الحياة فالوجه النقص به ولو الصق جزءا المرأة المنفصل بهيمة فالتحم وحلته الحياة فالوجه عدم النقص بلسمه إذ ليس لمسا للنساء ولو التصق عضو بهيمة بامرأة فالتحم وحلته الحياة فلا يبعد النقص به لانه صار جزءا من المرأة (قوله إلا ان كان فوق النصف) (قوله المدار على ما يطلق عليه أنه أثني م ر (قوله إن قرب الاحتمال) كان المراد احتمال الانوثة (قوله

لم يعتمدوه وقياس ما مر في اخبار عدل الرواية بنجاسة الماء قبوله هنا لان يفرق بان ما دبر (١٤١) الامر فيه على فعل الانسان كالعدد في

الصلاة والطواف لا يقبل فيه الخبر والحدث من هذا بخلاف النجاسة ثم رأيت الامام فرق بين قطعهم فيمن غلب على ظنه الحدث بعد تيقن الطهارة بان له الاخذ بها وحكايتهم الخلاف فيما غلبت نجاسته بأن الاسباب التي تظهر بها النجاسة كثيرة جدا بخلاف ما في الحدث فانها قليلة ولا أثر للنادر فكان التسك باستصحاب اليقين اقوى انتهى وفيه تأييد لما ذكرته ورأيتني في شرح العباب قلت مانصه وظاهر أنه لو أخبره عدل بمسأله او بنحو خروج ريح منه في حال نومه متمكنا وجب عليه الاخذ بقوله ولا يقال الاصل بقاء الطهارة فلا يرفع بالظن إذ خبر العدل إنما يفيد فقط لا نافي قول هذا ظن أقامه الشارع مقام العلم في تنجس المياه كما مر وفي غيرها كما يأتي انتهى وهذا هو الذي يتجه ويفرق بين ما هنا والعدد في ذنبك بأنه لا يلزم منه الحسبان إذ قد توجد الأربع أو السبع ولا يحسب له منها إلا واحدة لترك نحو ركن او وجود صارف فلم يفد الاخبار به المقصود فالغنى ولو بلغ حد التواتر على ما اقتضاه إطلاقهم كما يأتي بما فيه وهذا الاخبار مفيد للقصد إذ لا احتمال

(قوله لم يعتمدوه) وفاقا للنهاية وسم والبجيرى وشيخنا (قوله والحدث من هذا) يتأمل سم أى إذا الحدث قد يكون من غير فعله كما يأتي (قوله الاخذ بها) أى بالطهارة (قوله وحكايتهم الخ) عطف على قطعهم (قوله غلبت نجاسته) يعنى غلب على الظن تنجسه بعد تيقن طهارته (قوله بان الاسباب الخ) متعلق بفرق (قوله فكان التسك) أى فيما إذا غلب على ظنه الحدث بعد تيقن الطهارة (قوله لما ذكرته) أى من الفرق بين الحدث والنجاسة (قوله وجب عليه الخ) تقدم عن البصرى ترجيحه وعن الرملى وسم وشيخنا خلافاً (قوله انتهى) أى ما في شرح العباب (قوله وهذا) أى ما قلته في شرح العباب من وجوب الاخذ (قوله هو الذى يتجه الخ) والظاهر أنه لو تيقن الحدث ثم أخبره عدل بأنه توضحا لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل باخباره بالحدث وعدم العمل باخباره بالتوضؤ بالا احتياط في الموضعين سم (قوله ويفرق الخ) قد يفرق بالا احتياط وقوله في ذنبك أى الصلاة والطواف سم (قوله منه) أى من العدد وتحققه (قوله إذ قد توجد الأربع) أى أربع ركعات أو السبع أى سبعة أشواط (قوله لترك ركن) أى في الصلاة (أو وجود صارف) أى في الطواف (فلم يفد الاخبار به) أى بالعدد (المقصود) أى الحسبان (قوله ولو بلغ الخ) غاية (قوله كما يأتي) أى في باي الصلاة والحج (قوله وهنا) أى في الحدث (قوله الواضح) إلى قوله بالمنفذ في النهاية وإلى قوله إحاطة الخ في المغنى قول المتن (الرابع مس قبل الآدمى) أعلم أن المس يخالف اللبس من أوجه أحدها أن اللبس لا يكون إلا بين شخصين والمس قد يكون من شخص واحد نأينها أن اللبس شرطه اختلاف النوع والمس لا يشترط فيه ذلك فيكون بين الذكرين والآنئين نأينها للمس يكون بأى موضع من البشرة والمس لا يكون إلا بباطن الكف رابعاً للمس يكون فى أى موضع من البشرة والمس لا يكون إلا فى الفرج خاصة خامساً ينتقض وضوء اللامس والملبوس وفى المس يختص النقص بالماس من حيث المس سادساً لمس المحرم لا ينقض بخلاف مسه سابعاً لمس المبان حيث لم يكن فرق النصف لا ينقض بخلاف الذكر المبان ثامناً لمس الصغير والصغيرة اللذين لم يبلغا حد الشهوة لا ينقض بخلاف مسها تاسعاً لمس ابنته المنفية باللعان لا ينقض كما بحثه الشارح فى الامداد بخلاف مسها وهذا فيه كلام طويل بينته فى الاصل كردى فى حاشية شيخنا على الغزى مثله إلا قوله حيث لم يكن فوق النصف وقوله تاسعاً الخ قول المتن (مس قبل الآدمى الخ) الظاهر أن المراد انتماسه فلا يشترط فعل من الجانبين واحدهما حتى لو وضع زيد ذكره فى كف عمرو بغير فعل من عمرو ولا اختياراً انتقض مر وضوء عمرو ولا نافية قولهم لا تى لهلك حرمة لان المراد به هتك حرمة غالباً كما سيأتى أولان المراد انتهت كة فليتأمل سم قال ع ش وشمل إطلاق المتن السقط وظاهره وإن لم تنفخ فيه الروح وفى فتاوى الشارح مر أنه سئل عن ذلك هل ينقض ام لا لأنه جاد فاجاب بأنه ينقض وقد يقال بعدم النقص لتعليقهم النقص بمس فرج الآدمى وهذا لا يطلق عليه هذا الاسم وإنما يقال اصل آدمى اه عبارة البجيرى المعتمدان فرج السقط لا ينقض مسه إلا إذا انفخ فيه الروح لانه حينئذ يقال له آدمى اه أى وإن سقط ميتاً (قوله جزأ) حقه أن يؤخر عن الغاية قول المتن (قبل الآدمى) ومثله الجنى شيخنا وفى سم وع ش والسكردى عن الايعاب ما يوافقه وعبارة البجيرى والجنى كالأدمى إذا كان على صورة الآدمى اه (قوله الواضح) اما المشكل فأنما ينتقض بمس الواضح ماله من المشكل فينتقض وضوء الرجل بمس ذكر

والحدث من هذا) يتأمل (قوله وهذا هو الذى يتجه) والظاهر أنه لو تيقن الحدث ثم أخبره عدل بأنه توضحا لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل باخباره عن الحدث وعدم العمل باخباره بالتوضؤ بالا احتياط في الموضعين فان قلت لو أخبره بطهارة الثوب عمل بخبره على التفصيل السابق فما الفرق قلت بفرق بأن طهارة النجس أو سع من طهارة الحدث بدليل صحة استقلال غيره بتطهير بدنه وثوبه عن النجس ولا كذلك تطهيره عن الحدث ولو أخبر العدل زيداً بأنه أعنى زيداً ظهر ثوب نفسه مثلاً فهل يعمل بخبره فيه نظر (قوله ويفرق الخ) قد يفرق بالا احتياط وقوله في ذنبك أى الصلاة والطواف (قوله الرابع مس قبل الآدمى الخ) الظاهر أن المراد انتماسه فلا يشترط فعل من الجانبين واحدهما حتى لو وضع زيد ذكره فى كف عمرو بغير فعل من عمرو ولا

يسقطه فوجب قبوله على أن الحدث قد يكون من غير فعله (الرابع مس) الواضح والخنى جزأ ولو سهواً أو مكرها من (قبل الآدمى) الواضح



الخنثى والمرأة بمس فرجه حيث لا حرمية ولا صغر ولا عكس بالنسبة للمس أى بأن لمس الرجل آلة النساء من المشكل والمرأة الرجال منه ولو لمس المشكل كلا القبيلين من نفسه أو من مشكل آخر أو فرج نفسه وذكر مشكل آخر أى ولا حرمية بينهما ولا صغر انتقض وضوءه ولو لمس أحد المشكلين فرج صاحبه ومس الآخر ذكر الأول انتقض أحدهما لا بعينه لكن لسكل واحد منهما أن يصلى إذا وصل الطهارة نهاية بزيادة تفسير زاد المغنى وفى ع ش مثله وفائدة أى النقض لا بعينه أنه إذا اقتدت امرأة بواحد فى صلاة لا تقتدى بالآخر اه قال البجيرى لتعينه أى الآخر للبطلان وكذلك لا يقتدى أحدهما بالآخر اه وقال ع ش ولو اتضح المشكل بما يقتضى انتقاض وضوئه أو وضوء غيره فهل يحكم بالانتقاض وفساد ما فعله بذلك الوضوء من نحو الصلوات بما يتوقف صحته على صحة الوضوء أم لا لمضى ما فعله على الصحة ظاهرا فيه نظر والأقرب الأول اه عبارة شيخنا ولو لمس الخنثى ذكره وصلى ثم بان أنه رجل لزمه الاعادة كن ظن الطهارة فصلى ثم بان عذنا اه (قوله الفرج) بدل من قبل الأدمى وقوله الاقنى والذكر عطف على الفرج (قوله ملتقى شفره) عبارة شيخنا وهو أى فرج الأدمى فى الرجل جميع الذكر لا ما تنبت عليه العانة وفى المرأة ملتقى شفرها أى شفرها الملتقيان وهما حرف الفرج لا ما فوقها بما ينبت عليه الشعر وأما البظر وهو اللحم الناتئة فى أعلى الفرج فهو ناقض على المعتمد عند الرملى بشرط كونه متصلا خلافا لابن حجر فى قوله بأنه غير ناقض ومحل بعد قطعه ناقض ايضا كما قاله الشهاب الرملى فى حواشى الروض وقال الشمس الرملى كان قاسم أنه لا ينقض اه (قوله بالمنفذ) كذا فى المغنى وشرح المنهج واقتصر النهاية على ما قبله كما مر قال ع ش قضيته ان جميع ملتقاها ناقض ونقل عن والد الشارح مر هو امش شرح الروض ما يوافق إطلاقه وهو المعتمد وعبارة شرح الروض المراد بقبل المرأة الشفران على المنفذ من أولهما إلى آخرهما أى بطنها وظهرا لا ما هو على المنفذ منهما أى فقط كما وهم فيه جماعة من المتأخرين انتهى وتقدم عن شيخنا ما يوافق عبارة البجيرى بعد ذكر مثل ذلك فقوله على المنفذ ليس بقيد اه (قوله دون ما عدا ذلك) فلا نقض بمس موضع ختناها من حيث أنه مس عند الشارح كما صرح به فى شرحى الارشاد وغيرهما إذ الناقض من ملتقى الشفرين عندهما كان على المنفذ خاصة لا جميع ملتقى الشفرين وموضع الختان مرتفع عن محاذة المنفذ قال الشارح فى الايعاب وقول الغزى المراد الشفران من أولهما إلى آخرهما لا ما هو على المنفذ فقط كما وهم فيه جماعة من المتأخرين هو الوهم اه وخالف الجلال الرملى فى ذلك وذكر ما يفيد اعتماد كلام الغزى عبارته فى النهاية وشمل أى القبل ما يقطع فى ختان المرأة ولو بارزا حال اتصاله وملتقى الشفرين اه وكلام شيخ الاسلام فى شروح البهجة والروض والمنهج يؤيد مقالة الشارح وعبارة الاخير منها والمراد بفرج المرأة الناقض ملتقى شفرها على المنفذ اه ونحوها عبارة الخطيب فى شرحى التنبيه وإنى شجاع كردى أى وفى المغنى ودعواه تأييد كلام شرح الروض لمقالة الشارح تقدم عن ع ش خلافة (قوله والذكر) إلى قوله وقول الزركشى فى المغنى وكذا فى النهاية لا قوله كدبر قور وبقي اسمه (قوله المتصلة) خرج به المنفصلة فلا نقض بمسها صرح به شرح بافضل والمغنى عبارة الثانى ومس بعضها الذكر المبان كس كله إلا ما قطع فى الختان إذ لا يقع عليه اسم الذكر قاله الماوردى وأما قبل المرأة والدبر فالمتجه أنه إن بقي اسمها بعد قطعها ناقض مسها وإلا فلا لان الحكم منوط بالاسم ويؤخذ من ذلك ان الذكر لو قطع ودق حتى صار لا يسمى ذكرا ولا بعينه أنه لا ينقض وهو كذلك اه (قوله ولو لبعضا منهما) أى من الفرج والذكر كردى (قوله بعضا منهما) يغنى عنه قوله المار جزء الخ (قوله إن بقي اسمه) أى إن اطلق على ذلك أنه بعض ذكر كما صرح به فى شرح الحضرمية ع ش أى وفى المغنى كما مر (قوله كدبر الخ) لعل السكاف للتنظير للتمثيل (قوله

الفرج والناقض منه ملتقى شفره المحيطين بالمنفذ إحاطة الشفتين بالغم دون ما عدا ذلك والذكر حتى قلفته المتصلة ولو بعضا منهما منفصلا إن بقي اسمه كدبر قور وبقي اسمه وقول الزركشى لا يتقيد

اختيار انتقض وضوءه عمره ولا ينافيه قوله لم الآن لهتك حرمة لان المراد به تلك حرمة غالبا كما سيأتى أو لان المراد انها كه فليتأمل وقوله الأدمى قد يخرج الجنى وفى شرح العباب بعد أن علل عدم نقض مس فرج البهيمية بأنه غير مشتهى طبعاً مع أنه لا تعبد عليها ولا حرم لها مانعه وقد يؤخذ من هذا النقص بمس فرج الجنى

موم) أى يوم أن الحكم غير منوط بالاسم كرى عبارة الكردي على شرح بأفضل قال في شرح العباب لا يتقيد بقدر الحشفة وهو الأقرب كما قاله الزركشى وغيره وقال في النهاية ويؤخذ من ذلك أن الذكر لو قطع ودق حتى خرج عن كونه يسمى ذكر لا ينقض وهو كذلك اهـ واعتمد في العباب فيما إذا مس ذكره مقطوعا ولمست شخصا وشكت هل هو رجل أو خنثى أو عكسه أنه حيث جوز وجود خنثى ثمة لا ينقض وحيث لم يجوز لا ينقض اهـ وتقدم قبيل التنبيه ما يوافق (قوله) ومشتبه به) أى بالقبول الأصلي من الذكر والفرج بأن لم يعلم الأصلي منها كرى (قوله) ولو مشتبه به) فيه نظر إذ لا ينقض بالشك وكذا يقال في قوله والمشتبهة بها وفي شرح الروض وأن التبس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقص منوط بهما لا باحدهما اهـ سم واعتمده البجيرى وهو قضية سكوت النهاية والمغنى هنا عن مسألة الاشتباه وكذا اعتمده شيخنا عبارة ولو اشتبهت الزائدة بالأصلية كان النقص منوط بهما لا باحدا مما لا نالا لنقص بالشك ولو خلق له في بطن كفه سلعة نقض بجمع جوانبها بخلاف ما لو كانت في ظهرها ولو خلق له أصبع زائدة في باطن الكف فإن كانت غير مسامتة نقض المس بباطنها وظاهرها كالسلعة وإن كانت مسامتة نقض بباطنها دون ظاهر الكف فإن كانت غير مسامتة لم تنقض لظاهرها ولا بباطنها وإن كانت مسامتة نقض بباطنها دون ظاهرها على المعتمدة قول المتن (بطن الكف) قال في الروض ومن له كفان نقضتا مطلقا لا زائدة مع عاملة أراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة فإن قيدت بغير المسامتة لم يخالف كلام الشارح سم (قوله) وكذا الزائدة الخ) والحاصل أن الذكر الأصلي والمشتبه به يتقضان مطلقا وكذلك الزائد إن كان عاملا أو كان على سنن الأصلي والذي لا ينقض هو الزائد الذي علمت زيادته ولم يكن عاملا ولا على سنن الأصلي ويجرى نظير ذلك في الكف كرى (قوله) بأن كانت الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية وسم عبارة المغنى ومن له كفان أى أصليتان نقضتا بالمس سواء كانتا عاملتين أم غير عاملتين لا زائدة مع عاملة فلا تنقض على الأصح في الروضة بل الحكم للعاملة فقط وصح في التحقيق النقض بها وعزاه في المجموع لاطلاق الجمهور ثم نقل الأول عن البغوى فقط وجمع ابن العباد بين الكلامين فقال كلام الروضة فيما إذا كان الكفان على معصمين وكلام التحقيق فيما إذا كانتا على معصم واحد أى وكانت على سمت الأصلية كالأصبع الزائدة وهو جمع حسن ومن له ذكر أن نقض المس بكل منهما سواء كانا عاملين أم غير عاملين لا زائد مع عامل ومحل كما قال الاسنوى نقلا عن الفورانى إذا لم يكن مسامتا للعامل وإلا فهو كالأصبع زائدة مسامتة للبقية فينقض اهـ وغقب النهاية الجمع المذكور بما نصه وفيه قصور إذ لا يلزم من استواء المعصم المسامتة ولا من اختلافه عدمها ولأن المدار إنما هو عليها أى المسامتة لا على اتحاد محل نباتهما لأنها إذا وجدت وجدت المساواة في الصورة وإن لم يتحد

إذا تحقق مسه له وهو غير بعيد لأن عليه التعبد وله حرمة اهـ (قوله) بقدر الحشفة) بل الكلام في الاكتفاء بالحشفة لأنها لا تسمى ذكرًا مر (قوله) ومشتبه به) فيه نظر إذ لا ينقض بالشك وقد ذكر ذلك في شرح الارشاد أيضا وكتبنا بها مشه على ذلك فراجعوه وكذا يقال في قوله والمشتبهة بها وفي شرح الروض وأن التبس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقص منوط بهما لا باحدهما اهـ (قوله) بطن الكف) قال في الروض ومن له كفان نقضتا مطلقا لا زائدة مع عاملة اهـ وقوله مطلقا قال في شرحه أى سواء كانتا عاملتين أم غير عاملتين اهـ وقوله لا زائدة مع عاملة أراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة بالعاملة فإن قيدت بغير المسامتة لم يخالف كلام الشارح (قوله) أو أصبع) في العباب أو بطن أصبع زائدة أن سامتت الأصلية ولم تنبت على ظهر كفه اهـ وقوله أن سامتت الأصلية قال الشارح في شرحه سواء عملت أم لا وسواء نبتت في بطن الكف أم في ظهره على الأوجه اهـ ثم نازع في قول العباب ولم تنبت الخ وبين أن كلام المجموع لا يخالف ذلك بل فيه ما يشعر به خلافا لمن نقل عنه ما يخالف ذلك كصاحب العباب في تحريره وإن ذلك إنما يتوهم من عبارته بآدى. الراى وإطال في ذلك فراجعوه وعلم من هذا الكلام أن التى بباطن الكف لا ينقض إلا بباطنها فليست كالسلعة التى بباطن الكف التى الظاهر النقض بالمسن بها من سائر جوانبها (قوله) بأن كانت الكف

بقدر الحشفة منه موم  
ومشتبه به وكذا زائد عمل  
أو كان على سنن الأصلي  
(!) جزء من (بطن الكف)  
الأصلية والمشتبهة بها وكذا  
الزائدة من كف أو أصبع  
ان عملت أو سامتت  
الأصلية بأن كانت الكف

على معصمها والاصبع على كفها (١٤٤) وسامتاها وبحث ان العبرة في العمل والمساومة بوقت المس دون ما قبله وما بعده وهو ظاهر

محل النبات وهذه أي المساواة في الصورة هي المقتضية للنقض كافي الاصبغ وإذا انتفت انتفت المساواة في الصورة وإن اتحد محل النبات فلم ان قول الروضة لا نقض بكف وذكرنا مع عامل محمول على غير المسامت وإن كانا على معصم واحد وإن قول التحقيق ينقض الكف الزائد مع العامل محمول على المسامت وإن كان على معصم آخر ولو كان له ذكر أن يقول بأحدهما وجب الغسل بإبلاجه ولا يتعلق بالآخر حكم فإن بال بهما على الاستواء فهما اصليان اه وعبارة سم قوله بأن كانت الكف على معصمها وكذا على معصم آخر وحيث لم تسامت لم ينقض ولو على معصمها م اه (قوله على معصمها) المعصم كقود موضع السوار من اليد انتهى مصباح عش (قوله وسامتاها) كان الاولى تانيث الفعل (قوله وبحث) إلى قوله وهو بطن الخ في النهاية إلا قوله خلافا لمن نازع فيه وقوله وبمفهوه إلى إذا لافضاء (قوله بوقت المس الخ) يريد عليه أنها إذا كانت عاملة في ابتداء الامر دل ذلك على إصالتها فإذا طرا عدم العمل عليها صارت اصلية سلاما والشلل لا يمنع من النقض عش وفيه نظر إذ الكلام كما هو صريح صنيع الشارح في الزائدة فقط (قوله ولا حجاب) عطف مغاير بناء على أن الستر ما يمنع إدراك لون البشرة كأثر الحجاب بعد زوال جرهما والحجاب ماله جرم يمنع الإدراك باللمس ويحتمل أنه عطف تفسير عش عبارة البجيرمي قوله ستر بفتح السين إن اريد به المصدر وبكسرهما إن اريد به الساتر والمراد هنا الثاني وعطف الحجاب قال المدابغي من عطف التفسير أو يقال المراد بالستر ما يستر وإن لم يمنع الرؤية كالزجاج والحجاب ما يستر ويمنع فهو اخص من الستر فيكون من عطف الخاص على العام اه (قوله وبمفهوه الخ) يبيانه أن مفهوم الشرط المستفاد من حديث الافضاء يدل على أن غير الافضاء لا ينقض فيكون مخصوصا للعموم والمس وتخصيص العموم بالمفهوم جائز كروى وحلي (قوله خص الخ) وقد يقال إن هذا من باب المطلق والمقيد لأن المس مطلق فيقيد بخبر الافضاء كما أشار إليه بعضهم بجيرمي ويحجب بان الفعل في حين الشرط بمنزلة النكرة (قوله إذا لافضاء الخ) عبارة شرح البهجة والمنهج أي وشرحى بأفضل والعباب والافضاء بها أي باليد وتقييده بقوله بها ظاهر لأن الافضاء المطلق ليس معناه في اللغة مخصوصا بالمس فضلا عن تقييده ببطن الكف بل هذا في معنى الافضاء باليد قال في التهذيب الخ ويمكن الجواب عن الشارح م بأن أُل فيه لعدم المعهود الافضاء المتقدم في قوله إذا أفضى أحدكم بيده الخ عش مدابغي (قوله ببطن الكف) أي ولو انقلبت الكف ونقل عن ابن حجر في غير التحفة عدم النقض بها مطلقا وفي شرح العباب للشارح م رولو خلق بلا كف لم بقدر قدرهما من الذراع ولا ينافيه ما يأتي من أنه لو خلق بلا مرفق أو كب قدر لأن التقدير ثم ضروري بخلافه هنا لأن المدار على ما هو مظنة للشهوة وعند عدم الكف لا مظنة لها فلا حاجة إلى التقدير انتهى اه عش (قوله مع يسير تحامل) إنما قيد بذلك أي اليسير ليقول غير الناقض من رؤس الاصابع إذا الناقض هو ما يستر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير فلو كان مع تحامل كثير لكثير غير الناقض وقل الناقض وفي الأبهامين يضع باطن أحدهما على باطن الآخر شيخنا بجيرمي (قوله تشمله) أي فرج الغير (قوله والخبر الناص الخ) وهو أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال هل هو إلا بضعة منك بجيرمي (قوله إن اشتبه) أي الأصلي منهما بالزائد وقوله أو زاد أي أحدهما وعلم الزائد (قوله ويوجهه بان كلا منهما الخ) قد يقال لا اثر لهذا الفرق مع قاعدة الباب أنه لا نقض بالشك ويتأمل في عبارة هذا الفرق فإن فيها ما فيها والا وضح أن يقال زائد الخ بتقدير كونه ذكر أو أنثى ليس من جنس ماله سم (قوله على الأشهر) وحكى أن يونس فتحها قال الدميري ومثلها حلقة العلم والذكر والحديث شيخنا (قوله كقبلة) إلى قوله وشعر في النهاية (قوله كقبلة) أي قياسا

على معصمها) وكذا على معصم آخر فحيث سامت نقض المس بها ولو على معصم آخر وحيث لم تسامت لم ينقض المس بها ولو على معصمها م ر ولو كانت المسامته للاصلية لبعض الزائدة كان كان أحدا المعصمين أقصر من الآخر فهل ينقض أو يختص النقض بالقدر المسامت (قوله بان كلا منهما الخ) قد يقال لا اثر لهذا الفرق مع

وذلك للخبر الصحيح خلافا لمن نازع فيه إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ وبمفهوه لا شتاله على أداة الشرط خص عموم الخبر الصحيح أيضا من مس ذكره فليتوضأ إذ الافضاء لغة المس ببطن الكف وهو بطن الراحتين وبطن الاصابع والمنحرف إليهما عند انطباقهما مع يسير تحامل ومن فرج غيره الخش لتهتك حرمة أي غالبا إذ نحو يد المكرة والناسي كغيرهما بل رواية من مس ذكره تشمله لعموم النكرة الواقعة في حين الشرط والخبر الناص على عدم النقض قال البغوي كالخطابي منسوخ وفيه وإن جرى عليه ابن حبان وغيره نظر ظاهر بينته في شرح المشكاة مع بيان أن الأخذ بخبر النقض أرجح فتعين لأنه الاحوط بل والاصح عند كثيرين من الحفاظ (تنبيه) لا ينافي ما تقرر من نقض كل من يدين أو ذكرين أو فرجين إن اشتبه أو زاد وسامت عدم النقض بأحد فرجي الخنثى ويوجهه بأن كلا منهما لا يصدق عليه وحده أنه فرج رجل أو أنثى فلم يؤثر الشبه الصوري فيه

بخلاف كل من تلك فانه يصدق عليه أنه يد رجل أو أنثى وذكر رجل وفرج

نفي فائز فيه ذلك (وكذا في الجديد حلقة) بسكون اللام على الأشهر (دبره) كقبلة لأن كلا ينقض خارجا ويسمى فرجا وهي ملتقى المنفذ

لنخالف أحكامهما في فروغ  
 كثيرة فلم يشمله اسم الفرج  
 على القديم الناظر للوقوف  
 على مجرد الظاهر ثم رأيت  
 الراعي لحظ ذلك الاشكال  
 فخص الخلاف بقبلها وقطع  
 في دبرها بعدم النقض قال  
 لأن دبر الادى لا ينقض  
 في القديم فدبرها اولى اه  
 وقد علمت ان لكلامهم وجها  
 ( وينقض فرج الميت  
 والصغير ) لصدق الاسم  
 عليهما ( ومحل الجب ) اى  
 القطع لانه اصل الذكر او  
 الفرج ولو بقي ادنى شاخص  
 منه نقض قطعاً ( والذكر )  
 والفرج ( الاشل وباليد  
 الشلاء فى الاصح ) لشمول  
 الاسم قيل إدخال الباء هنا  
 متعين لان الاضافة فى مس  
 قبل للمفعول ومتى كانت  
 اليد مسموسة للذكر لا ينقض  
 الموضوع كما افاده قولهم  
 بيطن الكف الصريح فى باء  
 الالة المقتضى كونها الة  
 المتشاه وما ذكره فى  
 الاضافة صحيح وقوله متى  
 الخ فاسد كزعمه تعين الباء  
 للالة لان جعل اليد الة  
 إنما هو باعتبار الغالب ولم  
 يبالوا بذلك الايهام اتمكالا  
 على ما مهدوه من انها مظنة  
 للذة الصريح فى انه لا فرق

قاعدة الباب أنه لا نقض بالشك ويتأمل في عبارة هذا الفرق فإن فيها ما فيها وال أوضح أن يقال زائد الخشي بتقدير كونه ذكراً أو أنثى ليس من جنس ماله (قوله لحظ ذلك) هو إنما بين كلامهم وقوله أن الكلام مهم فيه أنه لم يعلم أنه من كلامهم وقوله وجهها هو وجه بارد (قوله وباليد الشلاء) لو قطعت يده وصارت معلقة بجذده

( ١٩ - شرواني وابن قاسم - أول ) بين كونها ماسة للذكر أو ممسوسة له ( ولا تنقض رؤس الأصابع وما بينها ) وحرفها وحرف الكف لخبر الإفضاء السابق مع أنها ليست مظنة للذة ( ويحرم ) على غير فاقدة الطهورين ونحو السلس ( بالحدث ) الذي هو أحد الأسباب أو المانع السابق ويصح إرادة المنع لكن بتكافؤ إذ ينحل المعنى إلى أنه يحرم بسبب المنع من نحو الصلاة

المغايرة بين السبب والمسبب اعتبارية كرى (قوله) وذلك المنع هو التحريم) وقد يمنع بأنه عدم الصحة فالمغايرة ظاهرة (قوله) فيكون الشيء سببا (الخ) يحتمل أى يكون مراده أنه لو حظ سببته لجميع ما يأتى فمن شبهة الشيء لنفسه لكن مع الاجمال والتفصيل والإلام يصح أو لكل واحد بانفراده فمن شبهة الكل لبعضه بصرى ويندفع بذلك ما فى سم بمأنه قد يقال هذا يقتضى فساد إرادة المنع لاصحته بتكلفه اه وأشار الكردى ايضا إلى دفعه بمأنه لكن التحريم باعتبار ان مفهوم المنع يغير نفسه باعتبار انه منصوص عليه بلفظ يحرم وهذه المغايرة كافية فى السببية اه والفضل للمتقدم (قوله) إجماعا) أى حيث كان الحدث مجمعا عليه كما هو ظاهر أمانحو لمس الاجنبية ومس الفرج مما يختلف فى نقضه فلا تحرم به الصلاة إجماعا وإنما تحرم به عند من قال بأنه حدث كرى ويوافقه قول النهاية وقول الشارح هنا إجماعا محمول على حدث متفق عليه اه وقال ع ش والاولى ان يقال فى الجواب ان المراد انه حرمت الصلاة بما هيّة الحدث إجماعا وإن اختلفت جزئياته اه (قوله ومثلها) الى قوله ويؤخذ فى النهاية والمغنى لا قوله على نزاع الى الطواف (قوله) صلاة الجنائز (الخ) فيها خلاف الشعبي وابن جرير الطبرى مغنى فقال لا يجوز ما مع الحدث ع ش (قوله) وسجدة تلاوة) قال ابن الصلاح ما يفعله عوام الفقراء من السجود دين يدي المشايخ فهو من العظام أى الكبار ولو كان بطهارة والى القبلة واخشى ان يكون كفر او قوله تعالى وخر والسجدة منسوخ او مؤول على ان شرع من قبلنا ليس شرعنا وإن ورد فى شرعنا ما يقرره بل ورد فيه ما رده نهاية قال ع ش قوله من السجود (الخ) ولا يبعد ان مثله ما يقع لبعضهم من الانحناء الى حد الركوع او ما زاد عليه بحيث يقرب الى السجود وقوله واخشى الخ إنما قال ذلك ولم يجعله كفر حقيقة لان مجرد السجود دين يدي المشايخ لا يقتضى تعظيم الشيخ كتعظيم الله عز وجل بحيث يكون معبودا والكفر إنما يكون إذا قصد ذلك وقوله مؤول أى بمنقادين او بخروا لاجله سجد الله شكر اه (قوله) نفلا وفرضا) وقيل يصح طواف الوداع بلاطهارة ووقع فى الكفاية نقله فى طواف القدوم ونسب الوهم مغنى (قوله) بتثليث الميم) لكن الفتح غريب مغنى قول الماتن (وحمل المصحف) هو اسم للكتاب من كلام الله بين الدفتين زيادى وفى المصباح الدف الجنب من كل شيء والجمع دفوف مثل فلس وفلوس وقد يؤنث بالهاء ومنه دفئا المصحف للوجهين من الجانبين (فرع) هل يحرم تصغير المصحف بان يقال مصحف فيه نظر والاقرب عدم الحرمة لان التصغير إنما من حيث الخط مثلا لا من حيث كونه كلام الله ع ش وقال شيخنا يحرم تصغير المصحف والسورة لما فيه من إيهام النقص وإن قصد به التعظيم اه ولعل الاقرب الاول (قوله) ما نسخت ثلاثه) أى من القرآن وإن لم ينسخ حكمه بخلاف ما كان منسوخ الحكم دون التلاوة فيحرم منه مغنى (قوله) وبقيّة السكتب (الخ) كتوراة وانجيل قال المتولى فان ظن أن فى التوراة ونحوها غير مبدل كره منه عبارة ع ش لكن بكره ان لم يتحقق تبدله بان علم عدمه وظنه ولم يعلم شيئا اه قول الماتن (ومس ورقه) وظاهر ان مسه مع الحدث ليس كبيرة سم على المنهج بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة والشكر فانها كبيرة بل ينبغى انه متى استحل شيئا من ذلك حكم بكفره ولو قطعت اصبعه مثلا واتخذ اصبعه من ذهب نقل بالدرس عن بسط الانوار للاشمونى انه استظهر عدم حرمة مس المصحف به والمعتمد خلافه كما نقله الشارح مر فى شرح العباب عن والده ع ش (قوله) ولو لبياض) ولو بغير أعضاء الوضوء ولو من وراء حائل كشوب رقيق لا يمنع وصول اليد اليه مغنى (قوله) المتصل به (الخ) وكذا يحرم مس المنفصل عنه ما لم ينقطع نسبه عنه كان جعل جلد كتاب على المعتمد نهاية ومغنى وسم وبصرى وزىادى قال ع ش وليس من انقطاعها ما لو جلد المصحف بجلد جديد وترك الاول فيحرم مسها اما لو ضاعت اوراق المصحف او حرق فلا يحرم مس الجلد كما يأتى عن سم نقلا عن الشمس الرملى اه وقال

وذلك المنع هو التحريم فيكون الشيء سببا لنفسه أو بعضه (الصلاة) إجماعا ومثلها صلاة الجنائز وسجدة تلاوة أو شكر وخطبة جمعة (والطواف) فرضا ونفلا للحدث الصحيح على نزاع فى رفعه صحح المصنف منه عدمه الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق (وحمل المصحف) بتثليث ميمه وخرج به ما نسخت تلاوته وبقيّة السكتب المنزلة (ومس ورقه) ولو البياض للخبر الصحيح لا يمس القرآن إلا طاهر والحمل أبلغ من المس (وكذا جلده) المتصل به

فهل ينقض المس بها فيه نظر (قوله) فيكون الشيء سببا لنفسه) قد يقال هذا يقتضى فساد إرادة المنع لاصحته بتكلفه وقوله أو بعضه كان مراده ان المنع من الصلاة مثلا بعض المنع من نحو الصلاة وعلى هذا ينبغى ان يراد البعض الفردي لان المنع من الصلاة فرد للمنع من نحو الصلاة لاجزله فليتامل (قوله) المتصل به

الحلبي عن شيخه العلقمي فيحل مسه حيثئذ أي حين انقطاع النسبة ولو كان مكتوباً عليه لا يمس إلا المطهر ون  
 كما هو شأن جلود المصاحف اه وقال سم ولو انفصل من ورقة بياضه كان قص هامشه فهل يجري فيه تفصيل  
 الجلد فيه نظر ولا يبعد الجريان اه واقره ع ش (قوله يحرم مسه) ولو تواقيل ان يستنجى واراد مس  
 المصحف لم يحرم عليه لصحة وضوئه وغايته انه مس المصحف بعضو طاهر مع نجاسة عضو اخر وهذا لا اثر له في  
 جواز المس بل قال النووي أنه لا يكره خلافاً للتولي ويحرم وضع شيء على المصحف أو بعضه كخبز وملح  
 واكله منه لان فيه ازراء وامتناناً شبخنا زاد ع ش فرعان الوجه تحريم لزق اوراق القرآن ونحوه بالنشا  
 ونحوه في الاقتناع لان فيه ازراء وامتناناً تامل وهل يجوز بيع الجلد المنفصل للكافر لان قصد بيعه قطع  
 لنسبته عنه فيه نظر ومال مر للجواز سم على المنهج قلت وقد توقف فيه بان مجرد وضع يد الكافر عليه مع  
 نسبته في الاصل للمصحف اهاته له اه (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله أنه لو جلد مع المصحف الخ)  
 اقول لو قيل إن كان المصحف قليلاً بالنسبة لما معه بحيث لا ينسب الجلد اليه اصلاً كواحد من عشرة مثلاً حل  
 مسه وحمله أو عكسه حرم ما واستوى بافكذلك تغليباً لحرمة القرآن لكان له وجه وجيه وقد يؤخذ من تعليل  
 الشارح رحمه الله تعالى ما يؤيده فتأمل بصرى اقول في إطلاق المس في الصورة الاولى والحمد في الاخر بين  
 نظر بل ينبغي أن يجري في ذلك التفصيل الآتي في المتاع (قوله من سائر جهاته الخ) خلافاً للنهاية والمغنى  
 عبارتهما واللفظ الاول ولو حمل مصحفاً مع كتاب في جلد واحد فحكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل واما  
 مس الجلد فيحرم مس السائر للمصحف دون ما عداه كما افق به الوالدر رحمه الله تعالى اه قال ع ش ومثل الجلد  
 اللسان والسكع فيحرم من كل منهما ما حاذى المصحف اه وقال الكردي اعتمد الخطيب والجمال الرملي  
 والطبلاوي وغيرهم حرمة مس السائر للمصحف فقط قال سم هذا إن كان منقولا عن الاصحاب وإلا فالوجه  
 ما وافق عليه شيخنا عبد الحميد انه يحرم مس الجلد مطلقاً انتهى (قوله وجود غيره معه فيه) أي غير  
 المصحف مع المصحف في الجلد (قوله في غيره) أي غير الجلد وقوله بما يأتي أي من نحو الخريطة وقوله قياسه  
 أي الغير (عليه) أي الجلد (قوله واما هو فكالجزء الخ) إن اراد ما إذا لم يكن فيه غير المصحف فلا يتم التقريب  
 وإن اراد ما يشمله وغيره ففيه مصادرة (قوله ويلزم) إلى قوله فان خاف في المغنى إلا قوله أو توسده إلى قوله  
 لا التوسد في النهاية إلا ذلك القول وإلى المتن في الاقتناع (قوله حمله) أي ولو حال تغوطه وبحسب التيسر له إن أمكنه  
 نهاية قال ع ش ظاهره انه لو فقد التراب لا يجب عليه تقليد الحنفى في صحة التيسر من على عمود مثلاً ولو قيل به  
 لم يكن بعيداً اه (قوله أو توسده) بحث ذلك في شرح الروض سم (قوله نحو غرق) أي سبياً التزيق (قوله  
 ولم يجد آميناً) أي مسلمة ثقة نهاية وشرح بافضل ويظهر أن الصورة في المسلم الثقة كونه متطهراً أو يمكن  
 وضعه عنده على طاهر من غير حمل ولا مس وإلا فهو مفقود شرعاً فوجوده كالعدم كما هو ظاهر وإن لم ار من  
 نبه عليه كرى (قوله وإن خاف ضياعه) أي بغير ما تقدم كخذ سارق مسلم يحرم (قوله جاز الحمل الخ) أي  
 ولا يجب ظاهره ولو كان ليتيم ع ش (قوله لم يخش نحو سرقة) قال في الامداد والاحل وإن اشتمل على آيات  
 قال في شرح المنهج كغيره فان انفصل عنه ففضية كلام البيان الحل وبه صرح الاسنوى لكن نقل الزركشى  
 عن عصارة المختصر للغز إلى انه يحرم ايضاً وقال ابن العباد انه الاصح زاد في شرح الروض وظاهر ان محله  
 إذا لم تنقطع نسبته عن المصحف فان انقطعت كان جعل جلد كتاب لم يحرم مسه قطعاً اه ولو انفصل من ورقة  
 بياضه كان قص هامشه البياض فهل يجري فيه تفصيل الجلد فيه نظر ولا يبعد الجريان (قوله قلت الاعداد  
 الخ) على أنه يمكن ان يمنع ان وجود غيره معه يمنع اعداده له غاية الامر ان الاعداد لها وذلك لا يمنع تغليب  
 المصحف لحرمة فليتامل ثم رأيت قوله وقد اعد له أي وحده وهو يرد ما قلناه إلا أن يغرق ولعل الفرق أقرب  
 هذا والذي افق به شيخنا الشهاب الرملي انه إن مس الجلد الذي في جهة المصحف حرم أو الذي في جهة غير لم  
 يحرم اه ويبقى الكلام في السكع فهل يحرم مسه مطلقاً أو الجزء منه المحاذي للمصحف وهل اللسان المتصل  
 بجهة غير المصحف إذا انطبق في جهة المصحف كذلك فيه نظر (قوله أو توسده) بحث ذلك في شرح الروض

يحرم مسه ولو بشعرة (على  
 الصحيح) لأنه كالجزم منه  
 ويؤخذ منه أنه لو جلد مع  
 المصحف غيره حرم مس  
 الجلد الجامع لهما من سائر  
 جهاته لأن وجود غيره معه  
 لا يمنع نسبة الجلد اليه وبمسلم  
 أنه منسوب اليهما فتغليب  
 المصحف متعين نظير ما يأتي  
 في تفسير وقرآن استوى فان  
 قلت وجود غيره معه فيه  
 يمنع اعداده له قلت الاعداد  
 إنما هو قيد في غيره بما يأتي  
 ليتضح قياسه عليه واما هو  
 فكالجزء كما تقرر فلا يشترط  
 فيه اعداده ويلزم عاجزاً  
 عن طهر ولو تيمم حمله أو  
 توسده إن خاف عليه نحو  
 غرق أو حرق أو كافر أو  
 تنجس ولم يجد آميناً يودعه  
 اياديه فان خاف ضياعه جاز  
 الحمل لا التوسد لأنه أقبح  
 ويحرم توسد كتاب علم  
 محترم لم يخش نحو سرقة



كردى (توله وحل ومس خريطة) قال فى المغنى محل الخلاف فى المس كما نفهمه عبارته أما الحمل فيحرم قطعاً  
 اه وكذا فى ابن شعبة أيضاً فتبين أن الأولى ترك الشارح تقدير الحمل لثلاثين بصرى قول المتن (و خريطة)  
 وهى وعاء كالكنيس من ادم او غيره والعلاقة كالخريطة مغنى ونهاية وشرح المنهج قال البجيرمى قوله  
 والعلاقة أى اللاتفة لا طويلة جداً أى فلا يحرم مس الزائد حيث كان طوله مفرطاً اه (قوله) ومثله كرسى  
 الخ) وكذا فى الزيادة ومال اليه فى الايعاب واضطرب النقل فيه عن الجمال الرملى فقال القليوبى الكرسى  
 كالصندوق فيحرم مس جميعه قال شيخنا أى الزيادة ونقله عن شيخنا الرملى أيضاً وقال سم لا يحرم مس شىء  
 منه ونقله عن شيخنا الرملى أيضاًولى به اسوة وخرج بكرسى المصحف كرسى القارىء فيه فالكرسى الكبار  
 المشتملة على الخزائن لا يحرم مس شىء منها نعم الدفتان المنطقتان على المصحف يحرم مسهما لانهما من  
 الصندوق المتقدم وفى سم على التحفة قد يقال بل الكرسى من قبيل المتاع اه مرفكان للجمال الرملى ثلاثة  
 آراء فى الكرسى كرسى عبارة ع ش (فرع) لو وضع المصحف على كرسى من خشب او جريد لم يحرم  
 مس الكرسى قاله شيخنا الطبرلاوى وشيخنا عبد الحميد وكذا مرف لانه منفصل سم على المنهج وأطلق الزيادة  
 الحرمة فى الكرسى فشم الخشب والجريد وظاهره لافرق بين المخاض للمصحف وغيره اه زاد  
 شيخنا وقال الحلبي والقليوبى يحرم مس ما قرب منه دون غيره اه وفى البجيرمى عن المدابغى بعد ذكر هذه  
 الاقوال المتقدمة مانصه والمعتمدان الكرسى الصغير يحرم مس جميعه والكبير لا يحرم إلا مس المخاض  
 للمصحف اه ولعل هذا هو الاقرب وقول المتن (وصندوق) من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف  
 فيحرم مسه إذا كانت أجزاء الربعة أو بعضها فيه وأما الخشب الحائل بينهما فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس  
 ما يسمى فى العرف كرسياً مما يجعل فى راسه صندوق المصحف (مسئلة) وقع السؤال عن خزانين من خشب  
 إحداهما فوق الأخرى كفى خزانين مجاورى الجامع الأزهر ووضع المصحف السفلى فهل يجوز وضع النعال  
 ونحوها فى العليا فأجاب مرف بالجواز لأن ذلك لا يعد إخلالاً بحرمة المصحف قال بل يجوز فى الخزانة الواحدة أن  
 يوضع المصحف فى رفاها الأسفل ونحو النعال فى رفاها فوقه سم على حج قلت وينبغى أن مثل ذلك فى الجواز  
 مالم يوضع النعل فى الخزانة وفوقه حائل كفرمة ثم وضع المصحف فوق الحائل كالوصل على ثوب مفروش  
 على نجاسة مالم يوضع المصحف على خشب الخزانة ثم وضع عليه حائل ثم وضع النعل فوقه فحمل نظر ولا يبعد  
 الحرمة لأن ذلك يعد إهانة للمصحف ع ش (قوله) وقد اعدا) الى قوله وظاهر كلامهم فى المغنى والى المتن فى  
 النهاية (قوله) وحده) أى بخلاف ما إذا اعداله ولغيره أى فيحمل المس والحل أقول هو فى المس ظاهر وأما فى  
 الحمل فالظاهر جرياً فى التفصيل الاتى فى حمله مع الامتعة بل هو من جزئياته بصرى ويأتى عن سم ما يوافقه  
 فى الحمل (قوله حينئذ) أى حين إذا وجد الشروط الثلاثة (قوله) أو أعدادهما له) أى وحده (قوله) فيحمل  
 حملهما الخ) ظاهره من غير كراهة ع ش وكتب عليه سم أيضاً مانصه هذا مشكل فى قوله أو أعدادهما له  
 أى مع كونه فيهما لانه يلزم من حملهما ومسهما حمله ومسهما لانه فيهما إلا أن يحجب بان المراد حل الحمل فى الجملة  
 أى على تفصيل المتاع الاتى لانه فى هذه الحالة من قبيل الحمل فى المتاع وبان المراد حل مسهما على وجه لا يلزم  
 منه مسه بان يمس طرف الخريطة الزائد عنه لا المتصل به أيضاً لان مسه حرام ولو بحائل ولذا قال فى الروض

(و) حل ومس (خريطة  
 وصندوق) بفتح أوله  
 وضمه ومثله كرسى وضع  
 عليه كما هو ظاهر (فيهما  
 مصحف) وقد أعدا له  
 أى وحده كما هو ظاهر  
 لشبههما حينئذ بجملته  
 بخلاف ما إذا اتنى كونه  
 فيهما أو أعدادهما له فيحمل  
 حملهما ومسهما وظاهر  
 كلامهم أنه لا فرق فيما أعد  
 له بين كونه على حجه

(قوله) وصندوق) من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف فيحرم مسه إذا كانت أجزاء الربعة أو  
 بعضها فيه وأما الخشب الحائل بينهما فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس ما يسمى فى العرف كرسياً مما يجعل فى  
 راسه صندوق المصحف (مسئلة) وقع السؤال عن خزانين من خشب إحداهما فوق الأخرى كفى خزانين  
 مجاورى الجامع الأزهر ووضع المصحف فى السفلى فهل يجوز وضع النعال ونحوها فى العليا فأجاب مرف  
 بالجواز لأن ذلك لا يعد إخلالاً بحرمة المصحف قال بل يجوز فى الخزانة الواحدة أن يوضع المصحف فى رفاها  
 الأسفل ونحو النعال فى رفاها فوقه (قوله) ومثله كرسى) قد يقال بل الكرسى من قبيل المتاع مرف (قوله)  
 فيحمل حملهما ومسهما) هذا مشكل فى قوله أو أعدادهما له أى مع كونه فيهما بدليل مقابلة هذا لما قبله لانه

مبالغة على حرمة المس ولو من وراء ثوبه أى ولو مس من وراء ثوبه قال في شرحه أو ثوب غيره فليتأمل اه  
وتقدم عن البصري ما يوافق جوابه في حل الحمل وصرح البجيرى بما يوافق جوابه في حل المس (قوله وان لا  
الخ) في إطلاقه نظر سم عبارة عيش عبارة سم على المنهج نقلا عن الشارح شرط الظرف أن يعد ظرفا له  
عادة فلا يحرم مس الخزان وفيها المصاحف وان اتخذت لوضع المصاحف فيها مر اه زاد البجيرى عن  
سلطان والحفنى إلا مس المخاضى للمصاحف اه ويأتى عن شيخنا ما يوافقه (قوله وان لم يعد مثله له عادة الخ)  
قال في الايعاب المراد بالمعدله ما عدله وقد سمي وعامله عرفا سواء عمل على قدره ام كان اكبر منه خلافا لمن  
قيده بكونه عمل على قدره اه وينبغي ان يقيد بذلك ما في التحفة والنهاية كرى وتقدم ما يوافقه عن سم  
وغيره ويصرح به ايضا قول شيخنا ما نصه قوله وخر يطة أى كيس ان عدله عرفا ولا يوافق به لانحو تلبس وغرارة  
فلا يحرم الا مس المخاضى للمصاحف فقط اه قول الماتن (وما كتب الخ) أى وعمل ما كتب أى من القرآن  
لدرس قرآن فهو من الاظهار في موضع الاضمار فاندفع ما يقال انه انما تعرض للكتاب مع ان المقصود في  
المقام بيان المكتوب فيه وانظر هل يشمل ما ذكر نحو السارية والجدار فيه نظر والوجه لاه مر اه سم قول  
(الماتن وما كتب) أى حقيقة او جكالي دخل الختم الآتى في الهامش عيش أى الطبع قول الماتن (كلوح)  
ينبغي بحيث يعدلوا للقرآن عرفا فلو كبر جدا كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالى منه عن القرآن  
سم عبارة عيش يؤخذ منه انه لا بد ان يكون بما يكتب عليه عادة حتى لو كتب على عمود قرآنا للدراسة لم  
يحرم مس غير الكتابة خطيب وزيادى يؤخذ منه انه لو نقش القرآن على خشبة وختم بها الاوراق بقصد  
القراءة وصار يقرأ يحرم مسها وليس من الكتابة ما يقص بالمقص على صورة حروف القرآن من ورق او  
قماش فلا يحرم مسه اه قول الماتن (وما كتب لدرس قرآن الخ) بخلاف ما كتب لغير ذلك كالتأتم المعهودة  
عرفانها بعبارة المغنى اما ما كتب لغير دراسة كالتميمة وهى ورقة يكتب فيها شئ من القرآن ويعلق على  
الرأس مثلا للتبرك والثياب التى يكتب عليها والدرهم كاسياتى فلا يحرم مسها ولا حملها وتكره كتابة الحروز  
أى من القرآن وتعليقها إلا اذا جعل عليها شمع ونحوه ويستحب التطهر لحمل كتب الحديث ومسها اه قال  
عش قوله كالتأتم الخ يؤخذ منه انه لو جعل المصحف كله او قريبا من الكل تميمة حرم لانه لا يقال له خيمة  
تميمة عرفا اه وفي البجيرى ما نصه قال شيخنا الجوهري نقلا عن مشايخه يشترط في كاتب التيممة ان يكون  
على طهارة وان يكون في مكان طاهر وان لا يكون عنده تردد في صحتها وان لا يقصد بكتابتها تجربتها وان  
لا يتلفظ بما يكتب وان يحفظها عن الابصار بل وعن بصره بعد الكتابة وبصره لا يعقل وان يحفظها عن  
الشمس وان يكون قاصدا وجه الله في كتابتها وان لا يشكها وان لا يطمس حروفها وان لا يقطها وان  
لا يترها وان لا يمسها بخديد وزاد بعضهم شرطا للصحة وهو ان لا يكتبها بعد العصر وشرطا للجودة وهو ان  
يكون صائما اه (قوله بل ينبغي الخ) لم اره لغيره وهو محل تأمل والاليق بالتعظيم الملحوظ هنا عدم التفصيل  
وابقاء الكلام على إطلاقه بصري عبارة السكرى قوله بل ينبغي الخ أقره الحلبي على المنهج وقال القليوبي ولو  
حرفا اه وفي الايعاب لوحى ما فيه فلم يزل فالذى يظهر بقاء حرمة الى ان تذهب صور الحروف وتتعذر

وان لا وان لم يعد مثله له  
عادة وهو قريب (و) حمل  
ومس (ما كتب لدرس  
قرآن) ولو بعض آية  
(كلوح في الاصح) لانه  
كالمصحف وظاهر قولهم  
بعض آية أن نحو الحرف  
كاف وفيه بعد بل ينبغي في  
ذلك البعض كونه جملة مفيدة  
وقولهم كتب لدرس ان  
العبرة في قصد الدراسة  
والتبرك بحال الكتابة دون  
ما يمددوا بالكاتب لنفسه

يلزم من حملها ومسها حملها ومسها لانه فيهما إلا ان يجاب بان المراد حل الحمل في الجملة أى على تفصيل المتاع  
الآتى لانه في هذه الحالة من قبيل الحمل في المتاع وبان المراد حل مسها على وجه لا يلزم منه مسه بان مس  
طرف الخريطة الزائده لا المتصل ايضا لان مسه حرام ولو لم يحائل ولذا قال في الروض مبالغة على حرمة المس  
ولو من وراء ثوبه أى ولو مس من وراء ثوبه قال في شرحه أو ثوب غيره فليتأمل (قوله وان لا) في إطلاقه نظر  
(قوله وما كتب) أى وحمل ما كتب أى من القرآن لدرس قرآن فهو من الاظهار في موضع الاضمار فاندفع  
ما يقال انه انما تعرض للكتاب مع ان المقصود في المقام بيان المكتوب فيه وانه لا يصح التمثيل المذكور إلا  
بتقديره وانظر هل يشمل ما ذكر نحو السارية والجدار فيه نظر والوجه لاه مر (قوله كلوح) ينبغي بحيث يعد  
لوحا للقرآن عرفا فلو كبر جدا كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالى منه عن القرآن ويحتمل ان حمله

قراءتها انتهى (قوله وقولهم كتب الخ) أى وظاهر قولهم الخ (قوله ان العبرة) الى قوله وظاهره الخ  
 اقره ع وش وكذا اقره الشوبرى ثم قال ولو نوى بالمعظم غيره كان باعه فنوى به المشتري غيره كونه غير  
 معظم حيثئذ كما اشار اليه شيخنا في شرح العباب اه (قوله بحال الكتابة الخ) وفي فتاوى الجلال الرملى كتب  
 تميمه ثم جعلها للدراسة او عكسه هل يعتبر القصد الاول او الطارىء اجاب بانه يعتبر الاصل لا القصد الطارىء  
 اه وفي القليوبي على المحلى ويتغير الحكم بتغير القصد من القيمة الى الدراسة وعكسه انتهى كردى (قوله او  
 لغيره تبرعا) الظاهر أن المراد بالمتبرع الكاتب للغير بغير إذنه لا بغير مقابل كما هو المتبادر منه بصرى (قوله  
 وظاهر عطف هذا الخ) بل ظاهره ان هذا لا يسمى مصحفا اذ المصحف ما يقصد للدوام لا ما ذكره بقوله ان  
 ما يسمى الخ فتأمل بصرى (قوله وان هذا) اى القصد وقوله فان قصد به اى بما لا يسمى مصحفا عرفا (قوله  
 وان لم يقصد به شىء الخ) لو قيل بالحرمة حيثئذ مطلقا لكان وجيبا نظرا الى ان الاصل فيه قصد الدراسة فان  
 عارضه شىء يخرج عنه عمل بمقتضاه ولا يبقى على اصله بصرى (قوله نظر للقرينة الخ) لو كان الكلام  
 مفروضا في عدم العلم بقصد الكاتب أو الآخر لكان للنظر للقرائن وجه ليستدل بها على القصد وليس  
 كذلك بل هو مفروض في عدم القصد وعليه فالذى يظهر والله اعلم ما ذكرته لك آ نفا من الحرمة مطلقا نظرا  
 الى ان الاصل في كتابة الالفاظ قصد الدراسة للدوام كالمصحف او للدوام كالروح فان عارضه ما يخرج عنه  
 كقصد التبرك فقط عمل به ولا يبقى على اصله بصرى ويأتى عن ع ش في اذاب قضاء الحاجة ما يفيد عدم  
 الحرمة في الاطلاق ولعل ما قاله السيد عمر البصرى اقرب (قوله الا القسم الاول) اى ما يقصد به الدراسة قول  
 المتن (في أمتعة) ينبغى أن شرط جواز ذلك بشرطه الآتى أن لا يعد ما سألناه لأن مسه حرام ولو بحائل وإن قصد  
 غيره فقط سم (قوله هي بمعنى) الى المتن في النهاية (قوله هي بمعنى مع) يغنى عنه جعلها مستعملة في الظرفية  
 الحقيقية والمجازية بناء على جوازها وعلى عموم المجاز بصرى (قوله بل متاع) وإن لم يصلح للاستمتاع ع ش  
 (قوله ومثله) اى حمله في متاع (قوله ومثله حمل حامله) قضيته انه يجرى فيه تفصيل المتاع في القصد وعدمه  
 وهو كما قال في شرح العباب انه لا يبعد وقد يقال من المتجه الحل مطلقا لان حمل حامله لا يعد حملا له فلا اعتبار  
 بقصده سم عبارة النهاية ولو حمل حامل المصحف لم يحرم لأنه غير حامل له عرفا اه قال ع ش قوله مر ولو  
 حمل الخ اى ولو كان بقصد حمل المصحف خلافا للحج حيث قال بالحرمة اذ قصد المصحف ثم ظاهر عبارة الشارح  
 مر انه لا فرق في الحامل للمصحف بين الكبير والصغير الذى لا ينسب اليه حمل وانه لا فرق بين الادمى وغيره  
 اه عبارة الكردى على شرح بافضل اعتمده اى جريان تفصيل المتاع في حمل حامل المصحف الشارح ايضا في  
 التحفة والامداد والاياعاب واعتمد الجلال الرملى الحل مطلقا وكذا سم والزياى قال الشبراى لمسى وظاهر  
 كلام النهاية انه لا فرق الخ وفي القليوبي على المحلى قال شيخنا الطيلاوى محل الحل إن كان المحمول بمن ينسب  
 اليه لا نحو طفل انتهى وعبارة شيخنا ولا يحرم حمل حامله مطلقا عند العلامة الرملى وقال العلامة ابن حجر  
 فيه تفصيل الامتعة وقال الطيلاوى ان نسب الحمل اليه بان كان الحامل للمصحف صغيرا حرام وإلا فلا اه  
 (قوله بقصده) اى المتاع سم اى والباء متعلق بحمله في المتن (قوله فلا فرق بين كبر جرم المتاع الخ) وفي  
 شرحه على الارشاد وان صغر جدا وفي فتاوى به ما يسمى متاعا وفي فتاوى الجلال الرملى والمراد بالمتاع ما يحسن  
 عرفا استنباعه للمصحف وقيد الخطيب المتاع بأن يصلح للاستمتاع عرفا لا نحو إبرأة وخيطها ووافقه الحلبي  
 كردى عبارة شيخنا الجمع ليس قيدا في كنى المتاع الواحد ولو صغيرا جدا كالأبرة كما قاله الرملى ومن تبعه وقال  
 الشيخ الخطيب لا بد ان يصلح للاستمتاع عرفا ويحمله معه معلقا حذرا من المس وإلا حرم عليه حيث عدم مساله

أو لغيره تبرعا وإلا  
 فأمره أو مستأجره  
 وظاهر عطف هذا على  
 المصحف أن ما يسمى  
 مصحفا عرفا لا عبارة فيه  
 بقصد دراسة ولا تبرك  
 وأن هذا إنما يعتبر فيما  
 لا يساه فان قصد به  
 دراسة حرم أو تبرك لم  
 يحرم وإن لم يقصد به شىء  
 فنظر للقرينة فيما يظهر  
 وإن أفهم قوله لدرس أنه  
 لا يحرم إلا القسم الأول  
 (والاصح حل حمله في) هي  
 بمعنى مع كما عبر به غيره فلا  
 يشترط كون المتاع ظرفا له  
 (أمتعة) بل متاع ومثله  
 حمل حامله بقصده لان  
 المصحف تابع حيثئذ أى  
 بالنسبة للقصد فلا فرق  
 بين كبر جرم المتاع  
 وصغره كما شمله إطلاقهم

كحمل المصحف في أمتعة (قوله في أمتعة) ينبغى أن شرط جواز ذلك بشرطه الآتى أن لا يعد ما  
 سألناه لان مسه حرام ولو بحائل وان قصد غيره فقط فليتأمل (قوله ومثله حمل حامله) قضيته انه  
 يجرى فيه تفصيل المتاع في القصد وعدمه وهو كما قال في شرح العباب أنه لا يبعد وقد يقال المتجه  
 الحل مطلقا لان حمل حامله لا يعد حملا له فلا اعتبار بقصده (قوله بقصده) اى المتاع

او مطلقا على ما اقتضاه كلام الرافعي وجرى عليه شيخنا وغيره لكن قضية ما في (١٥١) المجموع عن الماوردي الحرمة وهي

قياس ما يأتي في استواء  
التفسير والقرآن وفي بطلان  
الصلاة إذا أطلق فلم يقصد  
تفسيما ولا قراءة ويؤيده  
تعليمهم الحل في الأولى بأنه  
لم يخل بالتعظيم إذ حمله هنا  
يخل به لعدم قصد يصرفه  
عنه فان قصد المصحف حرم  
وان قصد ما فقضية عبارة  
سلم بل صريحها الحرمة  
خلافًا للاذرعي وجرى  
عليها غير واحد من  
المتأخرين وهو القياس  
وجرى آخرون أخذاً  
من العزيز على الحل والمس  
هنا كالحل فاذا وضع يده  
فأصاب بعضها المصحف  
وبعضها غيره تأتي فيها  
التفصيل المذكور ولو  
ربط متاع مع مصحف  
فهل يأتي هنالك لتفصيل  
كما شمله كلامهم أولاً لأنه  
لربطه به مع علمه بذلك  
لا يتصور قصد جملة وحده  
كل محتمل فان قلت تصور  
كون احدهما هو المقصود  
بالحل والآخر تابع يتأتى  
ولو مع الربط قلت إنما  
يتأتى هذا إن فصلنا في  
قصد هبنا على الحرمة فيه  
بين كون أحدهما تابعا  
والآخر متبوعا وفيه بعد  
من كلامهم بل الظاهر منه  
انه عند قصد هبنا لا فرق (و)

عرفاه (قوله أو مطلقاً) عطف على بقصده (قوله وجرى عليه شيخنا الخ) وكذا جرى عليه النهاية والمغني  
(قوله ويؤيده) أي ما اقتضاه ما في المجموع من الحرمة تعليمهم الحل في الأولى أي في صورة قصد المتاع فقط  
(قوله فان قصد المصحف حرم) وفاقال للنهاية والمغني (قوله وجرى عليه غير واحد) منهم الخطيب وقوله  
وجرى آخرون الخ منهم النهاية عبارة شيخنا ويشترط أن لا يقصد المصحف وحده بأن يقصد المتاع أو  
يطلق ولو قصد المصحف وحده حرم عليه ولو قصد المصحف مع المتاع لم يحرم عند الرملي ومحرم عند ابن  
حج كالحطيب اه وعبارة الكردى على شرح بافضل جرى الشارح في هذا الكتاب على الحل في صورتين  
أي قصد المتاع وحده والاطلاق والحرمة في صورتين أي قصد المصحف فقط أو قصده مع المتاع وجرى  
على ذلك في شرحه على الارشاد والعباب تبعاً للشيخ الاسلام في شرحه على المنهج والبهجة والروض والخطيب  
في المغني والاقناع وظاهر كلام التحفة اعتماد الحرمة في حالة الاطلاق ايضاً فلا يخل عندهما إلا ان قصد المتاع  
وحده واعتماد الجمال الرملي الحل في ثلاث احوال والحرمة في حالة واحدة وهي ما إذا قصد المصحف وحده اه  
(قوله والمس هنا) أي فيما إذا كان المصحف مع متاع (قوله تأتي فيها التفصيل الخ) فيه نظر ويتجه التحريم مطلقاً  
فليتأمل سم جزم به الخطيب وكذا شيخنا كما مر (قوله فأصاب بعضها المصحف) يعني ما يحاذيه من الجائل الخفيف  
(قوله فيها) أي في صورة الوضع المذكور (قوله لا يتصور قصد جملة الخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده  
ان يكون الغرض حمله دون غيره وحينئذ يتصور قصد جملة وحده مع الربط سم وهو ظاهر (قوله وحمله ومس  
الخ) مقتضاه ان مش الحروف القرآنية على انفرادها سائغ حيث يكون التفسير أكثر بصرى عبارة المغني  
ظاهر كلام الاصحاب حيث كان التفسير أكثر لا يحرم مسه مطلقاً قال في المجموع لانه ليس بمصحف أي ولا في  
معناه كما قاله شيخنا اه وخالف النهاية فقال العبرة في السكينة وعدمها في المس بحالة موضعه وفي الحمل بالجميع كما  
افاده الواو الدرر حله الله تعالى وعبارة سم بعد نقل إفتاء الشهاب الرملي المذكور وقضيته ان الورقة الواحدة مثلاً  
يحرم مسها إذا لم يكن تفسيرها أكثر وإن كان مجموع التفسير أكثر من المصحف بل وانه يحرم مس اية مميزة  
في ورقة وإن كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرأتها وفي شرح الارشاد للشارح خلاف ذلك كله فراجع  
اه واعتماد إفتاء المذكور شيخنا عبارته والمنظور اليه جملة القرآن والتفسير في الحمل واما في المس فان مس  
الجملة فكذلك وإلا فالمنظور اليه موضع وضع يده مثلاً (قوله في نحو ثوب الخ) ويحل النوم فيه ولو مع الجناية  
شيخنا ويجزى (قوله وتفسير) هل وإن قصد حمل القرآن وحده ظاهر اطلاقهم نعم شوبرى وفي الكردى  
مانصه قال الشارح في حاشية فتح الجواب ليس منه مصحف حشى من تفسير أو تفسير وإن ملئت حواشيه واجنابه  
وما بين سطوره لانه لا يسمى تفسير ابوجه بل اسم المصحف باق له مع ذلك وغاية ما يقال له مصحف حشى اه وفي  
فتاوى الجلال الرملي انه كاللغز وفي الايعاب الحل وإن لم يسم كتاب تفسير أو قصده القرآن وحده او تميز  
بنحو حرة على الاصح وفي شرح الارشاد للشارح المراد فيما يظهر التفسير وما يتبعه بما يذكر معه ولو استطراداً  
وإن لم يكن له مناسبة به والكثرة من حيث الحروف لفظاً لا رسماً ومن حيث الجملة فتتمحض إحدى الورقات  
من احدهما لا عبرة به اه وكذا في فتح الجواب والاياعاب انتهى كلام الكردى (قوله أكثر منه) والورع عدم  
حمل تفسير الجلالين لانه وان كان زائداً بحر فينر بما غفل الكاتب عن كتابة حرفين او أكثر شيخنا (قوله مع  
الكرهية) كذا في المغني والنهاية (قوله لا أقل أو مساو) كذا في النهاية والمغني (قوله تميز القرآن الخ) عبارة  
المغني سواء تميزت الفاظه بلون ام لا اه (قوله لانه المقصود الخ) أي دون القرآن حيث نأى اذ كان التفسير  
أكثر من القرآن نهاية وهذا التعديل قد ينافي ما مر عن الايعاب واشوبرى وقال المغني لانه لعدم الاختلال  
بتعظيمه حينئذ اه وهو يناسب ذلك (قوله وفارق) أي استواء التفسير مع القرآن فحرم حمله ومسّه حينئذ

(قوله تأتي فيها التفصيل المذكور) فيه نظر ويتجه التحريم مطلقاً فليتأمل (قوله لا يتصور الخ) ما المانع من  
كون المراد بقصده وحده ان يكون الغرض حمله دون غيره وحينئذ يتصور قصد جملة وحده مع الربط (قوله  
وتفسير أكثر) ائني شيخنا الشهاب الرملي بان العبرة في المس بالممسوس وفي الحمل بالمجموع اه وقضيته ان

متاع للخلاف في حرمة أيضاً أقل أو مساو تميز القرآن عنه أم لا لانه المقصود حينئذ وفارق استواء الحريم مع غيره بتعظيم القرآن

وهل العبرة هنا في الكثرة والقلة بالحروف الملفوظة او المرسومة كل محتمل والذي يتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما يأتي في بدل الفاتحة بان المدار ثم على القراءة وهي انما ترتبط باللفظ دون الرسم وهنا على الجمول وهو انما يرتبط بالحروف المكتوبة لتعدي كل وينظر الاكثر ليكون غيره تابعه وعلى الثاني فيظهر أنه يعتبر (١٥٢) في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصحف الامام وان خرج عن مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم

لا يقاس عليه فتعين اعتباره به وفي التفسير رسمه على قواعد علم الخط لانه لم يرد فيه شيء وجب الرجوع فيه للقواعد المقررة عند اهلها ولو شك في كون التفسير اكثر او مساويا حل فيما يظهر لعدم تحقق المانع وهو الاستواء ومن ثم حل نظير ذلك في الضبة والحرير وجرى بعضهم في الحرير على الحرمة فقياسها هنا كذلك بل اولى ويجرى ذلك فيما لو شك اقصد به الدراسة او التبرك ويفرق بين هذا وما قدمته فيما لم يقصد به شيء بانه لما لم يوجد ثم مقتضى الحل والحرمة تعين النظر للقرينة الدالة على انه من جنس ما يقصد به تبرك او دراسة وهذا وجد احتمالا ان تعارضا فنظرنا لمقوى احدهما وهو اصل عدم الحرمة والمانع على الاول والاحتياط على الثاني فتأمله وبما قدرته في عطف تفسير اندفع جعله معطوفا على الضمير المجزور ثم اعترضه بانه ضعيف على أن التحقيق انه لا ضعف فيه (و) حمله ومسه في (دنانير) عليها سورة الاخلاص وغيرها لان القرآن لما لم يقصد هنا

استواء الحرير الخ اي فلم يحرم لبسه (قوله وهل العبرة) الى قوله ولو شك اقره عش (قوله والذي يتجه الثاني) أي اعتبار الحروف المرسومة أي خلافا لما في شرح الارشاد (قوله في كل) أي من التفسير والقرآن (قوله ليكون غيره) أي غير الاكثر تابعه اي للاكثر (قوله وعلى الثاني) أي الحروف المرسومة (قوله انه يعتبر) الى قوله لانه الخ جزم به شيخنا (قوله لخط المصحف الامام) وهو الذي كان يقرأ فيه سيدنا عثمان واتخذ لنفسه عش (قوله عند اهلها) أي اهل الخط وائتمته وكتبه كمقدمة ابن الحاجب في علم الخط (قوله حل فيما يظهر) خلافا للنهائية والمغني والطبلاوي وسم وعش والشوبري وشيخنا (قوله او مساويا) الاولى أو غيره (قوله لعدم تحقق المانع) قديعارض بأن الاصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المبيح سم (قوله بل اولى) اعتمده النهاية والمغني كاسم (قوله ويجرى ذلك) أي الظاهر والقياس كركدي (قوله فيما شك اقصد به تبرك الخ) نقل الحلبي في حواشي المنهج الحل عند الشك عن الشارح وقره في المغني ما يفيد الحرمة ونقلت عن الجمال الرملي أيضا وقال سم في حواشي المنهج الوجه التحريم لانه الاصل في المصحف وفاقا لشيخنا الطبلاوي وفي شرح المحرر للزبادي يؤخذ من العلة انه لو شك هل قصده الدراسة او التبرك انه يحرم تعظيما للقرآن كركدي (قوله بين هذا) أي الحل فيما لو شك اقصد به الدراسة أو التبرك وقال الكركدي أي ما ذكره هنا من ان الظاهر الحل في الشك في مساواة التفسير وكثرته والشك في قصد الدراسة أو التبرك والقياس الحرمة اه (قوله وما قدمته) أي في شرح وما كتب لدرس قرآن الخ (قوله على الاول) هو قوله حل فيما يظهر وقوله على الثاني هو قوله فقياسها الخ كركدي (قوله وبما قدرته الخ) أي وبقتدير في المفيدة لعطف تفسير على امتعة لا على الضمير المجزور وفي حمله بدون إعادة الجار (قوله بانه ضعيف) أي عند الجمهور (قوله على ان التحقيق الخ) أي الذي جرى عليه ابن مالك ومن تبعه قول المتن (ودنانير) أي اودراهم كتب عليها قرآن وما في معناها ككتب الفقه والثوب المطرز بايات من القرآن والخطاط المنقوشة والطعام نهاية ومغني (قوله عليها) الى قوله وفي معنى مع في النهاية والمغني (قوله او غيرها) أي غير سورة الاخلاص من القرآن (قوله اكل طعام الخ) أي ولبس ثوب طرز بذلك عش (قوله فيما لا ظهور للظرفية) الذي تقدم ان في بمعنى مع مطلقا فتأمل مع ما هنا بصري (قوله او ورقة منه) يعني عنه حمل الاضافة في المتن على الجنس (قوله اطلاقة) يعني المجوز بصري عبارة الكركدي أي إطلاق المصنف في الاصح الآتي في قوله قلت الاصح الخ اه انظر ما المانع من حمله على ظاهره من رجوع الضمير للرافعي المانع (قوله المميز) الى قوله وبحث في النهاية والمغني الا قوله ومطلقا (قوله مطلقا) ظاهره ولو لحاجة التعليم اذا تأتي تعليمه سم وقال شيخنا يمنعه وليه لئلا ينتهك ما لم يكن ملاحظا اه عبارة عش يؤخذ من العلة انه لو كان معه من يمنعه من انتهاك لم يحرم اه وعبارة الكركدي قال في الايعاب نعم يتجه حل تمكين غير المميز منه لحاجة تعليمه إذا كان بحضرة نحو الولي للأمن من أنه ينتهك حينئذ قال في المجموع قال القاضي ولا يمكن الصبيان من محو الاواح بالاقدار ومنه يؤخذ انهم يمنعون ايضا من محوها بالصاق وبه صرح ابن العماد اه وفي القليوبي على المحلى يجوز ما لا يشعر باهانة كالصاق على اللوح لحوره لانه اعانة اه وفي فتاوى الجمال الرملي جواز ذلك حيث قصده الورقة الواحدة مثلا يحرم مسها اذا لم يكن تفسيرها كثيرا وإن كان مجموع التفسير اكثر من المصحف بل وانه يحرم مس اية متميزة في ورقة وإن كان تفسير تلك الورقة اكثر من قرانها وفي شرح الارشاد للشارح خلاف ذلك كله فراجع (قوله لعدم تحقق المانع) قديعارض بأن الاصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المبيح (قوله ومن ثم حل) يمكن بناء على هذا الحكم التحريم في المصحف والفرق ظاهر (قوله وان الصبي المحدث

لما وضع له من الدراسة والحفظ لم تجر عليه أحكامه ولذا حل اكل طعام وهدم جدار نقش عليهم ما وفي معنى مع فيما لا ظهور للظرفية الاعانة فيه كما قدمت الاشارة اليه (لا) حل (قلب ورقة) أو ورقة منه (بعود) مثلاً من جانب إلى آخر ولو قائمة كاشتملة لإطلاقة (في الاصح) لانتقاله بفعله فصار كأنه حامله (و) الاصح (أن الصبي) المميز إذا لا يجوز تمكين غيره منه مطلقاً لانه قد ينتهك (المحدث) حدثاً أصغر أو أكبر

الاعانة على نحو الكتابة وفي فتاوى الشارح يحرم مس المصحف بأصبع عليه ريق لإذ يحرم إيصال شيء من البصاق الى شيء من اجزاء المصحف ويسن منع الصبي مس المصحف للتعلم خروجا من خلاف من منعه منه اه (قوله منع الجنب الخ) اي منع الصبي الجنب قراءة القرآن بصري (قوله وليس كذلك) اي وكذا البحث الاول قال الكردى افنى النووى بحل قراءة الصبي ومكثته في المسجد مع الجنابة اه (قوله على انه) اي المس (قوله فلا قياس) اي لمنع الصبي الجنب من قراءة القرآن على منعه من مسه (قوله لا يمنع من مسه وحمله الخ) اي لا يجب منعه من ذلك بل يستحب ذلك مغنى وتقدم عن فتاوى الشارح مثله وقال سم قضية كلام شرح المنهج جواز المنع وهو قريب لان غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة ان تبيح التمسكين من هذا الامر المحظور واما انه توجه وتحرر المنع فبعيد ويحتمل انه يلزمه تمكينه ويحرم منعه كما تصلح له عبارة المصنف وقد يتجه ان كانت مصلحة الصبي في التمسكين ثم رايت بخطى في مسودة شرعى شجاع انه ليس الولي والمعلم منعه من مسه وحمله مع الحدث ثم رايت العباب جزم بنسب المنع تبعا لبعضهم وكذا في شرح الروض وقوله وقد يتجه الخ لعله هو الاقرب (قوله من مسه) الى قوله ثم في النهاية والمغنى (قوله من مسه وحمله) لافى المصحف ولا في الروح نهاية ومغنى ولا في نحوهما من كل ما كتب عليه قرآن لدرسه ولا فرق بين الذكر والاثني شيخنا (قوله عند حاجة تعلمه الخ) وليس منها حمل العبد الصغير مصحفا لسيده الصغير معه الى المكتبة لان العبد ليس بمعلم وفاق في ذلك لما مشى عليه الطيلاوى والجمال الرملى سم على المنهج اه كردى (قوله عند حاجة تعلمه ودرسه) اي بخلاف تمكينه من الصلاة والطواف ونحوهما مع الحدث نعم نظير المسئلة ما اذا قرأ للتعبيد لا للدراسة بان كان حافظا او كان يتعاطى مقدار لا يحصل به الحفظ في العادة وفي الرافعى ما يقتضى التحريم فتفطن لذلك فانه مهم كذا في خط ابن قاسم الغزى شارح المنهاج وفي سم على حجب مانعه والوجه انه لا يمنع من حمله ومسّه للقراءة فيه نظر وان كان حافظا عن ظهر قلب اذا افادته القراءة فيه نظر فائدة ما في مقصوده كالا ستظهار في حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه اذا اثر ذلك في ترسيخ حفظه انتهى وقد يقال لا تنافى لا مكان حمل ما في الرافعى على إرادة التعبد المحض وما نقله سم على ما اذا تعلق بقراءته فيه غرض يعو دالى الحفظ كما اشعر به قوله كالا ستظهار الخ (فائدة) وقع السؤال في الدرس عما لو جعل المصحف في خرج او غيره وركب عليه هل يجوز ام لا فاجبت عنه بان الظاهر انه ان كان على وجه يعد ازارا به كان وضعه تحته بينه وبين البرذعة او كان ملاقيا لا على الخرج مثلا من غير حائل بين المصحف وبين الخرج وعد ذلك ازارا له ككون الفخذ صار موضوعا عليه حرم وإلا فلا فتنبه له فانه يقع كثير او وقع السؤال عما لو اضطر الى ما كوله وكان لا يصل اليه إلا بشيء يضعه تحت رجله وليس عنده إلا المصحف فهل يجوز وضعه تحت رجله في هذه الحالة ام لا فاجبت عنه بان الظاهر الجواز فان حفظ الروح مقدم ولو من غير الادمى على غيره ومن ثم لو اشرقت سفينة فيها مصحف وحيوان على الفرق واحتيج الى إلقاء احد هما لتخليص السفينة اتى المصحف حفظ الروح الذى في السفينة لا يقال وضع المصحف على هذه الحالة امتنان لانا نقول كونه إنما فعل ذلك للضرورة مانع عن كونه امتنانا الا ترى انه يجوز

لا يمنع) عبر في المنهج بقوله ولا يجب منع صبي مميز ثم قال في شرحه والتصرح بعدم الوجوب وبالمميز من زيادتي او قضية جواز المنع اي منع الولي وهو قريب لان غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة ان تبيح التمسكين من هذا الامر المحظور واما انها توجه وتحرر المنع فبعيد والاصل ان المحظور يباح عند الحاجة او الضرورة ولا يجب عند ذلك ولان في حمله على الطهارة مصلحة له ليعتاد ذلك فلا يتركه ان شاء الله تعالى اذا بلغ ويحتمل ان يلزمه تمكينه ويحرم منعه كما يصلح له عبارة المصنف وقد يتجه ان كانت مصلحة الصبي في التمسكين ثم رايت بخطى في مسودة شرعى لا في شجاع انه ليس الولي والمعلم منعه من مسه وحمله مع الحدث ثم رايت العباب جزم بنسب المنع تبعا لبعضهم وكذا في شرح الروض والوجه انه لا يمنع من حمله ومسّه للقراءة فيه نظر وان كان حافظا عن ظهر قلب اذا افادته القراءة فيه نظر فائدة ما في مقصوده كالا ستظهار على حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه اذا اثر ذلك في ترسيخ حفظه وقوله بالمميز المتبادر لإرادة التمييز الشرعى فلا

وبحث منع الجنب القرآن  
وانه يحرم على وليه  
تمكينه منه إنما يتأتى على  
بحث منع الجنب هنا من  
المس وليس كذلك على  
انه أكد حرمة على  
المحدث بخلاف القراءة  
فلا قياس (لا يمنع) من  
مسّه وحمله عند حاجة  
تعليمه ودرسه ووسيلتهما



كمله للسكتب والاتبان به للعلم ليعلمه منه فيما يظهر وذلك لمشقة دوام طهره ثم رأيت ابن العماد قال يجوز تمكيته من حملة للدراسة والتبرك ونقله إلى محل آخر وان هذا هو صريح كلامهم اعتباراً بما من شأنه أن يحتاج إليه انتهى وفي عمومته نظار كتحصيل الاسنوى ومن تبعه بالحل للدراسة فالوجه ما ذكرته قلت الاصح حل قلب ورقة (مطلقاً) (بعود) أو نحوه (وبه قطع العراقيون والله أعلم) لانه ليس بحمل ولا في معناه ومن ثم لو انفصلت الورقة على العود حرم اتفاقاً كما هو ظاهر لانه حمل كما لو لف كنه على يده وقلبها ورقة منه وإن لم تنفصل ويحرم مسه ككل اسم معظم بمتنجس بغير معفو عنه وجزم بعضهم بأنه لا فرق تعظيماً له ووطء شيء نقش به ويفرق بينه وبين كراهة لبس ما كتب عليه المستلزم لجلوسه عليه المساوى لو طئه بانا لوسلما هذا الاستلزام والمساواة أمكننا أن نقول وطؤه فيه إهانة له قصداً ولا كذلك لبسه ويعتقر في الشيء تابعاً مالا يغتفر فيه مقصوداً

السجود للصنم والتصور بصورة المشركين عند الخوف على الروح بل قد يقال انه ان توقف انقاذ روحه على ذلك رجب وضعه حينئذ ويحتمل انه لو وجد القوت بيد كافر ولم يصل اليه الا بدفع المصحف له جاز له الدفع لكن ينبغي له تقديم الميتة ولو مغلظة ان وجدها على دفعه لكافر عرش وقوله ويحتمل الخ اي احتمالاً لا راجحاً وقوله على دفعه الخ ينبغي وعلى وضع المصحف تحت رجله (قوله للسكتب الخ) ينبغي وعن المكتتب إلى البيت (قوله والتبرك) الوجه خلافه سم (قوله ونقله) بالجر عطفاً على جملة الخ (قوله ونقله إلى محل آخر) وقضية كلامهم أن محل ذلك في الحل المتعلق بالدراسة فان لم يكن لغرض أو كان لغرض آخر منع منه جزماً مغنى ونهاية (قوله ما ذكرته) اي من جواز التمكن للدراسة وسيلتها وعدمه لغيرهما (قوله مطلقاً) اي سواء اكانت الورقة قائمة فصفحتها بنحو عود دام لم تكن كذلك نهاية (قوله أو نحوه) اي كما لو قتل كنه وقلب به مغنى (قوله لانه) إلى قوله وجزم في المغنى (قوله ليس بحمل الخ) اي ولا مس نهاية ومغنى (قوله ويحرم مسه الخ) ويحرم كتب القرآن أو شيء من أسمائه تعالى بنجس وعلى نجس ومس به إذا كان غير معفو عنه كافي للمجموع لا بظاهر من متنجس ويحرم السفر به إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه في أيديهم ويستحب كسبه وإيضاحه ونقطه وشكله ويجوز كتب آيتين ونحوهما اللهم في أثناء كتاب ويمنع الكافر من مسه لاسماعه ويحرم تعليمه وتعلمه إن كان معانداً وغير المعاندين رجمي إسلامه جاز تعليمه وإلا فلا وتكره القراءة بفهم متنجس وتجوز بلا كراهة بحام وطريق ان لم يلبثه عنها والا كرهت اقتناع قال البجيرمي قوله ويحرم كتب القرآن الخ وكذلك كتابة الفقه والحديث فيما يظهر قوله لا بظاهر الخ اي لا يحرم مسه بعضو طاهر من بدن متنجس لسكتبه يكره فاذا تنجس كفه إلا اصبعاً منه فمس هذا الاصبع المصحف وهو طاهر من الحدث جاز وقوله ونقطه الخ اي صيانة له من اللحن والتحريف ويجوز كتابة القرآن بغير العربية بخلاف قراءته بغير العربية فتمتنع وفي عرش عن سم على حجج (فرع) أفتى شيخنا مر بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندي وقياسه جوازه بنحو التركي ايضاً (فرع) آخر الوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة في التعليم للحاجة إلى ذلك انتهى وقوله وتكره القراءة بفهم متنجس وكذا في حال خروج الريح لا مع نحو مس أو لمس لانه غير مستقدر عادة وقوله وإلا كرهت هذا شامل لما يفعله السائل في الطريق وعلى الاعتبار ففيها التفصيل المذكور فان انتهى عنها كرهت وإلا فلا كراهة إذ ليس القصد إهانة القرآن والإلحاح بل ربما كان كفراً اه كلام البجيرمي قال شيخنا وكذلك تكره قراءة العلم بفهم متنجس اه (قوله ككل اسم معظم) يشمل اسم الانبياء (قوله بغير معفو عنه) قضية التقييد به انه يجوز لمس بموضع المعفو عنه سم ويأتى ما فيه (قوله بانه لا فرق) اي بين المعفو عنه وغيره عبارة البجيرمي على المنهج قوله ومس به بعضو نجس وفي حاشية شرح الروض ولو بمعفو عنه عرش وقال سم بغير معفو عنه وعبارة الحلبي اي ولو بمعفو عنه حيث كان عيناً لا أثراً ويحتمل الأخذ بالاطلاق ثم رأيت في شرح الارشاد الصغير ومس به بعضو متنجس برطب مطلقاً وبجاف غير معفو عنه اه (قوله ووطء شيء الخ) اي يحرم المشى على فراش أو خشب اي مثلاً نقش عليه شيء من القرآن شيخنا زاد المغنى أو من أسمائه تعالى اه (قوله ووضع نحو درهم الخ) عبارة النهاية ولا يجوز جعل نحو ذهب في كاغد كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم اه قال عرش اي أو غيرها من كل معظم كما ذكره ابن حجج في باب الاستنجاء ومن المعظم ما يقع في المكاتب ونحوها ما فيه اسم الله واسم رسوله مثلاً فيحرم إهانتها بنحو وضع درهم فيه اه (قوله وجعله وقاية الخ) هذا قد يفيد حرمة جعل ما فيه اسم النبي صلى الله عليه وسلم وقاية ولو ما فيه قرآن بناء

اعتبار بغيره (قوله والتبرك) الوجه خلافه (قوله مطلقاً) ظاهره ولو لحاجة التعليم إذا تأتى تعليمه وهذا ظاهر كلامهم وقضية التعليل بنجاسة الانتهاك امتناعه وان وصاه الولي فليتامل (قوله ككل اسم معظم) شمل اسم الانبياء وقوله بمتنجس الخ عبارة شرح الروض فلو كان على بعض بدن المتطهر نجاسة غير معفو عنها فمس المصحف بموضعها حرم أو بغيره فلا قال المتولى لكن يكره قال في المجموع وفيه نظر والتقييد بغير المعفو عنها ذكره في المجموع اه وقضية انه على التقييد بجوز المس بموضع المعفو عنها (قوله وجعله وقاية) هذا يفيد

على أن قوله السابق ككل اسم معظم ملاحظ في هذه المعطوفات أيضا فليحرم سم (قوله ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي فقال يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهر أن محله إذا لم يقصد امتنانه أو أنه يصيبها الوسخ لا الكراس وإلا حرم بل قد يكفر اه سم عبارة النهاية ولو جعل نحو كراس في وقاية من ورق كتب عليها نحو البسملة لم يحرم كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لعدم الامتنان ولو أخذ فالأمن المصحف جاز مع الكراعة قال ع ش ينبغي أن المراد بنحو البسملة ما يقصده التبرك عادة أما أوراق المصحف فينبغي حرمة جعلها وقاية لما فيه من الأمانة لكن في سم نقلا عن والد الشارح جواز فليحرم اه (قوله وتمريره) أي تزيين الورق المكتوب فيه شيء من القرآن ونحوه شيخنا (قوله وترك رفعه الخ) المراد منه أنه إذا رأى ورقة مطروحة على الأرض حرم عليه تركها بقرينة قوله بعد وينبغي الخ وليس المراد كما هو ظاهر أنه يحرم عليه وضع المصحف على الأرض والقراءة فيه ع ش و (قوله ورقة الخ) أي فيها شيء من نحو القرآن (قوله وينبغي أن لا يجعله الخ) وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار صيانة لاسم الله تعالى عن تعرضه للامتنان شرح الروض وانظر هل المراد بالانبياء هنا الذنب أو الوجوب والأقرب الأول (قوله وبلغ الخ) كذا في النهاية والمعنى (قوله ما كتب الخ) عبارة النهاية والمعنى قرطاس فيه اسم الله تعالى اه قال ع ش أي واسم معظم كاسماء الانبياء حيث دلت قرينة على إرادتهم عند الاشتراك فيه اه (قوله ومد الرجل) عبارة البجيرمي وفي النهاية ويحرم مد الرجل إلى جهة المصحف ووضعته تحت يد كافر ومثله التأم وإن كانوا يعظمونها ويسن القيام له وتقبيله ويحرم مسه بالسن والظفر أيضا حالة الحدث بخلاف اليد المتخذة من الذهب أو الفضة وعبارة الرحمان نخرجت التيممة ولو لكافر نغم في سم ما يقتضي منعها له وعبارة ويحرم تلمسك ما فيه قرآن وينبغي المنع من التيممة لأنها لا تنقص عن إثارة السلف اه قال ابن حجب ولو جعله مروحة لم يحرم لقلة الامتنان اه ولو قيل بالحرمة لم يبعد اه كلام البجيرمي (قوله للحدث الخ) ومثله الجنب حيث لا مس ولا حمل كركب (قوله ويسن القيام له) ينبغي وتفسير حيث حرم مسه وحمله مر اه سم ويأتى عن البصري ما يفيد أن قوله حيث الخ ليس بقيد قال البجيرمي واستدل السبكي على جواز تقبيل المصحف بالقياس على تقبيل الحجر الأسود ويد العالم والصالح والوالد إذ من المعلوم أنه أفضل منهم اه (قوله وكأنه لعلمه بعدم تبدلها) قد يقال لا حاجة إليه للعلم بأن فيها غير مبدل قطعا ووجود مبدل معه بقرض تسليمه لا يمنع حرمة فيما يظهر ويؤخذ منه بالاولى ندب القيام للتفسير مطلقا أي قل أو كثر نظرا لوجود القرآن في ضمنه بل لو قيل بتدبيله لكتاب مشتمل على نحو إيم لم يكن بعدا ولم ارتقلا في جميع ذلك ثم رأيت ما نقلوه عن المتولى وأقروه من أنه يكره للحدث مس نحو التوراة إذا ظن أن به غير مبدل اه وقول ابن شعبة أنهم لم يبدل جميع ما فيهما فقيهما كلام الله وهو محترم اه وكل منهما يؤيد ما ذكرته أولا بصري (قوله ويكره) إلى قوله ومنه في النهاية وإلى قوله والغسل في المعنى (قوله ما كتب الخ) أي من الخشب نهاية ومعنى أي مثلا فالورق كذلك فليؤى (قوله إلا لغرض نحو صيانة) أي فلا يكره بل قد يجب إذا تعين طريقا لصونه وينبغي أن يأتي مثل ذلك في جلد المصحف أيضا ع ش (قوله والغسل أولى منه) أي إذا تيسر ولم يخش وقوع الغسالة على الأرض وإلا فالتحريق أولى بغيري عبارة البصري قال الشيخ عز الدين وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار قال بعضهم أن الأحراق أولى لأن الغسالة قد تقع على الأرض انتهى ابن شعبة اه

حرمة جعل ما فيه اسم النبي ﷺ وقاية ولو لما فيه قرآن بناء على أن قوله سابقا ككل اسم معظم ملاحظ في هذه المعطوفات أيضا فليحرم وقوله ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا الخ أفتى به شيخنا الشهاب الرملي فقال يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهر أن محله إذا لم يقصد امتنانه أو أنه يصيبها الوسخ لا الكراس وإلا حرم بل قد يكفر (قوله لزوال صورته) قد يؤخذ من هذا أنه لو محانحو الروح الذي فيه القرآن بما جاز القيام ذلك الماء على النجاسة فليتامل فإنه يحتمل الفرق احتمالا في غاية القوة ومنه أن إلقاءه هنا على النجاسة قصدي (قوله ويسن القيام له) ينبغي وتفسير حيث حرم مسه وحمله مر (قوله

ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا وليس كازعم وتمزيقه عشا لأنه ازراء به وترك رفعه عن الأرض وينبغي أن لا يجعله في شق لأنه قد يسقط فيمتنن وبلغ ما كتب عليه بخلاف أكله لزوال صورته قبل ملاقاته للعدة ولا تضر ملاقاته للرقيق لأنه مادام بمعدته غير مستقذر ومن ثم جاز مصه من الحليلة كما يأتي في الاطعمة قال الزركشي ومد الرجل للمصحف وللمحدث كتبه بلا مس ويسن القيام له كالعلم بل أولى وصح أنه صلى الله عليه وسلم قام للتوراة وكأنه لعلمه بعدم تبدلها ويكره حرق ما كتب عليه إلا لغرض نحو صيانة ومنه تحريق عثمان رضى الله عنه للمصاحف والغسل أولى منه على الأوجه

بل كلام الشيخين في السير صريح في حرمة ( ١٥٦ ) الحرق إلا ان يحمل على انه من حيث كونه اضاعاً للبال فان قلت مران خوف الحرق

موجب للحمل مع الحدث وللتوسد وهذا مقتض حرمة الحرق مطلقاً قلت ذاك مفروض في مصحف وهذا في مكتوب لغير دراسة أو لها وبه نحو بلي بما يتصور معه قصد نحو الصيانة وأما النظر لاضاعة المال فأمر عام لا يختص بهذا على أنها تجوز لغرض مقصود ولا يكره شرب محوه وإن بحث ابن عبد السلام حرمة (ومن تيقن طهراً أو حدثاً أو شك) أى تردد باستواء أو رجحان (في ضده) أطرأ عليه أم لا (عمل بيقينه) باعتبار الاستصحاب فلا ينافي اجتماع الشك معه وذلك لنبيه صلى الله عليه وسلم الشاك في الحدث عن أن يخرج من المسجد إلا أن يسمع صوتاً أو يحذر رجحاً وفي وجهه يجب الوضوء وحينئذ فالقياس ندبه لكن يشك عليه النهي في الحديث إلا أن يقال المراد منه النهي عن أخذ بشك يؤدي إلى وسوسة وتشكك غالب وزعم الرافعي ومن تبعه أنه يعمل بظن الطهر بعد يقين الحدث مؤول أو وهم ورفع يقين الطهر بنحو النوم ويقين الحدث بالما المظنون طهره لا يرد أن على القاعدة

(قوله بل كلام الشيخين الخ) اضرب عن الخلاف المذكور بقوله على الأوجه (قوله إلا أن يحمل الخ) أى كلام الشيخين (قوله مطلقاً) أى قصد به نحو الصيانة أو لا (قوله ذاك) أى مامر (قوله مفروض في مصحف) هذا يقتضى حرمة حرق المصحف أى لغرض سم (قوله وهذا) أى قوله ويكره حرق الخ (قوله في مكتوب الخ) قد يقال أو ذاك بدون غرض وهذا الغرض معتبر كافى قصة سيدنا عثمان رضى الله تعالى عنه سم (قوله بهذا) أى باحراق القرآن (قوله ولا يكره شرب محوه الخ) أى محوما كتب عليه شىء من القرآن وشربه نهاية ومعنى قال ع ش توقف سم على حجج في جواز صبه على نجاسة أقول ويذبحى الجواز ولو قصداً لأنه لما بحيث جروها ولم يبق لها أثر لم يكن في صباها على النجاسة اهانة وعبرة الشارح م في الفتاوى الأولى غسله وصب ماء غسلته في محل ظاهر اه (قوله وإن بحث الخ) (فوائد) يكره كسب القرآن على حائط وسقف ولو لمسجد وثياب وطعام ونحو ذلك ويندب للقارئ التعود للقراءة واستقبال القبلة والتدبر والتخشع والترتيل والبكاء عند القراءة فان لم يقدر على البكاء فليبتكأ والافضل قراءة نظر فى المصحف إلا ان زاد خشوعه في القراءة عن ظهر قلب فتكون أفضل في حقه ويندب ختمه أول النهار أو الليل وأن يكون يوم الجمعة أو ليلتها ويسن الدعاء عقبه وحضوره والشرع في ختمه أخرى بعده ويتأكد صوم يوم ختمه وكثرة تلاوته وهو في الصلاة لمنفرد أفضل منه خارجاً ونسياناً أو شىء منه كبيرة ويسن أن يقول أنسيت كذا لأنسيته ويحرم تفسير القرآن والحديث بلا علم شيخنا وخطيب (قوله أى تردد) إلى قوله وفي وجهه في النهاية والمغنى قول المتن (عمل بيقينه) يجوز أن يكون التقدير علماً بمقتضى يقينه السابق سم عبارة ع ش أى جازله العمل به ومع ذلك يسن له الوضوء اه (قوله باعتبار الاستصحاب) أى فالمغنى باستصحاب يقينه (قوله فلا ينافي اجتماع الخ) الاجتماع غير متصور سم عبارة المغنى فمن ظن التضاد لا يعمل به بظنه لأن ظن استصحاب اليقين أقوى منه فعلم بذلك أن المراد باليقين استصحابه وإلا فاليقين لا يجامعه شك اه (قوله من المسجد) أى الصلاة ع ش (قوله فالقياس ندبه) ظاهر إطلاقه ولو في داخل الصلاة فيندب أن يخرج منها ويتوضأ كما مر عن الأعياب عند قول الشارح ويسن الوضوء من كل ما قيل أنه ناقض (قوله يشك عليه) أى على الندب (قوله إلا أن يقال المراد الخ) أو يقال لم يرد حقيقة النهي بل الإعلام بأنه لا يلزمه الأخذ بهذا الشك سم (قوله مؤول الخ) بان مراده أن الماء المظنون طهارته بالاجتهاد مثلاً يرفع يقين الحدث وحمله على هذا وإن كان بعيداً أو لى من حمله على أن ظن الطهر يرفع يقين الحدث الذي حمله عليه ابن الرفعة وغيره وقال لم اره لغير الرافعي واسقطه المصنف من الروضة وقال النشأ أنه معدود من أوامره مغنى وزاد النهاية تأويلاً آخر راجعه (قوله ورفع يقين الخ) جواب سؤال وارد على المتن (قوله بنحو النوم) أى والحال أن الحدث فيه مظنون بصرى (قوله ويقين الحدث الخ) عطف على يقين الطهر (قوله بالمظنون الخ) أى بالاجتهاد مثلاً مغنى (قوله على القاعدة) أى السابقة في المتن قال للعهد الذكري (قوله بتفصيله) أى الآتي انفائى الشارح (قوله المطوى الخ) أى في المتن (قوله فان كان قبلهما) إلى قوله ولا اثر في النهاية إلا قوله مطلقاً وقوله ولو علم إلى فان لم يعلم وقوله بكل حال إلى قوله وعدمه في المغنى إلا قوله بكل حال الأول (قوله مطلقاً)

من حيث كونه اضاعاً للبال قضية هذا ان الغسل كذلك (قوله قلت ذاك مفروض في مصحف) هذا يقتضى حرمة حرق المصحف أى لغرض وقوله وهذا في مكتوب لغير دراسة الخ قد يشك على هذا الصنيع انه جعل من هذا حرق المصحف حيث قال ومنه تحريق عثمان الخ (قوله وهذا في مكتوب الخ) قد يقال ان ذاك بدون غرض وهذا الغرض يعتبر كافى قصة عثمان رضى الله عنه (قوله عمل بيقينه) يجوز أن يكون التقدير عمل بمقتضى يقينه السابق وقوله باعتبار الاستصحاب أى فالمغنى باستصحاب يقينه وقوله فلا ينافي اجتماع الخ الاجتماع غير متصور (قوله إلا ان يقال المراد الخ) أى او يقال لم يرد حقيقة النهي بل الإعلام بأنه لا يلزمه

لأنهما مما جعل فيه الظن كاليقين وكذا ما ذكروه بقولهم (فلو تيقنهما) بان وجدانه بعد الشمس مثلاً (وجعل السابق) منهما (فضد ما قبلهما) ياخذ به بتفصيله المطوى اختصاراً (في الاصح) فان كان قبلهما محدثاً فهو الآن متطهر مطلقاً

لتيقنه الطهر وشكه في تأخر الحدث عنه والاصل عدم تأخره أو متطهراً فان احتمل وقوع تجديد منه فهو الآن محدث لتيقن رفع الحدث لاحد طهره مع الشك في تأخر الطهر الآخر عنه والاصل عدم تأخره وقرينة احتمال التجديد تؤيده وإن لم يحتمل فهو متطهر لأن الظاهر تأخر طهره الثاني عن حدثه ولو علم قبلهما طهارة وحدثا وجعل أسبقهما نظر لما قبل قبلهما وهكذا ثم أخذ بالضد في الاوتار وبالمثل في الاشفاق بعد اعتبار احتمال وقوع التجديد وعدمه كما بينته بما فيه في شرح العباب فان لم يعلم ما قبلهما لزمه الوضوء بكل حال حيث احتمل وقوع تجديد منه لتعارض الاحتمالين بلا مرجح بخلاف من لم يحتمل وقوع تجديد منه فانه يأخذ بالطهر بكل حال فلا أثر لتذكره وعدمه

﴿ فصل في آداب قاضي الحاجة ثم الاستنجاء ﴾  
( يقدم ) ندبا ( داخل الخلاء ) ولو للحاجة أخرى وكذا في أكثر الآداب الآتية وعبر به كالخارج

أي اعتاد تجديد الطهارة أم لا مغنى ( قوله لتيقنه الطهر الخ ) قديعارض بأنه تيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والاصل عدمه ويحجب بتيقن رفع الطهارة احد الحدتين فقوى اعتبارها سم ( قوله فان احتمل وقوع تجديد الخ ) أي بان اعتاد تجديد الطهارة وإن لم تطرد عادته مغنى زاد النهاية وتثبت عادة التجديد ولو بمرة كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اه ( قوله لاحداخ ) متعلق بالرفع المضاف إلى فاعله ( قوله الاخر ) بكسر الخاء ( قوله عنه ) أي رفع الحدث متعلق بالتأخر ( قوله عدم تأخره ) أي الطهر الاخر ( قوله تؤيده ) أي عدم تأخره خبر وقرينة الخ ( قوله وإن لم يحتمل ) أي بأن لم يعتد التجديد مغنى ونهاية ( قوله لما قبل قبلهما ) الاولى الاخير حذف قبل كافي للمغنى وغيره ( قوله ثم اخذ بالضد في الاوتار الخ ) توضيح ذلك ان يقال تيقن طهرا وحدثا بعد الشمس مثلاً وجعل أسبقهما وتيقنهما قبل الفجر كذلك وتيقنهما قبل العشاء كذلك فهذه ثلاث مراتب اولها ما قبل العشاء لانها اول مراتب الشك وما قبل الفجر هو المرتبة الثانية وما بعد الشمس هو المرتبة الثالثة فينظر إلى ما قبل العشاء كقبل المغرب فان علم انه كان إذ ذاك محدثا فهو الآن قبل العشاء متطهرا فهو الآن محدث إن اعتاد التجديد وإلا فتطهر ثم ينقل الكلام إلى المرتبة الثانية وهي ما قبل الفجر فان كان حكمه عليه قبل العشاء بالحدث فهو الآن متطهر إلى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام إلى ما بعد الشمس مثل ما سبق فقول المحشى أي الزيادة يأخذ في الوتر بالضد وفي الشفع بالمثل مراده الضد والمثل بالنظر لما قبل أول مراتب الشك وهو المتيقن لا بالنظر لما قبل آخرها والوتر أول مراتب الشك كقبل العشاء والمتيقن حالة قبل المغرب والشفع ثاني المراتب وهو قبل الفجر وحاله بعد الشمس وتر لانها ثالثة وهكذا على سلوك طريق الترتي كما يؤخذ من ع ش على مر اه حفى وإذا تأملت ذلك تجد كل واحدة من المراتب ضد ما قبلها فاذا كان قبل اول المراتب محدثا فهو في المرتبة الاولى متطهر وإذا حكمنا عليه بالنظر فهو في الثانية محدث إن اعتاد التجديد فان لم يعتده فهو متطهر ايضا وإذا حكمنا عليه بالحدث في الثانية فهو في الثالثة متطهر وإذا حكمنا عليه بالنظر في الثالثة محدث إن اعتاد التجديد فان لم يعتده فتطهر وهكذا في جميع المراتب بجري ( قوله فان لم يعلم الخ ) محترز قديم ملحوظ فيما سبق تقديره فضع ما قبلها يأخذ به إن علمه بجري ( قوله ما قبلها ) أي اصلا ولو بمراتب ( قوله بكل حال ) لم يظهر المراد به ولم يذكر هنا شيخ الاسلام ولا النهاية والمغنى وقول السكردى أي سواء علم ما قبل ما قبلها ام لا اه ظاهر السقوط لان قول الشارح فان لم يعلم ما قبلها المراد به العموم والاستغراق كما مر ( قوله لتعارض الاحتمالين ) أي الحدث والطهر بجري ( قوله بخلاف من لم يحتمل الخ ) عبارة المغنى اما من يعتاد التجديد فيأخذ بالطهارة مطلقا كما مر اه ( قوله بكل حال ) أي علم ما قبلها ام لا ثم الاولى إسقاطه لان الكلام مع عدم التذكر ( فصل في آداب قاضي الحاجة ) والآداب بالمد جمع أدب والمراد به هنا المطلوب شرعا فيشمل المستحب والواجب ع ش ( قوله ندبا ) كذا في المغنى وقال اعلم ان جميع ما هو مذكور في هذا الفصل من الآداب يحتمل على الاستحباب إلا الاستقبال والاستدبار اه قال الرشيدى قوله إلا الاستقبال والاستدبار يعني ما يتعلق بها إذا لادب إنما هو تركها إذ هما إما حرامان أو مكروهان أو خلاف الاولى أو مباحان كما يأتي اه ( قوله ثم الاستنجاء ) أي آداب الاستنجاء بمعنى الأزالة قال النهاية يعبر عنه بالاستنجاء والاستطابة والاستنجاء والاستنجاء والاولان يعلمان الماء والحجر والثالث يختص بالحجر اه ( قوله ولو للحاجة أخرى ) كوضع متاع أو أخذه ع ش ( قوله وكذا في أكثر الآداب ) يخرج بقيد الا كثر نحو اعتماد اليسار جالسا واستقبال القبلة واستدبارها ومن الاكثر ان لا يحمل ذكر الله و ( قوله للغالب ) أي فلا مفهوم له سم ( قوله والمراد ) إلى قوله وفيما له دليل في النهاية والمغنى ثم قال ولا قياس ما تقدم انه يقدم اليمين في الموضع الذي اختاره للصلاة

الاخذ بهذا الشك ( قوله لتيقنه الطهر الخ ) قد يعارض بأنه تيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والاصل عدمه ويحجب بتيقن رفع الطهارة احد الحدتين فقوى اعتبارها  
( فصل ) ( قوله في أكثر ) يخرج بقيد كثر نحو اعتماد اليسار جالسا واستقبال القبلة واستدبارها ومن

الحاجة ولو بصحرا أو التعيين فيها لغير المعد بالقصد لصيرورته به مستقذرا كالحلاء الجديد وفيما له دهلين طويل يقدمها عند بابه ووصوله لمحل جلوسه وأصل الحلاء بالمحل الخالي ثم خص بما تقضى فيه الحاجة قيل وهو اسم شيطان فيه حديث يدل له (يساره) أو بدله ككل مستقذر من نحو سوق ومحل قدر ومعصية كالصاغة فيحرم دخولها على ما أطلقه غير واحد لكن قيده المصنف في فتاويه بما إذا علم أن فيها أى حال دخوله كما هو ظاهر معصية كرها ولم تكن له حاجة في الدخول ومنه يؤخذ أن محل حرمة دخول كل محل به معصية كالزينة ما لم يحتاج لدخوله أى بأن يتوقف قضاء ما يتأثر بفقدته تأثرأله وقعر عرفا على دخول محلها وذلك لأنها المستقذرة (و) يقدم (الخارج يمينه) كالدخول للمسجد لأنها لغير المستقذرة ومن ثم كان الأوجه فيما لا تسكرمة فيه ولا استقذار أنه يفعل باليمين وفي شريف وأشرف كالسكبة وبقية المسجد تتجه مراعاة الأشرف وشريفتين كمسجد بلصق مسجد مثله

من الصحراء وهو كذلك اهـ (قوله والمراد الواصل لمحل) أى والعائد منه (قوله ولو بصحراء) كأنه أشار بالغاية إلى أن الحلاء مستعمل في مكان قضاء الحاجة مطلقا مجازا أو لا فالحلاء عرفا كافى المحل البناء المعد لقضاء الحاجة عـ ش (قوله لصيرورته به الخ) وأما كونه ماوى الشياطين فلا بد فيه من قضائها فيه بالفعل وأما كونه معدا فلا يصير إلا بأرادة العود إليه وهذا في غير السكينة أما هي فتصير معدة وماوى للشياطين بمجرد تهيتها لقضائها وإن لم تقض فيها بالفعل بر ماوى وفى عـ ش ما وافقه (قوله كالحلاء الجديد) ظاهر التشبيه أن الحلاء الجديد لا يصير مستقذرا إلا بأرادة قضاء الحاجة فيه فلا يكفي بناءه لذلك لكن بحث شيخنا مـ ر أن هذا هو المراد بالارادة المذكورة وعليه فالتشبيه ناقص رشيدى عبارة شيخه وهو عـ ش الظاهر أن المراد بما ذكر أن الحلاء يصير مستقذرا بالاعداد لا أنه يتوقف أى استقذاره على إرادة قضاء الحاجة فيه اهـ وجزم به شيخنا وكذا البر ماوى كـ مـ (قوله ووصوله لمحل جلوسه) أى ويمشى كيف اتفق في غيرهما لأنه أقدر عما بينه وبين الباب ويحتمل مـ ر أن يتخير عند وصوله لمحل جلوسه أيضا لأن جميع ما بعد الباب أجزاء محل واحد ويؤيده التخيير عند وصول ذلك إذا لم يكن دهلين أو كان قصيرا فليتأمل سم على حـ و هو موافق لما اقتضاه كلام الشارح مـ ر من التخيير عـ ش (قوله وأصل الحلاء) إلى قوله من نحو سوق فى المغنى (قوله بما تقضى الخ) عبارة المحلى والمغنى نقل إلى البناء المعد لقضاء الحاجة عرفا هـ وتقدم أن البناء ليس بقيد قول المتن (يساره) بفتح الياء فصح من كسرها مغنى (قوله أو بدله) إلى قوله فيحرم فى النهاية (قوله أو بدله) أى فى حق فاقدها نهاية (قوله ككل مستقذرا الخ) أى كدخول ذلك وبعد الدخول يمشى كيف اتفق سم (قوله من نحو سوق الخ) كالحمام والمستحمة نهاية قال عـ ش وينبغى أن مثل هذه المذكورات المخلات المضروب على أهلها ومقابر الكفار اهـ (قوله كرها) أى وتمويه وصوغ إناء النقد (قوله ومنه يؤخذ) أى مما فى فتاوى المصنف (قوله كالزنية) هى بمعنى الزنا كرى وضبطه القاموس بفتح الزاى وكسرها (قوله وذلك) راجع إلى المتن (قوله لأنها المستقذرة) وقدرى الترمذى عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه أن من بدأ برجله اليمنى قبل يساره إذا دخل الحلاء ابتلى بالفقر مغنى وسلطان (قوله كان الا وجه الخ) خلافا للمغنى والزىادى والنهاية (قوله ما لا تسكرمة فيه الخ) كاحذمتا لتحويله من مكان إلى مكان آخر عـ ش (قوله أنه يفعل باليمين) لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم بدافيه باليمين وخلافه باليسار يقتضى أن يكون فيها باليسار نهاية اهـ واعتمده الزىادى والمغنى كـ مـ (قوله وفى شريف أشرف الخ) الذى يتجه فى جميع هذه المسائل أن المدخول إليه متى كان شريفا قدم اليمين مطلقا وإن كان خنيسا قدم اليسرى مطلقا أى سواء تساويا فى الشرف أو الخسة أو تفاوتا نظر الكون الشرف مقتضيا للتكريم وخلافه لخلافه فتأمل أن كنت من اهله بصرى (قوله كالسكبة وبقية المسجد) ينبغى والروضة وبقية المسجد سم (قوله يتجه الخ) خلافا للنهاية عبارته يظهر مراعاة السكبة عند دخولها والمسجد عند خروجه منها لشرفهما اهـ قال عـ ش فيقدم يمينه دخولا وخروجا فيها خلافا لابن حـ و هو موافق لما مر عن البصرى (قوله مراعاة الأشرف) قضية تقديم اليمين فى دخول السكبة واليسار فى الخروج منها ويحتمل مـ ر مراعاة الدخول مطلقا فى السكبة وبقية المسجد لمزيد عظمته فيقدم اليمين فى دخول السكبة وفى الخروج منها ويحتمل تقديم اليمين فى دخول السكبة والتخير فى الخروج منها سم وأقرب الاحتمالين أولهما الموافق لما مر عن النهاية والبصرى وما اقتضاه

الأكثر أن لا يحمل ذكر الله وقوله للغالب أى فلا مفهوم لها (قوله ووصوله لمحل جلوسه) أى ويمشى كيف اتفق في غيرهما لأنه أقدر عما بينه وبين الباب ويحتمل أن يتخير عند وصوله لمحل جلوسه أيضا لأن جميع ما بعد الباب أجزاء محل واحد ويؤيده التخيير عند وصول ذلك إذا لم يكن دهلين أو كان قصيرا فليتأمل (قوله ككل) أى كدخول ذلك وبعد الدخول يمشى كيف اتفق (قوله أنه يفعل باليمين) لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم بدافيه باليمين وخلافه باليسار يقتضى أن يكون فيها باليسار شرح مـ ر (قوله كالسكبة وبقية المسجد) ينبغى والروضة وبقية المسجد وقوله يتجه مراعاة الأشرف قضية تقديم اليمين فى دخول

كلام الشارح أبعد من كل منهما والله أعلم (قوله يتجه التقديم) يتجه تقديم اليمين عند دخول أولهما ثم التخيير بعد ذلك حتى في الدخول من الأول للثاني ويتجه في مستقذرين متصلين تقديم اليسار عند دخول أولهما والتخيير بعد ذلك حتى في الدخول من أحدهما للأخر مره اسم (قوله تخيير الخطيب) الخ عبارة النهاية ولا نظر إلى تفاوت بقاع المسجد شرفا وخسة أهقال ع ش أي في الحس فان قريب المنبر مثلا لا يساوي ما قرب من الباب في النظافة ومع ذلك لا نظر إلى هذا الشرف في تخيير في مشيه من أول المسجد إلى محل جلوسه اه (قوله وشريف الخ) (فائدة) وقع السؤال عما لو جعل المسجد موضع مكس مثلا ويتجه تقديم النبي دخولا واليسرى خروجا لان حرمة ذاتية فتقدم على الاستقذار العارض ولو اراد ان يدخل من دنى إلى مكان جهل انه دنى وشريف فينبغي حمله على الشرافة سم على البهجة قلت بقي ما لو اضطر لقضاء الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار لموضع قضائها أو يتخير لما ذكره من الحرمة الذاتية فيه نظر والأقرب الثاني لان حرمة ذاتية ع ش أقول قد ينافع فيما نقله عن سم قول الا يعاب وكالحلاء في تقديم اليسرى دخولا واليمين انصرفا الحام والسوق وإن كان محل عبادة كالمسعى الان فيما يظهر ومكان الظلم وكل منكر اه فالمسعى حرمة ذاتية لانه موضع عبادة ومع ذلك قدم الاستقذار العارض عليه كرى (قوله وقدر واقدري) وليس من المستقذرين فيما يظهر السوق والقهوة بل القهوة أشرف فيقدم بمينه دخولا قاله ع ش ولا يتخلو عن نظر كرى أقول والنظر ظاهر بل لا يبعد العكس في زمننا (قوله يتجه مراعاة الشريف الخ) أي فيقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليمين وعند دخوله من المسجد للبيت اليسار لان الأول دخول للمسجد والثاني خروج منه سم (قوله والاقدار في الثانية) كان مراده تقديم اليسار لدخول الحلاء واليمين لخروجه منه سم (قوله لمحل قضاء الحاجة) هذا يخرج الدهليز المذكور وفيه نظر سم وقد يمنع دعوى الاخراج ويدعى أنه إنما عبر به ليشمل ما في الصحراء بقرينة ما قدمه هناك قول المتن (ذكر الله) هو ما تضمن ثناء أو دعاء وقد يطلق على كل ما فيه ثواب (فائدة) وقع السؤال عما لو نقش اسم معظم على خاتم لاثنين قصد أحدهما به نفسه والاخر المعظم اسم نبينا فهل يكره الدخول به الحلاء والأقرب انه ان استعمله أحدهما عمل بقصده او غيرهما لا بطريق النيابة عن أحدهما بعينه كره تغليبا للمعظم ع ش (قوله أي مكتوب) إلى قوله وما لا الأذرى في النهاية إلا قوله ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء وكذا في المغنى لا قوله ويظهر إلى فيكره (قوله أي مكتوب ذكره الخ) حتى حمل ما كتب من ذلك في دراهم ونحوها مغنى (قوله كسكل معظم) قال في شرح الارشاد دون التوراة والانجيل إلا ما علم عدم تبدله منهما فيما يظهر لانه كلام الله وإن كان منسوخا اه ويتجه استثناء ما شك في تبدله لثبوت حرمة مع الشك بدليل حرمة الاستنجاء به حينئذ كما أفاده كلام شرح الروض وإذا كره حمل ما علم عدم تبدله منهما أو شك فيه على ما تقر فينتجه انه يكره حمل ما نسخ تلاوته من القرآن لانه لا ينقص عن التوراة سم (قوله من قرآن) بحث الزركشى تخريج ما يوجد نظمه من القرآن في غيره على حرمة التلفظ به للجنب قال في شرح العباب وهو قريب وان نظرية غيره سم عبارة ع ش بقي ما يوجد نظمه في غير القرآن مما

الكعبة واليسار في الخروج منها ويحتمل مراعاة الدخول المطلقة في الكعبة وبقية المسجد لم يدعها في مقدم اليمين في دخول الكعبة وفي الخروج منها ويحتمل تقديم اليمين في دخول الكعبة والتخيير في الخروج منها (قوله يتجه التخيير) يتجه تقديم اليمين عند دخول أولهما ثم التخيير بعد ذلك حتى في الدخول من الأول للثاني ويتجه في مستقذرين متصلين تقديم اليسار عند دخول أولهما والتخيير بعد ذلك حتى في الدخول من أحدهما للأخر مره (قوله يتجه مراعاة الشريف) أي فيقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليمين وعند دخوله من المسجد للبيت اليسار لان الأول دخول للمسجد والثاني خروج منه (قوله والاقدار) كان مراده تقديم اليسار لدخول الحلاء واليمين لخروجه منه (قوله لمحل قضاء الحاجة) هذا يخرج الدهليز المذكور بل ومطلق الدهليز وفيه نظر (قوله ذكر الله) قال في شرح الروض لا حمل توراة وانجيل ونحوها كما افهمه كلامه اه أي مع الخلوع عن المعظم بل ينبغي التقييد بالمبدل (قوله كسكل معظم الخ) قال في شرح الارشاد

يتجه التخيير وبه يعلم تخيير  
الخطيب عند صعوده للمنبر  
وشريف ومستقذر بالنسبة  
اليه كبيت بلصق مسجد  
وقدر واقدري منه كحلاء  
في وسط سوق يتجه مراعاة  
الشريف في الأولى  
والاقدار في الثانية (ولا  
يحمل) داخله أي الواصل  
لمحل قضاء الحاجة (ذكر  
الله) أي مكتوب ذكره  
كسكل معظم من قرآن

يوافق لفظ القرآن كلابيب مثلاً فهل يكره حمله أو لافيه نظراً والأقرب الأول ما لم تدل قرينة على إرادة غير القرآن (قوله واسم نبي وملك) عبارة النهاية ويلحق بذلك أسماء الله تعالى وأسماء الأنبياء وإن لم يكن رسولاً والملائكة سواء عامتهم وخاصتهم أو في اسم قال في شرح الارشاد وظاهر كلامهم أنه لا يفرق بين عوام الملائكة وخواصهم وهل يلحق بعوامهم عوام المؤمنين أي صلحاءهم لأنهم أفضل منهم محل نظر وقد يفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل اهـ (تنبيه) حمل المعظم المكره هل يشمل صاحبه له فيكره حمل صاحبه له فيه نظر ولا يبعد الشمول وقد تشمله عبارتهم اهـ وأقره ع ش و عبارة السكردى وفي القليوبي على المحلى قال شيخنا وكذا صلحاء المسلمين كالصالحات والاولياء أي يكره كالملائكة وبحته الحلبي أيضاً في حواشي المنهج ثم قال وهل يكره حمل الاسم المعظم ولو لصاحب ذلك الاسم الظاهر نعم اهـ (قوله مختص الخ) قال في شرح العباب وإن ما عليه الجلالة لا يقبل الصرف اهـ وينبغي أن يكون الرحمن كالجلالة في عدم قبول الصرف سم (قوله أو مشترك) كزوزو كريم ومحمد ه غنى وشرح بأفضل (قوله أو قامت قرينة الخ) أي فإن لم تقم قرينة فالأصل الاباحة ع ش (قوله ويظهر أن العبرة الخ) الذي يظهر ليوافق ما مر أن العبرة بالكاتب نفسه إن كتب لنفسه أو لغيره بغير إذنه وإلا فالمكتوب له بصرى (قوله بقصد كاتبه الخ) لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم يؤثر قصد المشتري فيه نظر ثم رايت في شرح العباب ألا ترى أن اسم المعظم إذا اراد به غيره صار غير معظم اهـ سم على حج قلت ويبقى فيما لو قصدوا لغير المعظم ثم باعه وقصد به المشتري المعظم أو تغير قصده وقياس ما ذكره في الخمرة من أنها تابعة للقصد الكراهة فيما ذكر تأمل وينبغي أن ما كتب للدراسة لا يزول حكمه بتغير قصده وعليه فلو اخذ ورقة من المصحف وقصد جعلها تيممة لا يجوز مسها ولا حملها مع الحدث سيما وفي كلام ابن حجر ما يفيد أنه لو كتب تيممة ثم قصد بها الدراسة لا يزول حكم التيممة اهـ ع ش (قوله وإلا فالمكتوب له) وبقي الاطلاق وينبغي عدم الكراهة حينئذ لأن الأصل الاباحة ع ش (قوله نظير ما مر) أي

واسم نبي وملك مختص أو مشترك وقصد به المعظم أو قامت قرينة قوية على أنه المراد به ويظهر أن العبرة بقصد كاتبه لنفسه وإلا فالمكتوب له نظير ما مر

دون التوراة والإنجيل إلا ما علم عدم تبدله منهما فيما يظهر لأنه كلام الله تعالى وإن كان منسوخاً اهـ ويمكن أن يحمل عليه قوله في شرح الروض لأجل توراة وإنجيل ونحوهما كما فهمه كلامه اهـ أي لا يكره حمل ذلك أي إلا أن علم عدم تبدله بل كان يتجه أيضاً استثناء ما شك في تبدله لثبوت حرمة مع الشك بدليل حرمة الاستنجاء به حينئذ كما أفاده كلامه في شرح الروض حيث قال وجوز به أي الاستنجاء القاضي بورق التوراة والإنجيل ويحب حمله على ما علم تبدله منهما وخلا عن اسم الله تعالى ونحوه اهـ فانه صريح في المنع عند الشك فالمنع دليل واضح على بقاء الاحترام فليتأمل وإذا كره حمل ما علم عدم تبدله منهما أو شك فيه على ما تقرر فيتجه أنه يكره حمل ما نسخ تلاوته من القرآن لأنه لا ينقص عن التوراة فليتأمل (قوله من قرآن) بحث الزركشي تخريج ما يوجد نظمه من القرآن في غيره على حرمة التلغظ به للجنب قال في شرح العباب وهو قريب وإن نظر فيه غيره (قوله واسم نبي وملك) قال في شرح الارشاد وأنه أي وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين عوام الملائكة وخواصهم وبه صرح الاسنوى حيث عبر بجميع الملائكة وهل يلحق بعوامهم عوام المؤمنين أي صلحاءهم لأنهم أفضل منهم محل نظر وقد يفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل اهـ (تنبيه) حمل المعظم المكره هل يشمل حمل صاحبه له فيكره حمل صاحبه له فيه نظر ولا يبعد الشمول وقد تشمله عبارتهم فان قيل لو كره حمل صاحبه له لكره دخول صاحبه لان عظمة الاسم هنا إنما هي لعظمته قلت يفرق باحتياج صاحبه الى الدخول بخلاف اسمه فليتأمل (قوله مختص أو مشترك) في شرح العباب وإن ما عليه الجلالة لا يقبل الصرف لـ لكن كلامهم في كتابته على نعم الصدقة يقتضي خلافه وقد يفرق بقيام القرينة ثم على الصرف وأنه ليس المقصد به إلا التمييز خلافاً له هنا اهـ وقد يقصد هنا بجرد التمييز فليتأمل وينبغي أن يكون الرجل كالجلالة في عدم قبول الصرف (قوله بقصد كاتبه) لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم فهل يؤثر قصد المشتري فيه نظر ثم رايت في شرح العباب ألا



في شرح وما كتب لدرس قرآن الخ (قوله فيكره حمل الخ) أي من حيث الخلاء فلا ينافي حرمه حمل القرآن مع الحدث أن فرض سم على حج وينبغي أن يلحق ذلك كل محل مستقذر وإنما اقتصر على الخلاء لكون الكلام فيه عش (قوله ولم يصح الخ) قال في المهمات وفي حفظي أنها كانت قعر من أسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع نهاية زاد المغنى وقيل كان النقش معكوسا ليقرأ مستقيما إذا ختم به قال ابن حجر ولم يثبت في الأمرين خبر اه وفي البرماوى عن المهمات عقب ما مر عنها وإذا ختم به كان على الاستواء كافي خواتيم الاكابر اه (قوله غيبة ند بالخ) فعلم انه يطلب اجتنابه ولو محمولا مغيبا سم على البهجة اه عش (قوله بنحو ضم كفه) كوضعه في عمامته أو غيرها مغنى (قوله خاتم عليه معظم) شامل لاسماء صلحاء المؤمنين بناء على دخولهم هنا سم (قوله ويجب الخ) ظاهره وان لم يقصد التبرك باسم الله تعالى وهو ما اعتمدته الشارح مر آخر اعلى ما نقله سم عنه في حاشية شرح البهجة عش (قوله عند استنجاء بنجسه) صرح في الاعلام بالكفر بالقاء ورقة فيها اسم معظم من اسماء الانبياء والملائكة ثم قال وهذا يأتي في الاستنجاء ايضا إذا قصد تضمينه بالنجاسة سم على حج أقول وقول ابن حجر عند استنجاء بنجسه صريح في أن الكلام عند خشية التنجس اما عند عدمها بان استجمر من البول ولم يتخش وصوله إلى المكتوب لم يحرم ويؤخذ منه حرمه القتال بسيف كتب عليه قرآن اى ونحوه لما ذكر من حرمه تنجيسه ما لم تدع اليه ضرورة بان لم يجد غيره يدفع به عن نفسه عش اى او عن معصوم آخر (قوله ومال الاذرعى وغيره الى الوجه المحرم) وينبغي حمل كلامهم على ما اذا خيف عليه التنجيس مغنى ونهاية قال عش ويمكن ان يبقى على ظاهره ويقال الواحد بالشخص له جثمان فهو حرام من جهة الحمل مع الحدث مكروه من جهة الحمل له في المحل المستقذر ثم رأيت في سم على حج اه (قوله لا إدخال المصحف) اى ونحوه مغنى (قوله وهو قوى المدرك) اى لا النقل سم عبارة الكردى لكن المنقول الكراهة والمذهب نقل اه (قوله وينصب باقيها) ويضم كما قال الاذرعى فغذبه مغنى (قوله لان ذلك الخ) اى وضع اصابع اليمنى بالارض مع نصب باقيها (قوله أسهل لخروج الخارج) هو ظاهر لان المعدة في اليسار واما في البول فلان المثانة التي هي محلها ميل ما إلى جهة اليسار فعند التعامل عليها يسهل خروجه اه كردى عن الایعاب (قوله اما القائم الخ) اى مطلقا واعتمد النهاية والخطيب والزيادى والشورى وغيرهم تبعاً للجلال المحلى ان القائم في البول يعتمدهما معا (قوله وعلى هذا) أى التفصيل المذكور (قوله اطلاق بعض الشراح) كشيخ الاسلام (قوله اى وهو الخ) اى تحريم التضمخ الخ (قوله وبه الخ) اى بقوله ان علم التلويت الخ (قوله اعتمدها) اى ند باقول المتن (ولا يستقبل القبلة الخ) وظاهر كلامهم عدم حرمه استقبال المصحف او استدباره ببول او غائط وان كان اعظم حرمه من القبلة وقد يوجه بانه ثبت للفضل ما لا يثبت للفاضل نعم قد يستقبله او يستدبره على وجه يعد ازراء فيحرم قبل يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المحكّم او استدباره سم على حج اه عش واعتمده شيخنا (قوله اى الكعبة) إلى قوله وان لم يكن في النهاية إلا قوله والتنزه إلى المتن وكذا في المغنى إلا قوله ولو مع عدمه الى المتن وفي العباب وغيره ويكره قضاء الحاجة عند قبر محترم ويحرم عليه وعلى ما يمنع الاستنجاء به كالمعظم اه قال في شرحه وبحث الاذرعى حرمته عند قبور الانبياء وعند القبور المحترمة المتكرر نبشها لاختلاط تربتها باجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها

ترى ان اسم معظم إذا اريد به غيره صار غير معظم اه (قوله فيكره حمل الخ) اى من حيث الخلاء فلا ينافي حرمه حمل القرآن مع الحدث أن فرض (قوله خاتم عليه معظم) شامل لاسماء صلحاء المؤمنين بناء على دخولهم هنا (قوله عند استنجاء بنجسه) صرح في الاعلام بالكفر بالقاء ورقة فيها اسم معظم من اسماء الانبياء والملائكة اه ثم اوردانهم حرموا الاستنجاء بما فيه معظم ولم يجعلوه كفرا ثم فرق بان تلك حالة حاجة وايضا فالما يمنع ملاقة النجاسة فان فرض انه قصد تضمينه بالنجاسة يأتى فيه ما هنا على ان الحرمه لا تنافى الكفر اه وكلامه في الايراد والجواب شامل لغير الانبياء والملائكة (قوله وهو قوى المدرك) اى لا النقل (قوله ولا يستقبل القبلة الخ) (تنبيه) ظاهر كلامهم عدم حرمه استقبال المصحف او استدباره ببول او غائط

عند قبور الشهداء فقط غلط وألحق الأذرع بقضاء الحاجة على القبر المحترم البول إلى جداره إذا عساه انتهى  
ومعلوم أنه إذا ذكره عند القبر المحترم فعند المصحف أولى سم (قوله قبله بيت المقدس) أي صخر ته شيخنا  
(قوله فيكره فيها الخ) أي يكره استقبالها واستدبارها في غير المعدون زول الكراهة بما تزل به الحرمة في  
السكبة من السائر بشرطه كذا في النهاية وحاشية شيخنا وقال المغني إنما يكره استقبالها دون استدبارها  
كالشمس والقمر اه قول المتن (ولا يستدبرها) المراد باستدبارها كشف دبره إلى جهتها حال خروج  
الخارج منه بأن يجعل ظهره إليها كاشفاً لدبره حال خروج الخارج وإذا استقبل أو استدبر واستتر من جهتها  
لا يجب الاستتار أيضاً عن الجهة المقابلة لجهتها وإن كان الفرج مكشوفاً إلى تلك الجهة حال الخروج منه لأن  
كشف الفرج إلى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة  
لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها فعلم أن من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستتار من جهة  
القبلة إن استقبلها أو استدبرها فتفطن لذلك سم وأقره الشوري وقال ع ش فرع اشكل على كثير  
من الطلبة معنى استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط ولا اشكال لأن المراد باستقبالها واستقبال  
الشخص لها حال قضاء الحاجة واستدبارها جعله ظهره إليها حال قضاء الحاجة سم على المنهج اه عبارة  
شيخنا والمراد باستقبالها واستقبال الشخص بوجهها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة وباستدبارها  
جعل ظهره إليها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة أيضاً وإن لم يكن بعين الخارج فيها خلافاً لمن قال لا يكون  
مستقبلاً إلا إذا جعل ذكره جهة القبلة واستقبلها بعين الخارج ولا يكون مستدبراً إلا إذا تغوط وهو قائم على  
هيئة الراكع وعلم بما ذكرناه أنه يحرم الاستقبال بكل من البول والغائط وكذلك الاستدبار بكل منهما خلافاً  
لمن خص الاستقبال بالبول والاستدبار بالغائط وقال بأنه لا يحرم عكس ذلك والمعتمد أنه يحرم اهو عبارة  
الرشيدى بعد كلام ذكره عن شرح الغاية لسم ولا يخفى أن المرجع واحد غالباً والخلاف إنما هو في مجرد  
التسمية فإذا جعل ظهره للقبلة فتغوط فالشارح مر كالشهاب بن حجر يسميانه مستقبلاً وإذا جعل صدره  
للقبلة وتغوط يسميانه مستدبراً والشهاب بن قاسم كغيره يعكسون ذلك وإذا جعل صدره أو ظهره للقبلة وبال  
فالأول مستقبلاً اتفاقاً والثاني مستدبراً كذلك نعم يقع الخلاف المعنوي فيما لو جعل ظهره أو صدره للقبلة  
والفت ذكره يميناً وشمالاً وبال فهو غير مستقبل ولا مستدبر عند الشارح مر كالشهاب بن حجر بخلافه  
عند الشهاب بن قاسم وغيره (قوله ارتفاعه ثلثا ذراع الخ) هذا في حق الجالس قال جماعة من الأصحاب  
لا يستتر سرته إلى موضع قدميه فيؤخذ منه أنه يعتبر في القائم أن يستتر من سرته إلى موضع قدميه كما اقتضى به  
الوالد رحمه الله تعالى وكلام الأصحاب في اعتبار ذلك خرج مخرج الغالب ولعل وجهه صيانة القبلة عن خروج  
الخارج من الفرج وإن كانت العورة تنتهي بالكعبة نهاية عبارة شيخنا وظاهر كلامهم تعيين كونه ثلثي ذراع  
فاً كثيراً ولعله للغالب فلو كفاه دون الثلثين اكتفى به واحتاج إلى زيادة على الثلثين وجبت ولو بال أو تغوط  
قائماً فلا بد أن يكون سائر من قدميه إلى سرته لأن هذا حریم العورة اه وعبارة المغني نعم لو بال قائماً لا بد من  
ارتفاعه إلى أن يستر عورته اه (قوله فان فعل) أي الاستقبال والاستدبار مع السائر المذكور كردي (قوله)

وخرج بها قبله بيت المقدس  
فيكره فيها نظير ما يحرم هنا  
(ولا يستدبرها) أدبا مع  
سائر ارتفاعه ثلثا ذراع  
فاً كثير وقد دنا منه ثلاثة  
أذرع فأقل بذراع آدمي  
المعتدل فان فعل بخلاف  
الأولى

وإن كان أعظم حرمة من القبلة وقد يوجه بأنه يشبه المفضول بالمال يثبت للفاضل نعم قد يستقبله أو يستدبره  
على وجه يعد أزاراً فيحرم بل قد يكره به وكذا يقال في استقبال القبر المسكوم أو استدباره فليتامل وفي العباب  
وغيره وعند أي ويكره قضاء الحاجة عند قبر محترم يحرم عليه وعلى ما يمنع الاستنجاء به كالعظم انتهى وقوله  
عند قبر محترم قال في شرحه وبحث الأذرع حرمة عند قبور الأنبياء وعند القبور المحترمة المتكررة نبشها  
لاختلاط تربتها بأجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها عند قبور الشهداء فقط غلط انتهى وقوله وعليه قال في  
شرحه وألحق الأذرع بذلك البول إلى جداره إذا عساه انتهى ومعلوم أنه إذا ذكره عند القبر المحترم فعند  
المصحف أولى (قوله فيكره الخ) والأوجه أن السترة المانعة للحرمة فيما رمت منع الكراهة هنا مر (قوله ولا  
يستدبرها) (تنبيه) لا يخفى أن المراد باستدبارها كشف دبره إلى جهتها حال خروج الخارج منه بأن يجعل

في غير المعد) و يصير المحل معداً بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك كافي سم على حج وينبغي او يتبينه  
لذلك بقصد الفعل فيه منه ومن يريد ذلك من اتباعه ع (قوله اما هو الخ) هذا صريح في انه اذا اتخذ له محلاً  
في الصحراء بغير ساتر واعد له قضاء الحاجة لا يحرم قضاء الحاجة فيه لجهة القبلة ومنه ما يقع للمسافرين إذا  
نزلوا بعض المنازل رشيدى (ولو مع عدمه الخ) اى عدم ما ذكر من الاستقبال والاستدبار كرى وعش  
(قوله على الاوجه) ولو استقبلوا بصدرة وحول قبله عنها وبال لم يحرم بخلاف عكسه نهاية (قوله والتزده الخ)  
اعتمده شيخنا والرشيدى وعبارته بعد ذكر كلام الشارح وتقريره وبه تعلم ان خلاف الاولى غير خلاف  
الافضل وذلك لان خلاف الاولى باصطلاح الاصوليين صار اسماً للنهي عنه لكنه ينهى غير خاص فهو المعبر  
عنه بالمسكروه كراهة خفيفة واما خلاف الافضل فعنا انه لا ينهى فيه بل فيه فضل إلا ان خلافه افضل منه وان  
توقف في ذلك شيخنا ع في الحاشية اهاى حيث عقب كلام الشارح المذكور بقوله قد يشعر التعبير بقوله افضل  
ان خلاف الافضل دون خلاف الاولى ولم اره بل هو مخالف لما ذكره من ان الاولى والافضل متساويان  
اه ووافقه البصرى ونقل السكردى عن كتب الشارح ما يوافق كلام الرشيدى عبارته قوله ولكنه خلاف  
الافضل اى وليس هو خلاف الاولى كما به عليه الشارح في كتبه وفي شرح العباب له فعله في الاول اى غير  
المعد مع الساتر خلاف الاولى فهو في حيز النهى العام وفي الثانى اى المعد خلاف الافضل فليس في حيز النهى  
بوجه انتهى وفي البحر عن بعضهم الفضيلة والمرغب فيه مرتبة متوسطة بين التطوع والتفاهة اه قول المتن  
(ويحرم ان الخ) ينبغي ان يحجب على الولي منع الصبي والمجنون من الاستقبال والاستدبار بلا ساتر بل ينبغي  
وجوب ذلك على غير الولي ايضا لان ازالة المنسك عند القدرة واجبة وان لم يأثم الفاعل سم اه ع (قوله  
لعين القبلة) ينبغي ان يراد بالعين ما يجزى استقباله في الصلاة فيدخل فيه العين بحسب الاسم على ما سياتى عن  
امام الحرمين سم عبارة شيخنا قوله استقبال القبلة اى عينها يقيناً في القرب وظناً في البعد وكذا يقال في  
استدبارها اه (قوله لزمه الاجتهاد) اى حيث لا ستر نهاية وسم وشرح بالفضل قال السكردى والاسن  
ذلك ولم يجب كافي شروح الارشاد والعباب للشارح وفي النهاية وغيرها والكلام كما علم مما سبق حيث لم يكن  
معد لذلك اه (قوله ما يأتى قبيل صفة الصلاة) منه الاخذ بقول المخبر عن علم مقدما على الاجتهاد سم ومنه  
حرمة التقليد مع تمكنه من الاجتهاد وانه يجب التعلم لذلك نهاية قال السكردى ومنه انه يجب تكريره لكل  
مرة حيث لم يكن متذكراً للدليل الاول ويجوز الاجتهاد مع قدرته على المعدل يعاب ومنه انه لو تخير تخير وانه  
لو اختلف عليه اجتهاد اثنين فعل ما يأتى ثم وان محل ذلك كله ما لا ذم لغيره الخارج وايضه كتمه وإلا فلا حرج

ظهر اليها كاشف الدبر حال خروج الخارج وانه اذا استقبل أو استدبر واستمر من جهتها لا يجب الاستئثار أيضاً  
عن الجهة المقابلة لجهتها وان كان الفرج مكشوفاً الى تلك الجهة حال الخروج منه لان كشف الفرج الى  
تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى  
استقبالها واستدبارها فعلم ان من قضى الحاجتين معاً يجب عليه غير الاستئثار من جهة القبلة ان استقبلها  
أو استدبرها ففتن لذلك (قوله هذا في غير المعد) تنبيه متى يصير المحل معداً ولا يبعد أن يصير  
بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك (قوله لعين القبلة) ينبغي ان يراد بالعين ما يجزى استقباله في الصلاة  
فيدخل فيه العين بحسب الاسم على ما سياتى عن امام الحرمين (قوله لزمه الاجتهاد) ومعلوم ان محل لزومه ما لم  
يستتر بشرطه ولا يلزم لان الاستئثار اذا منع الحرمة مع تحقق انه الى جهة القبلة فنع الشك بالاولى (قوله  
ويأتى هنا الخ) منه الاخذ بقول المخبر عن علم مقدما على الاجتهاد (قوله وان لم يكن له عرض) فيه نظر ظاهر

هذا في غير المعد أما هو  
فذلك فيه مباح والتزده  
عنه حيث سهل الفضل  
(ويحرم ان) أى الاستقبال  
والاستدبار بعين الفرج  
الخارج منه البول والغائط  
ولو مع عدمه بالصدر لعين  
القبلة لاجتماعها على الوجه  
ولو اشتبهت عليه لزمه  
الاجتهاد ويأتى هنا جميع  
ما يأتى قبيل صفة الصلاة  
فيما يظهر (بالصحراء) يعنى  
بغير المعد وحيث لا ساتر  
كما ذكر ومنه ارخاء ذيله  
وان لم يكن له عرض

لأن القصد تعظيم جهة القبلة لا الستر الآتي وإلا اشترط له عرض يستر العورة لا يقال تعظيمها إنما يحصل بحجب عورته عنها لا نأمن منع ذلك بحل الاستنجاء والجماع واخراج الريح اليها وأصل هذا التفصيل نهي صلى الله عليه وسلم عن ذينك مع فعله للاستدبار في المحدث وقد سمع عن قوم كراهة الاستقبال في المحدث فأمر بتحويل مقعده للقبلة مبالغة في الرد عليهم ولو لم يكن له مندوحة عن الاستقبال والاستدبار تخير بينهما على ما يقتضيه قول القفال لو هبت ربيع عن يمين القبلة ويسارها وخشى الرشاش جازاً فتأمل قوله جازاً ولم يقل تعيين الاستدبار

ويحصل بالوهدة والرابية والدابة وكثيب الرمل وغيرها اه واعتمده شيخنا قال الرشيدى قوله لم أن يستر جميع ما توجه به أى من بدنه كما هو ظاهر وعليه لو جعل جنبه لجهة القبلة ولوى ذكره اليها حال البول يجب عليه أن يستر جميع جنبه عرضاً اه عبارة السكردى قوله وان لم يكن له أى للستر عرض اعتمده الشارح فى كتبه فيمكن هنا نحو العورة ووافقه عليه الشهاب القليوبى وخالف الجلال الرملى فاعتمده أنه لا بد أن يكون له عرض بحيث يسترجع جوانب العورة واعتمده الزبادى وسم اه أى والمغنى كما سم (قوله لأن القصد الخ) فيه نظر ظاهر إذ من الواضح أن لا تعظيم مع عدم الستر عنها سم (قوله لا الستر) أى عن أعين الناس وقوله الآتى أى آتئنا المتن (قوله وإلا الخ) هذه الملازمة ممنوعة بل اللازم عماد ذكر ستر الفرج عنها حال خروج الخارج منه سم أى ولو سلمنا الملازمة لبقطان اللازم ممنوع على ما مر عنه وعن غيره (قوله لا نأمن الخ) قد يقال حل المذكورات اليها لا يصلح سند المنع لأن تلك المذكورات غير منافية للتعظيم مطلقاً بدليل حلها بدون ساتر مطلقاً بخلاف ما نحن فيه فتأمل سم (قوله بحل الاستنجاء الخ) أى بلا كراهة نهاية ومغنى (قوله والجماع الخ) أى وفصد وحجامة نهاية ورقىء أو حيض أو نفاس لأن ذلك ليس فى معنى البول والغائط عرش أو إخراج قبيح أو منى أو إلقاء نجاسة فلا كراهة وان كان الأولى ترك تعظيمها للقليوبى (قوله وأصل هذا التفصيل) أى كون الاستقبال والاستدبار فى المحدث مباحاً وفى غيره مع وجود الساتر بشرطه خلاف الأولى ومع عدمه حراماً كرى (قوله عن ذينك) أى الاستقبال والاستدبار (قوله بتحويل مقعده الخ) وكانت لبنتين يقضى عليهما الحاجة بيجرى (قوله تخير بينهما) خلافاً للمغنى والنهاية عبارة الثانى وحل ذلك كله ما يغلبه الخارج أو يضره كتمه وإلا فلا حرج ولو هبت ربيع عن يمين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار فان تعارضوا وجب الاستدبار لأن الاستقبال أخش اه قال عرش قوله أو يضره الخ أى بأن تحصل له بالسكت مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر وقوله جاز الخ أى حيث أمكن كل منهما دون غيره فان أمكننا معاً وجب الاستدبار كما فى قوله مر فان تعارض الخ اه وقال السكردى قوله أى النهاية جاز الخ وفى سم على المنهج معنى قولهم جاز الاستقبال والاستدبار أنه يجوز الممكن منها فان أمكننا فهو معنى تعارضهما وهذا واضح لكن الزمان أحوج إلى التعرض لذلك اه وظاهر أن الكلام حيث لم يمكن الاستدبار كاصرح به سم على التحفة أى ولم يوجد معدوقوله مر وجب الاستدبار كذلك فى شرحى الارشاد والاعاب والمغنى وشرحى البهجة والروض لشيخ الاسلام وشرح التنبيه للخطيب وأطبق عليه المتأخرون ووقع فى التحفة أنه قال فى هذه بالتخير وقال سم عليه أى التحفة قد يمنع الاستدلال بقول القفال لجواز أن مراده بقوله جاز أى على البدل أى جاز ما أمكن منها فان أمكننا فعل ما فى نظيره اه وقال الهاتنى عليه بعد كلام مانصه بهذا علم أن مانقله

إذ من الواضح أنه لا تعظيم مع عدم الستر عنها انتهى (قوله وإلا الخ) هذه الملازمة ممنوعة بل اللازم عماد ذكر ستر الفرج عنها حال خروج الخارج منه (قوله لا نأمن الخ) قد يقال حل المذكورات اليها لا يصلح سند المنع لأن تلك المذكورات غير منافية للتعظيم مطلقاً بدليل حلها بدون ساتر مطلقاً بخلاف ما نحن فيه فتأمل (فرع) أفى شيخنا الشهاب الرملى فيمن قضى الحاجة قائماً بأن شرط الساتر فى حقه كونه ساتراً من سرته إلى الأرض وأقول إنما اشترط من الشرط ولم يكف محاذاة الخارج لأن العورة حرمة الفرج فتبعته فى هذا الحكم ولو لا ذلك ما اشترطوا للقاعد ارتفاع السترة ثلاثى ذراع وقد يقال قياس هذا الافتاء أنه لو بال قائماً على طرف جدار وجب كون الساتر من سرته إلى الأرض فعلم أن خروج البول مثلاً إلى جهة القبلة مضر وان كان بعيداً من الفرج ولو لا هذا لم يشترط فى سترة القاعد زيادة على مقدار محل الخروج من الفرج وقد يقال بل قياسه كونه ساتراً إلى محل قدميه وهو راس الجدار هنا (قوله تخير بينهما الخ) فى شرح الروض أن الظاهر رعاية الاستقبال كما راعى القبل فى الستر انتهى فالشارح قصد رد ما قاله والفرق بين ما هنا وما قاس عليه (قوله على ما يقتضيه قول القفال) قد يمنع الاستدلال بقول القفال لجواز أن مراده بقوله جازاً جازاً على البدل أى جاز ما أمكن منها فان أمكننا فعل ما فى نظيره ونظير ذلك قوله الآتى فى الجراح وجباً وفى

وعليه يفرق بين هذا وتعين ستر القبل فيما لو وجد كافي واحد سوانيه الاتي في شروط الصلاة بان الملاحظ ثم ان الدبر مستتر بالالين بخلاف  
القبل وهنا أن في كل خروج نجاسة بازاء القبلة إذ لا استتار في الدبر وقت خروجها فاختلفا ( ١٦٥ ) ثم لا هنا فان قلت بردي ذلك كراهة

استقبال القمرين دون  
استدبارهما قلت هذا  
تناقض فيه كلام الشيخين  
وغيرهما فلا إيراد وإن  
كان الأصح ما ذكره عليه  
في فرق بينهما علويان فلا  
تتأني فيهما غالبا حقيقة  
الاستدبار فلم يكره بخلاف  
القبلة فانه يتأني فيها كل  
منهما فتخير وحل الكراهة  
هنا حيث لا سائر كالقبلة  
بلى أولى ومنه السحاب كما  
هو ظاهر وشمل كلامهم  
محاذاة القمر نهارا وهو محتمل  
ويحتمل التقييد بالليل لانه  
محل سلطانه وعليه فابعد  
الصبح يلحق بالليل نظير ما  
يأتى في الكسوف ثم رايت  
عن الفقيه إسماعيل الحضرمي  
التقييد بالليل واجاب عما  
يحتج به للاطلاق من رعاية  
مامعه من الملائكة بانه يلزم  
عليه كراهة ذلك في حق  
زوجته نظرا لما معها من  
الحفظة (ويبعد) ندبا عن  
الناس في الصحراء بحيث  
لا يسمع لخارجته صوت  
ولا يشم له ريح ويظهر ان  
البيان كذلك ان سهل فيه  
ذلك ثم رايت الاذرعى نقل  
عن الحلبي ان غير الصحراء  
مما لم يعد مثلها لكن تقييده  
بما لم يعد بعيد بل الوجه  
الابعد مطلقا ان سهل كما  
ذكرته فان لم يعد سن لهم  
الاباعد عنه كذلك ويسن

الشارح عن القفال غير مرضى عنده ولذا جاء بعلى كاهي عاداته اه انتهى كلام الكردى (قوله) وعليه  
(الح) اى التخيير (قوله) بان الملاحظ ثم (الح) فان قلت لم ينحصر الملاحظ ثم في ذلك بل لخطو ايضا تعظيم جهة القبلة  
كما في شرح الروض قلت الفرق أن المقابلة ثم بالقبل فقط وهنا المقابلة بالنجاسة بكل منهما سم (قوله)  
وهنا ان في كل (الح) قد يقال يلزم في الاستقبال محاذاة القبلة بالنجاسة وبالعودة وفي الاستدبار لا يلزم إلا الاول  
فترجح بصري (قوله) على ذلك (أى التخيير) (قوله) كراهة استقبال القمرين (أى عند الطلوع أو الغروب  
لان هذه الحالة التي يمكنه الاستقبال فيها بخلاف ما إذا صار في وسط السماء فانه لا يمكن الاستقبال فيها إلا إذا  
نام على قفاه وصار يقول على نفسه زيادى اه كردى قال سم يحتمل أن يلحقهما قبر النبي صلى الله  
عليه وسلم لانه اعظم منهما وقدير عليه انه لو نظر لذلك حرم استقباله لانه اى قبر النبي اعظم من السكبة  
والكلام من بعد ما لو قرب منه فتقدم عن الاذرعى حرمة عند قبور الانبياء اه (قوله) وإن كان الأصح  
(الح) يكفى في الورد وتصحيح ما ذكر سم (قوله) وعليه (أى على الأصح) (قوله) هنا (أى فى استقبال الشمس  
والقمر في غير المعد) (قوله) ومنه السحاب) قضيته أنه لا يعتبر هنا قرب السائر وقد يفرق بين السحاب وغيره  
ولعله اقرب سم وقضيته ايضا انه لا يكره مطلقا في البناء المانع عن رؤية القمرين (قوله) ويحتمل التقييد  
بالليل (اعتمده النهاية) (قوله) فما بعد الصبح (الح) أى إلى طلوع الشمس (قوله) للاطلاق (أى الشامل للنهار  
(قوله) من رعاية مامعه) اى القمرين لما يحتاج (الح) (قوله) كراهة ذلك (أى الاستقبال (في زوجته) اى  
جماعها قول المن (ويبعد) بفتح أوله من بعد لا بضمه من أبعد لان ذلك إنما هو من أبعد غيره على ما في المختار  
لكن في المصباح ان ابعد يستعمل لازما ومتعديا وعليه فيجوز قراءته بضم الياء وكسر العين ع ش اقول  
ويفيده ايضا تعبير الشارح فيما يأتى بالا بعد (قوله) ندبا (إلى قوله) ثم في النهاية والمغنى (قوله) عن الناس (الح)  
ولو في البول نهاية وشرح بأفضل (قوله) ذلك (أى البعد بحيث لا يسمع (الح) (قوله) لكن تقييده (أى الحلبي  
(قوله) فان لم يبعد سن (الح) كذا في المغنى (قوله) كذلك (أى بحيث لا يسمع الخ) (قوله) ويسن الخ) كذا في  
النهاية (قوله) بالمغمس) كمعظم ومحدث إسم موضع في طريق الطائف قاموس قول المن (ويستتر) ويكفى  
الستر بالماء كالو بال وأسافل بدنه منغمسة في ماء متبحر وفا قال نعم ينبغي تقييده بالسكدر بخلاف الصافي  
كالزجاج الصافي وتقدم عن بحثه مر الا كنفاء بالزجاج في ستر القبلة سم على المنهج اه ع ش وكردى  
(قوله) بالسائر) إلى قوله ويسن في النهاية لا قوله وفارق إلى فزع (قوله) بالسائر السابق) أى برتفع قدر  
ثلاث ذراع فاكثروا قد قرب منه ثلاثة أذرع فاقبل بذراع الا دمي ولو برحلة او وهداة او ارخاء ذيله نهاية  
ومغنى (قوله) يمنع رؤية عورته) يؤخذ منه أنه لا بد في السائر هنا ان يكون محيطا به من سائر الجوانب ليحصل  
ستر العورة فيخالف القبلة في هذا ايضا فامله بصري (قوله) وحله (أى محل الاكتفاء بالستر السابق لكن

القصاص قول (قوله) بان الملاحظ ثم (الح) فان قلت لم ينحصر الملاحظ ثم في ذلك بل لخطو ايضا تعظيم جهة القبلة  
قال في شرح الروض ثم في تعليل لزوم البداءة بالقبل مانصه لانه يتوجه بالقبل القبلة فستره اهم تعظيمها  
ولان الدبر مستور غالبا بالالين بخلاف القبل انتهى والاصل عدم تركيب العلة وإن كلاً علة مستقلة قلت  
الفرق ان المقابلة ثم بالقبل فقط وهنا المقابلة بالنجاسة بكل منهما (قوله) كراهة استقبال القمرين) يحتمل ان  
يلحق بهما قبر النبي صلى الله عليه وسلم لانه اعظم منهما وقدير عليه أنه لو نظر لذلك حرم استقباله لانه اى النبي  
صلى الله عليه وسلم اعظم من السكبة والكلام من بعد ما لو قرب منه فتقدم في هاهنا الصفة السابقة عن  
الاذرعى حرمة عند قبور الانبياء فيتام (قوله) وإن كان الأصح ما ذكر (يكفى في الورد وتصحيح ما ذكر  
(قوله) ومنه السحاب) قضيته أنه لا يعتبر هنا قرب السائر وقد يفرق بين السحاب وغيره ولعله الاقرب (قوله)

أن يغيب شخصه عن الناس للاتباع بل صح أنه صلى الله عليه وسلم كان وهو بمكة يقضى حاجته بالمغمس محل على نحو ميلين منها والظاهر أن  
هذه المبالغة في البعد كانت لعذر كانتشار الناس ثم حيثئذ (ويستتر) بالسائر السابق لكن مع عرض يمنع رؤية عورته وعمله في الجالس كادل

عليه تعليل بعضهم له بأنه يستتر من سرته الى قدميه فافهم انه لا بد فيه بالنسبة الى القائم من ارتفاعه زيادة على ما سر حتى يستتر من سرته الى ركبته ومن عرضه حتى يستتر عورته هذا ان لم يكن بيناه يسهل تسقيفه عادة وإلا كفى وإن بعد عنه الساتر وفارق ما مر في القبلة بأن القصد ثم تعظيمها كما مر وهو لا يحصل مع ذلك وهنا عدم رؤية عورته غالبا وهو يحصل مع ذلك فزعم اتحادهما ليس في محله وعمل ذلك كله حيث لم يكن ثم من ينظر لعورته غير حليته وعمله وإلا لزمه السر على المنقول المعتمد ويسن وقع ثوبه شيئا فشيئا مبالغة في السر فإن رفعه دفعة قبل دنوه كره إلا الخشية نحو تنجس ولا يتخرج على كشف العورة في الخلوة لأنه يباح لأدنى عرض وهذا منه وان يعد الأحجار أو الماء قبل جلوسه ولو تعارض السر والابعد أو الاستقبال أو الاستدبار قدم السر

مع عرض (قوله بأنه الخ) متعلق بالتعليل والضمير للستر السابق (قوله الى ركبته) لا يقال قضية ماسبق في الهاشم عن شيخنا الرملي ان يقال الى الارض لاننا نقول الفرق يمكن ظاهر فليتأمل سم على حج قلت والفرق ان المقصود ثم التعظيم فوجب لذلك السر عن العورة وحريمها والمقصود هنا مع النظر المحرم وذلك ليس إلا لما بين السرة والركبة عرش (قوله هذا) أي نذب الستر كردی (قوله يسهل الخ) أي أو مسقف نهاية (قوله وان يعد الخ) أي أكثر من ثلاثة أذرع نهاية (قوله وفارق ما مر في القبلة) أي من عدم كفاية البعيد وعدم اشتراط العرض (قوله فزعم اتحادهما) أي الساتر عن القبلة والساتر عن العيوب (قوله ومحل ذلك الخ) أي محل كون الستر المذکور مندوبا وقوله حيث لم يكن ثم الخ أي حيث لم يكن ثم أحد أو كان ودو ممن يحل نظره اليه أو يحرم ولكن علم غض البصر بالفعل عنه كردی (قوله من ينظر الخ) أي بالفعل رشدي (قوله وإلا لزمه الستر الخ) إذ كشفها بحضرتها حرام وجوب غض البصر لا يمنع الحرمة عليه خلافا لمن توهمه ولو أخذ البول وهو محبوس بين جماعة جازله التكشف وعليهم الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يوجد إلا ماء بحضرة الناس جازله كشفها أيضا كما بحثه بعضهم فيهما وظاهر التعبير بالجواز في الثانية أنه لا يجب فيها والاجه الوجوب وفارق ما فني به والذرحمة الله تعالى في نظيره من الجماعة حيث خاف فواتها إلا بالتكشف المذكور وحيث جعله جائزا واجبا قال لان كشفها يسوء صاحبها بان للجمعة بدلا ولا كذلك الوقت نهاية وسم وقوله والاجه الوجوب وبأن في شرح ويجب الاستنجاء اعتياده وكذا نقل السكردى عن الامدادو الايعاب اعتياده قال عرش قوله مر ولو أخذ البول الخ أي بان احتاج اليه وشق عليه تركه وينبغي أنه لا يشترط وصوله الى حد يخشى معه من عدم البول محذور تيمم بل ينبغي وجوبه إذا تحقق الضرر بتركه وقوله وقد ضاق الوقت الخ أفهم حرمة الاستنجاء بحضرة الناس مع اتساع الوقت وينبغي ان محلها حيث لم يغلب على ظنه امكان الاستنجاء في محله لا ينظر اليه أحد ممن يحرم نظره وإلا جازله التكشف في اول الوقت كما قيل بمثله في فاقد الطهورين والمتيمم في محل يغلب فيه وجود الماء اه وقوله ولم يغلب الخ صوابه يغلب (قوله ويسن) الى قوله ولو تعارض في المعنى الا قوله ولا يتخرج الى وان يعد (قوله ويسن رفع ثوبه شيئا الخ) وأن يسبله شيئا فشيئا قبل انقضاء قيامه مغنى وبافضل وشيخنا (قوله فان رفعه الخ) أي في الخلوة شرح بافضل (قوله ولا يتخرج على كشف العورة الخ) أي على الخلاف في جوازه فانه فيما إذا كان التكشف لغير غرض (قوله لانه) أي كشف العورة في الخلوة سم (قوله لا دنى غرض) كالاغتسال والبول ومعاشرة الزوج مغنى (قوله وهذا منه) أي فلا يحرم سم أي باتفاق (قوله وان يعد الأحجار) أي إذا اراد الاستنجاء بها (أو الماء) أي إذا اراد الاستنجاء به أو كليهما ان اراد الجمع مغنى (قوله أو الاستقبال الخ) أي لو عارض الستر والاستقبال الخ وفيه تأمل لانه لو أريد بهذا التعارض ان استقبال أو استدبار فان الستر والاستقبال لا يحصل فمذا ليس تعارضا إذ كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما ففيه جمع بين المطلوبين ولا يمكن إلا طلبه حينئذ ينبغي الاستقبال أو الاستدبار وان اريد به ان استقبال أو استدبار حصل الستر وإلا فواته انه حينئذ ينبغي الاستقبال أو الاستدبار مع الستران وجب الستر لو جود من ينظر اليه ممن يحرم نظره فان لم يجب تركهما وإن فات الستر فهو محل في نظر في الشق الثاني فليتأمل سم أقول

الى ركبته) لا يقال قضية ماسبق في الهاشم عن شيخنا الرملي أن يقال الى الارض لاننا نقول الفرق يمكن ظاهر فتأمل (قوله وإلا لزمه الستر) أي لان كشفها بحضرة الناس حرام وجوب غض البصر لا يمنع الحرمة خلافا لمن توهمه (قوله لانه) أي كشف العورة وقوله وهذا منه أي فلا يحرم (قوله أو الاستقبال الخ) أي أو تعارض الستر والاستقبال الخ وفيه تأمل لانه ان أريد بهذا التعارض أنه ان استقبال أو استدبار فات الستر وإلا حصل فمذا ليس تعارضا إذ كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما ففيه جمع بين المطلوبين ولا يمكن إلا طلبه حينئذ ينبغي الاستقبال أو الاستدبار مع الستران وجب الستر لو جود من أو استدبار حصل الستر وإلا فواته حينئذ ينبغي الاستقبال أو الاستدبار مع الستران وجب الستر لو جود من

وقوله وإن أريد أنه الخ هذا هو المتعين بقريته المقام وقوله فهو محل نظر الخ لا يظهر وجهه (قوله في الأولى) أى تعارض الستر والابعد وقوله وفي غيرها أى تعارض الستر والاستقبال والاستدبار قول المتن (ولا يبول) وصب البول في الماء كالبول فيه معنى (قوله ولا يتغوط) إلى قوله عجيب في المغنى والنهاية (قوله فإن فعل) أى البول أو الغائط في المملوك أو المباح وكذا البصاق والمخاط شيخنا (قوله كره) ويكرهه أيضا قضاء الحاجة بقرب الماء الذى يكره قضاءها فيه معنى وشرح بافضل قال السكردي عليه قوله بقرب الماء قال في الايعاب بحيث يصل اليه كما في الجواهر اه وفيه توقف والاقرب إيقاظه على ظاهر إطلاقه فليراجع (قوله ما لم يستبحر الخ) قال في شرح العباب فلا كراهة في قضاء الحاجة فيه نهارا ولا خلاف الأولى كما هو ظاهر انتهى سم (قوله بحيث لا تعافه الخ) لا شبهة في أن محل البول تعافه الانفس كفيها كان الماء سماعه بصري (قوله فلا يكره في كثيره) أى دون قليله فيكرهه نهاية ومعنى (قوله في القليل) أى مطلقا معنى أى راكدا كان أو جاريا (قوله وإن وافقه) أى المصنف (قوله ما قررته الخ) خبر وجوابه والجملة خبر وبحسب المصنف (قوله وطهره الخ) جملة حالية (قوله يمكن بالمكثرة) لكنه يشكلى بما مر من أنه يحرم استعمال الاناء النجس في الماء القليل واجيب بان هناك استعمالا بخلافه هنا معنى وعشر (قوله وتعين الخ) أى الماء القليل سواء كان راكدا أو جاريا رشيدى (قوله ويحرم في مسبل الخ) أى وفي مملوك غيره سم عبارة ع ش بعد كلام اقول الاقرب الحرمه في المملوك للغير مطلقا استبحر أو لا حيث لم يعلم رضاه مالكة لانه تصرف في ملك الغير بغير إذنه ونقل بالدرس عن شرح العباب للشارح م ما يوافق ما قلناه اه وعبارة شيخنا وهذا في المباح أو المملوك له بخلاف المسبل أو المملوك لغيره من غير علم رضاه فيحرم ولو مستبحر فيحرم على الشخص البول في مغطس المسجد وكذا في مغطس الحمام من غير علم رضاه صاحبه وان كان نافعا عند الأطباء فقد قالوا ان بوله في الحمام في الشتاء قاتنا خير من شربة دواءه (قوله وموقوف) انظر ما صورة وقف الماء وقد يصور بالمو وقف محله كبر مثلا ويكون في التعبير بوقفه تجوزا ويمكن تصوره بما لو ملك ماء كثيرا كبركة مثلا وقف الماء على من ينتفع به من غير نقل له ع ش عبارة الرشيدى وصورة الموقوف كما هو ظاهر ان يقف انسان ضيعة مثلا يلا من غلتها نحو صهرىج أو فسقية أو أن يقف برأف يدخل فيه ماءه الموجود والمتجدد تبعا وإلا فالما لا يقبل الوقف قصدا اه (قوله مطلقا) أى راكدا كان أو جاريا قليلا وكثيرا بصري عبارة سم ظاهره وان استبحر كما تقدم اه (قوله وما هو واقف الخ) فلو انغمس مستجمر في ماء قليل حرم وإن قلنا بالكراهة في البول فيه لما فيه هنا من تضمينه بالنجاسة خلافا لبعضهم نهاية (قوله إن قل الخ) وكذا فيما يظهر وان كثروا غلب على ظنه تغييره سم (قوله لحرمه تنجيس البدن) يؤخذ منه الحرمه فيما اتصل به بعض ثوبه بناء على حرمه تنجيس الثوب ايضا سم (قوله مطلقا)

ينظر اليه ممن يحرم نظره فان لم يحجب تركهما وان فاتته في الستر فهو محل نظر في الشق الثانى فليتأمل ولو أخذ البول وهو محبوس بين جماعة جاز له الكشف وعليهم الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يجد الا ماء بمحضرة الناس جاز له كشفها ايضا كما بحثه بعضهم فيهما وظاهر التعبير بالجواز في الثانية انه لا يجب فيها والوجه الوجوب وفارق ما افتى به شيخنا الشهاب الرملى في نظيرها من الجمعة حيث خاف فوتها الا بالكشف المذكور حيث جعله جائزا قال لان كشفها بسوء صاحبها بالجمعة بدلا ولا كذلك الوقت مر (قوله ما لم يستبحر بحيث لا تعافه نفس البتة) قال في شرح العباب فلا كراهة من قضاء الحاجة فيه نهارا ولا خلاف الأولى كما هو ظاهر ويحتمل ان يقال لا حرمه ايضا ان كان مسبلا أو مملوكا أى للغير ويحتمل خلافه انتهى (قوله في مسبل وموقوف) ظاهره وان استبحر كما تقدم وهو محتمل لكن قيد شيخنا ابو الحسن البكرى في شرحه الحرمه في المسبل أو المملوك للغير بغير المستبحر المذكور فليتأمل لكنه قريب في المملوك للغير ان علم رضاه وقد يقال مع علم الرضا لا ينبغي التقييد بالمستبحر وحيث قلنا بالجواز لا يبعد تخصيصه بالبول بل قد يؤخذ هذا من تقييد المستبحر بالحائمية السابقة فليتأمل (قوله مطلقا) أى ولو في مملوك لغيره (قوله ان قل) وكذا فيما يظهر ان كثروا غلب على ظنه تغييره (قوله لحرمه تنجيس البدن) يؤخذ منه الحرمه فيما اتصل به

في الأولى كما بحث وفي غيرها ان وجب فيما يظهر (ولا يبول) ولا يتغوط (في ماء) مملوك أو مباح غير مسبل ولا موقوف (راكدا) قل أو كثر للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك فان فعل كرهه ما لم يستبحر بحيث لا تعافه نفس البتة أما الجارى فلا يكره في كثيره لقوته وبحسب المصنف حرمة في القليل لان فيه إتلافا له عليه وعلى غيره جوابه وان وافقه الاسنوى في بعض تفصيل اعتمده ما قررته ان الكلام في مملوك أو مباح وطهره ممكن بالمكثرة نعم إن دخل الوقت وتعين لطهره حرم كاتلافه ويحرم في مسبل وموقوف مطلقا وماء هو واقف فيه ان قل لحرمه تنجيس البدن ويكره في الماء بالليل مطلقا كالاغتسال لما قيل أنه مأوى الجن وعجيب استنتاج الكراهة



من هذه العلة التي لا اصل لها بل لو فرض (١٦٨) ان لها اصلا كانت التسمية دافعة لشرهم فلتحمل الكراهة هنا على الارشادية وقد يجاب

أي را كذا أو جاريا قليلا أو كثيرا (قوله من هذه الخ) أي كون الماء مأوى الجن في الليل (قوله دافعة لشرهم الخ) يحتمل ان يقال لعل الوجه في ذلك تاديبته إلى تنجيسهم لعدم رؤيتنا لهم لا الخوف من شرهم على انه ينبغي ان ينظر هل التسمية تدفع شرهم المحسوس كالابذاء في البدن كما تدفع المعقول كالوسوسة فقد حكى تعرضهم بالابذاء الحسي لكثير من الكل مع ان ظاهر حالهم مواظبة الذكر بصري (قوله ويوجه) أي ذلك الالتزام (قوله فان قلت) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله مطلقا) أي ليلا ونهارا را كذا أو جاريا قليلا أو كثيرا (قوله مائعه) قد يقال فينبغي الجواز فيما يمكن تطهيره منه كالبطيخة والتمر وقوله ودفع للنجاسة الخ هذا لا يأتي في القليل إلا ان يراد في الجملة أو باعتبار جنسه سم ودفع النهاية الاشكال المذكور من اصله زيادة قوله وإنا لم نجزم في القليل لا مكان طهره بالمكثرة اه وهو معلوم من اول كلام الشارح ايضا ولذا سكت عنه هنا (قوله ولا يقول) إلى قوله ومنه في النهاية وإلى قوله ولم أر في المغني إلا قوله منه إلى نقلوا قول المتن (وجرح) بجزم مضمومة فهملة ساكنة نهاية ومغني (قوله لصحة النهي عنه) لما يقال انها مساكن الجن نهاية ومغني (قوله وهو الثقب) بالفتح واحدا والثقب بالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف مختار وفي الاقتناع انه بضم المثلثة وشكون القاف قلت القياس ما في المختار لانه في الاصل مصدر وعبرة شرح الروض بفتح المثلثة افصح من ضمها اه ع ش (قوله خشية ان يتأذى الخ) عبارة النهاية والمغني لانه قد يكون فيه حيوان ضعيف فيتأذى أو قوى فيؤذيه أو يتجسده اه قال ع ش ولو تحقق أنه ليس فيه حيوان يؤذى بل ما لا يؤذى وكان يلزم من بوله عليه قتله ينبغي ان يقال ان ندب قتله وكان يموت بسرة فلا حرمة ولا كراهة وإن كره قتله فان كان يموت بسرة فالكره اه وإن كان لا يموت بسرة بل يحصل تعذيب حرم للامر باحسان القتلة وإن كان يباح قتله فان حصل تعذيب حرم وانتفى التعذيب فان لم يحصل تأذ فينتجه عدم الكراهة لكن ظاهر كلامهم الكراهة وإن حصل تأذ ينتجه الكراهة كما هو قضية إطلاقهم فليحرم محل كلامهم من ذلك سم على المنهج اه (قوله ومنه يؤخذ الخ) يتأمل الاخذ فان المعد قد يحصل فيه الابذاء أو التأذى سم (قوله وانه لا يكفي الاعداد هنا) احتراز عن تقديم اليسار عند إرادة الجلوس لقضاء الحاجة موضع من الصحراء فيكفي القصد ثم هذا وينبغي ان يحصل الاعداد هنا بقضاء الحاجة مع قصد تكرار العود اليه لذلك سم (قوله انه بحث الحرمة الخ) اقره المغني وكذا النهاية عبارة نعم يظهر تحريمه فيه إذا غلب على ظنه ان به حيوانا محترما يتأذى به أو هلك وعليه يحمل بحث المجموع اه وأقره سم ونقل الكردي عن الامداد مثله (قوله هنا) أي في الجحر وما لحق به (قوله وانه قيد الكراهة) أي عند الجمهور كركدي (قوله ولم ار ذلك) أي البحث وقوله فيه أي في المجموع وكان الاولي ابداله بمنه أو تقديمه على في عدة نسخ (قوله هنا) أي في مبحث اداب قاضي الحاجة (قوله بان مقتضى بحثه) أي بحث المجموع (قوله في الملاعن) أي الآية انفا (قوله ان هذا الخ) خبر ان مقتضى الخ والاشارة لنحو الجحر (قوله نقل ذلك) أي البحث المذكور (قوله في البالوعة) قد يشملها الجحر سم

بعض ثوبه بناء على حرمة تنجس الثوب أيضا وقد يلحق به الاناء إن حررنا تنجيسه بلا حاجة وقد يقتضي هذا حرمة البول فيه إذا كان في اناء ولكن هذا قد لا يوافق جواز البول في الاناء الخالي عن الماء بل سيأتي ندب اتخاذ الاناء للبول فيه ليلا وقد يفرق بين الخالي وما فيه ماء لانه في الثاني تنجيس لشئيين الماء والاناء بلا حاجة وقد يقال تنجيس كل جائز فكذا عند الاجتماع (قوله مائعه) قد يقال فينبغي الجواز فيما يمكن تطهيره كالبطيخة والتمر (قوله ودفع للنجاسة الخ) قد يقال هذا لا يأتي في القليل إلا ان يراد في الجملة أو باعتبار جنسه (قوله ومنه يؤخذ) يتأمل الاخذ فان المعد قد يحصل فيه الابذاء أو التأذى (قوله وانه لا يكفي الاعداد هنا بالقصد) احتراز عن تقديم اليسار عند إرادة الجلوس لقضاء الحاجة بموضع بالصحراء هذا وينبغي ان يحصل الاعداد هنا بقضاء الحاجة مع قصد تكرار العود اليه لذلك (قوله انه بحث الحرمة الخ) نعم يظهر تحريمه أي البول ومثله الغائط فيه أي في الجحر إذا غلب على ظنه ان به حيوانا محترما يتأذى به أو هلك وعليه يحمل بحث المجموع مر (قوله في البالوعة) قد يشملها الجحر

بالزمام أنها شرعية ويوجه بنظير ما مر في كراهة المشمس أنه مزيب وفي الحديث دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ودفع التسمية لذلك إنما يظن في غير عتاة كفرتهم فان قلت الماء العذب ربوي لانه مطعوم فليحرم البول فيه مطلقا كالطعام قلت هذا ما تخيله بعض الشراح وهو فاسد لان الطعام يتنجس ولا يمكن تطهير مائعه والماء له قوة ودفع للنجاسة عن نفسه فلم يلحق هنا بالمطعم ومات (و) لا يقول ولا يتخطوط في (جرح) لصحة النهي عنه وهو الثقب أي الخرق المستدير النازل في الارض والحق به السرب بفتح أوليه أي الشق المستطيل فان فعل كره خشية أن يتأذى أو يؤذى حيوانا فيه ومنه يؤخذ ان الكلام في غير المعد وان لا يكفي الاعداد هنا بالقصد (تنبيه) وقع لشيخنا وغيره انهم نقلوا عن المجموع انه بحث الحرمة هنا لصحة النهي وانه قيد الكراهة بغير المعد ولم ار ذلك في عدة نسخ فيه هنا فان كان فيه بمحل آخر أو في بعض نسخه وإلا فكلامهم مؤول بان مقتضى بحثه في الملاعن الحرمة لصحة النهي فيها ان هذا مثلها فنسبوه اليه فسمناهم نقل ذلك الاذرع

وغيره عن المصنف ولم ينسبه له كتاب من كتبه قيل ونهى عن البول في البالوعة وتحت الميزاب وعلى رأس الجبل (و) لا يقول ولا وقد

وقد يمنع الشمول بأن البالوعة في قوة المعد لقضاء الحاجة كما يشعر به تقييد الشارح فيما يأتي المستحتم بأن لا منفذ له قول المتن (ومهر ربح) ومنه المراهيض المشتركة نهاية وشرح بأفضل زاد المغنى فينبغي البول في إتمام وإفراغه فيها ليسلم من النجاسة قاله الزركشي أهو في الكردي عن فتاوى السيد عمر البصري المراهيض جمع مرحاض وهو البيت المتخذ لقضاء حاجة الانسان أي التغوط والمراد بالمراهيض المشتركة ما يقع في المدارس والربط وبجوار المساجد الجوامع من اتخاذ مراهيض متعددة المنافذ متحدة في البناء المعد لاستقرار النجاسة فيبنى بناء واسع مسقف يسمى في عرف أهل الحرمين ومصر بالبيارة بياء موحدة وتحتية مشددة وتفتح إليه منافذ متعددة ويبنى لكل منفذ حائط يستره عن الاعين وله باب يختص به فالبناء الواحد الذي هو مستقر النجاسة متحد تشترك فيه تلك المنافذ ويجتمع فيه ما يسقط منها من الاقدار واما وجه الكراهة فيها فهو ان الهواء ينفذ من احدها مستقلا فاذا ابرز تصعد من منفذ آخر فيرد الرشاش إلى قاضي الحاجة اه (قوله ولا يبول) الى قوله والمراد في المغنى الا قوله وكالمائع الى المتن (قوله في محل صلب) فان لم يجد غيره دقه بحجر أو نحوه مغنى وشرح بأفضل وفي الكردي عليه قوله أو نحوه قال في الايعاب أي بأن يجعل فيه نحو حشيش أو تراب حتى يامن عود الرشاش اليه اه (قوله ولا في مهر ربح الخ) بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المائع نهاية وشرح بأفضل وفي الكردي عن الايعاب والحاصل انه إن كان يبول ويتغوط مائعا كره استقبالها واستدبارها ويبول فقط كره له استقبالها او يتغوط مائعا فقط كره له استدبارها اه (قوله وإن لم تكن هابة بالفعل) وفاقا للمغنى وشرح العباب للرملي واقره عش وخلافا للنهية وشروح الارشاد والعباب بأفضل للشارح (قوله وكالمائع جامد الخ) وفاقا للزيادة وخلافا للنهية والمغنى وشروح الارشاد والعباب للشارح (قوله لا منفذ له) مفهومه انتفاء النهي إذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم انفا في البالوعة وقد تدفع المنافاة بتقدير اعتماد ما تقدم بان صورة ذاك البول في نفس البالوعة وصورة هذا البول خارجا بحيث يسيل اليها وينزل وفيه نظر فليتا مل سم (قوله وهو) إلى قوله والمراد في النهاية (قوله ولا) أي وإن اجتمعوا الحرام أو مكروه فلا كراهة فيه بل لا يبعد نذب ذلك تنقيرا لهم شرح الارشاد لحج اه سم على المنهج بل لو قيل بالوجوب حيث غلب على الظن امتناعهم من الاجتماع لحرم وتعين طريقا لدفعهم لم يبعد عش وفي البجيرمي بعد ذكره عن الحلبي مثل ما مر عن شرح الارشاد مانصه وقد يجب ان لزم عليه دفع معصية برماوى اه قول المتن (وطريق) أي مسلك اما الطريق المهجور فلا كراهة فيه مغنى وفي الكردي عن الايعاب مثله (قوله فيكره) إلى قوله ومنه يؤخذ في المغنى الا قوله مالم يظهر المحل والى المتن في النهاية الا قوله ذلك وقوله وفي عمومه نظر ظاهر (قوله فيكره) أي كراهة تنزيهية نهاية قال عش ولو زلق احد فيه وتلف فلا ضمان على الفاعل وإن غطاه بتراب أو نحوه لأنه لم يحدث في التالف شيئا وما فعله جائز له اه قال البجيرمي ويفرق بينه وبين التلف بالقهات حيث يضمن باب الغالب في الحاجة ان تكون عن ضرورة والحق غير الغالب بالغالب اه (قوله وقيل يحرم الخ) والمعتمد الكراهة مغنى وشرح بأفضل وفي الكردي عليه عن الايعاب محل كراهة ذلك إن كان نحو الطريق مباحا أو ملكه أو باذن مالكه أو ظن رضاه بذلك وإلا حرم جز ما كما هو ظاهر وكذا يقال في قضائها تحت الشجرة أو في نحو الجحرا اه عبارة البجيرمي عن الشوبزي محله إذ لم تكن الطريق مسبلة للمرور أو موقوفة أو مملوكة للغير أما إذا كانت كذلك فيحرم اه وفي عش عن سم على المنهج بعد كلام مانصه ويحتمل ان يلتزم الجواز أي في الموقوفة والمسبلة للمرور والمملوكة للغير حيث لا ضرر على الارض ولا يختلف المقصود بها بذلك كارض

(قوله ومهر ربح) أي محل هبوبها وقت هبوبها كما اقتضاه كلام المجموع ومنه المراهيض المشتركة بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المائع لئلا ترش رش بذلك ولا يكره استدبارها عند التغوط بغير مائع خلافا لمن قال بها لما فيه من عود الرائحة الكريهة عليه إذ ذلك لا يقضى الكراهة مر (قوله لا منفذ له) مفهومه انتفاء النهي إذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم انفا في البالوعة وقد تدفع المخالفة

يتغوط مائعا في محل صلب  
(و) لافي (مهر ربح) أي  
جهة هبوبها الغالب في ذلك  
الزمن فيكره ذلك وإن لم  
تكن هابة بالفعل لئلا يعود  
عليه رشاش الخارج  
وكالمائع جامد يخشى عود  
ريحه والتأذى به ولا يبول  
ولا يتغوط في مستحتم لا منفذ  
له لانه يجلب الوسواس  
(و) لافي (متحدث) وهو  
محل اجتماع الناس في الشمس  
شتاء والظل صيفا والمراد  
هنا كل محل يقصد لغرض  
كمعيشة أو مقبل فيكره ذلك  
ان اجتمعوا الجائز ولا فلا  
(وطريق) فيكره وقيل  
يحرم التغوط وعليه جماعة  
وذلك لصحة النهي عن  
التخلي فيهما معللا بأنه  
يجلب اللعن كثيرا

(و) لا يبول ولا يتغوط  
(تحت) شجرة (مثمرة) أى  
من شأنها ذلك فيكره ما لم  
يطهر المحل أو يعلم بحى ماء  
يطهره قبل وجودها خشية  
تلويشها فتعاف ومنه  
يؤخذ أن الكلام في ثمرة  
ما كولة إلا أن يقال أن  
غيرها يعاف استعماله وان  
طهر وفي عمومها نظر ظاهر  
والكره في الغائط أخف  
من حيث أنه يرى فيجتنب  
أو يطهر وفي البول أخف  
من حيث أقدام الناس غالبا  
على أكل ما طهر منه بخلاف  
الغائط وعلى هذا يحمل  
الاختلاف في ذلك (ولا  
يتكلم) أى يكره له إلا  
لمصلحة تكلم حال خروج  
بول أو غائط ولو بغير ذكر  
أو رد سلام للنهي عن  
التحدث على الغائط ولو  
عطس حمد بقلبه فقط  
كجماع فان تكلم ولم  
يسمع نفسه فلا كراهة  
أو خشى وقوع محذور  
بغيره لولا الكلام وجب أما  
مع عدم خروج شئ فيكره  
بذكر أو قرآن فقط واختير  
التحريم في القرآن (ولا  
يستنجى بماء في مجلسه) بغير

فلاة وقفا أو ملكا اه قول المتن (وتحت مشمرة) ولو كان الثمر مباحا وفي غير وقت الثمرة معنى (قوله) أى من  
شأنها ذلك) أى لا يشترط وجود الثمر بالفعل وفي سم على المنهج يدخل في ذلك ما من شأن نوعه أن يشمر  
لكنه لم يبلغ أو أن الأثمار عادة كالودى الصغير وهو ظاهر اه أى فيكره البول تحته ما لم يغلب على الظن  
حصول ماء يطهره قبل أو أن الأثمار ع ش (قوله) فيكره) قال في القوت مملوكة كانت الشجرة أو مباحة اه  
وقوله مملوكة شامل للملك ومالك غيره نعم إن كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على الخارج وتنجسها  
به لم بعد التحريم ثم قال في القوت ويجب الجزم بالتحريم إذا كان فيه دخول أرض الغير وشك في رضاه به اه  
سم (قوله) ما لم يطهر المحل) كان المراد قصد تطهيره سم (قوله) بحى ماء الخ) أى من مطر أو غيره معنى  
عبارة النهاية بنحو نيل أو سيل اه (قوله) ومنه وخذ الخ) الوجه أن يراد بالثمرة ما ينتفع به باكل أو غيره سم  
عبارة النهاية ولو كان الثمر مباحا وإن لم يكن ما كولا بل مشمو وما ونحوه ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره اه  
وفي الكردى عن الإيعاب ما يوافق (قوله) وفي عمومها نظر الخ) فالوجه أن يراد بالثمر ما ينتفع به باكل أو  
غيره كردى (قوله) أى يكره) إلى قوله كجماع في النهاية والمعنى (قوله) (لا لمصلحة) عبارة المعنى والنهاية وشرح  
بافضل إلا للضرورة كإذ أراعى فلا يكره بل قد يجب اه (قوله) (ورد سلام) من عطف الخاص (قوله) حمد  
بقلبه) وهل يثاب على ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الأول ولا ينافيه ما في الإذكار للنووى من أن الذكر القلبي  
بمجرد لا يثاب عليه لأن محله فيالم يطلب وهذا مطلوب فيه بخصوصه ع ش (قوله) فلا كراهة) إذ لا يكره  
الهمس ولا التنجس معنى عبارة ع ش والأقرب أن مثل التنجس عند طرق باب الخلا من الغير يعلم هل فيه  
أحد أم لا لا يسمى كلاما بتقديره فهو لحاجة وهى دفع دخول الغير عليه اه (قوله) (أو أخشى الخ) قال في  
شرح العباب وقد ينسب إن رجحت مصلحته على السكوت وقد يباح إن كان ثم حاجة ولم ترجح المصلحة فيها  
اه سم (قوله) بغيره) أى أو به نفسه شرح بأفضل (قوله) بذكر أو قرآن) في شرح الحصن الحصين لمؤلفه ما نصه  
قالت عائشة كان صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه ولم تستش حالاً من حالاته وهذا يدل على أنه كان  
لا يغفل عن ذكر الله تعالى لأنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> كان مشغولا بالله تعالى في كل أوقاته ذكر الله وأما في حالة التخلي  
فلم يكن أحد يشاهده لكن شرع لأمته قبل التخلي وبعده ما يدل على الاعتناء بالذكر وكذلك سن  
الذكر عند الجماع فالذكر عند نفس قضاء الحاجة وعند الجماع لا يكره بالقلب بالاجماع وأما الذكر باللسان  
حينئذ فليس مما شرع لنا ولا ندبنا إليه صلى الله عليه وسلم ولا نقل عن أحد من الصحابة بل يكفي في هذه الحالة  
الحيا والمراقبة وذكر نعمة الله تعالى في إخراج هذا العدو المؤذى الذى لو لم يخرج لقتل صاحبه وهذا من أعظم  
الذكر وإن لم يقله باللسان اه بصري (قوله) فقط) أى بخلاف الكلام بغيرهما فإنه إنما يكره حال  
خروج الخارج لا قبله ولا بعده خلافا لما يوهى به بعض عبارات إذغايته أنه بمحل النجاسة ومن هو بمحلها  
لا يكره له الكلام بغير ذلك قط الإيعاب واعتماد الزيادة والقلوب والشورى وغيرهم الكراهة مطلقة اه  
كردى وفي ع ش ما نصه نقل سم على جميع عنه الكراهة مطلقة حال خروج الخارج أو قبله أو بعده لحاجة  
اه لكن لم أر ذلك في عدة نسخ من سم هنا إلا أن يريد ما قدمنا عن سم عن شرح العباب وعليه فيه نظر  
وقضية تقييد النهاية والمعنى وشرح المنهج الكراهة بحال قضاء الحاجة عدم الكراهة قبله ولا بعده وفاقا  
للشارح (قوله) واختير التحريم الخ) وهو ضعيف معنى ونهاية ويأتى في الشرح التصريح بذلك (قوله) بغير

بتقدير اعتقاد ما تقدم بأن صورة ذلك البول في نفس البالوعة وصورة هذا البول خارجها بحيث  
يسيل إليها وينزل فيها وفيه نظر فليتل (قوله) (وتحت شجرة) قال في القوت مملوكة كانت الشجرة أو  
مباحة اه وقوله مملوكة شامل للملك ومالك غيره نعم إن كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على  
الخارج وتنجسها به لم بعد التحريم ثم قال في القوت ويجب الجزم بالتحريم إذا كان فيه وصول أرض  
الغير وشك في رضاه به اه والوجه أن يراد بالثمرة ما ينتفع به باكل أو بغيره (قوله) (لم يطهر المحل)  
كان المراد قصد تطهيره (قوله) (أو خشى وقوع محذور الخ) قال في شرح العباب وقد ينسب أن رجحت

معداً وبه أن صعد منه هو أه  
مقلوب فيكره خشية تنجسه  
ويسن لمستنبح بحجر عدم  
الانتقال بل يلزمه حيث لا  
ماء يكفيه لطهارة الخبث  
والحدث وقد دخل الوقت  
لأن قيامه يمنعه أجزأ الحجر  
إلا أن يباعد ما بين تخذيه  
بحيث لا يتماس باطنها  
صفحتيه (ويستبرئ) ندبا  
وقيل وجوباً وانتصر له جمع  
أن ظن عودته لولا الاستبراء  
(من البول) وكذا الغائط  
أن خشى عودته منه عند  
انقطاعه فيما يظهر بنحو  
تنحرج ونثر ذكر وجذبه  
بلطف لئلا يضعفه قال  
بعضهم ودق الأرض بنحو  
حجر ومسح البطن أخذاً  
من أمر غسل الميت به انتهى  
ومسح ذكر وأثنى بجامع  
العرف بيده وغير ذلك مما  
اغتناده مخرجاً للفضلة لئلا  
يعودته فينجسه ولا يبالغ  
فيه لأنه يورث الوسواس  
والضرر ويظهر أنه لو احتاج  
في نحو المشي لمسك الذكر  
المتنجس بيده جاز أن عسر  
عليه تحصيل حائل يقيه  
النجاسة ويكره لغير سلس  
خشو ذكره ويكره القيام  
قبل الاستنجاء أي لمن استبرأ  
من جلوس لئلا ينافي مامر  
ويحرم التبرز على محترم

معداً إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله أو به إلى فيكره (قوله أن صعد الخ) أي كافي المراحض المشتركة  
(قوله بل يلزمه حيث الخ) عبارة النهاية والمغنى وقد يجب الاستنجاء في محله حيث لا ماء ولو انتقل لتضمخ  
بالنجاسة وهو يريد الصلاة بالتيمم أو بالوضوء والماء لا يكفي لها أه (قوله حيث لا ماء يكفيه الخ) مفهومه  
عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي لما ذكر وإن لزم من انتقاله زيادة التنجيس والانتشار ويوجه بأنه  
تنجيس لحاجة الانتقال فجاز سم (قوله لأن قيامه الخ) قد يقال الانتقال لا يستلزم القيام وقوله إلا أن  
يباعد الخ هذا يقتضي أن الكلام في التغوط سم (قوله ندبا) كذا في النهاية والمغنى (قوله وقيل وجوباً)  
وهو أي القول بالوجوب محمول على ما إذا غلب على ظنه خروج شيء منه بعد الاستنجاء إن لم يفعله نهاية عبارة  
المغنى وإنما يجب الاستبراء كما قال به القاضي والبعوي وجرى عليه المصنف في شرح مسلم لقوله صلى الله عليه  
وسلم تنزهوا من البول فإن عامة مذاق القبر منه لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عودته ويحمل الحديث  
على ما إذا تحقق أو غلب على ظنه بمقتضى عادته أنه إن لم يستبرئ، خرج منه شيء أه (قوله إن ظن الخ) قيد  
للوجوب وينبغي أن لا يكون محل خلاف سم وتقدم انقاع النهاية والمغنى ما وافقه (قوله وكذا الغائط)  
كذا في النهاية (قوله عند انقطاعه) إلى قوله قال في النهاية والمغنى إلا قوله فيما يظهر (قوله عند انقطاعه)  
متعلق يستبرئ من الضمير للبول كما يفيد كلام غيره وحينئذ فكان ينبغي تقديم قوله فيما يظهر على قوله عند  
انقطاعه (قوله بنحو تنحرج) أي كالمشي وأكثر ما قيل فيه سبعون خطوة ومغنى وإيعاب (قوله ونثر ذكر)  
بالمشاة وقيل بالملبثة كردد (قوله وجذبه الخ) عطف تفسير بحجر (قوله ومسح ذكر أو أثنى) عبارة المغنى  
ونثر ذكر وكيفية النثر أن يسمح بيسراه من دبره إلى راس ذكره ويكون ذلك بالابهام والمسبحة وتضع  
المرأة أطراف أصابع يدها اليسرى على عانتها أه عبارة النهاية أو وضع المرأة يسانها على عانتها أو نثر  
ذكر ثلاثاً بان يسمح بالابهام يسراه ومسبحتها من بجامع العروق إلى راس ذكره أه (قوله وغير ذلك مما  
اعتاده الخ) قال في المجموع والخيار أن ذلك يختلف باختلاف الناس فالقصد أن يظن أنه لم يبق بمجرى البول  
شيء يخاف خروجه فمنهم من يحصل له هذا بادن عصر ومنهم من يحتاج إلى تكرره ومنهم من يحتاج إلى تنحرج  
ومنهم من يحتاج إلى مشى خطوات ومنهم من يحتاج إلى صبر لحظة ومنهم من لا يحتاج إلى شيء من هذا وينبغي  
لكل أحد أن لا ينتهي إلى حد الوسوسة وإيعاب ومغنى (قوله لئلا يعود الخ) تعليل للثلاث (قوله ولا يبالغ فيه)  
أي الاستبراء (قوله أن عسر الخ) قد يقال وإن لم يعسر لأنه تنجس لحاجة سم على حج وهو موافق لاطلاق  
مر أه (قوله يكره لغير سلس خشو ذكره) أي بنحو طنة لأنه لا يضربه نهاية ومغنى (قوله لئلا ينافي  
مامر) يحتمل أنه إشارة إلى ما فهم مما سبق أن الاستبراء يكون بالمشي فإذا أراد أن لا يقال يكره القيام قبل  
الاستنجاء سم (قوله قبل الاستنجاء الخ) هل المراد بالحجر حتى لا يخالف ولا يستنجى بما في مجلسه المقتضى  
للانتقال بالقيام أو الصادق به ثم لينظر المميز لهذا عن قوله السابق وليس لمستنبح بحجر إلى قوله لأن قيامه الخ  
وقد يتجه أن يكون بين ثم السنية وهذا الكراهة سم (قوله ويحرم) إلى قوله وفي موضع في النهاية وإلى قوله  
مصلحته على السكوت وقد يباح إن كان ثم حاجة ولم تترجح المصلحة فيها انتهى (قوله حيث لا ماء يكفيه الخ)  
مفهومه عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي لما ذكر وإن لزم من انتقاله زيادة التنجيس في الانتشار ويوجه  
بأنه تنجيس لحاجة الانتقال فجاز (قوله لأن قيامه) قد يقال الانتقال لا يستلزم القيام وقوله إلا أن يباعد الخ  
هذا يقتضي أن الكلام في التغوط (قوله إن ظن عودته) ينبغي أن لا يكون هذا محل خلاف (قوله أن عسر  
عليه) قد يقال وإن لم يعسر لأنه تنجس لحاجة (قوله قبل الاستنجاء) هل المراد بالحجر حتى لا يخالف ولا يستنجى  
بما في مجلسه المقتضى لانتقاله بالقيام أو الصادق به ثم لينظر المميز لهذا عن قوله السابق وينسب لمستنبح بحجر  
إلى قوله لأن قيامه الخ وقد يتجه أن يكون بين ثم السنية وهذا الكراهة (قوله لئلا ينافي مامر) يحتمل أنه إشارة  
إلى ما فهم مما سبق أن الاستبراء يكون بالمشي فإذا أراد أن لا يقال يكره القيام قبل الاستنجاء (قوله ويحرم التبرز  
على محترم) قال في الروض وبمسجد ولو في إناء موافق شيخنا الشهاب الرملي بحرمة إدخال المسجد قارورة بول

نعم في المغني إلا قوله كعظم وقوله وفي موضع إلى وقرب قبر نبي (قوله) ويجرم التبرز الخ) ولا يبعد إلحاق غيره من سائر النجاسة به ع ش (قوله) على محرم الخ) وفي مسجد ولو في إناه مغني وروى زاد النهاية بخلاف الفصدي فيه لطفة الاستقذار في الدم ولذا عني عن قليله وكثيره كما عني به الوالد رحمه الله تعالى اه وزاد سم واقفي شيخنا الشهاب الرمي بحرمة إدخال المسجد قارورة بول مريض لعرضها على طيب فيه انتهى وقد يشكل بجواز إدخال النجاسة المسجد لحاجة إذا أمن التلوين فليتأمل وفي شرح العباب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض المتخلل بين الزرع وعلله في الحديث بانه ماوى الجن انتهى قال ع ش قوله مر بخلاف الفصدي الخ اي ولو بلا حاجة إلى الفصدي فيه اه (قوله كعظم) الاقرب حرمة إلقائه في النجاسة قياسا على البول عليه ع ش (قوله وقبر) الحق الاذرعى بحثا البول إلى جداره بالبول عليه نهاية وفي الرشدي هل يشمل القبر المحترم بقرب نحو ذى اه (قوله وفي موضع نسك الخ) وذكر المحب الطبري الحرمة في الصفاء المروءة أو قرح والحق بعضهم بذلك محل الرمي وإطلاقه يقتضي حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجه انها محال شريفة ضيقة فلو جاز ذلك فيها لاستمر وبقي وقت الاجتماع فيؤذى حينئذ ويظهر ان حرمة ذلك مفرعة على الحرمة في محل جلوس الناس والمرجح فيه الكراهة ماعرفة ومزدلفة ومنى فلا يحرم فيها السعته نهاية واهر سم قال ع ش قوله مر والمرجح فيه الكراهة اي فيكون الراجح في جميع ما تقدم من الصفاء الخ الكراهة لكن قد يشكل عليه ما وجه به الحرمة من انها محال شريفة ونازع سم على المنهج في البناء فقال بعد نقله عن الشارح مر فليتأمل فان البناء ممنوع والفرق بين ذلك وبين الطريق قريب اه وهو ما أشار إليه الشارح مر من أنها محال شريفة فحرمة البول فيها ليس لمجرد الانتفاع بها ع ش (قوله) وقرب قبر نبي) قد يقال قياسه الحرمة بقرب المصحف وقد يفرق لكن قياسا مامر عن شرح العباب انه يكره بقرب جدار المسجد ان المصحف كذلك او لى سم وتقدم عنه انه يحرم ذلك إذا كان على وجه يعد ازراء بل يكفر به (قوله في قبر نبي الخ) اي في قبره (قوله) ويسن اتخاذ إناه الخ) قال في الايعاب لان دخول الحشوش لا يباحش منه ولخبر كان للنبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان يبول فيه في الليل ويضعه تحت السرير رواه ابو داود والنسائي والبيهقي ولم يضعه فوه ولا يعارضه مارواه الطبري بسند جيد والحاكم وصححه من قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا ينقع بول في طست فان الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منقع لاحتمال ان يراد بالانتفاع طول المسكن وما جعل في الاناء كاذكر لا يطول مكثه غالبا وان النهي خاص بالنهار ورخص فيه بالليل لما رويده قول النووي الاولى اجتنابه نهائيا لغير حاجة انتهى كردى (قوله) وصورة) هل يستثنى ما في محل الامتهان سم (قوله) ندبا) إلى قول المتن ويجب في المغني إلا قوله وان بعد إلى فان اغفل وقوله وعن ابن كج إلى المتن وقوله واسكانها (قوله) اي وصوله الخ) عبارة الامداداى والمغني عند إرادة دخوله للخلاء او وصوله لمحل إرادة الجلوس فيه في الصحراء كردى (قوله) اوليا به) او تنويعية سم

مريض لعرضها على طيب فيه انتهى وقد يستشكل بجواز إدخال النجاسة المسجد لحاجة إذا أمن التلوين فليتأمل وفي شرح العباب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض المتخلل بين الزرع وعلله في الحديث بانه ماوى الجن انتهى (قوله) وفي موضع نسك ضيق كالجرة والمشعر الحرام) وذكر المحب الطبري الحرمة في الصفاء المروءة أو قرح والحق بعضهم بذلك محل الرمي وإطلاقه يقتضي حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجه انها محال شريفة ضيقة فلو جاز فيها ذلك لاستمر وبقي وقت الاجتماع فيؤذى حينئذ ويظهر ان حرمة ذلك مفرعة على الحرمة في محل جلوس الناس وسيأتى ان المرجح الكراهة ماعرفة ومزدلفة ومنى فلا يحرم ولا يكره فيها لسعتها مر (قوله) وقرب قبر نبي) قد يقال قياسه الحرمة بقرب المصحف وقد يفرق لكن قياسا مامر عن شرح العباب انه يكره بقرب جدار المسجد ان المصحف كذلك او لى (قوله) عن ان ينقع) في شرح العباب انه يحتمل ان يراد بالانتفاع طول المسكن (قوله) وصورة) هل يستثنى ما في محل الامتهان (قوله) اوليا به) تنويعية

كعظم وقبر وفي موضع نسك ضيق كالجرة والمشعر وقرب قبر نبي قال الاذرعى وبين قبور نبشت لاختلاط تربتها بأجزاء الميت ويكره بقرب قبر محترم وتشتد الكراهة في قبر بولى أو عالم أو شهيد ويسن اتخاذ إناه للبول فيه ليلان نعم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن ينقع البول في إناه لأن الملائكة أى الذين للرحمة والزيادة لا تدخل بيتا هو فيه ككلب ولو معلما وجنب وصورة ونهى أن يقول الانسان اهرقت الماء ولكن لنقل بليت (ويقول) ندبا) عند دخوله اي وصوله لمحل قضاء حاجته أو لبابه وإن بعد محل الجلوس عنه

ولو الحاجة أخرى) بالنسبة للتعوذ نهاية أي ما بالنسبة للدعاء كقوله غفرانك الخ فيختص بقاضي الحاجة عرش ويأتي عن سم ما يرافقه (قوله فان اغفل ذلك) أي ترك قوله باسم الله اللهم الخ نسيانا أو عمدا مغنى قول المتن (باسم الله) هكذا يكتب بالالف وإنما حذف من بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكررها مغنى وكردى (قوله ولا يزيد الرحمن الرحيم) أي لا يستحب له ذلك لأن المحل ليس محل ذكر فلا يتجاوز فيه المأثور مغنى (قوله وإنما قدم التعوذ الخ) عبارة المغنى وفارق تأخير التعوذ عن البسملة هنا تعوذ القراءة حيث قدموه عليها بأنه ثم لقراءة القرآن والبسملة منه فقدم عليها بخلافه هنا (قوله لأنها من جملتها) يعني أن التعوذ هناك للقراءة والبسملة من القراءة فقدم التعوذ عليها بخلاف مانحن فيه نهاية (قوله وهو مبنى الخ) أي إن كان كلامه فيما إذا أتى بها بعد الدخول وقد يشك كل على كل من البناء والمبنى أن كراهة القرآن أو حرمة إنما هو داخل الخلاء باسم الله محله قبل الدخول فهي خارج الخلاء اللهم إلا أن يلحقوا باب الخلاء بداخله لقر به منه وتعلقه به أو يحمله ذلك على ما إذا قالها بعد الدخول سم قول المتن (والخبائث) زاد الغزالي اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم مغنى عبارة الكردي زاد في العباب اللهم إني أعوذ بك من الرجس الخ (قوله أي اغفر أو اسألك) عبارة الأيعاب منصوب بمحذوف وجوب بالذو بدل من اللفظ بالفعل أو على أنه مفعول به أي أسألك قال في المجموع وهو أجود واختاره الخطابي وغيره اه كردى قول المتن (وعند خروجه) أي عقبه مغنى عبارة القليوبي أي بعد تمامه وإن بعد كدها بيز طويل اه وعبارة سم قوله وعند خروجه قد يشمل الخروج بعد الدخول الحاجة أخرى بدليل قوله السابق ولو الحاجة أخرى وقد يستبعد مناسبة الذى اذهب عنى الذى الخ لذلك اه وقد تقدم عن النهاية وعش اطلاق ندب التعوذ واختصاص ندب غفرانك الخ بقاضى الحاجة (قوله منه) أي من الخلاء وقوله أو مفارقه له أي محل قضاء الحاجة في نحو الصخر اه (قوله وحكمة هذا) عبارة النهاية وسبب سؤاله المغفرة عند انصرافه تركه ذكر الله تعالى في تلك الحالة أو خوفه من تقصيره في شكر نعم الله تعالى التي انعمها عليه فاطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه اه (قوله الاعتراف الخ) خبر وحكمة الخ (قوله) ومن ثم قيل يكررها عبارته في شرح بافضل ومن ثم قال الشيخ نصري يكرر غفرانك مرتين والمحبة الطيرى يكرر ثلاثا اه وعبارة المغنى ويكرر غفرانك ثلاثا اه قال الكردي ويندب أن يزيد عقب غفرانك ربنا وإليك المصير الحمد لله الذى إذا قنيت لذته وأتى في قوته وأذهب عنى إذا لم يبينته في الأصل اه وعبارة المغنى وفي مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة أن نوحا عليه السلام كان يقول الحمد لله الذى إذا قنيت الخ (قوله ولا يعبت) أي بيده ولا يلتفت يميناً وشمالاً مغنى (قوله ولا يطيل فعوده) عبارة المغنى ويكره إطالة المكث في محل قضاء الحاجة المارودى عن لقمان أنه يورث وجعاً في السكبد فان قيل شرط الكراهة وجود ذنب مخصوص ولم يوجد اجيب بأن هذا ليس بلازم بل حيث وجد الذنب وجدت الكراهة لأنها حيث وجدت وجد لكثرة وجودها في كلام الفقهاء بل انتهى مخصوص اه وافر ها البصرى قول المتن (ويجب الاستنجاء) شرع مع الوضوء ليلة الاسرام وقيل في أول البعثة وهو رخصة ومن خصائصنا واما بالماء فليس من خصائصنا والوجوب في حق غير الانبياء لأن فضلاتهم طاهرة شيخنا وعش (قوله لا فوراً) كذا في النهاية والمغنى (بل عند إرادة نحو صلاة) أي حقيقة أو حكماً بان دخل وقت الصلاة وإن لم يرد فعلها في أوله والحاصل أنه بدخول الوقت وجب

(قوله ولو الحاجة أخرى) بالنسبة للتعوذ نهاية أي ما بالنسبة للدعاء كقوله غفرانك الخ فيختص بقاضى الحاجة عرش ويأتي عن سم ما يرافقه (قوله فان اغفل ذلك) أي ترك قوله باسم الله اللهم الخ نسيانا أو عمدا مغنى قول المتن (باسم الله) هكذا يكتب بالالف وإنما حذف من بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكررها مغنى وكردى (قوله ولا يزيد الرحمن الرحيم) أي لا يستحب له ذلك لأن المحل ليس محل ذكر فلا يتجاوز فيه المأثور مغنى (قوله وإنما قدم التعوذ الخ) عبارة المغنى وفارق تأخير التعوذ عن البسملة هنا تعوذ القراءة حيث قدموه عليها بأنه ثم لقراءة القرآن والبسملة منه فقدم عليها بخلافه هنا (قوله لأنها من جملتها) يعني أن التعوذ هناك للقراءة والبسملة من القراءة فقدم التعوذ عليها بخلاف مانحن فيه نهاية (قوله وهو مبنى الخ) أي إن كان كلامه فيما إذا أتى بها بعد الدخول وقد يشك كل على كل من البناء والمبنى أن كراهة القرآن أو حرمة إنما هو داخل الخلاء باسم الله محله قبل الدخول فهي خارج الخلاء اللهم إلا أن يلحقوا باب الخلاء بداخله لقر به منه وتعلقه به أو يحمله ذلك على ما إذا قالها بعد الدخول سم قول المتن (والخبائث) زاد الغزالي اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم مغنى عبارة الكردي زاد في العباب اللهم إني أعوذ بك من الرجس الخ (قوله أي اغفر أو اسألك) عبارة الأيعاب منصوب بمحذوف وجوب بالذو بدل من اللفظ بالفعل أو على أنه مفعول به أي أسألك قال في المجموع وهو أجود واختاره الخطابي وغيره اه كردى قول المتن (وعند خروجه) أي عقبه مغنى عبارة القليوبي أي بعد تمامه وإن بعد كدها بيز طويل اه وعبارة سم قوله وعند خروجه قد يشمل الخروج بعد الدخول الحاجة أخرى بدليل قوله السابق ولو الحاجة أخرى وقد يستبعد مناسبة الذى اذهب عنى الذى الخ لذلك اه وقد تقدم عن النهاية وعش اطلاق ندب التعوذ واختصاص ندب غفرانك الخ بقاضى الحاجة (قوله منه) أي من الخلاء وقوله أو مفارقه له أي محل قضاء الحاجة في نحو الصخر اه (قوله وحكمة هذا) عبارة النهاية وسبب سؤاله المغفرة عند انصرافه تركه ذكر الله تعالى في تلك الحالة أو خوفه من تقصيره في شكر نعم الله تعالى التي انعمها عليه فاطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه اه (قوله الاعتراف الخ) خبر وحكمة الخ (قوله) ومن ثم قيل يكررها عبارته في شرح بافضل ومن ثم قال الشيخ نصري يكرر غفرانك مرتين والمحبة الطيرى يكرر ثلاثا اه وعبارة المغنى ويكرر غفرانك ثلاثا اه قال الكردي ويندب أن يزيد عقب غفرانك ربنا وإليك المصير الحمد لله الذى إذا قنيت لذته وأتى في قوته وأذهب عنى إذا لم يبينته في الأصل اه وعبارة المغنى وفي مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة أن نوحا عليه السلام كان يقول الحمد لله الذى إذا قنيت الخ (قوله ولا يعبت) أي بيده ولا يلتفت يميناً وشمالاً مغنى (قوله ولا يطيل فعوده) عبارة المغنى ويكره إطالة المكث في محل قضاء الحاجة المارودى عن لقمان أنه يورث وجعاً في السكبد فان قيل شرط الكراهة وجود ذنب مخصوص ولم يوجد اجيب بأن هذا ليس بلازم بل حيث وجد الذنب وجدت الكراهة لأنها حيث وجدت وجد لكثرة وجودها في كلام الفقهاء بل انتهى مخصوص اه وافر ها البصرى قول المتن (ويجب الاستنجاء) شرع مع الوضوء ليلة الاسرام وقيل في أول البعثة وهو رخصة ومن خصائصنا واما بالماء فليس من خصائصنا والوجوب في حق غير الانبياء لأن فضلاتهم طاهرة شيخنا وعش (قوله لا فوراً) كذا في النهاية والمغنى (بل عند إرادة نحو صلاة) أي حقيقة أو حكماً بان دخل وقت الصلاة وإن لم يرد فعلها في أوله والحاصل أنه بدخول الوقت وجب

(قوله وهو مبنى الخ) أي إن كان كلامه فيما إذا أتى بها بعد الدخول وقد يشك كل على كل من البناء والمبنى أن كراهة القرآن أو حرمة إنما هو داخل الخلاء باسم الله محله قبل الدخول فهي خارج الخلاء اللهم إلا أن يلحقوا باب الخلاء بداخله لقر به منه وتعلقه به أو يحمله ذلك على ما إذا قالها بعد الدخول (قوله اللهم إني أعوذ بك الخ) قال ابن العماد هذا الذكر يدل على أن إبليس نجس العين لكن ذكر البغوى في شرح السنة أنه طاهر العين كالمشرك واستدل بأنه صلى الله عليه وسلم أمسك إبليس في الصلاة ولم يقطعها ولو كان نجس لما أمسكه فيها ولكنه نجس الفعل من حيث الطبع (قوله وعند خروجه) قد يشمل الخروج



أو ضيق وقت وحينئذ لو  
 تعين الماء وعلم أن ثم من لا  
 يغض بصره عن عورته  
 لم يعذر بخلاف نظيره في  
 الجمعة لأنهم توسعوا فيها  
 باعذار هذا أشد من كثير  
 منها بخلاف إخراج الصلاة  
 عن وقتها (الاستنجاء)  
 الأحاديث الآمرة به مع  
 التوعد في بعضها على تركه  
 من التحور هو القطع  
 فكان المستنجى بقطع به  
 الأذى عن نفسه مقدما  
 وجوبا على طهر سلس  
 ومتمم وندبا في غيره  
 (بماء) على الأصل ويكفي  
 فيه غلبة ظن زوال  
 النجاسة ولا يسن حينئذ  
 شم يده وزعم وجوبه  
 رددته في شرح العباب  
 وهو من يده دليل على  
 نجاسة يده فقط إلا أن  
 يشمها من الملاقى للمحل  
 فانه دليل على نجاستهما كما  
 هو ظاهر والكلام في ريح  
 لم تعسر إزالتها كما يعلم بما  
 يأتي ولو توقفت في المحل  
 على نحو أشنان أو صابون  
 ففضية لإطلاقهم ثم الوجوب  
 هنا وفيه من العسر ما لا يخفى  
 وينبغي الاسترخاء لثلاث  
 يبقى أثرها في تضاعيف  
 شرح المقعدة فليتنبه لذلك  
 (أو حجر) ونحوه للاتباع  
 ومر حكم ماء زمزم

الاستنجاء وجوبا وسعيا بسعة الوقت ومضيقا بضيقه كبقية الشروط ع (قوله نحو صلاة) أي بما  
 يتوقف على الوضوء كطواف وسجدة تلاوة كرى (قوله أو ضيق وقت) ينبغي أو خوف انتشار وتضمخ  
 بالنجاسة سم وفيه ما يأتي عن ع (قوله وحينئذ) أي حين إذ ضاق الوقت (قوله من لا يغض الخ) أي  
 ممن يحرم نظره (قوله لم يعذر) أي في ترك الاستنجاء بل وجب عليه التكشف والاستنجاء وفاقا للنهاية  
 والامداد والاياعاب كما مر (قوله لأنهم توسعوا الخ) ولأن لها بدلا ولا كذلك الوقت نهاية (قوله من  
 النحو الخ) أي الاستنجاء ما خوذ من النحو بمعنى القطع فعناه لغة طلب قطع الأذى واما شرعا فهو إزالة الخارج  
 النجس الملوث من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه شيخنا (قوله فكان المستنجى الخ) إنما أتى بكان التي  
 للظن مع أن قطع الأذى محقق لأن القطع الحقيقي إنما يكون في متصل الأجزاء الحسية مع شدة كالحبل والأذى  
 ليس كذلك على أنها قد تأتي للتحقيق شيخنا (قوله مقدما وجوبا) إلى قوله إلا أن شها في النهاية والمغنى إلا قوله  
 ولا يسن إلى وهو (قوله وندبا في غيره) عبارة النهاية والمغنى ويجوز تأخيرها عن وضوء السليم أه قال ع  
 أي ما لم يؤد التأخير للانتشار والتضمخ بالنجاسة سم على المنهج وقد يتوقف فيه فان التضمخ بالنجاسة إنما  
 يحرم حيث كان غيبا وهذا انشاعا محتاج إليه نعم إن قضى حاجته في الوقت وعلم أنه لا يجد الماء في الوقت وجب  
 بالحجر فوراً كما هو ظاهر ويوافق هذا الحمل ما ذكره بعده بقوله فرغ لو قضى الحاجة بمكان لا ماء فيه وعلم أنه  
 لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فينبغي أن يجب الاستنجاء بالحجر فوراً لثلاثيخف الخارج اه وافهم  
 تقييد قضاء الحاجة بكونه في الوقت أنه لو قضى حاجته قبله لا يجب الفور ويوجه بأنه قبل الدخول لم يخاطب  
 بالصلاة ولهذا لو كان معه ماء وبعده قبل الوقت صح وإن علم أنه لا يجد بدله في الوقت ع (قوله على الأصل)  
 أي في إزالة النجاسة والا كغفائها فيها بالحجر رخصة خارجة عن الأصل كرى (قوله ويكفي فيه) أي في حصول  
 الاستنجاء وسقوط طلبه (قوله غلبة ظن زوال النجاسة) وعلامته ظهور الخشونة بعد النعومة في الذكر واما  
 الأنثى فبالعكس قاله شيخنا (قوله حينئذ) أي حين وجود غلبة ظن الزوال (قوله وهو) أي شم رائحة النجاسة  
 (قوله دليل على نجاسة يده الخ) فلا تصح صلاته قبل غسلها ويتنجس ما أصابها مع الرطوبة إن علم ملاقاته لعين  
 محل النجاسة بخلاف ما لو شك هل الأصابع بموضع النجاسة أو غيره لا نالاً لتنجس بالشك ع (قوله فانه  
 دليل على نجاستهما) خلافاً للنهاية والمغنى وللزيادة وشيخنا عبارتهما ولو شم رائحة النجاسة في يده وجب  
 غسلها ولم يجب غسل المحل لأن الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالحجر مع القدرة على الماء قال  
 بعض المتأخرين إلا أن شم الرائحة من محل لا في المحل فيجب غسل المحل أيضاً وإطلاقهم بخالفه اه وعبرة  
 الأولين ولا يضر شم ريحها بيده فلا يدل على بقائها على المحل وإن حكمتنا على يده بالنجاسة لأننا لم نتحقق أن محل  
 الريح باطن الأصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال أنه في جوانبه فلا تنجس بالشك أو أن هذا المحل قد  
 خفف فيه في الاستنجاء بالحجر تخفف فيه هنا أه قال ع (قوله لم يرباطن الأصبع مقتضاه أنه لو تحقق الريح  
 في باطنه حكمه بنجاسة المحل فيجب إعادة الاستنجاء به جزم حجج ومقتضى قوله أو أن هذا المحل الخ عدم ذلك  
 وقوله لم تخفف الخ وخذ منه أنه لو توقفت إزالة الرائحة على أشنان أو غيره لم يجب وهو ظاهر للعلة المذكورة  
 (قوله مما يأتي) أي في باب النجاسة (قوله ولو توقفت) أي إزالة الريح (قوله وفيه من العسر الخ) ولذا اعتمد  
 ع (قوله عدم الوجوب كما مر انفا) (قوله وينبغي الخ) عبارة شيخنا ولا بد أن يسترخى لثلاثيخ النجاسة في تضاعيف  
 الفرج فيسترخي حتى تنغسل تضاعيف المقعدة من كل من الرجل والمرأة وتضاعيف فرج المرأة أه قول  
 المتن (أو حجر) علم منه أن الواجب أحدهما وشمل إطلاقه حجر الذهب والفضة إذا كان كل منهما قالعا وهو  
 الأصح معنى (قوله ونحوه) يعني عنه قول المصنف وفي معنى الحجر الخ (قوله ومر الخ) أي في شرح ويكره  
 الشمسس عبارته هناك ولا يكره الطهر بما زمم لكن الأولى عدم إزالة النجس به اه (قوله حكم ماء زمزم  
 الخ) عبارة النهاية والمغنى وشمل إطلاقه ماء زمزم واحجار الحرم فيجوز بهما على الأصح أه قال ع  
 بعد الدخول الحاجة أخرى وقد يستبعد مناسبة الذي أذهب عن الأذى وعافا في ذلك (قوله أو ضيق وقت)



في بول او غائط بان يقدم الحجر (افضل) من الاقتصار على احدهما ليجتنب مس النجاسة (١٧٥) لازالة عينها بالحجر ومن ثم حصل

أصل السنة هنا بالنجس خلافاً لمن نازع فيه ولمن نقل عن نص كلام الاصحاح انه يائس به وإن قيل محله ان فعله عبثاً وبدون الثلاث مع الانقاء فيهما والاقتصار على الماء أفضل منه على الحجر لانه يزيلهما بل يتعين في قبلي مشكل دون ثقته التي بمحلها على الوجه لا صالتها حيثئذ وفي ثقة منفتحة وبول الاقلف إذا وصل للجلدة وبول ثيب أو بكر وصل لمدخل الذكر يقينا لافي دم حيض او نفاس لم ينتشر عن محله فلها بعد الانقطاع ولو ثبتا الاستنجاء به فيما إذا أرادت التيمم لفقد الماء ولا إعادة عليهما بوجه ما ذكر في البول الواصل لمدخل الذكر بانه يلزم من انتقاله لمدخله انتشاره عن محله إلى ما لا يجزى فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر لمدخله خلافاً لمن وهم فيه لان نحو الخرقه تصل له واعلم ان الواجب عليها غسل ما ظهر يجلسها على قدميها ونزع فيه الاسنوى بان المتجه هو الوجه الموجب لغسل باطن فرجها لانه صار ظاهراً بالثيابة قال كما يجب غسل باطن الفم من النجاسة دون الجنابة انتهى ولك

قوله مرزوم بمنع الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي وقوله مر وأجبار الحرم ولو استنجى بحجر من المسجد فان كان متصلاً حرم ولم يجز هو وإن كان منفصلاً فان بيع بيعاً صحيحاً وانقطعت نسبته عن المسجد كني الاستنجاء به وإلا فلا كما نقله ابن حجر في شرح العباب عن الشامل وقرهه مثل المسجد غيره من المدارس والرباطات وخرج بالمسجد حريمه ورعا به ما لم يعلم وقفيتهما وقوله مر فيجوز بهما الخ والقياس الكراهة خروجهما من الخلاف لسكن قال الزيايدي أي وإن حج المعتمدانه بما زمر خلاف الأولى اه (قوله هنا) أي في الجمع (قوله في بول) إلى قوله وفي ثقة في النهاية إلا قوله خلافاً لي وبدون الثلاث وإلى قوله فليس في المغني إلا قوله ذلك وقوله أو بكر (قوله أصل السنة) وأما كمال السنة فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالحجر نهاية ومعنى (قوله وحجر الحرم كغيره) مبتدأ وخبر قول المتن (وجمعهما أفضل) أي فان تركه كان مكروهاً ع ش وفيه وقفة ظاهرة (قوله بالنجس) ولو من مغلظ وإن وجب التسليم بعد ذلك شيخنا وخ ش عبارة الكردي وفي الايعاب قال بعضهم وقد يجب استعمال النجاسة فيه بان يكون معه من الماء ما لا يكفي له لم يزل بالنجس الذي لم يجد غيره وذكره ايضا في الامداد من غير عزو لبعضهم وفي الامداد يتجه إلحاق بعضهم سائر النجاسات العينية بذلك فيسن فيها الجميع لما ذكر وكذا في الحلبي على المنهج وقال سم في حواشي المنهج ظاهر كلامهم وقالمهم بالفهم عدم الاستنجاء لانهم إنما ذكروا ذلك في الاستنجاء انتهى كردي وفي ع ش بعد ذكر كلام المذكور مانعه وقد يقال ان ادت إلز التها إلى تخامرة النجاسة باليد استحب إلز التها بالجماد ولا قياساً على الاستنجاء لوجود العلة فيه اه (قوله انه يائس به) الوجه الوجه انه يائس بالنجس استقلالاً بقصد العبادة لا مع الماء سم (قوله محله) أي النص أو الاثم (ان فعله) أي النجس (قوله وبدون الثلاث) عطف على بالنجس (قوله فيهما) أي بالنجس والدون (قوله بل يتعين الخ) عبارة النهاية والختم المشكل ليس له ان يقتصر على الحجر إذا بال من فرجه او من احدهما لا لباس الاصل بالزائد نعم إن لم يكن له آلتا الذكر والاثني بل آلة لا تشبه واحدة منهما يخرج منها البول انجه فيه اجزاء الحجر لا تنفاه احتمال الزيادة وإن كان مشكلاً في ذاته اه قال ع ش قوله لا تنفاه الخ يؤخذ منه ان مثل ذلك محل الجب فيكني فيه الحجر لانه أصل الذكر اه (قوله أفضل منه الخ) وفي الكردي عن الايعاب هذا إن لم يجد في نفسه كراهة الحجر او نحوه مما ياتي في مسح الخف وغيره وإلا فالحجر أفضل الخ (قوله وفي ثقة منفتحة) زاد المغني تحت المعدة ولو كان الاصل منسد أي إذا كان الانسد عارضاً كما مر اه عبارة الكردي وإن قامت مقام الاصل في انتقاض الوضوء بخارجها بان انفتحت تحت السرة وانسد الاصل وهذا في الافتتاح العارض بما اطبق عليه المتأخرون اما الخافي فقد مر في اسباب الحدث الخلاف فيه وان الشارح كشيخ الاسلام جرى على انه كالانسداد العارض وجرى الجمال الرمي إلى أي والمغني على أن الاحكام جميعها تثبت حيثئذ للفتحة ومنها اجزاء الحجر فيه اه (قوله أو بكر) قال المغني بخلاف البكر لان البكارة تمنع نزول البول إلى مدخل الذكر اه (قوله بعد الا نقطاع الخ) عبارة المغني وفائدته فيمن انقطع دمه وعجزت عن استعمال الماء واستنجت بالحجر ثم تيممت لنحو مرض فانها تصلى ولا إعادة عليها اه (قوله فليس السبب) أي تعين الماء (قوله عليها) أي المرأة ولو ثبتة (قوله لباطن فرجها) أي الذي لا يظهر بالجلوس على القدمين (قوله قال) أي الاسنوى وكذا ضمير رده قول المتن (وفي معنى الحجر الخ) إشارة إلى القياس وقول الشارح الوارد إشارة إلى وجود شرط الاصل وهو كونه منصوحاً عليه والي المراد بالحجر هنا حقيقة لا ما يصح الاستنجاء به شرعاً لا يصح ارادة هذا المعنى هنا لانه مندرج فيه المقيس ايضاً سم (وهو كونه منصوحاً عليه) فيه نظر يعلم بمراجعة جمع الجوامع (قوله

ينبغي او خوف انتشار وتضمخ بالنجاسة (قوله انه يائس) الوجه الوجه انه يائس بالنجس استقلالاً بقصد العبادة لا مع الماء (قوله وفي معنى الحجر) إشارة إلى القياس وقوله الوارد إلى وجود شرط الاصل وهو كونه منصوحاً عليه والي ان المراد بالحجر هنا حقيقة لا ما يصح الاستنجاء به شرعاً لا يصح ارادة هذا المعنى هنا لانه مندرج

رده بأن باطن الفرج الذي لا يظهر بالجلوس على القدمين لا يشبه الفم لانه لا يظهر ولا يعسر إصمالماء إليه فمن ثم فصل فيه بين الجنابة والنجاسة واما باطن الفرج المذكور فلا يظهر اصلاً ويعسر إصمالماء اليه فلم يجب غسله في جنابة ولا نجاسة (وفي معنى الحجر)

(الوارد) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم جئى له بروثة فرماها وقال هذار كس أى نجس فتعليه منع الاستنجاء بها بكونها ركسا لا بكونها غير حجر دليل على أن ما فى معنى الحجر كالحجر اهـ (قوله) وقوله ان ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع) اعلم ان معنى دلالة النص عند الحنفية كما قال الكمال المقدسى هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة بقسميه الاول والمساوى انتهى وإن التسمية بذلك اصطلاح له ولا مشاحة فى الاصطلاح وحينئذ فمنع ذلك بما لا وجه له وقوله كيف الخ بما لا وجه له لأن أباحنيفة رضى الله تعالى عنه لا يدعى عدم مغارة حقيقة الحجر لما الحق به بل هو معترف بالمغارة لكنه يدعى ان ثبوت هذا الحكم للحجر يدل على ثبوته لما هو فى معناه ويسمى ذلك دلالة النص اصطلاحا لانه لا يظهر أن منشأ ما قاله الشارح انه لم يحرم معنى دلالة النص عند الحنفية ولعله ظن ان معنى ذلك دلالة اللفظ بالمنطوق وقد يشعر بذلك قوله كيف الخ فليتأمل سم اقول انما يتم ما قاله لو ثبت كون التفسير والتسمية المذكورين لاني حنيفة نفسه والا فالظاهر انها لا تتبعه فقط وفى الكردى مانصه واعتراض الهاتفي فى حواشى التحفة على ابن قاسم واطال وما قاله ان الاحاديث الواردة فى جواز الاستنجاء بالحجر لا تدل على منطوقا لا على جوازه به فقط لكون ما الحق به غير حجر قطعاً وما جواز الاستنجاء بغير الحجر فلا يثبت الا بالقياس سواء كان مراد انى حنيفة من دلالة النص ما هو المراد من مفهوم الموافقة عندنا أو هو المراد من دلالة اللفظ بالمنطوق وهذا علم ان اعتراض الشارح انما هو على اخراج غير الحجر عن القياس لا على اصطلاح انى حنيفة وان اعتراض الشارح اعتراض قاطع جدا انتهى اقول بعد تسليم ذلك الاصطلاح لا يتدفع اعتراض سم بما قاله الهاتفي لما صرح به المحلى فى شرح جمع الجوامع من ان دلالة اللفظ على الموافق مفهوم عند كثير من العلماء منهم الحنفية لا منطوق اى كما قال به الغزالى والآمدى ولا قياسى اى كما قال به الشافعى والا ما مان قول المتن (قالع) ولو حرير الرجال وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين الذكور وغيرهم مردود بان الاستنجاء به لا يعد استعمالا فى العرف ولو استنجى بذهب او فضة لم يطبع ولم يهيا لذلك جازوا لا حرم واجزأ نهاية وفى الكردى عن الایعاب ما يوافقه فى المسئلتين وعن شرحى الارشاد ما يوافقه فى المسئلة الثانية ويخالفه فى المسئلة الاولى واقره سم ثم نقل عن شرح الروض ما يوافقه وتقدم فى الشارح فى بحث الاناء ما يوافقه فى المسئلة الثانية (قوله فلا يجزى) الى قوله ويتعين فى النهاية الى قوله وفى خبر ضعيف فى المغنى الا قوله وانما الى وقصب وقوله والنص الى ولا يحترم وقوله وان لم يجد الى كطعموم (قوله نحو ما ورد) اى كخل مغنى (قوله ومتنجس) عبارة النهاية ونجس ومتنجس لان النجاسة لا تزال به اهـ (قوله وقصب امس) ونحو الزجاج معنى قال عس وحل عدم اجزاء القصب فى غير جدوره وفيما لم يشق اهـ (قوله رخو) اى بخلاف التراب والفحم الصليين مغنى (قوله ولو قشر الخ) عبارة المغنى واما التثار والفواكه فمنها ما يؤكل رطبا لا يابساً كالبطيخين فلا يجوز الاستنجاء به رطبا ويجوز بابساً اذا كان مزبلا ومنها ما يؤكل رطبا ويابساً وهو اربعة اقسام احدها ما كوال الظاهر والباطن كالتين والتفاح فلا يجوز الاستنجاء برطبه ويابساً والثانى ما يؤكل كل ظاهره دون باطنه كالخوخ والمشمش وكل ذى نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المتفصل والثالث ماله قشر وما كوله فى جوفه فلا يجوز بليه واما قشره فان كان لا يؤكل رطبا ولا يابساً كالرمان جاز الاستنجاء به وان كان حبه فيه وان اكل رطبا ويابساً كالبطيخ لم يجز فى الحالين وان اكل رطبا فقط كاللوز والباقى جاز يابساً لا رطبا ذكر ذلك الماوردى مبسوطا واستحسنه فى المجموع اهـ واقره عس وعقبه الكردى بما نصه قال الشارح فى الایعاب وفى كون قشر البطيخ يؤكل يابساً نظرا هـ (قوله ويتعين الماء الخ) عبارة المغنى وشرح بافضل

الوارد ببناء على أن الاصح عندنا فى الاصول أن القياس يجوز فى الرخص خلافا لاني حنيفة وقوله ان ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع كيف وحقيقة الحجر مغارة لما الحق به ( كل جامد طاهر قالع غير محترم) فلا يجزى نحو ماء ورد ومتنجس وإنما حاز الدبغ به كالنجس لانه عوص عن الذكاة وهى تجوز بالمدينية النجسة وقصب امس وتراب او لحم رخو بان يلصق منه شىء بالمحل ويتعين الماء لافى امس لم ينقل والنص باجزاء التراب لحديث فيه اى ضعيف محمول على متحجر قيل او على مزبد تنشيف الرطوبة ثم غسله بالماء ويرد بان هذا لا يسمى استنجاء

فيه المقيس ايضا (قوله وقوله ان ذلك يثبت بدلالة النص ممنوع) اعلم ان معنى دلالة النص عند الحنفية كما قال الكمال المقدسى هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة بقسميه الاول والمساوى انتهى وان التسمية بذلك اصطلاح له ولا مشاحة فى الاصطلاح وحينئذ فمنع ذلك بما لا وجه له وقوله كيف الخ بما لا وجه له لأن أباحنيفة رضى الله تعالى عنه لا يدعى عدم مغارة حقيقة الحجر لما الحق به بل هو معترف بالمغارة لكنه يدعى ان

لم يجد غيره فيقيم ويعيد  
كمطعم وإن لو قشر أما كولا  
كالبطيخ بخلاف قشر مزبل  
لا يؤكل لكنه يكره به أن  
كان المطعم داخله وفي خبر  
ضعيف إلا مر بما وملح في  
غسل دم الحيض والحق  
الخطائي بالمح العسل والخل  
والتدليك بنحو النخالة وغسل  
اليدين بنحو البطيخ انتهى  
وكان الزركشي أخذ منه  
قوله الظاهر أن منع استعمال  
المطعم لا يتعدى الاستنجاء  
إلى سائر النجاسات فيجوز  
استعمال الملح مع الماء في  
غسل الدم انتهى وقد علمت  
أن الأخذ غير صحيح لضعف  
الخبر والذي يتجه أن النجس  
أن تو قفزو واله على نحو ملح  
بما اعتد امتنانه جاز للحاجة  
إلا فلا ويفرق بين الاستنجاء  
وغيره بأن المطعم في غيره  
صحيه ماء خفف امتنانه بخلافه  
في الاستنجاء وما ذكر في  
النخالة واضح لأنها غير  
مطعم ومو فيما بعدها يوجه  
بأنه حيث انتفت النجاسة  
انتهى قبيح الامتنان فليكره  
نظير ما مر آنفا أو للجن  
كظم وإن أحرق أولنا  
وللهاثم والغالب نهن  
وكحيوان كفارة وجزئه  
المتصل وكذا نحو آدمي  
يحترم وإن انفصلت ويفرق  
بين نحو الفارة ونحو الحربي  
بأنه قادر على غصمة نفسه  
فكان أخس وكما كتب  
عليه اسم معظم

ويجزي الحجر بعد الاستنجاء بشئ محترم وغير قالع لم يتقلا النجاسة فان نقلها تعين الماء قال الكردى  
من الموضوع الذى استقرت فيه حال خروجه وإن لم تنجوا ز الصفحة أو الحشفة وكذا أى تعين إذا لصق بالمحل  
من ذلك نحو تراب رخا أو أصابه منه زهومة كالعظم (قوله ولا يحترم) إلى قوله وفى خبر ضعيف فى النهاية  
إلا قوله ولم يجد غير (قوله ويعصى به) الوجه عصيانه بغير المحترم بما ذكر أيضا إذا قصد به الاستنجاء  
المطلوب لأنه لعدم عبادة باطلة سم وعش (قوله مزبل) أى للنجاسة (قوله لكنه يكره الخ) يحتمل أن محله  
مالم يفقد غيره وإلا لم يكره سم (قوله أخذه منه) أى من ذلك الخبر (قوله جاز) أى استعمال نحو الملح (قوله  
ويفرق بين الاستنجاء) أى حيث امتنع بالمطعم وإن لم يجد غيره سم (قوله وما ذكر فى النخالة الخ) وفاقا  
للمغنى عبارة فائدة يجوز التدلك وغسل الأيدي بالنخالة ودقيق الباقلا ونحوها وقوله فيما بعدها وهو  
غسل اليد من نحو زهومة بنحو البطيخ كردى (قوله نظير ما مر آنفا) كأنه إشارة إلى قوله بخلاف قشر مزبل  
الخ يجامع أن المطعم فيه انتفت النجاسة عنه سم وجزء به البصرى والكردى (قوله أول الجن) إلى قوله أما  
مكتوب فى النهاية إلا قوله محترم وقوله ويفرق إلى وكما كتب وقوله ويحرم إلى أو علم وما أنبه عليه وكذا فى  
المغنى إلا قوله وإن أحرق (قوله أول الجن) عطف على قوله لنا (قوله كظم) ومنه قرون الدواب وحوافر  
واسنانها لا يقال العلة وهى كونه يكسى أو قرما كان منتفية فيه لا نأقول هذه الحكمة فى معظمه ولا  
يلزم أطرادها عش (قوله وإن أحرق) وهل يجوز أحرقه بالوقود به أم لا فيه نظر والأقرب الجواز بخلاف  
أحرق الخبز لأنه ضياع مال عش (قوله والغالب نحن) زاد النهاية والمغنى أو على السواء بخلاف ما لو اختص  
به البهاثم أو كان استعماله أغلب عبارة الكردى قال فى العباب أولنا وللهاثم سواء ما واغتمده شيخ  
الاسلام والخطيب والجمال الرملى وكذا الشارح فى شروح الأرشاد والعباب وغيرهم وقع له فى التحفة أنه  
قال أولنا وللهاثم والغالب نحن أهافقضى ذلك أنه لا حرمة فى المساوى ولكن المعتمد خلافه كما بينته فى الأصل  
أه (قوله وكحيوان) عطف على كطعم (قوله كفارة) أشار به إلى أنه ليس المراد بالمحترم هنا ما حرم قتله كما  
ذكره فى التيمم وغيره بل المراد به ما يشمل مهدر الدم كفارة والحية والعقرب وغيره ما كافى فى شرح الروض  
وشرح العباب للشارح كردى (قوله وجزئه الخ) قال فى الإيعاب كصوفه وبره وشعره ثم قال وكذب حمار  
وألية خروف أه كردى (قوله المتصل) عبارة النهاية إلا أن كان منفصلا من حيوان غير آدمى فلا يحرم  
الاستنجاء به حيث حكم بطهارته وكان قال كاشعرا ما كولا وصفه وبره ورشاه وفى المغنى والإيعاب  
نحوها (قوله محترم) قال فى الامداد الذى يظهر أن المراد بالمحترم هنا غير الحربى والمرتب وإن جاز قتله  
كالزنى المحصن والمتحتم قتله فى الحرابة أهسكت المغنى عن قيد محترم وقال النهاية ولو حرىيا أو مرتدا خلافا  
لبعض المتأخرين أه يعنى ابن حجر عش عبارة الكردى وقال شيخ الاسلام فى شرح الروض استثنى ابن  
العماد من المنع بجزء الحيوان جزء الحربى وفيه نظرا وأعتد الطبرلاوى والجمال الرملى وسم والقلوبى  
وغيرهم عدم جواز الاستنجاء بجزء آدمى مطلقا أه (قوله ونحو الحربى) أى كالمترد (قوله بأنه قادر

ثبوت هذا الحكم للحجر يدل على ثبوته لما هو فى معناه ويسمى ذلك دلالة النص اصطلاحا وبالجملة فيظهر  
أن منشأ ما قاله الشارح أنه لم يحرم معنى دلالة النص عند الحنفية ولعله ظن أن معنى ذلك دلالة اللفظ بالمنطوق  
وقد يشعر بذلك قوله كيف الخ قليتا مل (قوله بل ويعصى به) الوجه عصيانه بغير المحترم بما ذكر أيضا إذا  
قصد الاستنجاء المطلوب لأنه لعدم عبادة باطلة فعلم حرمة الاستنجاء بالنجس نعم الوجه عدم الحرمة إذا جمع  
بين الحجر والنجس والماء لأن استعمال النجس حينئذ لغرض تخفيف مباشرة النجاسة لا لكمال العبادة كما يعلم  
من كلام الشارح السابق فهو عبادة صحيحة فى هذه الحالة (قوله لكنه يكره الخ) يحتمل أن محله مالم يفقد  
غيره وإلا لم يكره (ويفرق بين الاستنجاء) أى حيث امتنع بالمطعم وإن لم يجد غيره (قوله نظير ما مر آنفا)  
كأنه إشارة إلى قوله السابق بخلاف قشر مزبل لا يؤكل الخ يجامع أن المطعم فيه انتفت النجاسة عنه (قوله  
والغالب نحن) قال فى شرح الروض فإن استويا فوجها بناء على ثبوت الرافيه والأصح الثبوت قاله

و منسوخ لم يعلم تبديله  
ويحرم على غير عالم متبحر  
مطالعة نحو تورا علم  
تبديلها أو شك فيه ويفرق  
بين إلحاق المشكوك فيه  
بالمبدل هنا لا فيما قبله  
بالاحتياط فيهما أو علم  
محترم كمنطق وطب خليا  
عن محذور كالموجودين  
اليوم لأن تعلبها فرض  
كفاية لعموم نفعها أما  
مكتوب ليس كذلك  
فيجوز الاستنباط به وهو  
صريح في أن الحروف  
ليست محترمة لذواتها  
فاقتفاء السبكي ومن تبعه  
بحرمة دوس بسط كتب  
عليها وقف مثلا ضعيف  
بل شاذ كما اعترف هو به  
وحرمة جعل ورقة كتب  
فيها إسم معظم كأغذ النحر  
نقد إنما هو رعاية للاسم  
المعظم كما هو واضح  
وعجيب الاستدلال به  
وجاز بالماء العذب مع أنه  
مطعوم لدفعه النجس عن  
نفسه كما مر (وجلد)  
بالرفع والجر لأنه قسم  
للجاء المذكور وإن كان  
في الحقيقة قسما منه باعتبار  
ما فيه من التفصيل  
والخلاف فاندفع زعم  
أنه لا يصح كل منهما  
(دفع) في الأظهر

(الخ) أي ولو باعتبار الأصل فيشمل لما بعد الموت (قوله أو منسوخ) ينبغي عطفه على إسم معظم لا على معظم  
وتخصيص قوله لم يعلم الخ بالمعطوف وإلا فالوجه الامتناع في الاسم المعظم وإن نسخ وعلم تبديله لأن ذلك لا  
يخرجه عن تعظيمه سم عبارة النهاية والمغني أما غير محترم كالفلسفة وتورا وإنجيل علم تبديلها وخلوها من  
معظم فيجوز الاستنباط به (قوله لم يعلم تبديله) شامل للشك في تبديله سم (قوله ويحرم الخ) وفي فتاوى  
الجمال الرملي سئل عما قال العلامة ابن حجر من جواز قراءة التورا المبدلة للعالم المتجردون غيره فهل ما قاله  
معتدوا ولا فاجاب بأنه لا يجوز مطلقا اه كرى (قوله علم تبديلها) يفيد الجواز في غير المبدلة سم وفي  
الكردى عن الأيعاب بين غير واحد من الأئمة أن ما بأيديهم الآن من التورا والآنجيل مبدل جميعه قطعها  
لفظا ومعنى ويبنوا ذلك بما يطول ذكره لكن الحق أن فهم ما يظن عدم تبديله موافقة ما علمناه من شرعنا  
ويجب حمل كلام الروضة كاصلا في السير من أنه يحرم الانتفاع بسكتهم يعنى بالمطالعة ونقل الزركشى  
كالسبكي الإجماع عليه على ما علم تبديله أو شك فيه لكن رجح بعضهم جواز مطالعتها للعالم الراسخ لا سيما عند  
الاحتياج للرد على المخالف وهو جلي فليحمل الإجماع على ما عدا هذه الحالة إذ كلام الأئمة مشحون بالنقل  
عنها للرد عليهم اه (قوله كمنطق الخ) وحساب ونحو وعروض مغنى وكردى (قوله لأن تعلبها الخ) قال في  
الامداد بل هو أى المنطق أعلاها أى العلوم الآلية وإفتاء النووي كابن الصلاح بجواز الاستنباط به يحمل  
على ما كان في زمنهما من خلط كثير من كتبه بالقوانين الفلسفية المناهضة للشرائع بخلاف الموجود اليوم  
فانه ليس فيه شئ من ذلك ولا بما يؤدى اليه فكان محترما بل فرض كفاية بل فرض عين إن وقعت شبهة لا  
يتخلص منها إلا بمعرفة انتهى كردى (قوله كأغذا) بفتح الغين مغنى وفي القاموس وكسرها القرطاس  
اه والمراد به هنا الوقاية (قوله وجاز) إلى المتن في المغنى (قوله لدفعه النجس الخ) أي باعتبار شأنه كمن فلا  
يرد أن قليلا لا يدفعه (قوله كما مر) أي في شرح ولا يقول في ما الخ كردى (قوله بالرفع) أي عطفا على كل  
والجر أي عطفا على جامد مغنى ونهاية (قوله باعتبار) ضبب بينه وبين قوله قسم سم عبارة الكردى متعلق بقسم  
وقوله من التفصيل إشارة إلى قوله ودفع دون غيره وقوله والخلاف إشارة إلى قوله في الأظهر اه (قوله)  
فاندفع زعم الخ) لا وجه لهذا الزعم مع شيوع عطف الخاص على العام بل ولا لعدده قسما لأن عطف الخاص  
لا يقتضى القسمية ولا ينافى القسمية ونسكتة أفرادها فيه من الخلاف والتفصيل سم ولك أن تمنع شيوع  
عطف الخاص على العام إذا كان العموم بكلمة كل (قوله لا يصح كل منهما) عبارة المغنى تنبيه كان ينبغى  
للمصنف تقديم المنع الذى من أمثلة المحترم فيقول فيمتنع بجلد طاهر غير مدبوغ دون جلد مدبوغ طاهر  
في الأظهر فإن كلامه الآن غير منتظم لأنه إن كان ابتداء كلام فلا خبر له وإن كان معطوفا على كل كما قدرته  
في كلامه وقرىء بالرفع فيكون الجلد المدبوغ قسما لكل جلد طاهر الخ فيكون غيره والفرض أنه بعض  
منه وإن كان مجرورا كما قدرته أيضا عطفا على جامد فكان ينبغى أن يقول ومنه جلد دبغ أي من

الماوردى والرويانى انتهى (قوله أو منسوخ) ينبغى عطفه على إسم معظم لا على معظم وتخصيص قوله لم  
يعلم بالمعطوف وإلا فالوجه الامتناع في الاسم المعظم وإن نسخ وعلم تبديله لأن ذلك لا يخرجه عن تعظيمه  
(قوله لم يعلم تبديله) شامل للشك في تبديله وقوله علم تبديلها يفيد الجواز في غير المبدلة (قوله وجاز بالماء العذب  
مع أنه مطعوم لدفعه) أى دفع مع قلته (فرع) في الروض ويجوز أى الاستنباط بذهب وفضة وجوهر  
انتهى قال في شرحه وبقطعة ديباج نعم حجارة الحرم والمطبوع من الذهب قال الماوردى والرويانى يمتنع  
الاستنباط بها الحرمتها فان استنجى بها أساء وأجزأه انتهى وفي شرح الارشاد للشارح عطفا على ما يجوز  
أو كان ذهباً أو فضة لم يطبع أو تبا لذلك كما مروا لإحرام وأجزأه واعتداهم كما اعتد جواز الاستنباط  
بحجارة الحرم ولا إثم وإنه لا فرق في الاستنباط بقطعة الديباج بين الرجال والنساء (قوله باعتبار) ضبب بينه  
وبين قوله قسم (قوله فاندفع زعم الخ) لا وجه لهذا الزعم مع شيوع عطفه الخاص على العام بل ولا لعدده قسما  
لأن عطفه الخاص لا يقتضى القسمية ولا ينافى القسمية ونسكتة أفرادها فيه من الخلاف والتفصيل

أمثلة هذا الجامد جلد ظاهر دبع جلد غير مدبوغ ظاهر في الاظهر اه (قوله لا تتقاله) الى قوله وإنما حل في النهاية إلا قوله نعم الى ويحرم (قوله لا تتقاله عن طبع اللحم الخ) وهو وان كان ما كولا حيث كان من مذكي لكن اكله غير مقصود لانه لا يعتاد كذا في النهاية وجزم الشارح في فتح الجواد بحرمة اكل المدبوغ مطلقا اي سواء كان من مذكي ام لا بصري (قوله ينبغي حمله الخ) خلافا لظاهر إطلاق المغني (قوله بحيث لا يلين الخ) افاد تخصيص ما ذكر من التفصيل بجلد الحوت ان غيره من جلود المذكاة لا تجزى قبل الدبع وان اشتدت صلابتها كجلد الجاموس الكبير وهو ظاهر لانها بما يؤكل عيش (قوله لانه) الى قوله وإنما حل في المغني (قوله اما نحس) اي ان كان من غير ما كولا مغني (قوله نعم الخ) عبارة السكردى ومحل المنع بالمطعوم على ما قاله جمع متقدمون واعتمده الزركشي وجزم به في الانوار ما اذا استنجى به من جانب ليس عليه شعر كثير ولا جازو قد جزم به في العباب وقره شيخ الاسلام والخطيب وغيرهما وضعفه الشارح في الامداد والاياعاب وفي سم على المنهج بعد ان نقل استثناء الشعر المذكور مانصه لم يعتمدم وهذا الاستثناء لان الشعر متصل به انتهى والكلام كما هو ظاهر في المدبوغ الذي يطهر بالدبع اما جلد المغاظ فلا يجوز ولا يجزى مطلقا اه (قوله ان استنجى بشعره الخ) اي بجانبه الذي عليه الشعر كردى (قوله وان انفصل) وفي الايعاب يكفر في جلد المصحف المتصل قال الرمي ويفسق في المنفصل انتهى قال القليوبي حيث نسب اليه قال الحلبي قال بعضهم على قياسه كسوة الكعبة إلا ان يفرق بان المصحف اشد حرمة وظاهر ان محله حيث لم يكن نقش عليها معظم اه كردى عبارة عيش قوله وان انفصل ظاهره وان انقطعت نسبته عنه وعليه فيفرق بينه وبين الحدث بأن الاستنجاء اقبح من المس ويحتمل التقييد كالحدث ولعله الاقرب لكن قضية قول ابن حجر وإنما حل مسه اي المنفصل لانه اخف صريح في الفرق المذكور إذ لا يحل مسه إلا اذا انقطعت نسبته إلا ان يقال اراد ابن حجر حل مسه عند من يقول به وان لم تنقطع نسبته اه اقول هذا التاويل في غاية البعد لا يعيا به فالعتمد الفرق المذكور (قوله ما يعمهما) وهو جامد ظاهر الخ (قوله ان لا يكون به رطوبة) فلو استنجى بحجر مبلول لم يصح استنجاءه لان بلله يتنجس بنجاسة المحل ثم يتنجسه فيتعين الماء نهاية وغنى وشرح بافضل (قوله كالحل) أي ولو كان من أثر نجوا استنجاء قليوبي (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا للنهاية والمغني (قوله لانه) اي بلل المحل من عرق لا يؤثر اي لانه ضروري مغني وقليوبي قال سم هل مثل ذلك بلل المحل فيما اذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته ايضا قبل جفافه ثم اراد الاستنجاء بالحجر فليتأمل اقول تقدم عن القليوبي وياتي عنه نفسه خلافا بل اقتصارهم على استثناء العرق وتعليمهم له بالضرورة كالصريح في انه يتعين في ذلك الماء ثم رأيت ان عيش عقب كلام سم المذكور بما نصه اقول الاقرب عدم كونه مثله إلا ان العرق بما تعم به البلوى بخلاف البلل المذكور ونحوه ويشمل ذلك قوله مر رطوبة من غير عرق اه وقوله ما ياتي اي في شرح ولا يطر الاجنبى قول المتن (لا يحجف) بالكسر وفتح لغة مختار اه عيش (قوله ولا تعين) لان الحجر لا يزيله هذا ضابط الجفاف المانع من اجزاء الحجر كما يفهمه كلام الامداد والنهاية وغيرهما (قوله وان بال

(قوله أو ما كولا) قد يقال جلد المذكي المدبوغ يجوز أيضا أكله إلا أن يقال غير المدبوغ ما كولا لم ينتقل عن طبع اللحوم الى طبع الثياب بخلاف المدبوغ او يقال المراد ما كولا بالوضع والمدبوغ ليس كذلك وان جاز اكله كما يجوز اكل نحو تراب لا يضر (قوله بجلد علم) ينبغي ان منه تفسير اجاز مسه وحمله مع الحدث (قوله وإنما حل مسه) لعل هذا بناء على ظاهر تقييده حرمة مس جلد المصحف باتصاله به فليتأمل (قوله الذي يتجه لانه لا يؤثر) هل مثل ذلك بلل المحل فيما اذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته ايضا قبل جفافه ثم اراد الاستنجاء بالحجر فليتأمل (قوله ولم يبل غير ما اصا به الخ) يتأمل وقوله لكن قال جمع متقدمون باجزائه حيثن عبارة شرح الروض ويستثنى مما إذا حجف بالوجف بوله ثم بال ثانيا فوصل بوله الى ما وصل اليه بوله الاول فيكني فيه الحجر صرح به القاضى والغزالي وقوله فوصل بوله الخ صريح في انه لا يشترط على هذا ان يزيد الثاني على محل الاول بل يكتفي ان يكون بقدره وهو الوجه خلافا لما اشار اليه السكندر لشيخنا الامام البكرى من

لا تتقاله عن طبع اللحم  
الى طبع الثياب والحاق  
جلد الحوت الكبير به  
ينبغي حمله على ما اذا  
تجبر بحيث صار لا يلين  
وان تقع في الماء (دون  
غيره في الاظهر) لانه  
إما نجس أو مأكول  
نعم ان استنجى بشعره  
الظاهر أجزأ ويحرم  
بجلد علم ان اتصل ومصحف  
وان انفصل وإنما حل  
مسه لانه أخف (وشرط)  
أجزاء الاقتصار على  
(الحجر) وما في معناه  
أو المراد بالحجر ما يعمهما  
(ان) لا يكون به رطوبة  
كالحل ولو من عرق على  
ما اعتمده الاذرعى وفيه  
نظر والذي يتجه أنه  
لا يؤثر ويؤيده ما ياتي  
وان (لا يحجف النجس)  
الخارج أو بعضه وإلا  
تعين الماء في الجاف  
وكذا غيره ان اتصل  
به وان بال أو تغوط  
مائعا ثانيا

(الخ) غاية لقوله ولا تعين الخ كرى (قوله ولم يبل غير ما أصابه الخ) يتأمل سم عبارة النهاية والمغنى وبل الثاني ما به الاول اه قال ع ش قوله وبل الثاني الخ صادق بما إذا زاد عليه وهو متجه (قوله لتعين الماء الخ) جرى عليه في شروح الارشاد والعباب كرى (قوله لكن قال جمع متقدمون باجزائه الخ) اعتمده النهاية والمغنى قال السكردى وشيخ الاسلام في شرح البهجة والروض وغيرهم وهو المعتمد قال ابن عبد الحق وسم ويلحق بمالو كان الثاني بقدر الاول فقط مالو زاد على ما وصل اليه الاول على الوجه لا مالو نقص عنه ولا يشترط أن يزبد الثاني على محل الاول بل يكفي أن يكون بقدره هو اعتمدا لا لحاق القليوبى وشيخنا (قوله رد بحث الخ) وفاقا للرملى عبارة ع ش ظاهر عبارة الشارح مر اعتبار الجنس حتى لو جف بوله ثم خرج منه دم وصل لما وصل اليه بوله لم يحز الحجر ويحتمل خلافه سم على البهجة وافق الشارح مر رحمه الله تعالى بان طرو المذى والودى مانع من الاجزاء فليسا كالبول ونقل بالدرس عن تقرير الزياى رحمه الله تعالى خلافه قول والا قرب ما افق به الشارح مر لا خلافا فهما اه ووافق الزياى القليوبى وكذا شيخنا عبارته فان جف كله أو بعضه تعين الماء ما لم يخرج بعده خارج ولو من غير جنسه ويصل ما وصل اليه الاول كأن يخرج نحو مذى ودى ودم وقيح بعد جفاف البول ولا كفى الاستنجاء بالحجر وتقييد بعضهم بما إذا خرج بول للغالب اه (قوله وان لا ينتقل الخارج الخ) فان انتقل عنه بان انفصل عنه تعين في المنفصل الماء واما المتصل بالمحل ففيه تفصيل يأتى معنى عبارة السكردى قال فى الايعاب محل هذا فى انتقال لا ضرورة اليه كما يعلم بما يأتى فى الانتقال الحاصل من عدم الادارة فان انتقل تعين الماء وإن لم يحاوز الصفحة والحشفة اه (قوله الخارج الخ) إلى قوله لا لان سال فى النهاية والمغنى لا لقوله مطلقا وقوله جاف إلى رطب وقوله ولو ماء لغير تطهيره (قوله قبل الجفاف لم ينجس) لكن ينبغي هنا عدم اجزاء الحجر أخذنا من قوله السابق أن لا يكون به رطوبة كالمحل سم قول (المتن ولا يطرأ اجنبى) أى ولو من الخارج كرشاشه شرح بأفضل (قوله على المحل المتنجس الخ) فيه أمران الاول انه قد يقال حيث كان المطر وعليه هو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك ان الطارىء اختلط بالخارج وهذا يناقى قوله مطلقا فى النجس أى سواء اختلط بالخارج أو لا بدليل ما بعده وقوله اختلط بالخارج فى الظاهر لانه على هذا التقدير لا يكون إلا مختلطاً والثانى ان القياس فيما لم يختلط بالنجس عدم منع اجزاء الحجر فى النجس وإن كان الطارىء النجس يحتاج للماء فكيف يحكم بالمنع مطلقا سم (قوله جاف الخ) خلافا للمغنى والنهاية وشيخنا لكن الرشيدى اعتمد ما قاله الشارح (قوله للمامر) أى فى شرح كل جامد ظاهر الخ (قوله او رطب) أى ولو ببل الحجر معنى (قوله ولو ماء لغير تطهيره) عبارة بأفضل مع شرحه وان لا يصيبه ماء غير مطهر له وإن كان طهورا أو مانع اخر بعد الاستنجاء أو قبله لتنجسه أو كالمائع ما لو استنجى بحجر رطب اه قال السكردى قوله غير مطهر له لا يخلو عن تشو يش فان ذلك ينجر إلى انه لا يضرب جواز الاستنجاء بالحجر طرو ماء على المحل مطهر له وإذا طهره الماء لا حاجة إلى الحجر فامعنى هذا الاستثناء وفى حواشى التحفة لسم قوله لغير تطهيره إن أراد لغير تطهير المحل بمعنى أنه إذا أراد تطهير المحل بالماء لا يضر وصول ذلك الماء اليه فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس بممانح فيه لان الكلام فى الاستنجاء بالحجر وإن أراد لغير تطهير نفسه بمعنى انه إذا قدم الوضوء على الاستنجاء فاصاب ماء وضوئه المحل بان تقاطر عليه منه شئ لم يمنع اجزاء الحجر فهو ممنوع مخالف لصرح كلامهم انتهى وحاول الهاتفى فى حواشى التحفة ان يجيب عن ايراد سم فلم يجب بشئ عبارته بمعنى إذا لاقاه لتطهيره فلا مر حيثنظا ظاهر انه لا يكفيه إلا الماء واما إذا لاقاه لغير تطهيره كان احابته

اعتبار زيادة الثانية على الاول فليتأمل (قوله على المحل المتنجس بالخارج الخ) فيه أمران الاول انه قد يقال حيث كان المطر وعليه هو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك ان الطارىء اختلط بالخارج وهذا يناقى قوله مطلقا فى النجس أى سواء اختلط بالخارج أو لا بدليل ما بعده وقوله اختلط بالخارج فى الظاهر لانه على هذا التقدير لا يكون إلا مختلطاً والثانى ان القياس فيما لم يختلط بالنجس عدم منع اجزاء الحجر فى النجس وإن كان الطارىء النجس يحتاج للماء فكيف يحكم بالمنع مطلقا فليتأمل (قوله لغير تطهيره) إن أراد لغير تطهير

ولم يبل غير ما أصابه الاول كما اقتضاه اطلاقهم لتعين الماء بالجفاف فلا يرتفع بما حدث لكن قال جمع متقدمون بأجزائه حيثنظا وكأنه لكون الطارىء من جنس الاول فصارا كشئ واحد وبه يعلم رد بحث بعضهم فيمن بال ثم أمنى أنه يحزئه الحجر ولو غسل ذكره ثم بال قبل الجفاف لم ينجس غير مماس البول كما يعلم من قوله فى شروط الصلاة ولا تغير المنتصف (و) ان (لا ينتقل) الخارج الملوث عما استقر فيه عند خروجه إذ لا ضرورة لهذا الانتقال فصار كتنجسه بأجنبى (و) ان (لا يطرأ) على المحل المتنجس بالخارج (أجنبى) نجس مطلقا أو طاهر جاف اختلط بالخارج للمامر فى التراب أو رطب ولو ماء لغير تطهيره



لا عرق إلا إن سال وجاوز  
الصفحة أو الحشفة إذ  
لا يعم الابتلاء به حينئذ  
خلاف ما زعمه (ولوندر)  
الخارج كدم (أو انتشر  
فوق العادة) الغالبة وقيل  
فوق عادة نفسه (ولم  
يجاوز) غائط (صفحته)  
وهي ما ينضم من الإلين  
عند القيام (و) بول  
(حشفته) وهي ما فوق  
محل الختان ويأتي في فاقدها  
أو مقطوعها نظير ما يأتي  
في الغسل كما هو ظاهر (جاز  
الحجر في الأظهر) إلحاقه  
بالمعتاد لأن جنسه مما يشق  
فإن جاوز تعيين الماء في  
المجاوز والمتصل به مطلقا  
وكذا إن لم يجاوز وانفصل  
عما اتصل بالمحل فيتعين  
في المنفصل فقط ويظهر  
أخذا بما يأتي في الصوم  
من العفو عن خروج  
مقعدة الميسور وردها  
بيده أن من ابتلى منها  
بمجاوزه الصنف أو  
الحشفة دائما عني عنه  
فيجزم به الحجر للضرورة  
ويظهر في شعر بياطن  
الصفة أنه مثلها ولا نظر  
لندب إزالته فلا ضرورة  
لثبوته لأن تكليف إزالته  
كلما ظهر منه شيء مشق  
مضاد للتريخ في هذا  
المحل (ويجب)

نقطة ماء أو مائع سواء كان الماء ماء وضوئه فيما إذا قدم الوضوء على الاستنجاء فأصاب ماء وضوئه المحل بأن  
تقاطر عليه شيء منه أو لم يكن ماء وضوئه فيكون الماء متعينا أيضا لما نقلناه عن المجموع هكذا يفهم المقام  
انتهى وعليه فلا فرق بين الماء المطهر له وغيره وحينئذ فلا يحتاج لقوله لغير تطهيره بل هذا الاستنجاء يوم  
خلاف المقصود إلا أن يقال لم ينبه عليه الشارح لوضوح أنه حيث طهره الماء لا يحتاج للحجر كما قال الهاتفي  
فلا مر حينئذ ظاهر الخ وبالجمله فهو غير صاف من كل الوجوه فخره اه واجاب ع ش بمانصه ويمكن ان  
يقال احتراز بقوله لغير تطهيره عمه الو تقاطر من وجهه مثلا حال غسله ماء على محل الاستنجاء فلا يضر لانه تولد  
من ما موربه على نجس معفو عنه فأشبهه ما لو تساقط على ثوبه الملوث بدم البراغيث اه أقول قوله فلا يضر في  
سم ما يوافق لكن رده الكردي بمانصه هذا يخالف قول الشارح في هذا الكتاب وإن لا يصيبه ماء غير مطهر  
الخ إذ ماء طهارة نحو الوجه غير مطهر للمحل فلا فرق بين أن يصيبه بعد الاستنجاء أو قبله اه ولوسلم والكلام  
هنا فيما قبل الاستنجاء فلا يلاقيه كلام ع ش المفروض فيما بعده (قوله لا عرق الخ) هذا في الطاريء فلو  
استنجى بالأحجار فعرق محله فإن سال منه وجاوزه لزمه غسل ماسال اليه وإلا فلا لعموم البلوى به م راه سم  
وكذا في النهاية وشرح بافضل قال ع ش قوله مر لزمه غسل ماسال الخ شامل لما لوسال لما لاقى الثوب من  
المحل فيجب غسله فيه مشقة وقد يقال يعني عما يغلب وصوله اليه من الثوب وعبارة الشارح مر في شروط  
الصلاة بعد قول المصنف وفيه عن محل استنجاء نصها وإن عرق محل الاثر وتلوث بالآخر غير له عسر تجنبه  
كافي الروضة والمجموع هنا اه وعبارة الكردي ظاهره الاكتفاء بالحجر في غير المجاوز وكذلك ظاهر  
عبارة الامداد وشرح البهجة والنهاية وهذا ظاهر مع التقطع أمانع الاتصال فلم يظهر لي وجهه بل الذي  
يظهر وجوب غسل الجميع وذلك لأن استيعاب غسل المجاوز يتوقف على غسل جزء من الباطل وإذا غسل  
جزأ من الباطل فقد طرا عليه اجني وهو ماء الغسل فيتعين الماء في الجميع اه أقول ان قوله ظاهره  
الاكتفاء بالحجر الخ يمنع ان الكلام في العرق الطاريء بعد الاستنجاء بالحجر كما مر عن سم ففاد عبارتهم  
المذكورة عدم لزوم الاستنجاء في غير المجاوز حينئذ مطلقا وإن قوله أمانع الاتصال الخ يمكن ان يلزم  
ما تقتضيه العبارة المذكورة من العفو عن غير المجاوز لتولد الطاريء عليه من ما موربه نظير ما مر عن ع ش  
وسم آفقا (قوله الخارج) الى قوله ويظهر في المغنى (قوله كدم) اي وودي ومدى مغنى (قوله فوق العادة  
الغالبة) اي عادة غالب الناس نهاية قول المتن (وحشفته) اي ومحل الجب في المجبوب سم (قوله ويأتي  
الخ) عبارة المغنى وشرح بافضل او قدرها من مقطوعها في البول اه (قوله مطلقا) اي سواء انفصل عما  
اتصل بالمحل ام لا كردي عبارة شيخنا فان تقطع بان خرج قطعا في حال تعين الماء في المنقطع وكفي الحجر في  
المتصل وإن جاوز صفحة أو حشفة تعين الماء أيضا في المجاوز فقط ان لم يكن متصلا ولا تعين في الجميع وكذا  
يقال في المنتقل فان كان متصلا تعين الماء في الجميع او منفصلا تعين في المنتقل فقط اه (قوله وكذا ان لم يجاوز  
وانفصل الخ) عبارة النهاية ولو تقطع الخارج تعين في المنفصل الماء وإن لم يجاوز صفحته ولا حشفته فان تقطع  
وجاوز بان صار بعضه باطن الالية أو في الحشفة وبعضه خارجا فلكل حكمة اه (فيجزئه الحجر للضرورة)  
و ظاهر كلامهم يخالفه نهاية قال ع ش وهو المعتمد عبارته مر في شرح العباب فان اطردت بالمجاوزة فهو

المحل بمعنى أنه إذا أراد تطهير المحل بالماء لا يضر وصول ذلك الماء اليه فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس بما  
نحن فيه لأن الكلام في الاستنجاء بالحجر وإن أراد لغير تطهير نفسه بمعنى أنه إذا قدم الوضوء على الاستنجاء  
فأصاب ماء وضوئه المحل بأن تقاطر عليه شيء لم يمنع أجزاء الحجر فهو ممنوع مخالف لصريح كلامهم لا يقال  
يؤيده قولهم لا يضر الاختلاط بماء الطهارة لانه لا تقول محل ذلك في نجاسة عني عنها فلم يجب إزالته والنجاسة  
التي في هذا المحل يجب إزالته ولا يعني عنها فيض اختلاطها بالماء نعم ان أصاب المحل بعد الاستنجاء بالحجر  
رشاش طهارة نحو الوجه لم يبعد العفو فليتامل (قوله لا عرق) هذا في الطاريء ولو استنجى بالأحجار فعرق  
محله فإن سال منه وجاوزه لزمه غسل ماسال اليه وإلا فلا لعموم البلوى به مر (قوله وحشفته) أي أو محل



كغيره كما اقتضاه كلامهم ويحتمل أجزاء الحجر للشقة اه قال شيخنا الشوبري ما في شرح مر العباب أو جه  
اه (قوله لا جزء الحجر) الى قوله الذي لا يحيد في النهاية لا قوله ولكون التراب الى المتق وقوله يحتمل (قوله  
ولو بطرفي حجر الخ) ولو غسل الحجر وجف جاز له استعماله ثانيا كدواء دبح به و تراب استعمال في غسل  
نجاسة نحو الكلب فان قيل التراب المذكور صار مستعملا فكيف يكفى ثانيا الجيب بانه لم يزل ما نعاو وإنما  
ازاله الماء بشرط مزجه بالتراب وحيث فيجوز التيمم به ان كان في المرة السابعة وان كان قبلها فلا لتنجسه  
فاستفده فانها مسئلة نفيسة معنى عبارة السكردي عن الایعاب والخطيب في شرح التنبیه ويكفى حجر واحد  
يستنجى به ثم يغسله وينشفه ويستعمله اه (قوله لكون التراب بدله) اي بدل الماء في التيمم (قوله او  
باطراف حجر ثلاثة) والثلاثة الاحجار افضل من اطراف حجر لكن اطراف الحجر ليست بمكر وهه ولو  
استنجى بحرقه غليظة ولم يصل اليه بل الى وجهها الآخر جاز ان يمسح بالاخر وتحسب مسحين كافي الایعاب  
كردي (قوله وفارق عده) اي عد الرمي بحجر له ثلاثة اطراف (قوله فان لم ينق) بضم الياء وكسر القاف والمحل  
مفعول به ويجوز فتح الياء والقاف والمحل فاعل برماوى لكن قول الشارح ثم ان أنق يدل على الاول ويجوز  
ايضا ضم الياء وفتح القاف ببناء المفعول من الانقاء المحل نائب فاعله (قوله برايع وهكذا) اي الى ان لا يبقى إلا  
اثر لا يزيله إلا الماء او صغار الخذف معنى ونهاية قال السكردي هذا ضابط ما يكفى في الاستنجاء بالحجر وتس  
إزالة الاثر الذي لا يزيله إلا الماء او صغار الخذف قال في الایعاب خرو جامن خلاف من اوجهه وفي حواشي  
المحل للقلوبى يجب الاستنجاء من الملوث وإن كان اى ابتداء قليلا لا يزيله إلا الماء او صغار الخذف ويكفى  
فيه الحجر وإن لم يزل شيئا اه وعلى هذا في تصور الاكتفاء بطرف واحد من نحو حجر من غير غسله كما هو  
ظاهر كركدي ومر عن الحلبي ما يوافقه وهو الظاهر وإن قال ع ش ينبغي في ذلك الاكتفاء بثلاث مسحات  
بالاحجار ولو قيل بتعين الماء او صغار الخذف لم يكن بعيدا اقله اقرب اه (قوله معفو عنه) ولو خرج هذا  
القدر ابتداء وجب استنجاء منه وفرق بين الابتداء والانتفاء ولا يتعين الاستنجاء بصغار الخذف المزيلة بل يكفى  
امرار الحجر وإن لم يتلوث كما اكتفى به في المرة الثالثة حيث لم يتلوث في المرة الثانية حلبي اه يجيرى وياتى عن  
القلوبى ما يوافقه (قوله والاسن الايتار) بالمشاة واحدة كان حصل برابعة فيأتى بخامسة معنى (قوله تثليث)  
اي بان يأتى بمسحتين بعد حصول الواجب سم (قوله يحتمل عطفه على ثلاث) جزم به في النهاية (قوله فيعيد  
وجوب تعمميا) وقول الحاروى ومسح جميع موضع الخارج ثلاثا صريح في وجوب تعمم المحل بكل مسحة من  
الثلاث وانه لا يكفى توزيع الثلاث الجانبية والوسط وهو خلاف المنقول عن المعظم في العزيز والروضة من  
ان الخلاف في الاستحباب وانه يجوز كل من السكتين وبدل لاجزاء التوزيع رواية الدارقطني وحسن  
إسنادها ولا يبدأ أحدكم بثلاثة أحجار حجرين للصفحتين وحجر للسربة وقول الارشاد يمسحه ثلاثا ليس  
صريحاً في التعميم بكل مسحة نعم هو ظاهر فيه وقد مال السبكي وابن النقيب الى وجوب التعميم بكل مسحة  
اذ بالتوزيع تذهب فائدة التثليث اه إسعادو عبارة التمشية والاصح انه لا يشترط ان يعم بالمسحة الواحدة  
المحل وإن كان اولى بل يكفى مسحة لصفحة واخرى لاخرى والثالثة للوسط اه وقال النور الزبادى في حاشية  
شرح المنهج وقد ألف شيخنا الشهاب البرلسي في هذه المسألة مؤلفا واعتمد الاستحباب وكذلك الشيخ ابو الحسن  
البكرى ايضا ألف فيها واعتمد الاستحباب اه وأفاذ الشهاب بن قاسم في حاشية شرح المنهج ان شيخه  
الشهاب البرلسي اعتمده والى فيه ثم قال ووافقه عليه جمع من الاكابر من مشايخه وقرانهم وقرانه انه  
لا يجب التعميم بصري (قوله وجوب تعمم كل مسحة) وقد جزم بذلك الا انوار نهاية وكذا جزم به شيخنا  
عبارته ويجب تعمم المحل بكل مسحة كما قاله الرملى تبعاً لشيخ الاسلام وإن لم يعتمد بعضهم اه اى ووافقه

لا جزء الحجر ايضا ثلاث  
مسحات) للنهى الصحيح  
عن الاستنجاء بأقل من  
ثلاث أحجار (ولو) بطرفي  
حجر بأن لم يتلوث في الثانية  
فتجوز هي والثالثة بطرف  
واحد لانه إنما خفف  
النجاسة فلم يؤثر فيه  
الاستعمال بخلاف الماء  
ولكون التراب بدله أعطى  
حكمه أو (بأطراف حجر)  
ثلاثة لان القصد عدد  
المسحات مع الانقاء وبه  
فارق عده في الجمار واحدة  
لان القصد عدد الرميات  
(فان لم ينق) المحل بالثلاث بأن  
بقى أثر يزيله ما فوق صغار  
الخذف إذ بقاء ما لا يزيله إلا  
هي معفو عنه (وجب الانقاء)  
برابع وهكذا ثم إن أنق يوتر  
فواضح (و) إلا (سن  
الايتار) الامر به ولم يسن  
هنا تثليث كما في إزالة  
النجاسة لانهم غلبوا جانب  
التخفيف في هذا الباب  
( وكل حجر لكل محله )  
يحتمل عطفه على ثلاث  
فيفيد وجوب تعمم كل  
مسحة من الثلاث لكل  
جزء من المحل

الجب في المحبوب (قوله تثليث) أى بأن يأتى بمسحتين بعد حصول الواجب (قوله يحتمل عطفه على ثلاث) قد  
يرد على هذا الاحتمال انه يلزم عليه الفصل بين المتعاطفين باجنبي وهو متمنع وحمل الفاصل على الاعتراض في  
غاية البعد هنا وقد ير دعى هذا الاحتمال الثانى انه يلزم تقييد سن كل حجر لسكل محله بما اذا لم ينق لوقوع هذا

سمو الرشيدى (قوله) وهو المعتمد المنقول) وفاقا للنهاية والمغنى والمنهج وخلافه السم ووافق الرشيدى كما يأتى  
ومال اليه البصرى كما مر (قوله) كما بينته فى شرحى الارشاد) اى بما حاصله ان فى كلامهم شبه تعارض فرجع  
جمع متأخرون الوجوب رعاية للدرك واخرون عدمه اخذا بظاهر كلامهم شرح بافضل قال السكردى  
قوله فرجع جمع الخ منهم شيخ الاسلام ذكر يافى كتبه والشهاب الرملى والخطيب الشربى والشارح والجمال  
الرملى وغيرهم وقوله آخرون الخ منهم ابن المقرئ وابن قاسم العبادى والزبادى وغيرهم وأورد الكلام على  
ذلك الشهاب البرلسى بالتأليف واطال فى ذلك الكلام وقال انه لم ير لشيخه شيخ الاسلام فى المنهج وغيره سلفا  
فى وجوبه لكن نقله الشارح عن جماعة ممن قبل شيخ الاسلام اه (قوله) وعلى الايتار) يبعد هذا العطف  
ترتيب سن الايتار على عدم الانقضاء دون التعميم وكذا يبعد ذلك العطف بعد انقضاء الكيفية الاتية من  
التعميم (قوله) ندب ذلك) أى التعميم (قوله) بأن يبدأ) إلى الماتن فى النهاية والمغنى (قوله) بأولها) أى الاحجار  
(قوله) ويديره الخ) عبارة النهاية ويديره على الصفحتين حتى يصل إلى ما بدا منه اه قال ع ش اى ومن لازمه  
المروور على الوسط اه وقال الرشيدى اى مع مسح المسربة كما علم من قول المصنف وكل حجر لكل محله اه  
وعبارة السكردى قوله ويديره اى يرفق وفى الخادم للزور كئشى ان القفال قال فى فتاويه إذا كان يمر الحجر عليه  
فانه لا يرفعه فان رفع الحجر النجس ثم أعاده ومسح الباقي به تنجس المحل به وتعين الماء وما دام الحجر عليه لا يضر  
كالماء ما دام مترددا على العضو لا نحكم باستعماله فاذا انفصل صار مستعملا فكذلك الحجر انتهى اقول  
وهذا ما صدقات قولهم وان لا يطر اجنبى كما مر عن شرح بافضل ما يصرح به (قوله) ويمر الثالث الخ)  
وللمسحة الزائدة على الثلاث ان احتيج اليها فى الكيفية حكم الثالثة مغنى وع ش (قوله) ويديره قليلا الخ)  
أى فى كل من الثلاث (قوله) ولا يشترط الخ) لكنه يسن عبارة المغنى وشرح بافضل ويسن وضع الحجر  
الاول على موضع طاهر قرب مقدم صفحته البنى والثانى كذلك قرب مقدم صفحته اليسرى اه (قوله) قليلا  
قليلا) حتى يرفع كل جزء منه جزءا منها مغنى (قوله) من عدم الادارة) وفى بعض النسخ من الادارة والا مر فى ذلك  
قريب لكن الموافقة لما فى المجموع الاول وفى النهاية الثانى عبارة ته ولا يضر النقل الحاصل من الادارة الذى  
لا بد منه كما فى المجموع وما فى الروضة من كونه مضر المحمول على نقل من غير ضرورة اه (قوله) فيمسح) إلى قوله  
وكيفية الاستنجاء فى النهاية والمغنى لا قوله اى او لا وإلى بئان وقوله اى او لا كذلك فى موضعين وقوله كما صرح  
إلى وإنما محله (قوله) كذلك) اى ثم يعمم (قوله) فالخلاف فى الافضل) اى لافى الوجوب على الصحيح مغنى  
ونهاية قال الرشيدى اى كما يعلم من كلام المصنف ان جعل قوله وكل حجر معطوفا على الايتار الذى هو الظاهر  
وهو الذى سلكه المحقق الجلال وغيره وظاهر ان معنى كون الخلاف فى الاستحياب أن كل قول يقول بنذب  
الكيفية التى ذكرها مع صحة الاخرى وهذا هو نص الشيخين كما يعلم من ارجعة كلامهما الغير القابل للتأويل  
وبينه الشهاب بن قاسم فى شرح الغاية اتم تبيين ومنه يعلم عدم وجوب التعميم فى كل مرة على كل من الوجهين  
غاية الامر انه يستحب فى الوجه الاول وصنف فى ذلك الشهاب عميرة وغيره خلاف قول الشارح م ر الا فى  
كالشهاب ابن حجر ولا بد على كل قول من تعميم المحل اه (قوله) ولا ينافى) أى كون الخلاف فى الافضل وقوله  
لا نه اى وجوب التعميم وكذا ضمير به (قوله) كما صرح به تصريح الخ) من وقف على عبارة الرافعى والروضة  
والمجموع علم انها نص قاطع فى عدم اشتراط التعميم وان ما استدلل الشارح به إذ انسب اليها كان هباء  
منثورا مع ان إطباقيهم المذكور لا يدل على زعمه لان مبالغتهم المذكورة تفيد انه قد لا يكون هناك تعميم  
لان معناها هو ما أتى بالاول والا ولا وعدم الانقضاء صادق بان يمسح به بعض المحل فتأمل والحاصل ان الشارح

العطف على هذا التقدير فى حيز فان لم يتق مع أنه لا يتقيد بذلك فليتبأمل (قوله) وهو المنقول المعتمد) دعوى أنه  
المنقول المعتمد الذى لا يحيد عنه تساهل قبيح مناف لصريح كتب الشيخين وغيرهما فانها ناصة نصا لا احتمال  
معه على عدم الوجوب ولم يأت فى شرحى الارشاد والعباب بشئ يعتد به ومن اراد مشاهدة الحق فعليه يتأمل  
ما قاله فيها مع ما فى العزيز وغيره (قوله) كما صرح به تصريح لا يقبل تأويل الخ) من وقف على عبارة الرافعى

وهو المنقول المعتمد الذى  
لا يحيد عنه كما بينته فى شرحى  
الارشاد والعباب وعلى  
الايتار فيفيد ندب ذلك  
لكن من حيث الكيفية  
بأن يبدأ بأولها من مقدم  
صفحته البنى ويديره إلى  
محل ابتدائه وبالثانى من  
مقدم اليسرى ويديره  
كذلك ويمر الثالث على  
مسربته وصفحته جميعا  
ويديره قليلا قليلا ولا يشترط  
الوضع أو لا على محل طاهر  
ولا يضر النقل المضطر اليه  
الحاصل من عدم الادارة  
(وقيل يوزع) أى الاحجار  
(الجانبية) أى المحل (والوسط)  
فيه مسح بحجر الصفحة البنى  
أى أولا وهذا مراد من  
غير بوحدها ثم يعمم وبئان  
اليسرى أى أولا كذلك  
وبئان الوسط أى أولا  
كذلك فالخلاف فى الافضل  
ولا ينافى ما سبق من وجوب  
التعميم لانه ليس من محل  
الخلاف كما صرح به تصريح  
لا يقبل تأويل

ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعاً لا خفاء فيه لما قل سبياً كلام العزيز وتمسك بظواهر موهمة لو فرض صحة التمسك بها لا تقاوم تلك النصوص القاطعة ولو جوب الغاؤها عند هاو العجب مع ذلك دعواه ان ما ذكره هو المنقول المعتمد فليحذر سم وقوله لان مبالغتهم المذكورة الخ فيه نظر ظاهر (قوله اطباقهم الخ) فاعل صرح (قوله وعلوه) اى وجوب الثانى والثالث الخ (قوله وإنما محله) اى الخلاف (قوله مع قول كل الخ) عبارة النهائية ولا بد على كل قول من تعميم المحل بكل مسحة كما اعتمدته الوالدرحه الله اه وعبارة المغنى وعلى كل قول لا بد أن يعم جميع المحل بكل مسحة ليصدق انه مسحة ثلاث منسحات وقول ابن المقرئ فى شرح ارشاده الاصح انه لا يشترط أن يعم بالمسحة الواحدة المحل وإن كان اولى بل يكفي مسحة لأصبعه وأخرى لأخرى والثالثة للسبيرة مردود كما قاله شيخنا اه (قوله وكيفية الاستنجاء الخ) عبارة المغنى ويسن أن لا يستعين بيمينه فى شىء من الاستنجاء بغير عذر فياخذ الحجر بيساره بخلاف الماء فإنه يصبه بيمينه ويغسل بيساره وياخذ بها اى اليسار ذكره ان مسح البول على جدار او حجر كبير او نحوهاى كارض صلبة فان كان الحجر صغير اجعله بين عقبيه أو بين ايمامى رجليه فان لم يتمكن بشىء من ذلك وضعه فى يمينه ويضع الذكرفى موضعين وضعا لتنتقل البلة وفى الموضع الثالث مسحاً ويحرك يساره وحدها فان حرك اليدين او حرهما كان مستنجياً باليمين وإنما لم يضع الحجر فى يساره والذكرفى يمينه لان مس الذكربها مكرهه وأما قبل المرأة فتأخذ الحجر بيسارها ان كان صغيراً ومسحه ثلاثاً ولا تحكهما حكم الرجل فيهما اه وفى السكر دى عن الايعاب مثله لإقوله واما قبل المرأة الخ (قوله وهو المعتمد) وفاقاً للنهائية والمغنى (قوله تعين الماء) اى لو تلوث الموضع بالأولى كما مر (قوله ضر) خلافاً للنهائية والمغنى وسم حيث قالوا واللفظ للاول وقضية كلام المجموع اجزاء المسح مالم تنتقل بالنجاسة سواء كان من اعلى إلى اسفل ام عكسه خلافاً للقاضى اه قال ع ش ويكتفى بذلك ان تكرر الانمساخ ثلاثاً وحصل بها الاتقاء كما يؤخذ ذلك من قول سم فى حواشى شرح البهجة مانصه ولو أمر رأس الذكرفى حجر على التوالى والاتصال بحيث تكرر انمساخ جميع المحل ثلاثاً فاكثركفى لان الواجب تكرر انمساخه وقد وجد ودعوى ان هذه يعد مسحة واحدة بفرض تسليمه لا يقدر لتكرار انمساخ المحل حقيقة قطعاً وهو الواجب كما لا ينبغي انتهى قلت وعليه فالمراد بالمسح فى عباراتهم الانمساخ تدبر والظاهر جريان ما ذكره فى الذكرفى الدبر ايضا كان امر حلقه تدبره على نحو خرقة طويلة على التوالى والاتصال بحيث يتكرر انمساخ المحل ثلاثاً (قوله والاولى) إلى المتن فى النهائية والمغنى (قوله ان يقدم الخ) وان يدل ذلك بعد الاستنجاء بنحو الارض ثم يغسلها وان ينضح فرجه وإزاره من داخله بعده فعاللوسواس وأن يعتمد فى غسل الدبر على أصبعه الوسطى لانه امكن ويسن ان يقول بعد فراغ الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجى من الفواحش ولا يتعرض للباطن وهو مالا يصل الماء اليه لانه منبع اللوسواس نهاية زاد المغنى وشرح بافضل نعم يسن للبكر ان تدخل اصبعه فى الثقب الذى فى الفرج فتغسله اه قال ع ش قوله مر بعد فراغ الاستنجاء ولو كان بمحل غير المحل الذى قضى فيه حاجته وظهره انه لا فرق فى ذلك بين كون الاستنجاء بالحجر او الماء اى وبعد الخروج من محل قضاء الحاجة لما مر انه لا يتكلم مادام فيه وينبغي ان يكون بعد قوله غفرانك الخ لان ذلك مقدمة لاستجابة الدعاء اه (قوله لانه اسرع جفافاً) اى وإذا جف تعين الماء وزاد فى الايعاب ولا يقدّر على التمسك من الجلوس للاستنجاء من البول ولانه قد يحتاج للقيام لاستواء ومسح ذكر بحيث لا يقدم الدبر لانه إذا قام

اطباقهم على وجوب الثانى والثالث وإن أنق بالاول وعلوه بأنهما حيثئذ للاستظهار كثانى الاقراء وثالثها فى العدة فتأمله وإنما محله كيفية استعمال الثلاثة فيه مع قول كل قائل بالتعميم وكيفية الاستنجاء بالحجر فى الذكر قال الشيخان أن يمسحه على ثلاثة مواضع من الحجر فلو أمره على موضع واحد مرتين تعين الماء وهو المعتمد ولو مسحه صعوداً ضر أو نزولاً فلا والاولى للاستنجى بالماء أن يقدم القبل وبالحجر أن يقدم الدبر لانه اسرع جفافاً (ويسن الاستنجاء) فى التصریح به

والروضة والمجموع علم انها نص قاطع فى عدم اشتراط التعميم وان ما استدلل الشارح به إذا نسب اليها كان هباء منثوراً مع ان اطباقهم المذكور لا يدل على ما زعمه لان مبالغتهم المذكورة تفيد انه قد لا يكون هناك تعميم لان معناها سواء أنق الاول أم لا وعدم الاتقاء به صادق بان يمسح به بعض المحل فتأمل والحاصل أن الشارح ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعاً لا خفاء فيه لما قل سبياً كلام العزيز وتمسك بظواهر موهمة لو فرض صحة التمسك بها لم تقاوم تلك النصوص القاطعة ولو جوب الغاؤها عند هاو العجب مع ذلك من دعواه ان ما ذكره هو المنقول المعتمد فليحذر (قوله ولو مسحه صعوداً ضر) الا وجه انه لا يضر حيث لا نقل ولهذا نظر

أظهر شاهد لعطف كل على ثلاث (يساره) للنهي الصحيح عنه باليمين فيكره كسبه أو الاستعانة (١٨٥) بها في الاستنجاء لغير حاجة وقيل

يحرم وعليه جمع من  
وكثيرون من غيرنا (ولا  
استنجاء) واجب (لدو  
وبعد بللوث في الاظهر)  
إذ لا معنى له كالريح ومقابله  
يوجب استفتاء بمظنة  
التلوين وإن تحقق عدمه  
وبه فارق الريح عنده وهذا  
يظهر قوته ومن ثم تأكد  
الاستنجاء منه وخروج من  
الخلاف ويكره من الريح  
إلا أن خرج والمحل رطب  
فلا يكره وقيل يحرم وقيل  
يكره وبحث وجوبه شاذ  
ولو شك بعد الاستنجاء  
هل غسل ذكره أو هل  
مسح ثنتين أو ثلاثا لم تلزمه  
إعادته كما لو شك بعد  
الوضوء أو سلام الصلاة في  
ترك فرض ذكره البغوي  
وقوله لكن لا يصلي صلاة  
أخرى حتى يستنجي لترده  
حال شروعه في كالطهارة  
ضعيف وإنما ذاك حيث  
تردد في أصل الطهارة على  
أن الذي يتجه في الأولى  
وجوب الاستنجاء في الذكر  
وليس قياس ما ذكره لأن  
بعض الوضوء والصلاة  
داخل فيهما وقد يقن  
الاتيان بها بخلافه هنا فان  
كلام الذكر والذكر مستقل  
بنفسه فتقنه مطلق  
الاستنجاء لا يقتضي  
دخول غسل الذكر فيه  
(باب الوضوء)

هو إسم مصدر وهو

انطبقت ألياته ومنع الاستنجاء بالحجر كافي للمجموع انتهى كرى (قوله أظهر شاهد) هو شاهد لين سم  
قول المتن (يساره) سئل مر عمالو خلق على يساره صورة جلالة ونحوها من إسم معظم فاجاب بأنه بتخير  
حيث لم يخالط الاسم نجاسة وإلا فاليمين انتهى أقول ولو خلق ذلك في السكنين معافهل يكلف لف خرقة أم لا  
فيه نظر والاقرب عدم تكليفه ذلك ثم ينبغي أن المراد من قول مر فباليمين أنه يسن ذلك لأنه يجب لأن في  
وجوبه عليه مشقة في الجملة عش (قوله للنهي) إلى قوله وقيل في المغنى (قوله لغير حاجة) ككونه مقطوع  
اليسرى أو مشلولها كرى (قوله وبه الخ) أي بالتعليل بالا كفاء المذكور (قوله عنده) أي المقابل (قوله  
وهذا) أي الفرق المذكور (قوله قوته) أي المقابل (قوله تأكد الاستنجاء الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله  
منه) أي ما ذكر من الدود والبعر وجمع المصنف بينهما ليعلم أنه لا فرق بين الطاهر والنجس مغنى ونهاية (قوله  
ويكره) وفي الأيعاب بعد كلام طويل مانصه والحاصل أن الأقرب إلى كلام الأصحاب أنه لا يسن الاستنجاء  
منه مطلقا وإن كان للتفصيل السابق وجه وجهه اه فعلى ما في التحفة والنهاية هو مباح وذكر في السير من  
التحفة أنه <sup>صلواته</sup> قال ليس منا من استنجى من الريح وذكر أن الأولى أن لا يفعله لكن لم يقيد به بطوبة المحل  
وفي فتح الجواد يسن منه إن كان المحل رطبا فتلخص من هذه النقول أن الاستنجاء من الريح مباح على  
الراجح حيث كان المحل رطبا وأنه بحسب ما فيه من الخلاف تعتبره الأحكام الخمسة كرى وقوله والنهاية  
فيه نظر إذ ظاهر صنيعها وصريح المغنى اعتماد السكر اه مطلقا (قوله وقيل يحرم الخ) أي إذا كان المحل رطبا  
(قوله ذكره الخ) أي قوله ولو شك إلى هنا (قوله وقوله) أي قول البغوي عقب كلامه المذكور (قوله صلاة  
أخرى) أي فيما إذا طار الشك بعد صلاة أو أثناءها (قوله وإنما ذاك) أي عدم جواز شروع الصلاة مع  
التردد وقوله حيث تردد في أصل الطهارة أي وما هنا في مقدمة الطهارة لا في أصلها (قوله في الأولى) أي في  
مسئلة الشك في غسل الذكر (قوله في الذكر) يغنى عنه قوله في الأولى (قوله قياس ما ذكره) أي بقوله كالمو  
شك بعد الوضوء الخ

(باب الوضوء)

(قوله وهو إسم مصدر) إلى قوله لا نحو خضاب في المغنى لا قوله وهو من الشرائع إلى وموجه وقوله وهو  
معقول المعنى إلى وشرطه وقوله أي عند الاشتباه وإلى قوله كما مر في النهاية لا قوله أما كيفية إلى الغرة وقوله  
أي عند الاشتباه (قوله إسم مصدر) وقد استعمل استعمال المصدر نهاية ومغنى (قوله وهو التوضؤ) عبارة  
النهاية والمغنى إذ قياس المصدر التوضؤ بوزن التكلم والتعلم (قوله والافصح الخ) عبارة المغنى والنهاية  
بضم الواو إسم للفعل الخ وبفتحها إسم للماء الخ وقيل بفتحها فيهما وقيل بضمها فيهما وهو أضعفها اه قال  
عش جملة الأفعال الثلاثة لا خصوصية لهذه بالوضوء بل هي جارية فيما كان على وزن فعمل نحو ظهور  
وسحور اه (قوله الذي هو الخ) أي شرعا ولا حاجة إلى زيادة على وجه مخصوص ليشمل الترتيب لأن  
المراد بالاعضاء الآتية ذاتها من الوجه واليد والراس والرجلين وصفتهما من الترتيب فيهما والتعبير بالفعل  
والاستعمال للغالب والمدار على وصول الماء إلى الأعضاء بالنية ولو من غير فعل وأما معناه لغة فهو غسل بعض  
الأعضاء سواء كان بنية أم لا شيخنا (قوله يتوضأه) أي يعدو يهيا للوضوء به كالماء الذي في البريق أو في  
المضأة لا لما يصح منه الوضوء كما البحر خلافا لبعضهم لأنه لم يسمع إطلاقه على ماء البحر مثلا شيخنا وبحر  
(قوله من الوضوء الخ) أي الوضوء مأخوذ من الوضوء سم (قوله لازالة لظلمة الذنوب) أي سمي بذلك

في المجموع في هذا التفصيل المنقول عن القاضي الحسين (قوله أظهر شاهد) هو شاهد ميم (قوله فلا  
يكره) عبارته في شرح الارشاد لكنه يسن في نحو البعرة والريح مع الرطوبة انتهى فان رجع قوله  
مع الرطوبة لنحو البعرة أيضا فهو مشكل بل الوجه الوجوب حينئذ لتنجس المحل فليراجع انتهى  
(قوله مأخوذ من الوضوء) (باب الوضوء)

(٣٤ - شرواني وابن قاسم - أول) التوضؤ والافصح ضم واو وإن أريد به الفعل الذي هو استعمال الماء في الأعضاء الآتية  
مع النية وهو المبوب له وفتحها إن أريد به الماء الذي يتوضأ به مأخوذ من الوضوء وهي المضارة لازالة لظلمة الذنوب وفرض مع الصلاة

لا زالت الخ ع (قوله ليلة الاسراء) لكن مشروعيته سابقة على ذلك لانه روى أن جبريل أتى له <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ابتداء البعثة فعليه الوضوء ثم صلى به ركعتين شيخنا عبارة البجيرمي وفرض أو لا لكل صلاة ثم نسخ يوم الخندق إلا مع الحدث والصلاة التي كان يصليها قبل فرض الوضوء هل كان يتوضأ لها أو لا وعلى الأول هل كان مندوبا أو مباحا أو غير ذلك والظاهر الثاني ويدل له قوله لم يفرض ليلة الاسراء ولم يقولوا شرع اه (قوله الحدث الخ) أي بشرط الانقطاع وقوله مع إرادة الخ أي ولو حكما ليدخل ما إذا دخل وقت الصلاة وإن لم يرد فعلها في أوله ع ش وبجيرمي (قوله نحو الصلاة) كطواف وسجدة تلاوة (قوله وهو معقول المعنى) خلافا للامام ومن تبعه نهاية أي حيث أقره عبارة قال الامام وهو تعبد لا يعقل معناه لان فيه مسحا ولا تنظيف فيه اه قال البجيرمي عليه وهو ضعيف والمعتمد انه معقول المعنى لان الصلاة مناجاة للرب تعالى فطلب التنظيف لا جلهما وإنما اختص الرأس بالمسح لستره غالبا فاكنتي فيه بادي طهارة وخصت الاعضاء الاربعة بذلك لانها محل اكتساب الخطايا او لان آدم توجه إلى الشجرة بوجهه ومشى إليها برجليه وتناول منها يده ومش برأسه ورقها والتعبد أفضل من معقول المعنى لان الامثال فيه اشد كافي الفتاوى الحديثة لابن حجر اه (قوله وإنما كتنفى الخ) رد لدليل من قال انه تعبد ع ش (قوله وشرطه) مفرد مضاف إلى معرفة فيعيم وعبر النهاية والمعنى بشرطه (قوله وظن انه مطلق) قد ينظر في اشتراط الظن بانه قد يجوز التطهر به وإن لم يظن الاطلاق او ظن عدمه فالوجه ان يقال ظن انه مطلق واستصحاب الاطلاق حال عدم التباس بمتنجس سم ودفع الشارح هذا الاشكال بزيادة أي عند الاشتباه وفي الكردى عن حاشية فتح الجواد ما نصه ولا يحتاج لظن الطهارة إلا عند وجود معارض وهو اشتباه فيما إذا اشتبه عليه طاهر بنجس فيمتنع عليه التوضؤ من احدهما إلا بعد ان يجتهد ما يظن طهارة واحد منهما مؤكدا نشأ عن الاجتهاد وخرج بذلك ما لو روى ماء ولم يظن فيه طهارة فله التطهر به استنادا لاصل طهارته وإن غلب على ظنه تنجسه بوقوع ما الغالب في جنسه النجاسة وإنما لم يلتفت لهذا الظن لان الشارح الغاه اه (قوله أي عند الاشتباه) وإلا فلو شك في تنجس الماء المتيقن الطهارة وجاز التطهر به لترجح طرف الطهارة واعتضاده باليقين فيمكن إبقاء كلامهم على عمومته نظرا لما ذكر بصري عبارة ع ش عقب ما مر عن سم آتفا نصها قلت او يقال ان استصحاب الطهارة محصل للظن فيجوز ان يرد بظن انه مطلق الا عم من ظن سببه الاجتهاد واستصحاب الطهارة اه (قوله نحو حيض الخ) كالنفاس عبارة الخطيب وعدم المنافي من نحو حيض ونفاس في غير الخ ومس ذكر اه (قوله في غير نحو اغسال الحج) أي في الوضوء لغير الخ اما الوضوء لها فلا يشترط فيه عدم المنافي ع ش (قوله نحو اغسال

ليلة الاسراء وهو من الشرائع القديمة كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والذي من خصائصنا اما الكيفية المخصوصة أو الغرة والتحليل وموجبه الحدث مع إرادة نحو الصلاة ويختص حلوله بالاعضاء الاربعة وجرمة مس المصحف بغيرها لانتفاء الطهارة الكاملة المبيحة للمس وهو معقول المعنى وإنما اكنتي بمسح جزء من الرأس لانه مستور غالبا فكفاه أدنى طهارة لان تشريفه المقصود يحصل بذلك وشرطه كالغسل ماء مطلق وظن انه مطلق أي عند الاشتباه وعدم نحو حيض في غيره نحو اغسال الحج وان لا يكون على العضو ما يغير الماء

(قوله وشرطه كالغسل ماء مطلق) قال في شرح العباب وجعل الماء شرطاهو ما صوبه في المجموع وقد يستشكل بجعلهم التراب في التيمم من الاركان إلى ان قال والركن الثاني نقل ان كلاً شرط ثم قال وعلى الأول فقد يجاب بان الماء المالم يكن خاصا بالوضوء والغسل بل يعمهما والخشب كان بالشروط اشبه بخلاف التراب فانه خاص بغير الخشب وهو في المغلفة غير مطهر بل المطهر الماء بشرط مزجه به فكان بالاركان اشبه انتهى ولا يخفى ما فيه واستشكل بعضهم جعل التراب ركناً في التيمم بأن التيمم من قبيل العرض لانه فعل والتراب من قبيل الجوهر لانه جسم فكيف يتصور ان يكون الجسم جزءا من العرض انتهى واقول هو إشكال ساقط لوجوه منها ان هذا نظير عدم العاقد ركناً للبيع من ان البيع هو العقد ولا يتصور ان يكون العاقد جزءا من العقد وقد اجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما يأتي نظيره هنا ومنها انه ليس المراد بكون التراب ركناً وشرطاً ان ذاته هي الركن او الشرط ضرورة ان كلام الركن والشرط متعلق بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل بالمراد بالركن او الشرط هو استعمال الماء او التراب او يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء ومنها ان جعله ركناً لا يقتضي كونه جزءاً من الفعل لان التيمم على هذا التقدير مجموع امور منها المسح ومنها التراب فكونه ركناً إنما يقتضي كونه جزءاً من هذا المجموع لامن الفعل الذي هو جزء هذا المجموع فليتامل (قوله وظن انه مطلق) قد ينظر في اشتراطه

الحج كالغسل لدخول مكة لغير حاج ومعتبر وكغسل العيدين بحجر مى (قوله تغير اضرارا) قال في الامداد ومنه الطيب الذى يحسن به الشعر على انه قد ينشف فيمنع وصول الماء للباطن فيجب ازالته اه وهذا هو الراجح من الخلاف في ذلك كرى (قوله او جرم كثيف) كدهن جامد وكوسخ تحت الاظفار نهاية زاد شرح بافضل خلافا للغز الى افعال السكردى عليه قال الزىادى في شرح المحرر وهذه المسئلة ما نعلم بها البلوى فقل من يسلم من وسخ تحت اظفار يديه او رجليه فليتنظف لذلك انتهى وقال الشارح في حاشية التحفة وفي زيادات العبادى وسخ الاظفار لا يمنع جواز الطهارة لانه تشق ازالته بخلاف نحو العجين يجب ازالته قطعاً لانه نادر ولا يشق الاحتراز عنه واختار في الاحياء والذخائر هذا فقال يعنى عنه وان منع وصول الماء لما تحته واستدل هو وغيره بانه صلى الله عليه وسلم كان يامر بتقليم الاظفار ورعى ما تحتها ولم يامرهم باعادة الصلاة انتهى كرى (قوله يمنع وصوله للبشرة) (فرع) وقعت شوكة في عضوه فان ظهر بعضها لم يصح الوضوء قيل قلعه لان ما وصلت اليه صار في حكم الظاهر وإن غاصت في اللحم واستترت به صح الوضوء سمى وياتى ما يتعلق بذلك بتفصيل (قوله لا نحو خضاب الخ) في شرح العباب عن البلقينى ان ما يغطى جرمه بالبشرة ان امكن زواله عند الطهر الواجب لم يمنع وإلا حرم قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع المكلف من تعمد تنجيس بدنه بما لا يعنى عنه قبل دخوله وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحدث الا صغرا والا كبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء والتراب لانه مما يطرق المسكف غالباً فطر الباب فيه بخلاف التضمخ بالنجاسة انتهى فليتنبه لقوله وإلا حرم الخ وليتأمل ما افاده كلامه من جواز تعمد الحادث من غير حاجة بعد دخول الوقت مع فقد الماء والتراب فانه مشكل مع نحو قولهم بعضيان من اتلف الماء عبثاً بعد دخول الوقت فانه لا سبب للعصيان المذكور الا المحافظة على بقاء الطهارة سمى اقول والاشكال المذكور دفعه الشارح بقوله لانه مما يطرق الخ (قوله ودهن مائع) قال الشارح في حاشية التحفة وفي المجموع والروضة ولو كان على اعضائه اثر دهن مائع فتوضا وامس الماء البشرة وجرى عليها ولم يثبت صح وضوءه لان ثبوت الماء ليس بشروط وفى الخادم بعد ذكر هذا ويجب حمله على ما اذا اصاب العضو بحيث يسمى غسلاً فلو جرى عليه فتقطع بحيث يظهر عدم اصابته لذلك العضو لم يكف كرى (قوله لا يمكن فصله عنه) اى بحيث يخشى من فصله عنه محذور تيمم عش (قوله كما مر) اى فى اسباب الحدث فى شرح الثالث التقاء بشرتى الرجل والمرأة مما نضه وعلم من الالتقاء انه لا نقض باللمس من وراء حائل وإن دق ومنه ما تجمد من غبار يمكن فصله اى من غير خشية مبيح

الظن بانه قد يجوز التطهير به وإن لم يظن الاطلاق وظن عدمه فالوجه ان يقال ظن انه مطلق واستصحاب الاطلاق حال عدم التلبس بمتنجس (قوله لا نحو خضاب) فى شرح العباب عن البلقينى اما يغطى جرمه البشرة ان امكن زواله عند التطهر الواجب لم يمنع والا حرم قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع المسكف من تعمد تنجيس بدنه بما لا يعنى عنه قبل دخوله وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحدث الا صغرا او الا كبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء والتراب لانه مما يطرق المسكف غالباً فطر الباب فيه بخلاف التضمخ بالنجاسة انتهى فليتنبه لقوله والتراب لا يمنع جواز الطهارة لانه تشق ازالته بخلاف نحو العجين يجب ازالته قطعاً لانه نادر ولا يشق الاحتراز عنه واختار في الاحياء والذخائر هذا فقال يعنى عنه وان منع وصول الماء لما تحته واستدل هو وغيره بانه صلى الله عليه وسلم كان يامر بتقليم الاظفار ورعى ما تحتها ولم يامرهم باعادة الصلاة انتهى كرى (قوله يمنع وصوله للبشرة) (فرع) وقعت شوكة في عضوه فان ظهر بعضها لم يصح الوضوء قيل قلعه لان ما وصلت اليه صار في حكم الظاهر وإن غاصت في اللحم واستترت به صح الوضوء قال فى الخادم ولم تصح الصلاة لتنجسها بالدم فمضى كالوشم انتهى ونازه السيد بان الظاهر جريان التفصيل المذكور فى العفو عن قليل الدم وكثيره فى ذلك ثم فرق بينهما وبين الوشم بانه يفعلوه وعدوانه لحرمة بخلافها فانها فى محل الحاجة سيما فى حق من يكثّر مشيه (قوله كما مر) كانه يريد قوله فى شرح قول المصنف فى اسباب الحدث الثالث التقاء بشرتى الرجل والمرأة

تغير اضرارا او جرم كثيف  
يمنع وصوله للبشرة لا نحو  
خضاب ودهن مائع  
وقول القفال تراكم الوسخ  
على العضو لا يمنع صحة  
الوضوء ولا النقض بلمسه  
يتعين فرضه فيما اذا اضر  
جزأ من البدن لا يمكن فصله  
عنه كما مرو ولا يضر اختلاط  
الخضاب بالنوشادر لان  
الاصل فيه الطهارة فقد  
اخبرنى بعض الخبراء  
انه يعتقد من الهباب من  
غير ايقاد عليه بالنجاسة  
فغايبته انه نوعان وعند  
الشك فلا نجاسة

طاهرة وهي التبن ونحوه ولا  
يضر الوقد عليه بالنجاسة  
وتخيل ان رأس اناته  
منعقد من دخانها مع الهباب  
لان هذا غير محقق لاحتمال  
انه منعقد من الهباب وحده  
وان دخانها سبب لذلك  
العقد وإن لم يكن من عينه  
وبهذا يعلم استرواح من  
جزم بنجاسة النوشادر  
حيث وجد ولا يضر في  
الخضاب تنفيذه للجلد  
وتريته القشرة عليه لان  
تلك القشرة من غير الجلد  
لان جرم الخضاب كما هو  
واضح وجرى الماء عليه  
وازالة النجاسة على تفصيل  
يأتي وتحقق المقتضى ان بان  
الحال ولا فطر الاحتياط  
بان تيقن الطهر وشك في  
الحدث فتوضا من غير ناقض  
صحيح إذا لم يبين الحال ولا  
يكلف النقض قبله لما فيه  
من نوع مشقة لكن الاولى  
فعلة خروجا من الخلاف  
وإنما صح وضوء الشاك في  
طهره بعد تيقن حدثه مع  
تردده وان بان الحال لان  
الاصل بقاء الحدث بل لو  
نوى في هذه إن كان محدثا  
والا فتجديد صح وان  
تذكر واسلام وتميز الافي  
نحو غسل كتابية مع نيتها  
لتحل لحليلها المسلم وتغسله  
لحليلته المجنونة او الممتنعة  
مع النية منه بخلاف ما إذا  
اكرهها لا يحتاج لنية  
للضرورة ونحو عاداته

تيمم فيما يظهر أخذ ما يأتي في الوشم لجوب از التلا من نحو عرق حتى قد صار كالجزء من الجلد اه سم (قوله  
على ان الاول) اي ما او قد عليه بالنجاسة وقوله منه اي من الاول مبتدأ وقوله ما مادته الخ خبره والجملة خبر ان  
(قوله وتخيل الخ) عطف على الوقود (قوله لان هذا) اي الانعقاد المذكور (قوله وان لم يكن الخ) الواد  
حالية وقوله من عينه أي عين دخان النجاسة (قوله حيث وجد) اي مطلقا (قوله ولا يضر في الخضاب الخ)  
ومنه اي مما لا يمنع وصول الماء للبشرة الخضاب بالعنق ولا نظر لتنظيف الجسم من حرارته لان ذلك  
الجرم حينئذ من نفس البدن امداداه كرى (قوله وجرى الماء) الى قوله وتحقق المقتضى في النهاية والى  
قوله والافى المغنى (قوله وجرى الماء عليه) يعنى على العضو محل تأمل لان كلامه في الشروط والخارجة عن  
حقيقة الوضوء وماهيته وجرى الماء داخل في حقيقة الغسل لانه سيلان الماء على العضو وغسل الاعضاء  
المخصوصة داخل في حقيقة الوضوء وماهيته فتدبر بصرى ودفع النهاية والامداد هذا الاشكال بما نصه ولا  
يمنع من عده هذا شرطاً كونه معلوماً من مفهوم الغسل لانه قد يرد به ما يعجز النضج اه لكن الاشكال اقوى  
(قوله وازالة النجاسة الخ) اي العينية شرح بافضل اي ولو بغسلة واحدة لكن يشترط ان تزيل الغسلة  
عينه او صافه إلا ما عسر من لون او ريح وان يكون الماء وارداً على النجس إن كان دون القلتين وان لا يتغير  
الغسالة ولا يزيد وزنها بعد اعتبار ما يتسرب به المغسول ويعطيه من الوسخ الطاهر وإنما يفيد بالعينية لانها  
التي تحتاج ازالتها الى هذه الشروط فاحتاج الى التنبيه على ازالتها واما النجس الحكي فالغسلة الواحدة  
تكفي فيه عن الحدث والخبث حيث كان الماء القليل وارداً وعم موضع النجاسة بلا تفصيل كرى (قوله  
وتحقق المقتضى الخ) وكذا عده الشارح من الشروط في الايعاب والخطيب ورده النهاية بانه بالاركان  
اشبه كرى (قوله ان بان الحال) فلو شك هل احدث او لا فتوضا بان انه كان محدثا لم يصح وضوءه  
على الاصح مغنى ونهاية واسنى (قوله صحيح الخ) قضيته انه غير صحيح إذا بان الحال وقضية ذلك وجوب  
اعادة ما صلا به قبل بيان الحال لانه تبين انه صلى محدثا سم (قوله بان الحال) أى تبين أنه كان محدثا (قوله  
بل لو نوى في هذه الخ) انظر لولم ينو ذلك وبان متطهرا سم اي فهل يحصل التجديد ام لا اقول الاقرب  
حصوله كما يفيد قول السيد عمر البصرى قوله صح يؤخذ منه ان ما مر من ان تحقق المقتضى ان بان الحال  
شرطه محله غير التجديد اه (قوله وان تذكر) أى أنه كان محدثا (قوله واسلام وتميز) أى لانه عبادة  
يحتاج لنية والكافر ليس من اهلها وان غير المميز لا ينصح عبادته فعلم ان هذين شرطان لكل عبادة شرح  
بافضل (قوله لحليلها المسلم) تقدم ما فيه من الخلاف في كونه قيداً (قوله او الممتنعة) ليس على ما ينبغي لانه  
ليس من المستثنيات وإنما ذكره استطراد المناسبة مسألة المجنونة في كون النية من الحليل فلا تغفل بصرى  
(قوله بخلاف ما إذا اكرهها الخ) اي فباشرت بنفسها مكرهة ومقتضى كلامه الاعتداد بغسل المكرهة وان  
غلب على ظنه عدم نيتها وفي النفس منه شيء بصرى (قوله للضرورة) علة للمستثنيات بقوله الافي نحو الخ لا  
لقوله لا يحتاج لنية وان اوهمة العبارة بصرى اقول يدفع الابهام قوله الآتى لوال الضرورة (قوله وعدم  
الصرف) الى قوله كما يأتي في النهاية والمغنى (قوله وعدم الصارف) ويعبر عنه بدوام النية حكمايتها ومغنى  
(قوله كرده او قول الخ) او قطع امثلة المنافي للنية فان فعل واحداً من هذه الثلاثة في الانشاء انقطع النية  
فيعيدها للباقي كرى لا بنية التبرك اي بذكر اسم الله او بهذه الصيغة الدالة على البراءة من الحول والقوة

الخ ما نصه وعلم من الالتقاء انه لا نقض باللس من وراء حائل وان رقى ومنه ما تجتمع من غبار يمكن فصله أى  
من غير خشية مبيح تيمم فيما يظهر أخذ ما يأتي في الوشم لجوب از التلا من نحو عرق حتى صار كالجزء من  
الجلد اه لكن هذا لا يقتضى ان يقول كما مر بل ان يقول كما علم مما مر (قوله من غير ناقض صحيح) قضيته انه  
غير صحيح إذا بان الحال وقضية ذلك وجوب اعادة ما صلا به قبل بيان الحال لانه تبين انه صلى محدثا (قوله  
إذا لم يبين الحال) في الروض ولو تواضعا الشاك احتياطاً فبان محدثا لم يجز اه وفي شرح العباب بخلاف ما إذا  
بان محدثا وإن كان قال إن كان محدثا والافتجديد (قوله بل لو نوى هذه الخ) انظر لولم ينو ذلك وبان متطهرا



لأبنية التبرك أو قطع لانوم طويل مع التمكن فلا يحتاج لتجديدها ان (١٨٩) كان البناء بفعله كما يأتي فان قلت لم

ألحق الاطلاق هنا بقصد التعليق وفي الطلاق بقصد التبرك قلت يفرق بأن الجزم المعتبر في النية ينتفي به لانصرافه لمدلولة ما لم يصرفه عنه بنية التبرك وأما في الطلاق فقد تعارض صريحان لفظ الصيغة الصريح في الوقوع ولفظ التعليق الصريح في عدمه لكن لما ضعف هذا الصريح بكونه كثيراً ما يستعمل للتبرك احتيج لما يخرج عنه هذا الاستعمال وهو نية التعليق به قبل فراغ لفظ تلك الصيغة حتى يقوى على رفعها حينئذ ومعرفة كفيته وإلا فان ظن الكل فرضاً أو شرك ولم يقصد بفرض معين النفقة صح أو نفلاً فلا يأتي هذا في الصلاة ونحوها وهذه الخمسة الأخيرة شروط في الحقيقة للنية وزيد وجوب غسل زائد أشبهه بأصلي وجزءه بتحقيق به استيعاب العضو وفيه نظر لأن هذين من جملة الأركان كما صرح به قولهم ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ويزيد السلس بدخول الوقت وظن دخوله وتقديم نحو استنجاء وتحفظ احتيج إليه والولاء بينهما وبينها

أو باتباعه صلى الله عليه وسلم في ذكرها في كل أو غالب أوقاته بعد مجيء الأمر بها وكذا إذا أتى بها بنية ان أفعال العباد لا تقع إلا بمشيئة الله تعالى اه كردى عن الأيعاب (قوله بنية التبرك) أى وحده ع ش (قوله أو قطع) أى بنية القطع (قوله لانوم الخ) عطف على ردة (قوله كما يأتي) أى في مبحث غسل (قوله فان قلت) إلى قوله ويأتي في النهاية (قوله الاطلاق) أى في قوله ان شاء الله (قوله بقصد التعليق هنا) أى فافسد الوضوء وقوله وفي الطلاق بقصد التبرك أى فوقع الطلاق (قوله ينتفي به لانصرافه الخ) يقتضى ان الكلام في لفظ ان شاء الله كما هو الموافق لقوله وقول ان شاء الله وحينئذ ففيه نظر لان المعتبر في النية هو القلب دون اللسان وان خالفه فالناوئ ان لم يوجد منه تعليق بقلبه صحت نيته وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه منافياً لجزم قلبه وان وجد منه بقلبه لم تصح نيته وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا يتأتى تصوير المسئلة بملاحظة معنى ان شاء الله بقلبه لانه مع مخالفة ظاهر عبارته لا يتأتى فيه التفصيل بين التبرك وغيره إذ التبرك إنما هو باللفظ لا بقصد معنى اللفظ فليتامل فقدم منع ان التبرك لا يكون إلا باللفظ سم وهذا المنع ظاهر وفي البصرى بعد ذكر نحو عبارته إلى قوله ولا يتأتى الخ مانصه ويحتمل ان يفرق بأن إلحاق الاطلاق بالتعليق هنا وبالتبرك ثم هو الاحوط في البابين ثم ينبغي ان يكون ما ذكر حيث قارن اللفظ النية القلبية فان تأخر فلا يضر مطلقاً لمضى النية على الصحة ثم رايت كلام الشارح عند قول المصنف او ما يندب له وضوء الخ يؤيد ما ذكرته فراجعهم وكلام الشيخين في نية الصلاة تعرضاً لمسئلة المشيئة مع قصد التعليق وقصد التبرك فقط اه واستحسن السكردى فرق البصرى المذكور (قوله ومعرفة كفيته) أى كيفية الوضوء كنظيره الاتي في الصلاة معنى (قوله لمدلولة) وهو التعليق (قوله هذا الصريح) أى لفظ التعليق (قوله تلك الصيغة) أى صيغة الطلاق (قوله حتى يقوى) أى لفظ التعليق على رفعها أى تلك الصيغة حينئذ أى حين نية التعليق من لفظه (قوله أو شرك) أى بان يعلم ان الوضوء مشتمل على فرض ونفل كردى (قوله أو نفلاً) أى او ظن الكل نفلاً وينبغي ان يزاد في العبارة أو شرك وقصد بفرض معين النفقة كما هو ظاهر بصرى (قوله ويأتي هذا) أى التفصيل المذكور بقوله وإلا فان ظن الخ وقال ع ش أى شرط معرفة الكيفية اه (قوله ونحوها) أى من كل ما يعتبر فيه النية ع ش (قوله وهذه الخمسة الأخيرة) أى المبدوء بقوله وتحقق المقتضى (قوله وزيد الخ) جزم في المغنى بكونها شرطين ونقله في النهاية ثم رده بانهما الأركان أشبه بصرى (قوله وجوب غسل زائد الخ) فلو خلق له وجهان أو يذان أو رجلا واشتبه الاصل بالزائد وجب غسل الجميع معنى (قوله كما صرح به الخ) في كونه مصرحاً بالركنية نظر بصرى (قوله ويزيد) إلى قوله وسيأتى في النهاية والمغنى (قوله ويزيد السلس الخ) منه سلس الريح فتجب الموالاة في أفعال وضوئه وبينه وبين الصلاة وظاهر انها لا تجب بين استجائهم وبين وضوئه لان مجرد خروج الريح قبل وضوئه لا أثر له سم على حج قلت ويشترط تقديم الاستنجاء على الوضوء لانه يشترط لطهر صاحب الضرورة تقدم إزالة النجاسة ع ش اقول ويفيده كلام سم المذكور ايضاً فتامل (قوله بينه وبين الصلاة) قديقال كون الموالاة بينهما شرطاً لصحة الوضوء محل تأمل نعم بالا خلال بها يطل الوضوء تحدث طارىء بصرى قول الماتن (سته) ولم يعد المار كنهاتها مع عد

(قوله لأبنية التبرك) دخل الاطلاق وقوله كما يأتي أى في قوله الثاني غسل وجهه (قوله قلت يفرق الخ) هذا الفرق وقوله فيه لانصرافه لمدلولة يقتضى ان الكلام في لفظ ان شاء الله لان اللفظ هو الذى له المدلول وهو الموافق لقوله وقول ان شاء الله وحينئذ ففيه نظر لان المعتبر في النية هو القلب دون اللسان حتى لو وجد بالقلب نية معتبرة اعتد بها وان وجد في اللسان ما يخالفها فالناوئ ان لم يوجد منه تعليق بقلبه بان لم يقصد التعليق صحت نيته وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه منافياً لجزم قلبه وان وجد منه تعليق بقلبه لم تصح نيته وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا يتأتى تصوير المسئلة بملاحظة مجرد معنى ان شاء الله بقلبه لانه مع مخالفة ظاهر عبارته لا يتأتى فيه التفصيل بين التبرك وغيره إذ التبرك إنما هو باللفظ لا بقصد معنى اللفظ وقد يمنع ان التبرك لا يكون إلا باللفظ (قوله ويزيد السلس) من السلس سلس الريح فتجب الموالاة في أفعال

وبين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة وسيأتى به من ذلك (فرضه) أى أركانه (سته) فقط في حق السليم وغيره

وما تميز به من وجوب زائد  
عليها شروط كما تقرر لا  
اركان اربعة بنص القرآن  
واثنان بالسنة ولكونه  
مفردا مضافا الى معرفة وهو  
على الصحيح حيث لا عهد  
للعوموم الصالح للجمعية  
من حيث مدلول لفظه اذ  
هو حيثئذ المعنى الذى  
استغرقه لفظه الصالح له  
من غير حصر وان كان  
مدلوله فى التركيب من  
حيث الحكم عليه كلية على  
الاصح اى محكوم ما فيه على  
كل فرد فردا مطابقة لانه فى  
قوة قضائيا بعدد افراده او  
الصريح فيها بناء على ظاهر  
كلام النحاة وليست العبرة  
فى مطابقة المبتدأ للخبر الا  
باصطلاحهم ان مدلوله كل  
اى محكوم فيه على مجموع  
الافراد من حيث هو مجموع  
اخبار عنه بالجمع ثم راي  
بعض الاصوليين

التراب ركنا فى التيمم لان الماء غير خاص بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص بالتيمم ولا يرد عليه النجاسة  
المغلظة لانه غير مطهر فيها وحده بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على ان بعضهم قال انه لا يحسن عد التراب  
ركنا لان الالة جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءا من العرض نهاية وفى سم بعد ذكر  
مثله عن شرح العباب ما نصه واقول هو اشكال ساقط لوجوده منها ان هذا نظير عدم العاقد ركنا للبيع مع  
ان البيع هو العقد ولا يتصور ان يكون العاقد جزءا من العقد وقد اجاب ابن الصلاح وغيره هناك  
بما يأتى نظيره هنا ومنها ان ليس المراد بكون التراب ركنا او شرطاً ان ذاته هو الركن او الشرط ضرورة ان  
كلا من الركن والشرط متعلق بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل المراد بالركن  
او الشرط هو استعمال التراب والماء او يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء ومنها ان جعله ركنا  
لا يقتضى كونه جزءا من الفعل لان التيمم على هذا التقدير مجموع امور منها المسح ومنها التراب فكونه  
ركنا انما يقتضى كونه جزءا من هذا المجموع لا من الفعل الذى هو جزء هذا المجموع فليتامل اهـ (قوله وما  
تميز به) اى غير السليم (من وجوب زائد) بالاضافة لبيان لما (عليها) اى الستة (شروط) خبر وما الخ (قوله  
كما تقرر) اى بقوله ويزيد السلس الخ (لا اركان) عطف على شروط (قوله اربعة) اى من الستة ففسوخ  
الابتداء الوصف المقدر وقوله بنص الخ خبره (قوله ولكونه) اى لفظ فرض فى فرضه والجار متعلق بقوله  
الاتى اخبر الخ (قوله وهو) اى المفرد المضاف الخ (قوله للعوموم) اى فيعم كل فرض منه نهاية ومعنى (قوله  
الصالح الخ) نعت للعوموم مراد به المعنى العام حيثئذ على طريق الاستخدام وقوله من حيث الخ متعلق به (قوله  
اذ هو) اى المعنى العام (حيثئذ) اى بالنظر الى دلالة لفظه عليه وقطع النظر عن الحكم عليه (قوله الصالح  
له) بان يكون اللفظ موضوعا لذلك المعنى ولو فى الجملة بنائى على شرح جمع الجوامع (قوله وان كان مدلوله)  
اى مدلول اللفظ العام وقوله فى التركيب من حيث الحكم عليه احراز بذلك عن دلالة مجردا عن تركيبه  
مع غيره وعن دلالة لا من حيث الحكم عليه فان مدلوله فى هذه الحالة هو مفوم المتقدم اذ النظر فيه حيثئذ  
من حيث تصوره وانه مدلول اللفظ فهو ملاحظ من حيث ذاته لا من حيث تركيبه مع غيره هو الحكم عليه بذلك  
الغير بنائى (قوله كلية) اى قضية كلية اى يتحصل منه مع ما حكم به عليه قضية كلية فى الكلام مسامحة اذ  
الكلية مدلول القضية لا مدلول العام وكذا قوله اى محكوم ما فيه الخ اذ المحكوم فيه على كل فرد فردا هو القضية  
لا العام فنية تساهل والاصل محكوم ما فى التركيب المشتمل عليه اى التركيب الذى جعل فيه العام موضوعا  
ومحكوم ما عليه وجعل غيره محكوما به عليه بنائى (قوله لانه فى قوة قضائيا بعدد الخ) علة لقوله مطابقة ولخص  
فيها جواب الاصفهائى عن سؤال عصره القرافى الذى مضمونه ان دلالة العام على بعض افراده خارجة  
عن الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام حيثئذ فاما ان يبطل حصر الدلالة فى الاقسام الثلاثة  
او لا يكون العام الا على كل فرد فردا الذى هو معنى الكلية وحاصل الجواب انها داخل فى المطابقة بناء على ان  
المراد بقولهم فيها دلالة اللفظ على تمام مساه الا عم من الدلالة على تمام المسمى او الدلالة على ما هو فى قوة تمام  
المسمى بنائى بحذف (قوله او الصريح فيها) اى الجمعية عطف على قوله الصالح الخ (قوله وليست العبرة الخ)  
لا يخفى ان تطابقها امر معتبر فى اللغة لا يبنى على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل  
ان الذى قرره اهل الاصول فى مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوى للفظ لا يخالف  
فيه النحاة ولا غيرهم وكون الحكم فى العام تارة على كل فرد وهو الاكثر وتارة على المجموع امر مشهور فى  
الاصول وغيره فلا حاجة لهذه التكاليف التى لا يخفى ما فيها على العارفين سم (قوله ان مدلوله الخ) بدل من  
ظاهر الخ بصرى (قوله اخبر عنه الخ) اقول يمكن توجيه عبارة الماتن بان الاضافة للجنس وان كان الاصل  
فيها الاستغراق والمراد به الماهية لا بشرط لا او للعهد الخارجى والمراد بالفرد ان خصوص المعهود

وضوئه وبينه وبين الصلاة وظاهر انها لا يجب بين استنجائه وبين وضوئه اذ لم يكن سلسا بغير الريح ايضا لان  
مجرد خروج الريح قبل وضوئه لا اثر له (قوله فى مطابقة المبتدأ للخبر) لا يخفى ان مطابقتها امر معتبر فى اللغة

وضح ما أشرت إليه بقولي

الصالح للجمعية فقال قد يكون معنى العموم شمول المجموع المحكوم عليه لكل فرد وان كان الحكم على المجموع لاعلى الافراد ومثاله قوله تعالى الامم امثالكم فان الحكم بانها امم على مجموع الدواب والطيور دون افرادها والحاصل انه قد تقوم قرينة تدل على ان الحكم في العام حكم على مجموع الافراد من حيث هو مجموع من غير نظر الى كون افراد العام الجمع او نحوه احاداً وجموعاً فيكون المحكوم عليه كلاً لا كلية وهو مأمور ولا كليا وهو المحكوم فيه على الماهية من حيث هي اي من غير نظر الى الافراد وذكر بعض الاصوليين ان للعام دلالتين دلالة على المعنى المشترك وهي التي الحكم فيها على الكلي من غير نظير الى خصوص الافراد وهي قطعية ودلالة على كل فرد من الافراد بالخصوص وهي ظنية انتهى وفيه تايد لما سواه ان كان فيه نظر ومخالفة لما عليه محققوهم اي ان اراد الدلالة الحقيقية المطابقة (احداها نية رفع حدث) اي رفع حكمه كحرمة نحو الصلاة لان القصد من الوضوء رفع مانع الصلاة ونحوها اي رفع الحدث فقد تعرض للقصد اي لما هو المقصود من الطهارة وهو رفع مانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الحدث الذي نواه (قوله فاذا نواه) اي رفع الحدث ع ش وبجريمى (قوله للمقصود) وهو رفع مانع نحو الصلاة بجريمى (قوله لان تلك الخ) ولانها هي التي تنافي فيها جميع الاحكام الاتية التي من جملتها ما لو نوى غير ما عليه رشيدى

الاركان بقرينة السياق وتعدادها فيما بعد بصرى وقوله الماهية لا بشرط أى لا بشرط شئ من التحقق في ضمن فرد او اكثر وعدمه وهي المسماة بالماهية المطلقة وقوله لا بشرط لاى وليس المراد بالجنس الماهية بشرط لا شئ اي بشرط عدم التحقق في ضمن فرد اصلها وهي المسماة بالماهية المجردة اقول ويجوز ايضا ان يراد الماهية بشرط شئ المسماة بالماهية المخلوطة (قوله وضح ما أشرت إليه الخ) مراده ان قول السابق للعموم الصالح الخ) اشارة الى ان الحكم على المجموع قد يكون باعتبار شمول المجموع لكل فرد اي احاطته عليها فوضح البعض ذلك الاشارة اه كردى (لكل فرد) متعلق بشمول الخ (قوله ومثال) اي مثال الحكم على المجموع (قوله والحاصل) الى قوله وذكر في النهاية (قوله والحاصل) اي حاصل ما يتعلق بالمقام وقال السكردى اي حاصل كلام البعض اه (قوله قرينة الخ) كافي قولهم رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة اي مجموعهم لا كل فرد فرد وكلام المنهاج من هذا القليل نهاية (قوله وهو) اي المحكوم عليه السكينة وقوله ما سرى بقوله اي محكوم ما فيه على كل فرد فرد (قوله وهو) اي الكلي (قوله وفيه تايد الخ) لم يظهر وجه التايد لما ذكره نعم يؤخذ منه بفرض محتمه وجه وجهه لما نحن فيه بصرى وهذا مبنى على ما هو الظاهر من ان قول الشارح لما سرى اشارة الى قوله الصالح للجمعية الخ وقال السكردى انه اشارة الى قوله اي محكوم فيه الخ وعليه فالتايد بل التصريح بظاهر لكنه ليس مطلوب الاثبات هنا حتى يحتاج الى التايد وقوله وجه وجهه الخ يعنى به اول الوجهين السابقين منه (قوله اي ان اراد الخ) اي بخلاف ما اذا اراد الدلالة التضمنية عبارة البنائي اعلم ان العلامة للفقاهي اعترض كون دلالة العام على فرد مطابقة بان المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه موضوع له وان العام موضوع لجميع الافراد من حيث هو جميعها لا لكل منها فكل واحد منها بعض الموضوع له لا تمامه فيكون العام دالا عليه تضمننا لا مطابقة وما استدلل به من انه في قوة قضايافجوابه ان ما في قوة الشئ لا يلزم ان يساويه في احواله واحكامه اه قول المتن (نية رفع حدث اي على النواى والكلام عليها من سبعة اوجه جمعها بعضهم في قوله

حقيقة حكم محل وزمن \* كيفية شرط ومقصود حسن

حقيقتها لغة القصد وشرعاً قصد الشئ، مقترنا بفعله وحكمها الوجوب غالباً ومن غير الغالب نية غسل الميت ومحلها القلب وزمنها اول العبادات الا في الصوم وكيفيةها تختلف بحسب الابواب وشرطها اسلام النواى وتمييزه وعلمه بالنوى وعدم اتيانها بمنافيتها بان يستصحبها حكماً والمقصود بها تمييز العبادة عن العادة كالجلوس للاعتكاف تارة وللستر اخرة او تمييز رتبها كالصلاة تكون تارة فرضا واخرى نفلا نهاية ومعنى بزيادة شيخنا (قوله اي رفع) الى قوله ونوى في النهاية والمغنى الا قوله فالحدث الى وان نوى وقوله وبه يراد الى ونفى (قوله اي رفع حكمه) لان الواقع لا يرتفع معنى (قوله كحرمة نحو الصلاة) السكاف يغنى عن النحو عبارة شيخنا اي رفع حكمه الذي هو المنع من الصلاة ونحوها وان لم يقصد ذلك ولم يعرفه اه وقوله ولم يعرفه فيه توقف فليراجع عبارة الحلبي وان لم يلاحظ المتوضى هذا المعنى اه (قوله لان القصد الخ) تعليل لمخضوف اي وانما كتفي بنية رفع الحدث لان الخ بغير معنى عبارة الحلبي وانما كان رفع الحكم هو المراد لان القصد من الوضوء رفع مانع الصلاة ونحوها اي المنع المترتب على وجود ذلك الحدث فاذا نواه اي رفع الحدث فقد تعرض للقصد اي لما هو المقصود من الطهارة وهو رفع مانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الحدث الذي نواه اه (قوله فاذا نواه) اي رفع الحدث ع ش وبجريمى (قوله للمقصود) وهو رفع مانع نحو الصلاة بجريمى (قوله لان تلك الخ) ولانها هي التي تنافي فيها جميع الاحكام الاتية التي من جملتها ما لو نوى غير ما عليه رشيدى

لا يبنى على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل ان هذا الذي قرره اهل الاصول في مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوى للفظ لا يخالف فيه النحاة ولا غيرهم وكون الحكم في العام تارة على كل فرد وهو الاكثر وتارة على المجموع امر مشهور في الاصول وغيرها فلا حاجة لهذه التكلمات التي لا يبنى ما فيها على العارف (قوله وان نوى غير الخ) قال في شرح العباب بعد كلام ذكره ما نصه

وعش (قوله المانع) أى الأمر الذى يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مريض شيخنا (قوله فلا يحتاج إلخ) بل لا يصح إلا بتكليف (قوله وإن نوى إلخ) قال فى شرح العباب بعد كلام ذكره مانصه ومن ثم اشترط هنا كما قاله الأسنوى ما يأتى فى الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها وأنه لا يكفي احضار نفس القصد فى نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى سم (قوله غير ما عليه) أى كان بال ولم ينم فنوى رفع حدث النوم معنى (قوله وبه يرد إلخ) أى بقوله لتلاعبه (قوله لكن غلطا) وضابط ما يضر الغلط فيه وما لا يضر كما ذكره القاضى وغيره أن ما يعتبر التعرض له جملة وتفصيلا أو جملة لا تفصيلا يضر الغلط فيه فالأول كالغلط من الصوم إلى الصلاة وعكسه والثانى كالغلط فى تعيين الامام وما لا يجب التعرض له لا جملة ولا تفصيلا لا يضر الغلط فيه كالخطأ هنا وفى تعيين المأمون حيث لم يجب التعرض للامامة أما إذا وجب التعرض لها كامما الجماعة فإنه يضر خطيب (قوله لا عمدا) ومن العمدة كفى إلا مداد وغيره ما لو نوى الذكر رفع حدث نحو الحيض إذا لا يتصور فيه الغلط وخالف الجلال الرملى فاعتمد الصحة فى الغلط وإن لم يتصور منه كرى (قوله) أو نفي بعض احداثه) أى كان نام وبال فنوى رفع حدث النوم لا البول شرح بأفضل (قوله أو نوى) إلى قوله ولو نوى فى المغنى (قوله) أو نوى رفعه فى صلاة واحدة إلخ) وقال الأسنوى واعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملى عدم الصحة فى ذلك وقال للزركشى وأقره سم وما لى السيد البصرى عبارة النهاية والمغنى وشمل ذلك ما لو نوى أن يصلى به الظهر ولا يصلى به غيرهما وهو كذلك بخلاف ما لو نوى به رفع حدثه بالنسبة لصلاة دون غيرهما فإنه لا يصح وضوءه ولا واحدا كما قاله البغوى لأن حدثه لا يتجزئ إلا ذابى بعضه بقى كله هو المعتمد وإن قال الشيخ أنه مردود اه (قوله) وكذا لو نوى أن يصلى به إلخ) كذا فى النهاية والمغنى (قوله بمحل نجس) قال فى شرح العباب أو ثوب نجس فإنه لا يصح لذلك أى لتلاعبه ولا نه نوى معصية كما يأتى وبه يعلم ضعف ما فى فتاوى البغوى أنه لو قال نويت الطهارة الواجبة ولا أصلى به قال الشيخ قيل لا يصح والأصح عندي يصح لجميع الصلوات وقيل يصح لما سوى الصلاة أه ويتجه عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء للمعصية وإن نواه معه ولا يبعد أن مثل ما لو نواه بها بمحل نجس ما لو نوى المقيم بعد الزوال أن يصلى به هذه الظهر مقصورة أى حال أقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة ومن ثم اشترط هنا كما قاله الأسنوى ما يأتى فى الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها وأنه لا يكفي احضار نفس القصد فى نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى (قوله) أو نوى رفعه فى صلاة واحدة ونحو غيرها نقل الزركشى فى هذه عدم الصحة عن فتاوى البغوى واعتمده شيخنا الشهاب الرملى وإن رده فى شرح الروض (قوله) لأنه لا يتجزأ إذا ارتفع بعضه ارتفع كله) قد يقال هذه العبارة متناقضة لأن انتفاء تجزئته ينافى ارتفاع بعضه إذ لا بعض إلا للجزئى فلا يتصور ارتفاع البعض فإذا ارتفعت ارتفاع بعضه ارتفع كله ورد بأن هذا هو المتنازع فيه فلا يفيد الاستدلال به (قوله) وكذا لو نوى أن يصلى به بمحل نجس) قال فى شرح العباب أو ثوب نجس فإنه لا يصح لذلك أى لتلاعبه ولا نه نوى معصية كما يأتى وبه يعلم ضعف ما فى فتاوى البغوى أنه لو قال نويت الطهارة الواجبة ولا أصلى به قال الشيخ قيل لا يصح والأصح عندي يصح لجميع الصلوات وقيل يصح لما سوى الصلاة أه ويتجه عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء للمعصية وإن نواه معه ولا يبعد أن مثل ما لو نواه بها بمحل نجس ما لو نوى المقيم بعد الزوال أن يصلى به هذه الظهر مقصورة أى حال أقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة فيما لو نوى فى رجب استباحة صلاة العيد لأنه لا يبعد أن محله إذا اطلق وأنه لو نوى وضوءه صلاته لأن لم يصح لتلاعبه ولا يرد على ذلك أن الأذرعى قال فى أصل هذه المسئلة أعنى نية من فى رجب صلاة العيد لعل الوجه القائل بعدم الصحة أقرب لأنه متلاعب أه مع أن كلامه عند الإطلاق وليس هناك صريح تلاعب بخلاف ما نحن فيه فإنه قصد صريح التلاعب ولو نوى أن يصلى به فى محل متنجس بمغفوعه لم تبعد الصحة لأنه لا يتعين للصلاة على وجه مبطل وقد تصح الصلاة على النجس المغفوع عنه فليتأمل م ولو نوى أن يصلى به على من لا تصح الصلاة عليه كشهيد المعركة فالوجه عدم الصحة أو أن يصلى به فى الأوقات المكروهة فالوجه الصحة لصحة الصلاة فى الأوقات المكروهة فى الجملة كفى القضاء وما له سبب نعم أن قصد أن يصلى فيها صلاة

ويصح أن يراد به المانع أو المنع فلا يحتاج لتقدير حكم والمراد رفع ما يصدق عليه ذلك وأن نوى غير ما عليه من أكبر أو أصغر لكن غلطا لا عمد لتلاعبه وبه يرد استشكل تصويره إذ التلاعب والعبث كثيرا ما يقع من ضعفاء العقول أو نفي بعض احداثه أو نوى رفعه فى صلاة واحدة دون غيرها لأنه لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله ولا يعارض بعنده لأن المرتفع حكم الأسباب لا نفسها وهو واحد تعددت أسبابه وهى لا يجب التعرض لها فلغا ذكرها ولو نوى رفعه وإن لا يرفعها أو رفعه فى صلاة وإن لا يرتفع لم يصح للتناقض وكذا لو نوى أن يصلى به بمحل نجس قيل تعبير أصله برفع الحدث أولى لأن ال فيه للعهد أى الذى عليه

أوللشمول الداخل فيه ما عليه  
 بخلاف التنكير لأنه يدخل  
 فيه نية مالم يكن عليه اه  
 ويرد بان فيه إيهام اشتراط  
 التعريف في النية وهو أضر  
 بما أوهمه التنكير على أن  
 التعريف يومه أيضا أنه  
 لا تصح نية غير ما عليه مطلقا  
 فساوى التنكير في هذا  
 فالحق أن كلا أحسن من  
 وجهه وان التنكير أخف  
 إيهاما (أو) نية الظهارة عن  
 الحدث أو نية (استباحة  
 مغتفر الى طهر) أى  
 وضوء كما أوما اليه التعبير  
 بالاستباحة ودل عليه قوله  
 أو ما يندب له الوضوء كقراءة  
 فلا وذلك كطواف وان كان  
 بمصر مثلا أو عيد ولو في رجب  
 لأن نية ما يتوقف عليه وان  
 لم يمكنه فعله متضمنة لنية  
 رفع الحدث وظاهر أنه لو  
 قال نويت استباحة مفتقر  
 لوضوء أجزأه وإن لم يخطر له  
 شيء من مفرداته وكون نيته  
 حينئذ تصدق بنية واحد منهم  
 مما يفتقر له لا يضر لأنه مع  
 ذلك متضمن لنية وقع  
 الحدث (أو) نية (أداء  
 فرض الوضوء) وتدخل  
 المسنونات في هذا ونحوه  
 تبعا كتنظيره في نية فرض  
 الظهر مثلا على أنه ليس  
 المراد بالفرض

فما لو نوى في رجب استباحة صلاة العيد لأنه لا يبعد أن محله إذا أطلق وإنه لو نوى بوضوئه صلاته الآن لم يصح  
 لتلاعه ولو نوى أن يصلي به في محل متنجس بمغفوع عنه لم تبعد الصحة من روى أن يصلي به على من لا تصح  
 الصلاة عليه كشيد المهر كفالوجه عدم الصحة أو أن يصلي به في الاوقات المكروهة فالوجه الصحة لصحة  
 الصلاة فيها في الجملة من كفاي القضاء وماله سبب نعم إن قصد أن يصلي فيها صلاة لا سبب لها فالوجه عدم الصحة  
 من اه سم وقوله نعم الخ نقل البصري عن فتاوى ابن زياد مثله واقره (قوله أو للشمول) أى العمومى بدليل  
 ما بعده (قوله لأنه يدخل فيه الخ) التعريف كذلك سم وقد يجاب بأن الدخول في التعريف شمولي وفي  
 التنكير بدلي (قوله نية مالم يكن عليه) أى فيوهم صحتهم مطلقا (قوله وهو أضر) اطال سم في رده راجعه  
 (قوله على أن التعريف يومه الخ) وكذا التنكير يومه صحة نية غير ما عليه مطلقا سم (قوله مطلقا)  
 أى عمدا أو خطأ (قوله في هذا) يعنى في نظير هذا من إيهام أنه يصح نية غير ما عليه مطلقا (قوله أو نية  
 الطهارة) الى قوله لانية في المغنى وإلى قول المتن وأداء في النهاية إلا قوله لأن الى وظاهر (قوله عن الحدث)  
 أوله ولا لجله نهاية قول المتن (قوله استباحة مفتقر الخ) أى استباحة شيء مفتقر صحتة الى طهر نهاية ومغنى أى  
 فرد من أفراد كان قال نويت استباحة الصلاة أو مس المصحف بجيرى (قوله أى وضوء الخ) ولا يرد على  
 تعبيره بطهر قراءة القرآن والمكث في المسجد مع افتقارهما الى طهر وهو الغسل ولا يصح الوضوء بنيةهما  
 لأنه خرج بقوله استباحة إذنية استباحتهما تحصيل للحاصل نهاية ومغنى قال ع ش وشرط نية استباحة  
 الصلاة قصد فعلها بتلك الطهارة فلوم بقصد فعل الصلاة أى ولا نحوها بوضوئه قال في المجموع فهو  
 متلاعب لا يصار اليه اه خطيب ومثله في حواشى شرح الروض اه (قوله ودل الخ) فيه نظر ولو عبر  
 بأشعر قرب في الجملة سم (قوله وذلك) أى المفتقر الى طهر (قوله وإن كان بمصر مثلا الخ) أى مالم يقيد  
 بفعله حالا وإلا فلا يصح لتلاعه كـ أقبل يؤخذ منه أنه لو كان من المتصرفين بحيث يقدر على الوصول  
 الى مكة في الوقت الذى عينه الصحة وهو ظاهر اما لو كان عاجزا وقت النية ثم عرضت له القدرة بعد بان صار  
 متصرفا وانفق له من يوصله الى مكة في ذلك الوقت من المتصرفين لم يصح لفساد النية عند الايمان بها وما  
 وقع باطلا لا ينقلب صحيحا هذا ومقتضى تعليل ابن حبيب بقوله لأن نية ما يتوقف عليه الخ أنه لا فرق بين أن  
 يقيد ذلك بفعله حالا أو لا لكن ينافيه عدم الصحة فمالو نوى بوضوئه الصلاة بمحل نجس فالأولى الأخذ بما  
 قيل من فساد النية ويحمل ما اقتضاه التعاليل المذكور على أن محله اذا لم يصح بمنافيه ع ش وتقدم  
 عن سم ما يوافقه (قوله أو عيد الخ) أو صلاة العيد (قوله شيء من مفرداته) أى من حيث خصوصه وإلا  
 فلا بد من تصور ما يصدق عليه أنه يفتقر الى وضوء لأن النية إنما يعتد بها إذا قصد فعل المنوى بقلبه ع ش  
 قول المتن (أو أداء فرض) قال في الامداد المراد بالأداء هنا أداء ما عليه لا المقابل للقضاء لاستحالة اه  
 كرى عبارة ع ش المراد بالأداء الفعل والaitان لا مقابل القضاء سم على البهجة قلت وذلك لأنه فعل العبادة  
 قبل خروج وقتها والوضوء ليس له وقت مقدر شرعا بحيث يكون فعله فيه أداء بعده قضاء اه (قوله في  
 هذا) أى في فرض الوضوء المنوى (قوله على أنه الخ) بوهم أنه على تقدير أن يكون المراد بفرض الوضوء  
 الطهارة المشروطة الخ لا يكون دخول المسنونات تبعا وهو محل تأمل فظاهر أن المشروطة لنحو الصلاة أركانها

لا سبب لها فالوجه عدم الصحة (قوله لأنه يدخل فيه الخ) التعريف كذلك (قوله ويرد بان فيه إيهام الخ) يرد  
 عليه أن التنكير فيه إيهام اشتراط التنكير وهذا يقابل إيهام التعريف اشتراط التعريف وفيه إيهام صحة  
 نية غير ما عليه مطلقا وهذا يقابل إيهام التعريف عدم صحة نية غير ما عليه مطلقا فكيف يسوغ الرد بان إيهام  
 التعريف أضر وازيد كما هو حاصل كلامه فتأمل (قوله على أن التعريف يومه) والتنكير يومه صحة نية غير ما  
 عليه مطلقا (قوله التعبير بالاستباحة) قد يقال التعبير بالاستباحة شامل لنية استباحة المكث بالمسجد المفتقر  
 الى طهر أى غسل فلا إيهام فيه الى الوضوء وقوله ودل الخ فيه نظر ولو عبر بأشعر قرب في الجملة (قوله على أنه  
 ليس المراد الخ) يتأمل ارتباط هذه العلاوة بما قبل مع قوله فيها المشروطة الخ فان سياقها لبيان حمل

وضوء الصبي إذا نواه بل فعل طهارة الحدث المشروطة لنحو الصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا ولا يرد عليه صحة نية الصبي فرض الظهر مثلا بل وجوبها عند الأكثرين لأن المراد بالفرض ثم صورته كافي للمعادة أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء والطهارة كالوضوء في الثلاثة الأول فان قلت خروج الخبث بأداء الطهارة واضح لأنه لا يستعمل فيه وأما اختصاص فرض الطهارة ومثله الطهارة الواجبة كافي لأنوار بالحدث فمشكل إذ طهارة الخبث كذلك قلت الربط بالفرض والوجوب إنما يتبادر منه تلك لاهذه لانه قد لا يجب للعفو عنه ومن ثم اختص بتلك الطهارة للصلاة على أن ربطها بها يمحضها لها ولا يصير شمولها للوضوء المجدد كما لا يصير شمول نية الوضوء له وظهر الخبث الغير المعفو عنه واجب لذاته بدليل الاثم بالتضمين به ومن ثم وجب الفور في إزالته حينئذ ولم تجب فيه نية لعدم تمحضه للعبادة فان قلت هي تشمل الغسل ايضا قلت لا يصير لما يأتي انه يكفي عن الوضوء فليس باجنبي ومن ثم كفت في الغسل أيضا لاستلزامها رفع

لا غير بصري وسم (قوله حقيقة) أي لزوم الاتيان به معنى (قوله إذا نواه) أي أداء فرض الوضوء (قوله المشروطة) الأولى التذكير كافي عبارة غيره (قوله ولا يرد عليه الخ) ما كيفية الايراد سم اقول كيفيته ان قضية قول الشارح وإلا لم يصح الخ عدم صحة نية الصبي فرض الظهر مثلا إذ لا يتأتى فيها نظير قوله بل فعل الخ فيبقى الفرض على حقيقته (قوله كافي للمعادة) يرد عليه انها حينئذ لا تتميز عن المعادة سم ولك ان تمنع مضرة عدم التمييز (قوله أو أداء الوضوء) إلى قوله فان قلت في النهاية وحاشية شيخنا وكذا في المغنى إلا قوله في الثلاثة الأول فصرح بعدم كفاية فرض الطهارة و يعلم من عدم كفاية أداء الطهارة عنده بالاولي (قوله أو فرض الوضوء) أو الوضوء المفروض أو الواجب ولا بد أن يستحضر ذات الوضوء المركبة من الأركان ويقصد فعل ذلك المستحضر كما قالوا انظيره في الصلاة نعم لو نوى رفع الحدث كفي وإن لم يستحضر ما ذكر لتضمن رفع الحدث لذلك شيخنا (قوله أو الوضوء) وإنما كسني بنية الوضوء فقط دون نية الغسل فقط لأن الوضوء لا يكون إلا لعبادة فلا يطلق على غيرها بخلاف الغسل فانه يطلق على غسل النجاسة والجنابة وغيرهما نية ومعنى وشيخنا (قوله في الثلاثة الأول) أي فيجزى أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة وكذا يجزى الطهارة للصلاة سم وقوله وكذا يجزى الخ أي كما يأتي في الشارح آنفا (قوله خروج الخبث) أي خروج الطهارة عن الخبث (قوله ومثله الطهارة الواجبة) جزم به النهاية (قوله كذلك) أي كطهارة الحدث في الوجوب والفرضية فلا يحصل التمييز (قوله تلك) أي طهارة الحدث (لا هذه) أي طهارة الخبث (قوله ومن ثم) يعني من أجل انه يتبادر من الطهارة للصلاة طهارة الحدث (قوله اختص بتلك) أي طهارة الحدث (الطهارة للصلاة) أي أو غيرهما ما يتوقف على الوضوء كما ذكره في التنبيه والمذهب ووافق المصنف عليه في شرحه معنى (قوله على أن ربطها بها) أي ربط الطهارة بالصلاة (قوله يمحضها لها) أي يمحض الطهارة للصلاة لظهور الحدث وقال البصري أي يميز نية الطهارة للصلاة الخ اه (قوله شمولها) أي الطهارة للصلاة (قوله وظهر الخبث الخ) مرتبط بقوله لانه قد لا يجب الخ ومن تنمة تلك العلة أو بقوله على أن ربطها بها الخ وهذا هو الظاهر من السياق والسباق وعليه فقوله واجب لذاته أي للصلاة وجرى الكردى على الاحتمال الأول فقال فالتبادر من الربط بالفرض والوجوب هو الواجب لعارض وهو إرادة نحو الصلاة لأن التوصيف بالفرض والواجب إنما يفيد فيه لافي الواجب لذاته اه (قوله ومن ثم وجب ولم يجب الخ) تفريع على الوجوب لذاته بصري (قوله حينئذ) أي حين تضمخه بذلك من الخبث (قوله فان قلت هي الخ) أي الطهارة للصلاة وتعلق هذا السؤال والجواب بنية الطهارة للصلاة دون نية فرض الطهارة بتبين بعدما مر عن الكردى (قوله لما يأتي) أي في بحث الترتيب (قوله انه) أي الغسل (قوله كفت) أي نية الطهارة للصلاة (قوله فهي) أي الطهارة للصلاة (مثله) أي رفع الحدث وقوله بها أي الطهارة للصلاة الأولى حذفه وتذكير الضمير (قوله في البابين) أي باب الوضوء وباب الغسل (قوله لا الرابعة) عطف على الثلاثة الأولى سم وهي نية الطهارة فقط بصري

انفرض على معنى لا يتأتى شموله المسنونات من غير اعتبار تبعية ولا يخفى أن المشروطة تنافي ذلك فتأمل (قوله ولا يرد عليه الخ) ما كيفية الايراد (قوله كافي للمعادة) يرد عليه انها حينئذ لا تتميز عن المعادة انتهى (قوله في الثلاثة الأول) أي لافي الأخير وهو نية الوضوء فيجزى أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة وكذا يجزى الطهارة للصلاة لأن المتبادر من اضافها للصلاة طهارة الحدث دون طهارة النجس لعدم اختصاصها بالصلاة وقديوجه اجزاء نية الطهارة للصلاة لشمول الطهارة لرفع الحدث وإزالة النجس فقد تضمنت رفع الحدث وهذا التوجيه جار في نية فرض الطهارة وشمول الطهارة للصلاة لرفع الحدث لا يزيد على شمول فرض الطهارة له إذ كل من فرض الطهارة أو الطهارة للصلاة من صيغ العموم وقد صرحوا بانقسام الاضافة انقسام اللام فلا تفاوت بينهما فالفرق بين الطهارة للصلاة وفرض الطهارة وزعم اجزاء الأول دون الثاني نظر للتوجيه المذكور ممنوع نعم قد يقاس ذلك التوجيه اجزاء نية الطهارة مع انه ليس كذلك كما سيأتي (قوله لا الرابعة) عطف على الثلاثة الأولى



تشمل الطهر عن الحدث والخبث من غير يميز قال الرافعي وعدم وجوب التعرض للفرضية (١٩٥) يشعر بان اعتبار النية هنا ليس للقربة

بل للتمييز لان الصحيح اعتبار التعرض للفرضية في نية العبادات وبه ان سلم وإلا فما يأتي ان نية رمضان لا يشترط فيها التعرض للفرضية ينازع في عمومها يتضح مما مر ان السكتائية تنوي وعلم منه أيضا أن نية فرض الوضوء كافية ولو قبل الوقت لا لغاؤه ذكر الفرضية والاصل في وجوب النية الحديث المتفق عليه إنما الأعمال اى إنما صحتها لا كمالها لانه خلاف الاصل بالنيات جمع نية وهى شرعا قصد الشئ بمقترنا بفعله وإلا فهو عزم ومحلها القلب فلا عبرة بما في اللسان نعم يسن التلطف بها في سائر الابواب خروجها من خلاف موجهه والقصد بها تمييز العبادات عن العادة وتمييز مراتب العبادات (ومن دام حديثه كاستحاضة) وسلس (كفاه نية الاستباحة) وغيرهما مما مر كمن لم يدم حديثه ولو ماسح الخف (دون نية الرفع) للحدث والطهارة عنه (على الصحيح فيهما) اى في اجزاء نية الاستباحة وحدها وعدم اجزاء نية نحو الرفع وحدها لان حديثه لا يرتفع وقيل لا بدم جمعها لتسكون الاولى لللاحق والمقارن والثانية للسابق وعلى الاصح يسن الجمع بينهما خروجها من هذا الخلاف وقيل تكفى نية الرفع لتضمنها الاستباحة ويرد

(قوله قال الرافعي) إلى المتن في المغنى إلا قوله بتضح إلى علم الخ وما أنبه عليه (قوله هنا) أى فى الوضوء (قوله وبه) اى يقول الرافعي ان الصحيح الخ (قوله ان سلم) وإن لم يسلم فوجه ان السكتائية تنوي ان النية تارة تكون للتقرب وتارة تكون للتمييز سم (قوله ولا الخ) اى وإن لم نقيده بالتسليم فلا يتم لان ما يأتى الخ فقوله فما يأتى الخ علة الجواب وقائم مقامه (قوله وعلم منه) اى من قول الرافعي عبارة المغنى قال وإنما صح الوضوء بنية فرضه قبل الوقت مع انه لا وضوء عليه بناء على قول الشيخ اى حامدان موجهه الحدث او يقال ليس المراد هنا لزوم الاتيان به وإلا لا يمنع وضوء الصبي هذه النية بل المراد فعل طهارة الحدث المشروط للصلاة وشرط الشئ يسمى فرضا هو اقتصر النهاية على الجواب الثانى وحذف لفظة قال (قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال فى الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإلغاء المذكور سم وبصرى (قوله والاصل) إلى المتن فى النهاية (قوله مقترنا بفعله) أى فعل ذلك الشئ. فيجب اقترانها بفعل الشئ المنوي إلا فى الصوم فلا يجب فيه الاقتران بل لو فرض وضوءه النية فيه مقارنة للجزء لم يصح لو جوب التبييت فى الفرض فهو مستثنى من وجوب الاقتران وان الشارع اقام فيه العزم مقام النية لعسر مراقة الفجر وهو الصحيح شيخنا عبارة سم قوله مقترنا بفعله اعتبار الاقتران فى مفهوم النية يشكّل بتحققها بدونه فى الصوم ولا معنى للاستثناء فى اجزاء المفهوم اهـ (قوله تمييز العبادات عن العادة) كالجلوس للاعتكاف تارة وللستر اخرة اى وتمييز مراتب العبادات كالصلاة تكون تارة فرضا واخرى نفلا نهاية (قوله وسلس) إلى قوله ويرد فى النهاية والمغنى إلا قوله. كمن إلى المتن وقوله والطهارة عنه (قوله وسلس) اى سلس بول ونحوه نهاية ومغنى فكان الانسب تقديمه على قوله وعلى الاصح الخ كما فعله النهاية والمغنى إلا أن يقال آخره ليرده بما يأتى (قوله عنه) أى عن الحدث سم (قوله فى اجزاء نية الاستباحة وحدها الخ) بدل من فيهما فى المتن (قوله لان حديثه الخ) علة للعطف فقط عبارة النهاية والمغنى اما الاستباحة بنية الاستباحة بالقياس على التيمم واما عدم الاكتفاء برفع الحدث فليبقا حديثه اهـ (قوله وقيل لا بد الخ) هو مقابل الصحيح فى المسئلة الاولى وقوله الاق و قيل تكفى الخ مقابله فى الثانية (قوله كمن لم يدم الخ) لا يخفى ما فى هذا القياس (قوله ولو ماسح الخف) غاية لما فى المتن (قوله وعلى الاصح) الاولى الصحيح كفى النهاية او الاولى كفى المغنى (قوله يسن الجمع الخ) اى لتسكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة ونحوها لللاحق والمقارن (قوله وقيل الخ) عبارة المغنى والنهاية والاسنى فان قيل نية الاستباحة وحدها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصل بها وحدها اجيب بان الغرض الخروج من الخلاف وهو إنما يحصل بما يؤدى المعنى مطابقة لا التزاما وذلك إنما يحصل بجمع النيتين اهـ (قوله ويرد الخ) فيه انه لا وجه لهذا المنع لظهور ان رفع الحدث يستلزم إباحة الصلاة فالتضمن صحيح وقوله كان لازما بعيدا فيه نظر لان اللازم البعيد ما كثرت وسائله وهذا مفقود هنا بل لا واسطة هنا أصلا لانه إذا تحقق الرفع تحققت إباحة الصلاة سم على حجج اعمش (قوله وحكمه فى نية الخ) لعل فى العبارة قلبا والاصل

(قوله وبه ان سلم) وإن لم يسلم فوجه ان السكتائية تنوي أن النية تارة تكون للتقرب وتارة تكون للتمييز (قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال فى الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإلغاء المذكور (قوله مقترنا بفعله) اعتبار الاقتران فى مفهوم النية يشكّل بتحققها بدونه فى الصوم ولا معنى للاستثناء فى اجزاء المفهوم (قوله للحدث) ضبب بينه وبين عنه (قوله يسن الجمع بينهما) خروجها من هذا الخلاف) قال فى شرح الروض لتسكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة ونحوها لللاحق قال فان قلت نية الاستباحة ونحوها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصل بها وحدها قلت لا إذا الغرض الخروج من الخلاف وهو إنما يحصل بما يؤدى المعنى مطابقة لا التزاما وذلك بجمع النيتين انتهى (قوله ويرد الخ) فيه انه لا وجه لهذا المنع لظهور ان رفع الحدث يستلزم إباحة الصلاة فالتضمن صحيح لا يقال قد يرفع الحدث ولا تباح الصلاة لوجود مانع اخر لانه لو التفت لهذا لم تصح هذه النية من التسليم فتأمل (قوله كان لازما بعيدا) فيه نظر لان اللازم البعيد ما كثرت وسائله وهذا مفقود هنا بل لا واسطة هنا أصلا

بمنع علقته على أنه لو سلم كان لازما بعيدا وهو لا يكتفى به فى النيات وحكمه فى نية ما يستبيحه حكم التيمم وبأن اجزاء نية لرفع الحدث إن أراد



به رفعه بالنسبة لعرض فقط (١٩٦) فكذا هنا وبه يندفع زعم أن تفسير رفع الحدث برفع حكمه فيما مر يلزمه صحة نية

السلس له بهذا المعنى ووجه اندفاعه أن رفع حكمه عام وهو مختص بالسليم وخاص وهو الجائز للسلس ويجدد الوضوء لا تحصل له سنة التجديد إلا بنية مما سرحى نية الرفع أو الاستباحة على ما قاله ابن العباد وهو قريب أن أراد صورتها كما أن معيد الصلاة ينوى بها الفرض وزعم أن ذلك في المعادة خارج عن القواعد ممنوع كيف والشيء لا يسمى تجديدا ومعادا إلا أن أعيد بصفته الأولى ويؤخذ منه أن الإطلاق هنا كاف كموثم فلا تشترط إرادة الصورة بل أن لا يريد الحقيقة اكتماء بانصرافها للمدلولها الشرعى هنا من الصورة بقرينة التجديد هنا كالأعادة ثم (ومن نوى تبردا) أو تنظفا (مع نية معتبرة) مما سرح (جاز) له ذلك أى لم يضره في نيته المعتبرة (في الصحيح) لحصوله وإن لم ينو فلا تشريك فيه لكن من حيث الصحة بخلافه من حيث الثواب ومن ثم اختلفوا في حصوله والأوجه كما بينته بأدلته الواضحة في حاشية الايضاح وغيرها أن قصد العبادة يثاب عليه بقدره وإن انضم له

وحكم نيته فيما يستبيحه عبارة النهاية والمعنى وحكم نية دائم الحدث فيما يستبيحه من الصلوات حكم المتيمم بحرف فأن نوى استباحة فرض استباحه وإلا فلا قال ع ش قوله لم يحرر فاجزى هذا إذا نوى الاستباحة فلو نوى الوضوء وفرض الوضوء أو أداء الوضوء هل يستبيح الفرض والنفل أو النفل أجاب عنه الشهاب الرملى بأنه يستبيح النفل لا الفرض تنزيلا له على أقل درجات ما يقصده غالبا أقول وقد يفرق بينهما بأن الصلاة مشتركة بين الفرض والنفل فصدقها على أحدهما كصدقها على الآخر فحملت على أقل الدرجات بخلاف الوضوء أو ما في معناه فإن المقصود منه رفع المانع مطلقا فعمل به وكان نيته كنية استباحة النفل والفرض معا وقد يجعل العدول إليه دون نية الاستباحة قرينة عليه اه (قوله وبه يندفع الخ) أى بقوله فكذا هنا (قوله بهذا المعنى) أى رفع الحكم (قوله عام) أى وهو المتبادر بحججى (قوله حتى نية الرفع أو الاستباحة) المعتمد عند الشهاب الرملى أنه لا يكتفى بالمجدد نية الرفع أو الاستباحة سم واعتمده النهاية والمعنى وشيخنا أيضا وزاد الأول ومثل ما ذكرى فى امتناع نية الرفع أو الاستباحة أو الطهارة عن الحدث وضوء الجنب إذا تجردت جنبته أى عن الوضوء لما يستحب له الوضوء من كل أو نوم أو نحوه كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى اه بزيادة عن ع ش (قوله وهو قريب) وفى الإيعاب الذى يتجه فيما لو نذر التجديد أنه تكفيه نية الوضوء له ونحوه دون نية الرفع والاستباحة وإن قلنا فى التى قبلها أى الوضوء المجدد بالا كتماء بأحدهما فيه لأن القصد ثمة حكاية الأول لأنه المقصود دون الثانى بخلافه هنا اه كرى (قوله خارج عن القواعد) وايضا أن الصلاة تختلف فيها هل فرضه الأولى أم الثانى ولم يقل أحد فى الوضوء بذلك فافترقنا نية ومغنى وسم (قوله كيف الخ) قد ينظر فى هذا الدليل بأنه لو تم توقف صحة التجديد أو تسميته بتجديد على حصول عين النية فى الأول فى الثانى وليس كذلك سم (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله كما أن معيد الصلاة الخ (قوله أن الإطلاق الخ) أى بدون ملاحظة شئ من الحقيقة والصورة ونحوها قول المتن (ومن نوى) أى بوضوئه نهية (قوله أو تنظفا) إلى قول المتن أو ما يندب فى النهاية والمعنى لا قوله والأوجه إلى خروج قول المتن (مع نية معتبرة) أى مستحضرا عند نية التبريد ونحوه نية الوضوء ومغنى ونهاية (قوله لحصوله الخ) أى كالمو نوى الصلاة ودفع الغريم فانها تصح لأن دفع الغريم حاصل وإن لم ينو مغنى وشيخنا (قوله فلا تشريك الخ) أى بين قرينة وغيره ما مغنى (قوله لكن من حيث الخ) استدراك على قوله أى لم يضره الخ (قوله والأوجه الخ) والمعتمد كما قاله الغزالى اعتبار الباعث فان كان الأغلب باعث الآخرة أئيب وإلا يابن كان الأغلب باعث الدنيا واستويا فلا نهية وشيخنا وظاهر المغنى اعتماده أيضا (قوله مما عدا الرياء) وأما الرياء فيسقط الثواب مطلقا كما يأتى فى باب صلاة النفل وقوله ونحوه أى كالعجب وقوله متساويا الخ تفصيل لما عدا الخ كرى والأولى للغير (قوله مع) أى إلى آخره (طروها) أى نية التبريد ونحوه مغنى (قوله فتبطلها الخ) ولا يقطع نية الاعتراف حكم النية السابقة وإن

لأنه إذا تحقق الرفع تحققت إباحة الصلاة فتأمل (قوله حتى نية الرفع أو الاستباحة) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى أنه لا يكتفى بالمجدد نية الرفع أو الاستباحة (قوله وزعم أن ذلك فى المعادة خارج عن القواعد) وايضا فقد قيل أن الفرض أحدهما لا بعينها (قوله كيف الخ) قد ينظر فى هذا الدليل بأنه لو تم توقف صحة التجديد أو تسميته بتجديد على حصول عين النية فى الأول فى الثانى وليس كذلك (قوله ومن نوى تبردا مع نية معتبرة جازى فى الصحيح) (فرع) لو أدخل يده الماء القليل بعد غسل الوجه فأصدره الحدث نية الاعتراف فهل يغلب فيه نية رفع الحدث فيرفع حدث بدو نية الاعتراف فلا يرفع فيه نظر ولا يبعد عدم الارتفاع لنية الاعتراف معارضة لنية رفع الحدث ومنافية لها فلم يؤثر وقد يقال لنية رفع الحدث ونية الاعتراف لعارضتنا فتساقطا وتبقى النية السابقة عند غسل الوجه سالمة عن المعارض فيرفع حدث اليد بمقتضاها ويرد على هذا أن فيه الاعتراف معارضة للنية السابقة أيضا ولهذا دخلت عن مقارنة نية رفع الحدث منعت رفع حدث اليد مع سبق النية السابقة فليتأمل (قوله مساويا أو راجحا) فى شرح مر والمعتمد كما قاله الغزالى اعتبار الباعث فان كان الأغلب باعث الآخرة أئيب وإلا فلا (قوله فيبطلها ما لم يكن ذا كراهة) وهذا بخلاف نية الاعتراف فانها

عزيت لانها المصلحة الطهارة لصونها ماءها عن الاستعمال شرح بافضل قال سم وقضية التعليل بمصلحة الطهارة ان نية الاغتراف حيث لا يحتاج اليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعيد اسم عبارة النهاية وهل نية الاغتراف كنية التبريد في كونها تقطع حكم ما قبلها او لا والمعتمد كارجحه البلقيني عدم قطعها لكونها لمصلحة الطهارة إذ تصون ماءها عن الاستعمال لاسيما ونية الاغتراف مستلزمة تذكر نية رفع الحدث عند وجودها بخلاف نية التنظيف اه قال ع ش قوله مر ونية الاغتراف مستلزمة الخ قال سم على حجب لعله باعتبار الغالب ولا فيمكن ان يقصد إخراج الماء ليتطهر به خارج الاناء من غير ان يلاحظ السابقة ولا انه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص يده بهذا الماء الذي أخرجه فقد تصورت نية الاغتراف مع الغفلة عن النية انتهى وقديمي ان تكون هذه نية الاغتراف إذ حقيقتها الشرعية إخراج الماء خارج الاناء بقصد التطهير لما بقي من اعضائه كاذكره حجب في الاعاب وعليه نهي مستلزمة لها دائما غالبا اه (قوله فيجب إعادة الخ) أي دون استئناف طهارته نهاية ومغنى (قوله بنية رفع الحدث) أي ونحوه والباء متعلق بالاعادة قول المتن (او ما يندب له وضوء الخ) قال المحلى اي نوى الوضوء لقراءة القرآن ونحوها اه سم ويأتي في الشرح ما يفصله (قوله او علم شرعي) اي وحمل كتبه وسماع حديث وفقه واستغراق ضحك وخوف نهاية قال ع ش قوله مر وسماع حديث هو وإن كان الوضوء له سنة كالقرآن لكنه لا ثواب في مجرد القراءة والسماع للحديث بل لا بد في حصول ذلك من قصد حفظ الفاظه وتعلم احكامه علي ما نقله ابن العماد عن الشيخ اني استحق ورد به علي من قال بحصول الثواب مطلقا بانهم لم يطالع علي كلام الشيخ ابى استحق وفي فتاوى ابن حجر بعد نقله كلام ابن العماد واستظهاره لكلام الشيخ ابى استحق مانصه وافتاء بعضهم بحصول الثواب مطلقا هو الوجه عندى لان سماعه لا يخلو عن فائدة ولولم تكن إلا عود بركته <sup>عليه السلام</sup> علي القاري لكان ذلك كافيا انتهى وما استوجهه حج يوافقه ظاهر اطلاق الشارح مر وله وجه وجهه اه (قوله وبعد تلفظ الخ) اي سبقه منه (قوله كنحو أبرص الخ) أي كس نحو أبرص الخ (قوله ونحوه فصد) كالجماعة ع ش (قوله فلا يجوز) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله لانه) اي ما يندب له وضوء جائز معه اي الحدث (قوله إلا ان قصد التعليق الخ) بان قصده لا يأتى بالوضوء إلا لاجل قراءة القرآن ولا يقال ان نية الوضوء كافية لرفع الحدث لانه هنا علقها بما لا يتوقف علي وضوء مر اه يجزى وفي ع ش بعد ذكره كلام الشارح وقراره ما نصه قال سم علي المنهج ويتردد النظر في حال الاطلاق إلحاقه بالاول أي التعليق أقرب وفيه نظر انتهى ولعل وجه النظر أنه إذ قال نويت الوضوء حمل علي ما يقتضيه المظهر هو رفع المنع من الصلاة ونحوها فذكر القراءة طاري بعده وهو لا يضرون التعليق إنما يضرون حيث قارن قصده اللفظ ويمكن الجواب بان المقصود من النية الجزم بالاستباحة فذكر ما هو مباح بعدها محل للجزم بها فأشبهه ما لو قال نويت الوضوء إن شاء الله وأطلق اه عبارة البصري ينبغي ان يلحق الاطلاق بالتعليق نظير ما مر نعم تعقل التعليق فيما نحن فيه لا يخلو عن خفاء إلا ان يراد به مجرد الارتباط بينهما وكونه لاجل اه (قوله ولا) اي قبل الفراغ من ذكر الوضوء (قوله فلا يبطلها ما وقع بعد) فيه نظر لان نية القراءة بعد بقصد تعليق الوضوء بها يتضمن قطع النية نعم مجرد نية القراءة بدون قصد

لا تقطع حكم النية السابقة إذا عزيت كارجحه الجلال البلقيني لانها المصلحة الطهارة إذ تصون ماءها عن الاستعمال ولا نهما لا يردان علي محل واحد بخلاف نية نحو التبريد فانها غسل الاعضاء بنية فوردت هي وغسل الاعضاء لرفع الحدث علي محل واحد فجاء التناقض ولان نية الاغتراف مستلزمة لتذكر نية رفع الحدث عند وجودها انتهى وقوله مستلزمة الخ لعله باعتبار الغالب ولا فيمكن ان يقصد إخراج الماء ليتطهر به خارج الاناء من غير ان يلاحظ السابقة ولا انه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص يده بهذا الماء الذي أخرجه فقد تصورت نية الاغتراف مع الغفلة عن النية وقضية التعليل بمصلحة الطهارة ان نية الاغتراف حيث لا يحتاج اليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعيد فليتامل (قوله او ما يندب له وضوء) قال المحلى اي ان نوى

ذا كراهيها لانها حينئذ تعد قاطعة لها فيجب إعادة ما غسله للتبريد بنية رفع الحدث كافي المجموع وغيره (أو) نوى استباحة (ما يندب له وضوء كقراءة) لقرآن أو حديث أو علم شرعي أو آلة له وكدرس أو كتابة لشيء من ذلك وكدخل مسجد وزيارة قبر وبعد تلفظ بمعية وألحق به فعلها وغضب وحمل ميت ومسه كنحو أبرص أو يهودى ونحوه فصد وقص ظفر وكل ما قيل أنه ناقض وغير ذلك مما استوعبته في شرح العباب (فلا) يجوز له ذلك أي لا يكفي في رفع الحدث (في الاصح) لانه جائز معه فلا يتضمن قصده قصدرفع الحدث نعم إن نوى الوضوء للقراءة لم يبطل إلا ان قصد التعليق بها أو لا بخلاف ما لو لم يقصده إلا بعد ذكره الوضوء مثلا لصحة النية حينئذ فلا يبطلها ما وقع بعد

أو القراءة ان كفت ولا  
فالصلاة صح على مالم  
اليه في البحر كما لو نوى  
زكاة ماله الغائب ان بقى  
ولا فالحاضر واعترض  
بأن الوضوء عبادة بدنية  
وهي أضيق لعدم قبولها  
النيابة بخلاف المسالية  
وقد يجاب بأن كونها  
وسيلة أضعفها فلم يبعد  
إلحاقها بالمسالية أما مالا  
يندب له وضوء كعبادة  
وزيارة نحو والد وقادم  
وتشجيع جنازة وخروج  
لسفر وعقد نكاح  
وصوم ونحو لبس فلا  
تسكني نيته جزما (ويجب  
قرنها) أى النية (بأول)  
مغسول (من الوجه) ومنه  
ما يجب غسله من نحو للحية  
قال بعضهم ومن مجاوره من  
نحو الرأس وظاهر كلامهم  
بخالفه ويظهر أن ما يجب  
غسله من الأنف الآتى  
ليس كالمجاور لأن هذا يدل  
عن جزء من الوجه فأعطى  
حكمه بخلاف ذاك وذلك  
ليتعد بما بعده فلو قرنها  
بأنثائه كفى ووجب إعادة  
غسل ما سبقها لوقوعه لغوا  
بخلوه عن النية المقومة له  
(تنبيه) الأوجه فيمن  
سقط غسل وجهه فقط  
لعلة ولا جبيرة وجوب  
قرنها بأول مغسول من

تعلقها بالوضوء ولا إشكال فيه سم (قوله أو القراءة الخ) عبارة العباب فرع لو نوى الوضوء للتلاوة فإن لم  
يصح فللصلاة فيحتمل صحته كالزكاة انتهى سم (قوله صح) خلافاً للنهاية (قوله زكاة ماله الغائب) أى  
بمحل لا يعدل آخر إجماعاً في الموضع الذى أخرج فيه نقلاً للزكاة ع ش (قوله واعترض بأن الوضوء الخ) ويعترض  
أيضاً بأن نية المذكور أو لا في مسألة الزكاة صحيحة في نفسها بخلاف مسئلتنا سم أى فإن القراءة غير معتد  
بنيتها على كل حال ع ش (قوله بأن كونها) أى العبادة البدنية التى هى الوضوء (قوله أما ما لا يندب) الى  
المتن في النهاية والمغنى (قوله بأول مغسول) ينبغى أو مسح فيما لو كان بوجهه جبيرة فيكفى قرن النية بأول  
مسحها قبل غسل صحيح الوجه فتعبرهم بالغسل جرى على الغالب سم ويأتى عن شرح العباب ما يوافق  
(قوله ومنه الخ) عبارة ع ش فرع ينبغى جواز اقتران النية بغسل شعر الوجه قبل غسل بشرته لأن غسله  
أصل لا بدل وفاقلم برؤ عليه فلو قطع الشعر قبل غسل الوجه لا يحتاج لتجديد النية أخذاً من العلة المذكورة اه  
(قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة ع ش فرع قال مر ولا يكفى قرن النية بما يجب غسله زيادة على غسل  
الوجه ليم غسله إذا بدا به لتحضه للتبعية بخلاف قرنها بالشعر في اللحية ولو الخارج عن حدها إلا أن وجد  
ما يخالفه أى قوله ولو الخارج الخ سم على المنهج ومثل الشعر باطن اللحية السكيفة فتكفى النية عند غسله  
وإن لم يجب وجزم بجميع ذلك الجبرى ثم قال خلافاً لما في حاشية القليوبى من أنه لا يكفى قرنها بباطن الشعر  
السكيف اه ووافق شيخنا القليوبى عبارته وبما يعتبر قرن النية به ما يجب غسله من شعوره ولو الشعر  
المسترس لا ما يندب غسله كباطن الحية كسيفة ولو قص الشعر الذى نوى معه لم تجب النية عند الشعر الباقي  
أو غيره من باقى اجزاء الوجه اه (قوله ليس كالمجاور) أى فيجزىء الاقتران بذلك (قوله بخلاف ذاك) أى  
المجاور (قوله وذلك) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله ليعتد بما بعده) عبارة شرح المنهج والمغنى وشيخنا  
فوجب قرنها بالأول ليعتد به اه أى لا ليعتد بها بجبرى (قوله بأنثائه) أى أثناء غسل الوجه مغنى (قوله  
كفى) أى القرن والأولى كفت بالتأنيث كما في المغنى ثم قال ويفهم منه أنه لا يجب استصحاب النية الى آخر  
الوضوء لكن محله في الاستصحاب المذكورى وأما الحكمى وهو ان لا ينوى قطعها ولا يأتى بمنافيتها كالردة فواجب  
كاعلم مامر اه (قوله ولا جبيرة) قال في شرح العباب ومحل حيث لا جبيرة وإلا اجزأته النية عند مسحها  
بالماء لأنه بدل عن غسل ماتحتها على ما يأتى ببيان في التيمم اه كردى (قوله فالرجل) فلو عمت العلة جميع  
أعضائه كفى تيمم واحد إن لم يكن هناك جبيرة فإن كان هناك جبيرة صلى كفافاً للظهورين وتجب عليه  
الاعادة ع ش اه بجبرى (قوله ولا يكتفى بنية التيمم الخ) سنذكر في باب التيمم عن شرح العباب ما نصه قال  
الاسنوى لو كانت يده عليه فان نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتاج لنية أخرى عند التيمم لأنه لم يندرج  
في النية الأولى أو نية الاستباحة فلا وإن عمت الجراحة وجهه لم يحتج عند غسل غيره الى نية أخرى غير نية التيمم  
انتهى وقوله أو نية الاستباحة فلا كقوله لم يحتج الخ قياسهما الا كنفاء بنية الاستباحة في التيمم عن النية عند  
أول مغسول من اليد هنا خلاف قوله ولا يكتفى بنية التيمم لاستقلاله وبنية الوضوء إذا كانت نية الاستباحة  
عن نية التيمم ليد سم على حج أقول والأقرب ما قاله حج في شرح المنهاج لما علل به من ان كلا طهارة مستقلة  
يشترط لصحة كل منهما مالا يشترط للأخرى ويترتب عليه من الأحكام مالا يترتب على غيره ع ش وقول

الوضوء لقراءة القرآن ونحوها انتهى (قوله فلا يبطئها ما وقع بعد) فيه نظر لأن نية القراءة بعد بقصد  
تعلق الوضوء بها تتضمن قطع النية نعم مجرد نية القراءة بدون قصد تعلقها بالوضوء لا إشكال فيه (قوله  
أو القراءة ان كفت الخ) عبارة العباب فرع لو نوى الوضوء للتلاوة فإن لم يصح فللصلاة فيحتمل صحته كالزكاة  
انتهى (قوله واعترض الخ) يعترض أيضاً بأن نية المذكور أو لا في مسألة الزكاة صحيحة في نفسها بخلاف  
مسئلتنا (قوله بأول مغسول) ينبغى أو مسح فيما لو كان بوجهه جبيرة فتكفى قرن النية بأول مسحها قبل  
غسل صحيح الوجه فتعبرهم بالغسل جرى على الغالب (قوله ومن مجاوره الخ) والأوجه فيها الوضوء سقط غسل

سم وقياسهما الاكتفاء الخ قول بل هو صريحهما (قوله بنية التيمم) أى بدل غسل الوجه مثلا (قوله فى محلها) أى محل النية وهو الوجه قول المتن (بسنه قبله) خرج به الاستنجاؤه فلا يكفي قرنهما به قطعاً ع ش ومغنى (قوله لاها) إلى قوله لتواردهما فى النهاية والمغنى (قوله من جملة) أى الوضوء والصح المنع إذا المقصود من العبادة أركانها والسنن وتوابعها ومغنى (قوله ومحلها الخ) عبارة بالمغنى والنهاية ومحل الخلاف إذا عزبت قبل غسل الوجه فإن بقيت إلى غسله كفى بل هو أفضل لثبوت على السنن السابقة لأنها إذا خلعت عن النية لم يحصل له ثوابها وعبارة شيخنا ويندب أن ينوى سنن الوضوء عند غسل الكفين ليحصل له ثواب السنن التى قبل غسل الوجهين كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق فإن لم ينو هذه النية لم يحصل له ثوابها وقوله فإن لم ينو هذه النية قد يخالف ما مر عن النهاية والمغنى إلا أن يريد بذلك لإصالة ولا تبعية قال ع ش قوله لم رلنا الخ قضية هذا التعليل سقوط الطلب بفعل الذن المتقدمة بدون النية لكن لا ثواب له لكن نقل شيخنا الشوبرى عن مختصر السكفاية لابن النقيب أن السنة لا تحصل بدون النية فلا يسقط الطاب بالغسل المجرد عنها اه (قوله نعم الخ) عبارة بالنهاية ولو اقترنت النية بالمضمضة أو الاستنشاق وانفصل معه جزء من الوجه أجزأه وإن عزبت نيته بعده سواء كان بنية الوجه وهو واضح أم لا لوجود غسل جزء من الوجه مقترناً بالنية غير أنه يجب عليه إعادة ذلك الجزء مع الوجه كفى الروضة لوجود الصارف ولا تحسب له المضمضة ولا الاستنشاق فى الحالة الأولى أى فيما إذا كان بنية الوجه لعدم تقدمها على غسل الوجه كما قاله بجلى فى المضمضة وجزم به فى العباب والحالة الثانية كالأولى كما هو ظاهر وعلم أنه لا يجب استصحاب النية ذكر إلى تمامه اه وفى الاسنى والمغنى نحوها إلا قوله والحالة الثانية كالأولى وقوله والحالة الثانية كالأولى كما هو ظاهر محل تأمل بالنسبة لقصد المضمضة أو الاستنشاق فقط بصرى ووافق شيخنا والبجيرى النهاية فقال ما نصه ولا يكتفى بقرن النية بما قبل الوجه من غسل الكفين أو المضمضة أو الاستنشاق إن لم يغسل معها جزء من الوجه كحمة الشفتين وإلا كفته مطلقاً وفاته ثواب السنة مطلقاً والتفصيل فى وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فإن قصد غمسه عن الوجه فقط لم يجب إعادته وإلا بان قصد السنة فقط أو قصد ما غسل الوجه وأطلق وجبت إعادته وهذا هو المعتمد وقيل لا يعيده إلا أن قصد السنة فقط لأن قصد الوجه فقط أو قصد السنة وأطلق فإن قصد تحصيل الثواب حينئذ أدخل الماء بانبوبة مثلاً والاحسن أن ينوى أو لا السنة فقط كان يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عند أول غسل الوجه النية المعتبرة والحاصل أن الكلام فى ثلاث مقامات الأولى فى الاكتفاء بالنية الثانية فى فوات ثوب السنة الثالث فى وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فتأمل اه (قوله إن نوى غير الوجه الخ) أى نوى بالفعل الذى أتى به مقرراً بنية الوضوء غير الوجه بان نوى الوضوء عند إدخال الماء الفهم لكنه نوى بإدخاله المضمضة فأنغسل منه شئ من الشفة فنية غير الوجه ليست هى النية المعتد بها لا قرانها بالشفة كما قد يتوهم وإلا لم يعتد بها بل هى أى نية غير الوجه قصد المضمضة بالفعل الذى أتى به وأما تلك أى النية المعتد بها فغيرها كما تقرر هكذا يظهر فى تقرير ذلك وعبارة شرح المنهج نعم أن أنغسل معه أى ما قبل الوجه بعض الوجه كفى لكن إن لم يقصد به الوجه وجب إعادته سم (قوله غير الوجه) أى وحده بان نوى غير الوجه فقط أو نواهما وأطلق قايوبى (قوله صار فاهما) أى للنية لأنه أى الغسل جزء من الوجه كمدى (قوله بل لا لغسل) (قوله فى

ولا يكتفى بنية التيمم  
لاستقلاله كالاتكفى نية  
الوضوء فى محلها عن التيمم  
لنحو اليد كما هو ظاهر (وقيل  
يكفى) قرنهما (بسنه قبله) لأنها  
من جملة ومحل إن لم تدم  
لغسل شئ من الوجه وإلا  
كفت قطعاً لا قرانها  
بالواجب حينئذ نعم إن نوى  
غير الوجه كالمضمضة عند  
الغسل حمرة الشفة كان  
ذلك صار فاه عن وقوع  
الغسل عن الفرض لأن  
الاعتداد بالنية لأن قصد  
المضمضة مع وجود الغسل  
جزء من الوجه لا يصلح  
صار فاهاً لأنه من ما صدقات  
المنوى بها بل لا لغسل عن  
الوجه

الوجه سقوط غسل ما يجاوره لأنه إنما كان لاجل تحقق غسله (قوله ولا يكتفى بنية التيمم) سياقاً أننا نقل فى باب التيمم بأزاء قوله ولو نوى فرض التيمم لم يكف فى الأصح عن شرح العباب ما نصه قال السنوى لو كانت يده عليله فإن نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتياج لنية أخرى عند التيمم لأنه لم يندرج فى النية الأولى أو نية الاستباحة فلا وإن عمت الجراحة وجهه لم يحتاج عند غسل غيره إلى نية أخرى غير نية التيمم اه وقوله أو نية الاستباحة فلا كقولهم يحتاج الخ قياسهما الاكتفاء بنية الاستباحة فى التيمم عن النية عند أول مغسول من اليد هنا خلاف قوله ولا يكتفى بنية التيمم لاستقلاله ونية الوضوء إذا كانت نية الاستباحة عن نية التيمم لليد (قوله نعم إن نوى غير الوجه كالمضمضة) أى نوى بالفعل الذى أتى به مقرراً بنية الوضوء غير الوجه بان نوى

اي اعتداده وقوله عن الوجه متعلق بهذا المضاف المقدر (قوله لتواردهما على محل واحد) المتبادر رجوع  
 هذا الضمير المثني لقصد المضمضة او للضمضة وانفسال الجزء المذكور وحينئذ يمنع دعوى تواردهما على  
 محل واحد لان كلام القصد والمضمضة محله داخل الفم وانفسال الجزء المذكور محله خارج فان اراد بالمحل  
 جملة الوجه فهذا لا يؤثر مع اختلاف محلها منه (فرع) حيث اجزأت النية فانت المضمضة سم ويمكن ان  
 يقال المراد بالضمير اعتداد الانفسال كما يصرح به كلام الشارح بعد وقصد المضمضة المقتضى لعدم اعتداد  
 الانفسال سواء قصد المضمضة فقط وهو ظاهر او مع الوجه كما مر عن شيخنا ولقول ع ش إذا جمع في نيته بين  
 فرض سنة مقصودة بطلا فالقياس فيما اذا قصد المضمضة والوجه وجوب غسل ذلك الجزء مع الوجه ثانيا  
 وعدم الاعتداد بما فعله او لا اه وان المراد بالمحل الانفسال نفسه قول المتن (وله) اي المتوضىء ولودائم  
 الحدث وان لم يحزله تفريق أفعاله بجبري (قوله لا غيرهما) خلافا لظاهر اطلاق المنهج والنهاية والمغنى  
 وصريح محشيها الزبدي وع ش والبجيرمي عبارة الاخيرين قوله تفريقها اي النية اي بسائر صورها  
 المتقدمة اخذا من اطلاقه وهو ظاهر خلافا لابن حجاج (قوله لعدم تصويره الخ) قد يمنع بل ينبغي انه لو نوى  
 عند كل عضو غسله عن الوضوء ولا جل استباحة الصلاة او نحو ذلك صح كان من تفريق النية فليتامل سم  
 على حج اه ع ش (قوله كان ينوي) إلى قوله وظاهر في النهاية (قوله عند غسل الوجه الخ) وكيفية تفريق  
 النية عند المسنون كان يقول نويت مسح الاذنين عن سنة الوضوء سم وفائدة التفريق عدم استعمال الماء  
 بادخال اليد من غير نية الاعتراف قبل نية رفع حدثها شوبري اه بجبري (قوله عنه الخ) قيد فلولا لم يقله  
 لم يكن من التفريق لشمول النية لما بعد بجبري ويأتي عن النهاية مثله (قوله وهكذا) ولا فرق في جواز  
 تفريقها بين ان يضم اليها نحو نية تبردا ولا نهاية (قوله من هاتين الصورتين) اي المذكورتين بقوله عنه  
 او عنه لا عن غيره (قوله عند كل عضو الخ) والوجه انه لو توى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند  
 غسل اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كفاه ذلك ولم يحتج للنية عند مسح راسه وغسل رجليه إذ نيته عند  
 يده الآن كنيته عند وجهه نهاية اي كالمو نوى رفع الحدث عند وجهه واطلق فانها تتعلق بالجميع ع ش (قوله  
 لم تشمل نية ما قبله) بخلاف ما لو شملته كان اطلق عند غسل اليدين نية رفع الحدث فلا يحتاج لتجديدها لما  
 بعدهما (فرع) اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث واطلق فهل يصح ويكون كل نية مؤكدة  
 لما قبله او لا يصح لان كل نية تقطع النية السابقة عليها كالمو نوى الصلاة في اثنا فانه يكون قاطعا لنيتهما وقد  
 يتجه الاول ويفرق بان الصلاة اضيق سم وع ش زاد المغنى بعد ذكر ما يوافق عن ابن شعبة مانصه وهذا  
 حسن لكنه ليس من التفريق لان النية الاولى حصل بها المقصود وجميع الاعضاء اه (قوله ولو ابطله) الى قوله

لتواردهما على محل واحد  
 مع تنافيهما فانصح بهذا  
 الذي ذكرته انه لا منافاة  
 بين اجزاء النية وعدم  
 الاعتداد بالمغسول عن  
 الوجه لا اختلاف ملحظيهما  
 فتأمل له لتعلم به اندفاع ما اطل  
 به جمع هنا (وله تفريقها)  
 اي نية رفع الحدث والطهارة  
 عنه لا غيرهما لعدم تصويره  
 فيه (على اعضائه) اي  
 الوضوء كأن ينوي عند  
 غسل الوجه رفع الحدث  
 عنه او عنه لا عن غيره  
 وهكذا (في الاصح) كما  
 يجوز تفريق افعال الوضوء  
 وفي كل من هاتين الصورتين  
 يحتاج لتجديد النية عند كل  
 عضو لم تشمل نية ما قبله  
 لو ابطله او نحو الصلاة في  
 الاثناء

الوضوء عند ادخال الماء الفم لكنه نوى بادخاله المضمضة فان غسل منه شيء من الشفة فنية غير الوجه ليست هي  
 النية المعتد بها لا فترانها بالشفة كما قد يتوهم والالم يعتد بها بل هي قصد المضمضة بالفعل الذي أتى به واما تلك  
 فغيرها كما تقرر هكذا يظهر في تقرير ذلك وعبارة شرح المنهج نعم ان انفسال معه اي ما قبل الوجه بهض الوجه  
 كفي لكن ان لم يقصد به الوجه وجب اعادته (قوله لتواردهما على محل واحد) المتبادر رجوع هذا الضمير  
 المثني لقصد المضمضة او للمضمضة وانفسال الجزء المذكور وحينئذ يمنع دعوى تواردهما على محل واحد  
 لان كلام القصد والمضمضة محله داخل الفم وانفسال الجزء المذكور محله خارج فان اراد بالمحل جملة الوجه  
 فهذا لا يؤثر مع اختلاف محلها منه (فرع) حيث اجزأت النية فانت المضمضة (قوله لعدم تصويره فيه)  
 قد يمنع بل ينبغي انه لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء ولا جل استباحة الصلاة او نحو ذلك صح وكان من  
 تفريق النية فليتامل (قوله عند كل عضو لم تشمل نية ما قبله) بخلاف ما لو شملته كان اطلق عند غسل اليدين  
 نية رفع الحدث فلا يحتاج لتجديدها لما بعدهما (فرع) اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث  
 واطلق فهل يصح وتكون كل نية مؤكدة لما قبلها او لا يصح لان كل نية تقطع النية السابقة عليها كالمو نوى  
 الصلاة في اثنا فانه يكون قاطعا لنيتهما وقد يتجه الاول ويفرق بان الصلاة اضيق بدليل انه لا يصح تفريق

وظاهر فى المغنى (قوله ولو أبطله) أى يحدث أو غيره نهاية (قوله أُنِيبَ الخ) ويبطل بالردة التيمم ونية الوضوء والغسل ولو نوى قطع الوضوء انقطعت النية فعيدها للباقي مغنى ونهاية قال ع وش وهل من قطع النية ما لو عزم على الحدث ولم يوجد منه فيه نظر وقياس ما صرحوا به فى الصلاة من أنه لو عزم على أن يأتى بمبطل كالعمل الكثير لم تبطل إلا بالشروع فيه أنها لا تنقطع هنا بمجرد العزم المذكور فلا يحتاج لإعادة ما غسله بعد العزم اهـ (قوله لعذر) هو أولى من قول النهاية والمغنى بغير اختياره اهـ (قوله يأتى فى الغسل) فينوى رفع جنازة رأسه فقط ثم شقه الأيمن ثم الأيسر ثم أسفله ويجوز على قياسه أن يفرق النية على عضو واحد بان ينوى رفع حدث كفه ثم ساعده كما نقله الاطفيحي عن ع ش اهـ بجري (قوله فانه لا يجوز تفريق النية فيه) قد يشكّل الامتناع فيما لو نوى عند الحجر أن يدور إلى أن يصل إليه عن الطواف أو لاجله وهكذا إلى تمام السبع سم (قوله) وقد يشكّل (إلى المتن نقله ع ش عن الشارح وافرده (قوله وقول الزركشى الخ) أى المقتضى لجواز تفريق النية فى الطواف (قوله فى هذا) أى فى عدم جواز تفريق النية قول المتن (غسل وجهه) وفى فتاوى مر ولو ابتل بالكحل وغير الكحل ماء غسل الوجه لم يضر اهـ بجري مى عن الجمهورى (قوله يعنى) إلى قوله قال فى النهاية والمغنى (قوله يعنى انغساله الخ) يحتل أن يكون المراد مصدر المبنى للمفعول أو الحاصل بالمصدر وهو ظاهر بل لك أن تقول يجوز إبقاؤه على ظاهره وفعل الغير المستند لاذنه أو المقترب بذنه فعلة حكما بصرى (قوله انغساله) أى مع النية ذكر اكاء علم بامر شديد (قوله ولو بفعل غيره الخ) ولو القاء غيره فى نهر مكرها فتوى فيه رفع الحدث صح وضوءه نهاية زاد المغنى ولو نسي لمعة فى وضوئه أو غسله فأنغسلت فى الغسلة الثانية أو الثالثة أو الثالثة بنية التنفل أو فى إعادة وضوء أو غسل لنسيان له اجزأ بخلاف ما لو انغسلت فى تجديد وضوء فانه لا يجوز ته لانه طهر مستقل بنية لم تتوجه لرفع الحدث أصلا وبخلاف ما لو توضىأ احتياطا فأنغسلت فيه فانه لا يجوز ته أيضا المامر اهـ (قوله إن كان ذا كرا للنية الخ) أى بخلاف ما لو عزبت النية فيهما فلا يجوز ته لانتفاء فعله مع النية وقولهم لا يشترط فعله محله إذا كان متذكر النية مغنى ونهاية (قوله بخلاف ما وقع منها) أى من الاعضاء أى انغسالها على حذف المضاف (قوله لا يشترط فيه الخ) أى تذكر النية قضيتها أنه لو نوى الوضوء عند غسل الوجه وغسل أعضائه غير رجله ثم نزل فى الماء غافلا عن النية ارتفع حدثهما لكون النزول من فعله ثم ظاهر ما ذكر أنه لو نزل لغرض كازالة ما على رجله من الوحل أو قصد أن يقطع البحر ويخرج منه إلى الجانب الآخر ارتفع حدثهما وينبغى خلافه لأن نزوله لذلك الغرض يعد صار فاعن الحدث ومحل عدم اشتراط استحضار النية حيث لا صارف كما قاله سم على المنهج ع ش عبارة البجير مى وبعد هذا أى قرن النية بول غسل الوجه يكفي الاستصحاب الحكيمى بأن لا يصرفها بنية قطع أو قصد تبرد أو نحوها كتنظيف ومنه ما إذا توضىأ على الفسقية فى موضع ثم انتقل قبل غسل رجله فغسلها بقصد التنظيف فانه صارف فلا بد أن يستحضر نية الوضوء اهـ (قوله وتحت) بالجر عطفا على منابت وتقديره منبى على تأويل الرافعى الآتى (قوله أى طرف الخ) تفسير المنتهى كما يأتى (قوله فهو الخ) أى فتتهى اللحيين من الوجه كما تقرر وإن لم أشمله عبارة المصنف نهاية ومعنى (قوله دون ماتحته) أى تحت المنتهى وقوله والشعر الخ عطفا على الموصول وقوله على ماتحته إظهار فى مقام الاضمار (قوله له) أى لقول المتن ومنتهى لحيه (قوله بان المنتهى) أى لفظ منتهى اللحيين وقوله يليه أى يلى المتبادر من المنتهى وهو الآخر بصرى (قوله لا آخره) أى لا آخر المنتهى وإن كان هو المتبادر منه (قوله وهما) أى اللحيان (قوله بما ذكرته) أى بطرف المقبل الخ (قوله يشمل طرف المقبل الخ) عبارة الروض واسفل المقبل من الذقن واللحيين وفسر فى

نيتها بخلاف الوضوء (قوله فانه لا يجوز تفريق النية فيه) قد يشكّل الامتناع فيما لو نوى عند الحجر أن يدور إلى أن يصل إليه عن الطواف أو لاجله وهكذا إلى تمام السبع (قوله كتعرضه للبطر) الذى فى الروض اعتبار نيته فى هذه فقال أو تعرض للبطر ناويا ولم يسمح اجزأه انتهى (قوله يشمل طرف المقبل الخ) عبارة الروض واسفل المقبل من الذقن واللحيين وفسر فى شرحه الذقن بجمع اللحيين وفسر فيه اللحيين بالعظمين

بالطواف فانه لا يجوز تفريق النية فيه مع جواز تفريقه كالوضوء وقول الزركشى يجوز التقرب بطوفة واحدة ضعيف وقد يجاب بأنهم ألحقوا الطواف فى هذه الصلاة لانه أكثر شبهها بها من غيرها (الثانى غسل وجهه) يعنى انغساله ولو بفعل غيره بلا إذنه أو بسقوطه فى نحو نهر إن كان ذا كرا للنية فيهما وكذا فى سائر الاعضاء بخلاف ما وقع منها بفعله كتعرضه للبطر ومشبهه فى الماء لا يشترط فيه ذلك إقامة له مقامها قال تعالى فاعسلوا وجوهكم وخرج بالغسل هنا وفى سائر ما يجب غسله مس الماء بلا جريان فلا يكفي إتقافا بخلاف غس العضو فى الماء فانه يسمى غسلا (وهو) طولاً وظاهر ما بين منابت) شعر (رأسه) غالباً (وتحت) منتهى أى طرف المقبل من (لحيه) بفتح اللام على المشهور فهو من الوجه دون ماتحته والشعر الثابت على ماتحته وتأويل الرافعى له بأن المنتهى قد يراد به ما يليه من جهة الحنك لا آخره يندفع الاعتراض على المتن بانه يقتضى خروج مقتهاهما من البنية وهما العظمان

التي هي من منتهاهما أى  
مجتمعهما ومن ثم عبر غيره  
بمنتهى اللحيين والذن  
(و) عرضا ظاهر (ما بين  
أذنيه) حتى ماطهر بالقطع  
من جرم نحو أنف قطع  
لوقوع المواجهة المأخوذ  
منها الوجه بذلك بخلاف  
باطن عين بل لا يسئل بل قال  
بعضهم بكره للضرر وأنف  
وفهم وإن ظهر بقطع جفن  
وأنف رشفة وإنما جعل  
ظاهرا إذا تنجس لغلظ  
أمر النجاسة واختلف  
فتاوى المتأخرين في أنملة  
أو أنف من نقد التحم  
وخشى من إزالته محذور  
تيمم والذي يظهر وجوب  
غسل مافي محل الالتحام من  
الأنف لا غير لأنه ليس  
بدلا إلا عن هذا إذا الأنف  
المقطوع لا يجب أن يغسل  
مما ظهر بالقطع إلا ما باشره  
القطع فقط وكله من  
الأنملة لأنه بدل عن جميع  
ما ظهر بالقطع وليس هذا  
كالجيرة حتى يسمح بآقيه  
بدلا عما أخذه من محل القطع  
لأنها رخصة وبصدد  
الزوال ويأتى ذلك في عظم  
وصل ولم يكتس ومع  
ذلك لا ينقض لمسه كما  
هو ظاهر لاختلاف  
المدركين وإذا تقرر  
أن الوجه ما ذكر

شرجه الذن بمجتمع اللحيين واللحيين بالعظمين اللذين بنيت عليهما الاسنان السفلى سم (قوله من تحت  
العذار الخ) بيان للقبيل (قوله هي من منتهاهما) لعل الأولى اسقاط من (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل  
ارادتهم الشمول (قوله إلى الذن) داخل في المغيا قول المتن (وما بين أذنيه) أى بين وتديهما ولو تقدمت اذناه  
عن محلها أو تأخر تا عنه فالعبرة بمحلها المعتاد فيجب غسلها في الأول دون الثاني لأنهم أناطوا الحكم بما  
تقع به المواجهة بخلاف المرفقين والكعبين والحشفة فانهم أناطوا الحكم بها ولو خرجت عن حد الاعتدال  
حتى لاصق المرفق المشكب والكعب الركبة فهو المعتبر كما في الحشفة شيخنا وعش وبجبري (قوله حتى  
ما ظهر) إلى قوله واختلف في النهاية والغنى وقوله حتى ما ظهر بالقطع الخ أى ما باشره القطع فقط أما باطن  
الأنف والفم فهو على حاله باطن وإن ظهر بالقطع فلا يجب غسله كما يأتى في الشارح اه كرى عبارة  
عش فرع قالوا يجب غسل مظهر بقطع شفة أو أنف والمراد ما ظهر من محل القطع لا ما كان مستترا  
بالمقطوع فلا يجب غسل مظهر بقطع الشفة من لحم الاسنان والاسنان وكذا لا يجب غسل مظهر بقطع  
الأنف مما كان تحته وإن صار بارزا منكشفا وفاقا لما أفنى به شيخنا حجج اه سم على المنهج وهو مستفاد من  
قول الشارح م بخلاف باطن الأنف والفم والعين اه وفي حاشية شيخنا ما يوافقه وقال البصري بعد ذكر  
ما مر عن سم على المنهج مانصه أقول ينبغي أن يتأمل هذا الافتاء فانه في شرح المذهب علل الاصح من  
وجوب غسل مظهر بالقطع من أنف وشفة بقوله كما لو كشط جلدة وجهه أو يده ثم حكى مقابل الاصح بقوله  
والثاني لا لأنه كان يمكنه غسله قبل القطع ولم يكن واجبا فبقى على ما كان اه وبه يظهر أن الافتاء المذكور  
إنما يتخرج على مقابل الاصح فليتأمل اه وفيه نظر (قوله من جرم نحو أنف) كحمة الشفتين نهاية (قوله  
بخلاف باطن العين) فرع لو نبت شعر في العين وخرج إلى حد الوجه فهل يجب غسل مافي حد الوجه منه  
لأنه في حد الوجه أو لا تبعاً لمنبته فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل سم وجزم عش بالثاني بلا عزو (قوله  
لضرره) أى إن تؤم الضرر ومقتضاه الحزم إن تحقق الضرر طبلأوى اه بجبري (قوله وإنما جعل) أى  
باطن العين والأنف والفم (قوله لغلظ أمر النجاسة) بدليل إزالته عن الشهيد حيث كانت غير دم الشهادة  
ويجب غسل موق العين قطعاً فان كان عليه نخور ماص يمنع وصول الماء إلى المحل الواجب وجب إزالته وغسل  
ماتحته نهاية ومعنى (قوله لا غير) قد يقال هلا وجب أيضاً غسل ما سائر الباطن الأنف لأنه بدل ما كان  
من الأنف سائر اله وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى ما يقتضى وجوب غسل جميعه  
وهو ظاهر وفي شرح م أى النهاية حتى لو اتخذ له أنفان من ذهب وجب غسله كما أفنى به الوالد لأنه وجب  
عليه غسل مظهر من أنفه بالقطع وقد تعذر فصار الأنف المذكور في حقه كالاصلي اه سم (قوله إلا  
ما باشره الخ) ظاهر المنع (قوله وكله) عطف على مافي محل الالتحام والضمير للتقدم ولو قال وكلها أى الأنملة  
منه كان أولى وقوله وليس هذا أى النقد المجمع لآنملة (قوله لأنها) أى الجيرة (قوله وبأتى هذا) أى ما ذكر  
في الأنملة المأخوذة من النقد (قوله ولم يكتس) أى بلحم (قوله لاختلاف المدركين) فعلة وجوب الغسل أنه

الذين بنيت عليهما الاسنان السفلى (قوله بخلاف باطن عين) (فرع) لو نبت شعر في العين وخرج إلى حد  
الوجه فهل يجب غسل مافي حد الوجه منه لأنه في حد الوجه أو لا تبعاً لمنبته فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل ولا  
يؤيد الأول وجوب غسل ما حاذى من اليد الزائدة النابتة في غير محل الفرض اليد الأصلية لأن ذلك لأنها  
تسمى يداو اليديجب غسلها بدليل أنه لو نبت شعر في العضد وتدل وحاذى اليديجب غسله فهذا يدل على أن  
وجوب غسل المحاذى منها الوجود مسمى اليد لا لمجرد المحاذاة وإلا لوجب غسل المحاذى من الشعر المذكور  
(قوله لا غير) قد يقال هلا وجب أيضاً غسل ما سائر الباطن الأنف لأنه بدل ما كان من الأنف سائر اله  
وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى ما يقتضى وجوب غسل جميعه وهو ظاهر وفي شرح  
م رحتى لو اتخذ له أنفان من ذهب وجب عليه غسله كما أفنى به الوالد رحمه الله لأنه وجب عليه غسل مظهر من



بدل عما ظهر وعلة عدم النقض انه لا يلتذبه كرى (قوله وهو الشعر الثابت الخ) هذا اقتصار على بعض العذار إذ العذار يتصل بالصدغ وأسفله بالعارض فهو المحاذي للأذن كرى عبارة سم قال في الروض وهما أي العذاران حذاء الأذنين قال في شرحه أي محاذيان لهما بين الصدغ والعارض وقيل هما العظمان الناتان بازاء الأذنين اه (قوله وهو ما ينبت الخ) والغمم أن يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة أو القفا يقال رجل أغم وأمرأة غمام والعرب تدم به وتمدح بالنزع لأن الغمم يدل على البلادة والجبن والبخل والنزع بضد ذلك كما قيل : فلا تنسكحى إن فرق الله بيننا \* أغم القفا والوجه ليس بانزعا

مغنى ونهاية (قوله لا موضع الصلغ) عطف على قوله الجبينان (قوله وعنه ما احترزوا الخ) عبارة النهاية وقوله غالباً لإيضاح لبيان إخراج الصلغ وإدخال الغمم لإذ التعبير بالمنابت كاف في ذلك فيها لأن موضع الصلغ منبت شعر الرأس وإن انحسر الشعر عنه لسبب والجبهة ليست منبته وإن نبت عليها الشعر ولذا قال الإمام الخ زاد المغنى فنبت الشيء ما صلح لنباته وغير منبته ما لم يصلح له كما يقال الأرض منبت لصلاحتها لذلك وإن لم يوجد فيها نبات والحجر ليس منبتاً لعدم صلاحيته وإن وجد فيه نبات أهو قال الرشيدى اعلم أن المصنف إنما زاد غالباً كغيره لأنه أراد بالمنبت ما ينبت عليه الشعر بالفعل والإمام بنى اعتراضه على أن المراد به ما من شأنه النبت فلم يتوارد على محل واحداه (قوله لأن محل الأول) أي الغمم وقوله والثاني أي الصلغ (قوله ليس من منابت الوجه) الاخضر المناسب من منابته أي الرأس (قوله قيل الاحسن الخ) نقله المغنى عن الولي العراقي وقره (قوله واما محل نبتة الخ) فيه إن الرأس المعين لا يثبت له محل نبت غالباً ولا يحصل فيه إلا نبت واحد ابداً بخلاف مطلق الرأس وقوله فلا يفرق الحال الخ في عدم الافتراق نظر فليتأمل جداسم عبارة السيد عمر قوله كما هو واضح في دعوى الوضوح خفاء لأن المنبت تابع للثابت فحيث تعين وتشخص كان المنبت كذلك فلا غالب فيه ولا نادر نعم قد يقال في دفع أصل الاعتراض الضمير عائد إلى المتوضى المطلق أو الشخص المطلق لا خصوص المتوضى نفسه فيحصل فيه عموم يقبل التعميم اه (قوله باعجام الذال) والعامه اليوم يبدلون الذال بالفاء فيقولون موضع التخفيف كرى (قوله أي موضعه) إلى قوله ويجب في النهاية والمغنى لا قوله إلا أنه إلى المتن (قوله أي موضعه من الوجه) وضابطه كما قال الإمام وجزم به المصنف في دقائه أن تضع طرف خيط على رأس الأذن والظرف الثاني على أعلا الجبهة ويفرض هذا الخيط مستقيماً فأنزل عنه إلى جانب الوجه فهو موضع التحذيف نهاية ومغنى وإيعاب قال ع ش قوله لم على رأس الأذن المراد برأس الأذن الجزء المحاذي لا على العذار قرباً من الوجه وليس المراد به أعلى الأذن من جهة الرأس لأنه ليس محاذياً لمبدأ العذار وقوله لم إلى جانب الوجه أي حد الوجه وحده ابتداء العذار وما يليه اه (قوله إذ هو ما بين ابتداء العذار الخ) اعلم أن من ابتداء العذار إلى جهة النزعة جزء ما بين الأذنين فالحكم بأن عرض الوجه ما بين الأذنين قد ينافية خروج التحذيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليحذر والوجه أن يكون مصححهم في القدر الزائد من التحذيف على ما بين الأذنين وفاقاً لم رسم (قوله يعتاد الخ) أي تعتاده النساء والأشراف نهاية ومغنى المراد بالأشراف الأكابر ومن له وجاهة وإن لم تكن من أولاد فاطمة رضي الله تعالى عنهم أجمعين

أنفه بالقطع وقد تعذر فصار الأنف المذكور في حقه كالأصل (قوله وهو الشعر على العظم الناقى بقرب الأذن) في الروض وهما أي العذاران حذاء الأذنين قال في شرحه أي محاذيان لهما بين الصدغ والعارض وقيل هما العظمان الناتان بازاء الأذنين اه (قوله واما محل نبتة الخ) فيه أن الرأس المعين لا يثبت له محل نبت غالباً وغير غالب إذ لا يحصل فيه إلا نبت واحد ابداً بخلاف مطلق الرأس فتدبر (قوله فلا يفرق الحال) في عدم الافتراق نظر فليتأمل جدا (قوله إذ هو ما بين ابتداء العذار والنزعة) قال في شرح الروض وربما يقال بين الصدغ والنزعة قال الرافعي والمغنى لا يختلف لأن الصدغ والعذار متلاصقان اه وفي عدم الاختلاف تأمل واعلم أنه من ابتداء العذار إلى جهة النزعة جزء ما بين الأذنين فالحكم بأن عرض الوجه ما بين الأذنين قد ينافية خروج التحذيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليحذر والوجه أن يكون مصححهم في القدر

وهو الشعر الثابت على العظم الناقى بقرب الأذن و (موضع الغمم) وهو ما ينبت عليه الشعر من الجبهة لا موضع الصلغ وهو ما انحسر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنهما احترزوا بقولهم غالباً قال الإمام وغيره وهو مستدرك لأن محل الأول ليس من منابت الرأس والثاني ليس من منابت الوجه قيل الاحسن قول أصله الرأس لأن منابت شعر رأسه شيء موجود لا غالب فيه ولا نادر اه وليس في محله لأن الموجود كذلك هو الشعر وأما محل نبتة الغالب وغيره فلا يفرق الحال فيه بين التعبير بالرأس ورأسه كما هو واضح (وكذا التحذيف) باعجام الذال أي موضعه من الوجه (في الأصح) لمحاذاته بياض الوجه إذ هو ما بين ابتداء العذار والنزعة يعتاد تنحيته ليتسع الوجه (لا) الصدغان وهما المتصلان بالعذار من فوق وتدا الأذنين إلا أنه لا يمكن غسل الوجه إلا بغسل

بعض كل منها كما يعلم بما يأتي ولا (الزغتان) بفتح الزاى أفصح من إسكانها (وهما يياضان يكتنفان الناصية) أى يحيطان بها فليس من الوجه بل من الرأس لانها في تدويره (قلت صحح الجمهور ان موضع التحذيف من الرأس) لاتصال شعره بشعره (والله أعلم) ويسن غسل كل ما قيل إنه من الوجه كالصلع والزغتين والتحذيف (ويجب غسل) محاذيه من سائر جوانبه مما لا يتحقق غسل جميعه إلا بغسله لان ما لا يتم الواجب المطلق إلا به واجب ويجب غسل (٢٠٤) شعر المحاذى وإن كثف كما يجب غسل (كل هذب) بالمهمله (وحاجب وذار) بالمعجمة

وهو مامر وما انحط عنه إلى اللحية عارض وحكمه حكمها (وشارب وخذ وعنفقة شعر أو بشر) تحته وإن كثف اندرة الكثافة فيها فالحقت بالغالب وميز بهذين مع ان تلك أسماء للشعور لا الخد ليبين ان المراد هناى ومحلها وقيل ليرجع شعرا للخد وبشرا لغيره وفيه فلاقة بل إيهام ان واجب الخد غسل شعره فقط وغيره غسل بشرته فقط (وقيل لا يجب باطن عنفقة كثيفة) بالمثلثة أى غسله شعرا ولا بشر الان يياض الوجه لا يحيط بها فهى عليه كاللحية فى أحكامها الآتية (واللحية) بكسر اللام أفصح من فتحها وهى الشعر النابت على الذقن التى هى مجتمع اللحيين ومثلها العارض وأطلقها ابن سيدة على ذلك وشعر الخدين (إن خفت كهدب) فيجب غسل داخلها وباطنها أيضا (وللا) تخف بان كثفت بان لم تر البشرة من خلالها فى مجلس التخاطب عرفا قيل يلزم عليه أن الشارب

(قوله بعض كل منها) أى من الصدغين (قوله بما يأتي) أى أنفا قول المتن (الناصية) هى مقدم الرأس من أعلى الجبين مغنى قول المتن (ان موضع التحذيف من الرأس الخ) المراد بعض محل التحذيف وهو أعلاه وإلا فبعضه داخل فى حد الوجه على ما حدوده بجيرى ومرعن سم ما يوافقه (قوله كالصلع الخ) أى كوضع نهايه (قوله والتحذيف) أى والصدغين نهاية ومغنى قول المتن (ويجب غسل الخ) إلا إذا سقط غسل الوجه قال ع ش ولو سقط غسل الوجه مثلام يجب غسل ما لا يتم الواجب إلا به لانه إذا سقط المتبوع سقط التابع اه (قوله غسل محاذيه الخ) أى غسل جزء من الرأس ومن الخلق ومن تحت الحنك ومن الأذنين ويجب ادنى زيادة فى غسل اليدين والرجلين مغنى ونهايه (قوله لان ما لا يتم الخ) هذا التعليل لا يأتي فيما زاده من قوله الآتى ويجب غسل شعر المحاذى وإن كثف (قوله بالمهمله) عبارة للمغنى والنهايه وهو بضم الهاء وسكون الدال المهملة وضما وفتحها معا الشعر النابت على أجفان العين اه (قوله وهو مامر) أى فى شرح فنه الخ عبارة للنهايه والمغنى وهو بذال معجمة الشعر النابت المحاذى للأذن بين الصدغ والعارض اول ما ينبت لا مرد غالبا اه (قوله وما انحط) إلى قوله وفيه فلاقة فى النهايه والمغنى إلا قوله قيل قول المتن (شعر أو بشر) أى ظاهر أو باطنا نهاية ومغنى (قوله وميز الخ) عبارة للمغنى والنهايه فان قيل كان ينبغي إسقاط شعرا ويقول وبشرتها أى بشرة جميع ذلك فقوله شعر اتكرار فان ما تقدم اسم لها لا لمتابها وقوله وبشر غير صالح لتفسير ما تقدم اجيب بانه ذكر الخد ايضا فنص على شعره كما نص على بشرة ما ذكره من الشعر اه (قوله إن المراد هناى) أى الشعور المذكورة وكذا يقال فى الخد ايضا المراد هو والحال فيه فالاولى ذكره وإن كان تركه للعلم به بالمقايسة بصرى أقول يغنى عنه تفسير المراد بالمراد بهذين كما هو المتبادر (قوله فلاقة) أى اضطراب كرى (قوله لان يياض الخ) فى هذا التعليل توقف عبارة للنهايه والمغنى كاللحية اه وهى ظاهرة (قوله فهى) أى العنفقة الكثيفة (عليه) أى على هذا الوجه ولو قال وقيل عنفقة كحبة لكان اشمل واخصر مغنى (قوله ومثلها العارض) أى وإن لم يعلم ذلك من عبارة المصنف مغنى (قوله وأطلقها الخ) أى اللحية ولعله جواب عما مر عن المغنى أنفا قوله على ذلك أى العارض (قوله فيجب) إلى قوله قيل فى النهايه والمغنى (قوله يلزم عليه) أى على ضبط الكثيف بما ذكر (قوله مثلا) لعله أدخل به الحاجب (قوله إن لم يكن) أى التعذر (قوله فيه) أى فى الشارب (قوله فيه إيهام) كذا فىما اطلعنا من النسخ بآليات المثناة والانسب بما بعده أن يكون بالباء الموحدة (قوله ما قالوه) أى من الضبط المتقدم (قوله لان مرادهم ان تلك الخ) فيه تكلف ظاهر فليتأمل سم اقول بل لا يظهر له وجه إذا أريد بتلك الشعور الكلية لا السكل (قوله الاول) أى من الضبطين (قوله وقدير جرح) أى هذا القيل الموافق للضبط الثانى (قوله ويجاب الخ) أى عن قول الرافعى وقدير جرح الخ (قوله إذ كشيده الخ) فيه ان هذا جار فى غيره من المذكورات فلم خصوه فهذا يضعف الجواب سم (قوله فالوجه فيه) أى الرجوع فى حد الكثيف (قوله لما تقرر) أى بقوله لان مرادهم الخ وقد مر ما فيه الزائد من التحذيف على ما بين الأذنين وفاقلم رفلتأمل (قوله لان مرادهم ان جنس تلك الشعور الخ) فيه تكلف ظاهر فليتأمل (قوله إذ كشيده الخ) فيه ان هذا جار فى غيره من المذكورات فلم خصوه فهذا يضعف

مثلا لا يكون إلا كشيده التعذر رؤية البشرة من خلاله غالبا إن لم يكن دائما مع تصريحهم فيه بانه ما تندر فيه الكثافة فالاولى الضبط بان الكثيف ما لا يصل الماء بباطنه إلا بمشقة بخلاف الخفيف اه ويرد بان هذا الضبط فيه إيهام لعدم انضباط المشقة فالحق ما قالوه ولا يرد ما ذكر فى الشارب لان مرادهم ان جنس تلك الشعور الخفة فيه غالبية بخلاف جنس اللحية والعارض نعم لما حكى الرافعى الاول قال وقيل الخفيف ما يصل الماء إلى منتهى بلا مبالغة وقدير جرح بان الشارب من الخفيف والغالب منعه الرؤية اه ويجاب بان كون الشارب من الخفيف إنما هو بالنسبة للحكم إذ كشيده كخفيفه حكما واما بالنسبة للخد فالوجه فيه هو الاول ولا يرد عليه الشارب لما تقرر

(فليغسل) الذكر المحقق (ظاهرها) ولا يكلف غسل باطنها وهو البشرة وداخلها وهو ما استتر (٢٠٥) من شعرها الغسر ايصال الماء اليهما

اذ كشفتها غير نادرة ولما  
خرج منها عن حد الوجه  
بان كان لو مخرج بالمد  
عن جهة نزوله اخذا بما ياتي  
في شعر الرأس لانه لا تنقطع  
نسبته عن بشرة الوجه لياتي  
فيه الخلاف الآتي إلا حينئذ  
ويؤيده قياس الضعيف  
الآتي على ذؤابة الرأس  
ويحتمل ضبطه بان يخرج  
عن تدويره بان طال على  
خلاف الغالب حكمها لوقوع  
المواجهة به كهي وبه يفرق  
بين وجوب هذا وعدم اجزائه  
مسح ذلك لانه لا يسمى  
راسا فيجب غسل باطن  
الخفيف أيضا وظاهر  
الكشف فقط كالسلعة  
المتدلية عن حد الوجه وكذا  
خارج بقية شعور الوجه  
ومحاذيه مساحة فيه دون  
اصوله لوقوع الخلاف في  
وجوب غسله من أصله كما  
قال (وفي قول لا يجب غسل)  
ظاهر كشيء ولا ظاهر  
وباطن خفيف (خارج عن  
الوجه) من اللحية وغيرها  
لخروجها عن محل الفرض  
كذؤابة الرأس وإنما وجب  
التعميم مطلقا اتفاقا في غسل  
الجنابة لعدم المشقة فيه  
لقلة وقوعه بالنسبة للوضوء  
وأما لحية الخنثى فيجب  
غسل باطنها حتى من الخارج  
مطلقا للشك في مقتضى  
المساحة فيها وهو المذكورة

(قوله الذكر المحقق) سيذكر مختزها (قوله ما استتر من شعرها) مما يلي الصدر وما بين الشعر ع (قوله)  
ولما خرج الخ) خبر لقوله الاتي حكمها (قوله بان كان الخ) تصوير للخروج وفيه نظر لانه يقتضي ان اللحية  
خارجة دائما مع أنهم فروقها فيها بين الخارج وغيره والمنقولة عن سم وقرره المشايخ أن المراد بخروجه أن  
يلتوي بنفسه إلى غير جهة نزوله كان يلتوي شعر الذقن إلى الشفة أو إلى الحلق أو يلتوي الحاجب إلى جهة  
الرأس شيئا وعشاه يجيرى (قوله اخذ الخ) راجع للتصوير المذكور وقوله لانه الخ علة لما أخذ  
وقوله لياتي الخ متعلق بقطع الخ وقوله إلا حينئذ أي حين كان لو مد الخ (قوله ويؤيده) أي التصوير  
المذكور (قوله الآتي) أي في المتن (قوله لوقوع الخ) علة لقوله ولما خرج منها حكمها (قوله به) أي بما  
خرج الخ (كهي) أي اللحية وقوله وبه أي بقوله لوقوع الخ وقوله بين هذا أي وجوب غسل الخارج من  
اللحية وقوله مسح ذلك أي الخارج عن حد الرأس (قوله فيجب) إلى المتن في النهاية والمعنى الا قوله ومحاذيه  
(قوله فيجب الخ) تفرع على قوله ولما خرج منها حكمها (قوله غسل باطن الخفيف) الاولى داخل الخفيف  
بناء على ما سبق من ان المراد بالباطن البشرة ولا بشرة هنا لان الكلام في الخارج فراده بالباطن هنا الداخل  
المتقدم بصري (قوله المتدلية) أي الخارجة نهية (قوله وكذا) أي مثل خارج اللحية وقال الكردي مثل  
اللحية اه (قوله خارج بقية شعور الوجه) فما كان خفيفا منه يجب غسل ظاهره وباطنه وما كان كشيء فيجب  
غسل باطنه فقط كردي (قوله ومحاذيه) أي وخارج شعور محاذي الوجه على حذف المضاف (قوله مساحة  
فيه) أي في خارج البقية ومحاذي الوجه وكذا ضمير أصوله وضمير غسله (قوله دون أصوله) أي دون ما في  
حد الوجه فانه لا مساحة فيه بل يجب غسل ظاهره وباطنه وان كنف كما تقرر كردي (قوله لوقوع الخ)  
متعلق بقوله مساحة فيه قول المتن (خارج الخ) أي كل من الكفيف والخفيف (قوله وإنما وجب الخ) أي  
للشعور مطلقا أي لحية أو غيرها كشيء أو خفيفا ظاهرا وباطنا (قوله حتى من الخارج الخ) وفاقا لشرح  
المنهج وخلافا للنهية والخطيب ووافقهم ع وشيئا كما يأتي (قوله مطلقا) أي خفيفا أو  
كشيء (مثله) أي قباحة كردي (قوله وهل خارج بقية الخ) ينمى ان يكون محله فيما يطلب ازالته كالشارب  
والعنفة لا غيره كالحاجب والهدب بصري أي أخذا من قولهم الآتي لا مرها الخ (قوله كذلك) أي  
كلحيتيها (قوله مطلقا) أي خفيفا أو كشيء (قوله لا مرها) أي المرأة أي وقياسا عليها في الخنثى وفي بعض  
النسخ بضمير التثنية وعليه فيوافق الدليل ليدعى لكن لا يتم دعوى امر الخنثى بالازالة (قوله كل محتمل)  
فرض هذا التردد فيما عدا خارج اللحية فهل يجري في خارجها حتى يصير المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي انهما  
كالرجل في خارجها سم أقول يؤيد الا لحاق كلام النهاية كردي (قوله والاول أقرب) خلافا للنهية والمعنى  
وغيرها عبارة الاولين وحاصل ذلك ان شعور الوجه ان لم يخرج عن حده فاما ان تكون نادرة الكشافة  
كالهدب والشارب والعنفة ولحية المرأة والخنثى فيجب غسلها ظاهرا وباطنا خفت أو كشفت أو غير نادرة  
الكشافة وهي لحية الذكر وعارضاه فان خفت بان ترى البشرة من تحتها في مجلس التخاطب وجب غسل  
ظاهرها وباطنها وان كشفت وجب غسل ظاهرها فقط فان خرجت عن حد الوجه وكانت كشيء وجب  
غسل ظاهرها فقط أي سواء كانت من رجل أو اثني أو خنثى وإن كانت نادرة الكشافة وان خفت وجب غسل  
ظاهرها وباطنها ووقع لبعضهم في هذا المقام ما يتخالف ما تقرر فاحذره اه قال ع ش قوله مروج لبعضهم  
الخ هو شيخ الاسلام في شرح المنهج اه أي وابن حجر وعبارة البجيرمي والحاصل ان لحية الذكر وعارضيه وما  
خرج عن حد الوجه ولو امرأة وخنثى ان كشفت وجب غسل ظاهرها فقط وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا  
أي ظاهرا وباطنا ولو كشفت هذا هو المعتمد في شعور الوجه فاتبعه ع ش اه وعبارة شيخنا حاصل شعور  
الوجه سبعة عشر هي الشعران النابتان على الخدين والسبالان تشية سبال بكسر السين بمعنى المسبول  
الجواب (قوله كل محتمل) فرض هذا التردد فيما عدا خارج اللحية فهل يجري في خارجها حتى يكون المعتمد

فتعين العمل بالأصل من غسل الباطن فاندفع ما لبعضهم وهنا وكذا المرأة لندرة اللحية لها فضلا عن كثافتها ولا نه يسن لها تنفها أو حلقها لانها  
مثلى في حقها وهل خارج بقية شعورها كذلك فيجب غسل باطنه مطلقا لا مرها بازالتة لانه مشوه أوها كغيرها فيه كل محتمل والاول اقرب

وهما طرفا الشارب والعارضان تشنية عارض سمي بذلك لتعرضه لحوال المرذانية وهما المنخفضان عن الاذنين إلى الذقن والعذاران وهما الشعران النابتان بين الصدغ والعارض المحاذيان للاذنين والحاجبان وهما الشعران النابتان على اعلى العينين سميا بذلك لانهما يحجبان عن العينين شعاع الشمس والاهداب الاربعة وهى الشعور النابتة على جفون العينين واللحية وهى الشعر النابت على الذقن والعنققة وهى الشعر النابت على الشفة السفلى والشارب وهو الشعر النابت على الشفة العليا سمي بذلك لملاقاة الماء عند شرب الانسان فكان يشرب معه وزاد فى الاحياء المنفكتين وهما الشعران النابتان على الشفة السفلى حوالى العنققة ويسن تنظيفهما لما قيل ان الملسكين يجلسان عليهما فتصير الشعور بهما تسعة عشر ويجب غسل جميعها ظاهرها وباطنها الا الكثيف الخارج عن حد الوجه فيجب غسل ظاهره دون باطنه سواء كان من رجل او امرأة ولا لحية الرجل وعارضيه الكشيفة فيجب غسل ظاهرها دون باطنها وان لم تخرج عن حد الوجه بخلاف لحية المرأة والخنثى وعارضيهما فيجب غسل ظاهرها وباطنها وان كشفت ما لم تخرج عن حد الوجه والا وجب غسل الظاهر دون الباطن كما علمت اه (قوله فى كلام الخ) كله يريد كلامه فى المنهج وشرحه فانه يصرح بذلك لكن خالفه شيخنا الرملى فجعل الخارج عن حد الوجه من المرأة كهو من الرجل اهو عليه فثملها الخنثى بل اولى لاحتمال ذكره سم (قوله ولو خف) الى قوله احتياطا فى النهاية والمغنى (قوله فان تميز الخ) والمراد بعدم التميز عدم إمكان افراذه بالغسل والا فهو متميز فى نفسه نهاية (قوله وإلا الخ) اى وان لم يتميز بان كان الكثيف متفرقا بين اثناء الخفيف خطيبا ريعابا وفى البجيرمى بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهو يفيد ان المراد بالتمييز كونه فى جانب واحد مثلا تأمل سم ع وش وقرر شيخنا الحنفى ان المراد بالتمييز ان يسهل افراد كل بالغسل اه أقول وفى الحقيقة لا خلاف بينهما (قوله وجب غسل باطن الكل الخ) عبارة الخطيب وجب غسل الكل كما قاله الماوردى لان افراد الكثيف بالغسل يشق وامرار الماء على الخفيف لا يجزى وهذا هو المعتمد وان قال فى المجموع ما قاله الماوردى خلاف ما قاله الاصحاب اه (قوله لهذا) اى قوله والا وجب الخ (قوله بانه الخ) متعلق بتضعيف الخ (قوله وما علل به الماوردى الخ) عطف على اسم ان وخبره فهو ما فى المجموع (قوله لم أره الخ) خبر وتضعيف المجموع الخ وقوله منه أى من المجموع (قوله فلذا اجزمت الخ) لانه يحتمل الخافة فى الثابت فيها ويحتمل اسقاطه من المتروك فيها فحصل الشك فى نسبتة اليه بصري (قوله به) اى وجوب الغسل عند عدم التميز (قوله ومن له) الى قوله لان الواجب فى النهاية والمغنى الا قوله وان فرض الى اوراسان (قوله ومن له وجهان الخ) نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما أفق به الشهاب الرملى نهاية ومغنى وسم قال ع ش ظاهره مروان كان الاحساس بالذى من جهة الدبر فقط وقياس ما مر فى اسباب الحدث من ان العامة من السكفين هى الاصلية ان ما به الاحساس منهما هو الاصلى ونقل الشوبرى فى حواشى المنهج عن خط الشارح م ر رحمه الله تعالى ما يوافقه اه عبارة شيخنا نعم لو كان احدهما من جهة قبله والاخر من جهة دبره وجب غسل الاول دون الثانى ان استويا عملا فان كان فى احدهما الخواص دون الآخر فالعامل هو الواجب غسله فان وجد فيهما الخواص واحدهما اكثر عول عليه اه (قوله وان فرض ان احدهما زائد الخ) يرجع وسيأتى ان اليد الزائدة الغير المحاذية للاصلية لا يجب غسلها فيحتاج للفرق ان عم هذا الغير المحاذى ايضا سم عبارة شيخنا

عند شيخنا الشهاب الرملى انها كالرجل فى خارجها (قوله فى كلام شيخنا) كأنه يريد كلامه فى المنهج وشرحه فانه يصرح بذلك لكن خالفه شيخنا الشهاب الرملى فجعل الخارج عن حد الوجه من المرأة كهو من الرجل اه وعليه فثملها الخنثى بل اولى لاحتمال ذكره (قوله فان تميز الخ) المراد كما قاله ابن العماد بالتمييز امكان افراد كل بالغسل وبعدمه تعذر الافراد ولا فكل متميز فى نفسه على كل حال م ر (قوله ومن له وجهان الخ) نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله (قوله وان فرض ان احدهما زائد) يرجع وسيأتى ان اليد الزائدة الغير المحاذية للاصلية لا يجب

ثم رأيت فى كلام شيخنا ما يصرح به ولو خف بعضها فان تميز فلكل حكمه والا وجب غسل باطن الكل احتياطا وتضعيف المجموع الذى نقله شيخنا عنه لهذا بانه خلاف ما قاله الاصحاب وما علل به الماوردى لادلالة فيه لم أره فى عدة نسخ منه فلذا اجزمت به ومن له وجهان يلزمه غسلهما وان فرض أن أحدهما زائد لوقوع المواجهة بهما أو رأسان

كفى مسح بعض أحدهما

لأن الواجب مسح جزء ما  
راس وعلا وكل كذلك  
ويتبدل أن يبدأ بأعلى وجهه  
وأن يأخذ الماء بيديه جميعا  
للاتباع وكان عليه السلام يبلغ  
برأحتيه إذا غسل وجهه  
ما قبل من أذنيه (تنبيه)  
ذكروا في الغسل أنه يعنى  
عن باطن عقد الشعر أى  
إذا تعقد بنفسه والحق بها  
من ابتلي بنحو طبوع  
لصق بأصول شعره حتى  
منع وصول الماء إليها ولم  
يمسكه إزالته لكن صرح  
شيخنا بخلافه وأنه يتيمم  
وحمله على ممكن الإزالة  
غير صحيح لأنه لا يصح التيمم  
حينئذ والذي يتجه العفو  
للضرورة فإن أمسكه  
بخلق محله فالذى يتجه أيضا  
وجوبه مالم يحصل له به  
مثلة لا تحتل عادة (الثالث)  
غسل يديه من كفيه  
وذراعيه واليدين مؤنثة  
(مع مرفقيه) بكسر  
ثم فتح أفصح من عكسه  
ودل على دخولها الاتباع  
والاجماع بل والآية أيضا  
بجعل إلى غاية للترك  
المقدر بناء على أن اليد  
حقيقة إلى المنكسب كما  
هو الأشهر لغة ويجب  
غسل جميع ما فى محل الفرض  
من نحو شق وغوره الذى  
لم يستتر ومحل شوكة لم  
تغص فى الباطن

ولو كان له وجهان وجب غسلهما إن كانا أصليين أو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه أو لم يشتهبه  
لكنه سامت بخلاف ما إذا لم يشتهبه ولم يسامت وينبغي أن يكتفى في صورة ما لو كان أحدهما أصليا والآخر  
زائدا واشتبه بغسلهما بما هو أحد بان غسل أحد الوجهين بما ثم غسل به الثانى لأن المعتبر فى نفس الامر  
أحدهما وبجمل عدم الاكتفاء بذلك لوجوب غسل كل منهما ظاهرا أه زاد عش ويكفى قرن النية  
بأحدهما إذا كانا أصليين فقط فلو كان أحدهما زائدا واشتبه فلا بد من النية عند كل منهما وتبين الزائد وكان  
على سمت الاصلى وجب قرنهما بالأصلى دون الزائد وإن وجب غسله أه زاد البجيرمى قال الغزالي ومثل هذه  
المسئلة لا ينبغي تحقيق المناط فيها ولا الاشتغال بها لأنه يندرو قوعها جيدا فاذا وقعت الحادثة بحث عنها  
فالمشغل بمثل هذه المسئلة كمن أوقد تنورا فى بلد خربة لا يسكن فيها أحد منتظرا من يخز فيه أه أقول وفيه  
توقف ولو سلم فخصوص بزم من أهل التخريج والترجيح كونه بخلاف زمنا (قوله) كفى مسح بعض  
أحدهما ظاهره وإن كان زائدا سم عبارة شيخنا وعش والبجيرمى فإن كانا أصليين كفى مسح بعض  
أحدهما وإن كان أحدهما أصليا والآخر زائدا وتبين وجوب مسح بعض الأصلى دون الزائد ولو سامت أو  
اشتبه وجب مسح بعض كل منهما أه (قوله والحق بها) أى بعقد الشعر فى العفو عنها (قوله بنحو طبوع)  
كتنور قاموس (قوله) ولم يمكنه إزالته ينبغى أو يشق إزالته مشقة لا تحتل عادة سم (قوله بخلافه) أى  
اللاحق (قوله) وأنه يتيمم عطف تفسير لخلافه (قوله) وحمله أى كلام شيخ الاسلام (قوله) الذى يتجه العفو  
هو وكذلك وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملى لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ماتحته وما بعده أخذا  
بما يأتى فى قوله نعم بان زال التحامها الخ أو يفرق فيه نظر سم والأقرب الأول (قوله) فإن أمسكه (قوله) الأولى تانيث  
الفعل (قوله) مالم يحصل به مثلة الخ أى كخلق الحية الذكر (قوله) من كفيه إلى قوله ويجب فى المغنى (قوله)  
الاتباع أى المتبع من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله) بل والآية أيضا الخ عبارة المغنى ولقوله تعالى وأيديكم  
إلى المرافق وجه دلالة الآية على ذلك أن يجعل اليد التى هى حقيقة إلى المنكسب على الأصح مجازا إلى المرافق  
مع جعل إلى غاية للغسل الداخلة هنا فى المغيا بقرينى الاجماع والاحتياط للعبادة والمعنى اغسلوا أيديكم من  
رؤس أصابعها إلى المرافق واللمعية كفى قوله من أنصارى إلى الله ويزدكم قوة إلى قوتكم أو تجعل باقية على  
حقيقتها إلى المنكسب مع جعل إلى غاية للترك المقدر فتخرج الغاية والمعنى اغسلوا أيديكم وأتركوا منها إلى  
المرافق أه (قوله) يجعل إلى غاية الخ وذلك بان يجعل التقدير هنا اغسلوا أيديكم من الأصابع وأتركوا من  
أعلاها إلى المرافق والدليل على أن المراد الغسل من الأصابع الخل على ما هو الغالب فى غسل الأيدي أنه من  
الأصابع ومن لازمه أن يكون الترك من الأعلى وبين ذلك فعله صلى الله عليه وسلم عش وفيه ما لا يخفى من  
التسكف (قوله) للترك المقدر هذا يحتاج لقرينة سم (قوله) ويجب إلى المتن فى المغنى لا قوله وغوره إلى  
وسلعة وقوله وبه صرح إلى وجلدة وكذا فى النهاية أنه اضطرب فى غسل ما جاوز أصابع الأصلية فأول  
كلامه يفيد وجوبه وفاقا للشارح والمغنى وأخره يفيد عدمه (قوله) نحو شق وغوره الخ عبارة النهاية والمغنى  
وشرح بافضل باطن ثقب أو شق فيه نعم أن كان لها غور فى اللحم لم يجب إلا غسل ما ظهر منها وكذا يقال  
فى بقية الأجزاء أه قال الكردى أعلم أن الذى ظهر لى من كلامهم أنها حيث كانا فى الجلد ولم يوصلا إلى  
اللحم الذى وراء الجلد يجب غسلهما حيث لم يخش منه ضرر أو لا يتيمم عنهما حيث جاوز الجلد إلى اللحم لم  
يجب غسلهما وإن لم يستتر إلا أن ظهر الضوء من الجهة الأخرى فيجب الغسل حينئذ إلا أن خشى منه ضررا  
إذا تقرر ذلك فاحمل على هذا ما تراه فى كلامهم بما يؤم خلافه فقول التحفة وغوره الذى لم يستتر أى بان

غسلها فيحتاج للفرق أن عم هذا الغير المحاذى أيضا (قوله) مسح بعض أحدهما ظاهره وإن كان زائدا (قوله)  
ولم يمكنه إزالته ينبغى أو يشق إزالته مشقة لا تحتل عادة (قوله) الذى يتجه العفو هو وكذلك وبه أفتى  
شيخنا الشهاب الرملى لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ماتحته وما بعده أخذا بما يأتى من قوله  
نعم زال التحامها لزمه غسل ما ظهر من تحتها أو يفرق فيه نظر (قوله) يجعل إلى غاية للترك المقدر وهذا

ظهر الضوء من الجانب الآخر فان لم يظهر الضوء فهو مستتر أو المراد بالذي لم يستتر الذي لم يصل لحد الباطن الذي هو اللحم فان قلت ما المحوج الى هذا المحل وهو خلاف الظاهر من عبارة قلته الحامل عليه كلامه في غير التحفة ثم قال بعدو عبارة الا يعاب وحاشية فتوح الجواد وهي نص فيما قلته فتأمل بانصاف اه (قوله حتى استترت) ليس بقيد فقد قال في الا يعاب بعد ذكر قول البغوي في فتاويه شوكه دخلت اصبعه يصح وضوءه وان كان راسها ظاهر الان ما حو اليه يجب غسله وهو ظاهر وما سترته الشوكه فهو باطن فان كان بحيث لو نقش الشوكه بقي نقيه حينئذ لا يصح وضوءه ان كان رأس الشوكه خارجا حتى يزرعه اه مانصه يتعين حمل الشق الاول على ما اذا جاوزت الجلد الى اللحم وغاصت فيه فلا يضطر ظهور راسها حينئذ لانها في الباطن والثاني على ما اذا ستر راسها جزءا من ظاهر الجلد بان بقي جزء منها اه فيحمل قول التحفة استترت على دخوله من حد الظاهر الى حد الباطن واعتمد الجلال الرمي الشق الثاني من كلام البغوي فعنده ان كانت بحيث لو نقشت بقي موضعها نقيه وجب عليه قلعها ليصح وضوءه وإلا فلا ورايت في فتاويه مر انه عند الشك في كون محلها بعد القلع يبقى بجوف أو لا الاصل عدم التجوف وعدم وجوب غسل ما عدا الظاهر اه كرده عبارة شيخنا والبجيرمي ويجب غسل موضع شوكه بقي مفتوحا بعد قلعها ولا يصح وضوءه مع بقائها إذا كانت بحيث لو أزيلت بقي محلها مفتوحا والاصح وضوءه مع بقائها لكن ان غارت في اللحم واختلطت بالدم الكثير لم تصح الصلاة معها وان صح وضوءه وكل هذا فيما إذا كانت راسها ظاهرة فان استترت جميعها لم تضرب في وضوءه ولا في الصلاة على المعتمد لانها في حكم الباطن اه (قوله ولا يرد) اي على قوله لا إذا حكم الخ (التصاق العضو الخ) اي حيث لا يجب الصلاة معه فتجب إزالته وغسل ما تحته (قوله وسلعة الخ) عطف على نحو شق وهي كما يأتي في الصيال بكسر السين ما يخرج بين الجلد واللحم من الحمصة الى البطيخة اه وفي القاموس انها تتحرك إذا حركت عبارة شيخنا وسلعة بكسر السين غدة تخرج الخ زاما بالفتح فهي امتعة البائع كما قاله ابن حجر في الزواج والمشهور ان سلعة المتاع بالكسر ايضا واما بالفتح فالشجة اه (قوله ولا يتسامح بشيء الخ) قال شيخنا ويعني عن القليل في حق من ابتلى به وعندنا قول بالعفو عنه مطلقا اه (قوله وشعر) اي ظاهر او باطنا مغنى (قوله وطال) أي وخرج عن حدهما ع وشيخنا (قوله وما يحاذيه) أي محل الفرض والمراد بالمحاذاة المسامحة لمحل الفرض كرده وبجيرمي (قوله نابتة خارجة) اي خارج محل الفرض كان ثبتت في العضد وتدل للذراع بجيرمي (قوله تستصحب تلك المحاذاة الخ) هذا هو المتجه بل لو لم تثبت الزائدة إلا بعد قطع الاصلية فقد يتجه وجوب غسل ما يحاذي منها الاصلية لو بقيت نظر للمحاذاة باعتبار ما من شأنه من اه شمع وعش (قوله ان ما جاوز الخ) مما ثبتت في غير محل الفرض مغنى (قوله لا يجب غسله) وفاقا للمغنى وللنهاية ولا ومخالفا له ثانيا كما سر (قوله وقولهم الخ) عطف على يجب الخ وقوله ضعيف خبر وقول بعضهم الخ (قوله وجلدة الخ) عطف على نحو شق (قوله متدلالية اليه) اي منتبهة محل الفرض كرده عبارة النهاية والمغنى وان تدلت جلدة العضد منه لم يجب غسل شيء منها الا المحاذي ولا غيره لان اسم اليد لا يقع عليهما مع خروجهما عن محل الفرض او تقلصت جلدة الذراع منه وجب غسلها لانها منه وان تدلت جلدة احدهما من الاخرين ان تقلعت من احدهما وبلغ القلع الى الاخر ثم تدلت منه فالاعتبار بما انتهى اليه تقلعها لا بما منه تقلعها فيجب غسلها فيما إذا بلغ تقلعها من العضد الى الذراع دون ما إذا بلغ من الذراع الى العضد لانها صارت جزءا من محل الفرض في الاول دون الثاني اه (قوله ولو اشتبهت) الى قوله وتجاغت حقه ان يقدم على قوله وجلدة (قوله وجب غسلها) سواء اخر جنا من المنكب ام من غيره مغنى (قوله ولو تجاغت الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو التصقت بعد تقلعها من احدهما بالاخر وجب غسل محاذي الفرض منها دون غيره ثم ان تجاغت عنه لزمه غسل ما تحتها

حتى استترت والاصح الوضوء وكذا الصلاة على الاوجه إذا لحكم لما في الباطن ولا يرد التصاق العضو بعد ابانته بالكلية بحرارة الدم لان ما بان صار ظاهرا وسلعة وان خرجت عنه وظفر وان طال ولا يتسامح بشيء مما تحته على الاصح وشعر وان كثف وطال ويدوان زادت وخرجت عن المحاذاة وما تحاذيه فقط من نحو يد نابتة خارجة وبعد قطع الاصلية تستصحب تلك المحاذاة على الاوجه وبه يعلم أن ما جاوز أصابع الاصلية لا يجب غسله وبه صرح جمع متأخرون وقول بعضهم يجب غسل الجميع وقولهم المحاذي جرى على الغالب ضعيف وجلدة متدلالية اليه ولو اشتبهت الاصلية بالزائدة وجب غسلها احتياطاً ولو تجاغت جلدة التحمت بالذراع عنه لزمه غسل ما تحتها لندرتها وإلا لم يلزمه بل لم يجز له فتحها

يحتاج لقريته (قوله وبعد قطع الاصلية) إذ في شرح العباب فان تدلت الزائدة بعد قطع الاصلية فالذي يظهر انه لا يجب غسله اي المحاذي مطلقا ويحتمل خلافه (قوله تستصحب تلك المحاذاة) هو المتجه بل لو لم تثبت الزائدة الا بعد قطع الاصلية فقد يتجه وجوب غسل ما يحاذي منها الاصلية لو بقيت نظر للمحاذاة باعتبار ما من شأنه من



نعم ان زال التهامها لزمه غسل ما ظهر من تحتها الزوال الضرورة وبه فارق حلق ( ٢٠٩ ) اللحية (فان قطع بعضه) اى المذكور

من اليدين (وجب) غسل  
(ما بقى) منه لان الميسور  
لا يسقط بالميسور (او)  
قطع (من مرفقيه) بان فك  
عظم الذراع من عظم العضد  
وبقى العظام المسميان  
برأس العضد (فرأس عظم  
العضد) يجب غسله (على  
المشهور) لانه من المرفق  
إذ هو مجموع العظام الثلاث  
(او) قطع من (فوقه نذب)  
غسل (باقى عضده) محافظة  
على التحجيل الاق (الرابع  
مسمى مسح) يدا وغيرها  
(لبشرة رأسه) وإن قل  
حتى اليباض المحاذى لاعلى  
الدار حول الاذن كما بينته  
في شرح الارشاد الصغير  
وحتى عظمه إذا ظهر دون  
باطن مامومة كما قاله بعضهم  
وكانه لحظ ان الاول يسمى  
راسا بخلاف الثانى (او)  
مسمى مسح لبعض (شعر)  
او شعرة واحدة (في جده)  
أى الرأس بان لا يخرج بالمد  
عنه من جهة نزوله واسترساله  
فان خرج منها لم يخرج من  
غيرها مسح غير الخارج  
ولما اجز اتقصيره فى النك  
مطلقا لانه ثم مقصود لذاته  
وهنا تابع للبشرة والخارج  
غير تابع لها ولو وضع يده  
المبتلة على خرقه على الرأس  
فوصل اليه البلل اجز اقل  
المتجه تفصيل الجر موقاه  
وربما مر انه حيث حصل  
الغسل بفعله بعد النية لم  
يشترط تذكره اعنده والمسح  
مثله ويفرق بينه وبين

أيضا لندرته وإن سترته اكتفى بغسل ظاهرها اه (قوله نعم ان زال الخ) ولو توضأ فقطعت يده أو تثقبت لم  
يجب غسل ما ظهر إلا لحدث فيجب غسله كالظاهر أصالة ولو عجز عن الوضوء لقطع يده مثلا وجب عليه ان  
يحصل من وضوءه ولو باجرة مثل والنية من الاذن فان تعذر عليه ذلك تيمم وصلى واعاد لندرة ذلك معنى زاد  
شيخنا على المسئلة الاولى ما نصه ولو كان فاقد اليدين فمسح راسه بعد غسل وجهه وتم وضوءه ثم ثبت له يدا  
بدل المفقودتين لم يجب غسلهما لانه لم يخاطب به حين الوضوء لفقد هاتين فمسح الرأس وقع معتدا به  
فلا يبطله ما عرض من نبات اليدين اه (قوله لزمه غسل ما ظهر الخ) اى واعادة ما بعده سم (قوله لزوال  
الضرورة وبه الخ) عبارة النهاية بخلاف ما لو حلق لحيته الكثرة لان الاقتصار على غسل ظاهر الملتصقة كان  
للضرورة وقد زالت ولا كذلك اللحية لتمسكه من غسل باطنها اه (قوله اى المذكور الخ) عبارة للمغنى اى  
بعض ما يجب غسله من اليدين اه (قوله لان الميسور الخ) ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا  
منه ما استطعتم مغنى ونهاية قول المأين (او من مرفقه الخ) وإن قطع من منكبه نذب غسل محل القطع بالماء كما  
نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه مغنى قول المأين (مسمى مسح) المراد به الانساح وإن لم يكن بفعله كما  
علم بأمس لبشرة راسه ولو الجزء الذى يجب غسله مع الوجه تبعائهما ظاهره انه يكفي المسح على البشرة ولو خرجت  
عن حد الرأس كسلعة نبتت فيه وخرجت عنه وبه قال الجمهورى وقال الشبرا مى لا يكفي المسح على البشرة  
الخارجة عن حد الرأس كالشعر الخارج عن حده ففيها تفصيل الشعر واستوجه بعضهم بان الرأس اسم لما  
راس وعلا فلا يصدق بذلك شيخنا (قوله وإن قل) اى مسمى المسح ويحتمل ان الضمير للبشرة وهو احسن  
مغنى وعليه فالتدكير بتاويل الجلد او لما تقر فى محله ان ما لا يستعمل إلا بالتاء كالمعرفة والكرة يجوز  
تذكيره وتأنيثه (قوله حتى اليباض المحاذى الخ) أى اليباض الذى وراء الاذن نهاية (قوله وحتى عظمه)  
إلى المأين ذكره ع وش واقره قول المأين (او شعر الخ) ولو مسح شعر راسه ثم حلقه لم يجب اعادة المسح كما تقدم  
مغنى وشيخنا (قوله ان الاول) اى عظم الرأس وقوله بخلاف الثانى اى باطن المامومة (قوله لبعض شعر)  
اى ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فيكفى مسحه لانه  
من الرأس وغسله ولا كان ليهتق به غسل الوجه لالكونه فرضا من فروض الوضوء ع وش وبجزمى (قوله  
اى الرأس) الى قوله وإنما اجز فى المغنى والنهاية (قوله بان لا يخرج بالمد الخ) اى ولو تقدر اربابا كان معقودا  
او متجعدا غير انه بحيث لو مد محل المسح منه خرج عن الرأس نهاية ومغنى وشيخنا (قوله من جهة نزوله)  
فشعر الناصية جهة نزوله الوجه وشعر القرنين جهة نزولها المنكبان وشعر القذال اى مؤخر الرأس جهة  
نزوله القفا قاله الزياى فى شرح المحرر كرى (قوله واسترساله) عطف تفسير لنزوله وهو فى النهاية باو بدل  
الواو وقال ع ش هو معطوف على المدوزاد الرشيدى وحاصله انه يشترط ان يخرج عن حده بنفسه ولا  
بفعل اه (قوله ولم يخرج الخ) وإن لم يخرج الخ (قوله وهنا تابع الخ) والاصح ان كلاما من البشرة والشعر  
هنا اصل لان الرأس لما راس وعلا وكل منهما عال نهاية زاد المغنى فان قبل هلا اكتفى بالمسح على النازل عن  
حد الرأس كما اكتفى بذلك للتقصير فى النك اجيب بأن المسح عليه غير مسح على الرأس والمأمور به فى  
التقصير إنما هو شعر الرأس وهو صادق بالنازل اه (قوله مطلقا) اى يخرج عن حد الرأس او لا (قوله قيل  
المتجه تفصيل الجر موق) وهو الوجه ولا يتجه فرق بينهما فتأمل م ر سم على البهجة اه ع ش عبارة شيخنا  
والمدار على وصول المام ما يجزى مسحه يدا وغيره ولو من وراء حائل لكن فيه حيث تفصيل الجر موق على  
المعتمد خلافا لابن حج حيث قال بأنه يكفي مطلقا اه (قوله و ربما مر الخ) قديقال ما أشار اليه بأمس  
مفروض حيث لم يكن ثم ما قبل الصرف اليه ولا اشترط النية ألا ترى انه لو عرضت له نية التبر فى اثناء  
العضو فلا بد من استحضار النية مع ما ذكر او لا لم يعتد بذلك الفعل والحاصل ان قياصة على الجر موق واضح  
بصرى (قوله بان ثم صار فالخ) قديقال وهذا ايضا صارف وهو كون المسح عليه ليس من الرأس وكفى  
(قوله إذا ظهر) هل المراد بظهوره مشاهدته أو بحيث يكون إيضا حوا وإن لم يشاهد فيه نظر ويحتمل أن

( ٢٧ - شروانى وابن قاسم - أول ) الجر موق بأن ثم صارفا وهو مماثلة لغير المسح عليه فاحتج بقصديميز ولا كذلك هنا



وذلك للآية مع فعله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فإنه اقتصر على مسح الناصية وهي ما بين التزتين وهو دون الربع بل دون نصفه وليس الأذن منه وخبر الأذنان من الرأس ضعيف وإنما وجب تعميم الوجه في التيمم لانه بدل فاعطى حكم مبدله ولا يرد مسح الخف لجوازه مع القدرة على الاصل فلم يتحقق فيه البدلية (والاصح جواز غسله) بلا كراهة لانه حصل المقصود بالمسح من وصول البلل للرأس وزيادة وهذا مراد من عبر بأنه مسح وزيادة فلا يقال المسح ضد الغسل فكيف (٢١٠) يحصله مع زيادة (تنبيه) عللوا هنا عدم كراهة الغسل بانه الاصل وفرقوا بين وجوب

التعميم في المسح في التيمم لا هنا بانه ثم بدل وهنا اصل فتج ان كلا من الغسل والمسح اصل وحينئذ فقياسه ان الغسل احد ما صدقات الواجب الخير فكيف يقولون باباحته وأنه غير مطلوب وقد ذكرت الجواب عنه في شرح الارشاد الصغير وقد يجاب أيضا بان في الغسل حيثيتين حصول البلل المقصود من المسح والزيادة على ذلك فهو من الحيثية الاولى اصلي وواجب من الحيثية الثانية لا ولا بل مباح فلا تنافي ﴿ تنبيه اخر ﴾ قد يقال يعارض ما ذكر من اجزاء نحو الغسل القاعدة الاصولية أنه لا يجوز ان يستبطن من النص معنى يعود عليه بالابطال ويجاب بأن هذا ليس من تلك بل من قاعدة أنه يستبطن من النص معنى يعممه وهو هنا بناء على أنه معقول المعنى الرخصة في هذا العضو لستره غالباً كما مر وحينئذ فيلزم من الاكتفاء فيه بالاقول الاكتفاء فيه بالاكمل حملاً للمسح على وصول البلل الصادق بحقيقة المسح وحقيقة الغسل فتأمله وبهذا يعلم ورود السؤال

بذلك صار فاسم (قوله) ذلك للآية (الخ) عبارة المغنى قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم مسح بناصرته وعلى عمامته واكتفى بمسح البعض فيما ذكر لانه المفهوم من المسح عند اطلاقه ولم يقل احد وجوب خصوص الناصية والاكتفاء بما يمنع وجوب الاستيعاب ويمنع وجوب التقدير بالربع او اكثر لا بهادونه والباء اذا دخلت على متعد كافي الآية تكون للتبعض او على غير ذلك في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق تكون للاصاق اهـ في النهاية نحوها إلا انه قال بدل والياء اذا دخلت الخ ولان الباء الداخلة في حين متعد الخ (قوله) بل دون نصفه (أي نصف الربع) (قوله) لانه بدل الخ) أي ومسح الرأس أصل فاعتبر لفظه مغنى (قوله) ولا يرد مسح الخ) عبارة المغنى فان قيل المسح على الخف بدل فلا وجب تعميمه كمبدله اجيب بقيام الاجماع على عدم وجوبه وبان التعميم يفسده مع ان مسحه معنى على التخفيف لجوازه مع القدرة على الغسل بخلاف التيمم إنما جاز للضرورة اهـ (قوله) بلا كراهة) عبارة النهاية والمغنى وأشار بالجواز الى نفي كل من استحبابه وكراهته اهـ وعبارة شيخنا واشعر تعبيره بالجواز ان المسح افضل كما قاله في شرح الحاوى اهـ (قوله) فتج) أي مجمرع ما تضمنه التعليل والفرق (قوله) فقياسه) أي مقتضى اصالة كل منهما (قوله) في شرح الارشاد الخ) قال فيه فان قلت كيف هذا أي تعليل عدم كراهة الغسل بأنه الاصل مع أنه مر أن المسح أصل قلت الاصل التيمم إنما هي بالنسبة لمسح البعض وهذا لا ينافي اصالة الغسل او هي ثم بالنسبة لما بعد التخفيف وهذا بالنسبة لما قبله فتأمل اهـ وما ذكره اخير اهـ الاظهر بصرى اقول ما ذكره او لا لا يظهر وجهه وكذا ما ذكره اخير الا ان يراد به ما اجاب به من انه يمكن ان المراد بكون الغسل اصلاً انه القياس لانه وجب او لا وبكون المسح اصلاً انه وجب غير بدل عن شيء اخر كان واجبا اهـ (قوله) فهو من الحيثية الاولى اصلي الخ) وقد يقال أنه من هذه الحيثية من ما صدقات المسح لا أصل آخر (قوله) من تلك) يعني من المنفيات بتلك القاعدة الاصولية (قوله) معنى يعود الخ) وهو هنا كون المقصود حصول البلل (قوله) وهو الخ) أي المعنى المستبطن من النص (قوله) بناء على انه الخ) أي بناء على الرجوع من ان الوضوء معقول بالحكمة وقوله الرخصة خبر وقوله وهو (قوله) كما مر) أي في اول الباب (قوله) من الاكتفاء فيه) أي الرأس وقوله بالاقول أي المسح وقوله بالاكمل أي الغسل (قوله) حملاً للمسح) أي في الآية (قوله) وهذا الخ) أي الجواب المذكور وقوله ورود السؤال أي ورود السؤال المتقدم بلا جواب عنه وقوله على القائلين الخ أي الامام ومن تبعه قول المتن (غسل رجله الخ) ولو قطع بعض القدم وجب غسل الباقي وإن قطع فوق السكع فلا فرض عليه ويسن غسل الباقي كما سرف في اليد نهاية زاد المغنى وعلى الاصح ولو قطر الماء على راسه او تعرض للبطر وإن لم ينو المسح اجزاه ويجزى مسح برء ونحوه لا يذوبان لما تقدم اهـ (قوله) من كل رجل) إلى قوله وحكمته في المغنى إلى قوله خلافاً إلى او عطفاً إلى قوله والحامل في النهاية إلا ذلك القول (قوله) خلافاً لمن زعم امتناعه) وقال ان شرطه ان يكون بغير حرف عطف نحو هذا جرح ضرب خرب وهنا بعاطف والمقرر في العربية خلاف ما زعمه بجري (قوله) لمن زعم الخ) كابن هشام والرضي (قوله) او عطفاً الخ) عطف على قوله على الجواز (قوله) وحكمته) أي حكمة التعبير عن الغسل بلفظ المسح (قوله) والحامل على ذلك) أي المذكور من التاويلات رشيدى (قوله) يضبط بما يجب غمله في الغسل (قوله) بان ثم صارفاً) قد يقال وهنا أيضاً صارف وهو كون الممسوح عليه ليس من الرأس وكفى بذلك صارفاً (قوله) فقياسه ان الغسل احد ما صدقات الواجب الخير) يمكن ان يجاب بان

على القائلين بالتعبد إلا أن يكونوا قائلين بتعيين المسح (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلامد) لحصول المقصود والمذكور به (الخامس) غسل رجله مع كعبيه) من كل رجل او مسح خفيهما بشروطه قال تعالى وارجلهم إلى السكعين بنصه وهو واضح ويجزى على الجواز خلافاً لمن زعم امتناعه وفصل بين المعطوفين للإشارة إلى وجوب الترتيب او عطفاً على الرأس حملاً على مسح الخفين او على الغسل الخفيف إذ العرب تسميه مسحاً وحكمته انهما مظنة للاسراف فاشير لتركه بذلك والحامل على ذلك

الاجماع على تعين غسلهما حيث لا خف وخلاف الشيعة في ذلك وغيره لا يعتد به على دخول (٣١١) الكعبين هنا مرفق المرفقين وهما

العظمان الناتئان من الجانبين  
عند مفصل الساق والقدم  
ولو فقد الكعب او المرفق  
اعتبر قدره اى من غالب  
أمثاله فيما يظهر بخلاف  
ما إذا وجد في غير محله  
المعتاد كان لاصق المرفق  
المنسكب والكعب الركبة  
فانه يعتبر وكذلك الحشفة  
كما اقتضاه إطلاقهم وقال  
جميع متأخرون يعتبر قدره  
من غالب الناس والنصوص  
وكلامهم محمولان على  
الغالب ويجب هنا جميع ما مر  
نظيره في اليدين بما عليهما  
وما إذا هما هنا وثم إزالة  
ما به خشق أو جرح من  
نحو شمع أو دواء ما لم يصل  
لغور اللحم الغير الظاهر  
او يلتحم فلا وجوب او  
يضره فيتميم (السادس)  
ترتيبه هكذا من تقديم  
غسل الوجه فاليد فالراس  
فالرجلين لفعله صلى الله عليه وسلم المبين  
لوضوء المأمور به ولقوله  
في حجة الوداع ابدؤا بما  
بدأ الله به والعبرة بعموم  
اللفظ ولأن الفصل بين  
المتجانسين لا بد له من  
فائدة هي وجوب الترتيب  
لأنه بقرينة الامر في  
الخبر فلو غسل أربعة  
اعضاء معاً لم يحسب إلا  
الوجه ولا يسقط كبقية  
الفروض والشروط للنسيان  
أو إكراه لأنها من باب  
خطاب الوضع (فلو اغتسل  
محدث في ماء قليل أو كثير

الاجماع الخ) عبارة النهاية الجمع بين القراءتين وما صح من وجوب الغسل اه (قوله وخلاف الشيعة في ذلك) اى ذلك الاجماع وغيره من الاجماع لا يعتد به لان الاجماع في الاصطلاح اتفاق المجتهدين من امة محمد صلى الله عليه وسلم على حكم شرعى وليس صاحب البدعة الذى يدعو الناس اليها من امة الدعوة دون المتابعة ومطابق الاسم لامة المتابعة كذا في التلويح فلا يفتى الاجماع بخالفته كرى (قوله ودل) الى قوله اى الخ في المغنى  
والى قوله فيما يظهر في النهاية (قوله وهما العظمان الخ) وفي وجه ان الكعب هو الذى فوق مشط القدم وهو شاذ ضعيف معنى (قوله والنااتئان) اى البارزان المرتفعان بجيرى (قوله عند مفصل الساق الخ) بفتح الميم وكسر الصاد ع ش (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) اعتمده البجيرى وشيخنا (قوله وقال جمع متأخرون يعتبر) اى فيما إذا وجد المرفق او المنسكب في غير محله المعتاد (قوله والنصوص الخ) من مقول الجمع (قوله ويجب) الى قوله او يلتحم في النهاية والمغنى (قوله بنحو شق) اى كثقب (قوله من نحو شمع) اى كحشا ولا اثر لذهن ذائب ولون حنما معنى (قوله ما لم يصل لغور اللحم) عبارة ع ش اى حيث كان فيما يجب غسله من الشق وهو ظاهره بخلاف ما لو نزل الى اللحم بباطن الجرح فلا يجب إزالته ولو كان يرى اه (قوله لغور اللحم الغير الظاهر) اى من الجانب الاخر وقوله او يلتحم الخ اى بعد ان كان ظاهراً من الجانب الاخر او المراد بغير الظاهر الذى وصل الى اللحم فان وصل حيثئذ لحد الباطل فهو غير ظاهر عبارة إيعابه وفي الخادم بعد قول الروضة يجب غسل باطن الثقب لانه صار ظاهراً صورته كفى البحر ان يكون بحيث يرى الضوء من الجانب الاخر وفي تبصرة الجوى ان شقوق الرجل إذا كانت يسيرة لا تجاوز الجلد الى اللحم والظاهر الى الباطن وجب إيصال الماء الى جميعها وإن خشت حتى أتصت بالباطن لم يلزمه إيصال الماء لذلك الباطن وإنما يلزمه ما كان في حد الظاهر وينبغي إلحاق التيمم بالوضوء في ذلك حتى يجب إيصال التراب اليه اه وما نقله عن البحر وغيره يوافقه ما تقرر عن المجموع الخ اه كلام الا يعاب اه كرى (قوله من تقديم) الى قوله قبل في المغنى الا قوله كبقية الفروض والشروط وقوله لأنها الى المتن وقوله خلافا للزركشى والى قوله بل لو كان في النهاية إلا ما تقدم وقوله قيل الى وقول الرويانى (قوله من تقديم غسل الوجه الخ) عبارة المغنى اى كذا ذكره من البداة بغسل الوجه مقروناً بالنية ثم اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين اه (قوله من تقديم غسل الخ) لا حاجة الى لفظ تقديم (قوله لفعله الخ) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ إلا مرتبة ولم يجب لتركه في وقت أو دل عليه بياناً للجواز كفى التلخيص ونحوه اه (قوله والعبرة بعموم اللفظ) اى وهو عام وشامل للوضوء منهاية (قوله ولان الفضل الخ) ولان العرب إذا ذكرت متعاطفات بدأت بالأقرب فالأقرب فلما ذكر فيها الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين دلت على الامر بالترتيب وإلا لقال فاغسلوا وجوهكم وامسحوا برؤوسكم واغسلوا ايديكم وارجلكم نهاية (قوله ولان الفصل) اى بالمسح بين المتجانسين اى غسل الوجه والرجلين (قوله فلو غسل أربعة الخ) اى ولو تغير اذنه حيث نوى مع غسل الوجهة نهاية (قوله لم يحسب الخ) وقيل لا يشترط الترتيب بل الشرط فيه عدم التنكيس وعليه صح وضوءه في تلك الحالة ان نوى مغنى (قوله لأنها الخ) فيه نظر لان الان يرجع الضمير للشروط فقط واللفروض ويراد بها فروض الوضوء يدعى ان لما يتوقف عليه الشروط حكمهما (قوله من باب خطاب الوضع) وهو خطاب الله المتعلق بكون الشيء اسبياً وشرطاً او مانعاً وصحاحاً وفساداً اى لا من خطاب التكليف حتى يتاثر بنحو النسيان قول المتن (محدث) اى حدثاً منفرداً بغيره فقط نهاية ومعنى (قوله على الوجه) اى خلافا لما ياتى عن الرويانى مع رده (قوله بنية مامر) اى ولو معتمدانهاية ومعنى (قوله او بنية نحو الجنابة) اى نحو رفع الجنابة (قوله غلط الخ) راجع لقوله او بنية نحو الجنابة الخ قول المتن (ان امكن تقدير ترتيب) الاولى ترك

الواجب التخيير هو القدر المشترك بين الخصال كما تقرر في الاصول وهذا لا ينافى أن يتصف بعد الخصال بالاباحة وغيرهما من حيث خصوصه فليتأمل وبأن المراد بكون الغسل أصلاً أنه القياس لأنه واجب أولاً

بنية مامر حتى نية الوضوء على الوجه أو نية نحو الجنابة أو أداء الغسل غلطاً لا عمداً خلافاً للزركشى (فلا يصح أنه ان أمكن تقدير) وقوع (ترتيب) في الخارج (بأن غطس ومكث) بقدر من الترتيب (صح) له الوضوء (ولاً) يمكث بأن خرج حالاً (فلا) يصح (قلت الاصح الصحة

طهرا غير مرتب لان النية لا تتعلق بخصوص الترتيب ولتقدير الترتيب في لحظات لطيفة وإن لم تحس قيل هذا خلاف الفرض إذ هو أنه لا يمكن تقدير ترتيبه ويرد بمنع ما علل به والتقدير من الامور الوهمية لا الحسية وشتان ما بينهما وقول الرويانى أن نية الوضوء بغسله أى ورفع الحدث الاصغر لا تجزئه إذ لم يمكنه الترتيب حقيقة مبنى على طريقة الرافعى خلافاً لمن زعم بناءه على الطريقتين لما يأتى وببحث ابن الصلاح عدم الاجزاء عندنية ذلك أى وإن أمكن لأنه لم يقم الغسل مقام الوضوء ضعيف وما علل به ممنوع إذ لا ضرورة بل ولا حاجة لهذه الاقامة بل العلة الصحيحة هى إمكان تقدير الترتيب فكفته نية ما يتضمن ذلك من جميع ما ذكر حتى قصده بغسله الوضوء ومن ثم كان الوجه أنه لا يؤثر نسيان لمعة أو لمع في غير أعضاء الوضوء بل لو كان على ما عدا أعضاء الوضوء مانع كشمع لم يؤثر فيما يظهر سواء أمكن تقدير الترتيب أم لا ومن قيد كالا سنوى ومن تبعه بامكانه إنما أراد التفريع على العلة الاولى الضعيفة خلافاً لمن

تقدير لان الامكان يغنى عنه (قوله لان الغسل الخ) اقتصر النهاية على التعليل الآتى ثم قال ومن علله كالشارح بان الغسل يكتفى الاكبر لخدمته بانتهى بغير غسل الاسافل قبل الاعلى اه اى فانه يكتفى للغسل ولا يكتفى للوضوء بل يحصل له الوجه فقط وسببه عليه الشارح ايضا بقوله الاتى بل العلة الصحيحة الخ (قوله فالولى الاصغر) قد منع المساواة فضلا عن الاولوية لان الاصغر يعتبر فيه الترتيب الذى لا يحصل بدون المكث بخلاف الاكبر لا يعتبر فيه ترتيبه (قوله ولا نظر لكون المنوى الخ) عبارة النهاية والمعنى واكتفى بنية الجنابة ونحوها مع كون المنوى الخ (قوله حيثئذ) أى حين إذ نوى نحو الجنابة (قوله لا يتعلق بخصوص الترتيب) اى نفيا ولا ثباتا نهائياً ومعنى (قوله ولتقدير الترتيب الخ) عطف على قوله لان الغسل الخ (قوله في لحظات الخ) ربما يفيد انه لا بد من وجود هذه اللحظات اللطيفة وليس كذلك لانه إن كان المراد مجرد فرضه وتقديره فرضا غير مطابق للواقع فهو اعتراف بانتفاء اشتراط الترتيب فلا فائدة في التقدير حلي (قوله قيل هذا) اى قوله ولتقدير الترتيب الخ وفى سم بعد كلام مانصه إذا علمت ذلك على وجهه علمت قوة هذا القيل وضعفه رده المذكور وأن منع ما علل به مكابرة واضحة وأن سند ذلك المنع لا يصلح للسندية فقوله كيف الخ يقال ليس الكلام فى التقدير بل فى المقدور وهو الترتيب وليس امرا وهما فان اريدانه ايضا وهما فان كان بمعنى الاكتفاء بفرضه فرضا غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب فإى فائدة في تقديره فكان يكتفى دعوى سقوط اشتراط الترتيب فى هذه الحالة ومطابقا للواقع فهو غير ممكن كما تقرر فليتأمل المتأمل اه (قوله اذ هو الخ) اى الفرض (قوله ويرد بمنع الخ) الرد ليوضح لان المنفى تقدير الترتيب حقيقة سم (قوله مبنى على طريقة الرافعى) اى الطريقة التى مشى عليها الرافعى وإلا فالرويانى متقدم على الرافعى ع (قوله لما يأتى) اى فى بيان العلة الصحيحة بصرى (قوله عندنية ذلك) اى نية الوضوء ورفع الحدث الاصغر اى وإن أمكن اى الترتيب حقيقة (قوله ضعيف) خبر وببحث الخ (قوله وما علل به ممنوع) هذا المنع بالنسبة الى المقدمة المطوية وهى والاقامة شرط فى اجزاء ما ذكر ويرشدك الى ذلك سند المنع بصرى (قوله فكفته) اى الغاطس وقوله ذلك اى رفع الحدث وقوله من جميع ما ذكر اى من النبات (قوله ومن ثم) اى من اجل أن العلة الصحيحة ما ذكر (قوله الوجه) الى قوله بل لو كان فى المعنى (قوله لمعة) بضم اللام ع (قوله بل لو كان الخ) اقره ع (قوله سواء أمكن تقدير الترتيب) اى الحقيقى (قوله ومن قيد) اى عدم تأثير المانع كدى (قوله بامكانه) اى الترتيب الحقيقى (قوله إنما أراد التفريع) اى تفريع عدم تأثير المانع (قوله على العلة الاولى) وهى قوله لان الغسل فيما اذا اتى الخ (قوله هو كذلك) لكن الحق القمولى بالا نفاس ما لو قد تحت ميزاب او غيره او صب غيره الماء عليه دفعة واحدة ويحجب عن رده عليه بان المراد بقول القمولى دفعة واحدة أن الماء عم جميع بدنه فى تلك الدفعة فحينئذ صار كالانفاس لا كالماء غسل أربعة

وبكون المسح أصلاً أنه وجب غير بدل عن شئ آخر كان واجبا فليتأمل (قوله فالولى الاصغر) قد منع المساواة فضلا عن الاولوية لان الاصغر يعتبر فيه الترتيب الذى لا يحصل بدون المكث بخلاف الاكبر لا يعتبر فيه ترتيب (قوله قيل هذا خلاف الفرض) لا يخفى ان تحقق الترتيب حقيقة فى الواقع يتوقف على زمن يسع مائة الماء لسكل عضو من أعضاء الوضوء عقب مماسه لما قبل وهذا هو المكث الذى اشتراطه الرافعى قطعاً والمصنف نفي اشتراط ذلك واكتفى بتقدير الترتيب فان اراد بتقديره مجرد فرضه فرضا غير مطابق للواقع فهو اعتراف بانتفاء اشتراط الترتيب حقيقة رأساً فإى فائدة في تقديره فكان يكتفى دعوى سقوط اشتراط الترتيب فى هذه الحالة وإن اراد بتقديره فرضه فرضا مطابقا للواقع فهو غير متصور مع ما تقرر إذا علمت ذلك على وجهه علمت قوة هذا القيل وضعفه رده المذكور وإن منع ما علل به مكابرة واضحة وإن سند ذلك المنع لا يصلح للسندية فقوله كيف الخ يقال عليه ليس الكلام فى التقدير بل فى المقدور وهو الترتيب وليس امرا وهما فان اريدانه ايضا وهما فان كان بمعنى الاكتفاء بفرضه فرضا غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب كما تقدم او مطابقا للواقع فهو غير ممكن كما تقرر فليتأمل المتأمل (قوله ويرد بالخ) الرد ليوضح لان المنفى تقدير

أعضاءه مع التمايز ما في هذه دون تلك وهذا ظاهر من كلام القمولى فلا اعتراض عليه اه ايعاب اه كرى  
عبارة الاطفيحي افهم قول المنهج ولو انغمس محدث اجزاه ان الانغماس لا بد منه فلا يكفي الاغتسال بدونه  
لكن الحق القمولى مالو رقت تحت ميزاب وانصب عليه الماء بان عم جميع بدنه دفعة واحدة وهو المعتمد  
وارتضاه في شرح العباب اه (قوله لان تقدير الترتيب) اى مطلقا حقيقة اولا (قوله وسيعلم) الى قوله لان  
الترتيب في النهاية ولى المتن في المغنى (قوله وسيعلم بما يأتى في الغسل الخ) اى ولذا سكنت هنا عن استثنائه (قوله  
لان الاصغر لندرج) اى فى الاكبر وان لم ينوه نهاية ومعنى بل وان نفاه قليوبى اى خلافا لسم حيث قال فى  
اثناء كلامه انفسه ثم رايت الشارح فى شرح العباب لما علل الاندراج بقوله لان الاصغر اضمحل فى الاكبر  
ولم يبق له حكم كما صرح به الرافعى قال ومنه يؤخذ ارتضاعه وان نوى ان لا يرتفع اه وفيه نظر ظاهر ثم  
ثم اطلال فى تأييد النظر راجعه (قوله فلا تنافى) اى بين الاندراج وسن نية رفع الحدث الاصغر عند الغسل  
عن الاكبر (قوله مثلا) اى او يديه معنى (قوله بعد بقية الخ) فيه منافاة ورد للقيقة التى اشار اليها فى الغسل  
ونظير اليدهم ما عدا الرجلين هنا بصرى ويأتى هناك ما يندفع به المنافاة (قوله فى الاخيرين) اى القبلية  
والتوسط (قوله اذ لم يجب غسلهما) ان اريد عدم الوجوب مطلقا ولو ضمنا لغيره فممنوع وان اريد عدم  
الوجوب استقلالاف هذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فاذا كره من الخلو وان صرحوا به فيه نظر ظاهر  
وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين رداعلى قول ابن القصاص انه  
خال عنه فيه نظر ظاهر ايضا وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين فى الجملة مع عدم وجوب الترتيب  
فتامله بانصاف سم وفى الجبرى عن القليوبى والعزيرى ما يوافق (قوله لان الترتيب) عطف على قوله عن  
غسل الرجلين وتقدم عن سم آتفا انه رد على ابن القاصص مع ما فيه (قوله أى الوضوء) سواء فى استحبابه له  
اكان حال شروعه فيه ام فى اثنائه قياسا على ما سياتى فى التسمية وبدؤه بالسواك يشعر بانه اول السنن وهو  
ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على ان اولها غسل كفيه والاوجه ان يقال اول سننه الفعلية المتقدمة

الترتيب حقيقة (قوله لم يؤثر فيما يظهر) هل كذلك ما لو كان المانع ما على أعضاء الوضوء على ما عدا اقل ما يجرى  
مسحه من الراس ايضا فيه نظر وقياس عدم التأثير بما ذكره من هنا ايضا وقد يشكك بقولهم لو غسل  
الأعضاء الاربعة دفعة واحدة حصل الوجه فقط اذ لا فرق فى المعنى بينه وبين تعميم جميع البدن مع المانع  
المذكور (قوله اى مع تاخر الخ) قد يقال ينبغى على طريقة ما قرره ان التقدم مع الانغماس دفعة واحدة  
كذلك (قوله اذ لم يجب فيه غسلهما) ان اريد عدم الوجوب مطلقا ولو ضمنا فممنوع يؤيد المانع انه لو قصد  
بغسلهما رفع الجنابة عنهما دون الحدث الاصغر بان قصدا هذا الاثبات وهذا الذى معالم يحصل  
الوضوء كما هو الظاهر لان قصدا رفع الجنابة دون الحدث صارف للغسل عن الحدث فلا يرتفع فلو لم يجب مطلقا  
وجب ان يحصل وان اريد عدم الوجوب استقلالاف هذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فاذا كره من  
الخلو ان صرحوا به فيه نظر ظاهر وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين  
رداعلى قول ابن القصاص انه خال عنه فيه نظر ظاهر ايضا وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين فى  
الجملة مع عدم وجوب الترتيب فقد لزمت الخلو عن الترتيب فتامله بانصاف ثم رايت الشارح فى شرح العباب لما  
علل الاندراج بقوله لان الاصغر اضمحل فى الاكبر ولم يبق له حكم كما صرح به الرافعى قال ومنه يؤخذ  
ارتضاعه وان نوى ان لا يرتفع وفيه نظر ظاهر ويؤيد النظر ان داخل المسجد اذ نوى غير التحية دون التحية  
انصرف الفعل عنها ولم تحصل مع اندراجها فى غير هاء عند الاطلاق والفرق بينهما بان التداخل فى الطهارة  
اقوى غير قوى فان قلت يدفع النظر ما تقدم فيما لو نوى بعض احداثه ونوى غيره من باقيا انه تصح النية ويرتفع  
حدثه مطلقا قلت يفرق بان مقتضى احداثه واحد بخلاف الاصغر مع الاكبر لا اختلاف مقتضاها فان الاكبر  
يحرم ما لا يحرمه الاصغر فليتامل وقد يؤيد النظر ان اندراج الاصغر فى الاكبر غاية ان تجعل نية الاكبر نية  
للاصغر فاذا نوى الجنابة ونوى ان لا يرتفع الاصغر تناقضت النية وصار كالنوى رفع الاصغر وان لا يرتفع

عليه السواك وأول الفعلة التي منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فينوي معها عند غسل كفيه ولا يختص  
 طلبه بالوضوء فيسن لكل غسل أو تيمم وإن لم يصل به نهاية عبارة المغني بعد ترجيح القول الثاني كالشارح  
 كما يأتي مانصه قال الأذرعى وإذا تركه أو لم أره يأتى به في أثناءه كالتمسمية وأولى ولم أره منقولا اه وهو  
 حسن وقضية تخصيصهم الوضوء بالذكرا أنه لا يطلب السواك للغسل وإن طلب لكل حال قيل ولعل سبب  
 ذلك الاكتفاء باستحبابه في الوضوء المسنون فيه (قوله هذا الحصر الخ) جواب عما قيل من أنه لو قال ومن  
 سنه السواك الخ كما عبر به المحرر لكان أولى لكلا يوم الحصر فإن له سننا لم يذكرها هنا وحاصله أن هذا الحصر  
 إضافي باعتبار المذكور في هذا الكتاب والمغني وسننه المذكورة في هذا الكتاب هذه المذكورات لجميع  
 سنه وقد رد عليه أن الحصر المذكور خال عن الفائدة (قوله باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه ففيه  
 خفاء وكان مراده أنه لا سن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن هذا  
 لو ذكرت هذه السنن فيما سبق إلا أن يجعل المعنى لا سن مما ذكره الآن إلا هذه بمعنى لا نذكر الآن من هذه  
 السنن إلا هذه ولا يخفى أنه تكلف سمى أى وخال عن الفائدة (قوله المذكور هنا) أى في هذا الكتاب من  
 أفعال الوضوء لا مطلقا بصري (قوله وهو مصدر الخ) أى إذا كان بمعنى ذلك (قوله وهو لغة الدلك والله)  
 فهو مشترك بين المصدر والآلة ع ش (قوله استعمال نحو غود) أى من كل خشن يزيل القلاح أى ضفرة  
 الأسنان ولو نحو خرقة أو اصبع غيره الحشنة شيخنا (قوله وما حو لها) يعنى ما يقرب منها فيشمل اللسان  
 وسقف الحنك ع ش (قوله فافله الخ) تفريع على إطلاق المعنى الشرعى لكن لا يناسبه الاستدراك الاقنى  
 فإن الإطلاق المذكور يشمل التغير ايضا (قوله فلا بد من إزالته) جزم به شيخنا (قوله ويحتمل الخ) لعل هذا  
 الاحتمال أقرب بصري (قوله لا نه تخففه) ولا تطلق التعريف (قوله وذلك) أى نذب السواك للوضوء  
 (قوله لولا أن أشق الخ) أى لولا خوف المشقة موجودا فاندفع ما يقال أن لولا حرف امتناع لوجود وهذا  
 يقتضى العكس وفي عميرة لقائل أن يقول مفاد الحديث نفي امر الإيجاب لمكان المشقة وليس من لازم ذلك  
 ثبوت الطالب الندي فواجه الاستدلال بهذا الخبر نعم السياق وقوة الكلام تعطى ذلك اه بجزمى  
 (قوله لا مرتهم الخ) وفي رواية لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء نهاية قال ع ش فان قلت هو صلى الله  
 عليه وسلم ليس له الاستقلال بالفرض وإنما يبلغ ما مر بتبليغه من الأحكام عن الله تعالى قلنا اجيب بأنه  
 يحتمل أنه فرض إليه ذلك بأن خيره الله تعالى بين أن يأمرهم أمر إيجاب وأن يأمرهم أمر نذب فاختر  
 الأسهل لهم وكان صلى الله عليه وسلم رؤفا رحما اه (قوله ومحل بين غسل الكفين الخ) أى على ما قاله ابن  
 الصلاح وابن النقيب في عمدته وكلام الامام وغيره يميل إليه وينبغي اعتماده وقال الغزالي كالماوردى والقفال  
 محل قبل التسمية مغنى وجرى على ما قاله الغزالي الشهاب الرملى والنهاية والزيادة وقال شيخنا وهو المعتمد  
 وعليه فالسواك أول سنن الوضوء الفعلية الخارجية عنه وأما غسل الكفين فأول سنن الوضوء الفعلية الداخلة  
 فيه وأما التسمية فأول سننه القولية الداخلة فيه وأما المذكور المشهور بعده فأول سننه القولية الخارجية عنه فلا  
 تنافى اه (قوله لأن أول سننه التسمية) أى عند أول غسل اليدين المقرون بالنية كما افاده قوله كما يأتي  
 وبذلك يظهر التقريب ويندفع قول السيد البصري تطبيق هذه العلة على معلولها يحتاج لتأمل اه (قوله)

هذا الحصر إضافي باعتبار  
 المذكور هنا فلا اعتراض  
 وهو مصدر ساك فاه يسوكه  
 وهو لغة الدلك والله  
 وشرعا استعمال نحو غود  
 في الأسنان وما حو لها وأقله  
 مرة إلا أن كان لتغير فلا  
 بد من إزالته فيما يظهر  
 ويحتمل الاكتفاء بها فيه  
 أيضا لأنها تخففه وذلك  
 للخبر الصحيح لولا أن  
 أشق على أمتي لا مرتهم  
 بالسواك عند كل وضوء  
 أى أمر إيجاب ومحل بين  
 غسل الكفين والمضمضة  
 لأن أول سننه التسمية  
 كما يأتي ويسن في السواك  
 حيث نذب لا بقيد كونه  
 في الوضوء وإن أوهمه  
 العبارة

وذلك مبطل لما فليتأمل (قوله هذا الحصر إضافي) لا يخفى أن معنى كون الحصر هنا إضافيا كون المقصود  
 إثبات السنية للمذكورات ونقحها عن بعض ماعدا المذكورات وهو ما عدا بقية السنن فانظر ما قاله ابفيد  
 ذلك وقد يوجه بان ماعدا المذكورات من السنن المذكورة قسمان قسم مذكور في هذا الكتاب كبقية  
 المذكور في هذا الباب وقسم هو سنن أخرى للوضوء مذكور في غير هذا الكتاب كالروضة والمقصود بالنفي  
 القسم المذكور في غير هذا الكتاب فليتأمل (قوله باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه ففيه خفاء وكان  
 مراده أنه لا سن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن هذا لو ذكرت  
 هذه السنن فيما سبق إلا أن يجعل المعنى لا سن مما ذكره الآن إلا هذه بمعنى لا نذكر الآن من هذه السنن إلا

اتكالا الخ) أى ولم يبال بذلك إلا هم اتكالا (على ما هو واضح) أى من نذب ذلك مطلقا (قوله كونه الخ) فاعل يسن (قوله أى فى عرض الأسنان) إلى قوله أى من جنسه فى النهاية لإقوله للتابع إلى ثم بعده وقوله لأنه إلى ثم الزيتون وكذا فى المغنى لإقوله بمبرد (قوله أى فى عرض الأسنان الخ) وكيفية ذلك أن يبدأ بجانب فيه الأيمن ويذهب إلى الوسط ثم الأيسر ويذهب إليه نهاية ومغنى وشرح بأفضل قال ع ش المتبادر من هذا أنه يبدأ بجانب فيه الأيمن فيستوعبه إلى الوسط باستعمال السواك فى الأسنان العليا والسفلى ظهرا وبطنا إلى الوسط ثم الأيسر كذلك اه (قوله فيه) أى فى النهى عن الاستياك طولا (قوله وخشية إدماء اللثة) بكسر اللام وتخفيف الثاء المثلثة لحم الأسنان الذى حو لها أو اللحم الذى تنبت فيه الأسنان وأما الذى يتخلل الأسنان فهو عمر بوزن تمر كرى ولفظ البجيرى وهى بثلاث اللام ماحول الأسنان وعبرة القليوبى وهى اللحم المغروز فيه الأسنان وأصل لثة أى حذف لام الكلمة وعوض عنها الثاء اه فقول الكردى أو اللحم الخ مجرد تفنن فى التعبير (قوله وإفساد عمور الأسنان) وهى ما بينهما من اللحم واحده عمر اه بصرى (قوله ومع ذلك) أى الكراهة فى الطول (قوله نعم الخ) استدراك بالنظر لظاهر الماتن وإلا فلما نسب وأما فى اللسان الخ (قوله نعم اللسان الخ) ويستحب أن يمر السواك على سقف فيه بلطف وعلى كراسى اضراسه اه خطيب وينبغي أن يجعل استعماله فى كراسى الاضراس تنمى للأسنان ثم بعد الأسنان اللسان وبعد اللسان سقف الحنك ع ش (قوله يستاك فيه طولا) مقتضى تخصيص العرض بعرض الأسنان والطول باللسان أنه يتخير فيما عداهما يمر عليه السواك وينبغي أن يكون طولا كاللسان فى غير اللثة اماهى فينبغي أن يكون عرضا لأنه علل كراهة الطول فى الأسنان بالخوف من إدماء اللثة ع ش وقال شيخنا ويسن أن يمر على سقف حلقه طولا وعرضا بعد امراره على كراسى اضراسه طولا وعرضا وعلى بقية أسنانه عرضا وعلى لسانه طولا فيكره فى طول اللسان وعرض الأسنان اه لعل الأقرب فى السقف ما قاله شيخنا وفى الكراسى ما قاله ع ش والله أعلم (قوله أن يكون بمزبل) أى طاهر فلا يكتفى النجس نهاية ومغنى وشيخنا ويأتى فى الشارح اختيار أجزائه وفاقا للاسنوى وشرح الروض (قوله وهو الخشن) بكسرتين كما فى الاشئنى لكن جوز القاموس فيه فتح الخاء وكسر الشين بجيرى المن (بكل خشن) خرج به المضمضة بنحو ماء الغاسول وإن اتقى الأسنان وأزال القلح لأنه لا تسمى سواكا بخلافه بالغاسول نفسه نهاية وشرح بأفضل (قوله ولونحو سعد الخ) أى أو خرقه مغنى وكردى وفى القاموس السعد بالضم طيب معروف فيه منفعة عجبية فى القروح التى عسر اندمالها اه (قوله وأسنان) بضم الهزعة ع ش وكسر هالغة وهو الغاسول أو حبه برماوى اه بجيرى (قوله يكره بمبرد) وفاقا للنهاية كما سر وخلافا للمغنى حيث قال بعدم أجزائه (قوله وعود ريحان) وفى الأيعاب ماء ملخصه يكره بعود ريحان وقصيب الرمان وطرقاه بالعصفور والورد والكزبرة والقصب والاس وبطرقى السواك اه كردى (قوله يؤذى) عبارة شيخنا لما قيل من أنه يورث الجذام اه (قوله يحصل به) أى بما ذكر من المبرد وعود ريحان وذى السم (قوله والعود أفضل الخ) عبارة شيخنا والاستياك بالأراك أفضل ثم بجريد النخل ثم الزيتون ثم ذى الريح الطيبة ثم غيره من بقية العيدان وفى معناه الخرقه فهذه خمس مراتب ويجرى فى كل واحدة من هذه الخمسة خمس مراتب فالجمل خمسة وعشرون لأن أفضل الأراك المندى بالماء ثم المندى بماء الورد ثم المندى بالريق ثم اليابس غير المندى ثم الرطب بفتح الراء وسكون الطاء بعضهم يقدم الرطب على اليابس وكذا يقال فى الجريد وهكذا نعم نحو الخرقه لا يتأتى فيه المرتبة الخامسة اه زاد البجيرى وكل من هذه الخمسة مراتب الخمسة مقدم على ما بعده اه (قوله من غيره) كأشنان وخرقة كردى أى وأصبع (قوله وأولاه الأراك) وفى الأيعاب أغصانه أولى من عروقه اه وعبرة الرخيمية عن البكرى وأولاه فروع الأراك فأصوله التى فى الأرض انتهت اه كردى (قوله أو كل راو الخ) هذا أولى أو متعين إذ لا معدل إلى الترجيح مع إمكان الجمع بصرى (قوله وسواك الانبياء قبل) أى من عهد إبراهيم عليه السلام لا مطلقا هذه ولا يخفى أنه تكلف (قوله بكل خشن) أى بشرط أن يكون طاهرا فلا يكتفى النجس فيما يظهر مر (قوله

اتكالا على ما هو واضح كونه (عرضا) أى فى عرض الأسنان ظاهرها وباطنها لا طولا بل يكره لخبر مرسل فيه وخشية إدماء اللثة وإفساد عمور الأسنان ومع ذلك يحصل به أصل السنة نعم اللسان يستاك فيه طولا لخبر فيه فى أى داود وشرط السواك أن يكون بمزبل وهو الخشن فيجزى م (بكل خشن) ولو نحو سعد وأسنان لحصول المقصود به من النظافة وإزالة التغير نعم يكره بمبرد وعود ريحان يؤذى ويحرم بذى سم ومع ذلك يحصل به أصل السنة لأن الكراهة أو الحرمة لامر خارج والعود أفضل من غيره وأولاه وذو الريح الطيب وأولاه الأراك للتابع مع ما فيه من طيب طعم وريح وتشعيرة لطيفة تنقى ما بين الأسنان ثم بعد النخل لأنه آخر سواك استاك به رسول الله ﷺ وصح أيضا أنه كان أرا كالكن الأول أصبح أو كل راو قال بحسب علمه ثم الزيتون لخبر الدارقطنى نعم السواك الزيتون من شجرة مباركة تطيب الفم وتذهب بالحفر أى وهو داء فى



لانه اولى من استاك ونص بعضهم على انه من خصائص هذه الامة بالنسبة للامم السابقة للانبياء لانه كان للانبياء من عهد ابراهيم دون ائمتهم شيخنا (قوله واليابس الخ) اى من كل نوع عش (قوله من الرطب الخ) عبارة النهاية فباء الورد بغيره كالريق اه (قوله ومن المندى الخ) ومن اليابس الذى لم يتدغمنى (قوله اى من جنسه) اى جنس المندى بالماء كرى عبارة السيد عمر البصرى وهذا هو الظاهر لان ترتيب الاجناس ماخوذ من الاتباع فعلا او قولا اه وعبارة عش ظاهره مرانه اى الاراك مقدم بسائر اقسامه على ما بعده اه (قوله ويظهر ان اليابس الخ) وقيل بالعكس ومال اليه البجيرمى وكلام شرح بافضل يقيد ان السواك الرطب اولى من اليابس المندى بالماء (قوله المتصلة) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله ولما كان فيه ما فيه اى من لزوم عدم اجزاء الاشنان والخرقة ونحو ذلك مما لا يسمى سواكافى العرف (قوله اختار المصنف) اى فى المجموع نهاية (قوله واصبعه المنفصلة) وفاقا للمغنى كما ياتى وخلافا للنهاية عبارة فان كانت منفصلة ولو منه فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كالا ستنجاء بجامع الازالة كما يحتمل البدر بن شعبة فقد قال الامام والاستياك عندى فى معنى الاستنجاء اه وإن جرى بعض المتأخرين على اجزائها اه قال ع ش منهم شيخ الاسلام اه وقال السيد البصرى ومقتضى تعليله اى النهاية ان اصبع غيره المتصلة كذلك وهو لا يقول به اه (قوله وان قلنا يجب دفنها) اى على قول والافالصحيح انه لا يجب دفن ما انفصل من حى سم عبارة المغنى اما المنفصلة الخشنة فتجزى ان قلنا بطهارتها وهو الاصح ودفنها مستحب لا واجب وإن قلنا بنجاستها لم تجز كسائر النجاسات خلافا لاسنوى كالا يجزى الاستنجاء بها اه (قوله عدمه) اى عدم اجزاء النجس هنا اى فى الاستياك (قوله وجوابه) اى كافى شرح الروض سم (قوله إن ذاك) اى الاستنجاء بالحجر مغنى وكذا ضمير منه (قوله بخلاف هذا) اى الاستياك (قوله وليس رخصة) الاستياك فانه ليس الخ وقوله المقصود منه الخ (الاولى العطف (قوله مجرد النظافة) اى ازالة الريح الكريهة مغنى (قوله ذلك) اى النجس (قوله ولا ينافيه) اى اجزاء السواك بالنجس (قوله خلافا لبعضهم) منهم النهاية والمغنى كما مر (قوله مطهرة) بفتح الميم وكسر ها كل انا يتطهر به اى منه فشب السواك به لانه يظهر الفم قاله فى المجموع مغنى ويأتى فى الشارح ما يوافقه (قوله لان معناه الخ) قد يقال المقصود بالتنظيف والنجس مستقدر فلا يكون منظما سم (قوله ففى) اى الطهارة الماخوذه منه مطهرة (قوله ولا يجب الخ) قد يقال لو فرض توقف زوالها عليه عيناً فظاهر انه يجب بصرى عبارة شيخنا وقد يجب كما إذا نذرته او توقف عليه زوال نجاسة او ربح كرية فى نحو جمعة وعلم انه يؤذى غيره وقد يحرم كان استاك بسواك غيره بلاذنه ولا علم رضاه فان كان باذنه او علم رضاه لم يحرم ولم يكره بل هو خلاف الاولى ان لم يكن للتبرك به وإلا كائن كان صاحب السواك عالماً او عالماً لم يكن خلاف الاولى وما كان اصله الندب لا يعتريه الا باحة اه قول المتن (للصلاة) اى ولو قبل دخول وقتها شوى برى اه ويأتى عن سم مثله (قوله فرضها) الى قوله والقياس فى المغنى وإلى قوله وايضاً فى النهاية لا قوله ويفرق الى ولصلاة الجنائز (قوله وان سلم من كل ركعتين) اى من نحو التراويح مغنى (والقياس الخ) افتى بذلك

حصوله بها) اى لحصول المقصود قال فى شرح العباب لا تخير يجزى من السواك إلا الاصابع لانه ضعيف وان قال الضياء المقدسى لا ارى باسناده باساقا فافظ هل يشكل بالعمل بالضعيف فى الفضائل او لا وليس هذا من ذاك (قوله اما الخشنة من اصبع غيره ولو متصلة الخ) فى شرح مر اما اصبع غيره المتصلة الخشنة فتجزى فان كانت اى الاصبع منفصلة ولو منه فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كالا ستنجاء بجامع الازالة كما يحتمل البدر بن شعبة فقد قال الامام والاستياك عندى فى معنى الاستنجاء اه (قوله وإن قلنا يجب دفنها) اى على قول ولا فالصحيح انه لا يجب دفن ما انفصل من حى (قوله وجوابه) اى كافى شرح الروض (قوله ولا ينافيه الخ) اى ولا يقال لا ارضاء للرب فى استعمال النجس الذى حرّمه وذلك لانفكاك جهة التحريم كفى الصلاة فانها مرضاء للرب قطعاً مع اجزائها فى ثواب ومكان محرّمين لانفكاك جهة التحريم (قوله لان معناه الخ) قد يقال المقصود بالتنظيف والنجس مستقدر فلا يكون منظماً (قوله والقياس الخ) افتى بذلك شيخنا الشهاب

من الرطب ومن المندى بماء الورد اى من جنسه ويحتمل مطلقاً وذلك لان فى الماء من الجلاء ما ليس فى غيره ويظهر ان اليابس المندى بغير الماء اولى من الرطب لانه ابلغ فى الازالة (لا اصبعه) المتصلة فلا يحصل بها اصل سنة السواك وإن كانت خشنة (فى الاصح) قالوا لانها لا تسمى سواكاً ولما كان فيه ما فيه اختار المصنف وغيره حصوله بها اما الخشنة من اصبع غيره ولو متصلة واصبعه المنفصلة فيجزى وان قلنا يجب دفنها فوراً وبحث اسنوى اجزاءها وان قلنا بنجاستها ككل خشن نجس ويلزمه غسل الفم فوراً لعصيانته واعتراض بان قياس عدم اجزاء الاستنجاء بالمحترم والنجس عدمه هنا وجوابه ان ذاك رخصة وهى لا تنطأ بمعية والمقصود منه الاباحة وهى لا نحصل بنجس بخلاف هذا ليس رخصة إذ لا يصدق عليه حدّها بل هو عزيمة المقصود منه مجرد النظافة فلا يؤثر فيه ذلك ولا ينافيه خلافاً لبعضهم خبر السواك مطهرة للفم لان معناه آلة تنقيه وتزيل تغيره ففى طهارة لغوية لا شرعية كما هو واضح ولا يجب عيناً بل الواجب على من اكل نجساً له دسومة ازالته ولو بغير سواك (ويسن) اى يتأكد



انه لو تركه او لها سن له تداركه اثناءها بفعل قليل كما يسن له دفع المار بين يديه بشرطه (٢١٧) وارسال شعر أو ثوب كقبولو

من مهمل آخر ولسجدة التلاوة أو الشكر وان تسوك للقرأة على الوجه ويفرق بينهما وتداخل بعض الاغسال المسنونة بان مبناها على التداخل لمشتقتها ومن ثم كفتنية أحدها عن باقية ولا كذلك هنالما تقرر انه يسن لكل ركعتين وان قرب الفصل ولا نه يسن للصلاة وان تسوك لوضوئها ولم يفصل بينهما ويفعله القارىء بعده فراغ الآية وكذا السامع كما هو ظاهر إذ لا يدخل وقتها في حقه أيضا إلا به فمن قال يقدمه عليه لتتصل هي به لعلة رعاية الفضل والصلاة الجنابة وللطواف وذلك لخبر الحميدى باسناد جيد من سبعين ركعة بسواك افضل وليس فيه دليل على افضليته على الجماعة التي هي بسبع وعشرين درجة لانه لم يتحدد الجزء في الحديثين لان درجة من هذه قد تعدل كثيرا من تلك السبعين ركعة وايضا خبر الجماعة أصح بل في المجموع ان خبر السواك ضعيف من سائر طرقه وان الحاكم تساهل على عادته في تصحيحه فضلا عن قوله انه على شرط مسلم وقول ابن دقيق العيد المراد بالدرجة الصلاة لخبر مسلم صلاة الجماعة تعد خمسا وعشرين من صلاة الفذ

شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله انه لو تركه) اى نسيانها به (قوله سن له تداركه الخ) وفاقا للنهاية وقال في المغنى والظاهر عدم الاستحباب لان الكف مطلوب في الصلاة فراعاته اولى وهو اولى بالاعتدال لان المسائل المذكورة خرج فيها عن الاصل لوجود المنقضى له من السنة بصري واليه ميل كلام شيخنا (قوله ولسجدة التلاوة الخ) قال في شرح العباب واما الاستياك للقرأة بعد السجود فينبغى بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة والا وهو الاصح فلا ه سم وعش (قوله او الشكر) ويكون وقته بعد وجود سبب السجود عش (قوله وان تسوك للقرأة) هذا محله إذ كان خارج الصلاة فان كان فيها وسجد للتلاوة لا يطلب منه الاستياك لان سحاب السواك الاول على الصلاة وتوابعها عش عن اليعاب (قوله على الوجه) اى خلافا لما بحثه في شرح الروض ثم قال وان لم يكتف به اى بالسواك للقرأة عن التسوك للسجود فليس يستحب لقرأته ايضا بعد السجود اه سم وظاهره وان استياك للسجود وقدم عن شرح العباب خلافا (قوله ويفرق بينهما) اى بين عدم تداخل سواك التلاوة وسواك سجدها (قوله ومن ثم كفت الخ) اى في حصول اصل السنة وسقوط الطلب باتفاق وفي حصول الثواب ايضا عند النهاية ومن وافقه (قوله ويفعله) اى السواك (قوله وقتها) اى وقت سجدة التلاوة (في حقه ايضا) اى في حق السامع كالقارىء (الابه) اى بالفراغ (قوله لعلة رعاية الفضل) ونظيره الوضوء للصلاة قبل دخول وقتها فان الفضل فعله قبل دخول الوقت ليتها للعبادة عقب دخول وقتها لا يقال يشكل على افضلية السواك قبل الوقت حرمة الاذان قبله لا شغاله بعبادة فاسدة لانا نقول الاذان شرع للاعلام بدخول الوقت ففعله قبله ينافى ما شرع هو له بل فعله قبله يقع في لبس بخلاف السواك فانه شرع لشيء يفعل بعده ليكون على الحالة الكاملة وهو حاصل بفعله قبل دخول وقته ثم رأيت سم على حجب استشكل ذلك ولم يحجب عش عبارة سم قوله لعلة الخ فيه تصريح باجزائه قبل دخول وقتها وانه الافضل ولا يخلو ذلك عن شيء مع قوله إذ لا يدخل الخ وكذا تخصيص السامع بذلك كما يقتضيه كذا الا ان يفرق باشتغال القارىء وقد يؤخذ من ذلك انه يكفي تقدم الاستياك للصلاة الظاهر على الزوال وتقدم عن الشوبرى الجزم بهذا (قوله وللطواف) ولو نفلانها به ومغنى (قوله وذلك) اى تاكد سن الاستياك للصلاة (قوله وليس فيه دليل الخ) عبارة النهاية والمعتمد تفضيل صلاة الجماعة اى بالسواك على صلاة المنفرد بسواك لكثرة الفوائد المترتبة عليها (قوله التي هي بسبع الخ) وفي رواية بخمس وعشرين درجة كما ياتى في الشرح (قوله من هذه) اى من السبع والعشرين درجة للجماعة (قوله وقول ابن دقيق العيد الخ) جواب عما يرد على قوله لانه لم يتحدد الجزء الخ (قوله من صلاة الفذ) بشد الذال اى المنفرد (قوله منازع فيه) خبر وقول ابن دقيق العيد الخ والضمير المحرور له واما ضمير بانه فيجوز كونه له وللدرد خلافا لما في الكردى من انه راجع لخبر الرملى ثم الجامع بينهما وبين هذه الامور المنصوصة كلها او بعضها كونه امرا مطلوبيا يسيرا ومما يدل عليه ايضا حديث إذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم وقولهم الميسور لا يسقط بالميسور (قوله ولسجدة التلاوة والشكر) قال في شرح العباب واما الاستياك للقرأة بعد السجود فينبغى بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة والا وهو الاصح فلا ه (قوله على الوجه) اى خلافا لما بحثه في شرح الروض ثم قال وان لم يكتف به اى بالتسوك للقرأة عن التسوك للسجود فليس يستحب لقرأته ايضا بعد السجود اه (قوله لعلة رعاية الفضل) فيه تصريح باجزائه قبل دخول وقتها وانه الافضل ولا يخلو ذلك عن شيء مع قوله إذ لا يدخل الخ وكذا تخصيص السامع بذلك كما يقتضيه كذا الا ان يفرق باشتغال القارىء وقد يؤخذ من ذلك انه يكفي تقدم الاستياك للصلاة الظاهر على الزوال (قوله وذلك لخبر الحميدى الخ) قال في شرح الروض فان قلت حاصله ان صلاة به افضل من خمس وثلاثين بدونه وقضيته مع خبر صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته منفردا خمسا وعشرين ضعفا ان السواك للصلاة افضل من الفرض وهو خلاف المشهور ثم اجاب ببعض الاجوبة التي ذكرها الشارح ثم قال او يحمل اى او يحجب بخبر صلاة الجماعة على ما اذا كانت صلاتها صلاة الانفراد بسواك او بدونه والخبر الاخر على ما اذا كانت صلاة الجماعة بسواك

بقصته مضموم للدرجة التي في غيره (٢١٨) فتكون صلاة الجماعة بخمس وعشرين صلاة وخمس وعشرين درجة وهذا هو الالباق بباب

للثواب المبني على سعة الفضل والمانع من حصره بحمل الدرجة على الصلاة ويمنعها ايضا ان رواية الصلاة خمس وعشرون ورواية الدرجة سبع وعشرون فكيف يتأتى الحل مع ذلك وحينئذ فلا اشكال بوجهه وبتسلم ان الدرجة الصلاة فلا شك ان للجماعة فوائد اخرى زائدة على هذا التضعيف في مقابلة الخطا اليها وتوفر الخشوع والحفظ من الشيطان المقتضى لمزيد الكمال والثواب وغير ذلك مما وردت به السنة وذلك ينبد على زيادة السواك بكثير فلا تعارض واما الحل الذي ذكره شيخنا في شرح الروض فلا يخلو عن تكلف ومخالفة لظاهر الحديثين فيحتاج لدليل لا مكان الجمع بغيره بما يوافق ظاهرهما كما علمت وجاء بسند حسن عن ابن عمر ان الجماعة في مسجد العشرة بخمس عشرة صلاة وفي مسجد الجماعة بخمس وعشرين ومثل هذا لا دخل للرأى فيه فهو في حكم المرفوع وبه يندفع ايضا تفسير الدرجة بالصلاة لان احاديث الدرجة متفقة على الخمس والعشرين واحاديث الصلاة مختلفة فدل على ان الدرجة غير الصلاة لانها لم تختلف بالمحال والصلاة اختلفت بها وحينئذ فتكون الصلاة

مسلم (قوله بقضيته) أى قضية خبر مسلم من التفصيل بالعدد وكذا ضمير في غيره أى في الحديث الاول (قوله وخمس الخ) وذكر الخمس هذا بناء على رواية اخرى غير رواية السبع كرى اى فالأوفق لما قبله وسبع وعشرين درجة إلا ان يقصد بهذا الى وجود تلك الرواية (قوله وهذا) اى الاخذ مع الضم (قوله والمانع) عطف على المبني (قوله من حصره) اى حصرت ثواب الجماعة على السبع والعشرين ورجع السكرى الضمير لابن دقيق العيد (قوله ويمنع) اى الحصر او الحمل ايضا اى كمنع الالباق بباب الثواب (قوله وحينئذ) أى حين الاخذ بالخ (قوله فلا اشكال) أى على تفصيل الجماعة على السواك كرى (قوله فلا اشكال) كان معناه انه حينئذ يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتين فركعتان جماعة بخمسين ركعة ينضم اليها خمس وعشرون درجة والمجموع ازيد من سبعين ركعة فليتامل سم (قوله على هذا التضعيف) اى السبع والعشرين (قوله في مقابلة الخطا الخ) صفة بعد صفة لقوله فوائد اخرى (قوله وتوفر الخشوع الخ) عطف على الخطا (قوله المقتضى الخ) صفة لتوفر الخ (قوله وغير ذلك) أى غير ما ذكر من الخطا والتوفير (قوله واما الحل الذى ذكره شيخنا الخ) نقله سم ثم وضحه راجعه ان رمت (قوله لظاهر الحديثين) اى حديث الجماعة وحديث السواك (قوله لا مكان الجمع الخ) فيه ان هذا لا مكان لما يحوج لدليل لو عين الشيخ ذلك الجواب مع انه ليس كذلك وإنما ذكره على سبيل الاحتمال فلا يحتاج اليه دليل سم (قوله كما علمت) اى من قوله لا مكان الاخذ بالخ كرى (قوله ومثل هذا) اى درجات العبادة (قوله للرأى) اى الاجتهاد (قوله فهو) اى الخبر المذكور الوارد عن ابن عمر (قوله في حكم المرفوع) أى اليه صلى الله عليه وسلم (قوله وبه) اى بما جاء عن ابن عمر (قوله يندفع الخ) ما ذكره من اندفاع تفسير الدرجة بما ذكره وما استدلل به عليه كلاهما ممنوعان إذ يجوز ان تكون الدرجة هى الصلاة وتكون احاديث الدرجة محمولة على احد القسمين في احاديث الصلاة فتأمل سم (قوله متفقة الخ) فيه ان كلاما من الخمس والعشرين درجة والسبع والعشرين درجة وادى كما نبه عليه غيره واحد إلا ان يرد بذلك عدم وجود رواية النقص عن ذلك (قوله على الخمس والعشرين) كذا في النسخ والصواب على السبع والعشرين لان الاحاديث التي ذكرها في الدرجة سبع وعشرون لا خمس وعشرون اهـ (قوله فدل الخ) اى ما ذكر من اتفاق احاديث الدرجة واختلاف احاديث الصلاة (قوله وحينئذ) اى حين إذا كانت الدرجة غير الصلاة (قوله ما بازاء الدور) اى الخصوص باهل الدور لا قامتهم فيه غير الجماعة (قوله باثنين واربعين صلاة الخ) اى باعتبار رواية سبع وعشرين درجة ثم هذا يدل على انه لم يرد بقوله فدل على ان الدرجة غير الصلاة انها غير بحسب الحقيقة ولا فاجر دمغايرتها كذلك لا يتفرع عنه ان تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة باثنين واربعين صلاة وفي مسجد الجماعة باثنين وخمسين صلاة بل يتأى ذلك التفرع وإنما

والاخرى بدونه فصلاة الجماعة بسواك أفضل منها بدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلا سواك تفضل صلاة المفرد بسواك بخمسة عشر انتهى قوله بعشر وجهه انها إذا كانا بلا سواك تزيد صلاة الجماعة بخمس وعشرين فاذا كانت زيادتها إذا كانت وحدها بسواك خمساً وثلاثين علمنا ان الزيادة للسواك عشر وقوله بخمسة عشر وجهه انها لو كانا بلا سواك كانت صلاة الجماعة تزيد بخمس وعشرين فاذا كان الافراد بسواك كان له في مقابلة السواك عشر تسقط من خمس وعشرين (قوله فلا اشكال) كان معناه انه حينئذ يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتان فركعتان جماعة بخمسين ركعة تنضم اليها خمس وعشرون درجة والمجموع ازيد من سبعين ركعة فليتامل (قوله لا مكان الجمع بغيره) فيه ان هذا لا مكان لما يحوج لدليل لو عين الشيخ ذلك الجواب مع انه ليس كذلك وإنما ذكره على سبيل الاحتمال فلا يحتاج الى دليل (قوله وبه يندفع) ما ذكر من اندفاع تفسير الدرجة بما ذكر وما استدلل به عليه كلاهما ممنوعان إذ يجوز ان تكون الدرجة هى الصلاة وتكون احاديث الدرجة محمولة على احد القسمين في احاديث الصلاة فتأمل سم (قوله باثنين واربعين) اى باعتبار رواية سبع وعشرين درجة ثم

جماعة في مسجد العشرة وهو بازاء الدور باثنين واربعين صلاة وفي مسجد الجماعة وهو الجامع الاكثر جماعة غالباً أراد

أراد به أنها زائدة عليها مع كونها بمعناها والمعنى أن الخمس والعشرين درجة خمس وعشرون صلاة زائدة على الخمس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى الخمس والعشرين صلاة في مسجد الجماعة اذ على هذا يظهر ذلك التفرع فليتأمل سم أي فان هذا خلاف قوله السابق أي لا مكان الاخذ الخ الذي هو كالصريح في إرادة المغايرة بحسب الحقيقة ثم قول المحشى والمعنى أن الخمس الخ الا صوب الموافقة لقوله السابق أي باعتبار الخ والمافى الشارح أن السبع والعشرين درجة سبع وعشرون صلاة الخ (قوله باثنين وخمسين صلاة) أي وهي تزيد على سبعين ركعة سم أي لما مر أن كل صلاة ركعتان (قوله وبهذا يتأيد الخ) أي بقوله فتكون الصلاة جماعة الخ (قوله وإلا) أي وإن لم ينفع اللطف في دفع الادعاء عبارته في شرح بافضل ويطهر أنه لو خشى تنجس فيه لم يندب لها اه وكتب عليه الكردى مانصه وفي الايعاب نحو ما هنا ثم قال ويحتمل خلافه إن اتسع الوقت وعنده ماء يطهر فيه ولم يخش فوات فضيلة التحريم ونحوه ثم رایت بعضهم صرح بجرمته إذا علم من عادته أنه إذا استاك دعى فيه وليس عنده ماء يغسله به وضاق وقت الصلاة اه (قوله لها) أي للصلاة (قوله له فيه) أي للاستياك في المسجد (قوله أطالوا الخ) خبر وكراهة الخ و (قوله في ردها) أي الكراهة يعني في رد قوله بها قول المتن (قوله وتغير الفم) أفهم تعبيره بالفم دون السن نداءه لتغير فم من لاسن له وهو كذلك نهاية وشيخنا قال ع ش هذا قد يشمل الفم في وجه لا يجب غسله كالوجه الثاني الذي في جهة القفا وليس بعيدا سم اه (قوله ريحا أولونا) أي أو طعما فيما يظهر نعم في الأولين أكد فيما يظهر ايضا لأن ضررهما متعدد بخلافه ولم يقيد صاحب المغنى بالتغير بوصف ولعله جنوح منه إلى التعميم الذي أشرت إليه بصرى عبارة الحلبي ريحا أولونا أو طعما اه وعبارة البجيرمي على الاقتناع قوله رائحة الفم ليس بقيد بل مثلها اللون كصفرة الأسنان والطعم اه (قوله بنحو نوم) إلى التنبيه في المغنى لا قوله مصدر إلى للفم وقوله كالتسمية إلى ومنزل وقوله ولو لغيره إلى ولا رادة كل (قوله بنحو نوم) أي كجوع مغنى (قوله) أو اكل كربه كثوم وبصل وكرات شيخنا (قوله مصدر ميمى) نشر على غير ترتيب اللف (قوله بمعنى اسم الفاعل) قد يقال أو باق على المصدرية رعاية للابغية بصرى (قوله ويتأكد) إلى قوله أو الته في

باثنين وخمسين صلاة وبهذا يتأيد ما قدمته أن تضعيف الجماعة يزيد على تضعيف السواك بكثير ولو عرف من عادة ادعاء السواك لفمه استاك بلطف وإلا تركه ويفعله لها ولغيرها ولو بالمسجد أن أمن وصول مستقذرا إليه وكرهه بعض الأئمة له فيه أطالوا في ردها (وتغير الفم) ريحا أولونا بنحو نوم أو أكل كربه أو طول سكوت أو كثرة كلام للخبر الصحيح السواك مطهرة أي بكسر الميم وفتحها مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل من التطهير أو اسم الآلة للفم مرضاة للرب ويتأكد في مواضع آخر

هذا يدل على أنه لم يرد بقوله فدل على أن الدرجة غير الصلاة أنها غير ما بحسب الحقيقة ولا انفجر مغايرتها لها كذلك لا يتفرع عنه أن تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة باثنين وأربعين صلاة وفي مسجد الجماعة باثنين وخمسين صلاة بل يتأني ذلك التفرع وإنما أراد به أنها زائدة عليها مع كونها بمعناها والمعنى أن الخمس والعشرين درجة خمس وعشرون صلاة زائدة على الخمس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى الخمس والعشرين صلاة في مسجد الجماعة اذ على هذا يظهر ذلك التفرع فليتأمل اه (قوله باثنين وخمسين صلاة) أي وهي تزيد على سبعين ركعة وفي شرح الروض أو يحمل صلاة الجماعة على ما إذا كانت صلاتها وصلاة الأفراد بسواك وبدونه والخبر الآخر إلى ما إذا كانت صلاة الجماعة بسواك وأخرى بدونه فصلاة الجماعة بسواك أفضل منها وبدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلا سواك تفضل صلاة المنفرد بسواك بخمسة عشر اه وقد قدمناه ايضا فقد أفاده هذا الحمل أن لفظة الجماعة خمس وعشرين ولفظة السواك عشر أو به يتضح ما فرعه فإذا كانت الصلاتان جماعة لكن أحدهما فقط بسواك فقد استويا فيما للجماعة وصارت التي بسواك زائدة بمالسواك وهو عشر وإذا كانتا فرادى وإحدهما فقط بسواك زادت على الأخرى بعشر السواك وإذا كانت إحدهما جماعة بسواك والأخرى فرادى بلا سواك زادت الأولى بما للجماعة وهو خمس وعشرون وبالسواك وهو عشر ومجموع ذلك خمس وثلاثون وإذا كانت إحدهما جماعة بلا سواك والأخرى فرادى به فزيادة الأولى للجماعة وهي الخمس والعشرون يسقط منها زيادة الثانية للسواك وهي العشر يبقى خمس عشر زائدة على الثانية (قوله وتغير الفم) لو كان له وجهان أحدهما من جهة ففاه فانه لا يجب غسله ولا يطلب مضمضة للفم الذي فيه ولا استنشاق للأنف الذي فيه وهل يطلب السواك

النهاية (قوله كقراءة قرآن) ويكون قبل الاستعاذة شرح بافضل ونهاية (قوله وكذا كالتسمية الخ) وعليه فيستحب السواك قبل التسمية في الوضوء لاجل التسمية وبعد غسل الكفين لاجل الوضوء (فائدة) لو نذر السواك هل يحمل على ما هو المتعارف فيه من الاسنان وما حولها ام يشمل اللسان وسقف الحلق فيه نظر والا قرب الاول لانه المراد في قوله وَيَسْتَكْبِرُ إذا استكتمتم فاستكروا عرضا وتفسيرهم السواك شرعا بانه استعمال عود ونحوه في الاسنان وما حولها عرش وفي البجيرى عن البايلي ما يوافقه في مسئلة النذر (قوله كالتسمية أول الوضوء) قضيته الاستياك مرة لها ومرة للوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في شرح العباب والمنتج ايضا استحبابه للغسل وإن استاك للوضوء قبله خلافا لما وقع لبعضهم ووافقا لمراسم (قوله الاول اقرب) بل التسوية اقرب أخذ باطلاق الاصحاب ولا داعي للتخصيص بصري عبارة الكردي عن الايعاب واليه يرشد اطلاقهم نظر الملائكة ذلك المحل وعليه فلا يقيده بمنزله اه (قوله ولا رادة كل الخ) اي اوجاع لزوجه وامته وعند اجتماعه باخرا نه وعند دخول السكبة وعند العطش والجوع وإرادة السفر والقعود منه فان لم يقدر على جميع ذلك استاك اليوم والليلة مرة وفيه فضائل كثيرة وخصال عديدة أعظمها أنه مرصاة للقرب مسخطة للشيطان مطهرة للضم مطيب للنكهة مصفوفة للخلة ذلك للفظنة والفصاحة قاطع الرطوبة محدد للبصر مبطل للشيب مسو للظهر مضاعف للاجر مرهب للعدو مهضم للطعام مرغم للشيطان مذكر للشهادة عند الموت واولها لبعضهم إلى نيف وسبعين خصلة وشيخنا واكثرها في المغني (قوله والاستيقاظ منه) اي وإن لم يحصل تغير لانه مظنته برماوى (قوله وفي السحر) بفتح تين ما بين الفجرين وجمعه استحار وادامته تورث السعة والغنى وتيسر الرزق وتسكن الصداع وتذهب جميع ما في الراس من الاذى والبلغم وتقوى الاسنان وتزيد فصاحة وحفظا وغلا وتطهر القلب وتذهب الجذام وتنمي المال والاولاد وتوانس الانسان في قبره ويأتيه ملك الموت عند قبض روحه في صورة حسنة بجيرى عن الزاهد (قوله وعند الاحتضار) اي بنفس المريض او بغيره وقيل انه يسهل خروج الروح مغنى وبجيرى (قوله وللصائم الخ) كايسن التطيب قبل الاحرام مغنى (قوله وان الخلوفا) اي قبل الزوال كركى (قوله نديه) اي السواك (قوله يلزمه دور) اي لان طاب السواك يقتضى طلب التسمية قبله وهو يقتضى طلب السواك قبلها وهو يقتضى طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر ان اللازم التسلسل لا الدور فان طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك لها كما لا يخفى وإن اتفق طلب كل الاخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل وقد يقال لو طلب الاخر لم يمكن الامتنال لان الاتيان باى منهما يقتضى تقدم الاخر إلى ما لا نهاية له فتأمل سم ونعقبه الهاتفي في حاشيته على التحفة فقال قوله دور ظاهر لان السواك امر ذوبال وكل امر ذى بال تستحب له التسمية والتسمية ايضا ذكر من الاذكار ويستحب لكل ذكر السواك فالتسمية طابت السواك والسواك طاب التسمية فيكون تسلسلا إلى غير النهاية وان السواك المعتد به شرعا يتوقف وجوده على التسمية وكون التسمية ذكر معتادا بكمالها شرعا ايضا متوقف على السواك قبلها فيكون دورا قطعيا كما

كقراءة قرآن او حديث أو علم شرعى أو آله وكذا كالتسمية أول الوضوء ولدخول مسجد ولو خاليا ومنزل ولو لا غير ثم يحتمل تقييده بغير الخالي ويفرق بينه وبين المسجد بأن ملائكته أفضل فروعا كما روعوا بكراهة دخوله خاليا لمن أكل كريها بخلاف غيره ويحتمل التسوية والاول اقرب ولا رادة أكل أو نوم ولا استيقاظ منه وبدور وفي السحر وعند الاحتضار وللصائم قبل أو ان الخلوفا (تنبيه) نديه للذكر الشامل للتسمية مع نديها لكل أمر ذى بال الشامل للسواك يلزمه دور ظاهر لا خلاص عنه

للغم الذى فيه ويتأكد لغيره وللصلاة فيه نظر والطلب غير بعيد (قوله كالتسمية أول الوضوء) قضيته الاستياك مرة لها ومرة للوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في العباب والمنتج ايضا استحبابه للغسل وإن استاك للوضوء قبله خلافا لما وقع لبعضهم وفاقا لمراسم (قوله تنبيه) نديه اي نذب السواك وقوله يلزمه دور اي لان طلب السواك يقتضى طلب التسمية قبله وهو يقتضى طلب السواك قبلها وهو يقتضى طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر ان اللازم التسلسل لا الدور فان طلب التسوية للسواك لم يقتض طلب السواك الذى طابت له بل سواكا آخر لها وهكذا فتأمل على أنه لا تسلسل حقيقة ايضا فان طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك لها كما لا يخفى وإن اتفق طلب كل للاخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل وقد يقال لو طلب كل للاخر لم يمكن

قال الشارح وإنما اكتفى الشارح بذكر الدور فقط لأنه أخفى من التسلسل إذ تصوير التسلسل في أمثال هذا المقام ظاهر وشائع انتهى كردهى (قوله لا يمنع نذب التسمية له) يرد على هذا الحصر حصول الخصاص بعكس ذلك أى يمنع نذبه لها قاله سم وقد يجاب بأن منشأ الدور إنما هو التسمية الثانية المطلوبة للسواك المطلوب للتسمية الأولى لا السواك فلذا تعين منع نذب التسمية الثانية المرادة للشارح هنا للتخلص من الدور ثم رأيت في الكردهى عن الهاتنى جوابا آخر نصه قوله لا يمنع نذب التسمية له أى للسواك لا يمنع نذب السواك للتسمية لأن التسمية امر ذوو بال قطعاً فالسواك مندوب له قطعاً بخلاف السواك لما مر من أن الاستياك عند الإمام ومن تبعه في معنى الاستنجار لا تندب له التسمية إذا تم هذا اندفع ما قيل يرد على هذا الحصر الخ اه (قوله ويوجه الخ) لو تم لزم أنها لا تسن مطلقاً حيث لم يتقدمها سواك قاله السيد البصرى وقد يجاب بأن ما ذكره الشارح توجيه لرجيح منع نذب التسمية مع حصول الخصاص ظاهراً بعكس ذلك فيختص التوجيه المذكور بصورة الدور (قوله هو عدم التأهل الخ) أى لأنه لا يتأهل لذلك إلا بالسواك (قوله ريسن) إلى قوله وينبغي في النهاية قوله وان يجعل في المغنى (قوله مطلقاً) أى وإن كان لازماً لا تغير نهاية وشرح بأفضل زاد المغنى وقيل إن كان المقصود به العبادة فباليمين أو إزالة الرائحة فباليسار وقيل باليسار مطلقاً وفي الكردهى عن الأيعاب لو كانت الإزالة أصبغته بناء على ما مر فيها سن كونها اليسار أن كان ثم تغير لأنها تباشره اه (قوله لأنها لا تباشر القدر) قد يرد عليه أن اليد لا تباشر القدر في الاستنجاء بالحجر مع كراهته باليمين ولعل قوله مع شرف الفم الخ لدفع وروى ذلك سم (قوله وان يبدأ بجانب الفم الخ) أى إلى نصفه ويثنى بجانب الأيسر إلى نصفه أيضاً من داخل الأسنان وخارجها شيخنا وتقدم عن عرش مثله بزيادة (قوله وينبغي الخ) قال المحلى ويستحب أن ينوى الوضوء وأوله ليثاب على سنه المتقدمة غسل الوجه انتهى وقال سم قوله ليثاب الخ فضيته حصول السنة من غير ثواب لكن صرح ابن عبد السلام بأن لا تحصل السنة أيضاً اه أقول وهو ظاهر لأن هذا الفعل يقع على العبادة وغيرها فجرد وقوعه حيث لم يقترن بالنية ينصرف إلى العادة فلا يكون عبادة عرش (قوله أن ينوى بالسواك الخ) أى أن لم يكن للوضوء وإلا فنيته تشمل مغنى وشيخنا عبارة شرح بأفضل وينوى به سنة الوضوء بناء على ما مشى عليه المصنف تبعاً لجماعة من أنه قبل التسمية والمعتمد أن محله بعد غسل الكفين وقبل المضمضة فينبغي لا يحتاج لنية أن ينوى عند التسمية لشمول النية له كغيره اه وفي الكردهى عليه قوله لا يحتاج الخ مراده بعدم الاحتياج إلى النية عدم الاحتياج لاستئنافها عند ما ذكره وإلا فاستصحابها لا بد منه كما يرشد إليه كلامه في غير هذا الكتاب عبارة فتح الجواد ويسن له أن يستصحبها فيه من أوله بأن يأتي بها أوله على أى كيفية من كيفياتها السابقة ويستصحبها إلى غسل بعض الوجه ليحصل له ثواب السنن المتقدمة عليه اه فتعليله بقوله ليحصل الخ يفيد توقف حصولها على استحضارها وفي الأيعاب عن المجموع وغيره أن الأكل أن ينوى مرتين مرة عند ابتداء وضوئه ومرة عند غسل وجهه اه عبارة شيخنا والاحسن أن ينوى أولاً السنة فقط كأن يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عند أول غسل الوجه النية المعتبرة اه (قوله ويؤخذ منه) أى من القياس على الجماع (قوله بمعنى يتحتم) أى لحصول الثواب سم وكردهى بل لحصول أصل السنة كما مر عن عرش (قوله مالم تشملها الخ) أى عملاً لم تشملها الخ كالسواك قبل التسمية في الوضوء المقرونة بالنية وقبل الإحرام بالصلاة (قوله لم يثبت عليه) بل لا يسقط به الطلب أيضاً كما مر عن عرش (قوله وان يبلغ ريقه أول استياكه) كذا في النهاية وقال عرش ولعل حكمته التبرك بما يحصل في أول العبادة ويفعل ذلك وإن لم يكن السواك جديداً وعبارة فتاوى الشارح مر المراد بأول السواك ما اجتمع في فيه من ريقه عند ابتداء السواك اه عبارة البجيرمى عن

إلا الامتثال لأن الاتيان بأى منهما يقتضى تقدم الآخر إلى ما لا نهاية له فتأمل (قوله لا يمنع نذب التسمية له) يرد على هذا الحصر حصول الخصاص بعكس ذلك أى يمنع نذبه لها (قوله لأنها لا تباشر القدر) قد يرد أن اليد لا تباشر القدر في الاستنجاء بالحجر مع كراهته باليمين ولعل قوله مع شرف الفم لدفع وروى ذلك (قوله وينبغي)

إلا يمنع نذب التسمية له ويوجه بأنه حصل هنا مانع منها هو عدم التأهل لسكال النطق بها ويسن أن يكون باليمين مطلقاً لأنها لا تباشر القدر مع شرف الفم وشرف المقصود بالسواك وان يبدأ بجانب الفم الأيمن وينبغي أن ينوى بالسواك السنة كالنسل بالجماع ويؤخذ منه أن ينبغي بمعنى يتحتم حتى لو فعل مالم تشملها نية ماسن فيه بلانية السنة لم يثبت عليه وان يعود الهبى ليألفه وأن يجعل خنصره وإبهامه تحته والأصابع الثلاثة الباقية فوقه وأن يبلغ ريقه أول استياكه

الألعدر وان لا يمسه وان يضعه فوق أذنه (٢٢٢) اليسرى لخبر فيه واقتداء بالصحابة رضي الله عنهم فان كان بالارض نصبه ولا

يعرضه وان يغسله قبل وضعه كما اذا اراد الاستياك به ثانيا وقد حصل به نحو ربح ولا يكره إدخاله ماء وضوئه أى إلا ان كان عليه ما يقدره كما هو ظاهر وان لا يزيد في طوله على شبر وان لا يستاك بطرفه الآخر قيل لان الأذى يستقر فيه وهو يسواك الغير بلا إذن ولا علم رضا حرام وإلا بخلاف الأولى إلا للبرك كما فعلته عائشة رضي الله عنها ويتأكد التخليل اثر الطعام قبل بل هو أفضل للاختلاف في وجوبه ويرد بانه موجود في السواك أيضا مع كثرة فوائده التي تزيد على السبعين ولا يبلغ ما اخرج به بالخلل بخلاف لسانه لان الخارج به يغلب فيه عدم التغير (ولا يكره) فيه حالة من الحالات بل هو سنة مطلقا ولو لم نلا استنان له لما مر انه مرضاة للرب (إلا للصائم بعد الزوال) لان خلوف فيه وهو بضم اوله ويفتح في لغة شاذة تغيره أطيب عند الله من ربح المسك يوم القيامة كما صح به الحديث وذكر يوم القيامة لانه محل الجزاء وإلا فاطيئته عند الله موجودة في الدنيا ايضا كما دل عليه حديث آخر واطيئته تدل على طلب ابقائه ودل على تخصيصه بما بعد الزوال ما في خبر

المرحومي ويستحب أن يبلغ ريقه أول ما يستاك وفي كل مرة وقت وضعه في الفم وقبل أن يحركه كثير أ لما قيل انه امان من الجذام والبرص وكل دواء سوى الموت ولا يبلغ بعد ذلك شيئا لما قيل انه يورث الوسواس اه (قوله لا لعذر) أي كان يعلق به قدر (قوله وان لا يمسه) فان ذلك يورث الباسور بجير مى (قوله وان يضعه الخ) كذا في المغنى (قوله فان كان) أي وضع السواك (قوله وقد حصل به نحو ربح) عبارة النهاية ان علق به قدر اه وعبارة المغنى اذا حصل عليه وسخ او ربح او نحوه كما قاله في المجموع اه (قوله أي إلا ان كان عليه الخ) واطلق المغنى السكر اه ويمكن حمله على مقاله الشارح (قوله وان لا يزيد الخ) كذا في المغنى والاقناع وزاد شيخنا لما قيل أن الشيطان يركب الزائده (قوله على شبر) أي بالشبر المعتدل لا بشبر نفسه بجير مى (قوله وان لا يستاك الخ) واستحب بعضهم ان يقول اوله اللهم بيض به اسناني وشد به لثاتي وثبت به لثاتي وبارك لي فيه يا ارحم الراحمين شيخنا زاد المغنى قال المصنف وهذا لا بأس به وإن لم يكن له اصل فانه دعاء حسن اه (قوله حرام) كذا في النهاية والمغنى (قوله ويتأكد التخليل الخ) ويسن التخليل قبل السواك وبعده ومن آثار الطعام شرح بافضل زاد المغنى وكون الخلل من عود السواك ويكره بنحو الحد يداه زاد شيخنا قيل ويكره الخا ومن الخلة المعروفة اه وفي السكر دى عن ايعاب ويكره بعود القصب وبعود الآس وورد النهى عنهما وعن عود الرمان والريحان والتين من طرق ضعيفة وانما تحرك عرق الجذام إلا التين فانه يورث الاكلة وجاء في طب اهل البيت النهى عن الخلل بالخصوص والقصب بالحد يد كجلاء الاسنان وبردها به ويسن بل يتأكد على من يصحب الناس التتظف بالسواك ونحوه والتطيب وحسن الادب اه (قوله بل هو افضل) أى من السواك وفي شرح العباب قال الزركشى وابن العماد هو أى التخلل من أثر الطعام أفضل من السواك لانه يبلغ بما بين الاسنان المغير للفم ما لا يبلغه السواك وورد بان السواك مختلف في وجوبه اه سم (قوله بانه موجود) أى الاختلاف (قوله في حالة) إلى قوله ولو اكل في المغنى إلا قوله ويفتح في لغة شاذة وقوله ويمتد إلى وحكمة الخ وكذا في النهاية إلا قوله يوم القيامة إلى واطيئته (قوله بل هو سنة مطلقا) تقدم عن شيخنا أنه يعتر به الاحكام الخمسة إلا الا باحة قول المتن (إلا للصائم) أى ولو كان نفلا نهاية ومغنى زاد شيخنا ولو حكما قيد دخل الممسك كان نسي النية ليلا في رمضان فامسك فهو في حكم الصائم على المعتمد خلافا لما قاله ابن عبد الحق والخطيب من عدم الكراهة للممسك لانه ليس في صيام اه زاد البجيرمى فان قيل لاى شىء كره الاستياك بعد الزوال للصائم ولم تذكره المضمضة مع انها ميلة للخلوف اجيب بان السواك لما كان مصاحبا للماء ومثله الريق كان أبلغ من مجرد الماء الذى به المضمضة اه قول المتن (بعد الزوال) خرج به ما لو مات فلا يكره لان الصوم لا ينقطع بالموت ونقل عن فتاوى الشارح مر ما يوافق ع ش على مر وفي حاشيته هنا أى على المنهج مانصه (فرع) مات الصائم بعد الزوال هل يحرم على الغاسل إزالة خلوفه بسواك وقياس دم الشهيد الحرمة وقال به الرملى اه بجيرمى وياتى عن شيخنا مثله (قوله ويفتح الخ) واما الرواية فبالضم فقط ع ش ومغنى (قوله تغيره) أى تغير رائحته نهاية ومغنى (قوله اطيب عند الله الخ) أى أكثر ثوابا عند الله من ربح المسك المطلوب في نحو الجمعة وانه عند الملائكة اطيب من ربح المسك عندكم شيخنا (قوله كما صح به) أى بان خلوف فيه اطيب الخ (قوله لانه محل الجزاء) او محل ظهورها باعطاء صاحبها انواع الكرامة واهل هذا اظهر مما ذكره الشارح قاله السيد عمر البصرى وقديدهى انه هو مراد الشارح (قوله تدل على طلب ابقائه) أى فتكره إزالته شرح المنهج (قوله على تخصيصه الخ) أى تخصيص الخلوف المطابق في الحديث المتقدم مغنى (قوله وخلوف افواههم الخ) جملة حالية مقيدة لعاملها فيقيم منه ان ذلك في الدنيا وهو الاصح

ظاهره ان النية غير شرط وإن حصول السنة لا يتوقف عليها (قوله بل هو افضل) أى من السواك بدليل ما ياتى وفي شرح العباب قال الزركشى وابن العماد وهو أى التخلل من اثر الطعام افضل من السواك لانه يبلغ بما بين الاسنان المغير للفم ما لا يبلغه السواك وورد بان السواك مختلف في وجوبه وورد فيه لولا ان



عند ابن الصلاح والسبكي وخصه ابن عبد السلام بالآخرة ولا مانع أن يكون فيهما معنى (قوله والمساء لما الخ) الأولى إسقاط لما (قوله وحكمة اختصاصه بذلك) أي اختصاص الكراهة بما بعد الزوال نهاية ومعنى (قوله بخلاف قبله) فيحال على نوم أو أكل في الليل أو نحوهما يؤخذ من ذلك أنه لو واصل وأصبح صائما كره له قبل الزوال كما قاله الجبلي وتبعه الأذري والزر كشي وجزم به ابن المقرئ كصاحب الأنوار وهو المعتمد وظاهر

كلامهم أنه لا كراهة قبل الزوال ولم يتسحر وهو الوجه وبوجه بان من شأن التغير قبل الزوال أنه يحال على التغير من الطعام بخلافه بعده فاناطوه بالمظنة من غير نظر إلى الأفراد كما لمشقة في السفر نهاية وإيعاب وفي المغني ما يوافقوه عبارة الامداد لو تناول ليلا ما يمنع الوصال ولا ينشأ منه تغير في المعدة بوجه وكذا لو ارتكبت الوصال المحرم فيما يظهر كره له السواك من الفجر على ما قاله جمع لان الخلو فحينئذ من الصوم السابق اه ويوافقها قول الشارح الاتي بان لم يتعاط مفطرا ينشأ عنه الخ وفي عرش مانصه ونقل بالدرس عن شرح العباب للشارح مر نقلا عن والده ما يوافق ما قاله ابن حجب ونص ما نقل ويؤخذ منه ان فرض الكلام فيما يحتمل تغيره به اما لو افطر بما لا يحتمل ان يحال عليه التغير كنحو سمسمة أو جماع خشكه كالأول واصل فاذه الشارح مر في شرح العباب وقال إن والده افتى به اه (قوله ومن ثم لو سوك الخ) أو زال الشهيد الدم عن نفسه بان جرح جرحا يقطع بموته منه فالزال الدم عن نفسه قبل موته كره شيخنا زاد المغني فتقويت المكلف الفضيلة على نفسه جائز وتقويت غيره لها عليه لا يجوز إلا باذنه اه (قوله حرم عليه الخ) ولو تعدد مس أو لمس غيره مسسا أو لمسنا ناقضا بغير اذنه كان تعددت لمس رجل أو تعدد لمس امرأة بلا اذن في ذلك ينبغى التحريم إذ فيه تقويت فضيلة على غيره بلا اذن ولو تعدد نقض طهارة نفسه عبثا ينبغى الكراهة مر اه سم (قوله مفطرا ينشأ عنه الخ) خرج به نحو الجماع بجبري (قوله على الوجه الخ) وجرى الشهاب الرملي والخطيب والجمال الرملي وابن قاسم العبادي وغيرهم على عدم كراهة السواك حينئذ كرهى (قوله فسن السواك الخ) اعتمده المغني والزيادى وكذا النهاية وفاقوا والده ثم قال ولو أكل الصائم ناسيا بعد الزوال أو مكرها أو موجرا ما زال به الخلو أو قبله ما منع ظهوره وقتلنا بعدم فطره وهو الاصح فهل يكره السواك أم لا لزوال المعنى قال الأذري انه محتمل واطلاقهم بفهم التعميم اه اذ سمى أي فيكره ولا يخالف ذلك ما تقدم عن افتاء شيخنا لان ذلك فيما إذا حصل تغير بالنوم أو الاكل ناسيا مثلا فلا يكره وفرض هذا فيما إذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه لا يلزم من زوال الخلو بالاكل ناسيا مثلا حصول تغير بذلك الاكل اه زاد السكردى وعلى ما قاله أي سم إن حصل بما ذكر تغير الفهم كره السواك عند الشارح أي ابن حجر دون الجماعة المذكورين وإن لم يحصل به تغير كره عند الشارح وغيره وفي شرح العباب بحث الأذري كراهته للصائم قبل الزوال إن كان يدعى فقه

أشق على أمي لا مريتهم بالسواك أو لفرضت عليهم السواك ولا كذلك الخلال اه (قوله بخلافه قبله) أي وإن لم يتسحر على الوجه مر قال الجبلي إلا إذا لم يفطر ليلا أي حينئذ يكره قبل الزوال أيضا لان التغير حينئذ من أثر الصوم ولا محذور فيما يلزم من ذلك وهو زوال الكراهة بالغروب وغودها بالفجر لان الحكم بزوال بزوال علته وهي هنا إزالة الصائم أثر صومه ويثبت عند وجودها ولو جامع ليلا فقط فهل تزول الكراهة قبل الزوال لا نقطاع حكم الصوم أو لا لان الجماع لا مدخل له في التغير فيه نظرا اه (قوله ومن ثم لو سوك غيره بغير اذنه حرم) لو تعدد مس أو لمس غيره مسسا أو لمسنا ناقضا بغير اذنه كان تعددت لمس رجل أو تعدد لمس امرأة أو مس رجل بلا اذن في ذلك ينبغى التحريم إذ فيه تقويت فضيلة على غيره بلا اذن ولو تعدد نقض طهارة نفسه عبثا ينبغى الكراهة مر وقاس ما تقرره لو زال الشهيد دم نفسه لم يحرم بان جرح في الحرب جرحا يقطع بموته منها ثم ازاله بنفسه ثم مات في الحرب وقد يقال لا يتحقق عند الإزالة أنه شهيد لجواز ان لا يموت فليتامل (قوله وايضا فقد وجد الخ) قد يشكل كالتوجيهين بجواز إزالة النجاسة عن الشهيد وان أدت إلى إزالة الدم الشهادة وقد علم بما قرره إن سبب كراهة السواك إزالة الخلو وقضيته كراهة إزالته بغير استيائك (قوله كما عليه جمع) افتى به شيخنا الشهاب الرملي ولو أكل الصائم ناسيا بعد الزوال أو مكرها ما زال به الخلو أو قبله

والمساء لما بعد الزوال ويمتد لغة إلى نصف الليل ومنه إلى الزوال صباح وحكمة اختصاصه بذلك ان التغير بعده يتمحض عن الصوم لخلو المعدة بخلافه قبله وانما حرمت إزالة دم الشهيد لانها تقويت فضيلة على الغير ومن ثم لو سوك الصائم غير بغير اذنه حرم عليه لذلك ولو تمحض التغير من الصوم قبل الزوال بان لم يتعاط مفطرا ينشأ عنه تغير ليلا كره من أول النهار ولو أكل بعد الزوال ناسيا مغيرا أو نام وانتبه كره أيضا على الوجه لانه لا يمنع تغير والصوم ففيه إزالة له ولو ضمنا وأيضا فقد وجد مقتضى هو التغير ومانع هو الخلو والمانع مقدم إلا أن يقال ان ذلك التغير أذهب تغير الصوم لاضمحلاله فيه وذهابه بالكلية فسن السواك لذلك كما عليه جمع



لمرض في لثته ويخشى الفطر منه الخ اه (قوله وتزول الكراهة بالغروب) كذا في المغني وشرح الغاية للغزي وقال شيخنا وكذا بالموت لانه الان ليس بصائم كذا قال الشيخ الطوخي وقال غيره لا تزول بالموت بل قياس دم الشهيد الحرمة وبه قال الرملي اه (قوله الخشنة) لاحاجة اليه (قوله هل يكره الخ) اعتمده سم وشيخنا واعتمد البجيرمي عدم الكراهة قول المتن (والتسمية اوله) ويسن التعوذ قبلها وان يزيد بعدها الحمد لله على الاسلام ونعمته والحمد لله الذي جعل الماء طهورا والاسلام نور ارباعه وذك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ويسن الاسرار بها شيخنا وفي النهاية والمغني مثله لا قوله والاسلام نور او قوله ويسن الاسرار بها (قوله اي الوضوء) ولو بما مغصوب لانه قربة والعصيان لعار وضوسن لكل امرئى بالعبادة او غيرها كغسل وتيمم وتلاوة ولو من اثناء سورة وجماع وذبح وخروج من منزل لا للصلاة والحج والاذا كارتوكره لمسكر وه يظهر كما قاله الاذرعى تحريمها المحرم نهاية وفي المغني ما يوافقه الا انه قال بالكراهة لمحرم عبارة سم قال في العباب وتكره اي التسمية لمحرم او مكروه قال في شرحه والظاهر ان المراد بهما المحرم أو المسكر ولذا نه فتسن في نحو الوضوء بمغصوب وبحث الاذرعى حرمتها عند المحرم ضعيف اه وعبارة ع ش قوله م لم يحرم اي لذاته كالزنا وشرب الخمر بقى المباحات التي لا شرف فيها كتنقل متاع من مكان الى اخر وقضية ما ذكر انها مباحة فيه اه عبارة الرشيدى ولينظر لواء كل مغصوب باهل هو مثل الوضوء بماء مغصوب او المحرمة فيه ذاتية والظاهر الاول وحينئذ فصوره المحرم الذي تحرم التسمية عنده ان يشرب خمر او ياكل ميتة لغير ضرورة والفرق بينه وبين اكل المغصوب ان الغضب امر عارض على حل الماء كقول الذي هو الاصل بخلاف هذا اه (قوله أو جملة الخ) اقتصر عليه في شرحه بافضل وقال الكردي عليه لم يقل أنه ضعيف كما قال به في التحفة والاعاب لما بينته في الاصل من ان له طرقا يرتقى بها الى رتبة الحسن فراجع له بعض طرقه حسن اه (قوله لما يأتى الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله واقفها) الى قوله كما يصرح به في النهاية والمغني (قوله واقفها باسم الله) ليحصل اصل السنة بذلك ولا يحصل بغيره من الاذكار لطلب التسمية بخصوصها شيخنا عبارة سم (فرع) هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله او ذكر الله كافي ببدء الامور فاجاب م ربنا منع لان البداءة ورد فيها طلب البداءة بالبسملة وبالحد لقوبذ كر الله وهذه لم يرد فيها الا لطلب البسملة بقوله عليه الصلاة والسلام توضعوا باسم الله اي قائلين ذلك كما فسر به الاثمة واقول لقائل ان يقول ان حديث كل امرئى بال شامل للوضوء اه (قوله واكملها باسم الله الرحمن الرحيم) ويأتى بذلك ولو جنباً وحائضاً ونفساء كان يتوضأ كل منهم لسنة الغسل لكن يقصد بها الدكر شيخنا قول المتن (فان ترك) ان بنى للمفعول فالتذكير بتاويل التسمية بمذكر اي قول بسم الله او ذكر بسم الله او الاتيان به مثلاً سم (قوله قائلًا بسم الله الخ) او

وتزول الكراهة بالغروب  
(تنبيه) هل تتركه لزالة  
الخلوف بعد الزوال بغير  
السواك كأصبعه الخشنة  
المتصلة لان السواك لم  
يكره لعينه بل لازالته له  
كما تقرر فكان ملحظ  
الكراهة زواله وهو  
أعم من أن يكون بسواك  
أو بغيره أو لا كما دل عليه  
ظاهر تقييدهم لزالته  
بالسواك وإلا لقالوا هنا  
أو في الصوم يكره للصائم  
إزالة الخلوف بسواك أو  
غيره كل محتمل والأقرب  
للمدرك الاول ولكلا مهم  
الثاني فتأمل (والتسمية  
أوله) أي الوضوء للاتباع  
والخبر لا وضوء لمن يسم  
وأخذ منه أحمد وجوبها  
ورده أصحابنا بضعفه أو  
جملة على الكامل لما يأتى في  
المضمضة وأقلها بسم الله  
وأكملها بسم الله الرحمن  
الرحيم (فان تركها) ولو  
عمدا (ففي أثنائها) يأتى بها  
تداركاً لها قائلًا بسم الله

ما منع طهوره وقلنا بعدم فطره وهو الاصح فهل يكره له السواك أم لا لو وال المعنى قال الاذرعى أنه محتمل وإطلافتهم يفهم التعميم اي فيكره ولا يخالف ذلك ما تقدم عن افتاء شيخنا لان ذاك مفروض فيما اذا حصل تغير بالنوم والا كل ناسيا مثلاً فلا يكره وفرض هذا فيما اذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه لا يلزم من زوال الخلوف بالا كل ناسيا مثلاً حصول تغير بذلك الا كل (قوله والتسمية اوله) قال في العباب وتكره اي التسمية لمحرم ومكروه قال في شرحه بعد ان بين نقل ذلك عن الجواهر ما نصه والظاهر ان المراد بهما المحرم أو المسكر وه لذاته فتسن في نحو الوضوء بماء مغصوب خلافا لما بحثه الاذرعى وغيره وبحث الاذرعى حرمتها عند المحرم ضعيف وإن نقله عن الحنفية كما علم بامر عن العلماء اه واراد بامر عن العلماء قوله قبل ذلك (فرع) في الجواهر وغيرها عن العلماء ان الافعال ثلاثة قسم تسن فيه التسمية وقسم لا تسن فيه وقسم تتركه فيه اه (فرع) وقع السؤال هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله او ذكر الله كافي ببدء الامور فاجاب م ربنا منع لان البداءة ورد فيها طلب البداءة بالبسملة وبالحد لقوبذ كر الله وهذه لم يرد فيها الا لطلب البسملة بقوله عليه الصلاة والسلام توضعوا باسم الله اي قائلين ذلك كما فسر به الاثمة واقول لقائل ان يقول ان حديث كل امرئى بال شامل للوضوء (قوله فان ترك) ان بنى للمفعول اشكل التذكير في الضمير لان ضمير المؤنث

أوله وأخره لا بعد فراغه وكذا في الأكل ونحوه كما يصرح به كلام الروضة وغيره باختلاف نحو الجماع لكرأه الكلام عنده وهي هناسنة عين وفي نحو الأكل سنة كفاية لما يأتي رابع أركان الصلاة ويتردد النظر في الجماع هل يكفي ( ٢٣٥ ) تسمية أحدهما والظاهر نعم ( وغسل كفيه )

إلى كوعيه ( وإن تيقن طهرهما ) ويسن غسلهما معا للاتباع قيل ظاهر تقديمه السواك أنه أول سنته ثم بعده التسمية ثم غسل الكفين ثم المضمضة ثم الاستنشاق وبه صرح جمع متقدمون قال الأذري وهو المنقول واليه يشير الحديث والنص اه وليس كما قال بل المنقول عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أول التسمية وجزم به المصنف في مجموعته وغيره فينوي معها عند غسل اليدين إذ هو المراد بأوله في المتن بأن يقرن النية بها عند أول غسلها كقرنها بتحريم الصلاة وحيث قد يحتمل أنه يتلفظ بالنية بعد البسملة وعليه جريت في شرح الإرشاد لتشمله بركة التسمية ويحتمل أنه يتلفظ بها قبلها كما يتلفظ بها قبل التحريم ثم يأتي بالبسملة مقارنة للنية القلبية كما يأتي بتكبير التحريم كذلك فاندفع ما قيل قرنها بما مستحيل لأنه يسن التلفظ بالنية ولا يعقل التلفظ معه بالتسمية ومن صرح بأنه ينوي عند غسل السيدين الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ فالمراد بتقديم

بسم الله الرحمن الرحيم شيخنا (قوله أوله وآخره) أي الأكل ذلك وإلا فالسنة تحصل بدونه رشيدى زادعش والمراد بالاول ما قبل الاخر فيدخل الوسط اه اي والمراد باخره ما بعد الاول (قوله لا بعد فراغه) اي الوضوء اي الفراغ من افعاله ولو بقي الدعاء بعده على احد قولين ارتضاه الرمي ولكن نقل عن الزيادي والشهراملسي ان المراد فان فرغ من توابعه حتى الذكر بعده بل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسورة انا أنزلناه وهذا أقرب بشيخنا (قوله كذا في الأكل) قال شيخنا والظاهر أنه يأتي بها بعد فراغ الأكل ليتقي الشيطان ما كله وينبغي ان يكون الشرب كالأكل مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر انه يأتي بها الخ ينبغي ان يحل إذا قصر الفصل بحيث ينسب اليه عرفاه عبارة سم مشي شيخ الاسلام على سنة الاتيان بها بعد فراغ الأكل ونازعه الشارح في شرح الارشاد ثم ايد ما قاله اي شيخ الاسلام بحديث الطبراني اه ولفظه كافي الكردي من نسي أن يذكر الله في أول طعامه فليذكر اسم الله في آخره (قوله ونحوه) أي بما يشمل على أفعال متعددة كالأكل كتناول والتأليف والشرب اه كردي عن شرحي الارشاد للشارح (قوله بخلاف نحو الجماع) اقول وهل يأتي بها بقلبه والحالة هذه او لالم ار في ذلك شيئاً ولعل الاول اقرب اخذنا من قولهم ان العاطس في الخلاء يحمد الله بقلبه بصري وبرماوى ومال ع ش إلى الثاني (قوله والظاهر نعم) ويوجه بان المقصود منه ما دفع الشيطان وهو حاصل بتسميتها ونقل عن الشارح م ر عدم الاكتفاء بها من المرأة وإنما تكفي من الزوج لانه الفاعل اه وفيه وقفة ع ش (قوله ولم تيقن طهرهما) اي او تواضعا من نحو ابريق مغنى ونهاية (قوله قبل الخ) وعن قال به النهاية ووالده كما مر (قوله ان اوله التسمية الخ) وفي سم على المنهج ما نصه وكان شيخنا الشهاب الرمي يجمع بين من قال اوله السواك ومن قال اوله غسل الكفين بان من قال اوله السواك اراد اوله المطاق ومن قال اوله التسمية اراد اوله من السنن القولية التي هي منه ومن قال اوله غسل الكفين اراد اوله من السنن الفعلية التي هي منه بخلاف السواك فانه سنة فيه لامنه فلا ينافي قرن النية قلباً بالتسمية ولا تقدم السواك عليهم لانه سنة فعلية في الوضوء لامن الوضوء اه وفي النهاية نحوه باختصار بصري وكردي ومعلوم ان ما جرى عليه الشارح كما غنى خارج عن هذا الجمع (قوله فينوي) اي بالقلب معها اي التسمية (قوله بان يقرن الخ) فيجمع في العمل بين قلبه ولسانه وجوارحه فيكون قد شغل قلبه بالنية ولسانه بالتسمية واعضائه بالغسل في ان واحد شيخنا (قوله يتلفظ بالنية) اي سرانهاية (قوله وعليه جريت الخ) وكذا جرى عليه النهاية والمغنى وغيرهما (قوله في شرح الارشاد) اي في الامداد وفتح الجواد كردي وكذا جرى عليه في شرح بافضل (قوله ويحتمل ان يتلفظ بها الخ) قد يقال يقدر في هذا الثاني خلو التلفظ بالنية عن شمول بركة التسمية له بصري (قوله فاندفع) إلى قوله وعلى هذا في النهاية (قوله فاندفع ما قيل قرنها) دفع استحالة المقارنة لم يحصل بما اجاب به وإنما حصل به بيان المراد منها من غير حصول المقارنة المستحيلة ففيه اعتراف باستحالة المقارنة الحقيقية التي قالها المعترض رشيدى ولا يخفى ان قول الشارح فاندفع الخ متفرع على كل من الاحتمالين (قوله قرنها بها) اي قرن النية بالتسمية (قوله ولا يعقل التلفظ معه) اي مع التلفظ بالنية وقوله بالتسمية متعلق بالتلفظ اي لا يمكن التلفظ بهما في ان واحد ولو قدم معه على التلفظ لا تصل الموجب بعامله واتضح المعنى المراد (قوله ومن صرح الخ) تايد لقوله فينوي معها الخ وكذا قوله فالمراد الخ تفريع عليه ويجوز تفريعه على قوله وعن صرح الخ (قوله وعلى هذا المعتمد) اي من ان اول سنن الوضوء التسمية المقرنة بالنية عند اول غسل

ولو مجازى التأنيث يجب تأنيثه ويجاب بتأويل التسمية بذكر أي قول بسم الله أو ذكر اسم الله أو الاتيان به مثلاً (قوله وكذا في الأكل ونحوه) مشي شيخ الاسلام على سنة الاتيان بها بعد فراغ الأكل ونازعه الشارح في شرح الارشاد ثم ايد ما قاله بحديث الطبراني (قوله قيل ظاهر تقديمه السواك الخ) في شرح م ر وبدوه بالسواك يشعر بان اول السنن وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على ان اولها غسل كفيه والاوجه ان

( ٢٩ - شرواني وابن قاسم - اول ) التسمية على غسلها الذي عبر به غير واحد تقديمها على الفراغ منه وعلى هذا المعتمد يكون الاستياك بين غسلها والمضمضة كما استظهره ابن الصلاح كالامام ووجهه بعضهم بان الماء حينئذ يكون عقبه كما يجمع في الاستنجاء

اليدن (قوله بين الحجر والماء) أى بتعقيب الثاني للأول (قوله يلزم الأول) أى المار في قوله وقيل الخ (قوله خلو السواك الخ) قد يقال لا محذور في هذا الخلو لعدم استحباب التسمية للسواك اخذاعما تقدم في التنبيه السابق في جواب الدور الذى ذكره من التزام عدم استحبابها للسواك مع توجيهه سم اقول وممر هناك أى ما تقدم ليس على إطلاقه بل في خصوص التسمية ثانيا للسواك الثاني المطلوب للتسمية في الوضوء لدفع الدور (قوله له) أى للسواك (قوله أو مقارنتها) أى التسمية بالرفع عطف على خلو الخ وفي دعوى لزومها (قوله وهو) أى كون التسمية مقارنة للسواك دون غسل الكفين ويجوز إرجاع الضمير لعدم المقارنة بغسل الكفين (قوله كما علمت) أى من قوله وعن صرح بأنه الخ (قوله بما ذكر) أى من التسوية وغسل الكفين (قوله لا ثواب فيه) بل لا يحصل به أصل السنة على ما مر عن عث (قوله وإنما ائيب الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أن ما تقدمها الخ (قوله ناوى الصوم) أى النفل (قوله لأنه لا يتجزأ) فيه بحث لأن عدم تجزئه لا يقتضى الثواب ولا يتوقف عليه بل يكفي في عدم تجزئه تعيين الحصول من أول النهار وإن لم يحصل ثواب سم (قوله وتجزئ هنا) أى في النية المقرونة بالتسمية عند غسل اليدن (قوله نية مامر) أى حتى نية رفع الحدث ولا يقدر في ذلك أن السنن المتقدمة لا ترفع الحدث لأن السنن في كل عبادة تدرج في نيتها على سبيل التبعية قاله مروا قول نية رفع الحدث معناها قصده رفعه بمجموع أعمال الوضوء وهو رفع بلا شبهة سم اه بجري (قوله وكذا النوى الخ) تقدم عن شيخنا أن الحسن أن ينوى أو لا السنة فقط كان يقول لو نيت سنن الوضوء ثم ينوى عند أول غسل الوجه النية المعتبرة اه (قوله لأنه) أى النوى عند كل من السنن المتقدمة السنة قول المتن (فان لم يتيقن طهرهما الخ) قاله المحلى فان يتيقن طهرهما لم يكره غمسهما ولا يستحب الغسل قبله كما ذكره في تصحيح التنبيه اه قلت فيكون مباحا وقد يقال بل ينبغي أن يغسلهما خارجا لئلا يصير الماء مستعملا بغمسهما فيه بناء على أن المستعمل في نفل الطهارة غير طهور فلعل المراد أنه لا يكره غمسهما خوف النجاسة وإن كره غمسهما لتأديته لاستعمال الماء الذى يريد الوضوء منه عث وقوله وقد يقال الخ محل تأمل (قوله بان تردد فيه) أى على السواء أو لا شرح بافضل قال عث أى ولو مع يتيقن الطهارة السابقة اه (قوله غير مراد) يمكن أن يكون مراد أو تحمل الكراهة على ما يشمل كلاما من التنزيه والتحريم سم (قوله لوضوحه) يعنى لوضوح أنه لو يتيقن نجاسة يده كان الحكم بخلاف ذلك فيكون حراما وإن قلنا بكرهه تنجيس الماء القليل لما فيه هنا من التضمخ بالنجاسة وهو حرام نهاية وشيخنا قول (المتن كره الخ) لو غمس حيث كره الغمس فغمس بعده من غسل يده ثلاثا بما طهور ثم اراد غمسها في ماء قليل قبل غسلها ثلاثا من ذلك الغمس كان مكروها لوجود المعنى وهو احتمال النجاسة سم قول المتن (غمسهما) أى غمس كلا منهما بجعل الاضافة للاستغراق فيشمل ما زاد الشارح رحمه الله تعالى قاله البصرى وفيه تأمل (قوله او غمس إحداهما) أى أو بعض إحداهما أو مسهما أو باحداهما سم (قوله الذى) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله فيه مائع) أى وإن كثرا وما كثر رطب نهاية وغنى (قوله ثلاثا) ولو كان الشك في نجاسة مغالطة

بين الماء والحجر ويلزم الأول خلو السواك عن شمول بركة التسمية له أو مقارنتها له دون غسل الكفين وهو خلاف ما مر حواه كما علمت واعتبر قرن النية بما ذكر ليثاب عليه إذ ما تقدمها لا ثواب فيه وإنما ائيب ناوى الصوم ضحوة من أول النهار لأنه لا يتجزأ أو يجزئ ههنا نية مامر وكذا النوى بكل السنة كما هو ظاهر لأنه تعرض للمقصود (فان لم يتيقن طهرهما) بان تردد فيه وصدقه بيقين نجاستهما غير مراد لوضوحه (كره غمسهما) أو غمس احدهما (في الاناء) الذى فيه مائع أو ماء دون القلتين (قبل غسلهما) ثلاثا انتهى المستيقظ عن غمس يده في الاناء قبل غسلها ثلاثا

يقال أول سننه الفعلية المقدمة عليه السواك وأول سننه الفعلية التى منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فينوى معها عند غسل كفيه بان يقرنها بها عند أول غسلها ثم يتلفظ بها سرا عقب التسمية اه (قوله ويلزم الأول الخ) قد يقال لا محذور في هذا الخلو لعدم استحباب التسمية للسواك اخذاعما تقدم في التنبيه السابق في جواب الدور الذى ذكره من التزام عدم استحبابها للسواك مع توجيهه (قوله لأنه لا يتجزأ) فيه بحث لأن عدم تجزئه لا يقتضى الثواب ولا يتوقف عليه بل يكفي في عدم تجزئه تعيين الحصول من أول النهار وإن لم يحصل ثواب (قوله غير مراد) يمكن أن يجعل مرادا أو تحمل الكراهة على ما يشمل كلاما من التنزيه والتحريم (قوله كره غمسهما الخ) لو غمس حيث كره الغمس فغمس بعده من غسل يده ثلاثا بما طهور ثم اراد غمسها في ماء قليل قبل غسلها ثلاثا من ذلك الغمس كان مكروها لوجود المعنى وهو احتمال النجاسة (قوله او غمس إحداهما) أى أو بعض إحداهما أو مسهما أو باحداهما (قوله ثلاثا) يتجه أن محله في غير

فالظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم زوال الكراهة إلا بغسل اليدين سبعاً إحداها بتراب نهاية زاد سم بل تسعاً قلنا بسن الثامنة والتاسعة اه وقال ع ش قوله مر إحداها بتراب اى ولا يستحب ثامنة وتسعة بناء على ما عتمدته الشارح مر من عدم استحباب التلث في غسل النجاسة المغلظة اما بالنسبة للحدث فيستحب ذلك اه عبارة الكردى وفي الامداد الذى يظهر ان الكراهة لا تزول في المغلظة إلا بمرتين بعد السبع اه ونقل القليوبي عن مر ما يوافقه وابن قاسم عن الطبرلاوى والمغنى اعتماده وفي العنانى على شرح التحرير ولو كانت النجاسة المشكوك فيها مخففة زالت الكراهة برشها ثلاثاً اه وعبارة البجيرى (فرع) لو تردد في نجاسة مخففة هل يكفى فيها بالرش ثلاث مرات او لا بد من غسلها ثلاثاً فيه نظر والوجه الثانى وإن كان الرش فيها كافياً بطريق الاصل كما قاله ع ش واستوجه سم الاول وقال الاجمورى ومقتضى كلامهم عدم الاكتفاء نعم يظهر حمل ما قاله سم على ما إذا اراد كالوضوء كادخال يده في نحو ماء قليل اه وقال ابن حجج في شرح الارشاد ولو تيقن النجاسة وشك اى مخففة او متوسطة او مغلظة فما الذى يأخذ به والذى يتجه الثانى أى حمل على الاغلب اه (قوله معلل الخ) حال من فاعل النهى الخ المحذوف وقوله الدال نعت لقوله بأنه لا يدري لانه في قوة هذا التعليل عبارة النهاية والمغنى والامر بذلك إنما هو لاجل توهم النجاسة لانهم كانوا اصحاب اعمال ويستنجون بالا حجاروا اذا ناموا اجالت ايديهم فربما وقعت على محل النجوة فاذا صادفت ماء قليلاً نجسته فهذا يحمل الحديث لا مجرد النوم كما ذكره المصنف في شرح مسلم ويعلم منه ان من لم ينم واحتمل نجاسة يده فهو في معنى النائم وهو ما خوذ من كلامهم اه (قوله لان الشارح الخ) قد يقال هذا واضح حيث لم يعلمه وهنا قد علله بما يقتضى الاكتفاء بمرة واحدة وهو قوله فانه لا يدري الخ سم وبجيرى (قوله اذا غيحا كما الخ) والحكم هنا كراهة الغمس والغاية الغسل ثلاثاً (قوله) فانما يخرج) بالبناء للجهول بجيرى ويجوز بناؤه للفاعل بر جوع الضمير الى المكلف المعلوم من المقام (قوله استشكل هذا) اى عدم زوال الكراهة بمرة الخ (قوله) ومن ثم) اى من اجل ان الشارع اذا غيحا الخ (قوله بحث الاذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضاً (قوله ان محل هذا) اى عدم الكراهة عند تيقن الطهارة وابتداء (قوله دون ثلاث الخ) عبارة النهاية والمغنى مرة او مرتين كره غمسهما قتل لكال الثلاث اه (قوله بقيت الكراهة) ينبغى تكميل ما مضى ثلاثاً سم وتقدم انفا عن النهاية والمغنى الجزم بذلك (قوله وهذه الثلاث هى الثلاث الخ) قد يقال بل هى غيرها وان هنا سنتين إحداهما الغسل ثلاثاً للوضوء والثانية الغسل ثلاثاً للشك للنجاسة فهما وإن حصل بغسل واحد ثلاثاً لكن الافضل تعدد ذلك الغسل واتوهم ان بعضهم ذكر ذلك فليراجع اه سم وفي ع ش وحاشية شيخنا ما يوافقه بلا عزو وقال الكردى مانصه قوله هى الثلاث أول الوضوء زاد في الايعاب فليست غير هاتحتى تكون ستاً عند الشك ثلاثاً للوضوء وثلاثاً للدخال خلافاً لمن غلط فيه اه واليه ميل القاب والله اعلم (قوله فيما مر) اى فى الاناء الذى فيه مائع الخ وقول الكردى وهو قوله بان برده لزوم تكرره حينئذ مع قول الشارح فى حالة التردد قول المتن (والمضمضة) ما خوذ من المض وهو وضع الماء فى الفم ولو تعدد الفم فينبغى ان يأتى فيه ما فى تعدد الوجه فان كانا اصليين تهمض في كل منهما وإن كان احدهما اصلياً والاخر زائداً وتميز الاصل من الزائد ولم يسامت فالعبرة بالاصل دون الزائد وإن اشتبه الاصل بالزائد تهمض في كل منهما وكذا إن تميز لكن سامت وقوله والاستنشاق ما خوذ من النشق وهو شم الماء وهو افضل من المضمضة لان اباءور من اثمتا قال بوجوب الاستنشاق دون المضمضة وهما واجبان عند الامام احمد ومحل المضمضة افضل من محل

المغلظة ولا فسيحاً مع التراب بل تسعاً قلنا بسن الثامنة والتاسعة (قوله) اذا غيحا كما بغاية) قد يقال لكنه غلل الغاية هنا بما يقتضى الاكتفاء بالمرة الواحدة (قوله بقيت الكراهة) ينبغى الى تكميل ما مضى ثلاثاً (قوله وهذه الثلاث هى الثلاث اول الوضوء) قد يقال بل هى غيرها وان هنا سنتين احداهما الغسل ثلاثاً للوضوء والثانية الغسل ثلاثاً للشك فى النجاسة فهما وان حصل بغسل واحد ثلاثاً لكن الافضل تعدد ذلك

معللاً له بأنه لا يدري أين باتت يده الدال على أن سبب النهى توهم النجاسة لنوم أو غيره ولا يتم زوال الكراهة بمرة مع تيقن الطهر بها لأن الشارع اذا غيحا كما بغاية فانما يخرج عن عهده باستيفائها فاندفع استشكل هذا بأنه لا كراهة عند تيقن الطهر ابتداء ومن ثم بحث الاذرعى أن محل هذا اذا كان مستنداً ليقين غسلها ثلاثاً فلو غسلها فيما مضى من نجس متيقن أو متوهم دون ثلاث بقيت الكراهة وهذه الثلاث هى الثلاث أول الوضوء ولكنها فى حالة التردد يسن تقديمها على الغمس فيما مر (و) بعد غسل الكفين تسن (المضمضة و) بعد المضمضة كما أفهمه قوله الآتى ثم يستشق يسن (الاستنشاق) للاتباع ولم يجبا

استنشاق لانه محل الذكر والقراءة ونحوهما شيخنا (قوله للحديث الخ) دليل لنفي الوجوب (قوله كما أمره الله) اي في قوله فاغسلوا وجوهكم الآية ع ش وسم (قوله وحكمتها) الخ اي المضمضة والاستنشاق اي حكمة تقديمها نهاية عبارة المعنى والدميرى ومن فوائد غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق او لا معرفة او صافه وهى اللون والطعم والرائحة هل تغيرت او لا اه زاد شيخنا وقال بعضهم شرع غسل الكفين للاكل من موائد الجنة والمضمضة لكلام رب العالمين والاستنشاق لشم روائح الجنة وغسل الوجه للنظر الى وجه الله الكريم وغسل اليدين للباس السوارى في الجنة ومسح الرأس للباس التاج والا كليل فيها ومسح الاذنين لسماع كلام الله تعالى وغسل الرجلين للمشى في الجنة اه (قوله معرفة او صاف الماء) هذا قد يؤيد ما قاله البغوى من انه لو وجد في الماء وصف النجاسة المختص بها ولم يعلم وقوعها فيه حكم بنجاسته سم قول المتن (ان فصلهما الخ) وضابطه ان لا يجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة وفيه ثلاث كيفيات الاولى الاصح الآتى في المتن والثانية والثالثة مقابلة الآتى في الشرح (قوله من جمعهما) اي الآتى (قوله على هذا) اي الاظهر وكان الاولى تأخير هذه عن الاصح عبارة النهاية والمعنى ثم الاصح على هذا الا فضل أنه يتمضمض الخ قول المتن (بغرفة) فيه لغتان الفتح والضم فان جمعت على لغة الفتح آتين فتح الرام وإن جمعت على لغة الضم جاز إشكان الرام وضما وفتحها فتلخص في غرفات اربع لغات إقناع (قوله حتى) الى قوله فتى في النهاية والمعنى لا قوله او متفرقة (قوله ومقابله) اي الاصح (قوله متواليه) اي بان يتمضمض ثلاث متواليه ثم يستنشق كذلك او متفرقة اي بان يتمضمض بواحدة ثم يستنشق باخرى وكذا ثانية وثالثة (قوله لانه) اي ما ذكر من الثلاث لكل مضمضة والاستنشاق (قوله مستحق) اي شرط في الاعتداد بذلك كترتيب الاركان في صلاة النفل والوضوء المجدد وقوله لا مستحب اي كتقديم النبي من اليدين والرجلين في الوضوء على اليسرى منهما لان نحو اليدين عضوان متفقان اسماء وصورة بخلاف الفم والانف فوجب الترتيب بينهما كاليد والوجه كرى عبارة شيخنا وضابط المستحق ان يكون التقديم شرط للحصول السنة كافي تقديم غسل الكفين على المضمضة فانه ان قدم المؤخر واخر المقدم فان ما اخره فلا ثواب له ولو فعله وضابط المستحب ان لا يكون التقديم شرط لذلك بل يستحب فقط فان آخره وقدم اعتبر بما فعله كافي تقديم النبي على اليسرى وقوله فات ما اخره هذا على ما في الروضة الذى اعتمده النهاية والمعنى والزيادة وما على ما في المجموع الذى اعتمده شيخ الاسلام والشارح فيفوت ما قدمه إلا إذا اعاده (قوله كان اقتصر الخ) عبارته في شرحه بانفضل مما تقدم عن محله لغو فلو اتى بالاستنشاق مع المضمضة او قدمه عليها او قهر عليه لم يحسب ولو قدمها على غسل الكفين حسب دونهما على المعتمد اه قال الكردي عليه قوله فات تقدم عن محله لغو هذا اعتمده الشارح في كتبه تبعه الشيخ شيخ الاسلام وكلام المجموع يقتضيه وقال سم العبادى في شرحه على مختصر أنى شجاع وهو القياس وفي حاشيته على شرح المنهج اعتمده شيخنا الطبرلاوى وافر القليوبى الاسنوى على أن ما في الروضة خلاف الصواب واعتمد الشهاب الرملى وتبعه الخطيب الشربيني وولده الجلال الرملى ما في الروضة ان السابق هو المعتمده وما بعده لغو وقوله لم يحسب اي الاستنشاق لا تيانه قبل محله لان محله بعد المضمضة وهو فى الاولى قدمه مع المضمضة وفى الثانية قدمه عليها وكذلك الثالثة لكنه لم يأت بالمضمضة راسا اما الاولى فليس من محل الخلاف بين الشارح والجلال الرملى فقد صرح فيها الخطيب الشربيني في شروحه على المنهاج والتنبيه وانى شجاع بحسبان المضمضة دون الاستنشاق وهو من التابعين للشهاب الرملى وعبارة العنانى على التحرير والذى يتعين

للحديث الصحيح لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه ويمسح برأسه ويغسل رجله وخبر تمضمضوا واستنشقوا ضعيف وحكمتها معرفة أو صاف الماء (والأظهر أن فصلهما أفضل) من جمعها لخبر فيه (ثم) على هذا (الاصح) أن الأفضل أنه يتمضمض بغرفة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا حتى لا ينتقل عن عضو إلا بعد كمال طهره ومقابله ثلاث لكل متواليه او متفرقة لانه أنظف وأفادت ثم ما مر من أن الترتيب هنا مستحق على كل قول لا مستحب لاختلاف المحل كسائر الأعضاء فتى قدم شيئا على محله كان اقتصر على الاستنشاق

الغسل وأتوهم أن بعضهم ذكر ذلك فليراجع (قوله كما أمره الله) فان قيل أمر الله لا ينحصر في القرآن قلنا سياق الحديث لا حالهم على امر معلوم وذلك ليس الا القرآن بخلاف السنة فانها لا تعلم إلا منه ولم ينهافلو اريد امر الله ولو في غير القرآن لكأن الحوالة على مجهول ولم تقدم شيئا فتأمل بلطف تدركه (قوله معرفة او صاف الماء) هذا قد يؤيد ما قاله البغوى من انه لو وجد في الماء وصف النجاسة المختص بها ولم يعلم وقوعها حكم بنجاسته (قوله وافادت ثم الخ) قد يقال إنما افادت الفضيلة الترتيب (قوله

لغا واعتد بما وقع بعده في محله من غسل الكفين بالمضمضة فالاستنشاق لان اللاغى كالمعدوم كما صرحوا به في العفو عن الدية ابتداء فله العفو بعده عن القود عليها لان عفوه الاول لما وقع في غير محله كان بمنزلة المعدوم فجازله العفو عن القود عليها فان قلت قياس ما يأتي أنه لو أتى بالتعود قبل دعاء الافتتاح اعتد بالتعود وفات دعاء الافتتاح الاعتداد بالاستنشاق فيما ذكر وفوات ما قبله (٢٢٩) قلت يفرق بان القصد بدعاء

الافتتاح أن يقع الافتتاح به ولا يتقدمه غيره وبالبداء بالتعود ذات ذلك لتعذر الرجوع اليه والقصد بالتعود أن تليه القراءة وقد وجد ذلك فاعتد به لوقوعه في محله وما نحن فيه ليس كذلك لان كل عضو من الاعضاء الثلاثة المقصود منه بالذات تطهيره وبالعرض وقوعه في محله وبالا ابتداء بالاستنشاق فأت هذا الثاني فوقع لغوا وحينئذ فكانه لم يفعل شيئا فسن له غسل اليدين فالمضمضة فالاستنشاق ليو جهدا المقصود من التطهير ووقوع كل في محله إذ لم يوجد مانع من ذلك فتأمله ويأتي في تقديم الاذنين على محلها ما يؤيد ذلك وقد تمت لشرف منافع الفم لانه محل قوام البدن أكلا ونحوه والروح ذكرنا ونحوه وأقلها وصول الماء للفم والانف وأكلهما أن يبالغ في ذلك كما قال (ويبالغ فيهما غير) برفعه فاعلا ونصبه استثناء أو حالا من ضمير المتوضئ الدال عليه السياق (الصائم) الأمر بذلك في الخبر الصحيح بان

في المقارنة أن المضمضة تحصل دون الاستنشاق إلا أن أعاده ولا يكون من محل الخلاف اهـ واما الثانية فالمعتد به عند الرمي واتباعه هو الاستنشاق بخلاف الشارح واتباعه فلو أعاد المضمضة والاستنشاق ثانيًا في الثانية حسب الاستنشاق عند الشارح دون الرمي أو في الثالثة حسب الشارح ولم يحسب منهما شيء عند الرمي اهـ (قوله لغا) ظاهره وان أراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق سم فلو أتى بعد بالمضمضة ثم الاستنشاق حسب الشارح ومن نحاه ونحوه ولا يحسبان عند الرمي ومن نحاه ونحوه وإنما يحسب عندهم الاستنشاق الاول كرى (قوله لغا واعتد بما وقع بعده) خلافا للبغي والنهاية كما صرح عبارة الاول فلو أتى بالاستنشاق مع المضمضة حسبت دونه أو أتى به فقط حسب له دونها أو قدمه عليها فقضية كلام المجموع ان المؤخر يحسب وقال في الروضة لو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب الكف على الاصح قال الاسوي وصوابه ليو القى في المجموع لم يحسب المضمضة والاستنشاق على الاصح والمعتد كما قاله شيخنا في الروضة قال لقولهم في الصلاة الثالثة عشر ترتيب اركان كان يخرج السنن فيحسب منها ما وقع أو لا فكانه ترك غيره فلا يعتد بفعله بعد ذلك كالتعود ثم أتى بدعاء الافتتاح اهـ وفي الثاني نحوها (قوله فله) أي لولى الدم (العفو بعده) أي بعد العفو عن الدية الخ (عن القود) متعلق بالعفو الخ (عليها) أي الدية (قوله الاعتداد الخ) خبر قوله قياس ما يأتي الخ (قوله وفوات الخ) عطف على الاعتداد (قوله ما قبله) أي في الرتبة من غسل الكفين والمضمضة (قوله فأت ذلك) أي وقوع الافتتاح بدعائه (قوله) (اليه) إلى دعاء الافتتاح على الوجه المقصود (قوله من الاعضاء الثلاثة) أي اليد والفم والانف (قوله هذا الثاني) أي وقوعه في محله (قوله التطهير ووقوع الخ) بدل من المقصود (قوله وقدمت) أي المضمضة على الاستنشاق (قوله ونحوه) كالشرب (قوله ذكرنا ونحوه) أي كالقراءة شيخنا والامر بالمعروف والنهي عن المنكر مغنى (قوله وصول الماء للفم) أي ولو لم يدره في الفم ولا بجه (والانف) أي وان لم يجزبه في الانف ولا نثره نهاية (قوله أو حالا) أي بناء على عدم تعرفها منها بالاضافة سم (قوله من ضمير المتوضئ الخ) راجع لسلك من الاستثناء والحال يعني من الضمير المستكن في بيانه راجع إلى المتوضئ المعلوم من السياق (قوله بان يبالغ) بناء الفاعل من باب التفعيل كقوله ويصعد الآن (قوله امرار الاصبع الخ) الاولى تنكير الاصبع (قوله عليها) أي على أقصى الحنك ووجهي الاسنان الخ أو الحنك ووجهي الاسنان الخ أو الاسنان واللثات احتمالات فليراجع (قوله بنفسه) بفتح الفاء بنفسه (قوله إلى خيشومه) أي أقصى انفه كرى (قوله وإزالة ما فيه) أي في الانف (قوله ولا يستقصى فيه) أي في الاستنشاق بان يجاوز الماء أقصى الفم بحيرى (قوله سعو ط) بضم السين أي إدخال الماء أقصى الانف قررده شيخنا وفتحها واء يصب في الانف مصباح بحيرى وقوله في أقصى الانف الاولى فوق أقصى الانف (قوله ولا الخ) أي وإن تقدر كاملا فلا يظهر هذا التعليل لانه قد حصل بالاستقصاء قل الاستنشاق (قوله أما الصائم الخ) وكذا الملحق به كالمسك لترك النية على الوجه شورى ويرمى فتركه له ايضا عش (قوله ومن ثم) أي من اجل خوف الافطار مغنى (قوله كرهت له) أي إلا ان يغسل فيه من نجاسة نهاية أي فانه يجب عليه المبالغة حينئذ وعليه فلو سبقه الماء في هذه الحالة إلى جوفه لم يفطر لانه تولد من اموره عش وكرى (قوله وإنما حرمت القبلة الخ) عبارة الخطيب فان قيل لم يحرم ذلك كالماء قال بتحريم القبلة إذا خشي الانزال مع ان العلة في كل منهما خوف الافطار ولذا سوى

لغا) ظاهره وإن أراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق (قوله أو حالا) أي بناء على عدم تعرفها هنا بالاضافة

يبلغ الماء إلى أقصى الحنك ووجهي الاسنان واللثات ويسن امرار الاصبع اليسرى عليها ويج الماء ويصعد الماء بنفسه إلى خيشومه مع إدخال خنصر يسراه وإزالة ما فيه من أذى ولا يستقصى فيه فانه يصير سعو ط لا استنشاقا أى كاملا وإلا فقد حصل به أقله كما علم ما مر في بيان أقله أما الصائم فلا يبالغ كذلك خشية السبق إلى الحاق أو الدماغ فيفطر ومن ثم كرهت له وإنما حرمت القبلة المحركة للشهوة



لأن أصلها غير مندوب مع أن قليلها يدعوا لكثيرها والآنزال المتولد منها لا حيلة في دفعه وهنأمكنه مع الماء (قلت الاظهر تفضيل الجمع) بينهما الصلحة أحاديثه على الفصل (٢٣٠) لعدم صحة حديثه والافضل على الجمع كونه (بثلاث غرف يتضمض من كل ثم يستنشق)

من كل (والله أعلم) لورود التصريح به في رواية البخاري وقيل يجمع بينهما بغرفة واحدة وعليه قيل يتمضمض ثلاثا ولأه ثم يستنشق ثلاثا ولأه وقيل يتمضمض ثم يستنشق ثم ثانياه كذلك ثم ثالثة كذلك والكل مجزئ وإنما الخلاف في الافضل (وتثليث الغسل) ولو للسلس على الأوجه خلافا للزركشي لما يأتي أنه يغتفر له التأخير لمندوب يتعلق بالصلاة وذلك للاجماع على طلبه ويحصل بتحريك اليد ثلاثا ولو في ماء قليل وإن لم ينو الاغتراف على المعتمد لما مر أنه لا يصير مستعملا بالنسبة لها إلا بالفصل كبعد جنب انغمس ثوبا في ماء قليل ويأتي في تثليث الغسل ما يوضح ذلك فبحث انه لو ردد ماء الاولى قبل انفصاله عن نحو اليد عليها لا تحسب ثانياه فيه نظر وإن أمكن توجيهه بأن القصد منها النظافة والاستظهار فلا بد من ماء جديد وقديحرم بأن ضاق الوقت بحيث لو ثلث لم يدرك الصلاة كاملة فيه وقول الشارح ان

القاضي أبو الطيب بينهما فجزم بتحريم المبالغة أيضا أجيب بأن القبلة غير مطلوبة الخ (قوله لأن أصلها) الاولى الموافقة لتعبير النهاية والمغنى لانها (قوله والآنزال) اي والجماع بجزمي (قوله وهنأمكنه مع الماء) يؤخذ منه حرمة المبالغة على صائم فرض غلب على ظنه سبق الماء إلى جوفه إن فعلها وهو ظاهر نهاية اه بصري عبارة الكردى قال في الايعاب بحث بعضهم الحرمة هنا ان علم من عادته انه إن بالغ نزل الماء جوفه مثلا اي وكان صومه فرضا انتهى (قوله بينهما) إلى قول المتن وتثليث الغسل في النهاية والمغنى (قوله على الفصل) بتفضيل الجمع (قوله لورود التصريح به) اي يكون الجمع بثلاث غرف يتمضمض الخ (قوله والكل مجزئ) اي في حصول السنة معنى قول المتن (وتثليث الغسل والمسح) المفروض والمندوب وباقي سنته نهاية ومغنى (قوله وذلك) اي سن تثليث الغسل (قوله ويحصل الخ) عبارة شيخنا ويحصل التثليث في الماء الجاري بمرور ثلاث جريات وفي الماء الراكد بالتجريك ثلاث مرات اه (قوله للمامر) اي قبيل قول المصنف ولا تنجس قلنا الماء (قوله لا تحسب ثانياه) اعتمده النهاية والمغنى (قوله فيه نظر) قيل البحث ظاهر والنظر فيه نظر الا ترى ان الماء المستعمل في الوجه لو لم ينفصل عنه ورده مرة بعد اخرى لم يحصل له سنة التثليث وأجيب بأن قول الشارح هو الاصح أي مدركا كما يظهر بما يأتي كردى (قوله فيه نظر) تأمل هل بينه وبين ما يأتي له في مسح الرأس شبه تناقض أم لا بصري أقول قد أشار الشارح إلى دفعه هناك بقوله ولضعف البلل الخ وحاصله ان ماء المسح تافه وليس له قوة كقوة ماء الغسلة الاولى (قوله وإن أمكن توجيهه الخ) وعلى هذا يمكن الفرق بين ذلك والتحريك في الماء ولو قليلا سم (قوله فلا بد من ماء جديد) في توقف الاستظهار على الماء الجديد نظر سم عبارة السيد البصري والمراد بالاستظهار الاحتياط بتحقيق وصول الماء إلى جميع أجزاء المغسول وتوقفه على ماء جديد محل تأمل اه أي لأن ذلك يحصل جزما بالتزديد (قوله وقد يحرم) إلى قوله ويظهر في المغنى الا قوله وقول شارح إلى واحتاج وقوله بل لو كان إلى وقد يندب وما انبه عليه (قوله وقد يحرم الخ) عبارة النهاية وقديحرب الاقتصار على مرة واحدة عند ضيق وقت الفرض بحيث لو ثلث خرج وقته اه (قوله واحتاج لما نه الخ) كذا في النهاية (قوله ولو ثلث الخ) جملة حالية (قوله لم يتم) (فرع) لا يعيد فيها لو ثلث وتيمم لانه أتلفه في غرض التثليث سم على التثليث قلت وكذا لا يعيد لو أتلفه بلا غرض وان أتمهم بتيمم بحضرة ماء مطلق كما يصرح به قوله مر الآتي في التيمم وان أتلفه بعد لغرض كثير دو تنظيف ثوب فلا قضاء ايضا وكذا الغير عذري الا يظهر لانه فاقد للماء حال التيمم لكنه انتم في الشق الاخير ع ش (قوله لا يكفيه) اي الوضوء (قوله في شيء من السنن) كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق (قوله وقد يندب تركه الخ) عبارة الخطيب وإدراك الجماعة افضل من تثليث الوضوء وسائر آدابه اه قال البجيرمي قوله وإدراك الجماعة اي بان لم يسلم الا مام وخرج به إدراك بعض الركعات وتسكيرة الاحرام قليوبى وقوله وسائر آدابه أي ما لم يقل الخالف بوجوبها كسح جميع الرأس والاقدم على الجماعة اه (قوله نحو جماعة) هل يشمل تسكيرة التحريم وبعض الركعات فيخالف ما مر أنفاق القليوبى فأيراجع (قوله لم يرج غيرها) اي والاقدم على الجماعة شيخنا (قوله والجيرة والعمامة) خلافا للنهاية عبارة سم الا وجه سن تثليث مسحهما بخلاف الخف لان تثليث مسحه يعيبه مر اه قال ع ش قضيته اي التعليل انه لو كان الخف من نحو زجاج يسن تثليثه لانه لا يخاف تعيبه اه (قوله والعمامة) اي فيما إذا

(قوله وتثليث الغسل) لو احتاج في تعلم غيره الوضوء إلى الاقتصار على مرة مرة أو مرتين مرتين ينبغي أن تنفي بالكراهة مر (قوله وان أمكن توجيهه الخ) على هذا يمكن الفرق بين ذلك والتحريك في الماء ولو قليلا (قوله فلا بد من ماء جديد) في توقف الاستظهار على الماء الجديد نظر (قوله والجيرة والعمامة) الا وجه سن تثليث مسحهما بخلاف الخف لان تثليث مسحه يعيبه مر

تركه حينئذ سنة صوابه واجب أو احتاج لما نه لعطش محترم أو لتتمه طهره ولو ثلث لم يتم بل لو كان معه ماء لا يكفيه حرم استعماله في شيء من السنن أيضا وقد يندب تركه بان خاف فوت نحو جماعة لم يرج غيرها (والمسح) إلا للخف والجيرة والعمامة

كل مسح الرأس عليها كرى (قوله للحديث) تعليل لما في المتن (قوله والدلك) عطف على الغسل (قوله من هذه) أي من ثلاثة الغسل (قوله وان الأولى أولى) فيه نظر سم عبارة السيد البصري وقوله ويظهر أنه الخ هذا واضح وقوله وان الأولى أولى محل تأمل والذي يظهر عكسه لأن كلا منهما ليس مقصودا بالذات بل لتكميل الغسل وحيث قد لا يليق الاتيان بكل غسلة مع مكملاتها ثم الانتقال منها لآخرى اه (قوله وسائر الاذكار الخ) قال في حاشية فتح الجواد وهي تشمل النية اللفظية فيسن تكريرها ثلاثا كالسمية اه وفي الايعاب ويحتمل خلافه إذ لا فائدة فيه إلا مساعدة القلب وقد حصلت بخلاف غيره اه وفي حاشية المنهج للحلي لا يندب تثليثا كما افق به والشيخنا انتهى كرى ورجع ع ش ندب تثليث النية اللفظية ونظر البجيرمي في علمته واستظهر السيد البصري عدم ندبه وقال شيخنا وهو أي عدم الندب المعتمد اه وهو الظاهر (قوله كالسمية) أي أوله (قوله والذكر عقبه) ودعاء الأعضاء وقراءة سورة إن شاء الله شيخنا وفي السكردى عن الايعاب مثله (قوله للاتباع في أكثر ذلك) وقياسا في غيره اعنى نحو الدلك والسواك والسمية ايعاب اه كرى (قوله ويكره) الي قوله وإنما لم يعط في المغنى والنهاية (قوله ويكره النقص) وأما وضوءه صلى الله عليه وسلم مرة مرة ومرتين مرتين فاما كان إبيان الجواز شيخنا زاد المغنى فكان في ذلك الحال افضل لان البيان في حقه صلى الله عليه وسلم واجب اه وفي سم مانصه لو احتاج في تعليم غير الوضوء الى الاقتصار على مرة مرة أو مرتين مرتين ينبغى ان تنتفى السكراهة مر اه وفي ع ش مانصه (فرع) لو نذر الوضوء مرتين مرتين هل يشعقد نذره ام لا لانه مكروه فيه نظر قال شيخنا الشورى لا ينعقد قلت فان اراد بعدم انعقاده إلغاء بحيث يجوز له الاقتصار على واحدة ففيه نظر لان الثانية مستحبة والمكروه إنما هو الاقتصار على الثنتين وان اراد بعدم انعقاده انه لا يجب الاقتصار عليها فظاهر اه (قوله كالزيادة الخ) ويكره الاسراف في الماء ولو على الشط نهاية أى شط البحر بخلاف ما لو كان على نهر البحر فلا كراهة (قوله كاجتنابه) أى تقييد الزيادة بنية الوضوء (قوله وتحرم من ماء موقوف الخ) أى تحرم الزيادة على الثلاث من ماء موقوف على من يظهر به او يتوضأ منه كالمندوس والربط لانهما غير ما ذون فيها غنى ونهاية قال ع ش ويؤخذ من هذا حرمة الوضوء من مغاطس المساجد والاستنجاء منها للعلة المذكورة لان الواقف إنما وقفه للاغتسال منه دون غيره نعم يجوز الوضوء والاستنجاء منها لمن يريد الغسل لان ذلك من سنته وكان يؤخذ من ذلك حرمة ما جرت به العادة من ان كثير آمن الناس بدخولهم في محل الطهارة لتفريغ أنفسهم ثم يغسلون وجوههم وأيديهم من ماء الفساق المعدة للوضوء لازالة الغبار ونحوه بلا وضوء لإرادة صلاة وينبغى ان محل حرمة ما ذكر ما لم تجر العادة بفعل مثله في من الواقف ويعلم به قياسا على ما قالوه في ماء الصهاريج المعدة للشرب من انه إذا جرت العادة في زمن الواقف باستعمال ماؤها الغير الشرب وعلم به لم يحرم استعماله فيما جرت العادة به وان لم ينص الواقف عليه اه (قوله أى بنية الوضوء) أى اطلق فلوزاد عليها بنية التبرد أو مع قطع نية الوضوء عنها لم يكره مغنى (قوله المندوب) نائب فاعل لم يعط وقوله لما وقف الخ متعقبة اه أى لم يعط (قوله وإنما لم يعط المندوب الخ) أى لم يجوز أن يعطى الزائد على الفرض للبيت من الموقوف للا كفاً مع انه يجوز التطهر بالزائد على الفرض الى الثلاث من الماء الموقوف للتطهر للفرق المذكور بقوله لانه الخ كرى (قوله لتفاهته) أى حقارته كرى (قوله وشرط) الي قوله ويفرق في المغنى (قوله حصول التثليث) عبارة المغنى التعدد اه (قوله ولا

للحديث الحسن بل الصحيح كما أشار اليه المصنف أنه صلى الله عليه وسلم مسح رأسه ثلاثا والدلك والتخليل ويظهر انه يخير بين تأخير ثلاثة كل من هذين عن ثلاثة الغسل وجعل كل واحدة منهما عقب كل واحدة من هذه وان الأولى أولى والسواك وسائر الاذكار كالسمية والذكر عقبه للاتباع في أكثر ذلك ويكره النقص عن الثلاث كالزيادة عليها أى بنية الوضوء كاجتنابه جمع وتحرم من ماء موقوف على التطهير وإنما لم يعط المندوب بما وقف الا كفاً لانه يتسامح في الماء لتفاهته مالا يتسامح في غيره وشرط حصول التثليث حصول الواجب أولاً ولا

(قوله وان الأولى أولى) فيه نظر (قوله ولا يحصل لمن تم وضوءه الخ) قال في شرح الروض والفرق بينه وبين نظيره في المضمضة والاستنشاق ان الوجه واليد متباعدان فينبغى ان يفرغ من احدهما ثم ينتقل الى الآخر وأما الفم والانف فكعضو فجاز تطهيرهما معا كاليدين انتهى وفي قوله كاليدين إشارة الى أن تثليث اليدين لا يتوقف على تثليث إحداهما قبل الاخرى بل لو ثلثتهما معاً اجزا ذلك فتأمل وهذا هو المتجه إذ لا يشترط ترتيب بين تطهيرهما واعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للثانية والثالثة دون الأولى بمالوجهه فليتأمل (قوله

يحصل لمن تم وضوء ثم أعاده مرتين (٢٣٢) خلافا لجمع متقدمين لأنه لم ينقل مع تباعد غسل الأعضاء وبه فارق ما مر في الفم والأنف

ولو اقتصر على مسح بعض راسه وثلاثة حصنت له سنة التثليث كما شمله المثنى وغيره وقولهم لا يحسب تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو يجب استيعابه بالتطهير ويفرق بينه وبين حسيان الغرة والتججيل قبل الفرض بأن هذا غسل محل آخر قصد تطهيره لذاته فلم يتوقف على سبق غيره له وذلك تكرير غسل الأول فتوقف على وجود الأولى إذ لا يحصل التكرير إلا حينئذ (وبإخذ الشاك) في استيعاب أو عدد (بالبين) وجوباً في الواجب وندباً في المندوب ولو في الماء الموقوف نعم يكفي ظن استيعاب العضو بالغسل وإن لم يتيقنه كما بينته في شرح الارشاد ولا نظر لاحتمال الوقوع في رابعة وهي بدعة لأنها لا تكون بدعة إلا مع التحقق (ومسح كل راسه) للاتباع إذ هو أكثر ما ورد في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم وخروجاً من خلاف موجبها الأفضل في كيفية أن يضع يديه على مقدم راسه لمصفاً مسبحة بالآخرى وإبهاميه بصدغيه ويذهب بهما لفقاها ثم أن انقلاب شعره ردهما لمبدته ليصل الماء لجميعه ومن ثم كانامة وفارقاً نظيرهما في السعي لأن القصد ثم قطع المسافة وإلا لنحو ضفره

يحصل) إلى قوله ولو اقتصر في النهاية (قوله) ثم أعاده (الخ) وحكم هذه الأعادة الكراهة كإثباته على الثلاث وكان وجه عدم حرمة ذلك أنه تابع للطهارة وتنمة لها في الجملة فلا يقال أنه عبادة فاسدة فتحرم سم على حج أه ع ش عبارة البجيرمي وهو مكروه كتجديد الوضوء قبل فعل صلاة أي تنزيهاً لا تحريماً بخلاف ابن حجب وعلل الحرمة بأنه تعاطى عبادة فاسدة وردهم بأن القصد منه النظافة وقال بعضهم ولم يحرم نظراً للقول بحصول التثليث به أه (قوله) مع تباعد غسل الأعضاء (الخ) عبارة المغنى والنهاية فإن قيل قد مر في المضمضة والاستنشاق أن التثليث يحصل بذلك أوجب بأن الفم والأنف كعضو واحد جاز ذلك فيها كاليدين بخلاف الوجه واليد مثل التبعاد فلهذا ينبغي أن يفرغ من أحدهما ثم ينتقل إلى الآخر أه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وفي قوله كاليدين إشارة إلى أن تثليث اليدين لا يتوقف على تثليث إحداهما قبل الأخرى بل لو تثليثهما معاً أي أمرت باجزائك فتأمل هذه المانحة إذ لا يشترط ترتيب بين تطهيرهما واعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للثانية والثالثة دون الأولى عمالاً لوجه لها فلي تأمل أه وأقره ع ش (قوله) خلافاً لجمع متقدمين) عبارة النهاية خلافاً للرويان والفوراني أه (قوله) وبه (الخ) أي بقوله مع تباعد غسل الأعضاء (قوله) وثلاثة) أي في محل واحد ع ش وأما لو مسح بعض راسه ثلاثاً في محال متعددة فنقل عن الشهاب الرمي أنه يحصل به التثليث ورده ولده الشمس رمى والرد ظاهر بجيرمي (قوله) حصلت سنة التثليث) فهل يسن بعد ذلك مسح الباقي وتثليثه ينبغي نعم سم (قوله) ويفرق بينه) أي بين عدم حسيان التثليث والتعدد قبل تمام العضو الواجب استيعابه بالتطهير (قوله) وذلك) أي التثليث والتعدد في العضو المذكور (قوله) وجوباً) إلى قوله أي لا اختلاطاً بله في النهاية والمغنى إلا قوله ولو في الماء إلى ولا نظروا قوله وفارقاً إلى (قوله) وجوباً في الواجب وندباً) فلو شك في استيعاب عضو وجب عليه استيعابه وهل غسل ثلاثاً أو اثنتين جعله اثنتين وغسل ثالثة شرحه بفضل ومغنى (قوله) نعم يكفي ظن (الخ) أي فيستثنى هذا من قولهم المراء بالشك في أبواب الفقه مطلق التردد ع ش (قوله) ولا نظراً (الخ) رد لما قيل لا يأخذ بالأكثر حذر من أن يزيد رابعة فأنها بدعة وترك سنة أهون من ارتكاب بدعة (قوله) لأنها (الخ) علة لعدم النظر (قوله) إلا مع التحقق) أي عند العلم بكونها رابعة شيخنا (قوله) إذ هو (الخ) علة للعل (قوله) وخروجاً) عطف على قوله للاتباع (قوله) من خلاف موجب أه) أي كالآمام مالك (قوله) ثم أن انقلاب شعره) ينبغي إذا لم ينقلب لطوله أن يتوقف تمام الأولى على مسح الجهة التي انقلب الشعر عليها إلى جهة القفا لأن الاستيعاب إنما يتحقق حينئذ سم (قوله) لمبدته) أي مبدأ الوضع عبارة النهاية والمغنى إلى المكان الذي ذهب منه أه (قوله) ومن ثم) أي من أجل أن الرد لأجل ما ذكر (قوله) كأنامة) أي كان الذهاب والرد مسحة واحدة مغنى ونهاية (قوله) وفارقاً) أي الذهاب والعود هنا نظيرهما في السعي أي حيث يحسب كل من الذهاب والعود في السعي مرة (قوله) وإلا) أي وإن لم ينقلب شعره (قوله) لنحو ضفره) أي أو عدمه وقصره نهاية ومغنى (قوله) فلا (الخ) أي فلا يرد إذ لا فائدة له فإن رد لم تحسب ثانية لصيرورة الخ نهاية ومغنى (قوله) لصيرورة الماء مستعملاً) تأمله مع قوله أنفاً فبجحت أنه لورد الخ انتهى بصري ومر هناك جوابه (قوله) بله) أي بلل شعره (قوله) عنه) أي عن الشعر أو بله (قوله) للثانية) أي ثم أعاده) وحكم هذه الأعادة الكراهة كإثباته على الثلاث وكان عدم حرمة ذلك أنه تابع للطهارة وتنمة لها في الجملة فلا يقال أنه عبادة فاسدة فتحرم (قوله) حصلت له سنة التثليث) فهل يسن بعد ذلك مسح الباقي وتثليثه ينبغي نعم (قوله) ومسح كل راسه) أفنى القفال بأنه يسن للمرأة مسح ذواتها المسترسلة وفي شرح المهذب خلافة لأنه لما حكى استدلال المخالفين على عدم سن مسح أسفل الخف بأنه ليس محل للفرض فلم يسن كالساق قال وأما قياسهم على الساق فجوابه من وجهين أحدهما أنه ليس بمحاذ للفرض فلم يسن مسحه كالذؤابة النازلة عن حد الرأس بخلاف أسفلها فانه محاذ للفرض فهو كشعر الرأس الذي لم ينزل عن محل الفرض أه ويؤخذ منه أن إطالة التججيل غير مسنون لما مسح الخف (قوله) ثم أن انقلاب شعره) ينبغي إذا لم ينقلب لطوله أن يتوقف تمام الأولى على مسح الجهة التي انقلب الشعر عليها إلى جهة القفا لأن الاستيعاب إنما يتحقق حينئذ

المراة الثانية الحاصلة بالرد (قوله وضعف الببل الخ) لا يخفى إشكاله مع قاعدة انا لا نسلب الطهورية بالشك ومع ان الفرض اقل مجزى وماؤه يسير جدا بالنسبة لما الباقى فالغالب انه لا يغير لو قدر مخالفا وسطا فليتامل سم على حج اه ع وش وقد يقال ان صاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المرجوح وهو كما يأتى ان مسح الرأس يقع كله فرضا (قوله ويقع) إلى قوله من تناقض في النهاية والمغنى (قوله كزيادة نحو قيام الفرض) أى كتنطويل الركوع والسجود والقيام نهاية ومغنى (قوله إلا بغير الزكاة) أى المخرج عنها دون خمسة وعشرين نهاية ومغنى (قوله وعلى وقوع الكل فرضا) أى المرجوح و (قوله له) أى لمسح الكل (قوله فاذا فعله وقع واجبا) قد يقال إن كان الواجب مطلقا مسح الرأس كلا أو بعضا فواضح أو مسح البعض فحل تأمل بصرى قول المتن (ثم اذنيه) اعلم ان استحباب مسحهما غير مقيد باستيعاب مسح جميع الرأس ومن ذهب إلى ذلك متمسكا بذكرهم ذلك عقب مسح كلها فقد وهم نهاية زاد سم بل ترتيب مسحهما على قوله ومسح كل رأسه إنما هو باعتبار اصل مسحنا نعم يبقى الكلام فيما لو اراد مسح جميع رأسه فمسح بعض رأسه ثم اذنيه فهل يفوت سنة تعميم الرأس بالمسح فيه نظر وقياس ما قلنا الفوات ويؤيده أنه يسن مسح الرأس ثلاثا قبل مسح الاذن وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستنشاق اما على طريق الروضة فيه فلا إشكال هنا في حسمان مسح الاذنين وفوات بقية الرأس اه (قوله ظاهرهما وباطنهما) والمراد بظاهرهما ما يلى الرأس وباطنهما ما يلى الوجه شيخنا ويجزى مقوله (سبائتيه وإهاميه) نشر لا على ترتيب اللف (قوله بماء غير ماء الرأس) أى ليحصل الاكل وإلا فاصل السنة يحصل بببل الرأس في المسحة الثانية أو الثالثة بخلاف الاولى شرح بافضل وشيخنا ويأتى في الشارح (قوله بماء جديد الخ) أى غير ماء الرأس والاذنين ليحصل الافضل فلو مسحهما بماءهما حصل أصل السنة شرح بافضل (قوله ومسح صماخيهما الخ) ثم يلصق كفيه وهما مبلولتان بالاذنين استظهار اقناع وشرح بافضل ويسن غسل الاذنين ثلاثا مع الوجه لما قيل انهما منه ومسحهما مع الرأس ثلاثا لما قيل انهما منه ومسحهما ثلاثا استقلا لا لكونهما عضوين مستقلين على الراجح والصاق كفيه مبلولتين بهما ثلاثا استظهار الجملة ما فيها اثنتا عشرة مرة شيخنا وقلوبى (قوله وافادت ثم الغاء تقديمهما الخ) ولا يشترط الترتيب في اخذ الماء لمسح الرأس ومسح الاذنين فلو بل اصابه ومسح رأسه ببعضها ومسح اذنيه بياقها كفى مغنى وشيخنا (قوله فيسن فعلهما الخ) أى يشترط لحصول السنة تأخيرهما عن مسح الرأس نهاية ومغنى وشيخنا (قوله أو نحو الخمار) إلى قوله والخبر في النهاية والمغنى لا قوله نعم إلى المتن (قوله ونحو القلنسوة) يضم السين عرقية محشية بقطن بجيرى (قوله أو لم يرد ذلك) أى وإن سهل شرح بافضل فالتعبير بالعسر جرى على الغالب نهاية (قوله نعم قد يوجه الخ) ويبعد هذا التوجيه عدم ذكر الخلاف هنا ولعل المراد بالخلاف هنا خلاف موجب الاستيعاب عند عدم العذر (قوله تقييده) أى تقييد التكميل بالعسر بأن سببه أى سبب التقييد (قوله عليه) أى العسر قول المتن (كل بالمسح الخ) وافق الفقال بأنه يسن للمرأة استيعاب

(قوله وضعف الببل الخ) لا يخفى إشكاله مع قاعدة انا لا نسلب الطهورية بالشك ومع أن الفرض اقل مجزى وماؤه يسير جدا بالنسبة إلى الباقي فالغالب انه لا يغير لو قدر مخالفا وسطا فليتامل (قوله ثم اذنيه) قد يتوهم من ترتيبه على قوله ومسح كل رأسه انه لو اقتصر على مسح بعض رأسه لم يسن مسحهما حينئذ فلا تحصل سنة مسحهما وهو فاسد بل ترتيب مسحهما على قوله ومسح كل رأسه إنما هو باعتبار اصل مسحهما نعم يبقى الكلام فيما لو اراد مسح جميع رأسه فمسح بعض رأسه ثم اذنيه فهل يفوت سنة تعميم الرأس بالمسح فيه نظر وقياس ما قلنا وقد يؤيده انه يسن مسح الرأس ثلاثا قبل مسح الاذن ولا يسع احدا ان يقول انه لو مسح الاذنين بعد مسح الرأس مرة واحدة لم يجز لما فاة ذلك لا طلاق اجزاء الوضوء مرة مرة مرتين كما صح عنه عليه الصلاة والسلام وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستنشاق اما على طريق الروضة فيه فلا إشكال هنا في حسمان مسح الاذنين وفوات بقية الرأس (قوله كل بالمسح عليها) في شرح مر ومقتضى

ولضعف الببل أثر فيه أدنى اختلاط فلا ينافيه مامر من التدبير في اختلاط المستعمل بغيره ويقع أقل مجزى وهذا وفي سائر نظائره كزيادة نحو قيام الفرض على الواجب إلا بغير الزكاة لتعذر تجزئته فرضا والباقي نفلا عن المعتمد من تناقض فيه بينته بما فيه في شرح العباب وعلى وقوع الكل فرضا فمغنى عدم له من السنن انه باعتبار فعل الاستيعاب فاذا فعله وقع واجبا (ثم) مسح جميع (أذنيه) ظاهرهما وباطنهما بباطن أنملى سبائتيه وإهاميه بماء غير ماء الرأس ومسح صماخيهما بطرفى سبائتيه بماء جديد أيضا للاتباع في ذلك كله نعم ماء الثانية أو الثالثة من ماء الرأس يحصل أصل سنة مسحهما لأنه طهور وأفادت ثم الغاء تقديمهما على مسح الرأس فيسن فعليهما بعده (فان عسر رفع العمامة) أو نحو القلنسوة أو الخمار أو لم يرد ذلك نعم قد يوجه تقييده بأن سببه توقف الخروج من الخلاف عليه (كل بالمسح عليها)

وإن لم يضعها على طهر لانه صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته وعلي عمامته وأفهم قوله كمال أنه لا يكفي المسح عليها استقلالاً والخبر المقتصر عليه فيه اختصار بدليل الخبر الأول وينبغي أن لا يقتصر على أقل من الربع خروجاً من خلاف موجب له وإن قيل لا وجه له وأفهم قولهم أن التكميل بالمسح عليها رخصة أن شرطه أن لا يتعدى لبسها من حيث اللبس كان لبسها محرم من غير عذر كما يمنع عليه المسح على خف كذلك (وتخليل) ما يجب غسل ظاهره فقط من نحو العارض (والاحية الكشة) من الذكر والأفضل كونه بأصابع يمينه ومن أسفل وبغرفة مستقلة وعرك عارضيه للاتباع ومن سن تثليثه وواضح أنه لا يكمل إلا بتعدد غرفاته ثلاثاً من وجا من خلاف من قال إن ماء النفل مستعمل ويقاس به غيره في ذلك ويخللها المحرم ندباً يرفق أى وجوباً أن ظن أنه يحصل منه انفصال شيء وإلا فندباً (وتخليل أصابعه) اليدين بالتشبيك والرجلين بأى كيفية كان

مسح رأسها ومسح ذوائبها المسترسلة تبعاً وألحق غير ذوائب الرجل بذوائبها في ذلك لكن جزم في المجموع بعد استحباب مسح الذوائب نهاية أى من الرجل والمرأة قال سم على حجج أن هذا أى مافى المجموع عرض على مر بعد كلام القفال فرجع إليه ع ش وفي الكردى أن الامداد اقرافناء القفال وما ألحق به وزاد الايعاب وإن خرج عن حد الراس بحيث لا يجزى مسحه اه واعتمده شيخنا فقال ويسن مسح الذوائب المسترسلة وإن جاوزت حد الراس اه (قوله وإن لم يضعها الخ) وفارقت الخف بانه بدل ومقتضى اطلاقهم إجزاء المسح عليها وإن كانت تحتها عرقية ونحوها ويؤيده ما بحثه بعضهم من إجزاء المسح على الطيلسان نهاية وسم وشيخنا (قوله لا يكفي المسح عليها الخ) عبارة النهاية لا يكفي الاقتصار على العمامة وإن سقط مسح الراس لنحو علة وهو كذلك وظاهر تعبيرهم بالتكميل أن المسح عليها متأخر عن مسح الراس ويحتمل غيره وأنه بمسح ما عدا مقابل الممسوح من الراس ويكون به محصلاً للسنة اه وكذا في المغنى إلا أنه استظهر عدم اشتراط التأخر عن مسح الراس وافر سم مافى النهاية وباقى عن شيخنا ما يوافقهم وكلام الشارح يفيد الحكمين الأولين أى عدم كفاية الاقتصار على العمامة واشتراط التأخر عن مسح الرأس (قوله) وينبغي أن لا يقتصر الخ لا يظهر مناسبة ذكره هنا بل موقفة شرح ومسح كل رأسه إلا أن يكون هذا راجعاً إلى اثنين (قوله من خلاف موجب) أى كفى خفيفة (قوله أن شرطه الخ) وللتكميل شرط خمسة الأول أن يمسح الواجب من الراس قبل مسح ما عليها من نحو العمامة خلافاً للعلامة الخطيب الثانى أن لا يمسح المحاذى لما مسحه من الراس والمعتمد أن هذا ليس بشرط بل قال المحشى إن مسح جميع العمامة اكمل الثالث أن لا يرفع يده بعد مسح الواجب من الراس وقبل أن يكمل على نحو العمامة وإلا احتاج إلى ماء جديد فهو شرط للتكميل بالماء الأول الرابع أن لا يكون عاصياً باللبس لذاته كان لبسها محرم لا لعذر فيمتنع التكميل بخلافه لعارض كان كان غاصباً لها فيكمل الحائض أن لا يكون على نحو العمامة نجاسة معفو عنها كدم براغيث شيخنا وكذا في البجيرمى إلا أنه ذكر الشرط الثانى عن الشيخ عميرة ثم ذكر عن الحنفى أنه ليس المراد بذلك حقيقة الاشتراط وإنما المراد أنه لا يشترط في تادية السنة مسحه كلفهمه كلام مر اه (قوله كذلك) أى لبسه من غير عذر (قوله ما يجب) إلى قوله وبغرفة في النهاية والمغنى (قوله ما يجب غسل ظاهره فقط الخ) أما الشعر الخفيف أو السكشيف الذى فى حد الوجه من الحية غير الرجل وعارضيه فيجب إيصال الماء إلى ظاهره وباطنه ومناقبه بتخليل أو غيره نهاية ومغنى (قوله من نحو العارض) أى السكشيف سم (قوله وعرك عارضيه) أى يسن ذلكهما (قوله وصر) أى فى شرح والمسح سن تثليثه أى التخليل (قوله أنه) أى تثليث التخليل وكذا ضمير أو به وغيره ويجوز إرجاعهما للتخليل و(قوله فى ذلك) أى فى توقف الكمال على ماء جديد (قوله ويخللها المحرم الخ) وقال للمغنى وخلافاً للنهاية والزبادى ومال اليهما شيخنا ثم قال وحمل الأول على ما لا ذم لمرتبة على التخليل تساقط شعره والثانى على خلافه وهذا جمع بين القولين (قوله وجوبا) متعلق بالرفق وكذا قوله ندباً بصرى (قوله اليدين) إلى قوله ويسن فى النهاية وإلى قوله يجزى باقى المغنى إلا ما بينه عليه (قوله اليدين) أى أصابع اليدين مغنى (قوله بالتشبيك) الوجه أن يقال بأى كيفية كان

إطلاقهم إجزاء المسح عليها وإن كان تحتها عرقية ونحوها ويؤيده ما بحثه بعضهم من إجزاء المسح على الطيلسان وافق القفال بانه يسن للمرأة استيعاب مسح رأسها ومسح ذوائبها المسترسلة تبعاً وألحق غير ذوائب الرجل بذوائبها في ذلك وظاهر تعبيرهم بالتكميل أن المسح عليها متأخر عن مسح الراس ويحتمل غيره وأنه بمسح ما عدا مقابل الممسوح من الراس ويكون به محصلاً للسنة اه وتقدم عن شرح المذهب خلاف ما أفتى به القفال في الذوائب وعرض على مر فرجع إليه (قوله وإن لم يضعها على طهر) وفارقت الخف بانه بدل (قوله كمال) هل يعتد بالمسح عليها قبل مسح بعض الراس فيه نظراً وقوله كمال يفهم المنع وعليه فالفرق بينه وبين إجزاء غسل ما زاد على الواجب من اليدين والرجلين مثلاً قبله لا ثم لأن ذلك أصلي في الطهارة بخلاف هذا (قوله وتخليل) قال فى الروض للحرم اه وهو المعتمد مر (قوله العارض) أى السكشيف (قوله بالتشبيك الخ)

والأفضل أن يكون بالتشبيك سم عبارة شرح بأفضل وتحليل أصابع اليدين والرجلين والأولى كونه في أصابع اليدين بالتشبيك لحصوله بسرعة وسهولة وإما يكره لمن بالمسجد ينتظر الصلاة اه (قوله لمن بالمسجد الخ) أى وكان تشبيكه عبثا كما هو ظاهر فلا يضر التشبيك في الوضوء وإن كان في المسجد ينتظر الصلاة رشيدى (قوله بخنصر يسرى يديه) كذا في النهاية وقال المغنى وشرح بأفضل بخنصر اليد اليسرى أو اليمنى كما في المجموع اه وقال الكردى قوله أو اليمنى الخ مال إليه في شرحى الارشاد والخطيب في الاقتناع واقتصر شرح المنهج والتهفة والنهاية على اليسرى وفي شرح العباب بخنصر اليسرى أليق إذ هو لازالة الأوساخ وما بين الأصابع لا يخلو عن وسخ اه (قوله ويجب في ملتفة) أى التحليل ونحوه في أصابع ملتفة نهاية ومعنى (قوله) ويحرم فتق ملتحة أى لأنه تعذيب بلا ضرورة أى أن خاف مخذور تيمم فيما يظهر اخذ من التحليل نهاية وشيخنا زاد الأيعاب أن قال له طبيبنا عدلان أنه يمكن فتقه وأرجى به قوة على العمل اتجه أن يأتى فيه ماسياق من التفصيل في قطع السلعة اه وعقب السيد البصرى كلام النهاية بما نصه فيه نظر بل الذى يظهر ويؤخذ من إطلاق التعذيب في العلة عدم اشتراط ما ذكر اه وفيه توقف إذ مطلق التعذيب وإن لم يبح التيمم لا يقتضى الحرمة لاسم إذا كان لغرض (قوله بأطراف الخ) أى يغسلها (قوله) وإن صب عليه الخ) وقال الزياى وشيخنا فإن صب عليه غيره بدا باعلاهما على المعتمد اه (قوله فيكون ذلك سنة) وعليه اقتصر الشارح في الأيعاب عبارته ووضح أن قوله أى المجموع ولا يكتفى الخ مبنى للفاعل أى يسرى له أن لا يكتفى بذلك لأنه قد لا يعلم العضو أمالو عمه فيمكن فم فهم أنه مبنى للفعول وأنه لا يكتفى بجر يانه بطبعه مطلقا فقد وهم انتهت كردى (قوله لأنه الخ) أى الماء (قوله واستثناه) أى فيكون واجبا بصرى (قوله لكن محله) أى محل وجوب عدم الاكتفاء بجر يان الماء بطبعه و(قوله والا كفى) أى وإن ظن العموم كفى جريانه بطبعه وعلم بذلك أن قوله وإن جرى بطبعه لا حاجة إليه (قوله لنحو الاقطع) أى قوله ويلحق في النهاية إلا قوله أى إلى وغيره إلى قوله فالغرة في المغنى إلا قوله أى إلى وغيره وقوله ويلحق إلى ويكره (قوله لنحو الاقطع) أى من مغلول يد ومخلوق بدونها بصرى أى وسليم لم يأت له إلا بالترتيب كان أراد غسل كفيه بالصب من نحو ابريق فينتجه تقديم اليمنى شيئا ويأتى عن سم مثله (قوله مطلقا) أى في جميع الأعضاء نهاية (قوله) أى أن توضع بنفسه) أى ولم يمكن بالغسل فيما يظهر وجه تقييده بذلك أنه إنما يسرى له التيامن مطلقا لتعذر المعية المطلوبة أصالة في نحو الخدين ولا تتعذر إلا حينئذ بصرى و(قوله بالغسل) ينبغى ولو حكا كالوقوف تحت ماء كثير محيط لجميع بدنه فى أن واحد (قوله وغيره) أى غير نحو الاقطع (قوله في اليدين الخ) أى وإن سهل غسلها معا كان في بحر شيئا (قوله بعد الوجه) خرج به غسل الكفين أول الوضوء فيطهر أن دفعة ومحله فيما يظهر أن غسلها بغمس أو اغتراف أو صب من غيره فإن لم يتيسر غسلها إلا بصبه من نحو ابريق اتجه تقديم اليمنى سم (قوله والرجلين) أى وإن كان لا بأس خف شرح بأفضل ونهاية (قوله بخلاف البقية) أى الكفين والخدين والأذنين نهاية وجانبى الرأس شرح المنهج ومعنى زاد شيئا وهذا في التسليم وكذا في نحو الاشل والاقطع أن طهره غيره فيطهرها معا ويكره تقديم اليمنى كالتسليم اه (قوله وذلك) أى سن التيامن (قوله أى مما هو من باب التكريم) كترجيع شعروا كتحال وحلق رأس وتنف ابطوق ص شارب ولبس نحو نعل وثوب وتقليم ظفرو ومصاغة نهاية واخذوا عطاء شرح بأفضل والسواك ودخول المسجد وتحليل الصلاة ومفارقة الخلاء والأكل والشرب واستلام الحجر والركن الثانى معنى (قوله ويلحق به الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله كاسر) أى في فصل الخلاء وقد مناه فيه ثم سم (قوله ويكره تركه)

الوجه أن يقال بأى كيفية كانت والأفضل أن يكون بالتشبيك (قوله وتقديم اليمنى الخ) سياق عند قول المصنف في التيمم ويقدم يمينه وأعلى وجهه قول الشارح كالوضوء فيها (قوله بعد الوجه) خرج غسل الكفين أول الوضوء فيطهر أن دفعة ومحله فيما يظهر أن غسلها بغمس أو اغتراف أو صب من غيره فإن لم يتيسر غسلها إلا بصبه من نحو ابريق اتجه تقديم اليمنى (قوله كاسر) أى في فصل الخلاء وقد مناه فيه ثم (قوله



(وإطالة غرته) بأن يغسل  
وجهه مقدم رأسه  
وأذنيه وصفحتي عنقه  
(و) إطالة (تحجيله) بأن  
يغسل مع اليدين بعض  
العصدين ومع الرجلين  
بعض الساقين وإن سقط  
في الكل غسل الفرض  
لعذر وغايته استيعاب  
العصدين والساق وذلك لخبر  
الصحيحين أن أمي يدعون  
يوم القيامة غرا محجلين من  
آثار الوضوء فمن استطاع  
منكم أن يطيل غرته فليفعل  
زاد مسلم وتحجيله أي يدعون  
بيض الوجوه والأيدي  
والأرجل فالغرة والتحجيل  
اسمان للواجب وإطالتهما  
يحصل أقلها بادي زيادة  
وكما لها باستيعاب ما مروى من  
فسرهما بغسل ما زاد على  
الواجب فقد أبدع وخالف  
مدلولهما لغة لغير موجب  
(الموالة) بين أفعال وضوء  
السليم بحيث لا يحصل  
زمن يحذف فيه المغسول قبل  
الشروع فيما بعد مع اعتدال  
الهواء والمحل والزمن  
والبدن ويقدر الممسوح  
مغسولا للاتباع ومر  
وجوبها في طهر السلس  
وإذا نكث فالعبرة بالآخرة  
ومتى كان البناء بعد زوال  
الولاء بفعله لم يشترط  
استحضاره للنية كما مر  
(وأوجبها القديم) مطلقا

أي ترك التيامن بأن يقدم اليسرى على اليمنى أو يغسلهما معاً وشو برى وشيخنا وكالوضوء في ذلك  
كل ما فيه تكميم فيكره فيه تقديم اليسار والمعية وهل يكره التيامن في نحو الخدين بما يطهر دفعة واحدة  
قياساً على ذلك أو يفرق الأقرب الثاني لإيعاب وشو برى قال عث عن سم مال إليه الجمل الرمي اه  
واعتمد شيخنا تبعاً لشرح الروض الأول أي كراهة التيامن في نحو الدين قول المتن (وإطالة غرته الخ)  
تقدم في كلامه ما يفيد حسبان الغرة والتحجيل قبل الفرض سم وعث (قوله بأن يغسل) إلى قوله فالغرة  
في النهاية (قوله في الكل) أي كل من إطالة الغرة وإطالة التحجيل نهاية ومعنى (قوله وذلك) أي سن الإطالة  
(قوله أن أمي الخ) أي أمة الأجابة والمراد المتوضؤون منهم بحجري عبارة عث قال شيخ الإسلام ولا يحصل  
الغرة والتحجيل إلا لمن توضأ بالفعل أما من لم يتوضأ فلا يحصل له اه وينبغي عليه أن ذلك خاص بمن توضأ  
حال حياته فلا يدخل من وضأه الغاسل كما يشعر به تعبيره بتوضأ وقضية أن من مات من أولاد المسلمين طفلاً  
ولم يتفق له وضوء كذلك لم يحصل له ذلك ويحتمل خلافه لأنه كان معذوراً وبقي ماله تيمم ولم يتوضأ هل يحصل  
له ذلك أم لا فيه نظر وينبغي الأول لأقامة الشارع له مقام الوضوء ولذا تنسأطالتهما فيه أيضاً كما يأتي في بابه  
اه (قوله للواجب) زاد النهاية والمندوب (قوله باستيعاب ما مر) أي من مقدم الرأس الخ في الغرة والعصدين  
والساق في التحجيل (قوله وخالف مدلولهما لغة الخ) يتأمل سم (قوله بين أفعال الوضوء) إلى قوله وإذا  
نكث في النهاية الأقوله والمحل والي قول المتن وكذا في المغنى لإقوله فاضلة إلى وهي وقوله لخبر إلى المتن (قوله  
بين أفعال وضوء السليم الخ) وكذا بين الغسلات وكذا في أجزاء كل عضو قليوبى عبارة شيخنا عبارة المصنف  
تشمل الموالة بين الأجزاء الموالة بين الغسلات والموالة بين أجزاء العضو الواحد فيعتبر الشرع في  
الغسلة الثانية قبل جفاف الأولى وفي الثالثة قبل جفاف الثانية ويعتبر غسل كل جزء من العضو قبل جفاف  
الجزء الذي قبله اه (قوله مع اعتدال الهواء) قديقال اشتراط اعتدال الهواء يغني عن اشتراط اعتدال  
المحل والزمن أما المحل فلا يلتزم خروجه عن الاعتدال خروج الهواء عنه لثأثره به وأما الزمن فوصفه  
بالاعتدال وعدمه تجوز باعتبار اعتدال الهواء الموجود فيه وعدمه ثم رايت الشارح المحلى اقتصر على  
الهواء والمزاج وكذا وقع في أصل الروضة الاقتصار عليهما بصري وفي تقريب دليله نظر نعم قديقال أن  
العبرة باعتدال الهواء الراهن والمزاج الراهن ولو كان القطر والفصل غير معتدل (قوله ومر) أي قبيل قول  
المتن فرضه ستة كرى (وجوبها في طهر السلس) وتجب أيضاً عند ضيق الوقت نهاية ومعنى (قوله فالعبرة  
بالآخرة) وينبغي أن يعتبر أيضاً أن لا تجف الأولى قبل الثانية ولا الثانية قبل الثالثة سم وتقدم مثله عن  
القليوبى وشيخنا وفي الكردى عن الأيعاب ما نصه غسل وجهه مرة وأمسك حتى جف فغسل يديه وكان بحيث  
لو نكث وجهه لم يجف بعد فانت الموالة ولو غسله مرة وأمسك زمناً ثم نكث قبل جفافه وأمسك زمناً ثم نكث  
قبل جفافه وأمسك زمناً ثم نكث قبل جفاف يديه قبل جفاف ثالثه وجهه وكان بحيث لو لم ينكث جفت الأولى في هذه المدة  
حصلت الموالة وهو متجه فيهما خلافاً لبعضهم اه (قوله بفعله) ومنه مشيه في ماء يغسل رجله وانظر لو  
أكره على الفعل و (قوله لم يشترط استحضاره الخ) أي بل الشرط فقد الصارف أي ومن الصارف قصد  
المشي في الماء لغرض آخر سم وتقدم في مبحث النية ما يقتضى أن الأكره صارف (قوله كما مر) أي في غسل  
الوجه (قوله مطلقاً) أي في وضوء السليم وغيره (قوله حيث) إلى قوله لخبر في النهاية الأقوله وقبولها إلى وهي

وإطالة غرته) تقدم في كلامه ما يفيد حسبان الغرة والتحجيل قبل الفرض (قوله وخالف مدلولهما لغة الخ)  
يتأمل (قوله فالعبرة بالآخرة) ينبغي أن يعتبر أيضاً أن لا تجف الأولى قبل الثانية ولا الثانية قبل الثالثة حتى  
لو جفت الأولى الوجه مثلاً قبل ثانيته أو ثانيته قبل ثالثه لم يحصل الولاء بين الوجه واليد وان لم تجف ثالثه الوجه  
قبل أولى اليد في الاقتصار على اعتبار الآخرة نظر فليراجع (قوله بفعله) أي ومنه مشيه في ماء لغسل  
رجليه وانظر لو أكره على الفعل وقوله لم يشترط استحضاره النية أي بل الشرط فقد الصارف أي ومن  
الصارف قصد المشي في الماء لغرض آخر ثم رايت في العباب في أوائل الباب فيمن دخل الماء لا بقصد غسل

حيث لأعذر لأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهره قدميه لمعة مثل الدرهم (٢٣٧) لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء

وأجابوا عنه بان الخبر ضعيف مرسل وبأنه صح عن ابن عمر رضي الله عنهما التفريق بعد الجفاف بحضرة الصحابة ولم ينكروا عليه (وترك الاستعانة) بالصب عليه لغير عذر لأنها ترفه لا يليق بمتعبد فهي خلاف السنة وإن لم يطلبها والسين أمم الغالب أو التأكيد إما هي في غسل الأعضاء فمكروهة ويجب طلبها ولو باجرة مثل فاضلة عما يأتي في الفطرة وقبولها على من تعينت طرية لطره فان فقد ما تيمم وصلى واعد وهي في احضار نحو الماء مباحة (و) ترك (النقض) لأنه كالتبري من العبادة فهو خلاف السنة كما في التحقيق وشرخى مسلم والوسيط وصح في الروضة والمجموع إباحته والرافعي كراهته لخبر فيه ورد بأنه ضعيف (وكذا) كان حكمهما مع أن الخلاف بقوته فيما قبله أيضا تمييز مقابلة بصحة حديث الحاكم الآتي به فلا اعتراض عليه (التنشيف) وهو أخذ الماء بنحو خرقه فلا إبهام في عبارته خلافا لمن زعمه يسن تركه في طهر الحى (في

(قوله حيث لأعذر الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في التفريق بغير عذر وفي طول التفريق أما بالاعذر فلا يضرب قطعا وقيل يضرب على القديم وأما اليسير فلا يضرب إجماعا وكذا في النهاية لا قوله وقيل يضرب على القديم (قوله فأمره أن يعيد) وجه الاستدلال أنه لو كان التفريق يضربه لأمره بمجرد غسل للمعة لا بإعادة الوضوء سم (قوله وبأنه صح الخ) وبأنه صلى الله عليه وسلم توفى بالسوق فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه قد دعى إلى جنازة فأتى المسجد فمسح على خفيه وصلى عليها قال الإمام الشافعي وبينهما تفريق كثير مغنى ونهاية قول المتن (وترك الاستعانة) أى ولو كان المعين كافرا شرح بافضل ونهاية (قوله بالصب عليه الخ) وينبغي أن لا يكون من ذلك الوضوء من الخنفيه لأنها معدة للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا يتأتى الاستعمال منها على غير ذلك فليس المقصود منها مجرد الترفه بل يرتب على الوضوء منها الخروج من خلاف من منع الوضوء من الفساقى الصغيرة ونظافة مائتها في الغالب عن ماء غيرها ع (قوله لأنها ترفه الخ) وليس من الترفه المنهى عنه في العبادة عدوله من الماء المالح إلى العذب على المعتمد بر ماوى وحلى (قوله خلاف السنة) عبر النهاية والمغنى هنا وفي الموضوعين الآتين بخلاف الأولى وقال عبد الرؤوف في شرح مختصر الأيضاح الفرق بينهما أن خلاف الأولى من أقسام المنهى عنه وخلاف السنة لا نهى فيه اه (قوله وإن لم يطلبها) أى الإعانة حتى لو أعانته غيره وهو ساكت كان الحكم كذلك مغنى (قوله والسين الخ) عبارة النهاية وتعبيده بالاستعانة جرى على الغالب على أن السين ترد لغير الطلب كاستحجر الطين أى صار حجر أفلا عانته غيره مع قدرته وهو ساكت متمكن من منعه كان طلبها اه وقيد بالقدرة على المنع الشارح أيضا في الامداد والاياعاب وقره سم على المنهج كرى (قوله للغالب) أى من أن الإنسان يطلب الصب عليه أو التأكيد أى كفى قوله تعالى فما استيسر من الهدى أى تيسر كرى (قوله طلبها) أى الإعانة وكذا ضمير تعينت (قوله إمامه) أى الاستعانة لغير عذر (قوله عما يأتي في الفطرة) أى من مؤنته ومؤنة من تازمه ومؤنته يومه وليلته ومن دينه ومسكن وخادم يحتاج إليهما (قوله وقبولها) أى ويجب قبول الإعانة على من تعينت الخ أى كالا قطع (قوله في احضار نحو الماء) أى كالأناء والدلو إيعاب اه كرى (قوله مباحة) قد اطبقوا على على هذا ورايت في شرح صحيح البخارى للقسطلا في مانصه وأما احضار الماء فلا كراهة أصلا قال ابن حجر أى العسقلاني لكن الأفضل خلافه وقال الجلال المحلى ولا يقال إنها خلاف الأولى انتهى كرى (قوله كما في التحقيق) هو المعتمد وقوله والرافعي كراهته قد يقال هذا لا ينافى ما في التحقيق بناء على مذهب الأقدمين من اطلاق المكروه على خلاف الأولى سم وفيه إن الرافعي من المتأخرين لا من الأقدمين (قوله كان حكمتهما) يعنى حكمة الفصل بكذا وقوله بقوته حال من الخلاف وقوله فيما قبله الخ خبر أى موجود في النقص كالتنشيف وقوله تميز مقابلة الخ خبر كان (قوله تميز ما قبله الخ) لو كان المقابل نذب التنشيف لثم ما قاله لكن المفهوم من صنيع الشراح أنه لم يقل به أحد منا والمقابل الإباحة وإن فعله وتركه سواء وعليه فحديث الحاكم بردها لا يؤيدها وتسليم ما ذكر فحديث النقص المؤيد للمقابل ما قبله يخرج في الصحيحين فأى تميز يفيد حديث الحاكم مع ما ذكر بصري (قوله فلا اعتراض) أى بأنه كان الأولى ترك قوله كذا ليعود الخلاف إلى النقص قول المتن (التنشيف) بالرفع بخطه نهاية (قوله وهو) إلى قوله وخبر في النهاية والمغنى (قوله فلا إبهام في عبارته الخ) عبارة النهاية والمغنى والتعبير بالتنشيف لا يقتضى أن المسنون تركه إنما هو المبالغة فيه خلافا لمن توهمه أذ هو كفى القاموس أخذ الماء بخرقه والتعبير به هنا هو المناسب وأما النشف بمعنى الشرب فلا يظهر هنا إلا بنوع تكلف اه (قوله يسن الخ) خبر التنشيف (قوله في طهر الحى) وسيأتى

رجليه فانغسلتا أنه لا بد أن يكون ذا كراهية لكن الشارح رده (قوله لم يصبها الماء) لا يقال إن المتبادر وعدم غسلها مطلقا فيشكل الاستدلال لأن هذا ليس من باب التفريق بل من ترك غسل بعض العضو لا نأقول وجه الاستدلال أنه أمره بإعادة الوضوء ولو كان التفريق يضربه لأمره بمجرد غسل للمعة (قوله كفى التحقيق) هو المعتمد وقوله والرافعي كراهته قد يقال هذا لا ينافى ما في التحقيق بناء على مذهب الأقدمين من

(الأصح) لأنه يزيل أثر العبادة فهو خلاف السنة لأنه صلى الله عليه وسلم

ان الميت يسن تشييفه نهاية (قوله رداخ) اى وجعل بنفض الماء بيده ولا دليل فيه لا باحة النفض لا احتمال كونه فعله بيانا للجواز نهاية ومعنى (قوله منديلا) بكسر الميم وفتح وسمى بذلك لانه يندل اى يزيل الوسخ وغير يجير مى (قوله عقب الخ) متعلق بقوله جى به (قوله ما لم يحتج به الخ) متعلق بقوله يسن تركه الخ (قوله اول تيمم عقبه) اى لئلا يمنع البلل فى وجهه ويديه التيمم معنى (قوله بل يتا كد فعله) بل قد يجب كما اذا خشى وقوع النجس عليه ولا يجد ماء يغسل به مرسى عبارة عرش هو شامل لما اذا غلب على ظنه حصول النجاسة به بوجوب ريح ويوجه بان التضخيم بالنجاسة انما يحرم اذا كان بفعله عبثا واما هذا فليس بفعله وان قدر على دفعه نعم ينبغى وجوبه اذا ضاق الوقت ولم يكن ثم ماء يغسل به وقد دخل الوقت اه (قوله واختار الخ) عبارة النهاية والمغنى والثانى انه مباح واختاره فى شرح مشمل والثالث مكروه اه (قوله مطلقا) اى الحاجة وبدونها (قوله وخبر انه الخ) الاسيك لخبر الخ باللام بدل الواو وان يقول فيما يأتى ينبغى على كل حمله الخ (قوله على انه الحاجة الخ) وينشف اليسرى قبل اليمنى ليعقب اثر العبادة على الاشراف حلبي وكذا فى اليسرى غن الا مداد والاياعاب (قوله والاولى الخ) اى واذا نشف الحاجة وبدونها فالاولى ان لا يكون بذيله وطرف ثوبه ونحوهما فقد قيل ان ذلك يورث الفقر خطيب وشيخنا قال البجيرمى اى للغنى وزيادة تملن هو فقير وفى الحديث وان الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه فثبت بهذا الحديث ان ارتكاب الذنب سبب لحرم الرزق خصوصا الكذب وكذلك يوجب الفقر كثرة النوم والنوم عريا نالما يستتر بشىء والا كل جنبوا وانهون بسقاطه المائدة وحرقت قشر البصل وقشر الثوم وكنس البيت البيت بالليل وترك القمامة فى البيت والمشى امام المشايخ وبداء الوالدين باسمهما وغسل اليدين بالطين وانهون بالصلاة وخياطة الثوب وهو على بدنه وترك بيت العنكبوت فى البيت واسراع الخروج من المسجد والتبكر بالذهاب الى الاسواق والبطء فى الرجوع منها وترك غسل الاواني وشراء كسر الخبز من فقراء السؤل واطفاء السراج بالنفس والكتابة بالقلم المعقود والامتناسط بمشط مكسور وترك الدعاء والو الدين والتعمم قاعدا والتسرول قائما والبخل والتقتير والاسراف اه (قوله ذلك) اى التشييف بطرف ثوبه (قوله ويقف) الى قوله وكانت فى المغنى (قوله اى عقب الوضوء) اى كما عبر به المصنف وقوله بحيث الخ اى كما فسر به الزىادى (قوله بحيث لا يطول الخ) هذا صريح فى انه متى طال الفصل عرفا لا ياتى به كما لا ياتى بسنة الوضوء ونقل بالدرس عن الشمس الرملى انه ياتى به ما لم يحدث وان طال الفصل عرش عبارة البجيرمى على الاقتناع هذا اى عدم طول الفصل عرفا نالما هو الا فضل واما السنة فتحصل ما لم يحدث فيما يظهر شوبرى على التحرير اه (قوله ولعله الخ) اى قوله قبل ان يتكلم قول المتن (اشهد الخ) ويقدمه على اجابة المؤذن وبعد فراغه منه يجيب المؤذن وان فرغ من الاذان يجير مى (قوله لتكفل ذلك بفتح ابواب الجنة الخ) وفتحها لكراماله ولا فعملوم لانه لا يدخل الا من واحد فقط وهو ما سبق فى علمه سبحانه وتعالى دخوله منه وظاهره ان ذلك يحصل لمن فعله ولو مرة واحدة فى عمره ولا مانع منه عرش (قوله من التوابين) اى من الذنوب وليس فيه دعاء بكثر وقوع الذنب منه بل بانه اذا وقع منه ذنب اهتم التوبة منه وان كثر تعلمها للامة وقوله من المتطهرين اى عن تبعات الذنوب السابقة وعن التلوث بالسيئات اللاحقة او عن الاخلاق الذميمة ملا على القارى على المشكاة وقيل اى من المتزهرين من الذنوب اه بجيرمى وقوله اى من الذنوب الاولى اى بما لا يليق بالعبد فالتوبة لا تقتضى سبق الذنب نظير ما يأتى فى المغفرة كما يصرح بذلك قولهم تسن التوبة عن خاتم المرومة (قوله مصدر) اى اسم مصدر بجيرمى (قوله للتسبيح) اى لماهية التنزيه بجيرمى عبارة سم قوله للتسبيح اى بمعنى التنزيه لا للتسبيح مصدر سبيح بمعنى قال سبحانه الله لان مدلول التسبيح على هذا اللفظ اه (قوله اعتقاد تنزيهه) الاول تنزيهه (قوله على انه بدل من اللفظ بفعله الخ) اى

اطلاق المسكروه على خلاف الاولى (قوله فلا يسن تركه) بل قد يجب كما اذا خشى وقوع النجس عليه ولا يجد ما يغسل به مرسى (قوله جعل علما للتسبيح) قال الحفيدى قول التوضيح للتسبيح من قوله ان سبحان علم للتسبيح ما نصه اى بمعنى التنزيه لا للتسبيح مصدر سبيح بمعنى قال سبحانه الله لان مدلول التسبيح على هذا اللفظ اه (قوله

عقبه فلا يسن تركه بل يتأكد فعله واختار فى شرح مسلم اباحته مطلقا وخبر انه صلى الله عليه وسلم كان له منديل يمسح به وجهه من الوضوء وفى رواية خرقه يتششف بها صححه الحاكم وضعفه الترمذى وعلى كل ينبغى حمله على انه الحاجة والاولى عدمه بنحو طرف ثوبه وفعله صلى الله عليه وسلم ذلك مرة لبيان الجواز ويقف هنا فى الغسل حامل المنيشة عن يمينه والصاب عن يساره وكانت ام عياش توضع ثوبه صلى الله عليه وسلم وهى قائمة وهو قاعد (ويقول بعده) اى عقب الوضوء بحيث لا يطول بينهما فاصل عرفا فيما يظهر نظير سنة الوضوء الآتية ثم رايت بعضهم قال ويقول فورا قبل ان يتكلم انتهى ولعله بيان للاكمل (اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله) لتكفل ذلك بفتح ابواب الجنة الثمانية لقائله يدخل من ايهما شاء كما صح (اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين) رواه الترمذى (سبحانك) مصدر جعل علما للتسبيح وهو براءة الله من السوء اى اعتقاد تنزيهه عما لا يليق

فيقدر معناه ولا يتصرف بل يلزم الاضافة وليس مصدرا لسميح بل سميح مشتق منه اشتقاق (٢٣٦) حاشيت من حاشا ولوليت من لولا

وأفقت من أف ( اللهم وبحمدك ) واوه زائدة فالكل جملة واحدة او عاطفة اي وبحمدك سبحتك ( اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك ) لان ذلك يكتب لقائله فلا يتطرق اليه ابطال كما صح حتى يرى ثوابه العظيم ويسن أن يأتي بجميع هذا ثلاثا كما مر مستقبل القبلة بصدره رافعا يديه وبصره ولونحو اعنى كايسن امرار موسى على الرأس الذي لا شعر به اشها للسماء وان يقول عقبه وصلى الله وسلم على محمد وآل محمد وقرأ انا أنزلناه أى ثلاثا كما هو القياس ثم رأيت بعض الأئمة صرح بذلك ( تنبيه ) معنى استغفرك اطلب منك المغفرة أى ستر ماصدر منى من نقص بمحوه فهى لا تستدعى سبق ذنب خلافا لمن زعمه وظاهر كلامهم نذب واتوب اليك ولو لغير متلبس بالتوبة واستشكل بأنه كذب ويحاجب بأنه خبر بمعنى الانشاء أى أسألك أن تتوب على أو هو باق على خبريته والمعنى انه بصورة التائب الخاضع الذليل ويأتى فى وجهت وجهى وخشع لك سمعى ماوافق بعض ذلك ( وحذفت دعاء الاعضاء ) المذكور فى المحرر وغيره وهو مشهور ( إذ لا اصل له )

منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره أسبحك أى أنزهك عما لا يليق بك أقيم مقام فعله ليدل على التنزيه البليغ ولا يستعمل إلا فى الله مضافا فيقصد تنكيده ثم يضاف لان العلم لا يضاف ولا يثنى إلا إذا قصد تنكيده رحمانى اه بجبرى ( قوله فيقدر معناه ) فيه تامل ( قوله مشتق منه ) أى ماخوذ منه ( قوله اشتقاق حاشيت ) بمعنى قلت حاشا وكذا الأمر فيما بعده ( قوله فالكل الخ ) أى مجموع سبحانك اللهم وبحمدك ( قوله جملة واحدة ) فالمعنى سبحتك يا الله مصاحبا بحمدك شورى أى بالثناء عليك بجبرى ( قوله لان ذلك ) أى سبحانك اللهم وبحمدك الخ ( قوله يكتب الخ ) أى فى رق ثم يطبع بطابع نهاية ومعنى قال ع ش ويتعدد ذلك بتعدد الموضوع لان الفضل لا حجر عليه اه ( قوله فلا يتطرق اليه الخ ) أى يصان صاحبه من تعاطى مبطل بان يرتد والعياذ بالله لا فقد تقرر ان جميع الاعمال يتطرق اليه الا بطل بالردة شورى وفيه بشرى بان من قاله لا يرتد وانه يموت على الايمان حفى اه بجبرى ( قوله بجميع هذا ) أى ما ذكر من الاذكار ( قوله كما مر ) أى فى شرح وتثليث الغسل والمسح ( قوله مستقبل القبلة ) أى قوله وان يقول فى النهاية والمعنى الا قوله ولونحو اعنى إلى السماء ( قوله رافعا يديه وبصره الخ ) وذلك لان السماء قبلة الدعاء والطالب لشيء يبسط كفيه لآخذه والداعى طالب ولان حوائج العباد فى خزانة تحت العرش فالداعى يمد يده لحاجته بجبرى ( قوله ولونحو اعنى ) أى كمن فى ظلمة ( قوله كايسن الخ ) قد يقال لا حاجة اليه فى التعليل لان المقصود من رفع البصر اليها ليس النظر اليها اذ هو لا يطلب حينئذ من حيث ذاته لكونه شاغلا عن الدعاء بل المقصود تعظيمها بتوجيهها بالوجه كما قيل السماء قبلة الدعاء بصرى ( قوله على الرأس ) أى رأس المتحجل من الاحرام ( قوله اشها ) متعلق بقوله كايسن الخ وقوله للسماء متعلق برافعها ( قوله وان يقول ) أى قوله ويقرأ فى المعنى ( قوله عقبه ) أى عقب الموضوع وعقب جميع الذكر المتقدم وصنيع شيخنا صريح فى هذا ( قوله وصلى الله الخ ) قد يقال ينبغى ان يزيد فى الصلاة التعرض لسيادته صلوات الله عليه والاصحاب بصرى وعبارته شيخنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم اه ( قوله وقرأ انا أنزلناه الخ ) لما ورد أن من قرأ فى أثر وضوئه انا أنزلناه فى ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب فى ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثا حشره الله عشرين الانبياء ويسن بعد قراءة السورة اللهم اغفر لي ذنبي وسع لي فى دارى وبارك لي فى رزقى ولا تفتنى بمازويت عنى ع ش وفى السكردى عن الايعاب مثله إلى قوله ولا تفتنى الخ ( قوله أى ثلاثا ) اما راجع للصلاة والقراءة او للثانية فالاولى مشافى ذلك كما هو ظاهر ويشمله العموم السابق فى التثليث بصرى ( قوله من نقص ) أى ذنبا كان او غيره بصرى ( قوله بمحوه ) هذا مخالف لما ذكرنا ان العفو محو اثر الذنب بالكلية والمغفرة ستره مع بقاءه وعدم المؤاخذة به كما ذكره البولاق عن الشنشورى بجبرى ( قوله واستشكل بانه كذب ) كانه بناء على حمله على الحال ولا فلا كذب يلزم على انه قد لا يلزم الكذب على تقدير الحال ايضا سم ولعله بحمله على العزم على التوبة ( قوله بمعنى الانشاء أى أسألك الخ ) لا يخفى بعده إلا أن يريد ان توفقى للتوبة ( قوله او هو باق الخ ) لا حاجة إلى لفظة هو ( قوله وهو مشهور ) وهو ان يقول عند غسل كفيه اللهم احفظ يدي عن معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم اعنى على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم ارحنى رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطنى كتابى بيمينى وحاسبنى حسابا يسيرا وعند اليسرى اللهم لاتعطنى كتابى بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار وعند مسح الاذنين اللهم اجعلنى من الذين يستمعون القول فيتعون احسنه وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمى على الصراط يوم تزل فيه الاقدام نهاية ومعنى وشرح بافضل وفى السكردى عن الايعاب زيادة ادعية اخرى وان يبدى فى دعاء غسل الكفين وقدمى فى دعاء غسل الرجلين بتشديد الياء مثنى ( قوله لانظر اليه الخ ) خلافا للنهية والمعنى عبارته قال المصنف فى أذكاره وتنقيحها لم يحى فيه شيء عن النبي صلوات الله عليه قال الشارح وفات الرافعى والنووى أنه روى

واستشكل بانه كذب ) كانه بناء على حمله على الحال ولا فلا يلزم كذب على أنه قد لا يلزم الكذب على تقدير

يعتد به ووروده من طرق لا انفار اليه لانها كلها لا تخلو من كذاب أو متهم بالوضع كما قاله بعض الحفاظ فهى ساقطة بالمرة

عن النبي ﷺ من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ومشى شيخى على أنه مستحب وافق به لهذا الحديث اه زاد الاول ونفى المصنف اصله باعتبار الصحة أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فلعله لم يثبت عند ذلك أو لم يستحضره حينئذ وغاية الكردى على شرح بافضل قوله لا اصل لدعاء الاعضاء على هذا جرى الشارح في كتابه وقال شيخ الاسلام في الاسنى أى في الصحة وإلا فقد روى عنه ﷺ من طرق ضعيفة في تاريخ ابن حبان وغيره ومثله يعمل به في فضائل الأعمال اه وذكر نحوه في شرح البهجة واعتمد استحبابه الشهاب الرملى وولده ويؤخذ مما نقلته في الاصل عن شرح العباب للشارح وعن غيره أنه لا بأس به عند الشارح وأنه دعاء حسن لكن لا يعتقد سنينته فيطلب الاتيان به عند الشارح ايضا اه (قوله ومن شرط العمل الخ) عبارة المغنى فائدة شرط العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ان لا يكون شديد الضعف وأن يدخل تحت أصل عام وأن لا يعتقد سنينته بذلك الحديث اه زاد النهاية وفي هذا الشرط أى الاخير نظر لا يخفى اه عبارة سم وشرط بعضهم ان لا يعتقد السنينة وفيه نظر بل لا وجه له لأنه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل ما نحن فيه إلا كونه مطلوباً بطالب غير جازم وكل مطلوب طالب غير جازم سنة وإذا كان سنة تعين اعتقاد سنينته اه (قوله أن لا يشتد ضعفه) أى سواء كان العامل ممن يقتدى به أم لا بل قد يقال يتأكد في حق المقتدى به ليسكون فعله سبباً لا فائدة غير الحكم المستفاد من ذلك الحديث ع ش (قوله سنن كثيرة) منها تقديم النية مع اول السنن المتقدمة على غسل الوجه فيحصل له ثوابها كما مروى منها التلغظ بالمنوى ليساعد اللسان القلب كما تقدم ويسر بها بحيث يسمع نفسه ومنها استصحاب النية ذكر اقبله إلى آخر الوضوء مغنى وشيخنا (قوله ومن المشهور) إلى قوله وغسل رجله في المغنى لا قوله ولا يكره إلى ولطم الوجه وقوله واعترض إلى وإشراف (قوله والدلك) لم يكتف بفهمه من قوله السابق والدلك في شرح وثالث الغسل الخ كانه لا يستلزم السنينة فتأمله سم أقول بل أعاده لقوله ويتأكد الخ (قوله وتجنب رشاشه) فلا يتوضأ في موضع يرجع إليه رشاش اسنى (قوله وجعل ما يصب منه الخ) أى كالأبريق مغنى (قوله وترك تكلم) وفي فتاوى شيخ الاسلام أنه سئل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء ويجب عليه الرد أو لا فأجاب بأن الظاهر الاول اه وهذا بخلاف المشتغل بالغسل لا يشرع السلام عليه لأن من شأنه أنه قد ينكشف منه ما يستحي من الاطلاع عليه فلا يليق مخاطبته حينئذ ع ش (قوله بلا عذر) عبارة شرح بافضل إلا لمصلحة كما مر بمعروف ونهى عن منكر وتعليم جاهل وقد يجب كان رأى نحو أعنى يقع في بئر اه (قوله ولطم وجهه) بالجر عطف على تكلم (قوله لبيان الجواز) واللطم خلاف الاول كافي في شرح الروض بجري (قوله وإسراف الخ) عبارة الخطيب ومنها أن يقتصد في الماء فيكره السرف فيه اه قال البجيرمى ويكره التقتير أيضاً لأنه قد لا يعمر كما قرره شيخنا اه (قوله وان يكون الخ) فيجزى به بدونه حيث استغنى وصح أنه ﷺ توضحاً بشئ مدهذا فيمن بدنه كبده ﷺ اعتد الاوليون ولا زاد أو نقص بالنسبة شرح بافضل (قوله كإأتى) لعله في باب الغسل (قوله كوقيه) عبارة المغنى وان يتعمد موقه وهو طرف العين الذى يلي الانف بالسبابة الايمن باليمن واليسر باليسرى ومثله اللحاظ وهو الطرف الآخر وعمل سن غسلهما إذا لم يكن فيهما رص يمنع وصول الماء إلى محله وإلا فغسلهما واجب اه زاد شرح بافضل والمراد بهما أى الموقين ما يشمل للحاظ اه (قوله

ومن شرط العمل بالحديث الضعيف كما قاله السبكي وغيره أنه لا يشتد ضعفه فأنصح ما قاله المصنف وأن دفع ما أطال به الشراح عليه وبقى للوضوء سنن كثيرة استوفيتها بحسب الامكان في شرح العباب ومن المشهور ومنها استقبال القبلة في جميعه والدلك ويتأكد كد كالموااة لقوة الخلاف فيهما وتجنب رشاشه وجعل ما يصب منه عن يساره وما يغترف منه عن يمينه وترك تكلم بلا عذر ولا يكره ولو من عار لأنه ﷺ كلم أم هانى يوم فتح مكة وهو يغتسل ولطم الوجه بالماء واعترض بحديث فيه ويحجب بأنه لبيان الجواز وإسراف ولو على شطو أن يكون ماؤه نحو مدم كإأتى وتعمد ما يخاف اغفاله كوقيه

الحال أيضا (قوله أن لا يشتد ضعفه) شرط بعضهم أيضاً أن لا يعارضه حديث صحيح ولا حاجة إليه لظهور أنه إذا تعارض حديثان ينظر إلى الترجيح ومعلوم ان الصحيح مقدم على الضعيف وشرط بعضهم ان لا يعتقد السنينة وفيه نظر بل لا وجه له لأنه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل ما نحن فيه إلا كونه مطلوباً بطالب غير جازم وكل مطلوب طالب غير جازم سنة وإذا كان سنة تعين اعتقاد سنينته ثم رايت فيما يأتى في قوله في الخف ويسن مسح اعلاه واسفله خطوطا ماله تعلق بهذا البحث فتأمل (قوله والدلك) لم يكتف بفهمه من قوله السابق

وغيبه وخاتم يصل المأثم لثأته وغسل رجله بيساره وشر به من فضل وضوئه ورش إزاره به أن توم حصول مقدر له فيما يظهر وغلبه يحمل  
 ربه ﷺ إزاره به قبل وان لا يصب ماء إزاره حتى يطف مخالفة للجوس وبينت ما فيه في (٣٤١) الفتاوى وكان ﷺ إذا توضأ

أفضل ماء حتى يسيله على موضع سجوده فينبغي ندب ذلك لمن احتاج لتنظيف محل سجوده بتلك الفضلة خلافا لما يوهمه كلام بعضهم من ندبه مطلقا وصلاة ركعتين بعده أى بحيث ينسبان له عرفا كما يأتي بما فيه قبيل الجماعة ويحصلان بغيرهما كتحية المسجد وفي مسح الرقبة خلاف والراجح عدم ندبه واعتراض بان حديثه يعمل به في الفضائل ويرد بما مر آنفا كما يشير إليه قول المصنف ان خبرهما موضوع فبتقدير سلامته من الموضوع هو شديد الضعف فلا يعمل به ويؤثر الشك قبل الفراغ من الوضوء لا بعده ولوفى النية على الوجه استصحابا لأصل الطهر فلا نظير لكونه يدخل الصلاة بطهر مشكوك فيه وقياس ما يأتي في الشك بعد الفاتحة وقبل الركوع انه لو شك بعد عضو في أصل غسله لزمه اعادته او بعضه لم يلزمه فليحمل كلامهم الاول على الشك في أصل العضو لا بعضه (فرع) صلى الخمس مثلا كلا بوضوء مستقل ثم علم ترك مسح

وعقبه) وبيالغ في العقب خصوصاً في الشتاء فقد ورد ويل للعقاب مغنى وشيخنا (قوله به) أى بفضل وضوئه (قوله وعليه الخ) أى على توم ذلك (قوله وان لا يصب ماء إزاره حتى يطف) لعل معناه ان لا يصب الماء في إزاره المعد للوضوء إلى ان يتملى الاناء إلى اعلاه بل يجعله نازلا منه (قوله ندب ذلك) أى الافضال (قوله مطلقا) أى احتيج تنظيف ذلك او لا (قوله بعده) عبارة الخطيب عقب الفراغ من الوضوء اه قال البجيرى أى ولو جدد او الماردا بالعقب فيما يظهر ان لا يطول الوقت بحيث لا تنسب الصلاة اليه عرفا وبحث بعض المتأخرين امتداد وقتها على ما بقي الوضوء وجعل قو لم عقبه على سن المبادرة وفيه نظر والا قرب ما قلناه اه (قوله أى بحيث الخ) رفا قال النهاية عبارة في صلاة النفل بعد قول المصنف ويخرج النوعان الخ وهل تفوت سنة الوضوء بالاعراض عنها كما يجتبه بعضهم او بالحدث كما جرى عليه بعضهم او بطول الفصل عرفا احتمالات الوجهان كما يدل عليه قول المصنف في روضه ويستحب لمن توضأ ان يصلي عقبه اه ومال السيد البصرى إلى الاحتمال الثاني عبارة نقل عن السيد السمع ودى انه افتى بامتداد وقتها مادام الوضوء باقيا لان القصد بهما عدم تعطيل الوضوء عن اداء صلاته وصححه الفقيه عبد الله بن عمر باخرمة وهو وجه من حيث المعنى اه (قوله ويحصلان) الاولى التأنيث (قوله والراجح عدم ندبه) كذا في النهاية والمغنى عبارة شرح بافضل وان لا يمسح الرقبة لانه لم يثبت فيه شيء بل قال النووي انه بدعة وخبر مسح الرقبة امان من الغل موضوع لكننه متعقب بان الخبر ليس بموضوع اه وقال الكردى عليه والحاصل ان المتأخرين من أئمتنا قد فلدوا الامام النووي في كون الحديث لا اصل له ولكن كلام المحدثين يشير إلى ان الحديث له طرق وشواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن فالذى يظهر للفقير انه لا باس بمسحها اه (قوله بما مر آنفا) أى في قوله ووروده من طرق الخ (قوله ان خبرهما) أى دعاء الاعضاء ومسح الرقبة (قوله ولو في النية) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى وقاسه على الصوم لكن الذى استقر رايه عليه في الفتاوى الذى قرأه ولده عليه انه يؤثر كفى الصلاة اه وسيأتى أن الشك في الطهارة بعد الصلاة لا يؤثر وحينئذ يتحصل انه إذا شك في نية الوضوء بعد فرأه ضر أو بعد الصلاة لم يضر بالنسبة للصلاة لان الشك في نيته بعدها لا يزيد على الشك فيه نفسه بعدها ويضر بالنسبة لغيرها حتى لو اراد مسح المصحف او صلاة اخرى امتنع ذلك مراههم (قوله واستصحا بالاصل الطهر) فيه نظر إذ الكلام في تحقق الطهر لافى بقائه حتى يستدل بالاستصحاب (قوله وقياس الخ) مبتدأ خبره قوله انه لو شك الخ (قوله او بعضه) أى في غسل بعض ذلك العضو (قوله كلامهم الاول) وهو ويؤثر الشك قبل الفراغ من الوضوء (قوله فواضح) أى لان غير العشاء اعيدت بوضوء كامل والعشاء فعلت مرتين بكامل (قوله خلا فان وهم فيه) تأمل الخلاف ففيه دقة وهو انه لما صلى به وشك بعد العشاء ألزم بواحدة منها العشاء فلا يخص إلا بالخمس ثم انه مع بقاء وضوئه شاك في ترك بعض أعضائه بعد كمال طهره والشك حينئذ غير ضار فله ان يصلى به ما شاء فيعيدهن به حتى العشاء والزاه اعادتها إنما كان لما طرا بعد فعلها فاحتمل الترك منها فالزم بها عبد الله باقشير أى وقوله والشك حينئذ غير ضار الخ يرد بان الاعادة مع الشك اضعف من فعلهن او لا فلا اجزاء به بالأولى وبما مر عن سم آنفا (قوله لو غفل) أى عن حاله واعتقد الطهارة الكاملة كردى (قوله كالمواضأ الخ) لا يظهر فيه إلا مجرد التنظير في الجزم بالنية لافى المنظر به عبد الله باقشير ويمكن ان يجاب بحمل قول الشارح توضأ عن حدث على معنى توضأ وضوءا شانه ان يكون عن حدث فالمراد توضأ وضوءا كاملا في اعتقاده او على حذف مضاف أى عن توم حدث وعلى كل من الاحتمالين فالحدث غير واقع في نفس الامر (قوله والدلك في شرح قوله وتثليث الغسل والمسح كانه لانه لا يستلزم السنية فتأمل) (قوله وشر به ثم قوله ورش) هل وان توضأ من مسبل (قوله ولو في النية) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى وقاسه على الصوم لكن

(٣١ - شروانى وابن قاسم - اول) الرأس مثلا من إحداهن لزمه اعادة الخمس ثم ان كمل وضوء العشاء بفرض ان الترك منه وأعادهن به اجزأه لان الترك ان كان من غيره فواضح او منه فقد كمله وان اعادهن به بلا تكميل فلا خلافا لمن وهم فيه لا تمتنع الصلاة به لاحتمال أن الترك منه فنيته غير جازمة ومن ثم لو غفل وأعادهن به لم يبق عليه إلا العشاء كالمواضأ عن حدث وأعادهن ثم علم الترك من هذا أيضا



لأن الترك الأول) التقييد بالأول بالنظر إلى التوضؤ فقط (قوله) وقد أعاد من به) هذا لا يتأتى في الثانية  
أي التوضؤ إلا باحد التاويلين السابقين (قوله في الصورتين) أي الغفلة والتوضؤ  
(باب مسح الخف)

وهو من خصوصيات هذه الأمة وشرع في السنة التاسعة من الهجرة غش وبجبري وشيخنا قول المتن  
(مسح الخف) يمكن أن يوجه تعبيره بالخف مراد به الجنس دون تعبيره بالخفين بأن ذلك لا يتناول الخف  
الواحد فيما لو فقد إحدى رجله سم (قوله المراد) إلى قوله بل متواترة في النهاية لا قوله أو الخف إلى فلا يرد  
وقوله بل ذكره إلى وأخره وكذا في المعنى إلا أنه قال الأولى التعبير بالخفين (قوله المراد بالجنس) غرضه به دفع  
ما ورد على المتن من أنه يؤم جواز المسح على خف رجل وغسل الأخرى وليس كذلك فكان الأولى أن يعبر  
بالخفين وحاصل الجواب أن ألقى الخف للجنس فيشمل ما لو كان له رجل واحدة لفقد الأخرى وما لو كان له  
رجلان فأكثرت فكانت كلها أصلية أو بعضها زائد واشتبه بالأصلي أو سامت به فليس كلا منها خفاو بمسح على  
الجميع وأما إذا لم يشتهبه ولم يسامت فالعبرة بالأصلي دون الزائد فيلبس الأول خفا دون الثاني إلا أن توقف  
لبس الأصلي على لبس الزائد فيلبسه أيضا شيخنا وعش (قوله أو الخف الشرعي) يعني أن اللفظ هو الخف  
المعهود شرعا فيشمل من له رجل واحدة ومن له رجلان أو أكثر على التفصيل المتقدم قال ع وش وهذا الجواب  
أولى من الأول لأنه لا يدفع الإيهام إذا الجنس كما يتحقق في ضمن الكل كذلك يتحقق في ضمن واحدة منهما  
اه (قوله هنا) أي في الترجمة (قوله منع لبس خف الخ) أي امتناعه شرعا (قوله على صحيحة) أي رجل صحيحة  
(قوله عليه) أي بحيث لا يجب غسلها نهاية ومعنى (قوله فكانت كالصحيحة) أي في امتناعه لاقتصار على  
خف في الصحيحة والمسح عليه وجواز لبس الخفين فيهما بعد كمال طهارتهما ثم المسح عليهما فيرفع حدثهما  
معا ولا يجب مع المسح التيمم عن العلية لأن مسح خفها كغسلها ولا ينافيه قوله لو وجوب التيمم الخ لأن معناه  
أنها قبل لبس خفها يجب التيمم عنها كوجوب غسل الصحيحة قبله سم بأدنى تصرف (قوله عليهما) أي على  
خف البكاملة وخف الناقصة (قوله على الأخرى) أي على خف المفردة (قوله وحدها) هل له لبس خف في  
باقى فاقدة محل الفرض ليسح عليهما بدلا عن غسله المسنون سم وسيأتى عنه ما يفيد عدم سن ذلك (قوله  
وذكره هنا) أي ذكر مسح الخف عقب الوضوء (قوله لأنه بدل عن غسل الرجلين) فسحبه رافع للحدث  
لا مبيح نهاية ومعنى (قوله فيه) أي الوضوء (قوله أن الواجب الخ) أي على لبس الخف بشرطه ومعنى (قوله  
لأن في كل الخ) قد يقال غاية ما يقتضيه هذا التعليل الولا بينهما وأما تأخير المسح عن التيمم الذي هو المطلوب  
فلا نعم يتم بزيادة التيمم طهارة كاملة بصري (قوله مسحهما مبيحا) يؤم أن مسح الخف مبيح لا رافع للحدث  
وهو خلاف ما صرحوا به أول كتاب الطهارة فراجع بصري وقوله أول كتاب الطهارة بل هنا أيضا كما مر عن

الذي استقر رايه عليه في الفتاوى التي قرأها ولده عليه أنه يؤثر كافي الصلاة وقال أن الفرق بين الوضوء والصوم  
واضح اه وسيأتى أن الشك في الطهارة بعد الصلاة لا يؤثر حينئذ يتحصل أنه إذا شك في نية الوضوء بعد  
فراغه من الوضوء أو بعد الصلاة لم يضر بالنسبة للصلاة لأن الشك في نية بعدها لا يزيد على الشك فيه نفسه بعدها  
ويضر بالنسبة لغيرها حتى لو أراد مسح المصحف أو صلاة أخرى امتنع ذلك مر

(باب مسح الخف)

يمكن أن يوجه تعبيره بالخف مراد به الجنس دون تعبيره بالخفين بتناول الخف الواحد فيما لو فقد إحدى  
رجليه (قوله لو وجوب التيمم عنها فكانت كالصحيحة) الذي يظهر أن معنى هذا الكلام المذكور في الروضة  
وغيرها أنه يمتنع الاقتصار على خف في الصحيحة والمسح عليه وأنه يجوز لبس الخفين فيهما والمسح عليهما  
فترفع حدثهما لأن المسح كالغسل فكما يكفي غسلهما يكفي مسحهما ولا يجب مع المسح التيمم عن العلية لأن  
مسح خفها كغسلها ومع غسلها لا حاجة للتيمم ولا ينافيه قوله لو وجوب التيمم عنها لأن معناه أنها في نفسها يجب  
التيمم عنها لأن المراد وجوبه مطلقا (قوله وحدها) هل له لبس خف في باقى فاقدة محل الفرض ليسح

لأن الترك الأول إن كان  
من العشاء فليس عليه  
غيرها أو من غيرهما فوضوء  
العشاء كامل وقد أعاد من  
به مع الجزم بالنية في  
الصورتين

(باب مسح الخف)  
المراد به الجنس أو الخف  
الشرعي وكلاهما يحمل هنا  
مبين في غيره فلا يرد منع  
لبس خف على صحيحة  
ليسحها وحدها وإن كانت  
الأخرى علية لوجوب  
التيمم عنها فكانت  
كالصحيحة بخلاف ما لو لم  
يكن له إلا رجل فان بقي من  
فرض الأخرى بقية وإن  
قلت تعين لبس خفها ليسح  
عليهما وإن لم يبق منه شيء  
مسح على الأخرى وحدها  
وذكره هنا لتمام مناسبتها  
بالوضوء لأنه بدل عن  
غسل الرجلين فيه بل  
ذكره جمع في خامس  
فروضه ليبان أن الواجب  
الغسل أو المسح وأخره  
جمع عن التيمم لأن في  
كل مسحهما أحاديثه  
صحيحة كثيرة

النهاية والمغنى (قوله بل متواترة) أى عن الصحابة الذين كانوا لا يفارقونه عليه السلام سفر أو لا حضر أو جمع بعضهم رواه تجاوزوا الثمانين منهم العشرة المبشرة وعند ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصرى قال حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين واتفق العلماء على جوازه خلافا للخوارج والشيعة كرى (قوله بعض الحنفية) وهو النكرخى كرى (قوله اخشى أن يكون إنكاره الخ) وكلام القليوبى على المحلى يقتضى تسكفير المنكر له وكلام الامداد عدمه كرى (قوله أى من اصله) احتراز به عما إذا انكر بعض شروطه وكيفية واجكامه هاتفي اه كرى عبارة السيد البصرى قوله أى من اصله أى لا تفاصيل احكامه إذ هي لم تثبت إلا بالأحاد بخلاف القدر المشترك بين الجميع من طلب اصل المسح وكونه مشروعا فانه ثابت بالتواتر اه قول المتن (يجوز الخ) أى من حيث العدول عن غسل الرجلين اليه فلا ينافى انه يقع واجباداها حتى قيل انه من الواجب التحيز ورد بان شرط الواجب التحيز لا يكون بين الشيء وبدله كاهنا شيخنا وعش ورشيدى (قوله ولو وضوء سلس) الى قوله بل يكره فى المغنى لإلا قوله فعلم الى او شكاه وقوله اوارهقه الى كان وكذا فى النهاية لإلا قوله او خاف من الغسل فوت جماعة (قوله سلس) بكسر اللام ع ش عبارة النهاية والمغنى دائم الحدث اه (قوله لما تقرر) لعله كونه بدلا عن غسل الرجلين أو المراد بما تقرر الاحاديث الصحيحة الخ لكن قد يحدش هذا انه لم يصرح بالأحاديث فلم يعلم ان مودها وضوء بصرى وجزم الكرى بالاول والظاهر بل المتعين الموافق لكلام غيره هو الاحتمال الثانى وعدم تصريح الشارح بتلك الاحاديث مع كونه مسكالا فى غالب الابواب لا كتفائه عنه بقوله كثيرة بل متواترة وقوله فلم يعلم الخ بمنع ظهور ان مرجع ضمير واحاديثه مسح الخف فى المتن المراد به جز ما مافى وضوء (قوله لا فى غسل واجب او مندوب) فلوا جنب مثلا او اغتسل نحو جماعة وتنجر رجلاه فاراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز شيخنا (قوله وأفهم يجوز) يتأمل وجه الافهام فان المتبادر من الجواز الاباحة وهى لا تدل على افضلية غير هـ إلا أن يقال لما ذكر فها مروجوب الغسل دل على انه هو الاصل فذكر الجواز فى مقابله يشعر بمقابله له وبانه مفضول بالنسبة اليه ع ش (قوله رغبة عن السنة) أى الطريقة وهى مسح الخفين بان اعرض عنه لمجرد ان الغسل تنظيفا لا للاحاطة انه افضل فلا يقال الرغبة عن السنة قد تودى الى الكفر لأن محله ان كرهها من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم ع ش وبذلك يندفع أيضا مافى سم هنا (قوله كراهته لما فيه الخ) أى المسح (قوله اعم) أى من الكراهة (قوله بينهما) أى بين الرغبة والكراهة (قوله او شكافى جوازه) أى لم تقمتمن نفسه اليه لانه شك هل يجوز له فعله ولا مغنى ونهاية أى وإلا فلا يجوز له حينئذ لعدم جزمه بالنية ع ش وشيخنا (قوله شبهة فيه) أى فى دليله لنحو معارض له كان يقول يحتمل انه نسخ بأية وضوء (قوله او خاف الخ) او كان ممن يقتدى به نهاية (قوله فوت نحو جماعة) أى كلا او بعضها وظاهره وإن توقف الشعار عليه ولكن ينبغي أن يجب المسح فى هذه الصورة ع ش وكذا يجب اذا كانت الجماعة جماعة جمعة واجبة عليه اجمورى وفرض المسئلة إن لم يرج جماعة غيرها وإلا كان الغسل افضل كفى الزبادى والبصرى اه بجبرى (قوله اوارهقه) أى غشيه والمراد شارف ان يغشاه بقرينة السياق بصرى (قوله تركه افضل) جواب قوله ان تركه الخ (قوله بل يكره الخ) أى فى كل من الصور الاربع المتقدمة (قوله تركه) أى المتحقق بالغسل (قوله ومثله) أى مثل مسح الخف وقوله فى الاولين أى الترك رغبة والترك شكاه وقوله سائر الرخص أى باقيا كالجمع بالسفر كرى (قوله وقد يجب) الى قوله وجعله فى النهاية والمغنى (قوله وقد يجب الخ) أى عينا رشيدى (قوله لنحو خوف فوت عرفة) او انصب ماؤه عند غسل رجليه ووجد بردا لا يذوب

عليه بدلا من غسله المسنون (قوله أى لا يثاره الغسل عليه) فيه وقفة لأن إيثاره الغسل عليه مطلوب ضرورة انه افضل منه فكيف يكون قصده مقتضى الرجحان تركه فتامل (قوله لنحو خوف فوت عرفة) فى شرح مراد انصب ماؤه عند غسل رجليه ووجد بردا لا يذوب بمسح به اوضاع الوقت ولو اشتغل بالغسل لخرج الوقت او خشى ان يرفع الامام راسه من ركوع ثانية الجمعة او تعين عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره لو غسل اه

بل متواترة ومن ثم قال بعض الحنفية أخشى أن يكون إنكاره أى من أصله كفرا (يجوز فى وضوء) ولو وضوء سلس لما تقرر لافى غسل واجب أو مندوب ولا فى إزالة نجس بل لا بد من الغسل إذ لا مشقة وأفهم يجوز أن الغسل أفضل منه نعم ان تركه رغبة عن السنة أى لا يثاره الغسل عليه لا من حيث كونه أفضل منه سواء أوجد فى نفسه كراهته لما فيه من عدم النظافة مثلا أم لا فلم أن الرغبة عنه أعم وأن من جمع بينهما أراد الايضاح أو شكافى جوازه أى لتخيل نفسه القاصرة شبهة فيه أو خاف من الغسل فوت نحو جماعة أو أراهقه حدث وهو متوضىء ومعه ماء يكفيه لولبسه ومسح لان غسل كان أفضل بل يكره تركه ومثله فى الاولين سائر الرخص وقد يجب لنحو خوف فوت عرفة

يمسح به أو ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل لخرج الوقت أو خشى أن يرفع الإمام رأسه من الركوع الثاني في الجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره لو غسل نهاية واقره سم قوله في الجمعة أي الواجبة عليه فان كان مسافرا أو رقيقا أو نحوهما لم يجب كما هو ظاهر ع شر (قوله خوف فوت عرفة) صورته أن يلبسه لعذروا لا ياتي أن المحرم يمتنع عليه لبس المحيط اجهورى أي بان كان لو اشتغل بالغسل فاته الوقوف بعرفة اطفئ حتى اهيجرى (قوله أو إنقاذ أسير) أي خوف فوت إنقاذ أسير أي أو غريق لو اشتغل بالغسل وينبغي تقييده بضيق الوقت كما هو ظاهر أي بحيث لو مسح إنقاذ ما عند اتساع الوقت فلا يجب عليه المسح بل الواجب عليه الانقاذ وتأخير الصلاة اطفئ حتى اهيجرى (قوله لسن الخ) استدراك على قوله ويتعين الخ وتضعيف للكلام البعض مع الحمل المذكور (قوله أولكونه) إلى قوله وقد يحرم في النهاية والمغنى (قوله أولكونه الخ) عطف على قوله لنحو خوف الخ (قوله لابس بشرطه الخ) أي بخلاف صورة الأرهاق السابقة فلا يجب عليه لبس الخف ليمسح عليه لما فيه من إحداث فعل زائد نهاية ومعنى (قوله وقد يحرم الخ) لم يذكر للبكره مثلا لعله لعدم وجود ع شر وقال شيخنا وقد بكرة فيما إذا كرر المسح لأنه يعيب الخف اه وقد يجب بان الكلام في أصل المسح (قوله كان لبسه الخ) أي ولا يجزى كما ياتي سم عبارة ع شر وفيه أن في كلام حجج أن الكلام في المسح المجزى بان كان مستوفيا للشروط وهو فيما ذكره باطل لما علل به من امتناع اللبس لذاته اه وعبارة شيخنا وقد يحرم مع الاجزاء فيما إذا كان الخف مغصوبا أو من حرير لرجل أو من جلد آدمي ومع عدم الاجزاء فيما إذا كان لبس الخف محرما اه قول المتن (للبقيم) أي ولو عاصيا بإقامته نهاية ومعنى أي كناشزة من زوجها وأبق من سيده شيخنا عبارة البجيرى كعبدا أمره سيده بالسفر فأقام اه (قوله وكل) إلى قوله أو نوم في النهاية وإلى قوله ولو نحو مجنون في المغنى (قوله وكل من سفره الخ) أي لكونه قصيرا أو معصية أو سافرا لغير مقصد معلوم كالهاشم ع شر وبجيرى شيخنا قول المتن (ثلاثة أيام بلياليها) أي ولو ذهابا وإيابا نهاية قال البجيرى فان قيل كيف يتصور قوله مروا لو ذهابا بالخ فانه ينقطع سفره بوصوله مقصده يقال يتصور بان يسافر إلى غير محل إقامته وإذ وصل ولم ينو إقامة تقطع السفر فانه يترخص ذهابا وإيابا مدة الثلاثة أجهورى وصوره بعضهم بعائد من سفره لغير وطنه حاجة اه عبارة سم قوله ثلاثة أيام الخ أي وإن لم تحصل إلا من مجموع الذهاب والإياب بان قصد محلا على يومين مثلا وأنه لا يقيم فيه بل يعود حلالا من طريق آخر على يوم وليلة م ر بقى مالو سافر ذهابا فقط مثلا وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث اه قوله بقى مالو سافر الخ قال ع شر قلت وحكمه أنه يمسح إلى إقامته حيث كان سفره مسافة قصر وأقام قبل الثلاث كما يعلم ذلك بما ياتي في شرح ولم يستوف مدة سفر اه (قوله اليوم الأول) بالنصب مفعول سبق وقوله ليلته فاعله (قوله قدر الماضي الخ) هل المعتبر قدر الماضي بالنسبة أو بالمقدار مثلا لو كان المسح في منتصف أطول ليلة في الستة فهل يمسح إلى منتصف الليلة الرابعة منها فقط أو إلى أن يمضي منها مقدار نصف الليلة الأولى كل محتمل والأول أحوط والثاني أقرب إلى كلامهم بصرى (قوله على ذلك) أي على ما في المتن (قوله من انتهاء الحدث) فلا

(قوله كأن لبسه محرم) أي ولا يجزى كما ياتي (قوله وللمسافر سفر قصر) قال في الروض فلو عصى به أي بالسفر أو بالإقامة كعبد خالف سيده فيهما ترخص يوم وليلة اه قال في شرحه إذ غايته في الأول إلحاق سفره بعدمه وأما الثاني فلان الإقامة ليست سبب الرخصة اه (قوله ثلاثة أيام الخ) أي وإن لم تحصل إلا من مجموع الذهاب والإياب بان قصد محلا على يومين مثلا وأنه لا يقيم فيه بل يعود حلالا من طريق آخر على يوم وليلة م ر بقى مالو سافر ذهابا فقط مثلا وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث (قوله من انتهاء الحدث) ائفى شيخنا الشهاب الرملى بان العبرة في النوم بابتدائه ووجه إمكان قطعه عادة وقياسته أن اللبس والمس كذلك بل أولى وقد قرر مر بما حاصله فقال إن الحدث إن كان باختياره ولو حكما كاللبس واللبس وكذا النوم لأن أوائله بالاختيار حسب من ابتدأه وإلا كالأغاء فمن انتهائه اه قال في شرح الروض وافهم كلامه انه لو توضأ بعد حدثه وغسل رجليه في الخف ثم أحدث كان ابتداء مدته من حدثه الأول وبه صرح الشيخ ابو غلى

أو إنقاذ أسير وجعله بعضهم هنا أفضل لا واجبا ويتعين حمله على مجرد خوف من غير ظن لكن سيأتى أنه يجب البدار إلى إنقاذ أسير رجى ولو على بعدوا أنه إذا عارضه إخراج الفرض عن وقته قدم الانقاذ أولكونه لابس بشرطه وقد تضيق الوقت وعنده من الماء ما لا يكفيه لو غسل ويكفيه لو مسح وقد يحرم كان لبسه محرم تعديا ثم إذا لبسه بشرطه كانت المدة فيه (للبقيم) وكل من سفره لا يلبح القصر (يو ما وليلة للمسافر) سفر قصر (ثلاثة أيام بلياليها) المتصلة بها سبق اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أولا بأن أحدث وقت الفجر ولو أحدث أثناء ليل أو نهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وكذا في اليوم واليلة للنص على ذلك في الأحاديث الصحيحة وابتداء المدة إنما يحسب (من) انتهاء (الحدث)

يحسب من استمراره الا ان يكون نوما كما أفق به الوالدرحمه الله تعالى ومثله اللبس نهاية (قوله كبول) وقوله (أو مس) خلافاً للنهاية كما مر آنفاً عبارة الكردى على شرح بافضل قوله من نهاية الحدث اى مطلقاً عند الشارح وشيخ الاسلام والخطيب وعند اجمال الرملى من انتهائه ان لم يكن باختياره كبول وغائط ومن اوله ان كان باختياره كبول ونوم قال الشارح فى حاشية فتح الجواهر المراد به فيما لو وجد منه حدثان متعاقبان كان مس وأدام ثم بال وانقطع الاول فلا تحسب المدة إلا من انتهاء المس او الثانى فتحسب من انتهاء البول كل محتمل وقضية تعليلهم الاول لانه لا يتاهل للعبادة الا بانتهائه دون انتهاء البول اهو عبارة شيخنا وما جرى عليه الشارح اى الغزى من حسابان المدة من انقضاء الحدث وما عليه جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين واعتبر العلامة الرملى حسابان المدة من اول الحدث الذى شأنه ان يقع باختياره وان وجد بغير اختياره كالنوم واللبس والمس سواء انفرد وحده او اجتمع مع غيره ومن آخر الحدث الذى شأنه ان يقع بغير اختياره كالبول والغائط اهـ وقوله كالبول الخ اى والريح والجنون والاعماء يجزى مى قال غش فائدة وقع السؤال عما لو ابتلى بالنقطة وصار زمن استبرائه منها ياخذ من طويلا هل تحسب المدة من فراغ البول او من اخر الاستبراء فيه نظرو الظاهر الاول نعم لو فرض اتصاله حسب من آخره اهـ (قوله ولو من نحو مجنون الخ) لعل محله فيما إذا طرأ الجنون فى اثناء حدث آخر كبول أو نوم أو مس أو بعده فى أثناء المدة والا فالحدث بالجنون فلا يتأتى قوله الآتى فعلى الاول ان افاق الخ فليتأمل فان المتبادر من قوله ولو نحو مجنون انه مفروض فى حدث طرأ لمجنون وهذا غير متصور بصري (قوله فى نحو الشروط) اى وتوابعها فان المسح ومدته من توابع الوضوء كرى (قوله فى ذلك) اى فى مدة المسح (قوله استثنائه) اى المجنون (قوله غفلة عن ذلك) أطال سم فى منعه راجعه (قوله على الاول) اى من عدم الفرق بين المجنون وغيره (قوله على ان غلته) اى قول البلقينى لانه لا صلاة الخ (قوله لدخول) الى قوله واستشكل فى النهاية والمغنى (قوله لدخول وقت المسح) اى الراجع للحدث فلا يرد للمسح فى الوضوء المجرد قبل الحدث معنى وسـم (قوله به) اى بالحدث المذكور فاعتبرت مدة المسح منه فاذا احدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبساعلى طهارة نهاية زاد المغنى او لم يحدث لم تحسب المدة ولو بقى شهر امثلاً اهـ قال غش قوله حتى انقضت المدة اى ولو مقبلاً ثم عرض له السفر بعده وياتى عن عمره مثله (قوله فلو احدث) اى بعد اللبس و (قوله فيه) اى فى الخف (قوله قبل الحدث) متعلق بما بعده (قوله واغتفر له) اى لمجدد الوضوء (هذا) اى المسح (قوله لان وضوءه الخ) عبارة المغنى فانه وان جاز ليس محسوباً من المدة لان جواز الصلاة ونحوها ليس مستنداً اليه (قوله غير حدثه الدائم) اما حدثه الدائم فلا يحتاج معه الى استئناف طهر إلا اذا اخرج الدخول فى الصلاة بعد

فى شرح الفروع (قوله غفلة عن ذلك) أقول على الحكم بغفلة هذا الا امام هنا منع ظاهر وذلك لان كون الشروط من باب خطاب الوضع لا يقتضى اعتبار هذا الشرط فى حق المجنون اذ الشرط وإن كان من باب خطاب الوضع الا ان ثبوت شرطية تابع لثبوت مشروطه الذى هو من خطاب التكليف وهو الصلاة وهى غير ثابتة فى حق المجنون فكونه من خطاب الوضع لا يسوغ قطع النظر عن مشروطه الذى هو تابع له فى الثبوت على انه قد يمنع اقضاء تعليلهم ما ذكر اذ قو لهم فى التعليل لان وقت المسح لا يدخل بحدثه إذ لا يتصور منه مسح جائز معتبر شرعاً فمامعنى دخول وقت المسح بحدثه فان اريد انه يمكن ان يجوز المسح بان يفيق فذلك غاية التكلف لا يلزم اعتباره فمنع ذلك كله كيف يسوغ الهجور على الحكم بغفلة هذا الا امام فعليك بالتأمل (قوله لدخول وقت المسح به) اى بالنسبة للوضوء الواجب فلا يتأتى قوله بعده ويسن للابس قبل الحدث تجديد الوضوء ويمسح عليه و (قوله لا يحسب المدة) اى من الحدث لا يحسب المدة إلا من الحدث ولا يحسب سلس أحدث غير حدثه الدائم

كبول أو نوم أو مس ولو من نحو مجنون كما اقتضاء اطلاقهم ويوجه بان المتغير الوضع كما يأتى فى شروط فى نحو الشروط خطاب الصلاة وحينئذ فالجئون وغيره سواء فى ذلك فبحث البلقينى استثناءه لانه لا صلاة عليه غفلة عن ذلك فعلى الاول ان افاق وقد بقى من المدة التى حسبت عليه من الحدث شىء استوفاه وإلا فلا على ان غلته تلحق الصبي المميز بالمجنون فيما ذكره ولا اظن احداً يقول به فلو عبر بانه ليس متأهلاً للصلاة لسلم من ذلك (بعد لبس) لدخول وقت المسح به فلو أحدث فتوضأ وغسل رجله فيه ثم أحدث فابتدأها من الحدث الاول ويسن للابس قبل الحدث تجديد الوضوء ويمسح عليه واغتفر له هذا قبل الحدث لان وضوءه تابع غير مقصود ومن ثم لا تحسب المدة إلا من الحدث ولا يحسب سلس أحدث غير حدثه الدائم

الطهر لغير مصاحبتها وحدثه بحرى كما سيأتى فى باب الحيض مغنى وشيخنا قال سم بعد ذلك عن  
الاسنى وهو يفيد ان بطلان طهره بالتأخير لغير مصاحبة الصلاة بمنزلة ما لو أحدث غير حدثه اه (قوله  
ومتيمم لغير فقد الماء الخ) بان تيمم لمرض او جرح ثم لبس الخفين ثم تجشم المشقة وتوضا ومسح الخفين  
شيخنا وبجزمى وياتى فى الشارح مثله (قوله الا لما يحل له) اى للمذكور من السلس والمتيمم المذكورين  
(قوله مسح له وللنوافل الخ) قال فى شرح الارشاد فان اراد نفلا جزاء المسح له يوما وليلة او ثلاثة ايام وان  
عصى بترك الفرائض فى هذه المدة على الاوجه انتهى سم عبارة شيخنا واعلم ان دائم الحدث كغيره فى  
المدة فاذا ارتكب الحرمة ولم يصل الفرائض مسح للنوافل يوما وليلة ان كان مقبلا وثلاثة ايام ولياليهن ان  
كان مسافرا اه (قوله للنوافل فقط) ولو نوى فى هذه الحالة استباحة فرض الصلاة هل تصح نيته ام لا فيه  
نظر والا قرب الثانى ع ش (قوله وكال الطهر) اى بابتدائه او تكيله عبارة النهاية والمغنى وشرح المنهج  
والطهر الكامل وكتب عليه البجيرمى مانصه هذا واضح فى دائم الحدث دون المتيمم اذا تكلف المشقة وتوضا  
اذ الواجب عليه غسل الرجلين ع ش وأجيب بأن قوله والطهر الكامل اى ابتداء فى دائم الحدث وتتمها  
فى المتيمم المذكور اه (قوله واستشكل الخ) عبارة المغنى فان قيل اللبس يمنع المبادرة اجيب بانه يكون فى  
زمن الاشتغال باسباب الصلاة اه (قوله جواز لبسه) اى السلس (قوله بينه) اى بين طهر السلس  
(قوله ولو شفى) اى قوله وصورة المسح فى المغنى والنهاية (قوله ولو شفى الخ) اى ولو بعد مسح بعض  
المدة كما بينه فى شرح العباب سم (قوله فى التيمم المحض) اى فيما لو لبس الخف على التيمم المحض بان عمت  
العلة جميع أعضاء وضوئه (قوله ان يتكلف الغسل) يعنى يتكلف مع بقاء علة غسل وجهه ويديه  
ومسح راسه بعد حدثه ليمسح على الخف امداداه كردى (قوله وتكلفه حرام الخ) تردد الاسنى فى  
جواز هذا التكلف الذى يظهر كما قال شيخنا انه ان غلب على ظنه الضرر حرم وإلا فلا مغنى وفى بعض نسخ  
النهاية مثله وفى بعضها الاخر ضرب على ذلك وكتب عوضه والاوجه الحرمة ويستفاد ذلك من عبارة المحلى  
فى شرح جمع الجوامع فى الخاتمة قبيل الكتاب الاول بصرى وقوله ويستفاد ذلك من عبارة المحلى الخ فيه نظر  
ظاهر اذ عبارته وقد يباح الجمع بينهما كان تيمم لخوف بقاء البرء من الوضوء من عمت ضرورته ثم توضأ متحملا  
لمشقة بقاء البرء وان بطل بوضوئه تيممه لا تنفاد فائده اه وقال محشمه البناني وهذا الوضوء جائز عندنا  
معاصر المالكية واما عند الشافعية فقد ذكر بعض الطلبة انه حرام على المعتمد عندهم فمقاله الشارح انما  
يتمشى على مذهبه على القول الضعيف ولعل الشارح لا يرى ضعفه اه (قوله لان العرض انه مضر) اى  
والا لوجب نزع الخف ولا يحزى المسح عليه لحصول الشفاعة ش وحلى (قوله ويتجه الخ) خلافا للمغنى  
والنهاية عبارة الاول والمتحيرة تمسح عند عدم وجوب الغسل عليها اه عبارة الثانى وأقره سم أما المتحيرة  
فلا نقل فيها ويحتمل ان لا تمسح لانها تغتسل لكل فريضة ويحتمل ان يقال وهو الاوجه ان اغتسلت  
ولبست الخف فهى كغيرها وان كانت لا بسة قبل الغسل لم تمسح اه عبارة المحلى واما المتحيرة فان اغتسلت  
ولبست الخف ثم احدث او طال الفصل بين غسلها وصلاتها وجب عليها ان تتوضا فان توضأت ومسحت

بالتأخير لغير مصاحبة الصلاة بمنزلة ما لو أحدث غير حدثه (قوله الا لما يحل) ظاهره جواز المسح كذلك وان  
مضى بعد حدثه وقبل وضوئه ومسحه يوم وليلة او اكثر بلا طهارة ولا صلاة وقد يقال ينبغي اذا مضت المدة  
احتاج لتجديد اللبس لانه لم يقطع النظر فى حقه عن المدة مطلقا بدليل ان له المسح للنوافل يوما وليلة او ثلاثة  
لياليها (قوله فان كان الحدث قبل فعل الفرض مسح له وللنوافل) قال فى شرح الارشاد فان اراد نفلا  
أجزأه المسح له يوما وليلة او ثلاثة ايام وان عصى بترك الفرض فى هذه المدة على الاوجه اه (قوله ولو شفى  
السلس) اى ولو بعد مسح بعض المدة كما بينه فى شرح العباب (قوله وفى المتحيرة تردد) فى شرح مر اما  
المتحيرة فلا نقل فيها ويحتمل ان لا تمسح لانها تغتسل لكل فريضة ويحتمل ان يقال وهو الاوجه ان  
اغتسلت ولبست الخف فهى كغيرها وان كانت لا بسة قبل الغسل لم تمسح اه (قوله لبطلان طهره)

ومتيمم لغيره فقد الماء  
كمرض وبرد الا لما يحل له  
لو بقى طهره الذى لبس  
عليه الخف فان كان الحدث  
قبل فعل الفرض مسح له  
وللنوافل أو بعده مسح  
للنوافل فقط لان مسحه  
مترتب على طهره المفيد  
لذلك لا غير فان اراد الفرض  
وجب النزاع وكال الطهر  
لانه محدث بالنسبة للفرض  
الثانى فكانه لبس على  
حدث حقيقة فان طهره  
لا يرفع الحدث واستشكل  
جواز لبسه ليمسح عليه مع  
بطلان طهره بتخلل اللبس  
بينه وبين الصلاة وليس فى  
محله لانه يغتفر له الفصل بما  
بين صلاتي الجمع وهو يسع  
اللبس وان تكرر ولو شفى  
السلس والمتيمم وجب  
الاستئناف وغسل الرجلين  
وصورة المسح فى التيمم  
المحض لغير فقد الماء ان  
يتكلف الغسل وتكلفه حرام  
على الاوجه لان الفرض  
انه مضر وفى المتحيرة تردد  
ويتجه انها لا تمسح الا  
للنوافل لانها تغتسل لكل  
فرض فهى بالنسبة لغيره من  
اقسام السلس اما متيمم  
لفقد الماء

الخف كانت كغير ما فتصل الفرض والنفل وتزعه عن كل فريضة لانها تغتسل لها وقول حج ويتجه انها لا تسمع الا للنوافل الخ فيه انها تسمع للفرض فيما اذا حدثت بعد الغسل او طال الفضل اه (قوله فلا يمسح شيئا الخ) الاولى ان يقول فلا يمسح لشيء لان الكلام فيما يستدعيه بالمسح لا في مسح شيء من الخف حتى اه بجير مى (قوله بعد الحدث) الى قوله وفارق في النهاية والمغنى (قوله ولو واحد خفيه الخ) ومثل ذلك ما لو مسح احدى رجله وهو عاص بسفره ثم مسح الاخرى بعد توبته فيما يظهر خطيب ومثله ايضا ما لو مسح في سفر طاعة ثم عصى به عبد الحق اه كردى زاد البجيرمى بخلاف ما لو عصى في السفر فانه يتم مسح مسافرا اه قول المتن (ثم سافر) اى قبل مضى يوم وليلة شرح ابى شجاع للغزى قال شيخنا خرج به ما لو مسح في الحضر ثم سافر بعد مضى يوم وليلة فانه يجب عليه النزاع لفرأغ المدة اه (قوله ثم اقام) اى قبل مضى مدة المسافر قول المتن (لم يستوف مدة سفر) فيقتصر على مدة مقيم في الاولى بقسميهما خلا للرافعى في الشق الثاني وكذا في الثانية ان اقام قبل استيفائها فان اقام بعدها لم يمسح مغنى ونهاية (قوله نعم الخ) اى حاجة لهذا الاستدراك مع ان المتن يقتضيه بصرى (قوله وخرج بالمسح) وخرج به ايضا ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فيه فانه ان مضت مدة الاقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وان مضى يوم مثلاً من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فله استيفاء مدة المسافر بن وابتداء ما من الحدث الذى في الحضر هكذا ظهر لى من كلامهم وهو واضح نبهت عليه ليعلم ولا يذهب الوهم الى خلافه كذا في حاشية المحلى للشيخ عميرة ونقله عنه ابن قاسم في حاشية شرح المنهج وأقره فليتأمل ما خذ من كلامهم والافه ووجه من حيث المغنى ولعل ما خذ من تقدير المدة بشىء محدود فاذا مضت تعين الاستئناف بصرى وفي عرش بعد ذكر كلام عميرة المذكور مانصه وما ذكره مستفاد من قول الشارح م ر و علم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس بالمدة ولا يمسح وقت الصلاة حضرا وقوله ايضا ولو احدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يحز المسح حتى يستأنف لبس على طهارة وقوله من قول الشارح م ر و علم الخ اى ومن قول التحفة وخرج بالمسح الحدث الخ (قوله الحدث الخ) اى والوضوء ما عدا المسح كما هو قضية التقييد بالمسح فلو توضأ الارجله حضرا ثم مسحهما سافرا اتم مدة المسافر سم وكردى (قوله فلا عبرة بهما) اى لا عبرة بالحدث حضرا وإن تلبس بالمدة ولا بمضى وقت الصلاة حضرا وعصيانها انما هو بالتأخير لا بالسفر الذى به الرخصة نهاية وشرح المنهج ومغنى (قوله وفارق هذا) اى عدم اعتبار الحدث هنا (قوله اعتبار الحدث في ابتداء المدة) اى كون ابتداء المدة من الحدث (قوله بان العبرة بالخ) قد يقال في التوجيه ان مقتضى الشروع في المدة الحضر ان يستوفى مدته فقط وإن مسح في السفر عملا بالاستصحاب لكن خرجنا عن هذا الاصل عند ابتداء المسح في السفر نظرا

لكون المقصود لم يقع الا فيه في على الاصل بصرى (قوله ثم اى في ابتداء المدة) بجواز الفعل) اى المسح (قوله وفى المسح) اى في كون المسح مسح اقامة لا سفر (قوله لانه اول العباداة) انظر المراد بالعبادة الذى هو اولها فانه ليس اول الوضوء ولا اول الصلاة الا ان يراد ان التلبس بالمسح اى الشروع فيه هو اول العباداة التى هى المسح سم اى الشامل لجميع ما في المدة (قوله ليجوز الخ) عبارة النهاية والمغنى وشيخ الاسلام اى جواز مسح الخف اه قال عرش اشار به الى ان ذات الخف لا تتعلق بها شروط وانما هو للاحكام اه (قوله لكل بدنه من الحدثين) فلما اجتمع عليه الحدثان فغسل اعضاء الوضوء عنهما وعن الجنابة وقبلنا بالاندر ارج ولبس الخف قبل غسل باقى بدنه لم يمسح عليه لكونه لبسه قبل كمال طهارته نهاية ومغنى (وتيمم

فلا يمسح شيئا اذا وجده لبطلان طهره برؤيته وإن قل (فان مسح) بعد الحدث ولو واحد خفيه (حضر ثم سافر او عكس) اى مسح سافرا ثم اقام (لم يستوف مدة سفر) تغليباً للحضر نعم ان اقام في الثاني بعد مضى اكثر من يوم وليلة اجزاه ما مضى وخرج بالمسح الحدث ومضى وقت الصلاة حضر فلا غيرة بهما بل يستوفى مدة المسافر وفارق هذا اعتبار الحدث في ابتداء المدة بان العبرة سم بجواز الفعل وهو بالحدث وفي المسح بالتلبس به لانه اول العباداة بدليل ان من سافر وقت الصلاة له قصر هادون من سافر بعد احرامه بها فدخل وقت المسح كدخل وقت الصلاة وابتدأه كابتدائها (وشرطه) ليجوز المسح عليه (ان يلبس بعد كمال طهر) لكل بدنه من الحدثين ولو طهر سلس ومتمم تيمم محض او مضموم للغسل



في الحديث الصحيح  
إذا تطهر فلبس خفيه فلو  
غسل رجلا وأدخلها ثم  
الأخرى وأدخلها لم يجز للمسح  
حتى ينزع الأولى ولا دخلها  
قبل كمال الطهر ولو غسلها  
في ساق الخف ثم أدخلها  
محل القدم أو وهما في  
مقرهما ثم نزعهما عنه  
إلى ساق الخف ثم أعادهما  
إليه جاز للمسح بخلاف ما لو  
لبس بعد غسلها ثم أحدث  
قبل وصولها موضع القدم  
وإنما يبطل المسح بازالتها  
عن مقرهما إلى ساق الخف  
بقيدته الآتي ولم يظهر منهما  
شيء عملا بالأصل فيهما  
(سائر) هو وما بعده أحوال  
ذكرت شروطا نظر القاعدة  
أن الحال مقيدة لصاحبها  
ولها إذا كانت من نوع  
المأمور به أو من فعل  
المأمور تناولها لا مركب  
مفردا وأدخل مكة محرما  
بخلاف أضرب هنداجالسة  
فإن قلت هذه الأحوال هنا  
من أي القسمين قلت يصح  
كونها من الأول باعتبار أن  
المأمور به أي المأذون فيه لبس  
الخف والسائر وما بعده  
من نوعه أي ماله به تعلق  
ومن الثاني باعتبار أنها  
تحصل بفعل المسكف أو  
تنشأ عنه (محل فرضه) ولو  
بنحو زجاج شفاف لأن  
القصد هنا منع نفوذ الماء  
وبه فارق سائر العورة وهو

عبارة النهاية والمغنى ونسكح الطهر ليشمل التيمم وحكمه أنه إن كان لا عوازا للماء لم يكن له المسح بل إذا وجد  
الماء لم ينزع الوضوء الكامل وإن كان لمرض ونحوه فحدث ثم تكلف الوضوء للمسح فهو كذا ثم الحدث  
وقد مر أنه قال الرشيد لا يخفى أن من جملة ما مر فيه أنه إذا أراد أن يصلي فرضا ثانيا ينزع ويأتي بطهر  
كامل وظاهر أنه لا يأتي هنا لأن الصورة أنه غسل ما عدا الرجلين فالواجب عليه هنا بعد النزاع إنما هو غسل  
الرجلين اهـ (قوله كما علم) أي قوله ولو طهر سلس الخ (ثم امر) أي في شرح بعد لبس (قوله فلو غسل) إلى  
قوله وإنما يبطل في المغنى وكذلك في النهاية إلا قوله ولو غسلها إلى بخلاف ما (قوله فلو غسل رجلا الخ) ومنه  
يعلم بالأولى ما في المغنى وشرح المنهج أنه لو لبسه قبل غسل رجليه وغسلها فيه لم يجز للمسح إلا أن ينزعهما من  
موضع القدم ثم يدخلهما فيه اهـ (قوله ثم الأخرى الخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة  
المسح من نزاع الأولى وعودها وأما لبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى  
فلا يكلف نزاع خف اليسرى لو قوعه بعد كمال الطهر ع ش (قوله حتى ينزع الأولى) أي من موضع القدم  
محل ومغنى وشرح المنهج أي وإن لم تخرج من الساق ع ش (قوله قبل وصولها الخ) خرج به ما لو كان بعد  
الوصول أو مقارنا له ويمكن توجيهه في المقارنة بأنه ينزل وصولها محل القدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم  
على الحدث لقوة الطهارة ووجد في بعض المحامش خلافا من غير عزو وقيد توقف فيه ع ش (قوله  
وإنما يبطل الخ) جواب سؤال منشؤه قوله بخلاف ما لو لبس الخ (قوله بقيدته الآتي) أي قيل قول المتن  
وهو بطهر المسح كرهى أي من أن لا يطول ساق الخف على خلاف العادة بحيث لو كان معتادا لظهر شيء  
منهما (قوله عملا بالأصل فيها) إذا لاصل في المشقة الأولى عدم الوصول وفي الثانية عدم الزوال عن موضع  
القدم (قوله وإنما إذا كانت الخ) لا يخفى أن جريان هذه القاعدة هنا إنما يتأتى بغاية التكلف كما يظهر من  
تقريره مع الاستغناء عنها فإن العبارة مصرحة باشتراط اللبس بهذه القيود فإن الحال قيد في عاملها وهو  
اللبس هنا والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قيوده سم عبارة ع ش أقول إن هذا ليس من باب الأمر  
بشيء مقيد إلا أمر هنا وإنما هو من باب الأخبار فإذا أخبر بان شرطه اللبس في هذه الأحوال علم أن اللبس  
في غير هذه الأحوال لا يسكن فيه كما هو واضح اهـ (قوله مفردا) بكسر الراء (قوله أي المأذون فيه) قضيته  
أن الأمر في القاعدة يشمل الأذن سم (قوله أي ماله به تعلق) لما كانت نوعيته حقيقة مفقودة احتاج إلى  
صرفها عن ظاهرها سم (قوله تحصل بفعل المكلف) أي كالسائر وقوله أو تنشأ الخ أي كالمكان تباع المشى  
فيه (قوله ولو بنحو) إلى قوله والاتصال الخ في النهاية والمغنى إلا قوله لأنه يلبس إلى ولا يضرب (قوله ولو بنحو  
الخ) الأولى إسقاط الباء (قوله زجاج شفاف) أي إن أمكن متابعة المشى عليه نهاية (قوله وبه فارق سائر  
العورة) أي سائر العورة فإن المقصود هناك منع الرؤية نهاية ومغنى (قوله وهو) أي محل الفرض (قوله  
قدمه بكعبيه الخ) فلو تخرق من محل الفرض وإن قل خرقة أو ظهر شيء من محل الفرض من موضح الخرز ضرر  
وإنما عني عن وصول الماء منها العسر الاحتراز عنه بخلاف ظهور بعض محل الفرض نهاية (قوله من سائر  
جوانبه الخ) متعلق بقول المصنف سائر محل فرضه (قوله لأنه الخ) أي الخف (قوله ويتخذ لستر أسفل

الشروع فيه هو أول العبادة التي هي للمسح (قوله وإنما إذا كانت من نوع المأمور به الخ) لا يخفى أن جريان  
هذه القاعدة هنا إنما يتأتى بغاية التكلف كما يظهر من تقريره مع الاستغناء عنها فإن العبارة مصرحة باشتراط  
اللبس بهذه القيود فإن الحال قيد في عاملها وهو اللبس هنا والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قيوده (قوله  
أي المأذون فيه) قضيته أن الأمر في القاعدة يشمل الأذن (قوله أي ماله به تعلق) لما كانت نوعيته حقيقة  
مفقودة احتاج إلى صرفها عن ظاهرها (قوله محل فرضه) (فرضه) لو كان له زائد من رجل أو أكثر  
ووجب غسله بأن كان ثابتا في الأصل أو محاذيا له فلا بد من جعله في الخف لكن هل يجب إفراده بخف عن  
الأصل أو يكفي ضم مع الأصل في خف لأنه إنما وجب طهره تبعاً للأصل فهو معه كخف واحد فيه نظر والثاني  
غير بعيد وفاقا للرمل وعلى الأول فهل يجب المسح على خفه أيضا ويكفي المسح على الأصل لأن هذا معه

البدن) أى فقط وبه يندفع مافى البصرى (قوله بخلاف ساترها) أى ساتر العورة كالقميص وقوله فيهما  
 أى فى اللبس والاتخاذ فإنه يلبس من الاعلى ويتخذ لستره ايضا كرى اى ولو فى الجملة فلا يرتد نظير البصرى  
 فيه بانه يتخذ لستر اسفل البدن لاذالعورة منه اه وتقدم جواب اخر عنه (قوله من جنسه) اى  
 ساتر العورة (الحق به) اى بشاتر العورة وقوله (وان تخلفا فيه) اى اللبس والاتخاذ اللذان فى السراويل  
 فإنه يلبس من اسفل ويتخذ لستره ايضا كرى عبارة الشبشبى الضمير فى تخلفا راجع لما فهم من  
 قوله بخلاف ساترها فيهما وهو كونه يلبس من اعلى البدن ويتخذ لستره فلا حاجة لما تكلفه المحشى سم  
 من أن فيه مساححة والمراد تخلف فيه نقيضهما فتأمل اه (قوله ولا يضر الخ) عبارة المحلى والمغنى ولو كان  
 به تخرق فى محل الفرض ضرر قل او كثرو لو تخرفت البطانة او الظهارة بكسرا ولهما والباقي صفيق لم يضر والا  
 ضرر لو تخرقا من موضعين غير متحاذيين لم يضر اه زاد النهاية إن كان الباقي صفيقا يمكن متابعة المشى  
 عليه اه (قوله لا على التحاذى) اى والباقي صفيق كما فى شرح الروض ع ش اه بجرى اى وفى النهاية كما  
 مر أنفا (قوله به) أى بالخلف (قوله اجزا الستر بها) أى مطلقا فيما يظهر حتى يظهر التفاوت بينه وبين  
 الجوارب فان فيه التفصيل الاتى فى شرح ولا جرم وكان فى الاظهر ويحتمل ان يكون المراد بقوله ولا اتصال  
 البطانة به الخ انه اذا تخرفت البطانة او الظهارة اجزا وان كان الباقي لا يمكن اتباع المشى عليه بخلاف الجوارب  
 فالمراد بقول من قيد هذه بقوله والباقي صفيق اى متين به يمنع ظهور محل الوضوء ويستتره بصرى وقوله  
 ويحتمل الخ هذا خلاف صريح ما مر عن النهاية انفا (قوله لا نجسا) الى قوله ولا يظهر فى النهاية والمغنى قول  
 المتن (طاهرا) قضية كونه حالا من ضمير يلبس ان لا يصح لبس المتنجس وان طهره قبل المسح كالم يصح  
 اللبس قبل كال طهارة الحدث وهو محل نظر ويتجه اجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره عن  
 النجاسة وكذا يقال فى قوله ساتر محل فرضه حتى لو لبسه وفيه تخرق يظهر منه محل الفرض ثم رقع فحل يصح  
 اللبس حينئذ ويجزىء المسح يتجه الاجزاء فليتأمل نعم تبعد صحة لبس نجس العين كما لم نأخذ من جلد الميتة اذا  
 دنع حال لبسه سمو وقوله قبل المسح ظاهره وان احدث قبل غسله لكن فى ابن حزم ما يفيد اشتراط الغسل  
 قبل الحدث وهذا هو الظاهر ع ش وأجمورى (قوله ولا متنجسا) أى ما لم يغسله قبل الحدث ع ش عبارة  
 الرشيدى اى لا يكتفى المسح عليهما فليست الطهارة شرط اللبس وإن اقتضى جعل قول المصنف طاهر حالا من  
 ضمير يلبس خلاف ذلك اه وتقدم عن سم وباقى فى الشرح نحوها ع ش (قوله مطلقا) اى اختلط به ماء  
 المسح اولا (قوله او بما يعنى عنه الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو كان على الخف نجاسة معفو عنها ومسح من  
 اعلاه مالا نجاسة عليه صح فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويت ولزمه ازالته اه قال ع ش  
 والظاهر ان زيادة التلويت تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان ترطيبها او زيادته زيادة فى التلويت  
 نعم ان عمت النجاسة المعفو عنها الخف لم يبعد جواز المسح عليها مر اه سم على حجب وعليه يجوز له المسح بيده

كالتابع وكعضه والمسح لا يجب تعميمه فيمكن مسح بعض خفه الاصلى او لا بد من مسح خف هذا الزائد ايضا  
 لانه يجب غسله ومسح الخف بدل عن الغسل وكل خف له حكم مستقل فيجب مسح بعضه فيه نظر وما لم  
 للاول ويتجه عندى الثانى ثم نقل بعض الفضلاء عن شرح العباب للشارح بحثا ما حاصله وجوب خف مستقل  
 للزائد وجوب مسحه لكن لم اره فيه فعله ساقط من نسختى (قوله بخلاف ساترها فيهما) اى لانه يلبس  
 من اسفل ولا يتخذ لستر اسفل البدن وحينئذ يشكل قوله وان تخلفا فيه لان الاول لم يتخلف فيه الا ان يريد  
 المجموع وقوله وإن تخلفا فيه يتأمل فلهل فيه مساحه والمراد تخلف فيه نقيضهما فتأمل (قوله طاهرا  
 لا نجسا ولا متنجسا) قضية كونه حالا من ضمير يلبس انه لا يصح لبس المتنجس وإن طهره قبل المسح كما لا يصح  
 اللبس قبل كال طهارة الحدث وهو محل نظر ويتجه اجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره من  
 النجاسة وكذا يقال فى قوله ساتر محل فرضه حتى لو لبسه وفيه خرق يظهر منه محل الفرض ثم رقع فحل  
 يصح اللبس حينئذ ويجزىء المسح يتجه الاجزاء فليتأمل (قوله بما لا يعنى عنه) فى شرح مر فلو كان على الخف

البدن بخلاف ساترها  
 فيهما ولكون السراويل  
 من جنسه الحق به وان  
 تخلفا فيه ولا يضر تخرق  
 البطانة والظهارة لاعلى  
 التحاذى ولا اتصال البطانة  
 به اجزا الستر بها بخلاف  
 جوارب تحته (طاهرا)  
 لانجسا ولا متنجسا بما لا  
 يعنى عنه مطلقا او بما يعنى  
 عنه

ولا يكاف حائلا لما فيه من المشقة ولأنه تولد من أمور به وقيا ساعلى ما قالوه من جواز وضع يده في الطعام ونحوه إذا كان بها نجاسة معفو عنها كدم البز اغيث اه واقره الا جهورى والحفى وعبارة شيعنا ولو عمت النجاسة المعفو عنها مسح عليه ويعفى عن يده الملاقية للنجاسة بخلاف ما لو عمت النجاسة المعفو عنها العامة فلا يكمل بالمسح عليها لان المسح عليها مندوب فليس ضروريا وما هنا واجب فلا يحمد عنه اه (قوله) وقد اختلط به الخ) ينبغي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كان سال اليه سم اى بان مسح من اعلى الخف ما لا نجاسة عليه وسال الماء ووصل موضع النجاسة عرش (قوله لا تتفاء اباحة الصلاة الخ) ولان الخف بدل عن الرجل وهي لا تظهر عن الحدث ما لم تزل نجاستها نهاية ومعنى قال عرش قوله ولان الخف الخ قضيته عدم صحة مسح الخف إذا كان على الرجل حائل من نحو شمع او دهن جامد فيها شوكة ظاهرة او سواد تحت اظفارها فليتأمل وفيه نظر والقلب إلى الصحة اميل سم على حجج وعليه فيمكن الفرق بان النجاسة منافية للصلاة التي هي المقصودة بالوضوء ولا كذلك الحائل هذا وقد يؤخذ ما ترجاه من الصحة مع وجود الحائل من قول الشارح مر الآتي في مسئلة الجر موق فان صلح الا على دون الا أسفل صحح المسح عليه والاسفل ككفاة وقوله ما لم تزل نجاستها عمومه يشمل النجاسة المعفو عنها وعليه فلا يكفي غسل الرجل مع بقاء النجاسة المذكورة ولعل وجهه ان ماء الغسل إذا اختلط بالنجاسة نشرها فتنفع من العفو عنها السكن قد يشكك هذا على ما في سم على المنهج عن مر من انه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الا وساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويعنى عما اصابه هذا الماء فتأمل فان قيا ساهنا حيث كان القصد من الغسل رفع الحدث انه لا يضر اختلاطه بالنجاسة مطلقا وعليه فيمكن حمل كلامه هنا على نجاسة لا يعنى عنها لكن قوله فيما يأتى فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث بخالفه اه عرش ولك منع المخالفة بان ما تقدم عن مر وما قاسه عليه فيما لا مندوحة فيه عن مخالطة ماء الطهارة بالنجاسة المعفو عنها بخلاف ما يأتى فان فيه مندوحة عنها بمسح المحل الخالي عن النجاسة وفى البجيرمى عن سم والزياى والحلي والاهورى اعتماد صحة المسح على الخف مع الحائل اه (قوله) ومن اوهم كلامه الخ) عبارة النهاية والمغنى والمتنجنس كالمتنجس كافى المجموع خلافا لابن المقرئ ومن تبعه أنه يصح على الموضع الطاهر ويستفيد من مس المصحف ونحوه قبل غسله والصلاة بعده اه (قوله رطب) اى الشعر اى او المحل عبارة المغنى والنهاية والخف او الشعر رطب اه (قوله فيظهر ظاهره) اى ظاهر ما تحقق خرزه به كما هو ظاهر ويظهر ان المراد بالظاهر ما ليس بمستتر منه فيشمل الباطن بصرى عبارة المغنى والنهاية طهر بالغسل ظاهره دون محل الخرز ويعنى عنه فلا ينجس الرجل المبتلة اه (قوله في غير الخفاف) اى من نحو القرب والروايا والدلاء المحرزة بشعر الخنزير مثلا لان شعره كالابرة بجيرمى (قوله مما لا يتيسر الخ)

نجاسة معفو عنها ومسح من أعلاه ما لا نجاسة عليه صحح فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث ولزمه ازالته اه والظاهر ان زيادة التلويث تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان ترطيبها او زيادته زيادة فى التلويث نعم ان عمت النجاسة المعفو عنها الخف لم يبعد جواز المسح عليها مر (قوله) وقد اختلط به ماء المسح) ينبغي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كان سال اليه وفي شرح العباب ما نصه ثم قال يعنى الزركشى ما حاصله لو تنجس اسفله بمعفو عنه لم يمسح على اسفله بل على ما لا نجاسة عليه لانه لو مسح زاد التلويث ولزمه حينئذ غسل اليد وأسفل الخف اه وهذا المنقول عن الزركشى فى شرح الروض عن المجموع وهو يفيد ان من لازم المسح عليه زيادة التلويث (قوله لا تتفاء اباحة الصلاة الخ) قال فى شرح العباب من جملة حكاية عبارة المجموع نقلا عن الشافعى والاصحاب ولان الخف بدل عن الرجل وهي لا تظهر عن الحدث مع بقاء النجس عليها اه وقضيته عدم صحة مسح الخف إذا كان على الرجل حائل من نحو شمع او دهن جامد او فيها شوكة ظاهرة او سواد تحت اظفارها فليتأمل (قوله مما لا يتيسر خرزه لابه) قضيته تصوير العفو فى الخف بذلك (قوله) ويتجه اعتبار هذا فى السلس اقول يتجه فى السلس المسافر اعتبار ما ذكر فى يوم وليلة فقط لانه لا يمسح مدة المسافر بل ولا مدة المقيم نعم ان اراد ترك الفرض والمسح للنوافل ثلاثة ايام بلبا ليها اتجه اعتبار

وقد اختلط به ماء المسح لا تتفاء اباحة الصلاة به وهي المقصود الاصل منه ومن ثم لم يحزله أيضا نحو مس المصحف على المنقول المعتمد فى المجموع وغيره ومن اوهم كلامه خلاف ذلك يمين حمله على نجس حدث بعد المسح نعم يعنى عن محل خرزه بشعر نجس ولو من خنزير رطب لعموم البلاء به فيظهر ظاهره بغسله سبعا بالتراب ويصلى فيه الفرض والنفل إن شاء لكن الاحوط تركه ويظهر العفو عنه أيضا فى غير الخفاف مما لا يتيسر خرزه لابه

بلا نعل للحوائج المحتاج إليها غالبا في المدة التي يريد المسح لها وهي يوم وليلة للقيم ونحوه وثلاثة أيام للمسافر ويتجه اعتبار هذا في السلس وإن كان يجدد اللبس لكل فرض لأنه لو تركه ومسح للنوافل استوفى المدة بكاملها فتقدر قوة خفه بها ويحتمل تقديره بمدة الفرض الذي يريد المسح له فلم أنه لا بد من قوته وإن أقعد لا بسه (تردده مسافر لحاجاته) المعتادة ثلاثة أيام وإلا امتنع المسح عليه كواسع راس أو ضيق لا يتسع بالمشي عن قرب ورقيق لم يجلد قدمه (تنبيه) أخذ ابن العباد من قولهم هنا المسافر بعد ذكرهم له وللقيم أن المراد التردد لحوائج سفر يوم وليلة للقيم وسفر ثلاثة أيام لغيره والذي يتجه أن تعبرهم بالمسافر هنا للغالب وإن المراد في المقيم ترده حاجة لإقامته المعتادة غالبا كإمام وأما تقدير سفره وحوائجه واعتبار ترده لها فلا دليل عليه ولا حاجة إليه مع ما قرره فتأمل (قيل) يشترط أيضا أن يكون (حلالا) فلا يكفي حرير لرجل ونحو مغصوب ونقدلان الرخصة لا تناط بمعصية والأصح أن ذلك لا يشترط كالتييم بمغصوب

قضيته تصوير العفو في الخف بذلك سم قول المتن (يمكن اتباع المشي فيه) أي يسهل توالي المشي فالمراد بما كان ذلك سهولته وإن لم يوجد بالفعل لأجازه ولو على بعد بحيث يكون مستبعد الحصول والتابع بمعنى التوالي عادة في المواضع التي يغلب المشي في مثلها بخلاف الوعرة أي الصعوبة لكثرة الحجارة ونحوها شيخنا (قوله) بلا فعل) إذ لو اعتبر معه لكان غالب الخفاف يحصل به ذلك نهاية ومعنى (قوله) للحوائج المحتاج إليها (الخ) أي مع مراعاة اعتدال الأرض سهولة وصعوبة فيما يظهر نهاية ومعنى (قوله) في المدة التي يريد (الخ) هل يشترط إمكان ترده فيه تلك المدة حتى في آخرها أم يكفي صلاحيته في الابتداء حتى ولو لم توجد آخرها فيه نظر والأقرب الثاني مع ملاحظة قوته لما بقي من المدة عش وياتي عن القليوبي وسنم وشيخنا ما وافقه (قوله) ونحوه) أي كالأصا بسفره (قوله) وثلاثة أيام للمسافر) فإن كفي دونها كيوم وليلة صحح المسح عليه فيها ولو كفي دون يوم وليلة لم يصح المسح عليه لأنه خلاف المتبادر من لفظ الخف الوارد في النصوص شيخنا عبارة القليوبي والاعتبار في القوة بأول المدة لا عند كل مسح ولو قوى على دون مدة المسافر وفوق مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر قوته اه (قوله) ويتجه اعتبار هذا في السلس (الخ) أقول يتجه في السلس المسافر اعتبار ما ذكر في يوم وليلة فقط لأنه لا يسمح مدة المسافر بل ولا مدة المقيم نعم إن أراد ترك الفرض والمسح للنوافل ثلاثة أيام لباليها اتجه اعتبار ما ذكره بمدة المسافر فليتامل سم (قوله) لأنه لو تركه أي ترك السلس التجديد أو الفرض (قوله) فلم (الخ) أي من تعبير المصنف بالأماكن (قوله) أنه لا بد من قوته (الخ) الوجه اعتبار القوة من الحدث بعد اللبس لأن به دخول وقت المسح حتى لو أمكن تردد المقيم فيه يوم أو ليلة من وقت اللبس لا من وقت الحدث لم يكف مر سم على البهجة وينبغي أن تضعفه في أثناء المدة لا يضر إذا لم يخرج عن الصلاحية في بقية المدة غش (قوله) وإلا امتنع (الخ) يدخل تحت إلا ما لو لم بقول للتردد في الثلاث بل في يوم وليلة فقط فإن كان المراد حينئذ امتناع المسح مطلقا فهو مشكل لأنه لا ينقص عن المقيم فليمسح مسحوه وإن كان المراد امتناعه ثلاثة أيام فلا إشكال وقد يقال إذا قوى للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاث فلا جاز له المسح من قوته وإن زاد على يوم وليلة سم وتقدم عن شيخنا والقليوبي الحزم بما ترجاه (قوله) كواسع راس) أي لا يضيق عن قرب عش وشيخنا (قوله) أو ضيق (الخ) أي ثقيل كالحديد أو غليظ كالخشبة العظيمة أو محدود راس معنى وقوله لم يجلد قدمه أي محل فرضه كردى والأولى الأسفل من كعبه (قوله) أخذ ابن العباد (الخ) اعتمده شيخ الإسلام والمغني والقليوبي والحفني والعزبي وكذا شيخنا عبارة قوله لتردد مسافر (الخ) أفاد ذلك أنه يعتبر تردد المسافر في حوائجه ولو بالنسبة للقيم لكن يعتبر في حق المقيم تردد المسافر في حوائجه يوم أو ليلة على المعتمد لا تردد المقيم في حوائجه وفي حق المسافر ترده في حوائجه ثلاثة أيام لباليها اه ونقل عش عن منهوات النهاية ما يوافق ما يأتي في الشارح عبارة قوله لم يرو للحاجة يوم الخ ظاهره اعتبار حوائج السفر وقال حجب تنبيه أخذ ابن العباد من قولهم هنا الخ ثم رأيت في بعض هوامش الشارح مر من مناهيه ما نصه قوله مر والحاجة يوم وليلة إن كان مقبلا أي حاجة المقيم من غير اعتبار حاجة المسافر اه (قوله) فلا يسكني) إلى قوله وفي وجهه في النهاية والمغني (قوله) فلا يسكني حرير) عبارة النهاية فلا يجوز على مغصوب ومسروق مطلقا أي لرجل أو امرأة ولا على خف من ذهب أو فضة أو حرير لرجل اه (قوله) والأصح أن ذلك لا يشترط) فيكفي المسح على المغصوب والديباج الصفيق والمتخذ من فضة أو ذهب للرجل وغيره معنى (قوله) كالتييم (الخ) أي والوضوء نهاية (قوله) لأن المعصية ليست بذات اللبس) قضية هذا الكلام جواز المسح عن خف من جلد آدمي

ما ذكر بمدة المسافر فليتامل (قوله) استوفى المدة) أي يوم أو ليلة أو ثلاثة (قوله) وإلا امتنع المسح عليه) يدخل تحت إلا ما لو لم بقول للتردد في الثلاث بل في يوم وليلة فقط فإن كان المراد حينئذ امتناع المسح مطلقا فهو مشكل لأنه لا ينقص عن المقيم فليمسح مسحوه وإن كان المراد امتناعه ثلاثة أيام فلا إشكال وقد يقال إذا قوى للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاث فلا جاز له المسح من قوته وإن زاد على يوم وليلة (قوله) لأن المعصية ليست لذات اللبس) قضية هذا الكلام جواز المسح على خف من جلد آدمي إذا حرمة فيه ليست من حيث اللبس

بن الخارج ومن ثم لم يجز مسح خف المحرم (٢٥٢) لان معصيته به من حيث اللبس لا غير فهو كمنع الاستنجار بالمحترق لان المانع في ذاته

إذا حرمة فيه ليست من حيث اللبس سم أي كما صرح بجواز ذلك النهاية والمغني وقال ع ش ولو كان الآدمي يحترق ما أه (قوله بل الخارج) أي كالتعدي باستعمال مال غيره في نحو المغصوب نهاية وباستعمال ما يؤدي إلى الخيلاء وتضييق التقدين في الذهب ونحوه ع ش قول المتن (ولا يجزى منسوج) أي مثلاً فإنه لا يجزى ما لا يمنع الماء وإن كان غير منسوج سم عبارة المغني تنبيه لو حذف المصنف لفظه منسوج وقال لا يجزى ما لا يمنع لشمل المنسوج وغيره أه قول المتن (لا يمنع ماء) أي من غير محل الخرز منهج ومغني أي ومن غير خرق البطانة والظاهرة الغير المتحاذين كما علم عامر سم ويأتي في الشارح ما يفيد (قوله يصب على رجله) إشارته إلى أن المراد بالماء الذي يمنع الخف نفوذه ماء الصب أي وقت الصب بجري (قوله لأنه خلاف الغالب الخ) لأن الغالب من الخفاف أنها تمنع النفوذ خطيب ونهاية (قوله المنصرف إليها) أي إلى الغالب والتأنيث لرعاية المعنى أي بذاتها لا بواسطة نحو سماع كزيت وما يمنع نفوذ الماء الجوخ الصفيق فلو جعل منه خف صح المسح عليه (فائدة) وقع السؤال عما لو كان له خف قوي وهو أسفل الكعبين ولكن خيط عليه السر أو بل الجوخ المانع من الماء هل يكفي للمسح عليه حينئذ لا فافتي بجواز المسح فإنه لا لبس لخف شرعي سائر محل الكعبين اجهورى أه بجري (قوله وليس الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله كجدة شدها الخ) علم من هذا أن من جملة الشروط أن يسمى خفا عبارة النهاية والمغني ولا بد في صحته أن يسمى خفا فلو لم يقطع أدم على رجله وأحكمها بالشد وأمكنه متابعة المشي عليها لم يصح المسح عليها واستغنى المصنف عن ذكره اكتفاء بقوله أول الباب يجوز لأن الضمير فيه يعود على الخف فخرج غيره (خف فوق خف) الأولي خفان أحدهما فوق الآخر ثم رأت قال الرشيدى قوله خف فوق خف صريح هذا أن الجر موق اسم للأعلى بشرط أسفل وحينئذ فالثنية في عبارة المصنف باعتبار تعدد في الرجلين لكن صريح كلام غيره خلافه وإن كلام من الأعلى والأسفل يسمى جر موقاً وعليه فالثنية في كلام المصنف منزلة عليهما أه (قوله مطلقاً) أي صلاحاً للمسح أم لا عبارة المغني والنهاية والجر موق بضم الجيم والميم فارسي معرب وهو في الأصل شيء كالخف فيه وسع يلبس فوق الخف للبرد وأطلق الفقهاء أنه خف فوق خف وإن لم يكن واسعاً لتعلق الحكم به أه (قوله والمراد) إلى التنبيه في المغني (قوله وقد مسح على أعلاهما) أي اقتصر على مسحه مغني (قوله لأن الرخصة) إلى التنبيه في النهاية (قوله وهذا) أي الجر موق (قوله ولو وصل البلل الخ) يعني أن ما في المتن من عدم الاجزاء فيما إذا لم يصل بلل مسح الأعلى إلى الأسفل وأما لو وصل ففيه التفصيل إلا قال ع ش ولو شك بعد المسح هل مسح الأسفل أو الأعلى فالأقرب أنه ينظر إن كان الشك بعد مسحها إلى الخفين جميعاً اعتد بمسحه فلا يكف لإعادته لأن الشك بعد فراغ الوضوء لا يؤثر وإن كان بعد مسح واحدة وجب إعادة مسحها لأن الشك قبل فراغ الوضوء يؤثر أه وأقره المدايني (قوله فإن قصده) أي وحده مغني (قوله أو أطلق) أي بان لم يقصدوا أحداً منهما بل قصدوا المسح في الجملة خلافاً لما قال أن صورة الإطلاق لا قصد فيها أصلاً شيخنا (قوله كفي) لأنه قصد إسقاط الفرض بالمسح وقد وصل الماء إليه شرح المنهج ويؤخذ من هذا التعليل أنه لا بد لمسح الخف من قصد المسح وهو كذلك زيادى وشوبرى أه بجري (أو الأعلى وحده فلا) وكذا لا يكفي أن قصدوا أحداً لا بعينه لأنه يوجد في قصد الأعلى وحده وفي غيره فلما صدق بما يجزى وما لا يجزى وحمل على الثاني احتياطاً ع ش وشيخنا وبحق الاجزاء الطبلاوى وأرضاه الزياضى (قوله فلا وجود الصارف الخ) ومثله ما لو مسح على الخف بقصد البشرة شوبرى أه بجري (قوله فوصل بلله للأسفل) أي من موضع

(قوله ومن ثم لم يجز) هذا ما قاله الأسنوى وغيره (قوله ولا يجزى منسوج) أي مثلاً فإنه لا يجزى ما لا يمنع الماء وإن كان غير منسوج وقوله ماء يصب على رجله لو صب عليه ماء فنفذ إلى الرجل وشك هل نفذ من مواضع الخرز أو منه لضعفه فيحتمل أنه لا يجزى للشك في الشرط (قوله فإن قصده أو الأعلى الخ) لو قصد الأعلى أو الأسفل فينتجه عدم الاجزاء لفساد هذا الترديد ولو قصد أحدهما لا يحظ هذا المفهوم فيحتمل عدم

وإنما منعت المعصية بالسفر الترخص لأنه مبيح والمغصوب هنا ليس مبيحاً بل مستوفى به (ولا يجزى منسوج لا يمنع ماء) يصب على رجله أي نفوذه وإن كان قويا يمكن تباع المشى عليه (في الأصح) لأنه مغلاف الغالب من الخفاف المنصرف إليها النصوص وليس كمتخرق البطانة والظاهرة ببلاتحاد لان هذا مع عدم منعه لنفوذ الماء إلى الرجل يسمى خفا فهو كخف يصل الماء من محل خرزه بخلاف ذلك كجدة شدها على رجله وأحكمها بالربط بجامع أن كلا لا يسمى خفاً وفي وجه أن المعتبر ماء المسح لا الغسل وهو ضعيف نقلاً ومدركا وإن جرى عليه جمع لأن أدنى شيء يمنع ماء المسح أما منسوج يمنع ماء الغسل فيعجزى كلبد وخرق مطبقة (ولا جر موقان) بضم الجيم وهما عند الفقهاء خف فوق خف مطلقاً والمراد هنا خفان صالحان وقد مسح على أعلاهما فلا يجزى (في الأظهر) لأن الرخصة إنما وردت في خف تعم الحاجة إليه وهذا لا تعم الحاجة إليه أي غالباً فلا نظر لعمومها إليه في بعض الأقاليم الباردة مع أنه يمكنه ادخال يده

مثلاً ومسح بعض الأسفل ولو وصل البلل إليه من موضع خرز فإن قصده أو الأعلى وحده فلا وجود الصارف بقصده ما لا يصح مسح وحده فإن لم يصلح الأسفل فكذلك لفاقه فيمسح الأعلى أو الأسفل فان مسح الأسفل فان مسح الأعلى فوصل بلله للأسفل

خز نهاية ومغنى أى مثلاً (قوله تأتت تلك الصور الخ) فإن قصدتهما أو الأسفل وحده أو أطلق كفى وإن قصد الأعلى فقط لم يكف أى وكذا إن قصدوا أحداً منهما لا بعينه كما مر عن ع ش و شيخنا (قوله أن خيطاً ببعضهما) يعنى اتصل أحدهما بالآخر بخياطة ونحوها نهاية (قوله فصل أحدهما) أى عن الآخر (قوله جاز مسح الأعلى الخ) هذا كالصريح في عدم انقطاع المدة وهو ظاهر لأن الأعلى قام مقام الأسفل فكانه باق بحاله ثم رأيت م ر أجاب بعدم الانقطاع سم و يأتى عن ع ش انفا ما يؤلفه أيضاً واستقر السيد البصرى انقطاع المدة واستثنافها (قوله أو وهو على حدث فلا) أى لأن وجوده الأعلى عند تحرق الأسفل ينزل، ينزلة ابتداء اللبس فإن كان على طهارة اللبس أو المسح كان كاللبس على طهارة الآن وهو كاف وإن كان محدثاً كان كاللبس على حدث فلا يكفى ع ش (قوله ولا يجزى، مسح خف الخ) أى فيما إذا وجب مسح الجبيرة بأن أخذت من الصحيح شيئاً سم وبصرى وزى باده وبرماوى ونقله الاجمورى عن م ر وهو مقتضى كلام النهاية والمغنى وقال الشهاب الرملى المراد بالمسح أى فى التعليل الاق مامن شأنه أن يمسح فيشمل ما لو كانت الجبيرة لا يجب مسحها لعدم أخذها شيئاً من الصحيح اه ولا يخفى بعده (قوله لأنه ملبوس الخ) يؤخذ من ذلك أنه لو تحمل المشقة وغسل رجليه ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف أنه يجوز له المسح لعدم ما ذكره مغنى ونهاية وهو ظاهر سم ثم زاده وهو النهاية لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بالمنع نظراً إلى أن من شأن الجبيرة المسح فلا نظر لما فعله اه واعتدماً لاول أيضاً الزى باده والشورى و شيخنا (قوله فهو ك مسح العمامة) قد يقال ينبغي إذا دخل يده فى الخف ومسح الجبيرة وأراد المسح غن المغسول الباقي أنه يجزى، لأن المسح قد تادى واجبه والمغسول يجزى، المسح عنه بصرى وقال ع ش ظاهر كلامهم عدم الاجزاء وإن أدخل يده فمسح الجبيرة أيضاً فله حرر سم وهو ظاهر لأن مسح الجبيرة عوض عن غسل ما تحتها من الصحيح فكانه غسل رجلا وغسل خف الأخرى وقد تقدم عدم اجزائه اه (قوله بالعري) هى العيون التى توضع فيها الأزرار جمع عروة كمدي ومدى مصباح اه يجزى (قوله بحيث لا يظهر شئ الخ) أى إذا مشى مغنى (قوله وفيه نظر الخ) اعتمده الحلبي و شيخنا عبارته أن شرط الطهارة معتبر عند المسح لا عند اللبس حتى لو لبس خفين نجسين أو متنجسين ثم طهرهما قبل المسح عليهما وأما بقية الشروط فتعتبر عند اللبس على المعتمد من خلاف طويل اه وقوله فتعتبر عند اللبس الخ يعنى قبل الحدث (قوله فالوجه أن كل ما طرأ الخ) وكذا ما قارن اللبس على ما مر عن سم (قوله إن كان قبل الحدث الخ) بل قد يقال لا بد أن يكون بشرط الخف عند اللبس على الطهارة أيضاً سم وهذا مخالف لما مر عنه عند قول المصنف طاهر إلا أن يقال إن ما هنا مجرد بحث كما أشار إليه بقوله قد (قوله الحصول السترة) إلى قول المتن ويكفى فى النهاية والمغنى إلا قوله يمنع إلى فهذا وقوله الخبرين إلى واستيعابه (قوله وبه) أى التعليل

الاجزاء أيضاً الشمول قصده لما لا يجزى ويحتمل الاجزاء لشمول قصده لما لا يجزى (قوله فكما لجر موقين) بل هو من أفراده فلا اقتصر على تقييد الجر موقين بعدم الخياطة (قوله ولو تحرق الأسفل وهو بطهر الغنبل أو المسح جاز مسح الأعلى) كالصريح في عدم انقطاع المدة وهو ظاهر لأن الأعلى قام مقام الأسفل فكانه باق بحاله وما ذكرته فيما سياتى مما يخالف ذلك ممنوع (قوله جاز مسح الأعلى) أى والظاهر انقطاع المدة بالتحرق وابتداء المدة من الحدث بعد التحرق ويدل على ذلك قوله الاق فظهر بعض الرجل وقوله أو وهو على حدث فلا لأن امتناع المسح هنا صريح فى انقطاع المدة وإلا فلا مغنى لا متناغاة فتأمل ثم رأيت م ر أجاب بعدم الانقطاع وهو الظاهر وقد قدمته (قوله لأنه ملبوس فوق ومسوح) يؤخذ منه أنه لو لم تأخذ الجبيرة شيئاً من الصحيح أجزأ مسح الخف عليها إذ ليس فوق ومسوح حيثئذ لا يجب حيثئذ مسحها فهى كخرقة على الرجل تحت الخف وهو ظاهر (قوله لأنه ملبوس فوق ومسوح) قضيته أنه يجوز المسح عليه إذا تحمل المشقة وغسل رجليه ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف لا تنفام ما عل به لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بالمنع نظراً إلى أن من شأن الجبيرة المسح فلا نظر لما فعله (قوله إن كان قبل الحدث لم ينظر اليه) بل قد يقال لا بد أن يكون بشرط



واستشكل بأنه لا يسمى خفا ( ٢٥٤ ) بل زربولا ويرد بمنع ذلك وتسميته زربولا إنما هو اصطلاح لبعض النواحي فلا ينظر

اليه وبتسليمه فهذا معنى الخف من كل وجه بخلاف نحو تلك الجلدة أما إذا لم يشد كذلك فلا يكنى وإن لم يظهر شيء من الرجل لأنه يظهر بالمشى (ويسن مسح) ظاهر (أعلاه) السائر لظاهر القدم (واسفله) وعقبه وحرفه (خطوطا) بأن يضع يسراه تحت عقبه ويمناه على ظهر أصابعه ثم يمر اليمنى لساقه واليسرى لأطراف أصابعه من تحت مفرجا بين أصابع يديه لخبرين في ذلك أحدهما صحيح وبفرض ضعفها الضعيف يعمل به في الفضائل فاندفع ما قيل كان الأولى أن يقول والأكل بدل يسن لأنه لم يثبت في ذلك سنة على أن الفرق بين العبارتين عجيب واستيعابه خلاف الأولى ويكره تكرار مسحه (ويكنى مسمى مسح) كما في الرأس ومن ثم أجزأ مسح بعض شعره تبعاله على الأوجه وإن بحث جمع أنه لا يجزى قطعا وله وجه وبله وغسله وكرهه هنا لأنه يفسده ويجزى مسح شيء منه (يحاذى الفرض) إلا باطن ما يحاذى الفرض اتفاقا (أسفل الرجل وعقبها) وهو مؤخر القدم (فلا)

(قوله واستشكل) أى ما صححه المتن (بأنه) أى المشقوق (لا يسمى خفا) أى وقد مر اشتراط كون الممسوح عليه يسمى خفا مغنى (قوله بمنع ذلك) أى عدم التسمية وكذا ضمير قوله الاتى وبتسليمه (قوله كذلك) أى بالعري بحيث لا يظهر الخ قول المتن (ويسن مسح أعلاه) هل يسن مسح ساقه لتحصيل إطالة التحجيل كان ظهر لناسه لكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم سنه سم واغتمده أى عدم السنية ع ش وشيخنا كما باتى (قوله تحت عقبه) كذا عبر فى الاسنى والمغنى وعبارة النهاية على أسفل العقب والكل لا يخلو عن شيء بعد تصريحهم بسن مسح العقب أيضا بصرى عبارة ع ش لا يظهر من هذه السيفية شمول المسح للعقب إلا أن راد باسفله وضع اليد على مؤخر العقب بحيث يستوعبه بالمسح هو عبارة الشورى قوله تحت العقب الأولى فوق ليعم المسح جميع العقب اه (قوله ثم يمر اليمنى لساقه) أى إلى آخره كما صرح به الدميرى كما أنه يستحب غسله كذلك ولكن فى المجموع أنه لا يسن مسحه مغنى وقوله كما أنه يستحب الخ صريح فى أن المراد باخر الساق ما يلى الركبة وهو الظاهر وقال شيخنا وع ش والبيجيرى والمراد إلى آخر الساق ما يلى القدم لأن ما وضعه على الاتصاف يكون أوله أعلاه وآخره أسفله فاعلى الأدنى رأسه وآخره رجلاه فالساق ما يلى الركبة وآخره ما يلى القدم وهو الكعبان فلا يسن التحجيل فى مسح الخف خلافا لمن قال بسنه فيه لفهمه المراد إلى آخر الساق ما يلى الركبة اه (قوله بين العبارتين) أى بين التعبير بيسن والتعبير بالأكل (قوله ويكره تكرار مسحه) لأن ذلك يعيبه ويؤخذ من العلة عدم الكراهة إذا كان الخف من نحو خشب وهو كذلك نهاية ومغنى وشيخنا (قوله أجزأ مسح بعض شعرة الخ) خلافا للنهاية والمغنى والزياى قول المتن (ويكنى مسمى مسح الخ) قال فى شرح الارشاد ويكنى مسح الكعب وما يوازيه فى محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين اه ولا يبعد أجزأ مسح خيط خياطة الخف لأنه صار منه سم على حج وهل يكنى المسح على الأزرار والعري التى للخف فيه نظر ولا يبعد ألا كتفاء أيضا إذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطة ع ش عبارة البيجيرى ويظهر ألا كتفاء بمسح أزراره وعراه وخيطه المحاذى لظاهر الأعلى اه (قوله إلا باطن الخ) قد يفيد أجزأ المسح على محاذى الكعبين لأنها ليسا بما استثناه ع ش (قوله وكرهه هنا لاثم) أى كرهه الغسل فى الخف لافى الرأس (قوله لأنه يفسده) مقتضاه أنه لا كراهة إذا كان الخف من نحو حديد أو خشب بشرطه وهو كذلك نهاية ومغنى وسم وقال البصرى أن الشارح استقرب فى فتح الجواد الكراهة ولو كان الخف من نحو خشب اه (قوله اتفاقا) ولو مسح باطن المحاذى فوصل البلل لظاهره من نحو موضح الخرز لا بقصد الباطن فقط فلا يبعد أجزأ كما فى نظيره السابق فى الجر موق سم على المنهج اه ع ش (قوله لم يرد الاقتصار عليهما) أى على الأسفل والعقب ع ش (قوله والرخص يتعين فيها

الخف عند اللبس على الطهارة أيضا (قوله أما إذا لم يشد الخ) لا يبعد أن لا يعتد بلبسه قبل الشد حتى لو أحدث قبل الشد لم تحسب المدة وصار بمنزلة اللبس على حدث فليحرق (قوله ويسن مسح أعلاه واسفله خطوطا) هل يسن مسح ساقه لتحصيل إطالة التحجيل كان ظهر لناسه لكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة فى عدم سنه فانه لما نقل استدلال القائلين بأنه لا يسن مسح أسفله بأنه ليس محلا للفرض فلم يسن مسحه كالساق قال وأما قيامهم على الساق فجوابه من وجبين أحدهما أنه ليس بمحاذ للفرض فلم يسن مسحه كالذوابة النازلة عن حد الرأس بخلاف أسفله فانه محاذ محال للفرض فهو كشعر الرأس الذى لم ينزل عن محل الفرض واستفيد من ذلك عدم سن مسح الذوائب النازلة عن حد الرأس خلافا لما افق به القفال فى ذوائب المرأة (قوله ويكنى مسمى مسح) قال فى شرح الارشاد ويكنى مسح الكعب وما يوازيه فى محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين خلافا لما نقله الأذرى عن جمع من أن العبرة بما قدم الساق إلى رؤس الأظفار لا غير اه ولا يبعد أجزأ مسح خيط خياطة الخف لأنه صار منه وانظر أزراره وعراه (قوله لأنه يفسده) يؤخذ منه أنه لو كان من نحو خشب أو حديد بشرطه فلا كراهة مر (قوله إلا باطن ما يحاذى) لو مسح باطن المحاذى فوصل البلل لظاهره من نحو موضح الخرز لا بقصد الباطن فقط فلا يبعد أجزأ كما فى نظيره السابق فى

يسكنى مسح ذلك (على المذهب) لأنه لم يرد الاقتصار عليهما وثبت على الأعلى والرخص يتعين فيها الاتباع

الاتباع (قلت حرفة كاسفله)  
 لمسا ذكر (والله اعلم ولا  
 مسح لشاك في بقاء المدة)  
 كان شك في زمن حدته  
 او ان مسحه في الحضراو  
 السفر لان المسح رخصة  
 بشروط منها المدة فاذا شك  
 فيها رجع لاصل الغسل  
 وظاهر كلامه ان الشك  
 انما يمنع فعل المسح مادام  
 موجودا حتى لو زال جاز  
 فعله فلو شك مسافره في  
 ثاني يوم ثم زال قبل الثالث  
 مسحه واعاد ما فعله في  
 الثاني مع التردد الموجب  
 لامتناعه وفي المجموع لو  
 شك اصلي بالمسح ثلاث  
 صلوات او اربعها اخذ في  
 وقت المسح بالاكثر وفي  
 اداء الصلاة بالاقل احتياطا  
 للعبادة فيهما قيل هذا مناف  
 لقولهم لو شك بعد خروج  
 وقت صلاة في فعلها لم يلزمه  
 قضاءها ا ه وهو اشتباه لما  
 ساذكره او اثل الصلاة انه  
 ان شك في فعلها لم يلزمه القضاء  
 او في كونها عليه لم يلزمه مع  
 الفرق بينهما (فان اجنب)  
 او حاض او نفس لا يسه في  
 اثناء المدة (وجب) عليه ان  
 اراد المسح (تجدد لبس)  
 بان ينزع ويتطهر ثم يلبس  
 ولا يجوز له لمسح بقية المدة  
 الغسل في الخف لان نحو  
 الجنابة قاطع للمدة للامر  
 بالانزع منها الدال على عدم  
 اجزاء غيره

الاتباع) تأمل الجمع بينه وبين ما مرله في الاستنجاء بالحجر من ان مذهبا جواز القياس في الرخص خلافا لابي  
 حنيفة بصري (قوله لما ذكر) اى من عدم ورود الاقتصار على الحرف شرح المنهج قول المتن (ولا مسح  
 لشاك الخ) سواء في ذلك المسافر والمقيم معنى (قوله كان شك) الى قوله وفي المجموع في النهاية والى قوله  
 قيل في المعنى (قوله كان شك الخ) ولو بقي من المدة ما يسع ركعة او اعتقد طريان حدث غالب فاحرم  
 بر كعتين انعقدت صلاته وصح الاقتداء به ولو مع علم المقتدى بحاله ويفارقه عند عروض البطلان معنى وفي  
 سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه مانصه وهذا يرد بحث السبكي الا في شروط الصلاة في شرح قول  
 المصنف وان قصر بان فرغت مدة خف فيها بطلت ان محله اذا ظن بقاء المدة الى فراغها والامتناع قد اعتمد  
 ع ش و شيخنا البحث وفاقا للنهية عبارة شيخنا ولو بقي من مدة المسح ما يسع ركعة فاحرم باكثر من ركعة لم  
 تنعقد صلاته كما قاله السبكي واستوجه الرمي ا ه زاد ع ش خلافا لما في شرح الروض هنا وتبعه الخطيب  
 في الصحة ا ه (قوله او ان مسحه الخ) اى مسح المسافر معنى (قوله وظاهر كلامه ان الشك انما يمنع الخ)  
 اى لانه يقتضى الحكم بانقضاء المدة نهاية ومعنى (قوله فيه) اى في بقاء المدة بصورتيه عبارة النهاية وعليه  
 لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في انه مسح في الحضراو السفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان  
 ابتداءه وقع في السفر فعليه اعادة صلاة اليوم الثاني (قوله مسح) اى ان كان احدث في اليوم الثاني بخلاف  
 ما لو مسح في اليوم الاول واستمر على طهارته الى اليوم الثالث فله ان يصلى فيه بذلك المسح نهاية ومعنى (قوله  
 اخذ في وقت المسح الخ) فلو احدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك ان تقدم حدثه ومسحه اول  
 وقت الظهر وصلها به ام تاخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر فليزمه قضاءها لان الاصل بقاؤها عليه  
 وتجعل المدة من اول الزوال لان الاصل غسل الرجلين معنى (وهو اشتباه الخ) محل تأمل اذ قوله الا في ان كان  
 شك في فعلها الشامل لما نحن فيه هو عين قولهم لو شك بعد خروج وقت صلاة في فعلها (او حاض) الى الباب في  
 المعنى الا قوله اى ولم يستره الى او انتهت وقوله وان غسل الى المتن وقوله ويجاب الى وخروج وكذا الى الباب  
 في النهاية الا قوله في اثناء المدة وقوله اى ولم يستره الى او طال وقوله ويجاب الى وخروج (قوله في اثناء المدة)  
 يفهم ان الاجنب ونحوه قبل الشروع في المدة لا يوجب تجديد اللبس وفي ايضاح الناشرى ولو عبر يعنى  
 الحاوى عند الاشارة الى ابتداء المدة بقوله من انتقاض الوضوء بدل قوله من الحدث لكان اولي ليحترز عما  
 قاله الا ذرعى بحثا فيمن لبس الخفين على طهارة كاملة ثم احدث جنابة بجرادة فان له ان يغتسل من غير نزاع  
 الخفين ولا يكون ابتداء المدة الا من حدث نقض الوضوء لا من الجنابة المجرودة وان كانت حدثا وتقدم عن  
 النهاية في ابتداء المدة تقييد الحدث بالاصغر وهو مخرج للأكبر فليتا مل جميعه وليجر بصري اقول ونظر  
 ع ش في تقييد النهاية الموافق لما بحثه الا ذرعى بما نصه اما الاكبر وحده بان خرج منيه وهو متوضى فلا  
 تدخل به المدة لبقاء طهره فاذا احدث حدثا اخر دخلت المدة وقضية هذا الكلام ان خروج المني قبل دخول  
 المدة لا يمنع من لمسح اذا اراده بعد لانه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخولها وفيه نظر لان ما يوجب الغسل اذ  
 طرا بعد المدة بطلها فالقياس انه يمنع من انعقادها اى بالاولى لان الدوام اقوى من الابتداء ولذا يغتفر فيه  
 ما لا يغتفر في الابتداء وايضا يؤيد النظر اطلاق الحديث الامر بالجنابة (قوله) ولا يجوز له لمسح بقية  
 المدة (الغسل الخ) اى وان ارتفعت جنابة الرجلين بذلك الغسل ع ش (قوله للامر الخ) علتهما في المتن (قوله  
 منها) اى من الجنابة وقيس بها الحيض والنفاس والولادة نهاية ومعنى (قوله على عدم اجزاء غيره) اى

الجرموق (قوله ولا مسح لشاك في بقاء المدة) (فرع) قال في الروض ولو بقي من المدة ما يسع ركعة او اعتقد  
 طريان حدث غالب فاحرم بر كعتين انعقدت اى صلاته وصح الاقتداء به اى ولو مع علم المقتدى بحاله كما في  
 شرحه ويفارق اى يفارقه المقتدى به عند عروض البطلان ا ه وهذا يرد بحث السبكي الا في شروط  
 الصلاة في قول المصنف هناك وان قصر بان فرغت مدة خف فيها بطلت ان محله اذا ظن بقاء المدة الى فراغها

ولأنها لا تتكرر وتتكرر الحدث الأصغر وإنما لم يؤثر في مسح الجبيرة لأن الحاجة فيها أشد والنزع أشق ولو تنجسا فغسلهما فيه بقيت المدة الأخرى بالنزع في الجنابة دون الخبث وليس هو ( ٢٥٦ ) في معناها ( ومن نزع ) خفيه أو أحدهما ولو لم يمسح به لم يمسح به في الخف أو انفتح بعض

الشرح أو ظهر بعض الرجل أو اللقافة عليها أي ولم يستره حالاً ولا احتمال العفو عنه نظير ما يأتي في كشف الريح لسائر العورة واحتمل الفرق بأن هذا نادر هنا بخلافه ثم وهو الذي يتجه لأنهم احتاطوا هنا بتزليل الظهور بالقوة وعلى خلاف العادة منزلة الظهور بالفعل ولم يحتاطوا بنظير ذلك ثم وسره أن ما هنا رخصة والشك في شرطها يوجب الرجوع الأصل ولا كذلك ستر العورة أو طول ساق الخف على خلاف العادة فخرجت الرجل إلى حد لو كان معتاداً لظهر شيء منها أو انتهت المدة ولو احتمالاً بطل مسخه فليزمه استئناف مدة أخرى ثم إن وجدوا أحداً ذكر ( وهو بطهر المسح ) وإن غسل بعده رجليه لأنه لم يغسلهما باعتقاد الفرض لسقوطه بالمسح ( غسل قدميه ) فقط لبطلان طهرهما دون غيرهما بذلك لأن الأصل الغسل والمسح بدل عنه فإذا قدر على الأصل تعين كسليم راي الماء ( وفي قول يتوضأ ) لأن الوضوء عبادة يبطلها الحدث فيطل كلها يبطلان بعضها كالصلاة ويحجب بأن الصلاة تجب فيها

غير النزع ( قوله ولأنها ) الأولى التذكير ( قوله لا تتكرر الخ ) فلا يشق النزع لها ويؤخذ بما تقرّر رد ما بحثه بعض المتأخرين أن من تجردت جنبته عن الحدث وغسل رجليه في الخف جاز له المسح نهاية وفي سم عن شرح الارشاد للشارح مثله ( قوله وإنما لم يؤثر في مسح الجبيرة ) أي لم يؤثر نحو الجنابة في مسح الجبيرة الموضوع على طهر ولم يمنعه كما منع مسح الخف مع أن كلا منهما مسح على سائر الحاجة موضوع على طهر معنى ( قوله ولو تنجسا فغسلهما فيه الخ ) وكذا لا تنقطع المدة إذا غسلهما في داخل الخف عن الغسل المندوب أو المندوب غش وقلبي وشيخنا ( قوله وليس هو الخ ) أي بخلاف الحيض والنفاس والولادة ولذا اقيست هذه عليها دونه ( قوله ومن نزع خفيه الخ ) أو خراجاً أو أحدهما عن صلاحية المسح بنحو تخرق مغني وشيخنا وعش ( قوله وانفتح الخ ) أي ولم يظهر شيء من محل الفرض لكنه إذا مشى يظهر عش ( قوله بعض الشرح ) بفتح الشين المعجمة والراء سم وشو برى أي العرق ( قوله أو ظهر بعض الرجل الخ ) أي ولو من محل الخرز بخلاف نفوذ الماء لعسر اشتراط عدمه فيه نهاية وبجبري ( قوله وهو الذي الخ ) نقله البجيرمي عن الرمل وهو قضية إطلاق النهاية والمغني ( قوله بتزليل الظهور بالقوة الخ ) كما في انفتاح بعض الشرح ويأتي قوله أو طال ( قوله وعلى خلاف العادة ) أي كالظهور من محل الخرز وقوله بالفعل أي وعلى العادة ( قوله والشك في شرطها الخ ) فيه تأمل سم ( قوله الأصل ) وهو الغسل ( قوله ولو احتمالاً ) أي كان شك في بقائها نهاية ومعنى ( قوله بطل مسحه الخ ) جواب ومن نزع الخ ( قوله وإن غسل بعده الخ ) على المعتمد وشو برى قول المتن ( غسل قدميه ) أي بنية جديدة وجوباً لأن نيته الأولى انما تنوات المسح دون الغسل عش وسم وشو برى عبارة شيخنا ويلزمه غسل رجليه بنية جديدة على المعتمد لأنه طرأ عليها حدث جديد بدم يشمله النية السابقة حتى لو كان في صلاة بطلت ولو كان واقفاً في ماء وقصد غسلهما اهـ ( قوله فقط الخ ) قال في شرح الارشاد وشمل كلامه السلس فيكفيه غسل رجليه ولو للفرض حيث حصل التوالى بين طهره وصلاته وهذا هو الذي يظهر وبحث الأذرعى وجوب الاستئناف عليه فيه نظرا اهـ انظر ما المراد بطهره ويحتمل أن المراد به وضوءه الذي وقع فيه المسح بأن يقع النزع ثم غسل القدمين في زمن لا يطول به الفصل بين ذلك الوضوء والصلاة بعده سم وما نقله عن شرح الارشاد في النهاية مثله الا قوله حيث الخ إلى وبحث الخ ( قوله لبطلان الخ ) وقوله لأن الأصل الخ كذا في المغني بلا عطف ولعله سقط من قلم الناسخ كما يؤيده اقتصار المحلى على التعليل الاول والنهاية على الثاني ( قوله فاذا قدر على الأصل تعين ) عبارة المغني فاذا زال حكم البطلان رجوع إلى الأصل اهـ ( قوله ثم نزع ) أي مثلاً ( قوله أو أحدث الخ ) أي بعد وجود نحو النزع مما يبطل اللبس ويقطع المدة سم ( قوله فلا يلزمه شيء ) قال في شرح الروض وله ان يستأنف لبس الخف في الثانية بهذه الطهارة أي فيما إذا

والا لم تنعقد اهـ وحمل هذا على ما إذا ظن بقاء المدة لا تحتمل هذه العبارة إلا لبغاية التعسف ( قوله ولأنها لا تتكرر ) قال في شرح الارشاد ومنه يؤخذ رد ما بحثه الغزى من أن جنبته إن تجردت عن الحدث وغسل رجليه في الخف جاز له المسح اهـ ( قوله الشرح ) قال في شرح العباب بفتح المعجمة والراء ( قوله والشك في شرطها الخ ) فيه تأمل ( قوله غسل قدميه ) يحتمل أن يحتاج غسلهما للنية لأن مسحهما السابق صرف النية عن شئها لغسلهما وإيضافه أحدث جديد حدث الرجلين لم تشمله النية السابقة لعدم وجوده عندها قال في شرح الارشاد وشمل كلامه السلس فيكفيه غسل رجليه ولو للفرض حيث حصل التوالى بين طهره وصلاته وهذا هو الذي يظهر وبحث الأذرعى وجوب الاستئناف عليه فيه نظر اهـ وقوله بين طهره وصلاته انظر ما المراد بطهره ويحتمل أن المراد به وضوءه الذي وقع فيه المسح بأن يقع النزع ثم غسل القدمين في زمن لا يطول به الفصل بين ذلك الوضوء والصلاة بعده ( قوله فلا يلزمه شيء ) قال في شرح الروض وله ان يستأنف لبس الخف في الثانية أي وهي ما إذا أحدث ولكن توضأ وغسل رجليه في الخف بهذه الطهارة ذكره في

أحدث ولكن الخ سم عبارة البجيرمي عن ع ش بل يصلي بذلك الطهر لبقائه وإن بطلت المدة ثم إن أراد المسح نزع الخلف ثم لبسه اه أي في الصورة الثانية

### (باب الغسل)

(قوله بفتح الغين) إلى قوله ولا يجب في المعنى إلا قوله واسم مصدر لا يغسل وقوله وقيل عكسه وإلى قوله لا نقطاع الخ وفي النهاية إلى القولين المذكورين (قوله لما يغسل به) أي يضاف إلى الماء وقوله ونحوه أي كاشنان وصابون شيخنا (قوله والضم أشهر الخ) أي في الفعل الرفع للحدث أما لازالة النجاسة فالأشهر في لسانهم الفتح ع ش (قوله وهو لغة الخ) فيه إجمال فانه لا يعلم منه أن هذا التفسير بأي المعاني والحاصل أن حمله على الجميع ممتمنع أما الغسل بالكسر وبالضم بمعنى الماء فواضح وكذا الغسل بالفتح والضم الذي هو مصدر غسل لإذهاب إساءة الماء لا سيلانه وكذا اسم المصدر لأنه بمعنى الاغتسال فليتأمل بصري ولا يخفى أن حاصل الحاصل عدم الصحة إلا لاجمال عبارة البجيرمي على الاقتناع وقوله وهو بفتح الغين وضم الغة سيلان الماء الخ فيه أن الغسل اسم للفعل والسيلان صفة للماء المهم إلا أن يكون السيلان بمعنى الاسالة أو أشار به إلى أنه لا يشترط الفعل اه ولا يخفى أن الجواب الثاني إنما يناسب المعنى الشرعي لا اللغوي الذي فيه الكلام ولك ان تجيب باختيار الاحتمال الثاني وجعله مصدرا لمجهول وإنما اختاره للتفسير دون مصدر المعلوم لمناسبته للمعنى الشرعي المنقول إليه دون الثاني (قوله سيلان الماء على الشيء) أي مطلقا معني أي سواء كان ذلك الشيء مبدنا ولا وسواء كان بنية أو لا شيخنا (قوله سيلانه على جميع البدن) أي بشرائط مخصوصة (بالتنية) أي في غير غسل الميت نهاية أي أم هو فلا يجب فيه الغسل بل يستحب فقط ع ش عبارة البجيرمي قوله بالتنية أي ولو مندوبة فيشمل غسل الميت اه وهي أحسن (قوله ولا يجب فورا) أي اصاله نهاية خرج به ما لوضاق وقت الصلاة عقب الجنابة أو انقطاع الحيض فيجب فيه لا لذاته بل لايقاع الصلاة وفي وقتها ع ش (قوله وإن عصي بسببه) أي كان زني (قوله بخلاف نجس الخ) أي أزالته (قوله ثم) أي في الغسل الذي عصي بسببه وقوله هنأى في النجس الذي عصي به قول المأتن (موجبه) بكسر الجيم أي السبب الذي يترتب عليه وجوب الغسل فالسبب هو الموجب بالكسر والغسل هو الموجب بالفتح وهو مفرد مضاف إلى معرفة فيعلم فساوى التعبير بموجبات الغسل شيخنا (قوله كما يعلم مما سيذكره الخ) أي من أن غير المسلم لا يجب غسله وإن الشهيد يحرم غسله وهو اعتذار عن عدم تقييده هنا حاي في ع ش (قوله ولا يرد السقط الخ) الأولى توجيه ذلك بأنه في معنى الموت بدليل ذكره في الجنائز سم (قوله عليه) أي على مفهوم قوله موت مغنى أو على الحصر المستفاد من كلامه (قوله فانه الخ) علة المذني بالميم (قوله يجب غسله) أي مع أنه لا يوصف بالموت على القول الأصح في تعريفه لأن الموت عدم الحياة يعبر عنه بمفارقة الروح الجسد وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة وقيل عرض بضادها لقوله تعالى خالق الموت والحياة ورد بأن المعنى قدر والعدم مقدر مغنى ونهاية وبه يعلم فيما ادعاه الشارح من صدق كل من التعاريف الثلاثة على السقط (قوله لأن الخ) علة عذم الورد (قوله صادق عليه) فيه نظر بالنسبة للاول لأن المفهوم من المفارقة سبق الوجود إلا أن يكون المراد بها معنى العدم ويجعل قوله عما من شأنه الخ راجعا إليه أيضا لكن لمزم حيثما انحاده مع الثاني سم على حج وفي المقاصد رد الثاني إلى الاول عبارته والموت زوالها أي الحياة أي عدم الحياة عما يتصف بها

المجموع قال في المهمات وأشار بقوله أنه يستأنف إلى وجوب النزاع إذا أراد المسح حتى لو كان المقلوع واحدة فقط فلا بد من نزع الأخرى اه وقديتهم بخالفة وجوب النزاع إذا أراد المسح لقوله السابق عند قوله من الحدث بعد لبس فلو أحدث فتوضا وغسل رجليه فيه الخ وهو خطأ لأنه وجد هنا بعد اللبس ما يقطع المدة ويبطل اللبس كالنزع وغيره مما ذكر في تصوير المسئلة

### (باب الغسل)

(قوله ولا يرد عليه السقط) الأولى توجيه ذلك بأنه في معنى الموت بدليل ذكره في الجنائز (قوله صادق عليه)

### (باب الغسل)

الغين مصدر غسل واسم مصدر لا يغسل وبضمها مشترك بينهما وبين الماء الذي يغتسل به وبكسرهما اسم لما يغسل به من سدر ونحوه والفتح في المصدر واسمه أشهر من الضم وأفصح لغة وقيل عكسه والضم أشهر في كلام الفقهاء وهو لغة سيلان الماء على الشيء وشرعا سيلانه على جميع البدن بالتنية ولا يجب فورا وإن عصي بسببه بخلاف نجس عصي به لا نقطاع المعصية ثم ودوامها هنا (موجبه موت) لمسلم غير شهيد كما يعلم مما سيذكره في الجنائز ولا يرد عليه السقط إذا بلغ أربعة أشهر ولم تظهر فيه أماراة الحياة فانه يجب غسله لأن حد الموت وهو مفارقة الحياة أو عدمها عما من شأنه الحياة

بالفعل وهو مراد من قال عدم الحياة عما من شأنه أي يكون من أمره وصفته الحياة بالفعل فهو عدم ملكة لها كالعمى الطارىء بعد البصر لا كطلاق العدم اهـ وعليه فلا يدخل السقط في الميت على القول الثاني أيضا ع ش (قوله أو عرض الخ) تقدم عن النهاية والمغني رده هذا القول ع ش وجرى على رده المقاصد أيضا لكن في تفسير ابن عادل عن ابن الخطيب الحق أنه وجودي ويوافقه ما نقله الصفوي عن صاحب الود أن عدمية الموت كانت منسوبة إلى القدرية ففشت اهـ هذا وفي حواشي السيوطي أن طائفة من أهل الحديث ذهبوا إلى أن الموت جسم والاثار مصرحة بذلك والتحقيق أنه الجسم الذي على صورة كبش كان الحياة جسم على صورة فرس لا يمر بشيء إلا حي وأما المغني القائم بالبدن عند مفارقة الروح فإنه اثر قسميته بالموت من باب المجاز أو المشترك اهـ ورده حج في عامة فتاويه فقالوا تفقوا على أنه ليس بجوهر ولا جسم وحديث يؤتى بالموت في صورة كبش الخ من باب التمثيل ثم صحح كونه اسما وجوديا ع ش (قوله لكن) إلى قوله قال القوابل في النهاية والمغني (قوله أو ارادة نحو صلاة) أي بما يتوقف على الغسل كالطواف وقضيته عدم الوجوب لمن لم يرد الصلاة أو اراد عدمها مع أنه بدخول الوقت مخاطب بالصلاة وخطابه بها خطاب بشروطها إلا أن يقال لما امر بدخول الوقت بأرادة الفعل كان في حكم المريد له فيكون المراد ارادة نحو الصلاة ولو حكما أو يقال المراد بأرادة نحو الصلاة دخول الوقت سم قول المتن (وكذا ولادة) أي انفصال جميع الولد ولو لأحد التوأمين فيجب الغسل بولادة أحدهما ويصح قبل ولادة الآخر ثم إذا ولدت له وجب الغسل أيضا ولو عوض كبر رجلا أو امرأة فخرج منه حيوان على صورة الكلب كما يقع كثير في بلاد الشام فلا غسل لأن هذا لا يسمى ولدا عرفا كما لو خرج نحو دود من جوفه وذلك الحيوان طاهر لأنه لم يتولد من ماء الكلب سم زاد شيخنا وميته نجسة وزاد ع ش ومنه يعلم أنه متى وطئت المرأة وولدت ولو على صورة حيوان وجب الغسل اهـ قول المتن (بلا بل) أي بان كان الولد جافا وتفطر بها المرأة الصائمة على الأصح ويجوز لزوجها وطؤها بعدها لأنها بمنزلة الجنابة وهي لا تمنع الوطء أما المصحوبة بالبلل فلا يجوز وطؤها بعدها حتى تغتسل شيخنا وع ش (قوله ولو لعلقة ومضغة) ولها حكم الولد في ثلاثة أشياء الفطر بكل منهما ووجوب الغسل وإن الدم الخارج بعد كل يسمى نفاسا وتزيد المضغة على العلقة بكونها تنقضي بها العدة ويحصل بها الاستبراء ويولد الولد عليهما بأنه يثبت به أمية الولد ووجوب الغرة برماوى وقوله ويولد الولد الخ قال القليوبي أي ما لم يقولوا فيها أي في المضغة صورة فإن قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة ويثبت بها أمية الولد اهـ بجري (قوله قال القوابل الخ) قال في الإيعاب أي أربع منهن كما هو ظاهر كردى وقال الحنفى وشيخنا والمعتمدان يكفي واحدة منهن اهـ واستقر به ع ش عبارة قضيةه اشترط هذا القول عدم الوجوب إذا لم تقل القوابل ذلك لعدم من أو غيره تأمل سم على المنهج وهو ظاهر وبقي ما لو اختلفت القوابل فينبغي أن يأتى فيه ما قيل في الأخبار بتنجس الماء من تقديم الاوثق فلا كثر عدد الخ وقوله القوابل

أو عرض يضادها صادق عليه (وحيض ونفاس) اجماعا لكن مع انقطاعها و ارادة نحو صلاة فالوجوب مركب هنا وفيما يأتى (وكذا ولادة بلا بل) ولو لعلقة ومضغة قال القوابل

فيه نظر بالنسبة للاول لأن المفهوم من المقارنة سبق الوجود إلا أن يكون المراد بها معنى العدم ويجعل قوله عما من شأنه الخ راجعا إليه أيضا لكن يلزم حينئذ اتحاد هذا مع الثاني (قوله أو ارادة نحو صلاة) قد يشكل لأن قضيةه عدم الوجوب إذا دخل الوقت ولم يرد الصلاة أو اراد عدمها مع أنه بدخول الوقت يخاطب بالصلاة وخطابه بها خطاب بشروطها إلا أن يقال لما امر بدخول الوقت بأرادة الفعل كان في حكم المريد له فيكون المراد ارادة الصلاة ولو حكما أو يقال المراد بأرادة نحو الصلاة دخول الوقت (قوله قال القوابل أنها اصل آدمي) كذا قاله في الخادم لكن فيما إذا لم ترد ما ولا بلا فإنه في قولهم يجب الغسل بوضع العلقة والمضغة وإن لم ترد ما ولا بلا قال كذا أطلقوه ويجب تقييده فيما إذا لم ترها بما إذا قال القوابل أنها اصل آدمي اهـ ويجب بالولادة وإن خرج الولد متقطعا في دفعات وفي شرح العباب ولا يشترط انفصال الولد لأنه ليس مظنة لشيء كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء إلى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع وجب الغسل ويتكرر الغسل بتكرار الولد الجاف لما تقرر من أنه منى وسياق تكرر بتكرار خروج المنى اهـ فليراجع فإنه يتبادر من كلامهم

أى أربع منهم ان قلنا أنه شهادة ويحتمل الا كتفاء بواحد لحصول الظن بخبرها وهو الأقرب اه (قوله  
 انهما اصل آدمي) لعل المراد ان تقول القوابل انهما متولدتان من المني وان فسدنا بحيث لا يحتمل تولد  
 الادمي منها ليخرج ماله وجد ضرورة علقه او مضغه وعلم تولدها من المني او شك فيه بصرى (قوله لان ذلك)  
 اى الولد ولو مضغه او علقه (قوله وانما لم يجب الخ) اى بل ينتقض الوضوء فلو اقلت بعض الولد وجب عليها  
 الوضوء دون الغسل وكذا لو خرج بعضه ثم رجع فيجب الوضوء دون الغسل ولو خرج الولد متقطعا في  
 دفعات وكانت تتوفا في كل مرة وتصلي ثم تم خروجه وجب الغسل ولا تقضى الصلوات السابقة لانها  
 وقعت قبل وجوب الغسل شيخنا وسم زاد الاول ولو ولدت من غير الطريق المعتاد فالذي يظهر وجوب  
 الغسل اخذنا بما يحته الرمي فيما لو قال ان ولدت فانت طالق فولدت من غير طريقه المعتاد قال بعضهم قد يتجه  
 الوجوب لان علمته ان الولد مني منعقد ولا عبرة بخروجه من غير طريقه المعتاد مع افتتاح الاصل ورد بان  
 الولادة نفسها صارت موجبة للغسل فبى غير خروج المني اه وقوله فالذي يظهر الخ اى وفاقا للشورى  
 والمدابغى وقوله وقال بعضهم الخ وهو القليوبى وبوافقه قول الشبراملى والاطفيحي وينبغى أن يأنى فيه  
 ما تقدم من التفصيل في انسداد الفرج بين الاصلى والعارض فان كان الانسداد اصليا قيل لها ولادة وكانت  
 موجبة للغسل ولا فلا اه وهو الموافق لتعليمهم بان ذلك منى منعقد (قوله بخروج بعض الولد الخ) اى  
 متصلا ببعض الذى لم يخرج او منفصلا عنه وعليه اقتصر النهاية والمغنى عبارة الاول ولو اقلت بعض ولدك  
 او رجل لم يجب عليها الغسل كما افق به الوالد رحمه الله كما مر وقد يستفاد من قوله ولادة اه قال البجيرى وبقي  
 ماله خرج بعضه والبعض الآخر داخل هل تصح الصلاة معه نظرا الى أنه لم يتحقق اتصاله بنجس مع قولهم  
 بطهارة رطوبة الفرج او لا تصح محل نظر اجهورى والظاهر الثانى لاتصاله بنجس اه ومال سم  
 والشورى الى الاول كما مر في اسباب الحدث (قوله تحصل) الى قوله نعم في المغنى الا قوله اصرى الى الخبر  
 (قوله لادمي) ومثله الجنى بخلاف غيرهما كالبيمة شيخنا وعش (فاعل او مفعول به) ولو صيدا ورجونا  
 فيجب عليهما الغسل بعد الكمال وصح من يميزه ويؤمر به كالوضوء خطيب (قوله ارمقطوع) اى مبان  
 بحيث يسمى ذكر ا لكن لا يجب الغسل على صاحب الذكر المقتطوع منه وانما يجب على الموج فيه وكذا  
 الفرج من المرأة اذا كان مبانا فانه يجب الغسل على الموج لا على المرأة المقتطوع منها ولو دخل شخص فرج  
 امرأة وجب عليهما الغسل ولو دخل ذكر في ذكر آخر وجب الغسل على كل منهما كما افق به الرمي شيخنا  
 وعش وبجيرى (قوله من واضح) سيد ذكر محترزه (قوله او مشتببه به) تقدم عن شرح الروض ان النقض  
 لا يكون الا بهما معا فقياسه هنا ان الغسل لما يكون بايلاجهما معا ومن ثم توقف سم فيما ذكره

انها اصل آدمي (في الاصح)  
 لان ذلك منى منعقد ومن  
 ثم صح الغسل عقبها وانما  
 لم يجب بخروج بعض  
 الولد على ما يحته بعضهم  
 لانه لا يتحقق خروج منيها  
 الا بخروج كله ولو علل  
 بانتفاء اسم الولادة لكان  
 أظهر اذ الذى دلت عليه  
 الاخبار ان كل جزء  
 مخلوق من منيها (وجنابة)  
 اجماعا وتحصل لادمي حى  
 فاعل او مفعول به (بدخول  
 حشفة) من واضح اصلى  
 او مشتببه به

انه لا يجب الغسل قبل انفصال الولد (قوله وانما لم يجب الخ) اى بل ينتقض الوضوء (فرع) الوجه ان ولادة  
 احدتوا من يجب به الغسل لانه ولادة تامة ويصح الغسل حيث لادم مؤثر (قوله اذ الذى دلت عليه  
 الاخبار) هذا يرد ما وقع لبعضهم من انها تتخير بخروج البعض بين الغسل لاحتمال ان فيه من منيها وبين  
 الوضوء لاحتمال كونه من منى الرجل فقط وما يرد ايضا قولهم فيمن قضت شهوتها انه لو خرج منها منى بعد  
 الغسل وجب الغسل ايضا ولم يتخيروها لاحتمال كون الخارج منى الرجل فقط او منها فقط وما يرد ايضا  
 نقض الاسنوى لتعليمهم وجوب الغسل بالولادة بان الولد منى منعقد بخروج بعضه فانه يفيد انه لا وجب  
 لا عينا ولا تخيير افاضل واذا دفع التخيير فالوجه تعين النقض به لانه خرج عن حقيقة المني الى حقيقة اخرى  
 ولم يوجد مسمى الولادة حتى وجب الغسل (فرع) سئل عما لو عض كلب رجلا او امرأة فخرج من  
 فرجه حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثير اهل هذا الحيوان نجس كالكلب المتولد من وطء الكلب  
 لحيوان طاهر حتى يجب تسميع المخرج منه وهل يجب الغسل بخروجه لانه ولادة الذى يظهر انه غير نجس  
 لانه لم يتولد من ماء الكلب وانه لا غسل لان الولادة المقنضية للغسل هي الولادة المعتادة بدليل انه لو خرج دود  
 من الجوف لم يجب الغسل بسببه مع انه حيوان تولد في الجوف وخرج منه فليتأمل (قوله او مشتببه به) يفيد



حج هنا وقال ما حاصله القياس أنه إنما يجنب بإيلاجهما أو قد يقال محله إذا لم يكن على سميت الأصل فان كان على سمته اتجه ما قاله حج ع ش و وافقه القليوبي وشيخنا (قوله متصل) إلى قوله نعم في النهاية (قوله إذا التقي الختانان الخ) أي ختان الرجل وهو محل قطع القلفة وختان المرأة ويسمى خفصا وهو محل قطع البظر شيخنا (قوله فقد وجب الغسل) وإن لم ينزل رواه مسلم والأخبار الدالة على اعتبار الانزال كخبر الإمام المأمون المأمون منسوخة وحمله ابن عباس على أنه لا يجب الغسل بالاحتلام إلا أن أنزل شيخنا وخطيب (قوله أي تحاذيا) يقال التقي الفارسان إذا تحاذيا وإن لم ينصما وقوله لا تماسا أي ليس المراد مجرد انضمامهما من غير دخول لعدم إيجاب ذلك للغسل بالاجتماع شيخنا عبارة الخطيب وليس المراد بالتقاء الختانين انضمامهما الخ بل تحاذيهما وذلك إنما يحصل بإدخال الحشفة في الفرج إذا الختان محل القطع في حال الختان وختان المرأة فوق مخرج البول ومخرج البول فوق مدخل الذكر كراه زاد الكردى ومخرج الحيض والولد فعند غيبة الحشفة يحاذي ختانه ختانه (قوله بتغيب الحشفة) وهي كافي الصحاح والقاموس ما فوق الختان نهاية أي ما هو الأقرب من الختان فكانه قال هي راس الذكر ع ش (قوله لا بعضها) ولومع أكثر الذكر بأن شقه وأدخل أحد شقيه كما هو صريح كلامهم نهاية ولو شق ذكره نصفين فادخل أحدهما في زوجة والاخر في زوجة أخرى وجب عليه دونهما ولو أدخل أحدهما في قبلها والاخرى في دبرها وجب الغسل عليهما شيخنا (قوله لا بعضها الخ) أي الحشفة عطف على حشفة في المتن (قوله على ما مر الخ) أي في شرح الخامس غسل رجله كردى (قوله فلم يجب به غسل) وأما الوضوء فيجب على المولج فيه بالنزع من دبره مطلقا ومن قبله أنثى معنى (قوله أو قدرها من مقطوعها) أي لا إدخال دونها وإن لم يبق من الذكر ذيرة نهاية وشيخنا أي بأن كان الحز في آخره ع ش (قوله أو مخلوق بدونها) يشمل ما لو كان بلون الحشفة وصفها بأن كان كله بصورة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على إدخال جميعه وهو الظاهر نعم أن تحز من أسفله بصورة تحز الحشفة فينبغي أنه لا بد من إدخال الجميع سم وشيخنا زاد ع ش ويؤخذ منه لو كان ذكره الموجود كالشعيرة وليس له حشفة يقدر له حشفة بأن تعتبر نسبة حشفة ذكر معتدل إلى باقيه ويقدر له مثلها فان فرض أن حشفة المعتدل ربع ذكره كان ربع ذكر هذا الحشفة (قوله الواضح) الأولى من الواضح بل يغني عنه الضمير (قوله فهما) أي قوله المتصل أو المنفصل هذا التعميم معتبر في مقطوع الحشفة والمخلوق بدونها (قوله ويجرى ذلك الخ) هذا مع قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المنفصل فهما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بإيلاج الذكر المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى أنه في غاية البعد فيليراجع وقد وقع البحث في ذلك مع ولده ووافق على أنه في غاية البعد سم على حج وعبرة حج في شرح العباب ونقل الأسنوي عن البيهقي أنه لا يثبت في المظنوع نسب وأحصان وتحليل ومهر وعدة ومصاهرة وإبطال إحرار ويفارق الغسل بانه أوسع بابا هو قديف المخالفة بين كلاميه بأن المار ادبالا لشارة بذلك من قوله ويجرى ذلك الخ لما تقدم من اعتبار قدر الحشفة من مقطوعها أو مخلوق بدونها كما يقتضيه قوله عقبه في الأول الخ ع ش عبارة الرشيدى بعد ذكر كلام سم المار لكن سيأتى في العدد تقييد الشارح م وجوب العدة بالذكر المتصل (قوله في الأول) أي مقطوع الحشفة (قوله يعتبر قدر الذاهبة الخ) أي من الملاصق للمقطوع إن كان متصلا وإلا ففى أي جهة كان وهذا ظاهر إذا علم قدرها من مقطوعها فلم يعلم قدرها منه اجتهد فان لم

متصل أو مقطوع لخبر الصحيحين إذا التقي الختانان فقد وجب الغسل أي تحاذيا لا تماسا لأن ختانهما فوق ختانه وإنما يتحاذيان بتغيب الحشفة لا بعضها وإن جاز قدرها العادة على ما مر في الوضوء فلم يجب به غسل نعم يسن خروجها من خلاف موجبها وإن شد (أو قدرها) من مقطوعها أو مخلوق بدونها الواضح المتصل أو المنفصل فيهما كما صرح به جمع متأخرون في الأول وعبرة التحقيق لا تنافي ذلك خلافا لمن ظنه وقد صرحوا بأن إيلاج المقطوع على الوجهين في نقض الوضوء بمسه والاصح نقضه ويجرى ذلك في سائر الأحكام في الأول يعتبر قدر الذاهبة

حصول الجنابة بدخول حشفة أحد ذكرين أحدهما زائدا قطعاً واشتبه وهو مشكل إذ لو تمز لم يعتبر فكيف يؤثر مع احتمال الزيادة فالوجه عدم الحصول (قوله أو مخلوق بدونها) يشمل ما لو كان بلون الحشفة وصفها بأن كان كله بصفة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على إدخال جميعه وهو الظاهر نعم أن تحز من أسفله بصورة تحز الحشفة فينبغي أنه لا بد من إدخال الجميع (قوله ويجرى ذلك في سائر الأحكام) هذا مع قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المنفصل فهما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بإيلاج الذكر المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى أنه في غاية البعد فيليراجع وقد وقع البحث في ذلك

من بقية ذكرها وان جاوز طولها العادة كما يقتضيه اطلاقهم وفي الثاني يعتبر قدر المعتدلة (٣٦١) لغالب امثال ذلك الذكر وعليه يحمل

قول البلقيني يعتبر الغالب في غيره اه وكذا في ذكر البهيمية يعتبر قدر تكون نسبتته اليه كنسبة معتدلة ذكر الادمي المعتدل اليه فيما يظهر فيهما ولم تعتبر المساحة لانه يلزم عليها عدم الغسل بدخول جميع ذكر بهيمية لم يساو ذلك المعتدل وهو بعيد ولو ثناه وادخل قدر الحشفة منه مع وجود الحشفة لم يؤثر ولا أثر على الاوجه (تنبيه) قضية اطلاقهم من انه لا اثر لدخول بعض الحشفة الشامل لدخول قدر ما فقد منها من باقي الذكر وان قدر الذاهبة مثلها انه لو قطع بعضها لا يقدر بقدره من باقية فلا يؤثر ايلاج الباقي منها ولو مع بقية الذكر وفيه بعد لانه اذا قدر منه قدر كلها الذاهب فاولي بعضها إلا ان يجاب بان الموجب تغيب كلها او قدره فلا يتبع بعض من بعضها الموجود وقدر المفقود وقضية اطلاقهم البعض انه لا فرق بين قطعه من طولها او عرضها وهو قريب ان اختلت اللذة بقطع بعض الطول ايضا ويلزم بما تقرر من عدم الفرق وانه لا يقدر قدر البعض الذاهب انها لو شقت نصفين او شق الذكر كذلك لا غسل بتغيب أحد الشقين

يظهر له شيء عمل بالاحوط على الاقرب شيخنا و قوله ولا فمن أي جهة كان أي كارجحه ع من القولين للرمل والثنائي ان الاعتبار جهة موضع الحشفة وقوله وهذا ظاهر الخ أي كافي الشوري (قوله من بقية ذكرها) ولا يعتبر قدر حشفة معتدل لان الاعتبار بصاحبها اولى من الاعتبار بغيره نهاية وشيخنا وكان الاولي ابدال الضمير بال او يقول من ملاصقها (قوله وفي الثاني) أي في المخلوق وبدون الحشفة (قوله لغالب امثال ذلك الذكر) أي امثال ذكر ذلك الشخص ع عبارة شيخنا والقلوب لغالب امثاله فاذا كانت حشفة تم ربع ذكرهم كانت حشفة ربع ذكرهم هكذا اه (قوله وكذا في ذكر البهيمية يعتبر قدر الخ) ذكر ع وشيخي عن الزيادي مثله و اقر اه وقال السيد البصري الاقرب ما اقتضاه كلام غيره أي كالتأية والمغني ان العبرة بقدر حشفة معتدلة أي بالمساحة وما رتب عليه من المحذور من انه يلزم عليه عدم الغسل بدخول جميع ذكر بهيمية الخ لا بعد فيه لان المدار كما علمت انفا عن التقاء الختاتين لا على إدخال الحشفة فينبغي ان يكون الموجب من ذكر البهيمية مقدار ما يكون في حكم التقاء الختاتين اه (قوله كنسبة معتدلة الخ) أي حشفة معتدلة لذكر الادمي وقوله اليه أي الذكر المعتدل فاذا كانت حشفة المعتدلة ربعه كانت حشفة ذكر البهيمية ربعه وقوله فيها أي في اعتبار اعتدال الحشفة واعتدال الذكر (قوله لم يساو الخ) أي كذكر فارة وقوله ذلك المعتدل أي معتدلة ذكر الادمي الخ كدعي (قوله ولو ثناه الخ) عبارة النهاية وشيخنا ولا يعتبر ادخال قدرها مع وجودها فيما يظهر كما لو ثبت ذكره وادخل قدرها منه خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله لم يؤثر) افتى ابن زياد تبعا للكمال بن الرداد اخذا من كلام البلقيني بان إدخال قدر الحشفة من المثني يؤثر مطلقا لكن يبقى النظر في انه هل ينظر لمساحة الحشفة بعد المثني وان أدى الى اشتراط إدخال ضمها لان المدار ثم على المحاذاة ولا تحصل إلا حينئذ او يكتفي بمساحتها وقوله وان لم تحصل المحاذاة حيثئذ محل تأمل بصري (قوله ولا) أي وان لم توجد الحشفة ففاد كلامه ان إدخال قدر الحشفة مع وجودها لا اثر له مطلقا أي من المثني وغيره ومع فقد ما يؤثر مطلقا كذلك وقال سم لعل معناه وان لم يدخل قدرها بل نفسها فيفيد كلامه ان ادخال قدرها دونها مع وجودها لا اثر له اه (قوله الشامل لدخول قدر الخ) لا يخفى بعده هذا الشمول وبعد ارادته سم (قوله ان قدر الذاهبة) أي كلا وبعضا (قوله انه لو قطع الخ) خبر قوله قضية اطلاقهم (قوله ولو مع بقية الذكر) هذا لا ينبغي نسبتته لاطلاقهم لان كلامهم مصرح بان ادخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر ادخال بقيته مع بقيتها فالذي يظهر ان هذه النسبة وهم محض سم اقول ويصرح بذلك أي التأثير قول البجيرمي على المنهج ما نصه قوله او قدرها من مقطوعها أي كلا او بعضا فاذا قطعت حشفته كلها او قطع بعضها يقدر له حشفة قدر حشفته المقطوعة سواء كانت كبيرة أو صغيرة اه (قوله وهو قريب الخ) قال مر ويتجه البعض الذي يوجد مع فقد مسمى الحشفة بان يسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا اثر لفقده سم (قوله وانه لا يقدر قدر البعض الخ) مر ما فيه انفا (قوله انها لو شقت نصفين الخ) وفاقا للنهاية كما مر (قوله لا غسل الخ) اعتمده مر سم وكذا اعتمده شيخنا كما مر (قوله من اطلاقهم) تقدم ما فيه (قوله والمدرك الخ) عطف على اطلاقهم الخ والمراد بالمدرك قوله لانه اذا قدر منه الخ (قوله والذي يتجه الخ) تقدم عن سم والبجيرمي اعتماده (قوله ان بعض

مع ولده فوافق على انه في غاية البعد (قوله ولا) لعل معناه وان لم يدخل قدرها بل نفسها فيفيد كلامه ان ادخال قدرها دونها مع وجودها لا اثر له وهو ميله في شرح العباب (فرع) لو ادخل مجموع شق الحشفة من الذكر المشقوق فيحتمل انه يؤثر كادخالها من الذكر الا شل (قوله الشامل الخ) لا يخفى بعده هذا الشمول وبعد ارادته (قوله ولو مع بقية الذكر) هذا لا ينبغي نسبتته لاطلاقهم لان كلامهم مصرح بان إدخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر إدخال بقيته مع بقيتها فالذي يظهر ان هذه النسبة وهم محض قال مر ويتجه ان البعض الذي يوجد مع فقد مسمى الحشفة بان يسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا اثر لفقده (قوله لا غسل بتغيب أحد الشقين) اعتمده مر (قوله

وفي ذلك اضطراب للمتأخرين ولعل منشأ ما أشرت اليه من اطلاقهم والمدرك المعارض له والذي يتجه مدركا أن بعض

الحشفة يقدر من باقي الذكر (٢٦٢) قدره سواء بعض الطول وبعض العرض وان بعض الحشفة المشقوق لاشيء فيه

وان الذكر المشقوق ان  
ادخل منه قدر الذاهب  
منها اثر والا فلا ولا بعد  
في تأثير قدر الذاهب وان  
كان موجودا في الشق  
الآخر لان الشق صيرهما  
كذكرين مستقلين وزعم  
أن كلا منهما لا يسمى  
ذكرا ممنوع باطلاقة  
لتصريحهم بأن ما قطعت  
حشفته وبقي قدرها منه  
يسماه ولو بعد قطعه فكذا  
كل من الشقين الباقي منه  
قدر ما فقد منه من  
الحشفة لا بعد في تسميتهما  
ذكرين حينئذ فتأمل ثم  
رايت عبارة المجموع وهي  
ولا يتعلق ببعض الحشفة  
وحده شيء من الاحكام  
فقوله وحده قد يفهم من  
أنه لا بد أن ينضم لذلك  
البعض قدر الذاهب من  
الباقي فيؤيد ما قدمته  
(فرجا) واضحا أي مالا  
يجب غسله منه قبلا أو  
دبرا ولو لسمكه وميت  
وجنية ان تحقق كعكسه  
على الاوجه فيهما وإن  
كان ناسيا أو مكرها أو  
الذكر عليه خرقه كشيفة  
بل ولو كان في قصبة كما  
أفتى به بعضهم وان نوزغ  
فيه بأن الاوجه أنه  
لا يترتب على ذلك حكم  
أصلا لأن القصبة في

الحشفة) أي الذاهب منها كرى وكتب عليه البصري أيضا ما نصه أطلقه هنا والا قرب تقييده بما مر له أنفا  
من كونه محلا للذة إذ نقص فلقه يسيرة لا تخل بالذة بعد كل البعد ان يكون مرادا لهم اه (قوله يقدر من  
باقي الذكر الخ) انظر صورته في الطول سم على حج اه ع ش ولم يظهر لي وجه التوقف نعم لو كان  
التوقف في تصوير العرض كان له وجه (قوله لاشيء فيه) أي لا غسل في إدخاله على الموج ولا على الموج فيه  
نعم بحسب الموضوع على الثاني مطلقا بالنزع وعلى الاول حيث لا مانع من النقص (قوله وان الذكر المشقوق  
الخ) فيه نظر سم وتقدم عن النهاية وشيخنا ما يخالف ظاهره وقال السيد البصري لو جعل الحكم في المشقوق  
معلقا بالتسمية لكان أقرب وأنسب بكلامهم في النواقض فلو كان أحد الشقين ينسأ دون الآخر أجنب  
بالحشفة أي ما بقي منها او قدرها منه أي طولا وإن لم يسم واحدا منهما لم يجب بادخال احدهما ولو كله  
ولعل كلام النهاية المتقدم محمول عليه اه وتقدم عن سم عن مر ما وافق إجمال ما استقر به (قوله ان  
ادخل فيه قدر الذاهب الخ) يعني إذا ادخل من أحد الشقين بعض الحشفة الموجود فيه مع قدر البعض  
الآخر الذاهب في الشق الآخر من باقي الشق الاول (قوله ولا بعد الخ) هذا يخالف لاطلاق ما قدمناه عن  
النهاية من عدم اعتبار إدخال قدر الحشفة مع وجودها (قوله في تأثير قدر الذاهب) أي مع البعض الباقي من  
الحشفة وقوله وإن كان أي الذاهب من الحشفة (قوله باطلاقة) أي الزعم صلة ممنوع وقوله لتصريحهم الخ  
سندا المنع (قوله يسماه) أي يسمى ذلك الذكر أي الباقي منه ذكر أي يعطى حكمه وقوله ولو بعد قطعه أي  
قطع حشفته (قوله الباقي منه الخ) أي الموجود في كل من الشقين فمن هنا بمعنى في ثم الظاهر أنه صفة لقوله كل  
الخ ففيه توصيف النسكرة بالمعرفة إلا أن يجب بأن أ ل في الباقي للجنس فهو في حكم النسكرة (قوله من الحشفة)  
بيان لما فقد الخ مشوب بتبعض (قوله لا بعد الخ) خبر قوله كل الخ وصير تسميتهما له رعاية لمعنى الكل  
وإن كانت خلاف الغالب وقد راعى لفظه في قوله منه في موضعين (قوله وهي) أي عبارة المجموع  
(قوله أي ما لا يجب الخ) أي في الاستنجاء فلو غيب حشفته في شفرها كأن كانا طويلا لم يجب الغسل شيئا  
(قوله قبلا) إلى المتن في النهاية والمعنى إلا قوله وجنية إلى وان كان وقوله ولو كان إلى اما الخنثى (قوله او  
دبرا) ولو من نفسه كان ادخل ذكره في دبره فيجب عليه الغسل لكن لا خد عليه على المعتمد لانه لا يشتهى  
فرج نفسه شيئا وبرماي وزيادي (قوله ولو لسمكه) وفي البحر قال اصحابنا في بحر البصرة سمكه لها فرج  
كفرج النساء يولج فيها سفهاء الملاحين فان كان لزم الغسل بالايلاج فيها انتهى كرى (قوله وميت) وغير  
مين وإن لم يشته ولا حصل إنزال ولا قصد ولا انتشار ولا يعاد غسل الميت إذا أوج فيه أو استولج ذكره  
لسقوط تكليفه كالهبمة وإنما وجب غسله بالموت تنظيفا وإكرامه ولا يجب بوطء الميتة حد كاسياتي ولا  
مهر نعم تفسد به العبادة وتوجب الكفارة في الصوم والحج وكما يناط الغسل بالحشفة يحصل بها التحليل ويجب  
الحد بابلاجهما ويحرم به الربيبة ويلزم المهر والعدة وغير ذلك من بقية الاحكام نهاية وقوله يحصل بها أي إذا  
كانت متصلة بخلاف المبانة كرى عن الاعاب وتقدم عن ع ش مثله وعن سم والرشيدي ما وافقه (قوله  
على الاوجه) اقره ع ش وجزم به شيخنا كما مر (قوله وإن كان) أي الفاعل أو المفعول به (قوله ناسيا) أي  
او بلا قصد او كان الذكر اشل او غير منتشر خطيب زاد شيخنا ولو حالة النوم اه (قوله ولو كان في قصبة الخ)  
اقره ع ش وجزم به البجيرمي (قوله لان الخ) علة للغاية (قوله الشامل لها) أي لزيادة الكشافة (قوله  
فلتنط الاحكام الخ) قضيته وجوب المهر وثبوت النسب وحصول التحليل بالايلاج الذكر الكائن في قصبة  
لا منفذ لها وفيه بعد لا يخفى ولو قيل هنا بنظير ما مر عن شرح العباب في حاشية ويجرى ذلك الخ لم يبعد بل الذي  
يميل اليه القلب ان الذكر الملقوف بخرقه كشيفة لا منفذ لها ولا يحس ذلك الذكر المدخول فيه كالدكر في  
القصبة المذكورة فيجرب فيه ايضا نظير ما مر عن شرح العباب فليراجع ثم رايت عبارة المعنى وإيلاج الحشفة  
بالحائل جار في سائر الاحكام كافساد الصوم والحج وقوله كافساد الصوم والحج لم يؤيده ما قدمته (قوله بها  
يقدر من باقي الذكر قدره) أنظر صورته في الطول (قوله وان الذكر المشقوق الخ) فيه نظر (قوله

كهي أما الخنثى الموج كهي  
الموج فيه فلا غسل عليه  
إلا أن تحقق كان أو لرجل  
في فرجه وهو في فرج امرأة  
أو دبر فيجنب المشكل يقينا  
لأنه جامع أو جومع والذكر  
الزائدان نقض مسه وجب  
الغسل بإيلاجه وإلا فلا  
(وبخروج مني) بتشديد  
الياء وقد تخفف من مني  
صب إلى ظاهر الحشفة  
وفرغ البكر أو إلى ما يظهر  
عند جلوس الثيب على  
قدميها أي مني الشخص  
نفسه أول مرة أو مني الرجل  
من امرأة وطئت في قبلها  
أو استدخلته وقضت شهوتها  
بذلك الجماع أو الاستدخال  
لأنه حينئذ يغلب على الظن  
اختلاط منيها بالخارج فهو  
اعتبار للظنة كالنوم  
بخلاف ما إذا لم تقضها إذ  
لا مني لها حينئذ يختلط  
بالخارج (من طريقه  
المعتاد) إجماعا ولمرض  
كأمر حوايه في سلس المنى  
(وغيره) أن استحكم بأن لم  
يخرج لمرض وكان من  
فرج زائد كأحد فرجي  
الخنثى أو من منفتح تحت  
صلب رجل بأن يخرج  
من تحت آخر فقرات  
ظهره أو ترائب امرأة  
وهي عظام الصدر

كهي) أي بالقصة كالخرقة (قوله أما الخنثى) محترز الواضح وقوله فلا غسل عليه لكن يستحب ولو حذف  
لفظة عليه لكان أولى لأنه لا غسل على غيره أيضا عبارة النهاية على الموج ولا على الموج فيه اهـ (قوله إلا أن  
تحقق) أي موجب الغسل (قوله في فرجه) أي قبله خرج به ما إذا أوج غيره في دبره فإنه يجب الغسل عليهما  
لأنه لا إشكال في دبره وقوله أو دبر أي مطلقا وقوله لأنه جامع أي أن كان رجلا بإيلاج حشفته في غيره وقوله  
أو جومع أي أن كان امرأة بإيلاج غيره في قبله شيخنا (قوله والذكر الزائد الخ) عبارة شيخنا والقلبي وبني  
ولو كان لذكران أصليان أجنب بكل منهما أو أحدهما أصلي والآخر زائد فإن لم يتميز فالعبرة بهما معا وإن  
تميز فالعبرة بالأصلي ولا عبرة بالزائد ما لم يسامت اهـ (قوله وإلا فلا) ومرفي بحث أسباب الحدث بيان ما يحصل  
به النقض مع شروطه كدوى قول المتن (وبخروج مني) بنظرهم فكرام احتلام أم غيرها نهاية (قوله  
بتشديد الياء) إلى المتن في المغنى (قوله إلى ظاهر الحشفة) إلى قوله أو مني الرجل في النهاية وإلى المتن في حاشية  
شيخنا (قوله إلى ظاهر الحشفة) قال في العباب أي والنهية والمغنى ومن أحس بنزول منيه فأمسك ذكره فلم  
يخرج فلا غسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة كملها وإن حكنا ببلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم  
يخرج من المنفصل كما قاله البارزي والاسنوي انتهى ولا يخفى أشكال ما قالاه والوجه خلافه لأن المنى انفصل  
عن البدن وبجرد استتاره بما انفصل معه لا أثر له سم على حج اهـ عش وكردى وقلبي عبارة شيخنا  
إلى خارج الحشفة في الرجل فإن لم يخرج من القصة فلا غسل لكن يحكم بالبلوغ بنزوله اليها وإن لم يخرج  
منها حتى لو كان في صلاة أتمها وأجزاته عن فرضه اهـ (قوله إلى ما يظهر الخ) أي الذي يجب غسله في الاستنجاء  
شيخنا (قوله أي مني الشخص نفسه) أي بخلاف مني غيره (أول مرة) أي بخلاف ما لو استدخل منيه بعد  
غسله ثم خرج منه لم يجب عليه الغسل شيخنا ونهاية ومغنى (قوله أو مني الرجل) إلى المتن أقره عش (قوله  
وطئت في قبلها) خرج به ما لو وطئت في دبرها فاعتسلت ثم خرج منها مني الرجل لم يجب عليها إعادة الغسل كما  
يعلم من التعليل الاتي خطيب وشيخنا (قوله أو استدخلته) أي في قبلها (قوله فهو الخ) أي لإيجاب الغسل  
وبخروج مني الرجل من امرأة وطئت الخ (قوله بخلاف ما إذا لم تقضها) أي بذلك الوطء والاستدخال بان  
كانت صغيرة أو نائمة أو بالغة مستيقظة ولم تقض وطرها أو جومع في دبرها وانقضت وطرها فلا غسل  
عليها لإيعاب وشيخنا (قوله كالنوم) يؤخذ منه نظير ما مر ثم انه لو أخبرها بعدم خروج شيء من منيها معصوم  
تأخذ بخبره وهو واضح بصري (قوله ولو لمرض) أي سواء كان المنى مستحكما بكسر الكاف بان خرج لغير  
علة أو غير مستحكم بان خرج لعلة لكن لا بد من وجود علامة من علاماته شيخنا وعش عبارة النهاية ولو  
بلون الدم لكثرة جماع ونحوه فيكون طاهرا وجبا للغسل إذا وجد فيه الخواص الالائية اهـ قول المتن  
(وغيره) كدبر أو ثقبية نهاية (قوله أن استحكم) سيد كمر حترزه (قوله بأن لم يخرج الخ) أي ووجد فيه  
أحدى خواص المنى طيلوي ومر اهـ عش (قوله كأحد فرجي الخنثى) أي وإن لم يخرج من الآخر  
شيء وهو الظاهر وإن أوم خلافه قول المغنى وشيخنا فإن مني منها أو من أحدهما حاض من الآخر وجب  
عليه الغسل اهـ (قوله تحت صلب) قال في شرح العباب ومنتهاه عجب الذنب سم (قوله تحت صلب أو  
ترائب الخ) وفاقا للنهج وعيد الحق وخلافا للنهاية والمغنى فجعل الخارج من الصلب والترائب في الانسداد  
العارض كالخارج من تحتها في إيجاب الغسل ووافقهما سم والشويزي والحلي والبجيرمي وشيخنا  
عبارة ويشترط أن يكون من صلب الرجل وترائب المرأة في الانسداد العارض بخلاف الانسداد الأصلي

وبخروج مني) قال في العباب ومن أحس بنزول منيه فأمسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه قال  
في شرحه حتى لو كان في صلاة كملها وإن حكنا ببلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم يخرج من المنفصل كما قاله  
البارزي والاسنوي اهـ ولا يخفى أشكال ما قالاه والوجه خلافه لأن المنى انفصل عن البدن  
وبجرد استتاره بما انفصل معه لا أثر له (قوله أو استدخلته) هو المنتجه في شرح العباب كشرح  
الروض وإن كان كلامهم قديقتضى خلافه (قوله تحت صلب) قال في شرح العباب ومنتهاه عجب الذنب

وقد انسند الاصل والافلا إلا أن يخلق ( ٢٦٤ ) منسند الاصل ولو غير مستحكم فيما يظهر قياسا على ما مر في المنفتح تحت المعدة ( ويعرف )

المنى وإن خرج دما عيطا  
بخاصة واحدة من خواصه  
الثلاث التي لا توجد في غيره  
( بتدقيقه ) وهو خروجه  
بدفعات وإن لم يلتذبه ولا  
كان له ريح ( اولذة ) بالمعجمة  
قوية ( بخروجه ) وإن لم  
يتدفق لقلته مع فتور  
الذكر عقبه غالبا ( اوريدح  
عجين ) أو طلع نخل كما باصله  
ولعله سقط من نسخته أو  
اكتفى بإحد النظيرين حال  
كون المنى ( رطبا ) ريج  
( بياض بيض ) حال كون  
المنى ( جافا ) وإن لم يتدفق  
ولا التذبح وجه كان خرج  
ما بقي منه بعد الغسل ( فان  
فقدت الصفات ) يعنى  
الخواص المذكورة ( فلا  
غسل ) لأنه ليس بمنى بخلاف  
ما لو فقد الثخن أو البياض  
ووجد أحد تلك الثلاثة نعم  
لوشك في شيء أمنى هو أم  
مذى تخير ولو بالتشهى  
فإن شاء جعله منيا واغتسل  
أو مذيا وغسله وتوضأ لأنه  
إذا أتى بأحد هما صار شاكا  
في الآخر ولا إيجاب مع  
الشك وإنما لزمن من نسي صلاة  
من صلاتين فعلهما لتيقن  
لزومهما فلا يبرأ منهما  
إلا بيقين ومن معه إناء مختلط  
تزكية إلا أكثر لسهولة  
العلم بالسبك نعم يقوى  
وورد قولهم لوشك هل  
عليها عدة طلاق أو وفاة  
لزمها الأكثر أو شك هل  
زكاته بقرة أو شاة أو دراهم

فيكفى خروجه من أى منفتح من البدن لا من المنافذ الاصلية عند العلامة الرملى خلافا للعلامة ابن حجر اه  
( قوله ) أو ترائب امرأة ( عطف على صلب رجل ( قوله ) وقد انسند الاصل ) راجع إلى قوله إن استحكم أى  
والحال انه قد انسند الاصل مع خروج المستحكم كرى عبارة سم ظاهر العبارة رجوع هذا القيد ايضا  
لقوله من فرج زائد كأحد فرجى الخنثى ففعل المراد بالاصل بالنسبة له الفرج الآخر وإن لم تكن إصالته  
معلومة اه وعبارة البجيرمى على المنهج أى انسداد اعضاء وإلّا فيوجب الغسل مطلقا أى سواء من تحت  
الصلب أو لا اه وقوله مطلقا الخ أى على طريقة النهاية والمغنى دون المنهج والتحقفة ( قوله ) ولا فلا ( أى وإن  
لم يستحكم الخارج من غير المعتاد كان خرج لمرض فلا يجب الغسل به بخلاف كافى المجموع عن اصحاب  
نهاية ومعنى ( قوله ) ولو غير مستحكم الخ ) خلافا للنهاية والمغنى ( قوله ) قياسا على ما مر ( قضيته ان الخارج من  
نفس الصلب لا اثر له كالأخر من المعدة ثم واعترضه الزركشى كالاسنوى بان كلام المجموع صريح فى ان  
الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل قال الشارح فى شرح العياب وقديجاب يحمل كلامه ان سلم انه صريح  
فى ذلك على ما لو خلق اصله منسدا اه بوجه الاطلاق بان الصلب معدن الماء فليتنامل وقد اعتمد مر اه  
سم عبارة النهاية قال الرافعى والصلب هنا كالمعدة هناك قال فى الحاشية وصوابه كتحت المعدة هناك لان كلام  
المجموع صريح فى ان الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل اه وهو كما قال اه ( قوله المنى ) إلى قوله ولا إنما  
لزم فى النهاية إلا قوله قوية وقوله كما باصله إلى حال الخ وإلى قوله نعم يقوى فى المغنى إلا قوله قوية وقوله  
له إلى حال الخ ( قوله عيطا ) أى خالصا وقوله التى الخ صفة كاشفة للخواص كرى ( قوله قوية ) لم أقف  
على هذا التقييد فى غيره فليراجع ( قوله ) وإن لم يتدفق ( أى ولا كان له ريح انظر لم تركه ( قوله ) مع فتور  
الذكر الخ ) لا حاجة اليه قليوبى قول المتن ( أوريدح عجين ) أى الحنطة ونحوها خطيب أى مما يشبه رائحة عجينه  
رائحة عجينها وقوله وبياض بيض أى لدجاج ونحوه خطيب أى مما يشبه رائحة رائحتها غش ( قوله ) يعنى  
الخواص المذكورة ( دفع به ما ورد على المتن من ان صفات منى الرجل البياض والثخن مع وجوب الغسل  
بانتفاءهما عنه ويفهم ذلك من حمل ال فى المتن على العهد المذكورى عش ( قوله ) بخلاف ما لو فقد الثخن  
أو البياض ( أى فى منى الرجل والرقوة الاصفرار فى منى المرأة شرح بافضل اعلم أن الغالب فى منى الرجل الثخانة  
والبياض وفى منى المرأة الرقوة الصفرة ولكن ليس ذلك من خواص المنى لأنها توجد فى غيره كالرقوة فى المذى والثخن  
فى الودى ومن ثم كان عدما لا ينفيه ووجودها لا يقتضيه فقد يحمر منى الرجل لكثرة الجماع وقد يرق أو  
يصفر منه لمرض وقد يبيض منى المرأة لفضل قوتها كرى ( قوله ) لوشك فى شيء الخ ) كان استيقظ وجد  
الخارج منه أبيض تخينا نهاية ( قوله ) ولو بالتشهى ) أى لا بالاجتهاد وإذا اشتبهت نفسه وأحدا منها فلا أن  
يرجع عما اختاره سواء فعله أو لم يفعله ولا يعيد ماصلا نعم إن تيقن انه غير ما اختاره بعد ان صلى صلوات  
وجب عليه إعادة تلك الصلوات فإن تيقن بعد ذلك انه هو الذى اختاره لا يجب عليه إعادة الغسل فى صورته  
لجزمه بالنسبة بجيرمى وشيخنا وفى سم وعش مثله إلا انها سكنتا عن وجوب إعادة الصلوات فيما إذا تيقن  
خلاف ما اختاره لظهوره ( قوله ) لأنه إذا أتى الخ ) عبارة الخطيب لأنه إذا أتى بمقتضى أحد هما برى منه يقينا  
والاصل برأته من الآخر ولا معارض له بخلاف من نسي صلاة من صلاتين حيث يلزمه فعلهما لا اشتغال ذمته  
بهما جميعا والاصل بقاء كل منهما وقيل يلزمه العمل بمقتضى كل منهما احتياطا قياسا على ما قاله فى الزكاة من  
وجوب الاحتياط بتركية الاكثر ذهبا وفضة فى الاناء المختلط منهما إذا جهل قدر كل منهما واجاب الاول بمنع  
القياس لان اليقين ثم يمكن بسببه بخلافه هنا اه بخذف ( قوله ) مختلط ) أى مصوغ من ذهب وفضة ( قوله )

( قوله ) وقد انسند الاصل ) ظاهر العبارة رجوع هذا القيد ايضا لقوله من فرج زائد كأحد فرجى الخنثى  
ففعل المراد بالاصل بالنسبة له الفرج الآخر وإن لم تكن إصالته معلومة ( قوله ) قياسا على ما مر فى المنفتح  
تحت المعدة ( قضيته ان الخارج من نفس الصلب لا اثر له كالأخر من المعدة ثم واعترضه الزركشى  
كالاسنوى بان كلام المجموع صريح فى ان الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل قاله الشارح فى

وجوب فيها) أى فى الغدة وقوله فى أصل مقصودها وهو العلم براءة الرحم (بدونه) أى بدون تكرار الحيض (قوله) وحينئذ هو) أى من شك فيما عليه من الزكاة (قوله فيما ذكر الخ) أى فى تيقن لزوم الجميع وعدم البراءة منه إلا يتيقن وهو أدام الكل (قوله) ويلزمه سائر أحكام ما اختاره) خلافاً للنفى والنهية عبارتها وإذا اختار أنه منى لا يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب من المكث فى المسجد وغيره للشك فى الجنابة كما أفتى به شيخنا اهـ وما قاله الشارح هو الموافق لما صرح به الشيخان عبارة سم قوله ويلزمه سائر أحكام الخ قضيته أنه إذا اختار كونه مذياً يلزمه غسل ما أصاب بدنه أو ثوبه وبه صرح الشيخان عبارة الروضة فإن اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجبان وليس بشئ اهـ وعبرة الشرح الصغير فعلى هذا الوجه أى الاصح وهو التخيير إذا توضأ وجب أن يغسل ما أصابه ذلك البلل من بدنه والثوب الذى يستصعبه لأن على تقدير وجوب الوضوء يكون الخارج نجساً وفيه وجه ضعيف اهـ وقضيته أيضاً إذا اختار كونه منياً حرم قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بخلافه فقال لو اختار كونه منياً لم يحرم عليه قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب للشك فى الجنابة اهـ وقضية هذا إذا قلنا بالتخيير واختار كونه مذياً لم يلزمه غسل ما أصاب ثوبه أو بدنه منه حتى رأس ذكره لأن الأصل طهارته لكن تقدم تصريح الشرح الصغير بخلافه وقد يجاب بالفرق باننا إنما اوجبنا غسل ما أصابه لأجل الصلاة لأن مقتضى اختيار كونه مذياً أنه نجس فلا تصح نية الصلاة مع وجوده للتردد فيها واما قراءة القرآن والمكث بالمسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتحريمهما مع الشك فليتأمل نعم قياس ما أفتى به أنه لو مس به شيئاً خارجاً لا ينجسه إلا لا تنجس بالشك اهـ بحذف (قوله) ما لم يرجع الخ) قضيته أن له الرجوع عما اختاره وهو ظاهر إذ التفويض إلى خبره يقتضى ذلك نهاية قال البجيرمى والمعتمدان له الرجوع عما اختاره وإن فعله كما فى عرش ولا إعادة عليه لما صلا عنه اهـ (قوله) وحينئذ) أى حين إذر جمع عما اختاره (قوله فى الماضى)

شرح العباب وقد يحاب بحمل كلامه أن سلم أنه صريح فى ذلك على ما لو خاف أصله منسداً اهـ وقد يوجه الاطلاق بأن الصلب معدن الماء فليتأمل وقد اعتمدته مر (قوله) ويلزمه سائر أحكام ما اختاره) قضيته أنه إذا اختار كونه مذياً يلزمه غسل ما أصاب بدنه أو ثوبه وبه صرح الشيخان وذكر المسئلة فى باب الوضوء آخر الفروض وعبرة الروضة فإن اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجبان وليس بشئ اهـ وعبرة الشرح الصغير فعلى هذا الوجه أى الاصح وهو التخيير إذا توضأ وجب أن يغسل ما أصاب ذلك البلل من بدنه والثوب الذى يستصعبه لأن تقدير وجوب الوضوء يكون الخارج نجساً وفيه وجه ضعيف اهـ وقضيته أنه إذا اختار كونه منياً لم يحرم قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بخلافه فقال لو اختار كونه منياً لم يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب للشك فى الجنابة ولهذا من قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحديث لا يوجب عليه غسل ما أصاب ثوبه لأن الأصل طهارته اهـ وقضية هذا إذا قلنا بالتخيير واختار كونه مذياً لم يلزمه غسل ما أصاب ثوبه منه لأن الأصل طهارته بل قضية هذا عدم وجوب غسل ما أصاب بدنه منه أيضاً حتى رأس ذكره لذلك لكن تقدم تصريح الشرح الصغير بخلافه وعبرة الروضة فى حكاية القائل بالاحتياط مانصه والثانى يجب الوضوء وغسل سائر البدن وغسل ما أصابه البلل اهـ فلينظر مع قول شيخنا ولهذا الخ نعم فى شرح الفروض ما يوافقوه ويجاب بأنه لا مخالفة للفرق بين الثوب والبدن لأن الثوب منفصل بقى أن ما أفتى به شيخنا يشك بوجوب الوضوء وغسل ما أصاب بدنه أو ثوبه منه إذا اختار كونه مذياً ووجه الاشكال أن لا تنجس بالشك أيضاً ويجاب بالفرق باننا إنما اوجبنا غسل ما أصابه لأجل الصلاة لأن مقتضى اختيار كونه مذياً أنه نجس فلا تصح نية الصلاة مع وجوده للتردد فيها واما مع قطع النظر عن الصلاة فلا يجب غسل ما أصابه بل النجاسة المحققة لا يجب غسلها إلا للصلاة واما قراءة القرآن والمكث فى المسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتحريمهما مع الشك فليتأمل نعم قياس ما أفتى به أنه لو مس به شيئاً خارجاً لا ينجسه إلا لا تنجس بالشك (فرع) عمل بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال على وفق

ومن ثم وجب فيها التكرار مع الاكتفاء فى أصل مقصودها بدونه وبأن ماذكر فى الزكاة إنما توجه فيمن ملك الكل وشك فى اخراج بعض أنواعه وحينئذ هو كمن نسي صلاة من صلاتين فيما ذكر فيه ويلزمه سائر أحكام ما اختاره ما لم يرجع عنه على الوجه وحينئذ فيحتمل أنه يعمل بقضية ما رجع اليه فى الماضى أيضاً وهو الاحوط



متعلق بعمل يعنى بالنسبة لما فعله فيما مضى فى الاختيار الاول وقوله ايضا أى كالمستقبل (قوله) ومحمّل أنه لا يعمل بها الخ) هذا هو الوجه سم على حججهم وعزمهم به شيخنا عابره وله الرجوع عن الاختيار الاول ويختار خلافه ولا يعيد ما فعله بالاول ام (قوله تنبيهه الخ) اعلم ان الوجه ان غير الخارج منه لا يلزمه تخيير وانما اذا اصاب الخارج لا يلزمه غسله وإن غلب على ظنه انه مذى كسائر ما يصيبه مما يتردد فى انه نجاسة او يظنه نجاسة لا نالاً تنجس بالشك المراد به فى غالب ابواب الفقه ما يشمل الظن وانما لو اختار الخارج منه انه منى واغتسل ولم يغسل ما اصابه منه صح لغيره أن يقتدى به وإن اصابه هو من الخارج أيضا ولم يغسله لأن غاية الامر انه شك فى ان ما اصابهما هل هو نجس او لا وظن انه نجس ولا يضره ذلك فى صحة صلاته وصحة اقتدائه بذلك الامام لا نالاً تنجس بالشك كما مر وانما لو اختار الخارج منه انه مذى وغسله لم يصح اقتدائه بمن اصابه ذلك الخارج ولم يغسله لأن الشرع الزمه العمل بمقتضى اختياره وإن لم يتحققه ومقتضى اختياره ان امامه متنجس فلا يصح اقتدائه به ويبقى الكلام فيما لو اصاب غير الخارج منه ذلك الشئ من الخارج او لم يصيبه منه شئ، وأراد الاقتداء بالخارج منه ذلك المختار انه مذى ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء لأنه يعتقد عدم انعقاد صلاته لا اعتقاد تنجسه باختياره انه مذى بخلاف ما لو غسله فيصح الاقتداء به ولو بمن اصابه منه شئ، لأنه لا يلزمه غسله مطلقاً وبذلك كله مع التامل ينظر فيما ذكره الشارح فى هذا التنبيه سم (فى التخيير) الاولى فى التخيير (قوله وعليه) اي على انه مثله فى التخيير المذكور (قوله صاحبه) اي من خرج منه ذلك الشئ وقوله والآخر اي من لم يخرج منه ذلك الشئ (قوله لانه) اي صاحبه وقوله اختاره اي الآخر وقوله الثانى اي الآخر الذى اختار أن الخارج منى (قوله لا يلزمه الخ) وافقه سم كما سرأ نقا (قوله وانه) اي الثانى (لا يقتدى به) اي بصاحب الخارج وقوله فى الصورة الخ اي فيما اذا تخالف اختيارهما وتقدم عن سم ما يخالفه وفى السكردى عن الهاتنى ان مقاله الشارح هو الا صوب قياسا على عدم جواز اقتداء من اخذ احد الانامين المشتبهين بظن الطهارة وتوضا منه بالذى اخذ الاخر منهما بظن الطهارة ايضا لا اعتقاده نجاسة لانه صاحبه وعلى عدم جواز الاقتداء بمخالفه فى الاجتهاد فى جهة القبلة فتدبراه اقول وقوله قياسا الخ ظاهر المنع لظهور الفرق بين المشكوك فيه والمظنون بالا جتهاد الذى نزل الشارع منزلة اليقين (قوله الاخيرة) الاولى المذكورة

ما اختاره فيتجه أن يحجزه أخذاً مما فرقه قواه بين عدم الاجزاء اذ بان الحال فى وضوء الاحتياط والاجزاء اذ بان الحال فى مسألة المشتبه بانه متبرع فى وضوء الاحتياط (قوله) ويحمل انه لا يعمل بها) وهو الوجه (قوله) تنبيه هل غير الخارج منه ذلك مثله فى التخيير المذكور ليس المراد التخيير على الوجه المراد فى الخارج منه ذلك إذ لا يعقل القول انه اذا اختار انه منى اغسل او مذى غسل ما اصابه فتامله لكن قد يمنع دعوى عدم التعقل المذكور بالنسبة لاختياره انه مذى اذ قد يصيبه منه شئ ويختار انه مذى فليست تامل واعلم ان الوجه أن غير الخارج منه لا يلزمه تخيير وإنه اذا اصابه الخارج لا يلزمه غسله وإن غلب على ظنه انه مذى كسائر ما يصيبه مما يتردد فى انه نجاسة او يظنه نجاسة فانه لا يلزمه غسله لا نالاً تنجس بالشك المراد به فى غالب ابواب الفقه ما يشمل الظن كما هو مقرر وانما لو اختار الخارج منه انه منى واغتسل ولم يغسل ما اصابه منه صح لغيره أن يقتدى به وإن اصابه هو من الخارج أيضا ولم يغسله لأن غاية الامر انه شك فى ان ما اصابه او اصاب امامه هل هو نجس او لا وذلك لا اثر له لا نالاً تنجس بالشك كالأصايب او اصاب امامه او اصابها شئ آخر شك فى أنه نجس او لا وظن انه نجس فانه لا يضره ذلك فى صحة صلاته وصحة اقتدائه بذلك الامام وانما لو اختار الخارج منه انه مذى وغسله لم يصح اقتدائه بمن اصابه ذلك الخارج ولم يغسله لأن الشرع الزمه بمقتضى اختياره وإن لم يتحققه ومقتضى اختياره ان امامه متنجس فلا يصح اقتدائه به ويبقى الكلام فيما لو اصاب غير الخارج منه ذلك شئ من الخارج او لم يصيبه منه شئ، وأراد الاقتداء بالخارج منه ذلك اذا اختار انه مذى ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء لأنه يعتقد عدم انعقاد صلاته لا اعتقاده تنجسه باختياره انه مذى بخلاف ما لو غسله فيصح الاقتداء به ولو بمن اصابه منه شئ، لأنه لا يلزمه غسله مطلقاً وبذلك كله مع التامل ينظر فيما ذكره الشارح فى

ومحمّل أنه لا يعمل بها  
إلا فى المستقبل لأنه التزم  
قضية الاول بفعله بموجبه  
فلم يؤثر الرجوع فيه  
(تنبيه) هل غير الخارج  
منه ذلك مثله فى التخيير  
المذكور وعليه فهل يلزم  
كلا الجرى على قضية  
ما اختاره حتى لو اختار  
صاحبه أنه مذى والآخر أنه  
منى لم يقتدى به لأنه جنب  
بحسب ما اختاره لم أر فى ذلك  
شيئاً والذى ينقدح ان  
الثانى لا يلزمه غسل ما اصابه  
منه للشك وأنه لا يقتدى  
به فى الصورة الاخيرة

ويتخير أيضا خنثى بإبلاجه  
 في دبر ذكر ولا مانع من  
 النقص أو في دبر خنثى أو لـ  
 ذكره في قبله كما بينته في  
 شرح العباب مع رد ما  
 وقع للزركشي من وهم فيه  
 وكذا يتخير الموج فيه  
 أيضا ولو رأى منيا محققا  
 في نحو ثوبه لزومه الغسل  
 وإعادة كل صلاة تيقنها  
 بعده ما لم يحتمل أي عادة فيما  
 يظهر حدوثه من غيره  
 (والمرأة كرجل) فيأمر  
 من حصول جنابتها  
 بالإبلاج وخروج المني  
 ومن أن منيها يعرف  
 بأحدى الخواص الثلاث  
 على المعتمد نعم الغالب  
 في منيها الرقة والصفرة  
 وظاهر المتن حصر الموجب  
 فيما ذكر وهو كذلك وتخير  
 المستحاضة ليس هو  
 الموجب بل احتمال انقطاع  
 الحيض كما يأتي وتنجس  
 جميع البدن إنما يوجب  
 إزالة النجاسة ولو بكشط  
 الجلد (ويحرم بها) أي  
 الجنابة وإن تجردت عن  
 الحدث الأصغر ويأتي  
 ما يحرم بالحيض في بابه (ما  
 حرم بالحدث) ومر في  
 بابه (والمسك) وهل  
 ضابطه هنا كافي الاعتكاف  
 أو يكفي هنا بآدنى طائفة

(قوله ويتخير الخ) أي بين الوضوء والغسل معنى (قوله في دبر ذكر الخ) أي لأنه أي الخنثى إما جنب بتقدير  
 ذكرته أو محدث بتقدير أنوثته خطيب أي باللسان وأما الذكر فيأتي في قوله وكذا يتخير الخ (قوله ولا مانع  
 من النقص) أي بلبسه بأن لم يكن هناك حرمية ولا على الذكر حائل وإلا لم يجز شيء بحجري (قوله أو في دبر  
 خنثى الخ) لأنها إما جنبان بتقدير ذكرتهما أو ذكورة أحدهما لوجود الإبلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي  
 وإما محدثان بتقدير أنوثتهما بالنزع من الدبر والفرج سم وفيه ما لا يخفى وصوابه كافي المعنى لأنه إما جنب  
 بتقدير ذكرته ذكرًا كان الآخر أو أنثى وبتقدير أنوثته وذكورة الآخر أو محدث بتقدير أنوثتهما (قوله  
 أو في دبر خنثى أو لـ ذكره الخ) وأما إبلاجه في قبل خنثى أو في دبره ولم يوجب الآخر في قبله فلا يوجب  
 عليه أي الموج شيئًا خطيب أي لاحتمال أنوثته وكذا لا شيء على الموج فيه في الأولى لاحتمال ذكوره  
 وأما في الثانية فينقض وضوءه بالنزع بحجري (قوله وكذا يتخير الموج فيه الخ) اعترضه البلقيني في الأولى  
 بأن حدثه محقق بالنزع سواء كان الموج ذكرًا أو أنثى وبالملاسة أيضا على تقدير أنوثته وليس هو كمن  
 شك في خارجه الخ لأنه لم يتحقق أحد الأمرين بعينه بخلاف هذا قال فالصواب أنه يلزمه الوضوء دون الغسل  
 لشك في موجه فيتعين حل كلاهما على إجماع الخلاف في الخنثى فقط لأنه هو الدائر بين الجنابة والحدث إذ  
 لم يتحقق أحدهما بعينه سم (قوله فيتعين الخ) هذا ظاهر لو أراد بالخنثى فقط الموج بالكسر بخلاف ما إذا  
 أراد به الموج فيه في الصورة الثانية كما يفهمه قوله في الأولى فإن حدثه محقق فيها أيضا بالنزع كما هو ظاهر  
 (قوله ولو رأى) إلى قوله نعم في المعنى والنهاية (قوله في نحو ثوبه) أي أو فراشه ولو بظاهره معنى وأسنى  
 وإيعاب وشرح بأفضل وهو قضية إطلاق التحفة وقيدته النهاية بباطن الثوب وفاقا للباوردي وجرى  
 عليه القليوبي وغيره ويمكن رفع الخلاف بحمل كلام الأولين على ما لا يمكن احتمال كونه من غيره والآخرين  
 على ما لا يمكن احتمال كونه من غيره (قوله ويمكن الخ) في ع ش ما يوافقه (قوله لزومه الغسل)  
 وإن لم يتذكر احتماله نهاية (قوله وإعادة كل صلاة الخ) أي مكتوبة ويندب له إعادة ما احتمل أنه فيها كالم  
 نام مع من يمكن كونه منه ولو نادرا كالصبي بعد تسع فانه ينسب لها الغسل وإعادة نهاية ومعنى (قوله مالم  
 يحتمل أي عادة الخ) بأن نام في ثوب أو فراشه وحده أو مع من لا يسكن كونه منه كالمسوح نهاية (قوله أي  
 الجنابة) ولم يقل أي المذكورات حتى تشمل الحيض والنفاس والحكم صحيح لأن من المذكورات الموت  
 ولا يتأتى فيه ذلك ولأن إطلاق جواز العبور مختص بالجنب ولا يجوز في الحيض والنفاس إلا مع أمن  
 التلويت ولا نه ذكر محرمات الحيض في بابه فلو عزم هنا لزم التكرار سم (قوله وبأى ما يحرم بالحيض الخ)  
 وكذا النفاس وأما الموت فلا يتأتى فيه ما ذكره رشدي قول المتن (والمسك الخ) ويظهر أنه صغيرة كادخال  
 النجاسة والصبيان والمجانين في المسجد مع عدم الامتناع (قوله والثاني أقرب) ويوجه بأنهم إنما  
 اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لأن مادونها لا يسمى اعتكافا والمدار هنا عدم تعظيم المسجد بالمسك مع  
 الجنابة وهو حاصل بأدنى مسك ع ش وعبرة البصري أقول هو كذلك من حيث المعنى لكن قولهم إنما جاز

هذا التنبيه (قوله أو في دبر خنثى الخ) أي لأنها إما جنبان بتقدير ذكرتهما أو ذكورة أحدهما لوجود  
 الإبلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي وإما محدثان بتقدير أنوثتهما بالنزع من الدبر والفرج (قوله الموج  
 فيه) اعترضه البلقيني في الأولى بأن حدثه محقق بالنزع سواء كان الموج ذكرًا أو أنثى وبالملاسة أيضا على  
 تقدير أنوثته وحينئذ فليس هو كمن شك في خارجه هل هو مني أو مذى لأن ذلك لم يتحقق أحد الأمرين بعينه  
 بخلاف هذا قال فالصواب أنه يلزمه الوضوء دون الغسل لشك في موجه فيتعين حل كلاهما على إجماع  
 الخلاف في الخنثى فقط لأنه هو الدائر بين الجنابة والحدث إذ لم يتحقق أحدهما بعينه (قوله ويحرم بها) أي  
 الجنابة فإن قيل هلا قال أي المذكورات حتى تشمل الحيض والنفاس والحكم صحيح قلت إنما لم يقل ذلك لأن  
 من المذكورات الموت ولا يتأتى فيه ذلك وهذا قرينة على عدم التعميم ولأن إطلاق جواز العبور لا يتأتى في  
 الحيض والنفاس لأنه إنما يجوز العبور منهما مع أمن التلويت فأطلاقه الجواز إنما يناسب الجنابة ولأنه

العبور لانه لا قربه فيه وفي المكث قربه الاعتكاف اه فيه إشعار بأن المدار في المكث على نظير ما في الاعتكاف اه ويمكن ان يجاب بان مرادهم ان المكث من جنس القربة في الجملة بخلاف العبور (قوله او التردد) الاولى اسقاط الهمزة (قوله او التردد الخ) ومحل حرمة المكث والتردد اذا كانا غير عذر فان كانا لعذر كان احتمل فاعلق عليه باب المسجد او خاف من الخروج على تلف نحو مال اى وان قل كدبرهم ويجب عليه التيمم شرح بافضل ونهاية ويأتى في الشارح مثله وقولهم على تلف نحو مال اى وان قل كدبرهم ع ش أى أو اختصاص أو منعه مانع آخر كدى عن الايعاب (قوله من مسلم) سيد كرمترزه قال في شرح العباب مكلف وخرج به الصبي الجنب فيجوز تمكينه من المكث فيه ومن القراءة كما نقله الزركشى عن فتاوى النووى ومثله المجنون اه وفي شرح م ما يوافقه لكونه يخالفه ما يأتى في شرح والقران من قول الشارح ولو صيب الخ وهو اه ووجه ما نقله الزركشى كايلازم الولى منعه من سائر المعاصي فليتامل سم وعبارة الشبراملى وهو اى ما نقله الزركشى مشكل ولو كان مفروضا فيما إذا احتاج المميز للقراءة او المكث للتعليم لكان قريبا اه قول المتن (في المسجد) ومثله رجبته وجناح بحداره وإن كان كله في هو اه الشارح كما يقتضيه كلام المجموع نهاية وشرح بافضل وقوله م رجبته هى ما وقف للصلاة حال كونها جزءا من المسجد ع ش وقوله م ر وجناح الخ فيه انه إن كان داخل في مسجديته فهو مسجد حقيقة لان المسجد اسم لهذه الابنية المخصوصة مع الارض وإن لم يكن داخل في وقفيته فظاهر انه ليس له حكم المسجد رشيدى وظاهر ان المراد هو الاول وإنما به عليه لئلا يتوهم من كونه في هو اه الشارح عدم صحة إدخاله في وقفية المسجد (قوله أرض) الى قوله اه والظاهر في النهاية (قوله وهو المسجد) أى ولو طائر افيه برماوى (قوله بالاشاعة) اى الاستفاضة (قوله او الظاهر الخ) وفي شرحى الارشاد والاياعاب والنهية ما يفيد انه لا بد من استفاضة كونه مسجد وظاهره يخالفه مقاله هنا في التحفة كدى وعبارة النهاية وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية او يكتفى بالقربة فيه احتمال والاقرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدثه بمعنى اه قال ع ش وقوله م ر والاقرب الى كلامهم الاول وفي كلام حج ما يرجع الثاني واستشهد به بكلام السبكي فليراجع والاقرب ما قاله حج اه (قوله لكونه الخ) متعلق بالظاهر (قوله على وقفه) اى للصلاة (قوله على هذا الصلاة) اى على وقفه للصلاة فعلى صلة فدلالة الخ واللام صلة هذا وقوله فيه خبر مقدم لقوله دليل الخ والجملة خبر فدلالة الخ (قوله قال) اى السبكي (قوله ويؤخذ منه) اى عا م عن السبكي (قوله ان حرى مزم الخ) رجح البجيرمى خلافه عبارته قال على الاجهورى المالكي في فتاويه سئل عن بشرى مزم هل هى من المسجد الحرام وهل البول فيها كالبول في المسجد الحرام ام لا فاجاب ليست مزم من المسجد فالبول فيها أو حرى بها ليس بولا في المسجد وللجنب المكث في ذلك اه وهو كلام وجهه لان بشرى مزم متقدمة على إنشاء المسجد الحرام فليست داخله في وقفيته فلم يكن لها حكمه وكذلك الكعبة ليست منه لبناء الملائكة لما قبل آدم اه بخذف وقوله وكذلك الكعبة الخ فيه وقفه ظاهرة وكذا فيما قبله إذا ظاهر ان الكعبة وما في حوالها من المطاف ومحل البئر مخلوقتان للعبادة فمسجديتهما وضعية

ذكر محرمات الحيض في بابه فلو عزم هنا لزم التكرار (قوله من مسلم) قال في شرح العباب مكلف ثم قال وبمكلف اى وخرج بمكلف الصبي الجنب فيجوز تمكينه من المكث فيه ومن القراءة كما نقله الزركشى عن فتاوى النووى واعتراض بانه ليس فيها واه نظر لان له فتاوى اخرى غير مشهورة فلا اثر لكونه ليس في المشهورة ومثله المجنون اه وما نقله عن الزركشى ونظر في الاعتراض عليه يخالفه قوله الآتى في قول المصنف والقران ولو صيبا كما مر اه وهو اه ووجه ما نقله الزركشى كايلازم الولى منعه من سائر المعاصي فليتامل لكن اعتماد الجواز م فقال ومحل في البالغ اما الصبي الجنب فيجوز له المكث فيه كالقراءة كما ذكره المصنف في فتاويه (قوله في المسجد) في شرح م ر وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية او يكتفى بالقربة فيه احتمال والاقرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدثه

أو التردد من مسلم (في) أرض أو جدار أو هو اه (المسجد) ولو بالاشاعة أو الظاهر لكونه على هيئة المساجد فيما يظهر لأن الغالب فيما هو كذلك أنه مسجد ثم رأيت السبكي صرح بذلك فقال إذا رأينا مسجدا أى صورة مسجد يصلى فيه أى من غير منازع ولا علمنا له واقفا فليس لاحد أن يمنع منه لان استمراره على حكم المساجد دليل على وقفه كدلالة اليد على الملك فدلالة يدا المسلمين على هذا للصلاة فيه دليل على ثبوت كونه مسجد اقال وإنما نهيت على ذلك لئلا يغتر بعض الطلبة أو الجهلة فيتنازع في شيء من ذلك إذا قام له هو فى فيه اه ويؤخذ منه أن حرى مزم تجرى عليه أحكام المسجد

أصلية لا طارئة بعد خلقهما والله أعلم (قوله وكون حريم البئر الخ) أى المقتضى لعدم الجريان (قوله إن علم  
 أنها الخ) أى بشرز مزم (قوله عن المسجد الخ) أى الذى حول البيت المكرم (قوله وعضده) أى ذلك  
 الاحتمال (قوله على صحة وقف ما أحاط الخ) أى صحة كون ما أحاط ببئر مزم الشامل لمرها من المسجد (قوله  
 وإلا) راجع إلى قوله بل يحتمل أى وإن لم يحتمل قاله الكردى ولعله راجع لما تضمنه قوله وعضده إجماعهم  
 الخ والمعنى وإن لم يرجح ذلك الاحتمال فلا يصح الإجماع المذكور لأن وقف الممر للبئر الداخل فيما أحاط  
 بها الخ (قوله كالمسجد) إلى قوله وسيعلم فى النهاية والمغنى (قوله وكالمسجد ما وقف الخ) أى فى حرمة  
 المسك وفي النجعة للداخل بخلاف صحة الاعتكاف فيه وكذا صحة الصلاة فيه للمأموم إذا تابعد عن إمامه  
 أكثر من ثلثمائة ذراع مغنى وفى الكردى عن الإيعاب مثله (قوله شائعا) بأن ملك جزائنا من أرض  
 فوقه مسجدا وتجب القسمة وإن صغر الجزء الموقوف مسجدا جدا ولو كان النصف وقفا على جهة  
 والنصف موقوفا مسجدا حرم المسك فيه ووجب قسمته أيضا كما هو ظاهر إيعاب أه كردى عبارة  
 الشبر الملى وتجب قسمته فوراً قال المنارى ثم موضع القول بصحة الوقف أى وقف الجزء المشاع مسجدا من  
 أصله حيث أمكنت قسمة الأرض أجزاها وإلا فلا يصح كما بحثه الأذرى وغيره وصرح به ابن الصباغ فى فتاويه  
 أه (قوله بما يأتى) لعل فى الحجج (قوله بغير مسجدى الخيف ونمرة) هل سبق استحقاق منى وعرفة حتى استثنيا  
 سم وقد يقال أن مسجديتها يجعل الله ثم أخبأه لئلا يتوقف على سبق (قوله لا ما زيد فيها) وينبغي أن  
 يكون مثل ما زيد فيها ما زيد فى مسجده مكة المكرمة من المسعى قول الماتن (لا عبوره) ولو عبر بنية الإقامة لم  
 يحرم المرور فيما يظهر خلافا لابن العباد إذا حرمة إتمامه لقصد المعصية لا للمرور والسامح فى نهر فيه كالمار  
 ومن دخله فنزل بئر له ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيما يظهر ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالوجه  
 الحرمة كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث جنب فيه هو وزوجه لعذر لم يجزله بجامعتها نهاية أه  
 سم قال الكردى جميع ذلك فى الامداد والإيعاب وأكثره فى فتح الجواد أه (قوله ولو على هيئته) إلى ومن  
 خصائصه فى النهاية لا قوله وذلك إلى نعم وقوله ولو فقد إلى بل لو كان وما نبه عليه (قوله ولو على هيئته) أى  
 وحيث عبر لا يكلف الإسراع فى المشى بل يمشى على العادة مغنى ونهاية (قوله وإن حمل الخ) عبارة النهاية  
 ولوركب دابة ومرفيه لم يكن مكثا لأن سيرهما منسوب إليه بخلاف نحو سير يحمله إنسان أه وفى الكردى  
 عن الامداد والإيعاب مثله قال ع ش قول منسوب إليه قياس نظيره من الصلاة أنه إن كان هنا زمامها بيده  
 لم يحرم المرور لانه سائر وإن كان بيد غيره حرم لاستقراره فى نفسه ونسبة السير إلى غيره وقوله إنسان أى  
 عاقل أه عبارة البجيرى عن الاجهورى ومن العبور السامح فى نهر فيه أو راكب دابة تمر فيه أو على سرير  
 يحمله بجانين أو مع عقلاء والعقلاء متأخرون لأن السير حينئذ منسوب إليه ألو كانوا كلهم عقلاء أو البعض  
 عقلاء أو البعض بجانين وتقدم العقلاء حرم عليه حينئذ لأن السير منسوب إليهم وحينئذ فهو ما مكث أه (قوله  
 ونحوه) أى كالصلاة (قوله ولو عن له الرجوع الخ) عبارة النهاية قال ابن العباد ومن التردد أن يدخل لياخذ  
 حاجة من المسجد ويخرج من الباب الذى دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله يريد الخروج من  
 الباب الآخر ثم عن له الرجوع فله أن يرجع أه (قوله لانه تردد الخ) عبارة النهاية والامداد ولو دخل

بمنى أه (قوله بغير مسجدى الخيف ونمرة) هل سبق استحقاق منى وعرفة حتى استثنيا (قوله أى المرور  
 به) فى شرح مر فلور كدابة ومرفيه لم يكن مكثا لأن سيرهما منسوب إليه بخلاف نحو سير يحمله إنسان  
 ومن دخله فنزل فى بئر له ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيما يظهر ويحتمل منعه لانه حصول لا مرور وعلى الاول  
 يحمل كلام البغوى أنه لو كان فى بئر ودلى نفسه فيها بجمل حرم على ما إذا ترتب عليه مكث كما يظهر من كلامه  
 نفسه ولو لم يجد ماء إلا فيه جاز له المسك بقدر حاجته ويتمم لذلك كما لا يخفى ولو جامع زوجته فيه وهما  
 ماران فالوجه الحرمة كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث جنب فيه هو وزوجه لعذر لم يجزله  
 بجامعتها أه (قوله لانه تردد) قال ابن العباد ومن التردد أن يدخل لياخذ حاجة من المسجد ويخرج من

وكون حريم البئر لا يصح  
 وقفه مسجدا إنما ينظر إليه  
 أن علم أنها خارجة عن  
 المسجد القديم ولم يعلم  
 ذلك بل يحتمل أنها محفورة  
 فيه وعضده إجماعهم على  
 صحة وقف ما أحاط بها  
 مسجدا أو لا فوق الوقف الممر  
 للبئر كوقف حريمها إذا  
 لحق فيهما لعموم المسلمين  
 وكالمسجد ما وقف بعرضه  
 وإن قل مسجدا شائعا  
 وسيعلم بما يأتى أنه لا عبرة  
 فى منى ومزدلفة وعرفة  
 بغير مسجدى الخيف ونمرة  
 أى الأصل منهما لا ما زيد  
 فيهما (لا عبوره) أى  
 المرور به ولو على هيئته  
 وإن حمل على الأوجه لأن  
 سير حامله منسوب إليه  
 فى الطواف ونحوه ولو  
 عن له الرجوع قبل  
 الخروج من الباب الآخر  
 بخلاف ما إذا قصد قبل  
 وصوله لانه تردد وهو  
 أغنى المرور به لغير غرض

على عزم أنه متى وصل للباب الآخر جمع قبل مجاوزته لم يجز لأنه يشبه التردد اه (قوله خلاف الأولى) وفاقا للنهية وخلافا للبغنى عبارة وكالا يحرم لا يكره إن كان له غرض مثل أن يكون المسجد أقرب طريقه وإن لم يكن له غرض كرهه كافي الروضة واصلها وقال في المجموع انه خلاف الأولى لا مكروهه وينبغي اعتداد الأولى حيث وجد طريقا غيره فقد قيل انه يحرم في هذه الحالة ولا خلاف الأولى اه (قوله وذلك) أي ماذكر من حرمة المسكك دون العبور (قوله قبل الصلاة) أي في قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا قال ابن عباس وغيره لا تقربوا مواضع الصلاة لأنه ليس فيها عبور سبيل بل في مواضعها وهو المسجد مغنى (قوله نعم) إلى قوله فان فقد في المغنى (قوله للضرورة) وينبغي أن يكون منها ما إذا كان خارج المسجد ولم يمكنه الغسل إلا في الحمام لخوف برد الماء ونحوه ولم يتيسر له أخذ أجرة الحمام إلا من المسجد فيجوز له الدخول أن تيمم ومكث قدر حاجته كما قاله الرمي سم على المنهج (قاعدة) عن الإمام أحمد أن للجنب أن يمسك بالمسجد لكن بشرط أن يتوضأ ولو كان الغسل يمكنه من غير مشقة ع ش (قوله ولزومه التيمم) فلو وجد ماء يكفي بعض أعضائه أو وجد ماء يكفي جميعها لكن منعه نحو البرد من استعماله في جميعه دون بعضها فالأقرب وجوب استعمال المقدور في الصورتين قليلا للحدث سم على المنهج اه غش وعبارة الجبرمى ويجب عليه أيضا أن يغسل ما يمكنه غسله من بدنه إذ الميسور لا يسقط بالمعسور برماوى قال شيخنا العزبى وما يقع للشخص في بعض الأحيان من أنه ينام عند نساء أو أولاد مدمر ويحتمل ويخشى على نفسه من الوقوع في عرضه لو اغتسل غدر مبيح للتيمم لأنه أشق من الخوف على أخذ المال لكن يغسل من بدنه ما يمكنه غسله ثم يتييم ويصلى ويقضى لأن هذه مثل التيمم للبرد انتهى (قوله ويحرم بترابه الخ) ويصح نهاية عبارة الخطيب ولكن يجب عليه أن يتييمه أن وجد غير تراب المسجد فان لم يجد غيره لا يجوز له أن يتييم به فلو خالف وتيمم به صح تيممه كالتييم بتراب مغصوب والمراد بتراب المسجد الداخل في وقفه لا المجموع من ربح ونحوه اه وعبارة السكرى وحيث لم يجد غيره جاز له المسكك بالمسجد جنباً بلا تيمم كما هو ظاهر قال الشارح في الإيعاب وبحث الأذرعى حله بما جلب إليه من خارج و بتراب أرض الغير إذ الم يعلم كراهته لأنه مما يتساح به عادة انتهى (قوله وهو الداخل في وقفه) هل المشتري له من غلته كجزائه أو كالذى فرشه به أحد من غير وقف فيه نظر والأول أقرب ولو شك في كونه من أجزاءه ففيه تردد ولعل التحريم أقرب لأن الظاهر احترامه وكونه من أجزاءه حتى يعلم مسوغ لا خذه حاشية الأيضاح لحج وتردده المذكور في المشتري من الغلة إنما يتأتى إذا قلنا أن الداخل في وقفته لا يجزى في التيمم وحمل ذلك التردد على أنه هل يجزى أم لا وأما على ما ذكر الشارح من أن الداخل في وقفته يحرم التيمم به ويصح بخلاف الخارج عنه كالذى تهب به الريح فلا يظهر التردد لأن المشتري على الوجه المذكور يحرم استعماله مطلقا ويصح ع ش (قوله تيمم) أي حتما نهاية (قوله جاز له الاغتسال الخ) ولزومه التيمم للدخول (قوله جاز له دخوله مطلقا) أي سواء كان معه إناء أو لم يكن والذي يظهر أن دخوله واغتساله من البركة بالكيفية المذكورة واجب لا جائز أما إذا لم يكن معه إناء فواضح وأما إذا كان معه إناء فلا نه لم يفعل ذلك لمسكك في المسجد لملمته ولا يغتفر إلا للضرورة كما ذكره ولا ضرورة والحال ماذكر بصري وقوله سواء كان معه إناء الخ أي وسواء تيمم أم لا وقوله واجب لا جائز الخ يجب عنه بان ما هنا جواز بعد الا متناقص فشمول الوجوب (قوله ومن خصائصه) إلى قول المتن أو يحل في المغنى لا قوله وليس إلى وخرج وقوله ولو صبيا كما مر وقوله كما بينه في شرح

خلاف الأولى وذلك للخبر الحسن أني لأحل المسجد لحائض ولا جنب مع قوله تعالى ولا جنبا إلا عابري سبيل والأصل في الاستثناء الاتصال الموجب لتقدير مواضع قبل الصلاة نعم أن احتلم فيه وعسر عليه الخروج منه جاز له المسكك فيه للضرورة ولزومه التيمم ويحرم بترابه وهو الداخل في وقفه ولو فقد الماء إلا فيه ومعه إناء تيمم ودخل لملمته ليغتسل به خارجه فان فقد الإناء جاز له الاغتسال فيه واغتفر له منه للضرورة بل لو كان الماء في نحو بركة فيه جاز له دخوله مطلقا ليغتسل منها وهو ما فيها لعدم المسكك

الباب الذى دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله يريد الخروج من الباب الآخر ثم عن له الرجوع فله أن يرجع مر (قوله والأصل الخ) قد يقال يعارض هذا الأصل أن الأصل محل الصلاة على ظاهرها وعدم تقدير مواضع (قوله ويحرم بترابه الخ) لو شك في التراب الموجود فيه هل دخل في وقفته أو طرأ عليها فهل يحرم التيمم به وينبغي التحريم لأن الظاهر أنه ترابه ويؤيده ما تقدم من ثبوت المسجد به بالاشاعة وقد يتجه اعتبار القرآن اه (قوله ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم الخ) قال في شرح العباب وفيه أي في المجموع أن خبر

والعباب (قوله ومن خصائصه الخ) وكذا بقية الانبياء لكنه لم يقع منه صلى الله عليه وسلم المكث فيه جنباً بجري  
 (قوله حل المكث الخ) قضية اختصاره في الخصوصية على حل المكث انه صلى الله عليه وسلم كغيره في القراءة  
 عش (قوله وخبره) وهو كافي شرح العباب عن المجموع باعلى لا يحل لاحد يجنب في هذا المسجد غيرى  
 وغيرك سم وعش (قوله ضعيف) قديقال سبق من الشارح رحمه الله تعالى ان الحديث الضعيف  
 يعمل به في المناقب على انه بمراجعة اصل الروضة يعلم انه لا اصل ولا مستند لثبوت هذا الخصوصية له صلى الله  
 عليه وسلم إلا حديث الترمذى هذا فان سقط الاحتجاج به لم يبق مستند ويرجع الامر الى نفيها عنه صلى الله  
 عليه وسلم ايضا كما قال به القفال وإمام الحرمين والذي جزم به الشارح من ثبوتها هو ما حكاها في اصل الروضة  
 عن صاحب التلخيص وأشار الامام النووي في الزوائد الى ترجيح بصري (قوله قاله الخ) اى قوله وخبره  
 ضعيف الخ (قوله وخرج) الى قوله ويقر فى النهاية الا قوله ولو صيبا كما مرو قوله وتحريك الى لا بالقلب  
 (ولو صيبا) خلافاً للنهاية وشرح العباب كما مر مع ما فيه (قوله ومضى العيد) (قائدة) لا باس بالنوم في المسجد  
 لغير الجنب ولو لغير أعزب نعم ان ضيق على المصلين أو شوش عليهم حرم النوم فيه قاله في المجموع قال ولا يحرم  
 إخراج الريح فيه لكن الاولي اجتماعه معنى (قوله كما مر) اى في باب الحدث لكن مع ما فيه كرى (قوله ولو  
 حر فامنه) لان نقطة بحر فبقصد القرآن شروع في المعصية فالتحريم لذلك لا لكونه يسمى قارئاً نهاية قال  
 سم ظاهره ولو بقصد ان لا يزيد عليه وهو ظاهره واقره الرشيدى والبجيرى (قوله وتحريك لسانه)  
 عطف تفسير عبارة الشوبرى والمراد إشارة بمحل النطق كلسانه لا مطلق الإشارة (قوله لا بالقلب) عبارة  
 النهاية والمغنى ويجوز للجنب اجراء القرآن على قلبه من غير كراهة والهمس به بتحريك شفته إن لم يسمع  
 نفسه والنظر في المصحف وقراءة منسوخ التلاوة وما ورد من كلام الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أى  
 الحديث القدسى والتوراة والانجيل اه (قوله ويقرأ بكسر الهمزة الخ) عبارة المغنى روى بكسر الهمزة  
 على النهى وبضمها على الخبر المراد به النهى اه (قوله نعم يلزم الخ) ولونذر قراءة القرآن في وقت معين  
 فاجنب فيه ولم يجدهما يغتسل به ولا تراباً يتيمم به وجب عليه القراءة فالتمتنع عليه التثفل بالقراءة كافي  
 الارشاد ويثاب ايضا على قراءته المذكورة فهذا كفاد الطهورين حيث اوجبوا عليه صلاة الفرض  
 وقراءة الفاتحة فيه فالقراءة المنذورة هنا كالفاتحة ثم فلا بد من قصد القراءة فيها كما في الفاتحة ثم عش  
 وأجهورى (قوله فاقد الطهورين) أى الجنب بجيرى (قوله قراءة الفاتحة) ويمتنع قراءة غيرها سم  
 وعبارة الخطيب وفاقد الطهورين يقرأ الفاتحة وجواباً فقط للصلاة لانه مضطر اليها اما خارج الصلاة فلا  
 يجوز له ان يقرأ شيئاً ولا ان توطأ الحائض او النفساء اذا انقطع دمها اه (قوله فى صلاته) اى المفروضة  
 فقط لانه لا يصلى النوافل ولا بد ان يقصد القراءة وإلا لم تصح صلاته عش وكذا قراءة اية في خطبة الجمعة  
 شوبرى ومثل قراءة الفاتحة بدله القرآن لمن عجز عنها كما قرره شيخنا العشماوى اه بجيرى (قوله لتوقف  
 صحتها الخ) يؤخذ منه جواب ما وقع السؤال عنه من ان فاقد الطهورين إذا تعذر عليه قراءة القرآن إلا من  
 المصحف ولم يمكنه إلا مع حمل هل يجوز له أو لا بصرى أى وهو الجواز (قوله إن قصد القراءة) هذا يشمل ما لو  
 قرأه للاحتجاج بها فيحرم قراءته ذكره في المجموع اه بجيرى عن الشيخ خضر (قوله ومواعظه)  
 الى قوله لانه في النهاية والمغنى (قوله واحكامه) وجملة القرآن لا تخرج عما ذكر فكانه قال نحل قراءة جميعه  
 حيث لم يقصد القرآنية عش قول المتن (لا يقصد قرآن) كقوله فى الاكل بسم الله وعند فرأغه منه الحديث  
 وعند ذكره بسبحان الذى سخر لنا هذا وعند المصيبة إن الله وإنه اليه راجعون نهاية (قوله ام اطلق) كان جرى  
 به لسانه من غير قصد نهاية ومعنى وامداد (قوله لانه) اى القرآن وما ذكر من الاذكار وما عطف عليه  
 (قوله لا يكون الخ) خبر ان اى لا يعطى حكم القرآن من حرمة القراءة (قوله بالقصد) اى يقصد قرآن ولو مع

من خصائصه صلى الله عليه وسلم حل المكث له به جنباً  
 وليس على رضى الله عنه  
 مثله في ذلك وخبره ضعيف  
 وان قال الترمذى حسن  
 غريب قاله في المجموع  
 وخرج بالمسجد نحو الرباط  
 والمدرسة ومضى العيد  
 (والقرآن) من مسلم أيضاً  
 ولو صيبا كما مرو ولو حر فامنه  
 أى قراءته باللفظ بحيث  
 يسمع نفسه إن اعتدل سمعه  
 ولا عارض يمنعه وبشارة  
 الآخرس وتحريك لسانه  
 كما بينت ذلك مع ما فيه في  
 شرح العباب لا بالقلب  
 للحديث الحسن لا يقرأ  
 الجنب ولا الحائض شيئاً من  
 القرآن ويقرأ بكسر الهمزة  
 نهى وبضمها خبر بمعناه  
 نعم يلزم فاقد الطهورين  
 قراءة الفاتحة فى صلاته  
 لتوقف صحتها عليها وإنما  
 يحرم ما ذكر إن قصد القراءة  
 وحدها ومع غيرها (وتحل)  
 الجنب وحائض ونفساء  
 (أذكاره) ومواعظه  
 وقصصه وأحكامه (لا يقصد  
 قرآن) سواء أقصد الذكر  
 وحده أم أطلق لانه أى  
 عند وجود قرينة تقتضى  
 صرفه عن موضوعه كالجناية  
 هنا لا يكون قرآناً إم  
 بالقصد وذهب جمع  
 متقدمون إلى أن ما لا يوجد

ياعلى لا يحل لاحد يجنب في هذا المسجد غيرى وغيرك ضعيف وإن قال الترمذى حسن غريب اه (قوله حرفاً  
 منه) ظاهره ولو يقصد ان لا يزيد عليه وهو الظاهر (قوله قراءة الفاتحة) اى وتمتنع قراءة غيرها (قوله



غيره غش (قوله مطلقا) أى قصد القرآن أولا (قوله وهو متجه) خلافا للنهاية والمغنى عبارة الاول وظاهر أنه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد نظمه إلا فيه وبين ما يوجد نظمه فيه وفي غيرهما كما اعتمده الواو الدرر حمته الله وهو الاقرب للبعقول اهـ (قوله ومن ثم) أى من اجل موافقة المدر كالمذهب اليه ذلك الجمع (قوله مطلقا) أى وجد نظمه في القرآن أولا (قوله لكن تسوية المصنف) أى في غير المنهاج سم (قوله في جواز كله) أى كل القرآن او كل ما ذكر من الاذكار وما عطف عليه والمال واحد لما مر عنه ع ش ان القرآن لا يخرج عن ذلك (قوله واعتمده غير واحد) وكذا اعتمده النهاية والمغنى كما مر عبارة الثاني وظاهره أن ذلك جار فيما يوجد نظمه في غير القرآن وما لا يوجد نظمه إلا فيه وهو كذلك كما شمله قول الروضة اما ان قرأ شيئا منه لا على قصد القرآن فيجوز بل افنى شيخى أى الشباب الرملى بانه ان قرأ القرآن جميعه لا بقصد القرآن جازاه (قوله ولو احدث) الى قوله نعم في المغنى (قوله وخرج) الى قوله نعم في النهاية (قوله وبالمسلم الكافر) وفي خروجه بذلك نظر إذ كلامه السابق في الحرمة وهى عامة للمسلم والكافر وقد يجاب بانه اشارة بقوله فلا يمنع الخ الى أن التقييد بالمسلم إنما هو للحرمة والمنع معاً ما لا الكافر فيحرم عليه ولا يمنع منه ع ش اهـ بجري (قوله فلا يمنع من القراءة) بل يمكن منها ما قرأه مع الجنابة فتحرم عليه لانه مخاطب بفروع الشريعة خطاب عقاب زيادى اهـ ع ش (قوله إن رضى إسلامه الخ) ولا يجوز تعليمه للكافر المعاند ويمنع تعليمه في الاصح وغير المعاندان لم يرج إسلامه لم يجز تعليمه وإلا جاز نهاية ولا يشترط في المنع كونه من الامام بل يجوز من الاحاد لانه نهى عن مشكرو وهو لا يختص بالامام ع ش (قوله ولم يكن معاندا) مقتضاه ان المعاند إذا رضى إسلامه يمنع منه وفي النفس منه شيء لا سيما إذا غلب الظن ففطن وعبارته شرح المنهج ان رضى إسلامه ولم يتعرض لعدم المعاندة بصري وقد يصرح بذلك ما في ع ش عن شرح البهجة للرملى بما نصه وعبارته على البهجة نعم شرط تمكن الكافر من القراءة ان لا يكون معاندا او رضى إسلامه كافي للمجموع والقياس ايضا منعه من كتابته القرآن حيث يمنع من قراءته اهـ (قوله لان حرمة اكد) بدليل حرمة محله مع الحدث وحرمة مسه بنجس بخلافها أى القراءة اذ يجوز مع الحدث وبهم نجس نهاية أى ولو بمغاطز وإن تعمد فعل ذلك ع ش (قوله ولا من المسكت) لم يشترط فيه ما قبله سم (قوله تمنع منهما) قال في شرح الارشاد وهو المعتمد الذى صرح به الشيخان في باب الحيض بل في المجموع في الحيض لا خلاف فيه فواقع لهما في اللعان من انها كالجنب الكافر ضعيف اهـ وفي شرح م ر وفي منع الكافرة إذا كانت حائضا وامنت التلويث من المسجد اختلاف في كلام الشيخين والاقرب حمل المنع على عدم حاجتها الشرعية وعدمه على وجود حاجتها الشرعية اهـ سم وقال السيد البصري اقول لو جمع بحمل المنع على خشية التلويث والجواز على الامن منه لم يكن بعيدا فليتأمل اهـ اقول ويمنع هذا الجمع تقييدهم محل الخلاف بأمن التلويث كما مر عن النهاية ويوافق جمع النهاية المذكور قول المغنى نعم الحائض والنفساء عند خوف التلويث كلسلة اهـ (قوله شدوذ مشيهما) أى الشيخين وقوله في موضع آخر اى في اللعان (قوله وليس) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله وليس له) اى الكافر ذكر او انثى (قوله لا الحاجة الخ) كاسلام وسماع قرآن لا كاكل وشرب مغنى عبارة ع ش اى تتعلق بمصلحتنا كبناء المسجد ولو تيسر غيره او تتعلق به لكن حصوها من جهتنا كاستفثائه او دعواه

يحرم مطلقا وهو متجه مدركا ومن ثم اختار جمع الحرمة في حالة الاطلاق مطلقا لكن تسوية المصنف بين أذكاره وغيرها بما ذكر صريح في جواز كله بلا قصد واعتمده غير واحد ولو أحدث جنب تيمم بحضور أو سفر حله المسكت والقراءة لبقاء تيممه بالنسبة اليهما وخرج بالقرآن نحو التوراة وما نسخت تلاوته والحديث القدسي وبالمسلم الكافر فلا يمنع من القراءة إن رضى إسلامه ولم يكن معاندا ولا من المسكت لانه لا يعتقد حرمتها وإنما منع من مس المصحف لان حرمة أكد نعم الذمية الحائض أو النفساء تمنع بلا خلاف كما في المجموع وبه يعلم شدوذ مشيهما على مقابله في موضع آخر وذلك لغاظ حديثهما وليس له ولو غير جنب دخول مسجد إلا الحاجة

تسوية المصنف) أى في غير المنهاج (قوله فلا يمنع من القراءة الخ) تعبيرهم في الكافر بلا يمنع دون لا يحرم قد يشعر بعدم انتفاء الحرمة وهو الموافق لتكليف الكافر بالفروع لكن قضية كون ذلك محترز الحرمة على المسلم هو انتفاء الحرمة وهو الموافق لمقتضى تمسكته عليه الصلاة والسلام للكافر من المسجد مع غلبة جنابته وطلاتهم جواز دخول الكافر المسجد لحاجة باذن المسلم إذ لو كان دخوله حراما ما جاز الاذن فيه فليراجع (قوله ولا من المسكت) لم يشترط فيه ما قبله (قوله تمنع منهما) قال في شرح الارشاد وهو المعتمد الذى صرح به المشيخان في باب الصلاة بل في المجموع في الحيض لا خلاف فيه فواقع لهما في اللعان من انها كالجنب الكافر ضعيف اهـ وفي شرح م ر وفي منعها من المسجد اختلاف في كلام الشيخين والاقرب حمل المنع

عند قاض أما غير ذلك فلا يجوز الاذن له فيه لاجله كدخوله لآكل في المسجد أو تفرغ نفسه في سقايته التي يدخل اليها منه اما التي لا يدخل اليها منه فلا يمنعون من دخولها بلا اذن مسلم نعم لو غاب على الخان تنجيسهم ماءها ووجدوا منها منعوا ولا يجوز الاذن لهم في الدخول اه (قوله مع اذن مسلم الخ) رجل او امرأة وخرج بالمسجد قبور الانبياء فلا يجوز الاذن له في دخولها مطلقا تعظيما كما في فتاوى الشارح م ر ع ش (قوله مكلف الخ) فان دخل بغير ذلك عزز بحججه وكردى (قوله او جلوس قاض الخ) هذا بالنسبة للتمكين اما هو فيحرم عليه الجلوس مع الجنابة لانه مخاطب بالفروع خطاب عقاب ومثل ذلك القراءة بحججه (قوله اى الغسل الخ) عبارة المعنى والنهاية اى الغسل الواجب الذي لا يصح بدونه اه (قوله او غيرها) اى مما يوجب الغسل (قوله او لسبب الخ) عطف على قوله من جنابة الخ (قوله وبما تقرر يعلم الخ) فيه نظر بل الضمير في موجهه للاعم اى القدر المشترك ايضا والمعنى ان الموجب لجنس الغسل اى هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للمعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكره ولا وجه له فتأمل سم على حججهم اى ع ش وذلك أن تمنع أول رجوع الضمير للأعم بأن المتبادر منه وجوب كل فرد من الحقيقة الشرعية وليس كذلك ثم (قوله ولا وجه له) بان مال المعنى المذكور كما مر في اول الباب ان الاسباب التي يترتب عليها وجوب الغسل ما ذكره ولا محذور في ذلك المعنى (قوله شبه استخدام) بل نفس الاستخدام كما يفيد تعليقه (قوله وفي أقله واكمله الاعم) لا يخفى ما فيه إذ ما ذكر من الاقل والاكمل لا يجريان في غسل الميت هذا ولعل الاقرب ان مراد المصنف بالغسل في الترجمة المطلق وكذا في موجهه واما في أقله وأكمله فغسل الحي بقرينة ذكرهما بالنسبة الى الميت في بابه وان أنصفت من نفسك ظهر لك التفاوت بين ما ذكرناه وما افاده الشارح قدس الله سره بصري (قوله اذ الواجب الخ) هذا يدل على انه اراد بالمندوب اى في قوله من الواجب والمندوب سن الغسل وعليه فيمنع قوله وبالضمير الخ بل اراد حقيقة الغسل المتحققة في الاقل وفي مجموع الاقل والاكمل وهذا لا يقتضى إيجاب السنن مبني ما قدمنا انه اراد بالمندوب الغسل المندوب سم (قوله هذا يدل الخ) لم يظهر لي وجه الدلالة (قوله لا اقل له الخ) فان الواجب في الغسل استيعاب البدن مقرنا بالنية وهذا أقل له ولا أكمل كرى (قوله ويدخل) ما لم يقصد الى قوله في المعنى لا قوله وقوله لم الى الصلاة وقوله ومنه يؤخذ الى ويصح (قوله ويدخل فيها الخ) فيه ان حكم الجنابة اخص من حكم الحيض فكيف يستلزم رفعه واما حكم العكس فواضح نعم لو اريد بالحدث الامر الاعتبارى لا ارتفاع الاشكال بالكلية بصري اقول ويوافق إطلاق الشارح قول المعنى وغيره ولو اجتمع على المرأة غسل حيض وجنابة كفت نية احدهما قطعاً اه (قوله اى رفع حكمه الخ) الاولى التانيث عبارة شيخنا والبعيرى اى رفع حكمها وهو المنع من الصلاة ونحوها وتنصرف النية الى ذلك وإن لم يقصد أو لم يعرفه ومحل الاحتياج الى تقدير المضاف إن اريد بالجنابة الاسباب كالتقاء الختانين وإنزال المني لانها لا ترفع فان اريد منها الامر الاعتبارى القائم بالبدن الذى يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص او اريد منها المنع نفسه فلا حاجة لتقديره اه قول المتن (اى نية استباحة مفتقر اليه) ويجزى هذه النية وإن لم يخطر له شئ من جزئياته نظير ما مر في الوضوء حلبي اه كرى قال ع ش وإذا اتى بتلك النية جاء فيها ما قيل في المتيمم من انه إذا نوى استباحة الصلاة استباح النفل دون الفرض أو استباحة فرض الصلاة استباح الفرض والنفل أو استباحة ما يفتقر الى طهر كالمسك في المسجد استباح ما عدا الصلاة اه بحذف (قوله كالقراءة) اى والطواف والصلاة ونية منقطع

على عدم حاجتها الشرعية وعدمه على وجود حاجتها الشرعية والكلام فيمن امتن التلويت (قوله وبما تقرر يعلم الخ) اقول ما ذكره فيه نظر بل الضمير في موجهه للاعم اى القدر المشترك ايضا والمعنى ان الموجب لجنس الغسل اى هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للمعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكره ولا وجه له فتأمل (قوله اذ الواجب الخ) من حيث وصفه بالوجوب لا اقل له الخ هذا يدل على انه اراد بالمندوب سن الغسل وعليه فيمنع قوله وبالضمير الخ بل اراد حقيقة الغسل المتحققة

مع اذن مسلم مكلف أو جلوس قاض للحكم به ويظهر ان جلوس مفت به للافتاء كذلك (وأقله) أى الغسل للحي من جنابة أو غيرها أو لسبب مما نن له الغسل اذ الغسل المندوب كالمفروض في الواجب من جهة الاعتداده والمندوب من جهة كماله نعم يتفارقان في النية كما يعلم مما أتى في الجمعة وبما تقرر يعلم ان في عبارته شبه استخدام لانه اراد بالغسل في الترجمة لاعم من الواجب والمندوب وبالضمير في موجهه الواجب وفي أقله وأكمله الاعم اذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا اقل له ولا اكمل (نية رفع جنابة) ويدخل فيها نحو حيض عليها كعكسه أى رفع حكمه على ما مر بيانه في الوضوء (أو استباحة مفتقر اليه) كالقراءة

حيض استباحة الوطء ولو محرما ونحوها نهاية وقوله مر ولو محرما أى كالزنا وقوله مر ونحوها أى كمن  
المصحف ع ش (قوله بخلاف نحو عبور المسجد) أى مما لا يتوقف على غسل كالغسل ليوم العيد فلا تصح  
وقيل إن نذبه له صحت مغنى (قوله أو فرض) إلى قوله ومر في النهاية إلا قوله وقوله لم إلى الصلاة وقوله  
ويؤخذ إلى ويصح وقوله ما لم يقصد إلى والسلس (قوله أو فرض أو واجب الغسل) أى أو الغسل المفروض  
أو الواجب نهاية (قوله أو رفع الحدث) أى أو الحدث الأكبر أو عن جميع البدن نهاية ومعنى (قوله أو  
الطهارة الخ) كقوله السابق أو رفع الحدث عطف على رفع جنابة وقوله عنه أى عن الحدث (قوله أو الواجبة  
أو للصلاة) أى أو الطهارة الواجبة أو الطهارة للصلاة وفيه أنها تصدق بالوضوء واجب بان قرينة حاله  
تخصص كما أنها خصصت الحدث في كلام المغتسل بالا كبر بيجري (قوله أو للصلاة) قديتكرر مع قوله  
السابق كالطهارة للصلاة سم (قوله لانه) أى كلام الغسل والطهارة (قوله أو رفع جنابة عليها حيض  
الخ) أى أو رفع جنابة الجماع وجنابته باحتلام أو عكسه صح مع الغلط دون العدم مغنى ونهاية (قوله  
وعكسه) واضح وأما ما قبله ففيه نظير ما مر فلا تغفل بصرى (قوله غلطا) أى ولو كان غير ما عليه لا يمكن أن  
يكون منه كالحيض من الرجل كما قال به شيخى خلافا لبعض المتأخرين مغنى ونهاية وشيخنا وقوله لبعض  
المتأخرين يعنون به الشارح قال ع ش قديشكّل تصوير الغلط في ذلك من الرجل فان صورته ان ينوى  
غير ما عليه يظنه عليه وذلك غير ممكن لانه لا يتصور ان يظن الرجل حصول الحيض له ويحجب بامكان تصويره  
بخشى اتضح بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه حيضا فتواه وقد اجنب بخروج المني من ذكره وبان  
يخرج من ذكر الرجل دم فيظنه لجله حيضا فينوى رفعه مع أن جنابته بغيره اه (قوله كنية الاصغر  
الخ) فيه نظير ما مر انفا فان حكم الاصغر اخص من حكم الاكبر بصرى (قوله غلطا) واستشكل الغلط بانه  
اذا كان المراد حقيقة من سبق اللسان فلا عبرة به لان النية محلها القلب وإن كان المراد انه قصد بقلبه رفع  
الاصغر حقيقة كان مقتضاه ان لا ترفع الجنابة حتى عن اعضاء الوضوء واجب بان المراد بالغلط الجمل بان  
ظن ان غسل اعضاء الوضوء بنية رفع الحدث الاصغر كاف عن الاكبر كما يكفي عن الاصغر اه بيجري عن  
الحفنى والشبرا ملى (قوله نير تقع حدته) أى الاكبر (قوله لانه لم ينو الا مسح الخ) نعم يرتفع حدث رأسه  
الاصغر لا تيانه بنية معتبرة في الوضوء كما اقي به شيخنا الشباب الرملى سم ونهاية (قوله بخلاف باطن شعره  
الخ) عبارة النهاية والمغنى باطن الحية الذكر السكيفة وعارضيه لانه من مغسوله اصاله فترفع الجنابة عنه اه  
قال ع ش قوله مر لانه الخ قضيته ارتفاع الجنابة عما زاد على الواجب من الغرة والتحجيل ثم قال بعد سوق  
عبارة الشارح ويمكن التوفيق بينهما بان مراد الشارح مر بقوله اصاله لا بدلا بخلاف مسح الراس فانه بدل  
وكوه من مغسوله اصاله هذا المعنى شامل للواجب والمندوب اه (قوله ومنه) أى التعليل (يؤخذ الخ)  
فيفيد عدم الارتفاع عن الراس بغير محل الغرة رشيدى (قوله الا ان يفرق) أى بين باطن الشعر ومحل الغرة  
والتحجيل (قوله ويصح الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم يرتفع الحيض بنية النفس وعكسه مع العمد اه  
قال الرشيدى ظاهره مر وان نوى المعنى الشرعى وهو ظاهر اه واعتمده شيخنا والطبلاوى واعتمد ع ش  
والقليوبى كلام الشارح (قوله ما لم يقصد المعنى الخ) أى فلا يصح وينبغي ان يكون محله ما اذا تعمد لتلاعبه  
ولا فهو أولى بالاجزاء مما لا اتحاد حكمهما على أنه في صورة العمد اذا لا حظ رفع الحكم فلا ينبغي التردد  
في صحته لان حكمهما متحد لا تفاوت فيه بصرى (قوله كنية الاداء الخ) قضية ذلك الاجزاء عند الاطلاق  
فليراجع ما يأتى سم وتقدم انفا عن السيد البصرى ما يوافقه وعبارة السكردى ومفهوم كلام التحفة

في الأقل وفي مجموع الأقل والأكمل وهذا لا يقتضى إيجاب السنن ومبنى ما قدمناه أنه أراد بالمندوب الغسل  
المندوب (قوله أو للصلاة) قديتكرر مع قولها السابق كالطهارة للصلاة (قوله لانه لم ينو الا مسح الخ) نعم يرتفع  
حدث رأسه الاصغر كما اقي به شيخنا الشباب الرملى لوجود النية المعتبرة بالنسبة اليه والغسل يقوم مقام  
مسحه لاشتراكه عليه مع زيادة كما تقدم في محله (قوله كنية الاداء الخ) قضية ذلك الاجزاء عند الاطلاق

بخلاف نحو عبور المسجد  
(أو أداء فرض الغسل) أو  
فرض أو واجب الغسل أو  
أداء الغسل وكذا الغسل  
للصلاة فيما يظهر كالطهارة  
للصلاة السابقة في الوضوء  
أو رفع الحدث لان رفعه  
يتضمن رفع الماهية من  
أصلها وقولهم إذا أطلق  
انصرف للاصغر غالبا  
مرادهم إطلاقه في عبارة  
الفقهاء أو الطهارة عنه أو  
الواجبة أو للصلاة لا الغسل  
أو الطهارة فقط لانه قديكون  
عادة وبه فارق الوضوء أو  
رفع جنابة وعليها نحو حيض  
وعكسه غلطا كنية الاصغر  
غلطا وعليه الاكبر فيرفع  
حدثه عن اعضاء الوضوء  
فقط غير رأسه لانه لم ينو الا  
مسحه إذ غسله غير مطلوب  
بخلاف باطن شعر لا يجب  
غسله لانه ليس فكأنه نواه  
ومنه يؤخذ ارتفاع جنابة  
محل الغرة والتحجيل إلا أن  
يفرق بأن غسل الوجه هو  
الاصل ولا كذلك محل الغرة  
والتحجيل ويصح رفع  
الحيض بنية النفس وعكسه  
ما لم يقصد المعنى الشرعى كما  
هو ظاهر كنية الاداء  
بالقضاء وعكسه الآتى

والسلس هنا كما مر فتمتنع عليه نية رفع الحدث ونحوه ومرت في شروط الوضوء شروط (٢٧٥) للنية وانها كالبقية تأتي هنا ويجب

في النية أن تكون نية (مقرونة) بنصبه لكونه صفة لمصدر محذوف معمول لنية الملفوظ به ويصح رفعه كما نقل عن خطه ( بأول فرض ) ليعتد بما بعدها وهو هنا أول مغسول ولو من أسفل البدن إذ لا يجب هنا ترتيب ويسن تقديمها مع السنن المتقدمة كالسواك ليشاب عليها كالوضوء ويأتي في عزوها مأمراً ثم وبقولي كالسواك اندفع الفرق بأن ما تقدم هنا من جملة الغسل الواجب فليكتف به جزماً وحينئذ لا يحتاج لقوله فرض بخلاف ما تقدم ثم ليس من الوضوء الواجب فاحتاج إلى الاستصحاب لغسل شيء من الوجه اه على أن الذي يظهر أن قصده بالمقدم كغسل اليد قبل إدخالها الاناء عند شك في طهرها السنة صارف له عن الاعتداد به عن الغسل فتجب إعادته دون النية على قياس مأمراً في غسل بعض الشفة بقصد المضمضة فاستويامن كل وجه (وتعميم) ظاهر وباطن (شعره) ولولحية كشيعة ما عدا الثابت في نحو عين وأنف وإن طال وذلك للخبر الحسن وإن قال المصنف في موضع أنه

الصحة في الإطلاق خلافاً لمفهوم فتح الجواد وصرح الامداد والاياب من عدمها في الإطلاق اه (قوله) والسلس هنا الخ) عبارة النهاية ويأتي ما تقدم في الوضوء هنا من انه يجب على سلس المني نية الاستباحة إذ لا يكفيه نية رفع الحدث او الطهارة عنه (قوله هنا) اي في النية وانها لو نفي من إحداثه غير ما نواه اجزاء اه وفي الكردى عن الامداد مثله (قوله وانها) اي تلك الشروط المارة في الوضوء. كالبقية) اي كبقية شروط النية الغير المذكورة هناك (قوله) ويجب الخ) والاولى التفرع (قوله) بنصبه) الى قوله ويأتي في النهاية وإلى قوله وبقوله في المغنى (قوله) ويصح رفعه الخ) اي على انه صفة لقوله نية مغنى زاد سم ولا يضر تعريف المضاف اليه نية بالنسبة للمعطوف الاخير لجواز جعل الاضافة اليه للجنس او جعل ال في الغسل للجنس اه (قوله) ليعتد الخ) فلو نوى بعد غسل جزء منه وجب إعادة غسله نهاية ومغنى (قوله) بما بعدها) قد بوه انه لا يعتد بما قارنهما وليس كذلك بصري (قوله) وهو الخ) أى أول الفرض (قوله) كالسواك) صريح في استحباب السواك للغسل وهو ظاهر وظاهره وإن استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر سم (قوله) ليشاب عليها) فاذا خلا عنها شيء من السنن لم يشب عليه مغنى ونهاية بل لا يسقط الطلب به كما مر عن عرش (قوله) مأمراً) نلوا قياً من أول السنن وعزبت قبل أول الفرض لم تكف مغنى (قوله) فاستويا) اي الوضوء والغسل (قوله) من جملة الخ) خبر ان قال السيد البصري قوله من جملة الغسل الخ ذكر المغنى من السنن المتقدمة التي لا تكون داخلية في الغسل مالمو تهمض من نحو إربق بحيث لا يمس الماء حمرة شفته وهو واضح اه (قوله) فليكتف به) اي بمقارنة ما تقدم هنا وإن عزبت بعد (قوله) لقوله فرض) اي في قوله بأول فرض سم (قوله) ثم) اي في الوضوء (قوله) ليس من الوضوء الخ) اي فانه ليس الخ (قوله) إلى الاستصحاب) اي استحباب النية واستصحابها (قوله) انتهى) أى الفرق (قوله) على أن الفرض يظهر الخ) ويحتمل احتمالاً قوياً أن لا يكون هذا القصد صارفاً عما ذكر لان للكافرين من جملة محل الفرض وقد أقرت النية بغسلها وقصد غسلها خارج الاناء احتياطاً لاجل الشك في طهرهما عن النجاسة لا ينافي حصول الواجب قاله سم ثم اطال في توضيحه لكن رد عليه القياس الاتي في الشرح ولم يجب عنه (قوله) إن قصده) اي قصد المغسل وقوله السنة مغسوله وقوله صارف الخ خبر ان (قوله) اندفع الفرق) اي بين الغسل والوضوء (قوله) هنا) اي في الغسل قول الماتن (وتعميم شعره) فلو غسل اصول الشعر دون اطرافه بقيت الجنازة فيها وارتفعت عن اصولها فلو حلق شعره الان اوقص منه ما يزيد على مالم يغسله صحت صلاته ولم يجب عليه غسل مظهره بالقطع بخلاف مالم يغسل الاصول او غسل مظهره من الاطراف ما ينتهي لحد المغسول بل لا زيادة فيجب عليه غسل مظهره بالحق أو القص لبقاء جنازته بعدم وصول الماء اليه عرش وفي الرشيدى والكردى عن الايعاب عن الايعاب مثله (قوله) ظاهر) إلى قوله وإن طال في النهاية والمغنى إلا لفظة نحو (قوله) كشيعة) وفارق الوضوء بتكرره بجبري وشيخنا (قوله) في نحو عين الخ) لعله ادخل بالنحو باطن الفم لو ثبت فيه شعر (قوله) وإن طال) كذا في الزيادة والحلي وقال القليوبي وإن خرج عن حد الوجه كما صرح به ابن عبد الحق اه وهذا هو المعتمد وإن نقل الايعاب عن الأذرى وأقره أن محل العفو في شعر لم يخرج عن نحو العين وإلا وجب غسل الخارج كردى واعتمد شيخنا ما قاله الأذرى عبارة نعم لا يجب غسل شعر نبت في العين أو الأنف لانه من الباطن لامن الظاهر إلا إن طال فيجب غسل مظهره منه كما يحتمل الأذرى اه وأقر عرشه مقالة الشارح ولعلمها هي الاقرب (قوله) عن علي الخ) متعلق بالخبر الخ وحال منه وقوله يرفعه اي يرفع على ذلك الخبر إلى النبي ﷺ وقوله

فليراجع ما يأتي (قوله) ويصح رفعه) كان المراد على الصفة ولا يضر تعريف المضاف اليه بالنسبة للمعطوف الاخير لجواز جعل الاضافة اليه للجنس او جعل ال في الغسل للجنس (قوله) كالسواك) صريح في استحباب السواك للغسل وهو ظاهر وظاهره وإن استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر (قوله) لقوله فرض) اي في قوله بأى فرض (قوله) على أن الذي يظهر أن قصده الخ) ويحتمل احتمالاً قوياً أن لا يكون هذا القصد صارفاً عما ذكره لان للكافرين من جملة محل الفرض وقد أقرت النية بغسلها وقصد غسلها خارج الاناء

ضعيف بل قال القرطبي أنه صحيح عن علي كرم الله وجهه برفعه من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسله فعل به كذا وكذا من النار

من ترك الخبدال من الخبر (قوله قال) أى على (فن ثم عادت الخ) أى من أجل أن سمعت هذا التهديد ففعلت  
 بشعر راسي فعل العدو فقطعته مخافة أن لا يصل الماء إلى جميعه كردى (قوله فيجب) إلى قوله وسائر في المغنى  
 والنهاية إلا قوله بنفسه إلى ولو نتف في الأول وإلى المان في الثاني (قوله نقض ضفائر) جمع ضفيرة بالاضاد  
 المعجمة ع ش اى والفاء (قوله انعقد بنفسه وإن كثر) ظاهره وإن قصر صاحبه بأن لم يتعده بدهن ونحوه  
 وهو ظاهر لعدم تكليفه تعهده ع ش عبارة شيخنا والبجيرى ويعنى عن باطن عقد الشعر وإن كثر  
 حيث تعقد بنفسه وإلا عني عن القليل فقط على ما قاله القليوبي ونقل الاطفيحي عن الشبرا ملى أنه إذا كان  
 بفعله لا يعنى عنه وإن قل وهو المعتمد ويعنى عن محل طبع عسر زواله ولا يحتاج إلى تيمم عنه خلافا لما في  
 شرح الروض وغيره اه (قوله وجب غسل محلها) وكذا لوقى طرفها فقطع مالم ينغسل اى لان البادى  
 من الشعر بالقطع كالبادى من البشرة بالنف سم وكردى عن اليعاب (قوله مطلقا) لم اره في كلام غيره  
 ولعله اراد به ولو كانت من نحو لحية كشيقة (قوله حتى الاظفار) فالبشرة هنا اعم منها في النواض شيخنا  
 وبر ماوى (قوله وما تحتها) فلم يصل الماء إلى بعض البشرة لحوائل كشمع أو وسخ تحت الاظفار لم يكف  
 الغسل وإن ازاله بعد فلا بد من غسل محلها ومثل البشرة عظم وضج بالكشط ومحل شوكه انفتح وظهر انف او  
 اصبع من نحو نقد شيخنا عبارة الخطيب (فائدة) لو اتخذها انملة او انقام من ذهب او فضة وجب عليه غسله  
 من حدث اصغر او اكبر ومن نجاسة غير معفو عنها لانه وجب عليه غسل مظهر من الاصبع والانف  
 بالقطع فصارت الانملة والانف كالاصليين قال البجيرى قوله انملة الخ وكذا لو اتخذ رجلا او يدا من خشب  
 قليوبي وقوله وجب عليه الخ أى ان التحم وقوله كالاصليين أى في وجوب غسلهما لا في نقض الوضوء بل بس  
 ذلك ولا تنكفي النية عندهما اجهورى مع زيادة لسلطان وقال الرملى تنكفي اه (قوله من صماخ) هو بكسر  
 الصاد فقط كافي القاموس والمختار ع ش (قوله وفرج عند جلوسها الخ) وما يبدو من فرج البكر دون  
 ما يبدو من فرج الثيب فيختلف الوجوب فيهما كردى (قوله وشقوق) اى لا غور لها نهاية وشرح بالفضل  
 (قوله وما تحت قلقة) اى ان تيسر له ذلك وإلا وجب إزالته فان عذر ذلك صلى كفاقد الطهورين ولا يتيمم  
 خلافا لحج ع ش زاد شيخنا وهذا في الحى وأما الميت فحيث لم يمكن غسل ما تحتها لا تزال لان ذلك يعد ازارا به  
 ويدفن بلا صلاة على المعتمد عند الرملى وقال ابن حجر ييمم عما تحتها ويصلى عليه للضرورة ولا بأس بتقليده في  
 هذه المسئلة ستر على الميت والقلقة بضم الفاء واسكان اللام وبفتحهما ما يقطعها الخائن من ذكر الغلام  
 ويقال لها غرلة بغين معجمة مضمومة ورامسا كنه ولا م مفتوحة اه (قوله بما باشره القطع) اى بخلاف  
 الباطن الذى كان منفتحاً قبل القطع فلا يجب غسله وان ظهر بعد قطع ما كان يستره شيخنا وكردى (قوله  
 جدع) بالبدال المهملة ع ش (قوله وذلك) اى وجوب التعميم (قوله ومر) أى في شرح قول المصنف  
 والمتغير بمستغنى عنه كردى قول المان (ولا تجب مضمضة الخ) اى خلافا للحنفية بجيرى (قوله كافي الوضوء)

قال فن ثم عادت شعر  
 راسي فيجب نقض ضفائر  
 لا يصل لباطنها إلا  
 بالنقض بخلاف ما انعقد  
 بنفسه وإن كثر ولو نتف  
 شعرة لم يغسلها وجب  
 غسل محلها مطلقا (وبشره)  
 حتى الاظفار وما تحتها  
 وما ظهر من صماخ وفرج  
 عند جلوسها على قدميها  
 وشقوق وما تحت قلقة  
 وما ظهر بما باشره القطع  
 من نحو أنف جدع وسائر  
 معاطف البدن ومحل  
 التوائه نعم يحرم فكي الملتحم  
 وذلك لحلول الحدث لكل  
 البدن مع عدم المشقة  
 لندرة الغسل ومر أنه  
 يضر تغير الماء تغيرا ضارا  
 ولو بما على العضو خلافا  
 لجمع (ولا تجب مضمضة  
 واستنشاق) وان انكشف  
 باطن الفم والانف بقطع  
 سائرهما وكذا باطن العين  
 وهو ما يستتر عند الطباق  
 الجفنين وان انكشف  
 بقطعهما كما في الوضوء

احتميا طال أجل الشك في طهرهما عن النجاسة لا ينافي حصول الواجب مع ذلك وقد بوضوح أنه إذا نوى رفع  
 الجنابة بمقارنا الغسل الكفين بغاية الأمر أنه نوى عند غسل الكفين رفع الجنابة وشيئا آخر وهو الاتيان  
 بهذه السنة لكن غسل الكفين من جملة الفرض وقد اقترنت النية به فلا ينبغي إلغاؤه لكونه مقصدا به شيئا آخر  
 معه إذ قصد ذلك الشيء الآخر لا ينافيه وإلغاء الغسل عن الجنابة دون الشيء الآخر مع اتحاد محلها تحكم فليتامل  
 لكن يبقى الكلام ان قلنا بالاعتداد بغسل الكفين عن الجنابة هل تحصل السنة وتفوت فيه نظر (قوله ولو  
 نتف شعرة الخ) قال في شرح العباب فالبيان وكذا لو بقى طرفها فقطع مالم ينغسل اى لان البادى من  
 الشعر بالقطع كالبادى من البشرة بالنف ولان بعض الشعرة كالعضو وهو لو غسل بعض يده ثم قطعت  
 وجب غسل الظاهر بالقطع على الصحيح فكذلك هنا وياتى ذلك في المحدث نعم يلزمه ايضار عاية الأثر تيب فيغسل  
 الظاهر وما بعده من بقية اتضاء الوضوء وهو ظاهر هذا الكلام وجوب غسل البادى وإن كان القطع في  
 محل الغسل وقد يقال المغسول من الشعر يرتفع حدث ظاهره وباطنه فاذا كان القطع في محل الغسل لم يبق

وكان وجهه نفيه هذا نادون الوضوء قوة الخلاف هنا وعدم اغناء الوضوء عنها لان لنا قولاً بوجوب كليهما كالوضوء ومن ثم سن رعايته بالاتيان بهما مستقلين وفي الوضوء وكره ترك واحد من الثلاثة وسن اعادة ما تركه منها وتاكيد اعادة الاولين وفارق ما ذكر في باطن العين وكره تطهيره من الخبث لانه الخش وأخذ منه أن مقعدة المبسور اذا خرجت لم يجب غسلها عن الجنابة ويجب غسل خبثها ومحله ان لم يرد ادخالها ولا لم يجب هذا أيضاً (تنبيه) قد يستشكل عدم باطن الفم باطنها وما يظهر (٢٧٧) من فرج الثيب ظاهر ابل قد يقال هذا

أولى بكونه باطناً ثم رأيت الامام صرح بهذه الاولوية فقال لا يجب غسل ما وراء ملتقى الشفرين كباطن الفم بل أولى اه وقد يجب اخذاً من تشبيهه الاصحاب لباطن الفم بباطن العين الذي وافق الخصم فيه على انه باطن ومن تشبيهه الشافعي لما يظهر من الفرج بما بين الاصابع بأن حائل الفم لا تعمله حالة مستقرة يعتاد زواله فيها بالكلية ويبقى داخله ظاهراً كله بخلاف باطن الفرج فان حائله يعمله فيه ذلك بالجلوس على القدمين المعتاد المألوف دائماً فاشبه ما بين الاصابع فانه يظهر بتفريقها المعتاد فاستويا في أن لكل حالة بطون وهو التقاء الشفرين والاصابع وحالة ظهور وهو انفراج كل منهما فكما اتفقوا فيما بين الاصابع على أنه ظاهر فكذلك فيما بين الشفرين ووراء ما ذكرناه مذهب أخرى في باطن الفم منها أنه ظاهر في الوضوء والغسل وبه قال

تعليل للمتن (قوله هذا هنا) أي وجوب المضمضة والاستنشاق في الغسل (قوله قوة الخلاف الخ) أو أنه لما نص على تعميم الشعر والبشر خشي دخولهما فان في الانف شعراً وفي الفم بشراً اه سمع عن كثر البكري (قوله وعدم اغناء الوضوء الخ) أي المطلوب للغسل أي الموهوم وجوبها هنا (قوله لان لنا الخ) علة للمعطوفين ويحتمل للمعطوف فقط (قوله بوجوب كليهما) أي في الغسل استقلالاً وإن كانا موجودين في الوضوء وقوله كالوضوء أي كالقول بوجوبه في الغسل (قوله وفي الوضوء) أي المسنون للغسل معطوف على مستقلين (قوله وكره) إلى قوله وتاكيد في النهاية والمغنى (قوله من الثلاثة) أي المضمضة والاستنشاق والوضوء (قوله وسن اعادة ما تركه الخ) أي بأن يأتي به بعد وإن طال الفصل ع ش وكان الأولى تدارك ما تركه الخ (قوله ما ذكر في باطن العين) أي عدم وجوب غسله من الجنابة (قوله واخذ منه) أي من التعليل (قوله لم يجب غسلها الخ) ويجب غسل المسربة من الجنابة لأنها تظهر في وقت فتصير من ظاهر البدن شرح أبي شجاع للغزوي وهي ملتقى المنفذ فيسترخي قليلاً ليصل الماء إلى ذلك شيخنا (قوله ومحله) أي وجوب غسل خبثها (قوله عدم باطن الفم الخ) أي فلا يجب غسله (قوله ما يظهر من فرج الثيب الخ) أي عند جلوسها على قدميها فيجب غسله (قوله فقال لا يجب الخ) ضعيف (قوله وافق الخصم فيه) أي في باطن العين (قوله بان الخ) متعلق بيجاب (قوله فاشبه) أي باطن الفرج أي ما يظهر منه عند الجلوس على القدمين (قوله حالة بطون) أي استتار (قوله وهو التقاء الشفرين الخ) أي حالة التقاء الخ وقوله انفراج كل منهما أي حالة انفراج كل من النوعين المذكورين (قوله فكما اتفقوا) أي الاصحاب (قوله ما ذكرناه الخ) أي من انه ظاهر في الوضوء والغسل فلا يجب غسله فيهما (قوله في باطن الفم) الأولى تقديمه على قوله مذهب الخ (قوله منها انه) ملحق في نسخة المصنف بغير خطه من غير تصحيح ولعله من تصرفات بعض الناظرين يرشد إلى ذلك سقوطها في قوله ظاهر في الغسل فقط باتفاق النسخ فالأولى حذفها فيهما وإثباتها فيهما بصري (قوله أي الغسل) أي من حيث هو واجبا كان أو مندوباً كما مر (قوله بالمعجزة) إلى قوله قال في النهاية وإلى قوله اه في المغنى إلا قوله قال المصنف (قوله الطاهر كنى والنجس الخ) أي استظهاراً وإن قلنا انه يكفي غسلة لهما مناهية ومغنى (قوله وينبغي) أي يندب بجبري (قوله محل النجس) أي من القبل والدبر شيخنا (قوله بطل غسله) أي لم يصح (قوله كاهو) أي المس (قوله فلا بد من غسلها الخ) والمخلص من ذلك ان يقيد النية بالقبل والدبر كان يقول نرى رفع الحدث من هذين المحلين فيبقى حدث يده حينئذ ويرتفع بالغسل بعد ذلك كبقية بدنه شيخنا عبارة البجيرمي وقال شيخنا العشاءي وهذا اذا نوى رفع الحدث الأكبر عن المحل واليد معاً او اطلق فان نوى رفع الجنابة عن المحل فقط فلا يحتاج إلى نية رفع حدث اصغر عنها لان الجنابة لم ترتفع عنها فمحل الخلل له من غسل يده ثانياً اه (قوله بعد رفع حدث الوجه) ثم قوله الا في لزمه غسل ما تاتى

فيه حدث يحتاج إلى رفعه فلا حاجة لغسل البادي حينئذ فراجع (قوله وكان وجهه نفيه هذا هنا الخ) عبارة الاستاذ البكري في كثره وإنما نص على نفي الوجوب هنا دون الوضوء مع ان الخلاف بين العلماء فيهما موجود لانه لما نص على تعميم الشعر والبشر خشي دخولهما فان في الانف شعراً وفي الفم بشرة وقيل غير ذلك اه (قوله بعد رفع حدث الوجه ثم قوله الا في لزمه غسل ما تاتى حديثه في محله) انظر اشتراط كونه بعد رفع حدث الوجه في الاول وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب الوضوء قبيل السنن أو أي اغتسل

أحمد وغيره ظاهر في الغسل فقط وكل تمسك من السنة بما أجاب عنه في المجموع (وأكمل) أي الغسل (إزالة القدر) بالمعجزة الطاهر كنى والنجس كنى قال المصنف وينبغي أن يتفطن من يغتسل من نحو ابريق لدقيقة وهي أنه اذا ظهر محل النجس بالماء غسله ناو يرفع الجنابة لانه إن غفل عنه بعد بطل غسله ولا فقد يحتاج للمس فينتقض وضوءه أو إلى كلفة في لف خرقة على يده اه وهنادقيقة أخرى وهي أنه اذا نوى كاذرومس بعد النية ورفع جنابة اليد كاهو الغالب حصل بيده حدث اصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الاصغر



حدثه في محله انظر لشرائط كونه بعد رفع حدث الوجه في الاول وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب الوضوء قبيل السنن واغتسل جنب الارجلية مثل ان حدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقية اعضاء الوضوء او قبلها او في اثنائها اهفانه يدل على انه لا يعتبر الترتيب بين ما بقيت جنباته من اعضاء الوضوء وما ارتفعت جنباته منها وطرا حدثه الاصغر فليراجع سم وجزم بالمنافاة السيد البصري اقول ان في البجيري وحاشية شيخنا مثل ما في الشارح في البابين ولك دفع المنافاة بان ترك الترتيب هناله صورتان الاولى بان يقدم العضو الباقي جنباته كالرجل على ما طرا حدثه المتقدم عليه رتبة كالوجه وهي التي افاد جوازها ما تقدم في الوضوء والثانية بان يقدم ما طرا حدثه كاليد على ما بقيت جنباته المتقدم عليه رتبة كالوجه وهي التي افاد منعها ما هنا ولا تلزم بينهما كلياً ولا جزئياً حتى ينافي جواز احدهما منع الاخرى (قوله لتعذر الاندراج الخ) فان جنباته اليد ارتفعت ثم طرا الحدث الاصغر عليها بالمس اي فالشرطان لا يقدم غسل كفيه على الوجه فلو اخره بالكلية عن غسل جميع الاعضاء ونوى كفي مدابغيه بجمري (قوله كاملاً الخ) فهو افضل من تاخير قدميه عن الغسل مغني ونهاية (قوله للاتباع) اي المشقول عن قوله صلى الله عليه وسلم ع ش (قوله سن له اعادته) خلافاً للنهائية والمغني عبارة تهما واللفظ الاول ولو توضا قبل غسله ثم حدث قبل ان يغتسل لم يحتاج لتحصيل سنة الوضوء الى اعادته كما افق به والد رحمه الله تعالى بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء ثم حدث قبل المضمضة مثلاً فانه يحتاج في تحصيل السنة الى إعادة غسل ما بعدنية الوضوء لان تلك النية بطالت بالحدث اه قال شيخنا وحمل كلام ابن حجاج على انه يعيده خروجه من خلاف من قال بعدم الاندراج فلا خلاف بينه وبين ما قاله الرملي اه (قوله اختصاصه) اي سن الوضوء ويحتمل اي سن استصحابه (قوله بما قدمته) اي من ارجاع ضمير اكمله للغسل الاعم (قوله بل قيل الثاني) اي الاتباع الثاني يعني لفظ راويه (قوله وعلى كل) اي من القولين الى قوله وهذه النية في النهاية والمغني الا قوله اي الى والا (قوله بتقديم كاه) وهو الافضل نهاية ومغني (قوله ان تجردت جنباته) كان احتمل وهو جالس متمكن مغني وكان نظراً وتفكيراً فامنى شيخنا (قوله نوى به سنة الغسل) كان يقول نويت الوضوء اسنة الغسل شيخنا (قوله اي او الوضوء) اي او يقول نويت الوضوء ويحتمل ان مراده او بنوى نية من نيات الوضوء المتقدمة عبارة ع ش قوله من سنة الغسل قضيته تعين ذلك ولان غير هذه من نيات الوضوء كنويت فرض الوضوء لا يكفي ويتأمل وجهه في نحو نويت فرض الوضوء وعبرة حجب بعد لفظ الغسل اي او الوضوء اه (قوله والا) اي وان لم تجرد جنباته عن الحدث الاصغر بل اجتمعت معه كاه والغالب شيخنا (قوله نوى نية مجزئة) ظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين ان يقدم الغسل على الوضوء او يؤخره عنه نهاية عبارة شيخنا هذا ظاهر ان قدم الوضوء على الغسل فان اخره نوى سنة الغسل ان لم يرد الخروج من خلاف من قال بعدم الاندراج والا نوى رفع الحدث او غيره من النيات المعبرة اه وفي المغني وسم ما يوافقه (قوله بقسميهما) احدهما نية سنة الغسل والثاني نية مجزئة في

لتعذر الاندراج حينئذ (ثم الوضوء) كاملاً للاتباع ويسن له استصحابه الى الفراغ حتى لو احدث سن له اعادته وزعم المحاملي ومن تبعه اختصاصه بالغسل الواجب ضعيف كما علم بما قدمته (ومنى قول يؤخر غسل قدميه) للاتباع أيضاً والخلاف في الافضل ورجح الاول لان في لفظ روايته كان المشعرة بالتكرار بل قيل الثاني لما يدل على الجواز لا غير وعلى كل تحصل سنة الوضوء بتقديم كله وبعضه وتأخيره وتوسطه اثناء الغسل ثم ان تجردت جنباته عن الاصغر نوى به سنة الغسل اي الوضوء كاه وظاهر والا نوى نية مجزئة عما مر في الوضوء خروجاً من خلاف موجبه القائل بعدم الاندراج وهذه النية بقسميهما سنة

جنب الارجلية مثلاً ثم احدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقية اعضاء الوضوء او قبلها او في اثنائها اه فانه يدل على انه لا يعتبر الترتيب بين ما بقيت جنباته من اعضاء الوضوء وما ارتفعت جنباته منها وطرا حدثه الاصغر فليراجع (قوله ثم الوضوء) قال في شرح العباب وقضية كلامهم ان الوضوء لما يكون سنة في الغسل الواجب وبه صرح ابو زرعة وغيره تبعاً للمحاملي ولو قيل بنديه كغيره من سائر السنن التي ذكرها هنا في الغسل المسنون أيضاً لم يعد ثم رايت المصنف في باب الجمعة جزم بهذا الاحتمال باختصار وعبرة العباب هنا بذلك والغسل المسنون في الاقل والاكمل كالواجب اه ولم يزد في شرحه على عز وهد الجواهر (قوله سن له) افق شيخنا الشهاب الرملي بعدم اعادته من حيث سنة الغسل لحصولها بالمرة الاولى بخلاف غسل الكفين قبل الوضوء اذا احدث بعده سن اعادته لبطلانه بالحدث اه (قوله بتقديم كله وبعضه وتأخيره) الى قوله ثم ان تجردت الخ هذا الصنيع كالصريح في انه اذا لم تكن تجردت جنباته عن الاصغر نوى نية مجزئة وان اخره عن الغسل ولا يمنع من ذلك ارتقاغ اصغره حينئذ بالاندراج انظر المراعاة خلاف موجب وقوله بعدم

تكتفى نية الوضوء عن خصوص نية المضمضة نعم لو أحدث بعد ارتفاع جنابة أعضاء وضوئه لزمه الوضوء مرتباً بالنية لزو ال اندراجها الموجب لسقوط النية والترتيب أو بعضها لزمه غسل ما تأخر حدوثه في محله بالنية كما علم بتمام آتفا (ثم) بعد الوضوء (تعهد معاطفه) وهي ما فيه التواء وانعطاف كالآذن وطبق البطن والسرة بان يوصل الماء إليها حتى يتيقن أنه أصاب جميعها وإنما لم يجب ذلك حيث ظن وصوله إليها لأن التعميم الواجب يكتفى فيه بغلبة الظن ويتأكد ذلك في الآذن بان يأخذ كففاً من ماء ثم يميل أذنه ويضعها عليه ليأمن من وصوله لباطنه ويبحث تعين ذلك على الصائم الأيمن به من المقطر (ثم) بعد تعهدها (يفيض) الماء (على رأسه) (و) قبل الإفاضة عليه الأولى له إذا كان له شعر في نحو رأسه أو لحية أنه (يخلله) بان يدخل أصابعه العشر مبلولة أصول شعره للاتباع ويسن تخليل سائر شعوره لأن ذلك أقرب إلى الثقة بعموم الماء لها والمحرم كغيره لكن يتحرى الرفق خشية الانتناف (ثم) بعد الفراغ من الرأس تخليلاً ثم إفاضة بفيض الماء على (شقه الأيمن) مقدمه ثم

الوضوء كرى (قوله لاجزاء نية الغسل الخ) هذا ظاهر إذا قدم الغسل ولو شرعاً على الوضوء وكذا إذا أخره عنه لكن قدم نيته عليه وإلا ففيه توقف إلا أن يزيد بالاجزاء مجرد سقوط الطلب وإن لم يثبت عليه فلا يرجع وكتب عليه سم ما نصه قديقال قضية مراعاة القائل بعدم الاندراج أن لا يجزئ نية الغسل عنها عند عدم تجرد الجنابة عن الأصغر فتأمل اه وهو ظاهر ولعل لهذا الاشكال سكنت النهاية والمغنى عن قول الشارح وهذه النية الخ (قوله والترتيب) عطف على النية وقوله أو بعضها عطف على أعضاء الخ (قوله غسل ما تأخر حدوثه) لو قال غسلة لكان اختصاراً وظهر لما قد يوم هذا إن المراد بما تأخر حدوثه غير البعض السابق وليس كذلك بصرى (قوله في محله الخ) هذا مبنى على ما تقدم في الدقة وقد علمت ما فيه بصرى وقد مر الجواب عنه (قوله بالآذن) والموق وتحت المقل من الأنف نهاية (قوله بان يوصل الخ) عبارة المغنى كان يأخذ الماء بكفه فيجعل على المواضع التي فيها انعطاف والتواء اه (قوله وطبق البطن) بكسر الطاء وسكونها ع ش والبطن بالكسر عظيم البطن فالمغنى عليه طيات شخص بطن بجيرى (قوله حتى يتيقن الخ) عبارة النهاية وإنما من تعهد ما ذكر لأنه أقرب إلى الثقة بوصول الماء وابتعد عن الاسراف فيه اه (قوله بغلبة الظن) بل مجرد الظن (قوله ويتأكد) إلى قوله وبحث في النهاية والمغنى (قوله ثم يميل أذنه الخ) قضية أنه لا يتعين عليه فعله فيجوز له الانغماس وضرب الماء على رأسه وإن أمكن له الامالة وعليه فهل إذا وصل منه شيء إلى الصماخين بسبب الانغماس مع إمكان الامالة يبطل صومه لما أفاده قوله ويتأكد كذا الخ من أن ذلك مكروه أو لأنه تولد من مأذون فيه فيه نظرو قياس الفطر بوصول ماء المضمضة إذا بالغ الفطر لكن محل الفطر كما قاله بعضهم إذا كان من عادته وصول الماء إلى باطن أذنيه لو انغمس بان يتكرر ذلك فلا يثبت هنا بمره ثم رايت في كتاب الصوم قول الشارح مر بعد قول المصنف ولو سبق ماء المضمضة الخ ما نصه بخلافه حالة المبالغة وبخلاف سبق مائهما غير مشروعين وبخلاف سبق ماء غسل التبريد لأنه غير ماء وبذلك وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى الجوف منهما لا يفطر ولا ينظر إلى إمكان امالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لعصره وينبغي كما قاله الأذرى أنه لو عرف من عادته أنه يصل منه إلى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه أن يحرم الانغماس ويفطر قطعاً نعم محله إذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة وإلا فلا يفطر فيما يظهر وكذا لا يفطر بسبقه من غسل نجاسة بفيه وإن بالغ فيها انتهى غش (قوله ريتاً كذا) أى التعهد (قوله ويضعها) الآذن (عليه) أى الكف (قوله ويبحث تعين ذلك الخ) خلافاً للنهاية عبارته ويتأكد ذلك في حق الصائم وقول الزركشى يتعين محمول على ذلك اه أى التأكيد (قوله بعد تعهدها) إلى قوله وما ذكر في النهاية والمغنى إلا قوله والمحرم إلى المتن (قوله لأن ذلك) أى تقديم التخليل وقوله لها أى للشعور (قوله والمحرم كغيره الخ) هذا ظاهر إطلاق المتن وظاهر عدم تقييد الشارح مر له لكن تقدم للشارح مر في الوضوء أن المعتد عدم سن التخليل وعليه فيمكن الفرق بين ما هنا والوضوء بانه يجب إيصال الماء إلى باطن الشعر هنا مطلقاً بخلافه في الوضوء لا يجب إيصاله إلى باطن الكشيف على ما مر فطلب التخليل هنا من المحرم استظهاراً بخلاف الوضوء ع ش (قوله ثم إفاضة الخ) ولا يعارض هذا الترتيب تعبير المصنف بالواو لأنها لا تقتضى ترتيباً نهائياً ومعنى (قوله كذا) أى

اندراجها فتكون مراعاة الخلاف وإن لم يقلد المخالف مجوزة لنية نحو رفع الحدث وإن كان مرتفعاً في اعتقاده وهذا مما يؤيد أنه يستحب لفاقد الطهورين التيمم على نحو صخر كما سيأتى في التيمم ولا حاجة إلى حمله على تقليد القائل بجواز التيمم عليه لأنه إذا قلده صار من اتباعه في ذلك وليس هذا من مراعاة الخلاف في شيء وما يؤيد ما ذكرناه من أن قصد مراعاة الخلاف يسوغ ما يخالف اعتقاد الفاعل وإن لم يقلد المخالف ما جمع به شيخنا الشهاب الرملى بين ما سيأتى في المتن من وجوب نية الفرصية في المعادة وما في الروضة من عدم وجوبها في أنه إن أراد مراعاة الخلاف أتى بها وإلا فلا فليتأمل (قوله لاجزاء نية الغسل عنها) قديقال قضية مراعاة

مؤخره (ثم) بعد فراغه منه جميعه يفيضه على شقه (اليسر) كذلك

وفارق ما ياتي في غسل الميت بان ما هناك فيه يستلزم تكرار قلبه وفيه مشقة بخلافه هنا وما ذكر من هذا الترتيب هو مراد من عبر بعد ذلك  
يسن ترتيب الغسل خلافا لما يوهمه بعض العبارات (تنبيه) وقع في الروضة وغيرها ما يصرح بانه يقدم غسل اعضاء وضوئه على الافاضة  
على راسه لشرفها ونازع فيه الزركشي (٢٨٠) ثم اوله بما تنبوعه عبارتها وقد توجه على وجهها بان شرف اعضاء الوضوء يقتضي تكرير

طهارتها بالوضوء اولاً ثم يغسلها بعد ثم يغسلها في ضمن الافاضة على الراس ثم البدن (ويدلك) ما اتصل له يده من بدنه خروجه من خلاف من اوجبه دليلنا أن الآية والخبر ليس فيهما تعرض له مع أن اسم الغسل شرعاً ولغة لا يقتصر اليه ويؤخذ من العلة أن ما لم تصل له يده يتوصل إلى ذلك بيد غيره مثلاً إذا تخالف يوجب ذلك (ويثبت) بالشروط السابقة في الوضوء تخيل راسه ثم غسله للاتباع ثم تخيل شعور وجهه ثم غسله ثم تخيل شعور بقية البدن ثم غسله قياساً عليه وهذا الترتيب ظاهر وإن لم أر من صرح به وتثليث البقية إما بان يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم هكذا ثانية ثم الثالثة أو بوالى ثلاثة الايمن ثم ثلاثة الايسر وكان قياس كيفية التثليث في الوضوء تعين الثانية للسنة واقتضاه كلام الشارح لكن من المعلوم الفرق بين ما هنا وشم فان كلام المغسول ثم كاليدتين متميز منفصل عن الآخر فتعينت فيه تلك الكيفية لذلك بخلاف ما هنا فان كون البدن فيه كالعضو الواحد منع قياسه

مقدمه ثم مؤخره (قوله وفارق) أي ما هنا حيث لا ينتقل للايسر إلا بعد فراغه من الايمن جميعه (ما بأن الخ) أي انه يغسل شقه الايمن من قدم ثم الايسر كذلك ثم يجره ويغسل شقه الايمن من خلف ثم الايسر كذلك قال النهاية وعلى الفرق لو فعل هنا ما ياتي ثم كان اتياً باصل السنة فيما يظهر بالنسبة لمقدم شقه الايمن دون مؤخره التأخره عن مقدم الايسر وهو مكروه اهـ (قوله بأن ما هنا) أي تقديم الايمن مقدمه ثم مؤخره على الايسر (فيه) أي في غسل الميت فالجار متعلق بما تضمنته لفظة ما من معنى الفعل و (قوله يستلزم تكرار قلبه) عبارة تكرير قلب الميت قبل الشروع في شيء من الايسر اهـ (قوله بعد ذلك) أي بعد ما ياتي في غسل الميت (قوله يسن ترتيب الغسل) أي غسل الحى (قوله وقع في الروضة وغيرها الخ) اعتمده المغنى (قوله وقد توجه) أي عبارة الروضة وغيرها (على بعدها) أي عن هذا الوجه (قوله دليلنا) أي على عدم وجوب الدلك (قوله يؤخذ من العلة الخ) وقرر شيخنا أن قوله ما اتصل له الخ إحدى طريقتين في مذهب المالكية فلا يجب عليه استعانة في غير ما وصلت اليه يده بخرقه ونحوها وهي التي نقلها ابن حبيب عن سمعون وهي المعتمدة عندهم ومن اعترض عليه نظر للطريقة الأخرى التي مشى عليها خليل وهي غير معتمدة عندهم بجرى عبارة شيخنا إن قيل بذلك أي بما اتصل اليه يده لان المعتمد عند الخالف انه لا يجب عليه الاستعانة فيما لم تصل اليه يده فيصب الماء عليه ويجزئه لم ينظر للضعيف القائل بوجوب الاستعانة في ذلك فان نظرنا له شئ ذلك ما ذكر بنحو جبل أو عصا خروجه من الخلف اهـ (قوله في الوضوء) أي في سن تثليثه (قوله ثم غسله) أي ثم دلكر (قوله شعور وجهه) أي من اللحية وغيرها و (قوله ثم غسله) أي الوجه مع ما فيه من الشعور أي ثم ذلك الوجه وكذا قوله الاق (ثم غسله) أي غسل باقي البدن مع ما فيه من الشعور ثم دلكره كذا في الاقتاع المفيد تأخير تثليث الدلك عن تثليث الغسل ولو قيل بالتفريق بأن يغسل ثم يدلك ثم هكذا ثانية ثم ثالثة لم يبعد فليراجع ثم رايت ترجيح البصري ذلك التفريق في الوضوء (قوله قياساً عليه) أي على الوضوء (قوله بان يغسل شقه الايمن) أي المقدم ثم المؤخر (ثم الايسر) كذلك خطيب وعش وكذا يقال في قوله الآتى أو بوالى ثلاثة الايمن الخ (قوله واقتضاه كلام الشارح) أي وكلام شرح المنهيج حيث اقتصرنا عليها فقال كالوضوء فيغسل راسه ثلاثاً ثم شقه الايمن ثلاثاً ثم الايسر ثلاثاً (قوله ذلك) أي للتتميم والانفصال (قوله بخلاف ما هنا) أي في الغسل (قوله في خصوص ذلك) أي في تعين الكيفية الثانية (قوله وهو حصول السنة بكل الخ) ظاهره تساوى الكيفيتين ومقتضى ما فرقه مع قولهم في الوضوء لا يعتبر تعدد قبل تمام العضو تعين الاولى فلا أقل من ترجيحها وصرح به شيخنا في النهاية ويحجب عن المقتضى المذكور بان جعله كالعضو لا يقتضى مساواته له من كل وجه ومن ثم سن هنا الترتيب لانهم بصري وكذا صرح بترجيح الاولى شرح الروض وعليها اقتصر الخطيب وكذا الشارح في شرح الارشاد وقال الكردى الاولى الكيفية الثانية كما وضحت في الاصل فراجع اهـ (قوله والذكر) لعل المراد به ما يشمل ذكر اول الوضوء عقبه وذكر (قوله هناك) أي في الوضوء (قوله لغير عذر) لعله راجع لجميع المعاطيف (قوله بتفصيلها) أي الموالاة (قوله سيد كرها) أي سنية الموالاة في الغسل (قوله وغير ذلك) عطف على الذكر ومن

القائل بعدم الاندراج أن لا تجزئ نية الغسل عنها عند عدم تجرد الجنبه عن الأصغر فتأمل (قوله يستلزم تكرار قلبه) عبارة شرح الروض لما يلزم فيه من تكرار قلب الميت قبل الشروع في شيء من الايسر (قوله أكثر سنن الوضوء) الوجه أن من ذلك إلا أكثر السواك وإن تسوك للوضوء قبله خلافاً لمن خالف (قوله

على الوضوء في خصوص ذلك وأوجب له حكماً تميز به وهو حصول السنة بكل من الكيفيتين فتأمل وكذا يسن تثليث الدلك الغير والتسمية والذكر وسائر السنن هنا نظير ما مر هناك ومن ثم جرى هنا أكثر سنن الوضوء كتسمية مقترنة بالنية واستصحابها وترك نفص وتشف واستعانة وتكلم لغير عذر وكالذكر عقبه والاستقبال والموالاة بتفصيلها السابق ثم وسيدكرها في التيمم وغير ذلك

ويكفي راكد وإن قل تحرك جميع البدن ثلاثا وإن لم ينقل قدميه إلى محل آخر على الأوجه (٢٨١) من اضطراب فيه بين الاستوى

والمتعقبين لكلامه لأن كل حركة توجب مماسة ماء لبدنه غير الماء الذي قبلها ولم ينظر لهذه الغيرية المتفضية للانفصال المقتضى للاستعمال لأن المدار في الانفصال المقتضى له على انفصال البدن عنه عرفا وما هناليس كذلك وكان الفرق أنه يغتفر في حصول التثليث ما لا يغتفر في حصول الاستعمال لأنه افساد للماء فلا يكفي فيه الامور الاعتبارية وقدم فيمن أدخل يده بلا نية اغتراف ان له ان يحركها ثلاثا وتحصل له ستة التثليث (وتتبع) المرأة ولو بكرا او عجوزا خلية غير المحدة والمجرمة (لحيض) ولو احتمالا كافي المتحيرة على الأوجه او نفاس وتنجيس بخروج الدم لا يمنع تطيبه المقصود منه (اثره) أى عقب انقطاع دمه والغسل منه (مسكا) بان تجعله في قطنه وتدخلها فرجها الواجب غسله لا غيره وإن اصابه الدم خلافا للمحامي والمتولى نعم للثقة التي ينقض خارجها حكم الفرج على الأوجه وذلك لامره صلى الله عليه وسلم بما ذكره ومن ثم تأكد وكره ترده لأنه يطيب المحل ثم يهينه للعروق حيث كان قابلا له (والا) ترده وإن وجدته

الغير كانه عليه شيخنا كونه محل لا يناله فيه رشاش (قوله ويكفي في راكد الخ) عبارة الخطيب والنهاية والاستوى وشيخنا ولو انغمس في ماء فان كان جاريا كفي في التثليث ان يمر عليه ثلاث جريات لكن قد يفوته الدالك لأنه لا يتمكن منه غالبا تحت الماء اذ ربما يضيق نفسه وإن كان راكدا انغمس فيه ثلاثا بان يرفع راسه منه وينقل قدميه او ينقل فيه من مقامه الى آخر ثلاثا ولا يحتاج الى انفصال جملة ولا راسه لأن حركته تحت الماء كجري الماء عليه اه قال البجيرمي على الاقتناع قوله وينقل قدميه اى لاجل تثليث باطن قدميه وقوله او ينقل فيه أى في حال انغماسه اه (قوله وإن لم ينقل قدميه الخ) خلافا لظاهر ما مر آنفا عن النهاية والخطيب والاستوى عبارة السيد البصرى قوله وإن لم ينقل قدميه الخ قد يقال اذ لم ينقلهما يفوت تثليث باطنهما اه وتقدم عن البجيرمي مثله وقد يحاج بان الشارح دفعه بالتقييد بقوله الى محل آخر واما مطلق النقل كان يرفعهما ثم يضعهما في محلها فلا بد منه عند الشارح ايضا كما يفيد قوله تحرك جميع بدنه وقوله لأن كل حركة الخ وقد يرفع الخلاف بينهما وبين الجمع المتقدم بذلك ثم رابت في سم ما نصه قوله وإن لم ينقل الخ أى في كفي تحركها اه (قوله الامور الاعتبارية) أى كالانفصال هنا (قوله وقدم الخ) تايد لقوله ولم ينظر الخ (قوله المرأة) الى قوله نعم في المغنى الا قوله ولو احتمالا الى او نفاس وقوله وتنجسه الى المتن وإلى قوله ولا يضره في النهاية الا قوله خلافا للمحامي والمتولى وقوله واواه الى فان لم ترد وقوله غير ما الرفع وقوله بل وفي حصول الى اما المحدة (قوله غير المحدة الخ) واستثنى الزركشى المستحاضة ايضا واقره المغنى (قوله ولو احتمالا كافي المتحيرة الخ) عبارة النهاية وشمل تعبيره باثر الدم المستحاضة اذ اشفيت وهو ما تفقهه الاذرى وغيره والأوجه ان المتحيرة عند غسلها كذلك لا احتمال الانقطاع وافق الوالد رحمه الله بحرمه جماع من تنجس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصر بحجم محل وطه المستحاضة مع جريان دمها هو قوله وافق الخ بانى في الشارح ما يوافق (قوله وتنجسه الخ) متعلق بمسئلة المتحيرة فالاولى تقدمه على قوله او نفاس بصرى (قوله وتنجسه) وقوله تطيبه ضمير هما للدخل او للسك او الاول للثاني والثاني للاول وضمير منه للاتباع (قوله عقب انقطاع دمه) اى دم الحيض او النفاس بخلاف دم الفساد وغير الدم نهاية قول المتن (اثره) بفتح الهمزة والمثلثة ويجوز كسر الهمزة وسكان الثامو (قوله مسكا) هو فارسي معرب الطيب المعروف مغنى (قوله الواجب غسله) وهو ما يفتح عند جلوسها على قدميها ع ش (قوله لا غيره) اى غير فرجها الخ عبارة النهاية وعلم انه لا يندب تطيب ما اصابه دم الحيض من بقية بدنها وهو كذلك اه (قوله للثقة التي الخ) اى ثقة اثبتى انسدر فرجها او خشي حكم بانوثة نهاية (قوله وذلك) اى سن الاتباع (قوله بما ذكر) اى بالجعل المذكور بجيرمي (قوله وكره تركه) اى بلا عذر خطيب (قوله لأنه الخ) علة الامر بما ذكر (قوله ترده الخ) عبارة المغنى اى وإن لم يتيسر بان لم تجده ولم تسبح به اه (قوله كقسطواظفار) القسط بالمضم من عقاير البحر والاظفار بفتح الهمزة وسكون الظاء ضرب من العطر على شكل ظفر الانسان يوضع في البخور كرى عبارة البجيرمي همانوعان من البخور ويقال في

ويكفي في راكد) قال في العباب ويحصل التثليث للنفاس في جار بأن يمر عليه ثلاث جريات قال في شرحه وإن لم يتحرك كافي الخادم وغيره لكن قد يفوته الدالك لعسره تحت الماء اذ ربما يضيق نفسه اه والوجه انه لو ترك الدالك الى تمام الثلاث الجريات ان ياتى به لكن هل يثلث فيه نظروا ويجه تثلثه وكذا يقال اذ اترك الدالك حتى تحرك ثلاث حركات في الراكد ثم ما تقدم في الدالك في الوضوء الجاري هنا (قوله لأن كل حركة توجب مماسة ماء لبدنه الخ) قضية هذا التعليل انه لو اتحد الماء لم يكف كالوضوء على العضو ماء معه ثم حركة حتى جرى هذا الماء عليه من أحد طرفيه الى الآخر فلا يحصل التثليث بذلك (قوله أثره) شمل تعبيره باثر الدم المستحاضة اذ اشفيت وهو ما تفقه الاذرى وغيره والأوجه ان المتحيرة بعد غسلها كذلك لا احتمال الانقطاع وافق شيخنا الشهاب الراملي بحرمه جماع من تنجس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتضر بحجم محل وطه المستحاضة مع جريان دمها مروسياتى هذا في الشرح (قوله ولا ترده) هلا زاد اولم

بذلك بل لو جعلت ماء غير ماء الرفع بدل ذلك كفي في دفع كراهة ترك الاتباع بل وفي حصول اصل سنة النظافة كما هو ظاهر فالترتيب للأولوية كما علم بما تقرر وبه يندفع ما قيل لإجراء غير المسك مع وجوده فيه استنباط معنى يعود على النص بالابطال ووجه اندفاعه انه يكفي في حكمة النص عليه كونه افضل من غيره اما المحدة فتقتصر على قليل قسط او اظفار ولا يضرب ما فيها من التطيب لانه يسير جدا فسويح لها فيه للحاجة قال الاذرعى والمحرمه كالمحده واولى بالمتع اى لقصر زمن الاحرام غالبا ومن ثم رجح غيره الفرق بينهما وسيأتى في الصائمه انه يكره لها التطيب فلوا نقطع قبيل الفجر فنوت واددت الغسل بعده لم يسن لها التطيب فيما يظهر (ولا يسن تجديده) اى الغسل لانه لم ينقل ولما فيه من المشقة وكذا التيمم (بخلاف الوضوء) يسن تجديده ولو لماسح الخف كما مروا ن كل بالتيمم لنحو جرح وكون الاتيان ببعض الطهارة غير مشروع إنما هو مع امكان فعل بعضها الآخر وذلك لان التجدد كان يجب لكل صلاة فلما نسخ وجوبه بقى

القسط كست بضم الكاف كافى الشورى والاظفار شئ من الطيب أسود على شكل ظفر الانسان ولا واحد له من لفظه كافى البرماوى اه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان اولاه اكثر حرارة (قوله استعمال الاس) اى الامر باستعماله كما يستفاد مما نقله ابن شبة وان اوه كلام الشارح خلافه اللهم إلا ان يكون مستنده رواية اخرى بصري (قوله فالنوى) اى نوى الزبيب ثم مطلق النوى بجيرى (قوله بل لو جعلت ماء الخ) عبارة الخطيب وشرح المنهج فان لم تجده اى الطين كفى الماء اه زاد النهاية في دفع الكراهة كما في المجموع لاعن السنة خلافا للاستوى اه وفي البجيرى على شرح المنهج اى غير ماء الغسل الراجع للحدث وعند الشيخ عميرة الاكتفاء بماء الغسل الراجع للحدث اه وعلى الاقناع اى ماء الغسل في دفع الرائحة لاعن السنة من حوى اه (قوله غير ماء الرفع) قضيته ان الاقتصار على ماء الرفع لا يكفي في دفع الكراهة سم اى خلافا لانهما يشيخ الاسلام والخطيب على احتمال (قوله الاتباع) بسكون التاء (قوله بل وفي حصول اصل سنة النظافة) خلافا لظاهر ما مر عن النهاية (قوله وبه الخ) اى بقوله فالترتيب الخ (قوله معنى يعود على النص الخ) وهذا نظير قول الحنفية العلة في وجوب الشاة في الزكاة دفع حاجة الفقير وهى تندفع بوجوب قيمتها وردوا ذلك بانه يلزم منه بطلان حكم الاصل وهو وجوب الشاة على التعمين وهو لا يجوز كذا في ابن شبة وبه يعلم ما في جواب الشارح فانه لو تم لما صح رددهم على الحنفية بما ذكر لجواز استنادهم لما ذكره بل لا تتحقق هذه القاعدة في صورة من الصور بصري (قوله ووجه اندفاعه الخ) أقول وأيضا لو سلم انه ليس افضل فليس من قبيل استنباط ما يعود بالابطال بل من قبيل ما يعود بالتعميم كما استنبطوا من نص اللبس الذى هو الجلس باليد ما اقتضى نقض سائر صور الالتقاء سم (قوله ما فيها) ثنى ضمير المعطوفين باولائها للتنويع (قوله ومن ثم رجح غيره الخ) واعتمده النهاية والمغنى فقالا لا يمتنع على المحرمة استعمال الطيب مطلقا قسطا كان أو غيره طال مدة احرامها أم لا اه (قوله لم يسن لها الخ) اعتمده النهاية قال سم لا يقال بل يمتنع لانه مفطر لاننا نقول تقدم ان محله ما يظهر من الفرج عند الجلوس وهذا لا يفطر الوصول اليه اه (قوله التطيب) اى بشئ من انواع الطيب نهاية (قوله بعده) اى الفجر (قوله اى الغسل) الى قول المتن ويسن في المغنى الا قوله وكذا التيمم وقوله وكون الاتيان الى ذلك وقوله نعم الى وإذا وكذا في النهاية الا قوله وذلك الى محل قول المتن (ولا يسن تجديده) بل بكرة قياسا على ما وجد وضوءه قبل ان يصلى به صلاة ما يجامع أن كلا غير مشروع ع ش (قوله لم يسن تجديده) اى فى السلام أما وضوء صاحب الضرورة فلا يستحب تجديده كما قاله الشورى وع ش بجيرى (قوله وكون الاتيان الخ) جواب عما نشأ من الغاية (قوله وإنما هو الخ) قديفدانه لا يجدد معه التيمم المضموم اليه سم ويفيده ايضا قول الشارح السابق وكذا التيمم (قوله وذلك) اى سن تجدد الوضوء (قوله لان التجديد الخ) لو سكنت عن هذه لكان اولى لان الغسل كان كذلك قليوبى (قوله اذا صلى بالاول صلاة ما الخ) اى كما قاله المصنف فى باب النذر من زوائد الروضة وشرح المذهب والتحقيق وظاهره انه لا فرق بين تحية المسجد وسنة الوضوء وغيرهما فان قيل يتسلسل عليه الامر ويحصل له مشقة اجيب بان هذا مفروض اليه إذا اراد زيادة الاجر فعل مغنى قوله قيل الخ زدما استظهره الاستاذ البكرى من اسمة ثناء سنة الوضوء اى لئلا يلزم التسلسل بجيرى

تجده ويحاجب بأن عدم الارادة شامل لعدم الوجدان (قوله غير ماء الرفع) قضيته ان الاقتصار على ماء الرفع لا يكفي في دفع الكراهة (قوله ووجه اندفاعه الخ) أقول وأيضا لو سلم انه ليس افضل فليس من قبيل استنباط ما يعود بالابطال بل من قبيل ما يعود بالتعميم كما استنبطوا من نص اللبس الذى هو الجلس باليد ما اقتضى نقض سائر صور الالتقاء (ومن ثم رجح غيره الفرق بينهما) هذا ما اعتمدهم فقيمة متنع على المحرمة استعمال الطيب مطلقا حتى القسط والاظفار (قوله لم يسن لها التطيب) لا يقال بل يمتنع لانه يفطر لانا نقول تقدم ان محله ما يظهر من الفرج عند الجلوس وهذا لا يفطر الوصول اليه (قوله وإنما هو مع امكان الخ)

صلاة ما ولوركة لا سجدة وطواف ولا كره كالغسلة الرابعة نعم يتجه أنه لو قصد به عبادة مستقلة حرم لتلاعبه وإذا لم يعارضه ما هو أهم منه ولا لزوم التسلسل (ويسن أن لا ينقص) بفتح أوله متعديا فضمير الفاعل للمتطهر وقاصر الفاعل هو الفاعل وهو ما نقل عن خطه (ماء الوضوء عن مد) وهو رطل وثلاث (و) ماء (الغسل عن صاع) وهو خمسة أرتال وثلاث تقريرا فيهما للاتباع ومحل فيمن بدنه قريب من اعتدال بدنه صلى الله عليه وسلم ونعومته وإلا زيد ونقص لائق به وقضية عبارتهما من ندب عدم النقص لمن بدنه كذلك أنه لا يسن له ترك زيادة لا سرف فيها والأوجه ما أخذه ابن الرفعة من كلامهم والخبر أنه يندب له الاختصار عليهما أي إلا الحاجة كتيقن كمال الاتيان بجميع المطلوبات وزعم غيره أن كلامهم يشعر بندب زيادة لا سرف فيها لأن مندوباتها لا تتأني إلا بها قطعاً عنوع (ولا حذله) أي لمأتهما فلو نقص عما ذكر وأسبغ

(قوله صلاة ما) يشمل صلاة الجنائزة سم على حج ويذهبني أن المراد بالصلاة الصلاة الكاملة فلو أحرمتها ثم فسدت لم يسن له التجديد ع ش ومرحومى (قوله لا سجدة) أي للتلاوة وشكر نهاية (قوله وطوافاً) وكذا خطبة الجمعة مرحومى (قوله ولا إلخ) عبارة المغنى أما إذا لم يصل به فلا يسن فإن خالف وفعل لم يصح وضوءه لأنه غير مطلوب اه (قوله كره) تنزيها لا تحريماً بدليل قوله كالغسلة الرابعة سم زاد النهاية ويصح اه وأهل ما مرغن المغنى من عدم الصحة هو الأقرب ويؤيده قول الشارح الاتى نعم يتجه إلخ (قوله عبادة مستقلة) لعل مراده بالمستقلة أنها عبادة مطلوبة منه لذاتها ع ش (قوله حرم إلخ) رده الرملى بأن القصد منه النظافة وإطال الشوبرى في تأييده والرد على ما قاله ابن حج بجرى بخذف (قوله وإذا لم يعارضه إلخ) عطف على قوله إذا صلى إلخ عبارة النهاية والمغنى نعم إن عارض التجديد فضيلة أول الوقت قدمت عليه لأنها أولى منه كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله وإلا) أي وإن لم يقيد سن التجديد بان لا يعارضه الأهم منه (قوله لزوم التسلسل) أقول التسلسل غير لازم إذا التجديد إنما يطلب إذا صلى بالاول و أراد أخرى مع بقاء الاول وكل من هذه الأمور الثلاثة غير لازم لجواز أن يصلى وأن لا يريد أخرى وأن لا يبقى الاول فن ابن اللزوم تأمل سم وقد يقال إن مراد الشارح على فرض وجودها كما يفيد رجوع قوله ولا إلخ للشرط الأخير فقط أي عدم المعارض الأهم (قوله بفتح أوله) إلى قوله وقضية إلخ في النهاية (قوله بفتح أوله) أي وضم القاف مخففة ويجوز ضم الياء مع كسر القاف مشدداً ع ش (قوله متعدبا إلخ) وهذا أولى لأن نسبة النقص إلى المتطهر أولى شوبرى (قوله فضمير الفاعل إلخ) أي وماء الوضوء منصوب على أنه مفعول نهاية (قوله وهو إلخ) أي رفع الماء نهاية (قوله وهو رطل) إلى قوله أي إلا في المغنى (قوله رطل وثلاث) أي بغدادى نهاية وبالمصرى رطل تقريباً ع ش (قوله تقريباً فيهما) أي في المد والصاع (قوله ومحل) أي محل سن عدم النقص عما ذكر (قوله من ندب إلخ) بيان لعبارتهما (قوله كذلك) أي قريب من بدنه صلى الله عليه وسلم اعتدالاً ونعومة (قوله والأوجه إلخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله من كلامهم) أي الأصحاب مغنى (قوله إلا الحاجة إلخ) وتكره الزيادة على الثلاث وصب ماء يزيد على ما يكفيه عادة في كل مرة ولو الأولى ما لم يعرض له وسوسة أو شك في تيقن الطهارة أو في عدد ما أتى به وقد يقع للإنسان أنه إذا توضأ من ماء قليل أو بماء قليل له دبره في كفيه القليل من ذلك وأنه إذا تطهر من مسيل أو ملك غيره بآذنه كالحمامات بالغ في مقدار الغرف فثقلوا كثير من الغرفات والظاهر أن ذلك لا يجرم حيث كان استعماله لغرض صحيح كالاستظهار في الطهارة ع ش (قوله وزعم غيره) أي غير ابن الرفعة (قوله أي لمأتهما) إلى قوله وفي خبر في النهاية والتي قوله قال في المغنى إلا قوله أو غيره على الأوجه (قوله أو غيره على الأوجه) أي

قد يفيد أنه لا يجدد معه التيمم المضموم إليه (قوله صلاة ما) تشمل صلاة الجنائزة وقال الأستاذ البكرى في كنزه غير سنة الوضوء فيما يظهر إلا إذا قلنا لا سنة للوضوء المجدد كما هو ظاهر حديث بلال إلخ اه فليتأمل فيه وكان مراده أن لا إذا قلنا للوضوء المجدد سنة اشترط في ندب التجديد أن يصلى بالاول صلاة ما غير سنة الوضوء ثلاثاً يلزم التسلسل وإن قلنا لا سنة له فلا فرق إذ لا يلزم له (قوله ولا كره) أي تنزيها لا تحريماً بدليل قوله كالغسلة الرابعة مر (قوله وإذا لم يعارضه) تصريح بتكرار التجديد بهذا الشرط ولو عارضه فضيلة أول الوقت قدمت على التجديد لأنها أولى منه أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله والألزم التسلسل) وأقول التسلسل غير لازم إذا التجديد إنما يطلب إذا صلى بالاول و أراد أخرى مع بقاء الاول وكل من هذه الأمور الثلاثة غير لازم لجواز أن يصلى وأن لا يريد أخرى وأن لا يبقى الاول فن ابن اللزوم تأمل (قوله لحدث أو غيره) كأنه إشارة إلى مخالفة ما في شرح الروض حيث قال قال في المجموع قال في البيان والوضوء فيه كالغسل اه وهو محمول على وضوء الجناب اه ثم رأيت في شرح العباب صرح برد ما في شرح الروض من غير عزو إليه حيث قال وفي المجموع عن البيان أن الوضوء فيه كالغسل وحمل على وضوء الجناب وسبب كراهة ذلك اختلاف العلماء في ظهوره مع أن الأغضاء لا تخلو غالباً عن الأعراق والأوساخ فربما يورثه استقذار أو قضية ذلك بقاء كلام

كفى وفي خبر حسن أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بثلاثي مد ويسن أن لا يغتسل لجنابة أو غيرها وأن لا يتوضأ لحدث أو غيره على الأوجه



فرا كدلم يستبحر كتاب  
من عين غير جار لانه قد  
يقدره وان يؤخر من اجنب  
بخروج المني غسله عن بوله  
لئلا يخرج معه فضلة منيه  
فيبطل غسله قال بعض  
الحفاظ وان يخط من يغتسل  
في فلاة ولم يجد ما يستتر به  
خطا كالدارة ثم يسمى الله  
ويغتسل فيها وان لا يغتسل  
نصف النهار ولا عند العتمة  
وان لا يدخل الماء الا بمشوره  
فان اراد القاه فبعد ان يستتر  
الماء عورته اهو كانه اعتمد  
في غير الاخير على ما راه كافيا  
في ندب ذلك وان لم يذكره  
وفيه ما فيه وان لا يزيل ذو  
حدث اكبر قبله شيئا من بدنه  
ولو نحو دم قال الغزالي لان  
اجزائه تعود اليه في الاخرة  
بوصف الجنابة ويقال ان  
كل شعرة تطالبه بجنابتها  
وان يغسل بكائض او نفساء  
انقطع دمها فرجه ويتوضا  
ان وجد الماء ولا تيمم  
ويحصل اصل السنة بغسل  
الفرج ان اراد نحو جاع او  
نوم ان اكل او شرب  
والا كره وينبغي ان يلحق  
بهذه الاربعة اداة الذكر  
اخذا من تيممه صلوات الله وسلامه عليه  
لرد سلام من سلم عليه جنبا  
والقصد به في غير الاول  
تخفيف الحدث فينتقض  
به وفي زيادة النشاط للعود  
فلا ينتقض به وهو كوضوء  
التجديد والوضوء لنحو  
القراءة فلا بد فيه من  
نية معتبرة ويجوز الغسل  
عاريا قال جمع

خلافا للاسنى والمعنى عارته قال في المجموع قال في البيان والوضوء فيه كالغسل اهو هو محمول كما قال شيخنا  
على وضوء الجنب اه (قوله في راكد) شامل للسبيل وغيره وظاهره انه لا فرق بين من نظف جسده قبل  
الاغتسال او الوضوء بحيث لم يبق به قدر وغيره وقد وجه بان من شأن النفس ان تعاف الماء بعد الوضوء او  
الغسل منه ان سبق التنظيف المذكور سم (قوله لانه قد يقدره) عبارة المعنى والاياعاب وإنما كره ذلك  
لاختلاف العلماء في طهورة ذلك الماء او لشبهه بالماء المضاف الى شيء لازم كماء الورد فيقال ماء عرق او  
وسخ اه (قوله فيبطل غسله) يعني فيحتاج الى غسل آخر (قوله كالدارة) أي الدائرة (قوله) ولا عند  
العتمة) وهي ثلث الليل الاول بعد غيوبة الشفق قاموس عبارة النهاية ويكره ان يدخله اى الحمام قبل  
المغرب وبين العشامين لانه وقت انتشار الشياطين اه (قوله انتهى) اى قول بعض الحفاظ و (قوله  
وكان الخ) اى ذلك البعض (قوله في غير الاخير) والاخير قوله وان لا يدخل الماء الا بمشوره (قوله وفيه  
ما فيه) قد يتوقف في التنظير فيه حينئذ وكثيرا ما يقع للشارح وغيره انه يذكرك خبر انهم يرتب عليه الندب مع  
انه ليس مصرح به في كلام الاصحاب بصري (قوله وان لا يزيل الخ) عبارة النهاية والخطيب قال في الاحياء  
لا ينبغي ان يحلق او يقلم او يستجد او يخرج دما او يبين من نفسه جزءا وهو جنب لذنات اجزائه الخ (قوله  
لان اجزائه الخ) ظاهر هذا الصنيع ان الاجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا يرتفع جنابتها بغسلها سم على حج  
اه عش (قوله تعود اليه في الاخرة) هذا مبنى على ان العود ليس خاصا بالاجزاء الاصلية وفيه خلاف  
وقال السعدى في شرح العقائد النسفية المعاد لما هو الاجزاء الاصلية الباقية من اول العمر الى اخره عش  
عبارة البجيرى فيه نظر لان الذي ير داليه مامات عليه لاجمع اظفاره التي قلبها في عمره ولا شعره كذلك فراجع  
قليوبى وعبارة المدافعى قوله لان اجزائه الخ اى الاصلية فقط كاليد المقطوعة بخلاف نحو الشعر والظفر فانه  
يعود اليه منفصلا عن بدنه لثبته كيته اى توبيخه حيث امر بان لا يزيله حالة الجنابة او نحوها انتهت (قوله  
ويقال ان كل شعره الخ) فائدة التوبيخ واللوم يوم القيامة لفاعل ذلك وينبغي ان محل ذلك حيث قصر  
كان دخل وقت الصلاة ولم يغتسل والا فلا كان تجاه الموت عش (قوله وان يغسل) اى الجنب (قوله  
فرجه) واضح ان محله حيث كان به مقدرو لو طاهر اكلمنى وإلا فلا حاجة اليه كما لو ج بمائل ولم ينزل  
بصري (قوله ويتوضا الخ) وكيفية نية الجنب وغيره بما ياتي نويت سنة وضوء الاكل او النوم مثلا اخذا  
بما ياتي في الاغتسال المستوفى ويظهر انها تندرج في الوضوء الواجب بالمعنى الاقنى اندراج تحية المسجد في  
غيرها اه كرهى عن الايعاب (قوله ان اراد الخ) قيد لكل من غسل الفرج والوضوء والتيمم (قوله نحو  
جماع الخ) انظر هل ادخل بالنحو مجالس اهل الصلاح ومطالعة كتب الشرع ومقدماتها وكتاباتها (قوله  
والقصد به) اى بالوضوء في غير الاول اى غير الجماع (قوله فينتقض به) اى ذلك الوضوء بالحدث (قوله  
وفيه) اى في الجماع (قوله فلا ينتقض به) اقول وهذا مما يلغز به فيقال لنا وضوء شرعى لا ينتقض بالحدث  
بصري (قوله وهو) اى الوضوء لنحو الجماع مبتدأ (قوله كوضوء التجديد الخ) خبره (قوله ويجوز  
الغسل عاريا الخ) ويباح للرجال دخول الحمام ويجب عليهم غرض البصر عما لا يحل لهم النظر اليه وصون  
عور اتم عن الكشف بحضرة من لا يحل له النظر اليها وفي غير وقت حاجة كشفها ونهى الغير عن كشف  
عورتها وان علم عدم امتثاله فقد روي ان الرجل اذا دخل الحمام عاريا لعنه ملكاه ويكره دخوله للنساء بلا  
عذر لان امرهن مبنى على المبالغة في الستر ولما في خروجهن من الفتنة والشر وقدور دما من امرأة تخلع  
ثيابها في غير بيتها الا هتكت ما بينها وبين الله والخائى كالنساء وينبغي لدخله ان يقصد التطهير والتنظيف

البيان على عمومه وهو ما أفهمه كلام المجموع لان وضوء المحدث يتأتى فيه سبب السكر اه المذكور وحينئذ  
فلا وجه للرجل المذكور الى اخر ما اطال به (قوله في راكد) شامل للسبيل وغيره وظاهره انه لا فرق في  
السكر اه بين من نظف جسده قبل الاغتسال او الوضوء بحيث لم يبق به قدر وغيره وقد وجه بان من شأن  
النفس ان تعاف الماء بعد الوضوء والغسل منه وان سبق التنظيف المذكور (قوله لان اجزائه تعود الخ)

عنه إذ لم يحتج له وإلا  
 كخوف رشاش يلحق  
 ثوبه جلا لما يأتي من  
 حل التعري في الخلوة  
 لأدنى غرض وأقنى  
 بعضهم بحرمه جماع من  
 تنجس ذكره قبل غسله أى  
 ان وجد الماء وينبغي  
 تخصيصه بغير الشمس  
 لتصريحهم بحل وطه  
 المستحاضة مع جريان دمها  
 وغير من يعلم من عاداته أن  
 الماء يفتريه عن جماع يحتاج  
 اليه (ومن به) أى يبدنه  
 (نجس) عيني أو حكمي  
 (يغسله ثم يغتسل ولا تسكني  
 لها غسلة) واحدة (وكذا  
 في الوضوء) لأنها واجبان  
 مختلفا الجنس فلا يتداخلان  
 (قلت الاصح تكفيه) حتى  
 في الميت وللعلم بهذا ما هنا  
 سكت عن استدراك ما ياتي  
 ثم كما ستعلمه (والله اعلم)  
 لحصول الغرض منها بمرور  
 الماء على المحل اما في الحكمة  
 فواضح واما في العينية  
 فالغرض انها زالت بجره  
 وان الماء وارد لم يتغير ولا  
 زاد وزنه ولا حالت بينه وبين  
 العضو فان انتفى شرط من  
 ذلك فالحدث باق كالنجس  
 فعلم ان المغاطة لا يطهر محلها  
 عن الحدث الا بعد تسديعها  
 مع التعفير (ومن اغتسل  
 لجنبه) او حيض او نفاس

لا التزوه والتنعيم وتسليم الأجرة قبل دخوله وأن لا يدخله إذا رأى فيه عاريا وأن لا يعجل بدخول البيت الحار  
 حتى يعرق في الأول وأن لا يكسر الكلام وأن يدخل وقت الخلوة أو يتكلف إخلاء الحمام أن قدر عليه وأن  
 يستغفر الله تعالى ويدخر وجهه منه يصلي ركعتين ويكره أن يدخله قبيل المغرب وبين العشاءين ويكره  
 للصائم وصب الماء البارد على الرأس وشربه عند دخوله منه من حيث الطيب وان يتذكر بجرارته حرارة  
 جهنم ولا يزيد في الماء على قدر الحاجة والعادة ولا بأس بذلك غيره إلا عورة أو مظنة شهوة ولا بقوله لغيره عافاك  
 الله ولا بالمصافحة وينبغي لمن يخاطب الناس التتظف باز التريح كرهية وشعر ونحوه واستعمال السواك وحسن  
 الادب معهم نهاية بأدنى تصرف وأكثر ذلك في المغني قال ع ش قوله مر وان علم عدم امتثاله ومعلوم ان  
 النهي عن المنسكرو الامر بالمعروف إنما يجبان عند سلامة العاقبة فلو خاف ضررا لم يجب عليه وقوله مر  
 ولا بالمصافحة وما اعتاده الناس من تقبيل الانسان يد نفسه بعد المصافحة ينبغي انه لا بأس به ايضا سيما إذا اعتيد  
 ذلك للتعظيم اه (قوله لا الوضوء الخ) أى عاريا (قوله ويرد) أى قول الجمع انظر لم يحتمل اطلاق الجمع  
 على ما ذكره مع إمكانه (قوله بأن محله) أى محل عدم جواز عدم الوضوء عقب الغسل عاريا (قوله وأقنى)  
 الى قوله وغير من يعلم تقدم عن النهاية مثله (قوله بعضهم) وهو الشباب الرمي سم (قوله بحرمه جماع  
 من تنجس ذكره الخ) أى بغير المذى اما به فلا يحرم بل يعنى عن ذلك في حقه بالنسبة للجماع خاصة لان  
 غسله يفتريه وقد يتكرر ذلك منه فيشق عليه واما بالنسبة لغير الجماع فلا يعنى عنه فلو اصاب ثوبه شيء  
 من المني المختلط به وجب غسله ثم ما ذكر في المذى لا فرق فيه بين من ابتلى به وغيره فكل من حصل له ذلك كان  
 حكمه ما ذكر وان ندر خروجه وقضية قول ابن حجب وغير من يعلم الخ ان من اعتاد عدم فتور الذكر بغسله  
 وان تكرر لا يعنى عن المذى في حقه ع ش (قوله أى يبدنه) الى الباب في المغني إلا قوله عدم صحة الواجب  
 الى انه لو اغتسل وقوله وظاهر الى المتن وكذا في النهاية إلا قوله أى غسلهما الى المتن قول المتن (ولا يكتفى لها  
 غسلة الخ) وعلى هذا تقديم إزالة النجس شرط لا ركن مغني (قوله لانهما) أى غسل النجس وغسل الحدث  
 قول المتن (تكفيه) أى تكفي الغسلة من به نجس وحدث عنهما (قوله حتى في الميت الخ) في جعله غاية  
 لما قبله المفروض في المحي تسامح (قوله بهذا) أى بالكفاية في غسل الميت (قوله ما يأتى) أى من  
 اشتراط إزالة النجاسة قبل غسل الميت (ثم) أى في الجنائز نهاية (قوله لحصول الغرض) وهو رفع مانع  
 صحة نحو الصلاة ويحتمل ان المراد بالغرض هنا انفسال العضو عبارة النهاية والمغني لان واجبهما غسل  
 العضو وقد وجد اه (قوله ولا حالت الخ) قد يقال يعنى عن هذا قوله زالت بجره بصرى (قوله فعلم الخ)  
 أى من قوله لحصول الغرض الخ (قوله لا يطهر محلها عن الحدث الخ) أى لبقاء نجاسته مغني قال سم وقع  
 السؤال هل تصح النية قبل السابعة فأجاب مر بعدم صحتها إذا حدث إنما يرتفع بالسابعة فلا بد من قرن  
 النية بها وعندى انها تصح قبلها حتى مع الأولى لأن كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث فقد اقترنت باول  
 الغسل الرفع والسابعة وحدها لم ترفع إذ لو لا الغسلة السابقة عليها ما رفعت فليتأمل اه واقره ع ش  
 (قوله لا بعد تسديع الخ) أى بعد تمام السابعة يحكم بارتفاع الحدث لا قبله لانه يحتاج بعد السابعة الى

ظاهر هذا الصنيع أن الأجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا ترتفع جنابها بغسلها (قوله ما يأتى ثم كما ستعلمه)  
 عبارة المصنف هناك وأقل الغسل تعميم بدنه بعد إزالة النجس اه واجاب بعضهم ايضا بان بعد معنى مع  
 كما قالوه في الوقف في قول القائل بطناً بعد بطن انه للتعميم دون الترتيب اه ويرد على هذا الجواب بعد كون  
 المتبادر من بعد معنى الترتيب ولهذا ارتكبه وفي مواضع كما في انت طالق طلاقة بعد طلاقة حيث قال ابو قوع  
 المصنعة أو لأن المحرز عبر هناك بمثل عبارة المصنف هناك فقال وأقل الغسل استيعاب البدن بالغسل بعد أن  
 يزال ما عليه من النجاسة إن كانت اه مع إرادته بعد الترتيب لانه معتقده فن البعد البعيدان يعبر المصنف  
 بمثل عبارته مريردا مخالفته إن لم يكن فاسدا فنامله (قوله لا بعد تسديعها) وقع السؤال هل تصح النية قبل  
 السابعة فأجاب مر بعدم صحتها قبلها إذا حدث إنما يرتفع بالسابعة فلا بد من قرن النية بها وعندى انها

(و) نحو (جمعة) او عيد بنيتها (حصلا) أى غسلها وان كان الاكمل :

افراد كل بغسل وإنما لم  
يصح الظهر وسنته وخطبه  
الجمعة والكسوف بنية  
لان مبنى الطهارات على  
التداخل بخلاف الصلاة  
وما في معناها كالخطبة (أو  
لا أحدهما حصل فقط) عملا  
بما نواه وإنما لم يندرج  
المستون في الواجب لانه  
مقصود ومن ثم تيمم للعجز  
عنه بخلاف التحية ومن ثم  
حصلت بغيرها وإن لم تنو  
على ما يأتي لان القصد اشغال  
البقعة وأفهم المأمن عدم صحة  
الواجب بنية النفل وكذا  
عكسه لكن يظهر ان محله  
ان تعددوا لا فينبغي حصول  
السنة بذلك لعذره وان لو  
اغتسل لاحد واجبين أو  
أحد نفلين فأكثرت بنية فقط  
حصل الآخر وهو كذلك  
لما مر أن مبنى الطهارات  
على التداخل وظاهر ان  
المراد بحصول غير المنوى  
سقوط طلبه كما في التحية  
(قلت ولو لا حدث ثم اجنب  
أو عكسه) أو وجدا معا  
(كفي الغسل) وان لم ينو  
معه الوضوء ولا رتب  
اعضائه (على المذهب والله  
أعلم) لا ندرج الاصغر في  
الاكبر ولا نظرا لاختلاف  
الجنس مع حصول المقصود  
وأفهم قوله كفي ان الاصغر  
اضمحل ولم يبق له حكم وهو  
كذلك (باب النجاسة)

تطهير عن الحدث بصرى (قوله افر اكل يغسل) عبارة المغنى وعبره ان يغتسل للجنبانية ثم للجمعة كما نقله في  
البحر عن الاصحاب اه (قوله وخطبة الجمعة الخ) بان قدم الكسوف ثم خطب ونوى بخطبته خطبة الجمعة  
والكسوف مغنى (قوله بنية) اى للظاهر وسنته وخطبة الجمعة والكسوف (قوله لانه مقصود) اى مع  
عدم مساراة المستون الغير المنوى للواجب المنوى اى فى المقصود فاشبهه سنة الظهر مع فرضه كما اشار اليه  
النهاية والمغنى وصرح بذلك الحلبي فاندفع بذلك ما أطال به السيد البصرى هنا (قوله ومن ثم تيمم الخ) عبارة  
النهاية والمغنى وفارق ما لو نوى بصلاته الفرض دون التحية حيث تحصل وإن لم ينوها بان المقصود ثم اشغال  
البقعة بصلاة وقد حصل وليس القصد هنا النظافة بدليل انه يتيمم عند عجزه عن الماء اه (قوله وإن لم تنو)  
اى بان لم تتعرض اما لو نفيت فلا تحصل بخلاف الحدث الاصغر فانه يرتفع وان نفاه لا ضحلاله مع الجنبانية  
عش (قوله اشغال البقعة) التعبير به لغة قليلة وكان الاولى ان يقول اشغال البقعة وفى المختار شغل بسكون  
الغين وضمها وشغل بفتح الشين وسكون الغين وبفتح حتين فصارت اربع لغات والجمع اشغال وشغله من باب  
قطع فهو شاغل ولا تقل اشغله لانه لغة رديئة اه عش (قوله ولا فينبغي حصول السنة الخ) فعلى هذا لو نوى  
يوم الجمعة رفع الجنبانية غلطا حصل غسل الجمعة سم (قوله لاحد واجبين الخ) هذا ظاهر فى واجبين عن  
حدث اما واجبان أحدهما عن حدث كجنبانية والآخر عن نذر فالمتجه اى كما قاله مر انه لا يحصل أحدهما  
بنية الآخر لان نية أحدهما لا يتضمن الآخر امانية المنذور فليس فيها تعرض لرفع الحدث طائفا واما نية  
الآخر فلان المنذور جنس آخر ليس من جنس ما عن الحدث بل لو كان نذرين اتجه عدم حصول أحدهما  
بنية الآخر ايضا فليتأمل سم على حج وذلك لان كلا من النذرين اوجب فعلا مستقلا غير ما اوجبه  
الآخر من حيث الشخص والفرق بين هذا وبين ما لو كان على المرأة حيض ونفاس وجنبانية حيث  
اجزأها نية واحدهما ان المقصود من الثلاثة رفع مانع الصلاة وهو إذا ارتفع بالنسبة لاحدهما ارتفع ضرورة  
بالنسبة لباقيها إذا المنع لا يتبعض ومن ثم لو نوى بعضهما لم ينفى فكانت كلها كالشيء الواحد عش (قوله ان  
الطهارات الخ) اى المشتركة فى المقصود منها (قوله وظاهر ان المراد الخ) هذا جار على ما جرى عليه شيخ  
الاسلام فى تحية المسجد لكن الظاهر من قول الشارح مر لو طلبت منه اغسال مستحبة كعيد وكسوف  
واستسقاء وجمعة ونوى أحدهما حصل الجميع الخ حصول الثواب البكل وهو قياس ما عتمد فى تحية المسجد إذا لم  
ينوها عش عبارة الشوبرى المعتمد حصول الثواب ايضا خلافا للحج ومن سبقه اه (قوله وان لم ينو  
معه الوضوء) بل لو نفاه لم ينفى لما سياتى من اضمحلال الاصغر مع الاكبر عش (قوله وأفهم الخ) عبارة  
النهاية والمغنى وقد نبهه الرافعى على ان الغسل إنما يقع عن الجنبانية وان الاصغر يضمحل معه اى لا يبقى له حكم  
فلهاذا عبر المصنف بقوله كفى اه (قوله فلم يبق له حكم) فالغسل عن الاكبر فقط لا عنه وعن الاصغر بصرى  
(باب النجاسة)

تصح قبلها حتى مع الاولى لان كل غسلة لها مدخل فى رفع الحدث فقد اقترنت النية باول الغسل الواقع  
والسابعة وحدها لم ترفع إذ لو لا الغسلات السابقة عليها ما رفعت فليتأمل (قوله ولا أحدهما حصل) ان كان  
لفظ المصنف أحدهما بتانيث أحدى فقوله حصل اى غسل تلك الاحدى (قوله ولا فينبغي حصول السنة)  
فعلى هذا لو نوى يوم الجمعة رفع الجنبانية غلطا حصل غسل الجمعة (قوله لاحد واجبين الخ) هذا ظاهر فى واجبين  
عن حدث اما واجبان أحدهما عن حدث كجنبانية والآخر عن نذر فالمتجه انه لا يحصل أحدهما بنية الآخر لان  
نية أحدهما لا تتضمن الآخر امانية المنذور فليس فيها تعرض لرفع الحدث مطلقا واما نية الآخر فلان المنذور  
جنس آخر ليس من جنس ما على الحدث بل لو كانا نذرين اتجه عدم حصول أحدهما بنية الآخر أيضا  
فليتأمل (قوله وأفهم قوله كفى) فى شرح مر وقد نبهه الرافعى على ان الغسل إنما يقع عن الجنبانية وان الاصغر  
يضمحل معه اى لا يبقى له حكم فلهاذا عبر المصنف بقوله كفى اه  
(باب النجاسة)

أى فى بيان أفرادها وقوله وإزالتها فيه استخدام إذا المراد بالنجاسة هنا أعيانها وبضميرها فى إزالتها الوصف القائم بالمحل المانع من صحة الصلاة حيث لا مرخص بجبري (قوله وإزالتها) أى فترجم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب على أنه قيل إن هذا لا يعد زيادة فإن الكلام على شيء يستدعى ذكر متعلقاته ولو أزمه ولو غرضية عش (قوله لانه) أى التيمم (قوله عما قبلها) أى عن الوضوء والغسل (قوله أو تقديمها عقب المياه) أى لتوقف الإزالة على الماء (قوله وقد يجاب الخ) قد يجاب أيضا بأنها أخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط فى صحتها تقديم إزالتها وأنه يكفى مقارنة إزالتها لها وقدمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط فى صحتها تقديم إزالتها فلينما مل فانه فى غاية الحسن سم على حج وقوله لانه يكفى مقارنة الخ أى فيما لو كانت فيما يجب غسله فى الوضوء والغسل أمالو كانت فى غير أعضاء الوضوء فيصح مع وجودها كما يعلم بما قدمه من أنه لا يجب تقديم الاستنجاء على وضوء السليم عش عبارة السيد عمر البصرى قديقال الأولى توجيه هذا الصنيع بأن فيه الإشارة إلى أنها شرط للتيمم وليست شرطا للوضوء والغسل باتفاقهم ولا لما صح تطهير ما عدا محلها فيهما قبل إزالتها وليس كذلك وأما الاختلاف فى الاكتفاء فى الغسلة فأمر آخر ليس الملحظ فيه أن رفع الحدث موقوف على إزالتها بل إنهما واجبان مختلفا الجنس فلا يتداخلان وعلى التزل فالمصنف لا يرى ذلك فتأمل وانصف اه ولا يخفى أن هذا عين جواب سم إلا أن فيه زيادة تفصيل (قوله على مامر) له له أراد به رأى الرافعى دون رأى المصنف (قوله فى بعضها) وهو النجاسة المغلظة (قوله من تراب التيمم) أى من جنس التراب الذى يتوقف عليه التيمم (قوله المستقدر) أى ولو طاهر أكا لبقاقو الخاط والمضى فالمعنى اللغوى اعم من المعنى الشرعى كما هو الغالب شيخنا (قوله مستقدر الخ) اعتبار الاستقذار هنا ينافيه اعتبار عدمه فى الحد المذكور فى شرح الروض وغيره بقوله كل عين حرم تناو لها إلى أن قالوا لا حرمتها ولا لاستقذارها إلا أن يقال إن المعنى أن حرمة تناو لها لا تكونها مستقدرة سم على منجها عش زاد الرشيدى وأعلم أن قضية هذا التعريف أن النجاسات كلها مستقدرة ذلك منعه فى الكلب الحى ولهذا يالفه من لا يمتد نجاسته فلا فرق بينه وبين نحو الذئب ولا يقال المراد استقذارها شرعا إذ يلزم عليه الدور اه (قوله يمنع صحة الصلاة) أن قلت هذا حكم من أحكام النجاسة وإدخال الحكم فى التعريف يوجب الدور لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فيكون موقفا عليها وهى موقوفة عليه لكونه جزءا من تعريفها اجيب بأنه رسم والرسم لا يضر فيه ذلك اه حفى أى فتعبر الشارح بالحد على اصطلاح الأصوليين لا المنطقة (قوله حيث لا مرخص) أى بخلاف ما لو كان هناك مرخص أى يجوز كفاى فاقد الظهورين وعليه نجاسة فانه يصلى لحرمه الوقت وعليه إعادة شيخنا عبارة البجيرمى هذا القيد للدخال فيدخل المستجيب بالحجر فانه يعنى عن أثر الاستنجاء وتصح إمامته مع ذلك محكوم على هذا الاثر بالنجيس إلا أنه عفى عنه اه (قوله بغير ذلك الخ) ذكره النهاية والمغنى وبسطا فيه أيضا (قوله وبالعقد عطف على بالحد (قوله وسله الخ) أى سلك المصنف التعريف بالعقد (قوله لسهولة معرفتها) أى بخلاف معرفتها بالحد فانه عسرة بالنسبة للمتنبين فضلا عن غيرهم (قوله إلى أن الأصل فى الأعيان الخ) أعلم أن الأعيان جماد وحيوان فالجماد كله طاهر إلا ما ناص الشارح على نجاسته وهو ما ذكره المصنف بقوله كل مسكر مائع وكذا الحيوان كله طاهر إلا ما استثناه الشارح أيضا وقد نبه المصنف على ذلك بقوله وكلب نهاية ومغنى والمراد بالحيوان ماله روح وبالجماد ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان وأصل كل حيوان وهو المني والعلقه والمضغة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة

(قوله وقد يجاب الخ) قد يجاب أيضا بأنها أخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط فى صحتها تقديم إزالتها لانه يكفى مقارنة إزالتها لها وقدمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط فى صحتها تقديم إزالتها فلينما مل فانه فى غاية الحسن (قوله مستقدر) لقائل أن يقول اعتبار الاستقذار فيها ينافى اعتبار عدمه فى الحد الآخر المذكور فى شرح الروض كغيره بقوله كل عين حرم تناو لها إلى أن قال لا حرمتها ولا لاستقذارها ونفيه فى قولهم فى الاستدلال على نجاسة الميتة كفاى شرح الروض كغيره لحرمه تناو لها قال تعالى حرمت عليكم الميتة

وإزالتها ( قبل كان ينبغي تأخيرها عن التيمم لانه بدل عما قبلها لاعتنا أو تقديمها عقب المياه وقد يجاب بأن لهذا الصنيع وجه أيضا وهو أن إزالتها لما كانت شرطا للوضوء والغسل على مامر وكان لا بد فى بعضها من تراب التيمم كانت آخذة طرفا عما قبلها وبما بعدا فتوسطت بينهما إشارة لذلك (هى) لغة المستقدر وشرعا بالحد مستقدر يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص وحدث بغير ذلك وقد بسطت الكلام عليه فى شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته لكثرة فوائده وعزة أكثرها وبالعقد وسلكه لسهولة معرفتها وإشارة إلى أن الأصل فى الأعيان الطهارة لأنها خلقت لمنافع العباد وإنما تحصل أو تكمل بالطهارة وإلى أن ما عدا ما ذكره

وجزء الحيوان كميته كذلك والمنفصل من الحيوان النجس نجس مطلقا ومن الطاهر إن كان رشحا كالعرق والريق ونحوهما فطاهر أو بماله استحالة في الباطن فنجس كالبول نعم ما استحال لصالح كاللبن من الماء كحل والادى وكالببيض طاهر والحاصل أن جميع ما في السكون أو أجماد أو حيوان أو فضلات فالحیوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير ووفر كل منهما وأجماد كله طاهر إلا المسكر والفضلات قد علمت تفصيلها شيخنا (قوله) خلقت لمنافع العباد) أي ولو من بعض الوجوه نهاية ومعنى (قوله) ونحوه) إشارته إلى عدم انحصار النجاسة فيما ذكره المصنف عبارة المغنى وعرفها المصنف كاصلة بالعدل لكن ظاهره حصرها فيما عده وليس مراد الآن منها أشياء لم يذكرها وسأنبه على بعضها فلماذا كررها ضابطا إجماليا كما تقدم كان أولى اهـ (قوله) فدخلت القطرة) محل تأمل إلا أن كان المراد الصالح ولو مع ضخمة بغيره بصري عبارة قسم في هذا التفريع نظر لأن القطرة لا تصلح للأسكار وكان الوجه أن يزداد عقب قوله صالح للأسكار قوله ولو بانضمامه لمثله أو يقول مسكر ولو باعتبار نوعه اهـ (قوله) وأريد به هنا الخ) ظاهر تفسيرهم المسكر بالمغضى وإخراجهم الحشيشة بالمائع أن عصير العنب إذا ظهر فيه التغير وصار مغطيا للعقل ولم تصرف فيه شدة مطربة صار نجسا وقد يقتضى قوله مر الا في التخلل الحاصل لطهارة الخمر ويكفي زوال النشوة الخ خلافا لنهاية عبارة تصر فيه شدة مطربة لا يحكم بنجاسته وإن حرم تناوله عش (قوله) ولا يلزم احتياج الخ) خلافا لنهاية عبارة وخارج بزيادة على أصله مائع غيره كالحشيشة والبنج والافون فانه وإن أسكر طاهر وقد صرح في المجموع بان البنج والحشيش طاهران مسكران اهـ قال عش قوله مر وقد صرح الخ إشارته إلى جواب اعتراض وارد على المتن تقديره أن البنج والحشيشة بخدران لا مسكران فلا يحتاج إلى زيادة مائع ليخرج به البنج والحشيشة لانتهاج جان بقيد الاسكار فاجاب بأنه صرح شرح المذهب بأنهما مسكران لا بخدران اهـ (قوله) لم يحتج الخ) أي لأن ما فيه شدة مطربة لا يكون إلا مائعا حفى (قوله) كخمر) إلى قوله ولا يلزم في المغنى وإلى قوله وعلى امتناعه في النهاية (قوله) كخمر بسائر أنواعها) عبارة النهاية خمر كان وهو المشتد من عصير العنب ولو محترمة ومثلثة وباطن حبات عنقود أو غيره مما شأنه الاسكار وإن كان قليلا اهـ زاد المغنى وهو أى المثلثة المغلى من ماء العنب حتى صار على الثلث والخمر مؤنة وتذكيرها لغة ضعيفة وتلقفها التاء على قلته اهـ (قوله من غيره) أى كماء الزبيب ونحوه مغنى (قوله) لأنه تعالى الخ) عبارة المغنى والنهاية ما أخرج فلقوله تعالى إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس والرجس في عرف الشرع النجس الخ وأما التمييز فبالقياس على الخمر مع التنفير عن المسكر اهـ (قوله) ولا يلزم الخ) عبارة المغنى وصد عما عداها أى الخمر الإجماع بقبول هي واستدل على نجاستها الشيخ أبو حامد بالاجماع وحمل على اجماع الصحابة في المجموع عن ربيعة شيخ مالك أنه ذهب إلى طهارتها ونقله بعضهم عن الحسن والليث اهـ (قوله) منه) أى من كون الرجس شرعا للنجس وقال الكردي أى من تسميته تعالى الخمر رجسا اهـ (قوله) ما جاز فيه) يعنى أن الرجس فيما بعدهما بمعنى القدر الذى تعاف عنه النفس مجازا كردي (قوله) جائز) أى عند الشافعى نهاية أى والمحققين (قوله) وعلى امتناعه) أى اجمع (قوله) هو من عموم المجاز الخ) وهو استعمال اللفظ في معنى مجازى شامل للمعنى الوضعى وغيره كالمستقدر هنا الشامل للنجس وغيره قال سم قديقال إذا كان من عموم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النجس وغيره مجازا فلا يدل على المطلوب إلا بقرينة تفهم أن المراد به بالنسبة للخمر هو النجس

ونحوه طاهر (كل مسكر)  
أى صالح للأسكار فدخلت  
القطرة من المسكر وأريد  
به هنا مطلق المغضى للعقل  
لا ذوالشدة المطربة والالم  
يحتاج لقولهم (مائع) كخمر  
بسائر أنواعها وهى المتخذة  
من العنب ونبيذوه والمتخذة  
من غيره لأنه تعالى سماها  
رجسا وهو شرع النجس ولا  
يلزم منه نجاسة ما بعدهما في  
الآية لأن الرجس إما مجاز  
فيه والجمع بين الحقيقة  
والمجاز جائز وعلى امتناعه  
وهو ما عليه الأكثرون

وتحريم ما ليس بمحترم ولا مستقدر ولا ضرر فيه يدل على نجاسته اهـ فليتأمل (قوله) فدخلت القطرة) في هذا التفريع نظر لأن القطرة لا تصلح للأسكار فكان الوجه أن يزداد عقب قوله صالح للأسكار قوله ولو بانضمامه لمثله أو يقول مسكر ولو باعتبار نوعه (قوله) وهو من عموم) قديقال إذا كان من عموم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النجس وغيره مجازا فلا يدل على المطلوب إلا بقرينة تفهم أن المراد به بالنسبة للخمر هو النجس وإى قرينة لذلك وكذا إذا كان من باب استعمال المشترك في معنى لا يدل على المطلوب بقرينة تدل على أن أحد المعنيين الراجع للخمر هو النجس وإى قرينة لذلك فتدبر فأى اندفاع لما لابن

وأى قرينة كذلك وكذا إذا كان من باب استعمال المشترك في معانيه لا يدل على المطلوب إلا بقرينة تدل على أن أحد المعنيين الراجع للخمر هو النجس وأى قرينة كذلك فتدبر فأى اندفاع لما لابن عبد السلام هنا مع ذلك فتدبر وتعجب اهـ واجيب عن الأول بأن القرينة عدم المانع عن ارادة المعنى الحقيقي بالنسبة للخمر ووجوده بالنسبة لما عداها وهو الالجماع ويأتى الجواب عن الثانى انفاً (قوله او حقيقة) عطف على قوله مجاز فيه (قوله لانه يطلق) ظاهره شرعاً (ايضاً) أى كما يطلق على النجس (قوله على مطلق الخ) لا يخفى انه على هذا يكون رجس فى الآلة كحيوان فى قولك الانسان والبقرة والغنم والابل حيوان من استعمال المشترك المعنوى فى معناه الا اعم الشامل لانواع مختلفة لا من استعمال المشترك اللفظى فى معانيه الذى يدعيه (قوله استغناء بالقرينة) وهى بالنسبة للخمر اشتراط الرجس فى النجس كفى عيش وبالنسبة لما عداها الالجماع كفى النهاية والمعنى (قوله وفى الحديث الخ) فيه تأمل لاذ المتبادر منه الحرمة لا النجاسة ولهذا استدلل الشيخان على نجاسة النبيذ بقياسه على الخمر وتبعهما من بعدهما حتى الشارح فى الايعاب وقال ابن الرفعة فى المطلب نقلاً عن البيهقي النبيذ كثيره يسكر فكان حراماً وما كان حراماً التحق بالخمر كرى (قوله نحو البنج) بفتح الباء كفى القاموس وقوله والحشيش لو صار فى الحشيش المذاب شدة مطربة اتجه النجاسة كالمسكر المانع المتخذ من خبز وفا الشيشنا الطيلوى وخالفه من ثم جزم بالموافقة وفى الايعاب لو انتفت الشدة المطربة عن الخمر لجودها ووجدت فى الحشيشة لذوبها فالذى يظهر بقاء الخمر على نجاستها لانها لا تظهر إلا بالتخليل ولم يوجد نجاسة نحو الحشيشة إذ غايتهما انها صارت كماء خبز ووجدت فيه الشدة المطربة عيش (قوله وكثير العنبر) انظر التقييد بالكثير هنا وتركه فيما قبل سم عبارة السيد البصرى هذا الصنيع مشعر بحرمة القليل مما قبله لكن يخالفه قوله الا فى الاشربة وخرج بالشراب ما حرم من الجمادات فلا حد فيها وإن حرمت واسكرت على ما ساول النجاسة بل التعزير لا تنفاه الشدة المطربة عنها ككثير البنج والزعفران والعنبر والجوزة والحشيشة المعروفة فهذا كما ترى دال على حل القليل الذى لم يصل إلى حد الاسكار كما صرح به غيره اهـ اقول وما يدل على حله عبارة الشارح فى شرح بافضل اما الجامد فظاهر ومنه الحشيشة والافيون وجوزة الطيب والعنبر والزعفران فيحرم تناول القدر المسكر من كل ما ذكر كما صرحوا به اهـ وعبارة شرح المنهج وخرج بالمائع غيره كبنج وحشيش مسكر فليس بنجس وإن كان كثيره حراماً اهـ وعبارة السكردى على الاول قوله القدر المسكر الخ اما القدر الذى لا يسكر فلا يحرم لانه طاهر غير مضر ولا مستقدر (قوله والمراد بالاسكار) تقدم عن النهاية خلافة (قوله بالمعنى المذكور) أى مجرد تغيب العقل (قوله الثلاثة) أى غير الحنفية بدليل ما بعده (قوله ولا يرد على اثنان) أى مفهومه ومنطوقه وبعبارة أخرى جمعه ومنعه (قوله جامد الخمر الخ) سئل الوالد رحمه الله تعالى عن الكشك هل هو نجس لانه مسكر كالبوطة وهل يكون جفافه كالخلل فى الخمر فيطهر او يكون الخمر المتعقدة فلا يظهر فاجاب بانه لا اعتبار بقول هذا القائل فانه لو فرض كونه مسكر النكاح طاهر لانه ليس بمائع اهـ أى حال اسكاره لو كان مسكراً ويؤخذ منه ان البوطة نجسة وهو كذلك اذ لو نظر إلى جودها قبل اسكارها لورد على ذلك الزبيب والتمر ونحوهما من الجامدات وهذا ظاهر جلى كذا فى النهاية ونقل فى المغنى الاقضاء المنسوب لوالد المؤلفم ر عنه ثم قال يؤخذ منه أن البوطة طاهرة وهو كذلك اهـ وقوله ويؤخذ الخ الاتفاق بجلالته علماً وحالاً لكونه بمنزل عن احوال العامة حمل مقالاته المذكورة على تقدير تصوير البوطة على انها فى حال اسكارها من مقولة الجامد الذى لا يسيل بطبيعته والجليل بحقيقته على ما هو عليه ليس بقص بل قد يعده كالا فلا دبرة بتشنيعه من شنع عليه بما هو يرى منه لا يليق بجلالته وشان ماؤ من التماس المحامل الحسنة لعموم الخلق فكيف بخواصهم سيد عمر وقوله بتشنيع من شنع الخ ومنهم سَمَّ عبارتته على المنهج سئل شيخنا الرملى عن الكشك إذا صار

هو من عموم المجاز أو حقيقة  
لانه يطلق أيضاً على مطلق  
المستقدر واستعمال  
المشترك فى معانيه جائز  
استغناء بالقرينة كما فى  
الآية فاندفع ما لابن عبد  
السلام هنا وفى الحديث  
كل مسكر خمر وخرج بالمائع  
نحو البنج والحشيش  
والافيون وجوزة الطيب  
وكثير العنبر والزعفران  
فهذه كلها مسكرة لكنها  
جامدة فكانت طاهرة  
والمراد بالاسكار هنا الذى  
وقع فى عبارة المصنف  
وغیره فى نحو الحشيش  
مجرد تغيب العقل فلا  
منافاة بينه وبين تعبير غيره  
بأنها مخدرة خلافاً لمن وهم  
فيه وما ذكرته فى الجوزة  
من أنها مسكرة بالمعنى  
المذكور وأنها حرام صرح  
به أئمة المذاهب الثلاثة  
واقضاه كلام الحنفية ولا  
يرد على المتن جامد الخمر  
ودرديه ولا ذائب نحو  
حشيش لم تصر فيه شدة  
مطربة نظراً لاصلهما

عبد السلام هنا مع ذلك فتدبر وتعجب (قوله وكثير العنبر) انظر التقييد بالكثير هنا وتركه فيما قبله (قوله لم تصر فيه شدة مطربة) اما إذا صارت فيه فلا اشكال فى نجاسته فلا اشكال فى نجاسة البوطة وزعم طهارتها لم



مسكرا ثم قطع وجفف فاجاب بأنه طاهر لأنه جامد فاخذ بعض الناس من ذلك في شره على المنهاج أن ما يسمى بالبوظة طاهر وهذا لاخذ باطل إذ العبرة بكون الشيء جامدا أو مائعا بحالة الاسكار فالجامد حال اسكاره طاهر والمائع حال اسكاره نجس وإن كان في اصله جامدا ولو صح ما توهمه لزوم طهارة النبيذ لأن اصله جامد وهو الزبيب ولا يقوله عاقل اه وعبارته هنا قوله لم تصرف فيه شدة مطر بما إذا صارت فيه فلا إشكال في نجاسته فلا إشكال في نجاسة البوظة وزعم طهارتها لم يصدر عن تأمل صحيح ولا التفات إليه اه وفي البجيرمي والحاصل أن ما فيه شدة مطر به نجس سواء كان مائعا أو جامدا فالكشك الجامد لو صار فيه شدة مطر به كان نجسا وقد يقال ما فيه شدة مطر به وهو جامدان كان مسكرا قبل جموده كان نجسا كالخمرة المنعقدة والإفهر طاهر كالكشك وما لا شدة فيه غير نجس مائعا أو جامدا حلي عبارة البرماوى واما الكشك فطاهر ما لم تصرف فيه شدة مطر به والإفهر نجس أى إن كان مائعا اه ومثله في القليوبى اه وقول الحلبي وقد يقال الخ وهو المعتمد الموافق لكلام غيره دون ما قبله قول المتن (وكلب) أى ولو معلما نهاية وخطيب وشرح بافضل وفى البجيرمي على الاطفيحي قوله ولو لم يعلم رد على القول الضعيف القائل بظهارته اه (قوله الأمرارح) والخبر البيهقي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم دعى إلى دار فلم يجب وإلى أخرى فاجاب فقيل له في ذلك فقال في دار فلان كلب قيل وفى دار فلان مرة فقال انها ليست بنجسة فدل إيماءه للعلة بان التى هى من صبيغ التعليل على أن الكلب نجس نهاية ومعنى (قوله لانه) إلى قوله وقضية الخ فى المغنى وكذا فى النهاية إلى قوله ولو ادميا (قوله لانه اسوا الخ) وادعى ابن المنذر الاجماع على نجاسته وعرض بمذهب مالك ورواية عن ابى حنيفة بانه طاهر معنى (قوله مع صلاحيته الخ) أى صلاحية لها وقع فلا يتأني ما ذكره فى أوائل البيع من أن بعض الحشرات له منافع لكنها تافهة بصرى (قوله لانه) أى الانتفاع به بحمل شئ عليه معنى (قوله فلا ترد الخ) الاولى تأخير عن التعليل الاقايى ايضا كفى المغنى (قوله ولا نه الخ) ولا نه منصوب على تحريمه نهاية وعبارة المغنى وقال تعالى اولحم خنزير فانه رجس إذ المراد جملة لان لحمه دخل فى عموم الميتة اه (قوله مندوب الخ) ظاهره ولو كان عقور الكن فى العباب فى باب البيع وجوب قتل العقور وجواز قتل غيره سم على المنهج اه ع ش عبارة الشوبرى أى مدعو إلى قتله بل قد يجب إن كان عقورا اه أى والمراد بالمندوب المغنى اللغوى الشامل للواجب فلا يخالف ما فى العباب (قوله من غير ضرر) خرج به الفواسق الخمس فانهم يقتلون لضررهم بجيرمي (قوله ولو ادميا) لكن محل كون المتولد بين ادمى او ادمية ومغلاظ حكم المغاظ إذ الم يكن على صورة ادمى خلافا للشارح والقياس انه لا يكلف حينئذ وان تكلم وميزو باغ مدة بلوغ ادمى اذ هو بصورة الكلب أى والخنزير والاصل عدم ادميته ولو مسخ ادمى كلبا فينبغى طهارته استصحابا بالما كان ولو مسخ الكلب ادميا فينبغى استصحاب نجاسته ولم ترفى ذلك شيئا ووقع البحث فيه مع الفضلاء فتحرر ذلك بخنا سم على حج اه ع ش (قوله يتبع اخس ابويه فى النجاسة) أى كالمتولد بين كلبة وشاة فهو نجس ويستثنى منه ادمى ولو فى نصفه الا على المتولد بين ادمى وكلبة او بالعكس فانه طاهر عند الرملى ووالده وقوله وتحريم الذبيحة الخ فالمتولد بين كثنانى وبجوسى لا نحل ذبيحته ولا نكاحه وإن كان اثنى وقوله وايجاب البديل فالمتولد بين حمار وحشى وحمار اهلى إذا قتله المحرم وجب بدله من الاول وقوله وعقد الجزية قن كان لا يبه دون

(وكلب) للامر بالتطهير من ولوعه سبعامع التعفير والاصل عدم التعبد إلا لدليل بعينه ولا دليل على ذلك (وخنزير) لانه أسوأ حالا منه إذ لا يجوز الانتفاع به فى حالة الاختيار بحال مع صلاحيته له فلا يرذخو الحشرات ولانه مندوب إلى قتله من غير ضرر (وفرعها) أى فرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره ولو ادميا تغليبا للنجس إذ الفرع يتبع أخس أبويه فى النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكة وأشر فهم فى الدين وإيجاب البديل وعقد الجزية والاب فى النسب والام فى الحرية

يصدر عن تأمل صحيح ولا التفات إليه (قوله ولو ادميا تغليبا للنجس) هو كما قالوا ان قلنا بطهارة ادمى تولد بين ادمى او ادمية ومغلاظ فمحل ما ذكر فيما إذا لم يكن على صورة ادمى خلافا للشارح والقياس انه لا يكلف حينئذ وان تكلم وميزو باغ مدة بلوغ ادمى اذ هو بصورة الكلب أى والخنزير والاصل عدم ادميته ولو مسخ ادمى كلبا فينبغى طهارته استصحابا بالما كان وهو ظاهر على ما يأتى فى التنبيه الاقايى وقيل ووجد نجس بالماوت عن بعض المتكلمين ان المتبدل الصفة دون الذات اما على ما يأتى فيه عن بعض المحققين من انه لعدم الذات الاولى وتختلف اخرى ففيه نظر يحتمل ان يحكم بنجاسته لانه كلب ويحتمل ان يحكم بطهارته لان ما ادعوه غير قطعى بل يحتمل الصفة فقط ولا تنجس بالشك وعلى الجملة فينبغى ان لا يكلف ويؤيده قولهم

أمه كتاب أو شبهة كتاب أقر هو بالجزية كأي بهيجير (قوله والرق) قد يشمل باطلاقة الموطوأة بالملك مع أن الولد لا يتبعها في الرق عس عبارة البجيرمي قوله في الرق أي بشرط أن لا يظن الواطئ في حال وطئه أنها حرة فخرج ما إذا ظن أنها زوجته الحرة أو غير بحرية أمة فإن ولدها حراً (قوله وأخفهما في نحو الزكاة الخ) أي في متولد بين ابل و بقر مثلاً كرى و عبارة النهاية والمعنى في عدم وجوب الزكاة أه (قوله وهو الخ) أي ما اقتضاه ما تقرر من أن الآدمي المتولد الخ (قوله وبحس طهارته نظر الصورة الخ) إشارة لردها ما تقدم عن الرمي و والده عبارة شيخنا وفي البجيرمي نحوها فإن كان المتولد بين كلب و آدمي على صورة الكلب فنجس وإن كان على صورة الآدمي فطاهر عند الرمي ونجس معفو عنه عند ابن حجج فيصلي إماماً ويدخل المساجد ويخالط الناس ولا ينجسهم بلمسه مع رطوبة ولا ينجس الماء القليل ولا المائع ويتولى الولايات كالتضام وولاية النكاح وخالف الشيخ الخطيب في ذلك وله حكم النجس في الانكحة والتسرى والذبيحة والتوارث وجوز له ابن حجج التسرى أن يخاف العنت والمتولد بين كلبين نجس ولو كان على صورة الآدمي والمتولد بين آدميين طاهر ولو كان على صورة الكلب فإذا كان ينطق ويعقل فهل يكلف كال بعضهم بكلف لأن مناط التكليف العقل وهو موجود وكذا المتولد بين شاتين وهو على صورة الآدمي إذا كان ينطق ويعقل ويجوز ذبحه واكله وإن صار خطيباً وإماماً أه (قوله بخلافه الخ) حال من فاعل واضح (قوله ولا ينافيه) أي كونه مكلفاً (قوله بل وإلى غيره) قضيته أنه لا ينجس ما أصابه مع الرطوبة من المسجد أو غيره وأنه ينجسه لكن يعفى عنه إذا عفوا يصدق بكل من الأمرين سم (قوله فيدخل المسجد الخ) الظاهر أن المالك الذي أصابه مغاظ ولم يسبغه مع التراب يجوز له دخول المسجد عملاً باعتقاده لكن هل للحاكم منعه لتضرر غيره بدخوله حيث يتلوث المسجد منه فيه نظر فإن قلنا له منعه فهل له المنع فيما نحن فيه أيضاً أو يفرق فيه نظر سم على حج ونقل عن فتاوى حج أن له منعه أي المالك المذكور حيث خيف التلوث وهو ظاهر لأن عدم منعه منه يلزم عليه إفساد عبادة غيره عس وقوله فهل له المنع الخ لا موقع لهذا التردد مع قوله السابق قضيته أنه لا ينجس الخ بل قول الشارح ولو مع الرطوبة صريح في عدم إفساد عبادة غيره فلا وجه للتعلم فيما نحن فيه أصلاً (قوله وجزم به غيره) اعتمده البجيرمي وشيخنا كما سم (قوله لأن في أحد أصليه) لعل الأنسب ترك في بصرى أي وما (قوله لكن لو قيل الخ) هل هذا الاستدراك مقصور على التسرى أو جاز فيه وفي النكاح محل تأمل والأقرب معنى إرجاعه إليهما معاً لا سيما وقد تعذر عليه الثاني لأن القدرة على صدق الزوجة قد يكون أيسر من قيمة الامة وإيضاً فدائرة الأول أوسع لأن العبد المالك يتحل له الزوج باذن سيده ولا يحل له التسرى باذن سيده فليتأمل بصرى وتقدم عن شيخنا ما يفيد الجزم بالاول وشيئا عن عس ما يؤيد عدم تزوجه مطلقاً وفي البجيرمي ما يصرح به عبارته والمعتمد عند مر أنه طاهر فيدخل المسجد ويمس الناس ولورطباو يؤمهم ولا تحل منا كحته رجلاً كان أو امرأة لأن في أحد أصليه ما لا تحل منا كحته ولو لمثله ويقتل بالحر لا عكسه ويتسرى ويزوج أمته لا عتيقه أجهوري وزبادي أه (قوله لم يبعد) تقدم اعتماده عن الزبادي وغيره وأقره عس ثم قال وانظر لو كان أنثى وتحقق العنت فهل يحل لها الزواج لا لأنه يتمتع على الغير نكاحها لأن في أحد أصولها ما لا يحل

لو مسح الزوج حيواناً اعتدت زوجته عدة الحياة فانه صريح في بدونها وخروجه عن حكم الآدميين وإلا فلا وجه لبيئونة زوجته ولو مسح الكلب آدمياً فيذبحي استصحاب نجاسته على الرايين على ما تقرر وهو ظاهر على رأي بعض المتكلمين وكذا على رأي المحققين لعدم القطع بذلك ولا يظهر ما كان نجس العين بالشك ولم نرى في ذلك شيئاً وقع البحث فيه مع الفضلاء فتحرر ذلك بحثاً (قوله بل وإلى غيره) قضيته أنه لا ينجس ما أصابه مع الرطوبة من المسجد أو غيره وأنه ينجسه لكن يعفى عنه إذا عفوا يصدق بكل من الأمرين (قوله نظير ما يأتي في الوشم) يتأمل فانه لم يذكر فيما سياتي في الوشم تصريحاً بالعمو بالنسبة لغيره إذ أمسه مع الرطوبة بلا حاجة وقد يؤيد عدم العفو حيثئذ أنه لو مس نجاسة معفو عنها على غيره مع الرطوبة بلا حاجة فالظاهر أنه ينجس إلا أن يفرق (قوله فيدخل المسجد) الظاهر أن المالك الذي أصابه مغاظ ولم يسبغه

والرق وأخفهما في نحو الزكاة والأضحية وقضية ما تقرر من الحكم بتبعيته لا خس أبويه أن الآدمي المتولد بين آدمي أو آدمية ومغلاظ له حكم المغلاظ في سائر أحكامه وهو واضح في النجاسة ونحوها وبحت طهارته نظر الصورة ته بعيد من كلامهم بخلافه في التكليف لأن مناطه العقل ولا ينافيه نجاسة عينه للعفو عنها بالنسبة إليه بل وإلى غيره نظير ما يأتي في الوشم ولو بمغلاظ إذا تعذرت إزالته فيدخل المسجد ويمس الناس ولو مع الناس ولو مع الرطوبة ويؤمهم لانه لا تلزمه إعادة ومال الأسنوي إلى عدم حل مناجته وجزم به غيره لأن في أحد أصليه ما لا يحل رجلاً كان أو امرأة ولو لمن هو مثله وإن استويا في الدين وقضية ما يأتي في النكاح من أن شرط حل التسرى حل المناكحة أنه لا يحل له وطء أمته بالملك أيضاً السكن لو قيل باستثناء هذا إذا تحقق العنت لم يبعد ويقتل بالحر المسلم

قبل لاعكسه لنعكسه وقياسه  
فطمه عن مراتب الولايات  
ونحوها كالقن بل اولى نعم  
فيه دينة ان كان حرا لانها  
تعتبر باشراف الابوين كما  
مر قال بعضهم وبعيد أن  
يلحق نسبه بنسب الواطي  
حتى يرثه ام والوجه عدم  
للحقوق لان شرطه حل  
الوطء او اقترانه بشبهة  
الواطى وهما منتفیان هنا  
نعم يتردد النظر في واطي  
يجنون الا ان يقال المحل  
الموطوء هنا غير قابل للوطء  
فتعذر الاخلاق بالواطى  
هنا مطلقا فلم انه لا قريب  
له الا من جهة امه ان كانت  
آدمية والذي يتجه ان له ان  
يزوج امته لانه بالملك  
لاعتيقته لما تقرر انه بعيد  
عن الولايات قال بعضهم ولو  
وطى آدمى بهيمة فولدها  
الآدمى ملك لما ملكها  
ام وهو مقيس (وميتة غير  
الآدمى والسملك والجراد)  
لتحريمها مع عدم اضرارها  
فلم يكن الا لتجاسسها  
وزعم اضرارها ممنوع  
وهي ما زالت حيوانه بغير  
ذكاة شرعية فخرج موت  
الجنين بذكاة امه والصيد  
بالضغطة او قبل امكان  
ذكاته والنسب بالسهم لان  
هذا ذكاته شرعا واستثنى  
منها الآدمى لتكريمه بالنسب

نكاحه فيه نظروا الاقرب الثاني للعللة المذكورة فيتعذر تزويجها ويجب عليها الصبر ومنع نفسها عن الزنا  
بقدر الامكان ام (قوله قيل لا عكسه الخ) اقول هو واضح فواجه حكايته بصيغة التمريض وإنما التردد  
في قتل القن المسلم به لتمييزه عليه بشرط الطرفين والقصاص برعى فيه المائلة بصري وتقدم آتفاعن الزيادة  
والاجمورى ما يوافقه (قوله وقياسه) اى قياس عدم العكس وقوله فطمه عن مراتب الولايات الخ وفاقا  
للخطيب وخلا فالرملى كما مر عن شيخنا وعبارة البجيرمى فان كان أحد أصليه آدميا وكان على صورة الآدمى  
ولو فى نصفه الاعلى فقط فقال شيخنا مر هو طاهر ويعطى احكام الآدميين مطلقا وعلى القول بنجاسته  
يعطى حكم الطاهر فى الطهارات والعبادات والولايات وغيرها الا فى عدم حل ذبيحته ومناكحته ووارثه  
وقتل قاتله فليؤبى ام (قوله لان شرطه) اى شرط الحقوق (قوله ان يقال المحل الخ) وهو الكلب (قوله مطلقا)  
أى مجنونا كان او غيره (قوله فعلم انه لا قريب له الخ) فيه ان القريب يشمل الاولاد وهم متصورون فى حقه  
فى وطء امته عند تحقق العنت بناء على جواز الذى جرى عليه كما تقدم بل قد يدعى اعتبار الشبهة فى حقه ولو  
بان يخرج منه فستدخله امرأة بشبهة فليتامل سم (قوله والذي يتجه الخ) تقدم اعتماده عن الزيادة  
والاجمورى (قوله وهو مقيس) اقول ولا يحل اكله وان كانت امه ما كولة لان المتولد بين ما كول وغيره  
لا يحل اكله وبقي مالو وطى مخروف آدمية فأتت بولد فخكمه أنه ليس ملكا لصاحب الحر وف ثم ان كانت  
امه حرة فهو حر تبعا لها وان كانت رقيقة فهو ملك لما لكها ومع ذلك ينبغي ان لا يجوز فى الكفارة تبعا  
لاخس اصله كما لا يجوز المتولد بين ما يجوز فى الاضحية وغيره فيها بل لعل هذا اولى منه بعدم الاجزاء  
لانتفاء اسم الآدمى عنه وان كان على صورته فتنبه له ولا تغتر بما يخالفه فانه دقيق وبقي ايضا مالو تولد بين ما كولين  
ما هو على صورة الآدمى وصار بمنزلة اطفاله تصح امامته وبقية عبادانه وهل يجوز ذبحه واكله ام لا وإذامات  
هل يعطى حكم الآدمى ام لا فيه نظروا الاقرب ان يقال بصحة امامته وسائر عباداته وأنه يعد من الاربعين فى  
الجمعة لانها منوطه بالعقل وقد وجدوا انه يجوز ذبحه واكله لانه ما كول تبعا لاصليه وانه لا يعطى حكم  
الآدمى فى شئ من الاحكام لافى الحياة ولا فى الماتع ع ش قول المتن (وميتة غير الآدمى الخ) ولو نحو ذباب  
كد ودخل مع شعرها وصوفها وبرها وریشها وعظمها وظلفها وظفرها وحافرها وسائر اجزائها نهاية  
ومغنى قول المتن (والسملك) ولو كان طافيا نهاية بان ظهر بعد الموت على وجه الماء ع ش قول المتن  
(والجراد) هو اسم جنس واحد جراد تطلق على الذكر والانثى نهاية ومغنى (قوله لتحريمها) الى قوله  
واستثنى فى النهاية والمغنى الا قوله وزعم اضرارها ممنوع (قوله مع عدم اضرارها) اى وعدم احترامها  
نهاية ومغنى (قوله وزعم اضرارها الخ) رد لقول ابن الرفعة ان الاستدلال على نجاسة الميتة بالاجماع احسن  
لان فى كل الميتة ضرر اسم على البهجة ام ع ش (قوله وهى) ان الميتة شرعا نهاية (قوله ما زالت حيوانه  
الخ) كذبيحة المجوسى والمحرم بضم الميم وما ذبح بالعظم وغيره الما كول إذ ذبح مغنى ونهاية قال ع ش  
قوله مر والمحرم اى إذا كان ما ذكاه صيدا وحشيا كما يعلم من كتاب الحج امالو كان مذبوحه غير وحشى  
كعنز مثلا فلا يحرم ام (قوله والناد) اى والمتردى مغنى (قوله او قبل امكان ذكاته) اى المعبودة فلا  
ينافيه ما بعده رشيدى (قوله منها) اى الميتة (قوله الآدمى) ومثله الملك والجن فان ميتتهما طاهرة كذا  
بها مش شرح البهجة بخط الزيادة فى فتاوى الشهاب الرملى ما يوافقه ويوجه بما وجه به طهارة المتولد  
بين الكلب والآدمى من قوله صلى الله عليه وسلم ان ماؤ من لا ينسج حيا ولا ميتا حيث لم يقيد ذلك بالآدمى  
ولا يشكل بانه يقتضى نجاسة الكافر لان التقييد بماؤ من فى هذا ونظائره ليس لاجراج الكافر بل للثناء على

مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا باعتقاده لكان له لعل كما منعه لتضرر غيره بدخوله حيث يتلوث  
المسجد منه فيه نظروا فان قلنا له منعه فهل له المنع فيما نحن فيه ايضا ويفرق فيه نظر (قوله فعلم انه لا قريب له الخ)  
فيه ان القريب يشمل الاولاد وهم متصورون فى حقه فى وطء امته عند تحقق العنت بناء على جواز الذى  
جوزه كما تقدم بل قد يدعى اعتبار الشبهة فى حقه ولو بان يخرج باحتلام فستدخله امرأة

فلا يتأني إهداره لو صف  
عرضي قام به وللخبير  
الصحيح لا تتجسوا  
موتاكم فان المسلم لا  
يتجسس حيا ولا ميتا وذكر  
المسلم للغالب ومعنى  
نجاسة المشركين في الآيات  
نجاسة اعتقادهم أو المراد  
اجتماعهم كالتجسس  
والخلاف في غير ميتة  
الأنبياء صلوات الله  
وسلامه عليهم قيل ومثلهم  
الشهداء والسملك للاجماع  
والجراد للاجماع ايضا على  
ما قاله غير واحد وللخبير  
الحسن أحلت لنا ميتتان  
ودمان السملك والجراد  
والسكبد والطحال لكن  
الصحيح كافي المجموع أن  
القائل أحلت إلى آخره  
ابن عمر رضي الله عنهما  
لكنه في حكم المرفوع  
ورواية رفع ذلك ضعيفة  
جدا ومن ثم قال أحد أنها  
منكرة وخبر الجراد أكثر  
جنود الله لا آكله ولا  
أحرمه صريح في حله خلافا  
لمن وهم فيه وإنما لم يأكله  
لعذر كالأضب على أنه جاء  
عند أبي نعيم أنهم غزوا سبع  
غزوات يأكلونه ويأكله  
معهم ورواية يأكلونه  
صح في البخاري وغيره  
(ودم) إجماعا حتى ما يبق  
على العظام ومن صرح  
بطهارته أراد أنه يعني

الآيمان والترغيب فيه ع ش عبارة شيخنا هنا ومثل الآدمي الجن والمملك بناء على أن الملائكة أجسام لها  
ميتة وهو الراجح وإمان قلنا بأنها أشباح نورانية تنطفي بموتها فلا ميتة لها ه وفي باب الطهارة ومثل الآدمي  
الجن والمملك بناء على أن الملائكة أجسام كثيفة والحق أنهم أجسام لطيفة لأنهم أجسام نورانية لا يبق لهم  
بعد موتهم صورة ه (قوله لتسكريمه الخ) وقضية التسكريم أن لا يحكم بنجاسته بالموت مغنى ونهاية (قوله  
وللخبير الصحيح الخ) ولا يلو كان نجسا لما أمر بغسله كسائر النجاسات أي العينية لا يقال ولو كان طاهرا لما  
أمر بغسله كسائر الأعيان الطاهرة لا نافية قول غسل الطاهر معهود في الحدث وغيره بخلاف التجسس على أن  
الغرض منه تسكريمه وإزالة الأوساخ عنه نهاية قال ع ش قوله بخلاف التجسس قضية أن عظم الميتة إذا نتجس  
بمغاطة لا يصح تطهيره منه ليرجع إلى أصله حتى لو أصاب ثوبا رطبا مثلا بعد ذلك لم يحتج للتسليم وبهذه  
القضية صرح سم على حج فيما يأتي لكن في فتاوى شيخ الإسلام مانصه (فرع) سئل شيخ الإسلام عن  
الأناء العاج إذا ولغ فيه الكلب أو نحوه وغسل سبع مرات إحداهما بتراب فهل يكتفي بذلك عن تطهيره  
أو لا فاجاب بان الظاهر أن العاج يطهر بما ذكر عن النجاسة المغاطة ه وهو الأقرب ع ش (قوله وذكر  
المسلم للغالب) كذا قالوا وقد يقال ما المانع من أن وجه الدلالة منه لظاهرة الكافر أن الخصم لا يفرق بين  
المسلم والكافر في النجاسة بالموت فإذا ثبت طهارة المسلم فالكافر مثله لعدم الفرق اتفاقا رشدي (قوله  
نجاسة اعتقادهم الخ) أي لا نجاسة بدينهم مغنى (قوله والخلاف) إلى قوله لكن في النهاية والمغنى لا قوله على  
ما قاله غير واحد (قوله والخلاف الخ) لم يتقدم حكاية الخلاف في كلامه في ميتة الآدمي لكنه ثابت وعبارة  
المحلي وكذا ميتة الآدمي في الأظهر ع ش (قوله قيل) عبارة النهاية والمغنى قال ابن العربي المالكي ه (قوله  
ومثلهم الشهيد) ضعيف ع ش (قوله السملك) وهو ما يؤكل من حيوان البحر وإن لم ينسم سمكا كما سيأتي في  
الاطعمة (والجراد) سواء أمتا تابا بطينا أم بقطع رأس ولو عن لا يحل ذبحه من الكفار أو حنط أنه  
نهاية أي بلا جناية ع ش (قوله أنها) أي رواية الرفع قول المتن (ودم) أي ولو تحلب من سمك وكبد وطحال  
نهاية ومعنى أي سال ع ش (قوله حتى ما يبق) إلى المتن في النهاية لا قوله أي إلى متى (قوله ومن صرح الخ)  
ظاهر صنيع المغنى أن النزاع معنوي عبارة وأما الدم الباقي على اللحم وعظامه فقيل أنه طاهر وهو قضية  
كلام المصنف في المجموع وجرى عليه السبكي ويدل له من السنة قول عائشة رضي الله عنها كنا نطبخ  
البرمة على عهد رسول الله ﷺ تعلوها الصفرة من الدم فناكل ولا ينكره وظاهر كلام الحلبي  
وجماعه أنه نجس معفو عنه وهذا هو الظاهر لأنه دم مسفوح وإن لم يسلم لقلته ولا يتأفيه ما تقدم من السنة  
ه (قوله السكبد والطحال) أي وإن سحقا وصارا كالدم فيما يظهر ع ش (قوله أنه يعني عنه) صورته بعضهم  
بالدم الباقي على اللحم الذي لم يمتلط بشيء كالماء ذبحت شاة وقطع لحمها وبقي عليه أثر من الدم بخلاف ما لو  
اختلط بغيره كما يفعل في التي تذبح في المحل المعد للذبح إلا أن من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فإن الباقي من  
الدم على اللحم بعد صب الماء لا يعني عنه وإن قل لا اختلاطه بالجني وهو تصوير حسن فليتبشبه له ولا فرق في  
عدم العقو عما ذكر بين المبتلى به كالجزارين وغيرهم ولو شك في الاختلاط وعدمه لم يضر لأن الأصل الطهارة  
ع ش عبارة الجمل على شرح الشهاب الرمي لمنظومة ابن العباد قوله فقيل غسل مفهوما أنه بعد الغسل لا يعني  
عنه أي فإنه يجب عليه أن يغسله حتى يزول الدم ويغتفر بقاياها اليسيرة لأنها ضرورية لا يمكنه قطعها ه  
وعبارة الرشدي عليه بعد ذكره عن شيخه ع ش مثلها وقد سأله عن ذلك مرة فقال يغسل الغسل  
المعتاد ويعني عما زاد ه (قوله واستثنى) إلى المتن في المغنى لا قوله أي وإلى متى (قوله أي ولو من

بشبهة فليتا مل (قوله وهو في الكافر من حيث ذاته) قال في شرحه للعباب من جملة كلام طويل فالآدمي  
ثبت له الحرمة من حيث ذاته تارة ومن حيث وصفه أخرى فالحرمة الثابتة له من حيث ذاته تقتضي الطهارة  
لأنه وصف ذاتي أيضا فلا يختلف باختلاف الأفراد والثابتة له من حيث وصفه تقتضي احترامه  
وتعظيمه بحسب ما يليق به ولا شك أن الحربي ثبت له الحرمة الأولى فكان طاهرا حيا وميتا ولم تثبت

ميتة (الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة الأول والمسك طاهر لخبر مسلم المسك أطيب الطيب وكذا فارتبه بشعرها انفصلت في حال حياة الظبية ولو احتمل لا فيما يظهر أو بعد ذكاتها وإلا فتجسان كما أفاده الشيخ في المسك قياساً على الانفحة أو عبارة الثاني وفارته طاهرة وهي خراج بجانب سرّة الظبية كالساعة فتحتك حتى تلقى بها وقيل إنها في جوفها تلقى بها كالبيضة ولو انفصل كل من المسك والفارة بعد الموت فنجس كاللبن والشعر أه وفي البجيرى عن الشبراملى ما يوافق كلام الشارح عبارة ومحل طهارة المسك وفارته إن انفصلت الخ وكذا بعدموتها إن تهيات للخروج ولو شك في نحو شعر أو ريش أو من ما كوله أو غيره أو انفصل من حي أو ميت أو في عظم أو جلد أو من مذكى الماء كوله أو من غيره أو في لبن أو لبن ما كوله أو لبن غيره فهو طاهر ومن ذلك ما عمت به البلوى في مصر نأمن الفراء التي تباع ولا يعرف أصل حيوانها الذي أخذت منه هل هو ما كوله اللحم أو لا وهل أخذ بعد تذكيته أو موته وقياس ما ذكر طهارتها كطهارة الفارة مطلقاً إذا شك في انفصالها من حي أو ميت خلافاً لتفصيل فيها لالاسنوى ع ش اه (قوله ومنى أو لبن خرج الخ) هذا إذا كانت خواص المنى أو اللبن موجودة فيه نهاية ومغنى (قوله أو لبن) الأولى إسقاط الهمزة (قوله لم تفسد) أى بان تصلح للتخلق نهاية (قوله لانه) إلى قوله وما رجع في النهاية والمغنى (قوله دم مستحيل) أى إلى نين وفساد نهاية (قوله كما سيذكره) أى في شروط الصلاة نهاية ومغنى قول المتن (وقى) وهو الرجوع بعد الوصول إلى المعدة ولو ماء وإن لم يتغير كما قاله والمراد بذلك وصوله لما جاوز مخرج الحرف الباطن لانه باطن فيما يظهر نعم لو رجع منه حب صحيح صلاته باقية بحيث لو زرع نبت كان متنجساً لا نجساً وقياسه في البيض لو خرج منه صحيحاً بعد ابتلاعه بحيث تكون فيه قوة خروج الفرج أن يكون متنجساً لا نجساً ولو ابتلى شخصه بالقيء غنى عنه منه في الثوب وغيره كدم البراغيث وإن كثر كما هو ظاهر نهاية قال ع ش ومنه بالاولى لو ابتلى بدم اللثة والمراد بالابتلاء به أن يكثر وجوده بحيث يقل خلوه منه (قوله وإن لم يتغير) يظهر أن محله في المانع بقرينة ما يأتي في الحب والعنبر المبلوع وعليه فما الفرق لا يقال إن ملاقة النجاسة لبعض المانع تنجسه بخلاف غيره لا نأقول غاية ما يلزمه تنجسه لا صيرورته نجساً ثم رأيت نقلاً عن الاسنوى أنه بحث أن الماء الذي يتغير بنبغي أن يكون متنجساً فيظهر بالمكثرة وهو وجهه معنى بصرى أى لا نقلاً كما تقدم عن النهاية التصريح بخلاف ذلك البحث واعتمده الحلبي وشيخنا ويفيده قول المغنى وقيل غير المتغير متنجس لا نجس ومال إليه الأذرى اه فذكر ذلك البحث بصيغة التمرىض (قوله لانه فضلة) أى مستحيلة كالبول مغنى (قوله وبلغم المعدة) ويعرف كونه منها بما يأتي في الماء السائل من الفم ع ش (قوله بخلافه من رأس الخ) أى بخلاف البلغم النازل من الرأس أو اقضى الخلق فانه طاهر نهاية ومغنى (قوله ما لم يعلم الخ) دخل فيه صورة الشك عبارة النهاية والمغنى والماء السائل من فم النائم نجس إن كان من المعدة كان خرج منتناً صفره لا إن كان من غيرها أو شك في أنه منها أو لا فانه طاهر اه قال ع ش قوله م كان خرج الخ قضيته أنه مع

ميتة إن تجسد وانعقد وإلا فهو نجس تبعاً لها والعلاقة والمضغة ومنى أو لبن خرجا بلون الدم ودم بيضة لم تفسد (وقيح) لانه دم مستحيل وصيد وهو ماء رقيق يخالطه دم وكذا ماء قرح أو نطف إن تغير كما سيذكره (وقى) وإن لم يتغير وإلا استقر في المعدة لانه فضلة وبلغم المعدة بخلافه من رأس أو صدر كالسائل من فم النائم ما لم يعلم

له الحرمة الثانية فلم يحترم ولم يعظم فجاء الاستنجااء بجلده وإغراء الكلاب على جيفته واتخاذ الأواني من جلده لانه وجد من عوارض المخالفات ماوجب إهدار عوارض الصفات فتأمل ذلك يتضح لك انه لا إشكال في كلامهم لكن قد يقال إن أراد بان الطهارة وصف ذاتى أنها مقتضى الذات فهو ممنوع ولذا اختلفت الائمة فيها أو أنها قائمة بالذات فكل الأوصاف كذلك إلا أن يقال أنه أراد بالذاتى الحقيقي وقد يقال لم اقتضت الذاتية الطهارة دون الاحترام (قوله وقى) في شرح م وهو الرجوع بعد الوصول إلى المعدة ولو ماء وإن لم يتغير والمراد بذلك وصوله لما جاوز مخرج الحرف الباطن من ذلك لانه باطن فيما يظهر اه ولم اعتبر بجاوزة مخرج الحرف الباطن وهلا كفى وصوله وفي شرحه أيضاً ولو ابتلى شخصه بالقيء غنى عنه منه في الثوب وغيره كدم البراغيث وإن كثر كما هو ظاهر وجرة ومرة ومثلها سم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن الهادي تبطل الصلاة بالسعة الحية لأن سمها يظهر على محل السعة لا العقرب لأن إبرتها تغوص في باطن اللحم وتمج السم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقرر من بطلانها بالحية دون العقرب هو

النتن والصغرة يقطع بانه من المعدة ولا يكون من محل الشك وقوله أو شك الخ من ذلك ما لو أكل شيئاً نجساً أو متنجساً وغسل ما يظهر من الفم ثم خرج منه بلغم من الصدر فإنه طاهر لأن ما في الباطن لا يحكم عليه بالنجاسة فلا ينجس ما ر عليه ولا نالم نتحقق مروره على محل نجس اه (قوله من المعدة) اخرج ما قبلها سم (قوله به) أي بالسائل من المعدة (قوله عني عنه الخ) أي لمشقة الاحتراز عنه وينبغي أن لا يعنى عنه بالنسبة لغير من ابتلى به إذا مسه بلا حاجة كانه عليه سم في نظيره وليس من ذلك ما لو شرب من اناء فيه ماء قليل أو اكل من طعام ومس الملعقة مثلاً بفمه ووضعها في الطعام فإن الظاهر انه لا ينجس ما في الاناء من الماء أو الطعام لمشقة الاحتراز عنه ولا يلزم من النجاسة التنجيس فلو انصب من ذلك الطعام على غيره شيء لا ينجسه لانا لا نحكم بنجاسة الطعام بل هو باق على طهارته ع ش (قوله واطلق غيره طهارته) قد يقال ان علم تنجس ما قبل المعدة بنحو قى وصل اليه فنجس وإلا فظاهر للاصل فليتأمل سم وتقدم آتفا عن ع ش ما يخالفه (قوله على الاول) وهو ما قاله القفال (قوله من ذلك) أي متنجس (قوله لانه باطن) اقول هذا يشكك بما تقدم انفام ان إطلاق طهارة بلغم الصدر مع ان الصدر مجاوز لمخرج الحاء ثم رأيت في العباب عقب كلام القفال بذلك ثم قال ولمن جرى على كلام القفال ان يجب بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وبان ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثر وإن خرج ثم رأيت ما يمكن الفرق به بين بلغم الصدر والقيء الراجع منه أو قبله وهو قوله الاتي ومن ثم لم يلحقوا به بلغم الصدر كما سراه فتأمله لكن قضية ذلك ان يكون بلغم الصدر متنجساً وحينئذ لا يظهر كبير فائدة للحكم بطهارته إلا ان يقال ان الابتلاء يقتضى الحكم بطهارته وإن لاقى نجساً سم بخذف (قوله وجرة) إلى المتن في المغنى إلا قوله سوداء وصفراء (قوله وجرة) مثلاً سم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن العباد وتبطل الصلاة بلمسة الحية لأن سمها يظهر على محل السعة لا العقرب لأن ابرتها تغوص في باطن اللحم وتنج الدم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقر من بطلانها بالحية دون العقرب هو الاوجه إلا ان علم ملاقة السم للظاهر نهاية وافر ه سم (قوله وجرة) بكسر الجيم وهو ما يخرج الحية الحيوان أي من بعير أو غيره معنى (قوله ومرة) بكسر الميم معنى (قوله وهي ما في الماراة) ان كان الضمير راجعاً إلى الصفراء فقط وافق مصرح الاطباء أن السوداء في الطحال لا في المرارة لكن يكون في بيانه نوع قصور وإن كان راجعاً إلى المرارة كان منافياً للمقرر عند الاطباء فليتأمل بصرى وقد يتخار الثاني ويقال ان المراد بهما المعنى اللغوي لا مصطلح الاطباء (قوله لاستحالتهم) أي الجرعة والمرارة قول المتن (وروث) ولو من طير ما كول او بما لنفسه سائلة أو سمك او جردانها بومعنى (قوله وهو اما خاص الخ) عبارة النهاية والعذرة

الآوجه إلا أن علم ملاقة السم في الظاهر أو لما لاقى سمها أو أما الخرزة التي توجد في المرارة وتستعمل في الأدوية فينبغي كما قاله في الخادم نجاستها لأنها تنجس من النجاسة فاشبهت الماء النجس إذا انعقد ملحها اه (قوله من المعدة) اخرج ما قبلها (قوله واطلق غيره طهارته) قد يقال ان علم تنجس ما قبل المعدة بنحو قى وصل اليه فنجس وإلا فظاهر للاصل فليتأمل (قوله ان ماجاوز مخرج الحاء المهمة من ذلك لانه باطن) اقول هذا يشكك بما تقدم انفام إطلاق طهارة بلغم الصدر مع أن الصدر مجاوز لمخرج الحاء بكثير ثم رأيت في شرح العباب عقب كلام القفال قال وفيه نظر وقولهم بطهارة البلغم الخارج من الصدر صريح في ان الواصل إلى الصدر وما فوقه إذا عاد قبل وصوله للمعدة لا يكون نجساً ولا متنجساً وسيأتي قريبا عن المجموع انه يشترط لتنجس الخط المتعلق وصوله للمعدة وعن الزركشي في الواصل لحوصله الطير ان باطن حلقوم الادمى لا نجاسة فيه وكل ذلك بر دكلام القفال ولمن جرى على كلام القفال أن يجب عن الاول بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وبان ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثر وإن خرج كما قالوه في المي يلاق البول بفرض اتحاد مخزجهما واختلافه فانه مع ذلك يلاقيه قبيل راس الذكر وعن الثاني بان ذكر المعدة مثال وعن الثالث بمنعه لان الزركشي لم ينقله عن اجد فلا يعارض به كلام القفال اه ثم زابت ما يمكن الفرق به بين بلغم الصدر والقيء الراجع منه أو قبله وهو قوله الاتي ومن ثم لم يلحقوا به بلغم الصدر كما سراه فتأمله لكن قضية ذلك ان يكون بلغم الصدر متنجساً وحينئذ

أنه من المعدة نعم من ابتلى به عني عنه منه في الثوب وغيره وإن كثر كدم البراغيث كما هو ظاهر وما رجع من الطعام قبل وصوله للمعدة متنجس على ما قاله القفال وأطلق غيره طهارته وكلام المجموع في مواضع يؤيدها وما يصرح بها ما نقله الزركشي وغيره عن ابن عدلان وأقروه من ان محل بطلان صلاة من ابتلع طرف خيط وبقي بعضه بارزاً ان وصل طرفه للمعدة لا اتصال بحمله وهو طرفه البارز بالنجاسة حينئذ بخلاف ما إذا لم يصل اليها لانه الآن ليس حاملاً متصل بنجس ويظهر على الاول ان ماجاوز مخرج الحاء المهمة من ذلك لانه باطن وجرة وهي ما يخرج الحية الحيوان ليخرجه مرة سوداء أو صفراء وهي ما في المرارة لاستحالتهم لفساد (وروث) بالمثلثة وهو اما خاص بمامن الادمى



والروث قيل بترادفهما وقال النووي ان العذرة مختصة بالآدمي والروث أعم قال الزركشي وقد يمنع بل هو مختص بغير الآدمي ثم نقل عن صاحب المحكم وابن الاثير ما يقتضي انه يختص بذى الحافر وعليه فاستعمال الفقهاء له في سائر البهائم توسع اه وعلى قول الترادف فاحدهما يغني عن الآخر وعلى قول النووي الروث يغني عن العذرة اه وفي البصري بعد ذكر مثلها عن الاسني مانصه وقوله قيل مترادفان يتصور الترادف بطريقتين إما بان يستعمل كل منهما في سائر الحيوانات وهذا هو الظاهر المتبادر وإما بان يختصا بفضلة الآدمي وهذا ما فهمه صاحب التحفة إلا أنه لا يخلو عن بعد فتأمل اه (قوله كالعذرة) بفتح العين وكسر المعجمة اسنى (قوله او بممن غير الآدمي) اي مطلقا (قوله ولومن طائر) الى قوله وحكاية جمع في النهاية والمغني (قوله ولومن طائر الخ) راجع لكل من الروث والبول (قوله على البول) اي بول الاعراب في المسجد وقيس به سائر الابول واما امره صلى الله عليه وسلم العرينين بشرب ابوال ابل فكان للتداوى والتداوى بالنجس جائز عند فقد الظاهر الذي يقوم مقامه واما قوله صلى الله عليه وسلم لم يجعل شفاء امي فيما حرم عليها فمحمول على صرف الخمر نهاية ومغني أي فلا يجوز للتداوى به خلاف صرف غيره من سائر النجاسات حيث لم يحم غيره مقامه وعش (قوله واختار جمع الخ) اعتمدته النهاية والمغني وفاقا للشهاب الرمي وخلافا للشراح كما يأتي عبارتهما واللفظ الاول وافق به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعتمد وحل تنزهه صلى الله عليه وسلم منها على الاستحباب ومن بد النظافة واما الحصة التي تخرج مع البول او بعده احيانا وتسميها العامة الحصة فافني فيها الوالد رحمه الله تعالى بانه ان اخرج طيب عدل بانها منعقدة من البول فنجسة وإلا فتنجسه اه وقولها واما الحصة الخ ياتي في الشراح اطلاق نجاستها (قوله طهارة فضلاته الخ) قال الزركشي وينبغي طرد الطهارة في فضلات سائر الانبياء نهاية وهو المعتمد ولا يلزم من طهارتها حل تناولها فينبغي تحريره إلا لغرض كالمداواة ولا يلزم من الطهارة ايضا احترامها بحيث يحرم وطؤها ولو وجدت بارض وعليه فيجوز الاستنجاء بها إذا جمدت عش (قوله واطلوا فيه) وكذا اطلال فيه النهاية (قوله ولو قاه) الى قوله والعسل في المغني الى قوله وقيل من تقبين في النهاية (قوله بهيمة) ليس بقيد ومثلها الآدمي (قوله قبل من فم النحل) وهو الاشبه بنهاية (قوله بل هو نبات في البحر) كذا في النهاية والمغني اي في بحر الصين كما قاله صاحب الاقاليم السبعة بقذفه البحر وقال بعضهم باكله الحوت فيموت فينبذه البحر فيؤخذ ويشق بطنه ويستخرج منه ويغسل عنه ما صابه من اذاه والذي يؤخذ قبل ان يلقطه السمك هو اطيب الغنبر كردد (قوله وجلدة الماراة) الى قوله وعن العدة في النهاية إلا قوله كحصا السكلا والمثانة (قوله جلدة الماراة) بفتح الميم من إضافة الاعم الى الاخص (قوله طاهرة الخ) اي متنجسة كالسكرش قطهر بغسلها نهاية (قوله ومنه) اي مافي الماراة النجس (قوله كحصا السكلا والمثانة) خلافا للنهاية والمغني كما مر وقال البصري اقول مقتضى اطلاقه اي الشارح انه نجس وإن لم يعلم تولده من البول وهو او جه بمن قيد بذلك أي كالتنحية والمغني لانها وإن لم تكن متولدة من البول لسكنها متولدة من رطوبة كائنة في معدن النجاسة فهي نجسة كما صرحوا به في البلغم الخارج من المعدة فتأمل اه وكذا استشكل عش ما قالاه بعدم ظهور الفرق بين الحصة المذكورة وبين خرزة المرة التي اطلقا نجاستها (قوله وجلدة الانفحة) الى قوله وعن العدة في المغني (قوله وجلدة الانفحة الخ) هي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء على الافصح ابن في جوف نحو سحلة في جلدة تسمى انفحة ايضا مغني ونهاية (قوله إن اخذت من مذبوح الخ) بخلاف ما إذا

لا يظهر كبير فائدة للحكم بطهارته إلا أن يقال ان الابتلاء يقتضي بطهارته وان لا في نجسا (قوله فضلاته صلى الله عليه وسلم) قال الزركشي وينبغي طرد الطهارة في فضلات سائر الانبياء ونازعه الجورجى في ذلك (قوله حبا صلبا الخ) وقياسه في البيض لو خرج منه صحيحا بعد ابتلاءه بحيث يكون فيه قوة خروج الفرخ أن يكون متنجسا لانجسا شرع مر (قوله كحصا الكلى) خالف شيخنا الشهاب الرمي فافني بطهارة عين الحصة لاحتمال انها حجر خلقه الله في هذا المحل وليس منعقدان نفس البول إلا ان يخبر عدل طيب بانها

كالعذرة أو بما من غير الآدمي أو بممن ذي الحافر أو أعم وهو مافي الدقائق فعلى غيره أريد به الاعم توسعا (وبول) ولومن طائر وسمك وجراد وما لا نفس له سائلة لانه صلى الله عليه وسلم سمي الروث ركسا وهو شرعا النجس وأمر بصب الماء على البول وحكاية جمع ما لكية قولنا للشافعي بطهارة بول الطفل غلط واختار جمع متقدمون ومتأخرون طهارة فضلاته صلى الله عليه وسلم وأطالوا فيه ولو قات أو رائت بهيمة حبا صلبا بحيث لو زرع نبت فهو متنجس يغسل ويؤكل والعسل يخرج قيل من فم النحل فهو مستثنى من التي وفيل من دبرها فهو مستثنى من الروث وقيل من تقبين تحت جناحها فلا استثناء إلا بالنظر إلى أنه حينئذ كاللبن وهو من غير الماء كول نجس وليس الغنبر روثا خلافا لمن زعمه بل هو نبات في البحر فما تحقق منه أنه مبلوع متنجس لانه متجدد غليظ لا يستحيل وجلدة الماراة طاهرة دون ما فيها كالسكرش ومنه الخرزة المعروفة فيها لانعاها من النجاسة كحصا السكلى أو المثانة وجلدة الانفحة من

لم يأكل غير اللبن وإن جاوز سنتين كما اقتضاء إطلاقهم والفرق بينه وبين الطفل الاتي غير خفي (٢٩٧) ، وغن العدة والحاوي الجزم بنجاسة

نسج العنكبوت ويؤيده قول الغزالي والقزويني انه من لعابها مع قوهم انها تتغذى بالذباب الميت لكن المشهور الطهارة كما قاله السبكي والاذرعي اي لان نجاسته تتوقف على تحقق كونه من لعابها وانها لا تتغذى إلا بذلك وان ذلك النسج قبل احتمال طهارة فيها وأتى بواحد من هذه الثلاثة وافق بعضهم فيما يخرج من جلد نحو حبة أو عرق في حياتها بطهارته كالعرق وفيه نظر لبعد تشبيهه بالعرق بل الاقرب انه نجس لانه جزء متجسد منفصل من حي فهو كيته وفي المجموع عن الشيخ نصر العفوع عن بول بقر الدياسة على الحب وعن الجويني تشديد التكبير على البحث عنه واطهيره (ومضى) للأمر بغسل الذكر منه وهو بمجمعة ويجوز اهما لها ساكنة وقد تمكسر مع تخفيف الياء وتشديدها ما اصر فرقيق غالبا يخرج غالبا عند شهوة ضعيفة (وودي) اجماعا وهو بمجملة ويجوز اجماعها ساكنة ماء أبيض كدر تخين غالبا يخرج غالبا إما عقب البول حيث استمسكت الطبيعة او عند حمل شيء ثقيل (وكذا) مفي غير الادمي في (الاصح) كسائر المستحيلات اما مفي الادمي ولو خصيا

أخذت من ميت أو من مذبوح أكل غير اللبن ولو للتداوى معنى (قوله لم يأكل غير اللبن) سواء في اللبن لبن امها أم غيرها شربته ام سقى لها كان طاهرا ام نجسا ولو من نحو كلبه خرج على هيئة حال الام لانعم يعني عن الجبن المعمول بالانفحة من حيوان تغذى بغير اللبن لعموم البلوى به في هذا الزمان كما افتى به والد رحمه الله تعالى إذ من القواعد المشقة تجلب التيسير وإن الأمر إذا ضاق اتسع نهاية وفي المغنى مثلها إلا قوله نعم الخ وقال ع ش قوله لم نعم يعني الخ وينبغي ان يكون مراده بالعفو الطهارة كما في شرحه على العباب اي فصيح صلاة جامله ولا يجب غسل الفم منه عند إرادة الصلاة وغير ذلك وهل يلحق بالانفحة الخبز المخبوز بالسرجين ام لا الظاهر الاجاق كانه قل عن الزيادة بالدرس فليراجع وقوله لم لعموم البلوى الخ ولا يكلف غيره إذا سهل تحصيله اه (قوله والفرق بينه) أي بين ذلك المذبوح المجاوز سنتين (قوله غير خفي) لان المعمول عليه فيه على التغذى وعدمه وشربه بعد الحولين يسمى تغذيا والمعمول عليه فيها ما يسمى انفحة وهي ما دامت تشرب اللبن لا تخرج عن ذلك معنى (قوله وعن العدة) وهو للقاضي شرح ابي المكارم رشيدى (قوله) واتى بواحد الخ اي من ابن انا واحد الخ بحيرى (قوله من هذه الثلاثة) وبقرض تحققها فهو حينئذ متنجس لان نجس كما هو ظاهر وان اوهم كلامه خلافة بصري (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وكلامه يخالفه اه (قوله بل الاقرب انه نجس الخ) معتمد ع ش وقال البصري الذي يظهر انه ان تحقق كونه جزءا من الجلد فنجس لما ذكره الشارح او كونه يترشح كالعرق ثم يتجسد فطاهر وكذا ان شك فيما يظهر نظرا لما ذكره أول الباب من أن الأصل في الاشياء الطهارة اه (قوله بقر الدياسة) أي مثلافته خيلها (قوله على الحب) أي مثلافته اللبن رشيدى وجمال (قوله غنه) أي الحب الذي بال عليه بقر الدياسة (قوله تطهيره) لعله بالجر عطفًا على البحث اخذ من قول ابن العماد في منظومته فاترك غسل حنظله ومن قول النهاية والمغنى ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد وقح اه (قوله للأمر الخ) أي في قصة علي رضي الله تعالى عنه نهاية ومعنى (قوله) بغسل الذكر) أي مامسه منه كردى (قوله وهو بمجمعة ساكنة) هذه هي اللغة الفصحى كردى (قوله غالبا) وفي تعليق ابن الصلاح انه يكون في الشتاء ابيض تخينا وفي الصيف اصفر رقيقا وربما لا ينحس بخروجه وهو أغلب في النساء منه في الرجال خصوصا عند هيجان نهاية أي هيجان شهوتين ع ش (قوله وهو بمجملة ساكنة) هي اللغة الفصحى كردى (قوله حيث استمسكت الطبيعة) أي يبس ما فيها فليوى عبارة البصري هل المراد بالبول او بالغائط ينبغي ان يحرراه ويظهر الثاني (قوله او عند حمل شيء ثقيل) أي فلا يختص بالبالغين واما المذى فيحتمل اختصاصه بالبالغين لان خروجه ناشى عن الشهوة ع ش عبارة الحلبي والودى يكون للصغير والكبير والمذى خاص بالكبير اه قول المتن (وكذا مفي غير الادمي الخ) اي ونحو الكلب اما مفي نحوه فنجس بلا خلاف نهاية ومعنى (قوله ولو خصيا الخ) عبارة النهاية رجلا وامراة او خنثى وغايته أي مفي الخنثى أنه خرج من غير طريقه المعتاد وهو لا يؤثر فالقول بنجاسته ليس بشيء وسواء في الطهارة مفي الخى والميت والخصى والمحبوب والمذسوح فكل من تصور له مفي منهم كان كغيره وخرج من لا يمكن بلوغه لو خرج منه شيء فانه يكون نجسا لانه ليس بمي اه قال ع ش اي وإن وجدت فيه خواص المني ولذا جزم سم بنجاسته حيث خرج في دون التسع ووجه بان المني انما حكم بطهارته لكونه منشأ للادى وفيادون التسع لا يصلح لذلك وهذا التوجيه مطرد فيما وجدت فيه خواص المني وغيره اه (قوله وهو بصلي) وفي رواية مسلم فيصلى فيه نهاية (قوله ما هو مذهبا الخ) تقدم عن النهاية والمغنى اعتماد

منعقدة من نفس البول فيحكم بنجاسة عينها (قوله لم يأكل غير اللبن) قال في العباب تبعا لبحث الزركشى الطاهر قال في شربة فتسكون انفحة كلبه أي اللبن النجس نجسة لكنه مردود بخالفته لا إطلاقهم وقوله هو أي الزركشى تفرعا على طهارة بول المأكول انه لو أكل نجاسة فالاقرب طهارته ايضا لان المستحيل في المعدة كالمستحيل اليه طهارة ونجاسة الخ ما طال به في الرد عليه (قوله وإن جاوز سنتين) اعتمده مر (قوله

(٣٨) — شرواني وابن قاسم — اول) — ومسوحا وخنثى إذا تحقق كونه منيا فطاهر لما صح عن عائشة رضي الله تعالى عنها كنت أحكم من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي وصح الاستدلال به لأن المخالف يرى في فضلاته صلى الله عليه وسلم ما هو مذهبا

انها كغيرها غلى انه كان من جماع فيلزم اختلاط منى المرأة لانه لا يحتمل كالا نبيا صلى الله عليه وسلم وتجوز احتلامه الذي افهمه قول عائشة في اصباحها صائما جنبها من جماع غير احتلام (٢٩٨) محمول على ان الممتنع احتلام من فعل برؤية لان هذا هو الذي يكون من الشيطان

بخلافه لانه رؤية شئ لانه قد ينشأ عن نحو مرض او امتلاء او غية المنى وبفرض صحة هذا فهو نادر فلا نظر لاحتماله وزعم خروجه من مخرج البول غير محقق بل قال اهل التشريح ان في الذكر ثلاث مجارى مجرى اللبنى ومجرى للبول والودى ومجرى للمنى بين الاولين وبفرضه فالملاقاة باطنا لا تؤثر بخلافها ظاهر او من ثم ينتجس من مستنجج بغير الماء لملاقاته لها ظاهرا ولا ينافى الاول ماسرى الطعام الخارج لان الملاقاة هنا ضرورية في باطنين بخلافها ثم لم يلحقوا به بلغم نحو الصدر كما هو وما تقرر علم ان مافى الباطن نجس لكونه فى الحى لا يدار عليه حكم النجس الا ان اتصل بالظاهر او اتصل ببعض الظاهر كعدويه وفي قواعد الزور كشى اسباب فى ذلك وهذا خلاصة المعتمد منه بل قولنا نجس لكونه الى اخره يجمع به بين القولين بانه ليس فى الجوف نجاسة ومقابلته ويسن غسله رطبا وفركه يابس لكن غسله افضل (قلت الاصح طهارة منى غير الكلب والخنزير وفرع احدهما والله اعلم) لانه اصل حيوان طاهر

خلافه (قوله انها الخ) بيان للموصول (قوله كغيرها) أى فى النجاسة وكان الاولى كفضلات غيره (قوله على انه الخ) عبارة النهاية قال بعضهم وهذا لا يتم الاستدلال به الا على القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم واجيب بصحة الاستدلال به مطلقا ولو قلنا بطهارة فضلاته لان منى عليه الصلاة والسلام كان من جماع الخ (قوله فيلزم الخ) فى اللزوم نظر لا حتمال كونه من نحو النظر قاله البصرى وحقه ان يكتب على قول الشارح كان من جماع مع ان الشارح اشار الى دفع ذلك النظر بقوله الاق وبفرض الخ (قوله من فعل) اى اى بللاج برؤية اى بصورة حيوان ادى اولا (قوله لان هذا) اى الاحتلام من فعل برؤية شئ (قوله عن نحو مرض) ككثرة الذكرو والمرأبة (قوله وبفرض صحة هذا) اى كونه نشأ عن نحو مرض او امتلاء او غية المنى عيش (قوله وبفرضه) اى فرض اتحاد المخرج (قوله وزعم خروجه) الى قوله ولا ينافى فى المغنى ما يوافقه (قوله ومن ثم ينتجس الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو بال الشخص ولم يغسل محله تنجس منىه وإن كان مستجمرا بالاحجار وعلى هذا الوجه مع رجل من استنجت بالاحجار تنجس منىه ما يحرم عليه ذلك لانه ينتجس ذكره اه قال ع ش قوله من استنجت الخ ركذا لو كان هو مستجمرا بالاحجار فيحرم عليه جماعها ويحرم عليها تمكينه ولا نصير بالامتناع ناشرة وعليه فلو فقد الماء امتنع عليه الجماع ولا يكون فقد عذرا فى جواز نعم إن خاف الزنا توجه انه عذر فيجوز الوطء سواء كان المستجمر بالاحجار الرجل او المرأة ويجب عليها التمكن فيما اذا كان الرجل مستجمرا بالاحجار وهى بالماء وقوله ويحرم عليه أى وعليها أيضا (قوله لملاقاته) أى المنى لها أى النجاسة (قوله الاول) وهو عدم تأثير الملاقاة باطنا (قوله ماسرى الطعام الخ) اى تنجسه عند التقال (قوله فى باطنين) اى فى امرين باطنين وهما المنى والبول بصرى (قوله بخلافها ثم) اى بخلاف الملاقاة فى الطعام المذكور فانها ليست ضرورية وفى ظاهرى وباطنى كرى (قوله لم يلحقوا به) اى بالطعام الخارج قبل وصوله للمعدة فى التنجس (قوله كما سر) اى فى شرح وقى (قوله اسباب الخ) اى اطالة كلام (قوله وهذا) اى قوله ان مافى الباطن الخ (قوله ويسن غسله الخ) عبارة النهاية والمغنى ويسن غسل المنى للخروج من الخلاف اه قال غ ش أى مطلقا رطبا كان أو جافا لكن يعارضه أن محل مراعاة الخلاف مالم تثبت سنة صحيحة بخلافه وقد ثبت فركه يابسا هنا فلا يلتفت لخلافه اه (قوله وفركه يابسا الخ) ينبغى ان يتامل معنى استحباب فركه مع كون غسله افضل فان كون الغسل افضل يشعر بان الفرق خلاف الاولى فكيف يكون سنة إلا ان يقال انهما سنة احدهما افضل من الاخرى كما قيل فى الاقامة فى الجلوس بين السجدين انه سنة والافتراش افضل منه ولكن فى سم على حجب عن شرح الارشاد ويسن غسله رطبا وفركه يابسا الحديث فى مستند احمد ولا نظر لعدم اجزاء الفرق عند المخالف لمعارضته لسنة صحيحة ع ش (قوله لانه) الى المتن فى النهاية والمغنى الا قوله مطلقا الى وبيض الميته (قوله يبيض مالا يؤكل لحمه الخ) أى حيوان طاهر لا يؤكل الخ) وبز القز وهو البيض الذى يخرج منه دود القز طاهر ولو استجالت البيضة دما واصلح للخلق فطاهرة ولا فلانها بقو مغنى ومن هذا البيض الذى يحصل من الحيوان بلا كبس ذكر فانه اذا صار دما كان نجسا لانه لا يتاق منه حيوان اه حجب بالمغنى اه ع ش (قوله فهو طاهر الخ) شامل لغير المتصلب اذا خرج من حى او مذ كاهو طاهر لانه كالمنى او العلقة او المضغة سم وع ش (قوله مطلقا) اى علم ضرره ام لا اتصل ام لا قول المتن (غير الادى) اى والجنى فيما يظهر ع ش (قوله وبه الخ) اى بقوله وليس الخ (قوله كالفرس) وإن ولدت بغلا نهاية ومعنى (قوله الاصح خلافه) وقفا للنهاية والمغنى (قوله من تعرض له) اى لما ويسن غسله رطبا عبارة شرح الارشاد ويسن غسله رطبا وفركه يابسا الحديث فى مستند احمد ولا نظر لعدم اجزاء الفرق عند المخالف لمعارضته لسنة صحيحة (قوله فهو طاهر مطلقا) شامل لغير المتصلب اذا خرج من

فاشبهه منى الادى ومثله يبيض مالا يؤكل لحمه فهو طاهر مطلقا يحل أكله مالم يعلم ضرره وبيض الميته ان تصلب طاهر ولا فنجس (ولبن مالا يؤكل كل غير الادى) لانه فضلة وليس اصل حيوان طاهر وبه فارق منىه اما ابن الما كول كالفرس فظاهر إجماعا لا من ذكر او جلالة فهو نجس على قول والاصح خلافه (تنبيه) لم ار من تعرض له صرح بعض الحنفية فى لبن الرمكة وهى الفرس

او البرذونة المتخذة للنسل بانه مسكر فيه شدة مطربة جدا فان ثبت ذلك في لبن بعينه قلنا بنجاسته دون غيره لان الظاهر ان ذلك يختلف باختلاف الطباع وأما الحكم على الجنس كله لوجوده في افراد منه فبعيد نعم قياس ما مر في الميتة التي لانهس لها سائلة انه لو ثبت ذلك في أكثر افراد الجنس حكمنا به على كله ثم رايت في بعض كتبهم المعتمدة ان الخلاف فيه ليس من (٢٩٩) حيث اسكاره لانه حينئذ كبر النجس عندهم وهو مباح أي

القليل منه بل من حيث ان اللبن تبع للحم وأبو حنيفة له فيه رواية أنه لا يحل والأصح حله عنده وان الكلام ليس في اللبن نفسه مطلقا بل في المتخذ منه أي وهو انه يحمض فاذا حمض كان اسكاره على قدر حمضه وقد يتخذ منه عرق ليشد السكر منه وهذا لا شك في نجاسته لصدق حد المسكر عليه ولا فرق بين أكل المحبل وعدمه بحمار أحبل فرسا وشاة ولدت كلبا كما شمله كلامهم وقول الزركشي انه نجس قطعاً ممنوع وأما لبن الآدمي ولو ذكرنا وصغيرة وميتا فظاهر أيضا إذ لا يليق بكرامته أن يكون منشؤه نجسا والزيادة لبن ما كول بحري كما في الحاروي ريحه كالسك وبياضه بياض اللبن فهو طاهر أو عرق سنوبري كما هو المعروف المشاهد وهو كذلك عندنا ويعني عن قليل شعره كالثلث كذا أطلقوه ولم يبينوا ان المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الاناء

تضمنه هذا التنبيه من حكم لبن الرمكة الآتي (قوله أو البرذونة) يأتي تعريفها في قسم الصدقات كروى في الاوقيانوس انه نوع من الفرس فيما وراء النهر له كمال صلاحية للحمل اه (قوله المتخذة للنسل) ليتامل فائدة هذا القيد بصري ويظهر انه لبيان المعتاد فيما وراء النهر من اتخاذها للنسل دون الركوب والحمل (قوله لانه) أي اللبن حينئذ أي حين اسكاره (قوله أي القليل منه) أي القدر الذي لا يسكر لقلته (قوله فيه) أي في لحم الفرس (قوله مطلقا) أي حمض أو لا (قوله لا فرق) أي قوله كالثلث في المغني لا قوله وشاة إلى وأما لبن الآدمي وإلى المتن في النهاية لا قوله كما هو المعروف إلى ويعني (قوله لا فرق الخ) أي في طهارة لبن المأكول (فائدة) اللبن افضل من عسل النحل كما صرح به السبكي واللحم افضل منه كما اعتمدته الرملة خلافا لوالده شوبري أي لقوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> سيد ادم أهل الدنيا والآخرة اللحم ولقوله أيضا افضل طعام الدنيا والآخرة اللحم اه الجامع الصغير للسيوطي وفي الاحياء ما حاصله ان مداومة أكله اربعين يوما تورث قسوة القلب وتركه فيها يورث سوء الخلق بحري (قوله وشاة ولدت كلبا الخ) عبارة النهاية وكذا لبن الشاة أو البقرة إذا اولدها كلب أو خنزير فما يظهر خلافا للزركشي في خادمه ولا فرق بين لبن البقرة والعجلة والثور والعجل خلافا للبلقيني ولا بين أن يكون على لون الدم أو لا ان وجدت فيه خواص اللبن كنظيره في الحى اما ما اخذ من ضرع بهيمة ميتة فانه نجس اتفاقا كما في المجموع اه (قوله منشؤه) أي ما يربى هو به (قوله كما هو المعروف الخ) عبارة المغني كما سمعته من ثقات اهل الخبرة بهذا اه وعبرة السكردى وهو المعروف المشهور الذي سمعنا من ثقات اهل الحبشة الذين يأتى الزباد من بلداهم اه (قوله ويعني الخ) وليحترز ان يصيب النجاسة التي في دبره فان العرق المذكور من نقرتين عند دبره لا من سائر جسده كما اخبرني بذلك من ائق به مغني (قوله ان كان جامدا) ينبغي ان يكون العبرة بالملاقى سواء المأخوذ أو المأخوذ ذمه في الاناء أو في نحو مقلة على قاعدة تنجس الجامد وحينئذ إذا كان الشعر كثيرا تنجس ما لاقاه فقط وبعد الحكم بتنجس الملاقى فما اخذ منه فهو مأخوذ من متنجس سواء وجد فيه من الشعر شيء أم لا وإذا كان الشعر قليلا فيعني عما لاقاه منه فان اخذ من الملاقى شيء فهو مباح في عنه فاذا انفصل هذا الملاقى المعفوع عنه بلا شعر فواضح او بشعر قليل بالنسبة اليه فكذلك او كثير وان لم يكن كثير بالنسبة لما كان فلا عفو فتأمل هذا التفصيل فانه لا يكاد يستفاد من التحفة ولا من كلام السيد وان كان عبارته اقرب اليه إلا ان قوله وان كان الشعر في مأخوذه كثير الكن بحيث الخ لا يخلو عن شيء اه عبد الله باقشير عبارة السيد عمر اذ كره في المائع واضح واما ما ذكره في الجامد فحمل تأمل إذ العبرة فيه كما افاده رحمه الله تعالى بمحل النجاسة فان اخذ ما لاقاه كثير الشعر فنجس وان كان الشعر في مأخوذه قليلا بل او معدوما وان اخذ ما لم يلاقه كثير فظاهر وان كان الشعر في مأخوذه كثير الكن بحيث يكون كل جزء من المأخوذ بلا قلة لا قليل وحينئذ يخرج الشعر المأخوذ كله او ما عدا قليله ثم يطيب به فتبين انه لا اعتبار في الكثرة بالمأخوذ مطلقا اه (قوله لم يعف عنه) أي عن المأخوذ وقوله والأي بان قلت عني أي عن المأخوذ قول المتن (والجزء المنفصل الخ) ومنه المشيمة التي فيها الولد طاهرة من الآدمي نجسة من غيره اما المنفصل منه بعد موته فله حكم ميتته بل انزع نهاية ومعنى (قوله طهارة) أي قوله والالتنجس في النهاية والمغني (قوله فيد الآدمي الخ) أي ولو مقطوعة في سرقة نهاية ومعنى (قوله المنفصلة في الحياة الخ) سكنت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفي شرح الروض وظاهر كلامه كالاصل ان المسك طاهر مطلقا وجرى عليه الزركشي حتى وهو ظاهر لانه كالمنى أو العلقة أو المضغة (قوله ان كان جامدا) أي وكان حصول الشعر فيه حال الجود (قوله المنفصلة في الحياة الخ) سكنت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفي شرح الروض وظاهر كلامه

المأخوذ منه والذي يتجه الأول ان كان جامدا لأن العبرة فيه بمحل النجاسة فقط فان كثرت في محل واحد لم يعف عنه ولا عفى بخلاف المائع فان جمعه كالشيء الواحد فان قل الشعر فيه عفى عنه ولا فلا ولا نظر بالمأخوذ (والجزء المنفصل من الحى كميته) طهارة ونجاسة فيد الآدمي طهارة خلافا للكثيرين وأية الخروف نجسة للخبر الحسن او الصحيح ما قطع من حى فهو ميت نعم فارة المسك المنفصلة في الحياة

ولو احتالا على الأوجه  
أو بعد ذكاته طاهرة  
ولا لتنجس المسك بها  
لرطوبته قبل انعقاده  
قل ومنه نوع من غير  
ما كؤل هو أطيبه وهو  
المسمى بالتركي فيتعين  
اجتناب ما علم فيه ذلك  
لنجاسته (إلا شعر الماء كؤل  
فطاهر) إجماعا وكذا  
الصوف والوبر والريش  
سواء انتفام جزام تنائر  
وخرج بشعر الماء كؤل عضو  
ابن وعليه شعر فانه نجس  
وكذا شعره وكذا لحمه عليها  
ريشة ولا اثر لما باصلها من  
الحمة حيث لا لحم به ولا  
لشعر خرج مع اصله بخلافه  
مع قطعة جلد هي منبته وان  
قلت اخذا مما تقرر في لحمه  
عليها ريشة خلافا لما يوهمه  
كلام بعضهم ولو شك في شعر  
أو نحوه أهو من ماء كؤل  
أم غيره أو هل انفصل من  
سعى أو ميت فهو طاهر لأن  
الاصل طهارة نحو الشعر  
وقياسه أن العظم كذلك  
وبه صرح في الجواهر  
(وليست العلقه) وهي دم  
غليظ استحال عن المني  
سمى بذلك لعلوقه بكل ما  
لامسه (والمضغة) وهي قطعة  
لحم بقدر ما يصفخ استحال  
عن العلقه (ورطوبة  
الفرج) أي القبل وهو ماء  
ابيض متردد بين المذي  
والعرق يخرج من باطن  
الفرج

والأوجه أنه كالأنفحة الخ وفي العباب لكن المتجه ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من طهارته مطلقا ما لم  
يكن في أحد همارطوبة وإلا فهو متنجس الخ وقال مر أي والخطيب لا بد في طهارة المسك من انفصاله حال  
الحياة أيضا سم (قوله في الحياة) أي حياة الظلية نهاية (قوله ولو اجتالا) يؤخذ منه أنه لو رأى ظلية ميتة  
وفارة منفصلة عندها واحتمل أن انفصلها قبل موتها حكم بطهارتها وهو متجه لأنها كانت طاهرة قبل  
الموت فتستصحب طهارتها ولم يعلم ما يزيل الطهارة سم على حجج أه عش (وبعد ذكاته) الأولى الثانية  
كافي النهاية والمغني (قوله ولا لتنجس المسك) عبارة النهاية والمغني والاسنى والأى وإن لم تنفصل في الحياة  
فنجسان أه (قوله بالتركي) منسوب إلى الترك الذين فمأوراء النهر (قوله ذلك) أي كونه من غير  
الما كؤل (قوله إجماعا) إلى المتن في النهاية إلا قوله بخلافه إلى ولو شك وكذا في المغني إلا قوله وقياسه الخ (قوله  
وكذا الصوف) أي للضان (والوبر) أي للابل (والريش) أي للطير (قوله سواء انتف الخ) ويكره تنف شعر  
الحيوان حيث كان تالمه به يسيرا إلا حرم كرى (قوله أو تنائر) أي بنفسه (قوله وخرج بشعر الماء كؤل  
عضو الخ) وكذا أخرج بذلك القرن والظلف والظفر المبانة فهي نجسة شرح بأفضل وكردى (قوله وإن قلت  
الخ) يأتي عن النهاية والمغني خلافا (قوله كلام بعضهم) لعله أراد به كلام الشهاب الرملى الذى اعتمده النهاية  
والمغني عبارتهما والفظ الاول هذا كله إذ لم ينفصل مع الشعر شئ من أصوله فان كان كذلك مع رطوبة فهو  
متنجس يطهر بغسله كما أتى به بالدرجته الله تعالى أه قال عش أي فلو كان يسيرا لا وقع له كقطعة لحم  
يسيرة انفصلت مع الريش لم يضرب يكون الريش طاهرا مر سم على المنهج أه (قوله ولو شك في  
شعر الخ) ومثل الشعر اللبن إذا شك كنفاه هل هو من حيوان ماء كؤل أو غيره أو انفصل قبل التذكية أو  
بعدها فانه طاهر سواء كان في ظرف أو لا عبارة سم لو شك في اللبن أو في الشعر من ماء كؤل أو آدمى أو لا فهو  
طاهر خلافا لما في الأنوار وان كان ملقى في الأرض لأن الأصل الطهارة ولم تجر العادة بحفظ ما يلقى منه على  
الأرض بخلاف اللحم فلم يذأ فصل فيها تفصيلها المعروف أه (قوله فهو طاهر الخ) وإنما لم يجر هنا تفصيل  
اللحمة الملقاة لأن العادة جرت بالقاء هذه الأمور وعدم حفظها وان كانت طاهرة بخلاف اللحمة مر أه  
سم على حجج أه عش (قوله أن العظم الخ) أي والجسد سم في شرح الغاية وعش على مر أه بجمري  
(قوله كذلك) أي وان كان مرميا لجريان العادة برمي العظم الطاهر مر أه سم (قوله وبه صرح  
في الجواهر) أي بخلاف ما لو رأينا قطعة لحم ملقاة وشك كنهال هي من مذكاة أو لا لأن الأصل عدم  
التذكية نهاية وعبارة في شرح ولو أخبر بتنجسه الخ ولو وجد قطعة لحم في إناء أو خرقة ببلى  
لا يجوز فيه فهي طاهرة أو مرمية مكشوفة فنجسة أو في إناء أو خرقة والجوش بين المسلمين وليس المسلمون  
أغلب فكذلك فان غالب المسلمون فطاهرة غش قول المتن (وليست العلقه والمضغة) ومع ذلك فلا يجوز  
اكل المضغة والعلقه من المذكاة كما صرح بذلك شرح الروض في الاطعمة والاضحية عش (قوله وهي  
دم) إلى قوله الذى لا يجب في النهاية والمغني قول المتن (ورطوبة الفرج) وقع السؤال في الدرس عما يلاقيه  
باطن الفرج من دم الخيض هل يتنجس بذلك فيتنجس به ذكر المجامع أو لا لأن ما في الباطن لا ينجس أقول

كالأصل أن المسك طاهر مطلقا وجرى عليه الزركشى والأوجه أنه كالأنفحة الخ وفي شرح العباب لكن  
المتجه ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من طهارته مطلقا ما لم يكن في أحد همارطوبة وإلا فهو متنجس الخ وقال  
مر ولا بد في طهارة المسك من انفصاله حال الحياة أيضا (قوله ولو اجتالا) يؤخذ منه أنه لو رأى ظلية ميتة  
وفارة منفصلة عندها واحتمل أن انفصلها قبل موتها حكم بطهارتها وهو متجه لأنها كانت طاهرة قبل الموت  
فتستصحب طهارتها ولم يعلم ما يزيل الطهارة (قوله ولو شك) وشك في اللبن من ماء كؤل أو آدمى أو لا فهو طاهر  
خلافا للأنوار وان كان ملقى في الأرض لأن الأصل الطهارة ولم تجر العادة بحفظ ما يلقى منه على الأرض بخلاف  
اللحمة فلهذا فصل فيها تفصيلها السابق (قوله فهو طاهر الخ) وإنما لم يجر هنا تفصيل اللحمة الملقاة لأن العادة  
جرت بالقاء هذه الأمور وعدم حفظها وان كانت طاهرة بخلاف اللحمة مر (قوله وقياسه العظم كذلك)

الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فإنه طاهر قطعاً ومن وراء باطن الفرج فإنه نجس قطعاً كمثل خارج من الباطن كالماء الخارج مع الولد أو قبيله والقطع في ذلك ذكره الامام واعتض بأن المنقول جريان (٣٠١) الخلاف في الكل (بنجس) من

الظاهر أنه يتنجس بذلك ومع هذا فينبغي أن يعني عن ذلك فلا ينجس ذكر الجامع لكثرة الابتلاء به وينبغي أن مثل ذلك أيضاً ما لو ادخلت أصبعها الغرض لانه وإن لم يعم الابتلاء به كالجماع لكنها قد تحتاج إليه كان ارادت المبالغة في تنظيف المحل وينبغي أيضاً أنه ان طال ذكره وخرج عن الاعتدال ان لا ينجس بما أصابه من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي لا يصل إليه ذكر الجامع المعتدل لعدم إمكان التخطئة منه فاشبه ما لو ابتلى الثائم بسيلان الماء من فمه فإنه يعني عنه مashedة الاحترار عنه فكذلك هنا غش (قوله الذي لا يجب غسله) خلافاً للفتى والنهاية لكن مقتضى آخر كلام الثاني أنه يعني عنه عبارته والحاصل أنها متى خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة لأنها حينئذ رطوبة جو فية وهي إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها فلا تنجس ذكر الجامع عند الحكم بطهارتها ولا يجب غسل الولد المنفصل من أمه والامر بغسل الذكر محمول على الاستحباب ولا تنجس أي الرطوبة مني المرأة على ما مر اه قال ع ش قوله مر والحاصل الخ يتأمل هذا مع قوله بعدم وجوب غسل ذكر الجامع فإنه يصل إلى ما لا يجب غسله من المرأة وعليه فكان القياس نجاسته نعم في كلام سم على البهجة ما يفيد أنا وإن قلنا بنجاسته يعني عنه وقوله فهي نجسة خلافاً لحج حيث قال بطهارتها ان خرجت مما يصل إليه ذكر الجامع وهو الأقرب اه (قوله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله الخ) والحاصل ان رطوبة الفرج ثلاثة أقسام طاهرة قطعاً وهي ما تكون في المحل الذي يظهر عند جلوسها وهو الذي يجب غسله في الغسل والاستنجاء ونجسة قطعاً وهي ما وراء ذكر الجامع وطاهرة على الأصح وهي ما يصله ذكر الجامع شيخنا اه بجري (قوله ومن وراء باطن الفرج الخ) لعل المراد بها الخارجية من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج سم (قوله والقطع في ذلك) أي فيما يخرج من وراء باطن الفرج (قوله في الكل) أي من الأقسام الثلاثة قول المتن (بنجس) بفتح الجيم معنى (قوله من الحيوان) إلى المتني في النهاية والمعنى (قوله من الحيوان الخ) أي ولو غير مأكول من آدمي أو غيره نهاية ومعنى (قوله الطاهر) خرج به النجس ككلب ونحوه نهاية (قوله فيها) أي الثلاث المذكورة في المتن حال من مقابل الأصح على مذهب سيدي به (من غيره) أي غير الآدمي حال من ضمير فيها (أقوى منه) أي من مقابل الأصح خبر ان أي تلك الثلاث حال من ضمير منه (من الآدمي) حال من ضمير فيها (قوله من تقريره) أي الشارح المحقق (له) أي لمقابل الأصح (قوله أما الأوليان) أي طهارة العلق والمضغة (قوله من المتني) أي بالطهارة (قوله شرطهما) يعني شرط طهارة الأوليين (قوله ان يكونا) الأولى الثانية (قوله وهما) أي الأوليان من غير الآدمي (أولى منه) أي من مني غير الآدمي (قوله ويدل له) أي لكونهما أولى من المتني بالنجاسة (قوله منه) أي الآدمي (قوله وفيه نظر) أي في الرد المذكور (قوله فيه) أي في الآدمي (قوله بنجاستهما) أي العلق والمضغة من الآدمي (قوله وهو) أي ما بطلما (قوله ولهذا) أي لان اصاله المتني لم يعارضها شيء واصله العلق والمضغة عارضها ما ذكر (قوله مع ذلك) أي النظر المذكور (قوله بل ذلك) أي قول المنهاج وليست العلق والمضغة بنجس وقوله لما ذكره أي الاسنوي من التقييد المذكور وقوله ولا يعارضه أي احتمال الاطلاق وقوله أي لانه تابع أي الرافي (في ذلك) أي فيما ذكر من الجزم والحكاية المذكورين (قوله وأما الأخيرة)

الحيوان الطاهر وقول الشارح من الآدمي ليس لاخر اجها من غيره بل لبيان أن مقابل الأصح فيها أقوى من غيره منه فيها من الآدمي كما يعلم من تقريره له (في الأصح) أما الأوليان فأولى من المتني لانهما أقرب منه إلى الحيوانية وأما قول الاسنوي شرطهما على طريقة الرافي أن يكونا من الآدمي لنجاسة مني غيره عنده وهما أولى منه بالنجاسة ويدل له جزم الرافي بطهارة مني الآدمي وحكاية خلافاً قويا في نجاستهما منه اه فردود بانهما أقرب إلى الحيوانية منه وهو أقرب إلى الدونية منهما وفيه نظر لان اصاله المتني لم يعارضها فيه ما يبطلها واصلتهما عارضها عند مقابل الأصح القائل بنجاستهما ما أبطلها وهو أن العلق دم كالحيض والمضغة قطعة لحم فهي كهيئة الآدمي النجسة على قول للشافعي فلهذا اتضح جزم الرافي بطهارة المتني وحكاية الخلاف القوي في نجاستهما لكننا مع ذلك لانجزم على طريقة

أي وان كان مرهياً لجريان العادة برمي العظم مر (قوله ومن وراء باطن الفرج فإنه نجس قطعاً) جعل الرطوبة ثلاثة أقسام كما ترى وقد ذكره كذلك في شرح العباب ثم خالفه حيث قال قال الأذري ومحل الخلاف في الخارجة مما لا ينفرج لجلوس المرأة ولا يلحقه الغسل بالماء وأما ما يلحقه الغسل فله حكم الظاهر اه ونقله في الخادم عن صاحب المعين ثم كلام الأذري المذكور صريح في ان الخارجة مما يلحقه الماء لا خلاف في طهارتها أو لا يلحقه فيها خلاف والأصح الطهارة وينافيه ما يأتي من نجاسة

الرافي بما قاله الاسنوي من تقييدهما بكونهما من الآدمي بل ذلك محتمل لما ذكره ولاطلاق طهارتهما من الحيوان الطاهر نظراً إلى أقربيتهما من الحيوانية ولا يعارضه جزم الرافي بطهارته وحكاية الخلاف في نجاستهما لانه تابع في ذلك للأصحاب الناظرين لما ذكرته ان اصاله المتني لم يعارضها شيء بخلاف اصالتهما وأما الأخيرة ولا فرق بين انفصالها وعده على المعتمد فلانها كالعرق



أى رطوبة الفرج (قوله وتولدها من محل النجاسة الخ) قال في شرح العباب أى والنهاية والمغنى بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة لأنها حينئذ رطوبة جوفية والرطوبة الجوفية إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها اه وهو مخالف لقوله السابق هنا وهى ماء أبيض متردد بين المذى والعرق يخرج الخ سم (قوله وبفرضه الخ) محل تأمل لأن غاية ما يقتضيه الضرورة العفو لمشقة الاحتراز عنه مع كثرة الاحتياج إليه لا الطهارة بصرى وسم وقد يمنع بما تقدم من طهارة الطعام الخارج وطهارة البلغم النازل من أقصى الحلق للضرورة (قوله فضرورة) إلى قوله وإن قلنا فى النهاية والمغنى (قوله حتى لا يتنجس ذكره الخ) هذا ظاهر فى شمول الرطوبة الطاهرة للخارج بما وراء ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر مجاوز فى الدخول ما يجب غسله وقد يقال الولد خارج من الجوف الذى لا كلام فى نجاسة ما فيه سم (قوله كالبيض والولد الخ) وقد فى شرح العباب عدم وجوب غسل الولد بالمنفصل فى حياة أمه ثم قال أما الولد بالمنفصل بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا فى المجموع اه وفى شرح الروض وظاهر أن محل عدم وجوب غسل البيضة والولد إذا لم يكن معهما رطوبة نجسة انتهى سم (قوله لا يجب غسل المولود) أى لطهارته بدليل تقرير كلام

الخارجة من الباطن إلا أن يقال على بعد يمكن حل هذه على أن المراد بها الخارجة من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج وفسر فى المجموع الرطوبة الطاهرة بأنها ماء أبيض متردد بين المذى والعرق وفيه أن الخارجة من باطن الفرج نجسة وكلام الشرح الصغير يقتضيه والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها إذا خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة اه باختصار كبير ولم يزد إلا سنوى وشيخ الإسلام وغيرهما على ما تقدم عن المجموع (قوله وتولدها من محل النجاسة غير متيقن) قال فى شرح العباب بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة لأنها حينئذ رطوبة جوفية والرطوبة الجوفية إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها اه وهو مخالف لقوله السابق هنا وهى ماء أبيض الخ ثم قال فيه قيل ومحل الخلاف أيضا فى رطوبة الفرج قبل البلوغ بالحيض وإلا فهى نجسة لما يلاقيها من الدم فى الباطن فتنجس به ويردوان حكى عن ابن دقيق العيد أنه مخالف للكلامهم والمعنى أما الأول فظاهر وأما الثانى فلأنه أن أريد الحكم بنجاستها فى حال الحيض فظاهر كما مر أخذه من كلام الأذرى وإن أريد الإطلاق كان غير صحيح لأنه لا حيض حتى يتنجس أو وجوده فى الجوف فكذلك إذا عبرة بالملاقة فيه كما يأتى اه ثم قال فى قول العباب نعم أن انفصلت رطوبة فرجها فنجسة ما نصه بان خرجت من جوفها ولو إلى داخله الذى يجب غسله خلا لما تواتر به عبارته كغيره فالانفصال ليس بشرط إذا الرطوبة الخارجة من الجوف طاهرة وأن انفصلت كما اقتضاه إطلاقهم اه ثم قال وترددان العباد فى طهارة القصة القصبة البيضاء وهى التى تخرج عقب انقطاع الحيض والظاهر أنه أن تحقق خروجها من باطن الفرج أو أنها نحو دم متجمد فنجسة وإلا فطاهرة اه ولا يخفى اشكال الحكم بعدم نجاسة ذكر المجامع بعد وجود الحيض وإن انقطع واغتسل لأن المحل الذى وصل إليه تنجس بدم الحيض وملاقة الذكر له ملاقة شئ من الظاهر وهو لا يمنع التنجس وإن حكمتنا بعدم التنجس بالملاقة فى الباطن فليتأمل (قوله فضرورة الخ) قد يقال هذه الضرورة لا تقتضى الطهارة لكفاية العفو عنها (قوله حتى لا يتنجس الخ) قد يقال الولد خارج من الجوف الذى لا كلام فى نجاسة ما فيه (قوله حتى لا يتنجس ذكره) هذا ظاهر فى شمول الرطوبة الطاهرة للخارج بما وراء ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر مجاوز فى الدخول ما يجب غسله (قوله لا يجب غسل المولود) قد يشكل مع قوله وإن قلنا الخ إلا أن يجاب بأنه لا اثر للتلاقى بين الباطنين فى الباطن أو أنه عفى عن ملاقاتها (قوله لا يجب غسل المولود) أى لطهارته بدليل تقرير كلام المجموع على قوله حتى لا يتنجس الخ لكن هذا قد لا يناسب مع قوله وإن قلنا وقد فى شرح العباب عدم وجوب غسل الولد بالمنفصل فى حياة أمه ثم قال أما الولد بالمنفصل حيا بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا فى المجموع

وتولدها من محل النجاسة غير متيقن خلافا لمن زعمه فلا ينظر إليه وبفرضه فضرورة وصول ذكر المجامع والبيض والولد لمحلها أو جبت طهارتها حتى لا يتنجس ذكره بها كالبيض والولد ومن ثم قال فى المجموع فى موضع لا يجب غسل المولود أجماعا وإن قلنا بنجاسة الرطوبة وبحث البلقينى أن رطوبة ثقبه بول المرأة نجسة قطعاً إن كان أصلها

من الخارج وكذا ان شك لان الأصل في مثل هذه النجاسة إلا ما تحقق استثنائه وكذا رطوبة (٣، ٣) فرج الحيوان الطاهر فانه يخرج البول

وكذا رطوبة الدبر قال وقضية كلام البغوي الجزم بطهارة رطوبة باطن الذكر أى وصرح به جمع ولا شك أن فيه مخرجى المني والبول يجتمعان في ثقبته فان كان الببل من مجرى المني فطاهر او من مجرى البول أو شك فنجس اه وما ذكره ظاهر إلا في مسألة فرج الحيوان لما سرفيه وإلا في مسألة الشك فالذى يتجه فيه في الجميع الطهارة ودعواه الأصل السابق بمنوعة لان تلك الرطوبة مشابهة للعرق كما علم مما مر فلا نحكم بنجاستها إلا ان علم اختلاطها بنجس (ولا يظهر نجس العين) بغسل لانه إنما شرع لازال النمطر أعلى العين ولا استحالة الى نحو ملح لان حقيقة الاستحالة هنا أن يبقى الشيء بحاله وإنما تغيرت صفاته فقط لكن يستثنى من هذا شيان لاثالث لها في الحقيقة للتص عليهما ولعموم الاحتياج بل الاضرار اليهما من ثم قال (الاخر) ولو غير محترمة وارادها مطلق المسكر ولو من نحو زبيب وتمر وحسب التصريح كالاصحاب في بابي الربا والسلم بحل تلك المستلزم لطهارتها على ان أهل الأثر ومالك واحد على وصفه بذلك كما هو قول للشافعي (تحللت) بنفسها من

المجموع على قوله حتى لا يتنجس الخ لكن هذا قد لا يناسب مع قوله وإن قلنا الخ إلا أن يجاب بأنه لا أثر للتلاق بين الباطنين في الباطن أو انه عني عن ملاقاتها سم وقد يجاب بان شدة الضرورة اقتضت الطهارة كما مر عنه في الطعام الخارج والبلغم النازل عن أقصى الحلق (قوله من الخارج) أى ما خرج من الباطن وقال الكردى أى من البول اه (قوله فانه) أى الفرج (قوله قال) أى البلقينى (قوله في ثقبته) أى ثقبته الذكر (قوله اه) أى بحث البلقينى كردى (قوله لما مر الخ) أى من قوله فلانها كالعرق الخ (قوله فالذى يتجه فيه) أى في الشك (قوله في الجميع) أى في رطوبة ثقبته بول المرأة ورطوبة باطن الذكر بصرى أى فيما لو شك في واحدة منهما هل أصلها من الخارج ام لا (قوله السابق) أى في قوله لان الأصل في مثل الخ (قوله كما مر) أى في قوله فلانها كالعرق الخ (قوله إلا ان علم اختلاطها بنجس) يؤخذ منه انه إذا علم ملاقة بدون اختلاط فطاهر ووجه ما مر ان الملاقة في باطنين لا تضرب بصرى (قوله بغسل) الى قوله ولا يرد في النهاية إلا قوله قبل وكذا في المغنى إلا قوله لتصر يحه الى الماتن (قوله ولا استحالة الى نحو ملح) كهيئة وقعت في ملاحظة فصارت ملحاً وأحرقت فصارت رماداً نهاية ومعنى (قوله وإنما تغيرت صفاته) بأن يتقلب من صفة الى صفة اخرى (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله لكن يستثنى من هذا الخ (قوله ولو غير محترمة) والمحترمة هى التى عصرت لا بقصد الخمرية بان عصرت بقصد الخلية او لا بقصد شيء وغير المحترمة هى التى عصرت الخمرية ويجب إراقتها حينئذ قبل التخلل ويتغير الحكم بتغير القصد بعد هذا التفصيل فى التى عصرها المسلم واما التى عصرها الكافر فهى محترمة مطلقاً شيناً وبجزمى (قوله بحل تلك) يعنى بحل بيع خلاها والسلم فيها (قوله على ان أهل الأثر الخ) عبارة شرح العباب أى والنهاية ظاهر كلامه تغايرهما أى الخمر والنبيذ وهو ما حكاه الشيخان عن الأكثرين لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعي ومالك واحمد وأهل الأثر انها اسم لكل مسكر اه سم (قوله على وصفه بذلك) أى جروا على تسمية كل مسكر بالخمير حقيقة وفى المسئلة قولان هل الخمر حقيقة فى المعاصرة من العنب مجاز في غير ها او حقيقة فى كل مسكر رشيدى (قوله كما هو الخ) أى كون الخمر حقيقة فى مطلق المسكر (قوله تحللت) أى صارت خلا (قوله والتحريم) استطرادى (قوله قيل الخ) عبارة الخطيب قال الحلبي قد يصير العصير خلا من غير تخمر فى ثلاث صور إحداها أن يصب فى الدين المعلق بالخل ثانيها أن يصب الخل فى العصير فيصير بخالطته خلا من غير تخمر لكن محله كما علم مما مر ان لا يكون العصير غالباً ثالثها أن تجرد حبات العنب من عناقيد وى لاجها الدين ويطين راسه اه وجزم شيخنا بذلك بلا غزو وكذا يجزم به الشارح فى التنبيه الثانى (قوله لتعذر اتخاذها) أى انظره مع الخ إلا ان يقال غالباً سم عبارة النهاية ولان العصير لا يتخلل إلا بعد التخمر غالباً فلو لم يقل بالطهارة لم يعذر الخل وهو حلال إجماعاً ولو بقي فى قرالناه دردى خمر فطاهر إطلاقهم كما قاله ابن العباد انه يطهر تبعاً للأناء سواء استحجر ام لا كما يظهر باطن جوف الدين بل هذا أولى اه (قوله على إطلاقه) أى المصنف (قوله تخلل ما وقع فيه خمر) قضيته انه لو وقع على الخمر خمر ثم تحللت لم تطهر وفيه نظر بل ينبغى انها تطهر ويدل له ما باتى عن البغوي فيما لو ارتفعت بفعل فاعل ثم غمر المرتفع قبل الجفاف بخمر اخرى بل لا بد ان لو وقع على الخمر النبيذ ثم تحللت ظهرت للمجانسة فى الجملة ثم رايته قال فى شرح العباب عن الزركشى وابن العباد واحترز الشيخان

اه وفى شرح الروض وظاهر أن محله أى محل عدم وجوب غسل البيضة والولد إذ لم يكن معها رطوبة نجسة اه (قوله لما سرفيه) لكن يحتاج الى دفع استدلاله بأنه يخرج البول اللهم إلا ان يدفع بان ملاقة الباطنين فى الباطن لا تؤثر إلا ان قضية ذلك تأثير الملاقة فى ظاهر الفرج ولا مانع من التزامه (قوله على ان أهل الأثر الخ) عبارة شرح العباب ظاهر كلامه تغايرهما أى الخمر والنبيذ وهو ما حكاه الشيخان عن الأكثرين فى الاثر الى ان قال لكن فى تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعي ومالك واحمد وأهل الأثر انها اسم لكل مسكر اه (قوله لتعذر اتخاذها) انظره مع الخ إلا ان يقال غالباً (قوله تخلل ما وقع فيه خمر) قضيته انه لو وقع على

غير مصاحبة عين أجنبية لها لان علة النجاسة والتحريم الاسكار وقد زال ولحل اتخاذ الخل إجماعاً وهو مسبوق بالتخمر قيل إلا فى ثلاث صور فلو لم يطهر لتعذر اتخاذها ولا يرد على إطلاقه خلا فان زعمه تخلل ما وقع فيه خمر أو عظم نجس ثم نزع قبل تخلله لان مانع الطهارة هنا نجسه لا كونه

بفرضهما التفصيل الآتي في طرح العصير على خل عما لو طرح خمر فوق خمر فإنها تطهر ويحتمل الفرق بين أن يكون الخمر من جنسها فتطهر أو من غير جنسها كما إذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه سم ويمكن أن يدفع النظر بارجاع ثم نزاع إلى خمر أيضا وقوله لم تطهر أي كما صرح به في فتح الجواد وقوله ما يأتي عن البغوي الخ اعتمده الاسني والشهاب الرملي والنهاية وشيخناو البجيرمي وكذا اعتمده الخطيب إلا في قيد قبل الجفاف فقال ولو بعد جفافه خلافا للبغوي في تقييده بقيل الجفاف اه (قوله المستثنى إنما هو الخ) قد يقال بل المستثنى الخمر من حيث هي لأن معنى ولا يطهر الخ لا يصير طاهرا أو لا يقبل الطهارة وحينئذ فالذي يصير طاهرا أو يقبل الطهارة إنما هو الخمر لا الخل اذهو بالنسبة إليه تحصيل الحاصل بصري عبارة سم قد يقال الخل هو الخمر لأن العين العين وإنما تغير الوصف والاسم فيصح أن الخمر أي عينها تطهر تاه (قوله نظرا الخ) متعلق بقوله يتفرع وقوله للغالب أي إذا صح الاستثناء المذكور وهو الذي جرى عليه النهاية والخطيب وغيرهما وسيجزم الشارح به أنفا في التنبيه الثاني وقوله أي المطرد أي لو لم يصح ذلك الاستثناء قول المتن (وكذا أن نقلت من شمس الخ) أو من دون إلى آخره وفتح رأسه للهو اسواء أقصد بكل منهما التخلل أم لا بخلاف ما لو أخرجت منه ثم صب فيه عصير فتخمر ثم تخلل غني زاد النهاية وكذا الوصل بصري في دن متنجس أو كان العصير متنجسا اه وهل هذا النقل حرام أو مكروه والراجح الكراهة شيخناو البجيرمي (قوله فتطهر) أي إذا لم يحصل بذلك هبوط للخمر عما كانت عليه أولا والاتنجس لا تصالها بموضع الدن بسبب الهبوط بجيرمي قول المتن (بطرح شيء) أي ليس من جنسها اما التي من جنسها فلا تضر فلو صب على الخمر خمر آخر أو نبيذ تطهر الجميع على المعتمد زيادي اه بجيرمي (قوله كمال) أي وبصل وخبز حار ولو قبل التخمر مغني ونهاية (قوله أو وقع) إلى قوله كما يصرح في النهاية والمغني (قوله أو وقع فيها الخ) وليس منه فيما يظهر الدود المتولد من العصير فلا يضر عيش واقره البجيرمي (قوله وإن لم يكن له أثر في التخلل) مقتضى هذه الغاية أن ماء بطرح بمعنى مع لالسيبية ثم رايت في البجيرمي عن عيش مانصه والياء بمعنى مع لالسيبية لأنه حينئذ يفيد قصر الحكم على عين تؤثر التخلل عادة اه (قوله وقد انفصل منه الخ) أي أو هبطت الخمر بنزعها قليوي اه قال عيش بقي ما لو كان من شأنه التخلل ثم أخبره معصوم بأنه لم يتخلل منه شيء هل يطهر أم لا فيه نظروا الأقرب الأول لأن هذا ليس مما أقام الشارع فيه المظنة مقام اليقين بل بما نبى فيه الحكم على ظاهر الحال من التخلل من العين وباخبار المعصوم قطع بانتفاء ذلك فوجب الحكم بطهارته بالتخلل اه (قوله كاسر) أي قبل التنبيه (قوله أو كان نجسا الخ) وكل متنجس بالعين العناقيد وحبانها إذا تخمرت في الدن ثم تخللت نهاية قال عيش عن سم إن في شرح الروض ما يخالفه اه وقال الرشيدى مراده مر به الرد على الشهاب بن حجر في شرح الارشاداه وفي بعض الهوامش ما نصه قاله القاضي والبغوي لو أدخل العنب

خمر (تنبيه) المستثنى إنما هو الخمر بقيد التحلل لا مطلقا كما هو واضح فاندفع ما قيل في عبارته تساهل لأن الطهر للخل لا للخمر ويتفرغ على سبق الخل بالتخمر الحنث في أنت طالق أن تخمر هذا العصير فتخلل ولم يعلم تخمره نظرا للغالب أو المطرد (وكذا أن نقلت من شمس إلى ظل وعكسه) فتطهر (في الأصح) إذ لا عين (فان خللت بطرح شيء) كمال أو وقع فيها بلا طرح وبقي إلى تخللها وإن لم يكن له أثر في التخلل أو نزاع وقد انفصل منه شيء أو كان نجسا وإن نزاع فورا كما مر نعم يستثنى نحو حبات العناقيد مما يعسر التيق منه كما يصرح به كلام المجموع وجرى عليه جمع متقدمون ومتأخرون خلافا لآخرين وإن أولوا الكلام المجموع وبنوا كلام غيره على ضعيف إذ لا ملجئ لهم إلى ذلك

الخمر خمر ثم تخللت لم تطهر وفيه نظر بل ينبغي أنها تطهر ويدل عليه ما يأتي عن البغوي فيما لو ارتفعت بفعل فاعل ثم غمر المرتفع قبل الجفاف بخمر أخرى بل لا يبعد أنه لو وقع على الخمر نبيذ ثم تخللت طهرت للمجانسة في الجملة ثم رايت في شرح العباب عن الزركشي وابن العباد واحترز الشيخان بفرضهما التفصيل الآتي في طرح العصير على خل عما لو طرح خمر فوق خمر فإنها تطهر ويحتمل الفرق بين أن يكون الخمر من جنسها فتطهر أو من غير جنسها كما إذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه (فرع) في شرح مر ولو بقي في قدر الاناء دزدى خمر فظاهر إطلاقهم كما قاله ابن العباد أنه يتطهر تبعا للأناء سواء استحجر أم لا كما يطهر باطن جوف الدن بل هذا أولى وظاهر كلامهم أيضا أنه لا فرق في العصير بين المتخذ من نوع واحد وغيره فلو جعل فيه عسلا أو سكرا أو اتخذ من نحو عنب ورماد أو بروز بب طهر بانقلابه خلا وبه جزم ابن العباد وليس فيه تحليل بمصاحبة لأن عين نفس العسل أو البروز ونحوهما يتخمر كما رواه أبو داود وكذلك السكر فلم يصحب الخمر عين أخرى اه (قوله لأن الطهر لا للخمر) قد يقال الخل هو الخمر لأن العين العين وإنما تغير الوصف والاسم فيصح أن يقال إن الخمر أي عينها طهرت (قوله فان خللت بطرح شيء) عبارة الروض لا مع عين قال في

مع العناقيد في الدين وصار خلافاً لما قال ابن العباد لان حبات العنب ليست بعين اجنبية وكذا عراجينه والورق الذي لا يستغنى عنه غالباً وقال الغزالي التقيية من الحبات والعناقيد لم يوجبها احد وهذا كله صريح واضح في المسئلة فلا يعدل عنه وإن قال العباب وتبعه النهاية ومثله اى المنتجس بالعين والعناقيد وحباتها اذا تحمرت في الدين ثم تخللت فانه تبع فيه شرح الهجة التابع للجلال البلقيني في جواب سؤال وقد اطل شارحه ابن حجر في الرد عليه فراجعه وعبارته في الامداد ويستثنى العناقيد وحباتها فلا يضر مصاحبتها للخمر اذا تخللت كما افهمه كلام المجموع وصرح به الامام كالفاضل والبغوي وجزم به البلقيني ومشي عليه الانوار ونوى الرطب كحبات العناقيد انتهت وغبارة السكرى على شرح بافضل ويعنى عن حبات العناقيد ونوى التمر ونفله وشارح العناقيد على المنقول كما وصحته في بعض الفتاوى خلافاً للشيخ الاسلام والخطيب والرملي وغيرهم ووافق ذلك للشارح اهـ (قوله ما احتيج الخ) لعله بالمذ كما هو صريح تعبير غيره (قوله ويحرم تعمد ذلك) اى بخلاف النقل من شمس الى ظل وعكسه فلا يحرم كما بينه في شرح العباب سم اى بل يكره شيخنا (قوله تتخذ خلا) اى تعالج بشى حتى تصير خلا بجيرى (قوله وعقلته) الى قوله وفى معنى التخلل فى المغنى الا قوله كما لو قتل مورثه (قوله وعقلته) اى عدم الطهارة (قوله لانه) الى قوله وفى معنى التخلل فى النهاية الا قوله محرم وقوله كما لو قتل الى ويظهر (قوله بفعل محرم) ما وجه ذكر الحرمة فى بيان حكمة النهى والحال انهم لم يثبت الا به بخلاف منع ميراث القاتل فان منع القتل معلوم قبل ذلك بغير الدليل الدال على منع الارث ولعل هذا وجه ضعف هذه العلة المترتب عليه ضعف المبني عليه بصرى (قوله وعلى هذا) اى التعليل الثانى (قوله بالنقل السابق) اى فى المتن وقوله ثم اى فى النقل السابق (قوله وما ارتفعت اليه لكان الخ) بخلاف ما لو نقص من خمر الدين بأخذ شىء منها أو أدخل فيه شىء فارتفعت بسببه ثم أخرج فعادت كما كانت الا ان صب عليها خمر حتى ارتفعت الى المواضع الاول واعتبر البغوي كونه قبل جفافه واعتمده الوالد رحمه الله تعالى ويظهر الدين تبعها ولو ان تشرّب بها أو غلت ولو اختلط عصير بخل مغلوب ضرا أو غالب فلا فان كان مساوياً فكذلك ان اخبر به عدلان يعرفان ما يمنع التخمر وعدمه أو عدل واحد فمما يظهر اما اذا لم يوجد خيرا او وجد وشك فالوجه ادارة الحكم على الغالب حيث ذنبا وفي المغنى ما يوافق الآتى تقييد الصب بقبول الجفاف وتقييد المساواة بما اذا اخبر به عدلان الخ قال سم ان شرح الروض نقل ما قاله البغوي من التقييد المذكور واقره اهـ وقال السكرى ان الزيادة اعتمده اهـ وقوله لم ير الا ان صب عليها خمر الخ اى او نبيذ او سكر او عسل او نحوها كما قاله القليوبى فالخمر ليس بقديم وليس فيه تخلل بها حبة عين لان العسل ونحوه يتخمر مدابغى وشياتى عن النهاية ما يفيد (قوله لكن بغير فعله) اى بل بالاشتداد والغليان اسنى وخطيب (قوله تبعا لها) وبحث فى ذلك سم وغيره بانه كان يكتفى ان يعنى عنه للضرورة لانه لا وجه لطهارة الدين فانه لا يؤثر فيه الاستحالة كما لا يخفى شيخنا (قوله ونحوه) لعله بالرفع عطف على انقلاب الخ ويحتمل جره دطفا على دم الظابية مسكا

شرحه كحصاة وحبة عنب تخمر جوفاً اهـ وكان صورة الحبة المذكورة اذا طرأت بخلاف ما لو بقيت فى العصير ابتداءً فينبغى ان لا تضرب اذا تخمر ثم تخلل وظاهر ان ما فى جوف هذه الحبة اذا تخلل طهر والحبة له كالاناء فمبغى طهارة جوفاً تبعا (قوله ويحرم تعمد ذلك) اى بخلاف النقل من شمس الى ظل وعكسه فلا يحرم كما بينه فى شرح العباب بما فيه وظاهر الحديثين حرمة التخليل مطلقاً سواء كان بعين ام بنحو نقل من شمس الى ظل وجرى عليه بعضهم لكن يرد كلام الشيخين فى الرهن فانه مصرح بان المحرم انما هو التخليل بالعين لا بنحو النقل من شمس الى ظل وعبارتها اتخاذ الخمر جائز بالاجماع ثم قال قوله الخمر بطرح العصير او الملح او الخبز الحار او غيرها فيها حرام والتخلل الحاصل منها نجس لعلتين احدهما تحريم التخليل والثانية نجاسة المطروح بالملاقاة فتستمر نجاسته اذا مزيل لها الخ ما اطل به عنهما وعن غيرهما ما يتعلق به وقد يؤخذ من ذلك انه لو طرح العين الطاهرة التى لا ينفصل عنها شىء بقصد نزاعها قبل التخلل ثم نزاعها لم يحرم ذلك وطهر الخل فليتأمل (قوله لكن بغير فعله) خرج ما بفعله قال فى شرح الروض فان ارتفعت بلا

وكذا ما احتيج اليه لعصر  
يا بس او استقصاء عصر  
رطب لانه من ضرورته  
(فلا) أظهر ويحرم تعمد  
ذلك لخبر مسلم انه صلى الله  
عليه وسلم سئل عن الخمر  
تتخذ خلا فقال لا وعقلته  
تتجس المطروح بالملاقاة  
فينجس الخل وقيل لانه  
استعجل الى مقصوده بفعل  
يحرم فعوقب بنقيض قصده  
كما لو قتل مورثه وعلى  
هذا لا تطهر بالنقل السابق  
وهو مقابل الاصح ثم يظهر  
يطهر هاتر فها وما ارتفعت  
اليه لكن بغير فعله تبعها لها  
وفى معنى تخلل الخمر انقلاب  
دم الظابية مسكاً ونحوه لا دم  
البيضة فرحاً لانه بانقلابه اليه  
يتبين انه طاهر لانه اصل  
حيوان كالمنى وعند عدم  
انقلابه ان كانت عن كبس  
ذكر فكذلك

لصلاحته لمجيء الفرخ منه وإلا فلا وبه يجمع بين تناقض المصنف فيه (تنبيه) يكسر السؤال عن زبيب يجعل معه طيب متنوع وينقع ثم يصنى فتصير رائحته كرائحة الخمر والذى يتجه فيه ان ذلك الطيب ان كان اقل من الزبيب تنجس وإلا فلا ولا عبرة بالرائحة اخذ من قولهم لوالقى على عصير خل دونه اى وزنا كما هو ظاهر تنجس لانه لقله الخل فيه يتخمر وإلا فلا لان الاصل والظاهر عدم التخمر ويؤخذ منه انهم نظروا في هذا للمظنة حتى لو قال (٣٠٦) خبير ان شاهدناه من حين الخلط فى الاولى الى التخلل ولم يشتد ولا قذف بالزبد لم يلتفت لقولها

وكذا لو قال فى الاخيرتين شاهدناه اشتد وقذف بالزبد ويحتمل الفرق بان الاشتداد قد يخفى فلم ينظر لقولها فى الاولى بخلاف ما بعدها لانها اخبرنا بمشاهدة الاشتداد فلم يمكن الغاء قولها الا ان قلنا ان ما ينطبق بالمظنة لا نظر لتخلفه فى بعض افراده وان العلامة لا يلزم من وجودها وجود ما هي علامة عليه كما صرحوا به فحينئذ يتجه اطلاقهم النجاسة والحرمة فى الاولى وعدمهما فى الاخيرتين وظاهر ان الحل فى كلامهم مثال فيلحق به كل ما فى معناه مما لا يقبل التخمر وينع من وجوده ان غلب أو ساوى (تنبيه آخر) يختلف فى انقلاب الشئ عن حقيقة كالتحس الى الذهب فقليل نعم لا انقلاب العصائعا نا حقيقة بدليل فاذا هي حية تسعى والا لبطل الاعجاز ولا مانع فى القدرة من توجه الامر التكويني الى ذلك وتخصيص الارادة له وقيل لان قلب الحقائق محال والقدرة لا تتعلق به والحق الاول بمعنى انه تعالى يخلق

وأراد بنحوه صيرورة نحو الميتة ودواعبار المغنى ويظهر كل نجس استحالة حيوانا كدم بيضة استحالة فرخا القول بنجاسته ولو كان دودا كلب لان للحياة اثر ايبنا فى دفع النجاسة ولهذا اطرأ بزوالها ولان الدود متولد فيه لانه ولو صار الزبل المختلط بالتراب على هيئة التراب لطول الزمان لم يطهره (قوله لصلاحته الخ) كان اللام بمعنى عند فيسوفى ما تقدم عن النهاية من ان المدار على صلاحته للتخلق وإلا فدعى كلية الصلاحية فيما اذا كانت عن كبس ذكر محل نظر (قوله تنبيه يكسر السؤال الخ) عبارة النهاية ولو جعل مع نحو الزبيب طيبا متنوعا ونقع ثم صفى وصارت رائحته كرائحة الخمر فيحتمل ان يقال ان ذلك الطيب ان كان اقل من الزبيب تنجس وإلا فلا اخذ من قولهم لوالقى على عصير خل دونه تنجس وإلا فلا لان الاصل والظاهر عدم التخمر ولا عبرة بالرائحة ويحتمل خلافه وهو اوجه اه اقول لم يبين ان خلافه لإطلاق الطهارة أو اطلاق النجاسة لكن الثانى اقرب لان اطلاق الطهارة فى غاية البعد لشموله ما اذا قل الطيب جدا مع القطع حينئذ بالتخمر ولعل وجه اعتداد اطلاق النجاسة وإن كثر الطيب وقل الزبيب ان الطيب ليس بما منع من التخمر وإن كثر بخلاف الخل مع العصير فليتامل بصري وجزم بالاول الاجهوى وكذا ع ش و اقره الرشيدى عبارته قوله مر ويحتمل خلافه الخ وهو الطهارة ، ظلما وهو ما فى حاشية الشيخ ع ش اه ويؤيده سابق كلام النهاية ولا حقه كما يظهر بمراجعته (قوله متنوع) ليس بقيد فى الحكم وإنما قيد به لانه الذى وقع السؤال عنه لكونه الواقع رشيدى (قوله والا) اى بأن غلبه الخل أو ساو اد خطيب (قوله) ويؤخذ منه (اي من التعليل بان الاصل الخ (قوله فى الاولى) اى فيما اذا كان الخل دون العصير (قوله ولا يشتد الخ) الاسبغ الموافق لنظيره الا فى إسقاط الواو (قوله فى الاخيرتين) اى فيما اذا كان الخل اكثر من العصير أو ساواه (قوله ويحتمل الفرق) اى بين الاولى وبين الاخيرتين وتقدم عن ع ش انفا ما يقتضى انه هو الاقرب (قوله بخلاف ما بعدها) اى الاخيرتين (قوله فحينئذ) اى حين اذا قلنا ان ما ينطبق بالمظنة الخ (قوله من وجوده) اى التخمر (قوله فى انقلاب الشئ) اى الممكن (عن حقيقته) اى الى حقيقة أخرى (قوله حقيقة) اى انقلابا حقيقيا (قوله والا) اى وان لم يكن حقيقيا (قوله الى ذلك) اى الانقلاب (قوله والحق الاول) اى وقولهم قلب الحقائق محال مفروض فى حقائق الواجب والممكن والممتنع والمراد استحالة قلب الواجب بممكننا وممتنعا وعكس ذلك (قوله ومن ثم) اى لاجل ان الحق هو الاول (قوله على مامر) اى من الانقلاب حقيقة (قوله وبثانها) وهو انقلاب الصفة فقط (قوله انه باق على نجاسته) قد يؤخذ من ذلك انه لو مسخ ادمى كليا فهو على طهارته فليتامل سم (قوله وعلى الاول) وهو الابدال ذاتا وصفة (قوله انه يبنى) اى الخلاف فى تعلم الكيمياء والعمل به (على هذا الخلاف) اى فى انقلاب الشئ عن حقيقة (فعلى الاول) اى جواز الانقلاب

غلبان بل بفعل فاعل قال البغوى فى فتاويه فلا يظهر الدن اذا لا ضرورة وكذا الخمر لا تصالها بالمر تفع النجس نعم لو غمر المر تفع قبل جفافه بخمر اخرى طهرت بالتخلل اه ما فى شرح الروض واعتمد شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى التقييم بالجفاف ولا يخفى ان فيما ذكره البغوى فى خمر المر تفع دلالة على انه لو صب على الخمر اخرى من غير ارتفاع للاولى طهرت بالتخلل وهو الظاهر فليتامل (قوله والذى يتجه الخ) فى شرح مر ويحتمل خلافه وهو اوجه (قوله انه باق على نجاسته) قد يؤخذ من ذلك انه لو مسخ ادمى كليا فهو على

بدل النجاس ذهابا على ما هو رأى المحققين أو بأن يسلب عن أجزاء النحاس الوصف الذى صار به نحاسا ويخلق فيه الوصف الذى يصير به ذهباً على ما هو رأى بعض المتكلمين من تجانس الجواهر واستوائها فى قبول الصفات والمحال انما هو انقلابه ذهباً مع كونه نحاساً لا امتناع كون الشئ فى الزمن الواحد نحاساً وذهباً من ثم اتفق أئمة التفسير على ما مر فى العصا بأحد هذين الاعتبارين المذكورين وبثانها يتجه قول ائمتنا فى كلب مثلاً وقع فى ملححة فاستحال ملحاً انه باق على نجاسته بل وعلى الاول ايضا لانه غير متيقن فعملوا بالاصل (تنبيه آخر) كثير ما يسئل عن علم الكيمياء وتعلمه هل يحل أو لا ولم نزل احد كلاما فى ذلك وظاهر انه يبنى على هذا الخلاف فعلى الاول

(قوله) بدل النحاس ذهابا على ما هو رأى المحققين أو بأن يسلب عن أجزاء النحاس الوصف الذى صار به نحاسا ويخلق فيه الوصف الذى يصير به ذهباً على ما هو رأى بعض المتكلمين من تجانس الجواهر واستوائها فى قبول الصفات والمحال انما هو انقلابه ذهباً مع كونه نحاساً لا امتناع كون الشئ فى الزمن الواحد نحاساً وذهباً من ثم اتفق أئمة التفسير على ما مر فى العصا بأحد هذين الاعتبارين المذكورين وبثانها يتجه قول ائمتنا فى كلب مثلاً وقع فى ملححة فاستحال ملحاً انه باق على نجاسته بل وعلى الاول ايضا لانه غير متيقن فعملوا بالاصل (تنبيه آخر) كثير ما يسئل عن علم الكيمياء وتعلمه هل يحل أو لا ولم نزل احد كلاما فى ذلك وظاهر انه يبنى على هذا الخلاف فعلى الاول

من علم العلم الموصل لذلك القلب علما يقينيا جاز له عمله وتعليمه إذ لا محذور فيه حيث بذوجه وما تخيل أنه من هتك سر القدر وهو لا يجوز إفشاؤه  
كافي تفسير البيضاوى فى بلغ ما أنزل اليك فيرد بمنع أن هذا منه لأن ما وضع له علم يتوصل اليه (٣٠٧) به لا يسمى العمل به هتك لذلك وإنما

الذى منه فعل الخضر  
صلى الله عليه وسلم فى قتل  
الغلام وفى بعض حواشى  
البيضاوى المعتمد هذا منه  
منزع صوفى وهو يؤيد  
ما ذكرته أن الهتك إنما  
هو فى نحو فعل الخضر صلى  
الله عليه وسلم بما يكشفه  
الله لأخصائه موهبة الهية  
من غير تعلم ولا استعداد  
وإن قلنا بالثانى أو لم يعلم  
الإنسان ذلك العلم اليقينى  
وكان ذلك وسيلة للغش  
فالوجه الحرمة وكذا تطهير  
نحو نحاس حتى يقبل صبغا  
أو خاطا لأنه غش صرف  
نعم إن باعه لمن يعلمه بحقيقته  
جاز لمن يظن أنه يغش به  
غيره كبيع العنب لعاصر  
الخمر وتخيل أن الصبغ  
الذى لا يشكشف ملحق  
بقلب الأعيان فاسد  
لقولهم ضابط الغش أن  
يكون فيه وصف لو اطلع  
عليه لم يرغب فيه بذلك الثمن  
أى ولا تقصير من المشتري  
لما يأتى فى زجاجة ظنها  
جوهره وهنا لا تقصير إذ  
يعز الاطلاع على حقيقة  
ذلك المسبوغ فإن قلت  
صرحوا بكرة ضرب مثل  
سكة الامام وظاهره حل  
ضرب مغشوش غشه بقدر

(قوله جاز علمه) يعنى العمل به بدليل قوله بعد لا يسمى العمل به الخ وبذلك التأويل يظهر حمله على ما قبله  
(قوله أنه) العمل بعلم الكيمياء وتعليمه (قوله وهو الخ) أى سر القدر (قوله كافي تفسير البيضاوى) أى أن  
علم الكيمياء ما تعلمه من هتك سر القدر (قوله بمنع أن هذا) أى العمل بعلم الكيمياء وتعليمه (منه) أى من هتك  
سر القدر (قوله لذلك) أى لسر القدر (قوله قتل الغلام) من ظرفية الخاص للعام (قوله هذا) أى القول  
بان العمل بالكيمياء من هتك سر القدر (منه) أى من البيضاوى (منزع صوفى) أى مشرب صوفى وخلاف  
التحقيق (قوله وهو) أى ما فى بعض الحواشى (قوله بما يكشفه الله الخ) أى من إظهاره ما يكشفه الله والعمل  
به (قوله ولا استعداد) ما الداعى الى نفي الاستعداد مع أن الصوفية يعتبرونه وبينونه فلينما لم يصرى (قوله  
وإن قلنا بالثانى) المراد به كما هو ظاهر ونبه عليه بعضهم القول بامتناع الانقلاب السابق فى قول الشارح  
وقيل لا لا الثانى من الاعتبارين السابق فى قوله أو بان يساب الخ كما فهمه سم وبني عليه اعتراضه بما نصه  
قوله وإن قلنا بالثانى الخ فيه نظر لا نأذا قلنا بتجانس الجواهر وفرضا أن خاصية النحاس سلبت وحصل بدلها  
خاصية الذهب فهذا ذهب حقيقة ولا فرق فى المعنى بين حصول الذهب بهذا الطريق وحصوله بالطريق الأول  
وهو إعدام النحاس وخلق الذهب بدله ولا غش حيث نذ فليتأمل اه (قوله ذلك) أى علم الكيمياء (قوله  
وكان) لعل الأولى إسقاط الواو (قوله ذلك) أى العمل بالكيمياء (قوله فالوجه الحرمة) إطلاقا منعه على  
القول بالثانى محل تأمل على أن النفس شيئا من إطلاق تحریم العلم المجرد الخالى عن العمل وإن فرض حرمة  
العمل لاشتماله على نحو غش لاسيما بالنسبة الى من يعلم من نفسه أن علم ذلك لا يجره الى عمله وكان الملاحظ فيه  
أى فى إطلاق المنع بفرض تسليمه حسم الباب بصرى وهذا مثل ما مر عن سم مبنى على أن المراد بالثانى ثانى  
الاعتبارين لا ثانى القولين المرجوح وقدر ما فيه وعلى فرض إرادته فالأقرب ما قاله الشارح من إطلاق  
حرمة تعلمه على القول بالثانى لأن شأن علمه أن يكون وسيلة لنحو غش ولو بتعليمه لغيره (قوله إن باعه) أى بعد  
نحو صبغه كرى وظاهره أن البيع ليس بقيد فثله نحو الهبة (قوله جاز الخ) فيه توقف لأن شأنه أن يكون  
وسيلة للغش بتداول الأيدى (قوله لمن يعلمه) من الاعلام (قوله كبيع الخمر الخ) راجع للمعنى بالميم  
(قوله فاسد الخ) قد يمنع الفساد ودلالة ما استدلل به عليه لأن من تصور تجانس الجواهر وانسلا بخاصية  
النحاس وحصول خاصية الذهب حقيقة رغب أى فى ذلك المصبوغ سم وفيه نظر ظاهر لأنه ليس فى الصبغ  
سلب الخاصية وانقلابها كما هو صريح جعل الشارح كلاما من الصبغ والخط مقابلا للكيمياء (قوله وظاهره  
حل الخ) قد يناقش فيه بان المتبادر المماثلة من حيث الصورة لا من حيث المادة قاله البصرى ودعواه التبادر  
المذكور ظاهر المنع (قوله حيث كان يساويه الخ) ينبغى ويأمن فتنه ظهوره قول المتن (وجلد الخ) أى ولو  
من غير ما كول معنى ونهاية قول المتن (نحس) بتثليث الجيم لكن الضم قليل بحجى قول المتن (بالموت) أى  
حقيقة أو حكما فيشمل ما لو سلخ جلد حيوان وهو حى عرش وحفى (قوله خرج به جلد المغاظ) أى فانه لا يظهر  
بالدباغ لأن الحياة فى إفادة الطهارة أبلغ من الدبغ والحياة لا تفيد طهارته معنى ونهاية (قوله واندباغه) أى  
ولو بوقوعه بنفسه أو بالقاهر يرح أو نحو ذلك أو بالقاء الدباغ عليه ولو بنحو ربح نهاية معنى (قوله لأنه  
الغالب) أو المراد بالدبغ الحاصل بالمصدر بصرى (قوله ما لا قاء الدباغ) أى من الوجهين أو أحدهما قول  
المتن (وكذا باطنه) ويؤخذ من طهارة باطنه به أنه لو تنف الشعر بعد دبغه صار موضعه متنجسا يظهر بغله  
وهو كذلك نهاية معنى هذا ظاهر فيما إذا كثرت الشعر وأما الشعر القليل فينبغى أن يجرى فى منتهى بعد تنفقه

طهارته فليتأمل (قوله وإن قلنا بالثانى) فيه نظر لا نأذا قلنا بتجانس الجواهر وفرضا أن خاصية النحاس  
سلبت وحصل بدلها خاصية الذهب فهذا ذهب حقيقة ولا فرق فى المعنى بين حصول الذهب بهذا الطريق  
وحصوله بالطريق الأول وهو إعدام النحاس وخلق الذهب بدله ولا غش حيث نذ فليتأمل (قوله فاسد الخ)

غش مضروب الامام قلت هذا الظاهر متجه إذ لا محذور حيث كان يساويه غشا وليونة بحيث لا يتفاوت ثمنهما (و) الا (جلد نحس  
بالموت) خرج به جلد المغاظ (فيظهر بدبغه) واندباغه وثر الأول لأنه الغالب (ظاهرة) وهو ما لا قاء الدباغ (وكذا باطنه) وهو ما لم يلاقه



من اخذ الوجهين او ما بينهما (٣٠٨) (على المشهور) للاخبار الصحيحة فيه كخبر اذ ادبغ الاهاب فقد طهر ودعوى ان الدباغ لا يصل

لباطنه ممنوعة بل يصله  
بواسطة الرطوبة فيجوز  
بيعه والصلاة فيه واستعماله  
في الرطب نعم بحرم اكله  
من مأكول لا نتقاله  
لطبع الثياب ولا يطهر  
شعره اذ لا يتاثر بالدباغ  
لكن يعفى عن قليله عرفا  
فيطهر حقيقة تبعاً كدند  
الخمر واختار كثيرون  
طهارة جميعه لان الصحابة  
قسموا الفراء وهي من دباغ  
المجوس وذبحهم ولم ينكره  
احد بل نقل جمع ان الشافعي  
رجع عن تنجس شعر  
الميتة وصوفها ويحجب بأن  
الرجوع لم يصح والاختيار  
لم يتضح لانها واقعة حال  
فعليه محتملة ذبح المجوس  
من حيث الجلوس وهو  
لا يؤثر الا ان شوهد في شيء  
بعينه فعلى مدعى ذلك  
اثباته ومن ثم علم ضعف ما  
مال اليه غير واحد وإن  
الف فيه بعضهم من منع  
الصلاة في فراء السنجاب  
لانه لا يذبح ذبحاً صحيحاً بل  
الصواب حلها لان ذلك لم  
يعلم في شيء بعينه مطلقاً فهو  
من باب ما غلب تنجسه  
يرجع لاصله وكذا يقال  
في نظائر ذلك كالجلين الشامى  
المشتهر عمله بأنفحة الخنزير  
وقد جاءه صلى الله عليه وسلم  
جينة من عندهم فاكل منها  
ولم يسأل عن ذلك (والدبغ  
نزع فضولة) أى هو حقيقة  
او المقصود منه والاندباغ

الخلاف الا في نفسه من الطهارة عند الشارح ومن وافقه والعفو عند النهاية والمغنى والله أعلم (قوله من  
احد الوجهين الخ) الوجه ان يقال من احد الوجهين وما بينهما او ما بينهما فليتاامل سم وقد يحجب بان اول منع  
الحلو فقط (قوله للاخبار) الى قوله عرفا في النهاية والمغنى الا قوله لا نتقاله لطبع الثياب (قوله فقد طهر) يفتح  
الهاء ضمها بحيرى (قوله بواسطة الرطوبة) أى الموجودة في الجلد اصاله أى بواسطة الماء المصبوب  
عليه (قوله لا نتقاله لطبع الثياب) هذا التعليل يقتضى جرمة اكل جلد المذكاة إذا دبغ بصرى عبارة  
عش ويرد عليه أن تعليل حج أن جلد المذكاة إذا دبغ محل أكله مع أنه انتقل إلى طبع الثياب ولا يرد مثله على  
قول الشارح من لخروج حيوانه بموته عن المأكول اه وعبارة الرشيدى قوله لم يخرج حيوانه الخ  
خرج به جلد المذكى وإن كان مدبوغاً فانه يجوز أكله اه (قوله فيطهر الخ) وفاقاً للشيخ الاسلام وقال النهاية  
والمغنى انه نجس يعنى عنه اه (قوله تبعاً الخ) أى للشبهة زيادى (قوله كدند الخمر) كذا قال الشيخ وهو  
محل وقفة اذ يمكن الفرق بين الشعر والدين بان الثانى محل ضرورة اذ لا لحم بطهارته لم يمكن طهارة خل  
أصلاً بخلاف الشعر لا ضرورة إلى القول بطهارته لا مكان الانتفاع به لا من جهة الشعر نهاية قال عش قوله  
مر محل ضرورة قد تمنع الضرورة بان يقال يعفى عن ملاقة الدين للخل مع نجاسة الدين للضرورة المذكورة  
ولا يلزم من النجاسة التنجيس فالفرق حينئذ فيه نظر سم على المنهج اه (قوله طهارة جميعه) أى شعر  
المدبوغ وإن كثر (قوله وهى من دباغ المجوس) كونها من دباغهم لا دخل له فالأولى إسقاطه لايهام ذكره  
بصرى وفيه نظر (قوله لانها الخ) أى قسمة الفراء المذكورة (قوله فعليه محتملة) صفة واقعة الخ (قوله وهو  
لا يؤثر) أى ذبح المجوس الخ (قوله الا أن شوهد الخ) يشك عليه ما ذكره في مسئلة قطعة لحم وجدت  
مرمية في إناء او خرقة في بلد لم يغلب فيه مسلموه على مجوسيه من نجاستها و فرق شيخ مشايخنا الخطيب بين هذه  
المسئلة والشعر المشكوك في انتافه من مأكول بان الاصل في الشعر الطهارة وفي اللحم عدم التذكية اه  
ومن المعلوم ان الجلد كاللحم لان طهارة كل منهما وحل تناوله متوقف على التذكية فعند الشك فيها الاصل  
عدمه فتبين ما فى كلام الشارح رحمه الله تعالى في رد هذا الاختيار وفي مسئلة السنجاب الاتية بصرى  
وتقدم عن عش اعتماد ما قاله الشارح في فراء السنجاب وعن سم وغيره اعتماد ان الجلد المشكوك فيه  
كالشعر المشكوك فيه في الطهارة لا كاللحم في تفصيله وايضا ان الخلاف هنا في طهارة الفراء من حيث  
شعرها واما جلدها فطاهر بالدباغ بخلاف (قوله فعلى مدعى) ذلك الخ المتبادر ان الاشارة للشهادة فعليه  
كان ينبغي ان يقول العمل به بدل اثباته ويحتمل انها المختار المتقدم (قوله ومن ثم) أى لاجل عدم تأثير  
ذلك (قوله لانه لا يذبح الخ) غلبة للنوع (قوله بل الصواب الخ) اعتمده عش واقره البجيرى (قوله لان ذلك)  
أى عدم وجود ذبح صحيح (قوله مطلقاً) أى اصلاً (قوله فهو) أى جلد السنجاب المعمول فروة (قوله من  
باب الخ) قد مر عن البصرى منعه (قوله كالجلين الشامى الخ) في جعل الجلين نظير اتامل لان اصله هو اللب  
ظاهر وشك في تنجسه والاصل عدمه وإن فرض غالباً قاله البصرى وقد يحجب بان بعض اصله الانفحة النجسة  
كما اشار اليه الشارح بقوله المشتهر الخ (قوله كالجلين الشامى الخ) أى والسكر الا فرجى المشتهر تصفيته بدم  
الخنزير والادوية الا فرنجية المشتهر تربيتها بالعرقية (قوله وقد جاءه صلى الله عليه وسلم جينة الخ) فى  
الاستدلال بهذا شىء لا حتمال ان اكله منها طهارة الخنزير اذ ليس لنا دليل واضح على نجاسته كما قاله النووى  
سم وفيه نظر اذ الكلام هنا فى انفحة الخنزير الثابت نجاسة لحمه بالنص لا فى حيه الذى كلام النووى  
مفروض فيه (قوله هو) أى النزاع (حققته) أى الدبغ (قوله وهى) إلى قول المتن ولا يجب في النهاية  
وكذا فى المغنى الا قوله او هو اعم إلى المتن قول المتن (بحريف) بكسر الحاء المهملة وتشديد الراء نهاية ومعنى

قد يمنع الفساد ودلالة ما استدل به عليه لان من تصور تجانس الجواهر وانسلا بخاصية النحاس وحصول  
خاصية الذهب حقيقة رغب (قوله من احد الوجهين) الوجه ان يقال من احد الوجهين وما بينهما او  
ما بينهما فليتاامل (قوله وقد جاءه صلى الله عليه وسلم جينة الخ) فى الاستدلال بهذا شىء لا حتمال ان اكله

(قوله)

اتزاعها وهو ما يعفنه من نحو لحم ودم (بحريف) وهو ما يلدع اللسان بحرافته

وشب بالمثلثة وذرق طير  
للخبز الحسن يطهرها اي  
الميتة المامو القرض وضابط  
نزعها منه ان يكون بحيث  
لوقع في الماء لم يعد اليه  
النتن وهو مراد من عبر  
بالفساد وهو اعم ليشمل  
نحو شدة تصلبه وسرعة  
بلائه لكن في إطلاق ذلك  
نظر والذي يتجه ان ماعدا  
النتن ان قال خبير ان انه  
لفساد الدبغ ضروري فلا  
لانا نجد ما اتفق على اتقان  
دبغه يتاثر بالماء فلا ينبغي  
النظر لمطلق التأثير به بل  
لتاثير يدل على فساد الدبغ  
(لاشمس وتراب) وملح  
وان جف وطاب ريحه  
لانها لم تزل لعود عفونته  
بنقعه في الماء (ولا يجب  
الماء) وفي نسخة ماء (في  
اثنا عشر) اي الدبغ (في  
الاصح) لانه إحالة لإزالة  
والمقصود يحصل برطب  
غيره وذكر الماء في الخبر  
السابق شرط لحصول  
الطهارة الكاملة لا لاصلاحها  
بدليل حذفه من الحديث  
الاول (والمدبوغ كثوب  
نجس) اي متنجس لملاقاته  
للدباغ النجس أو الذي  
تنجس به قبل طهر عينه  
فيجب غسله بماء طهور مع  
الترييب والتسبيح ان  
أصابه مغلظ وان سيع وترب  
قبل الدبغ لانه حينئذ لا يقبل  
الطهارة (وما نجس) ولو  
من صيد ماعدا التراب

(قوله كقرظ الخ) أي وعفص وقشور الرمان مغني (قوله وشب بالموخدة) هو من جواهر الأرض معروف  
يشبه الزاج يدبغ به وقوله وشب الخ هو شجر مر الطعم طيب الريح يدبغ به ايضا مغني ورشيدى (قوله وذرق  
طير) أي وزبل نهاية (قوله وهو) أي النتن (قوله أو هو الخ) أي الفساد رشيدى (قوله وسرعة بلائه)  
بكسر الباء مع القصر أو بفتحها مع المد عش (قوله لكن إطلاق ذلك) أي الفساد الأعم (قوله ان ماعدا  
النتن الخ) أي اما النتن فيضر مطلقا عش (قوله وان جف وطاب الخ) فلو ملح ثم نقع في الماء فلم يعد اليه نتن  
ولا غيره مما ينبغي أن يظهر فيما يظهر لحصول المقصود بصري (قوله لانها الخ) أي الفضول مغني (قوله  
أي الدبغ) إلى قوله مع الترييب في النهاية إلا قوله بدليل إلى المان وكذا في المغني إلا قوله شرط إلى المتن قول  
المان (ولا يجب الماء الخ) وظاهر انه لو كان كل من الجلد والدباغ جافا فلا بد من مائع ليتاثر الجلد بواسطته  
بالدباغ سم ونهاية (قوله لإزالة) ولهذا جاز بالنجس المحصل لذلك نهاية (قوله شرط الخ) أو يحول على  
التدبغ نهاية ومغني (قوله بدليل حذفه الخ) فيه نظر سم أي لان القاعدة حمل المطلق على المقيد لا العكس  
(قوله أو الذي تنجس به) أي الدبغ الذي تنجس بالجلد (قوله فيجب غسله) أي مالا قاه الدباغ منه دون مالم  
يلاقه فيما يظهر لان تشبب وجوب الغسل ملاقة النجس أو الذي تنجس به كما ذكره وهذا منتف فيما لم يلاقه  
الدباغ من الوجه الاخر وسريان النجاسة لا نقول به على الصحيح فليحرق فان غم الدباغ الوجهين وجب  
غسلهما وهو ظاهر سم وجزم الشوري بما استظهره (قوله وان سيع وتراب الخ) يؤخذ من ذلك ما وقع  
السؤال عنه وهو مالو بال كلب على عظم ميتة غير المغلظ فغسل سبعة إحداها بتراب فهل يظهر من حيث  
النجاسة المغلظة حتى لو أصاب ثوب بارطبا مثلا بعد ذلك لم يحتاج للتسبيح والجواب لا يظهر أخذنا ما ذكر بل لا بد  
من تسبيح ذلك الثوب سم وفي عش بعد نقل كلام الشارح المذكور ما نصه وفيه ما مر عند قول المصنف  
وميتة غير الأدمي الخ اه أي من الأقرب ما افق به شيخ الاسلام من الطهارة من حيث النجاسة المغلظة  
قول المتن (وما نجس الخ) اعلم ان النجاسة إما مغلظة أو مخففة أو متوسطة وقد ذكرها المصنف على الترتيب  
فبدأ بالها فقال وما نجس الخ مغني ونهاية قول المتن (نجس) بالضم والكسر كما في مصباح القرطبي عش  
وتقدم عن البجيرمي انه بتثليث الجيم (قوله ولو من صيد) إلى قوله كما اقتضاه في النهاية وإلى قوله ويوجه في  
المغني إلا قوله المفاعلة إلى المتن (قوله ومن صيد) أي معض الكلب من صيد نهاية ومغني (قوله ماعدا  
التراب) لو أصاب هذا التراب شيئا آخر كبदन أو ثوب فهل يحتاج في تطهير ذلك الشيء إلى الترييب أو لا افق  
شيخنا م راو لا بالثاني وثانيا بالاول فهو المعتمد عنده أي وعنده ولدهم لا نه رجوع عن الافتاء الاول سم

منها الطهارة الخنزير إذ ليس لنا دليل واضح على نجاسته كما قاله النووي (قوله ولا يجب الماء) وظاهر انه لو  
كان كل من الجلد والدباغ جافا فلا بد من مائع ليتاثر الجلد بواسطته بالدباغ (قوله بدليل حذفه الخ) فيه نظر  
(قوله لملاقاته للدباغ النجس الخ) قد يؤخذ منه انه إنما يجب غسل مالا قى الدباغ فلا يجب غسل الوجه الذي  
لم يلاقه الدباغ لا تنفاه سبب الغسل وهو ملاقة ما ذكر وسريان النجاسة لا نقول به على الصحيح وعلى هذا فلو  
كان في الوجه الاخر الذي لم يلاق شعر وحكنا بنجاسته ثم نتفه لم يجب غسل ما ظهر من موضع نباته كالأشوق  
الجلد بحيث ظهر ما بين الوجهين فانه لا يجب غسله كما هو ظاهر نعم ان حصل في منابت الشعر رطوبة اتصلت  
بمنابته وما اتصل بها من النبات فيها من الشعر اتجه وجوب غسل ما ظهر من موضع نباته بل نتفه فليتامل  
(قوله فيجب غسله) أي مالا قاه الدباغ منه دون مالم يلاقه فيما يظهر لان سبب وجوب الغسل ملاقة الدباغ  
النجس أو الذي تنجس به كما ذكره وهذا منتف فيما لم يلاقه الدباغ من الوجه الاخر وسريان النجاسة لا نقول  
به على الصحيح فليحرق فان غم الدباغ الوجهين وجب غسلهما وهو ظاهر (قوله وان سيع وتراب الخ) يؤخذ  
من ذلك ما وقع السؤال عنه وهو مالو بال كلب على عظم ميتة غير المغلظ فغسل سبعة إحداها بتراب فهل يظهر  
من حيث النجاسة المغلظة حتى لو أصاب ثوب بارطبا مثلا بعد ذلك لم يحتاج لتسبيح والجواب لا يظهر اخذنا بما  
ذكر بل لا بد من تسبيح ذلك الثوب (قوله ماعدا التراب) لو أصاب هذا التراب شيئا آخر كبदन أو ثوب فهل

واعتمده أيضا الشارح في شرح العباب والارشاد وجرى عليه سم في شرح مختصر أنى شجاع وقال الزبدي  
 الا قرب الثاني اى عدم الاحتياج إلى الترتيب كما اعتمده شيخنا الطندائى اه وعول عليه الخطيب كرى  
 (قوله واعتمده الشارح الخ) اى وهو قضية قوله هنا او متنجس ويأتى عن ع ش عن سم ما يصرح بذلك  
 (قوله إذ لا معنى لترتيبه) يؤخذ منه انه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره فلا يجب ترتيبه مطلقا بخلاف  
 الارض الحجرية والرملية التي لا غبار فيها فلا بد من ترتيبهما نهاية وقد يقال قياسه عدم الفرق ايضا بين  
 الطاهر والنجس سم قال ع ش ولا يصبر التراب مستعملا بذلك لأنه لم يطهر شيئا وإنما سقط استعمال التراب  
 فيه لاملة المذكورة ثم ظاهر قوله لم بخلاف الارض الحجرية انه إذا بال كلب على حجر عليه تراب ووصل بوله  
 إلى الحجر لا يحتاج في تطهير الحجر إلى ترتيب وقياس ما قاله سم فيما لو طأ من الارض الترابية ثب على ثوب  
 انه لا بد في تطهير الثوب ان اصابته رطوبة من التراب من غسل الرطوبة التي اصابتها وترتيبه انه لا بد في تطهير  
 الحجر المذكور من التراب وهو مقتضى التعليل بانه لا معنى لترتيب التراب ونقل بالدرس عن سم على البهجة  
 ما يصرح بذلك اه (قوله غير داخل ماء كثير) رفاقا للنهاية والمغنى كما أتى قال سم توهم بعضهم من ذلك  
 صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لانه ماس للنجاسة قطعا وغاية الامر ان مصاحبة الماء  
 الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم ينجس كالو مس نجاسة جافة وتوهم بعض  
 الطلبة منه ايضا انه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لم ينتقض وضوءه وهو خطأ لانه ماس قطعاه و قوله  
 مانعة من التنجيس الخ اى اذا حال الماء بينهما بخلاف ما إذا مس الكلب بيده مثلا وتحامل عليه بحيث لم يصبر  
 يذم ما لا يجر دالبيل فانه ينجس كما يأتى عنه وعن ع ش ما يصرح به فلا فرق بين المتنجس ومبطل الصلاة  
 خلافا لما يوهمه صنيعه (قوله كما اقتضاه كلام المجموع) هو المعتمد سم عبارة المغنى ولو كان في إناء ماء كثير  
 فولغ فيه نحو الكلب ولم ينقص بولوغه عن قلتين لم ينجس الماء ولا الإناء إن لم يكن اصاب جرمة الذى لم يصله  
 الماء مع رطوبة احدهما قاله في المجموع وقضيته انه لو اصاب ما وصله الماء بما هو فيه لم ينجس وتكون كثرة  
 الماء مانعة من تنجسه وبه صرح الامام وغيره وهو مقيد لمفهوم قول التحقيق لم ينجس الا إناء لم يصب جرمة  
 ولو ولغ في إناء فيه ماء قليل ثم كثر حتى بلغ قلتين طهر الماء دون الإناء كما نقله البغوى في تهذيبه عن ابن  
 الحداد وقره وجزم به جمع وصحح الامام طهارته لانه صار إلى حالة لو كان عليها حالة الولوغ لم ينجس وتبعه  
 ابن عبد السلام والدميرى والاول اوجه اه وفي النهاية ما يوافقه قال ع ش قوله مر مانعة من تنجسه  
 الخ ومثله ما لولا في بدنه شيئا من الكلب في ماء كثير فانه لا ينجس لان ما لاقاه من البيل المتصل بالكلب بعض  
 الماء الكثير بخلاف ما لو امسكه بيده وتحامل عليه بحيث لم يصبر بينه وبين رجله إلا بجر دالبيل فانه ينجس  
 لان الماء الملاقى ليد الان نجس وكتحامله عليه بيده ما لوعلى التحامل الكلب على محل وقوفه كالخوض بحيث  
 لا يصير بين رجليه ومقره حائل من الماء اه (قوله للثاني) وعلى الاول فينتجه تقييده بما إذا عد الماء حائلا  
 بخلاف ما لو قبض بيده على رجل الكلب داخل الماء شديدا بحيث لا يبقى بينهما وبينه ماء فانه لا يتجه إلا  
 التنجيس سم وتقدم عن ع ش مثله (قوله في الصورة الآتية) اى انفا فيما إذا طهر الماء الكثير

إذ لا معنى لترتيبه (بملاقاة)  
 المفاعلة هنا غير مرادة  
 كما عرفت اللص (شئ) غير  
 داخل ماء كثير كما اقتضاه  
 كلام المجموع لكن ظاهر  
 كلام التحقيق أنه لا فرق  
 ويوجه بأن الكثير بمجرد  
 لا يطهر المغلظ فلا يمنع  
 ابتداء وكان هذا هو وجه  
 اعتماد الاذرعى وغيره  
 للثاني ولم ينظروا لتصریح  
 الامام وغيره بالاول  
 لانه مبنى على قول الامام  
 ومن تبعه بطهارة الإناء  
 تبعا في الصورة الآتية  
 قريبا مع بيان ضعفه

يحتاج في تطهير ذلك الشئ إلى الترتيب أخذ من الاقتصار على استثناء التراب والاستثناء معيار العموم أو لا  
 أخذ من ان حكم المنتقل اليه حكم المنتقل عنه افتى شيخنا الشهاب الرملى ولا بالثاني وثانيا بالاول فهو المعتمد  
 عنه لانه رجوع عن الإفتاء الاول وقوله لانه لا معنى لترتيبه قال مر في شرحه يؤخذ منه انه لا فرق بين  
 الطهور والمستعمل انتهى وقد يقال قياسه عدم الفرق ايضا بين الطاهر والنجس فليتامل (قوله غير داخل  
 ماء كثير) توهم بعضهم من ذلك صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لانه ماس للنجاسة قطعا  
 وغاية الامر ان مصاحبة الماء الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم ينجس كالو  
 مس نجاسة جافة وتوهم بعض الطلبة منه أيضا انه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لا ينتقض وضوءه وهو  
 خطأ لانه ماس قطعا (قوله كما اقتضاه كلام المجموع) هو المعتمد (لثاني) وعلى الاول فينتجه تقييده بما إذا

نزوال التغير والقليل بالمكثرة (قوله ولو وصل شيء الخ) (فرع) حمام غسل داخله كلب ولم يعد تطهيره واستمر الناس على دخوله والاغتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة إلى حصر الحمام وقوطه ونحو ذلك فما تبين إصابة شيء له من ذلك فنجس وإلا فطاهر لانا لا ننجس بالشك ويطهر الحمام المذكور بمرور الماء عليه سبع مرات إحداهن بطفل مما يقتسل به فيه لان الطفل يحصل به التريب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل انه مر عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذي في نعال داخله لم يحكم بنجاسته كما في الهرة إذا اكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل طهارة فيها خطيب ونهاية وقوله ما لم يحكم بنجاسته أي نجاسة داخله مع بقاء الحمام على نجاسته عرش ورشيدى وشيخنا ومداغنى (قوله وراء ما يجب غسله) ولو اكل لحم كلب لم يجب تسبيغ دبره من خروجه خطيب زاد النهاية وإن خرج بعينه قبل استحالته فيما يظهر وافق به البلقيني لان الباطن يحيل اه قال عرش خرج باللحم العظم فيجب التسبيغ بخروجه من الدبر ولو على غير صورته وينبغي ان مثل اللحم العظم الرقيق الذى يؤكل عادة معه ولا عبرة بما تنجس به وقال شيخنا الزبائى بخلاف ما لو تقاياها أى اللحم فإنه يجب عليه تسبيغ مع التريب اه ومفهومه انه لا يجب التريب من القيء إذا استحال وهو ظاهر وما افاده كلام شيخنا الزبائى من وجوب التسبيغ إذا خرج من فمه يفهمه قول الشارح مر لم يجب تسبيغ دبره الخ حيث قيد بالخروج من الدبر وقوله يحيل أى من شأنه الاحالة اه وياتى فى الشارح قبل قول المتن وما نجس بغيرهما الخ خلاف ما مر عن الخطيب والنهاية (قوله فيتنجس ما وصل اليه الخ) اما اصل تنجيس ما وصل اليه فلا ينبغى التوقف فيه لان ذلك المغلظ الواصل إلى ما ذكر باق على نجاسته وملاقة الظاهر كذكر المجامع للنجاسة فى الباطن يقتضى التنجيس وليس كلامه فى اصل التنجيس بدليل قوله فعلى الثانى الخ وأما تنجيسه تنجيس المغلظ فقد يدل على نفيه أنه لو أكل مغلظا ثم خرج منه لم يجب تسبيغ المخرج وقد يقال ذلك إذا وصل لمحل الاحالة وهو المعدة فليتأمل سم وقوله وقد يقال الخ هذا قياس ما مر فى القيء (قوله فعلى الثانى الخ) قد يقال بل وعلى الاول لا بد من الاستثناء لانا وإن قلنا بالتنجيس لا نقول بوجوب تطهير الملاقى للمغلظ بل الملاقى للملاقى لا يتم الاستثناء إلا على الاول لان الموضوع ما نجس وعلى الثانى ما نحن فيه ليس من افراد الموضوع نعم لو كان الحكم كلما لاقى فهو نجس لا احتيج اليه على الثانى وبما تقرر يعلم انه لا حاجة بل لا وجه لقوله انفا غير داخل ماء كثير الخ فتأمل بصرى وقوله لانا نقول الخ لا ينسجم مع قول الشارح هنا في تنجيس وقوله الاتى او متنجس به وقوله بوجوب تطهير الملاقى للمغلظ بل الملاقى للملاقى لعل صوابه بوجوب تطهير الملاقى للملاقى للمغلظ وقوله نعم لو كان الحكم الخ قد يدعى ان قول المصنف بملاقة شيء الخ متضمن لهذا الحكم لما تقرر فى علم المناظرة او كل قيد من قيود الكلام متضمن لحكم ففاد كلام المصنف وما لاقى شيئا من كلب يتنجس به ويطهر بسبع غسلات إحداهن بالتراب (قوله من نحو بدن الخ) أى كبوله وروثه وسائر رطوباته وغنى ونهاية (قوله وإن تعدد) أى وإن تعدد الواغ أو الولوغ وكذا الولوغ المحل المتنجس بذلك نجاسة اخرى نهاية وغنى (قوله او متنجس به) عطف على قوله نحو بدن

غدا الماء حائلا بخلاف ما لو قبض بيده على رجل الكلب داخل الماء شديد بحيث لا يبقى بينهما وبينه ماء فإنه لا يتجه إلا التنجيس (قوله فيتنجس ما وصل اليه كذا المجامع) اقول اما اصل تنجيس ما وصل اليه فلا ينبغى التوقف فيه لان ذلك المغلظ الواصل إلى ما ذكر باق على نجاسته وملاقة الظاهر كذكر المجامع للنجاسة فى الباطن يقتضى التنجيس وليس كلامه فى أصل التنجيس بدليل قوله فعلى الثانى الخ وأما تنجيسه بتنجيس المغلظ فقد يدل على نفيه أنه لو أكل مغلظا ثم خرج منه لم يجب تسبيغ المخرج وقد يقال ذلك إذا وصل لمحل الاحالة وهي المعدة فليتأمل لا يقال بدل على نفي اصل التنجيس ايضا طهارة الانفحة وإن كان ما شربته السخلة لبنا نجسا لان الجوف محيل مطهر لانا نقول الجوف لا يحيل النجس إلى الطهارة مطلقا بدليل ما لو شرب بول مغلظ ثم خرج منه ولو ث المخرج فإنه لا بد من غسله كما سياتى وبدليل نجاسة القيء وإن لم يتغير فاذا صار القيء نجسا بوصول الباطن مع طهارة اصله فكيف بنجس الاصل بل قد يحيله إلى الطهارة وقد لا (قوله غسل سبعا) فى

ولو وصل شيء من مغلظ  
وراء ما يجب غسله من  
الفرج فهل ينجسه فيتنجس  
ما وصل اليه كذا  
المجامع أولا لان الباطن  
لا ينجسه ما لاقاه كل  
يحتمل فعلى الثانى يستثنى  
هذا من المتن (من نحو  
بدن) أو عرق (كلب)  
وإن تعدد أو متنجس به  
(غسل سبعا)

فيه رد على من أورد عليه  
تنجس ماء كثير بنحو بوله  
فانه يظهر بزوال التغير على  
أن القليل كذلك ويظهر  
بالكثرة فهو الذي رد  
بيادى الراى أما ظرفه  
فلا يظهر إلا بما يأتى فانه  
بعد تنجسه بمغظ لم يعهد  
ظهوره بغير التسبيح بخلاف  
الماء عهد فيه الظاهر بزوال  
التغير والمكثرة فلا تبعية  
خلافا لمن زعمها (إحداهن  
بالتراب) الظهور للحديث  
الصحيح ظهور إناؤه أحكم  
إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله  
سبع مرات أولاهن  
بالتراب وإذا وجب ذلك  
في ولو غه مع أن فيه أطيب  
ما فيه لكثرة لثته فغيره  
أولى وفي رواية أخر اهن  
وفي أخرى الثامنة أى  
لمصاحبة التراب لها بدليل  
رواية السابعة وفي أخرى  
إحداهن وهي مبنية لأن  
النص على الأولى لبيان  
الأفضل والأخرى لبيان  
الجواز بفرض عدم ثبوتها  
فالقاعدة أن القيود إذا  
تناافت سقطت وبقي أصل  
الحكم وأولى رواية أولاهن  
أو أخر اهن شك من  
الراوى كما بينه البيهقي  
ومزيل العين غسلة واحدة  
وإن تعدد وفارق ما مر في  
الاستنجااء بالحجر بينائه

عبارة النهاية سواء كان بجزء منه أو من فضلاته أو بما تنجس بشئ منها كان ولغ في بول أو ماء كثير متغير  
بنجاسة ثم أصاب ذلك الذى ولغ فيه ثوبا أو معضه من صيد أو غيره وسواء كان جافا ولاقى رطبا أم عكسه اه  
(قوله فيه رد) وجه الرد خروجه بالغسل سم وقد يقال أن حاصل الأيراد أن في كلام المتن حمل الخاص على  
العام والجواب عنه بأن خصوص المحمول قرينة على أن المراد بالموضوع هو الخاص أى الجامد كما هو حاصل  
الرد في غاية البعد والاولى ما قاله الشورى من أن قرينة التخصيص قول المصنف الاتى ولو تنجس مائع الخ  
وللكردى هنا كلام ظهور خطئه يغنى عن التنبيه عليه (قوله كذلك) أى يتنجس بنحو بول الكلب (قوله  
فهو الذى رد الخ) أى لانه الذى يتنجس بالملاقاة سم أى وأما الكثير فأنما يتنجس بالتغير (قوله اما ظرفه الخ)  
لم يبين حكم ظرف الماء الكثير المتغير فليراجع ثم ظهر أن قوله اما ظرفه الخ في مطلق الظرف بصرى أى  
الشامل لظرف الماء الكثير المتغير وظرف الماء القليل بخلاف ظرف الماء الكثير الغير المتغير فانه لا يتنجس  
بلا خلاف كما مر عن الخطيب والنهاية (قوله إلا بما يأتى) لعل في الحديث من التسبيح والترتيب ويحتمل في  
المتن بتغليب الترتيب على التسبيح عبارة ع ش بان مزج بالماء تراب يكدره وحرك فيه سبع مرات وإلا فهو  
باق على نجاسته حتى لو نقص عن القلتين عاد على الماء بالتنجيس اه (قوله فلا تبعية) أى لظرف المائله (قوله  
لمن زعمها) يعنى الامام ومن تبعه (قوله أى الظهور) لى قوله وهى مبنية في النهاية والمغنى (قوله  
ظهور إناؤه الخ) قال النووي في شرح مسلم الأشهر فيه ضم الطاء ويقال بفتحها وهما الغتان اه والاول هنا  
أولى للاخبار عنه بالغسل الذى هو مصدر ع ش ومعناه بالضم التطهير وبالفتح مظهر بحيرى (قوله إذا ولغ  
الخ) الولوغ اخذ الماء بطرف اللسان وهو ليس بقيد شيئا (قوله فغيره الخ) أى من بوله وروثه وعرقه أو  
نحو ذلك نهاية زاد المغنى وفي وجه أن غير لعابه كسائر النجاسات اقتصارا على محل النص اه (قوله وفي  
أخرى الثامنة الخ) عبارة النهاية وعرفوه الثامنة بالتراب أى بان يصاحب السابعة لرواية السابعة بالتراب  
المعارضة لرواية أولاهن في محله فيتنساقطان في تعيين محله ويكفى في واحدة من السبع كما في رواية إحداهن  
بالبطحاء على أنه لا تعارض لا مكان الجمع بحمل رواية أولاهن على الاكمل لعدم احتياجه بعد ذلك إلى  
ترتيب ما ترشش من جميع الغسلات ورواية السابعة على الجواز ورواية إحداهن على الاجزاء وهو  
لا ينافى الجواز ايضا اه (قوله أى لمصاحبة التراب لها) أى للسابعة فنزل التراب المصاحب للسابعة منزلة  
الثانية وسماه باسمها ع ش (قوله وهى مبنية الخ) فيه شئ سم أى اذ القاعدة الاصولية حمل المطلق على  
المقيد ويحاج بانها فيما إذا لم يتعدد المقيد بقيود فنافية وإلا فيحمل المقيد على المطلق كأنه هو عليه في دفع  
تعارض روايات البدء بالبسملة والحمدلة (قوله لبيان الأفضل) أى لعدم احتياجه بعد ذلك إلى ترتيب  
ما ترشش من جميع الغسلات مغنى ونهاية (قوله عدم ثبوتها) أى رواية إحداهن (قوله أن القيود الخ)  
المراد ما فوق الواحد (قوله ومزيل العين) لى قوله وبحث في النهاية والمغنى (قوله ومزيل العين)  
يتجه أن المراد بالعين مقابل الحكمة سم فتشمل الجرم والاصواف حلى زاد ع ش فلو غسل النجاسة  
المغلظة ووضع الماء ممزوجا بالتراب في الأولى ولم تزل به الاوصاف ثم ضم اليه غسلات أخرى بحيث زالت

شرح م ر ولو أكل لحم كلب لم يجب تسبيح دبر في خروجه وإن خرج بعيته قبل استحالته فيما يظهر وأفتى  
به البلقينى لأن الباطن محجل وقد أفتى الوالد رحمه الله في حمام غسل داخله كلب ولم يعهد تطهيره واستمر الناس  
على دخوله والاغتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة إلى حصره وفوطه ونحوهما بأن ما يقن إصابة  
شئ له من ذلك نجس وإلا فظاهر لانه لا يتنجس بالشك ويظهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات إحداها  
بطفل بما يغتسل به فيه لحصول الترتيب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل أنه مر عليه ذلك ولو بواسطة  
الطين الذى في فعال داخله لم يحكم بالنجاسة كفى المرة إذا اكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل فيها طهارة  
فما اه (قوله فيه رد) وجه الرد خروجه بالغسل (قوله فهو الذى رد الخ) أى لانه الذى يتنجس بالملاقاة  
(قوله وهى مبنية) فيه شئ (قوله ومزيل العين) يتجه أن المراد بالعين مقابل الحكمة (قوله

الأوصاف بمجموعها قبل يعتد بما وضعه من التراب قبل زوال الأوصاف وعدك غسلة مصحوبة بالتراب  
أولاً لأنه لما تم زوال ما وضع فيه الغنى واعتد بما بعده فقط قال سم فيه نظر أقول ولا يبعد القول بالأول اه  
أقول البحث الآن انفاً صريح في الثاني إذا أريد بالعين فيه ما يشمل الأوصاف (قوله وهو متجه المعنى)  
لعل وجهه حيلولة العين بين التراب واجزاء المحل المطلوب تطهيره أى فلو فرض أن الماء الممزوج أزالها  
اتجه الاجزاء بصرى وباتى عن سم وشيخنا زيادة بسط في المقام (قوله وبكى) الى قوله وإن كان المحل في  
النهاية إلا قوله خروجه من الخلاف وإلى قوله وقولهم في المغنى إلا قوله ويظهر الى الراكد (قوله وتحريكه  
سبعاً) أى ولولم يظهر منه شئ بان حرك داخل الماء سبعاً معنى (قوله فى الراكد) متعلق بقوله وتحريكه  
الح (قوله فى نحو النيل) أى وماء السيل المترب نهاية (قوله أمرجهما الخ) ينبغى أن لا يبلغا بالمزج إلى  
حيث لا يسميان الاطمين الماء من الماء حيث نذ تساب طهوريته فلا تغفل بصرى (قوله خروجه من الخلاف)  
عبارة المغنى خلافاً للاسنوى فى اشتراط المزج قبل الوضع على المحل اه (قوله أم سبق وضع الماء أو  
التراب وإن كان المحل رطباً) وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصة وهذا الكلام كالصريح  
فى أنه إذا كان المحل رطباً بالنجاسة كفى وضع التراب أو لا لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بأنه لو وضع التراب  
أو لا على عين النجاسة لم يكف بكتف لنتجسه وظاهره المخالفة لما ذكر عن شرح الروض ووقع البحث فى ذلك مع  
مروء حاصل ما تحرر معه بالفهم أنه حيث كانت النجاسة عينية بأن يكون جرمها أو أوصافها من طعم أو لون أو  
ريح موجوداً فى المحل لم يكف وضع التراب أو لا عليها وهذا يحمل ما أفتى به شيخنا بخلاف وضع الماء أو لا لأنه  
أقوى بل هو المزيل وإنما التراب شرط وبخلاف ما لوزالت أوصافها فيكفى وضع التراب أو لا وإن كان المحل  
نجساً وهذا يحمل عليه ما ذكر عن شرح الروض وأنها إذا كانت أوصافها فى المحل من غير جرم وصب  
عليها ماء بمزجاً بالتراب فإن زالت الأوصاف بتلك الغسلة حسبت وإلا فلا فالمراد بالعين فى قولهم مزيل  
العين واحدة وإن تعدد ما يشمل أوصافها وإن لم يكن جرم اه وأقره ش وعبارة شيخنا وحاصل كفيات  
المزج أن يمزج الماء بالتراب قبل وضعهما على المنتجس أو يوضع الماء أو لا ثم يتبع بالتراب أو بالعكس فهذه  
ثلاث كفيات ثم إن لم يكن فى المحل جرم النجاسة وكان جافاً كفى كل من الثلاث ولو مع بقاء الأوصاف  
وإن كان فى المحل جرم النجاسة لم يكف واحدة من الثلاث ولو زال الجرم فإن كان المحل رطباً كفى كل من  
الأولين ولا يكفى وضع التراب أو لا ثم اتبعه بالماء كذا فى تقرير الشيخ عوض وارتضاء شيخنا واستظهر  
بعضهم أنه يكفى حيث لا أوصاف لأن الوارد له قوة ويدل على ذلك كلام الشيخ الخطيب ونقله بعضهم عن  
الشيخ الحنفى اه وقوله ولو زال الجرم تقدم عن سم ما يوافقه وعن البصرى ما يخالفه وقوله واستظهر  
بعضهم الخ موافق لما مر عن سم فى تحمل كلام شرح الروض (قوله لأنه وارد الوجه أن المراد أنه يكفى طهارتهما  
حال الورد والافهى قطعاً لا يتبقى إذ تخاطبتهما الرطوبة بتنجس بل الماء فى كل غسلة ما عدا السابعة ينجس  
بملاقاة المحل لبقاء نجاسته ولا يضر ذلك فى طهر المحل عند السابعة سم (قوله والمراد بمجرد) أى  
بدون اتبعه بالماء قول المتن (والأظهر تعين التراب) ولو غبار رمل وإن عدم أوفسد الثوب أو زاد  
الغسلات فجعلها ثمانية أمثلة لنهاية أى فلا يكون عدم التراب وفساده الثوب والزيادة فى الغسلات مسقطاً

وهو متجه) ينبغى تعينه أن أريد بالعين الجرم وأما مجرد الأثر من طعم أو لون أو ريح فى الاعتداد بالترتيب  
قبل زواله نظر (قوله لأنه وارد) عبارة شرح الروض بأن يوضع أى الماء والتراب ولو مترتين ثم يمزجاً قبل  
الغسل وإن كان المحل رطباً إذ الظهور الوارد على المحل باق على طهوريته مع القطع بعدم طهر المحل قبل تمام  
السبع فليظهر هذا الذى ذكر مثله فى شرح العباب أيضاً مع ما باتى عنه من أن محل كون الوارد لا ينجس إذا  
أزال النجاسة عقب وروده إلا أن يستثنى التراب كالماء هنا وإلا لزم عدم إمكان النظير بالقليل والوجه خلافه  
(قوله لأنه وارد) الوجه أن المراد أنه يكفى طهارتهما حال الورد وإلا لأفهى قطعاً لا يتبقى إذ تخاطبتهما الرطوبة  
بتنجس بل الماء فى كل غسلة ما عدا السابعة ينجس بملاقاة المحل لبقاء نجاسته ولا يضر ذلك فى طهر المحل عند

وهو متجه المعنى وبكى  
مروء سبع جريات وتحريكه  
سبعاً ويظهر أن الذهاب مرة  
والعود أخرى ويفرق بينه  
وبين ما يأتى فى تحريك اليد  
فى الحك فى الصلاة بأن المدار  
ثم على العرف فى الراكد  
من غير تراب فى نحو النيل  
أيام زيادته فعلم أن الواجب  
من التراب ما يكدر الماء  
ويصل بواسطته لجميع أجزاء  
المنجس سواء أمرجهما  
قبل ثم صبهما عليه وهو  
الأولى خروجه من الخلاف  
أم سبق وضع الماء أو التراب  
وإن كان المحل رطباً لأنه  
وارد كالماء وقولهم لا يكفى  
ذره عليه ولا مسحه أو  
ذلك به المراد بمجرد  
(والأظهر تعين التراب)



للتراب عش (قوله لأنه) إلى قوله ومن ثم في المغنى إلا قوله وبه فارق إلى المتن وإلى قول المتن ولا يجوز في  
النهاية إلا ما ذكر (قوله فلم يبق غيره الخ) والثاني لا يتعين ويقوم ما ذكر ونحوه مقامه ويجرى عليه صاحب  
التنبيه والثالث يقوم مقامه عند فقد الضرورة ولا يقوم عند وجوده وقيل يقوم مقامه فيما يفسده التراب  
كالتياب دون ما لا يفسده مغنى (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله مع طاهر الخ) أو مع الآخر  
سم (قوله آخر) الأولى إسقاطه قول المتن (نجس) أي متنجس نهاية (قوله ولا مستعمل) أي في حدث  
أو نجس نهاية وشرح الروض أقول وصورة المستعمل في خبث التراب الصاحب للسابعة في الملاحظة  
فانه طاهر ومستعمل وإن قلنا أنه شرط لا شرط لأنه يتوقف عليه زوال النجاسة وإن لم يستقل بذلك كما  
إن الماء لا يستقل به أيضا بل ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة إذا طهر لأنه نجس وهو طاهر ومستعمل  
لما صار طاهر إذا طهر زال التنجس دون الاستعمال نعم لو طهر بغمسه في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل إذا  
صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فإن الوجه خلافه سم على حجج أي لان وصف  
التراب بالاستعمال باق وإن زالت النجاسة وفيه على البهجة يتجه أن يعد من المستعمل ما لو استنجى بطين  
مستحجر ثم طهره من النجاسة ثم جففه ثم دقه لأنه زال المانع وفاقا لم راه وقد يتوقف فيه بأنهم لم يعد  
حجر الاستنجاء من المطهرات ولعل وجهه أن المحل باق على نجاسته وقد يقال هو وإن لم يكن مطهر للمحل  
لكنه مزيل للذات فالحق بالتراب المستعمل في التيمم وهو مقتضى قول الشارح مر في حدث وأنجس  
عش (قوله ومن ثم) أي من أجل أن القصد الجمع بين نوعي الطهور (قوله ما يأتي الخ) فلا يكفي التراب  
المحرق ولا المتنجس بعينه أو حكمية متوسطة أو غير هاتهما (قوله المختلط الخ) أي الغبار المختلط الخ وإن كان  
ندبا نهاية (قوله ونحو دقيق الخ) عطف على رمل وجزم في شرح الارشاد باطلاق أنه لا يكفي المختلط بالدقيق  
ويمكن جملة على ما يؤثر في التغيير فلا يتنافى ما قاله هنا سم (قوله في التغيير) أي تغيير الماء (قوله لحصول المقصود

لأنه مأمور به للتطهير  
إذا قصد منه الجمع بين نوعي  
الطهور فلم يبق غيره من نحو  
أشنان أو صابون مقامه  
كالتييم وبه فارق عدم تعين  
نحو القرظ في الدباغ (و)  
الظاهر (أن الخنزير ككلب)  
لما مر أنه أسوأ حالا منه  
ومثله المتولد منه أو من  
كأب مع طاهر آخر (ولا  
يكفي تراب نجس) ولا  
مستعمل في الأصح لأنه  
لم يحصل الجمع بين نوعي  
الطهور ومن ثم اشترط  
في التراب هنا ما يأتي في  
التيمم نعم المختلط برمل  
خشن أو ناعم ونحو دقيق  
قليل لا يؤثر في التغيير يكفي  
هنا كما هو ظاهر لحصول  
المقصود

السابعة (قوله مع طاهر آخر) أي أو مع الآخر (قوله لا يكفي تراب نجس) قال في شرح الروض في قول  
الروض عز وجاب الماء أنصفه قيل وضعه ما على المحل أو بعده بأن يوضع أو لو مترتين ثم يمزج قبل الغسل وإن  
كان المحل رطبا إذ الطهور الوارد على المحل باق على طهوريته وبذلك جزم ابن الرفعة فيما لو وضع التراب  
أولا ومثله عكسه بلاريب وهذا مقتضى كلامهم وهو المعتمد كما قاله البلقيني وغيره وهذا الكلام كالصريح في  
أنه إذا كان المحل رطبا بالنجاسة كفي وضع التراب أو لا لكن أفتى شيخنا الشهاب مر بأنه لو وضع التراب  
أو لا على عين النجاسة لم يكف لتنجسه وظاهر المخالفة لما ذكر عن شرح الروض ووقع البحث في ذلك مع  
مر وحاصل ما تحرر معه بالفهم أنه حيث كانت النجاسة غنية بأن يكون جرمها أو أوصافها من طعم أو لون  
أو ريح موجود في المحل لم يكف وضع التراب أو لا عليها وهذا يحمل ما أفتى به شيخنا بخلاف وضع الماء أو لا لأنه  
أقوى بل هو المزيل وإنما التراب شرط وبخلاف ما لو زالت أو صافها فكفي وضع التراب أو لا وإن كان المحل  
نجسا وهذا يحمل عليه ما ذكره عن شرح الروض وإنما إذا كانت أوصافها في المحل من غير جرم وصب عليها  
ماء عز وجاب التراب فإن زالت الأوصاف بتلك الغسلة حسبت وإلا فلا فالمراد بالعين في قولهم مزيل العين  
واحدة وإن تعدد ما يشمل أوصافها وإن لم يكن جرم (قوله ولا مستعمل) قال في شرح الروض في حدث  
أو خبث أه أقول صورة المستعمل في خبث التراب المصاحب للسابعة في الملاحظة فانه طاهر لكنه مستعمل  
لا يقال إنما يظهر كونه مستعملا لأن قلنا أنه شرط في طهارة الملاحظة لا شرط لانه نقول هو مستعمل وإن قلنا  
شرط لانه يتوقف عليه زوال النجاسة وإن كان شرطاً فقد أدى به ما لا بد منه وإن لم يستقل بذلك كما أن الماء  
لا يستقل به أيضا بل ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة إذا طهر لأنه نجس مستعمل فإذا طهر زاد  
التنجس دون الاستعمال أما أنه نجس فظاهر وأما أنه مستعمل فلا أنه أدى به ما لا بد منه لأن طهارة المحل متوقفة  
على هذه الغسلة وإن توقفت على غيرها أيضا نعم لو طهر بغسله في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل إذا  
صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فإن الوجه خلافه اه (قوله ونحو دقيق) جزم

به هنا لاثم) إذا الرمل ونحو الدقيق لا يمتنعان من كدورة الماء بالتراب ويمتنعان من وصول التراب بالعضو  
 عش (قوله ما عدا الماء الطهور) أي ومنه المستعمل سم (قوله الذي) نعت لعدم الاجزاء الخ وقوله ان  
 غير الخ خبرو محل الخ (قوله ان غير الماء الخ) فلو مزج التراب بالماء بعد مزجه بغيره ولم يتغير الماء بذلك تغيرا  
 فاحشا كفي (تنبيه) هل يجب اراقة الماء الذي تنجس بولوج الكلب ونحوه او يندب وجهان اصحهما  
 الثاني وحديث الامر باراقته محمول على من اراد استعمال الاناء ولو ادخل راسه في اناء فيه ماء قليل فان خرج  
 فيه جافا لم يحكم بنجاسته او رطبا فمكذبا في أصح الوجهين عملا بالأصل ورطوبته يحتمل انها من لعابه خطيب  
 قول المتن (وما نجس الخ) أي من جامد معني عبارة عش دخل في ما غير الادمي كانه اوارض فيطهر  
 بالنضح كما هو مقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قولهم وفارقت الذكور الخ لان الابتلاء المذكور حكمته في الأصل  
 فلا ينافي تخلفه في غير الادمي وعموم الحكم سم على حج قال شيخنا الحلبي لو وقعت قطرة من هذا البول  
 في ماء قليل وصاب شيئا وجب غسله ولا يكفي نضجه ولو اصاب ذلك البول الصنف شيئا كفي بالنضح وان لم  
 يكن في اول خروجه اها أقول ولا تألم بكشف بالنضح في الوصل من الماء المذكور لانه لما تنجس بالبول الذي  
 وقع فيه صدق عليه انه تنجس بغير البول انتهت قول المتن (بول صبي) خرج غيره كقيسه وكان وجهه ان  
 الابتلاء ببوله أكثر سم (قوله بفتح اوله) أي وثالثه نهاية (قوله أي يذق) عبارة شرح العباب أي والنهاية  
 أي لم يأكل ولم يشرب اه وعبارة أصل الروضة لم يطعم ولم يشرب اه سم (قوله للتغذي) إلى قوله  
 واجزاء الحجر في النهاية والمعنى إلا قوله مع قوله المراد به الانشاء (قوله للتغذي) ظاهره ولو مرة واحدة ولو  
 قليلا وان لم يستغن عن اللبن في ذلك الوقت حلبي اه بجري قول المتن (غير لبن) يشمل الماء وهل قسطة اللبن  
 كاللبن ولا فيه نظر سم على حج وقوله ولا اعتمدته مر ونقل بالدرس عن شيخنا الحلبي انها مثل اللبن  
 وهو قريب لا يتجه غيره عش عبارة البجيري والظاهر ان مثل اللبن القسطة أي من امه والا وان كان  
 لا يحث بها كما من حالف لا يأكل اللبن قال القليوبي ودخل في اللبن الرائب وما فيه الا نفخة والاقطولو من  
 مغلظ وان وجب تسبيع فيه لاسمن وجبة وقسطة إلا قسطة لبن امه فقط اه والمعتمد ان اللبن الخالي من  
 الا نفخة لا يضر وكذا القسطة مطاؤها ولو قسطة غير أمه ومثله الزبد حنفى وقيل الزبد كالسمن اه بجري  
 وقوله والاقطول فيه وقفة (قوله ولم يجاوز سنتين) أي تحديد اخذ من قول الزيادة لو شرب اللبن قبل الحولين  
 ثم بال بعدهما قبل ان يأكل غير اللبن فهل يكفي فيه النضح او يجب فيه الغسل والذي يظهر الثاني كما اعتمدته  
 شيخنا الطنطاوي اه وفي سم على البهجة ومثل ما قبل الحولين البول المصاحب لآخرهما اه ولوشك هل  
 البول قبلهما أو بعدهما فيبغي ان يكفي فيه بالنضح لان الأصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول  
 بعدهما عش وفي السكردي ما نصه ذكر الرمي على التحرير والاجموري على الاقناع ان ذكر الحولين  
 على التقريب فلا نضر زيادة يومين حرره اه وقال البجيري المعتمد الضرر لان الحولين تحديد به هلاية

في شرح الارشاد باطلاق أنه لا يكفي المختلط بالدقيق ويمكن حمله على ما يؤثر في التغير فلا ينافي ما قاله هنا (قوله  
 بمائع) أي ومنه الماء المستعمل (قوله وما نجس ببول صبي الخ) دخل في ما غير الادمي كانه اوارض  
 فيطهر بالنضح كما هو مقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قولهم الاتي وفارقت الذكور الخ لان الابتلاء المذكور  
 حكمته في الأصل فلا ينافي تخلفه في غير الادمي وعموم الحكم سم (قوله ببول صبي) خرج غيره كقيسه وكان  
 وجهه ان الابتلاء ببوله أكثر (قوله لم يطعم غير لبن) هل قسطة اللبن وسمنه كاللبن او لا لانهما ليسا لبنا  
 ولهذا لا يحث بهما من حالف لا يأكل لبنا فيه نظر وقوله نضح لا يبعد ان محله الم المختلط برطوبة في المحل مثلا  
 والا وجب الغسل لان تلك الرطوبة صارت نجسة وهي ليست ببول صبي ويؤيده انه لو وقع قطرة منه في ماء  
 قليل ثم اصاب هذا الماء شيئا فان من اود البعيد ان يكفي فيه النضح ثم رأيت قول الشارح كسمن فصرح  
 بان السمن ليس كاللبن (قوله أي يذق) عبارة شرح العباب أي لم يأكل ولم يشرب غير اللبن انتهى وعبرة  
 اصل الروضة لم يطعم ولم يشرب سوى اللبن اه (قوله غير لبن) يشمل الماء (قوله ولم يجاوز سنتين) أي

به هنا لاثم والطين تراب  
 تيمم بالقوة فيمكن (ولا)  
 تراب (مزوج بمائع) وهو  
 هنا ما عدا الماء الطهور  
 (في الاصح) للنص على  
 غسله بالماء سبعاً مع مصاحبة  
 التراب لاحداهن ومحل  
 عدم الاجزاء فيما إذا غسله  
 بالماء سبعاً الذي أطلقه  
 في التنقيح ان غير المائع  
 الماء أو كان وضع المزوج  
 بمائع بعد جفاف المحل  
 بحيث لا يمتزج بالماء وفي  
 تحقيق محل الخلاف الذي  
 في المتن بسط ليس هذا محله  
 (وما نجس ببول صبي)  
 ذكر محقق (لم يطعم) بفتح  
 أوله أي يذق للتغذي (غير  
 لبن) ولم يجاوز سنتين

كأذكره غش ونقل عن القليوبي اه (قوله سنتين) أى من تمام انفصاله سم قول المتن (نضح) ولا بد مع النضح من إزالة اوصافه كبقية النجاسات وسكتوا عنها لان الغالب سهو لقزواها خلافا للزكشي من ان بقاء اللون والريح لا يضر مغنى ونهاية ويأتى في الشرح مثله وزاد شيخنا ولا بد من عصر محل البول او جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تنفصل بخلاف الرطوبة التى لا تنفصل اه عبارة البجيرى قوله من إزالة اوصافه اى ولو بان نضح اما الجرم فلا بد من إزالة قبل ذلك اه (قوله وإن لم يسلم) الاولى بلا سيلان لان كلامه يوهم ان حقيقة النضح توجد مع سيلان الماء وليس كذلك شيخنا وفى الكردى عن الايعاب النضح غلبة الماء للحل بلا سيلان وإلا فهو الغسل اه (قوله مع قوله المراد به الانشاء) لا يخفى ان الاستدلال لا يتوقف عليه فإوجه الحل عليه الذى هو خلاف الظاهر بصرى (قوله اما إذا اكل غير ابن الخ) ولو اكل قبل الحولين طعاما للتغذى ثم تركه وشرب اللبن فقط غسل من بوله ولا ينضح على الاوجه نهاية وزادى (قوله كسمن) ظاهره ولو من امه وهو كذلك فيغسل منه ومثل السمن الجبن ع ش (قوله فيتعين الغسل) سواء استغنى بغير اللبن للتغذى عن اللبن أم لا نهاية (قوله أو للاصلاح) أى وإن حصل به التغذى سم عبارة البصرى قوله للاصلاح صادق بما إذا كان المتناول غذاء يتداوى به بما إذا استعمله مدة مديدة ولو استغزقت الحولين والاول واضح ويؤيده اغتفارهم التحنيط بتمر ونحوه والثانى محل كامل من حيث المعنى اه اقول بل تعبيرهم يشعر بقصر المدة (قوله ولو نجسا) اى ولو من مغلفة نهاية وسم (قوله خلافا لما فى فتاوى البلقينى) اى من عدم وجوب السبع إذا نزل بعينه قال مر والخطيب ولو ابتلع قطعة لحم مغلظ وخرجت اى من دبره حالاً لم يجب تسبيح او عظمته وخرجت وجب لان الباطن سريع الاحالة لما يقبل الاحالة سم وجزم بذلك شيخنا بلا عزو (قوله أى المغلظ) اى قوله ويفرق فى النهاية والمغنى لا قوله وحب تقع فى بول وقوله باطنها أيضاً (قوله اى المغلظ) وهو الكلب ونحوه (والمخفف) وهو بول الصبي المذكور (قوله بان كان الخ) اى عند إرادة غسله فيدخل مالهو كانت عينية بان ادرك اثرها ثم انقطع فصارت حكمية سم (قوله وهى التى الخ) اى النجاسة المتبقية التى الخ مغنى (قوله لا يحس ببصر الخ) اى لا يدرك له جرم ولا لون ولا طعم ولا ريح سواء كان عدم الادراك لخفاء اثرها بالجفاف كبول جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا ريح او لكون المحل صقيلاً لا تثبت عليه النجاسة كالمرأة والسيف نهاية (قوله نقيض ذلك) وهى التى لها جرم او طعم او لون او ريح شيخنا قول

(نضح) بأن يعمه الماء وإن لم يسلم كما فعله <sup>عليه السلام</sup> مع قوله المراد به الانشاء فى الخبر الصحيح يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ومثلها الخنثى وفارقت الذكر بأن الابتلاء بحمله أكثر أما إذا أكل غير لبن للتغذى كسمن أو جاوز سنتين فيتعين الغسل ولا يضر تناول شيء للتحنيط أو للاصلاح ولا لبن آدمى أو غيره ولو نجسا على الاوجه لان للمستحيل فى الباطن حكم المستحال اليه ومن ثم لو أكل أو شرب مغلظا لزمه غسل قبله ودبره مرة لا غير وأجزأه الحجز والنص بوجوب السبع مع التراب محمول على ما إذا نزل المغلظ بعينه غير مستحيل خلافا لما فى فتاوى البلقينى (وما نجس بغيرهما) أى المغلظ والمخفف (إن لم يكن) أى يوجد فيه (عين)

من تمام انفصاله فلا يحسب منهما زمن اجتنابه وإن طال (قوله أو للاصلاح) أى وإن حصل به التغذى (قوله ولو نجسا) كلبن كلبة وقوله على الاوجه اعتمده مر (قوله لما فى فتاوى البلقينى) اى من عدم وجوب السبع إذا نزل بعينه قال مر ولو ابتلع قطعة لحم مغلظ وخرجت حالاً لم يجب تسبيح او عظمته وخرجت وجب لان الباطن سريع الاحالة لما يقبل الاحالة (قوله وما نجس بغيرهما الخ) (فرع) لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حولها لم يحكم محل الانتشار كفى الروض وأصله قال فى شرحه لان الماء الوارد على النجاسة طهور مالم يتغير ولم ينفصل كما مر اه وظاهره انه لا يحكم بنجاسة محل الانتشار وإن لم يطهر مكان النجاسة المصوب عليه ويدل عليه التعليل المذكور إذ لو كان المراد ان محل النجاسة طهر بالصب لكان الماء طهوراً وإن انفصل وقد يجاب عن هذا بان التقييد بعدم الانفصال لانه بعد الانفصال يصير مستعملاً فلا يوصف حينئذ بأنه طهور وقد يستشكل الحكم بالطهورية بعد مجاوزة مكان النجاسة بل ينبغى الحكم بالاستعمال حينئذ لان يقال لا بد من الاستعمال من مجاوزة ذلك الشيء بالكلية وقد يقال لم اعتبر فى التعليل الطهورية فانه يكفى فى عدم الحكم بنجاسة محل الانتشار الطاهرة هذا ولكن ظهر مع مر انه لو لم يطهر مكان النجاسة تمنجس محل الانتشار حتى لو كان فيه دم مغفوع عنه لم يعف عن إصابته الماء له ولا يقال إن هذا من إعابة ماء الطهارة ويحتمل كلام الروض وأصله على ما لو طهر مكان النجاسة بالهصب ثم انتشرت الرطوبة اه فليحذر (قوله ان لم يكن عين كفى جرى الماء) فان قلت تخصيص كفاية جرى الماء بما إذا لم يكن عين مشكل إذ قد يكفى جرى الماء وإن وجدت العين كأثر البول الخفيف الذى لا يمكن

المتن (كفى جرى الماء) فان قلت تخصيص كفاية جرى الماء بما اذا لم يكن عين مشكل إذ قد يكفي جرى الماء وإن وجدت العين كثر البول الخفيف الذي يحس ببصر أو شم أو ذوق لكن لا يمكن تحصيل شيء منه قلت لا نسلم كفاية جرى الماء في نحو الاثر المذكور بل لا بد معه من زوال الاوصاف على التفصيل الا في غاية الامر ان نحو ذلك الاثر لضعفه نزول أو صافه بجرى الماء فالحاصل انه يكفي في غير العين مجرد الجرى وانه لا بد في العين من زوال الاوصاف لكنها قد تنزل بمجرد الجرى فيكفي به لا لكونه مجرد جرى بل لتضمنه زوال الاوصاف (فرع) لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حولها لم يحكم بنجاسة محل الانتشار كافي الروض واصله اي والمغنى ولكن ظهر مع مر انه لو لم يظهر مكان النجاسة تنجس محل الانتشار حتى لو كان فيه دم معفوعه لم يعف عن اصابة الماء له ولا يقال ان هذا من اصابة ماء الطهارة ويحمل كلام الروض واصله على ما لو ظهر مكان النجاسة بالصب ثم انتشرت الرطوبة اه فليحذر سم بخذف قول المتن (كفى جرى الماء) من غير اشتراط نية هنا وفيما مروى بانى لانها من باب التروك شرح بالفضل وقيل يجب النية ونسب لجمع منهم ابن سريج لكن قال في المجموع انه وجه باطل مخالف للاجماع وقال الشارح في الايعاب وحينئذ فلا يندب الخروج من خلافه كردى (قوله ومن ذلك) اي المتنجنس بالنجاسة الحكيمة (قوله وحسب نقع الخ) اي حتى انتفخ شيخنا عبارة البصرى ظاهره وإن لم تبق فيه قوة الانبات وكان الفرق بينه وبين ما رأى في شرح وبول ان المدار ثم على الاستحالة في الباطن ووصوله لتلك الحالة قرينة عليها اه (قوله فيطهر باطنها) اي حتى لو حملها في الصلاة لم يضر سم وقال شيخنا بلا عزو ويعنى عن باطنها اه (قوله بصب الماء على ظاهرها) اي فلا يحتاج إلى سقى السكين ماء ظهور او اغلاء اللحم ولا إلى عصره مغنى ونهاية (قوله ويفرق بينها) اي السكين والحب واللحم المذكورة (قوله حتى يظن وصوله الخ) ظاهره أنه لا بد من ظن الوصول على وجه السيلان حتى توجد حقيقة الغسل ويحتمل الاكتفاء بمطلق الوصول للضرورة مع تعذر أو تعسر حقيقة الغسل بصرى اقول بل ظاهر كلام الشارح كغيره هو الثاني اي الاكتفاء بمطلق الوصول (قوله بان الاول) اي سقى السكين نجسا (قوله فباطن تلك) اي السكين والحب واللحم (قوله بخلاف نحو الاجر فيهما) اي المشابهتين وفيه نظر (قوله وفارق نحو السكين الخ) عبارة المغنى واللبن بكسر الموحدة ان خالط نجاسة جامدة كالروت لم يطهر وإن طبخ وصار اجر العين النجاسة وإن خالطه غيرها كالبول طهر ظاهره بالغسل وكذا باطنه ان نقع في الماء ولو مطبوخا ان كان رخو اوصله الماء كالعجين او مدقوقا بحيث يصير ترابا فان قيل لم اكن في بغسل ظاهر السكين اي في طهارة ظاهرها وباطنها ولم يكتف بذلك في الاجر اجيب بانه إنما لم يكتف بالماء في الآجر لان الانتفاع به متأخر من غير ملائمة فلا حاجة للحكم بطهارة باطنه من غير اتصال الماء اليه بخلاف السكين اه زاد النهاية ولا يؤمر بسحقها لما فيه من تفويت مآليتها ونقصها ولو فعل ذلك جاز ان تكون النجاسة داخل الاجزاء الصغارا اه قال الرشيدى قوله لم يطهر وإن طبخ اي لا ظاهر او لا باطنا كما هو صريح السياق وصرح كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه ع ش (قوله فان في رد أجزاء بعضها الخ) فيه انه لا يظهر في الحب المتبادر ارادته مع اللحم من هذا البعض ولو سلم فيقال انه يؤثر النقع فليطهر به (قوله حتى تصير كالتراب الخ) قديقال هذه ضرورة وغاية ما تقتضيه العفو لا الطهارة بصرى وتقدم عن شيخنا

تحصيل شيء منه فانه عين لان المراد بها هنا كما أشار اليه الشارح ما يحس ببصر أو شم أو ذوق والاثر المذكور كذلك لا نه يحس بالبصر وقديحس بالشم والذوق مع انه يكفي جرى الماء عليه قلت لا نسلم كفاية جرى الماء في نحو الاثر المذكور بل لا بد معه من زوال الاوصاف على التفصيل الا في غاية الامر ان نحو ذلك الاثر لضعفه نزول أو صافه بجرى الماء فالحاصل انه يكفي في غير العين مجرد الجرى وانه لا بد في العين من زوال الاوصاف لكنها قد تنزل بمجرد الجرى فيكفي به لا لكونه مجرد جرى بل لتضمنه زوال الاوصاف ولو سلم فالمراد ان الذي يخص الحكيمة اطلاق كفاية جرى الماء وذلك لا ينافي انه قديكفي في بعض افراد العينية فليتامل (قوله بان كان) اي عند ارادة غسله فيدخل ما لو كانت عينية بان ادرك اثره اثم انقطع فصارت حكيمة (قوله فيطهر باطنها)

بان كان الذي نجسه حكيمة وهي التي لا تحس ببصر ولا شم ولا ذوق والعينية نقيض ذلك (كفى جرى الماء) على ذلك المحل بنفسه وبغيره مرة إذ ليس ثم ما زال ومن ذلك سكين سقيت نجسا وحسب نقع في بول ولحم طبخ به فيطهر باطنها أيضا بصب الماء على ظاهرها ويفرق بينها وبين نحو آجر نقع في نجس فان الظاهر انه لا بد من نقعه فيه حتى يظن وصوله لجميع ما وصل اليه الاول بان الاول يشبه تشرب المسام وهو لا يؤثر كالونزل صائم في ماء فاحس به في جوفه وأيضا فباطن تلك يشبه الاجواف وهي لا طهارة عليها كائنص عليه بخلاف نحو الآجر فيهما وفارق نحو السكين لبنا عجن بمائع نجس ثم حرق فانه لا يطهر باطنه بالغسل إلا إذا دق وصار ترابا أو نقع حتى وصل المساء لباطنه بتيسر رده إلى التراب وتأثير نقعه فيه بخلاف تلك فان في رد أجزاء بعضها حتى تصير كالتراب مشقة تامة وضياح مال

ما يوافق (قوله و بعضها) بالنصب عطفًا على اسم ان ولعل المراد بهذا البعض السكين (قوله لا يؤثر فيه النقع) هذا لا يظهر في الحب واللحم وهما من نحو السكين سم ويظهر ان المراد بهذا البعض السكين فلا يراد هنا وإنما الاشكال في قوله السابق فان في رد بعض اجزائها الخ كما مر (قوله بنجس) ظاهره مطلقا جامدا كان كرماد السرجين او مانعا كالبول فليراجع (قوله اي يضطر اليه) قديقال او تعم به البلوى بصرى (قوله) وألحقوه بالآجر الخ) وعليه فلا ينجس ما أصابه مع توسط رطوبة من أحد الجانبين ع ش (قوله المعجون به) اي بالنجس ظاهره ولو جامدا فليراجع (قوله عين فيه) اي في مطلق المتن بنجس بدون قيد بغيرهما وإنما رجع الضمير اليه على طريق الاستخدام حتى احتاج إلى قوله من غيرهما ليعطف عليه قوله بل او من احدهما فيندفع بذلك اعتراض السيد البصري بان ضمير فيه عائد على مانجس بغيرهما فلا ضرورة لقوله بعد ذلك من غيرهما بل هو تكرر اه (قوله عين) إلى قول المتن ولا يضر في المعنى وإلى قول الشارح نعم في النهاية لا لقوله يدرك إلى المتن (قوله بعد زوال عينها) اي جرمها فالمراد بالعين هنا غير ما ارادها في قوله السابق ان لم يكن عين سم وعش اي وللتنبه عليه اظهر في مقام الاضمار (قوله او صافها من) لا تظهر لتقديره مرة (قوله من الطعم وإن عسر) سهولته غالبا فالحق به نادره انعم قال في الانوار لو لم يزل إلا بالقطع عني عنه نهاية اه سم قال ع ش أي فيحكم بطهارة محله مع بقاء الطعم أخذنا بما سيأتي للشارح مر فيما لو عسر زوال اللون او الريح اه وقال الرشيدى اي ولم يظهر بخلاف ماسياتي في اللون والريح خلافا لمن وهم فيه اه عبارة شيخنا فعني عنه اي الطعم المتعذر مادام متعذرا فيكون المحل نجسا معفو عنه لا طاهرا وضابط التعذر ان لا يزل إلا بالقطع فان قدر بعد ذلك على زواله وجب ولا يجب عليه إعادة مصلاه به على المعتمد ولا فلا معنى للعفو اه ويأتى عن القليوبي مثلها (قوله والا وجهه جواز ذوق المحل الخ) أي وان عمل منعه إذا تحقق وجودها فياير يد ذوقه او انحصرت فيه نهاية وعليه فلو أصيب الثوب بنجاسة لا يعرف طعمها فارد ذوقها قبل الغسل ليعلمه فيختبره بذوقه بعد صب الماء عليه فظاهر عبارته امتناع ذلك لتحقيق النجاسة حال ذوق المحل فيغسل إلى ان يغلب على الظن زوال النجاسة ثم إذا ذاقه فوجد فيه طعما حمله على النجاسة ثم قضية قوله مر أو انحصرت فيه أنه لو ذاق أحدهما امتنع عليه ذوق الآخر لا انحصار النجاسة فيه وقد مر له ما يخالفه ع ش (قوله في الحكم بطهر المحل حقيقة) اي لا انه نجس معفو عنه حتى لو أصابه بل لم ينتجس إذ لا معنى للغسل إلا الطهارة والاثرا الباقي شبيه بما يشق الاحتراز عنه نهاية اي وهو لا ينتجس ع ش عبارة شيخنا والقليوبي وضابط التعسر ان لا يزل بالحث بالماء ثلاث مرات فتفي حته اي اللون والريح ثلاثا ولم يزل طهر المحل فاذا قدر على زواله بعد ذلك لم يجب لان المحل طاهر نعم ان بقي ما عاني محل واحد من نجاسة واحدة فيجب زوالها إلا ان تعذر كما مر في بقاء الطعم لقوة دلالتها على بقاء النجاسة فان بقيتا متفرقين او من نجاستين وعسر زوالهما لم يضر اه وقوله فتفي حته إلى نعم ياتي عن النهاية ما قد يخالفه (قوله و ظاهر انه) إلى المتن اعتمده ع ش (قوله لا يجب شم الخ) تنبغي زيادة ولا ذوق قول المتن (عسر زواله) اي بحيث لا يزل بالمبالغة بنحو الحث والقرص سواء في ذلك الارض والثوب والانا وسواء أ طال بقاء الرائحة أم لا نهاية قال البجيرمي وسئل مر عن صباغ يصبغ الغزل بماء القوة دم المعز ثم بعد ذلك يغسله غسلا جيدا حتى يصفو ماؤه وتبقى الحرارة في الغزل فهل والحالة هذه يعني عن لون عسر زواله او لا فاجاب نعم يعني عن لون عسر زواله

أي حتى لو حملها في الصلاة لم يضر (قوله لا يؤثر فيه النقع) هذا لا يظهر في الحب واللحم وهما من نحو السكين (قوله بعد زوال عينها) اراد بالعين هنا غير ما ارادها بهافي قوله السابق ان لم يكن عين فتامله (قوله من الطعم) اي وإن عسر نعم قال في الانوار لو لم يزل إلا بالقطع عني عنه شرح مر (قوله) ولا يضر بقاء لون او ريح عسر زواله (فرع) قال شيخنا ناصر الدين الطبري رحمه الله تعالى إذا اريد تطهير شيء عليه عجين او سدر فتغير الماء المصبوب عليه بذلك فلا يضر وقد ذكرت ذلك الرملي فلم يوافق عليه وقال يضر التغير هنا ايضا (قوله لوزال شمه الخ) قديقال لا حاجة لهذا مع ما قبله (قوله)

وبعضها لا يؤثر فيه النقع وإن طال نعم نص الشافعي رضى الله عنه على العفو عما عجن من الخبز بنجس أي يضطر اليه فيه واعتمده كثيرون وألحقوا به الآجر المعجون به (وإن كانت) عين فيه من غيرهما بل أو من أحدهما على الأوجه في الخففة والاكتفاء بالنضح فيها إنما هو للغالب من زوال أو صافها به (وجب) بعد زوال عينها (إزالة) أو صافها من (الطعم) وإن عسر لأن بقاءه دليل على بقاء العين والأوجه جواز ذوق المحل إذا غلب على ظنه زوال طعمه للحاجة (ولا يضر) في الحكم بطهر المحل حقيقة (بقيام لون او ريح) يدرك بشم المحل أو بالهواء وظاهر أنه بعد ظن الطهر لا يجب شم ولا نظر نعم ينبغي سنه هنا فعلم انه لو زال شمه أو بصره خلقة أو لعارض لم يلزمه سؤال غيره ان يشم أو ينظر له (عسر زواله)

اه ويظهر أخذ من مسئلة التوبة أن الفعل حرام مطلقا فليراجع ويأتى ما يتعلق بالصبي بالنجس في بحث الغسالة (قوله ولو من مغناظ) فلو عسرت إزالة لون نحو دم مغناظ أو ريحه طهر خلا للزركشى في خادمه نهاية (قوله بأن لم توقف الخ) أى بأن لا تزول إلا بالقطع أخذ انما فى الطعم (قوله أو توقفت على نحو صابون الخ) عبارة النهاية ولو توقفت زوال ذلك ونحوه على اشتان أو صابون أو حوت أو قرص وجب وإلا استحب وبه يجمع بين قول الوجوب والاستحباب والوجه أنه يعتبر لوجوب نحو الصابون أن يفضل ثمنه عما يفضل عنه ثمن الماء في التيمم وإن لم يقدر على الحت ونحوه لزمه أن يستأجر عليه بأجرة مثله إذا وجدها فافضله عن ذلك أيضا وأنه لو تعذر ذلك أى نحو الصابون حما أو شرعا احتمل أن لا يلزمه استعماله بعد ذلك لطهارة المحل حقيقة ويحتمل اللزوم وإن كلام من الطهر والعفو إنما كان للتعذر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياس فقد الماء عند حاجته عدم الطهر مطلقا وهو الوجه اه وأقرها سم وعش قال الرشيدى قوله ولو توقفت زوال ذلك أى لون النجاسة أو ريحها وليس هذا خاص بقول المصنف قلت فإن بقيا الخ وإن أوهمه سياقه اه وقول النهاية وهو الوجه تقدم عنه وعن شيخنا وفي الشارح ما يخالفه فيما إذا بقى اللون أو الريح وحده وكذا يخالفه قول البجيرمى ما نصه فإن قلت حيث أوجبتم الاستعانة في زوال الأثر من الطعم أو اللون أو الريح وهما بنحو صابون إذا توقفت إزالة عليه فأحل قولهم يعفى عن اللون والريح دون الطعم مع استواء الكل في وجوب إزالة الأثر وإن توقفت على غير الماء فالجواب أنه يجب الاستعانة بما ذكر في الجميع ثم إن لم يزل بذلك وبقي اللون أو الريح حكمتنا بالطهارة وإن بقي الطعم وحده عفى عنه فقط أن تعذر لأنه يصير طاهرا ويرتب على ذلك أنا إذا قلنا بالطهارة وقد بعد ذلك على إزالته لم تجب وإن قلنا بالعفو وجبت مداينى اه (قوله خوطب الخ) جواب قوله فإن وجدته وقوله به أى بنحو الصابون (قوله ومن ثم) أى لاجل ذلك الجامع (قوله فيما إذا وجدته) أى الماء (قوله قبول هبة هذا) أى نحو الصابون (قوله أو توقفت الخ) عطف على قوله وجدته (قوله على نحو حوت) والحت بالمتناهة الحك بنحو عود والقرص بالمهمة تقطيعه بنحو الظفر أى حكة به كرى وقال عش والقرص بالصاد المهمة الغسل بأطراف الأصابع وقيل هو القلع ونحوه اه وقال البجيرمى والقرص بالصاد المعجمة أو الصاد المهمة الحت بأطراف الأصابع اه (قوله أن محله) أى محل اعتبار ظن المطهر (قوله شيئا) أى من عسر الزوال أو سهولته في محل وتوقف زواله فيه على نحو الصابون وعدمه (لم يطرده فيه) أى في ذلك المغير أى في غير ذلك المحل (قوله كما هو مشاهد) (فرع) ماء نقل من البحر ووضع في زير فوجد فيه طعم زبل أو ريحه أو لونه حكم بنجاسته كما قاله البغوى وإن احتمل أن يكون ذلك من جافة بقربه لم يحكم بنجاسته خطيب وفي النهاية وسم عن افتاء الشهاب الرملى مثله قال عش قوله مر حكم بنجاسته ضعيف وقد نقل بالدرس عن فتاوى والده القول بعدم النجاسة اه ويوجه بأن هذا انما عمت به البلوى وما كان كذلك لا نجس اه وفي البجيرمى عن الحلبي والحفنى ما نصه وحاصل المعتمد كما يؤخذ من حاشية الاجهورى أن الماء الذى في الزير إذا وجد فيه طعم أو ريح بول مثلا يحكم بالطهارة إلا أن وجد سبب يحال عليه النجاسة وفي القليوبى على الجلال لا يحكم بالنجاسة بغير تحقق سببها فالماء المنقول من البحر للزيارة في البيوت مثلا إذا وجد فيه وصف النجاسة محكوم بطهارته للشك قاله شيخنا مر وأجاب عما نقل عن والده من الحكم بالنجاسة تبعاً للبغوى بأنه محمول على ما إذا وجد سببها اه أى في البحر المنقول منه بأن أخبر به عدل اه (قوله أن المصبوغ) أى قوله ومر في النهاية والمغنى كما يأتى قال البجيرمى والحاصل أن المصبوغ بعين النجاسة كالماء أو بمتنجس تفتت النجاسة فيه أو لم تفتت وكان المصبوغ رطبا يظهر إذا صفت الغسالة مع الصبي بعد زوال

ولو من مغناظ بأن لم توقف  
إزالته على شيء أو توقفت  
على نحو صابون ولم يجده  
فيما يظهر للشبهة فإن  
وجده أى بضمن مثله فافضلا  
عما يعتبر في التيمم فيما  
يظهر أيضا بجامع أن كلا  
فيه تحصيل واجب خوطب  
به ومن ثم اتجه أيضا أن يأتى  
هنا التفصيل الآتى فيما  
إذا وجدته بعد الغوث أو  
القرب نعم لا يجب قبول  
هبة هذا لأن فيها منه  
بخلاف الماء أو توقفت  
على نحو حوت وقرص لزمه  
وتوقفت الطهارة عليه  
ويظهر أن المدار في التوقف  
على ظن المطهر وعليه  
يظهر أيضا أن محله إن  
كان له خبرة وحينئذ  
لا يلزمه الرجوع لقول  
غيره وإلا سأل خيرا  
ويظهر أيضا أنه لو عرف  
من مغير شيئا لم يطرده  
فيه لاختلاف اللصوق  
بالمحل بالأعراض من  
نحو هواء وزاج كما هو  
مشاهد وأفهم المتن أن  
المصبوغ بالنجس متى  
تيقنت فيه عين النجاسة  
بأن نقل

ولم يجده فيما يظهر) ويحتمل وهو القياس وظاهر كلامهم أنه لا يظهر لأن الاستعانة بنحو الصابون من شروط الطهارة فلا توجد بدونها وعلى هذا فهل يلزمه طلبه ولو من حد البعد مطلقا ويفرق بينه وبين الماء بأن له بدلا وهو التراب ولا كذلك ما هنا أو أن كان المتنجس بدنه بخلاف ما إذا كان ثوبه لا يلزمه طلبه من حد البعد لأن من صلى عاريا لا قضاء عليه بخلاف من صلى بالنجاسة فيه نظر والثاني غير بعيد ثم رايت قوله



أو كانت تنفصل مع الماء اشتراط زوالها أو لونها أو ريحها فقط وعسر في عنه ومراو ائله الطهارة ما لوزال الريح ثم عاد وفي الاستنجاء جواز الاستعانة بنحو العسل والملح (وفي الريح) العسر الزوال (قول) انه يضر وفي اللون وجه ايضا (قلت فان بقيامعا) بمحل واحد (ضر على الصحيح والله أعلم) لقوة دلالتهما على (٣٣٠) بقاء العين وندرة العجز عنهما بخلاف ما لوبقيا بمحلين أو محال من نحو ثوب واحد ولا يتأتى

فيه الخلاف فيما لو تفرقت دماء في ثوب كل منها قليل ولو اجتمعت لكثرت لان ما هنا ظاهر محله حقيقة وتلك نجاسة معفو عنها بشرط القلة فاذا كثرت ولو بالنظر لمجموعها ضر عند المتولي ولم يضر عند الامام واستفيد من المتن ان الارض اذا لم تشرب ما تنجست به لا بد من إزالة عينه قبل صب الماء القليل عليها كما لو كان في اناء وهو المعتد ومرفى شرح قوله فان كثر ما يراى اظهور الى آخره ما يؤيده واقتناء بعضهم بخلاف ذلك توهم من بعض العبارات غير صحيح وبعضهم بان صب الماء على عين بول يظهره اذا لم يزد بها وزن الغسالة يحمل كما اشار اليه التقييد على آثار العين دون جرهما وقول الماوردي اذا صب عليها ماء فغمرها أى بحيث استهلك في طهر المحل والماء لا يختلف فيه اصحابنا طريقة ضعيفة لان مراده العراقيون وهم قائلون بالضعيف المار في قول المتن فلو كثر ما يراى اظهور الى آخره ولو كانت النجاسة جامدة

عينه وأما اذا صبغ بمتهجس ولم تنفقت فيه النجاسة وكان المصبوغ جافا فانه يطهر مع صبغته وقولهم لا بد في طهر المصبوغ بنجس من ان تصفو الغسالة فمحول على صبغ بنجس او مختلط باجزاء نجاسة العين وفاقي ذلك لشيخنا الطبرلاوى سم ملخصا اه وياتى عن عرش مثله (قوله او كانت) اى عين النجاسة (قوله اولونها الخ) لما عطف على قوله عين النجاسة (قوله ومراو ائله الخ) الذى يتلخص من كلامه ثم ان العود لا يضر وقوله وفي الاستنجاء الخ الذى استوجه ثم جواز الاستعانة بنحو الملح بما اعتيد امتحانه وكون الغسل كذلك محل تامل بضرى (قوله بمحل واحد) الى قوله ولا يتأتى في النهاية والخطيب (قوله بمحل واحد) اى من نجاسة واحدة بابلى قول المتن (ضر) قضيته انه لا فرق في الضرر اذا بقيامعا بين كونهما من نجاسة واحدة او نجاستين لكن نقل عن بعضهم تقييد الضرر فيما اذا كانا في محل بكونهما من نجاسة واحدة ويوجه بان بقاءهما من نجاستين لا تقوى دلالة على بقاء العين فان كل واحدة منهما مستقلة لا ارتباط لها بالآخرى وكل واحدة بانفرادها ضعيفة اه وتقدم عن شيخنا اعتاده (قوله لقوة دلالتهما الخ) لكن اذا تعذر عفى عنهما مادام التعذر وتجب إزالتهما عند القدرة ولا تجب إعادة ماصلا معهما وكذا يقال في الطعام قليوبى اه بجري وتقدم عن شيخنا والمدابغى اعتاده (قوله بخلاف لوبقيا بمحلين الخ) اى فلا يضر لا تنفاد العلة التى هي قوة دلالتهما على بقاءنها نهاية (قوله وبعضهم بان صب الخ) اى واقتناء بعضهم بان الخ (قوله يحمل الخ) في النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله التقييد) اى بقوله اذا لم يزد بها (قوله على آثار العين) اى الضعيفة (قوله ولو كانت النجاسة جامدة) تقدم على المغنى والنهية ما يوافقه (قوله مطلقا) اى لا ظاهره ولا باطنه وسواء وصل الماء الى جميع أجزائه أم لا (قوله القليل) أى بخلاف الكثير فيطهر المحل به واد كان أو مورودا شيخنا (قوله النجس) اى المتنجس (قوله وإلا) اى بان ورد المحل المتنجس على الماء القليل (قوله لما مر) اى فيما دون القلتين انه ينجس بوصول النجس الغير المعفو عنه له (قوله لا استحالة) اى لان تشكيل الشيء لغيره فرع كماله في نفسه (قوله ولو بالادارة الخ) عبارة النهاية فلو طهر اناء ادار الماء على جوانبه وقضية كلام الروضة انه يطهر قبل ان يصب النجاسة وهو كذلك اذا لم تكن النجاسة مائعة باقية فيه اما اذا كانت مائعة باقية فيه لم يطهر مادام عينها مغمورة بالماء اه قال عرش قوله وهو كذلك الخ منه ما لو تنجس فيه بدم اللثة او بما يخرج بسبب الجشا فتقله ثم تمضمض وادار الماء فيه بحيث يعمه ولم يتغير بالنجاسة فان فيه يطهر ولا ينجس الماء فيجوز

الآتى ومن ثم اتجه أيضا أن يأتى هنا التفصيل الآتى الخ (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملى في ماء نقل من البحر فوضع في زير فوجد فيه طعم زبل أو ريح أو لونه بنجاسته فقد قال الاصحاب شرع تقديم المضمة والاستشاق ليعرف طعم الماء تحت اه وقضيته انه لو وجد في ماء طعم امثلا لا يكون إلا للنجاسة حكم بنجاسته وبه صرح البغوى ولا يشكل بانه لا يجدر به الخ لوضوح الفرق وصورة المسئلة انه لا يكون بقر به جيفة يحتمل ان يكون ذلك منها ونظيره وجوب الغسل اذا راى في فراشه أو ثوبه منيا لا يحتمل انه من غيره هذا والوجه خلاف ما قاله البغوى لاصل الطهارة وعدم وقوع النجاسة وعدم التنجيس بالشك و يفرق بينه وبين ما ذكر من نظائره ولا يرد ما تقدم من قوى شيخنا لانه عهده بول الحيوانات في الماء المنقول منه في الجملة فاشبه السبب الظاهر بخلاف مسئلتنا ليس فيها ما يمكن الاحالة عليه ولا ما تقدم عن الاصحاب اذ ليس فيه تصريح بان الطعام مقتض للنجاسة لا مكان حملة على البحث عن حاله اذا وجد طعمه أو ريح متغير انعم يمكن حمل كلام البغوى على ما اذا علم سبق ما يحال عليه شرح مر (قوله بمحلين أو محال) اقول هو كالمو بقى

فتفتت واختلطت بالتراب لم يطهر كالمختلط بنحو صديد باقضة الماء عليه مطلقا بل لا بد من إزالة جميع التراب ابتلاعه المختلط بها (ويشترط) في طهر المحل (ورود الماء) القليل عن المحل النجس والانتجس لما مر فلا يطهر غيره لاستحالة وفارق الوارد غيره بقوته لكونه عاملا ومن ثم لم يفرق الحال بين المنصب من أنبوب والصاعد من فوارة مثلا فلو تنجس فيه كفى أخذ الماء بيده اليه وان لم يعملها عليه ويجب غسل كل ما في جد الظاهر منه ولو بالادارة كصب ماء في أناء متنجس وادارته بجوانبه

ابتلاعه لطهارته فنبه له فانه دقيق وبقي مالهو كانت لثته تدمى من بعض المأككل يتشوي يشها على لحم الانسان  
فهل يعني عنه فيما تدمى به لثته لمشقة الاحتراز عنه ام لا لا مكان الاستغناء عنه بتناول ماله تدمى لثته فيه نظر  
والظاهر الثاني لانه ليس بما تعم به البلوى حيث نذر اه وميل القلب الى الاول لان المشقة تجلب التيسير (قوله  
ويجب الخ) عبارة المغنى وإذا غسل فيه المتنجس فيبالغ في الغرغرة ليغسل كل ما في حد الظاهر ولا يبلغ طعاما  
ولا شربا قبل غسله لئلا يكون اكل النجاسة اه وتقدم عن عرش انه لو ابتلى شخص بدمى اللثة بان يكثر  
وجوده منه بحيث يقل خلوه عنه يعني عنه اه (قوله وأفتى ابن كبن) بفتح الكاف وكسر الموحدة المشددة  
ثم نون بانخرمة (قوله كله) لعله ليس بقيد وإنما المدار على عدم عموم المطر للحل المتنجس كما يفيد آخر كلامه  
(قوله بنجاسته فلا يطهره) قال في شرح العباب إذ حل كونه الوارد لا يتنجس بملاقاة النجاسة إذا زالها عقب  
وروده من غير تغير ولا زيادة وزن اه سم (قوله لانها غير واردة الخ) قديقال سلمنا انها واردة إلا  
انها ليس فيها السيلان الذي يتحقق به الغسل وعلى هذا فلا يبعد الا اكتفاء بها في النجاسة المخففة سم (قوله  
إذ هو) أى الوارد وقوله كما تقرر أى فى قوله لسكونه عاملا وقوله العامل خبره وقوله بان الخ متعلق بالعامل  
والباء للتصوير (قوله وإن لم يكن) أى الادارة والتذكير بتاويل ان يدير (قوله مفروض فى وأرد الخ)  
عبارة فى اول الطهارة محله فى وأرد على حكمية او عينية ازال جميع اوصافها اه (قوله بخلاف تلك النقطة)  
أى فليس لها تلك القوة وعلى فرض وجودها فيه تطهر محلها كردى (قوله لانها عمته) أى عمت النجاسة  
المحل قول الماتن (لا العصر الخ) لكنه يستحب فيما يمكن عصره خروجا من خلاف من اوجبه نهاية ومعنى (قوله  
ولو فيما له حمل الخ) كذا فى النهاية (قوله فيه) أى فى المحل (قوله ومحل الخلاف) ذكره عرش عنه وقره  
قول الماتن (والاظهر طهارة غسالة تنفصل الخ) وليست بطهور لاستعمالها فى خبث نهاية ومعنى (قوله  
والتفرقة بينهما) لعل باطلاق العفو عن غسالة المعفو عنه كما يأتى فى حاشية قوله وانه يتعين فى نحو الدم الخ من  
الزركشى والجمال والرملى (قوله لان محلها) أى التفرقة قول الماتن (تنفصل إلى الخ) ويطهر بالغسل مصبوغ  
بمتنجس انفصل عنه ولم يزد المصبوغ وزنا بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ وإن بقي اللون لعسر زواله فان  
زاد وزنه ضرر فان لم ينفصل عنه لتعقده لم يطهر لبقاء النجاسة فيه ومعنى وكذا فى النهاية إلا انه زاد وانجس  
عقب بمتنجس وسكت عن قوله فان زاد الخ قال عرش قوله مر مصبوغ الخ أى حيث كان الصبغ رطبا  
فى المحل فان جف الثوب المصبوغ بالمتنجس كفى صب الماء عليه وإن لم تصف غسالته حيث لم يكن الصبغ  
مخلوطا باجزء منجسة العين سم على المنهج وقاله مر انفصل عنه الخ هذا قديفيدانه لو استعمل للمصبوغ  
ما يمنع من انفصال الصبغ مما جرت به العادة من استعمال ما يسمونه فطما للثوب كقشر الرمان ونحوه لم يطهر  
بالغسل للعلم ببقاء النجاسة فيه وهو ظاهر ان اشتراط زوالها بان كانت رطبة او مخلوطة بنجس العين اما حيث  
لم يشترط زوالها بان جفت أى ولم تكن مخلوطة بنجس العين فلا يضر استعمال ذلك اه (قوله لنجاسة) إلى  
قوله فلم فى النهاية والمغنى إلا قوله والتفرقة إلى الماتن وقوله ويطهر إلى الماتن (قوله كدم) أى قليل (قوله  
كاسر) أى فى شرح والمستعمل فى فرض الطهارة كردى (قوله وهى قليلة) اما الكثيرة فطاهرة (مالم  
تتغير) وإن لم يطهر المحل كما علم مما سرى باب الطهارة معنى ونهاية قول الماتن (بلا تغير الخ) وقع السؤال عما  
يقع كثير ان اللحم يغسل مرارا ولا تصفو غسالته ثم يطبخ ويطهر فى مرقته لون الدم هل يعنى عنه ام لا اقول  
الظاهر الاول لان هذا ما يشق الاحتراز عنه عرش وقد مت عن المغنى عند قول الماتن ودم ما يصرح بذلك (قوله

ولا يجوز له ابتلاع شئ قبل  
تطهيره وأفتى ابن كبن فى  
مطر نازل وسط إناء متنجس  
كله بنجاسته فلا يطهره  
ويتعين حمله على نقط قليلة  
لم يتجاوز كل محلها لانها  
غير واردة حينئذ هو كما  
تقرر العامل بأن أزال  
النجاسة عن محل نزوله فما  
تقرر هنا أول الطهارة فى  
طهارة نحو الاناء بالادارة  
وإن لم تكن عقب الصب  
مفروض فى واردة قوة  
قهرت النجاسة بخلاف تلك  
النقط ولو على ثوب متنجس  
فان كلامها لما لم تتجاوز  
محلها لم تكن واردة فمحلها  
باق على نجاسته لانها لما  
عمته لم تكن للنقط النازلة  
بالبعض قوة على تطهيره (لا  
العصر) ولو فيما له حمل  
كاللبساط (فى الاصح) لطهارة  
الغسالة بشرطها الآتى  
والبلل الباقي فيه بعضها  
ومحل الخلاف إن صب عليه  
فى اجانة مثلاً فان صب عليه  
وهو بيده لم يحتاج لعصر  
قطعا كالنجاسة المخففة  
والحكمية (والاظهر  
طهارة غسالة) لنجاسة عني  
عنها كدم أولا والتفرقة  
بينهما غير صحيحة لان محلها  
قبل الغسل ويؤيد ذلك  
ما مر ان ماء المعفو عنه  
مستعمل (تنفصل) عن  
المحل وهى قليلة (بلا تغير)  
ولا زيادة وزن

أحدهما بذنك المحلين أو تلك المحال (قوله ولا يجوز له ابتلاع شئ قبل تطهيره) شامل للريق على العادة  
وهو محتمل ويحتمل المسامحة به للمشقة وكونه من معدن خلقته (قوله بنجاسته فلا يطهره الخ) فى شرح  
العباب إذ هو محل كون الوارد لا يتنجس بملاقاة النجاسة إذا زالها عقب وروده من غير تغير ولا زيادة وزن  
ثم قال عن الزركشى لو وضع ثوبا فى اجانة وفيه دم معفو عنه وصب عليه الماء تنجس بملاقاة لان دم نحو  
البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور عليه اه (قوله لم تكن للنقط النازلة الخ)

بعد اعتبار ما يأخذه الثوب الخ) فإذا كانت الغسالة قبل الغسل بها قدر رطل وكان مقدار ما يتشر به المغسول من الماء قدر اوقية وما يمججه من الوسخ نصف اوقية وكانت بعد الغسل رطلا لا نصف اوقية صدق انه لم يزد وزنها بعد اعتبار مقدار ما يتشر به المغسول من الماء وما يمججه من الوسخ الطاهر شيخنا (قوله الا كنفاء) يحتمل عوده لعدم التغير وعدم الزيادة ولما خوذ والمعطى والثاني اقرب معنى بصرى وجزم الحلبي بالثاني (قوله بان لم يبق فيه طعم) أى غير متعذر الزوال اخذ امامى عن النهاية وغيره (قوله ونجاستها الخ) عطف على طهارة غسالة فى الميت (قوله اولم يطهر المحل) بان بقى الجرم او الطعم الا ان تعذرا واللون والريح الا ان تعسرا وهما الا ان تعذرا (قوله بعض المنفصل) فى التعبير به تسامح فان الباقي والمنفصل بعضان من كل واحد بصرى والاولى من المجموع (قوله من طهارته) أى المحل (طهارته) أى المنفصل (قوله حيث لم تتغير الخ) لعل المراد وقد طهر المحل (قوله وإن حكمها) إلى قوله بعد استقراره فى المغنى لا قوله والمغلظة وقوله وسقوط إلى وإذ اندب وإلى قوله ومر فى النهاية إلا ما ذكر وقوله وإذ اندب إلى وانه يتعين (قوله من اول غسالات الكلب الخ) أى وإن كان من غيره فيغسل قدر ما بقى عليه من السبع مع الترتيب إن لم يترتب (قوله قبل الترتيب) أى وإلا فلا ترتيب فلو جمعت الغسالات كلها فى نحو طشت ثم تطاير منها شئ إلى نحو ثوب وجب غسله ستا لا حتمال أن المنظار من الاولى فان لم يكن ترب فى الاولى وجب الترتيب وإلا فلا شيخنا وعش (قوله لا حتمال الخ) لعل حق التعليل لان المجموع يعطى حكم الاولى (قوله وإن غسالة المندوب الخ) خبر هذا قوله طهور رسم (قوله والمغلظة) خالفه النهاية والمغنى فقالا واللفظ للاول ويستحب ان يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسلتين تكميل الثلاث ولو مخففة فى الواجهة اما المغلظة فلا كما قاله الجيولوى فى بحر الفتاوى فى نشر الحاوى وبه جزم التقي بن قاضى شعبة فى نكت التنبيه لان المكبر لا يكبر كما أن المصغر لا يصغر ولا يشترط فى إزالة النجاسة نية وتجب إزالة النجاسة فى كل ما لا يفرق بين المغلظة وغيرها وهو كذلك وإن قال بازالتها حيث لم يجب اه وزاد المغنى وظاهر كلامهم انه لا فرق بين المغلظة وغيرها وهو كذلك وإن قال الزركشى ينبغى وجوب المبادرة بالمغلظة مطلقا اه عبارة شيخنا بعد ذكره ما مر عن الجيولوى وقيل يسن التثليث فيها أى المغلظة بزيادة مرتين بعد السبع وقيل بزيادة سبعين بعد هذا والقولان ضعيفان والمعتمد الاول اه (قوله وسقوط وجوب الغسل الخ) أى بكفاية النضج كما مر (قوله لذلك) أى للترخيص (فى المتوهمة كما مر) أى فى حديث إذا استيقظ احدكم من نومه الخ مغنى (قوله وانه يتعين فى نحو الدم الخ) قال فى شرح الفضل ومثله فى رسم عن الاعباب ما نصه ولو وضع ثوبا فى اجانة وفيه دم معفو عنه وصب الماء عليه تنجس بملاقاته لان دم نحو البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعذره من صب ماء طهور وهذا مما يغفل عنه اكثر الناس اه وفى السكردى قال فى الاعباب قال الزركشى فى الخادم وينبغى لغسل هذا الثوب ان لا يغسل فى إنائه قبل تطهيره ثوبا اخر طاهرا ويتحرز عما يصيبه من غسالته وينبغى العفو عن مثل هذه الغسالة بالنسبة للثوب وإن لم تزل عين النجاسة المعفو عنه اه وقوله ينبغى العفو الخ ممنوع والوجه انه لا عفو اه وفى فتاوى الجمال الرملى لو غسل الثوب الذى فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ لم يضر

بعد اعتبار ما يأخذه الثوب من الماء ويعطيه من الوسخ الطاهر ويظهر الا كنفاء فيهما بالظن (وقد طهر المحل) بأن لم يبق فيه طعم ولا لون أو ريح سهل الزوال ونجاستها ان تغير أحد أو صافها أو زاد وزن الماء أو لم يطهر المحل لأن البلل الباقي به بعض المنفصل فلزم من طهارته بعده طهارته ومن نجاسته نجاسته وإلا وجد التحكم فعلم أنها قبل الانفصال عن المحل حيث لم تتغير هي طاهرة قطعا وإن حكمها حكم المحل بعد الغسل فلو تطاير شئ من أول غسالات المغلظة قبل الترتيب غسل ما أصابه ستا احدا من بتراب أو من السابعة لم يجب شئ وان غسالة المندوب كالغسالة الثانية والثالثة بعد طهر المحل فى المتوسطية والمغلظة وكذا المخففة فيما يظهر خلافا لبعضهم وسقوط وجوب الغسل فيها للترخيص لا يقتضى سقوط ندب التثليث فيها ألا ترى ان الغسل لما سقط عن الرأس فى الوضوء لذلك لم يسقط تثليثه وإذ اندب فى المتوهمة كما مر ثم فالى المتيقنة طهور وانه يتعين فى نحو الدم إذا أريد غسله بالصعب عليه فى جفنة مثلا والماء قليل

بقاء الدم فيه ويعني عن إصابة هذا الماء ومثله إذا تلوث رجله من طين الشوارع المعفوق عنه بشرطه وأراد غسل رجله من الحدث فيعني عما أصابه ماء الوضوء ومثله ما لو كان باصابعه أو كفه نجاسة معفوق عنها فاكل رطباً ومثله إذا توضأ للصبح ثم بعد الطهارة وجد عين دم البراغيث في كفه فلا يتنجس الماء الملاقى لذلك لانه ماء طهارة فهو معفوق عنه اهـ وظاهر إطلاق الشارح انه لا فرق بين إرادته غسله عن الحدث أو عن نحو الاوساخ وبه صرح في الايعاب حيث قال بعد كلام قررته ومنه يؤخذ انه لو غسل ثوبه وفيه نجس معفوق عنه لنظافة أو خبث آخر أو يده لحدث أو غيره وهو عليها احتاج لزوال أو صافها كغيرها بما مر بشرطه اهـ كلام السكردي (قوله في نحو الدم الخ) عبارة النهاية ولو صب على موضع نحو بول أو خمر من ارض ماء غمره طهره وإن لم ينضب أي ينشف فإن صب على عين نحو البول لم يظهر اهـ زاد المغني لما علم بما مر ان شرط طهارة الغسالة ان لا يزيد وزنها معلوم ان هذا يزيد وزنه اهـ (قوله إزالة عينه) لعل المراد بالعين هذا الجرم فقط (قوله بعد استقراره معها) يفهم انه قبل استقراره لا يتنجس حتى لو مر على جزء من العين فلم يزل به ووصل إلى جزء آخر فازاله طهره فليراجع سم ولا يخفى بعده بل ما قدمناه عنه عن شرح العباب عند قول الشارح بنجاسته فلا يطهره كالصريح في خلافه (قوله) فان لم ينقطع اللون أو الريح الخ) ومثله كما سوا اشار اليه سم هنا تعذر زوالهما معا وتعذر زوال الطعم (قوله و مر) أي في شرح أو ريج عسر زواله كردى (قوله ويظهر ضبطه) أي الامعان (بان تحصل الخ) تقدم عن شيخنا ضبط آخر راجعه (قوله ارتفع التكليف) هل المراد بارتفاعه العفو مع بقاء النجاسة أو الحكم بالطهارة للضرورة سم اقول المراد بذلك الاول عند النهاية مطلقاً والثاني عند الشارح مطلقاً والتفصيل عند المتأخرين بارادة الاول في الطعم وفي الريح واللون معا وبارادة الثاني في الريح واللون فقط كما مر (قوله واستثنى الخ) اعتمد هذا صاحب الاسعاد وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملي أن هذا هو المعتمد سم (قوله من أن لها) أي للغسالة (قوله تغييره) أي الغسالة والتذكير بتأويل المنفصل (قوله أو زيادة وزنها) أي وزن غسالة المغلظة (قوله وفيه نظر) أي في الاستثناء (قوله وكما سوا الخ) لعل الاولى التفرع (قوله على ان لك ان تأخذ الخ) هو متعين إن كان المراد بالعين فيما مر ماله احد الاوصاف سم وتقدم هناك عنه وعن غيره ان المراد بالعين هناك ما يشمل الاوصاف (قوله وعدم الزيادة) عطف على زوال التغيير (قوله وافق) إلى المتن في النهاية (قوله في مصحف) هل مثل المصحف كتب العلم الشرعي ام لا فيه نظر

التعليق في المغلظة بأن يأتي بعد سبع إحداهن بالتراب بغسلتين أيضاً فانظر ما سبق (قوله بعد استقراره معها) يفهم انه قبل استقراره لا يتنجس حتى لو مر على جزء من العين فلم يزل به ووصل إلى جزء آخر فازاله طهره فليراجع (قوله) فان لم ينقطع اللون أو الريح مع الامعان الخ) لو انضم إلى اللون والحال ما ذكر الريح فهل الحكم كذلك فيرفع التكليف أو لا أخذ من قول المصنف السابق قلت فان بقيا معاضر على الصحيح وعلى الاول فلا فرق بين هذا وذاك في قيد ذلك بعدم الامعان حتى لو عسر مع الامعان ارتفع التكليف (قوله ارتفع التكليف) هل المراد بارتفاعه ارتفاع التكليف العفو مع بقاء النجاسة أو الحكم بالطهارة للضرورة (قوله واستثنى من أن لها حكم المحل الخ) اعتمد هذا صاحب الاسعاد حيث قال في قول الارشاد وكغسل غسالة لم تتغير ولم تنقل ما نصه فان تغيرت الغسالة أو زاد وزنها فليس لها حكم المغسول بل يستأنف التطهير منها ثم قال وقولنا ان الغسالة لا تتغير والتي ثقلت وزناً تخالف حكم المغسول أي في النجاسة يذهب على ان المغلظة يستأنف التطهير منها بسبع إحداها بالتراب وإن كان المحل الذي انفصلت عنه يطهر بما بقي من السبع الخ انتهى وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ان هذا هو المعتمد (قوله فيه عين النجاسة) قد يقال حيث كان فيه عين النجاسة لم تتم المرة الاولى حتى يقال الباقي من السبع فليتأمل (قوله على أن لك أن تأخذ) يتأمل هذا الأخذ ففيه ما لا يخفى وقد يقال هو متعين إن كان المراد بالعين فيما مر ماله احد الاوصاف (قوله) انه متى نزلت الغسالة متغيرة الخ) هذا يدل على ان المراد بالعين في قولهم مزيل العين مرة وان تعددت هي مقابل الحكمية لا الجرم فليتأمل (قوله لا تحسب من السبع الخ) قد يقال قضية قولهم ان مزيل العين واحدة ان يحسب

يبتدأ حسبها بعد زوال التغيير وعدم الزيادة وأقوى بعضهم في مصحف تنجس بغير معفو عنه بوجوب غسله وإن أدى إلى تلفه

ولو كان ليتيم ويتعين فرضه على ما فيه (٣٢٤) فيما إذا مسمت النجاسة شيئا من القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلد والحواشي (ولو تنجس

مائع) غير الماء وهو المتراد منه على قرب أي عرفا كما هو ظاهر ما لا محل للمأخوذ منه وضده الجامد (تعذر تطهيره) لتقطعه فلا يعم الماء أجزاءه ومن ثم كان الزئبق مثله وإن كان على صورة الجامد ومن ثم يشترط في تنجسه توسط رطوبة وذلك لأنه يتقطع تقطعا مختلفا لكل وقت فتبعد ملاقة الماء لجميع ما تنجس منه ولهذا لو لم يتخلل بين تنجسه وغسله تقطع كان كالجامد فيطهر بغسل ظاهره (وقيل يطهر الدهن) إن تنجس بغير دهن (بغسله) ويرده الحديث الصحيح في الفارة تموت في السمن إن كان جامدا فالقوها وما حولها وإن كان مائعا فلا تقر به وفي رواية فارقوه إذ لو أمكن طهره شرعا يأمر رسول الله ﷺ بارتقائه لما فيه من إضاعة المال نعم محل وجوب ارتقائه حيث لم يرد استعماله في نحو وقود أو إسقاء دابة أو عمل نحو صابون به ويأتي قبيل العيد حكم الإيقاد به في المسجد وغيره والحيلة في تطهير العسل المتنجس إسقاؤه للنحل وسيأتي قبيل السير فرع نفيس يتعلق به (باب التيمم) هو لغة القصد وشرعا إيصال التراب للوجه

والاقرب الأول عش (قوله ولو كان ليتيم) أي والغاسل له الولي وهل للاجنبي فعل ذلك في مصحف التيمم بل وفي غيره لأن ذلك من إزالته المنكر أو لافيه نظر والاقرب عدم الجواز لعدم علمنا بأن إزالة النجاسة منه يجمع عليه عشا و قد قال الشارح مر على ما فيه المشعر بالتوقف في حكمه من أصله (قوله على ما فيه) أي من النظر عشا (قوله في نحو الجلد) ومنه ما بين السطور عشا (قوله غير الماء) إلى قوله نعم في المغنى إلا قوله أي عرفا كما هو ظاهر وإلى قوله وسيأتي في النهاية إلا ذلك قول (المتن تعذر تطهيره) ظاهره وإن جدد وقد قال مر فرع تنجس العجين فهل يمكن تطهيره بنظر أن تنجس في حال جموده أمكن تطهيره أو في حال ميوعته فلا سمى أي وإن انجمد بعد انظر هل يطهر ظاهره بغسله بعد الانجماد أخذنا مرام عن النهاية والمغنى في اللابن المخلوط يقول أولا والاقرب الأول فلا يتنجس بدماسه (قوله لتقطعه الخ) عبارة للمغنى والنهاية ولو تنجس مائع غير الماء ولودهن (تعذر تطهيره) إذ لا ياتي الماء على كله لأنه بطبيعته يمنع إصابته الماء اه (قوله ومن ثم) أي لاجل هذه العلة (قوله كان الزئبق مثله) أي في عدم إمكان تطهيره نهاية (قوله ومن ثم) أي لاجل كونه في صورة الجامد (قوله يشترط في تنجسه الخ) فلو وقع فيه فارة فماتت ولا رطوبة لم ينجس مغنى (قوله وذلك) أي عدم عموم الماء أجزاء الزئبق ويحتمل أن الإشارة لقوله كان الزئبق مثله لكن يلزم عليه التكرار إلا أن يكون ما هنا علة العلة أي لعليتها (قوله فيطهر) أي الزئبق (قوله تموت في السمن) حال من الفارة أو صفة لها وقوله إن كان جامدا الخ يدل من الحديث (قوله إذ أمكن الخ) بيان لوجه الدلالة (قوله لما فيه) الظاهر فيها بصرى أي والتذكير بتأويل أن يريق

### (باب التيمم)

(قوله هو لغة) إلى قوله قيل في النهاية إلا قوله ويكفي إلى المتن وإلى قوله ويرد في المغنى إلا قوله صحته إلى ومن خصوصياتنا وقوله سنة أربع وقبل وقوله ويكفي إلى التنبيه وقوله قيل (قوله هو لغة القصد) يقال تيممت فلانا وتيممته وتأممته أي قصدته مغنى ونهاية (قوله إيصال التراب الخ) أي بدلا عن الوضوء والغسل أو عضو منهما واجمعوا على أنه مختص بالوجه واليدين وإن كان الحدث أكبر مغنى (قوله بشرائط الخ) المراد بالشرائط هنا ما لا بد منه رشيدى زاد شيخنا في شمل الأركان فلا يعترض بأنه أهمل التيمم والترتيب اه (قوله وهو رخصة الخ) وقيل عزيمته وبه جزم الشيخ أبو حامد قال والرخصة إنما هي إسقاط القضاء وقيل فإن تيمم لفقد الماء فعزيمة أو لعذر فرخصة ومن فوائد الخلاف ما لو تيمم في سفر معصية لفقد الماء فإن قلنا رخصة وجب القضاء وإلا فلا قاله في السكافية مغنى عبارة شيخنا واختلف فيه فقيل رخصة مطلقا وقيل عزيمة مطلقا وقيل إن كان لفقد الماء فعزيمة وإلا فرخصة وهو الذي اعتمده الشيخ الحنفى اه وعبارة عشا وهذا الثالث هو الأقوى بما يأتي من صحة تيمم العاصي بالسفر قبل التوبة إن فقد الماء حسا وبطلان تيممه قبله إن فقداه شرعا كان تيمم لمرض اه (قوله وصحته بالتراب الخ) لعله رد دليل من قال أنه عزيمة عبارة عشا هذا جواب سؤال مقدر تقديره فلم قلتم إن التيمم رخصة والرخص لا تنطاط بالعاصي فكيف يصح بالتراب المغصوب اه (قوله لكونه الخ) خبر قوله وصحته الخ (قوله لا المجوز لها) أي لا لكونه السبب المجوز للرخصة فإنه إنما هو فقد الماء كما يأتي رشيدى (قوله والمتنع إنما هو الخ) يردها عليه العاصي بسفره فإن الأصح صحة تيممه مع أن سبب التيمم فيه وهو السفر الذي هو مظنة الفقد المجوز له معصية عشا (قوله وقيل سنة ست)

### (باب التيمم)

واليدن بشرائط تأتي وهو رخصة مطلقا وصحته بالتراب المغصوب لكونه آلة الرخصة لا المجوز لها والمتنع رجحة إنما هو كون سببها المجوز لها معصية ومن خصوصياتنا وفرض سنة أربع وقيل سنة ست والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع

(يتيمم المحدث) إجماعا (والجنب) للخبر الصحيح فيه والحائض والنفساء والمأثور (٣٢٥) بغسل أو وضوء مسنون وكذا

الميت وخص الأولين  
لأنهما محل النهي وأغلب  
من البقية (لأسباب)  
ويكفي فيها الظن كما قاله  
الرافعي (تنبه) جعله  
هذه أسبا با نظر فيه للظاهر  
أنها المبيحة فلا ينافي أن  
المبيح في الحقيقة إنما هو  
سبب واحد وهو العجز  
عن استعمال الماء حسا  
أو شرعا وتلك أسباب  
لهذا العجز قيل لو قال  
لأحد أسباب كان أولى  
ويرد بوضوح المراد  
جدا فلا أولوية (أحدها  
فقد الماء) حسا كان حال  
بينه وبينه سبع فالمراد  
بالحس ما تعذر استعماله  
حسا ويؤيده قولهم في  
راكب بحر خاف من  
الاستقاء منه لا إعادة  
عليه لأنه عادم للماء  
ويترتب على كون الفقد  
هنا حسيا صحة تيمم العاصي  
بفسره حيثئذ لأنه لما عجز  
عن استعمال الماء حسا لم  
يكن لتوقف صحة تيممه  
على التوبة فائدة بخلاف  
ما إذا كان مانعه شرعا  
كعطش أو مرض أو عبارة  
المجموع لا يتيمم للعطش  
عاص بفسره قيل  
التوبة اتفاقا وكذا لو كان  
به قروح وخاف من  
استعمال الماء الهلاك لأنه

رجحه المغنى وشيخنا قول المتن يتيمم المحدث (الخ) خرج بالمحدث وما ذكر معه المتن تجسس فلا يتيمم للنجاسة لأن  
التيمم رخصة فلا يتجاوز محل ورودها مغنى (قوله والنفساء الخ) ومن ولدت ولدا جافا نهاية وغنى (قوله  
وكذا الميت) أي ييمم كإساق نهاية (قوله وخص الأولين الخ) ولو أقصر المصنف على المحدث كما اقتصر عليه  
في الحاوي لكان أولى ليشمل جميع ما ذكره من الواجبات قال الولي العراقي وقد يقال ذكره الجنب بعد  
المحدث من عطف الإخص على الإعم مغنى قول المتن (لأسباب) جمع سبب يعني لو أحدها منها نهاية وغنى (قوله  
جعله هذه) أي ما سيذكره من الفقد وما معه (قوله بوضوح المراد) أي حتى من سياق عبارته كقوله فان  
تيقن المسافر فقده الخ وقوله فان لم يجد تيمم وقد بقدر المضاف أي لأحد أسباب وقرينته ما ذكرنا من نحو  
القولين المذكورين سم أي كما جرى عليه النهاية والمغنى (قوله فلا أولوية) نفى الأولوية عنوع قطعاً سم  
(قوله حسا) والفقد الشرعي كالحسنى بدليل ما لو مر مسافر على مسبل على الطريق فيتيمم ولا يجوز له الوضوء  
منه ولا إعادة عليه لقصر الواقف له على الشرب نهاية وغنى (قوله كان حال بينه الخ) أقول وجهه أن هذا المثال  
من الفقد الحسنى تعذر الوصول للماء واستعماله حسا بخلاف ما لو قدر على الوصول إليه واستعماله لكن منعه  
الشرع منه فإنه فقد شرعي وأعلم أنه لا قضاء مع الفقد الحسنى سواء المسافر والمقيم ومنه مسألة حيولة السبع  
ومنه مسألة تناوب البشر إذا انحصر الأمر فيها وعلم أن توبته لا تأتي إلا خارج الوقت ومنه مسألة خوف من  
في السفينة الاستقاء من البحر مر اه سم (قوله لا إعادة عليه الخ) مقول قولهم (قوله لأنه عادم الخ) قد  
يقال المعنى عادم شرعا فلا دلالة بصرى ولك أن تقول أن الشارع لم يدع الدلالة بل التأييد ويكفي فيه ظهور  
معنى عادم حسا (قوله هنا) أي في مسئلتى حيولة السبع والخوف من الاستقاء من البحر (قوله قال تعالى الخ)  
علة لقول المتن أحدها فقد الماء قول المتن (فان تيقن الخ) ومن صور التيقن فقده كافي البحر ما لو أخبر عدول  
بفقده بل الأوجه إلحاق العدل في ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً بما بقي فيما لو بعث النازلون ثقة يطلب لهم  
نهاية اه سم قال ع ش قوله مر إلحاق العدل أي ولو عدل رواية وقوله إذا أفاد الظن قضيته أنه لو  
بقى معه تردد لا يكون بمنزلة اليقين والظاهر خلافه لما صرحوا به في مواضع من أن خبر العدل بمجرد منزل  
منزلة اليقين اه عبارة الجبرمي عن الحفنى والمعتمد أن خبر العدل يعمل به وإن لم يكن مستند الطلب لأن  
خبره وإن كان مفيداً للظن إلا أنهم أقاموه مقام اليقين اه (قوله المراد باليقين الخ) وفاقا لظاهر المغنى  
وخلافاً للنهاية كاسر (قوله حقيقته) لا يبعد أن يراد به الاعتقاد الجازم وهو أعم من اليقين وقوله بدليل  
ما ياتى الخ قد يمنع دلالة ما ياتى لأن من يحمل اليقين هنا على ما يعم الظن يفسر التوهم الاتي بما يخرج ظن

(قوله وصحته بالتراب المغصوب الخ) أي وإن كانت الرخص لا تناط بالمعاصي لكونه من آلة الرخصة الخ  
(قوله بوضوح المراد) أي حتى من سياق عبارته كقوله فان تيقن المسافر فقد تيمم بلا طاب وقوله فان لم يجد  
تيمم وقد بقدر المضاف أي لأحد الأسباب وقرينته ما ذكرنا من نحو القولين المذكورين (قوله فلا أولوية)  
نفى الأولوية عنوع قطعاً وهذه منه مكبرة ظاهرة (قوله أحدها فقد الماء حسا كان حال بينه وبينه سبع)  
أقول وجهه أن هذا المثال من الفقد الحسنى تعذر الوصول للماء واستعماله حسا بخلاف ما لو قدر على الوصول  
إليه واستعماله حسا لكن منعه الشرع منه فإنه فقد حسنى شرعي فاندفع الاعتراض بأن هذا فقد شرعي  
لا حسنى وأعلم أنه لا قضاء مع الفقد الحسنى سواء المسافر والمقيم ومنه مسألة حيولة السبع ومنه مسألة تناوب  
البشر إذا انحصر الأمر فيها وعلم أن توبته لا تأتي إلا خارج الوقت ومنه مسألة خوف من في السفينة الاستقاء من  
البحر مر وفي شرحه من صور تيقن فقده كافي البحر ما لو أخبر عدول بفقده بل الأوجه إلحاق العدل في  
ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً بما ياتى فيما لو بعث النازلون ثقة يطلب لهم اه وأقر الأسنوى ما نقله عن  
المأوردى أنه لو أخبره فاسق عن مكان يجب الطلب به أن به ما لم يعتمد به أو أنه لا ماء به اعتمده لأن عدمه هو  
الأصل فيتقوى به خبر الفاسق اه قال الشارع في شرح العباب لكن في إطلاق هذا النظر إلى أن قال فالوجه  
أنه لا يقبل خبر الفاسق مطلقاً إلا أن وقع في قلبه صدقه اه (قوله حقيقته) لا يبعد أن يراد به الاعتقاد الجازم

قادر على التوبة وواجد للماء انتهت قال الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا (فان تيقن) المراد باليقين هنا حقيقته خلافاً



الفقد ويؤيده الاكتفاء بالطلب الذي لم يفد إلا مجرد ظن الفقد فكما يكفي الظن بعد الطلب فليكيف ابتداء إلا ان يقال الظن بعد الطلب أقوى سم وتقدم آنفا عن الحنفى اعتماد ما قبل الاصح وفاقا للنهاية (قوله او الحاضر) الى قوله الا ان غلب في النهاية الا قوله الآية الى لانه الى قوله ولا طلب فاسق في المعنى إلا قوله وعود الضمير الى المتن وقوله الآية الى لانه (قوله او الحاضر) قضيته ان احكام حد الغوث الآتية جارية في الحاضر ومنها اشتراط امن خروج الوقت فقضية ذلك ان الحاضر لا يلزمه الطلب عند توهّم الماء من حد الغوث الا ان امن خروج الوقت ومن باب اولي حد القرب وحد البعد سم وفي الرشيدى عن الشيخ عميرة ما نصه لك ان تتوقف في كون المقيم فيها اى في حالة تيقن وجود الماء كالسافر من كل وجه بدليل ان المقيم يقصد الماء المتيقن وان خرج الوقت بخلاف المسافر اه قول المتن (فقده) اى الماء حوله معنى قول المتن (بلا طلب) بفتح اللام ويجوز اسكانها نهاية معنى (قوله لانه حينئذ) اى طلب الماء حين تيقنه فقده قول المتن (وان توهّمه الخ) يذنبى ان اخبار الصبي المميز الذي لم يبعد عليه كذب مما يورث الوهم واما اذا اخبر بعدم وجود الماء فلا يعول عليه لان قوله غير مقبول ع ش (قوله اى جوز الخ) عبارة المغنى والنهاية قال الشارح اى وقع في وهمه اى ذهنه اى جوز ذلك اه يعنى تجوز اراجحاه هو الظن او مرجوحاه هو الوهم او مستويا وهو الشك فليس المراد بالوهم الثانى اى المرجوح بل هو صحيح ايضا وبفهم منه انه يطلب عند الشك والظن بطريق الاولى اه (قوله وعود الضمير الخ) قد يقال بعد تفسير توهّم بجوز لا مانع من ارجاع الضمير الى المضاف الذى هو الفقد فتأمل بصري ويمكن ان يحاج بان المراد الضمير في كلام الشارح ما يشمل ضمير فقده كما هو صريح صنيع النهاية ورجوع ضميره للباء المضاف اليه في قوله فقد الماء متعين والاصل عدم تشتمل الضائرو لو سلم عدم الشمول فالمانع ان تجوز الفقد يشمل يقينه فيلزم التناقض (قوله على حد فانه الخ) اى الخنزير ع ش (قوله كما هو الخ) اى رجوع الضمير الى المضاف اليه وهو الخنزير قول المتن (طلبه) اى ما توهّمه وان ظن عدمه كما مر نهاية اى آنفا وهذا قيد ينافى ما مر عنه عند قول المتن فان تعين الخ لا ان يحمل ما هنا على ظن غير مستند لخبر عدل ثم رايت ان الرشيدى دفع المناقاة بذلك وعبارة سم قال في العباب ولو مع غلبة ظن عدمه اه وهو مع ما ياتى من قول الشارح مع المتن فلو مكث موضعه فالاصح وجوب الطلب بما توهّم فيه الماء ثانيا وثالثا حيث لم يفده الطلب الاول يقين الفقد اه قال في شرح العباب وإن ظن الفقد يتحصل منهما ان ظن عدمه ابتداء لا يمنع وجوب الطلب وإن ظن عدمه بعد الطلب يسقط الوجوب في تلك المرة لا فيما يطرأ بعدها فتأمل اه (قوله وجوب فى الوقت) ولو طلب قبل الوقت لفائتة او نافلة

لمن وهم فيه بدليل ما ياتى في معنى التوهّم (المسافر) او الحاضر وذكر الاول للغالب (فقده تيمم بلا طلب) لانه حينئذ عبت (وان توهّمه) اى جوز ولو على ندور وجود الماء وعود الضمير للمضاف اليه سائق على حد فانه رجس كما هو التحقيق في الآية بل متعين هنا بقرينة السياق فلا اعتراض (طلبه) وجوبا في الوقت ولو بنائيه الثقة وان اتاه قبل الوقت

وهو اعم من اليقين (قوله بدليل ما ياتى في معنى التوهّم) قد تمنع دلالة ما ياتى على الوهم لان من يحمل اليقين هنا على ما يعنى ظن الفقد يفسر التوهّم الآتى بما يخرج ظن الفقد ويؤيده الاكتفاء بالطلب الذى لم يفد إلا مجرد ظن الفقد فكما كفى الظن بعد الطلب فليكيف ابتداء إلا ان يقال الظن بعد الطلب أقوى (قوله او الحاضر) قضيته ان احكام حد الغوث الآتية جارية في الحاضر ومنها اشتراط امن خروج الوقت فقضية ذلك ان الحاضر لا يلزمه الطلب عند توهّم الماء من حد الغوث الا ان امن خروج الوقت ومن باب اولي حد القرب وحد البعد (قوله وان توهّمه) قال في العباب ولو مع غلبة ظن عدمه اه وهو مع قول الشارح الآتى في قول المصنف فلو مكث موضعه فالاصح وجوب الطلب بما توهّم فيه الماء ثانيا وثالثا وهكذا حيث لم يفده الطلب الاول يقين الفقد قال في شرح العباب وان ظن الفقد اه يتحصل منهما ان ظن عدمه ابتداء لا يمنع وجوب الطلب وان ظن عدمه بعد الطلب يسقط الوجوب في تلك المرة لا فيما يطرأ بعدها فتأمل (قوله للمضاف اليه) اى كالماء في قوله هنا فقد الماء (قوله فى الوقت) قال في شرح العباب لو طلب قبل الوقت لفائتة او تطوع فلما فرغ من الطلب دخل وقت حاضرة فله التيمم للحاضرة من غير طلب قاله القفال وعلة بان الطلب إذا كان لما يجب الطلب له في ذلك جاز التيمم بذلك الطلب قال الزركشى ويخرج منه انه لو طلب لعطش محترم فلم يجده كان الحسك كما ذكره اه وفيه نظر لوضوح الفرق بينهما فانه فيما ذكره طلبه للتيمم

فدخل الوقت عقب طلبه تيمم لصاحبه الوقت بذلك الطلب كما قاله الفقهاء في فتاويه نهاية وإيعاب أى والحال انه لم يحتمل تجديد ماء كما هو ظاهر شورى وقال الاول وبوخذ منه ان طلبه لعطش نفسه او حيوان محترم كذلك اه واعتمده المتأخرون وإن نظروا فيه الإيعاب وغبارة سم بعد رد تنظيره ثم الوجه انه حيث علم الفقد بالطلب قبل الوقت لفائدة أو عطش تيمم من غير طلب للحاضرة إذ لا فائدة في الطلب اه ثم قال الاول وقد يجب طلبه قبل الوقت كافي الخادم او في اوله ليكون القافلة عظيمة لا يمكن استيعابها إلا بمبادرته اول الوقت فيجب عليه تعجيل الطلب في اظهر احتمالي ابن الاستاذ اه ونظر فيه مر سم بما ياتي من جواز إلتلاف الماء الذي معه قبل الوقت وافر الرشيدي واطال الكردى في رده وقال القليوبي لا يجب الطلب قبله وإن علم استغراق الوقت فيه على المعتمد خلافا لما نقل عن شيخنا مر اه (قوله في الوقت) اى بقينا فلو تيمم شاكا فيه لم يصح وإن صادفه شيخنا وعش وفي النهاية وشرح بافضل ما يفيد وفي الكردى عن الإيعاب لو اجتهد فظن دخوله فطلب لبيان انه صادفه صح اه (قوله مالم بشرط طلبه قبله) شامل للاطلاق عبارة للمغنى ولو اذن له قبل الوقت لطلب له بعد الوقت كنى أما طلب غيره له بغير إذنه أو باذنه ليطلعت له قبل الوقت أو أذن له قبل الوقت واطلاق فطلب له قبل الوقت أو شاكا فيه لم يكن جزءا فان طلب له في مسئلة الاطلاق في الوقت ينبغي ان يكون كتنظيره في المحرم بوجوه رجلا ليعقد له النكاح ثم رابت شيخنا عليه على ذلك اى فيكنى اه وفي النهاية ما يوافقها (قوله ولو واحد عن ركب) ومعلوم انه لا بد من البعث من كل واحد منهم وإن كان تابعا لغيره كالزوجة والعبد عش (قوله للآية) دليل للبتن وقوله إذ لا يقال الخيان لوجه الدلالة (قوله إلا إن غلب الخ) خلافا لاطلاق النهاية والمغنى واعتمد عش ماقاله الشارح ثم قال ومحل عدم الاكتفاء بخبر الفاسق مالم يبلغوا عدد التواتر اه (قوله وهو) اى شرط الوجوب (قوله وما هنا شرط الخ) إن اريد بما هنا فقدا الماء فهو شرط الانتقال لكن الطلب لا يتوجه اليه وإن اريد بنفس الماء فالطلب يتوجه اليه لكنه ليس شرط الانتقال بل شرط الانتقال فقده فليتأمل بصري وقد يقال المراد بما هنا العلم بالفقد وهو شرط الانتقال والطلب متوجه اليه (قوله ظاهر قولهم طلبه الخ) محل تأمل وقياس مامر في الوضوء الاكتفاء بغلبة الظن وهو به انسب من عدد الركعات بل سياتى في كلامه آخر الباب الاكتفاء بغلبة ظن تعمم التراب لاعضاء التيمم لانها من المقاصد ودونها فيغتفر فيها مالا يغتفر فيها بل ما هنا وسيلة للوسيلة بل نصريحهم هنا بان استنابة الواحد كافية مصرح بالاكتفاء بالظن إذ خبره لا يفيد غيره مطلقا عند الاكثرين إلا ان احتف بقرائن عند بعض المحققين ولكن تحققة نادر جدا فتأمل وانصف بصري وهو وجه مغنى لكن يؤيد كلام الشارح مامر عن النهاية وغيره من اشتراط تيقن كون الطلب في الوقت (قوله ولا ينافيه) اى اشتراط تيقن الطلب

فصح التيمم الاخر به لا تجد جنسها بخلاف الطلب قبل الوقت لعطش فانه لا يجانس بينه وبين التيمم بعد الوقت حتى يغنى عن تعدد طلب له بعد الوقت ونقل الزركشى عن اظهر احتمالين لابن الاستاذ وجوب الطلب قبل الوقت واوله إذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بذلك اه والایجاب واوله متجه وقوله يحتاج لنظر لكن يؤيده وجوب السعى على بعيد الدار يوم الجمعة قبل الزوال إلا أن الفرق أن الجمعة أنيط بعض أحكامها بالفجر فلا يقاس بها غير ها اه ما في شرح العباب (واقول) قد يشكك على الوجوب قبل الوقت في الماء المحتاج اليه في الوقت للطهارة وإلتافه عثمان من غير عصيان من حيث إلتلاف ماء الطهارة وإلا فالعصيان ثابت من حيث انه إضاعة مال كما بين ذلك في شرح الروض فليتأمل وعلى تقدير الوجوب فالمبتدأ منه أن الوجوب لصحة الطلب حتى إذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بالطلب قبل الوقت او اوله فاخر إلى ان ضاق الوقت لم يسقط وجوب الاستيعاب ولم يصح التيمم بدونه وإلا لزم صحتة بدون طلب فليتأمل ثم الوجه فيما قدمه انه حيث علم الفقد بالطلب قبل الوقت لفائدة أو عطش تيمم من غير طلب للحاضرة إذ لا فائدة في الطلب وقوله وفيه نظر لوضوح الفرق الخ قد رد هذا الفرق ما تقدم في باب الاجتهاد فيما لو اشتبه ماء وما ورد فاجتهد للشرب جاز التطهر بما ظن انه الماء فليتأمل (قوله تنبيه ظاهر قولهم الخ) قد يوجه بان الطلب شرط لصحة التيمم

مالم يشترط طلبه قبله ولو واحدا عن ركب للآية إذ لا يقال لمن لم يطلب لم يجد ولا نه طهارة ضرورة ولا ضرورة مع إمكان الطهر بالماء ولا يكتفى بطلب من لم يأذنه ولا طلب فاسق إلا إن غلب على ظنه صدقه وإنما لم يجب طلب المال للحج والزكاة لأنه شرط للوجوب وهو لا يجب تحصيله وما هنا شرط للانتقال عن الواجب إلى بدله فلو لم كطلب الرقبة في الكفارة وامتنعت الا نابه في القبلة لأن المدار فيها على الاجتهاد وهو أمر معنوي يختلف باختلاف الأشخاص وهنا على الفقد الحسى وهو لا يختلف (تنبيه) ظاهر قولهم طلبه أنه لا بد من تيقن أنه طلب أو أناب من يطلب وطلب فلو غلب على ظنه أنه أو نابه طلب في الوقت لم يكف لأن الأصل عدم وجوده ولما يأتى أن ما تعلق بالفعل كعدد الركعات لا بد فيه من اليقين ولا ينافيه

(ما مر الخ) أى قبيل التنبيه الاول (قوله وما بعده) أى من الاسباب (قوله وإنما يلزمه) الى قوله المنسو بين في النهاية وإلى قوله وشرط في المغنى الا قوله عادة الى ان يستوعبهم (قوله منزله) أى مسكن الشخص من حجر او مدر او شعر او نحوه وقوله وامتحنه أى ما يستصحبه معه من الاثاث شيئا ونهاية ومغنى (قوله بان يفتشهما) أى بنفسه او بنائيه الثقة كما مر (قوله المنسو بين الخ) والمراد بكونه منسو بين اليه اتحادهم منزلا ورحيلا بحيرى عبارة شيئا والمراد بفقته المنسوبون اليه في الخط والترحال اه وعبارة المغنى سمو بذلك لارتفاق بعضهم ببعض وهم الجماعة ينزلون جملة ويرحلون جملة والمراد بهم المنسوبون اليه اه (قوله ان تفاحش الخ) لا يخفى تعارض مفهومه مع مفهوم قوله المنسوبين لمنزله عادة فليحصر رسم اقول ويندفع التعارض بجعل ان تفاحش الخ قيد للمنسو بين الخ ايضا كما يفيد قول السيد البصرى ما نصه أى فان تفاحش كبرها استوعب المنسوبين اليه عادة كما هو ظاهر ثم حد الغوث على التفصيل الا فى ثم حد القرب ان وجد شرطه فيما يظهر فيهما اه (قوله الى ان يستوعبهم) الى قوله وشرط في النهاية (قوله الى ان يستوعبهم) هلا قيد قول المصنف ورحله بذلك إلا أن يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن استيعاب رحله سم (قوله أو يبقى من الوقت الخ) ظاهره وان آخر الطلب الى وقت لا يمكنه استيعاب الرفقة فيه ولا يتأف فيه ما مر عن الخادم من انه يجب عليه الطلب في وقت يستوعبهم فيه ولو قبل الوقت لان الكلام ثم في وجوب الطلب وما هنا في وجوب الصلاة وان اثم بتأخير الطلب ع ش وفي سم بعد كلام طويل فقو لهم الى ان يستوعبهم أو يبقى الخ ظاهر في خلاف ما قاله ابن الاستاذ السابق أى من وجوب الطلب قبل الوقت واوله اذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بذلك فينبغى رده ومخالفته لما بيناه فيما مر وعلم من قو لهم أو يبقى من الوقت الخ اعتبارا من خروج الوقت هنا فاذبقى ذلك تيمم من غير توقف على شىء آخر من استيعاب الرفقة والنظر والتردد اه (قوله ما يسع تلك الصلاة) أى كاملة حتى لو علم انه لو طلب لا يبقى ما يسعها كاملة امتنع الطلب وجب الاحرام بها والاقرب انه لا يقضى لانه حينئذ ان قصر في الطلب صدق عليه انه تيمم وليس معه ماء كالماء عشا بعد دخول الوقت ع ش (قوله ويكفى النداء الخ) يظهر انه لا بد ان يغلب على ظنه سماع جميعهم لندائه حتى لو توقف على التكرير أو الانتقال من محل إلى آخر تعين وعبارة النهاية نداء يعم جميعهم والمغنى نداء عاما فيهم وفيها اشعار بما ذكر بصرى ونقل عن السيد محمد الشلى في شرح مختصر الايضاح ما نصه ويظهر انه لا بد ان يغلب على

ما مر عن الرافعى لان الفقد وما بعده أمر خارج عن فعله وإنما يلزمه الطلب بما توفيه فيه (من رحله) وهو منزله وأمتعته بأن يفتشهما (ورفته) بتثنية الراء المنسو بين لمنزله عادة لا كل القافلة ان تفاحش كبرها عرفا كما هو ظاهر إلى أن يستوعبهم أو يبقى من الوقت ما يسع تلك الصلاة ويكفى النداء فيهم بمن معه ماء يحود به ولو بالثمن

والشرط لا بد من تحقق وجوده إلا أن يدعى أن الشرط ظن الطلب باستواء الارض واختلافها وقد ينظر في هذا بان الفرض اختلافها فانه صور قوله فان احتاج الى تردد بقوله بان كان ثم انخفاض او ارتفاع ونحو شجر فليتامل (قوله المنسو بين لمنزله عادة) لا يخفى تعارض مفهومه مع مفهوم قوله ان تفاحش كبرها فليحصر (قوله الى ان يستوعبهم الخ) هلا قيد بذلك ايضا قوله من رحله الا ان يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن استيعاب رحله (قوله الى ان يستوعبهم الخ) لا يخفى انه قد يشترع في الطلب عند ضيق الوقت بحيث لم يبق ما يتأتى فيه الطلب المذكور ويتجه أن يقال أن وجوب الطلب يتعلق بأول الوقت حيث لم يسع بعض الوقت الطلب المذكور كما يفيد ما تقدم عن ابن الاستاذ فيجب ان يقع في اول الوقت او قد بقي منه ما يسع الطلب المذكور حتى لو آخر الطلب إلى ضيق الوقت لم يسقط وجوب طلب لو وقع من اول الوقت كفى وان لم يخرج الوقت فليتامل فانه قد يلزم على ذلك انه لا يتصور سقوط وجوب استيعابهم لضيق الوقت لانه ان شرع في وقت يسع استيعابهم فذاك او لا يسع فهو مقصر بترك الواجب عليه وهو الشروع من اول الوقت أو قبله بحيث يسع الاستيعاب فلا يسقط وجوب الاستيعاب حينئذ فقو لهم الى ان يستوعبهم أو يبقى الخ ظاهر في خلاف ما قاله ابن الاستاذ السابق وقد يجاب عن قولنا فانه قد يلزم على ذلك الخ بمنع هذا اللزوم مع اعتبارنا الطلب من اول الوقت لان الرفقة المنسوبين لمنزله قد تكثروا يقل الوقت لما في وقت المغرب او الصبح واما اعتبار الطلب قبل فينبغى رده ومخالفة ابن الاستاذ في لما بيناه فيما مر فليتامل (قوله أو يبقى من الوقت الخ) فعلم اعتبارا من خروج الوقت هنا (قوله أو يبقى من الوقت الخ) قد يقال ان اريد انه اذا بقى ذلك تيمم من غير

فلا بد من ذكره وشرط ضم  
أو يدل عليه لذلك وفيه  
وقفة لأن فيما ذكر طلب  
الدلالة عليه بالأولى  
(ونظر) من غير مشى  
(حواليه) من الجهات  
الأربع إلى الحد الآتي  
(إن كان بمستوى) من  
الأرض ويخص مواضع  
الخضرة والطير بمزيد  
احتياط وظاهره وجوب  
هذا التخصيص وإنما  
يظهر أن توقفت غلبة ظن  
الفقد عليه (فإن احتاج  
إلى تردد) بأن كان ثم  
انخفاض أو ارتفاع أو  
نحو شجر (تردد) حيث  
أمن بعضا ومحترما نفسا  
وعضوا ومالا وإن قل  
واختصاصا وخروج  
الوقت (قدر نظره) أي  
ما ينظر إليه في المستوى  
وهو غلوة سهم المسمى  
بحد الغوث وضبطه الإمام  
وغيره بأن يكون بحيث  
لو استغاث بالرفقة مع  
تشاغلهم وتفاوضهم  
لا غاؤه ويختلف ذلك  
بأستواء الأرض  
واختلافها هذا مافي  
الروضة كاصلها المشير إلى  
الاتفاق عليه لكن خالفه  
في المجموع فقال إن كلامهم  
يخالفه لقولهم أن كان  
بمستوى نظر حواليه ولا

ظنه عليهم جميعهم بدائنه فلو علم أن فيهم أصم أو نأما أو مغنى عليه لم يباغته ندأوه وجب طلبه منه بعينه اه  
(قوله فلا بد من ذكره) أي قوله ولو بالثمن (قوله لذلك) متعلق بضم الخ والاشارة لقوله من معه ما يوجد به  
الخ (قوله وفيه وقفة الخ) ولهذا لم يذكره في أكثر كتبه إلا أنه جرى في الإيجاب على اشتراط الضم كردى  
(قوله لأن فيما ذكر الخ) بتسليمه في الاكتفاء بهذا القدر نظر سببا ومن يسرى ذهنه إلى المدلولات الالتزامية  
أخص الخواص بصري قول المتن (حواليه) مفرد بصورة المثنى يقال حواليه وحواله وحواله بمعنى وهو وجانب  
الشيء المحيط به وبعضهم جعله جمع حول على غير قياس والقياس أحوال كبيت وأبيات شيخنا (قوله من  
الجهات) إلى قوله قال الزركشى في المغنى إلا قوله وظاهره إلى المتن وإلى قوله واعترض في النهاية (قوله  
الأربع) أي يميناً وشمالاً وأما ما خلفا شيخنا لا سلام واقناع وشيخنا قال البصري والظاهر أن المراد بذلك  
تعميم الجهات المحيطة به إذ لا معنى للتخصيص اه (قوله إلى الحد الآتي) وهو حد الغوث وإشارته إلى أن  
قول المتن قدر نظره متعلق في المعنى بكل من نظر تردد بجيرى (قوله وإنما يظهر) أي الوجوب (قوله حيث  
أمن الخ) عبارة شيخنا والبحيرى ويشترط أمنه على نفس وعضو ومنفعة ومال وإن قل واختصاص سواء  
كانت له أو لغيره وإن لم يلزمه الذب وعلى خروج الوقت سواء كان يسقط الفرض بالتيمم أو لا وهذا كله عند  
التردد في وجود الماء في حد الغوث فإن تيقن وجوده فيه اشتراط الأمن على النفس والعضو والمنفعة والمال  
إلا ما يجب بذله في ماء الطهارة أن كان يحصله بمقابل وإلا اشتراط الأمن عليه أيضا وإلا مال الغير الذي لا يجب  
الذب عنه ولا يشترط الأمن على خروج الوقت ولا على الاختصاص فإن تردد في وجود الماء فوق ذلك إلى  
نحو نصف فرسخ ويسمى حد القرب لم يجب طلبه مطلقا فإن تيقن وجوده فيه وجب طلبه منه إن أمن غير  
اختصاص ومال يجب بذله في ماء طهارته وأما خروج الوقت فقال النووي يشترط الأمن عليه وقال الرافعي  
لا يشترط وجمع الرملى بينهما يحمل كلام النووي على ما إذا كان في محل يسقط فيه الفرض بالتيمم وحل  
كلام الرافعي على خلافه فإن كان فوق ذلك ويسمى حد البعد لم يجب طلبه مطلقا اه (قوله وخروج الوقت)  
أي وانقطاعا عن رفقة مغنى زاد النهاية وإن لم يستوحش اه قول المتن (قدر نظره) أي المعتدل نهاية  
وشيخنا وسأيت في الشرح مثله (قوله وهو غلوة سهم) أي غاية رمية نهاية ومعنى وشرح بأفضل أي إذا رماه  
معتدل الساعد وهي ثلثائة ذراع كما وضحته في الفوائد المدنية في بيان من يبقى بقوله من متأخري السادة  
الشافعية بالمأقف على من سبقني إليه فراجعته منه إن أردته كردى وفي عرش عن المصباح هي أي غلوة  
سهم ثلثائة ذراع إلى أربع مائة اه (قوله مع تشاغلهم) أي بأحوالهم (وتفاوضهم) أي في أقوالهم  
نهاية أي ومع اعتدال أسماعهم ومع اعتدال صوته وابتداء هذا الحد من آخر رفقة المنسوبين إليه لا من  
آخر القافلة حلى وعش وحفى (قوله ويختلف ذلك) أي حد الغوث (قوله هذا) أي قول المصنف تردد  
قدر نظره (قوله في المجموع) اعتمده المغنى عبارة قال في المجموع وليس المراد أن يدور الحد المذكور لأن  
ذلك أكثر ضرراً عليه من إتيان الماء في الموضع البعيد بل المراد أن يصعد جبلا أو نحوه بقربه ثم ينظر  
حواليه اه وهذا مراد من عبر بالتردد إليه اه (قوله جبل صعدة) أي أو وهد صعدة علوها حلى (قوله ونظر  
حواليه الخ) يظهر أن المراد بالتردد في هذا الحد على الأول والصعود على جبل والنظر حواليه على الثاني حيث  
توهمه في هذا الحد من حيث هو لا في محل معين منه وإلا فالواجب حينئذ السعى إليه فقط بشرطه لأنه والحالة  
هذه متيقن عدمه فيما عداه فالجواب أنه إن توهمه في منزله فقط أو رفقة فقط طلبه منه لا غير بطريقة  
السابق أو بمحل معين من حد الغوث يسعى إليه فقط أو في غير معين فهو محل الخلاف المذكور ويحتمل  
وهو الأقرب أن يجري الخلاف في المعين المذكور أيضا فينظر إليه إن كان بمستوى ولا يسعى إليه أو

توقف على شيء آخر لزوم فوات النظر والتردد لما تبين أن قاصع أنهم ما معتبران في الطلب أو أنه إذا بقي ذلك نظر  
وتردد لزوم أنه قد يخرج الوقت فكان ينبغي أن يقال أو يبق من الوقت ما يسع تلك الصلاة مع النظر والتردد  
المذكورين وقد يجاب باختيار الأول وفوات النظر والتردد المعبرين في الطلب لضيق الوقت لا يزيد على

وليس ذلك عليه عند احد  
اه قال الزركشي فقد اشار  
الى نقل الاجماع على عدم  
وجوب التردد اه ويمكن  
حملة على تردد لم يتعين بأن  
كان لو صعد أحاط بحد  
الغوث من الجهات الاربع  
إذ لا فائدة مع ذلك لوجوب  
التردد وحمل الاول على ما إذا  
كان نحو الصعود لا يفيد  
النظر لجميع ذلك فيتعين  
التردد واعتراض السبكي  
المتن وتبعه جمع بانه إن  
أراد قدر نظره سواء لحقه  
غوث أم لا خالف كل  
الاصحاب أو ضبط حد الغوث  
فهو كذلك غالباً لكن لو  
زاد نظره عليه أو نقص عنه  
اعتبر حد الغوث دون النظر  
وإن لم يصرف حوايه اه وقد  
علم الجواب عن المتن بما  
جمعت به مع ما هو ظاهر ان  
المراد النظر المعتدل فلا  
اعتراض عليه (فان لم يجد)  
الماء بعد الطلب المذكور  
(تيمم) لحصول الفقد حينئذ  
(فلو) طلب كما ذكر  
وتيمم (مكث موضعه) ولم  
يتيقن بالطلب الاول أن لا  
ماء (فالاصح وجوب  
الطلب) بما يتوهم فيه الماء ثانياً  
وثالثاً وهكذا حيث لم يفده  
الطلب الاول يقين الفقد  
(لما يطرأ) من نحو حدث  
وإرادة فرض ثان لأنه قد  
يطالع على بتر خفيت عليه أو  
يجد من يدل عليه ويكون  
الطلب الثاني اخف ونظر

يصعد بحيث يراه على الخلاف بصرى أقول كلامهم كالصريح فيما استظهره كما يظهر بأدنى تأمل في كلام  
الشارح وغيره (قوله ان امن) اى على ما تقدم (قوله) وليس ذلك إتيانه الماء في الموضع البعيد (قوله عليه)  
اى واجبا عليه ع ش (قوله) فقد اشار الى نقل الاجماع الخ) يحتمل ان يكون المشار اليه بذلك في قوله وليس  
ذلك إتيان الماء في الموضع البعيد فالاجماع فيه ولا يلزم منه وقوعه في المقيس وإن كان اولى لاحتمال الفارق  
بصرى أقول اعتبار مجرد الاحتمال مع تحقق الاولوية يؤدي الى سد باب الاستدلال (قوله) ويمكن حملة اى  
حمل ما في المجموع أو حمل قولهم وإن كان بقربه الخ والمآل واحد (قوله) لوجوب التردد) الاول للتردد  
(قوله) وحمل الاول) اى ما في المتن والروضة (قوله) لا يفيد النظر الخ) اى الى الجهات التي يحتمل وجود الماء  
فيها فهو بالنصب على المفعولية ع ش (قوله) فيتعين التردد) مقتضاه انه لو لم يفد نحو الصعود أحاطة الجهات  
الاربعة وجب عليه ان يتردد ويمشى في كل من الجهات الاربع الى حد الغوث وفيه بعد لان هذا بما يزيد  
على حد البعد هذا ويحتمل ان يتردد ويمشى في مجموعها الى حد الغوث لافي كل جهة حلبي وقرر شيخنا  
العشماوى عن شيخه عبدربه أنه يمشى في كل جهة من الجهات الاربع نحو ثلاثة أذرع بحيث يحيط نظره  
بحد الغوث فالمدار على كون نظره يحيط بحد الغوث وإن لم يكن مجموع الذي يمشيه في الجهات الاربع بلغ  
حد الغوث على المعتمد خلافاً للحلبي بجري (قوله) أو ضبط حد الغوث) اى أو اراد قدر حد الغوث (فهو  
كذلك) اى فقدر نظره قدر حد الغوث (قوله عليه) اى على حد الغوث (قوله) بما جمعت الخ) يعنى قوله  
وهو غلوة سهم المسمى بحد الغوث ولو قال بما فسرته به لاسلم عنه إيهام ارادة قوله ويمكن حملة الخ (قوله) ان المراد  
النظر المعتدل) هذا الوصف خرج مخرج القيد اى تردد قدر نظره إن كان معتدلاً وهذا يجب انظر به سم  
من ان هذا الوصف إنما يتأتى لو كان المراد جنس النظر اما بعد تقييده بكونه نظر مزيد التيمم فنظره لا يكون  
تارة قويا وتارة ضعيفا بل على حالة واحدة واجاب عنه بما لعل ما ذكرناه اقرب منه ع ش وقوله واجاب عنه بما  
الخ وهو قوله إلا ان يجب بان نظره قد يتفاوت شدة وضعفاً وتوسطاً بحسب الاوقات اه (قوله) فلا اعتراض  
اى فالمراد بالنظر المعتدل ويدعى ان قدر النظر المعتدل مساو لحد الغوث بصرى (قوله) الماء) الى قوله ونظر  
فيه في النهاية ولى قول المتن فلو علم في المعنى إلا قوله ونظر الى اما اذا قول المتن (تيمم) ولا يضر تأخير التيمم عن  
الطلب اذا كانا في الوقت ولم يحدث سبب يحتمل معه وجود الماء مغنى ونهاية اى لا يمنع التأخير المذكور صحة  
التيمم رشيدى (قوله) ولم يتيقن الخ) اى ولم يحدث ما يحتمل معه وجود الماء مغنى ونهاية وياتى في الشارح  
ما يفيد (قوله) حيث لم يفده الطلب الخ) قال في شرح الارشاد اى ولو بقول عدول طلبنا فلم يجده كما اعتمده  
جمع وينبغى ان يلحق العدلان ولو عدلى رواية بالعدول وفارق ما يأتى من الاكتفاء في تيقن وجود الماء بواحد  
بالاحتياط للعبادة في الموضعين اه وهذا يخالف ما تقدم فان تيقن المسافر الخ من كفاية العدل سم وقوله  
ما تقدم الخ اى عن النهاية (قوله) يقين الفقد) اى وإن ظن الفقد كما في شرح العباب سم (قوله) من نحو حدث  
الخ) كالنذر والطواف ع ش وقديقال أنهم اذا اخلان في فرض ثان فلا تظهر فائدة النحو ولعل لهذا حذف  
المغنى لفظة النحو (قوله) ونظر فيه) اى في قولهم ويكون الخ (قوله) يمنع ذلك) اى لزوم انعدام الطلب لو تكرر

وقوله وبسليمه اى الزوم (قوله ارتفع الطلب الخ) كذا فى اصل المصنف رحمه الله تعالى وينبغي ان يتأمل فى ارتباطه لسابقه بصرى وقديوجه ارتباطه لسابقه بكونه بيانا لغاية تخفيف الطلب الثانى الا انه كان المناسب ان يقول فانه يرتفع الطلب (قوله ماء بمحل الخ) وظاهره انه لا بد ان يكون معينا ولا فلو يتيقن وجود الماء فى محل لا على التعمين لكنه فى حد القرب قطعاً فلا وجه للطلب اذ لا سبيل اليه الا بالتردد وليس فى كلام احد من الاصحاب ما يشعر بايجاب التردد فى حد القرب وإنما ذاك فى حد الغوث كما مر ثم رايت الشهاب ابن قاسم قال ظاهر اطلاقهم ان العلم المذكور مقصور على جهة معينة ولا يلزم الحرج الشديد فتأمل انتهى بصرى (قوله كاحتطاب) الى قوله بخلاف مال فى النهاية والمغنى ما يوافقه الا قوله وان تبعه الى وإنما يلزم قول المتن (يصله المسافر لحاجته) اى مع اعتبار الوسط المعتدل بالنسبة للوعورة والسهولة والصيف والشتاء معنى (قوله ان لم يخف خروج الوقت) اى كله فلو كان يدرك ركعة فى الوقت وجب عليه السعى للماء كما استظهره سم اجهورى اه بجميرى وفى ع ش بعد ذكر ما استظهره سم مانصه ولا ينافى هذا مامر لان ما هنا فى العلم وما هناك فى التوهم و فرق ما بينهما اه بخذف (قوله ولا كان نزل آخره) وبالأولى لو نزل آخر الوقت ولا ماء معلوم فلا يلزمه الطلب حينئذ وينبغي ان يخرج بذلك ما لو كان نازلاً من اول الوقت والماء فى حد القرب منه فاعرض عن قصده الى ان ضاق الوقت فلا ينبغي ان يجزئه هنا التيمم بلا اعادة سم وفى اطلاقه توقف ظاهر اذ قياس اتلاف الماء فى الوقت فى محل لا يغلب فيه الماء عدم لزوم الاعادة فيما

بقول عدول طلبناه فلم نجد اه كما اعتمدته جمع وينبغي ان يلحق العدلان ولو عدلى رواية بالعدول وفارق ما يأتى من الاكتفاء فى تيقن وجود الماء بواحد بالا احتياط للعبادة فى الموضعين اه وهذا يخالف ما تقدم فى فان تيقن المسافر من كفاية العدل ثم قضية هذا الفرق عدم الاكتفاء هنا بالواحد و فرق فى شرح العباب بين العمل بهذا الخبر وعدم العمل بخبر من طلب له بغير اذنه بان فعل هذا كالعيب حيث طلب لمن لم ياذن له فأورث ربة فى خبره وبسط ذلك فراجع اه (قوله يقرن الفقد) اى وان ظن الفقد كما فى شرح العباب (قوله ان لم يخف خروج الوقت) يحتمل الاكتفاء بادر الكركعة فى الوقت (قوله ولا كان نزل آخره لم يلزمه) هذا مصور كما ترى بما اذا نزل آخر الوقت والماء فى حد القرب ولو قصده خروج الوقت وهو كذلك فى كلام الشيخين ويبقى الكلام فيما اذا نزل آخر الوقت ولا يعلم ما فى حد القرب ولو طلب على الوجه المعتبر فى الطلب خرج الوقت ويسقط الطلب ايضا عند التوهم لانه اذا سقط وجوب قصد الماء المتيقن فسقط التفطيش على غير المتيقن أولى وإذا سقط لم يكن مخالفاً لما سبق عن ابن الاستاذ لا نه يخص ذلك بمن كان نازلاً فى جميع الوقت ويتجه ان يقال ان تمكن من الطلب قبل ضيق الوقت فأخروا الى ضيقه فينتجه ان لا يسقط عنه الطلب وان لم يتمكن لنحو تحقق عدم الماء قبل وصوله الى محل ضيق الوقت فلا يبعد سقوط الطلب لانه لا يزيد على سقوط السعى حينئذ للماء المحقق الوجود (قوله ولا كان نزل آخره لم يلزمه) وبالأولى لو نزل آخر الوقت ولا ماء معلوم فلا يلزمه الطلب حينئذ ولا يفرق بين الطلب وقصد الماء المعلوم فى حد القرب فان الفرق لا يصح إذ غاية الطلب تحصيل الماء وهو لو كان معلوم الحصول ابتداء لم يلزمه قصده نعم ينبغي وجوب الطلب من حد الغوث بشرطه وما تقرر لا يخالف ما تقدم عن ابن الاستاذ وما يتعلق به من انه اذا نزل آخر الطلب الى ضيق الوقت لم يسقط لان محله فيمن كان نازلاً قبل ضيق الوقت بمن يسع الطلب اى كما تقدم (فان قلت) قوله ولا كان نزل آخره هل يخالف ما تقدم أنه يتجه أن يتعلق الطلب بأول الوقت (قلت) لا لانه ينبغي تصوير هذا بما اذا كان سائراً من اول الوقت وقضية ذلك ان هذا الماء كان فى حد البعد وهو لا يجب طلبه مادام فى حد البعد اما لو كان نازلاً فى جميع الوقت مثلاً فاعرض عن طلب الماء الذى على حد القرب منه الى ان ضاق الوقت فلا يتجه إلا وجوب الاعادة لتركة الطلب الواجب بل ينبغي سقوط الطلب عنه عند ضيق الوقت فليتأمل وقد تقدم حاصل ذلك (قوله كان نزل آخره) ينبغي ان يخرج بذلك ما لو كان نازلاً من اول الوقت والماء فى حد القرب منه فاعرض

على مامر وإنما التفات  
فى الامعان فى التفطيش  
لا غير وبسليمه حيث افاده  
التكرار اليقين ارتفع  
الطلب عنه كما صرحوا به فلا  
وجه للنظر حينئذ اما اذا  
انتقل لمحل آخر او حدث  
ما يوجب ماء كروية ركب  
او سحاب فيلزمه الطلب  
قطعاً (فلو علم) علماً يقينياً  
نعم يظهر ان اخبار العدل  
كاف لان الشارع اقامه فى  
مواضع مقام اليقين (ماء)  
بمحل (يصله المسافر لحاجته)  
كاحتطاب (وجب قصده)  
لانه اذا سعى اليه لشغله  
الدينى فالدنى أولى  
ويسمى حد القرب وهو  
ازيد من حد الغوث السابق  
ومن ثم ضبطوه بنصف فرسخ  
تقريباً وإنما يلزمه قصده  
(ان لم يخف) خروج الوقت  
ولا كان نزل آخره



لم يلزمه خلافا للرافعي وإن تبعه جمع متأخرون بل يتيمم ويصلي بلا قضاء وإنما لزم من معه ماء التطهر به وإن علم خروج الوقت لانه واجد ومحل ذلك فيمن لا يلزمه القضاء لو تيمم وإلا لزم قصده وإن خرج الوقت لانه لا بدله من القضاء ولم يخف (ضرر نفس) أو عضواً أو بضع له أو لغيره (أو مال) كذلك فوق ما يجب بذله في الماء ثمناً أو أجرة فان خاف شيئاً من ذلك تيمم للشقة بخلاف مال يجب بذله لانه ذاهب منه ان قصد الماء وإن ترك فلزمه القصد لعدم العذر حيثئذ وبخلاف اختصاص لانه لا خطر له في جنب يقين الماء مع قدرة تحصيله إذ دائق من المال خير منه وإن كثروا عم إن هذا لا يأتي في نحو الكلب إلا ان حل قتله وإلا فلا طلب لانه يلزمه سقيه والتيمم فكيف يؤمر بتحصيل ما ليس بمحاصل ويضيعه غلظ فاحش لان الخشية على الاختصاص هنا إنما هي خشية اخذ الغير له لو قصد الماء وتركه لا خشية ذهاب روحه بالعطش وخوف انقطاع عن الرفقة حيث توحيه به عذر هنا لافي الجمرة لانه هنا يأتي بالبدل والجمعة لا بد لها (فان كان) الماء (فوق ذلك) الذي هو حد القرب

إذا كان محل النزول هنا كذلك فليراجع (قوله لم يلزمه) بل الظاهر أنه لا يجوز على هذا اسم (قوله) خلافا للرافعي (الخ) عبارة النهاية قال الرافعي وجب قصده والمصنف لا قال الشارح كل منهما نقل ما قاله عن مقتضى كلام الاححاب بحسب ما فهمه ويمكن ان يحمل الاول على ما إذا كان في محل لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم والثاني على خلافه بدليل قول الروضة اما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسعى ولو خرج الوقت والتعبير بالمقيم جرى على الغالب والمحول عليه المحل اه قال الرشيدى قوله مر وعليه أن يسعى الخ أى ولو لما فوق حد القرب ما لم يعد مسافراً اه (قوله بل يتيمم) هذا في المسافر اما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسعى إلى الماء وإن فات به الوقت قال في الروضة لانه لا بدله من القضاء اى لتيممه مع القدرة على استعمال الماء ظاهر هذا انه لا فرق بين طول المسافة وقصرها وهو كذلك اى حيث لا مشقة عليه في ذلك وان التعبير بالمسافر والمقيم جرى على الغالب وان الحكم منوط بمحل يغلب فيه وجود الماء اه مغنى وقوله وظاهر هذا الخ محل تأمل لانه ان كان في حد القرب وامن على ما ذكر وجب قصده وإن حصل له مشقة كما اقتضاه كلامهم او في حد البعد لم يجب قصده مطلقاً كما هو واضح فالمراد بقوله لا فرق الخ نصرى وقوله وإن حصل له مشقة في إطلاقه توقف وقوله مطلقاً تقدم عن الرشيدى ويأتى عن سم ما يخالفه (قوله) وإنما لزم من معه ماء اى حقيقة او حكماً بان يعلم وجوده في حد الغوث كما سر قلوبى واطفيحى اه بجيرى (قوله لانه واجد) أى للماء فلا يكون خروج الوقت مجزاً للعدول إلى التيمم اطفحى اه بجيرى (قوله ومحل ذلك) اى عدم اللزوم (قوله فيمن لا يلزمه القضاء الخ) هذا يفيد انه لا قضاء إذا غلب في المحل عدم الماء وإن علم وجوده في حد القرب من ذلك المحل لكن ان ضاق الوقت فليتا مل سم (قوله كذلك) اى له اول غيره (قوله تيمم للشقة) اى بلا اعادة ان غلب في المحل عدم الماء كما هو ظاهر سم (قوله وإن ترك) لعلمه من تحريف الناسخ وأصله أو تركه عبارته في شرح بافضل على كل تقدير قال الكردى إذ على تقدير عدم طلبه يجب عليه شراؤه بذلك القدر وبقتدر طلبه اخذه من يخافه وهذا اراد به الرد على الاسنوى في قوله القياس خلافه لانه باخذه من لا يستحقه فده بأنه يجب عليه بذله في تحصيل الماء سواء اخذه من يستحقه او من لا يستحقه اه (قوله وبخلاف اختصاص) أى إذا كان يحصل الماء بلا مال ع ش (قوله وأن هذا) أى عدم اشتراط الامن على الاختصاص (قوله وحذف انقطاع) إلى قوله لا في الجمعة في النهاية والمغنى لإقوله حيث توحيه به (قوله حيث توحيه) قال في شرح بافضل وإن لم يستوحش اه ونقل البجيرى عن الزياىدى مثله وصنيع النهاية كالصريح فيه (قوله والجمعة لا بد لها) أى وليست الظاهر بدلاً عن الجمعة بل كل أصل في نفسه كما يأتي في باب صلاة الجمعة قول الماتن (فان كان فوق ذلك الخ) هذا في المسافر اما المقيم فيلزمه السعى للماء فوق ذلك ايضاً إلا ان يعد مسافراً اليه فلا يلزمه السعى حيثئذ سم وبجيرى قول المتن (فوق ذلك) ظاهره ولو كان فوق ذلك يبسير كقدم مثلاً وفيه

عن قصده إلى أن ضاق الوقت فلا ينبغي أن يجزئه هنا التيمم بلا اعادة (قوله لم يلزمه) بل الظاهر أنه لا يجوز على هذا (قوله ومحل ذلك الخ) هذا يفيد انه لا قضاء إذا غلب في المحل عدم الماء وإن علم وجوده في حد القرب من ذلك المحل لكن ان ضاق الوقت فليتا مل (قوله فان خاف شيئاً من ذلك تيمم للشقة) قال في العباب ولراكب سفينة خاف الغرق لو استقى من البحر أن يتيمم ولا يعيدها قال في شرحه عقب قوله الغرق ما نصه ونحوه كالقيام حوت وسقوط متمول معه أو سرقته اه وقضيته انه لا قضاء في مسئلتنا بل قضيته عدم القضاء في مقيم تيمم للخوف على نفسه او ماله فليستظر (قوله تيمم للشقة) اى بلا اعادة ان غاب في المحل عدم الماء كما هو ظاهر (قوله فان كان فوق ذلك تيمم) هذا في المسافر اما المقيم فيلزمه السعى للماء فوق ذلك ايضاً إلا ان يعد مسافراً اليه فلا يلزمه السعى حيثئذ ثم في كل منهما إذا صلى بالتيمم لفقد الماء فان صلى بموضع تسقط صلاته بالتيمم فلا قضاء وإلا وجب به واعلم انه في الروض لما ذكر المراتب الثلاث جد الغوث وحد القرب وحد البعد واحكامها وما يتبع ذلك قال اما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسعى وإن فات به الوقت انتهى وهكذا كلام الشيخين وقضيته وجوب السعى على المقيم وإن خرج الوقت حتى إلى حد البعد لكن ينبغي تقييده بما إذا لم يحتج في ذلك إلى سفر

ونظر فليراجع بل الظاهر أن مثل هذا لا يعد فوق حد القرب فإن المسافر إذا علم بمثل ذلك لا يمتنع من الذهاب اليه وإنما يمتنع إذا بعدت المسافة عرفاً عر (قوله ويسمى الخ) أي فوق ذلك قول المتن (تيمم) (فرع) لو كان في سفينة وخاف غرقاً لو أخذ من البحر تيمم ولا يعيدنهاية ومعنى قال عر قوله غرقاً قال في شرح العياب عقبه أو نحوه كالتقام حوت وسقوط متمول معه أو سرقته أو وقضيته عدم القضاء في مقم تيمم للخوف على نفس أو مال فليحظر سم على حج وقوله ولا يعيد أي وإن قصر السفر قال سم ومحل عدم الأعادة إذا كان الموضع الذي صلى فيه بذلك التيمم مما لا يغلب فيه وجود الماء بقطع النظر عما فيه السفينة أمالو غلب وجود الماء فيه بقطع النظر عما ذكر وجب القضاء اه (قوله أي وجود الماء) إلى وكان وجه الفرق في النهاية لإاقوله كما علم بالاولى وقوله ومن ثم إلى ومحل الخلاف وقوله ويلزم إلى وقوله قول المتن (آخر الوقت) أي مع كون التيمم جائزاً إلى في اثنا عشر ساعة ومعنى قال الرشيدى أي وإن لم يكن التيمم جائزاً إلى في اثنا عشر ساعة بأن كان في محل يغلب فيه وجود الماء فإن الانتظار واجب عليه وإن خرج الوقت كما علم من نظيره الماروبه صرح الزبادى اه (قوله بأن يبقى الخ) يتجه أن المراد بآخر الوقت ما يشمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة سم (قوله منه) أي من وقت الصلاة فقوله (فيه) لا حاجة إليه (قوله ولو في منزلة) إلى قوله وبجواب في المغنى الاقوله كما علم بالاولى وقوله ومن ثم إلى ومحل الخلاف (قوله ولو في منزلة الخ) أي بأن يأتي له الماء وهو فيه معنى (قوله خلافاً لما وردى) أي في وجوب التأخير وقد يكون التعجيل أفضل لو أراض كان يصلى أول الوقت بستره ولو أخر لم يصل بها وكان يصلى في أوله في جماعة ولو أخر صلى منفرداً أركان بقدر على القيام أول الوقت ولو أخر لم يقدر على ذلك فالتعجيل بالتيمم في ذلك أفضل مغنى ونهاية ويأتى في الشارح مثله قول المتن (فانتظاره أفضل) لا يبعد أن أفضل منه فعلها بالتيمم أول الوقت وبالموضوعه سم أي أخذ من قوله الاتى فإن صلى بالتيمم الخ (قوله آخره) المراد بالآخر وما قبل الاول فلا فرق بين آخر الوقت ووسطه ولا بين غش التأخير وعدمه على المعتمد عر (قوله كما علم بالاولى) محل تأمل بالنسبة لحكاية الخلاف لأن القائل بالتعجيل مع الظن يقول به مع الشك بالاولى وأما القائل بالتأخير فليس كذلك بصرى وجوابه أن مراد الشارح العلم بالنسبة للأظهر فقط وأما مقابله فليس من عادة الشارح الاعتناء ببيانه وبيان ما يتعاق به (قوله لأن فضيلته) أي التعجيل (قوله لمظنون) أي وبالاولى لمشكوك (قوله ومن ثم) من أجل أن الفضيلة المحققة لا تفوت بغيرها (قوله إذا اقتصر) أي أراد الاقتصار (قوله وبالموضوعه آخره) أي ولو منفرداً سم (قوله له) أي لقولهم فإن صلى بالتيمم الخ (قوله بأن الفرض الخ) كقوله له متعلق باستشكال الخ وقوله بأن الثانية الخ متعلق بإيجاب الخ (قوله على ما قاله) أي ابن الرفعة (قوله ثم) أي في المعادة بجماعة (لما ذكرته) أي من أن الثانية لما كانت الخ (قوله هنا) أي في المعادة بوضوء (قوله بالتيمم) نعت الصلاة (قوله لاتعاد) أي بالوضوء (قوله لأنه الخ) أي الأعادة فكان الظاهر التذكير (قوله لم يؤثر) أي لم يرد (قوله بخلاف الأعادة للجماعة فيهما) أي فأنها وردت ولم يأت بدل الجماعة في الصلاة الاولى بصرى

ولألا فلا يلزمه أى كما مر أخذ من قول الروض بعد ذلك ولا يلزم البدوى النقلة للماء عن التيمم اه اشموله النازل بمحل يلزم فيه القضاء لكن ينبغي أن يكون محله في الماء المعلوم وأما إذا لم يكن معلوماً وضايق الوقت عن الطلب فهل للمقيم التيمم ولا يلزمه الطاب المؤدى إلى خروج الوقت كما صرحوا بذلك في المسافر أو لا ويفرق في ذلك أيضاً بين المسافر والمقيم فيه نظر ثم رأيت ما يأتى على قوله لو توهمه في شرح قوله إن لم يكن في صلاة بطل اه (قوله آخر الوقت) يتجه أن المراد بآخر الوقت ما يشمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة (قوله فانتظاره أفضل) لا يبعد أن أفضل منه فعلها بالتيمم أول الوقت وبالموضوعه آخره ولا ينافى في ذلك رد حمل الزركشى الآتى فتأمل وفي شرح مر ومحل ما ذكر إذا كان يصليها في الحائنين مفرداً أو جماعة أمالو كان إذ أقدمها أصلاًها بنحو التيمم في جماعة وإذا أخرها لنحو الوضوء انفرد فالذى يظهر أخذ من كلام الأذرعى أن التقديم أفضل (قوله وبالموضوعه آخره) أي ولو منفرداً

(قوله محله) أى محل قولهم المذكور (قوله فيمن لا يرجو) أى لا يظن (قوله ولو على بعد) وقوله الآتى (من لم يرجه أصلاً) قد يقتضيان نذب الاعادة في صورة الوهم وهو محل تأمل وإن كان له وجه في الجملة بصرى أقول وقد يدعى أن مراد الشارح ببعدها الظن الغير الغالب لا ما يشمل الشك والوهم كما يؤيد بذلك قوله الآتى أما لو ظن الخ (قوله وكان وجه الفرق) أى بين الرجاء وغيره (قوله مطلقاً) أى رجاء الماء أو شك فيه (قوله لجبر) أى النقص المذكور و (قوله لنذب الاعادة) لعل الأولى حذف نذب (قوله لم يرجه) أى لم يظنه و (قوله أصلاً) أى لا قويا ولا ضعيفاً (قوله فلا محجج للاعادة الخ) الظاهر امتناع الاعادة أى منفرداً حيث نذب سم (قوله وأما محل الزكشى الاعادة الخ) أى المنقبة في قولهم الصلاة بالتييم لا أعاد (قوله أما لو ظن) إلى قوله إن كان في النهاية والمغنى لا أقوله نعم إلى ولو علم (قوله كتيقن الماء الخ) أى فيندب التأخير عند التيقن ويجرى القولان عند الظن وقد يفهم منه نظير ما سبق أن محل الخلاف في مسألة الظن ما إذا أراد الافتصار على واحدة فإن أتى بها أول الوقت خالية عما ذكر ثم أتى بها معه فهو النهاية في إحراز الفضيلة وهو واضح بالنسبة للجماعة وكذا بالنسبة للآخرين فيما يظهر أخذاً من الوجه الذى ذكره الشارح سابقاً مع ما فهمه كلامه هنا ثم رأيت في الروض مصرحاً به في مسألة الجماعة بصرى (قوله نعم يسن تأخير الخ) قاله المصنف والمعتمد الأول نهاية ومعنى أى يسن التعجيل وعدم التأخير لا فاحشاً ولا غير سم (قوله تأخير لم يفحش الخ) يحتمل أن يضبط بنصف الوقت لإعاب وإمداد (قوله ويظهر الخ) يظهر أن الماء كذلك بصرى (قوله أن الآخرين) أى ظان السيرة والقيام آخر الوقت (كذلك) أى كظان الجماعة آخره فى سن تأخير لم يفحش (قوله ولو علم الخ) وإن توقع انتهاءه إليه فى الوقت لزمه الانتظار وإدراك الركعة الأخيرة أولى من إدراك الصف الأول وهو أولى من إدراك غير الركعة الأخيرة ومحل ذلك فى غير الجماعة أما فيما بعد فندخول فوت ركوع الثانية وهو بمنزلة الجماعة فالأوجه وجوب الوقوف عليه متأخراً أو منفرداً لا داراً كما وإن خاف فوت قيام الثانية قرأها فالأولى له أن لا يتقدم ويقف فى الصف المتأخر لتصح جمعة إجماعاً وإدراك الجماعة أولى من تثليث الوضوء وسائر أدابه فإذا خاف فوت الجماعة بسلام الإمام لو اكمل الوضوء بأدابه فادركها أولى من اكمله ولو ضاق وقتها أى الصلاة أو الماء عن سنن الوضوء وجب عليه أن يقتص على فرائضه ولا يلزم البدوى الانتقال ليتطهر بالماء عن التيمم نهاية وكذا فى المغنى لا أقوله ومحل ذلك إلى وإدراك الجماعة قال ع ش قوله مر وإدراك الركعة الخ ظاهره وإن أدركها على وجه لا تحصل معه الفضيلة كان أدركها فى صف بيته وبين الصف الذى أمامه أكثر من ثلاثة أذرع وفى صف أحد ثوبه مع نقصان ما بين أيديهم من الصفوف ولعل الأقرب تقييد ذلك بما إذا كان الافتداء على وجه يحصل معه فضيلة الجماعة (قوله فإذا خاف فوت الجماعة الخ) قضيته أنه لو لم يخف فوتها بذلك بل فوت بعض منها كما لو كان لو ثلث أدركه فى التشهد مثلاً كان تثليث الوضوء أولى وفيه نظر لأن الجماعة فرض فتوابعها يزيد على ثواب السنن فينبغى المحافظة عليها وإن فاتت سنن الوضوء ببقاها لو كان لو ثلث فاتته الجماعة مع إمام عدل وأدركها مع غيره وينبغى أن ترك التثليث فيه أفضل أيضاً اه ع ش وقوله مع إمام عدل وينبغى أو موافق (قوله ذو النوبة) أى ولو مقيماً مر سم (قوله على نحو بشر الخ) أى كحماهم تعذر غسله فى غيره ع ش (قوله صلى فيه الخ) أى وجوباً سم عبارة النهاية والمغنى بل يصلى مقيماً وعا ر يا وقاعداً من غير إعادة أهال الرشيدى أى والحل يغلب فيه فقد الماء والإيجاب الانتظار وإن خرج الوقت كما قيده النور الزبائدى كالشهاب ابن حجر اه (قوله إن كان الخ)

محله فيمن لا يرجو الماء بعد وكان وجه الفرق أن تعاطى الصلاة مع رجاء الماء ولو على بعد لا يخلو عن نقص ولذا ذهب الأئمة الثلاثة إلى مقابل الأظهر أن التأخير أفضل مطلقاً لجبر بنذب الاعادة بالماء بخلاف من لم يرجه أصلاً فلا محجج للاعادة فى حقه وأما محل الزكشى الاعادة على متيقن الماء آخر الوقت لأن بقاها الصلاة مع ذلك فيه خلل فهو غلط لأن كلامهم إنما هو فى مسألة الظن كما تقرر أما لو ظن أو تيقن عدمه آخره فالتقديم أفضل جزماً وتيقن السيرة والجماعة والقيام آخره وظنهم كتيقن الماء وظنه نعم يسن تأخير لم يفحش عرفاً لظان جماعة أثناء الوقت ويظهر أن الآخرين كذلك ولو علم ذو النوبة من متزاحمين على نحو بشر أو سترعورة أو محل صلاة أنها لا تنتهى إليه إلا بعد الوقت صلى فيه بلا إعادة إن كان

(قوله فلا محجج للاعادة) الظاهر امتناع الاعادة أى منفرداً حيث نذب لأنه الأصل فيما لم يطلب إلا أن كان ثم خلاف يراعى (كتيقن الماء وظنه) اعتمدهم ورواه نعم يسن الخ المعتمد الاطلاق الأول مر (قوله ولو علم ذو النوبة) أى ولو مقيماً مر (قوله صلى فيه بلا إعادة) محله فى الحاضرة أما فى الفاتنة فيلزمه التأخير وهو ظاهر فى الفاتنة بعذر أما فى الفاتنة بغير عذر ففيه نظر ويحتمل أنها كالحاضرة لوجوب الفور فيها وقد يقال لوراعينا الفور امتنع التأخير للنوبة فى الوقت أيضاً وقد يلزم فليراجع (قوله إن كان

من شأن ذلك المحل وقت التيمم عدم غلبة وجود الماء فيه كما يعلم بما يأتي وذلك لأنه عاجز حالا (٣٣٥) وجنس عذره غير نادر والقدرة بعد

راجع لقوله صلى فيه كما مر عن الرشدي أنفا (قوله محدث) إلى قوله والجنب في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله ولولم يجد إلى ولا يكلف (قوله محدث الخ) ومن به نجاسة ووجد ماء يغسل به بعضها وجب عليه مغنى (قوله استعماله) أي الماء الذي فيه (قوله ولا يكلف مسح الرأس بنحو تلج الخ) فماده في عبارة المصنف مهموزة منونة لا موصولة لئلا يرد عليه ذلك نهاية ومغنى (قوله ولم يجد الخ) حال سم (قوله لعدم تصور الخ) هلا استعماله بعد التيمم للوجه واليدين ثم بعد استعماله يتيمم للرجلين لاجل الترتيب سم وقد يقال قد أشار الشارح إلى منعه بقوله المذكور في قوله ويكون الخ إذ مفاده اشتراط بدء الطهارة بالماء الموجود وهذا غير ممكن هنا (قوله الذي) لا حاجة إليه (قوله ثم رأسه) يلزم عليه تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء فكيف يكرر الرأس ويترك غيرهما مطلقا سم وقد يجاب بحمل أعضاء الوضوء على المغسولة منها (قوله ذلك) أي الترتيب وتقديم أعضاء الوضوء (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم المرجح المقتضى لجوب الترتيب (قوله وجب صرفه الخ) هل الحكم كذلك وإن كان الماء كافيا لرفع الأصغرون بقية الجنابة أو محله في غيره اخذنا من مسألة المأمور بصرف الماء للأولى محل تأمل ولعل الأول أقرب والفرق واضح بصري (قوله نعم ينبغي اخذ الخ) الأخذ بما ذكر محل تأمل لأن النجاسة لها دخل في القضاء وعدمه بالنسبة للحدث فلذا قدمت عليه حيث لا قضاء مع التيمم وخير بينهما حيث يجب معه القضاء بخلاف الجنابة بالنسبة للحدث الأصغر إذ لا فرق بينهما من حيث القضاء وعدمه بل إن ثم ما أفاده سابقا من وجوب الصرف لها فعل وجهه أنها اغلظ منه بصري (قوله بما قالوه في النجس) عبارة النهاية ولوجود محدث تنجس بدنه بما لا يعنى عنه ماء لا يكفي إلا أحدهما تعين للبحث لأنه لا بد من لا زالتة بخلاف الوضوء والغسل وظاهر أن تنجس الثوب إذا لم يمكنه نزعه كتنجس البدن فيما ذكر وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق فيه بين المقيم والمسافر وهو ظاهر كلام الروضة وبه أفتى البغوي وهو الأول وإن قال القاضي أبو الطيب أن محل تعينه لها في المسافر أما المقيم فلا وجوب الإعادة عليه بكل حال وإن كانت النجاسة أولى وجرى عليه المصنف في مجموعته وتحقيقه وشرط صحة التيمم تقديم إزالة النجاسة قبله فلو تيمم قبل إزالته لم يصح تيممه كما رجحه المصنف في روضته وتحقيقه في باب الاستنجاء وهو

من شأن ذلك المحل وقت التيمم ندرة فقد الماء) هذا مشكل وكان المتبادر اشتراط مقتضى هذا ولعل هذا سهو قال في شرح العباب وقد يستشكل عدم القضاء في مسألة البشر بأنه محل يغلب فيه وجود الماء أي لأن وجود البشر محل يوجب غلبة وجود الماء فيه وقد يجاب بأن عدم تمكنه منها في الوقف صيرها كالعدم اه وقال في قول العباب ولراكب سفينة خاف الغرق لو استقى من البحر أن يتيمم ولا يعيد ما نصه لأنه عادم أي ولا نظر لسكونه أو لا بالأعادة ممن هو محل يغلب فيه وجود الماء لأن عدم قدرته عليه صيره كالعدم فكان كمن هو محل يغلب فيه عدم الماء اه وظاهر جوابه عن استشكل مسألة البشر أنه لا فرق بين غلبة وجود الماء بواسطة وجود تلك البشر في ذلك الموضع وعدم غلبته وهو موافق لمسئلة راكب السفينة المذكورة إذ من شأن المحل الذي به يجرى فيه السفن عموم وجود الماء فيه وحينئذ فقد يشكل تخصيص ما ذكر فيها أعنى مسألة البشر بالمسافر كما صرح به في شرح العباب فإن العباب فرضا في المسافر بقوله ولو اجتمع جماعة مسافرون يبيت الخ فقال في شرحه وخرج بالمسافرين في الأولى أي مسألة البشر المقيمون فلا يصلي أحد منهم بالتيمم في الوقت لما مر في قوله وإن كان مقيما لزمه طلب الماء الخ انتهى وقد يقال أراد بالمسافر من لا يلزمه القضاء لأن تعبيرهم بالمسافر والمقيم للغالب وعليه فعل المراد هنا غلبة فقد الماء مع قطع النظر عن هذه البشر وقد قال في الوجه أنه لا فرق بين المسافر والمقيم لأن هذا من قبيل الحائل الحسى أما لزمه القضاء لغلبة وجود الماء مع قطع النظر عن تلك البشر فلا وجه لجواز الصلاة بالتيمم لأنه لو غلب الوجود مع عدم البشر امتنع الصلاة بالتيمم فمع وجود البشر أولى فإن عرض عذره في ذلك الوقت تيمم وقضى (قوله لعدم تصور استعماله الخ) هلا استعماله بعد التيمم للوجه واليدين ثم بعد استعماله يتيمم للرجلين لاجل الترتيب (قوله ولم يجد الخ) حال (قوله ثم رأسه) يلزم تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء فكيف يكرر الرأس ويترك

الوقت لا تعتبر بخلاف من عذره ما لو اغترفه أو غسل به خبثا خرج الوقت فانه لا يصلي لعدم عجزه حالا (ولو وجد) محدث أو جنب (ماء) ومنه رد أو تلج قدر علي إذا بته أو ترابا (لا يكفيه) فلا ظهر وجوب استعماله (للخير الصحيح) إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإنما لم يجب شراء بعض الرقبة في الكفارة لأنه ليس برقبة وبعض الماء ماء ولولم يجد ترابا وجب استعماله جزما ولا يكلف مسح الرأس بنحو تلج لا بدوب ولم يجد من الماء ما يطهر الوجه واليدين لعدم تصور استعماله قبل التيمم المذكور في قوله (ويكون) استعماله وجوبا على المحدث والجنب (قبل التيمم) لأن التيمم لعدم الماء فلا يصح مع وجوده نعم الترتيب في المحدث واجب وفي الجنب الذي عليه أصغر أيضا أم لا مندوب فيقدم أعضاء وضوئه ثم رأسه ثم شقه الأيمن ثم الأيسر وإنما لم يجب ذلك لعموم الجنابة لجميع بدنه فلا مرجح يقتضى الوجوب ومن ثم لو فعل ما ذكر من تقديم أعضاء الوضوء ثم وجد بعض ماء يكفيه في فرض ثان أيضا وجب صرفه

إلى الجنابة لأن أعضاء الوضوء حينئذ قد ارتفعت جنابتها فكان ذيرها أحق بصرف الماء إليه لينزل جنابته نعم ينبغي أخذا بما قالوه في النجس

المعتمد لأن التيمم مبيح ولا إباحة مع المانع فأشبهه ما لو تيمم قبل الوقت وان رجحنا في هذا الباب الجواز وفي  
 المغنى لإقوله وظاهره إلى و ظاهر قال ع ش قوله لم ير إذا لم يمكنه نزعه أي كان خاف الهلاك لو نزعه فإن أمكن  
 أن لم يخش من نزعه مخذور تيمم تواضعا ونزع الثوب وصلى عاريا ولا إعادة عليه لأن فقد السترة بما يكسر وقوله  
 م روان رجحا الخ مشى عليه حج أهو قوله وهو الوجه أي خلافا للتحفة (قوله أن محل ما ذكر) أي وجوب  
 الصرف إلى الجنابة (قوله بتخير) خلافا للنهية والمغنى كما مر انفا (قوله أي الماء) إلى قوله ومن ثم في النهاية إلا  
 قوله كما يلزمه إلى فان امتنع وكذا في المغنى لإقوله ولو لم يحل إلى ونحو الدلو وقوله فان قتل إلى ولو لم يكن (قوله  
 أي الماء للطهارة الخ) أي وان لم يكفه نهاية ومغنى (قوله ونحو الدلو) أي كرا شاء ولو وجد ثوبا وقدر على  
 شدة في الدلو أو على أدلته في البئر وعصره أو على شقه وإيصال بعضه ببعض ليصل وجب أن لم يزدنقصه على  
 أكثر الأمرين من ثمن الماء وأجرة مثل الحبل ولو فقد الماء وعلم أنه لو جفر محله وصل إليه فان كان يحصل  
 بحفر يسير من غير مشقة لزمه وإلا فلا ذكره في المجموع عن الماوردي وهل يذبح شاة الغير التي لم يحتج إليها  
 لكلبه المحترم المحتاج إلى طعام وجهان في المجموع أحدهما نعم كالماء فيلزم مالكمها بذلها له وعلى نقله اقتصر  
 المصنف في الروضة في الأطعمة وهو المعتمد ثانيها لا لكون الشاة ذات حرمة أيضا نهاية ومغنى قال ع ش قوله  
 مر لزمه ينبغي أن المراد بنفسه أن لا يلق به أو بمن يستاجر هان لم تزد أجرة مثله على ثمن الماء وقوله نعم الخ ومعلوم  
 أنه يجب مالكمها قيمتها وأنه لو امتنع المالك من بذلها لجاز قهره على تسليمها كما في الماء إذا طلب لدفع العطش  
 وامتنع مالكمه من تسليمه اه (قوله ونحو الدلو) بالجر عطفًا على ضمير شراؤه بدون إعادة الخافض على مختار  
 ابن مالك أو بالرفع عطفًا على التراب (قوله واستجاره) أي نحو الدلو وهو بالرفع عطفًا على شراؤه (قوله بعد  
 دخول الوقت الخ) متعلق بيجب (قوله لعطش) أي ولو لحبوه المحترم كما مر عن النهاية والمغنى انفا (قوله  
 قدمها الخ) ولو عكس هل يصح ويحرم سم (قوله لا ماء طهره سفرًا) الصحيح للزوم هنا إيضام را هم سم (قوله  
 سفرًا) يظهر أن التعبير به للغالب وان المدار على فقد الماء بمحل يغلب فيه الفقد أو يستوى فيه الأمران  
 بصرى (قوله وعلم) محل تأمل إذ غاية ما يعلم منه حرمة البيع لا بطلانه كما هو ظاهره الأول لا يستلزم الثاني  
 بصرى ويمكن أن يجاب بأن إيجاب الشراء مستلزم للنهي عن نحو البيع لخارج لازم والنهي له يقتضي  
 الفساد كما تقرر في الأصول (قوله بطلان نحو البيع) إلى قول المتن ولو وهب في النهاية لإقوله وهى اعم إلى  
 المتن وقوله بشرطه إلى وزان وكذا في المغنى لإقوله سواء إلى المتن وقوله لصفة كاشفة وكذا وقوله إلى بخلاف  
 (قوله بطلان نحو البيع الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو باع الماء في الوقت أو وهبه فيه بلا حاجة له ولا  
 للبشترى أو المنتهب لم يصح بيعه ولا هبته للعجز عنه شرعا لتعينه للظاهر اه قال ع ش ظاهره أنه يبطل في  
 الجميع وان كان زائداً على القدر المحتاج إليه ولعله غير مراد بل الظاهر الصحة فيما زاد إذا كان مقداره معلوما  
 اخذًا مما قالوه في تقريب الصفة اه بخذف (قوله في الوقت) مفهوماً أنه لو باعه أو وهبه قبل الوقت صح  
 وسيأتي في كلامه مر ما يصرح به ع ش ومعنى قول النهاية لو قدر على تحصيل الماء الذي تصرف فيه قبل  
 الوقت ببيع جائز وهبة لفرع لزم الأصل الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته ولزم البائع فسخ البيع في  
 القدر المحتاج إليه فيما إذا كان له خيار كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه وأقره سم (قوله أو القابل) حاجة  
 القابل تشمل طهره والظاهر أنه غير مراد سم (قوله ويبطل تيممه الخ) عبارة النهاية والمغنى يلزمه استرداد  
 ذلك فان لم يفعل مع تمكنه لم يصح تيممه لبقائه على ملكه اه (قوله ما قدر الخ) أي ولو ضاق الوقت سم (قوله  
 على شيء منه) أي ما ذكره من الشراء والاستئجار والاسترداد المفهوم من بطلان نحو البيع ويبعد لا يقتصر

غيره مطلقاً (قوله قدمها) لدوام نفعها ولو عكس هل يصح ويحرم (قوله لا ماء طهره سفرًا) الصحيح للزوم  
 هنا إيضام (قوله أو القابل) حاجة القليل تشمل طهره والظاهر أنه غير مراد (قوله ويبطل تيممه) ظاهره  
 لكل صلاة وان لم يكف لإلطهارة واحدة (قوله ما قدر على شيء منه) فلو ضاق الوقت وقضى تلك الصلاة أي  
 أن كان الماء في حد القرب فيما يظهر وهو قضية الصنيع وقوله لا ما بعده ظاهره وان كان الماء عند باقيا في

أن محل ما ذكر فيمن لا قضاء  
 عليه فيمن يقتضى بتخير  
 (ويجب شراؤه) أي الماء  
 للطهارة ومثله التراب ولو  
 بمحل يلزمه فيه القضاء  
 ونحو الدلو واستجاره بعد  
 دخول الوقت لا قبله كما  
 يلزمه شراء ساتر العورة  
 فان امتنع صاحب الماء من  
 بيعه للطهر ولو تعنتا لم  
 يجبر بخلاف امتناعه من  
 بذله بعوضه وقد احتاج  
 طالبه إليه لعطش ولم  
 يحتج مالكمه لشربه حالا  
 فيجبر بل له مقاتلته فان  
 قتل هدر أو العطشان ضمنه  
 ولو لم يكن معه إلا ثمن  
 الماء أو السترة قدمها  
 لدوام نفعها مع عدم البدل  
 ومن ثم لزمه شراء ساتر  
 عورة فنه لا ماء طهره  
 سفرًا وعلم من وجوب  
 شراء ذلك بطلان نحو بيع  
 ذلك في الوقت بلا حاجة  
 للوجوب أو القابل ويبطل  
 تيممه ما قدر على شيء منه  
 في حد القرب وإنما صح  
 هبة عبد يحتاجه للكفارة  
 لأنها على التراخي أصالة  
 فلا آخر لوقتها وهبة  
 ملك يحتاجه لدينه لتعلقه  
 بالذمة وقدر ضى الدائن بها

على الاخير اخذ امامنا نفعاً من النهاية المغنى وان جرى عليه السكرى عبارة قوله ما قدر على شئ منه أى  
 مادام قادر على استرداده من الماء المبيع او الموهوب (قوله لم يكن له حجير على العين) أى وان فعل ذلك حيلة  
 من تعلق غرمائه بعين ماله نهاية (قوله وقضى الخ) أى إن كان الماء فى حد القرب فيما يظهر وهو قضية الصنيع  
 سم وبؤيده قول المغنى ولو مر بماء فى الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه ثم تيمم وصلى اجزاه ولا اعادة  
 عليه لانه فاقد للماء اه (قوله تلك الصلاة) أى التى وقع تفويت الماء فى وقتها التقصير فيها نهاية ومغنى (قوله  
 يغلب فيه الخ) الاولى لا يغلب فيه وجود الماء سيد عمر البصرى (قوله لا ما بعدها) ظاهره وإن كان الماء  
 عندها باقياً فى حد القرب ولكنه معجوز عن استرداده اما لو كان مقدوراً عليه فالوجه وجوب قضائه  
 ايضا لان الماء على ملكه وهو قادر على استعماله سم (قوله لانه فوته الخ) ولو تلف الماء فى يد المشتري او  
 المتهب ثم تيمم وصلى لم تجب عليه اعادة ويضمن المشتري الماء لا المتهب لاذ فاسد كل عقد كصحيحه فى الضمان  
 وعدمه نهاية ومغنى (قوله فى الوقت) أى او بعده اما اذا اتلفه قبل الوقت فلا يعصى من حيث اتلاف ماء  
 الطهارة وإن كان يعصى من حيث انه اضاعة مال ولا اعادة ايضا مغنى (قوله لكنه يعصى ان اتلفه الخ)  
 قضية هذا الصنيع ان الاتلاف عبثاً ينقسم إلى اتلاف لغرض وغيره فتأمل ولا يخفى ما فيه سم أى وكان  
 المناسب حذف عبثاً عبارة النهاية ولو اتلف الماء قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقاً وان اتلفه بعده لغرض  
 كتبرد وتنظيف ثوب فلا قضاء ايضا وكذا لغرض فى الاظهر لانه فاقد للماء حال التيمم لكنه اثم فى  
 الشق الاخير ويقاس به أى فى الاثم ما لو احدث فى الوقت عبثاً لا ماء ثم ولا يلزم من معه ماء بذله لمحتاج طهارة  
 به اه قال ع ش قوله ولا يلزم من معه ماء الخ ومثل ذلك ما لو كان معه تراب لا يلزمه بذله لطهارة غيره إذ لا  
 يلزمه أن يصحح عبادة غيره وحينئذ فهو فاقد للطهورين فيصلى ويعيد كما أفق به المؤلف م راه (قوله كتبرد)  
 وتحير مجتهد (فروع) ولو عطشوا او لميت ماء شربهم ويجموه وضمنوه للوارث بقيمته لا بمثله وإن كان  
 مثلياً إذا كانوا بيرة للماء فيما اقيمة ثم رجعو إلى وطنهم ولا قيمة له فيه واداروا ثوبهم إذ لوردوا الماء  
 لكان إسقاط للضمان فان فرض الغرم بمكان الشرب او مكان اخر للماء فيه قيمة ولو دون قيمته بمكان الشرب  
 وزمانه غرم مثله كسائر المنليات ولو أوصى بصرف ماء لولى الناس وجب تقديم العطشان المحترم حفظاً  
 لمجهته ثم الميت لان ذلك خاتمة امره فان مات اثنان مرتباً وجد الماء قبل موتها مقدم الاول لسبقه فان ماتا  
 معاً او جهل السابق او وجد الماء بعدهما مقدم الا فضل لا فضليته بغلبة الظن بكونه اقرب إلى الرحمة لا بالحرية  
 والنسب ونحو ذلك فان استويا اقرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالكفن المتطوع به ثم المتنجس لان  
 طهره لا بد له ثم الحائض أو النفساء لعدم خلوها عن النجس غالباً واغلب حدثهما فان اجتمعتا قدم أفضلهما  
 فان استوتا اقرع بينهما ثم الجنب لان حدثه اغلظ من حدث المحدث حدثاً اصغر نعم ان كفى المحدث دونه  
 فالمحدث أولى لانه يرفع به حدثه بأكاله دون الجنب مغنى وفى النهاية مثله مع زيادة ونقله مؤنه كما قاله ابن الرفعة  
 وان نوزع فيه عقب ولا قيمة فيه قال ع ش قوله مر مؤنه أى لها وقع والا فالنقل من حيث هو لا يكاد

جد القرب ولكنه معجوز عن استرداده اما لو كان مقدوراً عليه فالوجه وجوب قضائه أيضاً لان الماء على  
 ملكه وهو قادر على استعماله (قوله وقضى تلك الصلاة) ينبغى ما لم يصلها بالتيمم بعد تلافى الماء اخذاً من  
 قول الروض وشرحه ما نصه وان تلف الماء فى يد المتهب او المشتري فكلا رافقاً فى انه إذا تيمم وصلى لا اعادة  
 عليه لانه إذا تلف صار فاقد له عند التيمم اه بل قوة سياق الشارح تشعر بفرض القضاء فيما إذا كان الماء باقياً  
 فى حد القرب وهو ظاهر فليتأمل والمراد بتلك الصلاة التى فوت الماء فى وقتها وعبارة الارشاد قضى الاولى  
 قال فى شرحه أى التى باع الماء فى وقتها اه (فروع) فى شرحه ولو قدر على تحصيل الماء الذى تصرف فيه قبل  
 الوقت ببيع جائز ودية لفرض لزوم الاصل الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته ولزم البائع فسخ البيع  
 فى القدر المحتاج اليه فيما إذا كان له خيار كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله لفقده حساً) يؤخذ منه انه  
 لو تلف هنا حساً قبل الصلاة لا قضاء (قوله لكنه يعصى ان اتلفه لغرض) قضية هذا الصنيع ان

فلم يكن له حجير على العين  
 فان عجز عن استرداده تيمم  
 وصلى وقضى تلك الصلاة  
 بماء أو تراب بمحل يغلب  
 فيه عدم الماء لا ما بعدها  
 لانه فوته قبل وقتها بخلاف  
 ما إذا تلفه عبثاً فى الوقت  
 لا يلزمه قضاء أصلاً لفقده  
 حساً لكنه يعصى ان اتلفه  
 لغرض لاله كتبرد



(بشمن) او اجرة (مثله) وهو ما يرغب به (٣٨) في زمانا ومكانا ما لم ينته الامر لسد الرق لان الشربة حينئذ قد تساوى دنائير فلا يكلف

زيادة على ذلك وإن قلت ما لم يبيع بمؤجل يمتد إلى زمن يمكنه الوصول فيه لمحل ماله عادة والزيادة لا ثقة بالاجل عرفا (إلا ان يحتاج اليه) أي الثمن او الاجرة (لدين) عليه ولو مؤجلا سواء الذي في ذمته والمتعلق بعين ماله كضمانه دينافيا (مستغرق) صفة كاشفة إذ من لازم الاحتياج اليه لاجله استغراقه (او مؤنة سفره) المباح ذهابا وإيابا على التفصيل الآتي في الحج ومن ثم اعتبرت هنا الحاجة للسكن والخادم ايضا ويتجه في المقيم اعتبار الفضل عن يوم و ليلة كالفطرة (او نفقة) المراد بها هنا المؤنة ايضا وهي اعم لشمولها لسائر ما يحتاج اليه سفره وحضره كدواء واجرة طبيب واجرة خفارة وغيرها (حيوان) ادى او غيره ولو لغيره وإن لم يكن معه على الاوجه لان هذه الامور لا بد لها بخلاف الماء (محترم) وهو ما حرم قتله ككلب منتفع به وكذا ما لا نفع فيه ولا ضرر على المعتمد بخلاف نحو حرن ومر تدو كلب عقور وتارك صلاة بشرطه ومنه ان يؤمر بها في الوقت وان يستتاب بعده فلا يتوب بناء على وجوب استتابته ومثله في هذا كل من وجبت استتابته وزان محصن فان

يخلو عن مؤنة وعليه فلو غصب منه ماء بأرض الحجاز ثم وجده بمصر غرمه قيمة الماء لا مثله وإن كان للماء قيمة وقوله ولو دون قيمته أي ولا مؤنة لنقله إلى ذلك المحل اه (قوله بشمن او اجرة مثله) أي إن قدر عليه بنقد او عرض نهاية ومعنى (قوله لان الشربة حينئذ) ويبعد في الرخص لإيجاب مثل ذلك نهاية ومعنى (قوله فلا يكلف زيادة) نعم يسن له شراؤه إذا زاد على ثمن مثله وهو قادر على ذلك نهاية ومعنى (قوله يمتد الخ) عبارة النهاية إن كان موسرا وماله حاضر أو غائب والاجل يمتد الخ قول المتن (لدين) أي الله أي كالزكاة أو لادى نهاية (قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة سم رشدي أي لان الصفة الكاشفة هي المدينة الحقيقية متبوعها كقولهم الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله واللازمة هي التي لا تنفك عن متبوعها وليست مدينة لمفهومه كالضاحك بالقوة بالنسبة للإنسان ع ش قول المتن (او مؤنة سفره) لافرق فيه بين ان يريد في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك وزوجه ورفيق ونحوهم ممن يخاف انقطاعهم وهو ظاهر نهاية قال ع ش قوله لم يربح ان يريده أي السفر والمراد بالارادة هنا الاحتياج وقوله مر ممن يخاف انقطاعهم أي فيجب حملهم مقدما على ما طهراته اه (قوله المباح) المراد به ما يشمل الطاعة عبارة النهاية والمغنى مباحا كان أو طاعة اه (قوله كالفطرة) يؤخذ من تشبيهها بأنه يشترط فضله عن مسكنه وخادمه الذي يحتاجه كاقدمه انفا ع ش (قوله ايضا) لا موقع له قول المتن (حيوان محترم) عبارة شرح الارشاد ممن تلزمه نفقته وإن لم يكن معه ومن رفيقه وحيوان معه ولو لغيره إن عدم نفقته انتهت سم (قوله ادى الخ) أي مسلم أو كافر ولا فرق بين أن يحتاجه في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك وزوجه ورفيق ونحوهم مما يخاف انقطاعهم بخلاف الدين لا بد ان يكون عليه كما مر مغنى ونهاية (قوله وإن لم يكن معه) ذكر هذا التعميم بعد سابقه يصدق بحيوان للغير ليس معه وليس مراد بالاولى ان يقول له وإن لم يكن معه او لغيره إذا كان معه أي في رفقته واطلع على حاجته بصرى ع ش أي بأن كان له وهو تحت يد غيره أو كان لبعض رفقته اه (قوله ككلب الخ) والكلب ثلاثة اقسام عقور هذا لا خلاف في عدم احترامه والثاني محترم بلا خلاف وهو ما فيه نفع من صيد او حراسة والثالث في خلاف وهو ما لا نفع فيه ولا ضرر وقد تنافض فيه كلام النووي والمعتمد عند شيخنا م رأى وابن حجر أنه محترم يحرم قتله خضري اه بجيرى (قوله وتارك صلاة الخ) قال في الامداد ظاهر ما ذكر ان من معه الماء لو كان غير محترم كران محصن لم يجزه شر به ويتيمم وهو محتمل ويحتمل خلافا لانه لا يشرع له قتل نفسه اه وقال في الايعاب لعل الثاني اقرب ويفارق ما يأتي في العاصي بسفره بقدره ذلك على التوبة وهي تجوز ترخصه وتوبة هذا لا تمنع إهداره نعم إن كان إهداره زول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يبعد ان يكون كالعاصي بسفره فلا يكون احق بمأثمته إلا ان تاب اه كردى وسموع ش وقول الايعاب لعل الثاني اقرب في البجيرى عن مر مثله (قوله ومنه ان يؤمر الخ) ومنه تركها لغير عذر من نحو نسيان وأن يخرجها عن وقت العذر إن كانت تجمع مع ما بعدها والسلام في غير تاركها جودا ولا فهو داخل في قوله ومر تد كرى (قوله ومثله) أي تارك الصلاة (في هذا) أي اشترط ان يستتاب بعد الوقت ولا يتوب (كل من وجبت استتابته) لعله اراد به نحو العاصي بسفره او مرضه (قوله وزان) عطف على حرن (قوله والماء المحتاج الخ) عبارة النهاية ولو كان معه ماء لا يحتاجه للعطش اسكنه يحتاج إلى ثمنه شيء مما سبق جازله التيمم كما ذكره في شرح المذهب اه (قوله ايضا) أي كائنه المحتاج اليه لشيء مما ذكر (قوله او أقرضه) إلى قوله وفارق في النهاية إلا قوله أو آلة الاستقاء وقوله إجماعا وإلى قوله وحيث في المغنى إلا قوله أي

الاتلاف عبثا ينقسم إلى اتلاف لغرض ولغيره فتأمله ولا يخفى ما فيه وعبارة الروض وإن أتلف الماء في الوقت لغرض كتب ردو وتنظف وتحير مجتهد لم يعص او عبثا لا قبل الوقت عصي ولا إعادة اه (قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة (قوله حيوان محترم) عبارة شرح الارشاد حيوان محترم ممن تلزمه نفقته وإن لم يكن معه ومن رفيقه وحيوان معه ولو لغيره ان عدم نفقته اه (قوله على الاوجه وقوله على المعتمد) اعتمد ذلك ايضا

وجودهم كالعدم والماء المحتاج لثمنه لشيء مما ذكر كالعدم ايضا (ولو وهب له ماء) أو أقرضه (أو أعير دلوا) أو حبلا (وجب القبول) إلى

الى الغلبة الخ (قوله وفي الوقت الخ) الاولى تقديمه على وجب الخ كافي غيره (قوله لاقبله) اذ لم يخاطب ومراؤه  
اعدامه قبل الوقت فها هنا ولي رشدي (قوله سؤال كل من ذلك) اي من الهبة والقرض والعارية مغنى  
(قوله ان تعين طريقا) وقوله (وقد ضاق الوقت) بل وما بينها هلا اعتبره في وجوب قبول الهبة والاعارة  
ايضا قد يقال هو معتبر في ذلك ايضا فهو راجع للجميع سم اقول وهو اي الرجوع للجميع صريح صنيع  
النهاية وشرح المنهج لكن المغنى ذكر القيد الاول عقب وجوب السؤال ولعله على طريق الاحتياط  
وصنيع الشارح حيث قيد المان بقوله في الوقت الخ ثم عقب هذه القيود بقوله أى وقد جوز الخ ظاهر في  
رجوعها لوجوب السؤال فقط (قوله ان تعين طريقا) اي لم يمكن تحصيله بشرا او نحوه مغنى (قوله ولم  
يحتاج له المالك الخ) فان احتاج اليه الواهب لعطش حالا او مالا او غيره حالا او اتسع الوقت لم يجب انتهابه مغنى  
واسنى (قوله وقد ضاق الوقت) اي عن طلب الماء كافي شرح الروض اي والمغنى يغنى عنه قوله ان تعين  
طريقا بصري (قوله فان لم يقبل) اي اولم يسأل (قوله لم يصح تيممه) هل المراد مادام مقدور عليه نظير ما مر  
أو بالنسبة لتلك الصلاة التي وقعت الهبة مثلاً في وقتها محل تأمل وعلى كل فهل من يجب عليه السؤال كذلك  
او يفرق بينهما محل نظر كذلك بصري اقول قول الشارح والماء موجود في حد القرب مقدور عليه  
صريح في الشق الاول من الترديد الاول ويصرح بكونه من الترديدين مراد اقول البر ماوى فان امتنع من  
القبول والسؤال لم يصح تيممه مادام قادر عليه اه (قوله والا بان عدم الخ) عبارة المغنى وان تعذر الوصول  
اليه يتلف او غيره حالة تيممه فلا تلزمه الاعادة اه (قوله او امتنع الخ) هلا زاد او جاوز حد القرب كما هو  
قضية صنيعة سم عبارة ع ش أى أو وصل بعدمفارقة مالكة الى حد البعد عميرة اه وقد يقال انه  
داخل في قوله (بان عدم) اي الماء بحد القرب (قوله منه) اي بما ذكر من الهبة والقرض والعارية (قوله  
صح ولا اعادة) مقتضاه ان الحكم كذلك في صورتي العدم والامتناع حتى بالنسبة لتلك الصلاة التي وقع نحو  
الهبة في وقتها ومقتضى ما تقدم انه يجب قضاؤه في صورة الامتناع فليراجع وليحرر بصري اقول اشار سم  
الى الفرق بينهما بما نصه قوله او امتنع مالكة اي بخلاف امتناع المشتري في مسألة البيع السابق فلا يمنع  
وجوب الاعادة لان الماء ثم على ملكه اه (قوله أو آلة الاستقاء) بالرفع عطف على ثمنه ومحتمل جزء عطف على  
ضميره عبارة المغنى ولو وهب ثمنه اي الماء و ثمن آلة الاستقاء او قرض ثمن ذلك وان كان موسرا بما ل غائب  
اه (قوله لم يلزمه قبوله) ولو من اصله او فرعه او كان موسرا بما ل غائب نهاية اه سم (قوله وحيث طوب) اي  
مقرض الماء مقبول مثله من المقرض (قوله وللماء قيمة) مفهومة انه اذا لم يكن للماء قيمة لا يلزمه قبوله  
فانظر لو لم يكن لما استقرضه قيمة عند القرض فهل اذا دفع مثله الذي لاقية له يلزمه القبول او يقال مالا  
قيمة له لا يصح اقرضه ولا يثبت في الذمة سم عبارة المغنى فان قيل لم وجب عليه قرض الماء ولم يجب عليه  
قبول ثمنه وهو موسر به بما ل غائب اجيب بانه انما يطالب بالماء عند الوجدان وحينئذ يهون الخروج عن  
العهد فان قيل ان اريد وجدان الماء فقد نص الشافعي على انه اذا تلف الماء في مفازة ولقبه بيلدان الواجب  
قيمه في المفازة وان اريد قيمته فقيمه و ثمنه الذي يقرضه اياه سواء في المغنى فاذا لافرق اجيب باننا انما

مر (قوله ان تعين طريقا ولم يحتاج له المالك وقد ضاق الوقت) بل وما بينها هلا اعتبره في وجوب قبول الهبة  
والاعارة ايضا وقد يقال هو معتبر في ذلك ايضا فهو راجع للجميع (قوله ولم يحتاج له المالك) قال في شرح  
الروض فان احتاج اليه لعطش ولو مالا او غيره حالا او اتسع الوقت لم يجب انتهابه كما اقتضاه كلامهم ونقله  
الزر كشي عن بعضهم واقره اه (قوله والاصل السلامة) اي بل وغلبتها (قوله او امتنع مالكة) اي  
بخلاف امتناع المشتري في مسألة البيع السابق فلا يمنع وجوب الاعادة لان الماء ثم على ملكه (قوله او امتنع  
الخ) هلا زاد او جاوز حد القرب كما هو قضية صنيعة (قوله او اقرض ثمنه) اي ولو من اصله او فرعه او كان  
موسرا بما ل غائب لما فيه من الحرج ان لم يكن له مال وعدم مطالبته قبل وصوله الى ماله ان كان له مال  
اذ لا يدخله اجل بخلاف الشرا او الاستجار شرح مر (قوله وحيث طوب الخ) مفهومة انه اذا لم يكن للماء

في الوقت لاقبله ( في  
الاصح ) وكذا يجب  
سؤال كل من ذلك ان  
تعين طريقا ولم يحتاج له  
المالك وقد ضاق الوقت  
وقد جوز بذلك له فسيما  
يظهر لغلبة المسامحة في  
ذلك فلم تعظم المنه فيه  
ولا صل غلبة السلامة لم  
ينظر والاحتياط تلف نحو  
الدلو ولا الى زيادة قيمته  
على ثمن مثل الماء فان لم  
يقبل اثم ثمن ان تيمم والماء  
موجود بحد القرب مقدور  
عليه لم يصح تيممه واعاد  
والا بان عدم او امتنع  
مالكة منه صح ولا إعادة  
(ولو وهب) أو أقرض  
(ثمنه) أو آلة الاستقاء  
(فلا) يلزمه قبوله لإجماعا  
لعظم المنه وفارق قرض  
الماء بأن القدرة عليه عند  
المطالبة أغلب منها على  
الثن وحيث طوب وللماء  
قيمة ولو تافهة لزمه قبوله  
منه (ولو نسيه)

أى الماء أو ثمنه أو الالة الاستقاء ( ٣٤٠ ) ( فى رحله أو اضله فيه ) بان فتنش عليه فيه ( فلم يجده بعد ) امعان ( الطالب فتيمة ) وصلى ثم بان انه معه

أو جبننا على المتلف ذلك لتعديده وأما المقترض فلم يأخذه إلا برضا من مال كغيره مثله مطلقا سواء أورد في البلد أم فى المفاضة وفاء بقاعدة القرض انه يلزمه رد المثل أم بخذف ( قوله ) فيرد مثله مطلقا ( الخ ) كالصريح فى الشق الاول من التردد فى خلاف المفهوم المذكور ( قوله أى الماء ) إلى قوله وختم فى المغنى لا قوله كما إذا إلى وخرج وقوله وعلم إلى المتن وإلى قول المتن الثانى فى النهاية لا قوله ومن ثم إلى كما إذا ( قوله أو الالة استقاء ) وينبغى أو ثمنها أو أجرها قول ( المتن أو اضله ) أى الماء أو ثمنه أو آلة الاستقاء ( قول المتن فلم يجده ( الخ ) هذا تفسير اضلاله لان النسيان لا يقال فيه ذلك معنى قول المتن ( فتيمة ) أى بعد غلبة ظن فقدته معنى ونهاية ( قوله ) ثم بان ( الخ ) أى بان تذكره فى النسيان ووجده فى الاضلال معنى ( قوله بقره ) يحتمل ان يكون المراد بالقرب فى مسئلتى النسيان وعدم العثور ما يعد قريبا منه ويكثر ترده اليه لنحو قضاء حاجة ويحتمل فى مسئلة النسيان خاصة ان المراد به جد القرب لانه إذا اتقينا به وجب قصدنا كالموتى من الماء برحله فنسيانها كنسيانها به فى كونه بعد مقصرا وإن كان التقصير فى الثانى اظهر بصرى ويظهر ان المراد بالقرب فى كل من المسئلتين حد الغوث ( قوله ) وهى ظاهرة الاثار أى بخلاف خفيها فلا إعادة معنى ونهاية ( قوله ) ما لو ادرج ذلك ( الخ ) أى الماء أو ثمنه أو الالة استقاء بعد طلبه اما لو لم يطلبه من رحله لعلمه ان لا ماء فيه وقد ادرج فيه فيجب القضاء لتقصيره نهاية ( قوله فلا قضاء ) ولو تيمم لا ضلاله عن القافلة أو عن الماء أو لغصب مائة فلا إعادة قطعنا به معنى ( قوله ) وعلم من ذلك ( الخ ) أى من عدم القضاء فى الادراج وكان الاخصر الا فيدان يقول لو ادرج ذلك فى رحله أو ورثه ولم يعمل به فلا قضاء ( قوله ماء ) أى أو ثمنه أو الالة استقاء ع ش أى أو أجرها قول المتن ( ولو اضل رحله ( الخ ) أى لظلمة ونحوها أو ضل عن رفقته نهاية ( قوله ) لان من شان نخيم الرفقة ( الخ ) يؤخذ منه كما قال شيخنا أن نخيمه ان اتسع كما فى نخيم بعض الامراء كان كخيم الرفقة نهاية ومعنى والامراء ليس بقيد وإنما هو لمجرد التصوير لانه الغالب كما هو ظاهر رشيدى قول المتن ( فى رحال ) ينبغى ان بقيد اخذنا من بان يكونوا منسويين إلى منزله فلو كثروا جادوا ولم يجده فى المنسويين اليه فالذى يظهر انه يقتضى فى حد الغوث من محله نظير الخلاف السابق من التردد وعدمه واما حد القرب فلا نظر اليه هنا فيما يظهر لانه لا يعلم له محلا بعينا حتى يقصده به وتكليفه التردد فى جميع المسافة لا يخفى ما فيه من المشقة مع أنهم لم يقولوا بالتردد أصلا فى حد القرب بصرى ( قوله ) وختم أى السبب الاول نهاية ( قوله بهاتين ) أى بمسئلتى وجوب القضاء فى نسيان الماء واضلاله فى رحله وعدم وجوبه فى اضلال رحله فى رحال غيره ( قوله لهذا المبحث ) أى مبحث السبب الاول ( وفادتهما ( الخ ) من عطف العلة على معلولها وعلى علة اخرى ولعل الاول مبنى ما يأتى عن البصرى والثانى مبنى ما يأتى عن ع ش ( قوله أنه ) أى الطالب ( قوله لا يفيد ) عبارة النهاية يعيد من الاعادة متبعا وهو الا نسب لقوله الآتى وان النسيان ليس عذر النسخ ( قوله ) وإن الاضلال النسخ غاية ما يفيد كلامه إثبات المناسبة لالا نسبية بصرى ويأتى عن ع ش خلافة ( قوله اعتراض الشراح ) منهم المغنى والزيادة ( قوله ) واتضح انهما هنا ( نسب ) وذلك لانهما لما كانا مناسبين لهذا السبب وهو متقدم سيما وقد اشتمل ذكرهما فيه على فوائده تتعلق به كان ذكرهما فيه أنسب ع ش ( قوله كان وجده ( الخ ) مثال للنفى ( قوله أو وهو مسبل للشرب ) أى فى الطريق فتيمة فلا يجوز له الوضوء منه ولا إعادة عليه لقصر الواقف له على الشرب واما الصهاريج المسبلة للارتفاع فيجوز الوضوء وغيره وإن شك اجتنب الوضوء وجوبا قاله العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى وقال غيره يجوز ان يفرق بين الخانية والصهرج بان ظاهر الحال فيها أى الخانية الاقتصار على الشرب والوجه تحكيم العرف فى مثل ذلك ويختلف باختلاف المحال نهاية عبارة المغنى أو وجد ماء مسبلا للشرب حتى قالوا انه لا يجوز ان يكتحل منه بقطرة ولا ان يجعل منه فى دواة ونحو ذلك ( الخ ) قول المتن ( ان يحتاج ) بالبناء للفعول نهاية ومعنى أى ليشمل غير مال كع ش قول المتن ( لعطش حيوان ) ولا يتيمة لعطش أو مرض عاص بسفره حتى يتوب قيمة لا يلزمه قبوله فانظر لو لم يكن لما استقرضه قيمة عند الفرض فهل إذا دفع مثله الذى لا قيمة له يلزمه القبول أو يقال ما لا قيمة له لا يصح اقراره ولا يثبت فى الذمة ( قوله لعطش حيوان محترم ) قال فى شرح العباب

( قضى ) الصلاة ( فى الاظهر ) لنسبته فى إهماله حتى نسيه أو اضله إلى نوع تقصير ومن ثم لو نسي بئرا بقره قضى أيضا كما إذا لم يعثر عليها به وهى ظاهرة الاثار اما إذا لم يعثر فيه فيقضى جزما وخرج بنسبه ما لو ادرج ذلك فى رحله ولم يعمل به فلا قضاء وعلم من ذلك انه لو ورث ماء ولم يعمل به لم يلزمه القضاء ( ولو اضل رحله ) الذى فيه الماء أو الثمن أو الالة الاستقاء ( فى رحال ) لغيره فصل بالتيمة ثم وجده فان لم يعثر فى الطالب قضى قطعا وإن أعين فيه ( فلا ) قضاء لان من شان نخيم الرفقة أو الغالب فيه أنه أو سع من نخيمه فلم ينسب هنا لتقصير البتة وختم بهاتين مع انهما باخر الباب المبحوث فيه عن القضاء انسب كما يظهر ببادىء الرأى تذييلا لهذا المبحث لمناسبتهما له وفادتهما مسائل حسنة فى الطالب وهى انه لا يفيد مع وجود التقصير وان النسيان ليس عذرا مقتضيا لسقوطه وان الاضلال يغتفر تارة ولا يغتفر اخرى فاندفع اعتراض الشراح عليه فى ذكر هاتين هنا واتضح انهما هنا انسب ( الثانى ) من اسباب التيمم فقد الشرعى لا من حيث نحو المرض كان وجده باكثر من ثمن مثله

أو وهو مسبل للشرب أو وقد احتاج اليه لعطش كما قال ( ان يحتاج اليه ) أى الماء ( لعطش ) حيوان ( محترم ) بعمومه ومعناه السابقين فان

فان شرب الماء ثم تيمم لم يعد نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله لم يسفره اى او مرضه اه (قوله السابقين)  
 اى فى شرح او نفقة حيوان محترم الاول بقوله آدمى او غيره وغيره وإن لم يكن معه والثاني بقوله وهو ما حرم  
 قتله (قوله بان يخشى) الى قوله ومن ثم فى المغنى ولى قوله ودعوى فى النهاية (قوله بما يأتى) ومنه ان لا يشرب به  
 إلا بعد اخيار طيب عدل بان عدم الشرب يتولد منه محذور تيمم ع ش اى او بعد معرفته ذلك ولو  
 بالتجربة (قوله لان نحو الروح) اى كمنفعة العضو (قوله ومن ثم حرم الخ) والظاهر انه لا يخلصه من الحرمة  
 عليه من نفسه انه لا يعطى احدا منهم شيئا أو عزمه على ذلك لانه يتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعلق به  
 حق الطهارة مر اه سم (قوله التطهر) الا قرب انه شامل للاستنجاء فيتعين الاستنجاء بالحجر ولازالة  
 النجاسة عن بدنه فيصلى بها وتلزمه الاعادة لكنه يستبعد إذا لم يكن الا مجرد توهم وجود المحترم المذكور  
 (تنبيه) حيث ملك الماء فينبغى ان لا يلزمه سقى لعطشان بجنا كفى سائر صور الاضطراب ولهذا عبر فى  
 الجواهر بقوله بل لو علم فى القافلة من محتاجه لعطش حالا أو ما لا يلزمه التيمم وصرف الماء اليه عند الحاجة  
 بعوض او غيره اه سم (قوله وان قل) اى الماء (قوله ماتوهم) اى مدة توهمه عبارة النهاية حيث  
 ظن اه (قوله محتاجا اليه) اى ولو مالا كما يصرح به السياق سم اى وكما مر عن الجواهر (قوله وهو  
 خطأ قبيح) اى ويكون كبيرة فيما يظهر ع ش (قوله فلا يكلف) الى قوله ودعوى فى المغنى الا قوله  
 ويظهر الى ولا يجوز (قوله ثم جمعه لشرب غير دابة الخ) ظاهر اطلاقهم وإن لم يكن حاضرا عالما بالاستعمال  
 ع ش (قوله يلزمه ذلك) اى الطهر بالماء ثم جمعه (قوله وكفاها مستعملة) لعله ليس بقيد ولذا حذفه  
 النهاية فليراجع (قوله انه يلحق بالمستعمل) اى فى انه لا يكلف شربه سم اى والطهر بالطهور ع ش  
 (قوله كل متغير الخ) اى لا يصح الطهر به لتغيره بما يضر رشيدى (قوله بخلاف متغير الخ) اى فانه يلزمه  
 شربه ويتوضأ بالطهور ع ش ورشيدى (قوله ما ذكر) اى يشرب الطاهر ويتيمم (قوله ولو احتاج  
 لشرب الدابة لزمه الخ) كذا فى المغنى (قوله غير مميز) اى من صى ويجنون ع ش (قوله فى المستقذر) اى

وخرج بالمحترم غيره فلا يكون عطشه مجوزا لبدل الماء له هل يعتبر الاحترام فى مالك الماء ايضا ولا فيكون  
 احق بمائه وان كان مهذرا الزناه مع احصائه او غيره للنظر فيه مجال ولعل الثانى اقرب لان مع ذلك لانه بقتل  
 نفسه وهو لا يحل له قتلها ويفارق ما يأتى فى العاصى بسفره بقدرة ذاك على التوبة وهى تجوز ترخصه وتوبة  
 هذا لا تمنع اهداره نعم ان كان اهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يعد ان يكون كالعاصى بسفره  
 فلا يكون احق بمائه الا ان تاب على ان الزر كشى استشكل عدم حل بذل الماء لغير المحترم بان عدم احترامه  
 لا يجوز عدم سقيه وان قتل شرعا لا ناما مورون باحسان القتل بان نسلك اسهل طرق القتل وليس العطش  
 والجوع من ذلك وقد يجاب بان ذلك انما يجب لو منعناه الماء مع عدم الاحتياج اليه وامام مع الاحتياج اليه  
 للطهر فلا محذور فى منعه الخ ما اطال به فى الجواب (قوله ومن ثم حرم) الظاهر انه لا يخلصه من الحرمة عليه  
 من نفسه انه لا يعطى احدا منهم شيئا أو عزمه على ذلك لانه يتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعلق به حق  
 الطهارة مر (قوله حرم عليه التطهر الخ) هل يشمل الاستنجاء بالماء فيحرم ايضا ويتعين الاستنجاء بالحجر  
 او لا فيه نظرو القياس الشمول وهل يشمل ايضا ازالة النجاسة عن بدنه فيحرم ايضا فيصلى بها وتلزمه الاعادة  
 لان العطش مقدم على النجاسة فيه نظر ايضا ولا يبعد الشمول ايضا لكنه يستبعد اذ لم يكن الا مجرد توهم  
 وجود المحترم المذكور فليتأمل (تنبيه) حيث ملك الماء فينبغى ان لا يلزمه سقى العطشان بجنا كفى  
 سائر صور الاضطراب ولهذا عبر فى الجواهر بقوله بل لو علم فى القافلة من محتاجه لعطش حالا أو ما لا يلزمه  
 التيمم وصرف الماء اليه عند الحاجة بعوض او غيره اه قال الشارح فى شرح العباب عقب وظاهره انه  
 يلزمه التردد له ان امكنه لكن قال الا ذرعى ولا شك انه يتوهم له بهيمته لالكل بهيمة ثم قال الشارح فيه والذى  
 يتجه انه حيث علم احتياج احدا من القافلة اليه حالا أو ما لا يلزمه التزود لانه قدر عليه ولا فلا اه (قوله محتاجا اليه)  
 اى ولو مالا كما يصرح به السياق (قوله انه يلحق بالمستعمل) اى فى انه لا يكلف شربه (قوله فى المستقذر)

لاحتياج الطهر ايثار محتاج  
لطهر وإن كان حدثه أغاظ  
كما اقتضاه لإطلاقهم لأن  
الأول حق للنفس والثاني  
حق لله تعالى نعم لو انتابوا  
ماء للطهر ولم يحرزوه جاز  
تقديم الغير لأن انتهاء  
المحتاج إلى ماء مباح من غير  
إحرازه لا يوجب ملكه  
(ولو) لم يحتج إليه لذلك حالا  
بل (مألا) أى مستقبل  
وإن ظن وجوده لما تقرر  
أن الروح لا بد لها فاحتيط  
لمبارعات الأمور المستقبلية  
أيضا نعم لو احتاج مالك ماء  
إليه أى ولو لم يحرز ولا يقال  
الحق لغيره كما هو ظاهر  
مألا وثم من يحتاجه حالا  
لزمه بذله لتحقيق حاجته  
ومن علم أو ظن حاجة غيره له  
مألا لزمه التزود له أن قدر  
وإذا تزود للآل ففضلت  
فضلة فان ساروا على العادة  
ولم يمت منهم أحد فالقضاء  
أى لما كانت تكفيه تلك  
الفضلة باعتبار عادته الغالبة  
فيما يظهر وإلا فلا ولا يجوز  
إدخال ماء ولا استعماله  
لطبخ يتيسر الا كتفائه بغيره

حيث لا ضرر سم (قوله لا محتاج الخ) عطف على لعطشان (قوله لأن الأول) أى الشرب وقوله (والثاني)  
أى الطهر (قوله انتابوا) كذا فى أصله رحمه الله تعالى بصرى أى والاولى تناوبوا (قوله ولو لم يحتج) إلى قوله  
أى لما كانت فى النهاية إلا قوله أى ولو إلى مالا وكذا فى المغنى إلا قوله وإن ظن وجوده (قوله وإن ظن الخ)  
فيه رد على ما قاله أبو محمد لو غلب على ظنه لقي الماء عند الاحتياج إليه للعطش لو استعمل مامعه لزمه استعماله  
اه وما قاله أبو محمد لا بعد فيه بل قد يقال أنه حيث غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجا إليه فى المستقبل  
عش (قوله وجوده) أى فى غده نهاية (قوله لغيره) أى غير المالك وهو مومن (قوله مالا) ظرف لا محتاج  
(قوله من يحتاجه حالا) أى ولو لم يحرز (قوله لزمه بذله الخ) ويقدم الادعى على الدابة فيما يظهر وهل يقدم  
الادعى عليها ولو علم هلاكها وانقضاءه أى راكبها عن الرفقة وتولد الضرر له أم لا فيه نظر والاقرب الأول  
لأن خشية الضرر مستقبله وقد لا تحصل فقدمت الحاجة الحالية عليها وظاهر إطلاق الشارح أنه يؤثر المحتاج  
إليه حالا وإن أخبره معصوم بأنه لا يجد الماء فى المال وهو ظاهر للعلة المذكورة عش (قوله حاجة غيره)  
أى شامل بهيمة غيره فيتزود لكل بهيمة له أو لغيره يعلم احتياجها إليه أن قدر سم عن الإيعاب (قوله أن  
قدر) أى ولا فلا سم (قوله أى لما كانت تكفيه الخ) هل يعتبر وضوءه لكل صلاة لا يبعد إذ لا يجب الجمع  
بين صلوات بوضوءه هل يعتبر الذى يجب قضاؤه وهو ما يكفيه الفضلة من صلوات أول المدة وهو الصبح أو من  
آخرها وهو العشاء والحال يختلف فإن الفضلة قد تكفى وضوء واحد فيه نظر ويحتمل اعتبار آخر المدة ولو  
كان الماء مشتركا بينهم فينبغى أن يقال إن كانت الفضلة لو قسمت خص كل ما يمكن الغسل به ولو لبعض عضو  
فالحكم كما تقرر وإلا فلا اعتبار به فليتامل سم وقال عش قوله حج أى لما كانت تكفيه تلك الفضلة  
الخ رده ابن عبد الحق فقال يجب القضاء لجميع الصلوات السابقة لما تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر اه  
وبوجه بأن كل صلاة صلواها يصدق عليها أنها فعلت ومعهم ماء غير محتاج إليه فوجب قضاء الأولى أو الأخيرة  
وهو ما استقر به سم من احتمالين إبداهما فى كلام حج تحكم اه (قوله وإلا فلا) أى فان مات منهم  
من لو لم يفضل من الماء شىء وجدوا فى السير على خلاف المعتاد بحيث لو مشوا على العادة لم يفضل شىء فلا  
قضاء مغنى (قوله ولا يجوز إدخال ماء الخ) قال فى الروض ولا يدخر أى الماء لطبخ وبلكمك وفتيت اه  
وحاصله الفرق بين الحاجة إليه لما ذكر حالا فتعتبر أو مالا فلا تعتبر مطلقا وقال مر أنه المعتمد اه سم  
عبارة النهاية ولا يقيم الاحتياج له لغير العطش مالا كبل كمك وفتيت وطبخ لحم بخلاف حاجته لذلك  
حالا فله التيمم من إجماله اه قال عش ظاهره وإن لم يسهل استعماله إلا بالبل وصرح حج بخلافه فقيده  
بما لم يعسر استعماله وأخذ سم عليه بمقتضاه فقال لو عسر استعماله بدون البل كان كالعطش اه  
وعبارة السكردى على شرح بافضل قوله ولا يجوز إدخال الماء لطبخ الخ بخلاف احتياجه إليه لذلك حالا  
فيستعمله ويتيمم وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يتيسر الاكتفاء عنه بغيره أو يسهل أكله يابس أو لا

أى حيث لا ضرر (قوله ومن علم أو ظن حاجة غيره مألا لزمه التزود له أن قدر) نقل فى شرح العباب  
العبارة السابقة عن الجواهر ثم قال وظاهر أنه يلزمه التزود له إن أمكنه لكن قال الأذرى ولا شك أن يتزود  
لبهيمته لا لكل بهيمة ثم قال فى شرح العباب والذى يتجه أنه حيث علم احتياج أحد من القافلة إليه مالا  
لزمه التزود له أن قدر عليه وإلا فلا اه وقد تقدم أيضا به يعلم أنه جزم هنا بهذا البحث خلاف ما يوهمه  
كلامه أنه منقول صريحا (قوله أى لما كانت تكفيه الخ) فيه أمور أحدها هل يعتبر وضوء لكل  
صلاة لا يبعد نعم إذ لا يجب الجمع بين صلوات بوضوءه وثانيها هل يعتبر الذى يجب قضاؤه وهو ما يكفيه الفضلة  
من صلوات أول المدة أو من آخرها والحال يختلف فإن الفضلة قد تكفى وضوء واحد أو أول المدة صبح وآخرها  
عشاء فيه نظر ويحتمل اعتبار آخر المدة وثالثها لو كان الماء مشتركا بينهم فينبغى أن يقال إن كانت الفضلة  
لو قسمت خص كل ما يمكن الغسل به ولو لبعض عضو فالحكم كما تقرر وإلا فلا اعتبار به فليتامل (قوله ولا  
يجوز إدخال ماء الخ) قال فى الروض ولا يدخر أى الماء لطبخ وبلكمك وفتيت اه وحاصله الفرق بين الحاجة

وعليه جرى الجمال الرملي وجرى التحفة على الفرق بين ما يتيسر الاكتفاء عنه بغيره أو يسهل أكله بإسفل  
 يجوز التيمم أولا لا يكون كذلك فيجوز ولا فرق عنده بين الحال والمال وجرى المغنى على إطلاق جواز  
 التيمم لذلك ولا يسع الناس اليوم إلا هذا اه بحذف (قوله) ولا لنحو بل كحك (قوله) قد مر ان الاحتياج للعطش  
 مشروط بان يخشى منه مرضا أو نحوه فان فرض ان الاحتياج لنحو بل كحك كذلك فهو مثله وإلا فلا  
 ولعل ما ذكرته يمكن ان يجمع به بين الكلامين إذ يبعد القول بأنه كالعطش وإن لم يوجد شرطه وكذا القول  
 بأنه لا يدخر لما ذكر مطلقا وإن خشي منه نحو مرض وعبارة أصل الروضة الحاجة للماء لعطش ونحوه قد دخل  
 بل نحو كحك في قوله ونحوه لكن بالقيود المعتبر في العطش كما هو ظاهر اه ثم راييت في السباطي على  
 المحلى ما نصه لا يطبخ وبل كحك وفتيت به إلا ان خاف من خلافه محذور لما يأتي وعليه يحمل ما فتى به العراقي  
 من وجوب التيمم حينئذ بصرى (قوله فيها) أى في الطبخ ونحو البل (قوله من حيث ذلك) أى نحو المرض  
 السابق ذكره في السبب الثاني بصرى (قوله أو يظن الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله أو يظن حدوته بعد)  
 تأمل في التام هذا المعطوف بقوله مرض الخ إلا أن يقدر هذا وخرا عن قوله مرض الخ فان جعل مرفوع  
 يكون ضمير ذلك بقى قوله مرض الخ غير مرتبط سم عبارة البصرى قوله أو يظن حدوته الخ محتاج إلى  
 التأمل ويؤخذ منه ان المحرم لو خشي من التجرد طر ومرض كان له اللبس ابتداء وهو متجه مغنى وسيأتى  
 في هامش التحفة في الحج نقل ذلك عن فتاوى السيوطى بصرى قول المتن (يخاف الخ) شمل تعبيره بالخوف  
 مالم كان ذلك بمجرد التوهم أو على سبيل الندرة كان قال له العدل قد يخشى منه التلف عش ويخالفه  
 قول الشارح أو يظن حدوته بعد وكذا يأتى عن النهاية والمغنى ما يخالفه (قوله ليس بشرط الخ) خبر مبتدأ  
 محذوف أى فقول المصنف مرض ليس الخ عبارة المغنى فان قيل قول المصنف مرض ليس وجود المرض  
 شرط بل الشرط ان يخاف من استعمال الماء ما ذكر كما تقرر اجيب بان الغالب ان الخوف إنما يحصل مع  
 المرض ومع هذا قال ان يخاف من استعماله كذا كان أولى اه (قوله دون فقده) فلو وجد مع فقده اثر  
 ايضا سم (قوله مطلقا) أى باردا أو مسخنا وعبارة عش قدر على تسخينه أو لا بجيرى (قوله المعجوز  
 عن تسخينه) أى فان وجد ما يسخنه به وجب تسخينه وإن خرج الوقت وكذا يجب تحصيل ما يسخنه به إن علم  
 به في موضع آخر وإن خرج الوقت سم على المنهج وخرج بالتسخين التبريد فلا يجب عليه انتظاره عش  
 واعتمده الحنفى اه بجيرى (قوله مرضا) أى حدوته (قوله وله وقع) الوال للحال والضمير للخوف منه  
 من المرض وزيادته (قوله خفيف) راجع لصداع ايضا قول المتن (على منفعة عضو) كعمى وصمم وخرس  
 وشلل مغنى ونهاية (قوله بضم أوله) إلى قوله وظاهر في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله بضم الباء إلى أى طول  
 (قوله ان تذهب) أى كلاً أو بعضاً عميرة ونهاية ومغنى (قوله كنعق وضوء الخ) أى نقصا يظهر به خلل عادة  
 عش وفيه وقفة فليراجع (قوله بنحو المرض) أى كالمفسر نهاية ومغنى (قوله أى طول مدته) أى مدة  
 يحصل فيها نوع مشقة وإن لم يستغرق وقت صلاة أخذ من إطلاقهم وهو الظاهر المتعين عش أى خلافا  
 لمن قال أقله قدر وقت صلاة (وكذا زيادته) عبارة النهاية والمغنى وكذا زيادة العلة وهو إفراط الألم وكثرة  
 المقدار اه أى بان انتشر الألم من موضعه لموضع آخر عش وعبارة سم قوله وكذا زيادته في  
 الروض وشرحه ثم قال ولا يبيحه التام باستعمال الماء لجر أو برد لا يخاف من الاستعمال معه محذور فى

ولا لنحو بل كحك يسهل  
 أكله يابساً على الأوجه  
 فيها (الثالث) من الأسباب  
 الفقد الشرعى من حيث  
 ذلك بأن يكون به الآن أو  
 يظن حدوته بعد (مرض  
 يخاف معه) ليس بشرط بل  
 لأن الغالب خوف ما يأتى  
 مع وجود المرض دون  
 فقده والمراد أن يخاف (من  
 استعماله) أى الماء مطلقاً  
 أو المعجوز عن تسخينه  
 مرضاً أو زيادته وله وقع  
 لا نحو صداع أو تألم خفيف  
 أو (على منفعة عضو) بضم  
 أوله وكسره ان تذهب  
 كنعق ضوء أو سمع  
 كالخوف على ذهاب أصل  
 العضو أو الروح أولى نعم  
 متى عصى بنحو المرض  
 توقفت صحة تيممه على التوبة  
 لتعديه (وكذا بطء البرء)  
 بضم الباء وقد حقا فيهما أى  
 طول مدته وإن لم يزد الألم  
 وكذا زيادته وإن لم تطل  
 المدة (أو الشين الفاحش)

أيه لما ذكر حالاً فتعتبر أو مآلاً فلا تعتبر مطلقاً وقال مر انه المعتمد (قوله أو يظن حدوته بعد) تأمل في  
 التام هذا المعطوف بقوله مرض الخ إلا ان يقدر هذا وخرا عن قوله مرض الخ فان جعل مرفوع  
 ضمير ذلك بقى قوله مرض الخ غير مرتبط (قوله دون فقده) فلو وجد مع فقده اثر ايضا (قوله وكذا زيادته)  
 كذا في الروض وشرحه ثم قال ولا يبيحه التام باستعمال الماء لجر أو برد لا يخاف من الاستعمال معه  
 محذوراً في العاقبة اه فالتام بالاستعمال من غير ان ينشأ ألم منه لا عبرة به بخلاف التام الناشئ عن  
 الاستعمال فتأمل وقد يقال التام الناشئ زيادته فرع زيادة المرض فقوله وكذا زيادته مستدرك مع قوله



من نحو استحشاف أو نحول  
أو ثغرة تبقى أو لحمة تزيد  
وأصله الأثر المستكره (في  
عضو ظاهر) وهو ما يبدو  
في المهنة غالباً كالوجه  
واليدن وقيل ما لا يعد  
كشفه هتكا للبروءة  
ويرجع للأول إن أريد  
النظر لغالب ذوى  
المروآت وظاهر تقييد  
نحو العضو هنا بالمحترم  
ليخرج نحو يد تحتم قطعها  
لسرقة أو محاربة بخلاف  
واجبة القطع لقود لا احتمال  
العفو (في الأظهر) لقوله  
تعالى وإن كنتم مرضى  
الآية وصح أنه عليه السلام  
قال لما بلغه أن شخصاً  
احتمل وبه جرح برأسه  
فأمر بالغسل فأتى فقلوه  
قتلهم الله أولم يكن شفاء  
العلى السؤال وألحق ما  
ذكر بالمرض لأنه في  
معناه وخرج بالفاحش  
نحو قليل سواد أو ثغرة  
وبالظاهر الباطن ولو في  
أمة حسنة تنقص به قيمتها  
واستشكاه ابن عبد السلام  
بأنهم لم يكلفوه فلساً زائداً  
على ثمن المثل وأجيب عنه  
بما يقتضى عدم تحقق ذلك  
وأنه لو تحقق نقصه جاز  
التيمم ورد بأنه يلزم ذلك

العاقبة اه فالتأمل بالاستعمال من غير أن ينشأ ألم منه لا عبرة به بخلاف التألم الناشئ من الاستعمال فتأمل وقد  
يتألم التألم الناشئ زيادته فرع زيادة المرض فقوله وكذا زيادته مستدرك مع قوله السابق أو زيادته فليتأمل  
اه (قوله من نحو استحشاف الخ) أى كتحغير لون من بياض إلى سواد مثلاً والاستحشاف الرقة مع عدم  
الرطوبة والنحول الرقة مع الرطوبة والثغرة الحفرة كرى ويجزى (قوله أو ثغرة تبقى أو لحمة تزيد) ظاهره  
وأن صغر كل من اللحم والثغرة ولا مانع من تسميته شيئاً لأن مجرد وجودهما في العضو يورث شيئاً وأهل  
هذا الظاهر غير مراد لأن ما ذكره بيان للشين وهو مجرد لا يبيح التيمم بل إن كان فاحشاً تيمم أو يسيراً  
فلا عش أقول بل ظاهر صنيع الشارح كغيره أن ما ذكره بيان للشين الفاحش لا لأصل الشين (قوله في  
المهنة) في القاموس المهنة بالكسر والفتح والتحريك وكلمة الحذق بالخدمة والعمل اه وعبرة  
البحريرى المهنة بفتح الميم مع كسر ثانيه وحكى كسرهما مع سكون الهاء الخدمة اه (قوله للبروءة) قال  
الثعلبى المروءة بفتح الميم وكسرهما بالهمز وتركهما مع إبدالها واو ملكة نفسانية تقتضى تخلق الإنسان  
بأخلاق أمثاله اه وقال الشهاب في شرح الشفاء المروءة فعولة بالضم مهموز وقد تبدل همزته واو  
وتدغم وتسهل بمعنى الإنسانية لأنها مأخوذة من المرأوهى تعاطى ما يستحسن وتجنب ما يسترذل كالحرف  
الدينية والملابس الخسيسة والجلوس فى الأسواق عش (قوله وظاهر) خبر مقدم لقوله تقييد الخ (قوله  
ليخرج نحو يد الخ) هذا مبنى على أن المالك ليس محترماً فى حق نفسه وقد مر عن سم أن الأقرب خلافه عش  
واستقرب سم هنا الأول عبارته وهل تقييد النفس أيضاً بالمحترمة أو يفرق بأن الإنسان لا يسوغ له قتل  
نفسه فلا يتسبب فيه وقد يسوغ له قطع عضوه لآكلة به تأتى على نفسه إن لم يقطعه فله التسبب فيه  
فيه نظراً ولا يبعد عدم الفرق اه قوله بخلاف واجبة القطع لقود أى وإن كان المستحق مجنوناً إذ قد يحتاج  
فيجوز لولي غير الوصى العفو عن الأرض سم (قوله لقوله تعالى) إلى قوله وإن انتفى فى النهاية لإقوله ولو  
بالتجربة (قوله لقوله تعالى الخ) الظاهر أنه لتعليل لما قبل قول المصنف وكذا الخ كما هو صريح المغنى والنهاية  
حيث قدما وذكرا هناك (قوله فأمر بالغسل) أى من بعض الصحابة لظنه أن التيمم لا يكفي وإن الغسل  
واجب عليه عش (قوله فأتى) أى بالاعتسالة نهاية (قوله قتلوه الخ) مقول القول قال عش ولا يشك  
هذا الدعاء أمثاله فإنه لا يقصد بها حقيقتها بل يقصد بها التنفير اه (قوله أولم يكن شفاء العلى السؤال) أى أولم  
يكن اهتداء الجاهل أى سببه السؤال عش (قوله والحق ما ذكر بالمرض الخ) عبارة النهاية لا طلاق  
المرض فى الآية ولأن مشقة الزيادة والبطل فوق مشقة طلب الماء من فرسخ وضرر الشين المذكور فوق  
ضرر الزيادة اليسيرة على ثمن مثل الماء اه (قوله وخرج) إلى قوله ورد فى المغنى (قوله واثرجدرى)  
بضم الجيم وفتح الدال وبفتحهما الغتان مختار اه عش (قوله واستشكاه) أى قولهم ولو فى أمة حسنة الخ  
(قوله لم يكلفوه) أى المحتاج لطهر (قوله على ثمن المثل) أى الماء (قوله عدم تحقق ذلك) يعنى أن النقصان  
غير محقق فى الرقيق والخسران محقق فى الزيادة على ثمن المثل قال سم قد يقال زيادة الفلوس على ثمن المثل غير  
محقق أيضاً لأنه بالتقويم وهو تخمين ليس بيقين فليتأمل اه (قوله وأنه الخ) أى يقتضى أنه الخ (قوله  
نقصه) أى الرقيق (قوله ورد) أى ما اقتضاه كلام المجيب من جواز التيمم عند تحقق النقص عش (قوله  
بأنه يلزم ذلك) أى أن قياس هذا الجواب وجوب استعمال الماء فى العضو الظاهر وعدم جواز التيمم أن

السابق أو زيادته فليتأمل (قوله وأصله الأثر) عبارة شرح الروض والشين الأثر المستكره (قوله  
بخلاف واجبة القطع لقود) أى وإن كان المستحق مجنوناً إذ قد يحتاج فيجوز لولي غير الوصى العفو على  
الأرض وهل تقييد النفس أيضاً بالمحترمة أو يفرق بأن الإنسان لا يسوغ له قتل نفسه فلا يتسبب فيه وقد  
يسوغ له قطع عضوه لآكلة به تأتى على نفسه إن لم يقطعه فله التسبب فيه نظراً ولا يبعد عدم الفرق (قوله بما  
يقتضى عدم تحقق ذلك) قد يقال زيادة الفلوس على ثمن المثل غير محقق أيضاً لأنه بالتقويم وهو تخمين ليس  
بيقين فليتأمل (قوله ورد بأنه يلزم الخ) لا يخفى أن قياس هذا الجواب فى الظاهر هو استعمال الماء إن لم

في الظاهر أيضا ولم يقولوا  
به وليس في محله لأن  
الاستشكال فيه أيضا وبما  
يقتضى استعمال الماء وإن  
تحقق نقص ذلك كما يقتل  
بترك الصلاة ورد بأن ترك  
قتله يؤدي إلى تفويت حق  
الله تعالى بالكلية ولا  
كذلك هنا لأن الماء بدلا  
ويمكن توجيه ما أطلقوه  
بأن الغالب عدم تأثير  
القليل في الظاهر والكثير  
في الباطن بخلاف الكثير  
في الظاهر فأناطوا الأمر  
بالغالب فيهما ولم يقولوا  
على خلافه ويفرق بينه  
وبين بذله زائدا على الثمن  
بأن هذا يعد غنبا في  
المعاملة وهي لكونها  
العقل أي مرتبطة بكاله  
لا يسمح أهلها بالغبن فيها  
كما جاء عن ابن عمر رضي  
الله عنهما أنه كان يشح  
فيها بالتأفة ويتصدق  
بالكثير فقبل له فقال  
ذاك عقلي وهذا جودي  
ثم إن عرف ذلك ولو  
بالتجربة اعتمد معرفته  
وإلا فإخبار عارف عدل  
رواية فإن انتفيا وتوهم  
شيئا بما مر تيمم

لم يتحقق النقص بذلك (قوله في الظاهر) أي بالنسبة للشين اليسير رشيدى (قوله ولم يقولوا به) أي بوجوب  
استعمال الماء في العضو الظاهر عند عدم تحقق النقص (قوله وليس الخ) أي الرديتاني مثله في الظاهر عش  
(قوله لأن الاستشكال الخ) فيه نظري يعلم بنقل كلام الرازي وهو ابن شهبة وعبارته واجيب بأن حصول الشين  
بالاستعمال غير محقق وإذا كان غير محقق لم يسقط به الوجوب وهذا كما ذكره أصحاب كلهم أنه يجب استعمال  
المشمس إذا لم يجد غيره وإن كان يخشى منه البرص لأن حصوله مظنون وفيه نظر لأن ما ذكره من عدم  
التحقق جار في الشين الظاهر أيضا وقد جوزوا ترك الغسل والعدول إلى التيمم عند خوفه على الأظهر انتهت  
فتاوى بصري (قوله وبما يقتضى الخ) يتأمل سم (قوله استعمال الماء) أي في الباطن عبارة النهاية وفرق أيضا  
بينهما بأنه إنما أمرناه هنا بالاستعمال وإن تحقق نقص لتعلق حق الله تعالى بالطهارة بالماء فلم نعتبر حق  
السيد بدليل ما لو ترك الصلاة فأنقذه به وإن فات حقه بالكلية بخلاف بذل الزيادة اهـ (قوله كما يقتل)  
أي الرقيق (قوله توجيه ما أطلقوه) أي من أنه لا أثر لخوف الشين اليسير في الظاهر والفاحش في الباطن  
(قوله بأن الغالب الخ) فيه نظر سم (قوله ويفرق بينه) أي بين الخوف على الكثير في الباطن  
(قوله يشح فيها) أي في المعاملة عش (قوله ثم إن عرف ذلك الخ) عبارة النهاية والمغنى واللفظ للاول وعلى  
الاول أي الظاهر إنما يتيمم إن أخبره بكونه يحصل منه ذلك وبكونه يخوف فاطيب مقبول الرواية ولو عبد أو  
امراة أو عرف هو ذلك من نفسه وإلا فلا يتيمم كما جزم به في التحقيق ونقله في الروضة عن السنجي وأقره  
وهو المعتمد وإن جزم البغوى بأنه يتيمم وقال الأسنوى أنه يدل له ما في المجموع في الاطعمة عن نص الشافعي  
أن المضطر إذا خاف من الطعام المحض إليه أنه مسموم جاز له تركه والانتقال إلى الميتة اهـ فقد فرقوا الدرجه  
الله تعالى بينهما بأن ذمته هنا اشتغلت بالطهارة بالماء فلا تبرأ من ذلك إلا بدليل ولا كذلك أكل الميتة وفي  
كلام ابن العباد ما يدل عليه اهـ قال عش قوله ولا كذلك أكل الميتة لك أن تعارضه بأنه ثم أيضا اشتغلت ذمته  
بطلب وقاية روحه بكل الظاهر وضرره غير محقق فلا يعدل عنه إلا بدليل اهـ وبأن عن سم عن الشهاب  
الرملي ما يدفعه (قوله ولو بالتجربة) خلافا لظاهر النهاية والمغنى من عدم كفاية معرفته بالتجربة  
واشترط كونه عارفا بالطب واعتمده عش والرشيدى وشيخنا وكذا سم على البيهجة (قوله اعتمد  
معرفته) ولو فاسقا والمراد المعرفة بسبب الطب خلافا للحج عش أقول وقوله الآتي آنفا وينبغي خلافه  
الخ يؤيد ما قاله حج من كفاية المعرفة بالتجربة (قوله فإخبار عارف عدل رواية) ولو امتنع من الاختيار إلا  
باجرة وجب دفعها له إن كان في الاختبار كلفة كان احتاج في إخباره إلى سعي حتى يصل للمريض أو لتفتيش  
كتب ليخبره بما يليق به وإن لم يكن في ذلك كلفة كان حصول منه الجواب بكلمة لا تعب لم تجب لعدم استحقاق  
الاجرة على ذلك فإن دفع إليه شيئا بلا عقد تبرع عاجز ثم ظاهره أنه لو أخبره فاسق أو كافر لا يأخذ بخبره وإن  
غلب على ظنه صدقه وينبغي خلافه فتى غلب على ظنه صدقه عمل به فلو تعارض إخبار عدل فينبغي تقديم  
الأوثق فالأكثر عددا فلو استو أو وثقا وعدا أو استا أو كان كان لم يوجد خبر فيأت فيه كلام المستنجي وغيره  
ولو قبل بتقديم خبر من أخبر بالضرر ولم يكن بعيدا لأن معه زيادة علم ثم إن كان المريض مضبوطا لا يحتاج  
إلى مراجعة الطبيب في كل صلاة فذاك والإوجب عليه ذلك ومن التعارض أيضا ما لو كان يعرف الطب من  
نفسه ثم أخبره طبيب آخر بخلاف ما يعرفه فيأت فيه ما تقدم عش وقوله ثم ظاهره إلى قوله ومن التعارض  
في البيهجة عن سم على البيهجة مثله إلا قوله وكان كان لم يوجد إلى ثم إن كان وقوله ومن التعارض الخ في  
إطلاقه الشامل لما إذا لم يزل بخبر الطبيب الآخر ظن نفسه نظر ظاهر (قوله وإن انتفيا) أي معرفة نفسه  
وإخبار عدل بان فقد في محل يجب طلب الماء منه فبما يظهر عش (قوله تيمم الخ) كذا في سائر كتبه وكلام  
شيخ الإسلام في الأسنى والغريمي إليه ونقله عن الأسنوى والزركشى واعتمد الخطيب والجمال الرملي

يتحقق النقص والتيمم إن تحقق فليتأمل (قوله وبما يقتضى) يتأمل (قوله بأن الغالب) فيه نظر (قوله تيمم

عدم صحة التيمم في ذلك كرى (قوله على الاوجه) خلافا للنهية والمغنى كما مر آتفا (قوله ولو لمته الاعادة) اى  
 وإن وجد الطيب بعد ذلك واخبره بجوازه قبلها سم على البهجة اه بغير مى (قوله لا بعد البرء) اى او  
 بالطهارة بالماء سم (قوله اوجود من يخبره بمبيح التيمم) اى بان هذا المرض الذى بك مبيح للتيمم  
 ويظهر ان يلحق بذلك ما لو تكلف بذلك وتو ضا بصرى (قوله فى جواز التيمم) اى الذى هو نظير العدول  
 للبيته واعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم التيمم وفرق بين ما هنا ومسئلة السم المذكورة بان تعلق حق  
 الله بالماء اقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج اليه  
 سم (قوله بين هذا) اى توهم نحو المرض من استعمال الماء (قوله والفرق الخ) وهو للشهاب الرملى كما مر  
 آتفا (قوله التى يخشى) الى قول المتن ولما فى المغنى والى التنبيه فى النهاية الا قوله يدل له الى المتن (قوله وقد عجز  
 عن تسخينه) قال سم فى آخر الباب مانصه اما لو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل  
 بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم لى صلى به فى الوقت اقبى به  
 شيخنا الشهاب الرملى وهو ظاهر لانه واجد للماء قادر على الطهارة وقوله لانه واجد الخ اى وبه يفارق مسئلة  
 الرحمة المارة وخرج بالتسخين التبريد فاذا كان سخنا بحيث لو اشتغل بتبريده خرج الوقت فليس له ذلك  
 ويفرق بينهما بان التبريد ليس من فعله ولا باختياره بخلاف التسخين عس واعتمده الحنفى كما مر (قوله  
 أو تدفئة اعضائه) اى النافعة اما اذا نفقته التدفئة او وجد ما يسخن به ولم يخف ماذ كرفانه لا يتيمم اذ لا ضرر  
 حينئذ والحاصل انه حيث خاف محذور الرداو مرض حاصل او متوقع جازله التيمم وحيث لا فلا شرح بافضل  
 ومع الجواز تازمه الاعادة لندرة فقد ما يسخن به الماء او يدثر به العضو كرى قول المتن (ولما امتنع استعماله)  
 اى الماء اى وجوبه مغنى ويأتى عن النهاية ما يوافق اوله لهذا وآخره لما جرى عليه الشارح (قوله لعله)  
 من جرح او كسر او مرض نهاية اى او نحوها (قوله ويؤخذ الخ) عبارة النهاية لم يرد بامتناعه تجر به بل  
 امتناع وجوب استعماله ويصح ان يرد به تحريمه ايضا عند غلبه ظن حصول المحذور بالطريق المتقدم  
 فالامتناع على بابه اه قال عس قوله عند غلبة ظن الخ افهم انه حيث لم يغلب على ظنه ما ذكر جازله  
 التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف بالخوف وحينئذ فحيث اخبره الطيب بان الغالب حصول  
 المرض حرم استعماله الماء وان اخبره بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم اه وعبارة الرشيدى  
 لا يخفى ان هذا القيد لا بد منه لاستعمال الماء على كل من المعنيين خلافا لما يؤهمه كلامه مر اه (قوله مع خشية  
 محذور الخ) الخشية اعم من الظن فقضية كلامه الحرمة وإن لم يظن المحذور وقد يتوقف فيه سم اى  
 بل الحرمة مقيدة بالظن اخذ من قول الشارح الآتى يدل له قولهم السابق الخ فانه قيده هناك بظن الضرر  
 بل بغلبته كما مر آتفا عن النهاية وحاشيته (قوله مامر) شامل لبطل البرء عبارة البجيرمى عن عس والنظر

على الاوجه) وايداه الاسنوى بمسئلة السم المذكورة (قوله لا بعد البرء) اى او بالطهارة بالماء (قوله فى  
 جواز التيمم) اى الذى هو نظير العدول للبيته واعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم التيمم وفرق بين ما هنا  
 ومسئلة السم المذكورة بان تعلق حق الله بالماء اقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد  
 دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج اليه (قوله لو لمته ييقن) لك ان تقول اذا كان المراد ان الصلاة  
 لم تمت زمته فى وقتها ييقن فلا يبرأ منها الا ييقن سقط هذا الرد المبني على تجويز تاخير القضاء عن الوقت عند  
 عدم البرء او وجود الخبر فتأمل (قوله ولما امتنع استعماله الخ) فى شرح العباب قال الاسنوى ويسن  
 اذا تعذر مسح الاذنين ان يقيم عنهما لانه يسن تطهيرهما وكذا اذا تعذر غسل الكفين او المضمضة او  
 الاستنشاق اه وينبغى سن تعدد التيمم عن غسل الكفين عند تعذر غسلهما (قوله ويؤخذ من تعبيره)  
 قديقال المراد بالامتناع خوف المحذور من استعماله فلا يؤخذ منه ماذ كروان كان الماخوذ صحيحا (قوله  
 مع خشية محذور) الخشية اعم من الظن فقضية كلامه الحرمة وإن لم يظن المحذور وقد يتوقف فيه (قوله  
 فى غير الشين) من غير الشين بطل البرء فيفيد اتجاه التحريم فيه وقد يتوقف فى عدم التحريم فى الشين وفى

على الاوجه ولو لمته الاعادة  
 لكن لا يفعلها الا بعد البرء  
 او وجود من يخبره بمبيح  
 التيمم ونازع ابن العبادى  
 جواز التيمم بما فيه نظر  
 والفرق بين هذا ونظرم  
 الى توهم سم طعام احضر  
 اليه حتى يعدل عنه للبيته  
 بان الصلاة هنا لم تمت ذمته  
 ييقن فلا يبرأ منها الا ييقن  
 يرد باننا نقول بعدم ما حتى  
 يرد ذلك بل يفعلها ثم باعادتها  
 وهذا غاية الاحتياط لها  
 مع الخروج عما قد يكون  
 سببا لتلف نحو النفس  
 (وشدة البرد) التى يخشى  
 منها محذور مما ذكر  
 وقد عجز عن تسخينه او  
 تدفئة اعضائه (ك) خوف  
 نحو (مرض) فى اباحة  
 التيمم لما صح ان عمرو بن  
 العاص رضى الله عنه تيمم  
 لخوف الهلاك من شدة  
 البرد فاقره صلى الله عليه  
 وسلم على ذلك (ولما امتنع  
 استعماله) اى الماء (فى)  
 كل البدن وجب تيمم واحد  
 لا غير او فى محل من البدن  
 (عضو) او غيره لعله  
 ويؤخذ من تعبيره بامتنع  
 حرمة استعمال الماء مع  
 خشية محذور مما مر وهو  
 متجه فى غير الشين وبطله  
 قولهم السابق فان خشى  
 ضرر نحو الشمس حرم  
 عليه استعماله

نعم الشين الظاهر لا يقتضى حرمة إلا في فن تنقص قيمته ولم يأذن مالكة كما هو ظاهر (ان (٣٤٧) لم يكن عليه ساتر وجب) عليه قطعاً عندنا

(التيمم) الشرعى خلافاً  
لما كتفى من التراب عليه  
وذلك لئلا يخلو محل العلة من  
طهارة (وكذا) يجب غسل  
الصحيح (الذي يمكن غسله  
على المذهب) لو راية صحيحة  
في قصة عمر والسابقة انه  
غسل معافقه وتوضأ  
وضوءه للصلاة ثم صلى  
قال البيهقي معناه انه غسل  
ما أمكنه وتوضأ وتيمم  
للباقى ويتلطف من خشى  
سيلان الماء لمحل العلة بوضع  
خرقة مبلولة بقر به لينغسل  
بقطرها ما حو اليه من غير  
أن يسيل اليه شيء ويلزم  
العاجز استئجار من يفعل  
ذلك باجرة مثله ان وجدها  
فاضلة عما يعتبر في الفطرة  
فان تعذر ذلك قضى لندوره  
ولا يجب مسح محل العلة  
بالماء كما أفهمه كلامه ويجب  
بالتراب إن كان محل  
التيمم ما لم يخش منه شيء  
تمام (ولا ترتيب بينهما)  
أي التيمم وغسل الصحيح  
(للجنب) والحائض  
والنفساء أي لا يجب ذلك  
لان الأصل لا يجب فيه ذلك  
قأولى بدله وإنما وجب  
تقديم الغسل إذا وجد ماء  
لا يكفي فيه لان التيمم هنا  
للعلة وهي مستمرة وثم  
لفقد الماء فوجب استعماله  
أولا ليوجد الفقد عند  
التيمم والأولى تقديم  
التيمم ليزيل الماء اثر

هل يحرم الاستعمال عند خوف بطله البرء الظاهر الحرمة اه (قوله نعم الشين الخ) أي الفاحش أخذ من  
قوله بما قول المتن (وجب التيمم) وفي شرح العباب قال الاسنوى ويسن إذا تعذر مسح الاذنين ان  
يتيمم عنهما لانه يسن تطهيرهما وكذا إذا تعذر غسل الكفين او المضمضة والاستنشاق اه وينبغي سن  
تعدد التيمم عن غسل الكفين عند تعذر غسلهما سم (قوله خلافاً) عبارة المغنى والنهاية وعرف التيمم  
بالالف واللام إشارة للر دعلى من قال من العلماء انه يمر التراب على المحل المعجوز عنه اه (قوله وذلك لئلا يخلو  
الخ) ويلزمه إمرار التراب ما أمكن على محل العلة إن كان بمحل التيمم ولم يخش محذورا بما مر نهاية ومغنى  
وباقى الشارح مثله قول المتن (وكذا غسل الصحيح الخ) قال في الروض اى والمغنى ولما بين حبات الجدرى  
حكم العضو الجريح ان خاف من غسله ما مر اه ع ش (قوله لرواية) الى قوله وبحث الاسنوى في المغنى  
(قوله ويتلطف) اى وجوباً إن أدى ترك التلطف الى دخول الماء الى الجراحة وقد اخبره الطبيب بضرر  
الماء إذا وصل اليها ع ش اه بجيرى (قوله بوضع خرقة الخ) ويتعامل عليها شيخ الاسلام وخطيب عبارة  
النهاية وعصرها اه (قوله فان تعذر) ظاهره انه يقضى ولو مع الاتيان بالمس الآتى في كلامه المصرح به  
هنا في النهاية وقد يوجه بان الواجب الحقيقي الغسل ولم يوجد وما إيجاب المس فلانه اتيان ببعض الواجب  
لانه يقوم مقام الواجب من كل وجه فليتامل بصرى (ذلك) اى الاستئجار ع ش (قوله قضى لندوره)  
عبارة النهاية والمغنى وشرح بافضل فان تعذر امسه ماء بلا إفاضة اه قال الكردى قوله امسه ماء وهذه رتبة  
فوق المسح ودون الغسل جوزت هنا بدل الغسل للضرورة اه وقال ع ش قوله مر بلا إفاضة اى وذلك  
غسل خفيف اه وقال البجيرى قوله مر أمسه بلا إفاضة فان تعذر الا مساس صلى كفا قد الطهورين وأعاد  
ع ش اه وهذه العبارات قد تفيد عدم وجوب القضاء مع الا مساس (قوله ولا يجب مسح محل العلة الخ)  
وإن لم يخف منه لان الواجب إنما هو الغسل نعم يظهر استحبابه ولا يلزم او يضع ساتراً على العليل للمسح على  
الساتر إذا مسح رخصة فلا يناسبها وجوب ذلك نهاية ومغنى وسم اى بل يسن الوضع المذكور كى يأتى  
(قوله لم يخش الخ) اى ولا فيمر التراب على الصحيح فيقضى لنقص البدل والمبدل كى يأتى قول المتن (للجنب)  
الأولى لمريد الغسل ولو مندوباً بصرى (قوله والحائض الخ) اى ومن طلب منه غسل مسنون نهاية ومغنى  
(قوله وإنما وجب الخ) وللقول بوجوب تقديم غسل الصحيح كوجوب تقديم ماء لا يكفيه نهاية (قوله ليزيل  
الماء) هذا لا يأتى إذا عمت العلة الوجه واليدين ونظر الزركشى في مسح الساتر هل الأولى تأخيرها عن التيمم  
كالغسل والذي يتجه ان الأولى ذلك لكن ان فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ماء المسح حيثئذ كذا في  
شرح العباب سم على حج وقوله هذا لا يأتى الخ ظاهر لكنه قد وجد تقديم التيمم فيه بما قاله الاسنوى من  
أن الأولى أن يقدم أعضاء الوضوء على غيرها فتقديم التيمم حيثئذ لكونه بدلاً عن غسل الوجه واليدين وهو  
مقدم على بقية الأعضاء ع ش اى غير الراس (قوله وبحث الاسنوى الخ) وهذا البحث ظاهر لا معدل عنه  
نهاية (قوله ثم يتيمم) محل تأمل إذ لا ترتيب بين اجزاء الراس بصرى وقد يجاب بأنه للخروج من الخلاف  
الذى اشار الشارح الى رده بقوله السابق وإنما يوجب الخ والمتفرع على البحث إنما هو قوله ثم يغسل الخ (قوله  
تنبيه) الى المتن ذكره ع ش واقره (قوله ما افاده المتن الخ) انظر من اين افاد ذلك فان كان من اطلاق قوله  
ولا ترتيب بينهما للجنب ففيه أن المراد بين التيمم عن الجنابة وغسل الصحيح عنها وهذا غير موجود في الصورة  
المذكورة حتى يكون مفهما لما ذكر فيها وإن كان من اطلاق مفهوم قوله الاتى ولم يحدث فليس بعيداً  
فليتامل سم وقوله ففيه ان المراد الخ لك منعه بان اطلاق المتن لئلا يترتب بين تيمم الجنب وغسل صحيحه

الفرق بين الشين والبطء (قوله ولا يجب مسح محل العلة) نعم يظهر استحبابه (قوله ليزيل الماء) هذا لا يأتى  
إذا عمت العلة الوجه واليدين ونظر الزركشى في مسح الساتر هل الأولى تأخيرها عن التيمم كالغسل والذي يتجه  
ان الأولى ذلك لكن ان فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ماء المسح حيثئذ كذا في شرح العباب (قوله  
وبحث الاسنوى الخ) زاد في شرح الروض عقبه ما نصه وفي البيان فيما إذا كان حدثه اصغر مثل ذلك ونقله

التراب وبحث الاسنوى ندب تقديم ما يندب تقديمه في الغسل في جرح برأسه يغسل صحيحه ثم يتيمم ثم يغسل باقى بدنه

(تنبيه) ما أفاده المتن أن الجنب إذا أحدث لا يلزمه الترتيب وإن كانت علته في اغضاء الوضوء يشمل ما لو كانت علته في يده مثلا فتيمم عن الجنباته ثم أحدث فتوضأ وأعاد التيمم (٣٤٨) عن الأكلابر لا رادته فرضا ثانيا فيندرجه فيه تيمم الأصغر وإن كان قبل الوضوء وهو متجه

شامل لما إذا كانا عن حدثه إلا كبر ولما إذا كانا عن حدثه الأصغر وقوله فليس ببعيد وهو ظاهر المنع فإن المصنف لم يتعرض هناك للترتيب أصلا (قوله بشمل الخ) خبر قوله وما أفاده الخ (قوله إذا أحدث الخ) أي إذا تيمم وغسل الصحيح وصلى فراضا ثم أحدث حدثا أصغرا وأراد فرضا ثانيا (فتيمم عن الجنباته) لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم إذ لو لم يغسل الصحيح أو لم يقتصر ثانيا على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضا سم بحذف (قوله وإن كان) أي تيمم الأكلابر (قوله له غسلهما الخ) بدل عامر (قوله مطلقا) أي تيمما وضوءا أو قل المتن (فإن كان) أي من به العلة مغنى قول المتن (حدثا) مثله مريد التجديد بناء على ما تقدم من ندبه لمن لا يتم وضوءه إلا بالتيمم بصري (قوله حدثا أصغرا) إلى قول المتن ويجب في النهاية والمغنى لإفادته أو طلاء وقوله وإن لم توجد إلى المتن (قوله فإن كان الوجه) ولو كانت العلة في اليد فالواجب تقويم التيمم على مسح الرأس وتأخيرته عن غسل الوجه نهاية (قوله وله تقديمه الخ) مرانه يسن البدن باعلى الوجه فلو كان المانع بأسفله ياتي نظيره بحث السنوي بصري (قوله وهو أولى) أي ليزيل الماء أثر التراب نهاية (قوله وتأخير عنه) أي وتوسطه نهاية وشرح بأفضل أي بأن يغسل بعض العضو الصحيح ثم يتيمم عن علته ثم يغسل باقي صحيحه ع ش قول المتن (فإن جرح عضوا) أو امتنع استعماله فيهما لغير جراحة مفتى ومنهج (قوله ولم نعم الجراحة الرأس) الا خصر الأيدي ولم نعمها كافي النهاية والمغنى (قوله فثلاث تيممات) ولا بد لكل واحد منها من نية مستقلة على المعتمد لأن كل واحد منها طهارة مستقلة لا تكرير لما قبلها ع ش (قوله فأربع تيممات الخ) هذا وما قبله وما بعده في الطهارة الأولى فلو صلى فرضا ولم يحدث وأراد آخر كفاه تيمم واحد بجري (قوله أو ماعدا الرأس الخ) ولو كانت العلة في وجهه ويده تيمم تيمما عن الوجه قبل الانتقال إلى اليد وتيمما عن اليد قبل الانتقال لمسح الرأس وله الموالاة بين التيممين بعد فراغ الوجه ولو عمتهما كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما حيثئذ ومثل ذلك ما لو عمت الرأس والرجلين نهاية ومغنى (قوله ثم مسحه) أي مسح الرأس بعد تيمم الوجه واليدين (قوله ويسن جعل اليدين الخ) ينبغي أنه لو خلق له وجهان فحيث رجب غسلهما كانا كاليدين فيكفيهما تيمم ويسن تيممان سم (قوله كعضوين) أي في التيمم نهاية (قوله نحو ألواح) عبارة غير خشب أو قصب اه (قوله لا نجيار نحو السكر) أي كالخلع مغنى ونهاية (قوله أو لصوق الخ) وكذا الشقوق التي في الرجل إن احتاج إلى تطهير شيء فيها يمنع من وصول الماء خطيب أي وقطر بالفعل فيكون هذا الشيء بالنسبة لما تحته جبرية ياتي فيه تفصيلها بجري (قوله لا يهاهم تلك الخ) قد يقال لا يهاهم مع الواو أيضا فنامله سم (قوله فلم يحتاج الخ) ومع ذلك هي

شبه في الروضة ثم قال انه حسن اه وعبارة الروضة قال صاحب البيان وإذا كانت الجراحة في يديه استحب أن يجعل كل يد كعضو فيغسل وجهه ثم صحيح اليمنى ويقيم عن جريها ثم يطهر اليسرى غسلا وتيمما وكذا الرجلان وهذا حسن لأن تقديم اليمنى سنة فإذا اقتصر على تيمم فقط طهرهما دفعة واحدة والله اعلم انتهى (قوله ما أفاده المتن) انظر من إن أفاد ذلك فإن كان من إطلاق قوله ولا ترتب بينهما للجنب ففيه أن المراد بين التيمم عن الجنباته وغسل الصحيح عنها وهذا غير موجود في الصورة المذكورة حتى يكون مفهما لما ذكر فيهما وإن كان من إطلاق مفهوم قوله الآتي ولم يحدث فليس ببعيد أفليتأمل (قوله في تيمم عن الجنباته) لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم إذ لو لم يغسل الصحيح أو لم يقتصر ثانيا على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضا فإن قيل يفرض هذا فيما إذا لم يحدث ثانيا إلا ما يكفي الوضوء قلنا لا يتعين له بل يغسل به بعض البدن عن الجنباته (قوله ويسن جعل اليدين كعضوين وكذا الرجلان) ينبغي أنه لو خلق له وجهان فحيث رجب غسلهما كان كاليدين فيكفيهما تيمم ويسن تيممان (قوله لا يهاهم تلك)

نظير ما مر في جنب بقى رجلاه فحدث له غسلهما قبل بقية أعضاء وضوئه وما أو ما إليه كلام شارح أنه لا بد من التيمم في هذه الصورة عن الأصغر وقت غسل العليل فهو منافي لكلامهم أنه حيث اجتمع الأصغر والأكلابر اضطرر النظر إلى الأصغر مطلقا (فإن كان حدثا) حدثا أصغرا (فالأصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل) رعاية الترتيب الوضوء فلا ينقل عن عضو عليل حتى يكمله غسلا وبدلا فإن كان الوجه وجب تقديم التيمم على الشروع في غسل شيء من اليدين وله تقديمه على غسل صحيح الوجه وهو أولى وتأخير عنه لأن العضو الواحد لا ترتب فيه (فإن جرح عضوا) فتيتمان (يلزماته لما نقرر من اشتراط التيمم وقت غسل العليل أو أربعة أعضائه ولم نعم الجراحة الرأس فثلاث تيممات لأن الرأس يكفي مسح صحيحه فإن عمته فأربع تيممات أو الثلاثة أيضا فتيمم واحد عن الوضوء لسقوط الترتيب أو ماعدا الرأس فتيمم واحد عن الوجه واليدين لسقوط غسلهما المقتضى لسقوط ترتيبهما بخلاف ما سبق

بعضهما ثم مسحه ثم واحد عن الرجلين ويسن جعل اليدين كعضوين وكذا الرجلان (وإن كان) على العليل ساتر (أوضح الكبيرة) وهي نحو ألواح تشد لا نجيار نحو السكر أو لصوق بفتح أو له أو طلاء أو عضابة فصد (لا) عبارة أصله لا قبل وهي أولى لا يهاهم تلك إن ما يمكن نزعه لا يسمى ساترا اه ويرد بان من الواضح أن هذا قيد للحكم لا لتسميتها ساترا فلم يحتاج الواو (يكن نزعا) عنه لخوف محذور عامر

(غسل الصحيح) ويتألف بغسل ما أخذته الجبيرة من الصحيح بحسب الامكان وما تندر (٣٤٩) غسلة ماتحتها او امكنه مسه الماء بلا

إفاضة لزمه وإن لم توجد فيه حقيقة الغسل لانه اقرب إليها من المسح فتعين وحرف مسه بمسحه ثم استشكل وليس في محله للفرق الظاهر بينهما ومن ثم لم يجب المسح هنا وفارق المسح بانه اقرب للغسل كما تقرر (وتيمم) لرواية سندها جيد عند غير البيهقي في المحتلم السابق لما يكفيه ان يتيمم ويعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده (كما سبق) في مراعاة المحدث للترتيب وتعدد التيمم بتعدد العضو العليل أما إذا امكن نزعه بلا خوف محذور عام فيجب ويظهر أن محله إن أمكن غسل الجرح او اخذت بعض الصحيح او كانت بمحل التيمم وامكن مسح العليل بالتراب وإلا فلا فائدة لوجوب النزاع وسيأتي آخر الباب بقية من احكامها ومنها انه يجب عليه وضعها على طهر (ويجب مع ذلك) السابق (مسح كل جبيرة) (او نحوها) وقت غسل غليله (بماء) اما أصل المسح فلم يخبر المشجوع السابق واما تعميمه فلانه مسح ايح للعجز عن الاصل كالمسح في التيمم وبه فارق الخف ومن ثم لم تتأق ولو نفذ إليها نحو دم الجرح وعمها عني عن مخالطة ماء مسحها له اخذا لما يأتي في

أوضح لاستغنائها عن الجواب ع ش (قوله لوجوب النزاع) الاولي للنزع قول المتن (غسل الصحيح وتيمم كما سبق) ويجب مع ذلك الخ لا يخفى ان وجوب الجمع بين هذه الامور الثلاثة لا يتأق في الراس إذ لا يجب تعميمه بالطهر فيكفي الاقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك وكذا الاقتصار على جميع الجبيرة او التيمم إذا عمت الجبيرة الراس فلا يجب الجمع بينهما فيما يظهر لان مسح الجبيرة هو طهر ماتحتها من الصحيح والتيمم طهر ماتحتها من الجريح ففي الاقتصار على أحدهما تطهير بعض الراس وتطهير بعضه كاف إذ لا يجب تعميمه بالطهر كما تقرر ويتردد النظر في أنه هل يتعين الاقتصار على مسح الجبيرة إذا اراد الاقتصار على أحدهما لانه اقوى من التيمم بدليل انه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحدث بخلاف التيمم ويجري هذا التردد فيما إذا لم تعم الجبيرة الراس فهل يكفي مسح الجبيرة او يتعين غسل الصحيح المكشوف لانه اقوى وكل من التيمم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجود الاقوى وبالجملة فالنتيجة تعين غسل الصحيح حيث امكن وإلا فمسح جميع الجبيرة ولا يجب التيمم معها سم يحذف (قوله لزمه) خبر وما تذر الخ (وحرف مسه الخ) اي الذي في كلام الشافعي وغيره (قوله للفرق الظاهر الخ) وعبر بعضهم عن الامساس المذكور بالمسح وبعضهم بالغسل والتحقيق أنه رتبة بينهما كما أوضحته في الاصل كروي (قوله في المحتلم السابق) أي في شرح وكذا البرء والشين الخ (قوله ان محله) أي وجوب النزاع (قوله إن امكن غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله إلا بالنزع سم (قوله واخذت بعض الصحيح) أي ولم يأت غسله نزع وجودها كما هو ظاهر بصرى (قوله على طهر) أي كامل لا طهر ذلك العضو فقط ع ش (قوله مع ذلك السابق) قد يشمل مس ماتحت الجبيرة الماء بلا إفاضة وفيه نظر سم (قوله وقت غسل غليله) أي المحدث دون الجنب اخذا بما مر (قوله السابق) أي آتفا بقوله ثم يمسح عليها (قوله واما تعميمه) إلى قوله نعم في النهاية والمعنى الا قوله وكان قياسه إلى وخرج (قوله وبه) أي بالتعليل المذكور (قوله ومن ثم) أي لاجل مفارقتها الخف بذلك (قوله لم تتأق) فله المسح إلى ان يبرأ نهاية ومعنى (قوله وعمها الخ) انظر لو عمها جرم الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها سم على حج أي فهل يكفي المسح على الجبيرة التي عمها جرم الدم ام لا فيه نظر والاقرب الاول وفي حاشية شيخنا العلامة الشوبري على المنهيج عن مقتضى كلام العباب ما يوافقه ثم رأيت قول الشارح رم في آخر باب التيمم بعد قول المصنف إلا ان يكون بجرحه دم كثير مانصه والاول وجه حمل ما هنا على كثير تجاوز محله وحصل بفعله او على ما إذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كثير حائل يمنع الماء وإيصال التراب على العضو اه وهو ظاهر في انه لا يمسح هنا لوجود الحائل فراجع ع ش اقول وكلامهم هناك في القضاء فيجب مع الدم المذكور لنقصان البذل

قد يقال الامام مع الواو ايضا فتأمله (قوله غسل الصحيح وتيمم كما سبق) ويجب مع ذلك مسح كل جبيرة بهاء لا يخفى ان وجوب الجمع بين هذه الامور الثلاثة لا يتأق في الراس إذ لا يجب تعميمه بالطهر فيجب الاقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك وكذا الاقتصار على مسح جميع الجبيرة او التيمم إذا عمت الجبيرة الراس ولا يجب الجمع بينهما فيما يظهر لان مسح الجبيرة هو طهر ماتحتها من الصحيح والتيمم هو طهر ماتحتها من الجريح ففي الاقتصار على أحدهما تطهير بعض الراس وتطهير بعضه كاف إذ لا يجب تعميمه بالطهر كما تقرر نعم هذا ظاهر بالنسبة لعدم وجوب الجمع بينهما ويتردد النظر في أنه هل يتعين الاقتصار على مسح الجبيرة إذا اراد الاقتصار على أحدهما اقوى من التيمم بدليل انه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحدث بخلاف التيمم ويجري هذا التردد فيما إذا لم تعم الجبيرة الراس بل بقي بعض الصحيح مكشوف فهل يكفي مسح الجبيرة او يتعين غسل الصحيح لانه اقوى لانه يرفع الحدث مطلقا بخلاف المسح فانه يرفع إلى البرء وقد يدل على التعين فيما ذكر ان كلام التيمم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجود الاقوى فليتامل وبالجملة فالنتيجة تعين غسل الصحيح حيث امكن وإلا فمسح جميع الجبيرة ولا يجب التيمم معها (قوله إن امكن غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله إلا بالنزع (قوله ويجب مع ذلك السابق) قد يشمل مس ماتحت الجبيرة الماء بلا إفاضة وفيه نظر (قوله وعمها) انظر لو عمها جرم الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها (قوله

شروط الصلاة أنه يعنى عن اختلاط المعفو عنه بأجنبي يحتاج إلى تماسكه (وقيل) يكفي مسح (بعضها)



كالخف وهو يدل عما أخذته من الصحيح ومن ثم لم تأخذ منه شيئاً أو أخذت شيئاً وغسله لم يجب مسحها وكان قياسه أنه لا يجب مسح الزائد على ما أخذته من الصحيح لما تقرر أن مسحها إنما هو بدل عما أخذته منه لا عن محل الجرح لأن بدله التيمم لا غير فوجب مسح كلها مستشكل إلا أن يجاب بأن تحديد ذلك لما شق اعرضوا ( ٣٥٠ ) عنه وأوجبوا الكل احتياطاً وخرج بالماء مسحها بالتراب إذا كان بعضو التيمم فلا

يجب لانه ضعيف فلا يؤثر من فوق حائل نعم يسكن كستر الجرح حتى يمسح عليه خروجا من الخلاف (فإذا تيمم) من ذكر وقد صلى فرفض بعد تيمم وغسل مسح كمر (فرض ثان) لما ياتي انه لا يؤدي بالتيمم إلا فرض (ولم يحدث) يعني ولم يبطل تيممه (لم يعد الجنب غملاً) لشيء من بدنه لبقاء طهره كما ياتي (ويعيد المحدث) غسل (ما بعد عليه) لبطلان طهر العليل وبلزومه بطلان ما بعده عملاً بقضية الترتيب الواجب على المحدث دون الجنب ويرده ما ياتي ان طهارته باقية بدليل انه يتنفل به (وقيل يستأنفان) أي الجنب والمحدث لتركب طهرهما من اصل وبدل فاذا بطل البدل بطل الاصل كنزع الخف بناء على الضعيف ان فيه الوضوء (وقيل المحدث كجنب) فلا يحتاج إلى إعادة غسل ما بعده عليه لبقاء طهر العليل بدليل صحة تنفله كما تقرر وإنما وجبت إعادة تيممه المتحد أو المتعدد لضعفه عن اداء فرض ثان به فان قلت قياس سقوط الترتيب في هذه الطهارة الثانية لما تقرر من بقاء طهره الاول

والمبدل و ليس الكلام هنا فيه بل في صحة المسح ولا تلازم بينهما كما هو ظاهر بل غاية الدم المذكور ان يكون من وضع جبيرة فوق أخرى وهو لا يمنع صحة المسح (قوله كالحف) أي والراس و فرق الاول بينهما وبين الراس بان في نعميه مشقة النزاع وبين الخف بان فيه ضرر اقلان الاستيعاب بلبية نهاية (قوله وهو) أي مسحها سم (قوله واخذت شيئاً الخ) سكت عمالو مسه ماء بلا إفاضة كما تقدم فظاهر انه لا يغني عن مسحها سم يغني وفيه نظر كما مر (قوله لم يجب مسحها) فاطلاقهم وجوب المسح جرى على الغالب من ان الساتر ياخذ زيادة على محل العلة ولا يغسل خطيب (قوله قياسه) أي قياس عدم وجوب المسح فيما ذكر (قوله من الصحيح) بيان لما أخذته (قوله انه لا يجب) الا سبك حذف الضمير (قوله إلا ان يجاب الخ) هذا حسن وقوله لما شق أي او كان قد يشق سم (قوله كستر الجرح الخ) هل ولو في عضو والتيمم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم ياخذ من الصحيح شيئاً وقد يقال قياس ان المسح عليه طهارة ماتحت الساتر من الصحيح انه إذا مكنته غسل الصحيح لا يسكن الساتر المذكور لعدم الحاجة اليه بل لا يجوز إلا ان يكون المخالف المراسي خلافاً يرى ذلك سم على حج وقد يقال كون المخالف يرى ذلك لا يقتضي وضع الساتر لان رعاية الخلاف إنما تطالب حيث لم تفوت مطلوباً عندنا وهي هنا تفوت الغسل الواجب لقد رتبه عليه اللهم إلا ان يقال ان الكلام مفروض فيما إذا تعذر غسل ما حول الجرح من الصحيح فيسكن وضع الساتر ليسحبه بدل الصحيح منضمناً للتيمم بدل الجرح مع عشا أي او مفروض فيما إذا لم ياخذ من الصحيح شيئاً ورأى المخالف ان المسح كالتيمم بدل عن محل الجرح (قوله من ذكر) إلى قوله فان قلت في النهاية والمغني إلا قوله والمتعدد (قوله من ذكر الخ) أي من غلى عليه سائر عبارة النهاية والمغني من غسل الصحيح وتيمم عن الجرح وادى فريضته اه وهي اولى (قوله كمر) أي في مراعاة المحدث للترتيب وتعدد التيمم بتعدد العضو العليل ومسح كل جبيرة لا يمكن نزاعها ولمساس الماء ما تعذر غسله مما تحتها قول المتن (فرض ثان) أي وثالث وهكذا نهاية ومغني (قوله ولم يبطل تيممه) أي يحدث او غيره كرده سم قول المتن (لم يعد الجنب) أي ونحوه غسلاً أي ولا مسحاً منهج ونهاية ومغني (قوله وبلزومه) أي بطلان طهر العليل بطلان الخ فاذا كانت الجراحة في اليد تيمم واعاد مسح الرأس ثم غسل الرجلين نهاية (قوله عملاً بقضية الترتيب الخ) كالونسي من اعضاء الوضوء لغة مغني (قوله والمتعدد) خلافاً للنهاية والمغني (قوله لما تقرر) متعلق بسقوط الخ وقوله بدليل الخ متعلق ببقاء طهره الخ وقوله ان لا يجب الخ خبر قوله قياس الخ (قوله في الاولى) أي في الطهارة الاولى صفة التيمم المتعدد (قوله بل يكفي تيمم واحد) اعتمده النهاية والمغني وفاقاً للشهاب الرملي (قوله فتعده فيها) أي في الطهارة الثانية (قوله مصحح الرافعي) أي بقوله السابق ويعيد المحدث ما بعده عليه (قوله سقط الماء) أي غسل ما بعده عليه (قوله في إيجابه) أي التيمم من حيث هو (قوله انه الخ) فاعل مرو الضمير للوضوء المجدد وقوله انه حكاية النخبي ان مقتضى التجديد (قوله وهذا)

وهو أي مسحها (قوله واخذت شيئاً وغسله) سكت عمالو مسه ماء بلا إفاضة كما تقدم فظاهر انه لا يغني عن مسحها (قوله إلا ان يجاب) هذا حسن وقوله لما شق أي او كان قد يشق (قوله كستر الجرح) هل ولو في عضو التيمم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم ياخذ من الصحيح (قوله حتى يمسح عليه) قد يقال قياس ان المسح عليه طهارة ماتحت الساتر من الصحيح انه إذا مكنته غسل الصحيح لا يسكن الساتر المذكور لعدم الحاجة اليه بل لا يجوز إلا ان يكون المخالف المراسي خلافاً يرى ذلك (قوله لم يعد الجنب غملاً) قال في المنهج ولا مسحاً اه أي يحدث او غيره كرده (قوله في الاولى) أي في الطهارة الاولى وقوله بل يكفي تيمم واحد هو ما اعتمده

بدليل التنفل به ان لا يجب إعادة التيمم المتعدد في الاولى بل يكفي تيمم واحد لان تعدده فيها إنما كان لضرورة الترتيب وقد سقط في الثانية أي فتعده فيها الذي جزم به في شرح الروض جزم المذهب إنما يناسب مصحح الرافعي قلت هذا القياس له وجه وإن أمكن الجواب عنه بان الاصل فيما وجب في الاولى ان يجب في الثانية سقط الماء لبقاء طهره فبقي التيمم المتعدد بحاله لان العلة في إيجابه نقصه عن اداء فرض ثان به وقد مر في الوضوء المجدد انه في نحو النية كالاصول عملاً بمقتضى التجديد انه حكاية الاول بصفته وهذا مقرب لما هنا فوجب تعدد التيمم هنا إنما هو لتوجد

أى مامر في الوضوء وقوله لما هنا أى من وجوب إعادة التيمم المتعدد وقوله هنا أى في الطهارة الثانية (قوله حكاية الاول) الظاهر الثانيث (قوله قلت هذا الثالث اصح) أى فيعيد كل منهما التيمم فقط معنى (قوله وجهه) إلى قوله أو ما اذا تردد في المغنى الا قوله أو بطل تيممه والى الفصل فى النهاية إلا ذلك القول (قوله وجهه الخ) عبارة النهاية وهو قول الاكثرين ونقل الامام الاتفاق عليه لانه إنما يحتاج إلى إعادة ما بعد عليه ان لو بطلت طهارة العليل وطهارة العليل باقية بدليل جواز التنقل اه (قوله كما علمته الخ) الاخصر الاول كما مر (قوله أما إذا أحدث الخ) أى أو أجنب ثانياً عن ش (فرعان) لو أجنب صاحب الجبيرة اغتسل وتيمم ولا يجب عليه نزعها بخلاف الخف والفرق ان فى ايجاب النزع مشقة ولو كان على عضو جبيرة ثان فرفع احدها لم يلزمه رفع الاخرى بخلاف الخفين لان لبسهما جميعاً شرط بخلاف الجبيرة تين معنى ونهاية (قوله فانه يعيد جميع مامر) هو مشكل مع قوله أو بطل تيممه إذ يدخل فيه البطلان بالردة مع انه لا يعيد غسل الاعضاء كما صرحوا به وكذا يشك فى الجنب فانه لا يعيد جميع مامر اذ منه غسل صحيح بدنه وهو لا يعيد جميعه بل يغسل اعضاء الوضوء عن الحدث الاصغر ومنه ايضا مسح الساتر فى غير اعضاء الوضوء والظاهر انه لا يعيده لانه رفع جنابة ما تحته من الصحيح رفعا مقيداً بمدة عدم البرء كما ان مسح الخف رفع حدث الرجل مقيداً بمدة عدم نزع الخف وايضا مسح قائم مقام الغسل بدليل انه ما لم يحدث لا يعيد لكل فرض سوى التيمم فقط سم بحذف (قوله ولو برا الخ) عبارة المغنى ولو اغتسل الجنب وتيمم عن جراحة فى غير اعضاء التيمم ثم أحدث بعد اداء فريضة من صلاة أو طواف لم يبطل تيممه لانه وقع عن غير اعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث فيتوضأ ويصلى بوضوئه ما شاء من النوافل (ولو برا) بتثنية الرأى وهو على طهارة بطل تيممه ووجب غسل موضع العذر جنباً كان أو محدثاً ويجب على المحدث ان يغسل ما بعد موضع العذر رعاية للترتيب كما لو اغفل لمعة بخلاف الجنب ولا يستأنفان الطهارة وبطلان بعضها لا يقتضى بطلان كلها اه بحذف وعبارة النهاية ولورفع الجبيرة عن موضع الكسر فوجده قد اندمل أعاد كل صلاة صلاها بعد الاندمال بالمسح عليها وإذا تحقق البرء وهو على طهارة كان كوجدان التيمم الماء فى نقصيله الاق اى فىقال ان تحقق ذلك وليس فى صلاة امتنع الاحرام بها او فيها فان وجب قضاؤها ككون الساتر اخذ زيادة على قدر الاستمسك بطلت وان لم يجب التماس ش (قوله أعاد المحدث غسل عليه) فيه نظر لانه ان اراد بعليه العضو المعتل بعضه فلا وجه لاعادة جميعه لارتفاع حدث صحيحه بغسله السابق وان اراد القدر المعتل منه فلا وجه للتعبير بالاعادة إذ لم يغسل فيما سبق فليتأمل سم أى فكان ينبغى أن يقول غسل محل علمته كما فى المغنى

شيخنا الشهاب الرملى فقال يكفى تيمم واحد (قوله فانه يعيد جميع مامر) هو مشكل مع قوله أو بطل تيممه إذ يدخل فيه البطلان بالردة مع انه لا يعيد غسل الاعضاء إذ الردة لا تبطله كما صرحوا به وهل تبطل مسح الجبيرة فيه نظر (قوله فانه يعيد جميع مامر) لا يخفى اشكاله فى الجنب فانه لا يعيد جميع مامر إذ منه غسل صحيح بدنه وهو لا يعيده جميعه بل يغسل بعضه وهو اعضاء الوضوء وعن الحدث الاصغر فليتأمل ومنه ايضا مسح الساتر فى غير اعضاء الوضوء والظاهر انه لا يعيده لانه رفع منه جنابة ما تحته من الصحيح رفعا مقيداً بمدة عدم نزع الخف وايضا مسح قائم مقام الغسل بدليل انه ما لم يحدث لا يعيد لكل فرض سوى التيمم فقط ولو لم يقم مقام الغسل لوجب اعادته لكل فرض والحدث الاصغر لا يؤثر فى طهارة غير اعضائه ولهذا اطلق المحلى وغيره قو لهم فيما إذا أحدث وإن كانت العلة بغير اعضاء الوضوء تيمم الجنب مع الوضوء وللجنب اه فلم يهرضو المسح الساتر فتأمل وقو لهم تيمم الجنب مع الوضوء لا ينافى قول الروض وان اغتسل الجنب وتيمم عن جراحته فى غير اعضاء الوضوء ثم أحدث بعده فوضوؤه لم يبطل حكم تيممه فيتوضأ ويصلى بوضوئه ما شاء من النوافل لان كلامهم بالنسبة للفرض وقوله أعاد المحدث غسل عليه فيه نظر لانه ان اراد بعليه العضو المعتل بعضه فلا وجه لاعادة جميعه لارتفاع حدث صحيحه بغسله السابق وان اراد به القدر المعتل منه فلا وجه

حكاية الاول فلم ينظر  
لكون التيمم الواحد يكفى  
فتأمل (قلت هذا الثالث  
اصح والله أعلم) ووجهه  
واضح كما علمته لما تقرره فيه  
خلافاً لما نزع فيه أما إذا  
أحدث أو بطل تيممه فانه  
يعيد جميع مامر ولو برا  
أعاد المحدث غسل عليه  
وما بعده

وما صلاه جاهلا به او توهمه فزال الصوق ( ٣٥٢ ) ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يبطل تيممه وإنما بطل بتوهم الماء لانه بوج

طلبه والبحث عنه ولا كذلك  
توهم البرء ولو سقطت جبيرته  
في صلاته بطلت كمنع الخف  
ومحله ما إذا بان شيء مما  
يجب غسله لا إذا لم يكن بقاؤها  
مع وجوب غسل ما ظهر  
وبذا ما بعده في الحدث  
الا صغر او ما إذا تردد في  
بطلان تيممه وطال التردد  
او مضى معه ركع ثم ان علم  
البرء بطل تيممه ايضا والا  
فلا وبما تقرر من ان ملحظ  
بطلان الصلاة غير ملحظ  
بطلان التيمم اندفع قول  
بعضهم لا اثر لظهور شيء  
من الصحيح في بطلان التيمم  
لانه عن العليل ووجه  
اندفاعه اننا لم نجعل هذا  
الظهور سببا لبطلان  
التيمم بل لبطلان الصلاة  
ملحظهما مختلفا كما تقرر  
(فصل) في اركان  
التيمم وكيفية وسننه  
ومبطلاته وما يستباح به مع  
قضاء او عدمه وتوابعها  
(تيمم بكل) ما صدق عليه  
اسم (تراب) لانه الصعيد  
في الآية كما قاله ابن عباس  
 وغيره وما يمنع تاويله بغيره  
قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم  
وايديكم منه وزعم ان من فيه  
للا ابتداء فسفاسف لا يعول  
عليه وصح جعلت الارض  
كلها لنا مسجدا وترابها في  
رواية صحيحة وترابها وما  
مترادفان كما قاله اهل اللغة  
خلاف لمن وهم فيه لنا  
طهور او الاسم للقب في

(قوله) وما صلاه جاهلا (الخ) فان تردد في وقت البرء قد رتب ما قرب من يمكن البرء فيه ع (قوله) او توهمه (اي  
البرء سم) (قوله) ولم يظهر من الصحيح (الخ) اي بان يكون للصوق على قدر الجراحة وقوله ما يجب غسله اي او  
ما يمكن امرار التراب عليه معنى (قوله) لم يبطل تيممه (اي ولا صلاته ع) (قوله) بطلت (اي صلاته وان لم  
يبرأ معنى ونهاية (قوله) ومحله (اي محل بطلان الصلاة بسقوط الجبيرة فيها) (قوله) او ما إذا تردد (الخ) عطف على  
ما إذا بان الخ ع (قوله) ترده في بطلان تيممه (اي لتردد في حصول البرء قاله البصري ولعله مجر دتمثيل  
وليس بقيد (قوله) ايضا) كصلاته (قوله) ولا فلا (فرع) لو كانت الجبيرة لصوقا ينزع ويغير كل يوم او  
ايام فحكمها كالجبيرة الواحدة كما فتى به السبكي وفيه نظر ظاهر بل الاوجه خلافه نهاية اي من ان كل مرة  
لها حكم مستقل فعلى كلام السبكي تغيير الصوق لا يؤثر في طهارته السابقة وعلى كلام الشارح مر يؤثر  
فيجب غسل الصحيح مع ما بعده ولا يبطل التيمم عليه ع (قوله) من ان ملحظ بطلان (الخ) عبارة النهاية علم  
ان ملحظ الخ واندفع الخ (قوله) غير ملحظ بطلان التيمم (فان ملحظه البرء من العلة وملحظ بطلان الصلاة  
ظهور ما يجب غسله من الصحيح ع (قوله) لم يجعل الخ) انظر هذا مع المفهوم من قوله ولم يظهر من الصحيح  
ما يجب غسله لم يبطل تيممه من انه إذا ظهر بطل فقد جعل الظهور سببا لبطلانه فليتأمل سم وبصري

(فصل في اركان التيمم) وغير ذلك قول المتن (بكل تراب) يدخل فيه الاصفر والاعفر والاحمر والاسود  
والابيض معنى ونهاية (قوله) ما صدق (اي قوله فلا يجوز في المغنى ما يوافقه واى قوله وكذا خبث في النهاية  
ما يوافقه الا ما انبه عليه (قوله) صدق (الاولى اطلق واسقاط اسم بصرى (قوله) لانه الصعيد في الآية (الخ)  
عبارة النهاية والمغنى لقوله تعالى فتميموا اصعيدا طيبا قال ابن عباس وغيره اي ترابا طاهرا وقال الشافعى تراب  
له غبار وقوله حجة في اللغة اه (قوله) وما يمنع (الخ) هذا ما يمنع نحو النورة وسحاقة الاحجار سم ولك ان  
تمنعه بعدم القول بالواسطة عبارة القليوبي وجوزه الامام مالك بكل ما اتصل بالارض كالشجر والزرع  
وجوزه ابو حنيفة وصاحبه بمجد بكل ما هو من جنس الارض كالزرنين وجوزه الامام احمد وابو يوسف  
صاحب ابى حنيفة بما لا غبار فيه كالحجر الصلب وجعلوا من الآية ابتداء وقسروا الصعيد بما على وجه  
الارض لا بالتراب اه (قوله) وزعم (الخ) عبارة النهاية والمغنى اذا لتيان بمن المفيدة للتبعض يقتضى ان  
يسمح بشيء يحصل على الوجه واليدين بعضه قول بعض الائمة انها لا ابتداء الغاية فلا يشترط تراب ضعفه  
الزحشرى بان احدا من العرب لا يفهم من قول القائل مسح براسه من الدهن ومن الماء ومن التراب الا معنى  
التبعض والاذعان للحق احق من المراء اه قال ع (قوله) مر ضعفه الزحشرى الخ كان حنفيا  
وانصف من نفسه (قائدة) ذكر في شرح الروض في هذا الفصل انه إذا تعارض كلام شخص في افتاء  
وتصنيف له كان الاخذ بما في التصنيف اولى فراجع اه (قوله) لا ابتداء (المتبادر التبعض كما لا يخفى فهو  
ارجح سم (قوله) سفاسف (اي ردىء من قبيل الهذيان (قوله) واسم اللقب (الخ) عبارة النهاية كرون  
مفهوم اللقب ليس بحجة محله حيث لا قرينة كما صرح به الغزالي في المنحول وها قد يثبتان العدول الى  
التراب في الطهورية بعد ذكر جميعها في المسجدية وكون السياق للامتنان المقتضى تسكثير ما يمتن به فلما  
اقتصصر على التراب دل على اختصاصه بالحكم اه (قوله) في حيز الامتنان (فيه شيء ويؤيدان له هنا مفهوم ما  
زيادة ترابها وترتبا والا كان يكفي ان يقول مسجدا وطهورا فانه اخصر سم وقوله ويؤيد الخ تقدم  
مثله عن النهاية آتفا (قوله) ما يشمل (الصواب اسقاطه سم ورشيدى وبصرى اي لان المراد بالتاويل

للتعبير بالاعادة اذ لم يغسل فيما سبق فليتأمل (قوله) او توهمه (اي البرء (قوله) لم يجعل (الخ) انظر  
هذا مع المفهوم من قوله ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يبطل تيممه من انه إذا ظهر بطل فقد  
جعل الظهور سببا لبطلانه فليتأمل

(فصل) (قوله) وما يمنع (الخ) هذا لا يمنع نحو النورة وسحاقة الاحجار (قوله) ان ما فيه لا ابتداء (المتبادر  
التبعض كما لا يخفى فهو ارجح (قوله) في حيز الامتنان (فيه شيء هنا ويؤيدان له مفهوم ما زيادة ترابها وترتبا

حيز الامتنان له مفهوم كما هو مبين في محله

(طاهر) اراد به ما يشمل الطهور بدليل قوله الاتي ولا بمستعمل وذلك لتفسير ابن عباس وغيره للطيب في الآية بالطاهر (٣٥٣)

فلا يجوز بنجس كان جفل  
في بول ثم جف أو اختلط  
به نخوروث متفتت ومنه  
تراب المقبرة المنبوشة  
لاختلاطها بعذرة الموتى  
وصديدهم المتجمد ومن ثم  
لم يطهره المطر قال القاضي  
ولو وقعت ذرة نجاسة في  
صبرة تراب كبيرة تحرى  
وتيمم وهو مبنى على  
الضعيف السابق انه لا  
يشترط التعدد في التحرى  
فعلى الاصح لا يتحرى إلا  
ان كان النجس لا يتجزأ ثم  
جعل التراب قسمين نظير  
ما مر في فصل الكمين عن  
القميص بعد تنجس  
أحدهما ولا يضر أخذه من  
ظهر كلب لم يعلم تصاقه به  
مع رطوبة (حتى ما يداوى  
به) كالارمنى بكسر أوله  
وما يؤكل سفها كالمدر  
وطين مصر المسمى بالطفل  
كما صرح به جمع وما أخرجه  
الارضة منه وان اختلط  
بلعابها كعجون بمائع جف  
وان تغير به لونه وطعمه  
وربحة ويشترط ان يكون  
له غبار ولم يذكره لانه  
الغالب فيه (و) من ثم صح  
(برمل) خشن (فيه غبار)  
ولومنه بان سحق وصار  
له كما بينته في شرح  
الارشاد وغيره اما الناعم  
فلالانه للصوق بالعضو يمنع  
وصول الغبار اليه ومن ثم

اخراج المستعمل وهو انما يخرج حيث أريد بالطاهر الطهور لا ما يشمل ولا يمكن أن يقال قوله ولا بمستعمل  
في حكم الاستثناء فلا اعتراض عليه ع (قوله وذلك) اي اشتراط الطهارة (قوله بالطاهر) اي بالتراب  
الطاهر (قوله بنجس) اي متنجس (قوله ومنه) اي من التراب النجس (قوله تراب المقبرة الخ) اي و تراب  
البيارة بجمع قاذورات الكنيف (قوله المنبوشة) اي الذي علم نبشها فان لم يعلم جاز بلا كراهة نهاية وزياى  
قال ع ش قوله مر فان لم يعلم الخ اي بان علم عدم نبشها او شك فيه وظاهر قوله بلا كراهة شموله لكل  
من هاتين الصورتين ولعل وجهه في صورة الشك ان الاصل الطهارة ولم يرد نهى عنه مع الشك اه (قوله  
لاختلاطها) الاولى التانيث (قوله المطر) اي ولا غيره (قوله القاضي الخ) عبارة النهاية ابو الطيب  
اه والمشهور ان القاضي اذا اطلق فالحسين شيخ البغوى والقاضيان فهو ابو الطيب الطبرى فينبغي ان  
يتامل في هذا المحل بصرى (قوله تحرى وتيمم) عبارة شرح العباب عن القاضي لم يجز له التيمم منها من غير  
تحري وان كانت كبيرة وله ان يتحرى ويتيمم اه ويتجه في الكبير جدا جواز التيمم بلا تحري كما لو اشتبهت  
نجاسة في مكان واسع جداً تجوز الصلاة فيه سم (قوله لا يتجزأ) يراجع مفهوم لا يتجزى وأسقطه مر  
اه سم عبارة ع ش قوله مر جاز اي حيث لم يمكن اختلاط النجاسة بكل من القسمين واعلم مر لم  
يذكر هذا القيد لتعبيره مر بالذرة فانها لا يمكن انقسامها وقال ابن حج لا يتجزأ اي حيث لم يمكن تفرق  
اختلاط من النجاسة فهما اه وانظر لو هجم وتيمم من غير اجتماعه هل يصح تيممه كالموتى من تراب على  
ظهر كلب شك في اتصاله برطبا او جافا ولا يصح كالموتى اختلاط انا طاهر بنجس الطاهر الثاني لتحقق النجاسة  
فما ذكره اه بحذف (قوله بعد تنجس احدهما) ظاهره ان فصل احدهما مع بقاء الكم الثاني متصلا  
بالقميص ولا يكتفى في جواز الاجتهاد وينبغي خلافه لتحقق التعدد بما ذكر ع ش (قوله ولا يضر) الى قوله  
ولم يذكره في المغنى (قوله لم يعلم التصاقه به الخ) فلو علم التصاقه به جاز وفيه جاز وقاس ما مر في المقبرة  
التي لم يعلم نبشها عدم الكراهة هنا ايضا ويحتمل خلافه لان الغالب هنا الرطوبة ولغالب نجاسة الكلب  
ع ش (قوله كالارمنى) اي والسبع بكسر الموحدة وهو ما لا يثبت اذا لم يعلم الملح فان علاه لم يصح التيمم به  
مغنى ونهاية (قوله بكسر أوله) قال في شرح العباب بفتح الميم وكسرها لغتان خلافا للاسنوى اه سم  
(قوله منه) اي من المدر لانه تراب لا من خشب لانه لا يسمى ترابا وان اشبهه مغنى ونهاية (قوله بمائع) اي  
كخلى نهاية ومغنى (قوله ان يكون له غبار) فان كان جريشا اي خشنا او نديا لا يرتفع له غبار لم يكف مغنى  
ور ايت في فتاوى ابن زياد في رجل تسبل دمه وفي كل وقت ومتى اتصل تراب التيمم بالوجه صار طينا قال  
فالظاهر اخذنا ما تقدم صحة تيممه واول ايضا بصحة تيمم من ابتلى بكثرة العرق في بدنه كما شاهدنا ذلك في  
بعض الناس بحيث لا يؤثر فيه التشييف اه كردى (قوله ومن ثم) أى لاجل اشتراط وجود الغبار  
(قوله برمل خشن الخ) عبارة النهاية و برمل لا يصدق بعضه ولو كان ناعما فيه غبار منه ولو بسحقه لانه من  
طبقات الارض والتراب جنس له فلا يصح برمل ولو ناعما لا غبار فيه وفيه غبار لكن الرمل يصدق بالعضو  
لمنع وصول التراب الى العضو اه زاد المغنى ويؤخذ من هذا شرط اخر في التراب وهو ان يكون له غبار  
يعلق بالوجه واليدين (قوله بأن سحق الخ) وفي فتاوى المصنف لو سحق الرمل الصنف وصار له غبار أجزأ أى  
بان صار كله بالسحق غبارا او بقي منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو نهاية (قوله ومن ثم) اي لاجل  
الاصوق المذكور (قوله لو علم عدم لصوقه) اي او غاب على ظنه فيما يظهر وينبغي ان يقال ولو علم اصوق  
الخشن الخ او تردد فيه لا يجوز لعدم حصول التعميم الاتي المحتاج فيه الى غلبة الظن كما صرح به الشارح

ولا كان يكتفى ان يقول مسجد أو طهور أفانه أخصر (قوله اراد به ما يشمل الطهور) الصواب اسقاط  
ما يشمل (قوله تحرى وتيمم) عبارة شرح العباب عن القاضي لم يجز له التيمم منها من غير تحري وان كانت  
كبيرة وله ان يتحرى ويتيمم اه ويتجه في الكبير جدا جواز التيمم بلا تحري كما لو اشتبهت نجاسة في مكان  
واسع جدا تجوز الصلاة فيه (قوله لا يتحرى) يراجع مفهوم لا يتحرى واسقطه مر (قوله كالارمنى) قال

لو غلم عدم لصوقه لم يؤثر فاناطتهم

ذلك بالحسن والتامع للغالب (٣٥٤) ولا ينافي ما تقرر إعادة الباء المفيدة لمغايرة الرمل للتراب لانه بالنظر لصورة الرمل قبل السحق نعم

فيما يأتي وفي العباب وهو قياس الوضوء كما مر فيه وهو ظاهر بصري (قوله ذلك) أي صحة التيمم وعدمها (قوله ولا ينافي ما تقرر) وهو قوله ولو لم منه بان سحق الخ كردى وقضية صنيعة النهاية ان المراد بذلك كون الرمل من جنس التراب السابق في كلامه صراحة (قوله نوع قلب) أي والاصل بغبار في رمل قال ع ش ولا يبعد انه أي قول المتن ويرمل فيه غبار من المجاز حكما لانه اسناد اللفظ الى غير ما هو له من الملابس وفي سم على حج قدي وجه بانه لو قال وبغبار رمل او هم اشتراط تميزه عن الرمل اه قول المتن (لا يبعدن) بسكسر الدال كنفط وكبريت نهاية ومعنى وقولها كنفط محل تأمل اذ هو لكونه من المائعات ليس من محل التوهم (قوله كنورة) الى قوله ومر في المعنى لا قوله ولو احتملا (قوله ومثله طين الخ) أي وسحقا فتحو اجر معنى (قوله كنورة) هو الجير قبل طفئه شيخنا الحلبي لكن عبارة المصباح النورة بضم النون حجر الكاسب ثم غلبت على اخلاط تضاف الى الكلس من زرنين وغيره ويستعمل لازالة الشعر انتهت وفي الصحاح الكلس أي بالكاف المكسورة واللام والسين المهملة الصاروج يبنى به اه وفي سم على حج قال في العباب ولا يحجر أي وان كان رخوا كالسندان أي البلاط وزجاج وخزف واجر سحقته اه قال في شرحه وان صار لها غبار لانها مع ذلك لا تسمى ترابا اه ع ش قول المتن (مختلط الخ) أي ولا يتراب مختلط الخ معنى أي يقينا ع ش (قوله كجص) بكسر الجيم وفتحها وهو الجبس او الجير شيخنا (قوله وزعفران) أي ومسك ع ش (قوله لانه لنعمه) يؤخذ منه مع ما مر في الرمل الناعم انه لو علم عدم منه لم يضرب بصري (قوله ولو احتملا) اطلاقه يقتضي ان الامر كذلك ولو كان مرجوحا جدا وهو محل تأمل لتصريحهم بالا كنفاء بغلبة ظن التعميم بصري أي ولعل لهذا أسقطه النهاية والمغنى (قوله وكذا خبث الخ) اعتمده مر وقوله بأن استعمال الخ أي ثم طهر بشرطه سم على حج ومعلوم ان محل الاحتياج للتطهير إذا استعمله في غير الأخيرة اما إذا استعمله فيها فهو ظاهر كالفصالة المنفصلة منها واما مدر الاستحجام إذا طهر او استعمل في غير الأولى ولم يلوث فهل يكفي هنا إذا دق وصار ترابا لانه خفف لانه لا لازالة المنع فيه نظرو الاقرب الثاني ع ش أي كما يفيد قول الشارح يرد بان السبب في الاستعمال الخ (قوله كالماء) عبارة بالمغنى والنهاية لانه أدى به فرض فلم يجز استعماله ثانيا كالماء اه (قوله بل أولى) أي لان الماء أقوى سم (قوله بدليل ان ماء السلس الخ) قديقتضى ان استعماله اتفقا لكن قال المغنى وفي ع ش عن الاسنوى مثله مانصه ويجرى الخلاف في الماء المستعمل في طهارة دائمة الحدث فان حدثه لا يرتفع على الصحيح اه قول المتن (ما بقي بعضه) أي حيث استعمله في تيمم واجب ع ش (قوله بعدم مسحه) عبارة غير حالة تيمم اه (قوله بالمثلثة) الى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله بعدم مسه) خرج به ما تثار بعدم مسه ماسه كالطبقة الثانية وسيأتي ذلك من المجموع سم عبارة بالمغنى والنهاية اما ما تثار ولم يمس العضو بل لاقى ما لاقى بالعضو فليس بمستعمل قطعا كالباقي في الارض اه (قوله لم يجز) أي خلافا للاسنوى نهاية ومعنى (قوله وايهام قول الرافعي الخ) عبارة بالمغنى وقول الرافعي إنما ثبت للبتائر حكم الاستعمال إذا انفصل بالكلية واعرض التيمم عنه مراده كما قال شيخنا ان ينفصل عن الماسحة والمسوحة لا ما فهمه الاسنوى من انه لو اخذ من الهواء قبل اعراضه عنه انه يكفي اه وفي البصري بعد ذكره عن النهاية مثلها مانصه اقول رايت في تعليقه منسوبة لما ظندت اني من متأخري المصريين ان محصل كلام الرافعي انه يشترط في الحكم على المتأثر بالاستعمال شرطان الانفصال بالكلية عن الماسحة والمسوحة جميعا واعراض التيمم عنه وفرع الاسنوى على الثاني انه لو اخذ من الهواء وتيمم

في شرح العباب بفتح الميم وكسرهما لغتان خلافا للاسنوى اه (قوله نوع قلب) قديوجه بأنه لو قال وبغبار رمل او هم اشتراط تميزه عن الرمل (قوله لا يبعدن) قال في العباب ولا يحجر أي وان كان رخوا كالسندان كما قاله في شرحه وزجاج وخزف واجر سحقته اه قال في شرحه وان صار لها غبار لانها مع ذلك لا تسمى ترابا انتهى (قوله وكذا خبث) اعتمده مر وقوله بان استعمال أي ثم طهر بشرطه (قوله بل أولى) أي لان الماء أقوى (قوله بعدم مسحه) خرج ما تثار بعدم مسه ماسه كالطبقة الثانية وسيأتي ذلك من المجموع (قوله

التيمم حقيقة إنما هو بالغبار الذي صار ترابا بالرميل في العبارة نوع قلب وهو ما يؤثره الفصحاء لا غرض لا يبعد قصد بعضها هنا لا يبعدن كنورة وسحقا خزف ومثله طين شوى وصار رمادا لانه ليس بتراب بخلاف ما اصابته نار فاسود ولم يصبر رمادا (ومختلط بديق ونحوه) كجص وزعفران وان قل الخليط جدا بحيث لا يدرك لانه لنعمته يمنع وصول التراب للعضو (وقيل ان قل الخليط جاز) نظير ما مر في الماء ويرده ما تقرر ان قليل الخليط دنا يمنع ولو احتملا وصول الطهر للعضو لسحقا فته بخلافه ثم للطافة الماء (و) مر ان التراب لا بد ان يكون ظهورا خفيفا (لا) يصح التيمم (بمستعمل) في حدث وكذا خبث فيها يظهر بان استعمال في مغاظة (على الصحيح) كالماء بل أولى وكون التراب لا يرفع الحدث فلا يثاثر بالاستعمال بخلاف الماء يرد بان السبب في الاستعمال ليس هو خصوص رفع الحدث كما مر بل زوال المنع من نحو الصلاة بدليل ان ماء السلس مستعمل مع انه لا يرفع حدثا فاستويا (وهو) أي المستعمل (ما بقي بعضه) أي التيمم بعدم مسحه (وكذا ما تثار) بالمثلثة منه بعد

مسحه له وان لم يعرض عنه فلو اخذ من الهواء عقب انفصاله عما مسه لم يجز وايهام قول الرافعي وإنما ثبت له حكم الاستعمال إذا

انفصل بالكلية وأعرض عنه الأجزاء غير مرادله لأن غايته أنه كالماء وهو يضر فيه ذلك فأولى التراب نعم يفترقان في أنه لا يضر هنارفع اليد بما فيها من التراب ثم عودها إليه لأنه لما احتاج لهما نزلوه منزلة الاتصال بخلافه ثم (في الاصح) كالمقطر من الماء وما قيل في توجيهه مقابل الاصح أن التراب كثيف إذا علق بالمحل منع غيره أن يلصق به بخلاف الماء لرفقه يرد بأن ذلك (٣٥٥) بفرض تسليمه إنما يقتضى علوق

بعض الماس لا كله فبعض الماس متناثر وقد اشتبه فنعى الكل لعدم التمييز ومن ثم لو تميز الماصق عن غيره وتحقق أن المتناثر هو ذلك الغير لم يكن مستعملاً كما هو واضح ثم رابت المجموع صرح بذلك فانه قسم المتناثر الى ما أصاب العضو ثم تناثر عنه وصحح انه مستعمل والى ما لم يمسسه اليته وإنما لاقى ما لصق به وقال المشهور أنه غير مستعمل كالباقي بالارض اه نعم لا يضر هنارفع اليد عن العضو ثم عودها إليه لمسح بقية للاحتياج إليه هنا لا في الماء كما تقرر وعلم من ذلك جواز تيمم كثيرين من تراب يسير مرات كثيرة حيث لم يتناثر إليه شيء مما ذكر (ويشترط قصد) أي التراب لقوله تعالى تيمموا صعيدا طيبا أي اقصدوه بالنقل بالعضو أو إليه (فلو سفته) أي التراب (ريح عليه) أي على وجهه أو يده (فردده) على العضو (ونوى لم يحجز) بضم أوله لا انتفاء القصد بانتفاء النقل المحقق له وان قصد بوقوفه في مهبها التيمم لانه في الحقيقة لم يقصد التراب وإنما أتاه لما قصد الريح ومن ثم لو أخذه من

به جاز قال به يعلم الدفاع ما ورد به على الاسنوى أن الرافعي إنما ذكره فيما إذا رفع يده وأعادها وكل به مسح العضو اه وهو كلام وجهه وفي فتاوى علامة الزمن ومفتي اليمن عبد الرحمن بن زباد رحمه الله تعالى الذي نيل إليه اعتمادا قاله الرافعي وجري عليه الشيخ زكريا في شرح الروض والسمودى في حاشيته وشيخنا العلامة المزجدي في عبايه والكمال الراداني كوكبه والعلامة تقي الدين الفتى في مهمات المهمات وغيرهم وان المتناثر قريب من المتقاذف من الماء وقد قالوا ببطايرته والتراب اوسع بابا من حيث الحكم باستعماله فلما وجه أن المستعمل طهور لانه لا يرفع الحدث اه بصري (قوله لأن غايته أنه كالماء) قديمع أن غايته ذلك إذ قد يفرق بانه لا يثبت على العضو ولا يجري عليه فاغتفر فيه ذلك دفعا للشبهة ثم (قوله مقابل الاصح) وهذا الوجه ضعيف جدا او غلط فكان التعبير بالصحيح اولى معنى ونهاية قوله عاق بكسر اللام من باب علم يعلم ع ش (قوله وتحقق ان المتناثر هو ذلك الخ) ولو شك امس المتناثر العضو ام لا فالقياس الحكم ببقاء طهوريته سم وبصري وغش (قوله نعم لا يضر هنا الخ) يغنى عنه قوله السابق نعم يفترقان الخ (قوله وعلم) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله من ذلك) أى من حصر المستعمل فيما ذكرناه من غنى (قوله كثيرين) أى واحد وقوله من تراب يسير أى في نحو خرقة نهاية وغنى (قوله أى التراب) الى قوله ومن ثم اشترط في النهاية والمغنى لا قوله بالنقل الى المتن وقوله لانه الى لواخذه وقوله مع النية الى كفى (قوله بالعضو أو إليه) الاوضح ماوافق لما ياتي الى العضو به او بغيره (قوله بضم أوله) ويصح ان يفتح أوله بناء على ان تعاطى العبادة الفاسدة حرام نهاية أى والاصل في الحرمة إذا اضيفت للعبادات عدم الصحة ولا فلا يلزم من الحرمة عدم الصحة رشيدى وعش (قوله لانه الخ) قديمع عبارة المغنى والنهاية والقصد المذكور لا يكفي هنا بخلاف ما لو برز للطر في الطهر بالماء فانغسلت اعضاؤه لان المأمور به فيه الغسل واسمه يطلق ولو بغير قصد بخلاف التيمم اه (قوله أو سفته) أى الريح (قوله مثلا) أى أو يده الأخرى (قوله مع النية المقترنة الخ) قديمع هذا انها لو لم تقترن بالاخذ واقتربت بالرفع انه لا يحجزى وليس كذلك وسيعلم من كلامه في شرح وكذا استدانتان وجودهما من اول الرفع ليس بشرط بل الشرطان توجد قبل انتهائه بوصول اليد للوجه بصري عبارة سم قوله ورفع اليد الخ قديمع منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء بوجودها في أى حد كان حيث سبقت مماسة العضو للتراب المسسوح لان النقل من ذلك الحد الذى وجدت النية عنده كاف سم (قوله فعك الخ) بتخفيف العين وتشديد بها كافي المختار ع ش (قوله فعك وجهه) أى أو يده (قوله اجزا ايضا) قد يقال ينبغى الاجزاء وان لم يكشف التراب إذا كان حصوله على الوجه بحسب تحريكه فى الهواء بحيث لا التجريك ما حصل لان هذا نقل بالعضو فليتامل سم عبارة عش ولا ينافيه قولهم لو وقف حتى جاء الهواء بالغبار على وجهه لم يكف لانه لا فعل له هناك بخلاف ما قلناه سم على المنهج اه (قوله مقترنة بنقل المأذون) مقتضى ما سياتى انها اذا وجدت قبل مسح الوجه اجزا بصري (قوله ومستدامة الخ) عبارة النهاية والمغنى ويشترط ان ينوى الاذن عند النقل وعند مسح الوجه اه

لأن غايته أنه كالماء) قديمع أن غايته ذلك إذ قد يفرق بانه لا يثبت على العضو ولا يجري عليه فاغتفر فيه ذلك دفعا للشبهة (قوله وتحقق ان المتناثر هو ذلك) لو شك امس المتناثر العضو ام لا فالقياس الحكم ببقاء طهوريته (قوله رفع اليد) قديمع منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء بوجودها في أى حد كان حيث سبقت مماسة التراب للعضو المسسوح لان النقل من ذلك الحد الذى وجدت عنده كاف (قوله اجزا ايضا) قد يقال ينبغى الاجزاء وان لم يكشف التراب إذا كان حصوله على الوجه بحسب تحريكه فى

العضو ورده إليه أو سفته على اليد فمسحها وجهه مثلا أو أخذه من الهواء ومسح به مع النية المقترنة بالاخذ في غير الثانية ورفع اليد للمسح فيها كفى لوجود النقل المقترن بالنية حينئذ وظاهر أنه لو كتف التراب فى الهواء فعك وجهه فيه أجزأ أيضا كالماء بالارض (ولو يمم) بلا اذنه لم يحجز كالماء سفته ربح أو (بأذنه) بأن نقل المأذون التراب للعضو ومسحه به ونوى الآذنية معتبرة مقترنة بنقل المأذون ومستدامة



إلى مسح بعض الوجه (جار) ولو بلا عذر (٣٥٦) إقامة لفعل ماذونه مقام فعله ومن ثم اشترط كون الماذون غير أو لا يبطل نقل الماذون

قال ع ش ولم يذكر اشتراط الاستدامة لما يأتي من أن المعتمد عدم اشتراطه اه (قوله ولو بلا عذر) لكن يستحب له أن لا ياذن لغيره في ذلك مع القدرة خروجاً من الخلاف بل يكره له ذلك وبحجب عليه عند المعجز ولو باجرة عند القدرة عليها مغنى ونهاية (قوله ومن ثم اشترط كون الماذون ممزاً) خلافاً لما ظهر إطلاق شيخ الاسلام والمغنى والنهية عبارته مر ولو صدياً أو كافراً أو حائضاً أو نفساء حيث لا نقض اه أى بمسما كان يكون بينهما محرمة أو صغيراً أو مسته بمائل ع ش قال ع ش قوله مر ولو صدياً أى ممزاً زبادى وحجج ونقل سم على المنهج عن مر انه لا يشترط كونه ممزاً بل ولا كونه أديماً وعبارته فرع قال مر لا فرق في صحة نقل الماذون بين كونه ذكر أو كونه أنثى ولا بين كونه عاقلاً أو كونه مجنوناً أو صدياً لا يجوز أدابة معلمة بحيث تفعل بامرته انتهت لا يقال لا فعل له في هذه الحالة لا نأقول فعل الدابة المعلمة بامرته وإشارته بنزلة فعله فليتامل اه ومثل ما ذكر الملك بفتح اللام كما نقل عن مر بالدرس اه عبارة الرشيدى قوله مر ولو صدياً أى ولو غير ممزاً كما فى به الشارح بل ائق بن البهيمة مثله اه (قوله ممزاً) قد يتجه انه لا يشترط التمييز بل الشرط أن يترتب نقله عن نحو اشارته إليه لا نه حينئذ يكون بنزلة نقله هو فليتامل سم (قوله ولا يبطل نقل الماذون الخ) قال فى النهاية ولو يومية غيره باذنه فحدث احدهما بعد اخذ التراب وقبل المسح لم يضر كما ذكره القاضى حسين فى فتاويه وهو المعتمد أما الآذن فلا نه غير ناقل وأما الماذون له فلا نه غير متيعم وكذا لا يضر حدتها فى الحالة المذكورة ايضاً اه وقال فى المغنى وهذا هو المعتمد وإن قال الراعى ينبغى أن يبطل بحدث الامر كما فى تعليق القاضى حسين اه وإن كان ما فاه فى حدث الآذن محله فيما إذا وجد قبل النية أو بعدها وجدها قبل مسح الوجه فواضح ولا فشكل جداً والحاصل انه إن نوى أى بعد الحدث عند ابتداء المماسه قبل انتقال التراب إلى الوجه فواضح أنه يكتبى به لوجود النقل المقترن بالنية المعتمدة وإن نوى بعد انتقال التراب إلى الوجه فينبغى أن لا يعتد به بصرى بحذف وحمل ع ش كلام النهاية على الشق الثانى واقره عبارته قوله مر لم يضر الخ أى ولا يجب عليه تحديديه التيمم كما يأتى وقوله اما الآذن الخ خلافاً لابن حنبل اه ونقل سم عن مر ما يصرح بذلك واقره عبارته قوله كذا قاله القاضى الخ اعتمده مر قال وعلى هذا يكتبى بالنية عند ابتداء النقل وعند مسح الوجه ولا يحتاج لتجديدها بعد الحدث وقبل مسح الوجه لصحة النقل وبقائه اه ثم رايت فى النهاية والمغنى فى شرح قول المصنف الا ترى وكذا استدامتها الخ ما يصرح بذلك (قوله ومن ثم) أى لاجل حصر النية فيما ذكر (قوله وبه) أى بقوله لا فى النية الخ (قوله بجماعة) أى الغير المحجوج عنه وقوله لانه الخ أى الحاج عن الغير (قوله للآذن) إلى قوله واجيب فى النهاية والمغنى قول الماتن (وأركانها) أى التيمم وركن الشىء جانبها الاقوى مغنى ونهاية (قوله خمسة) النقل والنية ومسح الوجه ومسح اليدين والترتيب وسناتى مرتبة كذلك نهاية (قوله واجيب عن الاول الخ) هل يرد على هذا الجواب أن نحو النية لا يختص اشتراطه بالصلاة مثلاً مع عدده من أركانها ونحو العاقد لا يختص اشتراطه بالبيع مع عدده من أركانها سم (قوله طهورية الماء) لعلة من إضافة الصفة إلى موصوفها كما يفيد قوله الا ترى فلم يحسن عدده الخ أى الماء الطهور (قوله بمحل التيمم) الاضافة للبيان والاولى بالتيمم (قوله بان المطهر الخ) قد يقال ينافيه ما مر له انفاً أن تراب المغلظة مستعمل إذ لو لم يكن له دخل فى التطهير لما تأثر فتدبره بصرى وسم اقول دفع الشارح المناقاة بقوله لكن بشرط الخ (قوله ثم) أى فى المغلظة (قوله وجهه) أى مزج الماء بالتراب وقوله استقلاله أى التراب وقوله بهذا أى بالتيمم وقوله بخلاف الماء ثم أى فى الوضوء (قوله بدليل

بحدث الآذن لانه غير مباشر للعبادة فهو كجماع المستاجر فى زمن احرام الاجير كذا قاله القاضى ومن تبعه والمعتمد ما بحثه الشيخان أنه يبطل لانه المباشر للنية بل والعبادة لان ماذونه إنما ناب عنه فى مجرد اخذ التراب ومسح عضوه به ومن ثم لم يضر كفره لا فى النية المقومة للعبادة والمحصل لها وبه فارق المقيس عليه المذكور وبؤيده قولهم لا يضر حدث الماذون لان النوى غيره وبه فارق بطلان حجة عن الغير بجماعة لانه النوى ثم (وقيل يشترط عذر) للآذن لانه لم يقصد التراب ويرده ان قصد ماذونه كقصد (وأركانها) خمسة وزاد فى الروضة التراب وقصد وقال الراعى الاحسن إسقاطهما لانهم لم يعدوا الممار كنفائى الوضوء فكذا التراب ولانه يلزم من النقل القصد واجيب عن الاول بان اشتراط طهورية الماء لا يختص بالوضوء بل يشاركه فيه الغسل وإزالة النجس فلم يحسن عدده ركناً للوضوء بخلاف التراب فانه يختص بمحل التيمم ويرد بمنع اختصاص التراب ايضاً لوجوبه فى المغلظة فساوى الماء إلا أن يفرق بان المطهر ثم هو الماء لكن بشرط مزجه به فاخص استقلاله بالتطهير به لحسن عدده ركناً فيه بخلاف الماء ثم وعن الثانى بانفكاك القصد عن النقل بدليل ما

بشرط مزجه به فاخص استقلاله بالتطهير به لحسن عدده ركناً فيه بخلاف الماء ثم وعن الثانى بانفكاك القصد عن النقل بدليل ما

ما من فيمن وقف بمهب ريح قاصد التراب ورد بأن المدعى أنه يلزم من النقل القصد أي لوجوب (٣٥٧) قرن النية به كأيأتي لا عكسه فلا يرد

ما ذكر في الوقوف بمهب  
الريح لان الذي فيه انه لم  
يلزم من القصد النقل نعم  
قال السبكي افراد القصد  
بالحكم عليه بالركنية أولى  
من عكسه المذكور في المتن  
لان القصد مدلول التيمم  
المأمور به في الآية والنقل  
لازم له وبجواب يمنع لزوم  
النقل له كما تقرر وبتسليمه  
فما في المتن هو الاولى لانه  
ذكر اولاً المأمور رعاية  
للفظ الآية ثم اللازم لانه  
المطرود وهو الطريق لذلك  
المأمور (نقل التراب)  
أي تحويله من نحو الارض  
أو الهواء الى العضو  
الممسوح بنفس ذلك  
معضو كان معك وجهه  
ويديه بالارض ولا بد من  
الترتيب حقيقة إذ لا يمكن  
تقديره هنا أو بغيره من  
ما ذونه كما مر أو من نفسه  
كان اخذ ما سفته الريح من  
الهواء أو من الوجه كأيأتي  
ثم رده اليه وكان سفت على  
يده أو كنه ولو قبل الوقت  
فمسح به بعده لانه النقل به  
لوجه إنما وجد بعد الوقت  
وأفهم عند النقل ركناً بطلانه  
بالحدث قبل مسح الوجه  
مالم يجد النية قبل وصول  
التراب للوجه لوجود  
النقل حينئذ (فلو نقل  
من وجهه) اليه أو (الى يد)  
بان حدث عليه بعد زوال  
ترابه بالكلية تراب آخر

ما من فيمن وقف الخ) فانه في هذه الصورة قصد ولم ينقل وقوله لا عكسه أي أن القصد يلزم منه النقل نهاية  
(قوله قال السبكي) الى قوله وبتسليمه في النهاية (قوله قال السبكي الخ) بالتأمل الصادق يظهر انه بعد النقل  
ونية الاستباحة المقترنة به لا يجب شيء من اذهو قصد بل بالتأمل يظهر ان القصد ليس شيئاً ثابتاً على النقل  
والنية المقترنة به فتأمل وعدم الاجزاء في صورة السقي لعدم وجود النقل فان قيل المراد بالقصد قصد  
حصول التراب وهو غيرهما قلنا هذا لا يجب حصوله معهما بل متى وجد نقل مقترن بنية الاستباحة كفي  
وان لم يوجد قصد حصول التراب وحينئذ يشكل ما ذكره السبكي والشارح سم (قوله كما تقرر) أي في  
الوقوف بمهب الريح (قوله ذكر اولاً) أي في قوله ويشترط قصده و (قوله حصوله) الاولى قصده (قوله  
وبتسليمه) أي بان يراد بالقصد القصد المتصل بالمقصود (قوله المأمور) أي القصد و (قوله رعاية  
للفظ الآية) أي لان مدلول التيمم في الآية إنما هو القصد و (قوله ثم اللازم) أي النقل و (قوله لانه  
المطرود) أي لان النقل يوجد ابداً بخلاف القصد وفيه نظر لان النقل وإن كان بالعضو او اليه لا بد منه  
مطلقاً إلا أن القصد لازم له كما صرح به فهو أيضاً موجوداً ابداً سم وقد يجب أن قول الشارح المذكور  
مبنى على تسليم لزوم النقل للقصد ومعلوم انه لا يلزم من وجود اللازم وجود المأمور فنبه الشارح على ان  
النقل يستلزم القصد أيضاً فاللزم على تسليم ما قاله السبكي من الطرفين وبذلك يتدفع استشكل البصري  
أيضاً بما نصه قوله لانه المطرود هذا لا يناسب التسليم فتدبره اه (قوله لذلك المأمور) أي القصد سم (قوله  
أي تحويله) الى قول المتن كفي في المعنى ما يوافقه إلا قوله ولا بد الى أو بغيره والى وثانيها في النهاية ما يوافقه إلا  
ذلك القول (قوله وأفهم عند النقل الخ) عبارة المعنى والنية فان قيل أن الحدث بعد الضرب وقبل مسح  
الوجه يضر كالمضرب قبل الوقت أو مع الشك في دخوله مع ان المسح بالضرب المذكور لا يتقاعده عن التمسك  
والضرب بما على الكم أو اليد فينبغي جوازه في ذلك اجيب بانه يجوز عند تجديد النية كالمسح بالتراب على  
يديه ابتداء والمنع إنما هو عند عدم تجديدها بطلانها وبطلان النقل الذي قارنته اه قال ع ش قوله فان  
قيل الخ حاصله ان ما علل به الاجزاء في مسألة التمسك حاصل بالاولى فيما لو احدث بين النقل والمسح وقوله بانه  
يجوز أي المسح بالضرب المذكور وقوله عند تجديد النية أي قبيل مس التراب للوجه كما هو الظاهر من قوله  
مر وبطلان النقل فلو لم يجددها إلا عند مماسة التراب لم يكف لا تنفاه النقل اه (قوله بان حدث عليه) أي  
على الوجه (قوله منها اليها) عبارة النهاية والمعنى من يد الى اخرى أو من عضو ثم رده اليه بعد انفصاله  
ومسحه به اه (قوله جاز ان يمسح الخ) و (قوله جاز مسح به الخ) خالفه المعنى فهما فقال يشترط قصد

مطهر أصلاً وهو مع منافرة لقوله فاخص استقلاله فتأمل فيه نظر لان ما يدل على أنه أيضاً مطهر تأثره  
بالاستعمال حتى لو جففه لم يصح التيمم به لاستعماله فلو لم يكن مطهراً فلا وجه للحكم باستعماله وانتقال المنع  
اليه وايضا فتراب التيمم إنما هو مبيح وتراب المغلظة مبيح ايضاً فتأمل (قوله نعم قال السبكي الخ) بالتأمل  
الصادق يظهر انه بعد النقل ونية الاستباحة المقترنة به لا يجب شيء من اذهو قصد بل بالتأمل يظهر ان القصد  
ليس شيئاً ثابتاً على النقل والنية المقترنة به فتأمل وعدم الاجزاء في صورة السقي لعدم وجود النقل فان قيل  
المراد بالقصد قصد حصول التراب وهو غيرهما قلنا هذا لا يجب حصوله معهما بل متى وجد نقل مقترن بنية  
الاستباحة كفي وان لم يوجد قصد حصول التراب وحينئذ يشكل ما ذكره السبكي والشارح (قوله وبتسليمه)  
لا يقال السبكي جعل القصد ملزوماً والنقل لازماً والشارح عكس فكيف يكون ما قاله الشارح مبني على تسليم  
ما قاله السبكي لان هذا غلط وقوله وهو الطريق لذلك المأمور موافق لقولهم واللفظ لشرح الروض والنقل  
طريقه أي طريق القصد (قوله رعاية للفظ الآية) أي لان مدلول التيمم في الآية إنما هو القصد  
لانه المطرود أي لان النقل يوجد ابداً بخلاف القصد وفيه نظر لان النقل وإن كان بالعضو او باليد لا بد  
منه مطلقاً إلا ان القصد لازم له كما صرح به فهو ايضاً موجوداً ابداً (قوله المأمور) أي القصد (قوله

فأخذه ومسح به يديه (أو عكس) أي نقل من يد الى وجهه وكذا منها اليها (كفي في الاصح) لوجود حقيقة النقل ولو أخذه لم يمسح به وجهه فتذكر  
أنه مسح جاز أن يمسح به يديه أو لبدنه ظاناً أنه مسح وجهه فبان أنه لم يمسحه جاز مسح به لان قصد عين المنقول اليه لا يشترط على المعتمد

الصلاة) ونحوها بما يقتضيه  
للظهر وسياق تفصيل ما  
يستبيحه ولو تيمم بنيتها  
ظاناً أن حدثه أصغر فإن  
أكبر أو عكسه صح  
بخلاف ما لو تعمد نظيره  
ما مر في نية المغتسل أو  
المتوضي غير ما عليه  
وانحاد النية والاستباحة  
في الحديث هنا لا يقتضي  
الصحة مع التعمد خلافاً لما  
وقع لابن الرفعة (لا) نية  
(رفع الحدث) أو الطهارة  
عنه لأنه لا يرفعها وإلا لم  
يبطل بغيره كروية الماء  
ولأنه صلى الله عليه وسلم  
قال لعمر بن العاص  
صليت بأصحابك وأنت  
جنب فسيما جنباً مع  
تيممه لإفاده لعدم رفعه نعم  
لونوى بالحدث المنع من  
الصلاة ورفعه رفعا خاصا  
بالنسبة لفرض ونوافل جاز  
كما هو ظاهر لأنه نوى الواقع  
(تنبيه) قوله صلى الله  
عليه وسلم لعمر وصليت  
صريح في تقريره على إمامته  
وحيث أن قيل بلزوم  
الاعادة أشكل بأن من  
تلمزه لا نصح إمامته أو  
بعدم لزومها أشكل بأن  
التيمم للبرد تلمزه  
الاعادة وقد يجاب بأنه  
إنما يفيد صحة صلاته وأما  
صحة صلاتهم خلفه فهي

التراب لبعضهم مع مسحه أى أو يطلق اه (قوله وثانيها) إلى التنبيه في النهاية والمغنى لإقوله واتحاد  
النية إلى الماتن وقوله فسيما إلى نعم قول الماتن (نية استباحة الصلاة الخ) يتردد النظر في نية استباحة مفتقر إلى  
التيمم من غير تعيين هل يكفي نظير ما مر للشارح في الوضوء أو لا وعلى الأول يأتي فيه من حيث العموم وعدم  
إرادته ما سياتى لنا قريباً بصري عبارة البجيرى على المنهج قوله ونية استباحة مفتقر إليه بأن ينوى هذا  
الامر العام أو ينوى بعض أفراده كما مر وإذا نوى الامر العام استباح أدنى المراتب وهو ما عدا الصلاة  
وخطبة الجمعة والطواف لأن ما نواه ينزل على أدنى المراتب اه وعبارة شيخنا ويصح أن ينوى النية العامة  
كان يقول نويت استباحة مفتقر إلى طهر اه وقال ع ش ينبغي أن يقال فيه أن كان محدثاً حدثاً أصغر لم يصح  
لشمول نيته للمسك في المسجد وقراءة القرآن وكلاهما مباح له فلا تصح نيته كالمو قال في وضوئه نويت استباحة  
مفتقر إلى طهر وإن كان محدثاً حدثاً كبير صح نيته ونزلت على أقل الدرجات فيستبيح من المصحف ونحوه  
اه وقوله كالمو قال في وضوئه الخ هذا مخالف لا إطلاقهم بالصحة هناك فراجع (قوله بما يقتضيه الخ) بيان لنحو  
الصلاة ع ش (قوله وسياق تفصيل الخ) عبارة المغنى والنهاية بما يقتضيه استباحته إلى طهارة كطواف  
وحمل مصحف وسجود تلاوة إذ الكلام الآن في صحة التيمم وأما ما يستباح به فسيأتى اه (قوله ولو تيمم الخ)  
ولو نوى الظهر مقصورة عند جوازه فله الامتثال أو عند امتناعه لم يصح تيممه لعصيانه قاله البغوى في فتاويه  
مغنى عبارة النهاية ولو نوى أن يصلي بالتيمم فرض الظهر خمس ركعات أو ثلاثاً قال البغوى في فتاويه لم يصح  
لأن أداء الظهر خمس ركعات غير مباح وكذا لو نوى أن يصلي عريانياً مع وجود الثياب اه قال ع ش قوله  
مر لم يصح يعتمد اه (قوله صح) فلو كان مسافراً أو أجنب فيه ونسى وكان يتيمم وقتاً ويتوضأ وقتاً أعاد  
صلاة الوضوء فقط لما ذكرناه من معنى أى من صحة تيمم المحدث حدثاً أصغر بنية إلا كبر غلطاً وعكسه ع ش  
(قوله بخلاف ما لو تعمد) أى كان نوى استباحة الصلاة عن الأكبر مع علمه أن ليس عليه أكبر وفي شرح  
الكنز للاستاذ المبكرى ولو كان عليه حدث أصغر أو كبر ونوى الاستباحة عنهما كفى أو عن أحدهما معينا  
له دون الآخر فحل نظروا الوجه أنه إذا نوى الأكبر كفى وإن نوى غيره أو الأصغر لم يحصل له إلا ما نواه اه  
وفي قوله وإن نوى غيره المقتضى لحصول رفع الأصغر مع نفيه نظروا لا يبعد عدم حصوله وقوله الصبر عنه كالمو  
دخل المسجد ونوى سنة الظهر دون التحية ولكن في كلام الرافعى ما يفيد أنه مع نية رفع الأكبر ترفع الأصغر  
وإن نفاه سم بخذف وقوله أنه مع نية رفع بر ترفع الخ تقدم عن ع ش في الغسل الجزم بذلك بلا عزو (قوله  
والاستباحة) أى المستباح به قول الماتن (لا رفع الحدث) أى أصغر كان أو أكبر نهاية ومعنى (قوله لأنه  
لا يرفع الخ) أى فلا تكفى لأنه الخ وشمل كلامه ما لو كان مع التيمم غسل بعض الأعضاء وإن قال بعضهم أنه  
يرفعه حينئذ نهاية (قوله لم يبطل) أى التيمم (قوله بغيره) أى الحدث (قوله صليت الخ) أى أصليت كفى  
رواية ع ش (قوله مع تيممه) أى عن الجنب من شدة البرد نهاية (قوله لإفادة الخ) وقد يقال إنما سماه  
بذلك لأن التيمم للبرد لا يسقط معه القضاء فكان وجوده كعدمه ع ش (قوله لفرض الخ) أى أو لفرض  
فقط أو نوافل فقط معنى (قوله وأما صحة صلاتهم) أى وإنما لم يأمروهم بالاعادة لأنها على التراخي فليس

ولو تيمم بنيتها ظاناً أن حدثه أصغر الخ) ولو كان مسافراً أو أجنب فيه ونسى وكان يتوضأ وقتاً ويتيمم وقتاً  
أعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكرناه من معنى أى من صحة تيمم المحدث حدثاً أصغر بنية إلا كبر غلطاً وعكسه ع ش  
مع علمه أن ليس عليه أكبر وفي شرح الكنز للاستاذ المبكرى ما نصه ولو كان عليه حدث أصغر أو كبر ونوى  
الاستباحة عنهما كفى أو عن أحدهما معينا له دون الآخر فحل نظروا الوجه أنه إن نوى الأكبر كفى وإن نوى  
غيره أو الأصغر لم يحصل له إلا ما نواه وفي قوله وإن نوى غيره المقتضى لحصول رفع الأصغر مع نفيه نظروا لا يبعد  
عدم حصوله وقوله الصبر عنه كالمو دخل المسجد ونوى سنة الظهر دون التحية والفرق بأن مبنى الطهارة  
على التداخل مع وجود الصبر غير قوى ويبقى الكلام فيما لو نوى أحدهما لا بعينه فليتماثل هذا ولو كان في  
كلام الرافعى ما يفيد أنه مع نية رفع الحدث الأكبر ترفع الأصغر وإن نفاه في نيته (قوله وأما صحة صلاتهم الخ)

(ولو نوى) التيمم لم يكف  
جزماً أو (فرض التيمم) أو  
فرض الطهارة (لم يكف في  
الاصح) لأنه طهارة ضرورة  
غير مقصود في نفسه فلم  
يصلح لأن يجعل مقصوداً  
بخلاف الوضوء ومن ثم  
لا يسن تجديده فإن قلت  
كيف لا يصح هذا مع أنه  
إنما نوى الواقع قلت ممنوع  
باطلاقه لأنه وإن نواه من  
وجه نوى خلافه من وجه  
آخر لأن تركه نية الاستباحة  
وعدوله إلى نية التيمم  
أونية فرضيته ظاهر في أنه  
عبادة مقصودة في نفسها من  
غير تقييد بالضرورة وهذا  
خلاف الواقع من ثم لمالم  
يكن في تيمم نحو غسل  
الجمعة استباحة جازلة نية تيمم  
الجمعة وسنة تيممها لانحصار  
الامر فيها ويؤخذ مما قرره  
أنه لو نوى فرضية الابدالي  
لا الاصل صح ويوجه بانه  
الان نوى الواقع من كل  
وجه فلم يكن للابطال وجه  
(ويجب قرنها) أي النية  
(بالنقل) السابق أي باوله  
لأنه أول الأركان (وكذا)  
يجب (استدامتها) ذكرها  
(إلى مسح شيء من الوجه على  
الصحيح) حتى لو عزبت قبل  
مسح شيء منه بطلت لأنه  
المقصود وما قبله وسيلة وإن  
كان ركناً فعلم من كلامهم  
باطلاقه بعزوبها فيما بين  
النقل المعتد به والمسح

فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة فليتامل سم (قوله التيمم) إلى قوله فإن قلت في المغنى وإلى قول الماتن  
ويجب في النهاية قول الماتن (فرض التيمم) أي أو التيمم المفروض نهاية ومغنى قول الماتن (لم يكف الخ)  
محله ما لم يصفه لنحو صلاة حلي وشيخنا عبارة ع ش والنجيرى على الاقناع فرع صم ابن الرملى على  
أن محل عدم الاكتفاء بنية التيمم أو فرض التيمم إذالم يصفها لنحو الصلاة فإن اضافها كنوبت التيمم  
للصلاة أو فرض التيمم للصلاة جاز اخذاً من العلة لأنه إنما بطل هناك لأن التيمم لا يصلح مقصوداً ولما اضافها  
لم يبق مقصوداً سم على المنهج أقول ويستبجح النوافل فقط تنزيلاً له على أقل الدرجات اه (قوله لأنه  
طهارة ضرورة الخ) هذا التعليل يقتضى أن صاحب الضرورة لا ينوى فرض الوضوء لأن طهره طهر  
ضرورة وليس مراداً ع ش (قوله ومن ثم) أي لاجل أنه غير مقصود في نفسه (قوله لا يسن تجديده) وقضية  
عدم سنه أنه إذا جدد لا يصح لكن نقل عن الشارح مر كراهته فقط وهو صريح في الصحة ع ش (قوله  
كيف يصح هذا) أي عدم كفاية نية التيمم أو فرضه نهاية (قوله باطلاقه) أي الصادق لكل وجه (قوله أو  
نية فرضيته) الأولى فرضه (قوله ظاهر في أنه عبادة) هذا لا ينتج أنه نوى خلاف الواقع من وجه وذلك لأنه  
إن اراد أن ما ذكر ظاهر في أنه اراد أنه عبادة مقصودة الخ أي في قصده ذلك في نيته فهو ممنوع بل هو خلاف  
الفرض قطعاً ضرورة أن الفرض أنه لم ينو ذلك وإن اراد أن ما ذكر بدل ظاهر أعلى ذلك من غير أن يكون  
هو مراداً لذلك ناوياً له فلم يثبت أنه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فإنه ظاهر صحيح سم أي والمدر ك مع  
المقابل إلا أن المذهب نقل لا يسعنا خلافه (قوله ومن ثم الخ) المشار إليه قوله لأن تركه الخ (قوله جاز الخ)  
عبارة النهاية والمغنى نعم إن تيمم ندباً كان تيمم للجمعة عند تعذر غسله أجزأته نية التيمم بدل الغسل اه قال  
ع ش قوله مر اجزأته الخ ظاهر هو وإن لم يصفه إلى الجمعة أو غسلها وعبارة حجج ومن ثم لمالم يكن الخ اه يعنى  
تقتضى اشتراط الاضافة فيه ان قوله بدل الغسل يعنى عن الاضافة كما يأتى (قوله لانحصار الامر فيها) أي  
في تلك النية (قوله فرضه الابدالي) بأن نوى فرض التيمم قاصداً أنه بدل عن الغسل أو الوضوء لأنه فرض  
أصل ع ش (قوله أي بأوله) أسقطه النهاية والمغنى وقال سم قوله أي بأوله لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من  
أنه لو قرنها قبل مماسة وجهه كفى وإن خلا عنه أول النقل وما بعده اه (قوله حتى لو عزبت الخ) أي ولم  
يجدد ها قبيل المسح (قوله بطلانه بعزوبها الخ) أي ولم يستحضرها قبيل مسح الوجه اخذاً من قوله

أي وإنما بأمرهم بالاعادة لأنها على التراخي فليس فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة فليتامل (قوله لم يكف)  
ظاهره وإن ضم إلى نية فرض التيمم كونه للصلاة بأن نوى فرض التيمم للصلاة قال في شرح العباب مانصه  
تنبيه قال الاستوى لو كانت يده علية فإن نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتياج لنية أخرى عند  
التيمم لأنه لم يندرج في النية الأولى أونية الاستباحة فلا وإن عمت الجراحة وجهه لم يحتاج عند غسل غيره إلى نية  
أخرى غير نية التيمم وله احتمال بخلاف ذلك فيها والأوجه الأول وتقديمجنب الغسل أو التيمم بآتي فيه  
هذا التفصيل اه وقضية ذلك أنه لو احتاج لاربعة تيممات بأن كان في كل عضو من أعضائه الأربعة علة غير  
عامة لغير الرأس وعامة له كفى نية الاستباحة عند تيمم الوجه فلا يحتاج بقية التيممات لنية وإن نوى عند غسل  
صحيحه رفع الحدث فليتامل ويبقى الكلام فيما لو احتاج لتيمم خامس لعله بنحو طهره بأن كان جنباً وغسل  
ماعد المحل تلك العلة عن الجنابة ثم حصلت العلة في أعضائه الأربعة على الوجه المذكور واحتاج للوضوء فهل  
يكفى نية استباحة فرض الصلاة عند تيمم وجهه عن النية عند التيمم لعله طهره كما يكفى عن نية تيممات الوضوء  
على ما تقرر أو يفرق فيه نظر (قوله ظاهر في أنه عبادة مقصودة) هذا لا ينتج أنه نوى خلاف الواقع من وجه  
وذلك لأنه إن اراد أن ما ذكر ظاهر في أنه اراد أنه عبادة مقصودة الخ أي في قصده ذلك في نيته فهو ممنوع بل  
هو خلاف الفرض قطعاً ضرورة أن الفرض أنه لم ينو ذلك وإن اراد أن ما ذكر بدل ظاهر أعلى ذلك من غير  
أن يكون هو مراداً لذلك ناوياً له فلم يثبت أنه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فإنه ظاهر صحيح (قوله أي  
بأوله) لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من أنه لو قرنها قبل مماسة وجهه كفى وإن خلا عنه أول النقل وما بعده (قوله

وهو كذلك وإن نقل جمع عن أبي خلف الظاهري الضعفة

واعتمده وليس من محل  
الخلاف كما هو ظاهر ما إذا  
عزبت قبل وصول يده  
لوجه ثم قرنها بنقلها اليه  
لما علم مما مر أنه حيث بطل  
نقله قبل وصول يده لوجه  
فنوى ورفعها اليه أو مرغه  
عليهما كفى ( فان نوى )  
بتييمه ( فرضا ونفلا ) أى  
استباحتهما ( أياهما ) عملا  
بنيته وأفهم تنكيره الفرض  
عدم اشتراط توحيد فلو  
نوى فرضين أو أكثر  
استباح واحد منهما أو من  
غيرهما وتعيينه فى إطلاقه  
يصلى أى فرض شاء وفى  
تعيينه كان تيمم لمنذورة  
أو لفائتة ضحى يصلى غيره  
كالظهر بعد دخول وقته  
لأنه صح لما قصده لجاز غيره  
لأنه من جنسه نعم لو عين  
فاخطأ لم يصح بخلاف  
الوضوء لأنه يرفع الحدث  
ولذا أرتفع استباح ماشاء  
والتييم مبيح وبالخطأ  
صادفت نيته استباحة ما لا  
يستباح ( أو ) نوى ( فرضا )  
فقط ( فله النفل على  
المذهب ) لأنه تابع أولوى  
بالاستباحة وسيعلم أن  
صلاة الجنابة فى حكم النفل  
وإن تعيينت عليه وظاهر أن  
الطواف كالصلاة فقرضه  
يبيح فرضها ونقله يبيح  
نقلها ( أو ) نوى ( نفلا )  
فقط ( أو ) نوى ( الصلاة )

الآتى وليس من محل الخلاف ( قوله ) واعتمده ( وكذا اعتمده النهاية والمغنى ) لكنهما جملا وفاقا للمبهمات  
مانقل عن أى خلاف على ما إذا استحضر النية عند مسح الوجه فالنزاع لفظى عبارتهما واللفظ الاول قال فى  
المبهمات والمنهج الا كتهافتا بحضارها عندهما وان عزبت بينهما واستشهد به بكلام لاى خلف الطبرى وهو  
المعتمد والتعبير بالاستدامة كقوله الوالد رحمه الله تعالى جرى على الغالب لان الزمن يسير لا تعزب النية فيه  
غالباً حتى أنه لو لم ينبو إلا عند إرادة المسح للوجه أجزأ ومقابل الاصح لا تجب الاستدامة كالموقوفان نية  
الوضوء اول غسل الوجه ثم انقطع اه قال ع ش قوله مر غالباً كون التعبير بالاستدامة جرياً على  
الغالب وان عزوبها بين النقل والمسح لا يضر بعبده فرض الخلاف بين الصحيح ومقابلته فى اعتبار الاستدامة  
اه وقال الرشيدى قوله مر ومقابل الصحيح لا تجب الاستدامة أى بل يكفى قرنها بالنقل وان لم يستحضر عند  
مسح الوجه اه ( قوله ) مامر ( أى فى شرح نقل التراب ) ( قوله ) وليس ( إلى قوله ) وسيعلم فى النهاية والمغنى  
( قوله ) فلونوى فرضين ( أى كان نوى استباحة الظهر والعصر وينبغى الصحة أيضاً فيما لو نوى أحد  
فرضين لا يعميه كان قال نويت استباحة الظهر والعصر ع ش ( قوله ) ضحى ( ظرف لقوله تيمم ) ( قوله )  
نعم لو عين ( أى كن نوى فائتة ولا شىء عليه او ظهر او انما عليه عصر وكذا من ظن او شك هل عليه فائتة  
فتيمم لها ثم ذكرها لم يصح تيممه لان وقت الفائتة بالتدكر كإسباني مغنى ونهاية قول المتن ( او نوى فرضاً فله  
النفل ) ( أى مع الفرض تقدم عليه أو تأخر نهاية ) ومغنى قال ع ش قضية إطلاق المتن أنه يستبيح بنية  
الفرض الصلوات الخمس وغيرها من الفرائض وان لم يقيد الفرض فى نيته بالعينى لان الفرض اشتهر فى  
الفرض العينى بحيث إذا اراد غيره لا يذكر إلا مقيداً فوجب حمل اللفظ عليه عند الإطلاق بخلاف الصلاة  
فإنها تصدق على كل من الفرض والنفل صدقاً واحداً فطلقاً ينزل على اقل الدرجات وبقي ما لو قال نويت  
استباحة فرض واطلق فهل يحمل على الفرض العينى فيصلى به ماشاء او على فرض الكفاية فيصلى به صلاة  
الجنابة وما فى معناها فيه نظرو ببعض الهوامش من غير عزو وان يحمل على الجنابة تنزيلاً على اقل الدرجات  
واقول حيث جعلت العلة التنزيل على اقل الدرجات فالاقرب حملة على مس المصحف وما فى معناه لان ما  
يصدق به الفرض مس المصحف وحمله إذا وجب كان خيف عليه تنجس او كافر وما يصدق عليه ذلك المكث  
فى المسجد إذا نذر الاعتكاف فيه فلا يصلى به فرضاً من الصلوات ولا نفلاً منها اه عبارة البجيرمى قوله  
أو فرضاً فقط الخ محله إذا أضافه للصلاة أما لو نوى فرضاً وأطلق كان نوى استباحة فرض ولم يزد على ذلك فإنه  
يستبيح ما عدا الصلاة لتنزيله على اقل درجات الفرض وهو تمكين الخليل وحمل نحو المصحف لمن نذره او  
خاف عليه من اخذ كافر اه سم وهذا هو الاحوط اقول قضية إطلاق المتن أنه إذا نوى استباحة فرض  
واطلق يستبيح بها الفرض العينى كاحدى الصلوات الخمس كما ذكره ع ش او لا وايضاً كلام النهاية والمغنى  
فى بيان مقابل المذهب وقول الشارح المارآفنا وتعيينه فى إطلاقه الخ كالصريح فى ذلك والله اعلم ( قوله ) او  
نوى فرضاً فقط ( أى كان يقول نويت استباحة فرض الصلاة او فرض الطواف شيخنا وهذا التصوير  
بتقييد الفرض بالصلاة أو الطواف موافق لما مر آفنا عن البجيرمى وعن ع ش آخر ومخالف لاطلاق  
المنهاج والمنهج وكلام النهاية والمغنى والشارح كما مر ( قوله ) لأنه تابع ( لعل المراد أن النفل تابع فى  
المشروعية للفرض فان من لم يخاطب بالفرض لم يخاطب بالنفل او ان التوافل شرعت جارية للفرائض  
فكانها مكملتها فعدت تابعة بهذا الاعتبار ع ش وقال بعضهم المراد ان الخطاب وقع او لا بالفرض ليلة  
الامراء واما السنن فسننها النبى صلى الله عليه وسلم بعد اه ( قوله ) وسيعلم ( الخ ) أى من قول المصنف الآتى  
والاصح صحة جنائز مع فرض ( قوله ) وظاهر ( إلى المتن فى النهاية والمغنى ) ( قوله ) فقرضه ( أى ولو منذورا  
قال الشورى وطواف الوداع كالفرض العينى على الاقرب وان توقف فيه بعضهم من حيث أنه ليس ركناً  
والقول بأنه سنة اه ورايت إلحاقه بالعينى فى كلام غيره ايضاً كرى قول المتن ( لا الفرض ) منصوب

( لا الفرض ) منصوب معطوف على المفعول الذى تضمنه تنقل إذ معناه فعل النفل

معطوف على المفعول الذي تضمنه تنفل إذ معناه فعل النفل سم وعش وقضية قول الشارح أي جازله الخ  
انه مرفوع معطوف على الفاعل الذي تضمنه تنفل (قوله لأن الفرض) إلى المتن في النهاية إلا قوله نعم إلى  
فالحاصل وقوله أو خطبة الجمعة (قوله لأن الفرض الخ) أي في الأولى (تنبية) يكنى في نذر الوتر تيمم  
واحد وكذا الضحى ونحو ذلك قليوب وقال الشيخ البايلي نقلا عن مشايخه لو نذر التراويح وجب عليه عشر  
تيممات لو جوب السلام من كل ركعتين فليس الجميع كصلاة واحدة من هذه الجهة ولو نذر الضحى أو الوتر  
كفاه تيمم واحد حيث لم يندر السلام من عدد معين فان نذر وجب التيمم بعدده وفي فتاوى مرمايو افقه  
خلاف الحنج في شرح العباب اه بجري وباتي في هامش والنذر كفرض عن عش زيادة بسط واستظهار مافي  
شرح العباب لحج (قوله إنما يفيد فيما مداره الخ) يؤخذ منه انه لو نوى بقلبه استباحة كل صلاة استباح  
الفرض وهو الذي يتجه ولعله مراد الأسنوي إذ يحل مقامه ان يدير الحكم على مجرد اللفظ واحاد المتدئين  
لا يخفى عليهم انه لا دخل له في النية وجودا وعدم بصري (قوله على ان بناءها) أي النيات (قوله بمثل ذلك)  
أي كون المفرد المحلى بال للعموم (قوله ونية ماعدا الصلاة) إلى المتن في المغنى (قوله كسجدة تلاوة) أي  
أو شكر نهاية ومعنى (قوله أو مس مصحف) أي أو حمله معنى (قوله أو قراءة أو مكث الخ) أي لنحو جنب  
نهاية ومعنى (قوله يبيح) الأولى التانيث (قوله نعم نية خطبة الجمعة الخ) الذي اعتمده شيخنا الشهاب  
الرملي أي وولده ان خطبة الجمعة لها حكم الفرض العيني وفاقا لظاهر كلام الشيخين نظر الانها بدل ركعتين على  
قول فلا يجمعها مع فرض عيني بتيمم واحد ولو تيمم لها جاز ان يفعل بذلك التيمم الفرض العيني سم (قوله)  
فالحاصل الخ) عبارة شيخنا والحاصل أن المراتب ثلاثة المرتبة الأولى فرض الصلاة ولو مندورة وفرض  
الطواف كذلك وخطبة الجمعة لأنها بمنزلة ركعتين فهي كصلاتها عند الرملي ويحتاج فيها عند ابن حجر  
كشيخ الاسلام فلا يصلي بالتيمم لها فرضا ولا يجمع معها فرضا آخر ولو مثلها فلا يخطب ثانيا بعد ان خطب  
أو لا بتيمم واحد ولو كان في المرة الأولى زائدا على الأربعين خلافا لابن قاسم وله جمع الخطبتين على المنبر  
الواحد بتيمم واحد لأنها فرض واحد المرتبة الثانية نفل الصلاة ونفل الطواف وصلاة الجنازة لأنها وإن  
كانت فرض كفاية فالأصح انها كالنفل المرتبة الثالثة ماعدا ذلك كسجدة التلاوة والشكر وقراءة القرآن من  
الجنب ونحوه ولو مندورة ومس المصحف وتمكين الخليل فاذا نوى واحدا من المرتبة الأولى استباح واحدا  
منها ولو غير مانو أو استباح معه جميع الثانية والثالثة وإذ نوى واحدا من الثانية استباح جميع الثالثة  
دون شيء من الأولى وإذ نوى شيئا من الثالثة استباحها كلها وامتنع عليه الأولى والثانية اه (قوله وثالثها  
ورابعها الخ) يعني ان قول المتن (ومسح وجهه) إشارة إلى الركن الثالث (قوله ثم يديه الخ) إشارة إلى  
الرابع (قوله ثم) المفيد للترتيب إشارة إلى الخامس ولا فرق في ذلك بين التيمم عن حدث أكبر أو أصغر  
وغسل مسنون أو وضوء مجدد أو غير ذلك مما يطلب له التيمم معنى ونهاية (قوله وجميع وجهه) أي أو وجهيه  
نهاية أي حيث وجب غسلهما بان كانا أصليين أو أحدهما زائدا واشتبه وتميز وكان على سمت الأصلي  
فان تميز ولم يكن على سمت لم يجب غسله فلا يجب مسحه عش (قوله إلا ما باتي) كانه إشارة إلى عدم وجوب  
إيصاله منبت الشعر الخفيف فان كان كذلك فلم يقل نظير ذلك في قوله ثم يديه فليتامل سم ويمكن ان  
يقال اكتفاء بالاول (قوله بالتراب) متعلق بمسح وجهه (قوله ومنه) إلى قوله وينبغي في النهاية والمغنى  
(قوله ثم مسح جميع يديه الخ) وباتي هنا ما رمى الوضوء من غسل من قطعت يده أو بعضها جوبا أو ندبا  
وكذا زيادة يدا أو اصبع وتدل جملة نهاية (قوله ومن ثم) أي لاجل ذلك التصويب (قوله اختار المؤلف)

والنيات ليست كذلك على  
ان بناءها على الاحتياط يمنع  
العمل فيها بمثل ذلك لو فرض  
ان الالفاظ فيها دخلا فاندفع  
مالأسنوي وغيره هنا ونية  
ماعدا الصلاة كسجدة  
تلاوة أو مس مصحف أو  
قراءة أو مكث بمسجد أو  
استباحة وطه تبيح جميع  
ماعداها لا شيئا منها لأنها  
أعلى ونية الادون لا تبيح  
الا على نعم نية خطبة الجمعة  
كنية صلاة الجنازة يستبيح  
بها ماعدا الفرض العيني  
فالحاصل ان نية الفرض تبيح  
الجميع ونية النفل أو الصلاة  
أو صلاة الجنازة أو خطبة  
الجمعة تبيح ماعدا الفرض  
العيني ونية شيء ماعدا الصلاة  
لا تبيحها وتبيح جميع  
ماعداها (و) ثالثها ورابعها  
وخامسها سواء كان عن  
حدث أكبر أم أصغر  
(مسح) جميع (وجهه)  
السابق بيانه في الوضوء إلا  
ما باتي بالتراب أي إيصاله  
اليه ولو بخرقة ومنه ظاهر  
لحيته المسترسل والمقبل من  
انفه على شفته وينبغي  
التفطن لهذا ونحوه فانه  
كثيرا ما يغفل عنه (ثم) مسح  
جميع (يديه مع مرفقيه)  
للاية مع خبر الحاكم وصححه  
التيمم ضربتان ضرورة للوجه  
وضربة لليدين إلى المرفقين  
لكن صوب غيره وقفه على  
ابن عمر رضي الله عنهما ومن



الظاهر فيه ولكن البدلية  
المقتضية لا عطاء البدل حكم  
المبدل منه قدر ترجح الاول  
على أنه واقعة حال فعلية  
محتملة فقدم مقتضى البدلية  
لأنه لم يتحقق له معارض  
ومن ثم وجب الترتيب  
هنا كموثم وإنما لم يجب  
في الغسل لأنه لما وجب فيه  
تعميم البدن صار كله  
كعضو واحد ومن ثم يجب  
وان تمكك لان تعميم البدن  
بالتراب لا يجب مطلقا فلم  
يشبه الغسل ويكفي غلبة  
ظن تعميم العضو بالتراب  
وقد يعترض وجوب  
الترتيب بأن في حديث  
البخارى المذكور ما  
يصرح بعده لولا تأويل  
الواو ثم نظرا للبدلية  
المذكورة ( ولا يجب )  
بل ولا يسن (إيصاله)  
أى التراب (منبت الشعر  
الخفيف) في وجهه أو يدلما  
فيه من المشقة وبه فارق  
الوضوء ( ولا ترتيب )  
بالفتح واجب بل مندوب  
(في نقله) أى التراب إلى  
العضوين (في الأصح فلو  
ضرب يديه) التراب معا  
(ومسح يمينه) أو يساره  
(وجهه ويساره) أو يمينه  
(يمينه) أو يساره (جاء)  
لان الفرض الاصلى المسح  
والنقل ونسيلة اليه فلم

أى في شرح المذهب والتفصيل وقال في الكفاية انه الذى يتعين ترتيبهما وهذا من جهة الدليل ولا فالمرجح  
في المذهب ما في المتن مغنى (قوله) قدر ترجح الاول (أى ما في المتن) (قوله) على أنه (أى ما في حديث الصحيحين) (قوله)  
ومن ثم (أى لاجل تقديم مقتضى البدلية) (قوله) وجب (أى قوله) ويكفي في النهاية (قوله) وجب الترتيب  
فيشترط تقديم مسح الوجه على مسح اليدين (قوله) كموثم (أى فى الوضوء ولو منع شخص من الوضوء إلا  
منكسا حصل له غسل الوجه ويتمم الباقي لعجزه عن الماء ولا إعادة عليه لأنه فى معنى من غصب ماؤه بخلاف  
مالوا كره على الصلاة بخلافه تلزمه الا إعادة لأنه لم يأت عن وضوئه يبدل في هذه بخلاف الاولى نهاية ونحوه  
فى الاسنى أى والمغنى وقضيته عدم وجوب الا إعادة فى الاولى وان كان يتمم بمحل لا يسقط به الفرض ولعل  
وجهه ان التيمم ليس لعدم الماء حسا حتى ينظر لما ذكر بل لوجود الحيلولة نعم قد ينظر فيه باعتبار آخر  
وهو ان هذا العذر نادروا إذا وقع لا يدوم وليس كذلك يتأمل بصري واستقر عشا ما قبل نعم الخ عبارته  
قوله مر ولا إعادة عليه الخ ظاهره وإن كان بمحل يغلب فيه وجود الماء وقياس ما تقدم عن سم فيمن  
كان فى سفينة وتيمم فيها الخوف الغرق ان محل عدم الا إعادة هنا حيث كان بمحل لا يغلب فيه فقد الماء بقطع  
النظر عن البحر الذى فيه السفينة ان محل عدم الا إعادة هنا حيث كان بمحل لا يغلب فيه وجود الماء  
ويحتمل عدم الا إعادة مطلقا لكون المانع حسيا فأشبهه ما لو حال بينه وبين الماء سبع ولعله الاقرب اه  
(قوله) وإنما يجب الخ) عبارة المغنى فان قيل لم يجب الترتيب فى الغسل ووجب فى التيمم الذى هو بدل منه  
اجيب بان الغسل لما وجب فيه تعميم جميع البدن صار كعضو واحد والتيمم يجب فى عضوين فقط  
فأشبهه الوضوء اه (قوله) ومن ثم يجب الخ) يعنى من اجل عدم وجوب التعميم فى التيمم ووجب الترتيب  
فيه وان لم تف به عبارته وحق التعبير وهنا لما لم يجب التعميم اصلا لم يشبه الغسل فوجب الترتيب وان  
تمكك (قوله) مطلقا) أى سواء كان التيمم عن حدثا كبيرا أم اصغرا (قوله) وقد يعترض الخ) لعل الانسب  
تقديمه على قوله ويكفي الخ (قوله) ما يصرح بعده) أى تصريح مع احتمال الواو لغة وشرعا للترتيب  
وغيره سم (قوله) نظرا الخ) مفعول له لقوله تاويل الخ (قوله) بل ولا يسن (أى التنبيه فى النهاية والمغنى  
ما يوافقه (قوله) لما فيه من المشقة) وعلم حكم الكشيف بطريق الاولى نهاية ومغنى قول المتن (فلو ضرب  
بيديه الخ) قد يستشكل تفريع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لان مسح الوجه باليمين ثم باليمين  
باليسار يتضمن ترتيب النقل إذ فى مسح الوجه باليمين نقل بها اليه ان رفعها اليه اوبه منها ان وضعه عليها  
وكذا فى مسح اليمين باليسار وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه  
واليسار على اليمين دفعة واحدة ثم مسح الوجه بان ردد اليمين عليه ثم اليمين بان ردد اليسار عليها ان صح  
اجزاء ذلك فيرفع الاشكال وحينئذ تصور مشكلة الحرقلة الآتية بوضعها دفعة واحدة على الوجه واليدين ثم  
ترتب ترديدها عليها فيندفع الاشكال الا فى فيها فليتا مل سم بخذف وقوله ان صح اجزاء ذلك باقى عن النهاية  
ما يفهم اجزاءه وعن عشا والرشيدى ما يفيد (قوله) يشترط (أى قوله) غير معفو عنه فى النهاية والمغنى (قوله)  
تقدم طهره الخ) فلو مسح وعلى بدنه نجاسة لم يصح تيممه لان التيمم لا باحة الصلاة ولا باحة مع المانع فأشبهه  
التيمم قبل الوقت ولهذا التيمم قبل استنجائه لم يصح تيممه ولو تنجس بدنه بعد تيممه لم يبطل تيممه نهاية  
ومغنى قال عشا قوله مر لم يصح الخ أى سواء قدر على إزالة النجاسة او لا وعليه فلو عجز عن إزالة النجاسة على

والترتيب (قوله) ما يصرح بعده) أى تصريح مع احتمال الواو لغة وشرعا للترتيب وغيره (قوله) فلو ضرب  
بيديه الخ) قد يستشكل تفريع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لان مسح الوجه باليمين ثم باليسار  
يتضمن ترتيب النقل إذ فى مسح الوجه باليمين نقل بها اليه ان رفعها اليه اوبه منها ان وضعه عليها وكذا فى مسح  
اليمين باليسار وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه واليسار على اليمين  
دفعة واحدة ثم مسح الوجه بان ردد اليمين عليه ثم اليمين بان ردد اليسار عليها ان صح اجزاء ذلك فيرفع  
الاشكال وحينئذ تصور مشكلة الحرقلة الآتية بوضعها دفعة على الوجه واليدين ثم ترتب ترديدها عليهما

إذا كان معه من الماء ما يكفي لازالة الخبث القادر هو على إزالته سواء المسافر والحاضر وإن لم يمتنع إعادة بكل تقدير وتقدم الاجتهاد في القبلة لاستر العورة لانه اخف ولهذا لا يجب الاعادة مع العري بخلافها مع الخبث وعدم القبلة (٣٦٣) (ويندب) للتيمم جميع ما مر في الوضوء

بما يتصور جريانه هنا فن ذلك (التسمية) اولا حتى لجنب ونحوه والذكر آخره السابق ثم وذكر الوجه واليدين بناء على نديه والا استقبال والسواك ومحل بين التسمية واول الضرب كما انه ثم بين غسل اليد والمضغضة والغرة والتعجيل وان لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه وتخليل اصابعه كما يأتي (ومسح وجهه ويديه بضربتين) لورودهما مع الاكتفاء بضربة حصل بها التعميم وقيل يسن ثلاث ضربات لكل عضو ضربة (قلت الاصح المنصوص وجوب ضربتين وان امكن بضربة بخرفة ونحوها) كان يضرب بخرفة كبيرة ثم بمسح ببعضها وجهه وبعضها يديه (والله اعلم) لخبر الحاكم المار انفا بما فيه قبل ويشكل على وجوبهما جواز التمسك وبردانه لا اشكال في ذلك لان المراد بالضرب النقل ولو بالعضو الممسوح كما مر لاحقيقة الضرب والتمسك يشترط فيه الترتيب كما مر فاذا تمك وجهه ثم يديه فقد حصل له نقلتان نقلة للوجه ونقطة لليدين وآثروا التعبير بالضرب لموافقة لفظ الحديث والغالب اذ يكفي وضع اليد على تراب ناعم بدون كانه قوله فيه ضربة للوجه وضربة

ماله كفاقد الطهورين لحرمة الوقت ويعيد اه (قوله إذا كان معه من الماء الخ) قضيته انه لو لم يكن معه ذلك صح تيممه مع بقاء النجاسة وبه اتفق لكن خولف في ذلك سموع ش ومن خالفه فيه النهاية والمغني كما مر (قوله بكل تقدير) اي تقدم الطهر او تأخر كركدي (قوله وتقدم الاجتهاد) والوجه صحة التيمم قبل الاجتهاد في القبلة نهاية ومغني وكذا في الاسنى آخر (قوله لاستر العورة الخ) وقال للنهاية والمغني (قوله جميع ما مر) هل منه الدلك فيه نظر رسم (قوله اولا) الى قول المتن في النهاية الا قوله ومحل الى والغرة الخ (قوله وان لا يرفع الخ) عطف على قوله جميع ما مر الخ قول المتن (قلت الاصح الخ) هو هنا بمعنى الراجح بقريته جمعه بينه وبين المنصوص ولا يصح حمله على ظاهره لما يلزم عليه من التناقض فان الاصح من الالوجه للاصحاب والمنصوص للامام وفي الوصف بهما معا تنافع ش (قوله كان يضرب) الى قوله على ما في المجموع في النهاية وكذا في المغني الا قوله يشترط الى وآثروا (ثم يمسح ببعضها وجهه الخ) اي دفعة واحدة نهاية قال ع ش والرشيدى واللفظ الاول البطلان على هذا الوجه واضح ولكنه لعدم الترتيب لا لعدم تعدد الضرب وقد مر ان خصوص الضرب ليس بشرط بل المدار على تعدد النقل وهو حاصل فيما لو مسح ببعض الخرفة وجهه ثم بباقيها يديه اه عبارة سم لا يخفى اشكاله لان مسح الوجه ببعضها واليدين ببعضها يتضمن نقلتين معتبرتين سواء وضع العضو عليها لتحقيق النقل به او رفع البعض الى العضو لعدم الاكتفاء بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة في غاية الاشكال إلا ان يجاب بما تقدم فليتام الى وهذا التصور مقيد بما اذا كان ترديد الخرفة عليه مادفعة واحدة كما مر عن النهاية واما اذا ردد ببعضها على الوجه ثم باقيها على اليدين فيجزىء هذا المسح ويندفع الاشكال (قوله بما فيه) اي من كونه موقوفا على ابن عمر (قوله والغالب) اي وللغالب (قوله اذ يكفي وضع اليد الخ) لا لكونه شرطا اذ يكفي الخ (قوله كما ان قوله فيه) اي قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر المار (قوله وبعضها الخ) الاولى ثم ببعضها الخ (قوله مع اخرى اليدين) او باخرى فقط كما هو ظاهر رسم لكنه لا يتج المدعى ولو قال او ببعضها بعض اليدين فقط لظهر التقريب (قوله والا كرهت الخ) لعل المراد بالكراهة خلاف الاولى على طريقة المتقدمين لان ذلك مخالف للحديث نعم ان ثبت نهى خاص لم تبع بصري (قوله الصورة المذكورة) يريد بها قوله كان يضرب بخرفة الخ كركدي (قوله الواجبة فيها) اي في تلك الصورة لعدم كفاية ضربة وجوب

فيندفع الاشكال الآتي فيهما فليتامل وقد يستدل على صحة اجزاء ذلك فيرفع الاشكال بما سيأتي في قوله ووصول الغبار بين الاصابع من ان التفريق في الاولى لا يمنع اجزاءه في الثانية إذا مسح به الخ فتأمل وقد منع هذا الاستدلال بتعدد النقل في صورة وصول الغبار بين الاصابع لان وصوله لما بينهما نقل لما بينهما ونقل ما عدا ما بينهما الى الوجه نقل آخر للوجه فقد تعدد النقل مع سبق النقل لما بينهما ولا يضرب لان الشرط ترتيب المنسح لا النقل بل الشرط فيه تعدد لكن هذا لا يضرب في تصور مستقلا لخرفة بوضعها على الوجه واليدين دفعة واحدة ان صح ان هذا نقل واحد وان ترتيب الريد عليها لا يمنع من وحدته وقيد على وحدته ان الظاهر انه لو وضع الوجه واليدين على الارض دفعة واحدة ثم رتب الريد عليها لم يكف فليتامل (قوله إذا كان معه من الماء) قضيته انه لو لم يكن معه ذلك صح تيممه مع بقاء النجاسة وبه اتفق لكن خولف في ذلك (قوله وتقدم الاجتهاد) رجح في شرح الروض في موضع جواز التيمم قبل الاجتهاد وذكر في موضع آخر قيل عن التحقيق ما مشى عليه الشارح واعتمد مر الاول (قوله جميع ما مر) يشمل السواك وهو ظاهر وتساوي وهل منه الدلك فيه نظر (قوله ثم يمسح ببعضها الخ) لا يخفى اشكاله لان مسح الوجه ببعضها واليدين ببعضها يتضمن نقلتين معتبرتين سواء وضع العضو عايتها لتحقيق النقل به او رفع البعض الى العضو لعدم الاكتفاء بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة في غاية الاشكال إلا ان يجاب بما تقدم فليتامل (قوله مع اخرى اليدين)

لليدين للغالب أيضا اذ لو مسح ببعض ضربة الوجه وبعضها مع اخرى اليدين كفى وتجب الزيادة على ضربتين ان لم يحصل الاستيعاب بهما والا كرهت على ما في المجموع عن المحاملي والرويانى (تنبيه) الصورة المذكورة بدقوله وان امكن بضربة بخرفة هل الضربة الثانية الواجبة فيها

يمسح باليدين جميعهما أو بعض أحدهما مبهما أو معينا لأنه لو علم بالاولى الوجه وبعض اليدين جاز للنظر في ذلك مجال والذي يتجه ان الذي يجب مسحه بهما هو آخر جزء مسحه من (٣٦٤) البندن هذا هو الذي تتعين الضربة الثانية له فيقع بالاولى لغوا بخلاف ما قبله (ويقدم) ندبا

(يمينه) على يساره (و) يقدم ندبا أيضا (أعلى وجهه) على باقيه كالوضوء فيهما وأسقط من أصله ندب الكيفية المشهورة في مسح اليدين لعدم ثبوت شيء فيها ومن ثم نقل عن الأكثرين انها لا تندب لكنه مشى في الروضة على ندبها وإنما سن فيهما مسح إحدى الراحتين بالآخرى ولم يجب لتأدى فرضهما بوضوءهما بعد مسح الوجه وجاز مسح الذراعين بترابهما لعدم انفصاله ولا حاجة لتعذر مسح الذراع بكفها فهو كنقل الماء من محل إلى آخر مما يغلب فيه التقاذف ويعذر في رفع اليد وردها كما مر كرد متقاذف يغلب في الماء (وتخفيف الغبار) من كفيه ان كثف بالنقض أو النفخ حتى لا يبقى الا قدر الحاجة للتابع ولئلا يشوه خلقه ومن ثم لا يسن تكرار المسح ويسن ان لا يمسح التراب عن أعضاء التيمم حتى يفرغ من الصلاة (وموالاة التيمم) بتقدير التراب ماء (كالوضوء) فتسن وقيل يجب لانه بدله (قات وكذا الغسل) تسن موالاة كالوضوء مخرجا من الخلاف (ويندب) تفريق اصابعه (ولا) أي

ضربتين مطلقا (قوله بمسحها الخ) أي يعيد مسح اليدين كردى (قوله والذي يتجه الخ) أقول ما ذكر انه الذي يتجه فيه نظر لان أي جزء من اليد لو ابقاه للضربة الثانية سواء كان ذلك الجزء اول بمسح من اليد أو آخره أو غيرهما كفي فليتامل سم ويوافقه قول النهاية والمغنى ولو ضرب بنحو خرقة ضربة ومسح بها وجهه ويديه سوى جزء منهما أو من أحدهما كاصبع ثم ضرب ضربة أخرى ومسح بها ذلك الجزء جاز لوجود الضربتين كما هو ظاهر عبارة المصنف وظاهر الحديث السابق بخالفه اه (قوله ندبا) الى قوله واسقط في النهاية والمغنى (قوله يقدم ندبا) ايضا لا حاجة اليه (قوله ندب الكيفية المشهورة) اعتمده النهاية والمغنى عبارة الاول ويأتى به على كفيته المشهورة وهي ان يضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور اصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا تخرج انا من اليمنى عن مسحة اليسرى ولا مسحة اليمنى عن انا من اليسرى ويمرها على ظهر كف اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم اطراف اصابعه الى حرف الذراع ويمرها الى المرفق ثم يدير بطن كفها الى بطن الذراع فيمرها عليه رافعا إبهامها فاذا بلغ الكوع امره بالإبهام اليسرى على إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم مسح إحدى الراحتين بالآخرى اه (قوله لعدم ثبوت شيء الخ) عبارة المغنى وهي كافي المجموع مستحبة وان قال ابن الرفعة انها غير مستحبة لانه لم يثبت فيها شيء لان من حفظ حجة على من لم يحفظ وصورتها ان يضع بطون أصابع اليسرى الخ (قوله نقل) أي المصنف (قوله وانما سن) الى قوله وظاهر في النهاية والمغنى (قوله فيها) أي في الكيفية المشهورة (قوله لعدم انفصاله) يتامل سم (قوله فهو) أي مسح الذراعين بتراب الراحتين (قوله كما مر) أي في شرح وكذا ما تناثر في الاصح (قوله ومن ثم) أي لا جل ان لا يحصل التشويه (قوله ويسن ان لا يمسح التراب الخ) ظاهره وان حصل منه تشويه وهو ظاهر لانه اثر عبادة غش (قوله حتى يفرغ من الصلاة) أي التي فعلها فرضها ونفلها فيستحب ادامته حتى يفرغ من الرواتب البعدية ومن الوتر اذا فعله اول الليل غش (قوله بتقدير التراب ماء) أي والممسوح مغسول لانه نهاية (قوله فتسن) وتسن الموالاة ايضا بين التيمم والصلاة وتجب في تيمم دائم الحدث كما تجب في وضوءه نهاية ومغنى وتجب ايضا في وضوء السليم عند ضيق وقت الفريضة نهاية والاولى في طهارة السليم الخ (قوله ووصول الغبار الخ) عبارة المغنى فان قيل يلزم على التفريق في الاول عدم صحة تيممه لمنع الغبار الحاصل فيها بين الاصابع ووصول الغبار في الثانية اجيب بانه لو اقتصر على التفريق في الاول اجزاه لعدم وجوب ترتيب النقل كما مر فحصول التراب الثاني ان لم يزد الاول قوة لم ينقصه وأيضا الغبار على المحل لا يمنع المسح بدليل ان من غشيه غبار السفر لا يكلف نفقته الخ (قوله في الثانية) يعني بعد الضربة الثانية بقرينة ما بعده (قوله على ان الحاصل الخ) قد يشكك ما افاده ذلك من عدم ضرر السير على ما تقدم من اطلاق انه يضر الخليط وان قل فتأمله سم وعش واجاب الرشيدى بما نصه لا يشكل عليه ما مر من كون الخليط يضر مطلقا وإن قل للفرق الظاهر بين ما على العضو خصوصا وهو من جنس التراب الممسوح به وبين خليط اجنبى طارىء فاندفع ما في حاشية الشيخ غش هنا وفي جوابه نظروا بقى انه لا وجه لتصدير هذا الجواب بعلى بل هذا الجواب مبنى على تسليم منع الاجزاء كما يعلم مما مر آنفا عن المغنى (قوله من ذلك) أي من التفريق في

أى أو بأخرى فقط كما هو ظاهر (قوله والذي يتجه) أقول ما ذكر كراهته الذي يتجه فيه نظر لان أي جزء من اليد لو ابقاه للضربة الثانية سواء كان ذلك الجزء اول ممسوح من اليد أو آخره أو غيرهما كفي فليتامل (قوله لعدم انفصاله) يتامل (قوله فتسن) وكذا تسن الموالاة بين التيمم وبين الصلاة (قوله على ان الحاصل من ذلك غالبا غبارا يسير الخ) قد يشكك ما افاده ذلك من عدم ضرر السير على ما تقدم من اطلاق

اول كل ضربة لانه ابلغ في اثاره الغبار لاختلاف موقع الاصابع فيسئل تعميم الوجه بضربة واحدة وكذا اليدين ووصول الاول الغبار بين الاصابع من التفريق في الاول لا يمنع اجزائه في الثانية إذا مسح به لما مر ان ترتيب النقل غير شرط لحصول التراب الثاني من التفريق في الثانية ان لم يزد الاول قوة لا ينقصه على ان الحاصل من ذلك غالبا غبارا يسير على المحل وهو لا يمنع الاجزاء بتراب التيمم

ومن ثم لو غشية غبار لم يكلف نقضه للتيمم إلا إن منع وصول ترابه للعضو وعليه يحمل إطلاق التهذيب وجوب النفض وظاهر أنه لا يضر وصول الغبار من الأولى وإن كثرتا تقرر أن ترتيب النقل غير شرط فالواصل من الأولى يصلح للتيمم به إذا مسح به وبفارق مسألة التهذيب بأنه لا نقل فيها ومن ثم لو أخذ التراب فيها بيده ونوى ثم مسح به أجزأ وإن كثر كما علم بامر (٣٦٥) فيما لو سفته ربح على وجهه ولا ينافي نذب

التفريق في الثانية نقل ابن الرفعة الاتفاق على وجوبه فيها لأنه يحمل على ما إذا لم يرد التخليل والأول على ما إذا اراده فالواجب فيها أما التفريق وأما التخليل فهو مع التفريق سنة (ويجب نزع خاتمه) عند المسح (في) الضربة (الثانية والله أعلم) ولا يكفي تحريكه لتوقف وصول التراب لمحل على نزع لكشافته وإن اتسع خلا فالمايوهمه تعبير غير واحد بغالبها لأن انتقاله للخاتم بالتحريك ثم عوده للعضو يصيره مستعملا وليس كانتقاله لليد الماسحة ثم عوده للحاجة إلى هذا دون ذاك ويسن في الأولى ليسح وجهه بجميع يديه للاتباع فان قلت قولك لأن انتقاله إلى آخره غير كاف لأنه ان وصل للخاتم قبل مس العضو فلا استعمال أو بعده فقد طهر العضو بمسه قلت بل هو كاف لحالة أخرى اغفلما حصرك وهي ان التراب لا بد ان يصيب جزءا ماتحت الخاتم الذي تجافي عنه وهذا التراب يحتمل التكاثر الذي من شأنه انه طبقة فوق أخرى ومعلوم ان السفلى

الأولى (قوله ومن ثم) أي لاجل عدم المنع (قوله غبار) أي في السفر نهاية (قوله إلا أن منع) أي الغبار وصول ترابه أي التيمم (قوله وعليه إلخ) أي المنع (قوله وجوب النفض) أي لغبار السفر مثلا (قوله وبفارق) أي الغبار من الأولى (قوله فيها) أي في مسألة التهذيب (قوله ولا ينافي) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله وأما التخليل) أي لأن ما وصل إليه قبل مسح وجهه لا يعتد به في حصول المسح فاحتاج إلى التخليل ليحصل ترتيب المسحين نهاية ومعنى (قوله عند المسح) أي لا عند النقل نهاية ومعنى (قوله ولا يكفي تحريكه) خلافا للنهاية والمغنى عبارتها ولم يجابه ليس لعينه بل لا يصل التراب لما تحته لأنه لا ينافي غالبا إلا بالنزع حتى لو حصل الفرض بتحريكه ولم يحتج إلى واحد منهما السعة كفي اه (قوله لتوقف إلخ) علة لجوب النزاع وقوله لكشافته علة لتوقف وقوله وإن اتسع إلخ غاية لقوله ولا يكفي تحريكه (قوله لأن انتقاله إلخ) تعليل لها ورده النهاية بما نصه لا يقال تحريك الخاتم غير كاف وإن اتسع إذا انتقل للخاتم بالتحريك إلخ لأننا نمنع انتفاء الحاجة هنا الصيرورة نائبا عن مباشرة اليد وإضاة وصول التراب لمحل مع عدم الاعتداد به في حكم عدم وصوله في دفعه ثم عوده بفرض كانه أول ما وصله الآن فافهم اه (قوله ويسن في الأولى إلخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله غير كاف) أي في إنتاج عدم كفاية التحريك (قوله ينتقل هذا المختلط إلى الجزء إلخ) إن أراد انتقاله إليه ابتداء من غير توسط انتقال إلى الخاتم فأى محذور فيه إذا التراب كالماء مادام مترددا على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال بل أولى لأنه يغتفر فيه ما لا يغتفر في الماء كالماء وإن أراد بعد انتقاله إلى الخاتم فهو ظاهر بناء على ما قرر من الفرق بين الخاتم واليد على ما فيه غير أن هذا الفرض غير لازم ثم رأيت المحشى سم قال قوله وبتحريك الخاتم إلخ هذا إنما يفيدان سبب استعماله انتقاله عما أصابه إلى الجزء الذي يليه لا إلى الخاتم ثم عوده كما هو المعترض عليه فلم يدفع الاعتراض ثم إذا أراد الانتقال بعد انفصاله فهو غير لازم لتحريك الخاتم أو مع اتصاله بالعضو فلا يصح قوله فلا يظهر فتأمل اه بصري (قوله مطلقا) أي اتسع أم لا حرك أم لا (قوله تيقن عموم التراب إلخ) انظره مع قوله السابق ويكفي غلبة تعميم العضو إلخ الموافق لما سرفي الوضوء والغسل (قوله لمرض إلخ) عبارة النهاية والمغنى في شرح بطل واحترز بقوله لفقد ماء عما إذا كان لمرض ونحوه فلا يبطل تيممه إلا بالقدرة على استعماله ولا اثر لوجوده قبلها اه (قوله لم يبطل تيممه) أي بغير المبطلات المشهورة سم (قوله إلا بالبرء) أي لا بوجود الماء أو ثمنه (قوله يجعل الفقد أي الآتي (قوله وكذا وجدته) أي يجعله شاملا للشرعي سم (قوله بأن يزول إلخ) تصوير للوجدان الشامل للشرعي (قوله بمانع آخر) تصريح بأن البرء لا يبطل مع وجود المانع سم (قوله أو لفقد ماء) غطف على لمرض (قوله أو ثمنه) إلى قوله ويؤخذ في المغنى لا قوله عن الوضوء قول المان (إن لم يكن في صلاة) أما بعد شروعه فيها فلا بطلان بتوهم أو شك أو ظن مغنى ونهاية ويأتي في الشارح ما يفيد (قوله

أنه يضر الخليط وإن قل فتأمل اه (قوله على ما إذا لم يرد التخليل) ينبغي إذا لم يخل أن يشترط أن لا يكون الغبار الحاصل من الأولى مانعا من وصول الغبار الثاني إلى العضو فتأمل (قوله ينتقل إلخ) هذا إنما يفيد ان سبب استعماله انتقاله عما أصابه الحاجز الذي يليه لا إلى الخاتم ثم عوده كما هو المعترض عليه فلم يدفع الاعتراض ثم إن أراد الانتقال بعد انفصاله فهو غير لازم لتحريك الخاتم أو مع اتصاله بالعضو لم يصح قوله فلا يظهر فتأمل اه (قوله لم يبطل تيممه) أي بغير المبطلات المشهورة (وكذا وجدته) أي يجعل شاملا للشرعي (قوله بمانع آخر)

مستعمله لأنها الماسة دون التي فوقها وبتحريك الخاتم ينتقل هذا المختلط إلى الجزء الذي يلي الأول مما لم يصبه تراب فلا يطهره وهكذا كل جزء فرضته أصابه التراب دون ما يليه فالتضح أن المانع موجود مع وجود الخاتم مطلقا فتفطن له نعم ان فرض تيقن عموم التراب لجميع ماتحت الخاتم من غير تحريكه فلا اشكال في الاجزاء حيثئذ (ومن تيمم) لمرض لم يبطل تيممه إلا بالبرء وقد يشمله المان يجعل الفقد شاملا للشرعي وكذا وجدته بأن يزول مانعه ولم يقترن بمانع آخر أو (لفقد ماء وجدته) أو ثمنه مع ما كان شرائعه وان قل (ان لم يكن في صلاة) بأن كان

قبل الرأى من تكبيرة  
الاحرام (بطل) تيممه  
وان ضاق الوقت عن  
الوضوء اجماعا وكذا لو  
توهمه وان زال توهمه  
سريعا كان رأى ركبا  
او تخيل سرايا ماء أو سمع  
من يقول عندى ماء لفلان  
أو نجس أو مستعمل أو ماء  
وردلانه لم يأت بالمانع إلا  
بعد توهمه الماء بمجرد  
سماعه للفظه بخلاف اودعى  
فلان ماء وهو يعلم غيبته  
وعدم رضاه بأخذه اما لو لم  
يعلم ذلك فيبطل لانه يلزمه  
البحث عنه ولا نه اذا شك في  
الرضا صار أخذه متوهم  
الحل وإنما يبطل فيما إذا  
رآه مثلا أو توهمه (ان لم  
يقترن) وجوده أو توهمه  
(بمانع كعطش) وسمع  
وتعذر استقاء لانه حينئذ  
كالعدم ويؤخذ منه ان  
كل مانع وجوب الطلب  
كذلك ومنه أن يخشى من  
لاتلزمه الاعادة خروج  
الوقت لو طلبه فقولهم  
هنا وان ضاق الوقت محله  
فيمن يلزمه طلبه وان خاف  
خروج الوقت وهو من تلزمه  
الاعادة وهذا معلوم بما  
قدموه في الطلب فوجب  
حمل اطلاقهم هنا عليه  
كما تقرر

قبل الرأى) أى قبل تمامها بقرينة ما يأتي فيشمل صورة المعية بصرى وسم وعش (قوله وان ضاق الوقت)  
سيأتي تقييده من تلزمه الاعادة (قوله عن الوضوء) او الغسل (قوله اجماعا) والخبر انى ذر التراب كافيك ولو لم  
تجد الماء عشر حجج فاذا وجدت الماء فامسه جلدك نهاية ومعنى (قوله وكذا لو توهمه) الى قوله ويؤخذ في  
النهاية لا قوله عن الوضوء (قوله لو توهمه) منه ما لو توهم زوال المانع الحسى كان توهم زوال السمع فيبطل  
تيممه لو جوب البحث عن ذلك بخلاف زوال المانع الشرعى كتوهم الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم  
للشارح م ومنه كما قال صحيح في شرح العباب ما لو رأى رجلا لا بسا إذا احتمل ان تحت ثيابه ماء عش (قوله  
وان زال توهمه) ومحل بطلانه بالتوهم ان بقى من الوقت زمن لو سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة  
فيه نهاية واقول هذا شامل لمن يلزمه القضاء ومع ذلك لا ينافيه ان من يلزمه القضاء يلزمه طلب الماء وان  
خرج الوقت لان ذلك عند تحقق وجوده سم عبارة السيد البصرى ينبغي ان تقيده مسالنا العلم والتوهم بما  
إذا كان فيهما بمحل يجب طلبه منه اخذا من تعليله وان لم اره من صرح به حتى لو قال ان بمحل كذا وهو فوق  
القرب ماء مباحا وهو فوق حد الغوث ماء نجسا يظهر انه لا يبطل تيمم سامعه في الحالين اه (قوله كان رأى  
ركبا) او غمامة مطبقة بقر به نهاية ومعنى (قوله سرايا) وهو ما يرى وسط النهار يشبه الماء وليس بماء كافي  
القاموس عش (قوله او سمع الخ) قال في الخادم ولو قال لفلان عندى من ثمن خمر ماء بطل تيممه لو جوب  
البحث عن صاحب الماء وطلبه منه ولو سمع قائلا يقول عندى للعطش ماء لم يبطل تيممه بخلاف عندى ماء  
للعطش ونظيره عندى ماء لوضوئى ولو وضوئى ماء فيبطل في الاولى دون الثانية نهاية قال عش قوله من رعن  
صاحب الماء اى الذى اشتراه واضع اليد على الماء منه بضمن الخمر وقوله م لم يبطل تيممه معتمد اه (قوله  
او نجس او مستعمل) عطف على لفلان وقوله او ماء ورد عطف على ماء (قوله بخلاف اودعى الخ) وكذا لو  
قال عندى لغائب ماء لم يبطل تيممه ولو قال عندى لحاضر ماء بطل تيممه معنى (قوله وهو يعلم غيبته) اى  
يستحضر في ذهنه عند سماع لفظ الماء ما ذكر فيما يظهر بصرى فان كان يعلم حضوره ولم يعلم من حاله شيئا  
بطل لو جوب السؤال عنه نهاية (قوله اما لو لم يعلم الخ) شامل للشك فيبطل بالشك في الصورتين عش وسم  
قال البصرى قوله اما لو لم يعلم الخ صادق بما اذا علم الغيبة والرضا لكن مع العلم بعدم تمكين الوديع منه وهو  
محل تأمل فينبغى ان يكون حكمه كسابقه اه اى فلا يبطل (قوله صار اخذ متوهم الحل) المتوهم اما  
المرجوح او الواقع في الوهم اى الذهن فيشمل الراجع وعلى كل فالتعبير بالمشكوك الاولى وان امكن حمل  
التوهم على الثانى والشك على مطلق التردد الشامل للطرفين والوسط بصرى وفيه تأمل بل تعبیر الشارح  
أنسب بقوله أولا وكذا لو توهمه وبحمل جملة اخذه الخ على اسم صار (قوله ويؤخذ منه ان كل مانع وجوب  
الطلب الخ) محله واضح فيما إذا كان الوجدان مع الحاجة الى الطلب اما لو كان حاضرا عنده فيبطل  
تيممه مطلقا اخذا بما تقدم ثم رايت المحشى سم قال قوله محله الخ قد يقال لا يحتاج اليه بل هو ممنوع لان

تصريح بأن البر لا يبطل التيمم مع وجود المانع (قوله قبل الرأى) ان أراد قبل تمامها شمل وجدانه في  
اثنائها وهو متجه موافق لقوله في شرح الارشاد وقضية قوله قبل احرام انه لو راه في اثناء تكبيرة الاحرام  
كان كذلك لان الاحرام انما يتحقق بانتهاءها ويبقى وجدانه مع تمامها ويحتمل انه كذلك ايضا لان  
الدخول بتمامها وقد قارن المانع ويؤيد ذلك قول الشارح الا انى بان كان بعد تمام الرأى من تكبيرة  
الاحرام (قوله وكذا لو توهمه وان زاد توهمه سرى الخ) ومحل بطلانه بالتوهم ان بقى من الوقت زمن لو  
سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه شرح م راقول هذا شامل لمن يلزمه القضاء ومع ذلك لا ينافيه  
ان من يلزمه القضاء يلزمه طلب الماء وان خرج الوقت لان ذاك عند تحقق وجوده (قوله عندى ماء الخ)  
في الخادم ولو قال عندى من ثمن خمر ماء بطل التيمم وان كانت هذه الصيغة غير ملزمة في الاقرار فانه يجب عليه  
البحث عن صاحب الماء وطلبه منه اه (قوله وعدم رضاه) بقى الشك في رضاه داخلا في اما الخ (قوله  
محله فيمن يلزمه طلبه) قد يقال لا يحتاج لذلك في الوجدان بل هو ممنوع لان المراد يوجد ان الماء حصوله

وإنما يبطل بتوهم ستره أو براء لعدم وجوب طلبها الغلبة الضئيلة بها وعدم حصوله بالطالب (٣٦٧) (فرع) ذكر شارح هذا كلاما عن

الحنفية فيما لو مر متيمم نائم  
ممكنا بما تم استيقظ عليه  
بعد بعده عنه ولم يبين حكم  
ذلك عندنا والذي يظهر من  
كلامهم فيما إذا أدرج في  
رحله ما لم يقصر في طلبه  
أو كان بقربه بشر خفية  
الأنار أو رأى واطى  
متيممة الماء دونها عدم  
بطلان تيممه (أو) إن  
وجد به بلا مانع أيضا ولا عبرة  
بتوهمه هنا (في صلاة) بأن  
كان بعد تمام الرأى من تكبيرة  
الأحرام (لا يسقط) أي  
قضاؤها (به) لكونه بمحل  
الغالب فيه وجود الماء  
(بطلت) الصلاة لبطلان  
تيممها كما علم من سياق  
كلامه إذا لم يبحث في مبطله  
لا يبطلها فلا اعتراض عليه  
(على المشهور) وإن ضاق  
الوقت على ما تقرر لعدم  
الفائدة في بقائها لوجوب  
إعادتها (وإن أسقطها)  
لكونه بمحل الغالب فيه  
فقد الماء أو استوى فيه  
الامر أن (فلا) تبطل  
الصلاة بل يتممها ويسلم  
الثانية لأن تيممه لا يبطل  
الابتنائها وأن تلف الماء  
وهي منها تبعاً ففعلها لا  
يجوز سهو تذكره بعدها  
وأن قرب الفصل لفصله عنها  
بالسلام صورة وأن بان  
بالعود ولو جاز أنه لم يخرج به  
ووجه عدم بطلانها برؤيته

المراد بالوجدان حصوله وحيث حصل بطل التيمم وإن ضاق الوقت ولم تلزمه إلا إعادة فليتامل إلا أن يلتزم  
أن المراد بالوجدان أعم من حصوله وكونه بحيث يجب طلبه أه بصري (قوله) وإنما يبطل (إلى الفرع في  
المغنى) إلا مسألة البرء وإلى المتن في النهاية إلا تلك المسئلة (قوله) وإنما يبطل (الخ) إن كان فاعل يبطل ضمير  
التيمم كما هو ظاهر السياق ففيه أنه لا موقع لهذا الكلام لأن التيمم لا يبطل بوجود السترة فلا وجه للاعتذار  
عن عدم بطلانه بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة فقريب لأن من صلى عارياً فوجد سترة وجب الاستئذان فإن  
استتر فوراً استمرت صحتها وإلا بطلت على ما فصلوه في شروط الصلاة سم أي فكان الظاهر الثاني (قوله)  
لغلبة الضئيلة بها) أي البخل بالستر وقوله عدم حصوله أي البرء (قوله) ولم يبين) أي ذلك الشارح ع ش  
ويجوز كونه ببناء المفعول (قوله) بتوهمه) المراد به ما يشمل الظن كما مر عن النهاية والمغنى (قوله) بأن كان  
بعد تمام الرأى (الخ) هذا يدل على أنه إذا كان مع تمام الرأى كان من الوجود لا في صلاة سم (قوله) كما علم) أي قوله  
لبطلان تيممها (قوله) فلا اعتراض (الخ) أي بانه كان الأولى له أن يقول بطل أي التيمم ع ش وظاهر ما ذكره  
الشارح لا يدفع أولويته أي بطل قول المتن (وإن أسقطها) أي أسقط التيمم قضاءها نهاية ومغنى (قوله)  
لكونه) إلى قوله لا يجوز في المغنى والنهاية (قوله) وإن تلف الماء) أي يبطل باتنهاؤها وإن تلف الماء سم أي علم  
تلف الماء قبل سلامة نهاية ومغنى (قوله) ففعلها) الأولى المضارع (قوله) لا يجوز سهو (الخ) كذا في الزيادة  
وإن عبد الحق وهو مفهوم من كلام الشارح مر أي والمغنى وبه يعلم ما في كلام شيخنا الشو برى من التوقف  
في كلام حجة رحمة الله وبقي ما لو تذكر فوات ركن بعد سلامه هل يأتي به أم لا فيه نظر والأقرب أنه إن قصر  
الفصل أتى به وإلا فلا لأنه كانه لم يخرج منها ع ش أي فيأتي حينئذ سجود سهو تذكره قبل سلامه ثانياً  
(قوله) بعدها) أي التسليمة الثانية وقوله عنها أي عن الصلاة (قوله) وإن بان) غاية قوله لو جاز أي  
العود وقوله أنه لم يخرج الخ فاعل بان (قوله) ووجه عدم) إلى قوله وأما قول ابن خبير أن في المغنى إلا قوله  
أو معها وقوله فقد نقل إلى والحاصل وإلى قوله حيث لم يكن في النهاية إلا ما ذكر وقوله ولا كاعنى إلى أن  
البدل وقوله فاندفع إلى ما لو أقام وقوله فأن وضع إلى ولو لم (قوله) لا متنازع افتتاحها (الخ) أي بكل حال نهاية  
ومغنى (قوله) مع تخرقه مع تقصيره) أي بخلاف ما هنا فإنه يجوز افتتاح الصلاة بالتيمم ولا تقصير لأنه تقدم  
الطلب سم (قوله) على أن البدل هنا) أي التقليد (قوله) لم ينقض) أي فإنه ما دام في الصلاة فإنه ملة لم يسم (قوله)  
بخلاف التيمم) أي فإنه انقضى بتأمل سم وجه التأمل أن البدل هنا حقيقة دوام الطهر المترتب

وحيث حصل بطل التيمم وإن ضاق الوقت ولم تلزمه إلا إعادة وإنما تأتي ما ذكره لو كان المراد بالوجدان العلم  
به بحيث يحتاج في حصوله إلى طالب وليس كذلك فليتامل إلا أن يلتزم أن المراد بالوجدان أعم من حصوله  
وكونه بحيث يجب طلبه (قوله) وإنما يبطل بتوهم ستره (الخ) إن كان فاعل يبطل ضمير التيمم كما هو ظاهر  
السياق فيه أنه لا موقع لهذا الكلام لأن التيمم لا يبطل بوجود السترة فلا وجه للاعتذار عن عدم بطلانه  
بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة فقريب لأن من صلى عارياً فوجد سترة وجب الاستئذان فإن استتر فوراً  
استمرت صحتها وإلا بطلت على ما فصلوه في شروط الصلاة (قوله) بأن كان بعد تمام الرأى) هذا يدل على أنه  
إذا كان مع تمام الرأى كان من الوجود لا في صلاة فأنظر هل يشكل بقوله الاتي أو معها من قوله أما لو نوى ذلك  
مع رطوبة الماء كافتتاح الصلاة حينئذ كما ذكره قبيل ذلك بقوله لأن إنشاءه الخ وقد حكم بعدم البطلان فيه  
وحكم هنا بالبطلان وإن أسقطها التيمم إذا كان الوجود مع تمام الرأى فليتامل إلا أن يفرق بجرمة الصلاة فيما  
يأتي لسبق انقضاءها بقين السكن الوجه خلاف ما يأتي في المعية وانها كالتأخر وعلى هذا يتفق ما هنا مع ما  
يأتي فليتامل (قوله) وإن تلف الماء) أي يبطل باتنهاؤها وإن تلف الماء (قوله) مع تخرقه مع تقصيره) بخلاف  
ما هنا فإنه يجوز افتتاح الصلاة بالتيمم ولا تقصير لأنه تقدم الطلب (قوله) على أن البدل) أي التقليد وقوله  
لم ينقض أي فإنه ما دام في الصلاة فهو مقلد (قوله) بخلاف التيمم) أي فإنه انقضى ويتأمل (قوله)

هنا أنه تلبس بالمقصود كوجود المسكفر الرقبة بعد شروعه في الصوم وليس كصل يخف تخرق فيها لا متنازع افتتاحها مع تخرقه مع تقصيره  
بعدم تعهده ولا كاعنى قلدي القبلة فأبصر فيها البتائها على أمر ضعيف هو التقليد على أن البدل هنا لم ينقض بخلاف التيمم ولا كعتدة بالاشهر



حاضرت فيها لقدرتها على الأصل (٣٦٨) قبل فراغ البدل ولا كسرة خاصة شفيت فيها لتجدد حدثها نعم إن نوى قاصر بعد رؤيته إفاة او

اتماما بطلت لأن إنشاء هذه النية زيادة لم يستبحها كافتتاح صلاة أخرى وهو بعد الرقبة باطل فاندفع بالتصوير فيها بالقاصر ما لا سنوي هنا أما لو أقام أو نوى ذلك قبل رؤية الماء أو معها فلا تبطل والشفاء في الصلاة كروية الماء ففيها تفصيله المذكور فان وضع الجبيرة على طهر لم تبطل وإلا بطلت ولو يميت ميت لفقد الماء وصلى عليه ولو بالوضوء ثم وجده ولو بعد صلاته وجب غسله والصلاة عليه في الحضر لأن ذلك خاتمة امره فاجتنبه وقياسه أن من صلى عليه بالتييم ثم رأى الماء قبل دفنه لزمه إعادتها إن كان حاضرًا أما المسافر فلا يلزمه شيء من ذلك إذا وجده فيها أو بعدها فقد نقل ابن الرفعة وأقره الاتفاق بل أشار لنقل الإجماع على أن صلاة الجنائز

على فعل التيميم نظير دوام التقليد المرتب على نيته (قوله حاضرت فيها) أي في الأشهر (قوله لقدرتها الخ) قد يقال هذا موجود في وجود المكفر الرقبة بعد الشروع في الصوم إلا أن يدعى أن الصوم ليس بدلالة عن الرقبة (وقوله قبل فراغ البدل) أي والبدل هنا هو التيميم فرغ منه سم (قوله شفيت فيها) أي في الصلاة (قوله لأن إنشاء الخ) وتعليقها بالحكم الإقامة في الأولى نهاية ومعنى (قوله كافتتاح الخ) خبر لأن (قوله وهو) أي الافتتاح (قوله بالتصوير فيها) أي في نية الإقامة ونية الإتمام عبارة المغنى بتصوير الأولى بالقصر كالثانية (قوله أو نوى ذلك) أي الإقامة أو الإتمام (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الإسلام وفيه نظر مراه سم عبارة النهاية والمغنى واللفظ الأول ولو قارنت الرقبة الإقامة أو الإتمام كانت كتقدمها فتصريحه عبارة ابن المقرئ وهو المعتمد كما فاده الودد رحمه الله تعالى اه (قوله ففيها تفصيله) صوابه ففيه تفصيلها كما في نسخة سم عبارة قوله ففيه تفصيلها أي بين أن تسقط بالتييم أو لا وقوله فإن الخ بيان للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيميم اه (قوله فان وضع الخ) عبارة المغنى فينظر إن كانت مما تسقط بالتييم لم تبطل وإن كانت مما لا تسقط بالتييم كان تيميم وقد وضع الجبيرة على حدث بطلت اه (قوله ولو بعد صلواته) يغنى عنه قوله وصلى عليه (قوله) أن من صلى عليه بالتييم) أي وليس ثم من يحصل به الفرض كما يأتي (قوله بينهما) أي بين صلاة الجنائز والخمس (قوله اخذ من كلام البغوي) محل في شرح الارشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو يميت ميت وصلى عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو أثناءها وجب غسله والصلاة عليه كما أفق به البغوي أي سواء أدرج في كفته أم لا على الأوجه ومحل كما أشار إليه الأذرعى والزركشي وغيرهما في الحضر أما في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالحج جزم به ابن سرة لكفته فرضه في الوجدان بعدها وعلى كلام البغوي فإذا وجد الماء بعد دفنه وقبل تغيره وجب إخراجه وغسله أو بعده فالوجه أنه يكتفي بتيممه السابق مراعاة لحرمة وقوله وقبل تغيره وجب إخراجه وغسله فيه نظر سم وما نقله عن شرح الارشاد إلى قوله وعلى كلام البغوي الخ في المغنى مثله (قوله والحاصل) ولو تيمم ويم الميت وصلى عليه بحيث لا يسقط الصلاة بالتييم ثم دفنه ثم وجد الماء توضأ وصلى على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال مربي ينبغي أن لا يتوقف وتقديم عن الشارح ما يقتضي خلافه سم أقول والأقرب ما تقدم عن حج وقد يؤخذ ذلك من كلام المنهاج في الجنائز حيث قال متى دفن بلا غسل وجب نبشه وغسله ما لم يتغير ع (قوله أنها) أي صلاة الجنائز (قوله) وإن تيمم الميت كتييمم الخ) فإن كان في محل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى الأمران فلا إعادة والأوجب غسله والصلاة عليه ع (قوله حيث الخ) ظرف فيرد قوله بأن وقتها الخ صلته ع (قوله قبل الدفن)

لقدرتها الخ) قد يقال هذا موجود في وجود المكفر الرقبة بعد الشروع في الصوم إلا أن يدعى أن الصوم ليس بدلالة عن الرقبة (قوله قبل فراغ البدل) أي والبدل هنا هو التيميم فرغ منه (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الإسلام وفيه نظر م (قوله ففيها تفصيله) أي بين أن تسقط الصلاة بالتييم أو لا وقوله فإن الخ بيان للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيميم (قوله وردوا تفرقة السنوي بينهما اخذ من كلام البغوي) محل في شرح الارشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو يميت ميت وصلى عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو أثناءها وجب غسله والصلاة عليه كما أفق به البغوي أي سواء أدرج في كفته أم لا على الأوجه ومحل كما أشار إليه الأذرعى والزركشي وغيرهما في الحضر أما في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالحج جزم به ابن سرة لكفته فرضه في الوجدان بعدها إلى أن قال وعلى كلام البغوي فإذا وجد الماء بعد دفنه وقبل تغيره وجب إخراجه وغسله أو بعده فالوجه أنه يكتفي بتيممه السابق مراعاة لحرمة ويصلى بالوضوء على القبر اه (قوله والحاصل الخ) كذا في شرح م ولو تيمم ويم الميت وصلى عليه بحيث لا تسقط الصلاة بالتييم ثم دفنه ثم وجد الماء توضأ وصلى على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال مربي ينبغي أن

لا تغنى عن الاعادة وليس هنا وقت مضيق تكون

خبر

بعده قضاء حتى يفعلها لحرمة بان وقتها الواجب فعلها فيه اصله قبل الدفن فتنهين فعلها قبله لحرمة ثم بعده إذا رأى الماء لاسقاط الفرض

غلي ان عبارت اولت بانها في حاضراى او مسافر و اجدل للماء خاف لو توفقات به صلاة الجنائزة (٣٦٩) فهذا لا يقيم عندنا خلافا لابي

حنيقة اما اذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمم لفعلمها لانه لا ضرورة به اليه ولا فرق في عدم بطلان الصلاة السابقة برؤية الماء بين الفرض والنفل (وقيل يبطل النفل) لانه لا حرمه له كالفرض وادخله النفل فيما يسقط بالتيمم تارة وتارة لا يقتضي ان نحو المقيم كإلزامه قضاء الفرض يسن له قضاء النفل الذي يشرع قضاؤه وانه يجوز له فعل النفل بالتيمم وان لم يشرع قضاؤه به يصرح قوله بعد وان المستفل الى اخره (والاصح ان قطعها) اي الصلاة التي تسقط بالتيمم الشاملة للنافلة كما يصرح به كلامه ثم حمل غير واحد من الشراح لها على الفرض إنما هو لان من جملة مقابل الاصح وجها بحرمة القطع وهو لا يأتي في النفل (ليتوضا افضل) من اتمامها بالتيمم وان كان في جماعة تفوت بالقطع او نوى اعادتها بالماء بعد فراغها كما شمله كلامهم خروجها من خلاف من اوجبه وقدم على من حرمه لانه اقوى ولا يجوز له قلها نفلا ويسلم من ركعتين لانه كافتتاح صلاة بعد رؤية المأموم انه باطل وبه فارق ندبه لمن خشى فوت الجماعة كما يأتي نعم ان ضاق وقتها بان كان لوتوا وقع جزء منها خارجه حرم قطعها

لا تتوقف وتقدم عن الشارح ما يقتضى خلافه (قوله) أما إذا كان ثم من يحصل به الفرض (الخ) في شرح  
مر والوجه جواز صلاته عليه مطلقا وإن كان ثم من يحصل به الفرض (قوله) وهو لا يأتي في النفل) أقول  
عدم اتيانه في النفل لا يقتضى الحمل المذكور ولا ينافي تعمم المسئلة لأن غاية الامر أن يكون هذا القائل  
مفصلا وله نظائر كثيرة (قوله) وإن كان في جماعة) أى خلافا لما بحثه الأذرعى (قوله) أو نوى أعادتها) فيه  
دلالة على مشروعية أعادتها بالماء وفيه مخالفة لما تقدم إلا أن يصور بما إذا كان مع التيمم رجاء الماء أو  
يقال أن محل كون الصلاة بالتيمم لا تعاد بالوضوء ما لم يره فيها فليحذر (قوله) ولا يجوز له قلبها نفلا (الخ) فيه  
نظر بل المتجه الجواز وهو المفهوم من قول شرح الروض كغيره وإنما لم يقيدها بفضليته الخروج منها هنا  
بقلبها نفلا والتسليم من ركعتين كما قيدوها به فيما لو قدر المنفرد في صلاته على جماعة لأن تأثير رؤية الماء في  
النفل كهو في الفرض اه وقوله لأنه كافتح صلاة الخ قديم منع بأنه لم يأت بزيادة على قدر ما نواه وإنما غير  
صفته بالنية فإيتا مل مر (قوله) وقع جزء منها خارجا) قال في شرح العباب فإن قلت تأخير الصلاة إلى أن

إذا قطعها وتوضاً أدرك ركعة في الوقت قطعها وهذا أي مانقله سمع عنه مريفيهم من قوله مرثلاً يخرجها  
عن وقتها مع قدرته على ادائها فيه عش وفي البجيرى عن الحلبي أن المعتمد مافي التحفة واليه رجع م  
اه (قوله الذي) إلى قوله وحمل في النهاية والمغنى (قوله الذي لم ينو عددا) هذا التقيد لا يناسب قول  
المصنف الاتي إلا من نوى عددا فكان الأولى للشارح بقية المتن على إطلاقه قاله عش ورده الرشيدى  
بما نصه أن هذا القيد لا بد من ذكره هنا خلافاً لما في حاشية الشيخ عش لأنه سيعلم من حكاية الشارح  
للمقابل أن المستثنى والمستثنى منه كل منهما مسألة مستقلة لها خلاف يخصها فصورة قول المصنف لا يجاوز  
ركعتين أنه لم ينو قدراً كما صور به الشارح م و صورة قوله إلا من نوى عددا عكس ذلك اه قول المتن  
(لا يجاوز ركعتين) أي لا يجوز له ذلك عش (قوله فإن رآه الخ) عبارة بالمغنى هذا إن رأى الماء قبل قيامه  
لثالثة فما فوقها والآن ما هو فيه اه (قوله بعد فعلهما الخ) عبارة النهاية في ثالثة فما فوقها الخ قال عش  
قوله في ثالثة أي بان وصل إلى حديثه فيه القراءة وذلك بان كان للقيام أقرب إن كان يصلى من قيام وبان  
يستوى جالساً وإن لم يشرع في القراءة أن كان يصلى من جلوس ونقل عن العباب ما يوافقه اه (قوله وحمل  
بالتشديد) مشتق من قال هذا محمول كان سبع مشتق من قال سبحانه الله ونظر من قال فيه نظر أي قال الشارح  
هذه العبارة محمولة لصدقه أي يجب أن تحمل هذه العبارة المطلقة على مقيد لثلاً يلزم الفساد والقيد ما أشار  
اليه الشارح بقوله قبل ركعتين و ضمير لصدقه راجع إلى العبارة والضمير الذي في فاهم راجع إلى صدق قوله  
الكردى وفيه تكلفات لا يقبلها العقل ولا النقل وإنما أراد الشارح إن شارحاً دخل ما زاده الشارح بقوله  
فإن رآه الخ في عبارة المتن وادعى أنه يستفاد منها إذ يصدق على هذه الصورة المزيدة أنه لم يجاوز فيها ركعتين  
الخ إلا أن في قوله لصدقه الخ المحكى عن ذلك الشارح قلباً وأصله لأنه يصدق على هذه الصورة أنه لم يجاوز فيها  
ركعتين الخ (قوله فاهم) أي ذلك الشارح يعني قوله لصدقه الخ (قوله مطلقاً) أي قبل فعل ركعتين أو بعده  
قول المتن (إلا من نوى عددا) أقول استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه أن المثبت به مجاوزتهما فلا  
يناسب حمل العدد المنوى على ما يشمل الركعة فتأمل سم وقد يقال هو استثناء منقطع وكأنه قال ومن نوى عددا  
يتمه عش (قوله وإن زاد على ما نواه الخ) كان كان نوى ركعتين عند الاحرام ثم قبل رؤية الماء نوى زيادة  
ركعتين وقوله منه أي العدد سم (قوله على أن بعضهم) أي الحساب قول المتن (فيمه) أي جواز أو الأفضل  
قطعه ليصله بالوضوء عش (قوله عملاً) إلى قوله خلافاً الخ في النهاية والمغنى (قوله ولوراه أثناء قراءة الخ)  
شامل لما إذا رأى الماء في أثناء أية وهو الظاهر ولما إذا حرم الوقف على ما انتهى اليه وهو ظاهر لأن الظاهر  
أن الوقف إنما يحرم عن قصد استمرار القراءة لأن قصد الاعراض عنها خصوصاً إذا كان لما منع ألا ترى أنه  
لو اجنب بعد انتهائهما لما يحرم الوقف عليه لا يحرم الوقف حينئذ سم (قوله تيمم لها) أي بان كان جنباً عش  
أي ونحوه (قوله لعدم ارتباط بعضها الخ) قال سم على البهجة قدبو خدمته عدم البطلان إذا رآه في أثناء

يبقى من وقتها ما لا يسع إلا ركعة مغتفر للخروج من الخلاف كما جرى عليه في الكفاية فما إذا كان عليه فائتة  
واراد قضاءها قبل المؤداة فإنه يغتفر له ذلك للخروج من خلاف وجوب الترتيب قلت ليس رعاية خلاف  
من حرم قطعها أولى من رعاية خلاف من أوجبه مطلقاً وهذا يفرق بين ما هنا وما قاله ابن الرفعة بناء على  
تسليمه إذ ليس هناك الخلاف واحداً فراعيناه هنا خلافاً من متعارضان فتساقطاً إذ رعاية أحدهما فقط  
لا مسوغ لها وبقي العمل بالأصل وهو حرمة إخراج بعض الصلاة عن وقتها مع القدرة على إيقاعها كاملة فيه  
اه فليتأمل (قوله التي مالوراه فيها) بقى مالوراه في أول تحرر كلاً للنهوض إلى الثالثة (قوله إلا من نوى عددا)  
أقول استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه أن المثبت به مجاوزتهما فلا يناسب حمل العدد المنوى  
على ما يشمل الركن فتأمل (قوله عند الاحرام) كان كان نوى ركعتين عند الاحرام ثم قبل رؤية الماء نوى  
زيادة ركعتين (قوله ومنه) أي العدد (قوله لعدم ارتباط بعضها ببعض) شامل لما إذا رأى الماء في أثناء  
وهو الظاهر وإن عبر غيره بعدم ارتباط بعض الآيات ببعض وشامل لما إذا حرم الوقف على ما انتهى اليه

الذى لم ينو عدداً بل أطلق  
ثم رأى الماء قبل ركعتين  
(لا يجاوز ركعتين) بل يسلم  
منهما لأنه لا أحب المعهود  
في النوافل فإن رآه بعد  
فعلهما اقتصر على الركعة  
التي رآها وحمل شارح  
هذا للعبارة قال لصدقه  
على أنه لم يجاوز ركعتين بعد  
رؤية الماء فأوهم أن له  
فعل ركعتين بعد رؤيته  
مطلقاً وليس كذلك (الامن  
نوى عدداً) قبل رؤية الماء  
وإن زاد على ما نواه عند  
الاحرام كما هو ظاهر ومنه  
الركعة عند الفقهاء  
فلا اعتراض عليه باصطلاح  
الحساب غير سديد على أن  
بعضهم وافق الفقهاء  
(فيمه) عملاً بنية ولا يزيد  
عليه لما مر أن الزيادة  
كافتتاح صلاة أخرى ولو  
راه أثناء قراءة تيمم لها  
بطل تيممه وإن نوى قدراً  
معلوم لعدم ارتباط بعضها  
ببعض

جملة يرتبط بعضها ببعض مبتدأ وخبر اه أقول قد يمنع هذا الأخذ بأن المراد بالارتباط أن لا يعتد بما فعله قبل رؤية الماء لو اقتصر عليه وذلك إما ليكون في الصلاة دون غيرها غش أي كابدل عليه قول الشارح الاتي لأن صحة بعضه الخ (قوله وبه الخ) أي بالتعليل (قوله لأن صحة بعضه الخ) عبارة شرح العباب لجواز تفريقه وقد يؤخذ من هذا التعليل أنه لوراه أثناء خطبة الجمعة أتمها إذ لا يجوز تفريقها انتهت سم (قوله لا ترتبط ببعضها) فيتوضأ وياتي ببقية طوافه لأن الموالاة فيه سنة عش (قوله اوراته نحو حائض الخ) أي من انقطع نحو حيضها شيدى (قوله وجب النزاع) أي وحرم عليها تمكينه معنى (قوله لأنه لا يبطل إلا برؤيتها الخ) ظاهر كلامهم أنه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ووجهه أن طهارتها باقية ووطؤه جائز وقياس ما هنا أنه لو اقتدى بتيمم تسقط صلاته بالتيمم وقد رأى هو أعنى المأموم الماء قبل إحرامه به دون الإمام صح اقتداؤه ولم يكن اعلامه بوجوده لازماً سم على حج والظاهر من كلامه أنه رأى بعد إحرام الإمام وقبل إحرامه هو فإن كان كذلك فلا وجه للتردد لأن الإمام لو رأى الماء لم تبطل صلاته ويصح الاقتداء به مع العلم بأنه رأى الماء فأى فائدة في اخبار المأموم له بوجود الماء نعم إن كان الضمير في إحرامه راجعاً للإمام على معنى أنه قبل إحرام الإمام رأى المأموم الماء أتجه السؤال عش (قوله لمن وهم فيه) عبارة المغنى والنهاية خلافاً لما في الأنوار من وجوب النزاع قول المتن (ولا يصلي بتيمم الخ) سواء كان تيممه عن حدث أصغر أم أكبر وسواء كان لمرض أم لفقد ماء وسواء كان الفرض اتماماً أم قضاءً نهية (قوله ولو من صبي) أي لأنهم الحقوا صلاته بالفرائض حيث لم يجوزوها من قعود ولا على الدابة في السفر غير القبلة ويؤخذ من ذلك أن الصبي والمجنون لو فاتتها صلوات وأرادا قضاءهما بعد الكمال عملاً بالسنة فيهما وجب عليهما التيمم لكل فرض مع وقوعه فلا لهما للعللة السابقة عش (قوله وجنب الخ) (فروع) لو تيمم عن حدث أكبر ثم أحدث حدثاً أصغر انتقض طهره الأصغر لا الأكبر كما لو أحدث بعد غسله فيحرم عليه كل ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الأكبر حتى يجد الماء بلا مانع ولو غسل جنب كل بدنه سوى رجليه ثم فقد الماء وحصل له حدث أصغر وتيمم له ثم وجد ماء يكفي رجليه فقط تعين لهما ولا يبطل تيممه ولو تيمم أو التمام غسله ثم أحدث وتيمم له ثم وجدده فيهما أي الحدث الأصغر والأكبر يبطل تيممه ويجوز للرجل جماع أهله وإن علم عدم المأمور وقت الصلاة فتيمم ويصلي من غير إعادة نهية ومعنى (قوله خلافاً لمن غلطوا) عبارة المغنى وقول الدميري ويستثنى من إطلاقه التيمم للجنباء عند عجزه عن الماء إذا تجردت جنباته عن الحدث فإنه يصلي بتيممه فرائض ضعيف تبع فيه صاحب الحاوى الصغير ونقله عنه صاحب المصباح قال وهو غير مرضى لأن الجنباء مانعة اه (قوله تجوزهم جمع المعادة) عبارة النهاية والمغنى ولو صلى بتيمم مكتوبة منفرداً وفى جماعة ثم أعادها في جماعة به جاز لأنه جمع بين فرض ونافلة اه (قوله بأن صلاة الصبي) أي الأصلية (قوله لو بلغ فيها) أي فتيماً بذلك التيمم وفي فتاوى مرابو آفته عش (قوله ولا كذلك المعادة) وقد يفرق أيضاً بأن في جمع الصبي بين صلاتين جمعاً بين فرضين في الجملة أي بالنسبة إلى المكلف الملحق به الصبي احتياطاً بخلاف المعادة مع الأصلية فليستامعا فرضين بالنسبة إلى أحد تدبر بصري (قوله وإن استويا) أي صلاة الصبي الأصلية ومعادته فكان الظاهر التانيث (قوله وغيرهما) أي واستقبال السكبة ولو في السفر (قوله وإنما

وهو ظاهر لأن الظاهر أن الوقف إنما يحرم من قصد استمرار القراءة لا من قصد الاعراض عنها خصوصاً إذا كان المانع ألا ترى أنه لو اجنب بعد انتهائه لما يحرم الوقف عليه لا يحرم الوقف حينئذ (قوله لوراه أثناء طواف بطل) عبارة شرح العباب قال الصيدلاني والفوراني ولوراه أثناء طواف قطعه لجواز تفريقه انتهى قال في شرح العباب وقد يؤخذ من التعليل أنه لوراه أثناء خطبة الجمعة أتمها إذ لا يجوز تفريقها (قوله لأنه لا يبطل إلا برؤيتها) ظاهر كلامهم أنه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ووجهه أن طهارتها باقية ووطؤه جائز وقياس ما هنا أنه لو اقتدى بمقيم تسقط صلاته بالتيمم وقد رأى هو أعنى المأموم قبل إحرامه به دون الإمام صح اقتداؤه ولم يكن اعلامه بوجوده لازماً (قوله ولا كذلك المعادة) قد يقال بل هي صالحة للوقوع عن

وبه يعلم أنه لو رآه أثناء طواف بطل أيضاً لأن صحة بعضه لا ترتبط ببعض أو رآه نحو حائض أثناء وطء تيممته له وجب النزاع بخلاف ما لو رآه هو لبقاء تيممها لأنه لا يبطل إلا برؤيتها دون رؤيته خلافاً لمن وهم فيه (ولا يصلي بتيمم) ولو من صبي وجنب تجردت جنباته عن الحدث الأصغر خلافاً لمن غلطوا فيه ويشكل على الصبي تجوزهم جمع المعادة مع الأصلية بتيمم واحد إلا أن يفرق بأن صلاة الصبي صالحة للوقوع عن الفرض لو بلغ فيها ولا كذلك المعادة وإن استويا في وجوب نية الفرض فيهما كما يأتي أي صورة والقيام وغيرهما وإنما

لم يضل بتيممه لفرض بلغ بعده وقبل الدخول في الفرض فرضاً كما صححه في التحقيق احتياطاً له إذ صلاته في الحقيقة نفل فلم يقع تيممه إلا للنفل (غير فرض) واحد عيني كما صح عن ابن عمر قال البيهقي ولم يعرف له مخالف من الصحابة بل روى الدارقطني عن ابن عباس من السنة أن لا يصلي بتيمم واحد إلا صلاة واحدة ثم يحدث (٣٧٢) للثانية تيمماً وقول الصحابي من السنة في حكم المرفوع ولا نه طهارة ضعيفة ولأن الوضوء كان

لم يصل) إلى قوله وإنما لم تستبح في النهاية والمغنى إلا قوله لم يعرف إلى بل روى (قوله لفرض) متعلق بتيممه وقوله فرضاً مفعول لم يصل (قوله كما صح عن ابن عمر) قال بتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث نهاية ومغنى (قوله) ولم يعرف له مخالف (الخ) أي فصار إجماعاً سكتوا (تبار) ولأن الوضوء) الأنسب بقوله فبقى الخ الطهارة بصرى أي كما عبر به النهاية (قوله كان يجب لكل فرض) أي لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة إلى قوله فيقيموا بها (قوله فنسخ يوم الخندق الخ) عبارة المغنى ثم نسخ ذلك في الوضوء بأنه صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد فبقى التيمم على ما كان عليه اه (قوله وخرج يصلي تمكين الحليل الخ) لا يخفى أن في هذه الصورة الغاذا وهو أن يقال لنا تيمم لا ينتقض بخروج خارج ينقض خروجه الوضوء بصرى (قوله وجمعها) عطف على تمكين الخ والضمير للبراء وقوله بين ذلك أي التمكن وقوله بأن نوته أي الفرض لا التمكن ونحوه (قوله كما) أي قبيل قول المتن ومسح وجهه (قوله فانه) أي ما ذكر من التمكن مراراً والجمع بينهما وصلاة فرض (قوله كالخطبة والجمعة) فلا يجمع بينهما بتيمم أي ولا بين خطبتين في محلين كان خطب في موضع ولم يصل فيه ثم انتقل للآخر وأراد الخطبة لأنه وفيه كلام لابن قاسم فراجع عرش (قوله مطلقاً) أي سواء تيمم للخطبة أو للجمعة فكان القصد به الإشارة لرد ما في الأسنى بصرى (قوله وإنما لم تستبح الجمعة الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أنه يستبجى الجمعة بنيتها أي الخطبة سم عبارة النهاية وعلم من ذلك أن الخطيب يحتاج إلى تيممين وأنه لو تيمم للجمعة فله أن يخطب به ولا يصلي الجمعة به وأنه لو تيمم الخطبة فلم يخطب فله أن يصلي به الجمعة اه (قوله بنيتها) أي خطبة الجمعة (قوله أن لها) أي للخطبة (قوله روعى) أي فلم يجز الجمع بينها وبين الجمعة وقوله كما روعى كونها فرض الخ أي فلم تستبجى بنيتها الجمعة (قوله فلم يجمع) أي بتيمم (قوله فلم يصل) أي بتيممه لفرض قبل البلوغ (قوله وإنما لم يجب) إلى قوله وصلاة الثانية في النهاية وإلى قوله هذا غاية في المغنى (قوله فجاز الجمع الخ) عبارة المغنى والنهاية فإن قيل كيف جمعها بتيمم مع أن كلا منهما فرض اجيب بأن هذا كالمسئمة من خمس يجوز جمعها بتيمم وإن كانت فروضاً لأن الفرض بالذات واحدة ويؤخذ من ذلك أنه لو تيمم للجمعة ولزمه إعادة الظهر كان له أن يصلي بذلك التيمم لما ذكر اه (قوله لهذا) أي لكون الفرض الحقيقي هو الثانية (قوله وصلاة الثانية الخ) عطف على قوله الجمع الخ (قوله لكن قياسه هذا على الخ) محل تأمل إذ لم يصرح أي شيخ الإسلام بأن الجامع ما ذكر حتى يرد عليه ما أشار إليه بل مراده أن الفرض في كلتا المسئمتين واحد بالذات وما عداه فوجوبه بالتبع أما حرمة الوقت أو ليتوصل به إلى تيقن البراءة وعبارته فان قلت فكيف جمعها بتيمم واحد مع أن كلا منهما فرض قلت هذا كالمسئمة من خمس يجوز جمعها بتيمم وإن كانت فروضاً لأن الفرض بالذات واحدة انتهت بصرى وتقدم عن المغنى والنهاية مثل عبارة شيخ الإسلام (قوله فهذا) أي جواز الجمع في صلاة نحو المربوط بخشب (قوله بل هذا أولى الخ) يمكن أن يقال الصلاتان هنا وظيفة واحدة فكفى التيمم لهما بخلاف صلوات الصبي فان كلا وظيفة مستقلة في صلاة الفرض سم قول المتن (ويتنفل) أي مع الفريضة وبدونها بتيمم نهاية ومغنى قول

يجب لكل فرض قد نسخ يوم الخندق فبقى التيمم على الأصل من وجوب الظهر لكل فرض وخرج يصلي تمكين الحليل مراراً بتيمم وجمعها بين ذلك وصلاة فرض بأن نوته في تيممها كما مر فانه جائز للشقة وعلم من كلامه في غير هذا المحل أن الطواف بمنزلة الصلاة فلا يجمع بين فرضين منه ولا بين فرضه وفرض الصلاة كالخطبة والجمعة مطلقاً لأنه لما جرى قول أنها بمثابة ركعتين الخقت بالفرض العيني وإنما لم يستبجى الجمعة بنيتها نظر الكونها فرض كفاية فالخاصل أن لها شبهة متاصلاً بالعيني روعى كما روعى كونها فرض كفاية احتياطاً فيهما ويؤيده ما مر في الصبي فانه روعى في صلاته صورة الفرض فلم يجمع بين فرضين وحقيقة النفل فلم يصل الفرض لو بلغ وإنما لم يجب تيمم لكل من الخطبتين لأنهما بمنزلة شيء واحد ولو صلى بتيمم فرضاً يجب إعادة كان ربط بخشبة ثم فك جاز له إعادته به وإن كان فعل الأولى فرضاً لأن الثانية هي الفرض الحقيقي فجاز الجمع نظر لهذا وصلاته الثانية بتيمم

الفرض أيضاً وذلك فيما إذا أعاد مع جماعة ناسياً الفعل الأول ثم بان فساده كإسقاط في محله فليتأمل إلا أن يجب بانه تبين في هذه الصورة أنها ليست بمعادة (قوله وإنما لم يستبجى الجمعة بنيتها) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أنه يستبجى الجمعة بنيتها (قوله جاز له إعادته به الخ) هل قياس ذلك أن من صلى الجمعة حيث يمتنع التعدد ولزمه الظاهر لشكه في تقدم جمعه وعدم التمكن من إقامة الجمعة يجوز له فعل الظهر بتيمم الجمعة أو يفرق (قوله بل هذا أولى فتأمل) يمكن أن يقال الصلاتان هنا وظيفة واحدة فكفى التيمم لهما بخلاف صلوات

الأولى نظر الفرضيتها أولاً وهذا غاية ما يوجه به كلامهم هنا ثم رأيت في كلام شيخنا ما يؤلفه لكن قياسه هذا على ما يأتي المتن في المنسية من خمس لا يتم لأن ما عدا الفرض ثم وسيلة له ولا كذلك هنا لأن الأولى وجبت لحرمة الوقت والثانية للخروج من عهدة الفرض فلا وسيلة أصلاً ومع ذلك كله فهذا يشكك على ما مر في الصبي من رعاية الصورة والحقيقة احتياطاً بل هذا أولى فتأمل (ويتنفل ماشاء) لأن

(والنذر كفرض) قال في شرح العباب كالوتر وإن اشتمل على ركعات مفصولة فيما يظهر لانه مع ذلك يسمى صلاة واحدة مندورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفصل ويحتمل خلافه اه وقال مر انه اى الاحتمال ليس بعيدا فانظر سنة الظهر الاربع القبلية والبعدية سم على حج اقول قوله فلم يلزمه الخ هو المعتمد ومحل في غير التراويح مالم يندر انه يسلم من كل ركعتين فان نذر ذلك وجب لكل ركعتين تيمم سواء الوتر والضحي وغيرهما لانه اخرجهما بنذر السلام من كل ركعتين عن كونها صلاة واحدة واما التراويح فلا ينعقد نذر السلام فيها لوجوبه شرعا والواجب لا ينعقد نذره (قوله فانظر سنة الظهر الخ) اقول الظاهر انه يكتفى فيها بتيمم واحد كالوتر وكسنة الظهر الضحي وإن سلم فيها من كل ركعتين وأما التراويح فليلحق بها أن يتيمم فيها لكل ركعتين لوجوب السلام فيها منها المكن نقل عن فتاوى حج انها كالوتر فيمكن في لها بتيمم واحد لأن اسم التراويح يشملها كلها فهي صلاة واحدة وهو ظاهر عرش وتقدم في هامش لا الفرض على المذهب لأن الفرض اصل الخ ما يتعلق بالمقام (قوله من نحو صلاة الخ) كالقراءة المندورة (قوله لأن الاصل) الى قوله والقراءة في النهاية والمغنى (قوله جازله نوافل مع فرضه) وعليه فلو ابطم بعد الشروع فيها فهل إذا أعادها يجوز له أن يجمع بينهما وبين فرض آخر أو لا فيه نظروا الا قرب الاول لكن قياس قول حج نعم ان قطعها أى النافلة التي نذرا تمامها بنية الاعراض ثم أراد اتمامها احتمل وجوب التيمم لانه الخ وجوب التيمم فيما لو ابطمها ثم أراد اتمامها (فرع) تيمم الفرض واحرم به ثم بطل او ابطمها فوجه إعادة ذلك الفرض بذلك التيمم لانه لم يؤدبه الفرض عرش وقوله اى النافلة التي نذرا تمامها ويعلم بمراجعة التحفة ان مرجع ضمير قطعها القراءة المندورة لالنافلة التي الخ فقياسه المبني على تفسيره فاسد ولو سلم ان مرجع الضمير ما قاله فالقياس عين المقيس عليه فامعنى قياسه المذكور (قوله كذلك) اى كفرض اصلي او كصلاة المندورة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر بتيمم واحد وجازله أن يتنقل بتيممها ما شاء معها وبدونها (قوله ان قطعها) اى القراءة المندورة كما يأتي عن سم ما يفيد هذا التفسير ويصرح بذلك سياق كلام الشارح وسياقه خلافا لما مر عن عرش من ارجاع الضمير للنافلة التي نذرا تمامها (قوله احتمل وجوب التيمم) كان هذه الصورة مفروضة في الجنب لانه هو الذي يحتاج قراءته للطهارة سم وإلى ترجيح هذا الاحتمال يميل كلام الشارح هنا ويصرح بترجيعه ما نقله عرش عن شرح العباب له بما نصه فان فرض تعيينها اى القراءة لخوف نسيان فهل يستباح منها بتيمم لها ما نواه وإن تعدد المجلس او مادام المجلس متحدا او مالم يقطعها بنية الاعراض كل محتمل والذي ينقدح الثالث اه (قوله ومثله) أى مثل ما لو قطع القراءة المندورة بنية الاعراض الخ (قوله وإن تعينت) الى قوله ومر في النهاية وإلى قوله ويلزمه في المغنى قول المتن (مع فرض) مراده به انه إذا تيمم لفرض جازله ان يصلي به ذلك الفرض ويصلي معه ايضا على جنازة معنى (قوله ومر) اى في شرح لا الفرض على المذاهب (قوله لقول الشارح) هو ابن شهبة بصري (قوله في رتبة متوسطة الخ) اى فيصلي بتيمم الفريضة الجنازة وبتيمم الجنازة النافلة ولا يصلي بتيمم النافلة الجنازة ولا بتيمم الجنازة الفريضة وهذا القول ممنوع في الصورة الثالثة صحيح في الباقي معنى (قوله ويلزمه) أى ذلك الشارح يعنى تعليله بقوله لانه من غير جنسها (قوله وجوب بالإن كان) هذا تفصيل لقوله فورادون ما قبله وإلا لزم تفصيل اللزوم إلى الوجوب والندب وهو فاسد لانه تفصيل الشيء إلى نفسه وغيره مع عدم صحة الحكم لأن فعل الخمس لازم مطلقا سم اى ففورامعمول لمقدر اى فيفعل من فور الخ (قوله بخمس) الاولى بخمسة بالتاء (قوله

المتن) (والنذر كفرض) قال في شرح العباب كالوتر وإن اشتمل على ركعات مفصولة فيما يظهر لانه مع ذلك يسمى صلاة واحدة مندورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفصل ويحتمل خلافه اه وقال مر انه اى الاحتمال ليس بعيدا فانظر سنة الظهر الاربع القبلية والبعدية سم على حج اقول قوله فلم يلزمه الخ هو المعتمد ومحل في غير التراويح مالم يندر انه يسلم من كل ركعتين فان نذر ذلك وجب لكل ركعتين تيمم سواء الوتر والضحي وغيرهما لانه اخرجهما بنذر السلام من كل ركعتين عن كونها صلاة واحدة واما التراويح فلا ينعقد نذر السلام فيها لوجوبه شرعا والواجب لا ينعقد نذره (قوله فانظر سنة الظهر الخ) اقول الظاهر انه يكتفى فيها بتيمم واحد كالوتر وكسنة الظهر الضحي وإن سلم فيها من كل ركعتين وأما التراويح فليلحق بها أن يتيمم فيها لكل ركعتين لوجوب السلام فيها منها المكن نقل عن فتاوى حج انها كالوتر فيمكن في لها بتيمم واحد لأن اسم التراويح يشملها كلها فهي صلاة واحدة وهو ظاهر عرش وتقدم في هامش لا الفرض على المذهب لأن الفرض اصل الخ ما يتعلق بالمقام (قوله من نحو صلاة الخ) كالقراءة المندورة (قوله لأن الاصل) الى قوله والقراءة في النهاية والمغنى (قوله جازله نوافل مع فرضه) وعليه فلو ابطم بعد الشروع فيها فهل إذا أعادها يجوز له أن يجمع بينهما وبين فرض آخر أو لا فيه نظروا الا قرب الاول لكن قياس قول حج نعم ان قطعها أى النافلة التي نذرا تمامها بنية الاعراض ثم أراد اتمامها احتمل وجوب التيمم لانه الخ وجوب التيمم فيما لو ابطمها ثم أراد اتمامها (فرع) تيمم الفرض واحرم به ثم بطل او ابطمها فوجه إعادة ذلك الفرض بذلك التيمم لانه لم يؤدبه الفرض عرش وقوله اى النافلة التي نذرا تمامها ويعلم بمراجعة التحفة ان مرجع ضمير قطعها القراءة المندورة لالنافلة التي الخ فقياسه المبني على تفسيره فاسد ولو سلم ان مرجع الضمير ما قاله فالقياس عين المقيس عليه فامعنى قياسه المذكور (قوله كذلك) اى كفرض اصلي او كصلاة المندورة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر بتيمم واحد وجازله أن يتنقل بتيممها ما شاء معها وبدونها (قوله ان قطعها) اى القراءة المندورة كما يأتي عن سم ما يفيد هذا التفسير ويصرح بذلك سياق كلام الشارح وسياقه خلافا لما مر عن عرش من ارجاع الضمير للنافلة التي نذرا تمامها (قوله احتمل وجوب التيمم) كان هذه الصورة مفروضة في الجنب لانه هو الذي يحتاج قراءته للطهارة سم وإلى ترجيح هذا الاحتمال يميل كلام الشارح هنا ويصرح بترجيعه ما نقله عرش عن شرح العباب له بما نصه فان فرض تعيينها اى القراءة لخوف نسيان فهل يستباح منها بتيمم لها ما نواه وإن تعدد المجلس او مادام المجلس متحدا او مالم يقطعها بنية الاعراض كل محتمل والذي ينقدح الثالث اه (قوله ومثله) أى مثل ما لو قطع القراءة المندورة بنية الاعراض الخ (قوله وإن تعينت) الى قوله ومر في النهاية وإلى قوله ويلزمه في المغنى قول المتن (مع فرض) مراده به انه إذا تيمم لفرض جازله ان يصلي به ذلك الفرض ويصلي معه ايضا على جنازة معنى (قوله ومر) اى في شرح لا الفرض على المذاهب (قوله لقول الشارح) هو ابن شهبة بصري (قوله في رتبة متوسطة الخ) اى فيصلي بتيمم الفريضة الجنازة وبتيمم الجنازة النافلة ولا يصلي بتيمم النافلة الجنازة ولا بتيمم الجنازة الفريضة وهذا القول ممنوع في الصورة الثالثة صحيح في الباقي معنى (قوله ويلزمه) أى ذلك الشارح يعنى تعليله بقوله لانه من غير جنسها (قوله وجوب بالإن كان) هذا تفصيل لقوله فورادون ما قبله وإلا لزم تفصيل اللزوم إلى الوجوب والندب وهو فاسد لانه تفصيل الشيء إلى نفسه وغيره مع عدم صحة الحكم لأن فعل الخمس لازم مطلقا سم اى ففورامعمول لمقدر اى فيفعل من فور الخ (قوله بخمس) الاولى بخمسة بالتاء (قوله

والاقتداء وكنسيان إحداها مالو صلاهن بخمس وضوات ثم علم ترك لمعة من إحداها لتيقنه حينئذ ان عليه إحداها وقد جهل غيرها فيازمه



فعلهم إذ لا يتيقن براءة الذمة إلا بذلك فإن أراد فعلهم بالتيمم (كفاه تيمم لهم) لأن الفرض واحد وجوب ماعداه من الخمس إنما هو بطريق الوسيلة لتحقيق براءة الذمة قال السبكي (٣٧٤) والاحسن كفاه لهم تيمم لا يهام ذاك أنه إنما يكفيه تيمم إذا نوى به الخمس وليس مراداً بل

المراد أنه يتيمم تيمماً واحداً للمناسبة ويصلي به الخمس أو إياهم ذلك يدفعه ما هو معلوم أنه إذا وجد فعل وما فيه رآه تحته كان التعلق بالفعل فقط ويعضده بل يعينه السياق فإنه إنما هو في نية فرض واستباحته مع غيره تبعاً ولو تذكر المنسية بعد فعل الخمس لم تلزمه إعادتها كارجحه المصنف وسبقه إليه صاحب النجوى ويفرق بينه وبين ما لو ظن حدثاً فافتوا ضاله ثم يتيقنه بأنه ثم يمكنه اليقين بنحو المس بخلافه هنا (وإن نسي صلاتين منهن وعلم كونها مختلفتين) كظهر وعصر من يوم أو يومين (صلى كل صلاة) من الخمس (بتيمم) وهذه طريقة ابن القاص (وإن شاء تيمم مرتين) عدد المنسي (وصلى) بكل تيمم عدد غير المنسي مع زيادة واحد وترك ما بدأ به قبله فيصل في هذه الصورة (بالأول أربعاً) كالظهر والعصر والمغرب والعشاء وعلم بما مر أنه إن كان الفوات بغير عذر وجب كونها ولاه أو بعدد كالنسيان هنا سن كونها (ولاه) لما فيه من المبادرة براءة الذمة (وبالثاني أربعاً) كذلك (ليس منها التي بدأ بها) كالصباح والعصر والمغرب

إذ لا يتيقن (الخ) متعلق بقوله لزمه فعل الخمس قول المتن (كفاه تيمم لهم) ويشترط في النية أن يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي نسيتهما من الخمس في يوم كذا مثلاً فلو عين صلاة من اليوم الذي نسي الصلاة فيه كان نوى استباحة صلاة الصبح مثلاً لم يكن له أن يصلي غير هابه من صلوات ذلك اليوم لاحتمال أن المغنية ليست عليه فلا يكون مستباحاً في نية لفرض ع ش (قوله) وجوب ماعداه (الخ) لعل الأولى إسقاط لفظة وجوب كما بعلة النهاية والمغنى (قوله) لا يهام ذاك (أي ما في المتن) (قوله) يدفعه ما هو معلوم أنه (الخ) لا يخفى أن الإهام لا يندفع بذلك رشيدى عبارة سم والبصرى قوله كان التعلق بالفعل الخ إن أراد تعين التعلق بالفعل مطلقاً فهو ممنوع وإن كان ذلك هو الأصل حيث ساعد المعنى فهذا لا يمنع جواز غيره المترتب عليه الإهام خصوصاً مع إمكان التنازع فما قاله كله لا يدفع الإهام والاحتراز عنه أحسن اه (قوله) ويعضده (أي تعلق لهم بكفاه) (قوله) فإنه إنما هو (الخ) قد يمنع هذا بل السياق في الجمع بتيمم واحد بين فرض وغيره تبعاً اعم من أن ينوى بذلك التيمم ذلك الفرض أو غيره من الفروض أو فروضاً وذلك الفرض وما يجمعه معه سم (قوله) واستباحته مع غيره (الاولى العكس) (قوله) ولو تذكر (إلى قوله) وعلم في المغنى والنهاية إلا قوله وبفرق إلى المتن (قوله) ويفرق بينه (أي بين تذكر المنسية) (قوله) وعلم كونها (الخ) أي بخلاف الشك الآتي سم قول المتن (صلى كل صلاة بتيمم) أي فيصل في الخمس بخمس تيممات نهاية ومعنى (قوله) وهذه طريقة ابن القاص) وظاهر كلام ابن القاص في التلخيص تعين طريقته ومنع طريقة ابن الحداد قال الأسنوى وغيره وهو يخرج على الوجه الذاهب إلى أن القضاء على الفور مطلقاً فإن طريقة ابن القاص عجّل إلى البراءة كذا أفاده ابن شعبة ويؤخذ من قوله قال الأسنوى الخ أنه حيث كان القضاء على الفور لكون الفوات بغير عذر تعين الأخذ بطريقة ابن القاص وهو وجيه معنى لما فيه من المبادرة إلى البراءة الواجبة فوراً من غير ضرورة إلى ارتكاب خلافها لكن قول الشارح وعلم بما مر الخ يشعر بخلافه فليتأمل بصري قول المتن (وإن شاء تيمم مرتين) وظاهر أنه لو صلى الخمس مرتين بتيممين أجزأه سم (قوله) عدد غير المنسي) وهو ثلاثة لأن المنسي ثنتان معنى (قوله) وترك الخ) يجوز جره ونصبه (قوله) في هذه الصورة (أي التي في المتن) (قوله) بما مر (أي انفاق في شرح) وأن من نسي إحدى الخمس قول المتن (ولاه) مثال لا قيد وقوله ليس منها التي بدأ بشرط لا بد منه نهاية ومعنى (قوله) كالصبح) إلى قول المتن لا يتيمم في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله أما إذا إلى المتن (قوله) كالصبح) الأولى تأخير الصبح عن العشاء (قوله) ماعدا الظهر الخ) أي من الثلاثة المتوسطة وهي العصر والمغرب والعشاء (قوله) فيهن) أي في الثلاثة المتوسطة (قوله) إحدى أو لك) أي الثلاثة المتوسطة (قوله) ولهم فيها) أي في طريقة ابن الحداد وضبطها (قوله) وضوابط أخرى) منها أن تضرب المنسي في المنسي فيه وتزيد على الحاصل عدد المنسي ثم تضرب المنسي في نفسه وتسقطه من الحاصل وتصل بعد الباقي ففي نسيان صلاتين تضرب اثنتين في خمسة يحصل عشرة تزيد عليه اثنتين ثم تضربها فيهما وتسقط الحاصل وهو أربعة من اثني عشر يبقى ثمانية وتقدم أن الشرط أن يترك في كل مرة ما بدأ به في المرة قبلها نهاية ومعنى قال ع ش

فاسد لأنه تفصيل الشيء إلى نفسه وغيره مع عدم صحة الحكم لأن فعل الخمس لازم مطلقاً (قوله) كان التعلق بالفعل فقط) إن أراد تعين التعلق بالفعل مطلقاً فهو ممنوع وإن كان ذلك هو الأصل حيث ساعد المعنى فهذا لا يمنع جواز غيره المترتب عليه الإهام خصوصاً مع إمكان التنازع أيضاً فما قاله كله لا يدفع الإهام والاحتراز عنه أحسن (قوله) إنما هو في نية فرض واستباحته) قد يمنع هذا بل السياق في الجمع بتيمم واحد بين فرض وغيره تبعاً اعم من أن ينوى بذلك التيمم ذلك الفرض أو غيره من الفروض أو فروضاً وذلك الفرض وما يجمعه معه (قوله) وعلم كونها الخ) بخلاف الشك الآتي (قوله) وإن شاء تيمم مرتين) وظاهر أنه لو صلى الخمس

والعشاء في غير آيتين لأنه صلى ماعدا الصبح والظهر بتيممين فإن كانت المنسيتان فيهن تأدت كل بتيمم وإن كانتا نيتك تأدت الظهر بالتيمم قوله الأول والصبح بالثاني وإن كانتا إحدى أو لك مع إحدى هاتين فكذلك وهذه طريقة ابن الحداد وهي المستحسنة عندهم ولهم فيها عبارات وضوابط أخر أما إذا لم يترك ما بدأ به كان صلى بالثاني الظهر والعصر والمغرب الصبح فلا يبرأ الاحتمال أن المنسيتين العشاء وواحدة غير الصبح

فبالاول تصح غير العشاء فتبقى العشاء عليه (او) نسي (متفتقنين) لا يعلم عينهما ولا يكونان (٣٧٥) إلا من يؤمن اوشك في اتفاقهما

(صلى الخمس مرتين بتيميمين)!

لان الفرض في كل مرة واحد

فيقع بذلك التيمم وما

عداه وسيلة كما مرو لو تيقن

ترك واحد من طواف

واحدى الخمس طاف وصلى

الخمس بتيميم لان الفرض

في الحقيقة واحد وجوب

فعل الكل وسيلة نظير

مامر (ولا يتم لفرض

قبل) ظن دخول (وقت

فعلة) لانه طهارة ضرورة

ولا ضرورة قبل الوقت

ولما جاز اوله ليحوز

فضيلته ومبادرة لزاة

ذمة ولا يصح ايضا النفل

قبله ولو احتملا إلا ان جدد

النية بعده قبل المسح كما

امافيه فيصح له ولو قبل بعض

شروطه كخطبة جمعة لغير

الخطيب لما مرفيه انه لا بد

له من تيممين مطلقا وكسرت

كما افاده قول الروضة واصلها

قبل وقته وصرح به الاسوى

وغيره ولا ينافيه زيادة

المتن واصله فعلة لان الوقت

قبل فعل هذه الشروط

يسمى وقت الفعل فلا

اعتراض عليهم خلافا لمن

ظنه وانما لم يصح اى عند

وجود الماء لا مطلقا خلافا

لمن وهم فيه في المجموع إذا

قلنا يجزىء الحجر في نادر

كالمدى او ان رطوبة الفرج

لا يعنى عنها بتيميم ويقضى

ويأتى في المتن ان من بحر حه

دم لا يعنى عنه بتيميم ويقضى

قبل طهر جميع البدن مالا

يعنى عنه للتضمن به مع ضعف

قوله مرفى نسيان صلاتين الخ أى وفي نسيان ثلاث صلوات تضرب ثلاثة في خمسة بخمسة عشر ثم تزيد عدد  
النسي وهو ثلاثة تصير الجملة ثمانية عشر تسقط منها تسعة وهى الحاصلة من ضرب النسي في نفسه تبقى تسعة  
ومثله يقال في نسيان اربع اه (قوله فبالاول تصح الخ) اى فبالتيميم الاول تصح تلك الواحدة دون العشاء  
وبالثانى لم يصل العشاء مغنى (قوله ولا يكونان) الاولى التانيث قول المتن (صلى الخمس مرتين الخ) اى فيصلى  
بكل تيمم الخمس ليخرج عن العدة بيقين مغنى قول المتن (بتيميمين) ولا يكفيه العمل بالطريقة السابقة على  
هذا التقدير من كون الشرطان يترك في كل مرة ما بدا به في المرة التى قبلها كما يؤخذ من الشارح مر لجواز  
ان يكون المنسيان صبحين او عشاءين وهو إنما فعل واحد منهما ع ش (قوله ولو تيقن ترك واحد الخ)  
ولو نذر شيئا ان رده الله سالما ثم شك انذر صدقة ام عتقا قال بغوى في فتاويه ويحتمل ان يقال عليه  
الاتيان بجميعهما كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل ان يقال يجتهد كالقبلة والا واني اه والراجح الثانى فان  
اجتهد ولم يظهر له شىء ما يس من ذلك فالواجب وجوب الكل اذا لم يتم له الخروج من واجبه بيقين الا بفعل  
الكل ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب ولو جهل عددا عليه من الصلوات وقال لا تنقص عن عشر ولا يزدن  
على عشرين لزمه عشرون صلاة ولو نسي ثلاث صلوات من يومين ولا يدري اكلها مختلف او ثنتان من جنس  
واحد وجب عشر ايضا اى بعشر تيممات قاله القفال قال وان نسي اربع من يومين ولا يدري انها مختلفة  
او من جنس واحد وخمس او ست لزمه صلاة يومين اى بعشرة تيممات ايضا وكذا في السبع والثمان من يومين  
واما الثلاثة من ثلاثة ايام لا يدري انها مختلفة او متفقة فانه يقضى ثلاثة ايام اى بثلاث تيممات وكذا اربع  
او خمس من ثلاثة ايام نهاية مع زيادة من ع ش (قوله وجوب فعل الكل) الاولى الاخصر وما عاده  
(قوله ظن دخول) الى قوله كما افاده في النهاية والمغنى ما يوافقه الا قوله ولو احتملا (قوله فضيلته) اى اول  
الوقت (قوله النقل) اى نقل التراب (قوله ولو احتملا) اطلاقه شامل للمرجوح وهو يناقض قوله قبل ظن  
دخول الخ المار آنفا فيحمل على الشك كما عبر به النهاية (قوله قيل المسح) الاولى العطف (قوله كما مر) اى  
في شرح نقل التراب (قوله امافيه الخ) اى اما التيمم في وقت الفرض بيقينا وظنا فيصح له (قوله كخطبة  
جمعة الخ) ومثل ذلك ما لو تيمم الخطيب او غيره قبل تمام العدد الذى تنعقد به الجمعة نهاية ومعنى (قوله لما مر)  
اى في شرح لا الفرض على المذهب (قوله مطلقا) اى سواء تيمم للخطبة او للجمعة (قوله كما افاده) اى  
التعميم وقوله قول الروضة الخ اى بطريق المفهوم (قوله فعلة) الاولى إسقاط الضمير (قوله فلا اعتراض  
عليهما) اى على المنهاج والمحرم (قوله وإنما لم يصح) الى قوله والحق في شرح المنهج مثله (قوله اى عند  
وجود الماء الخ) اى حسا وشرعا خلافا للنهاية والمغنى (قوله فيه) اى الاطلاق (فقى المجموع الخ) اى تعليل  
لقوله اى عند وجود الماء لا مطلقا وقوله وان رطوبة الخ عطف على قوله لا يجزىء وقوله بتيميم هو محط  
الاستدلال وقوله وياتى الخ عطف على قوله في المجموع الخ فهو تعليل ثان للتقييد بوجود الماء المقدور على  
استعماله (قوله طهر جميع البدن) متعلق بقوله السابق وإنما لم يصح سم وكذا قوله الآتى للتضمن  
متعلق بذلك (قوله جميع البدن) تقييده بالبدن ثم قوله والا لما صح الخ تصريح بصحة التيمم قبل زواله عن  
الثوب والمكان سم (قوله لصحة الصلاة) اى التى تفعل بالتيمم (قوله والا) اى وان كان عدم صحة التيمم  
قبل طهر البدن لسكون زوال نجس لا يعنى عنه شرط الخ (قوله والحق به الاجتهاد الخ) تقدم ان الاوجه عند  
شيخ الاسلام والخطيب والزمى عدم اشتراط تقدم الاجتهاد في القبلة بصري عبارة سم المعتمد عدم الاحتاق  
اه (قوله لما مر) اى قبيل قول المصنف ويندب التسمية (قوله فيها) اى في الصلاة مع الخبث والصلاة مع عدم

مرتين بتيميمين أجزأه (قوله قبل طهر) متعلق بقوله السابق وإنما لم يصح (قوله جميع البدن) تقييده  
بالبدن ثم قوله والا لما صح الخ (تصريح بصحة التيمم قبل زواله عن الثوب والمكان) (قوله والحق به  
الاجتهاد في القبلة) (المعتمد عدم الاحتاق

التيمم لا لسكون زواله شرط الصحة الصلاة والا لما صح قبل زواله عن الثوب والمكان والحق به الاجتهاد في القبلة لما مر من وجوب الاعادة فيهما

و يدخل وقت فعل الثانية في جمع (٣٧٦) التقديم بفعل الاولى فيتميم لها بعدها لا قبلها نعم ان دخل وقتها قبل فعلها بطل تيممها لانه انما يصح

الاستقبال (قوله ويدخل) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله بعدها لا قبلها) الاولى التذكير (قوله وقتها) أى الثانية (قوله بطل تيممها) صريح في انه لا يباح له هذا التيمم شىء اصلا (قوله وبه) اى بالتعليل المذكور (قوله مامر) اى في شرح الروض فان نوى فرضا ونفلا (قوله من استباحة الظهر الخ) عبارة للمغنى والنهية ولو تذكر فائنة فيتميم لها ثم صلى به حاضرة أو عكسه أجزأه (قوله ضحى) متعلق بالتيمم (قوله لانه الخ) الاولى العطف كافي في النهاية والمغنى (قوله ثم) اى في مسألة الفائنة (لما استباحها) اى الفائنة وقوله هنا اى في مسألة الجمع عش (قوله مانوى) وهى الثانية كالعصر وقوله على الصفة الخ وهى الجمع (قوله وقضيته) اى التعليل بزوال التبعية عش (قوله بطلان تيممها الخ) معتمد عش (قوله ولو اراد الجمع الخ) ولو تيمم لمقصورة فصلى به تامة جازنهاية زاد المغنى وكذا النوى الصبح ثم اراد الظهر مثلا جاز كافي فتاوى البغوى ولو تيمم لمؤداة فى أول وقتها وصلاها به فى آخره أو بعده جاز اه (قوله وقتها) أى كما يصح وقت العصر نهاية ومغنى (قوله العصر) عطف على الظهر (قوله ولا لمتبوعها) اى من حيث انه متبوعها الان سم (قوله شاكا) وفى شرح الروض او ظانا سم اقول وقد ينافيها ما تقدم من كفاية ظن دخولها وقت الفرض بل عبارة النهاية والمغنى وهى ولا بد لصحته من معرفة دخول الوقت يقينا او ظانا كمنقل التراب المقترن به نيته فلو تيمم شاكا فيه لم يصح وان صادف الوقت ولا فرق فى الفرض بين الاداء والقضاء فوق الفائنة بتذكرها اه صريحة فى خلافه (قوله لم تصح) أى الفائنة لعدم صحة تيممها ويحتمل أن الضمير للتيمم بتأويل الطهارة وعلى كل فالاولى التذكير (قوله وصلاة الجنازة الخ) ولومات شخص بعد تيممها اى المتييم للجنازة جازله اى للتيمم ان يصلى عليه اى الميت بذلك التيمم لما تقدم اى من جواز الحاضرة بتيمم الفائنة نهاية ومغنى بزيادة (قوله لا يصح لها قبل الغسل الخ) الاوجه ان المراد بالغسل الغسلة الواجبة وان اريد غسله ثلاثا نهاية واقره البصرى واعتمده عش (قوله راتبا) الى قوله وظاهر فى المغنى الى قوله وظن فى النهاية (قوله انقطاع الغيث الخ) ثم لو عن له ان يصلحها مع الجماعة او صلاها منفردا ثم اراد اعادة تيممها بذلك التيمم لم يمتنع عش (قوله ومع الناس) ولو اراد الخروج معهم الى الصحراء وجب تأخير التيمم اليها على الاوجه كما لا يقيم لتحية المسجد الا بعد دخوله اه شرح الارشاد ومفهوم قوله معهم انه لو تأخر عن موافقتهم فى الخروج الى وقت غلب على ظنه اجتماع المعظم فى الصحراء جواز التيمم له قيل خروجه من بيته مثلا ولا يشترط وصوله الى الصحراء وهو واضح عش (قوله اجتماع اكثرهم) وظاهر انه لو اجتمع دون الاكثر و ارادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز لهم التيمم حينئذ سم (قوله بلحق بها) اى بصلاة الاستسقاء (فى ذلك) اى التفصيل (قوله بان صلاة الجنازة مؤقتة بمعلوم) اعترضه سم على حجج بانه ان اراد انه معلوم بالوصف بمعنى أن بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن والاستسقاء والكسوف كذلك لان بداية الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع الغيث مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقيما وبداية الثانى معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وإن اراد انه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الآتى إذلانه نهاية لوقتهما معلومة يقال ان اريد انها غير معلومة بالوصف فمنوع او بالشخص فصلاة الجنازة كذلك فليتأمل اه اقول ويمكن الجواب بان الدفن لما كان وقته معلوما باعتبار الغالب وهو ما يريدون دفنه فيه نزل منزلة المعلوم لكونه موكولا الى فعلهم ولا كذلك الاستسقاء ونحوه عش وفى الرشيدى نحوه وفى البصرى بعد ذكره ما يوافق اعترض سم مانصه والحاصل ان الفرق بينهما وبين الجنازة محل توقف

لها تبعا وقد زالت التبعية بانحلال رابطة الجمع وبه فارق مامر من استباحة الظهر بالتيمم لفائنة ضحى لانه ثم لما استباحها استباح غيرها تبعا وهنا لم يستبح مانوى على الصفة المنوية فلم يستبح غيره وقضيته بطلان تيممها بطلان الجمع بطول الفصل وإن لم يدخل الوقت فقولهم يبطل بدخوله مثال لا قيد ولو اراد الجمع تأخير اصح التيمم للظهر وقتها نظرا لاصلته لها لا للعصر لانه ليس وقتا لها ولا لمتبوعها لانها الآن غير تابعة للظهر ووقت الفائنة تذكرها فلو تيمم شاكا فيها ثم بان ان لم تصح والمندورة المتعلقة بوقت معين لا يصح لها قبله وصلاة الجنازة لا يصح لها قبل الغسل او بدله بل بعده ولو قبل التكفين لكن يكره (وكذا النفل المؤقت) راتبا كان أو غيره لا يقيم له قبل دخول وقته (فى الاصح) لما مر فى الفرض وسيأتى بيان وقت صلاة الرواتب والعيد والكسوف ووقت صلاة الاستسقاء لمن ارادها وحده انقطاع الغيث ومع الناس اجتماع اكثرهم وظاهر انه يلحق بها فى ذلك صلاة الكسوفين فيدخل الوقت لمن ارادها وحده

بمجرد التغير ومع الناس باجماع معظمهم واعترض التوقف على الاجتماع بانه يلزم عليه أن من اراد صلاة الجنازة والعيد فى جماعة واما لا يقيم لها إلا بعد الاجتماع ولا فائله وبها بالفرق بأن صلاة الجنازة مؤقتة بمعلوم وهو من فراغ الغسل الى الدفن والعيد وقتها محدد

معلومة فنظر فيهما إلى ما عزم عليه وظن بعضهم أن لا مخلص من ذلك الاعتراض فأجاب بأن الفرض في تيميم للفقد يريد فعلها بالصحرى فان علم أن لا ماء بها يتيمم بعد الخروج اليها لا قبله لثلا يحدث توهم يبطل تيممه وان توهم ان بها ماء اخر الى الاجتماع ويرد بأن فيه مخالفة لاطلاقهم اعتبار الاجتماع وبأنه قد يعلم أن لا ماء بها فيحدث ما يوم حدث ماء بها فيؤخر الاجتماع فلا وجه لما ذكره من التفصيل والتحية بدخول المسجد وخروج بالمؤقت النوافل المطلقة فيتيمم لها أى وقت شاء ما عدا وقت الكراهة ان تيمم قبله او فيه ليصلى فيه والاصح فان قلت هي مؤقتة أيضا بمقتضى ما ذكرنا من كركرت المراد بالمؤقت ماله وقت محدود الطرفين والمطلقة ليست كذلك لأن ما عدا وقت الكراهة يزيد وينقص لما يأتي فيه ان منه ما يتعلق بالفعل وهو قد يزيد وقد ينقص (ومن لم يجد ماء ولا ترابا) لكونه بصحرى فيها حجر او رمل فقط او بحبس فيه تراب ندى ولا اجرة معه يحففه بها (لزمه في الجديد ان يصلى الفرض) المكتوب

وأما بينهما وبين العيد فواضح اه (قوله فلم يتوقفا) الاولى التأنيت (قوله في تيميم الخ) خبر ان (قوله فعلها) أى صلاة الاستسقاء (قوله ويرد) أى جواب البعض (قوله بان فيه) أى فى فرضه المذكور (قوله والتحية) إلى قوله قلت فى المغنى وإلى المتن فى النهاية (قوله والتحية) عطف على صلاة الاستسقاء (قوله أى وقت شاء) عبارة المغنى متى شاء إلى وفى وقت الكراهة قال الزركشى ينبغي ان يكون هذا فيما إذا تيمم فى وقتها ليصلى فيه فلو تيمم فيه ليصلى مطلقا او فى غيره فلا ينبغي منعه وهو مرادهم بلا شك ويؤخذ منه ما قاله شيخنا انه لو تيمم فى غير وقتها ليصلى به فيه لم يصح اه ونحوه فى النهاية اقول ما بحثه الزركشى محل تأمل وان تبعه كثير من المتأخرين لانه حيث تيمم فى وقت الكراهة فقد تيمم قبل الوقت وان نوى فعلها بعده ولو تيمم ما ذكره لصح التيمم للظهر قبل دخول وقتها بنية فعلها فى وقتها او مع الاطلاق وهو باطل قطعاً فاطلاقهم متجه واما ما بحثه شيخ الاسلام فهو متجه مع قطع النظر عن كلام الزركشى لانه متلاعب فى النية ويؤيده ما نقلناه فى اول باب الوضوء عن فتاوى العلامة ابن زباد فرأى هذا ما ظهر بيادى النظر ثم رأت ابن قاسم فى حاشية المنهج تنبيه لهذا وأجاب بأنه وقته فى الجملة بدليل جواز فى نحو مكة مطلقا وفى وقت الاستواء فى يوم الجمعة مطلقا اه وانت خير بما فى هذا من التكلف مع عدم الضرورة الداعية اليه فليتأمل بصرى (قوله النوافل المطلقة) أى وما تأخر سببه ابدانها (قوله ما عدا وقت الكراهة الخ) الاخصر الاوضح إلى وقت الكراهة او قبله فيصلى فيه (قوله ان تيمم قبله) فى تقييد ما قبله به مساححة سم (قوله والاصح) يدخل فيه ماله وتيمم فى وقت الكراهة ليصلى به خارجا واطلق وهو متجه لا يقال ان هذا ليس وقت الصلاة لانه فى وقتها فى الجملة كفى نحو مكة سم (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله ما عدا وقت الكراهة ان تيمم قبله او فيه ليصلى فيه وقوله هى أى النوافل المطلقة (قوله بمقتضى ما ذكر) أى من انه لا يفعلها فى وقت الكراهة فكانها مؤقتة بغير وقت الكراهة ع ش (قوله قلت المراد بالمؤقت ماله وقت الخ) قد يقال جعلهم الكسوف والاستسقاء والجنائز وتحية المسجد من المؤقتة ينأى تفسيره بما ذكرنا وقتها مختلفة غير محدودة الطرفين بصرى (قوله لكونه) الى قوله ويتجه فى المغنى إلى قوله المكتوب وقوله كالعاجز الى وهى وكذا فى النهاية إلى قوله ولو لم يحل لا يسقط القضاء (قوله لكونه الخ) عبارة المغنى بان فقد هما حسا كان حبس فى موضع ليس فيه واحد منهما او شرعا كان وجد ماء وهو محتاج اليه لنحو عطش او وجد ترابا نديا ولم يقدر على تحفيقه بنحو نار اه (قوله او يحبس الخ) عبارة النهاية او وجدها ومنع من استعمالها مانع من نحو حاجة عطش فى الماء أو نداوة فى التراب (قوله ولا اجرة معه يحففه) أى فان امكنه التحفيف وجب ومنه يؤخذ انه لو كان به جراحة فى يديه فغسل وجهه ثم اراد التيمم عن جراحة اليدين انه يكلف تشفيف الوجه واليدين قبل اخذ التراب لانه ان اخذه مع بلل يديه صار كالتراب الندى الماخوذ من الارض فلا يصح التيمم به فتنبه له فانه دقيق وينبغي ان محل تكليفه تشفيف الوجه مالم يقف فى مهب الريح فان وقف فيه وحرك وجهه لاخذ التراب من الهواء فلا لوصول التراب لجميع اجزاء الوجه فى الحالة المذكورة ع ش (قوله المكتوب) يخرج به الصلاة المنذورة لكن اسقطه غيره وفى البجيرمى عن القليوبى قوله الفرض أى ولو بالندى اه (قوله لكنه لا يحسب من الاربعين الخ) وينبغي ان مثله ماله وتيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء فلا يحسب من الاربعين لانه إنما يصلى

معلوم بالوصف بمعنى ان بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن فالكسوف والاستسقاء كذلك لان بداية الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع الماء مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقياء وبداية الثانى معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وان اراد أنه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو بمنوع كاهو معلوم وقوله الاقنى إذ لانهما لوقتهما معلومة يقال عليه ان اريد انها غير معلومة بالوصف فمنوع او بالشخص فصلا الجنائز كذلك فليتأمل (قوله ان تيمم قبله) فى تقييد ما قبله به مساححة (والاصح) يدخل فيه ماله وتيمم فى وقت الكراهة ليصلى به خارجا واطلق وهو متجه ولا

وذلك لحرمه الوقت كالعاجز عن السترة (٣٧٨) والاستقبال وإزالة النجاسة وهي صلاة صحيحة بحث بها من خلف لا يصلي ويحرم الخروج

منها ويبطلها الحدث ونحوه كروية ماء وتراب ولو بمحل لا يسقط القضاء ويتجه جوازها أول الوقت خلافا لبحث الأذرعى أنه يجب تأخيرها إلى ضيقه ما دام يرجو ماء أو ترابا وعن القفال أنه أفتى بفعله لصلاة الجنابة ويوجهه بوجوب تقديمها على الدفن وإن لم تفت به ففعلت وفاء بحرمه الميت كحرمه الوقت في غيرها لكن الذي نقله الزركشى عن قضية كلام القفال أنه لا يصليها أى لانها في مرتبة النفل كما مر ثم رآيته غلله بقوله كافي حق الميت إذا تعذر غسله وتيممه فإنه لا يصلى عليه ولأنها في حكم النفل وهو ممنوع منه اه وتبعه غيره فقال قول القفال يصلى فيه نظر وإن تعينت عليه وسبقها لذلك الأذرعى فقال لا يجوز أقامه على فعلها قطعا لأن وقتها متسع ولا تفوت بالدفن ولا ينافي ذلك أن التيمم في الحضر يصلى عليها لأنه يباح له النفل الملمحة هي به ووقع للأذرعى أنه ناقض نفسه فقال في باب الجنائز من لا يسقط بتيممه الفرض وفاقد الطهورين أن تعينت على أحدهما صلى قبل الدفن ثم أعادها إذا وجد الطهر الكامل وهذا

لحرمه الوقت ويقضى بعد ذلك عشا (قوله وذلك) أى اللزوم (قوله كالعاجز عن السترة) قد يومه أنه تلزمه الاعادة وليس كذلك فكان الأولى حذفه (قوله ونحوه) أى كالكلام مغنى (قوله ويتجه جوازها الخ) خلافا للنهائية والمغنى والشهاب الرملى والزياى حيث قالوا أو اللفظ للثاني والظاهر كما قال الأذرعى أنه لا يجوز له أن يصلى ما رجا أحد للطهورين حتى يضيق الوقت اه (قوله خلافا لبحث الأذرعى الخ) أفتى ببحثه شيخنا الشهاب الرملى وهل يجرى بحثه في الجمعة وإن كان تأخيرها يمنع فعلها لكونها لا تقام إلا أول الوقت سم (قوله مادام يرجو ماء أو ترابا) لا يخفى أنه لا بد من طلبها على التفصيل السابق في الطلب فإذا طلب ولم يجد واحدا منهما فان وصل إلى حد اليأس عادة من أحدهما صلى ولو أول الوقت وإلا لم يصل إلا بعد ضيق الوقت وإذا تلبس بالصلاة في الحالين ثم توهم وجود الماء بان حدث ما يحتمل معه ذلك بطلت وأما مجرد احتمال الماء فلا ينبغي أن يبطلها حيث لا رجاء ولا حدوث ما يحتمل معه الوجود للماء سم وقوله من أحدهما أى من كل منها وقوله ثم توهم وجود الماء الخ ومثل الماء هنا وفيما يأتي التراب (قوله بفعله) أى فاقد الطهورين (قوله ويوجه الخ) قضيته أن محل ذلك إذا لم يوجد غيره سم أى فيوافق ما باتى آخرأ عن الأذرعى (قوله لكن الذى نقله الزركشى عن قضية كلام القفال الخ) اعتمده المغنى عبارته وتقدم أن صلاة الجنابة كالنفل في أنها تؤدى مع مكتوبة بتيمم واحد وقياسه أن هؤلاء الثلاثة توهم لم يجد ماء ولا ترابا ومن على بدنه نجاسة يخاف من غسلها ومن حبس عليها لا يصلونها وهو الظاهر وجرى عليه الزركشى وغيره في فاقد الطهورين ونقله في بابها عن مقتضى كلام القفال اه وقوله لا يصلونها الخ قال القليوبى وإن تعينت بان لم يكن غيره فيدفن الميت بلا صلاة اه (قوله ثم رآيته) أى الزركشى (قوله أقامه) أى فاقد الطهورين (قوله ولا يفوت) أى فعل صلاة الجنابة (قوله ولا ينافي ذلك) أى عدم جواز الإقدام (قوله لأنه الخ) علة لعدم المنافاة (قوله أن تعينت) أى بان لم يكن هناك غيره (قوله صلى) أى أحدهما (قوله وهذا التفصيل الخ) اعتمده النهاية عبارته وتقدم أن صلاة الجنابة كالنفل في أنها تؤدى مع مكتوبة بتيمم واحد وقياسه أن هؤلاء أى فاقد الطهورين ومن يبدنه نجاسة وحبس بمكان نجس لا يصلونها وهو كذلك إذا حصل فرضا بغيرهم ويؤخذ بما ذكر أن من صلى هذه الصلاة لا يسجد فيها للتلاوة ولا سهو وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه أى ما لم يكن ماموما أو لا واجب السجود تبعا لما سم وعش وقيلونى (قوله بين من قال بالمنع الخ) أى وإطلاق (قوله) وأما قول الثاني أى الذى تبع الزركشى (قوله وكفا قد هما) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى ما يوافق (قوله) أو حبس عليه فإنه يصلى وجوبا بالياء بان ينحنى للسجود بحيث لو زاد أصابه ويعيد نهاية ومعنى (قوله ماعداه) يشمل المندورة وقد سرفاهيه (قوله فلا يجوز له) أى من ذكر من فاقد الطهورين ومن على بدنه نجاسة أو حبس عليها ما فاقد السترة فله التنفل لعدم لزوم الاعادة له كدائمه الحدث ونحوه ممن

يقال أن هذا ليس وقت الصلاة لأنه وقتها في الجملة كافي نحو مكة (قوله ولو بمحل الخ) تبع فيه شرح الروض فإنه قيد البطال برؤية التراب بما إذا كان بمحل يغنى عن القضاء ثم قال كما صرح به في المجموع كذا نقله الزركشى عنه ولم أره فيه وفيه نظر انتهى وقوله خلافا لبحث الأذرعى أفتى ببحثه شيخنا الشهاب الرملى وهل يجرى بحثه في الجمعة وإن كان تأخيرها يمنع فعلها لكونها لا تقام إلا في الوقت (قوله مادام يرجو ماء أو ترابا) لا يخفى أنه لا بد من طلبها على التفصيل في الطلب فإذا طلب ولم يجد واحدا منهما فان وصل إلى حد اليأس عادة من أحدهما صلى ولو أول الوقت وإلا لم يصل إلا بعد ضيق الوقت وإذا تلبس بالصلاة في الحالين ثم توهم وجود الماء بان حدث ما يحتمل معه ذلك بطلت وأما مجرد احتمال وجود الماء فلا ينبغي أن يبطلها حيث لا رجاء ولا حدوث ما يحتمل معه الوجود للماء (قوله ويوجه الخ) قضيته أن محل ذلك إذا لم يوجد غيره (قوله فلا يجوز له تنفل) قضيته أنه لا يتمتع عليه سجودا سهوا لأنه نقل ليس من الصلاة ولهذا احتاج إلى التيمم بخلاف التمسد الأول لأنه من الصلاة نعم إن كان ماموما وتجدد مامو للسهو فلا يبعد وجوب متابعتها إياه فليتأمل وقد

التفصيل له وجه ظاهر فليجمع به بين من قال بالمنع ومن قال بالجواز وأما قوله الثاني وإن تعينت عليه ففيه نظر يسقط ظاهر وكفا قد هما من عليه حيث خشى من إزالته مبيح تيمم أو حبس عليه وخارج بالفرض المذكور ماعداه فلا يجوز له تنفل ولا قضاء فائنة

مطلقا ولا نحو مس مصحف  
وكذا نحو قراءة لغير الفاتحة  
في الصلاة ومكث بمسجد  
لنحو جنب وتمكين زوج  
بعد انقطاع نحو حيض لعدم  
الضرورة (ويعيد) وجوبا  
لان عذره نادر لا يدوم ولا  
بدل هنا هذا إن وجد ماء  
وكذا ترابا بمحل يسقط  
القضاء ولا لم تجز الاعادة  
هنا كغيره لانه لا فائدة  
فيها وليس هنا حرمة وقت  
حتى تراعى واختار المصنف  
القول بان كل صلاة وجبت  
في الوقت مع خلل لا تجب  
إعادتها لان القضاء إنما  
يجب بامر جديد ولم يثبت  
في ذلك شيء قيل مراده  
بالاعادة القضاء كما باصله  
لا مصطلح الاصوليين  
ان ما بوقته إعادة وما بخارجه  
قضاء اه وليس بصحيح  
بل مراده بها ما يشمل  
الامرين فيلزمه فعلمنا في  
الوقت إن وجد ما مر فيه  
ولا بخارجه (ويقضى المقيم  
المتيمم لفقد الماء) لندرة  
فقده في الإقامة وعدم دوامه  
ويباح له بالتيمم إذا كان  
جنباً أو نحو القراءة مطلقا  
كما اقتضاه كلام الشيخين  
وغيرهما وقال جمع انه  
كفاد الطهورين ويسن له  
قضاء ما صلاه من النوافل  
اي التي تقضى والجمعة يفعلها  
ويقضى الظهر (لا المسافر)

يسقط فرضه بالصلاة مع وجود المنافي نهاية وكذا في المغني لا قوله كذا ثم الحدث قال غش وقضية حصر  
المنع فيمن ذكر ان غيرهم ممن يصح منه الفرض يتنفل ويدخل فيه من تحريف القبلة والمربوط على خشبة  
ونحوهما وفيه بعد لانهم إنما يصلون للضرورة ولا ضرورة للنفل اه (قوله مطلقا) اي ولو بمحل يغلب فيه  
فقد الطهورين (قوله ولا نحو مس مصحف) اي كحمله نهاية ومغني (قوله وكذا نحو قراءة الخ) عبارة  
الشارح مر في شرح العباب بعد قول المصنف نعم فاقد الطهورين يقرأ الفاتحة فقط حتما في صلاة الفرض  
فصها قال في الاسعاد وهل يلحق بالفاتحة آية خطبة الجمعة والسورة المعينة المنذورة كل يوم لفاد الطهورين  
يوما بكاه لم ارفيه نقلا وقضية كلام الارشاد نعم وهو متجه في آية الخطبة وفيه في السورة المنذورة تردد  
والا وجه الحاقها بما قبلها اه اقول وبقي ما لوقرا بقصد القران مع الجنابة مع القدرة على الطهارة بالماء  
هل تجزئه القراءة مع حرمة ذلك كالصلاة في الدار المخصوصة او لا اخذنا ما قالوه في الاجارة من انه لو  
استؤجر لقرأة شيء من القرآن في وقت معين واجنب فيه فقرأوه وجنب حيث قالوا لا يستحق الاجرة لان  
القصد من القراءة الثواب وقراءته لا ثواب فيها فيه نظار والاقرب الثاني لما ذكر ع ش بحذف (قوله لنحو  
جنب) متعلق بمسئتي القراءة والمسك بصري (قوله ولا لم تجز الاعادة) اي حيث وجد بعد خروج الوقت  
امالو وجدته فيه بان ظن عدم وجدانه في جميع الوقت فصلى قبل اخره ثم وجد ترابا بمحل يغلب فيه وجود  
الماء فيعيد لتبين ان صلاته الاولى غير معتديها ع ش وفي البجيرمي عن العباب ما يوافقه (قوله واختار  
المصنف الخ) عبارة المغني ومقابل الجديد اقول احدها يجب الصلاة بلاعادة واطرد ذلك مع كل صلاة  
وجبت في الوقت مع خلل وهو مذهب المازني واختاره المصنف في المجموع قال لانه أدى وظيفة الوقت وإنما  
يجب القضاء بامر جديد ثانيا يندب له الفعل ويجب الاعادة ثالثا يندب له الفعل ولا إعادة رابعا يحرم عليه  
فعلها اه (قوله قيل مراده الخ) جرى عليه النهاية والمغني (قوله مراده بالاعادة) اي في المتن (قوله بل  
مراده ما يشمل الخ) اعتمده ع ش والرشيدي قول المتن (ويقضى المقيم الخ) اي وجوب بانهاية ومغني  
(قوله لندرة) الى قوله ولا لانه ما في المغني لا قوله ويسن الى والجمعة وقوله وقت التيمم الى وجود الماء وقوله ولا  
يعتبر الى المتن وقوله أو جرح أو مرض (قوله مطلقا) أي في الصلاة وخارجها الفاتحة وغيرها (قوله وقال جمع  
الخ) عبارة المغني وفي قول لا يقضى واختاره المصنف لانه اتى بالمقدور وفي قول لا تلزمه الصلاة في الحال بل  
يصبر حتى يجده وعلى الاول هل يقرأ في الصلاة غير الفاتحة او لا كفاد الطهورين ظاهر كلام الشيخين  
الاول وظاهر كلام القاضي وصاحب الكافي الثاني والاول اوجه اه (قوله ويسن له) اي للمقيم المتيمم (قوله  
والجمعة) الى قول المتن ومن تيمم لبردى في النهاية الا قوله وقت التيمم الى وجود الماء وقوله ولا يعتبر الى المتن

أقوى شيخنا الشهاب الرمي بامتناع سجود السهو والتلاوة (قوله ولا لم تجز الاعادة الخ) عبارة في شرح  
العباب اما اذا قدر عليه بمحل لا يغني التيمم فيه عن القضاء بان غلب فيه وجود الماء فلا يجوز له قضاءها اذا  
فائدة فيها وظاهره انه لا فرق بين قدرته على ذلك في الوقت وبعده وانه اذا وجدته بعده فلا فرق بين ان يكون  
صلى في الوقت على حاله والا والاول ظاهر لما مر من صحة صلاته فقوله البغوي ان قدر في الوقت وجبت الاعادة  
فيه نظر والثاني كذلك فقوله ايضا بوجوب استعماله فيه لانه ضيع حق الوقت وفوته فقضاه بخلافه فيما  
قبله برده قول المجموع ومن فوت صلاة عمد او فقد الطهورين حرم عليه على الصواب قضاءها حيثئذ لتسلسل  
مع عدم الفائدة اه ملخصا بل تلك لقيام العذر فيه أولى من هذه اه فليتأمل هذا الردفانه فيما نحن فيه  
ليس فاقد الطهورين فان قلت قول البغوي إن قدر في الوقت وجبت الاعادة يتعين على الشارح تسليمه  
مع قوله السابق ببطلانها برؤيته فيها بمحل لا يغني عن القضاء ان اراد انه مع بطلانها يجب اعادةها به كما هو  
الظاهر وان اراد انها لا تجب اعادةها به فهو في غاية البعد والاشكال قلت قد يفرق الشارح بين رؤيته حال  
الصلاة ورؤيته بعد فراغها فلا يتعين عليه تسليم قول البغوي المذكور وان اراد ما هو الظاهر من قوله  
السابق المذكور نعم ما تقدم من رده على البغوي بقول المجموع المذكور ففيه تأمل اذ ليس فيما ذكره



وقوله أو جرح أو مرض (قوله المتيمم) أى لفقد الماء نهاية ومعنى (قوله لعدم الفقد الخ) يعنى لعدم ندرته فيشمل استواء الامرين (قوله والتعبير بهما) أى بالمقيم والمسافر ووقع السؤال عما لو كان بمحل ماؤه قريب بحيث لو حفر الأرض حصل الماء أى بغير مشقة تبيح التيمم هل يكف ذلك ولا يصح تيممه حينئذ وإن كان غير لائق به الحفرام لافيه نظرو الظاهر الاول لأن مثل ذلك يغتفر في جانب العبادة ع ش (قوله للغائب) فلو صلى بالتيمم ثم شك في أن المحل يغلب فيه وجود الماء ولا فهل يسقط أو لافيه نظرو الاول غير بعيد سم وع ش (قوله وقت التيمم) يأتى ما فيه (قوله وجود الماء) فاعل قوله السابق الغالب (قوله ولا يعتبر الخ) خلافاً لنهاية والمعنى عبارتهما واللفظ الاول وتعميرهم بمكان التيمم جرى على الغالب من عدم اختلاف مكان التيمم والصلاة به في ندره فقد الماء وعدم ندرته فإن اختلفا في ذلك فلا اعتبار حينئذ بمكان الصلاة به كما أتى بذلك والدرجته الله تعالى اه (قوله على الوجه) المعتمد عند شيوخنا الشهاب الرملى اعتبار محل الصلاة وينبغى ان يعتبر الاحرام بالصلاة حتى لو احرم في محل يغلب فيه الفقد وانتقل في بقيتها إلى محل بخلافه فلا قضاء (تنبيه) إذا اعتبرنا محل الصلاة فهل يعتبر في زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل لعدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء وإن كان الامر بالعكس وجب القضاء او في جميع العام او غالبه او جميع العمر او غالبه فيه نظرو الوجه الاول وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غالب عدم في خضر ص ذلك الصيف الذى وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظرو لا يبعد اعتباره ويجرى جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه سم على حج اقول وما ذكرناه الا قرب مستفاد من قول حج وقت التيمم وهو مراد الشارح مرفاهه لم يخالف إلا في كون المكان معتبراً فيه التيمم او الصلاة ع ش قول المتن (بفسره) خرج به العاصى في سفره كان زنى أو سرق فيه فانه لا قضاء عليه لان المرخص غير ما به المعصية نهاية (قوله كابق الخ) ومن سافر ليعب نفسه او دابته عبثاً فانه يلزمه ان يصلى بالتيمم ويقضى معنى (قوله لفقد ماء) يحتمل تقييد الفقد بعدمه فان كان لمانع حسى كسج حائل وتأخر نوبته في برتنا وبه عن الوقت لم يبعد عدم القضاء م ر اه سم على حج اه ع ش (قوله أو جرح) او مرض قد يقال ان فرض تيممه في هذه الحالة قبل التوبة غير صحيح كما سيأتى فصلاته حينئذ لا تيمم وكلامنا في التيمم او بعدها فلا وجه للقضاء من حيث المعصية لا نقطاعها وقد يجاب بان مراده الاول واكتفى بوجود التيمم صورة بصرى أى ولو حذفه كغيره لكان اسلم من السؤال وتكلف الجواب قول المتن (في الاصح) والثانى لا يقضى لانه لما وجب عليه صار عزيمة وفي وجه ثالث لا يستبيح التيمم اصلاً ويقال له ان ثبت استباحته والا نمت بترك الصلاة معنى فما أتى من التعليلين رد لهما الوجهين الاول والاول والثانى والثانى ويندفع بذلك توقف سم في التعليل الثانى وقول الرشيدى ولم يظهر له معنى هنا لانه مساو لتعليل الوجه الثانى اه

البغوى فاقد الطهورين (قوله ولا يعتبر محل الصلاة على الوجه) المعتمد عند الشهاب الرملى اعتبار محل الصلاة ومن عبر بمحل التيمم فهو جرى على الغالب فان الغالب اتحاد محلها وينبغى ان يعتبر الاحرام بالصلاة حتى لو احرم في محل يغلب فيه الفقد وانتقل في بقيتها إلى محل بخلافه فلا قضاء فليتامل فلو صلى بالتيمم ثم شك في أن المحل يغلب فيه وجود الماء ولا فهل يسقط القضاء لانه بامر جديد والاصل عدمه مع أن الاصل عدم غلبة الوجود في ذلك المحل أو لافيه نظرو الاول غير بعيد (تنبيه) إذا اعتبرنا محل الصلاة فهل يعتبر زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل لعدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء وإن كان الامر بالعكس وجب القضاء او في جميع العام او غالبه او جميع العمر او غالبه فيه نظرو لعل الوجه الاول وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غالب عدم في خصوص ذلك الصيف الذى وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظرو لا يبعد اعتباره ويجرى جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه (لفقد ماء) يحتمل تقييده بالفقد وعدمه فان كان لمانع حسى كسج حائل وتأخر نوبته في برتنا وبه عن الوقت فلا يبعد عدم

التيمم فلا يقضى وان قصر سفره لعدم الفقد فيه والتعبير بهما للغالب والضابط أنه متى تيمم بمحل الغالب وقت التيمم فيه أى وفيما حواله إلى حد القرب من سائر الجوانب فيما يظهر أخذاً مما مر أنه يلزمه السعى لذلك عندتيقن الماء فيه فلا تعتبر الغلبة فيما وراء ذلك وجود الماء أعادوا إلا بان غلب فقده أو استوى الأمران فلا ولا يعتبر محل الصلاة على الوجه (إلا العاصى بسفره) كآبق وناشزة فانه يقضى سواء تيمم لفقد ماء أو جرح أو مرض (في الاصح) لأن سقوط الفرض بالتيمم فيه رخصة

ايضا فلا تناط بمعصية ولا نه لما لمزمه فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة قاله الامام ويؤخذ منه ان الواجب ليس رخصة محضة ومن ثم قال السبكي هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الاصلى وعزيمة من حيث وجوبه وتحتمه وبه يجمع بين من عبرى فى كل الميتة للمضطر بأنه رخصة ومن عبرى بأنه عزيمة وأما تردد الامام فى موضع أن الوجوب هل يجمع الرخصة فيحمل على (٣٨١) أن مرده هل يجمع الرخصة المحضة

هذا ولك أن تقول الذى يتجه ما صرح به كلامهم ان الوجوب يجمع الرخصة المحضة وأنه لا ينافى تغييرها الى سهولة لأن الوجوب فيها لما كان موافقا لغرض النفس من حيث أنه أخف عليها من الحكم الاصلى غالبا لم يكن منافيا لما فيها من التسهيل ويصح تيممه فيه إن فقد الماء حسا لحيلولة نحو سبع لما مر أول الباب لا شرعا لنحو مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب لقدرته على زوال مانعه بالتوبة ولو عصى بالاقامة بمحل لا يغلب فيه وجود الماء وتيمم لفقده لم يلزمه القضاء لأنه ليس علا للرخصة بطريق الاصاله حتى يفترق الحال فيه بين العاصى وغيره بخلاف السفر فاندفع ما للسبكي هنا (ومن تيمم لبرد) بحضر أو سفر (قضى فى الاظهر) لندرة فقد ما يسخن به الماء أو يدثر به اعضاءه وإنالم يامر صلى الله عليه وسلم عمر بالاعادة فى حديثه السابق اما لعلمه بأنه يعلمها اولان القضاء على التراخي وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز (أو)

(قوله أيضا) أى كالتييمم (قوله ولا نه الخ) لتعليل لصحة الصلاة بالتييمم مع كون رخصة وهى لا تناط بالمعاصى فكان مقتضى القياس بطلان التيمم حتى يتوب من معصيته ع ش اى ورد للوجه الثالث القائل بعدم صحة التيمم قبل التوبة كما مر وللكردى هنا توجيه اخر ظاهر السقوط (قوله ويؤخذ الخ) عبارة النهاية قيل ويؤخذ الخ (قوله منه) اى من التعليل الثانى (قوله ان الواجب) اى التيمم الواجب على العاصى بسفره (قوله سبب الحكم الخ) وهو دخول وقت الصلاة (قوله وبه) اى بقول السبكي (قوله ولانه) اى وجوب المرخص (لا ينافى تغييرها) اى تغير الرخصة من الصعوبة (قوله ويصح الخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد ماء او جرح او مرض يتحصل منه وجوب القضاء فى الثلاثة قبل التوبة واما صحة التيمم قبلها فعلى هذا التفصيل سم (قوله تيممه) اى العاصى بسفره (فيه) اى فى السفر ع ش (قوله لما مر اول الباب) عبارة هناك لانه لما عجز عن استعمال الماء حسالم يكن لتوقف صحة تيممه على التوبة فائدة بخلاف ما اذا كان مانعه شرعا كعطش او مرض اه (قوله لم يلزمه القضاء) وفاقا للنهاية كما مر وخلافا للمغنى عبارته وكالعاصى بسفره العاصى باقامته فيقضى اه (قوله يحضر) الى قوله قيل فى المغنى لا قوله او عاداليه الى قول المتن وإن كان فى النهاية إلا ما ذكر (قوله لندرة فقد ما يسخن الخ) ولو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصلى به فى الوقت افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى وهو ظاهر لانه واجد للماء وقادر على الطهارة به ولو تناوب جمع الاغتسال من مغتسل الحمام للخوف من البرد فان علم أن نوبته تاتى فى الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تاخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره او بتعدى غيره عليه ومنعه من التقدم وإن علم انها لا تاتى إلا خارج الوقت صلى بالتييمم فى الوقت ثم يجب القضاء إن كان ثم ماء آخر غير ما تناوبوا فيه لكن امتنع استعماله لنحو برد أو لا فلا مراه سم على صحيح ع ش (قوله وإنالم يامر الخ) عبارة المغنى والثانى لا يقضى لحديث عمرو بن العاص السابق وبه قال ابو حنيفة واحد يوافقه المختار المار عن المصنف لانه صلى الله عليه وسلم لم يامر به بالاعادة واجاب الاول بأنه الخ قول المتن (أو لمرض) المراد به هنا اعم من ان يكون جرحا او غيره نهابة ومعنى (قوله فى غير سفر) عبارة النهاية والمغنى حاضر اكان او مسافرا اه (قوله لما مر فيه) اى انما (قوله او عاد الخ) الانسب ولو عاداليه بصرى (قوله لنقص البدل) اى لا لاجل النجاسة معنى (قوله قيل لا حاجة لهذا الاستثناء الخ) وفى هذا الاستثناء اشكال اخر وهو عدم صحة التيمم لان

القضاء مر (قوله ولا نه لما لمزمه فعله) يتأمل هذا التعليل (قوله ويصح الخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد ماء او جرح او مرض يتحصل منه وجوب القضاء فى الثلاثة قبل التوبة واما صحة التيمم قبلها فعلى هذا التفصيل (قوله لندرة فقد ما يسخن به الماء) لو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال بالتسخين وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصلى به فى الوقت افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى وهو ظاهر لانه واجد للماء وقادر على الطهارة به ولو تناوب جمع الاغتسال من مغتسل الحمام للخوف من البرد فان علم أن نوبته تاتى فى الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تاخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره او بتعدى غيره عليه ومنعه من التقدم وان علم انها لا تاتى إلا خارج الوقت صلى بالتييمم فى الوقت ثم يجب القضاء ان كان ثم ماء اخر غير ما تناوبوا فيه لكن منع استعماله لنحو برد أو لا فلا مراه (قيل لا حاجة لهذا الاستثناء) وفى هذا الاستثناء اشكال من وجه

تيمم (لمرض) فى غير سفر معصية لما مر فيه (يمنع الماء مطلقا) أى فى كل أعضاء الطهارة (أو) يمنعه (فى عضو) منها (ولا سائر) عليه (فلا) قضاء عليه لعدم عذره (إلا أن يكون بجرحه) أو غيره (دم كثير) لا يعنى عنه لكونه بفعله قصدا او جاوز محله أو عاداليه كما يعلم عما باتى فى شروط الصلاة فاذا تعذر غسله حيثئذ أعاد لندرة العجز عن إزالته بما حار أو نحوه أما اليسير فلا يضر إلا ان كان بمحل التيمم ومنع وصول التراب لمحله لنقص البدل والمبدل حيثئذ قيل لا حاجة لهذا الاستثناء لان من صلى بنجاسة لا ينافى فيها لزومه القضاء وإن لم يكن تيمما اه ويحاجب بأن فيه فائدة

وهي التفصيل المذكور في مفهوم الكثير (وإن كان) بالأعضاء وبعضها (سائر) كجيرة ولم يكن به ذم لا يعني عنه هنا أيضا وذكره في الأول تمثيل لا تقيد (لم يقض في الاظهر ان وضع على طهر) لشبهه بالخف بل اولى للضرورة ومحل ان لم يكن به وضو التيمم وإلا لزمه القضاء قطعا على ما في الروضة لنقص البذل والمبدل لكن (٣٨٢) كلامه في المجموع يقتضي ضعفه (فان وضع على حدث وجب نزع) ان لم يخف منه محذور تيمم

لانه مسح على سائر فاشترط وضعه على طهر كالحف (فان تعذر) نزع ومسح وضلى (قضى على المشهور) لفوات شرط الوضع وما أوهمه صنيعة منه انه لا يجب نزع الموضوع على طهر غير مراد بل هو كال موضوع على حدث لا ستواتهما في وجوب مسحهما نعم مر ان مسحه إنما هو عوض عما اخذه من الصحيح وانه لو لم يخذ شيئا منه لم يجب مسحه وحينئذ فينتج حمل قولهم بوجوب النزح فيها وتفصيلهم بين الوضع على طهر وعلى حدث على ما اذا أخذ شيئا منه وإلا لم يجب نزع ولا قضاء لانه حينئذ كعدم السائر (تنبيه) المراد بالطهر الواجب وضعها عليه ليسقط القضاء الطهر الكامل كالحف ذكره الامام وصاحب الاستقصاء وعبارة المجموع صريحة فيه وهي تجب عليه الطهارة لوضع الجيرة على عضوه وهو مراد الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله ولا يضعها إلا على وضوء انتهت وقضية التشبيه بالحف امور الاول انه لا بد من كمال طهاره الوضوء ان وضعها على شيء من اعضائه

شرطه طهارة البدن عن نجس لا يعني غنه وأجاب عنه شيخنا الشهاب الرملي بحمله على ما إذا طهر الدم بعد التيمم اه ويمكن ان يجاب ايضا بانه طرا قبل التيمم لكن تعذر غسله بناء على صحة التيمم عند تعذر إزالته النجاسة كما قرره الشارح فيما سبق سم اي خلافا للنهائية والمغنى ولا يخفى انه لا يتأق على كل من الجوابين قول الشارح الاق ويجاب الخ (قوله) وهي التفصيل الخ) هذا التفصيل لا تفي عبارة المصنف رحمه الله تعالى بافادته والكلام فيها بصري (قوله المذكور في مفهوم الكثير) اي من ان اليسير ان كان حائلا بعضو التيمم ضر وإلا فلا رشيدى قول المتن (وان كان سائرا) والحاصل من صور الجيرة في لزوم القضاء وعدمه انها كانت في اعضاء التيمم وجب القضاء مطلقا سواء أخذت من الصحيح شيئا ام لا وسواء وضعها على طهر ام لا وسواء تعذر نزعها ام لا وكذا ان كانت في غير اعضاء التيمم وأخذت من الصحيح قدر ازائد على قدر الاستمسك فانه يجب عليه القضاء مطلقا وان تعذر عليه نزعها بخلاف ما اذا كانت بغير اعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح الا قدر الاستمسك وضعت على طهر اي وتعذر نزعها فلا قضاء وكذا اذا لم تأخذ من الصحيح شيئا سواء وضعت على حدث أو طهر حيث كانت في غير اعضاء التيمم فلا يجب مسحها حينئذ ع ش وبصري وشوبري وشيخنا (قوله) وذكره في الاول تمثيل الخ) الاولى ان يقول وتركه هنا كتفاء بذكره في الاول (قوله لشبهه) الى قوله نعم في المغنى الى قوله وعبارة المجموع في النهاية (قوله) ومحل ان لم يكن الخ) الظاهر انه متى كان بعضو التيمم وجب القضاء وان خشي من مسح الجرح بالتراب محذورا اخذا من التعليل المذكور وان كان النزح لا يجب حينئذ كما تقدم لإدلا فائدة فيه بصري وباقى عن سم مثله (قوله قطعا) عبارة النهاية مطلقا (قوله على ما في الروضة الخ) عبارة النهاية والمغنى كافي الروضة لنقصان البذل والمبدل جميعا وهو المعتمد وان قال في المجموع ان اطلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق اه قول المتن (فان وضع على حدث الخ) اي سواء في اعضاء التيمم ام في غيرها من اعضاء الطهارة نهاية ومغنى وباقى في الشارح مثله قال ع ش وسواء كان الحدث اصغر او اكبر اه (قوله لانه مسح الخ) لعل المناسب يمسح بالمضارع (قوله نعم مر) اي في شرح مسح كل جبيرته وقيل بعضها (قوله فيهما) اي في الموضوع على حدث والموضوع على طهر (قوله على ما اذا أخذت الخ) اي ولم يمكن غسله بدرن نزع كما سبق بصري (قوله ولا قضاء) أي ان لم يكن بعضو تيمم على ما مر كما هو ظاهر فلا بد من نزع حينئذ ومسح موضع العلة بالتراب وإلا وجب القضاء سواء ترك النزح مع امكانه او مع عدم امكانه او نزع ولم يمسح موضع العلة بالتراب ولو للخوف منه كما هو ظاهر سم (قوله المراد الخ) وفاقا للنهائية كما مر وخلافا للبعثي عبارته والمراد طهارة ذلك المحل فقط ولا ينافي ذلك قولهم كالحف إذا المشبه قد لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه اه (قوله صريحة فيه) في دعوى الصراحة توقف (قوله وهو) اي وجوب الطهارة (قوله طهارة الوضوء) أي والغسل (قوله اشترط طهره الخ) وفاقا للظاهر اطلاق النهاية (قوله بل رجح الا كتفاء الخ) اعتمده الرشيدى وتقدم عن المغنى ما يوافق (قوله المحدث) اي بالحدث الاصغر (قوله مسح الخ) اي تيمم ومسح على الجيرة وصلى (قوله لانه) اي المحدث حين الوضع (على طهارة الغسل) اي الحقيقة (وهي لا تنتقض إلا بالجناية) اي ولا جناية حين الوضع (فهي) اي طهارة الغسل (الان) اي حين وضع المحدث عبارة النهاية والمغنى ولو تيمم عن حدث اكبر ثم أحدث حدثا اصغرا انتقض طهره الا صغرا لا الا كبر كمالو

آخر وهو عدم صحة التيمم لان شرطه طهارة البدن عن نجس لا يعني غنه وأجاب عنه شيخنا الشهاب الرملي بحمله على ما إذا طهر الدم بعد التيمم اه ويمكن ان يجاب ايضا بانه طرا قبل التيمم لكن تعذر غسله بناء على صحة التيمم عند تعذر إزالته النجاسة كما قرره الشارح فيما سبق (قوله ولا قضاء) اي ان لم يكن بعضو تيمم على ما مر

وكلام ابن الاستاذ صريح في هذا وهو ظاهر الثاني أنه لو وضعها على طهارة التيمم لفقد الماء لا يكفي كما لا يلبس الخف في هذه الحالة وهو أحدث ظاهر الثالث أنه لو وضعها على غير اعضاء الوضوء اشترط طهره من الحدثين أيضا وفيه بعد ومن ثم لم ير تضه الزر كشى بل رجح الا كتفاء بطهارة محلها فلو وضعها المحدث على غير اعضاء الوضوء ولا جناية ثم أجنب متنجس ولا قضاء لانه على طهارة الغسل وهي لا تنتقض إلا بالجناية فهي الآن كاملة

أحدث بعد غسله فيحرم عليه كل ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الا كبر حتى يجدد الماء بلا مانع  
 اه قال ع ش قوله مر على المحدث اى من صلاة وطواف ونحوهما بخلاف نحو القراءة ومكث المسجد فلا  
 يحرم لبقاء طهره بالنسبة له فلا يحتاج لتيمم اخر ما لم تعرض له الجنابة وقوله مروى يستمر تيممه اى فيقرأ  
 القرآن ويمكث في المسجد بهذا التيمم وقوله مروى حتى يجدد الماء الخ وعليه فاذا اراد صلاة النافلة وتوضأ لها لم  
 يحتاج للتيمم حيث كان تيممه عن الجنابة لعله بغير اعضاء الوضوء وكذا لو كان تيممه عن الجنابة لفقد الماء ثم  
 أحدث حدثا اصغر فتييمم بنية زوال مانع الاصغر ويصلى بذلك التيمم النوافل لبقاء تيممه بالنسبة للحدث  
 الا كبر اه ع ش (قوله فى الان) اى حين اذ تيمم ومسح عن الجنابة  
 (باب الحيض)

(باب الحيض)  
 والاستحاضة والنفاس ولما  
 كانا كالتابعين له لاصالته  
 أما الاستحاضة فواضح  
 وأما النفاس فلان اكثر  
 احكامه بطريق القياس  
 عليه ولغلبة احكامه أفردوه  
 بالترجمة وهو لغه السيلان  
 وشرعا دم جبلة يخرج في  
 وقت مخصوص والنفاس  
 الدم الخارج بعد فراغ الرحم  
 والاستحاضة ما عدهما  
 على الاصح والقول بان بنى  
 اسرائيل أول من وقع  
 الحيض فيهم

والحكمة في ذكر هذا الباب في اخر ابواب الطهارة انه ليس من انواع الطهارة بل الطهارة ترتب عليه وهو  
 مخصوص بالنساء ع ش عبارة البجيرمى وإنما اخره عن الغسل مع انه من اسبابه فكان المناسب ذكره قبله  
 عند ذكر موجباته لطول الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان مؤخر الرتبة اه اى وما قبله مشترك بين الرجال  
 والنساء (قوله فلان اكثر احكامه الخ) اى ولقوله دم حيض مجتمع سم (قوله وغلبة احكامه) اى من  
 حيث الوقوع والافاحكام الاستحاضة اكثر كالا يخفى رشيدى وع ش (قوله افردوه بالترجمة) اى فقد ترجم  
 لشي مؤزاد عليه وهذا لا بعد عيا بجيرمى (قوله وهو لغه السيلان) يقال حاض الوادى إذا سال ماؤه وحاضت  
 الشجرة اذا سال ضغها ويقال ان الحوض منه لحيض الماء اى سيلانه والعرب تدخل الواو على الياء  
 وبالعكس نهاية اى تاتى باحدهما بدل الاخر (قوله دم جبلة) اى دم يتمتضيه الطبع السليم خطيب  
 (قوله يخرج) اى من عرق فى اقصى رحم المرأة على سبيل الصحة ولو حامل لان الاصح ان الحامل تحيض  
 وشملت الجنينة فتحكمها حكم الادمية فى ذلك على الصحيح واما غيرها من الحيوانات فلا حيض لها شرعا وما يرى  
 لها من الدم فهو من الحيض اللغوى ولا يتعلق به حكم الا فى التعلق فى نحو الطلاق والعق كان قال ان سال  
 دم فرسى فزوجتى طالق او فعبدى حر والذى يحيض من الحيوانات اربع نظمها بعضهم فى قوله  
 ارانب يحضن والنساء \* ضبع وخفاش لها دواء

وزيد عليها اربعة اخرى فصارت ثمانية وقد نظمها بعضهم فى قوله

يحيض من ذى الروح ضبع امرأة \* وأرنب وناقة وكلبة  
 خفاش الوزغة والحجر فقد \* جاءت ثمانية وهذا المعتمد

شيخنا (قوله بعد فراغ الرحم) اى من الحمل ولو علقه او مضغه اى وقبل مضى خمسة عشر يوما فان كان بعد ذلك  
 لم يكن نفاسا كما يأتى ع ش وشيخنا (قوله ما عدهما الخ) دخل فيه دم الطلق والخارج مع الولد فليسا بحيض  
 لان ذلك من اثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد الا ان يتصل بحيضها المتقدم فيكونان حيضا نهاية  
 ومعنى وكذا دخل فيه الدم الذى تراه الصغيرة والايسة عبارة شرح المنهج والاستحاضة دم علة يخرج من

كما هو ظاهر فلا بد من نزعه حينئذ ومسح موضع العلة بالتراب والا وجب القضاء سواء ترك النزاع مع امكانه  
 أو مع عدم امكانه او نزاع ولم يسمح موضع العلة بالتراب ولو للخوف منه كما هو ظاهر

(باب الحيض)

قال فى شرح العباب قال الجاحظ ويحيض ايضا الارنب والضبع والخفاش وزاد غيره والحجرة وهى انثى  
 الخيل والناقة والوزغة والسكابة اهم فى شرح العباب والظاهر ان ذلك لا اثر له فى الاحكام حتى لو غلق  
 بحيض شي من المذكورات لم يقع وإن خرج منها دم مقدار اقل الحيض مثلا ما ولا كون هذه المذكورات  
 يقع لها الحيض ليس امر اقطاعيا وذكر الجاحظ او غيره له لا يقتضى ثبوتها فى الواقع ولا القطع به واما ثانيا  
 فيجوز ان يكون حيض المذكورات فى سن وعلى وجه مخصوص لا يتحقق بعد التعلق نعم ان اراد حيضها  
 مجرد خروج الدم منها اعتبر (قوله فلان اكثر احكامه) اى ولقوله دم حيض مجتمع (قوله

يبطله حديث الضحيتين  
 هذا شئ كتبه الله على  
 بنات آدم (أقل سنه) الذي  
 يمكن أن يحكم على ما تراه  
 المرأة فيه بكونه حيضاً  
 (تسع سنين) قرية أي  
 استكمالها إلا إن رآته قبل  
 تمامها بدون ستة عشر يوماً  
 بليلها فزعم إلهام هذا  
 أن التسع كلها ظرف  
 للحيض ولا قائل به ليس  
 في محله لأنه إنما يوم ذلك  
 لو كانت التسع ظرفاً وهي  
 هنا خبر كاهو جلي وشتان  
 ما بينهما ولا حد لآخر  
 سنه ولا ينافيه تحديد سن  
 اليأس باثنين وستين سنة  
 لأنه باعتبار الغالب حتى  
 لا يعتبر النقص عنه كما  
 يأتي ثم وإمكان إنزالها  
 كما يمكن حيضها بخلاف  
 إمكان إنزال الصبي لا بد  
 فيه من تمام التاسعة والفرق  
 حرارة طبع النساء كذا  
 قيل والأوجه أنه لا فرق  
 ثم رأيت صرح بذلك في  
 المجموع حيث جعل  
 الأصح فيهما استكمال التسع  
 أي التقريبي المعتبر بما مر  
 وزاد في الصبي وجهها  
 تسع ونصف ووجها عشر  
 سنين وأشار إلى أن الإمام  
 فرق بأنها أسرع بلوغاً منه  
 أي لأنها أحر طبعاً منه  
 (وأقله) زمناً (يوم وليلة)

عرق فيه في أدنى الرحم يسمى العاذل بالمعجمة على المشهور سواء أخرج أثره حياً أم لا اه زاد المغني واختلف  
 في الدم الذي تراه الصغيرة واليسة والاصح أنه يقال له استحاضة ودم فساد وقيل لا تطلق الاستحاضة إلا  
 على دم واقع بعد حيض اه (قوله يبطله حديث الصحيحين الخ) أي لعمومه هذا ولكن في إبطاله له نظر سم  
 عبارة البجيرمي قيل أول من حاض أمنا هو أمنا كسرت شجرة الحنطة وادمتها قال الله تعالى وعزق وجلاي  
 لا دم منك كما دميت هذه الشجرة ثم رأى وخطيب قيل وكان يوم الثلاثاء ولما دمت الشجرة عاقب الله بناتها  
 بالحيض والولادة والنفاس قال الله تعالى يا داود أنا الرب المعبود وأعامل الذرية بما فعل الجدود اه وعبارة  
 ع ش وجمع بينهما بان الإضافة للجنس أي جنس بنات آدم أو يحمل قصة بني إسرائيل على أن المعنى بأنهم أول  
 من فشا فيهم وحمل ما في قصة حواء على الأول الحقيقي لا يقال يرد على ما ذكره في الحديث ما ذكره من  
 الحيوانات التي تحيض لا نقول ليس في الحديث حصر فالحكم بأنه كتبه وقدره على بنات آدم لا ينافي أنه  
 كتبه على غيرهن أيضاً قول المتن (أقل سنه الخ) أي ولو بالبلاد الباردة ولورات الدم أي ما بعضها قبل زمن  
 إمكانه وبعضها فيه جعل المرئي في زمن الامكان حيضاً إن توفرت شروطه لا تية نهية ومعنى قول المتن (تسع  
 سنين) أي وغالبه عشرون سنة وأكثره اثنان وستون سنة ع ش (قوله قرية) إلى قوله فزعم في المغني إلا قوله  
 أي استكمالها وإلى قوله ثم رأيت في النهاية إلا قوله ذلك (قوله قرية) نسبة إلى القمر أي الهلال والسنة القمرية  
 ثلثمائة يوم وأربعة وخمسون يوماً وخمس يوم وسدسه لأن كل ثلاثين سنة تزيد أحد عشر يوماً بسبب  
 الكسور فإذا قسّطت على الثلاثين خص كل سنة خمس يوم وسدسه لأن ستة منها في خمسة بثلاثين وخمسة  
 الباقية في ستة بثلاثين سدساً فيخص كل سنة من الثلاثين خمس يوم وسدسه وأما السنة الشمسية فهي ثلثمائة  
 يوم وخمسة وستون يوماً وربع يوم إلا جزم من ثلثمائة جزم من يوم والسنة العددية ثلثمائة يوم وستون يوماً  
 لا تزيد ولا تنقص شيخنا وع ش (قوله أي استكمالها) أقول الإلهام بالنسبة لأصل العبارة وأما هذا التقدير  
 فيندفع الإلهام مع الظرفية أيضاً قد يدفع الاحتمال مطلقاً النظر في المغني إذ مع كون التسع كلها ظرفاً للحيض  
 لا معنى لجعلها أقل سنه كما يدرك بالتأمل سم (قوله فزعم الخ) تفريع على قوله أي استكمالها والمشار إليه  
 بقوله هذا أقول المتن تسع سنين كرى (قوله ولا حد لآخر سنه) بل هو ممكن مادامت المرأة حية نهاية (قوله  
 ولا ينافيه) أي قوله ولا حد لآخر سنه ع ش (قوله لأنه) أي ذلك التحديد (قوله والأقرب أنه لا فرق)  
 أي في اعتبار استكمال التسع التقريبي اخذاً بما يأتي وقد اعتمد ذلك مر اه سم على حجج وعليه فالمعنى أن  
 خروجه من الرجل قبل استكمال التسع بما لا يسع حيضاً وطهراً للمرأة يقتضى الحكم ببلوغه لكن ما نقله عن  
 مر يخالفه ما ذكره مر هنا في الشرح من الاستدراك بقوله مر نعم سيأتي في باب الحجر أن التسع في  
 المنى تحديد لا تقرب اه أي منى الرجل والمرأة ويظهر من كلامه مر حيث جزم به اعتماداً أنه تحديد فيقدم  
 على ما نقله سم عنه مر من أنه تقريبي ع ش (قوله أي التقريبي الخ) اعتبار التقريب فيها بما مر له  
 وجه في الجملة وأما فيه فحل تأمل بصرى (قوله أي لأنها أحر طبعاً الخ) هذا خلاف ما أطبق عليه  
 الأطباء أنها أبرد طبعاً من الرجل وحينئذ قلل الأولي أن يوجه كلام الإمام بأنها أبلغ شهوة وأتم  
 فلذا يسرع توليد طبيعتها المنى على الوجهين المذكورين بصرى (قوله زمناً) تمييز محمول عن المضاف  
 أي أقل زمنه يوم الخ ودفع به ما أورد عليه من أن الضمير في أقله راجع للدم وإسم التفضيل بعض ما  
 يضاف إليه فكانه قال وأقل دم الحيض يوم وليلة وهو لا يجوز لما فيه من الاخبار باسم الزمان عن الجنة

يبطله حديث الصحيحين الخ) أي لعمومه هذا ولكن في إبطاله له نظر ظاهر (قوله على ما تراه المرأة فيه) هذا  
 يدل على أن التسع مع الخبرية أيضاً محل الروية فالإلهام الاتي حاصل مع الخبرية أيضاً لا يقال المراد استكمالها  
 فحل الروية ما بعدها لا نقول هذا ليس صريح العبارة وإرادته لا تمنع احتمالها ولو مرجوحاً فلا ينافي  
 الإلهام نعم قد يدفع الاحتمال مطلقاً النظر في المغني إذ مع كون التسع كلها ظرفاً للحيض لا معنى لجعلها أقل  
 سنه كما يدرك بالتأمل (قوله والأوجه أنه لا فرق) أي في اعتبار استكمال التسع التقريبي اخذاً بما يأتي وقد

بجريحى وشيخنا (قوله أى قدرهما) إلى قوله وسيأتى فى النهاية والمغنى (قوله أى قدرهما) فسر بذلك ليشمل مالوطرا الدم فى اثناء اليوم الى مثله من اليوم الثانى وفى اثناء الليلة كذلك شيخنا وع ش (قوله متصلا) لا يخفى ان الكلام فى اقل الحيض فقط بدليل ذكرهم معه الاكثر والغالب وانه لا يتصور وجود الاقل فقط الا مع الاتصال اذ مع التقطيع ان بلغ مجموع الدماء يوما وليلة فالجميع حيض ويلزم الزيادة على الاقل وإلا فلا حيض مطلقا نعم على قول اللقط لا السحب يتصور الاقل بدون اتصال فقول الشارح وإن لم تتلفق الخ فيه نظر سم ع ش ورشيدى وباقى عن شيخنا مثله (قوله وإن لم تتلفق الخ) قد يقال مع التلفيق المذكور لم يوجد الاقل وحده ولا مطلقا مع الاتصال فتأمل سم عبارة شيخنا يناهيه أى التلفيق قوله متصلا لان شرط الاتصال إنما هو فى الاقل وحده واما الاقل الذى مع غيره فليس فيه اتصال بل يتخلله نقاء بان ترى دما وقتا ووقتا نقاء فهو حيض تبعاله بشرط ان لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن اقل الحيض وهذا يسمى قول السحب لا تناسحنا الحكم بالحيض على النقاء أيضا وجعلنا الشكل حيضا وهو المعتمد والحاصل ان له صورتان الاولى ان يكون وحده وهى التى يشترط فيها الاتصال والثانية ان يكون مع غيره وهذه لا اتصال فيها اه (قوله ان المراد بالاتصال) أى اتصال دم الحيض قول الماتن (بليا ليها) أى مع ليا ليها سواء تقدمت او تأخرت او تلفقت شيخنا وقلوبى (قوله وإن لم تتصل) الى قوله وقد يشكك فى المغنى وإلى قوله فتأمل فى النهاية (قوله وإن لم تتصل) أى الدماء مغنى وعبارة النهاية وإن لم يتصل دم اليوم الاول بليته كان رات الدم اول النهار أى فتكمل الليالى بليلة السادسة عشر ع ش (قوله كل ذلك) أى من الاقل والاكثر والغالب (قوله باستقراء الشافعى الخ) اذ لا ضابط لشيء من ذلك لغة ولا شرعا فارجع فيه الى المتعارف بالاستقراء الناقص وهو دليل ظنى فيفيد الظن وان لم يكن تتبع لاكثر الجزئيات بل يقتضى بتتبع البعض وإن لم يكن اكثر كما هنا هذا ما يحيط عليه كلام سم فى الآيات البينات بجريحى وشيخنا (قوله بالاخير) وهو كون الغالب ستة او سبعة (قوله لانه اقل الخ) عبارة غيره لان الشهر غالبا لا يتخلو عن حيض وطهر وإذا كان اكثر الحيض خمسة عشر لزوم ان يكون اقل الطهر كذلك اه (قوله فيكون اقل من ذلك) بل قد لا يكون بينهم ما طهر اذا تقدم الحيض اخذنا من قولهم لورات حامل عادت كخمسة ثم اتصلت الولادة بآخرها كان ما قبل الولادة حيضا وما بعدها نفاسا وقولهم ان الدم الخارج حال الطلق ومع الولد اذا اتصل بحيض سابق حيض وقضية قولهم سابق انه لم يسبقه يوم وليلة لم يكن حيضا وإن بلغ مع ما قبله يوما وليلة سم (قوله او تأخر) أى وكان طروه بعد بلوغ النفاس اكثر كفى الجوع نهاية ومعنى (قوله ثم رات الدم كان حيضا) أى اذا بلغ اقله كما يأتى (قوله فان العائد الخ) ينبغى ان المراد العائد فى الستين احترازا عن العائد بعدها كما افهمه قول شرح الروض وقضية كلامه انه لو انقطع نفاسها دون خمسة عشر رات الدم بعدها كثر النفاس لا يكون زمن الانقطاع طهرا وليس كذلك بل هو طهر والدم بعده حيض انتهى سم وبصرى (قوله إلا ان عاد الخ) أى وبلغ

اعتمد ذلك م ر (قوله أى قدرهما متصلا) لا يخفى ان الكلام فى اقل الحيض فقط بدليل ذكرهم معه الاكثر والغالب وانه لا يتصور وجود الاقل فقط الا مع اتصال اذ مع التقطيع ان بلغ مجموع الدماء يوما وليلة فالجميع حيض ويلزم الزيادة على الاقل وإلا فلا حيض مطلقا نعم على قول اللقط لا السحب يتصور الاقل فقط بدون اتصال فقول الشارح وإن لم تتلفق الخ فيه نظر (وإن لم تتلفق) قد يقال مع التلفيق المذكور لم يوجد الاقل وحده ولا مطلقا مع الاتصال فتأمل (قوله فيكون اقل من ذلك) بل قد لا يكون بينهم ما طهر اذا تقدم الحيض اخذنا من قولهم لورات حامل عادت كخمسة ثم اتصلت الولادة بآخرها كان ما قبل الولادة حيضا وما بعدها نفاسا وقولهم ان الدم الخارج حال الطلق ومع الولد اذا اتصل بحيض سابق حيض وقضية قولهم سابق انه لم يسبقه يوم وليلة لم يكن حيضا وان بلغ مع ما قبله يوما وليلة (قوله فان العائد الخ) ينبغى ان المراد العائد فى الستين احترازا عن العائد بعدها كما افهمه قول شرح الروض وقضية كلامه انه لو انقطع

أى قدرهما متصلا وهو أربع وعشرون ساعة وان لم تتلفق إلا من أربعة عشر يوما مثلا بناء على قول السحب الآتى آخر الباب وسيأتى ثم ما يعلم منه أن المراد بالاتصال أن يكون نحو القطنة بحيث لو أدخل تلوث وإن لم يخرج الدم إلى ما يجب غسله فى الاستنجاء (وأكثره) زمنا (خمسة عشر) يوما (بليا ليها) وان لم تتصل وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك باستقراء الشافعى رضى الله تعالى عنه بل صح النص بالاخير (وأقل) زمن (طهر بين) زمنا (الحيضتين خمسة عشر يوما) بليا ليها لانه اقل ما ثبت وجوده اما بين حيض ونفاس فيكون اقل من ذلك تقدم الحيض او تأخر بل لورات الحامل يوما وليلة دما قبيل الطلق كان حيضا ولو رات النفاس ستين ثم انقطع ولو لحظة ثم رأت الدم كان حيضا بخلاف انقطاعه فى الستين فان العائد لا يكون حيضا إلا ان عاد بعد خمسة عشر يوما (ولا حد لا أكثره) اجماعا



فان المرأة قد لا تحيض أصلاً وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض السابق ولو اطردت عادة امرأة أو أكثر بمخالفة شيء مما مر لم تتبع لان بحث  
الاولين أتم وحمل دمها على الفساد (٣٨٦) أولى من خرق العادة المستمرة وقد يشكل عليه خرهم لها بروية امرأة ما بعد سن اليأس حيث

أقله وإلا فهو دم فساد كما صرح به في الروضة بصرى (قوله فان المرأة الخ) قد يقال لا يصح أن يعمل بهذا أنه  
لا حدلاً كثر الطهر بين الحيضتين إلا ان يكون التعليل باعتبار اللازم في الجملة فانه اذا أمكن ان لا تحيض  
اصلاً أمكن ان تحيض حيضاً متباعداً بعض مراته عن بعض سم عبارة النهاية فقد لا تحيض المرأة في عمرها  
إلا مرة وقد لا تحيض اصلاً اه زاد المغنى حكى القاضي ابو الطيب ان امرأة في زمنه كانت تحيض كل سنة  
يوماً وليلة وكان نفاسها اربعين واخبرني من ائق به ان والدتي كانت لا تحيض اصلاً وان اخي منها تحيض في كل  
سنتين مرة ونفاسها ثلاثة أيام بعد موتها اه (قوله السابق) أي قبيل قول الماتن وأقل طهر الخ (قوله  
بمخالفة شيء الخ) أي بان تحيض دون يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر يوماً وتطهر دونها نهاية ومغنى (قوله  
لم تتبع) أي فلا يحكم بانه دم حيض بل استحاضة عرش (قوله وجعل دمها) أي المخالف لما مر (قوله وقد  
يشكل عليه) أي على التعليل المذكور (قوله بما مر انفا) أي في شرح تسع سنين (قوله ان ذاك) أي  
تحديد سن اليأس باثنين وستين (قوله فيهما) أي في الحيض وسن اليأس عرش (قوله عدم الخلاف الخ)  
أي الخلاف المشهور وإلا فهاك قول للشافعي بأن أقله يوم وقول بأن أقله نجمة وهما غريبان عرش (قوله  
هنا) أي في الحيض (قوله ثم) أي في سن اليأس (قوله وعليه) أي على ان المراد كل النساء (قوله وما التزموه  
الخ) أي من عدم الخرق (قوله أي الحيض) أي لا يقال في النهاية والمغنى قول الماتن (ما حرم بالجنابة)  
أي من صلاة وغير هانهاية (قوله هي الطهارة الخ) عبارة المنهج طهر عن حدث أو العبادة لتلاعبها اه أي  
كغسل الجمعة بجري (قوله مع الطهارة الخ) أي مع علمها بالحرمة نهاية ومغنى (قوله نحو النسك الخ)  
أي كالنسك وبجري (قوله هذا) أي حرمة الطهارة بنية التعبد الخ (قوله لعموم كونه الخ) أي لعموم  
كونه خارجاً من أحد السبيلين (قوله مع وجوده) أي الحيض مطلقاً أي اتصل دمها أو تقطع (قوله  
بمثلة الخ) دفع به توهم قراءته بالنون الموهمة اذ الوجود من غير ظهور لون فيه كحجرة لم يحرم عرش (قوله  
كره) ومحل الكراهة عند انتفاء حاجة عبور هانهاية ومغنى وأسنى والاقرب ان من الحاجة المروء من  
المسجد بعد بيته من طريق خارج المسجد وقربه من المسجد ويؤيده تصريحهم بانه يجوز ادخال النعل  
المتنجس المسجد حيث أمن وصول نجاسة منه للمسجد وكذا دخوله بثوب متنجس نجاسة حكيمة وان زاد على  
ستر العورة عرش (قوله وبه) أي بالكراهة كرهى ويجوز ارجاع الضمير للغاظ (قوله فارقت الجنب)  
فان الصحيح في المجموع ان عبوره خلاف الاولى سم (قوله ويجرى) أي قوله فان امن في النهاية والمغنى  
(قوله ويجرى ذلك) أي تحريم عبور المسجد (قوله كذا جرى الخ) أي ومستحاضة وسلس بول نهاية

نفاسها دون خمسة عشر ثم رأت الدم بعد أكثر النفاس لا يكون زمن الانقطاع طهراً وليس كذلك بل هو طهر  
والدم بعده حيض اه (قوله فان المرأة الخ) قد يقال لا يصح ان يعمل بهذا انه لا حدلاً كثر الطهر بين  
الحيضتين فتأمله إلا ان يكون التعليل باعتبار اللازم في الجملة فانه اذا أمكن ان لا تحيض اصلاً أمكن ان  
تحيض حيضاً متباعداً بعض مراته ابعده عن بعض (قوله وعبور المسجد) قال في شرح الروض وخرج  
بالمسجد غيره كصلى العيد والمدرسة والرباط فلا يكره ولا يحرم عبوره على من ذكر أي الخائض وذو النجاسة  
اه وهذا مع قول الشارح الاتي لما هو واضح الخ مقضى الفرق بين المستحق على العموم وغيره ومع ذلك  
ففيما في شرح الروض نظر اذا تاذى المستحقون بالتلويت (قوله ان خافت) قال في العباب وان خافت  
تلويث نحو مدرسه لم يكره قال في شرحه أي من حيث الحيض وان حرم كما هو ظاهر من حيث تنجس الوقف او  
ملك الغير اه (قوله فان أمنت كره) قال في شرح الروض ومحله أي الكراهة اذا عبرت لغير حاجة (قوله  
فارقت الجنب) فان الصحيح في المجموع ان عبوره خلاف الاولى (قوله ويجرى ذلك) أي تحريم العبور

حكموا عليه بأنه حيض  
وابطلوا به تحديده لم بما  
مر وقد يجاب بما مر انفا  
ان ذاك تحديد بالنسبة  
للتقص عنه لا غير وبان  
الاستقراء وان كان ناقصاً  
فيهما لكنه هنا اتم بدليل  
عدم الخلاف عندنا فيه  
بخلافه ثم لما يأتي من  
الخلاف القوي في سنه وفي  
ان المراد نساء عشرينها او  
كل النساء وعليه المراد في  
سائر الازمنة أو زمنها  
فهذا كله مؤذن بضعف  
الاستقراء فلم يلتزموا فيه  
ما التزموه في الحيض فتأمل  
فانه مهم لظهور التناقض  
في كلامهم يباين الراي  
(ويحرم به) أي الحيض  
(ما حرم بالجنابة) لانه  
أغاظ (و) زيادة هي الطهارة  
بنية التعبد لغير نحو النسك  
والعيد لا يقال هذا لا يختص  
بالحيض بل يوجد في جنب  
بعد خروج منه وقبل  
انقطاعه إذا الظاهر حرمة  
غسله حينئذ بنية التعبد  
وحينئذ فلا زيادة لان هذه  
الصورة داخلية في قوله  
ما حرم بالجنابة لا ناقول  
هذه الحرمة ليست لخصوص  
المنى لصحة الطهر بنية التعبد  
من سلسه وإنما هي لعموم  
كونه ما نعان من صحتها في غير  
السلس بخلاف الحيض

فان الحرمة لذاته إذ لا يتصور صحة طهر مع وجوده مطلقاً فأم له (عبور المسجد ان خافت) ولو بمجرد الاحتمال كما شمله كلامهم وعليه ومغنى  
يفرق بينه وبين اشتراط الظن في حرمة بيع نحو العنب لم يتخذ خمر ابان المسجد محتاط له لا سيما مع وجود قرينة التلويت هنا (تلويثه) بمثابة بعد  
التحنية بالدم صيانته له عن الخبث فان أمنت كرهه لغاظ حدثها وبه فارقت الجنب ويجرى ذلك في كل ذي خبث يخشى تلويثه به كذا جرى

أو نعل به خبث رطب فان

أمن لم يكره فيها يظهر وبهذا يظهر الفرق ويندفع ما قيل لا يحتاج لهذا لانه ليس من خصوصيات الخائض لا يقال يجرى ذلك أيضا في كل مكان مستحق للغير لما هو واضح أنه يحرم تنجيسه كالاستجمار بحدار الغير لاننا نقول إنما يصح ذلك عند التحقق أو غلبة الظن لا مطلقا بخلاف المسجد لعظم حرمة فظهر الفرق بينهما وبين غيره وعلم بما ذكر حرمة البول فيه في إناء وإدخال نجس فيه بلا ضرورة وان أمن التلويث نعم يجوز إخراج دم نحو فصد ودمل واستحاضة في إناء أو قمامة أو تراب من غيره فيه وان سهل إخراج ذلك خارجه خلافا لبعضهم وبحث حل دخول مستبرى يده على ذكره لمنع ما يخرج منه سواء السلس وغيره (والصوم) ولا يصح إجماعا فهما هو تعبدى والاصح أنه لم يجب أصلا وتظهر فائدة الخلاف في الايمان والتعاليق وفيما إذا قضت فلا تحتاج لنية القضاء بناء على أنه ما سبق لفعله مقتض في الوقت وهذا أولى بما ذكره الاسنوى وغيره فليتأمل (ويجب قضاؤه) إجماعا

ومعنى (قوله أو نعل به الخ) فان أراد الدخول به فليدلكه قبل دخوله معنى (قوله فان أمن الخ) وخرج بالمسجد غيره كصلى العيد والمدرسة والرباط فلا يكره ولا يحرم عبوره على ما ذكرناه في سبب بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهذا مع قول الشارح الآتى لما هو واضح الخ يقتضى الفرق بين المستحق على العموم وغيره ومع ذلك ففيما في شرح الروض نظر إذا تاذى المستحقون بالتلويث اه وغبارة عش قوله مر ولا يحرم عبوره الخ أى عند مجر دخوف التلويث فان تحقق أو غلب على ظنه حرم بل يجرى ذلك في دخول ملك غيره اه حجب بالمعنى وقال سم على المنهج وظاهره عدم الحرمة مع خشية التلويث وهو مشكل ويتجه وفاقا لم أن المراد لا يحرم من حيث كونه مدرسة أو رباطا ولكن يحرم من جهة أخرى إذا كان ملوكا ولم ياذن المالك ولا ظن رضاه أو موقوفاه طلقا نعم إن كان موقوفا وكان أرضه ترابية وكان الدم يسيرا فلا يبعد وفاقا لم الجواز انتهى (قوله لم يكره) أى عبوره أى بخلاف الخائض (فرع) سئل مر عن غسل النجاسة في المسجد وانفصال الغسالة فيه حيث حكم بطهارتها كان تكون النجاسة حكمية فقال ينبغى التحريم للاستقذار وان جوز نال الوضوء في المسجد مع سقوط مائه المستعمل فيه لان المستعمل في النجاسة مستقدر بخلاف المستعمل في الحدث الساقط من الوضوء (فرع) يجوز القاء الطهارات كقشور البطيخ في المسجد إلا إن قدره بها أو قصد الإزدراء به فيحرم ويحرم القاء المستعمل فيه ويجوز الوضوء وان سقط الماء المستعمل فيه مر (فرع) قال مر يحرم البصاق في المسجد ويجوز القاء ماء المضمضة في المسجد وإن كان مختلطاً بالبصاق لاستهلاكه اه وخرج باستهلاكه فيه ما إذا كان البصاق متميزا في ماء المضمضة ظاهرا بحيث نجس ويدرك منفردا فليتأمل عش (قوله وبهذا) أى بقوله فان أمن الخ (يظهر الفرق) أى بين الخائض وذى الخبث (قوله ويندفع) عطف على قوله يظهر الخ (قوله ما قيل الخ) وفاقا لظاهر النهاية والمعنى (قوله لهذا) أى لقوله وعبور المسجد الخ و(قوله لانه الخ) أى تحريم العبور (قوله يجرى ذلك) أى تحريم العبور سم (قوله ايضا) أى كجر يانه فى كل ذى خبث الخ (قوله لما هو الخ) متعلق بيقال المنبى و(قوله لانا الخ) متعلق بلا يقال التنبى (قوله إنما يصح ذلك) أى تحريم عبور كل مكان الخ و(قوله عند التحقق الخ) أى تحقق التنجيس أو ظنه (قوله بخلاف المسجد) أى فيحرم عبوره بمجرد احتمال التنجيس (قوله وإدخال نجس فيه) شامل للنجس الحكى كثوب أصابه بول جف سم ومر عن عش جواز الدخول بذلك الثوب بلا ضرورة (قوله بلا ضرورة) ينبغى الاكتفاء بالحاجة مر اه سم (قوله فى إناء أو قمامة الخ) ينبغى وجوب إخراج ذلك الإناء أو القمامة أو التراب فوراً لا نقضاء الحاجة والمسجد يمان عن بقاء النجاسة فيه بغير حاجة مر اه سم (قوله من غير دفيه) أى المسجد (قوله وبحث حل دخول مستبرى الخ) أقره سم وأقول وينبغى أن لا كراهة في دخوله أيضا وأن مراده بالدخول ما يشمل الملكة ومثل المستبرى بالاولى المستنجى بالاحجار ووقع في كلام الشيخ القليوبى خلافه و(قوله يده على ذكره) أى سواء كانت مع نحو خرقة على ذكره أم لا عش و(قوله وينبغى الخ) فيه وقفة ظاهرة سيما إذا تلوث يده بالخارج بل يخالف هذا والبحث الذى في الشارح إذا وجد تلوث اليد لقول الشارح المارآ نفا وإدخال نجس الخ (قوله ولا يصح) إلى قوله وفيما فى المعنى (قوله إجماعا فیهما) أى فى تحريم الصوم وعدم صحته نهاية ومعنى (قوله وهو) أى عدم الصحة (تعبدى) قاله الامام والوجه أنه معقول المعنى لان خروج الدم مضغف والصوم يضعف ايضا فلو امرت بالصوم لاجتمع عليهما مضغفان والشارع ناظر إلى حفظ الابدان نهاية (قوله فى الايمان والتعاليق) كان يقول متى وجب عليك صوم يوم فانت طالق معنى (قوله بناء على انه ما سبق الخ) ياتى ما فيه (قوله وهذا) أى قوله بناء على الخ و(قوله بما ذكره الخ) أى فى توجيه

(قوله وإدخال نجس فيه) شامل للنجس الحكى كثوب أصابه بول جف وقوله بلا ضرورة ينبغى الاكتفاء بالحاجة مر (قوله فى إناء أو قمامة الخ) ينبغى وجوب إخراج ذلك الإناء أو القمامة أو التراب فوراً لا نقضاء

عدم الاحتياج لنية القضاء (قوله وتسميته قضاء الخ) قد يستشكل حينئذ فانه ليس قضاء حقيقة كما تقرر و ظاهر انه ليس اداء حقيقة اذ هو خارج وقته المقدر له شرعا وما هو كذلك لا يكون اداء فيلزم الواسطة وعبرة جمع الجوامع مع شرحه والقضاء فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت اداؤه استدراكا لما سبق لفعله مقتضى وجوب اوندابا مطلقا الى من المستدرك كافي قضاء الصلاة المتروكة بلا عذرا ومن غيره كافي قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فانه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لا منهما اه وبه يعلم أن تسميته قضاء تسمية حقيقية لا بالنظر للصورة كازعمه وأن جعله من فوائد الخلاف عدم الاحتياج لنية القضاء ممنوع لما تبين انه قضاء حقيقة سم (قوله بل يكره الخ) وقال لا لاسنى والنهاية والمغنى (قوله كما قاله البيضاوى) هو ابو بكر وهو متقدم على الشيخين وليس هو المفسر المشهور الان ع ش (قوله وهو الاوجه) بل الاوجه كما افاده شيخنا عدم التحريم بخلاف المجنون والمغنى عليه فيسن لها القضاء نهاية ومغنى (قوله جزم به في شرحه الخ) اشار المحشى سم الى التوقف في هذا النقل وذكر عبارات عن الشرح المذكور محلها في الاداء في الحيض وذكر ما يشعر بأنه لم يقف في الشرح المذكور على تعرض لمسألة القضاء في الصلاة فليتامل ما افاده ويراجع بصري (قوله ولا تعتد الخ) وقال للمغنى وخلاف للنهاية عبارته على الكراهة هل تعتد صلاتها ولا والاوجه نعم اه اى وتعتد نفلا مطلقا فتجزم بها مع فرض اخر بتيمم واحد ع ش (قوله عليهما) اى على الكراهة والحرمة (قوله من حيث كونها صلاة الخ) قديم ذلك

وتسميته قضاء مع أنه لم يسبق لفعله مقتضى في الوقت كما تقرر انما هو بالنظر الى صورة فعله خارج الوقت (بخلاف الصلاة) لا يجب قضاؤها اجماعا للمشقة بل يكره كما قاله جمع متقدمون أو يحرم كما قاله البيضاوى وأقره ابن الصلاح والمصنف وهو الاوجه ثم رأيت الشارح المحقق جزم به في شرحه لجمع الجوامع ولا تعتد منها عليهما لأن الكراهة والحرمة هنا من حيث كونها صلاة

الحاجة والمسجد يصان عن بقاء النجاسة فيه بغير حاجة مر (قوله وتسميته قضاء الخ) قد يستشكل حينئذ فانه ليس قضاء حقيقة كما تقرر و ظاهر انه ليس اداء حقيقة اذ هو خارج وقته المقدر له شرعا وما هو كذلك لا يكون اداء فيلزم الواسطة وعبرة جمع الجوامع والقضاء فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت اداؤه استدراكا لما سبق له مقتضى للفعل مطلقا اه وقوله للفعل قال المحلى اى لان يفعل وجوبا وندبا فان الصلاة المندوبة تقضى وقوله مطلقا قال المحلى اى من المستدرك وغيره كافي قضاء الصلاة المتروكة بلا عذرا ومن غيره كافي قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فانه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لا منهما اه وإن الفقد سبب الوجوب والندب في حقهما الوجوب القضاء عليهما اوندب اه وبه يعلم أن تسميته قضاء تسمية حقيقية لا بالنظر للصورة كازعمه وإن جعله من فوائد الخلاف عدم الاحتياج لنية القضاء ممنوع لما تبين انه قضاء حقيقة والظاهر ان منشأ ما وقع فيه الغفلة عن قولهم مطلقا والاقتصار على ما قبله فليتامل (قوله جزم به في شرحه لجمع الجوامع) يذبحى انه يفتش في اى محل من ذلك الشرح جزم به فان اراد قوله في الكلام على العزيمة ويحجب بمنع الصدق فان الحيض الذى هو عذر في الترك مانع من الفعل الخ فوسه لان هذا في اداء الصلاة حال الحيض لافى قضائها بعد الحيض الذى الكلام فيه مع ان هذا ايضا في الصوم الواجب قضاؤه فضلا عن مجرد صحته وإن اراد قوله في مبحث ان مطلق نهى للتحريم والنزى للفساد اى سواء رجع النهى فيما ذكر الى نفسه كصلاة الحائض وصومها الخ فهو وسهوا ايضا لان هذا ايضا في اداء الصلاة حال الحيض لافى القضاء الذى الكلام فيه مع ان هذا متعلق ايضا بالصوم الواجب القضاء فضلا عن مجرد صحته وإن اراد محلا آخر فليفتش وقوله ولا تعتد منها عليهما الخ في الجزم بذلك منع بل يحتمل صحته على الكراهة بل والتحريم ولا نسلم ان نهى عن القضاء من حيث الكون صلاة ولا من حيث خارج لازم ومن ادعى ذلك فعليه البيان بل يجوز ان يكون من حيث خارج غير لازم كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر ان عدم القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم تأهلها حال الحيض لذلك العبادة فليتامل وقد يقال عدم قبول رخصة الشرع خارج لازم للقضاء وهو نظير الاعراض عن إضافة الله تعالى الذى جعله سبب حرمة صوم يوم النحر (قوله من حيث كونها صلاة) قديم ذلك فانه لا دليل عليه بل يجوز كونه خارج كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر ان عدم وجوب القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم صلاحيتها لتلك العبادة حال الحيض فليتامل فان عدم قبول رخصة الشرع امر لازم للقضاء فالنهي لازم

فانه لا دليل عليه بل يجوز كونه خارج كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر أن عدم وجوب القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم صلاحيتها حال الحيض لتلك العبادة وقد يقال عدم قبول رخصة الشرع خارج لازم للقضاء والنهي للآزم كقول للذات سم (قوله نظير ما يأتي الخ) بهذا النظر يندفع عنه ما قد يورد عليه من أنه يلزم اتحاد القولين لأنها إذا لم تنعقد على الكراهة أيضا كانت حراما لأن الأقدام على العبادة الفاسدة حرام ووجه الاندفاع أن الأصحاب قالوا مثل ذلك في الاوقات المكروهة ولم يلزم الاتحاد ومهما قيل هناك في التخلص من الاشكال يقال هنا مثله سم وبصرى (قوله رخص الخ) بالجر عطفًا على الأصحاب (قوله إذ لا يدخل الخ) وايضا لاخر لو قتهما (قوله على القول به) أي وإلا فالاصح سنيتهما لا وجوبهما (قوله في زمن الحيض) أي حتى يتأتى طلب قضائهما سم (قوله قال) أي في المجموع (قوله فان فرض الخ) هذا الفرض صور به في شرح العباب ما تقدم عن شرح مسلم وغيره سم (قوله امكن ذلك) أي سن قضائهما (قوله إن سلم الخ) قد يوجه ثبوتها وإن لم يمتنع عقب الفراغ قبل الطرو وما يسعها بتبعيتها للطواف سم أي ويرد عليه ما يأتي من أنه ليس قضاء لما طاب في الحيض بل عقبه (قوله وتسليم ذلك) أي ثبوتها وطالبها في الفرض المذكور (قوله ليس قضاء لما وقع طلبه في الحيض) أي بل بعد الحيض (قوله ويحرم ما بين سرتها وركبتها) أي المباشرة به ولو بلا شهوة مغنى ونهاية وبقي في الشارح مثله قال ع ش وظاهر إطلاق المصنف حرمة مس الشعر الثابت في ذلك المحل وإن طال وهو قريب فليراجع وظاهره ايضا حرمة مس ذلك بظفره أو سنه أو شعره ولا مانع منه ايضا وما نقل عن شيخنا العلامة الشوري من عدم جرمه بنحو ظفره ففيه وقفة (فرع) لو خاف الزنا إن لم يطأ الحائض أي بان تعين وطؤها لدفعه جاز بل ينبغى وجوبه وقياس ذلك حل استمناءه بيده تعين لدفع الزنا سم على حج وينبغى أن مثل ذلك مالمو تعارض عليه وطؤها والاستمناء بيده فيقدم الوطء لانه من جنس ما يباح له فعله وبقي مالمو دار الحال بين وطء زوجته في دبرها بأن تعين طريقا كان انسده قبلها وبين الزنا والاقرب بتقديم الاول لأن له الاستمتاع بها في الجملة ولانه لا حد عليه بذلك ومالمو تعارض وطؤها في الدبر والاستمناء بيده نفسه في دفع الزنا والاقرب ايضا بتقديم الوطء في الدبر لما تقدم وينبغى كفر من اعتقد حل الوطء في الدبر لانه يجمع على تحريمه ومعلوم من الدين بالضرورة زاد البجيرمي والمعتد انه يقدم الاستمناء بيده على وطء زوجته دبرها اقول ولو قيل بتقديم الاستمناء بيده على وطء الحائض ايضا لم يبعد إذ تحريم الثاني يجمع عليه بخلاف الاول وفي البجيرمي قال البرماوى وهو أي تقديم الاستمناء بيده الا قرب لان الوطء في الحيض متفق على انه كبيرة بخلاف الاستمناء

كقول للذات (قوله لا لا امر خارج) قد يؤيد أنه لا امر خارج صحة قضاء ركعتي الطواف بناء على إطلاق المنقول عن النص والأصحاب إذ لا وجه للفرق (قوله نظير ما يأتي الخ) بهذا النظر يندفع عنه ما قد يورد عليه من أنه يلزم اتحاد القولين لأنها إذا لم تنعقد على الكراهة أيضا كانت حراما لأن الأقدام على العبادة الفاسدة حرام ووجه الاندفاع أن الأصحاب قالوا مثل ذلك في الاوقات المكروهة ولم يلزم الاتحاد ومهما قيل هناك في التخلص من الاشكال يقال هنا مثله (قوله على القول به) أي وإلا فالاصح سنيتهما لا وجوبهما وقوله في زمن الحيض أي حتى يتأتى طلب قضائهما (قوله فان فرض طروه) هذا الفرض صور به في شرح العباب ما تقدم عن شرح مسلم وغيره (قوله إن سلم ثبوتها) قد يوجه ثبوتها وإن لم يمتنع عقب الفراغ قبل الطرو وما يسعها بتبعيتها للطواف (قوله وما بين سرتها وركبتها) لو ماتت في زمن الحيض فالوجه حرمة مباشرة ما بين سرتها وركبتها كما في الحياة بل أولى لانه يحرم بعد الموت مس ما بين سرتها وركبتها إذ لم تكن حائضة بخلافه في الحياة كما سبقت في الجنائز فحال الموت اضيق فكانت الحرمة فيه كما ذكرنا (قوله إجماعا في الوطء) قال في العباب والوطء من عامد عالم مختار كبيرة يكفر مستحله اه وقوله والوطء قال في شرحه كفى المجموع هنا والروضة في الشهادات واقتصارهم على الوطء في الفرع زمن ما ذكر يخرج الوطء في غير الفرع أو بعد الانقطاع والتنع بغير الوطء فقضية ان ذلك ليس بكبيرة وهو ظاهر (فرع) لو خاف الزنا إن لم يطأ

لا لا امر خارج نظير ما يأتي  
في الاوقات المكروهة  
نعم ركعتا الطواف يس  
لها قضاءهما على ما في شرح  
مسلم عن الأصحاب ونص  
عليه لكنه صوب في  
مجموعه خلافاً إذ لا يدخل  
وقتهما إلا بفراغه فلم يكن  
الوجوب أي على القول به  
في زمن الحيض قال فان  
فرض طرو عقب فراغه  
أمكن ذلك إن سلم ثبوتها  
حينئذ اه وتسليم ذلك  
ظاهر إن مضى عقب الفراغ  
وقبل الطرو ما يسعها  
لكنه ليس قضاء لما وقع  
طلبه في الحيض (و) يحرم  
(ما بين سرتها وركبتها)  
إجماعاً في الوطء

فان فيه خلافاه لان الامام احمد قال بجوازه عندهيجان الشهوة وعند الشافعي صغيرة اه (قوله ولو  
بجائل) الى المتن في النهاية (قوله بل من استحل الخ) عبارة النهاية ووطؤها في فرجها اي في زمن الدم  
عالما عامدا مختارا كبيرة بكفر مستحله ويستحب للواطى مع العلم وهو عامد مختار في اول الدم اي من اقباله  
وقوته تصدق ويجزى ولو على فقير واحد بمثقال اسلامي من الذهب الخالص او ما يكون بقدره وفي اخر الدم  
اي من ضعفه بنصفه سواء كان زواجا مغيره وحل ما تقرر في غير المنهي عنه اما هي فلا كفارة بوطئها وان حرم  
ولو اخبرته بالحيض فكذبها لم يحرم او صدقها حرم وإن لم يكذبها ولم يصدقها فلا وجه كما قاله الشيخ حله للشك  
بخلاف من علق به طلاقها واخبرته به فانها تطلق وإن كذبها الا انه مقصر في تعليقه بما لا يعرف الا منها  
ويقاس النفاس على الحيض فيما ذكر والوطء بعد انقطاع الدم الى الطهر كالوطء في اخر الدم ولا يكره طبعها  
ولا استعمال ما مسه من عجين او غيره اهوا اكثر ما ذكر في سم عن العباب وشرحه في المغني مثله الا قوله مر  
او ما يكون بقدره وقوله وإن لم يكذبها الى بخلاف الخ قال ع ش قوله مر كبيرة ظاهرة ولو فيما زاد من حيضها  
على عشرة لكن يؤخذ من كلام سم ان وطأها فيه ليس بكبيرة لتجوز ابى حنيفة له (فرع) قال مر المعتمد  
انه لا يحرم على الحائض حضور المحتضر سم على المنهج وقوله مر ويستحب للواطى الخ ومثله تارك الجمعة  
عمدا فيستحب له التصديق بدنيار اسلامي سم على حج وقوله مر مع العلم اي بالتحريم ويؤخذ منه ان الصبي  
لا يطلب من وليه التصديق عنه وكذا لا يطلب منه التصديق بعد كما له سم على حج وقوله مر تصديق الخ قضيته  
تكرر طلب التصديق بما ذكر بتقرر الوطء وهو ظاهر وظاهره ايضا انه يتصدق وان وطئ لخوف الزنا  
وتقدم ما فيه وهو عدم الحرمة فلا يطلب منه التصديق وقوله مر فيما ذكر اي من استحباب التصديق بدنيار  
او بنصف دينار اه ع ش قال شيخنا قال في المجموع ويسن لكل من فعل معصية التصديق بدنيار او نصفه او  
ما يساوي ذلك اه وبخالفه ما في سم عن العباب وشرحه بما نصه ويندب به اي بسبب الوطء المحرم المذكور  
دون مطلق الوطء ودون غيره من سائر التمتع فلا كفارة فيما للواطى زواجا وغيره ودون المرأة الموطوءة  
كافي الجواهر بدنيار اسلامي ان وطئ اوله بنصفه اخره اي الدم وهو من ضعفه وشرعه في النقص اه (قوله)

ولو بجائل بل من استحل الخ

الحائض بان تعين وطؤها لدفعه جاز لانه يتركب اخف المفسدين لدفع اشد هما بل ينبغي وجوبه وقياس  
ذلك حل استمنائه بيده تعين لدفع الزنا (فرع) أكثر الحيض عند ابى حنيفة عشر فهل الوطء كبيرة فيما  
زاد على العشرة او لا نظر الخلافه فيه نظر وينبغي ان يجري فيه ما نقوله في شرب النبيذ حيث يجزى به ابو حنيفة  
فراجع (فرع) يسن التصديق بدنيار في الوطء اول الدم وبنصفه في الوطء اخره فلو تكرر الوطء هل  
يتكرر التصديق (فرع) قال في الروض ويستحب للواطى عمدا عالما في اول الدم وقوته التصديق  
ويجزى على فقير بمثقال اسلامي وفي اخره وضعفه بنصفه اه قال في شرحه وسواء كان الواطى زواجا وغيره  
وكالوطء في اخر الدم الوطء بعد انقطاعه الى الطهر ذكره في المجموع اه وقوله زواجا وغيره دخل في قوله  
او غيره الزاني وقال في قوله عالما ما نصه بالتحريم والحيض او النفاس مختار اه ولما استدلل بالحديث قال  
وقيس بالحيض النفاس اه وفي العباب وشرحه ويندب به اي بسبب الوطء المحرم المذكور دون مطلق  
الوطء ودون غيره من سائر التمتع فلا كفارة فيما اتفقا للواطى زواجا وغيره ودون المرأة الموطوءة كافي  
الجواهر التصديق بدنيار اسلامي ان وطئ اوله كترك فرض الجمعة عدوا انا اي عالما بحرمة عامدا فانه يندب  
التصدق بالدينار المذكور وقضية صنيعة ان التصديق بنصف الدينار لا يسن لتارك الجمعة وليس كذلك  
وعبارة المجموع ويسن لمن تركها بلا عذر ان يتصدق بدنيار او نصفه اه ويندب للواطى المذكور ان  
يتصدق بنصفه اي الدينار المذكور ان وطئ اخره اي الدم وهو من ضعفه ولو لم يجد ما يتصدق به فهل يسقط  
عنه الطاب بالتوبة او يبقى حتى يجد وجهان والقياس الثاني وبحث بعضهم ان الكفارة تسن للناسي والجاهل  
لكن دون كفارة العمد وشمل تعبيرهم تارة باول الدم واخره وتارة باقباله وادباره القوي والضعيف

بل من استحلّه) ظاهره ولو بجائز فليراجع (قوله كفر) قال في شرح العباب كافي المجموع عن الاصحاب وغيرهم وكانهم ارادوا انه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرورة ولا يخلو عن وقفة فان كثيرين من العامة يحملونه اما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل او مع صفرة او كدرة فلا كفر به كافي الانوار وغيره في الاولى وقياسها الثانية للخلاف في كل منهما انتهى سم (قوله اي زمن الدم) اي المجموع على الحيض فيه بخلاف غير المجموع عليه كالزائد على العشر فان ابا حنيفة يقول اكثر الحيض عشرة ايام دون ما زاد فانه لا يكفر مستحلّه حينئذ شيخنا وبجيرمي (قوله ولمفهوم الخبر الصحيح الخ) وهو منع ما تحت الازار كودي (قوله كناية عنهم الخ) هل سكنت عما تحت الركبة او اراده بما فوقها المندرج في قوله وعما فوقهما سم عبارة النهاية اما الاستمتاع بما عدا ما بين السرة والركبة ولو بوطء فجائز ولم يكن ثم حائل وكذا بما بينهما بجائز لا يخلو وطء في الفرج ومحل ذلك فيمن لا يغلب على ظنه انه ان باشرها وطئ لماعرفه من عادته من قوة شبقه وقلة تقواه وهو اولى بالتحريم من حركت القبله شهوته وهو صائم وامان نفس السرة والركبة في المجموع والتتبع ان المختار الجزم بجواز الاستمتاع به اه (قوله مطلقا) اي ولو بلا حائل (قوله وفي الخبر الخ) استدلال لقوله وعنده يترجح الخ عبارة المغني والنهاية وخص بمفهوم الاول عموم هذا الخبر ولان الاستمتاع بما تحت الازار يدعو الى الجماع فجزم لخبر من حام الخ (قوله وبه) اي بخبر من حام الخ ويجوز ارجاع الضمير لقوله لتعارضهما وعده الخ (قوله في مفهومه عموم) اي فيقصر على الوطء اخذ من خصوص الثاني المفيد لحل ما عدا الوطء وقوله والثاني منطوقه فيه عموم اي فيقصر على ما تحته اخذ من خصوص الاول المفيد للتقييد بما تحت الازار حتى يختص حكم الاستثناء وهو حرمة الوطء بما تحت الازار وهو الوطء في الفرج سم (قوله منطوقه فيه)

فقول المجموع المراد باقبال الدم زمن قوته واشتداده وبادباره زمن ضعفه وقرب انقطاعه جرى على الغالب وكذا الخبر السابق وبذلك يعلم ان قول بعضهم لم يتعرضوا لما اذا وطئ في وسطه والقياس التصديق بثلاثي دينار ليس في محله اذ لا واسطة لان زمن القوة مستمر الى ان ياخذ في النقص فيدخل زمن الضعيف اه كلام العباب وشرجه باختصار كثير واسقاط اشياء ولو كان الواطئ غير مكلف فهل لوليه ان يطلب منه التصديق عنه بما له فيه نظرو الظاهر وقال للرملي الاول وهل له التصديق منه من مال نفسه لا يبعد الجواز وفاقا للرملي ايضا وهل يطلب منه ذلك فيه نظر (قوله كفر) قال في شرح العباب كافي المجموع عن الاصحاب وغيرهم وكانهم ارادوا انه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرورة ولا يخلو عن وقفة فان كثيرين من العامة يحملونه اما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل او مع صفرة او كدرة فلا كفر به كافي الانوار وغيره في الاولى وقياسها في الثانية للخلاف في كل منهما اه (قوله كناية عنهم الخ) هل سكنت عما تحت الركبة او اراده بما فوقها المندرج في قوله وعما فوقها (قوله في مفهومه عموم) اي فيقصر على الوطء اخذ من خصوص الثاني المفيد لحل ما عدا الوطء وقوله والثاني منطوقه فيه عموم الخ اي فيقصر على ما تحته اخذ من خصوص الاول المفيد للتقييد بما تحت الازار حتى يختص حكم الاستثناء وهو حرمة الوطء بما تحت الازار فلا يحرم الا الوطء تحت الازار اي وهو الوطء في الفرج (قوله بل من باب ان ذكر بعض افراد العام لا يخصه) ان اراد العام الاول الذي هو مفهوم الحديث الاول فان اراد ببعض افراده الذي لا يخصه خصوص الحديث الثاني الذي هو ما عدا الوطء وهو قضية التوجيه الذي نقله فهو غلط لان هذا الفرد مذکور بغير حكم العام لان حكم العام الحرمة وحكم هذا الفرد الحل والفرد الذي لا يخصه ذكره العام شرطه ان يكون مذکور بحكم العام وإن اراد به النكاح الذي هو المستثنى في الحديث السابق الثاني لم يبدل لانه يكتفي بتخصيصه بالفرد الاول الذي هو حل ما عدا النكاح وإن اراد العام الثاني الذي هو منطوق الحديث الثاني واران بفرده خصوص مفهوم الحديث الاول فاما اولاهو غلط ايضا لان هذا الفرد مذکور بغير حكم هذا العام لان حكم هذا الفرد الحرمة وحكم هذا العام الحل ومثل ذلك تخصيص واما ثانيا فهذا الايض المصنف لانه يكتفي في مطلوبه بتخصيص العام الاول اي المنتج ان الحرام الوطء فقط واما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتأمله واحفظه

كفر اي زمن الدم ولمفهوم الخبر الصحيح لك ما فوق الازار كناية عنهم وعما فوقهما مطلقا وعما بينهما بجائز لا يخلو وطء في غير الوطء (وقيل لا يحرم غير الوطء) لخبر مسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح ورجعوا الاول مع ان هذا اصح منه لتعارضهما وعنده يترجح ما فيه احتياط وفي الخبر من حام حول الحمى يوشك ان يقع فيه وبه يضعف اختيار المصنف للثاني وإن وجه بأن الحديث الاول في مفهومه عموم للوطء وغيره وخصوصا بما تحت الازار والثاني منطوقه فيه عموم لما تحت الازار وفوقه وخصوصا بما عدا الوطء فيكون خصوص كل قاضيا على عموم الآخر لا نالنا نسلم ان هذا من باب التخصيص



بل من باب أن ذكر بعض أفراد العام لا يخصه وحيث أنه يتحقق التعارض ويتعين الاحتياط كما تقرر فتأمله وعبارته تحتل أن المحرم الاستمتاع وهو عبارة أصله والروضة وغيرها وأنه المباشرة وهي عبارة المجموع والتحقيق وغيرها فعلى الأول يحرم النظر بشهوة لا للمس بغيرها وعلى الثاني عكسه وهو الأوجه وبحسب الأسنوى تحريم مباشرتها له بنحو يدها فيما بينهما ردوه بأنه استمتاع بما عدا ما بين سرتها وركبتها وهو جائز إذ لا فرق بين استمتاعه بما عداها بلمسه بيده أو سائر بدنه أو بلمسها لـ لكنهما تمتنع بمنعه ولا عكس وقد يقال إن كانت هي المستمتعة أتضح مقاله لأنه كالحرم عليه استمتاعه بما بين سرتها وركبتها خوف الوطء المحرم يحرم استمتاعها بما بين سرتها وركبتها لذلك وخشية التلوث بالدم ليس علة ولا جزء لوجود المحرم مع تيقن عدمه وإن كان هو المستمتع أتجه الحل لأنه مستمتع بما عدا ما بينهما وسيدكر في الطلاق حرمة في حيض ممسوسة ليست بحامل بحمل تعتد بوضعه فلا اعتراض عليه في ذكره حله في قوله (فاذا انقطع) دم الحيض لزمن إمكانه ومثله النفاس (لم يحل قبل

الاخصر الأنسب لما قبله في منظوقه (قوله من باب أن ذكر بعض أفراد العام الخ) إن أراد بالعام مفهوم الحديث الأول ويبيح أفراداً خصوصاً الحديث الثاني بما عدا الوطء وهو قضية التوجيه الذي نقله ففيه أن هذا الفرد مذكور بغير حكم العام لأن حكم العام الحرمة وحكم هذا الفرد الحل والفرد الذي لا يخص ذكره العام شرطه أن يكون مذكوراً بحكم العام وإن أراد به النكاح المستثنى في الحديث الثاني لم يقدل أنه يكفي تخصيصه بالفرد الأول الذي هو ما عدا النكاح وإن أراد بالعام منظوق الحديث الثاني وبفرد خصوص مفهوم الحديث الأول بما تحت الأزار ففيه ما تقدم من أن هذا الفرد مذكور بغير حكم العام لأن حكم هذا الفرد الحرمة وحكم هذا العام الحل ومثل ذلك يخصص وايضاً أن هذا لا يضر المصنف لأنه يكفي في مطلوبه تخصيص العام الأول المنتج أن الحرام الوطء فقط وأما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتأمل واحفظه سم وقوله تخصيصه للفرد الأول الخ أي إخراج الحديث الأول له (قوله وحيث يتحقق الخ) تحقق التعارض ينافي قوله لا يخصه لأن الذي لا يخصه ذكره بحكمه وذكره بحكمه لا تعارض معه فتدبره وقوله ويتعين الاحتياط إنما ذكر والترجيح بالاحتياط إذا لم يندفع التعارض بخصوص الآخر أما إذا اندفع بذلك فترتكب كما يعلم ذلك بمراجعة الأصول سم (قوله وهو) أي الثاني (الأوجه) وفاقاً للنهج وللنهاية والمغنى (قوله وبحسب الأسنوى) إلى قوله وسيدكر الخ عقبه النهاية بما نصه والأوجه عدم الحرمة في جانبها خلافاً للأسنوى اهـ (قوله تحريم مباشرتها الخ) عبارة المغنى والنهاية قال الأسنوى وسكتوا عن مباشرة المرأة للزوج والقياس أن مسها للذكر ونحوه من الاستمتاع بما بين السرة والركبة حكمه حكم تمتعاته به في ذلك الحل اهـ والصواب كما قاله بعض المتأخرين في نظم القياس أن يقول كل ما منعناه منه بمنعها أن تلمسه به فيجوز له أن يلمس بجميع سائر بدنها إلا ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليه تمكينها من لمسه بما بينهما اهـ عبارة شيخنا والبيجورى ويحرم على المرأة وهي حائض أن تباشر الرجل بما بين سرتها وركبتها في أي جزء من بدنه ولو غير ما بين سرتها وركبتها اهـ (قوله أو سائر بدنه الخ) أو بمعنى الواو (قوله وقد يقال الخ) وفاقاً لشرح بافضل قال الكردى عليه ما نصه بحث نحوه في التحفة أيضاً وجرى في شروحه على الإرشاد والعباب وفي حاشيته على رسالة القشيري في الحيض على جواز تمتعها بما بين سرتها وركبتها اهـ أي بما عدا ما بين سرتها وركبتها كما س (قوله أتجه الحل الخ) تقدم عن النهاية والمغنى ما يفيد خلافه (قوله وسيدكر) إلى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله وسيدكر الخ) توطئة لقول المصنف فاذا انقطع الخ وقوله حرمة أي الطلاق وقوله ممسوسة أي موطوءة ع (قوله فلا اعتراض الخ) وجه الاعتراض أنه لم يذكر حرمة الطلاق في الحيض فلا وجه لذكر حله بالانقطاع سم وقد يقال عدم سبق ذكر الحرمة كاف في الاعتراض (قوله لزمن إمكانه) أي بان كان بعدم مضى يوم وليلة رشدي عبارة ع (قوله لا احتراز عمالو) انقطع قبل فراغ عاداتها وظنت عوده فلا يجوز لها الصوم اهـ (قوله غير الطهر الخ) الطهر هو الغسل والتيمم أوهما منه فيصير التقدير لم يحل قبل الغسل أو التيمم ولا يخفى ما فيه فكان الواجب أن يقول فاذا انقطع حل الغسل أو التيمم ولم يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فليتأمل سم (قوله والصلاة) أي المكتوبة مغنى (قوله بل تجب)

(قوله بعض أفراد العام) أي فاتحت الأزار الذي هو محل خصوص الأول فرد من أفراد عموم الثاني لما تحت الأزار وفوقه وما عدا الوطء الذي هو خصوص الثاني فرد من أفراد عموم الأول للوطء وغيره ولكن لقائل أن يقول الذي لا يخصص العام ذكر بعض أفراداً بحكمه لا ذكره بغير حكمه بل بتقيضه كما هنا فليتأمل أي وقد تقدم بياناه (قوله وحيث يتحقق التعارض) ينافي قوله لا يخصه لأن الذي لا يخصه ذكره بحكمه وذكره بغير حكمه لا تعارض معه فتدبره (قوله ويتعين الاحتياط) إنما ذكر والترجيح بالاحتياط إذا لم يندفع التعارض بخصوص الآخر أما إذا اندفع بذلك فترتكب كما يعلم ذلك بمراجعة الأصول (قوله وهو الأوجه) اعتمدهم (قوله فلا اعتراض) وجه الاعتراض أنه لم يذكر حرمة الطلاق في الحيض فلا وجه لذكر حله بالانقطاع (قوله غير الطهر) الطهر هو الغسل والتيمم أوهما منه فيصير التقدير لم يحل قبل الغسل أو

خصوص الحيض والإلحرم على الجنب (والطلاق) لزوال مقتضى التحريم وهو تطويل الغدة وما بقي لا يزول إلا بالغسل أو بدله لبقاء المقتضى من الحدث المغلظ في غير الاستمتاع وأما فيه فلقوله تعالى حتى يطهرن قرى في السبع (٣٩٣) بالتشديد وهو واضح الدلالة لتقوية التخفيف

وهو يفرض أنه بمعنى المحدث كما قاله ابن عباس وجماعة واضح أيضا وإلا فلقوله عقبه فإذا تطهرن (تنبيه) ذكر وان الجماع في الحيض يورث علة مؤلمة جدا للجماع وجماع الولد وحكي الغزالي امتداد هذا الثاني للغسل ويرتفع قبل الطهر أيضا سقوط قضاء الصلاة كذا عبر الراجعي بالقضاء وكان وجهه أن من شأن القضاء سبق مقتضى له فالتصح التعبير فيه بالسقوط تارة وعدمه أخرى ولا كذلك الأداء فاختصار عبارته بحذف القضاء واستعمال السقوط فيها يفوت التنبيه على هذه النسبة الدقيقة ولا يرد ارتفاع حرمة نكاح المستبرأة بالا نقطاع لانهم يحرم بالحيض بل حرمة موجودة قبله فليس مما نحن فيه (والاستحاضة) كان بجواز الدم خمسة عشر ويستمر (حدث دائم كسلس) بفتح اللام أي دوام بول ونحوه فإنه حدث دائم أيضا فهو تشبيه لبيان حكمها الاجمالي لا تمثيل لها فلذلك أفرع عليه قوله (فلا تمنع الصوم والصلاة) وغيرهما مما يحرم بالحيض كالوطء ولو حال جريان الدم والتضمن بالنجاسة للحاجة جاز بيان ذلك الحكم الاجمالي وقوله

أي الصلاة (قوله خصوص الحيض) أي لا عموم الحدث إلا كبر (قوله وما بقي) أي من تمتع ومس مصحف وحله ونحوه نهاية (قوله وأما فيه الخ) الأولى وأما هو الخ كافي المعنى (قوله هذا الثاني) أي إيراد جذام الولد (قوله للغسل) هل أو التيمم وظاهره لا سم وقد يقال إنها كتفى بالغسل عن التيمم كافي المتن هنا بل هو الظاهر من محاسن الشرع (قوله أيضا) أي كسقوط حرمة الصوم (قوله أن من شأن القضاء الخ) أي والسقوط كذلك يقتضى سبق الوجود (قوله وعدمه) أي القضاء أي عدم وجوبه (ولا كذلك الأداء) تأمل فيه سم وقد يجاب بان المراد كما صرحوا به في الأصول أن القضاء يعتبر في ماهيته أن يسبق في وقته الخارج مقتضى له ولا كذلك الأداء لأن مقتضيه في وقته قبل خروجه (قوله فاختصار عبارته الخ) أي اختصار الروضة عبارة الراجعي كرى (قوله فيهما) أي في القضاء والأداء (قوله ولا يرد) أي على المتن وحصره (قوله ويستمر الخ) في التعبير بالاستمرار نظر سم (قوله بفتح اللام) إلى قوله وبه يعلم في المعنى لإيقظه وإشارة إلى وجوب (قوله بفتح اللام) (فائدة) المستحاضة اسم للمرأة والاستحاضة اسم للدم والسلس بكسر اللام اسم للشخص وفتحها للبول ونحوه عبدر به اه بجيرى (قوله ونحوه) كالمذى والغائط والريح نهاية ومعنى والودى والدم إلا أن سلس الريح لا يجب عليه الاستنجاء منه بل يكره له ذلك كغيره ع ش (قوله فإنه حدث دائم أيضا الخ) حاصله أن قول المصنف حدث دائم تفسير للاستحاضة وقوله كسلس تشبيه بالاستحاضة فإنه حدث دائم أشار به مع التفريع بعده إلى بيان حكم الاستحاضة الاجمالي ثم أشار إلى حكمها التفصيلي بقوله (فتغسل المستحاضة) رشيدى (قوله لا تمثيل) ويجوز أن يكون تمثيلا للحدث الدائم الذي اشتمل عليه التشبيه ع ش عبارة المعنى فإن قيل قوله حدث دائم ليس حدا للاستحاضة وإلا لزم كون سلس البول استحاضة وليس كذلك وإنما هو بيان لحكمها الاجمالي أي حكم الدم الخارج بالصفة المذكورة حكم الحدث الدائم وقوله كسلس هو للتشبيه لا للتمثيل اجيب بعدم لزوم ما ذكرته لأنه لا تماثل على الاستحاضة بأنها حدث دائم ولا يلزم من ذلك أن سلس البول ونحوه استحاضة وقوله كسلس مثال للحدث الدائم اه قول المتن (فلا يمنع) كذا في المعنى بالياء لكنه في المحلى والنهاية بالتاء ولعل الأول يتناول الحدث الدائم قول المتن (فلا يمنع الصوم) أي فرضا كان أو نفلا كما هو ظاهر كلامهم وصرحوا به في المتحيرة كما يأتي خلافا للزركشي في النفل نهاية ويأتي في الشارح ما يوافقه (قوله بيان الخ) علة لقوله فرع عليه قوله فلا يمنع الخ أي بيان الأول قوله وقوله فتغسل الخ أي وفرع على ذلك التشبيه قوله الخ قول المتن (فتغسل المستحاضة الخ) أي في الوقت سم وشيخنا أي كما يأتي في المتن رشيدى أي فإن قوله وقت الصلاة متعلق بجميع الأفعال السابقة كما نبه عليه النهاية والمعنى عبارة العباب وشرح الارشاد فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم حشوه بنحو قطن فإن لم يندفع به الدم تلجمت الخ (قوله وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية الخ) قال في العباب والسلس بولا وغيره كالمستحاضة فيما مر قال في شرحه جميعه ومنه أن يحشوذ كره بقطنة فإن لم ينقطع عصبه بخرقه وأجرى الجلال البلقيني نظير ذلك في سلس الريح اه وفي الروض وشرحه مثله سم (قوله وجوبا) وقوله الاتى قبل الوضوء معمولا لأن لتغسل الخ (قوله ان لم ترد) إلى قوله وبه يعلم في النهاية

التيمم غير الغسل أو التيمم ولا يخفى ما فيه فكان الواجب أن يقول فإذا انقطع حل الغسل أو التيمم ولم يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فليتأمل (قوله للغسل) هل أو التيمم وظاهره لا (قوله ولا كذلك الأداء) تأمل فيه (قوله ويستمر) في التعبير بالاستمرار نظر (قوله فتغسل المستحاضة فرجها الخ) أي في الوقت كما هو ظاهر وعبارة العباب فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم حشوه بنحو قطن فإن لم يندفع به الدم تلجمت الخ اه وفي شرح الارشاد مثله (قوله وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية تأتي في السلس) قال في العباب والسلس بولا وغيره كالمستحاضة فيما مر قال في شرحه جميعه ومنه أن يحشوذ كره بقطنة فإن لم

(٥٠ - شرواني وابن قاسم - أول) (فتغسل المستحاضة فرجها) بياناً لحكمها التفصيلي وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية تأتي في السلس وجوبا أن لم ترد الاستنجاء بالحجر أو خرج الدم لحل لا يجزى فيه الحجر قبل الوضوء أو التيمم (و) عقب الاستنجاء

(قوله تحشوه وجوب الخ) قد يقتضى كلامه هذا انه لا يكتفى الاقتصار على العصب وان منع الدم والظاهر انه غير مراد ثم رايت ما ياتى عن شرح العباب سم اقول ويصرح بكفايته اذا منع الدم قول النهاية والمغنى في شرح وتعبه مانصه بان تشدخرقة كالنكة بوسطها وتلجم باخرى مشقوقة الطرفين تجعل احدهما قدماها والاخر وراها وتشدهما بتلك الخرقة فان دعت حاجتها في رفع الدم او تقليده الى حشوه بنحو قطن وهى مفطرة ولم تتاذبه وجب عليها الحشو قبل الشد والتلجم ويكتفى به وان لم تحتج اليهما اه قال ع ش قوله مر ويكتفى به أى الشد وقوله مر اليهما أى الشد والحشو اه (قوله ثم ان انقطع به الخ) قال في شرح العباب وما فى الكفاية من وجوب العصب مطلقا فان احتاجت للحشو حشت ضعيف لخالفته لكلام الشيخين الذى تقرر وجهه ان الحشو يمنع بوزنه لظاهر الفرج بخلاف العصب فتقدم الحشو وعليه انتهى سم (قوله بفتح فسكون) اى وكسر الصاد المهمة المخففة على المشهور نهاية ومعنى ومقابلته ضم التاء وتشديد الصاد ع ش (قوله على كيفية التلجم الخ) تقدمت انقاع النهاية والمغنى (قوله نعم ان تاذت) اى تأذيا لا يحتمل عادة وان لم يبع التيمع ع ش عبارة سم والشورى عن شرح العباب ويتجه ان يكتفى فى التأذى بالخرقان وإن لم يحصل مبيح تيمم اه (قوله ويلزمها) اى الحشو نهاية ومعنى اى او العصب (قوله) وان كانت صائمة) اى ولو نفل زياى (قوله تركت الحشونهارا) بل يجب تركه اذا كان صومها فرضا مغنى ونهاية فلو حشت ناسية للصوم فالظاهر عدم جواز نزعه لانه لا يبطل صومها باستمرار الحشو ويندفع معه خروج الدم المبطل لصلاتها وباقى ما يتعلق به ع ش (قوله محافظة على الصوم) اى لان الحشو يبطله لان فيه إيصال عين للجوف سم (قوله عكس ما قالوه الخ) والمراد انهم راعوا انها مصلحة الصوم حيث أمروها بترك الحشو لئلا يفسد به صومها ولم يراعوا مصلحة الصلاة حيث ترقب على عدم الحشو خروج الدم المقتضى لفسادها بخلاف مسألة الخيط فانهم اوجبوا اخر اجه رعاية لمصلحة الصلاة وبطلوا صومه ونظر فيه بعض مشايخنا بانهم لم يبطلوا الصلاة هنا بخروج الدم كما بطلوا هائم بقاء الخيط بل راعوا هنا فى الحقيقة كلا منهما حيث اغتفروا ما يتأفوه وحكموا بصحة كل منهما مع وجود المنافى ع ش انظر ما المنافى المتغفرونا للصوم (قوله فيمن ابتلع خيطا) اى قبل الفجر وطلع الفجر وطرفه خارج (قوله لان الاستحاضة الخ) اى ولان المحذور هنا لا يتنقى بالكلية فان الحشو يتنجس وهى حاملته بخلافه نهاية ومعنى (قوله مزمنة) اى طويل الزمان كرى (قوله الظاهر) الاولى والظاهر بالواو كما فى النهاية وفيما ياتى فى الشارح او فالظاهر بالفاء كما فى المغنى (فلوروعيت الخ) (فرع) لو حشت ناسية الصوم او حشت ليلا واصبحت صائمة والحشوباقى فى فرجهما قبل يجب نزعه لصحة الصلاة ترد فيه بعض المتأخرين واقول ان كان نزعه لا يبطل الصوم فالوجه وجوب النزع لئلا نصير حاملة لنجاسة فى الصلاة بلا حاجة وان كان يبطله بان يتوقف إخر اجه على إدخال

تحشوه وجوبا بنحو قطن دفعا للنجس أو تخفيفا له ثم ان انقطع به لم يلزمها عصبه وإلا لزمها عقب ذلك أنها (تعصبه) بفتح فسكون بعصاة على كيفية التلجم المشهورة نعم إن تأذت بالحشو أو العصب وآلمها اجتماع الدم لم يلزمها وان كانت صائمة تركت الحشو نهارا واقتصرت على العصب محافظة على الصوم لا الصلاة عكس ما قالوه فيمن ابتلع خيطا لان الاستحاضة علة مزمنة الظاهر دوامها فلوروعيت الصلاة

ينقطع عصبه بخرقة وأجرى الجلال الياقيني نظير ذلك فى سلس الريح اه وفى الروض وذو السلس يحتاج مثل ما قال فى شرحه اى مثل المستحاضة بان يدخل قطنه فى إحليله فان انقطع والا عصب مع ذلك راس الذكر اه (قوله تحشوه وجوب الخ) قد يقتضى كلامه هذا انه لا يكتفى الاقتصار على العصب وان منع الدم والظاهر انه غير مراد ثم رايت ما ياتى عن شرح العباب (قوله ثم ان انقطع به الخ) قال فى شرح العباب وما فى الكفاية من وجوب العصب مطلقا فان احتاجت للحشو حشت ضعيف لخالفته لكلام الشيخين الذى تقرر وجهه ان الحشو يمنع بوزنه لظاهر الفرج بخلاف العصب فتقدم الحشو وعليه اه (قوله نعم ان تأذن) قال فى شرح العباب ويتجه ان يكتفى فى التأذى بالخرقان وان لم يحصل مبيح تيمم اه (قوله وان كانت صائمة تركت الحشونهارا) قال الاستاذ ابو الحسن البكرى فى كثره فان بقى الحشو للنهار خرج على مسألة الخيط اذا أصبح وبعضه مبلع اه وفيه اشكال لان النزع هنا لا يضر الصوم والبقاء لا يضر الصلاة فامعنى هذا التخرج لان يصور ذلك بما اذا توقف النزع على ما يبطل كادخال اصبعها فخرجها لاخراج الحشوبان لم يتمكن من إخر اجه إلا بادخال اصبعها (قوله محافظة على الصوم) اى لان الحشو يبطله لان فيه إيصال عين

وبما تعذر قضاء الصوم ولا كذلك ثم وبه يعلم رد قول الزر كشي ينبغي منعها من صوم النفل (٣٩٤) لأنها ان خست افطرت والا ضيبت

فرض الصلاة من غير اضطراب  
لذلك وجه رده أن التوسعة  
لهافي طريق الفضائل بدليل  
ما يأتي من جواز التأخير  
لمصلحة الصلاة وصلاة النفل  
ولو بعد الوقت كافي الروضة  
وإن خالفه في أكثر كتبه  
اقتضت أن تسامح بذلك ولا  
يضر خروج دم بعد العصب  
إلا إن كان لتقصير في الشد  
وبحث وجوب العصب  
على سلس المني أيضاً تقليلاً  
للحدث كالخشب قال الجلال  
البلقيني ولو انفتح في مقعده  
دمل فخرج منه غائط لم  
يعف عن شيء منه وقال  
والده بعد قول الاسنوي  
إنما يعفى عن بول السلس  
بعد الطهارة ما ذكره غير  
صحيح بل يعفى عن قليله أي  
الخارج بعد إحكام ما وجب  
من حشوه وعصب في الثوب  
والبدن كما في التنبيه قبل  
الطهارة وبعدها وتقييدهم  
بها إنما هو لبيان أن ما  
يخرج بعدها لا ينقضها  
وتبعه في الخادم بل قال ابن  
الرفعة سلس البول ودم  
الاستحاضة يعفى حتى عن  
كثيرهما لكن غلطه  
النشائي أي بالنسبة لكثير  
البول (و) عقب العصب  
(تتوضأ) وجوباً فلا يجوز  
لها تأخير الوضوء عنه كما

نحو الاصبغ باطن الفرج فلا يجب النزاع سم على المنهج وهو مخالف لما يقتضيه قول الشارح مر فان  
الحشوي يتنجس وهي حاملته من جوب النزاع ع ش والاقرب ما قدمناه عنه في حاشية تركت الحشونها را  
من عدم جواز النزاع مطلقاً (قوله) ربما تعذر قضاء الصوم) أي للحشونها نهاية ومعنى فانه يبطله لان فيه اتصال  
عين للجوف (قوله) وبه) أي بالتعليل المذكور (قوله ضيبت الخ) أي بخروج الدم (قوله) من جواز  
التأخير) أي تأخير الصلاة كافي الروضة (قوله) وإن خالفه الخ) وجع شيخنا الشهاب الرملي بحمل الاول  
على الرواتب أي ومنها الوتر كما هو ظاهر والثاني على غير ما هو ظاهر ذلك أن المراد بجواز الراتبة بعد الوقت  
جوازها ولو مع الفصل المستغنى عنه كان صلى الفرض اول الوقت ثم تمهل الى خروج الوقت فتصلي الراتبة ولو  
كان المراد جواز ذلك بشرط الموالاة كان نصلي الفرض اخر الوقت فيخرج قبل طول الفصل فلها فعل الراتبة  
حينئذ لكان متجهاً مر اه سم وافر النهاية الجمع المذكور (قوله) إن تسامح بذلك) أي بصوم النفل وفاقا  
للهناية والمعنى (قوله) ولا يضر) الى قوله وبحث في النهاية والمعنى (قوله) ولا يضر الخ) أي في الصلاة او قبلها  
ع ش (قوله) إلا إن كان لتقصير في الشد) أي ونحوه كالحشو فيبطل طهرها وكذا صلاتها إن كانت في صلاة  
ويبطل طهرها ايضاً بشفتائها وان اتصل أي الشفاء باخره أي الطهر نهاية ومعنى (قوله) لم يعف عن شيء  
منه) (فرع استطرادي) وقع السؤال عن ميت اكل المرض لحم مخرجه ولم يمكن الغاسل قطع الخارج منه  
فما الحكم في الصلاة عليه حينئذ اقول الواجب ان يغسل ذلك الميت ويغسل مخرجه بقدر الامكان ويسد  
مخرجه بقطن او نحوه ويشد عليه عقب السد عصاً او نحوه ويصلي عليه عقب ذلك فوراً ولو قبل وضع  
الكفن عليه حيث خيف خروج شيء منه حتى لو غلبه شيء في هذه الحالة وخرج منه قهراً عفى عنه للضرورة  
ع ش (قوله) والده) أي والد الجلال البلقيني وقوله بعد قول الاسنوي أي بعد ذكره وقوله إنما يعفى الخ  
مقول الاسنوي وقوله ما ذكره الخ أي الاسنوي من الحصر مقول والد الجلال (قوله) كافي التنبيه) أي في كتاب  
التنبيه كردى (قوله) وتقييدهم بها) أي بالطهارة كردى يعنى بعد الطهارة (قوله) وتبعه) أي والد الجلال  
(قوله) يعفى حتى عن كثيرهما) قال في شرح العباب قال ابن العباد ويعفى عن قليل سلس البول في الثوب  
والعصاة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الآتية فيجب غسله وتجفيفه وغسل العصاة او  
تجديدها بحسب الامكان ويعفى عن كثير دم الاستحاضة إن لم يمكنها الحشو لتأذيه او صوم وتصلي في غير  
المسجد وإن كان الدم يجري اه وتفرقة في العفو بين بول السلس ودم الاستحاضة فيه نظر والوجه استوائها  
اه وقد يجاب بان الدم اخف من البول سم وقوله او تجفيفه لعل الحمزة من زيادة النسخ وقوله وقد يجاب  
الخ لكن قضية قولهم المشقة تجلب التيسير والضرورة تبيح المحظورات عدم الفرق هنا (قوله) أي بالنسبة  
لكثير البول) قضية اقتضاه في التغلب على كثير البول ان كثير الدم يعفى عنه لكن سيأتي للشارح مر  
تخصيص العفو بالقليل وظاهر تقييد العفو عن القليل بالبول ان الغائط لا يعفى عنه مطلقاً وإن ابتلى  
بخروجه ع ش أي كما تقدم عن الجلال البلقيني (قوله) وتبعه) أي والد الجلال قول المتن (وتوضأ) أي  
او تيمم نهاية ومعنى (قوله) وعقب العصب) إلى قوله ومن ثم في النهاية والى قول المتن وتبادر في المعنى (قوله)  
ولا يجوز ان تتوضأ الخ) ومثل الوضوء الاستنجاء وما بعده كما مر (قوله) الا وقت الصلاة) أي ولو نافلة نهاية  
زاد المعنى وقد سبق بيان الاوقات في بابها أي التيمم اه (قوله) لأنها الخ) الاولى التذكير (قوله) كالتيتمم الخ)  
ظاهرة اشتراط لازالة النجاسة قبل طهارتها وليس كذلك والفرق ان الطهر بالماء ارفع في الجملة أي في غير هذه  
الصورة فكان قويا ولا كذلك التيمم خفي اه بجري أي خلافا للشبر المسمى (قوله) ومن ثم كانت) عبارة  
المعنى فيجى هنا جميع ما سبق ثم قاله في المجموع فدخل في ذلك النوافل الموقفة فلا تتوضأ لها قبل وقتها وهو

للجوف (قوله) يعفى حتى عن كثيرهما) قال في شرح العباب قال ابن العباد ويعفى عن قليل سلس البول في  
الثوب والعصاة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الآتية فيجب غسله وتجفيفه وغسل العصاة

لا يجوز لها تأخير الحشو عن الاستنجاء والعصب عن الحشو ولا يجوز لها أن تتوضأ إلا (وقت الصلاة) لاقبله لأنها طهارة ضرورة  
كالتيتمم ومن ثم كانت كالتيتمم في تعيين نية الاستباجة كما قدمه في الوضوء وفي أنها لا تجمع بين فرضين عيدين كما سنده وفي أنها إن نوت

فرضا ونفلا ابيحوا الا فانوته وغيره (٣٩٦) ما لم يكن اعلى منه مما في التيمم بتفصيله (وتبادر) بالوضوء لوجوب الموالاة عليها كما

مر ولها تنليته وبقية سنه لما ياتي و ( بها ) اي عقبه تخفيفا للحدث ما أمكن وقال جمع يغتفر الفصل بما بين صلاتي الجمع (فلو آخرت لمصلحة الصلاة كستر) لعورة ( وانتظار جماعة ) مشروعة لها واجابة مؤذن وإقامة واذان لسلس وذهاب إلى المسجد الا عظم ان شرع لها (لم يضر) لنذب التأخير لذلك فلا تعدبه مقصرة واستش كل بان اجتناب الخبث شرط ومراعاته احق وبجانب بان ذلك إنما يتوجه لو كانت المبادرة تزيله بالكلية وانما لم يراغ تخفيفه لما مر ان الاستحاضة علة من منة والظاهر دواهما فوسع لها في النوافل وان ادى الى عدم اجتناب بعض الخبث ومن ثم لو اعتادت الا نقطاع في جزء من الوقت بقدر ما يسع الوضوء والصلاة ووثقت بذلك لزومها تحريه فاذا وجد الا نقطاع فيه لزومها المبادرة بالفرض فقط ولم يجز لها التعجيل لسنة فان رجعت ذلك فقط ففي وجوب التأخير له وجهان بناهما الشيخان على ما مر في التيمم ورجح الزركشي ما جزم به في الشامل من وجوب التأخير كما لو كان يبدنه نجاسة ورجا الماء آخر الوقت فانه يجب

كذلك اه (قوله فرضا ونفلا) الاولى الموافقة لما سبق فرضا وفرضا ونفلا عبارة النهاية وتجمع بطهارتها بين فرض ونوافل ولو توفضات قبل الزوال مثلا لفائتة فزال الشمس فهل لها ان تصلي به الظهر قال الا ذرعي يشبه ان يكون على الخلاف في نظيرها من التيمم ولم يحضرني فيه نقل اه قال ع ش قوله في نظيرها الخ والراجح منه ان التيمم يصلي فكذا هنا وقد يفرق بينهما بان التيمم لم يطرأ بعد تيممه ما يزيل طهارته بخلاف المستحاضة وهو الاقرب اه (قوله وتبادر بالوضوء) اي عقب ما قبله وتوالي افعاله سم (قوله بالوضوء) أي أو التيمم نهاية ومعنى (قوله ولها تنليته) خلافا للزركشي حيث منع ذلك اي التثليث نهاية (قوله لما ياتي) اي في قول المصنف فلو آخرت الخ (قوله اي الصلاة) الى قوله واستشكل في النهاية الالفاظ الا عظم وكذا في المغنى الا قوله لسلس الفرق هنا (قوله وقال جمع الخ) وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله بما بين صلاتي الجمع) وهو القدر الذي لا يسع صلاة ركعتين بأخف ممكن ع ش قول المتن ( وانتظار جماعة ) هل يدخل فيه ما لو تيقنتها آخر الوقت او ظنتها على ما مر في التيمم قال في شرح العباب ولها التأخير لصلاة الراتبة القبلية كما اقتضاه كلام الروضة سم عبارة الحلبي وظاهر كلامهم وان طال واستغرق غالب الوقت وان حرم عليها ذلك ولا يخفى ان هذا واضح بالنسبة للسترو والاجتهاد في القبلة دون غيرهما فليحذر اه وفي ع ش ما يوافقه (قوله مشروعة) اي بخلاف ما اذا لم تكن مطلوبة ككون الامام فاسقا او مخالفا وغير ذلك مما يكره فيه الاقتداء ع ش واطفيحي (قوله اسلس) عبارة النهاية واستشكل التمثيل باذان المرأة لعدم مشروعيته لها قال الا ذرعي ينبغي حمل الاذان في كلامهم على الرجل السلس دون المستحاضة اه قال ع ش قوله قال الا ذرعي الخ هو صحيح ولسكنه لا ياتي مع جعلهم الاذان من امثلة تأخيرها لمصلحة الصلاة لاذ هو صريح في المرأة وقد يجاب بان التعبير بالمرأة مجرد التمثيل فكأنه قيل فان آخرت المرأة وغيرها من دام حدثه اه (قوله وذهاب الخ) اي وتحصيل ستره واجتهاد في قبلة نهاية ومعنى (قوله ان شرع لها) اي بخلاف الشبهة مطلقا وغيرها المترتبة قول المتن (لم يضر) اي وان خرج الوقت نهاية اي كله حيث عذرت في التأخير لنحو غيم فبالغت في الاجتهاد في القبلة او طالب السترو الا بان علمت ضيق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقياس حينئذ امتناع صلاتها بذلك الطهر لانه يصدق عليها انها آخرت لا لمصلحة الصلاة وان اقتضى اطلاقهم الجواز ع ش (قوله ومراعاته احق) اي من مراعاة نحو انتظار جماعة من السنن (قوله بان ذلك) اي الاشكال (قوله تخفيفه) اي الخبث (قوله لما مر) اي في شرح وتعبسه (قوله ومن ثم) اي لاجل رعاية هذا الظاهر (قوله لو اعتادت) الى قول المتن ولو انقطع في النهاية والمغنى (قوله لو اعتادت الا نقطاع الخ) اي او اخرها بذلك ثقة عارف اخذما ياتي قبيل الفصل (قوله بالفرض) اي اقل ما يمكن من فرض الطهر والصلاة التي تريده كما ياتي (قوله لسنة) اي كانتظار جماعة ونحو ذلك نهاية ومعنى (قوله فان رجعت ذلك فقط) اي بدون اعتياد ووثوق سم (قوله بناهما) الشيخان على ما مر الخ اي فيمن رجا الماء آخر الوقت وهو المتمدنهاية ومعنى اي فيكون التعجيل افضل ع ش (قوله في الشامل) هو لان الصباغ ع ش (قوله وفيه) اي في ذلك الترجيح (وقفة الخ) وفاقا للنهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله والا يكن التأخير الخ) كان يكون لا كل وشرب وغزل وحدث ونحوها نهاية ومعنى قون المتن (فيضر الخ) اي التأخير ويبطل طهرها فتجب اعادته واعادة الاحتياط نهاية ومعنى قال ع ش قوله م ويو بطل الخ قضيته انها حيث آخرت لا لمصلحة الصلاة امتنعت الصلاة في حقها فرضا ونفلا وقوله

أو تجد يدها بحسب الامكان ويعني عن كثير دم الاستحاضة ان لم يمكنها الخشوش لتأذيه أو صوم وتصل في غير المسجد وان كان الدم يجري اه وتفرقه في العفو بين بول السلس ودم الاستحاضة فيه نظر والوجه استواؤهما اه وقد يجاب بان الدم اخف من البول (قوله وتبادر بالوضوء) اي عقب ما قبله وتوالي افعاله (قوله وانتظار جماعة) هل يدخل فيه ما لو تيقنتها آخر الوقت او ظنتها على ما مر في التيمم قال في شرح العباب ولها التأخير لصلاة الراتبة القبلية كما اقتضاه كلام الروضة (قوله فقط) اي بدون اعتياد ووثوق (قوله

التأخير لازالها فكذا هنا انتهى وفيه وقفة لان ذا النجاسة ثم بتسليم ما ذكر فيه لا عذر له في التعجيل مع انه يلزمه م  
التهماء لو صلي بالنجاسة وهذه لها عذر لما مر ان الاستحاضة علة من منة والظاهر دواهما (والا) يكن التأخير لمصلحة الصلاة (فيضر على الصحيح)

مر أعادته أى الظهر وقوله مر واغادة الاحتياط أى الغسل والحشو والعصب اه (قوله لما مر الخ) انظر  
 فى اى محل عبارة النهاية والمغنى لتكرار الحدث والنجس مع استغنائها عن احتمال ذلك بقدرتها على المبادرة  
 نهاية ومعنى قول المتن (لكل فرض) وكذا الواحدت قبل ان تصلى حدثا خاصا سم على المنهج عش وحلى  
 (قوله وتنفل الخ) وينبغى ان يعلم اعتبار المبادرة بالنوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير  
 مصلحة ضر كما هو ظاهر ولو استمرت تنفّل بعد الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة ينبغى أن  
 لا يضر كما شمله عبارتهم وهل لها التطوع بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم فعل الراتبة بناء على جوازها بعد  
 الوقت فيه نظر سم ومقتضى ما تقدم عن الروضة وجمع الشهاب الرملى الجواز (قوله ما شاءت) اى بوضوء  
 وتقدم ان صلاة الجنائز حكمها حكم النافلة معنى (قوله ولو ظهر الدم الخ) عبارة المغنى والنهاية والثانى لا يجب  
 تجديد ها لانه لا معنى للامر بازالة النجاسة مع استمرارها ومحل الخلاف إذا لم يظهر الدم على جوانب العصابة  
 ولم تزل العصابة عن موضعها زال الاله وقع والإلزام التجديد بلا خلاف اه (قوله لكثرة الخبث مع امكان  
 الخ) يؤخذ منه ان محل وجوب تجديد ها عند تلوثها بما لا يعفى عنه فان لم تلوث اصلا او تلوث بما لا يعفى عنه  
 لقلته فالواجب فيما يظهر تجديد باطها لكل فرض لا تغييرها بالكلية وما تقرر من العفو عن قليل دم  
 الاستحاضة هو ما أفتى به الوالد رحمه الله واستثناءه من دم المناقذاتى حكوا فيها بعدم العفو عما خرج منها  
 نهاية (قوله بعد نحو الوضوء) اى كالتييم (قوله ولو فى الصلاة) إلى الفصل فى المغنى الا ما نبه عليه وكذا فى  
 النهاية الا قوله من تردد إلى المتن (ولو فى الصلاة) يخرج ما بعده افاظا ره انه لا يلزم ما شئى لكن هذا ظاهر فى  
 الصورة الاولى وهى ما إذا لم تعتمد اما إذا اعتادت انقطاعه قدر ما يسع الوضوء والصلاة فالوجه وجوب الوضوء  
 والصلاة لانه كان يلزمها انتظار الانقطاع فليمر اجمع سم وقوله فالوجه إلى آخره يأتى عن النهاية والمغنى  
 ما يصرح به (قوله اوفيه) اى فى اثناء نحو الوضوء نهاية ومعنى قول المتن (ولم تعتد انقطاعه الخ) اى ولم  
 يخبرها ثقة عارف بعوده نهاية ومعنى ويأتى فى الشرح ما يفيد (قوله وجب الوضوء الخ) اقتصاره على تقديره  
 قد يوهى ان قول المصنف وسع الخ مختص بالمعطوف وليس كذلك فكان الاولى ترك تقديره هنا ثم التنبيه فى  
 شرح وجب الوضوء على رجوعهما لهما كفى النهاية والمغنى قال سم قوله وجب الوضوء فان عاد عن قرب  
 تبين بقاء طهارتها لكن لو كانت أحرمت بالصلاة قبل عودته لم تعتد لشروعهما فيها مع التردد اه ويأتى عن  
 النهاية والمغنى مثله (قوله او بعده) شامل لما بعد الصلاة هنا بخلاف صورة عدم الاعتبار المتقدمة فانه لا  
 يلزم ما شئى بالا انقطاع بعد الصلاة كما مر عن سم (قوله وقد اعتادت الانقطاع) اى واخبرها ثقة عارف

وتنفّل ما شاءت) ينبغى أن يعلم اعتبار المبادرة بالنوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير مصلحة ضر كما  
 هو ظاهر ولو استمرت تنفّل بعد الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة ينبغى ان لا يضر كما شمله عبارتهم  
 وهل لها التطوع بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم نفل الراتبة بعد الوقت بناء على جوازها بعد الوقت فيه نظر  
 وفى شرح الروض وظاهر كلام المصنف تستبجح النوافل فى الوقت وبعده وبه صرح فى الروضة فقال  
 والصواب المعروف انها تستبجح النوافل مستقلة وتبعاً للفريضة مادام الوقت باقيا وبعده ايضا على الاصح  
 لكنه خالف ذلك فى اكثر كتبه فصحيح فى التحقيق وشرحى المذهب وسلم انها لا تستبجح بعد الوقت وفرق  
 بينهما وبين التيمم بان حدثها متجدد ونجاستها تزايدة اه وجمع الشهاب الرملى يحمل الاول على الرواتب  
 اى ومنها الوتر كما هو ظاهر والثانى على غيرها وظاهر ذلك ان المراد بجواز الراتبة بعد الوقت جوازها  
 ولو مع الفصل المستغنى عنه كان تصلى الفرض اول الوقت ثم تمهل إلى خروج الوقت فتصلى الراتبة ولو كان  
 المراد جواز ذلك بشرط الموالاة كان تصلى الفرض آخر الوقت فتخرج قبل طول الفصل فلها فعل الراتبة  
 حيثئذ لكان متجها (قوله ولو فى الصلاة) يخرج ما بعده افاظا ره انه لا يلزم ما شئى لكن هذا ظاهر فى الصورة  
 الاولى وهى ما إذا لم تعتمد اما إذا اعتدت انقطاعه قدر ما يسع الوضوء والصلاة فالوجه وجوب الوضوء والصلاة  
 لانه كان يلزمها انتظار الانقطاع فليمر اجمع (قوله وجب الوضوء) فان عاد عن قرب تبين بقاء طهارتها لكن

لما مر من تكرار الحدث  
 المستغنى عنه ( ويجب  
 الوضوء لكل فرض) ولو  
 مندورا وتنفّل ما شاءت  
 كالتييمم بجامع دوام الحدث  
 فيهما وصح قوله صلى الله عليه وسلم  
 المستحاضة توضىء لكل  
 صلاة (وكذا) يجب لكل  
 فرض (تجديد) غسل  
 الفرج والحشو (العصابة  
 فى الاصح) كتجديد الوضوء  
 ولو ظهر الدم على العصابة  
 أو زالت عن محلها زال الاله  
 وقع وجب التجديد قطعاً  
 لكثرة الخبث مع امكان بل  
 سهولة تقليله (ولو انقطع  
 الدم بعد) نحو (الوضوء)  
 ولو فى الصلاة أوفيه (ولم  
 تعتد انقطاعه وعوده)  
 وجب الوضوء لاحتمال  
 الشفاء والاصل أن لا غود  
 (أو) انقطع فيه أو بعده  
 وقد (اعتادت) الانقطاع  
 ولو على تدور



على ما اقتضاه كلام المعظم لكن بحث (٣٩٨) الرافعي انه كالعدم (ووسع) في الصورتين (زمن الانقطاع) المعتاد (وضوء أو الصلاة) أى أقل

بعوده نهاية ومعنى ويأتى في الشرح ما يفيد (قوله على ما اقتضاه كلام المعظم الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو ما نقله الرافعي عن مقتضى كلام معظم الأصحاب وهو الاوجه وان بحث انه لا يبعد إلحاق هذه النادرة بالمعدومة اه قول المتن (ووسع) بكسر السين نهاية ومعنى (قوله في الصورتين) أى الانقطاع بعده وفيه بصري وكردي ويؤيده قول الشارح الاقنى المعتاد لكن صنيع المنهج كالصرح بل صنيع النهاية والمعنى صريح في ان قول المصنف ووسع الخ راجع لكل من المعطوفين ويصرح بذلك ايضا قول القليوبي ما نصه حاصله انه ان وسع زمن انقطاعه الوضوء والصلاة وجب الوضوء وماعه وإلا فلا ولا عبرة بعادة ولا عدمها اه ومقتضى ذلك وقول الشارح الآتي سواء اعتادت عوده أم لا لان مراد الشارح بالصورتين الاغتياذ وعدمه (قوله المعتاد) عبارة النهاية والمعنى بحسب عاداتها وبأخبار من ذكر اه ثقة عارف (قوله على الاوجه) راجع لقوله والصلاة التي تريداه وقوله خلافا للسنوى أى القائل بان المنهج اعتبارا أقل مما يمكن ذكر كعتين في طهر المسافر معنى قول المتن (وجب الوضوء) أى وازالهما على فرجهما من النجاسة نهاية ومعنى أى في صورتي الاغتياذ وعدمه (قوله وإعادة ماصلته الخ) عبارة المعنى والنهاية فلو خالفت وصلت بلا وضوء أى في صورتي الاغتياذ وعدمه لم تنعقد صلاتها سواء امتد الانقطاع أم لا لشرعها مترددة في طهرها والمراد ببطان وضوئها بذلك إذا خرج منها دم في اثنا عشر يوما بعده وإلا فلا يطل وتصل به قطعاً كما صرح به في المجموع لانه بان أن طهرها رافع حدث اه (قوله فتصلي به) لكن تعيد ماصلته به قبل العود معنى (قوله على خلاف العادة) أى أو الأخبار سم (قوله بان بطلان وضوئها الخ) أى اعتباراً بما في نفس الامر وطهارة المستحاضة مبيحة لأرافعة ولو استمسك السلس بالعود دون القيام صلى قاعداً وجوباً بحفظ الطهارة ولو لإعادة عليه وذو الجرح السائل للمستحاضة في الشد والغسل لكل فرض ولا يجوز للسلس أن يعلق قارورة ليقطر فيها بوله لكونه يصير حاملاً للنجاسة في غير معدنها من غير ضرورة ويجوز وطء المستحاضة وان كان دمه جارياً في زمن يحكم لحافيه بكونها طاهرة ولا كراهة فيه نهاية زاد المعنى ومن دام خروج منيه يلزمه الغسل لكل فرض اه

(فصل في أحكام المستحاضات) وللأستحاضة أربعة وأربعون حكماً كورة في المطولات نهاية (قوله إشارات المرأة) أى ولو حامل لا مع طلق منهج وخرج بالمرأة الخنثى فلا يحكم على ما راهبانه حيض لان مجرد خروج الدم ليس من علامات الانضاح ع ش (قوله أى فيه) يعنى ان اللام بمعنى فى (قوله ما بعد التسع) أى تقريباً فدخل ما قبلها بزم لا يسع حيضاً وطهراً كما تقدم سم قول المتن (أقله) بدل من قول الشارح الدم (قوله فاكتر) أى من الأقل قال ع ش قوله فاكتر أى أكثر اه وهذا إشارة الى الجواب الذى ذكره الشارح بقوله على انه يصح الخ وتقدم عن السيد عمر مافيه (قوله أى يجاوز الدم الخ) ليتأمل ليعلم مافيه وكذا قوله على أنه يصح الخ والحاصل أن كلا منهما مع مافيه من مزيد التكلف وارتكاب التعسف غير تام كما يشهد به التأمل الصحيح فلا عدول عن تقدير فاكتر كما فعله تبعاً للشارح المحقق نعم ان اراد بقوله أى يجاوز الخ تتميم التوجيه المشار اليه بتقدير فاكتر لان هذا توجيه مستعمل فالاول تام ومع ذلك فلا اقتصار على توجيه المحقق أقعد بصري (قوله لا بقيد كونه أقل) هذا الصنيع قد يفهم ان الأقل والاكثر وصفان للدم والمفهوم من صنيع الشارح المحقق انهما وصفان لزمه كاهو المتبادر بصري (قوله لا استحالة) أى عبور الأقل (قوله أيضاً) أى كالأقل بقيد كونه أقله (قوله بل يمكن) الظاهر التأنيت (قوله والفرق الخ) هذا الفرق لا يثبت

لو كانت أحرمت بالصلاة قبل عوده لم تنعقد لشرعها فيها مع التردد (قوله على خلاف العادة) أى أو الأخبار

(فصل) (قوله ما بعد التسع) أى تقريباً فدخل ما قبلها بزم لا يسع حيضاً وطهراً كما تقدم (قوله على انه يصح الخ) أقول من التوجيهات القرية السهلة ان يقال المراد برؤية أقل الحيض رؤية قدر أقله وهو أربع وعشرون ساعة وهذا صادق برؤية ما زاد على قدره فقط الى الاكثر وفوقه اذ رؤية جميع ذلك يصدق معارضة الأقل فصيح تقسيمه الى عدم عبور الاكثر والى عبوره من غير تكلف وعلى هذا فرجع الضمير في يعبر الدم المرئى وإياك ان تظن ان هذا التوجيه هو معنى العلو المذكورة فان ذلك غلط كما لا يخفى (قوله والفرق

دون الاكثر بقيد كونه دونه لا يمكن مجاوزته للأكثر أيضاً فساوى الأقل لانا نقول بل يمكن والفرق أن الأقل بقيد كونه ما

يوما وليلة لا يتوهم فيه مجاوزة حتى تنفي بخلاف الدون لشموله للماعدا آخر لحظة (٣٩٩) من الخمسة عشر فهو لا اتصال به قد توهم

مجاوزته فاجتنب لنفيه  
ونظيره قول الماتن فان بلغهما  
اي الماء دون القلتين كما هو  
صريح السياق ففيه هذا  
التاويل وإن كان الظاهر  
رجوع الضمير للماء لا بقيد  
كونه دون (أكثره)  
ولم يكن بقى عليها بقية طهر  
كما هو معلوم من حكمه  
على الطهر بانه لا يمكن ان  
يكون دون خمسة عشر فاندفع  
إيرادهما عليه (فكله حيض)  
على أي صفة كان واحتمال  
تغير العادة يمكن فلو رأت  
خمسة أسود ثم أحمر حكمنا  
على الأحمر أيضا بانه حيض  
ثم ان انقطع قبل خمسة عشر  
استمر الحكم والا فالحيض  
الأسود فقط أما إذا بقى عليها  
بقية طهر كان رأت ثلاثة  
دما ثم اثني عشر نفاء ثم  
ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة  
الاخيرة دم فساد وخرج  
بانقطع ما لو استمر فان كانت  
مبتدأة فغير مبزاة ومعتادة  
عملت بعادتها كما قاله فيما  
لورأت خمستها المعهودة  
أول الشهر ثم نفاء أربعة  
عشر ثم عاد الدم واستمر  
فيوم وليلة من أول العائد  
طهر ثم تحيض خمسة أيام  
متهو ويستمر دورها عشرين  
ومجرد رؤية الدم لزمن  
امكان الحيض يجب  
الزام أحكامه ثم ان انقطع

ما ادعاه من الامكان بل هذا الامكان الذي ادعاه ظاهر الاستحالة كما لا يخفى سم (قوله فهو لا اتصال به) أي  
اتصال الدون بآخر لحظة الخ (قوله كما هو الخ) أي هذا التفسير (قوله صريح السياق) دعوى الصراحة  
ممنوعة قطعاً ويناقضها قوله وإن كان الظن الخ سم (قوله دون) أي دون القلتين (قوله ولم يكن) إلى قوله  
وخرج في النهاية والمعنى لا قوله كما هو إلى الماتن (قوله ولم يكن بقى الخ) سيد كرمه عزه ولو عبر بزم من امكان  
الحيض قدره بدل قوله لسن الحيض أقله لشمول ما سيد كرمه واستغنى عن زيادة دفع أكثر معنى (قوله كما هو  
الخ) أي اشتراط ان لا يكون عليها بقية طهر (قوله إيرادهما) أي ترك القيد المذكور (قوله على أي صفة  
كان) عبارة النهاية أي سواء كانت مبتدأة أم معتادة وقع الدم على صفة واحدة أم انقسم إلى قوى وضعيف  
وافق ذلك عاداتها وخالفها اه (قوله قبل خمسة عشر) أي قبل مجاوزتها سم (قوله استمر الحكم)  
أي بان الكل حيض (قوله فالثلاثة الاخيرة الخ) شامل للمبتدأة أيضا وانظر لو كان الدم المرثى بعد النقاء  
سنة مثلاً فهل يجعل الزائدة على تسكملة الطهر حيضاً لا يبعدان يجعل سم على حج وظاهره انه لا فرق بين  
المبتدأة والمعتادة لكن في قول حج الآتي كما قالوه فيا لورات خمستها الخ ما يقتضي تخصيص ذلك بالمعتادة  
وان المبتدأة تحيض يوماً وليلة من أول الشهر ع ش (قوله فغير مبزاة) لا يخفى ما في هذا الصنيع من ايهام  
ان المعتادة في هذا الحالى مميزة فالانساب فيوم وليلة بدل فغير مبزاة بصري عبارة البجيرمي على المنهج وقول  
ابن حجر فغير مبزاة أي مستكملة للشروط فلا ينافي انها تسمى بمبزاة فاقدة شرط كما صرح بذلك فيما يأتي وإنما  
كانت فاقدة شرط تمييز لان زمن النقاء حكمه حكم الضعيف وقد نقص عن أقل الطهر اه (قوله عملت  
بعادتها) انظر لو لم يمكن العمل بعادتها كان كانت والتمثيل ما ذكر خمسة من أول الشهر ولعلمها تنتقل سم  
أي من العادة إلى الخامسة إلى الثانية إلى الثالثة وبذلك يندفع اشكال السيد البصري بما نصه قوله عملت الخ  
قد يقال هذا الاطلاق محل تأمل لاقتضائه انه لو كان عاداتها أكثر من الثلاثة عملت بعادتها فيستلزم ان  
يحكم على النقاء الذي لم يحتوش بدمين بانه حيض ثم قوله كما قالوه فيا لورات الخ ان كان الدور المعتاد فيها  
عشرين فالتنظير صحيح وان لم يقيد بذلك كما هو ظاهر اطلاقه فحل تأمل اه (قوله منه) أي من العائد  
(قوله وبمجرد) إلى قوله وكذا في النهاية والمعنى (قوله وبمجرد رؤية الدم) أي مبتدأة كانت أو معتادة وعلى  
كل مميزة كانت أو غير مميزة معنى ونهاية (قوله فتنقض صلاة ذلك الزمن) وكذا الصوم فان كانت صائمة بان

الخ لم يثبت بهذا الفرق الامكان الذي ادعاه بقوله بل يمكن على ان دعوى هذا الامكان دعوى امكان أمر  
ظاهر الاستحالة كما لا يخفى فتأمل ذلك فانه واضح (قوله فهو لا اتصال به قد توهم مجاوزته) هذا يقتضي  
حصر المشروط عدده مجاوزته في الدون مع ان الاكثر كذلك بل هو احوج لذلك الا اشتراط (قوله كما هو  
صريح السياق) دعوى الصراحة ممنوعة قطعاً ويناقضها قوله وان كان الظاهر الخ (قوله قبل خمسة عشر)  
أي مجاوزتها (قوله فالثلاثة الاخيرة دم فساد) شامل للمبتدأة أيضا وكتب شيخنا البرلسي بها مش شرح  
المنهج ما نصه انظر هذا مع قولهم آخر الباب في مسئله لدماء المتخلطة بالنقاء إذ اذادت على خمسة عشر بالنقاء  
فهي استحاضة اه اقول يخصر ذلك بهذا وانظر لو كان الدم المرثى بعد النقاء ستة مثلاً فهل يجعل الزائد على  
تسكملة الطهر حيضاً لا يبعدان يجعل (قوله ما لو استمر) لو استمر ستة فقط مثلاً هل يكمل الطهر بثلاثة منها  
والباقي حيض وكيف الحال ولا يبعد الاول وقوله كما قالوه الخ لو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر فرات  
ثلاثة دما من أوله ثم أربعة عشر نفاء ثم عاد الدم واستمر فهل نقول يوم وليلة من أول العائد طهر ثم تحيض  
ثلاثة ويستمر دورها ثمانية عشر وقد تغيرت عاداتها كما هي متغيرة في مثاله المذكور ينبغي نعم (عملت  
بعادتها) انظر لو لم يمكن العمل بعادتها كان كانت والتمثيل ما ذكر خمسة من أول الشهر ولعلمها تنتقل (قوله  
يجب التزام احكامه) ومنها وقوع الطلاق المعلق به فيحكم بوقوعه بمجرد رؤية الدم ثم ان استمر إلى يوم وليلة  
فاكثر استمر الحكم بالوقوع وان انقطع قبل يوم وليلة بان لا وقوع فلومات قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم  
الطلاق لا نأحكمنا بمجرد الرؤية بان الخارج حيض ولم يتحقق خلافه ومجرد الموت لا يمنع كونه حيضاً بخلاف

قبل يوم وليلة بان لا شيء فتقضى صلاة ذلك الزمن

الانقطاع بان كانت  
لو ادخلت القطنة خرجت  
بيضاء نقية فيلزمها حينئذ  
التزام احكام الطهر ثم ان  
عاد قبل خمسة عشر كفت  
وإن انقطع فعلت وهكذا  
حتى تمضي خمسة عشر فيمئذ  
ترد كل إلى مردها الاتي  
فان لم تجاوزها بان أن  
كلام من الدم والنقاء المجتوش  
حيض وفي الشهر الثاني  
وما بعده لا تفعل للانقطاع  
شيئا مما مر لان الظاهر أنها  
فيه كالاول هذا ما صححه  
الرافعي وهو وجه لكن  
الذي صححه في التحقيق  
والروضة وهو المنقول كافي  
المجموع ان الثاني وما بعده  
كالاول (والصفرة والكدره  
حيض في الاصح) لشمول  
الاذى في الآية لها وصح  
عن عائشة رضي الله عنها  
ان النساء كن يبعثن بالدرجة  
فيها السكرسف فيه الصفرة  
فتقول لا تعجلن حتى ترين  
القصة البيضاء ولا يعارضه  
قول أم عطية كنا لا نعد  
الصفرة والكدره بعد  
الطهر شيئا لان الاول أصح  
وعائشة اقله والزم له صلى  
الله عليه وسلم من غيرها على  
ان قولها بعد الطهر مجمل  
لا احتماله بعد دخول زمنه  
او بعد انقضائه والمبين  
اولى منه وما اقتضاه المتن  
من جريان الخلاف في  
المبتدأة والمعتادة في ايام  
العادة وغيرها هو المعتمد

نوت قبل وجود الدم أو غلبها به أو ظنت أنه دم فساد أو جهلت صح بخلاف ما لو نوت مع العلم بالحكم لتلاعبها  
نهاية ومغنى (قوله ولا الخ) عبارة المغنى وإن انقطع ليوم وليلة فكثر ولدون أكثر من خمسة عشر يوما  
فالتكل حيض ولو كان قويا وضعيفا وإن تقدم الضعيف على القوى فإن جاوز الخامسة عشر ردت كل منهن  
إى من المبتدأة المميزة وغير المميزة والمعتادة كذلك إلى مردها وأضحت كل منهن صلاة وصوم ما زاد على  
مردها ثم في الشهر الثاني وما بعده يتركن التريص ويصاين ويفعان ما نفع له الطاهرات فيما زاد على مردهن  
فان شفين في دور قبل مجاوزة أكثر الحيض كان الجميع حيضا كافي الشهر الاول فيعدن الغسل لتبين عدم  
صحته لوقوعه في الحيض اه (قوله يجب التزام احكامه) ومنها وقوع الطلاق المعاق به فيحكم بوقوعه بمجرد  
رؤية الدم ثم ان استمر إلى يوم وليلة فكثر استمر الحكم بالوقوع وإن انقطع قبل يوم وليلة بان ان لا وقوع  
فلومات قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق لا نأخذنا بمجرد الرؤية بان الخارج حيض ولم يتحقق  
خلافه وبمجرد ألموت لا يمنع كونه حيضا بخلاف الانقطاع في الحياة ولا يستمر لاحتمال انه غير حيض  
والاصل بقاء النكاح فيه نظر سم على حج والا قرب الاول ع ش (قوله كفت) اى عن احكام الطهر سم  
وقوله وإن انقطع اى دام الانقطاع سم وفي هذا التفسير توقف بل صريح السياق ان الانقطاع على ظاهره  
(قوله فعلت) اى احكام الطهر (قوله حتى تمضي خمسة عشر) اى تجاوزها سم (قوله الآتي) اى في  
قول المصنف فان عبره فان كانت مبتدأة الخ (قوله وفي الشهر الثاني الخ) هذا مفروض في الروض وغيره فيما  
إذا لم تجاوزها وقوله لا تفعل للانقطاع شيئا اى بل ثبت له ما ثبت له في الشهر الاول بدليل قوله لان الظاهر  
الخ بخلافه على ما في التحقيق وغيره سم (قوله هذا ما صححه الرافعي الخ) تقدم عن المغنى وياتي في الشارح  
اعتماده (قوله ان الثاني وما بعده كالاول) اى فيلزمها في الانقطاع احكام الطهر وفي الدم احكام الحيض  
سم قول المتن (والصفرة والكدره الخ) اطلق الصفرة والكدره على ذى الصفرة والكدره مجازا او قدر  
المضاف اى ذو سم على حج اه ع ش (قوله وصح) إلى قوله على ان قولها في النهاية والمغنى (قوله يبعثن)  
كذا في اصله رحمه الله تعالى والذي في الاسنى وغيره يبعثن اليها فليراجع بصرى اى زيادة اليها (قوله حتى  
ترين القصة البيضاء) تريد بذلك الطهر من الحيضة والدرجة بضم الدال وإسكان الراء بالجيم وروى بكسر  
الدال وفتح الراء وهى نحو خرقة كقطنة تدخلها المرأة فرجها ثم تخرجها لتنظر هل بقي شيء من اثر الدم  
ام لا والسكرسف القطن فحصل ذلك انها تضع قطنة في اخرى اكبر منها او في نحو خرقة وتدخلها فرجها  
وكانها تفعل ذلك ثلاثا تلوث يدها بالقطنة الصغرى والقصة بفتح القاف الجص شبهت الرطوبة النقية  
بالجص في الصفاء مغنى (قوله بعد دخول زمنه) فليتأمل سم ويظهر أن مراد الشارح ان قولها محتمل  
لكونها في اخر الحيض وفي اوله فكان مجعلا وقول عائشة صريح في الاول فكان مبينا (قوله وما اقتضاه)  
إلى قوله خلافا لى النهاية (قوله لما وقع في الروضة) اعتمده المغنى عبارة ومحل الخلاف إشارات ذلك في  
غير ايام العادة فان رآته في العادة قال في الروضة جزء ما اه (قوله قيل الخ) وافقه المغنى عبارة وكلام المصنف  
يفهم ان الصفرة والكدره دمان والذي في المجموع قال الشيخ ابو حامد همام اصفر وماء كدرو ليسا بدم

الانقطاع في الحياة أو لا يستمر لاحتمال أنه غير حيض والاصل بقاء النكاح فيه نظر (قوله كفت) اى عن  
احكام الطهر وقوله وإن انقطع اى دام الانقطاع (قوله حتى تمضي خمسة عشر) اى تجاوزها (قوله وفي الشهر  
الثاني الخ) هذا مفروض في الروض وغيره فيما إذا لم تجاوزها (قوله لا تفعل للانقطاع شيئا) اى بل ثبت  
له ما ثبت له في الشهر الاول بدليل قوله لان الظاهر الخ بخلافه على ما في التحقيق وغيره (قوله كالاول)  
اى فيلزمها في الانقطاع احكام الطهر وفي الدم احكام الحيض (قوله والصفرة والكدره حيض) اطلق  
الصفرة والكدره على ذى الصفرة والكدره مجازا او قدر المضاف اى ذو (قوله وصح عن عائشة الخ)  
ويدل على ذلك ايضا خبر إذا وقع الرجل اهله وهى حائض إن كان دما حرا فليصدق بدينار وإن كان  
اصفر فليصدق بنصف دينار رواه ابو داود والحاكم وصححه (قوله بعد دخول زمنه) يتأمل (قوله)

خلافا لما وقع في الروضة وغيرها قيل شياقه يوم أنهما دم والمعروف أنهما ما آن لادمان انتهى وإياهما لذلك والامام

منوع على ان نفى الدموية غنهما من اصلها ليس بصحيح (فان عبره) اى الدم اكثر فاما (١٠٤) ان تكون مبتدأة او معتادة وكل منهما

ما مميزة او غير مميزة والمعتادة اما ذكرا لكونه للوقت او ناسية لهما او لاحدهما فالاقسام سبعة (فان كانت مبتدأة) اى اول ما ابتدأها الدم (مميزة بان) تفسير المطلق الميزة لا بقيد كونها مبتدأة (تري قويا وضعيفا فالضعيف استحاضة) وان طال (والقوى حيض ان لم ينقص) (القوى) (عن اقله) اى الحيض (ولا عبر اكثره) ليتمكن جعله حيضا (ولا نقص الضعيف عن اقل الطهر) وهو خمسة عشر يوما ولا يجعل طهرا بين الحيضتين فلو اختلف شرط بما ذكر كانت فائدة شرط تمييز وسياتي حكمهما كان رات يوما اسود يوما احمر وهكذا لعدم اتصال الضعيف بخلاف ما لورات يوما وليلة اسود ثم احمر مستمر اسفينا كثيرة فان الضعيف كله طهر لان اكثر الطهر لا حمله وانما يغتفر للقيد الثالث كما قاله المتولى ان استقرار الدم بخلاف ما لورات عشرة سوادا ثم عشرة حمرة مثلا وانقطع فانها تعمل بتمييزها مع نقص الضعيف عن خمسة عشر وكذا لورات خمسة اسود ثم خمسة اصفر ثم ستة احمر اربعة اسود ثم سبعة احمر ثم ثلاثة اسود فتعمل بتمييزها فيضها الاسود الاول على المعتمد الذى

والامام هما شئ كالصديد تلوه صفرة وكثرة ليسا على لون الدماء و كلام الامام هو الظاهر كما جزم به فى اصل الروضة اهو كذا جزم النهاية بما قاله الامام بلا عزو (قوله ممنوع) مكبرة سم وبصرى (قوله اى الدم) الى قوله ولا ينافى تقرر فى النهاية لا قوله تفسير الى المتن الى قوله وكذا فى المغنى لا ذلك وما انبه عليه (قوله والمعتادة) اى الغير المميزة قول المتن (فان كانت) اى من عبردها اكثر الحيض وتسمى بالمستحاضة شرح المنهج ونهاية ومغنى (قوله لا بقيد الخ) لا يحتاج اليه وكذا زيادة مطلق اذا الميزة قيد لا مقيد حتى يراد مطلقه مع قطع النظر عن القيد نعم لو قال تفسير الميزة لا للمبتدأة الميزة لان حسننا بصرى (قوله اى اول الخ) كذا فسر الشارح الحق فى ايضا والنهاية وشرح المنهج وهو يحتاج الى التامل ولو اقتصر على اى امارة ابتدأها الدم لكفى فيما يظهر ثم راي صاحب المغنى فسر ما بقوله هى التى ابتدأها الدم بصرى وفى البحر ي قوله اى اول ما ابتدأها الخ ما مصدرية اى اول ابتداء الدم لها وهو على حذف مضاف ليصح الاخبار اى ذات اول الخ وهذا تكلف والاولى ان يكون اول ظرفا مجازا والتقدير فان كانت فى اول ابتداء الدم اياها اى فى اول زمن ابتداء الخ اقول المتن (قويا وضعيفا) اى كالا سود والاحمر وقوله عن اقله وهو يوم وليلة وقوله ولا عبر اكثره وهو خمسة عشر يوما متصلة بنهاية ومغنى (قوله وهو خمسة عشر يوما ولا) اى متصلة وفى قوله ولا اشارة الى شرط اربع وهو ان يكون الضعيف متويا بالمراد باتصالها ان لا يتخللها قوى ولو تخلل انقضاء بجيرى وبصرى (قوله بما ذكر) اى من الشروط الاربعة (قوله كان رات الخ) هذا مثال فقد الشرط الرابع وذكر المغنى فقد البقية ايضا على ترتيب الالف بما نصه فان فقد شرط من ذلك كان رات الاسود يوما فقط او ستة عشر او الضعيف اربعة عشر او رات ابدى يوما اسود يوما احمر فكغير الميزة اها (قوله لي يجعل طهرا) علة للمتن عبارة الشبر المسمى قول المتن ولا نقص الضعيف الخ قال الرافعى رحمه الله تعالى لا مانع ان نجعل الضعيف طهر او القوى بعده حيضة اخرى وانما يمكن اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاستوى لذلك بما لورات يوما وليلة اسود او اربعة عشر احمر ثم السواد ثم قال ولو اخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه لجعلنا القوى حيضا والضعيف طهر او القوى بعده حيضا آخر فيلزم نقصان الطهر عن اقله اهو ويندفع بذلك توقف السيد البصرى فى التطبيق (قوله كانت فائدة شرط) اى مميزة فائدة الخ (قوله وسياتي الخ) اى فى قول المصنف او مبتدأة لا مميزة الخ (قوله يوما الخ) اى او يومين مغنى (قوله للقيد الثالث) وهو ان لا ينقص الضعيف عن اقل الطهر (قوله ان استمر الدم) ما ضابط الاستمرار هنا سم والمفهوم من كلامهم ومن قول الشارح مع نقص الخ ان المراد بالاسود ان لا ينقص من خمسة عشر (قوله وكذا لورات الخ) تامل الجمع بينه وبين ما سياتى فى قوله وكذا خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم حمرة مستمرة فالعشرة الاولى حيض ثم راي المحشى قال قوله او سبعة اسود ثم سبعة احمر ثم ثلاثة اسود ولم ار هذا المثال فى التحقيق نعم فيه اذ رات سوادا ثم حمرة ثم سوادا كل سبعة ان حيضها السواد مع الحمرة وقياسها فى هذا المثال ان حيضها السواد مع الحمرة اها كلام المحشى وما اشار الى استشكله فى الصورة الثانية جاز فى الاولى اذ لا فرق بينهما بصرى وسياتي عن المغنى عن الشهاب الرملى الفرق بينهما وكذا قول المحشى سم وقياسها الخ ياتى عنه نفسه الفرق بينهما (قوله على المعتمد) واما فالنهاية والمغنى فى الاولى وخلافا لما فى الثانية (قوله وعمله ان انقطع الخ) ان كان قيذا فى الثانية فقط فقد يقال الاولى ايضا محتاجة الى التقييد وفيها فقد يقال قوله فائدة شرط تمييز محل تامل بالنسبة الى الاولى بصرى ويعلم مما ياتى عن المغنى انه قيد للثانية فقط وانه فرق بينهما (قوله لما تقرر عن المتولى) اى من ان القيد الثالث مقتدر اليه عند استمرار الدم لا عند انقطاعه ايضا فانه يتحصل من ذلك انه ان انقطع الدم عملت بالتمييز مطلقا وان استمر عملت به بشرط ان لا ينقص الضعيف عن اقل الطهر

منوع هذا مكبرة (قوله ان استمر الدم) ما ضابط الاستمرار هنا (قوله او سبعة اسود ثم سبعة احمر ثم ثلاثة اسود) لم ار هذا المثال فى التحقيق نعم فيه فيما اذ رات سوادا ثم حمرة ثم سوادا كل سبعة ان حيضها السواد مع الحمرة وقياسها فى المثال ان حيضها السواد مع الحمرة (قوله لما تقرر عن المتولى) اى من القيد الثالث مقتدر

والا فهي فاقدة شرط تمييز ولورات يوم ما وليلة أسود فاحمر فان انقطع قبل خمسة عشر فالكل حيض وان جاوز عملت بتمييزها فحيضها الاسود وتقضى أيام الاحمر وفي الشهر الثاني بمجرد انقلاب الاحمر تلتزم أحكام الطهر وتعرف القوة والضعف باللون فأقواه الاسود ومنه ما فيه خطوط سواد فالاحمر فالاشقر فالاصفر فالاكدر وبالشخانة والريح الكريه وماله ثلاث صفات كاسود تخين منتين أقوى بماله صفتان كاسود تخين أو منتين وماله صفتان أقوى بماله صفة فان تعادلا كاسود تخين وأسود منتين وكاحمر تخين أو منتين وأسود بمجرد فالحيض السابق وشمل قوله والقوى حيض مالتا آخر كخمسة جرة ثم خمسة أو أحد عشر سوادا ثم أطبقت الحرة ولورات مبتدأة خمسة عشر حرة ثم مثلها أسود تركت الصلاة والصوم جميع الشهر لانه لما اسود في الثانية تبين أن ما قبله استحاضة ثم ان استمر الاسود

فيؤخذ من ذلك أنها إنما تعمل بالتمييز في الصور التي ذكرها لتكون الضعيف فيها ناقصا عن أقل الظهر ان انقطع الدم فان استمر فهي فاقدة شرط تمييز فليتامل سم (قوله وإلا) أي بان استمر (فهى فاقدة شرط تمييز) قضيتها انه لو استمر الدم الاحمر في مثاله الاول بعد كذا كان حيضها يوم ما وليلة لان حيض فاقدة شرط التمييز يوم وليلة وهذا خلاف ما يأتي الذي صرح به في شرح الروض من ان حيضها العشر الاول سم وقد يجب بان يكون حيض فاقدة شرط التمييز يوم ما وليلة فيما إذا اجتمع القوى والضعيف فقط بخلاف ما إذا اجتمع القوى والضعيف والاضعف كما هنا (قوله قبل خمسة عشر) أي من أول الدم و(قوله وإن جاوز) أي مجموع الدم من خمسة عشر (قوله بمجرد انقلاب الاحمر) أي انقلاب الدم إلى الاحمر وعبرة شرح العباب ولورات قويا وضعيفا كاسود يوم ما وليلة أو أكثر ثم اتصل به احمر قبل الخمسة عشر لزمها ان تمسك في مدة الاحمر عما تمسك عنه الحائض لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فيكون الجميع حيضا فإذا جاوزها كانت مميزة فحيضها الاسود فقط وتغتسل وتقضى أيام الاحمر وفي الشهر الثاني يلزمها الغسل وتعمل ما تفعله الطاهرة بمجرد انقلابه إلى الاحمر فان انقطع في دور قبل مجاوزة الخمسة عشر بان أنه مع القوى حيض في هذا الدور فيلزمها قضاء نحو صلاة فعلت أيام الضعيف انتهت وقوله فيلزمها قضاء نحو صلاة الخ كان المراد صلاة لزمها فيما سبق وإلا فقد بان ان صلوات أيام الضعيف غير واجبة سم بحذف (قوله وتعرف) إلى قوله وليس قياسا لالخ في المغنى إلا قوله وتشمل الى ولورات وإلى قوله وليس قياسا لالخ في النهاية إلا قوله ومنه إلى فالاحمر (قوله ومنه ما فيه خطوط الخ) مثل الاسود في ذلك غيره فيما يظهر ثم رأيت في المغنى قال والمراد بالضعيف الضعيف المحض فلو بقي فيه خطوط مما قبله فهو ملحق به انتهى بصرى (قوله مالتا آخر) أي وإن وقع بعده ضعيف ايضا فيشمل مالتا وسطوه ومماثل به الشارح ع ش (قوله كخمسة حرة ثم خمسة أو أحد عشر سوادا الخ) أي فحيضها الاسود (قوله تركت الصلاة والصوم) أي وغيرهما مما تركه الحائض مغنى (قوله لما اسود) أي انقلاب إلى الاسود (قوله ثم ان استمر الاسود الخ) أي والا

اليه عند استمرار الدم لا عند انقطاعه ايضا فانه يتحصل من ذلك أنه ان انقطع الدم عملت بالتمييز مطلقا وان استمر عملت به بشرط ان لا ينقص الضعيف عن أقل الطهر فيؤخذ من ذلك أنها إنما تعمل بالتمييز في الصور التي ذكرها لتكون الضعيف فيها ناقصا عن أقل الطهر ان انقطع الدم فان استمر فهي فاقدة شرط تمييز فليتامل سم (قوله وإلا) أي بان استمر قضيتها انه لو استمر الدم كان استمر الاحمر في مثاله الاول بعد كذا كان حيضها يوم ما وليلة لان حيض فاقدة شرط التمييز يوم وليلة وهذا خلاف ما يأتي من ان حيضها العشر الاولى وخلاف ما صرح به في شرح الروض فانه بعد أن علق قول الروض فالحيض السواد فقط ثلاث مسائل ثالثها ان بتاخر الضعيف لا يتصل بالقوى كخمسة سوادا ثم خمسة صفرة ثم أطبقت الحرة قال وما ذكرته في الثالثة هو ما صرح به الروياني وصححه النووي في تحقيقه وشرحه الحواشي الصغير لكنه في المجموع كالأصل جعلها كوسط الحرة بين سوادين وقال في تلك لورات سوادا ثم حرة ثم سوادا كل واحد سبعة أيام فحيضها السواد الاول مع الحرة انتهى أي فيكون حيضها في الثالثة السواد مع الصفرة فقد نسب إلى تصحيح التحقيق وغيره ان حيضها في الثالثة السواد فقط وإلى المجموع والاصل انه السواد مع الصفرة واجاب شيخنا الشهاب الرملي بان الحرة إنما جعلت حيضا تبعاً للسواد ولقرنها منه لكونها تالية في القوة بخلاف الصفرة مع السواد انتهى فلم يحجها في التحقيق واما الجعل المذكور فغير مسلم مر (قوله وفي الشهر الثاني) هذا ليس قياسا ما تقدم عن التحقيق والروضة والمجموع قبيل والصفرة الخ فيما يظهر فتأمله وسيتا في المبتدأة الغير المميزة وما بعده فاقوله في الدور الثاني وما بعده الخ وهو موافق لهذا بخلاف لما تقدم وحاصل ذلك الفرق بين التقطع واختلاف الدم (قوله بمجرد انقلاب الاحمر) أي انقلاب الدم إلى الاحمر وعبرة شرح العباب وسيعلم مما يأتي انها لورات قويا وضعيفا كاسود يوم ما وليلة أو أكثر ثم اتصل به احمر قبل الخمسة عشر لزمها ان تمسك في مدة الاحمر عما تمسك عنه الحائض لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فيكون

كانت غير مميزة فخيضها يوم

وليلة من أول كل شهر وقضت الصلاة ولا يتصور مستحاضة تؤمر بترك الصلاة والصوم لأحدى وثلاثين يوما إلا هذه وليس قياس هذا مالورات أكثر خمسة عشر ثم أصفر ثم أشقر ثم أحمر ثم أسود كذلك ثم أسود نخينا أو متنتان ثم نخينا متنتا كذلك حتى تترك ذينك ثلاثة أشهر ونصفا خلا فالجمع لانا إنما رتبنا الحيض فيما مر على الخمسة عشر الثانية لنسخها للاولى لقوتها من غير معارض مع ان الدور لم يتم وهما لما تم الدور ثم استمر الدم لم ينظر للقوة لانه عارضها تمام الدور المقضى للحكم عليه حيث مضى ولم يوجد فيه تمييز بان يوما وليلة منه حيض وبقية طهر فوجب في الدور الثاني ان يكون كذلك عملا بالاحوط المبني عليها امرها اما المعتاد في تصور تركها لذينك خمسة واربعين يوما بان تكون عاداتها خمسة عشر اول كل شهر فترى اول شهر خمسة عشر حرة ثم ينطبق السواد فتترك الخمسة عشر الاولى للعادة ثم الثانية للقوة ورجاء استقرار التمييز ثم الثالثة لانه لما استمر السواد بان ان مردها العادة ولورات بعد القوى ضعيفين وامكن ضم اولها كخمسة سوادا ثم خمسة حرة ثم صفرة مستمرة وكخمسة سوادا

بأن لم يجاوز عن خمسة عشر فعمل بالتمييز فخيضها الاسود (قوله كانت غير مميزة) لفقد الشرط الثاني (قوله فخيضها يوم وليلة الخ) اى ويكون ابتداء دورها اى الثانى الحادى والثلاثين نهاية (قوله وقضت الصلاة) اى والصوم مغنى اى قضت صلاة غير يوم وليلة (قوله لا يتصور مستحاضة) اى مبتدأة سم (قوله واحد او ثلاثين) اما الثلاثون فظاهر واما الاحاد الزائد عليها فلكون يوم وليلة من اول كل شهر جيضا (قوله وليس قياس الخ) خلا فاللنهاية والمغنى (قوله مالورات) اى المبتدأة (قوله كذلك في الموضوعين) إشارة الى خمسة عشر كرى (قوله ذينك) اى الصلاة والصوم (قوله لجمع) وافقهم النهاية والمغنى (قوله فيما مر) اراد به قوله ولورات مبتدأة الخ كرى (قوله مع ان الدور الخ) اى قبل تمام الخمسة عشر الثانية والمناسب لقوله الاق لانه عارضها الخ لان الدور الخ (قوله لما تم الدور) اى تم الثلاثون (قوله للقوة) اى للثالثة (قوله تمام الدور) اى الاول بتمام الخمسة عشر الثانية (قوله ولم يوجد فيه تمييز الخ) قد ينظر فيه بان كل دور في نفسه وجدت فيه شروط التمييز سم (قوله في الدور الثاني) المراد به غير الدور الاول فيشمل ما بعد الثاني ايضا (قوله بالاحوط) يتأمل سم (قوله اما المعتادة) الى قوله ولورات في النهاية والمغنى (قوله لذينك) اى الصلاة والصوم (قوله يوما) اى مع ليلته (قوله استقرار التمييز) اى بعدم المجاوزة عن الثانية (قوله ولورات الخ) قال في المغنى وان اجتمع قوى وضعيف واضعف بالقوى مع ما يناسبه منها في القوة وهو الضعيف حيض بشروط ثلاثة ان يتقدم القوى وان يتصل به الضعيف وان يصلحاهما للحيض بان لا يزيد مجموعهما على اكثره كخمسة سوادا ثم خمسة حرة ثم اطبقت الصفرة فالاولان حيض كارجح الرافعى في الشرح الصغير والمصنف في تحقيقه ومجموعه لانها قويا بالنسبة لما بعدهما فان لم يصلحاه كعشر سوادا وستة حرة ثم اطبقت الصفرة او صلحاه لكن تقدم الضعيف كخمسة حرة ثم خمسة سوادا ثم اطبقت الصفرة او تاخر لكن لم يتصل الضعيف بالقوى كخمسة سوادا ثم خمسة شقرة ثم اطبقت الحرة فخيضها في ذلك السواد فقط وما تقرر في الثالثة هو ما صرح به الروبان وصححه المصنف في تحقيقه وشرح الحاوى الصغير لكنه في المجموع كاصل الروضة جعلها كتوسط الحرة بين سوادين وقال في تلك لورات سوادا ثم حرة ثم سوادا كل واحد سبعة ايام فخيضها السواد الاول مع الحرة وافرقت شيخي بينهما بان الضعيف في المقيس عليها توسط بين قوين فالحقناه باسبغها ولا كذلك المقيسة اه ونحوه في النهاية لا انه نقل عن والده فراقا اخر قضيته انها لورات سوادا ثم صفرة ثم شقرة لا تلحق الصفرة بالسواد عند ما كان الجمع مع انه واضح انه ليس كذلك بصرى بخذف (قوله بعد القوى ضعيفين) بما صدقات هذا بجرده قوله فيما سبق وكذا لورات خمسة اسود ثم خمسة اصفر ثم خمسة احمر مع انه تقدم ان حيضها السواد فقط لان ذاك مفروض مع الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المميز لاحد الموضوعين عن الآخر سم (قوله

الجميع حيضا فاذا جاوزتها كانت مميزة فخيضها الاسود فقط وغتسل وتقتضى ايام الاحمر وفي الشهر الثاني يلزمها الغسل وتفضل ما تفعله الطاهرة بمجر دانقلابه الى الاحمر فان انقطع في دور قبل مجاوزة الخمسة عشر بان انه مع القوى حيض في هذا الدور فيلزمها قضاء نحو صلاة ايام الضعيف اه وقوله فيلزمها قضاء نحو صلاة الخ كان المراد صلاة لزمها فيما سبق ولا فقد بان ان صلوات ايام الضعيف غير واجبة (فان قلت) هذا مشكل لان انتفاء المجاوزة في هذا الدور لا يغير حكم الادوار السابقة التي حكم على الضعيف فيها بانه طهر (قلت) لا اشكال لان الادوار السابقة لها طهر قطعاً فاذا تركت بعض صلواتها لزمها قضاءها فاذا قضته في ايام الضعيف في هذا الدور ثم انقطع قبل خمسة عشر بان ان القضاء في الحيض لا يلزم فيلزمها القضاء بعد ذلك (ولا يتصور مستحاضة) اى مبتدأة (قوله ولم يوجد فيه تمييز) قد ينظر فيه بان كل دور في نفسه وجدت فيه شروط التمييز (قوله بالاحوط) يتأمل (قوله ولورات بعد القوى ضعيفين) من ما صدقات هذا بجرده قوله فيما سبق وكذا لورات خمسة اسود ثم خمسة اصفر ثم ستة اخر مع انه تقدم ان حيضها السواد فقط لان ذاك مفروض مع الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المميز لاحد الموضوعين عن الآخر



فالعشرة الاولى حيض فان كانت الحرة في الاولى احد عشر تعذر ضمها للسواد وتعين ضمها للصفرة (او) كانت (مبتدأة لا مميزة بان) فيه مامر (رأته بصفة) واحدة (أو) مميزة (٤٠٤) بان رأته باكثر لكن (فقدت شرط تمييز) لفقدت معطوف على لا مميزة لا على رأته فاندفع ما قبل

أنه يقتضى ان فاقدة شرط تمييز تسمى غير مميزة وليس كذلك بل تسمى مميزة غير معتد بتمييزها على أن قولهم الاتي وحيث إلى اخره يقتضى انها لا يطلق عليها اسم المميزة بلا قيد ومن ثم اطلق عليها في الروضة انها غير مميزة فلا اعتراض عليه وإن عطف فقدت على رأته (فالاظهر ان حيضها يوم وليلة و) ان (طهرها تسع وعشرون) لتيقن سقوط الصلاة عنها في الاقل وما بعده مشكوك فيه واليقين لا يترك الا بمثلة أو اشارة ظاهرة كالتمييز والعادة لكنها في الدور الاول تصبر إلى خمسة عشر لعلة ينقطع ثم بعدها إن استمر الدم على صفته او تغير لا دون اغتسلت وصلت وإن تغير لا على صبرت ايضا كما مرو في الدور الثاني وما بعده تغتسل وتصلى بمجرد دمى يوم وليلة وتقتضى ما زاد على يوم وليلة في الدور الاول وعبر بتسع وعشرين لابقية الشهر لأن شهر المستحاضة الذي هو دورها لا يكون إلا ثلاثين هذا كله ان عرفت وقت ابتداء الدم ولافتحيرة كما باتى وحيث اطلقت المميزه فالمراد الجماعة للشروط السابقة (او) كانت (معتادة) غير مميزة (بان سبق لها حيض

فالعشرة الاولى حيض) وفاقا للنهية والمغنى في الصورة الاولى وخلافا لها في الثانية كما مر آنفا وعبارة سم هذا في الصورة الثانية حاصل ما في المجموع كالروضة واصلا كما بينه في شرح العباب ثم قال ان الاوجه ان حيضها السواد فقط واستدل له فراجع اه (قوله تعذر ضمها للسواد الخ) اي حيضها السواد فقط (قوله او كانت) اي من جاوز دمها اكثر الحيض مغنى ونهاية (قوله فيه مامر) اي من تفسير المميزة والمراد ههنا ان التفسير لمطلق غير المميزة فقوله مامر اي نظير مامر سم (قوله فيه مامر) وفيه مامر بصري (قوله واحدة) إلى قوله ومن ثم في النهاية وإلى قول المتن في الاظهر في المغنى لا قوله على أن إلى اطلق (قوله لكن فقدت شرط تمييز) اي من شروطه السابقة مغنى (قوله فقدت معطوف الخ) اي بتقدير موصوف له مغنى (قوله انه) اي ضنيع المصنف (قوله وليس ذلك الخ) وهذا خلاف في مجرد التسمية ولا فالحكم صحيح مغنى ونهاية (قوله يقتضى انها الخ) مسلم لكن لا يتم التقريب وإنما يتم لو كان يقتضى انها تسمى غير مميزة وليس كذلك نعم لإطلاق الروضة فيه دلالة على المطلوب غير انه لا يحسن تفريعه على ما قبله فتأمل بهصري ولك ان تمنع قوله وليس الخ بان عدم تسميتها بالمميزة يستلزم تسميتها بغير المميزة إذ النقيضان لا يرتفعان فيتم التقريب ويحسن التفريع (قوله وإن عطف فقدت الخ) اي كما هو الظاهر المتبادر قول المتن (فالاظهر ان حيضها الخ) نعم إن طرأ لها في أثناء الدم تمييز عادت اليه نسخا لما مضى بالتمييز مغنى ونهاية قول المتن (يوم وليلة) اي من اول الدم وإن كان ضعيفا مغنى (قوله وإن طهرها الخ) اشارة إلى ما استقر به الولي العراقي والمنكث من ان قول المصنف وطهرها الخ يعود الى الاظهر اليه فيقر بالنصب ويحتمل أنه مفرغ على القول الاول الا يظهر فيقر بألرفع (قوله لتيقن) إلى قوله وحيث في النهاية لا قوله على صفته او تغير لا دون وقوله وإن تغير إلى وفي الدور (قوله واليقين الخ) اي كوجوب الصلاة (قوله كالتمييز الخ) عبارة النهاية من تمييز الخ فالكاف استقصائية (قوله لكنها في الدور الاول الخ) الدور فيمن لم تختلف عاداتها والمدة التي تشتمل على حيض وطهر كالشهر في المبتدأة وفيمن اختلفت عاداتها هو جملة الاشهر المشتملة على العادات المختلفة كثرت الاشهر او قلت ثم ان لم يتكرر ردت إلى النوبة الاخيرة على ما باتى وإن تكرر بان انتهت إلى حد في الاختلاف ثم جاء الدور الثاني على نوب مختلفة أيضا فرق بين الانتظام وعدمه على ما باتى عش (قوله وصلت) اي وتفعل ما تفعله الطاهرة (قوله كما مر) اي في قوله ولورات مبتدأة الخ (قوله تغتسل الخ) اي إن استمر فقد التميز نهاية (قوله وتصلى الخ) اي وتفعل ما تفعله الطاهرة مغنى (قوله وعبر) إلى المتن في المغنى (قوله ولافتحيرة) عبارة النهاية والمغنى فكتمحيرة وقال عش إنما جعلها مر كالمحيرة ولم يعدها منها لما باتى من ان المحيرة هي المعتادة للناسية لعاداتها قدر اوقتا وهذه ليست معتادة لكنها مثلها في الحكم اه فافى الشارح من التشبيه البالغ (قوله كما باتى) أي حكمها نهاية ومغنى (قوله للشروط الخ) اي الاربعة (قوله او كانت) اي من جاوز دمها اكثر الحيض مغنى (قوله وهي تعلمهما) اي قدر اوقتا مغنى (قوله نعم) إلى قوله وشمل في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله عند مجاوزة العادة) اي إن كانت دون اكثر الحيض سم (قوله لعلة ينقطع قبل اكثره) اي قبل

(قوله فالعشرة الاولى حيض) هذا في الصورة الثانية حاصل ما في المجموع كالروضة واصلا كما بينه في شرح العباب مع رد قول بعضهم ان كلام الروضة واصلا يقتضى ترجيح ان الحيض فيها السواد فقط ثم ذكر ان الاوجه ان حيضها السواد فقط واستدل له فراجع وبين في شرح الروض ان كون الحيض السواد فقط هو ما صرح به الرويانى وصححه في التحقيق وأشار إلى ان كونه العشر الاولى هو قضية المجموع كالروضة واصلا (قوله فيه مامر) اي من تفسير المميزة والمراد ههنا ان التفسير لمطلق غير المميزة فقوله مامر اي نظير مامر (قوله عند مجاوزة العادة) اي إن كانت دون اكثر الحيض

وطهر (وهي تعلمهما) فترد اليها قدر اوقتا وإن زاد الدور على تسعين يوما كان لم تحض من كل سنة إلا خمسة أيام فهي الحيض وباقي مجاوزة السنة طهر للحديث الصحيح بامر مستحاضة بالرد لذلك نعم يلزم ما في أول دور أن تمسك عند مجاوزة العادة عما يحرم بالحيض لعلة ينقطع قبل اكثره

فيكون الكل حياضا في الدور الثاني وما بعده تغتسل بمجرد مجاوزة العادة وشمل كلامهم هنا (٤٠٥) الآية إذا حاضت وجاوز دما خمسة

عشر فترد لعادتها قبل الياس لما ياتي في العدد انها تحيض بروية الدم ويتبين كونها غير آيسة فلزم كونها مستحاضة بمجاوزة دما الاكثر وقول الفتى وكثيرين من معاصريه انه دم فساد غفلة عما ذكره في العدد ان ارادوا الحكم على جميعه بذلك ولا فهو تحكم يخالف لتصريحهم هنا ان دم الحيض المجاوز استحاضة وقد يجاب عنهم بانه يطلق على الاستحاضة انها دم فساد فلم يخالفوا غيرهم (وثبتت العادة) المرودة هي الهافيا ذكر (بمرة في الاصح) لان الحديث المذكور دل على اعتبار الشهر الذي وليه شهر الاستحاضة من غير تفصيل بين ان يخالف ما قبله او يوافقه فلو كانت عاداتها المستمرة خمسة من كل شهر ثم صارت ستة في شهر ثم استحيضت ردت للستة هذا في عادة متفقة ولا فان انتظمت لم تثبت إلا بمرتين كان حاضت في شهر ثلاثة ثم في شهر خمسة ثم في شهر سبعة ثم ثلاثة ثم خمسة ثم سبعة ثم استحيضت في السابع فترد لثلاثة ثم خمسة ثم سبعة لان تعاقب الاقدار المختلفة قد صار عادة لها فان لم تتكرر بان استحيضت في الاربعة ردت للستة ان علمتها ولو نسيت ترتيب تلك المقادير أول

مجاوزه أكثره على حذف المضاف عبارة النهاية وفي المغني نحوها لا احتمال انقطاعه على خمسة عشر فاذا انقطع على خمسة عشر فاقبل فالحل حيض وان عبرها قضت ما وراء قدر عاداتها اه (قوله تغتسل الخ) اي وتصوم وتصل نهاية وتفعل ما تفعله الطاهرة مغني (قوله تحيض) اي تعتد بالحيض (قوله انه) اي ما تراه الايسة عرش (قوله غفلة عما ذكره الخ) قد يمنع ان ما قالوه غفلة وان ما ياتي في العدد بردها قالوه لجواز ان يكون ما في العدد فيما اذا علم وجود دم الحيض بشروطه بعد سن الياس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه سم على حج أقول وقد يتوقف في قوله مشكوك فيه مع قولهم أن الآية إذا رأت دما لم ينقض عن يوم وليلة حكم بانه حيض فاما معنى كونه مشكوكا فيه مع ان هذا لو وجد مثله لغير الآية لم يجعل مشكوكا فيه بل يحكم بانه حيض بالنسبة لقدر عاداتها ويحكم لما زاد بانه استحاضة إلا ان يقال لما خالف من ثبت لمن بالاستقراء الياس في هذه المدة اورثنا الشك فيما رآته من الدم حيث جاوز الاكثر عرش (قوله على جميعه) اي على قدر العادة وما زاد عليه و(قوله بذلك) اي بانه دم فساد و(قوله والا) اي بان ارادوا الحكم بذلك على ما زاد على قدر العادة (قوله ان دم الحيض الخ) أي الشامل لما رآته الآية وغيرها (قوله وقد يجاب الخ) أي مختاراً للثاني (قوله وثبتت العادة الخ) اي ان لم تختلف فلو حاضت في شهر خمسة ثم استحيضت ردت اليها نهاية ومعنى (قوله لان الحديث) إلى قول المتن او متحيرة في المغني إلا ما نبه عليه (قوله المذكور) اي انفا اجمالا (قوله بين ان يخالف) اي الشهر الذي يليه شهر الاستحاضة (قوله هذا) اي ما في المتن (قوله في عادة متفقة) اي غير مختلفة (قوله والا) اي وان اختلفت عاداتها نهاية ومعنى (قوله لم تثبت) اي العادة المختلفة نهاية (قوله في السابع الخ) أي في الشهر السابع وأقل ما تستقيم العادة به في المثال المذكور ستة اشهر معنى (قوله فترد لثلاثة) اي في السابع (ثم خمسة) اي في الثامن (ثم سبعة) اي في التاسع وهكذا ابدا معنى (قوله ردت للستة) اي دون العادات السابقة نهاية قال عرش والسبعة في هذا المثال هي اكثر النوب فلو حاضت في الشهر الثالث ثلاثة او خمسة ردت اليه واحتاطت في الرائد على ما يفيد كلام المنهج لكن قال سم عليه الذي في العباب وغيره انه حيث لم يتكرر الدور ترد للنوبة الاخيرة ولا احتياط عليها مطلقا وهو مقتضى كلام المنهج اه وقوله على ما يفيد كلام المنهج اي وجرى عليه التحفة والنهاية والمغني (قوله ولو نسيت ترتيب تلك المقادير) اي دون العادات بان لم تدر ترتيب الدور في نحو المثال المتقدم هكذا الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة او بالعكس او الخمسة ثم الثلاثة ثم السبعة او بالعكس او غير ذلك من الوجوه الممكنة عرش (قوله اولم تنتظم) اي بان تقدم هذه مرة وهذه اخرى سم ونهاية ومعنى (قوله اولم يتكرر الدور) اي كان استحيضت في الشهر الرابع نهاية ومعنى (قوله ونسيت اخر النوب) اي فان ذكر تردت إلى ما قبل شهر الاستحاضة ثم تحتاط إلى آخر أكثر العادات إن لم يكن هو الذي قبل شهر الاستحاضة نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه ما نصه فان قلت قد علم بما ذكر انها تحتاط ايضا إلى آخر النوب فاستوى حال النسيان والذكر قلت الفرق انه في النسيان يكون الاحتياط بعد اقل النوب ولا بد في الذكر لا يلزم ذلك لانها قد تدكر ان آخر النوب الخمسة فيكون الاحتياط فيها بعدا إلى آخر السبعة فليتامل اه (قوله فيها) اي فيما إذا تكرر الدور ولم تنتظم عاداتها ولم يتكرر الدور

(قوله غفلة عما ذكره) قد يمنع بمنع أن ما قالوه غفلة وأن ما ياتي في العدد بردها قالوه لجواز أن يكون ما في العدد فيما اذا علم وجود دم الحيض بشروطه بعد سن الياس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه (قوله اولم تنتظم) اي بان تقدم هذه مرة وهذه مرة (قوله ونسيت اخر النوب) اي فان ذكر تردت إلى ما قبل شهر الاستحاضة قال في الروض وشرحه ثم بعد ردها إلى ذلك تحتاط إلى آخر أكثر العادات إن لم يكن هو الذي قبل شهر الاستحاضة (فان قلت) قد علم بما ذكر انها تحتاط أيضا إلى آخر أكثر النوب فاستوى حال النسيان والذكر (قلت) الفرق انه في النسيان ان يكون الاحتياط بعد اقل النوب ولا بد في الذكر لا يلزم ذلك لانها قد تدكر ان آخر النوب الخمسة فيكون الاحتياط فيها بعدا إلى آخر السبعة فليتامل (قوله فيهما) كان وجه تسمية الضمير دون

تنتظم أولم يتكرر الدور ونسيت آخر النوب فيهما احتاطت فحيض من كل شهر ثلاثة ثم هي كائن في نحو الوطوط وهاهنا في العبادة إلى آخر

السبعة لكنها تغسل آخر الخمسة (٤٠٦) والسبعة ثم تكون كطاهر إلى آخر الشهر أو معتادة مميزة قدمت التمييز كما قال (وبحكم المعتادة

المميزة) حيث خالفت  
العادة التمييز كان كانت خمسة  
من أول كل شهر فاستحيضت  
فأرت خمسها حمرة ثم خمسة  
سوادا ثم حمرة مطبقة  
(بالتمييز لا العادة) فيكون  
حيضها السواد فقط (في  
الاصح) لأن التمييز علامة  
حاضرة وفي الدم الذي هو  
محل النزاع والعادة منقضية  
وفي صاحبته ومحل الخلاف  
حيث لم يتخلل بينهما أقل  
الطهر وإلا كان كانت عاداتها  
خمساً أول الشهر فأرت  
عشرين أحمر ثم خمسة  
أسود كان كل منها حيضاً  
قطعا (أو) كانت (متحيرة  
بأن) هي إما على بابها لأن  
المراة هنا المتحيرة المطلقة  
وهي محصورة فيما ذكر  
فيكون قوله الآتي الذي  
هو تصريح بمفهوم الحصر  
وإن حفظت المفيد لقسمين  
آخرين كل منهما يسمى  
متحيرة مقيدة راجعا لمطلق  
المتحيرة لا بقيد التفسير  
المذكور وهذا أحسن أو  
بمعنى كان ليفيد بالمنطوق  
أنها ثلاثة أقسام أيضا هذا  
أحدها والآخرا أن أفادها  
مقابله وهو وإن حفظت  
إلى آخره فتعين شارح هذا  
وإدعاؤه أنه لا صوب ممنوع  
(نسيت) أو جهلت وقت  
ابتداء الدور أو (عاداتها قدرا

بالسكية وأما إذا تكرر وانتظمت ونسيت انتظامها فحيضها أقل النوب وإن كانت ذاكرة للتوبة الأخيرة  
حلي واعتمده الحنفى وكذا يؤخذ من سم وعشا به بغيرى أقول وهو خلاف ما اتفق عليه شيخ الإسلام  
والتحفة والنهاية والمغنى من الاحتياط عند نسيان آخر النوب مطلقا عبارة سم فيهما كان وجه تنبيه  
الضمير دون جمعه عدم الحاجة إلى هذا القيد في الأولى إذ من لازم نسيان ترتيب الأقدار نسيان آخر النوب  
لعموم الأقدار الأخيرة فليتأمل اه (قوله أو معتادة) إلى قول المتن أو متحيرة في النهاية والمغنى إلا ما أنبه  
عليه (قوله فأرت خمسها الخ) عبارة بالمغنى والنهاية فأرت عشرة أسود من أول الشهر وبقية أحمر فحيضها  
العشرة الأسود لا الخمسة الأولى اه (قوله وفي الدم) كان المراد بالتمييز فيه التمييز (قوله وفي صاحبته)  
قد يقال وفيه سم (قوله بينهما) أي العادة والتمييز (قوله وإلا كان كانت الخ) عبارة شيخ الإسلام  
والنهاية والمغنى وإن تخلل بينهما أقل الطهر كان رات بعد خمسها عشرين ضعيفا ثم خمسة قوية ثم ضعيفا  
فقدرة العادة حيض للعادة والقوى حيض آخر لان بينهما طهر أكاملا اه (قوله ثم خمسة أسود) ثم استمر  
السواد سم عبارة بالمغنى ثم أجمعه اه (قوله كان كل منها) أي من العادة وهي الخمسة الأولى من العشرين  
الأحمر والتمييز وهو الخمسة الأخيرة الأسود (قوله أو كانت) أي من جاوز دمها أكثر الحيض مغنى (قوله  
على بابها) أي من القصور المفيد للحصر (قوله فيما ذكر) أي الناسية لعاداتها قدرا ووقتا (قوله وإن  
حفظت) أي إلى آخره بدل من قوله لا في (قوله راجعا الخ) خبر فيكون قال سم لا حاجة إلى هذا فان  
الضمير في أو كانت متحيرة وفي وإن حفظت راجع لما رجع إليه الضمير في قوله أو لا فان كانت مبتدأة  
وهو المرأة التي غبر دمها أكثر الحيض فانها مقسم هذه الأقسام كما لا يخفى فتأمل اه (قوله لمطلق المتحيرة)  
أي التي في ضمن المتحيرة المطلقة (قوله لا يفيد الخ) مجرد التأكيد (قوله وهذا أحسن) يرد عليه وعلى قوله  
وهي محصورة الخ أن ما ذكره المصنف حيث لا يشمل الجمل لوقت ابتداء الدور وبالعادة مع أنه من المتحير  
المطلق كإدله عليه عطفه على ما قبله سم وقد يجاب بحمل النسيان في المتن على مطلق الجمل كما جرى عليه  
النهاية فما جرى عليه الشارح من عطفه على النسيان مجرد إيضاح وبيان لقسمي الجمل هنا (قوله أو بمعنى  
كان) أي كما هو الشائع في كلام الشيخين (قوله أنها) مطلق المتحيرة (قوله أيضا) الأولى تقديمه على قوله  
بالمنطوق (قوله هذا) أي الناسية لعاداتها قدرا ووقتا والتذكير باعتبار القسم (قوله أنه لا صوب الخ) لك  
أن تستدل على أصوبية هذا بسلامته بما لزم الأول من مخالفة الظاهر في ضمير وإن حفظت على ما قررته سم  
وقد يجاب بأن ما استدلل به لوسلم إنما يفيد الاظهرية لا الاصوبية (قوله أو جهلت الخ) عبارة بالنهاية أي  
جهلت عاداتها الخ لنحو غفلة أو علة عارضة وقد تجن وهي صغيرة وتدوم لها عادة حيض ثم تفيق مستحاضة فلا  
تعرف شيئا مما سبق اه قال غش قوله أي جهلت فسر النسيان بالجمل إشارة إلى أنه لا يشترط سبق العلم  
كما يشير إليه قوله لنحو غفلة أو علة الخ اه (قوله وتسمى الخ) عبارة بالنهاية والمغنى سميت به أي بالمتحيرة  
جمعه عدم الحاجة إلى هذا القيد في الأولى إذ من لازم نسيان ترتيب الأقدار نسيان آخر النوب كعدم الأقدار  
للاخيرة فليتأمل (قوله وفي الدم) كان المراد بالتمييز التمييز (قوله وفي صاحبته) قد يقال وفيه (قوله وإلا كان  
كانت عاداتها خمسة أول الشهر الخ) عبارة شرح الروض وإن تخلل بينهما أقل الطهر كان رات بعد خمسها  
عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقدر العادة حيض للعادة والقوى حيض آخر لان بينهما طهر أكاملا  
اه (قوله ثم خمسة أسود) ثم استمر السواد (قوله راجعا لمطلق المتحيرة الخ) لا حاجة إلى هذا فان الضمير في  
أو كانت متحيرة وفي وإن حفظت راجع لما رجع إليه الضمير في قوله أو لا فان كانت مبتدأة وهو المرأة التي غبر  
دمها أكثر الحيض فانها مقسم هذه الأقسام كما لا يخفى فتأمل (قوله وهذا أحسن) يرد عليه وعلى قوله السابق  
وهي محصورة فيما ذكر أن ما ذكره المصنف حيث لا يشمل الجمل بوقت ابتداء الدور وبالعادة مع أنه من  
التحير المطلق كإدله عليه عطفه على ما قبله (قوله أنه لا صوب ممنوع) لك أن تستدل على أصوبية هذا بسلامته

ووقتا ولا تمييز لها وإن قالت دوري ثلاثون وتسمى أيضا بحيرة بكسر الهمزة لأنها حيرت الفقهة في أمرها ومن ثم لم يختلف أصحابنا لتخيرها

وتخطئ. بعضهم بعضا في باب كاهنا (في قول كبتدأ) غير مميزة فيكون حيضها يوما وليلة على الاظهر من اول الهلال لانه الغالب على ما فيه وطهرها بقية الشهر لما في الاحتياط الآتي من الحرج الشديد المرفوع عن الامة (والمشهور وجوب الاحتياط) الآتي لان كل زمن يمر عليها تحتل للحيض والطهر والانتقاط وادامة حكم الحيض عليها باطل اجماعا والطهر ينافيه الدم والتبويض تحكم فاقترضت الضرورة الاحتياط الآتي عدة فرقة الحياة فانها بثلاثة أشهر على التفصيل الآتي في العدد نظرا للغالب ان كل شهر لا يخلو عن حيض وطهر ولان انتظار سن اليأس فيه ضرر لا يطاق ما لم تعلم قدر دورها بثلاثة ادوار فان سكنت في قدر دورها وقالت اعلم انه لا يزيد على ستة فدورها ستة وإذا تقرر وجوب الاحتياط (فيحرم) على حليها (الوطء) ومباشرة ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليها تمكينه لاحتمال الحيض لاطلاقها لان علة تحريمه من تطويل العدة لا يتأتى هنا لما تقرر في عدتها وعلى زوجها مؤنفا ولا خيار له لان وطاها متوقع (ومس المصحف) والمسك بالمسجد

لتحجيرها في أمرها وتسمى بالحيرة بكسر اليااء أيضا لانها الخ (قوله ويخطئ) بالجزم عطف على يختلف قاله السكردي ويمنعه كتابته بالياء فالظاهر انه جملة حالية فكان الاولى بتقديم المستند اليه وترك الواو (قوله كاهنا) اي في احكام المنحيرة (قوله من اول الهلال الخ) عبارة النهاية نعم لا يمكن إلحاقها بالمبتدأة في ابتداء دورها لان ابتداء دور المبتدأة معلوم بظهور الدم بخلاف الناسبة فيكون ابتداء اول الهلال ومتى اطلقوا الشهر في مسائل الاستحاضة غنوا به ثلاثين يوما سواء كان ابتداءه من اول الهلال ام لا في هذا الموضوع اهأى فرادهم بالشهر الهلالى نقص او كل عش (قوله لانه الخ) اي ابتداء الحيض في أول الهلال (قوله على ما فيه) عبارة ع ش قال الشيخ عميرة قال الرافعي وهي اي قوله لانه الغالب دعوى مخالفة للحس اه وهذا هو العمدة في تزييف هذا القول اه قول الماتن (والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها كما افاده الناشرى ما لم تصل سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر جلى شرحه سم على حجب وما ذكره عن شرحه م يوجدى في بعض النسخ والصواب اسقاطه ع ش (قوله الآتي) الى قوله (ما لم تعلم) في النهاية والى قوله فان شككت في المغنى (قوله ينافيه الدم) اي على هذا الوجه سم عبارة ع ش وهذا بمجرد لا يصاح مانعا من كونه طهرا دائما لجواز ان يكون كله دم فسادا لان يمنع هذا بان ما تراه المرأة في سن الحيض يجب ان يكون حيضا ما لم يمنع منه مانع والمانع هنا انما يمنع من الحكم على السكل بانه حيض ولم يمنع من ان بعضه حيض وبعضه غير حيض اه (قوله والتبويض) اي بان يحكم على بعض معين بانه حيض وعلى آخر بانه طهر ع ش (قوله فاقترضت الضرورة الخ) ولا يجمع تقديم السفر ونحوه ولا تؤم في صلاتها بطاهر ولا متحيرة بناء على وجوب القضاء عليها ولا يلزمها الفداء عن صومها ان افطرت لرضاع لاحتمال كونها حائضا معنى (قوله الآتي عدة الخ) راجع الى المتن (قوله على التفصيل الآتي الخ) اي اذا طلقها في اول الشهر اما اذا طلقها في اثنائه فان كان مضى منه خمسة عشر او اكثر لعامانتي واعتدت بثلاثة اشهر بعد ذلك ويحرم طلاقها حينئذ لما فيه من تطويل العدة وان بقى من الشهر ستة عشر يوما فاكثر فبشهرين بعد ذلك ع ش (قوله ما لم تعلم الخ) راجع الى قوله فانها بثلاثة اشهر كرى (قوله فان شككت الخ) عبارة شرح الروض فلو شككت في قدرها الى الادوار اخذت بالا كثر قاله الدارمى سم (قوله على حليها) اي من زوجها وسيدها نهاية ولو اختلف اعتقادهما فالعبرة بعقيدة الزوج لا الزوجة ع ش (قوله ومباشرة) الى قوله ولو بعد الخ في النهاية لا قوله لا طلاقها الى وعلى زوجها وقوله لصلافة الى قول المتن وتغتسل في المغنى الا قوله لا طلاقها الى وعلى زوجها (قوله لا طلاقها) عطن على الوطء في الماتن وقوله ومس المصحف عطف على تمكينه في الشرح وفيه نوع تعقيد فكان الاولى تاخير قوله ويحرم عليها الخ عن قوله لا طلاقها الخ (قوله وثنها) اي وسائر حقوق

بما لزم الاول من مخالفة الظاهر وان حفظت على ما قرره (قوله والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها كما افاده الناشرى ما لم تصل الى سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر جلى شرحه م واقول لعل ما قاله الناشرى مبنى على ظاهر ما سبق غن المغنى وغيره (قوله ينافيه الدم) اي على هذا الوجه (قوله فان شككت الخ) عبارة شرح الروض فلو شككت في قدرها الى الادوار اخذت بالا كثر قاله الدارمى (قوله فيحرم على حليها الوطء) قال الناشرى قال ابو شيكيل في شرح الوسيط هذا إذا لم تبلغ سن اليأس فاذا بلغت ذلك فالذى يظهر لي وتقتضيه القواعد انه يجوز لزوجه ان يجامعها الزوال احتمال الحيض ويؤيد ما قاله ابو شيكيل قول المحاملى في اللباب وقت انقطاعه ستون سنة اه كلام الناشرى (فان قلت) يرد ما قاله ابو شيكيل من زوال احتمال الحيض ما قالوه في باب العدد من انه لو رأت امرأة الدم بعد اليأس بشرط الحيض كان حيضا (قلت) لا يرد لجواز ان يكون ذلك مفروضا في دم متميز علم انه حيض لوجود شروطه بخلاف المشكوك فيه لجواز انها كثر الحيض كما هنا ثم راي الشارح تعرض لهذا فيما مر (قوله لا طلاقها الخ) فيه امران الاول صرح الشارح في باب الطلاق بان طلاقها لا سنى ولا بدعى لانه لم يقع في حيض ولا طهر بحق وكلامه هنا لا ينافيه لان عدم الحرمة تجامع ذلك والثاني ان عدم الحرمة هل هو وان لم تعتد بثلاثة اشهر بان اعتدت

الزوجية كالقسم عَش (قوله إلا الصلاة) وفاقا للغنى وخلافا للنهاية عبارة وما أفهمه كلامه أى السنوى في المهمات من جواز دخوله للصلاة فرضا أو نفلا رده والد رحمه الله تعالى بمفهوم كلام الروضة من أنه لا يجوز لها دخوله لذلك لصحة الصلاة خارجة بخلاف الطواف والاعتكاف ولولا الصلاة مَر وعقب السيد البصرى حرمة مكثها بالمسجد لغير ما يتوقف عليه من الطواف والاعتكاف ولولا الصلاة مَر وعقب السيد البصرى كلام النهاية بما نصه قوله مَر لصحة الصلاة خارجة فيه أنها صحيحة مع ترك السورة فالفارق ونقل شيخ الإسلام في الاسنى كلام المهمات المذكور وأقره اه (قوله إلا الصلاة أو طواف الخ) أى إذا أمنت التلويث اسنى ومغنى ونهاية قول المتن (و القراءة الخ) أى للفاتحة والسورة نهاية ومغنى وقال البصرى هل القراءة المندورة كالقراءة في غير الصلاة أو محلها في غير عالم أرى ذلك شيئا ولعل الثانى أوجه اه وفى كلام عَش ما يؤيده قول المتن (في غير الصلاة) ظاهره أنه لا يجوز القراءة للتعلم وينبغى خلافه لأن تعلم القراءة من فروض الكفاية فهو من مهمات الدين بل وينبغى لها جواز مس المصحف وحمله إذا توقفت قرأته عليهما وأنه لو لم يكف في دفع النسيان لإجراؤه على قلبها ولم يتفق لها قراءة في الصلاة لما منع قام بها كاشتغالها بصناعة تمنعها من تطويل الصلاة والنافلة جاز لها القراءة ويظهر أنه لا يجب عليها حينئذ أن تقصد بتلاوتها الذكر أو تطابق بل يجوز لها قصد القراءة لأن حديثها غير محقق والعذر قائم بها ثم إن كانت قراءتها مشروعة سن للسامع لها سجود التلاوة وإفلا عَش (قوله بأمرها الخ) أى وبالقراءة في الصلاة كما يستفاد من قوله أَمَا في الصلاة الخ سم (قوله على القلب) أى وتتاب على هذا الأمر ثواب القراءة عَش (قوله أَمَا في الصلاة) أى ولو نفلا (قوله لجائزة مطلقا) أى فاتحة أو غير هانهاية قال السنوى وقيل تحرم الزيادة على الفاتحة اه سم (قوله محققة) أى فلذا لم يزد على الفاتحة سم (قوله وكذا صلاة الجنائز) أى وصلاة الجنائز كصلاة الفرض في وجوب الغسل لها لا في صفتها الخاصة وهى وجوبها كالفرض ولو شبهها بالنفل كان أولى قال سم على حج وينبغى أن لا يسقط الفرض بفعلها لعدم إغناء صلاتها عن القضاء اه وعليه فيفرض بينهما وبين المتيتم بأن طهره محقق دون هذه عَش وأقر الرشيدى كلام سم أيضا (قوله لأنه من مهمات الدين) أى من الأمور التى أهتم بها الشارع وحث على فعلها عَش (قوله ولو بعد خروج الوقت) وفاقا للغنى وخلافا للنهاية عبارة وشمل إطلاقه التنفل بعد خروج وقت الفريضة وقد علم ما فيه مما مر اه أى في شرح ويجب الوضوء لكل فرض من أنها تفعلها بعد خروج الوقت إن كانت راتبة بخلاف النفل المطلق عَش (قوله بعد خروج الوقت) إنما تظهر هذه المبالغة إذا أريد النفل بطهارة الفرض سم اه رشيدى (قوله فقد صرح به) أى بوجوب القضاء عليها (قوله) لكن انتصر كثير من لعدم وجوبه الخ عبارة المغنى وهو ما فى البحر عن النص وقال فى المجموع أنه ظاهر نص الشافعى وبذلك صرح الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب وابن الصباغ وجمهور العراقيين وغيرهم لأنها إن كانت حائضا فلا صلاة عليها أو طاهرا فقد صلت قال فى المهمات وهو المفتى به اه (قوله وأنه الذى الخ) عطف على قوله انتصر الخ قول المتن (لكل فرض) خرج به النفل فلا يجب عليها الاغتسال لفرضه المعتمد نهايتها سم قال عَش قوله لكل فرض أى ولو نذرا وصلاة جنازة زياى وظاهر أنها اتصلت على الجنائز ولو مع وجود الرجال ثم قوله وصلاة جنازة وهو ظاهر حيث لم تعدد الجنائز فان تعددت وصلت عليها دفعة واحدة كفاها غسل واحد كما هو ظاهر وقوله مَر فلا يجب عليها الاغتسال الخ

بثلاثة أدوار على ما ذكره بقوله ما لم تعلم الخ وقد يقتضى ما نقلناه عنه فى باب الطلاق أن الأمر كذلك لعدم تحقق الحيض (قوله إلا الصلاة) المعتمد حرمة مكثها بالمسجد لغير ما يتوقف عليه من الطواف والاعتكاف ولولا الصلاة مَر (قوله بأمرها الخ) أى وبالقراءة في الصلاة كما يستفاد من قوله أَمَا في الصلاة الخ (قوله لجائزة مطلقا) قال السنوى وقيل تحرم الزيادة على الفاتحة اه (قوله بان جنازته محققة) أى فلذا لم يزد على الفاتحة (قوله وكذا صلاة الجنائز) ينبغى أن لا يسقط الفرض بفعلها لعدم إغناء صلاتها عن القضاء (قوله ولو بعد خروج وقت الفرض) إنما تظهر هذه المبالغة إذا أريد النفل بطهارة الفرض (قوله لكل فرض)

إلا لصلاة أو طواف أو اعتكاف ولو نفلا (و القراءة في غير الصلاة) وإن خشيت النسيان لا مكان دفعه بأمرها على القلب والنظر فى المصحف أَمَا فى الصلاة لجائزة مطلقا وفارقت فاقد الطهورين بان جنازته محققة (وتصلى) وجوبا (الفرائض) ولو مندورة وكذا صلاة الجنائز كما يحتمل السنوى (ابدا) لا جتماع الطهر (وكذا النفل) الراتب وغيره (فى الاصح) ندب لأنه من مهمات الدين فلا وجه لحرمائها إياه ولو بعد خروج وقت الفرض كما صححه فى الروضة وإن صحح فى كتب خلافه لأن إباحة النوافل المطلقة لها تدل على أنهم وسعوا لها فى شأن النوافل وسكت أى هنا وإلا فقد صرح به فى فصل القدوة عن وجوب قضائها مع أنه المعتمد عندهما الطول فقريره لكن انتصر كثير من لعدم وجوبه وأنه الذى عليه النص والجمهور (وتغتسل لكل فرض)

في وقته كما بأصله وكأنه اكتفى بقوله وتوضأ وقت الصلاة وذلك لاحتمال الانقطاع كل وقت ومن ثم لو ذكر وقت كعند الغروب اغتسلت عنده كل يوم فقط أو كانت ذات تقطع لم تكرر مدة النقاء لأنه لم يطرأ بعده دم ويلزمها إذا لم تنغمس أن ترتب بين أعضاء الوضوء على الأوجه لاحتمال أنه واجبا ولا يلزمها نية على الأوجه أيضا لأن جعلها بالحال يصيرها كالغالب وهو يجزئه الوضوء بنية نحو الحيض ولا تجب المبادرة بها غقبه لأنه لا يمكن تكرار الانقطاع بينه وبينها بخلاف الحدث واحتمال وقوعه في الحيض والانقطاع بعده لاحتمال وقوعه في نية نيتها في دفعه لكن ينبغي نيتها لأنها تقلل الاحتمال لأنه في الزمن الطويل أظهر منه في اليسير فإن أخرت جددت الوضوء حيث يلزم المستحاضة المؤخرة (وتصوم رمضان) لاحتمال أنها طاهر جميعه (ثم) تصوم (شهر) آخر (كاملين) حال من رمضان وشهر أو تنكيره غير مؤثر لتخصيصه بمقدرته وهي مؤكدة لرمضان لكلا يتوهم إطلاقه على بعده

أي ويكفيها له الوضوء مظاهره وإن فعلته استقلالا كالضحى وقضية كلام شرح البهجة أن محله حيث فعل بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر أما لو فعل استقلالا نواكأن في وقت فرض أو لا فلا بدله من الغسل ع ش (قوله في وقته) إلى المتن في النهاية إلا قوله كما بأصله إلى الاحتمال الخ وقوله لأنه لا يمكن إلى فإن أخرت وكذا في المغنى إلا قوله ويلزمها إلى ولا يجب (قوله ذلك) أي وجوب الغسل لكل فرض (قوله لم تكرر الخ) أي لا وجوبه ولا ندب بابل لو قيل بحر مته لم يكن بعيدا لأنه تعاط لعبادة فاسدة ع ش (قوله بعده) أي الغسل (قوله ولا يلزمها نية الخ) يشعر بجواز نيته والوجه خلافه لأنه يحتمل أن الواجب الغسل وإن الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلطا بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكبر غلطا فالاحتياط المخلص على كل تقدير تعين نية رفع الأكبر رسم على حج أه رشدي ويجاب ع ش بما نصه ويمكن المراد لا يلزمها نية الوضوء مع نية رفع حدث الحيض لأن المراد نية لزومها مستقلة مع ترك نية رفع الحدث الأكبر أه وعبرة البصري لا ينبغي أن الاحوط الاتيان بنية الوضوء أيضا بشرط أه (قوله أيضا) أي كلزوم الترتيب (قوله بها عقبه) أي بالصلاة عقب الغسل مغنى (قوله لأنه لا يمكن الخ) يعني أن الغسل إنما ترم به لاحتمال الانقطاع ولا يمكن الخ مغنى (قوله واحتمال وقوعه الخ) أي مع أن المبادرة لا تمنع أثر هذا الاحتمال قال في شرح العباب نعم يحتمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما يسع الصلاة فإذا بادرت برئت منها وإذا أخرت أوقعت في الحيض فلم تبرأ فكان ينبغي وجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم أه سم عبارة البصري قوله لا يمكن تكرار الانقطاع الخ مسلم لكن الموجب هنا احتماله ولا مانع من تكرره فالجاصل أن احتمال الانقطاع هنا كخروج الحدث في المستحاضة وفي المبادرة بالصلاة عقب طهارة كل منهما تقليل للمقتضى وإن لم يدفعه بالكلية فالقول بوجوبها ثم لا هنا لا يخلو عن خفاء إذا الذي يظهر بيادى الراى التسوية فيها أوفى عدمها أه (قوله جددت الخ) أي وجوبا مغنى وبصري (قوله حيث يلزم المستحاضة) أي غير المتحيرة ليصح قياس هذه عليها ع ش (قوله المؤخرة) وهي ما أخرت لمصلحة الصلاة بقدر ما يمنع الجمع بين الصلاتين كما تقدم ع ش وسم قول المتن (وتصوم الخ) أي وجوبا مغنى ونهاية (قوله لاحتمال) إلى قول المتن وإن حفظت في النهاية (قوله وتنكيره) أي الشهر (قوله لتخصيصه الخ) هذا عجيب فإن المسوغ موجود بدونه وهو عطفه على المعرفة فانهم صرحوا بأن ذلك كعكسه من مسوغات مجى الحال من التنكرة سم وع ش ورشدي (قوله بما قدرته) أي من لفظ آخر ع ش (قوله وهي) أي الحال المذكورة (قوله مؤكدة لرمضان) لقائل أن يقول أن رمضان حقيقة في الهلال الناقص أيضا فالتقييد

في وقته قال في شرح الروض وتعبيره كأصله بالفريضة يخرج النفل وهو احتمال ذكره في المجموع في النفل بعدها بعد نقله عن القاضى إلى الطبيب أن كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض فلها صلاة النفل وكل موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجز النفل إلا بالغسل أيضا أه وظاهر كلام الاكثرين التقييد بالفرض وهو أيسر وكلام القاضى احوط أه والمعتمد عدم وجوب الغسل للنفل شرح مر (قوله ولا يلزمها نية على الأوجه) يشعر بجواز فيه والوجه خلافه لأنه يحتمل أن الواجب الغسل وإن الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلطا بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكبر غلطا فالاحتياط المخلص على كل تقدير تعين الأكبر فليتأمل (قوله واحتمال وقوعه الخ) أي مع أن المبادرة لا تمنع أثر هذا الاحتمال قال في شرح العباب نعم يحتمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما يسع الصلاة فإن بادرت برئت منها وإذا أخرت أوقعت في الحيض فلم تبرأ وكان ينبغي وجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم أه (قوله حيث يلزم المستحاضة) أي بأن لا يكون لمصلحة الصلاة (قوله لتخصيصه بما قدرته) هذا عجيب فإن المسوغ موجود من غير تقدير وهو مشار كنه في الحال للمعرفة فانهم صرحوا بأن ذلك من مسوغات مجى الحال من التنكرة وبذلك عبر في التسهيل وعبر السيوطى في مسوغ الحال بمسوغات الابتداء وصرحوا في مسوغات الابتداء بأن منها أن يعطف على سائغ الابتداء نحو زيد ورجل قائمان (قوله وهي مؤكدة لرمضان



بل مؤسسة كما يعلم من قولنا الاتي فالكمال إلى اخره ومؤسسة لشهر لافادتها ان المراد به ثلاثون يوما متواليه (فيحصل) لها بفرض ان رمضان ثلاثون يوما (من كل) منهما (اربعة (٤١٠) عشر) يوما لاحتمال ان حيضها الاكثر وان طرأ اثناء يوم وانقطع اثناء السادس عشر فيبطل

منه ستة عشر يوما فان نقص رمضان حصل لها منه ثلاثة عشر وبقي عليها ستة عشر فاذا صامت شهرا كاملا بقي عليها يوما هنا ايضا فالكمال في رمضان قيد لغرض حصول الاربعة عشر لابقاء اليومين كما هو واضح فلا اعتراض على المتن كالا يعترض عليه بانه لا يمتنع عليها شيء اذا علمت ان الاتقطاع كان ليلا لوضوحه ايضا (ثم) اذا بقي عليها يوما (تصوم من ثمانية عشر) يوما ستة ايام (ثلاثة او لها وثلاثة اخرها فيحصل اليومان الباقيان) لان الحيض إن طرأ اثناء اول صومها حصل الاخير ان او ثانيه فالاول والثامن عشر او ثالثه فالاول والثاني السادس عشر حصل الثاني والثالث او السابع عشر فالثالث والسادس عشر او الثامن عشر فالسادس عشر والسابع عشر ولا تتعين هذه الكيفية كما هو مبسوط في المطولات بل بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلها بكيفيات تبلغ ألف صورة وصورة ولعله في جميع مسائل الصوم بانواعه لافي هذه الصورة بخصوصها لبداه فسادا (ويمكن قضاء يوم) عليها بنذر مثلا (بصوم يوم ثم) (صوم (الثالث) من الاول (والسابع عشر) منه

بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور مغن عن التعسف الذي ارتكبه مع أن في صحته نظر فان قوله فالكمال الخ لا يفيد التأسيس إلا ان اراد به ما ذكرته مع قصور عبارته عن إفادته سم (قوله بل مؤسسة) أي محصلة المعنى لم يحصل بدونها ع (قوله فيبطل منه) أي كل منهما (ستة عشر الخ) أي وبقي عليها يوما وكان ينبغي ان يذكر هذا هنا حتى يظهر قوله الاتي هنا ايضا فتأمل (قوله هنا ايضا) أي فيما اذا نقص رمضان كما في اذ اكمل هذا مراده وتقدم ما فيه عبارة النهاية والمقضى منه بكل حال ستة عشر يوما فاذا صامت الخ بقي عليها على كل من التقديرين يوما زاد المعنى فلو قال وتصوم رمضان ثم شهرا كاملا وبقي يوما لا غنى عن كمالين وما بعده قاله ابن شعبة اه (قوله لغرض الخ) بالغين المعجزة (قوله فلا اعتراض على المتن) ان اراد به ما مر عن ابن الشهية فيرد بان ما ذكره لا يدفع اولوية ذلك قال ع ش وبقي الاعتراض عليه أي المتن من جهة اخرى وهي إيهامه ان رمضان في حقه يعتبر ثلاثين كالشهر الاخر وإن كان ناقصا إلا ان يقال ان هذا الإيهام ضعيف اه (قوله لوضوحه ايضا) لا موقع لايضا إلا ان يكون راجعا إلى قوله كما لا يعترض الخ وفيه أن التشبيه مغن عنه وقد يقال أنه راجع إلى قوله فالكمال في رمضان قيد الخ ع ش (قوله لان الحيض إلى قوله كما هو في المغنى (قوله ولا تتعين هذه الكيفية) ذكر المغنى والنهاية غير هاراجعهما (قوله يمكن تحصيلها) أي تحصيل البراءة عن قضاء يومين وكان الاولى تثنية الضمير كافي النهاية (قوله لافي هذه الصورة) أي صورة بقاء يومين (قوله وصورة) عبارة النهاية وواحدة اه (قوله بانواعه) أي الشاملة لنقص يوم ويومين فأكثر (قوله لوقوع يوم الخ) أي لان الحيض ان طرأ في الاول سلم الاخير او في الثالث سلم الاول وان كان اخر الحيض الاول سلم الثالث او الثالث سلم الاخير نهاية (قوله ولا يتعين هذا الخ) وفي النهاية والمغنى بعد ذكر كيفيات اخر ما نصه واللفظ للثاني هذا في غير الصوم المتتابع بنذر او غيره فان كان سبعة ايام فادونها صامته ولا ثلاث مرات الثالثة منها من سابع عشر شرعها في الصوم بشرط ان تفرق بين كل مرتين من الثلاث بيوم فأكثر حيث يتأتى الاكثر وذلك فيما دون السبع فلقضاء يومين ولا تصوم يوما وثانيه وسابع عشرة وثمان عشرة واربعة عشر ولا غير متصلين بشيء من الصومين فبطلان الحيض إن فقد في الاولين صح صومها وإن وجد فيها صح الاخير ان اذ لم يعد فيها ما لإقامته وسطا وإن وجد في الاول ودون الثاني صح ايضا وبالعكس فان انقطع قبل السابع عشر صح مع ما بعده وإن انقطع فيه صح الاول والثامن عشر وتخلل الحيض لا يقطع الولاء وإن كان الصوم الذي تخلله قدر ايسره وقت الطهر لضرورة تحييز المستحاضة فان كان المتتابع اربعة عشر فادونها صامته ستة عشر ولا ثم تصوم قدر المتتابع ايضا ولا بين افراده وبينها وبين الستة عشر فلقضاء ثمانية متتابعة تصوم اربعة وعشرين ولا فبطلان ستة عشر فيبقى لها ثمانية من الاول والاخر أو منهما أو من الوسط ولقضاء اربعة عشر تصوم ثلاثين وإن كان ما عليها شهرين متتابعين صامت مائة واربعةين يوما ولا فبطلان اذ يحصل من كل ثلاثين اربعة عشر فيحصل من مائة وعشرين ستة وخمسون ومن عشرين الاربعة الباقية وإنما وجب الولاء لانها لو فرقت احتمل الفطر في الطهر فيقطع الولاء اه (قوله أي المتحيرة الخ) الاعداء المرأة التي جاوزت معها أكثر الحيض فتأمل سم (قوله كما مر) أي في شرح او متحيرة بان الخ (قوله من عادتها) إلى قوله ففي حفظ التقدير في النهاية والمغنى لا قوله

(الخ) أقول لقائل أن يقول ان رمضان حقيقة في الهلال الناقص أيضا فالتقيد بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور مغن عن التعسف الذي ارتكبه مع أن في صحته نظر فان قوله فالكمال الخ لا يفيد التأسيس إلا ان اراد ان فيه إشار إلى ان رمضان يكون كاملا وناقصا وأنه حقيقة في الامرين فالتقيد المذكور مخرج للناقص ولا يخفى ان عبارته في غاية القصور والبعد عن ذلك فليتأمل (قوله أي المتحيرة لا بقيد التفسير) الاعداء المرأة التي جاوزت معها أكثر الحيض فتأمل (قوله المحتاجة للنية) خرج نحو القراءة

لوقوع يوم من الثلاثة في الطهر بكل تقدير كما علم بما مر ولا يتعين هذا أيضا (وإن حفظت) أي المتحيرة لا بقيد التفسير كما مر (شيثا) المحتاجة من عادتها ونسيت شيئا كالوقت فقط او القدر فقط (فلليقين) من طهر او حيض (حكاه) وهذه تحييز هانسي فلذا جعلها عقب المتحيرة لطفلة

فزع من ان سياقه يقتضى انها متحيرة مظاقة ليس في محله (وهي في) الزمن (المحتمل) للحيض و الطهر (كحائض في الوطء) ومن المصحف والقراءة في غير الصلاة (وطاهر في العبادة) المحتاجة للنية كما علم من الامثلة السابقة احتياطا كالتحيرة (١١٤) المطلقة (وان احتمل انقطاعا وجب

الغسل لكل فرض) احتياطا ايضا ولا فالوضوء لكل فرض ففي حفظ القدر فقط كان قالت كان حيض ستة ايام من العشر الاول من كل شهر الخامس والسادس حيض يقينا وما بعد العاشر طهر يقينا ومن السابع للعاشر يحتمل الانقطاع فتغتسل لكل فرض ومن الاول للخماس يحتمل الطرو فلا غسل قالوا ولا تخرج هذه اى الحافظة للقدر فقط عن التحير المطلق لا يحفظ قدر الدور وابتدائه وقدر الحيض كهذا المثال بخلاف قولها حيض خمسة واضلتهافي دورى ولا اعرف سوى هذا ودورى ثلاثون ولا اعرف ابتداءه فهى متحيرة مظاقة لان كل زمن يمر عليها محتمل للثلاثة الحيض والطهر والانقطاع وفي حفظ الوقت فقط كان قالت اعلم انى حيض في الشهر مرة واكون في سادسه حائضا السادس حيض يقينا والعشر الاخير طهر يقينا ومنه للعشرين يحتمل الانقطاع دون الطرو ومن الاول للسادس يحتمل الطرو فقط (والاظهر ان دم الحامل) الصالح لكونه حياض ولو بين توأمين حيض للخبر الصحيح دم الحيض اسود يعرف ولائنه لا يمنع

المحتاجة إلى احتياط (قوله المحتاجة للنية) خرج نحو القراءة سم (قوله كما علم) أى التقييد بما ذكره (قوله السابقة) في المنحورة المطلقة (قوله ولا فالوضوء الخ) ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه وما لا يحتمله حيضا مشكوكا فيه نهاية ومعنى قال ع ش والظاهر انها لا تفعل طواف الا فاضة في الطهر المشكوك فيه ولا في الحيض المشكوك فيه ولا فيما نسبت انتظام عاداتها فرددت لا قل النوب واحتاطت في الزائد لان الطواف لا اخر لوقته فيجب تاخير طهرها المحقق لا يقال انتظاره مع الاحرام فيه مشقة شديدة لانا نقول يمكن دفعها بما ذكره من ان الحائض حيضا محققا تنخلص من الاحرام بالهجوم على الطواف مقلدة مذهب الحنفى او غير ذلك مما ياتى في الحج هذا ولم يتعرضوا لما لو طافت طواف الا فاضة زمن التحير هل يجب عادته في زمن يغلب على الظن معه وقوعه في الطهر كافي قضاء الصلوات ولا وقياس ما في الصلاة وجوب ذلك ا ه محذوف (قوله يحتمل الانقطاع) اى والحيض والطهر نهاية ومعنى قال ع ش الذى يظهر ان ليس مرادهم باحتمال الطهر هنا طهر اصليا لا يكون بعد الانقطاع كاي توهم من عطفه عليه وجعل كل منها احد المحتملات فانه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض يقينا بل مرادهم الطهر في الجملة فالمراد باحتمال التطهر والانقطاع احتمال طهر بعد الانقطاع او معه الانقطاع والحاصل انه ليس المراد ان كلا منهما يحتمل حصوله على الافراد فانه غير ممكن كما تبين بل المراد احتمال طهر معه انقطاع سم على المنهج ا ه (قوله يحتمل الطرو) وعبارة النهاية والمغنى يحتمل للحيض والطهر ا ه (قوله قالوا) اى الاصحاب معنى (قوله ولا تخرج) الى قوله بخلاف قولها في النهاية الى قوله وفي حفظ الوقت في المغنى (قوله بخلاف قولها الخ) ولو قالت كنت اخطئ شهر ابشر حيضا فلحظة من اول كل شهر ولحظة من اخره حيض يقينا وما بين الاولى اى التى من اول الشهر ولحظة من اخر الخامس عشر يحتمل الثلاثة وهذه اللحظة اى التى اخر الخامس عشر مع لحظة من اول ليلة السادس عشر طهر يقينا وما بين اللحظة من اول ليلة السادس عشر واللحظة من اخر الشهر يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع معنى ونهاية (قوله ولا اعرف سوى هذا) اى سوى قدر الحيض من قدر الدور وابتدائه (قوله والعشر الاخير طهر يقينا) فيه نظر بالنسبة لاولها لان فرض انها في جميع السادس حائض بصرى (قوله ومنه) اى من السادس (قوله يحتمل الانقطاع) اى والحيض (قوله فقط) اى دون الانقطاع قول المتن (ان دم الحامل) قال في شرح المذهب وامرأة حامل وحاملة والاول اشهر وافصح وان حملت على رأسها وظهرها غاملة لا غير انتهى سم (قوله الصالح) الى قوله نعم في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولانه الى وانما (قوله الصالح) اى وان خالف عاداتها حيث لم ينقص عن يوم وليلة ولا زاد على خمسة عشر ولو بصفة غير صفة الدم الذى كانت تراه في غير زمن الحمل ع ش قول المتن (حيض) اى وان ولدت متصلا باخره بلا تخل نقاء معنى ونهاية (قوله للخبر الصحيح الخ) عبارة النهاية لعموم الادلة كخبر دم الحيض الخ (قوله ولائنه لا يمنع الخ) عبارة النهاية ولائنه دم لا يمنع الرضاع بل اذا وجد معه حكم بكونه حياض وان ندر فكذلك لا يمنع الحمل ا ه (قوله ولائنه لا يمنع الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله ليس حياضا) محله ما لم يتصل بحيض متقدم على الطلق ولا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع

(قوله والاظهر ان دم الحامل) قال في شرح المذهب وامرأة حامل وحاملة والاول اشهر وافصح وان حملت على رأسها وظهرها غاملة لا غير ا ه (قوله ليس حياضا) محله ما لم يتصل بحيض متقدم على الطلق ولا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع الولد حياضا حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد الا انه اتصل بالخارج بعد تمام الولادة كان جميعه حياضا وان لزم اتصال النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فانه يجوز خلاف ما لو جاز زدتهما النفاس السنتين فانه يكون استحضاضا ولا يجعل ما بعد السنتين حياضا متصلا بالنفاس واعتبار الفصل بينهما اذا تقدم النفاس دون ما اذا تاخر صرحوا به (قوله ليس حياضا) محله ما لم

الرضاع لو وجد وان ندر فكذلك الحمل ولائنه حكم الشارع ببرأة الرحم به نظرا للغالب وكون الحمل يسد مخرج الحيض لئلا يهاهوا غلبا ايضا نعم الدم الخارج مع الطلق أو الولد ليس حياضا ولا نفاسا واذا ثبت أنه حيض جرت عليه أحكامه لإخرمة الطلاق فيه إن انقضت العدة بالحمل لكونه

منسوب بالطلاق والإلزام  
لأنقضاء العدة بالحيض  
حيث (و) الأظهر أن  
(النقاء بين الدم) الذي  
يمكن كونه حيضا بأن  
لم يزد النقاء مع الدم على  
خمسة عشر واحتوش  
بدمين في الخمسة عشر ولم  
ينقص مجموع الدم عن  
أقل الحيض كما تفيدته ال  
العهدية في الدم فاصلاح  
نسخة المصنف التي بخطه  
كذلك إلى أقل الحيض ليس  
في محله (حيض) سبحانه الحكم  
الحيض عليه لأنه لما نقص  
عن أقل الطهر أشبه الفترة  
بين دفعات الدم والفرق  
بينهما أن النقاء شرطه أن  
تخرج القطنة بيضاء نقية  
والفترة تخرج معها ملوثة  
ومن ثم اتفقوا على أنها حيض  
ومحل الخلاف في نحو الصلاة  
والصوم والوطء دون  
انقضاء العدة فإنه لا يوصل  
به إجماعا ودون الطلاق  
فإنه لا يحل فيه (وأقل  
النفاس) وهو الدم  
الخارج بعد فراغ جميع  
الرحم وإن وضعت  
علقة أو مضغة

الولد حيضا أيضا حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد إلى أن اتصل بالخارج بعد تمام الولادة  
كان جميعه حيضا وإن لم اتصال النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فإنه يجوز خلاف ما لو جاوز دمه  
النفاس الستين فإنه يكون استحاضة ولا يجعل ما بعد الستين حيضا متصلا بالنفاس واعتبار الفصل بينهما إذا  
تقدم النفاس دون ما إذا تأخر وقضية قولهم السابق محله ما لم يتصل الخ أنه لو لم يتصل بدم متقدم قدر الحيض  
كيوم فقط لا يكون حيضا وإن كان مجموعا مع ما تقدمه قدر الحيض فليراجع سم على حجج والأقرب أنه  
حيض لأنه بمجرد رؤيته حكم عليه بذلك فيستصحب إلى تحقق ما ينافيه ع ش (قوله والإلزام) شامل للنسب  
لغيره كحمل الشبه وغير المنسوب كحمل الزنا وجه الحرمة في الأول أن عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع  
لا يحسب من عدة الطلاق كانت حائضا أو طاهرا سم (قوله الذي) إلى قوله ودون الطلاق في النهاية  
والمعنى إلا قوله كما تفيدته إلى المتن (قوله بأن يزد الخ) فإذا كانت ترى وقتادما وقتانقاء واجتمعت هذه  
الشروط حكمنا على الكل بأنه حيض أما النقاء بعد آخر الدماء فطهر قطعوا أن نقصت الدماء عن أقل الحيض  
فهي دم استحاضة معنى (قوله فاصلاح نسخة المصنف الخ) عبارة المعنى والأظهر أن النقاء بين دماء أقل  
الحيض فكثر حيض قال ابن الفر كاح أن نسخة المصنف والنقاء بين الدم حيض ثم أصاحه بعضهم بقوله بين  
أقل الحيض لأن الراجع أنه إنما ينسحب إذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض اه قال الولي العراقي وهذه  
النسخة التي شرح عليها السبكي وقال ابن النقيب وقد رأيت نسخة المصنف التي بخطه وقد أصاحت كما قال بغير  
خطه اه ونحوه في النهاية إلا أن ما نقله فيه عن ابن الفر كاح عزاه فيها للبرهان الفزاري وهو المراد بابن  
الفر كاح لتفر كح كان في ساق أبيه ثم ما شرحا عليه تبعا للشارح المحقق من حمل الأقل على الأقل اصطلاحا  
لا يستغنى عن تقديره فكثر لسكنه يشمل صورة غير مزادة وهو كون الدماء وأصله إلى حد لا كثر اصطلاحا  
إذ لا يتصور تخلل نقاء بينهما محكوم عليه بأنه حيض فليحمل الأقل على معناه لغوه وهو ما عدا إلا كثر فيستغنى  
عن تقديره فكثر الموقع في إيهام ما ليس بمراد والأصل عدم التقدير بصري (قوله ليس في محله) فيه نظر  
ويكفي في الإصلاح الإيهام القوي وعدم تعيين العهدية وعدم القرينة عليها فكون الإصلاح في محله مما  
لا ينبغي تردد فيه سم أقول بل في نظره نظر إذ لا يجوز كما في شرح مسلم اصطلاح عبارة كتاب وإن اذن مؤلفه  
في خطبته بذلك بل يكتب في هامشه قال المصنف كذا وصوابه كذا ولو سلمنا الجواز فهو ما لم تقبل العبارة معنى  
صحيحا ولا فتحمل عليه ولو كان بعيدا كما نبه عليه القاضي غضد الدين (قوله دون انقضاء العدة) أي فلا  
تنقض بتكرار هذا النقاء إذ لا يعد هذا النقاء قرأ سم (قوله الدم الخارج بعد فراغ جميع الرحم) أي  
وقبل أقل الطهر فلو لم ترد ما إلا بعد مضي خمسة عشر يوما فكثر فلا نفاس لها على الأصح سم عن العباب  
يتصل بحيض متقدم على الطلق وإلا كان كل من الخارج مع الطلق أو الولد حيضا فلورأت بو ما فقد ظد ما ثم  
وضعت تمصلا به فظاهر أن ذلك اليوم دم فساد وإن تقدم بعضه على الطلق لنقصه عن أقل الحيض ولا يمكن  
تكميله من الخارج عقب الولادة لأنه لا نفاس (قوله ليست حيضا ولا نفاسا) محله ما لم يتصل بحيض متقدم  
وإلا كان حيضا كذا عبر به غير واحد وقضية أنه لو لم يتصل بدم متقدم قدر الحيض كيوم وليلة لا يكون  
حيضا وإن كان مجموعا مع ما تقدمه قدر الحيض فليراجع سم (قوله والإلزام) شامل للنسب لغيره كحمل  
الشبهة وغير المنسوب كحمل الزنا وجه الحرمة في الأول أن عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع لا يحسب من عدة  
الطلاق كانت حائضا أو طاهرا فإن قلت التطويل لم يلزم من الطلاق في الحيض حينئذ قلنا صدق في الجملة أنه  
لزم من طلاقها في هذا الحيض أن عدتها بعد الولادة وبعد ما يلقاها من النفاس الذي لا يحسب من عدتها  
فيحصل التطويل ولا يضره أن تحريم الطلاق في عدة الشبهة ثابت وإن كانت طاهرا لهذا المعنى (قوله ليس  
في محله) فيه نظر ويكفي في الإصلاح الإيهام القوي وعدم تعيين العهدية وعدم القرينة عليها فكون  
الإصلاح في محله مما لا ينبغي تردد فيه (قوله دون انقضاء العدة) أي فلا تنقض بتكرار هذا النقاء إذ لا يعد  
هذا النقاء قرأ (قوله الخارج بعد فراغ جميع الرحم الخ) قال في شرح الإرشاد كالعباب وغيره وقبل مضي

فيها صورة خفية اخذها من في الغسل إذ لا تسمى ولادة إلا حينئذ كما صرحوا به فلا تخالف (١٣٤) بين ما ذكره هنا وفي العدد خلافا

من ظنه وإطلاقهم أنها لا تنقضي بعلقة بمحول على الأغلب أنه لا صورة فيها خفية من النفس وهو الدم إذ به قوام الحياة أو لخروجه عقب نفس وإذا لم يتصل بالولادة فابتداءؤه من رؤية الدم على تناقض المصنف فيه وعليه فمن النقاء لا نفاس فيه فيلزمها فيه أحكام الطاهرات لكنه محسوب من الستين كما قاله البلقيني (لحظة) هو كقول غيره بجهة بمعنى قول الروضة لاحد لا قله أي لا يتقدر بل ما وجد منه وإن قل نفاس لكن اللحظة أنسب بذكر الغالب والاكثر لأن الكل زمن (وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون) يوما بالاستقراء كإمام (ويحرم به ما حرم بالحيض) حتى الطلاق إجماعا لأنه دم حيض يجتمع قبل نفخ الروح وبعد النفخ يكون غذاء الولد ولا يؤثر في نحوه به في ذلك تخالفهما في غيره إذ النفاس لا يتعلق به عدة ولا استبراء ولا بلوغ لحصولها قبل بالولادة أو الانزال الناشئ عنه المعلق وأقله لا يمكن أن يسقط صلاة لتعذر استغراقه لوقتها بخلاف أقل الحيض كذا

وشرح الارشاد زاد المغنى والنهاية وعلى هذا فيحل للزوج أن يستمتع بها قبل غسلها أو تيممها كالجنب اه (قوله فيها الخ) راجع للعلقة ايضا بدليل قوله الاتي وإطلاقهم الخ سم (قوله صورة الخ) وينبغي الاكتفاء بالخبر قابلة واحدة بها لأن المدار على ما يفيد الظن والواحدة تحصله عش (قوله إلا حينئذ) أي حين وجود الصورة (قوله من النفس الخ) عبارة المغنى وهو بكسر النون لغة والولادة وشرعا ما مر وسعى بذلك لأنه يخرج عقب النفس أو من قولهم تنفس الصبح إذا ظهر ويقال لذات النفاس نفساء بضم النون وفتح الفاء وجمعها نفاس كعشراء وعشار ويقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيهما والضم أفصح وأما الخائض فيقال فيها نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير ذكره في المجموع اه (قوله قوام الحياة) الأولى قوام النفس (قوله وإذا لم يتصل) إلى قوله لكن اللحظة في النهاية والمغنى (قوله) وإذا لم يتصل بالولادة) أي وإذا تأخر خروج الدم عن الولادة قال النفاس من خروجه لا منها نهاية ومغنى (قوله فابتداءؤه الخ) أي من حيث الأحكام عش أي لا من حيث الحسابان من الستين أو الأربعين (قوله من رؤية الدم) أي قبل مضى أقل الطهر كما مر انفا (قوله فمن النقاء) أي الذي بين الولادة ورؤية الدم عش (قوله فيلزمها فيه الخ) فتجب عليها الصلاة في النقاء المذكور وقد صحح في المجموع أنه يصح غسلها عقب ولادتها ولا يشكل على ما رجحناه قول المصنف بطلان صوم من ولدت ولدا جافا لأنه لما كانت الولادة مظنة خروج الدم انبط البطلان بوجودها وإن لم يتحقق كما جعل النوم ناقضا وإن تحقق عدم خروج شيء منه نهاية ومغنى (قوله لكنه محسوب الخ) معتمد عش (قوله كما قال البلقيني) عبارته كافي النهاية ابتداء الستين من الولادة وزمن النقاء لا نفاس فيه وإن كان محسوبا من الستين اه (قوله بل ما وجد منه أو ان قل نفاس) أي ولا يوجد أقل من جهة أي دفعة نهاية ومغنى بضم الدال عش (قوله أنسب) أي من الجهة قول المتن (ستون) وقال بعض العلماء سبعون وقال أبو حنيفة أي وأحد أربعون مغنى (قوله لأنه دم) إلى قوله ولك منعه في النهاية وإلى قوله ثم رايت في المغنى (قوله ولا يؤثر الخ) عبارة المغنى والنهاية فحكمه حكم الحيض في سائر أحكامه إلا في شيئين أحدهما أن الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجبه لثبوته قبله بالانزال الذي حبات منه الثاني أن الحيض يتعاقب به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولها قبله بمجرد الولادة وتخالفه ايضا في أن أقل النفاس لا يسقط الصلاة الخ فعلم من هذا أن أو في قول الشارح بالولادة أو الانزال الخ للتوزيع (قوله لحصولها قبله بالولادة) لا يأتي هذا في العدة إذا كان الحمل من زنا سم أي أو من وطء مشبهة (قوله وأقله لا يمكن أن يسقط الخ) أي وحده كما يصرح به التعليل فلا يرد ما أورده الشارح

خمس عشرة يوما من الولادة اه فلم ترد ما أصلا إلا بعد الخمسة عشر قال الاسنوي فلا نفاس لها بالكلية في أصح الوجهين كما قاله في شرح المذهب اه قال في العباب والخارج مع الولد أو حال الطلاق دم فساد وبين التوامين حيض كبعد خروج عضو دون الباقي اه وقوله كبعد خروج عضو لعل محله إذا لم يكن الحال حال طلاق اخذها قبله (قوله فيها) راجع للعلقة ايضا بدليل وإطلاقهم الخ (قوله اخذها من في الغسل) فيه شيء يعرف مما تقدم في الحواشي ثم عن الخادم (قوله من رؤية الدم) اعتمده مر (قوله لكنه محسوب من الستين الخ) قال في شرح العباب ورد بأن حساب النقاء من الستين من غير جعله نفاسا فيه تدافع بخلاف جعل ابتداءه من الدم اه (قوله لحصولها قبله بالولادة الخ) فديقال هذا لا يأتي بالنسبة للعدة فيما إذا ولدت ولم ترد ما فطلقها ثم رايت قبل خمسة عشر يوما فقد يقال هذا النقاء الواقع بعد الولادة وقبل رؤية الدم طهر فيعد قرا لأنه محتوش بالدم السابق على الولادة أو بالدم الواقع بعده فقد تعلقت به العدة كالحيض إذ تعلقتا به ليس إلا بمثل ذلك وبالنسبة للاستبراء فيما إذا ولدت أمته ولم ترد ما فوطئها حينئذ ثم باعها ثم رأت الدم قبل خمسة عشر يوما فقد يقال يحصل الاستبراء بهذا الدم الذي هو نفاس فلتراجع المسئلة ولتحرر (قوله لحصولها قبله بالولادة) لا يأتي هذا في العدة إذا كان الحمل من زنا (قوله لا يمكن أن يسقط صلاة) أي وحده كما يصرح به

نقله ابن الرفعة عن البندنجي ولك منعه بأنه يتصور إسقاطه لها بأن تكون بخونة من أول الوقت إلى أن تبقى لحظة فتتلف حينئذ فقارنة النفاس لهذه اللحظة أسقطات لإيجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها تضادها ثم رأيت بهن الشراح

أشار لذلك وعبره ستين) يوما (٤١٤) (كعبوره) أي الحيض (الكثرة) فبأقربها أقسام المستحاضة بأحكامها فإن اعتادت نفاسا

وحيضاً فنفاستها العادة وبعد قدرها إلى مضى قدر طهرها المعتاد من الحيض طهر ثم بعده حيضها كمعاداتها أو نفاساً فقط فهي مبتدأة في الحيض فطهرها بعد نفاسها المعتاد تسعة وعشرون يوماً ثم تحيض أقله وتطهر تسعة وعشرين يوماً وهكذا ومثلها فيما ذكر مبتدأة فيها وإن تكررت ولادتها بلام ونفاس المبتدأة حجة أو حيضاً فقط ردت في الحيض لعاداتها فيه كالطهر وفي النفاس الحجة كما ترميزه فيه لتمييزها ما لم تزد على ستين ولا شرط للضعيف هنا ولو نسيت عادة نفاسها احتاطت أبداً سواء المبتدأة في الحيض والناسية لعاداتها فيه وأما قول ابن الرفعة لا يتصور التحير في النفاس إذا المذهب أن من عاداتها أن لا تراه أصلاً إذا رأت الدم وجاوز الستين تكون كالمبتدأة وحينئذ فابتداء نفاسها معلوم وبه ينتفي التحير فيه نظر إذا ما ذكره لا يدل على انتفاء مطلق التحير عن النفاس لما تقرر في الناسية ومن ثم قال الجلال البلقيني النفاس الناسية أن نسيت قدر عادة نفاسها وعلمت وقت ولا بدتها وجاوز الدم تحتاط أبداً

سم عبارة السيد البصري قوله كذا نقله ابن الرفعة الخ نقل في النهاية كلام ابن الرفعة وأقره من غير تعقب وتعقبه في المغني بنحو ما هنا فقال وربما يقال قد يسقطه فيما إذا بقي من وقت الضرورة ما يسع تكبيرة الاحرام فنفسه أقل النفاس فيه فإنه لا يجب قضاء تلك الصلاة فعلي هذا لا يستثنى ما قاله اهـ وقد يجاب من قبل ابن الرفعة بأن المراد أن أقل الحيض يستقل باسقاط الصلاة بخلاف أقل النفاس ولا ترد الصورة المذكورة إذا المسقط فيها للصلاة إنما هو اجتماعه مع الجنون السابق حتى لو فرض انتفاء الجنون فلا إسقاط ويكفي هذا القدر إذاً الفرض إثبات خصيصية للحيض ليست للنفاس اهـ (قوله أشار لذلك) أي المنع المذكور (قوله فبأقربها الخ) عبارة المغني لأن النفاس كالحيض في غالب أحكامه فكذلك في الرد عليه عند الاشكال فينظر ابتداء تلك في النفاس أم معتادة مميزة أم غير مميزة ويقاس بما تقدم في الحيض فترد المبتدأة المميزة إلى التمييز بشرط أن لا يزيد القوى على ستين ولا يضبط في الضعيف وغير المميزة إلى لحظة على الاظهر والمعتادة المميزة إلى التمييز لا العادة في الأصح وغير المميزة الحافظة إلى العادة وثبت بمره إن لم تختلف في الأصح والافقيه التفصيل السابق في الحيض والناسية إلى مرد المبتدأة في قول وتحتاط في الاخر الاظهر في التحقيق اهـ (قوله طهر) أي هو طهرها سم (قوله ومثلها) أي المعتادة نفاساً فقط (قوله فيما ذكر مبتدأة فيهما) قال في الروض إلا أن هذه أي المبتدأة فيهما نفاساً لحظة اهـ وهذا مراد الشارح بقوله الاتي ونفاس المبتدأة حجة فهو كالاستثناء من قوله ومثلها الخ سم (قوله مميزة فيه) أي مبتدأة مميزة في النفاس (قوله ما لم تزد) أي المميزة يعني تميزها على حذف المضاف وكان الظاهر التذكير كافي ببعض النسخ والمغني قال سم لم يقل ولم ينقص عن أقله كما تقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا اهـ (قوله ولا شرط) عبارة المغني ولا يضبط اهـ (قوله لا يتصور التحير) أي المطلق (في النفاس الخ) اعتمده النهاية والمغني لكن أقر الرشيدى ما قاله الشارح (قوله وبه) أي بعلمها ابتداء نفاسها (قوله ينتفي التحير) أي المطلق (خاتمة) يجب على المرأة تعلم ما تحتاج إليه من أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس فإن كان زوجها عالماً لزمه تعليمها وإلا فلها الخروج لسؤال العلماء بل يجب ويحرم عليه منعها إلا أن يسأل هو ويخبرها فتستغني بذلك وليس لها الخروج إلى مجلس ذكر أو تعلم خير إلا برضاه وإذا انقطع دم النفاس أو الحيض واغتسلت أو تيممت حيث يشرع لها التيمم فلزوج أن يطأها في الحال من غير كراهة فإن خافت عود الدم استحب له التوقف في الوطء احتياطاً مغني ونهاية

(كتاب الصلاة)

أي هذا كتاب الصلاة أي الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة هي حقيقة الصلاة وعددها وحكمها

التعليل فلا يرد ما أورده الشارح (قوله من الحيض) أي هو طهرها (قوله ومثلها فيما ذكر مبتدأة فيهما) قال في الروض إلا أن هذه أي المبتدأة فيهما نفاساً لحظة اهـ وهذا مراد الشارح بقوله الاتي ونفاس المبتدأة حجة اهـ (قوله ونفاس المبتدأة حجة) هو كالاستثناء من ومثلها الخ (قوله ما لم تزد على ستين) لم يقل ولم تنقص عن أقله كما تقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا (قوله ولا شرط للضعيف هنا) فيه بحث لأنه تقرر أنه لو انقطع الدم في الستين بغد وثبته ثم عاد قبل خمسة عشر يوماً من حين الانقطاع كان العائد نفاساً لا حيضاً إذاً الطهر الفاصل بين النفاس والحيض في الستين لا يسكون أقل من خمسة عشر يوماً من لازم ذلك كون زمن الانقطاع المذكور نفاساً وحينئذ فلو رأت مثلاً نصف الستين سواداً ثم عشرة حمرة ثم عاد السواد وجاوز الستين فإن جعلت الحمرة المذكورة طهراً وما بعدها حيضاً خالف هذا الذي تقرر وإلا لزم أن للضعيف شرطاً في الجملة ولم يصح نفي جنسه على الإطلاق إلا أن يريد لا شرط له بالنسبة لما بعد الستين وهو تكلف واجمال وإبهام فليتأمل

(كتاب الصلاة)

ان كانت مبتدأة لأن ابتداء حيضها غير معلوم وان نسيت القدر والوقت بأن تقول ولدت مجنونة واستمر بي الدم فكتاب وأنا مبتدأة في الحيض احتاطت أبداً ايضاً (كتاب الصلاة) هي شرعاً

فكتاب الخ خبر مبتدأ محذوف وإضافته للصلاة من إضافة الدال للدلول شيخنا (قوله أقوال وأفعال) أى أقوال خمسة وأفعال ثمانية فالجملة ثلاثة عشر هى أركان الصلاة وأما الطمانينة فهى هيئة تابعة للركن فلا تعدر كنعلى التحقيق فالأقوال تكبيرة الإحرام والفتحة للشهد الأخير والصلاة على النبي ﷺ بعده والتسليم الأولى والأفعال النية لأنها فعل قلبي والقيام والركوع والاعتدال والسجود مرتين والجلوس بينهما وجلوس التشهد والصلاة على النبي ﷺ الذى يعقبه السلام والترتيب شيخنا وقال البجيرى المراد بالأقوال والأفعال هنا ما يشمل المندوب اهـ (قوله مفتحة الخ) قد يقال لا حاجة اليه مع قوله مخصوصة فلو أبدله بقوله على وجه مخصوص لكان أولى إذ هو صادق بما إذا أتى بالأفعال مخصوصة مثلاً من غير ترتيب واقتحماً بالتكبير واختتمها بالتسليم رشيدى قال شيخنا اعترض قوله مفتحة بالتكبير الخ بأن مقتضاه أن التكبير والتسليم خارجان عن حقيقتها وليس كذلك ويجاب بأن الشئ قد يفتح ويختتم بما هو منه كما هنا اهـ زاد ع ش عن سم على البهجة كما يدل عليه ما ذكره فى خطبة العيد أن التكبير قبلها أخرج عنها وأن الشئ قد يفتح بما ليس منه فان هذا يدل على أن الافتتاح قد يكون بما هو منه بل وعلى أنه الأصل فتامله ولهذا كانت أم الكتاب فاتحة الكتاب مع أنها جزء منه قطعاً اهـ (قوله غالباً) قد يقال ليس له ضابط حتى تعلم به الجامعة والمنفعة إلا أن يقال ليس المراد أنه من تنمة التعريف بل الإشارة إلى أن المعرف هو الغالب وهو ما عدا المذكورين نعم لا يلزم هذا التوجيه قوله لا فى مع حذف غالباً بصرى (قوله فلا ترد صلاة الأخرس الخ) أى وصلاة المربوط على خشبة لعدم الأفعال فيها شيخنا (قوله بل لا يردان الخ) فيه نظر لأنه إن أراد أن كون المراد أن وضعها ذلك يفهم من التعريف فهو ممنوع كالأنحى وإن أراد أنه مراد به وإن لم يفهم منه فهذا لا يمنع الورد إذ حيث لم يشمل لفظ التعريف بعض الأفراد كان غير جامع وإن أريد به معنى جامع لا يفهم منه فليتأمل سم عبارة البصرى قوله بل لا يردان الخ محل تأمل لأنهما إن كانتا بما صدق الحقيقة الشرعية كما هو ظاهر فالتعريف غير صادق عليها فلا يكون جامعاً اهـ (قوله لا يردان) الأولى التانيث (قوله لأن وضع الصلاة الخ) أن أراد بوضعها حقيقتها ومعناها لزم خروج هذا الفرد وأصلها فإن أراد بالأصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة وإن أراد به شيئاً آخر فليبين لينظر فيه سم وقد يقال أن المراد أن المعرف بفتح الراء صلاة غير المعذور بنحو الخرس لا مطلق الصلاة (قوله فما خرج الخ) لم يظهر المراد منه ثم رايت الفاضل المحشى أشار لنحو ما ذكرته فليراجع بصرى (قوله لا شتا لها على الصلاة الخ) أى فهو من تسمية الكل باسم الجزء هذا إن كانت مأخوذة من صلى إذا دعا كما اشتهر وقيل مأخوذة من صلى إذا حرك الصلوتين وهما عرفان فى الخاصرتين ينحنيان عند الركوع والسجود ويرتفعان عند الرفع منها وقيل من صليت العود بالنار إذا قومته بها والصلاة تقوم إلا أنى للطاعة من ثم ورد من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له أى كاملة ولا يضر كون الصلاة وأوية قلبت وأوها الفالتحر كما وانفتاح ما قبلها وصليت بأى لأنهم يأخذون الواوى من الياق وبالعكس شيخنا (قوله وهى الدعاء) قيل مطلقاً وقيل

أقوال وأفعال مخصوصة  
مفتحة بالتكبير مختمة  
بالتسليم غالباً فلا ترد صلاة  
الأخرس وصلاة المريض  
التي يجريها على قلبه بل  
لا يردان مع حذف غالباً  
لأن وضع الصلاة ذلك فما  
خرج عنه أعارض لا يرد  
عليه سميت بذلك لاشتغالها  
على الصلاة لغة وهى الدعاء

(قوله بل لا يردان الخ) فيه نظر لأنه إن أراد أن كون المراد أن وضعها ذلك يفهم من التعريف فهو ممنوع كما لا يخفى وإن أراد أنه مراد به وإن لم يفهم منه فهذا لا يمنع من الورد إذ حيث لم يشمل لفظ التعريف بعض الأفراد كان غير جامع وإن أريد به معنى جامع لا يفهم منه فليتأمل (قوله لأن وضع الصلاة ذلك) أن أراد بوضعها حقيقتها ومعناها لزم خروج هذا الفرد وأصلها فإن أراد بالأصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة وإن أراد به شيئاً آخر فليبين لينظر فيه (قوله فما خرج الخ) يقال عليه هذا الذى خرج أعارض هل هو من الأفراد حقيقة أو لا وهل يشمل لفظ التعريف أو لا فإن قال من الأفراد حقيقة ولا يشمل فلهو وارد قطعاً وإلا فهو ممنوع قطعاً فتامله اللهم إلا أن يكون المراد أنه شئ وضعه ما ذكره فيه خفاء لا يليق بالتعريف (قوله وخرج بقولى مخصوصة) قد يقال أن صدق جمع الأقوال والأفعال فى سجدة التلاوة والشكر صدق معنى مخصوصة أيضاً فإن أراد به معنى خاص فى الواقع فهذا لا يفهمه السابق فلا فائدة فى الإخراج بالنسبة



بخير شيخنا (قوله وخرج بقولي مخصوصة الخ) قال ابن العماد أنها خارجان بأقوال وأفعال فأنهما فعل واحد مفتتح بالتكبير مختتم بالتسليم نهاية وبصري وعبارة سم أن صدق جمع الأقوال والأفعال في سجدة التلاوة والشكر صدق معنى مخصوصة أيضا وإن أراد به معنى خاصا في الواقع فهذا لا يفهمه السامع وإن لم يصدق فلا حاجة لزيادة مخصوصة وفي شرح العباب وخرج بجمع الأفعال سجدة التلاوة والشكر لا شتا لها على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال بل هي أفعال لأن الهوى للسجود والرفع منه فعلا خارجان عن مسمى السجود اه وأجاب عنه شيخنا بأنه ليس فيها إلا قولان واجبان تكبيرة الاحرام والسلام وفعلا ن كذلك النية والسجود وكل من هويه والرفع منه غير مقصود اه (قوله كصلاة الجنائز) قال في المغني فيدخل صلاة الجنائز بخلاف سجدة التلاوة والشكر اه فالظاهر أن قول الشارح كصلاة الجنائز مثال للمغني ثم رايت كلامه في فتح الجواد مصرحاً بأنها لا تسمى صلاة فتمثيله هذا على ظاهره نعم لا نسب حينئذ عطفها على سابقها لما في هذا من الإيهام بصري أي بأن يقول وصلاة الجنائز فأنها ليست صلاة وكذا جعله سم مثالا للنفي حيث استشكله بأن صلاة الجنائز أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام والنية ورفع اليدين اه وقد يجاب عنه بأن رفع اليدين سنة والكلام فيما يتوقف عليه حقيقة الصلاة وعبارة شيخنا بعد ادخاله صلاة الجنائز في المعرف كالمغني نصه وصلاة الجنائز فيها أقوال وهي ظاهرة وأفعال وهي القيامات وهي أفعال متعددة حكما لجعل القيام للفتحة فعلا والقيام للصلاة على النبي ﷺ فعلا وهكذا وإن كانت في الحس فعلا واحدا اه قول المتن (المكتوبات خمس) الاصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى وقيموا الصلاة أي حافظوا عليها دائما باكمال واجباتها وسننها وقوله تعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي مجتمعة موقته وأخبار في الصحيحين كقوله ﷺ فرض الله على ليلة الاسراء خمسين صلاة فلم ازل اراجعها واسأله التخفيف حتى جعلها خمسا في كل يوم وليلة وقوله للاعرابي خمس صلوات في اليوم والليلة قال الاعرابي هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع وقوله لمعاذ لما بعثه إلى اليمن أخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة وأما وجوب قيام الليل فنسخ في حقنا وهل نسخ في حقه ﷺ أكثر الاصحاب لا والصحيح نعم ونقله الشيخ أبو حامد عن النص مغني ونهاية (قوله أي المفروضات) إلى قوله فان جبريل في النهاية والمغني إلا قوله ولا ينافيه إلى وفرضت وما أنبه عليه (قوله ولا ترد الجمعة الخ) عبارة المغني وخرج بقولنا العينية صلاة الجنائز لكن الجمعة من المفروضات العينية ولم تدخل في كلامه إلا إذا قلنا أنها بدل من الظهر وهو رأي والأصح أنها مستقلة اه (قوله والعشاء ليو نس) وقيل من خصوصيات نبيينا ﷺ وهو الأصح شيخنا عبارة سم عن الأيعاب والأصح أن العشاء من خصوصياتنا اه وأقره ع ش (قوله ولا ينافيه) أي ما ورد من أن الصبح الخ (قوله بعد صلاته) ظرف قول جبريل وقوله هذا الخ مقوله (قوله ليلة الاسراء) وهي قبل الهجرة بسنة نهاية ومغني وشيخنا (قوله لعدم العلم الخ) ولا احتمال أن يكون صرح له بأن أول

اليه وإن لم يصدق فلا حاجة لزيادة مخصوصة وفي شرح العباب وخرج بجمع الأفعال سجدة التلاوة والشكر لا شتا لها على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال بل هي أفعال لأن الهوى للسجود والرفع منه فعلا خارجان عن مسمى السجود (قوله فأنهما ليستا صلاة كصلاة الجنائز) صلاة الجنائز أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام والنية ورفع اليدين (قوله أي المفروضات) لما كان المكتوب غير الفرض لغو واتم منه شرعاً فسر المراد هنا بقوله أي المفروضات (قوله وورد أن الصبح الخ) قال في شرح العباب قيل وهذه الصلوات تفرقت في الأنبياء فال فجر لآدم والظهر لإبراهيم والعصر لسليمان والمغرب لعيسى ركعتين عن نفسه وركعة عن أمه والعشاء خصت بها هذه الأمة وخالف الرافي في شرح المستند بعض ذلك فجعل الظهر لداود والمغرب ليعقوب والعشاء لموسى وأورد فيه خبراً أو الأصح كما مر أن العشاء من خصوصياتنا اه (قوله ولم يجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفيةها) أي وأصل وجوب الخمس كان معلوماً على العلم بالكيفية وبذلك يندفع ما يتوهم من أنه يلزم من عدم بيان كيفية الصبح تأخير البيان عن وقت الحاجة وإنما كان يصح ذلك لو لم يكن

وخرج بقولي مخصوصة  
سجدة التلاوة والشكر  
فأنهما ليستا صلاة كصلاة  
الجنائز (المكتوبات)  
أي المفروضات العينية  
(خمس) معلومة من الدين  
بالضرورة في كل يوم وليلة  
ولا ترد الجمعة لأنها من جملة  
الخمس في يومها كما سيعلم  
من كلامه ولم تجتمع هذه  
الخمس لغير نبيينا ﷺ  
وردد أن الصبح لآدم  
والظهر لداود والعصر  
لسليمان والمغرب ليعقوب  
والعشاء ليو نس ولا ينافيه  
قول جبريل في خبره الآتي  
بعد صلاته الخمس هذا وقت  
الأنبياء قبلك لا احتمال أن  
المراد أنه وقتهم على  
الاجمال وإن اختص كل  
من ذكر منهم بوقت  
وفرضت ليلة الاسراء ولم  
يجب صبح يوم تلك الليلة  
لعدم العلم بكيفيةها

وجوب الخمس من الظهر نهاية ومعنى سم (قوله فان جبريل الخ) قال في شرح العباب وبين ابن اسحاق في مغازبه ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل كانت صديحة ليلة فرضها لما اسرى به وانه صبح بالصلاة جامعة اي لان الاذان لم يشرع الا بعد بالمدينة وان جبريل صلى به صلى الله عليه وسلم وهو اصحابه اي كان متقدما عليهم ومبلغا لهم كما يعلم من رواية النسائي السابقة اه سم (قوله ابتدا بالظهر الخ) وكانت عبادته صلى الله عليه وسلم قبل ذلك في غار حراء بالتفكير في مصنوعات الله واكرام من يمر عليه من الضيفان فكان يتعبد فيه الليالي ذوات العدد واختار التعبد فيه دون غيره لانه تجاه الكعبة وهو يحب رؤيتها ثم وجب عليه وعلى اقيام الليل ثم نسخ في حقنا وحقه ايضا على المعتمد بفرض الصلوات الخمس وهي افضل العبادات البدنية الظاهرة والعبادات البدنية الباطنة كالنفس والصبر والرضا بالقضاء والقدر افضل منها حتى من الصلاة فقد ورد تفكير ساعة خير من عبادة ستين سنة وافضل الجميع الايمان شيخنا (قوله فن ثم الخ) الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله بذلك) اي بجبريل (قوله وبآية الخ) عطف على قوله بذلك (قوله في البداءة الخ) ظرف لقوله تاسي (قوله سميت) الى قول المتن وآخره في النهاية والى قوله واختلفوا في المعنى الا قوله عقب وقوله تدل الى فليس (قوله سميت بذلك) اي سميت صلاة الظهر بلفظ الظهر (قوله اول صلاة ظهرت) اي في الاسلام فانها اول صلاة صلاها جبريل اماما للنبي والصحابة لكن كان النبي رابطة بينهم وبين جبريل لعدم رؤيتهم له ولا يضر في ذلك كونه صلى الله عليه وسلم افضل من جبريل قطعاً لانه يصح ان ياتم الفاضل بالفضل لخصوص الضرورة تعلم الكيفية ولا يضر ايضا كون جبريل لا يتصف بالذكورة لان شرط الامام عدم الانوثة وان لم يتحقق الذكورة شيخنا (قوله اي الحر) عبارة غير شديدة الحر (قوله اي عقب وقت زوالها) مقتضاه ان وقت الزوال ليس من الظهر وعليه فيما اذا حدد هذا الوقت الغير المعتبر من جانب المنتهى فليراجع بصرى وقد يقال يحدد بظهور الزوال لنا بما يأتي من زيادة الظل او حدوثه (قوله اي ميلها الخ) اي الى جهة المغرب نهاية ومعنى (قوله باعتبار ما بظهر لنا الخ) لان التكليف انما يتعاقب به معنى والجار متعلق بالميل او بزوال الشمس (قوله لا نفس الامر) اي لوجود الزوال فيه قبل ظهوره لنا بكثير فقد قالوا ان الفلك المحرك لغيره يتحرك في قدر النطاق بحرف متحرك اربعة وعشرين فرسخا ولذلك لما سال صلى الله عليه وسلم جبريل هل زالت قال لا نعم فلما ساله لم تكن زالت فلما قال لا تحرك الفلك اربعة وعشرين فرسخا وزالت الشمس فقال نعم شيخنا (قوله فلو ظهر) اي الميل وكذا مر جمع ضمير قوله الآتي ويعلم الخ (قوله لم يصح وان كان) اي التحريم (بعده) اي الميل (قوله وكذا في نحو الفجر) اي وكذا يقال في الفجر وغيره لان مواقيت الشرع مبنية على ما يدرك بالحس نهاية (قوله امر وجودي الخ) هو يشمل ما قبل الزوال وما بعده والفى مختص بما بعد الزوال معنى زاد شيخنا المراد به خيال الشيء لانه وجودي وقوله لنفع البدن اي بدفع ألم الحر عنه مثلاً (وغيره) اي كالفواكه اه قوله مر كافي الآية اي قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلاً قال البيضاوي فانه لا يظهر للحس حتى اطلع فيقع ضوءها على بعض الاجرام ولا يوجد وتفاوت لا بسبب خركتها اه سم (قوله ويعلم بزيادة الظل الخ) واذا اردت معرفة الزوال فاعتبره بقامتك او شاخص تقيمه في ارض مستوية وعلم على راس الظل فاذا زال الظل ينقص عن الخط فهو قبل الزوال وان وقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الاستواء وان اخذ الظل في الزيادة علم ان الشمس زالت والشمس عند المتقدمين من

اصل الوجوب معلقا على الكيفية وهناتو جيه آخر لعدم وجوب صبح ذلك اليوم وهو ان الخمس انما وجبت على وجهه لا ابتداء بالظهر وحاصله ان الخمس وجبت من ظهر ذلك اليوم ولا يخفى ما بين هذين التوجيهين من البون البائن خلافاً لمن توهم انهما بمعنى واحد كيف وحاصل الثاني او وجبت ما عدا صبح يوم هذه الليلة حتى لو بين كيفيتها لم تجب وحاصل الاول او وجبت ما بين كيفيتها وفيه حتى لو بين كيفية الصبح وجبت فتامل (قوله لعدم العلم بكيفيتها) قد يستغنى عنه بانه فرضت الخمس ما عدا صبح ذلك اليوم ولا ليين كيفيتها كما مر (قوله فان جبريل الخ) قال في شرح العباب وبين ابن اسحاق في مغازبه ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل

فان جبريل لما علمها له صلى الله عليه وسلم بصلاته عند باب الكعبة بما يلي الحفرة ثم الى الحجر بالكمر الخمس في وقتها مرتين في يومين ابتدا بالظهر اشارة الى ان دينه سيظهر على الاديان ظهورها على بقية الصلوات فن ثم تاسي اثمتنا بذلك وبآية اقم الصلاة لادائك الشمس في البداءة بها فقالوا (الظهر) سميت بذلك لانها اول صلاة ظهرت كما تقرر ولفعلها وقت الظهيرة اي الحر (واول وقته زوال الشمس) اي عقب وقت زوالها اي ميلها عن وسط السماء المسمى بلوغها اليه بحالة الاستواء باعتبار ما يظهر لنا لانفس الامر فلو ظهر اثناء التحريم لم يصح وان كان بعده في نفس الامر وكذا في نحو الفجر ويعلم بزيادة الظل على ظل الاستواء ان كان والا فيحدثوه (واخره مصير ظل الشيء) هو لغة السترو منه انا في ظل فلان واصطلاحاً امر وجودي خلقه الله لنفع البدن وغيره تدل عليه الشمس

كافي الآية لكن في الدنيا بدليل وظل مدود ولا شمس ثم فليس هو عدمها خلافا لمن توهمه (مثله سوى ظل استواء الشمس) أي الظل الموجود عنده في غالب البلاد وقد ينعدم في (١٨) بعضها كمكة في بعض الأيام واختلفوا في قدره فيها فقبل يوم واحد هو أطول أيام السنة وقبل

جميع أيام الصيف وقبل ستة وخمسون يوما وقبل ستة وعشرون قبل انتهاء الطول ومثلها عقبه وقبل يومان يوم قبل الاطول بستة وعشرين يوما ويوم بعده بستة وعشرين وما عدا الاخير والاول غلط والذي بينه اثمة الفلك هو الاخير وقول اصحابنا ان صنعاء كمكة في ذلك لا يوافق ما حرره اثمة الفلك لان عرض مكة احد وعشرون درجة وعرض صنعاء على ما في زيج ابن الشاطر خمس عشرة درجة تقريبا فلا ينعدم الظل فيها إلا قبل الاطول بنحو خمسين يوما وبعده بنحوها ايضا وقد بسطت الكلام على ذلك وما يتعلق به ويوضحه في شرح العباب ولها وقت فضيلة اول الوقت وجواز الى ما يسمع كله ثم حرمة ونوزع فيه بان المحرم التأخير اليه لا إيقاعها فيه ويرد بان هذا لا يمنع تسميته وقت حرمة بذلك الاعتبار وضرورة وسيأتي وهذه الاربعة تجري في البقية وعذر وهو وقت العصر لمن يجمع واختيار وهو وقت الجواز (وهو) أي مصير ظل الشيء مثله سوى ظل الاستواء أي عقبه هو

أرباب علم الهيئة في السماء الرابعة وقال بعض محقق المتأخرين في السادسة وهي أفضل من القمر لكثرة نفها شيخنا ومغنى (قوله ولا شمس ثم) أي في الجنة (قوله فليس الخ) تفريع على وجود الظل في الجنة مع انه لا شمس فيها (قوله أي الظل الموجود الخ) أي فالإضافة لا دني ملاسوة إلا فالزوال لا ظل له بل الظل للشيء عنده شيخنا (قوله وقد ينعدم) أي ظل الاستواء (قوله في قدره) أي الانعدام (قوله فقبل يوم واحد هو الخ) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله احد وعشرون) الاولى إحدى وعشرون (قوله ولها) الى قول المتن وبقي في النهاية والمغنى إلا قوله أي عقبه هو وقوله فلو فرض الى ذلك (قوله ولها وقت فضيلة الخ) عبارة شيخنا ولها ستة اوقات وقت فضيلة أي وقت لا يقع الصلاة فيه فضيلة زائدة بالنسبة لما بعده وهو اول الوقت بحيث يقع الاشتغال بأسبابها وما يطلب فيها ولا جملها ولو كالا كما ضبطوه في المغرب ووقت اختيار أي وقت يختار اتيان الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وان دخل معه الى ان يبقى من الوقت ما يسمعها فيكون مساو بالوقت الجواز الآتي وقيل الى نصفه كما حكاه الخطيب عن القاضي وهو ضعيف وقت جواز بلا كراهة أي وقت يجوز إيقاع الصلاة فيه بلا كراهة وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وان دخل معه ومع وقت الاختيار الى ان يبقى من الوقت ما يسمعها فالثلاثة تدخل معا ويخرج وقت الفضيلة ولا ويستمر وقت الاختيار ووقت الجواز بلا كراهة الى القدر المذكور فهم متحدان ابتداء وانتهاء وليس له وقت جواز بكرهة ووقت حرمة أي وقت يحرم التأخير اليه فالإضافة فيه لا دني ملاسوة إلا فإيقاع الصلاة فيه واجب وهو آخر الوقت بحيث يبقى من الوقت ما لا يسمعها وان وقعت اداء بان ادرك ركعة في الوقت فهو اداء مع الاثم ووقت ضرورة وهو آخر الوقت إذا زالت الموانع والباقي من الوقت قدر التكبير فاكثرت فتجب هي وما قبلها ان جمعت معها وقت عذراي وقت سببه العذر وهو وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير اه (قوله اول الوقت) قال القاضي الى ان يصير ظل الشيء مثل ربعه مغنى (قوله ثم حرمة) وهو آخر وقتها بحيث لا يسمعها مغنى ونهاية (قوله لا يمنع تسميته الخ) كيف والإضافة يكنى فيها أدنى ملاسوة سم (قوله ونوزع فيه الخ) وتنظيره يجري في وقت الكراهة كذا في النهاية أقول ويرد بنظير ما رده في وقت الحرمة بصري (قوله واختيار الخ) ليس هذا وقتا مستقلا فواجهه عده على ان صدق وقت الاختيار عليه محل تأمل إذ هو وقت يختار عدم التأخير عنه مع تاتيه فيه فيما يظهر من كلامهم بصري (قوله ظهور ذلك) أي معرفة المصير المذكور عبارة النهاية والمغنى معرفة وقت العصر اه والمال واحد (قوله وهي من وقت العصر) وقيل من وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما مغنى زاد شيخنا وينبئ على القول بانها من وقت الظهر ان الجمعة لا تفوت حينئذ وعلى الاول والاخير تفوت اه (قوله وهي من وقت العصر) مناف لما قدمه من ان الاحكام لا تناط إلا بما يظهر لنا إذ مقتضاه أن الزيادة قبل الظهر ليست من العصر بصري وقد يجاب بأن مفاد كلام الشاعر تعسر الظهور لا تعذره واستحالته عادة (قوله فلو فرض مقارنة تحرمة لها الخ) ان اراد به ان التحريم قارن الزيادة الغير الظاهرة باعتبار ما يظهر لنا أي باعتبار ما نظنه بان اتصل بتمام التحريم ظهوره واظهرت في اثنائه فهو مطابق للمفرع عليه غير ان فيه المنافاة المذكورة وان اراد ان التحريم قارن الزيادة الظاهرة لنا فغير مطابق للمفرع عليه وان سلم من المنافاة المذكورة بصري (قوله في غرض الشراك) بالسكسر اسم للسير الرقيق بظاهر النعل ع ش

به كانت صديحة ليلة فرضا لما أسرى به وإنه صيغ بالصلاة جامعة أي لان الاذان لم يشرع إلا بعد بالمدينة وان جبريل صلى الله عليه وسلم هو باصحابه أي كان متقدما عليهم ومباغها لم كما يعلم من رواية النساء السابقة وبذلك يعلم الرد على من زعم ان بيان الاوقات إنما وقع بعد الهجرة فخصه ذلك باطل اه (قوله كما في الآية) أي قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلا قال البيضاوي فانه لا يظهر للحس حتى تطلع فيقع ضوءها على بعض الاجرام ولا يوجد تفاوت إلا بسبب حركتها (قوله لا يمنع تسميته) كيف والإضافة

(أول وقت العصر) لكن لا يكاد يتحقق ظهور ذلك إلا بأدنى زيادة وهي من وقت العصر (في) فلو فرض مقارنة تحرمة لها باعتبار ما يظهر لنا صح نظير ما قالوه في عرض الشراك ان فعل الظهر لا يسن تأخير عنه والتأخير

في خبر جبريل لمصير النبي . مثله ليس للاشتراط بل لان الزوال لا يتبين بأقل من قدره عادة فان فرض تبيينه بأقل منه عمل به وذلك ما في حديث جبريل وسنده صحيح وصلى في العصر حين كان ظله أي الشيء مثله ولا ينافيه قوله وصلى في (٤١٩) الظهر حين كان ظله مثله لأن معناه فرغ

منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ فلا اشتراك بين الوقتين لخبر مسلم وقت الظهر إذا زالت الشمس ما لم يحضر العصر (وبقي) وقته (حتى تغرب) الشمس للخبر الصحيح وقت العصر ما لم تغرب الشمس سميت بذلك لمعاصرتها الغروب كذا قيل ولوقيل لتناقض ضوء الشمس منها حتى يفنى تشبيها بتناقض الغسالة من الثوب بالعصر حتى تفنى لكان أوضح (والاختيار ان لا تؤخر) بالفوقية (عن) وقت (مصير الظل) للشيء (مثلين) سوى ظل الاستواء إن كان لأن جبريل صلاها به في ثاني يوم حينئذ ولها غير الأوقات الاربعة السابقة وقت اختيار وهو هذا وقت عذر وهو وقت الظهر لمن يجمع وقت كراهة بعد الاصفرار فإوقاتها سبعة وزيد ثامن علي ضعيف وهو صلاتها فيه بعد افسادها فانها قضاء عند جمع ومع ضعفه ولا يختص بالعصر وهي الصلاة الوسطى لصحة الحديث به من غير معارض فهي أفضل الصلوات وتليها الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب فيما يظهر من

(في خبر جبريل الخ) وهو أمي جبريل عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وكان النبي وقدر الشراك نهاية ومعنى (قوله مثله) أي مثل عرض الشراك (قوله وذلك) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وذلك) راجع لما في المتن وهو دخول وقت العصر بالمصير المذكور (قوله ولا ينافيه) أي ما في حديث جبريل وصلى في العصر الخ (قوله سميت بذلك) أي سميت صلاة العصر بلفظ العصر (قوله لمعاصرتها الخ) أي مقارنتها له تقول فلان عاصر فلانا إذا قارنه لكن المراد بالمقارنة هنا المقاربة شيخنا قول المتن (والاختيارات لا تؤخر الخ) وسمي مختار الاختيار لرجحية على ما بعده والاختيار جبريل لإيادته زيادة المعنى وقوله فيه الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وقال الاصطخري يخرج وقت العصر بمصير الظل مثليه ووقت العشاء بالثلث والصبح بالسفر لظاهر بيان جبريل السابق وأجيب عنه بما تقدم اهـ (قوله سوى ظل الاستواء) إلى قوله من غير معارض في النهاية والمعنى (قوله به) أي بالنبي ﷺ و (قوله حينئذ) أي حين مصير ظل الشيء مثليه (قوله بعد افسادها) أي عمدا نهاية ومعنى (قوله فانها قضاء الخ) والاصح انها أداء كما كانت قبل الشروع فيها نهاية ومعنى أي فلا يجب فعلها فورا وإن أوقع ركعة منها في الوقت فاداء وإلا فقضاء عرش (قوله لصحة الحديث به) وقراءة عائشة رضي الله تعالى عنها وإن كانت شاذة حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر شيخنا (قوله وهي الصلاة الوسطى) أي على الاصح من أقوال شيخنا (قوله فهي أفضل الخ) عبارة شيخنا وأفضل الصلوات صلاة الجمعة ثم عصر هاتم عصر غير هاتم صبح هاتم صبح غير هاتم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وظاهر كلامهم استواء كل من هذه الثلاثة في الجمعة وغيرها وقد يظهر خلافه وأفضل الجماعات جماعة الجمعة ثم جماعة صبح هاتم جماعة صبح غير هاتم جماعة العشاء ثم جماعة العصر ثم جماعة الظهر ثم جماعة المغرب اهـ (قوله لانهما فيها أشق) لا يقال هذا المعنى موجود في أصل فعلهما لان المشقة إنما زادت بالذهاب إلى محال الجماعات وأصل فعلهما لا يقتضي ذلك الذهاب سم (قوله عادت) أي لو عادت الشمس (قوله عاد الوقت) أي وجب إعادة المغرب إن كان صلاها ويجب على من أفطر في الصوم الامساك والقضاء لتبين انه أفطر نهارا ومن لم يكن صلى العصر يصلها أدامه هل بأثم بالتأخير بلا عذر إلى الغروب الاول أو يتبين عدم اثمه الظاهر الثاني حلي اهـ بجبري في كلام سم الميل إلى ذلك كله إلا الأخير قال فيه إلى الائم وهو الظاهر الموافق لقواعد المذهب (قوله وانه الخ) عطف على خلافه (قوله عنده) أي عند وقته المعتاد (قوله وما ذكره آخر ابيعيد) قال في شرح العباب وسيأتي انها تأخرت له ﷺ عن الغروب ساعة فيمتد الوقت لغروبها وإن جاوز جد المعتاد خلافا لما يوهمه كلام الزركشي ايضا اهـ وقد يتجه انه حيث طال الليل أو اليوم فإن لزوم من طوله فوات نهار أو ليل قدر وإلا بان لم يفت شيء من ليالي الشهر ولا أيامه لم يقدر لانه ليلة

يكفي فيها أدنى ملابسة (قوله لأن معناه فرغ منها حينئذ) ما المانع من حمله على ظاهره لأن مجرد كون ظل الشيء مثله لا يخرج به وقت الظهر إذ لا بد من قدر ظل الاستواء ايضا وهو قد يسع الظهر فليتأمل اللهم إلا ان يكون هذا الكلام على التنزل وتسلم ان المراد حين كان ظله مثله أي سوى ظل الاستواء لا بظل الاستواء (قوله لانهما فيها أشق) لا يقال المعنى الذي أوجب أنها فيهما أشق موجود في أصل فعلهما لان هذا ممنوع لان المشقة إنما زادت بالذهاب إلى محال الجماعات وأصل فعلهما لا يقتضي ذلك الذهاب (قوله عاد الوقت) فيه إبحاث منها ان الظاهر ان حاصل عود الوقت انه زيد في ذلك اليوم زيادة وان تلك الزيادة لا تنقص من الليلة الاتية ومنها انه إذا قلنا عاد الوقت فهل يلزم من كان صلى المغرب بعد الغروب ان يصلها بعد الغروب الثاني لانه بعد ما تبين بقاء النهار وهل يلزم من كان أفطر في صوم الفرض الامساك والقضاء لتبين أنه أفطر نهارا أو لا يلزم واحد منهما مذكروا العود دائما بالنسبة لغير ذلك ومنها ان لم يكن صلى العصر يصلها أداء وان اثم بتعمد تأخيرها بلا عذر إلى الغروب الاول كما هو ظاهر في ذلك كله نظر (قوله وما ذكره آخر ابيعيد الخ) قال في

الأدلة وإنما فضلو اجماعة الصبح والعشاء لانهما فيها أشق (فرع) عادت بعد الغروب عاد الوقت كما ذكره ابن العماد وقضية كلام الزركشي خلافه وأنه لو تأخر غروبها عن وقته المعتاد قدر غروبها عنده وخرج الوقت وإن كانت موجودة وما ذكره آخر ابيعيد وكذا أولا

فالاوجه كلام ابن العباد ولا يضر كون (٢٠٤) عودها معجزة له صلى الله عليه وسلم كما صرح حديثها في وقعة الخندق خلافا لمن زعم ضعفه

واحدة زيد فيها أو يوم واحد كذلك بخلاف أيام الدجال لأنه فات فيها عدد من الأيام والليالي سم بحذف (قوله فالوجه الخ) فيجب على من صلى المغرب إعادتها بعد الغروب وعلى من افطر قضاء الصوم على ما قاله المحشي ونقل بعضهم عن الشيخ سلطان عدم وجوب قضاء الصوم لأن هذا بمنزلة من أكل ناسيا ويجب عليه الامساك اتفاقا شيخنا ومرآتنا ما يوافق جميعه إلا ما نقله عن الشيخ سلطان (قوله حديث) أي حديث عود الشمس والتأنيث مكتسب من المضاف إليه (قوله لأن المعجزة الخ) متعلق بقوله ولا يضر (قوله بل عودها) أي بدعائه صلى الله عليه وسلم وقوله إلا لذلك أي ليصلي على العصر أداء وقوله لا اشتغاله الخ أي فكره أن يوقظه فقامت صلاة العصر بحجري (قوله بنومه صلى الله عليه وسلم) هل كان يحرم عليه إيقاظه وهلا تيمم وصلى بالأيام سم أقول ولعله اجتهد جواز التأخير بل إفضليته بما قد يؤدي إلى إيقاظه صلى الله عليه وسلم (قوله لمعرفة وقت العصر) ما وجه تخصيص العصر سم (قوله جاء في حديث) إلى المتن في النهاية (قوله والمغرب بغروبها) ولو غربت الشمس في بلد فصلى المغرب ثم سافر إلى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه إعادة المغرب كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية ويأتي في الشرح خلافا (قوله وبه يعلم أنه يدخل الخ) قضية سكونه عن وقت الصبح أنه لا ينزل طلوعها من المغرب منزلة طلوعها من المشرق فلا تجب صلاة الصبح في ذلك اليوم (قوله فيقيس ما يأتي الخ) قد يقال الوجه حيث لم تنقص أيام الشهر ولا لياليه إنها ليلة واحدة طال فلا يجب فيها غير مغرب وعشاء بخلاف أيام الدجال فتأمل سم وفيه نظر إذا الظاهر أن المدار على مضي قدر يجب فيه الصلاة بدونها (قوله أنه يلزمه قضاء الخمس) وعليه فيسن البداءة فيما يظهر بالصبح ثم بما بعدها على الترتيب فإن الفرض يقتضي ترتيبها كذلك وسيأتي أن الترتيب في قضاء الفوات مندوب بصري قول المتن (والمغرب) سميت بذلك لعلها عقب الغروب نهاية ومعنى فالعلاقة المجاورة شيخنا (قوله يدخل) إلى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المغني إلا قوله صفة إلى خرج (قوله ويعرف) أي الغروب (قوله في العمران والصحارى التي بها الخ) أي ويكتفي في غيرهما تكامل سقوط القرص فقط شيخنا (قوله من غرب الخ) أي الغروب ما خوذ من غرب بفتح الراء إذا بعده معنى ونهاية (قوله صفة كاشفة) الأولى مؤكدة سم على حجب أقول بل الأولى لازمة وهي التي لا تنفك عن الموصوف وأما الكاشفة فهي المبينة لحقيقة موصوفها وهي هنا ليست كذلك فبالتعبير بالكاشفة واللازمة يتميز حقيقة كل منهما عن الأخرى وأما المؤكد فأنها

شرح العباب وسيأتي أنها تأخرت له صلى الله عليه وسلم عن الغروب ساعة فيمتد الوقت لغروبها وإن جاوز حد المعتاد خلافا لما يؤيدهم كلام الزركشي أيضا هو قد يؤيد ما ذكره من تقدير غروبها ما تقر في أيام الدجال إلا أن يفرق بأن الشارع أمر بالتقدير في أيام الدجال لا في هذا دليل أنه لم يأمر بصلاة المغرب قبل الغروب ولو أمر بذلك لنقل ثم رايت قوله لا في قبيل يكره ويحجرى ذلك فيما لو مكثت الشمس طالعة عند قوم مدة اه وهو يخالف ما نقلناه عن شرح العباب على وفق استيعاده هنا ما ذكره آخر من امتداد الوقت لغروبها وقد تمنع المخالفة بتصوير ما هنا بما إذا امتد النهار لكن لم يفت الليل وما يأتي بما إذا امتد بحيث كان امتد قدر يوم وليلة وقد يتجه أنه حيث طال الليل أو اليوم فإن لزوم من طوله فوات نهار أو ليل قدر والابان لم يفت شي من ليالي الشهر ولا أيامه لم يقدر لأنه ليلة واحدة زيد فيها عدد من الأيام والليالي فإيتامل فقد يتوقف فيما قلناه بأن هذا الفرق إنما يظهر إن كان الشهر الذي فيه اليوم الذي كجمعة ينقص عددا أيامه الباقية بقدر الجمعة والوجه اتجاه هذا الفرق وإن أيام الدجال إنما كان فيها ما بينه في الحديث لأنه لم يوجد فيها شهر متميز الطرفين فإن بهض أيامه كجمعة مثلا مع تحقق عددا أيامه ما لو كان فيها شيء كذلك فالوجه عدم التقدير فإيتامل (قوله بنومه صلى الله عليه وسلم) هل كان يحرم عليه إيقاظه وهلا تيمم وصلى بالأيام (قوله لمعرفة وقت العصر) ما وجه تخصيص العصر (قوله قياس ما يأتي الخ) قد يقال الوجه حيث لم تنقص أيام الشهر ولا لياليه إنها ليلة واحدة طال فلا يجب فيها غير مغرب وعشاء بخلاف أيام الدجال فتأمل سم وفيه نظر إذا الظاهر أن المدار على مضي قدر يجب فيه الصلاة بدونها (قوله أنه يلزمه قضاء الخمس) وعليه فيسن البداءة فيما يظهر بالصبح ثم بما بعدها على الترتيب فإن الفرض يقتضي ترتيبها كذلك وسيأتي أن الترتيب في قضاء الفوات مندوب بصري قول المتن (والمغرب) سميت بذلك لعلها عقب الغروب نهاية ومعنى فالعلاقة المجاورة شيخنا (قوله يدخل) إلى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المغني إلا قوله صفة إلى خرج (قوله ويعرف) أي الغروب (قوله في العمران والصحارى التي بها الخ) أي ويكتفي في غيرهما تكامل سقوط القرص فقط شيخنا (قوله من غرب الخ) أي الغروب ما خوذ من غرب بفتح الراء إذا بعده معنى ونهاية (قوله صفة كاشفة) الأولى مؤكدة سم على حجب أقول بل الأولى لازمة وهي التي لا تنفك عن الموصوف وأما الكاشفة فهي المبينة لحقيقة موصوفها وهي هنا ليست كذلك فبالتعبير بالكاشفة واللازمة يتميز حقيقة كل منهما عن الأخرى وأما المؤكد فأنها

غرب بعد (ويبقى) وقتها (حتى يغيب الشفق الآخر في القديم) للأحاديث الصحيحة الصريحة فيه والآخر صفة كاشفة تجامع

أو وضعه وكذا صرح أنها حسبست له عن الغروب شاعة من نهار ليلة الاسراء لأن المعجزة في نفس العود وأما بقاء الوقت بعودها فبحكم الشرع ومن ثم لما عادت صلى على العصر أداء بل عودها لم يكن إلا لذلك لا اشتغاله حتى غربت بنومه صلى الله عليه وسلم في حجره قال ابن العباد ويحتاج لمعرفة وقت العصر إذا طلعت من مغربها اه وأقول جاء في حديث مرفوع أنها إذا طلعت من مغربها تسير إلى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كعادتها وبه يعلم أنه يدخل وقت الظهر برجوعها لأنه بمنزلة زوالها ووقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله والمغرب بغروبها وفي هذا الحديث أن ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف إلا بغيره مضميا لأنها ما على الناس فينبذ قياس ما يأتي في التنبه الآتي أنه يلزمه قضاء الخمس لأن الزائد ليلتان فيقدر أن غن يوم وليلة وواجبهما الخمس (والمغرب) يدخل وقته (بالمغرب) أي غيبوبة جميع قرص الشمس وإن بقي الشعاع ويعرف في العمران والصحارى التي بها جبال بزوال الشعاع من أعالي المحيطان والجبال من

إذ الشفق حيث أطلق إنما  
ينصرف للأحر وخرج به  
الاصفر والايض ولولم  
يغب أولم يكن بمحل اعتبر  
حينئذ غيبته بأقرب محل اليه  
ولها غير الاربعة السابقة  
وقت عذر وهو وقت  
العشاء لمن يجمع ووقت  
اختياروهو وقت الفضيلة  
لنقل الترمذى عن العلماء  
من الصحابة فمن بعدهم  
كراهة تأخيرها عن أول  
الوقت ويؤخذ منه إذ من  
هؤلاء القائلون بالجديد  
كراهة هذا التأخير حتى على  
الجديد وحينئذ فلا يتصور  
عليهما ان لها وقت جواز  
بلا كراهة وكأنه لان في  
وقتها من الخلاف ما ليس في  
غيره فان قلت ياتي في ضبطه  
وقت الفضيلة ما يفهم منه  
أنه يقرب من وقت الجواز  
هنا على الجديد قلت ادعاء  
قربه منه ممنوع إذ المعتبر في  
وقت الجواز على الجديد  
زمن ما يجب ويندب بتقدير  
وقوعه وإن ندر وهذا  
يقرب من نصف وقتها على  
القديم وفي وقت الفضيلة  
عليهما ما يحتاجه بالفعل وهو  
بنقص عن ذلك بكثير في تصور  
حتى على الجديد وقت فضيلة  
أول الوقت وما فضل عنه  
كراهة فتأمله (وفي الجديد  
ينقضى بمضى قدر) زمن  
(وضوء) وغسل وتيمم  
وطلب خفيف



ولإزالة خيبث يعم البدن  
والثوب والمحل ويقدر  
مغلظ (وستر عورة)  
واجتهاد في القبلة (وأذان)  
ولو في حق امرأة على  
الأوجه لأنه يندب لها  
اجابته (واقامة) والحق بهما  
سائر سنن الصلاة المتقدمة  
عليها كتعمم وتقصص  
ومشي لمحل الجماعة وأكل  
جائع حتى يشبع (وخمس  
ركعات) بل سبع لندب  
ثنتين قبلها أيضا لأن  
جبريل صلاها في اليومين  
في وقت واحد وجوابه  
أن المبين فيه إنما  
هو أوقات الاختيار وقد  
تقرر أن وقت اختيارها  
هو وقت فضيلتها على أنه  
متقدم بمسكة وهذه  
الاحاديث متأخرة بالمدينة  
فقدمت لاسيما وهي أكثر  
رواة وأصح اسنادا  
واستثنت هذه الأمور  
لتوقف بعضها على دخوله  
وعدم وجوب تقديم  
باقيها والعبرة في جميعها  
بالوسط المعتدل من فعل  
كل إنسان واستشكل  
الجديد باتفاقهم على جمع  
التقديم فيه ومن شرطه  
وقوع الثانية في وقت  
الاولى وأجيب بأن  
الوقت السابق يسعها  
سيما ان قدمت تلك  
الأمور على الوقت (ولو

(قوله وإزالة خيبث الخ) أي واستنجا. وتحفظ دائم حدث نهاية (قوله ويقدر مغلظا) أي لأنه قد يقع سم  
(قوله وتقصص) أي ولو للتجمل ع ش (قوله حتى يشبع) أي الشبع الشرعي نهاية ومعنى وهو بقدر ثلث  
البطن ولا يكفيه لقيمت يكسرها حادثة الجوع كما صوبه في التنقيح ولا يعبر الشبع الزائد على الشرعي  
نهاية ومعنى لأن هذا مذموم شيخنا (قوله بل سبع) إلى المتن في المغني وكذا في النهاية الا قوله من فعل كل  
إنسان (اقوله ايضا) أي كندب ثنتين بعد المغرب (قوله صلاها في اليومين الخ) أي بخلاف غير هاتين (قوله  
لأن المبين فيه) أي في حديث جبريل (قوله إنما هو أوقات الاختيار الخ) أي وأما الوقت الجائز وهو محل  
النزاع فليس فيه تعرض له معنى ونهاية (قوله على أنه) أي خبر جبريل (قوله وهذه الاحاديث) أي احاديث  
القديم (قوله واستثنت هذه الأمور) أي استثنى مضي قدر هذه الأمور على الجديد للضرورة كردى (قوله  
هذه الأمور) أي السابقة على قول المتن وخمس ركعات عبارة المحلى وللحاجة على فعل ما ذكر معها اعتبر مضي  
قدر زمنه اه (قوله على دخوله) أي الوقت سم (قوله من فعل نفسه) وافقه المغني دون النهاية وسم  
وشيخنا فقالوا والمعتبر في جميع ما ذكر الوسط المعتدل من الناس على المعتمد لا من فعل نفسه خلافا للقفال  
والالزم أن يخرج الوقت في حق بعض ويبقى في حق بعض ولا نظيره اه (قوله على جمع التقديم فيه) أي على  
جوازها في وقت المغرب (قوله ومن شرطه) أي شرط صحة الجمع (قوله وقوع الثانية الخ) قضيته أنه لا بد لصحة  
جمع التقديم من وقوع الثانية كاملة في وقت الأولى وفي المنهج شرحه في باب صلاة المسافر مانصه ورابعها  
أي شروط التقديم دوام سفره إلى عقده ثانية فلو أقام قبله فلا جمع لزوال السبب اه وعليه فيحتاج للفرق  
بين الوقت والسفر وفي حاشية سم على حجج عن شرح العباب ما حاصله اشتراط كون الثانية بتأخيرها في  
الوقت وذكر عن والده مر انه ردوا كتنفي بادر الكما دون الركعة قال وسبقه إليه الروياني وإطال في تقريره  
وذكر في حاشيته على المنهج أن مر اعتمده وعليه فلا فرق بين الوقت والسفر وحينئذ فيسقط السؤال من  
أصله ع ش (قوله بان الوقت يسعها) أي وقوع الأولى تامة ووقوع عقد الثانية على المعتمد ع ش  
أي على معتمد مر في غير نهاية وإلا فتعبير النهاية هنا كالمغني والشارح كالصريح في اشتراط وقوع  
الثانية كاملة (قوله سيما ان قدمت الخ) فان فرض ضيقه عنهما لاجل اشتغاله بالاسباب امتنع الجمع مغني  
ونهاية قول المتن (ولو شرع) أي في المغرب نهاية (قوله على الجديد) إلى قوله وظهر الخ في النهاية إلى قوله  
كذا اطقوه إلى المتن وكذا في المغني إلى قوله إلا لاجمة (قوله وقد بقي منه ما يسعها) قال في شرح العباب أي اقل

القول بذلك (قوله ويقدر مغلظا) أي لأنه قد يقع (قوله على دخوله) أي الوقت (قوله من فعل كل) هذا  
يوجب اختلاف الوقت (قوله وأجيب بأن الوقت السابق يسعها الخ) عبارة الاسنوى فان قيل الجمع بين  
المغرب والعشاء تقديم جائز ومن شرط صحة الجمع أن يقع أداء الصلاتين في وقت إحداهما وذلك يدل على ان  
وقت المغرب لا ينحصر فيما ذكرتم فقلنا لا يلزم فان الوقت المذكور يسع الصلاتين خصوصا إذا كانت  
الشرائط عند الوقت مجتمعة فيه فان فرضنا ضيقه عنهما لاجل اشتغاله بالاسباب امتنع الجمع لفوات شرطه  
وهو وقوع الصلاتين في وقت إحداهما واجاب القاضي حسين باننا لا نسلم ان شرط صحة الجمع ما ذكرتم بل  
شرطه ان تؤدي إحدى الصلاتين في وقتها ثم توجد الأخرى عقبها وهذا الجواب ضعيف كما قاله في شرح المهذب  
فانه نظير من جمع بين الظهر والعصر في آخر وقت العصر بحيث وقعت الظهر قبل غروب الشمس والعصر بعد  
الغروب وهو لا يجوز اه ثم نقل جوابا آخر عن الكفاية ورده فراجع (قوله وقد بقي منه ما يسعها) قال في  
شرح العباب أي أقل مجزئ من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه فيما يظهر وإن لم نقل بما مر عن  
القفال في المغرب لوضوح الفرق بينهما إذ المداير هنا على ان يشرع وقد بقي من الوقت ما يمكن فعلها فيه من غير  
إثم بل حقه لعدم تقصيره حيث بخلاف ما إذا لم يبق ذلك لأنه مقصر فيلزمه المبادرة إلى ما يمكنه فيها في الوقت  
ويحرم عليه المداير انتهى وقوله بخلاف ما إذا لم يبق ظاهره وإن كان له عذر في الوصول لذلك الحد كنوم جائز

وإلا لم يجز المدكذا أطلقوه  
وبه يندفع بحث بعضهم  
أن من أدرك ركعة لزمه  
المبادرة بإيقاع ما يمكنه منها  
في الوقت أو دون ركعة لم  
يلزمه ذلك (ومد) في حالته  
المغرب وهي مثال إضمار  
الخمس إلا الجمعة كذلك  
بقراءة أو ذكر بل أو سكوت  
كما هو ظاهر (حتى) خرج  
وقتها على الجديد جاز قيل  
بلا خلاف فلا كراهة ولا  
خلاف الأولى وحتى (غاب  
الشفق جاز) له ذلك المدمن  
غير كراهة لكنه خلاف  
الأولى (على الصحيح) وإن  
لم يقع منها ركعة على المعتمد  
لما صح أنه عليه السلام قرأ فيها  
الأعراف في الركعتين  
ككتبيها وأن الصديق رضي  
الله تعالى عنه طول في الصبح  
فقليل له كادت الشمس أن  
تطلع فقال لو طلعت لم تجدنا  
غافلين وظهر شذوذ  
المقابل قطع في غير هذا  
الكتاب بالجواز نعم يحرم  
المدان ضاق وقت الثانية  
عنها ويظهر أن مثله مالم  
كان عليه فائنة فورية  
وسياتي آخر سجود السهو  
بسط يتعلق بذلك فراجع  
(قلت القديم أظهر والله  
اعلم) بل هو جديد لأن  
الشافعي رضي الله عنه  
علق القول به في الاملاء  
على صحة الحديث وقد صحت فيه أحاديث

مجزى من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه فيما يظهر وإن لم نقل بما مر عن القفال في المغرب  
لظهور الفرق بينهما اه سم (قوله وإلا لم يجز) أي وإن لم يبق ما يسعها (قوله وبه يندفع الخ) أي بل  
يلزمه المبادرة في الصورتين وظاهره وإن كان انتفاء البقاء بعذر لكن ينبغي أن محله في الثانية إذا تعمد  
التأخير فإن كان بعذر كنوم قيل الوقت إلى أن يبقى منه دون ركعة فينبغي عدم وجوب المبادرة سم (قوله  
لزمه المبادرة) هل يقتصر على أقل واجب سم (قوله ومد في صلاته المغرب الخ) خرج به مجرد الاتيان بالسنن  
بأن بقي من الوقت ما يسع جميع واجباتها دون سننها فإن الاتيان بالسنن حينئذ مندوب فليس خلاف الأولى  
كما صرح به الأنوار وظاهر كلامه أن الأفضل ذلك وإن لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوي  
المنقول عنه في هذه المسئلة لكن قيده مر بأدراك ركعة سم على حجج اه ع ش (قوله إلا الجمعة) فيمتنع  
تطويلها إلى ما بعد وقتها بخلاف لتوقف صحتها على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غيرها نهاية قال غ ش  
قوله مر فيمتنع الخ ينبغي إلا في حق من لا تلزمه سم على حجج وعليه فتقلب ظهر بخروج الوقت اه (قوله  
على المعتمد) نعم يظهر أن إيقاع ركعة فيه شرط لتسميتها مؤداة ولا فتكون قضاء لا تتم فيه نهاية ومغنى (قوله  
فرائضها الخ) عبارة المغني كان يقرأ فيها الخ وقرأه صلى الله عليه وسلم تقرب من مغيب الشفق لتدبره لها  
اه (قوله شذوذ المقابل) أي للصحيح (قوله نعم يحرم المد الخ) (فرع) شرع في المغرب مثلاً وقد بقي من  
وقتها ما يسعها ومد إلى أن بقي من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها قبل يجب قطع المغرب وفعل العشاء  
مطلقاً أو يفصل بين أن يكون أدرك من المغرب ركعة في وقتها فلا يجب بل لا يجوز قطعها لانها مؤداة وبين  
أن لا يكون كذلك فيجب قطعها لانها حينئذ فائنة والفائنة يجب قطعها إذا خيف فوت الحاضرة على ما يأتي  
فيه نظر سم على حجج اقول لا يبعد إلحاقها بالفائنة في وجوب القطع إذ خاف فوت الحاضرة ع ش  
وظاهره اختيار الشق الأول من وجوب القطع مطلقاً (قوله إن ضاق الخ) أي إلى أن ضاق الخ سم وع ش  
(قوله بل هو جديد) أي كما أنه قديم نهاية ومغنى (قوله في الاملاء الخ) أي وهو من الكتب الجديدة نهاية  
ومغنى (قوله لاسم لا لال الظلام) ظاهره فقط وقال المحشي يعني البر ماوى أي اسم للظلام من أول وجوده عادة  
وظاهره يشمل غير أول الظلام شيخنا قول المتن (بمغيب الشفق الخ) (تنبيه) قد يشاهد غروب  
الشفق الأحمر قبل مضي الوقت الذي قدره الموقتون فيه وهو عشرون درجة فقل العبرة بما قدره أو بالمشاهدة  
وقاعدة الباب وكذا الأحاديث تقتضي ترجيح الثاني والاجماع الفعلي يرجع الأول وكذا يقال فيما لم يمتنع  
ما قدره ولم يغيب الشفق الأحمر فتح الجواد لابن حجج والمعتمدان العبرة بالشفق لا بالدرج ولا يعمل  
بقولهم مدابغي اه بجري (قوله لفعلمها فيه) أي لفعل الصلاة في ذلك الوقت فالعلاقة الحالية والمحلية شيخنا

فايراجع (قوله وإلا لم يجز) أي وإن لم يبق ما يسعها وظاهره وإن كان انتفاء البقاء بعذر (قوله وبه يندفع  
بحث بعضهم الخ) أي بل يلزمه المبادرة في الصورتين لكن ينبغي أن محله في الثانية إذا تعمد التأخير فإن كان  
بعذر كنوم قيل الوقت إلى أن يبقى منه دون ركعة فينبغي عدم الوجوب (قوله لزمه المبادرة) هل يقتصر على  
أقل واجب (قوله ومد إلى أن قال بقراءة أو ذكر الخ) خرج مجرد الاتيان بالسنن بأن بقي من الوقت ما يسع  
جميع واجباتها دون سننها فإن الاتيان بالسنن حينئذ مندوب فليس خلاف الأولى كالمندوب قد صرح في الأنوار  
بأنه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسنن الفات الوقت ولو اقتصر على الأركان تقع في الوقت بأن  
الأفضل أن يتم السنن اه وظاهره أن الأفضل ذلك وإن لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوي المنقول  
عنه هذه المسئلة كما بيناه آخر سجود السهو لكن قيدهم بأن يدرك ركعة (فرع) شرع في المغرب مثلاً وقد  
بقي من وقتها ما يسعها ومد إلى أن بقي من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها قبل يجب قطع المغرب وفعل  
العشاء مطلقاً أو يفصل بين أن يكون أدرك من وقت المغرب قدر ركعة فلا يجب قطعها بل لا يجوز لانها مؤداة  
وبين أن لا يكون أدرك من وقتها قدر ركعة فيجب قطعها لانها حينئذ فائنة والفائنة يجب قطعها إذا خيف  
فوت الحاضرة على ما يأتي فيه نظر وظاهره حرمة المد إلى أن بقي من وقت الثانية ما لا يسعها (قوله إلا الجمعة

من غير معارض (و العشاء) بدخل وقتها وهي بكسر العين والمدلغة لاسم لاول الظلام وسميت به الصلاة لفعلها حينئذ (بمغيب الشفق) الاجر لما  
مر وينبغي ندب تاخير الزوال الاصفر والابيض خروجا من خلاف من اوجب ذلك وهران من لاشفق لهم يعتبر باقرب البلاد اليهم ويظهر ان  
محله مالم يؤد اعتبار ذلك إلى طلوع فجرها (٤٣٤) بان كان ما بين الغروب ومغيب الشفق عندهم بقدر ليل هؤلاء ففي هذه الصورة

لا يمكن اعتبار مغيب الشفق  
لأعدام وقت العشاء حينئذ  
وإنما الذي ينبغي أن ينسب  
وقت المغرب عند أولئك  
إلى ليلهم فإن كان السدس  
مثلا جعلنا ليل هؤلاء سدس  
وقت المغرب وبقية وقت  
العشاء وإن قصر جدا ثم  
رأيت بعضهم ذكر في  
صورتنا هذه اعتبار  
غيوبة الشفق بالأقرب وإن  
أدى إلى طلوع فجر هؤلاء  
فلا بدخل به وقت الصبح  
عندهم بل يعتبرون أيضا  
بفجر أقرب البلاد اليهم  
وهو بعيد جدا إذ مع وجود  
فجر لهم حسي كيف يمكن  
الغاؤه ويعتبر فجر الأقرب  
اليهم والاعتبار بالغير إنما  
يكون كما يصرح به كلامهم  
فيمتنع عندهم ذلك  
المعتبر دون ما إذا وجد  
فيدار الأمر عليه لا غير ولا  
ينافي هذا إطلاقا إلى حامد  
الأنبياء لتعين محله على اعتبار  
ما قرره من النسبة (ويبقى)  
وقتها (إلى الفجر) الصادق  
لخبر مسلم ليس في النوم  
تفريط إنما التفريط على  
من لم يصل الصلاة حتى يدخل  
وقت الأخرى خرجت  
الصبح أجماعا فيبقى على مقتضاه  
في غيرها (والاختيار أن  
لا تؤخر عن ثلث الليل)  
اتباعا لفعل جبريل (وفي

(قوله من غير معارض) وأما حديث صلاة جبريل في اليومين في وقت واحد فمحمول على وقت الاختيار  
كما مر مغني (قوله لما مر) أي في شرحه يبقى حتى يغيب الخ (قوله وينبغي) إلى قوله ويظهر في النهاية وإلى قوله  
ثم رأيت في المغني لا قوله يظهر إلى قوله ينبغي (قوله من اوجب ذلك) كالامام في الاول والمزني في الثاني  
مغني (قوله لاشفق لهم) أي ولا يغيب شفقتهم عبارة النهاية ومن لا عشاء لهم لكونهم في نواح تقصر ليلهم  
ولا يغيب عنهم الشفق أي الآخر تكون العشاء في حقهم بمضي من يغيب فيه الشفق في أقرب البلاد اليهم أه  
(قوله يعتبر بأقرب بلد الخ) بقي ما لو استوى في القرب اليهم بلدان ثم كان الشفق يغيب في إحداها قبل  
الأخرى فهل يعتبر الاول أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني لثلا يؤدى إلى فعل العشاء قبل دخول وقتها على  
احتمال ع ش (قوله ويظهر ان محله الخ) اعتمده الزياي وع ش والرشيدي وشيخنا (قوله مالم يؤد الخ)  
أي بان يغيب الشفق في أقرب البلاد لهم وقد بقي من ليلهم ما يمكن فيه فعل العشاء ع ش (قوله إلى طلوع  
فجرها) أي فجر بلدة من لاشفق لهم (قوله وإنما الذي ينبغي الخ) اعتمده المغني والزياي وغيرهما كما مر  
(قوله فان كان السدس الخ) عبارة الاجهوري وشيخنا واللفظ الاول مثاله إذا كان من لا يغيب شفقتهم أولا  
شفق لهم ليلهم عشرون درجة مثلا وليل أقرب البلاد اليهم الذين لهم شفق يغيب ثمانون درجة مثلا  
وشفقتهم يغيب بعد مضي عشرين درجة فإذا نسب عشرون إلى ثمانين كانت ربعا فيعتبر لمن لا يغيب شفقتهم  
مضي ربع ليلهم وهو في مثالنا خمس درج فنقول لهم إذا مضى من ليلكم خمس درج دخل وقت عشاءكم  
أه (قوله وإن قصر جدا) فان لم يسع إلا واحدة من المغرب والعشاء قضى العشاء وإن لم يسع واحدة منهما  
قضاها كما يأتي ما يفيد (قوله ثم رأيت بعضهم ذكر الخ) يفاقا لظاهر النهاية (قوله دون ما إذا الخ) الانسب  
لما قبله دون من وجد الخ (قوله ولا ينافي هذا) أي قوله والاعتبار بالغير إنما يكون الخ (قوله الآتي) أي في  
التنبيه (قوله الصادق) إلى قوله ولها في النهاية وإلى قوله كما قاله الشيخ في المغني وشرح المنهجي (قوله لخبر مسلم  
ليس الخ) ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى من الجنس مغني وشرح المنهجي (قوله  
ومن ثم كان عليه الاكثرون) ورجحه المصنف في شرح مسلم نهاية ومغني (قوله ولها غير هذا والاربعة  
السابقة وقت كراهة) فلو قاطنا سبعة مغني وشرح المنهجي زاد شيخنا فان زدت وقت الادراك وهو وقت طرو  
الموانع بعد ان يدرك من الوقت ما يسع الصلاة كانت ثمانية أه (قوله وهو ما بين الفجرين) وهو خمس درج  
وفيه تسميح لأنه يشمل وقت الحرمة وقت الضرورة فكان الأولى أن يقول وهو ما بعد الفجر الاول حتى  
يبقى من الوقت ما يسعها (قوله كما قاله الشيخ أبو حامد) أي الغزالي شيخنا (قوله من قول الروياني باتحاده)  
أي ويشكل عليه حديثه ولا ان شاق على أمي لا مرتهم بتأخير العشاء إلى نصف الليل سم (قوله وجب  
قضاؤها) أي وقضاء المغرب شيخنا والبجيرمي (قوله على الأوجه) لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرد  
ينبغي إلا في حق من لا تلتزمه (قوله وهو أوجه من قول الروياني باتحاده الخ) أي ويشكل عليه حديثه لولا  
أن أشق على أمي لا مرتهم بتأخير العشاء إلى نصف الليل (قوله وجب قضاؤها على الأوجه) لم يبين حكم  
صوم رمضان هل يجب بمجرد طلوع الفجر عندهم أو يعتبر قدر طلوعه بأقرب البلاد اليهم فان كان الاول فهو  
مشكل لانه يلزم عليه توالي الصوم القاتل والمضاراضار لا يحتمل لعدم التمكن من تناول ما يدفع ذلك لعدم  
استمرار الغروب من ماضي ذلك وإن كان الثاني فهو مشكل بالحكم بأعدام وقت العشاء بل قياس اعتبار قدر  
طلوعه بأقرب البلاد بقاء وقت العشاء وقوعها إذا في ذلك القدر وهذا هو المناسب لما تقدم عن بعضهم فيما  
إذا لم يغيب الشفق فليتامل ثم رأيت قول الشارح الآتي ووفرع عليه الزركشي وابن العباد الخ ويؤخذ منه حكم

قول نصفه) لحديث صحيح فيه ومن ثم كان عليه الاكثرون ولها غير هذا والاربعة السابقة وقت كراهة وهو ما بين الفجرين كما قاله طلوع  
الشيخ أبو حامد وهو أوجه من قول الروياني باتحاده مع وقت الجواز وإن حكاه في شرح الروض ولم يتعقبه ووقت عذره وهو وقت المغرب لمن  
يجمع تقديم (تنبيه) لو عدم وقت العشاء كان طلع الفجر كإغربت الشمس وجب قضاؤها على الأوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين

ولم تغب إلا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد أنه يعتبر حالهم بأقرب بلد إليهم و فرع عليه الزركشي وابن العباد أنهم يقدرون في الصوم لياليهم بأقرب بلد إليهم ثم يسكون إلى الغروب بأقرب بلد إليهم وما قاله إنما يظهر إن لم تسع (٤٣٥) مدة غيبوتها أكل ما بقي من بنية

والصائم لتعذر العمل بما عندهم فاضطررنا إلى ذلك التقدير بخلاف ما إذا وسع ذلك وليس هذا حينئذ كأيام الدجال لوجود الليل هنا وإن قصر ولولم يسع ذلك إلا قدر المغرب أو أكل الصائم قدم أكله وقضى المغرب فيما يظهر (والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق) لأن جبريل صلاها أول يوم خين حرم الفطر على الصائم وإنما يحرم بالصادق إجماعا ولا نظر لمن شذ فلم يحرمه إلا بطلوع الشمس ومن ثم رد وان نقل عن إجماع صحابة وتابعين بأنه مخالف للإجماع وإن استدلل به بقوله تعالى فحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة الدال على أنه لا آية للنهار إلا الشمس المؤيد بآية يولج الليل في النهار الدالة على أنه لا فاصل بينهما لأن كل ذلك سفساف ومن ثم استبعد غير واحد صحة ذلك عن أحد يعتد به (وهو) بياض شعاع الشمس عند قربها من الأفق الشرق (المنتشر ضوءه معترضا بالأفق) أي نواحي السماء بخلاف

طلوع الفجر عندهم أو يعتبر قدر طلوعه بأقرب البلاد إليهم ثم رأيت قول الشارح الآتي و فرع عليه الزركشي وابن العباد الخ ويؤخذ منه حكم ما نحن فيه سم على حج أي وهو أنهم يقدرون في الصوم لياليهم بأقرب بلد إليهم ع ش بخذف (قوله ولولم تغب الخ) ولو تأخر غيبوته في بلد فوق العشاء لاهلها غيبوته عندهم وإن تأخرت عن غيبوته عند غيرهم تأخر أكثر كما هو مقتضى كلامهم سم على البهجة أقول وعلى هذا فينبغي أن يعتبر كون الباقي من الليل بعد غيبوبة الشفق عندهم زمنا يسع العشاء وإلا فينبغي أن يعتبر شفق أقرب البلاد إليهم خوفا من فوات العشاء ع ش (قوله أنه يعتبر حالهم الخ) تقدم أن محله ما لم يؤد اعتبار ذلك إلى طلوع فجرهم وإلا فينسب وقت المغرب عند أولئك إلى لياليهم ثم تعتبر هذه النسبة في لياليهم القصير (قوله إذا وسع) الظاهر الثانيث (قوله وقضى المغرب) ينبغي والعشاء على قياس ما تقدم و قياس ما مر عن الشيخ أبي حامد أنه لو قصر النهار جدا لم يزد على ثلاث درج مثلا أن يعتبر حالهم بأقرب البلاد إليهم فيعتبر أن يمضي بعد الفجر ما تزول فيه الشمس في الأقرب فيدخل وقت الظهر وهكذا لكن في فتاوى السيوطي بعد كلام مانصه وأما كيفية التقدير إذا كان اليوم مثلا ثلاث درج فلا يتساوى فيه حصة الصبح والظهر والعصر بل تتفاوت على حسب تفاوتها لأن فان من أول وقت الصبح الآن إلى وقت الظهر أكثر من أول وقت العصر إلى أول وقت الظهر إلى وقت العصر ومن أول وقت الظهر إلى أول وقت العصر أكثر من أول وقت العصر إلى وقت المغرب فيقدر إذ ذاك على حسب هذا التفاوت الخ اه وقد أطال في هذه المسئلة وما يتعلق بها وفروعها بما يتعين الاحتاط به وتأمله سم بخذف قول المتن (والصبح) بضم الصاد وحكى كسرهما في اللغة أول النهار فلذلك سميت به هذه الصلاة مغنى (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم النظر والاعتبار لذلك القول الشاذ (قوله وإن استدلل) أي لذلك القول الشاذ (قوله الدال) أي هذا القول الكريم أي في زعم المستدل (قوله المؤيد الخ) ظاهره أنه صفة ثانية لقوله تعالى الخ ولو قالوا يداية الخ عطفًا على استدلاله لكن أولى (قوله لأن الخ) علة لقوله ولا نظر الخ ومتعلق بعدم الانبعاث المفهوم منه (قوله صحة ذلك) أي النقل المذكور أو الحصر المذكور (قوله سفساف) أي ردي قاموس (قوله أي نواحي السماء) أي فيما بين الجنوب والشمال من جهة المشرق شيخنا (قوله مستطिला) أي عمتد إلى جهة العلو كذب السرحان بكسر السين وهو الذئب شيخنا (قوله ثم تعقبه ظلمة) أي غالبًا وقد يتصل بالصادق شيخنا وبجبري (قوله في تحقيق هذا) أي في بيان حقيقة الفجر الكاذب (قوله على الحدس) أي الوهم والخيال قاموس (قوله كنع الخرق الخ) أي خرق السماء والثناء (قوله لم يشهد الخ) أي الشرع يعني لم يرد في الشرع ما يصححها ولا ما يبطلها وكان الأولى إبراز الضمير

ما نحن فيه (قوله ولولم تغب إلا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد الخ) قياس ذلك أنه لو قصر النهار جدا لم يزد على ثلاث درج مثلا أن يعتبر حالهم بأقرب البلاد إليهم فيعتبر أن يمضي بعد الفجر ما تزول فيه الشمس في الأقرب فيدخل وقت الظهر وهكذا لكن في فتاوى السيوطي أنه سئل عمارو في حديث الدجال من وصف آخر أيامه بالفجر جدا وأنه قيل يا رسول الله كيف نصلي في تلك الأيام القصار قال تقدرون فيها الصلاة كما تقدر ونها في هذه الأيام الطوال ثم صلوا قال السائل للسيوطي وما كيفية التقدير في القصير هل هو مثلا إذا كان اليوم ثلاث درج فيكون حصة الصبح درجة والظهر كذلك والعصر كذلك فأجاب بقوله أما كيفية التقدير إذا كان اليوم مثلا ثلاث درج فلا يتساوى فيه حصة الصبح والظهر والعصر بل تتفاوت على حسب تفاوتها الآن فان من أول وقت الصبح الآن إلى وقت الظهر أكثر من أول وقت الظهر إلى وقت العصر ومن أول وقت الظهر إلى وقت العصر أكثر من أول وقت العصر إلى وقت المغرب فيقدر إذ ذاك على حسب هذا التفاوت الخ اه وقد أطال في هذه المسئلة وما يتعلق بها وفروعها بما يتعين الاحتاط به وتأمله (قوله قدم أكله الخ) هذا واضح أن لم يعتبرهم بأقرب البلاد إليهم فتأمله (قوله وقضى المغرب) ينبغي والعشاء

(٥٤ - شرواني وابن قاسم - أول) الكاذب وهو ما يبدو مستطिला وأعلاه أضوا من باقيه ثم تعقبه ظلمة (تنبيه) في تحقيق هذا وكونه مستطिला كلام طويل لاهل الهيئة مبنى على الحدس المبني على قواعد الحكماء الباطلة شرعا من منع الخرق والالتزام أو التي لم يشهد بصحتها

على انه لا يبيّن سبب كون اعلاه اضواء مع انه ابعده من اسفله عن مستنده وهو الشمس ولا يبين سبب انعدامه بالكلية حتى تعقبه ظلمة كما صرح به الاثمة وقدرها بساعة والظاهر ان مرادهم مطلق الزمن لانها تطول تارة وتقصّر اخرى وزعم بعض اهل الهيئة عدم انعدامه وإنما يتناقض حتى ينغمر في الفجر الصادق ولعله باعتبار التقدير لا الحس وفي خبر مسلم لا يغرنكم اذان بلال ولا هذا العارض لعمود الصبح حتى يستطيع اي ينشر ذلك العمود في نواحي الافق وقديروا خذ من تسمية الفجر الاول عارضاً للثاني شيان احدهما انه يعرض للشعاع الناشئ عند الفجر الثاني انحباس قرب شعوره كما يشعر به التنفس في قوله تعالى والصبح اذا تنفس وعند ذلك الانحباس يتنفس منه شيء من شبه كوة والمشاهد في المنحبس اذا خرج بعضه (٤٣٦) دفعة ان يكون اوله اكثر من آخره وهذا ليكون كلام الصادق قد يدل عليه ولا نبأه عن سبب

لانه صلة جرت على غير ما هي له (قوله على انه) اي ذلك الكلام (قوله مع انه) اي اعلاه (قوله كما صرح به) اي بانعدامه بالكلية (قوله وقدرها) اي الظلمة (قوله ان مرادهم) اي بالساعة (قوله حتى ينغمر في الفجر الصادق) اي يتصل به (قوله ولعله) اي ما زعمه ذلك البعض من عدم الانعدام (باعتبار التقدير) اي تخمين القوة الواهمة (قوله الناشئ عنه) اي عن الشعاع وقوله الفجر الخ فاعل الناشئ وقوله انحباس فاعل يعرض وقوله قرب ظهوره اي الشعاع ظرف يعرض ورجع الكردي الضمير للفجر (قوله يتنفس منه الخ) اي من ذلك الشعاع وقوله من شبه الخ متعلق بتنفس ايضا السكن من هنا للابتداء وفي الاول للتبعيض (قوله والمشاهد الخ) جملة حالية (قوله وهذا) اي الشيء الاول (قوله واضاءة اعلاه) عطف على طوله وقوله واختلاف الخ وقوله وانعدام الخ عطفان عليه ايضا وعلى سبب الخ وقوله الموافق يظهر رجوعه للاختلاف ايضا (قوله اولي الخ) خبر وهذا (قوله ثانيهما) اي الشئيين (قوله لقرب ذاك) اي الصادق (قوله لاشتغالهم الخ) علة للقصد للتنبيه لكن فيها خفاء اذ قد يوهى ان هذه العلامة توقظ النائمين وليس كذلك (قوله فالحاصل) اي الحاصل الماخوذ من حديث مسلم كردي لعل الاولى وحاصل ما يتعلق بالمقام فتدبر (قوله انه) اي الفجر الكاذب (قوله حينئذ) اي حين قرب ظهور ذلك الشعاع وقوله علامة الخ تنازع فيه الفعلان (قوله ومخالفا له الخ) في اخذه من الحديث المتقدم توقف (قوله في الشكل) ان اراد به الهيئة كالاستطالة والاعتراض فظاهر وان اراد به اللون كما هو قضية قوله الآتي وفيه شاهد الخ ففيه تأمل فان المخالفة في اللون انما توجد في اواخر وقت الصبح والكلام هنا في اوله (قوله وتنضح العلامة الخ) عطف تفسير وقوله من المعلم عليه الخ متعلق بذلك (قوله فتأمل ذلك) اي الشيء الثاني ويحتمل انه راجع للاول ايضا (قوله لما ذكرته آخره) اشارة الى ثاني الشئيين كردي اقول بل الى قوله ومخالفا له في الشكل الخ (قوله ماشرت اليه) اي في الشيء الاول (قوله فيه) اي في بيان الفجر الكاذب (قوله بوضحه) اي الفجر الكاذب (قوله صحة ما ذكرته) اي عن ابن عباس (قوله يوافق) اي الكلام (قوله استشكل الخ) اي بقوله وزعم بعض اهل الهيئة الخ (قوله وحاصله) اي ذلك الكلام وكذا مر جمع ضمير قوله فيه (قوله لمس الحاجة اليه) اي وانما اطالوا الكلام فيه لمس الحاجة الى الطول (قوله انه الخ) اي الفجر الكاذب (قوله دون الرصد) اي المراقب للاوقات (قوله المجيد) من الاجادة (قوله فاذا ظهر) اي الفجر الكاذب (قوله مكانه ليلا) فاعل ففعل على القلب ولذا قال السيد البصري قوله ليلا يتأمل وجه نصبه اه (قوله كما مر) اي في قوله كما صرح به الاثمة (قوله وان ابا جعفر الخ) عطف على ان بعضهم الخ فهو بمنقلبه الا صبحي ايضا (قوله عند بقاء نحو ساعتين) اي من الليل كردي (قوله ولا ينافي هذا) اي قوله اعلاه دقيق الخ (قوله لان ذلك) اي ما تقدم وقوله وهذا اي قوله اعلاه دقيق

على قياس ما تقدم

طوله واضاءة اعلاه واختلاف زمنه وانعدامه بالكلية الموافق للحس اولى بما ذكره اهل الهيئة القاصر عن كل ذلك ثانيهما انه صلى الله عليه وسلم اشار بالعارض الى ان المقصود بالذات هو الصادق وان الكاذب انما قصد بطريق العرض ليتنبه الناس به لقرب ذلك فيتنبهوا ليدركوا فضيلة اول الوقت لاشتغالهم بالنوم الذي ولا هذه العلامة لمنهم ادراك اول الوقت فالحاصل انه نور ببرزه الله من ذلك الشعاع او يخلقه حينئذ علامة على قرب الصبح ومخالفا له في الشكل ليحصل التمييز وتنضح العلامة العارضة من العلم عليه المقصود فتأمل ذلك فانه غريب مهم وفي حديث عند احمد ليس الفجر الا بيض المستطيل في الافق ولكن الفجر الاخر المعترض وفيه شاهد لما ذكرته آخره وما يؤيد ما اشارت اليه من السكوة ما اخرجه غير واحد

عن ابن عباس ان الشمس ثلثائة وستين كوة تطلع كل يوم من كوة فلا بدع انها عند قربها من تلك السكوة ينحبس شعاعها ثم يتنفس كما مر ثم رايت للقرافي المالكي وغيره كالا صبحي من ائمتنا فيه كلاما يوضحه وبين صحة ما ذكرته من السكوة ويوافق استشكله لكونه يظهر ثم يغيب وحاصله وان كان فيه طول لمس الحاجة اليه انه يياض يطالع قبل الفجر الصادق ثم يذهب عندا كثر الابصار دون الرصد المجتد القوى النظر وذكر ابن بشير المالكي انه من نور الشمس اذ قربت من الافق فاذا ظهر انست به الابصار فيظهر لها انه غاب وليس كذلك ونقل الا صبحي ابراهيم ان بعضهم ذكر انه يذهب بعد طلوعه ويعود مكانه ليلا وهذا البعض كثير من ائمتنا كما مر وان ابا جعفر البصري بعد ان عرفه انه عند بقاء نحو ساعتين يطالع مستطيلا الى تحور ربع السماء كانه عمود دور بالمير اذا كان الجو نقيا شتاء وحين ما يكون اذا كان الجو كدر اصفه اعلاه دقيق واسفله واسع اي ولا ينافي هذا ما قدمته ان اعلاه اضواء الان ذلك عند اول الطلوع وهذا عند مزيد قرب به من الصادق

وتحته سواد ثم بياض ثم يظهر ضوء يغشى ذلك كله ثم يعترض ورده بأنه رصده نحو خمسين سنة فلم يره غاب وإنما ينحدر ليلتي مع المعترض في السواد ويصيران فجرا واحدا وزعم غيبته ثم عوده وهم أو آه تختلف باختلاف الفصول فظنه يذهب وبعض الموقنين يقول هو المجرة إذا كان الفجر بالسعد ويؤلمه أنه لا يوجد إلا نحو شهرين في السنة قال القرافي وقال آخرون هو شعاع الشمس يخرج من طاق بجبل قاف ثم ابطله بان جبل قاف لا وجود له وبرهن عليه بما رده ما جاء عن ابن عباس من طرق خرجها الحفاظ وجماعة منهم ممن التزموا تخريج الصحيح وقول الصحابي ذلك ونحوه بما لا مجال للرائي فيه حكمه حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم منها أن وراما أرضنا بحر أعيطا ثم جبلا يقال له قاف ثم أرضنا ثم بحر اثم جبلا وهكذا حتى عد سبعاً من كل واحد خرج بهض أو لك عن عبد الله بن بريدة أنه جبل من زمرد محيط بالديار عليه كنفها السماء وعن مجاهد مثله وكما اندفع بذلك قوله لا وجود له اندفع قوله أنه لا يجوز اعتقاد ما لا (٤٣٧) دليل عليه لأنه إن أراد بالدليل مطلق

الإمارة فهذا عليه أدلة أو الإمارة القطعية فهذا مما يكفي فيه الظن كما هو جلي ثم نقل أعنى القرافي عن أهل الهيئة أنه يظهر ثم يخفى دائماً ثم استشكله ثم أطال في جوابه بما لا يتضح إلا لمن اتقن على الهندسة والمناظرة وأولي منه أنه يختلف باختلاف النظر لا اختلافه باختلاف الفصول والكميافيات المعارضة لمحله فقد يدق في بعض ذلك حتى لا يكاد يرى أصلاً وحينئذ فهذا عذر من عبر بانه يغيب وتعقبه ظلمة (ويبقى حتى تطلع الشمس) لخبر مسلم بذلك ويكفي طلوع بعضها بخلاف الغروب إلخ فالما لم يظهر بظاهر لقوته (والاختيار) أن لا تؤثر عن الأسفار وهو الإضاءة بحيث يميز الناظر القريب منه لأن جبريل صلاها ثاني يوم كذلك ولها غير هذا

الخ (قوله وتحته سواد ثم بياض) يتأمل فيه (قوله ورده الخ) خبر أن أبا جعفر يعني أن أبا جعفر بعد تعرفه المذكور رد ما ذكره بعضهم أنه يذهب الخ (قوله ينحدر) أي يتناقص من جانب أعلاه وينزل (قوله ورده الخ) عطف على وهم (قوله هو المجرة) بفتح الميم والجمع نجوم مجتمعة تظهر قبل الفجر الصادق شيخنا (قوله بالسعد) منزل للقمر كرمي عبارة القاموس وسعد النجوم عشرة سعد بلع وسعد الأخبية وسعد الذابح وسعد السعد وهذه الأربعة من منازل القمر ثم قال بعد ذكر البقية وهذه الستة ليست من المنازل كل منها كوكبان بينهما نحو ذراع اه (قوله ثم ابطله) أي ابطل القرافي ما قاله الآخرون (قوله وبرهن عليه) أي استدلل القرافي على عدم وجود جبل قاف (قوله وجماعة منهم) أي من الحفاظ مبتدأ وقوله بمن التزم الخ خبره والجملة حالية (قوله وقول الصحابي ذلك) أي وجود جبل يقال له قاف (قوله بما لا مجال الخ) فيه توقف إذ يمكن أن يكون منشأ ذلك القول من ابن عباس رضي الله عنهما مجرداً شتاره بين العرب (قوله منها) أي تلك الطرق (قوله انه) أي قاف (قوله بذلك) أي بما جاء عن ابن عباس وعبد الله بن بريدة ومجاهد رضي الله تعالى عنهم (قوله أثره) أي عقب قوله لا وجود له (قوله لأنه) أي القرافي والجار متعلق باندفع (قوله فهذا) أي وجود جبل قاف (قوله انه يظهر) أي الفجر الكاذب (قوله وأولي منه) أي من جواب القرافي (قوله فقد يدق يعني بعد الظهور) (قوله لخبر مسلم) إلى التنبيه في النهاية والمعنى لا قوله بحيث إلى لأن (قوله لخبر مسلم) وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر مالم تطلع الشمس معنى ونهاية (قوله إلخ فالما لم يظهر الخ) أي فيهما معنى (قوله ولها غير هذا الخ) فإوقافها ستة معنى وشيخنا (قوله وحينئذ) أي حين إذ قيد كل من التعاريف المذكورة بالحشية (قوله فلا ينافي هذا) أي انعقاد الصلاة في وقت الكراهة أو الحرمة (قوله أو المتحرى هو بها) أي أو الصلاة التي يتحرى الوقت المكروه بها أي يقصد إيقاعها فيه من ذات السبب المتقدم والمقارن كرمي وبه يندفع توقف السيد البصري حيث قال قوله أو المتحرى هو بها يتأمل المراد به اه (قوله وإلا) أي بان كانت الكراهة من حيث الإيقاع فيه (قوله وفي قولهم في نحو العصر الخ) ليس في هذا تصريح باتحادهما فتأمل سم عبارة السيد البصري قد يقال هذا أي قولهم في نحو العصر الخ صريح في التغير كما هو ظاهر فإني يجعله من الصريح في الاتحاد ويمكن أن يحجب عنه بأن مراده بالتغير التباين بقرينة ما سبق في التفسير للاوقات اه أي وبالاتحاد غير التباين فيشمل العموم والخصوص (قوله قلت الخ) قد يقال لا حاجة لاثبات إطلاقين ويكفي في الجواب أن وقت الاختيار قد يساوي وقت الفضيلة وقد لا للدرك المقتضى لذلك فليتأمل سم وقد يقال هذا اعتراف بثبوت إطلاقين (قوله إطلاق يرادف وقت الفضيلة وإطلاق الخ) أي فيكون الإطلاق في

(قوله وفي قولهم في نحو العصر) ليس في هذا تصريح باتحادهما فتأمل

والاوقات الأربعة السابقة وقت كراهة من الحرمة إلى أن يبقى ما يسهل (تنبيه) المراد بوقت الفضيلة ما يزيد فيه الثواب من حيث الوقت وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحثية وبوقت الجواز ما لا ثواب فيه منها وبوقت الكراهة ما فيه ملام منها وبوقت الحرمة ما فيه أثم منها وحينئذ فلا ينافي هذا ما يأتي أن الصلاة غير ذات السبب في الوقت المكروه أو المتحرى هو بها لا تنعقد لأن الكراهة ثم من حيث إيقاعها فيه وهنا من حيث التأخير إليه لا الإيقاع وإلا لنافي أمر الشارع بإيقاعها في جميع أجزاء الوقت فان قلت ظاهر ما ذكر في وقت الفضيلة والاختيار تغايرهما وقد صرحوا باتحادهما في وقت المغرب كما مر وفي قولهم في نحو العصر وقت اختيارها من مصير المثل إلى مصير المثليين وفضيلتها أول الوقت قلت الاختيار له إطلاقان إطلاق يرادف وقت الفضيلة وإطلاق يخالفها وهو الاكثر المتبادر فلا تنافي وبما يصرح بالثاني قولهم في كل من العصر والصبح له وقت فضيلة أول الوقت ثم اختيار إلى مصير المثليين أو الأسفار فصرحوا بتخالفهما



هنا جريا على الاطلاق الثاني (فائدتان) احدهما قيل الحكمة في كون المكتوبات سبع عشرة ركعة ان زمن البقطة من اليوم والليلة سبع عشرة ساعة غالبا اثنا عشر النهار ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من قبيل الفجر فجعل لكل ساعة ركعة لتجبر ما يقع فيها من التصديرات ثانياتهما اختصاص الخمس بهذه الاوقات تعبد عندا كثر العلماء وابدى غيرهم له حكاما احسنها تذكر الانسان بها نشأته اذ ولادته كطلوع الشمس ونشؤه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكوثرته كميلها وشيخوخته كقربها للغروب وموته كغروبها وفيه نقص فيزاد عليه وفناء جسمه كما يحتاج (٢٨٤) اثرها وهو الشفق الاحمر فوجبت العشاء حينئذ تذكر كذلك كما ان كماله في البطن وتهينته

للخروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس المشبه بالولادة فوجبت الصبح حينئذ لذلك ايضا وكان حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم والعصرين اربعة اربما توفر النشاط عندهما بمعاناة الاسباب وكان حكمة خصوصها تركب الانسان من عناصر اربعة وفيه اخلاط اربعة فجعل لكل من ذلك في حال النشاط ركعة لتصلحه وتعدلها وهذا اولي واظهر من قول الفقهاء انما لم يزد عليها لان مجموع آحادها عشرة ولا شيء من العدد يخرج اصله عنها والمغرب ثلاثا انها وتر النهار كافي الحديث فتعود عليه بركة الوترية ان الله وتر يحب الوتر ولم تكن واحدة لانها تسمى البتيراء من البتر وهو القطع والحقت العشاء بالعصرين لتجبر نقص الليل عن النهار اذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه اقوى (فرع) صح ان اول ايام الدجال كسنة

الصورتين المذكورتين من الاول وهو اطلاقه على وقت الفضيلة وفيه وقفة بالنسبة للصورة الثانية وقد يجاب اخذنا ذكر بان الذي فيها اطلاق المشترك على معنيين ان كان منه او على حقيقته ومجازه ان كان منها بصرى (قوله هنا) اي في تفسير وقت الفضيلة ووقت الاختيار (قوله فائدتان) الى قوله وما ذكره في النهاية الا قوله قيل وقوله وكان حكمة الى والمغرب (قوله) ركعتيه كميلها) فوجبت الظهر حينئذ كبر ذلك و (قوله) شيخوخته كقربها الخ اي فوجبت العصر حينئذ كبر ذلك و (قوله) وموته كغروبها اي فوجبت المغرب حينئذ كبر ذلك شيخنا (قوله) وفيه اي فيما ذكر من الحكمة نقص اي لسكوته عن بيان حكمة اختصاص العشاء والصبح بوقتهما (قوله) فيزاد عليه اي على ما سبق عن الغير (قوله) وفناء جسمه) بالفتح والمدواما بالسكس فاسم لما اتسع امام الدار ع ش (قوله) وكان حكمة خصوصها اي الاربعة (قوله) تركب الانسان من عناصر اربعة) التركيب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كما تقرر في محله سم (قوله) من عناصر اربعة) هي النار والهوا والتراب والماء (واخلاط اربعة) هي الصفراء والسوداء والدم والبلغم كردي (قوله) لكل من ذلك اي من العناصر الاربعة والاخلط الاربعة (قوله) وهذا اي قوله وكان حكمة خصوصها الخ (قوله) عليها اي على الاربعة (قوله) لان مجموع آحادها اي آحاد الاربعة من الواحد والاثني والثلاثة والاربعة (قوله) عنها اي عن العشرة (قوله) والمغرب الخ) عطف على قوله الصبح ركعتين الخ (قوله) لانها اي الواحدة ع ش (قوله) صح الخ) اي في حديث مسلم سم عبارة المغني والاسني (فائدة) روى مسلم عن النواس بن سمعان قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ولبثه في الارض اربعين يوما يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة يكفينا فيه صلاة يوم قال لا اقدر والله قدره قال الاسنوي فيستثنى هذا اليوم عما ذكر في المواقيت ويقاس به اليومان التاليان له اه (قوله) الدجال) هو بشر من بني آدم وموجود الآن واسمه صاف بن صياد وكنيته ابو يوسف وهو يهودي مناوي اه ع ش (قوله) والامر الخ) عطف على قوله ان اول الخ ع ش اي و (قوله) وقيس به الاخير ان جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مدرجة في الحديث وليست منه (قوله) وسائر العبادات الخ) اي كالحج والزكاة (قوله) ويجرى ذلك اي التقدير (قوله) وقد يكون الزوال اي وقت زوال الشمس و (قوله) طلوعها اي وقت طلوعها (قوله) لان ذلك اي اختلاف المواقيت سم (قوله) لانه اي ارتفاع

للخروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس المشبه بالولادة فوجبت الصبح حينئذ لذلك ايضا وكان حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم والعصرين اربعة اربما توفر النشاط عندهما بمعاناة الاسباب وكان حكمة خصوصها تركب الانسان من عناصر اربعة وفيه اخلاط اربعة فجعل لكل من ذلك في حال النشاط ركعة لتصلحه وتعدلها وهذا اولي واظهر من قول الفقهاء انما لم يزد عليها لان مجموع آحادها عشرة ولا شيء من العدد يخرج اصله عنها والمغرب ثلاثا انها وتر النهار كافي الحديث فتعود عليه بركة الوترية ان الله وتر يحب الوتر ولم تكن واحدة لانها تسمى البتيراء من البتر وهو القطع والحقت العشاء بالعصرين لتجبر نقص الليل عن النهار اذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه اقوى (فرع) صح ان اول ايام الدجال كسنة

(قوله) جريا على الاطلاق الثاني (قديقال لا حاجة الى اثبات اطلاقين ويكفي في الجواب ان وقت الاختيار قد يساوى وقت الفضيلة وقد لا للدرك المقتضى لذلك فليتأمل (قوله) تركب الانسان من عناصر اربعة) التركيب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كما تقرر في محله (قوله) صح ان اول ايام الدجال) اي في حديث مسلم (قوله) ويجرى ذلك فيما لو مكثت الخ) عبارة شرح العباب وفي الخادم عن بعضهم لو ان قوما مكثت الشمس طاعة عندهم مدة طويلة فانهم يقدرون للصلاة قال ولعل مستنده في ذلك حديث مسلم السابق اه كلام شرح العباب قلت لا يرد هذا على ما قدمناه عن الشارح في شرح العباب على قوله فرع عود الشمس بالغروب يحمل ذلك على ما اذا لم يستمر الطلوع بحيث يذهب الليل كله (قوله) لان في ذلك اي اختلاف المواقيت (قوله)

وثانيتها كشهر وثالثها كجمعة والامر في اليوم الاول وقيس به الاخير ان بالتقدير بان تحرر قدر اوقات الصلوات الارض وتصلى وكذا الصوم وسائر العبادات الزمانية وغير العبادات كحلول الآجال ويجرى ذلك فيما لو مكثت الشمس طاعة عند قوم مدة (تنبيه) ذكر اصحابنا ان المواقيت مختلفة باختلاف ارتفاع البلاد فقد يكون الزوال يبلد طلوعها بآخر وعصرا بآخر ومغربا بآخر وعشاء بآخر وما ذكره ان سبب ذلك اختلاف ارتفاع الارض لا يوافق كلام علماء الهيئة والميقات لان ذلك انما يبنى على كرية الارض والفلك دون ارتفاع الارض وانخفاضها لانه ليس له كبير ظهور في الحس اذ اعظم جبل ارتفاعا على الارض فرسخان وثلاث فرسخ

والنسبة إلى كرة الأرض  
تقريباً كنسبة سبع عرض  
شعيرة إلى كرة قطرها  
ذراع فلم ينشأ ذلك  
الاختلاف إلا من  
اختلاف أوضاع الشمس  
بالنسبة إلى كرة الأرض  
فما من درجة من الفلك  
تسكون فيها الشمس في  
وقت من الاوقات إلا  
وهي طالعة بالنسبة إلى  
بقعة غاربة بالنسبة إلى  
أخرى متوسطة بالنسبة  
إلى أخرى في وقت عصر  
بالنسبة إلى أخرى وعشاء  
وصبح كذلك (قلت يكره  
تسمية المغرب عشاء و)  
تسمية (العشاء عتمة) للنهي  
الصحيح عنها وورود  
تسمية الثاني لبيان الجواز  
(و) يكره (النوم قبلها) أي  
قبل فعلها بعد دخول وقتها  
ولو وقت المغرب لمن  
يجمع لأنه صلى الله عليه وسلم كان  
يكرهه وما بعده رواه  
الشيخان ولأنه ربما  
استمر نومه حتى فات الوقت  
ويحسرى ذلك في سائر  
اوقات الصلوات ومحل  
جواز النوم إن غلبه بحيث  
صار لا تمييز له ولم يمكنه  
دفعه أو غلب على ظنه أنه  
يستيقظ وقد بقي من  
الوقت ما يسمعها وطهرها  
ولاحرم ولو قبل دخول  
الوقت على ما قاله

الأرض (قوله ونسبته) أي أعظم الجبال في الأرض (قوله قطرها) وهو الخط المفروض في منتصف الكرة  
(قوله إلى أخرى) كأنه صفة بلدة أو قرية أو بقعة سم قول المتن (يكره تسمية المغرب الخ) ولا يكره تسمية  
الصباح غداة كما في الروضة والاولى عدم تسميتها بذلك وتسمى صباحاً ونجراً لأن القرآن جاء بالثانية والسنة  
بهما معاً معنى ونهاية قول المتن (تسمية المغرب عشاء الخ) قال في العباب ولا يكره أن يقال لها العشاء إن انتهى  
سم ونقل عش عن مر مثله وزاد المعنى ولا للعشاء العشاء الآخرة اهـ (قوله للنهي) إلى قوله ولو قبل  
دخول الخ في النهاية والمعنى إلى قوله ولو وقت المغرب لمن يجمع (قوله تسمية الثاني) الاولى التسمية الثانية  
أي تسمية العشاء عتمة (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوي وينبغي أن يكره أيضاً قبله وإن كان بعد فعل  
المغرب للمعنى السابق أي مخافة استمراره إلى خروج الوقت نهاية زاد المعنى والظاهر عدم الكراهة قبل  
دخول الوقت لأنه لم يخاطب بها هو ونقل الرشيدى عن الزياى مثله واعتمد الشبراى ما قاله الاسنوي  
وكذا اعتمد شيخنا عبارته ويكره نوم قبلها ولو قبل دخولها بخلاف غيرها فإنه لا يكره النوم قبله إلا بعد  
دخول وقتها اهـ وقال السيد البصرى ينبغي أن يكون محله أي عدم الكراهة إذا لم يغلب على الظن الاستغراق  
وإلا فينبغي أن يكرهه للاختلاف القوي حيث نفي الحرمة اهـ (قوله ولو وقت المغرب لمن يجمع) قد يقال النوم  
المحذور هنا إذا وقع قبله فصلها أو وجب تأخيرها إلى وقتها فلم يقع إلا قبل وقتها لافيه قبل فعلها وقد يصور  
بالنوم قبل فعل المغرب من قصد الجمع وإن كانت الكراهة من جهة المغرب أيضاً سم بحذف (قوله وما بعده)  
أي الاتي في المتن عبارة النهاية كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها اهـ (قوله ويجرى ذلك) أي الكراهة  
المذكورة (قوله ومحل جواز النوم الخ) ظاهره مع الكراهة لكن صرح النهاية والمعنى بأنه إذا غلب عليه  
بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وأزال تمييزه فلا حرمة فيه ولا كراهة اهـ (قوله وإلا) أي وإن  
انقضى كل من غلبه النوم وغلبه ظن الاستيقاظ وقال البصرى أي وإن لم يغلب على ظنه الاستيقاظ بان غلب  
عليه الاستمرار أو شك وقد تشكلت مسألة الشك بالنسبة إلى التعميم الاتي في قوله ولو قبل دخول الوقت  
فتدبر اهـ (قوله ولو قبل دخول الوقت) خالفه النهاية والمعنى فقالا فإن نام قبل دخول الوقت لم يحرم وإن  
غلب على ظنه عدم تيقظه فيه لأنه لم يخاطب بها اهـ (قوله إلا أن يجاب الخ) على هذا هل يستثنى الجمعة فيحرم  
النوم قبل وقتها إذا ظن به فواتها أو شك في ذلك نظر والحرمة هي قياس وجوب السعى على بعيد  
الدار وظاهره أنه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعى قبل الوقت حرم النوم المفوت لذلك السعى  
الواجب سم وقال عش لا يكره النوم قبل الوقت لغير بعيد الدار وإن خاف فوت الجمعة لأنه ليس

إلى أخرى) كأنه صفة بلدة أو قرية أو بقعة (قوله تسمية المغرب عشاء) قال في العباب ولا يكره أن يقال لها  
العشاء إن اهـ (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوي سياق كلامهم يشعر بأن المسئلة مصورة بما بعد دخول  
الوقت ولقائل أن يقول ينبغي أن يكره أيضاً قبله وإن كان بعد فعل المغرب للمعنى السابق أي مخافة استمراره  
إلى خروج الوقت اهـ وفي القوت قال ابن الصلاح كراهة النوم تعمر سائر الاوقات وكان مراده بعد دخول  
الوقت كما يشعر به كلامهم في العشاء ويحتمل أن يكره بعد المغرب وإن لم يدخل وقت العشاء لخوف الاستغراق  
أو التكاثر وكذا قبل المغرب لاسيما على الجديد ويظهر تحريمه بعد الغروب على الجديد اهـ (قوله ولو وقت  
المغرب لمن يجمع) قد يقال النوم المحذور هنا إذا وقع قبله فصلها أو وجب تأخيرها إلى وقتها فلم تقع إلا قبل  
وقتها لافيه قبل فعلها وقد يصور بالنوم قبل فعل المغرب من قصد الجمع وإن كانت الكراهة من جهة المغرب  
أيضا ويمكن أن يصور أيضاً بنوم خفيف لا يمنع الجمع فإذا أراد الجمع كره أن ينام بعد المغرب قبل فعل العشاء  
وإن اتفق زوال النوم قبل طول الفصل فليتأمل (قوله إلا أن يجاب الخ) على هذا هل تستثنى الجمعة فيحرم  
النوم قبل وقتها إذا ظن به فواتها أو شك في ذلك فيه نظر والحرمة هي قياس وجوب السعى على بعيد الدار  
وظاهره أنه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعى قبل الوقت حرم عليه النوم المفوت لذلك السعى الواجب  
(قوله بأنها مضافة لليوم) أي ولاضافتها لليوم حرم كل ذي ربح كرهه بقصد إسقاطها ولم تسقط (قوله)

كثيرون ويؤيده ما يأتي من وجوب التسمية على بعيد الدار قبل وقتها إلا أن يجاب بأنها مضافة لليوم بخلاف غيرها

ومن ثم قال ابو زرعة المنقول خلاف ما قاله (٤٣٠) اولئك (والحديث بعدها) أى بعد دخول وقتها وفعلها فيه او قدره ان جمعها تقدما لا قبل

ذلك على الوجه لا نه ربما  
قوته صلاة الليل او اول  
وقت الصبح أو جميعه وليختم  
عمله بافضل الاعمال وقضية  
الاول كراهته قبلها أيضا  
لكن فرق الاسنوى بان  
اباحة الكلام قبلها تنتهى  
بالامر بايقاعها في وقت  
الاختيار وأما بعدها فلا  
ضابط له فكان خوف  
الفوات فيه اكثر وهو اوجه  
من قول غيره هو قبلها  
أولى بالكراهة لتفويته  
فضيلة اول الوقت ويرد بما  
يعلم مما يأتي ان مطلق  
الحديث قبلها لا يستلزم  
تفويت ذلك فصح تقييدهم  
بعدها واما ما قبلها فان  
فوت وقت الاختيار كره  
اى كان خلاف الاولى وإلا  
فلا (إلا) لمنتظر الجماعة  
ليعبدوا معهم ولو بعد وقت  
الاختيار وللمسافر لغير أحد  
لا سمر بعد العشاء الا لمصل  
أو مسافر وإلا لعذر أو (في  
غير) كعلم شرعى أو القله  
أو قراءة أو ذكر أو مذاكرة  
اثار الصالحين أو إيناس  
ضيف أو زوجة عند زفافها  
أو الملاطفة بها ونحو ذلك  
(والله أعلم) لما صح أنه صلى  
الله عليه وسلم كان يحدثهم  
عامة ليلة عن بنى اسرائيل  
ولأنه خير ناجز فلا يترك  
لمفسدة متوهمة (ويسن  
تعجيل الصلاة لاول

مخاطبتها قبل دخول الوقت وان قلنا بوجوب السعى على بعيد الدار اه وفي البجيرى عن القليوبى مثله  
(قوله ومن ثم) اى من اجل هذا الفرق بين الجمعة وغيرها (قوله المنقول خلاف الخ) اعتمده النهاية  
والمغنى كما مر انفا قول المتن (والحديث بعدها) المراد الحديث المباح في غير هذا الوقت اما المكروه فهو  
اشد كراهة مغنى ونهاية زاد سم وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطال وغيره والاعمال بالكاذبة فانه  
لا يحل سماعها لإيعاب والحق بالحديث نحو الخياطة قاله في شرح الارشاد وغيره اه سم عبارة البجيرى  
والحق بالحديث نحو الخياطة ولعله لغير سائر العورة ومثل الخياطة الكتاتبة وينبغي ان لا تكون للقرآن او  
لعلم منتفع به كما صرح به الحلبي اه (قوله اى بعد) الى قوله وهو اوجه في النهاية (قوله او قدرة الخ) عبارته  
في شرح الارشاد والوجه خلافه لابن العماد انه إذا جمعها تقدما لا يكره الحديث إلا بعد دخول وقتها ومضى  
وقت الفراغ منها غالبا اه سم وفي غش عن الاسنوى ما يوافقه (قوله على الوجه) وفاقا للنهاية  
وخلافا للمغنى قوله لانه اى الحديث بعد العشاء (قوله لا نه ربما فوته صلاة الليل) اى ان كان له صلاة الليل  
مغنى (قوله وليختم الخ) عطف على قوله لانه الخ (قوله وقضية الاول) وهو قوله لا نه ربما الخ (قوله ينتهى)  
الاولى التانيث (قوله وهو) اى ما قاله الاسنوى من عدم الكراهة قبلها للفرق المذكور (قوله من قول غيره  
هو قبلها الخ) نقل المغنى هذا القول عن ابن النقيب وأقره (قوله ويرد) اى قول الغير (قوله مما يأتي) اى من  
الاستثناءات لا سيما من قوله بل لو قدمها الخ (قوله فان فوت وقت الاختيار) هلا قال او وقت الفضيلة  
سم وبصرى (قوله وللمسافر) اى فلا يكره في حقه الحديث بعدها مطلقا سواء كان السفر طويلا او لا  
وسواء كان الحديث في خير او لحاجة السفر لكن نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بان  
مقتضى اطلاقهم أنه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حمل الحديث على ما حصله أن يحتاج اليه المسافر لا عاتيه على  
السهر المحتاج اليه عش (قوله لا سمر) اى لا حديث عش (قوله او ايناس ضيف) اى ما لم يكن فاسقا والاول  
حرم الا لعذر كخوف منه على نفس او مال وهذا إذا كان له ايناسه لكونه فاسقا اما لو كان من حيث الضيافة  
او كونه شيخا ومعلمه فانه يجوز فان لم يلاحظ في ايناسه شيان من ذلك فيظهر الحاقه بالاول فيحرم عش (قوله  
ونحو ذلك) كتكلم بمادعت الحاجة اليه كحساب مغنى ونهاية (قوله عامة ليلة) أى أكثره عش قول المتن  
(قوله ويسن تعجيل الصلاة الخ) اى ولو عشاء نهاية ومغنى (قوله إذا تيقن) الى قوله على ما في الذخائر في  
المغنى (قوله للاحاديث) الى قوله ويندب في النهاية الا قوله ذكرته في شرح العباب (قوله للاحاديث  
الصحيحة الخ) واما خبر اسفر وبالفجر فانه اعظم للاجر فعارض بها ولان المراد بالاسفار ظهور الفجر  
الذى به يعلم طلوعه فالتأخير اليه أفضل من تعجيله عند ظن طلوعه نهاية ويحتمل أيضا أن المراد بالامر بالاسفار  
إنما هو النهى عن التأخير عنه دون التقديم عليه (قوله ويحصل) اى التعجيل اوسنه (قوله باسبابها) اى  
كالطهارة والاذان والستر مغنى ونهاية (قوله مع ذلك) اى الاشتغال المذكور (قوله نحو شغل الخ) اى  
كاخراج حدث يدافعه وتحصيل ماء ونحو ذلك مغنى ونهاية (قوله يوفر خشوعه) بل الصواب الشيع كما مر  
في المغرب مغنى عبارة عش قوله يوفر خشوعه قضيته ان الشيع بفوت وقت الفضيلة وقد يخالفه ما مرله

والحديث بعدها) قال في شرح العباب والمراد الحديث المباح في غير هذا الوقت اما المكروه ثم فوهنا أشد  
كرهه وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطال وغيره والاعمال بالكاذبة فانه لا يحل سماعها لعدم صحتها  
كافي المجموع في الاعتكاف وعدم صحتها لا يكتفى في التعليل إلا ان يريد به تحقق كذبها كما هو الواقع في سيرة  
البطال وغيره اه والحق بالحديث نحو الخياطة قاله في شرح الارشاد وغيره (قوله او قدره ان جمعها تقدما)  
عبارة في شرح الارشاد والوجه خلافه لابن العماد انه إذا جمعها تقدما لا يكره الحديث إلا بعد دخول وقتها  
ومضى وقت الفراغ منها غالبا اه (قوله فان فوت وقت الاختيار) هلا قال او الفضيلة (قوله والمسافر)  
نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بان مقتضى اطلاقهم انه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حمل

الوقت) إذا تيقن دخوله للاحاديث الصحيحة أن الصلاة أول وقتها أفضل الاعمال ويحصل باشتغاله  
باسبابها عقب دخوله ولا يكلف العجلة على خلاف العادة ويغتفر له مع ذلك نحو شغل خفيف وكلام قصير واكل لقمة توفر خشوعه

وتقديم سنة راتبة بل لو قدمها اغنى الاسباب قبل الوقت واخر بقدرها من اوله حصل سنة (٤٣١) التمجيل على ما في الذخائر ويستثنى من

ندب التمجيل مساءً بل  
كثيرة ذكرتها في شرح  
العباب وغيره وضابطها  
ان كل ما ترجحت مصلحة  
فعله ولو أخر فانت يقدم  
على الصلاة وان كل كمال  
كالجماعة اقترن بالتأخير  
وخلا عنه التقديم يكون  
التأخير لمن أراد الاقتصار  
على صلاة واحدة حتى  
لا يتأني ما يأتي في الابراد  
معه افضل ويندب للامام  
الحرص على أول الوقت  
لكن بعدمضي قدر اجتماع  
الناس وفعلمهم لاسبابها  
عادة وبعده يصلي بمن حضر  
وان قل لان الاصح ان  
الجماعة القليلة اوله افضل  
من الكثيرة آخره ولا  
ينتظر ولو نحو شريف  
وعالم فان انتظره كرهه ومن  
ثم لما اشتغل صلى الله عليه  
وسلم عن وقت عادته  
اقاموا الصلاة فتقدم  
أبو بكر مرة وابن عوف  
اخرى مع انه لم يطل تأخره  
بل أدرك صلاتهما واقتدى  
بهما وصوب فعلهما نعم  
يأتي في تأخر الراتب  
تفصيل لا ينافيه هذا  
لعلمهم منه صلى الله عليه  
وسلم بالحرص على أول  
الوقت وقد يجب التأخير  
ولو عن الوقت كما في محرم  
خاف فوت الحج لو صلى  
للعشاء وكن رأى نحو

في وقت المغرب والاقرب إلحاق ما هنا بما هناك اه (قوله) تقديم سنة الخ جعله في حين الاغتفار يومه ان  
الافضل خلافه مع ان الافضل تقديم السنة الراتبة كما لا يخفى بل قد يقال ايضا الافضل تقديم اكل اللقم الموفرة  
للخشوع سم (قوله) بل لو قدمها الخ فيه ما مررت الاشارة اليه في وقت المغرب بصري عبارة عرش قد  
بين في وقت المغرب ان المراد بالاسباب المعبرة في وقت الفضيلة ما يحتاج اليه بالفعل ولعل مراده ما من شأنه  
ان يحتاج اليه بالفعل حتى لا يتأني ما ذكره هنا من انه لو قدم الاسباب الخ اه (قوله) حصل سنة التمجيل  
اي لكن الفعل في أول الوقت افضل وان كان لو فعل بعد صدق عليه انه فعل في وقت الفضيلة كمن أدرك  
التحريم مع الامام ومن أدرك التشهد فالحاصل لكل منهما ثواب الجماعة لكن درجات الاول اكمل عرش  
(قوله على ما) عبارة النهاية كما اه (قوله في الذخائر) هو بالذال المعجمة عرش (قوله) مسائل كثيرة نحو  
اربعين صورة منها ندب التأخير لمن يرى الجمار ولمشافر مآثر وقت الاولى وللواقف فيؤخره وان كان نازلا وقتها  
ليجهم مع العشاء بمزدلفة اي إذا كان سفره سفر قصر ولمن تيقن وجود الماء والسترة والجماعة والقدرة  
على القيام اخر الوقت ولدائم الحدث إذا رجا لا تقطاع ولمن اشتبه عليه الوقت في يوم غيم حتى يتيقنه او يظن  
فواته لو اخرها نهاية زاد المغنى وللعذر وفي ترك الجمعة فيؤخر الظهر الى اليأس من الجمعة إذا أمكن زوال عذر  
كما سيأتي في الجمعة اه وقولها ولمشافر الخ استشكله السيد البصري بانه محل تأمل لماسياتي ان الجمع مطلقا  
خلاف الاولى خروجها من خلاف مانعه اه وقد يجب بان كلامها مفروض فيمن اراد الجمع (قوله) كالجماعة  
ظاهر السياق تقييدها بالمطلوبة بخلاف ما إذا لم تكن مطلوبة لكون الامام فاسقا ومخالفا وغير ذلك مما يكره  
فيه الاقتداء فليراجع (قوله) لمن اراد الاقتصار الخ اي بخلاف ما لو اراد التعدد فانه افضل من الاقتصار نعم  
واضح ان محله إذا كان الكمال في الثانية بما يقتضي مشروعية الاعادة كالجماعة ولا فالتأخير اولى ولا يتأني  
التعدد كالصلاة في المسجد بصري (قوله) على صلاة واحدة اي ومع ذلك ينبغي ان يلاحظ ما تقدم في شرح  
قوله في التيمم ولو يتيقنه اخر الوقت الخ وما بيناه ثم سم (قوله) ويندب للامام الخ) سيأتي له قبيل فصل الاستقبال  
ما لفظه ويسن تأخير ما قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب اي للخلاف القوي في ضيق وقتها ومن ثم اطبق  
العلماء على كراهة تأخيرها من اوله اه فلي تأمل الجمع بين اطلاقه هنا وتقييده ثم بصري (قوله) لان الاصح  
ان الجماعة القليلة اوله افضل الخ قد يشكل على قوله السابق ان كل كمال كالجماعة اقترن الخ إلا ان يقال ان  
مراده بالكمال السنة التي تحصل مع التأخير وتفوت من اصلها بالتقديم بخلاف صورة الجماعة فانها حاصلة مع  
كل من التقديم والتأخير وان فاتت بتقديمها صفة كمال فيها لكن يعارضه قوله في شرح العباب ولو قصد الصلاة  
في نحو مسجد بعيد لنحو كبره وفاقه امامه ندب له الابراد وان امكنه في قريب على الاوجه انتهى عرش (قوله)  
ومن ثم اي من اجل كراهة الانتظار لنحو شريف الخ (قوله) في تأخر الراتب الخ) اي الامام الراتب  
لمسجد (قوله) لعلمهم منه عليه السلام الخ) وقد يجب ايضا بانهم ظنوا بالرائن قيام عارض به صلى الله عليه وسلم  
يمنع عادة من الحضور سم (قوله) نحو غريق الخ) اي كحريق (قوله) على ميت خيف انفجاره) بقي ما لو  
تعارض عليه فوت عرفه وانفجار الميت فهل يقدم الاول او الثاني فيه نظر والاقرب تقديم الثاني لان فيه  
هتك الحرمته ولا يمكن تداركه بخلاف الحج فانه يمكن تداركه عرش (قوله) تجب الصلاة الى قوله فان قلت في  
النهاية والمغنى إلا قوله وكذا الى وإذا قوله ومثله فائدة بعذر (قوله) إلا ان عزم الخ) اي فان لم يعزم ثم وان  
فعلما في الوقت وهذا عزم خاص ويجب عليه ايضا عزم عام وهو ان يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات

الحديث على ما حاصله انه محتاج اليه المسافر لا عاتنه على السهر المحتاج اليه (قوله) وتقديم سنة راتبة جعله  
في حين الاغتفار يومه ان الافضل خلافه مع ان الافضل تقديم السنة الراتبة كما لا يخفى بل قد يقال الافضل  
ايضا تقديم اكل اللقم الموفرة للخشوع (قوله) على صلاة واحدة اي ومع ذلك ينبغي ان يلاحظ ما تقدم في  
شرح قوله في التيمم ولو يتيقنه اخر الوقت الخ وما بيناه ثم (قوله) لعلمهم منه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يجب

غريق أو أسير لو أنقذه أو صائل على محرم لو دفعه خرج الوقت ويجب التأخير أيضا للصلاة على ميت خيف انفجاره (تنبيه)  
تجب الصلاة بأول الوقت وجوبا موسعا إلى أن لا يبقى إلا ما يسعها كلها بشروطها ولا يجوز تأخيرها عن أوله إلا ان عزم على فعلها

اثناؤه وكذا كل واجب  
موشع قيل إنما يجب ذلك  
حيث لم يسن التأخير  
لا كالأبراد وفيه نظر ثم  
رأيت بعضهم رده بأنه  
يلزم مزيد جمع التأخير  
الشامل للندوب والجائز  
نيته وإلا عصي وكانت  
قضاء وكان وجه الرد به  
أن نذب التأخير لم يناف  
وجوب النية وإن اختلف  
ملحظ البابين والاولى في  
وجهه أن نذب التأخير  
عارض فلا يرفع حكم  
الواجب الاصلى وهو  
توقف جواز التأخير  
على العزم وإذا أخرها  
بالنية ولم يظن موته فيه  
فمات لم يعص لا نهلم يقصر  
لكون الوقت محدودا ولم  
يخرجها عنه وبه فارق ما  
يأتى في الحج ومثله فائنة  
بعذر لأن وقتها العمر  
أيضا فان قلت مرفى النوم  
أنه لو توهم الفوت معه  
حرم فهل قياسه هذا حتى  
يتضيق بتوهم الفوت قلت  
نعم إلا أن يفرق بأن من  
شأن النوم التفويت فلم  
يجز إلا مع ظن الادراك  
بخلافه هنا ( وفي قول  
تأخير ) فعل ( العشاء  
أفضل ) مالم يجاوز وقت  
الاختيار لاحاديث فيه ومن  
ثم اختاره المصنف وغيره

وترك كل المعاصى كما صرح بذلك سم في الآيات البيّنات ع ش عبارة السيد البصرى قوله الا ان عزم الخ أى على  
الاصح في شرح المذهب والتحقيق وصحح السبكي انه لا يجب ابن شهبة وكذا صحح عدم الوجوب في جمع الجوامع  
وبالغ في منع الموانع فقال ان الايجاب إثبات حكم بغير دليل شرعى اه ( قوله اثناؤه ) أى قبل خروج وقتها  
( قوله انما يجب ذلك ) أى العزم ( قوله لا كالأبراد ) يعنى لا في نحو الأبراد ما يسن فيه التأخير ( قوله ثم رأيت  
بعضهم ) هو ابن شهبة بصرى ( قوله الشامل ) أى جمع التأخير ( قوله للندوب ) أى كالموافق بعرفة المسافر  
سفر قصر ( قوله والاولى في وجهه الخ ) الوجه ان حاصل المقام فيمن له الجمع ان الواجب عليها في اول الوقت  
اما فعلها او العزم على فعلها في الوقت اونية تأخيرها ليجمعها مع الثانية في وقتها ثم ان اتفق فعلها في الوقت  
فذاك وإلا فلا بد من نية التأخير في وقت يسعها إن لم تتقدم هذه النية في اول الوقت سم ( قوله في وجهه )  
أى وجه رد القيل المذكور ( قوله ولم يظن موته فيه الخ ) فان غلب على ظنه انه يموت في اثناء الوقت بعد مضى  
قدرها كان لزمه قود فطال به ولى الدم باستيفائه فأمر الامام بقتله تعين الصلاة في أول الوقت فيعصى  
بتأخيرها عنه لان الوقت تضيق عليه بظنه وقضية كلام التحقيق ان الشك كالظن مغنى ونهاية زاد سم عن  
العباب وشرحه مانصه وهل يلحق بالموت نحو الجنون فيه نظر والاقرب الالحاق ثم رأيت الاسنوى ذكر  
ما يؤيد ذلك اه ( قوله فمات ) أى في اثناء الوقت وقد بقي منه ما يسعها قبل فعلها مغنى ونهاية ( قوله وبه ) أى  
بقوله لكون الوقت الخ ( قوله ما يأتى في الحج ) أى من أنه يفسق إن مات ولم يحج كرى ( قوله ومثله ) أى مثل  
الحج فيما يأتى فيه ( قوله فائنة بعذر الخ ) أى من صلاة ومثلها الصوم ومقتضى هذا التشبيه انه بالموت يتبين اثنائه  
من آخر وقت الامكان ع ش ( قوله فان قلت الخ ) راجع الى قوله وإذا أخرها بالنية الخ ( قوله مرفى النوم الخ )  
قد يقال الذى مرجوزه عند غلبة ظن الاستيقاظ وهى لا تنافى توهم عدم الاستيقاظ فلو ابدل التوهم بالشك  
لكان حسنا لتماحه مع كفايته في الايراد على ما هنا فليتأمل بصرى ويأتى عن سم مثله وعبارة ع ش بعد  
سوق كلام الشارح نصه وقضية قول الشارح مر فان غلب على ظنه موته في اثناء الوقت أو شك في ذلك الخ  
أنه لو توهم موته لم يأتى بالتأخير بناء على ما اقتضاه العطف للشك على الظن ان المراد به استواء الطرفين فلا  
يكون التوهم ملحقا بتوهم الفوت بالنوم اه ( قوله فهل قياسه هذا ) أى قياس الفوت بالنوم الفوت بنحو  
الموت ( قوله حتى يتضيق ) أى وقت الاداء سم ( قوله بتوهم الفوت ) أى بغير النوم ع ش ( قوله فلم يجز إلا  
مع ظن الادراك ) هذا صريح في جواز النوم مع ظن الادراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الادراك  
احتمال توهم الفوت فهذا ينافى قوله انه لو توهم الفوت معه حرم لان توهم الفوت صادق مع ظن الادراك بل  
التوهم المصطلح لا يكون إلا مع ظن الادراك فليتأمل سم ( قوله مالم يجاوز ) أى قوله والذى يتجه في المغنى إلا  
قوله كلهم او بعضهم وقوله لانه عارض إلى ومن يصلى وكذا في النهاية لا لا قوله ومن ثم إلى لكن ( قوله لكن  
تقديم الخ ) عبارة المغنى والمشهور استحباب التعجيل لعموم الاحاديث ولانه هو الذى اظب عليه صلى  
الله عليه وسلم وحمل بعضهم القولين على حالين فحيث قبل التعجيل افضل اريد ما إذا خيف النوم وحيث قيل

أيضا بانهم ظنوا بالقرائن قيام عارض به <sup>والتوهم</sup> يمنع عادة من الحضور ( قوله والاولى في وجهه الخ ) الوجه ان  
حاصل المقام فيمن له الجمع ان الواجب عليها في اول الوقت اما فعلها او العزم على فعلها في الوقت اونية تأخيرها  
ليجمعها مع الثانية في وقتها ثم ان اتفق فعلها في الوقت فذاك وإلا فلا بد من نية التأخير في وقت يسعها ان لم  
تتقدم هذه النية في اول الوقت ( قوله حتى يتضيق بتوهم الفوت الخ ) قال في العباب وإنا يتوسع الاداء ان لم  
يشرع فيها ولم يغلب على ظنه موته بعد قدرها وإلا تضيق اه قال في شرحه وقضية كلام التحقيق وغيره  
أن الشك كالظن وهو قياس ما مر عن ابن الصلاح وغيره وهل يلحق بالموت نحو الجنون فيه نظر والاقرب  
الالحاق ثم رأيت الاسنوى ذكر عنه ما يؤيد بذلك ( قوله فلم يجز إلا مع ظن الادراك ) صريح في جواز النوم  
مع ظن الادراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الادراك احتمال توهم الفوت فهذا ينافى قوله لانه لو توهم  
الفوت معه حرم لان توهم الفوت صادق مع ظن الادراك بل التوهم المصطلح لا يكون إلا مع ظن الادراك

لكن تقديمها هو الذي واظب عليه النبي ﷺ والخلفاء الراشدون (و) من ان محل ندب التعجيل مالم تعارضه مصلحة راجحة فلذلك (يسن الابراء بالظهر) اى ادخالها وقت البرد بتأخيرها دون اذانها عن اول وقتها الى ان يبقى (٢٣٣) للحيطان ظل يمشى فيه قاصدا للجماعة ولا

يجاوز نصف الوقت (في شدة الحر) الخبر البخارى إذا اشتد الحر فابردوا بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم اى غليانها وانتشار لهبها وخرج بالظهر للجمعة لان تأخيرها معرض لفواتها لتكون الجماعة شرطاً فيها وما فى الصحيحين مما يخالف ذلك حمل على بيان الجواز (والاصح اختصاصه) اى سن الابراء (ببلد حار) أى شديد الحر كالبحرين وبعض العراق واليمن (وجماعة مسجد) أو محل آخر غيره (يقصدونه) كلهم أو بعضهم بمسقة فى طريقهم اليه شديدة بحيث تسلب خشوعهم كان ياتوه (من بعد) فى الشمس لمسقة التعجيل حينئذ بخلاف وقت بارد أو معتدل وإن كان ببلد حار وبلد باردة أو معتدلة وإن وقع فيها شدة حر اى لانه عارض لوضعها فلم يعتبر ويؤخذ منه ان البلد لو خالفت قطر ها فى اصل وضعه بأن كان شأنه الحرارة دائماً وشانها البرودة كذلك كالطائف بالنسبة لقطر الحجاز أو عكسها لم يعتبر القطر هنا بل تلك البلد التى هو فيها وبهذا يجمع بين من عبر ببلد ومن عبر بقطر فالاول فى بلد خالفت وضع

التأخير أفضل أريد ما إذا لم يخف اه (قوله) لكن تقديمها هو الذى واظب الخ) أى وأما التأخير فكان لعذر ومصلحة تقتضى التأخير ع (قوله) ومن ان محل ندب التعجيل) اشار به الى ان قول المصنف ويسن الابراء الخ مستثنى من قوله ويسن تعجيل الصلاة الخ لكن محل هذا الاستثناء فى غير ايام الديال اماهى فلا يسن الابراء فيها لانه لا يرجى فيها زوال الحر فى وقت يذهب فيه محل الجماعة مع بقاء الوقت المقدر كما نقل عن الزيادة معللة لانتفاء الظل واما البوادى التى ليس فيها نحو حيطان يمشى فى ظلها طالب الجماعة فالظاهر كما هو قضية لإطلاعهم سن الابراء فيها لانه وإن لم يوجد فيها الظل تنكسر سورة الحر ع (قوله) بتأخيرها دون اذانها) عبارة النهاية وخرج بالصلاة الاذان كما افهمه كلامهم وصرح به فى المطالب وحمل امره صلى الله عليه وسلم بالابراء به على ما إذا علم من حال السامعين حضورهم عقب الاذان لتندفع عنهم المشقة ثم قال وحمله بعضهم على الاقامة ولا بعده فهو إن ادعى بعده فى رواية الترمذى التصريح بتأخير الاقامة اه (قوله) الى ان يبقى) اى يصير نهاية ومغنى (قوله) ولا يجاوز نصف الخ) اى لا يؤخرها عنه مغنى قول الماتن (فى شدة الحر) اى لافى شدة البرد إلى ان يخف قياساً عن شدة الحر لان الابراء فى الحر رخصة فلا يقاس عليه مراه سم على المنهج اقول الاولى لان الحر له وقت تنكسر سورة بخلاف البرد وإنما قلنا هذا الاولى لان الصحيح جواز جريان القياس فى الرخص ع (قوله) فابردوا بالظهر) الباء للتعدية وقيل زائدة ومعنى ابردوا ابروا وادخلوا سبيل التضمين ففتح البارى اه شوبرى (قوله) من فيج جهنم) قال فى النهاية اخرجه مخرج التشبيه والتشليل اى كأنه نار جهنم فى حرها انتهى ع (قوله) اى غليانها الخ) هو من كلام الراوى (قوله) وانتشار الخ) عطف تفسير ع (قوله) وما فى الصحيحين الخ) اى من انه صلى الله عليه وسلم كان يبردها نهاية ومغنى (قوله) حمل على بيان الجواز) جمعاً بين الأدلة لانه زاد المغنى مع ان الخبر رواه الاسماعيلى فى صحيحه فى الظهر فتعارضت الروايتان فيعمل بخبر الصحيحين عن سلمة كنانة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس لعدم المعارض اه قول الماتن (قوله) ببلد حار) رجع السبكي عدم اختصاصه ببلد حار وقال شدة الحر كافية ولو فى ابرد البلاد ابن شبة اه بصرى عبارة النهاية والمغنى ومقابل الاصح لا يختص بذلك فيسن فى كل ما ذكر لا إطلاق الخبر اه (قوله) او محل اخر الخ) كراباط ومدرسة ولو عبر بمصلى بدل مسجد لشمل ما قدرناه إلا ان يراد بالمسجد موضع الاجتماع للصلاة فيشمل ما ذكر مغنى (قوله) أو بعضهم) صادق بو احد بصرى وبجيرى (قوله) بحيث تسلب خشوعهم) اى وكما قاله نهاية ومغنى وهل يعتبر خصوص كل واحد على انفراده من المصلين حتى لو كان بعضهم مريضاً أو شيخاً يزول خشوعه بمجيئه فى اول الوقت ولو من قرب يستحب له الابراء او العبرة بغالب الناس فلا يلتفت لمن ذكر فيه نظراً ولا يبعد الثانى ثم رايت حج صرح به ع قول الماتن (من بعد) ضابط البعد ما يتاثر قاصده بالشمس مغنى عبارة النهاية ما يذهب به الخشوع وكما قاله لتاثره بالشمس اه (قوله) وبلدة باردة) اى كالشام وقوله او معتدلة اى كمصر فليؤى (قوله) وإن وقع الخ) اى اتفق نهاية ومغنى (قوله) لانه) أى وقوع شدة الحر فيها (قوله) ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله) لو خالفت) اى وضعه (قوله) دائماً) اى فى وقت الحر كالصيف (قوله) كذلك) اى دائماً (قوله) او عكسها) اى كجوران بالنسبة للشام وبقي ما لو كان بلدة شان بعض شهورها كالاسد الحرارة دائماً وعدمها فى غيره فهل يسن الابراء فيها فى ذلك الشهر الحرام لا ظاهر كلام الشارح الاول (قوله) وبهذا) اى الماخوذ (قوله) بين من عبر) اى عند ذكر شروط سن الابراء وقوله ببلد اى كالمصنف (قوله) فى بلد خالفت الخ) اى لاجل ادخالها (قوله) وعلى هذا) اى الثانى (قوله) إلا ان يريد) اى المصنف كالرافعى (قوله) اى من حيث الجملة الخ) يعنى ان فليتام (قوله) ويؤخذ منه أن البلد لو خالفت قطر ها) عبارة الارشاد فى قطر حر بشدته اه وهى مصرحة بأن شدة الحر فى غير قطر الحر لا أثر له (قوله) ولم يأتهم غيرهم) مفهومه سن الابراء لهم إذا كان ياتهم غيرهم فى



فالخاصة الحر بالنسبة الى جملة البلد ومجموعه من حيث الجملة وإن لم يكن جميع البقاع كذلك أو على جميع الأشخاص كذلك كرى وقوله الى جملة البلد لعل المناسب الى جملة القطر (قوله فالحاصل) اي حاصل قول الزركشي بعد الاجمال وقوله من كونه اي الابراد كرى (قوله وبلداخ) عطف على قوله وقت الحر على توهم اقترانه بـ (قوله ومن يصلي الخ) عطف على قوله وقت بارد وكذا (قوله وجمع الخ) معطوف عليه (قوله وجمع بمصلي يأتونه بلام مشقة الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح بافضل او بمحل حضره جماعة لا يأتيتهم غيرهم او يأتيتهم غيرهم من قرب أو من بعد لكن يحد ظلالا (قوله ولم يأتهم غيرهم) مفهومة من الابراد لهم إذا كان يأتيتهم غيرهم ففي الاقتصار على الامام في قوله نعم الخ فيه ما فيه سم (قوله نعم نحو امام الخ) عبارة النهاية ولو حضر موضع جماعة اول الوقت او كان مقيما به لكن ينتظر غيرهم سن له الابراد اما كان او ماموما كما اقتضاه كلام الرافعي وهو ظاهر النص اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الارشاد للشارح ما نصه وقوله نحو الامام شامل للامام وغيره فقوله والذي يتجه الخ هل المراد منه إذا كان مع الامام غير هان الا فضل فعلها ولا جماعة فان كان كذلك فقد يقال يلزم فوات المقصود فليتامل وقوله المقيم به قد يقال وكذا غير المقيم اذا حضر متحملا للمشقة وقدير بالمقيم من حضور اول الوقت اه عبارة السيد البصري قوله نعم الخ ما محل هذا الاستدراك بعد قوله السابق او بعضهم ثم قوله والذي يتجه الخ يظهر انه يتأتى فيمن يكون في معناه من المقيمين بالمسجد بل يظهر انه يتأتى في كل من حضر قبل استيفاء الجماعة فليتامل اه (قوله للاتباع) اي لان بيت النبي ﷺ كان عند المسجد وفيه كثير من أهل الصفة مقيمون فيه ومع ذلك كانوا يريدون انتظار الغائبين كرى (قوله أن الافضل له الخ) فان قلت غير الامام لا محذور بترتب على إعادته بخلاف الامام فان إعادته تحمل على اقتداء المقترض بالمتنفل وفيه خلاف قلت ذكره وفي صلاة بطن نخل ان الخلاف محل في غير العادة لانه قيل ان الثانية هي الفرض عشا وفيه توقف فليراجع (قوله بطريق التبع) قضية هذا ان غير المقيم به لا يكون الافضل له فعلها ولا في منزله ثم معهم وفيه تأمل اه سم (قوله فشم ذلك) اي نحو الامام المذكور (قوله الاعادة) الاولى فعلها ولا (قوله وفرق بعضهم الخ) أي قائلا بعدم أفضلية ما تقدم قال سم ومشى الشارح على الفرق في شرح الارشاد اه (قوله بين ما هنا) اي بين نحو الامام المذكور (قوله وكذا ين الخ) هو المعتمد خلا لما يقتضيه كلام المصنف نهاية ومعنى (قوله وبعضها) الى قوله والحديث في النهاية والمغنى إلا قوله عند الاصوليين (قوله بان فرغ من السجدة الثانية) اي بان رفع راسه من السجدة الثانية وان لم يصل الى احد تجزئه فيه القراءة كما يأتي وبقي ما لو قارن رفع راسه خروج الوقت هل يكون قضاء ام لا فيه نظر والا قرب الاول وينبئ على ذلك ما لو علق طلاق زوجته على صلاة الظهر مثلاً قضاء أو أداء عشا عبارة السيد البصري هل المراد بالفراغ منها رفع راسه عن الارض او حصول القدر المجزى حتى لو سجد الثانية واطمان فيها فخرج الوقت قبل رفع راسه كانت اداء محل تأمل لعل الاول هو المتبادر من الفراغ وان كان الثاني اوجه معنى اه وقوله هو المتبادر اقول بل هو المتعين كما مر عن عشا قول المتن (فالاصح الخ) والوجه الثاني ان الجميع اداء مطلقا تبعا لما في الوقت والثالث انه قضاء مطلقا تبعا لما بعد الوقت والرابع ان ما وقع في الوقت اداء وما بعده قضاء وهو التحقيق وتظهر فائدة الخلاف في مسافر شرع في الصلاة بنية القصر وخرج الوقت وقلنا ان المسافر اذا فاتته الصلاة لزمه الاتمام فان قلنا ان صلاته كلها اداء فله القصر ولا لزمه الاتمام مغنى وفي عشا عن ابن

الاقتصار على الامام في قوله نعم الخ فيه ما فيه (قوله نعم الخ) عبارته في الارشاد ولو حضر موضع الجماعة اول الوقت او كان مقيما به ولكن ينتظر غيرهم سن له اما كان او ماموما الابراد كما قاله الاسنوي والاذرعي واقتضاه كلام الرافعي وهو ظاهر النص اه وقوله نحو امام شامل للامام وغيره فقوله والذي يتجه ان الافضل له فعلها ولا جماعة فان كان كذلك فقد يقال يلزم فوات المقصود فليتامل (قوله المقيم به) قد يقال وكذا غير المقيم اذا حضر متحملا للمشقة وقدير بالمقيم من حضور اول الوقت (قوله بطريق التبع) قضية هذا ان غير المقيم به لا يكون الافضل له فعلها ولا في منزله ثم معهم وفيه تأمل (قوله وفرق بعضهم الخ) مشى على الفرق

(فالجميع أدام وإلا) يقع فيه  
منها ركعة كذلك (فقضاء)  
كلها سواء آخر لعذر أم لا  
لخبر الشيخين من أدرك  
ركعة من الصلاة فقد أدرك  
الصلاة أي مؤداة والفرق  
اشتغال الركعة على معظم  
أفعال الصلاة إذ غالب  
ما بعدها تكرير لها فجعل  
ما بعد الوقت تابعاً لها بخلاف  
مادونها ولما كان في هذه  
التبعية ما فيها كان التحقيق  
عند الأصوليين إن مافي  
الوقت أداء مطلقاً وما بعده  
قضاء مطلقاً والحديث كما  
ترى ظاهر في رد هذا ولا  
خلاف الاشم على الأقوال  
كلها كما يعلم من كلام المجموع  
أن من قال بخلاف ذلك  
لا يعتد به وثواب القضاء  
دون ثواب الأداء خلافاً لمن  
زعم استواءهما على أنه  
يتعين فرضه في قضاء ما أخره  
لعذر وإلا فلا وجه له ومران  
من أفسد صلاته في الوقت ثم  
أعادها فيه كانت أداء لا قضاء  
خلافاً للكثيرين (ومن جهل  
الوقت) لنحو غيم (اجتهد)  
جوازاً أن قدر على اليقين  
ووجوباً إن لم يقدر ولو  
أعنى نظير ما مر في الأواني  
نعم أن أخبره ثقة عن مشاهدة  
أو سمع أذان عدل عارف  
بالوقت في صحو لزمه قبوله  
ولم يجتهد إذ لا حاجة به  
للاجتهاد حينئذ بخلاف  
مالو أمكنه الخروج لرؤية  
نحو الشمس

عبدالحق مثله قول المتن (فالجميع أدام) أي وينوي به الأداء رشدي (قوله كذلك) أي كاملة (قوله لخبر  
الشيخين الخ) مفهومه دليل لقوله وإلا الخ ومنطوقه لما قبله (قوله أي مؤداة) أي وإلا فطلق إدراكها  
لا يتوقف على ركعة في الوقت سم على المنهج اه ع ش (قوله على معظم أفعال الصلاة) قيد بالمعظم لأن  
الركعة ليس فيها تشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ع ش أي والمراد بالأفعال ما يشمل  
الأقوال بجزئ (قوله إذ غالب ما بعدها الخ) موجه التقييد بالغالب (قوله تكرير لها) أي كالتكرير يكفي  
الحل وغيره وإلا فليست تكرير حقيقة لأن كل ركعة مقصودة بأفعالها مستقلة بالقصد وإنما يشبه التكرار  
صورة ع ش عبارة الشوبري على المنهج قوله كالتكرير قال الشيخ سم في آياته إنما يجعله تكرير حقيقة  
لأن التكرير إنما هو الاتيان بالشئ ثانياً مراداً به تأكيد الأول وهذا ليس كذلك إذ ما بعده الركعة مقصود  
في نفسه كالأولي كان كل واحد من خمس اليوم ليست تكرير المثلث في الامساك (قوله عند الأصوليين)  
فيه نظر فليست ممل هذا التقييد سم يعني أن هذا التحقيق إنما هو لبعض الفقهاء كما في شرح جمع الجوامع  
والمعنى (قوله أن مافي الوقت أداء مطلقاً) ونقل الزركشي كالتقيد على أن أصحاب أنه حيث شرع فيها في  
الوقت نوى الأداء وإن لم يبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الأداء إذا علم أن الوقت ما يسعها  
بل لا يصح واستوجه في شرح العباب حمل كلام الامام على ما إذا نوى الأداء الشرعي وكلام الأصحاب على ما إذا  
لم ينو والصواب ما قاله الامام وبه أفتي شيخنا الشهاب الرملي سم على حجج اه ع ش (قوله والصواب  
الخ) لعله يقطع النظر عن الحمل المذكور وإلا فلا يظهر للتخطئة وجه (قوله ظاهر في رد هذا) فديتوقف فيه  
لجواز أن يكون المراد بيان كمال إدراكها بالنسبة لمادونها والمعنى أدركها فكأنه أدرك الصلاة في الكمال  
والفضل لا في الأداء بصري ولا يخفى أن ما جوزه خلاف الظاهر فلا ينافي ما قاله الشارح ولا يورث التوقف  
فيه (قوله ولا خلاف في الاشم الخ) أي إن كان التأخير بغير عذر (قوله وثواب القضاء دون ثواب الأداء)  
ظاهراً وإن فات بعذر وينبغي أنه إذا فات بعذر وكان عزمه على الفعل وإتمامه لقيام العذر به حصل له  
ثواب على العزم يستوى ثواب الأداء ويؤيد عليه ع ش أقول ويرجح كلام الشارح ما تقدم من تفاسير أوقات  
الفضيلة والاختيار وغيرهما إذ نسبة فعل الصلاة في الوقت إلى فعلها في خارجه لا تنقص عن نسبة فعلها في وقت  
الفضيلة والاختيار إلى فعلها في وقت الجواز مع العزم في أول الوقت وإيضاح قوله ويؤيد عليه لا يظهر له وجه  
(قوله ومر) أي في بيان وقت العصر (قوله أفسد) أي عمدانها به ومعنى (قوله كانت أداء الخ) المعتمدان  
لا تجب إعادتها قوله ع ش وبصري (قوله لنحو غيم) أي كحسب في مكان مظلم نهاية ومعنى (قوله جوازاً)  
إلى المتن في النهاية وإلى قوله ووقع في المعنى إلا ما أنبه عليه (قوله إن قدر على اليقين) أي بالصبر حتى يتيقن  
الوقت أو الخروج ورؤية الشمس مثلاً ومعنى ع ش (قوله نعم) استدراك على المتن (قوله أن أخبره)  
أي من جهل الوقت (قوله ثقة) أي من رجل أو امرأة ولورقي ما غنى قال ع ش وفي معنى أخبار الثقة  
مزولة وقضاء عدل أو فاسق ومضى عليها من يمكن فيه اطلاع أهل المعرفة والعدل عليها ولم يطعنوا فيها اه  
(قوله عن مشاهدة) كان قال رايت الفجر طالعا أو الشفق غاراً بمعنى (قوله في صحو) متعلق بقوله سمع  
(قوله لزمه قبوله ولم يجتهد) من عطف المراد عبارة النهاية امتنع عليه الاجتهاد اه وعبارة المعنى فانه يجب  
عليه العمل بقوله إن لم يمكنه العلم بنفسه وجاز إن أمكنه اه (قوله إذ لا حاجة به) أي لمن جهل الوقت حينئذ  
أي حين وجود الأخبار أو السمع المذكور (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل لم يجتهد (قوله لو أمكنه الخروج

في شرح الارشاد (قوله عند الأصوليين) فيه نظر فليست ممل هذا التقييد (قوله أن مافي الوقت أداء مطلقاً الخ)  
ونقل الزركشي كالتقيد على أن أصحاب أنه حيث شرع فيها في الوقت نوى الأداء وإن لم يبق من الوقت ما يسع  
ركعة وقال الامام لا وجه لنية الأداء إذا علم أن الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه في شرح العباب حمل  
كلام الامام على ما إذا نوى الأداء الشرعي وكلام الأصحاب على ما إذا لم ينو والصواب ما قاله الامام وبه أفتي  
شيخنا الشهاب الرملي (قوله بخلاف مالو أمكنه الخ) سياق نظير هذا في القبلة كالحال حائل وأمكنه صعوده

(الخ) سيأتي نظير هذا في القبلية كما لو حال حائل وأمكنه صعوده لرؤية السكبة فانه لا يجب للمشقة ويجوز تقليد الخبر عن علم فليتامل بعد ذلك إطلاق قوله وإنما حرم الخ سم (قوله لان فيه الخ) أي فيجوز له الاجتهاد لان الخ (قوله فيه) أي الخروج (قوله وللنجم الخ) أي يجوز له ولا يجب عليه وهو من يرى أن أول الوقت طلوع النجم الفلاني وفي معناه الحاسب وهو من يعتمد منازل النجوم وتقدير سيرها مغنى ويأتي في الشارح مثله (قوله العمل بحسابه) أي جواز الاوجوب كما صرح به غيره وهو شامل للمالومعجز عن اليقين وقد ينظر فيه حينئذ فان جريان العادة الالهية بوصول النجم المخصوص الى المحل المخصوص في الوقت المخصوص اقوى في إفادة الظن بدخول الوقت من سماع صوت الديك فليتامل ثم رايت سم على المنهج نقل عن مر وجوب عمله بحسابه كتنظيره في الصوم عنده بصرى عبارة ع ش بل يجب عليه ذلك كما نقله سم على المنهج عن الشارح مر اه (قوله ولا يقلده فيه غيره) سيأتي في الصوم أن لغيره العمل به فيحتمل بحجته هنا وان يفرق بان امارات دخول الوقت اكثروا يسر من امارات دخول رمضان سم على حجج والاقرب عدم الفرق كما صرح به مر في فتاويه ع ش عبارة البجيرمي والمعتمد أنه متى غلب على ظنه صدقها أي المنجم والحاسب جاز تقليد ههما قياسا على الصوم كافي ع ش وقرره شيخنا الحنفى اه عبارة الكردى على شرح بافضل والذي اعتمده المغنى والتحفة والنهاية وغيرهما عدم جواز تقليد ههما هنا وكذلك الصوم في التحفة والمغنى والاسنى وجري الشهاب الرملى ووافقه الطبلاوى والجمال الرملى على وجوب تقليد ههما في أي الصوم وقيده الجمال الرملى بما اذا ظن صدقهما وقال سم القياس الوجوب إذا لم يظن صدقهما ولا كذبهما وهما عدلان اه (قوله غيره) صادق بالاعمى وقد ينظر فيه بأنه أولى من غيره بالتقليد حيث ساغ بصرى (قوله لم يجز لقادر تقليده) لان المجتهد لا يقلد مجتهدا حتى لو اخبره باجتهاد ان صلاته وقعت قبل الوقت لم يلزمه إعادتها مغنى وشرح بافضل ويأتي في الشارح مثله (قوله إلا اعنى الخ) منقطع بالنسبة لاعمى البصيرة لانه ليس بقادر على الاجتهاد عبارة المغنى وشرح المنهج وللاعمى كالبصير العاجز تقليد مجتهد اعجزه في الجملة اه (قوله فانه مخير الخ) كذا في النهاية والذي يصرح به كلام غير ههما محل التخيير في اعمى البصر فقط دون اعمى البصيرة وهو الذي يتجه إذا المراد به كما هو ظاهر العاجز عن الاجتهاد بصرى أي فيجب عليه تقليد المجتهد بشرطه (قوله كقراءة الخ) أي ومطالعة وصلاة مغنى (قوله وصياح ديك الخ) ظاهره انه يصلي بمجرد سماع صوت الديك ونحوه وقال شيخنا الحلبي وهو غير مراد بل المراد انه يحتمل ذلك علامة يجتهد بها كان يتامل في الخياطة التي فعلها هل اسرع فيها عن عادته او لا وهل اذن الديك قبل عادته بان كان ثم علامة يعرف بها وقت اذانه المعتاد الى غير ذلك مما ذكر قال ويدل على ذلك قوله اجتهد بورد ونحوه فجعل الورد ونحوه آلة للاجتهاد ولم يقل اعتمد على ورد ونحوه اه وهو ظاهر ع ش ويأتي عن شيخنا والبصرى ما يوافقه (قوله ديك مجرب) يتجه او حيوان اخر مجرب سم (قوله وكثرة المؤذنين الخ) ظاهر إطلاقه هنا وتقييده ما بعده اه لا يشترط كونهم ثقة ولا علمهم بالآوقات والثاني واضح فان توافق اجتهاداتهم وإن لم يكونوا عارفين يغلب على الظن دخوله واما الاول فمحل تامل حيث لم يبلغوا اعداد التواتر ولم يقع في القلب صدقهم ثم محل ما ذكر فيما يظهر في مستقلين اما لو كانوا متابعين لواحد منهم كما هو مشاهد في مؤذني الحرمين فالحكم متعلق بمتبوعهم فيما يظهر فان كان ثقة عارفا بالآوقات جاز على مرجح الامام الزوى فليتامل بصرى (قوله وكذا ثقة عارف الخ) قد يقال هو في يوم الغيم مجتهد فالتعويل عليه في المنة بتقليد المجتهد وقد تقدم امتناعه إلا ان يحجب بانها اعلى رتبة من المجتهد فهو رتبة بين الخبر عن علم والمجتهد وينبغي انه لو علم ان اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده مر اه سم

لان فيه مشقة عليه في الجملة وإنما جرم على القادر على العلم بالقبلية التقليد ولو لخبر عن علم لعدم المشقة فانه إذا علم عين القبلية مرة واحدة اكتفى بها مالم ينتقل عن ذلك المحل والاوقات متكررة فيعسر العلم كل وقت وللمنجم العمل بحسابه ولا يقلده فيه غيره وإذا أخبر ثقة عن اجتهاد لم يجز لقادر تقليده إلا اعمى البصر او البصيرة فانه مخير بين تقليده والاجتهاد نظرا لعجزه في الجملة ( بورد ) كقراءة ودرس ( ونحوه ) كصنعة منه او من غيره وصياح ديك مجرب وكثرة المؤذنين يوم الغيم بحيث يغلب على الظن أنهم لا يخطئون وكذا ثقة عارف بالآوقات

لرؤية السكبة فانه لا يجب للمشقة ويجوز تقييد الخبر عن علم فليتامل بعد ذلك إطلاق قوله وإنما حرم الخ سم (قوله وللنجم العمل بحسابه ولا يقلده فيه غيره) سيأتي في الصوم أن لغيره العمل به فيحتمل بحجته هنا وان يفرق بان امارات دخول الوقت اكثروا يسر من امارات دخول رمضان (قوله ديك مجرب) يتجه او حيوان اخر مجرب (قوله وكذا ثقة عارف بالآوقات يومه) أي يوم الغيم قد يقال هو في يومه مجتهد فالتعويل عليه في

عبارة شيخنا وهذا أى العلم بنفسه بدخول الوقت المرتبة الاولى ومثله اخبار الثقة عن علم وفي معناه أذان المؤذن العارف في الصحو فيمتنع عليه الاجتهاد معه ويجوز له تقليده في الغيم لانه لا يؤذن إلا في الوقت غالباً نعم ان علم ان اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده ولو كثر المؤذنون وغلب على الظن اصابتهم جاز اعتبارهم مطلقاً ما لم يكن بعضهم اخذ من بعض والا فهم كالمؤذن الواحد ومثل العلم بالنفس ايضاً رتبة المزاوول الصحيحة والمناكب الصحيحة والساعات المحجزة وبيت الابرة لعارف به فهذا كله أى العلم بنفسه واخبار الثقة عن علم وأذانه في الصحو والمزاوول والمناكب والساعات وبيت الابرة الصحيحة في مرتبة واحدة والمرتبة الثانية الاجتهاد بور من قران او درس او مطالعة علم او نحو ذلك كخياطة وصوت ديك او نحوه كحمار ومعنى الاجتهاد بذلك ان يتأمل فيه كان يتأمل في الخياطة هل اسرع فيها او لا وفي اذان الديك هل قبل عاداته او لا وهكذا ومعنى كون الاجتهاد مرتبة ثانية انه ان حصل العلم بالنفس او ما في معناه من المرتبة الاولى امتنع عليه الاجتهاد وان لم يحصل ذلك كان له الاجتهاد والمرتبة الثالثة تقليد المجتهد عند العجز عن الاجتهاد فلا يقلد المجتهد مع القدرة على الاجتهاد وهذا في حق البصير واما الاعمى فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد لان شأنه العجز اه بخذف وعبارة الكردى على شرح الفضل والحاصل ان المراتب ست احدها مكان معرفة الوقت بيقين ثانيتها وجود من يخبر عن علم ثالثتها رتبة دون الاخبار عن علم وفوق الاجتهاد وهي المناكب المحررة والمؤذن الثقة في الغيم رابعها إمكان الاجتهاد من البصير خامسها إمكانه من الاعمى سادسها عدم إمكان الاجتهاد من الاعمى والبصير فصاحب الاولى يخبر بينهما وبين الثانية حيث وجد من يخبر عن علم فان لم يجد خير بينهما وبين الثالثة فان لم يجد الثالثة خير بين الاولى والرابعة وصاحب الثانية لا يجوز له العدول الى مادونها وصاحب الثالثة يخبر بينهما وبين الاجتهاد وصاحب الرابعة لا يجوز له التقليد وصاحب الخامسة يخبر بينهما وبين السادسة وصاحب السادسة يقلد ثقة عارفاً (قوله يومه) أى يوم الغيم بخلاف يوم الصحو كما قال في العباب واذان العدل العارف في الصحو كالاخبار عن علم وفي الغيم كالمجتهد لكن للبصير تقليده اه سم (قوله اذلاً) بتقاعداً (الخ) قد يقال هو لا يقلد الديك بل يجتهد مع سماعه فان غلب على ظنه بدخول الوقت عمل به فان كان الحكم كذلك في سماع المؤذن الثقة العارف في يوم الغيم كما هو مقتضى صنيع الشارح رحمه الله تعالى فواضح وان كان يقلده بمجرد سماعه من غير اجتهاد كما يصرح به كلام غيره فقياسه على الديك محل تأمل يعرف بما تقرر فليحذر وكذا صنيعه يقتضى ان كثرة المؤذنين مستند الاجتهاد كما هو في المعطوف عليه مع ان المصرح به في كلام غيره ان اتباعهم تقليد لهم فليتأمل بصري (قوله وعلم الخ) عبارة النهاية والمعنى فلو صلى بلا اجتهاد اعاد مطلقاً لتركه الواجب وعلى المجتهد التأخير حتى يغلب على ظنه دخول الوقت وتأخيرها الى خوف الفوات أفضل اه (قوله وقع في حديث الخ) الاولى الاخصر وما في حديث أبي داود وما يخالف ذلك في المسافر لاجتهاد فيه لانه الخ (قوله يخالف ذلك) أى عدم الانعقاد (قوله وغيرها) أى غير المبالغة (قوله كنا إذا الخ) خبر لان وقوله صلى الظهر جواب إذا والجملة الشرطية جواب كان وقوله لان الذى الخ علة لعلة اذلاً مانع من تجويزهم وقوع صلاتهم قبل الزوال بناء على تجويزهم اغتفار ذلك للمسافر فتأمل فانه ظاهر سم اقول وينبغي الظهور ما يشعر به الحديث من كونه صلى الله عليه وسلم منتظراً معهم للزوال (قوله

المعنى تقليد المجتهد وقد تقدم امتناعه في قوله وإذا أخبر ثقة عن اجتهاد الخ إلا أن يجاب بأنه أعلى رتبة من المجتهد ولذا عبر في العباب بقوله كالمجتهد والعادة انه لا يؤذن إلا في الوقت وقد يكون اعتمد على امر اقوى مما يعتمد عليه المجتهد فهو ابعد عن الخطأ من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد وينبغي انه لو علم ان اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده مر (قوله يومه) أى يوم الغيم بخلاف يوم الصحو كما قال في العباب واذان العدل العارف في الصحو كالاخبار عن علم وفي الغيم كالمجتهد لكن للبصير تقليده اه (قوله لاستحالة شكهم معها) دعوى الاستحالة لا وجه لها اذلاً مانع من تجويزهم وقوع صلاتهم قبل الزوال بناء على تجويزهم اغتفار ذلك للمسافر

يومه اذلاً بتقاعداً عن الديك  
المجرب وعلم من كلامه حرمة  
الصلاة وعدم انعقادها مع  
الشك في دخول الوقت  
وان بان أنها في الوقت لانه  
لا بد من ظن دخوله بامارة  
ووقع في حديث عند أبي  
داود ما ظاهره يخالف ذلك  
في المسافر ولا حجة فيه لانه  
واقعة حال محتملة أنها  
للبالغة في المبادرة وغيرها  
بل عند التأمل لا دلالة فيه  
أصلاً لان قول أنس كنا  
إذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في السفر فقلنا زالت الشمس  
أولم تزل صلى الظهر لان  
الذى فيه انهم إنما شكوا  
قبل صلاتهم بهم لاستحالة  
شكهم معها

وبقرضه هو لا عبرة به الأثرى انه يجوز اعتماد خبر العدل وان شك فيه الغاء للشك واكتفاء بوصف العدالة ففعله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أولى بذلك وهذا يتضح  
اندفاع قول المحب للطبرى لا يبعد تخصيص المسافر بما فيه من جواز الظهر عند الشك في الزوال أى مثلاً كما خص بالقصر ونحوه (فان) اجتهد  
وصلى ثم بعد خروج الوقت (تيقن ٤٣٨) صلاته أى إحرامه بها (قبل الوقت) ولو بخبر عدل رواية عن علم لاجتهاد (قضى في الأظهر)

لفوات شرطها وهو الوقت  
فان تيقن في الوقت اعاد  
قطعا قيل لو قال اعاد كان  
اولى اه وهو وهم لما علمت  
ان محل الخلاف إنما هو في  
تبين ذلك بعد الوقت (والا)  
يتيقن قبله ولو بان لم يبين  
الحال (فلا) قضاء عليه لعدم  
تيقن المفسد (فرع) صلى  
في الوقت ثم وصل قبله لبلد  
يخالف مطالعها مطلع بلده  
لومه اعادة نظير ما يأتي في  
الصوم كذا بحث ولك ان  
تقول ان اراد بما يأتي الموافقة  
معهم في الآخر صوما أو  
فطرا فليس نظير مسئلتنا  
لاختلاف يوم الرؤية ويوم  
الموافقة وإنما الذي يتوهم  
أنه نظيرها أن يرى ببلده  
فيصوم ثم يسافر ويصل  
ائنا يومه لبلد لم ير اهله  
وحكم هذه لم اره صريحا بل  
كلامهم محتمل إذ قضية  
تعليهم بانه بالانتقال اليهم  
صار مثلهم الفطر وقضية  
تخصيص الشراح قول  
الحاوى والارشاد فطرا  
بمن سافر من بلد غير الرؤية  
إلى بلدها انه يستمر صائما  
ويوجه بأنه استندنا إلى  
حقيقة الرؤية فلم يعارضنا في  
ذلك اليوم إلا ما هو أضعف  
منها وهو استصحاب

وبقرضه) أى بقاء الشك مع الصلاة (قوله وهذا) أى بقوله ووقع في حديث الخ (قوله اندفاع قول المحب  
الطبرى الخ) كلام المحب الطبرى قريب ولكن الأقرب الاوافق بقوا عده الحمل على انه مبالغة في المبادرة سم  
(قوله بما فيه) أى في حديث ابن داود والباء داخل على المقصور و قول السكردى أى بالشىء الذى يجوز فعله في  
السفر اه سبق قلم (قوله من جواز الخ) بيان لما (قوله اجتهد) إلى الفرع في النهاية والمغنى إلا قوله لا عن  
اجتهاد (قوله قيل) إلى المتن (قوله فان تيقن) أى وقوع صلاته قبل الوقت و (قوله في الوقت) أى اوقبله نهاية  
ومغنى قول المتن (قضى الخ) حتى لو فرض انه صلى الصبح مثلا سثنين قبل الوقت لومه ان يقضى صلاة فقط  
وبيانه أن صلاة اليوم الأول تقضى بصلاة اليوم الثانى والثالث وهكذا بناء على أنه لا يشترطنية الاداء  
ولانية القضاء وانه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه عند الجمل بالوقت كما سيأتى في محله مغنى (قوله في تبين  
ذلك) أى وقوع صلاته قبل الوقت (قوله يتيقن قبله الخ) عبارة النهاية والمغنى أى وان لم يتيقن وقوعه قبل  
الوقت بان لم يبين الحال أو بان وقوعه قاه أو بعده اه قال ع ش (فرع) سئل مر عن اجتهد في الوقت  
لنحو غيم وصلى ولم يتبين له الحال لكن غاب على ظنه ان صلاته قبل الوقت هل يجب عليه الاعادة فاجاب بانه  
يجب عليه الاعادة وقد يتوقف في هذا الجواب بانه حيث بنى فعله على الاجتهاد لا ينقض إلا بتبين خلافه وبمجرد  
ظن انها وقعت قبل الوقت لا اثر له بل القياس انه لو اجتهد ثانيا بعد الصلاة فاداه اجتهداه إلى خلاف ما بنى  
عليه فعله الأول لا يلتفت اليه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد اه (قوله فلا قضاء عليه) ظاهره لا وجوباً  
ولا نداء ولو قيل بالنسب لتردده في الفعل هل وقع في الوقت أو لا لم يكن بعيدا ع ش (قوله لعدم تيقن المفسد)  
لكن الواقعة بعد الوقت قضاء لائتم فيه مغنى ونهاية (قوله ثم وصل قبله) أى الوقت ولعل المراد به قبل خروجه  
على حذف المضاف فيشمل صورتين (قوله يخالف مطالعها مطلع بلده) أى ويدخل اوقات صلواتها بعد  
أوقات صلوات بلده (قوله كذا بحث) اعتمده مر اه سم أى وفاقوا الده وأقره شيخنا (قوله لا اختلاف  
يوم الرؤية ويوم الموافقة) قد يقال الاختلاف حاصل فيما نحن فيه أيضاً إذ يوم الرؤية في مسألة الصوم نظيره هنا  
وقت الصلاة الذى دخل ببلده ويوم الموافقة فيها نظيره هنا وقت الصلاة في البلد الذى وصل اليه وكون المختلف  
هنا وقتين وفي مسألة الصوم يومين لا اثر له في الفرق سم (قوله لم يراهله) أى بسبب اختلاف المطالع كرى  
(قوله وحكم هذه) أى مسألة أن يرى ببلده الخ (قوله إذ قضيت الخ) مبتدأ خبره قوله الآتى الفطر وقوله  
تعليهم أى لما يأتي في الصوم من الموافقة معهم في الآخر الخ وقوله فطرا أى الموافقة معهم في الفطر (قوله  
بمن سافر الخ) الباء داخل على المقصور وعليه وقوله انه يستمر الخ خبر وقضية الخ (قوله ويوجه) أى استمرار  
الصوم (قوله هنا) أى في السفر من بلد الرؤية إلى غيرها (قوله اخره) أى اخر رمضان (قوله لبلد عيد)  
أى لبلد عيد أهلها بالرؤية بسبب اختلاف المطالع كرى (قوله وعلى الاحتمال الاول) وهو الفطر في مسئلتنا  
وان كان غير مرضى (يفرق بان الصلاة الخ) أى وعلى الاحتمال الثانى لا اشكال لاننا نلزمه بموافقتهم  
في الفطر فكذلك في الصلاة باقشير وقوله في مسئلتنا يعنى في مسألة ان يرى ببلده فيصوم الخ (قوله لانه) أى  
رمضان (قوله بخلافها) أى الصلاة من حيث الوقت (قوله ومن ثم الخ) ان كان مبني على الفرق فحتاج

فتأمل فانه ظاهر (قوله قول المحب الطبرى لا يبعد الخ) كلام المحب الطبرى قريب ولكن الأقرب الاوافق  
بقوا عده الحمل على انه للبالغة في المبادرة (قوله كذا بحث) اعتمده مر (قوله لا اختلاف يوم الرؤية ويوم  
الموافقة) قد يقال الاختلاف حاصل فيما نحن فيه أيضاً إذ يوم الرؤية في مسألة الصوم نظيره هنا وقت الصلاة  
الذى دخل ببلده ويوم الموافقة فيها نظيره هنا وقت الصلاة في البلد الذى وصل اليه وكون المختلف هنا وقتين

المتنقل اليهم بخلاف ما لو أصبح آخره صائما فانتقل في ذلك اليوم لبلد غدا فانه يفطر لانه عارض  
الاستصحاب ما هو أقوى منه وهو الرؤية وعلى الاحتمال الاول يفرق بأن الصلاة خفف فيها من حيث الوقت ما لم يخفف في رمضان  
لانه لا يقبل غيره بخلافها فاحتيط له أكثر من ثم لم يجمع تقدما ثم دخل المقصد في وقت الظهر لم تلزمه إعادة العصر ثم رأيت بعضهم

إلى التأمل بصرى (قوله وحج) أى فى مسئلتناو (قوله مقتضى هذا) أى قوله لوجع الخ (قوله كصبي صلى الخ) قد يفرق بأن الصبي ادى وظيفة الوقت مطلقا وهذا لم يؤد بها باعتبار المنتقل اليه الذى ثبت حكمه عليه سم وقد يمنع دعوى الاطلاق بأن الصبي إنما ادى الوظيفة باعتبار نيتها لا وجوبها (قوله الذى) إلى المتن فى النهاية والمغنى لا قوله لم يتعده وقوله كذلك إلى فتدبا (قوله وجوبا الخ) لا ينافى البدار الواجب ترك الترتيب وتقديم الرتبة المتقدمة مرسوم أى خلافا للشارح والمغنى كما يأتى (قوله بغير عذر) قد مر أن من أفسد الصلاة فى وقتها لا تصير قضاء خلافا للتولى ومن تبعه لكن يجب إعادتها فورا كما صرح به صاحب العباب كذا فى المغنى ويظهر أن محله إذا كان بغير عذر ثم رايت فى سم على المنهج قال المعتمد أنه لا يجب إعادتها فورا اه بصرى أى مطلقا سواء كان بعذر أو بدونه كما مر عن ع ش (قوله لم يتعده) أى بأن كان قبل الوقت أو بعده لكن غلبه ولم يمكنه دفعه وغلب على ظنه أنه يستيقظ وقد بقى من الوقت ما يسمع أو طهرها (قوله بأن لم يذشأ عن تقصيره بخلاف الخ) وهذا يخص خبر رفع عن امتى الخطا والنسيان وبقي ما ولد دخل الوقت وعزم على الفعل ثم تشاغل فى مطالعة أو صناعة أو نحوهما حتى خرج الوقت وهو غافل هل يحرم عليه ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثانى لأن هذا نسيان لم يذشأ عن تقصيره منه كما حكى عن الأسنوى أنه شرع فى المطالعة بعد العشاء فاستغرق فيها حتى لذه حر الشمس فى جبهته ع ش (قوله فتدبا) ولو تيقظ من نومه وقد بقى من وقت الصلاة المفروضة ما لا يسع إلا الوضوء أو بعضه فحكم من فاتته بعذر فلا يجب قضاءها فورا كما أفتى به الوالد رحمه الله نهاية قال ع ش قوله ما لا يسع إلا الوضوء الخ أفهم الخ أنه لو استيقظ وقد بقى ما يسع الوضوء وبعض الصلاة كالتحريم وجب فعله حتى لو أخر حتى خرج الوقت عصي بذلك وجب قضاءها فورا ومثل الوضوء الغسل من الجنابة بل كل ما يتوقف عليه صحة الصلاة كالألوانجاسة من بدنه وستر عورتها اه (قوله تعجيلا الخ) تعليل للدين الشامل للوجوب والندب قول المتن (ويسن ترتيبه) أى الفائت فيقضى الصبح قبل الظهر وهكذا نهاية ومغنى قول المتن (وتقديمه الخ) ومن فاتته صلاة العشاء هل له صلاة التور قبل قضاها وجهان أو وجهها عدم الجواز نهاية (قوله إن قلت بعذر) قيد فيهما ومثله فى الأول لفاتت كلها بغير عذر فيما يظهر بصرى ويصرح بذلك قول النهاية وأطلق الأصحاب ترتيب الفوائت فاقضى أنه لا فرق بين أن فوتت كلها بعذر أو عمدا أو بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وهو المعتمد اه وقول المغنى قد اطلقوا استحباب ترتيب الفوائت وهو ظاهر إذا فاتت كلها بعذر أو غيره فان فاتت بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وجب قضاء ما فات بلا عذر على الفور كما مر وحينئذ فقد يقال يجب البداء به اه وقوله فقد يقال الخ خلافا لما مر عن النهاية وفاقالما يأتى فى الشارح (قوله وإن خشى) إلى قوله ولو لشك فى المغنى لا قوله بأن يقع إلى ويجب (قوله من أو جب ذلك) أى المذكور من الترتيب والتقديم مغنى (قوله وللا تبايع) فانه صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة العصر يوم الخندق فصلاها بعد الغروب ثم صلى المغرب مغنى ونهاية (قوله ولم يجب الخ) عبارة الخ المغنى فان لم يرتب ولم يقدم الفائتة جاز لأن الخ (قوله وكقضاء رمضان) عطف على قوله لأن الخ قال السكردى أى كما يسن تقديم قضاء رمضان على رمضان آخر اه وفيه نظر فان التقديم هنا واجب كما يأتى فى الصيام فتعين أنه علة لعدم وجوب الترتيب كما هو صريح صنيع المغنى (قوله لضرورة الوقت) أى فانه حين وجب الصبح لم يجب الظهر مغنى (قوله المجرد) أى عن قيد الإيجاب سم (قوله وقدم) أى تقديم الفائت على

ومسئلة الصوم بومين لا أثر له فى الفرق (كصبي صلى ثم بلغ) قد يفرق بأن الصبي ادى وظيفة الوقت مطلقا وهذا لم يؤد بها باعتبار المنتقل اليه الذى ثبت حكمه عليه (قوله وجوبا) لا ينافى البدار الواجب ترك الترتيب وتقديم الرتبة المتقدمة مرسوم أى سواء كان بعذر أو لا فيجوز ترك الترتيب وإن كان الفوائت بغير عذر كما اقتضاه إطلاقهم استحباب الترتيب وإن وجب البدار لأن تقديم ما وجب البدار فيه أيضا على ما تقدمه لا ينافى البدار كما يجوز تقديم الرتبة القبلية على ما وجب فيه البدار م (قوله وفعله صلى الله عليه وسلم) المجرد للندب) كانه إشارة إلى قول جمع الجوامع والندب أى ويخص الندب مجرد قصد القرية أى عن

رجح مقتضى هذا فقال الأقرب عدم لزوم الإعادة كصبي صلى ثم بلغ فى الوقت (ويبادر بالفائت) الذى عليه وجوبا إن فاتت بغير عذر ولألا كنوم لم يتعد به ونسيان كذلك بأن لم يذشأ عن تقصير بخلاف ما إذا نشأ عنه كاعب شطرنج أو كجهل بالوجوب وعذر فيه يبعده عن المسلمين أو إكراه على الترك والتلبس بالمنايا فتدبا تعجيلا لبراءة ذمته (ويسن ترتيبه وتقديمه) إن فاتت بعذر (على الحاضرة التى لا يخاف فوتها) وإن خشى فوت جماعتها على المعتمد خروجا من خلاف من أو جب ذلك وللا تبايع ولم يجب لأن كل واحدة عبادة مستقلة وكقضاء رمضان والترتيب فى المؤديات إنما هو لضرورة الوقت وفعله صلى الله عليه وسلم المجرد للندب وقدم



على الجماعة مع كونه سنة وهي فرض كفاية لاتفاق موجبيه على انه شرط للصحة وقول اكثر موجبيه غيضا انها ليست شرطا للصحة فكانت رعاية الخلاف فيها كدو هذا يندفع ما لا ينسوي وغيره هنا ما اذا خاف فوت الحاضرة بان يقع بعضها وإن قل خارج الوقت فيلزمه البداهة بها لحزمة خروج بعضها عن الوقت مع (٤٤٠) إمكان فعل كلها فيه ويجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وإن فقد الترتيب لانه سنة

والبدار واجب ومن ثم وجب تقديمه على الحاضرة ان اتسع وقتها بل لا يجوز كما هو ظاهر لمن عليه فائتة بغير عذر ان يصرف زمانا لغير قضائها كالنطوع إلا ما يضطر اليه لنحو نوم أو مؤنة من تلزمه مؤنته أو لفعل واجب آخر مضيق بخشى فوته ولو تذكر فائتة وهو في حاضرة لم يقطعها مطلقا أو شرع في فائتة ظان ناسعة وقت الحاضرة فبان ضيقه لزمه قطعها ولو شك في قدر فوائت عليه لزمه ان يأتي بكل ما لم يتيقن فعله أو بعد الوقت في فعل مؤداته لزمه قضاءها أو في كونها عليه فلا يفرق بان شك في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في استجماع شروط اللزوم والاصل عدمه بخلافه في الفعل فانه مستلزم لتيقن اللزوم والشك في المسقط والاصل عدمه وسيأتي انه لا يجوز إعادة الفرض في غير جماعة إلا ان شك في شرط له أو جرى في صحته خلاف وقع في بعض روايات حديث الصبح التي ناموا عنها ما يقتضي على مازعمه شارح ندب فعلها ثانيا في مثل وقتها من اليوم الثاني قال وهي مسئلة عزيزة لم أر من صرح بها اه وليس كما

الحاضرة (على الجماعة) أي جماعة الحاضرة (مع كونه) أي التقديم (قوله لا اتفاق موجبيه) كالسادة الحنفية كرى (قوله على انه) أي تقديم الفائتة مطلقا على الحاضرة (شرط للصحة) أي صحة الحاضرة (قوله وقول اكثر الخ) منهم الامام احمد (قوله فيه) أي في التقديم (قوله بان يقع بعضها الخ) وجرى شيخ الاسلام والشهاب الرملي والنهاية والمغني على استحباب الترتيب إذا أمكنه إدراك ركعة من الحاضرة في الوقت وحملوا لإطلاق تحريم إخراج بعض الصلاة عنها وقتها على غير هذه الصورة (قوله ويجب) وفاقا للمغني وخلافا للنهاية والطبلاوي (قوله وإن فقد الترتيب الخ) يفيد فيمن فاته الظهر والعصر بعذر والمغرب والعشاء بغير عذر وجوب تقديم الآخرين عليهما لكن أفتى م ر بان مقتضى إطلاق الاصحاب استحباب الترتيب تقديم الاول فالاول مطلقا وإن خالف الأذرع في ذلك اه أي والترتيب المطلوب لا ينافي البدار لانه مشغول بالعبادة وغير مقصر كما ان تقديم راتبة المقضية القبلية عليها لا ينافي البدار الواجب خلافا لمن خالف م راهم (قوله كالنطوع) أي يأثم به مع الصحة خلافا للزكريا كرى (قوله ولو تذكر) إلى قوله ويفرق في النهاية (قوله ولم يقطعها) أي وجب عليه إتمام الحاضرة ثم يقضى الفائتة ويسن له إعادة الحاضرة نهاية أي ولو منفردا وبعد خروج وقتها آخر وجب خلاف من قال بطلانها إذا علم بالفائتة قبل فراغ الحاضرة ع ش (قوله مطلقا) أي ضاق وقتها ام اتسع نهاية (قوله سعة وقت الخ) بفتح السين وكسرها ع ش (قوله فبان ضيقه) أي عن إدراكها مؤداة ولو بادراك ركعة في الوقت على قياس ما قدمناه عن شيخ الاسلام في مسئلة الماتن بل أولى كما هو ظاهر سم أي عن إدراكها بتمامها على ما تقدم في الشارح (قوله لزمه قطعه) ه لاسن قلبها والسلام من ركعتين فرجع ثم رايت م قال انه يسن قلبها فلا سم على المنهج ويمكن حمل قوله وجب قطعها على معنى امتنع إتمامها فرضا فلا ينافي سن قلبها فلا ع ش زاد البجيرمي وظاهر ان محله ما لم يقم لثالثة ولا وجب قطعها وقال شيخنا الحنفى ويشترط لنذب قلبها فلا ان يكون في الثانية فان كان في غيرها من اولى او ثالثة كان القلب مباحا اه (قوله أو في كونها عليه) أي كالأول انقطع دم الحائض أو افاق المجنون وشك في ان ذلك قبل خروج الوقت أو بعده ع ش ورشيدى (قوله فلا) فلو فعلها في هذه الحالة وتبين انه عليه لا يجوز فوجب إعادة ما سم على حجج اه ع ش (قوله ويفرق) أي بين الصورتين (قوله عدمه) أي الاستجماع (قوله بخلافه الخ) أي الشك (قوله وسياتي) أي في باب الجماعة كرى (قوله ندب فعلها ثانيا) أي بعد قضائها أو لا قبل مثل وقتها (قوله صلوا) بصيغة الامر والضمير لصلاة الصبح المنقضية (قوله ويؤيده) أي التفسير المذكور (قوله ويقبله الخ) استفهام إنكارى (قوله بل في حرمة فعل الخ) أي باعتبار ما اقتضاه من تشبيهه

قيد الوجوب (قوله بان يقع بعضها وإن قل خارج الوقت) خالف شيخ الاسلام حيث قال في الروض آخر شروط الصلاة وتقديمها على حاضرة لم يخف فوتها ما نصه وقضيته انه لو أمكنه بعد فعل الفائتة إدراك ركعة جاز تقديمها ويحرم تحريم إخراج بعض الصلاة عنها وقتها على غير هذا ولا فائدة ذلك عدل إلى ما قاله تبعه البحر والمنهاج والتحقيق والتنبيه عن قول الروضة كالشرحين على حاضرة اتسع وقتها اه واعتمد ذلك في المنهج وشرحه (قوله وإن فقد الترتيب) يفيد فيمن فاته الظهر والعصر بعذر والمغرب والعشاء بغير عذر وجوب تقديم الآخرين عليهما لكن أفتى م ر بان مقتضى إطلاق الاصحاب استحباب الترتيب تقديم الاول فالاول مطلقا وإن خالف الأذرع في ذلك اه أي والترتيب المطلوب لا ينافي البدار لانه مشغول بالعبادة وغير مقصر كما ان تقديم راتبة المقضية القبلية عليها لا ينافي البدار الواجب خلافا لمن خالف م ر (قوله فبان ضيقه) أي عن إدراكها مؤداة ولو بادراك ركعة في الوقت على قياس ما قدمناه عن شيخ الاسلام في مسئلة

قال لما علمت أن قواعدنا تقتضى حرمة ذلك ولا حجة في تلك الرواية لأن لفظها صلوا الغد لو قتها أي لا نظنوا أن وقتها تغير بالربا بصلاتها في غيره بل دو ما غلى ما كنتم عليه من صلاتها في وقتها ويؤيده الرواية الأخرى انه ﷺ لما صلى بهم قالوا يا رسول الله الا فقضيها لو قتها من الغد قال نعمكم عن الربا ويقبله منكم فهذا صريح فيما قلناه من معنى تلك الرواية بل في حرمة فعل الفائتة ثانيا

من غير موجب (وتسكروه

الصلاة عند الاستواء) وإن

ضاق وقته لأنه يسع التحريم

للهي الصحيح عنه (إلا يوم

الجمعة) ولو لمن لم يحضرها

لحديث فيه لكن فيه مقال

إلا أن يكون قد اعتضد

(وبعد) أداء فعل (الصبح

حتى) تطلع الشمس بخلافه

قبل فعلها يجوز النقل مطلقا

ومن طلوعها حتى (ترفع

الشمس كريح) طوله نحو

سبعة أذرع في رأى العين

ولا فالساعة طويلة سواء

أصل الصبح أم لا (و) بعد

أداء فعل (العصر) ولو لمن

جمع تقديم (حتى) تصفر

الشمس بخلافه قبل فعلها

يجوز النقل مطلقا ومن

الاصفرار حتى (تغرب) لمن

صلى العصر ومن لم يصلها

فالكرامة تتعلق بالفعل

في وقتين وبالزمن في ثلاثة

أوقات كما تقرر وهي التحريم

وقيل للتنزيه وعليهما

لا تعتقد لانهالذات كونها

صلاة وإلا لحرم كل

عبادة وهي تنافي الانعقاد

إذ لا يتناولها مطلق الامر

ولا كان مطلوبا منها عنه

من جهة واحدة وهو محال

كما هو مقرر في الأصول

وأصل ذلك ما صح من طرق

متعددة أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن

الصلاة في تلك الأوقات مع

التقييد بالريح أو الرحين في

بالربا المحرم بصري (قوله من غير موجب) (تنبيه) يسن إيقاظ النائم للصلاة لاسيما عند ضيق وقتها فان  
عصى بنومه وجب على من علم بحاله إيقاظه وكذا استحباب إيقاظه إذا رآه نائما امام المصلين أو الصف الاول  
أو محراب المسجد أو على سطح لا اجاره اي لا حاجز له أو بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس اي ولو كان  
صلى الصبح أو بعد صلاة العصر اي ولو كان صلاها أو نام خاليا في بيت وحده أو نامت المرأة مستلقية ووجهها  
إلى السماء أو نام الرجل اي أو المرأة منبطحا على وجهه فانها ضجعة يبغضها الله تعالى ويسن إيقاظ غيره أيضا  
لصلاة الليل والتسحر ومن نام وفي يده غمر أي دهن ونحوه والنائم بعرفات وقت الوقوف لأنه وقت طلب  
وتضرع نهاية ومعنى بزيادة من ع ش قول المتن (عند الاستواء) أي يقينا فلو شك في ذلك لم يكره لأن  
الأصل عدمه ع ش (قوله وإن ضاق) إلى قوله وإلا لحرم في النهاية والمغني إلا قوله ولكن إلى المتن وقوله  
بخلافه قبل فعلها يجوز النقل مطلقا في موضعين (لأنه يسع التحريم) محل تأمل ولعل الأقرب أن يقال يقارنه  
بصري (قوله عنه) أي عن الصلاة عنده والتذكير باعتبار الفعل أو التنفل (قوله ولو لمن لم يحضرها) كذا  
في النهاية والمغني (قوله لكن فيه مقال الخ) عبارة النهاية والاسنى ولا يضر كونه مرسلًا لا اعتضاده بانه صلى الله عليه وسلم  
استحب التبكير إليها ثم رغب في الصلاة إلى خروج الامام من غير استثناء اه (قوله بعد أداء فعل الصبح)  
أي أداء مغنيا على القضاء بجبري (قوله بخلافه قبل فعلها) أي فلا تكره هذه الكراهة المخصوصة فلا ينافي  
ما نقله في شرح العباب في باب صلاة التطوع في الكلام على الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح باضطجاع  
أو حديث غير دينوي من أنه جزم المتولى بكرامة التنفل حينئذاه سم عبارة النهاية والمغني قال الاسنوي  
والمراد بحصر الكراهة في الأوقات إنما هو بالنسبة للآوقات الأصلية فستأتي كراهة التنفل في وقت  
اقامة الصلاة ووقت صعود الامام لخطبة الجمعة اه والاولى إنما ترد إذا قلنا بان الكراهة للتنزيه وهو  
الذي صححه في التحقيق اما إذا قلنا بانها للتحريم وهو المذهب فلا ولا ترد الثانية أيضا لذكرهم لها في بابها  
وزاد بعضهم كراهة وقتين آخرين وهو بعد طلوع الفجر إلى صلاته وبعد الغروب إلى صلاته والمشهور  
في المذهب أن الكراهة فيهما للتنزيه اه بخذف (قوله طوله الخ) وترفع قدره في أربع درجات برماوى اه  
بجبري (قوله في رأى العين) التعلق بقول المتن كريح (قوله كما تقرر) وتجتمع الكراهتان فيمن فعل  
الفرض ودخل عليه كراهة الوقت نهاية (قوله لا تعتقد) ويأثم فاعلمها نهاية ويعزر معنى (قوله لأنها)  
أي الكراهة (قوله وإلا) أي بان كانت الكراهة لعموم كونها عبادة (قوله لحرم كل عبادة) هذه  
الملازمة ممنوعة قطعًا لجواز أن يكون النهي لخارج غير لازم ويختص بها لأن ذلك الخارج لا يوجد إلا  
فيها بل كونه لخارج صريح كلامهم فليتأمل سم أقول صرح المغني كالشارح بان النهي راجع إلى  
نفس الصلاة (وهي) أي كراهة الصلاة لذاتها (قوله مطلوبًا ومنها عنه) أي مطلوب بالفعل والترك محلي  
(قوله وأصل ذلك) أي الكراهة في الأوقات الخمسة (قوله لكنه) أي التقييد (قوله بما يأتي في العرايا أنهم  
الخ) عبارته هناك فيما دون خمسة أو سق لخبرهما أي الصحيحين رخص في بيع العرايا في خمسة أو سق أو

المتن بل أولى كما هو ظاهر (قوله إلا أن يكون قد اعتضد) عبارة شرح الروض ولا يضر كونه مرسلًا  
لا اعتضاده بانه صلى الله عليه وسلم استحباب التبكير إليها ثم رغب في الصلاة إلى خروج الامام من غير استثناء اه وقد يقال  
قضية هذا الاعتضاد استثناء ما بعد الصبح وما بعد الطلوع إلا أن يقال هذا إنما ذكر تقوية للنص الوارد في  
الزوال فلا يتوسع فيه مع كون القاعدة في هذه الأوقات المنع إلا ما نص على استثنائه ثم رآته في شرح العباب  
بعد حكايته ما تقدم من أنه استحباب التبكير ثم رغب الخ عن البيهقي قال واعترضه السبكي بانه يتوقف على صحة  
الترغيب فيه بدليل خاص حتى يقدم على حديث النهي اه (قوله بخلافه قبل فعلها) أي فلا يكره هذه  
الكرامة المخصوصة فلا ينافي ما نقله في شرح العباب في باب صلاة التطوع في الكلام على الفصل بين ركعتي  
الفجر وصلاة الصبح باضطجاع أو حديث غير دينوي من أنه جزم المتولى بكرامة التنفل حينئذاه اه (قوله  
وإلا لحرم الخ) هذه الملازمة ممنوعة قطعًا لجواز أن يكون النهي لخارج غير لازم ويختص بها لأن ذلك

أخذوا بالاكثرو وهو الخمسة احتياطاً فقياسه هنا امتداد الحرمة للمعنيين لذلك وقد يجاب بان الأصل جواز الصلاة إلا ما تحقق منعه وحرمة الربا إلا ما تحقق جله فإثر الشك هنا الأخذ بالواحد ثم الأخذ بالاقل عملاً بكل من الأصلين فتأمل ومع الإشارة إلى حكمة النهي بانها أطلع وتغرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار (٤٤٣) ومعنى كونها بين قرنيه وفاقا لجمع محققين وإن نازع فيه آخرون وأطال ابن عبد السلام في

الاتصاف إلى أنه تعبد محض وأن ما أبدى له من الحكم الكثيرة كلها غير متضحة بل متكلفة وقد نهينا عن التكلف أنه يلصق ناصيته بها حتى يكون سبيحود عابديها سبيحود اله (الاسباب) لم يتحرره متقدماً على الفعل أو مقارن له (كفائفة) ولو نافلة اتخذها ورد الصلاة صلى الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر لما شغل عنها والمختص به إذا تمتأ بعد لأصل فعلها (تنبيه) علل غير واحد اختصاص هذه الادامة به صلى الله عليه وسلم بانه كان إذا عمل عملاً داوم عليه ويرده ما يأتي في معنى الراتب المؤكد وغيره وما جاء في روايه أنه صلى الله عليه وسلم في نومهم عن الصبح قضى سنتها ولم يداوم عليها وبتسليمه فغنى داوم عليه انه كان لا يتركه إلا لما هو أهم أو لبيان الجواز وما ذكره المتكلمون في الخصائص أن منها مداومته في هذه الصورة ولم يتعرضوا لما سواها ووجه الخصوصية حرمة المداومة فيها على أمته وإباحته على ما يصرح

دون خمسة أوسق ودونها جائز يقيناً فاخذناه لأنها للشك مع أصل التحريم اه (قوله أخذوا بالاكثرا) لعل الصواب بالاقل يعرف بتأمل الحديث والحكم سم ويمكن أن يجاب بان مراد الشارع حرماً يبيع الاكثر باخذ الاقل من الشك (قوله لذلك) أي للاحتياط (قوله هنا) أي في خبر العرايا (قوله الأخذ) مفعول أثر (قوله بالواحد) وهو الخمسة أوسق وفيه ما مر انقاعن سم (قوله وثم) أي في خبر النهي عن الصلاة (قوله بالاقل) وهو الرخ (قوله ومع الإشارة) عطف على قوله مع التقييد (قوله بانها أطلع الخ) وفي رواية أن الشمس تطلع ومعاقرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقتها فإذا استوت قارنها فإذا زالت فارقتها فإذا دنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقتها ع ش (قوله بين قرني الشيطان الخ) وهذه الحكمة خاصة بما يتعلق بالزمن فإن قلت انها موجودة في الصلاة التي لها سبب ايضاً قلت هي تحال على سببها وغيرها على موافقة عباد الشمس اطفئحى اه بيجري ونقل في الهامش عن حواشي البهجة لعمر الدبياطى مانصه هذه حكمة لما يتعلق بالزمن واما حكمة كراهة ما يتعلق بفعل الصبح والعصر ان الشارع لم يجعل لها راتبة بعدية فكان المتأمل بعدهما استدرك على الشارع فلم تنعقد صلاته اه (قوله وأطال ابن عبد السلام الخ) الاولى تقديمه على قوله ومعنى كونها الخ (قوله إلى انه الخ) أي النهي عن الصلاة في الاوقات الخمسة (قوله انه يلصق الخ) خبر قوله ومعنى كونها الخ (قوله لم يتحرره) إلى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله لم يتحرره) لعل أصله ما لم يتحرره أي وقت الكراهة فسقطت لفظة ما من قلم الناسخ عبارة في شرح بافضل كفائفة ولو نفلاً ما لم يقصد تأخيرها اليها ليقضيها فيها فانها لا تنعقد وإن كانت واجبة على الفور اه وعبرة المغنى وعمل صحة ما ذكر إذا لم يتحرره وقت الكراهة ليو قعها فيه والابان قصد تأخير الفائفة والجزاء ليو قعها فيه الخ لم يصح اه (قوله او مقارن) يأتي ما فيه (قوله لصلاته الخ) تعليل للثبوت (قوله سنة الظهر الخ) ركعتين نهاية ومعنى (قوله والمختص إدامتها) فليس لمن قضى في وقت الكراهة صلاة أن يداوم عليها ويجعلها ورداً مغنى ونهاية (قوله لا أصل فعلها) أي فعل سنة الظهر الفائفة بعد العصر بلا إدامتها فيجوز للامة ايضاً (قوله ويرده) أي ذلك التعليل وكذا ضمير وبتسليمه (قوله ولم يداوم عليها) ولعل حكمة الفرق بينها وبين سنة الظهر أنها قامت بالنوم وهو ليس فيه تفريط وسنة الظهر قامت بالاشتغال بقدم وفدغبد قيس بابلى اه بيجري (قوله اولبيان الخ) عطف على لما هو الخ (قوله وما ذكره المتكلمون الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والظاهر انه معطوف على قوله لما يأتي الخ فهو مما رده ما مر قال لا نسب تقديمه على قوله وبتسليمه الخ فليتأمل بصرى (قوله في الخصائص) متعلق بالمتكلمون (قوله ان منها) أي من الخصائص (قوله في هذه الصورة) أي فعل سنة الظهر بعد العصر (قوله ووجه الخصوصية) متعلق بقوله وبتسليمه فغنى دوام الخ فكان المناسب تقديم قوله وما ذكره الخ عليه كما مر عن السيد البصرى ثم يقول فغنى الخصوصية الخ (قوله وابعادها الخ) أي لا وجوبها (قوله وعليها) أي الا باحة والتدب (قوله لانها معرضة الخ) ولان سببها متقدم مغنى (قوله لم يدخل) إلى قوله ولو على غائب في المغنى إلا قوله وكان إيثارها لانها محل النص وقوله أي إن استمر إلى ور كعتى طواف (قوله لم يدخل المسجد بقصدها فقط) أي بان دخله لا لغرض او لغرض غير التحية او لغرضها مغنى (قوله وكان إيثارها) أي سجدة الشكر (قوله فعلها الخ) أي واقره صلى الله عليه وسلم (قوله بعد الصبح) أي بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس مغنى (قوله وحله) أي عدم

الخارج لا يوجد إلا فيها بل كونه خارج صريح كلامهم فليتأمل (قوله أخذوا بالاكثرا) لعل الصواب بالاقل يعرف بتأمل الحديث والحكم (قوله بانها أطلع وتغرب) انظر هل يشمل هذا ما بعد فعل الصبح

به كلام المجموع أو نذبهاله على ما نقله الزركشى وعليها فتركه صلى الله عليه وسلم للداومة لا إشكال فيه بوجه فتأمل كراهة (وكسوف) لأنها معرضة للفوات (وتحية) لم يدخل المسجد بقصدها فقط (وسجدة شكر) وتلاوة كما بأصله وكان إيثارها لانها محل النص لان كعب بن مالك رضى الله عنه فعلها بعد الصبح لما نزلت توبته وحله إن لم يقرأ قبل الوقت أو فيه بقصد السقوط فقط فيه وإلا لم تنعقد

اي إن استمر قصد تحريه إلى دخول الوقت فيما يظهر وكذا يقال في كل تحرل أن قصد الشيء قبل وقته المنقطع قبله لا وجه للنظر اليه ويؤيده ما يأتي في رد قول جمع المكروه تأخيرها إليه إلى آخره وركعتي طواف وصلاة جنازة ولو على غائب على (٤٣) الأول وجه وإعادة مع جماعة ولو أاما

خلافاً لليقين ومن تبعه نعم يلزمه نية الإمامة كما يأتي وصلاة استسقاء وسنة وضوء وكذا عيد وضحي بناء على دخول وقتها بالطلوع وقد نقل ابن المنذر الإجماع على فعل الفاتنة وصلاة الجنازة بعد الصبح والصر وبقاس بهما في معناها مما ذكر أاما ما لا سبب لها كصلاة التسبيح وذات السبب المتأخر كركعتي الاستخارة وركعتي الاحرام وتوزع فيه بأن سببها إرادته لأفعله ويرد بمنع ذلك بل هو السبب الأصلي والإرادة من ضروريات وقوعها أاما إذا تحرى لإيقاع صلاة غير صاحبة الوقت في الوقت المكروه من حيث كونه مكروهاً اخذاً من قول الزركشي الصواب الجزم بالمنع إذا علم بالنهي وقصد تأخيرها ليفعلها فيه فيحرم مطلقاً ولو فاتتة يجب قضائها فوراً لأنه معاند للشرع وعبر الزركشي وغيره بمراغم للشرع بالكلية وهو مشكل بتكفيرهم من قيل له قص اظفارك فقال لا أفعله رغبة عن السنة فاذا اقتضت الرغبة عن السنة التكفير فأولى هذه المعاندة والمراغبة ويحجب بتعين حمل هذا على أن المراد أنه يشبه المراغبة والمعاندة لانه موجود فيه حقيقة تماماً

كرهية سجدة التلاوة (قوله أي إن استمر قصد تحريه) فإن نسي ذلك القصد انعدت كذا نقل عن الناصر الطبراني وهو واضح بحري (قوله المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه سم (قوله قبله) أي قبل دخول وقته (قوله ويؤيده) أي قوله لأن قصد الشيء الخ أو التقيد باستمرار القصد (قوله ركعتي طواف الخ) عطف على فاتنة في المتن (قوله مع جماعة) أي أو طهارة ماء كما يأتي (قوله بناء على دخول وقتها بالطلوع) معتمد بالنسبة إلى العيد وضعيف بالنسبة إلى الضحي كما يأتي أي وأما على القول بدخوله بارتفاع الشمس كرخ فلا يتأتى ذلك لخروج وقت الكراهة بارتفاعها (قوله أاما) إلى قوله وعبر في المغنى الا قوله ونوزع إلى أاما إذا وقوله من حيث إلى فتحرم (قوله أاما لا سبب الخ) محترز قول المتن لا سبب (قوله وذات السبب الخ) محترز قول الشارح متقدم على الفعل الخ وجواب ما محذوف لعله من جواب أاما الاتي في قوله أاما إذا تحرى الخ ولو أبدل أاما هنا كما بان يقول والاتي تحرى إيقاعها الخ لكان واضحاً مع الاختصار وقول الكردى أن أاما الخ مبتدأ وكصلاة التسبيح خبره يلزم عليه مع خلوه عن فائدة معتد بها عدم اقتران جواب أاما بالغاء عبارة النهاية أاما سببه متأخر كصلاة الاستخارة والاحرام فيمتنع في وقتها مطلقاً أي قصد التأخير إليه أاما زاد المغنى كالصلاة التي لا سبب لها (قوله ونوزع فيه) أي في جعل ركعتي الاحرام وركعتي الاستخارة من ذات السبب المتأخر (قوله إرادته الخ) أي ما ذكر من الاستخارة والاحرام (قوله غير صاحبة الوقت) أي بخلاف تحرى الوقت المكروه بالمؤداة كان آخر العصر ليفعلها في وقت الاصرافانه وإن كان مكروهاً تصح لوقوعها في وقتها مغنى وفي الكردى على شرح بأفضل بعد ذكر مثله عن الامداد وابن قاسم مانصه وفي جواشي المحلى للقلوبي ولا تكره صلاة الاستسقاء وكذا الكسوف وان تحرى فعلها فيه لأنها صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرى تأخيرها عنها (قوله اخذاً من قول الزركشي الخ) أي ومن التعليل ايضاً لأن معانده للشرع لا تنافي لإحبيته شرح العباب اه شوبري (قوله مطلقاً) سواء كان لها سبب متقدم أم لا (قوله لأنه معاند الخ) ولأن المانع يقدم على المقتضى عند اجتماعهما وأما مداهمته صلى الله عليه وسلم على الركعتين بعد العصر فقد تقدم الجواب عنها مغنى أي من أنها من خصوصياته عليه السلام (قوله وهو الخ) أي التعليل بالمعاندة والمراغبة (قوله ويحجب الخ) وقد يقال أنه فيما سبق صرح بلفظ مشعر بانتفاء التصديق الموجب للحكم بالكفر كسائر الفاظ الردة نعم هو قياسه لو قيل له لا تتحررها الوقت المنهى عنه فقال أفعال مراغبة الخ بصرى (قوله وقول جمع) إلى قوله بخلاف الخ في المغنى (قوله وقول جمع الخ) راجع إلى قوله أاما إذا تحرى الخ ومقابل له (قوله لا التأخير) أي وإنما كره التأخير لكونه مؤدياً للإيقاع لالذاته (قوله وكذا) إلى التنبيه في النهاية (قوله بخلاف تأخير الصلاة الخ) هذا من محترزات قوله السابق من حيث كونه مكروهاً سم عبارة البصرى قال في النهاية وليس من تأخيرها لايقاعها في وقت الكراهة حتى لا تنعقد ما جرت به العادة من تأخير الجنازة ليصلي عليها بعد صلاة العصر لأنهم إنما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما اتفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه أقول فيه تأييداً لاعتبار الحيثية التي أشار إليها الشارح رحمه الله تعالى بقوله فيما سبق في الوقت المكروه من حيث الخ (قوله علم) إلى قوله فصلاً الجنازة في النهاية وإلى قوله وهذا التفصيل في المغنى (قوله أن المعتمد الخ) وعليه لم يظهر للفقير صورة السبب المقارن بل السبب أاما متقدم أو متأخر قاله الكردى وفي البجيري عن البرماوى ما يوافق ويردهما قول الشارح الاتي والمعاداة الخ (قوله وقسيميه) وهما التقدم والمقارنة (قوله بالنسبة للصلاة) أي كافي المجموع (قوله لا للوقت) أي على والعصر وما عند الزوال (قوله المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه (قوله بخلاف لماخير الصلاة الخ) هذا من

وقول جمع المكروه تأخيرها إليه لا إيقاعها فيه مردود بان المنهى عنه بالذات الإيقاع لا التأخير وكذا إذا دخل المسجد بصد التحية فقط بخلاف تأخير الصلاة على ميت حضر قبل الصبح والعصر لكثرة المصلين عليه بعدهما (تنبيه) فيه تحقيق لكثير مما سبق ورد لا وهام وقعت فيه أعلم أن المعتمد أن المراد بالتأخير وقسيميه بالنسبة للصلاة لا للوقت المكروه فصلاً الجنازة والفاتنة ونحو صلاة الاستسقاء والكسوف

والنذر وسنة الطواف والتحية والوضوء اسبابها من طهر الميت وتذكر الفائنة والقحط والكسوف والنذر والطواف ودخول المسجد والوضوء متقدمة على الاول وعلى الثاني (٤٤٤) ان تقدمت على الوقت فتقدمة وإلا فقارنوه هذا التفصيل اولى من اطلاق المجموع

في الثانية ان سببها متقدم وغيره انه مقارن وقيل تحرم لان سببها متاخر اى وهو الغيث ويرد بان القحط هو الحامل عليها لطلب الغيث فالاول هو السبب الاصل فكانت اناطة الحكم به اولى قيل وقع في المجموع حرمتها وهو سبق فلم انتهى وليس في محله بل الذي فيه حلها ونازع الغزالي في جواز سنة الوضوء بانه لا يكون سببا للصلاة بل هي سببه فاستحالت نيته بها بان يضيفها اليه ويرد بان معنى كونه سببا لها انه سبب لنسب صلاة مخصوصة عقبه لا لمطلق الصلاة وكونها سببه ان مشروعيته لاجل الصلاة من حيث هي صلاة وواضح فرقان ما بين المقامين قبطلت الاستحالة التي ذكرها والمعاداة لتيمم او انفراد لا يكون سببها الا مقارنا لاستحالة وجود سبب لها قبل الوقت وكذا العيد والضحي بناء على دخول وقتها بالطول وباقى في التحية حال الخطبة فصعد الخطيب المنبر انه يلزمه الافتقار على ركعتين فيحتمل الفرقان ذلك اغلظ لاستواء ذات السبب وغيرها ثم لا هنا والذي يتجه القياس في الاولى بجامع ان كلام

ما في الروضة نهاية ومعنى (قوله والنذر) اى المطلق وأما المقيد بوقت الكراهة فلا ينعقد كما في الروض وغيره كرى (قوله على الاول) اى المعتمد من كون التاخير وقسيمه بالنسبة للصلاة (قوله على الثاني) اى من كونها بالنسبة للوقت (قوله ان تقدمت) اى الاسباب المذكورة (قوله وهذا التفصيل) اى قوله وعلى الثاني ان تقدمت الخ (قوله في الثانية) اشارة الى نحو صلاة الاستسقاء كرى عبارة البصرى الظاهر ان مراده بالثانية بقريته السباق صلاة الاستسقاء وحينئذ فهي في الترتيب ثالثة لثانية فليحررها اقول ونحو صلاة الاستسقاء ثانيا التزكيب الاضافية بالاصالة الثلاثة واولها صلاة الجنائز وثالثها سنة الظهر (وغيره) اى اطلاق غير المجموع (وقيل تحرم) اى الثانية (قوله اى والغيث) لعل الاولى طلب الغيث فليتا مل بصرى وقال المحشى عبد الله باقشير الظاهر بل المنع الغيث لانه المتاخر على ما عليه القيل والاول كان طلبه لكان متقدما ومقارنا له وياق عن سم ما يوافقه لكن يرد قوله الشارح الآتى الحامل عليها الطلب الغيث المفيد ان المراد بالطلب ما جعل الصلاة وسيلة مقدمة لقبوله (قوله ويرد بان القحط الخ) ويرد ايضا بانه لو سلم فالسبب طلب الغيث لا نفسه والطلب قطعاً غير متاخر قاله سم وتقدم ما يرد (قوله فالاول) اى القحط (قوله اولى) اى من اناطته بالغيث وطلبه (قوله حرمتها) اى حرمة صلاة الاستسقاء وقت الكراهة (قوله في جواز سنة الوضوء) اى في جواز التعبير بها ونيتها لا في جواز فعلها (قوله ويرد بان معنى كونه الخ) اقول ووضح منه ان يقال ان الوضوء باعتبار الوجود الخارجى سبب للصلاة وباعتبار الوجود الذهنى مسبب عنها نظير ما قرره في العلة الغائية (قوله وكونها الخ) بالجر عطفا على كونه الخ (قوله وواضح) خبر مقدم لقوله فرقان الخ وهو على وزن قرآن مصدر كفرك (قوله والمعاداة) اى بطهارة ماء وبجماعة (قوله لتيمم الخ) اى لما فعل بتميم او انفراد قال الرشيدى وانظر ما وجه كون المعادة بما سببه مقارن مع ان السبب فيها وجود الماء مثلاً واجيب بانه ليس السبب لسن الاعادة وجود الماء بل كونها بوضوء أو نحوه وهو مقارن لها جز ماى باعتبار الدوام (قوله فصعد الخطيب الخ) اى ولو في حرم مكة برماوى (قوله فيحتمل القياس) اى لما هنا على ما هناك سم اى قياس من دخل المسجد في وقت الكراهة او شرع في صلاة قبله على من دخل حال الخطبة او شرع في صلاة قبلها ثم صعد الخطيب في الافتقار على ركعتين (قوله القياس في الاولى) اى فيمتنع على داخل المسجد وقت الكراهة صلاة التحية اربعاً مثلاً سم (قوله مطلقاً) اى سواء كانت ذات سبب ام لا (قوله ثم) اى في الدخول حال الخطبة (قوله ولا سبب الخ عطف) على مطلقاً (قوله هنا) اى في الدخول وقت الكراهة (قوله لافى الثانية) وهى ما اذا شرع في نفل لا سبب لها ودخل في اثنائه وقت الكراهة (قوله لانه يغتفر الخ) بقى ما لو كان أطلق نيته فلم ينو عدداً مخصوصاً فهل يصلى ماشاء اذا دخل الوقت او يقتصر على ركعتين ويظهر الثانى وعليه فلو دخل الوقت وهو في ثالثة او رابعة مثلاً فهل يتمها ويقتصر عليها فيه نظر ولا يبعد ان الامر كذلك سم قول المتن (ولافى حرم مكة) عن أبى ذر قال وقد صعد على درجة السكبة من عرفى فقد عرفنى ومن لم يعرفنى فانا جندب سمعت رسول الله ﷺ يقول لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الا بمكة الا بمكة

محترز قوله السابق من حيث كونه مكروهاً (قوله ويرد بان القحط الخ) يراد ايضا بانه لو سلم فالسبب طلب الغيث لا نفسه والطلب قطعاً غير متاخر (قوله فيحتمل القياس) اى لما هنا على ما هناك (قوله يتجه القياس في الاولى) اى فيمتنع على داخل المسجد وقت الكراهة صلاة التحية اربعاً مثلاً (قوله لانه يغتفر في الدوام الخ) بقى ما لو كان أطلق نيته فلم ينو عدداً مخصوصاً فهل يصلى ماشاء اذا دخل الوقت او يقتصر على ركعتين ويظهر الثانى وعليه فلو دخل الوقت وهو في ثالثة او رابعة مثلاً فهل يتمها ويقتصر عليها فيه نظر ولا يبعد

يؤذن له الا في ركعتين فالزيادة عليهما كانشاء صلاة اخرى مطلقة لا سبب لها هنا في الثانية فاذا نوى أكثر من ركعتين من رواد الغل المطلق ثم دخل وقت الكراهة ولم يتحررنا خير بعضها اليه لم يلزمه الافتقار على ركعتين بدخوله لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (والا صلاة في) بقعة من بقاع (حرم مكة) المسجد وغيره مما حرم صيده (على الصحيح) للحديث الصحيح بانى عبد مناف لا تمنعوا احدا

رواه أحمد وورزني في المشكاة ونقل السبوطي في الجامع تخريجه عن أحمد وابن خزيمة وابن نعيم في الحلية والدارقطني والطبراني في الاوسط والبيهقي في السنن كلهم عن ابن ذر رضي الله تعالى عنه بصري وفي الكردى نحوه (قوله طاف بهذا البيت) ليس بقيد بجبري (قوله قال المحامي الخ) اعتمده الاسنى والنهاية والمعنى (قوله والاولى عدم الفعل) قد يقتضى كون الاولى عدم الفعل عدم انعقاد نذر هاسم (قوله من خلاف من حرمة) كالك وإبن حنيفة بجبري (قوله هو مخالف الخ) أى فلا يسن الخروج من خلافه (قوله ليس قوله وصلى صريحا الخ) أى ولذا حمله مقابل الصحيح على ركعتي الطواف (قوله وبها يضعف الخلاف) زاد في شرح بافضل ويتجه ان الصلاة ثم ليست خلاف الاولى اه وقال الكردى عليه والذي جرى عليه شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملي وغيرهم انها خلاف الاولى وحكاها الاذرعى عن النص اه

(فصل فيمن تلو منه الصلاة) (قوله وتوابعها) بالنصب عطف على قوله اداء الخ قول المتن (لما تجب الصلاة الخ) (فرع) لنا شخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة إذ اتر كها وصورته ان يشتبه صغيرا مسلم وكافرا ثم يبلغا ويستمر الاشتباه فان المسلم منهما بالغ عاقل قادر لا يؤمر بها لانه لم يعلم عينه مره اسم على المنهج اقول فلو اسلم او اسلم احدهما فالظاهر انه لا يجب عليه قضاء ما فاتته من البلوغ الى الاسلام اخذنا ما قاله فيما لو شك بعد خروج وقت الصلاة هل عليه ام لا من عدم وجوب القضاء بل هذا فرد من ذلك وينبغي ان يسن له القضاء ولو ما تافى الصورة الثانية معا او مرتباصلى عليهما بتعليق النية ويفرق بينهما وبين صغار المالك حيث قلنا بعدم صحة الصلاة عليهم لاحتمال ان يكون السابى لهم كافرا بتحقيق اسلام احدهما هنا فاشبهنا ما لو اختلط مسلم ميت بكافر ميت عرش بخذف (قوله السابقة الخ) أى فال للعهد سم على حج اه عرش وقال السيد البصري قديقال بقاء الصلاة على اطلاقها اقل تكلفا وافيد لشموله صلاة الجنائز اه قول المتن (على كل مسلم الخ) ولو خلق اعشى اصم اخرس فهو غير مكلف كمن لم تبلغه الدعوة نهاية قال عرش مفهوم الاخرس ليس بمرد لان النطق بمجرده لا يكون طريقا لمعرفة الاحكام الشرعية بخلاف البصر والسمع فلعل التقييد بالآخرس لانه لازم للصمم الخاقى وخروج بقوله خلق الخ ما لو طر اعليه ذلك بعد التمييز فان كان عرف الاحكام قبل طر وذلك عليه وجب عليه العمل بمقتضى علمه بحسب الامكان فيحرك لسانه ولها تاته بالقراءة بحسب الامكان اه عبارة شيخنا ويزاد عليها شيئا الاول سلامة الحواس فلا تجب على من خلق اعشى اصم ولو ناطقا وكذا من طر اله ذلك قبل التمييز بخلافه بعد التمييز لانه يعرف الواجبات حينئذ فلوردت حواسه لم يجب عليه القضاء والثاني بلوغ الدعوة فلا تجب على من لم تبلغه كان نشافي شاق جبل فلو بلغته بعدم مدة لم يجب عليه القضاء كما قاله العلامة الرملي لانه كان غير مكلف بها وقال ابن قاسم يلزم القضاء له لانه مقصر في ترك ما حقه ان يعلم في الجملة فتحصل أن شرائط الوجوب ستة اه بأدنى تصرف وكذا مال السيد البصري وعرش الى ما قاله الرملي من عدم وجوب القضاء وكذا الا لجمهورى عبارته قال سم يجب على الثاني دون الاول اه قال بعض مشايخنا والفرق وجود الاهلية فيمن لم تبلغه الدعوة دون الاخر اه قلت هذا الفرق فيه شئ لاذ من لم تبلغه الدعوة كافرا او في حكمه ولاخرس مسلم فكيف يلزم غير المسلم دون المسلم اه (قوله ولو فيما مضى) الى قوله أى اجمع في النهاية والمعنى الا قوله لان الى بل (قوله فدخل المرتد) هذا مجاز يحتاج في تناول اللفظ له الى قرينة سم على المنهج قلت قرينته قول المصنف الا المرتد عرش وبصري لكن يلزم عليه استعمال اللفظ في حقيقةه ومجازه وجوزه بعضهم بجبري (قوله لا كافرا صلى الخ) لا يقال لا حاجة الى ذكر هذه المحترزات فانها تاتى في قول المصنف ولا قضاء على الكافر الخ لانه لا نطق ما ياتى في القضاء وما هنا في عدم الوجوب وهما مختلفان عرش عبارة البجبري تدبى قال يعنى عنه قول المتن ولا قضاء الخ لانه يلزم من نفي القضاء نفي الوجوب واجيب بان قصده اخذ مفهوم المتن وإن كان كلام المتن يعنى عنه اه (قوله)

أن الامر كذلك (قوله والاولى عدم الفعل) قد يقتضى كون الاولى عدم الفعل عدم انعقاد نذر اه (فصل) (قوله السابقة) أى قال للعهد

طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار ولزيادة فصلها ثم فلا يحرم من استكثارها المقيم به ولان الطواف صلاة بالنص واتفقوا على جوازه فالصلاة مثله قال المحامي والاولى عدم الفعل خروجها من خلاف من حرمة انتهى لا يقال هو مخالف للسنة الصحيحة كما عرف لانا نقول ليس قوله وصلى صريحا في إرادة ما يشمل سنة الطواف وغيرها وإن كان ظاهرا فيه نعم في رواية صحيحة لا تمتنعوا أحدا صلى من غير ذكر الطواف وبها يضعف الخلاف (فصل) فيمن تلزمه الصلاة أدام قضاء وتوابعها (لما تجب الصلاة) السابقة وهى الخمس (على كل مسلم) ولو فيما مضى فدخل المرتد (بالغ عاقل) ذكر أو أنثى أو خنثى (طاهر) لا كافر أصلى بالنسبة



للمطالبة بها في الدنيا لأن  
الذي لا يطالب بشئ وغيره  
يطالب بالاسلام أو بذل  
الجزية بل للعقاب عليها  
كسائر الفروع أى المجمع  
عليها كما هو ظاهر في  
الآخرة لتمكنه منها  
بالاسلام وانص لم نك من  
المصلين الذين لا يؤتون  
الزكاة ولا صبي ومجنون  
ومغنى عليه وسكران بلا  
تعدد لعدم تسكينهم  
ووجوبها على متعدد بنحو  
جنونه عند من غير به  
وجوب انعقاد سبب لوجوب  
القضاء عليه ولا حائض  
ونفساء وإن استعجلنا ذلك  
بدواء لانهما مكلفتان  
بتركها قيل إن حمل عدم  
الوجوب على اضداد من  
ذكره على عدم الاثم بالترك  
وعدم الطلب في الدنيا ورد  
الكافر أو على الاول ورد  
أيضاً وعلى الثاني ورد غيره  
من ذكر انتهى وليس  
بسد لأن الوجوب حيث  
أطلق إنما ينصرف لمدلوله  
الشرعى وهو هنا كذلك  
ثبوتاً وابتغاء غاية ما فيه أن  
في الكافر تفصيلاً والقاعدة  
أن المفهوم إذا كان فيه  
تفصيل لا يرد

للمطالبة الخ) أى مناو لا فهو مطالب من جهة الشرع ولهذا عوقب رشيدى (قوله لا يطالب بشئ الخ) أى  
مناو لا فهو مطالب شرعاً إذ لم يطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليها سم وعش (قوله وغيره) أى غير  
الذى (قوله أى المجمع عليها الخ) أى كالصلاة والزكاة وحرمة الزنا بخلاف المختلف فيه كشراب ما لا يسكر من  
التبذير والبيع بالتعاطى فلا يعاقب عليه عش قال السيد البصرى لم يظرو وجه التقييد به أى بالمجمع عليها  
فينبغى أن يكون مثله المختلف فيه إذا وافق طرف الايجاب في الماء وروى التحريم في المنهى حكم الله تعالى  
بحسب نفس الامر فالخلاف أنه يعاقب على ترك الواجبات وفعل المحرمات بحسب نفس الامر سواء أجمع  
عليها أو اختلف فيها إذ لا شبهة بخلاف المخطئ ومقلديه ثم رايت عبارة تحقيق النووى مخاطب بالفروع  
كصلاة وزكاة وصوم وحج وغزو وتحريم خمر وزنا وراى انتهت وفي الاقتصار على هذه الامثلة اشعار بالتقييد  
لأنها ان جعلت للتقييد كما جرى عليه المحشى في الايات والشروح الورقات اه (قوله في الآخرة) متعلق  
بالعقاب (قوله وجوبها) مبتدا خبره قوله وجوب انعقاد الخ حاصله ان من غير يكون الصلاة واجبة  
عليه أراد أنه انعقده سبب وجوب القضاء عليه لأنه يجب عليه حينئذ الاداء لانه لا يصلح كرى (قوله  
بنحو جنونه) أى كسكره واغنامه سم (قوله وجوب انعقاد سبب) أى وجوب سببه انعقاد السبب وهو  
دخول الوقت أى لا وجوب اداء وفيه ان انعقاد السبب موجود في غير المتعدى مع انه لا قضاء عليه فالأولى  
التعليل بانه بتعديده صار في حكم المكلف فكانه مخاطب بادائها فوجب القضاء نظر ذلك تامل حلوى واجيب  
بان المراد وجوب انعقاد سبب مع قصد التغليظ فلا يرد غير المتعدى اه بجيرى (قوله أى وجوب سببه  
انعقاد الخ) الاولى أى وجوب اريد به انعقاد سببه (قوله لوجوب القضاء الخ) علة لا انعقاد سبب الوجوب  
على المتعدى بنحو جنون كما يفيد صنيع شرح المنهج وشرح جمع الجوامع وقضية ما مر عن الكردى أنه  
صلة سبب (قوله قيل) إلى قوله لان إسقاطها في النهاية إلا قوله لاقتصار إلى لكونه (قوله قيل الخ) لعل  
الوجه في جواب هذا القيل ان المصنف اراد بالوجوب معناه الشرعى الذى هو الطلب الجازم مع اثره الذى  
هو توجه المطالبة في الدنيا وحينئذ يتضح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاء جزائه او احدهما سم على حج اه  
رشيدى وقوله بانتفاء جزائه أى كالمجنون والحائض وقوله او احدهما كالكافر فانه يطالب بهما من جهة  
الشارع ولا يطالب بهما مناو الصبي يطالب بهما من وليه لا من الشارع بجيرى (قوله على اضداد الخ) متعلق  
بعدم الوجوب (قوله ورد الكافر) أى لانه اثم بالترك سم (قوله او على الاول) أى عدم الاثم بالترك  
عش (قوله ورد الخ) أى الكافر لذلك سم (قوله او على الثانى) أى عدم الطلب في الدنيا عش (قوله  
ورد غيره) أى لانها مطلوبة منه ولو بواسطة وفيه كالصبي سم (قوله لمدلوله الشرعى) أى الطلب الجازم  
رشيدى (قوله ان فى الكافر تفصيلاً) وهو انه تارة يجب عليه القضاء وتارة لا يجب فباعتراف وجوب القضاء

(قوله لا يطالب بشئ) ينبغى أن المراد لا يطالب مناو لا فهو مطالب شرعاً إذ لم يطالب كذلك فلا معنى  
للعقاب عليها تامل (قوله بنحو جنونه) أى كسكره واغنامه (قوله قيل الخ) لعل الوجه في جواب هذا  
القيل ان المصنف اراد بالوجوب معناه الشرعى الذى هو الطلب الجازم مع اثره الذى هو توجه المطالبة في  
الدنيا وحينئذ يتضح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاء جزائه او احدهما (قوله ورد الكافر) أى لانه اثم  
بالترك وقوله ورد أى الكافر لذلك (قوله ورد غيره) أى لانها مطلوبة منه ولو بواسطة وليه كالصبي  
(قوله تفصيلاً) يتامل ما المراد بذلك التفصيل فانه إن اراد به التفصيل بين المرتد وغيره فقيه امر ان  
احدهما انه ادخل المرتد في المسلم حيث قال ولو فيما مضى الخ فلا يدخل حينئذ في اضداد من ذكر  
والثانى أن الوجوب بمدلوله الشرعى وهو الطلب طلباً جازماً ثابت في حق المرتد وغيره من الكفار  
ضرورة ان الجميع مكلفون بفروع الشريعة واما المطالبة مناهم بذلك او عدمها فامر اخر خارج عن  
معنى الوجوب وإن اراد التفصيل بين العقاب والمطالبة في الدنيا بمعنى ان الاول ثابت في حق الكافر دون  
الثانى فقيه ان كلا منهما خارج عن مدلول الوجوب شرعاً الثابت في حق الكافر لما تقرر وان اريد

وعدمه جعله قسمين الاصلى قسم والمراد قسم وان كانا مستويين في الوجوب عليهما بناء على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وبهذا يجاب عما اعترض به سم على حجج ع ش (قوله و صوابه ورد الصبي) اى لانها لا تطلب من غير الصبي ممن ذكر وقد يجاب عنه بان قوله غيره لا عموم فيه ومن للتبعيض سم (قوله ورد الصبي) اى لانها مطلوبة منه ولو بواسطه وليه رشيدى وتقدم عن سم مثله وبذلك يندفع قول البصرى لا يخفى ان عدم الطلب في الدنيا شامل للجميع فليتأمل قول المعترض ورد غير دو قول الشارح صوابه ورد الصبي اه (قوله اذا اسلم) الى قوله وانظر في المغنى الا قوله لا تقتصر الى لكونه قول الماتن (ولا قضاء على الكافر) اى كغيرها من العبادات ولو قضاها لم تعتقد نهاية ونقل سم عن افناء السيوطى صحته وقال الكردى وهو اى الانعقاد التحقيق ان شاء الله تعالى اه عبارة شيخنا وكما لا يجب تضادها لا يسن بل لا ينعقد على معتمد الرملى وجزم غيره بالا اعتقاد واستوجه سم وعلى الاول فيفرق بينه وبين الحائض والنفساء بانهما اهل للعبادة في الجملة اه (قوله ترغيبا له في الاسلام) ولو اسلم أتيب على ما فعله من القرب التي لا تحتاج الى نية كصدقة وصلة وعقبة قاله في المجموع نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم ولو اسلم الخ مفهومه انه لو لم يسلم لا يثاب على شئ منها في الآخرة لكن يجوز ان الله تعالى يعوضه عنها في الدنيا مالا او ولدا أو غيرهما وفي البصرى مثله (قوله الا المرتد) وليس مثل المرتد المنتقل من دين غير الاسلام الى دين آخر بل حكمه حكم الكافر الاصلى فلا تجب عليه الصلاة اداء ولا قضاء اذا اسلم شيخنا وع ش (قوله بالجر) اى على البذل نهاية (قوله أو لكونه الافصح) اى على مذهب البصريين من ان الكلام المستثنى منه اذا كان تاما غير غير موجب كقوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه ويجوز ان نصب مغنى ونهاية (قوله حتى زمن جنونه) اى الخالي من الحيض ونحوه ع ش ولو اسلم احدا صوله حال جنونه حكمه باسلامه وسقط القضاء من حينئذ لانه من حينئذ يجنون مسلم سم وقوله وسقط القضاء من حينئذ اى حيث لم يكن متعديا شيخنا (قوله بخلاف زمن حيضها ونفاسها) اى الواقعين في ردتها سم (قوله ما يخالفه) اى من قضاء الحائض المرتدة زمن الجنون نهاية ومعنى (قوله وهو سبق قلم) اجاب عنه بعضهم بأن المراد بالحائض التي بلغت سن الحيض ولم تحض بالفعل وهو وان كان بعيدا اولى من نسبتها الى السم ويجزمى وشيخنا (قوله لان الخ) تعليل لقوله بخلاف زمن حيضها الخ وبيان للفرق بين زمن نحو الحيض وزمن نحو الجنون (قوله اسقاطها عنها) اى اسقاط الصلاة عن نحو الحائض سم (قوله عزيمة) اى لانها انتقلت من

فيطل ايراده على ان قوله ورد غيره سهو وصوابه ورد الصبي (ولا قضاء على الكافر) اذا اسلم ترغيبا له في الاسلام وقوله تعالى قل للذين كفروا ان يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف (الا المرتد) بالجر كذا اقتصر عليه غير واحد ولعله لاقتصار ضبط المصنف عليه أو لكونه الافصح فيلزمه قضاء ما فاتته زمن الرد حتى زمن جنونه او لغائه أو سكره فيها ولو بلا تعد تغليظا عليه بخلاف زمن حيضها ونفاسها ووقع في المجموع ما يخالفه وهو سبق قلم لان اسقاطها عنها عزيمة فلم تؤثر فيها الردة

التفصيل في الاثم لم يصح لانه اثم مطلقا دائما (قوله فطل ايراده) بينا أنه لا تفصيل فيه فلم يبطل الايراد (قوله وصوابه ورد الصبي) اى لانها لا تطلب من غير الصبي ممن ذكر وقد يجاب عنه بان قوله غيره لا عموم فيه ومن للتبعيض (قوله ولا قضاء على الكافر) في فتاوى السيوطى مسئلة الكافر اذا اسلم واراد ان يقضى ما فاتته في زمن الكفر من صلاة وصوم وزكاة هل لذلك وهل ثبت ان احدا من الصحابة فعل ذلك حين اسلم الجواب نعم له ذلك وذلك ما خوذ من كلام اصحاب اجمالا وتفصيلا ثم اطال جدافى بيان ذلك وقال لا يمكن القول بالتحريم ولا بالكراهة و فرق بينه وبين الحائض بان ترك الصلاة للحائض عزيمة وبسبب ليست متعدية به والقضاء لها بدعة وقد انعقد الاجماع على وجوب الصلاة عليها وترك الصلاة للكافر بسبب هو متعد به واسقاط الصلاة عنه من باب الرخصة مع قول الاكثرين بوجوبها عليه حال الكفر وعقوبته عليها في الآخرة اه لكن في شرح مر الجزم بعدم الانعقاد وجهه في درسه بان قضاءه لا يطلب وجوبا ولا ندب لانه ينفره والاصل فيما لم يطلب ان لا ينعقد (قوله ترغيبا له في الاسلام) قضية هذه العلة انه لا يجب ولا يسن وهل يصح نظر لانه كان مخاطبا به في الجملة او لانه بعد الاسلام غير مطلوب مطلقا على ما تقرروا العبادة اذا لم تطلب الاصل ان لا تصح فيه نظر وعلى الثاني فيفارق صحة قضاء الحائض بناء على صحته على قول كراهته بانها من اهل خطاب في الجملة (قوله حتى زمن جنونه) لو اسلم احدا صوله حال جنونه حكمه باسلامه وسقط انقضاء من حينئذ لانه من حينئذ يجنون مسلم (قوله حيضها ونفاسها) اى الواقعان في ردتها (قوله عنها) اى

وجوب الفعل الى وجوب الترك ولا يشكل بكون أكل المضطر للميتة رخصة مع أنه انتقل من وجوب ترك  
الاكل الى وجوب فعله لان الاكل وان كان واجبا تميل اليه النفس بخلاف ترك الصلاة فلا تميل اليه النفس  
غالبًا قال شيخنا وفي الجبري بعد ذكر نحوه عن غش ما نصه والحق ان الحائض والنفساء انتقلنا الى سهولة  
حينئذ فوجه كونه عزيمة ان الحكم تغير في حقهما العذر مانع من الفعل وشرط العذر الماخوذ في تعريف  
الرخصة ان لا يكون مانعًا من الفعل كما يستفاد كل ذلك من المحلى على جمع الجوامع اه (قوله وعنه) اي  
واسقاطها عن نحو المجنون سم (قوله رخصة) أي لانه انتقل من وجوب الفعل الى جواز الترك شيخنا وقال  
الجبري المراد بالرخصة في حق المجنون أي ونحوه معناها اللغوي وهو السهولة لانه ليس مخاطبًا بترك  
الصلاة من جنونه اه (قوله ونظر فيه) في لزوم القضاء على المجنون المرتد (قوله لم يعص الخ) يفيد ان  
كلامه في جنون لا تعدى به لكن قول الشارح ولو بلا تعدى يقتضى فرض الكلام في الأعم ففيه ما فيه سم  
(قوله له) اي للمسافر سفر قصر (قوله وجوابه ما تقر الخ) فيه شبهة مصادرة وبتقدير تسليم انها موجبة  
للقضاء في زمن الجنون فيه تقديم المقتضى على المانع قالوا ولي ان يقتصر على ان مقاله الامام هو القياس لكن  
خرجنا عنه لغلظ الردة فكان وجودها مانعًا من التخفيف وان لم تكن المعصية في السبب المبيح بصرى وفي  
سم نحوه (قوله مقارنة للجنون الخ) لعل الأولى سابقة على الجنون فجعل تابعًا لها بخلاف المعصية في السفر  
فانها بالعكس فجعلت تابعة (قوله لها) اي للردة (قوله ومنع الجنون الخ) ان عم منه قوى السؤال وان  
خص بغير المتعدى ظهر الفرق بينه وبين السكر سم (قوله عليه لاجلها) اي على المرتد المجنون لاجل الردة  
(قوله واوجب السكر) أي بتعدد ثم قوة عبارته تدل على أن كلامه في سكر منفصل عن الردة إلا ان الحكم  
والفرق الذي ذكره صالحان للتعصل بها ايضا سم (قوله الاول) اي القضاء وقوله الثاني اي صحة الاقرار  
وقوله مع انها اي الردة وقوله منه اي من السكر (قوله ولا قضاء على الصبي الخ) اي وجوبًا نعم يندب قضاء  
ما فاتة زمن التمييز دون ما قبله فلا ينعقد قضاؤه شيخنا ويجبرى وفي السكر دى عن الشورى عن اليعاقبة مثله  
(قوله زمن الخ) متعلق لفاته (قوله بعد الخ) متعلق بقضاء (قوله مع التهديد) اي حيث احتيج اليه سم  
وعشراى كان يقول له صل ولا ضربتك شيخنا (قوله فلا يكتفى بمجرد الأمر) اي حيث لم يقدم عبارة  
السيد البصرى ينبغي ان يكون محله اذا علم عدم جدواه هل يكفى الأمر مرة واحدة او يعيد لكل صلاة او

الحائض (قوله وعذر رخصة) أي واسقاطها عنه أي عن المجنون أو المغمى عليه أو السكران ان المفهوم من قوله  
حتى زمن جنونه الخ وقوله ولو بلا تعدى يفيد دخول غير المتعدى لانه غير ساقط عنه فليتم امل (قوله لم يعص)  
يفيد ان كلامه في جنون لا تعدى به لكن قول الشارح ولو بلا تعدى يقتضى فرض الكلام في الأعم ففيه  
ما فيه (قوله مقارنة للجنون) قديقال غايته اجتماع مقتضى مانع فلم قدم الاول إلا ان يقال لقوته باقتضائه  
التعليط أو بتقدمه إلا أنه قد يرد على هذا ما لو شرع في السفر بعد تلبسه بالمعصية ويجاب بالفرق بما علم من  
الاول (قوله بخلاف السفر) قديقال الفرق غير موجه لان حاصل النظر ان مقارنة المعصية للسفر كالمتمنع  
ترتب مقتضاه عليه وهو جواز الترخص فلا كان مقارنة الردة للجنون كذلك اي غير مانعة من ترتب اثره  
وهو سقوط القضاء عليه وحاصله لم جعلتم مقارنة الردة وترادون مقارنة المعصية للسفر وظاهر ان هذا  
لا يندفع بدعوى ان المعصية المقارنة للسفر غير مانعة للقصر اي غير مانعة من ترتب اثر السفر عليه كما هو  
حاصل هذا الفرق ويجاب بأن المراد بالفرق بأن الردة تنافي التخفيف (فرع) الوجه فيمن لم تبلغه  
الدعوة ثم بلغته وجوب قضاء ما فاتته قبل بلوغها وفيمن خلق اعصى اصم اخرش انه غير مكلف وان له وردت له  
حواسه لم يجب قضاء ما فاتته قبل الرد (قوله ومنع الجنون) ان عم منه قوى السؤال وان خص بغير المتعدى  
ظهر الفرق بينه وبين السكر (قوله واوجب السكر) أي بتعدد ثم قوة عبارته تدل على أن كلامه في سكر  
منفصل عن الردة إلا ان الحكم والفرق الذي ذكره صالحان للتعصل بها ايضا (قوله مع التهديد) اي حيث

وعنه رخصة فأثرت فيها إذ  
ليس المرتد من أهلها ونظر  
فيه الامام بأنه لم يعص  
بالجنون فقارنة الردة له  
كمقارنة المعصية في السفر له  
وجوابه ما تقر بأن الردة  
الموجبة للقضاء مقارنة  
للجنون فلم يؤثر فيها تعليطا  
عليه بخلاف السفر فانه لم  
يقرن به مانع للقصر أصلا  
فان قلت لم وجب القضاء  
مع الجنون المقارن لها  
تعليطا ومنع الجنون صحة  
اقراره فلم ينظر للتعليط  
عليه لاجلها وأوجب  
السكر الاول ولم يمنع الثاني  
تعليطا فيهما مع انها أحش  
منه قلت لانها ليس فيها  
جناية إلا على حقوق الله  
تعالى فاقضت التعليط  
فيها لحسب وهو فيه جناية  
على الحقين فاقضى  
التعليط عليه فيهما فتأمل  
(ولا) قضاء على (الصبي)  
الذكر والاثنى لما فاتة زمن  
صباه بعد بلوغه لعدم  
تكليفه (ويؤمر) مع  
التهديد فلا يكفي مجرد الأمر

عند ظن عدم الامتثال بالاول محل تأمل ولعل الثالث اقرب اه (قوله اى يجب على كل الخ) قال فى شرح  
العباب وانما خوطبت به الام مع وجود الاب وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر بالمعروف ولذا وجب ذلك  
على الاجانب ايضا على ما ذكره الزركشى وعليه فانما خصوا الابوين ومن ياتى بذلك لانهم اخص من بقية  
الاجانب اه وهل يجرى ذلك فى الضرب ايضا فيه نظروا ويستبعد جريانه (تنبيه) اذا كان هذا من  
قبيل الامر بالمعروف فقد يشكل الترتيب الآتى الا ان يكون باعتبار الاكد وقال مر ان ما ذكر  
يتمحض للامر بالمعروف بل يراعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع والمستعير اه سم (قوله  
وان علا) قال فى شرح العباب ولو من قبل الام كما قاله التاج السبكي سم كلام الشارح هنا ايضا مفيدله  
(قوله ان الوجوب عليهم على الكفاية) جزم به شيخنا والبيجى (قوله ثم الوصى الخ) عبارة النهاية والمغنى  
والامر والضرب واجبان على الولي ابا كان او جد او وصيا وقبلا والملتقط ومالك الرقيق فى معنى الاب كما فى  
المهمات وكذا المودع والمستعير كما افاده بعض المتأخرين اه زاد الاول والامام وكذا المسلمون فيمن لا ولي له  
اه (قوله نحو ملتقط الخ) اى كالو قوف عليه شيخنا (قوله وكذا الخ) يقتضى ان كلامنا ذكر فى مرتبة الوصى  
والقيم وهو محل تأمل ويدفع بعدم التوارد على واحد ويقتضى ايضا ان كلامنا من الابوين مقدم على مالك  
القن وهو ايضا محل تأمل وبصرى (قوله واقرب الاولياء) انظر ما المراد بالاولياء فى شرح العباب عبارة  
السمعاني فان لم يكن له امهات فعلى الاولياء الاقرب فالاقرب فان لم يكن فعلى الامام فان اشتغل الامام عنهم  
فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم بحاله انتهت ويؤخذ منه اى من قول السمعاني ان المراد  
بالامام هنا ما يشمل نحو القاضى وانه يلزمه الامر والضرب ولو مع وجود اب علم منه ترك ذلك ويظهر ان المراد  
بهم اى المسلمين صلحاء تلك القرية التى هو بهادون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولى اموره كابويه وان  
المراد بالاولياء اولياء النكاح من الاقارب ويحتمل ان المراد بهم جميع الاقارب وان لم يلوا فى النكاح بدليل  
ما مر فى اب الام وهذا هو الاقرب انتهى سم بخذف (قوله فصلحاء المسلمين) قد يقال ان كان المراد  
بالصالح من له اهلية التعليم والامر فواضح وان كان المراد به المعنى المتبادر منه فلا يخفى ما فيه وبالجملة فكان

اى يجب على كل من ابويه  
وان علا ويظهر ان الوجوب  
عليهما على الكفاية فيسقط  
بفعل احدهما للحصول  
المقصود به ثم الوصى او  
القيم وكذا نحو ملتقط  
ومالك قن ومستعير ووديع  
واقرب الاولياء فالامام  
فصلحاء المسلمين

احتيج اليه وقوله فلا يكفى مجرد الامر اى حيث لم يفد (قوله اى يجب على كل من ابويه) قال فى شرح  
العباب وانما خوطبت به الام مع وجود الاب وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر بالمعروف ولذا وجب ذلك  
على الاجانب ايضا على ما ذكره الزركشى وعليه فانما خصوا الابوين ومن ياتى بذلك لانهم اخص من بقية  
الاجانب انتهى وهل يجرى ذلك فى الضرب ايضا فيه نظروا ويستبعد جريانه (تنبيه) اذا كان هذا من  
قبيل الامر بالمعروف فقد يشكل الترتيب السابق فى قوله ثم الوصى الخ وقوله فالامام فصلحاء المسلمين وما  
ياتى عن العباب وشرحه ان الزوج بعد الابوين وقبل بقية الاولياء الا ان يكون باعتبار الاكد فليتامل  
وقال مر ان ما ذكر لم يتمحض للامر بالمعروف بل يراعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع  
والمستعير انتهى (قوله وان علا) قال فى شرح العباب ولو من قبل الام كما قاله الشيخ السبكي (قوله واقرب  
الاولياء) انظر ما المراد بالاولياء هل نحو الوصى والقيم والقاضى وعبارة العباب وكذا المسلمون فيمن لا ولي له  
وفى شرحه بعد ان بين ان هذا منقول عن السمعاني ما نصه وعبارة اى السمعاني فان لم يكن له امهات فعلى  
الاولياء الاقرب فالاقرب فان لم يكن فعلى الامام فان اشتغل الامام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية  
على من علم بحاله انتهى ويؤخذ منه ان المراد بالامام هنا ما يشمل نحو القاضى وانه يلزمه الامر والضرب ولو  
مع وجود اب علم منه ترك ذلك وان شرط ذلك ان يكون الصبي يبلد ليس فيها امام ولا قاض ونحوهما او  
يعرضون عنه ويظهر ان المراد بهم صلحاء تلك القرية التى هو بهادون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولى  
اموره كابويه انتهى ثم بعد قول العباب والزوج فى حق الزوجة بعد الابوين وقبل الاولياء قال ويؤخذ من  
قول السمعاني السابق فعلى الاولياء الاقرب فالاقرب ان المراد بهم اولياء النكاح من الاقارب ويحتمل ان

فيمن لا اصل له تعليمه ما يظهر (٤٥٠) الى معرفته من الامور الضرورية التي يكفر جاحدها ويشارك فيها العام والخاص منها

ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بمكة ودفن بالمدينة كذا اقتصر واعليهما وكان وجهه ان انكار احدهما كفر لكن لا ينحصر الامر فيهما وحينئذ فلا بد ان يذكر له من اوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة ما يميزه ولو بوجه ثم ذينك واما بمجرد الحكم بهما قبل تمييزه بوجه فغير مفيد فيجب بيان النبوة والرسالة وان محمد الذي هو من قریش واسم ابيه كذا واه كذا وبعث بكذا ودفن بكذا نبى الله ورسوله الى الخلق كافة ويتعين ايضا ذكر لونه لتصريحهم بان زعم كونه اسود كفر والمراد لثلايزعم انه اسود فيكفر مالم يعذر لان الشرط في صحة الاسلام خلو كونه ابيض وكذا يقال في جميع ما انكاره كفر فتامله ثم امره (بها) اى الصلاة ولو قضاء وبجميع شروطها وبسائر الشرائع الظاهرة ولو سنة كسواك ويلزمه ايضا نهيه عن المحرمات (لسبع) اى عقب تمامها ان ميز والا فعند التمييز بان ياكل ويشرب ويستنجى وحده ويوافقه خبر ابى داود انه صلى الله عليه وسلم سئل متى يؤمر الصبي بالصلاة فقال

الا صلح اسقاط الصلحاء ثم رايت غيره لم يتعرض لهذا التقيد بصري (فيمن لا اصل له) لا حاجة الى افراد هذا بالذكر لان قوله قبله ثم الوصى او القيم ليس الا فيمن لا اصل له فكان ينبغي ان يترك هذه المسئلة وتزيد عقب قوله او القيم فالامام الخ سمى وقوله هذه المسئلة اى قوله وكذا نحو ملتقط الخ وقوله ويزيد لعل مراده ويزيدها اى هذه المسئلة (قوله لعله الخ) فاعل يجب (قوله ويشترك الخ) قد يقال محل ذلك اذا علم من حال الصغير انه متاهل لفهم هذه الامور ولا فجزد التمييز بالمعنى الذى قرره لا يحصل معه هذا التاهل غالبا بصري (قوله لا ينحصر الامر) اى وجوب التعليم (قوله حينئذ الخ) اى حين ذكرهما فمكان الانسب تقديمه على قوله لكن الخ (قوله فيجب الخ) متفرع على قوله لكن لا ينحصر الخ (قوله ثم ذينك) اى البعث بمكة والدفن بالمدينة (قوله وان محمد الذى الخ) غطف على النبوة (قوله بان زعم كونه اسود الخ) بل نقل في الشفاء ان من غير صفته صلى الله عليه وسلم كان قال كان اسودا وموضع كان قال لم يكن بهامة كفر ايضا وقوله لثلايزعم الخ قد يقال مالم يعلم فذلك الامور غير معلومة فضلا عن كونها معلومة بالضرورة فاقى يكفر بزعم اضدادها المؤدى الى جحدها فليتامل نعم قد يوجه اصل ايجاب تعليمها بالخصوص انها كذا الشرائع مع كونها محصورة بصري (قوله ثم امره الخ) غطف على قوله تعليمه الخ (قوله ولو قضاء) الى قوله ولو سنة فى المغنى والى قوله ويوافق فى النهاية (قوله ولو قضاء) اى لما فات به بعد السبع غنى وعش (قوله عن المحرمات) ينبغي والمكروهات الظاهرة بصري (قوله وبسائر الشرائع) كحضور الجماعات والصوم ان اطاقه نهاية (قوله اى عقب) الى قوله وانما لم يجب فى المغنى (قوله بان ياكل ويشرب الخ) ويختلف باختلاف احوال الصبيان فقد يحصل مع الخمس بل الاربع فقد حكى بعض الحنفية ان ابن اربع سنين حفظ القرآن وناظر فيه عند الخليفة فى زمن ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه وقد لا يحصل الا مع العشر شرح بافضل وقوله بل الاربع الخ قيل هو سفيان بن عيينة التابعى كرى (قوله ويوافق) اى تفسير التمييز بما ذكر عش (قوله وانما لم يجب امر يميز الخ) لكن يسن امره حينئذ عش وشيخنا قول المتن (ويضرب الخ) يتجه ان المراد انه لو تركها وتوقف فعلها على الضرب ضرب به ليفعلها لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها منه حتى خرج وقتها مثلا يضرب لاجل الترك فليتامل سم على حج احش وقوله من غير سبق الخ اى او معه لكن لم يتوقف فعلها على الضرب بل كفى فيه مجرد الامران (قوله ضرب باغير مبرح) اى وان كثر خلافا لما نقل عن ابن سريج من انه لا يضرب فوق ثلاث ضربات عش عبارة شيخنا قال بعضهم ولا يتجاوز الضارب ثلاثا وكذا المعلم فيسن له ان لا يتجاوز الثلاث والمعتد ان يكون بقدر الحاجة وان زاد على الثلاث لكن بشرط ان يكون غير مبرح ولولم يفد الا المبرح تركه على المعتد خلافا لليقينى ولوتاف الولد بالضرب ولو معتادا ضمنه الضارب لان التاديب مشروط بسلامة العاقبة ام يحذف وفى البجير مى نحوه (قوله وجوبا) اعتمده شيخنا وكذا عش ثم قال ومحل وجوب الضرب مالم يترتب عليه هرب به وضياعه فان ترتب عليه ذلك تركه اه (قوله بمن ذكر) اى الولى ابا كان او جدا او نحوهما من شيوخنا كالوصى والقيم وغيرهما عبارة عش قضية هذا وجوب الضرب على المسلمين حيث لاولى له قضية كون ذلك من الامر بالمعروف وجوب به ولو مع وجود الولى حيث لم يقم به اه (قوله اى على تركها) الى قوله ولو لم يفد فى النهاية والمغنى (قوله او ترك شرط الخ) وفى صحة المكتوبات من الطفل قاعدا وجهان رجح بعض المتأخرين المنع وهو مقتضى اطلاقهم ويجوز بان فى المعادة مغنى ونهاية قال عش وهو المعتداه (قوله او بشىء من الشرائع الخ) هذا مصرح بوجوب الضرب على

المراد بهم جميع الاقارب وان لم يلو فى النكاح بدليل ما مر فى ابى الامر وهذا هو الاقرب انتهى (قوله فيمن لا اصل له) لا حاجة الى افراد هذا بالذكر لان قوله قبل ثم الوصى او القيم ليس الا فيمن لا اصل له فكان ينبغي ان يترك هذه المسئلة وتزيد عقب قوله او القيم فالامام الخ (قوله ويضرب عليها) يتجه ان المراد انه لو تركها وتوقف فعلها على الضرب ضرب به ليفعلها لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها منه حتى خرج وقتها مثلا يضرب لاجل الترك فليتامل (قوله او شىء من الشرائع الظاهرة) هذا مصرح بوجوب الضرب على تركه

اذا عرف يمينه من شماله اى ما يضربه مما ينفعه وانما لم يجب امر يميز قبل السبع لندرتة (ويضرب) ضربا غير مبرح وجوبا بمن ذكر (عليها) اى على تركها ولو قضاء او ترك شرط من شروطها او شىء من الشرائع الظاهرة ترك

ترك نحو السواك من السنن المتأكدة لكن في شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع ما كان في معنى الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه لانه المضروب على تركه وذكر نحوه الزركشي اه ثم راي الشارح في شرح العباب ذكر ان ظاهر كلام القمولى الضرب على السنن المذكورة ايضا وانه ليس ببعيد ونظر في كلام المهمات ونازع مر في الضرب على السنن بان البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي اولى اه بخذف واعتمد النزاع الرشيدى حيث قال ولا يضرب على السواك ونحوه من السنن كما نقله سم عن الشارح مر اه واعتمد شيخنا والبيجورى ما في شرح العباب (قوله ولولم يفد الا المبرح) اقره ع ش وجزم به شيخنا والبيجورى كما مر (قوله تركهما) اى المبرح وغيره بصري وكردى (قوله اى عقب تمامها) هذا ظاهر كلامهم لكن قال الصيمرى انه يضرب فى اثنائها وصححه الاسنوى وجزم به ابن المقرئ وينبغى اعتناؤه لان ذلك مظنة البلوغ معنى ونهاية واعتمده ع ش والبيجورى وشيخنا ثم قالوا المراد بالاثناء ما بعد التاسعة فيصدق باول العاشرة اه (قوله على المعتمد) خلافا لنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله نعم بحث الاذرى الخ) وهو صحيح نهايه قال ع ش وقال الشهاب الرملى فى حواشى شرح الروض انه يجب امره بها نظرا لظاهر الاسلام ومثله فى الخطيب على المنهاج اى ثم ان كان مسلما فى نفس الامر صحت صلاته ولا فلا وينبغى ان لا يصح الاقتداء به (فرع) قال مر يجوز لمؤدب الاطفال الا يتام بمكاتيب الا يتام امرهم وضربهم على نحو الطهارة والصلاة وان كان لهم اوصياء لان الحاكم لم يقرر لتعليمهم كان مساطلة على ذلك فثبت له هذه الولاية فى وقت التعليم ولا نعم ضائعون فى هذا الوقت لغلبة الوصى عنهم وقطع نظره عنهم فى هذا الوقت اه اقول يؤيد الجواز تأييد اظهر ان المؤدب فى وقت التعليم لا ينقص عن المودع للرقيق والمستعير له واقول ايضا ينبغى انه يجوز لمؤدب من سلمه اليه وليه لا الحاكم امره وضربه لانه قريب من المودع فى هذا الوقت سم على المنهاج اه ع ش وقال شيخنا والبيجورى والمعلم الامر لا بالضرب الا باذن الولى اه (قوله انما يمنع الوجوب الخ) محل تأمل لانها على تقدير الكفر غير منعقدة فاني بنسب الامر بصلاة مشكوك فى انعقادها وعدم الذنب هو مقتضى اطلاق قول الاذرى فلا يؤمر بها فليتأمل بصري (قوله ولا ينتهى) الى التنبيه فى النهاية الا ما انبه عليه (قوله ولا ينتهى الخ) عبارة النهاية ثم ان بلغ رشيدا انتفى ذلك عن الاولياء واسفيا فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي اه وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقضيته ان غير الاب ممن ذكر ليس كالأب وقضية عبارة الشارح انه كالأب اه قال ع ش وذلك انه اى حجج قال ولا ينتهى وجوب ذنبك اى الامر والضرب على من ذكر الا يبلوغه رشيدا فقولاه على من ذكر شامل لغير الاب من الوصى والقيم وغيرهما امره وهو واضح فان ولاية غير الاب لا تنفك الا ببلوغه رشيدا وهو هنا منتفاه (قوله رشيدا) اى بان يصلح دينه بان لا يفعل محر ما يبطل العدالة من كبيرة او اصرار على صغيرة اذا لم تغلب طاعاته على معاصيه ويصلح ماله بان لا يندر بان يضيعه باحتمال غبن فاحش كردى (قوله واجرة تعليمه ذلك) اى من صلاة وصوم وغيرهما من سائر الشرائع ع ش (قوله ثم امره وان علت) ثم بيت المال ثم اغنياه المسلمين بيجورى وشيخنا (قوله كفر آن الخ)

نحو السواك من السنن المتأكدة لكن فى شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع اى فى قول الاصل يجب تعليم الاولاد الطهارة والصلاة والشرائع ما كان فى معنى الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه انه لا المضروب على تركه وذكر نحوه الزركشى انتهى ثم راي الشارح فى شرح العباب ذكر ان ظاهر كلام القمولى الضرب على السنن المذكورة ايضا وانه ليس ببعيد ثم نظر فى كلام المهمات ونازع مر فى الضرب على السنن لان البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي اولى فاورد عليه ان الصبي يضرب على تعلم القرآن وهو سنة فاجاب بمنع انه سنة بل هو فرض كفاية وبانه حرفة والحرفة يضرب عليها (قوله لا قبله على المعتمد) فى الروض وكذا اى يضرب فى اثناء العاشرة (قوله على من ذكر لا يبلوغه رشيدا) قضيته وجوب الضرب على الامم ونحوها بعد بلوغه سفيها لكن فى شرح الروض عن المهمات ما يشعر بخلافه فليتأمل (قوله رشيدا) قال فى شرح الروض عن المهمات فان بلغ سفيها فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي انتهى وقضيته ان غير الاب ممن ذكر



في ذمته ووجوب إخراجها من ماله على وليه فان بقيت الى كماله وان تلف المال لزمه إخراجها وبهذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك (تنبيه) ذكر السمعاني في زوجة صغيرة ذات ابوين أن وجوب مامر عليهما فالزوج وقضيته وجوب ضربها وبه ولو في الكبيرة صرح جمال الاسلام بن البرزى بتقديم الزاى نسبة لبرز السكتان وهو ظاهر لانه امر بمعروف لكن ان لم يخش نشوزا أو أمارته وهذا أولى من اطلاق الزركشى النذب وقول غيره في الوجوب نظرا والجواز محتمل وأول ما يلزم المكلف الجاهل بالله تعالى معرفته تعالى عند الاكثرين وعند غيرهم النظر المؤدى اليها ووجوبها قطعي وشرعي لا عقلي على الاصح ويلزم من كونه شرعيا توقفه على معرفة النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا يتضح ما صرح به السمعاني من أنها أول الواجبات مطلقا لا يقال هذا أيضا يتوقف على ذلك فجاء الدور لانا نقول

ثم ينبغي أن محل تعليمه القرآن ودفع أجرته من ماله أو من مال نفسه أو بلا أجره حيث كان في ذلك مصلحة ظاهرة للصبي االمالو كانت المصلحة في تعليمه صنعة ينفع على نفسه منها مع احتياجه الى ذلك وعدم تيسر النفقة له إذا اشتغل بالقرآن فلا يجوز لولييه شغله بالقرآن ولا يتعلم العلم بل يشغله بما يعي ودفعه عليه منه مصلحة وإن كان ذكيا وظهرت عليه علامة النجاسة نعم مالا بد منه لصحة عبادته يجب تعليمه له ولو يلبد أو يصرف أجره للتعليم من ماله على ماسر ولا فرق فيما ذكر من التفصيل بين كون ابيه فقيها وعدمه بل المدار على ما فيه مصلحة الصبي ع ش (قوله في ذمته) أى الصبي ع ش (قوله وجوب إخراجها الخ) عطف على ومعنى الخ ويحتمل على واجرة الخ (قوله فان بقيت) أى نحو الاجرة (قوله وبهذا) الاشارة راجعة الى قوله ومعنى وجوبها الخ مع قوله وجوب إخراجها الخ (قوله فالزوج) أى فان فقد أو تركا التعليم فعلى الزوج (قوله وقضيته) أى قضية كلام السمعاني (قوله ولو في الكبيرة الخ) خلافا لنهاية عبارته وليس للزوج ضرب زوجته على ترك الصلاة ونحوها إذ محل جواز ضربها في حق نفسه لا في حق الله تعالى وفي فتاوى ابن البرزى انه يجب عليه أمرها بالصلاة وضربها عليها اه ووافقه مر والنجيرى وشيخنا فقلا ومثل المعلم الزوج في زوجته فله الامر لا الضرب إلا باذن الولي وإن كان له الضرب للنشوز اه قال ع ش قوله مر وليس للزوج الخ أى لا يجوز له ذلك بل يجب عليه امرها بذلك حيث لم يخش نشوزا ولا أمارته لوجوب الامر بالمعروف على عموم المسلمين والزوج منهم وقوله مر ضرب زوجته أى البالغة العائلا اما الصغيرة فله ضربها إذا كانت فاقدة الابوين سم على المنهج وقوله مر وفي فتاوى ابن البرزى الخ ضعيف اه (قوله فالزوج) فان قلت يردده أنهم صرحوا بأن الزوج له الضرب لحقه لا لحق الله تعالى فهو كغيره قلت لا نسلم انه يردده لجواز أن يكون محل ذلك ما لم تثبت هذه الولاية الخاصة بان فقد ابواها بل قد يقال ينبغي ثبوت ذلك مع وجود ابويها حال غيبتها

عنها لان الزوج حينئذ لا ينقص عن مستعبر الرقيق ووديعه بجامع ان لكل ولاية وتسلاطا ومجردان الرقيق مال لا يؤثر هنا سم (قوله ان لم يخش الخ) قال في شرح العباب بخلاف ما إذا خشي ذلك لما فيه من الضرر عليه اه سم (قوله وهذا) أى القول بالوجوب ان لم يخش نشوزا أو أمارته (قوله وأول ما يلزم المكلف الخ) اعلم أن نفس معرفته تعالى يمكن حصولها بالشرع والعقل إذ كل منهما يدل عليه وأن وجوب المعرفة بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندنا وان نفس معرفة النبي لا تتوقف على وجوب معرفة الله تعالى بل على نفس معرفته تعالى وأن وجوب معرفته يتوقف على معرفة النبي فتأمل ذلك مع ما قاله يتضح لك الحال وما فيه سم (قوله لا عقلي الخ) أى خلافا للمعتزلة وكثير من الماتريدي (قوله من كونه) أى الوجوب (قوله وبهذا) أى يتوقف الوجوب على معرفة النبي ﷺ (قوله هذا أيضا متوقف على ذلك الخ) إن أراد أن معرفة النبي متوقفة على معرفة الله تعالى كما كان معرفة الله تعالى متوقفة على معرفة النبي فالمشبه به ممنوع لما تقدم ان المتوقف على معرفة النبي وجوب معرفة الله تعالى لانفس معرفته تعالى وإن أراد ان معرفة النبي متوقفة على وجوب

هذا توقف بوجه وذلك توقف بالكمال فلا دور وان قلنا الواجب المعرفة بوجهها (٤٥٣)

معرفة الله تعالى كإأن وجوب معرفته تعالى متوقف على معرفة النبي فالمشبه ممنوع وأن معرفة النبي موقوفة على معرفة الله تعالى كإأن وجوب معرفته تعالى موقوف على معرفة النبي فقولُه لجاء الدور ظاهر السقوط من غير حاجة إلى التكلفات التي ذكرها الظهور أن الموقوف في المشبه به وهو وجوب معرفة الله غير معرفة الله تعالى الموقوف عليه في المشبه (قوله هذا) أي توقف معرفة النبي وقوله بوجه لعله أراد به من حيث نبوته وقوله وذلك أي توقف معرفة الله تعالى وقوله بالكمال يعني لا مكان معرفة الله تعالى بالعقل أيضا (قوله وان قلنا الواجب المعرفة بوجهها) لا يخفى ما في جعله هذا غاية بل كان ينبغي أن يقول بعده فلا دور أيضا لأن الختم قوله المعرفة بوجهها لعله أراد به معرفة الله تعالى من حيث وجوبها لا ذاتها (قوله لان الحثية في ذلك الخ) لعله أراد به أن معرفة الله تعالى موقوفة من حيث وجوبها وموقوف عليها من حيث نفسها وكان الاخصر الاوضح لان الوجهين متغايران وقوله بالاعتبار الأول إسقاطه إذا اختلف بالاعتبار إنما هو المقيد واما القيدان فمختلفان حقيقة (قوله شخص) دفع به كالحمل ما يراد على المتن من أن الحيض صفة المرأة فالمناسب للمصنف أن يقول ذات حيض وإنما عبر المصنف بذلك المحجوج للتأويل لعطف الجنون الشامل للذكر والانثى على الحيض غش (قوله او نفاس إلى قوله و ظاهر الخ) في المعنى لا قوله بل يحرم إلى المتن وإلى قوله وقدي بكر في النهاية إلا ما ذكر (قوله بل يحرم) اعتمد الشهاب الرملي والنهاية والمغني وسم الكراهة والانعقاد (قوله او ذى جنون او اغماء الخ) سواء قل زمن ذلك ام طال ولا يوجب قضاء الصوم على من استغرق اغماؤه جميع النهار لما في قضاء الصلاة من الحرج لكسرتها بتكررها بخلاف الصوم نهاية ومعنى (قوله او سكر) ومثل ما ذكر المعتوه والمبرسم مغنى ونهاية وشرح بافضل وفي القاموس المعتوه هو ناقص العقل أو فاسده والمبرسم هو الذى اصابته علة هذى فيها اه (قوله بلا تعد) انظر هل من الجنون بالتعدى الحاصل ان يتعاطى الخلاوى والاوراد بغير طريق موصل لذلك والا قرب الثاني لان ضابط التعدى ان يعلم ترتب الجنون على ما تعاطاه ويفعله وهذا ليس كذلك عش (قوله المتعدى به) فلو جهل كونه محرما أو أكره عليه أو أكله لقطع غيره بعد زوال عقله بداله مثلا كما لم يكن متعديا فيسقط عنه القضاء لعذر نهاية ومعنى قال عش قوله مر او اكله ومثله ما لو اطعمه غير ذلك ولم يعلم به ويبقى الكلام فى ان الفاعل هل يجوز له ذلك لما فيه من المصلحة للآكل أو لا لانه ليس له التصرف فى بدن غيره فيه نظر ولا يبعد الأول لقصد الاصلاح المذكور حيث كان عالما بأسباب المصلحة او اخبر به ثقة اه (قوله وإن ظن الخ) ظاهره وان استند ظنه لخبر عدل او عدول وينبغي خلافه عش وقوله وينبغي الخ فيه نظر (قوله إن عرف) أي امدما تعدى به (قوله غالبا) توجهه ان السكر له امد ينتهى به وينتفى عنده بخلاف الردة فانها لا تنتهى ولا تنتفى إلا بالاسلام ولم يوجد بصرى (قوله وكذا يجب القضاء على من اغمى عليه الخ) اعلم ان القسمة العقلية تقتضى ستا وثلاثين صورة من ضرب الجنون والاغماء والسكر فى نفسها وضرب التسعة الحاصلة فى الوقوع فى الردة والوقوع فى غيرها وضرب الثمانية عشر الحاصلة فى اثنين التعدى وعدمه فالجمله ما ذكرنا فالواقع فى الردة يجب فيه القضاء مطلقا والواقع فى غيرها يجب فيه القضاء مع التعدى ولا يجب مع عدمه وغير المتعدى به الواقع فى المتعدى به يجب فيه القضاء مدة المتعدى به فقط مدابغى اه بجيرى (قوله والاغماء) عطف على السكر (قوله لا ما بعده) الاولى الثانية (قوله و ظاهر ما تقرر) وهو قوله وكذا يجب القضاء على من اغمى عليه الخ (قوله بخلاف الجنون) لا شبهة أن منه ما هو مرض بصرى عبارة عش قديعارضه قو لم فى زوال العقل إذا اخطأ الأطباء بعوده انتظر وقد يجاب بانه لا يلزم من ظهور علامات لهم يستدلون بها على إمكان العود دخول جنون على جنون لان الاول حصل به زوال العقل وحيث زال فلا يمكن تكرره مادام الجنون قائما لان العقل شىء واحد فلا يمكن

النظر والاوجب فليتامل (قوله ولا على ذى حيض) أى لكن يصح قضاء الحائض كالأفنى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله بل يحرم) أى او يكره (قوله او ذى جنون) فى فتاوى السيوطى المجنون هل يجوز له قضاء ما فاتته إذا افاق من صلاة او صوم ام يستحب ام يكره الجواب القضاء للمجنون مستحب ذكره فى المهمات

لان الحثية بذلك الوجه مختلفة بالاغتبار و مر أول الكتاب لإشارة لذلك (ولا قضاء على) شخص (ذى حيض) أو نفاس ولو فى ردة كاسر إذا طهر بل يحرم عليه كما مر أول الحيض (أو) ذى جنون (أو اغماء) أو سكر بلا تعد إذا افاق إلا فى زمن الردة كما مر (بخلاف) ذى (السكر) أو الجنون أو الاغماء المتعدى به إذا افاق منه فانه يلزمه القضاء وان ظن تناول المسكر أنه لقلته لا يسكره لتعديه وكذا يجب القضاء على من اغمى عليه أو سكر بتعد ثم جن أو اغمى عليه أو سكر بلا تعد مدة ماتعدى به إن عرف وإلا فابتنهى اليه السكر غالبا والاغماء بمعرفة الأطباء لا ما بعده بخلاف مدة جنون المرتد كاسر لان من جن فى ردة مرتد فى جنونه حكما ومن جن مثلا فى سكره ليس بسكران فى دوام جنونه قطعا و ظاهر ما تقرر أن الاغماء يقبل طرو اغماء آخر عليه دون الجنون وانه يمكن تمييز انتهاء الأول بعد طرو الثاني عليه وفى تصور ذلك بعد إلا أن يقال أن الاغماء مرض والأطباء دخل فى تمايز أنواعه ومددها بخلاف الجنون

وقد يعكر عليه ما فهمه  
كلامهم ايضا من دخول  
سكر على سكر الا ان يقال  
ان السكر يميز خارجا بالشدة  
والضعف فالتمييز بين انواعه  
يمكن ويندب القضاء لنحو  
مجنون لا يلزمه ثم وقت  
الضرورة السابق انه  
يجرى في سائر الصلوات هو  
وقت زوال مانع الوجوب  
(و) حكمه انه (لوزالت  
هذه الاسباب) الكفر  
الاصلي والصباء ونحو الحيض  
والجنون (و) قد (بقي من)  
آخر (الوقت تكبيرة) أى  
قدرها (وجبت الصلاة)  
أى صلاة الوقت ان بقي سليما  
زمننا يسع اخف يمكن منها  
كركتين للمسافر القاصر  
ومن شروطها

٢ قول المحشى قوله لانه يمكنه  
فعلها وقوله ما يعلم منه وقوله  
أما الصبي فواضح ليس  
في نسخ الشارح التي بايدينا

تكرر زواله اه وقد يمنع هذا الجواب بتنوع الجنون كالاغماو السكر كما يأتي في الشارح (قوله وقد  
يعكر عليه) اى يشكل على الجواب عن بعد تصور التميز والحاصل ان الاعتراض ببعد تصور التميز جار في  
دخول سكر على سكر مع عدم جريان ذلك الجواب فيه قاله الكردى والظاهر بل المتعين ان ضمير عليه  
راجع إلى قوله بخلاف الجنون والحاصل ان الجنون نظير السكر وقد افهم كلامهم السابق انفا دخول  
سكر على سكر (قوله يميز خارجا الخ) قديقال والجنون كذلك والحاصل ان الذى يظهر ان يحمل كلامهم  
المذكور على مجرد التصوير لا قصد الاحتراز اى في تصور طر وجنون على اخر بصري وهو صريح فيما  
قلته انفا في مرجع ضمير عليه (قوله ويندب) الى قوله ومن شروطها في النهاية والمغنى الا قوله اخر وقوله  
القاصر (قوله لنحو مجنون) اى كالمغنى عليه والسكران وقوله لا يلزمه اى لعدم التعدى (قوله السابق  
انه الخ) صفة وقت الضرورة (قوله هو وقت الخ) خبره قوله مانع الوجوب بين به ان في التعبير بالاسباب  
تجاوزا ولعل العلاقة الضدية فان المانع مضا للاسباب ع ش (قوله ونحو الحيض الخ) اى كالنفاس والاغما  
والسكر ع ش قول المتن (وقد بقي من الوقت تكبيرة الخ) ولا يشترط ان يدرك مع التكبيرة قدر الطهارة  
على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا للزوم نهاية ومغنى (قوله اى قدرها) اى قدر زمنها فاكثر نهاية  
ومغنى (قوله أخف ممكن الخ) اى من فعل نفسه ع ش (قوله كركعتين الخ) أى وأربع للمقيم ع ش  
(قوله القاصر) اى الجامع لشروط القصر سم وان اراد الاتمام بل وإن شرع فيها على قصد الاتمام  
فعاد المانع بعد مجاوزة ركعتين فاستقر في ذمته ع ش (قوله ومن شروطها) اعتمد النهاية والمغنى والشهاب  
الرملي وشرح المنهج اعتبار قدر الطهارة منها فقط دون قدر الستر والتحرى في القبلة وزاد المغنى وبدخل في  
الطهارة هنا وفيما ياتي الخبث والحدث أصغر أو أكبر اه وقال ع ش ظاهر كلامهم اعتبار قدر فعل  
الطهارة وان امكنه تقديم الطهارة على زوال المانع بان كان المانع الصباو السكر وهو مشكل على ما ياتي  
فيما لو طرا المانع فانه لا يعتبر فيه الخلو بقدر طهر يمكن تقديمه اه وعارة البجيرمى عن سم اى قدر طهر  
واحدا ان كان طهر رفاحية فان كان طهر ضرورة اشترط ان يخلو قدر أطهار بتعدد الفروض اه (قوله

انتهى وسيأتى في كلام الشارح التصريح بنده (قوله وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة وجبت الصلاة) وفي  
قول يشترط ركعة وشرط الوجوب على القوانين بقاء السلامة من الموانع بقدر فعل الطهارة والصلاة اخف  
ما يمكن والاوجه عدم اعتبار كل من الستر والتحرى في القبلة ولا يشترط ان يدرك مع التكبيرة او الركعة قدر  
الطهارة على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا للزوم ولانها لا تختص بالوقت اه من شرح مر باختصار  
(قوله وجبت الصلاة) اى فيلزم الكافر الذى اسلم قضاؤها ولو لا ذلك لم يلزم (قوله للمسافر القاصر) قد  
يقضى الوصف بالقاصر اعتبارا مع عدم عليه حتى لو عزم على ترك القصر اعتبارا بربع ركعات لان يراد بهذا  
الوصف الإشارة الى شروط السفر وعيارة العباب كالمقصورة ان كان مسافرا اه (قوله ومن شروطها)  
يدخل فيها السفر وطهارة الحدث والخبث والاجتهاد واعتمد عدم اعتبار قدر الستر والاجتهاد لان  
الطهارة أخص شروط الصلاة وآ كدها بدليل انه ليس لنا صلاة مجزئة بلا طهارة ولنا صلاة مجزئة بلا ستر  
كما في صلاة فاقد الستر وبلا اجتهاد كما في نفل السفر ٢ (قوله لانه يمكنه فعلها الخ) قد يقال قياس ذلك ان نحو  
الستر والاجتهاد في القبلة لا يعتبر في حق نحو الحائض والنفساء لا مكان الاتيان بها حال المانع بل وقبل  
وجوده بل يجزى ذلك في نحو المغنى عليه والمجنون لا مكان اتيانهما بذلك قبل عارضهما الا ان يفرق بتخلل  
العارض الذى لا يطلب معه ذلك (قوله ما يعلم منه) يتأمل ذلك (قوله اما الصبي فواضح الخ) خالف ذلك  
بالنسبة للصبي في شرح العباب فقال وظاهر كلامهم بل صريحه ان الصبي لو باغ آخر الوقت اشترط لالزامه  
بصاحبه خلوه من الموانع قدر ايسع اخف مجزىء من نحو طهر وان صح تقديمه وغيره مما مر ولو بلغ اول  
الوقت لم يشترط لالزامه بصاحبه خلوه قدر ايسع طهر ايصح تقديمه وكان القياس اشتراط الانساع هنا لظهور  
مطلقا بالاولى لان الصبي ثم توجه اليه الخطاب بها في الوقت من وليه وهنالم يتوجه اليه شئ في الوقت اصلا وقد

على الأوجه خلافا لمن نازع في بعضها ومن مؤداة لزمته تغليباً للإيجاب كالأقنود مسافر يتم لحظة من صلاته يلزمه الاتمام وكان قياسه الوجوب بدون تكبيرة لكن لما لم يظهر ذلك غالباً هنا اسقطوا اعتباره لعسر تصويره إذا المدار (٤٥٥) على إدراك قدر جزء محسوس من

الوقت وبه يفرق بين اعتبار التكبيرة هنا دون المقيس عليه لأن المدار فيه على مجرد الربط وشي علم مما يأتي أن محل عدم الوجوب بأدراك دون تكبيرة إذا لم تجمع مع ما بعده أو الإلزامت معها أن خلافاً من الموانع قدرهما (وفي قول يشترط ركعة) باخف ما يمكن لخبر من أدراك ركعة السابق وجوابه أن الحديث محتمل والقياس المذکور واضح فتعين الأخذ به وإن لم تدرك الجمعة بدون ركعة لأنه إدراك إسقاط وهذا إدراك الإيجاب فاحتيط فيهما (والأظهر) على الأول (وجوب الظهر) مع العصر (بأدراك تكبيرة آخر) وقت (العصر) وجوب (المغرب) مع العشاء بأدراك تكبيرة (آخر) وقت (العشاء) لاتحاد الوقتين في العذر في الضرورة أولى ويشترط بقاء سلامته هنا أيضاً بقدر مأمروما لزمه فلو بلغ ثم جن مثلاً قبل ما يسع ذلك فلا لزوم وإن زال الجنون فوراً على ما اقتضاه إطلاقهم نعم أن أدراك ركعة آخر العصر مثلاً فعاد المانع بعد ما يسع المغرب وجبت فقط لتقدمها بكونها صاحبة

على (الأوجه) وفاقاً للاسنى وخلافاً للمغنى والنهاية في التحري في القبلة والستر بصري (قوله ومن مؤداة) أي كالصبح فيمن أدرك من آخر وقت العشاء قدر تكبيرة مثلاً سم (قوله اسقطوا اعتباره) أي فلا تلزم بأدراكه وإن تردد فيه الجوابي نهاية ومعنى (قوله) وسيعلم مما يأتي عدم الوجوب الخ يعني في مسئلة طرو المانع في العصر وقد أدرك من وقت الظهر دون تكبيرة وحينئذ فقد يقال إن كانت الباء في قوله بأدراك الخ للسمية فحل تأمل لأنها لم تجب ثم بأدراك دون التكبيرة بل بالتبعية للعصر وإن كانت للمعية فلا يصلح ذلك تفصيل الماهاتم الأولى أن يقول عند عدم إدراك تكبيرة ليشمل من لم يدرك دونها أيضاً فإنه سيأتي أنه يجب عليه الظهر أيضاً بصري (قوله قدرهما) أي وقد شرط الصلاة على مختاره وقد شرط الطهارة فقط على مختار النهاية والمغنى وغيرهما (قوله باخف) إلى قوله هذا إن لم يشرع في النهاية والمغنى الأقوله وما لزمه (قوله) باخف ما يمكن) أي لا يحد كان محلي ومعنى ويفرق بين هذا وبين ما تقدم حيث اعتبر فيه فعل نفسه بأن المدار ثم على مضى زمن يتمكن فيه من الفعل والمدار هنا على وجود من يكون من أهل العبادة ع (قوله) أن الحديث محتمل) أي لأن يراد فيه إدراك الأداء كما تقدم سم (قوله والقياس المذكور) أي في قوله كالأقنود اقتدى مسافر الخ (قوله لأنه) أي أدراك الجمعة (أدراك إسقاط) أي أدراك المسقط الوجوب الظهر (وهذا) أي أدراك صلاة الوقت (أدراك الإيجاب) أي أدراك موجب لها (قوله في الضرورة أولى) لأنها فوق العذر نهاية (قوله بقدر ما مر الخ) من الشروط سم عبارة النهاية مدة تسعها معاً وعبارة المغنى قدر الطهارة والصلاة أخف ما يجزئ كركعتين في صلاة المسافرا (قوله وما لزمه) أي قدر المؤداة شرح المنهج (قوله) مثلاً راجع لكل من الركعة والعصر ويغنى عنه قوله السابق ومن مؤداة لزمته (قوله هذا) أي لزوم المغرب فقط (قوله هذا إن لم يشرع الخ) خلافاً للمغنى والنهاية عبارتهما ذكره البغوي في فتاويه وقال ابن العباد محله ما لم يشرع الخ والوجه ما قاله البغوي لأنه أدرك من يسع الصلاة فيه كاملة فيلزمه قضاءها ويقع العصر له نافلة (قوله فيها) أي العصر (قوله) ونوزع فيه بما لا يجدي) هذا ممنوع بل النزاع في غاية الاجراء والاتجاه للمتأمل المنصف ولهذا اعتمد الأستاذ الشهاب الرملي وجوب المغرب دون العصر لأنها صاحبة الوقت فهي أحق به ومقدمة على غير صاحبته وعليه فتقلب العصر المفعولة فلا سم (قوله كالأقنود وسع الخ) عبارة النهاية ولو أدرك من وقت العصر قدر تكبيرة ومضى بعد المغرب ما يسع العصر معها وجبت دون الظهر (قوله)

يجاب بأنه بالكمال هنا تبين أنه من أهل الخطاب بذلك الفرض في الوقت مع إمكان إيقاعه فيه فلم يغفر له الظهر الذي يمكن تقديمه لمساواة للمكلف من أول الوقت حينئذ بخلافه ثم فاغفر له ذلك اهـ بقى أن نقائل أن يقول إذا كفى تمكن الكافر من الفعل لقد رته على إزالة المانع بالنسبة للشروط فهلا كفى كذلك بالنسبة لنفس الصلاة حتى تجب وإن لم يدرك بعد السلام قدر تكبيرة (قوله ومن مؤداة) كالصبح فيمن أدرك من آخر وقت العشاء قدر تكبيرة مثلاً (قوله أن الحديث محتمل) أي لأن يراد فيه إدراك الأداء كما تقدم (قوله) والأظهر وجوب الظهر الخ) في فتاوى السيوطي مسئلة أدراك تكبيرة آخر وقت العصر وجبت مع الظهر لأنها تجمع معها وهو مشكل لأن الجمع رخصة فلا يقاس عليها الجواب هذا من باب النوع المسمى في الأصول بقياس العكس أو يجاب أيضاً بمنع أن الرخص لا يقاس عليها وقد مشى في جمع الجوامع على جواز القياس فيها خلافاً لآل حنيفة (قوله بقدر ما مر) منه الشروط قال في الخادم وإذا اعتبرنا الطهارة فهل يعتبر طهارتان أو واحدة أعني في أدراك الصلاتين في وقت الثانية ظاهر كلامهم الثاني وبجتم اعتبار طهارتين لأن كل صلاة شرطها الطهارة ولا يجب فعلها بالطهارة الأولى (اهـ) (واقول) بما يؤيد الثاني ويرد على توجيه الأول أنهم فيما إذا خلا المانع أول الوقت لم يعتبر وأدراك قدر الطهارة التي يمكن تقديمها مع أنه لا يجب تقديمها وقد يفرق فليتأمل (قوله ونوزع فيه بما لا يجدي) ممنوع بل النزاع في غاية الاجراء

الوقت وما فضل لا يكفي للعصر هذا إن لم يشرع فيها قبل الغروب ولا تعين لعدم تمكنه من المغرب ونوزع فيه بما لا يجدي ولو أدرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين مثلاً وجبت العصر فقط كالأقنود وسع مع المغرب قدر أربع ركعات المدة يم أو ركعتين للمسافر

الموانع قدر تسع ركعات للمقيم أو سبع للمسافر فتجب الصلوات الثلاث أو سبع أو ست لزوم المقيم الصبح والعشاء فقط أو خمس فأقل لم يلزمه سوى الصبح ولو أدرك ثلاثاً من وقت العشاء لم هي وكذا تجب المغرب على الأوجه نظراً لتمحض تبعيتها للعشاء وخص ما ذكر لأن الصبح والعصر والعشاء لا يتصور وجوب واحد منها بإدراك جزء مما بعدها إذ لا جمع وللبقيني في فتاويه هنا ما ينبغي مراجعته مع التأمل قيل لو حذف آخر لفاد وجوب الظهر بإدراك غير الآخر أيضاً وليس بصحيح لأن ما قبل الآخر لا يلزم فيه الظهر إلا أن أدرك بعد قدر صاحبة الوقت قدرها كما يأتي فتعين في كلامه التقييد بالآخر وإن استويا في أنه لا بد من إدراك ما يسع في الكل لا فتراقهما في أن إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه يكون من غير الوقت (ولو بلغ فيها) أى الصلاة بالسن ولا يتصور بالاحتلام لتوقفه على خروج المني وإن تحقق وصوله لقصة الذكر (أنها) وجوبا (وأجزأته على الصحيح) لأنه أداها صحيحة

فتنحين العصر) أى مع المغرب (قوله فتعين الخ) الأنسب فتجب (قوله قدر تسع) إلى قوله أو سبع أو ست لا يخفى أن هذه مسئلة المتن فافادة عاداتها (قوله المقيم) لا مفهوم له بالنسبة للست (قوله لم يلزمه سوى الصبح) وجهه أن ما عدا قدر الصبح وإن وسع المغرب لكن لا يمكن إيجاب التابع بدون المتبوع سم (قوله من وقت العشاء) أى آخره (قوله خص) إلى قوله وللبقيني في النهاية والمغنى (قوله ما ذكر) أى الظهر والمغرب (قوله وليس بصحيح الخ) قد يمنع ذلك بأن مراده هذا القيل أنه لو حذف لفظ آخر افادت العبارة أنه يجب الظهر بإدراك تكبيرة أول وقت العصر أو أثناءه بشرط السلامة أيضاً بقدر ما تقدم كافى المدرك من الآخر وكون إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه من غير الوقت لا يقدح في ذلك ولا في صحة تعميم العبارة له ولا يغنى عن هذا ما يأتي لأن لا يلزم فيه الظهر) أى أو المغرب وقوله بعد قدر صاحبة الوقت أى من العصر والعشاء (قوله كما يأتي) أى قبيل قول المتن (قوله وفيه) أى في إدراك ما يسع في الآخر قول المتن (ولو بلغ فيها الخ) قال في شرح الروض وبذلك علم أن محل لزوم الصلاة بزوال المانع في الوقت إذا لم تؤد حالة المانع ولا يتصور أى هذا الأداء إلا في الصبي لأن بقية الموانع كما تمنع الوجوب تمنع الصحة اه سم (قوله ولا يتصور بالاحتلام الخ) وفاقا لظاهر المغنى والمنهيج وخلافاً للنهاية عبارة ته ولا يتصور بالاحتلام إلا في صورة واحدة وهى ما إذا نزل المني إلى ذكره فامسكه أى بحائل حتى يرجع المني فإنه يحكم ببلوغه وإن لم يبرز منه إلى خارج كما أفقته به الوالد رحمه الله تعالى اه واعتمده ع ش والقلوبى والحلبى وشيخنا وكذا سم كما يأتي (قوله لتوقفه على خروج المني الخ) اعتمد الناشئ عدم توقف البلوغ على ذلك كما يحكم ببلوغ الحبلى وإن لم يبرز منها قاله سم ثم اطال في منع رد الشارح في شرح العباب لقول الناشئ (قوله وجوبا) إلى قوله وحمل هذا في النهاية إلا قوله حتى إلى يسن وكذا في المغنى إلا قوله وكما لو نذر إلى نعم قول المتن (قوله أجزأته) أى ولو جمعة وروض ومغنى وإن كان متبهما كما اختاره الطبري لاوى ومروع ش (قوله وجوبا) أى كالمبلغ بالنهار وهو صائم فإنه يجب عليه إمساك بقية النهار مغنى قول المتن (على الصحيح) والثاني لا يجب إتمامها بل يستحب ولا تجزئها لا بتدائها حال النقصان مغنى (قوله أثناء الجمعة) أى بجامع الشروع في كل منهما في غير الواجب عليه وعبارة المغنى والنهاية في أثناء الظهر قبل فوت الجمعة اه (قوله وكون أولها نفلا لا يمنع الخ) قضية ذلك أن يثبت على ما قبل البلوغ ثواب والاتجاه للتأمل المنصف ولذا اعتمد الاستاذ الشهاب الرملى وجوب المغرب دون العصر لأنها صاحبة الوقت فهم أحق به ومقدمة على غير صاحبته وعليه فتقبل العصر المفعولة نفلا (قوله لم يلزمه سوى الصبح) ووجهه أن ما عدا قدر الصبح وإن وسع المغرب لكن لا يمكن إيجاب التابع بدون المتبوع (وليس بصحيح) قد يمنع ذلك بأن مراده هذا القيل أنه لو حذف لفظ آخر افادت العبارة أنه يجب الظهر بإدراك تكبيرة أول وقت العصر أو أثناءه بشرط السلامة أيضاً بقدر ما تقدم كافى المدرك من الآخر وكون المدرك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت ومن فيه غير الوقت لا يقدح في ذلك ولا في صحة تعميم العبارة له ولا يغنى عن هذا ما يأتي لأن ذلك فيما إذا طر المانع أول الوقت وما هنا فيما إذا زال حيثئذ فتأمل والحاصل أن هذا الحكم المستفاد مع حذف لفظ آخر غير ما يأتي والعبارة هنا لا تشمل مع التقييد وتشمله بدونه شمر لا صحيحاً لا بخذوره فكيف يحزم بفساد ذلك فتدبر وإن الله وإن ألبه راجعون (قوله ولو بلغ فيها الخ) قال في شرح الروض وبذلك علم أن محل لزوم الصلاة بزوال المانع في الوقت إذا لم تؤد حالة المانع ولا يتصور إلا في الصبي لأن بقية الموانع كما تمنع الوجوب تمنع الصحة اه (قوله لتوقفه على خروج المني) اعتمد الناشئ عدم توقف البلوغ على ذلك قال كما يحكم ببلوغ الحبلى وإن لم يبرز منها ثم رابته في شرح العباب نقل ما قاله الناشئ ثم رده بقوله ويرد بمنع الحكم ببلوغ الحامل قبل الولادة وما بعدها فبروز الولد بمنزلة بروز المني اه وهو عجيب لأنه إن أراد أن البلوغ إنما يثبت من حين الولادة لا قبلها حتى يلزم أن يكون حملها حال صباها فهو بمنوع عجيب وإن أراد أنه بالولادة يثبت بلوغها من قبل بقدر مدة الحمل فهذا لا يرد ما قاله (قوله أجزأته) أى ولو عن الجمعة وروض (قوله

والنفل وعلى ما بعده ثواب الفرض ع ش (قوله) وكالونذر لإتمام الخ) أى فإن أوله يقع نفلا وباقيه واجبا وعليه  
فيثاب على ما قبل النذر ثواب النفل وعلى ما بعده ثواب الواجب ويجزئه ذلك ع ش (قوله) نعم تسن الاعادة  
الخ) ظاهره ولو منفردا وظاهره ايضا انه يحرم قطعها واستثنافها لكونه احرم بها مستجمعة للشرط ع ش  
اقول بل قولهم وجوبها صريح في حرمة القطع (قوله) خروجا من الخلاف) وليؤيدها حالة الكمال مغنى ونهاية  
قول المتن (فلا إعادة) أى وإن كانت جمعة نهاية ومعنى قول المتن (على الصحيح) والثاني يجب الاعادة لان  
الماتى به نفل فلا يسقط به الفرض وهو مذهب الاثمة الثلاثة مغنى (قوله) لما ذكر) وكالامة إذا صلت  
مكشوفة الرأس ثم عتقت نهاية ومعنى (قوله) فيها) أى في جبهتي الفرق (قوله) إن قلنا أن نية الفرضية لا تلزمه  
صريح في الاجزاء وعدم وجوب الاعادة على ما صوبه المجموع من عدم وجوب نية الفرضية عليه سم أى  
الذى اعتمدته النهاية والمغنى (قوله) ومحل هذا) أى عدم وجوب الاعادة و (قوله) وما قبله) أى وجوب  
الاتمام والاجزاء عبارة النهاية رسوا في عدم وجوب الاعادة على الاول اكان نوى الفرضية ام لا بناء  
على ماسيان أن الارجح عدم وجوبها في حقها أى الصى (قوله) لم يصل الخ) أى لعدم وجود شرط انعقاد  
صلاته وهو نية الفرضية سم (قوله) ولو زال) إلى قوله وكالاول في النهاية إلا قوله وقد عهد إلى ويجب وكذا في  
المغنى إلا قوله فالاول إلى المتن (قوله) ولو زال عذر جمعة الخ) ظاهره بل صريحه وإن أمكنته الجمعة سم (قوله)  
بعد عقد الظهر) شامل لما بعده فراغه منها (قوله) إلا إذا تضح الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو صلى الخنثى  
الظهر ثم بان رجلا وأمكنته الجمعة لزمته اه (قوله) وأمكنته الجمعة الخ) مفهوما أنه لا تلزمه إعادة الظهر  
إذا لم تمكنه وهو مشكل فان مقتضى تبين كونه من أهلها وقت الفعل بطلان ظهره مطلقا وذلك يقتضى وجوب  
الاعادة للظهر إذا لم تمكنه الجمعة ولا يختص ذلك بالجمعة التى اتضح في يومها بل جميع ما فعله من صلوات  
الظهر قبل فوت الجمعة القياس وجوب إعادته على مقتضى هذا التعليل وقد يجاب بان الوقت باطله هي  
الاولى وما بعده الاولى من صلوات الظهر كل صلاة واحدة تقع قضاء عما قبلها قياسا على مسئلة البارزى في  
الصبح ويأتى هنا ما نقل عن م من نية الاداء والاطلاق ع ش (قوله) ولو طرأ مانع الخ) ومعلوم انه لا يمكن  
طريان الصباو الكفر الاصلى نهاية ومعنى عبارة البيهيمى لم يقل الموانع لعدم تأتى الجميع هنا كالسكر الاصلى  
والصباو ايضا طروا واحدها كاف وإن اتقى غيره بخلاف الزوال فانه لما تجب الصلاة معه إذا انتهت كلها ع ش  
و (قوله) أو أغنى الخ) أى أو سكر بلا تعد ع ش اه (قوله) واستغفره) أى استغفر ق ما بقى منه بعد الطرو نهاية  
ومغنى سم (قوله) تلك الصلاة) أى لا الثانية التى تجمع معها نهاية ومعنى (قوله) إن كان قد أدرك الخ) أى  
لتمكنه من الفعل في الوقت فلا يسقط بما يطرأ بعده كالمهلك النصاب بعد الحول وإمكان الاداء فان الزكاة  
لا تسقط مغنى ونهاية (قوله) فالاول) أى لفظ الاول و (قوله) فى كلامه) أى المصنف (وقوله) لنسي) أى إذا  
المراد به ما قبل الاخر دون حقيقة الاول لان حقيقة الاول لا يمكن أن يدرك معها فرضا ولا ركعة ع ش  
وسم (قوله) بدليل ما عقبه به) وهو إن أدرك الخ (قوله) بأخف ممكن) أى من فعل نفسه ع ش ومحل  
(قوله) بمنع تقديم الخ) ومن الظهر الممتنع تقديمه فيما يظهر طهر من زال مانعه وليس صيا مع اول الوقت  
فيعتبر مضى من يسعه وكان وجه اقتضاره على الطهر مع قوله بالتعميم المار عدم الاحتياج اليه هنا إذ لا يتأتى  
في غيره من الشروط امتناع تقديمه على الوقت ثم رأيت ابن شهبة قال ما لفظه قال الاسنوى والتثليل بهذين  
يعنى التيمم ودوام الحدث قديوم اختصاص ذلك بمن فيه مانع من رفع الحدث لكن الحيض والنفاس  
والاغمار نحوها لا يمكن معها فعل الطهارة فينتجه إلحاقها بها حتى إذا ظهرت الحائض مثلا في اخر الوقت

ان قلنا أن نية الفرضية لا تلزمه) صريح في الاجزاء وعدم وجوب الاعادة على ما صوبه في المجموع من عدم  
وجوب نية الفرضية عليه (قوله) لم يصل) أى لعدم انعقاد صلاته لعدم وجود شرط انعقادها وهو نية  
الفرضية (قوله) ولو زال عذر جمعة الخ) ظاهره بل صريحه وإن أمكنته الجمعة (قوله) واستغفره) أى  
استغفر ما بقى منه بعد الطرو ولا جبره ولا نافي قوله وجبت تلك إن أدرك قدر الفرض (قوله) نسبي) إذ مع



تقديمه وقد عُدَّ التكليف بالمقدمة قبل دخول الوقت كالسعي إلى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين الصبي والكافر وغيرهما وادعاء أن الصبي غير مكلف به وإن التخفيف على الكافر اقتضى اعتبار قدر الظهر في حقه بعد الوقت مطلقا يردّه في الاول انهم لو نظروا للتكليف لم يعتبروا الامكان قبل الوقت مطلقا وفي الثاني أنه مكلف كالسالم فكما اعتبروا الامكان في المسلم فكذلك فيه والتخفيف عليه إنما يكون في امر انقضى بجميع آثاره قبل الاسلام وما هنا ليس كذلك فتأمل له ويجب معها ما قبلها إن جمعت معها وادرك قدرها أيضا دون ما بعدها مطلقا لأن وقت الاولى لا يصلح للثانية إلا في الجمع ووقت الثانية يصلح للاولى مطلقا وكالاول ما لو طرأ المانع أثناءه كما علم مما تقرر وأما إذا زال أثناءه فالحكم كذلك لكن لا يتأتى استثناء طهر لا يمكن تقديمه في غير الصبي والكافر (والا) يدرك ذلك (فلا) يجب لا تنفاه التمكن واشتراطا هنا قدر الفرض وفي الآخر قدر التحريم لأن ما هناك إزالة فيمكنه البناء بعدد

ثم جئت بعد إدراك مقدار الصلاة خاصة فينبغي عدم الوجوب أو هذا الإشارة إلى ما بحثته أولا فالحمد لله على ذلك بصرى (قوله بخلاف غيره) أي فلا يشترط إدراك قدر زمنه سم عبارة المغنى أما الطهارة التي يمكن تقديمها على الوقت فلا يعتبر معنى زمن يسعها اه (قوله وبه يعلم) أي بالتعليل (قوله لا فرق الخ) أي في عدم اشتراط إدراك قدر طهر يمكن تقديمه (قوله بين الصبي والكافر) لعل صورة ذلك أن يبلغ الصبي أو يسلم الكافر اول الوقت فيهما ثم يطهر له نحو جنون سم (قوله غير مكلف به) أي بالطهر (قوله مطلقا) أي أمكن تقديمه أولا (قوله يردّه) أي الادعاء (في الاول) أي الصبي (قوله لو نظروا للتكليف الخ) وأيضا فقد يقوم مقام التكليف هنا وجوب امر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة أيضا سم وفيه أن وجوب ذلك على الولي إنما هو بعد الوقت كما هو ظاهر ويأتي في الشرح انفا (قوله مطلقا) أي حتى في حق المكلف لانه قبل الوقت غير مكلف سم أي بالطهر (قوله انه) أي الكافر (قوله إنما يكون الخ) أي إن أراد أنما يتصور فبطلانه واضح وإنما يطلب فهو اول المسئلة اللهم إلا أن يختار الثاني ويكون مقصوده مجرد المنع فتأمل سم (قوله ويجب معها) أي مع الصلاة التي طرأ المانع في أول وقتها (قوله وأدرك قدرها الخ) أي ولما بان أدرك قدر الفرض الثاني دونها فيجب الثاني فقط نهاية قال ع ش لا يقال لا حاجة إلى إدراك قدر الفرض من وقت العصر لانه وجب بادراكه وفي وقت نفسه إذا الفرض أن المانع إنما طرأ في وقت الثانية فيلزم الخلو منه في وقت الاولى لا نأقول لا يلزم ذلك لجواز أن يكون المانع قائما به في وقت الاولى كله كما لو سلم الكافر أو بلغ الصبي بعد دخول وقت العصر مثلاثم جن أو حاضت فيه اه (قوله دون ما بعدها مطلقا) أي جمعت مع الفرض الاول ام لا (قوله يصلح للاولى مطلقا) أي في الجمع وفي القضاء وأيضا وقت الاولى في الجمع وقت للثانية تبعا بخلاف العكس بدليل عدم جواز تقديم الثانية في جمع التقديم وجواز تقديم الاولى بل وجوبه على وجه في جمع التأخير نهاية ومغنى (قوله وكالاول الخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله السابق فالاول في كلامه نسبي سم وقد يجاب بان الشارح أشار إليه بقوله كما علم مما تقرر وإنما أعاده هنا تمهيدا لقوله أما إذا زال الخ (قوله أثناءه) أي الوقت (قوله أما إذا زال) إلى قوله واشتراط في المغنى (قوله زال أثناءه) أي زال المانع في أثناء الوقت القدر المذكور معنى لعل المراد بالاثناء هنا مقابل الآخر فيشمل الاول كما يأتي في الشارح عن أصل الروضة (قوله كذلك) أي كطرو المانع في اول الوقت في تفصيله المتقدم (قوله لكن لا يتأتى استثناء طهر الخ) أي بل يعتبر في غير الصبي والكافر الأصلي من نحو الحائض والمجنون إدراك الطهر مطلقا فان نحو الخيض والجنون لا يمكن معه فعل الطهارة وإنما عبر بالاستثناء لأن قولهم السابق يتمتع بتقديمه الخ في قوة الاطهر يمكن تقديمه فعلم بذلك أن قوله لا يمكن تقديمه صوابه يمكن الخ بخذف لا كما في المغنى والله اعلم (قوله ذلك) أي قدر الفرش كما وصفنا مغنى ونهاية (قوله لا تنفاه التمكن) أي كما لو هلك النصاب قبل التمكن مغنى (قوله هنا) أي في طرو المانع في اول الوقت و (قوله وفي الآخر) أي في زوال الموانع في آخر الوقت (قوله إزالة) أي إزالة الله تعالى المانع كردي (قوله يمكنه) أي من فعل الفرش بادراك زمنه (قوله في الصبي الخ) اعتمد مرانه لا يشترط فيه إذا زال صباه في آخر الوقت أو اوله خلوه من الموانع قدر إمكان

إدراك قدر الفرش من أن له قبل طرو المانع لا يتصور وجود المانع في أوله الحقيقي (قوله بخلاف غيره) أي فلا يشترط إدراك قدر زمنه وهل مثله الستر والاجتهاد فيه نظر وقد يفرق مر (قوله بين الصبي والكافر) لعل صورة ذلك أن يبلغ الصبي أو يسلم الكافر اول الوقت فيهما ثم يطهر له نحو جنون (قوله ولو نظروا للتكليف الخ) أيضا فقد يقوم مقام التكليف هنا وجوب امر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة أيضا (قوله مطلقا) أي حتى في حق المكلف لانه قبل الوقت غير مكلف (قوله إنما يكون الخ) إن أراد أنما يتصور فبطلانه واضح وإنما يطلب فهو اول المسئلة اللهم إلا أن يختار الثاني ويكون مقصوده مجرد المنع فتأمل (قوله وكالاول الخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله السابق فالاول في كلامه نسبي (قوله في غير الصبي) هلا قال والكافر على قياس ما تقدم له فيه

(تنبيه) صرح في أصل الروضة والمجموع في الصبي يبلغ آخر وقت العصر مثلاً بتسكيره أنه لا بد في لزوم العصر له من أن يدرك من زمن المغرب قدرها وقدرة الطهارة وفي أصل الروضة فيما إذا بلغ أول رقت الظهر مثلاً أنه لا بد من إدراك قدرها أول الوقت دون الطهارة لأنه كان يمكنه تقديمها على الوقت وهذا مشكل جداً لأنهم في إدراك الآخر لم يعتبروا قدرته على الطهارة قبل البلوغ مع كونها في الوقت وفي إدراك الأول اعتبروا قدرته عليها قبل الوقت وكان العكس أولى بل متحتماً لأنه قبل الوقت لم توجه إليه خطاب من وليه بطهارة ومع ذلك اعتبر قدرته على تقديم الطهارة حتى لو جن بعد أن أدرك من أول الوقت قدر الفرض فقط لزمه قضاءه وفي الوقت توجه إليه خطاب الولي بها ومع ذلك لم تعتبر قدرته عليها في الوقت قبل البلوغ بل اشترطوا إخلاؤه من الموانع وقت المغرب (٤٥٩) بقدرها كالفرض حتى لو جن قبل

ذلك لم يلزمه قضاء العصر  
وحينئذ فقد يؤخذ من  
هذا ترجيح ما اشارت اليه  
الروضة اعتراضاً على أصلها  
أنه ينبغي استواء الآخر  
والأول في عدم اعتبار القدرة  
على التقديم لأنه لم يجب  
والى هذا ما لجماعة لكن  
أكثر المتأخرين على اعتماد  
ما في أصل الروضة من  
التفرقة المذكورة وعليه  
فيمكن التحل لما لم يحو  
الفرق بامر من أحدهما أنه  
في الآخر لما لم يدرك قدر  
العصر المتبوع للطهارة في  
الوقت وإنما قدر عليه بعده  
لزم اعتباره بعده أيضاً أعطاء  
للتابع حكم متبوعه وحذراً  
من تميز التابع باعتباره في  
الوقت مع كون متبوعه لم  
يعتبر إلا بعده وفي الأول لما  
أدرك قدر الفرض الذي  
هو المتبوع أول الوقت  
استغنى به عن تقدير إمكان  
تابعه الممكن التقديم أول  
الوقت أيضاً فالحاصل أن  
المتبوع في إدراك الآخر

طهارة يمكن تقديمها وهي طهارة الرفاهية وفي شرح الروض ما يؤيده الوجه وقال البرلسي والطبلاوي وابن  
حجر خلافاً سمى على المنهج بصري (قوله صرح الخ) كان الأولى التثنية (قوله يبلغ الخ) حال من الصبي أو  
صفه له بناء على أن ال للجنس ومدخوله في حكم النسكرة ولو حذفه لكان أولى (قوله مثلاً) الأولى تأخيرها عن  
بتسكيره ليرجع إليه أيضاً (قوله قدرها) أي قدر العصر مع قدر المغرب (قوله قدر الطهارة) أي مطلقاً  
(قوله دون الطهارة) أي التي يمكن تقديمها كما يفيد التعليل (قوله وهذا مشكل) أي الجمع بين هذين  
التصريحين (قوله مع كونها) أي القدرة على الطهارة (قوله لأنه الخ) متعلق بقوله أولى الخ (قوله حينئذ)  
أي حين الاستشكال المذكور (قوله من هذا) أي الاشكال وتعليله المذكور (قوله ترجيح ما اشارت اليه  
الروضة) عبارة الروضة بعد ذكر ما تقدم عن أصلها قلت ذكر في التتمة في اشتراط زمن الطهارة أن يمكنه  
تقديمها وجهين وهما كالحلاف في آخر الوقت فلا فرق فانه وإن أمكن التقديم فلا يجب والله أعلم انتهت  
بصري (قوله أنه ينبغي الخ) بيان لما (قوله استواء الآخر والأول في عدم اعتبار القدرة الخ) أي فيشترط  
في كل منهما إدراك ما يسمع الطهارة كالفرض وإن أمكن تقديمها (قوله والى هذا) أي الاستواء المذكور  
(قوله من التفرقة) أي باعتبار القدرة على التقديم في الأول دون الآخر (قوله فيمكن التحل) أي التكلف  
كردى (قوله بامر من) متعلق بالتحل (قوله في الوقت) متعلق بإدراك المنفى (قوله وإنما قدر) ببناء  
المفعول من التقديم ونائب فاعله ضمير قدر العصر (قوله لزمه اعتباره) أي قدر الطهارة (قوله أول الوقت  
أيضاً) متعلق بتقدير إمكان الخ (قوله ثانيهما) أي هذا اشد تمحلاً من الأول (قوله بقياس ما قرره) هلا  
قال لما قرره (قوله العصر) مع قوله الاتي والمغرب بدل من قوله امر أن (قوله اعتبار طهارتها) أي المغرب  
(قوله لما تقر الخ) فيه شبهة مصادرة (قوله هنا) أي أدراك الآخر (قوله بذلك) أي بالمقتضى (فيها)  
أي في العصر والمغرب ولو قال بذلك معاً أي بمقتضى العصر والمغرب جميعاً لكان أحصر وأوضح (قوله في  
وقت العصر لأن الخ) فيه أنه ليس من محل النزاع والتوهم ولا مدخل له في الفرق أصلاً وإنما المناسب هنا إثبات  
عدم اعتبار التمكن في وقت المغرب وقد سكنت عنه (قوله وإن زالت السلامة الخ) أي في وقت المغرب (قوله  
اجحافاً) أي اضراً (قوله للاداء) أي المغرب (والقضاء) أي للعصر (وإن زالت الخ) أي في وقت المغرب  
(فصل في الاذان والاقامة) وهما من خصوصيات هذه الامة كما قاله السيوطي وشرع الاذان في السنة  
الأولى من الهجرة ويكفر جاحده لأنه معلوم من الدين بالضرورة غش وشيخنا (قوله برؤية عبد الله بن  
زيد) قيل أنه لما مات النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اعنني حتى لا أرى شيئاً بعده فعمى من ساعته مغنى  
(قوله المشهورة الخ) وهي ما رواه أبو داود بإسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضى الله تعالى عنه

### فصل في الاذان والاقامة

استتبع تابعه في كونه يقدر بعد الوقت مثلاً لا يميز التابع وفي إدراك الأول اكتفي بوقوع المتبوع كله في الوقت عن وقوع تابعه فيه  
احتياطاً للفرض بلزومه بما ذكر ثانيهما أنه في إدراك الآخر تعارض عليه امران بقياس ما قرره والعصرو هي تقتضى اعتبار الطهارة من  
وقت المغرب والمغرب وهي تقتضى اعتبار طهارتها من وقت العصر لما تقر في إدراك أول الوقت فعملوا هنا بذلك فيها باعتبار طهارة العصر  
بعد وقتها وطهارة المغرب قبل وقتها ولم يعتبروا أن يمكنه من الطهارة حين في وقت العصر لأن فيه جحافاً عليه بالزامة بالفرضين الاداء والقضاء وإن زالت  
السلامة قبل تمكنه من الطهارة حين فخرجوا عن ذلك الاجحاف ولم يلزمه بالعصر إلا أن أدرك قدر طهارتها من وقت المغرب واقضى الاحتياط  
لصاحبة الوقت وهي المغرب الا كنفاء بقدرته على تقديم طهارتها قبل وقتها وأما الادراك أولاً فلم يتعارض فيه شيئان بالنظر لصاحبة الوقت  
فاحتياطها بالزامة بمجرد تمكنه من طهارتها قبل الوقت (فصل في الاذان والاقامة) الأصل فيها الاجماع المسبوق برؤية عبد الله بن زيد

ليلة تشاور فيها يجمع الناس وراه عمر (٤٦٠) فيها ايضا قيل وبضعة عشر صحابيا وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم سمي تلك الرؤية وحيا

وصح قوله انها رؤيا حق  
ان شاء الله وفي حديث عند  
البراز فيه مقال انه صلى الله  
عليه وسلم ارى ليلة الاسراء  
ثم اخر للمدينة حتى وجدت  
تلك المراتي وكان حكمة ترتيبه  
دون سائر الاحكام عليها انه  
تميز مع اختصاره بانه جامع  
لسائر اصول الشريعة  
وكالاتها فاحتاج لما يؤذن  
بهذا التميز ولا شك ان  
تقدم تلك الرؤيا مع شهادته  
صلى الله عليه وسلم بانها حق  
ومقارنة الوحي لها وسبقه  
عليها الرواية في داود وغيره  
انه قال لعمر لما اخبره  
برؤيته سبقك بها الوحي  
رفع لشاؤه وتعظيم لقدره  
(الاذان) بالمعجزة وهو  
لغة الاعلام وشرعا ذكر  
مخصوص شرع اصالة  
الاعلام بالصلاة المكتوبة  
(ولا فامة) وهي لغة مصدر  
اقام وشرعا الذكر الاتي  
لانه يقيم الى الصلاة كل  
منها مشروع اجماعا ثم  
الاصح ان كلا منها (سنة)  
على الكفاية كما بتداه  
السلام اذ لم يثبت ما يصرح  
بوجوبهما (وقيل) انها  
(فرض كفاية) لكل من  
الخمس للخبر المنفق عليه اذا  
حضرت الصلاة فليؤذن  
لكم احدهم ولا نهما من  
الشعائر الظاهرة كالجماعة  
وهو قوي ومن ثم اختاره  
جمع فيقاتل اهل بلد  
تركوهما او احدهما  
بحيث لم يظهر الشعائر ففي

انه قال لما امر النبي صلى الله عليه وسلم بالناقوس بعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم  
رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت له يا عبد الله اتبع هذا الناقوس فقال وما تصنع به فقلت ندعو به الى الصلاة  
فقال ولا ادلك الى ما هو خير من ذلك فقلت بلى فقال تقول الله اكبر الله اكبر الى اخر الاذان ثم تاخر عني غير  
بعيد ثم قال وتقول اذ اذقت الى الصلاة الله اكبر الله اكبر الى اخر الاقامة فلما أصبحت اتيت النبي صلى الله  
فاخبرته بما رايت فقال انها لرؤيا حق ان شاء الله تعالى قم مع بلال فالتق عليه ما رايت فانه اندى صوتا  
منك فقامت مع بلال وجعلت ألقى عليه كلمة كلمة وهو يؤذن فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج بجر  
رداءه وهو يقول والذي بعثك بالحق نبيا لقد رايت مثل ما راى فقال صلى الله عليه وسلم الحمد لله فان قيل رؤية  
المنام لا يثبت بها حكم اجيب بانه ليس مستند الذات الرؤيا فقط بل وافقها نزول الوحي فقد روى البزار ان  
النبي صلى الله عليه وسلم ارى الاذان ليلة الاسراء وسمعه مشاهدة فوق سبع سموات ثم قدمه جبريل فام اهل  
السماء وفيهم ادم ونوح عليهم افضل الصلاة والسلام فيكمل الله له الشرف على اهل السموات والارض مغنى  
ونهاية (قوله ورآه) أى الاذان و(قوله فيها) أى تلك الليلة (قوله أريه) أى الاذان ع ش (قوله حكمة  
ترتيبه) أى الاذان و(قوله عليها) أى الرؤيا و(قوله انه) أى الاذان (قوله فاحتاج) أى الاذان (لما يؤذن  
الخ) أى كتر ترتيبه على الرؤيا (قوله وتعظيم لقدره) عطف تفسير (قوله بالمعجزة) الى قوله وهو قوي في  
النهاية والمغنى لا قوله اصاله وقوله اذ لم يثبت الى المتن (قوله وهو لغة الخ) أى كالذين والتاذين نهاية ومعنى  
والاولان اسما مصدر والآخر مصدر ع ش (قوله وشرعا) فالمغنى العرفي بسبب لغوى على خلاف الغالب في  
النقل من كونه اخص منه مطلاق ع ش (قوله ذكر مخصوص الخ) هو اسم الالفاظ فالتقدير ذكر الاذان لان  
السنة الفعل لا الالفاظ سم (قوله اصاله) اراد به ادخال اذان المغنوم ونحوه مما ياتي اى فهو اذان حقيقة  
لا اخرجوه وإنما قيد بذلك لانه الاصل والشهاب سم فهم ان مراده به اخراج ما ذكر فكتب عليه ما نصه قوله  
اصالة احتراز عن الاذان الذى يسن لغير الصلاة كذا قاله في شرح الارشاد ولا حاجة لهذا الاحتراز عن ذلك  
فانه اذان حقيقة انتهى رشيدى (قوله بالصلاة) اى بدخول وقتها ع ش (قوله لانه يقيم) اى سمي الذكر  
الآتى بذلك لانه يقيم اصالة (قوله كل منها الخ) خبر الاذان والاقامة (قوله اجماعا الخ) أى وإنما الخلاف  
في كيفية مشروعيتها نهاية ومعنى (قوله ان كلا منها الخ) توجيهه لافراد الضمير وهو عائد الى شيتين ولو  
اتى به مثنى كما فعل في المحرر اولى معنى قول المتن (سنة) اى ولو لجمعة نهاية ومعنى ويأتى في الشارح  
ايضا (قوله على الكفاية الخ) اى فى حق الجماعة اما المنفرد ففيها حق سنة عين معنى ونهاية وسم (قوله  
اذ لم يثبت ما يصرح الخ) اى والاصل عدم الوجوب واستدل النهاية والمغنى على عدم الوجوب بوجوه كل  
منها يقبل المنع (قوله لكل من الخمس) حقها ان يكتب قبيل قوله اجماعا او بحذف استغنائه بما يأتى في  
المتن (قوله اذا حضرت الصلاة) اى دخل وقتها (قوله فليؤذن الخ) استعمل الاذان فيما يشمل الاقامة  
او تركها للعلم بها ع ش اه بجيزى (قوله من الشعائر الظاهر) اى وفي تركها تهاون نهاية ومعنى (قوله  
فيقاتل) الى قوله فعلم في المغنى لا قوله واحد هما وقوله نظير ما يأتى في الجماعة الى قوله ومن ثم في النهاية لا  
ما ذكر (قوله بحيث لم يظهر الخ) لعلها راجع للاذان فقط كما يفيد قوله ففي بلد الخ (قوله يكنى) اى  
الاذان نهاية وشيخنا (قوله من محال الخ) اى في مواضع يظهر الشعائر بها معنى (قوله والضابط) اى في  
كفايته فن شرع لحم ع ش (قوله وعلى الاول الخ) اى من انه سنة ويؤخذ من هذا ومن حديث اذا صليت  
المكتوبات وصمت رمضان واحللت الحلال وحرمت الحرام ادخل الجنة قال نعم جواز ترك التطوعات

(قوله ذكر مخصوص) هو اسم الالفاظ فالتقدير ذكر الاذان لان السنة الفعل لا الالفاظ (قوله اصاله)  
احتراز عن الاذان الذى يسن لغير الصلاة كذا في شرح الارشاد وينت بها مشه انه لا حاجة لهذا الاحتراز  
لان الاذان لغير الصلاة اذان حقيقة وان هذا القيد لا يخرج له لصدق التعريف معه عليه فراجع (قوله  
على الكفاية) وكذا على العين ان لم يكن ثم غيره كما هو ظاهر (قوله فليؤذن) فالامر يبدل على الوجوب

بلد صغيرة يكنى بمحل وكبرة لا بد من محال نظير ما يأتى في الجماعة والضابط ان يكون بحيث يسمعه كل أهلها وأصغروا اليه وعلى الاول رأسا

لا قتال لكن لا بد في حصول  
السنة بالنسبة لكل اهل  
البلد من ظهور الشعار كما  
ذكر فعمل انه لا ينافيه ما ياتي  
ان اذان الجماعة يكفي  
سماع واحد له لانه بالنظر  
لاداء اصل سنة الاذان وهذا  
بالنظر لادائه عن جميع  
اهل البلد ومن ثم لو اذن  
واحد في طرف كبيرة  
حصلت السنة لاهله دون  
غيرهم وبهذا يعلم انه لا فرق  
فيما ذكر بين اذان الجماعة  
وغيرها وان كانت لا تقام  
للاجماع واحد من البلدان  
القصد من الاذان غيره من  
اقامتها كما هو واضح من  
قولنا فعمل انه لا ينافيه ما ياتي  
الى اخره (ولما يشرعان  
للمكتوبة) دون المنذورة  
وصلاة الجنائز والنفل وان  
شرعت له الجماعة فلا يندبان  
بل يكرهان لعدم ورودهما  
فيهما نعم قد يسن الاذان لغير  
الصلاة كما في آذان المولود  
والمهموم والمصروع  
والغضبان ومن ساء خلقه  
من انسان او بهيمة وعند  
مزدحم الجيش وعند  
الحريق قيل وعند انزال  
الميت لقبره قياسا على اول  
خروجه للدين الكون رددته  
في شرح العباب وعند تغول  
الغيلان اى تمر دالجن لخبر  
صحيح فيه وهو والاقامة  
خلف المسافرين (ويقال في  
العيد ونحوه)

راسا وان تمالى اليه اهل البلد فلا يقاتلون ومن قال يقاتلون يحتاج لدليل نعم ان قصد تركها الاستخفاف بها  
والرغبة عنها كفر كما ياتي في الرداه شرح اربعين للشارح اه بصري يحذف (قوله لا قتال) اى  
على اهل البلد تركوها (قوله كما ذكر) اى في الضابط (قوله فعمل) اى من قوله بالنسبة لكل اهل البلد  
(قوله انه لا ينافيه) اى قوله لا بد من ظهور الشعار الخ (قوله ما ياتي) اى في شرح ويشترط الخ (قوله  
يكفى سماع واحد) ظاهره بالفعل لا بالقوة ع ش قال الرشيدى اى بالقوة كما يصرح به كلامه مر الاقوى وليتأتى  
المنافاة اه وجزم به شيخنا بلا عزو (قوله وهذا) اى اشتراط ظهور الشعار كما ذكر (قوله ومن ثم) اى من  
اجل انه يشترط في حصول السنة بالنسبة لكل اهل البلد كون الاذان بحيث يسمعه كل اهلها الخ (قوله  
وبهذا) اى بالاستدراك المذكور (قوله بين اذان الجماعة الخ) فلا بد في حصول سنته بالنسبة لاهل البلد  
من ظهور الشعار كما ذكر حتى لو توقفت على المتعدد طلب التعدد سم (قوله غيره) اى القصد سم (قوله  
من اقامتها) اى الجماعة قول المتن (ولما يشرعان) اى على القوانين سم ونهاية ومعنى (قوله دون المنذورة)  
الى قوله نعم في المغنى ولى قوله وهو في النهاية الا قوله والمصروع والغضبان وقوله وعند مزدحم الى  
وعند تغول (قوله والنفل وان شرعت الخ) شمل المعادة فلا يؤذن لها وإن لم يؤذن للاولى لانها نفل  
ويحتمل وهو الظاهر ان يقال حيث لم يؤذن للاولى سن الاذان لها لما قيل ان فرضها الثانية وفي سم على  
حج التردد في ذلك فايراجع وقياس ما تقدم من انه لو انتقل الى محل بعد ان صلى المغرب فوجد الوقت لم يدخل  
من وجوب الاعادة للفرض فيه اعادة الاذان ايضا ع ش واستقر الجبرمى ترك الاذان للمعادة مطلقا  
(قوله نعم قد يسن الخ) لا يردها على حصر المصنف لانه اضافى بالنسبة لغير المكتوبات من الصلوات سم  
ومعنى (قوله لغير الصلاة الخ) هل يشترط في اذان غير الصلاة المذكورة ايضا فيحرم على المرأة رفع  
الصوت به ويباح بدون رفع صوتها لكن لا تحصل السنة فيه نظرا ولا يبعد الاشتراط سم عبارة شيخنا والمعتمد  
اشترط المذكورة في جميع ذلك كما هو مقتضى كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشوبرى على المنهج من انه  
لا يشترط في الاذان في اذن المولود المذكورة ويوافقها ما استظهره بعض المشايخ من انه تحصل السنة باذان  
القبلة في اذن المولود اه (قوله كما في آذان الخ) بصيغة الجمع (قوله والمهموم الخ) ولو لم يزل الهم ونحوه  
بمرة طلب تسكيره ولم يبين م راى اذن منهما ع ش اقول وقضية صنيع الشارح حيث عطفها على المولود  
ان المراد البني (قوله اى تمر دالجن) اى تصور مرادة الجن بصور مختلفة بتلاوة اسماء يعرفونها شيخنا  
(قوله وهو والاقامة الخ) اى وقد يسن الاذان والاقامة الخ ولا يخفى ان المولود كذلك يسن فيه الاذان  
والاقامة كما ياتي في بابيه (قوله خلف المسافرين) ينبغي ان محل ذلك ما لم يكن سفر معصية فان كان كذلك لم يسن  
ع ش (قوله من كل نفل) الى قول المتن وقعت فيه جماعة في المغنى الا قوله غالبا وقوله لتخصيصه بما قبله  
وقوله والاول افضل وكذا في النهاية الا قوله او الصلاة الصلاة قول المتن (ويقال في العيد الخ) هل يسن  
اجابة ذلك لا يبعد سنها بلا حول ولا قوة الا بالله وينبغي كراهة ذلك لنحو الجنب سم على صحيح وقوله كراهة  
ذلك اى قول الصلاة جامعة لا قوله لا حول ولا قوة الا بالله لما ياتي من عدم كراهة اجابة نحو الحائض بذلك

وقوله لكم احذكم على الكفاية (قوله بين اذان الجماعة وغيرها) فلا بد في حصول سنته بالنسبة لاهل  
البلد من ظهور الشعار كما ذكر حتى لو توقفت على التعدد طلب التعدد (قوله غيره) اى غير القصد (قوله  
ولما يشرعان) اى على القوانين (قوله للمكتوبة) هل المراد ولو اصاله فتدخل المعادة وعلى هذا فتجبه ان  
محل الاذان لها ما لم تفعل عقب فعل الفرض والا كفى اذانه عن اذانه كفاية الفائتة والحاضرة وصلاتى الجمع  
او لا وتدخل المعادة في النفل الذى تسن له الجماعة فيقال فيها الصلاة جامعة فيه نظر (قوله نعم قد يسن الخ)  
لا يردها على حصر المصنف لانه اضافى بالنسبة لغير المكتوبات من الصلوات (لغير الصلاة) هل شرط  
اذان غير الصلاة المذكورة ايضا فيحرم على المرأة رفع الصوت به او يباح بدون رفع صوتها لكن لا تحصل  
السنة فيه نظر ولا يبعد الاشتراط (قوله وهو) اى قد يسن (قوله ويقال في العيد الخ) هل يسن اجابة ذلك

ونحوه ع ش (قوله من كل فعل الخ) أى وإن نذر فعله وينبغي نذب ذلك عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون بدلا عن الاذان والاقامة أحج والمعتدانه لا يقال إلا مرة واحدة بدلا عن الاقامة كما يدل عليه كلام الاذكار للنووي مر انتهى زيادى اه ع ش ويأتى عن شيخنا من له زيادة (قوله ككسوف الخ) قال شيخنا والوتر حيث يسن جماعة فيما يظهر اه وهذا داخل فى كلامهم معنى عبارة النهاية وكذا وترسن جماعة وتراخى فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فإن النداء لها نداه كذا قبل والا قرب انه يقوله فى دبر كل ركعتين من التراويح وللو تر مطلقا لا تبادل عن الاقامة اه وفى سم نحوه (قوله وتراويح) ويقوم مقام النداء المذكور قولهم فى التراويح صلاة القيام اثابكم الله وهل النداء المذكور رأى فى نحو العبد بدل عن الاذان والاقامة او عن الاقامة فقط مشى ابن حجر على الاول فيؤتى به مرتين الاولى بدلا عن الاذان تكون عند دخول الوقت لتكون سببا لاجتماع الناس والثانية بدل عن الاقامة تكون عند الصلاة ومشى الرملى على الثانى وهو المشهور ولا يرد عدم طلبه للمنفرد لان المراد انه بدل عنها فى الاصل والغالب شيخنا (قوله لاجنزة الخ) عبارة المغنى وخرج بذلك الجنزة والمنذورة والنافلة التى لاتسن الجماعة فيها كالاضحى اوسنت فيها لكن صليت فرادى فلا يسن لها ذلك اما غير الجنزة فظاهر واما الجنزة فلان المشيعين الخ (قوله لان المشيعين الخ) يؤخذ منه انه لو لم يكن معه أحد أو زاد بالنداء سن النداء حينئذ لمصلحة المي اه كرى عن الايعاب عبارة ع ش يؤخذ منه ان المشيعين لو كثر واو لم يعلموا وقت تقدم الامام للصلاة سن ذلك لهم ولا بعده اه وعبارة شيخنا بخلاف صلاة الجنزة فلا ينادى لها الا ان احتيج اليه فيقال الصلاة على من حضر من اموات المسلمين كما يقع الان اه (قوله حاضرون) اى فلاحاجة لاعلامهم نهاية ومغنى (قوله اغراء) اى احضروا الصلاة والزموها مغنى (قوله مبتدأ) اى وخبره جماعة على رفعه أو محذوف على

من كل نفل شرعت فيه  
الجماعة وصلى جماعة  
ككسوف واستسقاء  
وتراويح لاجنزة لان  
المشيعين حاضرون  
غالبا (الصلاة) ينصبه  
اغراء ورفعته مبتدأ

لا يبعد سنهابلا حول ولا قوة الا بالله وينبغي كراهة ذلك لنحو الجنب (قوله ككسوف الخ) قال الشارح فى شرح العباب قيل وترسنت فيه الجماعة اه وهو ظاهر ان فعل وحده دون ما إذا فعل عقب التراويح لان النداء لها يكتفى له اه وقضيته انه بمنزلة الاذان فى المكتوبات لكن ماسيا تى عن الاذكار به زل يكونه بمنزلة الاقامة ثم قال الشارح فى شرح العباب قال الزركشى وهل محله عند الصلاة كالاقامة او عند دخول الوقت كالاذان لم أر فيه شيئا وقال بعض مشايخنا الظاهر الثانى ليكون سببا لاجتماع الناس ويؤيده أنه لما كسفت الشمس أرسل ﷺ مناديه به فاجتمع الناس وقد يقال هذا كانه فى اول مشروعية هذه الصلاة فقدم النداء ليجتمع الناس اليها ولو قيل باستحبابه مرتين بدلا عن الاذان والاقامة لم يبعد اه وهو متجه لكن جزم فى الاذكار بالاول فقال ويأتى به عند ارادة فعل الصلاة ودخل فى قوله لا غيرها اى لا غير الجماعة المشروعة فى نافلة ما لا يسن فيه جماعة وما يسن إذا صلى فرادى والمنذورا اه وكلام الاذكار ليس نسا فى نفي الثانى فعلى كونه بمنزلة الاقامة او يسن مرة أخرى بدلا عن الاقامة يؤتى به فى نحو التراويح اكل احرام كما هو ظاهر وعلى كونه بمنزلة الاذان ولا يسن مرة أخرى بدلا عن الاقامة يؤتى به مرة واحدة فى اول التراويح مثلا كما هو ظاهر لكن قد يقال قياس كونه بمنزلة الاقامة ان يسن للمنفرد بل قياس كونه بمنزلة الاذان او بمنزلة الاذان ان يسن له ايضا مع انه ليس كذلك كما قال فى شرح الروض لاجنزة ومنذورة ونافلة لاتسن جماعة كالاضحى او صليت فرادى فلا يسن لها ذلك الخ اه وهناتفصيل لا يبعد وهو انه ان احتيج لجمع الناس سن مرتان واحدة بدلا عن الاذان لجمع الناس وأخرى بدلا عن الاقامة وان لم يحتج لجمع الناس لحضورهم سن المرة الثانية فقط فايتمامل وقد يقال قياس الاذان سن مرتين وإن كانوا حاضرين وقد يفرق فليحذر (قوله وتراويح) اى لكل ركعتين وكذا وترسن جماعة وتراخى فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فإن النداء لها نداه كذا فى شرح مر وقد يقال هذا ظاهر ان كان قوله الصلاة جماعة بمنزلة الاذان فان كان بمنزلة الاقامة فقد يتجه انه لا فرق بين تراخى فعله وعدمه وقياس كونه بمنزلة الاقامة

نصبه أى احضروها و (قوله أو خبرا) أى حذف مبتدؤه أى هو أى المنادى له (قوله أو المحذوف) أى هى سم (قوله أو مبتدأ حذف خبره) هذا لا يتأتى هنا رشيدى عبارة سم فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جامعة أى كائن لنا عبادة جامعة أى وهى الصلاة بدليل السياق أو منها جامعة وفيه شىء اه واقره ع ش قال الحنفى وحاصله ان الخبر يقدر جاراً وبحروراً مقدماً فتكون النكرة مفيدة اه أى وينزل الوصف منزلة الجامد (قوله لتخصيصه) الخ يتأمل سم وقد يجاب اراد بتقدير الخبر ظرفاً مقدماً كما مر عنه نفسه انفا قوله (أو الصلاة الصلاة) أى أو الصلاة فقط معنى وشرح المنهج اوحى على الصلاة نهاية (قوله والاول افضل) أى لوروده عن الشارع ش قول المتن (والجديد) قال الرفعى الذى قطع به الجمهور ندبه معنى زاد النهاية ولم يتعرضوا للخلافة وافصحوا فى الروضة بترجيح طريقهم واكتفى عنها هنا بذكر الجديد كالمحرر اه قول المتن (للمنفرد) ويكفى فى اذانه اسماع نفسه بخلاف اذان الاعلام للجماعة فيشترط فيه الجمهور بحيث يسمعون له لان ترك ذلك يخل بالاعلام ويكفى اسماع واحداً ما الاقامة فتسن على القولين ويكفى فيها اسماع نفسه أيضاً بخلاف المقيم للجماعة كما فى الاذان لكن الرفع فيها أخفض اه معنى (قوله وان بلغه اذان غيره) أى حيث لم يكن مدعوا به فان كان مدعوا به بان سمعه من مكان واراد الصلاة فيه وصلى مع اهله بالفعل فلا يندب له الاذان حينئذ شيخنا وفى البجيرى عن مر والزياى والشبراى والقلويون مثله (قوله على المعتمد) أى وما فى شرح مسلم من انه اذا سمع اذان الجماعة لا يشرع وقواه الاذرى يحمل على ما اذا اراد الصلاة معهم نهاية أى وصلى معهم فان لم يتفق صلاته معهم اذن وظاهر ذلك انه لا فرق بين ترك الصلاة معهم لعذر أم لا وانه لا فرق فى ذلك بين كونه صلى فى بيته أو المسجد ع ش عبارة الرشيدى لعل المراد وصلى معهم ويؤخذ من مفهومه ان الجماعة التى لم ترد الصلاة مع جماعة الاذان كالمنفرد اه (قوله الخبر الآتى) أى انفا فكان الاولى تقديمه على الغاية كما فى المغنى (قوله المؤذن ولو منفردا) لا يناسبه قوله الآتى وقضية المتن الخ ثم رايت ما يأتى عن السيد البصرى عبارة النهاية والمغنى المنفرد اه (قوله ما استطاع الخ) عبارة النهاية فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحداً منهم ويبالغ كل منهما فى الجمهور ما لم يجهد نفسه اه قال ع ش أى فيحصل اصل السنة بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه واحداً من المصابين وكال سنة بالرفع طاقته بلا مشقة ومع ذلك لم يسمع من البلد الا جانب لم يسقط الطاب عن غيرهم كما مر اه (قوله أو باديتك) أو للتبوع و (قوله فأذنت) أى أردت الاذان و (قوله مدى صوت الخ) المراد بالمدى بفتح الميم هنا جميع الصوت من اوله الى اخره وقول الشوبرى أى وع ش أى غاية بعده لعل المراد به المعنى اللغوى لانه يقتضى ان لا يشهد إلا من سمع غايته بخلاف من سمع اوله وليس مراداً شيخنا اه بجيرى (قوله ولا لانس) ظاهره ولو كان كافراً ولا مانع منه ع ش (قوله ولا شىء) يحتمل ان المراد غير الانس والجن بما يصح إضافة السمع اليه ويحتمل ان يراد به الاعم ويشهد له رواية لا حجر ولا شجر قاله الخاوى فى شرح مسند الشافعى شوبرى اه بجيرى (قوله لا تشهد الخ) أى وشهادتهم سبب لقربه من الله تعالى لانه يقبل شهادتهم بالقيام بشعائر الدين فيجازه على ذلك وهذا الثواب العظيم إنما يحصل للمؤذن احتساباً بالمدام عليه وإن كان غيره له اصل الثواب ع ش أى اذا لم يقصد الثواب الدنيوى فقط قول المتن (إلا بمسجد الخ) أى كالبیت فیرفعه فيه وإن كان بجوار المسجد وحصل به التوهم المذكور ع ش اه بجيرى (قوله أو غيره) أى من امكنة الجماعة كمدسة ورباط نهاية ومعنى قول المتن (وقعت فيه جماعة الخ) عبارة الروض

الاتيان به لكل ركعتين من الترواح أى كما تقدم (قوله أو المحذوف) أى هى (قوله أو مبتدأ حذف خبره) فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جامعة أى كائن لنا عبادة جامعة أى وهى الصلاة بدليل السياق أو منها جامعة وفيه شىء (قوله لتخصيصه الخ) يتأمل (قوله أو الصلاة الخ) فى شرح مر اوحى على الصلاة كما فى العباب (قوله وإن بلغه اذان غيره) أى اذا وجد الاذان لم يسن الاذان لمن هو مدعوه إلا ان اراد اعلام غيره أو انقضى حكم الاذان بان لم يصل معهم مر (قوله إلا بمسجد الخ) عبارة الروض لا فى مسجد اذن واقیمت

أو خبراً (جامعة) بنصبه حالاً ورفع خبره للدكتور أو المحذوف أو مبتدأ حذف خبره لتخصيصه بما قبله وذلك لثبوته فى الصحيحين فى كسوف الشمس وقيس به ما فى معناه بما ذكر أو الصلاة الصلاة أو هلا إلى الصلاة أو الصلاة رحمكم الله والاول افضل (والجديد ندبه) أى الاذان (للمنفرد) بعمران أو صحراء وان بلغه اذان غيره على المعتمد للخبر الآتى (ويرفع) المؤذن ولو منفرداً (صوته) بالاذان ما استطاع ندباً للخبر الصحيح إذا كنت فى غنمك أو باديتك فأذنت للصلاة فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا لانس ولا شىء إلا شهد له يوم القيامة (إلا بمسجد) أو غيره (وقعت فيه جماعة)



لا في مسجد اذن فيه أو أقيمت جماعة وشرحه شارحه هكذا إلا أن صلى في مسجد اذن وصلى فيه ولو فرادى أو في مسجد اذن وأقيمت فيه جماعة اه باختصار فجزر الاذان لا يمنع رفع الصوت سم (قوله او صلوا فرادى) اي فالجماعة ليست بقيد شوبري وشيخنا عبارة ع شر زاد حج و صلوا فيه فرادى ومثله في شرح الروض وفيه ايضا انه اذن لتلك الصلاة وعليه فلو صلوا بلا اذان استحب الاذان والرفع مع ان علة المنع موجودة اسم اه وقد يقال لا ينظر حينئذ الى العلة المذكورة لتقصيرهم بترك الاذان (قوله وانصر فوا) خلافا للنهاية والاسنى والمغنى عبارة سم وقول الروضة كاصلها وانصر فوا مثال لا يفيد ان لم ينصر فوا فالحكم كذلك اي انه لا يرفع لانه ان طال الزمن بين الاذنين توهم السامعون دخول وقت اخرى ولا توهموا وقوع صلاتهم قبل الوقت لا سيما في يوم الغيم اه ووافقهم المتأخرون كالشبر المسمى والبحيرى وشيخنا (قوله لثلاثيوهمهم الخ) أى إن كان الاذان في آخر الوقت و (قوله أو يشككهم الخ) أى إن كان في أوله شيخنا وفي سم مانصه هذا المعنى موجود فيما اذا وقع الرفع بغير محل الجماعة اه (قوله وبه اندفع) اي بقوله فيحضرون مرة ثانية الخ (قوله للابهام الخ) علة لعدم الحاجة (قوله وذلك) اي الاندفاع (قوله في احدها) اي محال الجماعة (قوله يضرب المنصرفين) لا يقال هذا لا يناسب بل المناسب يضرب ايضا غير المنصرفين الى اخر ما يناسب لان المقصود تعليل عدم اتجاه هذا القيد عند التعدد لا نناقول المقصود تعليل عدم اتجاهه بالنسبة لحل الرفع لا للبقية فليتامل سم (قوله من البقية) اي ماعدا المرفوع فيه من محال الجماعة سم (قوله وإن لم ينصر فوا) اي جماعة المسجد الذى وقع فيه الرفع منه بصرى وسم (قوله وقضية المتن ندب الاذان الخ) تامل الجمع بينه وبين جعله فاعل يرفع مطلق المؤذن الشامل لما ذكر فتدبر ثم رايت في اصل الروضة مانصه واذاقا موا جماعة مكروهة أو غير مكروهة فقولان أحدهما لا يسن لهم الاذان وأظهرهما يسن ولا يرفع فيه الصوت لخوف اللبس اه فهذا تصریح بالقطع بعدم ندب الرفع فاقى تسوغ مخالفته بصرى (قوله وإن كرهت) اي الجماعة الثانية كان كانت بغير اذن الامام الراتب كرى (قوله بان كراهتها لا مر خارج الخ) فيه نظر والتفصيل بين الخارج وغيره إنما يؤثر في الصحة وعدمها سم اي لا في الندب وعدمه قول المتن (وبقيم للقاتنة) أى المكتوبة من يريد فعلها مغنى (قوله لزوال الوقت) الى قول المتن والاذان في المغنى لا قوله خلافا لى ولا ينافيه وقوله والخائى وقوله وقضية الى ولا يرفع صوتها وكذا في النهاية لا قوله وفي الاملا الى المتن وما انبه عليه (قوله فاته الخ) وجاز لهم تاخير الصلاة لا شغلهم بالقتال ولم تكن نزلت صلاة الخوف نهاية ومغنى

جماعة وشرحه شارحه هكذا إلا أن صلى في مسجد اذن وصلى فيه ولو فرادى أو في مسجد اذن وأقيمت فيه جماعة اه باختصار فجزر الاذان لا يمنع رفع الصوت (قوله وانصر فوا) قال في شرح الروض والتقييد بانصرافهم يقتضى سن الرفع قبله لعدم خفاء الحال عليهم قال في المهمات وفيه نظر لانه يوم غيرهم من اهل البلد وكان المصنف يعنى صاحب الروض حذف التقييد المذكور لهذا النظر قال الاسنوى وإنما قيدوا بوقوع جماعة لانه لا يسن له الاذان قبله لانه مدعو بالاول ولم يذبحه اه وقد يقال ذكر الانصراف في كلام الشيخين مثال لا قيد لعدم الانصراف كذلك لانه إن اذن في الحال اوهمهم برفع صوته ان اذنانهم قبل الوقت ولا اوهمهم به دخول الوقت اه واعتمده مر ويمكن ان يجاب بانه مع عدم الانصراف لا اعتبار بهذا الابهام بتقدير حصوله لاندفاعه بسهولة تعرف الحال نعم ان اريد إقامة الجماعة الثانية بمحل اخر اتجه عدم التقييد بانصراف الاولين فليتامل وقول الاسنوى لانه لا يسن له الخ ظاهره وإن أراد الصلاة وحده قبلهم فليراجع (قوله لثلاثيوهمهم الخ) هذا المعنى موجود فيما اذا وقع الرفع بغير محل الجماعة (قوله يضرب المنصرفين) لا يقال هذا لا يناسب بل المناسب يضرب ايضا غير المنصرفين الى اخر ما يناسب ذلك لان المقصود تعليل عدم اتجاه هذا القيد عند التعدد لا نناقول المقصود تعليل عدم اتجاهه بالنسبة لحل الرفع لا للبقية فليتامل (قوله من البقية) اي ماعدا المرفوع فيه من محال الجماعة (قوله وإن لم ينصر فوا) اي من محل الرفع (قوله بان كراهتها لا مر خارج) فيه نظر والتفصيل بين الخارج وغيره إنما يؤثر في الصحة وعدمها (قوله

أو صلوا فرادى وانصر فوا) فلا يندب فيه الرفع بل يندب عدمه لثلاثيوهمهم دخول وقت صلاة أخرى أو يشككهم في وقت الأولى لا سيما في الغيم فيحضرون مرة ثانية وفيه مشقة شديدة وبه اندفع ما قيل لاحاجة لاشتراط وقوع الجماعة للابهام على أهل البلد أيضا وذلك لأن إيهامهم أخف مشقة إذ بفرض توهمهم لا يحصل منهم الحضور الامرة (تنبيه) إنما يتجه التقييد بالانصراف فيما إذا تعد محل الجماعة بخلاف ما إذا تعد لأن الرفع في أحدها يضرب المنصرفين من البقية بعود كل لما صلى به أو لغيره فيمتجه حينئذ ندب عدم الرفع وإن لم ينصر فوا وقضية المتن ندب الاذان مع الرفع للجماعة الثانية وإن كرهت ونوزع فيه بانه يذبحى كراهتها لانه وسيلة ويرد بان كراهتها لا مر خارج لا يقتضى كراهة وسيلتها كما هو ظاهر (وبقيم للقاتنة) قطعاً (ولا يؤذن) لها (في الجديد) لزوال الوقت ولما صح انه صلى الله عليه وسلم فاته

(قوله صلوات) هي الظهر والعصر والمغرب اه محلي ولا يعارضه ما قدمه الشارح م في شرح ويسن تقديمه اى الفائت على الحاضرة الخ مما هو صريح في ان المغرب لم تقفه لاما كان تعدد الفوات في ايام الخندق ع ش (قوله كلام شارح) قد يقال مراده انه على القديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا يخالفه سم (قوله ولا ينافيه) اى ذلك التعميم (القديم السابق) اى في المؤادة ووجه المناقاة انه اذا لم يؤذن المنفرد لها فالفائتة اولى نهاية ومعنى (قوله للاختلاف عنه) اى في ذلك القديم فعن بمعنى في (قوله بل قيل الخ) عبارة المغنى والنهاية وعلى ما تقدم عن الرافعي من اقتصار الجهم وروى في المؤادة على انه يؤذن يجرى القديم هنا على اطلاقه اه (قوله وهو) اى القديم (قوله لما فاتته الصبح) اى بنومه وهو واصحابه واستشكل هذا بحديث نحن معاشر الانبياء تنام اعيننا ولا تنام فلو بناو اجاب عنه السبكي بان الانبياء نومين فكان هذا من النوم الثاني وهو خلاف نوم العين وأجاب غيره بجواب حسن وهو ان ادراك دخول الوقت من وظائف العين والاعين كانت نائمة وهذا لا ينافي استيقاظ القلوب اه وقد يتوقف في هذا بان بقظة القلب يدرك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض امته فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد يجاب ايضا بانه فعل ذلك للتشريع لان من نامت عيناه لا يخاطب باداء الصلاة حال نوميه وهو صلى الله عليه وسلم شاركا لامتة الا فيما يخص به ولم يرد اختصاصه صلى الله عليه وسلم بالخاطب حال نوم عينيه دون قلبه فتأمل ع ش وقد يجاب ايضا بانه صلى الله عليه وسلم نام في تلك المرة قلبه الشريف ايضا على خلاف العادة للتشريع (قوله سار الخ) والحكمة في سيرهم منه ولم يصلوا فيه ان فيه شيطانا كما يدل عليه رواية ارجلوا بنام هذا الوادى فان فيه شيطانا اطفئجى اه بجبرمى (قوله واذن بلال) اى بامرته صلى الله عليه وسلم ع ش (قوله على الاول) اى الجديد و (قوله الثاني) اى القديم الاصح نهاية (قوله حق للفرض) وهو المعتمد غنى (قوله فان كان عليه فوائت الخ) تفرغ على القديم الراجح ع ش (قوله متواليه) ولا يضر في الموا لا تروا ان الفرض اخذ من قول ح في شرح قول المصنف الا في وشرطه الوقت الخ ما نصه وبه يعلم ان الكلام للحاجة لا يؤثر في طول الفصل وان القول انما يحصل بالسكوت او الكلام غير المنسوب للحاجة انتهى ع ش قول المتن (لم يؤذن لغير الاولى) ولا ينتقض بهذا وبما ياتي في المجموعتين ما تقدم من انه حق للفرض لان وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع او صورة في غيره صبرها كجزء من اجزاء الاول فاكتفي بالاذان لها اه شرح العباب (فرع) نسي صلاة من الخمس واوجبت الخمس فان والاها اذن الاول والا فلكل مر اه سم (قوله فان طال فصل) اى بان كان بقدر ركعتين باخف يمكن كالفصل بين صلاتي الجمع ع ش (قوله بين كل) اى كل اثنين (قوله ولو جمع تأخير الخ) اى مع التوالى كما هو صريح المنهج اى والمغنى بصري (قوله اذن الاول الخ) ويشترط هنا وفيما مر وما ياتي ان يقصد به الاول بل لو اطلق انصرف لها فلو قصد به الثانية فيمنع ان لا يكتفي به حلبي اه بجبرمى (قوله فيؤذن لها) اى ايضا (قوله ولو الى الخ) دخل فيه ما اذا ذكر فائتة بعد فعل

كلام شارح) قد يقال معنى كلام الشارح المذكور انه على القديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا يرد عليه ما قاله فتأمل (قوله على الثاني حق للفرض) نظر الاسنوى في ندب الاذان في وقت الاولى من المجموعتين اذا نوى جمع التأخير قال الدهميرى ويظهر تخريجه على انه حق الوقت او الصلاة فان قلنا بالاول اذن والا فلا ومقتضاه انه لا يؤذن لان المعتمد انه حق للصلاة وفي شرح العباب يؤخذ من قولهم انه حق لوقت انه يؤذن للاولى في وقتها وان نوى جمعها تأخيرا كما يحتمل بعض المتأخرين وقياسه ان يؤذن للثانية في وقتها وإن جمعها تقديمها وقد ينزع فيه لان نية التأخير او فعله التقديم صير الوقت هو الثاني او الاول كما صرحوا به فقياسه عدم الاذان فيما ذكر اه (قوله لم يؤذن لغير الاولى) قال في شرح العباب فان قلت ما تقرر من انه حق للفرض ينتقض بما ياتي في توالى فوائت او مجموعتين من انه لا يؤذن لغير الاولى قلت لا يتناقضه خلافا لمن توهمه لان وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع او صورة في غيره صبرها كجزء من اجزاء الاول فاكتفي بالاذان لها اه (فرع) نسي صلاة من الخمس واوجبت الخمس فان والاها اذن الاول والا فلكل مر (قوله ولو الى

صلاة يوم الخندق فقضاها ولم يؤذن لها (قلت القديم) انه يؤذن لها فعلت جماعة او فرادى خلافا لما يوهمه كلام شارح ولا ينافيه القديم السابق للاختلاف عنه بل قيل ان ذلك جديد لا قديم وهو (اظهر والله أعلم) للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم لما فاتته الصبح بالوادى سار قليلا ثم نزل واذن بلال فصلي ركعتين ثم الصبح وذلك بعد الخندق فالاذان على الاول حق للوقت وعلى الثاني حق للفرض وفي الاملاء حق للجماعة (فان كان) عليه (فوائت) و اراد قضاءها متواليه (لم يؤذن لغير الاولى) او متفرقة فان طال فصل بين كل عرفا اذن لكل ولو جمع تأخير اذن للاولى فقط سواء كانت صاحبة الوقت أم غيرها وكذا تقديمها لم يدخل وقت الثانية قبل فعلها فيؤذن لها لزوال التبعية ولو والى بين فائتة ومؤادة اذن لا ولاهما الا ان يقدم الفائتة ثم بعد الاذان لها

الحاضر فان كان عقبها لم يؤذن وإن طال الفصل أذن وخرج ما إذا لم يؤال فيؤذن لكل سم ونهاية ومعنى (قوله) يدخل وقت المؤداة (أي ولو قبل أن يحرم بالقائمة بقي ما لو أذن وأراد أن يصلي ثم عرض له ما يقتضي التأخير واستمر حتى خرج الوقت فهل يؤذن لها اخذنا من إطلاقهم الاذان للقائمة أو لافيه نظر والا قرب أنه لا يؤذن لأنه اذن لهذه الصلاة والموا لا بين الاذان والصلاة لا تشتط عرش (قوله) فيؤذن (الخ) وحيث لم يؤذن للثانية فما بعد ما أقام لكل نهاية ومعنى (قوله) (أيضا) لعل وجهه أنه لما كان الاذان قبل دخول وقت المؤداة لم يصلح لكونه من سنتها عرش قول المتن (ويندب لجماعة النساء الإقامة) أي بان تفعلها إحداهن ولو أقامت لرجل أو خشي لم يصح نهاية وقياس حرمة الاذان قبل الوقت لكونه عبادة فاسدة الحرمة ويحتمل خلافه وهو الاقرب اخذنا ما ذكره حجب في شرح قول المصنف الاتي لا الاذان الخ عرش (قوله) (والخنائي) ظاهره صحة إقامة الخنثى للخنثى والوجه المنع لاحتمال أنه أنثى وهم رجال وهو قياس ما صرح به في شرح العباب من أن المرأة لا تقيم للخنثى سم وفي النهاية ما يوافقه (قوله) (لا يستنهاض الحاضرين) أي إصالة فلا يشكك طلبها للمنفرد سم (قوله) (والتشبه بالرجال الخ) اخذ بعضهم من هذا عدم حرمة الاذان على الامرء لأنه ليس في فعله تشبه بغير جنسه وبناء على أن علة تحريم الاذان على المرأة مركبة ينتفي بانتفاء جزئها والتشبه منتف في حق الامرء فينتفي تحريم الاذان عليه عرش (قوله) (ومن ثم حرم عليها الخ) أي وإن لم تقصد التشبه بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقراءة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقراءة في الصلاة ولو بحضرة اجنبي فكذلك اخرجها مراراً سم ويأتي عن النهاية مثله وخالف المغني فقال وينبغي أن تكون قراءتها كالاذان لأنه ليسن استماعها اه واختاره البصري (قوله) (إن كان ثم اجنبي) وفاقا للمغني والاسنى وشرح المنهج وخلافاً للنهاية عبارته ولو اذنت المرأة للرجال أو الخنثائي لم يصح اذانها واثمت لحرمة نظرهما اليها وكذا لو اذن الخنثى للرجال أو النساء ورفع في هذه أي النساء صوتهن فوق ما يسمعن أو الخنثائي كما هو ظاهر ولا فرق في الرجال بين المحارم وغيرهم كما اقتضاه كلامهما وهو المعتمد ثم قال ويؤخذ مما تقدم في الفرق بين غنائها واذانها عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة في الصلاة وخارجها وإن كان الاصغاء للقراءة مندوباً وهو ظاهر ووافقي به الوالد رحمه الله فقد صرحوا بكرهه جهرها في الصلاة بحضرة اجنبي وعلوه بخوف الافتتان اه بخذف (قوله) (يسمع الخ) وهل يحرم على سماع اذانها السماع فيجب عليه سد الاذان ام لافيه نظر والا قرب الثاني لأنه لا يحرم سماع نحو الغناء منها إلا عند خوف الفتنة قال في الايعاب وحيث حرم عليها ذلك كافي الجهر فهل تناب أم لافيه نظر والا قرب الاول كالصلاة في المصنوع اه أقول بل الاقرب الثاني ويفرق بينهما بأن الصلاة مطلوبة منها شرعاً بخلاف الاذان عرش (قوله) (وسماعه) أي سماع الاجنبي لغنائها مع الكراهة ومعنى ونهاية (قوله) (وقضية هذا) أي التعليل الثاني (قوله) (عدم التقييد) تقدم عن النهاية اعتماده ويأتي في شرح والذكرة ما يوافقه قال سم وقضيته ايضاً عدم التقييد بالرفع إلا ان يقال المختص بالرجال هو الاذان مع

لها أيضاً (وتندب لجماعة النساء) والخنثائي ولكل على انفرادها أيضاً (الإقامة) على المشهور لأنها لا يستنهاض الحاضرين فلا رفع فيها يخشى منه محذور مما يأتي (لا الاذان على المشهور) لما فيه من الرفع الذي قد يخشى منه افتتان والتشبه بالرجال ومن ثم حرم عليها رفع صوتها به إن كان ثم اجنبي يسمع وإنما لم يحرم غناؤها وسماعه للاجنبي حيث لا فتنة لأن تمكينها منه ليس فيه حمل الناس على مؤد لفتنة بخلاف تمكينها من الاذان لأنه ليسن الاصغاء للؤذن والنظر اليه وكل منها اليها مفتن ولأنه لا تشبه فيه إذ هو من وضع النساء بخلاف الاذان فإنه مختص بالذكر فحرم عليها التشبه بهم فيه وقضية هذا عدم التقييد بسماع اجنبي إلا ان يقال لا يحصل التشبه إلا حينئذ ويؤيده ما يأتي في اذانها للنساء الظاهر في أنه لا فرق في عدم كراهته بين قصدتها للاذان وعدمه فان قلت ينافيه ما يأتي من حرمة قبل الوقت بقصدته بجماع عدم مشروعية كل قلت يفرق بان ذلك فيه متبادرة صريحة للشرع بخلاف هذا إذ الذي اقتضاه الدليل فيه عدم ندبه لا غير ولا رفع صوتها بالتلبية لأن كل أجد مشغول بتلبية نفسه مع أنه لا يسن الاصغاء لها ولا نظر الملبى

الرفع وكلامهم يصرح بعدم حرمة اذان المرأة بل ارفع وان قصدت الاذان لكن ينبغي الحرمة عند قصده وقصد التعبد من حيث انه اذان اه وياتى عن عش الجزم بذلك (قوله ويؤيده) اى الحصر المذكور (ما ياتى) اى انفا (قوله لا فرق في عدم كراهته الخ) تقدم انقاع سم وياتى عن عش اعتماد الحرمة مع قصد الاذان الشرعى مطلقا (قوله ينافيه) اى عدم الفرق (ما ياتى) اى فى شرح وشرطه الوقت (قوله بان ذاك) اى الاذان قبل الوقت بقصد وقوله بخلاف هذا اى اذان المرأة بقصد (قوله عدم ندبه الخ) اى وهو لا يستدعى الحرمة عش بل ولا الكراهة (قوله ولا رفع صوتها) عطف على قوله غناؤها (قوله لها) اى للتلبية (قوله بقدر ما يسمع) اى ولم تقصد الاذان الشرعى فان رفعت فوق ذلك او اردت الاذان الشرعى حرم وان لم يكن ثم اجنبى عش عبارة سم قوله لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى اى فليس اذا ناسى شرعا نعم ان قصدت مع عدم رفع صوتها التشبه بالرجال حرم كما هو ظاهر وكذا ان قصدت حقيقة الاذان فيما يظهر لقصدتها عبادة فاسدة وما يتضمن التشبه بالرجال اه (قوله وكذا الخنى) عبارة لاسنى اى والمغنى والخنى المشكل فى هذا كله كالمراة اه وعبارة شرح المنهج فان اذناى المراة والخنى للنساء بقدر ما يسمع لم يكره او فوقه كره بل حرم ان كان ثم اجنبى اه وعومل الخنى معاملة المراة احتياطاً والتحريم للاحتياط صانع معهود وكثير اما احتياطوا فى امر الخنى فلا يرد كيف حرم مع الشك فى انوثته سم قول المتن (والاذان مثنى) وفى العباب فان زاد منها اى زاد على الفاظ الاذان كلمة منها او ذكر الاخر ولم يؤدى الى اشتباهه او قال الله الا كبروا لقن الاذان اجزا انتهى سم (قوله معدول) الى قوله واعتذر فى النهاية الا قوله اى لانها الى والا والى قوله يحكى على الخفى المغنى الا قوله قال ولهذا وقوله اى مع الى فالاولى وما انبه عليه (قوله اى معظمه الخ) وكلماته مشهورة وعدتها بالترجيع تسع عشرة كلمة نهاية ومعنى اى فلو ترك كلمة من غير الترجيع لم يصح اذانه عش (قوله والتشهاد الخ) اى التلليل قول المتن (والاقامة الخ) وكلماتها مشهورة وعدتها احدى عشرة كلمة معنى ونهاية (قوله اى لانها الخ) اى نى لفظ الاقامة لانها الخ (قوله بالمقصود) وهو استنهاض الحاضرين كما سر (قوله واعتذر عنه) اى اعتذر المصنف فى دقائقه عن عدم استثناء لفظ التكبير (قوله فكانه فرد) هذا ظاهر فى التكبير او لها وما فى آخرها فهو مساو للاذان فالاولى ان يقال ومعظمها فرادى معنى (قوله فالاولى) الى قوله بخلاف الخفى النهاية (قوله وقيل الفتح) اى بنقل حركة الف الله للراشم (قوله بجمع كل كلمتين الخ) اى والكلمة الاخيرة بصوت معنى (قوله اى اسراعها) الى قوله وفى خبر الخ فى

مع الرفع فلا يتحقق التشبه الا حينئذ وكلامهم مصرح بعدم حرمة اذان المرأة اذا لم ترفع صوتها وان قصدت الاذان لكن ينبغي الحرمة عند قصده وقصد التعبد من حيث انه اذان (قوله ولو اذنت للنساء) انظر التقييد بالنساء وسيأتى انه ولا يصح اذانه للرجال وليس فيه افصاح بكرهه او عدمها فان لم يكرهه اشكل التقييد (قوله لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى) اى فليس اذا ناسى عينا فان قلت ما الصارف له عن الاذان حتى انتفت الكراهة بل والحرمة قلت الصارف له قرينة حالها وهى انها ليست من اهل الاذان ونظيره ما تقدم فى باب الغسل ان حال الجنب وعدم تاهله للقرآن قرينة صارفة له عن القرآنية حتى لم تحرم قراءته بغير قصد فان قلت فليجز اذانهما مع رفع الصوت نظراً لصرف تلك القرينة قلت عارضها رفع الصوت الذى هو شعار ظاهر الاذان ومقصودا صالحة فيه نعم ان قصدت مع عدم رفع صوتها التشبه بالرجال حرم كما هو ظاهر وكذا قصدت حقيقة الاذان فيما يظهر اقصدها عبادة فاسدة وما يتضمن التشبه بالرجال (قوله وكذا الخنى) عبارة شرح الروض والخنى كالمراة قاله فى المجموع اه وعبارة شرح المنهج فان اذناى المراة والخنى للنساء بقدر ما يسمع لم يكرهه او فوقه كره بل حرم ان كان ثم اجنبى اه وقد استشكل الحرمة فى الخنى لاحتمال انه رجل فكيف حرم مع الشك ويجاب بانه عومل معاملة المراة احتياطاً والتحريم للاحتياط صانع معهود وكثيرا ما احتياطوا فى امر الخنى (قوله والاذان مثنى الخ) فى العباب فان زاد منها اى زاد على الفاظ الاذان كلمة منها او ذكرها آخر ولم يؤدى الى اشتباهه او قال الله الا كبروا لقن الاذان اجزا (قوله وقيل الفتح) اى بنقل

ولو اذنت للنساء بقدر ما يسمع لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى وكذا الخنى (والاذان مثنى) معدول عن اثنين اثنين اى معظمه اذ التكبير اوله اربع والتشهد آخره واحد (والاقامة فرادى) لالفظ (الاقامة) للحديث المتفق عليه امر بلال اى امره صلى الله عليه وسلم كفى رواية النسائي ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة اى لانها المصرحة بالمقصود والا لفظ التكبير فانه يثنى او لها وآخرها واعتذر عنه بانه على نصف لفظه فى الاذان فكانه فرد قال ولهذا شرع جمع كل تكبير تين فى الاذان بنفس واحد اى مع وقفة لطيفة على الاولى للاتباع فان لم يقف فالاولى الضم وقيل الفتح بخلاف بقية الفاظه فانه ياتى بكل كلمة فى نفس وفى الاقامة بجمع كل كلمتين بصوت (ويسن ادراجها) اى اسراعها

(وترتيله) اى الثانى فيه للامر بهما ولا نه للغائبين فالترتيل فيه المبلغ وهى للحاضرين فالادراج فيها شبهة ومن ثم سن ان تكون اخفض صوتا منه (والترجيع فيه) لثبوتها في خبر مسلم وهو ذكر الشهادتين مرتين سر بحيث يسمعه من يقر به عرفا قبل الجهر بهما ليتدبرهما ويخلص فيهما إذ هما المقصودتان المنجيتان (٤٦٨)

النهاية قول المتن (وترتيله) اى الا التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين في نفس عشرين (قوله ومن ثم) اى لاجل انها للحاضرين قول المتن (والترجيع فيه) ولو ترك ذكر صبح الاذان مغنى وسم وعش (قوله وهو ذكر الشهادتين مرتين الخ) فهو اسم للاول كما صرح به المصنف في مجموعه ودقائقه وتحريره وتحقيقه وان قال في شرح مسلم انه الثانى مغنى ونهاية وشرح المنهج (قوله قبل الجهر بهما) وياتى بالاربع ولا قال في العباب فلو لم بات بهما سر الا لا اتى بهما بعد الجهر عشرين (قوله المنجيتان) اى من الكفر المدخلتان في الاسلام نهاية ومغنى (قوله فصيح تسمية كل الخ) لا يخفى ان المناسب لذلك التوجيه ان يكون اسما للثانى لانه الذى رجع اليه وحينئذ فتسمية الاول بهما من تسمية السبب باسم المسبب اذ هو سبب الرجوع رشيدى وفي سم نحوه قول المتن (والثوب في الصبح) وخص بالصبح لما يعرض لنا من التكاسل بسبب النوم نهاية ومغنى (قوله من اذان مؤداة) بلاتونين بتقدير الاضافة اى مؤداة صبح كرى (قوله وهو الصلاة خير من النوم) اى اليقظة للصلاة خير من الراحة التى تحصل من النوم ويسن في الليلة المظرة او المظلمة او ذات الريح ان يقول بعد الاذان وهو الاول او بعد الحيعلتين الاصلوا فى رحا الكرم اى مرتين لما صبح من الامر به وقضية كلامهم انه لو قاله اى الاصلوا غرضا اى عن الحيعلتين لم يصب اذانه وهو كذلك نهاية وشرح بافضل وكذا في المغنى الا وقضية كلامهم الخ فقال بدله فلو جعله بعد حيعلتين او غرضا عنهما جازاها قال السكردى قوله في الليلة ليس بقيد كما في شرح العباب بل النهار كذلك كبقية اعذار الجماعة اه وقال عشرين قوله لم راو المظلمة المراد بها الظلام ينشأ عن نحو سحاب اما الظلمة المعتادة في اواخر الشهور لعدم طلوع القمر فيها فلا يستحب ذلك فيها اه واقره الرشيدى (قوله كحى على خير العمل مطلقا) اى كما يكره هذا في الصبح وغيره (قوله فان جعله) اى لفظ حى على خير العمل (قوله لم يصب اذانه) والقياس حينئذ حرمة لانه صار متعاطيا لعبادة فاسدة عشرين (قوله حى على خير العمل) اى اقبلوا على خير العمل عشرين (قوله وبه) اى بذكر خبر الطبرانى اى بقوله فامره الخ (قوله وعلى عال الخ) عبارة النهاية ويستحب ان يؤذن على عال كمناارة وسطح للاتباع ولزيادة الاعلام بخلاف الاقامة لا يستحب فيها ذلك الا ان احتيج اليه لكبر المسجد كما في المجموع وفى البحر لو لم يكن للمسجد منارة سن ان يؤذن على الباب وينبغى تقييده بما اذا تعذر في سطحه وإلا فهو اولى فيما يظهر اه وفى المغنى نحوه (قوله احتيج اليه) ظاهره انه قيد فى كل من الاذان والاقامة وليس كذلك بل هو قيد فى الاقامة فقط واما الاذان فيطلب فيه ان يكون على عال مطلقا كما مر عن النهاية والمغنى (قوله ولليلة) اى ان لم يحتج الى غيرها وإلا كمناارة وسط البلد فيدور حولها قلبون اه بغير مى وياتى ما يتعلق به (قوله لانه الماثور الخ) ظاهره الرجوع لكل من القيام والا استقبال لكن خصه شيخ الاسلام والنهاية والمغنى بالثانى (قوله بل يكره اذان غير مستقبل الخ) اى مع القدرة عليه واجزاه لان ذلك لا يخل بالاعلام نهاية ومغنى (قوله فى بعضه) اى الاذان (قوله بخالفته) اى الخبر (قوله المذكور) اى آنفا (قوله على ان الخبر) اى خبر الطبرانى (قوله ومعارض) عطف على ضعيف (قوله راويه المذكور) كانه اراد به من ضعفه ابن معين (قوله عن يمينه) وقوله عن يساره عن فيهما بمعنى الى (قوله وحينئذ) اى حين التعارض وقوله بهذا اى المروى الثانى وقوله لما مر اى الماثور وقوله وهو اى والحال ان المثبت النخ وقوله اولى خبر كان (قوله وغير قائم) الى قوله وقضيتهم فى حركة الف الله لراء (قوله والترجيع فيه) قضية كونه سنة يفيدانه غير شرط فيه فيصح بدونه (قوله انه للاول) لا يخفى ان وجود الاول سبب في تحقق الرجوع المذكور فهو لا ينافى التوجيه المذكور لان

لا غاية وراءه سمي بذلك لانه رجع للرفع بعد تركه او للشهادتين بعد ذكرهما فيصح تسمية كل به لكن الاشهر الذى في اكثر كتب المصنف انه للاول (والثوب) بالمثلثة (فى) كل من اذان مؤداة واذان فائنة (الصبح) وهو الصلاة خير من النوم مرتين بعد الحيعلتين للحديث الصحيح فيه من ثاب إذ ارجع لانه بمعنى ما قبله فكان به راجعا الى الدعاء بالصلاة ويكره فى غير الصبح كحى على خير العمل مطلقا فان جعله بدل الحيعلتين لم يصب اذانه وفى خبر الطبرانى برواية من ضعفه ابن معين ان بلالا كان يؤذن للصبح فيقول حى على خير العمل فامره صلى الله عليه وسلم ان يجعل مكانها الصلاة خير من النوم ويترك حى على خير العمل وبه يعلم انه لا متشبث فيه لمن يجعلونها بدل الحيعلتين بل هو صريح فى الرد عليهم (وان يؤذن) ويقم (قائما) وعلى عال احتيج اليه (والليلة) لانه الماثور سلفا وخلفا والخبر الصحيحين يا بلال قم فناد بل يكره اذان غير مستقبل وكانهم إنما لم

ياخذوا بما فى خبر الطبرانى وانى الشيخ ان بلالا كان يترك الاستقبال فى بعضه غير الحيعلتين لخالفته للماثور المذكور الذى هو فى حكم النهاية الاجماع المؤيد بالخبر المرسل استقبال واذن على ان الخبر ضعيف لان فى سنده ابن معين ومعارض برواية راويه المذكور ايضا ان بلالا كان ينحرف عن القبلة عن يمينه فى مرتى حى على الصلاة وعن يساره فى مرتى حى على الفلاح ويستقبل القبلة فى كل الفاظ الاذان الباقية وحينئذ كان لاخذ بهذا الموافق لما مروا موجب الحجية المرسل والمثبت للاستقبال فيما عدا الحيعلتين وهو مقدم على النافى اولى وغير قائم قدر

النهاية إلا قوله ومن ثم إلى وكره وكذا في المغني إلا قوله نعم إلى والالتفات (قوله وغير قائم الخ) عطف على قوله وغير مستقبل عبارة النهاية في فكره للقاعد وللعضطجع اشد للراكب المقيم أي جالس بخلاف المسافرين لا يكره له ذلك لحاجته للركوب لكن الأولى له أن لا يؤذن إلا بعد نزوله لأنه لا بد له منه للقرينة وقضية كلام الرافعي أنه لا يكره أي للمسافر ترك القيام ولو غير راكب له بوجه بان من شأن السفر التعب والمشقة فسوخ له فيه ومن ثم قال الأسنوي ولا يكرهوا أيضا ترك الاستقبال ولا المشي لاحتماله في صلاة النفل في الأذان الأولى والاقامة كالآذان فما ذكره الوجه أن كل منهما يجزئ من الماشي وإن بعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله أن فعل ذلك لنفسه فإن فعله ما غيره كان ثم معه من يمشي وفي محل ابتدائه غيره اشترط أن لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله ولا لم يجزه كما في المقيم اهـ وكذا في سم عن العباب وشرحه إلا قوله لاحتماله قال ع ش قوله مر والوجه قد يشعر بعبارة باختصاص الأجزاء على هذا الوجه بالمسافر ولعله جرى على الغالب من أن غيره لا يمشي في أذانه ولا في أقامته وقوله ولا لم يجزه أي لم يجز من لم يسمع الكل اهـ عبارة الرشيدى قوله مر لم يجزه لعله بالنسبة لمن في محل ابتدائه إذ لا توقف في أجزائه لمن يمشي معه ومن ثم احتراز بالتصوير المذكور عما إذا اذن لمن يمشي معه فقط كما هو ظاهر ثم رابت سم توقف في عبارة الشارح مر وذكر أنه بحث معه مر فيها حاول تأويلها بما لا يخفى مافيه اهـ والحاصل أنه ينبغي حذف قوله مر كان كان معه من يمشي إذ حكمه حكم ما إذا كان يؤذن لنفسه اهـ (قوله وإن باع محل انتهائه الخ) شامل لما إذا أذن لنفسه وما إذا أذن لغيره ممن يمشي معه مثلاً وهو ظاهر سم (قوله والالتفات الخ) أي ويسن الالتفات نهاية ومغني (قوله بعنقه الخ) أي من غير أن ينقل عن محله ولو على منارة محاذة على الاستقبال نهاية ومغني قال ع ش وفي سم على المنهج عن مر ولا يدور عليها فإن دار كني أن سمع آخر أذانه من سماع أوله وإلا فلا اهـ (قوله يميناً مرة في مرقى على الصلاة ويسار مرة في مرقى الخ) أي حتى يتمهما في الالتفاتين نهاية ومغني (قوله لانهما خطاب آدمي) أي وغيرهما ذكر الله تعالى نهاية (قوله كسلام الصلاة) أي فانه يلتفت فيه دون ماسواه لانه خطاب آدمي بحيرى (قوله ومن ثم) أي من أجل انها كسلام الصلاة (قوله وانما ندب الخ) أي الالتفات (قوله وفي التشويب) أي في سن التفات فيه (قوله فقال ابن عجيل لا) اعتمده النهاية والمغني قال الكردى والاسى والامداد وغيرهم اهـ (قوله دعاء) أي إلى الصلاة (قوله جعل سبابته الخ) أي أنتميتها ولو تعذرت إحدى يديه لعله جعل السليمة فقط نعم إن كانت العليلة سبابته فيظهر جعل غيرهما من بقية أصابعه نهاية قال ع ش فضيته استواء بقية الأصابع في حصول السنة بكل منها وإنه لو فقدت أصابعه الكل لم يضع الكف وفي سم على حج فلو تعذر سبابته لنحو فقد هما اتجه جعل غيرهما من أصابعه بل لا يبعد حصول أصل السنة بجعل غيرهما ولو لم تعذر انتهى (قوله أنه) أي الجعل (قوله وأنه يستدل به الأصم والبعيد) أي على كونه إذا نافي جيب إلى فعل الصلاة لأنه يسن له إجابته المؤذن بالقول نهاية (قوله وقصيتهما)

تسميته حيث تدرج جميعاً من أخذ اسم السبب من معنى المسبب فليتامل (قوله نعم لا بأس باذان مسافراً كبا أو ماشياً) قال في العباب والأولى تأذين المسافر بعد نزوله أي أن سهل عليه وله فعله راكباً أي بلا كراهة كما في شرحه وقاعد أقال في شرحه بلا كراهة وإن كان غير راكب كما اقتضاه قول الشرح الصغير إلا أن يكون مسافراً فلا بأس أن يؤذن قاعداً أو راكباً اهـ (تنبيه) قول الشارح وإن بعد محل انتهائه عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع من في أحدهما الآخر شامل لما إذا اذن لنفسه وما إذا اذن لغيره ممن يمشي معه مثلاً وهو ظاهر وأما ما في شرح مر بما يخالف ذلك كما يأتي فشكل وقد بحثت معه فيه فوافق على ما استظهرته وحاول تأويل عبارته بما لا يخفى مافيه (قوله بحيث لا يسمع من في أحدهما) أن فعل ذلك لنفسه فإن فعلها أي الأذان والاقامة لغيره كان كان ثم معه من يمشي اشترط أن لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله ولا لم يجزه كما في المقيم كذا في مر وفيه نظر ظاهر (قوله فقال ابن عجيل لا) قال مر واقضاه كلامهم (قوله سبابته) فلو تعذر النحو فقد هما اتجه جعل غيرهما من أصابعه بل يبعد حصول أصل

نعم لا بأس باذان مسافر راكباً أو ماشياً وإن بعد محل انتهائه عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع من في أحدهما الآخر والالتفات بعنقه لا يصدره يميناً مرة في مرقى على الصلاة ثم يساراً مرة في مرقى على الفلاح وخصاً بذلك لأنها خطاب آدمي كسلام الصلاة ومن ثم ينبغي أن يكون الالتفات هنا بجذبه لا بجذبه نظير ما يأتي ثم وكره في الخطبة لأنها وعظ للحاضرين فالالتفات لأعراض عنهم محل بأدب الوعظ من كل وجه وإنما ندب في الاقامة لأن القصد منها مجرد الإعلام لا غير فهي من جنس الأذان فألحقت به واختلف في التشويب فقال ابن عجيل لا وغيره نعم لأنه في المغني دعاء كالحيهاتين ويسن جعل سبابته في ضماخى أذنيه فيه دونها والفرق أنه أجمع للصوت المطلوب رفعه فيه أكثر وأنه يستدل به الأصم والبعيد وقصيتهما أنه لا يسن لمن يؤذن لنفسه



أى الفرقين (قوله بخفض الصوت) مفهومة أنه إذا رفع صوته ما استطاع لتحصيل كمال السنة كما مر يسن له ذلك أيضا (قوله وبهما) أى بالفرقين (قوله لها) أى الإقامة وقوله به أى الاذان وقوله فى الالتفات أى على ما مر وقوله لاهنا أى جعل السبابتين اه سم (قوله فى كل منه) إلى قوله ويشترط فى المغنى لإقوله وكالحج وقوله وإن كرهه إلى قول المتن ويسن فى النهاية لإلا ما ذكر وقوله لخير إلى نعم وما انبه عليه (قوله سماع واحد) أى بالقوة على ما مر عن الرشيدى وشيخناو بالفعل على ما مر عن عس (قوله وعدم بناء غيره الخ) ومنه ما يقع من المؤذنين حال اشتراكهم فى الاذان من تقطيع كلمات الاذان بحيث يذكر واحد بعض الكلمات وغيره باقيا وينبغي حرمة ذلك لانه تعاط لعبادة فاسدة عس (قوله لانه يقع الخ) أى غالبا فلا فرق بين ان يشتمها صوتا أو لانهاية مغنى (قوله وترتبه) فان عكس ولو ناسيا لم يصح وينبى على المنتظم منه والاستئناف اولى ولو ترك بعض الكلمات فى خلاله اتى بالمزك وأعاد ما بعده نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله مر وبينى على المنتظم ظاهره وإن قصد التكميل والفرق بينهما وبين الفاتحة لا تح اه وقال عس قوله مر اتى بالمزك أى حيث لم يطل الفصل بما أتى به من غير المنتظم بين المنتظم وما كمل به اه قول المتن (وموالاته) فان عطس فى أثناء ذلك سن ان بحمد الله فى نفسه وان يؤخر رد السلام إذا سلم عليه غيره والتشميت إذا غطس غيره وحمد الله تعالى إلى الفراغ وان طال الفصل فبرد ويشمت حينئذ فان ردا وشمت أو تكلم بمصلحة لم يكره وكان تاركا للسنة ولورأى اعنى مثلا لخاف وقوعه فى بروجب انذاره مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله مر وان يؤخر رد السلام هذا ظاهر إذا كان المسلم يملك إلى الفراغ فان كان يذهب كان سلم وهو ما رفقيل يرد عليه حالا أو يترك الرد اه وقال عس قضية كلامه مر وجوب الرد بعد فراغ الاذان وهو مخالف لما فى الابيات المشهورة من عد الاذان من الصور المسقط للرد لكنه موافق لما هو المعتمد من وجوب الرد على الخطيب إذا سلم عليه وقوله مر وجب انذاره أى وان طال ولا يبطل به الاذان اه (قوله ولا يضراخ) أى ولو عمدانهاية (قوله بسير كلام وسكوت ونوم وانغماء الخ) ويسن ان يشتانف فى غير الاولين مغنى زاد النهاية وكذا فيها فى الإقامة فكانها القربها من الصلاة وتا كدها لم يسامح فيها بفصل البتة بخلاف الاذان (قوله وان كرهه) ان كان فاعله ما يقع به الفصل كما هو الظاهر فنحو الانغماء الذى يتسبب فيه والردة ليست كذلك قال ابن قاسم قوله وإن كرهه أى اليسير من ذلك كما هو ظاهر العبارة ولعل محل كراهيته فى النوم وتاليه إذا اختارها ولعل المراد فى الاخير كراهة التحريم والسكرانة من حيث الفصل وان حرم فى نفسه فليتامل اه بصرى (قوله والاضراخ) أى وان فحش بحيث لا يسمى مع الاول اذنان فى الاذان وإقامة فى الإقامة استأنف جز مانهاية ومغنى قول المتن (والتميز) أى ولو صديقا يتأدى باذانه وإقامته الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وما فى الجموع من قبول خبره فيما طرقة المشاهدة كروية النجاسة ضعيف كما ذكره فى محل اخر نعم قد يقبل خبره فم احتفت به قربنة كاذن فى دخول دار وإيصال هدية وإخباره بطلب ذى وليمة له فتجب الاجابة ان وقع فى القلب صدقة نهاية قال عس ثن قوله نعم قد يقبل خبره أى فان قويت القرينة هنا على صدقه صدقه قبل خبره وقياس ما ياتى له فى الصور ان الكافر ان أخبر بدخول الوقت ووقع فى القلب صدقه قبل والا فلا وان الفاسق كذلك اه (قوله كسكران) نعم يصح اذان سكران فى أوائل نشاته لا انتظام قصده وفعله حينئذ نهاية وأقره سم وعس (قوله باسلام غير العيسوى الخ) لاعتقاده ان محمدا رسول الله إلى العرب خاصة نهاية عبارة المغنى والاسنى والعيسوية فرقة من اليهود تنسب إلى ابي عيسى السجى بن يعقوب الاصبهانى كان فى خلافة المنصور يعتقد ان محمدا رسول الله إلى العرب خاصة وخالف اليهود فى أشياء غير ذلك منها انه حرم

بخفض الصوت وبهما علم سر الحاقهم لها به فى الالتفات لاهنا (ويشترط) فى كل منه ومن الإقامة اسماع النفس لمن يؤذن وحده وإلا فاسماع واحد وعدم بناء غيره على ما أتى به لانه يقع فى اللبس وكالحج و (ترتيبه وموالاته) للاتباع ولان تركهما يوم اللعب ويخل بالاعلام ولا يضرب سير كلام وسكوت ونوم وانغماء وجنون وردة وإن كرهه (وفى قول لا يضركلام وسكوت طويلان) كسائر الاذكار والكلام فى طويل لم يفحش ولا ضرر جزما (وشرط المؤذن) والمقيم (الاسلام والتميز) فلا يصحان من كافر وغير يميز كسكران لعدم تأهلهم للعبادة ويحكم باسلام غير العيسوى

السنة بجعل غيرهما ولو لم يتعدرا (قوله لها) أى الإقامة وقوله به أى الاذان وقوله فى الالتفات أى على ما مر وقوله لاهنا أى جعل السبابتين (قوله وان كرهه) أى اليسير من ذلك كما هو ظاهر العبارة ولعل محل كراهيته فى النوم وتاليه إذا اختارها ولعل المراد بالسكرانة فى الاخير كراهة التحريم وان المراد كراهته من حيث الفصل به وان حرم فى نفسه فليتامل (قوله كسكران) نعم يصح اذان سكران فى أوائل نشاته لا انتظام

الذبايح اه (قوله بنطقه بالشهادتين) هذا يدل على أنه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدى الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ويوافق ذلك ما نقله في باب الردة عن الشافعي اه سم على حج وقال شيخنا الزبدي ان الشيخ يعني الرمي رجوع اليه اخرا وعبرة العلقمى عند قوله صلى الله عليه وسلم اسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه نصها ومنه يؤخذ انه لا يشترط في التلفظ عند الاسلام بكلمة الشهادة ان يقول اشهد وهو الراجح المعتمد بل هو الصواب ولا يغير بما ذكره بعض أهل العصر وأفتى به من أنه لا بد من لفظ أشهد قال الأذرعى والوجه عدم اشتراط لفظ الشهادة كما تضمن كلام الحلبي نقل الاتفاق عليه واقتضاه كلام القفال وغيره وهو قضية الاخبار وكلام الشافعي في مواضع وكلام اصحابه انظر الى قوله صلى الله عليه وسلم لعنه ابي طالب قل لا اله الا الله ولم يقل لفظ اشهد اه كلام الأذرعى وفي الحديث الصحيح امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله قال شيخ مشايخنا فان قيل كيف لم يذكر الرسالة فالجواب ان المراد المجموع وصار الجزء الاول علما عليه كما تقول قرأت قل هو الله احدى السورة كلها اه فظهر بذلك ان المراد من قولهم الشهادتان او كلمة الشهادة لا اله الا الله محمد رسول الله اه كلام العلقمى اه ع ش بخذف (قوله فيعيد الخ) عبارة المغنى والنهاية فان اذن او قام غير العيسوى بعد اسلامه ثانيا اعتد بالثاني ولو ارتد المؤذن بعد فراغ الاذان ثم اسلم ثم اقام جازوا او لي ان يعيدهما غير دحى لا يصلى باذانه واقامته لان رده تورثه شبهة في حاله اه (قوله ويشترط لصحة نصب الخ) عبارة النهاية والمغنى ويشترط في جواز نصب مؤذن راتب من قبل الامام او نائبه او من له ولاية النصب شرعا كونه عارفا بالمواقيت بامارة ومخبر ثقة عن علم وأن يكون بالغاً مينا فغير العارف لا يجوز نصبه وان صح اذانه وبخلاف من يؤذن لنفسه او الجماعة من غير نصب فلا يشترط معرفته بها بل متى علم دخول الوقت صح اذانه كاذان الاعمى ولو اذن قبل عليه بالوقت فصادفه اعتد باذانه بناء على عدم اشتراط النية فيه اه قال ع ش بعد سوق عبارة التحفة ما نصه وهي صريحة في عدم الاعتداد بتوليته بخلاف قول الشارح م ويشترط في جواز الخ فانه لا يقتضى ذلك إذ لا يلزم من عدم الجواز البطلان لكنه المتبادر منه لا سيما وقد صرحوا بان الامام انما يفعل ما فيه مصلحة للمسلمين ومتى فعل خلاف ذلك لا يعتد بفعله ونقل عن م ما يوافق اطلاق شرحه من صحة توليته اه ويأتى عن الزبدي ما يوافق كلام الشارح (قوله نحو الامام) اى كالناظر المفوض له ذلك من قبل الواقف ع ش (قوله تكليفه واماته الخ) فان اتى شرط من ذلك لم يصح نصبه ولا يستحق المعلوم وان صح اذانه اه زبدي وقال شيخنا م يستحق المعلوم وفيه نظر لانه قال في نصب من يكره الاقتداء به انه لا يستحق المعلوم وهذا اولى منه قليوبى اه بجري (قوله او مرصد) أى وجود مرصد عارف بعلمه الاوقات بصري عبارة المغنى بعد كلام نصها فشرط المؤذن راتبا أو غيره معرفة دخول الاوقات بامارة أو غيرهما فان ابن ام مكتوم كان راتباً مع انه لا يعرفها بالامارة فانه كان لا يؤذن حتى يقال له اصبحت كما رواه البخارى ويؤخذ من ذلك ما جرت العادة به من ان المؤذنين لا يعرفون الوقت ولكن ينصب الامام لهم موقتا يخبرهم بالوقت ان ذلك يكفي كما قاله بعض المتأخرين اه قول المتن (والذكورة) ظاهر اطلاقه اشتراط ذلك في اذان المولد وغيره مما مر ولو قبل بعدم اشتراطه في اذان غير الصلاة لم يكن بعيدا وقد تقدم ما فيه ع ش (قوله فلا يصح) الى قوله ما لم يتغير في المغنى الا قوله لخبر الى نعم وقوله وقيل احسن

قصده وفعله شرح م (قوله بنطقه بالشهادتين) هذا يدل على أنه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدى الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ويوافق ذلك ما نقله الشارح في باب الردة ان الشافعي قال اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم اكتشف عن الحال وقلت له قل أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمد رسول الله وانك بريء من كل دين يخالف دين الاسلام اه ولا ينافى ذلك قول الروضة كاصلاحه في باب الكفارة ان ذكر الشافعي أن الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله الخ لظهور ان الواو في هذه العبارة من كلام الشافعي لحكاية صيغة الاسلام لا من نفس صيغة

بنقطه بالشهادتين فيعيده  
لوقوع اوله في الكفر  
ويشترط لصحة نصب نحو  
الامام له تكليفه وأماته  
ومعرفته بالوقت او مرصد  
لاعلامه به لان ذلك ولاية  
فاشترط كونه من اهلها (و)  
شرط المؤذن (الذكورة)

وقوله وإن كان إلى لانه وقوله ويظهر إلى ويكره (قوله فلا يصح اذان امرأة وخنثى الخ) وينبغي الحرمة ان وجد رفع الصوت والا فلا المقتضى آخر سمى أى مما من قصد التشبه بالرجال وقصد الاذان الشرعى (قوله ولو محارم) هذا هو المعتمد خلافاً لاسنوى شرح مراه سمى (قوله كما مر) أى قبيل والاذان مثنى (قوله ويكره كل منهما الخ) أى بخلاف غيرهما من الاذكار لا يكره للمحدث لان القرآن الذى هو افضل الاذكار لا يكره له كفى التبيان والعياب وفى شرحه عن المجموع عن الامام والغزالي فبقية الاذكار بالاولى فعلم انه ليس علة كراهة الاذان والاقامة للمحدث مجرد كونهما ذكر ايمانهم والله تعالى اعلم وفى فتاوى السيوطى فى باب الاذان ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب اه وسياق انه لا يكره اجابة الحائض والنفساء للمؤذن سمى على حج اه ع ش ورشيدى قول المتن (للمحدث) أى حدثنا اصغر نهاية ومعنى (قوله نعم ان احدث الخ) أى ولو حدثنا اكبر سن له اتمامه ولا يستحب قطعه ليوضاً لئلا يوهى التلاعب فان تطهر ولم يطل زمنه بنى والاستئناف اولى بنهاية ومعنى قال ع ش قوله لم ولو حدثنا اكبر الخ أى فلو كان الاذان فى مسجد حرم المسكث ويجب قطع الاذان سمى على حج اقول وينبغي ان محل وجوب القطع حيث لم يات فعله بلامكث بان لم يأت سماع الجماعة له الا اذا كمل به مثلاً ولا فيجب خروجه من المسجد ويكمل الاذان فى مروره او بباب المسجد ان اراد كماله اه (قوله غير المتيمم) ينبغي وغير فاقده الطهورين سمى وع ش ورشيدى وعبارة المغنى والنهاية فان قيل برى على ذلك أى قول المصنف ويكره للمحدث الخ المتيمم ومن به نحو سلس بول وفاقده الطهورين فان الصلاة مطلوبة منهم ولا يقال انه يكره لهم الاذان والاقامة اجيب بان المراد بالمحدث او الجنب من لا تباح له الصلاة اه أى وهو لا تباح لهم الصلاة (قوله لخبر الترمذى الخ) ولانه يدعو الى الصلاة فليكن بصفة من يمكنه فعلها والافهوا اعط غير معتظ قاله الرافعى وقضية انه ليس له التطهر من الخبث ايضا وهو كذلك نهاية ومعنى قول المتن (وللجنب اشد) تقدم ان الحيض والنفساء اغلظ من الجنابة فتكون الكراهة معهما اغلظ من الكراهة مع الجنابة نهاية ومعنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وكان مراده اذانهما بغير رفع الصوت فهو وإن لم يكره فى غير هذه الحالة يكره فيها كراهة اشد من كراهة الجنب اما اذانهما برفع الصوت فهو حرام كما تقدم اه وقد يقال ان الحائض والنفساء بغير رفع الصوت ليس اذانا شرعياً بل ذكر الله تعالى فكيف يحكم عليه بالكراهة وقد تقدم ان الذكر لا يكره للمحدث الا ان يقال انه ليس ذكر محض بل ذكر مشوب بكونه اذانا ثم رايت فى الرشيدى مانصه وفيه نظر اذ لا يسمى هذا اذانا ولا ناهى مجرد ذكر اه قول المتن (والاقامة اغلظ) ويجزى اذان واقامة من مكشوف العورة والجنب وان كان فى مسجد لان المراد حصول الاعلام وقد حصل والتحريم لمعنى آخر وهو حرمة مكث المسجد وكشف العورة ومعنى ونهاية (قوله لتسبيه الخ) عبارة غير لقر بها من الصلاة زاد

فلا يصح اذان امرأة وخنثى الرجال وخنثى ولو محارم كما ماتها لهم واذانها للنساء جائز كما مر (ويكره) كل منهما (للمحدث) غير المتيمم لخبر الترمذى لا يؤذن الا متوضى نعم ان احدث اتمامه سن له اتمامه (و) كراهته (للمجنب) غير المتيمم (اشد) لان حدثه اغلظ (والاقامة) مع احد الحدين (اغلظ) منه مع ذلك الحدث لتسبيه لوقوع الناس فيه بانصرافه للطهارة

الاسلام المحكية فتدبر (قوله فلا يصح اذان امرأة وخنثى لرجال وخنثى) وينبغي الحرمة ان وجد رفع الصوت والا فلا المقتضى آخر فليتأمل (قوله ولو محارم) هذا هو المعتمد خلافاً لاسنوى شرح مراه وقوله جائز كما مر أى بل ليس اذانا حقيقة (قوله ويكره كل منهما للمحدث) أى بخلاف غيرهما من الاذكار لا يكره للمحدث لان القرآن الذى هو افضل الاذكار لا يكره له فبقية الاذكار بالاولى قال فى التبيان فصل ويستحب ان يقرأ او هو على طهارة فان قرأ حدثنا جاز باجماع المسلمين قاله الامام حسين ولا يقال ارتكب مكرهاً بل هو تارك الافضل اه وفى العباب ولا نكره أى التلاوة لمحدث قال فى شرحه لانه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ مع الحدث كما صح عنه ولا ينافى ذلك كونها فى حق المحدث خلاف الافضل اه وبين قبل ذلك ان ما ذكره العباب ثقله فى المجموع عن الامام والغزالي انه ليس علة كراهة الاذان والاقامة للمحدث مجرد كونهما ذكر ايمانهم والله تعالى اعلم وفى فتاوى السيوطى فى باب الاذان ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب اه وسياق انه لا يكره اجابة الحائض والنفساء للمؤذن (قوله غير المتيمم) ينبغي وغير فاقده الطهورين (قوله وللجنب اشد) قال فى شرح الروض وتقدم ان الحيض والنفساء اغلظ من

أذان الجنب لإقامة المحدث  
(ويسن) للاذان (صيت)  
أى على الصوت لزيادة  
الاعلام وللخبر الصحيح  
أنه صلى الله عليه وسلم قال لرائى الاذان  
في النوم الفقه على بلال فانه  
أندى صوتاً منك أى أبعد  
مدى صوت وقيل احسن  
ويسن (حسن الصوت)  
احسانه لانه ابعث على  
الاجابة و (عدل) ليقبل  
خبره بالوقت وليؤمن نظره  
إلى العورات وخر وعالم  
بالمواقيت من ذرية مؤذنيه  
صلى الله عليه وسلم فذرية مؤذنى أصحابه  
فذرية صحابى ويظهر تقديم  
ذريته صلى الله عليه وسلم على  
ذرية مؤذنى الصحابة وعلى  
ذرية صحابى ليس منهم ويكره  
اذان فاسق وصي واعى  
لانهم مظنة الخطا والتعطيط  
والتغنى فيه مالم يتغير به  
المعنى والا حرم بل كثير منه  
كفر فليمتبه لذلك ولا يجوز  
ولا يصح نصب راتب بمنزلة  
فاسق مطلقا وكذا اعنى إلا  
إن ضم اليه من يعرفه الوقت  
(والامامة افضل منه في  
الصحيح) لمواظبته صلى الله عليه وسلم  
وخلفائه الراشدين عليها  
ولان الصحابة احتجوا  
بتقديم الصديق للامامة على  
أحقية بالخلافة ولم يقولوا  
بذلك فى بلال وغيره (قلت  
الصحيح أنه) مع الاقامة  
لا وحده كما اعتمده خلافا  
لمن نازع فيه (افضل  
والله أعلم) لقوله تعالى

النهاية فان انتظره القوم ليتطهر شق عليهم وإلا سمات به الظنون اه (قوله وبحث الاسنوى الخ) اعتمده  
المغنى دون النهاية عبارته وقضية كلامه كاصله ان كراهة إقامة المحدث اشد من كراهة اذان الجنب وهو  
الاوجه لما تقدم من قربهما من الصلاة لكن قال الاسنوى يتجه مساواتهما اه قال ع ش قوله مر لكن  
قال الاسنوى الخ ضعيف اه (قوله للاذان) إلى قوله مالم يتغير فى النهاية إلا قوله وقيل احسن وقول وإن  
كان إلى انه وقوله ويظهر إلى ويكره (قوله لرائى الاذان) أى عبد الله بن زيد مغنى قول المتن (عدل) أى عدل  
رواية بالنسبة لأصل السنة وأما كراهة فيعتبر فيه كونه عدل شهادة نهاية وسم (قوله ومن ذرية مؤذنيه  
الخ) كبلال وابن ام مكتوم وأى محذورة وسعد القرظى نهاية ومغنى (قوله ليس منهم) أى من اولاده صلى  
الله عليه وسلم قاله ع ش ولعل الصواب من اولاده مؤذنيه صلى الله عليه وسلم (قوله ويكره اذان فاسق الخ)  
ويجوزى نهاية (قوله وصي) أى بمنزلة ولا فلا يصح كسر (قوله واعى) أى حيث لم يكن معه بصير يعرف الوقت  
نهاية ومغنى (قوله لانهم مظنة الخطا) قد يقتضى انتفاء الكراهة فى الاعنى مع ترتيب عارف يرشده وقد  
يقتضى ذلك فى الصبي حينئذ سم وما ذكره أولا فقد مر آتفا عن النهاية والمغنى ما يفيد بل قد يفيد  
ما يأتى فى الشرح ثم ايتى سم صرح هناك بان الضم المذكور يزول به الكراهة واماماً ذكره ثانياً  
فصنيع النهاية والمغنى وكذا ما يأتى فى الشرح قد يخالفه والفرق بين الصبي والاعنى ظاهر (قوله والتعطيط  
والتغنى فيه) أى تمديد الاذان والتطريب به نهاية ومغنى (قوله مالم يتغير به المعنى الخ) قال ابن عبد السلام  
يحرم التلميح أى ان غير الممنى او وهم محذورا كدهمزة اكبر ونحوها ومن ثم قال الزركشى وليحترز من  
اغلاط تقع للثوذين كدهمزة اشهد فيصير استفهاماً ومداها اكبر فيصير جمع كبير يفتح اوله وهو طبل له  
وجه واحد من الوقف على إله والا ابتداء بالالله لأنه عما يؤدى إلى الكفر كالذى قبله ومن مد ألف الله  
والصلاة والفلاح لان الزيادة فى حرف المد واللين على مقدار ما تكلمت به العرب لحن وخطا ومن قاب الالف  
هام من الله ومدهمزة اكبر ونحوها وهو خطا ولحن فاحش وعدم النطق بهاء الصلاة لانه يصير دعاء على النار  
شرح بافضل (قوله ولا يصح نصب الخ) هذا علم مما سبق إلا ان يكون توطئة لمسئلة الاعنى سم (قوله مطلقاً)  
أى ضم اليه المعروف ولا قول المتن (قلت الاصح انه الخ) شمل إمامة الجمعة فالاذان افضل منها ايضا ويظهر ان  
امامتها افضل من خطبتها ويلزم من تفصيل الاذان على امامتها تفصيله على خطبتها بطريق الاولى نهاية ومغنى  
قال سم وفيه شيء اه (قوله مع الاقامة الخ) ينبغى ان الامامة افضل من الاقامة وحدها عند المصنف  
سم (قوله كما اعتمده الخ) وفاقال للتهيج وخلاف النهاية والمغنى حيث قالوا واللفظ للثانى وصحيح المصنف فى  
نسكتان الاذان مع الاقامة افضل من الامامة وجرى على ذلك بعض المتأخرين والمعتمد ما فى الكتاب اه  
(قوله خلافا لمن نازع فيه) اعتمد من المنازعة سم وكذا اعتمدها المغنى كما مر آتفا (قوله

الجنب فمكون الكراهة معها اشد منها معها اه وكان مراده أن اذانها بغير رفع الصوت فهو وإن لم يكره  
فى غير هذه الحالة يكره فيها كراهة اشد من كراهة الجنب اما اذانها برفع الصوت فهو حرام كما تقدم وفى  
الروض ويجزى الجنب أى اذانه وإقامته وإن كان فى المسجد ومكشوف العورة فان احدث فى اذانه استحباب  
اتمامه فان توضحا ولم يطل بنى اه وقوله فان احدث قال فى شرحه ولو حدثا اكراه فانظر لو كان فى المسجد  
ويتجه قطعه وحرمة مكثه (قوله وعدل) أى ولو عدل رواية والاكمل عدل شهادة مر (قوله لانهم مظنة  
الخطا) قد يقتضى انتفاء الكراهة فى الاعنى مع ترتيب عارف يرشده وقد يقتضى ذلك فى الصبي حينئذ (قوله  
ولا يصح نصب راتب) هذا علم مما سبق إلا ان يكون توطئة لمسئلة الاعنى (قوله إلا ان ضم اليه من يعرفه)  
لا يقال قياس كراهة اذان الاعنى انه لا يجوز نصبه راتباً وإن ضم اليه من ذكر لانه خلاف المصلحة لانا نقول  
إن اذكاره لمعنى يزول بالضم المذكور (قوله والامامة افضل الخ) هى شاملة لامامة الجمعة وقضية ذلك انه  
افضل منها عند المصنف والمتبادر ان امامة الجمعة افضل من خطبتها وقضية ان الاذان افضل من الخطبة وفيه  
شئ (قوله كما اعتمده) ينبغى افضل من الاقامة وحدها عند المصنف (قوله خلافا لمن نازع فيه)

ومن احسن قول لا يمن دعا الى الله قالت عائشة هم المؤذنون ولا ينافيه قول ابن عباس هو النبي ﷺ لانه الاحسن مطلقا وهم الاحسن بعذ  
ولا كون الالية مكينة لانه لا مانع من ان (٤٧٤) المكي يشير الى فضل ما يشير ع بعدو لما صح انه صلى الله عليه وسلم دعا له بالمغفرة وللإمام

بالارشاد والمغفرة أعلى  
ومن ثم قال الماوردي دعا  
للإمام بالارشاد خوف  
زيغ وللمؤذن بالمغفرة  
لعله بسلامة حاله وأنه جعله  
أميناً والامام ضامناً والأمين  
خير من الضامن وأنه قال  
للمؤذن يغفر له مدى صوته  
ويشده لعل رطب ويابس  
وأخذ ابن حبان من خبر  
من دل على خير فله مثل اجر  
فاعله ان المؤذن يكون له  
مثل اجر من صلى بأذانه  
ولما لم يواظب ﷺ  
وخلفاؤه عليه لا احتياج  
مرعاة الاوقات فيه الى  
فراغ وكانوا مشغولين بامور  
الامة ومن ثم قال عمر رضي  
الله عنه لولا الخليفة أي  
الخليفة لاذنت واعترض  
بان الاشتغال بذلك إنما  
يمنع الادامة لا الفعل في  
بعض الاحيان لا سيما  
اوقات الفراغ كما اعترض  
الجواب بانه لو اذن لقالي  
رسول الله وهو لا يجزي او  
ان محمداً رسول الله ولا جزالة  
فيه بانه في غاية الجزالة  
كسكل إقامة ظاهر مقام  
مضمر لشكته على انه صح  
انه اذن مرة في السفر  
راكباً فقال ذلك ونقل عنه  
في تشهد الصلاة انه كان  
يأتي باحدهما تارة  
وبالاخرى على ما يأتي  
ثم فالاحسن الجواب بان

لقوله تعالى ومن احسن الخ لقائل أن يقول قضية التمييز بقوله لا تفضيل الاذان على الاقوال دون الافعال  
كالامامة فليتأمل وايضا فقد اعتبر مع الدعاء الى الله تعالى ما عطفه عليه فليتأمل سم (قوله ولا ينافيه الخ) محل  
تأمل اذ لفظ المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما المراد به النبي ﷺ وهذه الصيغة تقتضي الحصر  
فيه ومقتضى ما ذكره الشارح ان يكون المراد الاعم من النبي صلى الله عليه وسلم ومن المؤذن فليتأمل وفيه  
ايضاً ان هذا الترتيب الذي ادعاه ما اخذه بصري (قوله لانه الاحسن الخ) تعليل لعدم المنافاة (قوله ولا  
كون الالية مكينة) اي والاذان إنما شرع بالمدينة وقوله لانه لا مانع الخ لكن الظاهر والاصل خلافه وهذا القدر  
كاف في ترجيح التفسير المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بصري (قوله ولما صح الخ) عطف على  
لقوله تعالى الخ (قوله خوف زيغه) اي بعدم رعاية حقوق الامامة (قوله وانه قال الخ) عطف على قوله انه  
ﷺ (قوله يغفر له مدى صوته) معناه ان ذنوبه لو كانت اجساما غفر له منها قدر ما يملأ المسافة التي بينه  
وبين منتهى صوته وقيل تمتد له الرحمة بقدر مدى الصوت وقال الخطابي يبلغ غاية المغفرة اذا بلغ غاية رفع  
الصوت ذكره المجموع اه حج في شرح العباب اه ع ش (قوله ويشهده) اي بالاذان ومن لازمه  
إيمانه لنطقه بالشهادتين فيه ع ش (قوله ولا تألم بواظب الخ) جواب عن دليل الاول المار (قوله لولا خليفتي)  
بكسر الخاء واللام المشددة وفتح الفاء مصدر خلفه بتشديد اللام لارادة المباغرة رشدي والمقرر في علم  
الصرف ان فعلي من اوزان مبالغة المصدر من الثلاثي وعبارة ع ش وفي النهاية الخليفة بالكسر والتشديد  
والقصر الخليفة وهو وامثاله من الابنية كالرعي والدليل مصادرتد على معنى الكثرة يريد به كثرة اجتهاده في  
ضبط الامور وتصريف اعنتها اه (قوله إنما يمنع الادامة) قد يقال ولا يمنع الادامة لا مكان ان يرتب من  
يرصده الوقت سم (قوله واعترض) اي ذلك الجواب (قوله بانه الخ) صلة الجواب (قوله وهو لا يجزي)  
لا يخفى ما في هذا من الفساد لانه لو فرض صدور منه صلى الله عليه وسلم فاني يتوهم عدم الاجزاء او الاجزاء  
وعدمه إنما يؤخذ من اقواله وافعاله صلى الله عليه وسلم وزاده فضلاً وشرافاً بصري ويقال ان مراده انه  
لا يقول الاول لعدم اجزائه كما علم من ادلة الاذان من ان كلماته تعبدية لا يجوز تغييرها (قوله بانه في غاية  
الخ) صلة اعترض الجواب الخ ع ش (قوله اذن مرة في السفر الخ) كذا جزم به المصنف وعزاه لخبر الترمذي  
لكن اعترض بان احمد اخرجه في مسنده من طريق الترمذي بلفظ فامر بلالا فاذن وبه علم اختصار رواية  
الترمذي ومعنى اذن فيها امر بالاذان كاعطى الخليفة فلانا الف اسم عبارة النهاية بعد كلام على ان معنى  
أذن عند بعضهم أمر كما في رواية أخرى اه (قوله فقال ذلك) أي أن محمداً رسول الله (قوله على ما يأتي ثم)  
اي في بحث تشهد الصلاة (قوله فالاحسن الجواب) اي عن توجيه افضلية الامامة بمواظبة النبي صلى الله  
عليه وسلم والخلفاء على الامامة وعدم الاذان وقوله لا لاجد القولين اي القول بافضلية الاذان والقول بافضلية  
الامامة ع ش (قوله وقد تفضل الخ) جواب عما يتوهم وروده على ما اختاره المصنف من تفضيل السنة على  
الفرس (قوله كابتداء السلام الخ) ولما راء المعسر على انظاره مع ان الاول فيهما سنة والثاني فرض ويسن  
لمن صلح للاذان والامامة الجمع بينهما وان يتطوع المؤذن بالاذان وان يكون الاذان بقرب المسجد وان  
لا يكتفي اهل المساجد المتقاربة باذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد فان اي المؤذن من الاذان تطوعا  
رزقه الا امام من مال المصالح ولا يجوز ان يرزق مؤذنا وهو يجد متبرعا فان تطوع به فاسق و ثم امين او امين

اعتمد من المنازعة (قوله لقوله تعالى ومن احسن قول لا) لقائل أن يقول قضية التمييز بقوله لا تفضيل الاذان  
على الاول دون الافعال كالامامة فليتأمل وايضا فقد اعتبر مع الدعاء الى الله تعالى ما عطفه عليه اه فليتأمل  
(قوله إنما يمنع الادامة) قد يقال ولا يمنع الادامة لا مكان ان يرتب من يرصده الوقت (قوله بانه في غاية)  
متعلق بقوله اعترض الجواب (قوله اذن مرة في السفر) كذا جزم به المصنف وعزاه لخبر الترمذي لكن

عدم فعله الاذان لا دلالة فيه لاحد القولين لاحتماله وقد تفضل سنة الكفاية على فرضها كابتداء السلام على جوابه وقيل إن علم من وثم  
نفسه القيام بحقوق الامامة فهي افضل وإلا فهو وقضيته بل صريحه ان كلام الوجهين الاولين قائل بافضلية ما رآه على الاطلاق (وشرطه)

وتم آمين أحسن صوتا منه وأنى الامين في الاولى والاحسن صوتا في الثانية رزقه الامام من سهم المصالح عند حاجته بقدرها او من ماله ماشاء ويجوز للواحد من الرعية ان يرزقه من ماله واذان صلاة الجمعة اهم من غيره ولكل من الامام وغيره الاستتجار عليه اى الاذان والاجرة على جميعه ويكفى الامام لا غيره ان استاجر من بيت المال ان يقول استاجر تك كل شهر بكذا فلا يشترط بيان المدة كالجزية والخراج بخلاف ما اذا استاجر من ماله واستاجر غيره فانه لا بد من بيانها على الاصل في الاجارة وتدخل الاقامة في الاستتجار على الاذان ضمنا فيبطل اقرارها اذ لا كلفة فيها وفي الاذان كلفة لرعاية الوقت نهاية زاد المغنى ولل امام ان يرزقهم وان تعددوا بعدد المساجد وان تقاربوا واما جمع الناس باحدها الثلاث تعطل ويبدا وجوبا ان ضاق بيت المال وتدابان اتسع بالاهم اه قال غش قوله مر رزقه الماء اى وجوبا وقوله مر عند حاجته بقدرها يعنى ان كان محتاجا ياخذ بقدر حاجته ولا ياخذ بقدر اجرة مثله وقوله والاجرة على جميعه وفائدة ذلك تظهر فيما لو اخل به في بعض الاوقات فيسقط ما يقابله من المسمى بقسطه اما لو اخل ببعض كلماته فلا شئ له في مقابلة هذا الاذان لبطلانه بجملة بترك بعضه وقوله وتدخل الاقامة في الاستتجار فيسقط ما قبلها عند تركها واما ما اعتمد من فعل المؤذنين من التسييح والادعية بعد الصلوات فليس داخل في الاجارة على الاذان فاذا لم يعلمه لا يسقط من اجرة الاذان شئ وقوله اذ لا كلفة فيه يؤخذ منه ان لو كان فيها كلفة كان احتاج في اسماع الناس الى صعود محل عال وفي صعود دمشق او مبالغة في رفع الصوت والثاني في الكلمات لتمكن الناس من سماعه صحت الاجارة لها اه ع ش (قوله عدم الصارف) الى قوله ومن ثم في المغنى وكذا في النهاية لا قوله فلو قصد الى لا النية (قوله عدم الصارف الخ) فلو ظن انه يؤذن للظهور فكانت العصر صرح النهاية (قوله لا النية الخ) فلو اذن جاهلا بدخول الوقت فصادفه اعتدبه وبهذا فارق التيمم والصلاة نهاية وشرح الغياب زاد المغنى ويؤخذ من ذلك ان الخطية كالاذان بناء على عدم اشتراط النية اه قال ع ش قضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلا بدخول الوقت فتبين انه في الوقت اجزا لعدم اشتراط نية الخطبة ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انها بدل من ركعتين سم على حج وقوله اجزا الخ هو المعتمد اه (قوله لم ينصرف عنه الخ) لان ارادة الصرف انما تؤثر اذا قارنت وقوله في التفرع نظر لعل وجه النظر جريان ذلك على مقابل الاصح اذ حيث قصده وقع عنه لوجود شرطه فلا ينصرف عنه فليتأمل سم وقد يقال وجه النظر ان ما ذكر متفرع على اشتراط عدم الصارف المتفق عليه (قوله وفي التفرع نظر) قد يقال التفرع واضح نظرا لاشتراط عدم الصارف بصرى عبارة ع ش والذي يظهر عدم تآنى النظر لان الصارف انما يمنع الصحة اذا كان مقارنا للفظ اما بعده فلا حيث قصد الاذان بالتكبيرتين حسب ما منه فلا يتأنى صرفها بعد فان لم يطل الفصل فلا وجه لمنع البناء وبقي ما لو اذن لدفع تغول الغيلان مثلا وصادف دخول الوقت فهل يكفى ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه اقول قضية اشتراط عدم الصارف عدم الكفاية بل قول الشارح فلو قصد الخ كالصريح فيه (قوله لانه) الى قوله كما صرح في المغنى والى قوله كما في المجموع في النهاية لا قوله منه الى ان نوى وقوله وقيل لا (قوله فلا يجوز الخ) ولا يصح الاذان للجماعة بالعجمية وهناك من يحسن العربية بخلاف ما اذا كان هناك من لا يحسنها فان اذن لنفسه وكان لا يحسن العربية صح وان كان هناك من يحسنها وعليه ان يتعلم حكاها في المجموع عن الماوردي واقره نهاية ومعنى اى يسن له ع ش (قوله ومنه) اى من قوله للالباس (قوله

عدم الصارف وكذا الاقامة  
فلو قصد تعليم غيره لم يعتد  
به لا النية على الاصح ومن  
ثم ينبغي نذرها وفرع على  
الاصح أنه لو كبر  
تكبيرتين بقصده ثم أراد  
صرفهما للاقامة لم ينصرفا  
عنه فينبى عليهما وفي  
التفرع نظرو (الوقت)  
لانه انما يراد الاعلام به  
فلا يجوز ولا يصح قبله  
اجماعا كما صرح به بعضهم  
لالباس ومنه يؤخذ

اعترض بأن أحمد أخرجه في مسنده من طريق الترمذي بلفظ فأمر بلال فأذن وبه يعلم اختصار رواية الترمذي وان معنى اذن فيها امر بالاذان كما عطى الخليفة فلانا كذا (قوله ثم اراد صرفها) اى لان ارادة الصرف انما تؤثر اذا قارنت (قوله وفي التفرع نظر) لعل وجه النظر جريان ذلك على مقابل الاصح اذ حيث قصده وقع عنه لوجود شرطه فلا ينصرف عنه فليتأمل (قوله والوقت) قال في الغياب فان اذن جاهلا بدخول الوقت وصادفه اتجه الاجزاء اه وهو احد احتمالين لصاحب الوافي رجحه الزركشي كما بينه الشارح قال وفارق التيمم والصلاة باشتراط النية ثم بخلاف هنا اه وقضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلا



انه حيث امن لم يحرم لانه ذكر نعم ان نوى به الاذان اتجهت حرمة لانه تلبس بعبادة فاشدة ويستمر ما بقى الوقت وقول ابن الرفعة الى وقت الاختيار لعلة للافضل والنص على سقوط مشروعيته بفعل الصلاة يحتمل على ان ذلك بالنسبة للصلى (إلا الصبح) للخبر الصحيح فيه وحكمته ان الفجر يدخل وفي الناس الجنب والنائم فجاز بل ندب تقديمه ليتجهوا الادراك فضيلة اول الوقت ولا تقدم الاقامة على وقتها بحال وهو ارادة الدخول في الصلاة حيث لا جماعة ولا اذان لا امام ولو بالاشارة فان قدمت عليه اعتدبها وقيل لا ويشترط ان لا يطول الفصل اى عرفا بينهما كافي المجموع وفيه ايضا ين بعد الاقامة (٤٧٦) لكل احد والامام كذا الامر بتسوية الصفوف بنحو استواء ورحمكم الله وان يلتفت بذلك

يمينا ثم شمالا فان كبر المسجد امر الامام من يامر بالتسوية فيطوف عليهم او ينادى فيهم ويسن لكل من حضر ان يامر بذلك من راي منه خلا في تسوية الصف والاولى خلا فالان حنيقة ترك الكلام بعد الاقامة وقبل الاحرام لا الحاجة اهملخصا وبه يعلم ان الكلام الحاجة لا يؤثر في طول الفصل وان الطول إنما يحصل بالسكوت والكلام غير المندوب لا الحاجة وقد قال الاذرعى يظهر ان الجماعة إذا كثرت كثرة مفرطة وامتدت الصفوف الى الطرقات ان ينتظر فراغ من يسوى صفوفهم او تستثنى هذه الصورة لان في وقوف الامام غن التكبير ومن معه قياما الى تسويتها بامر طائف ونحوه تطويلا كثير واضرار بالجماعة وكلام الائمة بحمول على الغالب اه وفي شرحى للعباب والذي يتجه ما بحثه او لا وهو ما اقتضاه اطلاقهم انتظار الامام تسويتها وان فرض أن في ذلك ابطاء

حيث أمن) أى الالباس سم (قوله سقوط مشروعيته الخ) أى للجماعة بفعلهم والمنفرد بفعله ع ش (قوله والنص الخ) هذا يدل على ان مشروعية الاذان للصلاة وهو المعتمد كما نزل الوقت وعلى هذا النوى المسافر تاخير الصلاة فان قلنا بالاول لم يؤذن ولا اذن مغنى (قوله بالنسبة للصلى) اى فى تلك الصلاة نهاية قول المتن (إلا الصبح) اى اذانه نهاية (قوله للخبر) الى قوله وفيه فى المغنى لا قوله ولو بالاشارة وقوله وقيل لا (قوله بل ندب تقديم) اى تقديم اذان اخر على اذانه فى الوقت سم (قوله اعتدبها) اى ولا اثم على الفاعل ع ش عبارة سم فقوله ولا تقدم اى لا يطلب تقديمها اه (قوله بينهما) اى بين الاقامة والصلاة (قوله وفيه الخ) اى فى المجموع (قوله بذلك) اى الامر بالتسوية (قوله فيطوف) اى الامور بالتسوية (قوله بذلك) اى التسوية (قوله انتهى) اى كلام المجموع (قوله وبه يعلم الخ) انظر من شاهد العلم اقول منشؤه فان كبر المسجد الخ باعتبار قوله فيطوف عليهم الخ فتأمل لكن قد يقال غاية هذا الطلاق يمكن تخصيصه بما تقدم سم (قوله ان ينتظر الخ) لعل ينتظر بالرفع خبر ان بالشد واسمه ضمير الامام محذوف والجملة خبر ان الجماعة الخ وقوله او تستثنى الخ اى عن قولهم فان كبر المسجد امر الامام الخ ولو ابدل قوله ان الجماعة إذا كثرت بفيما إذا كثرت لسلم عن هذه التكلفات (قوله قياما) حال من الامام ومن معه وقوله الى تسويتها متعلق بالوقوف (قوله بامر طائف) بالاضافة (قوله تطويلا الخ) خبر لان الخ (قوله وفى شرحى الخ) اى المسمى بالاياعاب (قوله ما بحثه الخ) خبر والذي الخ (قوله وهو) اى ما بحثه الزركشى اولا (قوله انتظار الامام الخ) مفعول اطلاقهم وقوله وان فرض الخ غاية لما بحثه اولا وقوله ان ذلك اى فيما بحثه اولا وكذا الا مر فى قوله الا فى ذلك (قوله بان مضى ذلك) ما يقطع النسبة (قوله فيها) اى فى الجمعة (قوله ومن ثم) اى لاجل الفرق بين الواجب وغيره (قوله المضى فيها) اى فى الجمعة (قوله هنا) اى فى غير الجمعة (بذلك) اى بقدر الركعتين قول المتن (فن نصف الليل) اى شتاء كان او صيفانها يوقاى فى الشارح ما يوافق قوله قال ع ش ولو اذن قبل نصف الليل هل يحرم اولا فيه نظرا سم وقضية قول الشارح قبل ولو اذن قبل الوقت بنيته خرم ان يقال هنا بالتحريم حيث اذن بنيته اه (قوله ولان العرب) الى قوله واختير فى المغنى (قوله ولان العرب الخ) عبارة للمغنى وانما جعل وقته فى النصف الثانى لانه اقرب الى الصبح اذ معظم الليل قد ذهب وقرب الاذان من الوقت فهو منسوب الى الصبح ولهذا تقول العرب بعده انعم صباحا اه (قوله حين يبقى سبع الخ) ويدخل سبع الليل الآخر

بدخول الوقت فتبين انه فى الوقت اجز العدم اشتراط نية الخطبة ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انها بدل عن ركعتين (قوله اتجهت حرمة) اعتمدهم وقوله حيث امن اى الالباس وقوله يحتمل على ان ذلك الخ اعتمدهم (قوله بل ندب تقديمه) انظر هل يشكل مع قوله لا تى فان اقتصر فالاولى بعده اذ ندب التقديم انما يظهر عند الاقتصار اذ مع الجمع بينهما لا ينظم ان يقال ندب تقديمه الا ان يجاب بان المراد ندب تقديم اذان آخر تأمل (قوله اعتدبها) فقوله لا يقدم اى لا يطلب تقديمها (قوله وبه يعلم الخ) انظر من شاهد العلم اقول منشؤه فان كبر المسجد الخ باعتبار قوله فيطوف عليهم الخ فتأمل لكن قد يقال غاية هذا الاطلاق يمكن تخصيصه بما تقدم (قوله فى ذلك) اى التقديم على الوقت

لكن ان لم يفحش بأن لم يمض زمن يقطع نسبة الاقامة عن الصلاة من كل وجه لأن ذلك من بطوع مصلحتها فلم يضر الابطاء لاجله فان فحش بان مضى ذلك اعادها وظاهر ان الكلام فى غير الجمعة لوجوب الموالاة فيها ويحتاج للواجب ما لا يحتاج لغيره ومن ثم ينبغى ان يضبط الطول المضرب فيها بقدر ركعتين باخف ممكن اخذ من نظيره فى جمع التقديم ولا يضبط الطول هنا بذلك لما تقرر من الفرق بين الواجب والمندوب (فن نصف الليل) كالدفع من مزدلفة ولان العرب تقول حينئذ انعم صباحا وتصحيح الراعى انه فى الشتاء حين يبقى سبع وفى الصيف حين يبقى نصف سبع لخبر فيه رده المصنف بان الحديث باطل واختير تحديده بالسحر

ويطلع الفجر الأول وقيل وقته جميع الليل وقيل إذا خرج وقت اختيار العشاء مغنى (قوله) وهو السدس الأخير وأذان الجمعة الأول ليس كالصبح في ذلك خلافا لما في الرونق لأنه لا مجال للقياس في ذلك على أنه نوزع في نسبة الرونق للشيخ أبي حامد (ويسن مؤذان للمسجد) وكل محل للجماعة (يؤذن واحد قبل الفجر) من نصف الليل وينبغي أن الأفضل كونه من السحر لما تقرر (وأخر بعده) للتابع وحكمته تميز من يؤذن قبل من يؤذن بعد والزيادة عليهما لا تسن إلا الحاجة ولا يقال يسن عدمها والقول بشن عدم الزيادة على أربعة مردود بأن الضابط الحاجة والمصلحة ثم إن اتسع الوقت ترتبوا ويسدأ الراتب منهم وإلا أقرع للابتداء فان ضاق تفرقوا إن اتسع المسجد وإلا اجتمعوا ما لم يؤيد باختلاط الأصوات وإلا فواحد فلو لم يوجد إلا واحد أذن مرتين خلافا للغزالي ومن تبعه فان اقتصر فالأولى بعده فافى المتن للأفضل ولو أذن الراتب وغيره أقام الراتب أو غيره فقط أقام فان تعدد فالأول (ويسن لسامعه) وهو السدس الأخير

بطلوع الفجر الأول وقيل وقته جميع الليل وقيل إذا خرج وقت اختيار العشاء مغنى (قوله) وهو السدس الأخير) قاله ابن أبي الصيف وضبط المتولى السحر بما بين الفجر الكاذب والصادق مغنى (قوله) وأذان الجمعة) إلى قوله على أنه في النهاية إلا قوله خلافا لما في الرونق (قوله) وأذان الجمعة الخ) الأولى تقديمه على قول المتن فن نصف الليل (قوله) ليس كالصبح في ذلك) أي في التقديم على الوقت سم فلا يصح قبل الوقت ع ش (قوله) وكل محل للجماعة) كذا في النهاية والمغنى قول المتن (يؤذن واحد الخ) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح سم والا قرب هنا وفيما إذا لم يؤذن قبل الفجر أنه يسن أذانان نظرا للأصل كما طلب الثوب في أذان فاتها نظر أ لذلك ع ش وفيه وقفة (قوله) لما تقرر) أي بقوله واختير الخ (قوله) وحكمته) أي حكمة سن مؤذنين للمسجد الخ (قوله) والزيادة عليهما لا تسن إلا الحاجة) كذا في النهاية والمغنى (قوله) ثم إن اتسع) إلى قوله خلافا لما في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله ولا أقرع للابتداء (قوله) ترتبوا الخ) قال في المجموع وعند الترتيب لا يتاخر بعضهم عن بعض ثلاثا يذهب أول الوقت نهاية ومغنى (قوله) ولا أقرع) أي ولا يمكن فيهم راتب أو كانوا كلهم مرتبين وتنازعوا في البداءة أقرع الخ بصري (قوله) لا اختلاط الأصوات) أي اشتباها ع ش (قوله) وإلا فواحد) أي بالقرعة إذا تنازعوا لعنم لنا صورة يستحب اجتماعهم فيها على الأذان مع اتساع الوقت وهي أذان الجمعة بين يدي الخطيب نص عليه الشافعي في البويطي لكن الأصح خلافه لتصريحهم ثم بان السنة كون المؤذن بين يديه واحد انتهى وقوله لكن الأصح الخ معتمد ع ش عبارة سم قوله وإلا فواحد قال في الكنز بالرضا وبالقرعة اه (قوله) فان اقتصر الخ) أي فان اقتصر على مرة فالأولى أن يكون بعد الفجر نهاية ومغنى قال ع ش يؤخذ من هذا أن ما يقع للمؤذنين في رمضان من تقديم الأذان على الفجر كاف في أداء السنة لكنه خلاف الأولى وقد يقال ملاحظة منع الناس من الوقوع فيما يؤدي إلى الفطر إن أذن الأذان إلى الفجر مانع من كونه خلاف الأولى لا يقال لكنه يؤدي إلى مفسدة أخرى وهي صلاتهم قبل الفجر لانا نقول عليهم باطراد العادة بالأذان قبل الفجر مانع من ذلك وحامل على تحري تأخير الصلاة لتيقن دخول الوقت أو ظنه اه وفيه توقف بل الأقرب الموافقة لاطلاقهم أنه خلاف الأولى فليراجع (قوله) أقام الراتب) عبارة الروض وقيم الراتب ثم الأول أي ثم إن لم يكن راتب أو كانوا كلهم راتبين فليقيم الأول كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وإن أذنا معا أي وتنازعوا فمين يقيم بالقرعة انتهى وهو شامل للراتبين سم (قوله) أو غيره فقط أقام) ظاهره وإن وجد الراتب سم عبارة النهاية والمغنى والمؤذن الأولى أولى بالأقامة ما لم يكن الراتب غيره فيكون الراتب أولى اه وهي تقتضي تقديم الراتب في هذه الصورة فليراجع (قوله) فان تعدد) أي غير الراتب ومثله كما هو ظاهر ما لو تعدد الراتب ولا يمكن جعل فاعل تعدد مطلق مؤذن ليشمل ما ذكر لصدقه حينئذ بمال مؤذن راتب وغيره وكان أذان غير الراتب أو لا فان المقيم هو الراتب حينئذ أيضا ثم ما قاله الشارح ظاهر إذا ترتبوا فان أذنوا معا مجتمعين أو متفرقين في نواحي المسجد فينبغي أن ياتي الأقرع بصري وتقدم عن سم عن الروض ما يوافقه قول المتن (ويسن لسامعه الخ) وفي فتاوى السيوطي في جواب سؤال وما ذكر في السؤال من أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه لا يصل له في (قوله) مؤذنان) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح (قوله) وإلا فواحد) قال في الكنز بالرضا وبالقرعة (قوله) أقام الراتب) عبارة الروض وقيم الراتب ثم الأول أي ثم إن لم يكن راتب أو كانوا كلهم راتبين فليقيم الأول كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وإن أذنا معا أي وتنازعوا فمين يقيم بالقرعة اه وهو شامل للراتبين وقوله أو غيره فقط أقام ظاهره وإن وجد الراتب (قوله) فان تعدد الخ) أي ما لو أذنوا معا وما لو تعدد الراتب وأذنوا معا فان أراد بقوله فان تعدد فان تعدد المؤذن شمل تعدد الراتب (قوله) ويسن لسامعه مثل قوله) في فتاوى السيوطي أنه سئل ورد أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه وذكروا أنه إذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لخالفه الشيطان فان الشيطان إذا سمع المؤذن أدبر وبقى الكلام هل يكره لسامع المؤذن في حال الاضطجاع استمراره على الاضطجاع مع حكايته للفظ المؤذن أو الجلوس له وقد قال

الجديد ولا ذكره احد من اصحابنا في كتب الفقه فيجوز للسامع اذا كان قائما ان يجلس او جالسا ان يضطجع او مضطجعا ان يستمر على اضطجاعه ويحبب المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره له ذلك واما كونه اذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لمخالفة الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكنه خاص بالمسجد انتهى باختصار قال في العباب تبعا للشيخ عز الدين ومن تبعه كالا سنوي وتلحين الاذان لا يسقط الاجابة وإن أشبهه وقال الشارح في شرحه ووجهه ان الاثم لا مر خارج كما مر نظيره ثم اطلاقه حرمة تلخيصه يتجه حمله على ما يغير المعنى كدهمزة كبر ونحوها مما مر انتهى وفيه تصريح بسن الاجابة مع تغير معناه وكان وجه وجود الفاظه وحروفه وإن انضم اليها غيرها ومع ذلك فقد يتوقف فيه بل في اجزائه فليتأمل سم قول المتن (لسامعه) اي ومستمعه مغنى ونهاية قال الرشيدى لا حاجة اليه اه والسيد البصرى وهو محل تأمل اذ هو داخل في المنطوق اه (قوله كالا قامة) كذا في النهاية والمغنى والمنهج وقال ع ش اي ولو كان اشتغاله بالاجابة يفوت تكبيرة الاحرام مع الامام او بعض الفاتحة بل او كلها اه (قوله بان يفسر اللفظ) اي يميز حروفه اي ولو في البعض بدليل قوله الاتي ولو سمع البعض الخ سم (قوله والالم يعتد بسماعه) خلافا لقوله في شروح الارشاد والعباب وبافضل ويحبب ندبا للسامع ولو لصوت لا يفهمه سم وكردى وعبرة البرماوى قوله وسن لسامعه اي ولو لصوت لم يفهمه وان كره اذانه واقامته فان لم يسمع الاخره اجاب

كالا قامة بان يفسر اللفظ  
والالم يعتد بسماعه

الله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ونقل عن الامام مالك انه اغلظ على من سال عن حديث في حال قيامه فكيف الحال في ذلك فقال الجواب الالية الشريفة واردة في الحث على الذكر في كل حال وانه لا يكره في حالة من الاحوال وما ذكر في السؤال من ان السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه لا اصل له في الحديث ولا ورد في حديث لا صحيح ولا ضعيف ولا ذكره احد من اصحابنا في كتب الفقه فيجوز للسامع اذا كان قائما ان يجلس او جالسا ان يضطجع او مضطجعا ان يستمر على اضطجاعه ويحبب المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره له ذلك لانه لم يرد فيه نهى واما اغلاظ الامام مالك فلا ينافي ذلك لان العلم وخصوصا الحديث له خصوصية في التوقير والتبجيل اعظم مما يطلب في الذكر واما كونه اذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لمخالفة الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكنه خاص بالمسجد اه باختصار فقد اطال الكلام في ذلك بما يتعين الوقوف عليه (قوله ويسن لسامعه مثل قوله) قال في العباب تبعا للشيخ عز الدين ومن تبعه كالا سنوي وتلحين الاذان لا يسقط الاجابة وان اثم به اه قال الشارح في شرحه ووجهه ان الاثم لا مر خارج كما مر نظيره ثم اطلاق حرمة تلخيصه فيه نظر والذي يتجه حمله على ما يغير المعنى كدهمزة كبر ونحوها مما مر في الاغلاط التي تقع للمؤذنين اه وفيه تصريح بسن الاجابة مع تغير معناه وكان وجه وجود الفاظه وحروفه وان انضم اليها غيرها ومع ذلك فقد يتوقف فيه بل في اجزائه فليتأمل ثم قال في العباب تبعا للمجموع والظاهر تدارك ان قرب الفصل اي فيما لو ترك المتابعة الى الفراغ ولا تشرع الاجابة لمن لا يسمعه لصمم او بعدوا ان علم انه يؤذن اه ثم قال فيه ايضا تبعا للزر كشي وغيره ولو سمع بعضه اجاب فيه وفيما لا يسمعه تبعا فيما يظهر اه (قوله كالا قامة) قال في العباب واوشى حثي الاقامة اجيب مثني قال في شرحه كانه نقله الاذرعى عن ابن كج لانه هو الذي يقيم فاذا الامر على ما ياتي به ثم ابدى احتمالا انه لا يجب في الزيادة الى ان قال في توجيه هذا الاحتمال وكالوزاد في الاذان تكبير او غيره فان الظاهر انه لا يتابعه اه ويحبب بانها سنة في اعتقاد الاتي بها الخ اه (قوله بان يفسر اللفظ الخ) اي واو في البعض بدليل قوله الاتي ولو سمع البعض الخ ثم الظاهر ان ما هنا مخالف لقوله في شرح الارشاد ويحبب ندبا للسامع ولو لصوت لم يفهمه كما جزم به ابن الرفعة اه وفي شرح العباب وافهم كلام المصنف ان السامع لصوت لا يفهمه يجب وهو ما جزم به ابن الرفعة ولم يطلع عليه الزر كشي فبحثه ونظر الا سنوي في اجابته لنفسه بناء على ان المخاطب بالفتح هل يدخل في العمومات الواقعة منه ونوزع في وجه البناء على ذلك والذي رجحه غيره انه لا يجب نفسه اخذا من مقتضى الاحاديث اه

الجميع مبتدئا بأوله اه (قوله نظير ما يأتي الخ) يفرق سم (قوله ولو جنبا) الى قوله فرغ في النهاية والمغنى  
 (قوله ولو جنبا وحائضا) اى ونحوهما وهو المعتمد خلافا للسبكي في قوله لا يجيبان مغنى ونهاية اى  
 كالتفساء غش ومن به نجس ولم يجدهما يتطهر به شرح بافضل عبارة سم ولو جنبا الخ قضيته عدم كراهة  
 اجابة المحدث والجنب والحائض بل صريح في استحباب اجابتهما ويشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم  
 وفرق شيخ الاسلام اى والنهاية بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يتطهرا عند مراقبتهما الوقت والمجيب  
 لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذان غيره وهو لا يعلم غالبا وقت اذانه اه قال الشارح في شرح العباب وهو  
 حسن متجه اه وتقدم عن التبيان ما افاد عدم كراهة ذكر المحدث وعن فتاوى السيوطى عدم كراهة ذكر  
 الجنب ايضا (فرع) لودخل يوم الجمعة في اثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعا لما اختاره ابو  
 شكيل انه يجيب قائما ثم يصلى التحية بخفة ولو تعارض اجابة الاذان وذكر الوضوء بان فرغ منه وسمع الاذان  
 بدا بذكر الوضوء لانه للعبادة التى باشرها وفرغ منها (فرع) لا تسن اجابة اذان نحو الولادة وتقول  
 الغيلان اه سم قال ع ش قوله انه يحبها قائما الخ ولو قيل بانه يصلى ثم يجيب لم يكن بعيدا لان الاجابة لا تقوت  
 بطول الفصل ما لم يفحش الطول على انه يمكنه الاتيان بالاجابة والخطيب يخطب بخلاف الصلاة فانها تمتنع  
 عليه إذ اطال الفصل وقوله لا تسن اجابة اذان نحو الولادة الخ نقل عن م ر مثله اه قول المتن (مثل قوله)  
 وينبغي ان لا يترأخى عنه بحيث لا يعد جوابا له قال في العباب ولو ثنى حنى الاقامة اجيب مثنى وقال في شرحه  
 كما نقله الاذرى عن ابن كيج لانه هو الذى يقيم فادير الامر على ما ياتي به انتهى سم وشوبرى واليه ميل  
 كلام النهاية فانه اورد في ذلك احتمالاين ثم قال وقد تعرض لهذه المسئلة ابن كيج في التجريد وجزم فيه بالاول  
 اه قال غ ش هو المعتمد اى كون الجواب مثنى اه (قوله بان ياتي بكل كلمة الخ) قال الملا على القارى في  
 رسالته الكبرى في الموضوعات مانصه حديث مسح العينين بباطن انتملى السبابتين بعد تقييلهما عند سماع  
 قول المؤذن اشهدان محمد رسول الله مع قوله اشهدان محمد عبده ورسوله وحديث رضيت بالله ربا وبالاسلام  
 ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ذكره الدليلى في الفردوس من حديث ابى بكر الصديق ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال من فعل ذلك فقد حلت عليه شفاعتى قال البخارى لا يصح وأورده الشيخ أحمد في كتابه موجبات  
 الرحمة بسند فيه مجاهيل مع انقطاعه عن الخضر عليه السلام وكل ما يروى في هذا فلا يصح رفعه اليه  
 قلت وإذا ثبت رفعه الى الصديق فيكفى العمل به لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بسنتى وسنة الخلفاء  
 الراشدين وقيل لا يفعل ولا ينهى وغرابته لا تخفى على ذوى النهى اه (قوله لكن بحث الاسنوى الخ) وفاقا  
 للاسنوى والمغنى والنهاية وزاد فيها اى النهاية وما ذهب اليه ابن العماد من عدم حصول سنة الاجابة في حال  
 المقارنة محمول على نفي الفضيلة الكاملة بصري (قوله فرغا معا ام لا) صادق بفراغ السامع اول اسم (قوله

نظير ما يأتي في السورة  
 للمأموم ولو جنبا وحائضا  
 (مثل قوله) بأن يأتي  
 بكل كلمة عقب فراغه  
 منها كذا. اقتصر وا عليه  
 لكن بحث الاسنوى  
 الاعتداد بابتدائه مع ابتدائه  
 فرغا معا أم لا وتبعته في  
 موضع كجمع لكنى خالفته  
 في شرح العباب

(قوله نظير ما يأتي) يفرق (قوله ولو جنبا) (قوله ولو جنبا وحائضا) قضيته  
 عدم كراهة اجابة المحدث والجنب والحائض ويشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم وفرق شيخ الاسلام  
 بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يتطهرا عند مراقبتهما الوقت والمجيب لا تقصير منه لان اجابته تابعة  
 لاذان غيره وهو لا يعلم غالبا وقت اذانه اه قال الشارح في شرح العباب وهو حسن متجه اه وقضية  
 الفرق كراهة ذكرهم في غير الاجابة اذا تيسر تطهرهم لكن قوله في الخبر كان يذكرك الله تعالى على كل  
 أحيانهم إلا الجنابة قد يقتضى عدم الكراهة مطلقا وتقدم عن التبيان ما افاد عدم كراهة ذكر المحدث وعن  
 فتاوى السيوطى عدم كراهة ذكر الجنب ايضا وسيأتى (قوله مثل قوله) ينبغي ان لا يترأخى عنه بحيث  
 لا يعد جوابا له (فرع) لودخل يوم الجمعة في اثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعا لما  
 اختاره ابو شكيل انه يجيب قائما ثم يصلى التحية بخفة ليسمع اول الخطبة ولو تعارض اجابة الاذان وذكر  
 الوضوء بان فرغ منه وسمع الاذان بدا بذكر الوضوء لانه للعبادة التى باشرها وفرغ منها (فرع) لا  
 تسن اجابة اذان نحو الولادة وتقول الغيلان اه (قوله فرغا معا ام لا) صادق بفراغ السامع أولا (قوله

فبينت انه لا تنكفي المقارنة كما يدل عليه كلام المجموع ثم رايت ابن العباد قال رداعليه المواقف للمنعول انها لا تنكفي للتعقيب في الخبر وكالو  
قارن الامام في افعال الصلاة بل اولى (٤٨٠) لان ما هنا جواب وهو يستدعي التأخر و مراده من هذا القياس ان المقارنة ثم مكروهة

فبينت انه لا تنكفي المقارنة) وقد يدعى انه لا يتصور المقارنة الحقيقية مع قصد الجواب بل لا بد من تقدم الاذان  
ولو بعض حرف منه (قوله رداعليه) اي الاسنوي (قوله وكالو قارن) اي الاماموم (قوله لان ما هنا جواب)  
كونه جوابا محل تأمل فتأمل بصري (قوله وهو يستدعي التأخر) قديقال والتبعية هناك تقتضي التأخر  
وقد يفرق سم (قوله و مراده) اي ابن العباد (قوله ان المقارنة ثم) اي مقارنة الماموم والامام في افعال  
الصلاة و (قوله فلتمنع) اي المقارنة او كراهتها (هنا) أي في الاجابة (قوله لانها) اي السكراهة او المقارنة  
(قوله لانها ثم خارجية وهنا الخ) تحرر هذه التفرقة سم ولا موقع لهذا المنع بعد تعليل الشارح لدعواه  
بقوله الآتي إذ مفهوم الجوابية الخ لا ان يقصد بمنع المدعى منع دليله الآتي (قوله وحاصله) اي حاصل الفرق  
الذي اشار اليه لتعليل ابن العباد (قوله فخالفته) اي مخالفة التأخر بالمقارنة (قوله امر بمتابعة) اي  
متابعة الماموم للامام و (قوله ومخالفته) اي مخالفة ذلك الامر المذكور بالمقارنة و (قوله لذلك) اي لتعظيم  
الامام (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله وللخير المتفق عليه إذا سمعتم الخ) اي ويقاس بالماذون المقيم  
مغنى (قوله واخذوا الخ) اعتمده النهاية والمغنى ثم قالوا فهم كلام المصنف عدم استحباب الاجابة إذا علم اذان  
غيره اي واقامته ولم يسمع ذلك لصمم او بعد وقال في المجموع انه الظاهر لانها معلقة بالسماع في الخبر وكافي  
نظيره من تشميت العاطس اه (قوله ولم يقل مثل ما تسمعون) وقديقال المتبادر من الحديث انه هو المراد  
وان لم يقله تحرر عن تكرار اللفظ (قوله وإن لم يسمعه) ولا يبعد فيما لو ترك المؤذن الترجيع ان ياتي به  
السامع تبعاً لاجابته فيما عدا سم (قوله كل الاذان) اي او ثلثة مثلاً (قوله كفي في اصل سنة الاجابة) وفاقا  
للهيئة والمغنى ونقله سم عن العباب عبارة قال في العباب تبعاً للجموع والظاهر تداركه ان قرب الفصل  
اي فيما اذا ترك المتابعة الى الفراغ اه وكذا نقله السكردى عن الامداد وغيره (قوله وبهذا الذي قررته  
الخ) اي بقوله ويؤخذ من ترتيبه الخ (قوله لمقالة الاسنوي) اي من اجزاء المقارنة (قوله ويقطع) الى المتن في  
النهاية والمغنى إلى قوله وإن علم وتعمد (قوله نحو القراءة الخ) كالا شغال بالعلم وفي النهاية والمغنى وإذا كان  
السامع أو المستمع في طواف أجا به فيه كما قاله الماوردي اه (قوله فانه الخ) أي كل واحد من الثلاثة عبارة  
النهاية والمغنى فان قال في الشويب صدقت وبررت او قال حتى على الصلاة او الصلاة خير من النوم بطلت  
صلاته بخلاف ما لو قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تبطل به كافي المجموع ولو كان المصلي يقرأ في  
الفاتحة فاجابه قطع مواتها ووجب عليه ان يستأنفها اه قال غش قوله مر او قال حتى على الصلاة  
خرج به ما لو قال في اجابة الحيعلتين لا حول ولا قوة الا بالله فلا يضر اه (قوله وللمجامع الخ) اي ولمن بمحل نجاسة  
ومن يسمع الخطيب شرح بافضل (قوله ان قرب الفصل) اي فان طال الفصل عرفاً لم يستحب لهما الاجابة  
نهاية ومغنى (قوله واختار السبكي الخ) تقدم عن شيخ الاسلام ما يدل على عدم كراهة اجابتهما سم وتقدم  
عن النهاية والمغنى اعتماد سنن لاجابتهما ولعلمهم حملوا الخبر الاول على استحباب دوام الطهر بقدر الامكان وحملوا  
الجنابة في الخبر الثاني على حالة الوطء (قوله الا الجنابة) تقدم عن فتاوى السيوطي انه لا يكره الذكر للمحدث  
بل ولا للجنب سم (قوله ويجيب مؤذنين مرتين الخ) ومما عمت به البلوى ما إذا اذن المؤذنون واختلطت

فلتمنع هنا الاعتداد وإن لم تمنعه ثم لانها ثم خارجية  
وهنا ذاتية كما اشار اليه  
تعليله للاولوية وحاصله ان  
ما هنا جواب وذاته تقتضي  
التأخر فمخالفته ذاتية وما  
هناك امر بمتابعة لتعظيم  
الامام ومخالفته مضادة  
لذلك فهي خارجية وذلك  
لخبر الطبراني بسند رجاله  
ثقات الا واحدا فمختلف  
فيه وآخر قال الحافظ  
الهيتمي لا يعرفه ان المرأة  
إذا اجابت الاذان او الإقامة  
كان لها بكل حرف ألف  
الف درجة وللرجل ضعف  
ذلك وللخير المتفق عليه إذا  
سمعتم النداء فقولوا مثل  
ما يقول المؤذن وأخذوا  
من قوله مثل ما يقول ولم  
يقبل مثل ما تسمعون أنه  
يجيب في الترجيع وإن لم يسمعه  
ويؤخذ من ترتيبه القول  
على النداء الصادق بالكل  
والبعض ان قولهم عقب كل  
كلمة للافضل فلو سكنت حتى  
فرغ كل الاذان ثم اجاب  
قبل فاصل طويل عرفاً كفي  
في اصل سنة الاجابة كما  
هو ظاهر وبهذا الذي قررته  
في الخبر يعلم وهم من استدل  
به لمقالة الاسنوي ويقطع  
للاجابة نحو القراءة والدعاء  
والذكر وتكره لمن في صلاة

وهو يستدعي التأخر) قديقال والتبعية هناك تقتضي التأخر وقد يفرق (قوله لانها ثم خارجية وهنا ذاتية)  
تحرر هذه التفرقة (قوله واختار السبكي الخ) تقدم عن شيخ الاسلام ما يدل على عدم كراهة اجابتهما (قوله الا  
الجنابة) في فتاوى السيوطي ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب اه (قوله ويجيب مؤذنين) في شرح مر  
ومما عمت به البلوى ما إذا اذن المؤذنون واختلطت اصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضاً وقد قال  
بعضهم لا يستحب اجابة هؤلاء الذي اتفق به الشيخ عن الدين انه يستحب اجابتهما اه ولا يبعد فيما لو ترك المؤذن

الا الحيلة أو الشويب أو صدقت فانه يبطلها ان علم وتعمد للمجاهد وقاضى حاجة بل يجيبان بعد الفراغ كصل ان قرب الفصل اصواتهم  
واختار السبكي ان الجنب والحائض لا يجيبان لخبر كرهت ان اذكر الله الا على طهر وخبر كان يذكر الله على كل احيائه الجنابة وهما صحيحان  
وواقعه ولده الناج في الجنب لا مكان طهره حالاً لا الحائض لتعذر طهره مع طول امد جدها ويجيب مؤذنين مترتين سمعهم ولو بعد صلته

وأول أكد قال غير واحد إلا أذاني الفجر والجمعة فانهما سواء ولو سمع البعض أجاب فيما لا يسمعه (إلا في حصيلته) وهما على الصلاة وحي على الفلاح (فيقول) عقب كل (لا حول) أي تحول عن المعصية (ولا قوة) على الطاعة ومنها ما دعوتني اليه (إلا بالله) جملة ما يأتي به في الأذان أربع وفي الإقامة ثنتان لما في الخبر الصحيح من قال ذلك مخلصا من قلبه دخل الجنة (قلت وإلا في الشويب فيقول صدقت وبررت) بكسر الراء وحكى فتحها (والله أعلم) لانه مناسب وقول ابن الرفعة لخبر فيه رد بأنه لا أصل له وقيل يقول صدق رسول الله ﷺ ويقول في كل من كلمتي الإقامة أقامها الله وأدامها مادامت السموات والأرض وجعلني من صالحى أهلها لخبر أبي داود به وببحث الأسنوي أنه في قوله في الليلة الممطرة أو نحو المظلمة عقب الحيعلتين أأصلوا في رحالكم يجيبه بلا حول ولا قوة إلا بالله وقوله ذلك سنة تخفيفا عنهم

أصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضا وقد قال بعضهم لا تستحب إجابة هؤلاء الذي أفق به الشيخ عز الدين أنه تستحب إجابته نهاية واقره سم والرشيدى قال البصرى وينبغي أن يكون محله إذا سمع ولو بعضه من واحد منهم أقول ويمكن أنه جرى على ما مر عن شروح الارشاد والعباب وبافضل للشارح وقال ع ش قوله مر ما إذا أذن المؤذنون أى في محل واحد أو محال وسمع الجميع وقوله مر والذي أفق به الشيخ عز الدين الخ معتمد وقوله مر انه يستحب إجابته أى إجابة واحد منهم ويتحقق ذلك بأن يتأخر بكل كلمة حتى يغلب على ظنه أنهم أتوا بحيث تقع إجابته متأخرة أو مقارئة اه ع ش (قوله والاول) أى جوابه ع ش (قوله أكد) أى فكرة تركه نهاية ومعنى (قوله فانهما سواء) أى لتقدم الاول فيهما ووقوع الثاني في الوقت في الصبح ومشر وعيته في عصره ﷺ في الجمعة نهاية ومعنى (قوله ولو سمع البعض) سواء كان من الاول او الآخر ع ش الاول بعض الأذان سواء اتحد أو تعدد سواء على التعدد كان من الاول او الآخر أو من كل منهما (قوله أجاب فيما لا يسمعه) أى سن له أن يجيب في الجميع ومعنى نهاية عبارة سم عن العباب أجاب فيه وفيما لا يسمعه تبعاه (قوله عقب كل) عبارة النهاية والمعنى بدل كل منهما اه (قوله عن المعصية) لا يبعد أن يقال هنا أيضا ومنها الاخلال بما دعوتني اليه نظير ما يأتي بصرى قول الماتن (إلا بالله) أى بدون الله فقد ثبت عن ابن مسعود أنه قال كنت عند رسول الله ﷺ فقلت لا حول ولا قوة إلا بالله فقال ﷺ تدرى ما تفسر ها قلت لا قال لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله ثم ضرب يده على منكبيه وقال هكذا أخبرني جبريل عليه السلام معنى (قوله جملة الخ) عبارة المعنى ويقول ذلك في الأذان أربعاً وفي الإقامة مرتين قاله في المجموع وقيل يحو قل مرتين في الأذان واختاره ابن الرفعة وكلام المصنف يميل اليه ولو عبر بجمعها إلا أن يؤلف كلمة من كلمتين كقوله حيعل فانها مركبة من كلمتين من حى على الصلاة ومن حى على الفلاح ومن المركب من كلمتين فو لهم حو قل إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله هكذا قاله الجوهري وقال الأزهري وغيره حو لى بتقديم اللام على القاف فهى مركبة من حول وقاف قوة اه (قوله وبررت) زاد في الأعياب والحق نطق ع ش (قوله بكسر الراء الخ) أى صرت ذا بر أى خير كثير نهاية ومعنى (قوله لانه) إلى قوله ولا شتماله في المعنى لا قوله وجعلني من صالحى أهلها (قوله رداخ) عبارة النهاية والمعنى ادعى الديميرى انه غير معروف وزاد الاول ويجاب عنه بان من حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله وببحث الأسنوي الخ) اعتمده النهاية والمعنى وجزم به الشارح في شرح بافضل (قوله في الليلة الخ) ليس بقيد كما في شرح العباب بل النهار كذلك كرى (قوله أو نحو المظلمة) كذات الريح نهاية ومعنى (قوله عقب الحيعلتين) أى أو بعد فراغ الأذان وهو الاول نهاية ومعنى وشرح بافضل (قوله أأصلوا الخ) ولا يبعد سن إجابة الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة إلا بالله سم على حج اه ع ش ونقل الكردى مثله عن الزياى (قوله وقوله) أى المؤذن في نحو الليلة الممطرة (ذلك) أى الاصلوا فى رحالكم (قوله سنة) أى لخبر الصحيحين أن ابن عباس رضى

الترجيع أن يأتي به السامع تبعاً لا جابته فيما عداه ولا يبعد سن إجابة الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم فليراجع (قوله وقوله ذلك سنة) أى لخبر الصحيحين أن ابن عباس رضى الله عنهما قال وأذنه في يوم مطير وهو يوم جمعة إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حى على الصلاة بل قل صلوا في بيوتكم فكان الناس استنكروا ذلك فقالوا تعجبون من ذا قد فعله من هو خير منى يعنى النبي ﷺ الخ قال الشارح في شرح العباب ومعنى لا تقل حى على الصلاة أى مقتصر عليه لأنه يقول عوضه فلا ينافى ما ذكره أنه يقول بعده الصريح انه إذا أتى به عوضا عن الحيعلتين أو أحدهما لا يصح وما لجمع إلى الاخذ بظاهر الحديث انه يأتي به عوضا عنهما لانها دعاء إلى الصلاة فكيف يحسن أن يدعوه ثم يقول الاصلوا فى رحالكم ويرد بانها هنا ليس للدعاء إلى محل الأذان بل للدعاء إلى الصلاة في محل السامعين إلى أن قال ويؤيد ذلك حديث الصحيحين كان يامر المنادى فينادى بالصلاة ثم ينادى الاصلوا فى رحالكم والحاصل أن الحيعلتين



(و) يسن ( لكل ) من المؤذن (٤٨٢) والمقيم وسامعهما (ان يصلي) ويسلم (على النبي ﷺ بعد فراغه) من الأذان أو الإقامة

الله عنهما قال يؤذنه في يوم مطير وهو يوم الجمعة إذا قلت أشهد أن محمد رسول الله فلا تقل حتى على الصلاة بل قل صلوا في بيوتكم فكان الناس استنكروا ذلك فقال اتعجبون من ذا قد فعله من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم الخ قال الشارح في شرح العباب أي والنهاية ومعنى لا تقل حتى على الصلاة أي مقتصرًا عليه لأنه يقول عوضه فلا ينافي ما ذكره وأنه يقول بعده الصريح في أنه إذا أتى به عوضا عن الحيعتين أو أحدهما لا يصح ومال جمع إلى الأخذ بظاهر الحديث أنه يأتي به عوضا عنهما أه سم ومن ذلك الجمع المغني كما مر (قوله ويسن) إلى قوله ولا شتمه في النهاية (قوله والمقيم) عبارة النهاية وكذا مقيم الحديث ورد فيه رواه ابن السني وذكره المصنف في أذكاره أه (قول الماتن ان يصلي الخ) وتحصل السنة بأى لفظ أتى به بما يفيد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان أفضل الصبغ على الراجح صلاة التشديد فيبغي تقديمها على غيرها ومن الغير ما يقع للمؤذنين من قولهم الصلاة والسلام عليك يا رسول الله إلى آخر ما يأتون به فيسكني (فائدة) قال الجاظم ابن حجر ويتأكد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في مواضع ورد فيها أخبار خاصة أكثرها باسانيد جيد أعقب إجابة المؤذن وأول الدعاء وأوسطه وآخره وفي أوله أكد وفي أثناء تكبيرات العيد وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند السفر والقعود منه والقيام لصلاة الليل وختم القرآن وعند اللهم والكرب والتوبة وقرأة الحديث وتبليغ العلم والذكر ونسيان الشيء. وورد أيضا في أحاديث ضعيفة عند استلام الحجر وطنين الأذن والتلبية وعقب الوضوء وعند الذبح والعطاس وورد المنع منها عندهما أيضا انتهى مناوى أه ع ش (قوله ويسلم) أي لما مر من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر نهاية ومعنى قول الماتن (بعد فراغه) أي ولو كان اشتغاله بذلك يفوت تكبيرة الاحرام مع الامام أو بعض الفاتحة بل أو كلها ع ش (قوله من الأذان أو الإقامة) أي أو الإجابة رشدي (قوله ثم يسن له الخ) أي أكل من المؤذن والمقيم وسامعهما وظاهر ان كلاما من الإجابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء سنة مستقلة فلو ترك بعضهما سن ان يأتي بالباقي ع ش (قوله عقبهما) أي الصلاة والسلام قول الماتن (اللهم) أصله يا الله حذف ياءؤه وعوضت عنها الميم ولهذا امتنع الجمع بينهما نهاية ومعنى (قوله هي الأذان) أي أو الإقامة ومعنى وشرح المنهج قول الماتن (ات) أي أعطى نهاية ومعنى (قوله إظهار الافتقار والتواضع) عبارة النهاية والمعنى وشرح بافضل إظهار شرفه وعظم منزلته أه (قوله ﷺ) كان الأولى تقديمه على البها (قوله ثم سلوا الخ) عبارة النهاية والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كما في خبر مسلم إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم سلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر أثم سلوا الله الخ (قوله فلا يجب لأحد الخ) قد يقال الوجوب فيما ذكر عليه صلى الله عليه وسلم لا على الله سبحانه وتعالى فان قدر قبول احتيج إلى ما ذكره من التأويل لكنه خلاف الظاهر ولا ضرورة تدعو إليه بصرى أقول وأيضا الواسع فلو جوب هنا بالمعنى اللغوي أي الحصول والثبوت والمراعاة بمجرد الوجود بفضل (قوله وحذف) إلى الماتن في النهاية وقال المغني وزاد في النبيه بعد الفضيلة والدرجة الرفيعة وبعد وعدته يا رحم الراحمين أه قال السكردى وفي فتح الباري زاد في رواية البيهقي انك لا تخلف الميعاد أه (قوله وختمه الخ) معطوف على قوله والدرجة الرفيعة (قوله من المنكر) أي ومن المعروف بالاولى قال سم أي أو نعت له مقطوع فان النعت المقطوع تجوز مخالفته

ثبت اشتراطها بالنص والدليل على اسقاطها في هذا الفرد الخاص محتمل فلم يقع على دفع الثابت من غير احتمال وبه يندفع ما في الخادم تبعًا للمحب الطبري أه ولك ان تقول حديث الصحيحين عن ابن عباس السابق ظاهر في سقوطها في هذا الفرد الخاص وهذا كاف في تخصيص نص اشتراطها لأن تناوله لهذا الفرد ظاهر فقط وأما حديث الصحيحين الثاني فلا ينافي ذلك لأنه على تسليم ظهوره في المطلوب فهو في بعض المرات غاية ما يدل عليه جواز الجمع لا تعينه في أداء هذه السنة فليتام (قوله بدل من المنكر) أي أو نعت له مقطوع فان النعت المقطوع تجوز مخالفته المنعوت تعريفاً أو تنكيرا ولذا اعربوا الذي جمع ما لا نعتا مقطوعا لكل همزة لازمة (قوله أو نعت المعروف) هلا قال أو بدل

للأمر بالصلاة عقب الأذان في خبر مسلم وقيس بذلك غيره (ثم) يسن له ان يقول عقبهما (اللهم رب هذه الدعوة التامة) هي الأذان سمي بذلك لكامله وسلامته من تطرق نقص اليه ولا شتمه على جميع شرائع الاسلام وقواعده مقاصدها بالنص وغيرها بالاشارة (و الصلاة القائمة أي التي ستقوم) (أت محمدا الوسيلة) هي أعلى درجة في الجنة لا تكون إلا له ﷺ وحكمة طلبها له مع تحقق وقوعها بالوعد الصادق اظهار الافتقار والتواضع مع عود عائدة جميلة للسائل اشارة بقوله ﷺ ثم سلوا الله لي الوسيلة فمن سأل الله لي الوسيلة حلت له شفاعتي أي وجبت كافي رواية يوم القيامة أي بالوعد الصادق وأما في الحقيقة فلا يجب لأحد على الله شيء تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (والفضيلة) عطف تفسير أو أعوم وحذف من أصله وغيره والدرجة الرفيعة وختمه بيا رحم الراحمين بأنه لأصل لها (وابعته مقاما محمودا) وفي رواية صحيحة أيضا المقام المحمود (الذي) بدل من المنكر أو عطف بيان أو نعت المعروف ويجوز

وهو هنا اتفاقا مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء بخمده فيه الأولون والآخرون ( ٤٨٣ ) لأنه المتصدى له بسجوده أربع سجعات

أى كسجود الصلاة كما هو الظاهر تحت العرش حتى أجيب لما فرغوا إليه بعد فزعهم لآدم ثم لاولى العزم نوح فابراهيم فوسى فعيسى واعتذار كل صلى الله عليهم وسلم واختلفوا فيه في الآية والأشهر كما هنا وقول مجاهد هو أن يجلسه معه على العرش أطال الواحدى في رده لغة إذ البعث لا يطلق حقيقة على التعود بل هو صده سيما وقد أكد بمقامه على أنه يوم ما تعالى الله عنه علوا كبيرا وإتمام هذا الدعاء لخبر البخارى من قال ذلك حين يسمع النداء حلت له شفاعتى يوم القيامة ويسن الدعاء بين الاذان والاقامة لأنه لا يرد كما في حديث حسن ويكره للمؤذن وغيره الخروج من محل الجماعة بعده وقبل الصلاة إلا لعذر ويسن تأخيرها قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب أى للخلاف القوى في الضيق وقتها ومن ثم أطبق العلماء على كراهة تأخيرها عن أوله كما مر

(فصل) في بيان استقبال السكبة أو بدلها وما يتبع ذلك (استقبال) عين (القبلة)

للمنعوت تعريفا وتكثيراً ولذا عرّبوا الذى جمع ما لا نعمتا مقطوعا لكل همزة ملزمة اه أقول هذا دخل في قول الشارح الا في ويجوز الخ فإنه راجع المنكر ايضا كما هو صريح صنيع النهاية ثم رايت قال السيد البصرى مانصه قوله او نعت للمعرف قد يومه اقتصاره في المعروف على ما ذكر عدم تاتى البدلية فيه وليس كذلك كما هو واضح وقوله ويجوز الخ منتهى على كلا الوجهين كما هو ظاهر اه (قوله وهو) أى المقام المحمود (هنا) أى في دعاء الاذان (قوله أى كسجود الصلاة) وهل هو بطهارة سم (قوله لما فرغوا) أى اهل المحشر وهو ظرف لقوله المتصدى (قوله واختلفوا فيه الخ) أى في المقام المحمود (قوله والأشهر) مبتدا خبره قوله كما هنا (قوله وقدا كد) أى إرادة الضد (قوله ويسن) أى قوله أى للخلاف في النهاية والمغنى (قوله ويسن الدعاء الخ) وإن يقول المؤذن ومن سمعه بعد اذان المغرب اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك واصوات دعائك اغفرلى وبعد اذان الصبح اللهم هذا إقبال نهارك وإدبار ليلك واصوات دعائك اغفرلى واكدا الدعاء كافي العباب سؤال العافية في الدنيا والآخرة نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر بعد اذان المغرب أى وبعد إجابة المؤذن والصلاة على النبي ﷺ وكل من هذه سنة مستقلة فلا يتوقف طلب شيء منها على فعل غيره وقوله مر اغفرلى عبارة شرح البهجة فاغفرلى وقوله مر سؤال العافية أى كان يقول اللهم إني أسالك العافية في الدنيا والآخرة ع ش عبارة السكردى فيقول اللهم إني أسالك العافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي وولدي اه (قوله بين الاذان والاقامة) أى وإن طال ما بينهما ويحصل اصل السنة بمجرد الدعاء والاولى شغل الزمن بتماه بالدعاء إلا وقت فعل الراتبة على أن الدعاء في نحو سجودها يصدق عليه أنه دعاء بين الاذان والاقامة مفهوم كلام الشارح مر أنه لا يطلب الدعاء بعد الاقامة وقبل التحريم ويوجه بان المطلوب من المصلى المبادرة إلى التحريم لتحصل له الفضيلة التامة ع ش (قوله ويكره للمؤذن الخ) ويندب له أن يتحول من مكان الاذان للاقامة ولا يقيم وهو يمشى نهاية ومغنى (قوله ويسن تأخيرها) أى الاقامة عبارة النهاية والمغنى والأسنى ويسن أن يفصل المؤذن والامام بين الاذان والاقامة بقدر اجتماع الناس في محل الصلاة بقدر فعل السنة التي قبلها ويفصل في المغرب بينهما بنحو سكتة لطيفة كالتعود يسير لضيق وقتها ولا اجتماع الناس اليها عادة قبل وقتها وعلى تصحيح المصنف من استحباب سنة المغرب قبلها يفصل بقدر ادائها ايضا اه وسئلت عما يفعله بعض الأئمة من تعجيل الصلاة عقب دخول وقتها ولا ينتظر لمن يريد الجماعة من أهل محله ويستدل على ذلك باطلاق قول الأحياء أن المطلوب من الإمام مراعاة أول الوقت ولا ينبغي له أن يؤخر الصلاة لا انتظار كثرة الجمع الخ الجواب أنه ليس للإمام بعد تيقن دخول الوقت والاذان عقبه أن ينتظر في غير صلاة المغرب قدر ما يسع عادة لفعل أهل محلة المسجد مثلا لا لسبب الصلاة كالطهارة والستور وانتباههم ولا اجتماعهم فيه ويختلف مقداره باختلاف سعة المحلة ثم بعدمضى ذلك المقدار يصلى بمن حضر وإن قل ولا ينتظر ولو نحو شريف عالم فإن انتظر كره وأما صلاة المغرب فيصلبها بعد تيقن دخول وقتها ومضى ما يسع اذاتها ورايتها بمن حضر من غير انتظار وهذا خلاصة ما في التحفة والنهاية والأسنى والمغنى وعليه يحمل إطلاق الغزالي في الأحياء ويظهر أن المقدار الذى يسع عادة ما تقدم في غير المغرب لا ينقص ذلك عن ربع ساعة فلكية فيندب للإمام أن ينتظر في غير صلاة المغرب ربع الساعة مطلقا ثم إن اقتضت سعة المحلة مثلا زيادة عليه فيزيد على ذلك قدر ما تقتضيه سعتها بحيث يقع جميع الصلاة في وقت الفضيلة والله اعلم (فصل في استقبال القبلة) (قوله أو بدلها) وهو صوب المقصد في نفل السفر (قوله وما يتبع ذلك) أى كوجوب إتمام الأركان كلها أو بعضها في نفل السفر ع ش (قوله استقبال عين القبلة) أى لاجهتها

(قوله أى كسجود الصلاة) وهل هو بطهارة (قوله إلا في المغرب) ينبغي أن يستثنى منه ومن كراهة التأخير الآتية التأخير بقدر سنها المتقدمة لظهور أن الأفضل فعلها قبلها ثم رايت في الروض ما نصه ويفصل بين الاذان والاقامة بقدر اجتماع الناس وأداء السنة وفي المغرب بسكتة لطيفة اه وفي شرحه مانصه وعلى ما صححه النووي من أن للمغرب سنة قبلها يفصل بقدر ادائها ايضا اه (فصل)

على المعتمد في مذهبهنا يقينا في القرب وظننا في البعد شيخنا (قوله أي السكبة) الى قوله وفي الخادم في النهاية (قوله لان ثبوتها منها) اي ثبوت كونها جزءا من السكبة (قوله وفي الخادم الخ) عبارة شيخنا والمراد بعينها جرمها وهو اؤها المحاذي ان لم يكن المصلي فيها ولا فلا يكفي هو اؤها بل لا بد من جرمها حقيقة حتى لو استقبل شاخصا منها ثلثي ذراع فكثر تقريبا جازاه (قوله وهو انه) بالجر عطف على البيت (قوله السابعة) راجع الى السماء ايضا شوبري (قوله والمعتبر مسامتها عرفا الخ) لا يخفى ان هذا ظاهر فيما قاله امام الحرمين من انه لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لو قربوا عن السميت صحت صلاتهم بخلاف ما لو خرج بعض الصف القريب عن السميت فانه لا تصح صلاة من خرج عنه مع القطع بان حقيقة المحاذاة لا تختلف في القرب والبعد فعين ان المتبع فيه اي في البعد حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المساماة فتى اطلاق عليه اسم الاستقبال عند البعد صحت صلاته وان كان لو قرب خرج عن السميت إذ يزيد في العرف محاذيا انتهى وحينئذ فهذا لا يلتزم مع قوله الا ان صح صلاة الصف الطويل محمول على انحراف فيه او على ان الخطي وغير معين اي إذا لكل مستقبلون عرفا فتأمل به وبالجملة فالوجه ما قاله الامام فليتبدر سم علي خج اه ع ش وياتي عن الرشيدى ما يوافقه وقوله فهذا لا يلتزم مع قوله الخ أقول وكذا لا يلتزم مع قوله الآتي لسن يقينا الخ لان عدم توجه بعض الصف الطويل بلا انحراف فيه الى عين السكبة امر محقق وكذا عدم المساماة الحقيقية للامام او ما موهفما ياتي في كلام القليل امر مقطوع به كإني عليه الرشيدى ثم قال فالحاصل ان امتي اعتبرنا المساماة الحقيقية فالزام الفارقى وهو صاحب القليل الآتي لا يحيد عنه فالمتعين الا كتفاء بالمساماة العرفية التي قالها امام الحرمين وسيعول الشارح مر عليها فيما يأتي في شرح قول المصنف ومن صلى في السكبة واستقبل جدارها الخ اه (قوله وكونها) اي المساماة (قوله وبمعظم البدن في الركوع والسجود) يوه انه لو خرج دون المعظم عن القبلة في الركوع والسجود او خرج الصدر فيها مع انها لا يضر وليس يمراد لو اول الصدر الذي عبروا به بقوله اي بجهة الصدر التي هي امام البدن الصادق لاحوال المصلي جميعها قايما وقعودا وركوعا وسجودا واستلقاء واضطجعا لكان اولى طائفي على التحفة (قوله إلا فيما ياتي) حاصل ما ياتي وجوب الاستقبال بالوجه ومقدم البدن في حق المصلي لجنبه وبالوجه في حق المصلي مستلقيا مع منازعته في وجوب الوجه في الاول سم عبارة شيخنا واستقبلها بالصدر حقيقة في الواقف والجالس وحكما في الراكع والساجد ويجب استقبالها بالصدر والوجه لمن كان مضطجعا وبالوجه والاختصاص ان كان مستلقيا اه (قوله ولا بنحو أنيد) اي كقدميه اخذا باطلاقهم وهو الظاهر وان استبعد سم على حج ع ش (قوله مما ياتي) اي انفا بقوله بخلاف غيره كطرف اليد الخ (قوله على ذلك) اي الاستقبال (قوله كإياتي) اي في شرح ومن امكنه علم القبلة (قوله لقوله الخ) تعليل لما في المتن (قوله قول الخ) أي والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها نهاية ومعنى (قوله وجهك) المراد بالوجه الذات والمراد بالذات بعضها كالصدر فهو مجاز مبنى على مجاز بجزيرى (قوله بدليل الخ) وايضا قد فسروا الشطر بالجهة والجهة تطلق على العين حقيقة وعلى غيرها مجازا بل ادعى بعضهم انها لا تطلق إلا على العين سم وزيدى اه بجزيرى (قوله انه صلى الله عليه

أي السكبة وليس منها الحجر والشاذروان لان ثبوتها منها ظنى وهو لا يكتفى به في القبلة وفي الخادم ليس المراد بالعين الجدار بل امر اصطلاحى أى وهو سمت البيت وهو اؤه الى السماء والارض السابعة والمعتبر مسامتها عرفا لا حقيقة وكونها بالصدر في القيام والقعود وبمعظم البدن في الركوع والسجود ولا عبرة بالوجه إلا فيما ياتي في مبحث القيام في الصلاة ولا بنحو اليد كما يعلم مما ياتي (شرط لصلاة القادر) على ذلك لكن يقينا بمعانية أو مس أو بار تسام أماراة في ذهنه تفيد ما يفيد أحد هذين في حق من لا حائل بينه وبينها أو ظنا فيمن بينه وبينها حائل محترم أو عجز عن إزالته كما ياتي لقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام أى عين السكبة بدليل أنه صلى الله عليه

(قوله السابعة) هل يرجع أيضا للسماء (قوله والمعتبر مسامتها عرفا لا حقيقة) أقول لا يخفى أن هذا ظاهر فيما قاله امام الحرمين حيث قال لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لو قربوا عن السميت صحت صلاتهم بخلاف ما لو قربوا فانه لا تصح صلاة من خرج عن السميت مع القطع بان حقيقة المحاذاة لا تختلف في القرب والبعد فتعين ان المتبع فيه حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المساماة اه وحينئذ فهذا لا يلتزم مع قوله الآتي أن صحة صلاة الصف الطويل محمول على انحراف فيه أو على أن الخطي وغير معين فتأمل به وبالجملة فالوجه ما قاله الامام فليتبدر (قوله إلا فيما ياتي) حاصل ما ياتي وجوب الاستقبال بالوجه ومقدم البدن في حق المصلي لجنبه وبالوجه في حق المصلي مستلقيا مع منازعة في وجوب الوجه الاول (قوله ولا بنحو اليد) قد دخل القدمان وعليه ففضية ذلك انه لو اقر قدميه خارج محاذاتها مع استقبالها بصدرة وبقيته بدنه اجزا وهو مستبعد

وسلم ركع ركعتين في وجه الكعبة وقال هذه القبلة فالخصر فيها دافع لمحل الآية ( ٨٥ ) على الجهة وخبر ما بين المشرق والمغرب

قبلة محمول على أهل المدينة ومن ساءتهم وقول شريح من أصحابنا من اجتهد فأخطأ إلى الحرم جاز لحديث البيت قبلة لأهل المسجد والمسجد لأهل الحرم والحرم لأهل مشارق الأرض ومغاربها مردود بان ما ذكره حكما وحديثا لا يعرف وصحة صلاة الصف المستطيل من المشرق إلى المغرب محمول على انحراف فيه أو على أن الخطي فيه غير معين لأن صغير الحرم كلما زاد بعده اتسعت مسامته كالنار الموقدة من بعد وغرض الرماة فاندفع ما قيل يلزم أن من صلى بامام بينه وبينه قد رسمت الكعبة أن لا تصح صلاته والمراد بالصدر جميع عرض البدن كما بينته في شرح الارشاد فلو استقبل طرفها فخرج شيء من العرض بخلاف غيره كطرف اليد خلافا للقنوني عن محاذاته لم تصح بخلاف استقبال الركن لأنه مستقبل بجميع العرض لمجموع الجهات ومن ثم لو كان اماما متنع التقدم عليه في كل منهما أما العاجز عن الاستقبال لنحو مرض أو ربط قال شارح أو خوف من نزوله عن دابته على نحو نفسه

وسلم ركع ركعتين (الخ) أي مع خبر صلوا كما رأيت مني أصلي نهاية ومعنى (قوله) وصحة صلاة الصف (الخ) مر ما فيه (قوله) محمول على انحراف (الخ) اعتمده الزياي وشيخنا (قوله) أو على أن الخطي فيه غير معين (قوله) هذا لا يصح فيما إذا امتد صف من جبل حرام إلى جبل ثور وكان الامام طرف هذا الصف فإنه يقطع بان الامام ومن بالطرف الآخر خارجا عن محاذ الكعبة لا يقال المراد الخطي عن المحاذة إسما لا حقيقة لا نأقول لا خطي بهذا المعنى في هذا الفرض أي أن الصف من المشرق إلى المغرب سمى وبأى عن الرشيدى ما وافقه (قوله) لأن صغير الحرم (الخ) كان وجه هذا التعليل أن اتساع المسامته عند زيادة البعد يوجب عموم المحاذة مع الانحراف ويوجب عدم تعيين الخطي لأن اتساع المسامته يقتضي انفار في غيره فلا يتعين هدام مع أن الوجه أن هذا التعليل إنما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن المعتبر حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المسامته فتأمل سم وفي الرشيدى ما حاصله إن أراد المسامته الحقيقية وهو الموافق لمدهاء من عدم تعيين الخطي فقوله فاندفع (الخ) ممنوع لأن عدم مسامته الامام أو المأموم فيما يأتي امر مقطوع به فلم تصح القدوة وإن أراد المسامته العرفية فلا تقرب لأن المسامته بهذا المعنى متحققة بالنسبة للكل اه (قوله) فاندفع (الخ) اقول في اندفاعه نظر ظاهر لأنه إذا كان بين الامام والمأموم قدر سمت الكعبة أي بان كانت المسافة بينهما تسع جميع الكعبة فاكثروا علم أن الكعبة في تلك المسافة علم أن كلا منهما خارج عنها بل قد يخرج طرفا الصف الخارج عن مكة عن طرفيها فيعلم قطعاً خروج كل من الطرفين عن الكعبة لأنها بعض مكة التي خرج الطرفان عنها فإذا اقتدى أحدهما بالآخر خرج كل منهما من محاذاتها وهذا يندفع أيضا قوله أو على أن الخطي غير معين فتأمل ويجاب عن هذا بان مراده أنه لا بد في الصف الطويل من أحد الأمرين أما الانحراف وأما كونه بحيث لا يتعين الخطي فمضى كان بحيث يتعين فلا بد من الانحراف والالم يصح فليتأمل نعم هذا الجواب يقتضي أن المعتبر المسامته حقيقة فيخالف قوله السابق عرفا لا حقيقة سم (قوله) أن من صلى بامام (الخ) عبارة النهاية أن من صلى مأموماً في صف مستطيل وبينه وبين الامام أكثر من سمت الكعبة لا تصح صلاته لخروجه أو خروج امامه عن سمتها اه (قوله) عن محاذاته أي البيت الشريف (قوله) لو كان أي مستقبل الركن (قوله) في كل منهما الأولى في واحدة منهما (قوله) أما العاجز إلى التنبيه في النهاية إلا قوله قال شارح (قوله) لنحو مرض أي بان لم يقدر على التوجه بنفسه ولم يجد من يوجهه في محل يجب طلب الماء منه لا يقال هو عاجز فكيف يمكنه الطلب لا نأقول يمكنه تحصيله بما دونه ع (قوله) أو ماله قضيته أن الخوف على الاختصاص لا اثر له وإن كثر ع ش (قوله) فيصل على حسب حاله (الخ) ظاهره ولو كان الوقت واسعا وقياس ما تقدم في فاقد الطهورين ونحوه أنه إن رجا وال العذر لا يصلح إلا إذا ضاق الوقت وإن لم يرج زواله صلى في أوله ثم إن زال بعد على خلاف ظنه وجبت الاعادة في الوقت وإن استمر العذر حتى فات الوقت كانت فائتة بعذر فيندب قضاءها فوراً ويجوز التأخير بشرط أن يعلمها قبل موته كسائر الفرائض ع ش اقول ويفيد التقييد بضييق الوقت ما يأتي عن النهاية عند قول المتن إلا في شدة الخوف (قوله) ولا يعيد (الخ) أي وجوباً قال في الكفاية وجوب الاعادة دليل على الاشتراط أي

فليراجع (قوله) لحديث البيت قبلة قضية استدلاله بالحديث صحة تعدد استقبال الحرم خلاف تقييده بالخطا (قوله) أو على أن الخطي فيه غير معين (قوله) هذا لا يصح فيما إذا امتد صف من حرام إلى ثور وكان الامام طرف هذا الصف فإنه يقطع بان الامام ومن بالطرف الآخر خارجا عن محاذ الكعبة لا يقال المراد الخطي عن المحاذة إسما لا حقيقة لا نأقول لا خطي بهذا المعنى في هذا الفرض أي أن الصف من المشرق للمغرب (قوله) لأن صغير الحرم (الخ) كان وجه هذا التعليل أن اتساع المسامته عند زيادة البعد يوجب عموم المحاذة مع الانحراف وتوجب عدم تعيين الخطي لأن اتساع المسامته تقتضي انفار في غيره فلا يتعين هدام مع أن الوجه أن هذا التعليل إنما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن المعتبر حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المسامته فتأمل (قوله) فاندفع (الخ) اقول في اندفاعه على التقدير الثاني نظر ظاهر لأنه إذا كان بين الامام والمأموم قدر

أو ماله أو انقطاعاً عن رفقته أن استوحش به فيصل على حسب حاله أو بعيد مع صحة صلاته لذرة عذرة

فلا يحتاج إلى التقييد بالقادر فانها شرط للعاجز أيضا بدليل القضاء ولذلك لم يذكره في التنبيه والحاوي واستدرك على ذلك أي الكفاية السبكي فقال لو كان شرط الماصحة الصلاة بدونه وجوب القضاء لا دليل فيه اه وفي هذا نظر لان الشرط اذا فقد تصح الصلاة بدونه وتعاد كفاقد الطهورين ثم رايت الاذرعى تعرض لذلك معنى وارتضى النهاية بما قاله السبكي ثم استدلل عليه بما لا ينتج (قوله ولو تعارض هو والقيام قدمه لانه آكد) عبارة النهاية ولو أمكنه أن يصلي إلى القبلة قاعدا أو إلى غيرهما قائما وجب الاول لان فرض القبلة اكدم من فرض القيام الخ وكذا في المغنى إلا أنه قال راكباً بدل قاعدا (قوله لعذر) أي كالسفر (قوله بخلاف القيام) أي فانه يسقط في النقل مع القدرة من غير عذر نهاية قول المتن (إلا في شدة الخوف) ومن الخوف المجوز لترك الاستقبال ان يكون شخص في أرض مغصوبة ويخاف فوت الوقت فله ان يحرم ويتوجه للخروج ويصلي بالإيماء نهاية قال السيد البصري قوله مر فله الخ مؤذن بعدم وجوب ذلك عليه وهو محل تأمل اه قال عشي قوله مر فله الخ قضيته ان هذا الفعل لا يتعين عليه وحينئذ فهل يخرج ويؤخر الصلاة إلى ما بعد الوقت أو يصلحها كما في المغصوب أو كيف الحال ويحتمل ان يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالوجوب اه وقوله ويصلي بالإيماء أي ويعيد لندرة ذلك كما نقله سم على حجج عن مر اه عشي (قوله وما ألحق به مما يأتي) أي من خوف النار والسييل والسبع ونحوها ولا يخفى أن ما ذكر من افراد الخوف حقيقة وإلماهي ملحقة بالقتال ولذا قال المغنى والنهاية أي فيما يباح من قتال أو غيره اه (قوله ولو امن راكب الخ) وفي الروض في باب الخوف ولو صلى على الأرض حدث الخوف الملقى ركب وبني ولمن ركب احتياطاً اعاد اه ولم يتعرض لاستدباره في ركوبه أولا سم أي للفرق بكون الركوب هناك في الخوف والنزول هنا بعد زواله (قوله أن لا يستدبر الخ) أي في نزوله فان استدبرها بطلت صلاته بالاتفاق نهاية قال عشي قضيته ان مجرد الانحراف لا يضر وقال سم ينبغي وان لا يحصل فعل مبطل اه وهو صادق بالانحراف فيضراه وقد يمنع الصدق بتعسر الاحتراز عن الانحراف حين النزول (قوله ما ذكره ذلك الشارح) أي من عد الخائف من نزوله على ما ذكر من العاجز (قوله يلزم عليه الخ) أي لان القادر لم يتناول الخائف على هذا التقرير سم (قوله بل الوجه الخ) أي والمراد بالقادر القادر حسا فقط عشي (قوله وان كلا الخ) من عطف السبب (قوله على الاول) أي الخائف من نزوله (دون الثاني) أي من في شدة الخوف وما في الكردي من تفسير الاول بالعاجز والثاني بالخائف فمن سبق القلم (قوله لما علم الخ) لعله اراد به كون الاول من الاعذار النادرة دون الثاني (قوله وإلا في نقل السفر) خرج بذلك النقل في الحضر فلا يجوز وإن احتيج فيه للتردد كما في السفر لعدم ورود معنى ونهاية (قوله المباح)

ولو تعارض هو والقيام قدمه لانه آكد لا يسقط في النقل إلا لعذر بخلاف القيام (إلا في) صلاة (شدة الخوف) وما ألحق به مما يأتي في باب فليس التوجه شرطاً فيها نفلاً كانت أو فرضاً للضرورة ولو آمن راكباً نزل واشترط ببنائه بعد نزوله أن لا يستدبر القبلة (تنبيه) ما ذكره ذلك الشارح مشكل بانه يلزم عليه أن استثناء شدة الخوف منقطع وفيه نظر بل الوجه أنه متصل وان كلاماً من الخائف من نزوله ومن شدة الخوف قادر حسا لكنه ليس بآمن فأبيح له ترك الاستقبال وجوب الاعادة على الاول دون الثاني إنما هو لما علم من كلامهم في التيمم من الفرق بينهما و (إلا في) (نقل السفر) المباح

مسافة الكعبة أي بان كانت المسافة بينهما تسع جميع الكعبة فاكثروا علم أنها في تلك المسافة علم ان كلا منهما خارج عنها بل قد يخرج طرفا الصف الخارج عن مكة عن طريقهما فعمل قطعاً خروجهما من الطرفين عن الكعبة لانها بعض مكة التي خرج الطرفان عنها فاذا اقتدى أحدهما بالآخر خرج كل منهما عن محاذاتها وبهذا يندفع ايضاً قوله او على ان الخطي وغير معين فتأمله ويحاج عن هذا بان مراده انه لا بد في الصف الطويل من أحد أسرين أما الانحراف وأما كونه بحيث لا يتعين الخطي فمتى كان بحيث يتعين لا بد من الانحراف والالم يصح فليتأمل نعم هذا الجواب يقتضي ان المعتبر المسافة حقيقة فيخالف قوله السابق عرفاً لاحقة (قوله ولو تعارض الخ) قال الناشري ولو أمكنه ان يصلي إلى القبلة قاعداً أو إلى غير القبلة قائماً وجب ان يصلي إلى القبلة مع القعود لان فرض القيام اكدم من فرض القيام يسقط في النافلة مع القدرة من غير عذر بخلاف فرض الاستقبال (قوله ولو امن راكباً نزل الخ) وفي الروض في باب الخوف ولو صلى على الأرض حدث الخوف الملقى ركب وبني ولمن ركب احتياطاً اعاد اه لم يتعرض لاستدباره في ركوبه او لا (قوله ان لا يستدبر) ينبغي وان لا يحصل فعل مبطل (قوله يلزم عليه الخ) أي لان القادر لم يتناول الخائف على هذا التقدير (قوله وإلا في نقل السفر) (فرع) لمقصده طريقان أحدهما لا يتأق فيه الاستقبال مطلقاً

المراذبه ما قابل الحرام فيشمل الواجب المندوب والمكروه جفنى والمراذبه النفل غير المعادة وصلاة الصبي  
 اهيجيرى (قوله الذى تقصر الخ) (فرع) لمقصده طريقان احدهما لا يتأتى فيه الاستقبال مطلقا والاخر  
 يتأتى فيه فهل له التنفل فى الاول مع ترك الاستقبال مطلقا او على التفصيل فى نظيره من القصر احتمالا لان قال  
 مر اى فى النهاية والاول اصح وفارق نظيره من القصر بان النفل وسع فيه لكثيرته انتهى سم قول المتن  
 (فللمسافر التنفل الخ) وسجدة الشكر والتلاوة المعفولة خارج الصلاة حكمها حكم النافلة على الصحيح لوجود  
 المعنى وقد ذكره المصنف فى بابها وخرج بالنفل الفرض ولو مندورة وجنازة نهاية ويأتى فى الشارح وعن  
 المعنى ما يفيد (قوله لمقصده معين الخ) (فرع) نذر إتمام كل نفل شرع فيه فشرع فى السفر فى نافلة فهل يلزمه  
 الاستقبال والاستقرار ينبغي نعم سم واستقر ع ش عدم وجوب ذلك نظر الاصل واعتمده البجيرى  
 (قوله ولو نحو عيد الخ) اخذه غاية للخلاف فيه ع ش (قوله الاتباع) الى قول المتن ولا يشترط فى النهاية  
 والمعنى الا قوله صالح لما وقوله لا فى التحريم ان سهل (قوله واعانة الخ) من عطف الحكمة على الدليل  
 (قوله فيه) أى نفل السفر (قوله اليه) أى السفر (قوله كالراكب) بل أولى معنى (قوله لغير حاجة)  
 راجع للجميع سم اى وله الركض للدابة والعدو لحاجة سواء اكان الركض والعدو لحاجة السفر  
 كخوف تخلفه عن الرفقة ام لغير حاجته كتعلقها بصيد يريد إمساكه كما اقتضى ذلك كلامهم وكلام  
 ابن المقرئ فى روضه وهو المعتمد وإن قال الاذرعى ان الوجه بطلانها فى الثانى اى فيما لغير حاجة السفر  
 نهاية وجرى المعنى على ما قاله الاذرعى (قوله مطلقا) دخل المعفو عنه واليابس سم عبارة النهاية  
 وأما الماشى فتبطل صلاته إن وطئ نجاسة عمد او لوليايسة وإن لم يجد عنها معدلا كما جزم به ابن المقرئ  
 واقتضاه كلام التحقيق بخلاف وطئها ناسيا وهى يابسة للجهل بها مع مفارقتها حالا فاشبهت ما لو وقعت عليه  
 فنجسا حالا فان كانت معفوة عنها كذرق طيور عمت به البلوى ولا رطوبة ثم لم يتعمد الماشى عليها ولم  
 يجد عنها معدلا لم يضراها وكذا فى المعنى الا قوله ولا رطوبة فقال بخلاف ما لو وطئها ناسيا وهى يابسة او  
 رطبة وهى معفوة عنها كذرق طيور عمت به البلوى كما جزم به ابن المقرئ اها وبأتى عن الاشئ ما يوافقه وهو  
 قضية كلام الشارح الاتى انفاوا اشار الرشيدى الى رجحانه (قوله لا يابس) اى ولا معفو عنه كما فى شرح  
 الروض حيث قال كذرق طيور عمت به البلوى اها وقضية ذلك أنه لا يضرو طمة الرطوبة المعفوة عنها نسيانا  
 وفى شرح مر خلافه سم (قوله ودابة الخ) عبارة النهاية ولو بالث اوراث دابته او وطئت بنفسها  
 او اوطاها نجاسة لم يضراى حيث لم يكن لجامها بيده لانه لم يلاقها ولو دى فم الرابة وفى يده لجامها فقضية  
 كلام الشارح المذهب بطلان الصلاة على الاصح يظهر انه يلحق بما ذكر كل نجاسة اتصلت بالدابة وعنانها  
 بيده اها زاد المعنى وهذا ظاهر اذا صلى عليها وهى رافقة فان كانت سائرة لم يضرا لان الحاجة تدعو الى ذلك  
 اها وفى سم بعد ذكره عن العباب وشرحه وشرح الارشاد مثل ما تقدم عن النهاية ما نصه فتحصل من ذلك  
 انه حيث كان بعض من اعضائها نجاسة دم او غيره منها او من غيرها بطل مسكه لجامها وظاهره انه لا فرق

الذى تقصر فيه الصلاة لو كان  
 طويلا (فللمسافر) لمقصده  
 معين مع بقية الشروط  
 الاطول السفر (التنفل)  
 ولو نحو عيد وكوف صوب  
 مقصده كما يأتى (راكبا)  
 للاتباع رواه البخارى  
 وإعانة للناس على الجمع بين  
 مصلحتى معاشهم ومعادهم  
 إذ وجوب الاستقبال فيه  
 مع كثرة الحاجة اليه تستدعى  
 ترك الورد أو المعاش  
 (وماشيا) كالراكب  
 ويشترط ترك فعل كثير  
 كعدو أو أعداء وتحريك  
 رجل لغير حاجة وترك  
 تعمد وطء نجس مطلقا  
 وإن عم الطريق فإن  
 نسيه ضرر طيب غير معفو  
 عنه لا يابس ودابة لجامها  
 بيده

والآخر يتأتى فيه فهل له التنفل فى الاول مع ترك الاستقبال مطلقا أو على التفصيل فى نظيره من القصر  
 احتمالا لان قال مر والاول اصح وفارق نظيره من القصر بان النفل وسع فيه لكثيرته اها وقياسه فيما لو كان  
 احد الطريقين بحيث لا يسمى قطعه سفر اجواز التنفل فى الاخر للامشى وغيره مع ترك الاستقبال ونحوه  
 (فرع) نذر إتمام كل نفل شرع فيه فشرع فى السفر فى نافلة فهل يلزمه الاستقرار والاستقبال ينبغي نعم  
 (قوله لغير حاجة) قيد فى الجميع (قوله رطبة نجس) خرج ايطاء الدابة لكن اذا تلوثت رجلها ضرر إمساك  
 ما ربط بها كما فى مسألة الساجور وقوله مطلقا دخل المعفو عنه واليابس (قوله وإن عم الطريق) عبارة  
 الروض وشرحه او وطئها عمد او لوليايسة فتبطل صلاته وإن لم يجد مصر فإلى معدلا عن النجاسة اها (قوله  
 لا يابس) اى ولا معفو عنه كما فى شرح الروض قال كذرق طيور عمت به البلوى اها وقضية ذلك أنه لا يضرا  
 وطء الرطبة المعفوة عنها نسيانا وفى شرح مر خلافه (قوله ودابة لجامها بيده كذلك الخ) قال فى العباب



كذلك كالألوان تنجس فيها لأنه  
بأمرها كالألوان تنجس فيها لأنه  
بأمرها كالألوان تنجس فيها لأنه  
بأمرها كالألوان تنجس فيها لأنه  
بأمرها كالألوان تنجس فيها لأنه  
بأمرها كالألوان تنجس فيها لأنه  
بأمرها كالألوان تنجس فيها لأنه  
بأمرها كالألوان تنجس فيها لأنه  
بأمرها كالألوان تنجس فيها لأنه  
بأمرها كالألوان تنجس فيها لأنه

بين حال سيرها ووقوفها فلو اضطرت إلى مسك لجأها فالقياس الجواز مع وجوب الإعادة اه (قوله كذلك)  
أي كراكتها في بطلان الصلاة بتنجسها (قوله حامل للماس الخ) كان التقدير للماس النجاسة وهو اللجام  
بان أصابه دم الفم مثلاً أو للماس تماس النجاسة وهو اللجام بان لم يصبه للنجاسة التي في الفم أو غيره فان اللجام  
حيث لم يمس الدابة الماسة للنجاسة التي في الفم أو غيره فمماس الأول ليس مضافاً للماس الآخر بل للنجاسة ومماس  
ومماس الثاني مضاف للماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الآن ثم في عبارته بحث لأن مجرد حمل مماس  
النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطاً بماس النجاسة كما يعلم مما يأتي في مسألة الساجور أنه  
لا بد في البطلان من شد الحبل به فكان ينبغي أن يقول المماس أو مربوط بماس النجاسة ولعله بني إطلاق هذا  
التعبير على مخالفته في اعتبار الشد في مسألة الساجور ففي ظني أنه يخالف فيه أو على تصوير المسئلة باللجام  
فان وضعه في فم الدابة على الوجه المعتاد بمنزلة الشد بها فليتامل سم (قوله ولا يكلف الخ) لا موقع له فان  
مفاد كلامه أن نجاسة تبطل صلاة غير المسافر تبطل صلاته أيضاً فقوله (لأنه يحتل به الخ) لم يفد هنا شيئاً  
كما نبه عليه الرشدي (قوله ودوام سيره) عطف على قوله ترك فعل الخ (قوله فلو بلغ المحط المنقطع الخ)  
الظاهر أن المراد به خصوص المحل الذي لا يسير بعده بل ينزل فيه وعليه فلو كان المحط متسعاً وصل  
إليه يترخص إلى وصول خصوص ما يريد النزول فيه ع ش (قوله أو طرف محل الإقامة) أي المحل الذي  
نوى الإقامة فيه أو الذي هو مقصده ع ش (قوله أو نواها ما كشاً الخ) عبارة النهاية والمغنى أن نوى وهو  
مستقل ما كس بمحل الإقامة به وان لم يصلح لها زمة النزول الخ بخلاف المار بذلك ولو بقربة له أهل فيها فلا  
يلزمه النزول فالشرط في جواز التنفل راكباً وما شياذ دام سفره وسيره فلو نزل في أثناء صلاته لزمه إتمامها للقبلة  
قبل ركوبه ولو نزل وبني أو ابتدأها للقبلة ثم أراد الركوب والسير فليتمها ويسلم منها ثم يركب فان ركب  
قبل ذلك بطلت صلاته إلا أن يضطر إلى الركوب اه قال ع ش قوله ولو بقربة له الخ ظاهره وإن كانت  
وطنه وليس مراداً لما يأتي في صلاة المسافر من أنه ينقطع سفره بمروره على وطنه وقوله مر إلا أن يضطر  
ولو أدى فم الدابة وعنايتها بيده ضر اه قال الشارح في شرحه لحمله العنان المتنجنس بدمها كالألوان صلي ويده  
حبل طاهر متصل طرفه بتنجس ونازع فيه الأذرعى بان سياق كلام الروضة أنه لا يضطر وجهه بالحاجة إلى  
امساك العنان بخلاف الحبل إذ لا ضرورة إلى امساكه اه ثم قال في العباب لأن أو طاهها أي النجاسة  
مركوبه قال في شرحه فلا تبطل صلاته قطعاً كما في المجموع خلافاً لما في العزبى لأنهم لا يلقاها به فارق مامر  
فيما لو أدى فيها ولجامها بيده اه فعلم أنه لو كان لجأها بيده هنا بطلت كإهناك وفي شرحه للارشاد ما لفظه  
بخلاف ما لو أدى فيها ولجامها بيده أي فتبطل صلاته ويعلم مما يأتي في شروط الصلاة أنه لو تنجس عضو  
من أعضائها أبطل مسكه لجأها فقد ذكر تنجس الفم هناك مثال اه فتحصل من ذلك أنه حيث كان بعضو من  
أعضائها نجاسة دم أو غيره منها أو من غيرها أبطل مسكه لجأها وظاهره أنه لا فرق بين حال سيرها ووقوفها  
فلو اضطرت إلى مسك لجأها فالقياس الجواز مع وجوب الإعادة نعم على منازعة الأذرعى لا يضر مسك اللجام  
لكن هل يختص ذلك بحال السير أو لا يختص بحال السير لأن من شأن الركوب الاحتياج معه إلى مسك اللجام  
بل قد يحتاج بل يضطر حال الوقوف إلى مسكه لعدم انضباطها وتماسكها بدونه فيه نظر فليتامل (قوله حامل  
للماس الخ) كان التقدير للماس النجاسة وهو اللجام بان أصابه دم الفم مثلاً أو للماس تماس النجاسة وهو اللجام  
بان لم تصبه النجاسة التي في الفم أو غيره فان اللجام حيث لم يمس الدابة الماسة للنجاسة التي في الفم أو غيره فمماس  
الأول ليس مضافاً للماس الآخر بل للنجاسة ومماس المضاف للماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الآن ثم في  
عبارته بحث لأن مجرد حمل مماس النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطاً بماس النجاسة  
كما يعلم مما يأتي في مسألة الساجور أنه لا بد في البطلان من شد الحبل به فكان ينبغي أن يقول المماس أو مربوط  
بمماس النجاسة ولعله بني إطلاق هذا التعبير على مخالفته في اعتبار الشد في مسألة الساجور ففي ظني أنه  
خالف فيه أو على تصوير المسئلة باللجام فان وضعه في فم الدابة على الوجه المعتاد بمنزلة الشد بها فليتامل

الخ أى فيركب ويكملها اه (قوله صالح لها) انظر هذا التقيد مع قول شرح الروض أى والنهاية والمغنى وإن لم يصلح الإقامة ومثله في شرحه على العباب فلعله سقط من هذه النسخة قوله ولا عقب صالح لها سم وقوله فلعله سقط الخ أى وجرى هنا على التقيد (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدبر كما تقدم فيمن آمن راكبا فنزل ينبغي نعم سم على حج اه ع ش (قوله واتمها الخ) أى للصحة رشيدى (قوله ذلك) أى إتمام الأركان والاستقبال (قوله استقبال راكب السفينة) أى في جميع الصلاة وإتمام الأركان كلها فإن لم يسهل له ذلك فلا يجوز له النفل على المعتمد فقول شيخ الاسلام والخطيب كهودج وسفينة معتمد بالنسبة للودج وضعيف بالنسبة للسفينة شيخنا ومغنى (قوله إلا الملاح) والحق به صاحب مجمع البحرين البني مسير المرقد ولم أره لغيره نهاية قال ع ش اللاحق معتمداه وقال الرشيدى انظر ما المراد باللاحق وما الحاجة إليه فإن المسافر ماشيا يتنفل لصوب مقصده وإن لم يكن مسير البر قد اه وقال السيد البصرى وهو وجه وإطلاقهم الماشى والراكب صادق بن ذكر فلا غرابة فيه ولعل وجه الغرابة من جهة أن الحاقه بالملاح يقتضى عدم لزوم إتمام الأركان وإن سهل وغدم لزوم الاستقبال إلا في التحريم أن سهل وهذا الاقتضاء متجه إذ لا فرق بينهما من حيث المعنى فليتأمل اه (قوله وهو من له دخل الخ) أى وإن لم يكن من المعدن لتيسيرها كما لوعاون بعض الركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم ع ش (قوله إلا في التحريم أن سهل الخ) ترك هذا الاستثناء في الروضة وشرح الروض وكذا في شرح المنهج وكتب شيخنا بها مشه ما لفظه قضية صنيعة متناوش حان الملاح لا يلزمه التوجه حتى في التحريم ولا قائل به فيما اظن اعنى تقرى على الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أى إن سهل سم وقوله وكذا في شرح المنهج أى وفي النهاية والمغنى كما مروا فقههم شيخنا فقال اما الملاح فلا يلزمه التوجه وظاهر كلامهم ولو في التحريم اه وقوله قضية صنيعة الخ عبارة البجيرى على المنهج قوله فلا يلزمه أى الملاح توجه قضيته أنه لا يجب في التحريم وإن سهل والمعتمد وجوبه فيه إن سهل ولا يلزمه إتمام الأركان كراكب الدابة قاله حج اه شورى وع ش اه قول المتن (ولا يشترط طول سفره) ويشترط هنا مجاوزة السور أن كان وإلا فجاوزة العمران فيشترط هنا جميع ما يشترط في القصر الا طول السفر ع ش اه بجيرى وفى سم بعد كلام مانصه فيؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسمع منه النداء جاز تنفله راكبا وماشيا وإن كان في عمران بلدة أخرى وراه السور فليتأمل اه (قوله لعموم الحاجة) إلى قوله بشروطه في النهاية والمغنى لا قوله وغيره (قوله مطلقا) أى مع القدرة وبدونها (قوله وغيره) لعله كجمع أنواع منه تميم واحد (قوله نعم يشترط أن يكون مقصده الخ) قد يفيد أنه لو خرج إلى بعض بساكنين البلد أو غيطانها البعيدة لا يجوز له التنفل لغير القبلة لأنه لا يعد

(قوله صالح لها) انظر هذا التقيد مع قوله في شرح الروض وإن لم يصلح الإقامة ومثله في شرح الشارح للعباب فلعله سقط من هذه النسخة قوله ولا عقب صالح لها (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدبر كما تقدم فيمن آمن راكبا فنزل ينبغي نعم وقوله إلا الملاح والحق صاحب مجمع البحرين البني بملاحها مسير المرقد ولم أره لغيره شرح مر (قوله إلا في التحريم أن سهل) ترك هذا الاستثناء في الروضة وشرح الروض وكذا في شرح المنهج وكتب شيخنا بها مشه ما لفظه قضية صنيعة متناوش حان الملاح لا يلزمه التوجه حتى في التحريم ولا قائل به فيما اظن اعنى تقرى على الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أى إن سهل (قوله ولا يشترط طول سفره) (تنبيه) اعلم أن من قصد سفر مرحلتين ترخص بالقصر وغيره بمجرّد الخروج من السور وإن كان في عمران بلدة أخرى ملاصق للسور بل لو امتدت القرى المتلاصقة مرحلتين ترخص بمجرّد الانفصال عن قريبته وإن كان سيره المرحلتين في عمران تلك القرى كما هو ظاهر من جواز الترخّص بانقصاله عن بلده بنحو خروجه من سورها وإن كان في عمران بلدة أخرى ملاصق لسورها وهذا دل دليل على أن كونه في عمران البلد الآخر لا يمنع انعقاد السفر وتحققه وتسميته سفرا شرعا وإلا امتنع الترخّص لأن شرطه السفر وحيثئذ فيؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسمع منه النداء جاز تنفله راكبا وماشيا وإن

صالح لها نزل وأتمها بأركانها للقبلة ما لم يمكنه ذلك عليها ويجب استقبال راكب السفينة إلا الملاح وهو من له دخل في تسييرها فإنه يتنفل لجهة مقصده ولا يلزمه الاستقبال إلا في التحريم أن سهل ولا إتمام الأركان وإن سهل لأنه يقطع عن عمله (ولا يشترط طول سفره على المشهور) لعموم الحاجة مع المساحة في النفل بحل القعود فيه مطلقا وغيره نعم يشترط أن يكون مقصده على مسافة لا يسمع منها النداء بشروطه الآتية في الجمعة ويفرق بين هذا وحرمة سفر المرأة والمدين بشرطهما

فانه يكنى فيه وجوده مسمى السفر (٤٩٠) بان الجوز هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك وثم تفويت حق الغير وهو

لا يتقيد بذلك (فان امكن)  
أى سهل (استقبال الراكب  
في سركه) كمحفة (ولتمام  
ركوعه وسجوده) وحدهما  
أو مع غيرهما (لزمه)  
الاستقبال والاتمام لما قدر  
عليه من الكل أو البعض  
كراكب السفينة إذ لا مشقة  
(ولما) يمكنه ذلك كله  
(فالاصح انه ان سهل  
الاستقبال) المذكور وهو  
استقبال الراكب لنحو  
وقوفها وسهولة انحرافه  
عليها أو تحريكها وسيرها  
وزمامها بيده وهي ذلول  
(وجب) لتيسره (ولما لا)  
يسهل لنحو مجموعها وسيرها  
وهي مقطورة ولم يسهل  
انحرافه عليها ولا تحريكها  
(فلا) يجب لتيسره (ويختص)  
وجوب الاستقبال حيث  
سهل (بالتحريم) فلا يجب  
فيما بعده وان سهل لانه تابع  
له نعم المعتمد في الواقعة  
أى طويلا على ما عبر به  
شارح وعليه يظهر ان  
المراد به ما يقطع تواصل  
السير عرفا انها مادامت  
واقفة لا يصلى عليها الا الى  
القبلة لكن لا يلزمه إتمام  
الاركان ثم ان سار بسير  
الرفقة اتم لجهة مقصده أو  
لاغرض امتنع حتى يتم على  
ما فيه مما بينته في شرح  
الارشاد لانه بالوقوف

مسافر اغر فلو يحتمل انه جعل ذلك ضابطا لما يعد سفر اقيفد جواز التنقل عند قصده ذلك سواء كان ما قصد  
الذهاب اليه من مرافق البلاد أو من غيرها وقد يشعر بالثاني قوله مر لانه فارق حكم المقيمين في البلد اه  
ويؤخذ من ذلك ان من اراد زيارة الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه وكان بين مدياسيره ومقام الامام الميل  
ونحوه جازله الترخص بعد مجاوزة السور ان كان داخله ومجاوزه العمر ان لم يكن لما خرج منه سور ومثله  
يقال في التوجه الى بركة المجاورين من الجامع الازهر ونحوه عش (قوله فانه يكنى فيه وجوده مسمى السفر)  
اى وان كانت المسافة اقل من ذلك بحيث يسمع منها النداء قول المتن (قوله فان امكن الخ) تفصيل لما اجمله  
اولا في قوله لا في شدة الحرف ونقل السفر الخ عش قول المتن (ولتمام ركوعه وسجوده الخ)  
عبارة شرح المنهج اى والنهاية والمغنى وإتمام الاركان كلها أو بعضها وكتبها مشيخنا الشهاب عميرة  
قضية كلامه إذن أنه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى إتمام الركوع انه يجب الاستقبال في الجميع  
والإتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له انتهى عش زاد سم وظاهر كلام المصنف انه  
لا يكنى في اللزوم امكان تمام الركوع فقط أو السجود فقط بخلاف عبارة شرح المنهج اه وعبارة شيخنا  
واتمام الاركان كلها أو بعضها الذى هو الركوع والسجود اه عبارة البجيرى على المنهج قوله أو بعضها  
المراد به الركوع والسجود مع الا ما يصدق باحدهما عبارة الاصل اظهر فلو قدر على إتمام احدهما فقط مع  
التوجه في الجميع فهو داخل في قوله لا فلا وهذا ظهر لك سقوط كلام سم وعميرة حفى وعز بنى اه  
(قوله الاستقبال) الى قوله وظاهر الخ في النهاية لا قوله اى طويلا الى انها وقوله على ما فيه الى لانه وكذا في  
المغنى لا ما نبيه عليه (قوله وان لا يمكنه ذلك كله) دخل في ذلك ما اذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون إتمام  
شئ من الاركان وما اذا سهل إتمام الاركان أو بعضها دون التوجه مطلقا وفي جميع صلاته فقضية كلامه انه  
في جميع ذلك لا يجب الا الاستقبال عند التحريم سم على المنهج وقوله فقضية كلامه الخ معتمد عش وشوبرى  
وبأنى في الشارح وعن سم ما يوافقه (قوله نعم) الى قوله على ما فيه عقبه المغنى بعد ذكره عن المهمات بما  
نصه وما قاله كما قال شيخنا ظاهر في الواقعة ولكن لا يلزمه بالوقوف اتمام التوجه لظاهر الحديث السابق اه  
(قوله لنحو وقوفها الخ) متعلق بيسهل و (قوله أو سيرها الخ) عطف على وقوفها قول المتن (وجب) شمل  
ما لو كانت مغضوبة نهاية اى فلا يضر غصب الدابة في جواز التنفل وان حرم ركوبها لان الحرمة فيه لا مر  
خارج عش (قوله وهي مقطورة) راجع للمعظوف فقط وقوله ولم يسهل لانحرافه عليها الخ راجع  
للمعظوف عليه أيضا قول المتن (ويختص بالتحريم) ولونوى عدد في النفل المطلق ثم نوى زيادة فالوجه انه  
لا يجب الاستقبال عند تلك النية نهاية ومغنى وعميرة واقره سم عبارة الرشيدى قوله ذلك كله اى الاستقبال  
واتمام الاركان أو بعضها بان لم يمكنه شئ من ذلك او امكنه الاستقبال فقط او إتمام الاركان أو بعضها فقط  
وحينئذ فاصله ما سبذ كره بقوله وظاهر صنيع المتن اه (قوله لكن لا يلزمه إتمام الاركان) اى وله ان  
يتمها بالايمان نهاية (قوله اتم) اى صلاته نهاية (قوله أو لاغرض امتنع الخ) عبارة النهاية وإن كان مختارا له  
بلا ضرورة لم يحز ان يسير حتى تنتهى صلاته وصورة المسئلة كما افاده الودرحم الله تعالى إذا استمر على  
الصلاة ولا فالخروج من النافلة لا يحرم اه (قوله بما بينته في شرح الارشاد) اى من ان ما ذكره قاله  
الماوردى وخالفه جمع متقدمون فجوزوا السير بعد وقوفه والبناء مطلقا اه وتقدم عن المغنى اغتاده

كان في عمران بلد اخرى وراء السور فليتامل (قوله وإتمام ركوعه وسجوده) وعبارة المنهج وشرحه  
ولتمام الاركان كلها أو بعضها وكتب شيخنا الشهاب قضية كلامه إذن انه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم  
يتيسر سوى إتمام الركوع انه يجب الاستقبال في الجميع والاتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له  
اه وظاهره اى كلام المصنف هنا انه لا يكنى في اللزوم امكان إتمام الركوع فقط أو السجود بخلاف عبارة  
شرح المنهج (قوله ويختص بالتحريم) لونوى عدد في النفل المطلق ثم نوى زيادة فالوجه انه لا يجب  
الاستقبال عند تلك النية شرح م ز (قوله لزمه فرض التوجه) قال في شرح الارشاد عقب هذا وله كما في

لزمه فرض التوجه وظاهر صنيع المتن أنه لا يجب الاستقبال في الجميع وإتمام الاركان كلها أو بعضها (قوله)

إلا أن قدر عليهما معا وإلا لم يجب الاتمام مطلقا والاستقبال إلا في تحريم سهل وفي كلام غيرهما يؤيد ذلك والكلام في غير الواقعة لما مر فيها (وقيل يشترط) (الاستقبال (في السلام أيضا) كالنحر لم لأنه طرفها الثاني ويرد بأنه يحتاج (٤٩١) للانعقاد ما لا يحتاج للخروج ومن ثم

وجب اقتران النية بالاول دون الثاني (ويحرم انحرافه عن) استقبال صوب مقصده عامدا عالما مختارا لا مطلقا لجواز قطع النفل والتنظير فيه ليس في محله بل مع مضيئه في الصلاة لتلبسه بعبادة فاسدة لبطانها بذلك الانحراف لان جهة مقصده صارت في حقه بمنزلة القبلة فعلم انه لا يلزمه سلوك (طريقه) بل أن لا يعدل عن جهة المقصد كذا اطلقوه وقضيته انه في منعرجات الطريق بحيث يبقى المقصد خلف ظهره مثلا ينحرف لاستقبال جهة المقصد أو القبلة لكنه مشق ثم رايتم اطلقوا انه لا يضر سلوك منعطفات الطريق وظاهره الاطلاق ومن ثم عدل غير واحد الى التعبير بصوب الطريق ليفهم ذلك (إلا إلى القبلة) وان كانت خلف ظهره على المنقول المعتمد خلافا لما يجته جمع لانها الاصل فاغفر له الرجوع اليها وان تضمن استقبال غير المقصد ولو قصد غير مقصده انحرف اليه فوراً لأنه صار قبلته بمجرد قصد ما إذا انحرف ناسيا أو جاهلا أو لغلبة

(قوله عليهما) أي الاستقبال وإتمام الأركان الخ سم (قوله وإلا لم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه في جميع الصلاة دون اتمام شيء من الأركان وما إذا قدر على إتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقا أو في جميع صلاته وهكذا صرح عبارة المنهج وشرحه سم (قوله مطلقا) أي لالكل الأركان ولا بعضها (قوله لما مر الخ) أي انفا سم (قوله كالنحر) أي قياسا على التحريم تفسير لقول المصنف أيضا على حذف أي المفسرة (قوله استقبال) أي قوله لا مطلقا في النهاية والمعنى (قوله استقبال صوب الخ) لا حاجة إلى لفظ استقبال (قوله عالما عامدا مختارا) سيد كر تحت ذلك (قوله لا مطلقا) معمولا لانحرافه الخ ولو زاد لكن لكان أولى (قوله والتنظير فيه ليس في محله) الأولى التفرغ وتأخير عن الاضرب الآتي (قوله فعلم انه الخ) يعني عمارا تركبه تقدير المضاف أي جهة طريقه سم أي كما قدره النهاية والمعنى (قوله ينحرف الخ) أن أراد جواز انه ظاهر وان خالف حينئذ ظاهر المتن يمكن أن يجاب عن المتن بأن الغالب أن جهة طريقه جهة مقصده سم (قوله الاستقبال الخ) الأولى لجهة المقصد الخ يحذف استقبال (قوله واطلوه الخ) عبارة النهاية ولو خرج الراكب في معاطف الطريق أو عدل لوجه أو غبار أو نحو ههنا لم يضر اه (قوله وظاهره الاطلاق) أي الشامل لما ينبغي المقصد معه خلف ظهره (قوله غير واحد) أي كشيخ الاسلام والنهاية والمعنى (قوله ذلك) أي الاطلاق (قوله وإن كانت) إلى المتن في النهاية لا قوله كالأحراف إلى ولو أحراف وكذا في المعنى لا قوله ولو قصد إلى ما إذا (قوله خلافا لما يجته جمع) عبارة النهاية خلافا للأذرع أي في الخلف اه وعبارة المعنى خلافا لما وقع في الديمري من انه يضر إذا كانت خلفه اه (قوله استقبال غير المقصد) الأولى استدبار المقصد (قوله ولو قصد غير مقصده) أي لو تغيرت نيته عن مقصده الذي صلى اليه وعزم أن يسافر إلى غيره أو الرجوع إلى وطنه (انحرف إليه الخ) أي ويمضي في صلاته كما صرحوا به نهاية (قوله ولغلبة الدابة) ولو انحرفت بنفسها بغير جراح وهو غافل عنها ذكر للصلاة في الوسيط أن قصر الزمان لم يطل وإلا فوجهان وأوجهها كما قاله الشيخ البطلان نهاية ومعنى (قوله أو جاهلا) عبارة النهاية والمعنى أو لاضلاله الطريق اه (قوله فلا بطلان الخ) لكنه يسجد للسجود على المعتمد لأن عمد ذلك مبطل نهاية ومعنى وبافضل قال الكردي واعتمد التحفة أنه لا يسجد فهو على ما فيها مستثنى من قاعدة ما يبطل عمده يسجد لسجوده اه (قوله وإلا) أي وإن طال زمن الانحراف نهاية (قوله مطلقا) أي وإن غاد عن قرب معنى (قوله لندرته) يؤخذ منه البطلان إذا أكره على الانحراف فانحرف سم أي كما صرح به النهاية (قوله من ركوعه) إلى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المعنى لا قوله ومبحث إلى المتن قول المتن (يتم) أي وجوبه بانها ومعنى (قوله لسوء ذلك الخ) قضيته أنه لو تعذر عليه إتمامها أو عدم الاستقبال فيهما الخوفه على نفسه أو ماله مثلا لم يتنفل سم على المنهج أقول ولو قيل يتنفل والحالة ما ذكر لم يكن بعيدا فان المشقة المجوزة لترك الاستقبال في السفر في حق الراكب موجودة هنا

المجموع أن يتمها بالأيام فإدام واقفا يجب عليه الاستقبال دون إتمام الأركان اه وظاهر أنه عند وقوعها إذا حركت بعض قوائمها ولو متوا اليها لم يضر حيث لم يتحرك هو متواليا (قوله إلا أن قدر عليهما) أي الاستقبال في الجميع وإتمام الأركان الخ (قوله وإلا لم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه في جميع الصلاة دون إتمام شيء من الأركان وما إذا قدر على إتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقا أو في جميع صلاته وهكذا صرح عبارة المنهج وشرحه سم (قوله لما مر) أي انفا (قوله فعلم انه لا يلزمه سلوك الخ) يعني عمارا تركبه تقدير المضاف أي جهة طريقه (قوله ينحرف) أن أراد جواز انه ظاهر وان خالف حينئذ ظاهر المتن ويمكن أن يجاب عن المتن بأن الغالب أن جهة طريقه جهة مقصده (قوله وظاهره الاطلاق) وعبارة المتن توافق هذا لظهور انه أراد عن صوب طريقه فهو على حذف المضاف (قوله لندرته) يؤخذ منه البطلان إذا أكره على

الدابة فلا بطلان إن عاد عن قرب كالأحراف المصلى على الأرض ناسيا وإلا بطلت فيحرم استمراره ولو أحرقت قبرها بطلت مطلقا لندرته (ويومى) إن شاء (بركوعه وسجوده) حال كونه (أخضع) من ركوعه وجوبا إن أمكنه ليمتدحه ولا يلزمه وضع الجبهة على نحو السرج ولا بذل وسعه في الانحناء للمشقة (والأظهر أن الماشى يتم ركوعه وسجوده) لسهولة ذلك عليه

وبحث الأذرعى أنه يومى فى نحو الثلج (٤٩٢) والوحل (و يستقبل فيهما وفى إحرامه) وجلسه بين السجدين وجوبا لما ذكر (ولا

يمشى إلا فى قيامه) ومنه الاعتدال لسبولة مشى القائم فسقط عنه التوجه فيه لمشى فيه بقدر ذكره ولا يجوز بين السجدين لقصره مع أحداث قيام فيه وهو ممتنع ويؤخذ منه أنه لو كان يزحف أو يجوز جازله فيه (وتشهده) ولو الأول وسلامه لطوله (ولو صلى) شخص قادر على النزول (فرضا) ولو نذرا وكذا صلاة جنازة على المعتمد ويرق بين هذا وإحاقها بالنفل فى التيمم بأن المعنى السابق المجوز للنفل على الدابة من كثرة مع تكرار الاحتياج للسفر غير موجود فيها فبقيت على أصلها من عدم إحاقها بالنفل وهذا أولى من الفرق بأن الجلوس يمحوصورتها لأنه منتقض بامتناع فعلها على السائرة على المعتمد مع بقاء القيام (على دابة واستقبل) القبلة (واهم ركوعه وسجوده) وسائر أركانه لكونه بنحو محفة (وهى واقفة جاز) وإن لم تكن معقولة كالأصلى على سائر أو غير مستقبل أو لم يتم كل الأركان (أو سائرة) وإن لم تمش إلا ثلاث خطوات فقط متواليه (فلا) يجوز إلا لعذر كإمساك السيرة هاليه بدليل صحة الطواف عليها فلم يكن

فليراجع وقد تشبه له مسألة الوحل الآتى عش وبأنى عن سم ما يوافقه (قوله) وبحث الأذرعى أنه يومى (الخ) أى بالسجود وهو الوجه نهاية أى لما فى الإتمام من مشقة تلويت ثيابه وبدنه وقياس ذلك الخوف لو أتم سم ويأتى فى الشارح قبيل قول المتن ومن صلى الخ خلفه على ما حمله عليه سم (قوله) فى نحو الثلج (الخ) أى كالماء نهاية أى وشدة حر الطريق قال عش ظاهره أنه يكفيه مجرد الإيماء من غير مبالغة فيه ويحتمل أن يقال بالغ فى ذلك بحيث يقرب من نحو الوحل كمن حبس بوضع نجس والأقرب الأول لأن نفل السفر خفف فيه اه (قوله) ومنه الاعتدال) بقى القيام حال الإحرام هل يجوز المشى فيه لجهة القبلة ولا يبعد الجواز سم وقديدى أن قول المصنف فى قيامه شامل له أيضا (قوله) ويؤخذ منه (الخ) اعتمده الشوبرى وفى السكردى ما نصه وفى حاشية الإيضاح وشرحه لم وهو قريب فى العاجز عن القيام دون غيره وجرى عليه عبد الرؤوف فى شرح مختصر الإيضاح اه ويأتى عن عش خلافه (لو كان يزحف الخ) قياسه أنه لو ركع ومشى فى ركوعه لم يمتنع حيث أتمه للقبلة عش (قوله) جازله فيه) أى ولا يشترط أن يكون حاله فى السفر الحبو أو الزحف بل لو أراد ذلك فى خصوص الجلوس جاز عش وتقدم عن السكردى عن جمع خلافه (قوله) قادر) يأتى محترزه سم (قوله) ولو نذرا) إلى قوله لأنه فى النهاية والمعنى لإقوله هذا أولى من الفرق (قوله) بين هذا) أى عدم إلحاق صلاة الجنازة بالنفل هنا (قوله) مع بقاء القيام) الأولى لكونه هو محل النزاع تقديمه على قوله على المعتمد قول المتن (على دابة الخ) وكذا يجوز لو كان على سرير يحمله رجال وإن مشوا وفى أرجوحة معلقة بحبال وفى الزورق الجارى ولا يجوز لمن يصلى فرضا فى سفينة ترك القيام إلا من عذر كدوران رأس ونحوه فإن حولتها الرج فتحول صدره عن القبلة وجب رده إليها وبني إن غاد فوراً وإلا بطلت صلاته مغنى ونهاية قال عش قوله مركدوران رأس الخ أى ومع ذلك لا تجب إعادة لعجزه عن القيام وقوله فتحول الخ أى يقينا فالشك لا يؤثر اه (قوله) وسائر أركانه) إلى قوله قال شارح فى المغنى لإقوله وإن لم تمش إلى المتن وقوله إلا لعذر كإمساك وقوله السفينة إلى السرير وإلى قوله أى لو خلت فى النهاية إلا الأخيرين وقوله قال شارح (قوله) وسائر الأركان) شامل للقيام (قوله) أو غير مستقبل الخ) مقتضى سياقه عطفه على واقفة فيه ما لا يخفى إلا أن يقطع النظر عن تقيده بقول المتن واستقبل الخ ويمكن جعله خبر محذوف والجملة عطف على استقبال الخ قول المتن (أو سائرة فلا) أى وإن تمكن من إتمام الأركان عليها نهاية (قوله) إلا ثلاث خطوات الخ) ومثلها الوثبة الفاحشة وهو محتمل نهاية قال عش قوله ومثلها الخ معتمداه (قوله) كإمساك) وهو شدة الخوف كردى (قوله) بأنها تشبه البيت الخ) قضيته الجواز وإن كان سيرها منسوباً إليه ويحتمل تقيده بما إذا لم ينسب إليه سم (قوله) والسرير الذى يحمله رجال الخ) أى وإن كانوا يملكون للحمول أو مأمورين له وإن كانوا العجميين يعتقدون وجوب طاعته فتأمل سم على المنهج أى فلا يقال ملكه لهم واعتقادهم وجوب طاعته صبر سيرهم منسوباً إليه لأننا نقول العلة فى الصحة لزوم جهة واحدة وعقلهم يقتضى ذلك عش (قوله) من يلزم لجامها الخ) ينبغى الاكتفاء فيه بكونه ميمزاً كما نقل عن شيخنا الشهاب الرملى سم اه عبارة السكردى عن عبد الرؤوف فى شرح مختصر الإيضاح وظاهره اشتراط كونه ميمزاً ولا يكتفى كونه مقطورة فى مثلها ولو لم يلزم لجام أول القطار شخص وهو ظاهر لأن الجهة تختل كما هو مشاهد اه وفيده أيضاً قول المغنى من يلزم لجامها ويسيرها

الانحراف فانحرف (قوله) وبحث الأذرعى أنه يومى الخ) فى شرح مر هو الوجه اه أى لما فى الإتمام من مشقة تلويت ثيابه وبدنه وقياس ذلك الخوف لو أتم (قوله) ومنه الاعتدال) بقى القيام حال الإحرام هل يجوز المشى فيه لجهة القبلة ولا يبعد الجواز (قوله) قادر) يأتى محترزه (قوله) بدليل الخ) فيه نظر لأن قضيته امتناع الطواف حيث لا ينسب السير إليه وفيه نظر لأن الظاهر أنه لو طاف فى سفينة صح ثم رايت ابن الرفعة اعترض بذلك (قوله) بأنها تشبه البيت الخ) قضيته الجواز وإن كان سيرها منسوباً إليه ويحتمل تقيده بما إذا لم ينسب إليه (قوله) من يلزم لجامها) ينبغى الاكتفاء فيه بكونه ميمزاً كما نقل عن شيخنا الشهاب الرملى (قوله) مستقر فى نفسه وفارقت السفينة بأنها تشبه البيت للإقامة فيها شهر أو دهر أو السرير الذى يحمله رجال بأن سيره منسوب بحيث اليهم وسير الدابة منسوب إليه وبأنها لا تراعى جهة واحدة ولا تثبت عليها بخلافه قاله المتولى قال حتى لو كان لها من يلزم لجامها بحيث

لا تختلف الجهة جاز ذلك وعليه يدل كلام جمع متقدمين وهو صريح في صحة الفرض في نحو محفة (٤٩٣) سائرة لان من يده زمام الدابة

يراعى القبلة قال شارح  
وهي مسئلة عزيزة نفيسة  
يحتاج اليها أى لو خلعت عن  
نزاع ومخالفة لاطلاقهم  
أما العاجز عن النزول عنها  
كان خشي منه مشقة لا  
تحتمل عادة وفوت الرفقة  
وإن لم يحصل له إلا مجرد  
الوحشة على ما اقتضاه  
اطلاقهم فيصلى عليها على  
حسب حاله قال القاضى ولا  
اعادة عليه وعليه فيفرق  
بين هذا بعد تعين فرضه  
فيما لو استقبل وأتم الأركان  
عليها ومامر آتفا بأن ترك  
القبلة أخطر كما مر وأطلقا  
الاعادة ويحمل على ما إذا لم  
يستقبل أولم يتم الأركان  
وكان شيخنا أشار لذلك  
بفرضه أنه صلى لمقصده  
ولو خاف الماشى ذلك لو أتم  
ركوعه وسجوده أو مأبها  
وأعاد (ومن صلى) فرضا  
أو نفلا (في) داخل (الكعبة)  
من كعبته ربعتة والكعبة  
كل بيت مربع كذا في  
القاموس وفي كلامهم ان  
ابراهيم صلى الله على نبينا  
وعليه وسلم بنى الكعبة  
مربعة ولا ينافيه اختلاف  
بعدها بين أركانها لانه قليل  
لا ينافى التربع وهذا أعنى  
أن سبب تسميتها كعبة  
تربعها أوضح من جعل

بحيث لا تختلف الجهة الخ ويؤخذ منه انه لو كان الحامل للسرى غير مميز لم يصح اه (قوله وعليه يدل الخ)  
عبارة النهاية وسبقه إلى هذا الأخير القاضى ابو الطيب واعتمده الاذرعى اه (قوله قال شارح الخ) وهو  
البدر بن شبة نهاية (قوله اما العاجز الخ) عبارة النهاية أى وشرح بافضل نعم إن خاف من النزول عنها على  
نفسه أو ماله وإن قل أو فوت رفقة إذا استوحش وإن لم يتضرر أو خاف وقوع معادله لميل الخ أو تضرر الدابة  
أو احتياج في نزوله إذا ركب إلى معين وليس معه اجير لذلك ولم يتوسم من نحو صديق اعانته فله في جميع ذلك  
أن يصلى الفرض عليها وهي سائرة إلى جهة مقصده ويومى ويعيد انتهت أى أو شق الركوب بالمعين مشقة  
لا تحتمل كما هو ظاهر سم قال الرشيدى قوله مر ويومى لا حاجة اليه بل هو مضر لان الاعادة لازمة حينئذ  
وان أتم الأركان اه أى واتم الاستقبال كما يأتى عن سم (قوله كان خشي الخ) فيه ما قدمه في التنبيه من  
الاعتراض (قوله فيصلى الخ) أى وهي سائرة نهاية (قوله على حسب حاله) أى ويعيد كما في شرح مر اه سم  
أى وشرح بافضل (قوله وعليه) أى على ما قاله القاضى من عدم الاعادة هنا وكذا ضمير قوله الاق بعد فرضه  
(قوله وما سر آتفا) كأنه يريد به قوله السابق أما العاجز عن الاستقبال الخ سم وكردى (قوله ويحمل الخ) أى  
إطلاق الشيخين الاعادة هنا (قوله وكان شيخنا أشار لذلك الخ) عبارة الروض فرع يشترط في الفريضة  
الاستقرار والاستقبال وتام الأركان إلا للضرورة كخوف فوت رفقة ويعيد انتهى وظاهره كما ترى وجوب  
الاعادة إذا لم يجتمع الأمور الثلاثة وان اجتمع منها امران كالا استقبال وإتمام الأركان في الخ المذكور نظر  
سم ويفيده أيضا قول الشارح في شرح بافضل اما الفرض ولو جنازة ومنذورة فلا يصلى على دابة سائرة  
مطلقا لان الاستقرار فيه شرط احتياط له نعم إن خاف من النزول الخ كان له ان يصلى الفرض عليها وهي  
سائرة إلى مقصده ويومى ويعيد اه (قوله ولو خاف الماشى ذلك الخ) كان هذا في النقل سم أقول هذا مع  
كونه عدولا عن الظاهر بلامقتضى يخالف ما قدمناه عنه في حاشية قول الشارح وبحث الاذرعى الخ بل حمله  
على الفرض هو صريح المقام وقياس مسئلة العاجز عن النزول المارة آتفا وموافق لما تقدم في أول الفصل  
ولقول المغنى ويصلى المصلوب أو الغريق ونحوه حيث توجه للضرورة ويعيد اه (قوله فرضا أو نفلا)  
كذا في النهاية والمغنى (من كعبته) أى بالتشديد كما في القاموس أو بالتخفيف كما في عرش عن المصباح  
(قوله ولا ينافيه) أى في كلامهم (قوله لا ينافى التربع) قديقال بل ينافيه إذ هو عبارة عن تساوى  
الاضلاع الأربعة ويحاج بان المراد التربع الحسى إذ به يكتفى أهل اللغة في الاطلاق لا الحقيقى بصرى  
(قوله من جعل سببها ارتفاعها) جرى عليه النهاية والمغنى (قوله كما سمي الخ) من تمتة الجعل المذكور  
(قوله بذلك) أى بلفظ الكعب (قوله من جعله) أى سبب التسمية (قوله فائله) أى جاعله (قوله او  
يكون اخذ الاستدارة الخ) كيف الاستثناء على هذا سم عبارة البصرى قوله او يكون الخ يحتاج إلى  
تأمل إذ لا يظهر وجه صحته فضلا عن مخالفته فليتأمل اه وقديقال يعنى الشارح كما أن سبب تسمية كعب  
الرجل بذلك اخذ الاستدارة في مفهوم الكعب كذلك سبب تسمية الكعبة المشرفة بذلك اخذ الاستدارة  
في مفهومه (قوله لكنه يخالف الخ) أى اعتبار الاستدارة في مفهوم الكعب (قوله وإن لم ترتفع) إلى قوله

وإن لم يحصل له إلا مجرد الوحشة (في شرح مر) أو خاف وقوع معادله لميل الخ أو تضرر الدابة واحتياج في  
نزوله إذا ركب إلى معين وليس معه اجير لذلك ولم يتوسم من نحو صديق اعانته اه أى أو شق الركوب بالمعين  
مشقة لا تحتمل كما هو ظاهر (قوله على حسب حاله) أى ويعيد كما في شرح مر ومامر آتفا كأنه يريد قوله  
السابق اما العاجز عن الاستقبال الخ (قوله ويحمل الخ) عبارة الروض فرع يشترط في الفريضة الاستقرار  
والاستقبال وتام الأركان إلا للضرورة كخوف فوت رفقة ويعيد اه وظاهره كما ترى وجوب الاعادة إذا  
لم يجتمع الأمور الثلاثة وان اجتمع منها امران كالا استقبال وإتمام الأركان في الخ المذكور نظر (قوله لو  
أتم ركوعه) كان هذا في الفرض (قوله او يكون اخذ الاستدارة الخ) كيف الاستثناء على هذا فتامله (قوله

سببها ارتفاعها كما سمي كعب الرجل بذلك لا ارتفاعه واصوب من جعله استدانتها إلا أن يريد قائله بالاستدارة التربع مجازا أو يكون أخذ  
الاستدارة في الكعب سبب تسميته لكعبه مخالف لكلام أئمة اللغة (واستقبل جدارها وأبوابها) حال كونه (مردودا) وإن لم ترتفع عتبة



ان سامت بعض الباب كما هو ظاهر (أو) حال كونه (مفتوحا) لكن (مع ارتفاع عتبه ثلثي ذراع) بذراع الآدمي تقريبا (أو) صلي (على سطحها) أو في عرصتها لو انهدمت والعياذ بالله تعالى (مستقبلا من بنائها) أو ما ألحق به كعصا مسمرة أو ثابتة وشجرة ثابتة وتراب منها مجتمع (ما سبق جاز) لتوجهه إلى جزء من البيت وان بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع أو خرج بعض بدنه عن هواه الشاخص لأنه متوجه ببعضه جزأ وبباقيه هواها لكن تبعا فلا ينافيه ما يأتي وقضية كلامهم أن الشجرة الجافة هنا كالرطبة وحينئذ فيشكل بما يأتي في الأصول والثمار أنها لا تكون مثلها إلا إن عرش عليها مثلا ويحاجب بأن الثبوت يختلف عرفا المراد به هنا وثم ألا ترى أنه ثم في الوند بمجرد الغرز وهنا بزيادة الثبوت فان قلت

لأنه متوجه في النهاية إلا أنه أبداً ثابتة بمبنية (قوله ان سامت الخ) احتراز عما إذا طول رجل الباب أو ركب الباب من جانب العلو إلى محل لا يسامت المتوجه إلى المنفذ شيئا من الباب لعدم امتداده إلى الأسفل وباتى عن المغنى والنهاية ما هو كالصريح في هذا التصوير الثاني وبذلك يندفع قول البصري مانصه قوله ان سامت كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى والظاهر وان الخ ثم رايت في النهاية وان الخ وقوله ثم رايت في النهاية الخ لعله في نسخة مصلحة وإلا فما اطاعنا عليه من نسخ النهاية فقل عبارة الشارح بلا و (قوله بذراع الآدمي) إلى قوله فلا ينافيه في المغنى إلا أنه كالتنهاية وشيخ الاسلام عبر بمبنية بدل ثابتة (قوله أو ما ألحق به الخ) عبارة المغنى والنهاية واستقبل شاخصا كذلك أي قدر ثلثي ذراع متصل بالكعبة وإن لم يكن قدر قامته طولا وعرضا كشجرة ثابتة وعصا الخ وزاد الأول ولو أزيل هذا الشاخص في أثناء صلاته لم يضر لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه قال السيد البصري قوله ولو أزيل الخ يؤذن بأنه منقول المذهب وفي سم على المنهج لو أزيل الشاخص في الصلاة هل يغتفر الوجه لا وقالم وليس كزوال الرابطة في البناء لأن أمر الاستقبال فرق الرابطة اه وقرع ش كلام سم المذكور ونقل البجيرى عن الزياى ما يوافقوه عن الشهاب الرملى ما يوافق كلام المغنى ثم قال وانظر لو انهدم بعضها ووقف خارجها مستقبلا هواه المنهدم دون شيء من الباقي هل يكفي لأنه يعد مستقبلا أو لا لقدرة على استقبال الباقي وظاهر كلامهم الأول قياسا على ما لو ارتفع على جبل أبي قبيس واستقبل هواها مع امكان الانخفاض بحيث يستقبل نفسها سم وعش واطفيحي اه (قوله كعصا الخ) أي بخلاف ما إذا صلي إلى متاع موضوع أو زرع ثابت أو خشبة مغروزة فيها لم تصح صلاته وظاهر كلامهم أنه لو استقبل الشاخص المذكور أي المتصل بالكعبة وهو قدر ثلثي ذراع في حالة قيامه دون بقية صلاته كان استقبال خشبة عرضها ثلثا ذراع معترضة في باب الكعبة تحاذى صدره في حال قيامه دون بقية صلاته أنها تصح وفي ذلك وقفة بل الذي ينبغي أنها لا تصح في هذه الحالة إلا على الجنازة لأنه مستقبل في جميع صلاته بخلاف غيرها لأنه في حال سجوده غير مستقبل لشيء منها مغنى ونهاية وفي السكردى عن الشوبرى عن مر والوجه صحة تحريمه بغير الجنازة إلى وجود المبط اه (قوله مسمرة) قال الشيخ عميرة ولو سمرها لصلى اليها ثم يأخذها فالظاهر أنه لا يكفي ويحتمل خلافه اه وارتضى مر هذا الخلاف فليتأمل سم على المنهج اه عش (قوله أو ثابتة) في النهاية والمغنى أي وشرحي المنهج والروض بدله أو مبنية فلعل المراد بالثابتة المبنية أو صواب تلك المثبتة فهي مساوية لها بصرى أقول وقول الشارح الاتي ويحاجب الخ كالصريح في الأول (قوله وتراب منها الخ) أي لا الذي تلقيه الريح شرح بافضل وزياى عبارة عش ينبغي ان مثله أي التراب المجتمع منها أحجارها المقلوعة سم على المنهج ولو شك في التراب هل هو منها أم لا لم تصح صلاته فيما يظهر اه قول المتن (ما سبق) وهو قدر ثلثي ذراع وان جمع ترابها امامه أو نزل في منخفض منها كحفرة كفي نهاية قول المتن (جاز) أي ماصلاه مغنى (قوله أو خرج الخ) أي فلا يشترط غلط الشاخص بحيث يسامت جميع بدنه سم (قوله بعض بدنه) أي طولا أو عرضا (قوله جزءا) أي من الكعبة (قوله ما يأتي) أي في قوله ولا نماجاز استقبال هواها الخ كردد (قوله ان الشجرة الجافة) أي النابتة بقرينة ما بعده (قوله كالرطبة) قد يقال ان كان ثبوتها مع جفافها كثبوت العصا المسمرة فكالرطبة أو المغروزة فلا يمكن بعبء أو يمكن ان يبقى على إطلاقه ويفرق بأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فليتأمل بصرى أقول وهذا الثاني هو قضية إطلاقهم جواز الاستقبال إلى شجرة ثابتة (قوله ألا ترى أنه ثم) أي الثبوت في البيع (بمجرد الغرز وهنا بزيادة الثبوت) أي بالبناء وهذا صريح في عدم كفاية

أو ثابتة) عبارة شرح الروض أو مبنية كما صرح بها في الأصل ثم قال في الروض لاحشيش وعصا مغروزة وفي شرحه لأنه لا يعد من اجزائها ويخالف العصا الأولى تاد المغروزة في الدار حيث تعد منها بدليل دخولها في بيعها بجريان العادة بغرزها للصلحة فعدت من الدار لذلك اه وامام سلة الشجرة الجافة فقد يفرق بان من شأنها في الدار لا المسجد الازالة (قوله أو خرج) فلا يشترط غلط الشاخص بحيث يسامت جميع بدنه (قوله)

هذا مقول الاشكال قلت لالان الملحظ هنا ثبت يصيره كالجزء في الشرف واليايسة فيها ذلك بزيادة لانها ليست اجنبية بخلاف الوتد المغرور  
وتم ثبت يصيره كالجزء المنتفع به بالقوة وبالفعل والوتد كذلك بخلاف اليايسة التي ليس عليها نحو تعريض ونقل بعضهم اشتراط  
وقف نحو العصا الثابتة وقيد بقرينه من الفرق لكن ظاهر كلامهم خلافه ( ٤٩٥ ) ويوجه بانه يعد منها باعتبار الظاهر

وان استحق الازالة من وجه اخر وصح انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> صلى فيها النفل ورواية لم يصل فيها أى في مرة أخرى كما صح اذا ثبت مقدم على الثاني واذا ثبت جواز النفل فيها جاز له الفرض ايضا اذا لا فارق بين الاستقبال فيها في الحضرة ومن ثم لم يراعى خلاف المانع فيها لكنه ظاهر في النفل لصريح المخالفة فيه دون الفرض لان القياس المذكور قابل للنبع بأن النفل اغتفر فيه حضرا ايضا مالم يغتفر في الفرض إلا أن يجاب بأن الاصل استواء الفرض والنفل في الشروط إلا اذا ورد دليل بالفرق ولم يرد هنا وايضا فلعلة المنع لم تنضج ومالم تنضج العلة فيه لا بد من نص صريح فيه إذ الامور التعبدية لا تثبت إلا بالنصوص الصريحة فكان الخلاف فيه ضعيف المدرك جداً وما ضعف مدركه كذلك لا يراعى بل النفل داخلها افضل منه ببقية المسجد بخلاف البيت فانه فيه افضل منه حتى من الكعبة كما شمله الحديث بل نقل

الوتد المغرور عند الشارح وقال للنهية والمغنى والاسنى فقول الجبرمى وفي حج انه يكفي استقبال الوتد المغرور اه خلاف الصواب إلا اذا اراد في غير التحفة وشرح بافضل فليراجع (قوله هذا) اى الجواب المذكور (مقوله الاشكال) اى لانه اذا لم يكف هنا ما يدخل هناك وهو الوتد المغرور فبالاولى لا يكفي هنا ما لا يدخل هناك وهى الشجرة الجافة (قوله بخلاف اليايسة الخ) في نفي الانتفاع بالقوة عنها نظر مع امكان التعليق ووضع نحو جذع عليها سم (قوله لكن ظاهر كلامهم خلافه) جزم به المغنى (قوله من وجه اخر) اى من حيث كونه ملكا للغير (قوله وصح) الى قوله لكنه في النهاية إلا قوله او المتيقن مقدم على الثاني (قوله ورواية لم يصل الخ) عبارة النهاية وروى احمد في مسنده وابن حبان في صحيحه ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت في اليوم الاول ولم يصل ودخل في الثاني وصلى وفي هذا جواب عن نفي اسامة الصلاة والاصحاب ومنهم المصنف في المذهب قد اجابوا باحتمال الدخول مرتين وقد ثبت ذلك بالنقل لا بالاحتمال اه (قوله اى في مرة الخ) خبر ورواية الخ (قوله كما صح) قد يقال لاحاجة مع ذلك لقوله إذ المتيقن الخ سم وفي نسخة صحيحة مقابلة على اصل الشارح مرارا او المتيقن الخ بالواو بدل الذال وموضع فوجه صح وعليا فلا اشكال (قوله ومن ثم) اى من اجل عدم الفارق (قوله لم يراعى الخ) يأتى عن النهاية والمغنى ما يوافقه وعلم بذلك عدم صحة افتاء بعض الطائفة بالولية ترك الصلاة في الحجر خروجا من خلاف المانع كالامام مالك (قوله لكنه الخ) اى عدم سن رعاية الخلاف (قوله لصريح المخالفة الخ) اى للحديث الصحيح السابق انفا (قوله بان النفل الخ) متعلق بالمنع (قوله ايضا) اى كعمله في البيت الحرام (قوله فعلة المنع) اى حكمة المنع في الفرض (قوله الخلاف فيه) اى في الفرض (قوله بل النفل) الى قوله فاندفع في النهاية والمغنى (قوله بل النفل داخلها افضل الخ) ومثله النذر والقضاء نهاية (قوله ببقية المسجد) اى الحرام (قوله بخلاف البيت) اى بيت الانسان رشيدى وكردى (قوله على انه فيه) اى النفل في بيت الانسان (قوله افضل منه في غيره الخ) اى لا ما استثنى (قوله وكذا الفرض) وانما لم يراع خلاف من قال بعدم صحة الصلاة في الكعبة لعدم احترامه لمخالفته لسنة صحيحة فانه صلى الله عليه وسلم صلى فيها مغنى ونهاية (قوله إلا اذا راح الخ) عبارة النهاية وكذا صلاة من لم يرج جماعة خارج الكعبة بان لم يرجها صلا او يرجها داخلها او داخلها وخارجها فان رجاها خارجها فقط فخارجها افضل اه (قوله خارجها) اى دون داخلها سم (قوله اولى من الفضيلة الخ) اى كالجماعة بيته فانه افضل من الانفراد في المسجد نهاية ومغنى (قوله اما اذا لم يستقبل ما ذكر) اى كان الشاخص اقل من اثني ذراع نهاية ومغنى (قوله فلا يصح) اى ما صلاه (قوله فيه لا اليه) اى البيت الحرام (قوله لمن هو خارجها الخ) اى ولو على نحو جبل اى قيس نهاية ومغنى (قوله مستقبلا له) اى للبيت الحرام قول المتن (ومن امكنه الخ) اى بلا مشقة لا تحتل سم اى عرفا برماوى رياتى عن المغنى مثله (قوله او خارجها الخ) عبارة النهاية والمغنى او بمكة ولا حائل او على جبل اى قيس او على سطح وهو متمكن من معاينتها وحصل له شك فيها لنحو ظلمة لم يحزله العمل بقول غيره اه قال الرشيدى مراده مر بالظلمة الظلمة المانعة من المعاينة في الحال مع التمكن من التوصل الى المعاينة بغير

بخلاف اليايسة الخ) في نفي الانتفاع بالقوة عنها نظر مع امكان التعليق بها ووضع نحو جذع عليها (قوله اى في مرة اخرى كما صح) قد يقال لاحاجة مع ذلك لقوله إذ المتيقن الخ اه (قوله خارجها) اى دون داخلها (قوله ومن امكنه علم القبلة) اى بلا مشقة لا تحتل

الاجماع على انه فيه افضل منه في غيره حتى المسجد الحرام وكذلك الفرض افضل في الكعبة إلا إذا رجا جماعة خارجها لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة اولى من الفضيلة المتعلقة بمحلها اما اذا لم يستقبل ما ذكر فلا يصح لانه صلى فيه لا اليه وانما جاز استقبالها وانها لمن هو خارجها هدمت او وجدت لانه يسمى عرفا مستقبلا لها بخلاف من فيها لا نفي في دوائها فلا يسمى عرفا مستقبلا له فاندفع ما شنع به بعض الحنفية غفلة عن رعاية العرف المناط به ضابط الاستقبال اتفاقا (ومن امكنه علم القبلة) بان كان بالمسجد الحرام او خارجها

ولا حائل أو وثم حائل  
أحدثه لغير حاجة أو أحدثه  
غيره تعديا وأمكنته  
أزالته فيما يظهر (حرم  
عليه التقليد) وهو الأخذ  
بقول الغير الناشئ عن  
الاجتهاد وأراد به هنا  
الأخذ بقول الغير ولو  
عن علم ويفرق بين هذا  
واكتفاء الصحابة رضوان  
الله عليهم بالأخبار عنه  
عليه السلام مع إمكان اليقين  
بالسمع منه والأخذ بقول  
الغير في المياه ونحوها بأن  
المدار في القبلة لكونها  
أمراً حسياً على اليقين  
بخلاف الأحكام ونحوها  
(والاجتهاد) كمتجهد  
وجد النص فعمل أن من  
بالمسجد وهو أعمى أو في  
ظلمة لا يعتمد إلا المس  
الذي يحصل له به اليقين  
أو أخبار عدد التواتر وكذا  
قرينة قطعية بأن كان قد  
رأى محلاً فيه من جعل  
ظهوره له مثلاً يكون  
مستقبلاً أو أخبره بذلك  
عدد التواتر (ولاً) يمكنه  
علم عينها أو أمكنته وثم  
حائل ولو حادثاً بفعله  
لحاجة لكن أن لم يكن  
تعدياً بأحدائه أو زال  
تعديه فيما يظهر فيهما  
(أخذ) وجوباً

مشقة اه (قوله ولا حائل) أي بأن كان يحمل يشاهد فيه الكعبة وإلا فبعض أما كن مكة إذا كان فيه  
لا يشاهد الكعبة ع (قوله أو وثم حائل الخ) لا يظهر للواو موقع ولوقال ولا ثم حائل أو أحدثه الخ لكن  
اخضر واسبك (قوله أحدثه لغير حاجة) أي ولم يطر الاحتياج له ع (قوله أو أحدثه غير تعدياً) أي  
ولم يزل تعديه كما يأتي في كلامه (قوله وهو) إلى قوله أو أخبار الخ في النهاية ما يوافقه (قوله وهو الأخذ الخ)  
أي في الاصطلاح ع (قوله الأخذ بقول الغير الخ) محل منع الأخذ إذا لم يفد خبر الغير اليقين كخبر  
المعصوم أو عدد التواتر كروى ع ش أي كما يفيد قول الشارح الآتي أو أخبار عدد التواتر (قوله ولو  
عن علم) أي لأن اليقين مقدم عليه سم قال الرشيدى وع ش الأولى اسقاط ولو لأن المخبر عن غير علم هو  
المجتهد وستأتي مسئلته في المتن اه وفيه تأمل (قوله بين هذا) أي عدم الأخذ بقول الغير هنا ولو عن علم (قوله  
واكتفاء الصحابة الخ) هذا إن اكتفى الصحابة بالأخبار عنه إذا كانوا بحضرة ولا يفقد الاحتياج للفرق فليتأمل  
سم أقول تكرر حضورهم معه صلى الله عليه وسلم بعد سماعهم الأخبار عنه كحضورهم عنده حين سماعهم  
الأخبار عنه في الاحتياج إلى الفرق (قوله في المياه) أي مع إمكان الطهارة من ماء متيقن الطهارة رشيدى  
(قوله امر احسياً) أي مشاهدات نهاية (قوله على اليقين الخ) ولو بنى محرابه على المعاينة صلى إليه ابداً من غير  
احتياج إلى المعاينة في كل صلاة ومثل ذلك ما لى بالمعاينة لم يحتج إلى المعاينة في كل صلاة ما لم يفارق محله  
وتطرق إليه الاحتمال وفي معنى المعين من نشأ بمكة وتيقن إصابة القبلة وإن لم يعاينها حال صلاته نهاية ومعنى  
(قوله كمتجهد) إلى قوله أو أخبار الخ زاد المغنى عقبه نعم أن حصل بذلك مشقة جاز الأخذ بقول ثقة يخبر عن  
علم كما يؤخذ مما يأتي في وجوب السؤال اه (قوله كمتجهد الخ) أي قياساً عليه وهذا القياس لا يظهر  
بالنسبة للمعطوف عليه عبارة شرح المنهج لسهولة علمها في ذلك وكالحاكم إذا وجد النص اه (قوله  
لا يعتمد الخ) ويؤخذ من جواز الأخذ بقول المخبر عن علم عند وجود الحائل الآتي أي للمشقة حيثئذ من  
قوله الآتي أن لم يكن فيه مشقة عرفاً أن الاعمى إذا دخل المسجد الحرام أو مسجد محرابه معتمد وشق عليه لمس  
الكعبة في الأول أو المحراب في الثاني لا متلاء المحل بالناس أو امتداد الصفوف للصلاة أو نحو ذلك سقط عنه  
وجوب اللبس وجاهله الأخذ بقول المخبر عن علم وهو ظاهر وفي ذلك مزيد في شرحنا لابي شجاع سم على  
خج اهر رشيدى زاد ع ش وقوله ونحو ذلك أي كالسوارى وقوله جاز له الأخذ بقول المخبر الخ أي أن وجده  
ولاً فله الاجتهاد ع ش (قوله إلا اللبس الذي الخ) فلو اشتبه عليه مواضع لمسها صبر فأن خاف فوت الوقت  
صلى كيف اتفق واعاد كما يؤخذ مما يأتي نهاية وقوله فان خاف الخ أي بأن لم يدر کہا بتما فيه ع ش (قوله  
أو أخبار عدد التواتر) أي ولو من كفار وصبيان ع ش (قوله الذي يحصل له به اليقين) شمل ما لو كان  
اللبس يفيد اليقين في الجهة دون العين كما في المحارب المطعون فيها تيامنوا وتياسر الاجتهاد فيجب على  
الاعمى لمس حوائطها ليستفيد اليقين في الجهة ثم يفتد في التيامن والتياسر هكذا ظهر فليحذر رشيدى  
(قوله ولا يمكنه) إلى قول المتن يخبر في النهاية والمغنى لا قوله لكن إلى المتن وقوله في الأولى إلى ولا يجوز (قوله  
أو أمكنه وثم حائل الخ) لا حاجة إليه بل لا وجه له بعد تقييد المكان في جانب الاثبات بما مر فتدكر وتدبر  
بصرى (قوله لكن الخ) يفيد اجتماع التعدى مع الحاجة سم (قوله بفعله) أي أو بفعله غيره ولو  
بغير حاجة ع ش لكن بشرط عدم التعدى اخذاً بما قدمه الشارح في شرح ومن أمكنه الخ (قوله

(قوله ولو عن علم) أي لأن اليقين مقدم عليه (قوله واكتفاء الصحابة الخ) هذا إن اكتفى الصحابة بالأخبار  
عنه إذا كانوا بحضرة ولا يفقد الاحتياج للفرق فليتأمل (قوله بأن المدار الخ) قد يفرق بأن القبلة في جهة  
واحدة إذا علمت لم يبق احتياج إلى البحث عنها بعد ذلك فلا مشقة في الالتزام باليقين بخلاف ما ذكر  
(قوله لكن الخ) يفيد اجتماع التعدى مع الحاجة (تنبيه) يؤخذ من جواز الأخذ بقول المخبر عن  
علم عند وجود الحائل المذكور أي للمشقة حيثئذ من قوله الآتي أن لم تكن فيه مشقة عرفاً أن الاعمى  
إذا دخل المسجد الحرام أو مسجد محرابه معتمد وشق عليه لمس الكعبة في الأول أو المحراب في الثاني

في الاولى) أى عدم الامكان و(قوله في الثانية) أى الامكان (قوله ان يتكلف المعاينة) عبارة شرح المنهج ولا يتكلف المعاينة بصعود حائل أو دخول المسجد للمشقة اه قال البجيرى قوله بصعود حائل أى وان قل كثلث درج و(قوله ودخول المسجد) اى وان قرب ايضاعش و(قوله للمشقة) وإن كانت تحتمل عادة حفى اه وهذه الغاية تخالف ما مر عن سم والبرماوى عند قول المصنف ومن أمكنه (قوله ولا يجوز له الاجتهاد) الاولى تاخيريه عن قول المتن بخبر عن علم قول المتن (بقول ثقة) اى ومنه ولى يخبره عن كشف عش هذا إنما يظهر على ما يأتى فى الشرح من ان المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن بخلاف ظاهر المتن الذي جرى عليه شرح بافضل فقال اى مشاهدة اه (قوله بقول ثقة الخ) اى وبمعناه كما يأتى وكان ينبغى أن يقدره هنا أيضا ليظهر عطف قوله كحرب الخ على قوله الخ إذ الكشف إنما يفيد الظن لا معلم كما صرحوا به (قوله ولا فاسق) اى ولا مرتكب خاتم المروءة مع السلامة من الفسق عن الأقرب ثم ظاهر إطلاقه ولو وقع فى قلبه صدقه وقياس ما يأتى فى الصوم الأخذ بخبره حينئذ لا يفرق بأنه لما كان أمر القبلة مبنيًا على اليقين وكانت حرمة الصلاة أعظم من الصوم احتيط لها عش (قوله ويجب سؤاله الخ) وهل يجب تكرير السؤال لكل فرض سم عبارة عش ويجب تكرير السؤال لكل صلاة تحضر كما يجب تجديد الاجتهاد اه حجج اه ولعله فى غير التحفة وشرح بافضل وإلا فما يأتى فى شرح ويجب تجديد الاجتهاد الخ فالفرق بينه وبين ما هنا ظاهر (قوله ان سهل الخ) وإذا سئل الثقة فالأقرب انه يجب عليه الارشاد لها لانه من فروض الكفايات ثم ان لم يكن فى اخباره مشقة لا يستحق الاجرة وإلا استحقها عش (قوله بان لم يكن فيه مشقة الخ) فان كان عليه مشقة فى السؤال لبعد المكان او نحوه فيجوز له الاجتهاد نهاية ومغنى قوله مر لبعد المكان أى بحيث لا يكلف تحصيل الماء منه و(قوله أو نحوه) أى كتحجب المسئول عش (قوله كقوله) إلى قوله ولا يجب فى النهاية الا قوله وهو عالم بدلالته (قوله أو رأيت الجم الخ) ظاهر صنيعة أنه يجب عليه الأخذ بقوله فى هذه المسئلة ومسئلة القطب التى تليها مطلقا وهو محل تأمل فالذى يظهر فى الاولى ان حكمها حكم الحراب المعتمد فله الصلاة إلى تلك الجهة وله الاجتهاد ديمنة ويسرة وفى الثانية ان محل ما ذكر فيها حيث لم يكن عالما بما رة اخرى غير اضعف من القطب إذ هو يجتهد حينئذ غاية الامر انه يقبل اخباره فيما يتوقف عليه الاجتهاد وهو الامارة وبهذا يعلم ما فى نظم هذه فى سلك مسائل هذا القسم فالاولى تاخيرها الى القسم الثالث والتنبيه على انه يعتمد قول المخبر فى الامارة كما يعتمد فى اصل القبلة فليتأمل ثم رايت فى سم على المنهج التنبيه على ان قول المخبر المذكور لا يزيد على الحراب اى فيجوز الاجتهاد معه يمنة ويسرة بصرى عبارة النهاية ثم محل امتناع الاجتهاد فيما ذكر أى فى محاريب المسلمين ومعظم طريقتهم وقراهم الغير المطعونة وفيما اخبر عدل باتفاق جمع من المسلمين على جهة أو اخبر صاحب الدار عن القبلة بشرطه بالنسبة للجهة أما بالنسبة للتبائن والتماسر فيجوز ثم قال فان قال المخبر رأيت القطب أو الجم الغفير يصلون هكذا فهو اخبار عن علم فالأخذ به قبول خبر لا تقليد اه قال عش قوله مر فهو اخبار الخ معناه انه كالأخبار فى تقدمه على الاجتهاد اه (قوله أو رأيت الجم الخ) وبتمتين حمله أخذًا بما يأتى آنفا على ما لا يعلم أن صلاتهم بتقليد بعضهم المجتهد فى القبلة (قوله الجم) لعل المراد به عدد التواتر انظر لو تعارضت هذه الامور سم على حجج أقول ينبغى ان عدد التواتر مقدم على غيره ثم الاخبار عن علم برؤية الكعبة ثم رؤية المحارب

لا متلاء المحل بالناس أو امتداد الصفوف للصلاة أو نحو ذلك سقط عنه وجوب للمس وجازله الأخذ بقول المخبر عن علم وهو ظاهر وفى ذلك مزيد فى شرحنا لا بى شجاع (قوله ويجب سؤاله) هل يجب تكرير سؤاله لكل فرض (قوله كقوله هذه الكعبة الخ) انظر لو تعارضت هذه الامور ما المقدم وقوله الجم الغفير لعل

فى الاولى وكذا فى الثانية  
إن لم يتكلف المعاينة ولا  
يجوز له الاجتهاد (بقول  
ثقة) فى الرواية بصير ولو  
أمة لا كافر قطعاً ولا فاسق  
وغير مكلف على الاصح  
ويجب سؤاله ان سهل بأن  
لم تكن فيه مشقة عرفاً كما  
هو ظاهر (يخبر عن علم)  
كقوله هذه الكعبة أو  
رأيت الجم الغفير يصلون  
لهذه الجهة

أو القطب مثلهما وهو عالم بدلاته وكحراب وهو بقرية نشأ بها قرون من المسلمين بشرط أن يسلم من الطعن لا ككثير من قرى أرياف مصر وغيرها أو بمجادة يكثر طارقها من المسلمين نعم يجوز الاجتهاد في المحراب المذكور بأقسامه بمنته وبسرة لا مكان الخطأ فيهما مع ذلك ولا يجب خلافا للسبكي لأن الظاهر أنه على الصواب وبه يعلم أن المراد بالعالم هنا ما يشمل الظن لاجتماعه لاستحالة فيها وجعل بعضهم إخبار صاحب المنزل عن القبة من ذلك حتى يجب الأخذ به ويحرم الاجتهاد ويتعين جملة على ما إذا لم يعلم أن سبب اخباره اجتهاده وإلا لم يجز لقادر على الاجتهاد الأخذ بخبره كما هو ظاهر ومثبت أنه عليه السلام صلى الله عليه وسلم

المعتمدة ثم رؤية القطب ثم الاخبار برؤية الجهم الغفير وذلك لأن التواتر يفيد اليقين وخبر المخبر عن علم يفيد الظن فيقدم عليه التواتر ورؤية السكينة أبعد عن الغلط من رؤية القطب لأنه وإن كان بمنزلة العيان لكنه قد يقع الخطأ في رؤيته لاشتباهه على الراي أو لما منع قام بالرائي ورؤية القطب أقرب لتحريم ما يصل إلى عند الراي فإن المخبر بأنه رأى الجهم الغفير يصلون هكذا بما يكون مستندة ورؤية صلاتهم لتلك الجهة فلا يأمن في الأخذ بقوله من الانحراف بمنته أو بسرة عرش (قوله أو القطب الخ) الذي يظهر أن صورة هذا أن يكون المخبر بكسر الباء في موضع يرى فيه القطب دون المخبر بفتحها فيمتنع عليه حينئذ الاجتهاد في محل القطب كان ينظر إلى السكواكب التي حوله ليستدل بها على موضعه وإلا فهو ومشكل جداً ثم رأيت في القليوبي على المحلى قال وليس منه أي من الاخبار عن علم الاخبار برؤية القطب ونحوه خلافاً لمن زعمه لأنه من أدلة الاجتهاد اه أي وهو دون الاخبار عن علم رتبة لكن إن أجيب بما قدمته هان الامر كرده ويظهر أن صورة ذلك أن يرى المخبر القطب في الليل وبشخص سمته ويخبر غيره في النهار مثلاً (قوله وهو عالم بدلاته) أي المخبر بفتح الباء وكذلك في حاشية الايضاح ونظر فيه عبد الرؤوف في شرح المختصر بأن العمل حينئذ بالاجتهاد لا بمن يخبر عن علم وهو ظاهر اه وفي حاشية الايضاح للشارح أن محل منع الاجتهاد في ذلك إنما هو في الجهة فقط في رتبة المحارب الموثوق بها لكن كلام التحفة وشرحي الارشاد له يقتضي عدم الجواز في المنته واليسرة أيضاً كرده (قوله وكحراب) إلى قوله ولا يجب في المغنى (قوله قرون من المسلمين الخ) وفي فتاوى السيوطي أن المراد بالقرون جماعات كثيرة من المسلمين صلوا إلى هذا المحراب ولم ينقل عن احد منهم أنه طعن فيه وليس المراد بذلك ثلثمائة سنة بلا شك ولا مائة ولا نصفها وقد يكتفي بنسبة وقد يحتاج إلى أكثر فالمرجع إلى كثرة الناس لا إلى طول الزمن اه سم ورشيدى (قوله وكحراب الخ) وفي سم على حج ويجب على الانسان قبل الاقدام أي على اعتداد المحراب بالبحث عز وجود الشرط المذكور وهو السلامة من الطعن وإن صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته اه وينبغي أن محل ذلك في محراب لم يكثر طارقه واحتمل الطعن فيه وإلا فصلاته صحيحة من غير سؤال عرش (قوله بشرط أن يسلم من الطعن) وبكفي الطعن من واحد إذا ذكر له مستند أو كان من أهل العلم بالميقات فذلك يخرج به عن رتبة اليقين الذي لا يجتهد معه سم على حج اه عرش (قوله أرياف مصر) أي مزارعها كرده (قوله وبه يعلم الخ) أي بقوله نعم الخ (قوله لاجتماع الخ) عطف على قوله بمنته الخ (قوله وجعل) إلى قول الماتن ويقضى في النهاية إلا ما أنه عليه وقوله ومثله محاذيه كما هو واضح وقوله وقيل إلى الماتن (قوله من ذلك) أي من إخبار الثقة أي من حيث الاعتماد لا من حيث امتناع الاجتهاد بمنته ويسرة كما مر عن النهاية (قوله ويتعين حمله الخ) عبارة النهاية وهو ظاهر ان علم أن صاحبها أي الدار يخبر عن غير اجتهاد وإلا لم يجز تقليده اه قال عرش قوله مر يخبر عن غير اجتهاد أي بأن أخبر عن معانية أو ما في معناها كرؤية القطب أو المحارب المعتمدة وقوله مر وإلا لم يجز الخ أي بأن علم أنه يخبر عن اجتهاد أو شك في أسره اه وقال الرشيدى ومن غير الاجتهاد أخذاً بما قبله استناد إخباره إلى اتفاق أهل البلد على جهاتها وأوضاعها المعلوم منه جهة القبة في الدار وإن كان مستندهم للاجتهاد فعلم أن هذا لا يختص بدور مكة فتنبه اه (قوله والال الخ) خرج عنه صورة الشك وقد تقدم عن النهاية ما يخالفه (قوله ومثبت) إلى قول الماتن ويقضى في المغنى إلا قوله ومثله محاذيه كما هو واضح وما أنه عليه (قوله ومثبت الخ) عبارة النهاية وهذا في غير محاربه عليه السلام ومساجده اما هي فيمتنع الاجتهاد فيها مطلقاً لأنه لا يقر على خطأ فلو تخيل حاذق فيها بمنته أو يسرة فخا له باطل ومساجده هي التي ضل فيها ان ضبطت المراد عدد التواتر (قوله نشأ بها قرون من المسلمين) قال السيوطي في فتاويه ليس المراد بالقرون ثلثمائة

ومحارب به كل مائتة صلواته فيه إذ لم يكن في زمنه محارب اهزاد المغني والمحارب لغة صدر المجلس سمي الطاق المعروف بذلك لأن المصلي يحارب فيه الشيطان وألحق بعض الأصحاب قبلة البصرة والكوفة بموضع صلى فيه النبي ﷺ لنصب الصحابة لها قال عث قوله مر ومساجده الخ المغيرة بين المسجد والمحارب إنما هي بحسب المفهوم فالمدار هنا على ضبط ما استقبله في صلواته حتى لو علمت صلواته في مكان وضبط خصوص موقفه عليه الصلاة والسلام فيه ولم يضبط ما استقبله فيه لم يكن مانعا من الاجتهاد بل يجب معه الاجتهاد (قوله كل ما ثبت الخ) أي ولو بخبر الواحد كما هو ظاهر حجج زيادى وقوله مر إذ لم يكن في زمنه الخ أي إذا المحارب المجوف على الهيئة المعروفة حدث بعده ومن ثم قال الأذرى بكرة الدخول في طاقة المحارب ورأيت بهامش نسخة قديمة ولا يكره الدخول في الطاقة خلافا للسيوطى اه عبارة البرماوى ولا تذكر الصلاة في المحارب المهود ولا بمن فيه خلافا للجلال السيوطى ولم يكن في زمنه ﷺ والخلفاء بعده إلى آخر المائة الأولى وإنما حدثت المحارب في أول المائة الثانية اه (قوله ومثله محاذيه الخ) بقاؤه على إطلاقه مشكك فليقيد بمحاذ لا يتحقق خروجه عن سميت القبلة بذلك الخ بل قد يقال أنه مشكك طاقا إذ لا مانع أن يكون موقفه ﷺ أطراف البيت بحيث يكون الواقف عن يمينه أو يساره ﷺ خارجا عن محاذة البيت فليتأمل وليحذر نعم أن حمل المحاذى على المسامات من امامه وخلفه فلا إشكال بصرى (قوله لأنه لا يقر على خطأ) يعنى أنه ان وقع منه ﷺ خطأ أنه عليه بالوحى والصحيح أنه وغيره من الأنبياء لعصمتهم لا يقع منهم الخطأ لا عمدا ولا سهوا إلا إن ترتب عليه تشريع كما في سلامه عليه الصلاة والسلام من ركعتين عث (قوله وليس مثله ما نصبه الصحابة الخ) لأنهم لم ينصبوها إلا عن اجتهاد واجتهادهم لا يوجب القطع بعدم انحراف وان قل (قوله والكوفة) أي والشام وبيت المقدس وجامع

ومثله محاذيه كما هو واضح  
يتمتع الاجتهاد فيه ولو  
بمنة ويسره لأنه لا يقر على  
خطأ وليس مثله ما نصبه  
الصحابة رضى الله عنهم  
كقبلة البصرة والكوفة

سنة بلا شك ولا مائة سنة ولا نصفها وإنما المراد جماعات من المسلمين صلوا إلى هذا المحارب ولم ينقل عن أحد منهم أنه طعن فيه فهذا هو الذى لا يجتهد فيه في الجهة ويجتهد فيه في النيام والنياس وقد عبر في شرح المذهب بقوله في بلد كبير أو في قرية صغيرة يكثر المارون بها حيث لا يقرونه على الخطأ فلم يشترط قرونا وإنما شرط كثرة المارين وذلك مرجعه إلى العرف وقد يكتفى في مثل ذلك بسنة وقد يحتاج إلى أكثر بحسب كثرة مرور الناس بها وقلته فالمرجع إلى كثرة الناس لا إلى طول الزمن ويكفى الطعن من واحد إذا ذكر له مستندا أو كان من أهل العلم بالمواقف فذلك يخبره عن رتبة اليقين الذى لا يجتهد معه ومن صلى إلى محارب ثم تبين فقد شرطه المذكور أى وهو مضى القرون والسلامة من الطعن لزمه الاعادة لأن واجبه حينئذ الاجتهاد ولا يجوز له الاعتماد عليه كما صرح به في شرح المذهب ومن واجبه الاجتهاد إذا صلى بدونه أعاد ويجب على الإنسان قبل الافدام البحث عن وجود الشرط المذكور وإذا صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلواته اه وسئل أيضا عما إذا نشأ جماعة ببلدة عمر كل واحد منهم نحو خمسين سنة وهم يصلون إلى محارب زاوية كان على عهد آبائهم ببلدهم وهم لا يعرفون أمضى عليه قرون أم لا وهل طعن فيه أحد أم لا ثم ورد عليه شخص يعرف الميقات فقال لهم هذا فاسدوا حدث لهم بحر ابا غيره من حرافته هل يلزمهم اتباع قوله ويلزمهم اعادة ما صلوا إلى الاول فاجاب بقوله محارب الزاوية المذكورة إن كان ببلدة كبيرة أو صغيرة كثر المارور بها ولم يسمع فيها طعن فالصلوة اليه صحيحة وإن كانت صغيرة ولم يكثر المارور بها لم تصح إلا بالاجتهاد ويتبع قول الميقاتى في تحريفه إن كان بارعا فيه موثوقا به وقيل ما هم ولا يلزم اعادة ما تقدم من الصلوات اه وقوله ولا يلزم اعادة ما تقدم من الصلوات في هذا نظر فليتأمل فيه مع قوله فيما مر عن فتاويه الوجه الاعادة وإذا صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلواته إذ مقتضاه وجوب الاعادة هنا (وليس مثله ما نصبه الصحابة) صريح في جواز الاجتهاد بمئة



مصر القديمة وهو الجامع العتيق نهاية عبارة سم قوله وليس مثله الخ صريح في جواز الاجتهاد يمتنع ويسرة في محراب مسجد الأقصى خلافا لما توهمه جمع من الطلبة اه (قوله فان فقد الثقة الخ) أي بأن كان في محل لا يكلف تحصيل الماء منه عيش وقلوبه وهو فوق حد القرب ومن فقد الشرع والموافاة امتنع من الاخبار أو طلب الاجرة مع عدم القدرة عليها كما في الاطفيحي بحيرى (قوله ومن في معناه) أي في امتناع الاجتهاد معه المتقدم في قوله أو رأيت الخ وكمحراب الخ وجعل بعضهم الخ وما ثبت الخ كان الاولى ابدال من بما (قوله لعلمه الخ) أي وهو بصير نهاية ومغنى قال عيش ومفهومه أي التعليل أن من لا يعرف الادلة لا يحرم عليه التقليد وينافيه قول المصنف وان قدر فالاصح الخ وأجاب عنه الشيخ عميرة بما حاصله أن المراد بالعلم هنا أعم من أن يكون حاصله بالفعل أو بالقوة بأن مكنته التعلم اه (قوله بل يجتهد وجوبا) إلا إن ضاق الوقت عنه فالاصح أنه لا يجتهد ويصلى على حسب حاله ويعيد وجوبا مغنى ونهاية ويأتي في الشارح ما يفيد وزاد النهاية ويجوز الاعتماد على بيت الابر في دخول الوقت والقبلة لا فادتها الظن بذلك كما يفيد الاجتهاد أفتى به الوالدرحمه الله تعالى وهو ظاهر اه قال عيش قوله مر لا فادتها الظن الخ قضيته أن بيت الابر في مرتبة المجتهد وليس مراد الاذلو كان في مرتبة لحرمة عليه العمل به ان قدر على الاجتهاد كما يحرم الاخذ بقول المجتهد لكن تعبيره بجواز الاعتماد يشعر بأنه مخير بين العمل به وبين الاجتهاد فيكون مرتبة بين المخبر عن العلم وبين الاجتهاد وينبغي أن مرتبة بعد مرتبة المحراب المعتمد فان ذاك بمنزلة المخبر عن علم حتى لا يجوز الاجتهاد معه جهة ولا غيرها على ماسر اه واعتمد شيخنا والقلوب أن بيت الابر في مرتبة المحراب المعتمد ويجوز الاجتهاد فيه أيضا يمتنع أو يسرة لاجهته اه وإلى هذا ميل القلب والله أعلم (قوله وأضعف الخ) قال الخطاب دلالة القبلة ست الاطوال والاعراض مع الدائرة الهندسية أو غيرها من الاشكال الهندسية أو غيرها والقطب والكواكب والشمس والقمر والرياح هي أضعفها كما أن أقواها الاطوال فالعرض ثم القطب اه كردى (قوله وأقواها القطب الخ) لعل باعتبار الامارات الظاهرة المحسوسة المدركة للعوام أيضا بخلاف الامارات المقررة عند أرباب الهيئة فانه أضبط وأقرب إلى الصواب منه بكثير فليتأمل بصرى عبارة الكردى وكان مرادهم بذلك بالنسبة للنجوم أو الادلة المشاهدة أو من حيث ان أكثر الناس لا يعرفون الاطوال والاعراض والا فهم أقوى من القطب كما تقدم آفعا عن الخطاب اه (قوله الشمالى) أي للزومه مكانه أبدا تقريرا وخرج به الجنوبي فهو غير مرئى في أكثر البلاد لنزوله في الأفق كردى (قوله وهو مشهور) عبارة النهاية والمغنى قالاه وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفردين والجدى وكانها سميها لنجما حوارة له وإلهو كما قال السبكى وغيره ليس نجما وإنما هو نقطة تدور عليها هذه الكواكب بقرب النجم اه قال الكردى الفرقدان نجمان كبيران على يمين الخط وهو رأسه الواقع في جانب المغرب فانه يمين بالنظر إلى الموجه إلى القبلة والجدى بالتصغير نجم كبير على يسار الخط وبين الجدى والفردين ثلاثة انجم من كل جانب على هيئة القوس الموتر ويسمى الجدى بالقطب أيضا لقربه منه وبالوتر وبفاس الرحا اه (قوله باختلاف الاقاليم) أي السبعة التي هي قسم المغفور من الدنيا كردى (قوله فبمصر) أي وأسيوط وفوة ورشيد ودمياطو والانداكس والاسكندرية وتونس ونحوهم كردى (قوله خلف اذنه اليسرى) أي قليلا وأهل المدينة النبوية والقدس وغزة وبعليك وطرسوس ونحوهم يجعلونه مائلا إلى نحو الكتف وأهل الجزيرة وملطية وأرمينية والموصل ونحوهم يجعلونه على فقار الظهر وأهل بغداد والكوفة والرى وخوارزم وحلوان ونحوهم يجعلونه على الخد الايمن وأهل البصرة وأصبهان وفارس وكرمان ونحوهم يجعلونه على الاذن اليمنى وأهل الطائف وعرفات ومزدلفة ومنى وشرق المنحنى يجعلونه على الكتف الايمن

(فان فقد) الثقة المخبر عن علم ومن في معناه (وأمكنه الاجتهاد) لعلمه بادلة القبلة (حرم) عليه (التقليد) لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا بل يجتهد وجوبا بالادلة وأضعفها الريح وأقواها القطب الشمالى بتثليث القاف وهو مشهور وتختلف دلالاته باختلاف الاقاليم فبمصر يجعله المصلى خلف أذنه اليسرى وبالعراق وما وراء النهر خلف أذنه اليمنى

كردى (قوله وباليمن قبالة الخ) عبارة الكردي وأهل اليمن وغدن وصنعاء وزبيد وحضر موت ونحوهم يجعلونه بين العينين اه (قوله وبالشام) أى وحمص وحلب ونحوهم كرى (قوله لنحو غم الخ) أى كظلمة معنى (قوله يزول الخ) أى غالباً نهاية قول المتن (وصلى الخ) أى عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال فى شرح العباب بل يصبر وجوباً مادام الوقت متسعاً كما قاله الامام وغيره وأقره الشيخان واعتراض المجموع والتفقيح عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافاً لمن وهم فيه سم وفى النهاية والمغنى ما يوافقه قال ع ش قوله مر كما قاله الامام الخ معتمد ثم قال ويمكن حمل كلام الامام ومن تبعه على ما إذا رجا زوال التحير وكلام غيره على خلافه اه وقال الكردي على شرح بافضل ظاهر إطلاقه أنه لا يجب عليه الصبر إلى ضيق الوقت وهو صريح التحفة وظاهر كلام شيخ الاسلام والايضاح وأقره الجلال الرملى فى شرحه واقتضاه كلامه فى شرح البهجة وصرح به الزياى فى حواشى المنهج واعتمده الطلوعى وقيد سم فى شرح أبى شجاع بما إذا ضاق الوقت قال كما يفيد ما فى الروضة وأصلها عن الامام وأقره ونقله هو والشوبرى فى حواشى المنهج عن شرح الارشاد للشارح وعن مر وفى حواشيه للحلبى المعتمد أنه كفاقد الطهورين ان جوز زوال التحير صبر لضيق الوقت وإلا صلى أوله اه وفى البجيرى عن المدائنى اعتماد كلام الحلبى اه قول المتن (كيف كان) وهل يجب عليه التزام ما صلى اليه أم لا فيه نظر والقرب الاول لأنه باختياره التزم استقباله فلا يتركه إلا لما رجع غيره عليه ع ش (قوله وكذا لوضاق الوقت) كذا فى الروض وظاهره وإن أخر بلا عذر سم (قوله ويؤدى ان ظهرت الخ) هذا يقتضى أنه يصلى قبل ضيق الوقت فتأمل له لكنه مخالف لما بينه فى شرح الارشاد والعباب إلا أن يريد بناء هذا على ما فى المجموع والتفقيح بناء على الوهم المذكور فيما رسم سم (قوله حيث) إلى قول المتن ومن عجز فى النهاية إلا قوله ومعادة مع جماعة وقوله وإن يفارق محله وكذا فى المغنى إلا قوله أى يحضر إلى المتن (قوله حيث لم يكن الخ) أما إذا كان ذا كراً للدليل الاول فلا يجب عليه تجديد الاجتهاد قطعاً معنى (قوله ذا كراً) كذا فى أصله رحمه الله تعالى فليحذر بصرى أى لحقه النصب بزيادة ألف كفى فى النهاية والمغنى وشرح بافضل (قوله وسؤال المجتهد الخ) وظاهر أنه لا عبرة بجوابه المستند للاجتهاد السابق إذا لم يكن ذا كراً الدليل سم عبارة المغنى أو التقليد فى نحو الأعمى اه قول المتن (لكل صلاة تحضر الخ) هذا الخلاف يجرى فى المفتى فى الاحكام الشرعية وفى الشاهد إذا ذكر ثم شهد ثانياً بعد طول الزمن أى عرفاً وفى طلب التيمم الماء إذا لم ينتقل عن موضعه عميرة اه ع ش (قوله أى فرض عيني) ولا يجب للنافلة جزمها ومثلها صلاة الجنائز كفى التيمم مغنى ونهاية (قوله ولو مندورة) ظاهره ان الضحى مثلاً إذا نذرها يكتفى لها اجتهاد واحد وان عدد سلامه رشيدى عبارة ع ش وهل يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعتين إذا سلم منهما كالضحى أو يفرق بين ما يصح الجمع فيه بين ركعات باحرام واحد كالضحى فيكتفى له اجتهاد واحد وبين ما لا يجوز الاحرام فيه باكثر من ركعتين كالترايح فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل إحرام فيه نظراً ولا يبعد إلحافه بما فى التيمم فعلى ما تقدم أنه الراجح من أنه يكتفى للترايح تيمم واحد لا يجب تجديد الاجتهاد هنا لما مر أيضاً أنها كلها صلاة واحدة والكلام فى المندورة اه (قوله ومعادة) ظاهره ولو عقب

أو يسرة فى محراب المسجد الأقصى خلافاً لما توهمه جمع من الطلبة (قوله وصلى كيف كان) أى عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال فى شرح العباب بل يصبر وجوباً مادام الوقت متسعاً كما قاله الامام وغيره وأقره الشيخان واعتراض المجموع والتفقيح عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافاً لمن وهم فيه وإنما جاز التيمم أول الوقت لتحقق عجزه ثم من غير نسبه لتقصير البتة بخلاف هذا (قوله وكذا لوضاق الوقت) كذا فى الروض وظاهره وإن أخر بلا عذر (قوله ويؤدى ان ظهرت له فيه) هذا يقتضى أنه يصلى قبل

وباليمن قبالة مما يلى جانبه  
الايرو بالشام وراه وقيل  
ينحرف بدمشق وماقارها  
إلى الشرق قليلاً (وإن تحير)  
المجتهد فلم يظهر له شئ من نحو  
غم أو تعارض أدلة (لم يولد  
فى الاظهر) وإن ضاق  
الوقت لأنه يجتهد والتحير  
عارض يزول عن قرب  
(وصلى كيف كان) لحركة  
الوقت وكذا لوضاق الوقت  
عن الاجتهاد (ويقتضى)  
إذا ظهرت له القبلة بعد  
الوقت لأنه نادراً يؤدى ان  
ظهرت له فيه (ويجب)  
حيث لم يكن ذا كراً للدليل  
الاول (تجديد الاجتهاد)  
وسؤال المجتهد حيث جوزنا  
تقليده (لكل صلاة) أى  
فرض عيني مؤداة أو فائنة  
ولو مندورة ومعادة

السلام من غير فاصل سم قال السيد البصري قوله ومعادة ليس في الاثنى والمغنى والنهاية اه وقال ع ش  
قال حج ومعادة الخ وعليه فمذه مستثناة من عدم وجوب تجديد الاجتهاد للنافلة ويمكن توجيهه بأن المعادة لما  
قيل بفرضيتها وعدم صحتهما من قعود مع القدرة أشبهت الفرائض فلم تلحق بالنوافل اه (قوله مع جماعة)  
ينبغي أو فرادى لفساد الاولى ثم رأيت في شرح الارشاد وبقي ما لو سن إعادتها على الانفراد لجرى بان قول  
ببطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يحددها أيضا ولا يبعد أنه يحدد سم على حج اه ع ش وقوله ثم رأيت  
في شرح الارشاد الخ ويأتي عن النهاية ما يصرح بذلك أيضا (قوله فلا اعتراض عليه) أي بأن يقال قضية  
التعبير بتحضر أن الكلام فيما لو واجهته قبل دخول وقت صلاة من الخمس ثم دخل وقتها فيخرج بذلك المذكورة  
والفائتة والحاضرة اذا اجتمعت في وقتها وصلى فائتة بذلك الاجتهاد ثم أراد فعل الحاضرة فانه لم يصدق عليه أنها  
حضرت بعد الاجتهاد ع ش (قوله فالاجتهاد الثاني الخ) يمكن أن يقال في كيفية الاستدلال بالثاني اما أن  
يوافق الاول فيقوى أو يخالفه ولا يكون الا لا قوى أو يوجب التحير وهو أيضا مفيد لدلالته على خلل الاول  
بسبب عدم الاطلاق على المعارض له فليتنا مل بصري قول المتن (ومن عجز عن الاجتهاد الخ) يتأمل هذا مع  
ما تقدم يعلم أن العالم بالفعل بادلة القبلية يتمتع بزيادة مطلقا وإن كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل  
ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقه جاز له التقليد بلا قضاء وإن كان فرض عين في حقه وجب عليه  
التعلم وامتنع التقليد فان قلنا لزمه القضاء وغبار الروضة ظاهرة في كل ذلك سم على حج اه رشدي  
(قوله كاعني بصري) إلى قوله إلا أن علمه في النهاية والمغنى (قوله ولا فاسق) أي ولا مرتكب خاتم المرواة  
مع السلامة من الفسق على الأقرب ع ش (قوله ولا فاسق وكافر) لعل صوابها النصب (قوله إلا أن علمه  
الخ) ظاهره رجوع الضمير المستتر لواحد من الثلاثة المذكورة وإن كان قضية كلام النهاية رجوعه للكافر  
فقط عياره نعم قال الماوردي لو استعلم مسلم من مشرك دلائل القبلة ووقع في قلبه صدقه واجتهد لنفسه في  
جهات القبلة جاز لأنه عمل في القبلة على اجتهد نفسه وإنما قبل خبر المشرك في غير ما قال الاذرعى وما أظنهم  
يوافقونه عليه ونظر فيه الشاشي وقال اذا لم يقبل خبره في القبلة لا يقبل في أدلتها إلا أن يوافق عليها مسلم  
وسكون نفسه الى خبره لا يوجب أن يعول عليه الحكم اه وهذا هو المعتمد اه قال ع ش قوله مر وهذا هو  
المعتمد أي قوله مر ونظر فيه الشاشي الخ اه وقال الرشدي قوله مر إلا أن يوافق عليها الخ لا يخفى أن  
منه بل أولي ما اذا كان للمسلمين في ذلك قواعد مدونة كما هو الواقع وكان لا يستقل بفهمها فوقفه على فهم  
معانيها كافر فليس ذلك من محل النزاع اه (قوله صيرت له ملكة الخ) يظهر أنه حيث علم القواعد بالادلة

مع جماعة (تحضر) أي  
محضر فعلها بأن يدخل وقته  
فلا اعتراض عليه (على  
الصحيح) وإن لم يفارق محله  
سعيًا في إصابته الحق ما أمكن  
لأن الظن الاول لائقة  
ببقائه فالاجتهاد الثاني ان  
وافقوه وزيادة وإلا فهو  
غالبًا إنما يكون لا قوى  
والاخذ بالاقوى واجب  
(ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم  
الادلة) وهي كثيرة فيها  
تصانيف متعددة (كاعني)  
بصري أو بصيرة (قلد) وجوبا  
(ثقة) في الرواية كامة لا غير  
مكلف ولا فاسق وكافر إلا  
إن علمه قواعد صيرت له  
ملكه بعلم القبلة بحيث يمكنه  
أن يبرهن عليها وإن نسي  
تلك القواعد كما هو ظاهر  
وكلام الماوردي المخالف  
لذلك ضعيف

ضيق الوقت فتأمل له لكونه مخالف لما بين في شرح الارشاد والعباب إلا ان يريد بناء هذا على ما في المجموع  
والتنقيح بناء على التوهم المذكور فيما مر (قوله وسؤال المجتهد) وظاهر أنه لا عبرة بجوابه المستند للاجتهاد  
السابق إذا لم يكن ذا كراهية له (قوله أي فرض عيني) قال في الروض للنافلة اه قال في شرحه ومثلها صلاة  
الجماعة اه وظاهره أنه يفعل النافلة بذلك الاجتهاد وان مضى الوقت أو أوقات (قوله ومعادة) ظاهره ولو  
عقب السلام من غير فاصل (مع جماعة) ينبغي أو فرادى لفساد الاولى ثم رأيت في شرح الارشاد عبر بقوله  
ومعادة لفساد الاولى كما اقتضاه كلام المجموع او في جماعة اه بقي ما لو سن إعادتها على الانفراد لجرى بان قول  
ببطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يحددها أيضا ولا يبعد أنه يحدد (قوله ومن عجز عن الاجتهاد) يتأمل هذا  
مع ما تقدم يعلم أن العالم بالفعل بادلة القبلة يتمتع بتقليده مطلقا وإن كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل

الدالة على صحتها واستلزامها كان الحكم كذلك وإن لم يحصل له ملكة فتأمل بصرى (قوله وكلام الماوردى  
المخالفة الخ) لعل مراده بالمخالفة أن كلام الماوردى يفيد أنه إذا تعلم منه الأدلة وقوله في العمل بمقتضاها كأن  
أخبره بأن النجم إذا استقبلته أو استديرته على صفة كذا كنت مستقبلا للسكبة وهو على هذا التقدير ضعيف  
أما إذا تعلم أصل الأدلة منه ثم توصل بذلك إلى استخراجها من الكتب واجتهد في ذلك حتى صار له ملكة  
يقتدر بها على معرفة صحيح الأدلة من فاسدها لم يمتنع عليه العمل بمقتضاها بل يجب عليه الأخذ به  
وبما تقرر يعلم أنه لا مخالفة بين ما ذكره الشارح م ر وما ذكره جج ع ش قول المتن (عارفا)  
أى بخلاف غير العارف نهاية ومعنى (قوله كالعامى الخ) عبارة النهاية والمغنى فاستلوا أهل الذكر  
إن كنتم لا تعلمون اه (قوله فان صلى) إلى المتن في المغنى وإلى التنبيه في النهاية الا قوله وقال جمع  
وجوبا (قوله وإن أصاب) أما ماصلاه بالتقليد وصادف فيه القبله أو لم يتبين له الحال فلا إعادة  
عليه فيه ويجب عليه إعادة السؤال لكل فريضة تحضر بناء على الخلاف المتقدم في تجديد الاجتهاد  
كما ذكره في الكفاية نهاية ومعنى (قوله مجتهدان) ولو اتحد أحدهما وتعدد الآخر فله من شاء  
منهما م ر سم على حجج اه ع ش (قوله اخذ بقول أعلمهما الخ) قال في شرح الارشاد فان  
كان أحدهما وثق والآخر أعلم فالظاهر استواؤهما إلى آخره اه وفي شرح العباب فالأولى تقديم  
الأوثق الخ اه سم على حجج وهو المعتمد وبقي ما لو اختلف عليه مخبران عن علم أو ما هو بمنزلة كان قال له شخص  
القطب في هذا الموضع يكون أمامك وقال الاخر يكون خلف أذنك اليسرى مثلهما فلهما الأخذ بقول أحدهما  
كالمجتهدين أو يتساقطان غنده فيه نظروا لعل الثاني أقرب ع ش بحذف (قوله ندبا الخ) عبارة المغنى  
ندبا كما في الشرح الكبير للرافعى ووجوبها في الصغير له قال بهض المتأخرين وهو الاشبه ونقله في الكفاية  
عن نص الام فان استويا تخير وقيل يصلى مرتين اه (قوله وقال جمع وجوبا) لكن المعتمد التخير وهو  
الذى جرى عليه الشارح في كتبه وكذا غيره من المتأخرين نعم تقليد الاوثق والاعلم عنده أولى كرى  
قول المتن (وإن قدر) أى المكلف نهاية ومعنى (قوله دون دقائقها) صادق بما إذا تمكن من تعلمها دون  
الظواهر وعدم وجوبها حينئذ محل تأمل بصرى وظاهر أن ماصوره من فرض المحال (قوله يقل فيه الخ)  
أى الحضر أو السفر عبارة سم قوله يقل فيه العارفون راجع أيضا لحضر كما يدل عليه ما يأتى اه وعبارة  
النهاية وينبغى أن يلحق بالمسافر أى في وجوب التعلم عينا أصحاب الخيام والنجعة إذا قفوا وكذا من قطن بموضع  
بعيد من بادية أو قرية أو نحو ذلك اه (قوله وليس الخ) الظاهر أنه راجع للسفر فقط كما هو صريح قول  
النهاية ولو سافر من قرية إلى أخرى قريبة بحيث يقطع المسافة قبل خروج وقت الصلاة فهو كالحضر كما  
استظهره الشيخ اه (قوله وسفر) الواو بمعنى أو (قوله محارب الخ) أى أو عارفون (قوله يكثرون عارفوه)  
ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقه جازله التقليد بقضاء وإن كان فرض عين في حقه وجب عليه

التعلم وامتنع التقليد فان قلنا لزمه القضاء وعبارة الروضة ظاهرة في كل ذلك (قوله مجتهدان) لو اتحد أحدهما  
وتعدد الآخر فله من شاء منهما م ر (قوله وأوثقهما) قال في شرح الارشاد فان كان أحدهما اوثق  
والآخر أعلم فالظاهر استواؤهما الخ اه وفي شرح العباب فالأولى تقديم الاوثق الخ اه (قوله يقل  
فيه العارفون) راجع أيضا لحضر كما يدل عليه ما يأتى (قوله عينا) قال في الروضة فان قلنا ليس بفرض عين  
صلى بالتقليد ولا يقضى كالأعمى وإن قلنا فرض عين لم يجز التقليد فان قلنا قضى لتقصيره وإن ضاق الوقت عن  
التعلم فهو كالعالم إذا تخير وتقدم الخلاف فيه اه فهل يشترط التأخير لضيق الوقت بان لا يبقى إلا قدر

(عارفا) بالأدلة كالعامى في  
الاحكام يقد بجتهادها فان  
صلى بلا تقليد قضى وإن  
أصاب وإن اختلف عليه  
بجتهادان أخذ بقول أعلمهما  
وأوثقهما ندبا وقال جمع  
وجوبا (وإن قدر) على  
تعلم الأدلة (فالأصح  
وجوب التعلم) عينا  
لظواهرها دون دقائقها إن  
كان يحضر أو أراد سفرا  
يقل فيه العارفون وليس  
بين قرى متقاربة بها محارب  
معتمدة كما هو ظاهر لكثرة  
الاشتباه حينئذ مع ندرة من  
يرجع إليه بخلاف من يحضر  
وسفر يكثرون عارفوه أو بين  
قرى كذلك بان يسهل عادة  
رؤية عارف أو محارب معتمد  
قبل ضيق الوقت فان التعلم  
حينئذ فرض كفاية فيصلى  
بالتقليد ولا يقضى

ولأنما وجب تعلم بقية الشروط علينا مطلقا لأنه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم والساق بعده الزموا الأحاد الناش بذلك مطلقا بخلاف بقية الشروط (تنبيه) إلحاق الحضر بالسفر فيما ذكر (٥٠٤) ظاهره وتفرقتهم بالاعتماد بها على اعتبار غلبة وجود العارف أو ما يقوم مقامه في الحضر

دون السفر وإذ لزمه التعلم عينا عصى بتركه (فيحرم التقليد) وإن ضاق الوقت عن تعلمها فيصلي على حسب حاله ويقضى (ومن صلى بالاجتهاد) منه أو من مقلده (فتيقن) هو أو مقلده (الخطأ) معنا ولو يمتنع أو يسره بمشاهدة الكعبة أو نحو المحراب السابق أو باخبار ثقة عن أحد هذين فالقول بأنه إنما يتيقن بقرب مكة ممنوع (قضى) أن بان له بعد الوقت وإلا أعاد فيه وجوبها فيها (في الاظهر) كالحاكم يجد النص بخلاف حكمه وسواء أتيقن الصواب أم لا لكنه إنما يفعل المقضى إذا تيقن الصواب أو ظنه أما إذا لم يتيقن الخطأ فلا قضاء جزما وإن ظنه باجتهاد لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وعلى الاظهر (فلو تيقنه فيها) ولو يمتنع أو يسره إن كان باخبار ثقة عن علم كباقي (وجب استئنافها) لعدم الاعتداد بما مضى وخرج بتيقن الخطأ ظنه تيقنه فيها) ولو يمتنع أو يسره فقيه تفصيل مذكور في قوله (وإن تغير اجتهاده) ثانيا فيها إلى أجمع بان ظهر له الصواب في جهة أخرى أو أخبره عن اجتهاده أعلم

ينبغي أن المراد بالكثرة أن يكون في الركب أي أو الحضر جماعة متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من أراد السؤال عن القبلة وجود واحد منهم من غير مشقة قوية تحصل في قصده له عيش عبارة البصري قال سمع علي المنهج لو كان في السفر عارف واحد فينبغي وفاقا لشيخنا الطبري جواز السفر من غير تعلم تدبر انتهى وقد يقال هو متجه عند صغر الركب بحيث يسهل مراجعته فينبغي أناطة الحكم بقدر الحاجة ثم رايته في فتح الجواد قال بحيث تسهل مراجعة ثقة منهم قبل خروج الوقت فيما يظهر انتهى وعبارة الكردى عن حاشية الايضاح للشارح قضية كلام السبكي أنه لا بد من ثلاثة ويوجه بان الواحد قد يموت أو ينقطع بخلاف الثلاثة فإن الغالب بقاء بعضهم إلى انقضاء السفر اه (قوله) وإنما وجب الخ) الاولى وإنما لم يجب عينا مطلقا كبقية الشروط لانه الخ (قوله) مطلقا أي سفر أو حضر أو قل به العارفون أو كثروا (قوله) بذلك أي بتعلم أدلة القبلة (مطلقا) أي سفر أو حضرا (قوله) تنبيه) إلى قول المتن ومن صلى في المغنى والنهاية ما يوافقه قول المتن (فيحرم التقليد) فإن قلد لزمه القضاء نهاية وسم (قوله) فيصلي الخ) فهل يشترط التأخير لضيق الوقت بان لا يبقى إلا قدر الصلاة كافي التحجير على ما تقدم أو يفرق سم وكلام النهاية كالصريح في الاشتراط وكذا المغنى عبارة فيحرم التقليد ضاق الوقت عن التعلم أو اتسع فإن ضاق صلى كيف كان ووجب عليه الاعادة والثاني لا يجب عليه التعلم بخصوصه بل هو فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضى ما يصلي به اه (قوله) منه) إلى قوله وخرج بالا علم في النهاية والمغنى ما يفيد إلا قوله لكنه إلى أما إذا (قوله) معينا) خرج به المبهم كافي الصلاة إلى جهات أربع باجتهادات فلا إعادة فيها كما سيأتي مغنى واسنى ونهاية (قوله) بمشاهدة الكعبة الخ) عبارة النهاية والمغنى والمراد بالتيقن ما يمتنع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر العدل عن عيان اه (قوله) أو نحو المحراب الخ) محله في غير محاربه صلى الله عليه وسلم فيما إذا تبين أن المحراب يخالف لما صلى اليه جهة لا يمتنع أو يسره فيما يظهر لما تقرر أن له الاجتهاد فيهما في المحراب المذكور بصري وقد مر انقاع النهاية والمغنى ما يفيد (قوله) أو باخبار الخ) في افادته اليقين نظر نعم يفيد مع قرينة وقدير ادب اليقين هنا ما يشمل ما في حكمه سم قول المتن (قضى) أي ثبتت في ذمته وإنما يعيد بالفعل عند ظهور الصواب فلم يظهر له الصواب وضاق الوقت صلى لحرمة الوقت كالتحجير شو برى اه بغير محى قول المتن (في الاظهر) والثاني لا يقضى لانه ترك القبلة بعذر فاشبه تركها في حال القتال ونقله الترمذى عن أكثر أهل العلم واختاره المازنى مغنى (قوله) وسواء الخ) عطف على قوله أن بان الخ فانه بمعنى سواء بان في الوقت أو بعده (قوله) المقضى) أي أو المعادة سم قول المتن (فيها) أي الصلاة نهاية (قوله) كما يأتي) أي في قوله وباخباره عن اجتهاده أخبره عن عيان الخ قول المتن (وجب استئنافها) أي استقر وجوب استئنافها في ذمته لكن لا يفعلها إلا عند ظهور الصواب ع (قوله) ظنه) أي باجتهاد قول المتن (وإن تغير اجتهاده الخ) ولو دخل في الصلاة باجتهاد فعلى فيها التمسك ولا إعادة فان دار أو اداره غيره عن تلك الجهة استأنف باجتهاد غيره نقله في المجموع عن نص الام ومنه يؤخذ أنه يجب إعادة الاجتهاد للفرض الواحد إذا فسد نهاية (قوله) به) أي بالصواب (قوله) لكن يشترط مقارنة ظهوره الخ) ينبغي أن المراد بالمقارنة ما هو الاعم من المقارنة الصلاة كافي التحجير على ما تقدم أو يفرق فيه نظر (قوله) معينا) عبارة الروض أن تعين الخطأ قال في شرحه وخرج بتعين الخطأ إياها كافي الصلاة إلى جهات باجتهادات فلا إعادة فيها كما مر اه (قوله) أو باخبار

عنده من مقلده (عمل بالثاني) وجوبا لأنه الصواب في ظنه لكن يشترط مقارنة ظهوره لظهور الخطأ وإلا بطلت لمضى جزء منها إلى غير قبلة محسوبة أمالو كان اجتهاده الثاني أضعف فكان لعدم وكذا المساوى حقيقة

ما إذا كان الثاني أوضح

وخرج بالأعلم عنده  
الادون والمثل والمشكوك  
فيه وإنما يجب الأخذ بقول  
الأفضل ابتداء كما سألناه  
هنا التزم جهة بدخوله في  
الصلاة إليها فلا يتحول  
عنها إلى أخرى إلا بارجح  
بخلافه قبلها فيخير مطلقا  
فان قلت غاية التزام الجهة  
أنه يستمر عليها لا أنه  
يتحول لغيرها ولو أرجح  
فكان المناسب تخييره هنا  
كلا ابتداء قلت المراد بالتزام  
الجهة أنه بدخوله في الصلاة  
الجهة التزم ترجيح أحد  
الظنين بالجري عليه بالفعل  
فاذا أخبره من هو مظنة  
لكون الصواب معه لزمه  
الرجوع إليه وقبلها لم  
يلزم شيئا فبقى على تخييره  
وبأخباره عن اجتهد  
أخباره عن عيان كالقطب  
فيجب قطعها وإن كان  
مقلده أرجح وبقول فيها  
مالو تغير قبلها فان تبين  
الخطأ اعتمد الصواب  
وان ظنه وظن صواب  
جهة أخرى اعتمد أوضح  
الدليلين عنده ويفرق بينه  
وبين مامر في العلم بأن  
الظن المستند لفعل النفس  
أقوى من المستند للغير فان  
تساويا تخير زاد البغوى  
ثم يعيد لتزده حالة  
الشروع ومالو تغير

حقيقة أو حكما بان لم يمض قبل ظهور الصواب ما يسع ركنا كالتردد في النية وزال تردده فورا وكما لو انحرف عن  
القبلة نسيانا أو دارت به السفينة أو غير ذلك حيث لا تبطل صلاته بعوده فورا ع (قوله على المعتمد الخ)  
وفاقا للمغنى والنهاية وزاد الثاني ويؤيد الأول أى التفصيل بين كونه فيها وفى خارجها بل هو من أفراد قول  
المجموع عن الام واتفق الاصحاب لودخل في الصلاة باجتهاد ثم شك ولم يرجع له جهة انما الى جهته ولا  
إعادته وكذا فى سم عن الاسنى (قوله كما سأل) أى قبيل قول المصنف وان قدرا الخ (قوله لانه هنا التزم) قد  
يفتضى هذا عكس الحكم لان قضيته التزام جهة خصوصا في الصلاة التى ينبغى احترامها ان لا يلتفت لغيرها  
مطلقا بخلافه قبل الالتزام سم أى وما ذكره من الفرق إنما يظهر في صورة المساواة كافي النهاية والمغنى عبارتهما  
فان احتويا ولم يكن في صلاة تخير بينهما لعدم مزية احدهما على الاخر او فيها وجب العمل بالاول ويفرق بينهما  
بانه التزم بدخوله فيها جهة فلا يتحول إلا بأرجح مع أن التحول فعل أجنبى لا يناسب الصلاة فاحتيط لها (قوله  
مطلقا) أى مع الرجحان والمساواة (قوله فكان المناسب الخ) أى لا سيما مع المساواة (قوله انه) حقه ان يذكر  
قبيل التزم الخ (قوله بالجري الخ) متعلق بالتزم الخ (قوله من هو مظنة الخ) أى بخلاف الادون والمثل  
والمشكوك فيه (قوله وبأخباره الخ) عطف على قوله بالأعلم الخ (قوله كالقطب) قد يقال لا فائدة في هذا إلا  
بالنسبة للعارف بكيفية الاستدلال بالقطب وحينئذ فهذا اجتهد وهو لا يقبل وان تخير فكيف بجماع قوله  
الائى وان كان مقلده أرجح لا يقال يمكن فرضه فيما اذا أخبر بالقطب وبدلالته ولم يكن عارفا قبل ذلك  
لانا نقول المتاهل للتعلم كالعارف في امتناع التقليد نعم ان فرض طرو التاهل له في أثناء الصلاة لم يبعد وان  
كان نادر الوقوع سيد عمر (قوله قبلها) أى الصلاة (قوله وبين مامر) أى من قوله وان اختلف عليه مجتهد  
الخ سم (قوله ثم يعيده) اعتمده مر سم (قوله ومالو تغير الخ) (فرع) لو اجتهد اثنان في القبلة  
واتفق اجتهدا معا واقضى احدهما بالآخر فتغير اجتهدا واحدا منهما لزمه الانحراف الى الجهة الثانية  
وينوى المأموم المفارقة وان اختلفا تيامنا وتياسرا وذلك عذر في مفارقة المأموم أى فلا تفوته فضيلة  
الجماعة ولو قيل لا عمى وهو في صلاته صلواتك الى الشمس وهو يعلم ان قبلته غير هاستانف لبطلان تقليد  
الاول بذلك وان أبصر وهو فى أثناءها وعلم أنه على الاصابة للقبلة بمجراب أو نجم أو خبر ثقة أو غير هاتما أو على  
الخطأ او تردد بطلت لا تتفاء ظن الاصابة وان ظن الصواب غير هانحرف الى ما ظنه ولو قال مجتهد لمقلده وهو في  
صلاة أخطأ بك فلان والمجتهد الثاني أعرف عنده من الاول وأكثر عدالة كما اقتضاء كلام الروضة أو قال له  
انت على الخطأ قطعاً وان لم يكن اعرف عنده من الاول تحول ان بان له الصواب مقارنا للقول بان أخبر  
به بالخطأ مع البطلان تقليداً الاول بقول من هو أرجح منه فى الاول وبقطع القاطع فى الثانية فلو كان الاول  
ايضاً فى الثانية قطع بان الصواب ما ذكره لم يكن الثاني اعلم لم يؤثر ان لم بين الصواب مقارنا بطلت صلاته وان  
بان له الصواب عن قرب نهاية ومغنى وقولها ولو قال مجتهد لمقلده الخ فى سم بعد ذكره عن الروض مانصه  
قال فى شرحه وخرج بقوله وهو فى صلاة مالو قاله قبلها فالظاهر ان حكمه كما مر اه أى من التخيير وفيه نظر  
لانه اذا وجب الأخذ بقوله فى الصلاة فخارجها أولى ويفارق مامر بأنه ليس هناك دعوى أحد المجتهدين  
الخطأ على الاخر ولا دعوى الخطأ مطلقا انتهى وعقبه الكردى بقوله لكن الذى اعتمده الشارح والجمال

الخ) فى إفادته اليقين نظر نعم قد يفيد مع قرينة وقد يراد باليقين هنا ما يشمل ما فى حكمه (قوله المقضى) أى  
أو المأماد (قوله على المعتمد) اعتمده ايضاً مر قال فى الروض وإن طرأ على المجتهد فى أثناء الصلاة شك  
لم يؤثر قال فى شرحه هذان زيادته ونقله فى المجموع عن نص الام واتفق الاصحاب اه (قوله لانه هنا التزم  
جهة الخ) قد يفترض هذا عكس الحكم لان قضية التزام جهة خصوصا فى الصلاة التى ينبغى احترامها ان  
لا يلتفت لغيرها مطلقا بخلافه قبل الالتزام وفى الروض ولو قال مجتهد للعدوه وهو فى الصلاة أخطأ بك فلان

بعدها فلا أثر له إلا إن تبين الخطأ



الرملی و غیرهما موافقة شیخ الاسلام فر اجمع الاصل ان اردته اه (قوله كما مر) ای فی المثلن (قوله لان الاجتهاد) الی قوله وقیل فی النہایة والمعنی (قوله والتعلیل الخ) وهو عدم نقض اجتهاد باجتهاد اخر کر دی

وهو ای المجتهد الثاني اعرف عنده من الاول او قال انت علی الخطا قطعاً وان لم یکن اعرف عنده من الاول تحول ای ان بان له الصواب مقارناً ای للقول والابطال صلاته قال فی شرحه وخرج بقوله وهو فی الصلاة مالو قال ذلك بعد ما فلا تلزم الاعداد وما لوقاله قبلها فالظاهر ان حکمه كما مر قبیل الفرع لکن

فی التثمة یعمل بقول الاوثق فان تساویاً استخبر ثالثاً فان لم یجد فکتمحیر فیصلی کیف

اتفق و یعید اه و اراد بقوله ما مر قبیل الفرع قول الروض و شرحه فلو

اختلف علیه فی الاجتهاد انان قلد من شاء منهما لکن الا کمل

ای الاوثق والا کمل عنده اولی الخ اه و فیہ ایضاً نظر

لانه اذا وجب الاخذ بقوله فی الصلاة فخرجها

أولی (قوله و بین ما مر) ای من قوله

وان اختلف علیه مجتهدان

الخ (قوله ثم یعید)

اغتمده

م ر

کما مر (ولا قضاء) لما فعله اولاً

لان الاجتهاد لا ینقض

بالاجتهاد والخطا غیر معین

واراد بالقضاء ما یشمل

الاعداد (حتى لو صلی اربع

رکعات) بنية واحدة

(لاربع جهات بالاجتهاد)

اربع مرات بان ظهر له

الصواب فی کل مقارناً للخطا

وكان الثاني اقوی من الاول

(فلا قضاء) لان کل واحدة

مؤداة باجتهاد ولم یتعین

فیها الخطا وقیل یقضی

لاشتغال صلاته علی الخطا

قطعاً فلیس هنا نقض اجتهاد

باجتهاد واختاره جمع

لظهور مدرکه والتعلیل

انما یتضح فی اربع صلوات

(تم الجزء الاول ویلیه الجزء الثاني واوله باب صفة الصلاة)

﴿ فهرست الجزء الاول من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 (للعامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى)

صحيفة

٢	خطبة الكتاب
٦١	كتاب الطهارة
١٢٧	باب اسباب الحدث
١٥٧	فصل فى اداب قاضى الحاجة
١٨٥	باب الوضوء
٢٤٢	باب مسح الخف
٢٥٧	باب الغسل
٢٨٦	باب النجاسة وإزالتها
٣٢٤	باب التيمم
٣٥٢	فصل فى اركان التيمم
٣٨٣	باب الحيض
٣٩٨	فصل فى احكام المستحاضات
٤١٤	كتاب الصلاة
٤٤٥	فصل فىمن تلزمه الصلاة اداء وقضاء وتوابعها
٤٥٩	فصل فى الاذان والاقامة
٤٨٣	فصل فى استقبال القبلة

